



اهداءات ٢٠٠٢

المستشار/فتحي خليفة

رئيس محكمة النقض



جمهورية مصر العربية

محكمة النقض
الكتب الفنى

مجملتها

الأحكام الصادرة من الهيئة العامة للموارد المدنية
ومن الدوائر المدنية ودائرة الأحوال الشخصية

السنة الثامنة والثلاثون

الجزء الأول

من يناير الى مايو ١٩٨٧

القاهرة

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

مطبعة نوبار

١٩٩٢

جلسة ٨ من مارس سنة ١٩٩٢ « هيئة عامة »

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم حسين رضوان رئيس محكمة النقض وعضوية السادة
المستشارين نواب رئيس المحكمة :

وليم رزق بدوي ، محمد مختار منصور ، د. علي فاضل حسن ، محمود شوقي أحمد شوقي
ابراهيم عبد الحميد زغو ، محمد رافت حسين خفاجي ، جرجس اسحق عبد السيد ، محمد
امين طوم ، محمد عبد الحميد سند ، محمد عبد المنعم حافظ خليل .

(١)

الطعن رقم ٢٢٩٣ لسنة ٥٥ القضائية :

(١ ، ٢) دعوى « انعقاد الخصومة » . اعلان . بطلان . استئناف
« اعتبار الاستئناف كان لم يكن » . دفع . حكم « تسببه » « عيوب
التدليل » .

(١) انعقاد الخصومة . شرطه . اعلان المدعى عليه أو من في حكمه اعلاناً صحيحاً بصحيفة
الدعوى . تحقق الفاية منه بالملم اليقيني أو بتنازله الصريح أو القسنى من حقه في الاعلان .
(٢) ثبوت عدم اعلان المستأنف عليها بصحيفة الاستئناف في المياد أو تنازلها عن الحق
فيه . تسكها بالدفع باعتبار الاستئناف كان لم يكن . القضاء برفض الدفع والفصل في
الموضوع بناء على أن حضورهما بالجلسة يصح البطلان . خلا .

١ - بين المشرع في قوانين المرافعات كيفية رفع الدعوى أمام القضاء
وإعلام الخصوم بها ، وأوجب على المحكمة ألا تقضى فيها إلا إذا رفعت
بالطريق الذي رسمه القانون وأعلن بها المدعى عليه وذلك تنظيماً للتقاضى من
ناحية وتوفيراً لحق الدفاع من ناحية أخرى - وإذا كان المشرع في ظل
قانون المرافعات السابق الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ قد جمع بين
الأمرين في إجراء واحد فنص في المادة ٦٩ منه على أن « ترفع الدعوى إلى
المحكمة بناء على طلب المدعى بصحيفة تعلن للمدعى عليه على يد أحد المحضرين
ما لم يقض القانون بغير ذلك » فلم تكن الدعوى تعتبر مرفوعة بكل ما يترتب
على ذلك من آثار - إلا بهام إعلان صحيفة الدعوى إلى الشخص المراد إعلانه
بها ، إلا أنه عدل عن ذلك في قانون المرافعات القائم رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨
فنص في المادة ٦٣ منه على أن « ترفع الدعوى إلى المحكمة بناء على طلب

المدعى بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة ما لم ينص القانون على غير ذلك ... وفى المادة ٦٧ على أن «... وعلى قلم الكتاب فى اليوم التالى على الأكثر أن يسلم أصل الصحيفة وصورها إلى قلم المحضرين لإعلانها ورد الأصل إليه...» وفى المادة ٦٨ منه بأنه «على قلم المحضرين أن يقوم بإعلان صحيفة الدعوى خلال ثلاثين يوماً على الأكثر من تاريخ تسليمها إليه...» فأصبحت الدعوى فى ظل قانون المرافعات الحالى تعتبر مرفوعة أمام القضاء بمجرد إيداع صحيفة قلم الكتاب ، أما إعلان الخصم بها فقد أصبح إجراء منفصلاً عن رفع الدعوى وتالياً له قصد به المشرع إعلامه بها وبطلبات المدعى فيها وبالجلسة المحددة لنظرها كما يعد دفاعه ومستنداته فإن هو أعلن قانوناً بصحيفة الدعوى كان ذلك دليلاً كافياً على علمه بها سواء علم بها فعلاً أو لم يعلم وإذناً للقاضى بالمضى فى نظرها سواء مثل المدعى عليه فى الجلسات المحددة لنظرها بنفسه أو بمن ينوب عنه أو لم يمثل أصلاً أما إذا حضر - دون إعلان - بالجلسة المحددة لنظر الدعوى عند النداء عليها وتنازل صراحة أو ضمناً عن حقه فى إعلانها بصحيفتها كان أقر بإستلامه صورة منها أو تسلم هذه الصورة بالجلسة بغير إعتراض منه أو أبدى دفاعاً فى الموضوع أو طلب أجلاً لإبدائه بما يدل على علمه اليقيني بموضوع الدعوى وطلبات المدعى فيها وبمركزه القاننى كان ذلك كافياً للمضى فى نظر الدعوى دون ما حاجة لتكليف المدعى او قلم المحضرين بإعلانها بصحيفتها .

٢- إذ كان البين من ملونات الحكم المطعون فيه أن الطاعنة لم تعلن بصحيفة الاستئناف وخت الأوراق مما يفيد أنها تنازلت صراحة أو ضمناً عن حقها فى إعلانها بصحيفته خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديمها إلى قلم الكتاب فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض هذا الدفع - بإعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم إعلانها بصحيفته خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديمها إلى قلم الكتاب - وفصل فى موضوع الاستئناف على سند من القول بأن حضورها بالجلسة من شأنه تصحيح البطلان يكون - وعلى ما سلف بيانه - قد خالف القانون :

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تحصل فى أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٨٣ مدنى بلفاس بطلب الحكم بصفة مستعجلة بطرد المطعون عليهم من الشقة المبينة بصحيفة الدعوى والمؤجرة لمورثهم بموجب العقد المؤرخ ١٩٧٤/٨/١ وتسليمها إليها لتكرار التأخير فى الوفاء بالأجرة ، بتاريخ ١٩٨٣/١١/٢٢ حكمت المحكمة بعدم اختصاصها نوعياً بنظر الدعوى وإحالتها إلى محكمة المنصورة الابتدائية حيث قيدت برقم ٩٣٢١ لسنة ١٩٨٣ مدنى المنصورة الابتدائية - وبتاريخ ١٩٨٤/٥/١٥ حكمت المحكمة بطرد المطعون ضدهم من العين موضوع النزاع والتسليم ، استأنف المطعون ضدهم هذا الحكم أمام محكمة إستئناف المنصورة بالإستئناف رقم ٦١٨ لسنة ٣٦ ق . دفعت الطاعنة بإعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم إعلانها بصحيفته خلال ثلاثة أشهر وفقاً للمادة ٧٠ من قانون المرافعات .

وبتاريخ ١٩٨٥ / ٥ / ٢٢ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعوى . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم ، عرض الطعن على دائرة المواد المدنية والتجارية فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن دائرة المواد المدنية والتجارية المختصة بنظر الطعن رأت بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٩١/٦/١٧ إحالة الطعن إلى الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية للعدول عن أحد المبدأين اللذين سبق أن قررتهما الأحكام السابقة ويقضى أولهما بأن إعلان صحيفة الدعوى إلى المدعى عليه أو إعلان صحيفة الاستئناف إلى المستأنف عليه إجراء لازم لانعقاد الخصومة بين طرفيها ولا يجوز عند عدم القيام به أو تعييبه الاستعاضة عنه أو تكلته بالعلم الفعلى ،

كما لا يصححه حضور المعلن إليه أو وكيله بالجلسة ومتابعة السير في الدعوى : أما المبدأ الثاني فيبقى بأنه وإن كان الإعلان قد شرع لمصلحة المدعى عليه بإعتباره الوسيلة المثل لإتصال علمه بالدعوى لتقوم المواجهة القضائية التي لا تنعقد الخصومة إلا بها ، غير أن مبدأ المواجهة كما يتحقق بالإعلان الصحيح يتحقق بالعلم اليقيني الذي يتمثل في حضور الخصم أمام القضاء ومتابعته السير في الدعوى وإبداء الدفاع في الشكل والموضوع على نحو يدل على إحاطته بموضوعها وبالطلبات فيها وبمركزه القانوني بين أطراف الخصومة وبالتالي فإن الخصومة تنعقد بتمام المواجهة سواء تحققت بهذا السبيل أو بالإعلان الصحيح .

وحيث إن النيابة قدمت مذكرة التزم فيها رأيها السابق . وحيث إن المشرع بين في قوانين المرافعات كيفية رفع الدعوى أمام القضاء وإعلان الخصوم بها ، وأوجب على المحكمة ألا تقضى فيها إلا إذا رفعت بالطريق الذي رسمه القانون وأعلن بها المدعى عليه وذلك تنظيماً للتقاضى من ناحية وتوفيراً لحق الدفاع من ناحية أخرى - وإذا كان المشرع في ظل قانون المرافعات السابق الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ قد جمع بين الأمرين في إجراء واحد فنص في المادة ٦٩ منه على أن « ترفع الدعوى إلى المحكمة بناء على طلب المدعى بصحيفة تعلن للمدعى عليه على يد أحد المحضرين ما لم يقض القانون بغير ذلك » . فلم تكن الدعوى تعتبر مرفوعة - بكل ما يترتب على ذلك من آثار - إلا بتمام إعلان صحيفة الدعوى إلى الشخص المراد إعلانه بها ، إلا أنه عدل عن ذلك في قانون المرافعات القسائم رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ فنص في المادة ٦٣ منه على أن « ترفع الدعوى إلى المحكمة بناء على طلب المدعى بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة ما لم ينص القانون على غير ذلك » . وفي المادة ٦٧ على أن « ... وعلى قلم الكتاب في اليوم التالي على الأكثر أن يسلم أصل الصحيفة وصورها إلى قلم المحضرين لإعلانها ورد الأصل إليه » وفي حالة المادة ٦٨ منه بأنه « على قلم المحضرين أن يقوم بإعلان صحيفة الدعوى خلال ثلاثين يوماً على الأكثر من

تاريخ تسليمها إليه ...» فأصبحت الدعوى في ظل قانون المرافعات الحالية تعتبر مرفوعة أمام القضاء بمجرد إيداع صحيفة قلم الكتاب ، أما إعلان الخصم بها فقد أصبح إجراءً منفصلاً عن رفع الدعوى وتالياً له قصد به المشرع إعلانه بها وبطلبات المدعى فيها وبالجلسة المحددة لنظرها كي يعد دفاعه ومستنداته فإن هو أعلن قانوناً بصحيفة الدعوى ، كان ذلك دليلاً كافياً على علمه بها سواء علم بها فعلاً أو لم يعلم وإنه للاقاضى بالمضى في نظرها سواء مثل المدعى عليه في الجلسات المحددة لنظرها بنفسه أو بمن يتوب عنه أو لم يمثل أصلاً . أما إذا حضر - دون إعلان - بالجلسة المحددة لنظر الدعوى عند النداء عليها وتنازل صراحة أو ضمناً عن حقه في إعلانه بصحيفتها كأن أقر بإستلامه صورة منها أو تسلم هذه الصورة بالجلسة بغير إعتراض منه أو أبدى دفاعاً في الموضوع أو طلب أجلاً لإبدائه بما يدل على علمه اليقيني بموضوع الدعوى وبطلبات المدعى فيها وبمركزه القسائوني كان ذلك كافياً للمضى في نظر الدعوى دون ما حاجة لتكليف المدعى أو قلم المحضرين بإعلانه بصحيفتها . لما كان ذلك فإنه يتعين العدول عما يخالف هذا المبدأ من أحكام سابقة .

وحيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنحى بهما الطاعة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك نقول إنها لم تعلن أصلاً بصحيفة الاستئناف وإنها تمسكت باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم إعلانها بها خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديمها إلى قلم كتاب المحكمة وفقاً للمادة ٧٠ من قانون المرافعات ، غير أن الحكم المطعون فيه قضى برفض الدفع وقصل في موضوع الدعوى على سند من أنها حضرت بالجلسة بما يصحح بطلان إعلانها . في حين أن هذا الحضور بمجرد لا يسقط حقها في إعلانها بالصحيفة أو توقيع الجزاء الأمر الذي يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي شديد ذلك أنه لما كان الين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعة لم تعلن بصحيفة الاستئناف وخلت الأوراق بما يفيد

أنها تنازلت صراحة أو ضمناً عن حقها في إعلانها بها ، بل الثابت أنها دفعت
باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم إعلانها بصحيفته خلال ثلاثة أشهر من
تاريخ تقديمها إلى قلم الكتاب فلن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض هذا
الدفع وفصل في موضوع الاستئناف على سند من القول بأن حضورها
بالجلسة من شأنه تصحيح البطلان يكون - وعلى ما سلف بيانه - قد خالف
القانون بما يوجب نقضه .

(اولا)

الاحكام الصادرة
في طلبات رجال القضاء

جلسة ١٤ من ابريل سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد / المستشار مرزوق فكري نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين
صلاح محمد أحمد ، حسين محمد حسن ، محمد هاني أبو منصور ، ومصطفى حسيب عباس .

(٢)

الطلب رقم ٤١ لسنة ٥٤ القضائية (رجال القضاء)
(١ ، ٢) رجال القضاء « صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية : الاعانة
الاضافية » .

(١) اصدار القرارات بتحديد الخدمات والقواعد التي يتمتع اتباعها في الاتفاق من صندوق
الخدمات الصحية والاجتماعية لاهضاء الهيئات القضائية . منوط بوزير العدل بعد موافقة المجلس
الأعلى للهيئات القضائية . المادة الأولى من القانون ٣٦ لسنة ١٩٧٥ .
(٢) قرار وزير العدل رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٨٤ بأداء الاعانة الاضافية في حالات انتهاء الخدمة
المبينة بالمادة ٢٥ منه . مناطه . زيادة مدة الخدمة بالهيئات القضائية على خمسة وعشرين سنة .
الطواؤه على قاعدة عامة يخضع لها كافة اعطاء الهيئات القضائية . لا تمييز فيها للبعض منهم
على غيرهم ممن هموا من المحاماة والجهات النظرية ولا خروج فيها على احكام قانون السلطنة
القضائية .

١ - النص في المادة الأولى من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء
صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية على أن
ينشأ بوزارة العدل صندوق تكون له الشخصية الاعتبارية تخصص له الدولة
الموارد اللازمة لتمويل وكفالة الخدمات الصحية والاجتماعية للأعضاء الحاليين
والسابقين للهيئات القضائية .. ويصدر بتنظيم الصندوق وقواعد الإتفاق
منه قرار من وزير العدل بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية يتضح
منه أن المشرع لم يقرر خدمات معينة بذاتها أوجب على الصندوق توفيرها
لأعضاء الهيئات القضائية أو يفرض المساواة بين هؤلاء في إستيفاء خدمات
الصندوق مهما تباينت أو تغيرت ظروفهم وأوضاعهم وإنما ترك الأمر في
تحديد هذه الخدمات والقواعد التي يتعين إتباعها في الإتفاق من الصندوق
لوزير العدل يصدر بها قرارات بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية .

٢ - إذ كانت القرارات الوزارية التي إنتظمت القواعد الخاصة بنظام
إعانة نهاية الخدمة الذي إستحدثت بديلا عن نظام التأمين السابق قد وردت

في الفصل الأول من الباب الثالث من قرار وزير العدل رقم ٤٨٥٣ لسنة ١٩٨١ بتنظيم صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية المعدل بالقرار رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض أحكام نظام إعانة نهاية الخدمة لأعضاء الهيئات القضائية وطبقاً للمادة ٢٥ منه يلتزم الصندوق بأداء إعانة نهاية الخدمة لهؤلاء الأعضاء في حالات إنهاء الخدمة المبينة في هذه المادة وحددت المواد التالية شروط الاستفادة من نظام الإعانة عند إنهاء الخدمة لغير هذه الأسباب سواء بالاستقالة أو غيرها وإعتدت في شأنها بمدة الخدمة بالهيئات القضائية وما إذا كانت تبلغ خمسة وعشرين سنة أو تقل عن ذلك، وأوجب المادة ٢٩ مكرراً المضافة بالقرار المطعون فيه أن يؤدي الصندوق لأعضاء الهيئات القضائية في الحالات المبينة في المادة ٢٥ إعانة إضافية بواقع مثل ونصف المرتب الأساسي الشهري الأخير عن كل سنة من سنوات الخدمة التي تزيد على خمسة وعشرين سنة، وكان ما أورده القرار المطعون فيه في خصوص الإعانة الإضافية يدل على أن وزير العدل إعمالاً للاختصاص المقرر له في القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ جعل الإلزام بأداء هذه الإعانة في حالات إنهاء الخدمة المبينة في المادة ٢٥ مناطه أن تزيد مدة الخدمة بالهيئات القضائية على خمسة وعشرين سنة وهي قاعدة يستهدف بها تحقيق ما تفياه المشرع من ذلك القانون ويخضع لها كافة أعضاء الهيئات القضائية وفقاً لسبب إنهاء الخدمة ومدتها ولا تنطوي المغايرة بين هؤلاء الأعضاء وفقاً لمدة الخدمة وتحديداتها بخمسة وعشرين سنة على تمييز البعض منهم عن غيرهم ممن عينوا من الحماية والجهات النظرية كما لا يتأدى منها الخروج على أحكام قانون السلطة القضائية، والقول بإلغاء إشراط هذه المدة لإستحقاق الإعانة الإضافية هو مما يتعارض مع طبيعتها ويترتب عليه إفراغها من مضمونها بإعتبارها إعانة لا تؤدي إلا عن الزائد من سنوات الخدمة على خمسة وعشرين سنة ويقدر عدد هذه السنوات، لما كان ذلك، فإن القرار المطعون فيه لا يكون فيما تضمنته نص المادة ٢٩ مكرراً منه قد خالف القانون أو معيياً بإساءة إستعمال السلطة.

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطلب إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الأوراق - تتحصل من أنه بتاريخ ١٩٨٤/٧/٣١ تم تقديم المستشار ... بهذا الطلب وإنهى فيه إلى طلب الحكم بإلغاء قرار وزير العدل رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٨٤ فيما تضمنته المادة ٢٩ مكرراً . التى أضيفت بموجبه إلى القرار رقم ٤٨٥٣ لسنة ١٩٨١ - من إشتراط مدة تزيد على خمسة وعشرين سنة فى خدمة الهيئات القضائية لإستحقاق الإعانة الإضافية . وقال بياناً لطلبه إن قرار وزير العدل رقم ٤٨٥٣ لسنة ١٩٨١ بتنظيم صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية الذى أنشئ بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ إستحدث نظام إعانة نهاية الخدمة لهؤلاء الأعضاء وفى ١٩٨٤/٤/٣٠ أصدر الوزير القرار رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض أحكام هذا النظام وبموجبه أضاف إلى قراره السابق نص المادة ٢٩ مكرراً ونقضى بأن يؤدى الصندوق إعانة إضافية لكل عضو بواقع مثل ونصف الراتب الشهري الأخير عن كل سنة من سنوات الخدمة بالهيئات القضائية التى تزيد على خمسة وعشرين سنة وإذا كان إشتراط قضاء مدة تزيد على خمسة وعشرين سنة فى خدمة الهيئات القضائية لإستحقاق الإعانة الإضافية ، ينطوى على تمييز طائفة من رجال القضاء عن بقية زملائهم الذين عينوا من المحاماة وغيرها من الجهات ويترتب عليه حرمانهم بغير مسوغ من هذه الإعانة مع أنهم جميعاً متساوون فى أداء الاشتراكات التى ألزمهم بدفعها للصندوق وهو مالا يجوز وفقاً للمادة ٦٨ من قانون السلطة القضائية مما يعيب القرار المطعون فيه بمخالفة القانون وإساءة إستعمال السلطة ومن ثم تقدم بطلبه . طلب الحاض عن الحكومة رفض الطلب وأبدت النيابة الرأى برفضه كذلك :

وحيث إن النص في المادة الأولى من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية على أن وينشأ بوزارة العدل صندوق تكون له الشخصية الاعتبارية تخصص له الدولة الموارد اللازمة لتمويل وكفالة الخدمات الصحية والاجتماعية للأعضاء الحاليين والسابقين للهيئات القضائية» ويصدر بتنظيم الصندوق وقواعد الإنفاق منه قرار من وزير العدل بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية يتضح منه أن المشرع لم يقرر خدمات معينة بذاتها أوجب على الصندوق توفيرها لأعضاء الهيئات القضائية أو يفرض المساواة بين هؤلاء في إستيفاء خدمات الصندوق مهما تباينت أو تغيرت ظروفهم وأوضاعهم وإنما ترك الأمر في تحديد هذه الخدمات والقواعد التي يتعين إتباعها في الإنفاق من الصندوق لوزير العدل . يصدر بها قرارات بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية ولما كانت القرارات الوزارية الصادرة تنفيذاً لذلك والتي إنتظمت القواعد الخاصة بنظام إعانة نهاية الخدمة الذي إستحدث بديلاً عن نظام التأمين السابق قد وردت في الفصل الأول من الباب الثالث من قرار وزير العدل رقم ٤٨٥٣ لسنة ١٩٨١ بتنظيم صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية المعدل بالقرار رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض أحكام نظام إعانة نهاية الخدمة لأعضاء الهيئات القضائية وطبقاً للمادة ٢٥ منه يلتزم الصندوق بأداء إعانة نهاية الخدمة لهؤلاء الأعضاء في حالات إنتهاء الخدمة المبينة في هذه المادة وحددت المواد التالية شروط الاستفادة من نظام الإعانة عند إنتهاء الخدمة لغير هذه الأسباب سواء بالإستقالة أو غيرها واعتدت في شأنها بمدة الخدمة بالهيئات القضائية وما إذا كانت تبلغ خمسة وعشرين سنة أو تقل عن ذلك وأوجبت المادة ٢٩ مكرراً المضافة بالقرار المطعون فيه أن يؤدي الصندوق لأعضاء الهيئات القضائية في الحالات المبينة في المادة ٢٥ إعانة إضافية بواقع مثل ونصف المرتب الأساسي الشهري الأخير عن كل سنة من سنوات الخدمة التي تزيد على خمسة وعشرين سنة، وكان ما أورده القرار المطعون فيه في خصوص الإعانة الإضافية بدل على أن

وزير العدل إعمالاً للإختصاص المقرر له في القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ جعل الإلزام بأداء هذه الإعانة في حالات إنتهاء الخدمة المبينة في المادة ٢٥ مناطه أن تزيد مدة الخدمة بالهيئات القضائية على خمسة وعشرين سنة وهي قاعدة عامة يستهدف بها تحقيق ما تنهيه المشرع من ذلك القانون ويخضع لها كافة أعضاء الهيئات القضائية وفقاً لسبب إنتهاء الخدمة ومدتها ولا تنطوي المغايرة بين هؤلاء الأعضاء وفقاً لمدة الخدمة وتحديداتها بخمسة وعشرين سنة على تمييز البعض منهم عن غيرهم ممن عينوا من المحاماة والجهات النظرية كما لا يتأدى منه الخروج على أحكام قانون السلطة القضائية والقول بإلغاء إشتراط هذه المدة لإستحقاق الإعانة الإضافية هو مما يتعارض مع طبيعتها ويترتب عليه إفراغها من مضمونها بإعتبارها إعانة . لا تؤدي إلا عن الزائد من سنوات الخدمة على خمسة وعشرين سنة . وبمسرد عدد هذه السنوات ، لما كان ذلك فإن القرار المطعون فيه لا يكون فيما تضمنه نص المادة ٢٩ مكرراً منه قد خالف القانون أو معيياً بإساءة إستعمال السلطة ويعين لذلك رفض الطلب .

جلسة ١٤ من أبريل سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / محمد جلال الدين رافع نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : صلاح محمد أحمد ، حسني محمد حسن ، محمد هاني أبو منصور ومصطفى حسيب
عباس .

(٣)

الطلب رقم ٥٩ لسنة ٥٥ القضائية «رجال القضاء»

- (١ ، ٢) رجال القضاء « ترقية » « تعيين » « مجلس القضاء الأعلى » .
قرار اتدائى • نقض « سلطة محكمة النقض » • اختصاص

(١) القرار الإدارى • ماهيته • قرار وزير العدل بتعيين الطالبين • اختصاص محكمة النقض
بطلب الفائه • حلة ذلك •

(٢) اشتراط موافقة مجلس القضاء الأعلى على تعيين نواب رئيس محكمة النقض • مؤداهما •
اعتبار تاريخ التعيين من تاريخ حله الموافقة • م ٤٤ ق ٦ / ١٩٧٢ المعدل بق ٣٥ / ١٩٨٤ •
تعديل تاريخ الموافقة بقرار من وزير العدل • خطأ •

١ - القرار الإدارى هو إفصاح الجهة الإدارية فى الشكل الذى يتطلبه القانون عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد إحداث أثر قانونى معين يكون ممكناً وجائزاً ، وإذ كان قرار وزير العدل رقم ٢٧٢٨ لسنة ١٩٨٥ قد صدر بماله من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح على موظفى الجهاز الإدارى التابع له والمنوط به تنفيذ القرار بتعيين الطالبين فإن القرار المطعون فيه يؤثر فى المركز القانونى للطالبين ويكون بهذه المثابة قراراً إدارياً صادراً فى شأنها تختص محكمة النقض بالفصل فى طلب إلغائه طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢

٢ - من شروط تعيين نواب رئيس محكمة النقض موافقة مجلس القضاء الأعلى ويعتبر تاريخ التعيين من تاريخ هذه الموافقة طبقاً لنص المادة ٤٤ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ وإذ كان الثابت بالأوراق أن مجلس القضاء الأعلى قد وافق بجلسته المقفودة بتاريخ ١٨/٩/١٩٨٤ على تعيين كل من الطالبين فى وظيفة نائب رئيس محكمة النقض اعتباراً من ٢٦/٩/١٩٨٤ ولم يعدل المجلس عن هذه الموافقة وإنما أكدها

وأحال عليها في قراراته بجلسته ١٩٨٥/٤/٢٤ ، وكان لاحقاً لجهة الإدارة في تعديل تاريخ هذا التعيين فإن قرار وزير العدل المطعون فيه إذ عدل من تاريخ موافقة مجلس القضاء الأعلى بأن جعله في ١٩٨٤/٤/٢٤ بدلاً من ١٩٨٤/٩/٢٦ معتبراً التاريخ الأول هو تاريخ تعيينهما فإنه يكون مخالفاً للواقع والقانون متعين الإلغاء .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

وحيث إن الوقائع تتحصل في أنه بتاريخ ١٩٨٥/٨/٣١ تقدم المستشاران ... ، ... ، بهذا الطلب للحكم بإلغاء قرار وزير العدل رقم ٢٧٢٨ لسنة ١٩٨٥ فيما تضمنته من اعتبار تعيين كل منهما في وظيفة نائب رئيس محكمة النقض من تاريخ ١٩٨٥/٤/٢٤ وباعتبار هذا التعيين من تاريخ ١٩٨٤/٩/٢٦ مع ما يترتب على ذلك من آثار وقالوا بياناً لذلك إنه بتاريخ ١٩٨٤/٩/١٨ أصدر مجلس القضاء الأعلى قراراً بالموافقة على تعيين كل منهما في وظيفة نائب رئيس محكمة النقض اعتباراً من تاريخ ١٩٨٤/٩/٢٦ ثم أشار إلى هذا القرار في قراراته الصادرة بجلسته ١٩٨٥/٤/٢٤ . وفي ١٩٨٥/٥/٢٥ صدر القرار الجمهوري رقم ١٧٣ لسنة ١٩٨٥ بتعيينهما في تلك الوظيفة . وفي ١٩٨٥/٦/١٠ أصدر وزير العدل القرار المطعون فيه باعتبار كل منهما معيناً في تلك الوظيفة من ١٩٨٥/٤/٢٤ وإذ خالف هذا القرار ما تقتضيه به المادة ٤٤ من قانون السلطة القضائية من اعتبار تاريخ التعيين أو الترقية من تاريخ موافقة مجلس القضاء الأعلى فقد تقدموا بالطلب .

دفع محامى الحكومة بعدم قبول الطلب تأسيساً على أن القرار المطعون فيه قد صدر تنفيذاً للقرار الجمهوري رقم ١٧٣ لسنة ١٩٨٥ فلا يعد من قبيل القرارات الإدارية ولا يجوز مخاصمته إلا من خلال الطعن على القرار الجمهوري ذاته ، وطلب احتياطياً رفض الطلب وأبدت النيابة الرأى بقبوله .

وحيث إن الدفع المبدى من الحكومة في غير محله ، ذلك أنه لما كان القرار الإداري هو إفصاح الجهة الإدارية في الشكل الذي يتطلبه القانون - عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد إحداث أثر قانوني معين يكون ممكناً وجائزاً وكان قرار وزير العدل رقم ٢٧٢٨ لسنة ١٩٨٥ قد صدر بما له من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح على موظفي الجهاز الإداري التابع له والمنوط به تنفيذ القرار بتعيين الطالبين فإن القرار المطعون فيه يؤثر في المركز القانوني للطالبين ويكون بهذه المثابة قراراً إدارياً صادراً في شأنهما مما تختص محكمة النقض بالفصل في طلب إلغائه طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ويكون الدفع على غير أساس .

وحيث إن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إنه لما كان من شروط تعيين نواب رئيس محكمة النقض موافقة مجلس القضاء الأعلى ويعتبر تاريخ التعيين من تاريخ هذه الموافقة طبقاً لنص المادة ٤٤ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ . وكان الثابت بالأوراق أن مجلس القضاء الأعلى قد وافق بجلسته المعقودة بتاريخ ١٨/٩/١٩٨٤ على تعيين كل من الطالبين في وظيفة نائب رئيس محكمة النقض اعتباراً من ٢٦/٩/١٩٨٤ ولم يعدل المجلس عن هذه الموافقة وإنما أكدها وأحال عليها في قراراته بجلسته ٢٤/٤/١٩٨٥ . وكان لاحقاً لجهة الإدارة في تعديل تاريخ هذا التعيين فإن قرار وزير العدل المطعون فيه إذ عدل من تاريخ موافقة مجلس القضاء الأعلى بأن جعله في ٢٤/٤/١٩٨٥ بدلاً من ٢٦/٩/١٩٨٤ معتبراً التاريخ الأول هو تاريخ تعيينهما فإنه يكون مخالفاً للواقع والقانون متعين الإلغاء .

جلسة ٢٨ من أبريل سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / محمد جلال الدين نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : مرزوق فكرى نائب رئيس المحكمة ، حسين محمد حسن ، محمد هانى أبو منصور
ومصطفى حسيب عباس .

(٤)

الطلب رقم ٧٧ لسنة ٥٦ القضائية «رجال القضاء»

(١) رجال القضاء «مقابل تميز الأداء» • قرار ادارى •

طلب صرف مقابل تميز الاداء • من طلبات التسوية • مؤدى ذلك • الاوامر والتصرفات
التي تصدرها الادارة بمناسبة • عدم اعتبارها من قبيل القرارات الادارية • اثره • عدم تقيد
الطلب بالمعاد المنصوص عليه في المادة ٨٥ من قانون السلطة القضائية •

(٢) رجال القضاء «مقابل تميز الاداء» •

مقابل تميز الاداء لاعضاء الهيئات القضائية • قرار وزير العدل رقم ٢٤٣٥ لسنة ١٩٨١ •
الخرمان منه • حالاته • صدور قرار الخرمان من وزير العدل لاحالة الطالب الى مجلس
الصلاحية • صحيح •

١ - طلب صرف مقابل تميز الاداء لا يعدو أن يكون من قبيل طلبات
التسوية التي تقدم استناداً إلى حق ذاتي مقرر مباشرة في القانون والقرارات
التنفيذية له وغير رهن بإرادة الإدارة مما مؤداه - وعلى ما جرى به قضاء هذه
المحكمة أن يكون ما تصدره الإدارة من أوامر أو تصرفات بمناسبة مجرد أعمال
تنفيذية تهدف إلى تطبيق القانون على حالة معينة ، فلا يكون هذا الإجراء من جانبها
قراراً إدارياً بمعناه القانوني ، ومن ثم فإن الطعن عليه لا يتقيد بالمعاد المنصوص
عليه في المادة ٨٥ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية .

٢ - إذ كان وزير العدل بمقتضى ما يحوله له نص المادة ٥٠ من قانون
نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ من وضع
نظام للحوافز المادية والمعنوية قد أصدر بموافقة المجلس الأعلى للهيئات
القضائية القرار رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٨١ بنظام منح مقابل تميز أداء لأعضاء

الميثاق القضائية كحافز للانتاج محدداً حالات عدم استحقاقه في المادة الثانية منه ومن بينها .. (٣) المحالون إلى محاكم تأديبية أو جنائية أو لجنة الصلاحية أو من حصل على تقرير أقل من المتوسط إلى أن يحصل على تقرير أعلى . وكان الثابت من الأوراق أن الطالب محال إلى مجلس الصلاحية في الدعوى رقم ٦ لسنة ١٩٨٦ فإن قرار وزير العدل في ١٩٨٦/٣/٢٦ بحرمائه من الحوافز لهذا السبب يكون في محله ويكون الطلب على غير أساس .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الأوراق - تحصل في أنه بتاريخ ١٩٨٦/٨/٢٥ تقدم الأستاذ ... « القاضي بمحكمة دمنهور الابتدائية » بهذا الطلب للحكم بإلغاء القرار بحرمائه من الحوافز المستحقة له من آخر فبراير سنة ١٩٨٦ وبصرفها إليه . وقال بياناً لطلبه إنه أحيل إلى مجلس الصلاحية في دعوى الصلاحية رقم ٦ لسنة ١٩٨٦ ولا زالت متداولة . وإذا كانت تلك الدعوى مجردة من سند وما زال مستمر في عمله دون أن يصدر قرار باعتباره في إجازة حتمية فإن عدم استحقاقه لها يكون في غير محله . دفع الحاضر من الحكومة بعدم قبول الطلب لرفعه بعد الميعاد واحتياطياً برفضه موضوعاً ، وأبدت النيابة الرأي برفضه كذلك .

وحيث إن الدفع بعدم قبول الطلب لتقديمه بعد الميعاد في غير محله . ذلك لأن الطلب لا يعدو أن يكون من قبيل طلبات التسوية التي تقدم استناداً إلى حق ذاتي مقرر مباشرة في القانون والقرارات التنفيذية له وغيرهين بإرادة الإدارة مما مؤداه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون ما تصدره الإدارة من أوامر أو تصرفات بمناسبة مجرد أعمال تنفيذية تهدف إلى تطبيق

القانون على حالة معينة فلا يكون هذا الإجراء من جانبها قراراً إدارياً بمعناه القانوني ومن ثم فإن الطعن عليه لا يتقيد بالميعاد المتصوص عليه في المادة ٨٥ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية ويكون الدفع على غير أساس متعيناً رفضه .

وحيث إن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إنه لما كان وزير العدل بمقتضى ما يخوله له نص المادة ٥٠ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ من وضع نظام للحوافز المادية والمعنوية قد أصغر بموافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية القرار رقم ٢٤٣٥ لسنة ١٩٨١ بنظام منح مقابل تمييز أداء لأعضاء الهيئات القضائية كمحافز للإنتاج محددات جالات عدم استحقاقه في المادة الثانية منه ومن بينها ه (٣) المحالون إلى محاكم تأديبية أو جنائية أو لجنة الصلاحية أو من حصل على تقرير أقل من المتوسط إلى أن يحصل على تقرير أعلى ... وكان الثابت من الأوراق أن الطالب محال إلى مجلس الصلاحية في الدعوى رقم ٦ لسنة ١٩٨٦ فإن قرار وزير العدل في ٢٦-٣-١٩٨٦ بحرمانه من الحوافز لهذا السبب يكون في محله ويكون الطلب على غير أساس متعيناً رفضه .

جلسة ١٢ من مايو سنة ١٩٨٧

بإدارة السيد المستشار/ محمد جلال الدين رافع نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين/ صلاح محمد أحمد ، حسن محمد حسن ، محمد هاني أبو منصور ومصطفى حسيب .

(٥)

الطلب رقم ٢٥ لسنة ٥٦ القضائية «رجال القضاء»

رجال القضاء « صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية » • معاش
• المعاش الإضافي •

صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية • في ٣٦ لسنة ١٩٧٥ • عدم النص في قانون انشائه على خدمات معينة أوجب على الصندوق توفيرها للأعضاء • مؤداه • ترك تحديد الخدمات والقواعد التي يتعين اتباعها في الإنفاق منه لوزير العدل • قرار وزير العدل ٤٤٠ لسنة ١٩٨٦ يخضع ما يتقاضاه العضو من معاش عن مهنة مارسها من المبلغ الإضافي الشهري • عدم الطوالة على مخالفة لما استعمله ذلك القانون •

النص في المادة الأولى من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية يتضح منه أن المشرع لم يقرر خدمات معينة بلذاها أوجب على الصندوق توفيرها لأعضاء الهيئات القضائية أو يفرض المساواة بين هؤلاء في استيفاء خدمات الصندوق مهما تبأنت أو تغيرت ظروفهم وأوضاعهم ، وإنما ترك تحديد هذه الخدمات والقواعد التي يتعين اتباعها من الإنفاق من الصندوق لوزير العدل يصدر بها قرارات بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية ، ولذا كان وزير العدل قد أصدر قراره رقم ٤٨٥٣ لسنة ١٩٨١ بتنظيم صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية ثم أضاف إليه خمس مواد جديدة بالقرار رقم ٤٤٠ لسنة ١٩٨٦ وكان النص في مادته ٣٤ مكرراً (١) على « يصرف لكل من استحق أو يستحق معاشاً من أعضاء الهيئات القضائية ... مبلغ شهري إضافي مقداره خمسة جنيهات عن كل سنة من مدد العضوية ومدد الاشتغال بعد التخرج بعمل نظير أو بالمهام التي حسبت في المعاش ... فإذا كان العضو يتقاضى بالإضافة إلى معاشه - معاشاً استثنائياً أو معاشاً آخر صرف له بعد تركه عن عمل التحق به أو مهنة مارسها خصصت قيمته من المبلغ الشهري

الإضافي ، يدل على أن وزير العدل إعمالاً للاختصاص المقرر له في القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ جعل الالتزام بأداء ذلك المبلغ الإضافي وتحديد مقداره وفق شروط حددها في هذا النص من القرارات ومن بينها خصم ما يتقاضاه المستحق من معاش عن مهنة مارسها وهي قاعدة عامة لا تنطوي على مخالفة لما أسندته ذلك القانون .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الأوراق - تتحصل في أنه بتاريخ ١٩٨٦-٤-٥ تقدم المستشار ... بهذا الطلب للحكم له بإلغاء قرار وزير العدل رقم ٤٤٠ لسنة ١٩٨٦ فيما تضمنه من خصم قيمة المعاش الذي يتقاضاه من نقابة المحامين من المبلغ الإضافي الشهري الذي يصرف له بمقتضى هذا القرار ، وبتعويضه بمبلغ خمسة آلاف جنيه عما أصابه من ضرر بسبب هذا الخصم مع ما يترتب على ذلك من آثار . وقال بياناً لذلك إنه عمل بالحاماة قبل تعيينه بالقضاء ، وكذلك بعد إحالته إلى المعاش وقد قررت له نقابة المحامين معاشاً شهرياً بمبلغ ١٥٠ جنيهاً عن مدة اشتغاله بالحاماة . وفي ١٩٨٦ / ١ / ٣٠ أصدر وزير العدل القرار المطعون فيه بإضافة خمس مواد جديدة إلى القرار رقم ٤٨٥٣ لسنة ١٩٨١ بتنظيم صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية وتقضى بصرف مبلغ شهري إضافي مقداره خمسة جنيهات لكل من يستحق معاشاً من أعضاء الهيئات القضائية عن كل سنة من سنوات خدمته ومدد الاشتغال بعمل نظير أو الحاماة التي حسبت في المعاش . وإذ تضمن هذا القرار خصم ما يتقاضاه من معاش نقابة المحامين مما يستحقه بمقتضاه رغم اختلاف مصدرهما فإنه يكون مخالفاً للقانون ومن ثم فقد تقدم بطلبه . طلب الحاضر عن الحكومة رفض الطلب وأبدت النيابة الرأي برفضه كذلك :

وحيث إن النص في المادة الأولى من القانون رقم ٣٦ سنة ١٩٧٥ بإنشاء صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية على أن « ينشأ بوزارة العدل صندوق تكون له الشخصية الاعتبارية تخصص له الدولة الموارد اللازمة لتحويل وكفالة الخدمات الصحية والاجتماعية للأعضاء الحاليين والسابقين للهيئات القضائية ... ويصدر بتنظيم الصندوق وقواعد الإنفاق منه قرار من وزير العدل بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية ». يتضح منه أن المشرع لم يقرر خدمات معنية بذاتها أوجب على الصندوق توفيرها لأعضاء الهيئات القضائية أو يفرض المساواة بين هؤلاء في استيفاء خدمات الصندوق مهما تباينت أو تغيرت ظروفهم وأوضاعهم وإنما ترك الأمر في تحديد هذه الخدمات والقواعد التي يتعين اتباعها في الإنفاق من الصندوق لوزير العدل يصدر بها قرارات بعد موافقة مجلس القضاء الأعلى للهيئات القضائية . ولما كان وزير العدل قد أصدر قراره رقم ٤٨٥٣ لسنة ١٩٨١ بتنظيم صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية ثم أضاف إليه خمس مواد جديدة بالقرار رقم ٤٤٠ سنة ١٩٨٦ وكان النص في مادته رقم ٣٤ مكرراً (أ) على « يصرف لكل من استحق أو يستحق معاشاً من أعضاء الهيئات القضائية ... مبلغ شهري إضافي مقداره خمسة جنهات عن كل سنة من مدد العضوية ومدد الاشتغال بعد التخرج بعمل نظير أو بالمحاماة التي حسبت في المعاش ... ، فإذا كان العضو يتقاضى بالإضافة إلى معاشه - معاشاً استثنائياً أو معاشاً آخر صرف له بعد ترك الخدمة عن عمل التحق به أو مهنة مارسها خصصت قيمته من المبلغ الشهري الإضافي » . يدل على أن وزير العدل إعمالاً للاختصاص المقرر له في القانون رقم ٣٦ سنة ١٩٧٥ جعل الالتزام بأداء ذلك المبلغ الإضافي وتحديد مقداره وفق شروط حددها في هذا النص من القرار المطعون فيه ومن بينها خصم ما يتقاضاه المستحق من معاش عن مهنة مارسها وهي قاعدة عامة لا تنطوي على مخالفة لما استهدفه ذلك القانون . لما كان ذلك فإن طلب إلغاء القرار المطعون فيه والتعويض عنه يكون على غير أساس متعين الرفض .

جلسة ٢٦ من مايو سنة ١٩٨٧

بإدارة السيد المستشار/ مرزوق فكرى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين/ صلاح محمد أحمد ، حسين محمد حسن ، محمد حانى أبو منصور ومصطفى
حبيب .

(٦)

الطلب رقم ٩٦ لسنة ٥٣ القضائية « رجال القضاء » .

(١ - ٤) قضاء • معاش • تأمينات اجتماعية .

(١) القيد الزمنى الوارد بنص المادة ١٤٢ من قانون التأمين الاجتماعى ، عدم بدء سريانه الا من تاريخ الاخطار بربط المعاش بصفة نهائية .

(٢) معاملة الوزير من حيث المعاش • التصاريح فى الوظائف القضائية على رئيس محكمة
النقض ورئيس محكمة استئناف القاهرة والنائب العام •

(٣) معاملة نائب رئيس محكمة النقض معاملة نائب الوزير من حيث المعاش • شرطها •

(٤) معاملة نائب رئيس محكمة النقض معاملة نائب الوزير من حيث المعاش طبقا للتعيين
أولا (٣) وثانيا من الفقرة الاولى من المادة ٣٦ من قانون التأمين الاجتماعى ٧٩ لسنة ١٩٧٥
المعدل بالقانون ٢٥ لسنة ١٩٧٧ • شرطها •

١ - النص فى المادة ١٤٢ من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥
على أنه « مع عدم الإخلال بأحكام المادتين (٥٦ ، ٥٩) لا يجوز رفع الدعوى
بطلب تعديل الحقوق المقررة بهذا القانون بعد انقضاء سنتين من تاريخ الإخطار
بربط المعاش بصفة نهائية أو من تاريخ الصرف بالنسبة لباقي الحقوق وذلك
فيما عدا حالات طلب إعادة تسوية هذه الحقوق بالزيادة نتيجة تسوية تمت بناء
على قانون أو حكم نهائى ، وكذلك الأخطاء المادية التى تقع فى الحساب عند
التسوية ... » مفاده أن القيد الزمنى الوارد فى النص لا يبدأ سريانه إلا من تاريخ
الإخطار بربط المعاش بصفة نهائية .

٢ - معاملة الوزير من حيث المعاش قاصرة فى الوظائف القضائية على
رئيس محكمة النقض ورئيس محكمة استئناف القاهرة والنائب العام • وإذ لم

يشغل الطالب إحدى هذه الوظائف فلا يستحق أن يعامل في المعاش معاملة الوزير .

٣ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه متى بلغ مرتب نائب رئيس محكمة النقض - في حدود الربط المالي لوظيفته - المرتب المقرر لنائب الوزير فإنه يعتبر في حكم درجة الأخير ويعامل معاملة من حيث المعاش وأنه يشترط لسريان تلك المعاملة على المنتفع بها أن يكون في حكم درجة نائب الوزير عند انتهاء خدمته .

٤ - إذا كان الثابت من الأوراق أن الطالب شغل وظيفة نائب رئيس محكمة النقض في ١٥/١٢/١٩٧١ حتى إحالته للمعاش اعتباراً من ٢٨/١١/١٩٧٥ وبلغ مرتبه السنوي في تاريخ بداية شغله لهذه الوظيفة وفي حدود الربط المالي لها مبلغ ٢٠٠٠ جنيه - وهو المرتب المحدد لنائب الوزير بالقانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٥٣ قبل تعديله بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٠ - فإنه يستحق معاملة نائب الوزير من حيث المعاش . وإذا قضى أربع سنوات متصلة بحجر كسور الشهر شهراً في حكم درجة نائب الوزير وجاوزت مدة اشتراكه التأمين الخمس سنوات ، فإن معاملة في المعاش تكون طبقاً للبندين أولاً (٣) وثانياً من الفقرة الأولى من المادة ٣١ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ويتعين تسوية معاشه على هذا الأساس .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسامع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الأوراق - تتحصل في أنه بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٦ تقدم المستشار ... بهذا الطلب للحكم بتسوية معاشه على أساس المعاملة المقررة للوزير واحتياطياً على أساس المعاملة المقررة لنائب الوزير مع ما يترتب على ذلك من آثار . وقان بياناً لطلبه أنه شغل وظيفة نائب رئيس

محكمة النقض اعتباراً من ١٩٧١/١٢/١٥ وحتى انتهاء خدمته ببلوغه سن التقاعد في ١٩٧٥/١١/٢٨ وجاوز مرتبه السنوى التى جنيه بالمرتب المقرر لنائب الوزير مما يستحق معه أن يعامل في المعاش معاملة الوزير أو نائب الوزير . وإذ سوى معاشه خلافاً لذلك فقد تظلم من تلك التسوية أمام لجنة فحص المنازعات بالهيئة العامة للتأمين والمعاشات إلا أنها لم ترد على تظلمه دفع محامى الحكومة بعدم قبول الطلب لانقضاء الميعاد المنصوص عليه في المادة ١٤٢ من قانون التأمين الاجتماعى وطلب رفض الطلب موضوعاً ، وأبدت النيابة الرأى بإجابة الطالب إلى طلبه الاحتياطى .

وحيث إن الدفع المبدى من محامى الحكومة في غير محله ، ذلك أن النص في المادة ١٤٢ من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ سنة ١٩٧٥ على أنه « ومع عدم الإخلال بأحكام المادتين (٥٦ و ٥٩) لا يجوز رفع الدعوى بطلب تعديل الحقوق المقررة بهذا القانون بعد انقضاء سنتين من تاريخ الإخطار بربط المعاش بصفة نهائية أو من تاريخ الصرف بالنسبة لباقي الحقوق وذلك فيما عدا حالات طلب إعادة تسوية هذه الحقوق بالزيادة نتيجة تسوية تمت بناء على قانون أو حكم نهائى ، وكذلك الأخطاء المسادية التى تقع في الحساب عند التسوية ... » . مفاده أن القيد الزمنى الوارد في النص لا يبدأ سريانه إلا من تاريخ الإخطار بربط المعاش بصفة نهائية ، وكانت الأوراق خلواً من إخطار الطالب بالربط النهائى للمعاش فإن الدفع يكون على غير أساس متعيناً رفضه .

وحيث إن الطلب استوفى أوضاعه انشكالية .

وحيث إن معاملة الوزير من حيث المعاش قاصرة في الوظائف القضائية على رئيس محكمة النقض ورئيس محكمة استئناف القاهرة والنائب العام . وإذ لم يشغل الطالب إحدى هذه الوظائف فلا يستحق أن يعامل في المعاش معاملة الوزير .

وحيث إنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه متى بلغ مرتب نائب رئيس محكمة النقض في حدود الربط المالى لوظيفته - المرتب المقرر لنائب الوزير فإنه يعتبر في حكم درجة الأخير ويعامل معاملة من حيث المعاش

وأنة يشترط لسريان تلك المعاملة على المستفيع بها أن يكون في حكم درجة نائب الوزير عنه انتهاء خدمته . وكان الثابت من الأوراق أن الطالب شغل وظيفة نائب رئيس محكمة النقض في ١٥/١٢/١٩٧١ حتى إحالته للمعاش اعتباراً من ٢٨/١١/١٩٧٥ وبلغ مرتبه السنوي في تاريخ بداية شغله لهذه الوظيفة وفي حدود الربط المالي لها مبلغ ٢٠٠٠ جنيه - وهو المرتب المحدد لنائب الوزير بالقانون رقم ٢٢٣ سنة ١٩٥٣ قبل تعديله بالقانون رقم ١٣٤ سنة ١٩٨٠ - فإنه يستحق معاملة معاملة نائب الوزير من حيث المعاش . وإذا قضى أربع سنوات متصلة بغير كسر الشهر شهراً في حكم درجة نائب الوزير وجاوزت مدة اشتراكه في التأمين الخمس سنوات ، فإن معاملته في المعاش تكون طبقاً للبندين أولاً (٣) وثانياً من الفقرة الأولى من المادة ٣١ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ سنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ سنة ١٩٧٧ ويتعين تسوية معاشه على هذا الأساس .

جلسة ٢ من يونيو سنة ١٩٨٧

رئاسة السيد المستشار / مرزوق لسكري نائب رئيس المحكمة وعضوية المساعدة
المستشارين/ صلاح محمد أحمد ، حسين محمد حسين ، محمد هاني أبو منصور ومصطفى
حسيب .

(٧)

الطلب رقم ٤١ لسنة ٥٤ القضائية « رجال القضاء »

١ ، ٢) « رجال القضاء » « تعيين » « مجلس القضاء الأعلى » .

(١) قرار وزير العدل بحرمان الطالب من مقابل تميز الأداء . وجوب تقديم طلب الغاء
خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية أو إعلان صاحب الشأن به أو علمه
به علماً يقينياً . عدم نشر القرار بالجريدة الرسمية وغلو الأوراق مما يفيد إعلان الطالب به .
أثره . قبول الطالب .

(٢) لوزير العدل حرمان المخالف للمحاكمة التأديبية أو الجنائية أو لجنة الصلاحية من
مقابل تميز الأداء . القضاء برفض دعوى الصلاحية المقامة ضد الطالب . أثره . وجوب الغاء
قرار وزير العدل بحرمانه من مقابل تميز الأداء .

١ - إذ كانت المادة ٨٥ من قانون السطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢

توجب تقديم طلب إلغاء قرار وزير العدل بحرمان الطالب من مقابل تميز -
الأداء خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر القرار المطعون فيه في الجريدة الرسمية
أو إعلان صاحب الشأن به أو علمه به علماً يقينياً ، وكان قرار حرمان الطالب
لم ينشر في الجريدة الرسمية وخات الأوراق مما يفيد إعلانه بهذا القرار أو علمه
به علماً يقينياً في تاريخ معين سابق على تقديم الطلب بأكثر من ثلاثين يوماً
فإن الطلب يكون مقبلاً في الميعاد .

٢ - لأن كان وزير العدل يملك سلطة حرمان المخالفين إلى محاكمة تأديبية
أو جنائية أو لجنة الصلاحية من مقابل تميز الأداء وفقاً للنظام الذي وضعه ،
بموافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية لصرف مقابل تميز الأداء لأعضاء
الهيئات القضائية وحالات الحرمان منه إلا أنه وقد ثبت من خطاى المستشار
القنى لمكتب رئيس محكمة النقض المؤرخ ومساعد وزير العدل
لشئون التفتيش القضائي بتاريخ والقدمين من الطالب أن مجلس

تأديب القضاء قد رفض بـجلسة دعوى الصلاحية المقامة ضده ،
فإن قرار وزير العدل بحرمانه من مقابل تميز الأداء يكون مخالفاً للقانون
ويتعين إلغاؤه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار
المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما بين من الأوراق — تتحصل في أنه بتاريخ
١٩٧٦/٥/١٤ تقدم القاضي ... بهذا الطلب للحكم بإلغاء قرار وزير العدل
بصادر بحرمانه من مقابل تميز الأداء مع ما يترتب على ذلك من آثار تأسيساً
على أن وزير العدل لا يملك سلطة حرمانه منه ، كما أن مجلس تأديب القضاة
رفض بـجلسة ١٩٨٧/٢/٢٢ دعوى الصلاحية المقامة ضده . دفع الحاضر عن
الحكومة بعدم قبول الطلب لتقدمه بعد الميعاد وطلب احتياطياً رفضه وأبدت
النيابة الرأي برفضه كذلك .

وحيث إن اندفع المبدى عن الحكومة في غير محله ذلك أنه لمسا كانت
المادة ٨٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ توجب تقديم الطلب
خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر التمرار المطعون فيه في الجريدة الرسمية
أو إعلان صاحب الشأن به أو علمه به علماً يقينياً، وكان قرار حرمان الطالب
لم ينشر في الجريدة الرسمية وخلت الأوراق مما يفيد إعلانه بهذا القرار أو علمه
به علماً يقينياً في تاريخ معين سابق على تقديم الطلب بأكثر من ثلاثين يوماً
فإن الطلب يكون مقدماً في الميعاد .

وحيث إن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إنه ولئن كان وزير العدل يملك سلطة حرمان المخالفين إلى محاكمة
تأديبية أو جنائية أو لجنة الصلاحية من مقابل تميز الأداء وفقاً للنظام الذي وضعه

بموافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية لصرف مقابل تميز الأداء لأعضاء الهيئات القضائية وحالات الحرمان منه إلا أنه وقد ثبت من خطابي المستشار الفني لمكتب رئيس محكمة النقض المؤرخ ١٩٨٧/٢/٢٣ ومساعد وزير العدل لشئون التفتيش القضائي بتاريخ ١٩٨٧/٣/١ والمقدمين من الطالب أن مجلس تأديب القضاة قد رفض بجلسته ١٩٨٧/٢/٢٢ دعوى الصلاحية المقامة ضده فإن قرار وزير العدل بحرمانه من مقابل تميز الأداء يكون مخالفاً للقانون ، ويتعين إلغاؤه .

جلسة ٢ من يونيو سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المشار / مرزوق فكرى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /
صلاح محمد أحمد ، حسين محمد حسين ، محمد هانى أبو منصور ومصطفى حبيب .

(٨)

الطلب رقم ٧٥ لسنة ٥٤ القضاية (رجال القضاء)

(٢٤١) قضاء «الجرعات» «معاش» . تأمينات اجتماعية .

- (١) المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام قانون التأمين الاجتماعى ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .
عدم جواز اللجوء بشأنها الى القضاء قبل تقديم طلب الى الهيئة المختصة لتسويتها بالطرق
الوردية . م ١٥٧ ق ٧٩ / ١٩٧٥ .
(٢) القيد الزمنى الوارد بالمادة ١٤٢ من قانون التأمين الاجتماعى ٧٩ / ١٩٧٥ . عدم
سريانه على المعاولى التى ترفع بطلب اعادة تسوية المعاش بالزيادة بناء على قانون يقر هذه
الزيادة

(٣ - ٥) قضاء « معاش »

- (٣) النص على سريان حكم المادة ٣٦ من قانون التأمين الاجتماعى ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باثر
رجعى على من انتهت خدمتهم من الوزراء ونوابهم ومن فى حكمهم قبل ١/٩/١٩٧٥ - مواده
وجوب اعادة تسوية معاشاتهم طبقا له .
(٤) نواب رئيس محكمة النقض ورؤساء محاكم الاستئناف وما رئيس محكمة استئناف
القاهرة - ونوابهم - معاملة كل منهم معاملة نائب الوزير من حيث المعاش - شرطها .
(٥) معاملة نائب رئيس محكمة النقض معاملة نائب الوزير من حيث المعاش وفقا للبيد
(ثالثا) من الفقرة الاولى من المادة ٣٦ من قانون التأمين الاجتماعى ٧٩/١٩٧٥ . شرطها . انتهاء
خدمته قبل انقضاء سنة معصلة على اعتباره فى حكم درجة نائب الوزير . اثره . تسوية معاشه
وفقا لمدة خدمته الفعلية وآخر مراتب كلفه .

(٦) « معاش » . تقادم « التقادم النفسى »

المعادلات . من الحقوق العمومية المتجددة . تقادمها يقضى سنوات ٥ م ٣٧٥ / ١ مدنى .

١ - مؤدى نص المادة ١٥٧ من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥
- وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه لا يجوز لأصحاب الأعمال والمؤمن
عليهم وأصحاب المعاشات وغيرهم من المستحقين اللجوء الى القضاء قبل تقديم
طلب الى الهيئة المختصة لعرض النزاع على لجان فحص المنازعات الناشئة عن
تطبيق أحكام ذلك القانون لتسويته بالطرق الوردية :

٢ - النص في المادة ١٤٢ من قانون التأمين الاجتماعي ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على أنه « لا يجوز رفع الدعوى بطلب تعديل الحقوق المقررة بهذا القانون بعد انقضاء سنتين من تاريخ الإخطار بربط المعاش بصفة نهائية أو من تاريخ الصرف بالنسبة لباقي الحقوق وذلك فيما عدا حالات طلب إعادة تسوية هذه الحقوق بالزيادة نتيجة تسوية تمت بناء على قانون أو حكم قضائي نهائي ... » مفاده أن القيد الزمني الوارد في النص لا يسرى على الدعوى التي ترفع بطلب إعادة تسوية المعاش بالزيادة بناء على قانون يقرر هذه الزيادة .

٣ - النص في المادة ٦ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٦ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على أن « يسرى حكم المادة (٣١) من قانون التأمين الاجتماعي المشار إليه في شأن من انتهت خدمتهم قبل أول سبتمبر سنة ١٩٧٥ من سبق أن شغلوا مناصب الوزراء أو نواب الوزراء أو المناصب التي تقتضي القوانين بمعاملة شاغليها من حيث المعاش بمعاملة الوزراء أو نوابهم ، وتصرف الفروق المالية المستحقة لهم أو للمستحقين عنهم نتيجة إعادة التسوية وفقاً لحكم الفقرة السابقة اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون » مفاده أن حكم المادة ٣١ من قانون التأمين الاجتماعي المذكور يسرى بأثر رجعي على من انتهت خدمتهم قبل ١٩٧٥/٩/١ وشغلوا مناصب الوزراء أو نوابهم ومن في حكمهم ، ويعاد تسوية معاشات هؤلاء طبقاً لهذا النص .

٤ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن نواب رئيس محكمة النقض ورؤساء محاكم الاستئناف - عدا رئيس محكمة استئناف القاهرة - ونواب رؤساء محاكم الاستئناف يعامل كل منهم بمعاملة نائب الوزير من حيث المعاش متى بلغ مرتبه في حدود الربط المالي لوظيفته المرتب المقرر لنائب الوزير وأنه يشترط لسريان تلك المعاملة أن يكون في حكم درجة نائب الوزير عند إحالته إلى المعاش .

٥ - إذ كان الثابت في الأوراق أن مورث الطالبة كان يشغل وظيفة نائب رئيس محكمة النقض عند بلوغه سن التقاعد في ٢٠-٧-١٩٧٥ وبلغ مرتبه في حدود الربط المالي لها المقرر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ألتي جنيته وهو الربط الثابت لوظيفة نائب الوزير والمحدد بالقانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٥٣ فإنه يعامل معاملته من حيث المعاش ويحق معه طلب إعادة تسوية المعاش المستحق عنه طبقاً لنص المادة ٣١ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، وإذ كان مورث الطالبة قد شغل وظيفة نائب رئيس محكمة النقض في ٢٢/١/١٩٧٥ وأحيل إلى المعاش في ٢٠/٧/١٩٧٥ أي بعد انقضاء أقل من سنة من اعتباره في حكم درجة نائب الوزير فإنه يعامل في المعاش وفقاً للبند (ثالثاً) من الفقرة الأولى من المادة ٣١ المشار إليها والذي يقضي بتسوية معاش الوزير أو نائبه إذا لم تبلغ مدة الخدمة التي قضها في هذين المنصبين المقرر المشار إليه في البند أولاً - وفقاً لمدة الاشتراك في التأمين وعلى آخر أجر تقاضاه - ومن ثم يتعين تسوية معاش مورث الطالبة على هذا الأساس .

٦ - المعاشات من الحقوق الدورية المتجددة التي تتقدم بخمس سنوات طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٣٧٥ من القانون المدني .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الأوراق - تتحصل في أن أرملة المرحوم المستشار ... تقدمت بهذا الطلب للحكم لها بإعادة تسوية معاش مورثها على أساس المعاملة المقررة لنائب الوزير مع ما يترتب على ذلك من آثار . وقالت بياناً لذلك إن مورثها عين نائباً لرئيس محكمة النقض وبلغ مرتبه السنوي ألتي جنيته وأحيل إلى المعاش في ٢٠/٧/١٩٧٥ مما يستحق معه أن

يعامل معاملة نائب الوزير من حيث المعاش طبقاً للمادة ٣١ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ سنة ١٩٧٥ . وإذ سوى معاشه دون تطبيق تلك المعاملة . فقد تظلمت من هذه التسوية أمام لجنة فحص المنازعات بالهيئة العامة للتأمين والمعاشات إلا أنها أصدرت قرارها برفض التظلم ومن ثم فقد تقدمت بطلبها . دفع محامى الحكومة بعدم قبول الطلب لعدم سلوك الطالبة الطريق المنصوص عليه في المادة ١٥٧ من قانون التأمين الاجتماعي كما دفع بسقوط الحق في تقديم الطلب لمضى أكثر من سنتين من تاريخ الإخطار بربط المعاش بصفة نهائية وحتى التقدم به طبقاً للمادة ١٤٢ من القانون المشار إليه . وبسقوط الحق في فروق المعاش التي مضى على عدم المطالبة بها خمس سنوات بالتقدم . ثم رفضه موضوعاً وأبدت النيابة الرأي برفضه كذلك .

وحيث إنه عن الدفع بعدم قبول الطلب لعدم اتباع إجراءات المادة ١٥٧ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ سنة ١٩٧٥ فإنه لما كان مؤدى هذا النص - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه لا يجوز لأصحاب الأعمال والمؤمن عليهم وأصحاب المعاشات وغيرهم من المستحقين اللجوء إلى القضاء قبل تقديم طلب إلى الهيئة المختصة لعرض الزاغ على لجان فحص المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام ذلك القانون لتسويته بالطرق الودية ، وكان الثابت من الأوراق أن الطالبة قد تظلمت إلى رئيس لجنة فحص المنازعات بالهيئة العامة للتأمين والمعاشات لإعادة تسوية معاش مورثها ورفضت اللجنة تظلمها فإن الدفع يكون على غير أساس متعين الرفض .

وحيث إنه عن الدفع بسقوط الحق في تقديم هذا الطلب لمضى أكثر من سنتين من تاريخ الإخطار بالربط النهائي للمعاش وحتى تقديم هذا الطلب فإنه لما كان النص في المادة ١٤٢ من قانون التأمين الاجتماعي سالف الذكر على أنه « . لا يجوز رفع الدعوى بطلب تعديل الحقوق المقررة بهذا القانون بعد انقضاء سنتين من تاريخ الإخطار بربط المعاش بصفة نهائية أو من تاريخ الصرف بالنسبة لباقي الحقوق وذلك فيما عدا حالات طلب إعادة تسوية هذه الحقوق بالزيادة نتيجة تسوية تمت بناء على قانون أو حكم قضائي نهائي ... »

مفاده أن القيد الزمى الوارد فى النص لا يسرى على الدعاوى التى ترفع بطلب إعادة تسوية المعاش بالزيادة بناء على قانون يقرر هذه الزيادة وإذ طلبت - المطالبة إعادة تسوية معاش مورثها بالزيادة استناداً إلى نص المادة ٦ من القانون رقم ٩٣ سنة ١٩٨٠ بتسوية المادة ٣١ من القانون رقم ٦٩ سنة ١٩٧٥ على هذه التسوية فإن الدفع بكون على غير أساس متعين الرفض .

وحيث إن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إنه لما كان النص فى المادة ٦ من القانون رقم ٩٣ سنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٦ سنة ١٩٧٥ على أنه « يسرى حكم المادة (٣١) من قانون التأمين الاجتماعى المشار إليه فى شأن من انتهت خدمتهم قبل أول سبتمبر سنة ١٩٧٥ من سبق أن شغلوا مناصب الوزراء أو نواب الوزراء أو المناصب التى تقضى القوانين بمعاملة شاغليها من حيث المعاش معاملة الوزراء أو نوابهم ، وتصرف الفروق المالية المستحقة لهم أو للمستحقين عنهم نتيجة إعادة التسوية وفقاً لحكم الفقرة السابقة اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون بما مفاده أن حكم المادة ٣١ من قانون التأمين الاجتماعى المذكور يسرى بأثر رجعى على من انتهت خدمتهم قبل ١/٩/١٩٧٥ وشغلوا مناصب الوزراء أو نوابهم ومن فى حكمهم - ويعاد تسوية معاشات هؤلاء طبقاً لهذا النص .

وحيث إنه لما كان المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن نواب رئيس محكمة النقض ورؤساء محاكم الاستئناف - عدا رئيس محكمة استئناف القاهرة - ونواب رؤساء محاكم الاستئناف يعامل كل منهم معاملة نائب الوزير من حيث المعاش متى بلغ مرتبه فى حدود الربط المالى لوظيفته المرتب المقرر لنائب الوزير وأنه يشترط لسريان تلك المعاملة أن يكون فى حكم درجة نائب الوزير عند إحالته إلى المعاش . وكان الثابت فى الأوراق أن مورث الطالبة كان يشغل وظيفة نائب رئيس محكمة النقض عند بلوغه سن التقاعد فى ٢٠/٧/١٩٧٥ وبلغ مرتبه فى حدود الربط المالى لها المقرر بالقانون رقم ٤٦ سنة ١٩٧٢ التى جنبه وهو الربط الثابت لوظيفة نائب الوزير والمحدد بالقانون رقم ٢٢٣ سنة ١٩٥٣ فإنه

يعامل معاملته من حيث المعاش . ويحق معه طلب إعادة تسوية المعاش المستحق عنه طبقاً لنص المادة ٣١ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ سنة ١٩٧٥ وإذ كان مورث الطالبة قد شغل وظيفة نائب رئيس محكمة النقض في ١٩٧٥/١/٢٢ وأحيل إلى المعاش في ١٩٧٥/٧/٢٠ أى بعد انقضاء أقل من سنة من اعتباره في حكم درجة نائب الوزير فإنه يعامل في المعاش وفقاً للبند « ثالثاً » من الفقرة الأولى من المادة ٣١ المشار إليها والذي يقضى بتسوية معاش الوزير أو نائبه إذا لم تبلغ مدة الخدمة التي قضاه في هذين المنصبين القدر المشار إليه في البند أولاً : وفقاً لمدة الاشتراك في التأمين وعلى آخره أجر تقاضاه . ومن ثم يتعين تسوية معاش مورث الطالبة على هذا الأساس اعتباراً من ١٩٨٠/٥/٤ تاريخ العمل بالمادة السادسة من القانون رقم ٩٣ سنة ١٩٨٠ سالفة البيان .

وحيث إنه عن الدفع بسقوط حق الطالبة في فروق المعاش التي مضى على المطالبة بها خمس سنوات فإنه لما كانت المعاشات من الحقوق الدورية المتجددة التي تتقدم بخمس سنوات طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٣٧٥ من القانون المدني وكان حق الطالبة في إعادة تسوية المعاش المستحق لها عن مورثها قد تقرر بالمادة السادسة من القانون رقم ٩٣ سنة ١٩٨٠ اعتباراً من تاريخ العمل به في ١٩٨٠/٥/٤ وكان الثابت من الأوراق أنها تقدمت بهذا الطلب في ١٩٨٤/١١/١٨ أى قبل مضى خمس سنوات على استحقاقها لأية فروق في المعاش فإن الدفع يكون على غير أساس متعيناً رفضه .

جلسة ٢ من يونيو سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / مرزوق فكرى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين/ صلاح محمد أحمد ، حسين محمد حسن ، محمد هانى أبو منصور ومصطفى
حسيب .

(٩)

الطلب رقم ٦٥ لسنة ٥٦ القضائية (مجال القضاء) قصة « نقل القضاة » . قرار ادارى .

نقل مستشارى محاكم الاستئناف . تحككه اقليمية تعيينهم وترتيب تلك المحاكم المحدد
بنص المادة ٥٤ من قانون السلطة القضائية . نقلهم من محكمة استئناف القاهرة الى محكمة أخرى
أو بقاؤهم فى المحاكم التى يصلون بها . شرطه . خلو أماكن بالمحاكم المتقدمة فى الترتيب على
تلك التى يعملون بها بمراعاة الاقليمية بين من حل عليهم الدور للنقل .

بدل نص المادتين ٥٢ ، ٥٤ من قانون السلطة القضائية على أن نل
مستشارى محاكم الاستئناف تحككه اقليمية تعيينهم والترتيب المحدد لتلك المحاكم
الوارد بالمادة الأخيرة ، ومع ذلك فقد أجاز المشرع نقلهم من محكمة استئناف
القاهرة الى محكمة أخرى بناء على طلبهم وبموافقة مجلس القضاء الأعلى ، كما
أجاز بقاؤهم فى المحاكم التى يعملون بها بناء على طلبهم وبموافقة مجلس القضاء
الأعلى ، وإذا كان مؤدى ذلك أن نقل هؤلاء لا يكون إلا لشغل الأماكن التى
تخلو بالمحاكم المتقدمة فى الترتيب على تلك التى يعملون بها ، وذلك مع مراعاة
الأقليمية فيما بين من حل عليهم الدور للنقل سواء تبعاً لترتيبهم الأصلى أو لعدم
تجديد احتفاظ من كان يعمل بإحدى المحاكم ، فينقل منهم الأقدم فالأقدم
لشغل الأماكن الحالية التى اقتضت إجراء حركة التنقلات ، وإذا كان الثابت
من الأوراق أن المستشارين الأقدم من الطالب قد شغلوا أماكن محكمة استئناف
الإسماعيلية سواء كان ذلك بالنقل إليها أو بتجديد احتفاظ العمل بها . وأن
الأماكن الحالية فى المحاكم المتقدمة فى الترتيب على هذه المحكمة عندما حل دور
الطالب فى تعيينه رئيس محكمة الاستئناف كانت بمحكمة استئناف المنصورة
فإن القرار المطعون فيه بتعيين الطالب بها لا يكون قد خالف القانون ويكون
طلب إلغائه والتعويض عنه على غير أساس .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع - على ما بين من الأوراق - تتحصل فى أنه بتاريخ ١٣/٨/٨٦ تقدم المستشار ... بهذا الطلب للحكم بإلغاء القرار الجمهورى رقم ٣١٦ لسنة ١٩٨٦ فيما تضمنه من تحديد مقر عمله بمحكمة إستئناف المنصورة مع تعويضه عن هذا القرار . وقال بياناً لطلبه إنه لما كان قد أبدى رغبته فى تعيين مقر عمله بمحكمة إستئناف الإسماعيلية وهى محكمة أدنى من محكمة إستئناف المنصورة فإنه لا يجوز أن يزاحمه فى تلك المحكمة زميل آخر يسبقه فى الأقدمية ، وإذ صدر القرار المطعون فيه مخالفاً ذلك فقد تقدم بطلبه ، طلب محامى الحكومة رفض الطلب وابتدت النيابة الرأى برفضه كذلك .

وحيث إن النص فى المادة ٥٢ من قانون الساطة القضائية على أنه «لا يجوز نقسل القضاء أو نديهم أو إعارتهم إلا فى الأحوال وبالكيفية المبينة بهذا القانون » وفى الفقرة الأولى من المادة ٥٤ منه على أن « رؤساء دوائر محكمة إستئناف القساهرة ومستشاروها لا يجوز نقلهم إلى محكمة أخرى إلا برضاهم وموافقة مجلس القضاء الأعلى أما مستشارو محاكم الاستئناف الأخرى فيكون نقلهم إلى محكمة إستئناف القاهرة تبعاً لأقدمية التعيين بمراعاة أن يكون النقل من محكمة إستئناف قنا إلى محكمة إستئناف أسبوط ثم إلى بنى سويف ثم إلى الإسماعيلية ثم إلى المنصورة ثم إلى طنطا ثم إلى الإسكندرية ، ومع ذلك يجوز بقاء رئيس الدائرة أو المستشار فى المحكمة التى يعمل بها بناء على طلبه وموافقة مجلس القضاء الأعلى ويدل على أن نقل مستشارى محاكم الاستئناف تحكمه أقدمية تعيينهم والترتيب المحدد لتلك المحاكم الوارد بهذا النص ومع ذلك فقد أجاز المشرع نقلهم من محكمة إستئناف القاهرة إلى محكمة أخرى بنسأ على طلبهم وبموافقة مجلس القضاء الأعلى كما أجاز بقاءهم فى المحاكم التى يعملون بها

بناء على طلبهم وبموافقة مجلس القضاء الأعلى ، وإذ كان مؤدى ذلك أن نقل هؤلاء لا يكون إلا لشغل الأماكن التى تخلو بالمحاكم المتقدمة فى الترتيب على تلك التى يعملون بها ، وذلك مع مراعاة الأقدمية فيما بين من حل عليهم الدور للنقل سواء تبعاً لترتيبهم الأسمى أو لعدم تجديد احتفاظ من كان يعمل بإحدى المحاكم فينقل منهم الأقدم فالأقدم لشغل الأماكن الخالية التى اقتضت إجراء حركة التنقلات وإذ كان الثابت من الأوراق أن المستشارين الأقدم من الطالب قد شغلوا أماكن محكمة إستئناف الإمبراطورية سواء كان ذلك بالنقل إليها أو بتجديد احتفاظ العمل بها ، وأن الأماكن الخالية فى المحاكم المتقدمة فى الترتيب على هذه المحكمة عندما حل دور الطالب فى تعيينه رئيس محكمة الاستئناف ، كانت بمحكمة إستئناف المتصورة . فإن القرار المطعون فيه بتعيين الطالب بها لا يكون قد خالف القانون ويكون طلب الغائه والتعويض عنه على غير أساس .

جلسة ٢ من يونيو سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / مرزوق فكرى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين
صلاح محمد أحمد ، حسين محمد حسن ، محمد هانى أبو منصور ومصطفى حبيب .

(١٠)

الطلب رقم ٢ لسنة ٥٦ القضائية (وجال القضاء)

١) قضاء • دعوى « الصفة فى المعوى » •

رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمين والمعاشات هو صاحب الصفة فى أية خصومة
تتعلق بأى شأن من شئونها • م ١٤ ق ١٩٧٥/٧٩ •
اختصاص مدير إدارة المعاشات بوزارة العدل غير مقبول •

٢) قضية « معاش » •

تحقق ما استهدفه الطالب بطلبه من معاملته معاملة نائب الوزير فى المعاش المستحق له
عن الأجر الأساسى والأجر المتغير • آخره • انتهاء الخصومة فى الطلب •

١ - إذ كان رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمين والمعاشات هو صاحب
الصفة فى أية خصومة تتعلق بأى شأن من شئونها طبقاً للمادة ١٤ من قانون
التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - كان لا شأن للمدير عام إدارة المعاشات
بوزارة العدل بها فإن اختصاصه فى الطلب يكون غير مقبول .

٢ - إذ بين من الاطلاع على ملف معاش الطالب المرفق بالأوراق أنه
عومل معاملة نائب الوزير فى المعاش المستحق له عن الأجر الأساسى
والأجر المتغير ، وهو ما استهدفه بطلبه ، فإن الخصومة فيه تصبح غير ذات
موضوع ويتعين بالتالى الحكم بإعتبارها منتهية .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والرافعة وبصد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الأوراق - تحصل في أن المستشار تقدم بهذا الطلب للحكم بتسوية معاشه المستحق عن الأجر الأساسي والأجر المتغير على أساس المعاملة المقررة لنائب الوزير مع ما يترتب على ذلك من آثار تأسيساً على أن خدمته إنتهت بالإستقاله وهو نائب رئيس محكمة النقض مما يستحق معه أن يعامل معاملة نائب الوزير في المعاش . وإذ سوى معاشه دون تطبيق تلك المعاملة وتظلم من تلك التسوية أمام لجنة فحص المنازعات بالهيئة العامة للتأمين والمعاشات إلا أنها رفضت نظامه فقد تقدم بطلبه . طلب محامي الحكومة عدم قبول الطلب بالنسبة لمدير عام إدارة المعاشات بوزارة العدل لرفعه على غير ذى صفة وفرض الرأى للمحكمة فيما عدا هذا وأبدت النيابة الرأى بـ: جابة الطلب .

وحيث إن الدفع المبدى من الحكومة في محله ذلك أنه لما كان رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمين والمعاشات هو صاحب الصفة في أية خصومة تتعلق بأى شأن من شئونها طبقاً للمادة ١٤ من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وكان لا شأن لمدير عام إدارة المعاشات بوزارة العدل بها فإن إختصاصه في الطلب يكون غير مقبول .

وحيث إن الطلب فيما عدا هذا استوفى أوضاعه الشكلية . وحيث إنه لما كان يبين من الاطلاع على ملف معاش الطالب المرفق بالأوراق أنه عومل معاملة نائب الوزير في المعاش المستحق له عن الأجر الأساسي والأجر لمتغير وهو ما أستهدفه بطلبه فإن الخصومة فيه تصبح غير ذات موضوع وبمعين بالتالى الحكم بإعتبارها منتهية :

جلسة ٩ من يونيو سنة ١٩٨٧

بإدارة السيد المستشار / محمد جلال الدين والدع نائب رئيس المحكمة . وعضوية السادة
المستشارين / صلاح محمد أحمد ، وحسين محمد حسن ، محمد هاني أبو منصور ، ومصطفى
حسيب .

(١١)

الطلبات أرقام ١٠ ، ٦٤ لسنة ٥٥ القضائية ، ٩٩ لسنة ٥٦ القضائية (رجال
القضاء) .

(١) قضاء « تعيين » • « استقالة » •

تعيين الطالب بوظيفة معاون نيابة • تعيين جديد منبت الصلة بعمله السابق بإدارة قضايا
الحكومة • لا وجه لتحديه بشأن استقالته من ذلك العمل من حيث دواعيها وغيوب الرضا بها •

(٢) قضاء « اأمنية » « تعيين » •

خلو قانون السلطة القضائية من قواعد خاصة لتحديد أقدمية المعينين في وظائف معاوني
النيابة • مؤداة • ترك أمر تقديرها للوزارة • شرطه • علم إساءة استعمال السلطة •

١ - إذ كان الثابت من القرار الجمهوري بتعيين الطالب في وظيفة معاون
نيابة أنه تعيين جديد منبت الصلة بعمله السابق بإدارة قضايا الحكومة ، ومن
ثم فلا وجه لتحديه بما يثيره بشأن إستقالته من ذلك العمل من حيث دواعيها
وغيوب الرضا بها .

٢ - لم يورد قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ قواعد خاصة
لتحديد أقدمية المعينين في وظائف معاوني النيابة العامة ، والأمر في ذلك
-- وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - متروك لتقدير الوزارة ولا معقب
عليها في ذلك ما لم يتم دليل على عيب إساءة استعمال السلطة .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطلبات استوفت أوضاعها الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين الأوراق - تتحصل في أن الأستاذ تقدم في ١٤/٣/١٩٨٥ بالطلب رقم ١٠ لسنة ٥٥ للحكم له بتصحيح أقدميته بحمله سابقاً على الأستاذ مع ما يترتب على ذلك من آثار . وقال بياناً لطلبه إنه بتاريخ ١/٢٦/١٩٨٢ عين في وظيفة مندوب مساعد بإدارة قضايا الحكومة بالقرار الجمهوري رقم ٥٧٠ لسنة ١٩٨٢ . وفي ١١/٢/١٩٨٥ صدر القرار الجمهوري رقم ٥٢ لسنة ١٩٨٥ بتعيينه في وظيفة معاون للنياحة العامة ومحددت أقدميته فيها تالياً للأستاذ آخر من كان يشغل وظيفة معاون للنياحة العامة قبل تعيينه فيها . ولما كان قد أكره على تقديم إستقائه من عمله بإدارة قضايا الحكومة كشرط لتعيينه معاوناً للنياحة العامة فإن تعيينه في هذه الوظيفة لا يعدو أن يكون نقلاً من إدارة قضايا الحكومة إلى وظائف السلطة القضائية . وكان تعيينه في وظيفة مندوب مساعد بإدارة قضايا الحكومة في تاريخ سابق على تعيين الأستاذ في وظيفة معاون للنياحة العامة مما لازمه أن يكون سابقاً عليه في الأقدمية ومن ثم فقد تقدم بطلبه . وبتاريخ ٨/٩/١٩٨٥ تقديم الطالب بالطلب رقم ٦٤ لسنة ٥٥ لإلغاء القرار الجمهوري رقم ٣١٣ لسنة ١٩٨٥ فيما تضمنه من عدم ترقيته إلى وظيفة مساعد نياحة . وقال بياناً لذلك أنه ترتب على عدم تصحيح أقدميته وفق طلباته المبدى بطلبه رقم ١٠ لسنة ٥٥ أن صدر القرار المطعون فيه دون أن يشمل بالترقية إلى وظيفة مساعد نياحة بينما رقى إليها زميله المقارن به سالف الذكر . وبتاريخ ٢٣/٩/١٩٨٦ تقدم الطالب بالطلب رقم ٩٩ لسنة ٥٦ للحكم بإلغاء القرار الجمهوري رقم ٣١٨ لسنة ١٩٨٦ فيما تضمنه من عدم ترقيته إلى وظيفة وكيل للنياحة وذلك على سند من أقدميته بعد تعديلها في وظيفة معاون نياحة بالطلب الأول المشار إليه . طلبت الحكومة رفض الطلبات الثلاثة وأبدت النياحة الرأي برفضهم كذلك .

وحيث إنه بالنسبة للطلب رقم ١٠ لسنة ٥٥ ق : ن الأبت من القرار الجمهوري المشار إليه بتعيين الطالب في وظيفة معاون نياحة أنه تعيين جديد

منبت الصلة بعمله السابق بإدارة قضايا الحكومة ومن ثم فلا وجه لتحديه بما يثيره بشأن استقالته من ذلك العمل من حيث دواعيها وعيوب الرضا بها . لما كان ذلك وكان قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ لم يورد قواعد خاصة لتحديد أقدمية المعينين في وظائف معاوني النيابة العامة والأمر في ذلك وعلى - ماجرى به قضاء هذه المحكمة - متروك لتقدير الوزارة ولا معقب عليها في ذلك ما لم يتم دليل على عيب إساءة استعمال السلطة . وكان لم يتم دليل من الأوراق على أن تحديد أقدمية الطالب قد هدف إلى غير الصالح العام فإنه يتعين رفض الطلب .

وحيث إنه لما كانت أقدمية الطالب في وظيفة معاون نيابة قد إستقرت على نحو ما تقدم فإنه لا حق له في طلب تعديلها بمناسبة صدور المقررين الجمهوريين رقمي ٣١٣ لسنة ١٩٨٥ و ٣١٨ لسنة ١٩٨٦ مما يتعين معه رفض الطلبين رقمي ٦٤ لسنة ٥٥ ق و ٩٩ لسنة ٥٦ ق .

جلسة ٩ من يونيو سنة ١٩٨٧

بإدارة السيد المستشار محمد جلال الدين رافع نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين/ صلاح محمد أحمد ، حسين محمد حسن ، محمد هاني أبو منصور ومصطفى
حسيب .

(١٢)

- الطلاب اولفام ٦ ، ١٧ ، ١٢١ لسنة ٥٦ القضائية « رجال القضاء » .**
(١) قضية « ترقية » . قرار اداری « معاد الطن » .

احتفاظ الوزارة للطلاب بدرجة لهيئته في الشكاوى المقدمة ضده . عدم افصاح الوزارة
عن نيبتها في مخالفة هذه القاعدة المقررة لمصلحة الطالب حتى صدر القرار الجمهوري مضمنا
ترقيته دون الرجوع بأقدميته الى ما كانت عليه أصلا . اثره . وجوب احتساب معاد الطن
على القرار الجمهوري المتضمن تخطي الطالب في الترقية من تاريخ نشره .

- (٢) قضية « ترقية » « تعيين » .**

التعيين في وظيفة وكيل نيابة فئة ممتازة . أساسه . درجة الأهلية وعند التساوي تراعى
الأقدمية . درجة الأهلية . عدم تقديرها بعنصر الكفاية الفنية وحده بل بجميع العناصر الأخرى
الواجب تراؤها لتحقيق الأهلية . قام ما يدل على الانتقاص من أهلية الطالب . اثره . لجهة
الإدارة أن تتخطاه الى من يليه .

١ - إذ كانت وزارة العدل بالإشتراك مع مجلس القضاء الأعلى قد قررت
الاحتفاظ للطلاب بدرجة لهيئته في الشكاوى المقدمة ضده . وكانت
الوزارة لم تكشف عن نيبتها في مخالفة هذه القاعدة المقررة لمصلحة الطالب
إلا بصدر القرار الجمهوري رقم ... لسنة ونشره في الجريدة الرسمية
في مضمناً ترقية الطالب إلى وظيفة وكيل نيابة ممتازة دون الرجوع
بأقدميته إلى ما كانت عليه أصلا . فإنه لا ينبغي حساب المعاد الذي يعين
فيه بتسليم طلب الغاء القرار الجمهوري المذكور إلا من التاريخ الذي
أبدت فيه الوزارة رغبتها في العدول عن القاعدة المشار إليها .

٢ - التعيين في وظيفة وكيل نيابة فئة ممتازة يجرى وفقاً للفقرة الأخيرة
من المادة ٤٩ والمادة ١١٧ من قانون السلطة القضائية على أساس درجة الأهلية
وعند التساوي تراعى الأقدمية . وكانت درجة الأهلية - وعلى ما جرى به
قضاء هذه المحكمة - لا تقدر بعنصر الكفاية الفنية وحده ، بل بجميع العناصر

الأخرى الواجب توافرها لتحقيق الأهلية، فإذا قام لدى جهة الإدارة من الأسباب التي تستلزمها من الأوراق والتقارير الخاصة بالقاضي سواء ما كان مودعاً منها بملفه السري أم غير مودع بهذا الملف - ما يدل على انتقاص أهليته ومجانبته للصفات التي تتطلبها طبيعة وظيفته، فإن لها نزولاً على مقتضيات المصلحة العامة أن تتخطاه في الترقية إلى من يليه.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الأوراق - تتحصل في أن الأستاذ وكيل النائب العام قدم بتاريخ ١٩٨٦/٢/٩ الطلب رقم ٦ لسنة ٥٦ ق «رجال القضاء» للحكم بإلغاء القرار الجمهوري رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٨٥ فيما تضمنه من تخطيه في الترقية إلى وظيفة وكيل نيابة من الفئة الممتازة . وقال بياناً لطلبه إن دوره في الترقية إلى هذه الوظيفة قد حل ولم تشمل الحركة القضائية الصادر بها القرار المطعون فيه ، وبتاريخ ١٩٨٦/١/٢٦ أخطرت وزارة العدل بحجز درجة له لأن حالته لم تستقر بعد بسبب الشكاوى المقدمه ضده . وإذ جاء هذا القرار مخالفاً للقانون لإنعدام سببه ولعدم إخطاره بسبب تخطيه في الترقية فقد تقدم بطلبه كما تقدم في ١٩٨٦/٣/١٦ بالطلب رقم ١٧ لسنة ٥٦ ق للحكم بإلغاء القرارين الجمهوريين رقمي ٤٣٥ لسنة ١٩٨٥ و ٨٠ لسنة ١٩٨٦ فيما تضمنته كل منهما من تخطيه في الترقية إلى وظيفة وكيل نيابة من الفئة الممتازة تأسيساً على أن التخطي في الترقية مع حفظ درجة لم ينص عليه في قانون السلطة القضائية وأن تأخير ترقيته بسبب شكاوى لم يبت في صحتها أمر ينطوي على إساءة إستعمال السلطة . وإذ صدر القرار الجمهوري رقم ٤٢٩ لسنة ١٩٨٦ متضمناً ترقية الطالب إلى الوظيفة المشار إليها قدم الطلب رقم ١٢١ لسنة ٥٦ ق للحكم بإلغاء هذا القرار فيما تضمنه

من تحديد أقدميته بعد الأستاذ وقبل الأستاذ وبرد أقدميته إلى ما كانت عليه قبل صدور القرار الجمهوري رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٨٥ مع ما يترتب على ذلك من آثار . دفع الحضر عن الحكومة بعدم قبول طلب الغاء القرار الجمهوري رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٨٥ لرفعه بعد الميعاد ورفض الطلبين رقمي ١٧، ١٢١ لسنة ٥٦ ق. وأبدت النيابة الرأي بما يتمنى وطلبات الحكومة .

و حيث إن الدفع بعدم قبول طلب الغاء القرار الجمهوري رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٨٥ لرفعه بعد الميعاد مردود بأنه لما كانت وزارة العدل بالإشراف مع مجلس القضاء الأعلى قد قررت الاحتفاظ للطالب بدرجة حين البت في الشكاوى المقدمة ضده وكانت الوزارة لم تكشف عن نيتها في مخالفة هذه القاعدة المقررة لمصلحة الطالب إلا بصدور القرار الجمهوري رقم ٤٢٩ لسنة ١٩٨٦ ونشره في الجريدة الرسمية في ١٠/٢٣/١٩٨٦ متضمناً ترقية الطالب إلى وظيفة وكيل نيابة ممتازة دون الرجوع بأقدميته إلى ما كانت عليه أصلاً ، فإنه لا ينبغي حساب الميعاد الذي يتعين فيه تقديم طلب الغاء القرار الجمهوري المذكور إلا من ١٠/٢٣/١٩٨٦ التاريخ الذي أبدت فيه الوزارة رغبتها في العدول عن القاعدة المشار إليها ، لما كان ذلك وكان الطالب قدم طلبه بإلغاء القرار الجمهوري رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٨٥ بتاريخ ٩/٢/١٩٨٦ فإن الدفع يكون على غير أساس .

وحيث إن الطلبات استوفت أوضاعها الشكلية .

وحيث إنه لما كان التعيين في وظيفة وكيل نيابة فئة ممتازة يجرى وفقاً للفقرة الأخيرة من المادة ٤٩ والمادة ١١٧ من قانون السلطة القضائية على أساس درجة الأهلية وعند التساوي تراعى الأقدمية ، وكانت درجة الأهلية وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا تقوم بعنصر الكفاءة الفنية وحده بل بجميع العناصر الأخرى الواجب توافرها لتحقيق الأهلية فإنه إذا قام لدى جهة الإدارة من الأسباب التي تستمدها من الأوراق والتقارير الخاصة بالقاضي سواء ما كان مودعاً منها بملفه السري أم غير مودع بهذا الملف - ما يدل على إنتفاص أهليته ومجانته للصفات التي تتطلبها طبيعة وظيفته ، فإن لها نزولاً على مقتضيات

المصلحة العامة أن تتخطاه في الترقية إلى من يليه. إذ كان ذلك وكانت وزارة العدل قد استندت في تخطي الطالب في الترقية إلى وظيفة وكيل نيابة من الفئة الممتازة إلى ما ثبت من فحص وتحقيقات الشكاوي رقمي ٣٨٦ لسنة ١٩٨٣ و ١٧٣ لسنة ١٩٨٤ حصر شكاوى أعضاء النيابة العامة من سعيه لدى وكيل نيابة الزهراء لسؤال مقدمة إحدى الشكاوى بمعرفة مندوب إستيفاء النيابة دون إرسالها للشرطة وموالة الاتصال بهما لحثهما على سرعة التصرف في المخبر وهو ما استوجب توجيه الملاحظة رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨٤ إليه هذا إلى توجيه المرسل إليه رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٤ لإرساله في استدعاء زوجة المطعون ضده لسؤالها في طعن بالتزوير دون أن تكون طرفاً في الخصومة . وكان من شأن الاعتبارات المستمدة من هذه الوقائع أن تقتصر من اهليته للترقية إلى الدرجة التالية ، فإن تخطيه في الترقية إليها في المرة الأولى بالقرار الجمهوري رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٨٥ يكون مبرراً لا مخالفة فيه للقانون ولا مشوباً بإساءة استعمال السلطة .

أما عن تخطيه في المرة الثانية بالقرار الجمهوري رقم ٨٠ لسنة ١٩٨٦ فإن المحكمة لا تجد فيها نسب إليه من وقائع ما يبرر العوده إلى هذا التخطي ، ومن ثم فإنها تقضى برفض طلب إلغاء القرار الجمهوري المطعون فيه رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٨٥ وبإجابة طلب إلغاء القرار الجمهوري رقم ٨٠ لسنة ١٩٨٦ فيما تضمنته من تخطي الطالب في الترقية إلى وظيفة وكيل نيابة من الفئة الممتازة وهو ما يقتضي أن تكون أقدميته في نطاق ما إستقرت عليه بعد التخطي الأول ورفض طلب العوده بها إلى ما كانت عليه قبل هذا التخطي .

جلسة ٩ من يونيو سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / محمد جلال الدين واقع نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين/ صلاح محمد أحمد ، حسين محمد حسن ، محمد هاني أبو منصور ومصطفى
حبيب .

(١٣)

الطلب رقم ١٣٥ لسنة ٥٦ القضائية (رجال القضاء) . قضاة « معاش » المبلغ الإضافي » .

المبلغ الإضافي . استحقاق عضو الهيئة القضائية له . شرطه . المادة ٣٤ مكرراً من قرار
وزير العدل رقم ٤٨٥٣ لسنة ١٩٨١ المضافة بالقرار رقم ٤٤٠ لسنة ١٩٨٦ . استبقاء القاضي في
بعد بلوغه سن التقاعد وحتى نهاية العام القضائي في الثلاثين من يونيو . م ٦٩ ق ٤٦/١٩٧٢ .
عدم استحقاقه لهذا المبلغ مدة الاستبقاء .

النص في المادة ٣٤ مكرراً (١) من قرار وزير العدل رقم ٤٨٥٣
لسنة ١٩٨١ والمضافة بالقرار رقم ٤٤٠ لسنة ١٩٨٦ على أن «يصرف لكل من
استحق معاشاً من أعضاء الهيئات القضائية ... وإنهت خدمته فيها للعجز .
أو ترك الخدمة بها بلوغ سن التقاعد : مبلغ شهري إضافي مقداره
خمس جنيهات عن كل سنة من مدد العضوية ... » صريح في أن من شروط
إستحقاق المبلغ الإضافي لعضو الهيئة القضائية أن يكون قد ترك الخدمة بها وهو
ما يقتضاه أن القاضي الذي يستقي في الخدمة بعد بلوغه سن التقاعد وحتى نهاية
العام القضائي في الثلاثين من يونيو عملاً بحكم المادة ٦٩ من قانون السلطة
القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ لا يستحق المبلغ الإضافي مدة إستبقائه في الخدمة
حتى هذا التاريخ ، وهذا ما قرره تعليقات رئيس صندوق الخدمات الصحية
والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية في ١٩٨٦/١/٣٠ تنفيذاً صحيحاً للقرار
الوزاري المشار إليه وذلك بالنص فيها على أنه « في جميع الأحوال لا يستحق
المبلغ الشهري الإضافي للعضو إلا إذا استحق معاشاً ولا يصرّف لمن بلغ سن
التقاعد وبقي في الخدمة إلا منذ تركها » .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطلب يستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الأوراق - تتحصل فى أن المستشار تقدم بهذا الطلب بتاريخ ١٩٨٦/١١/٩ للحكم بأحقية فى صرف المبلغ الشهرى المضاف إلى معاش أعضاء الهيئات القضائية بقرار وزير العدل رقم ٤٤٠ لسنة ١٩٨٦ إعتباراً من ١٩٨٦/١٠/٩ تاريخ بلوغه سن الإحالة إلى المعاش . وقال بياناً لطلبه إنه بلغ سن الإحالة إلى المعاش فى ١٩٨٦/١٠/٩ وصدر قرار وزير العدل رقم ٤٠٨٨ لسنة ١٩٨٦ يبقائه فى الخدمة حتى ١٩٨٧/٦/٣٠ ومن ثم فإنه يستحق صرف المبلغ المشار إليه من تاريخ بلوغه سن الستين . وإذ كان رئيس مجلس إدارة صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية قد رفض طلبه صرف هذا المبلغ إعتباراً من تاريخ بلوغه سن الإحالة إلى المعاش على سند من التعليقات الصادرة منه فى ٨٦/٦/٣٠ التى منعت صرف المبلغ الشهرى الإضافى لمن بلغ سن التقاعد وبقى فى الخدمة إلا منذ تركها ، وكانت هذه التعليقات تخالف قرار وزير العدل رقم ٤٤٠ لسنة ١٩٨٦ التى صدرت تنفيذاً له ومن ثم يتعين طرحها وأعمال ما نص عليه فى القرار المشار إليه من صرف المبلغ الشهرى الإضافى لكل من استحق معاشاً فقد قدم طلبه . طلب الحاضر عن الحكومة رفض الطلب وأبدت النيابة رأى برفضه كذلك .

وحيث إن النص فى المادة ٣٤ مكرراً (١) من قرار وزير العدل رقم ٤٨٥٣ لسنة ١٩٨١ والمضافة بالقرار رقم ٤٤٠ لسنة ١٩٨٦ على أن « يصرف لكل من استحق معاشاً من أعضاء الهيئات القضائية ... وإنتهت خدمته فيها للعجز ، أو ترك الخدمة بها لبلوغ سن التقاعد ... ، مبلغ شهرى إضافى مقداره خمسة جنيهات عن كل سنة من مدد العضوية ... » صريح فى أن

من شروط إستحقاق المبلغ الإضافى لمعضو الهيئة القضائية أن يكون قد ترك الخدمة بها وهو ما مقتضاه أن القاضى الذى يستقى فى الخدمة بعد بلوغه سن التقاعد وحتى نهاية العام القضائى فى الثلاثين من يونيو عملاً بحكم المادة ٦٩ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ لا يستحق المبلغ الإضافى مدة إستبقائه فى الخدمة حتى هذا التاريخ . وهذا ما قرره تعليقات رئيس صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية فى ١٩٨٦/١/٣٠ تنفيذاً صحيحاً للقرار الوزارى المشار إليه وذلك بالنص فيها على أنه «فى جميع الأحوال لا يستحق المبلغ الشهري الإضافى للمعضو إلا إذا استحق معاشاً ولا يصرف لمن بلغ سن التقاعد وبقى فى الخدمة إلا منذ تركها .» لما كان ذلك وكان الثابت فى الأوراق أن الطالب بلغ سن التقاعد فى ١٩٨٦/١٠/٩ واستقى فى الخدمة حتى ١٩٨٧/٦/٣٠ طبقاً لنص المادة ٦٩ من قانون السلطة القضائية فإنه لا يستحق المبلغ الشهري الإضافى حتى هذا التاريخ ، ويكون طلب إستحقاقه من تاريخ بلوغه سن التقاعد على غير أساس متعيناً رفضه .

جلسة ٢١ من يونيو سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار/ محمد جلال الدين دافع نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين/ صلاح محمد أحمد ، حسن محمد حسن ، محمد هاني أبو منصور ومصطفى
حبيب .

(١٤)

الطلبان رقما ١٠٤ ، ١٢٦ لسنة ٥٦ القضائية « رجال القضاء » .

١) قضاء « تفتيش » .

تقرير التفتيش على عمل الطالب . ثبوت أن ما بقى به من مأخذ يعد رفع بعضها لا يسوغ
الهبوط بتقرير كفايته الى درجة أقل من المتوسط . اثره . وجوب رفعه الى درجة متوسط .

٢) قضاة « ترقية » .

رفع درجة كفاية الطالب الى درجة متوسط . اثره . ترقيته الى وظيفة وكيل نيابة من الفئة
المتأخرة . أسوة بأقرانه والغاء القرار الجمهوري المتضمن تخليه في الترقية .

١ - إذ بين من الاطلاع على تقرير التفتيش على عمل الطالب بناية
الأزبكية خلال الفترة من أول نوفمبر سنة ١٩٨٥ إلى آخر ديسمبر سنة ١٩٨٥
أن القيود والأوصاف وما انتهى إليه من تصرفات فيما عرض عليه من قضايا
الجنح والمخالفات صحيحة في الجملة وكان ما ورد بالتقرير بشأن التحقيقات التي
اختص بها قد رفعت عنها بعض المآخذ ، وكان ما بقى منها لا يسوغ الهبوط
بتقرير كفايته الى درجة أقل من المتوسط فلن المحكمة ترى أن تقدير كفايته بهذه
الدرجة لا يتناسب وحقيقة عمله خلال فترة التفتيش ويتعين لذلك رفع هذا
التقرير إلى درجة متوسط .

٢ - إذ كان هذا التقرير الذي ارتأته المحكمة يؤهل الطالب للترقية إلى
وظيفة وكيل نيابة من الفئة الممتازة أسوة بأقرانه الذين تمت ترقيتهم بالقرار
الجمهوري المطعون فيه رقم فإن هذا القرار إذخطاه في الترقية إليها يكون
عائلاً للقانون ويتعين لذلك الغاؤه في هذا الخصوص .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطلبين استوفيا أوضاعهما الشكلية .

حيث إن الوقائع -- على ما يبين من الأوراق -- تتحصل فى أنه بتاريخ ١٩٨٦/٩/٢٥ تقدم الأستاذ وكيل النيابة بالطلب رقم ١٠٤ لسنة ٥٦ ق للحكم برفع تقدير كفايته إلى درجة «متوسط» فى تقرير التفتيش على عمله بناية الأزبكية خلال الفترة من أول نوفمبر سنة ١٩٨٥ حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٨٥ . كما تقدم فى ١٩٨٦/١٠/٢٧ بالطلب رقم ١٢٦ لسنة ٥٦ ق للحكم بإلغاء القرار الجمهورى رقم ٤٢٩ لسنة ١٩٨٦ فيما تضمنه من تخطيه فى الترقية إلى وظيفة وكيل نيابة من الفئة الممتازة مع ما يترتب على ذلك من آثار وقال بياناً لطلبه أنه أجرى التفتيش على عمله بناية الأزبكية خلال الفترة من ١٩٨٥/١١/١ إلى ١٩٨٥/١٢/٣١ وقدرت كفايته بدرجة أقل من المتوسط وأخطره وزير العدل أنه بسبب تقارير الكفاية فإن الحركة القضائية عن سنة ١٩٨٦ لن تشمل بالترقية لوظيفة وكيل نيابة من الفئة الممتازة وقد نظم أمام مجلس القضاء الأعلى من تقدير كفايته ومن تخطيه فى الترقية وأصدر المجلس قراره برفض التظلم . وبتاريخ ١٩٨٦/١٠/٨ صدر القرار الجمهورى المطعون فيه بتخطيه فى الترقية . ولما كانت المأخذ بتقرير التفتيش على عمله فى غير محلها وأن بعضها لا يعدو أن يكون من الهنات غير ذات أثر على سلامة تصرفه فيما اختص به من قضايا وهو مالا ينتقص من كفايته . الأمر الذى يكون معه تقديرها بموجب هذا التقرير بدرجة أقل من المتوسط على غير أساس ويكون القرار الجمهورى المتضمن تخطيه فى الترقية بناء على هذا التقرير على غير سند من القانون ومن ثم فقد تقدم بطلبه . أمرت المحكمة بضم الطلب الثانى للأول للإرتباط وليصدر فيما حكم واحد . طلب الحاضر عن الحكومة رفض الطلبين وأبدت النيابة الرأى برفضهما كذلك .

وحيث إنه لما كان يبين من الاطلاع على تقرير التفتيش على عمل الطالب بنياية الأربكية خلال الفترة من أول نوفمبر سنة ١٩٨٥ إلى آخر ديسمبر سنة ١٩٨٥ أن القيود والأوصاف وما انتهى إليه من تصرفات فيما عرض عليه من قضايا الجنح والمخالفات صحيحة في الجملة وكان ما ورد بالتقرير بشأن التحقيقات التي اختص بها قد رفعت عنها بعض المآخذ وكان ما بقي منها لا يسوغ المهيوط بتقدير كفايته إلى درجة أقل من المتوسط فإن المحكمة ترى أن تقدير كفايته بهذه الدرجة لا يتناسب وحقيقة عمله خلال فترة التفتيش ويتعين لذلك رفع هذا التقدير إلى درجة متوسط. ولما كان هذا التقدير الذي ارتأته المحكمة يؤهله للترقية إلى وظيفة وكيل نيابة من الفئة الممتازة أسوة بأقرانه الذين تمت ترقيتهم بالقرار الجمهوري المطعون فيه رقم ٤٢٩ لسنة ١٩٨٦ فإن هذا القرار إذ مخطاه في الترقية إليها يكون مخالفاً للقانون ويتعين لذلك الغاؤه في هذا الخصوص :

جلسة ٢٣ من يونيو سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / محمد جلال الدين والي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / مرزوق فكرى ، صلاح محمد أحمد نائبى رئيس المحكمة ، حسين محمد حسنى ،
ومصطفى حبيب .

(١٥)

الطلب رقم ٨١ لسنة ٥٦ القضائية « رجال القضاء » .

(١) قضية . حكم « حجية الحكم » . قوة الأمر المقضى .

المنع من إعادة نظر النزاع فى المسألة المقضى فيها . شرطه . وحمة المسألة فى الدعويين .

(٢) قضية . دعوى « ترك الخصومة » .

تنازل الطالب عن أحد الطلبات . لا تأثير له على الطلب الآخر .

(٣) قضية . قرار إدارى . تعويض .

قبول طلب التعويض أمام محكمة النقض . شرطه . أن يكون من قرار إدارى مما تختص
بالفصل فى طلب الفائه . القرارات الإدارية . ماهيتها . إخطار وزير العدل للقاضى بأن الحركة
القضائية لن تشملها بالترقية ليس من قبيل تلك القرارات . فقدان ملف الطالب لا يرجع الى قرار
إدارى . طلب التعويض عن هذا أو ذاك . غير مقبول .

(٤) قضية « الجزاءات التأديبية : معوها » .

قانون السلطة القضائية . لا يعرف نظام مو الجزاءات التأديبية .

١ - المنع من إعادة نظر النزاع فى المسألة المقضى فيها يشترط فيه أن تكون
المسألة واحدة فى الدعويين ، وإذ بين من الاطلاع على الطلبين رقمى أن
موضوعهما هو طلب الغاء التنبيه رقم ... لسنة ، وعلى الطلب رقم ...
لسنة أن موضوعه هو طلب الحكم بإلغاء قرار تخطى الطالب فى الترقية
إلى درجة مستشار ، وكان الموضوع فى الطلب المائل يختلف عنه فى الطلبات
الثلاثة المتقدمة ، فمن ثم يكون الدفع على غير أساس .

٢ - إذ كان الثابت فى إقرار الطالب المؤرخ ... أنه اقتصر فى التنازل على
الطلب رقم فإن الحكم بإثبات تنازله عن هذا الطلب لا تأثير له على الطلب
المائل ويكون طلب إثبات تنازله عنه على غير أساس .

٣ - مفاد نص المادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية أن من شروط قبول
التعويض أمام هذه المحكمة أن يكون من قرار إدارى مما تختص بالفصل فى طلب

الغائه ، والقرارات الإدارية هي تلك التي تفصح بها جهة الإدارة عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد إحداث أثر قانوني معين ، وإخطار وزير العدل للقاضي بأن الحركة القضائية لن تشمل بالترقية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ليس من قبيل تلك القرارات وإنما هو لا يعدو أن يكون عملاً تحضيرياً لا يؤثر على المركز القانوني للقاضي والذي لا يتحدد إلا بصدر قرار جمهوري متضمناً تخطيطه في الترقية ، وما يستند إليه الطالب في التعويض عن فقد ملفه لا يرجع إلى قرار إداري ، ومن ثم فإن طلب التعويض عن ذلك وعن إخطار وزير العدل بأن الحركة القضائية لن تشمل بالترقية يكون غير مقبول .

٤ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن قانون السلطة القضائية الواجب التطبيق لا يعرف نظام محو الجزاءات التأديبية المعمول به في قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، ومن ثم فإن طلب محو التنبيه الموجه للطالب يكون غير جائز القبول :

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطلب إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الأوراق - تتحصل في أن المستشار ... تقدم بهذا الطلب للحكم بتعويضه بمبلغ أحد عشر ألفاً من الجنيهات عن إخطار وزارة العدل بتخطيطه في الترقية إلى وظيفة مستشار ومبلغ خمسة وعشرين ألفاً عن فقدان ملفه الأصلي وبمحو التنبيه رقم ١ لسنة ١٩٨٤ الموجه إليه من وزير العدل . وقال بياناً لطلبه إنه بتاريخ ١٩٨٦/٦/٥ أخطرته وزارة العدل بالزم على تخطيطه في الترقية إلى درجة مستشار بسبب الوقائع المؤدعة بملفه السري فتظلم إلى مجلس القضاء الأعلى الذي قرر بجملة ١٩٨٦/٨/٥

الغاء تخطيطه في الترقية . وإذ كانت الواقعة التي وجه إليه بسببها التنبيه المشار إليه لا تبرر تخطيطه في الترقية وكان إخطاره بهذا التخطيط مشوباً بمخالفة القانون وسوء استعمال السلطة والحق به هو وفقدان ملفه السري الأصلي أضراراً مادية وأدبية يستحق التعويض عنها وكان قد مضى على توجيه التنبيه المذكور إليه ثلاث سنوات فقد تقدم بطلبه . دفع الحاضر عن الحكومة أصلياً بعدم جواز نظر الطلب لسابقة الفصل فيه بالأحكام الصادرة في الطلبات أرقام ٢٧ ، ٣١ لسنة ٥٤ ق ، ٤٦ لسنة ٥٦ ق وطلب احتياطياً إثبات تنازل الطالب عن طلبه أو رفضه موضوعاً . وأبدت النيابة الرأي بإثبات تنازل الطالب عن طلبه .

وحيث إن الدفع المبدى من الحكومة مردود . ذلك أن المنع من إعادة نظر النزاع في المسألة المقضى فيها يشترط فيه أن تكون المسألة واحدة في الدعوى ، وكان بين من الاطلاع على الطلبين رقمي ٢٧ ، ٣١ لسنة ٥٤ ق أن موضوعهما هو طلب الغاء التنبيه رقم (١) لسنة ١٩٨٤ ، وعلى الطلب رقم ٤٦ لسنة ٥٦ ق أن موضوعه هو طلب الحكم بإلغاء قرار تخطيط الطالب في الترقية إلى درجة مستشار فإن الموضوع في الطلب المائل يختلف عنه في الطلبات الثلاثة المتقدمة ومن ثم يكون الدفع على غير أساس .

وحيث إنه لما كان الثابت في إقرار الطالب المؤرخ ١٩٨٦/٩/٣ أنه اقتصر في التنازل على الطلب رقم ٤٦ لسنة ٥٦ ق . فإن الحكم بإثبات تنازله عن هذا الطلب لا تأثير له على الطلب المائل ومن ثم يكون طلب إثبات تنازله عنه على غير أساس .

وحيث إنه عن طلب التعويض . فإنه لما كان النص في المادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية على أن تختص دوائر المواد المدنية والتجارية بمحاكمة التقاضي بالفصل في الطلبات التي يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة بإلغاء القرارات الإدارية النهائية المتعلقة بأي شأن من شئونهم كما تختص الدوائر المذكورة دون غيرها بالفصل في طلبات التعويض عن تلك القرارات ، ومفاده أن من شروط قبول طلب التعويض أمام هذه المحكمة أن يكون من قرار إداري مما تختص بالفصل

في طلب الغائه وكانت القرارات الإدارية هي تلك التي تفصح بها جهة الإدارة عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد إحداث أثر قانوني معين ، وكان إخطار وزير العدل للقاضي بأن الحركة القضائية لن تشمل بالترقية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ليس من قبيل تلك القرارات وإنما هو لا يعدو أن يكون عملاً تحضيرياً لا يؤثر على المركز القانوني للقاضي والذي لا يتحدد إلا بصدر قرار جمهوري متضمناً تخطيه في الترقية ؛ وكان ما يستند إليه الطالب في التعويض عن فقدان ملفه لا يرجع إلى قرار إداري ، فإن طلبه التعويض عن ذلك وعن إخطار وزير العدل له بأن الحركة القضائية لن تشمل بالترقية يكون غير مقبول^١.

وحيث إنه عن طلب محو التنبيه الموجه إلى الطالب فإنه لما كان من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن قانون السلطة القضائية الواجب التطبيق لا يعرف نظام محو الجزاءات التأديبية المعمول به في نظام قانون العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ فإن الطلب يكون غير جائز القبول .

جلسة ١ من ديسمبر سنة ١٩٨٧

• برئاسة السيد المستشار / مرزوق فكرى نائب رئيس المحكمة وعفوية السادة المستشارين /
صلاح محمد أحمد نائب رئيس المحكمة ، أحمد نصر الحننى ، حسيق محمد حسن ومعتصم
حسيب •

(١٦)

الطلب رقم ٢٦ لسنة ٥٦ ق (رجال القضاء) « رجال القضاء » • اجراءات •

فرار التعيين في وظيفة قضائية اذا صدر في الشكل الذى يتطلبه القانون من السلطة الادارية
المخضعة باصداره • وجوب رفع طلب الغائه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية
أو اعلان صاحب الشأن به أو علمه به علماً يقينياً • مخالفة ذلك • اثره • عدم قبول الطلب •
الخدمة العسكرية لا تعتبر بذاتها مانعاً قهرياً يتمتع معه تقديم الطلب في الميعاد طالما لم يدع
الطالب أن ظرفاً محدداً في هذه الخدمة أقدمه عن مباشرة الطلب في ميعاده •

المادة ٨٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون
رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ توجب أن يرفع الطلب خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر
القرار المطعون فيه في الجريدة الرسمية أو اعلان صاحب الشأن به أو علمه به
علماً يقينياً وكان القرار الجمهورى رقم ٥٢ لسنة ١٩٨٦ قد نشر بالجريدة
الرسمية بتاريخ ٢٧/٢/١٩٨٦ ولم يتقدم الطالب بطلب إلغائه إلا في ٥/٤/١٩٨٦
فإن الطلب يكون قد رفع بعد الميعاد الذى نص عليه القانون ولا وجه لما يتحدى
به الطالب من أنه كان مجتهداً بالقوات المسلحة خلال الميعاد المقرر لتقديم الطلب.
ذلك أن مجرد الخدمة العسكرية لا تعتبر بذاتها مانعاً قهرياً يتمتع معه تقديم
الطلب في الميعاد طالما لم يدع الطالب أن ظرفاً محدداً في هذه الخدمة أقدمه عن
مباشرة الطلب في ميعاده .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسامع التقرير الذى تلاه السيد المستشار
المقرر وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما بين من الأوراق — تتحصل في أنه بتاريخ ١٩٨٦/٤/٥ تقدم الأستاذ ... « معاون النيابة » بهذا الطلب للحكم بتعديل ترتيب ألقابته في القرار الجمهوري رقم ٥٢ لسنة ١٩٨٦ ليكون تالياً مباشرة لزملائه الحاصلين على تقدير « جيد » سابقاً على جميع زملائه الحاصلين على تقدير « مقبول » مع ما يترتب على ذلك من آثار . وقال بياناً للطلب إنه عين معاوناً للنيابة بموجب القرار الجمهوري السالف الذكر إلا أنه لم يوضع بين زملائه في ترتيب الأقدمية وفقاً لمجموع الدرجات الحاصل عليها وهو ما يعيب هذا القرار بمخالفة القانون ومن ثم تقدم بطلبه . طلب محامى الحكومة عدم قبول الطلب لتقديمه بعد الميعاد وأبدت النيابة الرأى بعدم قبوله كذلك .

وحيث إنه لما كانت المادة ٨٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ توجب أن يرفع الطلب خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر القرار المطعون فيه في الجريدة الرسمية أو إعلان صاحب الشأن به أو علمه به علماً يقينياً، وكان القرار الجمهوري رقم ٥٢ لسنة ١٩٨٦ قد نشر بالجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٨٦/٢/٢٧ ولم يتقدم الطالب بطلب إلغائه إلا في ١٩٨٦/٤/٥ فإن الطلب يكون قد رفع بعد الميعاد الذى نص عليه القانون ولا وجه لما يتحدى به الطالب من أنه كان مجتهداً بالقوات المسلحة خلال الميعاد المقرر لتقديم الطلب وتقديمه كتاب الوحدة العسكرية بأنه كان مجتهداً في الفترة من ١٩٨٥/٧/٤ حتى ١٩٨٦/٩/١ ذلك أن مجرد الخدمة العسكرية لا تعتبر بذاتها مانعاً قهرياً يتعلم معه تقديم الطلب في الميعاد طالما لم يدع الطالب أن ظرفاً محدداً في هذه الخدمة أقعده عن مباشرة الطلب في ميعاده ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبول الطلب .

جلسة ١ من يناير سنة ١٩٨٧

برياسة السيد المستشار / محمد محمود راسم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
استشارين / محمد وافت خفاجي نائب رئيس المحكمة ، الحسيني الكنانى ، محمد فؤاد شرباش
ومحمد عبد البر حسني سالم *

(١٧)

الظن رقم ٨٧٨ سنة ٥٤ القضائية :

(١ - ٢) اعلان . تزوير . بطلان .

(١) محضر الاعلان من المحررات الرسمية . حجته مطلقة على ما دون به من أمور باشرها
محورها في حدود مهمته . علم جواز المصادلة في صحتها ما لم يظن بتزويرها .
(٢) أوراق المحضرين . بياناتها . خلو صورة الاعلان من بعضها . اثره بطلان الاعلان
ولو كان الاصل صحيحا .

(٣) محكمة الموضوع . دعوى « اعادة الدعوى للمرافعة » .

اجابة طلب فتح باب المرافعة والتصريح بتقديم مستندات . من اطلاقات محكمة الموضوع .
غالب الاشارة الى هذا الطلب . رفض ضمنى له .

(٤) ايجار « ايجار الاماكن » « اسباب الاخلاء » .

تكليف المستاجر بالوفاء بالاجرة . شرط لقبول طلب الاخلاء سواء كان اصليا او طلبا
عارضيا طالما كان سابقا على الطلب بخمسة عشر يوما .

(٥) نقض « السبب الجديد » « الاسباب المتعلقة بالنظام العام » .

الاسباب المتعلقة بالنظام العام . شرط قبولها لأول مرة امام محكمة النقض . لا يعالطها
عنصر والى لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع .

١ - محضر إعلان أوراق المحضرين وعلى ما جرى قضاء هذه المحكمة من
المحررات الرسمية التي أسبغ القانون الحجية المطلقة على ما دون بها من أمور
باشرها محورها في حدود مهمته ما لم تبين تزويرها :

٢ - أوجب المشرع في المادتين ٩ ، ١٩ من قانون المرافعات أن تشتمل
الأوراق التي يقوم المحضرون بإعلانها ومنها صحف الدعاوى والاستئناف على
بيانات جوهرية منها بيان اسم المحضر الذي يشر الإعلان وتوقيعه على كل من

(ثانيا)
الاحكام الصادرة
في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية

الأصل والصورة وإلا كان الإجراء باطلاً ، وأن للمعلن إليه التمسك ببطلان الصورة المعلقة ولو خلا أصلها من أسباب البطلان .

٣ - لا تريب على محكمة الموضوع - بحسب الأصل - إن هي لم تستجب للطلب المقدم إليها لفتح باب المرافعة في الدعوى والتصريح بتقديم مستندات لأن إجابة هذا الطلب أو عدم إجابته هو من إطلاقات تلك المحكمة فلا يعيب الحكم الالتفات عنه ، أو إغفال الإشارة إليه بما يعد رفضاً ضمناً للطلب .

٤ - النص في المادة ١٨/ب من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ على أنه « لا يجوز للمؤجر أن يطلب إخلاء المكان ولو انتهت المدة المتفق عليها في العقد إلا لأحد الأسباب الآتية :

(أ) إذا لم يتم المستأجر بالوفاء بالأجرة المستحقة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تكليفه بذلك بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول دون مظروف أو بإعلان على يد محضر يدل على أن تكليف المستأجر بالوفاء بالأجرة المستحقة في ذمته هو شرط أساسى لقبول طلب المؤجر إخلاء العين المؤجرة بسبب التأخير في سدادها يستوى في ذلك أن يتقدم المؤجر بهذا الطلب في دعوى أصلية يرفعها ضد المستأجر أو يتقدم به في صورة طلب عارض من المدعى عليه طالما أن التكليف سابق على طلب الإخلاء بخمسة عشر يوماً .

٥ - لأن كان بطلان التكليف بالوفاء أمراً متعلقاً بالنظام العام إلا أن شرط قبول الأسباب المتعلقة بالنظام العام لأول مرة أمام محكمة التقص على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ألا يخالطها أى عنصر واقعى لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق—
 تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١١٦٣ لسنة ١٩٨٢ مدنى كلى
 جنوب القاهرة على المطعون ضدها للحكم بتحرير عقد إيجار له عن الشقة
 الميينة بالصحيفة ، وقال بياناً لها إن والده كان يستأجر الشقة محل النزاع بعقد
 إيجار مؤرخ ١٩٧٥/٨/٢٨ بأجرة شهرية قدرها ٤ جنيه و ٤٦٠ مليم وبوفاته
 امتد إليه العقد هو ووالده ، وبعد وفاتها ظل مقيماً فيها ، إلا أن المطعون ضدها
 أقامت عليه الدعوى رقم ٣٦٢٠ لسنة ١٩٧٩ مدنى كلى جنوب القاهرة للحكم
 بإخلائه من العين محل النزاع لانتفاء عقد إيجارها ب وفاة والده ، فحكمت
 المحكمة برفض الدعوى ، وإذ تأيد هذا الحكم استئنافاً فقد أقام الدعوى .
 وبجلسة ١٩٨٢/١٢/٢١ أقر وكيل المطعون ضدها بامتداد عقد الإيجار للطاعن ،
 وقدم طلباً عارضاً للحكم بإخلائه من العين محل النزاع لعدم وفاته بإيجار الشقة
 منذ ١٩٧٩/٣/١ : لإحداثه تعديلات في العين ضارة بالمبنى . وبتاريخ
 ١٩٨٣/٢/٢٢ حكمت المحكمة بالإلزام المطعون ضدها بتحرير عقد إيجار للطاعن
 عن الشقة محل النزاع وبعدم قبول الطلب العارض . استأنفت المطعون ضدها
 هذا الحكم بالاستئناف برقم ٢٦٨٤ لسنة ١٠٠ ق القاهرة ، وبتاريخ ٨٤/١/٢٥
 قضت المحكمة في الدعوى الأصلية بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام المستأنف
 ضده (الطاعن) بمصاريفها . وفي الدعوى الفرعية بإلغائه وإخلاء الطاعن من
 الشقة محل النزاع . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة
 مذكرة أبدت فيها الرأى بتقضى الحكم المطعون فيه ، وإذ عرض الطعن على
 هذه المحكمة — في غرفة مشورة — حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة
 رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينعى الطاعن بالسبب الأول منها
 على الحكم المطعون فيه بطلان إعلانه بصحيفة الاستئناف ، وفي بيان ذلك
 يقول إن المحضر الذى باشر إعلان صحيفة الاستئناف لم ينتقل إلى محل إقامته ،
 وأثبت في ورقة الإعلان على خلاف الحقيقة غلق مسكنه هذا إلى أن صورتها
 المسلمة لجهة الإدارة قد خلت من بياناتها الجوهرية التى يوجب نص المادة ٩

من قانون المرافعات أن تشتمل عليها ومنها اسم المحضر وتوقيعه وتاريخ الإعلان ومكانه ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد صدر باطلا .

وحيث إن النعى في شقه الأول غير مقبول ذلك أنه لما كان محضر إعلان أوراق المحضرين - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من المحررات الرسمية التي أسبغ القانون الحجية المطلقة على ما دون بها من أمور بأمرها محررها في حدود مهمته ما لم يتبين تزويرها فإنه لا يقبل من الطاعن المجادلة في صحة ما أثبتته المحضر في أصل إعلان صحيفة الاستئناف من وجود مسكنه مغلقاً وإعلانه بجهة الإدارة ما دام لم يطعن على هذه البيانات بالتزوير ، والنعى في شقه الثاني عار عن الدليل ذلك أنه ولئن كان المشرع قد أوجب في المادتين ٩ ، ١٩ من قانون المرافعات أن تشتمل الأوراق التي يقوم المحضرون بإعلائها ومنها صحف الدعاوى والاستئناف على بيانات جوهرية منها بيان اسم المحضر الذي بأمر الإعلان وتوقيعه على كل من الأصل والصورة وإلا كان الإجراء باطلاً ، وأن للمعلن إليه التمسك بإعلان الصورة المعلنه ولو خلا أصلها من أسباب البطلان إلا أنه لما كانت الصورة المرفقة بحافظة مستندات الطاعن المقدمة إلى محكمة النقض والتي يقول إنها هي الصورة المعلنه من صحيفة الاستئناف قد جاءت خلواً من أية بيانات تكشف عن أنها هي بالفعل صورة الإعلان المسلمة إلى جهة الإدارة ، وعلى ذلك فلا يجدي الاستدلال بتلك الورقة لإثبات حقيقة ما يدعيه في هذا الخصوص ، ومن ثم يكون النعى برمته على غير أساس ...

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الإخلال بحق الدفاع وفي بيان ذلك يقول إنه قدم طلباً لفتح باب المرافعة لتقديم مستندات قاطعة في الدعوى ولأنه لم يعلن إعلاناً صحيحاً بصحيفة الاستئناف ورغم أن ذمته غير مشغولة بالأجرة المستحقة إلا أن المحكمة قضت بالإخلاء دون أن تستجيب لطلبه أو ترد عليه .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أن - المقرر في قضاء هذه المحكمة - أنه لا تثريب على محكمة الموضوع - بحسب الأصل - إن هي لم تستجب للطلب

المقدم إليها لفتح باب المرافعة في الدعوى والتصريح بتقديم مستندات ، لأن إجابة هذا الطلب أو عدم إجابته هو من إطلاقات تلك المحكمة فلا يعيب الحكم الالتفات عنه ، أو إغفال الإشارة إليه بما يعد رفضاً ضمنياً للطلب ومن ثم فإن النعى يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقول إن دعوى الإخلاء للتأخير في سداد أجرة العين المؤجرة يشترط لقبولها وجود عقد إيجار مكتوب فلا يكفي صدور حكم بثبوت العلاقة الإيجارية ما لم ينفذ بتحرير عقد الإيجار ، وإذ قضى الحكم بإخلائه من الشقة محل النزاع لعدم سداد الأجرة استناداً إلى حكم بثبوت العلاقة الإيجارية دون أن تكون المطعون ضدها قد حررت له عقد إيجار مكتوب فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن الطاعن أقام الدعوى الماثلة على المطعون ضدها للحكم بتحرير عقد إيجار له عن الشقة محل النزاع استناداً إلى ثبوت العلاقة الإيجارية بينهما بالحكم الصادر في الدعوى برقم ٣٦٢٠ لسنة ١٩٧٩ مدني كلي جنوب القاهرة والذي تأيد استئنافياً لأحقته في امتداد عقد الإيجار الأصلي إليه خلفاً - لوالديه وهو ما أقر به وكيل المطعون ضدها أمام محكمة أول درجة الأمر الذي يسوغ لها طلب إخلاء الطاعن لعدم سداد الأجرة عملاً بالمادة ١٨/ب من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ دون حاجة إلى وجود عقد إيجار مكتوب لصالحه طالما إن العقد السابق قد امتد إليه بشروطه بإقرار الطرفين ومن ثم فإن النعى عليه في هذا الخصوص يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن الدعوى القرعية بالإخلاء للتأخير في سداد الأجرة يشترط لقبولها أن يكون التكليف بالوفاء بهذه الأجرة سابقاً على رفع الدعوى الأصلية بخمسة عشر يوماً ، ولما كان الحكم قد قضى بقبول الدعوى القرعية بإخلائه من الشقة محل النزاع للتأخير في سداد الأجرة استناداً إلى تكليف بالوفاء اللاحق لرفع الدعوى الأصلية فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق

القانون ، كما أن التكليف بالوفاء تضمن مبالغ أخرى متنازع عليها غير الأجرة الأصلية مما يجعل دعوى الإخلاء غير مقبولة .

وحيث إن هذا النعى في شقه الأول مردود ذلك أن النص في المادة ١٨/ب من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ على أنه « لا يجوز للمؤجر أن يطلب إخلاء المكان ولو انتهت المدة المتفق عليها في العقد إلا لأحد الأسباب الآتية : (ب) إذا لم يتم المستأجر بالوفاء بالأجرة المستحقة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تكليفه بذلك بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول دون مظروف أو بإعلان على يد محضر يدل على أن تكليف المستأجر بالوفاء بالأجرة المستحقة في ذمته هو شرط أساسى لقبول طلب المؤجر لإخلاء العين المؤجرة بسبب التأخير في سدادها يستوى في ذلك أن يتقدم المؤجر بهذا الطلب في دعوى أصلية يرفعها ضد المستأجر أو يتقدم به في صورة طلب عارض من المدعى عليه طالما أن التكليف سابق على طلب الإخلاء بخمسة عشر يوماً ، لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن المطعون ضدها قد قامت بتكليف الطاعن بالوفاء بالأجرة المستحقة عليه منذ ١ / ٣ / ١٩٧٩ وذلك بمقتضى إنذار على يد محضر معلن إليه في ١ / ١٢ / ١٩٨٢ ثم تقدم وكيلها بجملة ٢١ / ١٢ / ١٩٨٢ بعد انقضاء أكثر من خمسة عشر يوماً على حصول التكليف - بطلب عارض أبداه شفاهة وفي مواجهة وكيل الطاعن أثناء نظر الدعوى الأصلية المقامة منه ، طالباً الحكم بإخلائه من العين المؤجرة له لتأخره في سداد الأجرة المستحقة اعتباراً من ١ / ٣ / ١٩٧٩ ومن ثم فقد تحقق شرط قبول الدعوى الفرعية بالإخلاء ، دون حاجة لاشتراط أن يكون التكليف سابقاً على رفع الدعوى الأصلية المرفوعة من الطاعن كما يدعى ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه بإخلائه من العين المؤجرة لعدم وفائه بالأجرة المستحقة عليه بعد تكليفه بالوفاء بها فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . والنعى في شقه الثاني غير مقبول ، ذلك أنه ولئن كان بطلان التكليف بالوفاء أمراً متعلقاً بالنظام العام إلا أن شرط قبول الأسباب المتعلقة بالنظام العام لأول مرة أمام محكمة النقض - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ألا يخالطها أى عنصر واقعى لم يسبق عرضه

على محكمة الموضوع ، وكان ما يشهده الطاعن في وجه النemy من بطلان التكليف بالوفاء لما اشتمل عليه من مبالغ تزيد عن الأجرة المستحقة وإن كان سبباً قانونياً — يتعلق بمدى صحة تطبيق محكمة الموضوع للقانون إلا أنه يخالفه واقع لم يسبق عرضه عليها ، ومن ثم فلا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٤ من يناير سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / محمد المرسى فتح الله نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / سعيد أحمد صقر ، ولیم رزق بقوى نائبی رئيس المحكمة ، أحمد زكي غرابه ،
وطه الشريف .

(١٨)

الطعن رقم ٨٦٤ لسنة ٥٣ القضائية :

- ١ - دعوى « المصلحة فى الدعوى » • نيابة قانونية « التمثيل القانوني » •
الدعوى • ماهيتها • شرط قبولها •
- ٢ - مسئولية « مسئولية جنائية » • تزوير « دعوى التزوير الأصلية » •
دعوى •

مبدأ شخصية العقوبة • ماهيته • الاستثناء فى المحاكمة الجنائية أو العقاب • غير جائز •
الحكم بعدم قبول دعوى التزوير الأصلية للقائمة من الطاعة بتزوير تطبيقات جنائية أجريت
مع ابنها • صحيح فى القانون • ملة ذلك •

١ - الدعوى هى حق الالتجاء إلى القضاء لحماية الحق أو المركز القانوني
المدعى به ، ومن ثم فإنه يلزم لقبولها توفر الصفة الموضوعية لطرفى هذا
الحق ، بأن ترفع الدعوى ممن يدعى استحقاقه لهذه الحماية وضد من يراد
الاحتجاج عليه بها .

٢ - يقوم التشريع الجنائي على مبدأ أساسى لا يرد عليه استثناء هو مبدأ
شخصية العقوبة ، امتداداً لأصل عام هو شخصية المسئولية الجنائية ، والجرائم
لا يؤخذ بحريرتها غير جناتها والعقوبات لا تنفذ إلا فى نفس من أوقعها
القضاء عليه ، وحكم هذا المبدأ أن الإجرام لا يحتمل الاستثناء فى المحاكمة وأن
العقاب لا يحتمل الاستثناء فى التنفيذ ، لما كان ذلك وكان الشارع فى المادة ٥٩
من قانون الإثبات قد خول لمن يخشى الاحتجاج عليه بمحرر أن يختصم من
بيده ذلك المحرر أو من يفيد منه لسامع الحكم بتزويره بمقتضى دعوى أصلية
وهى لا تعدو أن تكون وسيلة لحماية حق أو مركز قانوني للمدعى ذاته ،
وكانت الطاعة لا تستند فى دعواها إلى حماية حق أو مركز قانوني ذاتي ،

ولا تكنى القراية للمتهم شفيحاً لها للاستنابة عنه في اتخاذ إجراء يدخل ضمن نطاق المحاكمة الجنائية ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول الدعوى - لانتفاء صفة الطاعة في رفعها - وهي دعامة مستقلة وكافية لحمل قضائه لا يكون قد خالف القانون .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعة أقامت الدعوى رقم ٣٣٨٠ لسنة ١٩٨٢ مدنى كلى جنوب القاهرة على المطعون ضدهم بطلب الحكم ببرد وبطلان الأوراق المكونة للملف الجنائية رقم لسنة ١٩٨١ أمن دولة عسكرية عليا المعروفة بجناية اغتيال الرئيس السابق محمد أنور السادات ذلك لتزويرها وقالت يساناً لدعواها إن المطعون ضدهم الثلاثة الآخر أصدروا في ١٩٨١/١١/١١ قراراً باتهام نجلها الملازم أول في الجناية المشار إليها بالاشتراك مع آخرين في قتل الرئيس السابق محمد أنور السادات ونفر ممن كانوا بمنصة العرض يوم ٦ أكتوبر ١٩٨١ والشروع في قتل آخرين وقد أصيب نجلها المذكور بطلقات نارية في ساحة العرض العسكرى وقت الحادث ونقل إلى المستشفى حيث استجوب بتاريخ ١٩٨١/١٠/١٠ ثم صبح تاريخ افتتاحه إلى ١٩٨١/١٠/٩ ، ثم استجوب مرة أخرى في جو من الإرهاب والتعذيب والإكراه كما طالب المدافعون عنه أثناء المرافعة طلبات عديدة تغير وجه الرأى في الدعوى ، فلم تثبت في محاضر الجلسات وأن هذه المحاضر كانت تستبدل بغيرها أو يجرى عليها الإضافات والإسقاطات ، وإذ كان من حق والدة المتهم أن تلجأ إلى القضاء لإثبات هذا التزوير فقد أقامت الدعوى .

قضت المحكمة بعدم قبول الدعوى ، استأنفت الطاعة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٠٧٩ لسنة ٩٩ في استئناف القاهرة بتاريخ ١٩٨٣/٢/٦ قضت المحكمة بتأييد الحكم :

طلعت الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة رأت فيها رفض الطعن وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطاعة تنعى على الحكم المطعون فيه بأسباب الطعن مخالفة للقانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك تقول إن ما انتهى إليه الحكم المشار إليه من عدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في الجنائية سائلة الذكر ومن عدم جواز الطعن بالتزوير بدعوى أصلية على أوراق سبق التمسك بها أمام القضاء ، ومن عدم قبول الدعوى لانتهاء صفحتها في الطعن على هذه الأوراق بالتزوير ، لا يقوم ذلك كله على سند صحيح ، إذ لم تكن الطاعة طرفاً في الخصومة الجنائية حتى تحتاج بالحكم الصادر فيها ، أو تواجه بقعودها عن سلوك سبيل الادعاء القرعى بالتزوير ، فضلاً عن كونها أم التهم وولية دمه وذات مصلحة قانونية في إثبات براءته وإذ انتهى الحكم المطعون فيه إلى عدم قبول الدعوى وأقام قضاءه على هذه الأسباب مجتمعة دون أن يستمع إلى دفاع الطاعة فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الدعوى إن هي إلا حق الالتجاء إلى القضاء لحماية الحق أو المركز القانوني المدعى به ، ومن ثم فإنه يلزم لقبولها توافر الصفة الموضوعية لطرفي هذا الحق ، بأن ترفع الدعوى ممن يدعى استحقاقه لهذه الحماية وضد من يراد الاحتجاج عليه بها ، لما كان ذلك وكان التشريع الجنائي يقوم على مبدأ أساسي لا يرد عليه استثناء هو مبدأ شخصية العقوبة ، امتداداً لأصل عام هو شخصية المسؤولية الجنائية ، والجرائم لا يؤخذ بجريرتها غير جناتها والعقوبات لا تنفذ إلا في نفس من أوقعها القضاء عليه ، وحكم هذا المبدأ أن الإجراء

لا يحتمل الاستنابة في المحاكمة وأن العقاب لا يحتمل الاستنابة في التنفيذ لما كان ذلك وكان الشارع في المادة ٥٩ من قانون الإثبات قد خول لمن يخشى الاحتجاج عليه بمحرر أن يختصم من بيده المحرر أو من يفيد منه لسامع الحكم بزويره بمقتضى دعوى أصلية وهي لا تعدو أن تكون وسيلة لحماية حق أو مركز قانوني للمدعى ذاته ، وكانت الطاعة لا تستند في دعواها إلى حماية حق أو مركز قانوني ذاتي ، ولا تكنى القرابة للمتهم شفعياً لها للاستنابة عنه في اتخاذ إجراء يدخل ضمن نطاق المحاكمة الجنائية ، فإن الحكم المطعون فيه ، إذ قضى بعدم قبول الدعوى — لانتهاء صفة الطاعة في رفعها — وهي دعامة مستقلة كافية لحمل قضائه — لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٥ من يناير سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / الدكتور أحمد حسني نائب رئيس المحكمة وعسوية السادة
المستشارين : محمد طوم ، زكي المصري نائب رئيس المحكمة ، منير توفيق وعبد النعم إبراهيم .

(١٩)

الطعن رقم ٨٥٩ لسنة ٥١ التصفية :

شركات « شركات الأشخاص : انقضاء الشركات »

انقضاء شركات الأشخاص بوفاة أحد الشركاء وخضوعها للتصفية وقسمة أموالها . جواز
النسب في عقد الشركة على استمرارها في حالة موت أحد الشركاء فيما بين الباقيين منهم أو مع
ورثة الشريك المتوفى . مؤدى ذلك .

شركة الأشخاص تنتهى حتماً وبحكم القانون بموت أحد الشركاء ويترتب
على انتهائها لهذا السبب خضوعها للتصفية وقسمة أموالها بالطريقة الميمنة
بعقدها ، وعند خلوها من حكم خاص تلعب الأحكام المنصوص عليها في المواد
من ٥٣٣ إلى ٥٣٦ من القانون المدنى ، على أنه لا يوجد ما يمنع من أن ينص
في عقد الشركة على استمرارها - في حالة موت أحد الشركاء - فيما بين
الباقيين منهم أو مع ورثة الشريك المتوفى ، وفي الحالة الأولى تخضع حصصة
الشريك المتوفى وحده للتصفية حسب قيمتها وقت الوفاة . أما إذا كان الباقي
من الشركاء واحداً ولم يكن متفقاً بعقد الشركة على استمرارها مع ورثة
الشريك المتوفى ، فإنها تنتهى حتماً وبحكم القانون وتخضع أموالها للتصفية
بالطريقة المشار إليها آنفاً .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار
المقرر والمرافعة وبعد المناقشة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن الطاعنين أقاموا على المطعون ضده الدعوى رقم ٤٠٠ لسنة ١٩٧٨ تجاوى كلى جنوب القاهرة - بطلب الحكم بتصفية الشركة المحرر عنها العقد المؤرخ ١٩٦٣/٦/١ وبياناً لذلك قالوا إنه بتاريخ ١٩٦٣/٥/٢٠ توفي والدهم المرحوم ... عن ورثة هم الطاعنون وشقيقهم المطعون ضده ووالدتهم المرحومة ... وترك ما يورث عنه محلاً تجارياً ومخازن ملحقة به - ثم بتاريخ ١٩٦٣/٦/١ تنازل الطاعنون عن حصتهم الموروثة في المحل لوالدتهم التي كونت في ذات التاريخ مع شقيقهم المذكور شركة تضامن عن هذا المحل - برأس مال قدره أربعة آلاف جنيه - ثم بتاريخ ١٩٧٣/١١/١٣ توفيت والدتهم واستأثر المطعون ضده بإدارة الشركة وأرباحها مما يحق لهم تصفيتها . وبتاريخ ١٩٨٠/٣/٢٧ قضت محكمة أول درجة بتصفية الشركة وبتعيين مصف من الجندول . استأنف المطعون ضده هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٨٩ لسنة ٩٧ ق القاهرة - وبتاريخ ١٩٨١/١/٢٨ قضت محكمة استئناف القاهرة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض - وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها رفض الطعن - وإذا عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً :

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينمى به الطاعنون على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وتأويله - وفي بيان ذلك يقولون إنه لما كانت شركة الأشخاص تنهى بموت أحد الشركاء وكان يرتب على انتهائها - لهذا السبب خضوعها للتصفية وقسمة أموالها بالطريقة المبينة في عقدها - فإن الحكم المطعون فيه - بقضائه برفض طلب تصفية الشركة - محل النزاع - وهو شركة تضامن - رغم تسليمه بانتهائها بموت أحد الشركاء - وهو والدتهم - استناداً إلى انتقال موجودات تلك الشركة إلى الشريك الباقي - وهو المطعون ضده - حالة خلط عقدها من نص يجوز ذلك فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله .

وحيث إن هذا النعي في محله — ذلك أنه لما كانت شركة الأشخاص تنهى حتماً وبمحكم القانون — بموت أحد الشركاء — وكان يترتب على انتهائها لهذا السبب خضوعها للتصفية وقسمة أموالها بالطريقة الميينة بعقدها وعند خلوها من حكم خاص تتبع الأحكام المنصوص عليها في المواد من ٥٣٣ إلى ٥٣٦ من القانون المدني على أنه لا يوجد ما يمنع من أن ينص في عقد الشركة على استمرارها — في حالة موت أحد الشركاء فيما بين الباقيين منهم أو مع ورثة الشريك المتوفى — في الحالة الأولى تخضع حصة الشريك المتوفى — وحده — للتصفية حسب قيمتها وقت الوفاة أما إذا كان الباقي من الشركاء واحداً ولم يكن متفقاً بعقد الشركة — على استمرارها مع ورثة الشريك المتوفى — فلأنها تنتهى حتماً وبمحكم القانون وتخضع أموالها للتصفية بالطريقة المشار إليها آنفاً — لما كان ذلك وكانت الشركة محل النزاع — على ما هو ثابت بعقدها المؤرخ ١٩٦٣/٦/١ — والمرفق بملف الطعن — من شركات الأشخاص مكونة من المطعون ضده ومن والدته المرحومة ... — ولم يرد به اتفاقهما على استمرارها — في حالة موت أحدهما مع ورثة الشريك المتوفى — ومن ثم فإنه بموت الشريكة ... في ١٣/١١/١٩٧٣ تنتهى هذه الشركة وتخضع أموالها كلها للتصفية وإذ خلى عقدها المشار إليه من حكم خاص بالتصفية فإن الأحكام المنصوص عليها في المواد من ٥٣٣ إلى ٥٣٦ من القانون المدني — تكون هي الواجبة الاتباع — وإذ خالف الحكم المطعون فيه ذلك وقضى برفض طلب تصفية الشركة رغم تقريره بانتهائها — فإنه يكون قد أخطأ تطبيق القانون وتأويله بما يستوجب نقضه.

جلسة ٧ من يناير سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / سيد عبد الباقي سيف نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ عبد المصنف هاشم ، أحمد إبراهيم شليبي نائب رئيس المحكمة ، محمد جمال الدين
شلقاني وصلاح محمود عويس .

(٢٠)

الظعن رقم ١٠٥٥ لسنة ٥٣ التقضائية :

حجز • تنفيذ • التزام « انقضاء الالتزام : السوفه مع الحلول » •
تغير عقارى •

حلول الغير قانوناً أو اتفاقاً محل الدائن في حقه • مؤداه • أحقيته في الحلول محله فيما
تخذه هو أو أحد الدائنين الآخرين من إجراءات التنفيذ • وقوع التنفيذ على منقول لدى المدين أو
ما للمدين لدى الغير أو على عقار • لا أثر له • اخلاف هذا الحلول عن الحلول في اجراءات
التنفيذ على العقار عند تعدد المحجوز عليه •

النص في المادة ٢٨٣ من قانون المرافعات على أن « من حل قانوناً أو اتفاقاً
محل الدائن في حقه حل محله فيما اتخذ من إجراءات التنفيذ » يدل - وعلى
ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية - على أن المشرع خول من حل محل الدائن
الحاجز سواء كان هذا الحلول قانونياً أو اتفاقاً الحق في الحلول محله فيما اتخذ
من إجراءات التنفيذ ، وذلك سواء كان الدائن الحاجز هو الدائن مباشر
في الإجراءات أو أحد الدائنين الحاجزين الآخرين ، وسواء أكان التنفيذ بطريق
حجز المنقول لدى المدين أو حجز ما للمدين لدى الغير أو بطريق التنفيذ على
العقار . وسواء أكان الحجز تحفظياً أم تنفيذياً . وحكمة هذا النص هي تقاضى
إعادة إجراءات التنفيذ مرة أخرى من حل محل الدائن واقتصاداً في المصروفات
التي يتحملها في النهاية المدين المحجوز عليه ، إذ يستكمل الحال له ما بدأه الدائن
الحاجز من إجراءات . فضلاً عن أن هذا النص يتمشى مع ما تقتضى به
المادة ٣٣٩ من المجموعة المدنية من حلول الحال له محل الدائن في خصائص
حقه وفي ضماناته وتوابعه . والحلول في هذه الحالة هو حلول شخص آخر محل
الدائن الحاجز في ذات الحق الذي يجرى التنفيذ اقتضاء له ، وهذا يختلف عن
الحلول في إجراءات التنفيذ على العقار عند تعدد المحجوز عليه والذي خول

المشرع فيه الحاجز الثاني الحلول محل الدائن الحاجز مباشر الإجراءات بشرط أن يكون دائماً حاجزاً لذات العقار المحجوز وسبق له أن أعلن تنبهاً بنزع ملكيته وقام بتسجيل هذا التنبيه .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر نائب رئيس المحكمة والمرافعة وبعد المداولة :
حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعنين أقاما الدعوى رقم ١٠١١ سنة ١٩٨١ مدني دمنهور الابتدائية ضد المطعون عليه بطلب الحكم بإلزامه بأن يدفع لها تعويضاً مقداره ٢٠٠٠٠ جنيه وقالوا بياناً لها إنه بمناسبة قيامه باتخاذ إجراءات نزع ملكية عقارات مورثهما المرحوم ... وآخرين في القضية التي آل قيدها إلى رقم ٣٦ سنة ١٩٦٩ بيوع بندر دمنهور وسارت الإجراءات فيها حتى تحديد جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٦ لإجراء البيع وقام الطاعنان وبعض إخوتهما بسداد الدين المحجوز من أجله للمطعون عليه ومقداره ٣٠٤٩٩,٦٣٠ جنيه وحررا معه عقداً رسمياً بشطب الرهن وحلولها محله في الدين والرهن وإجراءات نزع الملكية بالنسبة لباقي المدينين غير أنه بدلا من أن يقر أمام المحكمة بالتخالف وبهذا الحلول طلب الحكم بترك الخصومة فقضت له المحكمة بإثبات الترك ثم قضت ترتيباً عليه بيطلاق تعجيلهما السير في الإجراءات وبذلك أخل بالتزامه قبلهما بأن حال بينهما وبين الحلول محله في إجراءات نزع الملكية وأضاع عليهما انتفاعهما بما سدداه عن باقي المدينين فضلاً عما أصابهما نفسياً من جراء هذا الإخلال الجسيم مما يقدراؤه بالمبلغ المطالب به . وبتاريخ ١٩٨١/١١/٣٠ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف الطاعنان هذا الحكم لدى محكمة استئناف الإسكندرية (مأمورية دمنهور) بالاستئناف رقم ٥٠٢

سنة ٣٧ قى مدنى وبتاريخ ١٩٨٣/٢/٩ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف .
 طعن الطاعنان فى - هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة مذكرة أبديت
 فيها رأى برفض الطعن . وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة
 فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مما يتعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون
 إذ ذهب إلى أنهم لا يحلان محل المطعون عليه فى مباشرة إجراءات الحجز
 إلا إذا قاما بتسجيل التنبيه بنزع الملكية ورتب على ذلك أن ترك المطعون عليه
 للخصومة فى قضية الإجراءات لا يشكل إخلالا بما التزم به قبلهما ، فى حين
 أنه يترتب على قيامهما بسداد الدين المنفذ به حلولهما محل المطعون عليه فى هذا
 الدين وفى مباشرة إجراءات الحجز من آخر إجراء صحيح قام المطعون عليه
 بمباشرته وفقاً لنص المادة ٢٨٣ من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا التنبى فى محامه ذلك أن النص فى المادة ٨٢٣ من قانون
 المرافعات على أن « من حل قانوناً أو اتفاقاً محل الدائن فى حقه حل محله فيما
 اتخذ من إجراءات التنفيذ » يدل - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية -
 على أن المشرع خول من حل محل الدائن الحاجز سواء كان هذا الحل
 قانونياً أو اتفاقياً الحق فى الحل محله فيما اتخذ من إجراءات التنفيذ ، وذلك
 سواء كان الدائن الحاجز هو الدائن مباشر الإجراءات أو أحد الدائنين
 الحاجزين الآخرين وسواء أكان التنفيذ بطريق حجز الموقوف لدى المدين
 أو حجز ما للمدين لدى الغير أو بطريق التنفيذ على العقار وسواء أكان الحجز
 تحفظياً أم تنفيذياً . وحكمة هذا النص هى تفادى إعادة إجراءات التنفيذ مرة
 أخرى ممن حل محل الدائن واقتصاداً فى المصروفات التى يتحملها فى النهاية
 المدين المحجوز عليه إذ يستكمل المحال له ما بدأه الدائن الحاجز من إجراءات
 فضلاً عن أن هذا النص يتمشى مع ما تنقضى به المادة ٣٢٩ من المجموعة
 المدنية من حلول المحال له محل الدائن فى خصائص حقه وفى ضماناته وتوابعه ،
 والحلول فى هذه الحالة هو حلول شخص آخر محل الدائن الحاجز فى ذات
 الحق الذى يجرى التنفيذ اقتضاء له ، وهذا يختلف عن الحلول فى إجراءات
 التنفيذ على العقار عند تعدد المحجوز عليه والذى خول المشرع فيه الحاجز الثانى

الحلول محل الدائن الحاجز مباشر الإجراءات بشرط أن يكون دائماً حاجزاً لذات العقار المحجوز وسبق له أن أعلن تنهياً بنزع ملكيته وقام بتسجيل هذا التنبيه وإذ كان الثابت بالأوراق أن الطاعنين قاما بسداد الدين المحجوز من أجله في القضية رقم ٣٦ سنة ١٩٦٩ ببيع بندر دمنهور التي باشر المطعون عليه إجراءاتها ضد الطاعنين وآخرين واتفق معه على أن يحل محله في تلك الإجراءات مما مقتضاه أن يحل محله في استكمالها دون حاجة إلى إعادة ما تم منها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر وذهب إلى أن الطاعنين لا يجوز لها الحلول محل المطعون عليه في إجراءات الحجز إلا إذا قاما بإعلان تنبيه جديد بنزع الملكية وتسجيل هذا التنبيه ورتب على ذلك أن ترك المطعون عليه للخصومة في قضية البيوع سالفه البيان لا يشكل إخلالاً بما ألزم به قبلهما رغم ما يتضمنه هذا الترك من التنازل عن هذا الحجز الذي اتفق المطعون عليه معهما على حلولها فيه محله فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٧ من يناير سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / سيد عبد الهادي سيف نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ عبد المصنف حاتم ، أحمد إبراهيم خلبي نائب رئيس المحكمة ، محمد جمال الدين
شلقاني وصالح محمود عويس .

(٢١)

الطعن رقم ١٢٥٢ لسنة ٥٢ القسائية :

ملكية «الملكية الأدبية والفنية» . حكم « تسبیب الحكم » .

حق المؤلف في أن يكتب اسمه على كل نسخة من نسخ المصنف الذي ينشره أو بواسطة
غيره وفي جميع الإعلانات عن هذا المصنف . ثبوته له دون حاجة إلى إبرام اتفاق مع الغير على
ذلك . م ٩ / ١ في ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ . مثال : الإعلان عن مسرحية .

النص في الفقرة الأولى من المادة التاسعة من قانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤
باصدار قانون حماية حق المؤلف على أن « للمؤلف وحده الحق في أن ينسب
إلى مصنفه وفي أن يدفع أي اعتداء على هذا الحق ... » يدل على أن للمؤلف
الحق دائماً في أن يكتب اسمه على كل نسخة من نسخ المصنف الذي ينشره
بنفسه أو بواسطة غيره وفي جميع الإعلانات عن هذا المصنف بغير حاجة إلى
إبرام اتفاق مع الغير على ذلك . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد
خالف هذا النظر وذهب إلى أن هذا النص لا يدل على وجوب ذكر اسم
المؤلف كلما ذكر المصنف الذي قام بتأليفه وأن المطعون عليه بصفته المشرف
القنى على المسرحية موضوع النزاع لا يكون مخطئاً بعدم كتابته اسمي الطاعنين
في مواد الدعاية والإعلانات عنها لانتفاء الظروف التي توحى برغبة المطعون
عليه في إهمال الطاعنين أو التقليل من شأنهما وخلو الاتفاق المبرم بين الطرفين
من التزام المطعون عليه بذكر اسميهما في الإعلانات فإنه يكون قد أخطأ في
تطبيق القانون .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن الطاعنين أقاما الدعوى رقم ٥٤٢٦ سنة ١٩٧٦ مدنى جنوب القاهرة الابتدائية ضد المطعون عليه وانتهيا فيها إلى طلب الحكم بإلزامه بأن يدفع لهما مبلغ ٦٠٠٠٠ جنيه ، وقالوا بياناً لها إن المطعون عليه تعاقده معهما على تأليف مسرحية بعنوان « حلوة الأرب سفروت » التى سميت بعد ذلك « شاهد ما شافش حاجة » واتفقا معه على أن يشرف فنياً على النص المسرحى وأن يذكر اسمه فى إعلانات الدعاية ودفع لهما مبلغاً زهيداً مقداره ٣٠٠ جنيه روعى فى تقديره أنه باكورة إنتاجهما الذى سيعم اسميهما فى ذهن الجمهور كمؤلفين مسرحيين إلا أنهما فوجئا بأن المطعون عليه يعرض المسرحية مغفلاً اسميهما فى مواد الدعاية والإعلانات عن سوء قصد إذ رفض نسبة المؤلف المسرحى إليهما رغم تكرار مطالبتهما بإياه بذلك فى المحضر رقم ٥٢٦٢ سنة ١٩٧٦ لإدارى عابدين ، وقد لحق بهما من جراء ذلك ضرر جسيم يقدرانه بالمبلغ المذكور . وبتاريخ ١٩٨٢/٦/٢٩ حكمت المحكمة بإلزامه بأن يدفع لهما مبلغ ١٠٠٠٠ جنيه . استأنف المطعون عليه هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٦١٠٥ سنة ٩٩ ق مدنى . كما استأنفه الطاعنان بالاستئناف رقم ٦١٢٣ سنة ٩٩ ق مدنى وبعد أن أمرت المحكمة بضمهما حكمت بإلغاء الحكم المستأنف ويرفض الدعوى . طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبليت فيها الرأى بتقضى الحكم المطعون فيه ، وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مما يتعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقولان إن الحكم ذهب إلى أن المحذور طبقاً لنص المادة التاسعة من قانون حماية حق المؤلف رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ هو نسبة المصنف إلى غير من قام بوضعه ، وأما عدم ذكر اسم المؤلف قرين اسم المصنف لا يعد بذاته خطأ مفضياً إلى المسؤولية إلا إذا دلت الظروف الملائمة على الرغبة في إهمال اسم صاحب المصنف أو التقليل من شأنه ، في حين أن هذا النص لا يدل على ذلك وإنما يوجب ذكر اسم المؤلف قرين اسم المصنف الذي وضعه كلما ذكر هذا المصنف بغير حاجة إلى وجود اتفاق على ذلك فأخطأ الحكم في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي صحيح ، ذلك أن النص في الفقرة الأولى من المادة التاسعة من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بإصدار قانون حماية حق المؤلف على أن « للمؤلف وحده الحق في أن ينسب إلى مصنفه وفي أن يدفع أى اعتداء على هذا الحق ... » يدل على أن للمؤلف الحق دائماً في أن يكتب اسمه على كل نسخة من نسخ المصنف الذي ينشره بنفسه أو بواسطة غيره وفي جميع الإعلانات عن هذا المصنف بغير حاجة إلى إبرام اتفاق مع الغير على ذلك . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وذهب إلى أن هذا النص لا يدل على وجوب ذكر اسم المؤلف كلما ذكر المصنف الذي قام بتأليفه وأن المطعون عليه بصفته المشرف الفني على المسرحية موضوع النزاع لا يكون مخطئاً بعدم كتابته أسمى الطاعنين في مواد الدعاية والإعلانات عنها لامتفاء الظروف التي توحى برغبة المطعون عليه في إهمال الطاعنين أو التقليل من شأنهما وخطو الاتفاق المبرم بين الطرفين من التزام المطعون عليه بذكر اسميهما في الإعلانات فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٨ من يناير سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار/ محمد محمود راسم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ محمد رأفت خفاجي نائب رئيس المحكمة ، الصيبي الكنانى ، محمد فؤاد شرباش
ومحمد عبد البر حسني سالم .

(٢٢)

الطعن رقم ٩٤٠ لسنة ١ القسائية :

(١ - ٥) ايجار « انتهاء عقد الإيجار » • صورية • نقض « السحب
الجديد » • دعوى « تقدير قيمة الدعوى » « الطلبات في الدعوى » • اختصاص
« الاختصاص القيمي » • استئناف •

(١) طلب إنهاء عقد إيجار الأرض القضاء لانتهاء مدته • عدم مغازه الطاعن فيه أمام
محكمة الموضوع • النص عليه بالصورية • سبب جديد • عدم جواز التخصي به لأول مرة أمام
محكمة النقض •

(٢) ثبوت ان عقد الإيجار معقود مشاعرة بأجرة شهرية قدرها مائتي قرش لعين لا تخضع
لأحكام قانون إيجار الأماكن • الدعوى بطلب انتهائه • دخولها في حدود الاختصاص الانتهائي
للمحكمة الابتدائية وعدم جواز استئناف الحكم الصادر فيها •

(٣) الطلبات المندجة في الطلب الاصل • تقدير قيمتها بقيمة هذا الطلب وحده • شرط
ذلك • عدم إثارة نزاع خاص بشأنها •

(٤) الدعوى بطلب اخلاء الأرض القضاء والتسليم • اشتغالها على طلب أصل وطلب
مندمج • المنازعة بشأن الطلب المندمج • أثره • عدم اعتباره كذلك • وجوب تقدير قيمته تقديرًا
مستقلا عن الطلب الاصل •

(٥) الاصل في الدعاوى انها معلومة القيمة • الاستثناء • الدعاوى المرفوعة بطلب غير
قابل للتقدير • اعتبارها مجهولة القيمة • الدعوى بطلب الاخلاء والتسليم • غير مقدرة القيمة •
اختصاص المحكمة الابتدائية بنظرهما • جواز استئناف الحكم الصادر فيها م٠ ٢١٩ مراتع •

١ - إذ كانت المطعون ضدها قد استهلكت من دعوها الحكم بانتهاء
عقد الإيجار محل النزاع لوروده على أرض قضاء بعد انتهاء مدته وكان الطاعن
لم يدع أمام محكمة الموضوع بأن محل هذا العقد هو من الباني الخاضعة لأحكام
قانون إيجار الأماكن بما مقتضاه امتداده بقوة القانون إلى مدة غير محددة ،
وكان ما ينص به من صورية ما ورد بالعقد من أنها أرض قضاء هو سبب

جديد لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض لما يتضمنه هذا الدفاع من واقع كان يجب عرضه على محكمة الموضوع هو التحقق من طبيعة العين محل النزاع .

٢- إذ كان الثابت بملونات الحكم المطعون فيه أن مدة عقد الإيجار موضوع الدعوى مشاهرة مقابل أجرة شهرية قدرها مائتي قرش ، وكانت عين التداعى باعتبارها من الأراضى القضاء لا تخضع لأحكام قانون إيجار الأمكن فإنه وفقاً للقاعدة العامة المنصوص عليها في المادة ٨/٣٧ تكون قيمة الدعوى في شقها الخاص بإنهاء العقد هي مما يدخل في حدود الاختصاص النهائي للمحكمة الابتدائية مما لا يجوز معه الطعن في الحكم الصادر فيها بطريق الاستئناف .

٣- بالنسبة للشق المتعلق بإخلاء العين والتسليم ، فإنه لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٣٨ من قانون المرافعات قد نصت على أنه « إذا تضمنت الدعوى طلبات تعتبر مندرجة في الطلب الأصلي فتقدر قيمتها بقيمة هذا الطلب وحده ، وقد أشارت المذكرة الإيضاحية إلى أن هذه الفقرة قد استحدثت حتى لا يكون للطلبات المندجة في الطلب الأصلي تقدير مستقل عنه ، وأوردت المذكرة مثالا لها بدعوى براءة الذمة وطلب شطب الرهن ، ودعوى المستأجر بطلب براءة ذمته من دين الأجرة والغاء الحجز وأضاف بأنه في كل حالة من هذه الأحوال يعد الطلب الأخير مندرجاً في الطلب الأول بحيث يعتبر القضاء في هذا الطلب قضاء في الطلب الثاني ، فلا يجوز أن يكون للطلب الثاني تقدير مستقل ، غير أن مثل هذه الطلبات لا تعتبر مندرجة إذا قام حولها نزاع خاص وكان الفصل في الطلب الأصلي لا يستتبع نفس المصير بصده ... وفي هذه الأحوال يجب تقدير كل طلب على حدة .

٤- إذا كان الواقع في الدعوى أن المطعون ضدها قد أقامت دعواها بطلب إخلاء الأرض القضاء محل النزاع وتسليمها إليها خالية وكأن التكيف الصحيح لهذه الطلبات أنها تشتمل ضمناً على طلب أصلي بإنهاء عقد الإيجار بسبب إنباء مدته ، وطلب خر بإخلاء العين وتسليمها خالية ، وهذا الطلب

الأخير يعد طلباً منديجاً في الطلب الأصلي إذ هو مترتب عليه والقضاء فيه يعد قضاء في الطلب الآخر ، فهو بحسب الأصل لا يعتد بقيمته إلا أنه لما كان الطاعن قد أثار نزاعاً بشأن هذا الطلب أمام محكمة أول درجة في مذكرته المقدمة بـ ١٩٨٠/١/٦ جلسة إذ تمسك فيها بملكيتها للأرض محل النزاع بطريق الشراء ووضع اليد عليها المدة الطويلة المكتسبة للملكية من سنة ١٩٦٣ وطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ذلك ، ودفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة لأنه هو المالك للأرض ، كما أشار الحكم الابتدائي في مدوناته إلى إطراح هذا الطلب لعدم تقديم الطاعن ما يؤيد دفاعه وأن في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها بعد أن قدمت المطعون ضدها مستنداتها ودفاعها بشأن ملكيتها دون الطاعن لعين التداعى ، ومن ثم فإن طلب الإخلاء والتسليم لا يعد - بعد ذلك المنازعة التي ثارت بين الطرفين ، طلباً منديجاً ويتعين تقديره وتقديره مستقلاً عن الطلب الأصلي .

٥ - مؤدى نص المادة ٤١ من قانون المرافعات أن الأصل في الدعاوى أنها معلومة القيمة ، ولا يخرج عن هذا الأصل إلا الدعاوى التي ترفع بطلب غير قابل للتقدير فتعتبر مجهولة القيمة ، وهي لا تعتبر كذلك إلا إذا كان المطلوب فيها ما لا يمكن تقديره طبقاً لأية قاعدة من قواعد تقدير الدعاوى التي أوردتها المشرع في المواد من ٣٦ إلى ٤٠ من قانون المرافعات ، لما كان ذلك ، وكان طلب الإخلاء والتسليم ليس من بين الطلبات التي أورد المشرع قاعدة لتقديرها في قانون المرافعات في المواد سالفة البيان فإن الدعوى في شقها الخاص بهذا الطلب تعتبر قيمتها زائدة على خمسمائة جنيه وهو ما يدخل في حدود الاختصاص الابتدائي للمحكمة الابتدائية ولا يعد حكمها فيه إنتهائياً عملاً بنص المادة ١/٤٧ من قانون المرافعات مما يجوز معه للطاعن إستئناف هذا الشق من الدعوى تطبيقاً لنص المادة ٢١٩ من القانون المذكور ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم جواز إستئناف الحكم الصادر من محكمة أول درجة بإخلاء عين النزاع وتسليمها إلى المطعون ضدها على سند من أن الحكم بإنهاء عقد الإيجار غير جائز إستئنافه رغم وجوب تقدير

كل طلب منهما على حده على ما سلف بيانه ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ، وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .
حيث إن الطعن يستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ٢٨٢١ سنة ١٩٧٩ مدنى كلى إسكندرية على الطاعن للحكم بإخلاء الأرض الفضاء المبينة بالصحيفة وتسليمها لها ، وقالت فى بيانها أن الطاعن استأجر منها الأرض الفضاء محل النزاع بعقد إيجار مؤرخ ١٩٧٠/٣/١ لقاء أجرة سنوية قدرها -٢٤ ج تدفع بواقع جنيين شهرياً لإستعمالها مخزناً ، وبتاريخ ١٩٧٩/٣/١١ انلرت الطاعن بعدم رغبتها فى تجديد العقد وتسليم العين المؤجرة فى موعد أقصاه آخر إبريل سنة ١٩٧٩ لإنتهاء مدته ثم أقامت الدعوى ، وبتاريخ ١٩٨٠/٥/١٨ حكمت المحكمة بإخلاء عين النزاع وتسليمها لها ، إستأنف الطاعن هذا الحكم بالإستئناف رقم ٥٥٦ لسنة ٣٦ ق إسكندرية ، وبتاريخ ١٩٨١/٢/٢٢ قضت المحكمة بعدم جواز الاستئناف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم المطعون فيه ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة — فى غرفة مشورة — حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينمى بهما الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه والإخلال بحق الدفاع ، وفى بيان ذلك يقول أن عقد الإيجار سند الدعوى مزور عليه ولا تربطه بالمطعون ضدها أية علاقة وقد تمسك أمام محكمة الموضوع بطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات وضع يده على الأرض بوصفه مالكاً لها إلا أن المحكمة لم تجبه إلى طلبه ،

ولما كانت المطعون ضدها قد أقامت دعواها لاستناداً إلى أن العين الموجهة أرض فضاء في حين أنها مقام عليها مبان ويفترض أن العقد غير مزور فهو عقد صوري قصد به التحايل على أحكام قانون إيجار الأماكن ، وإذ أعمل الحكم المطعون فيه نص المادة ٨/٣٧ من قانون المرافعات فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إنه لما كانت المادة ٨/٣٧ من قانون المرافعات قد حددت كيفية تقدير قيمة الدعوى في المنازعات المتعلقة بالعقود المستمرة ومنها عقد الإيجار فنصت على أنه « إذا كانت الدعوى متعلقة بإمتداد العقد كان التقدير بإعتبار المقابل التقدي للمدة التي قام النزاع على إمتداد العقد إليها » . وكان طلب إنهاء عقد الإيجار لإنهاء المدة المتفق عليها هو طلب بعدم إمتداد العقد، وإذ كانت المطعون ضدها قد إستهدفت من دعواها الحكم بإنهاء عقد الإيجار محل النزاع لوروده على أرض فضاء بعد أن إنتهت مدته وكان الطاعن لم يدع أمام محكمة الموضوع بأن محل هذا العقد هو من المباني الخاضعة لأحكام قانون إيجار الأماكن بما مقتضاه إمتداده بقوة القانون إلى مدة غير محددة ، وكان ما ينمي به من صورية ما ورد بالعقد من أنها أرض فضاء هو سبب جديد لا يجوز التعدي به لأول مرة أمام محكمة التقض لما يتضمنه هذا الدفاع من واقع كان يجب عرضه على محكمة الموضوع هو التحقق من طبيعة العين محل النزاع ، وكان الثابت بمحرمات الحكم المطعون فيه أن مدة عقد الإيجار موضوع الدعوى مشارة مقابل أجرة شهرية قدرها مائتي قرش ، وكانت غبن التداعي بإعتبارها من الأراضي الفضاء لا تخضع لأحكام قانون إيجار الأماكن فإنه وفقاً للقاعدة العامة المنصوص عليها في المادة ٨/٣٧ المشار إليها تكون قيمة الدعوى في شقها الخاص بإنهاء العقد هي مما يدخل في حدود الاختصاص النهائي للمحكمة الابتدائية مما لا يجوز معه الطعن في الحكم الصادر فيها بطريق الاستئناف إلا أنه بالنسبة للشق الثاني من الطلبات المتعلقة بإخلاء العين والتسليم فإنه لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٣٨ من قانون المرافعات قد نصت على أنه «إذا تضمنت الدعوى طلبات تعتبر مندرجة في الطلب الأصلي فتقدر

قيمتها بقيمة هذا الطلب وحده . وقد أشارت المذكرة الإيضاحية إلى أن هذه الفقرة قد استحدثت حتى لا يكون للطلبات المندجة في الطلب الأصلي تقدير مستقل عنه ، واوردت المذكرة لها بدعوى براءة الذمة وطلب شطب الرهن ، ودعوى المستأجر بطلب براءة ذمته من دين الأجرة والغاء المحجز وأضافت بأنه «في كل حالة من هذه الأحوال بعد الطلب الأخير مندمجاً في الطلب الأول بحيث يعتبر القضاء في هذا الطلب قضاء في الطلب الثاني ، فلا يجوز أن يكون للطلب الثاني تقدير مستقل ، غير أن مثل هذه الطلبات لا تعتبر مندمجة إذا قام حولها نزاع خاص وكان الفصل في الطلب الأصلي لا يستتج نفس المصير بصدده ... وفي هذه الأحوال يجب تقدير كل طلب على حدة » . وكان الواقع في الدعوى أن المطعون ضدها قد أقامت دعواها بطلب إخلاء الأرض القضاء محل النزاع وتسليمها إليها خالية وكان التكليف الصحيح لهذه الطلبات أنها تشتمل ضمناً على طلب أصلي بإنهاء عقد الإيجار بسبب انتهاء مدته ، وطلب آخر بإخلاء العين وتسليمها خالية ، وهذا الطلب الأخير يعد طلباً مندمجاً في الطلب الأصلي إذ هو مترتب عليه والقضاء فيه يعد قضاء في الطلب الآخر : فهو بحسب الأصل لا يعتد بقيمته إلا أنه لما كان الطاعن قد أثار نزاعاً بشأن هذا الطلب أمام محكمة أول درجة في مذكرته المقدمة لجلسة ١٩٨٠/١/٦ إذ تمسك فيها بملكيتها للأرض محل النزاع بطريق الشراء ووضع اليد عليها المدة الطويلة المكتسبة للملكية من سنة ١٩٦٣ وطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ذلك . ودفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة لأنه هو المالك للأرض : كما أشار الحكم الابتدائي في مدوناته إلى إطراح هذا الطلب لعدم تقسيم الطاعن ما يؤيد دفاعه وأن في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها بعد أن قدمت المطعون ضدها مستنداتها ودفاعها بشأن ملكيتها دون الطاعن لعين التداعي ، ومن ثم فإن طلب الإخلاء والتسليم لا يعد - بعد تلك المنازعة التي ثارت بين الطرفين - طلباً مندمجاً ويتعين تقدير قيمته تقديرأ مستقلاً عن الطلب الأصلي ، وكان مؤدى نص المادة ٤١ من قانون المرافعات أن الأصل في الدعاوى أنها معلومة القيمة ،

ولا يخرج عن هذا الأصل إلا الدعاوى التي ترفع بطلب غير قابل للتقدير فتعتبر مجهولة القيمة ، وهي لا تعتبر كذلك إلا إذا كان المطلوب فيها ممالا يمكن تقديره طبقاً لأية قاعدة من قواعد تقدير الدعاوى التي أوردها المشرع في المواد من ٣٦ إلى ٤٠ من قانون المرافعات . لما كان ذلك وكان طلب الإخلاء والتسليم ليس من بين الطلبات التي أورد المشرع قاعدة لتقديرها في قانون المرافعات في المواد سالفة البيان فإن الدعوى في شقها الخاص بهذا الطلب تعتبر قيمتها زائدة على خمسمائة جنيه وهو ما يدخل في حدود الاختصاص الابتدائي للمحكمة الابتدائية ولا يعد حكمها فيه إنتهائياً عملاً بنص المادة ١/٤٧ من قانون المرافعات مما يجوز معه للطاعن إستئناف هذا الشق من الدعوى تطبيقاً لنص المادة ٢١٩ من القانون المذكور وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم جواز إستئناف الحكم الصادر من محكمة أول درجة بإخلاء عين النزاع وتسليمها إلى المطعون ضدها على سند من أن الحكم بإنهاء عقد الإيجار غير جائز إستئنافه رغم وجوب تقدير كل طلب منهما على حدة على ما سلف بيانه ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، وإذ حجه ذلك عن بحث موضوع النزاع الذي أثاره الطاعن في شأن طلب إخلاء العين والتسليم بدعوى ملكيته لها ، ومن ثم فإن النعي في هذا الخصوص يكون في محله بما يتعين معه نقض الحكم :

جلسة ١١ من يناير سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / أحمد ضياء عبد الرازق عيد نائب رئيس المحكمة وعضوية
السادة المستشارين/ الدكتور علي فاضل حسن نائب رئيس المحكمة ، طلعت أمين صادق ، محمد
عبد القادر سعي وعبد المال السمان .

(٢٣)

الطعن ٩٨ لسنة ٥٩ القضائية :

عمل « العاملون بالاتحاد التعاوني الزراعي » « تسوية » « تعيين » .

حظر سبق العاملين بالاتحاد التعاوني الزراعي لزملائهم في الفئة والاقدمية بالجهات التي
عينوا بها بعد حل الاتحاد ، عدم تحقق زمالتهم لنظرائهم المتساوين معهم في المؤهل الدراسي من
العاملين بهذه الجهات الا من وقت هذا التعيين . ق ٤٢ لسنة ١٩٧٨ .

مفاد نص المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٨٧ بتعيين
العاملين بالاتحاد التعاوني الزراعي المركزي وفروعه والاتحادات الإقليمية
بوزارة الزراعة ووحدات القطاع الزراعي أو أي جهة أخرى وتسوية
أوضاعهم أن المشرع أرجع في المادة الأولى من هذا القانون تاريخ تعيين العاملين
الخاضعين لأحكامه في الجهات التي يعينون بها إلى تاريخ التحاقهم بخدمة
الاتحاد التعاوني ، ثم وضع في المادة الثانية قواعد خاصة لتسوية أوضاع هؤلاء
العاملين بالنسبة للفتات المالية التي يعينون بها وأقدمياتهم لها وترقياتهم إلى الفتات
الأعلى بموجب القوانين التي أشار إليها ، إلا أنه لم يشأ تطبيق هذه القواعد
على إطلاقها حتى لا يصيب الضرر لنظرائهم في الجهات التي يعينون بها ،
فجاء في الفقرة الأخيرة من هذه المادة بفيد حظر بموجبه أن يترتب على تطبيقها
سبق العامل لزملائه في الجهة التي يعينون بها سواء من حيث الفئة أو ترتيب
الأقدمية - وإذا كان المركز القانوني للعاملين الخاضعين لأحكام هذا القانون
لا ينشأ لهم في الجهات التي يعينون بها إلا من تاريخ التعيين فإن زمالتهم لنظرائهم
المعينين معهم في المؤهل الدراسي من العاملين في هذه الجهات لا تتحقق إلا من
وقت هذا التعيين . ومن ثم فإن الزميل الذي قصد إليه المشرع في الفقرة
الأخيرة من تلك المادة هو من عين في تاريخ يتفق وتعيين نظيره المتساوي
معه في المؤهل بخدمة الاتحاد التعاوني .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسامع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ١٩٣١ لسنة ١٩٧٩ عمال كلى دمهور على البنك الطاعن طالباً الحكم بتسوية حالته وتحديد أقدميته وفقاً لأحكام القانون ٤٢ لسنة ١٩٧٨ مع ما يترتب على ذلك من آثار وقال بياناً لها أنه التحق بالعمل لدى الاتحاد التعاونى بمؤهل فوق المتوسط وبعد حل الاتحاد وتصفيته نقل إلى البنك الطاعن الذى أجرى تسوية حالته بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٤٢ لسنة ٧٨ فأقام الدعوى بطلباته سالفة البيان ، نديت المحكمة خبريراً وبعد أن قدم تقريره عدل المطعون ضده طلباته إلى أحقيته للفتة السابعة لإعتباراً من ١/١/١٩٧٨ ورجوع أقدميته لهذا التاريخ والزام الطاعن أن يؤدى له مبلغ ٧٠٠ و٩٧ جنباً وبتاريخ ٢٨/٦/١٩٨٠ قضت المحكمة بأحقية المطعون ضده للفتة السابعة لإعتباراً من ١/١/١٩٧٨ وإرجاع أقدميته لهذا التاريخ وبإلزام الطاعن أن يؤدى له مبلغ ٧٦,٧٠٠ جنباً . أستأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة إستئناف إسكندرية «مأمورية دمهور» وقيد إستئنافه برقم ٥٣٩ ق لسنة ٣٦ ق إسكندرية مأمورية دمهور وبتاريخ ١٦/١١/١٩٨٠ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى يرفض الطعن عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياًها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وتأويله وبياناً لذلك يقول أنه لما كانت أحكام القانون رقم ٤٢ لسنة ٧٨ تحظر أن يترتب على تطبيق قواعد التسويات الواردة فيه أن يسبق العامل زملاءه المعينين فى الجهة المعين بها فى

تاريخ تعيينه بغير قياس بزميل معين وأن تم تسوية حالة العامل وفقاً لأحكام القانون المذكور دون أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٨٧٥ وإذ قضى الحكم المطعون فيه بأحقية المطعون ضده للفئة السابعة في ١/١/١٩٧٨ إعمالاً لأحكام القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ والمادة الأولى من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٨ دون مراعاة ألا يترتب على ذلك أن يسبق زملاءه المعينين لدى البنك الطاعن فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه لما كان القانون ٤٢ لسنة ١٩٧٨ بتعيين العاملين بالاتحاد التعاوني الزراعي المركزي وفروعه والاتحادات الإقليمية بوزارة الزراعة ووحدات القطاع الزراعي أو أي جهة أخرى وتسوية أوضاعهم قد نص في المادة الأولى منه على أن يعين العاملون الموجودون في تاريخ نفاذ هذا القانون بخدمة الاتحاد التعاوني الزراعي المركزي وفروعه بالأقاليم والاتحادات الإقليمية في وزارة الزراعة والهيئات والوحدات التابعة لها أو أي جهة أخرى وذلك من تاريخ التحاقهم بالاتحادات المذكورة متى كانوا مستوفين للشروط العامة للتوظيف المنصوص عليها في نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ونظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ حسب الأحوال وذلك فيما عدا شرط اللياقة الصحية ونصت المادة الثانية على أن تسوى أوضاع العاملين المشار إليهم في المادة السابقة وفقاً للقواعد الآتية :

- ١ - تعيين حملة المؤهلات الدراسية في الفئات المالية المقررة لمؤهلاتهم بالجهات التي يتم تعيينهم فيها وتحديد أقدمياتهم بواقع $\frac{1}{4}$ المسدة من تاريخ تخرجهم حتى تاريخ التحاقهم بالاتحادات - سאלفة الذكر ٢. -
- ٣ - ٤ - يرقى من يستوفى من العاملين المشار إليهم في الفقرات السابقة حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٧ إحدى المدد الكلية المنصوص عليها في الجداول الملحقه بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والقوانين المعدلة إلى الفئات الأعلى طبقاً لهذه الجداول وتعتبر أقدمية العامل في الفئة المرقى إليها اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٧٨ ... ولا يجوز أن يترتب على تطبيق القواعد السابقة حصول العامل

على فئة أعلى من الفئة الثالثة (٦٨٤ - ١٤٤٠) أو أن يسبق زملاؤه في الجهة التابعين لها سواء من حيث الفئة أو ترتيب الأقدمية وكان مفاد ذلك وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن المشرع في المادة الأولى من هذا القانون أرجع تاريخ تعيين العاملين الخاضعين لأحكامه في الجهات التي يعينون بها إلى تاريخ التحاقهم بخدمة الاتحاد التعاوني ثم وضع في المادة الثانية قواعد خاصة لتسوية أوضاع هؤلاء العاملين بالنسبة للفئات المالية التي يعينون بها وأقدمياتهم لها وترقياتهم إلى الفئات الأعلى بموجب القوانين التي أشار إليها إلا أنه لم يشأ تطبيق هذه القواعد على إطلاقها حتى لا يصيب الضرر نظراءهم في الجهات التي يعينون بها فجاء في الفقرة الأخيرة من هذه المادة بقيد حظر بموجبه أن يترتب على تطبيقها سبق العامل لزملاؤه في الجهة التي يعينون بها سواء من حيث الفئة أو ترتيب الأقدمية - وإذا كان المركز القانوني للعاملين الخاضعين لأحكام هذا القانون لا ينشأ لهم في الجهات التي يعينون بها إلا من تاريخ التعيين فإن زمالتهم لنظراتهم المعينين معهم في المؤهل الدراسي من العاملين في هذه الجهات لا تتحقق إلا من وقت هذا التعيين ومن ثم فإن الزميل الذي قصد إليه المشرع في الفقرة الأخيرة من تلك المادة هو من عين في تاريخ يتفق وتعيين نظيره المتساوي معه في المؤهل بخدمة الاتحاد التعاوني ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بأحقية المطعون ضده لفئة المالية السابعة اعتباراً من ١٩٧٨/١/١ حيث أنه بذلك لم يسبق أحداً من زملائه المتساويين معه في المؤهل والمتعنين معه في تاريخ التعيين بالاتحاد التعاوني فإن النعي عليه بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله يكون على غير أساس :

جلسة ١٢ من يناير سنة ١٩٨٧

بإدارة السيد المستشار/ د. أحمد حسنى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / محمد طوم نائب رئيس المحكمة ، منير توفيق عبد النعم ابراهيم ومحمد السكرى.

(٢٤)

الطعن رقم ٤٦٨ لسنة ٥١ القضاية

نقض « اسباب الطعن : السبب غير المنتج » .

مطالبة الطاعن بنصيبه فى حصص الضرائب التى تم تجنيبها فى شركته المؤممة على سند من أنها غير مستحقة عليه . ونقض الحكم المطعون فيه هذا الطلب لزيادة الضرائب المستحقة عليه عن مخصص الضرائب الذى تم احتجازه . كفاية هذه الدعامة لحمل قضاء الحكم . نعم الطاعن عليه اغفال الرد على الدفع بالمقاصة بين دين أرباحه المقيمة بنصابه الجارى وبين الضرائب المستحقة عليه . غير منتج .

لما كان الثابت أن الطاعن أقام دعواه ابتداءً بمبلغ ٦١٩٣٦ جنيه
٩٣٨ قرشاً قيمة نصيبه فى الأرباح عن فترة التأمين النصنى وفى احتياطى المشروعات
المستقبلية وفى حصص الضرائب التى تم تجنيبها ولم تكن مستحقة عليه فأجابته
محكمة أول درجة إلى طلباته إلا أن محكمة الاستئناف قضت بتاريخ ١٩٧٩/٦/٢٤
بالنسبة للشق الخاص بالأرباح واحتياطى المشروعات المستقبلية بتأييد الحكم
المستأنف وبالنسبة لمبلغ ١١٧٢٦,٢٨٢ جنيه قيمة مخصص الضرائب نذبت
خبيراً وبعد أن قدم تقريره قضت بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة لهذا الشق
ورفض الدعوى بالنسبة له ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اعتمد
فى قضاؤه على ما جاء بتقرير الخبير الذى أخذت به المحكمة . من أن مخصص
الضرائب الذى تم احتجازه من الأرباح فى قرار التقييم بتاريخ ١٩٦٣/٦/١٣
قيمته ٢٣١٥٢,٥٦٥ جنيه فى حين أن الضرائب التى ربطت على الشركة فى
المدة ١٩٦٢ و ١٩٦٣ بلغت ٢٥٣٥٤,٥٤٨ جنيه وهو ما يزيد عن المخصص
المحتجز للضرائب والذى يطالب الطاعن بنصيبه فيه . وكانت هذه الدعامة لم
تعيب وكفاية وحدها لحمل قضاء الحكم فإن النعى عليه بإغفال الرد على الدفع
بالمقاصة أماً كان وجه الرأى فيه — يكون غير منتج .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الضمن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تمحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٣٥٤ سنة ١٩٧٥ تجارى كلى شمال القاهرة بطلب إلزام المطعون ضدهما بأن يؤدبا له مبلغ ٦١٩٣٦,٩٣٨ جنيه وقال بياناً لذلك إن شركة أدوية معامل نصار المملوكة له قد أمت تأمياً جزئياً طبقاً للقانون رقم ١١٨ سنة ١٩٦١ ثم أمت كلياً طبقاً للقانون رقم ٦٥ سنة ١٩٦٣ ووفقاً لقرار التقييم يستحق له المبلغ المطالب به باعتباره قيمة نصيبه في أرباح السنة السابقة على التأميم الكلى وفي احتياطي المشروعات المستقبلية في الفترة من ١٩٦١/٧/٢٠ حتى ١٩٦٣/٦/١٣ - تاريخ التأميم الكلى - ونصيبه في حصص الضرائب التي تم تجنبها دون أن تكون مستحقة عليه . ومحكمة أول درجة نديت خبيراً لتصفية الحساب بين الطرفين وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت في ١٩٧٩/٢/٢٨ بإجابة الطاعن إلى طلباته . استأنفت المطعون ضدهما الأولى (شركة الإسكندرية للأدوية والصناعات الكيماوية) هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٠٣ سنة ٩٦ ق أمام محكمة استئناف القاهرة التي حكمت في ١٩٧٩/٦/٢٤ بالنسبة للشق الخاص بالأرباح واحتياطي المشروعات بتأييد الحكم المستأنف بالنسبة لمبلغ ٥٠٢١٠,٤٥٠ جنيه وبالنسبة للشق الخاص بحصص الضرائب وقيمته ١١٧٢٦,٢٨٢ جنيه بإعادة المأمورية إلى الخبير للاطلاع على ملف الضرائب ليان ما سدد من حصص الضرائب التي تم تجنبها لهذا الغرض وبعد أن أودع الخبير تقريره حكمت محكمة الاستئناف في ١٩٨٠/١٢/٢٧ بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة لمبلغ ١١٧٢٦,٢٨٢ قيمة حصة مخصص للضرائب ورفض الدعوى بالنسبة لهذا الطلب طعن الطاعن في هذا الحكم الأخير بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها ألزمت النيابة رأسها -

وحيث إن الطعن أقيم على سببين يعنى بهما الطاعن على الحكم المطعون فيه الفساد فى الاستلال ومخالفة الثابت بالأوراق والقصور فى التسيب والإخلال بحق الدفاع وفى بيان ذلك يقول إنه تقدم خلال فترة حجز الدعوى للحكم بمذكرة تمسك فيها بالدفع بالمقاصة القانونية بين ديون أرباحه المقيدة بحسابه الجارى لدى الشركة المطعون ضدها الأولى وقدرها ٢٠١١٦,٣٣٣ جنيه وبين الضرائب المستحقة عليه أثناء فترة التأمين النصنى إلا أن محكمة الاستئناف لم تلفت إلى تقديم هذه المذكرة وبالتالى لم ترد على هذا الدفاع الجوهرى الذى من شأنه لو صح أن يغير وجه الرأى فى الدعوى :

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان الثابت أن الطاعن أقام دعواه ابتداء مطالباً بمبلغ ٦١٩٣٦,٩٣٨ قيمة نصيبه فى الأرباح عن فترة التأمين النصنى وفى احتياطى المشروعات المستقبلية وفى حصص الضرائب التى تم تجنيبها ولم تكن مستحقة عليه فأجابته محكمة أول درجة إلى طلباته إلا أن محكمة الاستئناف قضت بتاريخ ١٩٧٩/٦/٢٤ بالنسبة للشق الخاص بالأرباح واحتياطى المشروعات المستقبلية بتأييد الحكم المستأنف وبالنسبة لمبلغ ١١٧٢٦,٢٨٢ جنيه قيمة مخصص الضرائب نذبت خيراً وبعد أن قدم تقريره قضت بإلغاء الحكم المستأنف لهذا الشق ورفض الدعوى بالنسبة له ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اعتمد فى قضائه على ما جاء بتقرير الخبير الذى أخذت به المحكمة من أن مخصص الضرائب الذى تم احتجازه من الأرباح فى قرار التقييم بتاريخ ١٩٦٣/٦/١٣ قيمته ٢٣٤٥٢,٦٥ جنيه فى حين أن الضرائب التى ربطت على الشركة فى المدة ١٩٦٣/١٩٦٢ بلغت ٢٥٣٥٤,٥٥٨ جنيهه وهو ما يزيد عن المخصص المحتجز للضرائب والذى يطالب الطاعن بنصيبه فيه ، وكانت هذه الدعامة لم تعيب وكافية وحدها لحمل قضاء الحكم ، فإن النعى عليه بإغفال الرد على الدفع بالمقاصة أبياً كان وجه الرأى فيه يكون غير مستج .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٣ من يناير سنة ١٩٨٧

بإدارة السيد المستشار/ يحيى الرفاعي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ ٥٥ دعت عبد المجيد ، السيد السنباطي ، أحمد مكي ومحمد وليد النصر .

(٢٥)

الطعن رقم ٨٣٤ لسنة ٥٣ القضائية :

بطلان « بطلان الاجراءات » .

بطلان اجراءات الخصومة لنقص اهلية أحد أطرافها . نسبي . تصحيحه بالنزول عنه
صراحة أو ضمناً . آثوره . سقوط الحق في التمسك به إذا لم يبدئه الطاعن في صحيفة
الطعن م ١٠٨ مرافعات . لا يجوز لمن نزل عنه أو أسقط حقه في التمسك به أن يعود للتمسك
به أو أن تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها .

لأن كان بطلان إجراءات الخصومة لنقص أهلية أحد أطرافها هو مما يقع
بحكم القانون ، إلا أنه بطلان نسبي مقرر لمصلحة من تفرع الانقطاع للحمايته ،
فيصحح بنزوله عنه صراحة أو ضمناً : كما يسقط الحق في التمسك به إذا لم يبدئه
للطاعن في صحيفة طعنه عملاً بنص المادة ١٠٨ من قانون المرافعات، ولا يكون
لمن نزل عنه أو أسقط حقه في التمسك به أن يعود للتمسك به ، كما لا يكون
للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها :

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار
المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —
تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى ٦٨٢٢ لسنة ١٩٨٠ مدني كلى الجيزة
على وانتهى فيها إلى طلب الحكم بصحة توقيع المذكور على كل من
عقد البيع الابتدائي المؤرخ ١٩٧٨/١٢/٣ وملحقه المؤرخ ١٩٨٠/٢/٢٣ ،

والإقرار المؤرخ ١٩٨٠/١١/١٢ . وقال بياناً لذلك أنه بموجب ذلك العقد باع له المدعى عليه قطعة الأرض القضاء المبينة بالصحيفة لقاء ثمن قدره ١٢٤٨٠ جنيه دفع منه مبلغ ٤٤٨٠ بمجلس العقد ومبلغ ٣٠٠٠ جنيه بذلك الملحق ومبلغ ١٠٠٠ جنيه بالإقرار المشار إليه وأودع باقي الثمن مضافاً إليه قيمة ما ظهر من زيادة في مساحة الأرض المبيعة . دفع الحاضر عن المدعى عليه بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى كامل أهلية ، تأسيساً على أنه مطلوب الحجر عليه وتم تسجيل طلب الحجر قبل رفع الدعوى . ومحكمة أول درجة حكمت في ١٩٨٢/٣/٢٨ بالطلبات . طعن المطعون ضده - بصفته قيماً على المدعى عليه - في هذا الحكم بالاستئناف ٣٨١٤ لسنة ٥٣ ق القاهرة : وبتاريخ ١٩٨٣/٢/٢٢ حكمت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى كامل أهلية . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة انظره وفيها التزمت النيابة وأياها .

وحيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله ، وفي بيان ذلك يقول إن محكمة الاستئناف قضت من تلقاء نفسها بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى كامل أهلية في حين إن الدفع ببطلان الإجراءات المبني على نقص أهلية أحد الخصوم هو من الدفوع الشكلية المتعلقة بالإجراءات والتي يسقط الحق في إيدائها إذا لم يتمسك بها الطاعن في صحيفة الطعن وإذا لم يتمسك المطعون ضده بصفته في صحيفة الاستئناف بالدفع المشار إليه ، فإن حقه فيه يكون قد سقط عملاً بنص المادة ١٠٨ من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا النمي في محله ، ذلك أنه وإن كان بطلان إجراءات الخصومة لنقص أهلية أحد أطرافها هو مما يقع بحكم القانون ، إلا أنه بطلان نسبي مقرر لمصلحة من شرع الانقطاع لحمايته ، فيصحح بزوله عنه صراحة أو ضمناً ، كما يسقط الحق في التمسك به إذا لم يده الطاعن في صحيفة طعنه .

— عملاً بنص المادة ١٠٨ من قانون المرافعات — ولا يكون لمن نزل عنه أو أسقط حقه في التمسك به أن يعود للتمسك به ، كما لا يكون للمحكمة بعد ذلك أن تقضى به من تلقاء نفسها ، لما كان ذلك ، وكان البين من الأوراق أن صحيفة الطعن بالاستئناف خللت من التمسك بالبطلان المشار إليه مما مؤداه سقوط حق المستأنف — المطعون ضده — في التمسك بهذا البطلان ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وحجب نفسه بذلك عن نظر موضوع الاستئناف ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله بما يستوجب نقضه والإحالة دون حاجة لمناقشة باقي أسباب الطعن :

جلسة ١٤ من يناير ١٩٨٧

بإدارة السيد المستشار/ سيد عيد الهادي سيف نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
للمستشارين/ عبد المتصف هاشم ، أحمد إبراهيم شلبي نائبى رئيس المحكمة ، محمد جمال الدين
شلقاني ومحمد رشاد مبروك »

(٢٦)

الطعن رقم ١٢٦١ لسنة ٥٢ القضائية :

(١) محكمة الموضوع . حكم «تسبب الحكم» . البات .

تقدير أدلة الدعوى واستخلاص الواقع منها . من سلطة محكمة الموضوع . شرطه .
الفصلها عن مصادر الأدلة التي كونت منها عقيدتها وفحواها وماخذها من الأوراق مؤدية
الى النتيجة التي خلصت اليها . علة ذلك .

(٢) أحوال شخصية «الولاية على المال» . بطلان . عقد . «الإجازة» .

الإجازة الضمنية لمقد البيع القابل للإبطال . من أعمال التصرف . لا يملكها القيم على
المحجور عليه ولا الوصى على القاصر الا باذن محكمة الأحوال الشخصية للولاية على المال .
آثره . عدم اعتبار سكوت القيم عن طلب إبطال العقد الصادر من المحجور عليه إجازة ضمنية له .

١ - لأن كان لمحكمة الموضوع الحق في تقدير أدلة الدعوى واستخلاص
الواقع منها ، إلا أنه يتعين عليها أن تفصح عن مصادر الأدلة التي كونت منها
عقيدتها وفحواها وأن يكون لها مأخذها الصحيح من الأوراق ثم تنزل عليها
تقديرها ويكون مؤدياً إلى النتيجة التي خلصت إليها ، وذلك حتى يتأتى لمحكمة
التقضى أن تعمل رقابتها على سداد الحكم وأن الأسباب التي أقيم عليها جاءت
ساقطة لها أصلها الثابت بالأوراق وتتأدى بالأوراق مع النتيجة التي خلص إليها

٢ - مفاد نص المادتين ٣٩ و ٧٨ من المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢
في شأن الولاية على المال أن القيم على المحجور عليه شأنه شأن الوصى على
القاصر لا يملك إجازة العقد (عقد البيع) القابل للإبطال ضمناً ، لأن هذه
الإجازة باعتبارها من أعمال التصرف لا تكون إلا بناء على إذن من محكمة
الأحوال الشخصية للولاية على المال ، لما كان ذلك ، وكان الين من الحكم
المطعون فيه أنه ... اعتبر سكوت الطاعن (القيم) مدة طويلة عن طلب إبطال

العقد الصادر من محجوره بمثابة إجازة ضمنية له ، فإنه يكون معيياً بالملطأ
في تطبيق القانون :

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار
المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تتحصل في أن الطاعن بصفته أقام الدعوى رقم ٣٥٥١ لسنة ١٩٧٨
مدنى سوهاج الابتدائية وطلب الحكم أصلياً — ببطالان عقد البيع المسجل
برقم ٧٤٩٥ سنة ١٩٦٤ شهر عقارى سوهاج ومحو كافة التسجيلات الموقعة
بناء عليه والتسليم ، واحتياطياً — بطلان عقد البيع العرفى المؤرخ ١٩٦٤/١/٤
ومحو كافة التسجيلات الموقعة على الأرض المبيعة بموجبه واعتبارها كأن لم
تكن والتسليم ، وقال بياناً لها إن المحجور عليه
المشمول بقوامته باع بموجب هذا العقد الذى أفرغ فى العقد المسجل برقم ٧٤٩٥
سنة ١٩٦٤ شهر عقارى سوهاج إلى مورث المطعون عليهم مساحة ١٠ ١٣
مينة به لقاء ثمن سعى به على غير الحقيقة أنه ٤٢٥ جنيه ، وقد وقع هذا
البيع باطلاً لصدوره بعد ٨/١٥ سنة ١٩٦٤ تاريخ تسجيل طلب الحجر على
البائع ونتيجة استغلال وتواطؤ ، وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين نفاذاً
لحكم التحقيق الذى أصدرته لإثبات ونفى صورته وأن التاريخ ١٩٦٤/١/٤
الوارد به يخالف الحقيقة وأنه جاء نتيجة استغلال وتواطؤ — حكمت بتاريخ
١٩٨٠/١٢/٣٠ بطلانه ومحو التسجيلات الموقعة بالعقد المسجل برقم ٧٤٩٥
سنة ١٩٦٤ على المساحة المبيعة والتسليم . استأنف الطعون عليهم هذا الحكم
لدى محكمة استئناف أسيوط (مأمورية سوهاج) بالاستئناف رقم ٧٠ سنة ٥٦ ق
مدنى ، وبتاريخ ١٩٨٢/٢/١٧ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض
الدعوى . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة

أبدت فيها الرأى بتقضى الحكم المطعون فيه ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسييب ، ذلك أنه أقام قضاءه بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى على عدم صورية التاريخ ١/٤ سنة ١٩٦٤ المعطى لعقد البيع موضوعها بدلالة المستندات وأقوال شهود الإثبات وعلى إجازته الضمنية له والتي استقاها من سكوته مدة طويلة عن طلب إبطاله دون أن يناقش دلالة تلك المستندات وأقوال هؤلاء الشهود ويبين أن ما استخلصه منها يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ، ورغم أن سكوت القيم عن طلب إبطال التصرف الصادر من المحجور عليه مهما طالت مدته لا يعتبر بمثابة إجازة ضمنية لهذا التصرف وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسييب .

وحيث إن هذا النعى في عمله ، ذلك أنه لئن كان لمحكمة الموضوع الحق في تقدير أدلة الدعوى واستخلاص الواقع منها ، إلا أنه يتعين عليها أن تفصح عن مصادر الأدلة التي كونت منها عقيدتها وفحواها وأن يكون لها مأخذها الصحيح من الأوراق ثم تنزل عليها تقديرها ويكون مؤدياً إلى النتيجة التي خلصت إليها ، وذلك حتى يتأتى لمحكمة التقض أن تعمل رقابتها على سداد الحكم وأن الأسباب التي أقيم عليها جاءت سائفة لها أصلها الثابت بالأوراق وتتأدى بالأوراق مع النتيجة التي خلص إليها وكان مفاد نص المادتين ٣٩ و ٧٨ من المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ في شأن الولاية على المال - أن القيم على المحجور عليه شأنه شأن الوصى على القاصر لا يملك إجازة العقد التسايل للإبطال ضمناً لأن هذه الإجازة باعتبارها من أعمال التصرف لا تكون إلا بناء على إذن من محكمة الأحوال الشخصية للولاية على المال ، لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم المطعون فيه انه أطرح أقوال شهود الإثبات وما تقدم به الطاعن من مستندات مجرد القول بأنها لا تفيد صورية التاريخ المعطى لعقد البيع المؤرخ ١/٤ سنة ١٩٦٤ وذلك دون أن ينفض أقوال هؤلاء الشهود ودلالة

تلك المستندات لتقديره ويبين أن ما استخلصه منها يتسق مع النتيجة التي انتهى إليها ، كما اعتبر سكوت الطاعن مدة طويلة عن طلب لإبطال العقد الصادر من محجوره - بمثابة إجازة ضمنية له ، فإنه يكون معيياً بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب مما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن :

جلسة ١٤ من يناير ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار أحمد كمال سالم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ ماهر قلادة واصف نائب رئيس المحكمة ، مصطفى زعزوع ، حسين
وحمدى محمد على .

(٢٧)

الظمن رقم ٤٨٩ لسنة ٥٥ القضاية :

(١) اثبات « عبه لاثبات » • نقض « أسباب النقض » •

الاصل فى الاجراءات انها روعيت • عبه اثبات من يدعى خلاف ذلك وقوعه على عاتق
مدعيه • نعى عار من الدليل • غير مقبول •

(٢) قضاء • رد القضاء • • دعوى « وقف الدعوى » •

تقديم طلب لرد القاضى • اثره • وقف الدعوى بقوة القانون الى أن يحكم فى الطلب
بهاليا • تقديم طلب آخر بعد القضاء يرفض الطلب الاول أو سقوط الحق فيه أو عدم قبوله
أو باثبات التنازل عنه • لا يترتب عليه وقف الدعوى ولو وجه الى قاضى آخر • حواز الحكم
بالوقف من المحكمة التى تنتظر الدعوى •

(٣) ايجار • ايجار اماكن • « ارض قضاء » • • عقد • قانون •

ايجار الارض القضاء • عدم خضوعه لخواتين ايجار الاماكن • طبيعة الارض المؤجرة •
المبرة فيها بما ورد بالعقد وقت التعاقد متى كان مطابقا للحقيقة ولارادة المتعاقدين • لا عبرة
بالفرض الذى استؤجرت من أجله ولا بما يطرا عليها •

(٤) حكم • نقض • ايجار • ايجار الاماكن • « الملحقات » • ارض قضاء • •

ملحقات العقار • تأثيرها على استقلال • اثره • وجوب النظر الى طبيعتها لتعديد
ما اذا كانت مكانا أو أرضاً قضاء •

١ - لما كان الثابت من محضر جلسة ١٩٨٤/١٢/٩ المحددة للنطق بالحكم
أن المحكمة عقدت الجلسة ونطقت بالحكم علانية وكان الطاعن لم يثبت عدم صحة
هذا البيان ، وكان حضور الخصوم بالجلسة أو غيابهم غير ذى أثر فى هذا
الخصوص فإن النعى بغيره يكون غير مقبول عار من الدليل .

٢ - النص فى المادة ١٦٢ مرافعات : ١٦٢ مكرر المضافة بالقانون
رقم ٩٥ سنة ١٩٧٩ يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن

المشروع قصد من استحداث النص الأخير - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية - علاج الحالات التي قد يعقد فيها الخصوم إلى تعطيل سير الدعوى الأصلية عن طريق طلبات الرد المتعاقبة وذلك بأن جعل وقف السير فيها يقع بقوة القانون كآثر لأول طلب رد موجه إلى قاضي بنظرها ، فإذا قضى في هذا الطلب برفضه أو بسقوط الحق فيه أو بعدم قبوله أو بإثبات التنازل عنه فإن أى طلب آخر بالرد من أى من الخصوم ولو كان موجهاً إلى قاضي آخر لا يترتب على مجرد تقديمه وقف السير فيها ، وإنما يكون وقفها في هذه الحالة أمراً جوازيّاً للمحكمة التي تنظر طلب الرد .

٣ - استكثفت المادة الأولى من قوانين الإيجار المتعاقبة من تطبيق حكمها الأرض القضاء والضابط في تحديد وصف العين - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مرده إلى عقد الإيجار ذاته شريطة أن تكون ما ورد في هذا الشأن حقيقة انصرفت إليه إرادة المتعاقدين وإلى طبيعة العين وقت التعاقد دون ما يطرأ عليها بعد ذلك ، وأنه لا عبره في تحديد طبيعتها بالغرض الذي استؤجرت من أجله . للملحقات إذا ما أجرت للاستغلال منفردة عن العقار الملحقة به فإنها قد تعد مكاناً أو أرضاً قضاء بحسب طبيعتها .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وموائر الأوراق - تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٩٦٤٣ سنة ١٩٨٠ مدنى جنوب القاهرة الابتدائية على المطعون ضده الثانى بطلب الحكم - في مواجهة المطعون ضدها الأولى - بتمكينه من إعادة وضع يده على الممر الكائن بالعقار رقم ٣٩ شارع قصر النيل بطول ثلاثين متراً ، وقال بياناً لها أنه استأجر هذا الممر

موجب عقد مؤرخ ١٧/١٢/١٩٧٤ من المطعون ضده الثاني ووالدته التي توفيت وانحصر إرثها في ولدها المذكور ، وقد فوجئ باستصدار المطعون ضده الثاني حكماً بطرده منه في الدعوى رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٧٦ مستعجل القاهرة على سند من تأخره في سداد الأجرة عن المدة من ١/١/١٩٧٥ حتى ٣١/١/٧٦ مع أن العقد خلا من بيان تاريخ بدء الإيجارة ولم يكن قد تمكن من الانتفاع به وبالتالي لا تستحق أجرة في ذمته ، فاستأنف هذا الحكم ثم أقام الدعوى رقم ٦٨٦٦ لسنة ١٩٧٦ مدني جنوب القاهرة الابتدائية برد وبطلان نسخة عقد الإيجار المؤرخ ١٧/١٢/١٩٧٤ المقدمة من المطعون ضده الثاني قضى فيها نهائياً برد وبطلان هذا العقد فيما تضمنه فقط من إضافة رقم ٧٥ إلى رقم ١٩ ليصبح تاريخ بدء العقد سنة ١٩٧٥ ، ولما كانت الأحكام المستعجلة لا حجة لها أمام القضاء الموضوعي وكانت المطعون ضدها الأولى تدعى استيجارها عين النزاع من مالكي العقار المؤجرين له : فقد أقام الدعوى ، وتاريخ ٢٤/٣/١٩٨١ قضت محكمة الدرجة الأولى بإلزام المطعون ضده الثاني - في مواجهة المطعون ضدها الأولى - بتمكين الطاعن من وضع يده على عين النزاع : استأنفت المطعون ضدها الأولى وحدها هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٧٤٤ لسنة ٩٨ ق القاهرة : وأثناء نظره قدم الطاعن طلبين برد الدائرتين اللتين نظرتاه بتاريخ ١٧/٦/٨١ ، ١٣/٢/١٩٨٢ قضى فيهما بالرفض ثم قدمت المستأنفة « المطعون ضدها الأولى » بتاريخ ٨/١٢/١٩٨٤ طلب رد ثالث ، وتاريخ ١٩/١٢/١٩٨٤ حكمت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم جزئياً ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة رأت أنه جدير بالنظر فحددت جلسة لنظره وفيها ألزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه البطلان ، ذلك أن محكمة الاستئناف أفردت للجلسة المحددة للطعن بالحكم محضراً مستقلاً أثبتت فيه أن الجلسة علنية وأنها اطلعت على طلبات الرد المقدمة في الاستئناف ونظفت بالحكم المطعون فيه في حين أن هذه الجلسة عقدت في غيبة الخصوم ،

ولم يكن طلب الرد المقدم من المظعون ضدها الأولي بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٨ قد فصل فيه ، ولا يغير من ذلك ما دونته المحكمة بمحضر الجلسة سالف الذكر من أنها عقدت علانية وأنه يجوز للمحكمة طبقاً للمادة ١٦٢ مكرر من قانون المرافعات المضافة بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٦ أن تفصل في الدعوى قبل الفصل نهائياً في طلب الرد الأخير ذلك أن مجال أعمال هذا النص يقتصر على حالات الرد المتعاقبة بالنسبة لقاضي بذاته سبق أن قضى برفض طلب رده ولا تندرج فيه حالة تقديم طلب برد قاضي آخر لم يسبق طلب رده عن نظر ذات الدعوى :

وحيث إن النص في شقة الأول غير مقبول ، ذلك أنه لما كان الثابت من محضر جلسة ١٩٨٤/١٢/١٩ المحددة للنطق بالحكم أن المحكمة عقدت الجلسة ونطقت بالحكم علانية وكان الطاعن لم يثبت عدم صحة هذا البيان ، وكان حضور الخصوم بالجلسة أو غيابهم غير ذي أثر في هذا الخصوص فإن النص في هذا الشق يكون عارياً من دليله ، والنص في شقة الثاني غير سديد ، ذلك أن النص في المادة ١٦٢ من قانون المرافعات على أنه « يترتب على تقديم طلب الرد وقف الدعوى الأصلية إلى أن يحكم فيه نهائياً ... » وفي المادة ١٦٢ مكرر منه والمضافة بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٦ على أنه « إذا قضى برفض طلب الرد أو سقوط الحق فيه أو عدم قبوله أو بإثبات التنازل عنه ، لا يترتب على تقديم أى طلب رد آخر وقف الدعوى الأصلية ، ومع ذلك يجوز للمحكمة التي تنظر طلب الرد أن تأمر بناء على طلب أحد ذوى الشأن بوقف السير في الدعوى الأصلية .» يدل وفقاً للمقرر في قضاء هذه المحكمة على أن المشرع قصد من استحداث النص الأخير - وعلى ما أفصحته عنه المذكرة الإيضاحية - علاج الحالات التي قد يعمد فيها الخصوم إلى تعطيل سير الدعوى الأصلية عن طريق طلبات الرد المتعاقبة ، وذلك بأن جعل وقف السير فيها يقع بقوة القانون كأثر لأول طلب رد موجه إلى قاضي ينظرها ، فإذا قضى في هذا الطلب برفضه أو بسقوط الحق فيه أو بعدم قبوله أو بإثبات التنازل عنه فإن أى طلب آخر بالرد من أى من الخصوم ولو كان موجهاً إلى قاضي آخر لا يترتب على مجرد تقديمه وقف السير فيها ، وإنما يكون وقفها في هذه الحالة أمراً جوازياً

للمحكمة التي تنتظر طلب الرد ، لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أنه سبق تقديم طلب رد في الاستئناف بقيد الأول برقم ٤٦٩٩ سنة ٩٨ ق القاهرة ، وقررت المحكمة بجلسته ١٧/٦/١٩٨١ وقت السير في الدعوى الأصلية حتى يفصل فيه ثم قضى برفضه . ثم قضى بجلسته ١٧/٥/١٩٨٢ برفض طلب الرد الثاني المقيد برقم ١٥٤٣ سنة ٩٩ ق القاهرة ، وبتاريخ ٨/١٢/١٩٨٤ قدم طلب رد ثالث ومن ثم فلا على محكمة الاستئناف إن مضت في نظر الدعوى وأصدرت حكمها المطعون فيه طالما لم يثبت من الأوراق صدور أمر بوقف السير فيها من المحكمة التي تنتظر طلب الرد الأخير ويكون الحكم فيه بمنأى عن حالة البطلان ، ويكون النعي بهذا الشق على غير أساس :

وحيث إنه مما يتعاه الطاعن بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال الذي أدى به إلى الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن الحكم انتهى في قضائه إلى أن العين المؤجرة أرض فضاء فلا تسرى عليها أحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وما نصت المادة ٢٤ منه بطلان عقد الإيجار اللاحق في حين أن الثابت بالأوراق وباعتد استئجار الطاعن لعين النزاع إنها جزء من العقار رقم ٣٩ ومكحلة له ومسورة ومعدة وهو وصف يقطع بأنها جزء من مكان بما تسرى عليه أحكام هذا القانون ، وأنها لو كانت أرضاً فضاء كما ذهب الحكم لكان أولى بالمؤجر أن ينص في عقده على ذلك ، هذا إلى أن الحكم رد على مذكرته المقدمة لجلسة ٢٥/١١/١٩٨١ التي جاء بها أن الممر المؤجر يعتبر جزء من مكان معد للسكنى ومحصور بين عقارين مملوكين لذات المالك وأنه مسقوف وبعد مدخلا لها بقوله إنه يشترط لاعتبار الممر من ملحقات العين المعدة للسكنى استعماله فيها خصص له وهو المرور ، مع أن استعمال المكان أو عدم استعماله في الغرض الذي أعد له أصلاً لا يغير من طبيعته ولما كانت المطعون ضدها الأولى لم تنف ما ورد بمذكرته سالفة الذكر في وصف العين المؤجرة والمؤدى إلى اعتبارها مكاناً فإن اعتبار الحكم هذه العين أرضاً فضاء يكون معيياً بالفساد في الاستدلال الذي أدى به إلى الخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النص في محله ، ذلك أن المادة الأولى من قوانين إيجار الأماكـن المتعاقبة أرقام ١٢١ لسنة ٤٧ ، ٥٢ لسنة ٦٩ ، ٤٩ لسنة ٧٧ نصت على أن أحكامها تسرى على الأماكـن وأجزاء الأماكـن المؤجرة أو المعدة للسكنى أو لغير ذلك من الأغراض ، واستثنت هذه المواد صراحة من تطبيق حكمها الأرض الفضاء ، والضابط في تحديد وصف العين - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مرده إلى عقد الإيجار ذاته شريطة أن يكون ما ورد به في هذا الشأن حقيقياً انصرفت إليه إرادة المتعاقدين وإلى طبيعة العين وقت التعاقد دون ما يطرأ عليها بعد ذلك ، وأنه لا عبرة في تحديد طبيعتها بالغرض الذى استؤجرت من أجله ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أورد بمذوناته « إن عين النزاع وصفت بعقد استئجارها المقدم من المستأنف ضده الأول (الطاعن) والمؤرخ ١٩٧٤/١٢/١٧ بأنها كامل الممر الكائن بالعقار رقم ٣٩ شارع قصر النيل بطول ثلاثين متراً بين العقار ومحلات الغليون مع التصريح للمستأجر بكافة أنواع الاستغلال المشروعة والقانونية وإقامة المنشآت التى تقتضيها شرعاً ومؤدى هذا الوصف لعين النزاع أن العين المؤجرة أرض فضاء مما تنحصر عن عقده استئجارها أحكام قوانين إيجار الأماكـن ، ولا ينال من ذلك قول محامى المستأنف ضده الأول (الطاعن) بمذكرته المقدمة لجلسة ١٩٨١/١١/٢٥ أن الممر المؤجر يعتبر جزء من مكان معد للسكنى محصور بين عقارين مملوكين لذات المالك وأنه مسقوف ويعد مدخلاً لا يمكن فصله عنها ، ذلك أن شرط اعتبار الممر من ملحقات العين المؤجرة الكائن بدخلها استعماله فيما خصص من أجله وهو المرور ، وكان الثابت أن ممر النزاع يستعمل فى التأجير للغير لاستغلاله وإقامة منشآت عليه مما لازمه أنه لا يستغل فى المرور فإن مثله لا يعتبر من ملحقات العين المؤجرة » وكان هذا الذى أورده الحكم وأقام عليه قضاءه لا يؤدى بذاته ومجرده إلى اعتبار العين المؤجرة أرضاً فضاء لا بحسب الثابت بشأنها بعقد استئجارها المؤرخ ١٩٧٤/١٢/١٧ الذى لم يرد به أنها أرض فضاء ، ولا بحسب كونها من ملحقات العقار ذلك أن الملحقات إذا ما أجزت للاستغلال منفردة عن العقار الملحقه به فإنها قد تعد مكاناً أو أرضاً فضاء بحسب طبيعتها ، وكان الحكم قد رد على دفاع الطاعن القائم

على أن العين المؤجرة تنحصر بين عقارين مملوكين لذات المالك وأنها مسقوفة
 ز تعد مدخلا لها ولا يمكن فصلها عنها « بقوله إنها لم تعد تستعمل عمراً مع أن
 عدم استعمالها في هذا الغرض لا يؤدي إلى صحة ما وصفها به الحكم من اعتبارها
 أرضاً فضاء لكون العرة في ذلك - وعلى ما سلف البيان - وهي بطبيعة العمر
 ذاتها . فإنه يكون معيماً بالفساد في الاستدلال بما يوجب نقضه لهذا السبب
 دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ١٤ من يناير ١٩٨٢

بإدارة السيد المستشار/ سيد عبد الباقي سيف نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ عبد المصنف حاسم ، أحمد إبراهيم شلبي نائب رئيس المحكمة ، محمد جمال الدين شلواني وصالح محمود عويس .

(٢٨)

الطعن رقم ٦٣٥ لسنة ٥٢ القضائية :

(١) إثبات « مبدأ الثبوت بالكتابة » • محكمة الموضوع • وكالة • نقض
« سلطة محكمة النقض » •

اعتبار الورقة مبدأ ثبوت بالكتابة • شرطه • صدورهما من الخصم الذي يحتج بها عليه
وأن تجعل الصرف المراد اليه قريب الاحتمال • تقدير ذلك • من سلطة قاضي الموضوع •
لا رقابة عليه من محكمة النقض متى كان استخلاصه سالفاً • مثال : بشأن استخلاص ثبوت
الوكالة •

(٢) خبرة • محكمة الموضوع • حكم « تسبيب الحكم » •

تقدير عمل الخير • من سلطة محكمة الموضوع • عدم التزامها - إذا أخلت به - بالرد
استقلالاً على ما يسوقه الخصوم نعيًا عليه أو اجابة طلبهم إعادة المسامرية الى الخير •
شرطه •

(٣) دعوى « شطب الدعوى » • البات « الإثبات بالبيئة » • بطلان •

قرار الشطب الذي يصدره القاضي المنتخب للتحقيق • باطل • أثره • للخصوم تمجيل
السير في الدعوى دون التقيد بالبياد المتصوص عليه بالمادة ٨٢ من المرات •

(٤) نقض (نفي غير منتج) • حكم « تسبيب الحكم » •

انتهاء الحكم صحيحاً في نفاذه • اشتغاله على أخطاء قانونية لا يبطله • علة ذلك •

(٥) حكم • نقض « المصلحة في الطعن » •

تمسك الطاعن بنفي لا يحقق له سوى مصلحة نظرية بحة • غير مقبول • علة ذلك •

١ - بدل نص المادة ٦٢ من قانون الإثبات الصادر بقانون رقم ٢٥

لسنة ١٩٦٨ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن المشرع قد جعل
لمبدأ الثبوت بالكتابة ما للكتابة من قوة في الإثبات متى أكمله الخصوم بشهادة
الشهود ويستوى في ذلك أن يكون الإثبات بالكتابة مشروطاً بنص القانون
أو بإتفاق الخصوم وأن القانون لا يتطلب بيانات معينة في الورقة لإعتبارها

مبدأ ثبوت بالكتابة ويكفي أن تكون صادرة من الخصم الذي يحتج عليه بها وأن تجعل التصرف المدعى به قريب الاحتمال وأن تقدير ما إذا كانت الورقة التي يراد اعتبارها كذلك من شأنها أن تجعل الأمر المراد إثباته قريب الاحتمال ، هو إجتنباد في فهم الواقع يستقل به قاضي الموضوع ولا رقابه عليه في ذلك من محكمة النقض متى كان إستخلاصه سائفاً . وإذا كان الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه في صدد ثبوت وكالة الطاعن عن مورث المطعون عليهما قد إستند في إعتبار الخطابات المرسله من الطاعن لمورث المطعون عليهما والتي أقر بصدورها منه وتوقيعه عليهما مبدأ ثبوت بالكتابة إلى ماخاص إليه من عبارتها : أن الطاعن كان يقوم بتحصيل مبالغ لحساب ذلك المورث يودعها حسابه في البنك ويرد مبالغ للمستأجرين مودعه كتأمين ويدفع أجرة سمسره ويقوم بإصلاح بعض أثاث الفيلات وبتأجيرها للغير وتضمن أحدها تقريراً مفصلاً عن الإيرادات والمصروفات ثم أجاز تحكّم الدليل بشهادة الشهود ، وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص في حدود سلطته التقديرية من أقوال شاهد المطعون عليهما ومن عبارات تلك الخطابات أن الطاعن كان وكيلا عن مورث المطعون عليهما ورتب على ذلك الزامه بتقديم كشف حساب عن تلك الوكالة وأداء ما أسفرت عنه تصفية الحساب بينهما وكان إستخلاصه في هذا المقام سائفاً فإن ما يثيره الطاعن .. لا يعدو أن يكون جدلا موضوعياً في تقدير محكمة الموضوع للأدلة تنحصر عنه رقابة محكمة النقض .

٢ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تقدير عمل أهل الخبرة متروك لمحكمة الموضوع متى أطمأنت إلى تقرير الخبرة وأخذت به فلا عليها إن هي لم ترد إستقلالاً على ما يسوقه الخصوم نعيّاً على هذا التقرير لأن في أخذها به محمولاً على أسبابه ما يفيد أنها لم تجد في تلك المطاعن ما يستحق الرد عليه بأكثر مما تضمنه التقرير وأن محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة الطاعن إلى طلب إعادة المأمورية إلى الخبر متى أقتنعت بكفاية الأبحاث التي أجراها وبسلامة الأسس التي بنى عليها رأيه .

٣ - النص في المادة ٨٢ من قانون المرافعات على أنه « إذا لم يحضر

المدعى ولا المدعى عليه حكمت المحكمة في الدعوى إذا كانت صالحة للفصل فيها وإلا قررت شطبها فإذا بقيت مشطوبة ستين يوماً ولم يطلب أحد المحصوم السير فيها اعتبرت كأن لم تكن . وفي المادة ٧٢ من قانون الإثبات على أن « يكون التحقيق أمام المحكمة ويجوز لها عند الاقتضاء أن تنذب أحد قضاتها لإجرائه » وفي المادة ٩٥ منه على أنه « بمجرد إنتهاء التحقيق أو إنقضاء الميعاد المحدد لإتمامه يعين القاضى المتدب أقرب جلسة لتنظر الدعوى ويقوم قلم الكتاب بإخبار الخصم الغائب » يدل على أن القاضى المتدب للتحقيق لا يملك إصدار قرار بشطب الدعوى ، وأن الذى يملك إصداره هو المحكمة ومن ثم فإن قرار الشطب الذى يصدره ذلك القاضى يقع باطلا لصدوره من لا يملكه ، ويتيح القرار الباطل بشطب الدعوى ، لأى من المحصوم تعجيل السير فيها دون التقيد بالميعاد المنصوص عليه بالمادة ٨٢ من قانون المرافعات سالفة الإشارة .

٤ - متى لإنهى الحكم صحيحاً في قضائه ، فإنه لا يطله ما يكون قد اشتملت عليه أسبابه من أخطاء قانونية إذ لمحكمة النقض تصحيح هذه الأسباب دون أن تنقضه .

٥ - إذ كان تمسك الطاعن بخطأ الحكم في قضائه بعدم جواز الاستئناف الفرعى المقام منه لا يحقق له أنصح تمسكه بجواز هذا الاستئناف سوى مصلحة نظرية بحته لا تصلح أساساً للطعن ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون غير مقبول .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن مورث المطعون عليهما أقام الدعوى رقم ٨٣٤٧

سنة ٧٢ مدنى شمال القاهرة الابتدائية ضد الطاعن بطلب الحكم بإلزامه بتقديم كشف حساب مؤيداً بالمستندات عن المتحصل والمنصرف من إيراد العقارات المملوكة له والمبينة بها خلال مدة إدارته لها وعلى الأخص سنئى ١٩٦٥ ، ١٩٦٦ ثم إلزامه بأداء ما يسفر عنه تصفية الحساب بمقولة أنه كان وكيلًا عنه فى إدارة تلك العقارات ولم يقدم له كشف حساب عند إنتهاء تلك الوكالة . بتاريخ ١٩٧٣/٦/١٣ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونفى الوكالة ونذبت لإجرائه عضو يسار الدائرة وحددت لبدته جلسة ١٩٧٣/١٠/١٠ وبهذه الجلسة قرر القضاى المتدب شطب الدعوى لتخلف مورث المطعون عليهما عن الحضور فيها . فطلب السير فيها بصحيفة أعلنها للطاعن بتاريخ ١٩٧٣/١٢/١٨ لجلسة ١٩٧٤/١/١٦ فدفع الطاعن بهذه الجلسة بإعتبار الدعوى كأن لم تكن لعدم إعلانه بصحيفة تجديدها من الشطب خلال الميعاد القانونى . ثم توفى ذلك المورث فحكمت المحكمة بإنقطاع سير الخصومة : فعجل المطعون عليهما السير فيها ، فحكمت بتاريخ ١٩٧٣/١٢-٧٦ برفض ذلك الدفع وإحالة الدعوى إلى التحقيق وبعد أن سمعت شهود الطرفين ، حكمت بتاريخ ١٩٧٧/٦/٢٧ برفضها . إستأنف المطعون عليهما هذا الحكم لدى محكمة إستئناف القاهرة بالإستئناف رقم ٣٧٠٧ سنة ٩٤ ق : بتاريخ ١٩٧٨/١١/٢٩ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام الطاعن أن يقدم للمطعون عليهما كشف حساب عن مدة وكالته لمورثهما وحددت جلسة ١٩٧٩/٢/٢٧ لتنظر دعوى الحساب و بجلسة ١٩٨١/٢/١٨ قدم الطاعن كشف حساب وأقام إستئنافاً فرعياً دفع فيه بإعتبار الدعوى كأن لم تكن وفى الموضوع برفضها . بتاريخ ١٩٨١/٦/٢٩ حكمت المحكمة بعدم جواز الاستئناف القرعى ونذبت خبير لأداء المأمورية الموضحة بمنطوق ذلك الحكم ، وبتاريخ ١٩٨٣/١/١٨ وبعد أن قدم الخبير تقريره ، حكمت بإلزام الطاعن بأن يؤدى للمطعون عليهما مبلغ ١٨٠٥,٠٣٥ ^{مليم جنيه} ، طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على ستة أسباب ينحى الطاعن بالأسباب الثلاثة الأولى منها على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب والفساد في الاستدلال والخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم أقام قضاءه تأسيساً على أنه كان وكيلان عن مورث المطعون عليهما ، مستدلاً على ذلك بأن ما ورد بالخطابات المتبادلة بينه وبين ذلك المورث يشكل مبدأ ثبوت بالكتابة يجوز تكملته بشهادة الشهود ، حالة أنه لا يجوز إثبات هذه الوكالة إلا بالكتابة لأن قيمتها تزيد على نصاب البيئة ، وأن عبارات تلك الخطابات لا تدل عليها فلا تصلح مبدأ ثبوت بالكتابة ، وأن الثابت من شهادة شاهد المطعون عليهما أنه كان للمورث وكيلان آخران كان دوره بالنسبة لهما مجرد إبداء النصيح والإرشاد إن طلبا ذلك وهو عمل مادي لا ينعقد به عقد الوكالة التي يوجب القانون أن يكون محلها تصرفاً قانونياً فلا يلتزم بتقديم كشف حساب ، وأنه تمسك في دفاعه بأن المطعون عليهما أقرأ أمام الخبير بأنه كان يستوفى من مورثهما المصروفات التي كان يتفقها فور ذلك مدللاً به على أنه لا يعتبر وكيلان لأن طبيعة عمل الوكيل أن يستوفى المصروفات من الإيرادات ثم يوفى الموكل بالصافي من حسابها وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ولم يرد على دفاعه سالف البيان فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسيب وفساد في الاستدلال :

وحيث إن هذا النعي مردود . ذلك أن النص في المادة ٦٢ من قانون الإثبات الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ٦٨ على أنه ويجوز الإثبات بشهادة الشهود فيما كان يجب إثباته بالكتابة إذا وجد مبدأ ثبوت بالكتابة وكل كتابه تصدر من الخصم ويكون من شأنها أن تجعل التصرف المدعى به قريب الاحتمال تعتبر مبدأ ثبوت بالكتابة . يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة على أن المشرع قد جعل لمبدأ الثبوت بالكتابة وللكتابة من قوة في الإثبات متى أكمله الخصوم بشهادة الشهود ، ويستوى في ذلك أن يكون الإثبات بالكتابة مشروطاً بنص القانون أو بإتفاق الخصوم وأن القانون لا يتطلب بيانات معينة في الورقة لإعتبارها مبدأ ثبوت بالكتابة ويكفي أن تكون صادرة من الخصم

الذي يحتاج عليه بها وأن تجعل التصرف المدعى به قريب الاحتمال . وأن تقدير ما إذا كانت الورقة التي يراد إعتبارها كذلك من شأنها أن تجعل الأمر المراد إثباته ، قريب الاحتمال ، هو إجتهد في فهم الواقع يستقل به قاضي الموضوع ولا رقا به عليه في ذلك من محكمة النقض متى كان إستخلاصه سائفاً . وإذ كان الحكم الابتدائي - الذي أيده الحكم المطعون فيه في صدد ثبوت وكالة الطاعن عن مورث المطعون عليهما - قد استند في إعتبار الخطابات المرسلة من الطاعن لمورث المطعون عليهما ، والتي أقر بصورها منه وتوقيعه عليها ، مبدأ ثبوت بالكتابة إلى ما خلص إليه من عباراتها ، أن الطاعن كان يقوم بتحصيل مبالغ لحساب ذلك المورث يودعها حسابه في البنك ويرد مبالغ للمستأجرين مودعه كأمين ويدفع أجره سمسره ويقوم بإصلاح بعض أثاث الفيلات ويتأجيرها وتضمن أحدها تقريراً مفصلاً عن الإيرادات والمصروفات ، ثم أجاز تحككة الدليل بشهادة الشهود ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد استخلص ، في حدود سلطته التقديرية ، من أقوال شاهد المطعون عليهما ومن عبارات تلك الخطابات أن الطاعن كان وكيلاً عن مورث المطعون عليهما ورتب على ذلك ألزامه بتقديم كشف حساب عن تلك الوكالة وأداء ما أسفرت عنه تصفية الحساب بينهما ، وكان إستخلاصه في هذا المقام سائفاً فإن ما يثبته الطاعن بهذه الأسباب لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير محكمة الموضوع للأدلة تنحسر عنه رقابة محكمة النقض ومن ثم فإن هذا النعي يكون غير صديد .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الرابع من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب والإخلال بحق الدفاع ذلك أنه طلب أمام محكمة الاستئناف إعادة المأمورية التي مكتب الخبراء لبحث إعتراضاته على تقرير الخبير المتدب في الدعوى والتي تقوم على خطة في حساب إيرادات الفيلات المملوكة لمورث المطعون عليهما سواء في ذلك المؤجر منها خالياً أو مفروشا وإغفاله خصم مبالغ أودعها لحساب ذلك المورث ، غير أن الحكم المطعون فيه لم يجبه إلى هذا الطلب وإتخذ ذلك التقرير أساساً لقضائه رغم قصوره ولم يرد على دفاعه في هذا الصدد فجاء مشوباً بالقصور في التسيب والإخلال بحقه في الدفاع ،

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة ، أن تقدير عمل أهل الخبرة متروك لمحكمة الموضوع ، فتي أطمأنت إلى تقرير الخبر وأخذت به فلا عليها أن هي لم ترد إستقلالاً على ما يسوقه الخصوم نعيّاً على هذا التقرير لأن في أخذها به عمولاً على أسبابه ما يفيد أنها لم تجد في تلك المطاعن ما يستحق الرد عليه بأكثر مما تضمنه التقرير وأن محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة الطاعن إلى طلب إعادة المأمورية إلى الخبر متى إقتنعت بكفاية الأبحاث التي أجراها وبسلامة الأسس التي بنى عليها رأيه ، لما كان ذلك وكان الثابت من مطالعه الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه على ما جاء بتقرير الخبراء الثلاثة المتدبين في الدعوى وكان هذا التقرير قد واجه كل ما ساقه الطاعن بهذا السبب فإن تعيينه في هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في سلطة محكمة الموضوع في تقدير كفاية الدليل وهو مالا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الخامس على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت بالأوراق ، وفي بيان ذلك يقول إنه دفع بإعتبار الدعوى كأن لم تكن لعدم إعلانه بتجديدها من الشطب خلال الميعاد القانوني غير أن الحكم المطعون فيه رفض هذا الدفع بمقولة إنه أبدأه بعد التحدث في الموضوع وإذ كان الثابت من الأوراق أنه تمسك بهذا الدفع أمام محكمة أول درجة وإبداء في مذكراته أمام محكمة الاستئناف قبل التكلم في الموضوع فإن الحكم يكون قد خالف الثابت بالأوراق .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن النص في المادة ٨٢ من قانون المرافعات على أنه «إذا لم يحضر المدعى ولا المدعى عليه حكمت المحكمة في الدعوى إذا كانت صالحه للفصل فيها وإلا قررت شطبها فإذا بقيت الدعوى مشطوبه ستين يوماً ولم يطلب أحد الخصوم السير فيها إعتبرت كأن لم تكن » وفي المادة ٧٢ من قانون الإثبات على أن «يكون التحقيق أمام المحكمة ويجوز لها عند الاقتضاء أن تدب أحد قضائها لإجرائه » . وفي المادة ٩٥ منه على أنه «بمجرد إنتهاء التحقيق أو إنقضاء الميعاد المحدد لإتمامه يعين القاضي المتدب

أقرب جلسة لنظر الدعوى ويقوم قلم الكتاب بإخبار الخصم الغائب ،
بدل على أن القاضي المنتدب للتحقيق لا يملك إصدار قرار بشطب الدعوى ،
وأن الذى يملك إصداره هو المحكمة ومن ثم فإن قرار الشطب الذى يصدره
ذلك القاضي يقع باطلا لصدوره من لا يملكه ، وإذ كان القرار الباطل بشطب
الدعوى يتيح لأى من الخصوم تعجيل السير فيها دون التقيد بالميعاد المنصوص
عليه بالمادة ٨٢ من قانون المرافعات سائلة الإشارة . وكان الثابت من الأوراق
أن قرار شطب الدعوى الذى صدر بجلسته ١٠/١٠/١٩٧٣ أصدره القاضي
المنتدب لإجراء التحقيق ولم تصدره المحكمة فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى
صحيحاً إلى رفض الدفع بإعتبار الدعوى كأن لم تكن فإن تعيينه فيما أقام عليه
قضاءه فى هذا الخصوص أياً كان وجه الرأى فيه — يكون غير منتج ذلك أنه
مضى إلى الحكم صحيحاً فى قضائه فإنه لا يبطله ما يكون قد اشتملت عليه
أسبابه من أخطاء قانونية إذ لمحكمة النقض تصحيح هذه الأسباب دون أن
تنقضه ومن ثم يكون النعى بهذا السبب فى غير محله .

وحيث إن الطاعن يعنى بالسبب السادس على الحكم المطعون فيه الخطأ فى
تأويل القانون ، وفى بيان ذلك يقول إنه أقام استئنافاً فرعياً عن حكم محكمة
أول درجة فيما قضى به من رفض الدفع المبدى منه بإعتبار الدعوى كأن
لم تكن ، غير أن الحكم المطعون فيه قضى بعدم جواز هذا الاستئناف تأسيساً
على أنه طلب فى مذكرته رفض الاستئناف الأصل وتأييد الحكم المستأنف
وإذ كان ما ورد بمذكرته المشار إليهما ينصرف إلى قضاء الحكم برفض
الدعوى ، وليس إلى قضائه فى الدفع وأن الثابت منهما تمسكه بالدفع قبل
إبداء هذا الطلب ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ فى تأويل القانون .

وحيث إن هذا النعى محدود ، ذلك أنه أياً كان وجه الرأى فى جواز هذا
الاستئناف الفرعى أو عدم جوازه — فإنه لما كان الطاعن قد أقامه مبيتاً للقضاء
بقبول الدفع الذى أبداه أمام محكمة أول درجة بإعتبار الدعوى كأن لم تكن
لمعدم تعجيلها من الشطب فى الميعاد المنصوص عليه فى المادة ٨٢ من قانون
المرافعات ، وكان هذا الدفع — على ما يبين من الرد على السبب الخامس من

أسباب الطعن - لا يقوم على سند صحيح من القانون متعباً رفضه فإن تمسك المطاعن بخطاء الحكم في قضائه بعدم جواز الاستئناف الفرعى المقام منه لا يحقق له أن صح تمسكه بجواز الاستئناف الفرعى - سوى مصلحة نظرية بحته لا تصلح أساساً للطعن ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون غير مقبول :

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٤ من يناير سنة ١٩٨٧

رئاسة السيد المستشار/ سيد عبد الباقى سيف نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ عبد المنصف هاشم ، أحمد إبراهيم شلبى نائبى رئيس المحكمة ، محمد جمال الدين شلقانى وصالح محمود عويس .

(٢٩)

الطعن رقم ١٠٨٢ لسنة ٥٣ القضاية :

(٢٥١) نقض « السبب الجديد » • دعوى « الصفة فى الدعوى » • دفع
« الدفع بعدم القبول » • تجزئة •

(١) دفاع يخالطه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع • سبب جديد • عدم جواز إبدائه لأول مرة أمام محكمة النقض •

(٢) الدفع بعدم قبول الدعوى بحالتها لعدم اختصاص شريك المطعون عليه فى عقد البدل وسائر المستأجرين للأرض • مغاير للدفع بعدم قبول الدعوى لرفوعها من غير ذى كامل صفة المؤسس على أن ذلك يتضمن صفقة واحدة لا تقبل التجزئة - وذلك فى مضمونه ومبناه •

١ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن النعى الذى يقوم على دفاع يخالطه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع يعتبر سبباً جديداً لا يجوز إبدائه لأول مرة أمام محكمة النقض .

٢ - البين من مطالعة الأوراق أن ما ذهب إليه الطاعن من أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بدرجتها بعدم قبول الدعوى لرفوعها من غير ذى كامل صفة على أساس أن عقد البدل موضوع النزاع يتضمن صفقة واحدة لا تقبل التجزئة بحيث لا يقبل إنفراد المطعون عليه بطلب الحكم بفسخه بالنسبة لحصته غير صحيح فى مجموعة إذ أن ما تمسك به الطاعن أمام تلك المحكمة بدرجتها هو الدفع بعدم قبول الدعوى بحالتها لعدم اختصاص شريكه فى ذلك العقد وسائر المستأجرين للأرض وهو دفع مغاير للدفع الأول الذى خلت الأوراق بما يدل على تمسك الطاعن به أمام تلك المحكمة فى مضمونه ومبناه .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .
حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٢٢٤٧ سنة ١٩٨١ مدنى الإسكندرية الابتدائية ضد الطاعن بطلب الحكم بفسخ عقد البدل المؤرخ ١٩٦٩/١/١ ، وقال بياناً لها أنه بموجب ذلك العقد تبادل هو وشقيقه كطرف مع الطاعن كطرف ثان على مساحة ١٦ ط ٤ ف يقدمها كل من الطرفين فقدم من ملكه للطاعن مساحة ١١ س ، ٢٠ ط ، ٢ ف واختص بدلاً منها بمساحة ١١ س ، ٢ ط ، ٢ ف من ملك الطاعن . غير أنه أدخل بما التزم به فى هذا العقد إذ لم يتم بإعداد مشروع العقد النأى وإمتنع عن تسليمه الأرض التى تسلمها منه بطريق البدل رغم تسجيل هذا الإخلال عليه بإنذار أعلنه إليه فى ١٩٧١/١٠/١٠ . بتاريخ ١٩٨١/١٢/٣١ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف المطعون عليه هذا الحكم لدى محكمة إستئناف الإسكندرية بالإستئناف رقم ١٤٣ سنة ٣٨ ق مدنى بتاريخ ١٩٨٣/٢/٢٧ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبفسخ عقد البدل المؤرخ ١٩٦٩/١/١ والتسليم . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى بتقضى الحكم المطعون فيه ، وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة ، فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين حاصل أولهما أن الحكم المطعون فيه شابه القصور فى التسييب ذلك أنه دفع أمام محكمة الموضوع بدرجةيتها بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى كامل صفة لأن عقد البدل موضوع النزاع يتضمن صفقة واحدة لا تقبل التجزئة بحيث يكون إنفراد المطعون عليه بطلب الحكم بفسخه بالنسبة لحصته فيه غير مقبول غير أن الحكم لم يعرض له أو يرد

عليه . وحاصل ثانيهما مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون والخطأ في تطبيقه ذلك أنه أقام قضاءه بفسخ ذلك العقد على قيام الشرط الصريح الفاسخ المنصوص عليه فيه في حين أن إستطالة المدة بين تاريخ إبرام العقد وتاريخ رفع دعوى الفسخ إلى ما يزيد عن عشر سنوات يدل على تنازل طرفيه عن إعمال هذا الشرط ، وأن عدم قيام الطاعن بتنفيذ التزامه بإعداد العقد النهائي يرجع إلى قعود المطعون عليه وشريكه عن تقديم الأوراق المطلوبة للتسجيل فجاء الحكم مشوباً بالقصور في التسيب والخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي بسببه غير مقبول ، ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن النعي الذي يقوم على دفاع يخالطه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع يعتبر سبباً جديداً لا يجوز إيدأؤه لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ذلك وكان البين من مطالعة الأوراق أن ماذهب إليه الطاعن بالسبب الأول من أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بدرجتها بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى كامل صفة على أساس أن عقد البدل موضوع النزاع يتضمن صفقة واحدة لا تقبل التجزئة بحيث لا يقبل لإنفراد المطعون عليه بطلب الحكم بفسخه بالنسبة لحصته غير صحيح في مجموعه إذ أن ما تمسك به الطاعن أمام تلك المحكمة بدرجتها هو الدفع بعدم قبول الدعوى بحالتها لعدم إختصاص شريكه في ذلك العقد وسائر المستأجرين للأرض وهو دفع مغاير للدفع الأول - الذي خلت الأوراق مما يدل على تمسك الطاعن به أمام تلك المحكمة في مضمونه ومبناه : لما كان ذلك وكانت الأوراق قد خلت أيضاً مما يدل على تمسكه بالسبب الثاني من أسباب النعي أمام محكمة الموضوع رغم أنه بسببه يتضمن دفاعاً يخالطه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع فيعتبر سبباً جديداً لا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض : وحيث إنه لما تقدمت بتعين رفض الطعن .

جلسة ١٥ من يناير سنة ١٩٨٧

بريائه السيد المستشار/ يوسف أبو زيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ أحمد نصر الجندي . د . محمد بهاء الدين باشات ، محمد خيرى الجندي
وأحمد أبو الحجاج .

(٣٠)

الطمان رقمها ٢٢٤٣ ، ٢٣٦٥ لسنة ٥٢ القضائية :

(١) شفعة «أسبابها» «الجواز» • محكمة الموضوع « مسائل الواقع» •

الجواز الذى يجيز الأخذ بالشفعة • تقديره • استقلال محكمة الموضوع به • حسبها
أعماله فنانها على أسباب سائفة •

(٢) نقض «أسباب الطعن» «السبب الجهل» •

أسباب الطعن • وجوب تحديدها للمبطل الذى يصزوه الطاعن الى الحكم المطعون فيه
• يوسع منه وأثره فى قضائه •

(٣) اختصاص « الاختصاص الولائى » • تحكيم « هيئات التحكيم » •

هيئات التحكيم • عدم اختصاصها بالمنازعات التى يكون بين أطرافها شخص ضميمي
• إذ بموافقة م.٦٠ ق ٦٠ لسنة ١٩٧١ قبل تعديلها بالقانون ١٦ لسنة ١٩٨١ •

(٤) نقض « أسباب الطعن » « الأسباب المتعلقة بالنظام العام » • نظام عام •

التسك أمام محكمة النقض لأول مرة بسبب قانونى متعلق بالنظام العام • شرطه •
• أن تكون عناصره الموضوعية مطروحة على محكمة الموضوع •

(٥) قانون « تفسير القانون » • شفعة « من لهم حق الشفعة » •

الحق فى الشفعة • ثبوته للشخص الاعتبارى أسوة بالشخص الطبيعى • م ١٣٦ مدي •
• علل ذلك • النص القانونى الواضح لا محل للخروج عليه أو تأويله بدعى الاسهداء بمحكمه
التشريع وقصد الشارع منه •

(٦) شفعة • شركات •

الشخصية الاعتبارية • ثبوته للدولة والوحدات التابعة لها وللشركات • المادتان ٥٢ ، ٥٣ •
مدنى • مؤداه • استقلال الشخصية الاعتبارية لتلك الوحدات والشركات رغم تبعيتها للدولة •
أثر ذلك • أحقيتها فى طلب الشفعة فى المقار المبيع من الدولة لاي وحدة تابعة ليا باعتبارها
من الغير •

(٧) خبرة • محكمة الموضوع •

محكمة الموضوع • أخذها بتقرير الغير معولا على أسبابه • مؤداه • اعتباره جزءا من
الحكم • المنازعة فى كفاية الدليل المسند منه • جدل موضوعي • عدم جواز إثارتها أمام
محكمة النقض •

١ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تفسير العقود بما هو أوفى لنية عاقدتها متى كان ذلك التفسير تحتمله عبارات العقد ، وأنها تستقل بتقدير الأدلة في الدعوى وبتقدير الجوار الذي يجز الأخذ بالشفعة باعتباره متعلق بفهم الواقع متى أقامت قضاءها على أسباب سائغة تكن لحمله ، وحسبها في ذلك أن تبين الحقيقة التي أقتنعت بها دون أن تكون ملزمة بتتبع حجج الخصوم في مناحي دفاعهم مادام في هذه الحقيقة الرد الضمني المسقط لما يخالفها .

٢ - أسباب الطعن يجب أن تعرف تعريفاً واضحاً نافياً عنها الغموض والجهالة بحيث يبين منها العيب الذي يعزى للحكم وموضعه منه وأثره في قضاؤه .

٣ - المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن النزاع في دعوى الشفعة يدور بين أطراف ثلاثة هم الشفعيع والمشتري والبائع فيتعين اختصاصهم جميعاً ، وأنه وعلى ما جرى به نص المادة ٦٠ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ الذي يحكم واقعه النزاع قبل تعديلها بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨١ إنه لا إختصاص لهيئات التحكيم بالنازعات التي يكون بين أطرافها شخص طبيعي إلا بموافقة .

٤ - إذ كان مناط التمسك لأول مرة أمام محكمة النقض بدفاع متعلق بالنظام العام أن تكون عناصره الموضوعية مطروحة على محكمة الموضوع ، وكان ما ثاره الطاعن بهذا الوجه ولأول مرة أمام هذه المحكمة - من أن العقار المبيع مخصص للمنفعة العامة وإن تعلق بالنظام العام إلا إن الثابت من الأوراق أنها لم تتضمن ما يدل على تخصيص الأرض المشفوع فيها للمنفعة العامة ومن ثم لم تكن عناصره الموضوعية مطروحة على محكمة الموضوع فإن النعي به يكون غير مقبول .

٥ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا يجوز تقييد مطلق النص بغير مخصص بحيث أن كان صريحاً جلياً قاطعاً في الدلالة على المراد منه فلا محل للخروج عليه أو تأويله بدعوى الاستدعاء بالحكمة التي أملتة وقصد الشارع ..

لأن ذلك لا يكون إلا عند غموض النص أو وجود لبس فيه ونص المادة ٩٣٦ من القانون المدني قد اطلق بيان من له الحق في الشفعة دون تخصيصه بالأشخاص الطبيعيين . مما مفاده أن حق الشفعة يثبت للشخص الطبيعي و المعنوي على حد سواء .

٦ - النص في المادة ٥٢ من القانون المدني على أن الأشخاص الاعتبارية هي : (١) الدولة وكذلك المديرية والمدن والقرى بالشروط التي يحددها القانون ... - الشركات التجارية والمدنية... وفي المادة ٥٣ من ذات القانون على أن «الشخص الاعتباري يتمتع بجميع الحقوق إلا ما كان منها ملازماً لصفة الإنسان الطبيعية وذلك في الحدود التي قررها القانون...» يدل على أن لكل من الدولة و وحداتها المذكورة وللشركات التجارية والمدنية شخصية اعتبارية مستقلة عن الأخرى تتمتع أصلاً بجميع الحقوق في الحدود التي قررها القانون وأن تبعية أي من هذه الوحدات أو تلك للدولة لا يفقدها شخصيتها الاعتبارية المستقلة ، ومناطق الغيرية في التصرفات القانونية تغاير الأشخاص القانونية في تلك التصرفات ومن شأن إستقلال شخصية الشركة الشفعية عن شخصية الدولة أن يجعل هذه الشركة - في خصوص شفعها في العقار المبيع - من الغير بالنسبة لطرفي العقد الوارد عنه .

٧ - أخذ محكمة الموضوع بتقرير الخبير محمولاً على أسبابه مؤداه إعتبار هذه الأسباب جزءاً مكملاً لأسباب هذا الحكم مما يجعل المجادلة في شأن عدم كفاية الدليل المستمد من هذا التقرير جدلاً موضوعياً لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض :

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعنين إستوفيا أوضاعهما الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصالر الأوراق

تتحصل في أن شركة الدلتا للقرنل والتسيج أقامت الدعوى رقم ١٩٧٨/٤٩١٦ مدني كلى طنطا على رئيس الوحدة المحلية لمدينة طنطا بصفته وكلاً من ... ، ... ، ... ، ... ، طالبة الحكم بأحقيتها في أن تأخذ بالشفعة الأرض المينة بالصحيفة ومساحتها ٢٢ س ، ١٤ ط ، ١٧ ف مقابل ثمن مقداره ٧٨١٠٧،٦٢٣ ج وقالت بياناً لها أنها تجاور هذه الأرض وقد باعها المدعى عليهما الأخيران للمدعى عليه الأول وأنها أعلنتهم برغبتها في أخسها بالشفعة وأودعت الثمن خزانة المحكمة : وندبت المحكمة خبيراً وبعد أن أودع تقريره قضت بتاريخ ١٩٨١/٤/٢٥ بأحقية الشركة في أن تأخذ بالشفعة مساحة ١١ ف المباعه من المدعى عليها الثالثة للمدعى الأول بالعقد الابتدائي المؤرخ ٧٨/٤/٢٣ ويرفض دعوى الشركة بالنسبة لمساحة ٢٢ س ، ١٤ ط ، ٦ ف المباعه من المدعى عليه الثاني للمدعى عليه الأول بالعقد الابتدائي المؤرخ ٧٨/٤/٢٣ ، إستأنفت الشركة هذا الحكم لدى محكمة إستئناف طنطا بالإستئناف رقم ٣١/٣٩٧ ق طالبة تعديله إلى الحكم لها بكل طلباتها وإستأنفه رئيس الوحدة المحلية لمدينة طنطا بالإستئناف رقم ٣١/٤١٢ ق طالبا الغاءه والحكم أصلياً بسقوط حق الشركة في الأخذ بالشفعة وإحتياطياً برفض دعواها. ضمت المحكمة الاستئناف الأخير للأول ثم قضت فيهما بتاريخ ١٩٨٢/٦/١٤ بالرفض والتأييد . طعننت الشركة في هذا الحكم بطريق النقض الطعن رقم ٥٢/٢٢٤٣ ق كما طعن فيه رئيس الوحدة المحلية لمدينة طنطا بذات الطريق بالطعن رقم ٥٢/٢٣٦٥ ق . أودعت النيابة مذكرة في الطعنين أبدت فيهما الرأي برفضهما . أمرت هذه المحكمة بضم الطعن الأخير للأول . عرض الطعنان على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظرهما وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن رقم ٥٢/٢٢٤٣ ق أقيم على أربعة أسباب تنمي الطاعة بالثلاثة الأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت بالأوراق ومخالفة القانون والتقصير وفي بيان ذلك نقول أنها تمسكت أمام محكمة الاستئناف بأن الثابت من عبارات البند الثاني لكل من عقدي بيع الأرض المشفوع فيها يومين بالرمز المخططي الوارد بمقتريه الخبير أن ملكية الباعين للأرض المشفوع

فيها بأكملها هي ملكية شائعة بينهما مما يجعلها مسطحاً واحداً مشترك في حد واحد مع عقارها المشفوع به ويعطيا الحق في اخذها جميعها بالشفعة حتى وأن يبعث بعقدين مستقلين وإذ التفت الحكم المطعون فيه عن هذا الدفاع وفسر عبارات عقدي البيع - خلافاً لظاهرها - على أن كلا منهما أنصب على مساحة مستقلة في حدودها عن الأخرى ورتب على ذلك إنتفاء قيام الحد المشترك بين عقارها المشفوع به والمساحة الواردة بعقد المطعون ضده الثاني ومن ثم رفض دعاوها بالنسبة لهذه المساحة يكون فضلاً عن قصوره قد خالف الثابت بالأوراق والقانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك إنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تفسير العقود بما هو أوفى لنية عاقيها متى كان ذلك التفسير تحتمله عبارات العقد وأنها تستقل بتقدير الأدلة في الدعوى وبتقدير الجوار الذي يجيز الأخذ بالشفعة بإعتباره متعلقاً بفهم الواقع متى أقامت قضاءها على أسباب سائفة تكفي لحمله وحسبها في ذلك أن تبين الحقيقة التي أقتنعت بها دون أن تكون ملزمة بتتبع حجج الخصوم في مناحي دفاعهم مادام في هذه الحقيقة الرد الضمني المسقط لمساخلفها ، وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص في حدود سلطته الموضوعية من ... عقدي بيع الأرض المشفوع فيها أن كلا منهما صدر من بائع مختلف عن الآخر وأنصب على قطعة مستقلة في حدودها عن الأخرى وكذلك من تقرير الجبر إلى أن أرض الطاعة لا تحد إلا أرض المطعون ضدها الثالثة بما لا يحق لها أن تشفع إلا في هذه الأرض دون أرض المطعون ضده الثاني ، لما كان ذلك وكان هذا الذي إستخلصه الحكم المطعون فيه تؤدي إليه عبارات العقدين كما أن له أصله الثابت في الأوراق وفيه الرد الضمني المسقط لما يخالفه ويكفي لحمل قضاء الحكم فإن النعي عليه لهذه الأسباب لا يعدو كونه جدلاً موضوعياً فيما تستقل به محكمة الموضوع تنحسر عنه رقابة محكمة النقض ويكون النعي على غير أساس .

وحيث إن الطاعة تقول في بيان السبب الأخير من أسباب طعنها أن

المطعون ضده الأول تسك أمام محكمة الاستئناف بأنه اشترى من كل من البائعين له حصة مفرزة عن الأخرى وبأنه لا يوجد قانوناً ما يمنع اتفاق ملاك العقار على الشيوخ على فرزه وقسمته فيما بينهم ويبيع كل مقتسم حصته على استقلال ، وإذ كان هذا الدفاع من المطعون ضده الأول مردود بأن الأوراق لم يرد بها ما يدل على حصول قسمة نهائية للأرض المشفوع فيها وبأنه حتى بفرض حصولها فالشركة الطاعنة تعتبر من الغير فلا يحتج عليها بالقسمة إلا إذا سجلت فإنه يكون حق الطاعنة أن تعتبر الأرض المشفوع فيها لا تزال على الشيوخ .

وحيث إن هذا النعي غير مقبول ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن أسباب الطعن يجب أن تعرف تعريفاً واضحاً نافياً عنها الغموض والجهالة بحيث يبين فيها العيب الذي يعزى للحكم وموضعه منه وأثره في قضائه وكانت الشركة الطاعنة في سبب النعي تعيب دفاع المطعون ضده الأول أمام محكمة الاستئناف دون أن تنسب للحكم المطعون فيه ثمة عيب مخصوصه فإن النعي به يكون مجھلاً ومن ثم غير مقبول .

وحيث إن الطعن رقم ٥٢/٢٣٦٥ ق أقيم على سببين ينحى الطاعن بأولهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك بقول أن النزاع في دعوى الشفعة يدور في جوهره بين الشفعين والمشتري وهما في الدعوى الماثلة إحدى شركات القطاع العام وإحدى وحدات الحكم المحلي فمن ثم ينعقد الاختصاص بنظره لميثات التحكيم طبقاً للمادة ٦٠ من القانون رقم ١٩٧١/٦٠ حتى وأن كان البائع شخصاً طبيعياً ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأيد الحكم الابتدائي الذي رفض دفع الطاعن بعدم الاختصاص ولائياً بنظر الدعوى يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ذلك أنه لما كان من المقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن النزاع في دعوى الشفعة يدور بين أطراف ثلاثة هم الشفعين والمشتري والبائع فيتعين اختصاصهم جميعاً وأنه وعلى ما جرى به نص المادة ٦٠ من القانون رقم ١٩٧١/٦٠ الذي يحكم واقعة النزاع وقبل تعديله بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨١ أنه لا اختصاص لميثات التحكيم

بالمنازعات التي يكون بين أطرافها شخص طبيعي إلا بموافقة وكان البائعان في الدعوى الماثلة شخصين طبيعيين وقد خلت الأوراق من موافقتها على اختصاص هيئات التحكيم بنظر هذا النزاع فإن الحكم المطعون فيه إذ أيد قضاء الحكم الابتدائي برفض الدفع بعدم الاختصاص الولاىي يكون قد التزم صحيح القانون ويكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه والقصور من أربعة وجوه يقول في بيان (أولها) أن الثابت من المستندات المقدمة إلى محكمة الموضوع ومن تقدير التعبير أن الأرض المشفوع فيها مخصصة للمنفعة العامة فلا تجوز الشفعة فيها وهي مسألة كانت مطروحة على المحكمة - من خلال ذلك التقرير والمستندات - لكن الحكم المطعون فيه أغفل الرد عليها وقضى بأحقية الشركة المطعون ضدها الأولى في الأخذ بالشفعة بما يعيبه بالقصور والخطأ في تطبيق القانون ، ويقول في بيان (ثانيها) أن الشفعة تثبت للشخص الطبيعي دون المعنوي وقد تصدت المادة ٩٣٦ من القانون المدني إلى هذا المعنى حين أجازت للجار المالك الأخذ بالشفعة لكن الحكم المطعون فيه تخالف هذا النظر وقضى بالشفعة للشركة المذكورة وهي شخص معنوي بما يعيبه بمخالفة القانون . ويقول في بيان (ثالثها) أنه يتعين أن يكون الشفع من الغير بالنسبة للتصرف المشفوع فيه وهو مالا يتوافر في شأن الشركة الشفعية لأنها والمشفوع ضده من وحدات الدولة ، ويقول في بيان (رابعها) أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بالشفعة على أن الأرض المشفوع فيها من أراضي البناء التي يكفي لثبوت الحق في الشفعة فيها اشتراكها مع العقار المشفوع به في حد واحد دون أن يكون في الأوراق ما يثبت ذلك ورغم وجود مستندات قدمها هو تثبت أن الأرض المشفوع فيها من الأراضي الزراعية التي يجب للشفعة فيها اشتراكها مع العقار المشفوع به من جهتين فيكون الحكم معيباً بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي غير مقبول في وجهه الأول ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مناط التمسك لأول مرة أمام محكمة النقض بدفاع

متعلق بالنظام العام أن تكون عناصره الموضوعية مطروحة على محكمة الموضوع وكان ما أثاره الطاعن بهذا الوجه ولأول مرة أمام هذه المحكمة من أن القرار المبيع مخصص للمنفعة العامة وإن تعلق بالنظام العام إلا أن الثابت من الأوراق أنها لم تتضمن ما يدل على تخصيص الأرض المشفوع فيها للمنفعة العامة فن تم لم تكن عناصره الموضوعية مطروحة على محكمة الموضوع ، فإن النعمى به يكون غير مقبول ، كما أن النعمى غير سديد في وجهه الثاني ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا يجوز تقييد مطلق النص بغير مخصص بحيث إن كان صريحاً جلياً قاطعاً في الدلالة على المراد منه فلا محل للخروج عليه أو تأويله بدعوى الاستبداء بالحكمة التي أمثته وقصد الشارع منه لأن ذلك لا يكون إلا عند غرض النص أو وجود ليس فيه ، وكان نص المادة ٩٣٦ من القانون المدني قد أطلق بيان من له الحق في الشفعة دون تخصيصه بالأشخاص الطبيعيين مما مفاده أن حق الشفعة يثبت للشخص الطبيعي والمعنوي على حد سواء فإن النعمى على الحكم المطعون فيه بهذا الوجه يكون على غير أساس . كذلك فإن النعمى غير سديد في وجهه الثالث ذلك أنه لما كان النص في المادة ٥٢ من القانون المدني على أن « الأشخاص الاعتبارية هي :

١ - الدولة وكذلك المديرية والمدن والقرى بالشروط التي يحددها القانون ... ٤ - الشركات التجارية والمدنية ... » . وفي المادة ٥٣ من ذات القانون على أن « الشخص الاعتباري يتمتع بجميع الحقوق إلا ما كان منها لازماً لصفة الإنسان الطبيعية ، وكذلك في الحدود التي قررها القانون ... » يدل على أن لكل من الدولة ووحدها المذكورة وللشركات التجارية والمدنية شخصية اعتبارية مستقلة عن الأخرى تتمتع أصلاً بجميع الحقوق التي قررها القانون وأن تبعية أي من هذه الوحدات أو تلك الشركات للدولة لا يفقدها شخصيتها الاعتبارية المستقلة وكان مناط الغيرة في التصرفات القانونية تغاير الأشخاص القانونية في تلك التصرفات لما كان ذلك وكان من شأن استقلال شخصية الشركة الشفعية عن شخصية الدولة أن يجعل هذه الشركة - في خصوص شفعها في القرار المبيع - من الغير بالنسبة لغير في العقد الوارد عليه فإن النعمى عليه بهذا الوجه يكون على غير أساس . كما أن النعمى مردود في

وجهه الرابع ذلك أنه لما كان « المقرر في قضاء هذه المحكمة أن أخذ محكمة الموضوع بتقرير الخبير محمولاً على أسبابه مؤداه اعتبار هذه الأسباب جزءاً مكملًا لأسباب هذا الحكم بما يجعل المجادلة في شأن عدم كفاية الدليل المستمد من هذا التقرير جدلاً موضوعياً لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض ، وكان تقرير الخبير الذي عول عليه الحكم المطعون فيه وأقام عليه قضاءه قد خنص سائفاً إلى أن الأرض المشفيع فيها هي أرض مبان فإن النعي عليه بالوجه الرابع يكون جنلاً موضوعياً غير جائز إثارته أمام محكمة النقض .

ولما تقدم يعين رفض الطعنين :

جلسة ١٨ من يناير سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / أحمد ضياء عبد الرازق عيد نائب رئيس المحكمة وعضوية
السادة المستشارين/ عبد المنعم أحمد بركة ، الدكتور علي فاضل حسن نائب رئيس المحكمة
طلعت أمين صادق ومحمد عبد القادر سمير .

(٣١)

الطعن رقم ١٣٢٦ لسنة ٤٨ القضائية :

(١ - ٢) عمل « تنظيم ساعات العمل » أجر « الأجر الإضافي » .

(١) القانون ١٣٣ لسنة ١٩٦١ والقانون ١٧٥ لسنة ١٩٦١ - نطاق سريانها .
المؤسسات الصناعية التي يحددها وزير الصناعة .

(٢) ملحقات الأجر غير الدائمة - ماميتها - الأجر الإضافي مقابل الزيادة في ساعات
العمل المقررة - أجر متغير مرتبط بالظروف الطارئة .

١ - مؤدى نص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية بالقانون
رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم تشغيل العمال في المؤسسات الصناعية والمادة
الأولى من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٩١ بتعديل
القانون السابق ، أن الأحكام التي تضمنتها هاتان المادتان لا تسرى إلا على
المؤسسات الصناعية التي يصلو بتحديددها قرار من وزير الصناعة .

٢ - لما كان الأصل في استحقاق الأجر وعلى ما جرى به نص المادة
الثالثة من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أنه لقاء العمل
الذي يقوم به العامل ، وأما ملحقات الأجر فيها ما لا يستحقه العامل إلا إذا
تحققت أسبابها فهي ملحقات غير دائمة وليس لها صفة الثبات والاستمرار ،
وكان الأجر الإضافي - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إنما يقابل
زيادة طارئة في ساعات العمل المقررة لمواجهة حاجة العمل وفق ظروفه ،
وهو بهذه المثابة يعتبر أجراً متغيراً مرتبطاً بالظروف الطارئة للإنتاج بما قد
تقتضيه من زيادة ساعات العمل عن المواعيد القانونية .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضدهم أقاموا الدعوى رقم ٣١٥ لسنة ١٩٦٧ مدني جزئي السويس على الشركة الطاعنة طالبين الحكم بإلزامها أن تدفع لكل منهم أجر ساعتين بواقع ٢٥٪ من أجورهم الشاملة في ١٩٦٧/٧/٢٨ اعتباراً من ١٩٦٢/٧/١ حتى ١٩٦٧/٤/٣٠ وما يستجد حتى الفصل في الدعوى ، وقالوا في بيان دعواهم إن الطاعنة أصدرت الأمر رقم ٢ لسنة ١٩٦٢ وقررت بموجبه منح العمال الذين لا ينطبق عليهم القانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٦١ أجر ساعتين من المرتب الشامل وصرف فروق المرتب اعتباراً من ١٩٦٢/٧/١ ، وإذا امتنعت عن إعمال هذا الأمر في حقهم رغم أنها طبقته على جميع العاملين لديها ممن كانوا يتقاضون أجوراً إضافية لم تصل نسبتها ٩٠٪ من أيام العمل خلال المدة المحددة بهذا القانون فقد أقاموا اندعوى بالطلبات آنفة البيان : قضت المحكمة الجزئية بعدم اختصاصها قيمياً بنظر الدعوى وأحالها إلى محكمة السويس الابتدائية حيث قيدت برقم ٩ لسنة ١٩٧١ مدني كلي ، نديت المحكمة خبيراً في الدعوى ، وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت في ١٩٧٥/٥/٢٦ بإلزام الطاعنة أن تدفع لكل من المطعون ضدهم المبلغ المبين بمنطوق الحكم . استأنفت الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة استئناف الإسماعيلية ، وقيد الاستئناف برقم ٨٤ لسنة ٢ ق ، وبتاريخ ١٩٧٨/٥/٨ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بتنقض الحكم ، وبعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأياًها .

وحيث إن ما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ

في تطبيقه ، وفي بيان ذلك تقول إن المادة الأولى من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ المعدل بالقانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٦١ قد قصرت مبريان أحكامه على المؤسسات الصناعية التي يصدر بتحديدها قرار من وزير الصناعة ، وقد أصدر وزير الصناعة القرارات أرقام ٣٨٨ و ٣٩٣ و ٤٠٣ لسنة ١٩٦١ مرفقاً بها الكشف الخاصة بتحديد المؤسسات الصناعية التي تخضع لأحكام القانون المشار إليه وليس من بينها شركة بواخر البوطة الحديدية بالسويس « حالياً الشركة الطاعة » مما مؤداه إن القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ لا يسرى على العاملين لديها وبالتالي يكون الأمر رقم ٢ لسنة ١٩٦٢ الصادر بمنح العمال الذين لا ينطبق عليهم القانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٦١ أجر ساعتين من المرتب الشامل متعدهم الأثر لمخالفته أحكام هذا القانون ، هذا إلى أن القواعد العامة التي تضمنها قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ تقضي بأن الأجر لقاء العمل وأنه يجوز تشغيل العامل تشغيلاً فعلياً لمدة ثمان ساعات في اليوم الواحد أو ٤٨ ساعة في الأسبوع ، وقد جاءت المادة الأولى من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ استثناء من أحكام قانون العمل إذ حظرت تشغيل العامل تشغيلاً فعلياً أكثر من ٤٢ ساعة في الأسبوع ومن ثم لا يجوز التوسع في تفسير هذا الاستثناء أو القياس عليه ، وإذ أهدر الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه دفاعها المؤسس على عدم صدور قرار من وزير الصناعة بتحديدها ضمن المؤسسات الصناعية التي يسرى عليها أحكام القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ بمقولة أنه جاء مرسلاً ولم يتأيد بدليل ، كما عول على أحكام القانون الاستثنائي بأن قضى بزيادة أجر المطعون ضدهم دون أن يقابلها عمل فعلي وقياساً على شركات أخرى صدر بتحديدها قرار وزير الصناعة ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إنه ولئن كانت المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم تشغيل العمال في المؤسسات الصناعية قد نصت على أنه « استثناء من أحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه لا يجوز للمؤسسات الصناعية التي يصدر بتحديدها قرار من وزير الصناعة المركزي تشغيل العامل تشغيلاً فعلياً أكثر من ٤٢ ساعة في الأسبوع ولا تدخل فيها

الفترة المخصصة لتناول الطعام والراحة . كما نصت المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٦١ بتعديل القانون السابق على أن « تضاف إلى القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ المشار إليه مادة جديدة برقم ٩ مكرراً نصها الآتي :

مادة ١ مكرراً - لا يترتب على تطبيق أحكام المادة السابقة تخفيض أجر العامل . ويأخذ حكم الأجر في تطبيق أحكام هذا القانون الأجر الإضافي الذي كان العامل يحصل عليه بصفة مستمرة . ويعتبر الأجر الإضافي مستمراً في تطبيق أحكام هذه المادة إذا كان العامل حصل عليه في ٩٠٪ على الأقل من أيام العمل خلال ستة الأشهر السابقة على يوم ٢٨ يولية سنة ١٩٦١ ، ومؤدى ذلك أن الأحكام التي تضمنتها هاتان المادتان لا تسرى إلا على المؤسسات الصناعية التي يصدر بتحديدتها قرار من وزير الصناعة ، لما كان ذلك ، وكان الثابت بالأوراق أن الطاعنة قد أصدرت بتاريخ ١٩٦٢/٨/٢٨ الأمر رقم ٢ لسنة ١٩٦٢ ونص في البند (أ) منه على أن « يمنح العمال الذين لا ينطبق عليهم القانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٦١ أجر ساعتين من المرتب الشامل بصفة شخصية .. » وكانت منازعة المطعون ضدهم - وعلى ما هو ثابت بالصورة الرسمية لصحيفة الدعوى - تقوم على سند من أن الطاعنة أصدرت هذا الأمر لتطبيقه على فئة العاملين الذين حصلوا على أجوراً إضافية لم تبلغ نسبتها ٩٠٪ من أيام العمل خلال المدة المحددة بالمادة الأولى مكرراً من القرار بقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ ، وهي حالة تختلف عما نص عليه بهذه المادة ، بما يفاده أن دعوى المطعون ضدهم لا تستند في أساسها إلى المطالبة بحق من الحرق المقررة بهذا القانون ومن ثم فلا محل للقول بوجوب صدور قرار من وزير الصناعة بإدراج الطاعنة ضمن المؤسسات الصناعية التي تخضع لأحكامه ، لئن كان ذلك ، إلا أنه لما كان الأصل في استحقاق الأجر وعلى ما جرى به نص المادة الثالثة من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أنه لقاء العمل الذي يقرم به العامل ، وأما ملحقات الأجر فيها ما لا يستحقه العامل إلا إذا تحققت أسبابها فهي ملحقات غير دائمة وليس لها صفة الثبات والاستمرار ، وكان الأجر الإضافي - وعلى ما جرى به قضاء

هذه المحكمة - إنما يقابل زيادة طارئة في ساعات العمل المقررة لمواجهة حاجة العمل وفق ظروفه وهو بهذه المثابة يعتبر أجراً متغيراً مرتبطاً بالظروف الطارئة للإنتاج بما قد تقتضيه من زيادة ساعات العمل عن المواعيد القانونية، لما كان ما تقدم ، وكان المطعون ضدهم لا يجادلون في تقاضيه للأجر الإضافي عن أيام العمل الإضافية السابقة على صدور الأمر رقم ٢ لسنة ١٩٦٢ ، وكان الثابت بتقرير الخبير أنه احتسب للمطعون ضدهم فروقاً مالية تمثل أجراً إضافياً عن المدة من ١٩٦٢/٧/١ حتى ١٩٦٧/٥/٣١ وأضاف إلى أجر كل منهم مبلغاً ثابتاً اعتباراً من ١٩٦٧/٦/١ بمقولة أن الأمر رقم ٢ لسنة ١٩٦٢ ينطبق على حالتهم لاشتغالهم أياماً إضافية في الستة أشهر السابقة على ١٩٦١/٧/٢٨ نقل عن ٩٠٪ من أيام العمل ، وهو ما مؤداه أنه اعتبر الأجر الإضافي « أجسر الساعتين » - وطبقاً للأمر المشار إليه - جزءاً من الأجر الأصلي ويتمتع إضافته إليه بصفة دائمة ولو لم يقابله زيادة فعلية في ساعات العمل ، مع أنه لا يعتد في هذا الشأن بالأمر سالف البيان فيما يناهض أحكام القانون ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه في الدعوى على ما جاء بهذا التقرير فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين القضاء في موضوع الاستئناف رقم ٨٤ لسنة ٢ ق الإسماعيلية بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض الدعوى :

جلسة ١٩ من يناير سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار/ الدكتور أحمد حسنى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين/ محمد طوم ، زكى المصرى نائبى رئيس المحكمة ، منير توفيق وعبد المتعم ابراهيم .

(٣٢)

الطعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٥٦ القضائية :

ضرائب « الضرائب العامة على الدخل »

مبلغ الإعفاء المقرر للأعباء العائلية فى الضريبة على المرتبات م ٠ م ٦٠ و ١٥٧ لسنة ١٩٨١ .
عدم خضوع للضريبة العامة على الدخل . علة ذلك .

لما كانت المادة ٩٥ من قانون الضرائب على الدخل - الصادر بالقانون
رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ - قد بينت المقصود بالإيراد فى نطاق الضريبة العامة
على الدخل ، بأنه الدخل الخاضع لإحدى الضرائب النوعية بالإضافة إلى دخول
أخرى أوردتها على سبيل الحصر ، وكانت المادة ١٠٠ من ذات القانون
قد جاءت صريحة فى عدم سريان الضريبة العامة على الدخل على الإيرادات
المعفاة من ضريبة نوعية وذلك مع عدم الإخلال بحكم المادة ٩٥ ، وكان
المشرع قد قدر بصريح نص المادة ٦٠ من ذلك القانون مبالغ محددة مقابل
الأعباء العائلية يختلف مقدارها باختلاف الحالة الاجتماعية للممول الخاضع
للضريبة على المرتبات ، ورأى إعفاءها من الخضوع لتلك الضريبة باعتبارها
حداً أدنى لتفقات المعيشة - ومن ثم فإن حد الإعفاء المقرر للأعباء العائلية
الواردة بنص المادة ٦٠ - المشار إليها - لا يخضع بدوره للضريبة العامة على
الدخل .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار
المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق

الطن - تتحصل في أن مأمورية ضرائب المهن غير التجارية بالإسكندرية قدرت صافي وعاء الضريبة العامة على دخل المطعون ضده في سنة ١٩٨٠ بمبلغ ١٩٨٣,٢٤٢ جنيه - وفي سنة ١٩٨١ بمبلغ ٣٦١٧,٢٧٦ جنيه . فاعتراض وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها في ٨٣/١٢/٢١ بتعديل صافي هذا الدخل في سنة ١٩٨٠ إلى مبلغ ٢٨٨ جنيه - وفي سنة ١٩٨١ إلى مبلغ ٣٥٤٥ جنيه مع حفظ حق المطعون ضده في خصم حد الإعفاء المقرر للأعباء العائلية وفقاً لحالته الاجتماعية في سنة ١٩٨٠ - طعن المطعون ضده في هذا القرار فيما تضمنه من عدم خصم الحد المقرر للإعفاء للأعباء العائلية في سنة ١٩٨١ - وذلك بالدعوى رقم ١٥١ لسنة ١٩٨٤ ضرائب الإسكندرية - وبتاريخ ١٩٨٤/١٢/١٢ قضت محكمة الإسكندرية الابتدائية بتعديل صافي دخل المطعون ضده في سنة ١٩٨١ إلى مبلغ ٢٥٨٥ جنيه - استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٠٥ لسنة ٤١ ق . وبتاريخ ١٩٨٦/٢/١٩ قضت محكمة استئناف الإسكندرية بتأييد الحكم المستأنف . طعن المصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض - وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها رفض الطعن - وإذ عرض الغنم على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره - وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد - تنعى به المصلحة الطاعنة على الحكم المطعون فيه - مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله - وفي بيان ذلك تقول إنه وإن كان الأصل - طبقاً للمادتين ٩٥ ، ١٠٠ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ إن ما يعنى من ضريبة نوعية لا تسمى عليه الضريبة العامة على الدخل - إلا أن المشرع رأى لاعتبارات عنها - الخروج على هذا الأصل - بأن نص في المادة ٣/٩٨ منه على أن - « يحدد وعاء الأرباح - التجارية والصناعية ووعاء المرتبات ووعاء المهن غير التجارية على أساس الرعاء الذي اتخذ أساساً لربط الضريبة النوعية قبل خصم الإعفاء المقرر للأعباء العائلية » : مما مؤداه أنه - عند دخول صافي وعاء المرتبات في وعاء الضريبة العامة على الدخل - لا يخصم من الرعاء الأول الحد المقرر للإعفاء للأعباء العائلية - وإنما يؤدى إلى إهمال تطبيق النص الأخير المشار إليه

وإلى تكرار خصم حد الإعفاء المقرر للأعباء العائلية - مرة من وعاء ضريبة المرتبات - ومرة أخرى من وعاء الضريبة العامة على الدخل - وهو ما لا يجوز وإذا خالف الحكم المعلنون فيه ذلك - وجرى في قضائه على عديم سريان الضريبة العامة على الدخل على حد الإعفاء المقرر للأعباء العائلية المنصوص عليه في المادة ٦٠ من القانون المشار إليه - فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله .

وحيث إن هذا النعي غير شديد - ذلك أنه لما كانت المادة ٩٥ من قانون الضرائب على الدخل - الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ - قد بينت المقصود بالإيراد في نطاق الضريبة العامة على الدخل - بأنه الدخل الخاضع لإحدى الضرائب النوعية بالإضافة إلى دخول أخرى أوردتها على سبيل الحصر وكانت المادة ١٠٠ من ذات القانون - قد جاءت صريحة في عدم سريان الضريبة العامة على الدخل على الإيرادات المعفاة من ضريبة نوعية وذلك مع عدم الإخلال بحكم المادة ٩٥ وكان المشرع قد قدر بصريح نص المادة ٦٠ من ذلك القانون - مبالغ محددة مقابل الأعباء العائلية - بخلاف مقدارها باختلاف الحالة الاجتماعية للممول الخاضع للضريبة على المرتبات . ورأى إعفاءها من الخضوع لتلك الضريبة - باعتبارها حداً أدنى لنفقات المعيشة - ومن ثم فإن حد الإعفاء المقرر للأعباء العائلية الوارد بنص المادة ٦٠ - المشار إليها - لا ينخفض - بدوره - للضريبة العامة على الدخل - يؤيد ذلك ما جاء بالأعمال التحضيرية للقانون المذكور - من قيام مجلس الشعب بتعديل نص المادة ١٠٠ - عما كانت عليه بتقرير اللجنة المشتركة من لجنة الخطة والموازنة ومكتب لجنة الشئون الدستورية والتشريعية بمجلس الشعب بما يحقق طلب بعض الأعضاء - بإعفاء الحد المقرر للأعباء العائلية من الضريبة العامة على الدخل وذلك بحذف الإشارة إلى المادة ٤/٩٨ (التي أصبحت فيما بعد ٣/٩٨) من نص المادة ١٠٠ - اكتفاء بالإشارة إلى المادة ٩٥ - والقول بخلاف ذلك بجعل القانون الملغى رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ - أيسر للممول وأفضل من القانون الحالي - لما كان يسمح به القانون الأول من خصم حد للأعباء العائلية من وعاء الضريبة العامة على الإيراد - بجانب وضع حد أدنى لا ينخفض

لهذه الضريبة - فضلاً عن الإعفاءات المقررة للأعباء العائلية في الضريبة على المرتبات لم تكن تدخل في وعاء الضريبة العامة على الإرادة - وهو ما لم يقصده المشرع عند إصدار القانون الحالي - الذي استهدف - على نحو ما أوضحت عنه مذكرته الإيضاحية تحقيق عدالة التوزيع والتيسير على الممولين - خاصة ذوى الدخل المحدودة - وذلك بتقرير كثير من الإعفاءات لم تكن موجودة في القانون الملغى - إلى جانب تحقيق مورد للخزانة العامة - ولا محل للقول بأن الأخذ بالنظر السابق يؤدي إلى إهمال الحكم المستفاد من دلالة نص المادة ٩٨ / ٣ - وهو عدم خصم الإعفاء المقرر للأعباء العائلية من وعاء ضريبة المرتبات عند دخول هذا الوعاء في وعاء الضريبة العامة على الدخل لأنه فضلاً عن أن الحكم الثابت بصريح عبارة نص المادة ١٠٠ - وهو عدم سريان الضريبة العامة على الدخل على الإيرادات المعفاة من ضريبة نوعية - مقدم - على الحكم الثابت بدلالة نص المادة ٩٨ / ٣ - فإن مجال تطبيق نص المادة ٩٨ / ٣ يكون عند تعدد الأوعية النوعية حال دخولها في وعاء الضريبة العامة على الدخل على نحو ما تقضى به المادة ١٥٠ / ٢ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ - وأيضاً - عند تحديد هذه الأوعية لربط الضريبة العامة على الدخل على ما يتبقى منها بعد خصم الإعفاءات المقررة في المادتين ٩٩ ، ١٠٠ من ذات القانون . كما لا محل للقول - كذلك - بأن مؤدى نص المادة ٩٨ / ٣ - يعتبر قيداً واستثناء على مطلق القاعدة الواردة بنص المادة ١٠٠ - فيحمل المطلق على المقيد لعدم الارتباط بين حكمي النصين إذ لكل منهما - وعلى ما سلف بيانه - مجال تطبيقه . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد جرى في قضائه على عدم سريان الضريبة العامة على الدخل على حد الإعفاء المقرر للأعباء العائلية المنصوص عليه في المادة ٦٠ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ فإنه يكون قد صادف صحيح القانون ويكون النعي عليه بما ورد بسبب الطعن على غير أساس :

ولما تقدم بتعين وفرض الطعن :

جلسة ٢٠ من يناير سنة ١٩٨٧

بإدارة السيد المستشار / مرزوق تكري نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
صلاح محمد أحمد ، حسين محمد حسن ، محمد هادي أبو منصور ومصطفى حسيب عباس محمود

(٣٣)

الطعن رقم ٢١ لسنة ٥٦ القضائية :

(١ - ٢) تقضى « حالات الطعن بالنقض » .

(١) الطعن بالنقض في الحكم الصادر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية - شرطه .
م ٢٤٩ مرافعات .

(٢) النقص بطلان الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية بسبب نظر الدعوى
في جلسة علنية - الطعن بالنقض لهذا السبب - غير جائز - عملة ذلك .

١ - إذ كان الحكم المطعون فيه صادراً من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية وكان لا يجوز وفقاً لنص المادة ٢٤٩ من قانون المرافعات الطعن في هذا الحكم إلا إذا كان قد فصل في نزاع خلافاً لحكم آخر سبق أن صدر بسبب الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى وكان الطاعن قد أقام طعنه استناداً إلى ذلك النص على سند من القول أن الحكم المطعون فيه خالف حجية حكم جنائي نهائي سابق بين ذات الخصوم وهو الحكم الصادر في الجلسة رقم
قسم شعب الكوم والقاضي ببراءته من اتهامه بقتل أعيان جهاز المطعون ضدها وبذلك يكون قد خالف القانون بإهدار حجية ذلك الحكم الجنائي النهائي وكان هذا المعلن لا يعد نعيماً بأن الحكم المطعون فيه خالف حجية حكم سابق اتحد معه في الخصوم والموضوع والسبب وحاز قوة الأمر المقضى ، بل يعد تعييراً للحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق نص المادتين ١٠٢ من قانون الإثبات ، ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف حكماً سابقاً صدر في نزاع بين الخصوم أنفسهم .

٢ - النعي بأن الحكم المطعون فيه وقع باطلاً بسبب نظر الدعوى في جلسات علنية هو سبب يخرج عن الحالة التي يجوز الطعن فيها بالنقض في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بهيئة استئنافية :

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المدولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل في أن المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ١٠ لسنة ١٩٨٤ أحوال شخصية بندر شيبين الكوم ضد الطاعن للحكم بإلزامه بتسليمها أعيان جهازها أو قيمتها . وفي ١٢/٦/١٩٨٤ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنفت المطعون ضدها هذا الحكم أمام محكمة شيبين الكوم — هيئة استئنافية — بالاستئناف رقم ٣٢٣ لسنة ١٩٨٤ س نفس شيبين الكوم . وبتاريخ ٢٩/١٢/١٩٨٤ أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق وبعد سماع شهود الطرفين حكمت في ١٤/١٢/١٩٨٥ بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام الطاعن بتسليم المطعون ضدها أعيان جهازها أو دفع قيمتها وقلدها ٢٥٦٨ جنياً . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق التقصير . قدمت النيابة مذكرة دفعت فيها بعدم جواز الطعن لصدور الحكم المطعون فيه من محكمة ابتدائية هيئة استئنافية في حالة لا يجوز فيها الطعن بالنقض . عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة وأنها .

وحيث إن الدفع بعدم جواز الطعن في محله ، ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه صادراً من محكمة ابتدائية هيئة استئنافية وكان لا يجوز وفقاً لنص المادة ٢٤٩ من قانون المرافعات الطعن في هذا الحكم إلا إذا كان قد فصل في نزاع خلافاً للحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى ، وكان الطاعن في السبب الأول من سببي الطعن أقام طعنه استناداً إلى ذلك النص على سند من أن قبل إن الحكم المطعون فيه خالف حجية حكم جنائي نهائي سابق بين ذات الخصوم وهو الحكم الصادر في الجلسة رقم ٥٧١ لسنة ١٩٨٣ قسم شيبين الكوم والقاضي ببراءة من اتهمه بتبديد أعيان جهاز المطعون ضدها وبذلك يكون قد خالف القانون بإصدار حجية ذلك الحكم الجنائي النهائي ، وكان هذا الطعن لا يعد نعيماً بأن الحكم المطعون فيه مخالف

حجية حكم سابق اتخذ معه في الخصوم والموضوع والسبب وحاز قوة الأمر المقضى ، بل يعد تعيياً للحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق نص المادتين ١٠٢ من قانون الإثبات و ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف حكماً سابقاً صدر في نزاع بين الخصوم أنفسهم . وكان ما ينعاه الطاعن بالسبب الثاني من أن الحكم المطعون فيه وقع باطلا بسبب نظر الدعوى في جلسات علنية هو سبب يخرج عن الحالة التي يجوز الطعن فيها بالنقض في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بهيئته استئنافية . فإن الطعن في الحكم المطعون فيه يكون غير جائز .

جلسة ٢١ من يناير سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / سيد عبد الباقي سيف نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ عبد المنصف هاشم ، أحمد إبراهيم شلبي نائب رئيس المحكمة ، محمد جمال الدين
شغفاني وصلاح محمود عويس *

(٣٤)

الطعن رقم ٢٢٠٩ لسنة ٥٢ القضائية :

(١) صورة « الصورية بطريق التسخير » • دعوى « التسخير في الصامة
الدعوى » • وكالة « التسخير » •

التسخير في الصورية • عدم اقتضاه على التصرفات • جوازه في الخصومة والإجراءات
القضائية • شرطه • ألا يقصد به التحايل على القانون ليكون غير مشروع •

(٢) معكمة الموضوع • دعوى « الاحالة الى التحقيق » • البات « الالبات
بالبيئة » :

عدم التزام معكمة الموضوع بإحالة الدعوى الى التحقيق لانبثاق ما يجوز البات به شهادة
الشهود • شرطه • أن تبين في حكمها ما يسوغ رفضه •

١ - التسخير غير قاصر على التصرفات القانونية وجعلها ، بل يجوز
في الخصومة والإجراءات القضائية أيضاً إلا إذا قصد به التحايل على القانون
فيكون غير مشروع .

٢ - من المقرر - في قضاء هذه المحكمة أن معكمة الموضوع وإن كانت
غير ملزمة بإجابة الخصوم إلى ما يطلبونه من إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات
ما يجوز لإثباته بشهادة الشهود إلا أنها ملزمة إذا رفضت هذا الطلب أن تبين في
حكمها ما يسوغ رفضه :

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسامع التقرير الذي تلاه السيد المستشار
المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق

الطن - نتحصل في أن المطعون عليها الأولى أقامت الدعوى رقم ٦٧١ سنة ١٩٧٨ مدني بني سويف الابتدائية طلباً للشفعة في مساحة ١٤ فدان باعها المطعون عليها الثانية والثالثة ومورثة المطعون عليهما الرابع والخامس للطاعنين مشاعاً في مساحة ٢٧ س ١ ط ٣٨ فدان أرضاً زراعية مبنية بها بعقد بيع عرفي مؤرخ ١٩٧٧/١٢/٦ وسجل برقم ٢١٣٠ سنة ١٩٧٧ بني سويف نظير ما يقابلها من ثمن مقداره ١١٩٨٢ جنيه والتسليم . وقالت بياناً لها إنها شريكة على الشروع مع البائعات في تلك الأرض وإذا توافرت لها أسباب أخذها بالشفعة فقد أعلنتن برغبتها فيها وأودعت الثمن خزانة المحكمة المختصة وأقامت الدعوى بطلبها سالف البيان . وبتاريخ ١٩٧٩/١٢/١٩ أـ:أبت المحكمة المطعون عليها الأولى إلى طلبها. استأنف الطاعنون هذا الحكم لدى محكمة استئناف بني سويف بالاستئناف رقمي ١٨/٧١ ق ، ١٨/٩٢ ق وبتاريخ ١٩٨٢/٦/٨ وبعد أن ضمت المحكمة الاستئناف حكمت بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما يتعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والإخلال بحق الدفاع إذ رفض إجابتهم إلى طلبهم إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات صورية اسم الشفيع وأنها مسخرة في إقامة الدعوى ممن يدعى ... وآخرون ولا تتوافر لهم أسباب الأخذ بالشفعة بدعوى أن ما تمسك به الطاعنون ليس من حالات الصورية بطريق التسخير وأنهم لم يقدموا أية قرينة يظهر منها مدى مساهمة هذا المستر في تحريك الدعوى وهو ما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون والإخلال بحق الدفاع .

وحيث إن هذا النعي في محله . ذلك أن التسخير غير قاصر على التصرفات القانونية وحدها ، بل يجوز في الخصومة والإجراءات القضائية أيضاً إلا إذا قصد به التحايل على القانون فيكون غير مشروع . لما كان ذلك - وكان من المقرر - في قضاء هذه المحكمة أن محكمة الموضوع وإن كانت غير ملزمة بإجابة

الخصوم إلى ما يطلبونه من إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ما يجوز إثباته بشهادة الشهود إلا أنها ملزمة إذا رفضت هذا الطلب أن تبين في حكمها ما يسوغ رفضه ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه استند في رفض طلب الطاعنين إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات الصورية بطريق التسخير إلى أن (...) وما قال به المستأنفون (الطاعنون) أن شخصاً آخر استعار اسم الشفيعه أو هي أعارته اسمها ليس من صورها هذا الذي قالوا به ... يستلزم أن يكون هذا الأخير الذي أعير واستعار اسم الشفيعه ... هو حامل لواء الخصومة ويتكفل بكل نفقاتها ... خاصة المبلغ المودع ثمناً للصفقة وإذا لم يتقدم المستأنفون بأى قرينة يظهر منها مدى مساهمة هذا المستر في تحريك الدعوى أو مدى قدراته على المساهمة في نفقاتها فمن إطلاقات المحكمة ألا تجيبهم إلى طلب تحقيق ذلك ...) وكان هذا الذي قرره الحكم - فضلاً من كونه غير سديد قانوناً لأن ما قال به الطاعنون يمثل إحدى حالات الصورية بطريق التسخير - لا يصلح سنداً لرفض طلب الإحالة إلى التحقيق فيكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ بذلك في تطبيق القانون وأخل بنق الطاعنين في الدفاع مما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٢١ من يناير سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / سيد عبد الباقي سيف نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ عبد المنصف حاشم ، أحمد إبراهيم شلبس نائب رئيس المحكمة ، محمد جمال الدين
الشلقاني ومحمد رشاد سيروك .

(٣٥)

الظن رقم ٨٩٣ لسنة ٥٣ القضائية :

(١) مسئولية « المسئولية التقصيرية » . تأمين « التأمين الإجبارى من حوادث السيارات » .

التأمين من المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث سيارات النقل . شموله الركابان المسموح
بركوبهما سواء فى كابيتها أو فى صندوقها صاعدين إليها أو نازلين منها . علم اشترط أن
يكونا من أصحاب البضاعة المحولة أو من الناكبين عنهم . هلة ذلك .

(٢) دستور . قانون . « دستورية القوانين » . فواله .

تعديل المادة الثانية من الدستور بالنص على أن مبادئ الشريعة الإسلامية « المصدر
الرئيسى للتشريع » ، انصرافه الى التشريعات التى تصدر بعد تاريخ هذا التعديل فى ١٩٨٠/٥/٢٢
نعم انطبالة على التشريعات السابقة عليها ومنها المادة ٢٢٦ مدنى بشأن استحقاق الفوائد .
حكم المحكمة الدستورية العليا رقم ٢٠ لسنة ١ قاضىة

١ - مؤدى نص المادة الثانية من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن
التأمين الإجبارى من المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات - وعلى
ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن التأمين على سيارة النقل يفيد منه الركابان
المسموح بركوبهما طبقاً للفقرة (٨) من المادة ١٦ من القانون رقم ٤٤٩
لسنة ١٩٥٥ أيها كانا فى داخل السيارة سواء فى كابيتها أو فى صندوقها
صاعدين إليها أو نازلين منها دون تخصيصه بأن يكونا من أصحاب البضاعة
المحمولة على السيارة أو من الناكبين عنهم ، وما دام لفظ « الركابين » قد ورد
فى النص عاماً ولم يعم الدليل على تخصيصه فيتعين حمله على عمومه .

٢ - قضت المحكمة الدستورية العليا برفض الدعوى رقم ٢٠ لسنة ١ ق
دستورية - تأسيساً على أن النص فى المادة الثانية من الدستور - بعد تعديلها
بتاريخ ١٩٨٠/٥/٢٢ - على أن مبادئ الشريعة الإسلامية « المصدر الرئيسى

للتشريع ، لا ينصرف سوى إلى التشريعات التي تصدر بعد هذا التاريخ ، أما التشريعات السابقة عليه ومنها المادة ٢٢٦ مدنى - التي تقضى باستحقاق الفوائد - فلا ينطبق عليها ، أياً كان وجه الرأى فى تعارضها مع مبادئ الشريعة الإسلامية .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون عليهما وآخر أقاموا الدعوى رقم ٨٥٦٤ سنة ١٩٨٠ مدنى جنوب القاهرة الابتدائية ضد الشركة الطاعنة بطلب الحكم بإلزامها بأن تدفع لهم مبلغ ١٠٠٠٠ جنيه تعويضاً عن وفاة أبهما المرحوم فى حادث سيارة نقل مؤمن عليها لدى الشركة الطاعنة . كان يقودها سائقها بحالة ينجم عنها الخطر فهوت به وبذلك الابن الذى كان يركب فيها فى ترعة الإبراهيمية فغرقا . وبتاريخ ١٩٨٢/٥/٢٩ حكمت المحكمة بإلزام الطاعنة بأن تؤدى للمطعون عليهما مبلغ ١٠٠٠ جنيه تعويضاً موروثاً ... ومبلغ ١٠٠٠ جنيه تعويضاً أدبياً مع الفوائد القانونية . استأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٥٣٧٦ سنة ٩٩ ق مدنى . وبتاريخ ١٩٨٣/٢/١٦ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة مذكرة أيدت فيها الرأى برفض الطعن وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر ، وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنعى الطاعنة بالأول منهما على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك نقول إن المادة الأولى من النموذج الموحد لوثيقة التأمين الإجبارى الصادر عن وزارة المالية والاقتصاد

بالقرار رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٥ تنفيذاً للمادة الثانية من القانون رقم ٦٥٣ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات تقصر التزام الشركة المؤمنة بتغطية حوادث سيارات النقل على الراكبين المصرح بركوبهما وهما صاحباً الحافلة أو مرافقها وقد ثبت من التحقيقات أن سيارة النقل لم تكن محملة بالبضاعة فلا يكون المحنى عليه من الراكبين المسموح بركوبهما فى سيارة النقل ، ولما كانت الأوراق قد خلت من الدليل على أن سيارة النقل أداة الحادث مصرح لها بنقل الأشخاص فى الأحوال الأخرى التى نص عليها القانون فيكون المحنى عليه من غير المصرح لم بركوبها ولا تكون الطاعة ملزمة بتغطية التعويض الناشئ عن وفاته ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه ذلك - وذهب إلى التزام الطاعة بهذا التعويض ولو لم يكن المحنى عليه صاحب البضاعة أو مرافقاً لها ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعمى مردود ، ذلك أن نص الشرط الأول من وثيقة التأمين موضوع الدعوى الحالية المطابقة للمنودج الملحق بقرار وزير المالية والاقتصاد رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٥ والصادر تنفيذاً للمادة الثانية من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات قد جاء مطابقاً لما نص عليه فى قانون التأمين الإجبارى بأن يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية الناشئة عن الوفاة أو أية إصابة بدنية تلحق أى شخص من الحوادث التى تقع من السيارات المؤمن عليها ويسرى هذا الالتزام لصالح الغير من حوادث السيارات أياً كان نوعها ولصالح الركاب أيضاً من حوادث سيارات النقل فيما يختص بالراكبين المسموح بركوبهما طبقاً للفقرة (هـ) من المادة ١٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ ما لم يشملها التأمين المنصوص عليه فى القوانين أرقام ٨٦ لسنة ١٩٤٢ ، ٨١ لسنة ١٩٥٠ ، ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ ، ولا يغطى التأمين المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن أية إصابة بدنية تلحق زوجة قائد السيارة أو أبويه أو أبنائه . ويعتبر الشخص راكباً سواء أكان داخل السيارة أو صاعداً إليها أو نازلاً منها ، ولا يشمل التأمين عمال السيارة ، فإن مؤدى ذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة -

أن التأمين عن المسؤولية المدنية على سيارة النقل يقيد منه الراكبان للمسوح بركوهما طبقاً للفقرة (هـ) من المادة ١٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ أينما كانا في داخل السيارة في كابيتها أو في صندوقها صاعدين إليها أو نازلين منها دون تخصيص بأن يكونا من أصحاب البضاعة المحمولة على السيارة أو من النائين عنهم . وما دام لفظ « الراكبين » قد ورد في النص عاماً ولم يعم الدليل على تخصيصه فبتعين حمله على عمومه . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويكون هذا النعي على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أنها تمسكت بأن هناك دعوى مرفوعة أمام المحكمة الدستورية العليا برقم ٢٠ سنة ١ ق دستورية يطلب الحكم بعدم دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المدني التي تقضى باستحقاق الفوائد لأنها تخالف المادة الثانية من الدستور التي تنص على أن مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع وهي تقضى بتحريم الربا ومن ثم فإنه يتعين إهداها أو إبقاء الفصل في طلب الفوائد حتى تفصل المحكمة الدستورية العليا في تلك الدعوى ، غير أن الحكم المطعون فيه رفض هذا الدفاع فأخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي قد أضحي غير ذي موضوع ، إذ قضت المحكمة الدستورية العليا - برفض الدعوى رقم ٢٠ سنة ١ ق دستورية تأسيساً على أن النص في المادة الثانية من الدستور بعد تعديلها بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ على أن مبادئ الشريعة الإسلامية « المصدر الرئيسي للتشريع » لا ينصرف سوى إلى التشريعات التي تصدر بعد هذا التاريخ ، أما التشريعات السابقة عليه ومنها المادة ٢٢٦ من القانون المدني آتفة البيان فلا ينطبق عليها أيأ كان وجه الرأي في تعارضها مع مبادئ الشريعة الإسلامية .

وحيث إنه لما تقدم بتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٢ من يناير سنة ١٩٨٧

بإدارة السيد المستشار / مصطفى صالح سليم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / إبراهيم زغزو نائب رئيس المحكمة ، محمد حسن العفيفي ، لطفي عبد العزيز
وابراهيم بركات .

(٣٦)

الطعن رقم ٧٢٨ لسنة ٥٣ القضائية :

(١) قضية « رد القاضى » . وكالة « التوكيل فى الرد » .

طلب الرد المقدم من الوكيل . لزوم أن يكون مرفقا به توكيله الخاص المفوض فيه برد
قاض بعينه أو هيئة يعينها فى دعوى بلداتها ، ولو كان الرد فى حق قاضى يجلس لأول مرة
لسماعه الدعوى بمذكرة مقدمة لكاتب الجلسة . م ١٥٤ مرافعات . علة ذلك .

(٢) بطلان «بطلان الاجراءات» . وكالة « التوكيل بالرد » . قضية .

تصحيح الاجراء الباطل . وجوب اتمامه فى ذات مرحلة التقاضى التى اتخذ فيها هذا
الاجراء . عدم ارفاق التوكيل الخاص برد القاضى لدى التقرير به وعدم تقديمه امام محكمة
اول درجة حتى صدور الحكم بعدم قبول طلب الرد . تأييد محكمة الاستئناف هذا القضاء .
صحيح .

(٣) نقض « سلطة محكمة النقض » .

انتهاء الحكم الى نتيجة صحيحة مع اشتغاله على قرارات قانونية خاطئة . لمحكمة النقض
تصحيحها دون أن تلغى .

١ - المستفاد من نصوص المواد ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٧

من قانون المرافعات الخاصة بإجراءات نظر طلب الرد أن المشرع خرج بها
- بالنظر لطبيعة هذا الطلب - عن الإجراءات العادية لرفع الدعوى والنص
فى المادة ٧٦ من هذا القانون على أن « لا يصح بغير تفويض خاص الإقرار
بالحق المدعى به ولا يتنازل عنه ... ولا رد القاضى ولا خصامته ... » وفى
المادة ١٥٣ منه على أن « يحصل الرد بتقرير يكتب بقلم الكاتب يوقعه الطالب
نفسه أو وكيله المفوض فيه بتوكيل خاص يرفق بالتقرير ... » يدل على أنه يجب
لقبول طلب الرد من الوكيل أن يقدم عند التقرير به توكيلا خاصا برد قاض
بعينه أو هيئة يعينها فى دعوى بلداتها فى طلب رد القاضى من طبيعة خاصة

تجمله حقاً شخصياً للخصم نفسه وليس لحاميه أن يتوب عنه فيه إلا بتوكيل خاص بالمعنى سالف الذكر . وإذا كانت المادة ١٥٤ من ذات القانون تجيز لطالب الرد عندما يكون في حق قاض يجلس لأول مرة لسماع الدعوى أن يديه بذكره تسلم لكتاب الجلسة ويتعين عليه قيده بقلم الكتاب في اليوم نفسه أو في اليوم التالي وإلا سقط الحق فيه فإنها لا تعنى وكيل طالب الرد من إرفاق التوكيل الخاص المفروض فيه بذلك لدى التقرير بالرد :

٢ - لئن كان يجوز تصحيح الإجراء الباطل عملاً بالمادة ٢٣ من قانون المرافعات إلا أن هذا التصحيح - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يجب أن يتم في ذات مرحلة التقاضي التي اتخذ فيها الإجراء محل التصحيح . والثابت أن وكيل الطاعن لم يرفق توكيلاً خاصاً بالرد لدى التقرير به ولم يقدم مثل هذا التوكيل أمام محكمة أول درجة حتى صدور حكمها بعدم قبول طلب الرد ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أيد هذا القضاء يكون صحيح النتيجة :

٣ - إذ جاء الحكم المطعون فيه صحيح النتيجة فلا يعيبه ما ورد ببعض أسبابه من تقارير قانونية خاطئة فلمحكمة النقض تصحيحها دون أن تنقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٨٢ مدنى كلى القيوم للحكم برد المطعون ضده الرئيس بمحكمة القيوم الابتدائية عن نظر الدعوى رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٩ ببيع أطسا تأسيساً على أنه كان قد تقدم بشكوى ضد الدائرة التي كان يرأسها أثناء نظر الدعوى ٢٧٠ لسنة ١٩٨٠ مدنى مستأنف القيوم مما نتج عنه خصومة بينه وبين هذه الدائرة يرجع منها عدم استطاعته

الحكم بغير ميل . وبتاريخ ١٩٨٢/٢/٢٧ حكمت المحكمة بعدم قبول طلب الرد . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف بنى سويف بالاستئناف رقم ١ لسنة ١٨ ق/مبنى « مأمورية القيوم » . وبتاريخ ١٩٨٣/٢/٦ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبليت فيها الرأى بنقضه : وإذ عرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها ألزمت النيابة رأيا :

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب يعنى الطاعن بها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقول إن الحكم المطعون فيه استلزم لإرفاق توكيل خاص عند التقرير في قلم الكتاب برد المطعون ضده طبقاً للمادة ١٥٣ من قانون المرافعات في حين أن المطعون ضده كان يجلس لأول مرة لسماع الدعوى مما يجوز معه أن يحصل الرد بمذكرة تسلم لكتاب الجلسة مع تقييد الطلب بقلم الكتاب في اليوم نفسه أو في اليوم التالى طبقاً للمادة ١٥٤ مرافعات والتي لم تستلزم لإرفاق توكيل عند تقييد الطلب وإذ تم الرد بهذا الطريق بأن مسلم شقيق الطاعن وكيله مذكرة إلى كاتب الجلسة ثم قام بقيد الطلب بقلم الكتاب في اليوم نفسه طبقاً للمادة ١٥٤ المشار إليها ثم أرفق صورة من توكيل عام في الاستئناف فإن الحكم المطعون فيه إذ أعمل في حقه حكم المادة ١٥٣ مرافعات ورتب على عدم إرفاق توكيل خاص عند التقرير بقلم الكتاب عدم قبول الطلب يكون قد أخطأ في تطبيق القانون :

وحيث إن هذا التمسى مردود ذلك أنه لما كان المستفاد من نصوص المواد ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٧ من قانون المرافعات الخاصة بإجراءات نظر طلب الرد أن المشرع خرج بها - بالنظر لطبيعة هذا الطلب - عن الإجراءات العادية لرفع الدعوى . وكان النص في المادة ٧٦ من هذا القانون على أن « لا يصح بغير تفويض خاص الإقرار بالحق المدعى به ولا التنازل عنه ... ولا رد القاضى ولا محاصمته ... » . وفي المادة ١٥٣ منه على أن « يحصل الرد بتقرير يكتب بقلم الكتاب يوقعه الطالب نفسه أو وكيله المفوض فيه بتوكيل خاص يرفق بالتقرير . » يدل على أنه يجب لقبول طلب الرد من

الوكيل أن يقدم عند التقرير به توكيلاً خاصاً برد قاض بعينه أو هيئة بعينها في دعوى بذاتها لما في طلب رد القاضى من طبيعة خاصة تجعله حقاً شخصياً للخصم نفسه وليس لمهامه أن ينوب عنه فيه إلا بتوكيل خاص بالمعنى سالف الذكر أو إذا كانت المادة ١٥٤ من ذات القانون تجبز لطالب الرد عندما يكون في حق قاض جلس لأول مرة لسماع الدعوى أن يبدیه بمذكرة تسلّم لكتاب الجلسة ويتعين عليه تقييده بتقرير بقلم الكتاب في اليوم نفسه أو في اليوم التالى وإلا سقط الحق فيه فإنها لا تعنى وكيل طالب الرد من إرفاق التوكيل الخاص المفوض فيه بذلك لدى التقرير بالرد . وإذا كان يجوز تصحيح الإجراء الباطل عملاً بالمادة ٢٣ من القانون سالف الذكر فإن هذا التصحيح - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يجب أن يتم في ذات مرحلة التقاضى التى اتخذ فيها الإجراء محل التصحيح . لما كان ذلك ، وكان الثابت في الأوراق أن وكيل الطاعن لم يرفق توكيلاً خاصاً بالرد لدى التقرير به ولم يقدم مثل هذا التوكيل أمام محكمة أول درجة حتى صدور حكمها المستأنف بعدم قبول طلب الرد فإن الحكم المطعون فيه إذ أيد هذا القضاء يكون صحيح النتيجة ولا يعيبه ما ورد ببعض أسبابه من قرارات قانونية خاطئة فلمحكمة النقض تصحيحها دون أن تنقضه ويكون النعى غير متج .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٥ من يناير سنة ١٩٨٧

بإدارة السيد المستشار / أحمد ضياء عبد الرازق عبد نائب رئيس المحكمة ، وعضوية
السادة المستشارين/ عبد المنعم أحمد بركة نائب رئيس المحكمة ، طلعت أمين صادق ، محمد
عبد القادر سمير وعبد العال السلقاني .

(٣٧)

الطعن رقم ١٣١٢ لسنة ٥١ القضائية :

(١ - ٢) عمل « تصحيح أوضاع العاملين : » • تسوية • قانون « نطاق
تطبيق القانون » •

(١) تسوية حالة العاملين بالدولة من حملة المؤهلات العلمية وفقا للمادتين الثانية والرابعة
من القانون ٣٥ لسنة ١٩٦٧ • مجال تطبيقها • المعينون على درجات أو فئات أدنى من الدرجات
المنيرة لمؤهلاتهم العلمية وفقا لمرسوم ٦ أغسطس ١٩٥٣ ، والمعينين على اعتمادات الاجسور
والمكافآت الشاملة ، والمعينين دون تعديل أقدمياتهم • اعتبار أقدمياتهم من تاريخ دخولهم
الخدمة أو تاريخ حصولهم على مؤهلاتهم أيهما أقرب •

(٢) العاملون الذين يسرى في شأنهم القانون ٣٥ لسنة ١٩٦٧ • وجوب تسوية حالاتهم
على أساس تدرج مرتباتهم وعلاواتهم وترقياتهم أسوة بزملائهم المعينين على ذات الدرجات
المنيرة لمؤهلاتهم وفقا لمرسوم ٦ أغسطس سنة ١٩٥٣ ولم يشملهم مجال تطبيق القانون ٣٥
لسنة ١٩٦٧ المشار اليه • **علة ذلك** •

١ - بدل نص المادة الثانية والمادة الرابعة من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧

بشأن تسوية حالات بعض العاملين بالدولة ، أن هذا القانون إنما يسرى على
العاملين المعينين في درجات أو فئات أدنى من الدرجات التي قرر لها مؤهلاتهم
العلمية مرسوم ٦ أغسطس سنة ١٩٥٣ ، وكذلك العاملين المعينين على اعتمادات
الأجور والمكافآت الشاملة والعاملين الذين سبق حصولهم على الدرجات والفئات
المنيرة لمؤهلاتهم بطريق الترقي من الدرجة الأدنى أو بإعادة التعيين ولم تسمح
قواعد ضم مدد العمل السابق بتعديل أقدمياتهم ، فمن ارتأى المشرع - وعلى
ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية - أعمال قواعد المساواة بينهم وبين من
لم يوضع بعد في الدرجة وذلك باعتبار أقدمياتهم من تاريخ دخولهم الخدمة
أو تاريخ حصولهم على مؤهلاتهم أيهما أقرب .

٢ - مفاد نص المادة ١٤ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين
بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، وقرار الوكيل

اقتضى بالتنمية الإدارية رقم ٣ لسنة ١٩٧٦ ، أن تسوية حالة العاملين الذين تسرى في شأنهم أحكام القسانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ تقتضى وضعهم في الدرجات المقررة لمؤهلاتهم وفقاً لمرسوم ٦ أغسطس سنة ١٩٥٣ أو في الفئات المعدلة لها بالهيئات العامة وذلك اعتباراً من تاريخ دخولهم في الخدمة أو حصولهم على المؤهل أيهما أقرب على أساس تدرج مرتباتهم وعلاواتهم وترقياتهم أسوة بزملائهم الحاصلين على ذات مؤهلاتهم والمعينين في التاريخ المذكور على ذات الدرجات المقررة لهذه المؤهلات بالتطبيق للمرسوم المشار إليه ولم يشملهم مجال انطباق القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بسبب ما كان قائماً من تفرقة بين هؤلاء الزملاء وبين العاملين الذين لم يعينوا في الدرجات المقررة لمؤهلاتهم أو عينوا في هذه الدرجات ولكن في تاريخ لاحق ، تلك التفرقة التي قصد المشرع إزالتها بتسوية حالاتهم وضم مدد خدماتهم السابقة :

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسامع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن النقابة - المطعون ضدها - قدمت طلباً إلى مكتب العمل بحلول قالت فيه أنه بصدر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قامت الشركة الطاعنة بتسوية حالات العاملين لديها الذين يسرى في شأنهم القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بمفهوم خاطئ لمدلول الزميل المقارن به والمقصود بالمادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ سالف الذكر فقد فسرت هذا الزميل بأنه الحاصل على ذات المؤهل الذي حصل عليه العامل الذي تسوى حالته طبقاً لهذا النص ، في حين أن هذا التفسير يخالف ما ورد بالمادة الخامسة من هذا القانون من أن عدد السنوات الدراسية المقررة للحصول على المؤهل هي الأصل في تحديد الفئة المالية والأقدمية للحاصل عليه دون تفرقة بين مؤهل في ومؤهل متوسط آخر وإذا كان هذا التفسير قد أضر بهؤلاء العاملين فقد طلبت النقابة الحكم

بأحقية العاملين بالشركة الطاعنة الذين يسرى في شأنهم أحكام المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه في المساواة بأقراهم الحاصلين على مؤهلات معادلة لمؤهلاتهم وفقاً للمعيار الوارد في المادة الخامسة من هذا القانون ، ولذا لم يتم تسوية النزاع ودياً فقد أُحيل إلى لجنة التوفيق التي أحالته بدورها إلى هيئة التحكيم بمحكمة استئناف القاهرة حيث قيد برقم ٧٦ لسنة ٨٠ ق . وبتاريخ ١٩٨١/٣/٢٦ قررت الهيئة أحقية العاملين بالشركة الطاعنة الذين يسرى في شأنهم حكم المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ في المساواة بأقراهم الحاصلين على مؤهلات معادلة لمؤهلاتهم وفقاً للمعيار الوارد بالمادة الخامسة من ذات القانون على أساس عدد السنوات المقررة للحصول على المؤهل والمحدد لها ذات الفئة المالية عند التعيين وتحديد الأقدمية: طعنت الطاعنة في هذا القرار بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بتقضى القرار . عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً :

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على القرار المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وتأويله وفي بيان ذلك تقول إن القرار أقام قضاءه بأحقية العاملين لديها الذين يسرى في شأنهم حكم المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ في المساواة بأقراهم الحاصلين على مؤهلات معادلة لمؤهلاتهم على أساس عدد السنوات المقررة للحصول على المؤهل والمحدد لها ذات الفئة المالية عند التعيين وتحديد الأقدمية عملاً بنص المادة الخامسة من القانون سالف الذكر ، في حين أنه يشترط لتسوية حالة العامل الذي يسرى في شأنه أحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ طبقاً لنص المادة ١٤ سالف الذكر أن يتساوى مع المقارن به من حيث المؤهل وبداية درجة التعيين وتاريخ هذا التعيين وأن يكون معيّناً في المجموعة الوظيفية المعين بها المقارن به وأن لا يكون المقارن به قد طبق في شأنه القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ وهو ما يعيب القرار بالخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله :

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أنه لما كانت المادة الثانية من القانون

رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض العاملين بالدولة تنص على أن « استثناء من أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة ، يوضع العاملون الحاصلون على مؤهلات دراسية المعينون في درجات أو فئات أدنى من الدرجات المقررة لمؤهلاتهم وفقاً لرسوم ٦ من أغسطس سنة ١٩٥٣ بتعيين المؤهلات العلمية التي يعتمد عليها للتعيين في الوظائف ، وكذلك العاملون المعينون على اعتماد الأجور والمكافآت الشاملة في الدرجات المقرر لمؤهلاتهم وفقاً لهذا المرسوم أو في الفئات المعادلة لها بالهيئات العامة ... » ونصت المادة الرابعة من هذا القانون على أن « تعتبر أقدمية هؤلاء العاملين من تاريخ دخولهم الخدمة أو من تاريخ حصولهم على هذه المؤهلات أيهما أقرب... ويسرى هذا الحكم على العاملين الذين سبق حصولهم على الدرجات والفئات المقررة لمؤهلاتهم ... » مما يدل على أن هذا القانون إنما يسرى على العاملين المعينين في درجات أو فئات أدنى من الدرجات التي قررها لمؤهلاتهم العلمية مرسوم ٦ أغسطس سنة ١٩٥٣ ، وكذلك العاملين المعينين على اعتمادات الأجور والمكافآت الشاملة والعاملين الذين سبق حصولهم على الدرجات والفئات المقررة لمؤهلاتهم بطريق الترقية من الدرجة الأدنى أو بإعادة التعيين ولم تسمح قواعد ضم مدد العمل السابق بتعديل أقدمياتهم ، ممن ارتأى المشرع - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية - إعمال قواعد المساواة بينهم وبين من لم يوضع بعد في الدرجة وذلك باعتبار أقدمياتهم من تاريخ دخولهم الخدمة أو تاريخ حصولهم على مؤهلاتهم أيهما أقرب . وكانت المادة ١٤ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قد نصت على أن « تسوى حالة العاملين الذين يسرى في شأنهم القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض العاملين بالدولة اعتباراً من تاريخ دخولهم الخدمة أو حصولهم على المؤهل أيهما أقرب على أساس تدرج مرتباتهم وعلاواتهم وترقياتهم كمرئياتهم المعينين في التاريخ المذكور ، وإذ لم يكن للعامل زميل في ذات الوحدة الإدارية التي يعمل بها تسوى حالته طبقاً للأحكام السابقة بالنسبة لزميله في الجهة التي كان يعمل بها قبل الجهة الأخيرة فلذا لم يوجد تسوى حالته بالنسبة لزميله في الجهة

التي يحددها الوزير المختص بالتنمية الإدارية . وقد صدر قرار الوزير المختص بالتنمية الإدارية رقم ٣ لسنة ١٩٧٦ ويقضى بأنه بالنسبة للعامل الذي طبق في شأنه القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ ولا يوجد له زميل في جهة عمله الحسالية أو السابقة يتفق معه في التاريخ القرضى للدرجة التعيين تسوى حالة هذا العامل بالمقارنة بالزميل الأحدث منه مباشرة في أقليمية فئة التعيين في الجهة التي يعمل بها . وأوردت المذكرة الإيضاحية لهذا القانون أنه « ورغم ما أثر حول فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بشأن إجراء تسويات طبقاً لأحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض العاملين بالدولة على أساس تدرج مرتباتهم وعلاواتهم وترقياتهم مثل زملائهم المعينين في ذات التاريخ الذي ترجع أقليمياتهم إليه وفقاً لأحكام القانون المذكور ، فقد رأت اللجنة تقنين هذه الفتوى لما يقوم عليه من اعتبارات العدالة ولتطبيقها بالفعل على عدد كبير من العاملين وتعميمها بالنسبة لكافة من يسرى عليهم أحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ المشار إليه . فإن مفاد ذلك أن تسوية حالة العاملين الذين تسرى في شأنهم أحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ تقتضى وضعهم في الدرجات المقررة لمؤهلاتهم وفقاً لمرسوم ٦ أغسطس سنة ١٩٥٣ أو في الفئات المعادلة لها بالهيئات العامة وذلك اعتباراً من تاريخ دخولهم الخدمة أو حصولهم على المؤهل أيهما أقرب على أساس تدرج مرتباتهم ، وعلاواتهم وترقياتهم أسوة بزملائهم الحاصلين على ذات مؤهلاتهم والمعينين في التاريخ المذكور على ذات الدرجات المقررة لهذه المؤهلات بالتطبيق للمرسوم المشار إليه ولم يشملهم مجال انطباق القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بسبب ما كان قائماً من تفرقة بين هؤلاء الزملاء وبين العاملين الذين لم يعينوا في الدرجات المقررة لمؤهلاتهم أو عينوا في هذه الدرجات ولكن في تاريخ لاحق ، تلك التفرقة التي قصد المشرع إلزائها بتسوية حالاتهم وضم مدد خدماتهم السابقة ، وإذ خالف القرار المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على أنه لا يشترط في الزميل المقصود بالمادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أن يكون حاصلًا على ذات مؤهل العامل طالب التسوية وإنما يكفي أن يتحد معه في المجموعة الوظيفية وفي تاريخ التعيين باعتبار أن التعيين في المجموعة الوظيفية

الواحدة لا يكون إلا من بين حملة المؤهلات التي تم الحصول عليها بعد الدراسة اللازمة لذلك على الأقل والمقرر لها عند بدء التعيين درجة بداية تعيين واحدة عملاً بنص المادة الخامسة من هذا القانون ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن ؛

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم يتعين اقتضاء في موضوع التحكيم رقم ٧٦ لسنة ٨٠ ق استئناف القاهرة بإلغاء القرار المطعون فيه ويرفض دعوى المطعون ضدها .

جلسة ٢٥ من يناير سنة ١٩٨٧

بقيادة السيد المستشار / أحمد ضياء عبد الرازق عيـد نائب رئيس المحكمة ، وعضوية
السادة المستشارين/ الدكتور على فاضل حسن نائب رئيس المحكمة ، طلعت أمين مساعد
معيد عبد القادر سمير وعبد المال السمان .

(٣٨)

الظعن رقم ١٠٥٢ لسنة ٥١ القضائية :

(١-٢) عمل . انقطاع عن العمل «سلطة جهة العمل» . حكم . «تسبب
الحكم» . محكمة الموضوع «سلطتها في تقدير الثليل» .

(١) سلطة جهة العمل في تقدير أسباب انقطاع العامل لا يقتضيها غير إساءة استعمال
السلطة . التزام العامل بإثبات مشروعية غيابه .

(٢) مدة الانقطاع التي لم يحسبها طبيب الشركة أجازة مرضية . قراره في شأنها
نهائي مهما كان رأي الطبيب الخاص .

(٣) إقامة المحكمة قضاءً على أسباب تكفي لعمله ، عدم التزامها بتقلب كل حجج
للخصوم والرد عليها استقلالاً .

١- يـدل نص المادة ٦٤ من القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ - المنطبق على
واقعة الدعوى - على أن المشرع منح جهة العمل سلطة تقدير أسباب الانقطاع
التي يقدمها لا يحدها في ذلك غير إساءة استعمال السلطة بأن يكون سبب الغياب
مشروعاً ، وأن مجرد تقديم العامل عذراً عن سبب غيابه لا يعفيه من إثبات
صحته ومشروعيته :

٢- من المقرر قانوناً - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن مدة
الانقطاع التي لم يحسبها طبيب الشركة أجازة مرضية قراره في شأنها نهائي مهما
كان رأي الطبيب الخارجي عملاً بنص المادتين ٣٦ و ٦٤ من القانون ٦١
لسنة ١٩٧١

٣- استقر قضاء هذه المحكمة على أن محكمة الموضوع ليست ملزمة
بتتبع الخصوم في مناحي أقوالهم وحججهم ومستنداتهم والرد عليها استقلالاً
ما دام قيام الحقيقة التي اقتصت بها المحكمة وأوردت دليلها فيه التعليل الضمني
المسقط لكل حجة تخالفها :

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٨٦٩ لسنة ١٩٧٧ عمال كلى أسبوط على الشركة المطعون ضدها بطلب الحكم بإبطال قرار إنهاء خدمته الصادر فى ١٩٧٦/١٠/١٦ واعتباره كأن لم يكن بكل ما يترتب عليه من آثار مع إلزام الشركة بأن تؤدي له مبلغ ٥٠٠ جنيه كعويض عما أصابه من ضرر نتيجة إنهاء خدمته وقال بياناً لدعواه أنه كان يعمل بالشركة وأدخل مستشفى المرة بأسبوط فى ١٩٧٦/٦/٢٧ لإصابته بمرض عصبي وخرج منها فى ١٩٧٦/٧/١٨ مع منحه أجازة لمدة خمسة عشر يوماً ولكن حالته الصحية لم تمكنه من العودة إلى عمله وأبرق للشركة فى ١٩٧٦/٨/٥ طالباً تحويله إلى مستشفى المرة لعلاجيه ولكن الشركة أنذرته بالفصل إذا لم يعد إلى عمله ثم أصدرت قراراً بإنهاء خدمته من تاريخ انقطاعه عن العمل فتظلم من هذا القرار ورفض تظلمه فأقام دعواه بالطلبات سالفة الذكر ، قضت المحكمة برفض الدعوى ، طعن الطاعن فى هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٧ لسنة ٥٤ ق أسبوط وبجلسة ١٨/١٢/١٩٨٠ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن . عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً :

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينمى الطاعن بهما على الحكم المطعون فيه انخفاً فى تطبيق القانون والإخلال بحق الدفاع والقصور فى التفسير وبياناً لذلك يقول إن الحكم المطعون فيه لم يعن بما تمسك به الطاعن من أن ادعاء الشركة بتأريضه طبقاً لما قرره طبيب الشركة لا يوجب إنهاء خدمته طبقاً

للقاعدة القانونية التي تمنع رب العمل من إنهاء خدمة العامل المنقطع عن عمله طالما أنه يبادر بإخطاره بسبب انقطاعه ولو كان هذا العذر غير صحيح ، تلك القاعدة التي تقوم على أساس أن انقطاع العامل عن عمله يعد قرينة قانونية على اعتبار العامل مستقila ، فإذا أبدى العامل العذر لانقطاعه ، نلتقي قرينة الاستقالة حتى ولو ثبت فيما بعد أن الأعذار التي تلجأ بها كانت غير صحيحة فضلا عن أن الحكم لم يرد على دفاع جوهرى تمسك به الطاعن بعرض المستندات الدالة على مرضه على جهة محايدة للتأكد من مصحتها مما يتغير به وجه الرأى فى الدعوى إن صح يكون إخلالا بحق الدفاع :

وحيث إن هذا النعى مردود بأن النص فى المادة ٦٤ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ - المنطبق على واقعة الدعوى - جرى على أن تنتهى خدمة العامل الانقطاع عن العمل بدون سبب مشروع أكثر من عشرين يوماً خلال السنة الواحدة أو أكثر من عشرة أيام متصلة ... ما لم يقدم العامل ما يثبت أن انقطاعه كان بعذر قهرى ، يدل على أن المشرع منح جهة العمل سلطة تقدير أسباب الانقطاع التي يقدمها العامل لا يحددها فى ذلك غير إساءة استعمال السلطة بأن يكون سبب الغياب مشروعاً وأن مجرد تقديم العامل عذراً عن سبب غيابه لا يعفيه من إثبات صحته ومشروعيته ومن المقرر قانوناً وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن مدة الانقطاع التي لم يحتسبها طيب الشركة إجازة مرضية قراره فى شأنها نهائى مهما كان رأى الطبيب الخارجى عملاً بنص المادتين ٣٦ ، ٦٤ من القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ وقد استقر قضاء هذه المحكمة على أن محكمة الموضوع ليست ملزمة بتتبع الخصوم فى مناحى أقوالهم وحججهم ومستنداتهم والرد عليها استقلالاً ما دام قيام الحقيقة التي اقتنعت بها المحكمة وأوردت دليلها فيه التعليل الضمنى المسقط لكل حجة تخالفها . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أورد فى أسبابه ... وحيث إن الثابت من الأوراق أنه أثر انقطاع المستأنف عن عمله ومخاطبته للشركة المدعى عليها قام رئيس القسم الطبى بها بالانتقال إليه فى القاهرة وناظره وقدم تقريراً بأن حالته الصحية [جيدة وليس هناك مرور لانقطاعه عن عمله وذلك فى تاريخ ٢٣/٨/١٩٧٦ وأنه يتحایل لعدم تنفيذ الأمر الصادر بنقله وأنه إزاء استمرار المستأنف فى انقطاعه

عن العمل دون مبرر المدة المقررة قانوناً ورغم قيام الشركة بإتلافه بالفصل فلم تجدد الشركة مانعاً من إنهاء خدمته طبقاً لأحكام القانون» وكان ما أورده الحكم يتفق وصحيح القانون وكافياً لحمل قضائه يلحظ دعوى الطاعن بأن انتهى عليه بالخطأ في تطبيق القانون أو الإخلال بحق الدفاع يكون على غير أساس :

ولما تقدم بتعين رفض الطعن :

جلسة ٢٦ من يناير سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / الدكتور أحمد حسنى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين / محمد طهوم ، زكى المصرى نائبى رئيس المحكمة مدير توفيق وعبد المنعم ابراهيم .

(٣٩)

الطعن رقم ٨٩٤ لسنة ٥٢ القضاية :

• جمارك • رسوم •

وسم الاستهلاك المرفوض بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٧ . سريانه على البضاعة المستوردة
التي لم يكن قد تم الإفراج عنها قبل نفاذه حتى لو كان وصولها الى البلاد سابقا على ذلك
لا يغير من ذلك عدم تحصيل مصلحة الجمارك لهذا الرسم قبل الإفراج عن البضاعة .
علة ذلك .

لما كان مفاد النص فى المادة الأولى من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٧
يفرض رسم استهلاك على السلع المينة بالجدول المرافق له ومنها أجهزة
التليفزيون المستوردة - وفى مادته الثالثة على أن « ينشر هذا القانون فى الجريدة
الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من ١٣ يناير سنة ١٩٧٧ » أن هذا الرسم يسرى
على البضاعة المستوردة التى لم يكن قد تم الإفراج عنها قبل نفاذه باعتبار أن
الإفراج عن البضاعة فى هذه الحالة هو الواقعة المنشئة لحق الخزنة العامة فى
اقتضائه حتى لو كان وصولها إلى البلاد سابقاً على ذلك ، وكان البين من
مدونات الحكم المطعون فيه أن الرسوم الجمركية المستحقة على رسالة الزراع قد
سددت لخزنة جمرک بور سعيد فى ١٩٧٧/١/٣١ طبقاً لشهادة الإجراءات
رقم ٤٨٩ أى بعد العمل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٧ المشار إليه ، فإن هذه
الرسالة يسرى عليها رسم الاستهلاك المقرر بمقتضاها ، ولا يغير من ذلك عدم
تحصيل مصلحة الجمارك لهذا الرسم قبل الإفراج عن البضاعة ذلك أن حتى
مصلحة الجمارك فى الرسم المستحق على البضاعة المستوردة - وعلى ما جرى به
قضاء هذه المحكمة - لا يسقط لجرد عدم تحصيله قبل الإفراج ، فالخقوق
لا تسقط بغير نص وليس فى القانون العام ولا فى القوانين الخاصة بالمسائل
الجمركية ما يمنع مصلحة الجمارك من تدارك خطأ أو سهو وقعت فيه بعدم

اقتضاء رسم واجب لها قبل الإفراج عن البضاعة ، ولا يعتبر ذلك من جانبها خطأ في حق المستورد يمكن أن يتلوع به للفكاك من الرسم متى كان مستحقاً عليه وقت دخول البضاعة المستوردة ، وكان الحق فيه لم يسقط بالتقادم وقت المطالبة به .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومماح التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الشركة المطعون ضدها الأولى أقامت الدعوى رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٨ مدنى جزئى الأربكية على الطاعنين والبنك المطعون ضده الثانى بطلب الحكم براءة ذمتها من مبلغ ٩٧٦,٤٣٧٠ جنييه ، وإلغاء الحجز المتوقع فى ١١/٤/١٩٧٨ واعتباره كأن لم يكن ، وقالت بياناً لذلك إنها استوردت عشر صناديق أجهزة تليفزيونية وصلت ميناء بور سعيد فى ١٥/١٢/١٩٧٦ حيث تم تخزينها لدى الشركة العامة للصوامع إلى أن أفرج عنها بعد سداد كامل الضرائب والرسوم المستحقة فى ٣١/١/١٩٧٧ ، وبعد أن تصرفت الشركة فيها للبيع طالبتها مراقبة الإجراءات والتعريفه بحمرك بور سعيد فى ٢٧/٨/١٩٧٨ بدفع مبلغ ٩٥٦,٤٣٧٠ جنييه قيمة فروق رسوم عن هذه البضاعة ثم أوقعت مصلحة الجمارك الحجز الإدارى التفتيشى فى ١١/٤/١٩٧٨ على ماكيتين بمقر ورشتها وقاءاً لهذا المبلغ ، ولما كان من غير الجائز الرجوع على الشركة بأية فروق للرسوم بعد سدادها كاملة عند الإفراج عن البضاعة ، فقد أقامت الدعوى بطلانها السالفة ، ومحكمة أول درجة قضت فى ٢٤/٥/١٩٧٩ برفض الدعوى . استأنفت الشركة المطعون ضدها الأولى هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤١٢٤ لسنة ٩٦ ق أمام محكمة استئناف القاهرة التى قضت فى ٢٤/١/٨١ بتدب خبر فى الدعوى ، وبعد أن قدم تقريره قضت فى ٢٤/١/١٩٨٢ بإلغاء

الحكم المستأنف وبإجابة الشركة المذكورة إلى طلباتها . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق التقضى ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بتقضى الحكم ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها :

وحيث إن مما يتعاه الطاعنون بالسبب الثانى للطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه ، وبياناً لذلك يقولون أنه لما كانت فروق رسوم الاستهلاك المطالب بها تستحق طبقاً لأحكام القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٧ المعمول به فى ١٧/١/١٩٧٧ على البضائع التى يفرج عنها من الدائرة الجمركية ابتداءً من هذا التاريخ حتى لو كان وصولها للبلاد سابقاً عليه ، باعتبار أن الإفراج عنها هو الواقعة المنشئة لحق الخزنة العامة فى اقتضاء الرسم ، فإن الحكم المطعون فيه إذ جرى فى قضائه على عدم استحقاق مصلحة الجمارك لفروق الرسوم محل النزاع على سند من أن البضاعة محل النزاع وصلت ميناء بور سعيد فى ١٥/١٢/١٩٧٦ قبل نفاذ أحكام القانون المشار إليه ، يكون شوباً بمخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه .

وحيث إن هذا النعى شديد ، ذلك أنه لما كان مفاد النص فى المادة الأولى من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٧ بفرض رسم استهلاك على السلع المينة بالجدول المرافق له - ومنها أجهزة التليفزيون المستوردة - وفى مادته الثالثة على أن « ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من ١٧ يناير سنة ١٩٧٧ » . إن هذا الرسم يسرى على البضاعة المستوردة التى لم يكن قد تم الإفراج عنها قبل نفاذه باعتبار أن الإفراج عن البضاعة فى هذه الحالة هو الواقعة المنشئة لحق الخزنة العامة فى اقتضائه حتى لو كان وصولها إلى البلاد سابقاً على ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الرسوم الجمركية المستحقة على رسالة النزاع قد سددت لخزنة جمرك بور سعيد فى ٣١/١/١٩٧٧ طبقاً لشهادة الإجراءات رقم ٤٨٩ أى بعد العمل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٧ المشار إليه ، فإن هذه الرسالة يسرى عليها رسم الاستهلاك المقرر بمقتضاه ، ولا يغير من ذلك عدم تحصيل مصلحة الجمارك لهذا الرسم

قبل الإفراج عن البضاعة ، ذلك أن حق مصلحة الجمارك في الرسم المستحق على البضاعة المستوردة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يسقط بمجرد عدم تحصيله قبل الإفراج عنها فالحقوق لا تسقط بغير نص وليس في القانون العام ولا في القوانين الخاصة بالمسائل الجمركية ما يمنع مصلحة الجمارك من تدارك خطأ أو سهو وقعت فيه بعدم اقتضاء رسم واجب لها قبل الإفراج عن البضاعة ، ولا يعتبر ذلك من جانبها خطأ في حق المستورد يمكن أن يتلرع به للفكاك من الرسم متى كان مستحقاً عليه وقت دخول البضاعة المستوردة وكان الحق فيه لم يسقط بالتقادم وقت المطالبة به . وإذ لم يلزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على عدم سريان رسم الاستهلاك المنصوص عليه في القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٧ على رسالة النزاع استناداً إلى وصفها إلى ميناء بور سعيد في ١٥/١٢/١٩٧٦ قبل العمل به ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ، مما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث السبب الأول للطعن : -

وحيث إنه لما تقدم بتعين نقض الحكم :

جلسة ٢٧ من يناير سنة ١٩٨٧

بإدارة السيد المستشار / محمد جلال الدين رافع نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين عزالدق فكري نائب رئيس المحكمة وصالح محمد أحمد وحسين محمد حسن ومحمد
هاني إبراهيم

(٤٠)

الطعن رقم ٣٧ لسنة ٥١ قضائية « أحوال شخصية » .

(١) نقض « اجراءات الطعن » .

الطعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية . خضوعة للقواعد العامة المقررة في قانون
المرافعات فيما لا يتعارض مع النصوص الواردة بالكتاب الرابع . مؤدى ذلك . عدم التزام
الطاعن أن يودع مع طعنه صورة رسمية من الحكم المطعون فيه . م ٢٥٥ مرافعات المدلة بق
٢١٨ لسنة ١٩٨٠ .

(٢) إثبات « طرق الإثبات : الكتابة : حجية الأوراق الرسمية » .

شهادة الميلاد لها حجيته في إثبات واقعة الميلاد . انتفاء حجيته في إثبات الوفاة
والبيانات المتعلقة بها .

(٣) أحوال شخصية « اسم الشهرة » .

جواز اتخاذ الشخص اسماً غير الاسم المسمى به في شهادة الميلاد . شرطه .

(٤) إثبات « اجراءات الإثبات : الاحالة للتحقيق » . محكمة الموضوع .

محكمة الموضوع . عدم التزامها بإجابة طلب التحقيق متى رأت من ظروف الدعوى
والادلة التي استلقت إليها ما يكفي لتكوين عقيدتها .

١ - مفاد المادة ٨٦٨ من قانون المرافعات الواردة في الكتاب الرابع
منه الخاص بالإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية وعلى ما جرى به
قضاء هذه المحكمة « أن الطعن بطريق النقض في مسائل الأحوال الشخصية
تحكمه القواعد العامة المقررة في قانون المرافعات فيما لا يتعارض مع النصوص
الواردة بالكتاب الرابع ، والفقرة الثانية من المادة ٢٥٥ من قانون المرافعات
والمعدلة بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٨٠ والذي حمل به من ١٩٨٠/١٢/٢٩
نص على أنه « يجب على قلم كتاب محكمة النقض أن يطلب خلال يومين من
إيداع صحيفة الطعن بها أو وصولها إليه ضم ملف القضية بجميع مفرداتها

وعلى قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم أن ترسل الملف ... ، وإذ تقرر الطعن بالنقض بصحيفة أودعت في ١٩٨١/٥/٧ فإن هذه المادة هي التي تحكم إجراءاته والتي لا توجب على الطاعن أن يودع مع طعنه صورة رسمية من الحكم المطعون فيه .

٢ - شهادة الميلاد وإن كانت لها حجيتها فيما أعدت لإثباته طبقاً لأحكام قانون الأحوال المدنية رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٨٠ وهي واقعة الميلاد إلا أنها ليست حجة في إثبات الوفاة والبيانات المتعلقة بها .

٣ - لكل شخص أن يتخذ لنفسه اسماً غير الاسم المسمى به في شهادة الميلاد يذيعه في الناس بالطريقة التي يراها ما دام هذا الاسم لم يكن معروفاً انتحله قصداً لغرض خاص .

٤ - محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة طلب التحقيق متى رأت أن من ظروف الدعوى والأدلة التي استندت إليها ما يكفي لتكوين عقيدتها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق: ومباح التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٧ أحوال شخصية أمام محكمة بور سعيد الابتدائية ضد المطعون عليهم طالباً الحكم بإلغاء إشهاد الوفاة والوراثة الصادر من محكمة بور سعيد الجزئية للأحوال الشخصية في المادة ١٥٦ لسنة ١٩٧٦ وراثات وثبوت وفاة المرحوم ... بتاريخ ١٩٧٦/٢/٦ وانحصار إرثه فيه باعتباره الابن الوحيد له دون شريك ولا وارث له سواه . وقال بياناً لدعواه إن والده المرحوم ... توفي في ١٩٧٦/٣/٦ عن التركة الميئة بصحيفة للدعوى وانحصار إرثه فيه إلا أن المطعون ضدهم الثلاثة الأول استمعدروا إعلاماً شرعياً رقم ١٥٦ لسنة ١٩٧٦ أحوال شخصية بور سعيد الجزئية بثبوت وفاة

عنه المرحوم... وانحصر إرثه قيم وزعموا أنه هو المتوفى في التاريخ المذكور ومشهور باسم... في حين أن المتوفى هو والده... الذى لم يكن له اسم شهرة وانحصر إرثه فيه وحده ومن ثم فقد أقام الدعوى. حكمت المحكمة في ١٩٨٠/٢/١٩ برفض الدعوى. استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١ لسنة ٨٠ ق « أحوال شخصية بورسعيد » وفي ١٩٨١/٣/١١ حكمت المحكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف. طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض، وقدم المطعون ضده الثانى مذكرة دفع فيها بىطلان الطعن. وأبدت النيابة العامة الرأى بىطلانه كذلك. عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها.

وحيث إن مبنى الدفع بىطلان الطعن أن الطاعن لم يودع مع تقرير الطعن صورة رسمية من الحكم المطعون فيه والحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه طبقاً لنص المادة ٨٨١ من قانون المرافعات السابق رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ وهى من بين المواد التى أبى عليها قانون المرافعات الحالى.

وحيث إن هذا الدفع غير صحيح، ذلك أنه لما كان مفاد المادة ٨٦٨ من قانون المرافعات الواردة في الكتاب الرابع منه الخاص بالإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إن الطعن بطريق النقض في مسائل الأحوال الشخصية يحكمه القواعد العامة المقررة في قانون المرافعات فيما لا يتعارض مع النصوص الواردة بالكتاب الرابع، وكانت الفقرة الثانية من المادة ٢٥٥ من قانون المرافعات والمعدلة بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٨٠ والذى عمل به من ١٩٨٠/١٢/٢٩ تنص على أنه « يجب على قلم كتاب محكمة النقض أن يطلب خلال يومين من إيداع صحيفة الطعن بها أو وصولها إليه ضم ملف القضية بجميع مفرداتها وعلى قلم كتاب المحكمة التى أصلرت الحكم أن ترسل الملف... » وإذ تقرر الطعن بالنقض بصحيفة أودعت في ١٩٨١/٥/٧ فإن هذه المادة هى التى تحكم إجراءاته والتي لا توجب على الطاعن أن يودع مع طعنه صورة رسمية من الحكم المطعون فيه ومن ثم يتعين رفض الدفع.

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب ينعي الطاعن بالأربعة الأخيرة منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت في الأوراق والفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك يقول أنه قدم أمام محكمة الموضوع صورة رسمية من شهادة ميلاد كل من والده ... المولود بتاريخ ١٨٩٦/١١/٢ و ... من مواليد ١٨٩٥/١١/٦ وليس لأيهما اسم شهرة . كما أنكر تقديم طلب منه إلى محكمة مصر القديمة بقر فيه ب وفاة والده وانحصار إرثه فيه وفي المطعون ضدهم . هذا إلى أن المطعون ضدهم قدموا مستندات تفيد أن مورثهم وشهرته وإذ أهدر الحكم المطعون فيه ما لشهادتي الميلاد المقدمتين منه من حجية الورقة الرسمية مخالفاً بذلك المادة ١١ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ . واعتد في قضائه بالطلب المشار إليه رغم إنكاره له وانتهى إلى أن اسم المورث ... وشهرته ... فإنه يكون معيياً بالخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت في الأوراق والفساد في الاستدلال .

وحيث إن النعي مردود ذلك أن شهادة الميلاد وإن كانت لها حجيئتها فيما أعدت لإثباته - طبقاً لأحكام قانون الأحوال المدنية رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٨٠ - وهي واقعة الميلاد إلا أنها ليست حجة في إثبات الوفاة والبيانات المتعلقة بها ومن ثم فلا على الحكم المطعون فيه وهو بصدد الفصل في دعوى وفاة ووراثته إن هو التفت عن حجة شهادتي الميلاد المشار إليهما . لما كان ذلك وكان لكل شخص أن يتخذ لنفسه اسماً غير الاسم المسمى به في شهادة الميلاد يذيعه في الناس بالطريقة التي يراها ما دام هذا الاسم لم يكن اسماً معروفاً انتحله قصداً لغرض خاص ، وكان لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها ونحسبها أن تبين الحقيقة التي اقتنعت بها وأن تقيم قضاءها على أسباب سالفة تكني لحمله وكان الحكم المطعون فيه بعد أن عرض للمستندات التي قدمها الطرفان قد أقام قضاءه بتأييد حكم محكمة أول درجة برفض دعوى الطاعن على قواه : « ... قفت محكمة أول درجة برفض الدعوى .. لأسباب حاصلها.

أن المادة رقم ٣٦١ من اللائحة نصت على أن تحقيق الوفاة والوراثة حجة في خصوص الوفاة والوراثة ما لم يصدر حكم شرعي بإخراج بعض الورثة ، أو بإدخال آخرين وأن الطريق الوحيد لإهدار حجته صدور حكم قضائي على خلافه وقد أوجب القانون على الطالب إعلان جميع الورثة فإن لم يحضروا اعتبروا مصادقين والثابت من الأوراق أن المستأنف (الطاعن) أعلن قانوناً في المادة رقم ١٥٦ لسنة ١٩٧٦ وراثات بور سعيد ولم يحضر واكتفى بتقديم خطابين للسيد قاضي المحكمة وكاتب أول المحكمة يطلب فيهما شطب الدعوى وعدم إصدار الوراثة بمقولة قيامه بتقديم طلب إلى محكمة مصر القديمة لتحقيق مادة الوفاة والوراثة دون أن يقدم دليلاً على أقواله ولم تلتفت محكمة بور سعيد إلى طلبه . وتسايرها المحكمة في ذلك وفيما انتهت إليه من إصدارها لقرارها في ١٩٧٦/٤/٢١ (قرار ضبط الإعلام الشرعي رقم ١٥٦ لسنة ١٩٧٦ بور سعيد الجزئية) لأن عدم حضوره بتلك الجلسة رغم إعلانه قرينة على عدم صحة دعواه ومن ثم يكون الإشهاد الشرعي الصادر في ١٩٧٦/٤/٢١ حجة عليه ... والمستندات المقدمة من المستأنف عليه الثاني تثبت أن المرحوم كان له أمم شهرة هو وأنه كان يوقع باسم شهرته وقد ثبت ذلك من بطاقته الشخصية الصادرة بتاريخ ١٩٥٤/٦/٨ من قسم الوايلي ووثقت عقد زواجه بكل من و ومن الصورة الرسمية للإقرار القضائي الصادر منه بتاريخ ١٩٤٠/٩/٧ بأنه على قيد الحياة هو وزوجته وأولاده و : والدة ووثيقة عقد زواج ابنته وصورة قيد ميلاد ابنته ، فضلاً عن أن المستأنف أوضح في طلبه رقم ١٥٨ لسنة ١٩٧٦ مصر القديمة أن والده المرحوم توفي في ١٩٧٦/٣/٦ وانحصر إرثه الشرعي في زوجته وأولاده البالغ : و : و : و : - المستأنف والمستأنف ضدهم - ومن ثم يكون المستأنف ناقض نفسه في دعواه من أنه الوارث الوحيد لوالده المذكور وأقر بأحقية المستأنف ضدهم للإرث . : وحيث إن الحكم المستأنف صحيح وأسبابه صحيحة ولم يأت المستأنف بما يوجب إلغائه ، وحيث إن الطلبين

المرسلين منه إلى محكمة بور سعيد الجزئية ليس فيها ما يدل على النزاع وإنكار الوفاة والوراثة وقد تضمننا أنه قدم طلباً لمحكمة مصر القديمة لإثبات الوفاة والوراثة وطلبه المذكور أقر فيه صراحة بجميع الورثة - وصورة البطاقة العائلية المقدمة منه أمام هذه المحكمة مطابقة لصورة البطاقة العائلية المقدمة من المستأنف عليه الثاني أمام محكمة أول درجة موضع بها أفراد أسرته وهم زوجته وأولاده وكشف توزيع مصروفات جنازة المرحوم موقع عليه من جميع الورثة بما فيهم المستأنف مما يؤكد أن الدعوى قائمة على غير أساس ويتعين القضاء برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . . . وهو من الحكم استخلاص موضوعي سائع مما له أصله الثابت بالأوراق ويؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها وفيه الرد الضمني المسقط لكل قول أو حجة مخالفة ساقها الطاعن مما يكون معه النعي على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والإخلال بحق الدفاع وفي بيان ذلك يقول إن محكمة أول درجة كانت قد حكمت بإحالة الدعوى إلى التحقيق ولتخلفه عن الحضور قررت المحكمة شطب الدعوى ، فقام بتجديدها خلال الأجل المحدد لسماع الشهود وتمسك بطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق إلا أن المحكمة لم تجبه إليه بما يشوب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والإخلال بحق الدفاع .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه لما كانت محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة طلب التحقيق متى رأت أن من ظروف الدعوى والأدلة التي استندت إليها ما يكفي لتكوين عقيدتها : وكان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض دعوى الطاعن على ما استخلصه سائفاً من المستندات المقدمة فيها ويكفي لحمل قضائه - على نحو ما ورد في الرد على النعي السابق - فإن النعي يكون من على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم بتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٧ من يناير سنة ١٩٨٧

بإدارة السيد المستشار / محمد جلال الدين رافع نائب رئيس المحكمة • عضوية السادة
المستشارين / مرزوق فكرى نائب رئيس المحكمة وصالح محمد أحمد ، وحسين محمد حسن
ومحمد هاني أبو مصرة •

(٤١)

الطعن رقم ٧٦ لسنة ٥٣ قضائية « أحوال شخصية » .

(١) قانون « القانون الواجب التطبيق » • دعوى • « تكييف الدعوى » •
أحوال شخصية « حضنة » « طلاق »

تكييف التفريق بين الزوجين بسبب اعتناق الزوجة الاسلام وإبائه الزوج الدخول فيه -
خضوعه للشريعة الإسلامية باعتبارها القانون العام في مسائل الأحوال الشخصية • م ١٠ مدنى •
اعتبار التفريق لهذا السبب طلاقاً وليس بطلاقاً للزواج يعود الى بداية العقد (مثال في حضنة) •

(٢) نقض « النعى غير المتج » • حكم « تسييب الحكم » •

إقامة الحكم على دعامة كالية لحمل قضائه • النعى على ما استظهر اليه في أسبابه تزييداً
ويستقيم الحكم بطلوه • غير منتج •

١ - إذ كان المرجع في تكييف التفريق بين الزوجين بسبب اعتناق
الزوجة الإسلام وإبائه الزوج الدخول فيه هو الشريعة الإسلامية باعتبارها
القانون المصرى العام في مسائل الأحوال الشخصية وذلك وفقاً للمادة ١٠ من
القانون المدنى . وهذا التفريق - وعلى أرجح الأقوال من مذهب أبى حنيفة -
يعتبر طلاقاً وليس بطلاقاً للزواج يعود إلى بداية العقد وكانت الفقرة الأولى من
المادة ١٥٠٣ من القانون المدنى اليونانى تنص على أنه :

« إذا حكم بالطلاق حال حياة الزوجين فإن حضنة الطفل تكون لدعى
الطلاق إذا لم ينسب إليه خطأ ما » وإذ كان الثابت بالأوراق أن المظنون عليها
بعد أن اعتنقت الإسلام أقامت الدعوى رقم ... كلى أحوال شخصية أجنبية
الإسكنسرية ضد الطاعن للحكم بالتفريق بينهما بسبب إبائه الإسلام وقضى لها
بالتفريق أى بالطلاق ولم يكن في جانبها أى خطأ فإن حضنة ابنها من الطاعن
تكون لها طبقاً لنص الفقرة الأولى من المادة ١٥٠٣ من القانون المدنى اليونانى
المشار إليها ، وإذ ألزم الحكم المظنون فيه هذا النظر وأقام قضاءه برفض

دعوى الطاعن بحقه في حضانة الابن على قوله : « » فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون :

٢- إذ كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بتأييد الحكم الابتدائي برفض الدعوى - وعلى ما سلف بيانه في الرد على سببي الطعن الأول والثاني- أن الطاعن لا حق له في حضانة الصغير وأن حضانته للمطعون عليها باعتبارها مدعية الطلاق ولم ينسب إليها خطأ ما وذلك طبقاً للفقرة الأولى من المادة ١٥٠٣ من القانون المدني اليوناني ، وكانت هذه الدعامة كافية وحدها لحمل قضائه فإن النعي عليه فيما استورد إليه في أسبابه من أن مصلحة الصغير تقتضي حضانته لأمه لا يعدو أن يكون تزييداً يستقيم الحكم بنونه ، ويكون النعي بهذا السبب - وأياً كان وجه الرأي فيه - غير منتج .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق- تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٦ لسنة ١٩٨١ أحوال شخصية أجنبية أمام محكمة الإسكندرية الابتدائية ضد المطعون عليها بطلب الحكم بإلزامها بتسليم الصغير « نيقولا » إليه وقال بياناً لها أنهما يونانيان الجنسية وأنه تزوجها في ٢٥/١٠/١٩٦٧ وفقاً لشرعية طائفة الروم الأرثوذكس وبعد ذلك اعتنقت دين الإسلام وصدر في ٢٨/١/١٩٧٣ الحكم في الدعوى رقم ١٢ لسنة ١٩٧٢ أحوال شخصية (أجنبي) الإسكندرية الابتدائية بفسخ عقد زواجهما ، وإذ كان صغيره منها (نيقولا) مازال في حضانتها وقد جاوز عمره العشر سنوات ويحق له طلب حضانته وفقاً لأحكام القانون المدني اليوناني فقد أقام الدعوى وفي ٦/٤/١٩٨٢ حكمت المحكمة برفض الدعوى ، استأنف الطاعن

هذا الحكم بالاستئناف رقم ١ لسنة ١٩٨٢ في أحوال شخصية أجانب الإسكندرية وفي ١٩٨٣/٦/٢٩ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقلمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعي الطاعن بالسببين الأول والثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول إن المادة ١٥٠٣ من القانون المدني اليوناني تنص في فقرتها الأولى على أنه إذا حكم بالطلاق فإن حضانة الطفل تكون لمدعى الطلاق إذا لم ينسب إليه خطأ ما وتقضى فقرتها الثانية بأنه إذا حكم بالطلاق لخطأ الزوجين المشترك فإن حضانة الابن الذي جاوز العاشرة تكون للأب ويسرى حكم هذه الفقرة في حالة صدور حكم ببطلاق الزواج وذلك طبقاً للمادة ١٥٠٥ من القانون المذكور ، ولما كانت المطعون عليها قد اعتنقت الإسلام واستصدرت حكماً ببطلاق زوجها منها وجاوز صغيرهما العاشرة من عمره ومن ثم يحق له حضانته طبقاً للمادتين ٢/١٥٠٣ و ١٥٠٥ المذكورتين فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر وقضى برفض دعواه بحقه في حضانة ابنه على سند من حكم الفقرة الأولى من المادة ١٥٠٣ المشار إليها باعتبار أن طلاق المطعون عليها منه بسبب اعتناقها الإسلام ليس فيه خطأ من جانبها يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن النعي غير سديد ذلك أنه لما كان المرجع في تكييف التفريق بين الزوجين بسبب اعتناق الزوجة الإسلام وإباء الزوج الدخول فيه هو الشريعة الإسلامية باعتبارها القانون المصري العام في مسائل الأحوال الشخصية وذلك وفقاً للمادة ١٠ من القانون المدني وكان هذا التفريق - وعلى أرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة - يعتبر طلاقاً وليس بطلاقاً للزواج يعود إلى بداية العقد وكانت الفقرة الأولى من المادة ١٥٠٣ من القانون المدني اليوناني تنص على أنه : « إذا حكم بالطلاق حال حياة الزوجين فإن حضانة الطفل تكون لمدعى الطلاق إذا لم ينسب إليه خطأ ما » وكان الثابت بالأوراق أن المطعون

عليها بعد أن اعتنقت الإسلام أقامت الدعوى رقم ١٢ لسنة ١٩٧٢ كلى أحوال شخصية أجناب الإسكندرية ضد الطاعن للحكم بالتفريق بينهما بسبب إياته الإسلام وقضى لها بالتفريق أى بالطلاق ولم يكن من جانبها أى خطأ ، فإن حضانة ابنتها من الطاعن تكون لها طبقاً لنص الفقرة الأولى من المادة ١٥٠٣ من القانون المدنى اليونانى المشار إليها وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وأقام قضاءه برفض دعوى الطاعن بحقه فى حضانة الابن على قوله : « ... بأن نص المادة ١٥٠٣ من القانون المدنى اليونانى الواجب التطبيق على واقعات الدعوى والمقدم بحافظة مستندات المستأنف (الطاعن) قد نصت على أنه : « ... ومعنى ذلك أن حضانة الطفل حتى ولو بلغ سنه أكثر من العاشرة تكون لمدعى الطلاق وهى هنا المستأنف عليها (المطعون عليها) إذ لم ينسب إليها خطأ ما وأن سبب انطلاق هو اعتناق الإسلام وهو أمر فى حد ذاته لا يعد خطأ منها ... » فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون يكون النعى على غير أساس .

وحيث إن الطاعن يعنى بالسبب الثالث للطعن على الحكم المطعون فيه التصور فى التسبب والإخلال بحق الدفاع وفى بيان ذلك يقول : إن الحكم المطعون فيه إذ أيد الحكم الابتدائى الذى قضى برفض الدعوى فقد جرى فى قضاؤه على أن مصلحة الصغير تقتضى أن يكون فى حضانة أمه إعمالاً للرخصة المقررة للمحكمة بموجب الفقرة الثالثة من المادة ١٥٠٣ من القانون المدنى اليونانى فى حين خلت أوراق الدعوى من دليل على قيام هذه المصلحة ، كما وأن محكمة الاستئناف أثارت هذا السبب الجديد من تلقاء نفسها دون أن تطرحه على الخصوم أثناء المرافعة لتمكينهم من تحقيق عناصره الواقعية إثباتاً ونفىاً وهو ما أعجز الطاعن عن إبداء دفاعه بشأنه مما يعيب الحكم بالقصور فى التسبب والإخلال بحق الدفاع :

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بتأييد الحكم الابتدائى برفض الدعوى - وعلى ما سلف بيانه فى الرد على سبب الطعن الأول والثانى - إن الطاعن لا حق له فى حضانة الصغير وأن حضائته للمطعون عليها باعتبارها مدعية الطلاق ولم ينسب إليها خطأ

ما وذلك طبقاً للفقرة الأولى من المادة ١٥٠٣ من القانون المدني اليوناني وكانت هذه الدعامة كافية وحدها لحمل قضائه فإن النعي عليه فيما استطرد إليه في أسبابه من أن مصاحبة الصغير تقتضي حضارته لأنه لا يعلو أن يكون تزيماً يستقيم الحكم بدونه ويكون النعي بهذا السبب - وأياً كان وجه الرأي فيه - غير منتج وغير مقبول .

وحيث إنه لما تقدم بتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٧ من يناير سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / / محمد جلال الدين رافع نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين / مرزوق فكري نائب رئيس المحكمة وصلاح محمد أحمد ، حسين محمد حبيب
ومحمد هاني أبو منصور .

(٤٢)

العلم رقم ٦٤ لسنة ٥٥ قضائية « احوال شخصية » .
(٢،١) دستور « المحكمة الدستورية العليا » . احوال شخصية « طلاق :
متمة » .

(١) صدور حكم بعدم دستورية نص تشريعي . اثره . عدم جواز تطبيقه اعتبارا من اليوم
التالي لنشر الحكم في الجريدة الرسمية . م ١٧٨ من الدستور ، م ٤٩ من قانون المحكمة
الدستورية العليا . مؤدى ذلك . عدم مساسه بالحقوق والمراكز التي تكون قد استقرت من
قبل بحكم حاز قوة الامر للقضي .
(مثال بشأن حكم نهائي في متعة) .

(٢) احوال شخصية . حكم «بيانات الحكم » .

الاصل في الاجراءات انها ووجبت صحيحة ما لم يلم الدليل على خلاف ذلك . خلو محضر
الجلسات مما يشير الى عقدتها في علانية . مفاده . ان الدعوى نظرت في غرفة المشورة . سبق
نظرها في جلسات علنية . لا اثر له طالما نظرت اخيرا في جلسة منعقدة في غرفة المشورة
وتقرر حزمها للحكم فيها .

(٣) محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الادلة » .

تقدير ادلة الدعوى والموازنة بينها وترجيح ما تطمئن اليه منها واستخلاص ما تقتنع به .
من سلطة محكمة الموضوع ما دامه تقييم حكمها على اسباب سائلة تؤدي الى النتيجة التي
يقتضى اليها .

١ - مفاد المادتين ١٧٨ من الدستور ، ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية
العليا انه متى صدر حكم من المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية نص تشريعي
فلا يجوز تطبيقه اعتبارا من اليوم التالي لنشر هذا الحكم في الجريدة الرسمية ،
ومن ثم فإنه لا يمس - وعلى ما افصحت عنه المذكرة الإيضاحية لقانون المحكمة
الدستورية العليا رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بالحقوق والمراكز التي تكون قد استقرت
من قبل بحكم حاز قوة الامر المقضي .

وإذ كان الحكم المطعون فيه قد صدر من محكمة استئناف طنطا مأمورة

بها ، في ١٩٨٥/٣/٢١ ومن ثم يكون قد حاز قوة الأمر المقتضى تبعاً لعدم جواز الطعن فيه بطرق الطعن الاعتيادية وذلك من قبل نشر حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ في الجريدة الرسمية في ١٩٨٥/٥/١٦ فإن صدر هذا الحكم ونشره لا يمس بحق المطعون ضدها في التمتع المقتضى بها بالحكم المطعون فيه .

٢ - الأصل في الإجراءات أنها روعيت مصيحة ما لم يقدم الدليل على خلاف ذلك ، وكان الثابت من محاضر جلسات محكمة أولى درجة والاستئناف أن الدعوى نظرت أمام محكمة أولى درجة في عدة جلسات آخرها في إلى تقرر فيها حجزها للحكم وفي الاستئناف بجلسي وفيها تم حجز الاستئناف للحكم ولم يشر في محاضر هذه الجلسات إلى عقدها في علانية مما يفيد أنها انعقدت في غرفة المشورة ما دام أن الطاعن لم يقدم الدليل على خلاف ذلك . فإن النعي يكون على غير أساس . ولا يغير من ذلك أن تكون الدعوى قد طرحت من قبل أمام محكمة أولى درجة والاستئناف في جلسات علنية طالما أنها عرضت أخيراً في جلسة منعقدة في غرفة المشورة ونظرت فيها وتقرر حجزها للحكم فيها :

٣ - لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تقدير أدلة الدعوى والموازنة بينها وترجيح ما تظمن إليه منها واستخلاص ما تقتنع به ما دامت تقيم حكمها على أسباب سائفة تؤدي إلى النتيجة التي ينتهي إليها .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومما جاء في التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناقشة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ٣٠٩ لسنة ١٩٨٢ كلى أحوال

شخصية بها دائرة قلوب - ضد الطاعن للحكم يلزمه بأن يؤدي لها متعة . وقالت شرحاً لها أنه دخل بها في زواج صحيح وإذ طلقها بدون رضاها ولا بسبب من قبلها فقد أقامت الدعوى . أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق وبعد سماع شهود الطرفين حكمت في ١٩/١/١٩٨٤ بإلزام الطاعن بأن يؤدي إلى المطعون عليها مبلغ ٧٢٠ جنياً متعة . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٩ لسنة ١٧ ق أحوال شخصية طنطا - مأمورية بها - وبتاريخ ١٩٨٥/٣/٢١ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بتنقض الحكم . عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب يعنى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول إن الحكم فرض المتعة بالتطبيق لنص المادة ١٨ مكرراً من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ وإذ قضت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية هذا القرار بقانون مما يمنع معه تطبيقه ، فإن الحكم المطعون فيه وقد أقام قضاؤه على سند من نصوصه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن النص في المادة ١٧٨ من الدستور على أن « ينشر بالجريدة الرسمية الأحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية والقرارات الصادرة بتفسير النصوص التشريعية وينظم القانون ما يترتب على الحكم بعدم دستورية نص تشريعي من آثار ، وفي الفقرة الثالثة من المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا على أنه : « و يترتب على الحكم بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة عدم جواز تطبيقه من اليوم التالى لنشر الحكم » مفاده أنه متى صدر حكم من المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية نص تشريعي فلا يجوز تطبيقه اعتباراً من اليوم التالى لنشر هذا الحكم في الجريدة الرسمية ، ومن ثم فإنه لا يمس - وعلى ما أفصحت عنه

المذكورة الإيضاحية لقانون المحكمة الدستورية العليا رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - الحقوق والمراكر التي تكون قد استقرت من قبل بحكم حاز قوة الأمر المقضى لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد صدر من محكمة استئناف طنطا « مأمورية بنها » في ٢١/٣/١٩٨٥ ومن ثم يكون قد حاز قوة الأمر المقضى تبعاً لعدم جواز الطعن فيه بطرق الطعن الاعتيادية وذلك من قبل نشر حكم المحكمة الدستورية العليا القاضي بعدم دستورية القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ في الجريدة الرسمية في ١٦/٥/١٩٨٥ فإن صدور هذا الحكم ونشره لا يمس بحق المطعون ضدهما في المتعة المقضى بها بالحكم المطعون فيه ويضحي النعي ولا أساس له .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه البطلان وفي بيان ذلك يقول إن الدعوى نظرت أمام محكمة أول درجة وفي الاستئناف في جلسات علنية بالمخالفة لنص المادة ٨٧١ من قانون المرافعات التي توجب نظر دعاوى الأحوال الشخصية في غرفة مشورة .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه لما كان الأصل في الإجراءات أنها روعيت صهيحة ما لم يعم الدليل على خلاف ذلك وكان الثابت من محاضر جلسات محكمتي أول درجة والاستئناف أن الدعوى نظرت أمام محكمة أول درجة في عدة جلسات آخرها في ١٧/١١/١٩٨٣ التي تقرر فيها حجزها للحكم وفي الاستئناف بجلستي ١٨/١٠/١٩٨٤ و ٢٣/١/١٩٨٥ وفيها تم حجز

الاستئناف للحكم ولم يشر في محاضر هذه الجلسات إلى عقدها في علانية مما يفيد أنها انعقدت في غرفة المشورة ما دام أن الطاعن لم يقدم الدليل على خلاف ذلك ، فإن النعي يكون على غير أساس . ولا يغير من ذلك أن تكون الدعوى قد طرحت من قبل أمام محكمتي أول درجة والاستئناف في جلسات علنية طالما أنها عرضت أخيراً في جلسة منعقدة في غرفة المشورة ونظرت فيها وتقرر حجزها للحكم فيها .

وحيث إن الطاعن ينعي بباقي أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال والقصور في التسيب وفي بيان ذلك يقول إن الحكم المطعون فيه

حول في قضائه بالتمتع للمطعون عليها على أقوال شاهديها مع أنهما لم يبيّنا في شهادتهما سبب الطلاق ، واستبعد الحكم سبباً لهذا الطلاق ما ثبت في الجلسة رقم ٦٢٠٤ لسنة ١٩٧٩ قسم ثانى شبرا الخيمة من أن المطعون عليها مكنت زوج ابنتها من الدخول بها عنوة بما يخالف قواعد الشريعة الإسلامية والعرف كما استدل الحكم على يساره من الحكم رقم ١٩٧ لسنة ١٩٨١ أحوال شخصية مركز بها الصادر بنفقة المطعون عليها ضده رغم أن مقدرته المالية تغيرت لزوجاه بأخرى مما يشوب الحكم بالفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كان لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تقدير أدلة الدعوى والموازنة بينها وترجيح ما تطعنن إليها منها واستخلاص ما تقتنع به ما دامت تقيم حكمها على أسباب ساقطة تؤدي إلى النتيجة التي ينتهي إليها. وكان الحكم المطعون فيه بعد أن عرض للمستندات التي قدمها الطرفان وأقوال شهودهما قد أقام قضاءه بتأييد الحكم الابتدائي بفرض تمته للمطعون عليها على قوله : « وحيث أنه عن موضوع الاستئناف فإنه بمراجعة أقوال شاهدي المستأنف عليها وهي المكلفة بالإثبات تبين أنهما شهدا أن المستأنف تزوج بالمستأنف عليها ودامت العشرة بينهما نحو ثلاثين سنة وأنه طلقها لزوجاه بأخرى حديثة السن وأن المستأنف هو المتسبب في الطلاق والشهادة بهذه المثابة كافية في إثبات عناصر الدعوى حيث يشترط لاستحقاق التمته ألا يكون الطلاق برضا المطلقة ولا بسبب من قبلها والطلاق الغياي يدل على أن الطلاق كان بغير رضاها والينة أثبتت أنه بدون سبب من قبلها وبينه الإثبات مقدمة على النفي فضلا عن أن ما ساقه شاهد المستأنف وما ورد بالجلسة المقدم صورتها من المستأنف ليس فيها من الدلالة القاطعة بأن المستأنف عليها كان لها يد في مسألة الدخول بابنة الطرفين لأن زوج البنت كان قد عقد قرانها فعلا قبل الدخول بوكالة والدها وله مسائل تحصل كثيراً ومفاد ذلك أن زواج بنتيها تم برضا المستأنف يضاف إلى ذلك أن دخول زوج البنت بها كان في عام سنة ١٩٧٩ والطلاق في ١٩٨١/٣/٢٧ وقد تبين أن حكم النفقة أنه حكم عليه بنفقة قدرها عشرون جنيهاً شهرياً ولم يثبت أن حالته تغيرت . من

وقت فرض الثقة ، فإذا ما قضى الحكم المستأنف بالتمتع بمثل ما فرض للنفقة وإذا ما راعى الحكم أيضاً مدة الزوجية وهى نحو ثلاثين عاماً فإن الحكم المستأنف يكون قد جاء صحيحاً مطابقاً للقانون والواقع ، وهو من الحكم استخلاص موضوعى سائق مما له أصله الثابت فى الأوراق ومؤدى إلى النتيجة التى انتهى إليها ويكفى لحمل قضائه فإن النعى عليه بالفساد فى الاستدلال والقصور التسيب يكون على غير أساس^١.

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن :

جلسة ٢٧ من يناير سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / يحيى الرفاعي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين / جرجس اسحق ، و . رفعت عبد المجيد ، السيد السباطي وأحمد مكي .

(٤٣)

الظمن رقم ١٢٥ لسنة ٥٦ قضائية :

**قانون « التفسير التشريعي » « سريان القانون من حيث الزمان » . حكم
(« تفسيرية ») .**

مباني الفنادق والمحلات التجارية والمنشآت السياحية . عدم دخولها في مدلول عبارة المباني
السكنية ومباني الإسكان الإداري الواردة بالفقرة الأولى من المادة السادسة من القانون ١٠٧
لسنة ١٩٧٦ . نص المادة الثانية من القانون ٢ لسنة ١٩٨٢ . نظم من جديد العائلات التي
يخضع الترخيص لبنائها لشرط الاكتتاب في سندات الاكتتاب . عدم اعتباره تفسيراً تشريعياً
لنص تلك الفقرة التي ألغاه . مؤداه . عدم خضوع الترخيص بمباني الفنادق قبل العمل به
لشرط الاكتتاب في سندات الإسكان . مغاللة ذلك . خطأ .

بدل نص الفقرة الأولى من المادة السادسة من القانون ١٠٧ لسنة ١٩٧٦
— المعدل بالقانون ٣٤ لسنة ١٩٧٨ وقبل تعديله بالقوانين ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ،
٢ لسنة ١٩٨٢ ، ٣٠ لسنة ١٩٨٣ — على أن لكل من عبارتي « المباني السكنية »
و « مباني الإسكان الإداري » مدلولاً يختلف عن مدلول العبارة الأخرى ،
ولما كان البين من نص الفقرة الرابعة من المادة الخامسة من اللائحة التنفيذية
للقانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ مرتبطاً به ومكملاً له في مجاله ، ومن المادة الرابعة
عشرة من هذه اللائحة والنماذج الملحقة بها ، ومن أحكام المادتين ٤٩ ، ٥١
من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ — الواردتين في الفصل الأول من الباب الثاني
في شأن هدم المباني غير السكنية لإعادة بنائها بشكل أوسع — أن عبارة « المباني
السكنية » تنصرف في هذا المجال إلى المباني التي يرخص لبنائها لغرض السكن
الدائم من « مباني الإسكان الاقتصادي والمتوسط وفوق المتوسط والفاخر » ،
وأن عبارة « المباني غير السكنية » تشمل ما عدا ذلك من المباني « الصناعية
والتجارية والثقافية والسياحية أو الفندقية والرياضية والاجتماعية والدينية
والمستشفيات والمدارس والملاهي وغيرها » ، مما مفاده أن الفنادق والمبان
التجارية والمنشآت السياحية لا تدخل في مدلول عبارة « المباني السكنية » ،

وكانت تشريعات الإسكان والمباني المشار إليها قد خلت من تحديد معنى خاص لعبارة «مباني الإسكان الإداري» وكان المعنى الظاهر لهذه العبارة بلداً لا يتسع أيضاً لمباني الفنادق والمحال التجارية والمنشآت السياحية - وهو ما أكدته منشور وزير الإسكان الصادر بتاريخ ١٩٨٠/٥/١٠ فيما نص عليه من أنه «يقصد بالمباني السكنية ومباني الإسكان الإداري ، في تطبيق حكم المادة السادسة من القانون ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ ، المباني التي تضم وحدات تخصص لأغراض السكن الدائم « شقق سكنية » والوحدات التي تخصص لشغلها بواسطة المكاتب . ولا تعتبر في حكمها مباني الفنادق والمنشآت التجارية والصناعية والمباني الملحقة بها ، لما كان ذلك ، فإن مباني الفنادق لا تكون داخلة في مدلول عبارة « المباني السكنية ومباني الإسكان الإداري » الواردة بنص المادة السادسة المشار إليها ، ولا وجه للقول بأن المادة الثانية من القانون ٢ لسنة ١٩٨٢ قد تضمنت تفسيراً تشريعياً لعبارة « مباني الإسكان الإداري » يتعين العمل به منذ العمل بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ ذلك أن التفسير التشريعي هو التفسير الذي يضعه المشرع ليكشف به عن حقيقة مراده من المعاني التي يحتملها تشريع سابق ، فيعتبره جزءاً منه مجلوه ما يكتنفه من ذلك الغموض والإبهام مما يتعين معه تطبيق التشريع الأصلي بالمعنى الذي يحدده هذا التفسير على كافة الوقائع التي حدثت منذ صدور ذلك التشريع ما لم تكن قد صدرت بشأنها أحكام قضائية نهائية ، ولا يعد تفسيراً تشريعياً ذلك الذي يخرج على أحكام نص سابق أو يلغيه أو يعدله بحكم مخالفه أو يستحدث معنى جديداً لم تكن تحتمله عباراته دون أن ينص على سريانه استثناءً بأثر رجعي فلا يتعطف أثره على الماضي ولا ينطبق على الوقائع السابقة عليه ، ولما كانت المادة الثانية من القانون ٢ لسنة ١٩٨٢ الصادر بتعديل بعض أحكام القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ والمادة السادسة من القانون ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ قد نصت على أن : « يكون الاكتاب في سندات الإسكان المنصوص عليها في المادة (٦) من القانون ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ ... مقصوراً على مباني الإسكان الإداري ومباني الإسكان الفاخر وذلك مهما بلغت قيمتها ، ويقصد بالإسكان الإداري في تطبيق هذا الحكم - مباني المكاتب والمحال التجارية والفنادق والمنشآت السياحية » وكان مؤدى هذا النص أن المشرع

نظم به من جديد الحالات التي يخضع الترخيص بينها لشرط الاكتتاب - فاستبعد مبانى الإسكان الاقتصادى والمتوسط وفوق المتوسط من الخضوع لهذا الشرط مهما بلغت قيمتها - بعد أن كانت خاضعة له متى بلغت قيمتها خمسين ألف جنيه فأكثر - وأخضع لهذا الشرط مبانى الإسكان الفاخر ولو قلت قيمتها عن النصاب المشار إليه - بعد أن كان خضوعها منوطاً ببلوغ هذا النصاب - كما أخضع لهذا الشرط ، وبصرف النظر عن هذا النصاب أيضاً ، مبانى المكاتب والمحال التجارية والفنادق والمنشآت السياحية التى اعتبرها فى تطبيق هذا التنظيم الجديد من مبانى الإسكان الإدارى - بعد أن كانت عسدا - النوع الأول منها غير خاضعة له ولم تكن تحتلها عبارات النص السابق - وكان هذا التنظيم الجديد لأحوال الاكتتاب من شأنه أن يلغى التنظيم السابق المنصوص عليه فى الفقرة الأولى من المادة السادسة من القانون ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ وذلك تطبيقاً لنص المادة الثانية من القانون المدنى ، فإن نص المادة الثانية من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٢ لا يكون نصاً تفسيرياً لتلك الفقرة التى ألغاه ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى فى قضائه على أن الترخيص ببناء الفندق موضوع الدعوى يخضع لشرط الاكتتاب المنصوص عليه بالمادة السادسة سالفة الذكر ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وتأويله :

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرو والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن محافظة القاهرة (المطعون ضدها) أقامت الدعوى ١٠١٧٥ لسنة ١٩٨٣ مدنى كلى جنوب القاهرة بطلب الحكم بإلزام الشركة الطاعنة بأن تدفع لها مبلغ مليون وأربعمائة وستين ألف جنيه قيمة الاكتتاب فى سندات الإسكان المدعى . وقالت بياناً لتلك إن المادة السادسة من القانون ١٠٧ لسنة ١٩٧٦

اشترطت لترخيص ببناء « المباني السكنية ومباني الإسكان الإداري » التي تبلغ قيمتها خمسين ألف جنيه فأكثر أن يقدم طالب البناء ما يدل على الاكتاب بنسبة ١٠٪ من قيمة المبنى في سندات الإسكان - التي تصدرها وزارة المالية وتحديد فائدتها وفقاً للسعر السائد محلياً وذلك بموجب المادتين الرابعة والخامسة من القانون المشار إليه - وأن الشركة الطاعنة استحصلت في ١٩٧٨/٨/١٠ ترخيصاً برقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨ ببناء فندق شيراتون الجزيرة بتكلفة إجمالية قدرها أربعة عشر مليوناً وستة آلاف جنيه دون أن تقدم ما يدل على قيامها بذلك الاكتاب - تأسيساً على أن الفنادق لا تدخل في مدلول المباني التي تخضع لهذا الشرط . ولما كانت المادة الثانية من القانون ٢ لسنة ١٩٨٢ قد اعتبرت الفنادق من تلك المباني - وهو ما يعد تفسيراً تشريعياً للنص السابق ويتعين العمل به من تاريخ نفاذ القانون ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ ، وكانت الشركة الطاعنة قد رفضت هذا النظر فقد أقامت عليها دعواها بالطلبات السالفة ومحكمة أول درجة حكمت في ١٩٨٤/٦/٢٤ بهذه الطلبات . استأنفت الشركة هذا الحكم بالاستئناف ٥٩٢٥ لسنة ١٩٨٤ ق . ومحكمة الاستئناف حكمت في ١٩٨٥/١١/١٣ بتأييد الحكم المستأنف . طعنَت الشركة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً :

وحيث إن مما تنعاه الشركة الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وتأويله - ونقول في بيان ذلك إن الحكم أقام قضاءه على أن الفنادق تدخل في عموم عبارة « المباني السكنية » المنصوص عليها بالمادة السادسة من القانون ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ وتدخل أيضاً في مدلول عبارة « مباني الإسكان الإداري » الواردة بالنص ذاته ، لأن القانون ٢ لسنة ١٩٨٢ تضمن تفسيراً تشريعياً لها قضى بذلك في حين أن هذا القانون استحدثت حكماً جديداً للمباني التي تخضع لشرط الاكتاب وتعريفاً لتلك العبارة ويغايير مفهومها السابق وقصر العمل بهذا التعريف على تطبيق ذلك الحكم فلا يعد تفسيراً تشريعياً للنص السابق . وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أن النص في الفقرة الأولى من المادة السادسة من القانون ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون ٣٤ لسنة ١٩٧٨ وقبل

تعديله بالقوانين ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ، ٢ لسنة ١٩٨٢ ، ٣٠ لسنة ١٩٨٣ على أنه « يشترط للترخيص ببناء المباني السكنية ومباني الإسكان الإداري التي تبلغ قيمتها خمسين ألف جنيه فأكثر بدون حساب قيمة الأرض أن يقدم طالب البناء ما يدل على الاكتتاب في سندات الإسكان بواقع عشرة في المائة من قيمة المبنى » يدل على أن لكل من عبارتي « المباني السكنية » و « مباني الإسكان الإداري » مدلول مختلف عن مدلول العبارة الأخرى . ولما كان البين من نص الفقرة الرابعة من المادة الخامسة من اللائحة التنفيذية للقانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن تربيته وتنظيم أعمال البناء - الذي صدر القانون ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ مرتبطاً به ومكملاً له في مجاله - ومن نص المادة الرابعة عشرة من هذه اللائحة والنماذج الملحقة بها ، ومن أحكام المادتين ٤٩ ، ٥١ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - الواردين في الفصل الأول من الباب الثاني في شأن هدم المباني غير السكنية لإعادة بنائها بشكل أوسع - إن عبارة « المباني السكنية » تنصرف في هذا المجال إلى المباني التي يرخص ببنائها لغرض السكن الدائم من « مباني الإسكان الاقتصادي والمتوسط وفوق المتوسط والفاخر » ، وإن عبارة « المباني غير السكنية » تشمل ما عدا ذلك من المباني « الصناعية والتجارية والثقافية والسياحية أو الفندقية والرياضية والاجتماعية والدينية والمستشفيات والمدارس والملاهي وغيرها » . مما مفده أن الفنادق والمحال التجارية والمنشآت السياحية لا تدخل في مدلول عبارة « المباني السكنية » ، وكانت تشريعات الإسكان والمباني المشار إليها قد خلت من تحديد معنى خاص لعبارة « مباني الإسكان الإداري » ، وكان المعنى الظاهر لهذه العبارة بذاتها لا يتسع أيضاً لمباني الفنادق والمحال التجارية والمنشآت السياحية - وهو ما أكدته منشور وزير الإسكان الصادر بتاريخ ١٠/٥/١٩٨٠ فيما نص عليه من أنه « يقصد بالمباني السكنية ومباني الإسكان الإداري في تطبيق حكم المادة السادسة من القانون ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ المباني التي تضم وحدات تخصص لغرض السكن الدائم (شقق سكنية) . والوحدات التي تخصص لشغلها بواسطة المكاتب .. ولا تعتبر في حكمها مباني الفنادق والمنشآت التجارية والصناعية والمباني الملحقة بها » ، لما كان ذلك ، فإن مباني الفنادق لا تكون داخلة في مدلول عبارة « المباني

السكنية ومباني الإسكان الإداري » الواردة بنص المادة السادسة المشار إليها . ولا وجه للقول بأن المادة الثانية من القانون ٢ لسنة ١٩٨٢ قد تضمنت تفسيراً تشريعياً لعبارة « مباني الإسكان الإداري » بتعين العمل به منذ العمل بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ ، وذلك أن التفسير التشريعي هو التفسير الذي يضعه المشرع ليكشف به حقيقة مراده من المعاني التي يحتملها تشريع سابق فيعتبره جزءاً منه يجلو به ما يكتنفه من ذلك الغموض والإبهام بما يتعين معه تطبيق التشريع الأصلي بالمعنى الذي يحدده هذا التفسير - على كافة الوقائع التي حدثت منذ صدور ذلك التشريع ما لم تكن قد صدرت بشأنها أحكام قضائية نهائية ولا يعد تفسيراً تشريعياً ذلك الذي يخرج على أحكام نص سابق أو يلغيه أو يعدله بحكم مخالفته أو يستحدث معنى جديداً لم تكن تحمله عباراته دون أن ينص على سريانه استثناءً بأثر رجعي فلا ينعطف أثره على الماضي ولا ينطبق على الوقائع السابقة عليه ، ولما كانت المادة الثانية من القانون ٢ لسنة ١٩٨٢ الصادر بتعديل بعض أحكام القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ والمادة السادسة من القانون ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ قد نصت على أن « يكون الاكتتاب في سندات الإسكان المنصوص عليها في المادة (٦) من القانون ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ ... مقصوراً على مباني الإسكان الإداري ومباني الإسكان الفاخر وذلك مهما بلغت قيمتها . ويقصد بالإسكان الإداري - في تطبيق هذا الحكم - مباني المكاتب والمحال التجارية والفنادق والمنشآت السياحية » ، وكان مؤدى هذا النص أن المشرع نظم به من جديد الحالات التي يخضع الترخيص بينها لشرط الاكتتاب - فاستبعد مباني الإسكان الاقتصادي والمتوسط وفوق المتوسط من الخضوع لهذا الشرط مهما بلغت قيمتها - بعد أن كانت خاضعة له متى بلغت قيمة ما خمسين ألف جنيه فأكثر وأخضع لهذا الشرط مباني الإسكان الإداري ومباني الإسكان الفاخر ولو قلت قيمتها عن النصاب المشار إليه - بعد أن كان خضوعها منوطاً ببلوغ هذا النصاب - كما أخضع لهذا الشرط ، وبصرف النظر عن هذا النصاب أيضاً ، مباني المكاتب والمحال التجارية والفنادق ، والمنشآت السياحية التي اعتبرها في تطبيق هذا التنظيم الجديد من مباني الإسكان الإداري - بعد أن كانت عدا النوع الأول منها غير خاضعة له - ولم تكن

تحتلها عبارات النص السابق - وكان هذا التنظيم الجديد لأحوال الاكتاب - من شأنه أن يلغى التنظيم السابق المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة السادسة من القانون ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ وذلك تطبيقاً لنص المادة الثانية من القانون المدنى ، فإن نص المادة الثانية من القانون ٢ لسنة ١٩٨٢ لا يكون نصاً تفسيرياً لتلك الفقرة التى ألغاهما ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى فى قضائه على أن الترخيص ببناء الفندق موضوع الدعوى يخضع لشروط الاكتاب المنصوص عليه بالمادة السادسة سالفة الذكر ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وتأويله بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لمناقشة باقى أوجه الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه . ولما تقدم يتعين إلغاء الحكم المستأنف ووقف الدعوى :

جلسة ٢٨ من يناير سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / سيد عبد الباقي سيف نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين / عبد المصنف ماسم وأحمد إبراهيم شليبي نائبين ورئيس المحكمة ، ومحمد
جمال الدين شلقاني وصلاح محمود هريس .

(٤٤)

الظعن رقم ١٠٥٧ لسنة ٥٢ القضاية :

دعوى « الدفاع في الدعوى » . حكم « تسبيب الحكم » . محكمة الموضوع .
يسح « التسليم » .

الطلب أو وجه الدفاع الجازم الذي تلتزم محكمة الموضوع بالإجابة عليه في حكمها . شرطه .
نسك المشتري بعدم انتقال الملكية بالتسجيل الى المشتري الاخر من ذلك البائع حتى ينزع المبيع
من يده . دفاع جوهري . الطال الرد عليه . قصور .

المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن كل طلب أو وجه دفاع يدلي به لدى
محكمة الموضوع ويطلب إليها بطريق الجزم أن تفصل فيه ويكون الفصل فيه
مما يجوز أن يترتب عليه تغيير وجه الرأى في الدعوى يجب على محكمة الموضوع
أن نجيب عليه في أسباب الحكم .. لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق
أن الطاعن تمسك ... - أمام - محكمة الاستئناف ... بأنه لا يجوز للمطعون
عليها الأولى أن تنزع منزل النزاع من يده طالما لم تنتقل إليها ملكيته بالتسجيل
لأنه يضع اليد عليه باعتباره مشترياً له من ذات البائع إليها بعقد ... قضى
بصحته ونفاذه ... ، وكان هذا الدفاع جوهرياً إذ قد يترتب على بحثه وتحقيقه
تغيير وجه الرأى في الدعوى ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يتناوله وأغفل
الرد عليه يكون قد عاره القصور في التسبيب .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومجامع التقرير الذي تلاه السيد المستشار
المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الظعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق

الطعن - تحصل في أن المطعون عليها الأولى أقامت الدعوى رقم ٢٨٧١ سنة ١٩٧٩ مدنى دمنهور الابتدائية بطلب الحكم بإلزام الطاعن وباقي المطعون عليهم بأن يسلموها المنزل المبنى بها ، وقالت بياناً لها إنها اشترته من مورثهم المرحوم بقصد مؤرخ ١٩٦٥/١/١ قضى بصحته ونفاذه في الدعوى رقم ١٢٨٨ سنة ١٩٧٠ مدنى دمنهور الابتدائية ، غير أنه وورثته من بعده امتنعوا عن تسليمه إليها ، وبتاريخ ١٩٨٠/٢/١٨ حكمت المحكمة بالتسليم . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف الإسكندرية (مأمورية دمنهور) بالاستئناف رقم ٤٤٩ سنة ٣٦ ق مدنى ، وبعد أن قدم الخبير الذى ندبته المحكمة تقريره - حكمت بتاريخ ١٩٨٣/٢/١٧ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن : وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها.

وحيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بأنه لا يجوز للمطعون عليها الأولى أن تطالب بإلزامه بتسليمها منزل النزاع لأنه يعتبر من الغير بالنسبة للتصرف الصادر إليها عنه ، إذ سبق أن اشتراه من ذات البائع لها بقصد مؤرخ ١٩٦٣/٣/٢ قضى بصحته ونفاذه فى الدعوى رقم ٥٢ سنة ١٩٧٠ مدنى كوم حمادة وبأنه الأجدر بالحماية طالما أن ملكيته لم تنتقل إليها ، غير أن الحكم المطعون فيه أغفل الرد على هذا الدفاع فيكون معيباً بالقصور فى التسبيب .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن كل طلب أو وجه دفاع يدلى به لدى محكمة الموضوع ويطلب إليها بطريق الجزم أن تفصل فيه ، ويكون الفصل فيه يجوز أن يترتب عليه تغيير وجه الرأى فى الدعوى ، يجب على محكمة الموضوع أن تهيب عليه فى أسباب الحكم ، لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الطاعن تمسك فى المذكرة المؤرخة ١٩٨٢/١١/٢٤ المقدمة منه لمحكمة الاستئناف خلال فترة حجب الدعوى للحكم بأنه لا يجوز للمطعون عليها الأولى أن تنزع منزل النزاع من يده طالما لم تنتقل

إليها ملكيته بالتسجيل لأنه يضع اليد عليه باعتباره مشترياً له من ذات البائع لها بعد مؤرخ ١٩٦٣/٣/٢. قضى بصحته ونفاذه في الدعوى رقم ٥٢ سنة ١٩٧٠ المدنى كوم حمادة ، وكان هذا الدفاع جوهرياً إذ قد يترتب على بحثه وتحقيقه تغير وجه الرأى فى الدعوى فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يتناوله وأغفل الرد عليه يكون قد عاره التقصير فى التسبيب مما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن :

جلسة ٢٨ من يناير سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / أحمد كمال سالم نائب رئيس المحكمة ، ومحسوبة السادة
المستشارين ماهر قلادة نائب رئيس المحكمة ، مصطفى زعزوع ، حسن علي حسين ، وحمدى
محمود على .

(٤٥)

الطعن رقم ٢١٣٧ لسنة ٥٢ القضائية :

حكم « تسبیب الحكم » « التسبیب المیب » .

طلب المستأجر التعويض لطرده من العين المؤجرة . تأسيس ذلك على إخفاء المؤجرة عنه
بسوء قصد أن العين مؤجرة لآخر قضى بطرده ابتدائياً من القضاء المستعجل . رفض دعوى التعويض
استناداً إلى حق المؤجرة فى التأجير لآخر بعد صدور الحكم ابتدائى بطرد المستأجر . قصور .
ملة ذلك .

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه يشترط لصحة الحكم أن تكون أسبابه
منسبة على مقطع النزاع فى الدعوى ، فإذا لم تكن كذلك ، بل كانت دائرة
حول نقطة غير جوهرية فيها ، كان قاصر الأسباب لما كان ذلك وكان الواقع
فى الدعوى أن الطاعن أقامها طالباً بالحكم بإلزام المطعون ضده بتعويضه عن
الأضرار التى أصابته نتيجة طرده من شقة النزاع ، التى أجرته إياها ، وأسس
ذلك على أنها أخفت عنه بسوء قصد أن الشقة كانت مؤجرة لآخر قضى
بطرده منها بحكم من القضاء المستعجل بنى على إجراءات باطلة ، وأنها قامت
بتنفيذه قبل أن يصبح نهائياً ، وكان الحكم المطعون فيه قد اتجه إلى بحث حق
المطعون ضدها فى تأجير شقة النزاع قبل صيرورة الحكم بطرد المستأجر السابق
نهائياً ، ولم يكن يبحث الواقعة الجوهرية التى أسس عليها الطاعن طلب التعويض .
وهى واقعة إن صححت قد يتغير بها وجه الرأى فيما انتهى إليه الحكم من نفي الخطأ
الموجب لمسئولية المطعون ضدها ، فإنه يكون قاصر التسبیب .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار
لمقرر والمرافعة وبعد المداولة :
حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —
تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ۷۴۳ لسنة ۱۹۸۰ مدنى جنوب
القاهرة الابتدائية على المطعون ضدها بطلب الحكم بإلزامها بأن تؤدى إليه
مبلغ عشرين ألف جنيه على سبيل التعويض المؤقت والفوائد القانونية من
تاريخ رفع الدعوى حتى تاريخ السداد — تأسيساً على أنها أجرت
له الشقة المينة بالصحيفة ، وأخفت عنه أن هناك مستأجراً سابقاً للعين ،
حصلت على حكم مستعجل بطرده منها بناء على إعلان باطل ، وأنه فوجئ
بعد إقامته بها ، بعودة ذلك المستأجر إليها ، تنفيذاً لحكم صدر له فى الاستئناف
بإلغاء الحكم المستأنف ، وقد ترتب على ذلك أن طرد الطاعن من العين بعد
أن استقر بها وأنفق عليها الكثير وكانت المطعون ضدها قد تقاضت منه مبلغ
٤٢٠٠ جنيه « بدل إخلاء » قضت محكمة الدرجة الأولى ببطالان عقد الإيجار
المحرر بين الطاعن والمطعون ضدها بتاريخ ۱۹۷۵/۱۲/۲۵ وإلزامها بأن تدفع
له مبلغ عشرة آلاف جنيه والفوائد القانونية من تاريخ صيرورة الحكم نهائياً .
استأنفت المطعون ضدها هذا الحكم بالاستئناف رقمى ۵۸۶۲ لسنة ۹۷ ق ،
۱۷۹ لسنة ۹۸ ق. القاهرة ، وبتاريخ ۱۹۸۲/۵/۲۳ حكمت محكمة الاستئناف
بعد ضم الاستئناف بإلغاء الحكم الابتدائى وبرفض الدعوى ، طعن الطاعن
فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى بتقضى
الحكم المطعون فيه ، وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة ، رأت
أنه جدير بالنظر ، وحددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن ما ينهاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون
وفى بيان ذلك يقول إن الحكم قضى برفض دعواه بالتعويض على أساس عدم

وقرر خطأ من جانب المطعون ضدها يرتب مسئوليتها عن الضرر الذي أصابه ،
في حين أن هذا الخطأ يتمثل في إخفائها عنه بسوء نية سبق تأجيرها شقة النزاع
لآخر قضى بطرده منها بحكم من القضاء المستعجل قبل صبرورته نهائياً .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه
يشترط للحكم أن تكون أسبابه منصبة على مقطع النزاع في الدعوى ، فإذا لم
تكن كذلك ، بل كانت دائرة حول نقطة غير جوهرية فيها ، كان قاصر
الأسباب لما كان ذلك وكان النصب في الدعوى أن الطاعن أقامها طالباً
الحكم بإلزام المطعون ضدها بتعويضه عن الأضرار التي أصابته نتيجة طرده
من شقة النزاع ، التي أجرتة لإياها ، وأسس ذلك على أنها أخضت عنه بسوء
قصد أن الشقة كانت مؤجرة لآخر قضى بطرده منها بحكم من القضاء المستعجل
بنى على إجراءات باطلة وأنها قامت بتنفيذه قبل أن يصبح نهائياً ، وكان
الحكم المطعون فيه قد اتجه إلى بحث حق المطعون ضدها في تأجير شقة النزاع
قبل صبرورة الحكم بطرد المستأجر السابق نهائياً ، وإلى بحث أثر بناء ،
ذلك الحكم على إجراءات باطلة في حق الطاعن ، ولم يعن ببحث الواقعة
الجوهرية التي أسس عليها الطاعن طلب التعويض ، وهي الادعاء بإخفاء
المطعون ضدها عنه واقعة الإجارة السابقة ، وأن النزاع بشأنها لم يكن قد حسم
بعد ، وهي واقعة إن صحت قد يتغير بها وجه الرأي فيما انتهى إليه الحكم من
نفي الخطأ الموجب لمسئولية المطعون ضدها ، فإنه يكون قاصر التسيب ،
بما يوجب نقضه ، دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن ، على أن يكون من
النقض الإحالة :

جلسة ٢٨ من يناير سنة ١٩٨٧

• برئاسة السيد المستشار / سيد عبد الباقي سيف نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين/ عبد المصنف حاشم ، وأحمد إبراهيم شلبي نائبى رئيس المحكمة ، محمد جمال الدين شلقاني ومحمد رشاد مبروك •

(٤٦)

الطعن رقم ٩٢٧ لسنة ٥٢ القضائية :

(١) تزوير • اثبات • اعلان • استئناف • بطلان •

الحكم بصحة الحرر - أيا كان نوعه - وفي الموضوع معا • غير جائز • م ٤٤ اثبات •
علة ذلك • عجز المستأنف عن اثبات تزوير اعلانه بالحكم المستأنف الذى يبدأ من تاريخه ميعاد
الطعن بالاستئناف • لا يستتبع بطريق اللزوم سقوط حقه فى الاستئناف • تمسكه من بعد
ببطلان ذلك الاعلان • جائز •

(٢) محكمة الموضوع • اثبات « اثبات بالبيئة » •

تحصيل فهم الواقع فى الدعوى • من سلطة محكمة الموضوع • شرطه • ألا تخرج بأقوال
الشهود عما يقبل مدلولها •

١ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن مفاد نص المادة ٤٤ من قانون
الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أنه لا يجوز الحكم بصحة الحرر - أيا كان
نوعه - وفى موضوع الدعوى معا ، بل يجب أن يكون القضاء بصحته سابقاً
على الحكم فى الموضوع ، وذلك حتى لا يحرم الخصم الذى أخفق فى إثبات
تزوير الحرر من أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من أوجه دفاع أخرى كان
يرى فى الادعاء بالتزوير ما يفتى عنها ، وأن عجز مدعى تزوير اعلانه بالحكم
المستأنف - والذى من تاريخ حصوله يبدأ سريان ميعاد الطعن بالاستئناف
بالنسبة له - عن إثباته ، لا يستتبع بطريق اللزوم أن يكون قد سقط حقه
فيه ، إذ ليس فى القانون ما يحول دون تمسكه ببطلان ذلك الاعلان - بعد
الحكم برفض الادعاء بالتزوير لاختلاف نطاق ومرى كل من الطعنين عن
الآخر ، إذ قد تتعدد الأدلة على إثبات ذلك البطلان أو نفيه •

٢ - لئن كان لمحكمة الموضوع السلطة التامة فى تحصيل فهم الوقائع فى

الدعوى والأخذ بما تطلعن إليه من أقوال الشهود وتطرح مالا تطلعن إليه منها ، إلا أنه ذلك مشروط بأن يكون تحصيلها متفقاً مع الثابت من الأوراق وألا تخرج بأقوال الشهود عما يفيد مدلولها .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسامع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ١٤٣١ سنة ١٩٧٨ مدنى سواهج الابتدائية بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ٧٨/٢/١٤ وقال بياناً لها إن الطاعن باع له بموجب هذا العقد مساحة ٦ قراريط مبنية به لقاء ثمن مقداره ٧٥٠ جنيه ، غير أنه تقاعس عن تحرير العقد التام والتصدق عليه ، وبتاريخ ١٩٧٨/٦/١٢ حكمت المحكمة بصحة ونفاذ ذلك العقد . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف أسيوط (مأمورية سواهج) بالاستئناف رقم ٢٠٦ سنة ٥٥ قى مدنى ، ثم ادعى بتزوير إعلانه بهذا الحكم ، وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين نفاذاً لحكم التحقيق الذى أصدرته لإثبات ونفى أن المخضر لم ينتقل إلى محل إقامة الطاعن وأنه سلم إعلان الحكم سالف الإشارة إلى شخص لا يقيم معه وليس من أقاربه أو أصحابه — حكمت بتاريخ ٢/١٣ سنة ١٩٨٣ برفض الادعاء بالتزوير وبسقوط حق الطاعن فى الاستئناف . لرفعه بعد الميعاد . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه ، وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها اثرمت النيابة رأياها .

وحيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والثابت بالأوراق والفساد فى الاستدلال ، وفى بيان ذلك يقول إن الحكم المطعون فيه

خالف نص المادة ٤٤ من قانون الإثبات عندما قضى بحكم واحد برفض الادعاء بتزوير ورقة إعلانه بالحكم المستأنف وبسقوط حقه في الاستئناف لرفضه بعد الميعاد ، وحرره بذلك من إبداء أوجه بطلان هذا الإعلان ، وعول في قضائه هذا على أن شاهد المطعون عليه قرر في أقواله أن المحضر انتقل إلى محل إقامته في ربيع أولاد أحمد بجهة الغربية وسلم ذلك الإعلان إلى ابن عمه ، في حين أن هذا الشاهد لم يقرر أن المحضر انتقل إلى هذه الجهة وقرر أن من تسلم الإعلان لا يقيم معه ، وعلى أنه لم يجد أن هذا الإعلان قد تم في ذات الموطن الذي أعلن وأعيد إعلانه فيه بصحيفة افتتاح الدعوى حالة أنه دفع في صحيفة الاستئناف بطلان إعلانه بصحيفة افتتاح الدعوى على أساس أن من تسلم الإعلان غير مقيم معه ، وهو ما يعيب الحكم بمخالفة القانون والثابت بالأوراق والفساد في الاستدلال :

وحيث إن هذا النعي شديد ، ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مفاد نص المادة ٤٤ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أنه لا يجوز الحكم بصحة المحرر - أباً كان نوعه - وفي موضوع الدعوى معاً ، بل يجب أن يكون القضاء بصحته سابقاً على الحكم في الموضوع ، وذلك حتى لا يحرم الخصم الذي أخفق في إثبات تزوير المحرر من أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من أوجه دفاع أخرى كان يرى في الادعاء بالتزوير ما يغني عنها ، وأن عجز مدعى تزوير إعلانه بالحكم المستأنف - والذي من تاريخ حصوله يبدأ سريان ميعاد الطعن بالاستئناف بالنسبة له - عن إثباته لا يستتبع بطريق اللزوم أن يكون قد سقط حقه فيه ، إذ ليس في القانون ما يحول دون تمسكه ببطلان ذلك الإعلان - بعد الحكم برفض الادعاء بالتزوير لاختلاف نطاق ومرمى كل من الطعنين عن الآخر ، إذ قد تتعدد الأدلة على إثبات ذلك البطلان أو نفيه ، وأنه ولئن كان لمحكم الموضوع السلطة التامة في تحصيل فهم الواقع في الدعوى والأخذ بما تظمن إليه من أقوال الشهود وتطرح ما لا تظمن إليه منها ، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون تحصيلها متفقاً مع الثابت من الأوراق والأخرج بأقوال الشهود عما يقبله مدلولها ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى في الادعاء بالتزوير وفي شكل الاستئناف - وهو ذاته

المبنى على الادعاء بالتزوير - ممّا ، وأقام قضاؤه هذا على أن شاهد المظنون عليه قرر في أقواله أن المحضر انتقل إلى محل إقامة الطاعن في جبهة الغربية ربيع أولاد أحمد وسلم إعلان الحكم المستأنف إلى ابن عمه الذي تواجد بالمنزل وأن الأخير سلمه إلى الطاعن ، وعلى أن هذه الأقسوال تأيدت بأن إعلان ذلك الحكم تم في نفس الموطن الذي أعلن الطاعن وأعيد إعلانه فيه بصحيفة افتتاح الدعوى وهو ما لم يجحده ، رغم أن هذا الشاهد - على ما يبدو من مطالعة أقواله بمحضر التحقيق - لم يذكر أن الطاعن أعلن حيث يقيم بجبهة الغربية ربيع أولاد أحمد وإنما قرر أنه يقيم بمحوض الحراز وأن المحضر سلم الإعلان إلى ابن عمه في الطريق أمام منزله ، وأن الطاعن تمسك في صحيفة الاستئناف بعلان إعلانه بصحيفة افتتاح الدعوى ، فإنه يكون قد حصل أقوال الشاهد المذكور تمحيلاً فاسداً وخرج بها عن مدلولها وهو ما يعيبه بمخالفة القانون والثابت بالأوراق والفساد في الاستدلال مما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن :

جلسة ٢٩ من يناير سنة ١٩٨٧

بمراة السيد المستشار / ابراهيم زغو نائب رئيس المحكمة . ومعضوية السادة
المستشارين / محمد حسن الملقى ، صدوح السيد ، لطفى عبد العزيز ، ابراهيم بركات .

(٤٧)

الطن رقم ٦٢٢ لسنة ٥٣ القفصالية :

رسوم . اختصاص .

قرار المحافظ بفرض رسم محل بدائرة محالته . صحيح . علة ذلك . له اختصاصات
الوزير فى الشئون المالية . م ٢٤ ق الحكم المحل رقم ٥٧ لسنة ١٩٧١ .

النص فى المادة ٢٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧١ بشأن الحكم المحلى
على أن يكون للمحافظ اختصاصات الوزير ووكيل الوزارة فى الشئون المالية
والإدارية بالنسبة لمجالس المدن والقرى الواقعة بدائرة المحافظة ... وإذ كان
قرار محافظ الشرقية رقم ٨٩٠ لسنة ١٩٨٣ بشأن فرض الرسوم المحلية بدائرة
محافظة الشرقية حسماً بين من ديباجته قد صدر بناء على قرارات مجالس المدن
والقرى وموافقة المجلس التنفيذي ونص فى المادة الأولى منه بفرض الرسوم
المحلية بدائرة مجالس المدن والقرى بالمحافظة وفقاً للفتاى والأوعية الموضحة
بالجداول المرفقة بقرار السيد وزير الإدارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ وكان
هذا القرار قد تضمنت ديباجته موافقة اللجنة الوزارية للإدارة المحلية فإن
قرار محافظ الشرقية المشار إليه والصادر بما له من اختصاص الوزير فى الشئون
المالية يكون قد استوفى أوضاعه الشكلية الواجب توافرها فيه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار
المقرر والمرافعة وبعد المداولة قانوناً .
حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه ومائل الأوراق -
تتحصل بالقدر اللازم للفصل فى الطعن - فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٣٦٣
سنة ١٩٨٩ مدنى الرقازى الابتدائية بطلب الحكم بالإزام المطعون ضده الكافى

بصفته أن يؤدي إليه مبلغ ٢٥٤٥,٠٢٠ جنيه ، وقال بياناً لذلك أنه إذ رسا عليه مزاد استغلال السوق الحكومي بمدينة ديرب نجم عن الفترة من ١٩٧٤/٥/٢٨ حتى ١٩٧٧/٥/٢٨ فقد طالب المطعون ضده الثاني - بعد انتهاء تلك الفترة - بالمبلغ المطالب به المتبقي من التأمين الذي كان قد أداه عند بدء استغلال السوق إلا أنه امتنع عن رده إليه بحجة استحقاق رسوم محلية على السوق ، ومن ثم فقد أقام الدعوى ، وبتاريخ ١٩٨١/١٢/٢٣ حكمت المحكمة برفضها ، استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة بالاستئناف رقم ١١٧ لسنة ٢٥ ق مدني « مأمورية الزقازيق » وطلب الحكم براءة ذمته من مبلغ ٢٩٢١,٦٢٥ جنيه . وبتاريخ ١٩٨٣/١/٨ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وإذ عرض على هذه الدائرة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينمى به الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسييب ، وفي بيان ذلك يقول أن القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ بنظام الحكم المحلي قد أحال بشأن الموارد المالية والرسوم المحلية على قرار وزير الإدارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ والقرارات المكملة له وكان مفاد نص المادة ٥٣ من القانون المذكور وقرار وزير الإدارة المحلية المشار إليه أن المشرع وإن فوض مجالس المحافظات والمجالس المحلية في فرض رسوم ذات طابع محلي إلا أنه اشترط لسريان قراراتها في هذا الخصوص استصدار قرار وزاري به وهو ما لم يستظهره الحكم المطعون فيه بما يعيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسييب .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ، ذلك أنه لما كان قانون الحكم المحلي رقم ٥٧ لسنة ١٩٧١ - المنطبق على واقعة الدعوى - قد استبدل المجالس التنفيذية في المحافظات بمجالس المحافظات المنشأة بنظام الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ واستبقى في المادة ٥٦ منه من أحكام القانون الأخير ما لا يتعارض مع أحكامه واللوائح الصادرة تنفيذاً له ، وكان من بين ما تشمله الموارد المالية

لمجلس المدينة حسبما أوردته المادة ٤٠ من القانون ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ والتي لا تتعارض مع أحكام القانون لسنة ٥٧ لسنة ١٩٧١ بأن للمجلس أن يفرض في دائرته رسوماً على ... ح « الأسواق المرخص في إدارتها للأفراد والمهنيين والشركات ». ونصت المادة ٤٣ منه على ألا يكون قرار المجلس في شأن فرض الرسوم المنصوص عليها في المواد السابقة نافذاً إلا بقرار من الوزير المختص ... ». كما تنص المادة ٨٩ من اللائحة التنفيذية لهذا القانون الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ على أن الرسوم التي يفرضها مجلس مدينة أو مجلس قروي يجب لنفاذها أن يوافق مجلس المحافظة مبدئياً على وعائها وسعرها وطرق التظلم ووجوه الإعفاء منها ... ». ونصت المادة ٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧١ في شأن الحكم المحلي على اختصاص اللجنة الوزارية للحكم المحلي : (١) (٢) (٣) (٤) الموافقة على فرض الرسوم المحلية والضرائب الإضافية لصالح المحليات التي تزيد نسبتها عن ٥٪ من قيمة الضرائب الأصلية ... ». ونص في المادة ٢٤ منه على أن « يكون للمحافظ اختصاصات الوزير ووكيل الوزارة في الشئون المالية والإدارية بالنسبة لمجالس المدن والقرى الواقعة بدائرة المحافظة ... » ولما كان قرار محافظ الشرقية رقم ٨٩٠ لسنة ١٩٧٣ بشأن فرض الرسوم المحلية بدائرة محافظة الشرقية حسبما بين من ديباجته قد صدر بناء على قرارات مجالس المدن والقرى وموافقة المجلس التنفيذي ونص في المادة الأولى منه بفرض الرسوم المحلية بدائرة مجالس المدن والقرى بالمحافظة وفقاً للفتاى والأوعية الموضحة بالجداول المرفقة بقرار السيد وزير الإدارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ وكان هذا القرار قد تضمنت ديباجته موافقة اللجنة الوزارية للإدارة المحلية فإن قرار محافظ الشرقية المشار إليه والصادر بما له من اختصاص الوزير في الشئون المالية يكون قد استوفى أوضاعه الشكلية الواجب توافرها فيه : لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وكان لا يعيبه القصور في بعض أسبابه القانونية متى انتهى إلى النتيجة السليمة وحسب محكمة النقض أن تستوفي هذا القصور ، فإن النعي عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن :

جلسة ١ من فبراير سنة ١٩٨٧

رئاسة السيد المستشار / محمد المرسى فتح الله نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين / سعيد أحمد ستر نائب رئيس المحكمة ، محمد لطفي السيد ، أحمد زكي غرابه ،
طله الشريف .

(٤٨)

الطعن رقم ٥٦ لسنة ٥٢ القضائية :

وقف «اثبات الوقف» «دعوى الوقف» . دعوى «عدم سماع الدعوى» .
حكم . اثبات «الافرار» .

منع سماع دعوى الوقف عند الإنكار ما لم يوجد إيجاب به أو يكون مقيداً بدفاتر إحدى
المحاكم الشرعية . لائحة المحاكم الشرعية في ١٨٩٧/٥/٢٧ . عدم الاعتداد بالإنكار إذا كان ثمة
إقرار يحتاج به الخصم المنكر ولو في غير الخصومة المدفوعة بالإنكار .

١ - لأن كانت الشريعة الإسلامية لا تشترط التوثيق لإنشاء الوقف ،
ولا تمنع سماع الدعوى به إذا لم يكن مكتوباً ، ولذلك كان من الجائز إثباته
بكافة الأدلة المقبولة شرعاً إلى أن صدرت لائحة المحاكم الشرعية في -
١٨٩٧/٥/٢٧ فنعت سماع دعوى الوقف عند الإنكار ما لم يوجد لإشهاد
بالوقف ممن يملكه محور على يد حاكم شرعي بالقطر المصري أو مأذون من
قبله وأن يكون مقيداً بدفاتر إحدى المحاكم الشرعية ، لأن الإنكار المعنى في
اللائحة الشرعية هو الإنكار القاطع المطرد بحيث لو كان ثمة إقرار يحتاج به
الخصم المنكر ولو في غير الخصومة المدفوعة بالإنكار ، فإنه لا يعتد بإنكاره .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار
للقرار والمرافعة وبعد المناقشة :

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه ومما أورق

الطن - تتحصل في أن الطاعن أقام على المطعون ضدما الدعوى رقم ٢٩٤٩ سنة ١٩٧٩ مدنى كلى شمال القاهرة بطلب الحكم بأحقته في أخذ الأرض المينة الحدود والمعامل بالصحيفة بالشفعة وما يترتب على ذلك قانوناً وشهر الحكم والتأشير بما يفيد نحو البيع الحاصل بين المطعون ضدما والتسليم ، وذلك في مقابل الثمن المودع خزينة المحكمة ، وقال بياناً لها أن المطعون ضدما الأولى باعت إلى الثانية الأرض موضوع التداعى بموجب عقد مؤرخ ١٨/٥/١٩٧٨ : وإذ كانت تلك الأرض هى أرض حكر ويضع هو اليد عليها بموجب عقد مؤرخ في ١/٥/١٩٥٢ ويملك المباني القائمة عليها بموجب عقد بيع صدر حكم بصحته ونفاذه في الدعوى رقم ٥٨٥٥ سنة ١٩٧٩ مدنى شبرا ، وكان له استناداً إلى ذلك الحق في الشفعة فقد أقام الدعوى بطلباته ، وبعد أن نذبت المحكمة خبيراً في الدعوى وقدم تقريره - قضت برفض الدعوى ، استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٥٥٤ سنة ٦٩ ق القاهرة ، وبتاريخ ٢٥/١٢/١٩٨٢ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأياً :

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينمى بهما الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم قد أقام قضاءه برفض الدعوى على أن حق الحكر - سنده في طلب الشفعة - قد انتهى قبل بيع أرض النزاع وذلك بزوال صفة الوقف عنها طبقاً لأحكام القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥١ ، في حين أن هذه الأرض لم تكن موقوفة وفقاً أهلياً وإنما مملوكة ملكية خاصة للمرحوم ... ومن بعده ورثته ، والأوراق خلو من وجود حجة شرعية تثبت قيام الوقت بالنسبة لأرض النزاع ولم يقدم أى من الخصوم الدليل على ذلك ، ومن ثم يكون الحكم قد استند إلى واقعة لا سند لها في الأوراق وهو ما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال ،

وحيت إن النعى بسبب الطعن مردود ، ذلك أنه ولئن كانت الشريعة الإسلامية لا تشترط التوثيق لإتشاء الوقف ولا تمنع سماع الدعوى به إذا لم يكن مكتوباً ، ولذلك كان من الجائز إثباته بكافة الأدلة المقبولة شرعاً إلى أن صلت لائحة المحاكم الشرعية في ١٨٩٧/٥/٢٧ فنتت سماع دعوى الوقف عند الإنكار ما لم يوجد لإشهاد بالوقف ممن يملكه محرر على يد حاكم شرعى بالقطر المصرى أو مأذون من قبله وأن يكون مقيداً بدفاتر إحدى المحاكم الشرعية إلا أن الإنكار المعنى فى اللائحة المشار إليها هو الإنكار القاطع المضطرد بحيث لو كان ثمة إقرار بحاجه الخصم المنكر ولو فى غير الخصومة المدفوعة بالإنكار ، فإنه لا يعتد بإنكاره ، لما كان ذلك وكان الحكم قد أقام قضاءه برفض الدعوى على ما أورده فى مدوناته من أن « ... لما كان ذلك وكان الثابت من تقرير الخبير المتقدم أمام محكمة أول درجة والمرفق بأوراق الدعوى أن أرض النزاع كانت أرض حكر إلا أن ذلك الحكر قد أنهى سنة ١٩٥٢ تطبيقاً للقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ قبل بيع أرض النزاع من المستأنف عليها الأولى للمستأنف عليه الثانى بموجب عقد البيع العرفى المؤرخ ١٩٧٨/٥/١٨ سبب الشفعة وبالتالى لا يكون للمستأنف الحق فى أخذ الأرض المبيعة بالشفعة لزوال صفة الحكر عن الأرض موضوع النزاع وقت بيعها ... » . وكان الطاعن قد أقر بأن أرض النزاع تقع ضمن وقف المرحوم ... : والموقوفة وفقاً أهلياً وذلك على ما هو ثابت بإندثار الرغبة فى الشفعة المعلن للمطعون ضدها الأولى بتاريخ ١٩٧٩/٢/١٩ وبصحيفة افتتاح الدعوى ، فضلاً عما ورد بصحيفة الدعوى رقم ٨١١٦ سنة ١٩٧٩ ملفد كلى شمال القاهرة والمشرة برقم ٧٠٢٧ فى ١٩٧٩/٨/٣٠ والمقدمة من الطاعن إلى محكمة أول درجة من أن أرض النزاع تقع ضمن وقف ... بموجب حجة الوقف المسجلة تحت رقم ١٩ مسلسل ٥٨ مادة ٣٥ جزء ثانى بمحكمة الفواحي الشرعية ، فإن النعى على الحكم بالاستناد إلى ما ساقه الطاعن بسبب الطعن يكون على غير أساس :

وحيث إنه لما تقدم بتعين رفض الطعن :

جلسة ٤ من فبراير سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / سيد عبد الباقي سيف نائب رئيس المحكمة • عضوية السادة
المستشارين / عبد المنصف حاشم ، وأحمد إبراهيم شلبي نائبي رئيس المحكمة ومحمد جمال الدين
شلقاني وصالح محمود هويس •

(٤٩)

الطن رقم ١٦٨ لسنة ٥١ القضائية :

(٢١) قوة الأمر القضي • حكم « حجية الحكم » • اثبات « القرائن
القانونية » • محكمة الموضوع • دفع « الدفع بعدم جواز نظر الدعوى
لسابقة الفصل فيها » • فوائد • حراسة • تنفيذ • تأميم •

١ - قرينة قوة الأمر القضي • م ١٠١ / ١ اثبات • شرطها • ردة الموضوع في كل من
الدعوى • استقلال محكمة الموضوع يبحث هذه الوحدة متى استندت الى أسباب تؤدي الى
النتيجة التي انتهت اليها •

٢ - منازعة المدينين في الفوائد التي ألزمهم بها أمر الاداء بعد أن صار نهائياً • استخلاص
الحكم المطعون فيه أنها منازعة لتفليد موضوعية نتيجة فرض الحراسة عليهم وتأميم ممتلكاتهم
ولا تطوى على إخلال بقوة الأمر القضي • سالف •

(٢٢) نقض « أسباب الطعن » • بطلان • حكم « الطعن في الحكم بالنقض » •

• وجوب اشتغال صحيفة الطعن بالنقض عن بيان أسباب الطعن والا كان باطلا • م ٢٥٣
مرافعات • مقصود • تحديد أسباب الطعن وتحويلها تمريفاً واضحاً كاشفاً وافياً نائياً عنها
النفوس والجيالة • على ذلك •

(٤) حراسية • تأميم •

القانون ٦٩ لسنة ١٩٧٤ يتسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة سريان أحكامه على
من فرضت الحراسة على أموالهم وممتلكاتهم استناداً الى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن
حالة الطوارئ سواء رفعت هذه الحراسة قبل صدور القانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ أو آتت
الأموال والممتلكات المقرض عليها الحراسة الى الدولة يمتنع هذا القانون •

(٥) فوائد • حراسه • تأميم •

• اللوائح التأخير المستحقة من ديون المأمنين بأحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ •
وقف سريانها على كافة الديون المستحقة للجهات المخصوص عليها في المادة ١١ منه أي كان سبب
استحقاقها • م ١٥ ق ٦٩ لسنة ١٩٧٤ •

١ - المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن من شروط الأخذ بقريضة قسوة الأمر المقضي وفقاً للفقرة الأولى من المادة ١٠١ من قانون الإثبات - وحدة الموضوع في كل من الدعويين ، وأن بحث هذه الوحدة يعد فصلاً في مسألة موضوعية تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها متى كانت قد اعتمدت على أسباب من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها .

٢ - متى كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه رفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في أمر الأداء رقم ٧٣٦ لسنة ١٩٥٧ الصادر من محكمة القاهرة الابتدائية استناداً إلى أن الدعوى لا تمثل منازعة في الدين الصادر به ذلك الأمر ولا في القوائد التي قضى بها وإنما هي تمثل منازعة موضوعية في تنفيذه باعتبار أن عقبة قانونية صادفت تنفيذه تتمثل في فرض الحراسة على المدينين وتأميم ممتلكاتهم وأن البحث فيها هو بيان ما إذا كان لهذه العقبة أثر في تنفيذ التزام المدينين بالقوائد منذ سنة ١٩٦٢ من علمه - فإن هذه الأسباب تكون سائفة وتؤدي إلى القول بعدم وحدة الموضوع بين الدعوى وأمر الأداء آتف البيان .

٣ - إذ أوجبت المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات أن تشتمل صحيفة الطعن بالتقاضي على بيان الأسباب التي بني عليها الطعن وإلا كان باطلاً ، إنما قصدت - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بهذا البيان أن تحدد أسباب الطعن وتعرف تعريفًا واضحاً كاشفاً عن المقصود منها كشفاً وافياً نافيّاً عنها الغموض والجهالة بحيث يبين منها العيب الذي يعزوه الطاعن إلى الحكم وموضعه منه وأثره في قضاؤه .

٤ - يدل نص المادة الأولى من مواد إصدار القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بتسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة ، والمادة الثانية والفقرة الثانية من المادة الرابعة منه ، على أن أحكامه تسرى على من فرضت الحراسة على أموالهم وممتلكاتهم استناداً إلى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ سواء رفعت هذه الحراسة قبل صدور القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ أو آلت

الأموال والمنطقات المفروضة عليها الحراسة إلى الدولة بناء على هذا القانون وخضعت بالتالى للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧١ الذى تطبق أحكامه فيما لا يتعارض مع أحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤

٥ - النص فى المادة ١٥ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ على أن :
« لا تسرى الفوائد التأخيرية على ديون العاملين بهذا القانون والتي يصدر بالاعتداد بها قرار من رئيس جهاز التصفية والمستحقة للجهات المنصوص عليها فى المادة ١١ وذلك اعتباراً من تاريخ فرض الحراسة حتى مضى سنة من تاريخ العمل بهذا القانون ... » ، وفى المادة ١١ منه على أن : « فى غير الحالات المبينة بالمادة السابقة يكون لجهات الحكومة ووحدات الإدارة المحلية والقطاع العام والمباني العامة والوحدات التابعة لها والمشتري للعقارات المبينة من الحراسة العامة أو إدارة الأموال التى آلت إلى الدولة ... » - مفاده أن الفوائد التأخيرية التى يقف سريانها هى المستحقة على كافة ديون العاملين بأحكام هذا القانون - أيّاً كان سبب استحقاقها للجهات المنصوص عليها فى المادة ١١ من ذات القانون ولأن الإحالة إلى هذه المادة ليس معناها أن هذه الديون مقصورة على تلك المستحقة للجهات المبينة بها باعتبارها مشتري للعقارات المبينة من الحراسة العامة أو إدارة الأموال التى آلت إلى الدولة :

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وماتر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى التى انتهت إلى قيدها برقم ٤٤٦ لسنة ١٩٧٨ مدنى تنفيذ عابدين بطلب الحكم بإلزام البنك الطاعن بقصر دينه قبله على مبلغ ١٣٠٤٢٠٢١٩ جنيه وإسقاط الفوائد التأخيرية على

هذا المبلغ ، وقال بياناً لها أنه مدين للطاعن بالتضامن مع أشقائه بذلك المبلغ حتى ١٩٦٢/١/٣١ ، وأثر فرض الحراسة على أموالهم بموجب الأمر رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ - الذى صدر استناداً إلى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ استصدر الطاعن حكماً من هيئة التحكيم فى الدعوى رقم ١٢٩٩ لسنة ١٩٦٧ قضى بإلزام وزارة القوميين المطعون عليها الثانية بأن تدفع له مبلغ ١٥٣٠٤,٥٥٤ جنيهه والفوائد بواقع ٧٪ على مبلغ ١٥,٧٨٤,١٠٠ اعتباراً من ١٩٦٤/٥/١ حتى تمام السداد خصماً من المبلغ المدينة به لهم ومقداره ٣٥٣٣٩,١٤٢ جنيهه ، وأنه وإخوته لا يحتاجون بهذا الحكم بحسبانهم أشخاصاً طبيعيين - لا يخضعون لنظام التحكيم إلا بموافقته وأن القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ قد أعفاهم من الفوائد التأخيرية ، وبتاريخ ١٩٧٩/١٢/١١ حكمت المحكمة بإجابة المطعون عليه الأول إلى طلباته . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٤٠٩ سنة ٩٧ ق مدنى ، وبتاريخ ١٩٨٠/١١/٢٦ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره . فيها التزمت النيابة رأياً :

وحيث إن الطعن أقيم على سببين يعنى الطاعن بالأول منهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وثى بيان ذلك يقول أنه دفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها فى أمر الأداء رقم ٧٣٦ سنة ١٩٥٧ الصادر من محكمة القاهرة الابتدائية - تأسيساً على أن هذا الأمر حسم نهائياً مسألة المديونية واستحقاق الفوائد وتاريخ بدء سريانها ، غير أن الحكم المطعون فيه رفض هذا الدفع على سند من أن الدعوى المطروحة هى منازعة موضوعية فى تنفيذ أمر الأداء سالف الإشارة ولا تمثل منازعة فى الدين الصادر به هذا الأمر ، ولا فى الفوائد التى قضى بها ، فيكون قد أهمل حجية الشيء المحكوم فيه وهو ما يعيبه بمخالفة القانون :

وحيث إن هذا التعى غير مقبول ، ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة

أن من شروط الأخذ بقرينة قوة الأمر المقضى وفقاً للفقرة الأولى من المادة ١٠١ من قانون الإثبات وحدة الموضوع في كل من الدعويين ، وأن بحث هذه الوحدة بعد فصلاً في مسألة موضوعية تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها متى كانت قد اعتمدت على أسباب من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها ، لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه رفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في أمر الأداء رقم ٧٣٦ لسنة ١٩٥٧ الصادر من محكمة القاهرة الابتدائية - استناداً إلى أن الدعوى لا تمثل منازعة في الدين الصادر به ذلك الأمر ولا في الفوائد التي قضى بها وإنما هي تمثل منازعة موضوعية في تنفيذه باعتبار أن عقبة قانونية صادقت تنفيذه تتمثل في فرض الحراسة على المدينين وتأميم ممتلكاتهم وأن البحث فيها هو بيان ما إذا كان لهذه العقبة أثر في تنفيذ التزام المدينين بالفوائد منذ سنة ١٩٦٢ من علمه ، وكانت هذه الأسباب سائفة وتؤدي إلى القول بعدم وحدة الموضوع بين الدعوى وأمر الأداء آنف البيان ، فإن هذا النعى لا يعدو أن يكون محاولة موضوعية لا تقبل أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعن ينهى بالوجه الأول من السبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، إذ ذهب لدى تطبيقه القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ - إلى أن المطعون عليه الأول غلت يده عن إدارة أمواله بعد فرض الحراسة عليها - رغم أن المدين الأصلي وهو شقيقه المرحوم لم تفرض الحراسة على أمواله لوفاته بتاريخ ١٣/١/١٩٥٨ وهو ما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون ؛

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك أن المادة ٢٥٣ من قسانون المرافعات إذ أوجبت أن تشتمل صحيفة الطعن بالنقض على بيان الأسباب التي بنى عليها الطعن وإلا كان باطلاً - إنما قصدت - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة بهذا البيان أن تحدد أسباب الطعن وتعرف تعريفاً واضحاً كاشفاً عن المقصود منها كشفاً وافياً نافياً عنها الغموض والجهالة بحيث يبين منها العيب الذي يعزوه الطاعن إلى الحكم وموضعه منه وأثره في قضائه ، لما كان ذلك ،

وكان الطاعن لم يوضح العيب الذى يعزوه إلى الحكم المطعون فيه بالتفاته عن وفاة المدين الأصلي قبل فرض الحراسة على أمواله وموضعه منه وأثره فى قضائه ، فإن هذا النعى يكون مجهلاً غير مقبول .

وحيث إن الطاعن ينعى بالوجه الثانى من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام محكمة الموضوع بأن أحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ لا تسرى - وفقاً لنص المادة ٢/٢ منه - إلا على الحالات المنظورة أمام اللجان القضائية طبقاً للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧١ وعلى الدعاوى والطعون المرفوعة أمام المحاكم ما لم تكن قد صدرت فيها أحكام نهائية ، وأن حالة المطعون عليه الأول لم تكن مطروحة أمام إحدى تلك اللجان وأن أمر الأداء الصادر بالدين والقوائد ضد المدين الأصلي وضامنيه أصبح نهائياً ، وبذلك تخرج حالة المطعون عليه المذكور عن نطاق تطبيق القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ ، غير أن الحكم المطعون فيه أطرحت هذا الدفاع وانتهى إلى انطباقه على حالته فيكون معيياً بالخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن النص فى المادة الأولى من مواد إصدار القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بتسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة على أن « تسوى طبقاً لأحكام القانون المرافق الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسات على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين استناداً إلى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ » ، وفى المادة الثانية منه على أن « تطبق أحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧١ بتصفية الحراسة على أموال وممتلكات الخاضعين لأحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ - فيما لا يتعارض مع أحكام القانون المرافق ، وعلى جهاز التصفية إعادة تسوية مراكز الخاضعين الذين صدرت فى شأنهم قرارات من اللجان القضائية وذلك طبقاً لأحكام القانون المرافق ، وتسرى أحكام هذا القانون على الحالات المنظورة أمام اللجان القضائية طبقاً للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧١ المشار إليه ، كما تسرى على الدعاوى والطعون المرفوعة أمام المحاكم ما لم تكن قد صدرت فيها أحكام نهائية قبل العمل بهذا القانون » ، ثم النص فى الفقرة الثانية من المادة الرابعة منه

— بعد أن حدد في المادة الثالثة الأشخاص الذين لا تسرى عليهم أحكامه — على أن « وينتفع بأحكام القانون المرافق كل من رفعت عنه الحراسة قبل صدور القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه ... » ، يدل على أن أحكامه تسرى على من فرضت الحراسة على أموالهم وممتلكاتهم استناداً إلى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ سواء رفعت هذه الحراسة قبل صدور القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ أو آلت الأموال والممتلكات المقروضة عليها الحراسة إلى الدولة بناء على هذا القانون وخضعت بالتالي للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧١ الذى تطبق أحكامه فيما لا يتعارض مع أحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ ، فإن الحكم المطعون فيه إذ التزم هذا النظر فإنه يكون قد التزم صحيح القانون ، ويكون هذا النعى في غير محله .

وحيث إن الطاعن ينعى بالوجه الثالث من السبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول إن القوائد التأخيرية التى نصت المادة ١٥ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ على عدم سريانها من تاريخ فرض الحراسة حتى مضى سنة من تاريخ العمل به — هى التى تستحق للجهات المشترية للعقارات المبنية من الحراسة العامة أو إدارة الأموال التى آلت إلى الدولة وفرض عليها هذا القانون إعادتها إلى أصحابها الأصليين وإذ كان الطاعن ليس من بين تلك الجهات المحددة على سبيل الحصر في المادة ١١ من ذلك القانون ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى باستفادة المطعون عليه الأول من أحكام القانون سالف الإشارة — يكون معيباً بالخطأ في تطبيق القانون :

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن النص في المادة ١٥ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ على أن « لا تسرى القوائد التأخيرية على ديون المعاملين بهذا القانون والتي يصدر بالاعتداد بها قرار من رئيس جهاز التصفية والمستحقة للجهات المنصوص عليها في المادة ١١ وذلك اعتباراً من تاريخ فرض الحراسة حتى مضى سنة من تاريخ العمل بهذا القانون ... » ، وفي المادة ١١ منه على أنه « في غير الحالات المبينة بالمادة السابقة يكون لجهات الحكومة ووحدات الإدارة المحلية والقطاع العام والهيئات العامة والوحدات التابعة لها . والمشرية

للعقارات المبنية من الحراسة العامة أو إدارة الأموال التي آلت إلى الدولة ...
 — مفاده أن القوائد التأخيرية التي يقف مربانها هي المستحقة على كافة ديون
 المعاملين بأحكام هذا القانون — أياً كان سبب استحقاقها — للجهات المنصوص
 عليها في المادة ١١ من ذات القانون وأن الإحالة إلى هذه المادة ليس معناها
 أن هذه الديون مقصورة على تلك المستحقة للجهات المبنية بها باعتبارها مشترية
 للعقارات المبنية من الحراسة العامة أو إدارة الأموال التي آلت إلى الدولة ،
 لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى هذه النتيجة — يكون قد
 أعمل صحيح القانون ويكون هذا النعى على غير أساس :

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن :

جلسة ٨ من فبراير سنة ١٩٨٧

بإقامة السيد المستشار / محمد المرسى فتح الله نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / سعيد أحمد صقر نائب رئيس المحكمة ، محمد لطفي السيد ، أحمد زكي شراية
رطة المرفق .

(٥٠)

الطعن رقم ٢٤ لسنة ٥٣ التفضائية :

دعوى « دعوى منع التعرض » . حيازة .

التعرض الذى يبيع لحائز العقار رفع دعوى منع التعرض . ماهيته . وجوب رفعها خلال
سنة من حصول التعرض . م ٩٦١ مدنى . تتابع أعمال التعرض الصادرة من شخص واحد
وترابطها . سريلته . احتساب مدة السنة من تاريخ آخر عمل منها . احتساب مدة السنة من تاريخ
أول صل منها . شرطه . أن يكون ما يكفى لاعتبارها تعرضاً أو إذا تمددت مع تبايعها واستقلال
كل منهما عن الآخر أو صلورها من أشخاص مختلفين .

التعرض الذى يبيع لحائز العقار حيازة قانونية رفع دعوى منع التعرض
هو الإجراء المادى أو القانونى الموجه إلى واضع اليد بادعاء حق يتعارض مع
حقه فى الحيازة وقد أوجب المشرع فى المادة ٩٦١ من القانون المدنى رفع
دعوى منع التعرض خلال سنة من حصول التعرض ، فإذا تتابعت الأعمال
وترابطت وصدرت عن شخص واحد بحيث تكون فعل التعرض من مجموعها
فإن احتساب مدة السنة يُبدأ من تاريخ وقوع آخر عمل من هذه الأعمال
فيكون بإضافته إلى ما قبله من أعمال قيام الادعاء الجدى بالحق المتعارض مع
حق الحائز فى الحيازة، أما إذا تكون من كل هذه الأعمال ما يكفى بذاته لاعتباره
تعرضاً احتسبت مدة السنة من تاريخ أول عمل منها إذا صدرت الأفعال من
أشخاص متعددين أو من حائزين مختلفين فكل عمل من هذه الأعمال يعتبر
قائماً بذاته وتعدد فيها دعاوى منع التعرض بتعدد هذه الأعمال ، وتحتسب مدة
السنة بالنسبة لكل دعوى من تاريخ وقوع التعرض الذى يترتب عليه الحق
فى إقامتها .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون ضدهم السبعة الأول أقاموا على الطاعة — الهيئة العامة للأوقاف — وباقي المطعون ضدهم الدعوى رقم ٣٩٧ سنة ١٩٧٩ مدنى كل أسبوط بطلب الحكم بمنع تعرض الطاعة لهم فى الأرض موضحة الحدود والعالم بالصحيفة ، وقالوا بياناً لذلك أنهم يضعون اليد على تلك الأرض منذ سنة ١٩٣١ وضع يد هادئ ظاهر مستمر وبنية التملك ، وبوجرونها إلى باقي المطعون ضدهم ، وأنه بتاريخ ١٩٧٨/١٢/٢٨ تعرضت لهم الطاعة فى وضع يدهم عليها بالتنبيه على المستأجرين منهم بعدم سداد الإيجار إليهم على سند من أن تلك الأرض تدخل ضمن أراضي وقف السيدة / ، حالة أن نصيب الطاعة فى تلك الأرض يقع فى الجزء المجاور لأرض النزاع وإلى الناحية القبلىة منها وذلك طبقاً لعقد القسمة المؤرخ ١٩٣١/١١/٢٣ ومن ثم فقد أقاموا الدعوى بطلباتهم وبعد أن نذبت المحكمة خبيراً فى الدعوى وقدم تقريره قضت للمطعون ضدهم السبعة الأول إلى طلباتهم ، استأنفت الهيئة الطاعة هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٤٠ سنة ٥٦ ق أسبوط ، ويتساريف ١٩٨٢/١١/٦ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف طعنات الطاعة فى هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنعى بهما الطاعة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه والتصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك نقول أن الثابت بالأوراق أنها تسلمت أرض النزاع بموجب محضر رسمى فى

١٩٧٣/٣/٥ وهو ما بشكل - على سبيل العرض الجليل - تعرضاً للمطعون ضدهم في حيازتهم أرض النزاع مما كان يتعين معه رفع دعوى منع التعرض خلال عام من ذلك التاريخ عملاً بنص المادة ٩٦١ من القانون المدني ، وإذ لم ترفع في هذا الشأن إلا بتاريخ ١٩٧٩/١/٢٨ فلأنها تكون قد رفعت بعد الميعاد ، إلا أن الحكم المطعون فيه قد رفض الدفع المبدى منها بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد وقضى للمطعون ضدهم بطلباتهم على سند من أن ثمة تعرضاً آخر حدث منها للمطعون ضدهم في ١٩٧٨/١٢/٢٨ ، وذلك دون أن يورد بأسبابه ما إذا كان التعرض الحاصل منها في ١٩٧٣/٣/٥ ، ١٩٧٨/١٢/٢٨ يمثل أعمالاً متعاقبة ومتراصة وصادرة عن شخص واحد أو أن التعرض الحاصل في التاريخ الأخير هو تعرض مستقل بذاته عن ذلك الذي حدث بتاريخ ١٩٧٣/٣/٥ ، حتى يمكن التعرف على ما إذا كانت مدة السنة التي يجب رفع الدعوى خلالها يبدأ احتسابها منذ الواقعة الأولى في ١٩٧٣/٣/٥ أم الواقعة الأخيرة في ١٩٧٨/١٢/٢٨ وهو ما يعيب الحكم بالقصور بما ترتب عليه من خطأ في القانون .

وحيث إن النعي بهذين السببين في غير محله ، ذلك أنه لما كان التعرض الذي يبيح لحائز العقار حيازة قانونية رفع دعوى منع التعرض هو الإجراء المادي أو القانوني المرجح إلى ، اضع اليد بادعاء حق يتعارض مع حقه في الحيازة ، وقد أوجب المشرع في المادة ٩٦١ من القانون المدني رفعها خلال سنة من حصول التعرض ، فإذا تتابعت الأعمال وترابطت وصلدت عن شخص واحد بحيث يتكون فعل التعرض من مجموعها ، فإن احتساب مدة السنة يبدأ من تاريخ وقوع آخر عمل من هذه الأعمال يتكون بإضافته إلى ما قبله من أعمال قيام الادعاء الجدي بالحق المتعارض مع حق الحائز في الحيازة أما إذا تكون من كل هذه الأعمال ما يكفي بذاته لاعتباره تعرضاً احتسبت مدة السنة من تاريخ أول عمل منها أو إذا صلدت الأفعال من أشخاص متعددين أو ضد حائزين مختلفين فكل عمل من هذه الأعمال يعتبر قائماً بذاته وتعدد فيها دعاوى منع التعرض بتعدد هذه الأعمال ، وتحسب مدة السنة بالنسبة لكل دعوى من تاريخ وقوع التعرض الذي يترتب عليه الحق في إقامتها ،

ولما كان الواقع في الدعوى أن الهيئة الطاعنة قد ادعت في ١٩٧٣/٣/٥ في مواجهة والذي كان يحوز أرض النزاع لحسابه باعتباره مشترياً لها - ملكيتها لتلك الأرض مما حدا به إلى فسخ عقد البيع الصادر إليه من المطعون ضدهم السبعة الأول واستعاد الأخيرون حيازتهم لها ثم تعرضت لهم الهيئة الطاعنة بتاريخ ١٩٧٨/١٢/٨ وتمثل ذلك في تحرير عقود لإيجار أخرى لمستأجرين آخرين من أرض النزاع وتكليفهم بعدم الوفاء بالإيجار إلى المطعون ضدهم السبعة الأول على سند من أن هذه الأرض مملوكة لها باعتبارها جزءاً من وقف السيدة ، فإن هذا التعرض الأخير يعتبر تعرضاً مستقلاً عن التعرض السابق لا تحتسب فيه مدة السنة في حق المطعون ضدهم إلا من تاريخ وقوعه ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد احتسب مدة السنة اعتباراً من تاريخ هذه الواقعة الأخيرة باعتبارها تعرضاً فضلاً عن التعرض للحائز السابق قبل فسخ عقد البيع ، فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون النعى عليه على غير أساس .

وحيث إنه ولما تقدم يتعين رفض الطعن :

جلسة ٩ من فبراير سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار الدكتور/ أحمد حسنى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد طوم ، زكى المصرى نائبى رئيس المحكمة ، منير توفيق ، وعبد المصم ابراهيم .

(٥١)

الطعن رقم ١٠٢٦ لسنة ٥١ التفسيرية :

نقل بحرى .

التحفظ الذى يدرجه الناقل فى سند الشحن تدليلا على جهله بصحة البيانات المدونة والمتعلقة بالبيضائع المسجلة اليه . - عدم الاعتداد به فى رفع مسئوليته عن فقد هذه البضائى
الا بالنسبة للبيان الذى ادرج التحفظ من اجله .

طال الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من معاهدة بروكسل لتسديدات الشحن لسنة ١٩٢٤ -
التطبيق على النزاع - ان التحفظ الذى يدرجه الناقل فى سند الشحن تدليلا على جهله بصحة
البيانات الكونة به والمتعلقة بالبيضائع المسجلة اليه لا يمتد به ولا يسرى اثره فى رفع مسئوليته
عن فقد هذه البضائى الا بالنسبة للبيان الذى ادرج التحفظ من اجله .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار
المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن - تتحصل فى أن الشركة الطاعنة أقامت على الشركة المطعون ضدها
الدعوى رقم ٢٦٥٥ لسنة ١٩٧٨ تجارى كلى الإسكندرية انتهت فيها إلى طلب
الحكم بإلزامها بأن تدفع لها مبلغ ٤٧٧٩٥,٦٢٥ جنيه والفوائد القانونية
وبياناً لذلك قالت إن الشركة التجارية للأخشاب شحنت على السفينة - جوران
كوفاسيس - رسالة أخشاب - وعند تفريغها فى ميناء الإسكندرية وجد بها
عجز يقدر التعويض عنه بالمبلغ المطالب به - وإذ كانت هذه الرسالة مؤمناً
عليها لدى الشركة الطاعنة فقد أوفت بهذه القيمة للشركة المستوردة - التى

أحالت لها حقوقها قبل الشركة المطعون ضدها وبعد أن نذبت محكمة أول درجة خبيراً وقدم تقريره - قضت بتاريخ ١٩/١٢/١٩٨٠ للشركة الطاعنة بطلباتها - استأنفت الشركة المطعون ضدها هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٨٦ لسنة ٣٦ ق - وبتاريخ ١٩٨١/٢/٧ قضت محكمة استئناف الإسكندرية بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض الدعوى - طعنَت الشركة الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة - رأت فيها نقض الحكم المطعون فيه - وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الشركة الطاعنة تنعى بالوجه الأول من السبب الأول - على الحكم المطعون فيه - مخالفة الثابت بالأوراق - وفي بيان ذلك تقول إن تحفظ الناقل فيما يتصل بمجهله بوزن ومحتويات البضاعة المسلمة إليه - لم يلج في جميع سندات الشحن ، بل وردت بعضها دون البعض الآخر - وإذ قرر الحكم المطعون فيه أن سندات الشحن جميعها اشتملت على هذا التحفظ فإنه يكون قد خالف الثابت بالأوراق :

وحيث إن هذا النعى غير صحيح - ذلك أنه لما كان الثابت من مطالعة سندات الشحن السبع - المرفقة بملف الطعن - أنه قد ورد فيها جميعها تحفظ الناقل بمجهله بوزن ومحتويات البضاعة المسلمة إليه ومن ثم يكون ما جاء بوجه النعى غير صحيح .

وحيث إن الشركة الطاعنة تنعى بالسبب الرابع - على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون - وفي بيان ذلك تقول إنه لما كانت البيانات المدونة عن البضاعة بسندات الشحن متعلقة بالوزن والعدد والمحتويات - وكان الناقل لم يحفظ إلا على الوزن والمحتويات فإن قيام الحكم بسحب أثر التحفظ على عدد البضاعة وهما رتبة على ذلك من رفع مسئولية الناقل يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعى سديد - ذلك أنه لما كانت الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من معاهدة بروكسل لسندات الشحن لسنة ١٩٢٤ - المنطبقة على النزاع

بعد أن أوجبت على الناقل أو الرابن أو وكيل الناقل أن يسلم إلى الشاحن - بناء على طلبه - بعد استلام البضائع وأخذها في عهده - سند شحن يتضمن مع بياناته المعتادة بيانات أوردتها في البنود أ ، ب ، ج - منها - قضت على أنه « ومع ذلك فليس الناقل أو الرابن أو وكيل الناقل ملزماً بأن يثبت في سندات الشحن أو يدون فيها علامات أو عدد أو كمية أو وزن إذا توافر لديه سبب جدى يحمله على الشك من عدم مطابقتها للبضائع المسلمة إليه فعلاً أو عندما لا تتوافر لديه الوسائل الكافية للتحقق من ذلك - فإن مفاد ذلك أن التحفظ الذى يدرجه الناقل في سند الشحن تدليلاً على جهله بصحة البيانات المدونة به والمتعلقة بالبضائع المسلمة إليه لا يعتد به ولا يسرى أثره في رفع مسؤوليته عن فقد هذه البضائع إلا بالنسبة للبيان الذى أدرج التحفظ من أجله - لما كان ذلك وكان الثابت من صور سندات الشحن - موضوع النزاع - المقدمة من الطاعة والمرفقة بملف الطعن - أنها تضمنت بيانات تتعلق بعدد ونوع ووصف ووزن وحجم البضاعة المشحونة Number, Kind, Description, Weight, Measurement, بينما التحفظ المدرج بهذه السندات يتعلق بالجهل بوزن ومحتويات البضاعة فقط - فإن الشركة المطعون ضدها - الناقلة - لا تقيد من التحفظ المشار إليه - على فرض توافر شروط أعماله - إلا بالنسبة لهذين البيانين فقط وتكون مسئولة عن تسليم البضاعة طبقاً للعدد المدرج بسندات الشحن والذى لم يرد عليه التحفظ وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وسحب أثر التحفظ على البيان الخاص بعدد البضاعة ورتب على ذلك قضاءه بعدم مسؤولية المطعون ضدها عن العجز العددي المدعى به فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن :

جلسة ٩ من فبراير سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد / المستشار الدكتور أحمد حسنى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين / محمد طوم ، زكى المصرى نائبى رئيس المحكمة ، منير توفيق ، ومحمد السكوى .

(٥٢)

الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٥٢ القضائية :

(٢٠١) نقل بحرى . حكم « عيوب التتليل : الفساد فى الاستدلال » .

١ - التزام الناقل البحرى . التزام بتحقيق غاية . التحلل من مسئولية من ذلك .
وسيلته . اقامة الدليل على استلام المرسل اليه البضاعة أو أن العجز أو التلف يرجع الى
عيب فيها أو قوة قاهرة أو خطأ مرسلها .

٢ - تفريغ البضاعة من السفينة بمعرفة المرسل اليهم . لا يدل بذاته عن التسليم الفعل
لبل التفريغ . اقامة الحكم قضاء على مسئولية الناقل من العجز فى البضاعة على سند من
أنها ودرت تحت نظام « قرى أوت » واعداؤه دالة الشهادة الجبركية فى إثبات العجز . خطأ .
علة ذلك .

١ - التزام الناقل البحرى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو
الزام بتحقيق غاية هى تسليم البضاعة المشحونة كاملة وسليمة إلى المرسل إليه
فى ميناء الوصول أبداً كانت الطريقة المتفق عليها فى العقد لهذا التسليم ، ويقع
على عاتق الأخير إثبات عدم تنفيذ هذا الالتزام ، فإذا ما قام بذلك عد الناقل
مرتكباً لخطأ يرتب مسئولية التعاقدية ، ولا يمكنه التحلل من هذه المسئولية
إلا إذا أقام الدليل على استلام المرسل إليه البضاعة أو أن العجز أو التلف
إنما يرجع إلى عيب فى ذات الأشياء المنقولة أو سبب قوة قاهرة أو خطأ
مرسلها .

٢ - لما كان تفريغ البضاعة من السفينة بمعرفة المرسل إليه لا يدل بذاته
على أنه تسلم البضاعة تسليماً فعلياً قبل التفريغ وتمكن من فحصها والتحقق من
حالتها على نحو يرتب اعتبار العجز أو التلف الذى يتم اكتشافه بعد التفريغ
حاصلاً أثناء عملية التفريغ وسببها ، لما كان ذلك وكان البين من مدونات

الحكم المطعون فيه أن الشركة الطاعنة قدمت شهادة رسمية صادرة من جمر ك الحمودية تحت رقم ٥٣٧ في ١٩٧٧/٩/٢١ تضمنت أن الإجراءات الجمركية قد تمت بالنسبة لرسالة النزاع في ١٩٧٧/٨/٩ وأعطيت عنها شهادة قيمة بعد خصم قيمة عجز لم يرد بعدد ٥٥٢٠ جوال سناد بموجب استمارة مصرفية في ١٩٧٧/٣/١٣ وهو ما يدل على ثبوت العجز في الرسالة بعد أقل من شهر من تاريخ وصول السفينة في ١٩٧٧/٢/١٥ وليس في تاريخ تحرير الشهادة الجمركية وبذلك تكون الشركة الطاعنة قد أقامت الدليل على وجود العجز بالرسالة ، وإذ لم تقدم الشركة المطعون ضدها - الناقلة - ما يفيد تسليمها للرسالة كاملة ولم تزعم أن هذا العجز يرجع إلى سبب أجنبي لا يد لها فيه ، فلإنها تبقى مسئولة عنه ولا يغير من ذلك أن الرسالة وردت تحت نظام « فرى أوت » Free Out ذلك أن هذا النظام وبافتراض صحة الاتفاق عليه يعني أن الناقل لا يتحمل مصروفات التفريغ فحسب ولا شأن لهذا النظام بمسئولية الناقل عن تسليم البضاعة المشحونة كاملة وسلمية إلى المرسل إليه في ميناء الوصول ، لما كان ذلك وكانت الأوراق قد خلت مما يدل على أن تسليماً قانونياً تم على ظهر السفينة قبل التفريغ ، وإذ جرى قضاء الحكم المطعون فيه على أن ورود رسالة النزاع تحت نظام « فرى أوت » يدل على أن استلام المستورد لها داخل السفينة وإطراح دلالة الشهادة الجمركية في إثبات العجز بمقولة أنه لا يستفاد منها أن الرسالة سلمت وبها هذا العجز باعتبار أنها كانت في ١٩٧٧/٩/٢١ بعد أكثر من سبعة أشهر من تاريخ وصول السفينة في ١٩٧٧/٢/١٥ - رغم ما نقله عن تلك الشهادة من أن قيمة العجز قد خصمت في ١٩٧٧/٣/١٣ ورتب على ذلك قضاءه برفض دعوى الشركة الطاعنة ، فإنه يكون قد أخطأ فهم الواقع في الدعوى وخالف القانون وأخطأ في تطبيقه :

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن الشركة الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٧٢٩ لسنة ١٩٧٧ تجارى جزئى الإسكندرية - التى قيدت فيها بعد برقم ٣٧٢٩ لسنة ١٩٧٧ تجارى كلى الإسكندرية - على الشركة الطاعنة وانتهت فيها إلى طلب الحكم بإلزامها بأن تدفع لها مبلغ ٩٥٤٣,٨٤٠ جنيه وفوائده القانونية ، وقالت يينااً لذلك أن المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى استوردت رسالة سماد يوريا داخل ١٦٤٥٦٠ جوالاً شحنت على الباخرة « المنير » التابعة للشركة المطعون ضدها من ميناء « كندستانتزا » ولدى وصول الباخرة فى ١٥/٢/١٩٧٧ وعند تفريغ الرسالة لتسليمها لأصحابها تبين أن بها عجزاً تقدر قيمته بالمبلغ المطالب به وقد تنازلت المؤسسة صاحبة الرسالة للطاعنة عن كافة حقوقها ودعاؤها قبل الغير المسئول عن الحادث بموجب حوالة حق ، ولما كانت الشركة المطعون ضدها مسئولة عن تعويض هذا الضرر بصفتها أمينة النقل البحرى الملزمة بتسليم الرسالة كاملة وسليمة ، فقد أقامت الطاعنة الدعوى بطلباتها السالفة ، ومحكمة أول درجة قضت فى ١٤/٥/١٩٧٩ بإلزام الشركة المطعون ضدها بأن تؤدى إلى الشركة الطاعنة مبلغ ٩٥٤٣,٣٤٥ جنيه وفوائده القانونية : استأنفت الشركة المطعون ضدها هذا الحكم بالاستئناف رقم ٧٣٤ لسنة ٣٥ أمام محكمة استئناف الإسكندرية التى قضت فى ٢٨/١١/١٩٨١ بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعنت الشركة الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بتقضى الحكم وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن الشركة الطاعة تنمى بأسباب الطعن الثلاثة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ومخالفة الثابت بالأوراق ، وبياناً لذلك تقول أنه لما كانت مسئولية الناقل البحري لا تنتهى إلا بتسليم الرسالة كاملة وسلمية إلى المرسل إليه تسليمياً فعلياً ، وهو ما لا يستفاد من مجرد تفريغ البضاعة من الباخرة بالدائرة الجمركية ، ولا ترتفع هذه المسئولية إلا بتقديم الإيصال الدال على تنفيذ الناقل التزامه بالتسليم عملاً بنص المادة ١٠٣ من قانون التجارة البحرية أو إثباته توافر عيب ذاتي في البضاعة أو القوة القاهرة أو خطأ الغير ، وكان ورود الرسالة تحت نظام « فرى أوت » Free Out لا شأن له بمسئولية الناقل ، وإذ لم يلزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، وانتهى إلى عدم مسئولية الشركة المطعون ضدها عن العجز في رسالة النزاع ، بمقدلة أن البضاعة قد وردت تحت هذا النظام الذى يقع التفريغ طبقاً له على عاتق المرسل إليها ، وأن ما ورد بالشهادة الجمركية من خصم قيمة العجز لا يعنى أن مصلحة الجمارك هى التى قامت بالتحقق من وجوده لدى تفريغ البضاعة وبالتالي فلا ينهض دليلاً على أن العجز كان سابقاً على تسليم الرسالة بالنظر إلى أن تلك الشهادة كانت بعد أكثر من سبعة أشهر من تاريخ وصول السفينة في حين أنها قد تضمنت أن خصم قيمة العجز كان قبل مرور شهر من تاريخ وصول السفينة ، الأمر الذى لا ينال من توافر مسئولية الناقل ، بما يعيب الحكم بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ومخالفة الثابت بالأوراق .

وحيث إن هذا النعى شديد ، ذلك أنه لما كان التزام الناقل البحري - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو التزام بتحقيق غاية هي تسليم البضاعة المشحونة كاملة وسلمية إلى المرسل إليه في ميناء الوصول أيّاً كانت الطريقة المتفق عليها في العقد لهذا التسليم ، ويقع على عاتق الأخير إثبات عدم تنفيذ هذا الالتزام ، فإذا ما قام بذلك عد الناقل مرتكباً لخطأ يرتب مسئوليته التعاقدية ، ولا يمكنه التحلل من هذه المسئولية إلا إذا أقام الدليل على استلام المرسل إليه البضاعة أو أن العجز أو التلف إنما يرجع إلى عيب في ذات الأشياء المتقولة أو بسبب قوة القاهرة أو خطأ مرسلها ، وكانت المادة ١٠٣ من قانون

التجارة البحرى قد نصت على أنه « يجب على القبودان أن يطلب ممن استلم البضائع وصلاً باستلامها وإذا لم يكن موجوداً فعلياً أن يتحصل على شهادة من ديوان الجمرك تثبت إخراج البضائع المذكورة في سند المشحونات وإلا كان ملازماً بجميع التعويضات للمالك البضائع أو لمستلميها » بما مفاده أن على الناقل تقديم دليل استلام المرسل إليه للبضاعة دفْعاً لمستوليته ، ولما كان تفريغ البضاعة من السفينة بمعرفة المرسل إليه لا يدل بذاته على أنه تسلم البضاعة تسليماً فعلياً قبل التفريغ وتمكن من فحصها والتحقق من حالتها على نحو يرتب اعتبار العجز أو التلف الذى يتم اكتشافه بعد التفريغ حاصلًا أثناء عملية التفريغ وبسببها ، لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الشركة الطاعنة قدمت شهادة رسمية صادرة من بحرك المحمودية تحت رقم ٥٣٧ فى ١٩٧٧/٩/٢١ تضمنت أن الإجراءات الجمركية قد تمت بالنسبة لرسالة النزاع فى ١٩٧٧/٨/٩ وأعطيت عنها شهادة قيمية بعد خصم قيمة عجز لم يرد بعدد ٥٥٢٠ جوال مما وجب استمارة مصرفية فى ١٩٧٧/٣/١٣ - وهو ما يدل على ثبوت العجز فى الرسالة بعد أقل من شهر من تاريخ وصول السفينة فى ١٩٧٧/٢/١٥ وليس فى تاريخ تحرير الشهادة الجمركية - وبذلك تكون الشركة الطاعنة قد أقامت الدليل على وجود العجز بالرسالة ، وإذا لم تقدم الشركة المطعون ضدها - الناقل - ما يفيد تسليمها للرسالة كاملة ولم تزعم أن هذا العجز يرجع إلى سبب أجنبى لا يلحقها فيه ، فإنها تبقى مسئولة عنه ، ولا يغير من ذلك أن الرسالة وردت تحت نظام « فرى أوت Free Out » ذلك أن هذا النظام وبافتراض صحة الاتفاق عليه يعنى أن الناقل لا يتحمل مصروفات التفريغ فحسب ولا شأن لهذا النظام بمسئولية الناقل عن تسليم البضاعة المشحونة كاملة وسلمية إلى المرسل إليه فى ميناء الوصول ، لما كان ذلك وكانت الأوراق قد غلت مما يدل على أن تسليمها قانونياً تم على ظهر السفينة قبل التفريغ ، وإذا جرى قضاء الحكم المطعون فيه على أن ورود رسالة النزاع تحت نظام « فرى أوت » يدل على استلام المستوردة لها داخل السفينة، وإطراح دلالة الشهادة الجمركية فى إثبات العجز بمقولة أنه لا يستفاد منها أن

الرسالة سلمت وبها هذا العجز باعتبار أنها كانت في ١٩٧٧/٩/٢١ بعد أكثر من سبعة أشهر من تاريخ وصول السفينة في ١٩٧٧/٢/١٥ - رغم ما نقله عن تلك الشهادة من أن قيمة العجز قد خصمت في ١٩٧٧/٣/١٣ - ورتب على ذلك قضاءه برفض دعوى الشركة الطاعنة ، فإنه يكون قد أخطأ فهم الواقع في الدعوى وخالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم .

جلسة ١٢ من فبراير سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / مصطفى صالح سليم نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين / إبراهيم زغو نائب رئيس المحكمة ، محمد حسن الطيفي ، لطفي عبد العزيز
وإبراهيم يركلت .

(٥٣)

الظن رقم ٢٠٤٩ لسنة ٥٣ قضائية :

(١) تقادم • حيازة •

قاعدة ضم حيازة السلف الى حيازة الخلف • عدم سريانها الا اذا اراد المتصك بالتقادم
الاحتجاج به قبل غير من باع له او غير من تلقى الحق ممن باع له • السلف المشترك • عدم
جواز الاستفادة من حيازته لاتمام مدة التقادم قبل من تلقى حقه من هذا السلف •

(٢) تنفيذ عقارى • تسجيل • بيع • حجز •

المبرة في نفاذ التصرف الصادر من المدين أو عدم نفاذه في حق الحاجزين ومن حكم
بإبطال البيع عليه في مضمرة أو عهده قبل تسجيل ثبوتية نوع الملكية • عدم نفاذ الحكم بصيغة
التصرف مادام لم يسهر أو يؤخر بمنطوقه في حاشى تسجيل/ صحيفة المعنى قبل تسجيل
الثبوتية • ملة ذلك :

(٣) خلف • حكم «حجية الحكم» •

الأحكام الصادرة على السلف • حجه على الخلف بشأن الحق الذى تلقاه منه اذا صدرت
قبل انتقال الحق الى الخلف • الأحكام الصادرة بعد ذلك • لا حجية لها على الخلف
الخاص • ملة ذلك •

(٤) نقض « السبب المتقرر للعلل » •

عدم بيان الطاعنين أدلتهم على ادعائهم بالصورية أمام محكمة الاستئناف على النحو الذى
أثاروه بوجه النسي • نسي غير مقبول لما يخالفه من واقع تستقل محكمة الموضوع بتحقيقه •

(٥) نقض « مالا يصلح سببا للظن » •

ورود النسي على الحكم الابتدائي • قضاء الحكم المعلوم فيه بالرد على هذا النسي بأسباب
خاصة • آخره • عدم قبول النسي •

١ - قاعدة ضم حيازة السلف إلى حيازة الخلف لا تسرى إلا إذا أراد المتمسك بالتقادم أن يحتج به قبل غير من باع له أو غير من تلقى الحق ممن باع له ، بحيث إذا كان السلف مشتركاً فلا يجوز للحائر المتمسك بالتقادم أن يستفيد من حيازة سلفه لإتمام مدة الخمسة عشر سنة اللازمة لاكتساب الملك بالتقادم قبل من تلقى حقه عن هذا السلف .

٢ - مفاد المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات أن القانون قد جعل العبرة في نفاذ التصرف الصادر من المدين أو عدم نفاذه في حق الحاجزين عموماً ومن حكم بإيقاع البيع عليه هي شهر التصرف أو عدم شهره قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية ، فإذا شهر التصرف قبل تسجيل التنبيه كان نافذاً في حق هؤلاء ، أما إذا لم يشهر إلا بعد تسجيل التنبيه أو لم يشهر على الإطلاق فلا يسرى في حقهم ولو كان ثابت التاريخ قبل تسجيل التنبيه ، وبذلك يكون تسجيل التنبيه هو الحد الفاصل بين التصرفات التي تنفذ في حق الدائنين وبين تلك التي لا تنفذ في حقهم أي كان الشخص الذي يصدر منه التصرف مديناً كان أو حائزاً ودون تفرقة بين الحاجزين دائنين عاديين كانوا أو من أصحاب الحقوق المقيدة . فالتصرف الذي لم يشهر قبل تسجيل التنبيه لا ينفذ في حق الحاجز ، فإن صدر حكم بصحة هذا التصرف لا يكون من شأنه نفاذ التصرف المذكور ما دام هذا الحكم لم يشهر قبل تسجيل التنبيه أو يؤثر بمنطوقه في مامش تسجيل صحيفة الدعوى المرفوعة بصحة هذا التصرف إذا كانت قد سجلت قبل تسجيل التنبيه ، إذ أن الحكم بصحة ونفاذ العقد هو قضاء بانعقاده صحيحاً و نافذاً بين طرفيه ولكنه لا يعطى لأى منهما مزية في المفاضلة مع حق سابق مشهر كالحق المترتب للحاجز على تسجيل التنبيه ، وعلى ذلك فلا يصح لمن لم يسجل عقد شرائه للعقار أن يحتج بعقده على نازع الملكية استناداً إلى القول بأنه ما دام البيع حجة على البائع فهو حجة على دائته العادى المعتبر خلوفاً عاماً .

٣ - الأحكام الصادرة في مواجهة السلف حجة على الخلف بشأن الحق الذي تلقاه منه إذا صدر قبل انتقال الحق إلى الخلف واكتسابه الحق عليه .

أما إذا صدر الحكم فيها بعد ذلك فإنه—وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا يتعدى أثره ولا تمتد حجتيه إلى الخلف الخاص فيعتبر من الغير بالنسبة له :

٤ - عدم بيان الطاعنين في دفاعهم أمام محكمة الاستئناف أدلتهم على ادعائهم بالصورية على نحو ما أثاروه بوجه النعى فإن هذا الوجه يكون غير مقبول لما يخالفه من واقع تستقل محكمة الموضوع بتحقيقه .

٥ - عدم قبول النعى إذا كان وارداً على الحكم الابتدائي وتكفل الحكم المطعون فيه الذى قضى بتأييده بالرد عليه بأسباب خاصة .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن مورث الطاعنين المرحوم أقسام الدعوى رقم ١٠٢٢ سنة ١٩٧٩ مدنى مركز الزقازيق الجزئية بطلب الحكم بأحقية للأطيان المينة بالصحيفة وبطلان إجراء التنفيذ عليها ومحو ما تم من تسجيلات وقال شرحاً لها أنه بموجب عقد ابتدائي مؤرخ ١٩٦٧/١٢/١٨ اشترى هذه الأطيان من المطعون ضدهما الثالث والرابع اللذين اشترياها من المطعون ضده الثاني بعقد ابتدائي مؤرخ ١٩٦٧/١٢/١ وأنه قضى له في الدعوى رقم ٤٠١٩ لسنة ١٩٧٨ مدنى كلى الزقازيق بصحة ونفاذ هذين العقدين وأنه تملك الأطيان المبيعة بالتقادم المكسب الطويل المدة، وأن المطعون ضدها الأولى توأطأت مع زوجها المطعون ضده الثاني واتخذت إجراءات نزع ملكية ١٢ قيراط مشاعاً في تلك الأطيان وقضى لها في الدعوى رقم ٥٥٦ لسنة ١٩٧٩ بيوع مركز الزقازيق بإيقاع البيع وتم تسجيل ذلك الحكم ، فدخل المطعون ضده الخامس في الدعوى بطلب رفضها ، وبتاريخ ١٩٨٠/٥/٢٨ نذبت

المحكمة خبيراً في الدعوى وبعد أن قدم تقريره حكمت بتاريخ ١٩٨٢/٢/١٠ بعدم اختصاصها قيمياً بنظرها وإلحالتها إلى محكمة الرقازيق الابتدائية ، حيث قيدت برقم ١٢٣٥ لسنة ١٩٨٢ مدنى كلى الرقازيق وبتاريخ ١٩٨٢/٦/١٠ حكمت هذه المحكمة برفض الدعوى ، استأنف مورث الطاعنين هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥١٩ لسنة ٢٥ ق استئناف المنصورة ، « مأمورية الرقازيق » وبعد أن قضى بانقطاع سير الخصومة لوفاة المستأنف قام ورثة « الطاعنون » بتعجيلها . وبتاريخ ١٩٨٣/٦/٢٠ حكمت المحكمة الاستئنافية بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينمى الطاعنون بالوجه الأول من السبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقولون أن الحكم المطعون فيه رفض دفاعهم بتملك مورثهم أرض النزاع بالتقادم المكسب الطويل المدية تأسيساً على أنه لا يجوز ضم حيازة السلف لعدم تعاقب الحيازة بحسبان أن البائعين لمورثهم — المطعون ضدهما الثالث والرابع — لم يضعما يدهما على أرض النزاع فضلاً عن أن المطعون ضدهما الأولى تلقت حقها من نفس السلف « المطعون ضده الثاني » البائع للبائعين لمورث الطاعنين في حين أن القانون لا يشترط الحيازة المادية وأن المطعون ضدهما الثالث والرابع تسلما تلك الأطنان من البائع لها المطعون ضده الثاني منذ شرائها بتاريخ ١٩٦٧/١٢/١ وانقطعت حيازة هذا الأخير لتلك الأطنان من ذلك التاريخ مدة اثني عشر عاماً من قبل إقامة المطعون ضدهما الأولى لدعوى اليسوع بما يعيب الحكم بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بعدم اكتمال مدة التقادم — على ما صرح به في أسبابه — على دعامتين مستقلتين أحدهما عن الأخرى أولاهما أن التقادم لا يتحقق بضم المدد إلا إذا تعاقبت الحيازة بين السلف والخلف والثابت من تقرير خبير الدعوى أن المطعون

ضدها الثالث والرابع - الباعين لمورث الطاعنين - لم يضمهما يدهما على الأرض موضوع التذاعى والدعامة الثانية أن ضم حيازة السلف لا تسرى قبل المطعون ضدها الأولى وهى متلقية حقها عن المطعون ضده الثانى البائع للبايعين لمورث الطاعنين . لما كان ذلك ، وكانت قاعدة ضم حيازة السلف إلى حيازة الخلف لا تسرى إلا إذا أراد المتمسك بالتقدم أن يحتج به قبل غير من باع له أو غير من تلقى الحق من باع له بحيث إذا كان السلف مشتركاً فلا يجوز للحائز المتمسك بالتقدم أن يستفيد من حيازة سلفه لإتمام مدة الخمسة عشر سنة اللازمة لاكتساب الملك بالتقدم قبل من تلقى حقه عن هذا السلف وكان الثابت مما أورده الحكم المطعون فيه أن مورث الطاعنين قد اشترى أرض النزاع من المطعون ضدهما الثالث والرابع بعقد غير مسجل مؤرخ ١٩٦٧/١٢/١٨ وكان هذان الأخيران قد اشترىاها بتاريخ ١٩٦٧/١٢/١ من المطعون ضده الثانى الذى تلقت عنه المطعون ضدها الأولى حقها فإن الطاعنين لا يحق لهم التمسك قبل المطعون ضدها الأولى بضم مدة وضع يد السلف المشترك « المطعون ضده الثانى » إلى مدة وضع يدهم وليس لهم أن يستفيدوا إلا بمدة وضع يدهم وحده والذى بدأت من ١٩٦٧/١٢/١ ومن ثم فإن التقدم لا يكون قد أكتمل حتى تاريخ رفع الدعوى سنة ١٩٧٩ إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإنه لا يكون قد خالف القانون وإذا كانت هذه الدعامة تكفى وحدها لحمل الحكم ، فإن النعى عليه فيما تضمنته عن الدعامة الأولى يفرض صحته يكون غير متيح .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالوجهين الثانى والثالث من السبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقولون إن حقهم على أرض النزاع ثابت بأحكام الصادر فى الدعوى رقم ٤٠١٩ سنة ١٩٧٨ مدنى كلى الرقازيق والذى قضى بصحة ونفاذ عتدى البيع المؤرخين ١٩٦٧/١٢/١ ، ١٩٦٧/١٢/١٨ الصادر أولهما من المطعون ضده الثانى للمطعون ضدهما الثالث والرابع وثانيهما من الأخيرين لمورثهم وبذلك يكون حقهم سابقاً على اتخاذ لمطعون ضدها الأولى إجراءات التنفيذ ضد مدينها المطعون ضده الثانى فيكون

هذا الحكم حجه عليها باعتبارها خلفاً لمدينها ، كما وأنهم تقلعوا للحكمة الاستئناف بالحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٢٩٦ سنة ٨٠ مدنى كلى الزقازيق والذى تضمنت أسبابه قضاءاً بملكية مورسهم لأرض النزاع موضوع اليد المدة الطويلة غير أن الحكم المطعون فيه لم يعتد بالحكمين سالتى الذكر . مما يعيبه بالخطأ فى تطبيق القانون :

وحيث إن هذا النعمى غير سديد ذلك أن المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات تقضى بأن تصرف المدين أو الحائز أو الكفيل العينى فى عقار لا ينفذ فى حق الحاجزين ولو كانوا دائنين عاديين ولا فى حق من حكم بإيقاع البيع عليه إذ كان التصرف قد حصل شهره بعد تسجيل تنبيه نزع الملكية مما مفاده أن القانون قد جعل العبرة فى نفاذ التصرف الصادر من المدين أو عدم نفاذه فى حق الحاجزين عموماً ومن حكم بإيقاع البيع عليه هى بشهر التصرف أو عدم شهره قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية فإذا شهر التصرف قبل تسجيل التنبيه كان نافذاً فى حق هؤلاء ، أما إذا لم يشهر إلا بعد تسجيل التنبيه أو لم يشهر على الإطلاق فإنه لا يسرى فى حقهم ولو كان ثابت التاريخ قبل تسجيل التنبيه وبذلك يكون تسجيل التنبيه هو الحدد الفاصل بين التصرفات التى تنفذ فى حق الدائنين وبين تلك التى لا تنفذ فى حقهم أيّاً كان الشخص الذى يصدر منه التصرف مديناً كان أو حائزاً ودون تفرقة بين الحاجزين دائنين عاديين كانوا أو من أصحاب الحقوق المقيدة بالتصرف الذى لم يشهر قبل تسجيل التنبيه لا ينفذ فى حق الحاجز فإن صدر حكم بصحة هذا التصرف لا يكون من شأنه نفاذ التصرف المذكور ما دام هذا الحكم لم يشهر قبل تسجيل التنبيه أو يؤشر بمنطوقه فى هامش التسجيل صحيفة الدعوى المرفوعة بطلب صحة هذا التصرف إذا كانت قد سجلت قبل تسجيل التنبيه إذ أن الحكم بصحة ونفاذ العقد هو قضاء بانعقاده صحيحاً ونافاذاً بين طرفيه ولكنه لا يعطى لأى منهما مزية فى المفاضلة مع حق سابق مشهر كالحق المترتب للحاجز على تسجيل التنبيه وعلى ذلك فلا يصح لمن لم يسجل عقد شرائه للعقار أن يحتج "بعقده على نازع الملكية استناداً إلى القول بأنه ما دام البيع حجة على البائع فهو حجة على دائته العادى المعبر خلفاً

عاماً له ولما كان الثابت من تقارير الحكم الابتدائي والحكم المطعون فيه أن عقدي البيع المؤرخين ١٩٦٧/١٢/١ ، ١٩٦٧/١٢/١٨ ، اللذين يستند الطاعنون إليهما لم يشهرا كما لم - يشهر الحكم الصادر في الدعوى رقم ٤٠١٩ سنة ١٩٧٨ مدني كلي الزقازيق الصادر بصحتها ونفاذها ، فإن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه لأسبابه إذ أقام قضاءه على أن هذا التصرف لا يتنفل في حق الدائنة نازعه الملكية - المطعون ضدها الأولى - لعدم شهره قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية يكون قد طبق القانون في هذا الخصوص تطبيقاً صحيحاً وكانت الأحكام الصادرة في مواجهة السلف حجة على الخلف بشأن الحق الذي تلقاه منه إذا صدر قبل انتقال الحق إلى الخلف واكتسابه الحق عليه أما إذا صدر الحكم فيها بعد ذلك فإنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يتعدى أثره ولا تمتد حجتيه إلى الخلف الخاص فيعتبر من الغير بالنسبة له لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون ضدها الأولى لم تختصم في الدعوى رقم ٢٢٩٦ سنة ٨٠ مدني كلي الزقازيق وصدر الحكم فيها بتاريخ ١٩٨١/١١/١٨ فلا يسوغ في القانون أن تحتاج المطعون ضدها الأولى بهذا الحكم تبعاً لصدوره في تاريخ لاحق لانتقال ملكية العقار النزاع إليها ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى أن الحكم الصادر في تلك الدعوى لا تمتد حجتيه إلى المطعون ضدها الأولى فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون النعي بوجهه على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعي بالوجه الرابع من السبب الأول القصور في التسبب وفي بيان ذلك يقول الطاعنون أنهم تمسكوا أمام محكمة الاستئناف بصورية إجراءات التنفيذ التي اتخذتها المطعون ضدها الأولى قبل المطعون ضده الثاني ودون أن تختصم مورثهم فيها وبحكم نفقة لأولادها منذ سنة ١٩٦٩ بعد أن بلغوا سن الرشد وما يؤكد ذلك صدور حكم بإيقاع البيع من أول جلسة دون اعتراض من المدين وأن الحكم المنفذ به قد سقط لعودة المطعون ضدها الأولى لمنزل الزوجية غير أن الحكم المطعون فيه لم يمن بتمحيص هذا الدفاع ورد عليه باعتباره دفعاً بصورية علاقة الزوجية . بما يعيبه بالقصور في التسبب

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد رد على دفاع الطاعنين بصورة إجراءات التنفيذ التي اتخذتها المطعون ضدها الأولى ضد زوجها المطعون ضده الثاني « بأن علاقة الزوجية وحدها لا تكفي لإثبات الصورة هذا فضلاً عن أن المستأنف ضدها الأولى « المطعون ضدها الأولى » قدمت صورة ضوئية لإشهار طلاق لم يعترض عليها أحد يفيد طلاقها في ١٩٧٢/٨/٢٩ قبل اتخاذ إجراءات العرقية « وكان الطاعنون لم يبينوا في دفاعهم أمام محكمة الاستئناف أدلتهم على ادعائهم بالصورية على نحو ما أثاروه بالنص . لما كان ذلك ، فإن هذا الوجه يكون غير مقبول لما يناخذه من واقع استقلال محكمة الموضوع بتحقيقه .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب وفي بيان ذلك يقولون إن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض دعواهم على أن سند ملكيتهم لأرض النزاع لم يشهر وأنه بالرغم من تمسك مورثهم أمام محكمة أول درجة بتملكه أرض النزاع يوضع اليد المدة الطويلة إلا أن تلك المحكمة لم ترد على هذا الدفاع باعتباره سبباً مستقبلاً لكسب الملكية .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك أنه يرد على الحكم الابتدائي ، بينما البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بتأييده فقد رد على دفاع الطاعنين المشار إليه بسبب النعى بأسباب خاصة . ولما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس :

جلسة ١١ من فبراير سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / سيد عبد الباقى سيف نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين / عبد المنصف هاشم ، أحمد إبراهيم شلبى نائبى رئيس المحكمة ، محمد جمال
شلقاني ، وسلاح مظهر عويس .

(٥٤)

الطعن رقم ١٨٧٧ لسنة ٥٢ القضائية :

رسم « الرسوم القضائية » • شركات •

تقدير الرسوم بالنسبة لطلب الفسخ بقيمة الأشياء المتنازع عليها • م ٧٥/٧٥ ق ٩٠ لسنة
١٩٤٤ • مفاده • وجوب تقدير رسوم طلب فسخ عقد الشركة بقيمة رأس مال الشركة الثابت
لى القيد المطلوب لفسخه •

المقرر فى قضاء هذه المحكمة — أن من مقتضى الفقرة الثالثة من المادة ٧٥
من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ أن يقلر الرسم بالنسبة لطلب الفسخ بقيمة
الأشياء المتنازع عليها ، مما مفاده — فى خصوص طلب فسخ عقد الشركة —
وجوب تقدير الرسوم عليه بقيمة رأس مال الشركة الثابت فى القيد المطلوب
فسخه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار
المقرر والمرافعة وبعد المداولة .
حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تتحصل فى أنه بتاريخ ١٩٨١/٧/١١ استصدر قلم كتاب محكمة
استئناف المنصورة أمراً بتقدير الرسوم فى الاستئناف رقم ٥٦٣ سنة ٣٢ فى
مدنى المنصورة — قضى بإلزام المطعون عليه بأن يؤدى للخراتعة مبلغ ٣٢٥ جنيه
على أساس أن قيمة رأس مال الشركة المحكوم فى هذا الاستئناف بحلها هو
٨٠٠٠ جنيه ، فعارض المطعون عليه فى هذا الأمر ، وبتاريخ ١٩٨٢/٤/٢٤

حكمت محكمة استئناف المنصورة بإلغاء أمر التقدير المعارض فيه واعتباره كأن لم يكن ، طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بتنقض الحكم المطعون فيه ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينمى به الطاعنان على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيانه يقولان أنه وفقاً لنص المادة ٧٥ من قانون الرسوم رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ يقدر الرسم النسبي في دعوى الفسخ بقيمة العقد المتنازع فيه ، وإذا كانت قيمة عقد الشركة مئاة النزاع هي ٨٠٠٠ جنيه ، وأقام الحكم المطعون فيه قضاءه على أن قيمة الدعوى هي ٢٠٠٠ جنيه تمثل نصيب الشريك الذى أقام الدعوى في رأس مال الشركة ، فإنه يكون معيياً بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن من مقتضى الفقرة الثالثة من-المادة ٧٥ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ أن يقدر الرسم بالنسبة لطلب الفسخ بقيمة الأشياء المتنازع عليها ، بما مفاده - في خصوص طلب فسخ عقد الشركة - وجوب تقدير الرسوم عليه بقيمة رأس مال الشركة الثابت في العقد المطلوب فسخه ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن رأس مال الشركة - التى قضى الحكم الصادر في الاستئناف رقم ٥٦٣ سنة ٣٢ قى مدنى المنصورة بحلها - هو ٨٠٠٠ جنيه وأن حصة الشريك الذى أقام الدعوى بطلب الفسخ فيه تقدر بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه تدفع بواقع ٥٠٠ جنيه سنوياً مقابل حصة في الأرباح تقدر بالربع وحصة المطعون عليه في الشركة عينية مقابل ثلاثة أرباع الربح ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قدر قيمة الدعوى بقيمة نصيب الشريك المذكور باعتبار أنه القدر المتنازع فيه ، فإنه يكون معيياً بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه :

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم بتعين الحكم في موضوع المعارضة برفضها وتأييد قائمة الرسوم المعارض فيها :

جلسة ١٢ من فبراير سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / مصطفى صالح سليم نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين / ابراهيم زغر نائب رئيس المحكمة ، محمد حسن المليفي ، لطفي عبد العزيز
وابراهيم يركلات .

(٥٥)

الطعن رقم ١٣١٢ لسنة ٥٢ قضائية :

(١ ، ٢ ، ٣) دعوى • تقادم « تقادم مسقط » • حيازة « دعوى

استرداد الحيثة » •

(١) فوات مدة السنة دون رفع دعوى استرداد الحيثة • م ٩٥٨ مدني • مؤداه • انقضاء
الحق في رهنها • انقطاع هذه المدة بالمطالبة القضائية • م ٢٨٣ مدني • اعتبار الدعوى مرفوعة
بإيداع صحيفة قلم كتاب المحكمة • م ٦٣ مرافعات •

(٢) دعوى استرداد الحيثة • قيامها على الاعتداء غير المشروع • عدم اشتراط نية التملك
عند وضع اليد • يكفي لقبولها أن يكون لرائها حيازة مادية حالة تجعل يده متصلة بالمعار
اتصالا فعلياً قائماً في حالة وقوع الغصب • البررة في ثبوت الحيثة بما يثبت قيامه فعلاً
ولو خالف الغائب المستأجر »

(٣) دعوى استرداد الحيثة • لا يشترط لقبولها أن يكون سلبها مصحوباً بإيذاء أو تعد
على شخص العائز أو غيره • كفاية سلبها قهراً •

١ - النص في الفقرة الأولى من المادة ٩٥٨ من القانون المدني على أن
« لحائز العقار إذا فقد الحيازة أن يطلب خلال السنة التالية لفقدانها ردها
إليه ... » يدل على أن فوات هذه المدة دون رفع الدعوى يؤدي إلى انقضاء
الحق فيها ، وبالتالي فهي مدة تقادم خاص ويقطع بالمطالبة القضائية عملاً
بالمادة ٣٨٣ من القانون المدني ، وإذ تقضي المادة ٦٣ من قانون المرافعات
بأن ترفع الدعوى بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة ما لم ينص القانون على
غير ذلك ، وكانت المادة ٩٥٨ من القانون المدني المشار إليها لم ترسم طريقاً
معيناً لرفع الدعوى باسترداد الحيازة فإنها تعتبر مرفوعة من تاريخ إيداع
صحفتها »

٢ - دعوى استرداد الحيازة . وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة تقوم قانوناً على رد الاعتداء غير المشروع دون نظر إلى صفة واضح اليد ، فلا يشترط توافر نية التملك عنده ، ويكفي لقبولها أن يكون لرافعها حيازة مادية حالة تجعل يد الحائز متصلة بالعقار اتصالاً فعلياً قائماً في حالة وقوع الغصب ، والعبرة في ثبوت هذه الحيازة - وهي واقعة مادية - بما يثبت قيامه فعلاً ولو خالف الثابت بمسئدات :

٣ - لا يشترط لقبول دعوى استرداد الحيازة أن يكون سلبها مصحوباً بإلذاء أو تعدد على شخص الحائز أو غيره ، بل يكفي أن تكون الحيازة قد سلبت قهراً .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسامع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .
حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - وعلى ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل في أن المطعون ضدها الأولى أقامت الدعوى رقم ٢٧٤٧ لسنة ١٩٧٩ مدني شمال القاهرة الابتدائية بطلب الحكم برد حيازتها للعقار المبين في الأوراق وقالت شرحاً لها أنها تضع اليد على هذا العقار بصفة هادئة وغير منقطعة ميراثاً عن والدها منذ أكثر من ستين عاماً . إلى أن قام الطاعن بسلب حيازة هذا العقار منها بالقوة فتم إبلاغ الشرطة ضده وأقامت الدعوى ، تدخلت المطعون ضدها الثانية في الدعوى بطلب رفضها ، ودفع الطاعن بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد أكثر من سنة . وبتاريخ ١٩٨١/١٢/١٤ حكمت المحكمة بقبول تدخل المطعون ضدها الثانية وبرفض الدفع المبسدى من الطاعن وللمطعون ضدها الأولى بطلباتها . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٣١٦ س ٩٩ ق مدني ، وبتاريخ ١٩٨٢/٣/٢٠ حكمت المحكمة

بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأسها :

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينمى الطاعن بالأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون حين رفضت محكمة الموضوع دفعه بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد انقضاء أكثر من سنة من فقد الحيازة ، بقولها إن صحيفة الدعوى قد قدمت في غضون هذه المدة في حين أن المدة سالفة الذكر مدة سقوط يتعين أن يتم الإعلان خلالها ، وإذ لم يحصل هذا الإعلان إبانها فإن الدعوى تضحى غير مقبولة ويكون الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن النص في الفقرة الأولى من المادة ٩٥٨ من القانون المدني على أن « الحائز العقار إذا فقد الحيازة أن يطلب خلال السنة التالية لفقدائها ردها إليه ... » إنما يدل على أن فوات هذه المدة دون رفع الدعوى يؤدي إلى انقضاء الحق فيها ، وبالتالي فهي مدة تقادم خاص وينقطع بالمطالبة القضائية عملاً بالمادة ٣٨٣ من القانون المدني . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٦٣ من قانون المرافعات تقضى بأن ترفع الدعوى بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة ما لم ينص القانون على غير ذلك ، وكانت المادة ٩٥٨ من القانون المدني المشار إليها لم ترسم طريقاً معيناً لرفع الدعوى باسترداد الحيازة ، فلأنها مرفوعة من تاريخ إيداع صحيفة قلم كتاب المحكمة ، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ويكون النعى على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعى يباقي أسباب الطعن أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في التسيب وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه تمسك أمام محكمة الموضوع بدرجةيتها بأن سلب الحيازة بالقوة شرط لقبول

الدعوى باستردادها وإذ كان وضع يده قد تم منذ أكثر من سنة قبل رفع الدعوى دون عنف أو قوة نتيجة تخلي المطعون ضدها الأولى بكامل حريتها عن حيازة العقار والذي كانت تحوزه حيازة مادية دون قصد التملك مستدلاً على ذلك بمستندات رسمية مستخرجة من سجلات مصلحة الضرائب العقارية فإن الحكم المطعون فيه إذ التفت عن ذلك كله منتهياً إلى أن مجرد ترك المطعون ضدها الأولى للعين بغير انتفاع لا يترتب عليه فقد حيازتها ما دام أن أحداً لم يستول عليها في ذلك إلى تحقيقات الشكوى رقم ٤٤٨٨ سنة ١٩٧٨ إداري شبرا والتي لا تؤدي إلى ما انتهى إليه فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا التمسك مردود ذلك أن دعوى استرداد الحيازة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تقوم قانوناً على رد الاعتداء غير المشروع بدون نظر إلى صفة واضع اليد فلا يشترط توافر نية التملك عنده ، ويكفي لقبولها أن يكون لرافعها حيازة مادية حالة تجعل يد الحائز متصلة بالعقار اتصالاً فعلياً قائماً في حالة وقوع الغصب ، والمعبرة في ثبوت هذه الحيازة - وهي واقعة مادية - بما يثبت قيامه فعلاً ولو خالف الثابت بمستندات ، لما كان ذلك ، وكان يبين من الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أنه بعد أن استظهر التحقيقات الإدارية التي كانت صورها منضمة إلى الدعوى وأقوال الشهود فيها ، أثبت أنه كان للمطعون ضدها الأولى حيازة مادية على العقار المتنازع عليه وقت فقد الحيازة الحاصل بتاريخ ١٩٧٨/٤/٣٠ وأقامت الدعوى - وعلى نحو ما ورد بالرد على السبب الأول - بإيداع صحيفة قلم كتاب المحكمة بتاريخ ١٩٧٩/٣/١٢ وخلص من كل ذلك إلى أن الطاعن قد حضر إلى الأرض ومعه العمال الذين قاموا برفع القافورات وتسوير الأرض وهو ما يمثل عنصر القوة والإكراه الذي لجأ إليها الطاعن في الاستيلاء على الأرض وأضاف الحكم المطعون أنه « يكفي المستأنف (الطاعن) أنه استولى على الأرض دون رضا المستأنف عليها الحائزة (المطعون ضدها الأولى) ، ودون علمها وكان هذا السلب عقبة أمامها لا تستطيع مفادتها إلا إذا لجأت

إلى العنف ... » فإنه بذلك يكون قد استظهر بجلاء أن الحيازة قد سلبت قهراً وأن المطعون ضدها الأولى قد أقامت دعواها قبل مضي سنة على سلب حيازتها وإذا كان ذلك وكان لا يشترط لقبول دعوى استرداد الحيازة أن يكون سلبها مصحوباً بإيذاء أو تعد على شخص الحائز أو غيره ، بل يكفي أن تكون الحيازة قد سلبت قهراً ، لما كان ذلك فإن النعمى على الحكم بهذه الأسباب يكون في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٢ من فبراير سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / يوسف أبو زيد نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين / وليم رزق ينوى نائب رئيس المحكمة ، أحمد نصر الجندي ، د . محمد بهاء
الدين باسحات ، ومحمد خيرى الجندي .

(٥٦)

الطن رقم ٥٢١ لسنة ٥٣ التقصائية :

تقضى « اجراءات الطعن » « ايداع الكفالة » • بطلان « بطلان الطعن » •

ايداع كفالة الطعن • عدم تحققه الا بتوريد الكفالة كسلاً الى خزانة المحكمة
خلال ميعاد الطعن • لا يفنى عنه تأشير قلم الكتاب خلال ذلك الميعاد بقبولها وتوريدها •
م ١/٢٥٤ مرافعات •

النص فى المادة ١/٢٥٤ من قانون المرافعات على أنه « يجب على الطاعن
أن يودع خزانة المحكمة التى تقدم إليها بصحيفة الطعن على سبيل الكفالة مبلغ
خمسة وعشرين جنياً إذا كان الحكم المطعون فيه صادراً من محكمة استئناف
أو خمسة عشر جنياً إذا كان صادراً من محكمة ابتدائية أو جزئية » بدل - وعلى
ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن إيداع الكفالة هو إجراء جوهرى
يؤدى إغفاله إلى بطلان الطعن بطلاناً يجوز لكل ذى مصلحة التمسك به وتقضى
به المحكمة من تلقاء نفسها وإذا كان الطاعن لم يودع صحيفة طعنه محكمة التقض
مباشرة ، بل اختار عملاً بحقه المقرر فى المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات
إيداعها قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه والتى بها موطنه
بما لا يضاف معه لموعد طعنه ميعاد مسافة ، وكان إيداع الكفالة الذى قصد
إليه المشرع فى المادة ٢٥٤ سالفة الذكر لا يتحقق كإجراء جوهرى مرعى
إلا بتوريدها فعلاً إلى خزانة المحكمة خلال ميعاد الطعن دون أن يغنى عن ذلك
مجرد التأشير من قلم الكتاب خلال هذا الميعاد بقبولها وتوريدها ، لما كان
ذلك وكان الثابت من أوراق حافظة إيداع صحيفة الطعن أنه وإن تأشير الطاعن
من قلم كتاب محكمة استئناف طنطا يوم ١٩٨٣/٣/٥ وهو اليوم الأخير فى

ميعاد الطعن بقبول الرسم وتوريده في اليوم التالي إلا أن الثابت أيضاً أن الطاعن لم يودع الكفالة خزانة المحكمة إلا في يوم ١٩٨٣/٣/٦ وهو اليوم التالي لانتهاء ميعاد الطعن ، فإن الطعن يكون باطلاً ومن ثم غير مقبول .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق وبالقدر اللازم للفصل في الطعن - تتحصل في أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ١٩٨٠/٣٦٨٢ مدنى كلى طنطا على الطاعن وباقي المطعون ضدهم طالباً بالحكم له بأحقية في صرف نصف مبلغ ١٦٣٥٨ جنيه قيمة الزيادة في التعويض والمحكوم به عن نزاع ملكية الأرض الميمنة بالصحيفة والتي اشتراها من الطاعن بالعقد العرفي المؤرخ ١٩٧٦/٤/٢ ثم نزع ملكيتها للمصلحة العامة ، وأوقع من بعد ذلك حجزاً تحفظياً على ما للطاعن لدى المطعون ضده الثاني وفاء للمبلغ المذكور ثم تقدم للرئيس بمحكمة طنطا الابتدائية بطلب لإصداره أمره ضد الطاعن والمطعون ضده الثاني بإلزامها بأداء هذا المبلغ له وبتثبيت الحجز التحفظي فرفض وقيدت الأوراق دعوى برقم ١٩٨١/٢٩٦٤ مدنى كلى طنطا . أقام الطاعن أيضاً الدعوى رقم ١٩٨١/٥٦٤٤ مدنى كلى طنطا على المطعون ضدهم الثلاثة الأول طالباً بالحكم بفسخ عقد البيع الابتدائي المؤرخ ١٩٧٦/٤/٢ المتضمن بيعه للمطعون ضده الأول الأرض المزوع ملكيتها سالفه الذكر . أمرت المحكمة بضم دعاوى الثلاث وبتاريخ ١٩٨١/١٢/٣٠ قضت في الأولى بطلبات المطعون ضده الأول وفي الثانية بصحة إجراءات الحجز وبتثبيته وفي الثالثة برفضها . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف طنطا بالاستئناف رقم ٣٢/١٨٩ ق طالباً بإلغاء ورفض الدعويين الأولى والثانية والحكم له بطلباته في الدعوى الثالثة . بتاريخ ١٩٨٣/١/٤ قضت المحكمة بتعديل

الحكم المستأنف بالنسبة لما قضى به في الدعوى الأولى إلى أحقية المطعون ضده الأول في صرف مبلغ ٨١٧٩ جنيه قيمة نصف مبلغ الزيادة في التعويض المحكوم به عن نزع ملكية الأرض المبيعة وبتأييده فيما عدا ذلك . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . أودعت النيابة مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الطعن لعدم إيداع الكفالة إلا بعد انقضاء ميعاد الطعن . عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها ألزمت النيابة رأيها :

وحيث إن هذا الدفع في محله ذلك أن النص في المادة ١/٢٥٤ من قانون المرافعات على أنه « يجب على الطاعن أن يودع خزانة المحكمة التي تقدم إليها صحيفة الطعن على سبيل الكفالة مبلغ خمسة وعشرين جنيهاً إذا كان الحكم المطعون فيه صادراً من محكمة استئناف أو خمسة عشر جنيهاً إذا كان صادراً من محكمة ابتدائية أو جزئية ... » يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن إيداع الكفالة هو إجراء جوهري يؤدي إغفاله إلى بطلان الطعن بطلاناً يجوز لكل ذي مصلحة التمسك به وتقضي به المحكمة من تلقاء نفسها ، وإذ كان الطاعن لم يودع صحيفة طعنه محكمة النقض مباشرة ، بل اختار عملاً بمقتضى المقرر في المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات إيداعها قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه والتي بها موطنه بما لا يضاف معه لموعد طعنه ميعاد مسافة وكان إيداع الكفالة الذي قصد إليه المشرع في المادة ٢٥٤ سائلة الذكر لا يتحقق كإجراء جوهري مرعى إلا بتوريدها فعلاً إلى خزانة المحكمة خلال ميعاد الطعن دون أن يغنى عن ذلك مجرد التأشير من قلم الكتاب خلال هذا الميعاد بقبولها وتوريدها . لما كان ذلك وكان اثبات من أوراق حافظة إيداع صحيفة الطعن أنه وإن تأخر للطاعن من قلم كتاب محكمة استئناف طنطا يوم ١٩٨٣/٣/٥ وهو اليوم الأخير في ميعاد الطعن بقبول الرسم وتوريده في اليوم التالي إلا أن الثابت أيضاً أن الطاعن لم يودع الكفالة خزانة المحكمة إلا في يوم ١٩٨٣/٣/٦ وهو اليوم التالي لانتفاء ميعاد الطعن ، فإن الطعن يكون باطلاً ومن ثم غير مقبول .

ولما تقدم بتعين عدم قبول الطعن .

جلسة ١٥ من فبراير سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / محمد الرضى فتح الله نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين/ سعيد أحمد صقر نائب رئيس المحكمة ، أحمد زكي شراية ، طه الشريف ،
وابراهيم الضهورى .

(٥٧)

الطن رقم ١٨٩ لسنة ٥٣ القضائية :

(١ - ٢) اثبات • خبرة • محكمة الموضوع •

(١) عمل الخبير عنصر من عناصر الإثبات الواقعية في الدعوى • خطووه لتقدير محكمة
الموضوع • أخذها بتقريره محمولا على أسبابه يفيد أنها لم تجد في المطاعن الموجهة اليه
ما يستحق الرد عليه بأكثر مما تضمنه • الخبير غير ملزم بأداء عمله على وجه محدد • شرطه •
تحقق الغاية من تدميه •

(٢) الاعتراض على شخص الخبير أو عمله • وجوب إبدائه أمام الخبير أو أمام محكمة
الموضوع • عدم جواز الازالة لأول مرة أمام محكمة النقض • علة ذلك •

(٣) نقض « السبب الجديد » • محكمة الموضوع •

دفاع قانوني يخالفه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع • عدم جواز الازالة لأول
مرة أمام محكمة النقض •

١ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن عمل الخبير لا يعدو أن يكون عنصراً
من عناصر الإثبات الواقعية في الدعوى يخضع لتقدير محكمة الموضوع التي لها
سلطة الأخذ بما انتهى إليه إذا رأت فيه ما يقنعها ويتفق وما رأت أنه وجه
الحق في الدعوى : ما دام قائماً على أسباب لها أصلها وتؤدي إلى ما انتهى
إليه ، وأن في أخذها بالتقرير محمولا على أسبابه ما يفيد أنها لم تجد في المطاعن
الموجهة إليه ما يستحق الرد عليه بأكثر مما يتضمنه التقرير دون ما إلزام عليها
بتعقب تلك المطاعن على استقلال ولا إلزام في القانون على الخبير بأداء عمله
على وجه محدد إذ يحسب أن يقوم بما تدب له على النحو الذي يراه محققاً للغاية
من تدبه ما دام عمله خاضعاً لتقدير المحكمة التي يخفى لها الاكتفاء بما أجراه
ما دامت ترى فيه ما يكفي لجلاء وجه الحق في الدعوى .

٢ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا بدا لأحد خصوم الدعوى الاعتراض على شخص الخبير أو على مباشرته لمهمته فعليه أن يثبت هذا الاعتراض عند قيام الخبير بعمله ، فإن فاته ذلك فعليه أن يبيده لدى محكمة الموضوع ، فإن أغفل ذلك فلا يجديه الطعن بذلك أمام محكمة النقض باعتباره سبباً جديداً لا يجوز له التمسك به .

٣ - الدفاع القانوني الذي يخالفه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع لا يجوز التحدي به لأول مرة أمام محكمة النقض .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومباح التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضدهم أقاموا على مورث الطاعنين المرحوم الدعوى رقم ٧٤٠٠ لسنة ١٩٧١ مدني كلي جنوب القاهرة وطلبوا الحكم بإلزامه أن يقدم كشوف الحساب عن الأطيان حراسته في السنوات من ١٩٦٠ حتى ١٩٦٧ وأن يدفع لهم ما يسفر عنه الحساب من مبالغ وفوائده القانونية . وقالوا في بيان دعواهم إنه بموجب الحكم رقم ٦١ لسنة ١٩٥٦ مستأنف القاهرة عين مورث الطاعنين حارساً قضائياً على أطيان زراعية يخص المطعون ضده الأول منها ١٢ قيراط و ١٨ فدان وكل من المطعون ضدهما الثاني والثالث ٦ قيراط و ٩ أفدنة على أن يقدم كشف حساب عن إدارته كل ستة أشهر إلا أنه لم يقدم هذه الكشوف عن السنوات المشار إليها ولم يدفع إليهم مستحقاتهم ومن ثم أقاموا الدعوى بطلباتهم سالفة البيان . نددت المحكمة خبيراً في الدعوى قدم تقريره ثم حكمت بإلزام مورث الطاعنين أن يؤدي للمطعون ضده الأول ٢٦٥٨,٢٧٠ جنياً وللتاني ٦٢٢,١٣٤ جنياً وللتالث

١٥٠٧، ٩٢٠ جنباً والقوائد بو اقع ٤٪ سنوياً من تاريخ المطالبة القضائية : استأنف مورث الطاعنين هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٩٠٤ لسنة ٩٠ قضائية القاهرة ، وبعد أن نذبت المحكمة خبيراً أقدم تقريره ، قضت في ١٩٨٢/١٢/٢٥ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة رأت فيها رفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعي الطاعنان بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه التصور في التسبب والفساد في الاستدلال والإخلال بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك يقولان إن الحكم عول في قضائه على تقرير الخبير رغم ما شابه من أخطاء تتعلق بمقدار المساحة المسلمة لمورثهما وعدم معابنتها على الطبيعة وتحقيق وضع اليد عليها ولكون بعضها منزرعاً بأشجار للأخشاب والفاكهة مما يبنى كونها مؤجرة فضلاً عن أن الخبير لم يجب مورثهما إلى طلب إعادة إجراء المعاينة .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ، ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن عمل الخبير لا يعدو أن يكون عنصراً من عناصر الإثبات الواقعية في الدعوى يخضع لتقدير محكمة الموضوع التي لها سلطة الأخذ بما انتهى إليه إذا رأت فيه ما يقنعها ويتفق وما رأت أنه وجه الحق في الدعوى ، ما دام قائماً على أسباب لها أصلها وتؤدي إلى ما انتهى إليه ، وأن في أخذها بالتقرير محمولاً على أسبابه ما يفيد أنها لم تجد في المطاعن الموجهة إليه ما يستحق الرد عليه بأكثر مما تضمنته التقرير دون ما إلزام عليها وتعقب تلك المطاعن على استقلال ، وكان لا إلزام في القانون على الخبير بأداء عمله على وجه محدد إذ يحسبه أن يقوم بما ندب له على النحو الذي يراه محققاً للغاية من ندبه ما دام عمله خاضعاً لتقدير المحكمة التي يخق لها الاكتفاء بما أجراه ما دامت ترى فيه ما يكفي لجلاءه وجه الحق في الدعوى - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أخذ بتقرير الخبير المتدب في الدعوى محمولاً على أسبابه ، كما تناول الرد على اعتراضات الطاعنين عليه بالنسبة لمساحة الأرض المسلمة إلى مورثهما ولنتيجة الحساب التي خلص إليها الخبير ، فإن النعي عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين يتعيان بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه البطلان ،
وفى بيان ذلك يقولان إن تقرير الخبير الذى أخذ به الحكم وضعه ثلاثة من
الخبراء الزراعيين فى حين أن الحكم الصادر فى ١٠/٥/١٩٧٥ قضى بتدب
خبير حسابى .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه لما كان المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه
إذا بدا لأحد خصوم الدعوى الاعتراض على شخص الخبير أو على مباشرته
لمهمته فعليه أن يثبت هذا الاعتراض عند قيام الخبير بعمله ، فإن فاته ذلك
فعليه أن يبيده لدى محكمة الموضوع ، فإن أغفل ذلك فلا يجديه الطعن بذلك
أمام محكمة النقض باعتباره سبباً جديداً لا يجوز له التمسك به . وإذا كان البين
من الأوراق أن مورث الطاعنين وهما من بعده لم يعترضوا على مباشرة الخبراء
واضعى التقرير للمأمورية سواء عند قيامهم بها أو أمام محكمة الموضوع بعد
إيداع التقرير فإنه لا يقبل منهما التحدى بهذا السبب لأول مرة أمام محكمة
النقض .

وحيث إن الطاعنين يتعيان بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة
القانون والدستور من شقين الأول : أن الحكم قضى بالفوائد من تاريخ
المطالبة القضائية فى ١٤/٣/١٩٦٧ حال أن المطعون ضدهم لم يطالبوا بها
إلا من ٤/٩/١٩٦٩ ، كما أنها لا تستحق إلا من وقت مطالبة مورثها بالمبالغ
المستحقة للمطعون ضدهم . والثانى : أن الحكم قضى بالفوائد استناداً إلى
المادة ٢٢٦ من القانون المدنى مع أنها ربا محرم شرعاً ومن ثم تخالف حكم
المادة ٢٢٦ من الدستور .

وحيث إن هذا النعى فى شقه الأول مردود بأنه دفاع قانونى يخالطه واقع
لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع . ومن ثم فلا يجوز التحدى به لأول مرة
أمام محكمة النقض . والنعى فى شقه الثانى مردود بأن قضاء المحكمة الدستورية
العليا فى الدعوى رقم ٢٠ سنة ١ قضائية دستورية الصادر بتاريخ ٤/٥/١٩٨٥
وقد انتهى إلى عدم مخالفة نص المادة ٢٢٦ من القانون المدنى لحكم المادة
الثانية من الدستور فإن النعى بهذا الشق يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٦ من فبراير سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد / المستشار الدكتور أحمد حسنى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين / محمد طوم ، ذكى المصرى نائبي رئيس المحكمة ، منير توفيق ، وعبد المتعم ابراهيم .

(٥٨)

التمن رقم ١٩٣٤ لسنة ٥١ القضاية :

(١) دعوى « سبب الدعوى » .

سبب الدعوى . ماهيته . الواقعة التى يستمد منها المدعى الحق فى الطلب عدم تفرغ
بتنفيذ الأدلة الواقعية أو الحجج القانونية التى يستند إليها الخصوم فى دفاعهم .

(٢ ، ٣) التزام « تجديد الالتزام » . تقادم .

(٢) كتابة سند يدين بوجود من قبل أو تغيير الالتزام الذى لا يتناول الا زمان
الوفاء أو كلفته . لا يستفاد منه تجديد الالتزام .

(٣) مطالبة الشركة المطعون ضدها للطاعن بصفته أميناً للنقل بالتعويض عن العجز فى
البضاعة التى عهدت إليه بنقلها . سقوط هذه الدعوى بنفى المدد المتخصص عليها فى المادة
١٠٤ من قانون التجارة اقرار الطاعن اللاحق على المدعى بقبوله خصم قيمة العجز من مستحقاته
لدى الشركة المطعون ضدها . لا يعتبر تجديدًا للالتزام المتولد من عقد النقل بحيث يخضع
للتقادم الطويل والنا قلنا للتقادم الأول يبدأ به تقادم جديد بنفس المدة .

١ - قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن سبب الدعوى هو الواقعة التى
يستمد منها المدعى الحق فى الطلب ، وهو لا يتغير بتغير الأدلة الواقعية والحجج
القانونية التى يستند إليها الخصوم .

٢ - تجديد الالتزام وفقاً للمادة ٣٥٤ من القانون المدنى لا يستفاد من كتابة
سند يدين بوجود قبل ذلك ولا مما يحدث فى الالتزام من تغيير لا يتناول
إلا زمان الوفاء أو كلفته .

٣ - إذ كان الثابت من مدونات الحكم الابتدائى والحكم المطعون فيه
أن الشركة المطعون ضدها قد أقامت دعواها على الطاعن بطلب إلزامه - بصفته
أميناً للنقل - بالتعويض عن العجز فى البضاعة التى عهدت إليه بنقلها بموجب

عقد النقل المؤرخ ١٩٧٣/١/١٥ استناداً إلى التزامه الناشئ عن هذا العقد بضمان تسليم البضاعة في جهة الوصول - كاملة وسليمة - ومن ثم فإن عقد النقل المشار إليه يكون سبب الدعوى ، وإذ كانت الدعوى المستندة إلى هذا السبب تسقط - طبقاً للمادة ١٠٤ من قانون التجارة بمضى مائة وثمانين يوماً - فيما يختص بالنقل داخل البلاد من اليوم الذي كان يجب فيه نقل البضاعة - في حالة الهلاك الكلي ومن يوم تسليمها فعلاً إلى المرسل إليه - في حالة التلف - وذلك ما لم يصدر من الناقل أو تابعيه غش أو خيانة فلأنها تسقط بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه : وكان إقرار الطاعن اللاحق على عقد النقل - بقبوله خصم قيمة العجز من مستحقاته لدى الشركة المطعون ضدها - لا يعتبر تجديدًا للالتزام المتولد من عقد النقل بتعويض الناشئ عن العجز - وإنما اعترافاً بهذا الالتزام - بهدف اعتبار هذا التعويض ثابتاً في ذمته وليس بهدف تغيير مصدره من عقد النقل إلى الإرادة المنفردة ، ومن ثم فلا يترتب عليه أن يصبح التعويض في هذه الحالة ديناً عادياً يخضع للتقادم الطويل وإنما يبقى خاضعاً للتقادم الوارد بنص المادة ١٠٤ من قانون التجارة ، ويعتبر الإقرار المشار إليه في ذات الوقت إجراءً قاطعاً لدعوى مسئولية الطاعن - كأمين للنقل - يبدأ به تقادم جديد مدته هي مدة التقادم الأول .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسامع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناقشة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الشركة المطعون ضدها أقامت ابتداء الدعوى رقم ١٦٠١ لسنة ١٩٧٣ تجارى كلى الإسكندرية - على الطاعن يطلب إلزامه

بأن يؤدي لها مبلغ ٦٤١٢,٠٥٤ جنيه - وقالت بياناً لدعواها أنه بموجب عقد مؤرخ ١٩٧٣/١/١٥ عهدت إليه بنقل كمية من الصفيح من الإسكندرية إلى شركة بالقاهرة إلا أنه تبين عند تسليم الرسالة بتاريخ ١٩٧٣/٥/٢٩ وجود عجز بها قدره ٢١,٧٧٩ طن - يقدر التعويض عنه بالمبلغ المطالب به - دفع الطاعن بعدم قبول الدعوى طبقاً للمادة ٩٩ من قانون التجارة . وبتاريخ ١٩٧٤/٤/٣٠ قضت المحكمة برفض الدفع وبندب خبير في الدعوى الذي انتهى في تقريره إلى أن قيمة العجز ٤٠٤٦,٣٨١ جنيه وأن الطاعن قبل خصم مبلغ ٣٦٨٤,٧٨١ جنيه من مستحقاته لدى الشركة المطعون ضدها . وبتاريخ ١٩٧٨/٢/١ قررت المحكمة شطب الدعوى . فأقامت الشركة المطعون ضدها الدعوى الحالية رقم ١٠١١ لسنة ١٩٧٩ تجارى كلى الإسكندرية على الطاعن بطلب إلزامه بأن يدفع لها مبلغ ٣٦١,٦٠٠ جنيه - وهو الفرق بين التعويض المستحق لها عن العجز في رسالة الصفيح وبين رصيد الطاعن لديها والذي قبل خصمه دفع الطاعن بسقوط الدعوى عملاً بالمادة ١٠٤ من قانون التجارة . وبتاريخ ١٩٨٠/٢/٢٦ قبلت محكمة أول درجة هذا الدفع . استأنفت الشركة المطعون ضدها هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٢٠ لسنة ٣٦ ق . وبتاريخ ١٩٨١/٥/١٨ قضت محكمة استئناف الإسكندرية بإلغاء الحكم المستأنف وبإلزام الطاعن بأن يدفع للشركة المطعون ضدها مبلغ ٣٦١,٦٠٠ جنيه طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض - وقامت النيابة العامة مذكرة رأت فيها نقض الحكم المتلحون فيه وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره - وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الدلائل ينمى بالسبب الثانى من سبب الطعن على الحكم المطعون فيه - القصور في التيسيب والخطأ في الإسناد - وفى بيان ذلك يقول إن الحكم اعتبر التزامه بتعويض الضرر عن العجز في البضاعة التي قام بنقلها قد تغير مصدره من عقد انتقل المؤرخ ١٩٧٣/١/١٥ - إلى إقراره اللاحق عليه بقبوله خصم قيمة هذا العجز من قيمة مستحقاته لدى الشركة المطعون ضدها - واعتبر هذا الإقرار سبب الدعوى ورتب على ذلك عدم خضوعها للتقادم

المصوص عليه في المادة ١٠٤ من قانون التجارة وخضوعها لتقادم آخر - طويل المدة طبقاً للقواعد العامة في القانون المدني - في حين أن سبب الدعوى هو عقد النقل المشار إليه وما إقراره اللاحق عليه بالعجز إلا إجراء قاطع لتقادم دعوى مسئولية - كأمين للنقل - يبدأ به تقادم جديد مدته هي مدة التقادم الأول وهي مائة وثمانين يوماً من تاريخ تسليم البضاعة - لأن التقادم في هذه الحالة لا يستند إلى قرينة الوفاء وإنما إلى الرغبة في تصفية المنازعات التي تنشأ عن عمليات النقل العديدة التي يقوم بها الناقل .

وحيث إن هذا النعي سديد . ذلك أنه لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى - على أن سبب الدعوى هو الواقعة التي يستمد منها المدعى الحق في الطلب وهو لا يتغير بتغير الأدلة الواقعية والحجج القانونية التي يستند إليها الخصوم في دفاعهم - وأن تجديد الالتزام وفقاً للمادة ٣٥٤ من القانون المدني - لا يستفاد من كتابة سند بدين موجود قبل ذلك ولا ؛ يحدث في الالتزام من تغير لا يتناول إلا زمان الوفاء أو كيفيته - وكان الثابت من مدونات الحكم الابتدائي والحكم المطعون فيه أن الشركة المطعون ضدها قد أقامت دعواها على الطاعن بطلب إلزامه - بهفته أميناً للنقل - بالتعويض عن العجز في البضاعة التي عهدت إليه بنقلها بموجب عقد النقل المؤرخ ١٩٧٣/١/١٥ استناداً إلى التزامه الناشئ عن هذا العقد بضمان تسليم البضاعة في جهة الوصول - كاملة وسليمة . ومن ثم فإن عقد النقل المشار إليه يكون سبب الدعوى .

وإذ كانت الدعوى - المستندة إلى هذا السبب تسقط - طبقاً للمادة ١٠٤ من قانون التجارة - بمضي مائة وثمانين يوماً - فيما يخص النقل داخل البلاد - من اليوم الذي كان يجب فيه نقل البضاعة - في حالة الهلاك الكلي - ومن يوم تسليمها فعلاً إلى المرسل إليه - في حالة التلف - وذلك ما لم يصدر من الناقل أو تابعيه غش أو خيانة فلنما تسقط بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه - وكان إقرار الطاعن اللاحق على عقد النقل - بقبوله خصم قيمة العجز من مستحقاته لدى الشركة المطعون ضدها لا يعتبر تجديدًا للالتزام المتولد من عقد النقل بموجب الضرر

الناشئ* عن العجز - وإنما اعترافاً منه بهذا الالتزام - بهدف اعتبار هذا التعويض ثابتاً في ذمته وليس بهدف تغيير مصدره من عقد النقل إلى الإرادة المنفردة . ومن ثم فلا يترتب عليه أن يصبح التعويض في هذه الحالة - ديناً عادياً يخضع للتقادم الطويل وإنما يبقى خاضعاً للتقادم الوارد بنص المادة ١٠٤ من قانون التجارة ويعتبر الإقرار المشار إليه في ذات الوقت - إجراءً قاطعاً لدعوى مسئولية الطاعن - كأمين للنقل - يبدأ به تقادم جديد مدته هي مدة التقادم الأول - لما كان ذلك وكانت الشركة المطعون ضدها لم تدع بوقوع غش أو خيانة من الطاعن أو تابعيه وكانت قد أقامت دعواها الراهنة بإيداع صحيفتها قلم كتاب المحكمة بتاريخ ١٩٧٩/٣/١ بعد شطب دعواها السابقة رقم ١٦٠١ لسنة ١٩٧٣ تجارى كلى الإسكندرية بتاريخ ١٩٧٨/٢/١ - أى بعد مضي مائة وثمانين يوماً من قرار الشطب - باعتباره آخر إجراء صحيح تم في الدعوى ومن ثم فإن الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه تكون قد سقطت بالتقادم المنصوص عليه في المادة ١٠٤ من قانون التجارة - ولما كان الطاعن قد تمسك - أمام محكمة الموضوع بهذا التقادم - وكان الحكم المطعون فيه قد رفض دفاعه في هذا الصدد استناداً إلى أن التزامه بالتعويض عن العجز في البضاعة قد تغير مصدره من عقد النقل إلى الإقرار اللاحق عليه بالعجز واعتبر هذا الإقرار سبباً للدعوى ورتب على ذلك عدم خضوعها للتقادم المنصوص عليه في المادة ١٠٤ من قانون التجارة وخضوعها للتقادم الطويل طبقاً للتواعد العامة في القانون المدني وقضائه في موضوع الدعوى بالتعويض - فإنه يكون قد شابه التقصور في التسبب والخطأ في الاستناد بما يوجب نقضه - دون حاجة لبحث السبب الأول من سببي الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم .

جلسة ١٦ من فبراير سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد / المستشار د . منصور وجهه نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين / محمد فؤاد بدر نائب رئيس المحكمة ، عبد النبي شخم ، كمال نافع ،
محمد مصباح .

(٥٩)

الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٥٠ القضائية :

(١ - ٣) قانون « سريان القانون من حيث الزمان » نظام عام . ايجار
« ايجار الاماكن » « التاجير مفروش » .

(١) القانون . سريانه باثر فوري على ما يقع من تاريخ نفاذه مالم ينص فيه على
خلاف ذلك . آثار السند خطوعها لاحكام القانون الذى ايرم فى ظله مالم تكن احكام القانون
الجديد متعلقة بالنظام العام . سريانه باثر فوري على مالم يكن قد اكتمل من المراكز
القانونية . قوانين ايجار الاماكن . سريانه باثر فوري على عقود الايجار السارية ولو كانت
مبرمة قبل العمل به .

(٢) حق التاجير المفروش . قصره على الملاك والمستأجرين المصريين فقط والاجانب ليس
لهم هذا الحق سواء كانوا ملاكا أو مستأجرين الخواص ٣١ ، ٤٠ ، ٤٨ / ١ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .
تعلق ذلك بالنظام العام . سريانه على العلاقات التى نشأت قبل صدور القانون المذكور .
علة ذلك .

(٣) حكم « الطعن فى الحكم » . نقضى « الاحكام غير الجائز الطعن عليها » .

الاحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بوصفها محكمة الدرجة الاولى . علم جواز
الطعن فيها بطريق النقض .

١ - المقرر طبقاً للمبادئ الدستورية المتواضع عليها أن أحكام القوانين
لا تجرى إلا على ما يقع من تاريخ نفاذها وتعطف آثارها على ما وقع عليها
ما لم ينص القانون على خلاف ذلك ، والأصل أن للقانون الجديد أثرًا مباشرًا
تخضع لسلطانه الآثار المستقبلية للمراكز القانونية الخاصة إلا فى العقود فتخضع
للقانون القديم الذى أبرمت فى ظله ما لم يكن القانون الجديد من النظام العام
فيسترد سلطانه المباشر على الآثار المترتبة على هذه العقود ، طالما بقيت سارية

عند العمل بالقانون الجديد دون أن يكون ثمة تعارض بين هذا المبدأ وبين قاعدة عدم رجعية القوانين وإذا كانت أحكام قوانين إيجار الأماكن الاستثنائية المتتابة آمرة ومتعلقة بالنظام العام فلنأخذ تسري بأثر مباشر فوري من تاريخ العمل بها على جميع الآثار المترتبة على عقود الإيجار حتى ولو كانت مبرمة قبل تعديلها .

٢ - النص في المواد ٣١ ، ٤٠ ، ٤٨/١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ يدل على أنه إذا أذن المؤجر بالتأجير من الباطن مفروشا ، أو أجاز القانون ذلك للمستأجر - رغم عدم موافقة المؤجر لاعتبارات رأيها المشرع إنما أراد تحديد جنسية من يرخص له بالتأجير مفروشا في الحالات سالفة البيان ، سواء كان مالكا أو مستأجرا ، وسواء أكانت هذه الرخصة مقرررة بنص القانون في الفصل الرابع منه أو بموافقة المؤجر المنصوص عليها في المادة ٣١ منه ، يؤكد صواب ذلك ، أن نص المادة ٤٨ سوى بين المالك الأجنبي والمستأجر الأجنبي ولا يستتبع عقلا أن يكون هذا الأخير أكثر مما للأول ، إذ علة هذا الحظر أنه ليس للأجنبي مالكا أو مستأجرا الاستئجار في تأجير الأماكن المفروشة في تلك الحالات وهو ما أفصحت عنه مناقشة مشروع هذا القانون في مجلس الشعب ، وما دام الأمر كذلك فإن علة منع المستأجر الأجنبي من التأجير مفروشا يتوافر في جميع الحالات الواردة بالمادة ٤٠ متقدمة البيان ، وهي الحالات التي يستمد الحق فيها من القانون مباشرة ولو أجاز المؤجر هذا التأجير أو أذن به وإذا كان قصد المشرع من القاعدة القانونية التي أفرغها في المادة ٤٨/١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بمنع غير المصريين من استثمار أموالهم ونشاطهم في التأجير المفروش هو أن يضيق قدر المستطاع من مجال المضاربة في هذا النوع من النشاط حتى تتوافر الأماكن الخالية لطالبي السكنى التزاما بمقتضيات الصالح العام وترجيحا لها على ما قد يكون للأفراد مصالح مغايرة فإن هذه القاعدة تكون من قواعد النظام العام ولا يجوز الاتفاق على ما يخالفها ، كما وأنها تحكم العلاقات التي نشأت قبل صدور القانون الذي قدها .

٣- مؤدى المادتين ٢٤٨ ، ٢٤٩ من قانون المرافعات أن يقتصر الطعن بطريق النقض على الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف وعلى الأحكام النهائية أياً كانت المحكمة التي أصدرتها إذا صدرت على خلاف حكم سابق ، أما الأحكام التي تصدر من المحكمة الابتدائية بوصفها محكمة الدرجة الأولى فلا يجوز الطعن فيها بطريق النقض وإنما يكون الطعن في الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف سواء بتأييدها أو بإلغائها أو بتعديلها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومماح التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ٧٢٣٣ لسنة ١٩٧٨ مدني شمال القاهرة ضد الطاعنة والمطعون ضدهما الثاني والثالث بطلب الحكم بإخلاصهم من الشقة الميينة بالصحيفة وتسليمها خالية ، وقال بياناً لذلك أن المطعون ضده الثاني السورى الجنسية استأجر منه تلك الشقة بعقد مؤرخ ١٩٧١/٧/٢١ نص في بنده السادس على حظر تنازل المستأجر عن الإيجار أو تأجير العين من الباطن بغير إذن كتابي من المؤجر ، ورغم ذلك أجبرها إلى المطعون ضده الثالث اللبناني الجنسية من يوليو إلى سبتمبر سنة ١٩٧٦ ثم استأجرها الطاعنة - وهى زوجة المطعون ضده الثالث - ولذلك فقد أقام الدعوى بتاريخ ١٩٧٩/٦/٢٧ حكمت المحكمة بإخلاء الطاعنة والمطعون ضدهما الثاني والثالث من شقة النزاع وتسليمها إلى المطعون ضده الأول . استأنفت الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة ، وقيد استئنافها برقم ٤٦٥٢ لسنة ٩٦ ق ، وبتاريخ ١٩٨٠/٣/٢٥ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برغض

الطعن ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأياً :

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب ، تنعى الطاعنة بالثلاث الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال والقصور في التسيب ، وفي بيان ذلك تقول إن المطعون ضده الثاني أجر لها عين النزاع مفروشة في المدة من ١٩٧٦/٧/٤ إلى ١٩٧٨/٧/٣ فتكون العلاقة التجارية قد نشأت قبل العمل بأحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المنفذ اعتباراً من ١٩٧٧/٩/٨ ، بما لا يجوز معه إخضاع تلك العلاقة لنص المادة ٤٨ من هذا القانون إذ قامت في ظل العمل بأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ الذي لم يكن يمنعها وكان ينظم أحكام التاجر المفروش في المواد من ٢٦ إلى ٢٩ منه دون ما ينفي عن قصد إلى قصر أحكامها على المصريين وحدهم ، كما لا يجوز سحب أثر النص المستحدث عليها لأنه يتضمن تعديلاً لما اتفق عليه أطراف العقد بما لا يخالف قواعد النظام العام ، وهو ما يكشف عنه نص المادة ٤٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ التي أوجبت على الملاك والمستأجرين والمؤجرين لأماكن مفروشة حتى تاريخ العمل بالقانون تعديل أوضاعهم وفقاً لأحكامه في مدى ستة شهور من تاريخ صدوره أو انتهاء مدد العقود أيهما أقرب ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بالاخلاء تأسيساً على ثبوت واقعة التاجر المفروش بالخالفه لنص المادة ٤٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ مع قيامها قبل العمل بأحكام هذا القانون ، كما تقدم البيان بمقولة أن هذا النص كاشف لمراد الشارع معيب بما يستوجب نقضه :

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن المقرر طبقاً للمبادئ الدستورية المتواضع عليها أن أحكام القوانين لا تجري إلا على ما يقع من تاريخ نفاذها ولا تتعطف آثارها على ما وقع قبلها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك ، والأصل أن للقانون الجديد أثراً مباشراً تخضع لسلطانه الآثار المستقبلية للبيانات القانونية الخاصة ، إلا في العقود فتخضع للقانون القديم الذي أبرمت في ظله ما لم يكن القانون الجديد من النظام العام فيسترد سلطانه المباشر على الآثار

المرتبة على هذه العقود ، طالما بقيت سارية عند العمل بالقانون الجديد ، دون أن يكون ثمة تعارض بين هذا المبدأ وبين قاعدة عدم رجعية القوانين ، وإذا كانت أحكام قوانين إيجار الأماكن الاستثنائية المتتابعة آسرة ومتعلقة بالنظام العام فلنما تسرى بأثر مباشر فوري من تاريخ العمل بها على جميع الآثار المترتبة على عقود الإيجار حتى ولو كانت مبرمة قبل العمل بها ، ولما كان ذلك وكان النص في المادة ٣١ الواردة في الفصل الثالث من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المنطبق على واقعة النزاع على أنه لا يجوز للمؤجر أن يطلب إخلاء المكان ولو انتهت المدة المتفق عليها في العقد إلا لأحد الأسباب الآتية : (أ) ... (ب) ...

(ج) إذا ثبت أن المستأجر قد تنازل عن المكان المؤجر أو أجره من الباطن بغير إذن كتابي صريح من المالك للمستأجر الأصلي ... : وفي المادة ٤٠ الواردة في الفصل الرابع من ذات القانون « على أنه لا يجوز للمستأجر في غير المصايف والمشاغى المحددة وفقاً لأحكام هذا القانون أن يؤجر المكان - المؤجر له مفروشاً أو خالياً إلا في حالات حددها » ، يدل على أنه إذا أذن المؤجر بالتأجير من الباطن مفروشاً ، أو أجاز القانون ذلك للمستأجر - رغم عدم موافقة المؤجر - لاعتبارات رآها المشرع ، فإن النص في المادة ١/٤٨ الواردة بالفصل الرابع من القانون المذكور على أنه « لا يفيد من أحكام هذا الفصل سوى الملاك والمستأجرين المصريين » - ويدل على أن المشرع إنما أراد تحديد جنسية من يرخص له بالتأجير مفروشاً في الحالات سالفة البيان ، سواء كان مالكاً أو مستأجراً ، وسواء أكانت هذه الرخصة مقررّة بنص القانون في الفصل الرابع منه أو بموافقة المؤجر المنصوص عليها في المادة ٣١ منه ، يؤكد صواب ذلك ، أن نص المادة ٤٨ سوى بين المالك الأجنبي والمستأجر الأجنبي ولا يستأخ عقلا أن يكون لهذا الأخير أكثر مما للأول ، إذ علة هذا الحظر أنه ليس للأجنبي مالكاً أو مستأجراً . الاستئجار في تأجير الأماكن مفروشة في تلك الحالات وهو ما أفصحت عنه مناقشة مشروع هذا القانون

في مجلس الشعب ، وما دام الأمر كذلك فإن علة منع المستأجر الأجنبي من التأجير مفروشا يتوافر في جميع الحالات الواردة بالمادة ٤٠ متقدمة اليان ، وهي الحالات التي يستمد الحق فيها من القانون مباشرة ولو أجاز المؤجر هذا التأجير أو أذن به ، وإذ كان قصد المشرع من القاعدة القانونية التي أفرغها في المادة ١/٤٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بمنع غير المصريين من استثمار أموالهم ونشاطهم في التأجير المفروش هو أن يضيق قدر المستطاع من مجال المضاربة في هذا النوع من النشاط حتى تتوافر الأمانات الخالية لطالبي السكنى التزاماً بمقتضيات الصالح العام وترجيحاً لها على ما قد يكون للأفراد من مصالح مغايرة فإن هذه القاعدة تكون من قواعد النظام العام ولا يجوز الانفاق على ما يخالفها ، كما وأنها تحكم العلاقات التي نشأت قبل صدور القانون الذي قررها ، ولما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد وافق صحيح القانون في قضائه بإخلاء الطاعنة والمطعون ضدهما الثاني والثالث من عين النزاع إعمالاً لنص المادة ١/٤٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ولا ينال من ذلك ما تطرق إليه في أسبابه من تقرير أن هذا النص كاشف لمبدأ المشرع باعتباره غير مؤثر في النتيجة الصحيحة التي انتهى إليها ، ويكون النعي بالأسباب المتقدمة من ثم على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الرابع للطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك نقول إن وكيلها تقدم إلى محكمة أول درجة بطلب خلال فترة حجب الدعوى للحكم ضمنه زوال صفة المطعون ضده الأول كوكيل عن باقي ملاك العقار الذين ألغوا توكيلاتهم إليه بعد رفع الدعوى مما كان يوجب على المحكمة الحكم بانقطاع سير الخصومة ، وإذ لم تقصد المحكمة بذلك ولم يعرض الحكم المطعون فيه لهذا الطلب فإنه يكون معيباً مما يستوجب نقضه .

وحيث إن النعي غير مقبول ، ذلك أنه لما كان مؤدى المادتين ٢٤٨ ، ٢٤٩ من قانون المرافعات أن يقتصر الطعن بطريق النقض على الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف وعلى الأحكام الانتهائية أياً كانت المحكمة التي أصدرتها

إذا صدرت على خلاف حكم سابق ، أما الأحكام التي تصدر من المحكمة الابتدائية بوصفها محكمة الدرجة الأولى فلا يجوز الطعن فيها بطريق النقض وإنما يكون الطعن في الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف سواء بتأييدها أو بإلغائها أو بتعديلها ، لما كان ذلك وكان يبين من مدونات الحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى أنه صدر لصالح المطعون ضده الأول عن نفسه وبصفته ويبين من الحكم المطعون فيه أن الطاعة أقامت استئنافها قبل المطعون ضده الأول عن نفسه ولم توجه إليه بصفته التي كان قد خاصمها بها أمام محكمة أول درجة فيكون الحكم الابتدائي أصبح نهائياً في هذا الشق منه لعدم استئناف الطاعة لإياه فيه ، وإذا ينصرف نعي الطاعة إلى قضاء الحكم الابتدائي فإنه يكون غير جائز .

وحيث إن الطاعة تنمي بالسبب الخامس للطعن على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك نقول إنها دفعت أمام محكمة الموضوع بدرجتها بعدم دستورية نص المادة ٤٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وطلبت وقف السير في الدعوى والتصريح لها بالالتجاء إلى المحكمة الدستورية العليا إلا أن الحكم الابتدائي مؤيداً بالحكم المطعون فيه اكتفيا في الرد على هذا الدفع بالقول بعدم جديته مما يعيبه بالقصور الذي يستوجب نقضه :

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه يبين من مدونات الحكم الابتدائي أنه تناول الدفع المشار إليه بسبب النعي مبيئاً أن رقابة القضاء على دستورية القوانين واللوائح قبل إنشاء المحكمة العليا ما كانت إلا بدفع من صاحب الشأن تفصل فيه محكمة الموضوع قبل الفصل في الدعوى ولم يكن للمحكمة أن تعرض له من تلقاء نفسها وقد قن المشرع هذه القواعد بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ الصادر بإنشاء المحكمة العليا والتي اختصها دون غيرها بالفصل في عدم دستورية القوانين إذ يتخذ شكل دفع من صاحب الشأن أمام محكمة الموضوع ، فإن هي قدرت جديته حددت لصاحبه أجلاً لرفع الأمر بشأنه للمحكمة العليا وإذا انقضى الأجل دون رفع الأمر إليها سقط الدفع ، ثم خلصت المحكمة

المذكورة إلى تقدير عدم جدية ذلك الدفع ، وبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه اعتنى أسباب الحكم المستأنف في الرد على الدفع المذكور وزاد عليها أن واقعة تأجير المطعون ضده الثاني لعين الزراع مفروشة للطاعة وإن بدأت في ١٩٧٧/٩/١ قبل تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ إلا أنها استمرت قائمة بعد هذا التاريخ بما يوجب إخضاعها إعمالاً للأثر القورى لها باعتبارها متعلقة بالنظام العام وذلك برغم قيام العلاقة التعاقدية قبل تاريخ نفاذ القانون وأن هذه قواعد قانونية مستقرة وينتج كل وصف يؤسس على المبادلة فيها بعدم الجدية ، ولما كان ذلك وكانت هذه الأسباب سائغة وتكفى لحمل قضاء الحكم برفض طلب الطاعة وقف السير في الدعوى لعدم دستورية النص الآنف بيانه وتمكينها من رفع منازعتها فيه إلى المحكمة المختصة ، فإن ما تنعاه الطاعة عليه بسبب النعى يكون على غير أساس ؟

ولما تقدم يتعين رفض الطعن :

جلسة ١٧ من فبراير سنة ١٩٨٧

• برئاسة السيد المستشار / مرزوق فكري نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / صلاح محمد أحمد وحميد محمد حسن ، محمد ماني أبو منصور ، ومصطفى حبيب عباس •

(٦٠)

الطعن رقم ٨٠ ، ٨١ لسنة ٥٤ قضائية « احوال شخصية » :

(١) احوال شخصية • ارث • دعوى « سماع الدعوى » •

• سماع دعوى الارث • مناقشة •

(٢) احوال شخصية « نسب » • دعوى « سماع الدعوى » •

• سماع دعوى النسب بعد وفاة المورث • شرطه •

(٣) محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الأدلة » • تزوير - اثبات - خبرة

لتأني الموضوع السلطة المطلقة في الحكم بصحة الورقة المسمى بتزويرها أو بطلانها ورودها بناء على ما يستظهره من ظروف الدعوى وملابساتها • عدم التزامه بالسيرة في اجراءات التصديق أو ثبوت غير •

(٤) نقض « السبب المجهل » •

عدم بيان الطاعة ماهية ما تزوره الى الحكم المطعون فيه من خطأ وموضع هذا العيب منه واثاره في قضائه • لم ي سجل فيه موقوف •

(٥) نقض « الخصوم في الطعن » •

اختصاص الطاعنين للمحكوم عليهم مثلهم أو لمن لم يكن لهم طلبات قبلهم ولم ينازعوهم في طلباتهم • فيه موقوف •

١ - دعوى الارث تكون مسموعة من جانب رافعها متى وجدت الصلة

المورثة بينه وبين المورث حتى وإن حجه غير من الورقة • وأسباب الارث

هي الزوجية والقرابة والعصوبة السببية طبقاً للأداة ٧ من قانون الموارث رقم ٧٧

لسنة ١٩٤٣ ، وإذ كان الثابت أن الدعوى رفعت ضد الطاعنة من إحصوة

المورث بما يوفر قسمة الصلة المورثة فإن دعواهم بالإرث فيه وإنكار حقها

في ذلك تكون مسموعة •

٢- المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن دعوى النسب بعد وفاة المورث لا يمكن رفعها استقلالا ، وبالنسب وحده ، بل يجب أن تكون ضمن حق في التركة يطلبه المدعى مع الحكم بثبوت نسبه :

٣- لقاضي الموضوع السلطة المطلقة في الحكم بصحة الرقعة المدعى بزيورها أو بطلانها وردھا بناء على ما يستظهره من ظروف الدعوى ، وملاساتها دون أن يكون ملزماً بالسبر في إجراءات التحقيق أو تدب خبير :

٤- إذ كانت الطاعنة لم تبين في أسباب النعى ماهية ما تزوره إلى الحكم المطعون فيه من خطأ في تطبيق القانون وموضع هذا العيب منه وأثره في قضائه ، فإن النعى بها يكون مجھلا ومن ثم غير مقبول .

٥- الطعن بالنقض - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يكون غير مقبول بالنسبة إلى من اختصموا فيه وكانوا من المحكوم عليهم شأنهم شأن الطاعنين ، وبالنسبة إلى من اختصمهم الطاعنون ولم يكن لأى طرف منها طلبات قبل الآخر أمام محكمة الموضوع ولم ينازع أى منهما الآخر في طلباته .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمراخمة وبعد المناولة .

وحيث إن الطعن رقم ٨٠ لسنة ٥٤ ق قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن الطاعنة في الطعن رقم ٨٠ لسنة ٥٤ ق عن نفسها وبصفتها وصية على القاصر ... أقامت الدعوى رقم ٣٠٠ لسنة ١٩٧٦ - كلى أحوال شخصية الجيزة ضد المطعون عليهم بطلب الحكم بثبوت نسب الصغير ... إلى والده المرحوم ... وقالت بياناً لذلك أنها كانت زوجة للمتوفى وأنت بهذا الصغير على فراش الزوجية وإذا أنكر المطعون عليهم هذا النسب

فقد أقامت الدعوى - كما أقام المطعون عليهم الدعوى رقم ٣٥٦ لسنة ١٩٧٦ كلى أحوال شخصية الجيزة ضد الطاعة بطلب الحكم ببطان لإشهاد الوفاة والوراثة رقم ٢٩٧ لسنة ١٩٧٦ بنذر إمابة الجزئية . وقالوا بياناً لذلك أنه بتاريخ ١٩٧٦/٦/١١ توفى المرحوم وانحصر إرثه فيهم وحدهم دون شريك لهم فيه إلا أن الطاعة استصدرت ذلك الإعلام الشرعى بأنها زوجة المتوفى وترث تركته هى وابنها الصغير ... ، ومن ثم فقد أقاموا الدعوى . قررت المحكمة ضم هذه الدعوى إلى الدعوى رقم ٣٠٠ لسنة ١٩٧٦ كلى أحوال شخصية الجيزة وفى ١٩٧٧/٦/٢٦ حكمت بثبوت نسب الولد ... إلى والده المرحوم ورفض الدعوى رقم ٣٥٦ لسنة ١٩٧٦ كلى أحوال شخصية الجيزة . استأنف المطعون عليهم هذا الحكم بالاستئناف رقمى ١٣٩ و ١٤٠ لسنة ٩٤ ق القاهرة . قررت محكمة الاستئناف ضم الاستئناف الثانى إلى الأول وبتاريخ ١٩٨٤/٥/١٠ حكمت برفض الطعن بالتزوير المقدم من المستأنف ضدها « الطاعة » وبصححة وثيقة زواجها من ... وبإلغاء الحكم المستأنف وبعدم مماع الدعوى رقم ٣٠٠ لسنة ١٩٧٦ وفى الدعوى رقم ٣٥٦ لسنة ١٩٧٦ ببطان لإشهاد الشرعى رقم ٢٩٧ لسنة ١٩٧٦ وراثات بنذر إمابة الجزئية « بالنسبة لصفة ووراثة الطاعة فى المتوفى وبالنسبة لوصف القاصر ... بأنه ابنه منها وتعديل ورثته بالآتى : وانحصر إرثه الشرعى فى ابنه ... القاصر ويستحق كل تركته تعصياً من غير شريك ولا وارث له سواه . ورفض الاستئنافين موضوعاً فيما عدا ذلك وتأييد الحكم المستأنف : طعنت الطاعة عن نفسها وبصفتها وصية على ابنها القاصر فى هذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ٨٠ لسنة ٥٤ ق . وطعن المطعون عليهم فى هذا الحكم أيضاً بطريق النقض بالطعن رقم ٨١ لسنة ٥٤ ق . قدمت النيابة العامة مذكرة فى كل من الطعنين أبدت فيهما رأى برفض الطعن الأول وبعدم قبول الثانى ، وإذ عرض الطعنان على هذه المحكمة فى غرفة مشورة ، رأيت أنهما جديران بالنظر فحددت جلسة لنظرهما وفيها أمرت بضم ثانيهما إلى الأول والتزمت النيابة رأياً .

وحيث إن الطعن رقم ٨٠ لسنة ٥٤ ق أقيم على اثني عشر سنياً تنعى الطاعنة بالسبب الخامس منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول إن دعوى الإرث لا تسمع إلا لمن كان وارثاً. وإذ ثبت بالحكم المطعون فيه أن إخوة المورث وأولادهم المطعون عليهم محجوبون بابه ... حجب حرمان فكان يتعين الحكم بعدم سماع دعواهم بإنكار حقها في إرثه لأنهم ليسوا بورثة له . وإذ قضى الحكم رغم ذلك بسماع دعواهم وبعدم حقها في الإرث فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن دعوى الإرث تكون مسموعة من جانب رافعها متى وجدت الصلة المورثة بينه وبين المورث حتى وإن حجبه غيره من الورثة . وإذ كانت أسباب الإرث هي الزوجية والقرابة والعصوبة السببية طبقاً للمادة ٧ من قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ ، وكان الثابت أن الدعوى رفعت ضد الطاعنة من إخوة المورث بما يوفر فيهم الصلة المورثة فإن دعواهم بالإرث فيه وإنكار حقها في ذلك تكون مسموعة ويكون النعى على غير أساس :

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب السادس من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك تقول إن الحكم قضى بعدم سماع دعواها رقم ٣٠٠ لسنة ١٩٧٦ كلى أحوال شخصية والتي أقامتها بطلب الحكم بثبوت نسب ابنها ... إلى والده المرحوم ... على سند من أنها لم تبين أموال المورث ولم تطلب الحكم بالورثة . مع أن هذه الأموال لم تكن محل خلاف بينها وبين المطعون عليهم وإنما كان الخلاف حول ثبوت النسب وصفة الورثة ولم تتطلب المنازعة في هذه المرحلة بياناً بأموال المورث وإذ خالف الحكم هذا النظر يكون قد أخطأ في تطبيق القانون :

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن دعوى النسب بعد وفاة المورث لا يمكن رفعها استقلالاً ، وبالنسب وحده ، بل يجب أن تكون ضمن حق في التركة يطلبه المدعى مع الحكم بثبوت

نسبه ، وكان الثابت أن الطاعة أقامت دعواها رقم ٣٠٠ لسنة ١٩٧٦ كلى أحوال شخصية الجيزة بطلب الحكم بثبوت نسب الصغير ... إلى والده المرحوم ودون طلب أى حق له فى التركة فلان دعواها مجردة بالنسب تكون غير مسموعة ، كما انتهى إلى ذلك الحكم المطعون فيه صحيحاً ويكون النعى على غير أساس :

وحيث إن الطاعة تنعى بالأسباب التاسع والعاشر والحادى عشر والثانى عشر من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، والإخلال بحق الدفاع والتقصير فى التسييب وفى بيان ذلك تقول إن المطعون عليهم تمسكوا أمام محكمة الموضوع بعقد الزواج المؤرخ ١٩٥٨/١٠/٢٦ والمنسوب فيه إليها زواجها من المدعو : : : : : وقد طعنت عليه بالتزوير وطلبت إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثباته . كما قدمت فى الدعوى عدة مستندات تثبت تعدد المنازعات القضائية بينها وبين المطعون عليهم حول أموال المرحوم غير أن محكمة الاستئناف لم تحقق دفاعها ولم ترد على تلك المستندات وقضت بصحة عقد الزواج سالف البيان وربت على هذا القضاء حرمانها من ميراثها فى زواجها المرحوم مما يشوب الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون والإخلال بحق الدفاع والتقصير فى التسييب :

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى بأن لقاضى الموضوع السلطة المطلقة فى الحكم بصحة الورقة المدعى بتزويرها أو بطلانها وردها بناء على ما يستظهره من ظروف الدعوى وملاساتها دون أن يكون ملزماً بالسرى فى إجراءات التحقيق أو ندب خبير ، وكان الثابت بالحكم المطعون فيه أن محكمة الموضوع فى حدود سلطتها التقديرية. قد أقامت قضاءها بصحة عقد زواج الطاعة من المدعو : : : : : على سند مما استخلصته من أقوال المأفون الذى وثق القدر وما اتخذه من إجراءات فى ذلك ومن قيام المرحوم : : : : : التى ادعت الطاعة

زواجها منه — مباشرة العقد وكيلا عنها وهو ما يكفي لحيل قضاء الحكم في هذا النحصر فإن النعى يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعة تنحى بباقي أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون واقتصرت في بيان ذلك على قولها إن المطعون عليهم تمسكوا في دفاعهم بعدم سماع الدعوى بثبوت نسب الصغير ... إلى والده المرحوم بسبب عدم وجود وثيقة زواج رسمية بينها وبين والد هذا الصغير ، وادعوا زواجها من وقدموا وثيقة رسمية بهذا الزواج . وأضافت أن المشرع لم يشترط لسماع دعوى النسب وجود وثيقة زواج رسمية ، وأنها طعنّت بالزور على العقد المقدم من المطعون عليهم وأن المرحوم قد أقر بأن الصغير ... ابنه وهو ما يفسر دفاع المطعون عليهم بنى هذا النسب :

وحيث إنه لما كانت الطاعة لم تبين في هذه الأسباب ماهية ما تزوره إلى الحكم المطعون فيه من خطأ في تطبيق القانون وموضع هذا العيب منه وأثره في قضائه فإن النعى بها يكون مجهلا ومن ثم غير مقبول .

وحيث إنه عن الطعن رقم ٨١ لسنة ٥٤ ق فإن الطعن بالنقض — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — يكون غير مقبول بالنسبة إلى من اختصموا فيه وكانوا من المحكوم عليهم شأنهم شأن الطاعنين ، وبالنسبة إلى من اختصمهم الطاعنون ولم يكن لأى طرف منهما طلبات قبل الآخر أمام محكمة الموضوع ولم ينازع أى منهما الآخر في طلباته . لما كان ذلك وكان الثابت أن الطاعنين قد اختصموا المطعون عليهما الأولى بصفتهما الشخصية وهى بهذه الصفة محكوم عليهما مثلهم ، واختصموا باقى المطعون عليهم بصفاتهم الثانية مدير عام مصلحة الضرائب والثالث مراقب ضرائب تركبات الجيزة والزابع رئيس مجلس إدارة بنك مصر وكان هؤلاء قد اختصموا أمام محكمة الاستئناف دون أن توجه إليهم طلبات وكان موقفهم من الخصومة سلبيا ولم تصدر منهم منازعة أو إثبت لهم حقا . ولم يحكم لهم أو عليهم بشئ ، فإن الطعن يكون بالنسبة إلى جميع المطعون عليهم غير مقبول .

جلسة ١٨ من فبراير سنة ١٩٨٧

رئاسة السيد / المستشار سيد عبد الباقي سيف نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين / عيد المنصف حاشم ، أحمد إبراهيم شلبى نائبى رئيس المحكمة ، محمد جمال الدين
شلقاني ، صلاح محمود هويس .

(٦١)

العلم رقم ٧٢١ لسنة ٥٣ القضائية :

(٢ ، ١) تعويض . التزام « تنفيذ الالتزام » . وديعه . احوال شخصية
« قائمة منقولات الزوجية » . دعوى . « العطلات في العنق » .
بطسلان .

(١) الأصل تنفيذ الالتزام عيناً . الاستعاضة عنه بالتعويض . شرطه . استحالة التنفيذ
العيني أو اتفاق الدائن والمدين على التعويض صراحة أو ضمناً . المادتان ١/٢٠٣ و ٢١٥ مدني .

(٢) التزام الطاعن بإقراره أن يؤدي للمطعون عليها قيمة مصوغاتها المودعة عنده
بحسب قائمة منقولات الزوجية . مؤداه . استعاضتهما عن التنفيذ العيني بالتعويض . قضاء
الحكم بهذا التعويض بصرامة ارتفاع سعر الذهب وقت التقاضي . قضاء بما طلبه الخصوم .
المرء . لا بطلسان .

١ - مفاد نص المادتين ١/٢٠٣ و ٢١٥ من القانون المدني - وعلى
ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الأصل هو تنفيذ الالتزام عيناً ، وبصائر
إلى عوضه أى التنفيذ بمقابل إذا استحال العيني أو اتفق الدائن والمدين على
الاستعاضة بالتعويض عن التنفيذ العيني سواء كان ذلك صراحة أو ضمناً .

٢ - إذ كان الثابت من الأوراق أن الطاعن التزم بموجب إقراره ... بأن
يؤدي للمطعون عليها قيمة مصوغاتها المودعة عنده والمينة بقائمة منقولاتها
تقديراً فإن مؤدى ذلك أنها استعاضا بالتعويض عن تنفيذ التزامه برد تلك
المصوغات عيناً ، وإذا كان ذلك الاتفاق لم يتضمن تحديد القيمة التعويضية
المستحق للمطعون عليها ولا يوجد نص في القانون يوجب اتباع معايير معينة
لتقديره . فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى في حدود سلطة محكمة الموضوع
التقديرية - إلى تقدير التعويض بمبلغ ١٠٠٠ جنيه مراعياً في ذلك ارتفاع

سعر الذهب وقت التقاضي عنه وقت استلام الطاعن للمصوغات المطالب بقيمتها ، لا يكون قد قضى بما لم يطلبه الخصوم ويكون النعى عليه بالبطلان غير سديد :

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناقشة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وماتر أوراق الطعن - تحصل في أن المطعون عليها تقدمت بطلب استصدار أمر بالأداء يلزم الطاعن بأن يؤدي لها مبلغ ١٢٠٠ جنيه . وقالت يائناً له أنه بموجب اتفاق مؤرخ ١٩٨١/٣/٢٥ تعهد الطاعن بأن يؤدي لها قيمة المصوغات التى تسلمها منها إبان قيام الزوجية بينهما وأنها تقدرها بالمبلغ المطالب به . ولذا رفض طلب الأداء وقيدت الدعوى برقم ٨٦٥٦ سنة ١٩٨١ مدنى طنطا الابتدائية ، حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٨٢/٥/٢٧ بإلزام الطاعن بأن يؤدي للمطعون عليها ٩١ جنيه . استأنفت المطعون عليها هذا الحكم لدى محكمة استئناف طنطا بالاستئناف رقم ٧٥٥ سنة ٣٢ ق مدنى ، بتاريخ ١٩٨٣/١/٢٣ حكمت المحكمة بتعديل الحكم المستأنف وإلزام الطاعن بأن يؤدي للمطعون عليها ١٠٠٠ جنيه : طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أهدت فيها الرأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً :

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعى الطاعن بهما على الحكم المطعون فيه بالطلان . وفي بيان ذلك يقول إن المطعون عليها أقامت الدعوى بطلب الحكم بإلزامه بأن يؤدي لها قيمة مصوغاتها نقداً تنفيذاً لالتزامه الذى تضمنته الإقرار الموقع منه والمؤرخ ١٩٨١/٣/٢٥ ولم تطلب الحكم لها بالتعويض ،

وإذ كانت تلك المصوغات قد قلّرت قيمتها بقائمة منقولات الزوجية المشار إليها في ذلك الإقرار بمبلغ ٩١ جنيه وكان هذا المبلغ هو كل ما يلتزم بأدائه للمطعون عليها فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلزامه بأن يؤدي لها ١٠٠٠ جنيه على سبيل التعويض يكون قد قضى بما لم يطلبه الخصوم وهو ما يصححه بالبطالان .

وحيث إن هذا النعي مردود . ذلك أن البين من الأوراق أن المطعون عليها أقامت دعواها بطلب لإلزام الطاعن بأن يؤدي لها مبلغ ١٢٠٠ جنيه هي قيمة المصاغ ، وقت طلب الأمر بالأداء ، فإن طلبها هذا لا يعدلوا أن يكون طلباً بالتنفيذ عن طريق التعويض . لما كان ذلك وكان مفاد نص المادتين ١/٢٠٣ ، ٢١٥ من القانون المدني - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الأصل هو تنفيذ الالتزام عيناً ، ويصار إلى عوضه أى التنفيذ بمقابل إذا استحال التنفيذ العيني أو اتفق الدائن والمدين على الاستعاضة بالتعويض عن التنفيذ العيني سواء كان ذلك صراحة أو ضمناً . وكان الثابت من الأوراق أن الطاعن التزم بموجب الإقرار المؤرخ ١٩٨١/٣/٢٥ . بأن يؤدي للمطعون عليها قيمة مصوغاتها المودعة عنده والميينة بقائمة منقولاتها ، نقلاً ، فإن مؤدى ذلك أنهما استعاضا بالتعويض عن تنفيذ التزامه برد تلك المصوغات عيناً ، وإذ كان ذلك الاتفاق لم يتضمن تحديداً لقيمة التعويض المستحق للمطعون عليها ولا يوجد نص في القانون يوجب اتباع معايير معينة لتقديره ، فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى - في حدود سلطة محكمة الموضوع التقديرية - إلى تقدير التعويض بمبلغ ١٠٠٠ جنيه مراعيًا في ذلك ارتفاع سعر الذهب وقت التقاضي عنه وقت استلام الطاعن للمصوغات المطالب بقيمتها ، لا يكون قد قضى بما لم يطلبه الخصوم ويكون النعي عليه بالبطالان لهذين السببين غير سليم .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٨ من فبراير سنة ١٩٨٧

رئاسة السيد / المستشار سيد عبد الباقي سنيق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين / عبد المنصف حاشم ، أحمد إبراهيم شلبي نائبي رئيس المحكمة ، محمد جمال
الدين شلقاني ، وصحبد رشاد مبروك .

(٦٢)

الطنن رقم ١١٢٧ لسنة ٥٢ القضائية :

(١ - ٤) حكم « الطنن في الحكم » . استئناف . نقض « الأحكام الجائز
الطنن فيها » .

(١) عدم جواز الطنن في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامي الممنى
لها عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى أو القابلة للتنفيذ الجبري . م ٢١٢
مرافعات . ملة ذلك .

(٢) الخصومة التي ينظر الى انتهائها أعمالا للسادة ٢١٢ مرافعات . ماصيتها . الخصومة
الأصلية المرددة بين طرفي التقاضي لا الخصومة حسب نطاقها التي دلت به أمام محكمة
الاستئناف .

(٣) الحكم الذي يجوز الطنن فيه . ماصيته . ما ينتهي به موضوع الخصومة برمته .
مؤدى ذلك . عدم جواز الطنن في الحكم الصادر في شق منها أو في مسألة غارضة عليها
الا مع الحكم المنتهى للخصومة . اختلاف الطلبات في أسبابها أو تعدد الخصوم فيها . لا اثر له .
ملة ذلك .

(٤) الحكم بعدم جواز الاستئناف المرفوع عن حكم محكمة أول درجة الصادر بصحة ونفاذ
عقد البيع والتسليم مع كذب غير لتحقيق طلب البيع . عدم جواز الطنن فيه بالنقض .

١ - يدل نص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات - وعلى ما أفصحته عنه
للمذكرة الإيضاحية على أن المشرع قد وضع قاعدة عامة تقضى بعدم جواز
الطنن على استئناف في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامي
الممنى لها ذلك فيما عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى
أو التي تصدر في شق من الدعوى وتكون قابلة للتنفيذ الجبري ورائد المشرع
في ذلك هو الرغبة في منع تقطيع أوصال القضية الواحدة وتوزيعها بين مختلف
المحاكم مما قد يؤدي إلى تعويق الفصل في موضوع الدعوى وما يترتب حتماً
من زيادة نفقات التقاضي :

٢ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة - أنه لا يعتد بانتهاء الخصومة حسب نطقها الذي رفعت به أمام محكمة الاستئناف ذلك لأن الخصومة التي ينظر إلى انتهائها إعمالاً لنص المادة ٢١٢ مراجعات - هي الخصومة الأصلية المتعقدة بين طرفي التداوى .

٣ - الحكم الذي يجوز الطعن فيه هو الحكم الختامي الذي ينتهي به موضوع الخصومة بمرته وليس الحكم الذي يصدر في شق منها أو في مسألة عارضة عليها ، ولا يجوز الطعن في الأحكام الصادرة أثناء سير الدعوى ولو اختلفت الطلبات في أسبابها وتعدد الخصوم فيها إلا مع الطعن في الحكم المنهي للخصومة كلها ذلك أن الحكم المنهي للخصومة هو الذي ينتهي به النزاع في كل الطلبات التي رفعت بها الدعوى :

٤ - إذ كان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم جواز الاستئناف المرفوع عن حكم محكمة أول درجة الصادر ... بصحة ونفاذ عقود البيع موضوع الدعوى والتسليم ورفض طلب النفاذ المستعجل وندب خبيراً لتحقيق ريع الأطنان موضوع هذه العقود ، وكان لا يجوز لهذه المحكمة أن تتصلبى لبحث مدى صواب أو خطأ قضاء الحكم المطعون فيه إلا إذا كان من الجائز بدءاً سلوك طريق الطعن بالنقض وفقاً للقاعدة المقررة بنص المادة ٢١٢ مراجعات : وكان الحكم المطعون فيه لم تنته به كل الخصومة الأصلية التي تعلق النزاع فيها - فضلاً عن صحة نفاذ عقود البيع والتسليم - بطلب ريع الأطنان موضوع هذه العقود والذي لم يفصل فيه الحكم المستأنف ، كما أن قضاء هذه العقود والتسليم لا تندرج تحت الأحكام التي أجازت تلك المادة الطعن عليها استثناء ، فإن الطعن فيه يكون غير جائز :

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وماتر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون عليهما الأول والثانى وورثة المرحوم أقاموا الدعوى رقم ٢٠١٠ سنة ١٩٧٧ مدنى كلى المنصورة ضد مورث الطاعنين بطلب الحكم بثبوت عقد البيع المؤرخ ١٩٦٣/٣/٢٦ المتضمن بيعه للمطعون عليها الأولى الأربعة الأفدنة الميمنة بها مقابل ثمن مقداره ١٢٠٠ جنيه ونفاذه وإلزامه بالتسليم ومبلغ ٧٦٠ جنيه ريعاً لها وبصحة ونفاذ عقدى البيع المؤرخين ١٩٦٥/٦/١٠ ، ١٩٦٦/٣/٤ المتضمنين بيع المطعون عليها الأولى للمطعون عليه الثانى والمرحوم سالف الذكر فدايز من تلك المساحة نظير ثمن مقداره ٧٧٥ جنيه وإلزامه بالتسليم ومبلغ ٤٦٠ جنيه ريعاً لها . ويتاريخ ١٩٧٨/٢/٢٧ حكمت المحكمة بثبوت عقود البيع الثلاثة ونفاذها والتسليم وتثبت خبيراً فى الدعوى لبيان استحقاق الربيع من علما ومقداره ومقدار ما يخص كل منهم فيه ورفضت طلبه هههه الحكم بالنفاذ المعجل . استأنف الطاعنون هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة بالاستئناف رقم ٣٠/٢٧٧ ق ويتاريخ ١٩٨٢/٢/٤ حكمت بعدم جواز الاستئناف — طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها ألزمت النيابة رأياها :

حيث إنه لما كان النص فى المادة ٢١٢ من قانون المرافعات على أنه « لا يجوز الطعن فى الأحكام التى تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة إلا بعد صدور الحكم النهى للخصومة كلها وذلك فيما عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى » يدل وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية على أن المشرع قد وضع قاعدة

عامة تقضى بعدم جواز الطعن على الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامي للمهي لها وذلك فيما عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى أو التي تصدر في شق من الدعوى وتكون قابلة للتنفيذ الجبري ورائد المشرع في ذلك هو الرغبة في منع تقطيع أوصال القضية الواحدة وتوزيعها بين مختلف المحاكم مما قد يؤدي إلى تعويق الفصل في موضوع الدعوى وما يترتب على ذلك حتماً من زيادة نفقات التقاضي . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم جواز الاستئناف المرفوع عن حكم محكمة أول درجة الصادر بتاريخ ١٩٧٨/٢/٢٧ بصحة ونفاذ عقود البيع موضوع الدعوى والتسليم ورفض طلب النفاذ المعجل وندب خبيراً لتحقيق ريع الأطنان موضوع هذه العقود وكان لا يجوز هذه المحكمة أن تتصدى لبحث مدى صواب أو خطأ قضاء الحكم المطعون فيه إلا إذا كان من الجائز بداءة سلوك طريق الطعن فيه بالتقضى وفقاً للقاعدة المقررة بنص المادة ألفة الذكر وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا يعتد في هذا الصدد بانتهاء الخصومة حسب نطاقها الذي رفعت به أمام محكمة الاستئناف ذلك لأن الخصومة التي ينظر إلى انتهائها وإعمالاً لهذا النص هي الخصومة الأصلية المتعقدة بين طرفي التقاضي والحكم الذي يجوز الطعن فيه هو الحكم الختامي الذي ينتهي به موضوع هذه الخصومة برمته وليس الحكم الذي يصدر في شق منها أو في مسألة عارضة عليها، وأنه لا يجوز الطعن في الأحكام الصادرة أثناء سير الدعوى ولو اختلفت الطلبات في أسبابها وتعدد الخصوم فيها إلا مع الطعن في الحكم المهي للخصومة كلها ذلك أن الحكم المهي للخصومة هو الذي ينتهي به النزاع في كل الطلبات التي رفعت بها الدعوى - وكان الحكم المطعون فيه لم تنته به كل الخصومة الأصلية التي تعلق النزاع فيها - فضلاً عن صحة ونفاذ عقود البيع والتسليم بطلب ريع الأطنان موضوع هذه العقود والذي لم يفصل فيه الحكم المستأنف ، كما أن قضاء هذا الحكم بصحة ونفاذ هذه العقود والتسليم لا تندرج تحت الأحكام التي أجازت تلك المادة الطعن عليها استثناء - فإن الطعن فيه يكون غير جائز .

ولما تقدم يتعين القضاء بعدم جواز الطعن :

جلسة ١٩ من فبراير سنة ١٩٨٧

بإدارة السيد المستشار / مصطفى صالح سليم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / إبراهيم زغر نائب رئيس المحكمة ، محمد حسن العفيفي ، لطفي عبد العزيز ،
وابراهيم بركات .

(٦٣)

الظن رقم ١٧٩١ لسنة ٥١ القضاية :

(١) قضية « دعوى الخاصية » . دعوى . محكمة الموضوع .

دعوى الخاصية . فصل المحكمة في تعلق أوجه الخاصية بالدعوى وجواز قبولها .
أساسه . ما يرد في تقرير الخاصية والأوراق المودعة معه . عدم جواز تقديم أوراق ومستندات
أخرى . المادتين ٤٩٥ و ٤٩٦ مرافعات . ضم أوراق أمر وقتي به أصول المستندات . مخالفة
للمادتين .

(٢) قضية « دعوى الخاصية » . دعوى « مستندات الدعوى » . محكمة الموضوع . اثبات .

تقديم صورة شمسية للأحكام والأوراق محل الخاصية . استبعاد المحكمة لها كدليل في
دعوى الخاصية . لا خطأ . على ذلك .

(٣) قضية « دعوى الخاصية » . محكمة الموضوع .

دعوى الخاصية . سماع أقوال الثاني أو عضو النيابة المخاصم قبل فصل المحكمة في
تعلق أوجه الخاصية بالدعوى وجواز قبولها . مقرر لمصلحتها . ليس لتفريغها التمسك به .

١- مؤدى نص المادتين ٤٩٥ و ٤٩٦ من قانون المرافعات - وعلى
ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الفصل في دعوى الخاصية وهي في مرحلتها
الأولى - مرحلة الفصل في تعلق أوجه الخاصية بالدعوى وجواز قبولها -
لا يكون إلا على أساس ما يرد في تقرير الخاصية والأوراق المودعة معه ،
وأنه لا يجوز في هذه المرحلة تقديم أوراق ومستندات غير التي أودعت مع
التقرير ، الأمر الذي ينبني عليه أن يكون ضم قلم كتاب محكمة الاستئناف للملف
الأمر الوقي رقم ... والأوراق المتعلقة به والذي قال الطاعنان أنه يحوى أصول
المستندات المؤيدة لدعواهما مخالفاً لصريح القانون :

٢ - إذ كان ما قدمه الطاعنان عند التقرير بدعوى الخاصة من أوراق لا يعلو أن يكون صورة هسية للأحكام والأوراق محل الخاصة وكانت تلك الأوراق بحالتها ليست لها أى حجية لأن الأصل أنه لا حجية لصور الأوراق الرسمية إلا إذا كانت هذه الصور بناتها رسمية طبقاً لنص المادتين ١٢ ، ١٣ من قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية الصادر برقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ ، فإنه لا تترتب على المحكمة إن هي لم تر الأخط بهذه الصور للتدليل بها في الدعوى.

٣ - لأن كان المشرع قد قضى في المادة ٤٩٦ من قانون المرافعات بأن تحكم المحكمة في تعلق أوجه الخاصة بالدعوى وجواز قبولها بعد سماع الطالب أو وكيله والقاضى أو عضو النيابة المخاضم إلا أن سماع أقوال هذا القاضى أو عضو النيابة - في هذا الصدد - إنما هو أمر مقرر لمصلحتها فلا يجوز لغيرهما التمسك به ، ومن ثم فلا بقل من الطاعنين تعيب الحكم المطعون فيه لسبب لا مصلحة لها فيه .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أنه بتاريخ ١٩٧٨/١٢/٢٥ استصدر الحكم في الدعوى رقم ٢٢١٢ سنة ١٩٧٨ مستعجل الجيزة بتمكينه من العين المؤجرة الموضحة بصحيفة هذه الدعوى وعقد الإيجار المؤرخ ١٩٧٨/١٠/١ وتسليمها إليه ، وقد تم تنفيذ هذا الحكم بموجب محضر التمكين المؤرخ ١٩٧٩/٥/١٠ إلا أن الطاعن الأول بادعاء منه أنه قام بشراء هذه العين من الطاعنة الثانية - كان قد استصدر بتاريخ ١٩٧٩/٥/٦ قراراً من النائب العام بتمكينه من العين المشار إليها فأقام الدعوى رقم ٦٥٥ سنة ١٩٧٩ ملنى الجيزة الابتدائية بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد الإيجار الصادر بتاريخ ١٩٧٨/١٠/١

وتمكينه من عين النزاع وعدم الاعتداد بقرار النائب العام سالف الذكر ، فلما صدر له الحكم بذلك بتاريخ ١٩٨٠/٦/٣٠ لجأ إلى المطعون ضده بوصفه قاضياً للتنفيذ بمحكمة الجيزة الابتدائية يطلب صدور أمر على عريضة بالاستمرار في تنفيذ حكم التمكين الصادر في الدعوى رقم ٢٢١٢ سنة ١٩٧٨ مستعجل الجيزة ، فصدر له الأمر بذلك بتاريخ ١٩٨٠/٧/١٧ برقم ٧/١٠٣ سنة ١٩٨٠ . وبتاريخ ١٩٨٠/٧/٢٩ قرر الطاعنان في قلم كتاب محكمة استئناف القاهرة بمخاصمة المطعون ضده لوقوع خطأ مهني وجسيم وقيدت دعوى المخاصمة برقم ٤٩٨٢ سنة ٩٧ في استئناف القاهرة . وبتاريخ ١٩٨١/٤/٢٩ حكمت المحكمة بعدم جواز المخاصمة وتغريم كل من الطاعنين مبلغ ٢٠٠ جنيه : طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، زعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فترأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب ينمى الطاعنان بالأربعة الأول - منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والبطلان وفي بيان ذلك يقولان إن الحكم قد استلزم أن تكون الأوراق المودعة مع التقرير بالمخاصمة رسمية ، وإذ كان القانون لم يوجب إلا إيداع الأوراق المؤيدة لتقرير المخاصمة دون تخصيص بنوعها فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يعول على الصور الشمسية المقدمة وفق التقرير ولم يحسن مطابقة المستندات الرسمية المقدمة بعد ذلك في جلسات المحاكمة على هذه الصور ولم يقم بضم ملف الدعوى الأصلية الجارية المخاصمة بشأنها فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون والبطلان بما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن المادة ٤٩٥ من قانون المرافعات توجب على طالب المخاصمة أن يودع مع التقرير المشتعل على أوجهها وأدلتها ، الأوراق المؤيدة لها وتقضى المادة ٤٩٦ من ذات القانون على أن المحكمة تحكم في تعلق أوجه المخاصمة بالدعوى وجواز قبولها بعد سماع أقوال الطرفين والنيابة العامة إذا تدخلت في الدعوى ، فإن مؤدى ذلك - وعلى ما جرى به

قضاء هذه المحكمة - أن الفصل في دعوى الخصامة وهي في مرحلتها الأولى - مرحلة الفصل في تعلق أوجه الخصامة بالدعوى وجواز قبولها - لا يكون إلا على أساس ما يرد في تقرير الخصامة والأوراق المودعة معه، وأنه لا يجوز في هذه المرحلة تقديم أوراق ومستندات غير التي أودعت مع التقرير ، الأمر الذي يبنى عليه أن يكون ضم قلم كتاب محكمة الاستئناف للملف الأمر الوقفي رقم ٧/١٠٣ سنة ١٩٨٠ والأوراق المتعلقة به والذي قال الطاعنان أنه يحوى أصول المستندات المؤيدة لدعواهما مخالفاً لصريح القانون - لما كان ذلك ، وكان ما قدمه الطاعنان عند التقرير بدعوى الخصامة من أوراق لا يعدو أن يكون صوراً شمسية للأحكام والأوراق محل الخصامة وكانت تلك الأوراق بحالتها ليست لها أى حجة ، لأن الأصل أنه لا حجة لصور الأوراق الرسمية إلا إذا كانت هذه الصور بذاتها رسمية طبقاً لنص المادتين ١٢ ، ١٣ من قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية الصادرة برقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ ، فإنه لا تريب على المحكمة إن هي لم تر الأخذ بهذه الصور للتدليل بها في الدعوى . كما وأنه لا عليها إن هي لم تأمر بضم أصل الملف المشار إليه بوجه النعى ، ويكون النعى على الحكم المطعون فيه لهذه الأسباب على غير أساس :

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الخامس أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون حين قضى في الدعوى دون سماع المطعون ضده القاضي الخصام بالخالفه لحكم المادة ٤٩٦ من قانون المرافعات بما يعيبه ويستوجب نقضه :

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أنه لئن كان المشرع قد قضى في المادة ٤٩٦ من قانون المرافعات بأن تحكم المحكمة في تعلق أوجه الخصامة بالدعوى وجواز قبولها بعد سماع الطالب أو وكيله والقاضى أو عضو النيابة الخصام إلا أن سماع أقوال هذا القاضى أو عضو النيابة في هذا الصدد إنما هو أمر مقرر لمصاحتهما فلا يجوز لغيرهما التمسك به ، ومن ثم فلا يقبل من الطاعنين تعيب الحكم المطعون فيه لسبب لا مصلحة لها فيه ، ومن ثم يكون هذا النعى غير مقبول :

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن :

جلسة ١٩ من فبراير سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / يوسف أبو زيد نائب رئيس المحكمة ، وعصوية السادة
المستشارين / وليم زوقى بدوي نائب رئيس المحكمة ، أحمد نصر الجندى ، د . محمد بهاء الدين
باشات و أحمد أبو الجباج .

(٦٤)

الظن رقم ٢٠٦ لسنة ٥٣ القضائية :

(١) عقد « شرط المنع من التصرف » . بطلان . بيع .

بطلان عقد البيع لمخالفة الشرط المانع من التصرف . عدم جواز التمسك به إلا ممن وضع
الشرط لمصلحته . عملة ذلك .

(٢) بطلان . بيع . جمعيات . عقد « شرط المنع من التصرف » .

حظر التصرف الذى كان مقروا بالمادة ٩ من أمر نائب الحاكم العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٧٦
انصراره على الاراضى والوحدات السكنية المخصصة من الجمعية التعاونية لاهد اعضائها بوصفه
عضوا بها . عدم انصراله الى التصرف الصادر من الضور فى جزء من المباني التى اقامها على
تلك الارض .

١ - مؤدى نص المادة ٣٨ من النظام الاساسى للجمعية التعاونية لبناء
المساكن لرجال القضاء والنيابة والفقرة (د) من المادة السادسة من العقد المبرم
بين تلك الجمعية والطاعن المؤرخ ١٩٦١/١١/٢٦ أنها تضمنتا شرطاً مانعاً
من التصرف وهو شرط وضع أساساً لمصلحة الجمعية ذاتها ولا يجوز لغيرها
التمسك بالبطلان لمخالفته لنص المادتين سالفى الذكر لأن البطلان هنا - وعلى
ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يتعلق بالنظام العام ولا يجوز التمسك به
إلا ممن شرع لمصلحته .

٢ - الحظر الوارد بنص المادة ٩ من أمر نائب الحاكم العسكري رقم ٤
لسنة ١٩٧٦ الذى كان سارياً وقت تعاقد الطاعن مع المطعون ضدها الأولى -
ينصرف الى الاراضى والوحدات السكنية المخصصة للعضو من الجمعية التى
ينتمى إليها بوصفه عضواً تعاونياً - أى أن المنع يرد أساساً على ما خصص

للعضو عن طريق الجمعية سواء أكان هذا التخصيص ينصب على أراضي البناء أو وحدات سكنية ، وإذ كان الثابت أن التصرف بالبيع الصادر من الطاعنين إلى المطعون ضدها الأولى لم يشمل قطعة الأرض أو جزء منها المخصصة لهم من الجمعية التعاونية المطعون ضدها الثانية — وإنما ورد على جزء من المباني التي أقامها الطاعنون على تلك الأرض ، ومن ثم فإن ما ورد بنص المادة ٩ من الأمر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ لا ينطبق على واقعة الدعوى وكان الحكم المطعون فيه قد ألزم هذا النظر ، فإنه يكون قد أصاب مصيب القانون :

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن المطعون ضدها الأولى أقامت الدعوى رقم ٨١٣٦ سنة ١٩٧٩ مدينى كلى شمال القاهرة على الطاعنين والمطعون ضده الثانى بصفته بطلب الحكم أولاً : بصحة ونفاذ عقد البيع العرفى المؤرخ ١٩٦١/١١/٢٦ الصادر من الجمعية التعاونية لبناء المساكن لرجال القضاء إلى الطاعنين المتضمن بيع قطعة الأرض القضاء الميينة به لم يثن قدره ٩١٣,٦٥٩ جنيه . ثانياً : بصحة ونفاذ عقد البيع العرفى المؤرخ ١٩٧٧/٦/١١ الصادر من الطاعنين إليهما والمتضمن بيعهم لها مباني الدور الأول من العقار المبين الحدود والمعلم بالصحيفة لقاء ثمن قدره ١٨٠٠٠ جنيه وقالت بياناً لدعواها إن الطاعنين اشتروا من الجمعية المطعون ضدها الثانية بالعقد المؤرخ ١٩٦١/١١/٢٦ قطعة الأرض الميينة به وأقاموا عليها متراً ثم باعها الطاعنون مباني الدور الأول من ذلك المتزل بموجب العقد المؤرخ ١٩٧٧/٦/١١ وأن الطاعنين امتنعوا عن إتمام العقد النهائي وأنذروها بطلب فسخ العقد لقيام مانع وهو رفض الجمعية المطعون

ضدها الثانية الموافقة على البيع فأقامت دعواها بطلباتها صالفة البيان ، بتاريخ ١٩٨٢/١/١٤ قضت بالطلبات ، استأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٧٥٥ من ٩٩ ق طالبين إلغاءه ورفض الدعوى ، بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢١ قضت محكمة استئناف القاهرة بالتأييد . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعي الطاعنون بالأول منهما على الحكم المطعون فيه التصور في التسييب ومخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقولون أنهم تمسكوا أمام محكمة الاستئناف بعلان عقد البيع بطلاناً مطلقاً لخالفته لنص المادة ٣٨ من عقد التأسيس والنظام الداخلي للجمعية التعاونية لبناء المساكن لرجال القضاء وكذلك لخالفته لنص الفقرة (د) من البند السادس لعقد البيع المبرم بين الطاعنين والجمعية ومؤدى هذين النصين أنهما تضمنتا شرطاً مانعاً من التصرف في معنى المادتين ٨٢٣ ، ٨٢٤ من القانون المدني إلا أن الحكم المطعون فيه رفض هذا الدفاع على مجرد أن ما ورد بهما لا يعد شرطاً مانعاً من التصرف وأن نفاذ تصرف الطاعنين المخالف يبقى معلقاً على شرط إجازة الجمعية له وقد أجازته بإقرارها دون أن يبين سنده في ذلك وهو ما يعيبه بالتصور ومخالفة القانون والخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن مؤدى نص المادة ٣٨ من النظام الأساسي للجمعية التعاونية لبناء المساكن لرجال القضاء والنيابة والفقرة (د) من المادة السادسة من العقد المبرم بين تلك الجمعية والطاعنين المؤرخ ١٩٦١/١١/٢٦ أنهما تضمنتا شرطاً مانعاً من التصرف وهو شرط وضع أساساً لمصلحة الجمعية ذاتها ولا يجوز لغيرها التمسك بالبطلان لخالفته لنص المادتين سالفتي الذكر لأن البطلان هنا وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة لا يتعلق بالنظام العام ولا يجوز التمسك به إلا من شرع لمصلحته ، وإذ كان ذلك وكانت الجمعية المطعون ضدها الثانية لم تمسك بهذا البطلان ، بل قامت ممثلة في مجلس

إدارتها بجلسته ١٩٨٠/١١/٢٠ بإجازة البيع الصادر من الطاعنين إلى المطعون ضدها الأولى بتاريخ ١٩٧٧/٦/١١ فلا يقبل من الطاعنين التمسك ببطلان هذا العقد ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه برفض الدفع بالبطلان وهو ما يتفق ونتيجته مع الحكم بعدم قبوله يكون قد ألزم صحيح القانون وإن كانت قد اشتملت أسبابه على أخطاء قانونية ، فلمحكمة النقض أن تصحح هذه الأسباب دون أن تنقضه ومن ثم يضحى النعى بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور وغالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقولون أنهم دفعوا أمام محكمة الاستئناف ببطلان عقد البيع الصادر منهم إلى المطعون ضدها الأولى بطلائاً مطلقاً مخالفت لنص المادة التاسعة من أمر نائب الحاكم العسكري رقم ٤ سنة ١٩٧٦ الذى يحظر على عضو الجمعية التصرف فى الأراضى أو الوحدات المخصصة له بوصفه عضواً تعاونياً لغير أعضاء الجمعية التى يشترك فيها وفقاً لنظامها الداخلى إلا أن الحكم المطعون فيه رفض هذا الدفع على سند من أن النص لا يسرى إلا على أعضاء الجمعية المخصصة لهم أراضى أو وحدات سكنية مع بقاء ملكيتها ملكية تعاونية وأن الجمعية المطعون ضدها الثانية باعت إلى الطاعنين قطعة الأرض المقام عليها العين محل النزاع وليس مجرد تخصيص لهم ، بينما الثابت أن ملكية الأرض التى خصصت لهم بما عليها من بناء لم تنتقل إليهم وإنما هى مجرد تخصيص لهم ويكون تصرفهم إلى المطعون ضدها الأولى بالبيع لوحدة سكنية مقامة على الأرض المخصصة لهم قد وقع باطلا بطلائاً مطلقاً ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه معيباً بالقصور وغالفة القانون والخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه :

وحيث إن هذا النعى غير شديد ذلك أن الحظر الوارد بنص المادة ٩ من أمر نائب الحاكم العسكري رقم ٤ سنة ١٩٧٦ الذى كان سارياً وقت تعاقد الطاعن مع المطعون ضدها الأولى ينصرف إلى الأراضى والوحدات السكنية المخصصة للعضو من الجمعية التى ينتمى إليها بوصفه عضواً تعاونياً ، أى أن

المنع يرد أساساً على ما خصص للعضو عن طريق الجمعية سواء أكان هذا التخصيص ينصب على أراضى للبناء أو وحدات سكنية ، وإذا كان الثابت أن التصرف بالبيع الصادر من الطاعنين إلى المطعون ضدها الأولى لم يشمل قطعة الأرض أو جزء منها المخصصة لهم من الجمعية التعاونية المطعون ضدها الثانية وإنما ورد على جزء من المباني التى أقامها الطاعنون على تلك الأرض ، ومن ثم فإن ما ورد بنص المادة ٩ من الأمر العسكرى رقم ٤ سنة ١٩٧٦ لا ينطبق على واقعة الدعوى وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر يكون قد أصاب صحيح القانون ويصحى التمس عليه بهذا السبب على غير أساس.

ولما تقدم يتعين رفض الطعن :

جلسة ٢٢ من فبراير سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / أحمد شياء عبد الرزاق عبد نائب رئيس المحكمة ، وعضوية
السادة المستشارين / وليم رزق بدوي نائب رئيس المحكمة وطلعت أمين صادق ومحمد عبد القادر
سمير وعبد السلام السليمان .

(٦٥)

الطعن رقم ١٥٩٠ لسنة ٥٢ القضائية :

عمل « تصحيح أوضاع العاملين : مدة خدمة : ترقية » .

مدد الخدمة الكلية اللازمة للترقية وفقاً للقانون ١١ لسنة ١٩٧٥ . العبرة فيها . عدد
سنوات الخدمة المحسوبة في الأقدمية العامل من تاريخ تعيينه في الجهة الموجود بها وقت تطبيق
هذا القانون . مضافاً إليها مالم يحسب في هذه الأقدمية من مدد الخدمة السابقة وفقاً للمادتين
١٨ و ١٩ من القانون المشار إليه .

لما كانت مدد الخدمة الكلية اللازمة للترقية في حكم المادة ١٥ من القانون
رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والجدول المرافق - وعلى ما جرى عليه قضاء هذه
المحكمة - هي عدد سنوات الخدمة المحسوبة في الأقدمية العامل في تاريخ تعيينه
في الجهة الموجود بها وقت تطبيق هذا القانون مضافاً إليها مالم يحسب في هذه
الأقدمية من مدد الخدمة السابقة في الجهات المنصوص عليها في المادة ١٨ إذا
توافرت فيها الشروط الواردة بالمادة ١٩ من القانون سأل في الذكر وكان من
بين هذه الشروط ضرورة ألا تقل مدة الخدمة عن ستة كاملة متصلة :

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار
المقرر والمرافعة وبعد المناقشة :

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن - تتحصل في أن الطاعنة أقامت للدعوى رقم ١٨٣٤ لسنة ١٩٧٩ مدني

كلّي القيوم على المطعون عليها بطلب الحكم بأحقيتها للدرجة السابعة بمرتب شهري قدره عشرون جنياً من ١٩٧٦/٨/١ مع ما يترتب على ذلك من علاوات ومستحقات وبأن يدفع لها مبلغ ٢٣٥ جنيه قيمة فروق عن المدة من ٧٦/٨/١ حتى ١٩٧٦/١٢/١ وما يستجد وقالت بياناً للدعوى إنها حاصلة على دبلوم التجارة الثانوية سنة ١٩٧٠ وعينت في ١٩٧٠/٩/١ لدى الشركة المطعون ضدها الأولى حتى ١٩٧٣/٤/١ تاريخ تعيينها بالقوى العاملة في شركة أخرى بالدرجة الثامنة بمرتب أساسي ١٥ جنيه ثم نقلت في ١٩٧٧/١/١ إلى الشركة الأولى وتمت ترقيتها إلى الفئة السابعة في ١٩٧٩/٩/١ بمرتب ٣٠ جنيه ونظراً لأنها تستحق الفئة السابعة اعتباراً من ١٩٧٦/٨/١ تنفيذاً للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فقد أقامت دعواها نذبت المحكمة خبيراً وبجلسة ١٩٨١/١١/٣٠ بعد أن أودع الخبير تقريره قضت بإلزام المطعون ضدها الأولى بتسكين الطاعنة بالفئة السابعة اعتباراً من ١٩٧٦/١١/١ بمرتب أساسي عشرون جنياً وبأن تدفع لها مبلغ ١٩٠ جنيه وألزمت المطعون ضدها الثانية بأن تدفع لها مبلغ ثمانية جنيهاً استأنفت المطعون ضدها الأولى هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٩ لسنة ١٨ ق م القيوم وبجلسة ١٩٨٢/٤/٥ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى - طعن الطاعنة في هذا الحكم بالنقض . قدمت النيابة مذكرة دفعت فيها بعدم جواز الطعن بالنسبة للمطعون ضدها الثانية لعدم اختصاصها أمام محكمة الدرجة الثانية وأبدت الرأي برفض الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً :

وحيث إن الدفع المبدى من النيابة العامة بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضدها الثانية في عمله إذ المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا يجوز أن يختصم في الطعن بالنقض من لم يكن طرفاً في الخصومة أمام محكمة الاستئناف ولما كان الثابت أن المطعون ضدها الثانية لم تكن مختصة أمام محكمة الاستئناف فإنه لا يكون مقبولاً اختصاصها في الطعن بالنقض :

وحيث إن الطعن - فيما عدا ما تقدم - استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنمى بهما الطاعة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وبياناً لذلك نقول إن الحكم أقام قضاءه على أن مدد خدمة الطاعة لدى المطعون ضدها لا تتوافر فيها شروط تطبيق المادة ١٩ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ - وأنها ترتبط بالشركة بعقود عمل موسمية تنتهى بنهاية موسم خلع الأقطان ، بينما الثابت بتقرير الخبير أن مجموع مدد خدمتها ١٣ يوم ٥ شهر ٢ سنة وهى متصلة لم يتخللها سوى أيام قلائل انقطعت فيها عن العمل مما يفيد أن نية الطرفين اتجهت إلى تجديد عقد العمل لمدة غير محددة ولا يسوغ حرمانها من الاستفادة بأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بسبب الأيام التى انقطعت فيها عن العمل فضلاً عن أن العمل فى الشركة المطعون ضدها بطبيعته موسمى ، لأن نشاطها يقوم على تجارة الأقطان وتسويقها ومن ثم يكون الحكم قد شابه الخطأ فى تطبيق القانون :

وحيث إن التعمى بسببيه غير سديد ذلك أنه لما كانت مدد الخدمة الكلية اللازمة للترقية فى حكم المادة ١٥ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والجدول المرافق وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة هو عدد سنوات الخدمة المحسوبة فى أقدمية العامل فى تاريخ تعيينه فى الجهة الموجود بها وقت تطبيق هذا القانون مضافاً إليها ما لم يحسب فى هذه الأقدمية من مدد الخدمة السابقة فى الجهات المنصوص عليها فى المادة ١٨ إذا توافرت فيها الشروط الواردة بالمادة ١٩ من القانون سالف الذكر وكان من بين هذه الشروط ضرورة أن لا تقل مدة الخدمة عن سنة كاملة متصلة . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد ألزم هذا النظر بأن أورد بأسبابه أن المستأنف عليها كانت تعمل بعقود عمل موسمية محددة المدة تنتهى بنهاية المدة وتقطع صلتها بالشركة المستأنفة خلال الفترة ما بين العقد المنتهى والعقد الجديد ، كما أن مدد العمل باليومية لم تكن متصلة بمدة العقد الموسمى السابق أو اللاحق :: مما يخرج بتلك العقود عن نطاق المادة ٧١ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ وإذ كانت المدد التى عملت فيها المستأنف عليها بالشركة المستأنفة غير متصلة وتقل كل مدة عن سنة كاملة فإنه تطبيقاً للمادتين ١٨ ، ١٩ من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ لا يجوز ضم تلك

المدد إلى مدة خدمة المستأنف عليها فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون :
ولا يغير من ذلك ما تذهب إليه الطاعة من أن مدة خدمتها لم يتخللها سوى
أيام قلائل بدون عمل إذ أن الفاصل الزمني أياً كانت مدته يقطع اتصال مدة
الخدمة وتنشأ به مدة خدمة جديدة ويتمين لحساب أى منها بالتطبيق لحكم
المادتان ١٨ ، ١٩ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أن تستمر لمدة سنة :

ولما تقدم يتمين رفض الطعن :

جلسة ٢٢ من فبراير سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / أحمد ضياء عبد الرزاق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين / ولیم رزق بدوی نائب رئيس المحكمة وطلعت أمین صافق ومحمد عبد القادر
سید رحید المال السنان .

(٦٦)

الطعن رقم ٧٩٩ لسنة ٥٥ الفصلية :

(١ - ٢ - ٣) قانون « نطق تطبيق القانون » • عمل « التزامات العمل » •
دعوى « تكييف الدعوى » •

١ - القانون ٦٣ لسنة ١٩٧٦ يحظر شرب الخمر • نطق الحظر الوارد به • عدم امتداده
الى نقل أو بيع الخمر •

٢ - التزام العامل بإطاعة أوامر جهة العمل طالما لا تعالف القانون واللوائح والنظم •

٣ - محكمة الموضوع غير مخيرة في تكييف الطلبات بوصف الخصوم لها • التزامها بالتكييف
القانوني الصحيح •

١ - مفاد نص المادة الثانية من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ يحظر شرب
الخمر وتقرير لجنة الشئون الاجتماعية والأوقاف والشئون الدينية عن الاقتراح
بمشروع هذا القانون ، أن القانون المذكور وكما هو واضح من تسميته قد
صدر لحظر شرب الخمر وقصر هذا الحظر على تناولها علانية أو تقديمها
بمقابل أو بغير مقابل بقصد هذا التناول في الأماكن والمحال العامة غير المستثناة
بهذا النص وقرر عقوبة على من يخالف ذلك إلا أنه لم يحظر نقلها أو بيعها
ومما فعلان مما يميز عن التناول والتقديم فلا يسوغ مد الحظر الوارد به إليهما
وتأنيهما بدون نص .

٢ - مفاد نص المادة ٧٨ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨
لسنة ١٩٧٨ والتي تقابل المادة ٦٨٥ من القانون المدني والمادة ٥٨ من قانون
العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ ، أن العامل يلتزم بإطاعة جهة العمل فيما تصدره
من أوامر إليه بصدد العمل القائم على تضيئه في حدود وظيفته طالما أنها
لا تتضمن ما يخالف القانون واللوائح والنظم المعمول بها :

٣- محكمة الموضوع - وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - غير مقيدة في تكييف الطلبات المعروضة عليها بوصف الخصوم لها وإنما تلتزم بالتكييف الصحيح الذي تبينه من وقائع الدعوى وتطبيق القانون عليها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعنين الأربعة عشر الأول أقاموا الدعوى رقم ٨٤٨ لسنة ١٩٨١ عمال كلي شمال القاهرة - والتي تدخل فيها باقي الطاعنين خصوصاً متضمن إليهم في طلباتهم - على المطعون ضدها بطلب الحكم بصفة مستعجلة بوقف نقل وتقديم وبيع وتناول الخمر على جميع الرحلات الداخلية والخارجية التي تقوم بها طائراتها حتى الفصل في موضوع الدعوى وفي الموضوع بالزام المطعون ضدها بالامتناع نهائياً عن ممارسة شيء من الأنشطة السابقة يتعلق بالخمور المدرجة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ الخاص بحظر تناول أو تقديم الخمر في الأماكن العامة وما يضاف إليه منها . وقالوا بياناً للدعوى أن تقديم الخمر وتناولها في الأماكن العامة مؤثمين طبقاً لأحكام القانون المذكور الذي لم يستثن من التأميم طائرات المطعون ضدها ، وإذ يتجاني إكراههم على ممارسة هذا النشاط مع أحكام الدستور واتجاه المشرع ، كما يتعارض مع قواعد العمل التي تربطهم بالمطعون ضدها فقد أقاموا الدعوى بطلباتهم سائلة البيان . وفي ١٩٨٢/٣/٣٠ حكمت المحكمة برفض الدفع المبدي من المطعون ضدها بعدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى وبإختصاصها وبالزام المطعون ضدها بالامتناع عن نقل أو تقديم الخمر بكافة أنواعها الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ بحظر شرب الخمر ،

وما قد يضاف إليه من أنواع أخرى أو بيعها أو تناولها في رحلات طائراتها على الخطوط الداخلية والخارجية . استأنفت المطعون ضدها هذا الحكم بالاستئناف رقم ٦٦٢ لسنة ٩٩ ق القاهرة ، وبتاريخ ١٩٨٣/٢/٢٧ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص القضاء العادى ولائياً بنظر الدعوى وإحالتها بحالتها إلى محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة المختصة بنظرها . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقيد الطعن برقم ١٠٦٦ لسنة ٥٣ ق . وبتاريخ ١٩٨٤/١/٢٩ نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه وحكمت في الاستئناف رقم ٦٦٢ لسنة ٩٩ ق القاهرة بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الطعن المبدى من المطعون ضدها بعدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى وباختصاصها بنظرها وأحالت القضية إلى محكمة استئناف القاهرة للفصل في موضوعها . وبتاريخ ١٩٨٥/١/١٦ قضت محكمة الاستئناف بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام المطعون ضدها بعدم تكليف المستأنف عليهم والمحكوم بقبول تدخلهم منضمين لهم في الاستئناف بتقديم الخمر بكافة أنواعها الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ إلى ركاب طائراتها لتناولها وذلك إبان عملهم في رحلات تلك الطائرات على الخطوط الداخلية والخارجية وبإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى فيما عدا ذلك. طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه . عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن يقوم على سببين بنى بهما الطاعنون على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه والتقصير في التسيب وفي بيان ذلك يقولون إن الحكم أقام قضاءه على أن القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ لم يحظر نقل الخمر أو بيعها في أوان مغلقة وإنما اقتصر الحظر الوارد به على واقعى تناول الخمر أو تقديمها بقصد هذا التناول في الأماكن العامة الميئة به ورتب على ذلك أنه ليس للطاعنين عملاً بنص المادة ٢/٥٨ من قانون العمل سوى الحق في طلب منع المطعون ضدها من تكليفهم بتقديم الخمر بكافة أنواعها إلى ركاب

طائرتها لتناولها بالخاففة لأحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ سالف الذكر ، حين أنهم تمسكوا في دفاعهم أمام محكمة الموضوع بأن الخطر الوارد في القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ ينصرف إلى كل ما يتعلق ببيع أو نقل أو تقديم أو تناول الخمر ويترتب على ذلك أنه لا يجوز للمطعمون ضدها بصفة مطلقة بممارسة بيع أو نقل أو تقديم أو تناول الخمر على طائراتها سواء كان ذلك بواسطة الطاعين أو بواسطة غيرهم بالخاففة لأحكام هذا القانون والتي تتعلق بالنظام العام . هذا إلى أن للطاعين على هذا الأساس صفة ومصلحة في التمسك بطلب منعها من إجراء ذلك على طائراتها سواء في رحلاتها الخارجية أو الداخلية باعتبار أنهم لن يستوفوا كافة حقوقهم أسوة بزملائهم الذين يقومون بهذا الإجراء من حيث ساعات الطيران ونوعية الخطوط والميزات المادية إلا بهذا المنع وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر في قضائه فإنه يكون فضلاً عن قصوره في التسبب قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كانت المادة الثانية من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ يحظر شرب الخمر تنص على أن « يحظر تقديم أو تناول المشروبات الروحية أو الكحولية والمخمرة في الأماكن العامة أو المحال العامة ، ويستثنى من هذا الحكم :

(أ) الفنادق والمنشآت السياحية المحددة طبقاً لأحكام القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ في شأن المنشآت الفندقية والسياحية .

(ب) الأندية ذات الطابع السياحي التي يصدر بتحديددها قرار من وزير السياحة طبقاً لأحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون الهيئات الأهلية لرعاية الشباب والرياضة » .

وقد جاء في تقرير لجنة الشئون الاجتماعية والأوقاف والشئون الدينية عن الاقتراح بمشروع هذا القانون أن اللجنة « قد وافقت من حيث المبدأ على حظر علانية شرب الخمر أخلاً بمبدأ التنزج نحو الحظر الكامل » . ومفاد ذلك أن هذا القانون وكما هو واضح من تسميته قد صدر لحظر شرب الخمر

وقصر هذا الحظر على تناولها علانية أو تقديمها بمقابل أو بغير مقابل بقصد هذا التناول في الأماكن والمحال العامة غير المستثناة بهذا النص وقرر عقوبة على من يخالف ذلك إلا أنه لم يحظر نقلها أو بيعها وهما فعلا ممتازان عن التناول والتقديم فلا يسوغ مد الحظر الوارد به إليهما وتأنيهما بدون نص : لما كان ذلك وكانت المادة ٧٨ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ والتي تقابل المادة ٦٨٥ من القانون المدني والمادة ٥٨ من قانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ تنص على أن « يجب على العامل مراعاة الأحكام الآتية ... (٨) أن ينفذ ما يصدر إليه من أوامر وذلك في حدود القوانين واللوائح والنظم المعمول بها ... » . وكان مفاد هذا النص أن العامل يلتزم بإطاعة جهة العمل فيما تصدره من أوامر إليه بصدد العمل القائم بتنفيذه في حدود وظيفته طالما أنها لا تتضمن ما يخالف القانون واللوائح والنظم المعمول بها . لما كان ما تقدم وكانت محكمة الموضوع - وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - غير مقيدة في تكييف الطلبات المعروضة عليها بوصف الحضور لها وأنها تلزم بالتكييف الصحيح الذي تتيحه من وقائع الدعوى وتطبيق القانون عليها ، فإن الحكم المطعون فيه وقد خلاص في قضائه إلى أن المشرع قصر الحظر الوارد في القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ بحظر شرب الخمر على واقعي تناولها أو تقديمها بقصد هذا التناول في الأماكن العامة المبنية به ورتب على ذلك أن الطاعنين ليس لهم في حدود صلة العمل التي تربطهم بالمطعون ضدها سوى الحق في طلب إلزامها بعدم تكييفهم بتقديم الخمر بكافة أنواعها بقصد تناولها في طائرتها على جميع خطوطها بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ سالف الذكر يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون النعي عليه بهذين السببين غير سديد :

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن :

جلسة ٢٣ من فبراير سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / الدكتور أحمد حسنى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / محمد طه ، ، دكى المصرى نائى رئيس المحكمة ، منير توفيق ومحمد السكرى .

(٦٧)

الطن رقم ١٢٢ لسنة ٥٢ القضائية :

شركات .

تكوين الشركة . أثره . أن تكون لها ذمة مالية مستقلة عن ذمم الشركاء فيها . مؤدى
ذلك . توقيع مديرها أو من يمثله بعنوانها يتصرف أثره اليهسا ولا يتصرف اليه بصلته
الشخصية .

لما كانت الشركة تعتبر مجرد تكوينها شخصاً اعتبارياً . وكان يترتب
على ذلك أن تكون لها ذمة مالية مستقلة عن ذمم الشركاء فيها ، وكان التوقيع
بعنوانها من مديرها أو ممن يمثله لا يتصرف أثره إليه ، بل يتصرف إليها ،
وكان الثابت من مطالعة السندات الإذنية - محل النزاع والمرق بملف الطعن -
أن توقيع الطاعن عليها كان بعنوان الشركة ومن ثم فإن أثر هذا التوقيع
لا يتصرف إلى الطاعن بصفته الشخصية بل يتصرف إلى الشركة المذكورة .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار
المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن - تتحصل في أن المظعن ضده - بعد رفض طلبه الأمر بالأداء - أقام

الدعوى رقم ١٦٥٠ لسنة ١٩٧٩ مدنى كلى دمياط - على الطاعن - انتهى فيها إلى طلب الحكم بإلزامه بصفته الشخصية بأن يدفع له مبلغ ٧٤٠٥ جنيه - تأسيساً على أنه يدينه في هذا المبلغ بموجب سندات إذنية حل ميعاد استحقاقها - دفع الطاعن بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة وبتاريخ ١٩٨٠/٤/٣٠ قضت محكمة أول درجة للمطعون ضده بطلباته - استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٨٦ لسنة ١٣ ق - وبتاريخ ١٩٨١/١٢/٨ قضت محكمة استئناف المنصورة - مأمورية دمياط - بتأييد الحكم المستأنف - طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض - وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها رفض الطعن - وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره - وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب - ينمى بها الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت في الأوراق والقصور في التسبيب - وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك في دفاعه - أمام محكمة الموضوع - بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة - لأن توقيعه على السندات الإذنية - محل النزاع - لم يكن بصفته الشخصية بل كان بصفته نائباً عن الممثل القانوني للشركة الإلكترونية ولهذا فإن الالتزام الثابت بها لا ينصرف إليه به ينصرف إلى تلك الشركة - وإذ رفض الحكم المطعون فيه هذا الدفاع وقضى بإلزامه شخصياً بالدين الثابت بتلك السندات تأسيساً على أن توقيعه عليها كان بصفته الشخصية - فإنه يكون قد خالف الثابت في الأوراق وشابه القصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعى في محله - ذلك أنه لما كانت الشركة تعتبر مجرد تكوينها شخصاً اعتبارياً - وكان يترتب على ذلك أن تكون لها ذمة مالية مستقلة عن ذمم الشركاء فيها - وكان التوقيع بعنوانها من مديرها أو من يمثله لا ينصرف أثره إليه بل ينصرف إليها - وكان الثابت من مطالعة السندات الإذنية - محل النزاع والمرافقة بملف الطعن - أن توقيع الطاعن عليها كان بعنوان الشركة الإلكترونية ، ومن ثم فإن أثر هذا التوقيع لا ينصرف إلى

الطاعن بصفته الشخصية : بل ينصرف إلى الشركة المذكورة وإذ خالفت
الحكم المطعون فيه ذلك وبني قضاءه برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها
على غير ذى صفة ويلزام الطاعن شخصياً بالدين على أن توقيعه على السندات
الإذنية كان بصفته الشخصية فإنه يكون قد خالف الثابت في الأوراق وشابه
القصور في التسيب بما يوجب نقضه .

جلسة ٢٣ من فبراير سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / الدكتور أحمد حسني نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين محمد محمود ، زكي المصري نائب رئيس المحكمة ، منير توفيق و عيد المنعم ابراهيم .

(٦٨)

الظن رقم ٦٥٠ لسنة ٥٣ القضائية :

ضرائب « الضريبة على التصرفات العقارية » .

سريان الضريبة على التصرفات العقارية التي تم شهورها اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٧٤ .
م ٥٦ ق ٤٦ لسنة ١٩٧٨ . عدم سريانها على العقود العرفية التي تم التصديق على التوقيعات فيها
وسداد رسم التسجيل قبل أول يناير سنة ١٩٧٤ ولو تراخى باقي إجراءات التسجيل الى ما بعد
هذا التاريخ . حلة ذلك .

يبدل النص في البند رقم ١ من المادة ٣٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩
المعدلة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ ، والنص في المادة ٥٦ من القانون رقم ٤٦
لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية على أن الضريبة على التصرفات
العقارية المفروضة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ - باعتبارها ضريبة مباشرة
تفرض على الأموال العقارية عند تداولها - تسرى على التصرفات التي تم
شهرها اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٧٤ وتحصل مع رسوم التوثيق والشهر
بمعرفة مكاتب ومأموريات الشهر العقاري بذات - إجراءات هذه الرسوم
الأخيرة ، ولما كانت الواقعة المنشئة لرسم التسجيل والتي يتحدد بموجبها
المركز القانوني للشخص هي واقعة التوثيق بالنسبة للعقود الرسمية وواقعة
التصديق على التوقيعات في العقود العرفية إذ أوجب المشرع في المادة ٢٤ من
القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ على تحصيل رسم التسجيل مقدماً عند التوثيق
أو التصديق ، فإن هذه الضريبة لا تسرى على العقود العرفية التي تم التصديق
على التوقيعات فيها وسداد رسم التسجيل قبل أول يناير سنة ١٩٧٤ ولو تراخى
باقي إجراءات التسجيل إلى ما بعد هذا التاريخ وهو ما يتفق مع ما جاء
بقرار اللجنة المشتركة من لجنة الخطة والموازنة ومكتب اللجنة الاقتصادية

عن مشروع قانون العدالة الضريبية من أن إرجاع الضريبة على التصرفات العقارية إلى أول يناير سنة ١٩٧٤ قصد به مواجهة ظاهرة إثراء مفاجئ نشأت عن تغيير الظروف بعد الأخذ بسياسة الانفتاح في أواخر عام ١٩٧٣

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٨٦٠٠ لسنة ١٩٧٨ كلى جنوب القاهرة على المظنون ضدهم بطلب الحكم ببراءة ذمته من مبلغ ٤٠٦٥,٤٠٠ جنيه قيمة ضريبة التصرفات العقارية عن عقد البيع المسجل رقم ٧١٢ بتاريخ ١٩٧٤/٢/٢٠ . واحتياطياً يلزام المظنون ضدهما الثالث والرابع بأن يدفعوا له المبلغ المذكور وقال بياناً لذلك أن مصلحة الشهر العقارى والتوثيق بالجيزة طالبت بسداده مبلغ ٤٠٦٥,٠٠ جنيه بموجب المطالبة رقم ١٦ لسنة ١٩٧٨ قيمة ضريبة التصرفات العقارية المقرر بمقتضى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية عن عقد البيع المسجل سالف البيان الذى باع بموجبه الطاعن وآخرون عقاراً إلى المظنون ضدهما الثالث والرابع وإذا تم البيع والتوقيع على العقد التامى في سنة ١٩٧٢ فإنه لا يخضع للضريبة المشار إليها إذ أن تراخى إجراءات التسجيل حتى سنة ١٩٧٤ كان بسبب تقاعس المشترين وهو أمر لا يسأل عنه الطاعن . وبتاريخ ١٩٨١/٣/٢٩ نذبت محكمة أول درجة خبراً فى الدعوى وبعد أن أودع تقريره حكمت فى ١٩٨٢/٣/١٤ برفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٤٨٩ سنة ١٩٩٠ أمام محكمة استئناف القاهرة التى حكمت فى ١٩٨٣/١/١٩ بتأييد الحكم المستأنف

طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً :

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والتصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقول إن الحكم أقام قضاءه بتأييد الحكم المستأنف على أن التصرف الصادر من الطاعن قد تم شهره في سنة ١٩٧٤ ورتب على ذلك استحقاق ضريبة التصرفات العقارية الواردة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ ، في حين أن العبرة في استحقاق الضريبة في هذه الحالة هو بالتصرف في العقار وإذ كان الثابت أنه صدق على العقد بتاريخ ١٦/٧/١٩٧٢ فإن التصرف لا يخضع للضريبة المشار إليها :

وحيث إن هذا النعي سديد ذلك أن النص في البند رقم ١ من المادة ٣٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - المعدلة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ على سريان ضريبة الأرباح التجارية والصناعية على التصرفات في العقارات المبينة أو الأراضي داخل كردون المدينة سواء انصب التصرف عليها بحالتها أو بعد إقامة منشآت عليها... وعلى مأموريات ومكاتب الشهر العقاري تحصيل الضريبة مع رسوم التوثيق والشهر المقررة بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه بذات إجراءات تحصيلها من المتصرف إليه الذي يلزم بسدادها لحساب الممول المتصرف ويعتبر باطلاً كل اتفاق أو شرط يقضى بنقل عبء الضريبة إلى المتصرف إليه . والنص في المادة ٥٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية المشار إليه على أن « تسرى أحكام البند (١) من المادة ٣٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بمقتضى المادة الثانية على التصرفات التي تم شهرها اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٧٤ ... » يدل على أن الضريبة على التصرفات العقارية المفروضة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ - باعتبارها ضريبة مباشرة تفرض على الأموال العقارية عند تداولها - تسرى على التصرفات التي تم شهرها اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٧٤ وتحصل مع

رسوم التوثيق والشهر بمعرفة مكاتب ومأموريات الشهر العقاري بذات إجراءات هذه الرسوم الأخيرة ، ولما كانت الواقعة المنشئة لرسم التسجيل والتي يتحدد بموجبها المركز القانوني للشخص هي واقعة التوثيق بالنسبة للعقود الرسمية وواقعة التصديق على التوقيعات في العقود العرفية إذ أوجب المشرع في المادة ٢٤ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ تحصيل رسم التسجيل مقدماً عند التوثيق أو التصديق ، فإن هذه الضريبة لا تسرى على العقود العرفية التي تم التصديق على التوقيعات فيها وسداد رسم التسجيل قبل أول يناير سنة ١٩٧٤ ولو تراخت باقي إجراءات التسجيل إلى ما بعد هذا التاريخ ، وهو ما يتفق مع ما جاء بتقرير اللجنة المشتركة من لجنة الحطة والموازنة ومكتب اللجنة الاقتصادية عن مشروع قانون العدالة الضريبية من أن لإرجاع الضريبة على التصرفات العقارية إلى أول يناير سنة ١٩٧٤ قصد به مواجهة ظاهرة إثراء مفاجئ نشأت عن تغيير الظروف بعد الأخذ بسياسة الانفتاح في أواخر عام ١٩٧٣ ، لما كان ذلك وكان الثابت أن التصرف موضوع النزاع قد تم التصديق على التوقيعات في العقد العرفي المهرر بشأنه بتاريخ ١٦/٧/١٩٧٢ فإنه لا يخضع للضريبة المفروضة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ حتى ولو تراخت باقي إجراءات التسجيل إلى ٢٠/٢/١٩٧٤ . وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث السبب الثاني للطعن :

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه :

جلسة ٢٣ من فبراير سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / الدكتور أحمد حسنى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين / محمد طوم ، زكى المصرى نائب رئيس المحكمة ، منير تولى ، عبد المنعم إبراهيم .

(٦٩)

الطعن رقم ٤٢٠ لسنة ٥٢ القضائية :

(١) اوراق تجارية • بنوك • تقادم •

التقادم الخمس المنصوص عليه فى المادة ١٩٤ من قانون التجارة • لا يسرى الا على
الدعاوى المصرفية التى تنشأ مباشرة من الورقة التجارية • الدعاوى غير المصرفية • خضوعها
للتقادم العادى •

(٢) بنوك • اوراق تجارية •

صحة الحساب الجارى ديناً عادياً بإقفاله • مؤداه • خضوع رصيده للتقادم العادى
حتى ولو كان مقيداً فى الحساب قيمة ورقة تجارية • على ذلك •

١ - قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الأصل فى الالتزام مدنياً كان
أو تجارياً أن يتقادم بانقضاء خمس عشرة سنة وفقاً لنص المادة ٣٧٤ من
القانون المدنى إلا أن المشرع التجارى خرج على هذا الأصل فى المادة ١٩٤
من قانون التجارة وقرر تقادماً قصيراً مدته خمس سنوات بالنسبة للدعاوى
المتعلقة بالأوراق التجارية ، ويقوم هذا التقادم على قرينة قانونية هى أن
المدين أوفى بما تعهد به . لذا يشترط لإعماله ألا يصدر من المدين ما يستلخص
منه أن ذمته لا تزال مشغولة بالمدين . وهذا التقادم اقتضته الطبيعة الخاصة
للالزامات المصرفية مما يتعين معه عدم جريانه إلا على الدعاوى التى يناط بها
حماية أحكام قانون الصرف وهى تلك الناشئة مباشرة عن الورقة التجارية ،
أما إذا كانت الدعوى لا تمت بسبب إلى قانون الصرف أى لا تتصل مباشرة
بالورقة التجارية فتخضع للتقادم العادى :

٢ - الحساب الجارى تزول عنه صفته بإقفاله ويصبح رصيده ديناً عادياً
يخضع للتقادم العادى حتى ولو كان مقيداً فى الحساب قيمة ورقة تجارية لأن
الورقة حينئذ تكون قد فقدت ذاتيتها وأصبحت جزءاً لا يتجزأ من الرصيد :

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .
حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تنحصر في أن الطاعن أقام الدعويين رقمى ٢٤٣٠ لسنة ١٩٧٠ ، ٩٦١ لسنة ١٩٧١ تجارى كلى إسكندرية على الشركة المطعون ضدها طالبا في الأولى إلزامها بتقديم كشف حساب مؤيدا بالمستندات وبأن تؤدي له ما يسفر عنه فحص الحساب من مبالغ مستحقة له وفي الدعوى الثانية طلب الحكم ببراءة ذمته من مبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه قيمة الشيكين رقمى ٩٣٣٤٥١ ، ٣٣٤٥٢ ق الصادرين منه لصالح الشركة . وبياناً لذلك قال إنه في غضون الفترة من ١/٨/١٩٦٨ حتى ٣٠/٦/١٩٧٠ كانت الشركة المطعون ضدها تورد له أقمشة ومنسوجات مقابل تحرير سندات لصالحها بقيمة ما يتم الاتفاق على توريده إليه . وإذ تبين له أن المطعون ضدها لم تستزل من حساب مديونيته قيمة البضاعة المرتجعة وقيمة الشيكين المشار إليهما بعد سداده قيمتهما فضلا عن تكرارها قيد بعض القوائم في هذا الحساب وقيدها البعض الآخر بما لا يتفق وحقيقة البضاعة المرسلة إليه بالإضافة إلى أن بعض السندات التى حررها لم يكن يتسلم البضاعة مقابلها مما ترتب عليه زيادة رصيد مديونيته المدون بدفاتر الشركة عن الحجم الحقيقى للمديونية، ومن ثم فقد أقام الدعويين بطلبائه السابقة. قضت محكمة أول درجة في الدعوى رقم ٢٤٣٠ لسنة ١٩٧٠ تجارى كلى إسكندرية بإلزام الشركة المطعون ضدها بأن تقدم كشف حساب مؤيدا بالمستندات . وبعد ضم الدعويين قضت بطلب خبير بتاريخ ٢٨/٣/١٩٧٨ أعادت الأمور للخبير لفحص اعتراضات الطاعن التى أبدتها في مذكراته وعلى ضوء مستنداته وإذ قدم الخبير تقريره الأخير أقامت الشركة الدعوى رقم ٢٣٥٧ لسنة ١٩٨٠ تجارى كلى إسكندرية بطلب إلزام الطاعن بأن يؤدي

لها مبلغ ١٢٥٠٣,٥٣٧ جنيه قيمة مديونته التي أسفر عنها تصفية الحساب بينهما . أمرت محكمة أول درجة بضم هذه الدعوى إلى الدعويين الأولى والثانية وبتاريخ ١٩٨١/٢/١١ قضت (أولاً) برفض الدعويين ٢٤٣٠ لسنة ١٩٧٠ ، ٩٦١ لسنة ١٩٧١ تجارى كلى إسكندرية . (ثانياً) فى الدعوى ٢٣٥٧ لسنة ١٩٨٠ تجارى كلى إسكندرية بإلزام الطاعن بأن يؤدى للشركة المطعون ضدها مبلغ ١٢٥٠٣,٥٣٧ جنيه . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٣٣ لسنة ٣٧ ق إسكندرية . وبجلسة ١٩٨١/١٢/١٩ حكمت محكمة استئناف إسكندرية بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض : وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن . وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها :

وحيث إن الطعن أقيم على سببين يعنى الطاعن بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وبياناً لذلك يقول إن الحكم أقام قضاءه برفض الدفع بسقوط حق الشركة المطعون ضدها فى المطالبة بقيمة سدينين لإذنين مستحقى الدفع ١٥ ، ٣٠/٤/١٩٧٠ بالتقادم الخمسى المنصوص عليه فى المادة ١٩٤ من قانون التجارة على أساس أن هذا التقادم لا يلحق إلا الدعاوى التى تقوم على حق صرفى ناشئ مباشرة عن السندات الإذنية وأن دعوى الشركة تستند إلى ما أسفرت عنه تصفية الخير للحساب من مديونية الطاعن لها بالمبلغ المطالب به ، كما أن دفاع الطاعن المؤسس على أن هذين السدينين لا يمثلان مديونية حقيقية يتنافى مع قرينة الوفاء التى يقوم عليها هذا التقادم فى حين أنه أسس دفاعه أمام محكمة الموضوع بدرجتها على وفائه بكافة مستحقات الشركة لديه وإذ انتهى الحكم المطعون فيه إلى رفض الدفع بسقوط حق الشركة المطعون ضدها بالتقادم فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

وحيث إن هذا التعمى غير سديد ذلك أنه لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الأصل فى الالتزام مدنياً كان أو تجارياً أن يتقادم بانقضاء خمس

عشرة سنة وفقاً لنص المادة ٣٧٤ من القانون المدني إلا أن المشرع التجاري خرج على هذا الأصل في المادة ١٩٤ من قانون التجارة وقرر تقادماً قصراً مدته خمس سنوات بالنسبة للدعاوى المتعلقة بالأوراق التجارية ويقوم هذا التقادم على قرينة قانونية هي أن المدين أوفى بما تعهد به . لذا يشترط لإعماله ألا يصدر من المدين ما يستخلص منه أن ذمته لا تزال مشغولة بالدين . وهذا التقادم اقتضته الطبيعة الخاصة للالتزامات المصرفية مما يتعين معه عدم جريانه إلا على الدعاوى التي ينطأ بها حماية أحكام قانون الصرف وهي تلك الناشئة مباشرة عن الورقة التجارية ، أما إذا كانت الدعوى لا تمت بسبب إلى قانون الصرف أى لا تتصل مباشرة بالورقة التجارية فتحضخ لتقادم العادى وإذا كان من المقرر أن الحساب الجارى تزول عنه صفته بإقفاله ويصبح رصيده ديناً عادياً يخضع للتقادم العادى حتى ولو كان مقيداً فى الحساب قيمة ورقة تجارية لأن الورقة حينئذ تكون قد فقدت ذاتيتها وأصبحت جزءاً لا يتجزأ من الرصيد وإذا ألزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض الدفع بالتقادم الخمسى تأسيساً على أن دعوى الشركة المطعون ضدها تقوم على المطالبة بما أسفرت عنه تصفية الحساب الجارى بينها وبين الطاعن بعد قفله بما يعنى أنها ليست ناشئة مباشرة عن ورقة تجارية فضلاً عن أن وصف الطاعن لما كان مدرجاً فى الحساب من سندات بأنها لا تمثل مديونية حقيقية يتنافى وما يقوم به التقادم الخمس من قرينة الوفاء فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ويعدو النهي عليه ولا أساس له .

وحيث إن الطاعن يعنى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه القصور فى التسيب وفى بيان ذلك يقول أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بدرجةها بدلالة خطاب الشركة المطعون ضدها المؤرخ ١٩٧٠/١٠/٣٠ والذي أرسلته إليه بعد قفل الحساب تطالبه فيه بسداد مبلغ ٢٧١,٢٠٤ جنيه فحسب مما يلحق اداء الشركة بمديونته لها بالمبلغ الذى أقامت به دعاوها ، كما قدم لمحكمة الاستئناف بملزمة ١٩٨١/١١/١١ خطاباً مؤرخاً ١٩٧٠/١/٢٠ تبلغه فيه الشركة المطعون ضدها بعدم إمكان خصم مبلغ ٣٦٥٢٤,٢١٥ جنيه قيمة بضاعة ردها إليها - من

الحساب لسبق معايته لها وتعهدت فيه أيضاً أن تقيد بحسابه الدائن الشيكين الصادرين منه لصالحها برقمي ٩٣٣٤٥٢، ٩٣٣٤٥١ في ٢٥، ٣١/١٠/١٩٦٩ بمبلغ عشرين ألف جنيه إلا أن المحكمة أخذت بما انتهى إليه الخبير ولم تلتفت إلى هذين المستنديين ودلالتهما مما يعيب حكمها بالقصور في التسيب .

وحيث إن هذا النعي غير مقبول ذلك أنه لما كان من المقرر أن لمحكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية أن تأخذ بتقرير الخبير متى اقتنعت بصحته دون أن تلزم بالرد استقلالاً على الطعون التي وجهها الطاعن إلى ذلك التقرير إذ في أخذها به عمولاً على أسبابه ما يفيد أنها لم تجد في الطعون التي وجهت إليه ما يستحق الرد عليه بأكثر مما تضمنه التقرير وليس عليها أن تتحدث استقلالاً عن كل مستند قدم إليها أو تفند كل قرينة مطروحة عليها ما دام حكمها قد انتهى إلى ما خلص إليه بأدلة تحمله لأن في أخذه بها يتضمن الرد المسقط لما يخالفها وإذا كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد ركن في قضائه إلى تقرير الخبير واعتبره جزءاً له متمماً وكان الثابت من هذا التقرير أنه تكفل بالرد على اعتراضات الطاعن التي بشرها بسبب النعي وانتهى إلى أن الطاعن أقر بأن كل البضاعة المرتدة منه للشركة قد أدرجت في الجانب الدائن لحسابه وأن الطاعن تسلم الشيكين المشار إليهما مقابل خصم قيمتها من بضاعة مرتدة للشركة وأن ما ورد بخطابها المؤرخ ١٩٧٠/٦/٣٠ من مديونية هو جزء من رصيده المدين لديها بعد خصم قيمة السند الإذني المرفوعة به دعوى شهر الإفلاس . وكانت هذه الأسباب ساقطة ولها أصلها الثابت بالأوراق ومن شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها الخبير والتي أخذ بها الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه ، ومن ثم فإن النعي لا يعدل أن يكون جدلاً في تقدير محكمة الموضوع للدليل مما لا يجوز إثارة أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم بتعين رفض الطعن :

جلسة ٢٣ من فبراير سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / الدكتور أحمد حسنى نائب رئيس المحكمة وعطوية السادة
المستشارين / محمد طوم ، زكى المصرى نائبى رئيس المحكمة ، منير توفيق ، عبد المنعم ابراهيم .

(٧٠)

الطعن رقم ٧٣٩ لسنة ٥٢ القضائية :

شركات • تعليم •

الدا • تصريح المصانع والمنشآت المبينة فى الجدول رقم ٣ المرافق للقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٣ • مؤدا • توقف تلك المصانع والمنشآت عن نشاطها وعدم امتداد اثر هذا الالفناء الى المساس بملكية اصحابها لموجودات هذه المصانع المادية والمنعوية بما فيها العلامات التجارية • لا يغير من ذلك وضع معامل الادوية تحت اشراف المؤسسة العامة للأدوية • علة ذلك •

لما كانت المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٣ قد نصت على إلغاء تصاريح المصانع والمنشآت المبينة فى الجدول رقم ٣ المرافق لهذا القانون ومن بينها معامل أدوية الدولتا المملوكة لمورث الطاعنين ، وكان مؤدى لإلغاء هذه التصاريح أن تتوقف تلك المصانع والمنشآت عن نشاطها الذى كانت تزاوله ولا يمتد أثر هذا الإلغاء إلى المساس بملكية أصحابها لموجودات هذه المصانع سواء المادية أو المنعوية بما فى ذلك العلامات التجارية التى كانوا يستعملونها من قبل ، وإنما تبقى هذه مملوكة لهم يتمتعون بشأنها بما يكفله القانون لهم من حماية . ولا يغير من ذلك ما نصت عليه المادة الرابعة من القانون المشار إليه من وضع تلك المعامل تحت إشراف المؤسسة المصرية للأدوية لأن هذا الإشراف لا يكون إلا على المعامل المؤممة الوارد بيانها فى الجدولين رقمى ١ ، ٢ المرفقين للقانون المذكور .

المنحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار
المقرر والمرافعة وبعد المداوئة :

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية ؛

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق

الطن - تتحصل في أن الطاعنين أقاما الدعوى رقم ٤٤٦٦ لسنة ١٩٧٣ مدني كل جنوب القاهرة بطلب الحكم بنذب خبير لتقدير قيمة مبيعات الشركة المطعون ضدها الأولى للأدوية المينة بصحيفة الدعوى خلال الفترة من ١٩٦٣/٦/١٣ إلى ١٩٧٣/٩/٧ ويلزام هذه الشركة بأن تدفع لها نسبة قلعها ٥٪ من المبالغ التي يستظهرها الخبير - وذلك في مواجهة المطعون ضده بصفته - ويسأناً لذلك قالا - إن مورثهما كان يملك معامل أدوية الدلتا وكان يستعمل تمييز منتجاته من الأدوية ثلاث علامات تجارية سجلها باسمه وهي - لوكسيول ، يورد سلفين ، أفروتون - وبعد إلغاء تراخيص هذه المعامل في ١٩٦٣/٦/١٣ بموجب القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٣ - قامت الشركة المطعون ضدها الأولى بإنتاج ذات الأدوية ووضع العلامات السابقة عليها وطرحها في السوق - مما يعد اعتداء على ملكية مورثهما لهذه العلامات التجارية وبعد أن نذبت محكمة أول درجة خبيراً وقدم تقريره - قضت بتأريخ ١٩٨٠/١٠/٣٠ برفض الدعوى - استأنف الطاعنان هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٤٠٣ لسنة ٩٧ ق وبتأريخ ١٩٨٢/١/١٨ قضت محكمة استئناف القاهرة بتأييد الحكم المستأنف - طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض - وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها نقض الحكم المطعون فيه - وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب - ينحى بها الطاعنان على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب والخطأ في تطبيق القانون - وفي بيان ذلك يقولان إن إلغاء تراخيص معامل الأدوية التي كان يمتلكها مورثهما بموجب القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٣ - يقتصر أثره على وقف مزاوله لإنتاج الأدوية ولا يحس ملكية المورث للعلامات التجارية التي كان يستعملها تمييز تلك الأدوية - كما أن إشراف المؤسسة المصرية العامة للأدوية على المعامل المشار إليها بالجدول المرافق للقانون المذكور لا ينصرف إلى معامل الأدوية المؤممة - والحال غير ذلك بالنسبة لمعامل الأدوية المملوكة لمورثهما حيث اقتصر ذلك القانون على إلغاء تراخيصها دون تأميمها . وإذ رتب الحكم المطعون فيه على

إلغاء تراخيص هذه المعامل — خضوعها لإشراف المؤسسة المصرية العامة للأدوية زوال ملكية مورثها للعلامات التجارية — محل النزاع — فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في التسيب :

وحيث إن هذا النعى شديد — ذلك أنه لما كانت المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٣ — قد نصت على إلغاء تصاريح المصانع والمنشآت المبنية في الجدول رقم ٣ المرافق لهذا القانون ومن بينها معامل أدوية الدلتا المملوكة لمورث الطاعنين — وكان مؤدى إلغاء هذه التصاريح أن تتوقف تلك المصانع والمنشآت عن نشاطها الذي كانت تراوله ولا يمتد أثر هذا الإلغاء إلى المساس بملكية أصحابها لموجودات هذه المصانع سواء المادية أو المعنوية بما في ذلك العلامات التجارية التي كانوا يستعملونها من قبل — وإنما تبقى هذه مملوكة لهم يتمتعون بشأنها بما يكفله القانون لهم من حماية — ولا يغير من ذلك ما نصت عليه المادة الرابعة من القانون المشار إليه — من وضع تلك المعامل تحت إشراف المؤسسة المصرية العامة للأدوية — لأن هذا الإشراف لا يكون إلا على المعامل المؤممة الوارد بيانها في الجدولين رقمي ٢، ١ والمرافقين للقانون المذكور — لما كان ذلك وكان الثابت أن مورث الطاعنين كان يستعمل العلامات التجارية — محل النزاع — وأنه سجلها باسمه قبل صدور القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٣ — وأن الشركة المطعون ضدها قامت باستعمال هذه العلامات على منتجاتها من الأدوية دون أن تكتسب عليها حقاً ما طبقاً للقانون ودون موافقة مالكيها المذكور — ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض دعوى الطاعنين تأسيساً على أن إلغاء تصاريح معامل مورثها ووضعها تحت إشراف المؤسسة المصرية العامة للأدوية ينطوي على إلغاء حق الطاعنين في استعمال كل ما يتعلق بهذه المعامل من علامات تجارية — يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه :

جلسة ٢٤ من فبراير سنة ١٩٨٧

• براءة السيد المستشار / مرزوق فكرى نائب رئيس المحكمة ، وعسوية المساواة
المستشارين / صلاح محمد أحمد و حسين محمد حسن ، محمد عالى أبو منصور ومصطفى
حسيب عباس .

(٧١)

الطعن رقم ٥١ لسنة ٥٢ قضائية « أحوال شخصية » :

(١) أحوال شخصية « المسائل الخاصة بالمصريين غير المسلمين » • طلاق •
قانون « القانون الواجب التطبيق » •

الشرعية الإسلامية • تطبيقها في المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين
المختلفي الطائفة أو الملة • أحكامها لا تجوز للزوجة طلب التفريق إذا غيرت طائفتها عن تلك التي
ينتمى إليها الزوج •

(٢) أحوال شخصية « المسائل الخاصة بغير المسلمين » • تطبيق •
استثناء « الطقات الجديدة » •

إقامة الزوجة دعواها بالتطبيق لاختلافها من الزوج طائفة • إضافتها أمام محكمة الاستئناف
التطبيق للفرع • اعتبارها طلباً جديداً • عدم جواز قبوله م ٣٢١ من لائحة ترتيب المحاكم
الشرعية •

١ - إذ كان مؤدى نص المادة السادسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥
- وعلى ما جرى قضاء هذه المحكمة - أن المشرع قصد تطبيق أحكام الشريعة
الإسلامية في المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين
المتنبي الطائفة أو الملة ، وكانت أحكام هذه الشريعة لا تجوز للزوجة طلب
التفريق إذا غيرت طائفتها عن التي ينتمى إليها الزوج . فإن الحكم المطعون فيه
إذ قضى برفض الطاعة بالتطبيق على سند من أن اختلافها مع المطعون
عليه طائفة لا يرتب بذاته تطبيقها عليه لا يكون قد خالف القانون :

٢ - إذ كانت الطاعة قد أقامت دعواها ضد المطعون عليه بطلب تطبيقها
منه على سند من أنها صارت تخلف عنه طائفة ، وكان ما أضافه أمام محكمة
الاستئناف من أن المطعون عليه أساء معاملتها ودأب على إيلائها بعد طلباً جديداً

يختلف في موضوعه عن الطلب الأول لأن الطلاق للضرر له أحكامه الخاصة الواردة في المادة السادسة من القانون رقم ٢٥ سنة ١٩٢٩ وبالتالي فلا يجوز قبول هذا الطلب الجديد أمام محكمة الاستئناف عملاً بما تقتضيه المادة ٣٢١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية من أنه لا يجوز للخصوم أن يقدموا في الاستئناف طلبات بدعوى جديدة غير الدعوى الأصلية إلا بطريق الدفع للدعوى الأصلية ، وإذ ألزم الحكم المطعون فيه هذا النظر في قضائه بعدم قبول طلب التطبيق للضرر أمام محكمة الاستئناف ، فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ؟

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٥٩٤ لسنة ١٩٧٩ كلى أحوال شخصية شمال القاهرة ضد المطعون عليه للحكم بتطليقها منه . وقالت بياناً لدعواها أنه تزوجها وهما قبطيان أرثوذكسيان وإذ انضمت لطائفة الإنجليك واختلفا بذلك طائفة فلا يجوز استمرار الزواج بينهما فقد أقامت الدعوى . وفي ١٩٨٠/١٢/١٤ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٠ لسنة ٩٨ ق القاهرة ، وبتاريخ ١٩٨٢/٥/١٨ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها ألزمت النيابة رأيها .

. وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنعى الطاعة بأولها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك تقول إن اختلافها مع المطعون عليه طائفة بوجوب تطبيقها منه وإذ خالف الحكم هذا النظر في قضائه برفض دعواها بالتطبيق فإنه يكون مشوباً بمخالفة القانون .

وحيث إن النعى مردود ذلك أنه لما كان مؤدى نص المادة السادسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع قصد تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين المختلى الطائفة أو الملة . وكانت أحكام هذه الشريعة لا تجيز للزوجة طلب التفريق إذا غيرت طائفتها عن تلك التي ينتمى إليها الزوج فإن الحكم المطعون فيه . إذ قضى برفض دعوى الطاعة بالتطبيق على سند من أن اختلافها مع المطعون عليه طائفة لا يرتب بذاته تطبيقها عليه فإنه لا يكون قد خالف القانون ويكون النعى على غير أساس .

وحيث إن حاصل ما قنعاه الطاعة بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك تقول أنها طلبت أمام محكمة أول درجة ضم الدعوى رقم ٢٥٧ لسنة ١٩٧٨ كلى أحوال شخصية جنوب القاهرة وقد ثبت في هذه الدعوى أن المطعون عليه أساء معاملتها ودأب على إيلائها بما يستحيل معه دوام العشرة بينهما وهو وسيلة دفاع في الدعوى . تبرر طلبها بالتطبيق إلا أن الحكم اعتبر هذا سبباً جديداً لا يجوز إيدأؤه في الاستئناف بما يشوبه بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أنه لما كانت الطاعة قد أقامت دعواها ضد المطعون عليه بطلب تطبيقها منه على سند من أنها صارت تختلف عنه طائفة . وكان ما أضافته أمام محكمة الاستئناف من أن المطعون عليه أساء معاملتها ودأب على إيلائها يعد طلباً جديداً يختلف في موضوعه عن الطلب الأول لأن الطلاق للضرر له أحكامه الخاصة الواردة في المادة السادسة من

القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ وبالتالي فلا يجوز قبول هذا الطلب الجديد أمام محكمة الاستئناف عملاً بما تقتضيه المادة ٣٢١ من لأئحة ترتيب المحاكم الشرعية من أنه لا يجوز للخصوم أن يقدموا في الاستئناف طلبات بدعاوى جديدة غير الدعاوى الأصلية إلا بطريق الدفع للدعوى الأصلية . وإذا ألزم الحكم المطعون فيه هذا النظر في قضائه بعدم قبول طلب التطبيق للضرر أمام محكمة الاستئناف فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويكون النعي على غير أساس .

حيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن :

جلسة ٢٥ من فبراير سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / سيد عبد الباقي سيف نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / عبد المصنف حاشم ، أحمد إبراهيم شحبي نائب رئيس المحكمة ، محمد جمال الدين
شلقاني وملاح محمود عويس .

(٧٢)

الطعن رقم ١٢٢٦ لسنة ٥٣ القضائية :

(١ - ٣) خيرة . اثبات « الإثبات بالثبينة » . محكمة موضوع . حكم
(« تسبب الحكم ») .

١ - ذكر الخبير في تقريره أن البصمة لا تصلح للمضاهاة لأنها مطبوسة . لا يحول دون
تحقيق صحتها بقواعد الإثبات الأخرى .

٢ - تقدير أقوال الشهود . مرون بما يطمئن إليه وجدان قاضي الموضوع . شرطه . ألا تخرج
بها عما يؤدي إليه مدلولها .

٣ - الإثبات بشهادة الشهود . م ٧١ اثبات . ابتناؤه على ركنين : تعلق الوقائع المراد
إثباتها بالدعوى وكونها متبعة فيها . مؤدى ذلك . استخلاص المحكمة من أقوال الشهود الذين
سمعت دليلا على براءة أو لى واقعة لم يتناولها منطق حكم التحقيق . تسمك الخصم بطلان
مؤده . اعتبار هذا الاستخلاص مخالفا للقانون . على ذلك .

١ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن ذكر الخبير في تقريره أن البصمة
لا تصلح للمضاهاة لأنها مطبوسة لا يحول دون تحقيق صحتها بقواعد الإثبات
الأخرى :

٢ - تقدير أقوال الشهود مرون بما يطمئن إليه وجدان قاضي الموضوع
ولا سلطان عليه في ذلك إلا أن يخرج بها عما يؤدي إليه مدلولها :

٣ - يدل النص في المادة ٧١ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨
على أن الإثبات بشهادة الشهود يقوم على ركنين ، تعلق الوقائع المراد إثباتها
بالدعوى ، وكونها متبعة فيها ، ومقتضى هذا أن تكون تلك الوقائع مبنية
بالعقبة والضبط . لينحصر فيها التحقيق ولتعلم كل طرف ما هو مكلف بإثباته

أو بنفيه ، فإذا استخلصت المحكمة من أقوال الشهود الذين سمعهم دليلاً على ثبوت أو نفي واقعة لم يتناولها منطوق حكم التحقيق وتمسك الخصم بيطلان هذا الدليل ، فإن استخلاصها هذا يكون مخالفاً للقانون إذ أنها انتزعت من التحقيق دليلاً على خصم لم تمكنه من إثبات عكسه ، لما كان ذلك وكان البين من منطوق حكم التحقيق الذي أصدرته محكمة الدرجة الأولى ... أنه قضى بالإحالة إلى التحقيق ليثبت المطعون عليهم صحة توقيع المورث بالبصمة على عقد البيع موضوع النزاع ومع ذلك انتهى الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه إلى عدم صحة دفاع الطاعة بصورية عقد البيع بصوره في مرض الموت اعتماداً على هذا التحقيق رغم تمسك الطاعة بعدم صلاحيته في هذا الخصوص وطلبت إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات دفاعها فيكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومباح التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر نائب رئيس المحكمة والمرافعة وبعد المداولة .
حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وماتر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون عليهم أقاموا الدعوى رقم ١٠٢١ سنة ١٩٨٠ مدني دمهور الابتدائية ضد الطاعة وآخر بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٧٨/٥/١٥ ، وقالوا بياناً لها إن مورث الطاعة المرحوم باع ... لم بموجب هذا العقد الحصص العقارية الموضحة بها لقاء ثمن مقداره ١٢٠٠ جنيته . دفعت الطاعة جهاتها لتوقيع المورث بالبصمة للتنويه إليه على ذلك العقد .. وبعد أن قلم الخبير الذي غدته المحكمة لإجراء المصاهة تقريره حكمت بتاريخ ١٩٨١/٦/٢٩ بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونفي صحة هذه البصمة ، وبعد سماع شهود المطعون عليهم حكمت

بتاريخ ١٩٨٢/١/١ برفض الدفع بالجهاالة وبصححة توقيع البائع على عقد البيع وتحديد جلسة لنظر الموضوع فدفعت الطاعة بصورة عقد البيع بصدوره من المورث البائع في مرض الموت . وبتاريخ ١٩٨٣/٣/٢٩ حكمت برفض الدعوى . استأنفت الطاعة هذا الحكم لدى محكمة استئناف الإسكندرية (مأمورية دمنهور) بالاستئناف رقم ٣٢٥ سنة ٣٨ ق مدنى ، وبتاريخ ١٩٨٣/٢/٢٨ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض : وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تمنى الطاعة بالوجه الأول من كل منهما على الحكم المطعون فيه مخالفته القانون . وفي بيان ذلك تقول إنه انتهى إلى صحة توقيع المورث بصمة إبهامه على عقد البيع موضوع النزاع استناداً إلى أقوال شاهدى المطعون عليهم رغم أنها أقوال مشكوك في صحتها ، وأطرح ما انتهى إليه الخبير في تقريره من أن البصمة المنسوبة إلى المورث على عقد البيع خائبة من أية علامات مميزة مما مؤداه أنها ليست بصمة أصلاً وكان يتعين من ثم الأخذ بهذا التقرير وإطراح أقوال الشهود مخالف للحكم المطعون فيه القانون .

وحيث إن هذا التمس غير مقبول ، ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن ذكر الخبير في تقريره أن البصمة لا تصلح للمضاهاة لأنها مطموسة لا يحول دون تحقيق صحتها بقواعد الإثبات الأخرى . وإن تقدير أقوال الشهود مرهون بما يطمئن إليه وجدان قاضى الموضوع ولا سلطان عليه في ذلك إلا أن يخرج بها عما يؤدى إليه مدلولها . لما كان ذلك وكانت محكمة الموضوع قد خلصت في حدود سلطتها في فهم الواقع في الدعوى وتقدير الأدلة فيها إلى صحة توقيع المورث بالبصمة على عقد البيع موضوع النزاع استناداً إلى أقوال شاهدى المطعون عليهم التى اطمأنت المحكمة إليها بأن المورث وقع بها على هذا العقد ، ولم تعمل على تقرير الخبير الذى انتهى إلى أن تلك البصمة لا تتوافر فيها العلامات

الميزة الكافية لإجراء المضاهاة وأقامت قضاءها على ما يكفى لخله ، فإن النemy لا يعلو أن يكون فى حقيقته جدلا موضوعياً فى تقدير محكمة الموضوع للأدلة وهو ما لا يجوز أمام محكمة التقضى ، ومن ثم يكون هذا النemy غير مقبول ،

وحيث إن مما تنهه الطاعة بياق سبى الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك تقول إنها تمسكت أمام محكمة أول درجة بصورية عقد البيع موضوع النزاع بصدوره فى مرض الموت وطلبت إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات هذا الدفاع غير أن تلك المحكمة رفضت هذا الطلب على سند من القول بأن التحقيق الذى أجرته كاف لبيان جدية عقد البيع وعدم صدوره فى مرض الموت فى حين أن المحكمة قد حكمت بهذا التحقيق لإثبات ونى صحة توقيع المورث بالبصمة على عقد البيع ولم تضمنه تحقيق صورية هذا العقد أو صدوره فى مرض الموت ، وإذ أبدت محكمة الاستئناف محكمة أول درجة فى قضائها يرفض هذا الدفاع اعتماداً على التحقيق المشار إليه رغم أنها جددت أمامها التمسك بطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لعدم صلاحية التحقيق الذى أجرته محكمة أول درجة لإثبات ونى صحة التوقيع بالبصمة دليلاً على ثبوت أو نى صورة عقد البيع أو صدوره فى مرض الموت ، ومن ثم يكون الدليل المستند منه باطلاً وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه بالخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النemy فى محله ، ذلك أن النص فى المادة ٧١ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ على أنه يجب أن يبين فى منطوق الحكم الذى يأمر بالإثبات بشهادة الشهود كل واقعة من الوقائع المأمور بإثباتها وإلا كان باطلاً يدل - وعلى ما جاء بالذكر فى التفسيرية لقانون المرافعات الملقى رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ بصدد المادة ١٩١ منه المطابقة لها فى الحكم على أن الإثبات بشهادة الشهود يقوم على ركنين ، تعلق الوقائع المراد إثباتها بالدعوى ، وكونها متبجة فيها ، ومقتضى هذا أن تكون تلك الوقائع مينة بالدقة والقبض لينحصر فيها التحقيق وليعلم كل طرف بما هو مكلف بإثباته أو نفيه ، وإذ استخلصت

المحكمة من أقوال الشهود الذين سمعهم دليلاً على ثبوت أو نفي واقعة لم يتناولها منطوق حكم التحقيق وتمسك الخصم بطلان هذا الدليل ، فإن استخلاصها هذا يكون مخالف للقانون إذ أنها انتزعت من التحقيق دليلاً على خصم لم تمكنه من إثبات عكسه ، إذ كان ذلك وكان البين من منطوق حكم التحقيق الذي أصدرته محكمة الدرجة الأولى بتاريخ ۱۹۸۱/۶/۲۹ أنه قضى بالإحالة إلى التحقيق ليثبت المطعون عليهم صحة توقيع المورث بالبصمة على عقد البيع موضوع النزاع ومع ذلك انتهى الحكم الابتدائي الذي أبده الحكم المطعون فيه إلى عدم صحة دفاع الطاعنة بصورية عقد البيع بصدوره في مرض الموت اعتماداً على هذا التحقيق رغم تمسك الطاعنة بعدم صلاحيته في هذا الخصوص وطلبت إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات دفاعها فيكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٢٥ من فبراير سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / سيد عبد الباقى سيف نائب رئيس المحكمة وعطوية السادة
المستشارين / عبد المصنف هاشم ، أحمد ابراهيم شلبى نائبي رئيس المحكمة ، محمد جمال الدين
شلقاني وسلاح محمود عويس *

(٧٣)

الظن رقم ١٢٥٦ لسنة ٥٢ القضائية :

(١) تسجيل « السجل العيني » • شهر عقارى • بيع • دعوى « دعوى
صحة التعاقد » •

التأشير بالحكم النهائي الصادر فى الدعوى التى قيدت صحيفة فى السجل العيني خلال
خمس سنوات من تاريخ صيرورته نهائيا • اثره • اعتباره حجة على الغير ممن ترتبت لهم حقوق
عينية على العقار واثبتت لمصلحتهم بيانات فى السجل العيني بأثر رجعى وينسحب الى وقت قيده
صحيفة الدعوى • الاحكام التى صدرت قبل العمل بقانون السجل العيني ولم تكن قد اشربها • وجوب
التأشير خلال خمس سنوات من تاريخ العمل به • م ٣٢ منه •

(٢) دعوى « الدلاء فى الدعوى » • محكمة الموضوع • اثبات •

الدلاء الذى يلتزم المحكمة بتحقيقه أو الرد عليه • ماهيته •

(٣) حيازة • تقادم « التقادم المكتسب » • ملكية « اكتساب الملكية
بالتقادم » • بيع •

قاعدة ضم حيازة السلف الى الخلف • عدم جواز التمسك بها قبل اليانح أو من تلقى
المسح منه •

(٤) صورية • محكمة الموضوع • اثبات •

تقدير أدلة الصورية وأقوال الشهود واستخلاص الواقع منها • سلطة مطلقة لمحكمة الموضوع
بلا مطلب عليها • شرهه •

١ - يدل نص المادة ٣٥ من قانون السجل العيني رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٤
على أنه إذا تم التأشير بالحكم النهائى الصادر فى الدعوى التى قيدت صحيفة فى
السجل العيني وفقاً لنص المادة ٣٢ من قانون السجل العيني - فى خلال خمس
سنوات من تاريخ صيرورته نهائياً - يكون حجة على الغير ممن ترتبت لهم

حقوق عينة على العقار وأثبت لمصلحتهم بيانات في السجل العيني بأثر رجعي ينسحب إلى وقت قيد صحيفة الدعوى وأن الأحكام التي صدرت قبل العمل بقانون السجل العيني ولم تكن قد أشربها طبقاً لأحكام قانون الشهر العقاري ينسحب عليها قانون السجل العيني بأثر رجعي ويتعين التأشير بها في خلال خمس سنوات من وقت العمل بالقانون الأخير .

٢ - الدفاع الذي تلزم المحكمة بتحقيقه أو الرد عليه هو الدفاع الجوهرى المتج في الدعوى .

٣ - قاعدة ضم حيازة السلف إلى حيازة الخلف - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا تسرى إلا إذا أراد المتمسك بالتقادم أن يحتج به قبل غير من باع له أو غير من تلقى الحق من باع له بحيث إذا كان السلف مشتركاً فلا يجوز للمحاضر المتمسك بالتقادم أن يستفيد من حيازة سلفه لإتمام مدة الخمس عشرة سنة اللازمة لاكتساب الملك بالتقادم قبل من تلقى حقه عن هذا السلف .

٤ - المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن لمحكمة الموضوع مطلق السلطة في تقدير الأدلة التي تأخذ بها في ثبوت الصورية أو نفيها وفي تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها ولا معقب عليها في تكوين عقيدتها مما يلى به شهود الطرفين ما دامت لم تخرج بذلك عما تحمله أقوالهم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومما جاء في التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق

الطعن - تتحصل في أن الملعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ٢٨٣١. سنة ١٩٧٧

مدنى طنطا الابتدائية بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٧٦/٨/٩ المتضمن بيع المطعون عليه الثانى له المنزل المبنى به لقاء ثمن مقداره ٨٥٠ جنيه . تدخلت الطاعنة فى الدعوى وطلبت الحكم برفضها وتثبيت ملكيتها لهذا المنزل وعو ما توقع عليه من تسجيلات استناداً إلى أنها تملكه بموجب حكمين صدرتا لصالحها فى الدعويين رقمى ٢٢٤ سنة ١٩٧٧ مدنى بسيون ، ٤٧٥٩ سنة ١٩٧٨ مدنى طنطا الابتدائية وإلى أنها قامت بقيد ملكيتها له بالسجل العينى ونقلت التكليف إلى اسمها ، وبعد أن قدم الخبير الذى تدبته المحكمة تقريره - حكمت بتاريخ ١٩٨٠/١١/٣٠ بقبول تدخل الطاعنة ورفض طلباتها وبصحة ونفاذ عقد البيع سالف الإشارة . استأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف طنطا بالاستئناف رقم ٦٤٩ سنة ٣٠ ق مدنى ، وبعد أن سمعت المحكمة شاهدى الطاعنة نفاذاً لحكم التحقيق الذى أصدرته لإثبات ونفى صحة ذلك العقد صورية مطلقة - حكمت بتاريخ ١٩٨٣/٥/٨ بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق التخص ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى بتقضى الحكم المطعون فيه ، وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها :

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ، تنعى الطاعنة بالوجه الأول من السبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك تقول إنها تمسكت أمام محكمة الموضوع بأن ملكية منزل النزاع آلت إليها طبقاً لأحكام قانون السجل العينى بقيد الحكمين الصادرين لصالحها فى الدعويين رقمى ٢٢٤ سنة ١٩٧٧ مدنى بسيون ، ٤٧٥٩ سنة ١٩٧٨ مدنى طنطا الابتدائية - بالسجل العينى تحت رقم ١١ بتاريخ ١٩٧٩/٤/٢ غير أن الحكم المطعون فيه اطرح هذا الدفاع وطبق على واقعة الدعوى نص المادة التاسعة من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى وخلص من ذلك إلى أن الملكية لم تنتقل إليها وفق أحكام هذا القانون وهو ما يعيبه بالخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن النص فى المادة ٣٥ من قانون

السجل العيني رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٤ على أنه « يترتب على التأشير بالدعوى في السجل العيني أن حق المدعى إذا تقرر بحكم مؤثر به طبق القانون خلال خمس سنوات من تاريخ صيرورته نهائياً ، يكون حجة على من ترتبت لهم حقوق وأثبتت لمصلحتهم بيانات في السجل ابتداء من تاريخ التأشير بهذه الدعاوى في السجل ، وتبدأ مدة الخمس السنوات بالنسبة إلى الأحكام النهائية القائمة وقت العمل بهذا القانون من تاريخ نفاذ القرار المشار إليه في المادة الثانية من قانون الإصدار ، ، يدل على أنه إذا تم التأشير بالحكم النهائي الصادر في الدعوى التي قيدت صحيفتها في السجل العيني - وفقاً لنص المادة ٣٢ من قانون السجل العيني - في خلال خمس سنوات من تاريخ صيرورته نهائياً - يكون حجة على الغير ممن ترتبت لهم حقوق عينية على العقار وأثبتت لمصلحتهم بيانات في السجل العيني بأثر رجعي ينسحب إلى وقت قيد صحيفة الدعوى ، وأن الأحكام التي صدرت قبل العمل بقانون السجل العيني ولم تكن قد أشر بها طبقاً لأحكام قانون الشهر العقاري - ينسحب عليها قانون السجل العيني بأثر رجعي ويتمين التأشير بها في خلال خمس سنوات من وقت العمل بالقانون الأخير ، لما كان ذلك ، وكان البين من ملونات الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن الطاعة اكتفت بتسجيل صحيفة الدعوى رقم ٢٢٤ سنة ١٩٧٧ مدني بسيون التي أقامتها بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٧٠/٧/٢٣ المتضمن شراءها جزءاً من منزل النزاع من المطعون عليه الثاني ، وبقيد صورة صحيفة الدعوى رقم ٤٧٥٩ سنة ١٩٧٨ مدني طنطا الابتدائية التي أقامتها ضد المطعون عليه المذكور بطلب الحكم بتثبيت ملكيتها لبقائ منزل النزاع ، ولم تقدم ما يثبت قيامها بالتأشير بالحكمين الصادرين لصالحها في هاتين الدعويتين بالسجل العيني ، فإن ملكية ذلك المنزل لا تكون قد انتقلت إليها وفقاً لأحكام القانون المشار إليه ، وإذ ألزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد ألزم صحيح القانون ، ويكون النعى بهذا السبب على غير أساس .»

وجيت إن الطاعة تنعى بالوجه الثاني من السبب الأول على الحكم المطعون

فيه القصور في التسيب إذ التفتت عن تحقيق أو الرد على ما تمسكت به من اكتسابها ملكية منزل النزاع بوضع اليد عليه هي والبائع لها مدة تزيد على خمس عشرة سنة وضع يد هادئ ظاهر مستمر بنية التملك ، وهو ما يعيبه بالقصور في التسيب ٥

وحيث إن هذا النعي في غير محله ، ذلك أن الدفاع الذي تلزم المحكمة بتحقيقه أو الرد عليه هو الدفاع الجوهرى المتج في الدعوى ، لما كان ذلك وكانت قاعدة ضم حيازة السلف إلى حيازة الخلف - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا تسرى إلا إذا أراد التمسك بالتقدم أن يحتج به قبل غير من باع له أو غير من تلقى الحق ممن باع له بحيث إذا كان السلف مشتركاً فلا يجوز للعائر التمسك بالتقدم أن يستفيد من حيازة سلفة لإتمام مدة الخمس عشرة سنة اللازمة لاكتساب الملك بالتقدم قبل من تلقى حقه عن هذا السلف ، وكان الثابت من الأوراق أن المطعون عليه الثانى باع لكل من الطاعة والمطعون عليه الأول منزل النزاع ومن ثم يعد سلفاً مشتركاً لها لا تستفيد الطاعة من حيازته لإتمام المدة اللازمة لاكتساب ملكية ذلك المنزل قبل المطعون عليه الأول ، ولا على المحكمة إن هي التفتت عن تحقيق دفاع الطاعة في هذا الخصوص أو الرد عليه طالما كان لا يشكل دفاعاً جوهرياً مما قد يتغير به وجه الرأى في الدعوى فيما لو تعرضت له ، لما كان ما تقدم فإن النعي على الحكم المطعون فيه بالقصور في التسيب يكون غير سليم ٥

وحيث إن الطاعة تنعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب ومخالفة الثابت بالأوراق ، وفي بيان ذلك تقول إنها دفعت بصورة عقد البيع المؤرخ ١٩٧٦/٨/٩ صورة موقعة ، وجاءت أقوال شاهديها صريحة وواضحة في إثبات هذه الصورة وتأييدت بعقد الإيجار الذى استأجر بمقتضاه المطعون عليه الثانى منها دكاناً وخزانة بمنزل النزاع ، غير أن الحكم المطعون فيه التفت عن دلالة هذا العقد ولم يعول على تلك الأقوال بدعوى عدم الاطمئنان إليها ولا أنها لم تتأيد بأدلة مادية تمزجها وهو ما يعيبه بالقصور في التسيب ومخالفة الثابت بالأوراق ٥

١ وحيث إن هذا النعي غير مقبول ، ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن محكمة الموضوع مطلق السلطة في تقدير الأدلة التي تأخذ بها في ثبوت الصورية أو نفيها وفي تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها ولا معقب عليها في تكوين عقيدتها مما يدل به شهود الطرفين ما دامت لم تخرج بذلك عما تحتمله أقوالهم ، لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن محكمة الموضوع في حدود سلطتها في فهم الواقع في الدعوى وتقدير الأدلة فيها لم تعمل على أقوال شاهدي الطاعة لما شابها من تناقض في كثير من المواضع التي أشارت إليها ولما قرراه من عدم معرفتهما لشيء عن عقد البيع المؤرخ ١٩٧٦/٨/٩ الذي ادعت الطاعة صوريته صورية مطلقة ورتبت على ذلك أنها عجزت عن إثبات هذه الصورية وأقامت قضاها في هذا الخصوص على أسباب سائغة تكفي لحمله ، فإن هذا النعي لا يعنى أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير محكمة الموضوع للأدلة وهو ما لا يجوز أمام هذه المحكمة .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن :

جلسة ٢٥ من فبراير سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / أحمد كمال سالم نائب رئيس المحكمة ودعوة السادة
المستشارين / ماهر ثلاثة واصف نائب رئيس المحكمة مصطفى زعزوع ، حسين علي حسين ،
عبد الحميد سليمان .

(٧٤)

الطعن رقم ٢٠٩٢ لسنة ٥٥ القضائية :

**إيجار « إيجار أماكن » « المساكن الشعبية الاقتصادية والمتوسطة » . ملكية
« ملكية المساكن الشعبية الاقتصادية والمتوسطة » .**

تمليك المساكن التي أقامتها المحافظات وشغلت قبل العمل بالقانون ٤٩ سنة ٧٧ . شرطة .
عدم التنازل عنها إلا بالأداة القانونية السليمة . التأجير من الباطن لا يحول دون تمليكها بخلاف
الموضع بالنسبة للمساكن التي شغلت بعد ١٩٧٧/٩/٩ . قرار رئيس الوزراء ١١٠ لسنة ١٩٧٨ .

يبدل النص في المادة ٧٢ من القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ والمادة الأولى
من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ سنة ١٩٧٨ المعدل بالقراراتين
رقمى ٥٢٧ لسنة ١٩٨٠ ، ٤ لسنة ١٩٨١ وفي البند ثانياً من الملحق رقم ١
المرفقة لهذا القرار على أن التصرف المحظور على مستأجر المسكن الشعبي
الاقتصادي أو المتوسط الذي تم شغله قبل العمل بأحكام القانون رقم ٤٩
لسنة ١٩٧٧ والمانع من إعمال أحكام المادة ٧٢ من هذا القانون في حقه هو
أن يكون قد تنازل عن المكان المؤجر أو تركه للغير بقصد الاستغناء عنه نهائياً
دون اتباع الأداة القانونية السليمة التي تجيز هذا التنازل أو الترك ، ذلك أن
النص في البند ثانياً المنوه عنه آنفاً على أن « تم إجراءات التمليك مع المستأجر
أو خلفه العام أو من تلقى عنه حتى الإيجار بالأداة القانونية السليمة » لا ينصرف
إلا إلى معنى التخلي عن الإيجار كلية فيخرج من هذا الحظر التأجير من الباطن
مفروضاً أو غير مفروض ، يؤكد ذلك أن قرار رئيس مجلس الوزراء المنوه
عنه آنفاً أورد في الملحق رقم ٢ الخاص بتمليك المساكن الاقتصادية والمتوسطة
التي أقامتها وتقيمها المحافظات وشغلت بعد ١٩٧٧/٩/٩ نصاً يقضي بالآتي يؤجر

رأغب التملك المسكن مفروشا ، ولو أنه قصد إعمال هذا الشرط بالنسبة للمساكن التي شغلت قبل هذا التاريخ لحرص على النص عليه في الملحق الأول الخاص بهذه المساكن .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمراجعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وماتر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ٢٢٦١ لسنة ١٩٧١ أمام محكمة شبن الكوم الابتدائية على الطاعن والمطعون ضده الثاني للحكم بفسخ عقد الإيجار المؤرخ ١٩٧٦/٣/١٦ وإخلاء الشقة الميمنة بصحيفتها ، وقال شرحاً للدعوى إن الطاعن خالف شروط العقد والقانون بتأجير الشقة مفروشة من باطنه للمطعون ضده الثاني . ويتاريخ ١٩٨٠/٧/٧ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف المطعون ضده الأول هذا القضاء بالاستئناف رقم ٣١٦ سنة ١٣ ق طنطا (مأمورية شبن الكوم) . نذبت المحكمة خبيراً ، وبعد أن قدم تقريره حكمت بتاريخ ١٩٨٥/٥/٢٥ بإلغاء الحكم المستأنف وبالفسخ والإخلاء . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق التقص ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بتقص الحكم . وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة رأت أنه جدير بالنظر فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها :

وحيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام محكمة الموضوع بتملكه شقة النزاع طبقاً للمادة ٧٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فيحق له أن يؤجرها مفروشة وذلك بفرض صحة ما ذهب إليه الخبير المنتدب في الدعوى من حصول

هذا التأجير للمطعون ضده الثاني ، إلا أن الحكم اعتبر هذا التأجير مانعاً من امتلاكها وفقاً للنص المتقدم وطبقاً لأحكام قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ في حين أن هذا القرار لم يجعل التأجير مفروضاً مانعاً من التملك إلا بالنسبة لوحدات المساكن الشعبية والاقتصادية التي تقيها المحافظات ويتم شغلها بعد ١٩٧٧/٩/٩ تاريخ العمل بالقانون سالف الذكر دون الوحدات التي أقيمت وأجرت قبل هذا التاريخ وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي سديد ذلك أن النص في المادة ٧٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على أن (تملك المساكن الشعبية الاقتصادية والمتوسطة التي أقامتها المحافظات وتم شغلها قبل تاريخ العمل بهذا القانون ، نظير أجرة تقل عن الأجرة القانونية ، إلى مستأجرها على أساس سداد الأجرة المخفضة لمدة خمس عشر سنة وذلك وفقاً للقواعد والشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء) . وفي المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ - المعدل بالقرارين رقمي ٥٢٧ لسنة ١٩٨٠ ، ٤ لسنة ١٩٨١ - على أنه (بالنسبة لوحدات المساكن الشعبية الاقتصادية والمتوسطة التي أقامتها المحافظات وشغلت قبل ١٩٧٧/٩/٩ وأجرت بأقل من الأجرة القانونية ... يتم تملكها وفقاً لأحكام المادة ٧٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ... وطبقاً للقواعد والشروط والأوضاع الموضحة بالملحق رقم ١ المرافق لهذا القرار) . وفي البند ثانياً من الملحق المشار إليه على أن (تم لإجراءات تملك المساكن الشعبية ... حالتها وقت التملك مع المستأجر أو خلفه العام أو من تلقى عنه حق الإيجار بالأداة القانونية السليمة على أساس استيفاء ١٨٠ مثل القيمة الإيجارية الشهرية الموحدة اعتباراً من تاريخ شغلها وبشرط أن يكون قد أوفى بجميع التزاماته المتعلقة بالعين) يدل على أن التصرف المحظور على مستأجر المسكن الشعبي الاقتصادي أو المتوسط الذي تم شغله قبل العمل بأحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ والمانع من إعمال أحكام المادة ٧٢ من هذا القانون في حقه هو أن يكون قد تنزّل عن المكان المألوجر

أو تركه للغير بقصد الاستغناء عنه نهائياً دون اتباع الأداة القانونية السليمة التي تميز هذا التنازل أو الترك ، ذلك أن النص في البند ثانياً المنوه عنه آنفاً على أن (تم إجراءات التملك مع المستأجر أو خلفه العام أو من تلقى عنه حق الإيجار بالأداة القانونية السليمة) لا ينصرف إلا إلى معنى التخلّي عن الإيجار كلية فيخرج من هذا الخطر التأجير من الباطن سواء كان مفروشاً أو غير مفروش ، ويؤكد ذلك أن قرار رئيس مجلس الوزراء المنوه عنه آنفاً أورد في الملحق رقم ٢ الخاص بتمليك المساكن الاقتصادية والمتوسطة التي أقامتها وتقيمها المحافظات وتشغل بعد ١٩٧٧/٩/٩ نصاً يقضي بالآيؤجر راجب التملك المسكن مفروشاً ، ولو أنه قصد إعمال هذا الشرط بالنسبة للمساكن التي شغلت قبل هذا التاريخ لحرص على النص عليه في الملحق الأول الخاص بهذه المساكن ، هذا إلى أنه ولئن كان التأجير من الباطن أحد الأسباب التي تبيح للمؤجر طلب الإخلاء إذا تم بغير إذن منه أو في غير الحالات التي يجيزها القانون إلا أنه طالما لم يصدر حكم نهائي بالإخلاء في تاريخ سابق على العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ سالف الذكر فإن المستأجر يكتسب بصدور هذا القانون وذلك القرار حقاً في التملك بحول دون إخلائه طالما أن العقد لازال قائماً ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بالإخلاء لتأجير الطاعن للمطعون ضده الثاني مسكن النزاع مفروشاً باعتبار ذلك مانعاً من تطبيق حكم المادة ٧٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .
هون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن :

جلسة ٢٥ من فبراير سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / أحمد كمال سالم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / مصطفى زعزوع ، حسين علي حسين ، حمدي محمد علي وعبد الحميد سليمان

(٧٥)

الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٥٣ القضائية :

إيجار « إيجار أماكن » « المساكن الشعبية » « التنازل عن الإيجار » • ملكية.

تمليك المساكن التي أقامتها المحافظات وشغلت قبل ١٩٧٧/٩/٩ م ٧٢ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .
يكون للمستأجر أو خلفه العام أو من تلقى عنه الحق بأداة قانونية سليمة - شرط ذلك - شغل
المسكن منذ ذلك التاريخ وحتى العمل بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ .
تنازل المستأجر بغير الإدارة القانونية السليمة - للجهة الحكومية طلب إخلائه طبقاً لشروط
عقد الإيجار •

مفاد النص في المادة ٧٢ من القانون ٤٩ سنة ١٩٧٧ ، والمادة الأولى
من قرار رئيس مجلس الوزراء ١١٠ سنة ١٩٧٨ المعدل بالقرارين رقمي ٥٢٧
سنة ١٩٨٠ ، ٤ سنة ١٩٨١ وفي البند ثانياً من الملحق رقم (١) المرافق لهذا
القرار أن تمليك المساكن الشعبية الاقتصادية والمتوسطة التي أقامتها المحافظات
وتم شغلها قبل ١٩٧٧/٩/٩ تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ منوط
بأن يكون المسكن مشغولاً في هذا التاريخ وحتى العمل بقرار رئيس مجلس
الوزراء رقم ١١٠ سنة ١٩٧٨ - الذي حدد شروط التمليك والتي لا يمكن إعمال
المادة ٧٢ من القانون سالف الذكر دون بيانها بالمستأجر الأصلي أو خلفه العام
أو من تلقى عنه حق الإيجار بالأداة القانونية السليمة ، فإذا تنازل المستأجر
الأصلي عن العين المؤجرة بغير تلك الأداة امتنع عليه وعلى التنازل له أن
يتمسكاً بحكم المادة ٧٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ولو توافرت الشروط
الأخرى المنصوص عليها به وبقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ سنة ١٩٧٨
سالف الذكر ، ويحق للجهة الحكومية المالكة لإعمال شروط عقد الإيجار
وما توجبه أحكام قانون إيجار الأماكن في حق المستأجر الأصلي ، ومنها طلب
إخلاء العين لتنازله عن المكان المؤجر بغير إذن كتابي صريح من المالك
أو لغير ذلك من أسباب الإخلاء .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد مداولة :

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢ لسنة ١٩٨٧ أمام محكمة بور سعيد الابتدائية على المطعون ضدهما بطلب الحكم بفسخ عقد الإيجار المؤرخ ١٩٦٦/١٢/١ مع الإخلاء والتسليم وقال بياناً لذلك أنه بموجب العقد سالف الذكر أجر للمطعون ضده الأول المسكن البين بصحيفتها واتفق في العقد على أنه لا يجوز التنازل عن الإيجار للغير وإلا اعتبر العقد مفسوخاً ، ولما كان المطعون ضده الأول قد تنازل للمطعون ضده الثاني عن العين مخالفاً بذلك شروط العقد ونصوص القانون فقد أقام دعواه بطلباته سالفة البيان . قضت محكمة الدرجة الأولى بإحالة الدعوى إلى التحقيق ، ثم عادت وقضت برفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا القضاء بالاستئناف رقم ٨٧ لسنة ٢١ ق الإسماعيلية (مأمورية بور سعيد) . نددت محكمة الاستئناف خبيراً ، وبتاريخ ١٩٨٣/١/١٥ — وبعد أن قدم الخبير تقريره — حكمت بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بتنقض الحكم ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة رأته أنه جدير بالنظر فحددت جلسة للنظره وفيها التزمت النيابة رأياً :

وحيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقول إن تملك المساكن الاقتصادية والمتوسطة التي أقامتها المحافظات وشغلت قبل العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ لا يكون إلا للمستأجر الأصلي أو خلفه العام أو لمن تلقى عنه الحق بالأداة القانونية السليمة وبشرط الوفاء بجميع الالتزامات وتحقيق جميع الشروط المقررة بهذا القانون وبقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٧ وإذ ذهب الحكم

المطعون فيه إلى توافر شروط التملك في المطعون ضده الأول رغم إخلاله بشروط عقد الإيجار ومخالفته لنصوص القانون بتنازله عن العين محل النزاع للمطعون ضده الثاني فإنه يكون معيياً بما يستوجب نقضه :

وحيث إن هذا النقي في ضوء ذلك أن النص في المادة ٧٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على أن (تلك المساكن الشعبية الاقتصادية والمتوسطة التي أقامتها المحافظات وتم شغلها قبل تاريخ العمل بهذا القانون ، نظير أجره تقل عن الأجرة القانونية ، إلى مستأجرها على أساس سداد الأجرة المخفضة لمدة خمسة عشرة سنة وذلك وفقاً للقواعد والشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء) . وفي المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ المعدل بالقرارين رقمي ٥٢٧ لسنة ١٩٨٠ ، ٤ لسنة ١٩٨١ - على أنه (بالنسبة لوحدة المساكن الشعبية الاقتصادية والمتوسطة التي أقامتها المحافظات وشغلت قبل ١٩٧٧/٩/٩ وأجرت بأقل من الأجرة القانونية ... يتم تملكها طبقاً لأحكام المادة ٧٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ... وطبقاً للقواعد والشروط والأوضاع الموضحة بالملحق رقم (١) المرافق لهذا القرار) . وفي البند ثانياً من الملحق المشار إليه على أن (تم إجراءات تملك وحدات المساكن الشعبية ... بحالتها وقت التملك مع المستأجر أو خلفه العام أو من تلقى عنه حق الإيجار بالأداة القانونية السليمة وعلى أساس استيفاء ١٨٠ مثل القيمة الإيجارية الشهرية الموحدة اعتباراً من تاريخ شغله لها وبشرط أن يكون قد أوفى بجميع التزاماته المتعلقة بالعين) مفاده أن تملك المساكن الشعبية الاقتصادية والمتوسطة التي أقامتها المحافظات وتم شغلها قبل ١٩٧٧/٩/٩ تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ منوط بأن يكون المسكن مشغولاً في هذا التاريخ وحتى العمل بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ - الذي حدد شروط التملك والتي لا يمكن إعمال المادة ٧٢ من القانون سالف الذكر دون بيانها ، بالمستأجر الأصلي أو خلفه العام أو من تلقى عنه حق الإيجار بالأداة القانونية السليمة ، فإذا تنازل المستأجر الأصلي عن العين المؤجرة بغير تلك الأداة امتنع عليه وعلى المتنازل له أن

يتمسكاً بحكم المادة ٧٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ولو توافرت الشروط الأخرى المنصوص عليها به وبقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ سالف الذكر ، ويحق للجهة الحكومية المالكة لإعمال شروط عقد الإيجار ، وما توجبه أحكام قانون إيجار الأماكن في حق المستأجر الأصلي ، ومنها طلب إخلاء العين لتنازله عن المكان المؤجر بغير إذن كتابي صريح من المالك أو لغير ذلك من أسباب الإخلاء ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن المطعون ضده الأول قد تملك عين النزاع بقوة القانون وأن تنازله عنها للمطعون ضده - الثاني صدر منه بوصفه المالك لها دون أن يعرض لتاريخ هذا التنازل وما إذا كان قد تم بالأداة القانونية السليمة فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن :

جلسة ٢٦ من فبراير سنة ١٩٨٧

بإشادة السيد المستشار / مصطفى صالح سليم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / إبراهيم زغبو نائب رئيس المحكمة ، محمد حسن الغني ، ممدوح السيد
لطفى عبد المزيق .

(٧٦)

الطعن رقم ٩٤٥ لسنة ٥٤ القضائية :

(١) تأمين « التأمين الإجبارى » . مسئولية .

وثيقة التأمين الإجبارى على السيارات . سريانها للسنة المؤداة عنها الضريبة مضاعفا اليها مهلة
الثلاثين يوما التالية لانتهاء تلك المدة . م ٤ ق ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ .

(٢) حكم « عيوب التتليل : ما يعد قصورا » . نقض .

انتهاء الحكم الى النتيجة الصحيحة . لا يعيبه القصور فى بعض اسبابه القانونية . لمحكمة
النقض تصحيحها .

١ - يدل نص المادة الرابعة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن
التأمين الإجبارى من المسئولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات على أن
وثيقة التأمين الإجبارى على السيارات تغطى المدة التى تودى عنها الضريبة على
السيارة ، وكذلك تغطى مهلة الثلاثين يوما التالية لانتهاء تلك المدة .

٢ - إذ خالص الحكم الى أن وثيقة التأمين الإجبارى تغطى الحادث فإنه
يكون صحيح النتيجة ولا يعيبه القصور فى بعض أسبابه القانونية ، وحسب هذه
المحكمة أن تستوفى هذا القصور :

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار
المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -
تتحصل فى أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ١٨٧٩ سنة ١٩٧٨ مدنى

الإسكندرية الابتدائية بطلب الحكم بإلزام المطعون ضدهما الأخيرين متضامنين والطاعن بصفته بالتضامم معهما أن يدفعوا إليه مبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه ، تأسيساً على أنه بتاريخ ١٩٧٢/٤/٢٦ تسبب تابع المطعون ضدهما المذكورين بخطئه - أثناء قيادته السيارة رقم ١١٨ رمسيس - إسكندرية المملوكة لهما والمؤمن عليها لدى الطاعن - في إصابة المطعون ضده الأول ، وإذ صدر حكم جنائي نهائي بإدانة التابع عن هذه الواقعة ، فقد أقام الدعوى ، وبتاريخ ١٩٨٢/٢/٢٧ قضت المحكمة بإلزام المطعون ضدهما سائلي الذكر متضامنين والطاعن بالتضام معهما أن يدفعوا إلى المطعون ضده الأول ١٠٠٠٠ جنيه ، استأنف الأخير والطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف الإسكندرية وقيد الاستئناف الأول برقم ٤٦٥ سنة ٣٨ قى مدنى والثانى برقم ٤٨٤ سنة ٣٨ قى مدنى . وبتاريخ ١٩٨٤/٢/٨ حكمت المحكمة برفض الاستئناف ، طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقلنت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وإذ عرض على هذه الدائرة فى غرفة مشورة حددت لجلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينحى الطاعن بهما على الحكم المطعون فيه لخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسيب ، وفى بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام محكمة الموضوع بعدم وجود تأمين على السيارة فى تاريخ الحادث استناداً إلى أن التأمين لديه عنها لا يغطى سوى الفترة من ١٩٧١/٤/٤ حتى ١٩٧٢/٤/٣ ويدخل ضمنها الثلاثون يوماً التالية لنهاية الترخيص ، ولما كان الحادث وقع بتاريخ ١٩٧٢/٤/٢٦ فإن هذا التأمين لا يغطيه وبالتالي لا يكون مستولاً عن التعويض المحكوم به عليه ، هذا إلى أن شهادة المرور التى قنمها المطعون ضده الأول ثابت بها أن وثيقة التأمين المؤرخة ١٩٧٢/٣/١٩ وليس من المقبول عقلاً أو منطقاً أن يكون تاريخ الوثيقة لاحقاً لبداية الفترة المسدد عنها الضريبة بحوالى عام ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وألزمه بالتعويض على سند من أن العمل جرى على أن وثيقة التأمين تغطى مدة الترخيص مضافاً إليها مهلة ثلاثين يوماً ، وأن الطاعن تقاعس عن إثبات أن

السيارة لم يكن مؤمناً عليها في تاريخ الحادث حالة أن عبء إثبات التأمين عليها في هذا التاريخ يقع على عاتق المطعون ضده الأول ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وعاره القصور في التسييب بما يستوجب نقضه :

وحيث إن هذا النعى غير سليم ، ذلك أن المشرع إذ نص في المادة الرابعة ، من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات ، على أن « يسرى مفعول الوثيقة عن المدة المؤدة عنها الضريبة ، وتمتد مفعولها حتى نهاية فترة الثلاثين يوماً التالية لانتهاء تلك المدة ، ويسرى مفعول الإخطار بتجديد الوثيقة من اليوم التالى لتاريخ انتهاء مدة التأمين السابقة حتى نهاية فترة الثلاثين يوماً التالية لانتهاء المدة المؤداة عنها الضريبة ... » فقد دل على أن وثيقة التأمين الإجبارى على السيارات تغطى المدة التى تؤدى عنها الضريبة على السيارة ، وكذلك تغطى مهلة الثلاثين يوماً التالية لانتهاء تلك المدة ، لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده الأول قدم الدليل على أن السيارة التى ارتكب بها الحادث قد تسدد عنها الضريبة عن المدة من ١٩٧١/٤/٤ حتى ١٩٧٢/٤/٣ ومؤمن عليها لدى الطاعن بالوثيقة رقم ٥٧٣٧٤ ، وكان الطاعن لم يقدم ما يناقض هذا الظاهر ، فإن الحكم وقد خلص إلى أن تلك الوثيقة تغطى الحادث الذى وقع بتاريخ ١٩٧٢/٤/٢٦ يكون صحيح النتيجة ولا يعيبه القصور في بعض أسبابه القانونية ، وحسب هذه المحكمة أن تستوفى هذا القصور وإذ كان الطاعن لم يسبق له طرح ما نعى به على تاريخ صدور وثيقة التأمين على محكمة الموضوع فإنه لا يجوز له إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ، وبالتالي يكون النعى برمته على غير أساس :

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٦ من فبراير سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / مصطفى صالح سليم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / ابراهيم زغر نائب رئيس المحكمة ، محمد حسن العلي ، صلاح السعيد ،
ابراهيم بركات .

(٧٧)

الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٥٢ القضائية :

(١) محاماة . وكالة .

مباشرة المحامي للإجراء قبل صدور التوكيل من كلفه به . عدم جواز اعتراض خصمه بان
الوكالة لم تكن ثابتة قبل اتخاذ الإجراء . علة ذلك .

(٢) حكم « تسبيب الحكم » . نقض .

إقامة الحكم على دعامتين أحدهما صحيحة تكفي لحمله . النسي عليه في الأخرى . غير
منتجج .

(٣) نقد « نقد اجنبى » . نظام عام . التزام « تنفيذ الالتزام » .

بيع « دعوى صحة التعاقد : الوفاء بالثمن » .

المبالغ المستحقة لدائن غير مقيم في مصر والمحظور تحويل قيمتها اليه طبقا للقانون رقم ٨٠
لسنة ١٩٤٧ . سبيل الوفاء بها ايداعها في حساب غير مقيم في مصرف مرخص له بذلك . مؤداء
تسليم ثمن البيع لوكيل البائع غير المقيم . غير مبرر - للتمه المصغرى . علة ذلك . تعلق النصوص
الخاصة بالرقابة على النقد بالنظام العلم .

١ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا يجوز أن تتصلى المحكمة لعلاقة

الخصوم بوكلائهم إلا إذا أنكر صاحب الشأن وكالة وكيله لأن في ذلك تجاوزاً
في الاستدلال ضار بحقوق الناس فإذا باشر المحامي لإجراء قبل أن يستصلو
توكيلا له من ذى الشأن الذى كلفه بالعمل فلا يعترض عليه بأن وكالته لم
تكن ثابتة قبل اتخاذ الإجراء ما لم ينص القانون على خلاف ذلك :

٢ - المقرر في قضاء هذه المحكمة - أنه إذا بني الحكم على دعامتين كل

منهما مستقلة عن الأخرى وكان يصح بناء الحكم على إحدهما وحدها ، فإن
النسي عليه في الدعامة الأخرى يكون غير منتجج .

٣ - إذ كانت التصوص الخاصة بالرقابة على عمليات التقد نصوصاً أمرة ومعلقة بالنظام العام وكان ثمن الأرض المبيعة ديناً مستحقاً على مدينين في مصر لدائن في الخارج معطوراً تحويل قيمته إليه طبقاً للقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ فإن دفعه في حساب مفتوح لصالحه : حساب غير مقيم ، في مصرف مرخص له بذلك في مصر هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - الوسيلة الوحيدة المبررة لزمة هذين المدينين طالما أن الإدارة العامة للتقدي لم تحدد طريقة أخرى بمقتضى تعليقات عامة أو بموافقة خاصة فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يقض بصحة ونفاذ العقد تأسيساً على أن المطعون ضده سعودي الجنسية وغير مقيم في مصر وإن ولي الطاعنين أقام دعواه على أنه دفع الثمن إلى وكيل المطعون ضده وليس بإبداعه لصالحه في حساب غير مقيم في مصرف مرخص له بذلك ودون أن يقدم ما يفيد أن الإدارة العامة للتقدي قد حددت طريقة أخرى للدفع بمقتضى تعليقات عامة أو بموافقة خاصة وهذه الدعامة لم تكن محل نعي من الطاعن وكافية لحمل قضاء الحكم فإنه يضحى غير ذي أثر ما وجهه الطاعنان إلى الدعامة الأخرى الخاصة بتزوير عقد البيع ويكون النعي غير متبع ؟

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن والد الطاعنين - بصفته ولياً طبيعياً عليهما - أقام الدعوى رقم ١٠٣٩ لسنة ١٩٧٥ مدني جنوب القاهرة الابتدائية بطلب الحكم بصحة ونفاذ العقد المؤرخ ١٩٧٤/٢/١٩ المتضمن بيع المرحوم بصفته وكيلاً عن المطعون ضده إليه قطعة الأرض المبيعة بالأوراق نظير ثمن مقداره عشرة آلاف جنياً ، ويتاريخ ١٩٧٥/٣/٢٩ حكمت المحكمة بالطلبات .

استأنف المطعون ضده ووكيله المذكور عن نفسه وبصفته ولياً طبعياً على ولديه ووكيلاً عن المطعون ضده هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ١٩١١ لسنة ٥٢ ق مدني . مثلت زوجة وكيل المطعون ضده أمام المحكمة وادعت بتزوير عقد البيع محل التداعي فدفع والد الطاعنين بعدم قبول هذا الادعاء ويعلم قبول الاستئناف شكلاً . وتاريخ ١٩٧٧/١/٣ حكمت المحكمة بعدم قبول الاستئناف المرفوع من بصفته الشخصية وبصفته ولياً طبعياً على ولديه ويقبوله فيما عدا ذلك . وتاريخ ١٩٧٧/٣/٧ عادت وحكمت بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونفى أن عقد البيع المدعى بتزويره استبدل به غيره بعد هذا الادعاء وبعد أن تنفذ هذا الحكم بسامع الشهود حكمت بتاريخ ١٩٧٨/٥/٩ باستجواب الخصوم ، ثم حكمت بتاريخ ١٩٧٩/١/٢٢ بعدم قبول الادعاء بالتزوير بالنسبة للورقة الثانية من عقد البيع ويقبوله بالنسبة للورقتين الأولى والثالثة منه ، وكذلك بالنسبة لطلب البيان المساحي المؤرخ ١٩٧٤/٢/١٩ وتثبت خيراً في الدعوى بشأنهم وبعد أن قدم تقريره قررت المحكمة بتاريخ ١٩٨٠/١/١٣ شطب الاستئناف إلا أنه وقبل انقضاء الجلسة الصادر فيها القرار المذكور حضرت وباعتبارها وكيلاً عن المطعون ضده المستأنف قررت المحكمة اعتبار قرارها بالشطب كأن لم يكن مع التأجيل لجلسة ١٩٨١/٢/٧ وفيها دفع والد الطاعنين بيطالن إجراءات الخصومة لاتعدام صفة وباعتبار الاستئناف كأن لم يكن لبقائه مشطوباً بأكثر من ستين يوماً . وتاريخ ١٩٨١/٣/٢٤ حكمت المحكمة برفض الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن ويرد ويطالن عقد البيع والبيان المساحي . وتاريخ ١٩٨١/١٢/٢١ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض الدعوى ، طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق التخص وقدمت النيابة مذكرة أبليت فيها الرأي برفض الطعن : وإذ عرض على هذه الدائرة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة بأنها :

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب يعنى الطاعنان بالسبب الأول

والوجه الأول من السبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقولان إن أيًا من المحامين الحاضرين عن المطعون ضده لم يكن موكلًا عنه وعن وكيله إبراهيم حسين حربي بهذه الصفة كما وأن : ... : ... وهي ليست من المحامي - كانت تتوب في الحضور عن زوجها الوكيل المذكور بصفته الشخصية مما يجعل المطعون ضده غير ممثل في الخصومة كمستأنف تمثيلاً صحيحاً لا يغير من ذلك صدور توكيل لاحق لها أو إلى أحد المحامين وإذا عتبرت المحكمة الخصومة رغم ذلك قائمة ولم تعول على ما تم التمسك به من اعتبار قرار الشطب قائماً وبالتالي اعتبار الاستئناف كأن لم يكن لبقائه دون تجديد من ذي صفة خلال الأجل المقرر قانوناً ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا يجوز أن تتصدى المحكمة لعلاقة الخصوم بوكلائهم إلا إذا أنكر صاحب الشأن وكالة وكيله لأن في ذلك تجاوزاً في الاستدلال ضار بحقوق الناس ، فإذا باشر المحامي إجراء قبل أن يستصدر توكيلاً له من ذي الشأن الذي كلفه بالعمل فلا يعترض عليه بأن وكالته لم تكن ثابتة قبل اتخاذ الإجراء ما لم ينص القانون على خلاف ذلك لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر بحسبان أن المطعون ضده لم ينكر علاقته بأي ممن وكلهم ، فإن النعي يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعي بالسبب الثاني والوجه الثاني من السبب الثالث المصور في التسبب والإخلال بحق الدفاع وفي بيانها يقول الطاعنان أنها تمسكا بأن : ... : ... باشرت الادعاء بالتزوير رغم انتفاء صفتها في الخصومة المرددة بينهما وبين المطعون ضده على نحو ما سبق ذكره في النعي السابق وبالتالي عدم قيام هذا الادعاء فضلاً عما ورد بتقرير الخبر ومن قرائن أخرى نفي عدم وجود مؤثر للعقد ومن استيفائه لأركانها رغم استبعاد ما قضى بتزويره من صفحات هذا العقد ، فإن المحكمة إذا التفتت عن كل ذلك وأعرضت

عن طلبهما إعادة الدعوى للمرافعة لتوجيه العین الخامسة إلى المطعون ضده
بجعل حكمها المطعون فيه قد شابه القصور في التسبيب والإخلال بحق الدفاع :

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه
المحكمة - أنه إذا بنى الحكم على دعائين كل منهما مستقلة عن الأخرى وكان
يصح بناء الحكم على إحدهما وحدها فإن النعي عليه في الدعامة الأخرى يكون
غير منتج ، لما كان ذلك وكانت المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧
بتنظيم الرقابة على عمليات النقد المعدلة بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥١ المنطبق
على واقعة الدعوى قبل إلغائه بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد
الأجنبي المعدل بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٨٠ نصت في فقرتها الثانية والثالثة
على أن : يحظر على غير المقيمين في مصر أو وكلائهم التعامل بالنقد المصري
أو تحويل أو بيع القراطيس المالية المصرية إلا بالشروط والأوضاع التي تعين
بقرار من وزير المالية وعن طريق المصارف المرخص لها منه في ذلك ،
ولا يجوز بأي حال استعمال العملة المخرج عنها لغير الغرض المعين لها ، ونصت
المادة الخامسة من القانون ذاته على أن : البالغ المستحقة الدفع إلى أشخاص
غير مقيمين في مصر والمحظور تحويل قيمتها إليهم طبقاً لأحكام هذا القانون ،
يعتبر مبرئاً للزمة دفعها في حسابات تفتح في أحد المصارف المشار إليها في المادة
الأولى من هذا القانون لصالح أشخاص غير مقيمين في مصر ، وتكون هذه
الحسابات مجمدة وقررت المادة ٣٤ من قرار وزير الاقتصاد رقم ٨٩٣ لسنة ١٩٦٠
بإصدار لائحة الرقابة على النقد أن : تجري المدفوعات إلى المقيمين وفقاً لطبيعة
العملية التي ترتب عليها الدفع بإحدى الوسائل الآتية :

(أ) عملة البلد المستفيدة عند توافرها :

(ب) إحدى العملات الحرة :

(ج) بالجنهات المصرية بالإضافة إلى حساب غير مقيم مناسب :

(د) أية طريقة أخرى تحددها الإدارة العامة للنقد بمقتضى تعليمات عامة

أو مراقبة خاصة :

ولما كانت التصوص الخاصة بالرقابة على عمليات التقد نصوصاً أمرة ومتعلقة بالنظام العام وكان ثمن الأرض المبيعة ديناً مستحقاً على مدينتين في مصر « الطاعنين » لدائن في الخارج « المطعون ضده » محظوراً تحويل قيمته إليه طبقاً لأحكام القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ فإن دفعه في حساب مفتوح لصالحه « حساب غير مقيم » في مصرف مرخص له بذلك في مصر هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - الوسيلة الوحيدة المبررة للتمه هذين المدينين طالما أن الإدارة العامة للتقدي لم تحدد طريقة أخرى بمقتضى تعليمات عامة أو بموافقة خاصة . فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يقض بصحة ونفاذ العقد تأسيساً على أن المطعون ضده سعودى الجنسية وغير مقيم في مصر وإن ولى الطاعنين أرقام دعواه على أنه دفع الثمن إلى وكيل المطعون ضده وليس بإيداعه لصالحه في حساب غير مقيم في مصرف مرخص له بذلك ودون أن يقدم ما يفيد أن الإدارة العامة للتقدي قد حددت طريقة أخرى للدفع بمقتضى تعليمات عامة أو بموافقة خاصة وهذه الدعامة لم تكن محل عمل نى من الطاعن وكافية لحمل قضاء الحكم فإنه بضحي غير ذى أثر ما وجهه الطاعنان إلى الدعامة الأخرى الخاصة بتزوير عقد البيع ويكون النعى غير منتج .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١ من مارس سنة ١٩٨٧

ببرئاسة السيد المستشار / أحمد ضياء الرازي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ عبد الصم أحمد بركة والدكتور علي فاضل حسن نائب رئيس المحكمة ، طلعت أمين
صادق وصمد عبد القادر صبح .

(٧٨)

الطعن رقم ١٩٨٦ لسنة ٥٢ القضائية :

(١ - ٢) عمل « العاملون بشركات القطاع العام » ترقية .

(١) ترقية العامل الى وظيفة خالية بالهيكل التنظيمي وفي الوظيفة الاعلى مباشرة . قوامها .
توافر الشروط فيمن يرشح لها .

(٢) الترقية ليست حقا مكتسبا للعامل . خضوعها لتقدير الوحدة الاقتصادية . توافر شروط
الترقية في العامل وثبوت أحقيته فيها مع وجود الوظيفة الخالية . أثره . عدم جواز حرمانه من
الترقية - عند اجراء حركة الترقيات بها - بشر سبب يبرر ذلك .

١ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مفاد نص المادة الثامنة من القرار
بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام أن الترقية
لا تكون إلا لوظيفة خالية بالهيكل التنظيمي للوحدة الاقتصادية وفي الوظيفة
الأعلى مباشرة مع توافر شروط الترقية فيمن يرشح لها :

٢ - الترقية ليست حقا مكتسبا للعامل يتحتم إيجابته إليه ، إذ أن الوحدة
الاقتصادية لها السلطة التقديرية في تحديد الوقت الذي تجرى فيه حركة
الترقيات وبالشروط التي تضعها لذلك بالمطابقة لأحكام القانون ، إلا أنه إذا
توافرت في العامل شروط الترقية وثبتت أحقيته فيها طبقاً لهذه الشروط ، مع
وجود الوظيفة الخالية بالهيكل التنظيمي التي يحق للعامل الترقية إليها ، فإنه
ليس لجهة العمل في هذه الحالة أن تحرم العامل من الترقية عند إجراء حركة
الترقيات بها بغير سبب يبرر لها ذلك :

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٩١٣ لسنة ١٩٧٤ كلى الجيزة على الطاعة — شركة القاهرة للمنتجات المعدنية بطلب الحكم بترقيته إلى الفئة المالية السادسة اعتباراً من ١٩٧٣/١٢/٣٠ والآثار المالية ، وقال بياناً للدعوى أنه كان يعمل لدى شركة مطاحن جنوب القاهرة والجيزة وشغل بها الفئة السابعة منذ ١٩٧١/٩/١٦ حتى نقل إلى الطاعة بتاريخ ١٩٧٢/٩/١١ بوظيفة كاتب أول حسابات ، وقد أجرت الطاعة فى ١٩٧٣/١٢/٣٠ حركة ترقية ولم تقم بترقيته للفئة السادسة بالرغم من أنه يستحق الترقية عليها طبقاً للشروط التى حددتها ولذلك أقام الدعوى بطلباته سالفدة البيان . بتاريخ ١٩٧٤/١١/١٦ نذبت المحكمة خبيراً وبعد أن أودع الخبير تقريره حكمت فى ١٩٧٥/١٢/٦ بأحقية المطعون ضده فى شغل وظيفة من الفئة المالية السادسة وترقيته عليها من ١٩٧٣/١٢/٣٠ وألزمت الطاعة أن تدفع له مبلغ ٧٤ جنيه الفروق المالية من تاريخ الترقية وحتى ١٩٧٥/٤/٣٠ — استأنفت الطاعة هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد برقم ٧٦ لسنة ٩٣ ق . وبتاريخ ١٩٧٦/١١/١٨ نذبت المحكمة خبيراً قبل الفصل فى موضوع الاستئناف لتحقيق دفاع الطاعة من أنه لا توجد وظائف ودرجات مالية خالية يمكن ترقية المطعون ضده عليها ، وأعاد الخبير الأمور لما فعلت الطاعة عن إثبات دفاعها ، ثم أعادت المحكمة بتاريخ ١٩٧٩/١/٣١ الأمور للخبير كطلب الطاعة لتحقيق دفاعها ، وبعد أن أودع الخبير تقريره قضت فى ١٩٨٢/٥/١٢ بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم ، وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت لنظره جلسة ، وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب تنحى الطاعة بالسبيين الأول والثاني منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وبينا أن للملك تقول إن الحكم قضى بترقية المطعون ضده إلى وظيفة بالفترة المالية السادسة دون تحديد لمساها في حين أن ترقية العاملين ، وفق أحكام القرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ، ليس حقاً مكتسباً لم يتعين إجابته إليه ، كما أنه لا يجوز الترقية إلا لوظيفة خالية بالهيكل التنظيمي للوحدة الاقتصادية هي الوظيفة الأعلى ، مباشرة ولا الزام على جهة العمل بإجراء الترقية بالنسبة لجميع العاملين في وقت واحد مما يعيب الحكم ، مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك أنه لما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مفاد نص المادة الثامنة من القرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام أن الترقية لا تكون إلا لوظيفة خالية بالهيكل التنظيمي للوحدة الاقتصادية وفي الوظيفة الأعلى مباشرة مع توافر شروط الترقية فيمن يرشح لها ، كما أن الترقية ليست حقاً مكتسباً للعامل يتحتم إجابته إليه ، إذ أن الوحدة الاقتصادية لها السلطة التقديرية في تحديد الوقت الذي تجرى فيه حركة الترقيات والشروط التي تضعها لذلك بالمطابقة لأحكام القانون ، إلا أنه إذا توافرت في العامل شروط الترقية وثبتت أحقيته فيها طبقاً لهذه الشروط ، مع وجود الوظيفة الخالية بالهيكل التنظيمي ، التي يحق للعامل الترقية إليها ، فإنه ليس لجهة العمل في هذه الحالة أن تحرم العامل من الترقية عند إجراء حركة الترقيات بغير سبب يبرر لها ذلك ، لما كان ذلك وكان جوهر دفاع الطاعة الذي تمسكت به أمام محكمة الاستئناف بدور حول عدم وجود وظائف خالية بالدرجة المالية السادسة بالهيكل التنظيمي للشركة يمكن ترقية المطعون ضده عليها ، وذلك خلافاً لما أثبتته المحكمة الابتدائية أخذاً بقرار الجدير الذي نذبه المحكمة الابتدائية ، وقد أجابت محكمة الاستئناف الطاعة إلى طلب نذب خبير لتحقيق هذا الدفاع ، وذلك بحكمها الصادر في ١٩٧٦/١١/١٨ وإذ عجزت الطاعة عن إثبات صحة ما تدعيه ، طلبت مرة أخرى من محكمة الاستئناف إعادة الأمور إلى الخبير لتحقيق دفاعها فأجابها

إلى ذلك بحكمها الصادر في ١٩٧٩/١/٣١ ، وإذا أخفقت الطاعة مرة أخرى في هذا الإثبات قضى الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم الابتدائي ، لما كان ما تقدم وكانت الطاعة لا تجادل في توافر شروط الترقية لدى المطعون ضده وكان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن :...: البين من محاضر أعمال الخبير أن هناك ستة وظائف خالية و ١٨ وظيفة خالية في هذه الفئة - أي التي يطالب المدعى (الطاعن) بالترقية عليها - ، وأن المدعى (الطاعن) يستحق الترقية على إحدى هذه الدرجات وكان حقه في الترقية ثابتاً من توافر عناصرها فيه ، مما يتعين معه إجابته إلى طلبه وترقيته إلى الفئة الأعلى ، مما مفاده أن الحكم المطعون فيه قد تحقق من توافر وظائف خالية وبالفئة المالية السادسة موضوع الخصومة ، ومن توافر شروط الترقية إليها لدى المطعون ضده ، فإن ما تثيره الطاعة في هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً لا يجوز إعادة طرحه أمام محكمة النقض ، ومن ثم يكون هذا النعي على غير أساس .

وحيث إن الطاعة تنعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب وفي بيانه تقول إن الحكم الابتدائي قد استخلص من تقرير الخبير أنه لا يجوز مقارنة المطعون ضده بزميله لاختلافهما في ظروف العمل والوظيفة وأنه بذلك غير محق في طلب الترقية على أساس المقارنة ، وإذ خلص الحكم المطعون فيه مع ذلك إلى تأييد الحكم الابتدائي الذي قضى بأحقية المطعون ضده للترقية ، فإنه يكون معيياً بالقصور في التسيب :

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على دعامة أخرى غير ما ورد بسبب النعي سبق بيانها في الرد على السببين الأول والثاني وتكفي لحمل قضاائه ، فإن النعي بهذا السبب على ما أورده بشأن مقارنة المطعون ضده بزميله لا يصادف محلاً في قضاء الحكم المطعون فيه :

ولما تقدم يتعين رفض الطعن :

جلسة ٢ من مارس سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسني نائب رئيس المحكمة وحضرة السادة المستشارين /
محمد طوم ، ذكي المصري نائب رئيس المحكمة ، منير توفيق و عهد المنعم إبراهيم .

(٧٩)

الظن رقم ٤٧٩ لسنة ٥١ القضائية :

(١ -) ضرائب « الضريبة على المرتبات » • حكم « عيوب التدليل : ما يعد قصورا » •

(١) الضريبة على المرتبات • وعازها • الزايا الممنوحة عوضاً عن نفقات يتكبدها صاحب الشأن في سبيل أدائه لعمله ليست دخلاً • مؤدى ذلك • عدم خضوعها للضريبة •
(٢) بدل الاغتراب • خضوعه للضريبة • شرطه •

(٣) اعتماد الحكم المطعون فيه بمسعى بدل الاغتراب دون الوقوف على سبب تقريره أو وجوه انفائه ودون التقييد بما هو ثابت في الأوراق من تحمل الشركة المطعون ضدها بصروفات إقامة مدير فرعها في مصر وسفره اليها • مخالفة للقانون وقصوره •

١ - مؤدى نص المادتين ٦١ ، ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩
- المتعلق على واقعة الدهوى - أن الضريبة على المرتبات تصيب كافة ما يستولى عليه صاحب الشأن من كسب نتيجة عمله بوصفه دخلاً له أما الزايا التي تمنح له عوضاً عن نفقات يتكبدها في سبيل أدائه عمله فلا تكون في حقيقتها دخلاً وبالتالي لا تخضع للضريبة :

٢ - بدل الاغتراب إما أن يعطى للعامل عوضاً له عن نفقات يتكبدها في سبيل تنفيذه لعمله فلا يعتبر جزء من الأجرة ولا يتبعه في حكمه من خضوعه للضريبة وإما أن يعطى له كحافز للعمل بعيداً عن موطنه ، فيعتبر جزء من الأجر موهوباً بالظروف التي دعت إلى تقريره فيستحق بوجودهما وتصنيه للضريبة •

٣ - يتعين التعرف على طبيعة بدل الاغتراب - بغرض فرض الضريبة

عليه - الوقوف على سبب تقريره أو ظروف انقضاؤه وإذ كان الثابت من الأوراق أن الشركة المطعون ضدها كانت تتحمل بكافة مصروفات إقامة مدير فرعها الأجنبي في مصر وسفره إليها ، ومن ثم فإن بدل الاغتراب الذي كانت تمنحه له يعتبر مزية نقدية يخضع للضريبة على المرتبات وإذ خالف الحكم المطعون فيه ذلك واعتد بسمى هذا البديل دون أن يقف على سبب تقريره أو وجوه انقضاؤه ودون أن يعتد بما هو ثابت في الأوراق من تحمل الشركة المطعون ضدها بمصروفات إقامة مدير فرعها في مصر وسفره إليها ، يكون قد خالف القانون وشابه القصور في التسيب بما يستوجب نقضه .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :
حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الشركة المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٧٩ تجارى كلى الإسكندرية على مصلحة الضرائب بطلب الحكم بعدم استحقاقها مبلغ ٣٥٢٦,٢٤٤ جنيهه وبياناً لذلك قالت إن بدل الاغتراب الذي كانت تمنحه لمدير فرعها في مصر في السنوات من ١٩٧١ إلى ١٩٧٤ لا يخضع للضريبة على المرتبات لأنه لا يتصف بالدورية ولأنه مخصص لأعباء وتكاليف إقامة هذا المدير في مصر - وبتاريخ ١٩٨٠/٤/٣٠ قضت محكمة أول درجة برفض الدعوى . استأنفت الشركة المطعون ضدها هذا الحكم بالاستئناف رقم ٦١٨ لسنة ١٩٨١/١/١٩ . وقضت محكمة استئناف الإسكندرية بإلغاء الحكم المستأنف وطلبات الشركة المطعون ضدها أمام محكمة أول درجة . طعنتم مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق التماس . وقدمت

النيابة العامة. مذكرة رأت فيها رفض الطعن - وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن المصلحة الطاعنة تنعى بالسبب الأول من سببي الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسبيب . وفي بيان ذلك تقول إن الحكم أقام قضاءه بعدم خضوع بدل الاغتراب الذي كانت الشركة المطعون ضدها تمنحه لمدير فرعها في مصر - للضريبة على المرتبات - على أن هذا البديل حسب تسميته - لا يعتبر مزية نقدية تأخذ حكم الأجر - لأنه مخصص لمواجهة ما يتحمله هذا المدير من أعباء ما كان ليتحملها لولا اغترابه عن موطنه - وإذ كان الحكم لم يقف على سبب تقرير هذا البديل أو ظروف إنفاقه اكفاء بمسماه ودون أن يحدد الأعباء التي يتحملها هذا المدير بسبب اغترابه وكان الثابت من الأوراق أن الشركة المطعون ضدها هي التي كانت تتحمل بكافة مصروفات مديريها في مصر وسفره إليها ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون وشابه القصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعي في عمله - ذلك أنه لما كان مؤدى نص المادتين ٦١ ، ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - المنطبق على واقعة الدعوى - أن الضريبة على المرتبات تصيب كافة ما يستولى عليه صاحب الشأن من كسب نتيجة عمله بوصفه دخلاً له . أما المزايا التي تمنح له عوضاً عن نفقات يتكبدها في سبيل أدائه عمله فلا تكون في حقيقتها دخلاً - وبالتالي لا تخضع للضريبة وإذا كان بدل الاغتراب - إما أن يعطى للعامل عوضاً له عن نفقات يتكبدها في سبيل تنفيذ عمله فلا يعتبر جزء من الأجر ولا يتبعه في حكمه من خضوعه للضريبة - وإما أن يعطى له كمحافز للعمل بعيداً عن موطنه - فيعتبر جزء من الأجر مرهوناً بالظروف التي دعت إلى تقريره - فيستحق بوجودها وتصييه الضريبة - لما كان ذلك وكان يتعين التعرف على طبيعة بدل الاغتراب - بفرض فرض الضريبة عليه - الوقوف على سبب تقريره أو ظروف إنفاقه - وكان الثابت من الأوراق أن الشركة المطعون ضدها كانت تتحمل بكافة

مصرفات إقامة مدير فرعها الأجنبي في مصر وسفره إليها ، ومن ثم فإن بدل الاغتراب الذي كانت تمنحه له يعتبر مزية نقدية يخضع للضريبة على المرتبات - وإذا خالف الحكم المطعون فيه ذلك واعتد بمسمى هذا البدل دون أن يقف على سبب تقريره أو وجوه إنفاقه ودون أن يقيد بما هو ثابت في الأوراق من تحمل الشركة المطعون ضدها بمصرفات إقامة مدير فرعها في مصر وسفره إليها ويكون قد خالف القانون وشابه القصور في التسيب مما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث السبب الثاني للطعن .

جلسة ٥ من مارس سنة ١٩٨٧

بإدارة السيد المستشار / محمد محمود واسم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /
الصعيدي الكناشي ، محمد فؤاد شرباش ، محمد عبد البر حسيق سالم ومحمد محمد طيحه .

(٨٠)

الظن رقم ٢٩ لسنة ٥٦ القضائية :

(١) إيجار « إيجار الاماكن » « التأجير المروش »

الترخيص للمستأجر باستعمال المكان المؤجر فندقاً . انطواؤه على التصريح له بالتأجير مفروض .
حق المؤجر في اقتضاء الاجرة الإضافية المقررة قانوناً م ٤٥ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . علة ذلك .

(٢ - ٣) إيجار « إيجار الاماكن » الاخلاء لعدم سداد الاجرة « التكليف بالوفاء بالاجرة » . دعوى « قبول الدعوى » . تقادم « التقادم المسقط » .

(٢) دعوى المؤجر باخلاء المستأجر للتأخر في سداد الاجرة . شرط قبولها . تكليف المستأجر بالوفاء بها . التكليف بوفاء اجرة متنازع عليها . لا بطلان طالما استند ادعاء المؤجر الى اساس من الواقع أو القانون .

(٣) تمسك الطاعنة بسقوط جزء من الاجرة الواردة بالتكليف بالوفاء بالتقادم الغنسي . لا يرتب بطلان التكليف . علة ذلك . عدم تعلق التقادم المسقط بالنظام العام . جواز النزول عنه بعد ثبوت الحق فيه .

(٤ - ٦) إيجار « إيجار الاماكن » « عدم الوفاء بالاجرة » .

(٤) حق المؤجر في اخلاء المستأجر لعدم الوفاء بالاجرة . سقوطه . بسداد المستأجر الاجرة المستحقة ومطاعنتها الى ما قبل اقفال باب المرافعة ولو امام محكمة الاستئناف .

(٥) الاخلاء لعدم الوفاء بالاجرة . منازعة المستأجر جديداً في مقداره الاجرة المسقطه . وجوب بحث هذه المسألة الاولى . عدم التزام المحكمة بالقضاء استطلافاً في هذه المنازعة سواء كانت بدعوى معتدلة أم مجرد دفاع في دعوى الاخلاء . علة ذلك .

(٦) الوفاء بالاجرة اللاحق على اقفال باب المرافعة في الدعوى . غير مانع من الحكم بالاخلاء . عرض الطاعنة بالاجرة بعد صدور الحكم المطعون فيه لا أثر له في حكم الاخلاء . علة ذلك .

١ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الترخيص للمستأجر باستعمال المكان
فندقاً يعطى على التصريح له بالتأجير مفروضاً ، فيحق للمؤجر زيادة الأجرة
من ١٩٧٧/٩/١ تاريخ العمل بالقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بالنسب التي حددتها

في المادة ٤٥ منه ، وذلك استصحاباً لما أوردته المذكرة الإيضاحية لهذا القانون من أن الأحكام التي تتضمنها قوانين الإيجارات تأخذ في حسابها الاستعمال الأغلب الأعم للأماكن ، وهو السكنى ولا يستساغ أن تسرى هذه الأحكام ، وما يتعلق بتحديد الأجرة على الأماكن التي تستعمل في غير هذا الغرض وبالمثل في الأغراض التجارية والمهنية التي تدر عائداً مجزياً فيصبح من العدالة زيادة هذه الأجرة تعويضاً للمالك لما يحيط بالاستعمال لغير السكن من اعتبارات وظروف تجعل باستهلاك المبنى ، وقد قطع تقرير لجنة الإسكان بمجلس الشعب في الإفصاح عن نطاق تطبيق المادة ٤٥ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، فأكد أن الأجرة الإضافية تستحق في كل صور المفروش ، ومنها الفنادق واللوكاندات والبسيونات ، فكشف بذلك عن غرض الشارع من أن الأجرة الإضافية تستحق عن مدة التأجير مفروشا ، في كل صور التأجير المفروش ومنها الفنادق واللوكاندات والبسيونات سواء اتفق عليه لدى بدء التعاقد أو لاحقاً له ، لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن العين المؤجرة قد أجرت لاستعمالها فندقاً ، ولا خلاف بين الخصوم في أنها أنشئت قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ ، من ثم فإنه يسرى عليها حكم المادة ٤٥ من القانون المشار إليه ، ويستحق المطعون ضدهم الأجرة الإضافية بواقع ٤٠٠٪ من الأجرة القانونية .

٢- النص في المادة ١٨/ب من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ بشأن تنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر على جواز طلب إخلاء المكان المؤجر إذا لم يتم المستأجر بالوفاء بالأجرة المستحقة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تكليفه بذلك بكتاب موحي عليه مصحوب بعلم الوصول دون مظهر ، أو بإعلان على يد محضر ... يدل على أن التكليف المشار إليه يعتبر شرطاً أساسياً لقبول دعوى الإخلاء بسبب التأخير في سداد الأجرة ، فإن خلت منه الدعوى أو رفع باطلاً تبين الحكم بعدم قبول الدعوى ، ولو لم يتمسك المستأجر بذلك ، ولئن جاءت المادة خلواً من البيانات التي يجب أن يتضمنها التكليف بالوفاء ؛ إلا أنه لما كان القصد منه إعلار المستأجر بالوفاء بالتأخير عليه من

الأجرة فإنه يجب أن يذكر فيه مقدار الأجرة المطالب به ، ويكفيه بيان القدر الذى يعتقد أن دمة المستأجر مشغولة به ، حتى ولو ثبت بعد ذلك أن المقدار الواجب دفعه أقل من المقدار المذكور فى التكليف ، مما يعنى أن التكليف بأجرة متنازع عليها لا يقع باطلا طالما أن ادعاء المؤجر يستند إلى أساس جدى من الواقع أو القانون .

٣- تمسك الطاعنة بسقوط جزء من الأجرة المشار إليها بالتكليف بالتقادم الخنفس لا يترتب عليه بطلان هذا التكليف ذلك أن التقادم المسقط لا يتعلق بالنظام العام ، ويجوز لصاحب المصلحة الزول عنه بعد ثبوت الحق فيه ، وأوجب القانون على ذى المصلحة التحمل به لاعمال أثره ومن ثم فإنه لا يكون من شأن ترتيب هذا الأثر بتقرير سقوط جزء من دين الأجرة أى تأثير على ماتم من إجراءات استوجب القانون اتخاذها قبل رفع الدعوى بالإخلاء .

٤- النص فى المادة ١٨/ب من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ على أنه « ... ولا يحكم بالإخلاء إذا قام المستأجر قبل إقفال باب المرافعة فى الدعوى بأداء الأجرة وكافة ما تكبده المؤجر من مصاريف ونفقات فعلية » يدل على أن المشرع رغبة منه فى التيسير على المستأجرين أفسح لهم مجال الوفاء بالأجرة وملحقاتها قبل إقفال باب المرافعة فى الدعوى ولو أمام محكمة الاستئناف لتضادى الحكم عليه بالإخلاء .

٥- المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه متى ثار الخلاف بين المؤجر والمستأجر على مقدار الأجرة القانونية المستحقة ، فإنه يتعين على المحكمة أن تقول كلمتها فى ذلك باعتبارها مسألة أولية لازمة للفصل فى طلب الإخلاء ، وعليها أن تثبت قبل القضاء فيه من مقدار الأجرة المستحقة قانوناً تمهيداً لتحديد مدى رخصة الادعاء بالتأخير فى الوفاء بها حتى يستقيم قضاؤها بالإخلاء جزاء على هذا التأخير ، دون التزام عليها بالقضاء استقلالاً فى هذه المنازعة ، ثم لإحقة الفرصة للمستأجر بسداد الأجرة وملحقاتها بتحديد جلسة تالية وذلك سواء

كانت هذه المنازعة بدعوى مبتدأة أمام ذات المحكمة المعروض عليها دعوى الإخلاء ، أم كانت مجرد دفاع فيها ، إذ أن الوفاء بالأجرة القانونية لتتوق الإخلاء إنما يقع على مسئولية المستأجر وحده :

٦- إذ كان الوفاء بالأجرة اللاحق على قفل باب المرافعة ، ولا يعتمد به لتتوق الحكم بالإخلاء ، وبالتالي فإن الإلتزام المؤرخ ١٩٨٥/١٢/٢١ بعد صدور الحكم المطعون فيه الصادر من الشركة الطاعنة ، والمرفق بمحافضة المستندات المقدمة إلى محكمة التقض ، والمتضمن عرض مبلغ ... على المطعون ضلهم يكون ولا أثر له في هذا الخصوص ، باعتبار أن محكمة التقض ليست درجة من درجات التقاضي ، إذ تقتصر على مراقبة صحة تطبيق المحاكم للقانون بما لا يجوز معه للخصوم أن يطرحوا عليها وقائع جديدة لم يسبق عرضها على محكمة الموضوع ؛

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ، وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة ، وبعد المداولة :

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن الشركة الطاعنة أقامت على المطعون ضلهم الدعوى رقم ١٤٣١ سنة ١٩٧٤ م.دنى كلى إسكندرية ، طالبة الحكم بتحديد الزيادة القانونية للأجرة المستحقة عليها شهرياً بواقع ٣٠٪ من الأجرة المتخذة أساساً لحساب الضريبة على العقارات الميينة وبراءة ذمتها من الأجرة عن المدة من ١٩٨٣/١٢/١ حتى ١٩٨٤/٥/٣١ ، وقالت بياناً لدعواها أنه بمقتضى عقد إيجار مؤرخ ١٩٧٠/١/١ استأجرت من مورث المطعون ضلهم - - الدور الخامس العلوى من العقار الميّن بالصحيفة بقصد استعماله فندقاً لقضاء

أجرة شهرية أصبحت ٩٨,٠١٦ جنيه ، وإذ طلب المطعون ضدهم زيادتها بنسبة ٤٠٠٪ في حين أن الزيادة القانونية تقلر بنسبة ٣٠٪ فقط وفقاً لحكم المادة ٧ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ باعتبار أن العين المؤجرة أنشئت قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ ، فقد أقامت الدعوى . كما أقام المطعون ضدهم الدعوى رقم ١٤٦٤ سنة ١٩٨٤ مدنى كل إسكندرية طالبين الحكم بطرد الشركة الطاعنة من ذات العين محل النزاع وتسليمها لهم خالية ، وذلك استناداً إلى عدم سداد الأجرة المستحقة عليها والزيادة المقررة في المادة ٤٥ من القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ بواقع ٤٠٠٪ عن المدة من ١/١٠/١٩٧٧ حتى ٣١/٥/١٩٨٤ وقلرها ١٠٢٧٠,٩٥١ جنيه رغم تكليفها بالوفاء بها على يد محضر في ٣/٥/١٩٨٤ ، وبعد أن قررت المحكمة ضم الدعوتين حكمت بتاريخ ١٨/٤/١٩٨٥ برفض دعوى الطاعنة وبإحلالها من الأعيان المؤجرة ، وتسليمها خالية إلى المطعون ضدهم . استأنفت الشركة الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٠٣ سنة ٤١ ق لإسكندرية . وبتاريخ ٨/١٢/١٩٨٥ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرى برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رآها .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب تنمى الطاعنة بالسببين الأول والثانى منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، والقصور في التسييب ، وفي بيان ذلك نقول إن الحكم اعتبر أن العين المؤجرة شقق معدة للسكنى ، وأخضعها لحكم المادة ٤٥ من القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ ، وليس لحكم المادة السابعة من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ الواجبة التطبيق ، وإذ أغفل الحكم المطعون فيه دفاع الشركة بأن العين المؤجرة وإن وصفت بأنها شققاً إلا أنها في حقيقتها ليست بالوحدات السكنية التى يمكن تأجيرها خالية أو مفروشة باعتبارها مكونة من عدد من الغرف والحمامات والمطابخ أعدت لاستغلالها فندقاً ، فإن الحكم فضلاً عن خطئه في تطبيق القانون ، ويكون قد شابه القصور في التسييب .

وحيث إن هذا التمي في غير محله ، ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الترخيص للمستأجر باستعمال المكان فندقاً ينطوي على التصريح له بالتأجير مفروشا ، فيحق للمؤجر زيادة الأجرة من ١٩٧٧/٩/٩ تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ بالنسب التي حددها في المادة ٤٥ منه والتي نصت على أنه : في جميع الأحوال التي يجوز فيها للمستأجر تأجير المكان أو جزء من المكان مفروشا يستحق المالك أجرة إضافية عن مدة التأجير مفروشا بواقع نسبة من الأجرة القانونية تحسب على الوجه الآتي :

(أ) ٤٠٠٪ من الأماكن المنشأة قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ : وذلك استصحاباً لما أوردته المذكرة الإيضاحية لهذا القانون من أن الأحكام التي تتضمنها قوانين الإيجارات تأخذ في حسابها الاستعمال الأغلب للأماكن ، وهو السكني ولا يستأخ أن تسرى هذه الأحكام ، وما يتعلق بتحديد الأجرة على الأماكن التي تستعمل في غير هذا الغرض وبالدات في الأغراض التجارية والمهنية التي تدر عائداً مجزياً فيصبح من العدالة زيادة هذه الأجرة تعويضاً للمالك لما يحيط بالاستعمال لغير السكن من اعتبارات وظروف تعجل باستهلاك المبنى ، وقد قطع تقرير لجنة الإسكان بمجلس الشعب في الإفصاح عن نطاق تطبيق المادة ٤٥ من القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ ، فأكد أن الأجرة الإضافية تستحق في كل صور المفروش ، ومنها الفنادق والوكائندات والبنسيونات ، فكشفت بذلك عن غرض الشارع من أن الأجرة الإضافية تستحق عن مسدة التأجير مفروشا ، في كل صور التأجير المفروش ومنها الفنادق والوكائندات والبنسيونات سواء اتفق عليه لدى بدء التعاقد أو لاحقاً له ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن العين المؤجرة قد أجرت لاستعمالها فندقاً ، ولا خلاف بين الخصوم في أنها أنشئت قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ ، ومن ثم فإنه لا يسرى عليها حكم المادة ٤٥ من القانون المشار إليه ، ويستحق المظنون ضدهم الأجرة الإضافية بواقع ٤٠٠٪ من الأجرة القانونية ، وإذا التزم الحكم المظنون فيه هذا النظر فإن التمي عليه بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب يكون على غير أساس :

وحيث إن الشركة الطاعة تنعى بالسبب الخامس من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والتناقض ، وفي بيان ذلك تقول إنها وقد تمسكت أمام محكمة الموضوع بسقوط الحق في المطالبة بالأجرة التي مضى^{١٧} على استحقاقها خمس سنوات ، وأقرتها المحكمة على ذلك ، فإنه كان لزاماً عليها ألا تعتد بالتكليف بالوفاء لاشتتاله على المطالبة بأجرة تجاوز الأجرة المستحقة قانوناً ، وإذا اتخذ الحكم المطعون فيه من هذا التكليف سنداً لقضائه بإخلاء العين المؤجرة رغم ما شابه من غموض في تحديد القيمة التجارية ، فإنه يكون معيياً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن النص في المادة ١٨/ب من القانون رقم ١٣٦ سنة ١٩٨١ بشأن تنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر على جواز طلب إخلاء المكان المؤجر إذا لم يتم المستأجر بالوفاء بالأجرة المستحقة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تكليفه بذلك بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول دون مظلوف أو بإعلان على يد محضر ... يدل على أن التكليف المشار إليه يعتبر شرطاً أساسياً لقبول دعوى الإخلاء بسبب التأخير في سداد الأجرة ، فإن خلت منه الدعوى أو وقع باطلا تعين الحكم بعدم قبول الدعوى ولو لم يتمسك المستأجر بذلك ، ولئن جاءت المادة خلواً من البيانات التي يجب أن تتضمنها التكليف بالوفاء إلا أنه لما كان القصد منه إعداد المستأجر بالوفاء بالتأخر عليه من الأجرة فإنه يجب أن يذكر فيه مقدار الأجرة المطالب به ، ويكفيه بيان القدر الذي يعتقد أن ذمة المستأجر مشغولة به ، حتى ولو ثبت بعد ذلك أن المقدار الواجب دفعه أقل من المقدار المذكور في التكليف ، مما يعني أن التكليف بأجرة متنازع عليها لا يقع باطلا طالما أن ادعاء المؤجر يستند إلى أساس جدي من الواقع أو القانون ، لما كان ذلك ، وكان البين من الأوراق أن التكليف بالوفاء المعلن إلى الشركة الطاعة على يد محضر بتاريخ ١٩٨٤/٥/٣ قد حدد الأجرة المستحقة بمبلغ ١٠٢٧٠,٩٥١ جنيه عن المدة من أكتوبر سنة ١٩٧٧ حتى آخر مايو سنة ١٩٨٤ بما في ذلك الأجرة الإضافية بواقع ٤٠٠٪ شهرياً ، وكانت متازعة الطاعة إنما تقتصر على نسبة

الزيادة المطالب بها ، بدعوى أنها تقتصر على ٣٠٪ فحسب ، ومن ثم فإن تمسكها بسقوط جزء من الأجرة المشار إليها بالتكليف بالتقادم الخمسى ، لا يترتب عليه بطلان هذا التكليف ذلك أن التقادم المسقط لا يتعلق بالنظام العام ، ويجوز لصاحب المصلحة النزول عنه بعد ثبوت الحق فيه ، وأوجب القانون على ذى المصلحة التمسك به لإعمال أثره . ومن ثم فإنه لا يكون من شأن ترتيب هذا الأثر بتقدير سقوط جزء من دين الأجرة أى تأثير على ما تم من إجراءات استوجب القانون اتخاذها قبل رفع الدعوى بالإخلاء ، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون :

وحيث إن حاصل النعى بالسببين الثالث والرابع على الحكم المطعون فيه القصور في التسبب والإخلال بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك تقول الطاعة أنها وقد رفعت دعوى مستقلة بطلب تحديد الزيادة في الأجرة التى تلزم بها ، فإنه كان يتعين على المحكمة أن تفصل فيها استقلالاً قبل أن تعرض للدعوى بالإخلاء المرفوعة من المطعون ضدهم ، إلا أن الحكم فصل في الدعويين معاً بحكم واحد ، دون أن يعرض للمبالغ التى سبق عرضها على المطعون ضدهم ، مما أخل بحق الطاعة في توفى الإخلاء بسداد الأجرة القانونية ، قبل قفل باب المرافعة في الدعوى ، الأمر الذى يعيبه ويستوجب نقضه :

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن النص في المادة ١٨ ب من القانون رقم ١٣٦ سنة ١٩٨١ السالف الإشارة إليها على أنه « ... ولا يحكم بالإخلاء إذا قام المستأجر قبل إقفال باب المرافعة في الدعوى بأداء الأجرة وكافة ما تكبده المؤجر من مصاريف ونفقات فعلية » يدل على أن المشرع رغبة منه في التيسير على المستأجرين أفصح لم مجال الوفاء بالأجرة وملحقاتها قبل إقفال باب المرافعة في الدعوى ولو أمام محكمة الاستئناف لتفادى الحكم عليه بالإخلاء . ومن المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه متى ثار الخلاف بين المؤجر والمستأجر على مقدار الأجرة القانونية المستحقة ، فإنه يتعين على المحكمة أن

تقول كلمتها في ذلك باعتبارها مسألة أولية لازمة للفصل في طلب الإخلاء ، وعليها أن تثبت قبل القضاء فيه من مقدار الأجرة المستحقة قانوناً تمهيداً لتحديد مدى صحة الادعاء بالتأخير في الوفاء بها حتى يستقيم قضاؤها بالإخلاء جراء على هذا التأخير ، دون التزام عليها بالقضاء استقلالاً في هذه المنازعة ، ثم إتاحة الفرصة للمستأجر بسداد الأجرة وملحقاتها بتحديد جلسة تالية وذلك سواء كانت هذه المنازعة بدعوى مبتدأة أمام ذات المحكمة المعروض عليها دعوى الإخلاء ، أم كانت مجرد دفاع فيها ، إذ أن الوفاء بالأجرة القانونية لتوق الإخلاء إنما يقع على مسئولية المستأجر وحده ، لما كان ذلك ، وكان البين من الأوراق أن المطعون ضدهم طلبوا الحكم بإخلاء الطاعنة من العين المؤجرة لتأخيرها في سداد مبلغ ١٠٢٧٠,٩٥١ جنيه قيمة الأجرة الأصلية ، فضلاً عن الأجرة الإضافية من أكتوبر سنة ١٩٧٧ حتى نهاية شهر مايو سنة ١٩٥٨ بخلاف ما يستجد منها ، وكانت الشركة الطاعنة قد عرضت على المطعون ضدهم بموجب إنذارات عرض على يد محضر الوفاء بالمبالغ الآتية على التوالي : ٢٩٦,٦٥٠ جنيه في ١٧/٤/١٩٨٤ ، ١٩٢,٧٧٣ جنيه في ٢٢/١١/١٩٨٤ ، ٧٣٨ جنيه في ١٩/٥/١٩٨٥ ، ٧٣٨ جنيه في ١٠/١٠/١٩٨٥ وقد تم إيداع هذه المبالغ خزينة المحكمة المختصة ، وإذ لم تتضمن هذه الإنذارات عرضاً بوفاء الأجرة الإضافية المستحقة قانوناً على الشركة الطاعنة بواقع ٤٠٠٪ على ما سلف بيانه في الرد على السببين الأولين من أسباب الطعن ، ومن ثم فلا تبرأ ضمتها من كامل الأجرة المستحقة عليها في الشهور المشار إليها بالإنذارات المذكورة ، ولا يغوّلها هذا العرض الناقص الحق في توق الحكم بالإخلاء ، لعدم ثبوت قيامها بأداء الأجرة وملحقاتها كاملة قبل إقفال باب المرافعة أمام محكمة الاستئناف في شهر نوفمبر سنة ١٩٨٥ ، ولما كان الوفاء بالأجرة اللاحق على قفل باب المرافعة في تلك المرحلة لا يعتد به لتوق الحكم بالإخلاء ، وبالتالي فإن الإنذار المؤرخ ٢١/١٢/١٩٨٥ بعد صدور الحكم المطعون فيه الصادر من الشركة الطاعنة ، والمرق بمحافظة المستندات المعلقة إلى محكمة النقض ، والمتضمن عرض مبلغ ١١٦٠٠ جنيه على المطعون ضدهم يكون ولا أثر له في هذا

الخصوص ، باعتبار أن محكمة النقض ليست درجة من درجات التقاضي ، إذ تقتصر مهمتها على مراقبة صحة تطبيق المحاكم للقانون ، بما لا يجوز معناه للخصوم أن يطرحوا عليها وقائع جديدة لم يسبق عرضها على محكمة الموضوع ، وإذا انتهى الحكم المطعون فيه صحيحاً إلى انشغال ذمة الشركة الطاعنة بالأجرة المستحقة مضافاً إليها الأجرة الإضافية بواقع ٤٠٪ شهرياً ، على سند من أن العرض الناقص للأجرة غير مبرئ للتمتع ولا يلتزم المطعون ضدهم بقبول هذا العرض الناقص ، على نحو ما ورد بمذونات الحكم الابتدائي الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه في أسبابه ، ورتب على ذلك الحكم بإخلاء الشركة الطاعنة من العين المؤجرة ، فإنه لا يعبه عدم تحديد المبالغ الواردة بإنذارات العرض ، طالما أنه لم يعتد بها أصلاً ، لما كان ذلك فإن النعي عليه بالقصور في التسبيب والإخلال بحق الدفاع يكون على غير أساس :

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن :

جلسة ٨ من مارس سنة ١٩٨٧

بإرياسه السيد المتقاضي / أحمد شنياء عبد الرزاق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / وليم رزق يعقوب نائب رئيس المحكمة ، طلعت أمين صادق ، محمد عبد القادر سميع وعبد المال السلق

(٨١)

الظن رقم ١٤٧٠ لسنة ٥٢ القضائية :

(١ - ٢) عمل « أجور العامل : علاوات دورية » • تقادم « التقادم السلق » •

(١) التقادم الخمسى للمطوق الدورية المتجددة • م ٣٧٥ مدنى • اختلاله فى أحكامه ومبناه من التقادم الحولى • م ٣٧٨ مدنى • المقصود بالمهايا والأجور • شمولها أجور العمال والموظفين والمستخدمين •

(٢) فروق العلاوات الدورية المستحقة للعامل • خضوعها للتقادم الخمسى •

١ - لما كان التقادم الخمسى للحقوق الدورية المتجددة المنصوص عليه فى المادة ٣٧٥ من القانون المدنى لا يقوم على قرينة الوفاء وإنما يرجع فى أساسه إلى تجنب المدين عبء الوفاء بما تراكم من تلك الديون لو تركت بغير مطالبة مدة تزيد على خمس سنوات ولذلك جعل له أن يتمسك بالتقادم بانقضاء هذه المدة ولو بعد إقراره بوجود الدين فى ذمته ، بينما يقوم التقادم الحولى المنصوص عليه فى المادة ٣٧٨ من ذات القانون على قرينة الوفاء وهى مظنة رأى المشرع توثيقها يمين يؤدها المدين أو ورثته وكان يبين من ذلك أن هذين النوعين من التقادم يختلف كل منهما عن الآخر فى أحكامه ومبناه ، وكان التعبير بكلمتى « المهايا والأجور » فى نص المادة ٣٧٥ المشار إليها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - قد ورد بصيغة عامة بحيث يشمل أجور العاملين سواء كانوا من العمال أو الموظفين والمستخدمين فيكون قصره على أجور الأخيرين تخصيصاً لعموم النص بغير تخصيص وهو ما لا يصح ، وكان مؤدى ما تقدم أن أجور العمال وما يضاف إليها من علاوات دورية تخضع لكل من التقادم الخمسى والتقادم الحولى المنصوص عليهما فى المادتين ٣٧٥ ، ٣٧٨ سابقى الذكر .

٢ - لما كان الحكم المطعون فيه قضى برفض الدفع المبدى من الطاعة بسقوط حق المطعون ضده في فروق العلاوات الدورية عن المدة السابقة على ... بالتقادم الخمسى بمقولة أنها بمنأى عن أحكامه ثم قضى له بهذه الفروق على أساس نكولها عن أداء الجيم وفقاً لأحكام التقادم الحولى ، وحجب نفسه بذلك عن بحث ما إذا كان الحق في المطالبة بهذه الفروق قد سقط بالتقادم الخمسى فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع على بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -
تتصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ١٥٥٨ لسنة ١٩٧٤ مدنى كل
بها على الشركة الطاعنة طالباً الحكم بإلزامها أن تؤدي إليه اعتباراً من يناير
سنة ١٩٧٥ مبلغ ٢٥٠ جنيه شهرياً قيمة العلاوة الدورية المستحقة له عن الفئة
العاشرة بدلا من الفئة الحادية عشر وإضافتها إلى مرتبة الشهرى ، ومبلغ -
١٦٣,٥٠٠ جنيه فروق هذه العلاوة عن المدة من ١/٧/١٩٦٥ حتى ٣١/١٢/١٩٧٤
وقال بياناً لدعواه أنه سبق أن حكم لصالحه نهائياً بأحقته في التسيكن على الفئة
العاشرة اعتباراً من ١/٧/١٩٦٤ ، وإذ يحق له بموجب هذا الحكم صرف
العلاوة الدورية على أساس استحقاقه للفئة العاشرة بدلا من الفئة الحادية عشر ،
فقد أقام الدعوى بالطلبات سائلة البيان . دفعت الطاعنة بسقوط حق المطعون
ضده في فروق العلاوات عن المدة السابقة على ١٢/٢٤/١٩٦٩ . بالتقادم الخمسى
تدبت المحكمة خبيراً في الدعوى ، وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت بتاريخ
٧/٢/١٩٧٨ بإلزام الطاعنة أن تؤدي المطعون ضده مبلغ ١٧٣,٠٥٠ جنيه
قيمة الفروق المستحقة حتى آخر فبراير سنة ١٩٧٨ ، وبإضافة مبلغ ١,٤٥٠ جنيه

جنه إلى مرتبه اعتباراً من ١٩٧٨/٣/١ ، وخلصت في أسباب حكمها إلى برفض الدفع بالتقادم . استأنفت الطاعة هذا الحكم أمام محكمة استئناف طنطا - مأمورية بنها - وقيد الاستئناف برقم ١٠٩ لسنة ١١ ق . حكمت المحكمة - بالنسبة للدفع بالتقادم - بتوجيه عيّن الاستيثاق إلى الطاعة وفقاً لنص المادة ٣٧٨ من القانون المدني ، وإزاء نكولها عن أداء اليمين قضت بتأريخ ١٩٨٢/٣/٢٣ بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبلت فيها الرأي برفض الحكم ، ويعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنمى به الطاعة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك تقول إن الحكم قضى برفض الدفع المبدى منها بسقوط حق المطعون ضده في فروق العلاوات الدورية عن المدة السابقة على ١٩٦٩/١٢/٢٤ بالتقادم الخمسى المنصوص عليه في المادة ٣٧٥ من القانون المدني تأسيساً على أن هذا النوع من التقادم لا يسرى إلا على المهايأ والأجور المستحقة للموظفين والمستخدمين . أما العمال - ومنهم المطعون ضده - فتقادم أجورهم بمدة سنة بشرط أن يؤدي المدين اليمين المنصوص عليها في المادة ٣٧٨ من ذات القانون ، في حين أن المادة ٣٧٥ المشار إليها يتسع نطاقها ليشمل كل حسق دورى . تتجدد يكون مستحقاً للعامل كالعلاوات الدورية ولا يجوز قصر حكمها على المهايأ والأجور المستحقة للموظفين والمستخدمين دون العمال .

وحيث إن هذا التعنى في محله ، ذلك أنه لما كان التقادم الخمسى للحقوق الدورية المتجددة المنصوص عليه في المادة ٣٧٥ من القانون المدني لا يقوم على قرينة الوفاء وإنما يرجع في أساسه إلى تجنب المدين عبء الوفاء بما تراكم من تلك الديون لو تركت بغير مطالبة مدة تزيد على خمس سنوات ولذلك جعل له أن يتمسك بالتقادم بانقضاء هذه المدة ولو بعد إقراره بوجود الدين في ذمته ، بينما يقوم التقادم الحولى المنصوص عليه في المادة ٣٧٨ من ذات

القانون على قرينة الواقع وهي مظنة رأى المشرع توثيقها بتعيين يؤيدها المدين أو ورثته. وكان يبين من ذلك أن هذين النوعين من التقادم مختلفان. كل منهما عن الآخر في أحكامه ومبناه ، وكان التعبير بكلمتي «المهايا والأجور» في نص المادة ٣٧٥ المشار إليها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - قد ورد بصيغة عامة بحيث يشمل أجور جميع العاملين سواء كانوا من العمال أو الموظفين والمستقلين فيكون قصره على أجور الأخيرين تخصيصاً لعموم النص بغير تخصيص وهو ما لا يصح ، وكان مؤدى ما تقدم أن أجور العمال وما يضاف إليها من علاوات دورية تخضع لكل من التقادم الخمسى والتقادم الحولى المنصوص عليهما في المادتين ٣٧٥ ، ٣٧٨ سالفى الذكر ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى برفض الدفع المبدى من الطاعنة بسقوط حق المطعون ضده في فروق العلاوات الدورية عن المدة السابقة من ١٩٦٩/١٢/٢٤ بالتقادم الخمسى بمقولة أنها بمنأى عن أحكامه ثم قضى له بهذه الفروق على أساس نكولها عن أداء الدين وفقاً لأحكام التقادم الحولى ، وحجب نفسه بذلك عن بحث ما إذا كان الحق في المطالبة بهذه الفروق قد سقط بالتقادم الخمسى ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه على أن يكون مع النقص الإحالة :

جلسة ٨ من مارس سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / أحمد ضياء عبد الرازق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / عبد المنعم بركة والدكتور علي فاضل حسن نائبي رئيس المحكمة وظلمت أمين صادق
ومحمد عبد القادر سكر.

(٨٢)

العلم رقم ١٠٥٣ لسنة ٥٢ القضائية :

عمل « تصحيح أوضاع العاملين بالقطاع العام » • ضم مدة الخدمة السابقة •
« اجراءاته » •

طلب ضم مدد الخدمة السابقة المتتمة للترقية وفقاً للقانون ١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل بشأن
تصحيح أوضاع العاملين • وجوب التقدم به إلى لجنة شئون العاملين المختصة خلال ثلاثين يوماً من
تاريخ نشر القانون المشار إليه • عدم كفاية ثبوت تلك المدد بملف خدمة العامل وقت التصيين •

مفاد نصوص المواد ٤ و ١٨ و ١٩ من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن
تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام المعدل بالقانون ٢٣
لسنة ١٩٧٧ والقانون ٢٣ لسنة ١٩٧٨ والمذكرة الإيضاحية لمشروع القانون
رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وتقرير لجنة القوى العاملة عن مشروع القانون رقم ٢٣
لسنة ١٩٧٧ ، وكذلك المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون ٢٣ لسنة ١٩٧٨ ،
أن العامل الذي يستكمل حتى ٣١ من ديسمبر ١٩٧٥ إحدى المدد الكلية
المشترطة للترقية في المادة ١٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أو في الجداول^٢
الملحقة به على أساس احتساب ما لم يحسب من قبل من مدد خدمته يلتزم — إذا
أراد احتسابها — بالتقدم بطلب إلى لجنة شئون العاملين المختصة لحسابها خلال
ثلاثين يوماً من تاريخ نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الحاصل في ١٠/٥/٧٥
حتى يمكن حصر هذه المدد بالسرعة الواجبة ويترتب على عدم مراعاة هذا
الميعاد عدم جواز النظر في احتسابها ، ولا يغني عن التقدم بالطلب المشار
إليه ثبوت هذه المدد بملف خدمة العامل وقت التصيين .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون منه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٣٤٧ لسنة ١٩٧٧ عمال كلى إسكندرية على الشركة المطعون ضدها بطلب الحكم بأحققته للترقية إلى الفئة المالية الخامسة اعتباراً من ١٩٧٥/١٠/١٢ وما يترتب على ذلك من آثار مالية وقال بياناً لدعواه أنه التحق بالعمل لدى المطعون ضدها في وظيفة ملاحظ فني من الفئة المالية الثامنة اعتباراً من ١٩٦٥/٥/٢٦ على أساس أن له مدة خبرة سابقة قضاها بعد حصوله على دبلوم المدارس الصناعية عام ١٩٥٩ في سلاح المركبات خلال الفترة من ١٩٥٩/٩/١٢ حتى ١٩٦١/٤/١ وفي شركة النحاس المصرية خلال الفترة من ١٩٦١/٩/١٢ حتى ١٩٦٣/٢/٢٢ وفي المقاولين العرب بالسيد العالي اعتباراً من ١٩٦٣/٢/٢٣ حتى ١٩٦٥/٥/٢٣ ، وفي ١٨/٥/١٩٦٩ رفته المطعون ضدها إلى الفئة المالية السابعة ، وبصدور القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ رفته إلى الفئة المالية السادسة اعتباراً من ١٩٧٥/١/١ دون أن تحتسب له مدة خبرته السابقة وإذ يحق له احتساب هذه المدة ضمن مدة خدمته الكلية عملاً بأحكام هذا القانون وترقيته على هذا الأساس إلى الفئة المالية الخامسة اعتباراً من ١٩٧٥/١٠/١٢ فقد أقام دعواه بطلانته سائلة البيان. نذبت المحكمة خبيراً في الدعوى . وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت في ١٩٨١/٢/٨ بأحقية الطاعن للفئة المالية الخامسة اعتباراً من ١٩٧٦/٤/١ ، وما يترتب على ذلك من آثار وإلزام المطعون ضدها أن تؤدي له مبلغ ٥٣,٤٠٠ جنيه قيمة الفروق المالية المستحقة له عن المدة من ١٩٧٧/١/١ حتى ١٩٧٧/١٢/٣١ . استأنفت المطعون ضدها هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٦٥ لسنة ٣٧ في إسكندرية . وبتاريخ ١٩٨٢/٢/٨ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم

المستأنف وبرفض دعوى الطاعن . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن يقوم على ثلاثة أسباب ينمى بها الطاعن على الخسائر المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والإخلال بحق الدفاع والقصور في التسبيب وفى بيان ذلك يقول إن الحكم أقام قضاءه على أن ملف خدمته قد خلا مما ينبل على أنه قد قدم للمطعون ضدها ما يفيد أن له مدة خدمة مابقة بشركة النحاس المصرية أو السد العالي ولا تتوافر في حالته بالتالى شروط أعمال أحكام المادتين ١٨ ، ١٩ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، مع أنه تمسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع بأنه بعد حصوله على دبلوم المدارس الصناعية عام ١٩٥٩ عمل بسلح المركبات وبشركة النحاس المصرية وبشركة المقاولون العرب بالسد العالي ، وقد اعتدت المطعون ضدها بحجة خدمته لدى هذه الجهات عندما عينته بها في وظيفة ملاحظ وفى ترقياته بعد ذلك ثم احتسبها له طبقاً لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ إلا أنها لم ترقه إلى الفئة المالية الخامسة وإنما رفته إلى الفئة المالية السادسة ، هذا إلى أن هذه المدة — كما جاء بتقرير الجبير — ثابتة من الكتاب الذى أرسلته المطعون ضدها للمباحث العامة لأخذ رأيها في تعيين الطاعن لديها وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون فضلاً عن قصوره في التسبيب وإخلاله بحق الدفاع :

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كانت المادة الرابعة من مواد إصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام تنص على أن « يعمل بأحكام الفصلين الثالث والرابع من القانون المرافق والجداول الملحقه به حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ ويجب العمل بنظام توظيف وتقييم وترتيب الوظائف في الجهات التى لم يتم فيها ذلك في موعد غايته ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ ... » ، وتنص المادة الثامنة عشر منه على أن « يدخل في حساب المدد الكلية المنصوص عليها في

المادة السابقة وفي الجداول المرفقة المدد التي لم يسبق حسابها في الأقدمية من المدد الآتية : (أ) ... (ب) مدة خدمة العامل الفني أو المهني الذي أدى الامتحان بنجاح عند دخوله الخدمة أو عند نقله إلى العمل الفني وذلك في الحكومة أو الهيئات العامة أو المؤسسات أو الوحدات الاقتصادية التابعة لها ... وذلك اعتباراً من تاريخ نجاحه في الامتحان الفني . وتنص المادة التاسعة عشر على أن « يشترط لحساب المدد الميمنة في المادة السابقة ما يأتي : (أ) ... (ب) أن تكون قد قضيت في وظيفة أو عمل مما يكسب العامل خبرة في وظيفته الحالية ... ويصلى باحتساب المدد المشار إليها وفقاً للقواعد السابقة قرار من لجنة شئون العاملين بالجهة التي يتبعها العامل بناء على الطلب الذي يقدمه إلى هذه اللجنة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا القانون. ولا يجوز بعد هذا التاريخ النظر في احتساب أية مدة من المدد المنصوص عليها في المادة السابقة » . وكانت المادة الثانية من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه تنص على أن « يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة الرابعة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام النص الآتي : « يعمل بأحكام الفصلين الثالث والرابع من القانون المرافق والجداول الملحقه به حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٦ » ، وتنص المادة الرابعة منه على أن يعمل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، وكانت المادة الثانية من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن « يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة الرابعة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام النص الآتي : « يعمل بأحكام الفصلين الثالث والرابع من القانون المرافق والجداول الملحقه به حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٧ » ، وتنص المادة الثامنة منه على أن « يعمل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ » . فإن مفاد ذلك - وعلى ما يبين من المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وتقرير لجنة القوى العاملة عن مشروع القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧

وكذلك المذكورة الإيضاحية لمشروع القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ - أن العامل الذي يستكمل حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ لإحدى المدد الكلية المشترطة للترقية في المادة ١٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أوفى الجداول الملحقه به على أساس احتساب ما لم يحسب من قبل من مدد خدمته يلتزم - إذا أراد احتسابها - بالتقدم بطلب إلى لجنة شئون العاملين المختصة لحسابها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الحاصل في ١٠/٥/١٩٧٥ حتى يمكن حصر هذه المدد بالسرعة الواجبة وترتب على عدم مراعاة هذا الميعاد عدم جواز النظر في احتسابها ، ولا يغني عن التقدم بالطلب المشار إليه ثبوت هذه المدد بملف خدمة العامل وقت التعيين ، لما كان ذلك وكان الطاعن لا ينازع في أنه لم يتقدم إلى لجنة شئون العاملين بالشركة المطعون ضدها بطلب احتساب مدة خدمته السابقة في الجهات المشار إليها في نفيه في الميعاد الذي حدده القانون لهذا الغرض وكانت المطعون ضدها كما هو ثابت في الدعوى لم تتم باحتسابها عندما قامت بتسوية حالته على الفئة المالية السادسة طبقاً لأحكام هذا القانون لأنه لم يتقدم بشهادات خبرة في الميعاد المحدد بذلك القانون ، فإن الحكم المطعون فيه وقد خلص في قضائه إلى أن ملف خدمة الطاعن قد خلا بما يثبت أنه قديم للمطعون ضدها ما يفيد أن له مدة خدمة سابقة لدى شركة النحاس المصرية أو السد العالي وترتب على ذلك عدم أحقيته للترقية للفئة المالية الخامسة المطالب بها يكون قد التزم صحيح القانون . ولا يغير من ذلك ما ورد بالاستشارة الصادرة عن المطعون ضدها لاستطلاع رأى المباحث العامة في شأن تعيين الطاعن لديها والتي استند إليها الخبير في تقريره من أن له مدة خبرة في السد العالي وشركة النحاس المصرية ذلك أنه فضلاً عن أن هذه الاستشارة في حد ذاتها لا تنهض دليلاً على عمله بهاتين الجهتين ، فإنها لا تغني عن التقدم بالطلب سالف الذكر في الميعاد الذي حدده القانون ، لما كان ذلك كله ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه بأسباب الطعن جميعها تكون على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٩ من مارس سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / الدكتور أحمد حسنى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / محمد طلوع ، ذكى المصرى نائبى رئيس المحكمة ، عبد المنعم ابراهيم و محمد البكرى .

(٨٣)

الطعن رقم ٥٥٨ لسنة ٥٢ القضائية :

(١ - ٣) حكم « تنفيذ الحكم » • اعلان •

(١) شرط اعلان الخصوم فى الحكم الاجنبى على الوجه الصحيح • وجوب التحقق من توافره قبل ان يصدر الامر بتذييله بالصيغة التنفيذية •

(٢) التحقق من صحة اعلان الخصوم وفق الاجراءات التى رسمها قانون البلد الذى صدر فيه الحكم • م ٢٢ مدنى • منوط بالمحكمة المختصة بشمول الحكم الاجنبى بالصيغة التنفيذية •

(٣) تعرض المحكمة المختصة لتوافر الشروط اللازمة لتنفيذ الحكم الاجنبى فى مصر وصعوبة حكمها • الصادر بشمول الحكم الاجنبى بالصيغة التنفيذية • نهائيا • مؤداة • عدم جواز التعرض له او اعادته بحثه من أى محكمة أخرى طالما انه لم يتجرّد من اركانه الاساسية •

١ - شرط إعلان الخصوم على الوجه الصحيح هو مما يجب التحقق من توافره فى الحكم الأجنبى قبل أن يصدر الأمر بتذييله بالصيغة التنفيذية وذلك عملاً بما تقرره المادة ٢٩٨ من قانون المرافعات واتفاقية تنفيذ الأحكام المعقودة بين دول الجامعة العربية بالمادة الثانية فقرة (ب) منها :

٢ - إذ كانت القاعدة الواردة بالمادة ٢٢ من القانون المدنى تنص على أن يسرى على جميع المسائل الخاصة بالإجراءات قانون البلد الذى تجرى مباشرة فيها فإن إعلان الخصوم بالدعوى هو مما يدخل فى نطاق هذه الإجراءات ، والتحقق من إعلان الخصوم وفقاً لقانون البلد الذى صدر فيه الحكم الأجنبى منوط بالمحكمة المختصة بالحكم بشمول الحكم الأجنبى بالصيغة التنفيذية •

٣ - إذ كان البين من الحكم الصادر فى الدعوى رقم ... مدنى كلى شين الكوم - المرفق بملف الطعن - والقاضى بشمول الحكم الصادر من محكمة بداية بيروت بالصيغة التنفيذية أنه عرض لتوافر الشروط اللازمة لتنفيذ

الحكم الأجنبي في مصر وفقاً للاتفاقية المعقودة بين دول الجامعة العربية في ١٩٥٣/٦/٩ التي وافق مجلس الوزراء على العمل بها اعتباراً من ١٩٥٤/٨/٢٨ وكان هذا الحكم قد صار نهائياً حائزاً لقوة الأمر المقتضى فلا يجوز لهكئة أخرى التعرض له أو إعادة بحثه طالما أنه لم يتجرد من أركانه الأساسية بما يفقده صفته كمحكم وبحول دون اعتباره موجوداً منذ صدوره .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعن بصفته وكيلًا للدائنين في تقييسة المرحوم - خاصم المطعون ضده في الدعوى رقم ٥٤٨ سنة ١٩٧٩ تجارى كلى جنوب القاهرة - طالباً الحكم بإلزامه بأن يؤدي له مبلغ ١٢٠٠٠ جنيه وقال بياناً لذلك أنه بتاريخ ١٩٧٥/٧/٢٣ توفى المرحوم في حادث سيارة في جمهورية مصر العربية ولما كان متوقفاً عن دفع ديونه التجارية في لبنان حيث مركز نشاطه التجارى فقد صدر الحكم رقم ٦٤٠/٢٥٣ بتاريخ ١٩٧٥/٨/٢٨ من محكمة بداية بيروت المدنية بإشهار إفلاسه وتعيين الطاعن وكيلًا للدائنين فاستصدر الحكم رقم ٥ لسنة ١٩٧٩ مدنى كلى شين الكوم بتاريخ ١٩٧٩/٣/١٣ بشمول حكم الإفلاس المشار إليه بالصيغة التبليدية ، ولما كان من بين محتويات الأحراز التي وجدت مع المفلس وقت الحادث - الشيك رقم ٥٧٧٨٩٣ بتاريخ ١٩٧٥/٨/١٥ الصادر من المطعون ضده لحامله والمسحوب على البنك الأهلى المصرى بمبلغ ١٢٠٠٠ جنيه فقد أقام الطاعن دعواه للمطالبة بقيمة هذا الشيك . وبتاريخ ٨٠/١٢/٢٨ أجابت محكمة أول درجة الطاعن إلى طلباته . استأنف الطعون ضده هذا

الحكم بالاستئناف رقم ٣٥ سنة ٩٨ ق أمام محكمة استئناف القاهرة التي حكمت في ١٩٨١/١٢/٣١ بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها ألزمت النيابة رأيها :

وحيث إن الطاعن يعنى بالسبب الثاني من سببي الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقول إن الحكم أقام قضاءه بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعن على عدم الاعتداد بالحكم الصادر من محكمة شين الكوم الكلية في ١٩٧٩/٣/١٣ بوضع الصيغة التنفيذية على الحكم الصادر من محكمة بداية بيروت بشهر إفلاس المرحوم وذلك لانعدام حكم الإفلاس المشار إليه لعدم اختصاص ورثة المفلس ، في حين إن الحكم الأجنبي المشمول بالصيغة التنفيذية في مصر بموجب حكم صادر من محكمة مصرية يكون له قوة الأمر المقضى بما لا يجوز معه التصدي له وبخس منه من جديد .

وحيث إن هذا النعي سديد ذلك أنه لما كان شرط إعلان الخصوم على الوجه الصحيح هو مما يجب التحقق من توافره في الحكم الأجنبي قبل أن يصدر الأمر بتذييله بالصيغة التنفيذية وذلك عملاً بما تقرره المادة ٢٩٨ من قانون المرافعات واتفاقية تنفيذ الأحكام المعقّدة بين دول الجامعة العربية بالمادة الثانية فقرة (ب) منها ، وكانت القاعدة الواردة بالمادة ٢٢ من القانون المدني تنص على أن يسرى على جميع المسائل الخاصة بالإجراءات قانون البلد الذي تجري مباشرتها فيه ، فإن إعلان الخصوم بالدعوى صريحاً هو مما يدخل في نطاق هذه الإجراءات . لما كان ذلك وكان التحقق من إعلان الخصوم وفقاً لقانون البلد الذي صدر فيه الحكم الأجنبي منوط بالمحكمة المختصة بالحكم بشمول الحكم الأجنبي بالصيغة التنفيذية وكان البين من الحكم الصادر في الدعوى رقم ٥ سنة ١٩٧٦ مدني كلى شين الكوم - المرفق بملف الطعن والقاضي بشمول

الحكم الصادر من محكمة بداية بيروت بالصيغة التنفيذية أنه عرض لتوافر الشروط اللازمة لتنفيذ الحكم الأجنبي في مصر وفقاً للاتفاقية المعقودة بين دول الجامعة العربية في ١٩٥٣/٦/٩ التي وافق مجلس الوزراء على العمل بها اعتباراً من ١٩٥٤/٨/٢٨ وكان هذا الحكم قد صار نهائياً حائزاً لقوة الأمر المقضى فلا يجوز لمحكمة أخرى التعرض له أو إعادة بحثه طالما أنه لم يتجرّد من أركانه الأساسية بما يفقده صفة الحكم ويحول دون اعتباره موجوداً منذ صدوره وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وتعرض لبحث مدى سلامة الحكم الأجنبي وانتهى إلى عدم الاعتداد به رغم شموله بالصيغة التنفيذية من محكمة مصرية بحكم نهائى حائز لقوة الأمر المقضى فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث السبب الأول .

جلسة ١٢ من مارس سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / يوسف أبو زيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / ولیم رزق عدوی نائب رئيس المحكمة ، أحمد نصر الجندي ، د. محمد بهاء الدين
باشات و محمد خيرى الجندي .

(٨٤)

الطن رقم ٢٣٥٢ لسنة ٥٢ القضائية :

(١) حكم « الاحكام غير الجائز الطعن فيها » نقض .

عدم جواز الطعن استقلا في الاحكام الصادرة اثناء سير الخصومة قبل الحكم النهائي
المهم للخصومة كلها . الاستثناء . حالاته م ٢١٢ مرافعات .

(٢) خبرة « محكمة الموضوع » .

تميين الخبر في الدعوى . رخصة لتأني الموضوع . له رفض اجابة طلبه متى كان الرفض
مبررا .

(٣) محكمة الموضوع . اليات .

تقدير كفاية الادلة من سلطة محكمة الموضوع متى قامت قضائيا على ما يكفي لحصله .

(٤) التزام « الوفاء » .

الايداع وفقا للمادة ٣٣٦ مدنى عدم وجوب استصدار المدين حكما بصحته . جواز ايداعه
النسب المبنى بذاته مع الدار المائت بتسلمه . المنازعة في صحة الوفاء . خضوعها لرقابة القضاء .

(٥) عقد « تفسير العقد » . محكمة الموضوع .

تفسير العقود والشروط من سلطة محكمة الموضوع متى كان تفسيرها مما تحتمله عباراتها
ولا خروج فيها من المعنى الظاهر لها .

١ - النص في المادة ٢١٢ من قانون المرافعات على أنه « لا يجوز الطعن
في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنهى بها الخصومة إلا بعد
صلور الحكم المبنى للخصومة كلها وذلك فيما عدا الأحكام الوقفية والمستعجلة
والصادرة بوقف الدعوى والأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى » يدل - وعلى ما
جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن المشرع قد وضع قاعدة تقضى بعدم

جواز الطعن على استقلال في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل التحكيم الختامى المنهى لها فيما عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى ، وكذلك الأحكام التى تصدر فى شق من الدعوى متى كانت قابلة للتنفيذ الجبرى .

٢ - تعيين الخبير فى الدعوى من الرخص المخولة لقاضى الموضوع فله وحده تقدير لزوم أو عدم لزوم هذا الإجراء ولا معقب عليه فى ذلك متى كان رفضه إجابة طلب تعيين الخبير قائماً على أسباب مبررة .

٣ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن تقدير كفاية الأدلة من سلطة محكمة الموضوع متى أقامت قضاءها على ما يكتفى لحمله .

٤ - استصدار المدين حكماً من القضاء بالإيداع وفقاً للمادة ٣٣٦ من القانون المدنى - لا يعد من الشروط الختامية لصحته فيجوز للمدين إيداع الشيء المعين بذاته مع إنذار الدائن بتسلمه على أن ينخفض الأمر بعد ذلك لرقابة القضاء عند المنازعة فى صحة الوفاء .

٥ - تفسير العقود والشروط للتعرف على مقصود المتعاقدين من سلطة محكمة الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض عليها متى كان تفسيرها مما يحتمله عباراتها ولا خروج فيها عن المعنى الظاهر لها .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تحصل فى أن المطعون ضدها الثانية بصفتها وكيلة عن المطعون ضده الأول أقامت الدعوى رقم ٦٨٢٧ لسنة ١٩٨١ على كلى شمال القاهرة على الطاعن

طالبة التصريح لها ببيع الأخشاب والمعدات الخاصة بالآخر والمينة بالأوراق بالمراد العلني بواسطة أحد السماسرة المتخصصين وإيداع الثمن خزينة المحكمة حتى يفصل في النزاع القائم بينهما ، وقالت بياناً لها إنها تعاقبت مع الطاعن بموجب عقد مقالة في ١٢/٥/١٩٧٩ على بناء الدورين الثالث والرابع من المنزل المملوك لشقيقها المطعون ضده الأول المين بصحيفة الدعوى وعلى بناء غرفتين بالسطح ، إلا أنه بعد إتمام العمل امتنع عن رفع المهمات سالفة الذكر والمملوكة له من الموقع مما دعاها إلى الشكوى لدى الشرطة وتحرر عن ذلك المحضر رقم ٩٦٨ لسنة ١٩٨٠ إداري الزهة وصدر فيه قرار من النيابة بالتنبيه عليه بإخلاصها أو وضعها في مكان أمين على فتمته ، ولامتناعه عن استلامها أودعت المهمات في أحد المخازن ، وأنه لما كانت قيمة تلك المهمات تقل بمرور الوقت فضلاً عن تكبدها لمصاريف التخزين فقد أقامت الدعوى ليحكم لها بطلبتها ، كما أقام الطاعن الدعوى رقم ٩٠٩٤ لسنة ١٩٨١ مدني كلي شمال القاهرة على المطعون ضدهما طالباً الحكم بإلزامها متضامنين بأن يدفعها له مبلغ ٦٢٠٤٨٠٨١٨ جنيهاً على سند من أنهما لم يوفياه مستحقاته بعد أن أتم العمل الموكل إليه تنفيذه بموجب عقد المقالة المحرر بينهما وقاما بإلقاء مهماته بشكل ضار مما يربط مسئوليتهما عن التعويض عنها ولدى نظر الدعوى تقدم المطعون ضدهما بطلب عارض طالبن الحكم بإلزام الطاعن بأن يؤدي لها مبلغ ٣١٢٣٥ جنيهاً مقابل نقل وتخزين الأخشاب والمهمات منذ ١٩/٣/١٩٨٠ وحتى تاريخ إيداء الطلب وما يستجد . ضمت المحكمة الدعوى الأخيرة للأولى للارتباط ليصدر فيهما حكم واحد . ويتاريخ ٢٠/٤/١٩٨٢ قضت في الدعوى رقم ٦٨٢٧ سنة ١٩٨١ مدني كلي شمال القاهرة بإجابة المطعون ضدها الثانية إلى طلباتها وفي الدعوى رقم ٩٠٩٤ سنة ١٩٨١ مدني كلي شمال القاهرة برفضها وبندب خير في الطلب العارض المقدم من المطعون ضدهما . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٣١٧٧ سنة ٩٩ ق طالباً بإلغاءه والحكم برفض الدعوى رقم ٦٨٢٧ سنة ١٩٨١ مدني كلي شمال القاهرة والقضاء بطلباته في الدعوى رقم ٩٠٩٤ سنة ١٩٨١ مدني كلي شمال

القاهرة ورفض الطلب العارض . بتاريخ ١٩٨٢/٦/٢٤ قضت المحكمة بعدم جواز الاستئناف عن الحكم في الطلب العارض بنذب الخبير وفي الدعويين بالتأييد . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، أودعت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن النص في المادة ٢١٢ من قانون المرافعات على أنه « لا يجوز الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة إلا بعد صدور الحكم النهائي للخصومة كلها وذلك فيما عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والأحكام القابلة للتنفيذ الجبري » يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن المشرع قد وضع قاعدة تقضي بعدم جواز الطعن على استقلال في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم النهائي المنهي لها ، وذلك فيما عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى ، وكذلك التي تصدر في شق الدعوى متى كانت قابلة للتنفيذ الجبري لما كان ذلك ولئن كان الحكم المطعون فيه قد صدر منبهاً للخصومة في الدعوى رقم ٦٨٢٧ سنة ١٩٨١ مدنى كلى شمال القاهرة بطلب التصريح للمطعون ضدهما ببيع الأدوات والمهمات المبينة بالأوراق وقضى بإيجابتهما لطلبهما وشمل هذا القضاء بالنفاذ المعجل ، كما قضى برفض دعوى الطاعن رقم ٩٠٩٤ سنة ١٩٨١ مدنى كلى شمال القاهرة بالمطالبة بباقي مستحقاته والتعويض عن التلف الحاصل بالمعدات المذكورة ، إلا أن الطلب العارض المبدي من المطعون ضدهما بإلزام الطاعن بمقابل نقل وتخزين للأخشاب - لا زال قائماً أمام محكمة أول درجة - بعد إحالته للخبير لتحقيق عناصره - لم يفصل فيه فإن الحكم المطعون فيه يكون غير منه للخصومة بالنسبة لهذا الشق من النزاع ، كما أنه ليس من بين الأحوال المستثناة بالمادة ٢١٢ سالفه الذكر ، ويكون الطعن فيما قضى به بالنسبة لهذا الشق غير جائز استقلالاً ، ويتمين على محكمة النقض أن تقضى من تلقاء نفسها بعدم جواز الطعن لتعلقه بالنظام العام .

وحيث إن الطعن فيما عدا ذلك قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن - على ما جاز الطعن فيه من قضاء الحكم المطعون فيه - قد أقيم على ثلاثة أسباب يعنى الطاعن بالوجه الثانى من السبب الأول وبالسبب الثالث منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والفساد فى الاستدلال والقصور وفى بيانها يقول أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بإبديتها بأنه قد تسلم المعدات الخاصة به وأودعها رصيف الطريق وعين حارساً عليها لكن المطعون ضدها الثانية استولت عليها بالقوة واستصدرت إذناً من النيابة العامة بإيداعها أحد المخازن فضلاً عن أن هذه المعدات تبنى بحالتها سنوات عديدة لا يمتد إليها تلف وبالتالي تخرج عن نطاق تطبيق المادة ٣٣٦ مدنى التى تجيز للمدعى الحصول على ترخيص بإيداعها ، وطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق أو نذب خبير لتحقيق ذلك الدفاع وما طرح من طلبات فى الدعوى رقم ٩٠٩٤ سنة ٨١ مدنى كلى شمال القاهرة فى شأن عقد المقاولة المبرم بينه وبين المطعون ضدها لكن الحكم المطعون فيه رفض إجابته إلى هذا الطلب مستنداً إلى ما جاء بتقرير الخبير فى دعوى إثبات الحالة رقم ١٠٥٩ سنة ١٩٨٠ مستعجل القاهرة فى حين أن الطلبات المشار إليها لم يتناولها التقرير سالف الذكر ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بمخالفة القانون والفساد فى الاستدلال والقصور مما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كان من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة طلب التحقيق متى رأت من ظروف الدعوى والأدلة التى استندت إليها ما يكفى لتكوين عقيدتها ، وأن تعيين الخبير فى الدعوى من الرخص المئوية لقاضى الموضوع فله وحده تقرير لزوم أو عدم لزوم هذا الإجراء ولا معقب عليه فى ذلك متى كان رفضه إجابة طلب تعيين الخبير قائماً على أسباب مبررة وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص رفض الطاعن استلام الأدوات والمهمات الخاصة بأعمال المقاولة دون مبرر من الإنذارين المؤرخين ١٩٨٠/٣/٣ ، ١٩٨٠/٧/١١ الموجهين من المطعون ضدها الأولى له بعرض الأدوات المذكورة عليه عرضاً فعلياً وإخطاره بإيداعها أحد المخازن لرفضه الاستلام ، ومن عرضها عليه عرضاً فعلياً خبير

مشروط والذي تم أمام محكمة أول درجة وهو منه استخلاص سائق يكتفى لحمل قضاء الحكم ببيع تلك المعدات ، كما أن الحكم المطعون فيه قد استخلص من تقريرى الخبير المقيمين فى الدعويين رقمى ١٠٥٩ سنة ١٩٨٠ ، ٢٥٤١ سنة ١٩٨٠ مستعجل القاهرة - بين ذات الخصوم - والمودعين ملف الدعوى - أن الأخشاب والمهمات المملوكة للطاعن تتناقص قيمتها بمرور الوقت مع تزايد تكاليف تخزينها ، وأن التلف الحاصل بها يرجع إلى التخزين وحده وأن ما عرضه المطعون ضدهما على الطاعن من مبالغ عرضاً صحيحاً تجاوز ما هو مستحق له طبقاً لعقد المقاولة المبرم بينهما وإذا كان المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن تقدير كفاية الأدلة من سلطة محكمة الموضوع متى أقامت قضاءها على ما يكتفى لحمله ، وكان ما استخلصه الحكم المطعون فيه من التقريرين المشار إليهما هو استخلاص سائق ويكتفى لحمل قضاء الحكم فإن النعى عليه بعدم إجابة الطاعن لطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق أو نذب خبير لفحص حسابه لا يعدو أن يكون جديلاً موضوعياً فيما تستقل محكمة الموضوع بتقديره ولا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعن يعنى بالوجه الأول من السبب الأول من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيانه يقول إن حكم محكمة أول درجة المؤيد بالحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بإجابة المطعون ضدهما لطلبتهما فى الدعوى رقم ٦٨٢٧ سنة ١٩٨١ مدنى كلى شمال ويرفض طلب الطاعن تعويضه عن التلف الحاصل بالمعدات محل الدعوى رقم ٩٠٩٤ سنة ١٩٨١ مدنى كلى شمال القاهرة على أن المطعون ضدهما الثانية عرضت على الطاعن معداته وأخشابه بإنذارين رسميين وأنه اعتصم بالرفض واعتبرت ذلك الإجراء عرضاً صحيحاً تترتب عليه آثاره ومنها تحمله قيمة الملاك فى حين أن إبداء الأدوات أحد المخازن لم يصدر به تصريح من القضاء ولا تتوفر به الشروط التى نصت عليها المادة ٣٣٩ من القانون المدنى لأن النيابة العامة التى رخصت بالإيداع ليست بالسلطة المخول لها ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي غير سدد ذلك أنه لما كان من المقرر - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن استصدار المدين حكماً من القضاء بالإيداع وفقاً للمادة ٣٣٦ من القانون المدني لا يعد من الشروط الحتمية لصحته فيجوز للمدين إيداع الشيء المعين بذاته مع إندار الدائن بتسلمه على أن يخضع الأمر بعد ذلك لرقابة القضاء عند المنازعة في صحة الوفاء ، وكان حكم محكمة أول درجة المؤيد بالحكم المطعون فيه قد استخلص سائفاً في نطاق سلطة محكمة الموضوع التقديرية - وعلى ما بين من الرد على الوجه الثاني من السبب الأول والسبب الثالث أنه عندما عرضت المطعون ضدها الثانية على الطاعن أدواته ومهامته بإندار رسمي بعد انتهاء أعمال المناقولة رفض الاستلام بدون مبرر فقامت بإيداعها أحد المخازن ثم أُنذرت بالإيداع وصرحت له باستلامها بغضير قيد ولا شرط : فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر هذا الإجراء ماثلاً للإيداع في حكم المادة ٣٣٩ مدني ويؤكد صحة العرض ويتوافر فيه موجب الإيداع فإنه يكون قد التزم بصحيح القانون ويكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثاني من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيانه يقول إن تحديد الأسعار المتفق عليها في عقد المناقولة المؤرخ ١٩٧٩/٥/١٢ المبرم بينه وبين المطعون ضدها الثانية قد اقترن به صدور توكيل من المطعون ضدها المذكورة للطاعن يخوله صرف المواد التموينية اللازمة للبناء بما يفيد أن الأسعار المتفق عليها قد روعي في تقديرها قيام تلك الوكالة ولكن المطعون ضدها الثانية ألغت تلك الوكالة مما اضطر الطاعن إلى اللجوء إلى السوق الحرة لشراء مواد البناء ، وإذ استخلص الحكم المطعون فيه حصول الاتفاق على غير تحديد الأسعار دون مراعاة لإلغاء تلك الوكالة ورتب على ذلك قضاءه برفض دعوى الطاعن المطالبة بمسحقاته عن عقد المناقولة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن تفسر العقود والشروط التعريف على مقصود المتعاقدين من سلطة

محكمة الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض عليها متى كان تفسيرها مما تحتمله عباراتها ولا خروج فيها عن المعنى الظاهر لها ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد في الرد على ما تمسك به الطاعن من تحميله لفروق أسعار لشراؤه مواد البناء من السوق الحرة نتيجة إلغاء التوكيل الصادر له من المطعون ضدها الثانية ، والذي يجيز له صرف الحصص التوفيقية المقررة للمبنى الآتي : « الثابت أصلاً من عقد الاتفاق المؤرخ ۱۲/۵/۱۹۷۹ ... في بنده الرابع فقرة (هـ) أن المقاول المستأنف التزم بتدبير المواد والآلات اللازمة للعملية مضمون الاتفاق بمعرفته وتحت مسؤوليته وأنه ليس له أن يتخذ من تعذر حصوله على شيء مما يلزم العمل سنداً للمطالبة بإخلاله من المسؤولية مما يقطع في صريح دلالاته بأن المستأنف تحمل مسؤولية إحضار المواد الأولية دون ثمة تحفظ في صورة مطلقة ، وكان الطاعن لا ينزع في صواب ما استظهره الحكم المطعون فيه من نص العقد الذي ينظم الالتزام بإعداد المواد اللازمة للبناء وإذا كان تفسير الحكم لهذا النص من العقد هو مما تحتمله عباراته ومن شأنه أن يؤدي إلى ما رتبته عليه الحكم من تحميل الطاعن وحده بهذا الالتزام دون أي أعباء على المطعون ضدهما ، فإن مجادلة الطاعن في هذا التفسير لا تعدو أن تكون جدلاً موضوعياً فيما تستقل محكمة الموضوع بتقديره بغير معقب عليها من محكمة النقض ، ويكون النعي على الحكم المطعون فيه بهذا السبب على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٢ من مارس سنة ١٩٨٧

بإدارة السيد المستشار / محمد محمود واسم نائب رئيس المحكمة . وعضوية السيد
المستشارين / محمد رأفت خواجه نائب رئيس المحكمة ، الحسيني الكتاني ، محمد فؤاد شرباش
ومحمد محمد طيعة .

(٨٥)

الظن رقم ١٣٨٧ سنة ٥٠ القضائية :

إيجار « التزامات المؤجر » :

ضمان المؤجر للتعرض الحاصل للمستأجر من مستأجر آخر . عدم اقتضائه على التعرض
المستند إلى ادعاء حق . اعتداده إلى التعرض المادى متى كان المستأجر التعرض قد استأجر من
نفس المؤجر . علة ذلك .

إذ نصت المادة ٥٧١ من القانون المدني « على المؤجر أن يمتنع عن كل
ما من شأنه أن يحول دون انتفاع المستأجر بالعين المؤجرة ولا يجوز له أن
يحدث بالعين أو بملحقاتها أى تغيير يخل بهذا الانتفاع ، ولا يقتصر ضمان
المؤجر على الأعمال التي تصدر منه أو من أتباعه ، بل يمتد هذا الضمان إلى
كل تعرض أو إضرار مبنى على سبب قانوني يصدر من أى مستأجر آخر
أو من أى شخص تلقى الحق عن المؤجر » فقد دلت على أن ضمان المؤجر
للتعرض الحاصل للمستأجر من مستأجر آخر لا يقتصر على التعرض المستند
إلى ادعاء حق ، بل يمتد كذلك إلى التعرض المادى متى كان المستأجر التعرض
قد استأجر من نفس المؤجر ، إذ أنه في هذه الحالة يكون من أتباعه طالما
كان التأجير هو الذى له سبب التعرض ، وهو ما أنصحت عنه المذكرة
الإيضاحية للمشروع التمهيدى للمادة المذكورة بقولها : « ويلاحظ إن المؤجر
لا يكون مسئولاً عن التعرض المادى الصادر من الجيران إلا إذا كان هو
الذى أجر لهم فيكونون في حكم أتباعه » .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد مداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه القانونية .

وحيث إن الوقائع تتحصل — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — فى أن المطعون ضده أقام على الشركة الطاعنة الدعوى رقم ٨٠٥١ سنة ١٩٧٧ كلى جنوب القاهرة بطلب الحكم بمنع التعرض له فى العين الميينة بالصحيفة وتمكينه من الانتفاع بها على الوجه الذى كفله القانون ، وقال فى بيان دعواه أنه بموجب عقد مؤرخ ١٩٧٣/٦/٢٦ استأجر من الشركة الطاعنة العين محل النزاع ، ثم تبين أن الطاعنة أجرت لمن يدعى ... جزءاً من مدخل العقار المؤدى إلى هذه العين ليضع به « ثلاثة » للمشروبات — بالمخالفة لقوانين المباني — وقد وضع هذا المستأجر صناديق المشروبات بالمكان وتجمع به العملاء مما ترتب عليه إعاقة المرور إلى المله الذى أقامه بالعين المؤجرة له وحجب الرؤية عنه مما يشكل تعرضاً له فى الانتفاع بالعين تضمنه الشركة المؤجرة ، ومن ثم فقد أقام الدعوى ، بتاريخ ١٩٧٨/٥/٢٥ نذبت المحكمة مكتب الخبراء لمعاينة العين محل النزاع وبيان حقيقة التعرض المدعى به ، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت بتاريخ ١٩٧٨/١٢/٢١ برفض الدعوى . استأنف المطعون ضده هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٩٩ سنة ٩٦ فى القاهرة ، وبتاريخ ١٩٨٠/٤/١٣ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام الشركة الطاعنة بمنع مستأجر مكان الثلاثة من وضع صناديق أو معوقات مرور بمدخل ممر العقار . طعن الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره ، وفيها ألزمت النيابة رأياً .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى به الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وتأويله ، وفى بيان ذلك نقول إن الحكم استند فى

قضائه إلى أن وضع مستأجر المكان الواقع بممر العقار الكائنة به العين محل النزاع صناديق المثلجات داخل الممر بما يعوق مرور العملاء إلى المحل المؤجر للمطعمن ضده مما يعتبر تعرضاً له من هذا المستأجر في الانتفاع بالعين المؤجرة له تسأل عنه الشركة الطاعنة باعتبار أن هذا التعرض صادر من مستأجر آخر منها يعتبر تابعاً لها ، بينما المقرر وفقاً لنص المادة ٥٧١ من القانون المدني أن المؤجر لا يضمن التعرض الصادر من مستأجر لمستأجر آخر منه إلا إذا كان هذا التعرض مبنياً على سبب قاتر ، وذلك دون التعرض المادي إذ هو منبت الصلة بعقد الإيجار ولا يستند فيه المتعرض إلى حق مستمد من هذا العقد ، الأمر الذي يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ، ذلك أن المادة ٥٧١ من القانون المدني إذ نصت على أنه « على المؤجر أن يمتنع عن كل ما من شأنه أن يحل دون انتفاع المستأجر بالعين المؤجرة ولا يجوز له أن يحدث بالعين أو ملحقاتها أي تغيير يحل بهذا الانتفاع ، ولا يقتصر ضمان المؤجر على الأعمال التي تصدر منه أو من أتباعه ، بل يمتد هذا الضمان إلى كل تعرض أو إضرار منى على سبب قانوني يصدر من أي مستأجر آخر أو من أي شخص تلقى الحق من المؤجر فقد دلت على أن ضمان المؤجر للتعرض الحاصل للمستأجر من مستأجر آخر لا يقتصر على التعرض المستند إلى ادعاء حق ، بل يمتد كذلك إلى التعرض المادي متى كان المستأجر المتعرض قد استأجر من نفس المستأجر ، إذ أنه هذه الحالة يكرن من أتباعه طالما كان التأجير هو الذي هباً له سبيل التعرض ، وهو ما أفصحته عن المذكرة الإيضاحية للمشروع التهدي للادة المذكورة بقولها : « ويلاحظ أن المؤجر لا يكون مسئولاً عن التعرض المادي الصادر من الجيران إلا إذا كان هو الذي أجر لهم فيكونون في حكم أتباعه » : لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد ألزم هذا النظر فإن النعي عليه بهذا السبب يكون على غير أساس :

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٥ من مارس سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / أحمد غنياء عبد الرازق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ الدكتور علي فاضل حسن نائب رئيس المحكمة ، طلعت أمين صادق ، محمد عبد القادر
سبحر وعبد العال السمان .

(٨٦)

الطعن رقم ١٤١٣ لسنة ٥٢ القضائية :

(١-٢-٣) عمل « تصحيح أوضاع العاملين : مدة خدمة : ترقية » . حكم .

« تسبيب الحكم » . محكمة الموضوع .

(١) المدد اللازمة للترقية وفقا للقانون ١١ لسنة ١٩٧٥ . وجوب ان تكون مدد خدمة فعلية،
وفي الجهات المنصوص عليها في المادة ١٨ وبالشروط الواردة بها وبالمادتين ١٩ و ٢١ من
القانون المشار اليه .

(٢) سوء سلوك العامل المؤدى الى انتهاء خدمته . الاعتداد به عند احتساب مدد الخدمة
الفعلية سواء وقع في مجال العمل أو خارجه . علة ذلك .

(٣) محكمة الموضوع . سلطتها في بحث الدلائل والمستندات المقدمة اليها . حسبها ان يكون
استخلاصها سافكا .

١ - مفاد نص مصرع المراد ١٥ و ١٨ و ١٩ و ٢١ من قانون تصحيح أوضاع
العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥
- وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - أن المشرع اعتد في الترقية طبقاً
للقانون المشار إليه بمدد الخدمة الفعلية التي قضاها العامل في الجهات المنصوص
عليها في المادة الثامنة عشر وبالشروط الواردة بها وبالمادتين التاسعة عشر
والحادية والعشرين ومنها ألا تكون مدة خدمته السابقة قد انتهت بسبب سوء
السلوك ، وقد جاءت عبارة النص مطلقاً فلم تشترط أن يكرن سوء السلوك
الذي انتهت بسببه الخدمة قد وقع من العامل في مجال العمل تحديداً .

٢ - صفة سوء السلوك في ذاتها هي صفة لصيقة بالشخص فإذا ما شابته
العوامل بخارج الوظيفة فإن ذلك من شأنه أن يتمكن على عمله ويؤدي إلى

الإخلال بكرامته ومقتضياته ويستوى بعد ذلك أن يكون سوء السلوك قد وقع في مجال العمل أو خارجه طالما أن الخدمة قد انتهت بسببه .

٣ - محكمة الموضوع السلطة التامة في بحث الدلائل والمستندات المقدمة لها وفي استخلاص ما تراه متفقاً مع الواقع متى كان استخلاصها سائفاً ويؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ، وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناقشة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٤٠٠ لسنة ١٩٧٨ عمال كلي طنطا على الشركة المطعون ضدها بطلب الحكم بأحقية في الترقية للفئة المالية السابعة اعتباراً من ١٩٧٧/٢/١ ويلتزم المطعون ضدها بأن تؤدي له الفروق المالية المترتبة على الترقية اعتباراً من ١٩٧٥/٧/١ وقال بياناً لدعواه أنه يعمل لدى المطعون ضدها في وظيفة مباشر تحضيرات وإذ يحق له الترقية إلى الفئة المالية السابعة اعتباراً من ١٩٧٧/٢/١ عملاً بأحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ المعدل لأحكام الجدول الثالث الملحق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ واستناداً إلى الحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٧٨ لسنة ١٩٧٦ عمال كلي الذي احتفظ له في أسبابه بأحقية في هذه الترقية ، فقد أقام الدعوى بطلباته سائلة البيان ، نذبت المحكمة خبيراً في الدعوى ، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت في ١٩٨١/٤/٢٠ بأحقية الطاعن في الترقية إلى الفئة المالية السابعة اعتباراً من ١٩٧٦/٢/١ ويلتزم المطعون ضدها بأن تدفع له مبلغ ٢٥٢٠ جنيه قيمة الفروق المالية المستحقة له من المدة من ١٩٧٧/١/١ حتى ١٩٧٩/٩/٣٠ جـ

استأنفت المطعون ضدها هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٢٥ لسنة ٣١ ق طنطا وبتاريخ ١٩٨٢/٣/٨ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض دعوى الطاعن. طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن. عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها.

وحيث إن الطعن يقوم على سبب واحد ينمى به الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي تفسيره وتأويله وفي بيان ذلك يقول أن الحكم أقام قضاءه على أن مدة خدمته السابقة بالشركة المطعون ضدها قد انتهت بسبب سراء سركه لهروبه من الخدمة العسكرية والحكم عليه لذلك بالحبس مما يحولها الحق في عدم احتسابها ضمن مدة خدمته الكلية عملا بأحكام المادة ١٩ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ في حين أنه سبق أن قدم للخير السدى أخلت بقراره محكمة أول درجة شهادة صادرة عن القرات المسلحة تفيد بأن الهروب من الخدمة العسكرية لا يعتبر مغلا بالشرف والأمانة ولا تأثير على عمله المدني ، كما أنه حصل في نهاية خدمته العسكرية على شهادة بأنه قدوة حسنة وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون وفي تفسيره وتأويله .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ينص في المادة ١٥ منه على أن « يعتبر من أمضى أو يمضى من العاملين الموجهين بالخدمة إحدى المدد الكلية المحددة بالجدول المرفقة مرق في نفس مجمرته الوظيفية وذلك اعتباراً من أول الشهر التالى لاستكمال هذه المدة ... » وفي المادة ١٨ على أن « يدخل في حساب المدد الكلية المنصوص عليها في المادة السابقة وفي الجدول المرفقة المدد التي لم يسبق حسابها في الأقدمية من المدد الآتية : (أ) (ب) مدة خدمة العامل الضنى أو المهنى الذى أدى الامتحان بنجاح عند دخوله أو عند نقله إلى العمل الفنى وذلك في الحكومة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الأحدات التابعة لها ... وذلك من

تاريخ نجاحه في الامتحان الفني ... » ، وفي المادة التاسعة عشر على أن « يشترط لحساب المدد الميئة في المادة السابقة ما يأتي :

(أ) ألا تقل عن ستة كاملة :

(ب) أن تكون قد قضيت في وظيفة أو عمل مما يكسب العامل خبرة في وظيفته الحالية :

(ج) ألا يكون سبب انتهاء الخدمة السابقة سوء السلوك ... » :

وبينت المادة ٢١ القواعد الواجب اتباعها عند حساب المدد الكلية مما مفاده - وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - أن المشرع اعتد في الترقية طبقاً للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بمدد الخدمة الفعلية التي قضها العامل في الجهات المنصوص عليها في المادة الثامنة عشر وبالشروط الواردة بها وبالمادتين التاسعة عشر والحادية والعشرين ومنها ألا تكون مدة خدمته السابقة قد انتهت بسبب سوء السلوك وإذا كانت عبارة النص قد جاءت مطلقة فلم تشترط أن يكون سوء السلوك الذي انتهت بسببه الخدمة قد وقع من العامل في مجال العمل تحديداً وكانت صفة سوء السلوك في ذاتها هي صفة لصيقة بالشخص ، فإذا ما شابت العامل خارج الوظيفة فإن ذلك من شأنه أن ينعكس على عمله ويؤدي إلى الإخلال بكرامته ومقتضياته ويستري بعد ذلك أن يكرن سوء السلوك قد وقع في مجال العمل أو خارجه طالما أن الخدمة قد انتهت بسببه . لما كان ذلك وكان لمحكمة المراجع السلطة التامة في بحث الدلائل والمستندات المتعلقة لها وفي استخلاص ما تراه متفقاً مع الواقع متى كان استخلاصها سائغاً ويؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن « الثابت من أوراق الدعوى أن المستأنف ضده عمل بالشركة المستأنفة من ١٩٦١/٩/١ ثم صدر قرار بإنهاء خدمته في ١٩٧١/١/٢٨ بسبب هزوبه من الخدمة العسكرية حال تجنيده وأثناء حالة الحرب بين مصر وإسرائيل وقدم للمحاكمة وانتهت المحكمة إلى ثبوت التهمة في حقه وحكمت بحبس ستة أشهر مع الشغل وتبعياً رفته من الخدمة العسكرية وقد تم تنفيذ العقوبة الأصلية

والتهجية ومن ثم يكون سبب الإنهاء سوء السلك ولا تريب على الشركة المستأنفة إذ لم تعد بمدة خدمة المستأنف ضده السابقة من ١٩٦١/٩/١ حتى ١٩٧١/١/٢٨ ولم تحسبها عملاً بالحق المحول لها بالمادة ١٩/ج في القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وتكون مدة خدمة المستأنف ضده من تاريخ تعيينه في ١٩٧٢/٥/١ حتى إعمال القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والقرانين المكمل له لا تتعدى خمس سنوات وبضعة شهور فلا يستحق الدرجة السابعة المطالب بها لعدم توافر مدة ١٣ سنة خدمة لديها والتي اشترطها القانون المذكور للترقية للدرجة المذكورة . ولما كان بين من هذا الذي أورده الحكم أنه استخلص من إنهاء الشركة المطعون ضدها لخدمة الطاعن في ١٩٧١/١/٢٨ لمروبه من خدمة القرات المسلحة وقت الحرب وحبسه لذلك - وهو ما لم ينازع فيه الطاعن - أن هذا الإنهاء كان بسبب سوء السلك وهو استخلاص سائق له أصله الثابت في أوراق الدعوى ويؤدي إلى ما رتبته الحكم عليه من عدم أحقية الطاعن في ضم المدة السابقة على الإنهاء إلى مدة خدمته الكلية بالشركة المطعون ضدها عملاً بنص المادة ١٩/ج من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وإذ كان ذلك فإن ما يثيره الطاعن في نعيه بصدد الشهادتين الصادرتين عن القرات المسلحة لا يعدو أن يكون مجادلة في تقدير محكمة المضرع للأدلة بغية الوصول إلى نتيجة أخرى غير التي أخلقت بها مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض :

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٥ من مارس سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / محمد المرسى فتح الله نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / سعيد أحمد صقر نائب رئيس المحكمة ، أحمد زكي غرابه ، طه الشريف ، إبراهيم
الصهرى .

(٨٧)

الطعن رقم ٣٢٤ لسنة ٥٣ القضائية :

تزوير « الادعاء بالتزوير » • اثبات • شفعة •

انها اجراءات الادعاء الفرعى بالتزوير بالتنازل عن التمسك بالورقة المطعون فيها • م ٥٧
اثبات • مؤداه • استبعادها من الدعوى الاصلية واسقاط حجيتها • لازم ذلك • توجيه الادعاء
بالتزوير الى كل من يتمسك بالورقة • التنازل عن التمسك بها • وجوب أن يكون من جيم
الخصوم التمسكين بها • التنازل الصادر من بعضهم • لا اثر له على الباقي • لهم اثبات
صحتها • (مثال فى شفعة) •

المقصود بالادعاء الفرعى بالتزوير وبإنهاء إجراءاته للتنازل عن التمسك
بالورقة المطعون فيها والمنصوص عليه فى المادة ٥٧ من قانون الإثبات هو
استبعاد الورقة من الدعوى الأصلية وإسقاط حجيتها ، ولازم ذلك أن الادعاء
بالتزوير يجب أن يوجه إلى كل من يتمسك بتلك الورقة يستوى فى ذلك أن
يكون هو الذى قدمها للاحتجاج بها أو أن تكون قد قدمت من غيره ، كما
يستوى أن يكون هو الخصم المنسوب إليه تزويرها أو يكون خصماً أخسر
علماً أو غير عالم بهذا التزوير — طالما كانت له مصلحة قانونية فى التمسك
بها ، وأن يكون التنازل عن التمسك بالورقة المعتبرة أساساً لإنهاء إجراءات
الادعاء بالتزوير المنصوص عليه فى المادة سائلة الذكر هو التنازل الصادر من
جميع الخصوم التمسكين بها ، ولا يصلح التنازل الصادر من بعضهم أساساً
لفرض آثاره على الآخرين ، ومؤدى ذلك أن يكون من حق من تمسك بالورقة
المطعون فيها أن يعضى فى إثبات صحتها لإعمال آثارها دون أن يحتاج بموقف
غيره من الخصوم ، لما كان ذلك وكان الشفع — بحكم أنه صاحب حق فى
أخذ العقار بالشفعة وقد جعل له القانون البيع سبباً لاستعمال حقه بحيث يحل

يحل المشتري فيما تضمنه هذا البيع من حقوق والتزامات جبراً عن طرفيه، فإن من حقه - بعد تسجيل رغبته في الأخذ بالشفعة - أن يستصحب بسند البيع باعتباره دعامة الأساسية في إثبات التصرف وعلى المحكمة أن تضي في إثبات صحة الورقة أو تزويرها دون أن يحاج الشفيع بتنازل المشتري عن هذا السند .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٩٢٣ لسنة ١٩٧٣ مدنى كلى الجيزة على المطعون ضدهم الأربعة الأول ، بطلب الحكم بأحقية في أخذ العقار المين بالصحيفة بالشفعة والتسليم ، وقال بياناً لدعواه أن المطعون عليهن الثلاثة الأول بمن للمطعون عليه الرابع قطعة أرض فضاء مبينة الحدود والمعالم بالصحيفة وهى معدة للبناء ولأنه يمتلك العقار الملاصق للعقار المبيع من الناحية البحرية بموجب عقد بيع مسجل فن حقه أخذه بالشفعة وإذ قام بإعلان البائعات والمشتري برغبته في ذلك وأودع الثمن المسمى خزينة المحكمة - فقد أقام دعواه :

تدخل كل من المطعون ضدهما الخامس والسادس بصفتهما في الدعوى طالبن رفضها وبعد أن نذبت المحكمة خيراً ، حكمت بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان .

استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٣٢ لسنة ٩٥ ق استئناف القاهرة وادعى المطعون ضدهن الثلاث الأوليات التزوير على عقد البيع المقدم عن المطعون بهد الرابع ، ثم تنازل هذا الأخير عن التمسك بالورقة المثبتة

للعقد فحكمت المحكمة بإنهاء إجراءات الادعاء بالتزوير ، ثم قضت في ١٩٨٢/١٢/٢١ بتعديل الحكم المستأنف ورفض الدعوى .

طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة رأت فيها رفض الطعن وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقول أن الحكم ذهب إلى أن نزول المشتري عن التمسك بالورقة المطعون فيها بعد الادعاء بتزويرها أن تفقد الورقة أثرها القانوني بالنسبة للخصوم في الدعوى بما فيهم الشفيع ، حالة أن التنازل عن التمسك بالورقة الصادرة من المشتري لا يسرى في شأنه بعد تسجيل رغبته في الشفعة إذ يتعلق بها حقه وهو ما يجيز له إثبات صحتها للاحتجاج بها قبل الغير وإذ حجب الحكم عن الشفيع حق إثبات صحة الورقة فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.

وحيث إن هذا النعي في عمله ذلك أن المقصود بالادعاء الفرعى بالتزوير وإنهاء إجراءاته للتنازل عن التمسك بالورقة المطعون فيها المنصوص عليه في المادة ٥٧ من قانون الإثبات هو استبعاد الورقة من الدعوى الأصلية وإسقاط حجيتها ولازم ذلك أن الادعاء بالتزوير يجب أن يوجه إلى كل من يتمسك بتلك الورقة يستوى في ذلك أن يكون هو الذي قدمها للاحتجاج بها أو أن تكون قد قدمت من غيره كما يستوى أن يكون هو الخصم المنسوب إلى تزويرها أو يكون خصماً آخر عالماً أو غير عالم بهذا التزوير طالما كانت له مصلحة قانونية في التمسك بها وأن يكون التنازل عن التمسك بالورقة الاعتبار أساساً لإنهاء إجراءات الادعاء بالتزوير المنصوص عليه في المادة سالفة الذكر ، هو التنازل الصادر من جميع الخصوم المتمسكين بها ، ولا يصلح التنازل الصادر من بعضهم أساساً لفرض آثاره على الآخرين ، ومؤدى ذلك أن يكون من حق من تمسك بالورقة المطعون فيها أن يعرض في إثبات صحتها لإعمال آثارها دون أن يحتاج بموقف غيره من الخصوم : لما كان ذلك وكان الشفيع - بحكم أنه صاحب

حق في أخذ العقار بالشفعة وقد جعل له القانون البيع سبباً لاستعمال حقه بحيث يحل محل المشتري فيما تضمنه هذا البيع من حقوق والتزامات جبراً عن طرفيه ، فإن من حقه - بعد تسجيل رغبته في الأخذ بالشفعة - أن يستعصم بسند البيع باعتباره دعامة أساسية في إثبات التصرف وعلى المحكمة أن تمضي في إثبات صحة الورقة أو تزويرها دون أن يحتاج الشفيع بتنازل المشتري عن هذا السند ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد بنى قضاءه على أن مجرد تنازل المشتري عن التمسك بالسند المطعون فيه مؤداه أن تفقد الورقة أثرها القانوني في إثبات البيع ، وأيد حكم محكمة أول درجة بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات التصرف واتخذ من قعود الطاعن عن ولوج هذا الطريق من طرق الإثبات دعامة لرفض الدعوى ، فإنه يكون قد حجب عن الشفيع حقه في إثبات صحة السند والركون إليه ويكون - بقضائه هذا قد أهدر دليلاً كتابياً - إن صح فإنه قد يتغير به وجه النظر في الدعوى بما يعيبه بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وهو ما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن ، على أن يكون مع النقض الإحالة :

جلسة ١٦ من مارس سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / الدكتور أحمد حسنى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / هيجد طوم وذكى المصرى نائبى رئيس المحكمة ، منير توفيق وعبد المنعم ابراهيم .

(٨٨)

الطعن رقم ٧٩٠ لسنة ٥٦ القضائية :

(٢-١) شركات • ايجار « ايجار الاماكن » « التنازل عن عقد الإيجار »

(١) الشركة • ماهيتها • محل عقد الشركة هو تكوين رأس مال مشترك من مجموع حصص
الشركاء بقصد استقلاله للحصول على ربح يوزع بينهم لا رابطة بين ذلك وبين ما قد يكون من
مباشرة الشركاء لنشاطهم المشترك فى عين يستأجرها أحدهم • علة ذلك •

(٢) قيام مستأجر العين بإشتراك آخر معه فى النشاط المالى الذى يباشره فيها عن طريق
تكوين شركة بينهما • ماهيتها - عدم انطواء ذلك بذاته على معنى تحمل المستأجر لعلة العين من
حقه فى الانتفاع بها سواء كلها أو بعضها الى شريكه فى المشروع المالى •

١ - الشركة عقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم
فى مشروع مالى بتقديم حصة من مال أو من عمل لاقتسام ما ينشأ من هذا
المشروع من ربح أو خسارة ، مما مؤداه أن عمل هذا العقد هو تكوين رأس
مال مشترك من مجموع حصص الشركاء وذلك بقصد استغلاله للحصول على
ربح يوزع بينهم ، ولا رابطة بين هذا المؤدى وبين ما قد يكون من مباشرة
الشركاء لنشاطهم المشترك فى عين يستأجرها أحدهم لانقضاء التلازم بين قيام
الشركة وبين وجود تلك العين أو تحقق ذلك النشاط فيها .

٢ - قيام مستأجر العين بإشتراك آخر معه فى النشاط المالى الذى يباشره
فيها عن طريق تكوين شركة بينهما ، لا يعدل أن يكون متابعة من جانب
المستأجر للانتفاع بالعين فيما أجرت من أجله بعد أن ضم إلى رأس ماله المستثمر
فيها حصة لآخر على سبيل المشاركة فى استغلال هذا المال المشترك دون أن
ينظرى هذا بذاته على معنى تحمل المستأجر لتلك العين عن حقه فى الانتفاع
بها سواء كلها أو بعضها الى شريكه فى المشروع المالى بأى طريق من طرق
التخلى لانقضاء مقتضى ذلك قانوناً .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الرقائق — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٦٨٣ سنة ١٩٨٣ تجارى كلى الإسكندرية على المطعون ضدهما بطلب الحكم بتعيين مصف لتصفية شركة الإسكندرية للتجارة والتوريدات (... ..) وشريكتيهما) ورد المحل الذى اتخذته الشركة مقراً لها للطاعن وقسمة صافى الناتج على الشركاء بالتساوى ، وقال بياناً لذلك أنه بموجب عقد مؤرخ ١٩٧٠/١٢/١ تكرنت شركة تضامن بينه وبين المطعون ضدهما للإتجار فى الحدايد والبويات وأدوات التنجيد وسمح للطاعن للشركة بمزاولة نشاطها فى المحل الذى يستأجره وذلك على سبيل عارية الاستعمال دون أن يتنازل عنه لها أو يقدمه كحصة عينية فى رأس مالها وقبل انتهاء مدة الشركة بستة أشهر قام بإنذار المطعون ضدهما بعدم رغبته فى تجديد العقد فأصبح العقد منتهياً طبقاً لشروط التعاقد وإذ تعرض له المطعون ضدهما فى حيازة المحل وانتهى الأمر بوضع الاختتام عليه أقام دعواه بطلباته سالفة البيان ، وبتاريخ ١٩٨٥/٣/٢٤ أجابت محكمة أول درجة الطاعن إلى طلباته . استأنف المطعون ضدهما هذا الحكم — فى شقه الخاص برد المحل للطاعن — بالاستئناف رقم ٦٦٢ سنة ٤١ ق الإسكندرية وبتاريخ ١٩٨٦/٢/٢٠ حكمت محكمة استئناف الإسكندرية بتعديل الحكم المستأنف بجعل تصفية الشركة شاملة المحل الذى اتخذته مقراً لها باعتباره عنصراً من عناصرها . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً :

وحيث إن مما ينهى به الطاعن بالسبب الأول من سبب الطعن على الحكم

المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقر أن الحكم اعتبر إن مجرد النص في عقد الشركة على اتخاذ المحل موضوع النزاع مركزاً لها يجعله بالضرورة ملكاً لها سواء أكان مقدماً من أحد الشركاء على سبيل التسامح أو بمقابل في حين أن مقر الشركة قد يكون مستأجراً أو مستعاراً من أحد الشركاء أو من الغير ، ولما كان تنازل الطاعن عن حقه في الانتفاع بالمحل إلى الشركة لا يفترض وكانت الأوراق خلراً مما يفيد هذا التنازل ولم يرد بشروط عقد الشركة أن المحل قدم كحصة عينية في رأس المال فإن الحكم إذ يفترض هذا التنازل يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعي شديد ذلك أنه لما كانت الشركة عقداً يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم في مشروع مالي بتقديم حصة من مال أو من عمل لاقتسام ما ينشأ من هذا المشروع من ربح أو من خسارة مما مؤداه أن محل هذا العقد هو تكرين رأس مال مشترك من مجموع حصص الشركاء وذلك بقصد استغلاله للحصول على ربح يوزع بينهم ، وكان لا رابطة بين هذا المؤدى وبين ما قد يكون من مباشرة الشركاء لنشاطهم المشترك في عين يستأجرها أحدهم ، لانتفاء التلازم بين قيام الشركة وبين وجود تلك العين أو تحقق ذلك النشاط فيها ، وكان قيام مستأجر العين بإشراك آخر معه في النشاط المالي الذي يباشره فيها عن طريق تكرين شركة بينهما ، لا يعلو أن يكون متابعة من جانب المستأجر للانتفاع بالعين فيما أجرت من أجله بعد أن ضم إلى رأس ماله المستثمر فيها حصة لآخر على سبيل المشاركة في استغلال هذا المال المشترك ، دون أن ينطري هذا بذاته على معنى تخلي المستأجر لتلك العين عن حقه في الانتفاع بها سواء كلها أو بعضها إلى شريكه في المشروع المالي بأى طريق من طرق التخلي لانتفاء مقتضى ذلك قانوناً . وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأقام قضاءه بامتداد التصفية إلى المحل موضوع النزاع تأسيساً على أن مجرد اتخاذ هذا المحل موطناً للشركة يجعله من ممتلكاتها سواء كان مقدماً لها من أحد الشركاء على سبيل التسامح أو بمقابل فإنه يكون قد خالف القانون مما يرجب نقضه .

جلسة ١٦ من مارس سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / الدكتور أحمد حسنى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / مقصد طوم وذكى الحصرى نائبى رئيس المحكمة ، منير توفيق وعبد المنعم ابن ااهيم .

(٨٩)

الطعن رقم ٥٩٦ لسنة ٥٢ القضائية :

ضرائب « التقادم الضريبى » نـ

التقادم الضريبى . - بدء سريانه من اليوم التالى لانتهاء ميعاد تقديم الإقرار أو من تاريخ
إخطار الممول للمصلحة فى حالة عدم تقديمه الإقرار . - الربط عن نشاط مخفى أو عناصر مخفاء .
سريان التقادم بالنسبة له من تاريخ علم مصلحة الضرائب بذلك م ٥٠ مكررا ، ٩٧ / ١ ،
٩٧ مكررا (١) ١ / ٢ من ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

نص الفقرة الأولى من المادة ٤٧ مكرر من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩
المعدلة بالقانون رقم ٧٧ لسنة ٦٩ والفقرة الأولى من المادة ٩٧ من ذات
القانون ، والفقرة الأولى من المادة ٩٧ مكرر المضافة بالقانون رقم ٣٣٩
لسنة ١٩٥٢ المعمول به فى ١/٢٢/١٩٥٣ ، والفقرتين الأولى والثانية من المادة
٩٧ مكرر من ذات القانون المضافتين الأولى بالقانون ٢٤٤ لسنة ١٩٥٥ المعمول
به فى ٧/١٩٥٥ والثانية بالقانون ٧٧ لسنة ١٩٦٩ المعمول به من ٢٨/٨/٦٩
يدل على أن الشارع الضريبى وإن حدد فى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ عند
إصداره أجل التقادم المسقط لحق مصلحة الضرائب إلا أنه لم يحدد بداية سريانه
ثم حدها بالقانون رقم ٣٣٩ لسنة ١٩٥٣ ، ٧٧ لسنة ١٩٦٩ بإضافة المادة
٩٧ مكرر والفقرة الثانية من المادة ٩٧ مكرر (١) وجعل بداية سريان
التقادم من اليوم التالى لانتهاء ميعاد تقديم الإقرار أو من تاريخ إخطار الممول
للمصلحة فى حالة عدم تقديمه الإقرار فإذا كان الربط عن نشاط مخفى أو عناصر
مخفاء فإن التقادم لا يسرى إلا من تاريخ علم مصلحة الضرائب بذلك النشاط
أو بتلك العناصر وهو ما يقضى به صراحة نص المادة ٩٧ مكرر (١) سالفة
البيان ، يؤكد هذا النظر أن الشارع لم يذكر المادة ٤٧ مكرر بين المراد التى
عدها المادة ٩٧ مكرر .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استمر في أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الرقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن مأمورية ضرائب بني سريف قدرت أرباح المطعون ضده عن نشاطه في استغلال جرار زراعي في كل سنة من السنين ١٩٧٠ إلى ١٩٧٦ بمبلغ ١٢٥٠ جنيه . فاعترض وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي قررت تخفيض التقدير إلى مبلغ ٤٩٢ جنيه . أقام المطعون ضده الدعوى رقم ٩٢ لسنة ١٩٧٩ تجاري كلي بني سريف طعنًا في قرارى اللجنة ابتغاء الحكم بإلغائهما وبسقوط حق المصلحة الطاعنة في الضريبة عن السنين من ١٩٧٠ إلى ١٩٧٣ بالتقادم . وبتاريخ ١٩٨٠/١/٢٤ قضت محكمة أول درجة بنذب خبير وبعد أن قدم تقريره قضت في ١٩٨١/١/٢٩ بإلغاء القرارين المشار إليهما لعدم ثبوت مزاولة المطعون ضده النشاط . استأنفت المصلحة الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف ٣٣ لسنة ١٩ ق تجاري أمام محكمة استئناف بني سريف التي قضت بتاريخ ١٩٨٢/١/٣ بسقوط حق المصلحة في الضريبة عن سنتي ١٩٧١ و ١٩٧٢ بالتقادم وبتأييد القرارين المطعون فيهما عن باقي سنوات الزرع . طعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم - فيما قضى به من سقوط حقهما في الضريبة عن سنتي ١٩٧١ ، ١٩٧٢ - بالتقادم - بطريق التقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بتقض الحكم المطعون فيه . وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إنه لما تنحى به المصلحة الطاعنة بالرجح الثالث من سبب الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك تقول أنه

لما كان الثابت أن المطعون ضده لم يقدم إليها الإقرار الضريبي عن نشاطه محل النزاع في كل من سنتي ١٩٧١ ، ١٩٧٢ ولم يخطر بها هذا النشاط وإن علم به كان عن طريق تحريات جهة الإدارة فإنه عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٩٧ مكرر (١) من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ المضافة بالقانون ٧٧ لسنة ١٩٦٩ لا تكرر مدة تقادم الضريبة قد بدأت بعد . وإذا لم يلتزم المحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه بتقادم الضريبة عن نشاط المطعون ضده في هاتين السنتين على حساب مدة التقادم بدءاً من اليوم التالي لانتفاء الأجل المحدد لتقديم الممول الإقرار الضريبي عن كل منهما فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أنه لما كان النص في الفقرة الأولى من المادة ٤٧ مكرر من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمعدلة بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٩ على أن « يعتبر التنبية على المرمل بالدفع قطعياً ومع ذلك فللمصلحة دون إخلال بأجل التقادم المنصرص عليه في المادة ٩٧ أن تجرى ربطاً إضافياً وذلك إذا تحققت أن المرمل لم يقدم لإقراراً صحيحاً شاملاً بأن أخفى مبالغ مما تسرى الضريبة عليها أو نشاطاً أو مستندات أو غيرها أو قدم بيانات غير صحيحة أو استعمل طرقاً احتيالية للتخلص من أداء الضريبة كلها أو بعضها.. إلخ » وفي الفقرة الأولى من المادة ٩٧ من ذات القانون على أن « يسقط حق الحكمة في المطالبة بما هو مستحق لها بمقتضى هذا القانون بمضي خمس سنوات ... » وفي الفقرة الأولى من المادة ٩٧ مكرر المضافة بالقانون رقم ٣٣٩ لسنة ١٩٥٢ المعمول به في ١٩٥٣/١/٢٢ على أن « تبدأ المدة المنصرص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٩٧ من اليوم التالي لانتفاء الأجل المحدد لتقديم الإقرار المنصرص عليه في المرات ٤٣ ، ٤٨ ، ٧٥ ، ، وفي الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٩٧ مكرر (١) من ذات القانون المضافتين الأولى بالقانون ٢٤٤ لسنة ١٩٥٥ المعمول به في ١٩٥٥/٥/٧ والثانية بالقانون ٧٧ لسنة ١٩٦٩ المعمول به من ١٩٦٩/٨/٢٨ على أن « تبدأ مدة التقادم في الحالات المنصرص عليها في المادة ٤٧ مكرراً من تاريخ العلم بالعناصر المخفية وتبدأ مدة التقادم

بالنسبة إلى الممرل الذى يقدم لإقراراً من تاريخ إخطاره لمصلحة الضرائب بمزاولة النشاط . يدل على أن الشارع الضريبي وإن حدد في القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ عند إصداره أجل التقدم المسقط لحق مصلحة الضرائب إلا أنه لم يحدد بداية سريانه ثم حددها بالقانونين رقمى ٣٣٩ لسنة ١٩٥٢ ، ٧٧ لسنة ١٩٦٩ بإضافة المادة ٩٧ مكرر والفقرة الثانية من المادة ٩٧ مكرر (١) وجعل بداية سريان التقدم من اليوم التالى لانتفاء ميعاد تقديم الإقرار أو من تاريخ إخطار الممرل للمصلحة في حالة عدم تقديمه الإقرار فإذا كان الربط عن نشاط مخفى أو عن عناصر مخفاة فإن التقدم لا يسرى إلا من تاريخ علم مصلحة الضرائب بذلك النشاط أو بتلك العناصر وهر ما يقضى به صراحة نص المادة ٩٧ مكرر (١) سالفة البيان يؤكد هذا النظر أن الشارع لم يذكر المادة ٤٧ مكرر بين المراد التى عدتها المادة ٩٧ مكرر . لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن المطعون ضده لم يتقدم للمصلحة الطاعة بالإقرار الضريبي عن نشاطه في استغلال الجرار الزراعى ولم يخطر بها ولم تعلم الطاعة بهذا النشاط إلا بتاريخ ١٩٧٤/٩/٢٣ تاريخ ورود نتيجة تحريات جهة الإدارة إلى مأمورية الضرائب - فإن تقدم الضريبة عن هذا النشاط في سننى ١٩٧١ ، ١٩٧٢ لا يبدأ سريانه إلا من التاريخ الأخير وإذ كانت مصلحة الضرائب قد اتخذت إجراءات الربط وأخطرت المطعون ضده بالفرزج ١٩ ضرائب في ١٩٧٧/١/١١ أى قبل اكتمال مدة التقدم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتقدم الضريبة المستحقة عن أرباح هاتين السنتين مغفلاً حكم المادة ٩٧ مكرر (١) الواجب التطبيق يكرن قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

جلسة ١٧ من مارس سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / مرزوق فكرى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / صلاح محمد أحمد ، حسين محمد حسن ، محمد هانى أبو منصور ومصطفى
حبيب عباس محرم .

(٩٠)

الطعن رقم ٣٥ لسنة ٤٧ القضائية « أحوال شخصية » :

(١) نفى « الخصوم فى الطعن » • تجزئة • تضامن • وكالة • محاماة •

عدم تقديم المحامى سند وكالته عن بعض الطاعنين فى موضوع غير قابل للتجزئة أو فى
التزام بالتضامن أو فى دعوى يوجب القانون فيها اختصاص اشخاص معينين - لا اثر له على شكل
الطعن المرفوع صحيحا من أحدهم • علة ذلك •

(٢-٣) وصية • دعوى « سماع الدعوى » • اثبات « الأوراق الرسمية » •

(٢) ما أوجبه المادة ٢ ق ٧١ لسنة ١٩٤٦ من شكل خاص للوصية الواقعة بعد سنة ١٩١١ •
شرط لسماع الدعوى بها عند الانكاد وليس ركنًا فيها ولا صلة له بانفاذها •

(٣) دعوى الوصية • شرط سماعها • وجود أوراق رسمية تدل عليها • كفاية ذكرها أو
الإشارة الى وجودها فى مظهر أو تحقيق رسمى دون استلزام وجود ورقة الوصية ذاتها • نفاذ
الوصية فى حدود ثلث التركة للوارث أو غيره دون توقف على اجازة الورثة •

(٤) وصية • تسجيل •

اعتبار الوصية من التصرفات المنشئة لحق من الحقوق العينية • مؤداه • عدم انتقال الملكية
للموصى له - الا بالتسجيل • المادتان ٩٣٤ مدنى ، ٩ ق ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر
المقار • للموصى له عند امتناع الورثة عن اتخاذ اجراءات نقل الملكية اللجوء الى القضاء
للحصول على حكم بصحة نفاذ الوصية يكون من شأنه بعد تسجيله نقل الملكية اليه •

(٥) أحوال شخصية • اختصاص « الاختصاص النوعى » •

تشكيل دوائر لنظر قضايا الأحوال الشخصية • دخوله فى نطاق التنظيم الداخلى لكل محكمة •
عدم تعلقه بالاختصاص النوعى •

١ - إذ كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه صادر في مرضع قرامه صفة ونفاذ الرصية الصادرة من مورث الطاعنين والذين يعلنون جميعاً سواء في المركز القانوني ما داموا يستملونه من مصلو واحد هر حقهم في الميراث ولا يحتل الفصل في طعنهم على تصرف مرثهم غير حل واحد فيكون المرضع - في صرة الدرعى - غير قابل للتجزئة ، وكان لا يلزم وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - في حالة تعدد المحكرم عليهم أن يرفع الطعن منهم جميعاً ، بل يصح رفعه من بعضهم ولو كان المرضع الذى يدور حوله الطعن غير قابل للتجزئة أو التزاماً بالتضامن أو كانت الدرعى مما يرجب القانون فيها اختصاص أشخاص معينين وإن جاز لمن فرت ميعاد الطعن من هؤلاء أو قبل الحكم أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المقدم من غيره أو أن يتدخل فيه منضماً إليه ولكنه إن لم يفعل فلا يؤثر ذلك على شكل الطعن الذى تقيم من غيره صحيحاً في الميعاد بما يبنى عليه أن بطلان الطعن من واحد أو أكثر من الطاعنين لا يحول دون قيامه متى صح بالنسبة لطاعن آخر أو أكثر ، ومن ثم يكون من غير المنتج البحث فيما أبدته النيابة بشأن عدم قبول الطعن بالنسبة للطاعنتين الأولى والثالثة لعدم إبداع المسمى التركيل الصادر منهما عند تقديم صحيفة الطعن أو أثناء نظره بالجلسات طالما يكتفى أن الطعن قد رفع صحيحاً من الطاعن الثانى :

٢ - ما شرعه نص المادة الثانية من قانون الرصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ من وجوب أن تتخذ الرصية الرافعة بعد سنة ١٩١١ شكلاً معيناً بأن تحور بها ورقة رسمية أو ورقة عرفية مصدق فيها على إمضاء المرصى أو ختمه أو تحور بها ورقة عرفية مكتوبة كلها بخط المرصى ومرفعاً عليها بإمضائه مطلوباً - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لجاز سماع الدرعى بالرصية عند الإنكار وليس ركناً في الرصية ولا صلة له بانعقادها :

٣ - بشرط أن يتضمن مسرغ سماع الدرعى ما يبنى عن صحته دواء الافتراء الرصايا وتحوزاً من شبهة تزويرها ، كما وأن مفاد طلب أوراق رسمية تدل

على الوصية كمنسوخ لسماع الدعوى بها يكفي فيه مجرد ذكرها عرضاً في محضر رسمى أو الإشارة إلى وجدها في تحقيق رسمى أدلى فيه المرصى بقوله على يد موظف مخصص أو نحر ذلك ولا يلزم وجرد ورقة الرصية ذاتها حتى تسمع الدعوى بها ، والرصية وفقاً للمادتين ٣٧ ، ٤٤ من قانون الرصية السالف الذكر - وعلى ما جاء بمذكرته الإيضاحية - تصح بالثلث للارث وغيره وتنفذ من غير إجازة الورثة ، فإذا كان المرصى قد أوصى لم يسهم شائع في التركة كلها لا يزيد على ثلثها استحق المرصى له سهمه فيها .

٤ - تنص المادة ٩٣٤ من القانون المدني بأنه في المواد العقارية لا تنتقل الملكية ولا الحقوق العينية الأخرى سواء أكان ذلك فيما بين المتعاقدين أم كان في حق الغير إلا إذا روعيت الأحكام المبينة في قانون تنظيم الشهر العقاري وأن هذا القانون هو الذي يبين التصرفات والأحكام والسندات التي يجب شهرها سواء أكانت نافذة للملكية أم غير نافذة ويقرر الأحكام المتعلقة بهذا الشهر ، وتوجب المادة التاسعة من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقاري أن تشهر بطريق التسجيل جميع التصرفات التي من شأنها إنشاء حق من الحقوق العينية الأصلية أو نقله أو تغييره أو زواله ، وكذلك الأحكام النهائية المثبتة لشيء من ذلك ويدخل في هذه التصرفات الوقف والوصية ، ولما كانت الملكية لا تنتقل إلى الموصى له إلا بالتسجيل ، وكانت الوصية غير المسجلة بمجرد وفاة الموصى ترتب وطبقاً للمادتين الرابعة من قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ ، ٣٧ من قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ في ذمة الورثة باعتبارهم ممثلين للتركة التزامات شخصية منها الالتزام باتخاذ الإجراءات الضرورية لنقل ملكية العقار أو الحق العيني إلى الموصى له عن طريق التسجيل وفقاً للقانون ، ومن ثم تكون للموصى له الذي قبل الوصية ولم يردها أن يطالب بتنفيذ الالتزامات الشخصية المترتبة عليها قبل الورثة ، فإذا امتنعوا عن ذلك كان له أن يلجأ إلى القضاء للحصول على حكم بصحة ونفاذ الوصية يكون من شأنه بعد تسجيله أن ينقل الملكية إليه تطبيقاً للمادتين ١/٢٠٣ ، ٢١٠ من القانون المدني .

٥ - المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن تشكيل دوائر لنظر قضايا الأحوال الشخصية يدخل في نطاق التنظيم الداخلي لكل محكمة مما تختص به الجمعية العمومية بها ولا يتعلق بالاختصاص النوعي .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تحصل في أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ٥٨١ لسنة ١٩٧١ مدنى جنوب القاهرة ضد الطاعنين والمطعون عليهما الثانية والثالثة بطلب الحكم بصحة ونفاذ إقرار الوصية الصادرة من المرحوم « » في ١٩٧٠/١٢/٥ بالإبضاء له بثلاث تركته من العقارات والمنقولات وإلزام ورثته - الطاعنين والمطعون عليها الثانية - بتسليمه الأعيان الموصى بها ، وقال بياناً لدعواه أنه في ١٩٧٠/١٢/٥ أوصى له « » في محرر مكتوب بخطه ومذيل بتوقيعه بثلاث تركته من العقارات والمنقولات وأودع هذه الوصية مكتب توثيق مصر الجديدة بالمحضر رقم ٤١١٦ لسنة ١٩٧٠ في ١٩٧٠/١٢/٨ وإذ توفى إلى رحمة الله في ١٩٧١/٦/٣ مصرأ على وصيته وقام ورثته باستصدار إشهاد بالوفاة والوراثة منكرين عليه حقه في تنفيذ الوصية وتحلفوا عن حضور إجراءات فتحها فقد أقام الدعوى ، نذبت المحكمة خيراً ثم حكمت في ١٩٧٤/٥/٢٧ بصحة ونفاذ الوصية الصادرة من المرحوم « » في ١٩٧٠/١٢/٥ للمطعون عليه الأول في حدود ثلث ما خلف من عقار ومنقول ، استأنف الطاعنون هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٣٧٢١ لسنة ٩١ وفى ١٩٧٧/٥/٢٣ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض وقلمت النيابة العامة مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الطعن بالنسبة للطاعنين الأول والثالثة لرفضه من غير ذى صفة وأبدت الرأى فى

الموضوع بنقض الحكم . عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن مبنى دفع النيابة العامة بعدم قبول الطعن بالنسبة للطاعنين الأول والثالثة أن المحامى الذى قرر بالطعن لم يقسم التوكيل الصادر له من الطاعنة الأولى والتوكيل الصادر من الطاعنة الثالثة للطاعن الثانى الذى وكله في رفع الطعن عنها .

وحيث إن الدفع في غير محله ذلك أنه لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه صادر في موضوع قوامه صحة ونفاذ الوصية الصادرة من مورث الطاعنين والذين يعلنون جميعاً سواء في المركز القانونى ماداموا يستملونه من مصدر واحد هو حقهم في الميراث ولا يحتصل الفصل في طعنهم على تصرف مورثهم غير حل واحد فيكون الموضوع - في صورة الدعوى - غير قابل للتجزئة وكان لا يلزم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - في حالة تعدد المحكوم عليهم أن يرفع الطعن منهم جميعاً بل يصح رفعه من بعضهم ولو كان الموضوع الذى يدور حوله الطعن غير قابل للتجزئة أو التزاماً بالتضامن أو كانت الدعوى مما يوجب القانون فيها إختصاص أشخاص معينين وإن جاز لمن فوت ميعاد الطعن من هؤلاء أو قبل الحكم أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المقام من غيره أو أن يتدخل فيه منضماً إليه ولكنه إن لم يفعل فلا يؤثر ذلك على شكل الطعن الذى أقيم من غيره صحيحاً في الميعاد بما يبنى عليه أن بطلان الطعن من واحد أو أكثر من الطاعنين لا يحول دون قيامه متى صح بالنسبة لطاعن آخر أو أكثر ، لما كان ذلك فإنه يكون غير مستجيب البحث فيما أبدته النيابة بشأن عدم قبول الطعن بالنسبة للطاعنين الأول والثالثة لعدم إبداء المحامى التوكيل الصادر منهما عند تقديم صحيفة الطعن أو أثناء نظره بالجلسات طالما يكفي أن الطعن قد رفع صحيحاً من الطاعن الثانى .

وحيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينحى الطاعنون بالسببين الأول

والثاني منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسييب وفي بيان ذلك يقولون أنه لما كان الحكم الابتدائي قد قضى بصحة ونفاذ الوصية دون أن تطلع المحكمة على أصل سند الوصية ذاته للتحقق من ماهية التصرف الذي صدر من الموصي وتوافر أركان الوصية فيه وبغير أن تحيط بجميع عناصر التركة لتقدير الثلث الجائز الإيصاء به وكان الحكم المطعون فيه إذ أيده وأحال إلى أسبابه قد اكتفى بالقول بأن الوصية قد صدرت من الموصي وفي حدود ثلث تركته لا أكثر ولا أقل ولم يعن بالرجوع إلى أصل السند المثبت لهذه الوصية كما لم يتحقق من عناصر تركة الموصي فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في التسييب .

وحيث إن النعي محدود ذلك أنه لما كان ما شرعه نص المادة الثانية من قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ من وجوب أن تتخذ الوصية الواقعة بعد سنة ١٩١١ شكلاً معيناً بأن تحرر بها ورقة رسمية أو ورقة عرفية مصدق فيها على إمضاء الموصي أو ختمه أو تحرر بها ورقة عرفية مكتوبة كلها بخط الموصي وموقعاً عليها بإمضائه مطلوباً - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لجواز سماع الدعوى بالوصية عند الإنكار وليس ركناً في الوصية ولا صلة له بإنعقادها وكان يشترط أن يتضمن مسوغ سماع الدعوى ما يبيّن عن مصتها درأً لافتراء الوصايا وتحرزاً من شبهة تزويرها كما وأن مفاد طلب أوراق رسمية تدل على الوصية كمسوغ لسماع الدعي بها يكفي فيه مجرد ذكرها عرضاً في محضر رسمي أو الإشارة إلى وجودها في تحقيق رسمي أدلى فيه الموصي بقوله على يد موظف مختص أو نحو ذلك ولا يلزم وجود ورقة الوصية ذاتها حتى تسبّع الدعوى بها وكانت الوصية وفقاً للمادتين ٣٧ ، ٤٤ من قانون الوصية السالف الذكر - وعلى ما جاء بمذكرته الإيضاحية - تصبح بالثلث للوارث وغيره وتنفذ من غير إجازة الورثة فإذا كان الموصي قد أوصى بهم شائع في التركة كلها لا يزيد على ثلثها إستحق الموصي له سهمه فيها ، لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات كل من الحكم الابتدائي والحكم المطعون فيه أن المطعون عليه الأول قلم صورة رسمية من محضر

مؤرخ ١٩٧١/١٠/٢٧ تنفيذاً للحكم الصادر من محكمة الأمور المستعجلة بالقاهرة في الدعوى رقم ٦٣٥٢ لسنة ١٩٧١ مستعجل بفتح وصية مغلقة مودعة بمكتب توثيق مصر الجديدة ، برقم ٤١١٦ لسنة ١٩٧٠ في ١٩٧٠/١٢/٨ وبين منها أنها لإقرار محرر في ١٩٧٠/١٢/٥ بخط الموصى ... وبتوقيع بإمضائه كما وقع عليه شاهدان ويتضمن أنه يوصى بعد وفاته بثلاث تركته من عقار ومنقول للمطعون عليه الأول فإن هذا المحضر وهو ورقة رسمية لم يتازع الطاعنون فيها تضمنه من البيانات الخاصة بإقرار الوصية الصادر من الموصى ولم يبد لم أى مطعن على تصرف مورثهم من حيث صحته أو بطلانه يصلح سنداً لصحة صدور الوصية من الموصى ، لما كان ذلك وكان المحضر المشار إليه وصيغة الوصية الواردة به تظهر لإرادة الموصى وتبين مقصوده منها وتوضح الموصى إليه وأن الموصى قد أوصى له بالثلث في تركته من عقار ومنقول وهو ما لا يجدى معه ما أثاره الطاعنون بشأن عدم إطلاع المحكمة على ورقة الوصية ذاتها وعدم إحاطتها بجميع عناصر التركة فإن الحكم المطعون فيه إذ خلص إلى صدور الوصية من مورث الطاعنين وصحتها ونفاذها لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون أو شابه التقصور في التسبب ويكون النعي على غير أساس .

وحيث إن الطاعنون ينعون بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقولون أن المقصود بدعاوى صحة ونفاذ العقود الدعاوى التي ترفع بشأن عقود البيع وحدها ولا يتأدى تطبيقها على الوصية ولما كان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الابتدائي الذي قضى بصحة ونفاذ الوصية على خلاف هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ذلك أن المادة ٩٣٤ من القانون المدني تقضى بأنه في المواد العقارية لا تنتقل الملكية ولا الحقوق العينية الأخرى سواء أكان ذلك فيما بين المتعاقدين أم كان في حق الغير إلا إذا روعيت الأحكام المبينة في قانون تنظيم الشهر العقارى وأن هذا القانون هو الذى يبين التصرفات والأحكام والسندات التى يجب شؤها سواء أكانت ناقلة للملكية أم غير ناقلة

ويقرر الأحكام المتعلقة بهذا الشهر وتوجب المادة التاسعة من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقاري أن تشهر بطريق التسجيل جميع التصرفات التي من شأنها إنشاء حق من الحقوق العينية العقارية الأصلية أو نقله أو تغييره أو زواله وكذلك الأحكام النهائية المثبتة لشيء من ذلك ويدخل في هذه التصرفات الوقف والوصية . ولما كانت الملكية لا تنتقل على هذا النحو إلى الموصى له إلا بالتسجيل وكانت الوصية غير المسجلة بمجرد وفاة الموصى ترتب وطبقاً للمادتين الرابعة من قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ و ٣٧ من قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ في ذمة الورثة بإعتبارهم ممثلين للتركة التزامات شخصية منها الإلتزام بإتخاذ الإجراءات الضرورية لنقل ملكية العقار أو الحق العيني إلى الموصى له عن طريق التسجيل وفقاً للقانون ومن ثم يكون للموصى له الذي قبل الوصية ولم يردها أن يطالب بتنفيذ الإلتزامات الشخصية المترتبة عليها قبل الورثة فإذا امتنعوا عن ذلك كان له أن يلجأ إلى القضاء للحصول على حكم بصحة ونفاذ الوصية يكون من شأنه بعد تسجيله أن ينقل الملكية إليه تطبيقاً للمادتين ١/٢٠٣ ، ٢١٠ من القانون المدني ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد ألزم هذا النظر فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ويكون النعي على غير أساس .

وحيث إن حاصل ما ينمى به الطاعنون بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه البطلان على سند من القول بأنه صدر من دائرة الأحوال الشخصية في حين أن الحكم الابتدائي أصدرته دائرة مدنية :

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أنه لما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تشكيل دوائر لنظر قضايا الأحوال الشخصية يدخل في نطاق التنظيم الداخلي لكل محكمة مما تختص به الجمعية العمومية بها ولا يتعلق بالإختصاص النوعي وكانت الوصية تعد من مسائل الأحوال الشخصية وقد صدر الحكم المطعون فيه من دائرة الأحوال الشخصية فإن النعي عليه بهذا السبب لا يكون له محلا من قضاؤه .

وحيث إنه لما تقدم بتعين رفض الطعن .

جلسة ١٨ من مارس سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / أحمد كمال سالم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / ماهر قلائة وأصف • مصطفى زعزوع نائب رئيس المحكمة ، حسين علي حسين
وحمدى ميخايل على •

(٩١)

الطعن رقم ١٨٠٦ لسنة ٥٢ القضائية :

(١) إيجار « إيجار أماكن » • قانون •

أحكام القانون المدنى • وجوب تطبيقها ما لم يرد فى تشريعات إيجار الأماكن نص خاص
يتعارض معها • عدم تعرض القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ لتحديد التعويض فى حالة تسليم المالك
للمستأجر وحدة بالمقار الجديد • لا تصلح للغرض الذى كانت تستعمل فيه الوحدة المهدومة أو
حالة اتفاق الطرفين على مواصفات خاصة بالوحدة الجديدة • مؤداه • تطبيق أحكام القانون المدنى •
على ذلك •

٢ - عقد « الشرط الجزائى » • أليات •

الشرط الجزائى • تحققه يجعل الضرر واقعا فى تقدير المتعاقدين • هذه أليات عدم
دفعه على مآلن التعدين •

١ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الأحكام العامة الواردة فى القانون
المدنى هى الواجبة التطبيق فى الأصل ما لم يرد فى تشريعات إيجار الأماكن
نص خاص يتعارض معها ، لما كان ذلك وكان القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧
فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر لم يورد فى
الفصل الأول من الباب الثانى الخاص بهدم المباني غير السكنية لإعادة بنائها بشكل
أوسع ، قاعدة تحدد التعويض فى حالة تسليم المالك للمستأجر وحدة بالمقار
الجديد لا تصلح لذات الغرض الذى كانت تستعمل فيه الوحدة المهدومة
ولم يعرض لحالة اتفاق المالك والمستأجر على مواصفات خارجية بالوحدة
الجديدة ، فإن أحكام القانون المدنى تكون هى واجبة التطبيق فى هذه
الحالة •

٢ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مؤدى حكم المادة ٢٢٤ من القانون المدني أنه متى وجد شرط جزائي في العقد ، فإن تحققه يجعل الضرر واقعاً في تقدير المتعاقدين ، فلا يكلف الدائن بإثباته وإنما يقع على المدين إثبات أن الضرر لم يقع وأن التعويض مبالغ فيه إلى درجة كبيرة .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى ٣٩١١ لسنة ١٩٧٩ مدنى أسيوط الابتدائية بطلب الحكم بإلزام الطاعن بأن يؤدي له مبلغ خمسة آلاف جنيه تعويضاً عن إخلاله بتنفيذ التزامه التعاقدى تأسيساً على أنه إستأجر من الطاعن دكاناً مساحته ٢م^٢ ، وقد قام الأخير بهدم العقار لإعادة بناؤه ، بعد أن تعهد بتسليمه دكاناً آخر في العقار الجديد مساحته ٢,٥×٢ م^٢ أو دفع المبلغ المذكور في حالة عدم التنفيذ أو الإخلال بأى وصف من أوصاف المحل الواردة بالاتفاق المبرم بينهما في ١٩٧٩/٥/٥ . ونظراً لأن الطاعن قد أخل بإلزامه وسلمه الدكان بأبعاد تقل عن تلك المتفق عليها ، فقد أقام دعواه بطلباته سالفة البيان نذبت محكمة الدرجة الأولى خيراً ثم قضت بإجابة المطعون ضده إلى طلباته . استأنف الطاعن هذا الحكم بالإستئناف رقم ٢٤٠ لسنة ٥٦ ق أسيوط وبتاريخ ١٩٨٢/٤/٢٤ حكمت محكمة الاستئناف بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام الطاعن بأن يؤدي للمطعون ضده مبلغ ١٢٥٠ ج . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة ، أبدت فيها رأى برفض الطعن ، ولذا عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة ، رأت أنه جدير بالنظر ، فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينمى بها الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب ، وفي بيان ذلك يقول ان الحكم إذ أحمل شروط الاتفاق المؤرخ ١٩٧٨/٥/٥ وقضى للمطعون ضده بتعويض قدره ١٢٥٠ ج بمقولة أن الطاعن قد أدخل بإلزامه بتسليم العين المؤجرة بالموصفات المتفق عليها بإنقاص مساحتها ، يكون قد خالف أحكام المادتين ٤٩ ، ٥٤ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ اللتين حدد فيها المشرع حالتي إستحقاق المستأجر الذى يشغل وحدة غير سكنية في عقار عند هلمه لإعادة بنائه بشكل أوسع للتعويض ، وهما حالة عدم قيام المالك بتوفير وحدة مناسبة بأجر مماثل لممارسة المستأجر فيها نشاطه ، وحالة عدم تسليمه وحدة في العقار الجديد تصلح لذات الغرض الذى كانت تستعمل فيه الوحدة المهلومة ، ولم يوجب الحكم بالتعويض في حالة تسليم الوحدة في العقار الجديد وبها نقص في المساحة هذا إلى أنه يشترط لإعمال الشرط الجزائى أن يثبت أن هناك خطأ في جانب الطاعن ترتب عليه ضرر للمطعون ضده ، والثابت من الأوراق وتقرير الخبير أن نقص المساحة في العين مرجعه إلى قرار الإدارة الهندسية بوجود الارتداد بالبناء وهو سبب أجنبي عن الطاعن ، كما أثبت تقرير الخبير أنه لم يحدث للمطعون ضده ضرر نتيجة إختلاف الأبعاد . وعلى ذلك فلم يكن للمطعون ضده في هذه الحالة إلا أن يطلب إنقاص القيمة التجارية وهو طلب غير وارد لأن القيمة التجارية هنا تحدد طبقاً لقرار اللجنة . هذا بالإضافة إلى أن المطعون ضده قد قبل التنفيذ العيني وتسلم العين بمساحتها الفعلية ولم يتمسك في عقد الإيجار بالأبعاد الواردة بالاتفاق ، فلا موجب للقضاء بالتعويض ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، وشابه قصور في التسيب .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الأحكام العامة الواردة في القانون المدني هي الواجبة التطبيق في الأصل ما لم يرد في تشريعات إيجار الأماكن نص خاص يتعارض معها ، وكان القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة

بين المالك والمستأجر لم يورد في الفصل الأول من الباب الثاني الخاص بهدم المباني غير السكنية لإعادة بنائها بشكل أوسع ، قاعدة تحدد التعويض في حالة تسليم المالك للمستأجر وحدة بالعقار الجديد لا تصلح لذات الغرض الذي كانت تستعمل فيه الوحدة المهلومة ، ولم يعرض لحالة إتفاق المالك والمستأجر على مواصفات خاصة بالوحدة الجديدة ، وعدم تنفيذ المالك التزامه بتلك المواصفات فإن أحكام القانون المدني تكون هي الواجبة التطبيق في هذه الحالة . لما كان ذلك وكان من المقرر أن عدم تنفيذ المدين لإلتزامه التعاقدى على النحو المتفق عليه فيه ، يعتبر في ذاته خطأ يرتب مسؤوليته ، ما لم يثبت أن عدم التنفيذ يرجع إلى سبب أجنبى لا يد له فيه ، وللمحكمة الموضوع السلطة التامة في تقدير قيام هذا السبب ، حسباً يتيقن لها من الأدلة المقدمة في الدعوى ، ولا رقابة لمحكمة النقض عليها في هذا التقدير متى كان سائغاً، كما أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مؤدى حكم المادة ٢٢٤ من القانون المدني أنه متى وجد شرط جزائى في العقد ، فإن تحققه يجعل الضرر واقعاً في تقدير المتعاقدين ، فلا يكلف الدائن إثباته ، وإنما يقع على المدين إثبات أن الضرر لم يقع أو أن التعويض مبالغ فيه إلى درجة كبيرة ، ولما كان الثابت بالإتفاق المؤرخ ١٩٧٩/٥/٥ أن الطاعن التزم بأن يسلم المطعون ضده محلاً بالعقار بعد إعادة بنائه بأبعاد وأوصاف محددة، وإلا التزم بالتعويض المتفق عليه في حالة عدم التسليم أو في حالة الإخلال بهذه الأوصاف وكان البين من مدرجات الحكم الابتدائى - المؤيد بالحكم المطعون فيه من حيث مبدأ القضاء بالتعويض - أنه أقام قضاءه على سند مما ثبت بتقرير الخبير المتدب من أن الطاعن لم يلتزم بنصوص الاتفاق المبرم بينه وبين المطعون ضده فيما يتعلق بأبعاد مسطح المحل المتفق عليها ، وأن ما دفع به من أن عدم تنفيذ التزامه بتلك الأبعاد كان نتيجة الإرتداد الذى فرض عليه طبقاً لخطوط التنظيم ، غير صحيح ، إذ كان بوسعه تنفيذ التزامه بالحدود المتفق عليها لو لم يسرف في تحديد أبعاد محله المجاور لمحل المطعون ضده على حساب أبعاد هذا المحل الأخير ، وحدد النقص في المساحة بنسبة ٢٤ ٪ من القدر المتفق عليه ، وخلص الحكم من ذلك إلى توافق ركن

الخطأ في حق الطاعن وقيام رابطة السببية بينه وبين الضرر الذي لحق المطعون ضده نتيجة هذا الإخلال ، بأوصاف الخل ، ورتب على ذلك القضاء لهذا الأخير بمبلغ التعويض المطالب به ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتعديل مبلغ التعويض الذي ألزم به الطاعن إلى مبلغ ١٢٥٠ ج بدلا من ٥٠٠٠ ج المتفق عليه في الشرط الجزائي وذلك بإعتبار أن النقص في المساحة يعادل الربع تقريبا من المساحة الكلية المتفق عليها فإنه يكون قد أحمل الشرط الجزائي بعد التثبت من تحققه ، وأنقص مقدار التعويض المقضى به حتى يكون مناسباً للضرر الذي حاق بالمطعون ضده ، وأقام قضاءه على أسباب سائغة لما أصلها الثابت بالأوراق ، وتتفق وصحيح القانون فإن النemy عليه بهذه الأسباب يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٩ من مارس سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / مصطفى صالح سليم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / : ابراهيم زغو نائب رئيس المحكمة ، محمد حسن العفلى ، وممدوح المسميد
و لطفى عبد العزيز .

(٩٢)

الطعن رقم ١٢١٤ لسنة ٥٦ القضائية :

(١) دعوى « دعوى صحة التوقيع » .

دعوى صحة التوقيع . الغرض منها .

(٢) تزوير .

تغيير الحقيقة فى الورقة العرفية الموقعة على بياض ممن استؤمن عليها . خيانة للأمانة .
متى كان من وقعها قد سلمها اختياراً . وقوع التغيير ممن استولى على الورقة بغير طريق التسليم
الاختياري . تزوير يجعل التوقيع نفسه غير صحيح .

(٣) نقض « أثر نقض الحكم » .

نقض الحكم . اثره . نقض جميع الاحكام التى كان ذلك الحكم اساسا لها . مادة ٢٧١
من قانون المرافعات .

١- دعوى صحة التوقيع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إنما
شرعت ليطمئن من بيده سند عرفى على آخر إلى أن التوقيع الثابت بهذا السند
توقيع صحيح ولن يستطيع صاحبه بعد صدور الحكم بصحة توقيعه أن ينازع
فى هذه الصحة .

٢- التوقيع على بياض هو توقيع صحيح من شأنه أن يكسب البيانات التى
ستكتب بعد ذلك فوق هذا التوقيع حجية الورقة العرفية ، وإدعاء تغيير
الحقيقة فيها ممن استؤمن عليها نوع من خيانة الأمانة متى كان ممن وقعها
قد سلمها اختياراً ، إلا أنه إذا كان ممن استولى على الورقة قد حصل عليها
خلسة أو نتيجة غش أو طرق إحتيالية أو بأية طريقة أخرى خلاف التسليم
الاختياري فعندئذ يكون تغيير الحقيقة فيها تزويراً ويعتبر التوقيع نفسه
غير صحيح ؛

٣- إذ كان الحكم الصادر في الاستئناف رقم ٥٢١ لسنة ٣٢ ق قد تأسس قضاؤه - وعلى ما بين من مدوناته - على ما حكم به في الاستئناف رقم ١٨٨ لسنة ٢٤ ق الذي خلصت المحكمة إلى نقضه فإن لازم ذلك - وعلى ما تقضى به المادة ٢٧١ من قانون المرافعات - وجوب نقض الحكم في الاستئناف رقم ٥٢١ لسنة ٥٢ ق .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومباح التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه ومائر الأوراق تتحصل في أن المرحومة مورثة المطعون ضدهم الأربعة الأول أقامت الدعوى رقم ٢٩٤٨ لسنة ١٩٧١ مدنى طنطا الابتدائية بطلب الحكم بصحة توقيع الطاعن على الإقرار الصادر منه والمؤرخ ١٩٧١/٩/٥ والمتضمن إقراره بأن يسلم إليها الأرض الميينة فيه والتي يضع يده على جزء منها بموجب توكيل إدارة صادر إليه منها والباقي بإعتباره مستأجراً له من المطعون ضده الخامس كما أقامت الدعوى رقم ٢٧٦٢ سنة ١٩٧١ مدنى طنطا الابتدائية بطلب الحكم بإلزام الطاعن بأن يدفع إليها مبلغ ٥٠٠ ج الناتج من الأرض التي إستغلها بصفته وكيلًا . وبعد أن ضمت المحكمة الدعويين حكمت بتاريخ ١٩٧٣/٤/٤ بإحالتها إلى التحقيق وبعد أن استمعت المحكمة إلى الشهود عادت وبتاريخ ١٩٧٤/٤/٣ فحكمت في الدعوى ٢٩٤٨ سنة ١٩٧١ بصحة توقيع الطاعن على الإقرار المشار إليه وفي الدعوى ٢٧٦٢ سنة ١٩٧١ بنذب خبير فيها . فأقامت مورثة المطعون ضدهم الأربعة الأول على الطاعن والمطعون ضده السادس الدعوى رقم ٢٩٧٧ لسنة ١٩٨١ «مدنى طنطا الابتدائية» بطلب الحكم برفع الحراسة القضائية المفروضة بالحكم الصادر في الدعوى رقم ١٣٧ سنة ١٩٧٥ - مستعجل

طنطا والقاضي بتعيين المطعون ضده السادس حارساً على الأرض محل النزاع وتسليمها إليها . وبتاريخ ١٩٨٢/٣/٢٠ حكمت المحكمة لها بهذه الطلبات . وكانت الطاعن قد إستأنف الحكم الصادر في الدعوى برقم ٢٩٤٨ سنة ١٩٧١ المشار إليه لدى محكمة إستئناف طنطا بالإستئناف رقم ١٨٨ من ٢٤ ق مدني . كما إستأنف الحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٩٧٧ سنة ١٩٨١ لدى ذات المحكمة بالإستئناف رقم ٥٢١ من ٣٢ ق قررت المحكمة ضم الاستئنافين سألني الذكر ، ادعى الطاعن تزوير الإقرار المقضى بصحة توقيعه فندبت المحكمة خبيراً لتحقيق هذا الإدعاء وبعد أن قدم الخبير تقريره والذي خلاص فيه إلى أن الطاعن هو الكاتب لتوقيعه المطعون فيه إلا أنه كان موقعاً به على يياض . حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٨٦/٣/٥ في الإستئناف رقم ١٨٨ من ٢٤ ق برفض الطعن بالتزوير وتأييد الحكم المستأنف . وفي الاستئناف رقم ٥٢١ من ٣٢ ق بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بتنقض الحكم المطعون فيه ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم الصادر في الاستئناف رقم ١٨٨ من ٢٤ ق القصور في التسييب والإخلال بحق الدفاع وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك لدى محكمة الموضوع بأنه لا توجد بينه وبين مورثة المطعون ضدهم الأربعة الأول أية علاقة وأن توقيعه على الإقرار محل التاداعي بفرض صحته قد أخذ منه خلصه وبطريق الغش بواسطة ابن شقيقها المطعون ضده الخامس المؤجر الأصلي لأرض النزاع إليه وبالتالي يعد توقيعه غير صحيح وقد تأيد ذلك بما جاء بتقرير خبير الخطوط من أنه وإن كان هو الكاتب لتوقيعه إلا أنه كان توقيعه على يياض ، فإذا ما جاء الحكم المطعون فيه واكتفى بما جاء بهذا التقرير من أن الطاعن هو الموقع على الإقرار للحكم بصحة التوقيع واعتبر دفاعه بشأن الحصول على هذا التوقيع بطريق الغش غير متنج فإنه يكون قد شابه القصور والإخلال بحق الدفاع بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى شديد ذلك أن دعوى صحة التوقيع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة إنما شرعت ليطمئن من بيده سند عرفى على آخر إلى أن التوقيع الثابت بهذا السند توقيع صحيح ولن يستطيع صاحبه بعد صدور الحكم بصحة توقيعه أن يتنازع في هذه الصحة ، وإذ كان التوقيع على بياض هو توقيع صحيح من شأنه أن يكسب البيانات التى ستكتب بعد ذلك فوق هذا التوقيع حجية الورقة العرفية ، وكان إدعاء تغيير الحقيقة فيها ممن إستؤمن عليها نوع من خيانة الأمانة متى كان من وقعها قد سلمها إختياراً ، إلا أنه إذا كان من إستولى على الورقة قد حصل عليها خلسة أو نتيجة غش أو طرق إحتيالية أو بأية طريقة أخرى بخلاف التسليم الاختيارى فعندئذ يكون تغيير الحقيقة فيها تزوير ويعتبر التوقيع نفسه غير صحيح . لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه ومن الأوراق أن الطاعن إدعى تزوير الإقرار على سند من أن توقيعه الثابت عليه قد حصل عليه المطعون ضده الخامس منه على بياض بحجة إنهاء إجراءات التنازل عن الأرض التى يستأجرها الطاعن منه . فقام بتسليمه إلى مورثة المطعون ضدهم الأربعة الأول متواطئاً معها والتى قامت بعمله ببياناته على خلاف الحقيقة بطريق الغش بما مفاده أن الطاعن لم يسلم السند الذى وقع عليه على بياض بإختياره إليها ، فإن الواقعة بهذه الصورة تعتبر تزويراً وبالتالي يجعل التوقيع غير صحيح ، ويكون الحكم المطعون فيه وقد ضرب صفحاً عن هذا الدفاع بما أورده من أنه غير منتج فى دعوى صحة التوقيع والتى قوامها التوقيع دون سواء مع أنه دفاع جوهرى لو أن المحكمة محصته لجاز أن يتغير به وجه رأى فى الدعوى ، قد شابه القصور والإخلال بحق الدفاع بما يوجب نقضه . ولما كان الحكم الصادر فى الاستئناف رقم ٥٢١ س ٣٢ ق قد تأسس قضاؤه - وعلى ما بين من مدوناته - على ما حكم به فى الاستئناف رقم ١٨٨ س ٢٤ ق المشار إليه والتى خلصت المحكمة إلى نقضه فإن لازم ذلك - وعلى ما تنص به المادة ٢٧١ من قانون المرافعات وجوب نقض الحكم الصادر فى الاستئناف رقم ٥٢١ لسنة ٣٢ ق :

جلسة ٢٢ من مارس سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / أحمد شياح عبد الرزاق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / الدكتور على فاضل حسن نائب رئيس المحكمة ، طلعت أمين مساعد ، محمد
عبد القادر سبع وعبد المال السمان .

(٩٣)

الطعن رقم ٨٩٣ لسنة ٥٢ القضائية :

عمل « العاملون بشركات القطاع العام : ترقية » .

ترقية العاملين بشركات القطاع العام - اتامها لوظيفة تالية مباشرة للوظيفة المرقى منها ،
مع توافر شروط شغلها فيمن يرشح إليها م ٣٣ ، ٣٣ ق ٤٨ لسنة ١٩٧٨ .

يدل نص الفقرة الأولى من المادة ٣٢ والمادة ٣٣ من القانون رقم ٤٨
لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام على أن ترقية العاملين بشركات
القطاع العام تتم لوظيفة تالية مباشرة للوظيفة المرقى منها في الدرجة والمجموعة
النوعية التي تنتمي إليها تتوافر فيمن يرشح إليها إجراءات شغلها .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار
المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن - تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٠٥٣ لسنة ١٩٨٠ عمال
كلّي جنوب القاهرة على الشركة المطعون ضدها يطلب الحكم بإلغاء القرار
الصادر بترقية زملائه المشار إليهم بالصحيفة وإعتبار أقدميته في المستوى الثاني
رابعة إلى ١٩٨٠/٥/٣ وترقبته إعتباراً من هذا التاريخ مع ما يترتب على

ذلك من فروق مالية وقال بياناً لدعواه إنه التحق بالعمل لدى الشركة المطعون ضدها بمؤهل دبلوم تجارة سنة ١٩٦٣ وتدرج في الترقية حتى الدرجة السابعة في ١٩٧٥/٣/١ وإذ رفضت المطعون ضدها ترقيته إلى المستوى الثاني مع من يتساوون معه في الأقدمية ومع من هم أحدث منه فقد أقام دعواه بطلباته سالفة البيان قضت المحكمة بنذب خير - وبعد أن قدم تقريره حكمت بأحقية الطاعن في الترقية إلى الدرجة الثانية إعتباراً من ١٩٨٠/٥/٣١ ومبلغ ١٠٨,٥٠٠ جنيه قيمة الفروق المالية المستحقة له حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٨٠ بخلاف ما يستجد - استأنفت المطعون ضدها هذا الحكم أمام محكمة إستئناف القاهرة وقيد الاستئناف برقم ٩٢٩ لسنة ٩٨ ق وبتاريخ ١٩٨٢/١/٢٧ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها رفض الطعن ، عرض الطعن على غرفة المشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعي بهما الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ويقول بياناً لذلك أن الحكم أسس قضاءه على أن وظيفته ودرجة كفايته في السنين السابقتين على الترقية مختلفان عن وظيفة ودرجة كفاية المقارن بهم في حين أن الثابت من قرار رئيس مجلس إدارة الشركة الصادر في ١٩٧٣/١٢/٣١ - الذي إستند إليه الحكم في قضائه - أن هذا القرار تضمن شغل إثنين من زملائه المقارن بهم لوظيفة محاسب مبتدئ إلا أنه لم يتضمن ثالثهم وإذ كانت أقدميته سابقة على أقدمية الأخير فإن حقه في الترقية بالمقارنة به يظل قائماً بالنسبة له هذا إلى أنه لا مجال لمقارنة درجات الكفاية متى كانت الترقية بالأقدمية وإذ كان الثابت من تقرير الخير المقدم في الدعوى أنه والمقارن بهم كانوا عند إجراء الترقية يشغلون الدرجة الثالثة في مجموعة الوظائف التخصصية وكانت العبرة في الترقية أن تكون في الوظيفة السابقة مباشرة للوظيفة المرقي إليها في الدرجة والمجموعة النوعية التي تنتمي إليها وكان الحكم قد إستند في قضائه إلى أنه يشترط في الترقية بالأقدمية أن تكون تقارير كفاية المرشح للترقية بدرجة ممتاز يبين لا مجال لهذا الشرط إلا في حالة

الترقية بالإختيار فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك أن النص في الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام على أن «مع مراعاة إستيفاء العامل لإشتراطات شغل الوظيفة المرقى إليها تكون الترقية إليها من الوظيفة التي تسبقها مباشرة في الدرجة والمجموعة النوعية التي تنتمي إليها» وفي المادة ٣٣ على أن «مع مراعاة حكم المادة ١٢ من هذا القانون تكون الترقية إلى وظائف الدرجة الأولى فما فوقها بالإختيار ويستهدى في ذلك بما يديه الرؤساء بشأن المرشحين لشغل هذه الوظائف وبما ورد في ملفات خدمتهم من عناصر الامتياز وتكون الترقية إلى الوظائف الأخرى بالإختيار في حدود النسب الواردة في الجدول رقم (١) المرافق وذلك بالنسبة لكل سنة مالية على حدة على أن يبدأ بالجزء المخصص للترقية بالأقدمية ويشترط في ذلك أن يكون العامل حاصلا على مرتبة ممتاز في تقدير الكفاية عن السنتين الأخيرتين ويفضل من حصل على مرتبة ممتاز السنوات السابقة عليهما مباشرة وذلك مع التأكيد بالأقدمية في ذات مرتبة الكفاية» يدل على أن ترقية العاملين بشركات القطاع العام تتم لوطنية تالية مباشرة للوظيفة المرقى منها في الدرجة والمجموعة النوعية التي تنتمي إليها تتوافر فيمن يرشح إليها إشتراطات شغلها - وإذ كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على ما أورده من أن الشركة المستأنفة قدمت مذكرة بدفائها - دون فيها ما جاء بصحيفة إستئنافها من دفاع وطلبات ومن حيث أن الشركة المستأنفة قدمت أمام محكمة أول درجة ما يفيد ترقية المستأنف عليه إلى الفئة الثامنة بالأقدمية في وظيفة كاتب ثاني اعتباراً من ١٩٧١/٦/٣٠ كما قدمت قرار رئيس مجلس إدارتها الصادر في ٧٣/١٢/٣١ الذي تضمن شغل كل من و... .. لوظيفة محاسب مبتدئ بالإدارة العامة للشئون المالية ومن ثم بين صحة ما أورده المستأنف بصفته في صحيفة إستئنافه في أن المستأنف يشغل وظيفة تختلف عن وظيفة المستشهد بهم مما مفاده أن الحكم أقام قضاءه على إختلاف المجموعة النوعية التي ينتمي إليها الطاعن عن

تلك التي ينتمى إليها المقارن بهم وإذا كانت عبارات الحكم ساقطة البيان فيفيد أن حالة المقارن به الثالث كانت تحت نظر المحكمة عند القضاء في الدعوى برفضها بدلالة إستخدامها لصيغة الجمع وإن لم يذكر اسم المقارن به الثالث صراحة بأسبابها - لما كان ذلك وكان الحكم قد ألزم النظر المتقدم وأقام قضاءه على ما هو كاف لحمله فإن النعى على ما إستطرد إليه تزيد بشأن تقارير الكفاية يكون غير منتج :

ولما تقدم بتعين رفض الطعن :

جلسة ٢٣ من مارس سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / الدكتور منصور وحيه نائب رئيس المحكمة وتحتوية السادة
المستشارين / محمد فؤاد مدير نائب رئيس المحكمة ، فهمي الخياط ، كمال نافع و جبهة مصباح .

(٩٤)

الطعن رقم ١١٠٠ لسنة ٥٠ القضاية :

محكمة الموضوع « مسائل الواقع : في العقود » • نقض « سلطة محكمة
النقض » • ايجاز « ايجاز الأماكن : احتجاز أكثر من سكن » •

تحصيل فهم الواقع في الدعوى والتعريف على قصد المتعاقدين • من سلطة محكمة الموضوع •
متى أقام قضاؤه على ما يكفي لحمله • (مثال بشأن ادماج شقتين في عقار واحد وعدم اعتباره
احتجاز أكثر من سكن) •

تحصيل فهم الواقع في الدعوى والتعرف على حقيقة ما عناه المتعاقدان في
العقد هو مما يدخل في سلطة قاضي الموضوع ولا يخضع فيه لرقابة محكمة النقض
متى أقام قضاؤه على ما يكفي لحمله ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد أقام
قضاؤه على ما استخلصه ... في حدود سلطته التقديرية — من أن المطعون ضده
لا يحتجز في عقار الطاعة سوى مسكناً واحداً بعد أن أدمجت الشقتان رقم ١٢ ،
١٣ المؤجرتين له في تاريخ واحد هو ١٩٨٦/٨/١٣ وفقدت كل منهما ذاتيتها
كمسكن مستقل وصار مسكناً واحداً مناسباً كما حدث في بعض شقق العقار
الأخرى وتم ذلك بفعل المكاوول الذي قام بأعمال البناء وتحت إشراف زوج
شقيقها المهندس الذي أشرف على البناء حسباً تبين من المحضر رقم الذي
حرره المطعون ضده لتسجيل هذه الوقائع بعد أن أقامت الطاعة دعواها الراهنة
وخلص من ذلك إلى إنتفاء شرط تعدد المساكن المحتجزة بالخالفه لنص المادة ١/٨
من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وإذ كان هذا الاستخلاص سائفاً وله أصله الثابت
في الأوراق فإن النعى عليه بسبب الطعن لا يعلو أن يكون جدلاً موضوعياً
لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

بحيث إن الطعن يستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - فى أن الطاعة أقامت الدعوى رقم ٢٨١٢ سنة ١٩٧٩ مدنى شمال القاهرة على المطعون ضده بطلب الحكم ببطلان عقد الإيجار المؤرخ ١٣/٨/١٩٧٦ الخاص بالشقة رقم ١٣ من عقارها المبين بالصحيفة وإخلائها وتسليمها إليها وقالت بياناً لذلك أنه بموجب عقدى إيجار مؤرخين ١٣/٨/٧٦ واستأجر المطعون ضده الشقتين رقمى ١٢ ، ١٣ من ذلك العقار بقصد إستعمالها مسكناً خاصاً له ونفذ النقد وتسلم الشقتين ومن ثم صار محتجزاً لسكنائه أكثر من مسكن فى البلد الواحد بالخالفه لنص المادة الثامنة من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وإذ لحق العقد المحرر عن الشقة رقم ١٣ بطلان يتعلق بالنظام العام فقد أقامت الدعوى بطلباتها ، وبتاريخ ٢٦/٦/١٩٧١ حكمت المحكمة بإخلاء المطعون ضده من الشقة رقم ١٣ المبينة بعقد الإيجار المؤرخ ١٣/٨/١٩٧٦ ، إستأنف المطعون ضده هذا الحكم بالإستئناف رقم ٤٩٠٤ سنة ٩٦ ق القاهرة ، وبتاريخ ٦/٣/١٩٨٠ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى ، طعن الطاعة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها ألزمت النيابة رأياً .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنعى بهما الطاعة على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والتصور فى التسييب وفى بيان ذلك نقول أن العلاقة الإيجارية وردت على وحدتين مستقلتين على ما أثبتته الأدلة والمستندات التى قدمتها وإذ ذهب الحكم المطعون فيه رداً على ذلك بأن العين تعتبر وحدة واحدة على ما إستخلصه من أنها عرضت على المطعون ضده تأجير الشقة رقم ١٣

بما يعد إجازة لمقد إيجار هذه الشقة وأن الثابت من الشكوى الإدارى رقم ٥٧٤ سنة ١٩٧٩ إدارى مصر الجديدة أن العين المؤجرة وحدة واحدة أنه يكون فضلا عما شابه من مخالفة القانون لأن هذه الإجازة لا تصحح العقد الباطل ، قد أخطأ في فهم الواقع في الدعوى إذ الثابت أن وكيلها هو الذى تعاقد مع المطعون ضده وأنها لم تواجه بالشكوى التى إستدل بها الحكم في قضائه والى أصطنعت خدعة للدعوى مما يعيبه ويستوجب نقضه :

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان تحصيل فهم الواقع في الدعوى والتعرف على حقيقة ما عناه المتعاقدان في العقد هو مما يدخل في سلطة قاضى الموضوع ولا يخضع فيه لرقابة محكمة النقض متى أقام قضاءه على ما يكفى لحمله وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على ما إستخلصه - في حدود سلطته التقديرية - من أن المطعون ضده لا يحتجز في عقار الطاعنة سوى مسكناً واحداً بعد أن أدجت الشقتان رقمى ١٢ ، ١٣ المؤجرتين له في تاريخ واحد هو ١٣/٨/١٩٧٦ وفقدت كل منهما ذاتيتها كمسكن مستقل وصارتا مسكناً واحداً مناسباً كما حدث في بعض شقق العقار الأخرى وتم ذلك بفعل المقال الذى قام بأعمال البناء وتحت إشراف زوج شقيقها المهندس الذى أشرف على البناء حسباً تين من المحضر رقم ٥٧٤ سنة ١٩٧٩ إدارى مصر الجديدة الذى حرره المطعون ضده لتسجيل هذه الوقائع بعد أن أقامت الطاعنة دعواها الرأهنة وخلص من ذلك إلى إنتفاء شرط تعدد المساكن المحتجزة بالمخالفة لنص المادة ١/٨ من القانون ٤٩ لسنة ٧٧ وإذ كان هذا الاستخلاص سائفاً وله أصله الثابت في الأوراق فإن النعى عليه بسبب الطعن لا يبدو أن يكون جدلاً موضوعياً لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن :

جلسة ٢٣ من مارس سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / الدكتور أحمد حسني قناوي رئيس المحكمة وعشرية السادة
المستشارين / محمد طومو وزكي المصري نائبي رئيس المحكمة ، مبر توفيق ، وعبد المصم ابراهيم .

(٩٥)

الطعن رقم ١٣٩٣ لسنة ٥٠ القضائية :

(١) قوة الأمر المقضى • حكم « حجية الحكم » •

اكتساب القضاء النهائي قوة الأمر المقضى • شرطه • ما لم تنظر فيه المحكمة بالفعل لا يمكن
أن يكون موضوعاً ليحكم يحوز قوة الأمر المقضى •

(٢ ، ٣) شركات « الشركة الفعلية » •

(٢) الشركة الباطلة لعدم شهر ونشر عقدها • اعتبارها قائمة فعلاً فيما بين الشركاء من
الفترة من تكوينها إلى طلب البطلان • م ٥١ ، ٥٤ من قانون التجارة • شرطه • أن تكون
هذه الشركة قد باشرت بعض أعمالها فعلاً •

(٣) بطلان عقد الشركة لعدم شهره ونشره • ثبوتها لم يباشر نشاطها الذي تكونت
من أجله • مؤداه • وجوب إثبات البطلان فيما بين الشركاء وعودتهم إلى الحالة التي كانوا
عليها قبل التصاقد واسترداد كل منهم حصته التي قسمها سواء كانت نقدية أو عيناً •

١- لما كان القضاء النهائي لا يكتسب قوة الأمر المقضى إلا فيما ثار بين
الخصوم أنفسهم من نزاع وفصلت فيه المحكمة بصورة صريحة أو ضمنية
حتمية فما لم تنظر فيه المحكمة بالفعل لا يمكن أن يكون موضوعاً لحكم يحوز
قوة الأمر المقضى :

٢- مودى المواد ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٤ من قانون التجارة
أن المشرع حينما اعتبر الشركة باطلة - لعدم شهر ونشر عقدها - قائمة
فعلاً فيما بين الشركاء في الفترة من تكوينها إلى طلب البطلان ، قد اشترط
أن تكون هذه الشركة قد باشرت بعض أعمالها فعلاً بأن اكتسبت حقوقاً والتزمت
بتمهيدات ، وذلك حتى يمكن القول بوجود كيان لها في الواقع ليصل الشركاء
من ذلك إلى تصفية العمليات المشتركة فلا يتغرد بنتائجها من أرباح أو خسارة

أحدهم دون الباقيين وهو الأمر الذي أريد تفاديه بالإلتجاء إلى فكرة الشركة الفعلية ، أما إذا كانت الشركة لم يبدأ في تنفيذها قبل أن يحكم بطلانها - لعدم إتخاذ إجراءات شهر ونشر عقدها - ولم تكن قد زاولت أى عمل من أعمالها فإنه لا يكون قد توافر لمساكيان في الواقع في الفترة السابقة لطسلب البطلان ولا يمكن بداهة إعتبارها شركة فعلية وتكون العلة من عدم تطبيق الأثر الرجعى للبطلان منتفية في هذه الحالة .

٣ - إذ كان الثابت من تقرير المصنئ المودع بملف الطعن أن الشركة محل النزاع لم تبأشر نشاطها الذى تكونت من أجله ، وكان إستهلاك بعض رأس مالها في تأثيث مقرها وسداد أجرته لا يعنى أنها بأشرت نشاطها ومن ثم فلم يتخلف عن بطلان عقدها لعدم شهره ونشره شركة فعلية ولذلك يكون لهذا البطلان أثر رجعى - فيما بين شركاء - فيعود هؤلاء إلى الحالة التى كانوا عليها قبل التعاقد ويسترد كل منهم حصته التى قدمها سواء كانت نقداً أو عيناً .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضده الأول أقام على الطاعنين الدعوى رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٧٩ تجارى كلى جنوب القاهرة بطالب الحكم بإلغاء الأمر الصادر من رئيس محكمة جنوب القاهرة الابتدائية بتاريخ ١٩٧٩/٥/١٠ ببيع الشقة الميئنة بالصحيفة مع ما يترتب على ذلك من آثار وبيعاً لذلك قال

أنه إستصلى بتاريخ ١٩٧٨/٣/٣٠ حكماً فى الدعوى رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٧٧ تجارى كلى جنوب القاهرة ببطان عقد الشركة التى كانت بينه وبين الطاعنين لعدم شهر ونشر ذلك العقد وبتعيين المطعون ضده الثانى مصفياً وبتاريخ ١٩٧٩/٥/١٠ إستصلى الأخير أمراً من رئيس المحكمة ببيع الشقة مقر الشركة. وإذ كانت تلك الشقة حصته فى رأس مال تلك الشركة وكانت الشركة لم تباشر نشاطها منذ تكوينها فإن من حقه إسترداد الشقة كأثر من آثار بطان عقد الشركة وبعد أن قررت محكمة أول درجة ضم هذه اندعوى إلى الدعوى رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٧٧ تجارى كلى جنوب القاهرة قضت بتاريخ ١٩٨٠/١/٣ (أولاً) فى الدعوى رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٧٧ تجارى كلى جنوب القاهرة بإعتداد محضر مزاد بيع الشقة وتسليمها لمن رضى مزاد بيعها عليه (ثانياً) برفض الدعوى رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٧٩ تجارى كلى جنوب القاهرة . إستأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم بالإستئناف رقم ٤٥ لسنة ٩٧ ق وبتاريخ ١٩٨٠/٤/٣٠ قضت محكمة إستئناف القاهرة بإلغاء الحكم المستأنف الصادر بتاريخ ١٩٨٠/١/٣ وإلغاء محضر مزاد بيع الشقة وأمر البيع الصادر بتاريخ ١٩٧٩/٥/١٠ وبأحقية المطعون ضده الأول للشقة طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها رفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينمى الطاعنون بالسبب الثالث منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفى بيان ذلك يقولون أنه لما كان نطاق تصفية الشركة قد تحدد بموجب الحكم الصادر بين نفس الخصوم بتاريخ ١٩٧٨/٣/٣٠ فى الدعوى رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٧٧ تجارى كلى جنوب القاهرة وكان هذا الحكم فيما قضى به فى هذا الخصوص قد حاز قوة الأمر المقضى لعدم إستئنافه فإنه ما كان يجوز للمطعون ضده الأول أن ينازع من جديد فى الدعوى رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٧٩ تجارى كلى جنوب القاهرة فى نطاق تصفية الشركة ومدى دخول مقرها فى هذا النطاق ، لأن هذه المسألة سبق الفصل فيها بالحكم المشار إليه وإذ سائر الحكم المطعون فيه فى إعادة مناقشتها

والقضاء على خلافها بإلغاء أمر البيع وإستحقاق المطعون ضده الأول للشقة مقر الشركة فإنه يكون قد خالف القانون ؟

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كان القضاء النهائي لا يكتسب قوة الأمر المقضى إلا فيما ثار بين الخصوم أنفسهم من نزاع وفصلت فيه المحكمة بصورة صريحة أو ضمنية حتمية فما لم تنظر فيه المحكمة بالفعل لا يمكن أن يكون موضوعاً لحكم يحوز قوة الأمر المقضى . لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم الصادر بتاريخ ١٩٧٨/٣/٣٠ في الدعوى رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٧٧ تجارى كلى جنوب القاهرة أنها خلت مما يفيد طرح مسألة أحقية المطعون ضده الأول للشقة مقر الشركة على المحكمة أو إنها كانت موضوعاً لحكمها المذكور ، فإنه لا يحوز قوة الأمر المقضى في النزاع المطروح ، وإذا أُلزم الحكم المطعون فيه ذلك فإن النعى عليه بمخالفة القانون يكون على غير أساس ؟

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسببين الأول والثاني على الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون والخطأ في فهم الواقع وفي بيان ذلك يقولون أن الحكم جعل لبطالان عقد الشركة لعدم شهره ونشره أثراً رجعياً فيما بين الشركاء طبقاً للقواعد العامة في القانون المدني إستناداً إلى أنه لم يتخلف عن البطلان في هذه الحالة شركة فعليه إذ لم يثبت أنها باشرت نشاطها منذ تكوينها وترتب على ذلك إعادة الشركاء إلى الحالة التي كانوا عليها قبل هذا العقد ورد الشقة مقر الشركة إلى المطعون ضده الأول بإعتبارها الحصة التي كان قدمها في رأس مالها في حين أن بطلان عقد الشركة لعدم شهره ونشره هو من قبيل حل الشركة قبل أن يحين ميعاد إنقضاءها ولذلك فليس له طبقاً لأحكام قانون التجارة من أثر فيما بين الشركاء إلا من وقت القضاء به بما يترتب عليه أن يظل عقد الشركة رغم بطلانه منظماً لحقوق الشركاء بإعتبار الشركة في هذه الحالة منذ تكوينها إلى الحكم ببطلان عقدها - شركة فعليه حتى ولو لم تباشر نشاطها . ولما كان الثابت بعقد الشركة أن حصة المطعون ضده الأول في رأس مالها هي حصة نقدية - قديرها التي جنبه قيمة الشقة التي تنازل عنها بما تحويه من أثاث وتليفون وكانت

هذه الحصة بمجرد تقسيمها قد أصبحت مالا مشتركا للشركاء يتقاسمونه عند التصفية ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قرر بأن حصة المطعون ضده الأول في رأس مال الشركة هي الشقة محل النزاع - وجعل لبطلان عقد الشركة لعدم شهره ونشره أثراً رجعياً وإشترط للأخذ بفكرة الشركة الفعلية في هذه الحالة أن تكون قد باشرت نشاطاً فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في فهم الواقع .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه لما كان المشرع بعد أن تناول في المواد ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ من قانون التجارة بيان إجراءات شهر ونشر عقد شركة التضامن أو شركة التوصية وقرر في المادة ٥١ من ذات القانون جزاء البطلان على عدم استيفاء هذه الإجراءات نص في المادة ٥٤ على أنه « إذا حكم بالبطلان يتبع في تسوية حقوق الشركاء في الأعمال التي حصلت قبل طلبه نص المشاركة التي حكم ببطلانها » . وكان مؤدى ذلك أن المشرع - حينما اعتبر الشركة الباطلة لعدم شهر ونشر عقدها قائمة فعلاً فيما بين الشركاء في الفترة من تكوينها إلى طلب البطلان قد اشترط أن تكون هذه الشركة قد باشرت بعض أعمالها فعلاً بأن اكتسبت حقوقاً والتزمت بتعهدات وذلك حتى يمكن القول بوجود كيان لها من الواقع ليصل الشركاء من ذلك إلى تصفية العمليات المشتركة فلا ينفرد بنتائجها من ربح أو خسارة أحدهم دون الباقين . وهو الأمر الذي أريد تفاديه بالإلتجاء إلى فكرة الشركة الفعلية أما إذا كانت الشركة لم يبدأ في تنفيذها قبل أن يحكم ببطلانها لعدم إتخاذ إجراءات شهر ونشر عقدها ولم تكن قد زاولت أى عمل من أعمالها فإنه لا يكون قد توافر لها كيان في الواقع في الفترة السابقة لطلب البطلان ولا يمكن بداهة إعتبارها شركة فعلية وتكون العلة من عدم تطبيق الأثر الرجعى للبطلان منتفية في هذه الحالة . لما كان ذلك وكان الثابت من تقرير المصنفى المودع بملف الطعن أن الشركة محل النزاع لم تباشر نشاطها الذي تكونت من أجله وكان إستهلاك بعض رأس مالها في تأثيث مقرها وسداد أجرتة لا يعنى أنها باشرت نشاطها ومن ثم فلم يتخلف عن بطلان عقدها لعدم شهره ونشره - شركة فعلية - ولذلك يكون لهذا البطلان أثر رجعى فيما بين الشركاء فيعود هؤلاء إلى الحالة التي

كانوا عليها قبل التعاقد ويسترد كل منهم حصته التي قدمها سواء كانت نقدًا أو عينًا ولما كان الثابت بصورة عقد الشركة المرفق أن حصة المطعون ضده الأول في رأس مال الشركة كانت الشقة التي تنازل عنها لتكون مقرًا لها وكان تقييمها بالنقود في هذا العقد لا يغير من طبيعتها وأنها كانت عينية ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بأحقية لها لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في فهم الواقع ويكون النعي عليه بما ورد بسبب الطعن على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقولون أنه لما كانت طلبات المطعون ضده الأول قد تحاددت في الدعوى رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٧٩ تجارى كلى جنوب القاهرة في طلب الغاء الأمر الولائي الصادر بتاريخ ١٩٧٩/٥/١٠ ببيع الشقة مقرر الشركة مع ما يترتب على ذلك من آثار . وكان الحكم المطعون فيه بعد أن أجابه إلى هذا انطلب قضى له عمدًا وعن إدراك بأحقية هذه الشقة فإنه يكون قد قضى له بشيء لم يطلبه .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أنه لما كان المطعون ضده الأول حينما طلب في الدعوى رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٧٩ تجارى كلى جنوب القاهرة الغاء الأمر الولائي الصادر بتاريخ ١٩٧٩/٥/١٠ ببيع الشقة مقرر الشركة قد استند في ذلك إلى حقه في إستردادها كأثر من آثار الحكم له من قبل ببطالان عقد الشركة لعدم شهره ونشره ومن ثم فإن مسألة أحقية لتلك الشقة تعتبر في هذه الحالة داخلة ضمناً في طلبه الغاء الأمر ببيعها وإذ عرض الحكم المطعون فيه لها وقضى بها بصفة صريحة في منطوقه فإنه لا يكون قد خرج عن نطاق الطلبات المعروضة عليه في الدعوى ويصحح النعي عليه بأنه قضى بما لم يطلبه الخصوم على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٣ من مارس سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / الدكتور أحمد حسنى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / محمد طوموم وزكى المصرى نائبى رئيس المحكمة ، منير توفيق وعبد المنعم ابراهيم .

(٩٦)

الطعن رقم ٧٨٧ لسنة ٥٢ القضائية :

نقل بحرى . دعوى « سقوط الدعوى » . معاهدات . نظام عام .

انطابق معاهدة بروكسل سواء لتواتر شروطها أو للاتفاق فى سند الشحن على خضوعه
لها . آخره . سريان أحكام هذه المعاهدة وحدها سواء ما تعلق منها بالقواعد الموضوعية أو
الاجراءات واستبعاد أحكام المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من قانون التجارة البحرى . على ذلك .

لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن معاهدة بروكسل الدولية فى
شأن سندات الشحن المؤرخه ٢٥ أغسطس سنة ١٩٢٤ وقد أصبحت تشريعاً
نافذ المفعول فى مصر بموجب المرسوم بقانون الصادر فى ٣١ يناير سنة ١٩٤٤ ،
فإن توافر شروط إنطباقها المنصوص عليها فى مادتها العاشرة يؤدى إلى
إستبعاد تطبيق المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من قانون التجارة البحرى المتعلقين
بالإجراءات بحيث تكون دعوى المسئولية قبل الناقل مقبولة إذا رفعت قبل
مضى المدة المنصوص عليها فى الفقرة السادسة من المادة الثالثة من تلك المعاهدة
وهى سنة من تاريخ تسليم البضاعة ، أو من التاريخ الذى ينبغي تسليمها فيه
وكان من الجائز لطرف عقد النقل إذا كان سند الشحن لا يخضع للمعاهدة
— طبقاً للشروط التى أوردتها المادة العاشرة منها — أن يتفق فيه على خضوعه
لها بتضمينه شرط « بارامونت » ، فإن مفاد ذلك أنه كلما انطبقت المعاهدة سواء
لتوافر شروطها أو للاتفاق فى سند الشحن على خضوعه لها فإن أحكام
المعاهدة وحدها تنطبق سواء ما تعلق منها بالقواعد الموضوعية أو تلك المتعلقة
بالإجراءات ، وهو ما يؤدى دائماً إلى إستبعاد أحكام المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥
من قانون التجارة البحرى ذلك أن الأحكام الواردة فى هاتين المادتين — وعلى

ما جرى به قضاء المحكمة - وإن كانت لها صفة الإجراءات إلا أنها لا تتعلق بالنظام العام فيجوز لطرفي العقد الاتفاق على إستبعادها وإعمال الإجراءات والمواعيد الواردة بمعامدة بروكسل .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الشركة الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ مدنى جزئى ميناء بور سعيد - والتي قيدت فيما بعد برقم ٤٩ لسنة ١٩٨٠ تجارى كلى بور سعيد على الشركة المطعون ضدها وإنتهت إلى طلب الحكم بإلزامها بأن تدفع لها مبلغ ٩٥١٥,٦٠٠ ج وفوائده القانونية ، وقالت بياناً لذلك أنها قامت بالتأمين على رسالة سكر إستوردتها شركة التجارة عبر البحار من البرازيل على السفينة «نيو كرس» التابعة للشركة المطعون ضدها - التي وصلت ميناء بور سعيد في ١٩٧٨/٩/٢٨ ، ولدى إستلام الرسالة تبين أن بها عجز وتلف تقدر قيمته بالمبلغ المطالب به ، وإذ أحالت المستوردة كافة حقوقها عن الواقعة للطاعنة بموجب حوالة حق فقد أقامت الدعوى بطلباتها السالفة . دفعت الشركة الناقلة بعدم قبول الدعوى لرفعها على خلاف المواعيد والإجراءات المنصوص عليها في المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من قانون التجارة البحرى المصرى ، ومحكمة أول درجة قضت في ١٩٨٠/٣/٢٩ بقبول هذا الدفع . إستأنفت الطاعنة هذا الحكم بالإستئناف رقم ٧٨ لسنة ٢١ ق تجارى أمام محكمة إستئناف الإسماعيلية - مأمورية بور سعيد التي قضت في ١٩٨٢/١/١٩ بتأييد الحكم المستأنف ، طعت الطاعنة في هذا الحكم

بطريق التقصص ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الشركة الطاعنة تنعى بالوجه الثانى من سبب الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وبياناً لذلك تقول أنه لما كانت أحكام المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من قانون التجارة البحرى المصرى لا تتصل بالنظام العام فيجوز الاتفاق على مخالفتها ، وكان الثابت من سند شحن رسالة النزاع إتفاق طرفيه على تطبيق أحكام معاهدة بروكسل لسندات الشحن والى أصبحت تشريعاً نافذاً بمصر ، وهو ما يوجب لإعمال جميع قواعدها سواء منها الإجرائية أو الموضوعية وبالتالي إستبعاد تطبيق المواعيد والإجراءات المنصوص عليها فى هاتين المادتين ، وإذ جرى الحكم فى قضائه على إهدار ما إتفق عليه فى هذا السند بمقولة إنه ينصرف إلى القواعد الموضوعية دون الإجرائية ، ورتب على ذلك تأييده قضاء الحكم المستأنف بعدم قبول الدعوى لرفعها على خلاف المواعيد والإجراءات المنصوص عليها فى المادتين المشار إليهما ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى شديد ، ذلك أنه لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن معاهدة بروكسل الدولية فى شأن سندات الشحن المؤرخة ٢٥ أغسطس سنة ١٩٢٤ وقد أصبحت تشريعاً نافذاً المفعول فى مصر بموجب المرسوم بقانون الصادر فى ٣١ يناير سنة ١٩٤٤ ، فإن توافر شروط إنطباقها المنصوص عليها فى مادتها العاشرة يؤدى إلى إستبعاد تطبيق المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من قانون التجارة البحرى المتعلقين بالإجراءات بحيث تكون دعوى المسئولية قبل الناقل مقبولة إذا رفعت قبل مضى المدة المنصوص عليها فى الفقرة السادسة من المادة الثالثة من تلك المعاهدة وهى سنة من تاريخ تسليم البضاعة أو من التاريخ الذى ينبغى تسليمها فيه ، وكان من الجائز لطفى عقد النقل إذا كان سند الشحن لا يخضع للمعاهدة - طبقاً للشروط التى أوردتها

المادة العاشرة منها — أن يتفقا فيه على خضوعه لها بتضمينه شرط «بارامونت» فإن مفاد ذلك أنه كلما إنطبقت المعاهدة سواء لتوافر شروطها أو للاتفاق في سند الشحن على خضوعه لها فإن أحكام المعاهدة وحدها هي التي تنطبق سواء ما تعلق منها بالقواعد الموضوعية أو تلك المتعلقة بالإجراءات ، وهو ما يؤدي دائماً إلى استبعاد أحكام المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من قانون التجارة البحرية ، ذلك أن الأحكام الواردة في هاتين المادتين — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — وإن كانت لها صفة الإجراءات إلا أنها لا تتعلق بالنظام العام فيجوز لطرفي العقد الاتفاق على استبعادها وإعمال الإجراءات والمواعيد الواردة بمعاهدة بروكسل . لما كان ذلك وكان الثابت من سند الشحن اتفاق طرفيه على خضوعه لأحكام المعاهدة بتضمينه شرط «بارامونت» ، وهو ما تمسكت به الشركة الطاعنة أمام محكمة الموضوع ، فإن أحكامها تكون هي الواجبة التطبيق ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم .

جلسة ٢٤ من مارس سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / يحيى الرفاعي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / جرجس اسحق نائب رئيس المحكمة ، د. رفعت عيد المجيد ، السيد المسنجلي
و محمد وليد الجارحي .

(٩٧)

الطعن رقم ١٢٥٨ لسنة ٥٣ القضائية :

(١) اثبات « طرق الالتياب : القرائن » • محكمة الموضوع • صورية •

انتفاء شروط القرينة القانونية المنصوص عليها في المادة ٩١٧ مدني • لا يحول دون استنباط
إضافة التصرف الى ما بعد الموت من قرائن قضائية أخرى • استقلال قاضي الموضوع بتقدير
هذه القرائن .

(٢) عقد • صورية • ارث • وصية • خلف •

حق دائي المتعاقدين والخلف الخاص في التمسك بالعقد الظاهر في مواجهة من يتمسك
بالعقد الحقيقي طبقاً لاحكام الصورية م٠ ٢٤٤ مدني • تقدمه على حق الوارث الذي يطمح على
تصرف مورثه باله يغطي وصية • علة ذلك • الوارث يستمد حقه من قواعد الارث التي تصدر
من النظام العام ولا يستعنت من المورث ولا من العقد الحقيقي • عدم اختياره من ذوي الشأن
الذين تجري المناقشة بينهم طبقاً لها • مؤداه • عدم قبول التمسك بالعقد الظاهر في مواجهة
حقه في الارث •

١ - انتفاء شروط القرينة القانونية المنصوص عليها في المادة ٩١٧ من
القانون المدني - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يحول دون استنباط
إضافة التصرف إلى ما بعد الموت من قرائن أخرى قضائية ، وتقدير الأدلة
والقرائن هو مما يستقل به قاضي الموضوع :

٢ - نظم المشرع بنص المادتين ٢٤٤ ، ٢٤٥ من القانون المدني أحكام
الصورية سواء فيما بين المتعاقدين والخلف العام أو فيما بينهما وبين دائتيهم
والخلف الخاص ، أو فيما بين هؤلاء الآخرين ، وإذا كان حق دائي المتعاقدين
والخلف الخاص في التمسك بالعقد الظاهر طبقاً لهذه الأحكام هو حق استثنائي

مقرر هؤلاء وأولئك في مواجهة من يتمسك بالعقد الحقيقي وذلك على خلاف القواعد العامة - إذ يستمد من عقد لا وجود له قانوناً - في حين أن حق الوارث الذي يظن على تصرف مورثه بأنه يتخلى وصية هو حق أصلي يستمد من قواعد الإرث التي تعتبر من النظام العام وتجعل واقعة وفاة المورث سبباً مستقلاً لكسب الملكية ، ولا يستمد من المورث ولا من العقد الحقيقي ، ومن ثم لا يعد هذا الوارث طرفاً في أية علاقة من تلك التي تنظمها أحكام الصورية المشار إليها ، ولا يعتبر لذلك من ذوى الشأن الذين تجرى المفاضلة بينهم طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٢٤٤ سالفه الذكر - وهم دائئو المتعاقدين والخلف الخاص - فلا يقبل من هؤلاء وأولئك التمسك بالعقد الظاهر في مواجهة حقه في الإرث بل يقدم حقه على حقهم في هذا الشأن .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وماتر الأوراق - تحصل في أن المطعون ضدها أقامت الدعوى ١١٧٥ لسنة ١٩٧٤ مدنى كلى شين الكوم على الطاعنين الأولين بطلب الحكم بتثبيت ملكيتها لحصة ميراثية مقدارها الثمن في نصف المنزل وقطعة الأرض القضاء المدينة بالصحيفة . وقالت شرحاً لدعواها إن زوجها المرحوم توفى بتاريخ ١٢/٥/١٩٧٤ عنها وعن ولديه الطاعنين الأولين ، ولما كانت تستحق الثمن في تركته المشار إليها فقد أقامت دعواها بالطلبات السالفة . كما أقام الطاعن الثالث الدعوى ١٣٧٣ لسنة ١٩٧٤ مدنى كلى شين الكوم على الطاعنين الأولين بطلب الحكم بصحة

ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٧٤/٧/٨ المتضمن بيعهما له ٣٥٧ متراً مربعاً من قطعة الأرض المشار إليها التي قررا أنها آلت إليهما بطريق الشراء من والدتهما بعقدي بيع مؤرخين ١٩٧٢/٢/٢٧ وأنها استصدرا ضده حكماً بصحتهما ونفاذهما في الدعوى ٣٥٣١ لسنة ١٩٧٢ مدنى كلى شين الكوم - تدخلت المطعون ضدها في هذه الدعوى ودفعت بصورية هذين العقدين صورية نسبية بطريق التستر لكونهما يشملان كل ما كان يملكه زوجها ويستهدفان حرمانها من حقها في الإرث . ومحكمة أول درجة ضمت الدعويين وندبت في ١٩٧٥/٤/٧ خبيراً لأداء المهمة الميينة بمنطوق حكمها ، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت في ١٩٧٧/٤/٤ بإحالتها إلى التحقيق لإثبات ونفى تلك الصورية وبعد سماع الشهود حكمت في ١٩٧٨/٢/٢٠ برفض طلبات المطعون ضدها في الدعويين وبصحّة ونفاذ عقد شراء الطاعن الثالث . استأنفت المطعون ضدها هذا الحكم بالاستئناف ١٥١ لسنة ١١ ق طنطا . ويتاريخ ١٩٨٣/٣/٩ قضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وبإجابة المطعون ضدها إلى طلباتها وبصحّة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٧٤/٧/٨ بالنسبة لمساحة ٩٢٣ و ٢١٨ متراً مربعاً لقاء ما يقابلها من الثمن . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم وعرض الطعن على هذه المحكمة - في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً :

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد من وجهين حاصل أولهما أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله وشابه قصور في التسبيب وفساد في الاستدلال ذلك أنه أقام قضاءه على صورية عقدي البيع المؤرخين ١٩٧٢/٢/٢٧ صورية نسبية قصد بها الإيضاء واعتمد في ذلك على القول بتوافر شروط القرينة المنصوص عليها في المادة ٩١٧ من القانون المدنى وأهمر دلالة أقوال الشهود والأحكام الثلاثة الصادرة بصحة ونفاذ هذين العقدين وبإلزام المورث بأن يؤدي للطاعنين الأولين أجرة الشقة والدكان موضوع الدعوى والتي تفيد أنهما كانا يحوزان أعيان النزاع في حياته وتؤكد جدية وتبجيز العقدين المشار إليهما وهو ما تتفق به تلك القرينة التي اعتمد عليها الحكم .

وحيث إن هذا النمي غير مقبول ذلك أن انتفاء شروط القرينة القانونية المنصوص عليها في المادة ٩١٧ من القانون المدني - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة لا يحول دون استنباط إضافة التصرف إلى ما بعد الموت من قرائن أخرى قضائية ، وإذ كان تقدير الأدلة والقرائن والموازنة وال ترجيح بينها هو مما يستقل به قاضي الموضوع ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن عقدي البيع المؤرخين ١٩٧٢/٢/٢٧ كانا مضافين إلى ما بعد الموت وقصد بهما الإيضاء واستدل على ذلك بما أورده في مدوناته من أنه « ليس من المقبول عقلا أن يقوم المورث ببيع كل ما يملك دفعة واحدة وفي تاريخ واحد دون مبرر ثم يقوم باستئجار شقة يسكنها في ملكه الذي باعه ثم يقوم الأبناء المشترون بمقاضاته عن الأجرة المتأخرة عليه وهو يقيم معهم في الإسكندرية حيث يقيمون إلى أن توفي بها ودون علم زوجته التي تقيم بذات المنزل حتى الآن وأن المحكمة تستشف من أحكام المطالبة بالأجرة المقدمة من المستأنف عليهما الأولين الكيد للمستأنفة بوصفها زوجة أبيهم وإخفاء معالم الصورة إذ أن هذا المسلك غير مألوف بين أبناء المورث أثناء مرضه إلى أن توفي حيث يقيمون فليس هذا موقف المتخاصمين ، وأن الثابت من عقد البيع المؤرخ ١٩٧٢/٢/٢٧ الخاص بالمنزل أنه قد أشير فيه إلى أن الثمن قد دفع من المشتري حسب الفريضة الشرعية للذكر ضعف الأنثى بما يشير إلى أن المورث قصد الإيضاء ولم يقصد البيع ، وأن الثابت من تقرير الخبير المقدم لمحكمة أول درجة ومن أقوال شاهدي المستأنفة التي تطمئن إليها المحكمة أن المورث كان يحتفظ بالحيازة وحق الانتفاع بالأعيان المبيعة حتى وفاته ، وأن المستأنفة قد خلفته في ذلك بعد مماته وحتى الآن بالنسبة للمنزل ، وأن المستأنف عليهما الأولين فقيران ولا يمكنهما دفع ثمن الأعيان المبيعة خصوصاً وأن الثمن فوق طاقتهم ، ، وإذ كان هذا الذي أقام الحكم قضاءه عليه سائفاً وله أصل ثابت بالأوراق ومن شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها فإن ما يثيره الطاعنون في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض ولا يغير من ذلك ما تريد فيه الحكم من القول بتوافر القرينة القانونية المنصوص عليها

في المادة ٩١٧ من القانون المدني متى كانت سائر الأسباب كافية لحمل قضاة ومن ثم فإن النعي بهذا الوجه يكون على غير أساس .

وحيث إن حاسل النعي بالوجه الثاني أن الطاعن الثالث تمسك في دفاعه بأنه اشترى من مشتريين ظاهرين قضى بصحة ونفاذ عقديهما فإذا تبين أن هذين العقدين يستران وصية فن حقه طبقاً للمادة ٢٤٤ من القانون المدني التمسك بالعقدين الظاهرين باعتباره من الغير حسنى النية وقد أغفل الحكم الرد على هذا الدفاع الجوهرى فشابه بذلك قصور في التسبيب مبطل له .

وحيث إن هذا النعي بدوره غير مقبول ، ذلك أن مؤدى النص في المادة ٢٢٤ من القانون المدني على أنه « إذا أبرم عقد صوري فلدائى المتعاقدين وللخلف الخاص متى كانوا حسنى النية أن يتمسكوا بالعقد المستر ويثبتوا بجميع الوسائل صورية العقد الذى أضر بهم . وإذا تعارضت مصالح ذوى الشأن فتمسك بعضهم بالعقد الظاهر وتمسك الآخرون بالعقد المستر كانت الأفضلية للأولين » ، وفى المادة ٢٤٥ على أنه : « إذا ستر المتعاقدان أن عقداً حقيقياً بعقد ظاهر فالعقد الناذف فيما بين المتعاقدين والخلف العام هو العقد الحقيقى » إن المشرع نظم بهذين النصين أحكام الصورية سواء فيما بين المتعاقدين والخلف العام وفيما بينهما وبين دائنهم والخلف الخاص ، أو فيما بين هؤلاء الأخيرين ، ولما كان حق دائى المتعاقدين والخلف الخاص فى التمسك بالعقد الظاهر طبقاً لهذه الأحكام هو حق استثنائى مقرر هؤلاء وأولئك فى مواجهة من يتمسك بالعقد الحقيقى وذلك على خلاف القواعد العامة — إذ يستمد من عقد لا وجود له قانوناً — فى حين أن حق الوارث الذى يطعن على تصرف مورثه بأنه يخفى وصية هو حق أصلى يستمد من قواعد الإرث التى تعتبر من النظام العام وتجعل واقعة وفاة المورث سبباً مستقلاً لكسب الملكية ولا يستمد من المورث ولا من الوصية ، ومن ثم لا يعد هذا الوارث طرفاً فى أية علاقة من تلك التى تنظمها أحكام الصورية المشار إليها ولا يعتبر لذلك من ذوى الشأن الذين تجرى المفاضلة

ينهم طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٢٤٤ سالفة الذكر - وهم دائرو المتعاقدين والخلف الخاص - فلا يقبل من هؤلاء وأولئك التمسك بالعقد الظاهر في مواجهة حقه في الإرث ، بل يقدم حقه على حقهم في هذا الشأن ، لما كان ذلك وكان لا يعيب الحكم إغفال الرد على دفاع غير متج ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بما ورد بهذا الوجه يكون غير مقبول :

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن :

جلسة ٢٦ من مارس سنة ١٩٨٧

بإيادته السيد المستشار / مصطفى صالح سليم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / إبراهيم زغو نائب رئيس المحكمة ، محمد حسن الطيلي ، مدوح المسعود ،
ولطفي عبد المسيز .

(٩٨)

الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٤٣ القضائية :

(١) التزام « تنفيذ الالتزام : وسائل التنفيذ » .

قبول الدائن العرض المبدى من المدين أو صدور حكم نهائى بصحة العرض والإيداع
اثره . برادة فذمة المدين من الدين من يوم العرض . المادتان ٤٩٠ مرافعات و ٤٣٩ مدني .

(٢) التزام « المقاصة القضائية » .

المقاصة القضائية . شروطها . م ٣٦٢ مدني .

(٣) التزام « الحق في الحبس » . بيع « ثمار البيع » . ريع .

الالتزام بالبيع بالتسليم غير المؤجل . مؤداه . حق المشتري في ثمار المبيع . تغلف المصروفين
من الوفاء بالثمن المستحق الدفع في الحال . اثره . حق البائع في حبس المبيع . المادتان
٢/٤٥٨ . ١/٤٥٩ مدني .

(٤) التزام « تنفيذ الالتزام : مصروفات العرض والإيداع » .

مصروفات العرض والإيداع . على عاتق الدائن متى حكم بصحة العرض والإيداع وكان
متمسكا في علم ل قبول العرض .

(٥) بيع . دعوى « دعوى صحة التعاقد » . ملكية . حكم .

التضاء بطلب صحة ونفاذ عقد بيع وتثبيت ملكية المستأنف لذات المبيع . تنالفي .
ملة ذلك .

١ - مفاد النص في المادة ٤٩٠ من قانون المرافعات وفي المادة ٤٣٩
من القانون المدني أنه إذا قبل الدائن العرض أو صدر حكم نهائى بصحة العرض
والإيداع قام العرض في هاتين الحالتين مقام الوفاء وبرئت فذمة المدين من
يوم العرض :

٢ - المقرر طبقاً لنص المادة ٣٦٢ من القانون المدني أنه يشترط لإجراء المقاصة القضائية أن يكون هناك تقابل بين الدينين أى أن يكون كل من طرفي المقاصة مديناً بشخصه للآخر وفي الوقت ذاته دائناً له فيقابل الدينان ويتقضيان بالمقاصة .

٣ - يدل نص المادتين ٢/٤٥٨ ، ١/٤٥٩ من القانون المدني على أن للمشتري الحق في ثمار المبيع طالما أن التزام البائع بالتسليم غير مؤجل : وللبائع الحق في حبس المبيع حتى يستوفي ما هو مستحق له من الثمن إذا كان مستحق الدفع كله أو بعضه في الحال .

٤ - المقرر أن مصروفات العرض والإيداع تكون على الدائن إذا حكم بصحة العرض والإيداع وكان الأخير متعسفاً في عدم قبول العرض بأن رفضه بغير مسوغ قانوني .

٥ - المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن المقصود من طلب صحة ونفاذ عقد البيع هو تنفيذ التزام البائع بنقل ملكية العقار المبيع تنفيذاً عينياً والحصول على حكم يقوم تسجيله مقام تسجيل العقد في نقل الملكية ، فيكون في معنى هذا الطلب أن ملكية العقار لم تنتقل بعد إلى المشتري ، ولذا فإن الحكم به يكون متناقضاً إذا ما اجتمع مع القضاء بتثبيت ملكية ذات المشتري لهذا العقار لما يفيد هذا القضاء بطريق اللزوم الحتمي من ثبوت اكتساب المشتري للملكية العقار فعلاً .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .
حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -
تتحصل في أن الطاعة أقامت الدعوى رقم ٣٣٣٩ سنة ١٩٦٧ ملني القاهرة

الابتدائية على المطعون ضدهما الأولين بطلب الحكم أولاً : بصحة ونفاذ العقد المؤرخ ١٩٦٦/٣/١٢ المتضمن بيع المطعون ضدهما الأولى لها العقار المين بالأوراق أرضاً وبناء البالغ مساحته ٩٤٠,٨٣ متر مربع . ثانياً : شطب وإلغاء وعو التسجيلات والتأشيرات والقيودات التي تتعارض مع هذا البيع لدى مصلحة الشهر العقاري . ثالثاً : تثبيت ملكيتها لكامل أرض وبناء العقار مشتراها . رابعاً : تسليم العقار المبيع خالياً من المطعون ضدها الأولى . خامساً : تنقيص الثمن البالغ مقداره ٥٦٤٤,٩٨٠ جنيه مبلغ ٢١٧٤,١٦٠ جنيه ورد هذا المبلغ إلى الطاعنة من قيمة باقى الثمن المودع خزينة المحكمة ، وقالت بياناً لها أنه بموجب العقد سالف البيان باعت إليها المطعون ضدها الأولى العقار المين به لقاء ثمن مقداره ٦ جنيه للمتر المربع دفعت منه عند التعاقد مبلغ ١٠٠٠ جنيه وإذا تقدمت بطلب تسجيل هذا العقد امتنع الشهر العقاري الذى يمثله المطعون ضده الثانى حين تقديم ما يدل على إلغاء قائمتى الرهن المقيدين على العقار المبيع وتقدم سند ملكية البائعة لمساحة ٦٤,٤٠ متر مربع من هذا العقار لم تتضمنها العقود المسجلة المقدمة منها ، ولذا تأخير لإجراءات التسجيل قامت بعرض وإيداع باقى الثمن خزينة المحكمة ، وبتاريخ ١٩٦٨/٢/٢٦ طلب وكيل الطاعنة ترك الخصومة فى الدعوى بالنسبة للمطعون ضده الثانى وقضت المحكمة بإثبات هذا الترك ، وبتاريخ ١٩٦٩/٢/١٥ طلبت المطعون ضدها الأولى الحكم بتثبيت ملكيتها لمساحة ٦٤,٤٠ متر مربع من عقار النزاع التى لم تتضمنها العقود المسجلة تأسيساً على تملكها لها بالحيازة المدة الطويلة المكسبة للملكية ، وبتاريخ ١٩٦٩/٢/٢٢ أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق وبجلسة ١٩٦٩/٤/١٩ قصر وكيل الطاعنة طلباته على ما هو مبين بصحيفة الدعوى مع إرجاء الفصل فى طلب تنقيص الثمن بمقدار قيمة إيجار الوحدات المؤجرة من عقار النزاع ومقابل انتفاع البائعة بالأماكن التى تشغلها، والتعويضات ومصروفات العرض والإيداع لما يعد الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع وقد صرح للمطعون ضدها الأولى بصرف باقى الثمن المودع بعد صدور الحكم ، وبتاريخ ١٩٦٩/٤/٢٦ حكمت المحكمة بتثبيت ملكية المطعون ضدها الأولى لمساحة ٦٤,٤٠ متر مربعاً

من أرض وبناء عقار النزاع وبصيحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٦٦/٣/١٢ عن كامل أرض ومباني هذا العقار والتسليم وصيرحت للمطعون ضدها الأولى بصرف مبلغ ٤٦٤٤,٩٨٠ جنيه المودع خزينة المحكمة بدون قيد أو شرط بمجرد صيرورة الحكم نهائياً ورفضت ما عدا ذلك من طلبات وبتاريخ ١٩٦٩/٦/١٤ أعيد السير في الدعوى بناء على طلب الطاعنة للفصل في طلباتها المرجأة ، وبتاريخ ١٩٦٩/٦/٢٢ استصدرت الطاعنة من رئيس الدائرة التي أصدرت الحكم السابق - الأمر على عريضة رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٩ القاهرة بتقدير طلباتها تقديراً مؤقتاً بمبلغ ٢٩١٤,٤٦٠ جنيه والإذن بتوقيع الحجز التحفظي على ما للمطعون ضدها الأولى لدى قلم الودائع بمحكمة القاهرة الابتدائية والزيوتون الجزئية وفاء لهذا المبلغ وبعد أن تنفذ الحجز تحدت جلسة ١٩٦٩/٦/٢٨ لنظر طلب صحته وثبوت حق الطاعنة في الدين المحجوز من أجله ، دفعت المطعون ضدها الأولى بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بالحكم الصادر بتاريخ ١٩٦٩/٤/٢٦ وطلبت إلغاء أمر التقدير والحجز لصدوره من لا ولاية له في إصداره ، وبتاريخ ١٩٧٠/٥/٣٠ حكمت المحكمة برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى وإلغاء أمر التقدير والحجز رقم ١٣٩ سنة ١٩٦٩ القاهرة ورفض الدعوى في شقها الخاص بطلب تنقيص الثمن ، وبتاريخ ١٩٧٠/٦/٦ أعيد السير في الدعوى مرة أخرى بناء على طلب الطاعنة للفصل في طلبات زعمت أنه لم يفصل فيها بالحكمين سالفى البيان وهى شطب وإلغاء ومحو التسجيلات والعقود التي تتعارض مع عقد البيع محل الدعوى ، وتثبت ملكيتها لكامل أرض وبناء العقار المبيع ، وإخلاء المطعون ضدها الأولى من هذا العقار ، وتنقيص ثمن العقار المبيع بمقدار الربع عن المدة من ١٩٦٧/٦/٢٨ وما يستجد بعد ذلك ومقابل رسم ومصروفات عرض وإيداع باقي الثمن - دفعت المطعون ضدها الأولى بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بالحكمين السابقين وبتاريخ ١٩٧٠/٦/٣٠ حكمت المحكمة بذلك . استأنفت الطاعنة الحكمين الأخيرين لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٣٠١٧ سنة ٨٧ ق ملى . وبتاريخ ١٩٧٣/١/٢٤ حكمت المحكمة بتأييدهم . طعنت الطاعنة في

هذا الحكم بطريق التقضى ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب تنمى الطاعة بالسبب الثانى والشق الأول من السبب الثالث منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، والقصور فى التسييب والتناقض وفى بيان ذلك تقول إن طلبها الحكم بصحة أمر التقدير والحجز رقم ١٣٩ سنة ١٩٦٩ القاهرة وثبوت حقها فى الدين المحجوز من أجله ومقداره ٢٩١٤,٤٦٠ جنيه وتنقيص هذا المبلغ من ثمن العقار ورده إليها من باقى الثمن المودع خزينة المحكمة لا يتضمن منازعة منها فى ثمن المبيع أو مساساً بحجية الحكم الصادر بتاريخ ١٩٦٩/٤/٢٦ بصحة ونفاذ عقد البيع وإذ قضى الحكم المطعون فيه برفض طلب تنقيص الثمن استناداً إلى حجية الحكم الأخير ، وبتأييد الحكم الصادر فى ١٩٧٠/٥/٣٠ فيما قضى به من جواز نظر الدعوى بالنسبة لطلب تنقيص الثمن ، وتصدى لمناقشة عناصر الدين الذى تطالب الطاعة بتنقيص الثمن بمقداره فإنه يكون قد خالف القانون وشابه القصور فى التسييب والتناقض :

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن النص فى المادة ٤٩٠ من قانون المرافعات على أنه « لا يحكم بصحة العرض الذى لم يعقبه إيداع إلا إذا تم إيداع المعروض مع فوائده التى استحققت لغاية يوم الإيداع » ، وتمكّم المحكمة مع صحة العرض ببراءة ذمة المدين من يوم العرض » . وفى المادة ٤٣٩ من القانون المدنى على أنه « يقوم العرض الحقيقى بالنسبة إلى المدين مقام الوفاء إذا تلاه إيداع يتم وفقاً لأحكام قانون المرافعات » ، أو تلاه أى إجراء مماثل وذلك إذا قبله الدائن أو صدر حكم نهائى بصحته » . مفاده أنه إذا قبل الدائن العرض أو صدر حكم نهائى بصحة العرض والإيداع قام العرض فى هاتين الحالتين مقام الوفاء وبرتت فمة المدين من الدين من يوم العرض ، وكان طلب الطاعة بتنقيص باقى الثمن المودع منها لحساب البالغة المطعون ضدها الأولى

بمقدار التعويض الذي ادعت استحقاقها له قبلها هو في حقيقته طلب لإجراء المقاصة القضائية بين المبلغين ، وكان من المقرر طبقاً لنص المادة ٣٦٢ من القانون المدني أنه يشترط لإجراء المقاصة أن يكون هناك مقابل بين الدينين ، أى أن يكون كل من طرفي المقاصة مدينًا بشخصه للآخر وفي الوقت ذاته دائئاً له فيقابل الدينان ويتقضيان بالمقاصة وكان الحكم الصادر بتاريخ ١٩٦٩/٤/٢٦ بصحة ونفاذ عقد البيع مع التصريح للباعة بصرف باقي الثمن المدوع خزينة المحكمة قد تضمن القضاء بصحة العرض والإيداع وقد أصبح هذا الحكم نهائياً ومن ثم تكون ذمة الطاعة قد برأت من دين باقي الثمن من تاريخ العرض السابق على الإيداع الحاصل بتاريخ ١٩٦٧/٦/٢٨ ، ويضحي الأمر ولا تقابل بين هذا المبلغ الذي لم تعد الطاعة مدينة به على النحو المتقدم وبين الدين الذي تدعى مداينة المطعون ضدها الأولى به في الدعوى الماثلة والتي أقيمت بعد تاريخ العرض والإيداع - وبذلك يكون قد تخلف شرط من شروط المقاصة القضائية . ويكون طلب تنقيص الثمن بمقدار ذلك الدين غير قائم على سند من القانون وإذ خلاص الحكم المطعون فيه إلى رفضه فلا يبطله - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ما يكون قد اشتملت عليه أسبابه من تفريرات قانونية خاطئة لا تؤثر على النتيجة الصحيحة التي انتهى إليها - إذ لمحكمه النقض تصحيح هذه الأخطاء دون أن لا تقضيه . لما كان ما تقدم ، وكان التزام الطاعة بالثمن في عقد البيع محل النزاع مغايراً في موضوعه وسببه لطلب التعويض الذي تدعيه في ذمة المطعون ضدها الأولى ، وتنقيص الثمن بمقدار هذا التعويض فإن الحكم المطعون فيه وقد خلاص صحيحاً في نتيجته على النحو المتقدم إلى رفض طلب تنقيص الثمن فإن هذا القضاء لا يتناقض مع ما أورده في أسبابه من مناقشة لعناصر هذا التعويض الذي تدعيه الطاعة ورفضه إياه ، ولا مع قضاائه بتأييد الحكم الصادر في ١٩٧٠/٥/٣٠ فيما قضى به من جواز نظر طلب تنقيص الثمن - ويكون النعي بمرته على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعي بالشق الثاني من السبب الثالث مخالف للقانون والقصور في التيسير . وفي بيان ذلك نقول الطاعة أنها تملك استحقاقها

لثمرات المبيع من يوم العقد ، كما طلبت الحكم لها بالرجع من ١٩٦٩/٧/١ وحتى تاريخ صدور الحكم المطعون فيه والتعويض عن غش المطعون ضدها الأولى لتقريرها على خلاف الحقيقة بخلو عقار النزاع من الزهون وعن النقص في المبيع ومصرفات عرض وإيداع باقي الثمن . وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى تأييد الحكم الصادر بتاريخ ١٩٧٠/٥/٣٠ فيما خلص إليه من رفض لهذه الطلبات دون أن يعرض لها ولدفاع الطاعة في شأنها فإنه يكون قد خالف القانون وشابه قصور في التسيب .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن النص في المادة ٢/٤٥٨ من القانون المدني على أنه « للمشتري ثمر المبيع ونماؤه من وقت تمام البيع ، وعليه تكاليف المبيع من هذا الوقت أيضاً . هذا ما لم يوجد اتفاق أو عرف يقضى بغيره » . وفي المادة ١/٤٥٩ من ذات القانون على أنه « إذا كان الثمن كله أو بعضه مستحق الدفع في الحال فللبائع أن يحبس المبيع حتى يستوفي ما هو مستحق له ولو قدم المشتري رهناً أو كفالة . هذا ما لم يمنح البائع المشتري أجلاً بعد البيع » . يدل على أن للمشتري الحق في ثمار المبيع طالما أن التزام البائع بالتسليم غير مؤجل - وللبائع الحق في حبس المبيع حتى يستوفي ما هو مستحق له من الثمن إذا كان مستحق الدفع كله أو بعضه في الحال ، ولما كان الثابت من العقد محل النزاع أنه قد خلا من تحديد وقت دفع باقي الثمن وتسليم المبيع ومن ثم يكون الثمن مستحق الأداء فور تمام البيع - وكانت الطاعة قد أودعت باقي الثمن خزينة المحكمة وعلفت صرفه على شروط حددتها ، وكان الحكم الصادر بتاريخ ١٩٧٠/٥/٣٠ قد قضى بعدم أحقيتها في الرجع من يوم العقد مقابل مقدم الثمن المدفوع والذي لا يمثل سوى $\frac{1}{3}$ المبلغ المتفق عليه ، وإذا أيدته في ذلك الحكم المطعون فيه فإنه لا يكون قد خالف القانون ، وكان الثابت من الأوراق أن الطاعة لم تتمسك بطلب الحكم لها بالرجع من ١٩٦٩/٧/١ حتى تاريخ صدور الحكم المطعون فيه ، ومن ثم يكون النعي في هذا الخصوص غير صحيح . وكان من المقرر أن مصرفات العرض والإيداع تكون على الدائن إذا حكم بصحة العرض والإيداع وكان الأخير متعسفاً في عدم قبول العرض

بأن رفضه بغير مسوغ قانوني ، وكان الثابت من مدونات الحكم الصادر بتاريخ ١٩٦٩/٤/٢٦ - أن الطاعة قيدت عرضها لباقي الثمن بشروط بينها الحكم ثم تنازلت بعد ذلك عن تلك الشروط ففُضى الحكم سالف البيان بصحة العرض واتصريح للمطعون ضدها الأولى بصرف المبلغ المدَّوع دون قيد أو شرط ولم يلزمها بمصروفات العرض والإيداع بما يعنى رفضه الضمى لطلب الطاعة في شأنها فإن النعى على الحكم المطعون فيه بأنه لم يعرض لطلب تلك المصروفات بكون على غير أساس . وكان الحكم المطعون فيه إذ خلص إلى تأييد الحكم الابتدائي الصادر بتاريخ ١٩٧٠/٥/٣٠ والذي كان قد انتهى إلى رفض طلب التعويض عن الغش المنسوب إلى المطعون ضدها الأولى والتقص في المبيع . لما كان ما تقدم ، فإن النعى بهذا السبب يكون على غير أساس :

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسييب وفي بيان ذلك نقول الطاعة أنها تمسكت أمام محكمة الاستئناف بأن الحكمين الابتدائيين الصادرين بتاريخ ١٩٦٩/٤/٢٦ ، ١٩٧٠/٥/٣٠ لم يفصلا في طلباتهما تثيت ملكيتها لعقار النزاع ، وشطب التسجيلات ، وإخلاء المطعون ضدها الأولى من العقار المبيع وإذ خلص الحكم المطعون فيه إلى تأييد الحكم الابتدائي الصادر بتاريخ ١٩٧٠/٦/٣٠ الذي قضى بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها ودون أن يرد على أسباب الاستئناف فإنه يكون قد خالف القانون وشابه قصور في التسييب .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن من - المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن المقصود من طلب صحة ونفاذ عقد البيع هو تنفيذ التزام البائع بنقل ملكية العقار المبيع تنفيذاً عينياً والحصول على حكم يقوم تسجيله مقام تسجيل العقد في نقل الملكية ، فيكون في معنى هذا الطلب أن ملكية العقار لم تنقل بعد إلى المشتري ، ولذا فإن الحكم به يكون متناقضاً إذا ما اجتمع مع القضاء بتثيت ملكية ذات المشتري لهذا العقار لما يفيد هذا القضاء بطريق اللزوم الحتمى من ثبوت اكتساب المشتري للملكية العقار فصلاً : لما كان ذلك فإن طلب

الطاعة تثبيت ملكيتها لعقار النزاع أيًا كان الأساس الذي تستند إليه في ذلك يتناقض وطلبها الأساسى في الدعوى بصحة ونفاذ العقد المضمن شرائها ذات العقار ، ومن ثم يكون هذا الطلب غير قائم على أساس قانونى سليم ، ويكون النعى على الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص غير منتج وبالتالي غير مقبول ، وكان الثابت من الأوراق أن الطاعة طلبت بصحيفة دعواها تسليمها عقار النزاع خالياً من البائنة المطعون ضدها الأولى ففضى الحكم الابتدائى الصادر بتاريخ ١٩٦٩/٤/٢٦ - بالتسليم دون النص على إخلاء العقار من البائنة وارفضت الطاعة هذا الحكم ولم تطعن عليه حتى صار نهائياً حائزاً لقوة الأمر المقضى ، ومن ثم فلا يجوز لها بعد ذلك أن تعود وتطلب إخلالها منه لما في ذلك من مساس بحجية الحكم المشار إليه ويكون النعى على الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص غير منتج ، ومن ثم غير مقبول . ولما تقدم يكون النعى بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك تقول الطاعة أنها قد تمسكت أمام محكمة الاستئناف بأن أمر التقدير والحجز رقم ١٣٩ سنة ١٩٦٩ القاهرة صدر من رئيس الهيئة التى تنظر الدعوى وأنه صاحب الولاية في إصداره عملاً بالمواد ٤/٣١٩ ، ٣٢٧ ، ٢/٣٣٣ من قانون المرافعات وإذ قضى الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف الصادر بتاريخ ١٩٧٠/٥/٣٠ الذى خالف هذا النظر على قالة أن قاضى التنفيذ هو المختص وحده - دون أن يحصل دفاع الطاعة ويرد عليه فإنه يكون قد خالف القانون وشابه قصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعى غير منتج ذلك أن الحكم المطعون فيه وقد خلص صائبا إلى عدم أحقية الطاعة للدين الذى صدر من أجله أمر التقدير والحجز رقم ١٣٩ سنة ١٩٦٩ القاهرة ، فإن هذا النعى أيًا كان وجه الرأى يكون غير منتج ومن ثم غير مقبول .

لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٦ من مارس سنة ١٩٨٧

بإدارة السيد المستشار / يوسف أبو زيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / وليم رزق بدوي نائب رئيس المحكمة ، أحمد نصر الجندى ، د. محمد بهاء الدين
باشات و محمد خيرى الجنسى .

(٩٩)

الطعن رقم ١٨٣٢ لسنة ٥٣ القضائية :

(١) عقد • بطلان • تعويض « تقادم دعوى التعويض » • مسئولية • مسئولية
تقصيرية •

قاعدة زوال العقد منذ إبرامه • كائن للتقصير ببطلانه • عدم أعمالها في خصوص بدعوى
تقادم دعوى التعويض عن العمل غير المشروع الذى قضى على أساسه بالبطلان • غلة ذلك • عدم
تحقق الضرر الفل ٧١ من يوم الحكم بالبطلان • م ١٧٣ مدنى •

(٢) تقضى « أسباب الطعن » •

عدم بيان الطاعن العيب المنسوب للحكم المطعون فيه وموضعه منه وأثره في لغائه •
اعتباره نصيا مجهلا غير مطروح •

١ - الأثر الكاشف للحكم ببطلان العقد الذى يرتد بهذا البطلان إلى يوم
صدور ذلك العقد وإن كان يزيل العقد في خصوص التزامات طرفيه التعاقدية
منذ إبرامه إلا أنه لا أثر لذلك في خصوص بدعوى سريان تقادم دعوى التعويض
عن العمل غير المشروع الذى أدى للحكم بهذا البطلان لأن العبرة في بدعوى
سريان هذا التقادم ليست بافتراض وقوع الضرر وعلم الضرر به وبالمستول
عنه منذ إبرام العقد قياساً على ذلك الأثر الكاشف للحكم بالبطلان ، بل
أن العبرة في ذلك وعلى ما جرى به نص المادة ١٧٢ من القانون المدنى - هى
بوقوع الضرر فعلاً وبالعالم الحقيقى به وبالمستول عنه وهو ما لا يتحقق بالفعل
إلا يوم صدور ذلك الحكم .

٢ - المقرر في قضاء هذه المحكمة - عدم قبول الطعن الذى لم ين في

لأسبابه وجه العيب المنسوب للحكم المطعون فيه وموضعه منه وأثره في قضائه -
 وإذا كان الطاعن لم يبين في شق نعيه وجه مخالفة الحكم المطعون فيه لحجية الحكم
 السابق - فإن النعي يكون مجهولاً ، ومن ثم غير مقبول :

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار
 المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -
 تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٤٢٤٢/١٩٨٠ مدنى كلى جنوب
 القاهرة على الطاعن بصفته طالباً بالحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائى المؤرخ
 ١٩٦٤/٨/٣ المتضمن شراؤه من الأخير الأرض الميئنة به ومساحتها ١٩٩,٦٥
 متراً مع التسليم ، وإذا أقام الطاعن على المطعون ضده دعوى ضمان فرعية طالباً
 فيها الحكم بإبطال ذلك العقد لوروده على أرض لم يصدر قرار بتقسيمها ، عدل
 المطعون ضده طلباته إلى طلب الحكم بصحة توقيع الطاعن على هذا العقد
 ويلزمه بمبلغ ٥١ جنيه تعريضاً مؤقتاً عما أصابه من أضرار من جراء عدم
 تنفيذ العقد . بتاريخ ١٩٨٠/٦/١ قضت المحكمة في الدعوى الأصلية بصحة
 التوقيع وفي الدعوى الفرعية بإبطال العقد وأحالت الدعوى في خصوص
 طلب التعويض المؤقت إلى محكمة عابدين الجزئية للاختصاص القيمى ، حيث
 عدل المطعون ضده أمامها طلبه هذا إلى طلب التعويض التام الذى قدره
 بمبلغ ١٥٠٠٠ جنيه . قضت المحكمة بعدم اختصاصها قيمياً بنظر الدعوى
 وإحالتها إلى محكمة جنوب القاهرة الابتدائية وقيدت برقم ١٩٨٠/٤٢٤ . دفع
 الطاعن بسقوط دعوى التعويض بالتقادم . بتاريخ ١٩٨٢/٤/١١ قضت المحكمة
 برفض الدفع ويلزم الطاعن بصفته بأن يؤدى للمطعون ضده تعويضاً مقداره

٤٥٠٠ جنيه . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٣٨٧٦ س ٩٩ ق طالباً بإلغاء والحكم برفض الدعوى . بتاريخ ١٦/٦/١٩٨٣ قضت المحكمة بالرفض والتأييد . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . أودعت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينمى الطاعن بهما عدا الشق الثاني من السبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور ، وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بوجود احتساب بدء كل من التقادم الثلاثي والطويل المسقط لدعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع - طبقاً للمادة ١٧٢ من القانون المدني - من يوم تحرير عقد بيعه الأرض للمطعون ضده بتاريخ ١٩٦٤/٨/٣ بحسبانه اليوم الذي يرتد إليه بطلان هذا العقد بموجب حكم البطلان الكاشف له فيعتبر هو تاريخ وقوع الضرر وتاريخ علم المضرور منه به وبالشخص المسئول عنه لكن الحكم المطعون فيه : خالف هذا النظر ورفض الدفع بالتقادم على سند من احتسابه بدءاً من تاريخ صدور حكم البطلان في ١٩٨٠/٦/١ ورتب على ذلك قضاءه بالتعويض ودون أن يرد على ما تمسك به من دفاع ، فيكون فضلاً عن قصوره قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن الأثر الكاشف للحكم يبطلان العقْد الذي يرتد بهذا البطلان إلى يوم صدور ذلك العقد وإن كان يزيل العقد في خصوص التزامات طرفيه التعاقدية منذ إبرامه إلا أنه لا أثر لذلك في خصوص بدء سريان تقادم دعوى التعويض عن العمل غير المشروع الذي أدى للحكم بهذا البطلان لأن العبرة في بدء سريان هذا التقادم ليست بافتراض وقوع الضرر وعلم المضرور به وبالمسئول عنه منذ إبرام العقد قياساً على ذلك الأثر الكاشف للحكم بالبطلان ، بل إن العبرة في ذلك - وعلى ما جرى به

نص المادة ١٧٢ من القانون المدني - هي بوقوع الضرر فعلاً وبالعلم الحقيقي به وبالمشول عنه وهو ما لا يتحقق بالفعل إلا يوم صدور ذلك الحكم ، وإذ عول الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه في رفض الدفع بالتقادم إلى احتسابه بدءاً من تاريخ صدور الحكم بعلان عقد شراء المطعون ضده الأرض وهو يوم ١٩٨٠/٦/١ - ورتب على ذلك قضاءه بالتعويض فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون أو شابه قصور مبطل ويكون النemy عليه على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالشق الثاني من السبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ذلك أن هذا الحكم خالف حجية الحكم النهائي الصادر في الدعوى الفرعية بعلان عقد البيع موضوع الدعوى الأصلية بطلاناً يترد إلى تاريخ صدور العقد .

وحيث إن هذا النemy غير مقبول ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة عدم قبول الطعن الذي لم يبين في أسبابه وجه العيب المنسوب للحكم المطعون فيه وموضعه منه وأثره في قضائه وكان الطاعن لم يبين في شق نعيه وجه مخالفة الحكم المطعون فيه لحجية الحكم السابق فإن النemy به يكون مجهلاً ومن ثم غير مقبول :

ولما تقدم يتعين رفض الطعن :

جلسة ٢٦ من مارس سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / يوسف أبو زيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / وليم رزق بدوي نائب رئيس المحكمة ، أحمد نصر الجندي ، د. محمد بهاء الدين
باشات و محمد شكري الجندى .

(١٠٠)

الطنن رقم ١١٢٩ لسنة ٥٢ القضائية :

(١) قوة الأمر المقضى • حكم « حجية الحكم الجنائي » •

قوة الامر المقضى • ثبوتها للحكم الجنائي • شرطه • صيرورته باتاً غير قابل للطعن عليه •

(٢) حكم « الطعن في الحكم » • التماس إعادة النظر • قوة الامر المقضى :

التماس إعادة النظر في أحكام المحاكم العسكرية يديل للطنن بالنقض في أحكام المحاكم
العادية • مؤداه • عدم صيرورة تلك الأحكام يائه الا باستنفاد طريق الطعن عليه بذلك السبيل
أو بفوات ميعاده • ق ٢٥ لسنة ١٩٦٦ •

١ - قوة الأمر المقضى لا تلحق الحكم الجنائي إلا إذا كان باتاً لا يقبل
الطنن عليه بطرق الطعن العادية أو غير العادية لاستنفاد طرق الطعن فيه
أو بفوات مواعيدها :

٢ - التماس إعادة النظر في أحكام المحاكم العسكرية وفقاً لقانون الأحكام
العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ يعتبر بديلاً عن الضمانات التي كفلها القانون
العام عن طريق الطعن بالنقض في أحكام المحاكم العادية بما لزمه أن الحكم
الصادر من تلك المحاكم العسكرية لا يكون باتاً إلا باستنفاد طريق الطعن عليه
بالتماس إعادة النظر أو بفوات ميعاده :

الحكمة

يبيد للإطلاع على الأوراق وسامع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ... والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن المطعون ضدها الأولى عن نفسها وبصفقتها أقامت الدعوى رقم ١٩٨٠/١٠٨ مدنى كلى أسوان على وزير الدفاع بصفته - الطاعن - وعلى المطعون ضده الثانى طالبة الحكم بإلزامهما متضامين بأن يؤديا لها تعويضاً مقداره عشرة آلاف جنيه ، وقالت بياناً لذلك أن المطعون ضده الثانى كان يقود دبابه دون التحقق من صلاحيتها فنياً مما أدى إلى انحرافها واصطدامها بسيارة كان يستقلها مورثها المرحوم وتسبب في وفاته ، وحوكم المطعون ضده الثانى جنائياً في القضية رقم ١٩٧٨/٩٨ جنح عسكرية أسوان : وصدر ضده حكم بالإدانة ، ولما كان المطعون ضده الثانى تابعاً للطاعن فقد أقامت الدعوى ليحكم لها بطلباتها . بتاريخ ١٩٨١/٣/٣٠ قضت المحكمة بإلزام الطاعن والمطعون ضده الثانى متضامين بأن يؤديا لها مبلغ ثمانية آلاف جنيه : استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف قنا (مأمورية أسوان) بالاستئناف رقم ٥٦/٩٥٦ قى طالباً إلغاء الحكم برفض الدعوى . بتاريخ ١٩٨٢/٢/١٣ قضت المحكمة بالتأييد . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . أودعت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بتنقض الحكم . عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً :

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينمى به الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور والخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بدفاع حاصله أن الحكم الصادر بالإدانة في الجنحة رقم ١٩٧٨/٩٨ عسكرية أسوان وإن تصدق عليه في ١٩٧٩/٣/٢١ إلا أنه لم يعن للمطعون

ضده الثاني حتى يصير باتاً في حقه باستنفاد طريق الطعن عليه بالتماس إعادة النظر أو فوات ميعاده من تاريخ الإعلان عملاً بقانون الأحكام العسكرية رقم ١٩٦٦/٢٥ ، لكن الحكم المطعون فيه التزم حجية هذا الحكم الجنائي ورتب عليه قضاءه بالتعويض دون أن يتحقق من أنه قد أصبح باتاً ، وهو ما يعيبه بالقصور والخطأ في تطبيق القانون ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي في عمله ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن قوة الأمر المقضي لا تلحق الحكم الجنائي إلا إذا كان باتاً لا يقبل الطعن عليه بطرق الطعن العادية أو غير العادية لاستنفاد طرق الطعن فيه أو بفوات مواعيدها ، وأن التماس إعادة النظر في أحكام المحاكم العسكرية ، وفقاً لقانون الأحكام العسكرية رقم ١٩٦٦/٢٥ يعتبر بديلاً عن الضمانات التي كفلها القانون العام عن طريق الطعن بالنقض في أحكام المحاكم العادية بما لازمه أن الحكم الصادر من تلك المحاكم العسكرية لا يكون باتاً إلا باستنفاد طريق الطعن عليه بالتماس إعادة النظر أو بفوات ميعاده ، وكان الحكم المطعون فيه قد ركن في إثبات خطأ المطعون ضده الثاني إلى الحكم الصادر في الجلسة رقم ١٩٧٩/٩٨ عسكرية أسوان ، دون أن يبحث ما إذا كان هذا الحكم قد صار باتاً لإعلانه له بعد التصديق عليه ، واستنفاد طرق الطعن عليه بالتماس إعادة النظر أو بفوات ميعاده ، ورتب على ذلك قضاءه بالتعويض ، فإنه يكون معيباً بالقصور والخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

جلسة ٢٦ من مارس سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / يوسف أبو زيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / وكيم رزق بنوي نائب رئيس المحكمة ، أحمد نصر الجندى ، د. محمد بهاء الدين
باشات و محمد خيرى الجندى .

(١٠١)

الطعن رقم ٦٨١ لسنة ٥٤ القضائية :

(١) حيازة • تقادم • انقطاع التقادم «

مدة السنة اللازمة لرفع دعوى الحيازة • مدة تقادم • مؤدى ذلك • سريان قواعد وقف
وانقطاع التقادم المسقط عليها •

(٢) نفقش « السبب الجديد » • نظام عام • تقادم • دفعوع •

الدفع بالتقادم • عدم تعلقه بالنظام العام • وجوب التصكك به أمام محكمة الموضوع • عدم
جوازثارته لأول مرة أمام محكمة النفقش •

(٣) عقد « العقد الادارى » • اختصاص « الاختصاص الولاىى » •

المعقد الذى تبرمها الادارة مع الافراد • اعتبارها عقودا ادارية • شرطه •

(٤) ملكية « اكتساب الملكية بالتقادم » • حيازة • محكمة الموضوع •

وقف اليد • واقعة مادية • جواز البائها بكافة الطرق من أى مصدر يستقى القاضى منه
الدليل •

١ - مدة السنة المعنية لرفع دعوى الحيازة - هى مدة تقادم خاص تسرى
عليه قواعد الوقف والانتقطاع التى تسرى على التقادم المسقط العادى :

٢ - إذ كان التقادم لا يتعلق بالنظام العام ويجب التصكك به أمام محكمة
الموضوع فإن ما أثاره الطاعن بسبب النعى من انقضاء حق الطعون ضدها
الأول فى رفع الدعوى لمضى أكثر من سنة على تاريخ سلب الحيازة - يكون
دفاعاً جديداً لم يسبق له التصكك به أمام محكمة الموضوع فلا يجوز إثارته لأول
مرة أمام محكمة النقض :

٣ - العقود التي تبرمها الإدارة مع الأفراد لا تعتبر عقوداً إدارية إلا إذا تعلقت بتفسير مرفق عام وأظهرت الإدارة نيّتها في الأخذ في شأنها بأسلوب القانون العام بأن تضمن عقدها شروطاً استثنائية وغير مألوفة تتأى بها عن أسلوب القانون الخاص أو تحيل فيها الإدارة على اللوائح الخاصة بها :

٤ - وضع اليد واقعة مادية يجوز إثباتها بكافة الطرق من أى مصدر يستنى القاضي منه دليله :

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -
تتحصل فى أن المطعون ضدها الأولى أقامت الدعوى رقم ٤٢٠٩ سنة ١٩٧٧ مدنى كلى الزقازيق على المرحوم مورث الطاعن وبقى المطعون ضدهم ،
بطلب الحكم بكف متازعته لها فى مساحة ١ سهم ، ٢٠ قيراط ، ١ فدان أرضاً زراعية مبيّنة بالصحيفة وعدم تعرضه لها فيها ، وقالت بياناً لها أنها تضع اليد على هذه الأرض بنية التملك وقد تعرض لها المورث المذكور بأن وضع يده عليها بالقوة بتاريخ ١٩٧٤/١٠/٢٩ وحرر فى شأن ذلك الشكوى رقم ٢٧٤٩ سنة ١٩٧٤ إدارى أبوكبير ، ثم عدلت المطعون ضدها الأولى طلباتها إلى طلب الحكم برد حيازتها للمساحة سالمة البيان ومنع تعرض الطاعن وبقى المطعون ضدهم لها فيها - نذبت المحكمة خبيراً وبعد أن أودع تقريره قضيت بتاريخ ١٩٨٣/٥/٣٠ برد حيازة مساحة ٥ أسهم ، ٢٢ قيراط إلى المطعون ضدها الأولى . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة - مأمورية الزقازيق - بالاستئناف رقم ٤٠٤ سنة ٢٩ حتى طالب بالغاء

ورفض الدعوى - بتاريخ ١٩٨٤/٧/٦ قضت المحكمة بالتأييد - طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . أودعت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن . عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينمى الطاعن بأولها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيانه يقول إن المطعون ضدها الأولى أقامت دعواها ابتداء باعتبارها دعوى ملكية ثم عدلت الطلبات فيها إلى استرداد الحيازة وقد تم هذا التعديل بعد مضي أكثر من سنة على تاريخ التعرض فتكون الدعوى غير مقبولة لأن ميعاد رفع دعوى الحيازة يتعلق بالنظام العام وتقضى به المحكمة من تلقاء نفسها ، كما أنه لا يجوز تعديل الطلبات من دعوى أصل الحق إلى دعوى حيازة لتعارضه مع قاعدة عدم الجمع بينهما ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر يكون معيياً بمخالفة القانون .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول في شقه الأول ذلك أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مدة السنة المعينة لرفع دعوى الحيازة هي مدة تقادم خاص تسرى عليه قواعد الوقف والانقطاع التى تسرى على التقادم المسقط العادى وكان التقادم لا يتعلق بالنظام العام ويجب التمسك به أمام محكمة الموضوع

فإن ما أثاره الطاعن بسبب النعى من انقضاء حق المطعون ضدها الأولى في رفع الدعوى لمضى أكثر من سنة على تاريخ سلب الحيازة يكون دفاعاً جديداً لم يسبق له التمسك به أمام محكمة الموضوع فلا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . والنعى مردود في شقه الثانى ذلك أن الثابت أن المطعون ضدها الأولى عدلت طلباتها إلى استرداد الحيازة بصحيفة أودعها قلم كتاب محكمة أول درجة فأصبح المطروح على المحكمة هو طلب استرداد الحيازة كدعوى مبتدأة دون الدعوى المستندة إلى أصل الحق بما لا يكون معه في النزاع المائل

ثمّة جمع بين دعوى الحيازة ودعوى الحق . ويكون النعي على الحكم المطعون فيه بوجهيه على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيانه يقول إنه تمسك أمام محكمة أول درجة بعدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى على سند من أن التعرض الحاصل منه للمطعون ضدها الأولي يستند إلى قرار إداري صادر من هيئة الأوقاف المالكة بتأجيرها إليه الأرض محل النزاع مما لا تختص المحاكم العادية بنظره غير أن الحكم الابتدائي قضى على خلاف القانون برفض هذا الدفع الذي يحق له التمسك به أمام محكمة النقض لتعلقه بالنظام العام .

وحيث إن هذا النعي غير مقبول في شقه الأول ذلك أن الطاعن لم يقدم ما يدل على صدور قرار إداري من هيئة الأوقاف بشأن وضع اليد على الأرض محل النزاع ومردود في شقه الثاني ذلك أنه لما كان المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن العقود التي تبرمها الإدارة مع الأفراد لا تعتبر عقوداً إدارية إلا إذا تعلقت بتفسير مرفق عام وأظهرت الإدارة نيّتها في الأخذ في شأنها بأسلوب القانون العام بأن تضمن عقدها شروطاً استثنائية وغير مألوفة تنأى بها عن أسلوب القانون الخاص أو تحيل فيها الإدارة على اللوائح الخاصة بها وكان الثابت من عقد الإيجار المؤرخ ١٩٧٥/١٠/١٢ الصادر من هيئة الأوقاف إلى الطاعن أنه تضمن تأجيرها إليه أرضاً زراعية من أملاكها الخاصة ولم يتضمن أي شرط استثنائي يخالف المألوف في القانون الخاص فإن هذا العقد يعتبر عقداً مدنياً يحكمه القانون الخاص ، ومن ثم فإن دعوى استرداد الحيازة المرفوعة من المطعون ضدها الأولي بشأن تعرض الطاعن المستند إلى العقد سالف الذكر تكون مما تختص به المحاكم العادية وإذ قضى الحكم الابتدائي المخالف بالحكم المطعون فيه برفض الدفع المبني من الطاعن بعدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى لا يكون قد خالف قواعد الاختصاص الولائي ويكون النعي عليه على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينمى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الإخلال بحق الدفاع ، وفي بيانه يقول أنه طالب أمام محكمة الاستئناف إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات أنه دون المطعون ضدها الأولى بضع اليد على الأرض محل النزاع غير أن الحكم المطعون فيه التفت عن طلبه وعول في إثبات وضع يد المطعون ضدها الأولى على تقرير الخبير وهو ما يعيبه بالإخلال بحق الدفاع

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن وضع اليد واقعة مادية يجوز إثباتها بكافة الطرق من أى مصدر يستقى القاضى منه دليله وأن لمحكمة الموضوع الالتفات عن طلب الإحالة إلى التحقيق متى وجدت في الدعوى ما يكفى لتكوين عقيدتها وكان الحكم المطعون فيه قد عول في قضائه على تقريرى الخبراء المقدمين في الدعوى في إثبات وضع يد المطعون ضدها الأولى على الأرض محل النزاع ورتب على ذلك قضاءه برد حيازتهما ويكفى لحمل قضائه فلا عليه أن التفت عن طالب الطاعن إحالة الدعوى إلى التحقيق ويكون النعى عليه جدلاً موضوعياً في تقدير الدليل وكفايته مما تنحسر عنه رقابة محكمة النقض .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن :

جلسة ٢٦ من مارس سنة ١٩٨٧

بإمارة السيد المستشار / محمد محمود راسم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / محمد رافت خفاجي نائب رئيس المحكمة - محمد فؤاد شرباش ، محمد عبد البر
حسين سالم ومحمد محمد طيحه .

(١٠٢)

الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٥٠ القضائية :

(١ - ٣) إيجار « إيجار الأرض الفضاء » « انتهاء عقد الإيجار » .

(١) ورود عقد الإيجار على أرض فضاء . أثره . خضوعه لاحكام القانون المدني . لا عبء
بالفرض من الإيجار ولا بما يقيمه عليها المستأجر من انشاءات .

(٢) عقود الإيجار الخاضعة لاحكام القانون المدني . انقضاؤها بانتهاء مدتها . صدور
التعليه بالإخلاء من أحد طرفي عقد الإيجار للآخر . أثره . الحلل الرابطة العقدية بعد مدة
معينة .

(٣) قرار وزير التمييز رقم ١٨٢ لسنة ١٩٧٨ يحظر اتخاذ أى إجراء لهم المقاربات التي
تحرى منشآت تموينية قبل الحصول على ترخيص بذلك من المحافظ المختص . نطاقه . مسم
اعتماد أثره الى العلاقة الإيجارية القائمة بشأن تلك المنشآت . طلب المؤجر تسليم العين الحالية
من المنشآت القائمة عليها بما يتعارض والقرار المشار اليه . لا يحول دون القضاء بانتهاء
العقد . مدة ذلك .

١ - المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن ورود عقد الإيجار
على أرض فضاء يخضع لقواعد القانون المدني ، ولا عبء بالعرض الذي
استؤجرت العين من أجله ، ولا بما يقيمه عليها المستأجر من منشآت تحقياً
لهذا الغرض .

٢ - الأصل في عقود الإيجار الخاضعة لحكم القانون المدني أنها تنقضي
بانتهاء المدة المحددة فيها ، وأن التنبيه بالإخلاء الصادر من أحد طرفي عقد
الإيجار للطرف الآخر في المواعيد المبينة بالمادة ٥٦٣ من القانون المدني يؤدي
إلى إخلال الرابطة العقدية التي كانت قائمة بينهما بعد فترة معينة .

٣- إذ كان الثابت بالأوراق أن الطاعن أقام دعواه بطلب إنهاء عقد إيجار النزاع المؤرخ ١٩٥٣/٧/١ لانتهاء مدته بعد أن نيه على الشركة المطعون ضدها بالإخلاء في ١٨/٩/١٩٧٥ وفقاً لشروط هذا العقد ، وإذ نازعت الأخيرة في طبيعة العين المؤجرة في أنها لا تعد من الأراضي القضاء، فإنه كان يتعين على الحكم المطعون فيه أن يفصل في طلب لإنهاء العقد وفقاً للأحكام المقررة في هذا الشأن ، ولا يغير من ذلك أن المادة الأولى من قرار وزير القومين والتجارة الداخلية رقم ١٨٢ لسنة ١٩٧٨ - المنفذ لأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٥ تحظر على ملاك العقارات التي تحوي منشآت تموينية والتي حددها الجدول المرافق لهذا القرار ومن بينها مطاحن الحبوب من اتخاذ أى إجراء لهدم العقارات قبل الحصول على ترخيص بذلك من المحافظ المختص ، إذ أن هذا الخطر قاصر على هدم تلك المنشآت ولا يمتد أثره إلى العلاقة الإيجازية القائمة بشأنها ، بل تظل خاضعة من حيث قيامها أو انقضاءها للقواعد القانونية التي تنظمها سواء في القانون المدني أو قوانين إيجار الأماكن بحسب الأحوال ، ولا يحول دون القضاء بإنهاء عقد الإيجار أن يطلب المؤجر تسليمه العين المؤجرة خالية من المنشآت التي أقامها المستأجر بما يتعارض مع القرار الوزاوي المشار إليه إذ هو ليس شرطاً لقبول طلب إنهاء العقد ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض الدعوى برمتها لعدم حصول الطاعن على ترخيص لهدم المطحن الذي أقامه المستأجر بالأرض المؤجرة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر وللمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٥٤٠ سنة ١٩٧٦ مدق بتلزم دمنهور

على الشركة المطعون ضدها للحكم بإنهاء عقد الإيجار المؤرخ ١٩٥٣/٧/١ ، وإلزامها بتسليمه الأرض الميئة بالصحيفة خالية ، وقال بياناً لها أن المرحوم.... استأجر منه أرض الزراع بموجب عقد الإيجار سالف الذكر ، وقد أقام على جزء منها مطحناً تم تأميمه ، وحلت الشركة المطعون ضدها محل المستأجر الأصلي في كافة الحقوق والالتزامات الناشئة عن هذا العقد ، ثم أنلرها في ١٩٧٥/٩/١٨ بإخلاء أرض الزراع لعدم رغبته في امتداد العقد ، ولما لم تستجب لطلبه ، فقد أقام الدعوى . وبتاريخ ١٩٧٩/١/١١ حكمت المحكمة الجزئية بعدم اختصاصها قيمياً بنظر الدعوى ، وإحالتها لمحكمة دمنهور الابتدائية حيث قيدت برقم ٢٨٣ سنة ١٩٧٩ مدني كلى دمنهور ، وبتاريخ ١٩٧٩/٤/١١ حكمت المحكمة برفض الدفع المبدي من الشركة المطعون ضدها بعدم الاختصاص الولائي ، وإنهاء عقد الإيجار المؤرخ ١٩٥٣/٧/١ وألزمت الشركة المطعون ضدها بتسليم أرض الزراع إلى الطاعن خالية ، استأنفت الشركة المطعون ضدها هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٨٥ سنة ٣٥ إسكندرية «مأمورية دمنهور» . وبتاريخ ١٩٧٩/١١/٢٥ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ، وبرفض الدعوى . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بتقضي الحكم المطعون فيه ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة ، حددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وانحطاً في تطبيقه وتأويله ، وفي بيان ذلك يقول إن قرار وزير التكوين رقم ١٨٢ سنة ١٩٧٨ المنفذ لأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ سنة ١٩٤٥ حظر هدم المنشآت التكوينية ومنها المطاحن قبل الحصول على ترخيص بذلك من المحافظ المختص ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض دعواه بإنهاء عقد إيجار أرض الزراع - وهي من الأراضي القضاء - على سند من أن لزالة المطحن الذي أقامه المستأجر عليها يستلزم الحصول على ترخيص بهدمه ، في حين أن هذا الترخيص غير لازم في طلب إنهاء عقد الإيجار الذي تحكمه القواعد العامة في القانون المدني ، فإنه يكون معيياً بما يوجب نقضه :

وحيث إن هذا التعى شديد ، ذلك أن المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن ورود عقد الإيجار على أرض قضاء مخضع لقواعد القانون المدني ، ولا عبرة بالغرض الذى استوجرت العين من أجله ، ولا بما يقيمه عليها المستأجر من منشآت تحقيقاً لهذا الغرض ، ومن المقرر أن الأصل فى عقود الإيجار المخاضعة لحكم القانون المدني أنها تنقضى بانتهاء المدة المحددة فيها ، وأن التنبيه بالإخلاء الصادر من أحد طرفى عقد الإيجار للطرف الآخر فى المواعيد المبينة بالمادة ٥٦٣ من القانون المدني يؤدى إلى انحلال الرابطة العقدية التى كانت قائمة بينهما بعد فترة معينة ، لما كان ذلك ، وكان الثابت بالأوراق أن الطاعن أقام دعواه يطلب إنهاء عقد إيجار أرض النزاع المؤرخ ١٩٥٣/٧/١ لانتهاء مدته بعد أن نبه على الشركة المظعون ضدها بالإخلاء فى ١٩٧٥/٩/١٨ وفقاً لشروط العقد ، وإذ نازعت الأخيرة فى طبيعة العين المؤجرة فى أنها لا تعد من الأراضى القضاة ، فإنه كان يتعين على الحكم المظعون فيه أن يفصل فى طلب إنهاء العقد وفقاً للأحكام المقررة فى هذا الشأن ، ولا يغير من ذلك أن المادة الأولى من قرار وزير القومين والتجارة الداخلية رقم ١٨٢ سنة ١٩٧٨ - المنفذ لأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٢ سنة ١٩٤٥ تحظر على ملاك العقارات التى تحوى منشآت تموينية والتى حددها الجدول المرافق لهذا القرار ومن بينها مطاحن الحبوب من اتخاذ أى إجراء لهدم العقارات قبل الحصول على ترخيص بذلك من المحافظ المختص ، إذ أن هذا الخطر قاصر على هدم تلك المنشآت ولا يمتد أثره إلى العلاقة الإيجارية القائمة بشأنها ، بل تظل خاضعة من حيث قيامها أو انقضائها للقواعد القانونية التى تنظمها سواء فى القانون المدني أو قوانين إيجار الأماكن بحسب الأحوال ، ولا يحول دون القضاء بإنهاء عقد الإيجار أن يطلب المؤجر تعليمه العين المؤجرة خالية من المنشآت التى أقامها المستأجر بما يتعارض مع القرار الوزارى المشار إليه إذ هو ليس شرطاً لقبول طلب إنهاء العقد ، وإذ خالف الحكم المظعون فيه هذا النظر وقضى برفض الدعوى برمتها لعدم حصول الطاعن على ترخيص بهدم المطحن الذى أقامه المستأجر بالأرض المؤجرة فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة إلى بحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ٢٦ من مارس سنة ١٩٨٧

بإدارة السيد المستشار / محمد محمود راسم نائب رئيس المحكمة وعصوية السادة
المستشارين / محمد واقت خلفي نائب رئيس المحكمة ، اليصيني الكنانى ، محمد عبد اليسر
حسين سالم ومحمد محمد طهيلة •

(١٠٣)

الطعن رقم ٣٤٨ سنة ٥٠ القضائية :

(١) اعلان « بطلان الاعلان » • بطلان « بطلان الاجراءات » • تجزئة •

البطلان المترتب على عدم مراعاة اجراءات الاعلان • نسيى غير متعلق بالنظام العام • لا يحل
التمسك به الا من شرع لمصلحته ولو كان الموضوع غير قابل للتجزئة • افادة من صبح اعلاانه
بهذا البطلان • شرطه • ان يتمسك به من تسيب اعلااله وتلقى به المحكمة •

(٢) دعوى « سقوط الخصومة » • تجزئة •

سقوط الخصومة لمضى أكثر من سنة على آخر اجراء صحيح • م ١٢٤ مرافعات • اتصال
بمصلحة الخصم • جواز التنازل عنه صراحة أو ضمنا • تمسك صاحب المصلحة بالسقوط •
اثره • سقوطها بالنسبة لباقي الخصوم فى حالة عدم التجزئة •

(٣) نقض « ما لا يصلح سببا للطعن » •

اقامة الحكم المطعون فيه قضاء على اسباب مستقلة دون احالة الى اسباب الحكم الابتدائي •
النسب الوجهه الى هذا الحكم • غير مقبول •

٤ ، ٥ (ايجار « ايجار الاماكن » « بيع الجندك » •

(٤) بيع التجار أو المصنع • ايجاله استثناء من الاصل المقرر بحظر التنازل عن الايجار •
شرطه • توافر الصفة التجارية للنشاط الذى يزاوله البائع وقت البيع • المحل المستقل فى
نشاط حرفى • لا يحد بمجرى • صلة ذلك •

(٥) تحديد عناصر التجار من ثابت ومنقول ومقومات مادية ومعنوية • من سلطة قاضي
الموضوع متى كان استخلاصه سالفا •

(٦ ، ٧) ايجار « ايجار الاماكن » « التاجر المفروش » « الامتداد القانونى » •

(٦) مستأجر المكان المفروش • حقه فى الامتداد القانونى لمقتد الايجار • مناطه • الالامة
بمقد السكن • م ٤٦ لى ٤٩ سنة ١٩٧٧ •

(٧) الامر العسكري رقم ٤ سنة ١٩٧٦ بإجازة استئجار السكن المفروش غالبا متى توافرت
شروطه • اعتباره غير واجب التطبيق لعدم موضح التخليص حتى الغالة بالقانون رقم ٤٩ لسنة
١٩٧٧ •

١ - البطلان الناشئ عن عدم مراعاة إجراءات الإعلان بما في ذلك إجراءاته في غير موطن المعلن إليه هو بطلان نسبي غير متعلق بالنظام العام ، فلا يملك التمسك به إلا من شرع ذلك البطلان لمصلحته وليس لغيره من صح إعلانهم أن يتمسك بالبطلان الذي لا شأن له به ، فلا يقبل منه تقديم الدليل على قيامه ، ولا يغير من ذلك أن يكون الموضوع غير قابل للتجزئة ، ذلك أنه في حالة عدم التجزئة فإن إفادة من صح إعلانهم من البطلان الحاصل في إعلان غيرهم من الخصوم لا يكون إلا بعد أن يثبت هذا البطلان بالطريق الذي يتطلبه القانون ، فيتمسك به صاحب الشأن فيه وتحكم به المحكمة وعندئذ يستتبع الحكم بالبطلان بالنسبة لمن لم يصح إعلانه ، بطلانه أيضاً بالنسبة لباقي الخصوم .

٢ - النص في المادة ١٣٤ من قانون المرافعات على أنه ولكل ذى مصلحة من الخصوم في حالة عدم السير في الدعوى بفعل المدعى أو إمتناعه أن يطلب الحكم بسقوط الخصومة متى انقضت سنة من آخر إجراء صحيح من إجراءات التقاضي ، يدل على أن المقصود بصاحب المصلحة في هذا النص هو من لم يتم إعلانه بتعجيل الدعوى في الميعاد فله وحده حق التمسك بسقوط الخصومة ، ونظراً لعدم تعلقه بالنظام العام فإن لصاحب المصلحة فيه أن يتنازل عنه صراحة أو ضمناً ، أما الخصم الذي تم إعلانه صحيحاً بالتعجيل في ميعاد السنة فلا يملك التمسك بسقوط الخصومة لعدم إعلان غيره بهذا التعجيل في الميعاد أو بطلان إعلانه به حتى ولو كان الموضوع غير قابل للتجزئة ، إلا أنه إذا تمسك صاحب المصلحة بهذا الدفع ، وثبت للمحكمة صحته ، فإن سقوط الخصومة بالنسبة له يستتبع - في حالة عدم التجزئة - سقوطه أيضاً بالنسبة لباقي الخصوم .

٣ - متى كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم الابتدائي بناء على أسباب خاصة دون أن يحيل عليه في أسبابه ، فإن النemy الموجه إلى هذا الحكم يكون غير مقبول ، لما كان ذلك ، وكان النemy الموجه من الطاعن

منصرفاً إلى أسباب الحكم الابتدائي التي لا تصادف محل من قضاء الحكم المطعون فيه الذي أقام قضاؤه على أسباب مستقلة دون إحالة إلى الحكم الابتدائي ، فإن النعي - أياً كان وجه الرأي فيه يكون غير مقبول .

٤ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٥٩٤ من القانون المدني، إنما هو إستثناء لا يجوز التوسع فيه أو القياس عليه ذلك أن الأصل المقرر هو التزام المستأجر بإحترام الحظر من التنازل عن الإيجار وأن الدافع على تقريره هو حرص المشرع على إستبقاء الرواج التجاري ، متمثلاً في عدم توقف الاستثمار الصناعي أو التجاري في حالة إضطرار صاحبه للتوقف عنه ، فأباح المشرع للمستأجر التجاوز في الشرط المانع والتنازل عن الإيجار للغير متى كانت العين المؤجرة عقاراً أنشأ فيه المستأجر محلاً تجارياً سواء كان متجراً أو مصنعاً بشرط أن تثبت الصفة التجارية للنشاط الذي كان يزاوله المتنازل وقت إتمام بيع المتجر أو المصنع ، ومؤدى ذلك أنه إذا كان المحل مستغلاً في نشاط قوامه الاعتماد وبصفه رئيسية على إستغلال المواهب الشخصية والخبرات العملية والمهارات الفنية لصاحبه ، ودون أن يستخدم آلات أو عمالاً ولا يضارب على عمل هؤلاء العمال أو إنتاج تلك الآلات ، فإنه لا يعتبر متجراً ، إذ تقوم صلته لعمله في هذه الحالة على تقسيم الشخصية وخبرته بخلاف المحل التجاري الذي يتردد عليه العملاء ليقسم فيه كمنشأة لها مقوماتها الخاصة مستقلة عن شخص مالكيها ، كما يشترط أن يكون الشراء بقصد ممارسة ذات النشاط الذي كان يزاوله بائع المتجر .

٥ - تحديد عناصر المتجر من ثابتة ومتقول ومقومات مادية ومعنوية هو من سلطة قاضي الموضوع متى كان إستخلاصه في ذلك سائغاً :

٦ - النص في المادة ٤٦ من القانون ٤٩ سنة ١٩٧٧ في شأن تأجير الأماكن يدل على أن مناط تطبيقه هو أن تكون العين قد أجرة بفرض السكن إلى المستفيد من حكمه ، وهو ما كان يقضى به أيضاً الأمر الصنكري رقم ٤

سنة ١٩٧٦ في شأن تأجير الأماكن المفروشة الذي خول للمستأجر المصري الذي يسكن في عين مفروشة يستأجرها من مالكها لمدة خمس سنوات متصلة سابقة على تاريخ العمل بهذا الأمر أن يستأجرها خالية بالأجرة القانونية .

٧ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الأمر العسكري رقم ٤ سنة ١٩٧٦ قد أضحى غير نافذ بصدر الأمر العسكري رقم ٥ سنة ١٩٧٧ ولا يرتب أى حق لمستأجرى الأماكن المفروشة إلى أن تم إلغاء كل من الأمرين المذكورين ، بنص صريح في القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ . لما كان ذلك وكان الطاعن لا يدعى أنه إستأجر العين مفروشة من مالكها أو من المستأجر الأصلي بفرض السكنى - بل قام دفاعه أمام محكمة الموضوع على أنه إستأجرها من المستأجر الأصلي لإستعمالها كمكتب لممارسة مهنة المحاماة وهو ما رددته في صحيفة الطعن ، ومن ثم فإنه لا يحق له الاستفاده من حكم النص المشار إليه :

الحكمة .

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل في أن شركة مصر للتأمين - المطعون ضدها الأولى - أقامت الدعوى رقم ٢٥٦٦ لسنة ١٩٧٠ ملقاة على إسكندرية على الطاعن ومورث المطعون ضدها الثانى والثالثة ... بطلب الحكم بفسخ عقد الإيجار المؤرخ ١٩٥٧/٢/١١ وإخلاء العين الميئنة بالصحيفة وتسليمها لها خالية وقالت بياناً لدعواها إن المورث المذكور إستأجر الشقة محل النزاع بموجب العقد المؤرخ ١٩٥٧/٢/١١ من إدارة تصفية الأموال المصادرة ، وبعد حوالة العقد إلى شركة الجمهورية للتأمين أدمجت في الشركة المدعية ، وإذ قام المستأجر

الأصل بتأجير حجرة من الباطن إلى الطاعن بغير إذن منها فقد أقامت الدعوى. وبتاريخ ١٩٧١/١١/١٣ حكمت المحكمة بإقطاع مسير الخصومة لوفاة المستأجر الأصل ، ثم عجلتها المطعون ضدها الأول قبل الطاعن والمطعون ضدهما الثاني والثالث . وبتاريخ ١٩٧١/١١/٣ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت الشركة المطعون ضدها الأولى واقعة التأجير من الباطن بغير إذن كتابي صريح منها . وبعد سماع شهود الطرفين ، حكمت بتاريخ ١٩٧٥/٣/٢٢ بفسخ عقد الإيجار وإخلاء الطاعن والمطعون ضدهما الثاني والثالث من العين محل النزاع . إستأنف الطاعن هذا الحكم بالإستئناف رقم ٢٩٧ لسنة ٣١ ق إسكندرية ، كما أقام المطعون ضدهما الثاني والثالث إستئنافاً فرعياً عن هذا الحكم . وبتاريخ ١٩٧٩/١٢/١٦ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينمى الطاعن بالوجه الأول من السبب الأول منها بطلان الحكم المطعون فيه ، وفي بيان ذلك يقول إن تعجيل الدعوى أمام محكمة أول درجة قبل الورثة جاء باطلا إذ لم يصح إعلانهم بصحيفة التعجيل في موطنهم ، هذا إلى أنها أعلنت بعد مضي ستة من تاريخ الانقطاع ، مما يترتب عليه سقوط الخصومة وهو ما دفع به وكيل الورثة أمام محكمة أول درجة ، وأمام محكمة الاستئناف ، وإذ أيد الحكم المطعون فيه قضاء الحكم الابتدائي برفض هذين الدفعين فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعي في شقه الأول غير مقبول ، ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن البطلان الناشئ عن عدم مراعاة إجراءات الإعلان بما في ذلك إجراءاته في غير موطن المعلن إليه هو بطلان نسبي غير متعلق بالنظام العام ، فلا يملك التمسك به إلا من شرع ذلك البطلان لمصلحته وليس لغيره ممن صح إعلانهم أن يتمسك بالبطلان الذي لا شأن له به ، فلا نقبل منه

تقديم الدليل على قيامه ، ولا يغير من ذلك أن يكون الموضوع غير قابل للتجزئة ، ذلك أنه في حالة عدم التجزئة فإن إفادة من صح إعلانهم من البطلان الحاصل في إعلان غيرهم من الخصوم لا يكون إلا بعد أن يثبت هذا البطلان بالطريق الذي يتطلبه القانون ، فيتمسك به صاحب الشأن فيه ونحكم به المحكمة وعندئذ يستتبع الحكم البطلان بالنسبة لمن لم يصح إعلانه ، بطلانه أيضاً بالنسبة لباقي الخصوم ، لما كان ذلك فإنه لا يقبل من الطاعن التمسك ببطلان إعلان التعجيل إلى غيره من ورثة المستأجر (...) ولا يغير من ذلك أن النزاع المطروح غير قابل للتجزئة ، أو أن الورثة سبق لهم التمسك أمام محكمة الموضوع بهذا البطلان إذ هو لا ينتج أثره في حق الطاعن طالما أن المحكمة قد قضت برفض الدفع بالبطلان المدعى به . وهو ما ليس محل طعن من الورثة في الطعن المائل مما لا يقبل معه من الطاعن إثبات الجدل بشأنه أمام هذه المحكمة . والنمى في شقه الثاني مردود أيضاً بأن النص في المادة ١٣٤ من قانون المرافعات على أنه « لكل ذى مصلحة من الخصوم في حالة عدم السير في الدعوى بفعل المدعى أو إمتناعه أن يطلب الحكم بسقوط الخصومة متى انقضت سنة من آخر إجراء صحيح من إجراءات التقاضي » يدل على أن المقصود بصاحب المصلحة في هذا النص هو من لم يتم إعلانه بتعجيل^٣ الدعوى في الميعاد فله وحده حق التمسك بسقوط الخصومة ، ونظراً لعدم تعلقه بالنظام العام فإن لصاحب المصلحة فيه أن يتنازل عنه صراحة أو ضمناً أما الخصم الذي تم إعلانه صحيحاً بالتعجيل في ميعاد السنة فلا يملك التمسك بسقوط الخصومة لعدم إعلان غيره بهذا التعجيل في الميعاد أو ببطلان إعلانه به حتى ولو كان الموضوع غير قابل للتجزئة إلا أنه إذا تمسك صاحب المصلحة بهذا الدفع ، وثبت للمحكمة محنته ، فإن سقوط الخصومة بالنسبة له يستتبع في حالة عدم التجزئة - سقوطه أيضاً بالنسبة لباقي الخصوم ، لما كان ذلك ، فإنه لا يجوز للطاعن التمسك بسقوط الخصومة لعدم تعجيل الدعوى في الميعاد قبل ورثة المستأجر الأصلي ولئن كان الورثة المذكورون قد تمسكوا بسقوط الخصومة أمام محكمة الموضوع - في نزاع غير قابل للتجزئة - إلا أنه

طالما أن المحكمة قد رفضت هذا الدفع ، فليس لغيرهم العودة إلى إثارة هذا الدفاع ومن ثم فإن النعى يكون في جملته غير مقبول :

وحيث إن الطاعن ينعى بالوجه الثالث من السبب الأول ببطلان الحكم المطعون فيه الذى أيد حكم محكمة أول درجة واستند لأسبابه رغم خلوه من بيان المحكمة التى أصدرته ، ومادة النزاع التى فصل فيها وهى من البيانات التى يترتب على إغفالها بطلان الحكم و

وحيث إن هذا النعى غير منتج ، ذلك أن الحكم المطعون فيه وقد حصل فى موضوع النزاع بأسباب مستقلة لم يحل فيها إلى ما جاء بالحكم الابتدائى من أسباب فإن النعى عليه بالبطلان لإغفاله بيان اسم المحكمة ونوع المادة التى فصل فيها - أياً كان وجه الرأى فيه - يكون غير منتج إذ ليس من شأنه أن يحقق سوى مصلحة نظرية صرف لا يعتد بها .

وحيث إن حاصل ما ينعاه الطاعن بالوجه الأول من السبب الثانى من أسباب الطعن أن محكمة أول درجة أخطأت فى تطبيق القانون إذ ثبت بما قدمه من مستندات أنه كان يشارك المستأجر الأصلى منذ بدء العلاقة الإيجارية ، ورغم أن المحكمة أحالت الدعوى إلى التحقيق ، إلا أنها لم تأخذ بما شهد به الشهود أمامها ، مما يعيب حكمها بالتناقض أيضاً .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه متى كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم الابتدائى بناء على أسباب خاصة دون أن يحل عليه فى أسبابه ، فإن النعى الموجه إلى هذا الحكم يكون غير مقبول ، لما كان ذلك وكان النعى الموجه من الطاعن منصرفاً إلى أسباب الحكم الابتدائى التى لا تضادف عمل من قضاء الحكم المطعون فيه الذى أقام قضاؤه على أسباب مستقلة دون إحالة إلى الحكم الابتدائى ، فإن النعى - أياً كان وجه الرأى فيه - يكون غير مقبول .

وحيث إن الطاعن يعنى بالوجه الثانى - من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى ذلك يقول إنه اشترى العين محل النزاع من المستأجر الأصلي بالجلدك بالعقد المؤرخ ١٩٧١/٩/١٠ إلا أن الحكم المطعون فيه نفى توافر شروط هذا البيع إستناداً إلى أن العين ليست متجراً أو مصنعاً ، فى حين أن المحل التجارى بمعناه الواسع يشمل كل مكان يباشر فيه المستأجر حرفة أو مهنة تدبر عليه ربحاً إذا كان هذا المكان الذى تزاول فيه هذا العمل من شأنه أن يجعل له ميزة خاصة من حيث إستغلاله لمكتب عام ، كما أنه لا يشترط فى بيع الجلدك أن يزاول المشتري نفس النشاط الذى كان يزاوله البائع فى العين ، وإذ أطرحت الحكم المطعون فيه ذلك العقد بغير سند من الواقع أو القانون ، فإنه يكون معيباً بما يوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ، ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن ما نعت عليه الفقرة الثانية من المادة ٥٩٤ من القانون المدنى من أنه «إذ كان الأمر خاصاً بإيجار عقار انشئ به مصنع أو متجر وأقتضت الضرورة أن يبيع المستأجر هذا المصنع أو المتجر جاز للمحكمة بالرغم من وجود الشرط المانع أن تقضى بإبقاء الإيجار » . إنما هو إستثناء لا يجوز التوسع فيه أو القياس عليه ذلك أن الأصل المقرر هو التزام المستأجر بإحترام الحظر من التنازل عن الإيجار وأن الدافع على تقريره هو حرص المشرع على إستبقاء الرواج التجارى ، متمثلاً فى عدم توقف الإستثمار الصناعى أو التجارى فى حالة إضطراب صاحبه للتوقف عنه ، فأباح المشرع للمستأجر التجاوز فى الشرط المانع والتنازل عن الإيجار الغير متى كانت العين المؤجرة عقاراً أنشأ فيه المستأجر محلاً تجارياً سواء كان متجراً أو مصنعاً بشرط أن تثبت الصفة التجارية للنشاط الذى كان يزاوله التنازل وقت إتمام بيع المتجر أو المصنع ، ومؤدى ذلك أنه إذا كان المحل مستغلاً فى نشاط قوامه الاعتماد. وبصفة رئيسية على إستغلال المواهب الشخصية والخبرات العملية والمهارات الفنية لصاحبه ، ودون أن يستخدم آلات أو عمالاً ولا يضارب على عمل هؤلاء العمال أو إنتاج تلك الآلات . فإنه لا يعتبر متجراً ، إذ تقوم صلتة بعملاته فى هذه الحالة

على تقسيم الشخصية في خبرته بخلاف المحل التجاري الذي يتردد عليه العملاء لتقاسم فيه كمنشأها لها مقوماتها الخاصة مستقلة عن شخص مالكها ، كما يشترط أن يكون الشراء بقصد ممارسة ذات النشاط الذي كان يزاوله بائع المتجر ، ومن المقرر أيضاً أن تحديد عناصر المتجر من ثابتة ومقول ومقومات مادية ومعنوية هو من سلطة قاضي الموضوع متى كان إستخلاصه في ذلك سائفاً لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه في هذا الخصوص على ما أورده من أنه ولا صحة لما دفع به المستأنف (الطاعن) أخيراً من أنه إشتري عين النزاع بالجلدك بموجب عقد التنازل المؤرخ ١٩٧١/٩/١٠ إذ أن هذه العين ليست متجراً أو مصنعة ولا ينطبق بشأنها حكم المادة ٥٩٤ من القانون المدني على أن العقد المذكور لا يقيد بيع المكتب التجاري الخاص بالمستأجر الأصلي بكافة عناصره المعنوية والمادية إلى المستأنف الذي يمتن مهنة الحمامة ، وإنما انصب ذلك العقد على تسليم تنازل المستأجر الأصلي عن عقد الإيجار للمستأنف ، فضلاً في تقدير شراء المستأنف للأثاث المملوك لذلك المستأجر ، فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويكون قد خلص سائفاً بما له أصل ثابت بالأوراق ، وبما يكفي لحمل قضاائه إلى إنتفاء بيع العين المؤجرة بالجلدك إلى الطاعن - من ثم فإن النعي لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً فيما لحكمة الموضوع سلطة فهمه وتحصيل دليله ، مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعن ينعي بالوجه الثالث من السبب الثاني وبالسبب الثالث من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك تقول أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بأحقته في الاستفادة من أحكام المادة ٤٦/٢ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ والمادة الثالثة من الأمر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ ويحق له البقاء في العين محل النزاع إذ أنه يستأجر مكتبه مفروشا من المستأجر الأصلي بمقتضى عقد الإيجار المؤرخ ١٩٥٧/١٢/١ منذ أكثر من عشرين عاماً إلا أن الحكم لم يعرض لهذا الدفاع ، وأطرح هذا العقد رغم أن أحد أمن الخصوم لم يعلن عليه .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن النص في المادة ٤٦ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير الأماكن على أنه «يحق للمستأجر الذي يسكن في عين إستأجرها مفروشة من ماليتها لمدة خمس سنوات متصلة سابقة على تاريخ العمل بهذا القانون البقاء في العين ... فإذا كانت العين قد أجرت مفروشة من مستأجرها الأصلي فإنه يشترط لإستفادة المستأجر من الباطن من حكم الفقرة السابقة أن يكون قد أمضى في العين مدة عشر سنوات متصلة سابقة على تاريخ العمل بهذا القانون » يدل على أن مناط تطبيقه حكم هذا النص أن تكون العين قد أجرت بغرض السكن إلى المستفيد من حكمة ، وهو ما كان يقضى به أيضاً الأمر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ في شأن تأجير الأماكن المفروشة الذي غول للمستأجر المصري الذي يسكن في عين مفروشة إستأجرها من ماليتها لمدة خمس سنوات متصلة سابقة على تاريخ العمل بهذا الأمر أن يستأجرها خالية بالأجرة القانونية، ومن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الأمر العسكري المذكور قد اضحى غير نافذ بصدور الأمر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٧٧ ولا يرتب أي حق لمستأجر الأماكن المفروشة ، إلى أن تم الغاء كل من الأمرين المذكورين بنص صريح في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . لما كان ذلك وكان الطاعن لا يدعى إنه إستأجر العين مفروشة من ماليتها أو من المستأجر الأصلي بغرض السكنى - بل أقام دفاعه أمام محكمة الموضوع على أنه إستأجرها من المستأجر الأصلي لإستعمالها ككتب للممارسة مهنة المحاماة وهو ما رددته في صحيفة الطعن . ومن ثم فإنه لا يحق له الاستفادة من حكم النص المشار إليه ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد إنتهى في أسبابه إلى إطراح أحكام الأمر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ والمادة ٤٦ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ لإنتفاء شروط أعمالها فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيقه القانون ، كما لا يعيب الحكم مجرد القصور في الرد على دفاع قانوني للخصم إذ بحسب المحكمة أن يكون حكمها صحيح النتيجة قانوناً ، ولحكمة النقض أن تستكمل أسبابه القانونية ، ومن ثم فإن النعي عليه بالقصور في هذا الخصوص يكون على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٩ من مارس سنة ١٩٨٧

بإقامة السيدة المستشار/ أحمد ضياء عبد الرازق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ -وليم رزق بدوي نائب رئيس المحكمة ، طلست أمين صادق ، محمد عبد القادر سمير وعبد المال السلمان .

(١٠٤)

الطعن رقم ١٠٧٠ لسنة ٥٢ القضائية :

(١ - ٢) عمل « تصحيح أوضاع العاملين : مدة خدمة : ترقية » .

١ - مدة الخدمة السابقة التي قضيت في الجمعيات التعاونية الزراعية - الاعتداد بها في حساب المدد الكلية اللازمة للترقية طبقاً لقانون تصحيح أوضاع العاملين رقم ١١ لسنة ١٩٧٥

٢ - طلب ضم مدة الخدمة السابقة المعتبرة للترقية وفقاً للقانون ١١ لسنة ١٩٧٥ .
وجوب التقدم به إلى لجنة شئون العاملين المختصة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر القانون المشار إليه . عدم كفاية ثبوت تلك المدد بملف الخدمة .

١ - مؤدى نص المادة الأولى من مواد إصدار القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ والمادة الأولى من القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ وما استقر عليه قضاء هذه المحكمة أن الجمعيات التعاونية تعتبر في حكم القانون ٦٠ لسنة ١٩٧١ من الوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسات العامة بصريح نص المادة الرابعة من هذا القانون المقابلة لنص المادة الرابعة من القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٦ ومفاد ذلك الاعتداد بمدد الخدمة السابقة التي قضاها العاملون بالجمعيات التعاونية الزراعية في حساب المدد الكلية اللازمة للترقية طبقاً لقانون تصحيح أوضاع العاملين رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

٢ - توجب المادة ١٩ من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ لإحتساب مدة الخدمة صدور قرار من لجنة شئون العاملين بالجهة التي يقعها العامل ينسأ على الطلب الذي يقدمه إلى هذه اللجنة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا القانون ولا تجز النظر في إحتساب أية مدة من المدد المنصوص عليها

في المادة ٢٨ من ذات القانون بعد هذا التاريخ ولا يغنى عن التقدم بالطلب المشار إليه ثبوت هذه المدد بملف خدمة العامل وقت التعيين .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

وحيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية :

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصلت في أن الطاعنين أقاموا الدعوى رقم ٣٩٠٤ لسنة ١٩٧٨ عمال كلى المنصورة على المطعون ضده — بنك التنمية والائتمان الزراعي بالدقهلية طلبوا فيها ضم مدة خدمتهم جميعاً بالجمعيات التعاونية الزراعية وضم مدة خدمة نالهم بالقوات المسلحة وتسوية حالتهم على هذا الأساس مع ما يترتب على ذلك من آثار قانونية بالنسبة للفئة المالية أو المرتب — وقالوا بياناً لذلك أنه تم تعيين الأول والثاني بالجمعيات التعاونية الزراعية بمؤهل الإبتدائية القديمة في ١٩٥٩/١/١ ونالهم في ٦٣/١٢/١٠ بذات المؤهل وكان مجنّداً بالقوات المسلحة من ١٩٦٠/٤/٢٠ حتى ١٩٦٣/١١/١ ثم عينوا بالبنك المطعون ضده في ١٩٧٧/٢/٢٨ على الفئة المالية الثامنة تنفيذاً لأحكام القرار الوزاري رقم ١٢٧ لسنة ١٩٧٦ ولمسا كان لهم مدة خبرة تزيد على مدة الخبرة اللازمة للتعين في وظيفة كاتب (د) بالفئة المالية الثامنة فإنهم يستحقون علاوة دورية عن كل سنة من السنوات الزائدة عن المدة المطلوبة تضاف إلى أول مربوط الفئة الثامنة نذبت المحكمة خيراً وبعد أن أودع تقريره عدل الطاعنون طلباتهم إلى طلب الحكم على مقتضى النتيجة التي إنتهى إليها الخبير والتي أسسها على إعمال القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قضت المحكمة بأحقية الطاعنين الأول والثاني في التعيين على الدرجة الثامنة من ١٩٧٧/٣/١ بمرتب أساسي ١٥ جنيه يضاف إليها خمسة علاوات قيمة كل منها جنياً واحداً وأحقية الطاعن الثالث في التعيين

على الدرجة الثامنة من ١٩٧٧/٣/١. عرتب أسامى ١٥ جنيه يضاف إليها أربع^١ علاوات قيمة كل منها جنيه واحد . طعن البنك على هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٤ لسنة ٣٣ ق المنصورة وبجلسة ١٩٨٢/٢/١٣ قضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعنون في هذا الحكم بالنقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينمى بهما الطاعنون على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقولون إن المحكمة أسست قضاءها برفض الدعوى على أنهم لم يقدموا طلباً بضم مدة الخدمة موضوع النزاع في الميعاد المنصوص عليه في المادة ١٩ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ في حين أنهم لم يقيموا الدعوى إستناداً إلى هذا القانون لأنه لا يطبق إلا على العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الموجودين بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ بينما تم تعيينهم بالبنك في ١٩٧٧/٢/٢٨ ومن ثم لا تنطبق عليهم أحكامه وإنما أقاموها على سند من القواعد التي وضعها البنك وهو بسبيل تعيين العاملين بالجمعيات التعاونية الزراعية في وظائفه وإذ كانت سلطة البنك في تعيين موظفيه تقديرية لا معقب عليها طالما أن التعيين تم وفقاً لنصوص قانون العاملين بالقطاع العام وخلا من إساءة استعمال الحق إلا أنه إذا وضع قواعد عامة لهذا التعيين لتطبيقها على جميع الذين تتوافر فيها شروطه فإنه يلتزم بها دون تفرقه بينهم .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كانت المادة الأولى من مواد إصدار القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على سريان أحكامه على ... (ب) العاملين الخاضعين لنظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون ٦١ لسنة ١٩٧١ فيما عدا أحكام المادتين ١ ، ٣ من القانون المرافق وتنص المادة الأولى من القانون ٦١ لسنة ١٩٧٥ على سريان أحكام النظام المرافق له على العاملين

بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها وكان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن الجمعيات التعاونية تعتبر في حكم القانون ٦٠ لسنة ١٩٧١ من الوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسات العامة بصريح نص المادة الرابعة من هذا القانون المقابلة لنص المادة الرابعة من القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٦ ومفاد ذلك الاعتداد بمدد الخدمة السابقة التي قضها العاملون بالجمعيات التعاونية الزراعية في حساب المدد الكلية اللازمة للترقية طبقاً لقانون تصحيح أوضاع العاملين رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، لما كان ذلك وكانت المادة ١٩ من هذا القانون توجب لإحتساب مدة الخدمة صدور قرار من لجنة شئون العاملين بالجهة التي يتبعها العامل بناء على الطلب الذي يقدمه إلى هذه اللجنة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا القانون ولا تجزئ النظر في إحتساب أية مدة من المدد المنصوص عليها في المادة ٢٨ من ذات القانون بعد هذا التاريخ ولا يغني عن التقدم بالطلب المشار إليه ثبوت هذه المدة بملف خدمة العامل وقت التعيين وكان الطاعنون لا ينازعون في أنهم لم يتقدموا بهذا الطلب وكان لا يغير من ذلك أن يكون الطاعنون قد أغفلوا الإشارة في صحيفة دعواهم إلى القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ علماً أنهم عادوا فحددوا طلباتهم الختامية وفقاً لما انتهى إليه تقرير الخبير المؤسس على أعمال أحكام هذا القانون ، لما كان ذلك وكان المحكم المطعون فيه قد ألزم هذا النظر فإن النعي عليه بمخالفة القانون يكون على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٩ من مارس سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار/ أحمد ضياء عبد الرازق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / عبد المنعم أحمد بركة نائب رئيس المحكمة ، طلعت أمين صادق ، محمد عبد القادر
سعيد وعبد المال السمان •

(١٠٥)

الطعن رقم ١٦٦٢ لسنة ٥٢ القضائية :

(١) حكم « تسبيب الحكم » • استئناف •

أخذ الحكم الاستئنافي بأسباب الحكم الابتدائي والاحالة إليها دون إضافة • لا عيب •

(٢) عمل « ادارات قانونية : تأديب » •

اجراءات تأديب أعضاء الإدارات القانونية بالمؤسسات والهيئات العامة • خضوعها لاحكام
القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ • مله ذلك •

(٣) نقض « أسباب الطعن : النعى المجهل » •

أسباب الطعن بالنقض • وجوب تعريفها تحريفا واضحا نافيا عنها الفوضى والجهالة •
عدم بيان سبب النعى بيانا دقيقا والمستندات ودلائلها التي ينص الطاعن على الحكم اغفالها •
آثره • اعتبار النعى مجهلا وغير مقبول •

(٤) نقض « أسباب الطعن : السبب الجديد » •

عدم تقديم الطاعن المستندات التي يحتج بها لمحكمة الموضوع • التمسك بدلائلها لأول مرة
امام محكمة النقض • غير جائز •

١ - لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة - أنه لا يعيب الحكم
الاستئنافي أن يعتق أسباب الحكم الابتدائي ويحيل إليها دون إضافة إذا رأت
محكمة الاستئناف أن ما أثاره الطاعن في أسباب استئنافه لا يخرج في جوهره
عما كان معروضا على محكمة أول درجة وتضمنه أسباب حكمها وليس فيه
ما يدعوها إلى إيراد أسباب جديدة :

٢ - لما كانت الفقرة الأولى من المادة ٢١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣

بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها قد أناطت بوزير العدل - بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة السابعة من هذا القانون - إصدار لائحة بتنظيم الأحكام الخاصة بالتحقيق وبالنظام التأديبي لمديرى الإدارات القانونية وأعضائها وبإجراءات ومواعيد التظلم مما قد يوقع عليهم من جزاءات ، كما أجازت له أن يضمن هذه اللائحة بياناً بالمخالفات الفنية والإدارية التى تقع منهم والجزاءات المقررة لكل منها والسلطة المختصة بتوقيعها ، وإذ لم تصدر بعد هذه اللائحة ، فإنه يتعين إعمال التشريعات السارية بشأن العاملين بالقطاع العام بالتطبيق لنص المادة ٢٤ من ذات القانون والتي تنص على أن « » مما يقتضاه خضوع طلب الغاء الجزاء الموقع على الطاعن ... لأحكام نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بإعتباره القانون السارى وقت توقيع الجزاء .

٣- من المقرر أن المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات إذا أوجبت أن تشتمل صحيفة الطعن بالنقض على بيان الأسباب التى بنى عليها الطعن وإلا كان الطعن باطلاً إنما قصدت بهذا البيان أن تحدد أسباب الطعن وتعرف تعريفاً واضحاً كاشفاً عن المقصود منها كشفاً نافياً عنها الغموض والجهالة بحيث يبين منها أوجه العيب الذى يعيبه الطاعن على الحكم وموضعه منه وأثره فى قضائه . لما كان ذلك وكان الطاعن لم يبين المستندات التى ينمى على الحكم إغفاله الرد عليها رغم كفايتها فى ثبوت هذا الخطأ ولم يفصح عن دلالة تلك المستندات وأثر اغفالها فى قضاء الحكم ، فإن النعى بهذا الوجه يكون مجهولاً وغير مقبول .

٤- لما كان الثابت بالأوراق أن الطاعن لم يعرض على محكمة الموضوع المستندات التى إستدل بها على أن أيام غيابه كان قد تمجد فيها جلسات لتظر الدعاوى التى أقامها على المظنون ضدها ، فإن التمسك بالدلالة المستمدة منها يعتبر من الأسباب الجديدة التى لا يجوز التحلى بها لأول مرة . أمام محكمة النقض ..

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٩٨٦ لسنة ١٩٧٩ عمال كلى الإسكندرية على الشركة المطعون ضدها طالباً بالحكم (أولاً) بإلغاء قرار تخفيض المرتب . (ثانياً) بإسترداد رسوم القيد فى الاستئناف وقيمة الاشتراك عن سنة ١٩٨٠ . (ثالثاً) بإعتار أيام غيابه فى ٢٢ ، ٢٧ ، ٣١/١٢/١٩٧٩ أجازات مدفوعة الأجر ورد قيمتها إليه . (رابعاً) بإلغاء الجزاء الموقع عليه بخمسة ربيع يوم من المرتب . (خامساً) بإلزامها أن تدفع له تعويضاً قدره ٥٠٠٠ جنيه ، وقال بياناً لدعواه أنه من العاملين لدى المطعون ضدها ، وإذ قامت الأخيرة بنقله للعمل محامياً بإدارتها القانونية ثم دأبت على الإساءة إليه بأن خصصت لعمله مكاناً لا يتناسب ووظيفته وخفضت مرتبه بمقولة أن الحاقه بالإدارة القانونية يعد تعييناً جديداً يقتضى سحب ترقياته اللاحقة والى تمت لوظيفة خارج هذه الإدارة وتخيم مستحقاتها من مرتبه ، كما رفضت أن ترد إليه رسوم قيده بالإستئناف وحالت دون منحه أجازات لحضور جلسات المرافعة رغم أن رصيد أجازاته يسمح بذلك ، وأوقعت عليه دون وجه حق جزاء بخمسة ربيع يوم من مرتبه ، وأصيب من جراء ذلك بأضرار مادية وأدبية ، فقد أقام الدعوى بالطلبات آنفة البيان . كما أقام الطاعن على ذات الشركة الدعوى رقم ٦٠٨ لسنة ١٩٨٠ عمال كلى الإسكندرية بطلبات ختامية هى الحكم أصلياً بوقف الخصم من مرتبه وإحتياطياً بأحقته فى قيمة الضرائب والتأمينات المخصوصة من مرتبه قبل تخفيضه ، بتاريخ ٢٥/١١/٨١ حكمت المحكمة (أولاً): فى الدعوى رقم ٩٨٦ لسنة ١٩٧٩ : ١ — برفض طلب تخفيض المرتب . ٢ — برفض طلب رد رسوم القيد بالإستئناف . ٣ — بإعتبار

أيام غيابه في ٢٢ ، ٢٧ ، ١٩٧٩/١٢/٣١ أجازات مدفوعة الأجر خصما من رصيده ورد قيمتها إليه . ٤ - بعدم اختصاصها ولائياً بنظر طلب الغاء الجزاء ٥ - بقبول طلب التعويض والزام المطعون ضدها أن تؤدي للطاعن مبلغ ٥٠٠٠ جنياً (ثانياً) في الدعوى رقم ٦٠٨ لسنة ١٩٨٠ . ١ - برفض طلب وقف الخصم من المرتب ٢ - بأحقية الطاعن في إسترداد قيمة الضرائب وأقساط التأمينات المخصوصة من المرتب قبل تخفيضه . إستأنف الطاعن هذا الحكم بالنسبة لما رفض من طلباته في الدعوى رقم ٩٨٦ لسنة ١٩٧٩ - أمام محكمة إستئناف الإسكندرية بالإستئناف رقم ٥٧٦ لسنة ٣٧ ق ، كما إستأنفته المطعون ضدها بالنسبة لما قضى به في طلب التعويض وطلب إعتبار أيام الغياب أجازات مدفوعة الأجر - أمام ذات المحكمة بالإستئناف رقم ٨ لسنة ٣٨ ق ، وبتاريخ ١٠/٤/١٩٨٢ حكمت المحكمة في الاستئناف رقم ٥٧٦ لسنة ٣٧ ق بتأييد الحكم المستأنف ، وفي الاستئناف رقم ٨ لسنة ٣٨ ق ، بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به للطاعن من تعويض ومن إعتبار أيام ٢٢ ، ٢٧ ، ١٩٧٩/١٢/٣١ أجازات مدفوعة الأجر ورد قيمتها إليه ورفض دعواه في هذين الشقن . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، ويعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينعي الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه القصور في التسييب لإغفاله الرد على ما تمسك به في صحيفة الاستئناف من الغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض طلب تخفيض المرتب ، ورفض طلب رد رسوم قيده بالاستئناف وإشراكه بتقابة المحامين عن سنة ١٩٨٠ .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا يعيب الحكم الاستئنافي أن يعتق أسباب الحكم الابتدائي ويعمل إليها دون إضافة إذا رأت محكمة الاستئناف أن ما أثاره الطاعن في أسباب

استثنائه لا يخرج في جوهره عما كان معروضاً على محكمة أول درجة وتضمنه أسباب حكمها وليس فيه ما يدعوها إلى إيراد أسباب جديدة . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد تناول الرد عن استئناف الطاعن بقوله إنه « بالنسبة للاستئناف المرفوع من المدعى - الطاعن - فإن الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض لطلبات المدعى ... في محله للأسباب التي أوردتها والتي تأخذ بها هذه المحكمة وقد تكفل الحكم المستأنف بأسباب سليمة ساندتها القانون في الرد على دفاع المستأنف ... ومن ثم يتعين رفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف » وهو ما مؤداه أن الحكم رأى فيما أثاره الطاعن في استئنائه - بالنسبة لطلب إلغاء تخفيض المرتب ، وطلب رد رسوم قيده بالاستئناف واشترائه بتقابة المحامين عن سنة ١٩٨٠ ترديداً لما تكفل الحكم المستأنف بالرد عليه ، ومن ثم فلا تريب على الحكم المطعون فيه إن هو لم يفرد له أسباباً خاصة ، ويكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم أعمل على طلب إلغاء الجزاء الموقع عليه بخمسة ربيع يوم من المرتب أحكام نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ، في حين أن هذا الطلب يخضع لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ الخاص بالإدارات القانونية باعتباره عضواً بالإدارة القانونية للمطعون ضدها ، وقد أورد هذا القانون في المادة ٢١ منه وما بعدها الأحكام الخاصة بالنظام التأديبي لمديري الإدارات القانونية وأعضائها مما كان يقتضى أعمالها التزاماً بالقاعدة التي تقضى بعدم الرجوع إلى أحكام القانون العام إلا فيما لم يرد في شأنه نص في القانون الخاص .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن الفقرة الأولى من المادة ٢١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة ، والهيئات العامة والوحدات التابعة لها قد أناطت بوزير العدل - بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة السابعة من هذا القانون - إصدار لائحة بتنظيم

الأحكام الخاصة بالتحقيق وبالنظام التأديبي لمديرى الإدارات القانونية وأعضائها وإجراءات ومواعيد التظلم مما قد يقع عليهم من جزاءات ، كما أجازت له أن يضمن هذه اللائحة بياناً بالمخالفات الفنية والإدارية التى تقع منهم والجزاءات المقررة لكل منها والسلطة المختصة بتوقيعها ، وإذ لم تصدر بعد هذه اللائحة ، فإنه يتعين لإعمال التشريعات السارية بشأن العاملين بالقطاع العام بالتطبيق لنص المادة ٢٤ من ذات القانون والتى تنص على أن « يعمل فيما لم يرد به نص فى هذا القانون بأحكام التشريعات السارية بشأن العاملين المدنيين بالدولة أو بالقطاع العام على حسب الأحوال » مما تقتضاه خضوع طلب إلغاء الجزاء الموقوع على الطاعن بنصم ريع يوم من مرتبه لأحكام نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ باعتباره القانون السارى وقت توقيع الجزاء ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد ألزم هذا النظر ، فإن النعى عليه بالخطأ فى تطبيق القانون لعدم إعماله أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ ، يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه القصور فى التسيب والفساد فى الاستدلال ومخالفة الثابت بالأوراق من وجهين :

(أولهما) إن الحكم أورد بأسبابه : إن محكمة الدرجة الأولى استندت إلى تقرير الخبر لما تضمنه من وقائع مادية اعتبرت أنه سلم بصحتها مع أنها مجرد ادعاء من المستأنف « الطاعن » لم يقدم الدليل على صحتها ، ورتب الحكم على ذلك رفض طلب التعويض ، فى حين أن هذه الوقائع تكفى لثبوت خطأ المطعون ضدها لعدم اعتراضها عليها وقت ادلائه بها أمام الخبر بمحضر أعماله المؤرخ ١٩٨٠/١١/١٦ ، كما أنه قدم العديد من المستندات التى تؤيد دفاعه بشأن ثبوت هذا الخطأ ، وأغفل الحكم الرد عليها ، ولو كان قد عنى بفحصها لتغير وجه استخلاصه لوقائع الدعوى (وثانيهما) إن الحكم خلص إلى انتفاء خطأ المطعون ضدها ، رغم أن تقرير الخبر قد تكفل ببيان الوقائع المادية الدالة على ثبوت قصدها فى إهائته والإساءة إليه ومنها ما وصفه الخبر فى

تقريره من أن أرضية الغرفة المخصصة لمباشرة عمله كمحامي منزوعة الخشب ومليئة بالخلفات والأدوات والتأذورات ويتواجد بها بعض العائلات .

وحيث إن النعي في وجهه الأول غير مقبول ، ذلك أن المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات إذ أوجبت أن تشمل صحيفة الطعن بالنقض على بيان الأسباب التي بنى عليها الطعن وإلا كان الطعن باطلاً إنما قصدت بهذا البيان أن تحدد أسباب الطعن وتعرف تعريفاً واضحاً كاشفاً عن المقصود منها كشفاً نافياً عنها الغموض والجهالة بحيث يبين منها وجه العيب الذي يعيبه الطاعن على الحكم وموضعه منه وأثره في قضائه ، لما كان ذلك وكان الطاعن لم يبين في وجه النعي الوقائع التي أدلى بها أمام الخبير والمقول أنها تكفي لثبوت خطأ المطعون ضدها لعدم اعتراضها عليها ، وكان لا يكفي في ذلك الإشارة إلى محضر أعمال الخبير دون بيان لما في صحيفة الطعن مع أن ذلك مطلوب على وجه الوجوب تحديداً للطعن وتعريفاً بوجوهه منذ ابتداء الخصومة ، كما أن الطاعن لم يبين المستندات التي ينعي على الحكم لإغفاله الرد عليها رغم كثافتها في ثبوت هذا الخطأ ، ولم يفصح عن دلالة تلك المستندات وأثر إغفالها في قضاء الحكم ، فإن النعي بهذا الوجه يكون مجاهلاً وغير مقبول . والنعي في وجهه الآخر مردود بما أورده الحكم من أنه « بالنسبة للاستئناف المرفوع من الشركة عن الحكم بالتعويض للمستأنف ... فإن الحكم المستأنف قد بجانب الصواب إذ قضى بالتعويض مفترضاً وقوع خطأ من الشركة أضر بالمستأنف على غير سند من الحقيقة أو دليل يؤيده في أوراق الدعوى إذ استند إلى تقرير الخبرة لما تضمنته من وقائع مادية مسلماً بصحتها رغم أنها مجرد ادعاء من المستأنف فضلاً عن أنه لم يقدم الدليل على صحتها فإن هذه الوقائع التي ساقها الخبير في تقريره على لسان المستأنف وانساق وراءه الحكم المستأنف متردياً في نفس الخطأ ، هذه الوقائع المزعومة على فرض صحتها لا يمكن اعتبارها خطأ من الشركة بمرر الحكم عليها بالتعويض ذلك أن عدم تخصيص مكتب مستقل في أحد مصانع الشركة

لتشغله الإدارة القانونية ممثلة في مندوب التحقيقات وإعداد مكتب مستقل له، وتخصيص مكتب له بمعمل المصنع ووجود بعض المخلفات بهذا المعمل لا يمكن اعتباره خطأ مقصوداً من الشركة يلحق المهانة بالمستأنف وأن المستأنف وهو المسئول عن التحقيقات الداخلية بالمصنع كان في مكتبه أن يأمر أحد عمال النظافة بإزالة هذه المخلفات وتنظيف مكتبه كل يوم وأنه إذ تقاعس عن ذلك فإن الخطأ يكون خطأه وليس خطأ إدارة الشركة ، كما أن سماح المستأنف لبعض العاملين بنخل ملابسهن في مكتبه مسئوليته شخصياً وما كان يجوز له أن يقبل أو يسمح به وأن قبوله تبادل الحديث والحوار مع بعض هؤلاء العاملين دون أن يلتزم الجزم معهن وهو المسئول عن التحقيقات في المصنع بما يفقده الاحترام منهن بخطئه هو وتهاونه في احترام نفسه ووظيفته ولا يمكن القول بأن الشركة مسئولة عن متابعة ما يجري في مكتبه أو عن حوار يجري بينه وبين بعض العاملين كما أن الشركة حرة في تحديد أماكن عمل العاملين بها وأنه لا ضير ولا خطأ منها إذا حددت عمله بمصنع نادلر أحد مصانع الشركة كمستول عن التحقيقات وأن مسئولية المحافظة على كرامته كمحام مرهون بمدى حزمه في تعامله مع العمال والعاملات ... » وإذ كانت هذه الأسباب تكفي لحمل الحكم ومن شأنها أن تؤدي إلى ما انتهى إليه من رفض طلب التعويض لانتفاء خطأ المطعون ضدها ، فإن النعي عليه بهذا الوجه يكون على غير أساس :

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت بالأوراق ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم أقام قضاءه برفض طلب اعتبار أيام غيابها لإجازات مدفوعة الأجر خصماً من رصيده ورد قيمتها إليه على سند من أن تلك الأيام لم تحدد فيها جلسات لتظر دعاوى أقامها على الطعون ضدها ، في حين أن الثابت بالمستندات التي أودعها ملف الطعن بالنقض أنه قد تحدد فيها جلسات لتظر هذه الدعاوى .

... وحيث إن هذا النعي غير مقبول ، ذلك أنه لما كان الثابت بالأوراق

أن الطاعن لم يعرض على محكمة الموضوع المستندات التي استدل بها على أن أيام غيابه كان قد تحدد فيها جلسات لنظر الدعاوى التي أقامها على المطعون ضدها ، فإن التمسك بالدلالة المستمدة منها يعتبر من الأسباب الجديدة التي لا يجوز التحدى بها لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٩ من مارس سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / محمد المرسى فتح الله نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / سعيد أحمد صقر نائب رئيس المحكمة ، محمد لطفي السيد ، أحمد زكي غرابه
وطه الشريف .

(١٠٦)

الطعن رقم ١٢٣٦ لسنة ٥١ القضائية :

(١) دعوى « نظر الدعوى » • حكم •

• وجوب صدور الحكم من نفس الهيئة التي سمعت المرافعة وشاركت في المداولة • شرط
لصحته • تحققه بحضور القضاة جلسة المرافعة الأخيرة • م ١٦٧ مرافعات •

(٢ - ٦) قضاة « مخاصمة القضاة » • دعوى « دعوى المخاصمة » • حكم •

(٢) دعوى المخاصمة • أساسها القانوني المسؤولية الشخصية للقاضي أو عضو النيابة
فيما يتعلق بأعمال وظيفتهما • مؤدى ذلك • عدم جواز مساءلة النائب العام عن أعمال لم تصدر
منه شخصيا • أساسه • تبعية أعضاء النيابة العامة له تبعية وظيفية لا تدخل في نطاق
التبعية التضمينية التي يسأل فيها المتبوع عن أعمال تابعة •

(٣) عدم لزوم حضور العضو المخاصم بنفسه أمام الهيئة التي تنظر دعوى المخاصمة •
م ٩٦٦ مرافعات •

(٤) الأصل عدم خضوع القاضي في نطاق عمله للمساءلة القانونية • الاستثناء • وروده
على سبيل الضرر • م ٩٩٤ مرافعات • مناطه •

(٥) أسباب المخاصمة • القلي والتدليس والخطأ المهني الجسيم • ماهية كل منها •
تقدير جسامة الخطأ واستظهار قصد الانتحراف • من مسائل الواقع • خضوعه لتقدير محكمة
الموضوع طالما كان سالفا •

(٦) دعوى المخاصمة • الفصل في مرحلة تطلق أوجه المخاصمة بالدعوى وقبلها • نطاقه •
ما ورد بتقرير المخاصمة وما يلقمه القاضي أو عضو النيابة من مستندات والاوراق المسودعة
ملف الدعوى الموضوعية • عدم جواز تقديم مستندات أخرى من المخاصم •

(٧) دعوى « الدفاع في الدعوى » •

حق الدفاع والمرافعة العلوية • مكفول لأطراف النزاع في الدعوى • حق المحكمة في
تنظيمه رغم النص على إجرائها في أول جلسة • م ٩٧ مرافعات •

(٨) محكمة الموضوع • مسئولية • تعويض •

استخلاص وقوع الفعل المكون للخطأ الموجب للمسئولية • خضوعه لتقدير محكمة
الموضوع ما دام كان سالفا •

١ - مفاد نص المادة ١٦٧ من قانون المرافعات أن الشارع لم يستلزم - لصحة الأحكام - أن يكون القضاة الذين سمعوا المرافعة وحجزوا الدعوى للحكم قد سبق لهم نظرها في جلسة سابقة ، إذ يتحقق بحضور القضاة جلسة المرافعة الأخيرة مقصود الشارع بسماع المرافعة ، يستوى في ذلك أن يكون الخصوم قد أبدوا دفاعاً فيها أو سكتوا عن ذلك أو أحالوا إلى دفاع سابق .

٢ - دعوى المخاصمة تستند في أساسها القانوني إلى المسؤولية الشخصية للقاضي أو عضو النيابة فيما يتعلق بأعمال وظيفتهما وموؤدى ذلك ولازمه أنه لا يجوز مساءلة النائب العام عن أعمال لم تصدر منه شخصياً ذلك أنه ولئن كان النائب العام هو الجهة الرئيسية للنيابة العامة إلا أن تبعية أعضاء النيابة لا تعدو أن تكون تبعية وظيفية ولا تدخل في نطاق التبعية التضمينية التي يسأل فيها المتبوع عن أعمال تابعة إذ لا تقوم هذه التبعية إلا في جانب الدولة التي يمثلها وزير العدل باعتباره الرئيس الإداري المسئول عن أعمال الوزارة وعن إدارته.

٣ - الشارع إذ نص في المادة ٤٩٦ من قانون المرافعات على أن « يحكم المحكمة في تعلق أوجه المخاصمة بالدعوى وجواز قبولها وذلك بعد سماع الطالب أو وكيله والقاضي أو عضو النيابة المخاصم حسب الأحوال » لم يستلزم أن يحضر العضو المخاصم بنفسه أمام الهيئة التي تنظر الدعوى المخاصمة وإنما رد الأمر إلى القواعد العامة التي تجيز للمدعى عليه أن يحضر هو بنفسه أو وكيل عنه أو يودع مذكرة بدفاعه ورتب على هذا الإجراء الأخير ما رتب على الحضور من أثر إذ جعل الخصومة حضورية في حقه .

٤ - الأصل في التشريع أن القاضي غير خاضع في نطاق عمله للمساءلة القانونية والاستثناء أن الشارع جوزها وحصرها في نطاق ضيق محكم بالنص على أسبابها في المادة ٤٩٤ من قانون المرافعات وقد وازن المشرع بهذا التشريع بين حق القاضي في توفير الضمانات له فلا يتحجب في قضائه إلا وجه الحق ولا يهتز وجدانه من مظنة النيل منه أو يستنفذ الجهد في الرد على من ظن الجور

به وآثر الكيد له وبين حق المتقاضى في الاطمئنان بأن قاضيه مقيد بالعدل في حكمه فإن جنح عنه لم تغلق الأبواب في وجهه — فله أن ينزله منزلة الخصومة يدين فيها قضاءه ويبطل أثره ، وهذا كله يجد حده الطبيعي في أن القضاء ولاية وتقدير وأمانة تقرير وأن مجرد الخلاف أو الخطأ لا يسقط بهما منطق العدل وإنما يسقطه الجور والانحراف في القصد .

٥ — عد الشارع من أسباب المخاصمة الغش والتدليس والخطأ المهني الجسمي والمقصود بالغش والتدليس هو انحراف القاضى في عمله عما يقتضيه واجب القانون قاصداً هذا الانحراف إثارة لأحد الخصوم أو نكاية في آخر أو تحقيقاً لمصلحة خاصة للقاضى ، والخطأ المهني الجسمي هو وقوع القاضى في خطأ فاضح أو إهمال مفرط ، ما كان له أن يتردى فيهما لو اهتم بواجبات وظيفته ولو بقدر يسر بحيث لا يفرق هذا الخطأ في جسامته عن الغش سوى كونه أوتى بحسن نية ويستوى في ذلك أن يتعلق الخطأ بالمبادئ القانونية ، أو الوقائع المادية ، ومن المقرر أن تقدير جسامته الخطأ واستظهار قصد الانحراف من مسائل الواقع التى تستقل بتقديرها بحكمة الموضوع بغير معقب على حكمها طالما كان بيانها في ذلك سائفاً .

٦ — على المحكمة أن تبحث في تعلق أوجه المخاصمة بالدعوى لتقضى بقبولها أو عدم قبولها وهو أمر لا يتأتى إلا باستعراض أدلة المخاصمة لتبين مدى ارتباطها بأسبابها ، والفصل في هذه المرحلة من مراحل الدعوى يكون على أساس ما يرد بتقرير المخاصمة والأوراق المودعة معه وما يقدمه القاضى أو عضو النيابة من مستندات وما يحويه ملف الدعوى الموضوعية من أوراق دون أن يكون للمخاصم بأن يبدى أسباباً جديدة أو أن يقدم أوراقاً أو مستندات غير التى أودعها مع التقرير .

٧ — لئن كان حق الدفاع — بما في ذلك المرافعة الشفوية — أمر كفله القانون لأطراف النزاع في الدعوى إلا أن ذلك لا يحول بين المحكمة وبين

تنظيم هذا الحق على وجه يصونه ولا يكلف المحكمة من أمرها رهقاً وحسبها في ذلك أن تفسح للخصوم المدعى المعقول لتمكينهم من الدفاع دون غلو أو إسراف في التأجيل أو تكرار الاستماع إليهم أو خروج عن موضوع الدعوى ومقتضيات الدفاع فيها ، وقد نصت المادة ٩٧ من قانون المرافعات على أن تجرى المرافعة في أول جلسة .

٨ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن استخلاص وقوع الفعل المكون للخطأ الموجب للمسئولية هو مما يدخل في تقدير محكمة الموضوع ما دام كان هذا الاستخلاص سانعاً ومستمدّاً من عناصر تؤدى إليه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعن أقام دعوى المخاصمة رقم ٣٠٧ لسنة ٣٦ ق استئناف الإسكندرية على المطعون ضدهما ، وقال بياناً لها أنه سبق أن أقام الدعوى رقم ١٩٧٥/٣٥٣١ مدنى كلى الإسكندرية على ممثل الجمعية التعاونية لضباط الجيش وآخرين بسبب اعتداء الأول على أرضه وركن فيها إلى تحقيقات الشكويين رقمى ٣٥ : ١٣٢ سنة ١٩٧٥ إدارى العامرية ، كما أقام الدعوى رقم ٢٧٥٣ لسنة ١٩٧٦ مدنى كلى الإسكندرية بطلب استرداد حيازة مساحة من أرضه اغتصبها المدعى عليها والتي لم تختصم في الطعن وإذ دفع بها المذكورة بشهادة إدارية تنازلت عنها عندما تأهب للطعن عليها بالتزوير إلا أنه تمسك بالحفظ عليها وأبلغ المطعون ضده الأول بشأنها ، إلا أن الشكوى حفظت إدارياً وأنه نظراً لما شاب عمل النيابة العامة من تصرفات ، وما لحق بعمل

المطعون ضده الثاني من عيوب أثناء نظره للدعوى الموضوعية - على النحو الذى فصله بتقرير المحاسبة فإنه يتوفر فى حقهما حالتا الغش والخطأ المهني الجسيم ، ومن ثم فقد أقام الدعوى . وفى ١٩٨١/٣/٧ حكمت محكمة استئناف الإسكندرية بعدم جواز المحاسبة وبتغريم الطاعن مائتى جنيه وإلزامه ، بأن يدفع للمطعون ضده الثاني مبلغ خمسمائة جنيه ، طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا

وحيث إن الطعن بنى على اثني عشرة سبباً ، ينمى الطاعن بالسبب الثاني منها على الحكم المطعون فيه البطلان وفى بيان ذلك يقول إن السيد المستشار عضو اليسار فى الهيئة التى نظرت دعوى المحاسبة قد انضم إليها لأول مرة بجلسة ١٩٨١/١/٧ وهى آخر جلسة نظرت فيها الدعوى ولم يكن قد سمع المرافعة من قبل فلم تنهياً له فرصة الإحاطة بموضوع الدعوى ، وإذ اشترك فى إصدار الحكم فإنه يكون باطلاً .

وحيث إن هذا النعى غير شديد ذلك أن الشارع فى نص المادة ١٦٧ من قانون المرافعات لم يستلزم - لصحة الأحكام - أن يكون القضاة الذين سمعوا المرافعة وحجزوا الدعوى للحكم قد سبق لهم نظرها فى جلسات سابقة إذ يتحقق بحضور القضاة جلسة المرافعة الأخيرة مقصود الشارع بسماع المرافعة ، يستوى فى ذلك أن يكون الخصوم قد أبدوا دفاعاً فيها أو سكوتوا عن ذلك أو أحالوا إلى دفاع سابق ، لما كان ذلك وكان السيد عضو اليسار قد حضر بجلسة ١٩٨١/١/٧ وهى جلسة المرافعة التى حجزت فيها الدعوى للحكم ، وكانت الهيئة التى حضرت هذه الجلسة هى التى اشتركت فى المداولة فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه بالبطلان يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينمى بالسبب السادس على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول - إنه اختصم المطعون ضده الأول - النائب العام - بصفته - باعتباره المسئول عن الدعوى الجنائية بإشرافها بنفسه

أو بأحد أعضاء النيابة العامة التابعين له ، إلا أن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى عدم قبول دعوى المخاصمة ضده على سند من أقوال بأنها دعوى شخصية لا يسأل فيها النائب العام عن أخطاء تابعيه ورفض أن يأخذ بطلب الطاعن - في مذكرة دفاعه باختصاص النائب العام بشخصه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن دعوى المخاصمة تستند في أساسها القانوني إلى المسؤولية الشخصية للقاضي أو عضو النيابة فيما يتعلق بأعمال وظيفتهما ومؤدى ذلك ولازمه أنه لا يجوز مساءلة النائب العام عن أعمال لم تصدر منه شخصياً ، ذلك أنه ولئن كان النائب العام هو الجهة الرئيسية للنيابة العامة ، إلا أن تبعية أعضاء النيابة له لا تعدو أن تكون تبعية وظيفية ولا تدخل في نطاق التبعية التضمينية التي يسأل فيها المتبوع عن أعمال تابعه ، إذ لا تقوم هذه التبعية إلا في جانب الدولة التي يمثلها وزير العدل باعتباره الرئيس الإداري المسئول عن أعمال الوزارة وعن إدارتها ، لما كان ذلك وكانت صفات المخاصمين تتحدد بتقرير المخاصمة - دون غيره - وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى عدم قبول دعوى مخاصمة المطعون ضده الأول بصفته لعدم مسئوليته عن عمل عضو النيابة الذي عاب الطاعن عليه تصرفه والتزم في ذلك بالصفة التي أوردتها الطاعن في تقرير المخاصمة فإن النعي عليه بمخالفة القانون يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينهى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه البطلان وفي بيانه يقول أنه إزاء تخلف المطعون ضدهما عن المثول بشخصيهما أمام هيئة المخاصمة ، فقد دفع ببطلان الإجراءات ، إلا أن الحكم المطعون فيه رفض الدفع وهو ما يعيبه بالبطلان .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أن الشارع إذ نص في المادة ٤٩٦ من قانون المرافعات على أن « تحكم المحكمة في تعلق أوجه المخاصمة بالدعوى

وجواز قبولها وذلك بعد سماع الطالب أو وكيله والقاضي أو عضو النيابة المخاصم حسب الأحوال ... » لم يستلزم أن يحضر للعضو المخاصم بنفسه أمام الهيئة التي تنتظر دعوى المخاصمة ، وإنما رد الأمر إلى القواعد العامة ، التي تجبزم للمدعى عليه أن يحضر هو بنفسه أو بوكيل عنه أو يودع مذكرة بدفاعه ورتب على هذا الإجراء الأخير ما رتبته على الحضور من أثر إذ جعل الخصومة حضورية في حقه ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أخذ بهذا النظر فإن النemy عليه ببطلان الإجراءات يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون بالأسباب من السابغ إلى الأخير مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقول ، أنه أورد في تقرير المخاصمة أسباباً يتوفر بها الغش والخطأ الجسيم في جانب المطعون ضدهما إلا أن المحكمة أغفلت التحدث عما شاب عمل النيابة من أخطاء جوهرية - حين التحقيق - بما يخالف القانون واقتصر الحكم المطعون فيه على التحدث عن السلطة التقديرية للنيابة العامة في تناولها لإجراءات التحقيق ، وأنه بالنسبة للمطعون ضده الثاني فإن الحكم المطعون فيه تردى فيما تردت فيه الأحكام الصادرة في الموضوع من خطأ جسيم في تحصيل فهم الواقع وعدم إثبات دلالة المستندات المقدمة في الدعوى وما تضمنته من بيانات - رغم أن مضمون المستندات التي قدمها تؤيد حقه في الدعوى الموضوعية رقم ١٩٧٥/٣٥٣١ وتدعم حيازته المادية في الدعوى رقم ٢٧٥٢ لسنة ١٩٧٦ وبدلاً من أن ينتهى الحكم المطعون فيه إلى قبول دعوى المخاصم لتوفر حالتها الغش والخطأ الجسيم ذهب إلى مظاهر أعمال النيابة العامة وتأييده للأحكام التي أصدرها المطعون ضده الثاني والموافقة على رفضه تسليم الشهادة المدعى بتزويرها إلى النيابة العامة ، بل ونعى على الطاعن عدم إيرادها - بتقرير المخاصمة - للأسئلة التي رفضت النيابة توجيهها ، وإذا كانت أسباب المخاصمة تتوافر بها حالتها الغش والخطأ الجسيم في حق المطعون ضدهما وكان الحكم المطعون فيه قد أخذ بغير هذا النظر يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن النعي بكافة أسبابه غير شديد ذلك أن الأصل في التشريع أن القاضي غير خاضع في نطاق عمله للمساءلة القانونية والاستثناء أن الشارع جوزها وحصرها في نطاق ضيق محكم بالنص على أسبابها في المادة ٤٩٤ من قانون المرافعات، وقد وازن المشرع بهذا التشريع بين حق القاضي في توفير الضمانات له فلا يتحسب في قضاائه إلا وجه الحق ولا يهتز وجدانه من مظنة النيل منه أو يستنفذ الجهد في الرد على من ظن الجور به وأثر الكيد له، وبين حق المتقاضى في الاطمئنان بأن قاضيه مقيد بالعدل في حكمه فإن جنح عنه لم تغلق الأبواب في وجهه - فله أن ينزله منزلة الخصومة يدين بها قضاؤه ويبطل أثره - وهذا كله يجد حده الطبيعي في أن القضاء ولاية تقدير وأمانة تقرير وأن مجرد الخلاف أو الخطأ لا يسقط بهما منطق العدل وإنما يسقط الجور والانحراف في التصدد لما كان ذلك وكان الشارع قد عد من أسباب اختصاصه الغش والتدليس والخطأ المهني الجسمي وكان المقصود بالغش والتدليس هو انحراف القاضي في عمله عما يقتضيه واجب القانون قاصداً هذا الانحراف، إيثاراً لأحد الخصوم أو نكابة في آخر أو تحقيقاً لمصلحة خاصة للقاضي، والخطأ المهني الجسمي هو وقوع القاضي في خطأ فاضح أو إهمال مفرط، ما كان له أن يتردى فيها لو اهتم بواجبات وظيفته ولو بقدر يسير بحيث لا يفرق هذا الخطأ في جسامته عن الغش سوى كونه أوتى بحسنية، يستوى في ذلك أن يتعلق الخطأ بالمبادئ القانونية أو بالوقائع المادية وكان من المقرر أن تقدير جسامته الخطأ أو استظهار قصد الانحراف هما من مسائل الواقع التي تستقل بتقديرها محكمة الموضوع بغیر معقب على حكمها طالما كان بيانها في ذلك سائفاً ولازم ذلك أن تبحث المحكمة في مدى تعلق أوجه المخاصمة بالدعوى لتقضى بقبولها أو عدم قبولها وهو أمر لا يتأتى إلا باستعراض أدلة المخاصمة لتبين مدى ارتباطها بأسبابها، وكان الفصل في هذه المرحلة من مراحل الدعوى يكون على أساس ما يرد بتقرير المخاصمة والأوراق المودعة معه وما يقدمه القاضي أو عضو النيابة من مستندات وما يحويه ملف الدعوى الموضوعية من أوراق دون أن يكون للمخاصم أن يبدى أسباباً جديدة أو أن

يقدم أوراقاً أو مستندات غير التي أودعها مع التقرير، لما كان ذلك وكانت محكمة الموضوع قد استعرضت في قضائها أوجه الخصامة وأدلتها وانتهت سائفاً وفي حدود سلطتها التقديرية إلى أن أوجه الخصامة غير مجدية ولا تنهض دليلاً على توافر إحدى حالات الخصامة، فإن ما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه من مخالفة القانون لا يكون على أساس.

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بالسبين الأول والثالث البطلان، وفي بيان ذلك يقول إن المحكمة التي نظرت دعوى الخصامة لم تسمح له بالمرافعة في الجلسة الأخيرة لنظرها ولو أنها فعلت لاستبان لها أن البلاغ الذي وجهه للنائب العام شخصياً ورد بالشكوى رقم ١٩٨١/٢٨٥٤ إداري المنشية متضمناً تفاصيل الخطوات التي شابت عمل النيابة العامة، فضلاً عن أن المحكمة رفضت طلب الطاعن لإثبات الرد على واقعة وجهها إليه المطعون ضده الثاني ورفضت مراجعة مستنديين هامين في الدعوى الموضوعية رقم ٢٧٥٢ سنة ١٩٧٦ وهو ما يعيب الحكم بالبطلان.

وحيث إن النعى بسببيه مردود ذلك أنه ولئن كان حق الدفاع - بما في ذلك المرافعة الشفوية - أمر كفله القانون لأطراف النزاع في الدعوى إلا أن ذلك لا يحول بين المحكمة وبين تنظيم هذا الحق على وجه يصونه ولا يكلف المحكمة من أمرها رهقاً، وحسبها في ذلك أن تفسح للخصوم المدى المعقول لتمكينهم من الدفاع دون غلو أو إسراف في التأجيل أو تكرار الاستماع إليهم أو خروج عن موضوع الدعوى ومقتضيات الدفاع فيها، لما كان ذلك وكان الشارع قد نص في المادة ٩٧ من قانون المرافعات على أن تجرى المرافعة في أول جلسة وكانت محكمة الموضوع قد أفسحت للطاعن منذ فجر الخصومة المدى المعقول لتمكينه من إبداء دفاعه حتى انتهاء أجل المرافعة، وذلك على النحو الوارد بمحاضر الجلسات وكان لا إلزام على محكمة الموضوع بإيراد نصوص المستندات المقدمة من الخصوم أو تفصيل بياناتها بمذونات حكمها فإن النعى على الحكم لذلك بالبطلان يكون على غير أساس.

وحيث إن الطاعن^{١٢} يعني^{١٣} بالسبب الخامس على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن المطعون ضده الثاني قد بنى طلب التعويض على أن ضرراً أدبياً لحق به يتمثل فيما وجهه إليه الطاعن بتقرير المخاصمة من عبارات جارحة ووقائع تجافي الحقيقة في حين أن ما ورد بالتقرير لا يعد سباً أو قذفاً أو تشهيراً بالمطعون ضده الثاني وإذ أجابه الحكم المطعون فيه إلى طلبه فإنه يكون معيباً بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن استخلاص وقوع الفعل المكون للخطأ الموجب للمسئولية هو مما يدخل في تقدير محكمة الموضوع ما دام كُن هذا الاستخلاص سائغاً ومستمدّاً من عناصر تؤدي إليه وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بالتعويض على ما استخلصه من تقرير المخاصمة من أن الطاعن قد أخطأ بتوجيه اتهام باطل إلى المطعون ضده الثاني صيغ في ألفاظ وعبارات جارحة مما يندش الكرامة وإن ذلك قد أصابه بأضرار أدبية ، وكان هذا الذي استخلصه سائغاً ومستمدّاً من أوراق الدعوى فإن النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم بتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٩ من مارس سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / أحمد ضياء عبد الرازق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / الدكتور عل فاضل حسن نائب رئيس المحكمة ، طلعت أمين صادق ، محمد
عبد القادر سمير وعبد العالي المسان .

(١٠٧)

الطعن رقم ١٦٢٧ لسنة ٥٢ القضائية :

عمل « تصحيح اوضاع العاملين : مدة خدمة : العلمية » .

مدد العمل السابقة التي لم يسبق احتسابها في الاقدمية سواء كانت عسكرية أو مدنية .
ادماجها في مدة خدمة العامل الكلية التي تبدأ من فئة بداية التعيين المقررة لكل طائفة من طوائف
العاملين . الاستثناء . العاملون الفنيون أو المهنيين غير الحاصلين على مؤهلات دراسية ،
تخفيض المدة الكلية المتعلقة بهم لفترة موازية للمدة المشترطة للترقية من فئة بداية التعيين
الى الفئة الأعلى التي عين فيها فعلاً . على ذلك . م ٢١/د ق ١١ لسنة ١٩٧٥ .

مؤدى نص المواد ١٥ و ١٨ و ٢١/د من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥
بتصحيح أوضاع العاملين المذنين بالدولة والقطاع العام أنه وإن كان المشرع
قد أدخل مدد العمل السابقة التي لم يسبق حسابها في الأقدمية سواء كانت
عسكرية أو مدنية ضمن مدة خدمة العامل الكلية التي تبدأ من فئة بداية التعيين
المقررة لكل طائفة من طوائف العاملين بما في ذلك العاملين الفنيين أو المهنيين
غير الحاصلين على مؤهلات دراسية والتي يترتب عليها ترقية حتمية داخل
المجموعة الوظيفية المنتمى إليها العامل ، إلا أنه بالنسبة لمن عين من العاملين
الفنيين أو المهنيين غير الحاصلين على مؤهلات دراسية في الفئة (١٦٢ - ٣٦٠)
أو الفئة (١٨٠ - ٣٦٠) أو الفئة (٢٤٠ - ٧٨٠) أو ما يعادلها في تاريخ
سابق ، فقد نظم المشرع بمقتضى الفقرة (د) من المادة ٢١ من القانون
رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ السابق الإشارة إليه كيفية حساب المدة الكلية المتعلقة
به استثناء من هذا الأصل بأن خفضها بما يوازي المدة المشترطة للترقية من
فئة بداية التعيين إلى الفئة الأعلى التي عين فيها فعلاً باعتبار أن تعيينه قد تم في
فئة أعلى من فئة بداية التعيين المتخذة أساساً لضم مدد العمل السابقة التي نصت

عليها المادة ١٨ من هذا القانون ، وإذ كان ذلك فإنه لا يجوز إضافة مدة العمل السابقة سواء كانت عسكرية أو مدنية إلى مدة الخدمة الكلية للعامل المهني أو الفني غير الحاصل على مؤهلات دراسية والمعين في الفئات التي نصت عليها الفقرة (د) من المادة ٢١ سالفه الذكر .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضدهم أقاموا الدعوى رقم ١٥٠٦ لسنة ١٩٧٦ عمال كلى جنوب القاهرة على الشركة الطاعنة بطلب الحكم — وفقاً لطلباتهم الختامية — بأحقيتهم في احتساب مدة خدمتهم العسكرية والمدنية السابقة ضمن مدة خدمتهم الكلية طبقاً لأحكام المادة ١٨ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بالإضافة إلى مدد الإسقاط التي نصت عليها المادة ٢١ من هذا القانون ، وما يترتب على ذلك من آثار مع إلزام الطاعنة بأن تؤدي لم الفرق المالية والفوائد القانونية وقالوا بياناً للدعوى أنهم من العاملين بالشركة الطاعنة ، وإذ صدر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لم تحسب لهم الطاعنة مدة خدمتهم العسكرية والمدنية السابقة ضمن مدة خدمتهم الكلية عملاً بنص المادة ١٨ من هذا القانون ولم ترقهم على هذا الأساس بمقولة أنها طبقت عليهم أحكام المادة ٢١ من ذلك القانون ولا يجوز الجمع بين أحكام هاتين المادتين ، ومن ثم فقد أقاموا الدعوى بطلباتهم سالفه البيان . ندبت المحكمة خبيراً في الدعوى . وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت في ١٩٧٩/٣/٢٠ برفض دعوى جميع المطعون ضدهم عدا المطعون ضدهما الخامس والسادس وبإعادة المأمورية للخبير . وبعد أن قدم الخبير تقريره الأخير قضت في ١٩٨٠/٢/٥ برفض دعوى المطعون ضدهما الخامس والسادس . استأنف المطعون ضدهم من الأول إلى الرابع الحكم الصادر من محكمة أول درجة بتاريخ ١٩٧٩/٣/٢٠

بالاستئناف رقم ٦٧٠ لسنة ٩٦ ق القاهرة ، كما استأنف المطعون ضدهما الخامس والسادس الحكم الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ١٩٨٠/٢/٥ بالاستئناف رقم ٤١٥ لسنة ٩٧ ق القاهرة بالنسبة لأولهما وبالأستئناف رقم ٤٥٧ لسنة ٩٧ ق القاهرة بالنسبة لثانيهما وفي ١٩٨٠/٥/٢٤ ، ١٩٨١/٢/٢٨ قضت المحكمة في الاستئنافات الثلاثة بضمها ويندب خير في الدعوى وبعد أن قدم الخير تقريره حكمت في ١٩٨٢/٣/٢٧ في الاستئنافات الثلاثة بإلغاء الحكم المستأنف وبأحقية المطعون ضده الأول للفتة المالية السادسة اعتباراً من ١٩٧٥/١٢/١٧ وإلزام الطاعنة أن تدفع له مبلغ — ٢١٦ جنيه قيمة الفروق المالية المستحقة له عن المدة من ١٩٨٠/١/١٠ حتى ١٩٨٠/١٢/٣١ وبأحقية المطعون ضده الثاني للفتة المالية السادسة اعتباراً من ١٩٧٦/١١/٧ وإلزام الطاعنة أن تدفع له مبلغ — ١٦٠ جنيه قيمة الفروق المالية المستحقة له عن المدة من ١٩٨٠/١/١ حتى ١٩٨٠/١٠/٣٠ وبأحقية المطعون ضده الثالث للفتة المالية الخامسة اعتباراً من تاريخ تعيينه في ١٩٦٠/٦/٣٠ وإلزام الطاعنة أن تدفع له مبلغ — ٧٩٢ جنيه قيمة الفروق المالية المستحقة له عن المدة من ١٩٨٠/١/١ حتى ١٩٨٠/١٢/٣١ وبأحقية المطعون ضده الرابع للفتة السابعة اعتباراً من تاريخ تعيينه في ٧٤/٨/٧ وللفتة السادسة اعتباراً من ١٩٧٧/٢/١ وبأحقية المطعون ضده السادس للفتة المالية السابعة اعتباراً من تاريخ تعيينه في ١٩٧٤/٨/١٢ وللفتة المالية السادسة في ١٩٧٦/٨/١ وإلزام الطاعنة أن تدفع له مبلغ — ١٦٢ جنيه قيمة الفروق المالية المستحقة له عن المدة من ١٩٨٠/١٠/١ حتى ١٩٨٠/١٢/٣١ وبأحقية المطعون ضده الخامس للفتة المالية السابعة اعتباراً من تاريخ تعيينه في ٧٤/٨/٣ وللفتة السادسة اعتباراً من ١٩٧٥/١٢/١٩ وإلزام الطاعنة أن تدفع له مبلغ — ١٩٢ جنيه قيمة الفروق المالية المستحقة له عن المدة من ١٩٨٠/١/١ حتى ١٩٨٠/١٢/٣١ : طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . عرض الطعن على المحكمة في في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها ألزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون

وفي تأويله ، وفي بيان ذلك تقول إن الحكم أقام قضاءه على ما ورد بأسباب الأحكام التمهيدية الصادرة من محكمة الاستئناف في ١٩٨٠/٥/٢٤ ، ٨١/٢/٢٨ من جواز إضافة مدة العمل السابقة سواء كانت عسكرية أو مدنية والتي نصت عليها المادة الثامنة عشر من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ إلى مدة الخصم الواردة في المادة ٢١ من هذا القانون في حين أن المشرع وضع في المادة ٢١ سالفه الذكر نظاماً خاصاً لحساب المدد الكلية للعاملين غير الحاصلين على مؤهلات دراسية والمعينين في وظائف فنية أو مهنية بما لا يجوز معه ضم مدة الخدمة العسكرية أو المدنية السابقة إلى مدة الخصم لمن عين في فئة أعلى من فئة بداية التعيين باعتبار أن مدد الخدمة السابقة سالفه الذكر قد روعيت عند تعيينه في فئة أعلى من فئة بداية التعيين وأن لديه على هذا الأساس الخبرة الفعلية لشغلها وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله :

وحيث إن هذا النمي في محله ، ذلك أنه لما كانت المادة الخامسة عشر من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحیح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام تنص على أن « يعتبر من أمضى أو يمضى من العاملين الموجودين بالخدمة إحدى المدد الكلية المحددة بالجداول المرفقة مرق في نفس مجموعته الوظيفية ، وذلك اعتباراً من أول الشهر التالي لاستكمال هذه المدة ... » . وتنص المادة الثامنة عشر منه على أن « يدخل في حساب المدد الكلية المنصوص عليها في المادة السابقة وفي الجداول المرفقة المدد التي لم يسبق حسابها في الأقدمية من المدد الآتية : (أ) (ب) مدة خدمة العامل الفني أو المهني الذي أدى الامتحان بنجاح عند دخوله الخدمة أو عند نقله إلى العمل الفني وذلك في الحكومة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لها ... (ج) مدد التطوع والتجنيد والتكليف بالوظائف المدنية أو العسكرية ... » . وتنص المادة الحادية والعشرين على أن « تحسب للمدد الكلية المتعلقة بالعاملين المعينين في الوظائف المهنية أو الفنية أو الكتابية غير الحاصلين على مؤهلات دراسية والمحددة بالجدولين الثالث والخامس المرفقين مع مراعاة القواعد الآتية : (د) خصم المدة المشترطة في الجداول

المرققة للترقية من أول فئة مقرر لتعيين العامل فيها إلى الفئات التالية لها بالنسبة لمن عين من العاملين لأول مرة في مجموعة الوظائف المهنية أو الفنية في الفئة (١٦٢ - ٣٦٠) أو الفئة (١٨٠ - ٣٦٠) أو الفئة (٢٤٠ - ٧٨٠) أو ما يعادلها في تاريخ سابق . ومفاد ذلك أنه وإن كان المشرع قد أدخل مدد العمل السابقة التي لم يسبق حسابها في الأقدمية سواء كانت عسكرية أو مدنية ضمن مدة خدمة العامل الكلية التي تبدأ من فئة بداية التعيين المقررة لكل طائفة من طوائف العاملين بما في ذلك العاملين الفنيين أو المهنيين غير الحاصلين على مؤهلات دراسية والتي يترتب عليها ترقية حتمية داخل المجموعة الوظيفية المتنى إليها العامل إلا أنه بالنسبة لمن عين من العاملين الفنيين أو المهنيين غير الحاصلين على مؤهلات دراسية في الفئة (١٦٢ - ٣٦٠) أو الفئة (١٨٠ - ٣٦٠) أو الفئة (٢٤٠ - ٧٨٠) أو ما يعادلها في تاريخ سابق فقد نظم المشرع بمقتضى الفقرة (د) من المادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ السابق الإشارة إليه كيفية حساب المدة الكلية المتعلقة به استثناء من هذا الأصل بأن خفضاً بما يوازي المدة المشترطة للترقية من فئة بداية التعيين إلى الفئة الأعلى التي عين فيها فعلاً باعتبار أن تعيينه قد تم في فئة أعلى من فئة بداية التعيين المتخذة أساساً لضم مدد العمل السابقة التي نصت عليها المادة ١٨ من هذا القانون ، وإذ كان ذلك فإنه لا يجوز إضافة مدة العمل السابقة سواء كانت عسكرية أو مدنية إلى مدة الخدمة الكلية للعامل المهني أو الفني غير الحاصل على مؤهلات دراسية والمعين في الفئات التي نصت عليها الفقرة (د) من المادة ٢١ سالف الذكر ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على جواز الجمع بين أحكام المادتين ١٨ ، ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ سالف البيان ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين القضاء في موضوع الاستئنافات أرقام ٦٧٠ لسنة ٩٦ ق و ٤١٥ لسنة ٩٧ ق و ٤٥٧ لسنة ٩٧ ق القاهرة بتأييد الحكم المستأنف :

جلسة ٣٠ من مارس سنة ١٩٨٧

بإدارة السيد المستشار / الدكتور أحمد حسني نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ محمد طوم ، زكي المصري نائب رئيس المحكمة ، منير توفيق وعبد المنعم
إبراهيم .

(١٠٨)

الطعن رقم ٩٨٣ لسنة ٥٠ القضاية :

(١) اعلان • نقض « السبب الجديد » •

النسب بعدم صحة اعلان الطاعنين بصحيفة الدعوى في موطنهما • دفاع يخالطه واقع غير
متعلق بالنظام العام • اثاره لأول مرة أمام محكمة النقض • غير مقبول •

(٢) دعوى « الخصوم في الدعوى » •

اختصاص الطاعنين بصفتها ممثلين لشركة وليس بصفتها الشخصية • تضمين منطوق
الحكم الزامهم وآخر بالدين • لا ينصرف اليهم بصفتهم الشخصية بل قضاء ضد الشركة •

(٣) تقادم • اوراق تجارية •

التقادم الخمس المنصوص عليه في المادة ١٩٤ من قانون التجارة لا يسرى الا على الدعاوى
الصرفية التي تنشأ مباشرة من الورقة التجارية • الدعاوى غير الصرفية خضوعها للتقادم
المساوي •

١- إذ كان ما أثاره الطاعنان يوجه النعي من عدم صحة إعلانهما بصحيفة
الدعوى في موطنهما لا يتعلق بالنظام العام وينطوي على دفاع يخالطه واقع
لم يثبت أنهما تمسكا به أمام محكمة الموضوع ، ومن ثم فلا يقبل منهما إثارته
لأول مرة أمام محكمة النقض .

٢- إذ كان البين من الحكم الابتدائي إن اختصاص الطاعنين في الدعوى
لم يكن بصفتهم الشخصية ، بل كان بصفتهم ممثلين لشركة
وإذ كان لا يؤثر في صحة اختصاص هذه الشركة مجرد الخطأ في اسم ممثلها ومن
ثم فإن ما ورد بمنطوق ذلك الحكم من إلزام الطاعنين وآخر بالدين لا ينصرف

إليهم بصفاتهم الشخصية ، بل هو قضاء ضد الشركة دون غيرها ، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر عند الرد على دفاع الطاعنين في هذا الشأن فإن النعى عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس .

٣ - قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الأصل في الالتزام مدنياً كان أو تجارياً أن يتقدم بانقضاء خمس عشرة سنة وفقاً لنص المادة ٣٧٤ من القانون المدني إلا أن المشرع التجاري خرج على هذا الأصل في المادة ١٩٤ من قانون التجارة وقرر تقادماً قصيراً مدته خمس سنوات بالنسبة للدعاوى المتعلقة بالأوراق التجارية وهذا التقادم اقتضته الطبيعة الخاصة للالتزامات الصرفية مما يتعين معه عدم جريانه إلا على الدعاوى التي يnaud بها حماية أحكام قانون الصرف وهي تلك الناشئة مباشرة عن الورقة التجارية ، أما إذا كانت الدعوى لا تمت بسبب إلى قانون الصرف أى لا تتصل مباشرة بالورقة التجارية فتحضغ للتقادم العادى ، لما كان ذلك وكان الدين المطالب به في الدعوى ليس ناشئاً عن ورقة تجارية ، بل ناشئاً عن عقد مقاوله فإنه يخضع لأحكام القانون العادى .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الشركة المطعون ضدها الأولى أقامت على شركة ويمثلها الطاعن الأول عن نفسه وبصفته ولياً طبيعياً على ابنتيه المطعون ضدهما الثالثة والرابعة والطاعن الثانى والمطعون ضده الثانى - الدعوى رقم ٤٦ لسنة ١٩٧١ تجارى كلى جنوب القاهرة طالبة الحكم بإلزامهم بصفهم بأن يؤدوا لها مبلغ ٥٩٢٤,٤٤٥ جنيه وبياناً لذلك قالت أنه بتاريخ ١٩/٣/١٩٦٢ عهدت إليها الشركة المذكورة بتوريد أعمدة خرسانية

مسلحة وتركيبها بمنطقة وادى التطرون بلغت قيمتها ١٧٤٠٣,٧٥٠ جنيه يخصم ١٠٪ كنسبة سماح فضلا عما سدد من دفعات تقديمية فيبقى للمطعون ضدها الأولى في ذمة تلك الشركة المبلغ المطالب به . وبجلسة ١٩٧٢/١١/٢٨ قضت محكمة أول درجة بندب خير . وبعد أن قدم تقريره حكمت في ١٩٧٦/١/٢٧ بإلزام الطاعنين والمطعون ضدهم الثلاثة الأخيرين بأن يؤديوا للشركة المطعون ضدها الأولى مبلغ ٥٤٣٥,٠٥٥ جنيه . استأنف الطاعنان هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٣٦ لسنة ٩٤ ق أمام محكمة استئناف القاهرة التى قضت بتاريخ ١٩٧٩/٤/٢٩ بندب خير . وبعد أن قدم تقريره حكمت في ١٩٨٠/٢/٢٤ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن ، عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على أسباب أربعة ينمى الطاعنان بالوجه الثانى من السبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفى بيان ذلك يقولان أنه لما كانت الشركة المطعون ضدها الأولى قد خاصمتها فى الدعوى بصفتيها ممثلين لشركة فقد كان يتعين عليها إعلانهما بالصحيفة فى مركز إدارة تلك الشركة عملا بالمادة ١٣ من قانون المرافعات وإذا اعتد الحكم المطعون فيه بإعلانهما فى موطنهما رغم تمسكهما بعدم صحة هذا الإعلان ، فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك أنه لما كان الثابت أن الطاعنين حينما تمسكا أمام محكمة الاستئناف ببطلان صحيفة الدعوى قد أسسا ذلك على عدم إعلانهما أصلا بهذه الصحيفة وإذا كان الحكم المطعون فيه قد واجه هذا الدفع ورد عليه بأسباب سائفة ومقبولة وكان ما أثاره الطاعنان بوجه النعى من عدم صحة إعلانهما بصحيفة الدعوى فى موطنهما لا يتعلق بالنظام العام وينطوى على دفاع يخالطه واقع لم يثبت أنها تمسكا به أمام محكمة الموضوع ومن ثم فلا يقبل منهما إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن حاصل الوجه الأول من السبب الأول الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقولان أنهما تمسكا في دفاعهما خطأ الحكم الابتدائي لقضائه بإلزامهما بالدين بصفتهم الشخصية في حين أن الطاعن الثاني - وهو ليس شريكاً في شركة - والطاعن الأول كانا مختصين في الدعوى بصفتهم ممثلين لهذه الشركة وإذ رفض الحكم المطعون فيه هذا الدفاع تأسيساً على أن الشركة المذكورة هي المحكوم عليها لأنها المقصودة بالخصومة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن البين من مدونات الحكم الابتدائي أن اختصاص الطاعنين في الدعوى لم يكن بصفتهم الشخصية ، بل كان بصفتهم ممثلين لشركة وإذ كان لا يؤثر في صحة اختصاص هذه الشركة بمجرد الخطأ في اسم ممثلها ومن ثم فإن ما ورد بمنطوق ذلك الحكم من إلزام الطاعنين وآخر بالدين لا ينصرف إليهم بصفتهم الشخصية ، بل هو قضاء ضد الشركة دون غيرها وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر عند الرد على دفاع الطاعنين في هذا الشأن فإن النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين يتعيان بالوجهين الثالث والرابع من السبب الأول والوجه الثاني من السبب الثاني القصور في التسيب والخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقولان أنهما تمسكا في دفاعهما أمام محكمة الاستئناف بسقوط الدين المطالب به بالتقادم الخمس . أولاً : لعدم المطالبة به خلال الخمس سنوات التالية لتصفية الشركة عملاً بالمادة ٦٥ من قانون التجارة . وثانياً : لانقضاء أكثر من خمس سنوات على استحقاقه وإذ أغفل الحكم المطعون فيه الرد على هذا الدفاع وقضى بإلزامهما بالدين فإنه يكون مشوباً بالقصور في التسيب والخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي في شقه الأول غير مقبول إذ أنه دفاع جديد يخالطه واقع لم يثبت أن الطاعنين تمسكا به أمام محكمة الموضوع ، ومن ثم فلا يقبل

منهما لإثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . والنعي في شقه الثاني مردود ذلك أنه لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الأصل في الالتزام مدنياً كان أو تجارياً أن يتقادم بانقضاء خمس عشرة سنة وفقاً لنص المادة ٣٧٤ من القانون المدني إلا أن المشرع التجاري خرج على هذا الأصل في المادة ١٩٤ من قانون التجارة وقرر تقادماً قصيراً مدته خمس سنوات بالنسبة للدعاوى المتعلقة بالأوراق التجارية . وهذا التقادم اقتضته الطبيعة الخاصة للالتزامات الصرفية مما يتعين معه عدم جريانه إلا على الدعاوى التي ينطوئ بها حماية أحكام قانون الصرف وهي تلك الناشئة مباشرة عن الورقة التجارية ، أما إذا كانت الدعوى لا تمت بسبب إلى قانون الصرف أى لا تتصل مباشرة بالورقة التجارية فتحضغ للتقادم العادى لما كان ذلك وكان الدين المطالب به في الدعوى ليس ناشئاً عن ورقة تجارية ، بل ناشئاً عن عقد مقاوله فإنه لا يخضع لأحكام التقادم الخمسى المشار إليه وإنما يخضع لأحكام القانون العادى مما يضحى معه دفاع الطاعنين بسقوط الدين بالتقادم الخمسى على غير أساس ، ومن ثم فلا تريب على الحكم المطعون فيه إن هو أغفل الرد عليه .

وحيث إن حاصل الوجه الأول من السبب الثانى والسببين الثالث والرابع القصور في التسبيب ومخالفة الثابت في الأوراق ، وفي بيان ذلك يقولان أنهما اعترضا على تقريرى الخبيرين المتدبين لأنه رغم أن الشركة المطعون ضدها الأولى لم تقدم ثمة مستندات تظاهر بها دعواها فلنهما انتهيا إلى دالتيهما لها بالمبلغ المحكوم به وهو ما يناقض الفاتورة المقدمة من تلك الشركة والمؤرخة ١٩٦٢/١٠/١٣ وإذ لم يرد الحكم على تلك الاعتراضات ولا على أسباب الاستئناف المتعلقة بها ولم يعن بنخص قيمة التأمين الذى لها لدى الشركة المذكورة فإنه يكون قد اعتراه القصور في التسبيب ومخالفة الثابت في الأوراق .

وحيث إن هذا النعي غير مقبول ذلك أنه لما كان من المقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن محكمة الموضوع لها السلطة التامة في فهم الواقع في الدعوى وفي تفسير الإقرارات والاتفاقات والمشارطات وسائر المحررات ،

بما تراه أدنى إلى نية عاقلها أو أصحاب الشأن فيها مستهدية بوقائع الدعوى وظروفها دون رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك ما دامت لم تخرج في تفسيرها عن المعنى الذي تحتمله عبارات المحرر ولا تثريب عليها في الأخذ بأى دليل تكون قد اقتنعت به ما دام هذا الدليل من طرق الإثبات قانوناً ولها أن تأخذ بتقرير الخبر كله كما لها أن تأخذ ببعض ما جاء به وتطرح بعضه إذ هي لا تقضى إلا على أساس ما تطمئن إليه فيه وحسبها أن تبين الحقيقة التي اقتنعت بها وأن تقيم قضاها على أسباب سائغة تكفى لحمله وهي غير ملزمة بتتبع الخصوم في مختلف أقوالهم وحججهم وترد استقلالاً على كل مستند قدموه أو كل حجة أو قول أثاروه ما دام قيام الحقيقة التي اقتنعت بها وأوردت دليلها فيه الرد الضمنى المسقط لتلك المستندات والأقوال والحجج وإذا كان الحكم المطعون فيه قد تكفل بالرد على أسباب استئناف الطاعنين واستخلص مما أثبتته الخبرين من صدور الأمر الجمهورى رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٦٨ برفع الحراسة عن شركة وعن أموال الشركاء فيها . وقرار الإفراج النهائي رقم ٥٦٢ لسنة ١٩٦٨ ومن استلام وكيل الشركاء فى ٢٧/١١/١٩٦٨ موجودات الشركة ودفاترها أنه لم يتم تصفيتها - وهو ما لم تنف الشهادة الصادرة من جهاز تصفية الحراسات - وخلص من تعاقد هذه الشركة مع الهيئة العامة لتعمير الصحارى على قيام الأولى بتوريد وتركيب الأدوات والمهمات اللازمة لاستصلاح ٣٠٠٠ فدان بمنطقة وادى النطرون وتقدم الشركة المذكورة إلى المطعون ضدها الأولى بالعطاء المؤرخ ١٩/٣/١٩٦٢ لتقوم الشركة الثانية بتوريد وتركيب أعمدة خرسانية لهذه المنطقة ومن المكاتبات المتبادلة بين هاتين الشركتين ومستخلصات تنفيذ موضوع العطاء وأحدها عليه بصمة خاتم شركة أن الأخيرة مدينة بالمبلغ المحكوم به ضدها . وهو من الحكم استخلاص سائق له أصله الثابت بالأوراق ومن شأنه أن يؤدى إلى النتيجة التى انتهى إليها ولا ينال منه ما يثيره الطاعنان عن الفتاورة الصادرة من الشركة المطعون ضدها الأولى رقم ٥٧٩ إذ أن الثابت أن صافي الرصيد الوارد بها ليس هو النتيجة النهائية للمديونية وإنما استخرج

بعد خصم قيمة ما أصلته من فواتير سابقة عن تنفيذ المراحل السابقة من العملية وغير مقبول التحدى لأول مرة أمام محكمة النقض بمديونية الشركة المطعون ضدها بقيمة التأمين لما يخالطه من واقع ، ومن ثم فإن النعى في جملته لا يعدو أن يكون جدلا في تقدير محكمة الموضوع للدليل مما لا يجوز لإثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٣٠ من مارس سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار/ الدكتور أحمد حسنى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / محمد طوم ، زكى المصرى نائبى رئيس المحكمة ، منير توفيق وعبد المنعم
ابراهيم .

(١٠٩)

العلم رقم ٥١ لسنة ٥١ القضائية :

(١ ، ٢) افلاس « وكيل الدائنين » • وكالة • حكم « تسبب الحكم » •

(١) وكيل الدائنين • يعتبر وكيلاً عن جماعة الدائنين فى إدارة أموال التفليسة وتصفيها
كما يعتبر ايضاً وكيلاً عن المفلس •

(٢) قيام وكيل الدائنين بأعمال الدلالة كخبير مثنى بمناسبة بيع البضائع المملوكة
للتفليسة واحتجازه جزءاً من الثمن لنفسه كمموله نظير ذلك • يعتبر من قبيل التعاقد مع
النفس • هم اجازة جماعة الدائنين هذا التصرف • قضاه الحكم المطعون فيه بعدم استحقاق
وكيل الدائنين للمبلغ الذى احتجزه • صحيح •

١ - وكيل الدائنين يعتبر وكيلاً عن جماعة الدائنين فى إدارة أموال التفليسة
وتصفيتها ، كما يعتبر أيضاً وكيلاً عن المفلس .

٢ - إذ كان الثابت فى الدعوى أن الطاعن وهو وكيل للدائنين قد قام
بأعمال الدلالة كخبير مثنى بمناسبة بيع البضائع المملوكة للتفليسة واحتجز جزءاً
من الثمن لنفسه كمموله نظير ذلك وهو ما يعتبر من قبيل التعاقد مع النفس
المحظور على الوكيل القيام به ، وكانت جماعة الدائنين لم تميز هذا التصرف فإن
الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم استحقاق الطاعن للمبلغ الذى احتجزه لا يكون
قد خالف القانون .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

١:

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضده الأول بصفته وكيلًا لدائى تفليسة الشركة أقام الدعوى رقم ١٤٠ سنة ١٩٧٣ تجارى كلى جنوب القاهرة بطلب الحكم بإلزام الطاعن في مواجهة المطعون ضدهما^١ الثانى والثالث بأن يؤدى له مبلغ ٥٨٤٧,١٣٠ جنيه والقوائد ، وقال بياناً لذلك أنه عين وكيلًا لدائى التفليسة سائلة البيان خلفاً للطاعن وكان قد صدر أمر من مأمور التفليسة ببيع البضائع المرهونة لدى البنك البلجيكي الدولى الذى أدمج في بنك بور سعيد ثم في البنك المطعون ضده الثانى ورسا مزاد هذه البضاعة على الشركة المطعون ضدها الثالثة بمبلغ ١٠٦٣٠٠ جنيه ووافق مأمور التفليسة على رسو المزاد وإيداع الثمن خزانة البنك المرتهن على ذمة تحقيق دينه فقام الطاعن تنفيذاً لذلك بإيداع الثمن بعد خصم مبلغ ٥٣١٥ احتجزها لنفسه دون إذن من مأمور التفليسة بزعم أنها عمولة دلالة على الثمن الذى رسا به المزاد. كما تبين من مراجعة الكشوف المقدمة من الطاعن أن ذمته مشغولة بمبلغ ٥٣٢,١٣٠ لصالح التفليسة . لذا فقد أقام الدعوى للمطالبة بالمبلغين سالى البيان . وبتاريخ ١٩٧٤/١٢/٢٨ نذبت محكمة أول درجة خبيراً في الدعوى وبعد أن أودع تقريره حكمت في ١٩٧٩/١٢/٢٢ بإجابة المطعون ضده الأول إلى طلباته . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٢ سنة ٩٧ ق أمام محكمة استئناف القاهرة التى حكمت في ١٩٨٠/١٢/٢٨ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً :

وحيث إن الطعن أُقيم على سببين ينعي الطاعن بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم أقام قضاءه بتأييد الحكم المستأنف على أن المبلغ الذي احتجزه الطاعن لنفسه كعمولة دلالة على ثمن بيع البضائع المرهونة لم يصلر به إذن من المحكمة بناء على تقرير مأمور التفليس طبقاً للمادة ٢٤٩ من قانون التجارة ، في حين أن الطاعن يستحق هذا المبلغ كعمولة دلالة باعتباره مقيداً بم جدول الخبراء المسمين فهو بذلك يخرج عن نطاق الأجر الذي يستحق عن إدارة التفليس .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ذلك أنه لما كان وكيل الدائنين يعتبر وكيلًا عن جماعة الدائنين في إدارة أموال التفليس وتصفياتها كما يعتبر وكيلًا عن المفلس - وكان مؤدى نص المادة ١٠٨ من القانون المدني أن المشرع حرم على الوكيل أن يتعاقد باسم موكله مع نفسه ورتب البطلان على ذلك ما لم يجر الموكل هذا التصرف لما كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن الطاعن وهو وكيل للدائنين قد قام بأعمال الدلالة كخبير مثنى بمناسبة بيع البضائع المملوكة للتفليس واحتجز جزءاً من الثمن كعمولة نظير ذلك وهو ما يعتبر من قبيل التعاقد مع النفس المحظور على الوكيل القيام به ، وكانت جماعة الدائنين لم تجز هذا التصرف فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم إستحقاق الطاعن للمبلغ الذي احتجزه لا يكون قد خالف القانون ويكون النعي بهذا السبب على غير أساس :

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت بالأوراق والتصور في التسيب وفي بيان ذلك يقول أن الحكم قضى بإلزامه بالمبلغ المطالب به ، في حين أن الثابت من تقرير الخبير أن النزاع انحصر في مبلغ ٥٣٢,١٣١ ج قيمة المتبقى في ذمته من كشوف الحساب .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه لم يركن في قضاائه على تقرير الخبير المتطلب في الدعوى لما لمحكمة الموضوع من سلطة تقدير الدليل فإن النعي لا يعدو أن يكون جسدلاً موضوعياً في سلطة محكمة الموضوع التقديرية وهو ما تنحصر عنه رقابة محكمة النقض :

جلسة ٣٠ من مارس سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار الدكتور/ أحمد حسنى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ محمد طوم ، زكى المصرى نائبى رئيس المحكمة ، متير توفيق وعبد المنعم ابراهيم

(١١٠)

الطنن واقم ٦٣٥ لسنة ٥٢ القضائية :

(١ ، ٢) دفعوع • نقل بوى •

(١) الدفع يسمى القبول الذى تعنيه المادة ١١٥ مرافعات • ماهيته • هو الذى يرمى الى الطنن بعدم توافر الشروط اللازمة لسماح الدعوى وهى الصفة والمصلحة والحق فى رفع الدعوى • علم اختلاط ذلك بالدفعو المتعلقة بشكل الاجراءات التى تبدى قبل التكلم فى الموضوع ولا بالدفعو المتعلقة بأصل الحق المتنازع عليه •

(٢) الدفع بعدم قبول دعوى المسئولية قبل الناقل • م ٩٩ من قانون التجارة • قيامه على افتراض رضا المرسل اليه بالعيب الذى حدث أثناء النقل وكان ظاهرا وقت الاستلام وتساوزه عن مطالبة الناقل بالتعويض عنه بما يسقط حقه فى الدعوى • ماهيته • دفع موضوعى مما تعنيه المادة ١١٥ مرافعات • مؤدى ذلك • جواز ابدائه فى أية حالة تكون عليها الدعوى ولو لأول مرة فى الاستئناف •

١ - قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن المقصود بالدفع بعدم القبول الذى تعنيه المادة ١١٥ من قانون المرافعات هو الدفع الذى يرمى إلى الطنن بعدم توافر الشروط اللازمة لسماح الدعوى وهو الصفة والمصلحة والحق فى رفع الدعوى باعتباره حقاً مستقلاً عن ذات الحق الذى ترفع الدعوى بطلب تقريره كإنعدام الحق فى الدعوى أو سقوطه لسبق الصلاح فيها أو لإنقضاء المدة المحددة فى القانون لرفعها ونحو ذلك مما لا يختلط بالدفعو المتعلقة بشكل الإجراءات واتى تبدى قبل التكلم فى الموضوع من جهة ولا بالدفعو المتعلقة بأصل الحق المتنازع عليه من جهة أخرى .

٢ - الدفع بعدم قبول دعوى المسئولية قبل الناقل المتصوص عليه فى المادة ٩٩ من قانون التجارة يقوم على افتراض رضا المرسل اليه بالعيب الذى

حدث أثناء النقل والذي كان ظاهراً وقت الاستلام وتنازله عن مطالبة الناقل بالتعويض عنه بما يسقط حقه في الدعوى فإن مفاد ذلك أن هذا الدفع بما يستهدفه من إنكار سلطة المدعى في إستعمال الدعوى لسقوط حقه فيها يعد دفعاً موضوعياً مما تعنيه المادة ١١٥ مرافعات فيجوز ابدائه في أية حالة تكون عليها الدعوى ولو لأول مرة في الاستئناف .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .
فأما
حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الشركة المطعون ضدها أقامت على الطاعن الأول الدعوى رقم ٤٧٥١ لسنة ١٩٧٦ تجارى جزئى إسكندرية والتي قيدت فيما بعد برقم ١٦٩١ لسنة ١٩٧٧ تجارى كلى إسكندرية وإنتهت فيها إلى طلب الحكم بإلزامه بأن يؤدي لها مبلغ ١٤٥٤٥,٤٦١ كتعويض والفوائد . وبياناً لذلك قالت أن شركة استوردت رسالة من معلمات مشروع المواسير الخزونية شحنت إلى ميناء الإسكندرية وبتاريخ ١٩٧٦/٧/٢٩ سلمت الطاعن عدد ١١ طرداً من هذه الرسالة لنقلها إلى مصانعها بحلوان وأثناء نقل هذه الطرود على السيارة المملوكة للطاعنين وقع حادث لها نجم عند حلول تلفيات بمشمول الطرد رقم ١ وقد ضبط عن الواقعة المحضر رقم ١٣٧٠ لسنة ١٩٧٦ جنح الرمل إسكندرية ولما كانت الرسالة مؤمناً عليها لدى المطعون ضدها فقد حلت محل الشركة صاحبة الرسالة في المطالبة بالتعويض إستناداً إلى شرط حواله حق صادر إليها من الشركة المذكورة . قامت الشركة المطعون ضدها بإدخال الطاعن الثانى خصماً في الدعوى . وبجلسة ١٩٧٨٤/٢/٤ قضت محكمة أول درجة بتدب خبر . وبعد

أن قدم تقريره دفع الطاعن الأول بعدم قبول الدعوى عملاً بالمادة ٩٩ من قانون التجارة . وبتاريخ ١٩٨١/١/١٢ قضت المحكمة بإلزام الطاعنين بأن يدفعوا للمطعون ضدها مبلغ ١٩٩٨٧,٩٣٢ ج والفوائد . إستأنف الطاعنان هذا الحكم بالإستئناف رقم ٢٧٧ لسنة ٣٧ ق أمام محكمة إستئناف إسكندرية التي قضت بتاريخ ١٩٨٢/١/١٨ بتأييد الحكم المستأنف : طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها نقض الحكم المطعون فيه . عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مما ينعي به الطاعنان بالسببين الأول والثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسيب وبياناً لذلك يقولان أنه لما كان الثابت من محضر المخالفة رقم ١٣٧٠ لسنة ١٩٧٦ قسم شرطة الرمل ومحضر المعاينة وإثبات الحالة المحرر في ١٩٧٦/٨/١٧ بمعرفة الشركة المطعون ضدها وكشف بيان الخسارة المتسدمة منها للخير المتدب في الدعوى أنها تسلمت هون تحفظ - الطرد محل النزاع بحالة ظاهرية غير سليمة وأنه لم يتلف من الجهاز مشمول الطرد إلا بعض اجزائه وقد تأيد ذلك بمسا أجراه الخبير من خصم قيمة الأجزاء السليمة بالجهاز من قيمة التعويض الذي قدره وكانت الشركة المطعون ضدها لم تنازع في سدادها أجرة النقل ومن ثم فإنه عملاً بالمادة ٩٩ من قانون التجارة تضحى دعوها قبلهما جديرة بعدم القبول وقد تمسكاً بهذا الدفع أمام محكمة الموضوع بدرجتها ولم يثبت تنازلهما عنه إلا أن محكمة الاستئناف أيدت محكمة أول درجة فيما قضت به من رفض الدفع دون أن تعن بحث شرائطه - تأسيساً على أنه من الدفوع الشكلية وأن حقهما في إيدائهما سقط بتكلمهما في الموضوع في حين أنه دفع موضوعي يجوز لإدائه في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو لأول مرة في الاستئناف مما يعيب حكمها بمخالفة القانون والقصور في التسيب .

وحيث إن هذا النعي سلب ذلك أنه لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على

أن المقصود بالدفع بعدم القبول الذى تعنيه المادة ١١٥ من قانون المرافعات هو الدفع الذى يرمى إلى الطعن بعدم توافر الشروط اللازمة لسماع الدعوى وهى الصفة والمصلحة والحق فى رفع الدعوى بإعتباره حقاً مستقلاً عن ذات الحق الذى ترفع الدعوى بطلب تقريره كإتعدام الحق فى الدعوى أو سقوطه لسبق الصلح فيها أو لإنقضاء المدة المحددة فى القانون لرفعها ونحو ذلك مما لا يختلط بالدفع المتعلقة بشكل الإجراءات والى تبدى قبل التكم فى الموضوع من جهة ولا بالدفع المتعلقة بأصل الحق المتنازع عليه من جهة أخرى وكان الدفع بعدم قبول دعوى المسئولية قبل الناقل المنصوص عليه فى المادة ٩٩ من قانون التجارة يقوم على إفتراض رضا المرسل إليه بالعيب الذى حدث أثناء النقل والذى كان ظاهراً وقت الإستلام وتنازله عن مطالبة الناقل بالتعويض عنه بما يسقط حقه فى الدعوى فإن مفاد ذلك أن هذا الدفع بما يستهدفه من إنكار سلطة المدعى فى إستعمال الدعوى لسقوط حقه فيها بعد دفعاً موضوعياً مما تعنيه المادة ١١٥ مرافعات فيجوز إيدأؤه فى أية حالة تكون عليها الدعوى ولو لأول مرة فى الاستئناف وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأيد الحكم الابتدائى فيما إنتهى إليه من إعتبار هذا الدفع من الدفع الشكلى الى يعين أن تبدى قبل التكم فى الموضوع فإنه يكون قد خالف القانون وقد حجه ذلك عن بحث مدى توافر شروط اعمال هذا الدفع مما يشوبه أيضاً بالتقصير فى التسبيب ويستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن :

جلسة ٣١ من مارس سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار/ يحيى الرفاعي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين
جرجس اسحق نائب رئيس المحكمة ، د- رفعت عيد المجيد ، السيد السنباطي ومحمد وليد النصر.

(١١١)

الطعن رقم ١٤٠٥ لسنة ٥٣ القضائية :

(١) وقف • بيع • بطلان • قرار ادائى •

استبدال أو بيع عقارات الاقاف • الأصل فيه ان يكون بطريق المزاد العلنى ، الاستثناء •
جوازه بطريق الممارسة فى الأحوال المبينة حصراً بالمادة ١١ من القرار الجمهورى ١١٤١ لسنة
١٩٧٢ • سلوك طريق الممارسة فى غير تلك الأحوال • أثره • بطلان التصرف • علة ذلك •

(٢) بيع « التزامات البائع : ضمان التعرض » • بطلان « بطلان التصرفات » •
دفع • دعوى •

التزام البائع بضمان التعرض • م ٤٣٩ مدنى • مناهة • ألا يكون عقد البيع باطلا •
لكل من المتعاقدين التساهل بالبطلان بطريق الدفع أو الدعوى •

١ - النص فى المادة الحادية عشرة من القانون ٨٠ لسنة ١٩٧١ بإنشاء هيئة
الأوقاف المصرية على أن يصدر رئيس الجمهورية قراراً بتنظيم العمل بالهيئة
وتشكيل مجلس إدارتها وبيان اختصاصاته ... وفى المادة الأولى من القرار
الجمهورى ١١٤١ لسنة ١٩٧٢ الصادر بتنظيم العمل بهيئة الأوقاف على
أن تقوم الهيئة بإدارة وإستثمار الأوقاف على الوجه الذى يحقق لها أكبر
عائد للمعاونة فى تحقيق أهداف نظام الوقف ورسالة وزارة الأوقاف ، ويكون
للهيئة أن تتعاقد وتجبر جميع التصرفات والأعمال التى من شأنها تحقيق الغرض
الذى أنشئت من أجله وفى المادة الحادية عشرة من القرار ذاته على أن يكون
«للهيئة أن تشتري الأعيان التى تتولى لجان القسمة بيعها طبقاً لأحكام القانون
٥٥ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه أو غيرها من الأعيان التى تحقق لها عائداً ،
وكذلك لها إستبدال أو بيع العقارات بطريق المزاد العلنى ، وبمجموز
للهيئة الاستبدال أو البيع بالممارسة فى الأحوال الآتية (أ): للملاك على الشيوخ

في المقارات التي بها حصص خيرية بشرط ألا تزيد الحصة الخيرية على نصف العقار . (ب) لمستأجرى الأراضي القضاء التي أقام عليها مستأجروها ميان لاكثر من خمس عشرة سنة . (ج) لمستأجرى الوحدات السكنية بعمارات الأوقاف بالنسبة للوحدات المؤجرة لهم . (د) للجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة والجمعيات التعاونية لبناء المساكن والجمعيات الخيرية . وذلك كله بالشروط والأوضاع التي يحددها مجلس إدارة الهيئة بقصد إعادة استثمار هذه الأموال . يدل على أن الأصل في استبدال أو بيع العقارات أن يكون بطريق المزاد العلني - دفعاً لكل مظنة وضماناً لحسن التصرف في هذه العقارات - وأن المشرع أجاز للهيئة على سبيل الاستثناء أن تسلك طريق الممارسة في الأحوال المبينة حصراً بهذا النص ، تفسيراً منه لإعتبارات تدل عليها كل حالة بذاتها ، ومؤدى ذلك ألا يكون للهيئة أن تسلك طريق الممارسة في غير هذه الأحوال وإلا كان تصرفها باطلاً ، سواء كان التصرف للأفراد أو لغيرهم ، وسواء كانت ملكية الأوقاف متنازعةً عليها أو لم تكن كذلك - إذ لو أراد المشرع إستثناء الأوقاف المتنازع على ملكيتها لنص عليها صراحة ضمن هذه الأحوال ، ولا يغير من ذلك أنه نص في المادة الثانية من قانون إنشاء الهيئة على أن « تختص وحدها بإدارة وإستثمار أموال الأوقاف » ، وفي المادة الثالثة عن أن « تنتقل إلى مجلس إدارة الهيئة الاختصاصات المخولة للجنة شئون الأوقاف بالقانون ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ ، وكذلك الاختصاصات المخولة للمجالس المحلية بالقانون ٤٤ لسنة ١٩٦٢ وذلك بالنسبة إلى البذل والاستبدال والاستثمار » ، وفي المادة الخامسة على أن « تتولى الهيئة نيابة عن وزير الأوقاف بصفته ناظراً على الأوقاف الخيرية إدارة هذه الأوقاف وإستثمارها والتصرف فيها على أسس إقتصادية بقصد تنمية أموال الأوقاف » . إذا أن ذلك كله ينبغي تحقيقه طبقاً للقواعد التي وضعها المشرع بالقرار الجمهوري المشار إليه لتنظيم العمل بالهيئة وحدد فيها إختصاصات مجلس إدارتها بما لا يتعارض مع القواعد المنصوص عليها بالقوانين سالفة الذكر ، كما لا يغير من ذلك أن القرار التنظيمي الذي أصدرته الهيئة يجاوز الاستبدال بالممارسة لواقعي اليد من الأفراد .

والقرارات الفردية التي أصلتها على أساسه بإبرام العقود محل النزاع لم يتم معها أو إلغاءها طالما كانت تلك القرارات منفصلة عن هذه العقود وصدرت متجاوزة الرخصة التي أعطيت لمجلس الإدارة في الأحوال المنصوص عليها حصراً .

٢- مناط التزام البائع بضمان التعرض المنصوص عليه في المادة ٤٣٩ من القانون المدني ألا يكون عقد البيع ذاته باطلاً ، فإذا كان كذلك كان لكل من المتعاقدين عملاً بنص المادة ١٤١ من القانون المذكور أن يتمسك بهذا البطلان سواء عن طريق الدفع أو عن طريق الدعوى .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسامح التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن الطاعنين أقاموا الدعاوى ٥٠٠١ ، ٥٠٠٢ ، ٥٠٠٣ سنة ١٩٧٧ كلى الجبزة وطلب كل منهم الحكم في دعواه بصحة ونفاذ عقد الاستبدال الصادر له من الهيئة المطعون ضدها عن قطعة الأرض الميئة بالصحيفة وقال بياناً لذلك أن الهيئة بصفتها ناظرة على وقف تساقدت معه على أن تستبدل له تلك القطعة لقاء ثمن قدره جنيه واحد للمتر ، إلا أنها إمتنعت بعد ذلك عن التوقيع على العقد النهائي فأقام دعواه بتلك الطلبات - تدخل في كل هذه الدعاوى طالباً رفضها تأسيساً على أن الأرض مملوكة له ، كما طلبت الهيئة فرعياً الحكم بإبطال عقود الاستبدال المدعى بها لإنعقادها بطريق الممارسة مع الإقرار بالخالف للقرار الجمهوري ١١٤١ سنة ١٩٧٢ الذي يوجب إتباع طريق المزاو العلني ، ومحكمة أول درجة حكمت في الدعاوى الثلاث بعدم قبول تدخل ورفض هذه الدعاوى وإبطالان

العقود الثلاثة . إستأنف الطاعون هذا الحكم بالإستئناف ١٦٦٧ سنة ٩٦ ق
القاهرة وبتاريخ ١٧/٤/١٩٨٣ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف .
طعن الطاعون في هذا الحكم بطريق النقض ، وقلمت النيابة مذكرة أبدت فيها
الرأى برفض الطعن وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت
جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينمى الطاعون بالأسباب الأول
والثاني والرابع منها على الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه على أن نص المادة
الحادية عشرة من القرار الجمهورى الصادر برقم ١١٤١ سنة ١٩٧٢ يحظر
الاستبدال للأفراد بطريق الممارسة في غير الأحوال المحددة به ، في حين أن هذه
الأحوال مقصورة على الأعيان التى لا نزاع على ملكيتها للأوقاف أما الأعيان
المتنازع على ملكيتها ومنها العقارات موضوع النزاع فإن القرار سكت عنها ،
وإذ كان مجلس إدارة هيئة الأوقاف - عملاً بنصوص المواد الثانية والثالثة
والرابعة من قانون الهيئة والمادتين الأولى والرابعة من القرار الجمهورى
المشار إليه - هو المختص وحده بوضع القواعد الواجبة الإتباع في هذا الخصوص
باعتباره السلطة المهيمنة على إدارة الأوقاف وإستثمارها لتحقيق أكبر عائد لها
قد وضع لذلك بتاريخ ١٣/٧/١٩٧٥ قراراً تنظيمياً أجاز فيه التعاقد بالممارسة
للأفراد في هذه الحالة ، وأصدر بناء عليه ثلاثة قرارات فردية بالإستبدال
بالممارسة للطاعنين وعلى أساسها أبرمت عقودهم وكانت هذه القرارات قد
تخصنت ضد السحب والالغاء وكان خطأ الجهة الادارية المطعون ضدها في
تحديد طريقة الاستبدال بالممارسة أم بالزاد لا يؤثر على صحة إتعاقد هذه
العقود ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه على ما يخالف ذلك يكون
قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه :

وحيث إن هذا التعى برمته مردود ، ذلك أن النص في المادة الحادية عشرة
من القانون ٨٠ لسنة ١٩٧١ بإنشاء هيئة الأوقاف المصرية على أن يصدر رئيس
الجمهورية قراراً بتنظيم العمل بالهيئة وتشكيل مجلس إدارتها وبيان اختصاصاته

وفي المادة الأولى من القرار الجمهوري ١١٤١ سنة ١٩٧٢ الصادر بتنظيم العمل بهيئة الأوقاف على أن « تقوم الهيئة بإدارة وإستثمار الأوقاف على الوجه الذي يحقق لها أكبر عائد للمعاونة في تحقيق أهداف نظام الوقف ورسالة وزارة الأوقاف ، ويكون للهيئة أن تتعاقد وتجرى جميع التصرفات والأعمال التي من شأنها تحقيق الغرض الذي أنشئت من أجله » . وفي المادة الحادية عشرة من القرار ذاته على أن يكون « للهيئة أن تشتري الأعيان التي تتولى لجنان القسمة بيعها طبقاً لأحكام القانون ٥٥ سنة ١٩٦٠ المشار إليه أو غيرها من الأعيان التي تحقق بها عائداً ، وكذلك لها إستبدال أو بيع العقارات بطريق المزاو العلني . ويجوز للهيئة الاستبدال أو البيع بالممارسة في الأحوال الآتية :

(أ) للملاك على الشيوخ في العقارات التي بها حصص خيرية بشرط ألا تزيد الحصص الخيرية على نصف العقار . (ب) لمستأجرى الأراضي الفضاء التي أقام عليها مستأجروها مبانٍ لأكثر من خمس عشرة سنة . (ج) لمستأجرى الوحدات السكنية بعمارات الوقاف بالنسبة للوحدات المؤجرة لهم . (د) للجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة والجمعيات التعاونية لبناء المساكن والجمعيات الخيرية . وذلك كله بالشروط والأوضاع التي يحددها مجلس إدارة الهيئة بقصد إعادة إستثمار هذه الأموال » . يدل على أن الأصل في إستبدال أو بيع العقارات أن يكون بطريق المزاو العلني — دفعا لكل مظنه وضماناً لحسن التصرف في هذه العقارات — وأن المشرع أجاز للهيئة على سبيل الاستثناء أن تسلك طريق الممارسة في الأحوال المبينة حصراً بهذا النص ، تقديرأ منه لإعتبارات تدل عليها كل حالة بذاتها ، ومؤدى ذلك ألا يكون للهيئة أن تسلك طريق الممارسة في غير هذه الأحوال وإلا كان تصرفها باطلا سواء كان التصرف للأفراد أو لغبرهم ، وسواء كانت ملكية الأوقاف متنازعا عليها أو لم تكن كذلك — إذ لو أراد المشرع — إستثناء الأوقاف المتنازع على ملكيتها لنص عليها صراحة ضمن هذه الأحوال . ولا يغير من ذلك أنه نص في المادة الثانية من قانون إنشاء الهيئة على أن تختص وحدها بإدارة وإستثمار أموال الإوقاف . وفي المادة الثالثة على أن « تنتقل إلى مجلس إدارة الهيئة

الاختصاصات المخولة للجنة شئون الأوقاف بالقانون ٢٧٢ سنة ١٩٥٩ وكذلك الاختصاصات المخولة للمجالس المحلية بالقانون رقم ٤٤ سنة ١٩٦٢ وذلك بالنسبة إلى البدل والاستبدال والاستثمار . وفي المادة الخامسة على أن يتولى الهيئة نيابة عن وزير الأوقاف بصفته ناظراً على الأوقاف الخيرية إدارة هذه الأوقاف وإستثمارها والتصرف فيها على أسس إقتصادية بقصد تنمية أموال الأوقاف ... » . إذ أن ذلك كله ينبغي تحقيقه طبقاً للقواعد التي وضعها المشرع بالقرار الجمهوري المشار إليه — لتنظيم العمل بالهيئة وحدد فيها اختصاصات مجلس إدارتها بما لا يتعارض مع القواعد المنصوص عليها بالقوانين سالفة الذكر كما لا يغير من ذلك أن القرار التنظيمي الذي أصدرته الهيئة مجاوز الاستبدال بالممارسة لواجبي اليد من الأفراد ، والقرارات الفردية التي أصدرتها على أساسه بإبرام العقود محل النزاع لم يتم سحبها أو إلغائها طالما كانت تلك القرارات منفصلة عن هذه العقود وصدرت متجاوزة الرخصة التي أعطيت لمجلس الإدارة في الأحوال المنصوص عليها حظراً ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد ألزم هذا النظر في قضائه فإن النعي عليه بهذه الأسباب يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعي بالسبب الثالث أن الهيئة المطعون ضدها بوصفها بائعة تلزم بالإمتناع عن منازعة المشتري أو التعرض له تعرضاً قانونياً أو مادياً وإذا كانت مطالبتها بإبطال العقود التي وافقت على إبرامها مع الطاعنين تنطوي على تعرض لهم وهو ما يمتنع عليها بنص المادة ٤٣٩ من القانون المدني فإن الحكم إذ أجابها لطلب إبطال هذه العقود يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعي بدوره مردود ، ذلك أنه لما كان مناط التزام البائع بضمان التعرض المنصوص عليه في المادة ٤٣٩ من القانون المدني ألا يكون عقد البيع ذاته باطلاً ، فإذا كان كذلك كان لكل من المتعاقدين عملاً بنص المادة ١٤١

من القانون المذكور أن يتمسك بهذا البطلان سواء عن طريق الدفع أو عن طريق الدعوى ، لما كان ذلك ، وكانت العقود موضوع النزاع وعلى ما سلف في الرد على أسباب الطعن الأخرى باطلة ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بما ورد بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٣١ من مارس سنة ١٩٨٧

بإدارة السيد المستشار / يحيى الرفاعي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين
جرجس اسحق نائب رئيس المحكمة ، د. ولست عيد المجيد ، السيد السنياطي وأحمد مكي

(١١٢)

الطعن رقم ١٤٠٦ لسنة ٥٣ القضائية :

(١ ، ٢) دعوى « انقطاع سير الخصومة » « سقوط الخصومة » .
اعلان .

(١) ميعاد السنة المقرر لسقوط الخصومة طبقاً للمادة ١٣٤ مرافعات . عدم اعتباره مرعياً
إلا إذا تم اعلان ورثة المتوفى بالتعجيل خلاله . م ٥ مرافعات عدم كفاية ايداع صحيفة التعجيل
قلم الكتاب أو تسليمها لقلم المحضرين في محضوله .

(٢) قواعد انقطاع سير الخصومة بما فيها وقف مواعيد المرافعات . مقررته لحماية
الخصم الذي قام به سبب الانقطاع دون الآخر . وفاة أحد الخصوم أثناء انقطاع الخصومة
لوفاته آخر . لا يترتب عليه وقف مدة السقوط أو امتدادها وجوب موالة المدعى السير
في الدعوى قبل القضاء مدة السنة هل آخر اجراء صحيح تم في مواجهة الخصوم قبل وفاة
أولهم . على ذلك .

١ - المقرر في قضاء هذه المحكمة - تطبيقاً لنص المادة الخامسة من قانون
المرافعات - أن ميعاد سقوط الخصومة المنصوص عليه في المادة ١٣٤ من ذلك
القانون - وهو سنة من تاريخ آخر إجراء صحيح من إجراءات التقاضي -
لا يعتبر مرعياً إلا إذا تم إعلان ورثة المتوفى بالتعجيل خلال تلك المدة ،
ولا يكفي في ذلك إيداع صحيفة التعجيل قلم الكتاب أو تسليمها لقلم المحضرين
في غضون ذلك الميعاد :

٢ - قواعد إنقطاع الخصومة بما فيها وقف مواعيد المرافعات شرعت
لحماية الخصم الذي قام به سبب الانقطاع حتى يتمكن من الدفاع عن مصالحه ،
ولم توضع تلك القواعد لحماية الخصم الآخر ، لأن الانقطاع لا يحرمه من
موالة السير في الخصومة ، ولا يعفيه من موالاتها ، فلا يقف ميعاد سقوط

الخصومة في حقه ، وإنقطاع الخصومة لا يرد إلا على خصومة قائمة ، والمشعر لم يرتب على وفاة أحد المدعى عليهم أبان إنقطاع الخصومة وقف مدة السقوط أو إمتدادها ، ومؤدى ذلك أنه يجب على المدعى أن يوالى السير في الدعوى في مواجهة ورثة من يتوفى من المدعى عليهم ومن في حكمهم قبل إنقضاء مدة السنة على آخر إجراء صحيح تم في مواجهة الخصوم قبل وفاة أولهم ، ولا بعد وفاة غيره خلال تلك المدة عذراً مانعاً من سريان مدة السقوط ، إذ يكون على المدعى عندئذ البحث والتحري عن ورثته وإعلانهم ولو جملة في آخر موطن كان لمورثهم .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن مورث الطاعنين العشرة الأول والطاعن الحادى عشر أقاما الدعوى ٣١٥ سنة ٧٥ مدنى كلى قسنا على مورثي المطعون ضدهم الثلاثة الأول والمطعون ضده الرابع بطلب الحكم بأخذ مساحة الأطنان الزراعية الميينة بالصحيفة بالشفعة لقاء الثمن المودع وقدره ١٤٢٥ ج . وقالوا بياناً لذلك أنهم علموا بأن المطعون ضده الرابع باع تلك الأطنان إلى مورث المطعون ضدهما الأول والثانية ومورث المطعون ضدها الثالثة للأول بحق ٥ قيراط ، ١ فدان وللثاني بحق ٧ قيراط ، ٣ فدان ولما كانت هذه الأطنان تجاور الأرض المملوكة لها فقد اندروا المطعون ضدهم برغبتها بالشفعة إلا أنهم لم يستجيبوا . فأقاما دعواهما بالطلبات السالفة . ومحكمة أول درجة حكمت في ١٩/١/١٩٧٨ بإنتقطاع سير الخصومة لوفاة مورث المطعون ضدها الثالثة وبصحيفة أو دعت

في ١٩٧٨/١١/٣٠ وأعلنت في ٧ ، ١٤/٢/١٩٧٩ عجل المدعيان الدعوى من الانقطاع . وبناء على طلب الحاضر عن المطعون ضدهم الثلاثة الأول حكمت في ١٩٧٩/١٢/١٧ بسقوط الخصومة . استأنف المدعيان هذا الحكم بالإستئناف ٢٨ لسنة ٥٥ ق قنا . وبتاريخ ١٩٨٣/٤/٢١ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياًها .

وحيث إن الطاعنين ينعون على الحكم المطعون فيه بالوجه الأول من السبب الأول والسبب الثاني من سببي الطعن الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقولون أن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أقام قضاءه على أن صحيفة التعجيل أعلنت بعد مضي سنة من الحكم الصادر بإنقطاع سبب الخصومة في حين أنها أودعت قلم الكتاب قبل مضي سنة من تاريخ ذلك الحكم وأن العبرة في حساب مدة السقوط هي بتاريخ إيداع صحيفة التعجيل وليس بتاريخ إعلانها .

وحيث إن هذا النعي غير صحيح ، ذلك أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة تطبيقاً لنص المادة الخامسة من قانون المرافعات أن ميّعاد سقوط الخصومة المنصوص عليه في المادة ١٣٤ من ذلك القانون وهو سنة من تاريخ آخر إجراء صحيح من إجراءات التقاضي - لا يعتبر مرجعاً في أحوال الإنقطاع بسبب وفاة أحد الخصوم إلا إذا تم إعلان ورثة المتوفى بالتعجيل خلال تلك المدة ، ولا يكفي في ذلك إيداع صحيفة التعجيل قلم الكتاب أو تسليمها لقلم المحضرين في غضون ذلك الميعاد ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر في قضائه فإنه يكون قد التزم صحيح القانون ويكون النعي عليه بالخطأ في تطبيقه على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين بنعون بالوجه الثاني من السبب الأول من سببي الطعن

على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقولون أن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قضى بسقوط الخصومة رغم تعلل الإعلان خلال سنة لوفاة مورث المطعون ضدهما الأول والثانية بتاريخ ١٩٧٨/٣/٩ :

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن قواعد إنقطاع الخصومة بما فيها وقف مواعيد المرافعات - شرعت لحماية الخصم الذي قام به سبب الإنقطاع حتى يتمكن من الدفاع عن مصالحه ، ولم توضع تلك القواعد لحماية الخصم الآخر لأن - الانقطاع لا يحرمه من موالاة السير في الخصومة ولا يعفيه من موالاتها فلا يقف ميعاد سقوط الخصومة في حقه ، ولما كان إنقطاع الخصومة لا يرد إلا على خصومة قائمة ، وكان المشرع لم يرتب على وفاة أحد المدعى عليهم اعلان إنقطاع الخصومة وقف مدة السقوط أو إمتدادها ، وكان مؤدى ذلك أنه يجب على المدعى أن يوالى السير في الدعوى في مواجهة ورثة من يتوفى من المدعى عليهم ومن في حكمهم قبل إنقضاء مدة السنة على آخر إجراء صحيح تم في مواجهة الخصوم قبل وفاة أولهم ، ولا يعد وفاة غيره خلال تلك المدة عنراً ما نعا من سريان مدة السقوط ، إذ يكون على المدعى عندئذ البحث والتحرى عن ورثته وإعلانهم ولو جملة في آخر موطن كان لمورثهم ، لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد ألزم هذا النظر في نتيجته فإن النعى عليه بهذا الوجه يكون بدوره على غير أساس ومن ثم يتعين رفض الطعن .

جلسة اول ابريل سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار/ أحمد كمال سالم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ ماهر قلادة واصف ، مصطفى زعزوع نائب رئيس المحكمة ، حسين علي حسي
ومحمدي محمد علي .

(١١٣)

الطعن رقم ١٣٨٢ لسنة ٥٦ القضائية :

(١) استئناف « اثر الاستئناف : الاثر الناقل » .

الاثر الناقل للاستئناف . ماهيته . م ٢٣٢ مناصات . التزام محكمة الاستئناف
بالتصديق لما لم تنصل فيه محكمة اول درجة من أسباب لطلبات ابدت امامها طالما لم يتنازل
مبديها عن التصديق بها . صلة ذلك .

(٢) دعوى « سبب الدعوى » « الطلب في الدعوى » .

الطلب في الدعوى وسببها . ماهية كل منهما .

(٣) عقد « فسخ العقد وانفساخه » . ايجاز « سبب الاخلاء » . دعوى . استئناف « الاثر الناقل » .

طلب الاخلاء للمتأجير من المأطن ولاحتياز أكثر من مسكن في البلد الواحد بغير مقتضى .
سببان لطلب واحد . هو الاخلاء لانحلل العقد . القضاء ابتدائيا بالاخلاء لاحدهما . اعتبار
الطلب الآخر مطروحا على محكمة الاستئناف . اثر ذلك .

(٤) نقض « أسباب الطعن : السبب الجديد » .

النقض على أسباب الحكم الابتدائي دون الحكم النهائي . غير مقبول .

(٥) نقض « أسباب الطعن : السبب الجديد » . صورية .

دفاع قانوني يغالطه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع . عدم جواز اثره الاول
مرة أمام محكمة النقض (مثال في صورية) .

(٦) حكم « ما لا يعد قصورا » . دفاع « الدلائل غير الجوهرية » .

محكمة الموضوع . افعال الحكم الرد على دفاع غير جوهري . لا يعد قصورا .

(٧) نقض « أسباب الطعن : السبب المجهل » .

أسباب الطعن . وجوب تحديدها للعيب المنسوب للحكم المطعون فيه وموضعه منه
واثره في قتاله . مخالفة ذلك . اثره . عدم القبول .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين ما الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل فى أن المطعون ضدها الأولى أقامت الدعوى ٧١١ لسنة ١٩٨٢ مدنى الجيزة الابتدائية بطلب الحكم بإخلاء الطاعن والمطعون ضده الثانى من العين المؤجرة لأولها بالعقد المؤرخ ١٩٧٨/٨/١ لقيامه بتأجيرها من الباطن للمطعون ضده الثانى بغير إذن كتابى منها ، وإحتجازه أكثر من سكن فى بلد واحد بغير مقتضى . أحالت محكمة الدرجة الأولى الدعوى إلى التحقيق ، وبعد تنفيذه ، قضت بالإخلاء للإحتجاج . إستأنف الطاعن بالإستئناف ٢٦ لسنة ١٠٢ القاهرة ، وبتساريف ١٩٨٦/٣/١٩ حكمت المحكمة برفضه وتأيد الحكم المستأنف على سند من ثبوت واقعة التأجير من الباطن . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم . وإذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة رأته أنه جدير بالنظر وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب حاصل النعى بالرابع منها الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيانه يقول الطاعن أنه لما كان الاستئناف وإعلاا للمادة ٢٣٢ من قانون المرافعات بنقل الدعوى بحالتها التى كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف فقط ، وكان الحكم الابتدائى قد أقام قضاءه بالإخلاء على ما خلص إليه من إحتجازه أكثر من مسكن فى بلد واحد بغير مقتضى ، وكان هو الذى طعن بالإستئناف ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم الابتدائى إستناداً إلى ثبوت تأجير عین النزاع من الباطن - دون الإحتجاج - يكون قد تجاوز نطاق الاستئناف .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن النعى في المادة ٢٣٢ من قانون المرافعات على أن «الاستئناف ينقل الدعوى بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف فقط» يدل على أن الاستئناف ينقل الدعوى إلى محكمة الدرجة الثانية في حدود الطلبات التي فصلت فيها محكمة أول درجة وما أقيمت عليه تلك الطلبات من أسباب سواء ما تعرضت له وما لم تتعرض له منها ، وذلك طالما أن مبدئها لم يتنازل عن التمسك بها ، ولا يحول دون ترتيب هذا الأثر أن محكمة الاستئناف في هذه الحالة تنصدي لما لم تفصل فيه محكمة أول درجة من تلك الأسباب ، ذلك أن المشرع أجاز للخصوم وفقاً لنص الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات أن يغيروا سبب الدعوى أمام محكمة الاستئناف وأن يضيفوا إليه أسباباً أخرى لم يسبق طرحها أمام محكمة أول درجة مع بقاء الطلب الأصلي على حاله ، فن باب أولى أن تلزم محكمة الاستئناف بالتصدي للأسباب السابق التمسك بها في الدعوى والتي أعرض الحكم الابتدائي عن التعرض لها مكتفياً بإجابة الطلب على سند من إحداها . ولما كان الطلب هو القرار الذي يطلبه المدعي من القاضي حماية للحق أو المركز القانوني الذي يستهدفه بدعواه ، وكان سبب الدعوى هو الواقعة أو الوقائع التي يستمد منها المدعي الحق في موضوع الطلب ، وهو لا يتغير بتغير الأدلة الواقعية والحجج القانونية ، وكان الواقع في الدعوى أن المطعون ضدها قد أقامها بطلب الإخلاء للتأجير من الباطن بغير إذن كتابي منها ولإحتجاز المستأجر أكثر من سكن في بلد واحد بغير مقتضى ، وكان طلب الإخلاء للتأجير من الباطن هو في حقيقته طلب بفسخ العقد ، كما أن طلب إخلاء للإحتجاز التالي لإبرام العقد هو طلب بإفساخه ، وكان الفسخ والإنقاسخ يؤديان إلى انحلال العقد ، ومن ثم فإنهما يمثلان سببين لطلب واحد هو الإخلاء لإنحلال العقد ، لما كان ما تقدم وكان الحكم الابتدائي قد قضى بالإخلاء على سند من أحد السببين وهو الاحتجاز ولم لم يمرض للسبب الآخر وهو التأجير من الباطن ، فإن هذا السبب الأخير يعد مطروحاً على محكمة الاستئناف في الاستئناف المرفوع من الطاعن طالما أن

المطعون ضدها الأولى . بوصفها مستأنف ضدها - لم تتنازل عن التمسك به . ويكون لمحكمة الاستئناف أن تتصدى له وأن تقيم قضاءها عليه : وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن حاصل النعي بالشق الأول من كل من السببين الأول والثالث وبالسبب الثاني مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه والقصور في التسييب ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن أن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بإخلاله من عين النزاع على ما خلص إليه من إحتجازه لأكثر من مسكن في ذات البلد ، وأن قيامه بتأجير شقة النزاع مفروشة لا يعد مقتضى لهذا الإحتجاز ، حالة أن المسكن الآخر ملك زوجته وهي شخصية مستقلة بما لا تتوافر به حالة الإحتجاز ، وإذ خالف الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه هذا النظر والتفت عن المستندات التي قدمها تدليلاً عليه فإنه يكون إلى جانب مخالفته للقانون قد شابه قصور في التسييب .

وحيث إن هذا النعي غير مقبول ، ذلك أنه وإن كان الحكم الابتدائي قد أقام قضاءه بالإخلاء على ما إنتهى إليه من تحقق إحتجاز الطاعن لأكثر من مسكن في بلد واحد بغير مقتضى ، إلا أن الحكم المطعون فيه إستند في قضاائه بتأييد منطوق الحكم الابتدائي إلى ثبوت قيام الطاعن بتأجير عين النزاع من الباطن بغير إذن كتابي من المالك ، معرضاً عن أسباب الحكم الابتدائي غير محيل إليها ، ومن ثم يكون النعي موجه إلى قضاء الحكم الابتدائي - ولما كان مرمى الطعن بالتقضى هو خاصمة الحكم النهائي الصادر من محاكم الاستئناف ، ومن ثم يكون النعي وقد إنصرف إلى قضاء الحكم الابتدائي غير مقبول .

وحيث إن حاصل النعي بالشق الثاني من كل من السببين الأول والثالث والخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسييب ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن أنه لم يتنازل عن شقة النزاع ولم يؤجرها من الباطن وإنما حرر لشقيقة عقد

بتأجيرها مفروشة حفاظاً على حقوقه فيها بعد أن قرر الإقامة بمسكن زوجته ، وأنه بإفترض قيامه بتأجيرها من الباطن فقد أقرت المطعون ضدها الأولى حقه في ذلك بقبض وكيلها الأجرة دون تحفظ في تاريخ تال لرفع الدعوى الراهنة ، وإذ لم يعرض الحكم المطعون فيه لهذا الدفع فإنه يكون إلى جانب خطئه في تطبيق القانون قد شابه قصور في التسبيب .

وحيث إن النعي في شقه الأول غير مقبول ، ذلك أنه لما كانت الأوراق خلوا مما يفيد تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بأن قيامه بتأجير شقة النزاع مفروشة إلى شقيقه المطعون ضده الثاني كان حفاظاً على حقوقه فيها ، وكان هذا الدفع الذي يتلوى على إدعاء بضرورة العقد يقوم على واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع فلا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ، والنعي في شقه الثاني في غير محله ذلك أن إغفال الحكم الرد على دفاع غير جوهري لا يتغير ببحثه وجه الرأي في الدعوى لا يعيبه بالقصور ، ولما كان ما أثاره الطاعن من دفاع أمام محكمة الموضوع بشأن إقرار المطعون ضدها الأولى أحقيته في تأجير العين من الباطن بقبض وكيلها الأجرة دون تحفظ في تاريخ لاحق لإقامة الدعوى الماثلة : وتقديره تدليلاً على ذلك إيصالاً مؤرخاً ١٩٨٢/٧/١ لم يجمد المطعون ضدها الأولى صدوره من وكيلها ، إلا أنه لما كان لهذا الإيصال قد تضمن تحفظاً إذا احتفظ فيه مصلحه بكافة الحقوق القانونية قبل الطاعن ومن ثم فإنه لا يعد إقراراً بأحقية الطاعن في التأجير من الباطن ، ولا يعيب الحكم عدم الرد على هذا الدفاع بأسباب مستقلة ، ويكون النعي على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعي بالشق الأخير من السبب الثالث بالسبب الخامس القصور في التسبيب والخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول الطاعن أن الحكم المطعون فيه لم يناقش دفاعه الذي ضمنه صحيفة إستئنافه ومذكرته المقدمة لجلسة ١٩٨٢/١٠/٢١ ، وأن مؤدى أقوال شاهدي المطعون ضدها الأولى أن شقيقه المطعون ضده الثاني كان مقبياً معه بشقة النزاع عدة سنوات وحتى

تركه أياها وإقامته بمسكن زوجته ، ومن ثم يمتد العقد إلى شقيقه عملاً بحكم المادة ٢٩ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، وإذ أغفل الحكم المطعون فيه اعمالها فإنه يكون إلى جانب ما شابه من قصور قد أخطأ في تطبيق القانون :

وحيث إن النعى في شقه الأول غير مقبول ، ذلك أن الطاعن لم يبين العيب المنسوب للحكم المطعون فيه وموضعه منه وأثره في قضائه مكثفياً بالإحالة إلى ما تضمنته صحيفة إستئنافه ومذكرته المقسمة أمام محكمة الاستئناف من دفاع ، فجاء نعيه مجهلاً ، والنعى في شقه الثاني بدوره غير مقبول إذ لم يسبق للطاعن التمسك أمام محكمة الموضوع بإمتداد العقد بعد الترك ، وهو دفاع قانوني يخالطه واقع لا تقبل لإثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم بتعين رفض الطعن :

جلسة اول أبريل سنة ١٩٨٧

بإدارة السيد المستشار / سيد عبد الباقي سيف نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / عبد الحافظ هاشم ، أحمد إبراهيم شليبي نائب رئيس المحكمة ، جمال شلقاني
ومحمد رشاد مبروك .

(١١٤)

الطعن رقم ١٢٠٤ لسنة ٥٢ القضائية :

استئناف « الخصوم في الاستئناف » • دعوى « الصفة في الدعوى » •

الخصومة في الاستئناف تصديداً بالأشخاص المختصين أمام محكمة الدرجة الأولى
وبذات صفتهم • م ٢٣٦ مرافعات • تصحيح الصفة وفقاً للمادة ١١٥ مرافعات وجوب
تمامه في التواقيع المحددة لرفع الدعوى مثال (بشأن أيلولة بيت المال لبنك ناصر الاجتماعي
أثناء نظر الاستئناف) •

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الخصومة في الاستئناف تتحدد وفقاً لنص
المادة ٢٣٦ من قانون المرافعات بالأشخاص الذين كانوا مختصين أمام
محكمة الدرجة الأولى وبذات صفتهم وأن تصحيح الصفة وفقاً لنص
المادة ١١٥ من ذلك القانون يجب أن يتم في الميعاد المقرر ولا يخل بالمواعيد
المحددة لرفع الدعوى . وإذا كان الحكم المستأنف قد صدر ضد وزير
الخزانة بصفته الرئيس الأعلى لكل من بيت المال ومصلحة الأملاك فاستأنفه
بهاتين الصفتين دون الطاعن الذي اقتصر أثناء نظر الاستئناف وبعد فوات
ميعاده - على تصحيح صفة ممثل بيت المال بموجب إعلانات وجهها للمطعون
عليهم بعد فوات هذا الميعاد بإعتباره ممثلاً لبيت المال دون وزير الخزانة الذي
قصر فيها أيضاً صفته في الاستئناف على مجرد كونه ممثلاً لمصلحة الأملاك
دون بيت المال بحسبان أن الطاعن حل محله في ذلك فإن الحكم إذ قضى
بعدم جواز استئناف الطاعن إستناداً إلى أن الخصومة في الاستئناف تتحدد
بمن كان مختصاً أمام محكمة أول درجة فإنه يكون قد إنتهى إلى صحيح
القانون .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار
المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن تتحصل فى أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى التى إنتهى قيدها
برقم ٦٥١٢ سنة ١٩٧١ مدنى جنوب القاهرة الإبتدائية وإنتهى فيها إلى
إختصام المطعون عليهما الثانية والثالث ووزير الخزانة بصفته الرئيس الأعلى
لكل من بيت المال ومصلحة الأملاك وطلب الحكم بصحة ونفاذ عقدى
البيع المؤرخين ١٩٣٠/٥/١ ، ١٩٥٨/٣/٢٨ وقال بياناً لها أن المطعون عليه
الثالث باع بموجب عقد البيع الأول قطعتى أرض فضاء مبيتين بها إلى
المطعون عليها الثانية التى باعها بدورها إليه - وبتاريخ ١٩٧٢/٣/٣٠ حكمت
المحكمة فى مواجهة وزير الخزانة بصفته المذكورتين بصحة ونفاذ هذين
العقدين - إستأنف وزير الخزانة بهاتين الصفتين ومحافظ القاهرة بصفته هذا
الحكم لدى محكمة إستئناف القاهرة بالإستئناف رقم ٨٩/٢١٤٥ قى مدنى
بموجب صحيفة أودعت قلم كتاب المحكمة فى ١٩٧٢/٥/٨ ثم قام الطاعن بإعلان
المطعون عليهم فى ٧٦/١٠/٢٠ ، ٧٧/٢/٢٧ ، ٧٩/٤/٤ ، ١٩٧٩/٦/٦ ،
١٩٧٩/٩/١٥ طالباً تصحيح صفة ممثل بيت المال بإعتباره ممثله الذى حل محل
وزارة الخزانة فى ذلك والحكم له إلى جانب محافظ القاهرة بصفته وزير الخزانة
بصفته ممثلاً لمصلحة الأملاك بالطلبات الواردة بصحيفة الاستئناف - وبتاريخ
١٩٨٢/٢/١٧ حكمت المحكمة بعدم جواز الاستئناف طعن الطاعن فى هذا الحكم
بطريق النقض - وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم
المطعون فيه - وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه
جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب يعنى الطاعن بها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ذلك أن المطعون عليه الأول أقام دعواه مختصاً فيها وزير الخزانة بصفته الرئيس الأعلى لكل من مصلحة الأملاك وبيت المال حاله أن تمثيلة لمصلحة الأملاك لا يصح منذ صدور القرار الجمهورى رقم ١٠١ سنة ١٩٥٨ بنقل الإشراف إلى وزارة الإسكان وقد فوض عنها محافظ القاهرة كما أن تمثيلة لبيت المال قد زال أثناء نظر الدعوى بصدور القرار الجمهورى رقم ٢٩٣٧ سنة ١٩٧١ في ١٩٧٧/١٢/٢ بضم الإدارة العامة لبيت المال إلى بنك ناصر الاجتماعى (الطاعن) ولم تكن الدعوى قد تبيأت بعد للحكم في موضوعها حيث أجلت بعد صدور ذلك القرار لإعلان وإعادة إعلان الخصوم مما كان يتعين معه على محكمة أول درجة أن تقضى من تلقاء نفسها بإنقطاع سير الخصومة لزوال الصفة وإذا لم تقض بذلك فإن الإجراءات التالية لذلك بما فيها حكمها المستأنف يكون باطلاً وقد تمسك أمام محكمة الاستئناف بذلك وبعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة بالنسبة لمصلحة الأملاك غير أن الحكم المطعون فيه أجزأ في الرد على ذلك بأن الدعوى أقيمت أمام محكمة أول درجة في مواجهة وزير الخزانة بصفته الممثل القانونى لبيت المال وبصفته مديراً لمصلحة الأملاك .

حيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الخصومة في الاستئناف تتحدد وفقاً لنص المادة ٢٣٦ من قانون المرافعات بالأشخاص الذين كانوا مختصين أمام محكمة الدرجة الأولى وبذات صفتهم وأن تصحيح الصفة وفقاً لنص المادة ١١٥ من ذلك القانون يجب أن يتم في الميعاد المقرر ولا يخل بالمواعيد المحددة لرفع الدعوى . وإذ كان الحكم المستأنف قد صدر ضد وزير الخزانة بصفته الرئيس الأعلى لكل من بيت المال ومصلحة الأملاك فاستأنفه بهاتين الصفتين دون الطاعن الذى إقتصرت أثناء نظر الاستئناف وبعد فوات ميعاده . على تصحيح صفة ممثل بيت المال بموجب إعلانات وجهها للمطعون عليهم بعد فوات هذا الميعاد بإعتباره ممثلاً لبيت المال دون وزير الخزانة الذى قصر فيها أيضاً صفته في الاستئناف على

بمجرد كونه ممثلاً لمصلحة الأملاك دون بيت المال بحسبان أن الطاعن حل محله في ذلك فإن الحكم إذاً قضى بعدم جواز إستئناف الطاعن إستناداً إلى أن الخصومة في الاستئناف تتحدد بمن كان مختصاً أمام محكمة أول درجة - فإنه يكون قد إنتهى إلى مصيح القانون - ومن ثم يكون النعى عليه بعدم إجابته إلى دفعه بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة أو بإنقطاع سير الخصومة فيها أباً كان وجه الرأى فيهما بغدو غير مقبول ويكون النعى برمته على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢ من أبريل سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار/ مصطفى صالح سليم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / إبراهيم زغو نائب رئيس المحكمة ، محمد حسن العفيى ، منوح السعيد ،
ولطفى عبد العزيز .

(١١٥)

الطعن رقم ١٢٠٠ لسنة ٥٢ القضائية :

(١) تأميم « لجان التقييم »

لجان التقييم . نطاق اختصاصها ، م ٣ ق ١١٧ ، ١١٨ لسنة ١٩٦١ . نهائية قرارها
وعدم قابليته للطعن . شرطه . التزامها بتماسر المنشأة أصولا ونصوصا وقت التأميم . قرارها
بالفصل في نزاع بين المنشأة المؤممة وبين الغير بشأن الأموال والحقوق المتنازع عليها أو متعلق
بالتقييم . لا حجية له . اختصاص المحاكم بتطبيقه والفصل فيه .

(٢) تأميم « لجان التقييم »

تحديد لجنة التقييم لتعصر من عناصر المنشأة المؤممة على نحو مؤقت . انصره .
استبقاء هذا العنصر في نطاق التأميم . تحديده من بعد بصفة نهائية . اثره . ارداد
التحديد الى وقت التأميم .

(٣) تأميم

النص على أداء قيمة المنشآت المؤممة بموجب مستندات اسمية على الدولة . مؤداه .
التزام الدولة صفة في وزارة المالية بهذه القيمة . م ٢ ق ١١٧ لسنة ١٩٦١ و م ٤ ق
١١٨ لسنة ١٩٦١ .

١- إختصاص لجان التقييم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة
وبينته المادة الثالثة من القانونين ١١٧ ، ١١٨ لسنة ١٩٦١ - هو تقييم رؤوس
أموال الشركات المساهمة المؤممة التي لم تكن اسمها متداولة في البورصة
أو كان قد مضى على آخر تعامل عليها أكثر من ستة شهور وكذلك تقييم
المنشآت غير المتخذة شكل شركات مساهمة ، وتقييم رأس مال المنشأة يكون
بتحديد الحقوق والأموال المملوكة لها وقت تأميمها وتقدير قيمتها وتحديد
مقدار ديونها في ذلك التاريخ وعلى ضوء ذلك يتحدد صافي رأس مال المنشأة

المؤمة ويكون قرار لجنة التقييم في هذا الشأن نهائياً وغير قابل للطعن فيه متى التزمت اللجنة في تقييمها بعناصر المنشأة أصولاً وخصوصاً وقت تأميمها ، أما إذا خرجت لجنة التقييم عن هذا النطاق الذى رسمه لها المشرع بأن أضافت إلى أموال وحقوق المنشأة ما ليس لها أو إستبعدت منها شيئاً أو حملتها بديون ليست ملزمة بها ، فإن قرارها في هذا الصدد لا يكتسب أية حصانة ولا يكون حجة قبل الدولة أو أصحاب الشأن ، كما أنه ليس للجان التقييم أن تفصل في أى نزاع يثور بشأن الأموال والحقوق المتنازع عليها بين المنشأة المؤمة وبين الغير أو أن تتعرض لأى نزاع آخر يتعلق بالتقييم في ذاته ذلك أن تحقيق المنازعات والفصل فيها من اختصاص المحاكم صاحبة الولاية العامة في ذلك إلا ما إستثنى بنص خاص ، فإذا تعرضت لجنة التقييم للفصل في تلك المنازعات فإن قرارها لا يكتسب حصانة تحول دون طرح تلك المنازعات على المحاكم المختصة لتحقيقها والفصل فيها ولا يعبد ذلك طمناً في قرارات لجان التقييم وإنما هو سعى إلى الجهة ذات الولاية العامة للحصول على قضاء يحسم تلك المنازعات

٢- تحديد لجنة التقييم لعنصر من عناصر المنشأة المؤمة على نحو مؤقت لا يخرج هذا العنصر من عناصر المنشأة سواء كان من الحصوم أو الأصول ولا يبعده عن نطاق التأميم ومن ثم إذا تم تحديد هذا العنصر بصفة نهائية بمعرفة الجهة المختصة ارتد أثر هذا التحديد إلى وقت التأميم فإن ترتب عليه زيادة في رأس مال المنشأة جرت على تلك الزيادة ما يجرى على قيمة المنشأة المؤمة من أحكام .

٣- إذ كانت المادة الثانية من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت والمادة الرابعة من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة الحكومة في بعض الشركات والمنشآت قد نصتا على أن تؤدى قيمة المنشآت الموضحة بموجب سندات اسمية على الدولة ، فإن مؤداه التزامها ممثلة في وزارة المالية بهذه القيمة على هذا النحو .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تنحصر فى أن المطعون ضدهما الأولين أقاما الدعوى رقم ٤٩٢١ سنة ١٩٧٤ مدنى جنوب القاهرة الابتدائية بطلب الحكم بإلزام الشركة الطاعنة والمطعون ضده الثالث بصفته (وزير المالية) وآخرين أن يدفعوا متضامنين إليها مبلغ ٦٠٠٣,٠٠٥ ج وقالوا بياناً لذلك أنه بموجب القانون رقم ١٥١ سنة ١٩٦٣ الملحق بالقانون رقم ١١٧ سنة ٦١ أتمت الدولة التجارة النهرية «عاكف» المملوكة لهما ، وإذ قدرت لجنة التقييم المختصة تلك الوحدة بمبلغ ٦٥٣٢,٩٢٧ ج وسددت الطاعنة - بعد التأمين - الضرائب وأجور العمال المستحقة عليها ، فأنتها يستحقان المبلغ المطالب به بإعتباره الباقي من ثمن الوحدة بعد هذا السداد مضافاً إليه الفائدة للقانونية المقررة بقانون التأمين ، ويتسارخ ١٩٧٥/١٢/٢٨ نذبت المحكمة خبيراً فى الدعوى ، وبعد أن قدم تقريره حكمت بتاريخ ١٩٧٩/١١/٢٥ بإلزام الطاعنة أن تدفع إلى المطعون ضدهما الأولين مبلغ ٣٢٢٣,٩٧٣ ج والفوائد بواقع ٤٪ من تاريخ المطالبة فى ١٩٧٤/١١/٩ حتى السداد ، إستأنفت الطاعنة والمطعون ضدهما الأولان هذا الحكم لدى محكمة إستئناف القاهرة ، وقيد إستئناف الطاعنة برقم ٩١ سنة ٩٧ ق والمطعون ضدهما سالتى الذكر برقم ١٢٠ سنة ٩٧ ق وبعد أن ضمت المحكمة الاستئنافيين حكمت بتاريخ ١٩٨٢/٢/٢٢ فى أولها برفضه وفى الثانى بتعديل الحكم المستأنف إلى جعل الفوائد القانونية من تاريخ التأمين الحاصل فى ١٩٦٣/١١/٦ ، وأيدته فيما عدا ذلك ، طعت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن وإذ عرض على هذه الدائرة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها ألزمت النيابة رأياً .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب تنعى الطاعنة بالخامس منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك تقول أنها دفعت أمام محكمة الموضوع بعدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى استناداً إلى أن النزاع المطروح يعد طعنًا في قرار لجنة تقييم الوحدة النهرية المؤممة الذي انتهى إلى تقييمها بصغر وقت التأميم ، وإذ كان هذا القرار يعد من أعمال السيادة ولا يجوز الطعن فيه بأي وجه من الوجوه إعمالاً لحكم المادة الثالثة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ ، فإن الحكم المطعون فيه وقد رفض هذا الدفع وتصدى لموضوع النزاع على سند من أنه لا يعدو أن يكون مجرد مطالبة بدين مدني يحق المطالبة به — يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ، ذلك أن اختصاص لجان التقييم — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة وبينته المادة الثالثة من القانونين ١١٧ ، ١١٨ لسنة ١٩٦١ هو تقييم رؤوس أموال الشركات المساهمة المؤممة التي لم تكن أسهمها متداولة في البورصة أو كان قد مضى على آخر تعامل عليها أكثر من ستة شهور ، وكذلك تقييم المنشآت غير المتخذة شكل شركات مساهمة ، وتقييم رأس مال المنشأة يكون بتحديد الحقوق والأموال المملوكة لها وقت تأميمها وتقدير قيمتها وتحديد مقدار ديونها في ذلك التاريخ وعلى ضوء ذلك يتحدد صافي رأس مال المنشأة المؤممة ويكون قرار لجنة التقييم في هذا الشأن نهائياً وغير قابل للطعن فيه متى التزمت اللجنة في تقييمها بعناصر المنشأة أصولاً وخصوصاً وقت تأميمها ، أما إذا خرجت لجنة التقييم عن هذا النطاق الذي رسمه لها المشرع بأن أضافت إلى أموال وحقوق المنشأة ما ليس لها أو استبعدت منها شيئاً أو حملتها بديون ليست ملزمة بها ، فإن قرارها في هذا الصدد لا يكتسب أية حصانة ولا يكون حجة قبل الدولة أو أصحاب الشأن ، كما أنه ليس للجان التقييم أن تفصل في أي نزاع يثور بشأن الأموال والحقوق المتنازع عليها بين المنشأة المؤممة وبين الغير أو أن تتعرض لأي نزاع آخر يتعلق بالتقييم في ذاته ذلك أن تحقيق المنازعات والفصل فيها من اختصاص المحاكم صاحبة الولاية

العامّة في ذلك إلا ما استثنى بنص خاص ، فإذا تعرضت لجنة التقييم للفصل في تلك المنازعات فإن قرارها لا يكتسب حصانة تحول دون طرح تلك المنازعات على المحاكم المختصة لتحقيقها والفصل فيها ولا يعد ذلك طعناً في قرارات لجان التقييم وإنما هو سعى إلى الجبهة ذات الولاية العامة للحصول على قضاء بحسم تلك المنازعات ، لما كان ذلك ، وكان المطعون ضدّها الأولان باعتبارهما مالكي الوحدة النهرية المؤممة « عاكف » ينازعان في مقدار المبلغ الذي خصصته لجنة التقييم لملطوبات مصلحة الضرائب وأجور العمال ومكافأة نهاية الخدمة ، لأنه يزيد على ما استحق عليهم بالفعل ، فإن هذه المنازعة لا تطوى على طعن في قرار لجنة التقييم ولا شأن لها بالتقييم ولا تدخل في اختصاص تلك اللجنة ، وقرارها لا يحوز حجية في شأن المبلغ المذكور ، ومن ثم لا يمنع المحاكم ذات الاختصاص العام بنظر المنازعة السالف ذكرها ، ولذا ألزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد خالف القانون ويكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس :

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك نقول إن القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ قد تكفل بجعل الدولة - ممثلة في وزارة المالية وليست الشركة الطاعنة - هي المسؤولة عن تعويض أصحاب المنشآت المؤممة إن كانت لم تمة مستحقات نائجة عن التأمين ، على أن يتم سدادهما بإصدار سندات لصالح أصحاب هذه المنشآت ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وخلص إلى إلزامها دون الدولة بالمبلغ المطالب به فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه :

وحيث إن هذا النعي شديد ، ذلك أن البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أيد الحكم الابتدائي فيما قضى به من إلزام الطاعنة نقداً بقيمة الفرق بين ما خصصته لجنة التقييم لحساب الضرائب المستحقة على الوحدة المؤممة ومكافأة نهاية الخدمة وأجور العمال المستحقة وبين ما استحق منها بالفعل على قوله : « إن الشركة المستأنفة (الطاعنة) قد آلت إليها بموجب قانون التأمين رقم ١١٧

لسنة ١٩٦١ والقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٣ حقوق الوحدة المؤتممة (عاكف) موضوع الدعوى الحالية ، ومن ثم تصبح مسئوليتها عنها مسئولية كاملة عن الالتزامات المترتبة عليها في حدود الحقوق التي آلت إليها ومطلب الدعوى المائلة لا يخرج عن الحدود التي تلزم بها الشركة المذكورة ، وهذا الذي أورده الحكم خطأ في القانون ذلك أن تحديد لجنة التقييم لعنصر من عناصر المنشأة المؤتممة على نحو مؤقت لا يخرج هذا العنصر من عناصر المنشأة سواء كان من الخصوم أو الأصول ولا يبعده عن نطاق التأمين ومن ثم إذا تم تحديد هذا العنصر بصفة نهائية بمعرفة الجهة المختصة ارتد أثر هذا التحديد إلى وقت التأمين فإن ترتب عليه زيادة في رأس مال المنشأة جرت على تلك الزيادة ما يجرى على قيمة المنشأة المؤتممة من أحكام ، ولما كانت المادة الثانية من القانون رقم ١١٧ سنة ١٩٦١ بتأمين بعض الشركات والمنشآت والمادة الرابعة من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة الحكومة في بعض الشركات والمنشآت قد نصتا على أن تؤدي قيمة المنشآت المؤتممة بموجب سندات اسمية على الدولة بما مؤداه التزامها ممثلة في وزارة المالية بهذه القيمة على هذا النحو ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه دون حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٢ من أبريل سنة ١٩٨٧

پرئاسة السيد المستشار / مصطفى صالح سليم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين ابراهيم زغو نائب رئيس المحكمة ، محمد حسن العفيفي ، ممدوح السعيد ،
وابراهيم يركاه .

(١١٦)

الطعن رقم ٢٣٣٠ لسنة ٥٢ القضائية :

(١) احوال شخصية • ارث « اشهار الوفاة والوراثة : حجته » •

حجة تحقيق الوفاة والوراثة • مالم يصدر حكم على خلافه • انكار الوراثة • مناهة •
صلوره من وارث ضد آخر يدعى الوراثة • م ٣٦١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية
الصادرة بالمرسوم ق ٧٨ لسنة ٣١ المعدل •

(٢) اثبات « طرق الإثبات » • احوال شخصية « البات الميلاد والوفاة » •

شهادة الميلاد والوفاة • حجتهما • مالم يثبت علم صحة المدرج بالسجلات الرسمية •
أثر عدم الصحة أو تلف وجود الشهادة • جواز اثبات الولادة أو الوفاة بكافة الطرق •

١ - يدل نص المادة ٣٦١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة
بالمرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ والمعدل بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٠
- وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن تحقيق الوفاة والوراثة حجة
في هذا الخصوص مالم يصدر حكم على خلاف هذا التحقيق ، وإنكار الوراثة
الذي يستدعي استصدار مثل هذا الحكم يجب أن يصدر من وارث ضد آخر
يدعى الوراثة .

٢ - مفاد نص المادة ٣٠ من القانون المدني أن الأصل أن شهادة الميلاد
وشهادة الوفاة كافيتان للإثبات إلا إذا أثبت ذو الشأن عدم صحة ما أدرج
بالسجلات أو إذا لم توجد شهادة الميلاد أو شهادة الوفاة لأي سبب من الأسباب
فيجوز عندئذ الإثبات بجميع الطرق .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتمحصل فى أن الطاعن بصفته أقام الدعوى رقم ٦٩٥٥ لسنة ١٩٧٥ مدنى شمال القاهرة الابتدائية على المطعون ضدها الأولى ومورث باقى المطعون ضدهم بطلب الحكم بأحقته فى أخذ العقار المبين فى الأوراق بالشفعة مقابل الثمن المدوع منه خزانة المحكمة تأسيساً على أنه إذ علم بأن هذا المورث الأخير قد باع إلى المطعون ضدها الأولى العقار المبين بالأوراق والمجاور لعقاره فقد باذر إلى اتخاذ إجراءات طلب الشفعة وأقام الدعوى . دفعت المطعون ضدها الأولى بسقوط حقه فى الأخذ بالشفعة لوفاء البائع قبل إعلان الرغبة فيها وإقامة الدعوى . وبتاريخ ١٩٧٦/٥/٢٧ حكمت المحكمة برفض هذا الدفع وللطاعن بطلباته . استأنفت المطعون ضدها الأولى هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٢٨٧٧ لسنة ٩٣ ق مدنى . وبتاريخ ١٩٧٧/١١/٨ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن المطعون ضدها الأولى فى هذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ١٤٣٠ لسنة ٤٧ ق، وبتاريخ ١٩٨١/١١/٢٩ نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه وأحالت القضية إلى محكمة استئناف القاهرة، وبتاريخ ١٩٨٢/٦/٢١ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعوى : طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن . وإذ عرض على هذه الدائرة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت انبيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينمى به الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه والتصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك

يقول إن المادة ٣٠ من القانون المدني وإن أجازت إثبات الوفاة بكافة طرق الإثبات القانونية إلا أن إعلام الوفاة والوراثة لا يصلح دليلاً للإثبات في مواجهة الغير لأنه لا يجوز حجية ما قبله لأن دور المحكمة فيه لا يتعدى دور الموثق فلا يعتبر حكماً قضائياً يحوز قوة الأمر المقضى هذا إلى أن تاريخ الوفاة الثابت بالإشهاد لا يعتد به لأنه لا أثر له — إلا في تعيين المورث والورثة وفق إقرارات ذوى الشأن وشهودهم وإذا استدل الحكم المطعون فيه على وفاة البائع بإشهاد صادر من محكمة جنوب القاهرة في حين أنه لا يكفى دليلاً على إثبات الوفاة أو تاريخها ولم يلجأ إلى طريق الإثبات الأخرى فإن الحكم يكون فضلاً عن مخالفته للقانون وخطئه في تطبيقه مشوباً بالقصور في التسيب بما يستوجب نقضه :

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن النص في المادة ٣٦١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة بالمرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ والمعدلة بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٠ على أن « يكون تحقيق الوفاة والوراثة والوصية الواجبة إن وجدت على وجه ما ذكر حجة في خصوص الوفاة والوراثة والوصية الواجبة المحققة الشروط ما لم يصدر حكم شرعى على خلاف هذا التحقيق » يدل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — على أن تحقيق الوفاة والوراثة حجة في هذا الخصوص ما لم يصدر حكم على خلاف هذا التحقيق ، وإنكار الوراثة الذى يستدعى استصدار مثل هذا الحكم يجب أن يصدر من وارث ضد آخر يدعى الوراثة . وأن النص في المادة ٣٠ من القانون المدني على أن تثبت الولادة والوفاة بالسجلات الرسمية المعدلة لذلك فإذا لم يوجد هذا الدليل أو تبين عدم صحة ما أدرج بالسجلات جاز الإثبات بأية طريقة أخرى مفاده أن الأصل أن شهادة الميلاد وشهادة الوفاة كافيتان للإثبات إلا إذا أثبت ذوى الشأن عدم صحة ما أدرج بالسجلات أو إذا لم توجد شهادة الميلاد أو شهادة الوفاة لأى سبب من الأسباب فيجوز عندئذ الإثبات بجميع الطرق . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه بعدم قبول دعوى الطاعن على أنه اختص مورث المطعون ضدهما من الثانى إلى الأخير

رغم أنه كان متوفياً واستدل على ثبوت هذه الوفاة وقبل الطاعن بحسابه غير وارث للمتوفى من الإشهاد الرسمي الصادر من محكمة جنوب القاهرة الابتدائية بتاريخ ١٦/٨/١٩٨٠ الثابت به وفاة البائع « » في ٦/٢/١٩٧٢ وإقرار ورثة البائع بوفاته والمؤرخ ١/٨/١٩٧٣ والشهادة المؤرخة ٥/٢/١٩٧٧ الصادرة من محلة ميناء الحصن بيروت والمصدق عليها فإنه لا يكون قد خالف القانون ويضحى النعى على غير أساس .

لما تقدم يتعين رفض الطعن :

جلسة ٢ من أبريل سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / يوسف أبو زيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين ولیم رزق بدوي نائب رئيس المحكمة ، أحمد نصر الجندي ، د. محمد
بهاء الدين باشتات و أحمد أبو العجاا .

(١١٧)

الطعن رقم ١٠٥٤ لسنة ٥٣ القضائية :

تزوير • الثبات • اجراءاته • حكم • تسبيبه •

الادعاء بالتزوير دون سلوك اجراءاته • اعتباره انكارا للتوقيع م٠ ١٤ اثبتت
عدم تحقيق المحكمة لهذا الادعاء • خطأ وقصور •

تمسك الطاعنة في صحيفة الاستئناف بتزوير الإقرار المؤرخ ١٧/١٠/١٩٧١
دون أن تسلك إجراءات الادعاء بالتزوير المنصوص عليها في المادة ٤٩
وما بعدها من قانون الإثبات بما يعد منها — وعلى ما جرى به قضاء هذه
المحكمة — إنكاراً لما نسب إليها من توقيع ببصمة الختم على الإقرار المشار إليه
وفقاً للمادة ١٤٥ من القانون المذكور ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يحقق لها
هذا الادعاء بالإنكار وأبد الحكم الابتدائي على سند من مجرد أن الطاعنة لم
تنكر صراحة الختم المنسوب إليها على الإقرار سالف البيان — يكون فضلاً
عن خطئه في تطبيق القانون معيماً بالقصور في التسبيب .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار
المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكنية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —

تتحصل في أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ١٩٨١/٢٩٤٣ مدني كلي دمنهور على المطعون ضدهما طالبة الحكم بثبوت ملكيتها لقطعة الأرض الميينة بالصحيفة وما عليها من مبان ، وقالت بياناً لها إنها كانت زوجة للمرحوم ابن المطعون ضدهما الذي كان قد اشترى - قبل وفاته - باسمه لحسابها قطعة الأرض موضوع النزاع وقامت هي بسداد ثمنها من مالها الخاص وأقامت مبان عليها من مالها ومال أولادها القصر منه وإذ نازعها المطعون ضدهما في ذلك فقد أقامت الدعوى ليحكم لها بطلباتها . قدم المطعون ضدهما إقراراً مؤرخاً ١٩٧١/١٠/١٧ نسب صلوره للطاعنة تقر فيه باستحقاقها الثمن في تركة مورثها . بتاريخ ١٩٨٢/٤/١ قضت المحكمة برفض الدعوى . استأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف الإسكندرية - مأمورية دمنهور - بالاستئناف رقم ٣٨/٣٢٩ ق طالبة إلغاءه والحكم لها بطلباتها . بتاريخ ١٩٨٣/٢/٩ قضت المحكمة بالتأييد . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض أودعت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفضه ، عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة في السبب الأول من سببي الطعن على الحكم المطعون فيه انخفاً في تطبيق القانون والقصور ، وفي بيان ذلك تقول إنها تمسكت أمام محكمة الاستئناف بإنكار صلور الورقة المؤرخة ١٩٧١/١٠/١٧ منها والمقدمة من المطعون ضدهما ، مما كان يتعين معه على المحكمة أن تفصل في دفعها هذا بالإنكار وفقاً للمادة ٣٠ من قانون الإثبات ، وإذ أغفلت المحكمة تحقيق هذا الدفاع والفصل فيه يكون حكمها معيباً بالخطأ في تطبيق القانون والقصور بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي في محلة ذلك أن الثابت من صحيفة الاستئناف أن الطاعنة تمسكت بتزوير الإقرار المؤرخ ١٩٧١/١٠/١٧ دون أن تسلك إجراءات الادعاء بالتزوير المنصوص عليها في المادة ٤٩ وما بعدها من قانون الإثبات ، بما بعد منها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إنكاراً لها نسب إليها

من توقيع ببصمة الختم على الإقرار بالشار إليه وفقاً للمادة ١٤ من القانون المذكور فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يحقق لها هذا الادعاء بالإقرار وأيد الحكم الابتدائي على سند من مجرد أن الطاعة لم تنكر صراحة الختم المنسوب إليها على الإقرار سالف البيان يكون فضلاً عن خطئه في تطبيق القانون معيباً بالقصور في التسيب بما يوجب نقضه دون حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن.

ولما تقدم بتعين نقض الحكم .

جلسة ٨ من أبريل سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / سيد عبد الباقي سيف نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / عبد المنصف هاشم نائب رئيس المحكمة ، محمد جمال الدين شلقاني ، صلاح
محمود عويس و محمد رشاد مبروك *

(١١٨)

الطعن رقم ٥٧٢ لسنة ٥٣ القضائية :

(١) حكم « الطعن في الحكم : بالنقض » • نقض « أسباب الطعن : النعي
الجهل » •

علم بيان الطاعن العيب الذي يزوره الى الحكم بيانا كافيا نافيا عنه الجهالة وأثر
ذلك العيب في لقضائه • نعي مجهول غير مقبول •

(٢) ملكية • ارتفاق • التزام • تعويض • تسجيل • شهر عقارى •

حق الارتفاق • ناهيته • تكليف ينقل العقار المرتفق به للخدمة العقار المرتفق • عدم
حرمان مالك العقار الخادم من مباشرة حقوقه على ملكه • شرطه • عدم المساس بحق الارتفاق •
مخالفة ذلك • الزامه باعادة الحال الى ما كانت عليه مع التعويض ان كان له
مقتضى • طلب مالك العقار المرتفق ابطال تصرف المالك فى العقار المرتفق به أو محو تسجيله •
غير جائز • المادتان ١٠١٥ و ١٠٢٣ مدنى •

١ - لما كان - الطاعن لم يبين بوجه النعي العيب الذى يزوره إلى الحكم
المطعون فيه بياناً كافياً نافياً للجهالة عنه ، وأثر ذلك فى قضاء الحكم ، والنعي
بأقوال مبهمة لا يبين منها على وجه التحديد الخطأ الذى ينسب للحكم المطعون
فيه ، فمن ثم يكون النعي مجهولاً غير مقبول •

٢ - مفاد نص المادتين ١٠١٥ ، ١٠٢٣ من القانون المدنى ، أن حق
الارتفاق هو خدمة يؤديها العقار المرتفق به للعقار المرتفق فيحد من منفعة
الأول ويجعله مثقلاً مثقلاً بتكليف الثانى ، ولا يترتب على ذلك حرمان مالك
العقار الخادم من ملكه فيجوز له أن يباشر حقوقه عليه من استعمال واستغلال
وتصرف ، وكل ما يجب عليه هو ألا يمس فى استعماله لحقوق ملكيته بحد

الارتفاع ، فإذا أخل بهذا الالتزام ، ألزم بإعادة الحال إلى ما كانت عليه ، وبالتعويض إن كان له مقتضى ، ومؤدى ذلك أن تصرف المالك فى العقار المرتفق به يقع صحياً ولا يجوز للمالك العقار المرتفق طلب إبطاله أو محو تسجيله .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٦٧٧ سنة ١٩٨٠ مدنى القيوم الابتدائية ضد المطعون عليهم بطلب الحكم بمحو التسجيلات اللاحقة على التسجيل رقم ٢٠ لسنة ١٩٤٦ بحكمة القيوم الشرعية بتاريخ ١٩٤٦/١٢/٣١ وإلغاء كافة الآثار المترتبة على تلك التسجيلات . بمقولة أنه بموجب عقد مشهر بذلك الرقم يمتلك قطعة أرض مقام عليها المنزل المين بها ومقرر لها حق ارتفاع بالمرور على الشارع الواقع بالناحية الغربية منها ضمن الأرض المملوكة للمطعون عليه الأول ، غير أن المطعون عليه الأول قسم هذه الأرض المرتفق بها وباعها للمطعون عليهما الثانى والثالث اللذين مبعلا عقديهما برقمى ٢٥٠ سنة ١٩٧٦ ، ٩٥٠ سنة ١٩٧٨ شهر عقارى القيوم فى تاريخ لاحق للتسجيل سالف الإشارة سند لإنشاء حق الارتفاع المشار إليه . بتاريخ ١٩٨٢/٢/٢٥ وبعد أن قدم الخبر الذى ندبته المحكمة تقريره ، حكمت برفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف بنى سويف « مأمورية القيوم » بالاستئناف رقم ٢٦١ سنة ١٩٨١ مدنى . وبتاريخ ١٩٨٣/١/١٣ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . ملعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها ألزمت النيابة رأياً :

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينمى الطاعن بالأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ذلك أنه أقام قضاءه على ما انتهى إليه تقرير الخبر رغم أن هذا التقرير جاء معيياً وقاصراً إذ أثبت قيام حق ارتفاق بالمرور لأرضه على الأرض التى كان يمتلكها المطعون عليه الأول وتصرف فيها بالبيع بعد تقسيمها ، للمطعون عليهما الثانى والثالث ، وذلك بمقتضى الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٥١٦ سنة ٦٢ مدنى بندر الفيوم ورغم ذلك اختلط عليه الأمر فلم يستطع التمييز بين حق ارتفاق بالمرور فى شارع معين وحق ارتفاق بالمرور على قطعة من الأرض :

وحيث إن هذا النعى غير مقبول . ذلك أن الطاعن لم يبين بوجه النعى العيب الذى يعزوه إلى الحكم المطعون فيه . بياناً كافياً نافياً للجهالة عنه وأثر ذلك فى قضاء الحكم واكتفى بأقوال مبهمة لا يبين منها على وجه التحديد الخطأ الذى ينسبه للحكم المطعون فيه ، ومن ثم يكون النعى مجهلاً غير مقبول .

وحيث إن الطاعن ينمى بالسببين الثانى والثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة

القانون والخطأ فى تطبيقه . وفى بيان ذلك يقول إن الثابت من الأوراق أن سند إنشاء حق الارتفاق المقرر لأرضه على الأرض المملوكة للمطعون عليه الأول سجل فى تاريخ سابق على تسجيل عقدى البيع الصادرين من ذلك الأخير للمطعون عليهما الثانى والثالث بعد تقسيم الأرض المرتفق بها ، ومن ثم فإن تسجيل هذين العقدين يكون باطلاً ويحق له طلب محوه لأنه لا يجوز للمطعون عليه التصرف فى العقار المرتفق به ، إذا كان ذلك يشمل الجزء المقرر عليه حق الارتفاق ولأن هذا الحق يتبع العقار فى أى يد كان ويبقى على كل أجزاء العقار بعد تجزيته وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

وحيث إن هذا النعى مردود . ذلك أن مفادى المادتين ١٠١٥ ، ١٠٢٣ من القانون المدنى ، أن حق الارتفاق هو خدمة يؤديها العقار المرتفق به للعقار المرتفق فيحدد من منفعة الأول ويجعله مثقلاً بتكليف لفائدة الثانى ولا يترتب

على ذلك حرمان مالك العقار الخادم من ملكه فيجوز له أن يباشر حقوقه عليه من استعمال واستغلال وتصرف وكل ما يجب عليه هو ألا يمس في استعماله لحقوق ملكيته بحق الارتفاق ، فإذا أخل بهذا الالتزام ، ألزم بإعادة الحالة إلى ما كانت عليه ، وبالتعويض إن كان له مقتضى ، ومؤدى ذلك أن تصرف المالك في العقار المرتفق به يقع صحيحاً ولا يجوز لمالك العقار المرتفق طلب إبطاله أو محو تسجيله ، وإذا ألزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وانتهى صحيحاً إلى رفض طلب الطاعن محو تسجيل عقدي البيع اللذين باع المطعون عليه الأول بموجبهما الأرض المثقلة بحق ارتفاق لفائدة الأرض المملوكة الطاعن فإنه يكون قد صادف صحيح القانون ويكون النعي عليه بهذين السببين في غير محله :

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٨ من أبريل سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / أحمد كمال سالم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / ماهر قلاهد واصف ، مصطفى زعزوع ، نائبى رئيس المحكمة ، حسين على حسين ،
وعبد الحميد سليمان .

(١١٩)

الطعن رقم ٨٩٦ لسنة ٥٢ القضائية :

(١ - ٢) إيجار « إيجار الأماكن » « التاجر مفروش » • دعوى « سماع
الدعوى » •

(١) جزاء عدم سماع الدعوى لعدم قيد العقد المفروش بالوحدة المحلية ، نطاله •
قصره على العقود المبرمة طبقاً للمادتين ٣٩ ، ٤٠ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ • لا محل لأعمال هذا
الجزاء على عقد تاجر عقار مفروش بقصد استعماله مدرسة •

(٢) النص بطلان الحكم لقضائه بعدم سماع الدعوى لعدم قيد عقد الإيجار المفروش
لعقار بقصد استعماله مدرسة • صيرورة هذا النص غير منتج بصور القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١
وما أوردته في المادة ١٦ منه من استمرار تلك العقود •

١ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مفاد النص في المادة ٤٣ من
القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين
المؤجر والمستأجر يدل على أن الجزاء المنصوص عليه فيها بعدم سماع دعوى
المؤجر لعدم قيد العقد المفروش بالوحدة المحلية لا محل لأعماله إلا إذا كان
عقد الإيجار مبرماً بالتطبيق لأحكام المادتين ٣٩ ، ٤٠ من هذا القانون ،
أما إذا كان العقد لا يندرج ضمن الحالات المنصوص عليها في هاتين المادتين
فلا محل لإعمال هذا الجزاء الذى قصره المشرع على هذه الحالات وحدها ،
لما كان ذلك وكان تأجير الطاعة لعقار النزاع مفروشاً بقصد استعماله مدرسة
يخرج عن نطاق الحالات المنصوص عليها في هاتين المادتين ، فإن الحكم
المضنون فيه إذ قضى بعدم سماع دعوى الطاعة لعدم قيد عقد الإيجار المفروش
بالوحدة المحلية يكون قد خالف القانون .

٢- إذ كان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم سماع دعوى الطاعة - المؤجرة - لعدم قيد عقد الإيجار المفروش - لعقار بقصد استعماله مدرسة - يكون قد خالف القانون إلا أنه بصدر القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ مستحدثاً في المادة ١٦ منه حكماً جديداً يعتبر استثناء من مبدأ انتهاء عقود الإيجار المفروشة وذلك بنصه أنه « يحق لمستأجرى المدارس ... في حالة تأجيرها مفروش الاستمرار في العين ولو انتبت المدة المتفق عليها وذلك بالشروط وبالأجرة المنصوص عليها في العقد فإن مآل دعوى الطاعة أمام محكمة الموضوع حتماً هو الرفض لانطباق القانون الجديد عليها بأثر فوري ، وبالتالي فإن النعي بسبب الطعن غير منتج وبالتالي غير مقبول .

الدعوة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن الطاعة أقامت الدعوى رقم ٢٩٠٨ لسنة ١٩٨١ مدنى شمال القاهرة الابتدائية على المطعون ضده ، بطلب الحكم بطرده من المدرسة المؤجرة له والمبينة بالصحيفة مع التسليم بما بها من أثاث ومتنولات ، وقالت بياناً لها أنه بموجب عقد إيجار مؤرخ ١٩٦٨/٤/٨ استأجر منها المطعون ضده عقار النزاع بكافة محتوياته من أثاث ومتنولات ومفروشات مينة بالكشف التفصيلي الموقع عليه من طرفي التعاقد ، بقصد استعماله مدرسة ، وذلك لمدة ثلاث سنوات ، تبدأ من ١٩٦٨/٦/١ وتنتهى في ١٩٧١/٥/٣١ قابلة للتجديد ما لم ينبه أحد الطرفين على الآخر برأيه في عدم تجديد العقد قبل انتهاء مدته الأصلية أو المحددة بستة أشهر على الأقل بخطاب موصى عليه بعلم الوصول ، وإذ كانت الأثر من المؤجرة مفروشة تخضع للقواعد العامة في القانون المدنى ، فقد قامت

الطاعة بالتنبية على المطعون ضده برغبتها في إنهاء العقد في ١٩٨٠/٥/٣١ بموجب إنذار رسمي معلن للمطعون ضده بتاريخ ١٩٧٩/١١/٢٩ ، وأقامت الدعوى بطلباتها . حكمت محكمة أول درجة بالطلبات . استأنفت الطاعة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٦١٩ سنة ٩٨ ق القاهرة ، وبتاريخ ١٩٨٢/١/١٤ قضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم سماع الدعوى . طعنت الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على المحكمة - في غرفة مشورة - رأت أنه جدير بالنظر فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا :

وحيث إن الطاعة تنعى بسبب الطعن على الحكم المطعون فيه ، الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك تقول إن الإجارة موضوع النزاع تشمل مبنى بأكمله وبكل مشتملاته ومقوماته ، لاستعماله مدرسة ، فهو ليس بوحدة من الوحدات التي أوردها المشرع بنص المادتين ٣٩ ، ٤٠ التي أشارت إليها المادة ٤٣ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، ذلك لأن الإجارة لم تنصب على مكان مؤجر لاستعماله في أحد الأغراض والحالات المبينة بهاتين المادتين ، ولا يجوز قياس حالة التأجير بالمشتملات والمقومات على هاتين المادتين ، المذكورتين ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه ذلك ، وقضى بعدم سماع الدعوى لعدم قيد عقد الإيجار محل النزاع بالوحدة المحلية المختصة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي غير مقبول ، ذلك أنه ولئن كان من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن مفاد النص في المادة ٤٣ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر يدل على أن الجزاء المنصوص عليه فيها بعدم سماع دعوى المؤجر لعدم قيد العقد الفروخ بالوحدة المحلية لا محل لإعماله إلا إذا كان عقد الإيجار مبرأً بالتطبيق لأحكام المادتين ٣٩ ، ٤٠ من هذا القانون ، أما إذا كان العقد لا يتدرج ضمن الحالات المنصوص عليها في هاتين المادتين فلا محل لإعمال هذا الجزاء الذي قصره

المشرع على هذه الحالات وحدها ، لما كان ذلك ، وكان تأجير الطاعة لعقار النزاع مفروضاً بقصد استعماله مدرسة يخرج عن نطاق الحالات المنصوص عليها في هاتين المادتين ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم سماع دعوى الطاعة لعدم قيد عقد الإيجار المقروش بالوحدة المحلية يكون قد خالف القانون ، لأن كان ذلك ، إلا أنه بصلور القانون رقم ١٣٦ سنة ١٩٨١ مستحدثاً في المادة ١٦ منه حكماً جديداً - يعتبر استثناء من مبدأ انتهاء عقود الإيجار المقروشة - وذلك بنصه على أنه «يحق لمستأجرى المدارس ... في حالة تأجيرها لم مفروشة ، الاستمرار في العين ولو انتهت المدة المتفق عليها وذلك بالشروط وبالأجرة المنصوص عليها في العقد » فإن مآل دعوى الطاعة أمام محكمة الموضوع حتماً هو الرفض لانطباق القانون الجديد عليها بأثر فوري ، وبالتالي فإن النعى لا يحقق للطاعة سوى مصلحة نظرية بحتة لا يقوم عليها طعن ما ، ويكون النعى بسبب الطعن غير منتج وبالتالي غير مقبول .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن :

جلسة ٨ من أبريل سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / احمد كمال سالم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / ماهر قلايه واصف ، مصطفى زعزوع نائبى رئيس المحكمة ، حسين عل حسين ،
وعبد الحميد سليمان .

(١٢٠)

الطعن رقم ١٠٨٤ لسنة ٥٦ القضائية :

(١ - ٣) ايجار « ايجار الاماكن » « اسباب الاخلاء » « الترميم والصيانة » .
قانون « سريان القانون » .

(١) أعمال الترميم والصيانة . حق المؤجر فى تقاضى الاجرة بزيادة سنوية ٢٠٪ من
قيمة تلك الاعمال اعتباراً من الشهر التالى لاتمامها . عدم سداد هذه الزيادة يترتب عليه
ما يترتب على عدم سداد الاجرة من آثار . م ٦١ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .

(٢) صدور القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ متضمناً النص على تحمل المستأجر مع المؤجر
تكاليف أعمال الترميم أو الصيانة الدورية والعامة بنسب متفاوتة حسب تاريخ انشاء
المبنى . م ٩ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ أمر منطبق بالنظام العام . وجوب تطبيق حكمه بأثر
فوري على ما لم يستقر من المراكز القانونية .

(٣) حصة المستأجر فى تكاليف الترميم أو الصيانة الدورية والعامة فى ظل العمل
بالقانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . لا تأخذ حكم الاجرة . العراضى فى سدادها . لا يترتب الاخلاء .
ملة ذلك .

١ - نظمت المادة ٦١ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ -الذى رفعت الدعوى
فى ظلها- كيفية اقتضاء المؤجر من المستأجر مقابل ما أنفق فى أعمال الترميم
والصيانة ، فقضت بأحقية فى تقاضى الأجرة اعتباراً من الشهر التالى لإتمام
تلك الأعمال بزيادة سنوية توازى ٢٠٪ من قيمة أعمال الترميم أو الصيانة ،
ورتب فى عجزها على عدم سداد هذه الزيادة ما يترتب على عدم سداد الأجرة
من آثار .

٢ - استحدث القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فساعد موضوعية أمره متعلقة
بالنظام العام بما نص عليه فى المادة التاسعة منه من تحمل المستأجر مع المؤجر

تكاليف أعمال الترميم أو الصيانة الدورية والعامة بنسب متفاوتة بحسب تاريخ إنشاء المبنى ، ونصت المادة المذكورة في الفقرة الأخيرة منها على إلغاء المادة ٦١ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، وإذ كان مؤدى ما تقدم أن حصته المستأجر في تكاليف أعمال الترميم أو الصيانة الدورية لا تأخذ حكم الأجرة ولا يترتب على التراخي في الوفاء بها ما يترتب على التأخر في سداد الأجرة من آثار ، وإذ كان القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ قد لحق الدعوى إبان نظرها أمام محكمة الموضوع وقبل أن تستقر المراكز القانونية فيها ومن ثم يسرى عليها بمقتضى الأثر الفوري .

٣- إذ كانت المادة ١٨/ب من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ قد أجازت للمؤجر أن يطلب إخلاء المستأجر إذا لم يتم بالوفاء بالأجرة المستحقة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تكليفه بذلك ، فإن مؤدى ما تقدم أنه إذا قام المستأجر بالوفاء بالأجرة وتراخى في سداد حصته في تكاليف الترميم أو الصيانة الدورية والعامة لا يترتب عليه إخلاؤه لأن هذا الجزاء قاصر على حالة تأخر المستأجر في سداد الأجرة دون تكاليف الترميم أو الصيانة التي لا تأخذ حكمها ولا يترتب على التراخي في الوفاء بها ذات الآثار :

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى ٨٦٧٣ لسنة ١٩٨٠ مدنى الجزية الابتدائية بطلب الحكم بإخلاء الطاعن من الشقة المؤجرة إليه بالعقد المؤرخ ١٩٧٩/٤/١ تراخيه في سداد الأجرة المستحقة عن الفترة من أول أغسطس

١٩٧٩ وحتى آخر سبتمبر ١٩٨٠ رغم تكليفه بالوفاء بها . نازع الطاعن في قدر الأجرة ، فندبت محكمة الدرجة الأولى خبيراً في الدعوى ، وبعد أن قدم تقريره ، قضت بالإخلاء استأنف الطاعن بالاستئناف ٧١٠٧ لسنة ١٠١ ق القاهرة ، وبتاريخ ١٢/٣/١٩٨٦ حكمت المحكمة برفضه وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وإذ عرض على المحكمة في غرفة مشورة رأته أنه جدير بالنظر ، وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما يتعاه الطاعن بالسبب الأول من سببي الطعن لخطأ في تطبيق القانون وفي بيانه يقول أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بدرجتها بأنه غير ملزوم بالزيادة في الأجرة مقابل أعمال الترميم ، وأن وفاءه بالأجرة الأصلية الواردة بالعقد كاف لرفض دعوى الإخلاء ، إلا أن الحكم المطعون فيه المؤيد للحكم الابتدائي خالف هذا النظر وقضى بإخلائه على سند من أنه لم يوفى بالأجرة شاملة الزيادة مقابل أعمال الترميم المستحقة وحتى قفل باب المرافعة مما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى شديد ، ذلك أنه وإن كانت المادة ٦١ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ — الذي رفعت الدعوى في ظله — قد نظمت كيفية اقتضاء المؤجر من المستأجر مقابل ما أنفقه في أعمال الترميم والصيانة فقضت بأحقته في تقاضي الأجرة اعتباراً من الشهر التالي لإتمام تلك الأعمال بزيادة سنوية توازي ٢٠٪ من قيمة أعمال الترميم أو الصيانة ، ورتبت في عجزها على عدم سداد هذه الزيادة ما يترتب على عدم سداد الأجرة من آثار ، إلا أن القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ استحدث قاعدة موضوعية آمرة متعلقة بالنظام العام بما نص عليه في المادة التاسعة منه من تحمل المستأجر مع المؤجر تكاليف أعمال الترميم أو الصيانة الدورية والعامة بنسب متفاوتة بحسب تاريخ إنشاء المبنى — ونصت المادة المذكورة في الفقرة الأخيرة منها على إلغاء المادة ٦١ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، وكان مؤدى ما تقدم أن حصة المستأجر في تكاليف أعمال الترميم

أو الصيانة الدورية والعامة لا تأخذ حكم الأجرة - ولا يترتب على التراخي في الوفاء بها ما يترتب على التأخر في سداد الأجرة من آثار . وإذا كان القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ قد لحق الدعوى إبان نظرها أمام محكمة الموضوع وقبل أن تستقر المراكز القانونية فيها ومن ثم يسرى عليها بمقتضى الأثر الفوري ولما كانت المادة ١٨/ب من ذات القانون قد أجازت للمؤجر أن يطلب إخلاء المستأجر إذا لم يتم بالوفاء بالأجرة المستحقة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تكليفه بذلك ، فإن مؤدى ما تقدم أنه إذا قام المستأجر بالوفاء بالأجرة وتراخى في سداد حصته في تكاليف الترميم أو الصيانة الدورية والعامة لا يترتب عليه إخلائه لأن هذا الجزاء قاصر على حالة تأخر المستأجر في سداد الأجرة دون تكاليف الترميم أو الصيانة التي لا تأخذ حكمها ولا يترتب على التراخي في الوفاء بها ذات الآثار ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بإخلاء الطاعن من عين النزاع جزاء تخلفه عن سداد الأجرة والزيادة التي تمثل حصته في تكاليف الترميم فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وقد حجه هذا الخطأ عن بحث ما إذا كان ما أودعه الطاعن لحساب المطعون ضده يغطي الأجرة - دون الزيادة مقابل تكاليف الترميم - المستحقة قبله وحتى قفل باب المرافعة بالإضافة إلى المصاريف والنفقات الفعلية ، بما يعبه إلى جانب خطئه في تطبيق القانون والقصور في التمييز ، ويستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن :

جلسة ٨ من أبريل سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / أحمد كمال سالم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / ماهر قلاهد واصف ، مصطفى زعزوع نائب رئيس المحكمة ، حملى محمد على ،
ومحمد بكر غالى .

(١٢١)

الطعن رقم ١٦٥٦ لسنة ٥٦ القضائية :

ايجار « ايجار الاماكن » .

ملحقات العين المؤجرة . ماهيتها . مباني العزب : من ملحقات الارض الزراعية الواقعة
فى نطاقها بحسبانها منافع مشتركة . اثر ذلك . لا يحق لمستأجر جزء من هذه الاطيان
ان يتخذ من مبنى فيها سكناً خاصاً .

المقرر فى قضاء هذه المحكمة طبقاً للمواد ٥٦٤ ، ٥٦٦ ، ٤٣٢ من القانون
المدنى أن العين المؤجرة لا تقتصر على ما ورد ذكره فى العقد بشأنها وإنما تشمل
أيضاً ما يكون من ملحقاتها التى لا تكتمل منفعتها المقصودة من الإيجار إلا بها
وأن العبرة فى تحديد هذه الملحقات تكون بما اتفق عليه الطرفان أو بالرجوع
إلى طبيعة الأشياء وعرف الجهة ، لما كان ذلك وكانت مباني العزب طبقاً
للمادة الأولى من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٠ بشأن فرض خدمات اجتماعية
وصحية على ملاك الأراضى الزراعية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة -
هى مجموعة المباني المخصصة لشغلها بالقائمين على خدمة الأرض الزراعية
بما مفاده أنه فى الأحوال التى تعتبر فيها هذه المساكن من ملحقات الأرض
الزراعية المؤجرة فإن ذلك بحسبانها منافع مشتركة بين المستأجرين وغيرهم من
مستغلى هذه الأطيان لإيواء عمال الزراعة الذين يخدمون الأطيان الزراعية
الواقعة فى نطاقها بما لا يحق معه لمستأجر جزءاً من هذه الأطيان أن يتخذ
مبنى منها مسكناً خاصاً له على وجه الاستقرار .

المحكمة

بعد الاطلاع على لأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار
المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

— حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —
تتحصل فى أن المطعون ضدها الأولى أقامت الدعوى ٢٦٥٩ سنة ١٩٧٨ مدنى
بها الابتدائية بطلب طرد الطاعنين من المنزل من المملوكين لها لوضعها اليد
عليهما دون سند . تدخل المطعون ضده الثانى منضمّاً للمطعون ضدها الأولى
فى طلباتها . نذبت المحكمة خبيراً وبعد أن قدم تقريره قضت بطرد الطاعنين
من منزل النزاع . استأنف الطاعنان بالاستئناف ٥٩٧ لسنة ١٦ ق طنطا
« مأمورة بها » . أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق وبعد سماع شهود الطرفين
حكمت فى ١٩٨٦/٤/٢٢ برفض الاستئناف . طعن الطاعنان فى هذا الحكم
بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى ينقض الحكم ولذا عرض
الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة رأت أنه جدير بالنظر وبالجلسة المحددة
الزمت النيابة رأياها .

وحيث إن حاصل ما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه بسببى الطعن
مخالفة القانون والقصور فى التسييب والفساد فى الاستدلال وفى بيان ذلك
يقولان أن مؤدى نصوص المواد ٥٦٦ ، ٤٣٢ ، ٦١٤ من القانون المدنى
أن إنتفاع مستأجرى الأطيان الزراعية بمبانى العزب التى يقيمها ملاك هذه
الأراضى لسكنى المزارعين يكون تبعاً للعلاقة الإيجارية وبدون مقابل باعتبارها
من ملحقاتها ويظل إنتفاعهم بها قائماً ما بقيت العلاقة الإيجارية بين الطرفين
وأن هدف الشارع فى قوانين الإصلاح الزراعى من إحتمساب مساحة
القدان المعتره فى الإيجار بأقل من مساحته الفعلية هو وجود مرافق مشتركة
لخدمة الأرض منها المباني المخصصة لسكنى المزارعين — ولما كانا قد تمسكا

أمام محكمة الاستئناف بأن منزلي النزاع من ملحقات الأطنان الزراعية التي يستأجرها من المطعون ضدها الأولى وإستدلا على ذلك بما أورده الخبير المتدب في الدعوى من إنهما يضعان اليد على هذين المنزلين بغير مقابل منذ أكثر من عشر سنوات إمتداداً لوضع يد والدهما بإعتبار أنهم كانوا يزرعون أرضاً للمطعون ضدها الأولى وبالعديد من المستندات التي قلعها - خاصة عقد إستئجار ثانيهما منها ٥ ق ١ ف أطناناً زراعية بمنافعها - وبأقوال شاهديهما اللذين قررا أن إنتفاعهما بمنزلي النزاع هو بوصفهما مزارعين لأطنان هذه الأخيرة شأن الزارعين الآخرين الذين يسكنون باقي مباني العزبة وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل الرد على هذا الدفاع الجوهري وخلص إلى أنهما يضعان اليد على منزلي النزاع على سبيل التسامح وإستدل على ذلك بأقوال شاهدي المطعون ضدها الأولى رغم أن تلك الأقوال لا تؤدي إلى ما إستخلصه الحكم منها فإنه إلى جانب مخالفته القانون يكون قد شابه القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة طبقاً للمواد ٥٦٤ ، ٥٦٦ ، ٤٣٢ من القانون المدني أن العين المؤجرة لا تقتصر على ما ورد ذكره في العقد بشأنها وإنما تشمل أيضاً ما يكون من ملحقاتها التي لا تكمل منفعتها المقصودة من الإيجار إلا بها وأن العبرة في تحديد هذه الملحقات تكون بما إتفق عليه الطرفان أو بالرجوع إلى طبيعة الأشياء وعرف الجهة - لما كان ذلك وكانت مباني العزب طبقاً للمادة الأولى من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٠ بشأن فرض خدمات إجتماعية وصحية على ملاك الأراضي الزراعية وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هي مجموعة المباني المخصصة لشغلها بالقائمين على خدمة الأرض الزراعية بما مفاده أنه في الأحوال التي تعتبر فيها هذه المساكن من ملحقات الأرض الزراعية المؤجرة فإن ذلك يكون بحسبائها منافع مشتركة بين المستأجرين وغيرهم من مستغلي هذه الأطنان لإيواء عمال الزراعة اللذين يخدمون الأطنان الزراعية الواقعة في نطاقها بما لا يحق معه إستأجر جزء من هذه الأطنان أن يتخذ مبنى منها مسكناً خاصاً له على وجه

الإستقرار ، وكان الواقع في الدعوى أن الطاعنين وعلى ما تفيده أسباب الحكم المطعون فيه وأوراق الدعوى لم يزعموا إنها إتفقا مع المطعون ضدها الأولى على إعتبار منزلى النزاع سكناً خاصاً لكل منهما - وكانت كلمة منافع الواردة بعقد إستئجار ثانيهما ط ٥ ، ١ ف من هذه الأخيرة لا ينصرف إلى هذا المعنى ، وكانت أقوال شاهدى الطاعنين التى لم يخرج الحكم فى بيانها عما تضمنه محضر التحقيق لا تدل على أن شغلها منزلى النزاع بالسكنى يستند إلى حق تلتزم المطعون ضدها الأولى بعدم المساس به ما بقيت علاقة الإيجار فإن ما خلص إليه الحكم المطعون فيه من إعتبار سكناهما بمنزلى النزاع على سبيل التسامح يكون متفقاً مع طبيعة هذه المساكن المعرفة بها فى القانون ، ولا يستند إلى إتفاق الطرفين ويضحي النعى عليه بسبب الطعن على غير أساس .

جلسة ٩ من أبريل سنة ١٩٨٧

بإدارة السيد المستشار / يوسف أبو زيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / وليم رزق بنوي نائب رئيس المحكمة ، أحمد نصر الجندى ، د. محمد بهاء الدين
باشات و أحمد أبو الحجاج .

(١٢٢)

الطعن رقم ٤١١ لسنة ٥٣ القضائية :

(١) نقض « أسباب الطعن » « ما لا يصلح سببا للطعن » .

نص لا يحقق للطاعن مصلحة في الطعن به على الحكم . غير مقبول .

(٢) تأمينات عينية « حقوق الامتياز » .

الامتياز لا يقرر الا بنص في القانون . اشتراطه في المقدم . عدم الاعتداد به .

(٣) نقض « ما لا يصلح سببا للطعن » « سلطة محكمة النقض » . دعوى

« تكييف الدعوى » .

قصور الحكم المطعون فيه الانصاح عن سنده القانون . لا، بطلان متى كان صحيحا في
نتيجته . محكمة النقض استكمال هذا العصور . حقها في تكييف الواقعة اعتمادا على ما حصلته
محكمة الموضوع .

١ - انتهاء الحكم المطعون فيه إلى رفض طلب صورية العقد المقرر بموجبه
حق الامتياز على الأقدنة المبيعة من المطعون ضده الثاني للمطعون ضده الأول
وهو ما يحقق هدف الطاعن من النعي بما تنفي معه مصلحته في الطعن بهذين
السببين على قضاء المحسكم المطعون فيه في هذا الخصوص :

٢ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الامتياز لا يقرر لحق إلا بمقتضى
نص في القانون ، ومن ثم فإن اشتراط التعاقد لامتياز لحقه الذي لم يقرر له
القانون هذا الامتياز لا يعتد به وبالتالي يكون النص عليه في العقد لغواً :

٣ - الحكم المطعون فيه وقد أصاب صحيح القانون في نتيجته لا يبطله

قصوره في الإنصاح عن سنده في القانون إذ لهكمة التقص أن تستكمل ما قصر الحكم في بيانه كما أن لها أن تعطي الوقائع الثابتة فيه كيفها القانونى الصحيح مادامت لم تعتمد فيه على غير ما حصله الحكم المطعون فيه منها .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل في أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ٤٣٦٦ سنة ١٩٨١ مدنى كلى شمال القاهرة على الطاعن والمطعون ضده الثانى طالباً الحكم ببطلان الدين المثبت بمقد الصلح المؤرخ ١٩٧٩/٩/١٨ وبالعقدين المسجلين برقمى ٣٠٢٢ ، ٣١٥٣ سنة ١٩٨٠ الزقازيق لصوريته وشطب حق الامتياز المقرر لهذا الدين على عشرة أفدنه محل العقد المسجل رقم ٣١٥٣ سنة ١٩٨٠ الزقازيق وقال بياناً لها أنه إشتري من الطاعن وزوجة المطعون ضده الثانى أربعين فداناً أرضاً زراعية الميمنة بالصحيفة ثم فوجئ بإقامة المطعون ضده الثانى الدعوى رقم ٣١٤٨ سنة ١٩٧٨ مدنى كلى جنوب القاهرة على زوجته وقريبها الطاعن يطلب فيها الحكم ببطلان عقود شرائهما للأرض المذكورة على سند من أنهما إستلما منه ثمن الأرض أثناء عمله في لبنان لشرائها لحسابه إلا أنهما إشتريا الأرض وبجلاها بإسميهما بموجب العقود المسجلة بأرقام ٥٣١٣ سنة ١٩٧٥ ، ٢٢٠٤ سنة ١٩٧٦ ، ٣٨٧٦ سنة ١٩٧٧ شرقية وذلك بواقع ثلاثين فداناً لزوجة المطعون ضده الثانى وعشرة أفدنة للطاعن وأثناء نظر الدعوى باع الطاعن العشرة أفدنة المسجلة بإسمه إلى المطعون ضده الثانى بموجب عقد إبتدائى مؤرخ ١٩٧٩/٩/١ لقاء ثمن قدره ٨٥٠٠ ج ونص فيه على أن المطعون ضده الثانى سدد ٥٠٠٠ ج وباقى الثمن وقدره ٣٥٠٠ جنيه تقرر

بموجبه حق إمتياز على الأرض المبيعة وقد إنتهت الدعوى صلحاً بين المطعون ضده الثانى وزوجته والطاعن بموجب عقدى الصلح المؤرخين ١٥/٣/١٩٧٩ ، ١٨/٩/١٩٧٩ والمسجلين برقمى ٤٧١٦ سنة ١٩٧٩ ، ٣٠٢٢ سنة ١٩٨٠ شرقية بأن وافقا على نقل ملكية الأرض إليه وبعد ذلك قام المطعون ضده الثانى بإعادة بيع الأرض إلى المطعون ضده الأول غير أنه عند تسجيل عقد شرائه رقم ٣١٥٣ سنة ١٩٨٠ شرقية عن العشرة أفدنة تبين له وجود إتفاق صورى بين الطاعن والمطعون ضده الثانى فى عقد الصلح المحرر بينهما بتاريخ ١٨/٩/١٩٧٩ والمسجل برقم ٣٠٢٢ سنة ١٩٨٠ شرقية عن دين قدره ٣٥٠٠ ج قيمة مصاريف انفقها الطاعن فى شراء الأرض تقرر به حق إمتياز عليها فأقام هذه الدعوى ليحكم له بطلباته . بتاريخ ٢٤/٢/١٩٨٢ قضت المحكمة برفض الدعوى لإستأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم لدى محكمة إستئناف القاهرة بالإستئناف رقم ٣٠٤٥ سنة ٩٩ ق طالباً بإلغاء الحكم بطلباته بتاريخ ٢٩/١٢/١٩٨٢ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض شطب حق الامتياز فى المسجل رقم ٣٠٢٢ سنة ١٩٨٠ شرقية وشطب الحق المذكور وبالتأييد فيما عدا ذلك . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض أودعت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن . عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها ألزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينمى الطاعن بالثانى والرابع منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور وفى بيان ذلك يقول أنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بأن المطعون ضده الأول يعد خلفاً خاصاً للمطعون ضده الثانى يتقيد بما يتقيد به سلفه فلا يجوز له إثبات صورية الدين إلا بالكتابة غير أن الحكم المطعون فيه قضى على خلاف هذا النظر بصورية مديونية المطعون ضده للطاعن ودون أن يرد على دفاعه الجوهري الذى يتغير به وجه رأى فى الدعوى وهو ما يعيبه بالخطأ فى تطبيق القانون والقصور .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك أن الحكم المطعون فيه إذا انتهى إلى رفض طلب صورية الدين المقرر بموجبه حق الامتياز على الأرض المبيعة من المطعون ضده الثاني للمطعون ضده الأول وهو ما يحقق هدف الطاعن من النعى بما تنتفي معه مصلحته في الطعن بهذين السببين على قضاء الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص فإن النعى بهما يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسببين الأول والثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والفساد في الاستدلال والقصور وحاصلهما أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بشطب حق الامتياز على ما حصله من قرائن تفاصيل فيما ورد بصحيفة الدعوى رقم ٣١٤٨ سنة ١٩٧٨ مدنى كلى جنوب القاهرة وعلى إقرار زوجة المطعون ضده الثاني في عقد الصلح المحرر بينهما من أنها والطاعن إشتريا الأرض محل النزاع من مال المطعون ضده الثاني وأن ما ورد بعقد البيع المؤرخ ١٩٧٩/٩/١ الصادر من الطاعن للمطعون ضده الثاني وعقد الصلح المحرر بينهما والمؤرخ ١٩٧٩/٩/١٨ هو في حقيقته إعادة الأرض للمطعون ضده الثاني في حين أن الأوراق قد خلت من دليل على صحة ما جاء بصحيفة الدعوى المذكورة وأن إقرار الزوجة بحجته قاصرة عليها فلا يحتاج هو به وأن حقيقة العلاقة بينه وبين المطعون ضده الثاني هي علاقة بائع بمشتري حسبما هو ثابت بعقدى البيع والصلح وأن المطعون ضده الأول بإعتباره خلفاً خاصاً للمطعون ضده الثاني تنتقل إليه الأرض المبيعة عمداً بحق الامتياز المقرر لدين الطاعن قبل المطعون ضده الثاني وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون والفساد في الاستدلال والقصور مما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الامتياز لا يقرر لحق إلا بمقتضى نص في القانون ومن ثم فإن إشتراط المتعاقد امتيازاً لحقه الذى لم يقرر له القانون هذا الامتياز لا يعتد به وبالنسبة إلى يكون النص عليه في العقد لغوا . وكان الثابت أن الطاعن باع عشرة أفدنة للمطعون ضده الثاني بموجب عقد إيتدائى مؤرخ ٧٩/٩/١

لقاء ثمن مقداره ٨٥٠٠ ج ونص فيه على سداد الأخير ٥٠٠٠ ج وباقى الثمن وقدره ٣٥٠٠ ج تقرر به حق إمتياز على الأرض المبيعة ثم تقايلا من هذا البيع بموجب عقد الصلح المحرر بينهما بتاريخ ١٨/٩/١٩٧٩ المسجل برقم ٣٠٢٢ سنة ١٩٨٠ شرعية بأن أقر الطاعن فيه بنقل ملكية العشرة أفدنة إلى المطعون ضده الثانى ونص فى عقد الصلح على تقدير حق إمتياز عليها لذين قدره ٣٥٠٠ ج قيمة المصاريف التى انفقها الطاعن فى شراء هذه الأرض لحساب المطعون ضده الثانى - لما كان ذلك وكانت المصاريف المذكورة ليست من الحقوق التى قرر القانون لها إمتيازاً فإن هذا الامتياز لا يعتد به ويكون النص عليه فى عقد الصلح عديم الأثر ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه بشطب حق الامتياز الذى قرره البائع (المطعون ضده الثانى) على الأرض المبيعة منه إلى المطعون ضده الأول لذين على المطعون ضده الثانى للطاعن فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون فى نتيجته ولا يبطله قصوره فى الإفصاح عن سنده فى القانون إذ لمحكمه النقض أن تستكمل ما قصر الحكم فى بيانه كما أن لها أن تعطى الوقائع الثابتة فيه كيفها القانونى الصحيح مادامت لم تعتمد فيه على غير ما حصله الحكم المطعون فيه منها ويكون النعى بهذين السببين على غير أساس :

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٢ من إبريل سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / أحمد ضياء عبد الرازق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / عبد المنعم أحمد بركة ، الدكتور علي فاضل حسن نائبى رئيس المحكمة ، وطلعت
أمين صادق ومحمد عبد القادر صبح .

(١٢٣)

الطعن رقم ١٣٣٨ لسنة ٥٢ القضائية :

- (١ - ٤) عمل « تصحيح اوضاع العاملين » قانون « تطبيق القانون » .
مساواة . تقييم المؤهلات . نسكين .

(١) أحكام القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ . شروط تطبيقها . عدم المساس بالتقييم المسالى
للشهادات الدراسية طبقاً للتشريعات الصادرة قبل تاريخ نشر القانون ما لم يكن ذلك أنصّل
للعامل ، وعدم تخفيض الفئة المالية والمرتّب المستحق للعامل .

(٢) لاروجه للتحدى بقاعدة المساواة فيما يناهض أحكام القانون .

(٣) دبلوم المعاهد البريطانية . عدم تقييمه كمؤهل دراسى تنفيذاً لأحكام الفسائون ١١
لسنة ١٩٧٥ .

(٤) التسنكين الغاطي . لا يكسب العامل حقاً .

١ - لما كانت المادة ٢ من مواد إصدار القانون ١١ سنة ١٩٧٥ تنص على
أنه لا يجوز أن يترتب على تطبيق أحكام القانون المرافق (أ) المساس بالتقييم
المالى للشهادات الدراسية المدنية والعسكرية طبقاً للتشريعات الصادرة
قبل تاريخ نشر هذا القانون ما لم يكن تطبيق أحكامه أفضل للعامل
(ج) تخفيض الفئة المالية وتخفيض المرتّب المستحق للعامل فى تاريخ نشر هذا
القانون ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه برفض طلب الطاسعن
على أنه وإن كان يستحق الفئة المالية الخامسة إعتباراً من ١٩٧٧/٦/٣٠ إلا أنه
يحتفظ بوضعه الحالى إذ أنه حصل على هذه الفئة فى ٧٦/١٢/٢٩ يكون
قد طبق حكم المادة ٣/أ - من مواد إصدار القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ تطبيقاً
صحيحاً .

٢- المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا وجه للتحدى بقاعدة المساواة فيما يتأهض أحكام القانون .

٣- مؤهل دبلوم المعاهد البريطانية ، لم يصدر تشريع بتقييمه على النحو الذى تستلزمه المادة ١/٢ من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ ، ولم يتضمنه قرار وزير التنمية الإدارية رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ الملخص بتقييم المؤهلات الدراسية تنفيذاً لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

٤- تعيين الطاعن ابتداء في وظيفة تتطلب لشغلها مؤهلاً متوسطاً ليس من شأنه إسباغ هذه الصفة على مؤهله على غير مقتضى القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه القانونية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٢١ سنة ١٩٨٠ عمال بكل جنوب القاهرة على الشركة المطعون ضدها مطالباً بأحقته في تطبيق القانون رقم ١١ سنة ١٩٧٥ على حالته ومساواته بأقرانه في التعيين والتسكين والأهلية والترقية للفتة الرابعة إعتباراً من ١٩٧٥/٧/١ وفى صرف مكافأة تشجيعية شهرية متدرجة (بدل مصانع) وبأثر رجعى منذ تاريخ صرفها لأقرانه ، وفى كل ما يترتب على ما تقسدم من آثار مالية . وقال شرحاً لدعواه انه عمل بالشركة منذ ١٩٦٢/٣/٢٢ فى وظيفة كاتب بالمجموعة الثالثة خدمات بمؤهل دبلوم المعاهد البريطانية (محاسبة وإمسالك دفاتر دفعة ١٩٥٩) ثم سكن على الفتة الثامنة فى ١٩٦٤/٦/٣٠ ، إلا أن الشركة لم تطبق بعد ذلك على حالته القانون رقم ١١ سنة ١٩٧٥ أسوة بأقرانه مما أدى إلى ترفيقهم - حونهب

إلى الفئة الرابعة ، هذا إلى جانب صرف الشركة لم مكافأة تشجيعية - بدل مصانع - وبأثر رجعي . نذبت المحكمة خبيراً في الدعوى وبجلسة ١٩٨١/٩/٩ قضت بأحقية الطاعن في صرف مكافأة بدل مصانع مع الفروق المالية المترتبة عليها ورفضت ماعداً هذا من طلبات . إستأنف الطاعن الحكم بالإستئناف ١٩٨٢/٢/٢٧ ق القاهرة بالنسبة لما قضى برفضه من طلباته . وبجلسة ١٩٨٢/٢/٢٧ قضت المحكمة برفض الاستئناف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة بأبها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينمى بها الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقول أن الحكم إعتنق تقرير الخبير الذى لم يعتبر مؤهله «دبلوم المعاهد البريطانية» مؤهلاً متوسطاً وذلك دون الرجوع إلى الجهة المختصة بتقييم الشهادات في حين أن المطعون ضدها كانت قد عينته بموجبه في وظيفة من الفئة الثامنة تشترط لشغلها مؤهلاً متوسطاً بما يفيد إعتبارها له كذلك ، وبذلك يخالف الحكم المادة ١/٢ من نصوص إصدار القانون رقم ١١ سنة ١٩٧٥ التى لا تجيز المساس بالمرآكر القانونية التى لاكتسبها العاملون قبل صدوره ، وكذلك المادة ٢/٢ منه التى تحظر تخفيض الفئة التى كان يشغلها العامل عند صدوره ، مما أدخل بالمساواه بينه وبين قرينه المسترشد به إذ أصبح يتقاضى مرتباً يقل عن مرتبه مع أنه يفضل في أسبقية التعيين والمؤهل والتسكين .

وحيث إن النعى غير سديد ذلك أنه لما كانت المادة ٢ من مواد إصدار القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على أنه «لا يجوز أن يترتب على تطبيق أحكام القانون المرافق (أ) المساس بالتقييم المالى للشهادات الدراسية المدنية والعسكرية طبقاً للتشريعات الصادرة قبل تاريخ نشر هذا القانون ما لم يكن تطبيق أحكامه أفضل للعامل ... (ب) تخفيض الفئة المالية وتخفيض المرتب المستحق للعامل

في تاريخ نشر هذا القانون ، وكان المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا وجه للتحدى بقاعدة المساواة فيما يناهض أحكام القانون ، لما كان ذلك وكان مؤهل دبلوم المعاهد البريطانية الذي يحمله الطاعن لم يصدر تشريع بتقييمه على النحو الذي تستلزمه المادة ١/٢ سائلة البيان ولم يتضمنه قرار وزير التنمية الإدارية رقم ٨٣ سنة ١٩٧٥ الخاص بتقييم المؤهلات الدراسية تنفيذاً لأحكام القانون رقم ١١ سنة ١٩٧٥ فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه برفض طلب الطاعن على ما خلص إليه تقرير الخبير المقدم في الدعوى من أنه لا محل لإعمال قاعدة المساواة بينه وزميله المستشهد به لإختلافهما وإنه وإن كان يستحق النتبة المالية الخامسة إعتباراً من ١٩٧٧/٦/٣٠ إلا أنه يحتفظ بوضعه الحالي إذ أنه حصل على هذه النتبة في ١٩٧٦/١٢/٢٩ ، يكون قد طبق حكم المادة ١/٢ - ح من مواد إصدار القانون رقم ١١ سنة ١٩٧٥ تطبيقاً صحيحاً ولا يغير من ذلك أن تكون المطعون ضدها قد عينت الطاعن ابتداء في وظيفة تتطلب لشغلها مؤهلاً متوسطاً إذ أنه ليس من شأن ذلك إسباغ هذه الصفة على مؤهله على غير مقتضى القانون ، ومن ثم فإن النعي على الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون يكون على غير أساس .

جلسة ١٢ من أبريل سنة ١٩٨٧

بقيادة السيد المستشار / أحمد ضياء عبد الرازق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / الدكتور عل فاضل حسن نائب رئيس المحكمة ، طلعت أمين صادق ، محمد
عبد القادر سمير وعبد المال السمان .

(١٢٤)

الطعن رقم ٤١٠ لسنة ٥٢ القضائية :

(١ - ٤) عمل . عقد العمل « انتهاء العقد » . نأديب .

(١) العقد غير المحدد المدة . حق كل من طرفيه في انتهائه بالإرادة المنفردة . شرطه .
إخطار الطرف الآخر برغبته مسبقاً .

(٢) إخطار العامل بانتهاء العقد أو بفصله . وجوب أن يكون بكتاب مسجل . قانون العمل
لم يستلزم له شكلاً خاصاً .

(٣) انتهاء صاحب العمل للعقد غير المحدد المدة بإرادته المنفردة . أثره . انتهاء الرابطة
العقدية ولو اُستمر العمل بالانتهاء بالتصريف .

(٤) عدم مراعاة صاحب العمل لقواعد التأديب : لا يمنعه من فسخ العقد متى توافرت
مبرراته .

(٥) نقض « أسباب الطعن : النقص المجهل » .

الطعن بالنقض . المقصود به مخالفة الحكم النهائي . حالاته . بيانها على سبيل الحصر
في المادتين ٢٤٨ و ٢٤٩ مرافعات . عدم توضيح سبب الطعن تمييزاً للحكم المطعون به .
أثره . عدم القبول .

١ - يجوز لكل من المتعاقدين في عقد العمل غير محدد المدة - وفقاً لما
تنص عليه المادة ٦٩٤ من القانون المدني والمادة ٧٢ من قانون العمل رقم ٩١
لسنة ١٩٥٩ - أن يضع حداً لعلاقته مع المتعاقد الآخر ، ويتعين لإستعمال
أى من المتعاقدين هذه الرخصة أن يخطر المتعاقد معه برغبته مسبقاً ثلاثين يوماً
بالنسبة للعامل المعرّين بأجر شهري وخمسة عشر يوماً بالنسبة للعامل الآخرين .

٢ - لم يشترط المشرع في الإخطار شكلاً خاصاً وإنما إكتفى بأن يكون

بالكتابة ، كما اكتفى في الإخطار الذي يوجه إلى العامل بفصله — وطبقاً لنص المادة ٧٥ من قانون العمل المشار — بأن يكون بكتاب مسجل .

٣ — المقرر في قضاء هذه المحكمة أن لصاحب العمل لإنهاء عقد العمل غير المحدد المدة بإرادته المنفردة وأنه بهذا الإنهاء تنهى الرابطة العقدية ولو كان الإنهاء قد إتسم بالتعسف ، غاية الأمر أنه يعطى للعامل الحق في مقابل مهلة الإنذار والتعويض عن الضرر إن كان له مقتضى .

٤ — المقرر في قضاء هذه المحكمة أن عدم مراعاة قواعد التأديب الواردة بنظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار بقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ — لا يمنع من فسخ عقد العمل في ظل هذا النظام متى توافرت مبررات الفسخ .

٥ — لما كان الطعن بالنقض هو طريق غير عادي لم يجزه القضاة للطعن في الأحكام الانتهائية إلا في أحوال بينها بيان حصر في المادتين ٢٤٨ ، ٢٤٩ من قانون المرافعات ، وترجع كلها إما إلى مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله ، أو إلى وقوع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر فيه . ويقصد به في واقع الأمر مخاصمة الحكم النهائي ، بما لازمه أن تكون أسباب الطعن من الحالات الواردة بالمادتين سالفتي الذكر وأن توجه إلى هذا الحكم وكان ما أورده الطاعن بهذا السبب لا ينلج تحت أى من الحالات المنصوص عليها في المادتين ٢٤٨ ، ٢٤٩ من قانون المرافعات ، ولا يتضمن تعبيراً لما أقام عليه الحكم قضائه ... فإن النعى بهذا السبب يكون غير مقبول .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٦٣ لسنة ١٩٨٠ عمال كلى شمال القاهرة على الشركة المطعون ضدها طالباً الحكم أصلياً بإلغاء قرار إنهاء خدمته الصادر بتاريخ ١٩٧٨/٥/٢٢ وإحتياطياً بإلزامها أن تدفع له تعويضاً قدره خمسة آلاف جنيه . وقال بياناً لدعواه أن المطعون ضدها كانت قد منحته أجازة بدون مرتب تنهى فى ١٩٧٧/١٢/١، ولما كان قد تقدم إليها بطلب لمد الأجازة ثم فوجئ بإصدارها فى ١٩٧٨/٥/٢٢ قرار بإنهاء خدمته إعتباراً من ١٩٧٨/١/٤ بمقولة بإنهاء صلاحية الشهادة الخاصة بمعاملته عسكرياً وعدم موافقتها بشهادة أخرى تفيد موقفه من التجنيد ، وكان قرار إنهاء خدمته قد صدر على خلاف أحكام القانون ولم يعلم به فى حينه ، كما أصيب من جرائه بأضرار قدر التعويض عنها بالمبلغ المنوه عنه ، فقد أقام الدعوى بالطلبات آنفة البيان . دفعت المطعون ضدها بسقوط حق الطاعن فى رفع الدعوى إستناداً إلى نص المادة ١/٦٩٨ من القانون المدنى ، وبتساريخ ١٩٨١/٦/٣٠ قضت المحكمة بسقوط الحق فى رفع الدعوى . إستأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة إستئناف القاهرة ، وقيد الاستئناف برقم ٩٨٩ لسنة ٩٨ ق وبتاريخ ١٩٨١/١٢/٢٦ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الطعن شكلاً لما لم يقدم محامى الطاعن سند وكالته عنه ، كما أبدت رأيها فى موضوع الطعن برفضه ، ويعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأيها فى موضوع الطعن ، وتنازلت عن التمسك بالدفع لثبوت إيداع التوكيل المشار إليه وقت تقديم صحيفة

الطعن .

وحيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعي الطاعن بالسبين الأول والثاني منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم أقام قضاءه بسقوط الحق في رفع الدعوى على أن المطعون ضدها أذنته بتقديم ما يثبت موقفه من التجنيد ، وأنه علم في ١٩٧٨/٥/٢٢ بإنهاء خدمته وكان يتعين عليه إقامة دعواه خلال سنة من هذا التاريخ ، في حين أن الثابت بالأوراق أن الأجازة التي حصل عليها بدون مرتب لمدة عامين في الفترة من ١٩٧٧/١٢/١ حتى ١٩٧٩/١٢/١ كانت بسبب المرض الذي حال دون علمه بما يدور لدى المطعون ضدها ، ومن ثم لا يعتد بالإخطارات التي وجهتها إليه بشأن تكليفه بتقديم شهادة أخرى بموقفه من التجنيد لأن هذه الإخطارات كان يجب أن توجه إليه بموقع العمل ويوقع عليها منه بما يفيد العلم ، كما كان يتعين عليها تقديم الدليل على أن الإخطار الصادر منها في ١٩٧٨/٥/٢٢ بإنهاء خدمته قد سلم إلى شخصه أو تقديم الدليل على رفضه إستلامه وإثبات هذا الرفض بإنذار على يد محضر مما مفاده إستمرار علاقة العمل بينهما حتى ١٩٧٩/١١/٧ تاريخ علمه بإنهاء خدمته ، وبالتالي لا تسرى مدة التقادم إلا من هذا التاريخ ، ولا تكون مدته قد اكتملت عند رفع دعواه في ١٩٨٠/١/١٩ ، هذا إلى أن المادة ٥٣ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ إستلزمت لفصل العامل عرض الأمر على اللجنة الثلاثية الميينة بها وإلا كان قرار الفصل باطلا طبقاً لحكم المادة ٥٥ منه ، وإذ كان أمره لم يعرض على هذه اللجنة فإن ذلك يستوجب إعتبار علاقة العمل قائمة ، وبالتالي لا يصح الاعتداد بتاريخ ١٩٧٨/٥/٢٢ بداية لسريان مدة التقادم .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كان يجوز لكل من المتعاقدين في عقد العمل غير محدد المدة — وفقاً لما تنص عليه المادة ٦٩٤ من القانون المدني والمادة ٧٢ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ — أن يضع حداً لعلاقته مع المتعاقد الآخر ، ويتعين لإستعمال أى من المتعاقدين هذه الرخصة أن يخطر المتعاقد معه برغبته مسبقاً لثلاثين يوماً بالنسبة للعالم المعينين بأجر شهري

وحسبة عشر يوماً بالنسبة للعامل الآخرين ، وكان المشرع لم يشترط في هذا الإخطار شكلاً خاصاً وإنما إكتفى بأن يكون بالكتابة ، كما إكتفى في الإخطار الذى يوجه إلى العامل بفصله - وطبقاً لنص المادة ٧٥ من قانون العمل المشار إليه - بأن يكون بكتاب مسجل ، وكان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن لصاحب العمل لإنهاء عقد العمل غير المحدد المدة بإرادته المتفردة وأنه بهذا الإنهاء تنهى الرابطة العقدية ولو كان الإنهاء قد أتم بالتعسف ، غاية الأمر أنه يعطى للعامل الحق في مقابل مهلة الإنذار والتعويض عن الضرر إن كان له مقتضى ، لما كان ذلك ، وكان الثابت في الدعوى أن المطعون ضدها قد أخطرت الطاعن بمحل إقامته بتقديم شهادة أخرى بموقفه من التجنيد في الأجل المحدد بالإخطار وإلا أعتبرت خدمته منتهية ، ثم أخطرتة . وبذات المكان ، بإنهاء خدمته لإنهاء صلاحية شهادة المعاملة العسكرية المودعة بملف خدمته ، وكان الحكم المطعون فيه قد عول على هذه الإخطارات فأورد بأسبابه أن «مدة التقادم الحولى الخاص بالدعاوى الناشئة عن عقد العمل ... تبدأ من وقت إنهاء العقد ... فإذا كان العقد غير محدد المدة ينتهى بنهاية مهلة الإخطار وإذ الثابت من مطالعة حافظة مستندات المستأنف عليه .: أن المستأنف أنذر بتقديم ما يثبت موقفه من الخدمة العسكرية والوطنية بالكتابين الموجهين إليه في كما أخطر بإنهاء خدمته لإنهاء صلاحية شهادة المعاملة المقدمة منه وذلك في ١٩٧٨/٥/٢٢ وأن ردت الإخطارات الموجهة إليه لرفض إستلامها فإن مؤدى ذلك علم المستأنف بإنهاء العقد في ١٩٧٨/٥/٢٢ ويبدأ من هذا الوقت تقادم دعواه وإذ هو لم يقمها خلال سنة من ذلك التاريخ فإن الحكم المستأنف يكون قد خلص صحيحاً إلى القضاء بسقوط الدعوى وهى أسباب تسوغ النتيجة التى إنتهى إليها من سقوط حق الطاعن في رفع الدعوى إستناداً إلى نص المادة ٦٩٨ من القانون المدنى ، فإن الحكم يكون قد وافق صحيح القانون ، ولا يغير من ذلك تحدى الطاعن بعدم الاعتداد بتاريخ ١٩٧٨/٥/٢٢ بداية لسيريان مدة التقادم بمقولة صدور قرار لإنهاء الخدمة دون مراعاة قواعد التأديب المنصوص عليها في المادة ٥٣ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار

بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ، وذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن عدم مراعاة قواعد التأديب الواردة بنظام العاملين المشار إليه لا يمنع من فسخ عقد العمل في ظل هذا النظام متى توافرت مبررات الفسخ ، ومن ثم فإن النعي على الحكم المطعون فيه بهذين السببين يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثالث من أسباب الطعن أن الطاعن أمضى في العمل لدى المطعون ضدها قرابة ثلاثة عشر عاما ، وهو من مواليد سنة ٤٤ ولا يعقل بعد أن بلغ هذه السن أن يبحث عن عمل جديد وهو يعول أسرة مكونة من خمس أفراد .

وحيث إن هذا النعي غير مقبول ، ذلك أنه لما كان الطعن بالنقض هو طريق غير عادي لم يجزه القانون للطعن في الأحكام النهائية إلا في أحوال بينها بيان حصر في المادتين ٢٤٨ ، ٢٤٩ من قانون المرافعات ، وترجع كلها أما إلى مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله ، أو إلى وقوع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر فيه ، ويقصد به في واقع الأمر مخالفة الحكم النهائي ، بما لزمه أن تكون أسباب الطعن من الحالات الواردة بالمادتين سالفتي الذكر وأن توجه إلى هذا الحكم ، وكان ما أورده الطاعن بهذا السبب لا يتدرج تحت أي من الحالات المنصوص عليها في المادتين ٢٤٨ ، ٢٤٩ من قانون المرافعات ولا يتضمن تمييزاً لما أقام عليه الحكم قضاءه من أنه علم بقرار لإنهاء خدمته ، ولم يرفع دعواه خلال سنة من تاريخ هذا العلم ، فإن النعي بهذا السبب يكون غير مقبول .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٩ من أبريل سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / محمد المرسي فتح الله نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / سعيد أحمد صقر نائب رئيس المحكمة ، محمد لطفي السيد ، طه الشريف ،
و إبراهيم الضمير .

(١٢٥)

الطعن رقم ٥١٨ لسنة ٥٢ القضائية :

(١) تقسيم • بطلان •

بطلان التصرف في الأراضي المسمية قبل صدور قرار بالموافقة على التقسيم • تعلقه
بالنظام العام •

(٢) بيع • تقسيم • التزام « الحق في الحبس » • حكم « تسبيبه » •

عدم صدور قرار بالموافقة على التقسيم • ق ٥٢ لسنة ١٩٤٠ • اعتبار الحكم ذلك سببا
جديا يرتب حق حبس المشتري لباقي الفن وعدم ترتيب البطلان المطلق جزاء مخالفة القانون
المذكور • خطأ •

١ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المادة العاشرة من القانون رقم ٥٢
لسنة ١٩٤٠ الخاص بتقسيم الأراضي المعدة للبناء المعدل بالقانون رقم ٢٢٢
لسنة ١٩٥٣ قد حظرت بيع الأراضي المقسمة قبل صدور قرار بالموافقة على
التقسيم وهو حظر عام كما وصفته المذكرة الإيضاحية دعت إليه إعتبارات
تتعلق بالصالح العام مما يقتضاه ترتيب البطلان على مخالفته وإن لم يصرح به
واعتبار البطلان في هذه الحالة بطلاناً مطلقاً لكل ذي مصلحة أن يتمسك به
والمحكمة من تلقاء نفسها لإعمال هذا الجزاء لتعلق الحظر بالنظام العام .

٢ - إذ خلت الأوراق مما يفيد صدور موافقة الجهة المختصة على التقسيم
وقد تضمن دفاع الطاعنين التمسك ببطلان العقد لمخالفته القانون رقم ٥٢
لسنة ١٩٤٠ ومن ثم يكون العقد - وقد خالف الحظر المنصوص عليه بالمادة
العاشرة من القانون - باطلاً بطلاناً مطلقاً وإذ أورد الحكم المطعون فيه مدعواته

أن الأرض المبيعة تخضع لقانون تقسيم الأراضي ولم يصدر قرار بالموافقة على التقسيم ورتب على ذلك توافر السبب الجدى لخشية المطعون ضده الأول بصفته من نزاع الأرض المبيعة من يده ويحق له حبس باقى الثمن دون ترتيب بطلان العقد جزاء مخالفة الحظر المشار إليه يكون غمطاً فى تطبيق القانون .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن لاستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن الطاعنين والمطعون ضدهما الثانية والثالثة أقاموا الدعوى رقم ١٩٩ سنة ١٩٧٦ مدنى كلى شمال القاهرة على المطعون ضده الأول بصفته بطلب الحكم بإعتبار عقد البيع العرفى المؤرخ ١٩٦٩/٧/٣ الصادر من مورثهم إليه مفسوخاً وبتسليم قطعتى الأرض محل التعاقد ، على سند من القول بأن المطعون ضده الأول إشتري من مورثهم قطعتى الأرض رقمى ١٧ ، ١٨ من مشروع تقسيم مدينة الفتاح المرسوم بمعرفة شركة وادى النيل التجارية لقاء ثمن قدره ١١١٠,٤٠٠ ج دفع منه عند التوقيع على العقد مبلغ ٢٠٠ جنيه والباقى على تسعين قسطاً بواقع عشرة جنيهات شهرياً غير أنه توقف عن سداد الأقساط لإعتباراً من ١٩٧٣/٨/٥ - قضت المحكمة بالطلبات - إستأنف المطعون ضده الأول بصفته الحكم بالإستئناف رقم ٣٤٧٣ سنة ٩٦ ق القاهرة وبتاريخ ١٩٨١/١٢/٢٩ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى - طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن ما يتنازع الطاعنان على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقولان أنهما تمسكا في دفاعهما أمام محكمة الموضوع ببطالان العقد محل النزاع لخالفته للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ وباعتباره مفسوخاً وصولاً إلى إعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل التعاقد غير أن الحكم المطعون فيه قضى برفض طلب الفسخ على أساس أن البطلان الناشئ عن مخالفة القانون المذكور من الأسباب التي يحشى معها نزع الأرض المبيعة من يد المطعون ضده الأول ونحوه الحق في حبس باقي الثمن في حين أنه كان يتعين القضاء بالبطلان وفقاً لأحكام القانون مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه :

وحيث إن هذا النعي شديد ، ذلك أن المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن المادة العاشرة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ الخاص بتقسيم الأراضي المعدة للبناء المعدل بالقانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٣ قد حظرت بيع الأراضي المقسمة قبل صدور قرار بالموافقة على التقسيم وهو حظر عام كما وصفته المذكرة الإيضاحية دعت إليه إعتبارات تتعلق بالصالح العام مما يقتضاه ترتيب البطلان على مخالفته وإن لم يصرح به وإعتبار البطلان في هذه الحالة بطلاً مطلقاً لكل ذى مصلحة أن يتمسك به وللمحكمة من تلقاء نفسها إعمال هذا الجزاء لتعلق الحظر بالنظام العام لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن عقد البيع العرفي المؤرخ ١٩٦٩/٧/٣ قد تضمن بيع مورث الطاعنين للمطعون ضده الأول بصفته قطعي الأرض رقمي ١٧ ، ١٨ في مشروع تقسيم مدينة الفتح ، وخت الأوراق مما يفيد صدور موافقة الجهة المختصة على التقسيم وأن دفاع الطاعنين قد تضمن التمسك ببطالان العقد المذكور لخالفته القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ ومن ثم يكون العقد - وقد خالف الحظر المنصوص عليه بالمادة العاشرة من القانون - باطلاً بطلاً مطلقاً على ما سلف يبيانه وإذ أورد الحكم المطعون فيه بمذوناته أن الأرض المبيعة تخضع لقانون تقسيم الأراضي ولم يصدر قرار بالموافقة على التقسيم ورتب على ذلك توافر السبب الجلدي لحشية المطعون ضده الأول بصفته من نزع الأرض

المبيعة من يده ويحق له حبس باقى الثمن دون ترتيب بطلان العقد جزاء مخالفة الحظر المشار إليه يكون مخطئاً فى تطبيق القانون متعيناً نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم ، يتعين القضاء فى الاستئناف رقم ٣٤٧٣ سنة ٩٦ ق القاهرة بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من إعتبار عقد البيع العرفى المؤرخ ١٩٦٩/٧/٣ مفسوخاً وبطلان هذا العقد وتأيدته فيما عدا ذلك .

جلسة ١٩ من أبريل سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / أحمد ضياء عبد الرازق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / الدكتور علي فاضل حسن نائب رئيس المحكمة وطلعت أمين صادق ، ومحمد
عبد القادر سمير وعبد المال السمان .

(١٢٦)

الظمن رقم ١٦٢٠ لسنة ٥٢ القضائية :

عمل « العاملون بالقطاع العام : تقدير كفاية العامل » .

تقدير درجة كفاية العاملين الخاضعين لنظام التقارير الدورية . حق للجنة شئون
العاملين وحدها طالما خلا تقديرهما من الانحراف وإساءة استعمال السلطة . رأى الرئيس
المباشر أو مدير الإدارة المختص مجرد اقتراح المادتين ٢٤ و ٢٦ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ .

مفاد نصي المادة ٢٤ والمادة ٢٦ من القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٧٨ بإصدار
قانون نظام العاملين بالقطاع العام أن لجنة شئون العاملين في ظل أحكام
هذا القانون هي الجهة صاحبة الحق في تقدير كفاية العاملين الخاضعين
لنظام التقارير الدورية وأن ما سبق قرارها في هذا الشأن من إجراءات تتعلق
برأى الرئيس المباشر أو مدير الإدارة المختصة هي مجرد إقتراحات تعرض على
اللجنة التي لها أن تأخذ بها أو تعملها . لما كان ذلك وكان تقدير جهة
العمل لنشاط العامل وكفايته هو من صميم عملها ولا رقابة عليها في ذلك طالما
كان هذا التقدير مبرراً من الانحراف وإساءة استعمال السلطة ، وكان الحكم
المطعون فيه قد خالف هذا النظر المتقدم فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق
القانون بما يوجب نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون ضدهم أقاموا الدعوى رقم ٦٦١ سنة ١٩٨٠ عمال كلى جنوب القاهرة على الشركة الطاعنة بطلب الحكم بإلغاء تقارير كفايتهم عن عام ١٩٧٨ وتعديلها إلى درجة ممتاز مع ما يترتب على ذلك من آثار . وقالوا شرحاً لدعواهم أنهم من عمال الشركة وقد فوجئوا بأن تقارير كفايتهم عن تلك السنة كانت بتقدير كفاء بما لا يتناسب مع مستوى أدائهم ، ولم يكن تخفيض درجة كفايتهم بسبب نقصانها بل لتحديد الشركة نسبة محددة لتقدير ممتاز بالنسبة لكل قسم مما حدا بهم إلى التظلم من هذا التقدير إلا أن الشركة لم ترد على تظلمهم ندبت المحكمة خبيراً فى الدعوى وبعد أن قدم تقريره قضت بجلسته ١٩٨١/٥/٢٣ بتعديل تقدير كفايتهم إلى المرتبة والدرجة المقدرين لكل منهم قبل تخفيضها بمعرفة اللجنة المختصة . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بالإستئناف رقم ٩٨/٨٤٦ ق القاهرة وبجلسته ١٩٨٢/٤/١٤ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها ألزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطاعنة تنص على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون : وفى بيان ذلك تقول أن تقدير لجنة شئون العاملين لكفاية المطعون ضدهم بدرجة كئ هو تقدير لا معقب عليه طبقاً للمادة ٢٤ من القانون ٤٨

سنة ١٩٧٨ الخاص بنظام العاملين بالقطاع العام طالما خلت الأوراق من دليل على انحراف اللجنة في إستعمال سلطتها .

وحيث إن هذا النعى شديد ذلك أنه لما كان القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٧٨ بإصدار قانون نظام العاملين بالقطاع العام قد نص في المادة ٢٤ منه على أن يضع مجلس الإدارة نظاماً يكفل قياس كفاية الأداء الواجب تحقيقه بما يتفق مع طبيعة نشاط الشركة وأهدافها ونوعيات الوظائف بها . ويكون قياس الأداء بصفة دورية ثلاث مرات خلال السنة الواحدة قبل وضع التقرير النهائي لتقدير الكفاية وذلك من واقع السجلات والبيانات التي تعدها الشركة لهذا الغرض ، ويعتبر الأداء العادي هو المعيار الذي يؤخذ أساساً لقياس كفاية الأداء ، ويكون تقدير الكفاية بمرتبة ممتاز أو كـ ء أو ضعيف ... كما يضع المجلس نظاماً يتضمن تحديد الإجراءات التي تتبع في وضع وتقسيم وإعتماد تقارير الكفاية والتظلم منها كما نصت المادة ٢٦ من ذات القانون على أن « يعلن العامل بصورة من تقرير الكفاية بمجرد إعتماده من لجنة شئون العاملين وله أن يتظلم منه خلال عشرين يوماً من تاريخ علمه للجنة نظلمات تشكل من ثلاث من كبار العاملين من لم يشتركوا في وضع التقرير على أن تفصل اللجنة في هذا التظلم خلال ستين يوماً من تاريخ تقديمه إليها ويكون قرارها نهائياً ، ولا يعتبر التقرير نهائياً إلا بعد انقضاء ميعاد التظلم أو البت فيه » ، مما مفاده أن لجنة شئون العاملين في ظل أحكام هذا القانون هي الجهة صاحبة الحق في تقدير كفاية العاملين الخاضعين لنظام التقارير الدورية وأن ما يسبق قرارها في هذا الشأن من إجراءات تتعلق برأى الرئيس المباشر أو مدير الإدارة المختصة هي مجرد إقتراحات تعرض على اللجنة التي لها أن تأخذ بها أو تعدلها . لما كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن لجنة شئون العاملين قدرت كفاية المطعون ضدهم عن عام ١٩٧٨ بدرجة كـ ء وكان تقدير جهة العمل لنشاط العامل وكفايته هو من صميم عملها ولا رقابة عليها في ذلك طالما كان هذا التقدير مبرراً من الانحراف وإساءة إستعمال السلطة ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف النظر المتقدم وأقام قضاءه بتأييد

الحكم المستأنف بتعديل درجة كفاية المطعون ضدهم على مجرد القول بأن المدير الإداري لهم كان قد قدرها بدرجة ممتاز وأن اللجنة خفضتها إلى درجة كفه بغير سند من القانون ودون أن ينسب إلى قرارها عيب إساءة استعمال السلطة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم يتعين القضاء في موضوع الاستئناف رقم ٩٨/٨٤٦ ق القاهرة بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض دعوى المطعون ضدهم :

جلسة ٢٢ من أبريل سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / أحمد كمال سالم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / ماهر قلادة واصف ، مصطفى زعزوع نائب رئيس المحكمة ، حنيد محمد علي ،
وعبد الحميد سليمان .

(١٢٧)

الطعن رقم ١١٢ لسنة ٥٠ قضائية :

إيجار « إيجار الأماكن » تحديد الأجرة « الإيجار المفروش » .

قيام المستأجر بتأجير المكان المؤجر له مفروشا في الحالات التي يتيح له القانون ذلك أو
بناء على إذن من المالك ورد في العقد أو في اتفاق لاحق . للمؤجر حق في تقاضي أجرة
إضافية عن مدة التأجير مفروشا بنسبة معينة بحسب تاريخ انشاء المبنى م ٤٥ ق ٤٩
لسنة ١٩٧٧ . شمول ذلك الفنادق والوكالات - والبنسبونات والشقق المفروشة .

نصت المادة ٤٥ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على أنه وفي جميع الحالات
التي يجوز فيها للمستأجر تأجير المكان أو جزء من المكان المؤجر مفروشا
يستحق المالك أجرة إضافية عن مدة التأجير مفروشا بواقع نسبة من الأجرة
القانونية تحسب على الوجه التالي (أ) أربعمائة في المائة (٤٠٠٪) عن الأماكن
المنشأة قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ - (ب) مائتان في المائة (٢٠٠٪) في الأماكن
المنشأة منذ أول يناير سنة ١٩٤٤ وقبل ٥ نوفمبر سنة ١٩٦٠ - (ج) مائة وخمسون
في المائة (١٥٠٪) عن الأماكن المنشأة منذ ٥ نوفمبر سنة ١٩٦١ حتى تاريخ
العمل بهذا القانون (د) مائة في المائة (١٠٠٪) عن الأماكن التي يرخص في
إقامتها لإعتباراً من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون - وفي حالة تأجير المكان
المفروش جزئياً يستحق المالك نصف النسب الموضحة في هذه المادة والنص
ورد في صيغة عامة شاملة بحيث يسرى في جميع الأحوال التي يجوز فيها
للمستأجر تأجير المكان أو جزء منه مفروشا بحيث يطبق على كافة الأماكن
التي تؤجر مفروشة ولو كانت تخضع في تحديد أجرها القانونية لقوانين لإيجار
الأماكن السابقة ، كان مؤدى ذلك أن المشرع ارتأى تحقيقاً للعدالة ولإعادة

التوازن بين المالك والمستأجرين تقرير أحقية المالك في تقاضى أجرة إضافية عن مدة التأجير مفروشا بالنسب التي حددها وذلك في كل الأحوال التي يقوم فيها المستأجر بتأجير المكان مفرشا سواء كان قد استمد حقه في هذا التأجير من القانون مباشرة في الحالات التي حددتها المادة ٤٠ من القانون ٤٩ لسنة ٧٧ أو كان مرده إذن من المالك وسواء صدر هذا الإذن في عقد الإيجار أم في إتفاق لاحق ، وذلك لحكمه أفصح عنها بما أورده في المذكرة الإيضاحية لذلك القانون وهي أن الأحكام التي تضمنتها قوانين الإيجارات تأخذ في حسابها الإستعمال الأغلب الأعم للأماكن وهو السكن ، ولا يستلزم أن تسرى هذه الأحكام وما يتعلق بتحديد الأجرة على الأماكن التي تستعمل في غير هذا الغرض فيصبح من العدالة زيادة هذه الأجرة تعويضاً للمالك عما يحمط بالإستعمال لغير السكن من اعتبارات وظروف تعجل بإستهلاك المبنى ، وإلى جانب ذلك فقد قطع تقرير لجنة الإسكان بمجلس الشعب في الإفصاح عن نطاق تطبيق المادة ٤٥ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فأكد أن الأجرة الإضافية تستحق في كل صور التأجير المفروش ومنها الفنادق واللوكاندات والبنسيونات والشقق المفروشة وغير ذلك من صور التأجير المفروش فكشف بذلك عن عمومية النص وشموله على النحو المشار إليه آنفاً ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وقد حجبه هذا الخطأ عن بحث تاريخ إنشاء المبنى وصولاً لتحديد نسبة الأجرة الإضافية المستحقة مما يعيبه بالقصور في التسبيب أيضاً ويوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي الأسباب .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى ٣٩٧٩ لسنة ١٩٧٩ لدى الإسكندرية الابتدائية بطلب الحكم بتحديد القيمة التجارية للوحدات المؤجرة منه للمطعون ضدها لإستعمالها بنسيوناً وذلك بزيادتها إلى مبلغ ٩١,٥٠٠ ج شهرياً باعتباراً من ١٩٧٧/٩/٩ تاريخ العمل بالقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ إعمالاً للمادة ٤٥ منه . قضت محكمة الدرجة الأولى برفض الدعوى . إستأنف الطاعن بالإستئناف ٣٢٥ لسنة ٣٥ ق الإسكندرية ، وتاريخ ١٩٧٩/١١/١١ حكمت المحكمة برفضه وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة-مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وإذ عرض على المحكمة في غرفة مشورة رأت أنه جدير بالنظر وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب حاصل النعي بالأول منها الخطأ في تطبيق القانون وفي بيانه يقول أنه لما كانت قوانين إيجار الأماكن السابقة على القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ قد رخصت للمؤجر بتقاضى أجره إضافية بواقع نسبة معينة من الأجرة القانونية مقابل التصريح للمستأجر بتأجير العين مفروشة وكانت المادة ٤٥ من القانون المذكور قد رفعت هذه الأجرة الإضافية بنسب تتحدد بحسب تاريخ إنشاء المبنى ونصت صراحة على أحقية المالك في تقاضها في الأحوال التي يجوز للمستأجر فيها تأجير المكان مفروشاً ، وكان من بين هذه الحالات - وكما جاء بتقرير لجنة الإسكان بمجلس الشعب - تأجير المكان لإستعماله فندقاً أو بنسيوناً فإن الحكم المطعون فيه إذ رفض طلب أحقيته في

إقتضاء الأجرة الإضافية المقرر بالمادة ٤٥ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ سائلة الذكر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي سليم ، ذلك أنه لما كانت المادة ٤٥ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ قد نصت على أنه «في جميع الحالات التي يجوز فيها للمستأجر تأجير المكان أو جزء من المكان المؤجر مفروشا يستحق المالك أجرة إضافية عن مدة التأجير مفروشا بواقع نسبة من الأجرة القانونية تحسب على الوجه التالي - (أ) أربعائة في المائة (٤٠٠٪) عن الأماكن المنشأة قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ - (ب) مائتان في المائة (٢٠٠٪) عن الأماكن المنشأة منذ أول يناير سنة ١٩٤٤ وقبل ٥ نوفمبر سنة ١٩٦١ (ج) مائة وخمسون في المائة (١٥٠٪) عن الأماكن المنشأة منذ ٥ نوفمبر سنة ١٩٦١ حتى تاريخ العمل بهذا القانون (د) مائة في المائة (١٠٠٪) عن الأماكن التي يرخص في إقامتها اعتباراً من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون - وفي حالة تأجير المكان المفروش جزئياً يستحق المالك نصف النسب الموضحة في هذه المادة ، وكان هذا النص قد ورد في صيغة عامة شاملة بحيث يسرى في جميع الأحوال التي يجوز فيها للمستأجر تأجير المكان «أو جزء منه مفروشا ، وبحيث يطبق على كافة الأماكن التي تؤجر مفروشة ولو كانت تخضع في تحديد أجرتها القانونية لقوانين إيجار الأماكن السابقة ، فإن مؤدى ذلك أن المشرع أرتأى تحقيقاً للعدالة ولإعادة التوازن بين الملاك والمستأجرين تقدير أحقية الملاك في تقاضى أجرة إضافية عن مدة التأجير مفروشا بالنسب التي حددوها وذلك في كل الأحوال التي يقوم فيها المستأجر بتأجير المكان مفروشا سواء كان قد إستمد حقه في هذا التأجير من القانون مباشرة في الحالات التي حددتها المادة ٤٠ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ أو كان مرده إذن من المالك ، وسواء صدر هذا الإذن في عقد الإيجار أم في إتفاق لاحق ، وذلك لحكمه أفصح عنها بما أورده في المذكرة الإيضاحية لذلك القانون وهي أن الأحكام التي تضمنتها قوانين الإيجارات تأخذ في حسابها الاستعمال الأغلب الأعم للأسكن وهو السكن ، ولا يستساغ أن تسرى هذه الأحكام وما يتعلق بتحديد الأجرة

على الأماكن التي تستعمل في غير هذا الغرض فيصبح من العدالة زيادة هذه الأجرة تعويضاً للملاك عما يحيط بالاستعمال لغير السكن من اعتبارات وظروف تعجيل بإستهلاك المبنى ، وإلى جانب ذلك فقد قطع تقرير لجنة الإسكان بمجلس الشعب في الإفصاح عن نطاق تطبيق المادة ٤٥ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فأكد أن الأجرة الإضافية تستحق في كل صور التأجير المفروش ومنها الفنادق واللوكاندات والنسيونات والشقق المفروشة وغير ذلك من صور التأجير المفروش ، فكشف بذلك عن عمومية النص وشموله على النحو المشار إليه آنفاً ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وقد حجب هذا الخطأ عن بحث تاريخ إنشاء المبنى وصولاً لتحديد نسبة الأجرة الإضافية المستحقة مما يعيبه بالقصور في التسبيب أيضاً ويوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن :

جلسة ٢٢ من أبريل سنة ١٩٨٧

بإدارة السيد المستشار / أحمد كمال مسالم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / ماهر قلادة واصف ، مصطفى زعزوع نائب رئيس المحكمة ، حدى محمد على ،
وعبد الحميد سليمان .

(١٢٨)

الطعن رقم ١٧٠١ لسنة ٥٦ القضائية :

ايجار « ايجار الأماكن » • التأجير من الباطن • اثبات •

الإيصال الصادر من المؤجر بتقاضى الأجرة ومقابل التأجير مفروشا • اعتبارا ترخيصا
المستأجر بالتأجير من الباطن مفروشا • شرطه • صدوره فى غير الحالات التى يستمد فيها
المستأجر حقه كى التأجير المفروش من القانون مباشرة •

أجاز المشرع للمستأجر تأجير مسكنه مفروشا فى حالات معينة حددتها
المادة ٢٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المقابلة للمادة ٤٠ من القانون رقم ٤٩
لسنة ١٩٧٧ والمستأجر فى هذه الحالات يستمد حقه من القانون مباشرة ،
فلا يلزم بالحصول على إذن من المالك ، ولا يكون لقبض هذا الأخير الأجرة
منه - فى هذه الحالات - مضافا إليها مقابل التأجير من الباطن ، ثمة دلالة
ولا يعد بمثابة تصريح منه للمستأجر بتأجير العين من الباطن مفروشة أو غير
مفروشة فى غير تلك الحالات - التى يتعين على المستأجر الحصول فيها على
إذن كتابى من المالك بالتصريح له بالتأجير من الباطن ، وإذ كانت الكتابة
- وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ليست ركناً شكلياً ، بل اشترطت
كوسيلة للإثبات فيقوم مقامها الإقرار واليمين ، ويمكن الاستعاضة عنها بالينة
والقرائن فى الحالات التى تجيزها القواعد العامة استثناء بحيث يعتبر إثباتاً كافياً
لترخيص بالتأجير من الباطن الإيصال الصادر من المؤجر بتسلمه الأجرة من
المستأجر مضافاً إليها الزيادة القانونية .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع —على مايبين من الحكم المطعون فيه — وسائر اوراق الطعن —
تتحصل فى أن المطعون ضدهما أقاما الدعوى رقم ٥٦٤٤ سنة ١٩٨٢ بإجارات
شمال القاهرة الابتدائية على الطاعنة بطلب الحكم بفسخ عقد الإيجار المؤرخ
١٩٧٤/١٢/١ وإخلاء شقة النزاع . وقالوا بياناً لها أن الطاعنة مستأجرة شقة
التداعى قامت بتأجيرها من الباطن للسيد - ، بدون إذن كتابى منها
بالمخالفة لشروط عقد الإيجار وأحكام القانون ٤٩ سنة ١٩٧٧ ، أجابت
الطاعنة بأنها تؤجر عن النزاع مفروشة بموافقة المطعون ضدهما . وقدمت
تأييداً لذلك لإيصالا مؤرخاً ١٩٧٦/٨/١ يتضمن استلام المطعون ضدهما أجره
شقة التداعى عن شهر أغسطس سنة ١٩٧٦ مضافاً إليها ٧٠٪ من القيمة
الإيجارية كمقابل للتأجير من الباطن . قضت المحكمة برفض الدعوى -
استأنف المطعون ضدهما هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٣٢٦ سنة ١٠١ ق
القاهرة ، وطعنا على الإيصال المؤرخ ١٩٧٦/٨/١ بالتزوير صلباً وتوقيعاً :
وبتاريخ ١٩٨٥/٥/٨ حكمت محكمة الاستئناف بعدم قبول الادعاء بالتزوير
على الإيصال المؤرخ ١٩٧٦/٨/١ ، وأحالت الدعوى إلى التحقيق لتثبت
الطاعنة أنها كانت تؤجر شقة النزاع مفروشة بتصريح من المطعون ضدهما
أو استعمالاً لحق قانون يحول لها ذلك ، وبعد سماع شهود الطرفين قضت بإلغاء
الحكم المستأنف ، وإخلاء الطاعنة من عين التداعى . طعنت الطاعنة فى هذا
الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ،
وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة ، رأته أنه جدير بالنظر ،
فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت بالأوراق والخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك تقول أنها استدلت على أن المطعون ضدها وافقا على تأجيرها شقة النزاع مفروشة ، بإيصال يفيد سدادها أجرة شهر أغسطس سنة ١٩٧٦ مضافاً إليها ٧٠٪ مقابل التأجير مفروشاً ، إلا أن الحكم المطعون فيه قد اطرح دلالة هذا الإيصال ، وقضى بعدم قبول الادعاء بتزويره لكونه غير متيج في إثبات تلك الموافقة ، ورتب على ذلك قضاءه بالإخلاء لعجزها عن إثبات الإذن بالتأجير من الباطن بما يعيبه بمخالفة الثابت بالأوراق والخطأ في تطبيق القانون ويستوجب نقضه :

وحيث إن هذا النعي شديد ، ذلك أنه وإن كان المشرع قد أجاز للمستأجر تأجير مسكنه مفروشاً في حالات معينة حددتها المادة ٢٦ من القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩ المقابلة للمادة ٤٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - وكان المستأجر في هذه الحالات يستمد حقه من القانون مباشرة ، فلا يلزم بالحصول على إذن من المالك ، ولا يكون لقبض هذا الأخير الأجرة منه - في هذه الحالات مضافاً إليها مقابل التأجير من الباطن ، ثمة دلالة ، ولا يعد بمثابة تصريح منه للمستأجر بتأجير العين من الباطن مفروشة أو غير مفروشة - في غير تلك الحالات ، التي يتمتع على المستأجر الحصول فيها على إذن كتابي من المالك بالتصريح له بالتأجير من الباطن ، وإذا كانت الكتابة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ليست ركناً شكلياً ، بل اشترطت كوسيلة للإثبات فيقوم مقامها الإقرار واليمين ، ويمكن الاستعاضة عنها بالبينه والقرائن في الحالات التي تجيزها القواعد العامة استثناء - بحيث يعتبر إثباتاً كافياً لترخيص بالتأجير من الباطن الإيصال الصادر من المؤجر بتسلمه الأجرة من المستأجر مضافاً إليها الزيادة القانونية ، لما كان ذلك ، وكان البين من الأوراق أن الطاعنة قدمت للتدليل على موافقة المطعون ضدها على قيامها بالتأجير من الباطن مفروشاً لإيصالاً يفيد سدادها أجرة شهر أغسطس سنة ١٩٧٦ مضافاً إليها الزيادة القانونية مقابل ذلك التأجير ، وذيل بتوقيع للمطعون ضدها طعناً عليه بالتزوير ، إلا أن الحكم المطعون فيه الصادر بتاريخ ١٩٨٥/٥/٨ انتهى

إلى عدم قبول الادعاء بالتزوير لأنه غير متج ، ملتفتاً عن دلالة الإيصال المذكور بناء على تحصيل خاطئ مفادة أن هذا الإيصال لا يبدل على أن المطعون ضدهما قد صرحا للطاعة بتأجير عين النزاع من الباطن غير مفروشة ، ولكن يستفاد منه أن الطاعة استعملت حقها في تأجير شقة التداعي استناداً إلى قرار وزير الإسكان والمرافق رقم ٤٨٦ سنة ١٩٧٠ الصادر تطبيقاً للمادة ٢٦ من القانون ٥٢ سنة ١٩٦٩ دون أن تتحقق من صحة ذلك الإيصال ، وما إذا كان قد صدر عن فترة استمدت المستأجرة حقها في التأجير من الباطن مفروشاً من القانون مباشرة ، فلا يكون للإيصال ثمة دلالة ، أم على النقيض من ذلك صدر في غير هذه الحالات فيتعين عليها الحصول على إذن من المؤجر ، وبعد الإيصال في هذه الحالة بمثابة تصريح من المطعون ضدهما بالتأجير من الباطن ، وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه إلى جانب مخالفته للثابت بالأوراق بالقصور في التسبب الذي يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون في الدعوى . ويستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٢٣ من أبريل سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / مصطفى صالح سليم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ إبراهيم زغو نائب رئيس المحكمة ، محمد حسن المغيلي ، مدوح السعيد ولطفي
عبد العزيز .

(١٢٩)

الطن رقم ٢٤٣٦ لسنة ٥٢ القضائية :

استئناف « ميعاد الاستئناف : ميعاد المسافة » .

ميعاد المسافة المنصوص عليه في المادة ١/١٦ مرافعات . حق للمستأنف متى نوافرت
فيه شروطه . التزام محكمة الاستئناف بإضافته من تلقاء نفسها ليلتحم بالميعاد الاصل . (مثال)

إذ كان الطاعنين يقيمان بالإسكندرية حيث تم إعلانهما بأمر التقدير ،
وكان استئناف الأمر المذكور يقتضي انتقالهما أو من ينوب عنهما من محل
إقامتهما بالإسكندرية إلى مقر محكمة استئناف القاهرة لاتخاذ إجراءات الاستئناف
وكانت المسافة بينهما تزيد على ٢٠٠ كيلومتر فلن من حقهما أن يستفيدا من
ميعاد المسافة الذي نصت عليه المادة ١٦ من قانون المرافعات في فقرتها
الأولى وإضافة أربعة أيام إلى ميعاد الاستئناف الأصلي ، وكان يتعين على
محكمة الاستئناف مراعاة إضافة هذا الميعاد من تلقاء نفسها بحيث يلتزم بالميعاد
الأصلي فيكون هو و الأصل وحدة متواصلة الأيام .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسامع التقرير الذي تلاه السيد المستشار
المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطن — تتحصل في أن المطعون ضده استصدر بتاريخ ١٩٨١/٣/٢٦ قراراً

من مجلس نقابة المحامين الفرعية بالقاهرة بتقدير. أتعابه قبل الطاعنين بمبلغ ١٧٠٠ جنيه نظير مباشرته الاعتراض رقم ٨٠٥ سنة ١٩٧٥ أمام اللجان القضائية للإصلاح الزراعي ، وبتاريخ ١٩٨١/٥/٢١ قام بإعلان الطاعنين بهذا القرار فاستأنفاه أمام محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٤٥٠٠ سنة ٩٨ ق مدني بصحيفة أعلنت للمطعون ضده في ١٩٨١/٦/٤ - دفع الأخير بسقوط الحق في الاستئناف ، وبتاريخ ١٩٨٢/٦/٢٤ حكمت المحكمة بذلك.. طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه ، وإذ عرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينعي الطاعنان بالثبوت الأول منه على الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بسقوط الحق في الاستئناف لإقامته بعد أكثر من عشرة أيام من تاريخ إعلانها بأمر التقدير والمبينة بالمادة ١١٣ من قانون المحاماة الصادر برقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ وفاته أن يضيف ميعاد مسافة إلى الميعاد الأصلي لإعمالا للحكم المادة ١٦ من قانون المرافعات ذلك أن الثابت من الأوراق أن الطاعنين يقيمان بالإسكندرية وهي تبعد عن مدينة القاهرة التي يتعين اتخاذ إجراءات الاستئناف فيها مسافة تزيد على ٢٠٠ كيلومتر ، ومن ثم فإنه يتعين إضافة أربعة أيام إلى ميعاد الاستئناف الأصلي ، وإذ لم يحتسب الحكم المطعون فيه ميعاد المسافة المشار إليه فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أنه لما كان الثابت من الأوراق أن - الطاعنين يقيمان بالإسكندرية حيث تم إعلانها بأمر التقدير ، وكان استئناف الأمر المذكور يقتضي انتقالهما أو من ينوب عنهما من محل إقامتهما بالإسكندرية إلى مقر محكمة استئناف القاهرة لاتخاذ إجراءات الاستئناف وكانت المسافة بينهما تزيد على ٢٠٠ كيلومتر فإن من حقهما أن يستفيدا من ميعاد المسافة الذي نصت عليه المادة ١٦ من قانون المرافعات في فقرتها الأولى وإضافة

أربعة أيام إلى ميعاد الاستئناف الأصلي ، وكان يتعين على محكمة الاستئناف مراعاة إضافة هذا الميعاد من تلقاء نفسها بحيث يلتحم بالميعاد الأصلي فيكون هو الأصل وحدة متواصلة الأيام ، ولما كان ميعاد استئناف أمر تقدير الأتعاب محل التداعي ومقداره عشرة أيام قد بدأ في السريان اعتباراً من تاريخ إعلانه إلى الطاعنين في ١٩٨١/٥/٢١ بالتطبيق لنص المادة ١١٣ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ المنطبق على واقعة الدعوى قبل إلغائه بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ فإنه بإضافة ميعاد المسافة المتقدم ذكره يكون ميعاد الطعن بالاستئناف في قرار التقدير - غايته يوم ١٩٨١/٦/٤ ، وإذا كان المطعون ضده قد أعلن بصحيفة الاستئناف في هذا التاريخ فإن الاستئناف - يكون قد أقيم في الميعاد القانوني ، وإذا قضى الحكم المطعون فيه بسقوط حق الطاعنين في الاستئناف فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه لهذا الوجه دون حاجة إلى بحث الوجه الثاني من سبب الطعن .

جلسة ٢٦ من أبريل سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / أحمد ضياء عبد الرازق عيـد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / عيـد المنعم أحمد مبركة والدكتور علي فاضل حسن ثاني رئيس المحكمة ، وطلعت
أمين صادق ومحمد عيـد القادر سمير .

(١٣٠)

الطعن رقم ٩٠٦ لسنة ٥٢ القضائية :

(١ - ٢) عمل . حكم « حجية الحكم » . قوة الأمر المقضي . دعوى
« سبب الدعوى » .

(١) القضاء نهائياً بأحقية العامل في العمولة والمكافأة السنوية ، اكتسابه قوة الأمر المقضي
في دعواه التالية بفرق العمولة ومكافأة السنوية عن مدة لاحقة ، طالما ان أساس الطلب في
الدعويين واحد .

(٢) سبب الدعوى . ماهيته . عدم تغييره بتغيير الأدلة الواقعية . الحجج القانونية
للخصوم . مثال في عمل .

(٣) نقض . « أسباب الطعن : التعميـ المجمل » .

عدم بيان أسباب الطعن بالنقض للمبـ للمبـ الذي يعزوه الطاعن للحكم وموضعه منه واثـه
في قضائه . تعميـ مجمل .

١ - استقر قضاء هذه المحكمة على أن المسألة الواحدة بعينها إذ كانت
أساسية وكان ثبوتها أو عدم ثبوتها هو الذي ترتب عليه القضاء بثبوت الحق
المطالب به في الدعوى أو بانتفائه ، فإن هذا القضاء يحوز قوة الشيء المحكوم
به في تلك المسألة الأساسية بين الخصوم أنفسهم ويمنعهم من التنازع بطريق
الدعوى أو بطريق الدفع وبشأن أى حق آخر يتوقف ثبوته أو انتفاؤه على
ثبوت تلك المسألة الكلية السابق الفصل فيها بين هؤلاء الخصوم أنفسهم أو على
انتفائها . لما كان ذلك وكان الحكم في الدعوى رقم ... والمؤيد في الاستئناف
رقم ... بأحقية المطعون ضده في اقتضاء العمولة من الطاعة بواقع ٢٪
وبأحقية في صرف مكافأة سنوية وذلك عن المدة من ١٩٦٧/٧/١ حتى

١٩٧٠/٦/٣٠ ، قد جاز قوة الأمر المقتضى ، وكان قوام الدعوى الحالية هو طلب المطعون ضده الحكم بفروق العمولة المستحقة عن المدة من ١٩٧٠/٧/١ وحتى ١٩٧٧/٥/٢٨ والمكافأة السنوية استناداً لذات الأساس الذى أقيمت عليه طلباته فى الدعوى السابقة والتى حسم الخلاف بين الطرفين بشأنها الحكم النهائية الصادر فيها فإن ذلك يمنع الطاعة من إعادة طرح المنازعة بخصوصها سواء بطريق الدعوى أو الدفع .

٢ - السبب فى معنى المادة ١٠١ من قانون الإثبات هو الواقعة التى يستمد منها المدعى الحق فى الطلب وهو لا يتغير بتغير الأدلة الواقعية والحجج القانونية التى يستند إليها الخصوم وكان الثابت من واقع الدعوى الذى سجله الحكم المطعون فيه أنه أخذ بحجية الحكم السابق صدوره لصالح المطعون ضده - والسابق بيانه - فى صدد استحقاق العمولة والمكافأة عن المدة من ١٩٦٧/٧/١ وحتى ١٩٧٠/٦/٣٠ وهى لاحقة على نفاذ أحكام القرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ وبعد إصدار المؤسسة العامة للتأمينات القرار الإذارى رقم ١٥ لسنة ١٩٦٦ والمنشور رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ وإصدار لائحة موحدة للعاملين بالشركات التابعة لها ومن بينها الطاعة ومن ثم لا يحق للطاعة معاودة طرح هذه المنازعة والمجادلة بشأنها .

٣ - حيث إن المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات قد أوجبت اشتغال صحيفة الطعن بالنقض على بيان الأسباب التى بنى عليها الطعن وإلا كان باطلاً وقد قصد بهذا البيان أن تحدد أسباب الطعن وتعرف تعريفاً واضحاً كاشفاً عن المقصود منها كشفاً وافياً نافياً عنها الغموض والجهالة بحيث يبين منها العيب الذى يعزوه الطاعن إلى الحكم وموضعه منه وأثره فى قضائه ، ومن ثم فإن كل سبب يراد التحدى به يجب أن يكون مبنياً بياناً دقيقاً .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٩٨٤ سنة ١٩٧٧ كلى جنوب القاهرة على الطاعنة — شركة الشرق للتأمين — بطلب إلزامها أن تؤدى إليه مبلغ ٥٩٤٩,٨٧١ جنيه قيمة العمولة الإضافية والمكافأة عن المدة من ١٩٧٠/٧/١ حتى ١٩٧٧/٥/٢٨ وقال بياناً للدعوى أنه بتاريخ ١٩٥٨/١٢/١٥ عمل بشركة الادخار والتوفير كمدير لإنتاج بأجر شهري قدره مائة جنيه يضاف إليه عمولة بواقع ٢٪ إذا وصل إنتاجه إلى مبلغ عشرين ألف جنيه سنوياً قيمة أقساط تأمينية مسددة ، كما تصرف له مكافأة سنوية قدرها ١٥٠ جنيه . وقد أجمعت الشركة المذكورة بشركة النيل للتأمين والتي أجمعت اعتباراً من ١٩٥٨/٢/١٥ بالشركة المطعون ضدها ، وامتنعت هذه الأخيرة ابتداء من شهر بونية سنة ١٩٦٧ عن صرف العمولة الإضافية والمكافأة السنوية ، فأقام قبلها الدعوى رقم ٢٢٢٩ سنة ١٩٧١ كلى جنوب القاهرة للمطالبة بالعمولة والمكافأة المذكورتين عن الفترة من ١٩٦١/٧/١ حتى ١٩٧٠/٦/٣٠ وقضى فيها لصالحه بإلزام الطاعنة أن تدفع له مبلغ ٩٧٠,١٩٢ جنيه وتأييد الحكم فى الاستئناف رقم ٥٧٩ سنة ٩١ ق القاهرة ، وإذ امتنعت الطاعنة عن دفع مستحقاته المذكورة عن المدة التالية المطالب بها فقد أقام الدعوى . ندبت المحكمة خبيراً فى الدعوى ، وبعد أن أودع الخبير تقريره حكمت بتاريخ ١٩٨٠/١١/٢٩ برفض الدعوى . استأنف المطعون ضده هذا الحكم — بالإستئناف رقم ١١٥٠ سنة ٩٧ ق أمام محكمة استئناف القاهرة بتاريخ ١٩٨١/٥/٢٤ قضت المحكمة فى موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وقبل الفصل فى موضوع المبالغ المستحقة للمطعون ضده بندب خبير ، وبعد أن أودع الخبير تقريره قضت فى ١٩٨٢/٢/٢٧ بإلزام الطاعنة أن تؤدى

للمطعون ضده مبلغ ٢٢٢٥,٩٦١ جنيه ، طعنت الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدست النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت لفظه جلسة وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ، تنعى الطاعة بالسبين الأول والثاني منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وتأويله ، وبسبباً لذلك تقول أنه ولئن كان المطعون ضده عمل لدى الشركة المندجة ابتداء بنظام عمولة الإنتاج المتغيرة وبمكافأة سنوية تضاف إلى أجره الشهري إلا أنه بعد صدور القرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ فقد عدل نظام العمولة والمكافآت بشركات القطاع العام ، وأصدرت المؤسسة المصرية العامة للتأمين والمتبوعة للطاعة أمرها الإدارى رقم ١٥ لسنة ١٩٦٦ بتاريخ ١٩٦٦/٦/٢١ وكذلك المنشور رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ بلائحة موحدة تسرى على جميع العاملين بالجهاز الإنتاجى بشركات التأمين ، تم بموجبها تغيير نظام العمل بالإنتاج والعمولة ، وقد التزمت الطاعة اللائحة المشار إليها ، وطبقها على العاملين لديها وألغت نظام العمولة والمكافأة التى يطالب المطعون ضده على أساسه بالمبلغ المحكوم به ، إلا أن الحكم أعمل النظام المذكور رغم إلغائه ، وقضى لصالح المطعون ضده أخذاً بحجة الحكم السابق صدوره لصالح المطعون ضده فى الدعوى رقم ٢٢٢٩ لسنة ١٩٧١ كلى جنوب القاهرة والذي تأيد فى الاستئناف رقم ٥٧٩ سنة ٩١ فى القاهرة ، مما يعيبه بالخطأ فى تطبيق القانون وتأويله :

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن المسألة الواحدة بعينها إذا كانت أساسية وكان ثبوتها أو عدم ثبوتها هو الذى ترتب عليه القضاء بثبوت الحق المطالب به فى الدعوى أو بانتفائه ، فإن هذا القضاء يحوز قوة الشيء المحكوم به فى تلك المسألة الأساسية بنـ الحصرم أنفسهم ويمنعهم من التنازع بطريق الدعوى أو بطريق الدفع فى شأن أى حق آخر يتوقف ثبوته أو انتفاؤه على ثبوت تلك المسألة الكلية السابق

الفصل فيها بين هؤلاء الخصوم أنفسهم أو على انتفاها . لما كان ذلك وكان الحكم في الدعوى رقم ٢٢٢٩ سنة ١٩٧١ كلى جنوب القاهرة والمؤيد في الاستئناف رقم ٥٧٩ سنة ٩١ ق القاهرة بأحقية المطعون ضده في اقتضاء العمولة من الطاعة بواقع ٢٪ وبأحقية في صرف مكافأة سنوية وذلك عن المدة من ١٩٦٧/٧/١ حتى ١٩٧٠/٦/٣٠ ، قد حاز قوة الأمر المقضى ، وكان قوام الدعوى الحالية هو طلب المطعون ضده الحكم بفروق العمولة المستحقة عن المدة من ١٩٧٠/٧/١ وحتى ١٩٧٧/٥/٢٨ والمكافأة السنوية استناداً لذات الأساس الذى أقيمت عليه طلباته في الدعوى السابقة ، والتى حسم الخلاف بين الطرفين بشأنها الحكم التهاى الصادر فيها ، فإن ذلك يمنع الطاعة من إعادة طرح المنازعة بخصوصها سواء بطريق الدعوى أو الدفع لما كان ذلك وكان السبب فى معنى المادة ١٠١ من قانون الإثبات هو الواقعة التى يستمد منها المدعى الحق فى الطلب وهو لا يتغير بتغير الأدلة الواقعية والحجج القانونية التى يستند إليها الخصوم ، وكان الثابت من واقع الدعوى الذى يحمله الحكم المطعون فيه أنه أخذ بحجية الحكم السابق صدوره لصالح المطعون ضده — والسابق يبلغه — فى صدد استحقاق العمولة والمكافأة عن المدة من ١٩٦٧/٧/١ حتى ١٩٧٠/٦/٣٠ ، (وهى لاحقة على نفاذ أحكام القرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ وبعد إصدار المؤسسة العامة للتأمين للقرار الجمهورى رقم ١٥ لسنة ١٩٦٦ والمنشور رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ وإصدار لأئحة موحدة للعاملين بالشركات التابعة لها ومن بينها الطاعة ، ومن ثم لا يحق للطاعة معاودة طرح هذه المنازعة والمجادلة بشأنها) لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر ، فإن النعى عليه يكون على غير أساس :

وحيث إن الطاعة تنعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب ، وبياناً لذلك نقول إن الحكم أغفل الرد على دفاعها الجوهرى والثابت بمذكرة دفاعها المقدمة إلى محكمة الاستئناف ، فيكون قصوراً فى أسباب الحكم الواقعية مما يبطله :

وحيث إن المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات قد أوجبت اشتال صحيفة

الطعن بالتقصص على بيان الأسباب التي بنى عليها الطعن وإلا كان باطلا وقد قصد بهذا البيان أن تحدد أسباب الطعن وتعرف تعريفاً واضحاً كاشفاً عن المقصود منها كشفاً وافياً نافياً عنها الغموض والجهالة بحيث يبين منها العيب الذي يعزوه الطاعن إلى الحكم وموضعه منه وأثره في قضائه ، ومن ثم فإن كل سبب يراد التحدى به يجب أن يكون مبنياً بياناً دقيقاً لما كان ذلك وكانت الطاعنة لم تبين ماهية الدفاع الجوهرى الذى سبق لها أن طرحته على محكمة الاستئناف والتي تدعى الطاعنة بعود الحكم المطعون فيه عن الرد عليه ، فإن النعى بهذا السبب يكون غير مقبول .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٦ من أبريل سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / أحمد ضياء عبد الرازق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / الدكتور عل فاضل حسن نائب رئيس المحكمة وطلعت أمين صادق ، ومحمد
عبد القادر سمير وعبد المال السمان .

(١٣١)

الطعن رقم ٢٧٠٠ لسنة ٥٦ القضائية :

عمل « تصحيح أوضاع العاملين : تسوية : تقييم المؤهلات : القدمة » .

شهادة مراكز التدريب المهني التابعة لمصلحة الكفاية الانتاجية . تقييمها كشهادة
متوسطة . علم اضافة مدة القدمة الافتراضية الى حاملها سواء كانت مدة دراسته بإجازات ،
أم استمرت بغير إجازات . قرار وزير التنمية الإدارية ٨٢ لسنة ١٩٧٥ ، اتساقه مع أحكام
القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ التشريع المل

مؤدى نص الفقرة ب من المادة الخامسة والمادتين السادسة والسابعة
من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة
والقطاع العام ، والمادة الخامسة من قرار وزير التنمية الإدارية رقم ٨٣
لسنة ١٩٧٥ بتقييم المؤهلات الدراسية تنفيذاً لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥
إن المادة الخامسة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ سالف البيان قد حددت
المستوى المالى لحملة الشهادات المتوسطة التي يتم الحصول عليها بعد دراسة
مدتها ثلاث سنوات تالية لشهادة إتمام الدراسة الإعدادية أو ما يعادلها بالفتنة
المالية (١٨٠ - ٣٦٠) وأنه وإن كان وزير التنمية الإدارية قد أورد بالمادة
الخامسة من قراره رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ شهادة مراكز التدريب المهني التابعة
لمصلحة الكفاية الإنتاجية التي تمنح بعد دراسة مدتها ثلاث سنوات مسبقة
بالشهادة الإعدادية العامة أو ما يعادلها باعتبارها مؤهلاً متوسطاً إلا أنه لم يضيف
إلى حاملها مدة أقدمية افتراضية سواء كانت مدة دراسته بإجازات أم استمرت
بغير إجازات متسقاً في ذلك مع القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وهو التشريع
الأساسي الذي أناط به سلطة إصدار القرارات بتقييم المؤهلات الدراسية ومدة

الأقدمية الإضافية المقررة لها ، والأصل أن التشريع لا يلغى إلا بتشريع لاحق أعلى منه أو مساو له في الدرجة ينص صراحة على ذلك أو يتعارض معه في الحكم ، وهو الأمر الذي حرصت على بيانه المذكورة الإيضاحية للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ خاصاً بالقرارات التي يصدرها وزير التنمية إعمالاً لنص المادة السابعة من القانون السابق الإشارة إليه .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضدهم أقاموا الدعوى رقم ١٦١٤ لسنة ١٩٨٣ عمال كلي جنوب القاهرة على الشركة الطاعنة بطلب الحكم بأحقيتهم في تسوية حالتهم على أساس حكم المادة السادسة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بإضافة سنة في أقدمية كل منهم ومنحه العلاوات الدورية المستحقة وما يترتب على ذلك من آثار وفروق مالية اعتباراً من ١٩٧٥/٧/١ وقالوا بياناً لدعواهم أنهم حصلوا على دبلوم التلمذة الصناعية من مصلحة الكفاية الإنتاجية والتدريب المهني التابعة لوزارة الصناعة بعد دراسة مدتها ثلاث سنوات متصلة لم يتخللها أجازات بعد حصولهم على الشهادة الإعدادية وإذ يحق لهم - باعتبار أن مؤهلهم متوسط - إضافة مدة سنة افتراضية لأقلميتهم بالشركة الطاعنة عملاً بنص المادتين ٥ ب ، ٦ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فقد أقاموا دعواهم بطلباتهم سائلة البيان . ندبت المحكمة خبيراً في الدعوى . وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت بتاريخ ١٩٨٥/٦/١٥ بأحقية المطعون ضدهم في التعيين على الفئة المالية (١٨٠-٣٦٠) مع أقدمية افتراضية مدتها سنة وإلزام الطاعنة بأن تؤدي

لألم الفروق المالية المستحقة لكل منهم اعتباراً من ١٩٧٥/٧/١ وحتى - ١٩٨٤/١٢/٣١ الموضحة بالتقرير . استأنفت الطاعة هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٠٩٧ لسنة ١٠٢ ق القاهرة . وبتاريخ ١٩٨٦/١١/١٢ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم . عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن مما تنعاه الطاعة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك نقول إن الحكم أضاف أقدمية افتراضية مدتها سنة للمطعون ضدهم الحاصلين على دبلوم التلمذة الصناعية من مصلحة الكفاية الإنتاجية ، في حين أن المشرع بمقتضى نص المادة السابعة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قد خول وزير التنمية الإدارية سلطة تقييم المؤهلات الدراسية وتحديد مستواها المالى ومدة الأقدمية الافتراضية المقررة لها والذي أصدر القرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ بتقييم هذه المؤهلات وقيم في المادة الخامسة منه المؤهل الحاصل عليه المطعون ضدهم بأنه من المؤهلات المتوسطة التى يعين حاملها فى الفئة (١٨٠ - ٣٦٠) دون إضافة أقدمية افتراضية له ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أنه لما كانت المادة الخامسة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام تنص على أن « يحدد المستوى المالى والأقدمية للحاصلين على المؤهلات الدراسية على النحو الآتى : (ب) الفئة (١٨٠ - ٣٦٠) لحملة الشهادات المتوسطة التى تم الحصول عليها بعد دراسة مدتها ثلاث سنوات تالية لشهادة إتمام الدراسة الإعدادية أو ما يعادلها ... ، وتضاف مدة أقدمية افتراضية لحملة هذه المؤهلات بقدر عدد سنوات الدراسة الزائدة على المدة المقررة للشهادات المتوسطة ... » وتنص المادة السادسة منه على أن « يدخل فى حساب مدد الدراسة بالنسبة للشهادات المتوسطة وفوق المتوسطة المشار إليها

في المادة السابقة مدد الدراسة المستمرة دون إجازات وتحسب كل ثمانية شهور دراسية سنة كاملة ، ولا يعتد بأية مدة دراسية لا تعتبر سنة كاملة في تطبيق أحكام الفقرة السابقة . وتنص المادة السابعة على أن « مع مراعاة أحكام المادة (١٧) من هذا القانون يصدر ببيان المؤهلات الدراسية المشار إليها مع بيان مستواها المالي ومدة الأقدمية الافتراضية المقررة لها وذلك طبقاً للقواعد المنصوص عليها في المادتين (٥) و (٦) قرار من الوزير المختص بالتنمية الإدارية بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة .

وكان الوزير المختص بالتنمية الإدارية قد أصدر القرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ بتقييم المؤهلات الدراسية تنفيذاً لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ سالف الذكر ونصت المادة الخامسة من هذا القرار على أن « تعتمد الشهادات - والمؤهلات الدراسية المتوسطة الآتي ذكرها فيما يلي والتي يتم الحصول عليها بعد دراسة مدتها ثلاث سنوات دراسية تالية لشهادة إتمام الدراسة الإعدادية أو ما يعادلها ... لتعيين في وظائف الفئة (١٨٠ - ٣٦٠) (١٣) شهادة مراكز التدريب المهني التابعة لمصلحة الكفاية الإنتاجية التي تمنح بعد دراسة مدتها ٣ سنوات مسبقة بالشهادة الإعدادية العامة أو الإعدادية الصناعية أو الشهادة الإعدادية الفنية المشتركة أو الشهادة الإعدادية الأزهرية : و فإن مفاد ذلك أن المادة الخامسة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ سالف البيان قد حددت المستوى المالي لحملة الشهادات المتوسطة التي يتم الحصول عليها بعد دراسة مدتها ثلاث سنوات تالية لشهادة إتمام الدراسة الإعدادية أو ما يعادلها بالفئة المالية (١٨٠ - ٣٦٠) وأنه وإن كان وزير التنمية الإدارية قد أورد بالمادة الخامسة من قراره رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ شهادة مراكز التدريب المهني التابعة لمصلحة الكفاية الإنتاجية التي تمنح بعد دراسة مدتها ثلاث سنوات مسبقة بالشهادة الإعدادية العامة أو ما يعادلها باعتبارها مؤهلاً متوسطاً إلا أنه لم يضيف إلى حاملها مدة أقدمية افتراضية سواء كانت مدة دراسته بإجازات أم استمرت بغير إجازات متسقاً في ذلك مع القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وهو التشريع

الأعلى الذى أناط به سلطة إصدار القرارات بتقييم المؤهلات الدراسية ومدة
الأقدمية الإيضافية المقررة لها والأصل أن التشريع لا يلغى إلا بتشريع لاحق
أعلى منه أو مساو له فى الدرجة ينص صراحة على ذلك أو يتعارض معه فى
الحكم وهو الأمر الذى حرصت على بيانه المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١١
لسنة ١٩٧٥ خاصة بالقرارات التى يصدرها وزير التنمية إعمالاً لنص المادة
السابعة من القانون السابق الإشارة إليه حين أوردت تلك المذكرة قولها :
« أنه من المسلم أن التعليقات التنفيذية ليست لها قيمة قانونية إلا بحسب تطابقها
مع التشريعات التى تصدر هذه التعليقات بناء عليها ... » لما كان ذلك وكان
الواقع فى الدعوى أن كلا من المطعون ضدهم قد حصل على دبلوم التلمذة
الصناعية من مراكز التدريب المهنى التابعة لمصلحة الكفاية الإنتاجية وأنهم
عملوا بهذا المؤهل المتوسط لدى الطاعة فإنهم لا يكون لهم الحق فى طلب ضم
مدة أقدمية إضافية ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فى قضائه
وأضاف إلى كل منهم أقدمية افتراضية مدتها سنة ورب على ذلك أحقيتهم
فى الفروق المالية الموضحة بتقرير الخبير فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون
بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

وحيث إن الطعن صالح للفصل فيه — ولما تقدم يتعين القضاء فى موضوع
الاستئناف رقم ١٠٩٧ لسنة ١٠٢ ق القاهرة بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض
الدعوى المطعون ضدهم .

جلسة ٢٦ من أبريل سنة ١٩٨٧

بإدارة السيد المستشار / محمد المرسى فتح الله نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / سعيد أحمد صقر نائب رئيس المحكمة ، محمد لطفي السيد ، طه الشريف ،
وابراهيم الضهورى *

(١٣٢)

الطعن رقم ١٠٢٩ لسنة ٥١ القضائية :

(١) نقض « الخصوم فى الطعن » *

وجوب اختصاص الطاعن لخصومه المحكوم لهم ما لم يكن اختصاص بالى الخصوم واجبا
بنص القانون *

(٢) حكم « حجية الحكم الجنائى » • قوة الأمر القضى •

حجية الحكم الجنائى أمام القضاء المدنى • مناهيا • القرارات التى لا تفصل فى موضوع
النزاع لا حجية لها • (مثال)

(٣) نقض « السبب المجهل » *

عدم بيان الطاعن أوجه دفاعه التى تمسك بها أمام محكمة الموضوع وموضع العيب الذى
شاب الحكم المطعون فيه بعدم الرد عليه • نعى مجهل غير مقبول •

(٤) محكمة الموضوع • خبرة • دعوى •

محكمة الموضوع • غير ملزمة بإجابة طلب الخصوم تدب خبر فى الدعوى • علة ذلك •

(٥) اثبات « الطعن بالانتكار » *

مناقشة موضوع الحرر • مؤداه • عدم قبول الطعن بالانتكار • سريان ذلك على الدفع
بالجهالة •

(٦) نقض « سبب الطعن » « السبب المجهل » •

عدم بيان الطاعن للمستندات ودلائلها التى ينسب على الحكم اغفالها وإثراها فيه • نعى
مجهل غير مقبول •

١ - من المقرر أنه لا يجب على الطاعن عند توجيه الطعن إلا أن يختصم فيه خصومه المحكوم لهم ما لم يكن اختصاص باقي الخصوم واجباً بقوة القانون .

٢ - المقرر في قضاء هذه المحكمة إن الحكم الصادر في المواد الجنائية تكون له حجته في الدعوى المدنية كلما كان قد فصل فصلاً لازماً في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية وفي الوصف القانوني لهذا الفعل ونسبته إلى فاعله ، لما كان ذلك وكانت محكمة جنع مستأنف عابدين - منعقدة بهيئة غرفة مشورة - قد قررت رفض طلب المطعون ضدها الأولى تسليمها المنقولات محل النزاع استناداً إلى عدم اختصاصها بنظر هذا الطلب فإنها لا تكون قد فصلت في شأن النزاع الخاص بملكية المنقولات ، ولا يكون لهذا القرار ثمة حجة أمام القضاء المدني .

٣ - عدم إفصاح الطاعن عن بيان الدفاع الذي تمسك به أمام محكمة الاستئناف في مذكرته على وجه التحديد يتعذر معه إدراك العيب الذي شاب الحكم من جراء عدم الرد عليه بما يجعل النعي مجهولاً وغير مقبول .

٤ - محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة طلب الخصوم بتدب خبير في الدعوى لأن ذلك يدخل في نطاق سلطتها التقديرية في فهم الواقع وتقدير الدليل .

٥ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن من احتج عليه بمحرر عرفي وناقش موضوعه فإن ذلك يعد تسليمًا منه بصحة التوقيع عليه ونسبته إلى من وقعته ، والدفع بالجهالة صورة من صور الإنكار .

٦ - المقرر في قضاء هذه المحكمة إن عدم إفصاح الطاعن عن بيان المستند الذي تمسك به أمام محكمة الموضوع ودلالته وأثره في مدى سلامة الحكم يجعل النعي مجهولاً غير مقبول .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضدها الأولى استصدرت أمر الحجز التحفظي رقم ١٥٤ لسنة ١٩٧٩ على غرقى نوم ومائدة لدى الطاعن والمطعون ضدهما الثانى والثالث وإذ تم - فقد تقدمت بطلب لإصدار الأمر بإلزامهم بتسليمهما الحجرتين المشار إليهما وتثبيت الحجز ورفض الأمر وحددت جلسة لنظر الموضوع وتم الإعلان إليها حيث قيدت الدعوى برقم ٣٧٦٩ سنة ٧٩ مدنى كلى جنوب القاهرة ، وقالت بياناً لدعواها أن مورث الطاعن والمطعون ضدهما الثانى والثالث حرر لصالح ابنتها المطعون ضدها الأخيرة إقراراً في ١٩٧٤/١/١ بتصنيع وشراء غرقى نوم ومائدة لحسابها إلا أن الطاعن والمطعون ضدهما الثانى والثالث رفضوا تسليم الحجرتين بعد وفاة مورثهم مما دفعها لاتخاذ الإجراءات سالفة البيان ، وبعد أن أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق قضت لها بالطلبات استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٩٩٧ لسنة ٩٧ ق القاهرة ، وبتاريخ ١٩٨١/٢/١٩ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة رأت فيها عدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضدهما الثانى والثالث وبرفض الطعن . وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إنه بالنسبة لرأى النيابة بعدم قبول الطعن قبل المطعون ضدهما الثانى والثالث فإنه من المقرر أنه لا يجب على الطاعن عند توجيه الطعن إلا أن يختصم فيه خصومه المحكوم لهم ما لم يكن اختصام باقي الخصوم واجباً بنص القانون ولما كان المطعون ضدهما الثانى والثالث غير محكوم لصالحهما فإن توجيه الطعن إليهما يكون غير مقبول .

وحيث إن الطعن فيها عدا ذلك قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينمى الطاعن بالأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيانه يقول أنه سبق أن حكم في الدعوى رقم ١٩٧٨/٣٥٧٥ جنح مستأنفة عابدين منعقدة في غرفة مشورة بأحقية الطاعن في المنقولات محل الطعن وتسليمها إليه وإذ دفع بحجية هذا الحكم أمام القضاء المدني ورفض الحكم المطعون فيه هذا الدفع يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الحكم الصادر في المواد الجنائية تكون له حجته في الدعوى المدنية كلما كان قد فصل فصلاً لازماً في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية وفي الوصف القانوني لهذا الفعل ونسبته إلى فاعله ، لما كان ذلك وكانت محكمة جنح مستأنف عابدين - منعقدة بهيئة غرفة مشورة - قد قررت رفض طلب المطعون ضدها الأولى تسليمها المنقولات محل النزاع استناداً إلى عدم اختصاصها بنظر هذا الطلب فإنها لا تكون قد فصلت في شأن النزاع الخاص بملكية المنقولات ولا يكون لهذا القرار ثمة حجية أمام القضاء المدني ومن ثم يكون هذا النعى على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه بالسبب الثاني القصور في التسييب ، وفي بيان ذلك يقول أنه طلب في مذكرة تقدم بها إلى محكمة الاستئناف إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات دفاعه الوارد بتلك المذكرة كمال طلب تدب خبير لمعاينة حالة غرفة المائدة والتحقق من ملكيتها لشخص آخر وإذ كان هذا دفاعاً جوهرياً وأطرحت محكمة الموضوع فإن قضاءها يكون مشوباً بالقصور .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك أن عدم إفصاح الطاعن عن بيان الدفاع الذي تمسك به أمام محكمة الاستئناف في مذكرته على وجه التحديد

يتعلم معه إدراك العيب الذى شاب الحكم من جراء عدم الرد عليه بما يجعل النعى - على هذه الصورة - مجهلاً وغير مقبول ، لذا كان ذلك وكانت محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة طلب الخصوم بنذب خبير فى الدعوى لأن ذلك يدخل فى نطاق سلطتها التقديرية فى فهم الواقع وتقدير الدليل وكانت أسباب الحكم المطعون فيه وما اعتنقه من أسباب حكم محكمة أول درجة قد أفصحت عن اطمئنان محكمة الموضوع لأقوال شاهدى المطعون ضدها الأولى من أن المنقولات المتنازع عليها تدخل فى ملكها بالشرء وهو ما يعد دعامة كافية يستوى عليها الحكم ، ومن ثم يكون النعى عليه بالقصور فى التسيب فى غير محله .

وحيث إن الطعن على الحكم المطعون فيه بالسبب الثالث مخالفة للقانون والقصور فى التسيب ومخالفة الثابت فى الأوراق ، وفى بيانه يقول أنه أنكر الإقرار المنسوب صدوره إلى مورثه والمقدم من المطعون ضدها الأولى ، كما دفع بالجهالة على توقيع مورثه إلا أن الحكم المطعون فيه التفت عن هذا الدفاع الجوهرى مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن من احتج عليه بمحرر عرفى وناقش موضوعه فإن ذلك يعد تسليماً منه بصحة التوقيع عليه ونسبته إلى من وقع ، وإذا كان الدفع بالجهالة هو صورة من صور الإنكار وكان الحكم المطعون فيه وما اعتنقه من أسباب الحكم المستأنف قد رفضا الدفع بالإنكار - على توقيع المورث على الورقة المحررة ١٩٧٤/١/١ على سند من أن الطاعن ناقش موضوع الإقرار قبل إيدائه للدفع بإنكاره ، وإذا كان الطاعن لم ينازع الحكم فيما ساقه من أسباب رفضه للدفع ، فإن النعى عليه فى هذا الشأن يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بالسبب الرابع القصور فى التسيب وفى بيان ذلك يقول أنه تقدم أمام محكمة أول درجة بالمستندات

التي تؤكد ملكيته للمقتولات محل النزاع إلا أن الحكم لم يعن بفحصها وبيان دلالتها عما يعنيه بالقصور .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك أنه ورد مجهلا يكتنفه الإبهام والغموض إذ لم يورد الطاعن ماهية المستندات التي ينعى على الحكم إغفال بيانها ، ولم يبين - على وجه التحديد - دلالة كل منها وأثرها فيما ينسب للحكم من قصور في قضائه لما كان ذلك وكان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن عدم إفصاح الطاعن عن بيان المستند الذي تمسك به أمام محكمة الموضوع ودلالته وأثره في مدى سلامة الحكم يجعل النعى مجهلا غير مقبول .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٦ من أبريل سنة ١٩٨٧

بإئاسة السيد المستشار / محمد المرسى فتح الله نائب رئيس المحكمة وعطوية السادة
المستشارين/ سعيد أحمد صقر نائب رئيس المحكمة ، محمد لطفى السيد ، أحمد زكى غرابية
وابراهيم الضهورى .

(١٣٣)

الطعن رقم ١٢٥٧ لسنة ٥١ القضائية :

وكالة • عقد •

الوكالة الخاصة • نطاقها • ورودها على عمل معين • مقتضاه • شمولها لتابعه ولوازمه
الضرورية • م ٧٠٢ مدنى •

مؤدى نص المادة ٧٠٢ من القانون المدنى أن الوكالة الخاصة تحدد بعمل
أو بأعمال قانونية معينة وترد على أعمال التصرف وأعمال الإدارة على سواء
وهى وإن اقتصرت على عمل معين فهى تشمل كذلك تابعه ولوازمه
الضرورية وفقاً لطبيعة الأشياء والعرف الجارى .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار
المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تتحصل فى أن المطعون ضده الأول أقام على الطاعنين والمطعون
ضده الثانى بصفته وآخرين الدعوى رقم ٦٠٢٣ سنة ١٩٧٥ مدنى كلى شمال
القاهرة بطلب الحكم بإعلان التصرف الصادر من الطاعنين إلى المطعون ضده
الثانى بصفته واعتباره كأن لم يكن ، وقال بياناً لها أنه كان قد اتفق وبعض

إخوته على مشروع إقامة عمارة سكنية وفي سبيل ذلك قام بشراء عقار النزاع وأجرى هدم ما عليه من مباني تمهيداً لإقامة البناء الجديد عليه إلا أن خلافاً نشب بينهم بعد ذلك فاتفقوا على تعيين الطاعن الأول مديراً للمشروع نيابة عنهم وذلك بموجب عقد مؤرخ ١٩٧٤/١٠/١٣ وأصلروا له نفاذاً لهذا الاتفاق توكيلاً عاماً بتاريخ ١٩٧٥/٢/١ إلا أن الطاعن الثاني استطاع أن يسلبه كل اختصاصاته وجعله يتخلى عن كافة ما التزم به قبلهم وهو الأمر الذي اضطره إلى إلغاء التوكيل الصادر منه إليه وأخطره بذلك في ١٩٧٥/٤/٢٣ ولكنه علم بعد ذلك أن الطاعن الثاني حصل من الطاعن الأول على توكيل عام وأنه بموجبه أبرم مع المطعون ضده الثاني بصفته عقداً باع له بموجبه حصته في عقار النزاع ، ولما كان هذا التصرف مشوب بالغش ويخرج عن نطاق التوكيل الصادر منه للطاعن الأول فقد أقام الدعوى بطلانته ، قضت المحكمة بعدم سريان التعقد المؤرخ ١٩٧٥/٤/١٣ المتضمن بيع الطاعن الأول إلى المطعون ضده الثاني بصفته في حق المطعون ضده الأول وفي حدود نصيبه وبعدم قبول الدعوى فيما عدا ذلك ، استأنف الطاعنان هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٧٢٩ لسنة ٩٤ ق القاهرة . وبتاريخ ١٩٨١/٣/١٩ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف : طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزم النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعنين يتعيان بأسباب الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسيب ومخالفة الثابت بالأوراق ، وفي بيان يقولان إن الحكم أقام قضاءه بعدم سريان التصرف المؤرخ ١٩٧٥/٤/١٣ والحاصل بين الطاعن الأول والمطعون ضده الثاني بصفته في حدود نصيب المطعون ضده الأول في عقار النزاع على أن الاتفاق المؤرخ ١٩٧٤/١٠/١٣ والتوكيل الصادر للطاعن الأول تحت رقم ٥٠/ب لسنة ١٩٧٥ توثيق شمال القاهرة لا يخولانه الحق في التصرف بالبيع في أحد أنصبة الشركاء على الشيوع لأن ذلك يخرج عن حيز الإدارة حتى غير المعتادة منها ، وأن هذا التصرف يحتاج إلى وكالة

خاصة خلت الأوراق من دليل على قيامها ، في حين أن عبارات كل من الاتفاق والتوكيل أتى الذكر تقطع بأن التوكيل للطاعن الأول بالتصرف بالبيع والشراء وقد منحه الاتفاق أوسع السلطات سواء في الإدارة أو التصرف ، أو التعاقد مع الغير وذلك وصولاً إلى استكمال مشروع البناء والتصرف بالبيع في وحداته إلى الغير وتوزيع صافي الحصيلة على الشركاء جميعهم - وقد تضمننا النص على عدم جواز إنهاء تلك الوكالة إلا باتفاق جميع الشركاء ، ومن ثم يكون الحكم قد أهدر دلالة تلك النصوص وأثرها حيث قضى بإنهاء الوكالة على غير مقتضاها وهو ما يعيبه بمخالفة القانون والقصور في التسبيب ومخالفة الثابت بالأوراق بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي سديد ، ذلك أنه لما كان مؤدى نص المادة ٧٠٢ من القانون المدني أن الوكالة الخاصة تحدد بعمل أو بأعمال قانونية معينة وترد على أعمال التصرف وأعمال الإدارة على سواء وهي وإن اقتصرنا على عمل معين فهي تشمل كذلك نوابه ولوازمه الضرورية وفقاً لطبيعة الأشياء والعرف الجاري وكان البين من مطالعة كل من العقد المؤرخ ١٣/١٠/١٩٧٤ الحاصل بين الطاعن الأول وبين أولاد المرحوم ، وكذلك التوكيل رقم ٧٥٠ سنة ١٩٧٥ توثيق شمال القاهرة أنه تضمن توكيلاً خاصاً في الإشراف على تنفيذ مشروع العمارة السكنية الخاصة بهم وتنظيم مراحل العمل فيه وفيما تحتاجه من إعداد التصفيات وتوقيع عقود التنفيذ وفي بيع مكونات العمارة السكنية ، وما يقتضيه ذلك من عمل عقود البيع وتوقيعها واستلام دفعات الثمن والإنفاق منها على سير العمل وما يقتضيه ذلك من معاملات لدى الجهات المختلفة ، كما أن له في هذا الشأن أن يعدل من اتجاهات المشروع ومكوناته وله أن يقرر تصفيته بمعرفته وبالطريقة التي يراها وأن ينفذ هذه التصفية وتعتبر قراراته في هذا الشأن نهائية وملزمة لجميع الشركاء في كل ما يخصهم في المشروع ، ولا يجوز عزل الوكيل إلا باتفاقهم جميعاً على ذلك ، وكان نطاق هذه الوكالة يتسع لتصرف الطاعن الأول في عقار النزاع باعتباره تصفية لأحد أنصبة الشركاء في المشروع ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا

النظر حين قضى بعدم سريان التصرف المشار إليه في حق المطعون ضده الأول بمقولة أن عبارات الاتفاق والتوكيل السابق الإشارة إليهما لا يحولانه حق التصرف بالبيع في أحد أنصبة الشركاء على الشيوع وأن الأمر في شأن هذا التصرف يحتاج لتنفاذه في حق المطعون ضده الأول إلى وكالة خاصة خلقت الأوراق من دليل على وجودها يكون قد خالف الثابت من الأوراق بما ترتب عليه من مخالفة للقانون فيتعين نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم يتعين القضاء في موضوع الاستئناف رقم ١٧٢٩ سنة ٩٤ ق القاهرة بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض الدعوى .

جلسة ٢٧ من أبريل سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / محمد إبراهيم خليل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / محمد طوم ، زكى المصرى نائبى رئيس المحكمة ، منير توفيق و عيد المنعم
إبراهيم .

(١٣٤)

الظعن رقم ١٩٢٥ لسنة ٥٢ القضائية :

جسارك .

مظنة التهريب التى افترض الشرع قيامها فى حق الربان أو من يمثله عند وجود نقص
فى مقدار البضائع المنفرطة أو فى عدد الطرود المفرغة من السفينة عما هو مبين فى قائمة
الشحن . علتها . استحقاق رسوم جمركية عن هذا النقص . م ١١٧ من قانون الجمارك
رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ . القلاء هذه العلة . اثره . لا محل لافتراض مظنة التهريب المشار
اليها .

إذا كانت العلة من مظنة التهريب التى افترض المشرع قيامها فى حق
الربان أو من يمثله عند وجود نقص فى مقدار البضائع المنفرطة أو فى عدد
الطرود المفرغة من السفينة عما هو مبين فى قائمة الشحن — هى استحقاق رسوم
جمركية عن هذا النقص حسبما يستفاد مما نصت عليه المادة ١١٧ من قانون
الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ — فإذا انتفت هذه العلة بأن
كانت البضائع المنفرطة أو الطرود المفرغة من السفينة من السلع المعفاة بذاتها
من الرسوم الجمركية فإنه لا محل لافتراض مظنة التهريب عند وجود نقص فى
مقدارها عما هو مبين فى قائمة الشحن .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار
المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الظعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وماتر أوراق

الطعن - يتحصل في أن مصلحة الجمارك - الطاعنة - أقامت الدعوى رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٧٩ تجاري كلي بور سعيد - على الشركة المطعون ضدها - بصفتها وكيلة عن ملاك السفينة - جلاكس - في مصر - بطلب إلزامها بأن تدفع لها مبلغ ٩١٨٧,٥٠٠ جنيه وفوائده القانونية - وبياناً لذلك قالت إن هذه السفينة وصلت إلى ميناء بور سعيد بتاريخ ١٩٧٤/٩/٢٥ وتبين بعد تفريغ شحناتها من السماد وجود نقص فيه عما هو بين في قائمة الشحن بعدد ٤٥٥٩ جوال - ولما كانت تلك الشركة قد عجزت عن تبرير هذا النقص وكانت الرسوم الجمركية المستحقة عنه تقدر بالمبلغ المدعى به فقد أقامت عليه الدعوى بالطلبات السالفة تطبيقاً لأحكام المادتين ٣٧ ، ١١٧ من قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ . وبعد أن نذبت محكمة أول درجة خيراً وقدم تقريره قضت بتاريخ ١٩٨١/١/٢٤ - للمصلحة الطاعنة بطلباتها - استأنفت الشركة المطعون ضدها هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٠ لسنة ٢٢ ق - وبتاريخ ١٩٨٢/٤/٢٩ قضت محكمة استئناف الإسماعيلية - بأمرية بور سعيد - بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى - طعنت مصلحة الجمارك في هذا الحكم بطريق النقض - وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه - وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد - تنعى به المصلحة الطاعنة على الحكم المطعون فيه - مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه - إذ أقام قضاءه برفض الدعوى على أن البضاعة وردت تحت نظام تسليم صاحبه وأنها سلمت إليه قبل التصريح - وأن الأوراق خلت من بيان وقت حدوث النقص وسببه - في حين أنه لا علاقة بين نظام تسليم صاحبه وبين مسئولية الناقل البحري قبل الجمارك عن الرسوم الجمركية المستحقة عن النقص في مقدار البضائع المفرغة من السفينة عما هو مبين بقائمة الشحن ما لم يثبت الريان أو من يمثله بسبب هذا النقص ويقم الدليل عليه وإلا ظلت قرينة التهريب قائمة في حقه - وإذ كان الثابت في الأوراق وجود نقص في السماد المفرغ من السفينة وكان الريان أو من يمثله لم

سديم يوضح أسباب هذا النقص وتقديم البراهين المبررة له، فإن الحكم إذا انتهى إلى عدم مسئوليته أو من يمثله عن الرسوم الجمركية المستحقة عن هذا النقص يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعي غير مقبول—ذلك أنه لما كانت العلة من مظنة التهريب التي افترض المشرع قيامها في حق الربان أو من يمثله عند وجود نقص في مقدار البضائع المنفرطة أو في عدد الطرود المفرغة من السفينة عما هو مبين في قائمة الشحن — هي استحقاق رسوم جمركية عن هذا النقص حسبما يستفاد مما نصت عليه المادة ١١٧ من قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ — فإذا انتفت هذه العلة بأن كانت البضائع المنفرطة أو الطرود المفرغة من السفينة من السلع المعفاة بذاتها من الرسوم الجمركية فإنه لا يحل لافتراض مظنة التهريب عند وجود نقص في مقدارها عما هو مبين في قائمة الشحن . لما كان ذلك وكان السداد المفرغ من السفينة — جلاكس — من السلع المعفاة بذاتها من كل الضرائب والرسوم الجمركية بموجب المادة الأولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٥ — ومن ثم فإن مظنة تهريب النقص في مقداره عما هو مبين في قائمة الشحن لا تقوم في هذه الحالة في حق الربان أو من يمثله لعدم استحقاق أية رسوم جمركية عن هذا النقص وإذ كان الحكم المطعون فيه قد انتهى صحيحاً إلى القضاء برفض طلب الزام الربان أو من يمثله بالرسوم الجمركية عن النقص المدعى به في السداد المفرغ من السفينة — فإنه لا يبطله ما وقع في أسبابه من خطأ في تطبيق القانون بتقريره أن البضاعة وردت تحت نظام تسليم صاحبه وإنها سلمت إليه قبل التفريغ وأن الأوراق خلت من بيان وقت حدوث النقص وسببه — مادام هذا الخطأ لم يؤثر على النتيجة الصحية التي انتهى إليها—إذ لحكمة النقص تصحيح ما وقع في تقريراته القانونية من خطأ دون أن تنقضه — ويكون النعي عليه بهذا السبب غير منتج .

جلسة ٢٨ من أبريل سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / محمد جلال الدين وافي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / صلاح محمد أحمد ، حسين محمد حسن ، محمد هاني أبو منصوره ومصطفى
حبيب عباس محمود .

(١٣٥)

الطعن رقم ٨٣ لسنة ٥٥ القضائية « احوال شخصية » :

احوال شخصية « التطبيق للضرر » « الطاعة » . حكم « تسييب الحكم :
ما يعد قصورا » .

طلب التلطيح للزواج بأخرى . م ٦ مكرر فقرة ٢ ، ٣ ق ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المعدل -
بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ - سبق اعتراض المطعون ضدها عل انذار الطاعة بسبب شغل
بيت الطاعة بزوجة أخرى . نفي الحكم علم المطعون عليها بزواج الطاعن بأخرى . تساد
في الاستدلال .

إذ كان النص في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٦ مكرر من القانون
رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المعدل بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ والذي طبقه الحكم
المطعون فيه «.. ويعتبر إضراراً بالزوجة إقتران زوجها بأخرى بغير رضاها
ويسقط حق الزوجة في طلب التفريق بمضى سنة من تاريخ علمها بقيام السبب
الموجب للضرر ...» وكان الثابت من الأوراق أن المطعون عليها أعلنت الطاعن
بتاريخ ١٩٨١/٣/٢٨ بدعوى إعتراضها على دعوته لها بالدخول في طاعته
وبينت في هذا الإعلان أسباب إعتراضها وكان من بينها مشغولية بيت الطاعة
بسكن الغير بزوجة أخرى وهي عبارة واضحة تدل على أن الطاعن متزوج
بأخرى ، وأن المطعون عليها تعلم بهذا الزواج من تاريخ ذلك الإعلان وأقامت
دعواها بالتطليق في ١٩٨٣/١/١ ، فإذا استخلص الحكم من عبارة «زوجة
أخرى» سائفة البيان أن هذه الزوجة ليست زوجة للطاعن ونفي بذلك
علم المطعون عليها بذلك الزواج وهو ما يناقض صراحة مدلول تلك العبارة ،
فإنه يكون مشوباً بالفساد في الاستدلال .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ١ لسنة ١٩٨٣ كلى أحوال شخصية بنها ضد الطاعن بطلب الحكم بتطبيقها عليه طلبة بائنة تأسيساً على أنه تزوج عليها بأخرى بغير رضاها وهو ما يحق معه أن تطلب التفريق بينهما طبقاً لحكم المادة ٦ مكرراً من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ والمضافة بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ . كما أنه دأب على الإساءة إليها بالقول والفعل بما لا يستطیع معه دوام العشرة بينهما وهو ما يخولها حق طلب الطلاق للضرر طبقاً للمادة ٦ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . وفى ١٩٨٣/٦/٢٩ حكمت المحكمة بتطبيق المطعون عليها على الطاعن طلبة بائنة بسبب زواجه بأخرى . إستأنف الطاعن هذا الحكم بالإستئناف رقم ٤٩ لسنة ١٦ ق طنطا - مأمورية بنها - وبتاريخ ١٩٨٥/٤/١٨ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بتنقض الحكم . عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الفساد فى الاستدلال وفى بيان ذلك يقول أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بسقوط حق المطعون عليها فى طلب التفريق بينهما بمضى سنة من تاريخ علمها بزواجه بأخرى وحتى لإقامتها هذه الدعوى . وقد قدم دليلاً على هذا العلم الصورة المعلقة له بتاريخ ١٩٨١/٣/٢٨ لدعوى المطعون عليها بالإعتراض على دعوته لها بالدخول فى طاعته لأن مسكن الطاعن مشغول بسكن الغير وبزوجة أخرى ورغم دلالة

هذه العبارة على أنه متزوج بأخرى إلا أن الحكم المطعون فيه إذ استخلص منها أن هذه الزوجة ليست زوجته ورتب على هذا عدم أخذه بدفاعه سالف البيان وقضى بالتطليق فإنه يكون مشوباً بالفساد في الاستدلال :

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أنه لمسا كان النص في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٦ مكرر من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المعدل بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ والذي طبقه الحكم المطعون فيه «... ويعتبر إضراراً بالزوجة لإقتران زوجها بأخرى بغير رضاها ... ويسقط حق الزوجة في طلب التفريق بمضي سنة من تاريخ علمها بقيام السبب الموجب للضرر ...» . وكان الثابت من الأوراق أن المطعون عليها أعلنت الطاعن بتاريخ ٨١/٣/٢٨ بدعوى إعتراضها على دعوته لها بالدخول في طاعته - وبينت في هذا الإعلان أسباب إعتراضها وكان من بينها مشغولية «بيت الطاعة بسكن الغدير وبزوجة أخرى» . وهي عبارة واضحة تدل على أن الطاعن متزوج بأخرى - وأن المطعون عليها تعلم بهذا الزواج من تاريخ ذلك الإعلان وأقامت دعواها بالتطليق في ١٩٨٣/١/١ فإذا استخلص الحكم من عبارة «زوجة أخرى» سائلة البيان أن هذه الزوجة ليست زوجة للطاعن ونفى بذلك علم المطعون عليها بذلك الزواج وهو ما يناقض صراحة مدلول تلك العبارة فإنه يكون مشوباً بالفساد في الاستدلال أدى به إلى الخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه وعلى أن يكون مع النقص الإحالة لإبتناء طلب التفريق على أكثر من سبب .

جلسة ٢٨ من أبريل سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / يحيى الترقاى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / د. رفعت عبد المجيد ، السيد المنباضى ، أحمد مكي وسعيد وليد النصر .

(١٣٦)

الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٥٤ القضائية :

التزام « استعالة التنفيذ » • قوة القاهرة • حكم « ما يعد قصورا » •

العاصفة الغير منتظرة • يصح اعتبارها قوة القاهرة فى تطبيق المادة ١٤٧ مدنى متى
توافرت شروطها • اطلاق القول بأن الرياح لا تعتبر قوة تندرج ضمن الحوادث الاستثنائية •
قصور •

إذا كان البين من الأوراق أن الطاعنين قد تمسكا أمام محكمة الموضوع
بأن عاصفة غير متوقعة قد هبت وأتلفت نصف الثمار المبيعة وطلبا تحقيق
ذلك وفقاً لنص المادة ١٤٧ من القانون المدنى ، وكان الحكم المطعون فيه
قد حجب نفسه عن بحث هذا الدفاع تأسيساً على مجرد القول بأن الرياح
على إطلاقتها لا تعتبر قوة القاهرة تندرج ضمن الحوادث الاستثنائية العامة
المنصوص عليها فى المادة المشار إليها ، فى حين أن العاصفة الغير منتظرة يصح
أن تعتبر قوة القاهرة فى تطبيق هذه المادة متى توافرت شروطها فإنه يكون
مشوباً بقصور فى التسيب وإخلال بحق الدفاع :

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار
المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق
تتحصل فى أن المطعون ضدها عقدت الخصومة فى الدعوين ٣٢٤٠ ، ٤٨٨٧

لسنة ١٩٨٠ مدنى كلى شين الكوم متنبية فيها إلى طلب الحكم بإلزام الطاعنين بأن يؤديا لها مبلغ ٢٧٣٠٠ جنيه وتثبيت أمرى الحجز التحفظين رقمى ٧٠ ، ٧١ لسنة ١٩٨٠ مدنى كلى شين الكوم ، وقالت بياناً لذلك أنها باعت الطاعنين ثمار حديقة مملوكة لها عن عام ١٩٨٠/٧٩ بعقد مؤرخ ١٩٧٩/١٢/١٢ لقاء ثمن قدر بأربعين ألف جنيه سداداً منه مبلغ عشرة آلاف جنيه عند التعاقد واتفق على سداد الباقي على ثلاثة أقساط شهرية متساوية إعتباراً من ٨٠/٣/١٥ إلا أنهما تخلفا عن سداد مبلغ ١٧٣٠٠ ج من باقى الثمن ومبلغ عشرة آلاف جنيه أيضاً حررا لها به سنداً إذنيّاً مؤرخاً ١٩٧٩/١٢/١٢ مستحق الأداء فى ١٩٨٠/٢/٢٨ وقد استصلرت أمرى الحجز المشار إليهما وفاء لـهذين المبلغين وأقامت الدعويين بالطلبات السالفة . ومحكمة أول درجة حكمت فيها بـجلسة ١٩٨٢/٤/١٤ بإجابة تلك الطلبات . إستأنف الطاعنان هذا الحكم بالإستئناف ٣٣٦ لسنة ١٥ فى طنطا «مأمورية شين الكوم» وبتاريخ ١٩٨٣/١١/١٨ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن . وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه القصور فى التسييب والإخلال بنق الدفاع ويقولان فى بيان ذلك أنهما تمسكا فى دفاعهما أمام محكمة الموضوع بأن عاصفة هبت فى يوم ١٩٨٠/٤/٩ فأثقلت نصف الثمار لمباعه لها وصار تنفيذ التزامهما مرهقاً بما يجيز لها طلب إعسار حكم الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من القانون المدنى برد هذا الإلتزام إلى الحسد المعقول ، وطلباً ندب خبير أو إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ذلك فرفضت المحكمة هذا الطلب دون سبب .

وحيث إن هذا التعمى فى محله ، ذلك أنه لما كانت المادة ١٤٧ من القانون المدنى تنص فى فقرتها الثانية على أنه «إذا طرأت حوادث إستثنائية عامة لم يكن

في الوسع توقعها وترتب على حدوثها أن تنفيذ الإلتزام التعاقدى وإن لم يصبح مستحيلاً صار مرهقاً للمدين بحيث يهدده بخسارة فادحة ، جاز للقاضي تبعاً للظروف وبعد الموازنة بين مصلحة الطرفين أن يرد الإلتزام المرهق إلى الحد المعقول . ويقع باطلاً كل إتفاق على خلاف ذلك، وكان البين من الأوراق أن الطاعنين قد تمسكا أمام محكمة الموضوع بأنه بتاريخ ١٩٨٠/٤/٩ هبت عاصفة غير متوقعة أثلفت نصف الثمار المبيعة وطلبا تحقيق ذلك وفقاً لهذا النص ، وكان الحكم المطعون فيه قد حجج نفسه عن بحث هذا الدفاع تأسيساً على مجرد القول بأن الرياح على إطلاقها لا تعتبر قوة قاهرة تنسدرج ضمن الحوادث الاستثنائية العامة المنصوص عليها في المادة المشار إليها في حين أن العاصفة الغيرة منتظرة يصح أن تعتبر قوة قاهرة في تطبيق هذه المادة متى توافرت شروطها فإنه يكون مشوباً بقصور في التسبب وإخلال بحق الدفاع بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ٢٨ من أبريل سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / يحيى السرفاض نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / جرجس اسحق نائب رئيس المحكمة د. رعت عبد المجيد ، السيد السباطي ،
ومحمد وليد النصر .

(١٣٧)

الطعن رقم ١٢١٨ لسنة ٥٣ القضائية :

(١) شفعة • بيع •

البائع • له طلب الشفعة في البيع الصادر من المشتري أو من أحد من تلقوا الحق
منه متى توافرت شروط الطلب •

(٢) شفعة • انتقال حق الشفعة بالمراس •

الحق في الشفعة • من الحقوق التي يجري فيها التوارث •

(٣) شفعة • النزول عن الحق في الشفعة • سقوط الحق في الشفعة •
الحكم بالشفعة • • بيع •

الحكم بالشفعة • مناهض • ألا يقوم مانع من موانعها أو يتخلف شرط من شروطها أو
يتحقق سبب من أسباب سقوطها • بيع الشفع العقار المشفوع به قبل صدور الحكم النهائي
بثبوت حقه في الشفعة ، وبيع ملك الغير إذا لم يستعمل المشتري حقه في إبطاله وآلت ملكية
المبيع للبائع من أسباب سقوط الحق في الشفعة •

١- للبائع أن يطلب الشفعة في البيع الصادر من المشتري - أو من أحد
من تلقوا الحق عنه - متى توافرت شروط هذا الطلب .
٢ - حق الشفعة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو من الحقوق
التي يجري فيها التوارث .

٣- مناط الحكم بالشفعة في جميع الأحوال ألا يقوم مانع من موانعها
أو يتخلف شرط من شروطها ، أو يتحقق سبب من أسباب سقوطها ، وإذا
كان من أسباب سقوط الحق في الشفعة أن يبيع الشفع العقار المشفوع به
قبل صدور الحكم النهائي بثبوت حقه فيها ، ولا يغير من ذلك أن يكون
البيع بعقد إلتئاني لم يسجل ، لأن هذا البيع يلزم البائع بنقل ملكية المبيع

للمشتري وتسليمه له وعدم التعرض له في الانتفاع به ، وهو ما يتضمن بالضرورة نزول البائع عن حقه في الشفعة به لزوال مصلحته في دفع ضرر البيع المشفوع فيه ، وكان من أسباب سقوط الحق في الشفعة كذلك أن ينزل الشفيع عن حقه فيها ولو قبل البيع ، وكان يبيع ملك الغير بقلب صحيحاً إذا لم يستعمل المشتري حقه في إبطاله ، وأكث ملكية المبيع إلى البائع . لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه ب وفاة مورثة الطاعنين آلت إليهم ملكية حصتها التي سبق أن باعوها بالعقد المؤرخ ١٩٧٠/٥/٢٨ وأن المشتري لم يستعمل حقه في إبطاله فإن هذا العقد يكون قد إنقلب بذلك صحيحاً وسقط به حقهم في الشفعة في الوقت ذاته .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق نتحصل في أن مورثة الطاعنين أقامت الدعوى ٧٣٤٤ لسنة ١٩٧٩ مديني كلي طنطا عليهم وعلى المطعون ضدتهما الأولين بطلب الحكم بأحقيتها في أن تأخذ بالشفعة مساحة الأطيان الميينة بالصحيفة لقاء ثمن قدره ٤٣٧,٥١٥ جنيه والتسليم . وقالت بياناً لذلك أنه بموجب عقد بيع لإبتدائي مؤرخ ١٩٧٠/٥/٢٨ باع أولادها المطعون ضدهم من الثالثة حتى الأخير للمطعون ضده الثاني مساحة الأطيان الزراعية المخلفة عن زوجها والميينة بالصحيفة لقاء ثمن قدره ٤٥٣,٧٤٥ ج . وبموجب عقد لإبتدائي آخر مؤرخ ١٩٧٥/٥/١٥ باع المشتري المساحة ذاتها للمطعون ضدتهما الأولى بثمن قدره ٥٠٠ ج وقد أقامت هذه الأخيرة الدعوى ٤٥٥٩ لسنة ١٩٧٧ مديني كلي طنطا على البائعين لها

والباقيين له للحكم بصحة ونفاذ العقدين فتدخلت خصماً في تلك الدعوى طالبة رفضها بالنسبة لخصمها الميراثية وقدرها الثمن . وإذ قضى لها بطلباتها أقامت دعواها بطلب الشفعة في العقد الأخير بعد خصم حصتها المشار إليها . ومحكمة أول درجة حكمت في ١٩٨١/٤/٢٢ . لمورثة الطاعنين بالطلبات . إستأنفت المطعون ضدها الأولى هذا الحكم بالإستئناف ٤٥٣ لسنة ٣١ ق . طنطا . وبتاريخ ٨٢/١١/٧ حكمت محكمة الاستئناف بإنقطاع سير الخصومة لوفاة الشفعية وبعد تسجيل الدعوى بناء على طلب ورثتها الطاعنين تمكنت المستأنفة - المطعون ضدها الأولى - بأن يبيعهم حصة مورثتهم إنقلاب صحيحاً بأبولة تلك الحصة إليهم بوفاتها . وبتاريخ ١٩٨٣/٣/١٤ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بتنقض الحكم وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها ألزمت النيابة رأيها .

وحيث إن حاصل أسباب الطعن أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ، ذلك أنه أقام قضاءه على أن الطاعنين لا يجوز لهم بعد وفاة مورثتهم أن يخلوا محلها في طلب الشفعة فيما سبق لهم بيعه في حين أن مورثتهم لم تشفع في البيع الصادر منهم بل شفعت في البيع الثاني المؤرخ ١٩٧٥/٥/١٥ الصادر من المشتري ، وإذ كانت الشفعة من الحقوق المسالية التي يجرى فيها التوارث ، فانه يكون من حقهم الحلول محل مورثتهم في طلب الشفعة والحكم لهم فيها .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ، ذلك أنه وإن كان للبائع أن يطلب الشفعة في البيع الصادر من المشتري - أو من أحد من تلقوا الحق عنه متى توافرت شروط هذا الطلب . كما أن حق الشفعة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو من الحقوق التي يجرى فيها التوارث إلا أن مناه الحكم بالشفعة في جميع

الأحوال ألا يقوم مانع من موانعها أو يتخلف شرط من شروطها أو يتحقق سبب من أسباب سقوطها ، ولما كان من أسباب سقوط الحق في الشفعة أن يبيع الشفيع العقار المشفوع به قبل صدور الحكم النهائي بثبوت حقه فيها ، ولا يغير من ذلك أن يكون البيع بعقد ابتدائي لم يسجل لأن هذا البيع يلزم البائع بنقل ملكية المبيع للمشتري وتسليمه له وعدم التعرض له في الانتفاع به ، وهو ما يتضمن بالضرورة نزول البائع عن حقه في الشفعة به لزوال مصلحته في دفع ضرر البيع المشفوع فيه ، وكان من أسباب سقوط الحق في الشفعة كذلك أن ينزل الشفيع عن حقه فيها ولو قبل البيع ، وكان بيع ملك الغير ينقلب صحيحاً إذا لم يستعمل المشتري حقه في إبطاله وآلت ملكية المبيع إلى البائع ، لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه بوفاء مورثة الطاعنين آلت اليهم ملكية حصتها التي سبق أن باعوها بالعقد المؤرخ ١٩٧٠/٥/٢٨ وأن المشتري لم يستعمل حقه في إبطاله ، فإن هذا العقد يكون قد انقلب بذلك صحيحاً وسقط به حقهم في الشفعة في الوقت ذاته ، وإذ ألزم الحكم المطعون فيه هذا النظر في نتيجته فإن النتي على ما ورد بهذه الأسباب يكون غير متج ومن ثم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٨ من أبريل سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / يحيى السرفاعي نائب رئيس المحكمة وبعضوية السادة
المستشارين / جرجس اسحق نائب رئيس المحكمة د. رقصت عبد المجيد ، السيد السنيابل
و محمد وليد النصر .

(١٣٨)

الظن رقم ١٦٨٥ لسنة ٥٦ القضائية :

(١) بيع • شفعة • حكم « حجية الحكم » • قوة الامر المقضي •

الحكم بعدم قبول دعوى الشفعة لوجود بيع ثان • غير مانع من نظر دعوى الشفعة
التي يرفعها الشفيع ذاته عن البيع الثاني في مواعيده وبشروطه ما لم توجد مسألة أساسية
مشتركة بينهما فصل فيها الحكم السابق بحكم تتوافر فيه شروط المنع من إعادة نظرها
في الدعوى الجديدة •

(٢) شفعة • « سقوط الحق في الشفعة » •

علم الشفيع بالبيع • عدم ثبوته الا من تاريخ الانذار الرسمي الذي يوجهه اليه البائع
أو المشتري • عدم سريان ميعاد الخمسة عشر يوما الذي يسقط حق الشفيع اذا لم يعلن
رغبته في الاخت بالشفعة قبل انقضاءه الا من تاريخ هذا الانذار • لا عبارة بعلمه بأية
ورقة أخرى •

(٣) شفعة • « عدم تجزئة الشفعة » •

قاعدة عدم تجزئة الشفعة • مفادها • ليس للشفيع الاخذ بالشفعة في صفقة واحدة
بعض المبيع دون البعض الآخر • على ذلك • جواز الاخذ بالشفعة في بعض صفقات بيع المقار
دون بعض اذا تمتدحت وتوافرت شروطها •

١ - الحكم بعدم قبول دعوى الشفعة لوجود بيع ثان يحتاج به الشفيع
لأنه سابق على تسجيل طلب الشفعة المبلى فيها - لا يمنع من نظر دعوى
الشفعة التي يرفعها الشفيع ذاته عن هذا البيع الثاني في مواعيده وبشروطه
لإختلاف الموضوع في الدعوتين ، وهو البيع المشفوع فيه لكل منهما ، ما لم
يكن ثمة مسألة أساسية مشتركة بينهما فصل فيها الحكم السابق بحكم تتوافر
فيه شروط المنع من إعادة نظرها في الدعوى الجديدة :

٢- مؤدى نص المادة ٩٤٠ من القانون المدنى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن علم الشفيع بالبيع لا يعتبر ثابتاً قانوناً إلا من تاريخ الإنذار الرسمى الذى يوجه إليه البائع أو المشتري ولا يسرى ميعاد الخمسة عشر يوماً الذى يسقط حق الشفيع إذا لم يعلن رغبته فى الأخذ بالشفعة قبل إنقضائه إلا من تاريخ هذا الإنذار الذى لا تغنى عنه فى سريان ذلك الميعاد أية ورقة أخرى .

٣- المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن قاعدة أن الشفعة لا تنجزأ تعنى أنه لا يجوز للشفيع أن يأخذ بالشفعة فى صفقة واحدة بعض المبيع دون البعض الآخر حتى لا يضار المشتري بتبعض الصفقة ، وإنما يجوز له إذا تعددت الصفقات بيع العقار أجزاء مفردة - أن يأخذ بالشفعة فى بعض هذه الصفقات دون بعض إذا توافرت شروط الشفعة فيما يؤخذ بالشفعة فيه دون أن يكون فى ذلك تجزؤه لها .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق نتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى ٢٠٣٦ لسنة ١٩٨٣ مدنى كلى جنوب القاهرة على الطاعنين بطلب الحكم بأحقية فى أخذ كامل قطعة الأرض المبينة فى الصحيفة بالشفعة مقابل ما أودعه من ثمن . وقال شرحاً لدعواه أنه يملك العقار المجاور لتلك الأرض وقد علم أن مالكيها باع ستة عشر قيراطاً شائعة فيها إلى الطاعنين الثانى والثالث بعقد مسجل برقم ٨٠٦٥ القاهرة فى ١٩٧٦/١١/٢ فأقام عليهم الدعوى ٦٤٨ لسنة ١٩٧٧ مدنى كلى جنوب

القاهرة بطلب الشفعة في ذلك العقد ، وإذ قضى نهائياً بعدم قبولها لبيع المشتريين كامل تلك الأرض إلى الطاعن الأول بعقد مؤرخ ١٩٧٦/٩/١٠ قبل تسجيل طلب الشفعة - فقد أعلن هؤلاء الثلاثة برغبته في الشفعة في هذا العقد الثاني وأودع الثمن في الميعاد وأقام دعواه بالطلبات السالفة . دفع الطاعنون بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بالحكم الصادر في الدعوى ٦٤٨ لسنة ١٩٧٧ مدنى كلى جنوب القاهرة ، وبعدم قبولها لرفعها بعد الميعاد ، ولقيام الشفيع بتجزئة الصفقة . ومحكمة أول درجة حكمت في ١٩٨٥/١١/١٧ برفض هذه الدفوع وبإجابة الشفيع إلى طلباته . إستأنف الطاعنون هذا الحكم بالإستئناف ٨١٨٥ لسنة ١٠٢ ق القاهرة وبتاريخ ١٩٨٦/٤/١٦ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن . وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على تسعة أسباب ينمى الطاعنون بالسببين الثالث والثالث منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، ويقولون في بيان ذلك أنهم تمسكوا بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بالحكم الصادر في الدعوى ٦٤٨ لسنة ١٩٧٧ كلى جنوب القاهرة إذ أقام ذلك الحكم قضاءه على أن الشفيع لم يوجه تلك الدعوى إلى البيع الثاني ، وأن هذا البيع نافذ في حقه مما مؤداه أن يتمتع على الشفيع الحلول محل المشتري في هذا البيع وقد رفض الحكم المطعون فيه هذا الدفع بالرغم من وحدة الموضوع في الدعويين .

وحيث إن هذا النعى غير شديد ، ذلك أنه لما كان الحكم بعدم قبول دعوى الشفعة - لوجود بيع ثانٍ يحتاج به الشفيع لأنه سابق على تسجيل طلب الشفعة المبدى فيها - لا يمنع من نظر دعوى الشفعة التى يرفعها الشفيع ذاته عن هذا البيع الثانى في مواعيده وبشروطه لإختلاف الموضوع في الدعويين ،

وهو البيع المشفوع فيه بكل منهما ما لم يكن ثمة مسألة أساسية مشتركة بينهما فصل فيها الحكم السابق بحكم تتوافر فيه شروط المنع من إعادة نظرها في الدعوى الجديدة . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد ألزم هذا النظر في قضائه ولم يفصل في مسألة أساسية مشتركة بين الدعويين بما يخالف الحكم السابق فإن النعي عليه بما ورد بهذين السببين يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين يتعنون بالسببين الأول والثاسع على الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه برفض الدفع المبدى منهم بسقوط الحق في الشفعة على أن الميعاد المنصوص عليه في المادة ٩٤٠ من القانون المدني لا يفتح إلا بالإندار الرسمي بالشفعة ، وأنه لا يقوم مقام هذا الإندار أية ورقة أخرى وأن الشفعيع لم يتلق إنداراً رسمياً بعقد البيع موضوع الشفعة ، في حين أن المشرع لم يفرض الشكلية في دعوى الشفعة وأنه يقوم مقام هذا الإندار أن الطاعن الأول أودع هذا العقد بمجلسة ١٣/٥/١٩٧٨ في دعوى الشفعة السابقة - ٦٤٨ لسنة ١٩٧٧ كلى جنوب القاهرة -- وأن إيداع ذلك العقد وكل إجراء لاحق في تلك الدعوى يعتبر إعلاناً للشفيع تحققت به الغاية من ذلك الإندار بما يغني عن إجراءاته .

وحيث إن هذا النعي غير صحيح ، ذلك أنه لما كان مؤدى النص في المادة ٩٤٠ من القانون المدني على أنه «على من يريد الأخذ بالشفعة أن يعلن رغبته فيها إلى كل من البائع والمشتري خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الإندار الرسمي الذي يوجهه إليه البائع أو المشتري وإلا سقط حقه وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن علم الشفعيع بالبيع لا يعتبر ثابتاً قانوناً إلا من تاريخ الإندار الرسمي الذي يوجهه إليه البائع أو المشتري ولا يسرى ميعاد الخمسة عشر يوماً الذي يسقط حق الشفعيع إذا لم يعلن رغبته في الأخذ بالشفعة قبل انقضائه إلا من تاريخ هذا الإندار الذي لا تغني عنه في سريان ذلك الميعاد أية ورقة أخرى ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد ألزم هذا النظر في قضائه فإن النعي عليه بما ورد بهذين السببين يكون بـلوره على غير أساس .

وحيث إن حاصل ما يتعاه الطاعنون بباقي أسباب الطعن أنهم دفعوا أمام محكمة الموضوع بعدم قبول الدعوى لتجزئة الشفع للصفقة ، إذ يشمل البيع كامل الأرض والمباني وذلك بالعقدين المؤرخين ١٩٧٦/٩/١٠ ، ١٩٧٦/١٠/٥ ، ففضى الحكم بالشفعة في الأرض فقط دون تمحيص هذا الدفاع مغفلاً ما يؤدي إليه ذلك من آثار ضارة بهم ، فشابه بذلك قصور في التسيب وإخلال بحق الدفاع .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن قاعدة أن الشفعة لا تتجزأ تعني أنه لا يجوز للشفيع أن يأخذ بالشفعة في صفقة واحدة بعض المبيع دون البعض الآخر حتى لا يضر المشتري بتبعض الصفقة ، وإنما يجوز له إذا تعددت الصفقات بيع العقار أجزاء مفرزة -- أن يأخذ بالشفعة في بعض هذه الصفقات دون بعض إذا توافرت شروط الشفعة فيما يأخذ بالشفعة فيه دون أن يكون في ذلك تجزئة لها ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن عقد شراء الأرض المشفوع فيها مستقل عن عقد شراء ما كان عليها من مباني ، وكان لهذا الذي أقام قضاءه عليه أصل ثابت من الأوراق فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ويكون النعى عليه بهذه الأسباب في غير محله .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٨ من أبريل سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / مرزوق فكرى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ صلاح محمد أحمد ، حسين سعيد حسن ، محمد هانى أبو منصور ومصطفى
حسيب عباس محمود .

(١٣٩)

الطعن رقم ٦٤ لسنة ٥٤ القضائية « أحوال شخصية » .

(١) نقض « إجراءات الطعن بالنقض » • بطلان « بطلان الطعن » .

الطعن بالنقض فى مسائل الأحوال الشخصية • وجوب رفعه بتقرير فى قلم كتاب محكمة
النقض خلال الميعاد • رفعه بصحيفة توافرت فيها البيانات التى يتطلبها القانون فى ورقة
الطعن • لا بطلان • علة ذلك •

(٢) أحوال شخصية « الزواج » • اهلية •

مباشرة المجنون عقد زواجه بنفسه • أثره • عدم انعقاد الطرد بعبارته وما ترتب عليه
من آثار الزواج • مؤدى ذلك • اعتبار طلاق للطعنة واردا على غير محل •

(٣) نقض « السبب الجديد » • اهلية • أحوال شخصية « الزواج » •

نقض الطعنة بأن جنون زوجها منقطع وأنه تزوجها حال إفاقته • دفاع يخالفه واقم لم
يسبق التمسك به أمام محكمة الاستئناف • اعتباره سبباً جديداً لا تجوز إثارته لأول مرة
أمام محكمة النقض •

١ — لأن كان المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه طبقاً للمادة الثالثة من القانون
رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ والمادة الأولى من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ باصدار
قانون المرافعات يكون الطعن بطريق النقض بالنسبة لمسائل الأحوال الشخصية
وفق الإجراءات المقررة فى المادتين ٨٨١ ، ٨٨٢ من قانون المرافعات ، وكان
يتعين رفع الطعن بتقرير فى قلم كتاب محكمة النقض خلال الميعاد ، الا ان البين
من المذكرة الايضاحية لقانون المرافعات الحالى تعليقا على المادة ٢٥٣ منه
أن المشرع استحسن عبارة رفع الطعن بصحيفة بدلا من رفعه بتقرير منعا
لللبس الذى قد يثور بن طريقة رفع الدعوى أمام محكمة الدرجة الأولى

والثانية وأمام محكمة النقض، مما مفاده - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يستوى في واقع الأمر رفع الطعن بصحيفة أو بتقرير طالما توافرت البيانات التي يتطلبها القسانون في ورقة الطعن ، وإذ كانت ورقة الطعن قد توافرت فيها تلك البيانات وتحققت الغاية من هذا الإجراء فإن الدفع ببطلان الطعن يكون في غير محله .

٢ - الرأي في المذهب الحنفي أنه إذا زوج المحنون نفسه فلا ينعقد عقده لأن عبارته ملغاة لا أثر لها ولا لإرباط ينشأ بوجودها ، وإذ كان الثابت في الأوراق أن زوج الطاعنة سبق الحكم بتوقيع الحجر عليه لجنونه قبل زواجه بها وأنه باشر عقد الزواج بنفسه فإن العقد لا ينعقد بعبارته ولا تترتب عليه آثار الزواج الشرعي ويكون طلاقه لها في هذه الحالة وارداً على غير محل :

٣ - ما أثارته الطاعنة من أن جنون زوجها متقطع وليس مطبقاً وأنه تزوجها حال إفاقة هو دفاع يقوم على عنصر واقعي هو تحقيق ما إذا كان الجنون مطبقاً أو متقطعاً وما إذا كان الزواج قد عقد أو لم يعقد في حالة الإفاقة ، وكانت الطاعنة لم تتمسك بهذا الدفاع أمام محكمة الاستئناف ، فإنه يعتبر سبباً جديداً لا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض لما يخالفه من واقع يجب طرحه على محكمة الموضوع .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ١٦ مكرراً لسنة ١٩٧٩ كلى أحوال شخصية شمال القاهرة ضد المطعون ضدها بصفتها قيمة على شقيقتها المصنوعة

عليه ... :... للحكم بإلغاء إشهار طلاق الأخير لما الحاصل في ١٩٧٦/١٢/١٢ وقالت بياناً لدعواها أنها زوجته بصحيح العقد واذ طلقها وقد سبق الحكم بتوقيع الحجر عليه لجنونه ولا يقع طلاقه لما فقد أقامت دعواها وفي ١٩٨٠/٦/٨ حكمت المحكمة بإلغاء إشهار الطلاق الصادر بتاريخ ١٩٧٦/١٢/١٢ وعدم وقوع الطلاق الذي تضمنه هذا الإشهار والصادر من المحجور عليه ... على زوجته الطاعة . إستأنفت المطعون عليها بصفقتها هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٩١ لسنة ٩٧ قى القاهرة . وبتاريخ ١٩٨٤/٤/١٠ حكمت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى : طعنت الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض ودفعت المطعون عليها بصفقتها بعدم قبول الطعن : وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الدفع وفى الموضوع برفض الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من المطعون عليها بصفقتها بعدم قبول الطعن أن الطعن رفع بصحيفة أودعت قلم كتاب محكمة النقض خلافاً لممارسة القانون للطعن بالنقض فى مسائل الأحوال الشخصية من وجوب رفعه بتقرير فى قلم كتاب هذه المحكمة طبقاً لنص المادة ٨٨١ من قانون المرافعات .

وحيث إن الدفع فى غير محله ، ذلك انه ولئن كان المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه طبقاً للمادة الثالثة من القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ والمادة الأولى من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون المرافعات يكون الطعن بطريق النقض بالنسبة لمسائل الأحوال الشخصية وفق الإجراءات المقررة فى المادتين ٨٨١ ، ٨٨٢ من قانون المرافعات وكان يتعين رفع الطعن بتقرير فى قلم كتاب محكمة النقض خلال الميعاد ، إلا أن البين من المذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات الحالى تعليقاً على المادة ٢٥٣ منه أن المشرع استحسن عبارته رفع الطعن بصحيفة بدلاً من رفعه بتقرير متناً للبس الذى قد يشور بين طريقة رفع الدعوى أمام محكمة الدرجة الأولى والثانية وأمام محكمة النقض ،

فما مفاده :- وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يستوى في واقع الأمر رفع الطعن بصحيفة أو بتقرير طالما توافرت البيانات التي يتطلبها القانون في ورقة الطعن . إذ كان ذلك وكانت ورقة الطعن قد توافرت فيها تلك البيانات وتحققت الغاية من هذا الإجراء فلن الدفع بطلان الطعن يكون في غير محله .

وحيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين حاصل نعي الطاعنة بهما على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون . وفي بيان ذلك تقول أن الحكم أقام قضاءه برفض الدعوى على سند من أن زواج المحجور عليه السالف الذكر بها لم ينعقد لأنه فاقد التمييز لجنونه فلا محل لطلبها الغاء طلاقه لها لأن البطلان هو رفع قيد الزواج الصحيح في حين أن الرأي في المذهب الحنفي أنه إذا زوج المحنون نفسه فإن عقد الزواج يكون موقوفاً على اجازة القيم فإن اجازة نفذ وإلا بطل ، وقد أجازت القيمة على زوجها هذا الزواج ضمناً عندما علمت به وسكتت على ذلك وقامت بالإتفاق عليها وزوجها ، هذا إلى أن جنون زوجها منقطع وقد تزوجها حال إفاقته ومن تم يكون زواجه بها صحيحاً مما يعيب الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن الرأي في المذهب الحنفي انه إذا زوج المحنون نفسه فلا ينعقد عقده لأن عبارته ملغاه لا أثر لها ولا ارتباط ينشأ بوجودها . وإذ كان الثابت في الأوراق أن زوج الطاعنة سبق الحكم بتوقيع الحجر عليه لجنونه قبل زواجه بها وأنه باشر عقد الزواج بنفسه فإن العقد لا ينعقد بعبارته ولا تترتب عليه آثار الزواج الشرعي ويكون طلاقه لها في هذه الحالة وارداً على غير محل . وإذ ألزم الحكم المطعون فيه هذا النظر في قضائه برفض دعوى الطاعنة فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . لما كان ذلك وكان ما أثارته الطاعنة من أن جنون زوجها منقطع وليس مطبقاً

وأنه تزوجها حال إفاقة هو دفاع يقوم على عنصر واقعي هو تحقيق ما إذا كان الجنون مطبقاً أو متقطعاً وما إذا كان الزواج قد عقد أو لم يعقد في حالة الإفاقة ، وكانت الطاعة لم تتمسك بهذا الدفاع أمام محكمة الاستئناف فإنه يعتبر سبباً جديداً لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض لما يجالطه من واقع يجب طرحه على محكمة الموضوع .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن :

جلسة ٢٨ من أبريل سنة ١٩٨٧

بإدارة السيد المستشار / محمد جلال الدين رافع نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ صلاح محمد أحمد ، حسين محمد حسن ، محمد هاني أبو منصور ومصطفى
حبيب عباس محمود .

(١٤٠)

الظن رقم ٩٩ لسنة ٥٤ القضائية « أحوال شخصية » :

(١) أحوال شخصية • استئناف « اعتبار الاستئناف كأن لم يكن » •

استئناف الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من
اختصاص المحاكم الشرعية - خضوعه لقواعد لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة بالمرسوم
بقانون ٧٨ لسنة ١٩٢١ - تخلف المستأنف عن حضور الجلسة الأولى المحددة بورقة استئنائه •
جزاءه • اعتبار الاستئناف كأن لم يكن • علة ذلك •

(٢) أحوال شخصية • دفع « الدفع الشكلية » •

إلغاء الفصل الخاص بدفع الدعوى قبل الجواب عنها من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية •
مؤداه • وجوب إعمال القواعد المنصوص عليها في قانون المرافعات بشأن إيداء الدفع
الشكلية • عدم إيداء الدفع المتعلقة بالإجراءات وكافة الأوجه التي يقوم عليها كل منها
دفعاً واحدة قبل التكلم في موضوع الدعوى • أثره • سقوط الحق فيها لم يبد منها •

(٣) نفى « صحيفة الظن » أسباب الظن « السبب الجديد » السبب المتعلق
بالنظام العام •

أسباب الظن بالنفى - وجوب بيانها في صحيفة الظن • حظر التمسك بعد تقديم
الصحيفة بأي سبب من أسباب الظن غير التي ذكرت فيها الاستثناء • الأسباب المتعلقة بالنظام
العام • جواز التمسك بها في أي وقت شرطه ورودها على الجزء الملمس فيه من الحكم
والا يخالطها واقع مما يجب طرحه على محكمة الموضوع •

١ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مفاد المادتين ٥ ، ١٣ من القانون
رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ أن المشرع استبقى استئناف الأحكام الصادرة في مسائل
الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية أو المحاكم
المالية محكوماً بذات القواعد التي كانت تحكمه قبل إلغاء هذه المحاكم والواردة في
الفصل الثاني من الباب الخامس من الكتاب الرابع من المرسوم بقانون رقم ٧٨

لسنة ١٩٣١ بترتيب المحاكم الشرعية بإعتبار أن هذه اللائحة هي الأصل للأصل الذي يجب التزامه ويتعين الرجوع إليه للتعرف على أحوال استئناف هذه الأحكام وضوابطه وإجراءاته ، والنص في المادتين ٣١٦ ، ٣١٩ من هذه اللائحة مؤداه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الحكم بإعتبار الاستئناف كأن لم يكن هو جزاء توقعه المحكمة على المستأنف إذا تخلف عن حضور الجلسة الأولى المحددة بورقة الاستئناف لما يدل عليه تغيبه عن حضورها أنه غير جاد في طعنه فلا تلزم المحكمة بتحقيق موضوعه .

٢ - المقرر وفقاً لنص المادة الخامسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمالية أنه في الأحوال التي لم يرد بشأنها قواعد خاصة في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية يتعين إتباع الأحكام المقررة في قانون المرافعات وإذا غلب الفصل الرابع من الباب الثاني من هذه اللائحة والخاص بدفع الدعوى قبل الجواب عنها نص المادة ١٣ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ السالف البيان فإنه يتعين أعمال القواعد المنصوص عليها في قانون المرافعات بشأن إبداء الدفوع الشكلية في دعاوى الأحوال الشخصية والوقف ومنها ما تنص عليه المادة ١٠٨ منه ، ومؤدى نصها أنه يتعين على الخصم الذي يرغب في التمسك بالدفوع المتعلقة بالإجراءات أن يديها معاً قبل التكلم في موضوع الدعوى ، وأن يبدى كافة الأوجه التي يقوم عليها كل منها دفعة واحدة وإلا سقط الحق فيما لم يبدى منها .

٣ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المشرع رسم طريقاً خاصاً لإبداء أسباب الطعن وحظر إبداءها بغير هذا الطريق فما وجب على الطاعن أن يبين جميع الأسباب التي يبني عليها طعنه في صحيفة الطعن وحظر التمسك بعد تقديم هذه الصحيفة بأى سبب من أسباب الطعن غير التي ذكرت فيها وهذا الحظر عام ومطلق بحيث يشمل جميع ما يتسدم من هذه الأسباب في ديعاد الطعن أو بعد انقضائه ، ولم يستثن القانون من ذلك سوى الأسباب المتعلقة بالنظام القضائي ، فجاز التمسك بها في أية وقت بشرط أن ترد على الجزئية المطعون فيها من الحكم ولا يخالطها واقع مما يجب طرحه على محكمة الموضوع .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .
حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائل الأوراق - تتحصل فى أن المطعون عليها الأولى أقامت الدعوى رقم ٦٧ لسنة ١٩٨٣ أحوال شخصية شمال القاهرة ضد الطاعن للحكم بالتفريق بينهما وقالت بياناً لدعواها أنها زوجته وفى عصمته بصحيح العقد وإذ أبى الدخول فى دين الإسلام الذى كانت قد اعتنقته بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٨ فقد أقامت الدعوى . وفى ١٩٨٣/٦/٢٧ حكمت المحكمة بتطبيق المطعون عليها الأولى على الطاعن طلاقاً بائنة . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٥٢ لسنة ١٠٠ ق القاهرة وفى ١٩٨٤/٦/١٩ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياًها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين وردا فى صحيفة الطعن وأضاف الطاعن بجلسة المرافعة سبباً ثالثاً هو بطلان الإجراءات المؤسس على أن المحامى الذى حضر عن المطعون عليها الأولى أمام محكمة أول درجة لم يكن وكيلاً عنها لقيامها قبل نظر الدعوى بإلغاء التوكيل الصادر له مما يترتب عليه بطلان الحكم الابتدائى والحكم المطعون فيه الذى أيده .

وحيث إن الطاعن ينمى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وفى بيان ذلك يقول أنه تخلف عن حضور الجلسة الأولى المحددة لنظر استئنافه ولم يقدم المحامى الذى حضر عنه توكيلاً منه فكان على محكمة الاستئناف أن تقضى باعتبار الاستئناف كأن لم يكن وإذ لم

تفعل وأجلت الدعوى إلى جلسة تالية فإن الحكم يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك انه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مفاد المادتين ٥ ، ١٣ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ أن المشرع استبقى استئناف الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية أو المحاكم المليية محكوماً بذات القواعد التي كانت تحكمه قبل الغاء هذه المحاكم والواردة في الفصل الثاني من الباب الخامس من الكتاب الرابع في المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ بترتيب المحاكم الشرعية باعتبار أن هذه اللائحة هي الأصل الأصيل الذي يجب التزامه ويتعين الرجوع اليه للتعرف على احوال استئناف هذه الأحكام وضوابطه واجراءاته وكان النص في المادة ٣١٦ من هذه اللائحة على أن يحضر الخصوم أو وكلاؤهم في الميعاد المحدد بورقة الاستئناف ويعتبر المستأنف مدعياً . وفي المادة ٣١٩ منها على أنه إذا لم يحضر المستأنف في الميعاد المحدد اعتبر الاستئناف كأن لم يكن وصار الحكم الابتدائي واجب التنفيذ الا إذا كان ميعاد الاستئناف باقيه مؤداه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الحكم باعتبار الاستئناف كأن لم يكن هو جزاء توقعه المحكمة على المستأنف إذا تخلف عن حضور الجلسة الأولى المحددة بورقة الاستئناف لما يبدل عليه تغية عن حضورها انه غير جاد في طعنه فلا تلزم المحكمة بتحقيق موضوعه ، لما كان ذلك ، وكان الثابت في الاوراق ان الاستئناف قد تحددت في صحيفته جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٩ لنظره وفيها حضر محامى المستأنف (الطاعن) وطلب من المحكمة اجلا لتقديم صحيفة الاستئناف وسند وكالته عنه فاجابته إلى طلبه وكان الطاعن لم ينكر امام محكمة الاستئناف توكيله المحامى الذى حضر عنه فان الحكم اذ لم يقضى باعتبار الاستئناف كأن لم يكن يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ويكون النعي على غير اساس .

وحيث إن الطاعن ينهى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور في

التسبب ومخالفة الثابت في الاوراق والخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول أنه دفع أمام محكمة الاستئناف بعدم اختصاص محكمة شمال القاهرة محلياً بنظر الدعوى لان طرفي الخصومة فيها يقيان بدائرة محكمة جنوب القاهرة ولما كان الحكم قد رد على هذا الدفع بقوله أن للمطعون عليها أن ترفع الدعوى امام المحكمة التي تقيم بدائرتها في حين لم يثبت أن لها محل إقامة بدائرة هذه المحكمة فانه يكون مريباً بالقصور في التسبب ومخالفة الثابت بالأوراق مما أدى به إلى الخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك ان المقرر وفقاً لنص المادة الخامسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بـ'لغاء المحاكم الشرعية والمالية انه في الأحوال التي لم يرد بشأنها قواعد خاصة في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية يتعين إتباع الاحكام المقررة في قانون المرافعات واذا النى الفصل الرابع من الباب الثاني من هذه اللائحة والخاص بدفع الدعوى قبل الجواب عنها نص المادة ١٣ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ السالف البيان فانه يتعين إعمال القواعد المنصوص عليها في قانون المرافعات بشأن ابداء الدفوع الشككية في دعاوى الاحوال الشخصية والوقف ومنها ما تنص عليه المادة ١٠٨ منه من أن 'الدفع بعدم الاختصاص المحلى والدفع بإحالة الدعوى إلى محكمة أخرى لقيام ذات النزاع امامها ... يجب ابدائها معا قبل ابداء أى طلب أو دفاع في الدعوى أو دفع بعدم القبول وإلا سقط الحق فيما لم يبد منها ... ويجب ابداء جميع الوجوه التي يبني عليها الدفع المتعلق بالاجراءات معاً وإلا سقط الحق فيما لم يبد منها وإذا كان مؤدى هذا أنه يتعين على الخصم الذي يرغب في التمسك بالدفوع المتعلقة بالاجراءات أن يبدئها معا قبل التكلم في موضوع الدعوى وأن يبدى كافة الالوجه التي يقوم عليها كل منها دفعة واحدة وإلا سقط الحق فيما لم يبد منها وكان الثابت في الاوراق ان الطاعن اذ دفع امام محكمة الاستئناف بعدم اختصاص محكمة شمال القاهرة محلياً بنظر الدعوى قد أقام هذا الدفع على أنه يقيم بدائرة محكمة جنوب القاهرة وان الاستثناء الذي يخول الزوجة الحق في رفع دعواها أمام المحكمة التي يقع بدائرتها محل إقامتها مقصور على دعاوى النفقة وحصلها وكان

الطاعن لم يتساند في هذا الدفع إلى أن المطعون عليها لا تقيم بدائرة المحكمة التي رفعت الدعوى امامها فإن حقه في التمسك بهذا الوجه الأخير يكون قد سقط بعدم إيدئته أمام محكمة الاستئناف ويكون نعيه في خصوص ما أورده الحكم المطعون فيه من أسباب لقضائه برفض الدفع بعدم الاختصاص المحل لرفع الدعوى من المطعون عليها أمام المحكمة التي يقع بدائرتها محل إقامتها - أياً كان وجه الرأي فيه غير مستج وغير مقبول .

وحيث إن النعي بالسبب الثالث الذي ابداه الطاعن بـجلسة المرافعة غير مقبول ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان المشرع رسم طريقاً خاصاً لابداء أسباب الطعن وحظر ابداءها بغير هذا الطريق فأوجب على الطاعن أن يبين جميع الأسباب التي يبنى عليها طعنه في صحيفة الطعن وحظر التمسك بعد تقديم هذه الصحيفة بأي سبب من أسباب الطعن غير التي ذكرت فيها وهذا الحظر عام ومطلق بحيث يشمل جميع ما يقدم من هذه الأسباب في ميعاد الطعن أو بعد انقضائه ولم يستثن القانون من ذلك سوى الأسباب المتعلقة بالنظام العام فأجاز التمسك بها في أي وقت بشرط ان ترد على الجزء المطعون فيه من الحكم والا يخالطها واقع مما يجب طرحه على محكمة الموضوع ، لما كان ذلك ، وكان ما أثاره الطاعن عن بطلان الاجراءات المبني على أن المحسamy الذي حضر امام محكمة أول درجة لم يكن موكلًا عن المطعون عليها الاولى لقيامها قبل نظر الدعوى بإلغاء التوكيل الصادر له يعد سبباً جديداً غير متعلق بالنظام العام اذ هو مقرر لمصلحة من وضع لحمايته فلا يحق لغيرها ان يحتج بهذا البطلان ومن ثم يكون هذا السبب غير مقبول عملاً بالمادة ٣/٢٥٣ من قانون المرافعات .

وحيث إنه لما تقدم بتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٨ من أبريل سنة ١٩٨٧

بإرياسة السيد المستشار / محمد جلال الدين رافع نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ صلاح محمد أحمد ، حسين محمد حسن ، محمد هاني أبو منصور ومصطفى
حسيب عباس محمود .

(١٤١)

الطعن رقم ٧٢ لسنة ٥٦ القضائية « أحوال شخصية

(١) قانون « سريان القانون من حيث الزمان » .

الاصل . عدم سريان القانون الا على الوقائع والمراكز القانونية التي تنشأ وتتم في
الفترة من تاريخ العمل به الى حين الفائه . الاستثناء . جواز الخروج على هذا الاصل في
غير المواد الجنائية والنص صراحة على سريانه على الماضي .

(٢) احوال شخصية « القانون الواجب التطبيق » « متعة » . قانون
« دستورية القوانين » « سريان القوانين من حيث الزمان » . قوة الامر
القضى . حكم « تسبيبه » .

النص في المادة السابعة من القانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ على العمل به اعتبارا من تاريخ
نشره . هدفه . توفير الاستمرارية لاحكام القانون القديم بعد تلافى العيب الذي شاب
اجراءات إصداره وانخفاض الوقائع النافذة في ظله للقواعد الماثلة المقررة بالقانون الجديد
ما لم يكن قد صدر بشأنها حكم حلا قوة الامر القضى . مثال في متعة .

١ - مفاد نص المادة ١٨٧ من الدستور أنه ولئن كان الأصل في القانون
أنه لا يسرى إلا على الوقائع والمراكز القانونية التي تنشأ وتتم في الفترة من
تاريخ العمل به إلى حين الفائه ، الا انه يجوز للسلطة التشريعية في غير المواد
الجنائية ولاعتبارات من العدالة والمصلحة العامة تستقل بتقدير مبرراتها
ودوافعها أن تخرج على مبدأ عدم رجعية التشريع وتنص فيه صراحة على
سريانه على الماضي :

٢ - النص في المادة السابعة من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ بتعديل
بعض احكام قوانين الأحوال الشخصية على أن «ينشر هذا القانون في الجريدة

الرسمية ويعمل به من تاريخ نشر الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ وذلك عدا حكم المادة ٢٣ مكرراً فيسرى حكمها في اليسوم التالى لتاريخ نشره ، يدل - وعلى ما أفصحت عنه الاعمال التحضيرية لهذا القانون - على أن المشرع قد استهدف بتقرير الرجعية لاحكامه التى جاءت متفقة مع القواعد المقررة بقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ المقضى بعدم دستوريته لعب لحق باجراءات اصداره واستناد سريانها الى تاريخ نشر الحكم القاضى بعدم دستوريته ان تسرى هذه الاحكام على المراكز القانونية التى تكونت فى ظل العمل بالقانون القديم ولم يصدر بتقريرها احكام حائرة لقوة الامر المقضى وذلك تحقيقاً للعدالة والتسوية بين اصحاب الحقوق الشرعية التى قننت بالقرار بقانون المشار اليه ، سواء من تمكن منهم من استصدار حكم بات بها قبل صدور الحكم بعدم دستوريته ومن لم يتمكن من ذلك وهو ما يؤيده ان المشرع لم يحدد لرجعية القانون الجديد رغم تضمينه فى الجملة ذات القواعد المقررة بالقانون القديم اليوم التالى لنشر الحكم بعدم دستورية الاخير باعتباره اليوم الذى ينتهى فيه العمل به ، وانما حدد لها يوم نشره اى فى وقت كانت احكام القانون القديم فيه سارية مما يكشف عن رغبته فى توفير الاستمرارية لمسله الأحكام بعد تلافى العيب الذى شاب اجراءات اصداره وانخفاض الوقائع الناشئة فى ظله للقواعد المماثلة المقررة فى القانون الجديد اذا لم يكن قد صدر بشأنها حكم حائر لقوة الأمر المقضى ، إذ كان ذلك وكانت المادة ١٨ مكرراً من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ - الذى يحكم واقعة الدعوى - توجب فرض متعة للزوجة المدخول بها فى زواج صحيح اذا طلقها زوجها دون رضاها ولا بسبب من قبلها ، فان الحكم المطعون فيه اذاً يبدل لاستحقاق المطعون عليها المتعة المقضى بها على سند من ان الطاعن طلقها فى ١٠/٦/١٩٨٠ دون رضاها ولا بسبب من قبلها يكون قد انتهى إلى نتيجة صحيحة فى القانون ولا يعيبه أنه لم يعرض فى قضائه لأحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ وسريانه على واقعة الدعوى دون القرار بقانون رقم ٤٤

لسنة ١٩٧٩ المحكوم بعدم دستوريته والذي امتنع تطبيقه عليها من اليوم التالي لنشره في الجريدة الرسمية في ١٦/٥/١٩٨٥ طالما أن ذلك التصور في لأسباب القانونية ليس من شأنه ان يغير وجه الرأي في الدعوى وأن لمحكمة النقض أن ترد الحكم إلى الاساس الصحيح في القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق .. تحصل في أن المطعون عليها اقامت الدعوى رقم ٢٦١ لسنة ١٩٨١ حوال شخصية جزئى روض القرج ضد الطاعن للحكم لها بمتعة عليه وقالت بياناً لدعواها انها كانت زوجته ومدخولته في زواج صحيح واذ طلقها في ١٠/١٠/١٩٨٠ دون رضاها ولا بسبب من قبلها فقد أقامت الدعوى ، حكمت محكمة روض القرج الجزئية للأحوال الشخصية بعدم اختصاصها نوعياً بنظر الدعوى وبإحالتها إلى محكمة شمال القاهرة فقيدت بجدولها برقم ٤٧٢ لسنة ١٩٨٢ احوال شخصية ، احالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق وسمعت أقوال شاهدى المطعون عليها وفي ٢٦/٤/١٩٨٣ قضت برفض الدعوى ، استأنفت المطعون عليها هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣١٥ لسنة ١٠٠ ق القاهرة وفي ٦/٢/١٩٨٤ حكمت محكمة الاستئناف غيابياً بإلغاء الحكم المستأنف وبإلزام الطاعن بأن يؤدى مبلغ ٧٢٠ ج متعة للمطعون عليها ، عارض الطاعن في هذا الحكم وفي ٦/٢/١٩٨٦ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المعارض فيه . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بتنقض الحكم . عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأها .

وحيث إن الطعن اقيم على سبب واحد ينحى به الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول ان الحكم الزمه بالمتعة للمطعون عليها على سند من أحكام القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ في حين أن المحكمة الدستورية العليا حكمت بعدم دستورته واصبح حكمها نافذاً قبل صدور الحكم المطعون فيه مما يمتنع معه تطبيقه على واقعة الدعوى ويوجب اعمال القانونين رقمي ٢٥ لسنة ١٩٢٠ ، ٢٥ لسنة ١٩٢٩ عليها ولما كان هذان القانونان لم يرد بهما نص على استحقاق المطلقه بعد الدخول للمتعة وكانت ارجح الآراء من مذهب أبو حنيفة الواجب الرجوع اليه طبقاً للمادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية لا توجب فرض المتعة في هذه الحالة فانه لا يكون ملزماً بأداء متعة للمطعون عنها واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ذلك ان النص في المادة ١٨٧ من الدستور على أنه «لا تسرى أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ العمل بها ولا يترتب عليها ، اثر فيما وقع قبلها . ومع ذلك يجوز في غير المواد الجنائية النص في القانون على خلاف ذلك بموافقة غلبية أعضاء مجلس الشعب ، مفاده أنه ولئن كن الاصل في القانون انه لا يسرى الا على الوقائع والمراكر القانونية التي تنشأ وتتم في النّرة من تاريخ العمل به الى حين الغائه الا أنه يجوز للسلطة التشريعية في غير المواد الجنائية ولا اعتبارات من العدالة والمصلحة العامة تستقل بتقدير مبرراتها ودواعيها ان تخرج على مبدأ عدم رجعية التشريع وتنص فيه صراحة على سريانه على الماضي . لما كان ذلك وكان النص في المادة السابعة من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية على أن «ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشر الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ وذلك عدا حكم المادة (٢٣ مكرراً) فيسرى حكمها من اليوم التالي لتاريخ نشره » يدل - وعلى ما أفصحت عنه الأجمال التحضيرية لهذا القانون - على أن المشرع قد استهدف بتقرير الرجعية

التي جاءت متفقة مع القواعد المقررة بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ ،
المقضى بعدم دستوريته لعيب لحق بإجراءات إصداره وإستناد سريانه إلى
تاريخ نشر الحكم القاضي بعدم دستوريته أن تسرى هذه الأحكام على المراكز
القانونية التي تكونت في ظل العمل بالقانون القديم ولم يصدر بتشريرها أحكام
حائزة لقوة الأمر المقضى وذلك تحقيقاً للعدالة والتسوية بين أصحاب الحقوق
الشرعية التي قننت بالقرار بقانون المشار اليه سواء من تمكن منهم من استصدار
حكم بات بها قبل صدور الحكم بعدم دستوريته ومن لم يتمكن من ذلك وهو
ما يؤيده أن المشرع لم يحدد لرجعية القانون الجديد رغم تضمنه في الجملة ذات
القواعد المقررة بالقانون القديم اليوم التالي لنشر الحكم بعدم دستورية الاخير
باعتباره اليوم الذي ينتهي فيه العمل به وإنما حدد لها يوم نشره اى في وقت
كانت أحكام القانون القديم فيه سارية مما يكشف عن رغبته في توفير
الاستمرارية لهذه الأحكام بعد تلافى العيب الذي شاب إجراءات اصداره
واخضاع الوقائع الناشئة في ظله للقواعد الماثلة المقررة بالقانون الجديد إذا لم
يكن قد صدر بشأنها حكم حائز لقوة الأمر المقضى ، لما كان ذلك ، وكانت
المادة ١٨ مكرراً من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بقانون
رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ - الذي يحكم واقعة الدعوى - توجب فرض متعة
للزوجة المدخول بها في زواج صحيح إذا طلقها زوجها دون رضاها ولا بسبب
من قبلها فإن الحكم المطعون فيه إذ أيد استحقاق المطعون عليها المتعة المقضى
بها على سند من أن الطاعن طلقها في ١٠/٦/١٩٨٠ دون رضاها ولا بسبب
من قبلها يكون قد انتهى إلى نتيجة صحيحة في القانون ولا يبيح أنه لم يعرض
في قضائه لأحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ وسريانه على واقعة الدعوى
دون القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ المحكوم بعدم دستوريته والذي امتنع
تطبيقه عليها من اليوم التالي لنشره في الجريدة الرسمية في ١٦/٥/١٩٨٥ ظالماً
أن ذلك القصور في الأسباب القانونية ليس من شأنه أن يغير وجه الزأى في
الدعوى وأن لمحكمة النقض أن ترد الحكم إلى الأساس الصحيح في القانون .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٨ من أبريل سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / محمد جلال الدين رافع نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين / صلاح محمد أحمد ، حسين محمد حسن ، محمد عاني أبو منصور ومصطفى
حسيب عباس محبور .

(١٤٢)

الظمن رقم ١٠٨ لسنة ٥٥ القضائية « احوال شخصية » :

(١) قانون « سريان القانون من حيث الزمان » .

الاصل . علم سريان القانون الا على الوقائع والمراكز القانونية التي تنشأ وتتم في الفترة
من تاريخ العمل به الى حين الغائه . الاستثناء . جواز الخروج على هذا الأصل في غير المواد
الجنائية والنص صراحة على سريانه على الماضي .

(٢) احوال شخصية « القانون الواجب التطبيق . الطاعة » . قانون « سريان
القانون من حيث الزمان » « دستورية القوانين » . قوة الأمر القضي . حكم
« تسييبه : ما يعد قصورا » .

النص في المادة السابعة من القانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ على العمل به اعتباراً من تاريخ
نشر الحكم بعدم دستورية القرار بقانون ١٩٧٩ / ٤٤ وليس من اليوم التال لتاريخ نشره .
عدله . توفير الاستمرارية لأحكام القانون القديم بعد تلاي النيب الذي شاب اجراءات اصداره
واخضاع الوقائع الناشئة في ظله للقواعد الماثلة المقررة بالقانون الجديد ما لم يكن قد صدر
بشأنها حكم حاز قوة الأمر القضي . (مثال بشأن الاعتراض على الطاعة) .

١ - مفاد نص المادة ١٨٧ من الدستور انه ولئن كان الأصل في القانون
انه لا يسرى إلا على الوقائع والمراكز القانونية التي تنشأ وتتم في الفترة من
تاريخ العمل به الى حين الغائه ، إلا أنه يجوز للسلطة التشريعية في غير المواد
الجنائية ولا اعتبارات من العدالة والمصلحة العامة تستقل بتقدير مبرراتها وذوافعها
أن تخرج على مبدأ عدم رجعية التشريع وتنص فيه صراحة على سريانه على
الماضي .

٢ - النص في المادة السابعة من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ بتعديل
بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية على أن « ينشر هذا القانون في

الجزيدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشر الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩. وذلك عدلًا لحكم المادة ٣٣ مكرراً فيسرى حكمها من اليوم التالى لتاريخ نشره، بدل سوغلى ما أفصحت عنه الأعمال التحضيرية لهذا القانون - على أن المشرع ، استهدف بتقرير الرجعية لأحكامه التى جاءت متفقة مع القواعد المقررة بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ المقضى بعدم دستوريته ليعبى لحق بإجراءات إصداره وإستناد سريانها إلى تاريخ نشر الحكم بعدم دستوريته أن تسرى هذه الأحكام على المراكز القانونية التى تكونت فى ظل العمل بالقانون القديم ولم يصدر بتقريرها أحكام حائزة لقوة الأمر المقضى وذلك تحقيقاً للعدالة والتسوية بين أصحاب الحقوق الشرعية التى قننت بالقرار بقانون المشار إليه سواء من تمكن منهم من استصدار حكم بات بها قبل صدور الحكم بعدم دستوريته ومن لم يتمكن من ذلك وهو ما يؤيده أن المشرع لم يحدد لرجعية القانون الجديد رغم تضمنه فى الجملة ذات القواعد المقررة بالقانون القديم اليوم التالى لنشر الحكم بعدم دستورية الأخير باعتباره اليوم الذى ينتهى فيه العمل به وإنما حدد لها يوم نشره أى فى وقت كانت أحكام القانون القديم فيه سارية مما يكشف عن رغبته فى توفير الاستمرارية لهذه الأحكام بعد تلافى العيب الذى شاب إجراءات إصداره وإخضاع القواعد الناشئة فى ظله للقواعد الماثلة المقررة بالقانون الجديد إذا لم يكن قد صدر بشأنها حكم حائز لقوة الأمر المقضى . إذ كان ذلك وكانت المادة ١١ مكرراً ثانياً من المرسوم بقانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ الذى يحكم واقعة الدعوى - تجيز للزوجة الاعتراض على دعوة الزوج لإيائها للعودة لمنزل الزوجية وأن ترفع هذا الاعتراض أمام المحكمة الابتدائية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ هذا الإعلان أوجب عليها أن تبين فى صحيفة الاعتراض الأوجه الشرعية التى تستند إليها فى امتناعها عن طاعة زوجها وإلا حكم بعدم قبول اعتراضها ، وهى فى جلستها ذات القواعد التى كانت مقررة فى القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ المحكوم بعدم دستوريته وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلغاء الحكم الابتدائى ورفض دعوى الاعتراض على الطاعة قد اكتفى بالقول بأنها أصبحت غير ذات موضوع

لامتناع تطبيق القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ المحكوم بعدم دستوريته عليها ، وتحجب بذلك عن الفصل في موضوع الاعتراض على الطاعة وعن أعمال حكم القانون الواجب تطبيقه عليها ، فإنه يكون قد شاب القصور في التسبب الذي أدى به إلى الخطأ في تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تحصل في أن الطاعة أقامت الدعوى رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٨٣ أحوال شخصية بناها الابتدائية ضد المطعون عليه للحكم بعدم الاعتداد بالإعلان الموجه لها في ١٩٨٣/٦/٢١ بدعوتها إلى الدخول في طاعته واعتباره كأن لم يكن وقالت بياناً لدعواها أنها زوجته وفي عصمته وإذ دأب على الإساءة إليها بالسب والضرب وامتنع عن الإنفاق عليها ودعاها بموجب ذلك الإعلان إلى الدخول في طاعته بمسكن مشغول بسكنى الغير فقد أقامت الدعوى ، أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق وبعد أن سمعت أقوال شهود الطرفين حكمت في - ١٩٨٤/٥/٢ بعدم الاعتداد بإنذار الطاعة المؤرخ ١٩٨٣/٦/٢١ واعتباره كأن لم يكن . استأنف المطعون عليه هذا الحكم لدى محكمة استئناف طنطا (مأمورية بناها) بالاستئناف رقم ٦٥ لسنة ١٧ وفي ١٩٨٥/٦/١٧ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض الدعوى بحالتها . طعن الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن : عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فجددت جلسة انظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب تنعى الطاعة بالسببين الشافعي والثالث منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في

التسبيب ، وفي بيان ذلك تقول أنه لما كانت محكمة أول درجة قد أقامت قضاءها في ١٩٨٤/٥/٢ بعدم الاعتداد بالإعلان المؤرخ ١٩٨٣/٦/٢١ بدعوتها إلى الدخول في الطاعة على سند من القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلغاء الحكم الابتدائي ورفض الدعوى بحالتها قد تأسس على أن المحكمة الدستورية العليا حكمت بعدم دستورية القرار بقانون المشار إليه وأصبح حكمها نافذاً في اليوم التالي لنشره في الجريدة الرسمية في ١٩٨٥/٥/١٦ ورتب على ذلك أن دعواها أصبحت غير ذات موضوع وكان الحكم قد تمحجب عن بيان حكم القانون الواجب تطبيقه على الدعوى ولم يقل كلمته في موضوعها فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النمي في محله ذلك أن النص في المادة ١٨٧ من الدستور على أنه « لا تسرى أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ العمل بها ، ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبلها . ومع ذلك يجوز في غير المواد الجنائية النص في القانون على خلاف ذلك بموافقة أغلبية أعضاء مجلس الشعب ، مفادة أنه ولئن كان الأصل في القانون أنه لا يسرى إلا على الوقائع والمراكز القانونية التي تنشأ وتتم في الفترة من تاريخ العمل به إلى حين إلغائه إلا أنه يجوز للسلطة التشريعية في غير المواد الجنائية ولا اعتبارات من العدالة والمصلحة العامة تستقل بتقدير مبرراتها ودوافعها أن تخرج على مبدأ عدم رجعية التشريع وتنص فيه صراحة على سريانه على الماضي . لما كان ذلك وكان النص في المادة السابعة من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ بتعديل بعض أحكام القوانين الأحوال الشخصية على أن « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشر الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ وذلك عدا حكم المادة (٣٣ مكرراً) فيسرى حكمها من اليوم التالي لتاريخ نشره » يدل - وعلى ما أفصحت عنه الأعمال التحضيرية لهذا القانون - على أن المشرع قد استهدف بتقرير الرجعية لاحكامه التي جاءت متفقة مع القواعد المقررة بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ المقضى بعدم

دستوريته ليعب لحق بإجراءات إصداره وإستاد مرياتها إلى تاريخ نشر الحكم القاضي بعدم دستوريته. أن تسرى هذه الأحكام على المراكز القانونية التي تكونت في ظل العمل بالقانون القديم ولم يصدر بتقريرها أحكام حائرة لقوة الأمر المقضى وذلك تحقيقاً للعدالة والتسوية بين أصحاب الحقوق الشرعية التي قنت بالقرار بقانون المشار إليه سواء من تمكن منهم من استصدار حكم بات بها قبل صدور الحكم بعدم دستوريته ومن لم يتمكن من ذلك وهو ما يؤيده أن المشرع لم يجدد لرجعية القانون الجديد رغم تضمينه في الجملة ذات القواعد المقررة بالقانون القديم اليوم التالى لنشر الحكم بعدم دستورية الأخير باعتباره اليوم الذى ينتهى فيه العمل به وإنما حدد لها يوم نشره أى في وقت كانت أحكام القانون القديم فيه سارية مما يكشف عن رغبته في توفير الاستمرارية لهذه الأحكام بعد تلافى العيب الذى شاب إجراءات إصداره وإخضاع الوقائع الناشئة في ظله للقواعد الماثلة المقررة بالقانون الجديد إذا لم يكن قد صلب بشأنها حكم حائر لقوة الأمر المقضى ، لما كان ذلك ، وكانت المادة ١١ مكرراً ثانياً من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ الذى يحكم واقعة الدعوى — تجيز للزوجة الاعتراض على دعوة الزوج لإياها للعودة لمنزل الزوجية وأن ترفع هذا الاعتراض أمام المحكمة الابتدائية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ هذا الإعلان وأوجبت عليها أن تبين في صحيفة الاعتراض الأوجه الشرعية التى تستند إليها في امتناعها عن طاعة زوجها وإلا حكم بعدم قبول اعتراضها وهى في حملتها ذات القواعد التى كانت مقررة في القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ المحكوم بعدم دستوريته وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلغاء الحكم الابتدائى ورفض دعوى الاعتراض على الطاعة قد اكتفى بالقول بأنها أصبحت غير ذات موضوع لامتناع تطبيق القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ المحكوم بعدم دستوريته عليها وتجب بذلك عن الفصل في موضوع الاعتراض على الطاعة وعن إعمال حكم القانون الواجب تطبيقه عليها فإنه يكون قد شابه القصور في التسيب الذى أدى به إلى الخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه لهذين السببين دون حاجة لبحث السبب الأول للطعن :

جلسة ٢٩ من أبريل سنة ١٩٨٧

بإدارة السيد المستشار / أحمد كمال سالم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / ماهر قلادة واصف ، مصطفى زعزوع نائب رئيس المحكمة ، حسين علي حسين
وحمدى محمد على .

(١٤٣)

العلم رقم ١٠٧٠ لسنة ٥٠ القضائية :

(١ - ٢) ايجار « ايجار الأمان » « التاجر مفروش » • محكمة الموضوع •

(١) اعتبار المكان المؤجر مفروشا • شرطه • اشتماله بالإضافة الى منفعة المكان ذاته
مفروشات أو منقولات ذات قيمة تغلب منفعتها منفعة العين خاليه • العبارة في وصف العين بأنها
مؤجرة مفروشة بتقيقة الحال لا بما ألبت بالقد •

(٢) محكمة الموضوع لتقدير جدية الغرض أو صوريته متى كان استغلالها سائفا •

(٣) خبرة « تقدير عمل الخبير » • محكمة الموضوع • ايجار • ايجار « ايجار
الأمان » التاجر مفروش •

(٣) تقدير الخبير من عناصر الإثبات في الدعوى • خدوعة لتقدير محكمة الموضوع
(مثال في ايجار مفروش) •

(٤ - ٥) ايجار « ايجار الأمان » « التاجر مفروش » •

(٤) إضافة المستأجر مفروشا الى العين منقولات أو مفروشات أخرى • لا ينفي أنها
أجرت اليه مفروشة • علة ذلك •

(٥) عدم الاخطار عن الإيجار المفروش • المادتان ٢٦ من ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، ٤١ من
ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ • عدم اعتباره قرينة على أن العين مؤجرة خالية • العبارة بتقيقة الواقع •

(٦) ايجار « ايجار الأمان : التاجر مفروش » • « قانون سريان من حيث
الزمان » •

(٦) وجوب قيد مفرد الإيجار المفروش بالوحدة المحلية • المادتان ٤٢ ، ٤٣ من ق ٤٩
لسنة ١٩٧٧ • عدم سريانه على المفرد التي انتهت في تاريخ سابق على العمل بالقانون المذكور
علة ذلك •

١ - المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن شرط اعتبار المكان المؤجر مفروشاً بحيث يخرج عن نطاق تطبيق قوانين إيجار الأماكن المتعلقة بتحديد الأجرة وإمتداد المدة أن تكون الإجارة قد شملت فوق منفعة المكان في ذاته مفروشات أو منقولات ذات قيمة تبرر تغليب منفعة تلك المفروشات أو المنقولات على منفعة العين خالية ، والعبرة في ذلك بحقيقة الواقع وليس بما أثبت بالعقد من وصف للعين بأنها مفروشة :

٢ - لمحكمة الموضوع تقدير جدية الفرش أو صورته على ضوء ظروف الدعوى وملاساتها وما تستنبطه فيها من قرائن بغير رقابة من محكمة النقض متى كان استخلاصها سائفاً له أصله في الأوراق ويكفي لحمل الحكم :

٣ - تقرير الخبير لا يعدو أن يكون عنصراً من عناصر الإثبات في الدعوى ينضم لتقدير محكمة الموضوع ، فلا على الحكم المطعون فيه إن التفت عن النتيجة التي خلص إليها الخبير بتقريره من أن حجم المفروشات وحالتها بالنسبة لاتساع الفيلا المؤجرة غير كاف للانتفاع بها على النحو المتعارف عليه وحسب طبيعة التعامل المفروش ، طالما أقام قضاءه بأن العين مؤجرة مفروشة على ما يكفي لحمله .

٤ - إضافة الطاعن - المستأجر مفروشاً - منقولات أو مفروشات أخرى إلى العين لا ينفي أنها أجزأت إليه مفروشة إذ لا يلزم أن تشتمل العين المؤجرة مفروشة على كل ما يتطلبه المستأجر للانتفاع بها ، بل يكفي أن تزود بمنقولات أو مفروشات ذات قيمة تبرر تغليب منفعتها على منفعة العين خالية :

٥ - عدم الإخطار عن الإيجار المفروش إعمالاً للمادة ٢٦ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المقابلة للمادة ٤١ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ لا يعد قرينة على أن العين مؤجرة خالية إذ العبرة بحقيقة الواقع :

٦ - لئن أوجب المادة ٤٢ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على المؤجر قيد عقد إيجار المفروش لدى الوحدة المحلية ، ورتبت المادة ٤٣ من ذات

القانون على تخلف هذا القيد عدم سماع دعواه ، إلا أنه لما كانت هذه القواعد الآمرة تسرى بأثر فوري على العقود القائمة وقت العمل بالقانون المذكور وتلك التي تبرم في تاريخ لاحق دون العقود التي انتهت في تاريخ سابق على نفاذه ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى أن عقد النزاع قد انتهى بانتهاء مدته في سنة ١٩٧٦ أى قبل العمل بالقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ مما لا محل معه لإخضاعه لما استحدثه القانون المذكور من إلزام المُوَجِّر بقيد عقد الإيجار المفروش كشرط لازم لسماع دعواه .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى ٤٠٠٤ لسنة ١٩٧٦ مدنى شمال القاهرة الابتدائية بطلب الحكم بخضوع عقدى الإيجار الصادرين لصالحه من المطعون ضدهم والمؤرخين ١٩٧٤/١/٢٣ ، ١٩٧٥/١٠/١ لقوانين إيجار الأماكن لورودها على مكان خال على نقيض ما ثبت فيهما من أنه مفروش . ثدبت محكمة الدرجة الأولى خبيراً ، وبعد أن قدم تقريره ، أقامت المطعون ضدهما دعوى فرعية في صورة طلب عارض للحكم بإخلاء الطاعن من ذات العين المؤجرة إليه مفروشة لإنهاء مدة العقد . قضت المحكمة في الدعوى الأصلية برفضها وفي الدعوى الفرعية بالإخلاء . استأنف الطاعن بالاستئناف ٤٦٠٩ لسنة ٩٦ في القاهرة ، وبتاريخ ١٩٨٠/٢/٣ حكمت محكمة الاستئناف برفضه وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقلمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وإذ عرض على المحكمة في غرفة مشورة رأيت أنه جدير بالنظر وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب حاصل ما ينمائه الطاعن بالثلاثة الأول منها الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب والتناقض، وفي بيان ذلك يقول أنه أثار أمام محكمة الاستئناف دفاعاً عاب فيه على الحكم الابتدائي إستخلاصه انتفاعه بالفيلا المؤجرة انتفاعاً كاملاً ما أثبتته الخبرية بتقريره من عدم وجود منقولات له بالعين المؤجرة، رغم إقرار المطعون ضدّهما بمذكرتهما المقتمة لجلسة ١٩٧٩/٥/٨ من إضافته منقولات إلى العين المؤجرة، ورغم ما قدمه من قوائم بشرائه هذه المنقولات، هذا فضلاً عما انتهى إليه الخبر من أن حجم المنقولات التي زودت بها العين المؤجرة غير كاف للانتفاع بها على النحو المتعارف عليه وحسب طبيعة التعامل المفروش، إلا أن محكمة الاستئناف تخلت عن وظيفتها ولم تواجه عناصر النزاع الواقعية والقانونية ولم تقل كلمتها في هذا الدفاع الجوهرى أو تبين سبب اطراحها له، كما أنه تمسك بأن "عدم قيد عقدي الإيجار طبقاً للمادة ٤/٢٦ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ يعد قرينة قاطعة على أن العين المؤجرة خالية إلا أن الحكم المطعون فيه لم ينضج هذه القرينة لتقديره، كما أغفل تحديد القيمة الإيجارية للمكان خالياً رغم لزوم ذلك لتقدير جدية المقروشات ومدى ملائمة الأجرة المتعاقد عليها للمكان مفروشاً دفعاً لشبهة التحايل على أحكام القانون.

وحيث إن هذا النعى غير مقبول، ذلك أن المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن شرط اعتبار المكان المؤجر مفروشاً بحيث يخرج عن نطاق تطبيق قوانين إيجار الأماكُن المتعلقة بتحديد الأجرة وامتداد المدة، أن تكون الإجارة قد شملت فوق منفعة المكان في ذاته مفروشات أو منقولات معينة ذات قيمة تبرر منفعة تلك المفروشات أو المنقولات على منفعة العين خالية، والعبرة في ذلك بحقيقة الواقع وليس بما أثبت بالعقد من وصف للعين بأنها مفروشة، ولحكم الموضوع تقدير جدية المفروش أو صورته على ضوء ظروف الدعوى وملابساتها وما تستنبطه منها من قرائن بغير رقابة من محكمة النقض متى كان استخلاصها سابقاً له أصله في الأوراق ويكون لحمل الحكم، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه فيها سطره من أسباب فيها أحوال إليه من

أسباب الحكم الابتدائي قد استخلص من وصف المنقولات المجهزة بها العين المؤجرة وصحتها وقيمتها أن العين مؤجرة مفروشة وتنفى بالفرض الذي تم التأجير من أجله ، وكان هذا الاستخلاص سائفاً وله سند في الأوراق ويؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ، وكان ما أثاره الطاعن من حجج وأوجه دفاع أخرى للتدليل على أن عين النزاع مؤجرة إليه خالية لا ينطوى على دفاع جوهري ، ذلك أنه إذ كان تقرير الخبير لا يعلو أن يكون عنصراً من عناصر الإثبات في الدعوى ينحصر لتقدير محكمة الموضوع فلا على الحكم المطعون فيه إن التفت عن النتيجة التي خلص إليها الخبير بتقريره من أن حجم المفروشات وحالتها بالنسبة لاتساع الفيلا المؤجرة غير كاف للانتفاع بها على النحو المتعارف عليه وحسب طبيعة التعامل المفروش ، طالما أقام قضاءه بأن العين مؤجرة مفروشة على ما يكفي لحمله ، كما أن إضافة الطاعن منقولات أو مفروشات أخرى إلى العين لا يبنى أنها أجرت إليه مفروشة إذ لا يلزم أن تشمل العين المؤجرة مفروشة على كل ما يتطلبه المستأجر للانتفاع بها ، بل يكفي أن تزود بمنقولات أو مفروشات ذات قيمة تبرر تغليب منفعتها على منفعة العين خالية ، هذا إلى أن عدم الإخطار عن الإيجار المفروش إعمالاً للمادة ٢٦ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المقابلة للمادة ٤١ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ لا يعد قرينة على أن العين مؤجرة خالية إذ العبرة بحقيقة الواقع ، وإذا كانت العين المؤجرة مفروشة لا تخضع في تحديد أجرتها لقوانين إيجار الأماكن وإنما لطلق إرادة المتعاقدين ، ومن ثم فإن تحديد أجرتها خالية ومقارنتها بأجرتها مفروشة وصولاً لتقدير جدية المفروشات أمر يضحى ولا جدوى منه ، لما كان ما تقدم وكانت هذه الحجج وأوجه الدفاع التي ساقها الطاعن للتدليل على أن عين النزاع مؤجرة إليه خالية لاتتضمن دفاعاً جوهرياً ، فإنه لا يعيب الحكم المطعون فيه إغفاله الرد عليها إذ لا إزام على محكمة الموضوع أن تتبع الخصوم في مناحي دفاعهم ويختلف حججهم والرد على كل منها استقلالاً ، وبالتالي فإن النعي برمته لا يعلو أن يكون جدلاً فيما لمحكمة الموضوع سلطة تحصيله وتقديره بغية الوصول إلى نتيجة مغايرة ، وهو ما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إن حاصل النعي بالسبب الرابع مخالفة القانون ، وفي بيانه يقول أنه لما كان القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بما نص عليه في المادتين ٤٢ ، ٤٣ قد أوجب قيد عقد إيجار المفروش واعتبره شرطاً لازماً لسماع الدعوى التي تقام في ظل العمل بأحكامه ، وكان هذا الجزء متعلقاً بالنظام العام ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يتحقق من قيد عقد الإيجار بالوحدة المحلية كشرط لازم لسماع دعوى المطعون ضدهم التي أقيمت بعد العمل بالقانون المذكور فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ، ذلك أنه وإن أوجبت المادة ٤٢ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على المؤجر قيد عقد إيجار المفروش لدى الوحدة المحلية ، ورتبت المادة ٤٣ من ذات القانون على تخلف هذا القيد عدم سماع دعواه ، إلا أنه لما كانت هذه القواعد الآمرة تسرى بأثر فوري على العقود القائمة وقت العمل بالقانون المذكور وتلك التي تبرم في تاريخ لاحق دون العقود التي انتهت في تاريخ سابق على نفاذه ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى أن عقد النزاع قد انتهى بانتهاء مدته في سنة ١٩٧٦ أي قبل العمل بالقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بما لا عمل معه لإخضاعه لما استحدثه القانون المذكور من التزام المؤجر بقيد عقد الإيجار المفروش كشرط لازم لسماع دعواه ، ومن ثم يكون النعي على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٦ من مايو سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / احمد كمال سالم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / ماهر قلادة واصف ، مصطفى زعزوع نائب رئيس المحكمة ، حمدي محمد على
وعبد الحميد سليمان .

(١٤٤)

الظن رقم ١٥ لسنة ٥٣ القضائية :

(١) حكم • ايجار • ايجار الامكن » •

الايجار والحكر • ماعية كل منهما • اغفال المتعافدين تحديد منذ لعقد الايجار ،
لا يجله حكراً • مؤداة • اعتباره منقداً للمدة المحددة لدفع الأجرة اعمالاً للقانون المدنى
القديم السارى وقت ابرامه •

(٢) نقض • اسباب الظن : السبب الجديد » • حكم • تقادم •

عدم تمسك الطاعنة أمام محكمة الموضوع باكتسابها الحق العيني فى الحكر بالتقادم •
اعتباره سبباً جديداً • عدم جواز اثره لأول مرة أمام محكمة النقض •

(٣) ايجار • ايجار الامكن » • قانون • سريان القانون » • نظام عام •
التصاق •

عقد الايجار • خضوعه للقانون الذى ابرم فى ظله • الاستثناء • صدور قانون جديد
متعلق بالنظام العام • سريانه باثر فوري مباشر • غلو قوانين ايجار الامكن من كيفية تقدير
المستحق للمستأجر عند انتهاء العقد المحرر فى ظل القانون المدنى الملغى مقابل ما يقيمه من مبان
على الارض المؤجرة • اثره • خضوعه لقواعد الالتصاق • المادة ٦٥ مدنى قديم •

١ - إذ أبرم عقد التداعى فى ١٩٣٩/٨/٣١ أى فى ظل العمل بالقانون
المدنى الملغى الذى لم يتضمن نصوماً تحكم الأوضاع الخاصة بالحكر ، والمستقر
عليه أن منشأ نظام الحكر هو الشريعة وليان ماهيته وأحكامه يجب الرجوع
إلى قواعدها ، وقد عرف الفقهاء الحكر بأنه عقد إيجار يبيع للمحتكر الانتفاع
بالبناء المحكر إلى أجل غير مسمى أو إلى أجل طويل معين مقابل دفع أجسرة
الحكر وهى أجسرة المثل التى قد تزيد أو تنقص أثناء سريان العقد ، وأنه

يرتب للمحتكر حقاً عينياً على العقار المحكر ، ويكون البناء أو الغراس الذي يقيمه المحتكر ملكاً خالصاً له أن يبيعه أو يهبه أو يرهنه أو يورثه ، والمحكر على النحو المتقدم يختلف عن الإيجار الذي ينقذ في الأصل لمدة محددة لقاء أجرة ثابتة ولا يرتب للمستأجر سوى حق شخصي والبن في عقد التداعي والذي أبيع فيه للمؤجر حق فسخه في أى وقت يراه ، ونص فيه على أيلولة الانقضاء إلى المؤجر في حالة فسخ العقد للتراخي في دفع الأجرة ، وحيل فيه بين المستأجرة وبين تأجير الانقضاء أو بيعها أو رهنها أو هبتها بغير إذن المؤجر ، وحددت فيه أجرة ثابتة لا تتغير إلا باتفاق طرفيه ، أن إرادة عاقله قد انصرفت ، كما تفصح عباراته إلى إبرام عقد إيجار ولم تتجه إلى تحكير الأرض لصالح الطاعة ، ولا ينال من ذلك أن المتعاقدين أغفلا تحديد مدة العقد إذ ليس من شأن ذلك وحده اعتبار العقد حكراً دائماً مفاداً انصراف إرادتهما إلى أعمال نصوص القانون المدني السارية وقت إبرامه والتي تقضى باعتبار الإيجار منعقداً للمدة المحددة لدفع الأجرة .

٢ - إذ لم يسبق للطاعة التمسك أمام محكمة الموضوع باكتسابها الحق العيني في الحكر بالتقادم ، وبالتالي فإنه وأياً كان وجه الرأى فيه - يعد سبباً جديداً لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة التقض :

٣ - المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن عقد الإيجار يخضع للقانون السارى وقت إبرامه ما لم يصدر أثناء سريانه قانون جديد متعلق بالنظام العام فتسرى أحكامه بأثر مباشر ، وقوانين إيجار الأماكن المتعلق بالنظام العام لم تتعرض لكيفية تقدير المستحق للمستأجر مقابل المبالغ التي يقيمها على الأرض المؤجرة عند انتهاء العقد ، ونصوص التقنين المدني القائم التي وردت في هذا الشأن غير متعلقة بالنظام العام وإنما هي قواعد مقررة أو مكملة ، ومن ثم فإن عقد التداعي الذي أبرم في ١٩٣٩/٨/٣١ يظل خاضعاً في هذه الخصوصية لأحكام القانون المدني الملغى - والقانون المدني القديم لم ينظم هذه الحالة في باب الإيجار ، ومن ثم يتعين الرجوع إلى القواعد العامة التي أوردها في شأن

الالتصاق في المادة ٦٥ منه ومؤداها أن المؤجر يكون بالخيار بين طلب إزالة البناء وبين طلب إيقائه ، فإن طلب إزالته التزم المستأجر أن يقوم به على نفقته وعليه أن يرد العين إلى أصلها أو يدفع تعويضاً للمؤجر عما أحدثه من الخسارة بسبب إزالة البناء ، وإن طلب المؤجر إبقاء البناء فعليه أن يدفع تعويضاً هو أقل القيمتين قيمة البناء مستحق الهدم وما زاد في العين بسبب البناء .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى ٩٦٧ لسنة ١٩٧٤ بندر الزقازيق الجزئية بطلب الحكم بانتهاء العقد المؤرخ ١٩٧٩/٨/٣١ والمتضمن تأجير مورثه قطعة أرض فضاء للطاعة ، مع تسليمه الأرض خالية مما عليها من أنقاض أو بما عليها من أنقاض مبان مستحقة الإزالة نظير الثمن الذي يقدره الخبير على أن يخص منه الأجرة المتأخرة . نذبت المحكمة خبيراً أقدم تقريراً أورد فيه أن قيمة المباني المراد إزالتها تجاوز نصاب المحكمة الجزئية التي أحالت الدعوى إلى محكمة الزقازيق الابتدائية وقيدت برقم ٧٤٨ لسنة ١٩٧٦ . قضت المحكمة الابتدائية بإجابة المطعون ضده إلى طلباته في ضوء ما جاء بتقرير الخبير بشأن تقدير قيمة المباني مستحقة الإزالة بمبلغ ٢٧٧ جنيه . استأنفت الطاعة بالاستئناف ٨٠ لسنة ٢٤ ق المنصورة (مأمورية الزقازيق) ، وبشايخ / / ١٩ حكمت محكمة الاستئناف برفضه وثأيد الحكم المستأنف . طعن الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وإذ عرض على المحكمة في غرفة مشورة رأيت أنه جدير بالنظر وباجلسة المحددة التزم النيابة رأيها :

وحيث إن العطن أقيم على ثلاثة أسباب تنعى الطاعة بالأول منها على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب ، ذلك أنها تمسكت أمام محكمة الاستئناف بتطبيق أحكام المحكم على عقد التداعي واعتبار مدته ستين عاماً ، كما تمسكت باكتسابها الحق العيني في المحكم بالتقادم ، ولذا أغفل الحكم المطعون فيه الرد على هذا الدفاع الجوهرى مكثفياً بالإحالة إلى أسباب الحكم الابتدائى التى لم تعرض له لأنه لم يكن قد أبدى أمام محكمة الدرجة الأولى ، فإنه يكون مشوباً بالقصور .

وحيث إن النعى في شقه الأول غير سديد، ذلك أنه لما كان عقد التداعي قد أبرم في ١٩٣٩/٨/٣١ أى في ظل العمل بالقانون المدني الملغى الذى لم يتضمن نصوصاً تحكم الأوضاع الخاصة بالمحكم ، وكان المستقر عليه أن منشأ نظام المحكم هو الشريعة الإسلامية وليان ماهيته وأحكامه يجب الرجوع إلى قواعدها ، وقد عرف الفقهاء المحكم بأنه عقد إيجار يبيع للمحتكر الانتفاع بالبناء المحكم إلى أجل غير مسمى أو إلى أجل طويل معين مقابل دفع أجرة المحكم وهى أجرة المثل التى قد تزيد أو تنقص أثناء سريان العقد ، وأنه يرتب للمحتكر حقاً عينياً على العقار المحكم ، ويكون البناء أو الفراس الذى يقيمه المحتكر ملكاً خالصاً له أن يبيعه أو يهبه أو يرهنه أو يورثه ، وكان المحكم على النحو المتقدم يختلف عن الإيجار الذى يتعقد في الأصل لمدة محددة لقاء أجرة ثابتة ولا يرتب للمستأجر سوى حق شخصى ، ولما كان البين في عقد التداعي والذى أبيع فيه للمؤجر حق فسخه في أى وقت يراه ، ونص فيه على أيولة الأنقاض إلى المؤجر في حالة فسخ العقد للتراسخ في دفع الأجرة ، وحيل فيه بين المستأجرة وبين تأجير الأنقاض أو بيعها أو رهنها أو هبتها بغير إذن المؤجر ، وحددت فيه أجرة ثابتة لم تتغير إلا باتفاق طرفيه ، إن إرادة عاقيه قد انصرفت وكما تفصح عباراته إلى إبرام عقد إيجار ولم تتجه إلى تحكير الأرض لصالح الطاعة ، ولا ينال من ذلك أن المتعاقدين أخفلا تحديد مدة للعقد ، إذ ليس من شأن ذلك وحده اعتبار العقد حكراً وإنما مفاده انصراف إرادتهما إلى إعمال نصوص القانون المدني السارية وقت إبرامه والتي تقضى باعتبار

الإيجار منعقداً للمدة المحددة لدفع الأجرة ، وإذ ألزم الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتبر العقد إيجاراً ، وكان ما أثاره الطاعن من دفاع بشأن اعتباره حكراً ليس من شأنه أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى وبالتالي فلا يعتبر دفاعاً جوهرياً ولا يعيب الحكم إغفال الرد عليه بأسباب مستقلة والنمى فى شقه الثانى غير مقبول ، إذ لم يسبق للطاعنة التمسك أمام محكمة الموضوع باكتسابها الحق العيى فى الحكر بالتقادم ، وبالتالي فإنه - وأياً ما كان وجه الرأى فيه - يعد سبباً جديداً لا يجوز لثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن حاصل النمى بالسبب الثانى الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيانه تقول الطاعنة أنها تمسكت أمام محكمة الموضوع بأنها أقامت مبان جديدة بالأرض المؤجرة تستحق بشأنها ما أنفقته فى التحسينات أو ما زاد فى قيمة العقار . إعمالاً للمادة ٥٩٢ من القانون المدنى ، وإذ انتهى الحكم المطعون فيه إلى أحقيتها فى أنقاض قيمة المباني مستحقة الإزالة فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النمى غير سليم ، ذلك أن المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن عقد الإيجار يخضع للقانون السارى وقت إبرامه ما لم يصدر أثناء سريانه قانوناً جديداً يتعلق بالنظام العام فتسرى أحكامه بأثر مباشر ، ولما كانت قوانين إيجار الأماكن المتعلقة بالنظام العام لم تتعرض لكيفية تقدير المستحق للمستأجر مقابل المباني التى يقيمها على الأرض المؤجرة عند انتهاء العقد ، وكانت نصوص القانون المدنى القائم التى وردت فى هذا الشأن غير متعلقة بالنظام العام وإنما هى قواعد مقررّة أو مكلّة ، ومن ثم فإن عقد التداعى الذى أبرم فى ١٩٣٩/٨/٣١ يظل خاضعاً فى هذه الخصوصية لأحكام القانون المدنى الملغى ، وإذ كان القانون المدنى القديم لم ينظم هذه الحالة فى باب الإيجار ، ومن ثم تعين الرجوع إلى القاعدة العامة التى أوردها فى شأن الالتصاق فى المادة ٦٥ منه ومؤداها أن المؤجر يكون بالخيار بين طلب إزالة البناء وبين طلب إبقائه ، فإن طلب إزالته ألزم المستأجر أن يقوم به على نفقته

وعليه أن يرد العين إلى أصلها أو يدفع تعويضاً للمؤجر عما أحدثه من الخسارة بسبب إزالة البناء ، وإن طلب المؤجر إبقاء البناء فعليه أن يدفع تعويضاً هو أقل القيمتين قيمة البناء مستحق الهدم وما زاد في العين بسبب البناء ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن حاصل النعي بالسبب الثالث أنها تمسكت بحق الحبس وحتى يدفع المطعون ضده قيمة ما أقامته من مبانٍ إلا أن الحكم المطعون فيه أطرح هذا الدفء فجاء حكمه بإلزامها بالتسليم سابقاً لأوانه .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ، ذلك أنه لما كان البين في مدونات الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أنه علق التزام الطاعة بالتسليم على قيام المطعون ضده بدفع قيمة المباني مستحقة الإزالة ، فإنه يكون قد عرض صراحاً لما أثارته الطاعة من حقها في الحبس وأجابهها إلى طلبها ويكون النعي في غير محله ؛

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٦ من مايو سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / سيد عبد الباقي سيف نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / عبد المنصف حاشم نائب رئيس المحكمة ، جمال الدين شلقاني ، صلاح محمود
عويس ومحمد رشاد مبروك .

(١٤٥)

الطعن رقم ٦١٣ لسنة ٥٣ القضائية :

(١) دعوى « تكييف الدعوى » • محكمة الموضوع « تكييف الدعوى » •

(١) سلطة محكمة الموضوع في تحديد الأساس القانوني الصحيح للدعوى • عدم اعتباره
تغيرا لسببها أو موضوعها •

(٢ - ٣) عمل « حوافز الابتكار » • شركات •

(٢) حوافز الابتكار في قانون العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ والقرار
الجمهوري رقم ١٠٥٣ لسنة ١٩٦٧ • نطاق تطبيقها • ما يكتشفه العامل من اختراعات
أثناء وبسبب تأدية وظيفته نتيجة تجارب كلف بها أو داخلته في واجبات عمله أو لها صلة
بالنشئون العسكرية •

(٣) استحقاق العامل المقابل المتصور عليه في المادة ٣/٦٨٨ مدني • مناهة • أن يوفق
العامل إلى اختراع ذي أهمية اقتصادية •

(٤ - ٥) محكمة الموضوع « مسائل الواقع » • حكم « تسبيب الحكم » •
خبرة البات •

(٤) سلطة محكمة الموضوع في تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها ،
ما دامت تقيم قطعاها على أسباب سائفة • عدم التزامها بتتبع حجج الخصوم والرد استغلا
على كل حجة أو إجابة الطاعن لطلب إعادة الأمور إلى نصابها •

(٥) تقدير عمل الحبير من سلطة محكمة الموضوع • لها الأخذ بتقريره كله أو بعضه •

(٦) حكم « عيوب التليل » « التناقض » •

التناقض الذي يصيب الحكم • ملحيته •

١ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن على محكمة الموضوع أن تحدد من تلقاء نفسها الأساس القانونى الصحيح للدعوى ، ولا يعد ذلك منها تغييراً لسببها أو موضوعها :

٢ - مفاد نص المادة الرابعة من القرار الجمهورى رقم ١٠٥٣ لسنة ١٩٦٧ بشأن نظام حوافز الابتكار والترشيد والتميز فى الأداء ، بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية - الذى ساقه المطعون عليه سنداً لدعواه - والمادة ٤٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام الذى حل محل القرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام وبإلغاء القرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام والقرارات المعدلة له أن نطاق تطبيقها ينحصر فيما يكتشفه العامل أو يبتدى إليه من اختراعات أثناء ويسبب تأديته وظيفته متى كانت نتيجة لتجارب كلف بها أو كانت داخلة فى نطاق واجبات عمله أو كانت له صلة بالشئون العسكرية :

٣ - مناط استحقاق العامل للمقابل الخاص المنصوص عليه فى الفقرة الثالثة من المادة ٦٨٨ من القانون المدنى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يوفق العامل إلى اختراع ذى أهمية اقتصادية .

٤ - المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن محكمة الموضوع لها السلطة فى تحصيل فهم الواقع فى الدعوى وفى تقديرها يقدم لها من أدلة وحسبها أن تبين الحقيقة التى اقتنعت بها وأن تقيم قضاها على أسباب سائفة تكفى لحمله ، وهى غير ملزمة بأن تتبع الخصوم فى مختلف أقوالهم وخججهم وترد استقلالاً على كل حجة أو قول أوأثروه ما دام قيام الحقيقة التى اقتنعت بها وأوردت دليلها فيه الرد الضمنى المسقط لتلك الأقوال والحجج ، وغير ملزمة أيضاً بإجابة الطاعن إلى طلب إعادة المأمورية إلى الخبير متى وجدت فى أوراق الدعوى ما يكفى لتكوين عقيدتها للفصل فيها ، وقضاؤها دون إشارة إليه يعتبر قضاء ضمناً برفضه .

٥ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تقدير عمل أهل الخبرة متروك لمحكمة الموضوع ، فلها أن تأخذ بتقرير الخبر كله ، كما لها أن تأخذ ببعض ما جاء به وتطرح بعضه إذ هي لا تقضى إلا على أساس ما تطمئن إليه منه .

٦ - التناقض الذي يعيب الحكم ويفسده هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - الذي تنأى به الأسباب بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حمل الحكم عليه أو ما يكون واقعاً في أسبابه بحيث لا يمكن أن يفهم على أى أساس قضى الحكم بما قضى به في منطوقه .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسامع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٧٣٧ سنة ١٩٧٨ مبدئياً فيها الابتدائية بطلب الحكم بإلزام الشركة الطاعنة بأن تدفع له مبلغ ٥٠٠٠ جنيه تعويضاً عن استغلالها لاختراع توصل إليه إبان عمله لديها - هو ابتكار آلة لتنسج القطن حلت محل العمل اليدوى ومجملها بقسم براءات الاختراعات بأكاديمية البحث العلمى برقم ١٤٣ لسنة ١٩٧٦ ، وعماً بذله من جهد حتى توصل إلى هذا الابتكار وما وفره من نفقات لها صفة التكرار سنوياً ، واستند في تقدير التعويض إلى الجدول المرافق للقرار الجمهورى رقم ١٠٥٣ لسنة ١٩٦٧ ، وبعد أن قدم الخبر الذى نادته المحكمة تقريره - حكمت بتاريخ ١٩٨١/٤/٢٨ بإلزام الطاعنة بأن تدفع للمطعون عليه المبلغ المطالب به . إستأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة إستئناف طنطا (مأمورية فيها) بالإستئناف رقم ٣٥٩ سنة ١٤ ق ، وبتاريخ ١٩٨٣/٢/٢٨ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض

وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة قرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب تنمى الطاعنة بالأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، إذ اعتبر العمل الذى قام به المطعون عليه اختراعاً وطبق على واقعة الدعوى نص المادة ٦٨٨ من القانون المدنى ، فى حين أن المطعون عليه أسس دعواه على القرار الجمهورى رقم ١٠٥٣ لسنة ١٩٦٧ ولم يقدم ما يفيد أن أكاديمية البحث العلمى إعتمدت بالعمل الذى قام به كاختراع ، وأن الثابت من تقرير الخبير المتدب الذى عول عليه فى قضائه أن ما قام به المذكور مجرد تحسين وليس خلقاً من عدم يخضع لأحكام القرار الجمهورى سالف البيان .

وحيث إن هذا النعمى غير سديد ، ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن على محكمة الموضوع أن تحدد من تلقاء نفسها الأساس القانونى الصحيح للدعوى ، ولا يعد ذلك منها تغييراً لسببها أو موضوعها ، لما كان ذلك ، وكان مفاد نص المادة الرابعة من القرار الجمهورى رقم ١٠٥٣ لسنة ١٩٦٧ بشأن نظام حوافز الابتكار والترشيد والتميز فى الأداء بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية - الذى ساقه المطعون عليه سنداً لدعواه - والمادة ٤٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام الذى حل محل القرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام وبإلغاء القرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام والقرارات المعدلة له أن نطاق تطبيقهما ينحصر فيما يكشفه العامل أو يهتدى إليه من اختراعات أثناء وبسبب تأديته وظيفته متى كانت نتيجة لتجارب كلف بها أو كانت داخلة فى نطاق واجبات عمله أو كانت لها صلة بالشئون العسكرية ، وإذ كان منطقتا استحقاق العامل المقابل الخاص المنصوص عليه فى الفقرة الثالثة من المادة ٦٨٨ من القانون المدنى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يوفق العامل إلى اختراع ذى أهمية اقتصادية ، فإن الحكم

المطعون فيه إذ خلص بأسباب سائفة لها أصلها الثابت بالأوراق - إلى أن الابتكار الذي أبتدعه المطعون عليه جاء وليد إجتهد ذاتي من عامل غير مكلف بالإبتداع و الابتكار والتطوير أجرى به تعديلا في مسار ماكينات الحليج قديمة العهد نجم عنه تحقيق أرباح كبيرة ووفرة في الإنتاج والاستغناء عن طائفة من العمال الموسمين وترتب عليه نمو الاقتصاد القومي في قطاع هام من قطاعات الصناعة والاقتصاد المال وهو إبداع لم يسبقه إليه أحد من مهتمى الطاعنه وفنيها ممن تعهد إليهم بمهمة الإبتكار والتطوير، ثم قضى بإيجابته إلى طلباته إستناداً إلى نص المادة ٦٨٨ سالف البيان - يكون قد التزم بطلباته وصادف صحيح القانون في قضائه ، ويكون النعى بهذا السبب في غير محله .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبين الثاني والثالث على الحكم المطعون فيه القصور في التسبب والإخلال بحقها في الدفاع إذ أغفل الرد على ما تمسكت به من أن المطعون عليه تقاضى منها بغير تحفظ مبلغ ١٠٥ ج مكافآت عن العمل الذي قام به وهو ما يعتبر رضاء ضمنيّاً منه منبياً لكافة حقوقه قبلها ، وبأن القواعد التي وضعها القرار الجمهوري رقم ١٠٥٣ لسنة ١٩٦٧ للمكافآت ليست من النظام العام فيجوز للعامل أن يقبل أقل الفئات الواردة به ، وبأن هناك أربع شركات أخرى إستفادت من ذلك العمل ، وطلبت إعادة الأمور إلى الخبير المتدب لبيان ما عاد عليها منه حتى يمكن حساب ما تلزم به قبله :

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن محكمة الموضوع لها السلطة في تحصيل فهم الواقع في الدعوى وفي تقدير ما يقدم لها من أدلة ، وحسبها أن تبين الحقيقة التي إقتنت بها وأن تقيم قضاءها على أسباب سائفة تكني لحمله ، وهي غير ملزمة بأن تتبع الخصوم في مختلف أقوالهم وحججهم وترد إستغلالاً على كل حجة أو قول أثاروه مادام قيام الحقيقة التي إقتنت بها وأوردت دليلها فيه الرد الضمني المسقط لتلك الأقوال والحجج ، وغير ملزمة أيضاً بإجابة الطاعن إلى طلب إعادة الأمور إلى الخبير متى وجبت في أوراق الدعوى ما يكفي

لتكوين عقيدتها للفصل فيها ، وقضاؤها فيها دون إشارة إليه يعتبر قضاء ضمنيًا يرفضه ، ولما كان ذلك ، وكان الين من الرد على السبب الأول من أسباب هذا الطعن أن محكمة الموضوع في حدود سلطتها في فهم الواقع في الدعوى وتقدير الأدلة فيها وما أطمأنت إليه من تقرير الخبير المتدب -- بينت الحقيقة التي إقتنت بها وأوردت دليلها بعد أن وجدت في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها للفصل فيها ، وأقامت قضاها على أسباب سائفة تكفي لحمله ، فإنه لا عليها إن هي لم تتبع الطاعة في مناحي دفاعها ، ومن ثم فإن هذا النعي لا يبدو أن يكون جدلا موضوعياً غير جائز أمام محكمة التقض .

وحيث إن الطاعة تنعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه التناقض ، إذ عول في قضائه على ما ورد بتقرير الخبير المتدب بشأن ما حققه عمل المطعون عليه من خفض في النفقات قدره بمبلغ ٥٢٠٠٠ ج وأطرح ما ورد بهذا التقرير من أن المبلغ سالف الإشارة يخص شركات أخرى معها وقضى بإلزامها بكل التعويض الذي قدره رغم أنها لا تتحمل إلا بخمسة فقط .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ، ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تقدير عمل أهل الخبرة متروك لمحكمة الموضوع ، فلها أن تأخذ بتقرير الخبير كله ، كما لها أن تأخذ ببعض ما جاء به وتطرح بعضه إذ هي لا تقضى إلا على أساس ما تطمئن إليه منه ، لما كان ذلك فإن أخذ الحكم المطعون فيه ببعض ما جاء بتقرير الخبير وأطرحه البعض الآخر - لا يجعله معيياً بالتناقض ، لأن التناقض الذي يعيب الحكم ويفسده هو وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - الذي تنأحي به الأسباب بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حمل الحكم عليه أو ما يكون واقعاً في أسبابه بحيث لا يمكن معه أن ينهم على أي أساس قضى الحكم بما قضى به في منطوقه ، ومن ثم يكون هذا النعي على غير أساس ..

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٧ من مايو سنة ١٩٨٧

الرئاسة السيد المستشار / مصطفى صالح سليم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / إبراهيم زغو نائب رئيس المحكمة . محمد حسن العلي ، مدوح السعيد
ولطفى عبد العزيز .

(١٤٦)

اللعن رقم ٦٨٨ لسنة ٥٥ القضائية :

(١ ، ٢) قوة الأمر المقضى • حكم « حجية الحكم » •

(١) المنع من إعادة النزاع في المسألة المقضى فيها • شرطه • وحدة المسألة في الدعويين
واستقرار حقيقتها بالحكم الاول ، وان تكون هي بذاتها الأساس فيما يدعى به في الدعوى
الثانية بين نفس الخصوم •

(٢) القضاء النهائي السابق بطرد المطعون ضده من منزل التداوى • اكتسابه قوة الأمر
المقضى • أثره • منع الخصوم من العودة الى المناقشة في المسألة التي فصل فيها بأى دعوى
تالية ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبقثارها في الدعوى •

١ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المنع من إعادة طرح النزاع في
المسألة المقضى فيها يشترط فيه أن تكون المسألة واحدة في الدعويين وهي تكون
كذلك إذا كانت هذه المسألة المقضى فيها نهائياً أساسية لا تتغير ، وأن يكون
الطرفان قد تناقشا فيها في الدعوى الأولى واستقرت حقيقتها بينهما بالحكم
الأول لاستقراراً جامعاً مانعاً ، وأن تكون هي بذاتها الأساس فيما يدعى به في
الدعوى الثانية بين نفس الخصوم :

٢ - الحكم الصادر نهائياً بطرد المطعون ضده من منزل التداوى
تأسيساً على أن سبب شغله له كان علاقة العمل بينه وبين الطاعن والتي ثبت
للمحكمة إنهاؤها دون أن تعول على ما أثاره المطعون ضده فيها من أنه يشغل
المنزل المذكور تبعاً لإستئجاره لأرض مملوكة للطاعن ، يكون قد حسم النزاع
بين الطرفين في شأن سبب شغل هذا المنزل وحاز قوة الأمر المقضى في هذه
للمسألة بما يمنع الخصوم من التنازع فيها بالدعوى الحالية ، إذ أنه متى حاز

الحكم قوة الأمر المقضى فإنه يمنع الخصوم في الدعوى التي صدر فيها من العودة إلى المناقشة في المسألة التي فصل فيها بأى دعوى تالية يثار فيها هذا النزاع ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق لإثارتها في الدعوى الأولى أو أثبتت ولم يبحها الحكم الصادر فيها .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ١١٩٤ سنة ١٩٨٣ مدنى القيوم الابتدائية وطلب فيها الحكم بإعادة وضع يده على المنزل المين في الأوراق والحكم بعدم الاعتداد بمحضر التسليم المؤرخ ١٩٨٣/٥/٣١ بناء على الحكم الصادر في الدعوى رقم ٣٩٢ سنة ١٩٨٠ مدنى جزئى أبشواى وكف منازعة الطاعن له ، وقال بياناً لها أن الطاعن كان قد حصل ضده على حكم في الدعوى رقم ٣٩٢ سنة ١٩٨٠ المشار إليها بطرده من المنزل المذكور بمقولة لإنهاء عمله لديه وقد تأيد هذا الحكم إستئنافاً بالإستئناف رقم ٥٣ سنة ١٩٨٢ مستأنف القيوم رغم ما قدم فيها من أدلة تثبت قيامه بإعادة بناء المنزل بمنافسة ورغم ما أثبتته خبير تلك الدعوى من أنه يستأجر مساحة من أطيان الطاعن والتي وزعت عليه من الحراسة يقع بها المنزل المذكور مما يعد بذلك مخصصاً لمنفعتيها حسب العرف الزراعى السائد فأقام الدعوى بطلباته سائلة البيان . دفع الطاعن بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها نهائياً في الدعوى رقم ٣٩٢ سنة ١٩٨٠ مدنى جزئى أبشواى وبتاريخ ١٩٨٤/٢/٢١ حكمت المحكمة بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في الدعوى رقم ٣٩٢ سنة ١٩٨٠ مدنى جزئى أبشواى . إستأنف المطعون ضده هذا الحكم لدى محكمة إستئناف

بني سويف بالإستئناف رقم ٢٧٧ س ٢٠ ق مدني «أمورية القيوم» . وبتاريخ ١٩٨٥/١/٩ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وللمطعون ضده بطلباته . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بتقضي الحكم وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة قرأت أنه جسددير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها :

وحيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقول أن الحكم ناقض الحكم السابق صدره في الدعوى رقم ٣٩٢ سنة ١٩٨٠ مدني جزئي أبشواى بينه وبين المطعون ضده والذي قضى نهائياً بطرد الأخير من المنزل محل النزاع ، وإذ كان قضاء الحكم في تلك المسألة قد حاز بذلك قوة الشيء المحكوم فيه بحيث يمتنع على المحكمة إعادة النظر فيها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى للمطعون ضده بتمكينه من المنزل المذكور بناء على ما ساقه من دليل لم يبحثه الحكم السابق ، فإنه يكون قد فصل في النزاع على خلاف حكم سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الشيء المحكوم به ، بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي صحيح ، ذلك أنه من المقرر - في قضاء هذه المحكمة أن المنع من إعادة طرح النزاع في المسألة المقضى فيها يشترط فيه أن تكون المسألة واحدة في الدعويين وهي تكون كذلك إذا كانت هذه المسألة المقضى فيها نهائياً أساسية لا تتغير ، وأن يكون الطرفان قد تناقشا فيها في اندعوى الأول واستقرت حقيقتها بينهما بالحكم الأول إستقراراً جامعاً مانعاً . وأن تكون هي بذاتها الأساس فيما يدعى به في الدعوى الثانية بين نفس الخصوم . لما كان ذلك ، وكان الثابت أن الحكم الصادر في الدعوى رقم ٣٩٢ سنة ١٩٨٠ مدني جزئي أبشواى والذي أصبح نهائياً بالحكم بتأييده إستئنافياً والصادر بين نفس الخصوم قد قضى بطرد المطعون ضده من منزل التداعى تأسيساً على أن سبب شغله له كان علاقة العمل بينه وبين الطاعن والتي ثبت للمحكمة إنتهاؤها

دون أن تعول على ما أثاره المطعون ضده بتقرير الخبير في تلك الدعوى من أنه يشغل المنزل المذكور تبعاً لإستيجاره لأرض زراعية مملوكة للطاعن فإنه يكون بذلك قد حسم النزاع بين الطرفين في شأن سبب شغل هذا المنزل وحاز قوة الأمر المقضى في هذه المسألة بما يمنع الخصوم أنفسهم من التنازع فيها بالدعوى الحالية إذ أنه متى حاز الحكم قوة الأمر المقضى فإنه يمنع الخصوم في الدعوى التي صدر فيها من العودة إلى المناقشة في المسألة التي فصل فيها بأي دعوى تالية يثار فيها هذا النزاع ، ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها في الدعوى الأولى أو اثرت ولم يبحثها الحكم الصادر فيها . لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر وقضى للمطعون ضده بإمكانه من المنزل فإنه يكون قد أعاد النظر في ذات المسألة التي فصل فيها الحكم المشار إليه وناقض ذلك الحكم الذي سبق صدوره بين الطاعن والمطعون ضده وحاز قوة الشيء المحكوم فيه بما يتعين معه نقضه دون حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم فإنه وقد إنتهى الحكم المستأنف صحيحاً إلى قول الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها ، فإنه يتعين تأييده .

جلسة ٧ من مايو سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / مصطفى صالح سليم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / إبراهيم زغير نائب رئيس المحكمة ، محمد حسن الطيفي ، ممدوح السيد
ولطف عبد المزيـز .

(١٤٧)

الطعن رقم ٣٣ لسنة ٥٢ القضائية :

(١) دعوى « الطلبات العارضة » • دعوى « سبب الدعوى » •

للمدعى تقديم طلبات عارضة تتضمن تغييراً في سبب الدعوى مع بقاء موضوع الطلب
الأصل على حالة م ٣/١٢٤ مرافعات •

(٢) استئناف « اثر الاستئناف » • دعوى • دفع •

• الاثر الناقل للاستئناف • مؤداه • ما اثاره المستأنف عليه المحكوم له بطلباته أمام
محكمة أول درجة من أوجه دفاع ودفع • اعتباره مطروحا على محكمة الاستئناف ما لم
يتم التنازل عنها دون حاجة لاستئناف فرعى منه •

(٣) عمل « علاقة الدولة بالعاملين بها » مسؤولية • التزام • مصدر
الالتزام •

علاقة الدولة بالعاملين بها • ماهيتها • التزامهم بإداء العمل المنوط بهم بمثابة الشخص
الحريص • مصدره القانون • الإخلال بهذا الالتزام اذا ما أضر بالدولة • أثره • مسؤوليتهم
عن تمويضها • مصدرها القانونى • خضوعها لقواعد التقادم العادى • م ٢٧٤ مدنى •

١ - تجيز المادة ٣/١٢٤ من قانون المرافعات للمدعى أن يقدم من
الطلبات العارضة ما يتضمن تغييراً في سبب الدعوى مع بقاء موضوع الطلب
الأصل على حاله .

٢ - على محكمة الاستئناف - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن
تفصل في كلفة الأروجة التي يكون المستأنف عليه قد تمسك بها أمام محكمة
أول درجة دون حاجة لاستئناف فرعى منه متى كان الحكم قد انتهى إلى القضاء
بطلباته كلها وكان لم يثبت تخليه عن هذه الأروجة .

٣- علاقة الدولة بالعاملين فيها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة رابطة قانونية تحكمها القوانين واللوائح المعمول بها في هذا الشأن وواجباتهم تضبطها قواعد أساسية عامة تقوم على وجوب أداء العمل المنوط بهم بعناية الشخص الخريص المتبصر وبدقته وقد ترد في القانون مع ضوابطها وقد يخلو منها دون أن يؤثر ذلك في وجوب التزامهم بها ويعتبر القانون المصدر المباشر لها ويترتب على إخلالهم بتلك الإلتزامات إذا ما أخذوا بالدولة مسئوليتهم عن تعويضها مسئولية مدنية مصدرها القانون وتخضع لقواعد التقادم العادي المينة في المادة ٣٧٤ من القانون المدني .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن لإستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل في أن الطاعن بصفته أقام الدعوى رقم ٢٥٠٣ سنة ١٩٧٧ مدني بتها الابتدائية بطلب الحكم بإلزام المطعون ضده أن يدفع إليه مبلغ ١٣٠٥ ج إستناداً إلى أنه أثناء قيامه بالعمل لديه «ملاحظ بلوك السكة الحديد» تسبب بإهماله وعدم إلتباعه التعليمات في إصابة آخرين حكم لها على الطاعن بالمبلغ المطالب به في الدعوى رقم ٥٥ سنة ١٩٧٣ مدني جنوب القاهرة الابتدائية بحسبانه مسئولاً عن خطأ تابعه المطعون ضده، وأنه إذ سدد التعويض المقضى به إلى المضرورين فيحق له الرجوع به على المطعون ضده عملاً بالمادة ١٧٥ من القانون المدني ، دفع المطعون ضده بسقوط الحق المطالب به بالتقادم الثلاثي تطبيقاً للمادة ١٧٢ من ذات القانون فغير الطاعن أساس دعواه إلى مسئولية المطعون ضده عن الإخلال بالإلتزامات التي يفرضها عليه القانون لصالحه ، ويتازيح ١٩٨٠/٣/٢٦ حكمت المحكمة برفض الدفع وأجابت الطاعن إلى

طلبه ، إستأنف المطعون ضده هذا الحكم لدى محكمة إستئناف طنطا بالإستئناف رقم ٢٥٥ سنة ١٣ قى ملئى (مأمورية بها) ، وبتاريخ ٨١/١١/١٠ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى ، طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى بنقضه ، وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينمى به الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول أن محكمة الاستئناف واجهت النزاع المطروح على إعتبار أنه دعوى رجوع المتبوع على تابعه بما وفاه نيابة عنه للمضروور وحكمت فى الدعوى إستناداً إلى توافر التقادم الثلاثى الذى دفع به المطعون ضده فى حين أن الطاعن قد غير الأساس القانونى لدعواه فى مذكرته الختامية أمام محكمة أول درجة إلى مسئولية المطعون ضده بسبب إخلاله بإلتزاماته قبله وهى مسئولية مصدرها القانون يتقدم الحق عنها بخمس عشرة سنة مما يعد مطروحاً على محكمة الاستئناف وعليها أن تقصر بحثها عليه ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وفصل فى الدعوى على غير هذا الأساس ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى شديد ، ذلك أنه لما كانت المادة ٣/١٢٤ من قانون المرافعات تجيز للمدعى أن يقدم من الطلبات العارضة ما يتضمن تغييراً فى سبب الدعوى مع بقاء موضوع الطلب الأصل على حالة ، وكان على محكمة الاستئناف وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تفصل فى كافة الأوجه التى يكون المستأنف عليه قد تملك بها أمام محكمة أول درجة دون حاجة لإستئناف فرعى منه متى كان الحكم قد إنتهى إلى القضاء له بطلباته كلها وكان لم يثبت تخليه عن هذه الأوجه ، لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الطاعن قد غير سبب دعواه بأن أسند مسئولية المطعون ضده إلى إخلاله بالإلتزامات التى يفرضها عليه القانون قبله ، ومع ذلك فقد أقام الحكم المطعون فيه قضاءه

على أساس أحكام الرجوع المنصوص عليها في المادة ١٧٥ من القانون المدني وطبق أحكام التقادم الثلاثي المبينة في المادة ١٧٢ من ذات القانون وهو تقادم إستثنائي خاص بدعوى التعويض عن الضرر الناشئ عن العمل غير المشروع ، في حين أن علاقة الدولة بالعاملين فيها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة رابطة قانونية تحكمها القوانين واللوائح المعمول بها في هذا الشأن وواجباتهم تضبطها قواعد أساسية عامة تقوم على وجوب أداء العمل المنوط بهم بعناية الشخص الحريص المتبصر وبدقته وقد ترد في القانون مع ضوابطها وقد يخلو منها دون أن يؤثر ذلك في وجوب التزامهم بها ويعتبر القانون المصدر المباشر لها ، ويترتب على إخلالهم بتلك الإلتزامات - إذا ما أضروا بالدولة - مسئوليتهم عن تعويضها مسئولية مدنية مصدرها القانون وتخضع لقواعد التقادم العادي المبينة في المادة ٣٧٤ من القانون المدني ، لما كان ذلك فإن المستكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه :

جلسة ١٠ من مايو سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / أحمد ضياء عبد الرازق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ عبد المنعم أحمد بركة ، الدكتور على فاضل حسن نائبى رئيس المحكمة ، طلعت أمين صادق و محمد عبد القادر صهي .

(١٤٨)

الطعن رقم ٢٥٩٦ لسنة ٥٦ القضائية :

(١ - ٣) عمل « العاملون بالقطاع العام : ترقية » « تقدير كفاية العامل » « سلطة صاحب العمل التنظيمية » .

١ - ترقية العاملين بالقطاع العام الى وظائف الدرجة الاولى وما يملوها فى ظل القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ، قوامها الاختيار على اساس الكفاية وفقا للمعايير التى تضمنها جهة العمل تطبيقا لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٠٧ لسنة ١٩٧٨ .

٢ - تقدير درجة كفاية العاملين الغاضمين لنظام التقارير الدورية حق للجنة شئون العاملين وحدها طالما خلا تقديرها من الاعتراف واساءة استعمال السلطة . رأى الرئيس المباشر او مدير الادارة المختصة مجرد اقتراح . قياس الاداء بصفة دورية وجوبه ثلاث مرات خلال السنة الواحدة قبل التقرير النهائى . المادتان ٢٤ ، ٣٦ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ .

٣ - سلطة صاحب العمل فى تقدير كفاية العامل ووضعه فى المكان المناسب الذى يصلح له والترقية على الدرجات الشاغرة . لا يحدها الا عيب اساءة استعمال السلطة .

١ - يدل النص فى المادة الثامنة والفقرة الاولى من المادة ٣٣ والمادة ٣٤

من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام والمنطبق على واقعة الدعوى - على أن كل شركة من شركات القطاع العام تضع الهيكل التنظيمى لها وكذلك جداول التوصيف وتقييم الوظائف ويستقل مجلس إدارة الشركة بوضع القواعد والإجراءات المتعلقة بتنفيذ نظام ترتيب الوظائف ويراعى فى ذلك المعايير التى يصدر بشأنها قرار من رئيس مجلس الوزراء وأن تكون الترقية إلى وظائف الدرجة الأولى فما فوقها بالإختيار ويبتدى فى هذا الصدد بما يبيده الرؤساء بشأن المرشحين لشغل هذه الوظيفة وبما ورد فى ملفات خدمتهم من عناصر الامتياز للمفاضلة بين المرشحين ، وقد جعل القانون من عناصر المفاضلة إجتياز الدورات التدريبية التى قررتها الشركة

لشغل الوظيفة ، ملتزمة في ذلك بالمعايير التي يقررها رئيس مجلس الوزراء ،
تتوالى صدر بشأنها قراره رقم ١٠٠٧ لسنة ١٩٧٨ هـ

٢ - مفاد نص المادتين ٢٤ ، ٢٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ سالف
البيان أن لجنة شئون العاملين - في ظل أحكام هذا القانون - هي الجهة
صاحبة الاختصاص في تقدير كفاية العاملين الخاضعين لنظام التقارير الدورية
وأن ما يسبق قرارها في هذا الشأن من إجراءات تتعلق برأى الرئيس المباشر
أو مدير الإدارة المختصة هي مجرد إقتراحات تعرض على اللجنة التي لها
أن تأخذ بها أو تعلقها ، ويكون قياس الأداء بصفة دورية ثلاث مرات خلال
السنة الواحدة قبل وضع التقرير النهائي لتقدير الكفاية وهو حكم مستحدث
قصد منه الشارع أن يكون تقدير الكفاية شاملاً لكفاية العامل طوال السنة التي
قدم عنها التقرير .

٣ - المقرر قانوناً أن من سلطة صاحب العمل تنظيم منشأته أن تضع معياراً
للمفاضلة في الترقية بالإختيار وذلك بتحويل جهة الإدارة عدداً من الدرجات
في تقرير الكفاية ضمن عناصر تقديرها عن مدى صلاحية العامل لشغل الوظيفة
المراد الترقية عليها ، ولا يسوغ القول بإساءة إستعمال السلطة إذا ما أعلمت
جهة العمل حقها في هذا الصدد مادام أنها لم تحصى المطعون ضده وحده
بهذه الشروط .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار
المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن - تتحصل في أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى إبتداءً أمام محكمة

القضاء الإدارى بطلب إلغاء الأمر الإدارى الذى أصدرته الطاعنة — شركة مصر حلوان للغزل والنسيج — بترقية ... اعتباراً من ١٩٨١/٤/١ ... للدرجة الأولى بوظيفة مدير إدارة التسويات والترقيات وأحقته فى الترقية دونه والآثار المالية وقال بياناً لها أن الطاعنة قامت بترقية زميل له إلى وظيفة مدير إدارة التسويات والترقيات بالدرجة الأولى وأنه يسبقه فى الحصول على المؤهل كما أنه تم ترقيته معه للدرجة الثانية اعتباراً من ١٩٧٨/١٢/٦ وبحق له الترقية بدلاً منه ، ولذلك أقام الدعوى . ولما توفى شاغل الوظيفة المذكورة أقام المطعون ضده الأول دعوى أخرى أمام محكمة القضاء الإدارى بطلب إلغاء الأمر الإدارى المطعون فيه فيما تضمنه من تخطيه فى الترقية وترقيته إلى وظيفة مدير إدارة التسويات والترقيات بالدرجة الأولى وذلك اعتباراً من وفاة شاغلها فى شهر أغسطس ١٩٨١ والحكم له بالآثار المالية . قضت محكمة القضاء الإدارى بعدم اختصاصها ولائياً بنظر الدعوى وإحالتها إلى محكمة جنوب القاهرة فقيدت الدعويان أمامها برقمى ١٢٢٣ ، ١٢٢٦ سنة ١٩٨٣ كلى . وبتاريخ ٨٤/٢/٢٨ حكمت المحكمة قبل الفصل فى موضوع الدعويين بنائب خير ، وبعد أن أودع الخبير تقريره حكمت فى ١٩٧٨/٥/٢ برفضهما إستئناف المطعون ضده الأول هذا الحكم أمام محكمة إستئناف القاهرة وقيد إستئنافه برقم ٩٧١ سنة ١٠٢ ق . وبتاريخ ١٩٨٦/٦/٢٥ حكمت المحكمة فى موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وأحقية المطعون ضده الأول للترقية للدرجة الأولى بوظيفة مدير إدارة التسويات والترقيات اعتباراً من ١٩٨١/٤/١ وما يترتب على ذلك من آثار مالية . طعن الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بتقضى الحكم وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت لنظره جلسة وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى به الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك تقول أن القانون رقم ٤٨ لسنة ٧٨ يوجب على كل شركة من شركات القطاع العام وضع هيكل تنظيمى لها ،

وكذلك جداول توصيف وتقييم لوظائفها وشروط شغلها والأجر المقرر لها، كما أوجب أن تكون الترقية إلى وظائف الدرجة الأولى بالاختيار ويستهدى في ذلك بما يبدیه الرؤساء بشأن المرشحين لشغل هذه الوظائف، وقد أصدرت الطاعنة، نفاذاً لمسئلتها القانون، لانتجها الداخلية وجعلت من ضمن المعايير للترقية لوظيفة مدير إدارة التسويات والترقيات بالدرجة الأولى أن يكون شاغلها قد عمل في نفس المجموعة النوعية في الدرجة الثانية، وأنه في حالة التساوى تكون المفاضلة حسب الأبناط الحاصل عليها، وإذا كان الترميل المقارن به الذي رقي إلى الوظيفة والدرجة المطالب بهما يشغل وظيفة رئيس قسم (أ) تسويات وإستحقاقات بالفئة الثانية وفي ذات الوظيفة النوعية، في حين أن المطعون ضده الأول كان شاغلاً في تاريخ إجراء حركة الترقيات في ١٩٨١/٤/١ - لوظيفة رئيس قسم (أ) قياس كفاءة وليست له درايه بالوظيفة التي يطالب الترقية عليها، كما أن المقارن به يفوقه في عدد الأبناط وسبق له الحصول على دورات تدريبية تؤهله لشغل الوظيفة والدرجة المطالب بها خلافاً للمطعون ضده الأول وإذا قضى الحكم المطعون فيه مع ذلك بأحقية المطعون ضده الأول إستناداً إلى أقدميته في الدرجة المالية الثانية فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

وحيث إن هذا النعي شديد، ذلك أن النص في المسادة الثامنة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام - والمطبق على واقعة الدعوى - على أن «تضع كل شركة هيكلًا تنظيميًا لها وكذلك جداول توصيف وتقييم الوظائف المطلوبة لها بما يتضمن وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها وشروط شغلها والأجر المقرر لها وذلك في حدود الجدول رقم (١) المرافق لهذا القانون. ويعتمد الهيكل التنظيمي وجدول التوصيف والتقييم من مجلس الإدارة... كما يضع مجلس الإدارة القواعد والإجراءات المتعلقة بتنفيذ ترتيب الوظائف بما يتفق مع طبيعة نشاط الشركة وأهدافها وذلك مع مراعاة المعايير التي يصدر بشأنها قرار من رئيس مجلس الوزراء». والنص في الفقرة الأولى من المادة ٣٣ على أن «... تكون الترقية إلى

وظائف الدرجة الأولى فما فوقها بالإختيار ويستندى في ذلك بما يديه الرؤساء بشأن المرشحين لشغل هذه الوظائف وبما ورد في ملفات خدمتهم من عناصر الامتياز . والنص في المادة ٣٤ على أن يضع مجلس الإدارة القواعد والإجراءات المتعلقة بالترقية وذلك بما يتفق مع أهمية الوظيفة المطلوب شغلها ومسئوليتها وواجباتها وكفاءة المرشح لشغلها والتي تحدد على ضوء إجتياز الدورات التدريبية التي تتاح له والتقارير المقدمة عنه أو غير ذلك من مقاييس الكفاية . يدل على أن كل شركة من شركات القطاع العام تضع الهيكل التنظيمي لها وكذلك جداول التوصيف وتقييم الوظائف ويستقل مجلس إدارة الشركة بوضع القواعد والإجراءات المتعلقة بتنفيذ نظام ترتيب الوظائف ويراعى في ذلك المعايير التي يصدر بشأنها قرار من رئيس مجلس الوزراء وأن تكون الترقية إلى وظائف الدرجة الأولى فما فوقها بالإختيار ويستندى في هذا الصدد بما يديه الرؤساء بشأن المرشحين لشغل هذه الوظيفة وبما ورد في ملفات خدمتهم من عناصر الامتياز للمفاضلة بين المرشحين ، وقد جعل القانون من عناصر المفاضلة إجتياز الدورات التدريبية التي قررتها الشركة لشغل الوظيفة ، ملزمة في ذلك بالمعايير التي يقررها رئيس مجلس الوزراء ، والتي صدر بشأنها قراره رقم ١٠٠٧ لسنة ١٩٧٨ . لما كان ذلك وكان واقع الدعوى الذي يحمله المحسّم المطعون فيه أن الطاعة أصدرت لأمّتها الداخلية وإسداء بقرار رئيس مجلس الوزراء سالف الذكر إشتطت للترقية إلى وظيفة مدير إدارة التسويات والترقيات بالدرجة الأولى الحصول على دورات تدريبية في ذات نوعية هذه الوظيفة ، والثابت أن المطعون ضده الأول لم يحصل على هذه الدورات وكان عمله السابق سواء بقسم المقررات الوظيفية حتى ١٩٧٤/١٢/٣١ أو بقسم قياس الكفاءة بعد هذا التاريخ لا صلة له بالوظيفة التي يطالب بالترقية إليها في حين أن المقارن به قد جاز بنجاح الدورة التدريبية المطلوبة وأنه كان شاغلا لوظيفة رئيس قسم (أ) تسويات وإستحقاقات بالفئة الثانية وفي ذات الوظيفة النوعية ، كما أنه يسبق المطعون ضده الأول في أبناط تقدير درجة الكفاية ، لما كان ذلك وكان مفاد نص المادتين ٢٤ ، ٢٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ٧٨ .

سالف البيان أن لجنة شئون العاملين - في ظل أحسنكام هذا القانون هي الجهة صاحبة الاختصاص في تقدير كفاية العاملين الخاضعين لنظام التقارير الدورية وأن ما يسبق قرارها في هذا الشأن من إجراءات تتعلق برأى الرئيس المباشر أو مدير الإدارة المختصة هي مجرد إقتراحات تعرض على اللجنة التي لها أن تأخذ بها أو تعدلها ، ويكون قياس الأداء بصفة دورية ثلاث مرات خلال السنة الواحدة قبل وضع التقرير النهائي لتقدير الكفاية وهو حكم مستحدث قصد منه الشارع أن يكون تقدير الكفاية شاملاً لكفاية العامل طوال السنة التي قدم عنها التقرير ، لما كان ما تقدم وكان المقرر قانوناً أن من سلطة الطعنة - صاحبة العمل تنظيم منشأتها فلها أن تضع معياراً للمفاضلة في الترقية بالإختيار وذلك بتحويل جهة الإدارة عدداً من الدرجات في تقرير الكفاية ضمن عناصر تقديرها عن مدى صلاحية العامل لشغل الوظيفة المراد الترقية عليها ، ولا يسوغ القول بإساءة إستعمال السلطة إذا ما أعمت جهة العمل حقها في هذا الصدد مادام أنها لم تنحس المطعون ضده الأول وحده بهذه الشروط . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أنه «...» ولئن كان مقتضى نص المادة ٣٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ أن تكون الترقية إلى وظائف الدرجة الأولى فما فوقها بالإختيار ، وأن يستهدى في ذلك بما يبدىه الرؤساء بشأن المرشحين لشغل هذه الوظائف وما وردت بملفات خدمتهم من عناصر الامتياز إلا أن سلطة رئيس مجلس الإدارة في الإختيار مقيدة بعدم إساءة إستعمال الحق فلا يجوز له إغفال الأقدمية فإذا أغفل ذلك بإختيار من يليه في الأقدمية متى تساوى معه في الميزات فإن قراره يكون مشوباً بإساءة إستعمال الحق... وكان الثابت مما تتضمنه أعمال الخبير أسبقية المستأنف - المطعون ضده الأول للسيد ... ، في الدرجة السابقة على قرار ترقيتهما للدرجة الثانية في ١٩٧٨/١٢/٦ ومن ثم كان الأسبق في الأقدمية في تلك الدرجة على مقتضى نص المادة ٢/٢١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ مما مفاده أن الحكم قد أعتد بأقدمية المطعون ضده الأول في الدرجة الثانية وجعلها أساساً للمفاضلة في الترقية للوظيفة المطالب بها ، ووضع الحكم بذلك قيداً للترقية للدرجة الأولى لم يأت به القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ سالف البيان ، ورتب على

ذلك أن الطاعة قد أساءت إستعمال سلطتها جون أن يعمل المعايير والضوابط
التي إستلزمها القانون والسالف بيانها ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون
بما يوجب نقضه :

وحيث إن الحكم صالح الفصل فيه . ولما تقدم فإنه يتعين القضاء
في موضوع الاستئناف رقم ٩٧١ سنة ١٠٢ ق القاهرة برفضه وتأييد الحكم
المستأنف :

جلسة ١٠ من مايو سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / محمد المرسى فتح الله نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / سعيد أحمد سقر نائب رئيس المحكمة ، محمد لطفي السيد ، أحمد زكي غرابه ،
وابراهيم الفهري •

(١٤٩)

الظن رقم ١٧٣٦ لسنة ٥٣ القضائية :

(١) دعوى « انقضاء الخصومة » •

الخصومة • عدم انقضاء الا بين الأحياء • والا كانت معلومة لا أثر لها •

(٢) استئناف • دعوى •

الاستئناف • أثره • إعادة طرح الدعوى برمتها على محكمة الدرجة الثانية ولى حدود
ما رفع منه الاستئناف •

(٣) محكمة الموضوع • دعوى •

محكمة الموضوع • عدم تقديمها فى تكييف الدعوى بما يسببه الخصوم عليها • وجوب
اسباع التكييف الصحيح عليها •

(٤) ايجار • عقد الإيجار • تعويض •

الزام المأجر بتعويض المستأجر عما أنفق فى التحسينات التى أقامها بعلمه ورغاه فى
المبنى المؤجرة • م ١/٥٩٢ مدنى • متاخر • تحديد عناصر هذا التعويض وكيفية •

١ - من المقرر أن الخصومة لا تنعقد إلا بين أشخاص موجودين على قيد
الحياة ، ومن ثم فلها فى مواجهة الخصم المتوفى تكون معلومة ولا ترتب أثراً :
٢ - الاستئناف يعيد طرح الدعوى برمتها على محكمة الدرجة الثانية ،
وفى حدود ما رفع عنه الاستئناف :

٣ - من المقرر أن محكمة الموضوع لا تنقيد فى تكييف الدعوى بما يسببه
الخصوم عليها بل إن هيمنتها توجب إن تنزل صحيح حكم القانون عليها .

٤ - النص في المادة ١/٥٩٢ مدني على أنه «إذا أوجد المستأجر في العين المؤجرة بناء أو غراساً أو غير ذلك من التحسينات مما تزيد من قيمة العقار ألزم المؤجر بأن يرد للمستأجر عند إنقضاء الإيجار ما أنفق في هذه التحسينات أو ما زاد من قيمة العقار ما لم يكن هناك إتفاق يقضي بغير ذلك يدل على أن المشرع إذ ألزم المؤجر بتعويض المستأجر عما أنفق في التحسينات التي أقامها بعلمه ورضاه في العين المؤجرة أثناء قيام العلاقة الإيجارية سواء كانت بناء أو غراساً أو غير ذلك من التحسينات وقد حدد معالم وعناصر هذا التعويض وأبان عن كيفية ووقت تقدير عناصره .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضدهم أقاموا الدعوى رقم ٤٠٨ سنة ١٩٧٧ مدني كلى السويس على الطاعن بطلب الحكم بفسخ العقد المؤرخ ١٩٦٠/٨/٢٤ وتسليم الأرض محل هذا العقد إليهم . وقالوا بياناً لها أن مورسهم قد تعاقد بموجبه مع الطاعن على تحكّر الأرض موضحة الحدود والمعلم به وبصحيفة الدعوى ، ونص فيه على حق المحتكر في إنهائه متى رغب في ذلك شريطة إخطار المحتكر بذلك قبل الموعد المحدد للإنتهاء بشهرين ، وأنهم وقد رغبوا في إنهاء العقد قد أخطروا الطاعن بذلك في ١٩٧٧/٩/٢٩ وأقاموا الدعوى بطلبهم ، وأنهم ينهون عليه بتسليم الأرض محل العقد في ميّاد غايته آخر ديسمبر سنة ١٩٧٧ ، قضت المحكمة برفض الدعوى ، إستأنف المطعون ضدهم هذا الحكم بالإستئناف رقم ٦٧ سنة ٢ ق الإسماعيلية ، وبتاريخ ٨٠/١٢/١٦ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وفسخ العقد اعتباراً من ١٩٧٨/١/١ وبندب خبر ، ثم قضت في ١٩٨٣/٥/٣ بإلزام الطاعن بتسليم الأرض

موضوع العقد المؤرخ ١٩٦٠/٨/٢٤ إلى المطعون ضدهم بما عليها من مبان ومنشآت مقابل سداد ١١٥٨ جنيه إلى الطاعن ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بإعدام الخصومة بالنسبة للمطعون ضدها ... ، وبرفض الطعن وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأياها :

وحيث إنه لما كان من المقرر أن الخصومة لا تنعقد إلا بين أشخاص موجودين على قيد الحياة ، ومن ثم فلأنها في مواجهة الخصم المتوفى تكون معدومة ولا ترتب أثراً ، وكان الثابت من الحكم الصادر من محكمة الاستئناف في ١٩٨٢/٤/١٨ أن المطعون ضدها الأولى ... قد توفيت بتساريخ ١٩٨٢/٢/١١ قبل رفع الطعن بالنقض ومن ثم يكون الطعن بالنسبة لها معدوماً .

وحيث إن الطعن فيما عدا ما تقدم قد استوفى أوضاعه الشكلية .
وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب يعنى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه البطلان ومخالفة القانون وفي بيان ذلك يقول أنه لما كان المقرر بنص المادة ١/٢٣٥ مرافعات أنه لا يجوز قبول طلبات جديدة في الاستئناف وتحكم المحكمة بعدم قبولها وكان المطعون ضدهم قد عدلوا طلباتهم أمام محكمة الاستئناف من طلب الحكم بفسخ عقد التحكيم إلى طلب فسخ عقد الإيجار مع إختلاف شروط القضاء بالفسخ في الحالين وهو ما يعتبر معه هذا التعديل طلباً جديداً لا يجوز لم إيدأؤه ، وكان الحكم فصل في الدعوى على أساس من هذه الطلبات الجديدة ، وقضى بتسليم المطعون ضدهم للمباني القائمة على الأرض موضوع التقاضي ، حالة أن ذلك لا يدخل في طلب التسليم المبدي منهم أمام محكمة أول درجة ، ولا يلزم القضاء به ، فإنه يكون معيياً بالبطلان ومخالفة القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن النعى بهذا السبب غير سديد ، ذلك أن المقرر أن الاستئناف يعيد طرح الدعوى بـمبها على محكمة الدرجة الثانية ، وفي حدود ما رفع عنه

الاستئناف وكان من المقرر أيضاً أن محكمة الموضوع لا تقتيد في تكيف الدعوى بما يسبقه الخصوم عليها بل إن هيمنتها توجب أن تنزل صحيح حكم القانون عليها ، ولما كان الثابت بالأوراق أن المطعون ضدهم وإن طلبوا أمام محكمة أول درجة فسخ عقد الحكر المؤرخ ١٩٦٠/٨/٢٤ محل التداعى وتسليمهم الأرض محل هذا العقد ، وكان عدولهم - أمام محكمة الدرجة الثانية إلى فسخ هذا العقد بإعتباره عقد لإيجار أرض فضاء لا يعد طلباً جديداً يتغير به موضوع الدعوى ، وإنما هو في حقيقته تعديل لوصف العقد المطلوب إنهائه ، وكان القضاء للمطعون ضدهم بتسليمهم المباني القائمة على الأرض موضوع عقد الإيجار الذي انتهى إلى القضاء بإنائه لا يعد قضاء بطلب جديد لدخوله في عموم طلب التسليم المطروح على المحكمة ، لأن الفصل في مصير المباني القائمة على تلك الأرض أرى يستلزمه الفصل في طلب التسليم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد ألزم صحيح القانون ، ويكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثاني من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم قضى بتملك المباني القائمة على الأرض للمطعون ضدهم مقابل التزامهم بدفع قيمة المواد وأجرة العمل وقت إقامة تلك المباني . حالة أنه يتعين تقدير المقابل وقت الحكم لا وقت إقامتها إعمالاً لأحكام الإثراء بلا سبب والتي من مقتضاها أن الافتقار والإثراء لم يحدث أيهما وقت إنشاء المبنى وإنما وقت نزعها من ملك من أنشأه وتمليكه لملك الأرض ، ومن ثم يكون الحكم معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ، ذلك أن النص في المادة ١/٥٩٢ من القانون المدني على أنه (إذا أوجد المستأجر في العين المؤجرة بناء أو غراساً أو غير ذلك من التحسينات مما يزيد في قيمة العقار ألزم المؤجر بأن يرد للمستأجر عند إنقضاء الإيجار ما أنفق في هذه التحسينات أو ما زاد في قيمة العقار) ما لم

يكن هناك إتفاق يقضى بغير ذلك) يدل على أن المشرع إذا ألزم المؤجر بتعويض المستأجر عما أنفق في التحسينات التي أقامها بعلمه ورضائه في العين المؤجرة أثناء قيام العلاقة الإيجارية سواء أكانت بناء أو غراساً أو غير ذلك من التحسينات فقد حدد معالم وعناصر هذا التعويض وأبان عن كيفية ووقت تقدير عناصره ، وإذا ألزم المحكم المطعون فيه هذا النظر وأعمل أحكام هذا النص ، فإن النعى عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه التصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول أنه يشترط للحكم بالفسخ طبقاً لنص المادة ١٥٧ من القانون المدني ألا يعرض أحد المتعاقدين بالالتزام عليه ، وقد طلب المطعون ضدهم فسخ العقد موضوع التذاعي دون بيان للالتزام الذي قصر الطاعن في الوفاء به فلن الحكم إذ قضى لهم رغم ذلك بالفسخ دون بيان لما اعتبره فيه خطأ بالالتزامه يكون معيياً بالتصور .

وحيث إن النعى بهذا السبب مردود ، ذلك أن الثابت في الأوراق أن المطعون ضدهم عبروا عن طلباتهم بطلب فسخ العقد المؤرخ ١٩٦٠/٨/٢٤ إلا أن هذا الطلب في حقيقته طلب بإنهاء العقد طبقاً لما إتفق عليه فيه بين المتعاقدين على حق المؤجر في إنهائه بإعلانه رغبته في ذلك في الميعاد المحدد وإذا واجه الحكم المطعون فيه ذلك وأعمل أحكام الإنهاء المتفق عليها فيه ، وإن عبر عن ذلك لفظاً بعبارة الفسخ خطأ بما لازمته عدم وجوب بيان ما قصر الطاعن في الوفاء به من التزاماته على نحو ما يقتضيه الفسخ بتعبيره القانوني ومن ثم يكون ما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه في هذا الصدد على غير أساس .

وحيث إنه وعمما تقدم يتعين القضاء برفض الطعن :

جلسة ١٠ من مايو سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار/ محمد المرسى فتح الله نائب رئيس المحكمة وغضوية السادة
المستشارين/ سعيد أحمد صقر نائب رئيس المحكمة ، محمد لطفي السيد ، أحمد زكي غرابية
وطه الفريفة .

(١٥٠)

الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ٥٤ القضائية :

ايجار « المنشآت الآيلة للسقوط » • قانون « تفسيره » •

المنشآت الآيلة للسقوط • ماميتها • اعتبار الاشجار والنخيل منها • القانون رقم ٦٠٥
لسنة ١٩٥٤ : الغاؤه بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ • اغفاله النص على اعتبارهما في حكم
المنشآت التي يجري عليها أحكامه • الفرع •

النص في المادة الأولى من القانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ في شأن المنشآت
الآيلة للسقوط على أنه «يعتبر آيلا للسقوط كل بناء أو سياج أو نصب أو غير
ذلك من منشآت إذا كان يخشى من سقوطه أو سقوط جزء منه مما يعرض
للخطر حياة السكان أو الجيران أو المارة أو المتصفين بالطريق أو أصحاب
الارتفاع أو غيرهم ، ويعتبر في حكم المنشآت في تطبيق أحكام هذا
القانون الأشجار والنخيل» والنص في المادة ٣٠ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩
الذي ألغى في المادة ٤٧ منه القانون ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ والواردة في الباب الثاني
منه في شأن المنشآت الآيلة للسقوط على أن «تسرى أحكام هذا الباب على
المباني والمنشآت التي يخشى من سقوطها أو سقوط جزء منها» مما يعرض الأرواح
والأموال للخطر ، كما تسرى على المنشآت المشار إليها إذا كانت تحتاج إلى
ترميم أو صيانة لتأمين سلامتها أو للحفاظ عليها في حالة جديدها بما يدل على أن
المشرع حين أغفل في القانون الأخير النص على اعتبار النخيل والأشجار
في حكم المنشآت التي يجري عليها أحكامه قد قصد بذلك إلى مخالفة ما كان
قائما من قبل في ظل أحكام القانون ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ من إعتبار هذين
النوعين في حكم المنشآت التي عنها بأحكامه وحدد بعبارات واضحة

لا لبس ولا غموض فيها نطاق تطبيق أحكامه بما لا مجال معه لمحاولة البحث عن قصده أو بيان الحكمة من هذا الإغفال .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٨٥٧ سنة ١٩٧٥ مدنى كلى أسبوط على الطاعنين بصفتيهما وآخرين بطلب الحكم بإلغاء القرار رقم ٢٧٦ سنة ١٩٧٤ الصادر من مجلس مدينة أسبوط وإعتباره كأن لم يكن ، والزام الطاعنين وآخرين بأن يدفعوا له متضامين مبلغ خمسمائة جنيه ، وقال بياناً لها أن الطاعن الثانى بصفته أصدر ذلك القرار متضمناً لإزالة النخيل القائم فى المكان موضع الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى على سند من أن به ميلاً شديداً يخشى معه سقوطه ، وأنه لما كان هذا القرار صادراً من جهة غير مختصة بإصداره ، ودون أن يكون له سند من القانون فضلاً عن أنه قصد بإصداره الإضرار به والكيد له ، ومن ثم فقد أقامها الدعوى بطلبائه ، وبتاريخ ١٩٧٥/٦/٢١ قضت المحكمة بعدم إختصاصها ولائياً بنظر الدعوى وبإحالتها إلى محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة ، إستأنف المطعون ضده هذا الحكم بالإستئناف رقم ٢٦٥ سنة ٥٠ ق أسبوط ، وقد قضت الأخيرة بالفساد فى الحكم المستأنف وبإختصاص جهة القضاء العادى بنظر الدعوى وبإحالتها إلى محكمة أسبوط الابتدائية لنظرها ، قضت الأخيرة بإلغاء القرار المطعون فيه وبندب خير لأداء الأمور الموضحة بمنطوق الحكم ، وبعد أن قدم الخبير تقريره ، حكمت المحكمة برفض الدعوى ، إستأنف الطاعنان هذا الحكم بالإستئناف رقم ٢٩ سنة ٥٢ ق أسبوط ، وإستأنفه

كذلك المطعون ضده بالإستئناف رقم ١٠٥ سنة ٥٢ ق أسيوط ، وبمسد
أن أمرت المحكمة بضم الاستئنافين ، حكمت فيها بتاريخ ١٩٨٣/١١/٢٩
بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض .
وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على
المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره ، وفيها ألزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينحى به الطاعنان على الحكم
المطعون فيه الخطأ في تفسير القانون وتأويله ، وفي بيان ذلك يقولان إن الحكم
أقام قضاءه بتأييد الحكم المستأنف الذى قضى بإلغاء قرار إزالة النخيل الصادر
من الطاعن الثانى بصفته على أن القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ لا تسرى أحكامه
على الأشجار والنخيل خلافاً لما كان عليه الحال في ظل سريان أحكام القانون
٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ الذى كان ينص في مادته الأولى على إعتبارهما في حكم
المنشآت في تطبيق أحكامه ، حالة أن المفهوم اللفظي لتلك الكلمة تسع ليشمل
الأشجار والنخيل وإن إغفال المشرع النص على ذلك صراحة في القانون
الآخر لم يكن إلا لأن مفهوم إلحاق هذين النوعين بالمنشآت قد أصبح
مستقراً بما يكون إعادة النص عليها مجرد تحصيل الحاصل وذكر لمفهوم ،
وليس إخراجاً لهذه النوعية من نطاق ما يعنيه المشرع من كلمة المنشآت الواردة
في القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ومن ثم يكون الحكم قد أخطأ في تفسير القانون
وتأويله وهو ما جره إلى الخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن النعى بهذا السبب غير سديد ، ذلك أن النص في المادة الأولى
من القانون رقم ٦٠٥ سنة ١٩٥٤ في شأن المنشآت الآيلة للسقوط على أنه
« يعتبر آيلاً للسقوط كل بناء أو سياج أو نصب أو غير ذلك من منشآت إذا
كان يخشى من سقوطه أو سقوط جزء منه مما يعرض للخطر حياة السكان
أو الجيران أو المارة أو المتسعين بالطريق أو أصحاب الاتفاق أو غيرهم ،
ويعتبر في حكم المنشآت في تطبيق أحكام هذا القانون الأشجار والنخيل ،
والنص في المادة ٣٠ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - الذى ألغى في المادة ٤٧

منه القانون ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ والواردة في الباب الثاني منه في شأن المنشآت الآيلة للسقوط على أن « تسرى أحكام هذا الباب على المباني والمنشآت التي يخشى من سقوطها أو سقوط جزء منها مما يعرض الأرواح والأموال للخطر ، كما تسرى على المنشآت المشار إليها إذا كانت تحتاج إلى ترميم أو صيانة لتأمين سلامتها أو للحفاظ عليها في حالة جيدة » يدل على أن المشرع حين أغفل في القانون الأخير النص على اعتبار النخيل والأشجار في حكم المنشآت التي يجري عليها أحكامه قد قصد بذلك إلى مخالفة ما كان قائماً من قبل في كل أحكام القانون ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ من اعتبار هذين النوعين في حكم المنشآت التي عنها بأحكامه : وحدد بعبارات واضحة لا لبس ولا غموض فيها نطاق تطبيق أحكامه بما لا مجال معه إلى محاولة البحث عن قصده أو بيان الحكمة من هذا الإغفال ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد طبق صحيح القانون ويكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إنه ولمسا تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٠ من مايو سنة ١٩٨٧

بإمارة السيد المستشار/ أحمد ضياء عبد الرازق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / الدكتور علي غاضل حسن نائب رئيس المحكمة ، طلعت أمين صادق ، محمد
عبد القادر سمير و عبد المال السملان .

(١٥١)

اطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٥٢ القضائية :

عمل « تصحيح أوضاع العاملين : تسوية : الضريبة والإشتراكات ومساعدى
الصناع » .

أحكام القانون ٧٧ لسنة ١٩٧٦ والقانون ٥١ لسنة ١٩٧٩ . قصر سريانها على المهنيين
بوظائف الضريبة والإشتراكات ومساعدى الصناع . للفقرة د من المادة ٢١ من القانون ١١
لسنة ١٩٧٥ . مجال تطبيقها . العاملون المختصون لأول مرة فى مجموعة الوظائف المهنية أو
الفنية بالثلاث المحددة بها أو ما يعادل علم الثلاث .

مفاد نص الفقرتين ج ، د من المادة ٢١ من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن
تصحيح أوضاع العاملين بالدولة والقطاع العام ، والمادة الأولى من القانون
٧٧ لسنة ١٩٧٦ والفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون ٥١ لسنة ١٩٧٩
أن المشرع - فى شأن كيفية حساب المدد الكلية للعاملين المعيّنين بالوظائف
المهنية أو الفنية قد خصص المعيّنين منهم بوظائف الضريبة والإشتراكات ومساعدى
الصناع بالأحكام المتصوص عليها فى القانونين رقمى ٧٧ لسنة ١٩٧٦ ، ٥١
لسنة ١٩٧٩ بما لازمهم أن فئة هؤلاء العاملين تكون بمنأى عن تطبيق الحكم
الوارد بالفقرة (د) من المادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار
إليه ، ويكون حكمها قاصراً على من عداهم من العاملين الذين عينوا لأول مرة
فى مجموعة الوظائف المهنية أو الفنية بالفئات المحددة بها أو ما يعادل هذه
الفئات .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن- تتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٩ عمال كلى بنى سويف على الشركة الطاعنة طالباً الحكم بأحقية فى الترقية للفتة السادسة إعتباراً من ١٩٧٢/٨/٨ وللفتة الخامسة إعتباراً من ١٩٧٧/٨/٨ مع ما يترتب على ذلك من آثار وقال بياناً لدعواه أنه بتاريخ ١٩٦٤/١١/١٨ التحق بالعمل لدى الطاعنة بوظيفة بالفتة التاسعة ، ولذا يستحق الترقية إلى الفئتين المشار إليهما بالتطبيق لأحكام الجدول الثالث من الجداول الملحقة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، فقد أقام الدعوى بالطلبات آنفه البيان . نذبت المحكمة خبيراً فى الدعوى ، وبعد أن قدم الخبير تقريره عدل المطعون ضده طلباته إلى طلب الحكم بأحقية للفتة السادسة إعتباراً من ١٩٧٧/٨/١٢ مع ما يترتب على ذلك من آثار . وبتاريخ ١٩٨٠/٢/١٩ قضت المحكمة للمطعون ضده بطلباته المعدلة . إستأنفت الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة إستئناف بنى سويف وقيد الاستئناف برقم ٨٣ لسنة ١٨ ق ، وبتاريخ ١٩٨١/١٢/٦ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنن الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، ويعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة وأنها :

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب تنعى الطاعنة بالشق الأول من كل من السببين الأول والثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك نقول أن الحكم أجرى خصم سبع سنوات من مدة الخلعة الكلية للمطعون ضده ورتب على ذلك أحقية للفتة السادسة إستناداً إلى نص المادة ٢١

فقرة (د) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، في حين أن ما نص عليه بهذه الفقرة لا يسرى إلا على العاملين المعيّنين بوظائف الصبية والإشراقات ومساعدى الصناع المنصوص عليهم في القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ والفقرة (ج) من المادة ٢١ المشار إليها ، وقد ثبت بالأوراق أن المطعون ضده لم يكن معيّناً بأى من هذه الوظائف .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كانت المادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام قد نصت على أن وتحسب المدد الكلية المتعلقة بالعاملين المعيّنين في الوظائف المهنية أو الفنية مع مراعاة القواعد الآتية : (أ) (ب) (ج) إعتبار الصبي أو الإشراق أو مساعد الصناع الذى اجتاز الامتحان الفنى بنجاح شاغلاً للفئة (١٦٢ - ٣٦٠) أو ما يعادلها إعتباراً من اليوم التالى لإنقضاء سبع سنوات من تاريخ دخوله الخدمة ما لم يكن قد شغل هذه الفئة أو ما يعادلها في تاريخ سابق . (د) خصم المدة المشترطة في الجداول المرفقة للترقية من أول فئة مقررّة لتعيين العامل فيها إلى الفئات التالية لها بالنسبة لمن عين من العاملين لأول مرة في مجموعة الوظائف المهنية أو الفنية في الفئة (١٦٢ - ٣٦٠) أو الفئة (١٨٠ - ٣٦٠) أو الفئة (٢٤٠ - ٧٨٠) أو ما يعادلها . و كان القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ في شأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه قد نص في مادته الأولى على أنه وفي تطبيق الجدول الثالث الملحق بقانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يعتبر الصبية والإشراقات ومساعدو الصناع الحاصلون على مؤهلات دراسية أقل من المتوسط شاغلين للفئة التاسعة (١٦٢ - ٣٦٠) إعتباراً من تاريخ التعيين في تلك الوظائف أو الحصول على المؤهل أيهما أقرب مع ما يترتب على ذلك من آثار ، وبشرط ألا تقل السن عند شغل هذه الفئة عن السادسة عشرة ، أما غير الحاصلين منهم على مؤهلات دراسية فيعتبرون شاغلين للفئة المذكورة إعتباراً من اليوم التالى لمضى سنتين من تاريخ التعيين في إحدى تلك الوظائف مع ما يترتب على ذلك من آثار ، وبشرط ألا تقل

السن عند شغل هذه الفتحة عن الثامنة عشرة وبصدور القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٩
أورد في الفقرة الأولى من مادته الأولى ذات النص الوارد في المادة الأولى
من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ ، ثم نص في الفقرة الثانية على أن «تحتسب
المدة الكلية للعامل لإعتباراً من تاريخ التعيين أو بلوغه سن الثالثة عشر أيهما
أقرب» ، فإن مفاد ما تقدم في مجموعه أن المشرع - في شأن كيفية حساب المدد
الكلية للعاملين المعيّنين بالوظائف المهنية أو الفنية - قد خصص المعيّنين منهم
بوظائف الصببية والإشراقات ومساعدى الصناع بالأحكام المنصوص عليها في
القانونين رقمي ٧٧ لسنة ١٩٧٦ ، ٥١ لسنة ١٩٧٩ ، بما لازمه أن فتحة هؤلاء
العاملين تكون بمنأى عن تطبيق الحكم الوارد بالفقرة (د) من المادة ٢١ من
القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه ، ويكون حكمها قاصراً على من عداهم
من العاملين الذين عينوا لأول مرة في مجموعة الوظائف المهنية أو الفنية بالفتحات
المحددة بها أو ما يعادل هذه الفتحات ، وإذا ألزم الحكم المطعون فيه هذا النظر
بأن أعمل في حق المطعون ضده نص الفقرة (د) من المادة ٢١ سالفة الذكر
على سند من أنه عين لأول مرة لدى الطاعة في وظيفة فنية بالفتحة التاسعة ،
فإن النعى عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعة تنمى بالشق الثانى من كل من السببين الأول والثانى
وبالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والتناقض
والقصور في التسيب ، وفي بيان ذلك نقول أن الحكم عول في حساب مدة
الخدمة الكلية للمطعون ضده على مدة قمرها ثمان سنوات قضيت بالقطاع
الخاص ، في حين أن هذه المدة لا تعد من المدد التي أوجبت المادة ١٨ من
القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لإحتسابها ضمن المدة الكلية ، كما أن الحكم عابه
التناقض إذ قضى بأحقية المذكور للفتحة السادسة رغم سبق تقريره بعدم
أحقية لها ، فضلاً عما شابه من قصور في التسيب لإلغائه عن الرد على
أوجه دفاعها ، وما قلمته من مستندات أمام الخبير .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه

قد خلا مما يفيد إحتسابه ضمن المدة الكلية للمطعون ضده المدة التي قضاهما بالقطاع الخاص ، أو سبق تقريره في أسبابه بعدم أحقية المذكور للفئة السادسة إعتباراً من ١٩٧٧/٨/١٢ فإن ما تنعاه الطاعنة في هذا الخصوص لا يكون قد صادف محلاً في قضاء الحكم ، لما كان ذلك ، وكانت الطاعنة لم تبين أوجه الدفاع التي تمسكت بها أمام محكمة الموضوع ، أو ماهية المستندات التي قدمتها للخبر ودلالة كل منها ، حتى يمكن الوقوف على موضع الحوار الذي تعزوه إلى الحكم وأثره في قضائه ، فإن النعي عليه بالقصور في التسييب يكون مجهلاً ومن ثم غير مقبول .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٣ من مايو سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / أحمد كمال سالم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / مصطفى زعزوع نائب رئيس المحكمة - حسين علي حسين - عبد الحميد سليمان -
ومعبد بكر غالي .

(١٥٢)

الطعن رقم ٣٩٤ لسنة ٥٥ القضائية :

(١ - ٣) نقض • حكم •

١ - نقض الحكم والاحالة • التزام المحكمة الحال اليها بالمسألة القانونية التي فصل فيها
الحكم الناقض • م ٢٦٩ مرافعات • المقصود بالمسألة القانونية • ما طرح عن محكمة النقض
وأدلت برأيها فيه فكتسب حجية الامر المقضي • امتناع محكمة الاحالة عند إعادة نظر الدعوى
عن المساس بهذه الحجية • لها بناء حكمها على فهم جديد لوقائع الدعوى •

٢ - نقض الحكم للقصور في التفسير ولو تطرق لبيان أوجه القصور • لا يتضمن حسماً
لمسألة قانونية تلتزم محكمة الاحالة باتباعها •

٣ - وجوب حصول الحكم على خلاصة موجزة لدفاع الخصوم ودفعهم • م ١٧٨ مرافعات •

(٤) حكم • نقض • استئناف •

نقض الحكم الاستئنافي لا يمتد الى الحكم الابتدائي ولو كان الحكم المنقوض قد قضى
بتأييده • اثر ذلك • لمحكمة الاحالة ان تبيل في بيان الوقائع ودفاع الخصوم ودفعهم الى
أسباب الحكم الابتدائي •

(٥) حكم « التناقض » •

التناقض الذي يعيب الحكم - ماهيته •

(٦) اثبات « شهادة الشهود » • محكمة الموضوع •

الشهادة السماعية • جوازها حيث تجوز الشهادة الأصلية خضوعها لتقدير محكمة
الموضوع •

(٧) محكمة الموضوع • حكم •

محكمة الموضوع لها السلطة التامة في بحث الدلائل والمستندات المقدمة وفي موازنة
بعضها بالبعض الآخر وترجيح ما تطمئن اليه ومنها شهادة الشهود • شرطه • عدم الخروج
بأقوال الشاهد عما قد يؤدي اليه مدلولها •

١ - نصت الفقرة الثانية من المادة ٢٦٩ من قانون المرافعات على أنه «يتحتم على المحكمة التي أحيلت إليها القضية أن تتبع حكم النقض في المسألة القانونية التي فصلت فيها» إلا أنه لما كان المقصود بالمسألة القانونية في هذا الحال - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تكون قد طرحت على محكمة النقض وأدلت برأيها فيها عن قصد وبصر فكتسب حكمها قوة الشيء المحكوم فيه في حدود المسألة أو المسائل التي تكون قد بتت فيها بحيث يمتنع على محكمة الإحالة عند إعادة نظر الدعوى المساس بهذه الحجية أما ماعدا ذلك فتعود الخصومة ويعود الخصوم إلى ما كانت وكانوا عليه قبل إصدار الحكم المنقوض ، ولحكمه الإحالة بهذه الثابة أن تبني حكمها على فهم جديد لواقع الدعوى محصلة حرة من جميع عناصرها .

٢ - نقض الحكم لقصور في التسيب - أياً كان وجه هذا القصور - لا يبدو أن يكون تعبيراً للحكم المنقوض لإخلاله بقاعدة عامة فرضتها المادة ١٧٦ من قانون المرافعات التي أوجبت أن «تتضمن الأحكام على الأسباب التي بنيت عليها وإلا كانت باطلة» بما لا يتصور معه أن يكون الحكم الناقض قد حسم مسألة قانونية بالمعنى المشار إليه آنفاً حتى ولو تطرق لبيان أوجه القصور في الحكم المنقوض ، لما كان ذلك وكان الحكم الناقض قد عاب على الحكم المنقوض قصوراً في التسيب لإغفاله الرد على دفاع الطاعن المتمثل في ترك المطعون ضده شقة النزاع وإستقلاله دونه بالإنتفاع بها ، ولانقائه عن المستندات التي قدمها الطاعن تأييداً لدفاعه رغم ما لها من دلائل ، ولعسدم كفاية ما أورده بشأن صدور إيصالات سداد الأجرة باسم طرفي النزاع رداً على دفاع الطاعن ، فضلاً عن أنه لم يبين المصدر الذي إستقى منه عدم إنتقطاع صلا المطعون ضده بشقة التداعي ، وكان هذا الذي أورده الحكم الناقض لا يتضمن فصلاً في مسألة قانونية اكتسبت قوة الأمر المقضي بحيث تحول بين محكمة الإحالة وبين معاودة النظر في دفاع الطاعن ومستنداته ، أو تحول بينها وبين الرد على هذا الدفاع بما يكفي لحمله مع تبيان مصدرها في ذلك من الأوراق ، أو تحول بينها وبين دحض دلالة مستندات الطاعن بدلالة أقوى منها ، بل

لا تحول بينها وبين أن تبني حكمها على فهم جديد تحصله حرة من جميع عناصر الدعوى ، وهي في ذلك لا يقيدتها إلا التزامها بتسبيب حكمها خضوعاً لحكم المادة ١٧٦ من قانون المرافعات ، فإن النعي بعدم إتباع قضاء النقض السابق صدوره في الدعوى يكون على غير أساس .

٣- أوجبت المادة ١٧٨ من قانون المرافعات شمول الحكم على بيانات معنيه من بينها خلاصة موجزه لدفع الخصوم ودفاعهم الجوهري ، الحكم بإعتباره ورقة شكلية من أوراق المرافعات يجب أن يكون مشتملاً بذاته على جميع أسبابه .

٤- المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا يعيب الحكم الاستثنائي أن يحيل في بيان الوقائع ودفاع الخصوم ودفعهم إلى الحكم الابتدائي الذي إشتمل على بيان ما إستند إليه الخصوم من دفع وأوجه دفاع ونقض الحكم الاستثنائي لا يمتد إلى الحكم الابتدائي الذي يظل قائماً ولو كان الحكم المنقوض قد قضى بتأييده .

٥- التناقض الذي يعيب الحكم هو ما تنأحي به الأسباب ويعارض بعضها بعضاً بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حمل الحكم عليه ولا يمكن معه فهم الأساس الذي أقام عليه قضاؤه .

٦- الشهادة السماعية جائزة حيث تجوز الشهادة الأصلية وتخضع مثلها لتقدير قاضي الموضوع .

٧- لقاضي الموضوع السلطة التامة في بحث الدلائل والمستندات المقدمة في موازنة بعضها بالبعض الآخر وترجيح ما تطعن نفسه إلى ترجيحه منها وفي إستخلاص ما يرى أنه واقعة الدعوى دون رقابة عليه في ذلك من محكمة النقض متى كان إستخلاصه سائماً ، كما أن له أيضاً تقدير الشهادة والأخذ بما يطعن إليه وجدانه منها طالما لم يخرج بأقوال الشاهد عما قد يؤدي إليه مدلولها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى ٣٩٢٩ لسنة ١٩٧٩ مدنى جنوب القاهرة الابتدائية بطلب الحكم بتمكينه من الانتفاع بشقة النزاع وإستعمالها على قدم المساواة مع الطاعن ، والى إستأجرها سويًا بموجب عقد مؤرخ ١٩٥٨/٦/١١ لإستعمالها مكاتب المحاسبة ثم كونا فيها شركة بينهما لممارسة ذات النشاط وإضطرا وفى إثر صدور قوانين التأمين إلى تجميد نشاطها والتحق كل منهما بعمل بالقطاع العام وإستمر إنتفاعهما بشقة التداعى كإستراحة ، وأنه تغيب عن البلاد فى إعاره لعدة سنوات ، وبعد عودته منعه الطاعن من الانتفاع بعين الخلف فأقام دعواه . أحالت محكمة الدرجة الأولى الدعوى إلى التحقيق ، وبعد تنفيذه ، قضت للمطعون ضده بطلباته . إستأنف الطاعن بالإستئناف ٢٠٠ لسنة ٩٨ ق القاهرة ، وبتاريخ ١٩٨١/١٢/٧ حكمت المحكمة برفض وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى ذلك الحكم بطريق النقض فى الطعن ٢٣٥٨ لسنة ٥١ ق ، وبتاريخ ١٩٨٣/٥/١٩ نقضت المحكمة الحكم وأعدت القضية إلى محكمة إستئناف القاهرة التى حكمت فى ١٩٨٥/١/٢٣ بتمكين المطعون ضده من الانتفاع بشقة النزاع وإستعمالها على قدم المساواة مع الطاعن كمستأجر لها بحق النصف لكل منهما . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض فى الطعن المائل ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم وإذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة رأت أنه جدير بالنظر ، وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على ستة أسباب ينهى الطاعن بالأول منها على الحكم المطعون فيه عدم التزامه حكم المادة ٢/٢٦٩ من قانون المرافعات التى توجب

على محكمة الإحالة إتباع قضاء النقض في المسألة القانونية التي قررها في القضية بما لازمه أن تمثل محكمة الإحالة لمضمون الحكم الناقض ومعناه ، بحيث إذا كان قضاء النقض في المسألة القانونية مبذاً على تقدير معين للوقائع تعين على محكمة الإحالة ألا تخرج عن هذا التقدير لأن إهدارها له يتضمن إهدار للمسألة القانونية التي قررتها محكمة النقض بالبناء عليه . ولما كان الحكم الناقض وبعد أن استعرض في تفصيل أوجه دفاع الطاعن ومستنداته التي قدمها للتدليل على ترك المطعون ضده شقة النزاع قد أورد مبدوناته «أن الطاعن يكون قد عزز دفاعه بالمستندات التي لها دلالتها» وبهذا يكون الحكم الناقض قد قرر أن ما تمسك به الطاعن من أدلة له إعتبار في إثبات ترك المطعون ضده عن النزاع ، وإذا أغفل الحكم المطعون فيه الإشارة إلى هذه المستندات والتفت عن دلالتها فإنه يكون قد خالف قضاء النقض الذي عاب على الحكم المنقوض كذلك اغفاله الرد على دفاع الطاعن الجوهري المتمثل في إستقلاله بالإلتضاع بشقة الخلف بعد إنهاء الشركة التي إفترض الحكم الابتدائي قيامها بين طرفي النزاع بالتحاق المطعون ضده بعمل بالقطاع العام منذ ١٤/١١/١٩٦١ وقيام الطاعن بسداد أجرتها من ماله الخاص ، ورغم ذلك فإن الحكم المطعون فيه أغفل الرد على هذا الدفاع رغم وصف الحكم الناقض له بأنه جوهري ، واحتج بالقول بأن سداد الطاعن للأجرة من ماله الخاص لا يفيد إنهاء المطعون ضده للإيجار أو تنازله عنه لشريكه فيه إستناداً إلى ما أوردته مبدوناته من أنه «لازال المستأجران يسددان الأجرة للشركة المؤجرة ولا زالت إيصالات السداد تصدر باسميهما معاً» وهو ما يعد مخالفة صريحة لقضاء الحكم الناقض الذي قطع بأسبابه «أنه لا يكفي رداً على هذا الدفاع» ما أوردته الحكم المنقوض من أن عقد الإيجار لازال قائماً تسدد الأجرة فيه بإسم عاقديه ، هذا إلى أن الحكم الناقض عاب على الحكم المنقوض قصوراً في التسيب لعدم بيان المصدر الذي إستنتى منه ما أوردته مبدوناته من أن «صلة المطعون ضده لم تنقطع بشقة النزاع ولم يأت من التصرفات ما يكشف عن تركه لها» ورغم ذلك يعود الحكم المطعون فيه إلى ترديد ذات العبارات دون أن يوضح مصدره فيها قرره .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ، ذلك أنه ولئن كانت الفقرة الثانية من المادة ٢٦٩ من قانون المرافعات قد نصت في عجزها على أنه «يتحتم على المحكمة التي أحيلت إليها القضية أن تتبع حكم النقض في المسألة القانونية التي فصلت فيها» إلا أنه لما كان المقصود بالمسألة القانونية في هذا الحال - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تكون قد طرحت على محكمة النقض وأدلت برأيها فيها عن قصد وبصر فاكتسب قوة الشيء المحكوم وبصر في حدود المسألة أو المسائل التي تكون قد بنت فيها بحيث يمتنع على محكمة الإحالة عند إعادة نظر الدعوى المساس بهذه الحجية ، أما ما عدا ذلك فتعود الخصومة ويعود الخصوم إلى ما كانت وكانوا عليه قبل إصدار الحكم المنقوض ، وللمحكمة الإحالة بهذه المثابة أن تبني حكمها على فهم جديد لواقع الدعوى تحصله حره من جميع عناصرها ، وكان نقض الحكم لقصور في التسبب أياً كان وجه هذا القصور - لا يعدو أن يكون تعيياً للحكم المنقوض لإخلاله بقاعدة عامة فرضتها المادة ١٧٦ من قانون المرافعات التي أوجبت أن «تتضمن الأحكام على الأسباب التي بنيت عليها وإلا كانت باطلة» ، بما لا يتصور معه أن يكون الحكم الناقض قد حسم مسألة قانونية بالمعنى المشار إليه آنفاً حتى ولو تطرق لبيان أوجه القصور في الحكم المنقوض ، لما كان ذلك وكان الحكم الناقض قد عاب على الحكم المنقوض قصوراً في التسبب لإغفاله الرد على دفاع الطاعن المتمثل في ترك المطعون ضده شقة النزاع وإستقلاله دونه بالإنتفاع بها ، ولإلتفاته عن المستندات التي قدمها الطاعن تأييداً لدفاعه رغم ما لها من دلالة ، ولعدم كفاية ما أورده بشأن صدور إيصالات سداد الأجرة بإسم طرفي النزاع رداً على دفاع الطاعن فضلاً عن أنه لم يبين المصدر الذي إستقى منه عدم إنقطاع صلة المطعون ضده بشقة التداعي وكان هذا الذي أورده الحكم الناقض لا يتضمن فضلاً في مسألة قانونية اكتسبت قوة الأمر المقضي بحيث تحول بين محكمة الإحالة وبين معاودة النظر في دفاع الطاعن ومستنداته ، أو تحول بينها وبين الرد على هذا الدفاع بما يكفي لحمله مع تبيان مصدرها في ذلك من الأوراق ، أو تحول بينها وبين دحض دلالة مستندات الطاعن

بدلالة أقرى منها ، بل لا تحول بينها وبين أن تبني "حكمها على فهم جديد" .
تحصله حرة من جميع عناصر الدعوى ، وهى فى ذلك لا يفيدها إلا التزامها
بتسيب حكمها خضوعاً لحكم المادة ١٧٦ من قانون المرافعات ، فإن النعى بعدم
إتباع قضاء التقض السابق صدوره فى الدعوى يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الثانى البطلان ، وفى بيانه يقول أن الحكم
المطعون فيه خلا من خلاصة موجزة لدفع الخصوم ودفاعهم الجوهري
بالمخالفة لما تقضى به المادة ١٧٨ من قانون المرافعات مكثفاً بالإحالة إلى
أسباب الحكم الابتدائى وهى إحالة غير جائزة بعد أن النعى بتقص الحكم
الاستثنائى المؤيد له .

وحيث إن هذا النعى غير سليم ، ذلك أنه وإن كانت المادة ١٧٨ من
قانون المرافعات قد أوجبت شمول الحكم على بيانات معينة من بينها خلاصة
موجزة لدفع الخصوم ودفاعهم الجوهري ، وكان الحكم بإعتباره ورقة
شكلىة من أوراق المرافعات يجب أن يكون مشتملاً بذاته على جميع أسبابه ،
إلا أن المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه لا يعيب الحكم
الاستثنائى أن يحيل فى بيان الوقائع ودفاع الخصوم ودفعهم إلى الحكم الابتدائى
الذى إشتمل على بيان ما إستند إليه الخصوم من دفع وأوجه دفاع ، ولما كان
المقرر أيضاً - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن نقض الحكم الاستثنائى
لا يمتد إلى الحكم الابتدائى الذى يظل قائماً ولو كان الحكم المنقوض قد
قضى بتأييده ، وكان الطاعن لم يتحد بأن الحكم الابتدائى قد خلا من خلاصة
موجزة لدفع الخصوم ودفاعهم الجوهري ومن ثم فلا يعيب الحكم المطعون
فيه الإحالة إلى أسبابه الواقعية فى هذا الشأن ويكون النعى على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعى بالوجه الأول من السبب الثالث والشق الأول من
الوجه الأول من السبب الخامس إهدار دفاع جوهري وقصور فى التسيب
ومخالفة الثابت بالأوراق ، وفى بيان ذلك يقول الطاعن أن الحكم المطعون
فيه أورد عدوناته أنه لم تكن شركة المحاماة هى السبب فى الإيجاز ومن ثم

فصفة المستأجر لا تدور وجوداً وعلماً مع الشركة التي تكونت بعد الإيجار بعدة سنوات، دون أن يوضح سبب إعتباره الشركة شركة محاصة ، وعدد السنين التي مرت بين إبرام عقد الإيجار وبين قيامها ، ودون أن يبين المصدر الذي اعتمد عليه في القول بأسبقية عقد الإيجار على عقد الشركة وبأنها لم تكن السبب في الإيجار ، هذا إلى أن ذلك التقدير من جانب الحكم قد أهمل دفاعه الذي ضمنه مذكرته الأخيرة أمام محكمة الإحالة وحاصله أنه والمطعون ضده كوناً شركة فيما بينهما ، وأنهما كشريكين إستأجرا شقة النزاع لمباشرة نشاطهما المشترك ، وخالف الثابت بمسنداته التي تقطع بصدق دفاعه مهذراً دلالتها ، إذ يكشف دفتر الحساب المشترك - المقدم منه والمؤشر عليه من قبل مصلحة الضرائب في ١٩٥٧/٧/٣١ عن مباشرتهما العمل سوياً في مقر سابق على إستئجارهما عين التذاعى في سنة ١٩٥٨ ، ويدلل إقفاله في أكتوبر سنة ١٩٦٠ بسبب إنتهاء صحائفه على إستمرار هذا النشاط المشترك بينهما ، كما أن ما أثبت بعقد الشركة المكتوب والمحرر بينهما في ١٩٦٠/١/١ يؤكد هذا الأمر ، وبما مفاده أن الشركة التي قامت بين الطرفين - وعلى عكس ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه - كانت هي السبب في الإيجار ، ويكون من المنطقي أن يؤدي لإنهاء الشركة التي ترك المطعون ضده العين التي إستؤجرت لكي تباشر فيها الشركة نشاطها .

وحيث إن النعى في شقه الأول غير مقبول ، ذلك أن الحكم المطعون فيه وإن ذهب مذهب الطاعن وخلع على الشركة وصف شركة محاصة - وهو ما جاء بمذكراته العديدة المقدمة لمحكمة الدرجة الأولى وبصحيفة إستئنائه إلا أن هذا الوصف - وأياً ما كان وجه الرأى فيه - غير منتج في النزاع الذي لا يغير وجه النظر فيه تحديد نوع الشركة هذا إلى أن الحكم المطعون فيه وقد أورد بأسبابه الواقعية إلى سطرها والتي أحال فيها إلى أسباب الحكم الابتدائي إلى أن عقد الإيجار قد حرر في ١٩٥٨/٦/١١ وأن عقد الشركة قد أبرم في ١٩٦٠/١/١٠ ومن ثم يكون قد أفصح عن المصدر الذي اعتمد عليه فيما قرره من أن عقد الإيجار سابق على عقد الشركة ، ولا يعيه أن لم

يحدد الفترة الزمنية بينهما حصراً واقتصر على ذكرها في عبارة جملة بسنوات عديده، والنعي في شقه الثاني في غير محله، ذلك أن دفاع الطاعن الذي سطره بمذكرته الختامية المقدمة لمحكمة الإحالة لجلسة ٨٥/١/٢٣ والتي وإن كان قد عبر في صدرها عن الرابطة بينه وبين المطعون ضده بلفظ الشركة، وبلغف المشاركة إلا أنه تمسك في الصفحات الأخيرة منها بعدم وجود شركة بينهما حتى بعد تحرير عقدها المؤرخ ١٩٦٠/١/١ وإنما هي مجرد مشاركة، وما جاء بالمذكرة حول قيام شركة بينهما كان مجرد رد من جانبه على ما قد يثار بإفراض وجودها وهذا الذي إستمسك به الطاعن في مذكرته الختامية أمام محكمة الإحالة بمجد ما يسأنده في الفترة السابقة على تحرير عقد الشركة والذي أثبت في التمهيد الذي صدر به ذلك العقد أنه «قامت بينهما منذ فترة قصيرة شركة في إستقلال نشاطهما» . ، وإذ كانت المشاركة لا تنفي إستقلال كل منهما عن الآخر ، وكان هذا الاستقلال قد بدا جلياً في عقد إيجار شقة النزاع التي أوجرت لها باسميهما وليس بصفتيهما شريكين ولإستعمالهما «مكاتب» وليس مكتباً ، وكان هذا العقد قد حرر في ١٩٥٨/٦/١١ أى في تاريخ سابق على إبرام عقد الشركة بينهما في ١٩٦٠/١/١ ، فإن ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه بأن الشركة التي تكونت بعد الإيجار لم تكن هي السبب فيه ورتب على ذلك أن صفة المستأجر - المطعون ضده لا تدور وجوداً وعلماً مع الشركة ، فإنه لا يكون قد خالف الثابت بالأوراق أو أهدر دفاع الطاعن أو شابه قصور في التسييب .

وحيث إن حاصل ما ينميه الطاعن بالوجهين الثاني والثالث من السبب الثالث وبالشق الثاني من الوجه الأول من السبب الخامس وبالسبب السادس مخالفة الثابت بالأوراق وإهدار دفاع جوهرى وقصور في التسييب وفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول أن ما أورده الحكم المطعون فيه بمدوناته «وقد خلت الأوراق مما يؤكد إنصراف نية المطعون ضده إلى إحداث الترك على المبني القانوني الصحيح...» بخالف الثابت بالأوراق ويهدر دلالة المستندات المقدمة منه والتي تؤكد إنصراف إرادة المطعون ضده إلى ترك عين النزاع وهي واقعة مادية تثبت بكافة الطرق . والتي تتمثل في قيام المطعون ضده بإخطار

مصلحة الضرائب في ١٩٦٢/٨/٢ بالتحاقه بعمل بالقطاع العام وتركه العمل بمهنة المحاسبة وتغير محل إقامته ، وفي إقفال دفتر الحساب المشترك للشركة على آخر قيود سنة ١٩٦١ وإعداد مصلحة الضرائب بذلك ، وفي توقف العمل بالحساب المشترك لها بالبنك ، وفي قيام المطعون ضده قبل قفل هذا الحساب بسحب مبلغ ألف وخمسمائة جنيه تمثل نصيبه بعد تصفية الشركة ، وفي استمرار الطاعن منفرداً بمباشرة النشاط بشقة الخلف بإفتتاحه دفتر يومية مستقل والتأشير عليه من قبل مأمورية الضرائب المختصة بقيامه بسداد إشتراكات هيئة التأمينات الاجتماعية عن العاملين بالمكتب ، وتوقيع مصلحة الضرائب إستيفاء لمستحقاتها قبلها حجزاً عليه بشقة النزاع وحجزاً على المطعون ضده بمحل إقامته بالإسكندرية ، وفي قيامه دون المطعون ضده بسداد الأجرة منذ سنة ١٩٦١ ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه بمدوناته من أن «علاقة المطعون ضده بالشقة المستأجرة لازالت قائمة يتردد عليها منجزاً عملاً خاصاً» لا يكفي ردّاً على دفاعه المؤيد بمسنداته ، لأنه ليس من المقبول بعد أن توقف المطعون ضده عن مباشرة نشاطه في شقة النزاع أن يتردد عليها منجزاً عملاً خاصاً وأنه وإن صح ترده فلا يكون ذلك إلا من قبيل الضيافة وليس كشريك في الانتفاع ، كما لا يلحظ دلالة هذه المسندات ما أورده الحكم المطعون فيه بأسبابه من أنه «إذا كان المطعون ضده قد توظف بالقطاع العام فإن الطاعن بدوره قد توظف بالقطاع العام» لأن الطاعن أذن له إلى جانب عمله بالقطاع العام بمباشرة مهنة المحاسبة التي مارسها فعلاً بشقة النزاع بخلاف المطعون ضده الذي توقف عن مزاولتها كما جاء بإقرار وكيله بالشكوى ٦٤٨٥ لسنة ١٩٧٨ إداري عابدين هذا إلى أن ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أنه «.... في مواجهة ما تقدم من معاملات مالية وإنعقاد شركة والخلاف حول تجديدها أو إنقضائها - فإن المحكمة - لتطمئن تماماً إلى أن موضوع سداد الأجرة من جانب الطاعن - لا يفيد لإنهاء - المطعون ضده - الإيجار فلأزال المستأجران يسدان الأجرة للشركة المؤجرة ولأزال لإبصالات السداد تصدر بإسميهما معاً كما في التعاقد الأصلي وسداد نصف الإيجار عن

الشريك فيه تشمل هذه الحسابات» فضلاً عن أنه يخالف الثابت بالمستندات التي تقطع بإنفراده بسداد الأجرة من ماله الخاص منذ سنة ١٩٦١ ، وفضلاً عن أن الحكم لم يبين المصدر الذي اعتمد عليه سواء في إثبات وجود تعاملات مالية بين الطرفين وأن هذه المعاملات تشمل سداد الأجرة ، أو في نفي إنهاء المطعون ضده لعلاقة الإيجار أو تنازله عنه لشريكه فيه بما يعجز محكمة النقض عن مراقبة تسبيب الحكم ، فإنه ينطوي على فساد في الاستدلال لأن صدور إيصالات سداد الأجرة بإسم الطرفين تبعاً لما هو ثابت بعقد الإيجار لا تنفي إنفراد الطاعن بسدادها منذ عام ١٩٦١ .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ، ذلك أنه وقد إنتهت المحكمة في الرد على سبب النعي السابق إلى صحة إستخلاص الحكم المطعون فيه بأن عقد الإيجار الذي حرر في ١١/٦/١٩٥٨ يخرج عن نطاق عقد الشركة الذي أبرم بين طرفي التذاعي في ١/١/١٩٦٠ ، وكان الطاعن قد تمسك صراحة بمذكرته الختامية أمام محكمة الإحالة بأن شقة النزاع لم تكن من عناصر الشركة بل كانت مقرراً مباشر فيه الشركة نشاطها ، وأن حق الانتفاع بعين النزاع لم يذكر كحصص لأحد الطرفين في الشركة ، فإن المستندات المقدمة من الطاعن للتدليل على إنهاء الشركة سواء لعدم مباشرة المطعون ضده نشاطاً فيها وبتوقفه عن مزاوله مهنة المحاسبة ، أو لإنفراد الطاعن بمباشرة هذا النشاط بشقة الخلف - أياً كان وجه الرأي فيها - تكون غير متنتجة في إثبات واقعة ترك المطعون ضده شقة النزاع وإنهائه عقد الإيجار أو تنازله عنها لشريكه الطاعن ، لأن كان ما تقدم إلا أن الثابت في الأوراق أن ثمة شركة قامت بين الطرفين أبرم عقدها في ١/١/١٩٦٠ واتخذ من عين النزاع مقرراً لها ، وأنه كتيبة لازمة لقيام هذه الشركة نشأت بين الطرفين معاملات مالية فتحت لها حساب مشترك في البنك ولم يقفل إلا في سنة ١٩٦٣ وهو تاريخ لاحق لإنفراد الطاعن بسداد الأجرة من حسابه المستقل ، وأنه وبغض النظر عن إنهاء الشركة كما يذهب الطاعن أو مجرد تجميد نشاطها كما يذهب المطعون ضده ، فإن الطاعن لم يقدم لمحكمة الموضوع دليلاً يثبت به صديق مدعاه ويرد به دفاع خصمه على أن

المعاملات التي نشأت بينهما بقيام الشركة والتي كانت أجرة شقة النزاع تسدد منها قد صفت وأن المطعون ضده قد قبض مستحقاته فيها أو أن المبلغ الذي قام بسحبه من الحساب المشترك في فبراير ١٩٦٢ يمثل كامل نصيبه بعد تصفية الشركة ، وهو ما يستعصى معه القول بعود المطعون ضده عن سداد حصته في أجرة شقة النزاع للطاعن الذي قام بسدادها للشركة المؤجرة ، وإستنباط قرينة من هذا القعود على تركه العين أو تنازله عنها لشريكه فيها ، لما كان ما تقدم فإن ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن الأوراق قد خلت مما يؤكد انصراف نية المطعون ضده إلى إحداث الترك على المبنى القانوني الصحيح ... وأنه في مواجهة ما تقدم من معاملات مالية وإنعقاد شركة والخلاف حول تجديدها أو إنقضائها . فإن المحكمة لتطمئن تماماً إلى أن الموضوع سداد الأجرة من جانب الطاعن - لا يفيد إنهاء - المطعون ضده - الإيجار ... يكون سائماً وكافياً لإقامة قضائه ، ولا ينطوى على مخالفة للثابت بالأوراق أو فساد في الاستدلال أو إهدار للنفاع جوهرى أو قصور في التسبيب ، ويكون النعى على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الرابع التناقض وعدم وضوح الأساس القانوني للحكم ، وفي بيانه يقول الطاعن أن الحكم المطعون فيه أورد بمذوناته أنه «لا تريب على المستأجر إن هو لم ينتفع بالعين فعلا مادام قائماً بالالتزاماته تجاه المؤجر» وهو ما يعنى أن الحكم بنى على أساس معين هو أن المطعون ضده لم يكن ينتفع بشقة النزاع ولكنه لا يعد تاركاً لها لأنه كان يقوم بالالتزاماته قبل المؤجر وأهمها دفع الإيجار ، إلا أنه عند تطبيق هذا المبدأ إستند الحكم إلى أدلة إستخلص منها أن المطعون ضده كان ينتفع بالعين وأنه ليس المهم سداد الإيجار وأورد في هذا الخصوص قوله «أن المحكمة لتطمئن تماماً إلى أن موضوع سداد الإيجار لا يفيد إنهاء العقد ... ، وبهذا لم يعد واضحاً ما إذا كان الحكم قد اعتد بالإنشغال الفعلى للعين أم بسداد الأجرة ، هذا إلى أنه في

الوقت الذي حرص فيه الحكم على عدم الربط بين عقد إيجار شقة النزاع وبين الشركة التي قامت بين طرفيه مقررأ أن الخصومة بين طرفين كل منهما مستأجراً أصلي ولم تكن شركة المحاصة هي السبب في الإيجار ومن ثم فصفة المستأجر لا تدور وجوداً وعلماً مع الشركة التي تكونت بعد الإيجار بسنوات عديدة ، فإن الحكم يعود ويربط بين بقاء المطعون ضده كمستأجر وبين بقاء الشركة بينه وبين الطاعن إذ يذكر رداً على دلالة سداد الأجرة من حساب الطاعن وحده أن موضوع سداد الإيجار تشمله هذه الحسابات وأي حسابات الشركة ، وأنه بهذا لا يتضح ما إذا كان الحكم قد اعتمد بقيام شركة بين الطرفين وإستمرارها وسداد الأجرة من حساباتها ، أو أن إيجار الشقة لا صلة له بوجود شركة بين الطرفين ، إذ في الحالة الأولى كان يتعين على الحكم أن يبين سنده في بقاء الشركة وأن يوضح حساباتها الدالة على سداد الأجرة ، وفي الحالة الثانية كان يتعين عليه أن يبين ما اعتمد عليه للقول بأن المطعون ضده كان يدفع نصف الأجرة بعيداً عن الشركة .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ، ذلك أن التناقض الذي يعيب الحكم هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ما تنأى به الأسباب ويعارض بعضها بعضاً بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حمل الحكم عليه أو لا يمكن معه فهم الأساس الذي أقام الحكم عليه قضاؤه ، ولما كان المبدأ القانوني الذي أورده الحكم المطعون فيه للفترة بين إنعقاد الإيجار وبين الانتفاع بالعين المؤجرة كأثر للعقد ، ولإيضاح التباين بين عدم إنتفاع المستأجر بالعين المؤجرة وبين تركه لها ، لا يتعارض مع تطبيقه لهذا المبدأ الذي تعرض فيه لواقعة إنتفاع المطعون ضده بالعين المؤجرة ولأنهى فيه إلى أنه لا زال يتردد عليها منجزاً عملاً خاصاً . ولواقعة الترك التي خلص فيها إلى أن الأوراق قد خلت مما يؤكد إنصراف قصد المطعون ضده إلى إحداث الترك ، هذا إلى أن ما إنتهى إليه الحكم من أن الشركة التي تكونت بعد إبرام عقد الإيجار لم تكن هي السبب في الإيجار وما رتبه على ذلك من أن صفة المستأجر لا تدور وجوداً وعلماً مع الشركة لا يتعارض مع ما ذهب إليه الحكم من أن قيام

شركة بين الطرفين - في تاريخ لاحق لعقد الإيجار - أدى إلى وجود معاملات مالية بينهما ، وما رتبته على ذلك من أن سداد الطاعن للأجر من حسابه الخاص لا يعنى إنهاء المطعون ضده للإيجار أو تنازله عنه لشريكه الطاعن بإعتبار أن حساب الشركة تشمل سداد حصة المطعون ضده في الأجرة ، وبالتالي فإن النemy بالتناقض يكون على غير أساس . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يقطع في أمر إنقضاء الشركة أو تجميد نشاطها ، ولم يبن قضاءه على قيام المطعون ضده بدفع حصته في الأجرة بعيداً عن الشركة ، ومن ثم فإن النemy عليه لعدم تبيان سندته فيما لم يتم عليه قضاءه يكون بدوره على غير أساس .

وحيث إن حاصل النemy بالوجه الثاني من السبب الخامس القصور في التسييب وفي بيانه يقول الطاعن أن الحكم المطعون فيه إستند في قضاائه إلى أقوال شاهدي المطعون ضده وإستخلص منها أن علاقته بشقة التداعى لازالت قائمة يتردد عليها متجزأ عملاً خاصاً رغم أن شهادتهما سماعية ولا تعد شهادة بالمعنى القانوني الصحيح ورغم تناقض أقوال أولهما بين ما قرره من زيارته للمطعون ضده بشقة التداعى في سنة ١٩٧٨ وبين علمه أن المطعون ضده لم يعد يتردد عليها منذ ١٩٧٨ ، وإذ كان لا يعرف على أى أقوال إعتملت المحكمة في تكوين عقيدتها بما يؤدي إلى إختلال الأساس الذي أقامت عليه قضاؤها ، هذا إلى أن الحكم المطعون فيه أغفل الإشارة إلى شهوده الذين أدلو بأقوالهم في الشكوى الإدارى رغم صلتهم بالنزاع ، بما يعيبه بالقصور في التسييب .

وحيث إن النemy في شقه الأول غير سديد ، ذلك أن الشهادة السماعية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - جائزة حيث تجوز الشهادة الأصلية وتخضع لمثلها لتقدير قاضى الموضوع ، والنemy في شقه الثاني غير صحيح إذ ليس ثمة تناقض في أقوال الشاهد الأول للمطعون ضده ذلك أن زيارته له بشقة النزاع في غضون ١٩٧٨ لا تتعارض مع إمتناع هذا الأخير عن التردد عليها في تاريخ لاحق من ذات العام بعد حصول الخلف بينه وبين الطاعن ، والنemy في شقه الثالث غير مقبول ذلك أن لقاضى الموضوع السلطة التامة في

بحث الدلائل والمستندات المقدمة وفي موازنة بعضها ببعض الآخر وترجيح ما تطمئن نفسه إلى ترجيحه منها وفي استخلاص ما يرى أنه واقعة الدعوى دون رقابة عليه في ذلك من محكمة النقض متى كان استخلاصه سائغاً كما أن لقاضى الموضوع تقدير الشهادة والأخذ بما يطمئن إليه وجدانه منها طالما لم يخرج بأقوال الشاهد عما يؤدي إليه مدلوها ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه وبعد أن استعرض أقوال شهود الطرفين ، قد انتهى في حدود سلطته الموضوعية إلى الأخذ بأقوال شاهدى المطعون ضده وترجيحها وكان لم يخرج بتلك الأقوال عما يؤدي إليه مدلوها ، فإن النعى لا يعلو أن يكون جديلاً فيا لمحكمة الموضوع سلطة تحصيله وتقديره بغية الوصول إلى نتيجة مغايرة وهو مالا تجوز إثارته أمام محكمة النقض ، والنعى في شقه الأخير غير صحيح ، ذلك أن الحكم المطعون فيه لم يغفل الإشارة إلى أقوال شهود الطاعن التي انتظمتها الشكوى الإدارية ، إذ أحال في شأن المستندات والمذكرات إلى ما أوردته الحكم الابتدائي الذي أشار إلى الشكوى ٦٤٨٥ لسنة ١٩٧٨ إداري عابدين التي تضمنت تلك الأقوال ، ولا على الحكم المطعون فيه إن لم يتناول هذه الأقوال بأسباب مستقلة ، إذ لا الزام عليه في أن يتبع الخصوم في مناحى دفاعهم ويختلف حججهم والرد على كل منها إستقلالاً وحسبه أن يقيم قضاءه على ما يكتفى على الحمله .

وحيث إنه لما تعليل بتعين رفض الطعن .

جلسة ١٧ من مايو سنة ١٩٨٧

بإرياسة السيد المستشار/ محمد المرسى فتح الله نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ سعيد أحمد صقر نائب رئيس المحكمة ، محمد الطفي السيد ، أحمد زكى غراية وطله الشريف .

(١٥٣)

الطعن رقم ١٦٥ لسنة ٥٣ القضائية :

وسوم • حكم • شهر عقارى •

الحكم الصادر فى التظلم من أمر تقدير الرسوم التكميلية على المصدر المشهور • علم قابليته للطعن متى فصل فى المنازعة بشأن تقدير الرسم • فصله فى منازعات أخرى • خطوهه للقرارد العامة فى الطعن •

تنص المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر على أنه « فى الأحوال التى يستحق فيها رسوم تكميلية يصدر أمين المكتب المختص أمر تقدير تلك الرسوم ويجوز لذوى الشأن فى غير حالة تقدير القيمة بمعرفة أهل الخبرة المنصوص عليها فى المادة ٢١ التظلم من أمر التقدير ... ويرفع التظلم إلى المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها المكتب الذى أصدر الأمر ويكون حكمها غير قابل للطعن ، والمستفاد من هذا النص - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الحكم الصادر فى التظلم من أمر تقدير الرسوم التكميلية لا يكون غير قابل للطعن إلا إذا فصل فى منازعة فى تقدير هذه الرسوم ، فإذا فصل الحكم فيها بثور من منازعات أخرى فإنه يخضع من حيث قابليته للطعن للقواعد العامة الواردة فى قانون المرافعات .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .
حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أن مكتب الشهر العقاري بالإسكندرية أصدر أمراً بتقدير مبلغ ١٦٣٤٦ جنياً قيمة رسوم تكميلية مستحقة على المطعون ضدّها عن المحرر الشهر برقم ١٦٣٣ سنة ١٩٧٤ . تظلم الأخران من هذا الأمر بتقرير في قلم الكتاب قيد برقم ٢٧٩٧ سنة ١٩٧٨ مدني كلى الإسكندرية ، وإستند إلى أنه سبق للمكتب المذكور أن أصدر أمراً بتقدير رسوم تكميلية مستحقة عليهما عن ذات المحرر الشهر مقدارها ٢١٠،٢٥٤٠ جنياً . حكمت المحكمة بإلغاء أمر التقدير المتظلم منه . إستأنف الطاعنان هذا الحكم بالإستئناف رقم ٥٨ سنة ٣٦ قضائية الإسكندرية ، بتاريخ ١٤/١٢/١٩٨٢ قضت المحكمة بعدم جواز الاستئناف . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة رأت فيها نقض الحكم ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعنين ينعان بسبب الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله ، وفي بيان ذلك يقولان إن الحكم أقيم قضاءه بعدم جواز الاستئناف على أن المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ تقضى بعدم قابلية الحكم الصادر في التظلم من أمر تقدير الرسوم التكميلية للطعن فيه . حال أن هذه المادة يقتصر سريانها على الأحكام الصادرة في المنازعات التي تتعلق بتقدير الرسوم أما المنازعات التي تقوم على أساس آخر فإن الطعن في الأحكام الصادرة فيها يخضع للقواعد العامة في قانون المرافعات . وإذ أسس الحكم المستأنف قضاءه على أنه لا يجوز للشهر العقاري إصدار أمر ثان بتقدير رسوم تكميلية مادام أنه سبق له إصدار أمر بتقديرها فإن هذا الحكم لا يسرى عليه نص المادة ٢٦ من القانون سالف الذكر .

وحيث إن هذا النعى ملبد ، ذلك أنه لما كانت المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم الشهر والتوثيق تنص على أنه في الأحوال التي تستحق فيها رسوم تكميلية يصدر أمين المكتب المختص أمر بتقدير تلك الرسوم ويجوز لدوى الشأن في غير حالة تقدير القيمة بمعرفة أهل الخبرة المنصوص عليها في المادة ٢١ التظلم من أمر التقدير ويرفع التظلم إلى المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها المكتب الذي أصدر الأمر ويكون حكمها غير قابل للطعن ، وكان المستفاد من هذا النص - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الحكم الصادر في التظلم من أمر تقدير الرسوم التكميلية لا يكون غير قابل للطعن إلا إذا فصل في منازعة في تقدير هذه الرسوم ، أما إذا فصل الحكم فيما يثور من منازعات أخرى فإنه يخضع من حيث قابلية الطعن للقواعد العامة الواردة في قانون المرافعات . لما كان ذلك وكانت منازعة المطعون ضدها أمام محكمة الدرجة الأولى تقوم على أن مكتب الشهر العقاري سبق له لإصدار أمر بتقدير رسوم تكميلية مستحقة عليها عن ذات المحرر الشهر الصادر بشأنه أمر التقدير المتظلم منه ، وكان الحكم الابتدائي قد قضى بإلغاء هذا الأمر تأسيساً على أنه لا يجوز لمكتب الشهر العقاري إصدار أمر ثان بتقدير رسوم تكميلية مادام قد سبق له إصدار أمر بتقدير هذه الرسوم التكميلية ، وكان النزاع الذي فصل فيه هذا الحكم لا يدور حول مقدار الرسوم وإنما يدور حول أحقية مكتب الشهر العقاري أو عدم أحقيته في إصدار أمر ثان بتقدير رسوم تكميلية عن شهر محرر واحد ، فإن الحكم الصادر في هذه المنازعة لا يكون قد فصل في منازعة في تقدير الرسوم ومن ثم يخضع للقواعد العامة الواردة في قانون المرافعات من حيث جواز الطعن فيه . ولذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقرر أن ذلك الحكم لا يجوز إستئنافه طبقاً لنص المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر لأنه قضى في تظلم من أمر تقدير الرسوم التكميلية وحجب نفسه عن نظر موضوع الاستئناف فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

جلسة ١٧ من مايو سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار/ أحمد ضياء عبد الرازق نائب رئيس المحكمة وعسوية السادة
المستشارين/ الدكتور علي فاضل حسن نائب رئيس المحكمة ، طلعت أمين صادق ، محمد
عبد القادر سميح وعبد المال الممان •

(١٥٤)

الظن رقم ١٦٥٧ لسنة ٥٢ القضائية :

(١ - ٢) عمل « تصحيح اوضاع العاملين : مدة الخدمة » مساواة •

- ١ - الالتزام بالعمل بأحكام الفصلين الثالث والرابع من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ والجدول الملحق به حتى ١٩٧٧/١٢/٣١ • ق ٢٣ لسنة ٧٨ م ٢١ بند هـ من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ • حساب مدة الخدمة طبقاً لأحكامها حتى التاريخ المشار إليه •
- ٢ - عدم جواز الاستناد الى قاعدة المساواة للخروج على ما يقرره المشرع بنص صريح •

١ - مفاد الفقرة الأولى من المادة الرابعة من مواد إصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح أوضاع العاملين المذنبين بالدولة والقطاع العام ، والمادة ٢١ من ذات القانون ، والمواد الثانية والسادسة والثامنة من القانون ٢٣ لسنة ١٩٧٨ بتعديل بعض أحكام القانون المشار إليه ، أن القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ أوجب العمل بأحكام الفصلين الثالث والرابع من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الخاصين بالترقيات وحساب مدد الخدمة ، وكذا الجداول الملحقه به حتى ٣١ من ديسمبر ١٩٧٧ ، وإذ وردت المادة ٢١ بند (هـ) ضمن المواد التي إنتظمها الفصل الرابع من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، فإنه يتعين حساب مدد الخدمة طبقاً لأحكامها حتى التاريخ المحدد بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ .

٢ - لا وجه للتحدى بمبدأ المساواة بين العاملين للخروج على الأصل الذي أورده المشرع بنص صريح .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٥٣٠ لسنة ١٩٧٩ عمال كلى الإسكندرية على الشركة المطعون ضدها طالباً الحكم بأحقية لفئة السابعة والزماها أن تدفع له مبلغ ٦٠٠ جنياً مع ما يستجد ، وقال بياناً لدعواه أنه التحق بالعمل لدى المطعون ضدها بوظيفة فنية إعتباراً من ١٩٥٨/٧/١ ، وإذا قامت برقيته لفئة الثامنة في حين أنه يستحق الفئة السابعة بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، فقد أقام الدعوى بالطلبات آتفة البيان نذبت المحكمة خبيراً ، وبعد أن قدم تقريره قضت في ١٩٨١/٥/٣١ بأحقية الطاعن لفئة السابعة إعتباراً من ١٩٧١/٨/١ والزمت المطعون ضدها أن تؤدي إليه مبلغ ٣٠٦,٠٦٥ جنياً . إستأنفت المطعون ضدها هذا الحكم أمام محكمة إستئناف الإسكندرية ، وقيد الاستئناف برقم ٤٩٨ لسنة ٣٧ ق ، وبتاريخ ١٩٨٢/٣/٨ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره ، وفيها ألزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينمى الطاعن بالسبب الأول والوجه الثانى من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب وفي بيان ذلك يقول أن الحكم أقام قضاءه برفض الدعوى على سند من أن القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ الذى أضاف البند (هـ) إلى المادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قد أوجب حساب مدد الخلعة الكلية حتى

١٩٧٧/١٢/٣١ ، في حين أن القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ اقتصر على مد العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ دون أن ينظم كيفية حساب المدد الكلية وبالتالي كان يتعين حساب مدة خدمته حتى ١٩٧٤/١٢/٣١ ، يضاف إلى ذلك أن المطعون ضدها إذ احتسبت المدد الكلية لزملائه حتى ١٩٧٥/٥/١٠ تاريخ نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، فقد كان لزاماً على محكمة الاستئناف وإعمالاً لقاعدة المساواة بين العاملين أن تقضى بتدب خبير لحساب مدة خدمته حتى هذا التاريخ ، مما يعيب الحكم علاوة على الخطأ في تطبيق القانون بالقصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كانت الفقرة الأولى من المادة الرابعة من مواد إصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام تنص على أن «يعمل بأحكام الفصلين الثالث والرابع من القانون المرافق والجدول الملحقة به حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ . وتنص المساهد ٢١ منه على أنه «تُحسب المدد الكلية المتعلقة بالعاملين المعيّنين في الوظائف المهنية أو الفنية أو الكتابية غير الحاصلين على مؤهلات دراسية والمحددة بالجدولين الثالث والخامس المرفقين مع مراعاة القواعد الآتية (أ) (ب) (ج) (د)» وكانت المادة الثانية من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ بتعديل بعض أحكام القانون المشار إليه تنص على أن «يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة الرابعة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ... النص الآتي : يعمل بأحكام الفصلين الثالث والرابع من القانون المرافق والجدول الملحقة به حتى ٣١ من ديسمبر ١٩٧٧» وتنص المادة السادسة منه على أن «يضاف بند (هـ) إلى المادة ٢١ من قانون ... رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ نصه الآتي : هـ - حساب مدة الخدمة لمن نقل أو أعيد تعيينه لأي سبب من الأسباب من غير حاملي المؤهلات الدراسية أو من حملة المؤهلات الأقل من المتوسطة قبل نشر هذا القانون ، من الوظائف المهنية أو الفنية إلى الوظائف الكتابية على أساس تطبيق الجدول الثالث الخاص بالوظائف الفنية أو المهنية بالنسبة للمدة التي قضيت في هذه الوظائف ثم تطبيق الجدول الرابع

أو الخامس حسب الأحوال لإعتباراً من تاريخ النقل أو إعادة التعيين بهذه الوظائف وبالفترة والأقدمية التي يصل إليها بالتطبيق للجدول الثالث ، ومع ذلك يجوز تطبيق الجدول الأصح للعامل من الجداول المشار إليها حسب الأحوال على المدة الكلية بأكملها إذا كان هذا الجدول ينطبق على أكثر من نصف هذه المدة» وتنص المادة الثامنة على أن « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به إعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ » فإن مفاد ذلك أن القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ أوجب العمل بأحكام الفصلين الثالث والرابع من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الخاصين بالترقيات وحساب مدد الخدمة ، وكذا الجداول الملحقه به حتى ٣١ من ديسمبر ١٩٧٧ ، وإذ وردت المادة ٢١ بند (هـ) ضمن المواد التي إنتظمها الفصل الرابع من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فإنه يتعين حساب مدد الخدمة طبقاً لأحكامها حتى التاريخ المحدد بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ ، ولا وجه في هذا الصدد للتعدي بمبدأ المساواة بين العاملين للخروج على هذا الأصل الذي أورده المشرع بنص صريح ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر بأن أقام قضاءه برفض دعوي الطاعن على أن الجدول الثالث من الجداول الملحقه بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لا ينطبق على أكثر من نصف مدة خدمته الكلية حتى ٣١/١٢/٧٧ بالتطبيق لحكم المادة ٢١ بند (هـ) من القانون المشار إليه ، فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون أو شابه القصور في التسبيب .

وحيث إن الطاعن ينعي بالوجهين الأول والثالث من السبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم ذهب إلى أن القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ قد إشتراط لتطبيق الجدول الثالث من الجداول الملحقه بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ إنقضاء مدة سنتين على تعيين العامل بالوظائف الفنية ، في حين أن القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ جاء قاصراً على تخفيض المدد الواردة بالجدول الثالث ولم ينص فيه على هذا الشرط ، يضاف إلى ذلك أنه كان يتعين على محكمة الاستئناف أن تقضى بتدب خبير لإضائة مدة خدمته تزيد على ثلاث سنوات قضاها بالوظائف الفنية إلى ما سبق

إحتسابه منها والتي تجاوز في مجموعها نصف المنحة الكلية المحسوبة حتى ١٩٧٧/١٢/٣١ ، مما يكون معه الحكم معيباً بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب .

وحيث إن النعي بوجهيه غير مقبول ذلك أنه لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه خلوها مما يفيد أنه عول في قضائه على أحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ فإن النعي عليه بالخطأ في تطبيق هذا القانون يكون وارداً على غير محل ، ولما كان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الاستئناف بشغله للوظائف الفنية لمدة تزيد عما احتسب منها حتى ١٩٧٧/١٢/٣١ ولم يطلب نذب خبير لإضافتها فإن ما يثيره في هذا الخصوص يكون قائماً على أمور واقعية لم يسبق عرضها على محكمة الموضوع فلا يقبل التحدى بها لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقسّم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢١ من مايو سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار/ محمد محمود راسم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ محمد رأفت خلفي نائب رئيس المحكمة ، محمد فؤاد شرباش ، عبد البر حسين
سالم ومحمد محمد طيطه .

(١٥٥)

الطعن رقم ١٢٥١ سنة ٥٠ القضائية :

إيجار « إيجار الأماكن » « التأجير من الباطن » « التأجير الفروشي » .

التأجير من الباطن مفروضاً للطلبة دون إذن المالك . م ٤٠ / ج ق ٤٩ سنة ١٩٧٧ .
منطوقه . أن يكونوا في مرحلة يتحملون فيها الاغتراب عن أسرهم . علة ذلك .

النص في المادة ٤٠/ج من القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ في شأن تأجير
وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر ، يدل على أن المشرع
إنما استهدف مواجهة أزمة الإسكان التي تصادف قطاعاً كبيراً من الطلاب ،
وهم هؤلاء الذين يضطرون إلى ترك البلاد التي يقيمون فيها مع أسرهم إلى أخرى
تقع بها المعاهد العامة التي يتم إلحاقهم بها ، فيسعون إلى البحث عن مساكن
لهم في هذه البلاد ، وغالباً مالا يوفقوا ، فأتاح لهم المشرع بموجب هذا
النص ، وتحقيقاً للمصلحة العامة الإستئجار من الباطن دون إذن يصدر
للمستأجر الأصلي بذلك من المالك ، مما لازمه أن يكون هؤلاء الطلاب في
مرحلة يتحملون فيها الاغتراب عن أسرهم والقيام على أمور أنفسهم دون حاجة
إلى إشراف أو معاونة من ذويهم ، ولا يحتاج في ذلك بأن النص قد أطلق في
صياغته لفظ «الطلاب» إنما استهدف كل من التحق بمعهد دراسي أيا كان سنة
أو المرحلة الدراسية المؤهل لها ، لمخافة ذلك للحكمة من التشريع ، ووروده
إستثناء من القواعد العامة في قوانين إيجار الأماكن التي تحظر على المستأجر -
دون إذن صريح من المالك - تأجير المكان المؤجر له من الباطن ، مما يتعين
أخذه قدره وعدم التوسع في تفسيره حتى لا يتخذ سبيلاً لمخالفة الحظر المشار
إليه في غير موضعه :

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - فى أن الطاعنات أتمن على المطعون ضدما الدعوى رقم ٨٧٧١ سنة ١٩٧٧ كلى شمال القاهرة بطلب الحكم بإخلاء الشقة المبينة بالصحيفة ويعقد الإيجار المؤرخ ١٩٥٧/١٠/١ وتسليمها لمن ، وذلك على سند من أن المطعون ضده الأول إستأجر منهن الشقة محل النزاع لإستعمالها سكناً خاصاً له إلا أنه قام بتأجيرها من باطنه مفروشة للمطعون ضده الثانى دون إذن منهن ، وبتاريخ ١٩٧٩/٥/٢٩ حكمت المحكمة بإخلاء الشقة محل النزاع وتسليمها للطاعنات . إستأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم بالإستئناف رقم ٤٤٢٣ سنة ٩٦ ق القاهرة ، وبتاريخ ١٩٨٠/٣/٢٣ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض الدعوى . طعنن الطاعنات فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى بتقضى الحكم ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مما تنمى الطاعنات على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وتأويله ، وفى بيان ذلك يقلن أن الحكم أسس قضاءه برفض دعواهن على سند من نص المادة ٤٠ / ج من القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ التى تجيز للمستأجر أن يؤجر من باطنه المكان المؤجر له للطلاب الذين يدرسون فى غير المدن التى تقيم فيها أسرهم ، لإعتباراً بأن المطعون ضده الثانى إنما إستأجر الشقة محل النزاع لسكنى أبنائه اللتين الحقهما بإحدى مدارس القاهرة بعيداً عن محل إقامته بمدينة الفيوم ، بينما إحدى هاتين الإبنيتين ملحقة بمرحلة الحضانه والثانية

بالروضة ، وهما لا تعتبران من الطلبة الذين عناهم النص المشار إليه والذي يستهدف في الأصل حل مشكلة إسكان طلاب الجامعات والمعاهد .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أن النص في المادة ٤٠ من القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر على أنه «لا يجوز للمستأجر في غير المصايف والمشاقي المحددة وفقاً لأحكام هذا القانون أن يؤجر المكان المؤجر له مفروشاً أو خالياً إلا في الحالات الآتية ... (ج) إذا أجرة المكان المؤجر له كله أو جزءاً منه للطلاب الذين يدرسون في غير المدن التي تقيم فيها أسرهم» ، يدل على أن المشرع إنما يستهدف مواجهة أزمة الإسكان التي تعادف قطاعاً كبيراً من الطلاب ، وهم هؤلاء الذين يضطرون إلى ترك البلاد التي يقيمون فيها مع أسرهم إلى أخرى تقع بها المعاهد العلمية التي يتم إلحاقهم بها ، فيسعون إلى البحث عن مساكن لهم في هذه البلاد ، وغالباً ما لا يوفقوا ، فأتاح لهم المشرع بموجب هذا النص ، وتحقيقاً للمصلحة العامة - الاستئجار من الباطن دون إذن يصدر للمستأجر الأصلي بذلك من المالك ، مما لازمه أن يكون هؤلاء الطلاب في مرحلة يحملون فيها الاغتراب عن أسرهم والقيام على أمور أنفسهم دون حاجة إلى إشراف أو معاونة من ذويهم ، ولا يحتاج في ذلك بأن النص وقد أطلق في صياغته فقط «الطلاب» إنما يستهدف كل من التحق بمعهد دراسي أياً كان سنه أو المرحلة الدراسية المؤهل لها ، لمخافة ذلك للمحكمة من التشريع ، ووروده إستثناء من القواعد العامة في قوانين إيجار الأماكن التي تحظر على المستأجر - دون إذن صريح من المالك - تأجير المؤجر له من الباطن ، مما يتعين أخذه بقدره وعدم التوسع في تفسيره حتى لا يتخذ سبيلاً لمخالفة الحظر المشار إليه في غير موضعه . لما كان ذلك ، وكان البين من الأوراق أن إحدى ابنتي المطعون ضده الثانية مقيدة بإحدى مدارس الحضانه ، والثانية بالروضة في العام الدراسي ١٩٧٨/٧٧ بما لا يتصور معه إمكانية إقامتها بعيداً عن أحضان أسرتهما ، فإنهما لا تعتبران من الطلاب الذين عناهم المشرع بالنص المشار إليه ، ولا يعد إلحاقهما بإحدى مدارس القاهرة مسوغاً لأعمال حكم النص المشار إليه :

وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض الدعوى بإعتبار أن تأجير المطعون ضده الأول (المستأجر الأصلي) الشقة محل النزاع من باطنه للمطعون ضده الثاني دون إذن كتابي صريح إنما هو إستعمال لحقه المنصوص عليه في المادة ٤٠/ج من القانون سالف الذكر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم ، وكان لا خلاف بين طرفي الخصومة في أن المطعون ضده الأول قد أجر الشقة المؤجرة له إلى المطعون ضده الثاني بالعقد المؤرخ ١٩٧٧/١١/٢٢ دون إذن كتابي صريح من الطاعنات ، فإن قضاء محكمة أول درجة بإخلاء العين محل النزاع لهذا السبب يكون في محله للأسباب التي بنى عليها مما يتعين معه رفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف :

جلسة ٢٤ من مايو سنة ١٩٨٧

بإقامة السيد المستشار / محمد المرسى فتح الله نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / سعيد أحمد صقر نائب رئيس المحكمة ، محمد لطفي السيد ، أحمد زكي غرابية
وطه الشريف .

(١٥٦)

الطعن رقم ١٩٤١ لسنة ٥٢ القضائية :

(١) نقض « الأحكام غير الجائز الطعن فيها » .

عدم جواز الطعن على استقلال في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم
الختامى المنهى لها . الاستثناء . م ٢١٢ مرافعات .

(٢) عقد . هبه .

الجهة التي يعترض فيها القابل . عدم اعتبارها من التبرعات المخطئة الواجب توثيقها
ب عقد رسمي . احتمال التقيد على التزامات متبادلة بين طرفيه . اعتباره عقدا غير مسمى لا يجب
له الرسمية ولا يجوز الرجوع فيه ولو وردت ألفاظ التنازل والهبه والرجوع .

١- النص في المادة ٢١٢ من قانون المرافعات على أنه « لا يجوز الطعن في
الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنهى بها الخصومة إلا بعد صدور
الحكم المنهى للخصومة كلها ، وذلك فيما عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة
والصادرة بوقف الدعوى والأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى » يدل على ما أفصحنا
عنه المذكرة الإيضاحية - على أن المشرع قد وضع قاعدة عامة تقضى بعدم
جواز الطعن على استقلال في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم
الختامى المنهى لها ، وذلك فيما عدا الأحكام الوقتية والصادرة بوقف الدعوى
وكذلك الأحكام التي تصدر في شق من الموضوع متى كانت قابلة للتنفيذ
الجبرى ، ورائد المشرع في ذلك هو الرغبة في منع تقطيع أوصال القضية
الواحدة وتوزيعها بين مختلف المحاكم وما يترتب على ذلك أحيانا من تعويق
الفصل في موضوع الدعوى وما يترتب عليه من زيادة نفقات التقاضي .

٢- المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن الهبات التي يشترط فيها المقابل

لا تعتبر من التبرعات المحضة التي يجب أن توثق بعقد رسمي ، فإذا كان العقد مشتملاً على التزامات متبادلة بين طرفيه ، فإنه لا يكون عقد تبرع ، كما أنه لا يعد بيعاً ولا معاوضة ، وإنما هو عقد غير مسمى فلا تجب له الرسمية ولا يجوز الرجوع فيه ، وذلك على الرغم مما قد يكون وارد فيه من ألفاظ التنازل والهبة والتبرع ، لأن كل هذه الألفاظ إنما سبقت لبيان الباعث على التصرف ولا تؤثر على كيان العقد .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضده عن نفسه وبصفته أقام الدعوى رقم ١١٣٥ لسنة ١٩٧٩ مدنى كل دمنهور على الطاعن بصفته وآخرين بطلب الحكم بإخلاء العقار مبين الحدود والمعالن بصحيفة الدعوى وتسليمه إليهم ، والزام الطاعن بصفته بأن يؤدي إليهم مقابل إنتفاعه به بواقع مائة جنيه شهرياً اعتباراً من ١٩٧٤/٤/١ وما يستجد منه حتى الفصل في الدعوى ، وقال بياناً لدعواه أنه رغبة منه وباقى ورثة المرحوم ... فى إحياء ذكراه ، فقد عرض على الطاعن فى غضون سنة ١٩٦٦ التبرع بالعقار المشار إليه على أن يخصص مصحة للعجزة والناقحين أو داراً للمكفوفين ، وبتاريخ ١٩٦٧/٥/٢٨ حرر الطاعن إقراراً بذلك أثبت فيه تنازله عن نفسه وبصفته وكبلاً عن باقى الورثة عن عقار النزاع وأوضح فيه الغرض من التنازل ، كما أثبت به إحتفاظه ببعض من أجزاء هذا العقار ، واتخذ الطاعن منه مقراً لفرقة العمليات العسكرية خلال حرب ١٩٦٧ ، ثم وضع الاتحاد الاشتراكى اليد عليه حتى نهاية سنة ١٩٧٣ حيث سلمه ثانياً إلى الطاعن الذى قام بتخصيص الطابق الأول منه مقراً لحكمة بندر دمنهور ، وخصص الطابق الثانى مقراً لقصر الثقافة ، ولما كان

التصرف الصادر منه عن عقار النزاع إلى الطاعن بصفته هبة لم تفرغ في الشكل الرسمي الواجب قانوناً ، كما أن الموهوب له لم يستخدم العقار في أحد الأغراض التي وهب من أجلها ، وكان التصرف المشار إليه بإعتباره من عقود التبرعات لا يسرى في حق باقي الورثة لعدم صدور توكيل خاص منهم بذلك إلى الطاعن في إجراء هذا التصرف ، ومن ثم فقد أقام الدعوى بطلباته سالفة البيان قضت المحكمة برفض الدعوى ، إستأنف المطعون ضده هذا الحكم بالإستئناف رقم ٥٩٧ لسنة ٣٦ في الإسكندرية بتاريخ ١٩٨٢/٤/٢٨ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف فيما تضمنته من رفض طلب رد المنزل المبين الحدود والمالم بالورقة المؤرخة ١٩٦٧/٥/٢٨ وألتمت الطاعن بصفته برد ذلك المنزل للمطعون ضده خالياً مما يشغله ، وقبل الفصل في باقي الطلبات بندب خبير لأداء المأمورية الموضحة بمنطوق ذلك الحكم ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها عدم جواز الطعن وإحتياطياً رفضه ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها ألتمت النيابة رأياً :

وحيث إنه عن رأى النيابة عدم جواز الطعن في غير محله ، ذلك أن النص في المادة ٢١٢ من قانون المرافعات على أنه «لا يجوز الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة إلا بعد صدور الحكم المنهي للخصومة كلها ، وذلك فيما عدا الأحكام الوقفية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والأحكام القابلة للتنفيذ الجبري» يدل على ما أفصحت عنه المذكورة الإيضاحية - على أن المشرع قد وضع قاعدة عامة تقضي بعدم جواز الطعن على إستقلال في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامي المنهي لها ، وذلك فيما عدا الأحكام الوقفية والصادرة بوقف الدعوى وكذلك الأحكام التي تصدر في شق من الموضوع متى كانت قابلة للتنفيذ الجبري ، ورائد المشرع في ذلك هو الرغبة في منع تقطيع أوصال القضية الواحدة وتوزيعها بين مختلف المحاكم وما يترتب على ذلك أحياناً من تعويق

الفصل في موضوع الدعوى وما يترتب عليه من زيادة نفقات التقاضي وكان الحكم المطعون فيه قد صدر بإلغاء الحكم المستأنف فيما تضمنه من رفض طلب رد المنزل المين الخلود والمعال بالورقة المؤرخة ١٩٦٧/٥/٢٨ والزام الطاعن بصفته بأن يرد ذلك المنزل إلى المطعون ضده خالياً مما يشغله ، ويندب خبير لأداء الأمور الموضحة بمنطوقه ، وهو حكم وإن لم تنته به الخصومة كلها إلا أنه - قابل للتنفيذ الجبري بإعتباره صادراً عن محكمة الاستئناف ، لما كان ذلك فإن الطعن فيه بالنقض يكون جائزاً .

لما كان ما تقدم وكان الطعن قد إستوفى أوضاعه الشكلية ومن ثم فهو مقبول شكلاً .

وحيث إن مما ينهه الطاعن بسبب الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك يقول أنه لما كان العقد المؤرخ ١٩٦٧/٥/٢٨ الصادر من المطعون ضده عن نفسه وبصفته لا يفيد أن حقيقته عقد هبة وإنما هو عقد غير مسمى لا تجب فيه الرسمية لإنمقاده ولا محل للقول بقيام سبب يوجب الرجوع فيه ، ولا لزوم في إبرامه لصلور توكيل خاص من باقى الورثة للمطعون ضده ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأقام قضاءه برد المنزل إلى المطعون ضده على أساس من إن العقد المشار إليه هو عقد هبة يلزم إفراغه في صورة رسمية ويتعين صلور توكيل خاص للمطعون ضده في إبرامه ، كما يجوز الرجوع عنه إذا ما قام سبب من أسباب الرجوع في الهبة ، فإنه يكون قد أخطأ في تكييف العقد وهو ما جره إلى مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الهبات التى يشترط فيها المقابل لا تعتبر من التبرعات المخصصة التى يجب أن توثق بعقد رسمى ، فإذا كان العقد مشتملاً على التزامات متبادلة بين طرفيه ، فإنه لا يكون عقد تبرع ، كما أنه لا يعد بيعاً ولا معاوضة ، وإنما هو عقد غير مسمى فلا تجب له الرسمية ولا يجوز الرجوع فيه ، وذلك

على الرغم مما قد يكون وارداً فيه من ألفاظ التنازل والهبة والتبرع ، لأن كل هذه الألفاظ إنما سبقت لبيان الباعث على التصرف ، ولا تؤثر بحال على كيان العقد ، لما كان ذلك وكان الثابت من الاطلاع على العقد المؤرخ ١٩٦٧/٥/٢٨ أنه وإن التزم فيه المطعون ضده بأن يملك الطاعن العقار موضع الحسود والمعالم به إلا أن ذلك الإلزام كان مشروطاً بأن يكون العقار مقرأ لمصلحة للعجزة أو دار للمكفوفين أو مصحة للتأقهن - فضلاً عن إحضاره بالجزء الخاص بالسلامك الواقع إلى الجهة الشمالية الغربية والقضاء المحيط به من الجهة الشرقية وبعرض أربعة أمتار ، بما لا يكون معه هذا العقد بيعاً ولا معاوضه وإنما هو عقد غير مسمى فلا تجب له الرسمية ولا يجوز الرجوع فيه ، وذلك على الرغم مما هو وارد به من ألفاظ التنازل والهبة والتبرع ، فإن كل هذه الألفاظ إنما سبقت لبيان الباعث الذي حدا بالمطعون ضده عن نفسه وبصفته ممثلاً لباقي ورثة المرحوم ... إلى تملك الطاعن بصفته أجزاء العقار الموضحة بهذا العقد ، ومن ثم فهي لا تؤثر بحال من الأحوال على كيان العقد وحقيقته ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأقام قضاءه برد عقار النزاع إلى المطعون ضده على ما ساقه في هذا الشأن من أن العقد المؤرخ ١٩٦٧/٥/٢٨ هو عقد هبة لم يفرغ في الشكل الذي رسمه القانون كما لم تلحقه الإجازة على النحو المقرر قانوناً ، وقد صدر من المطعون ضده الذي لا يبيع له وكتلته عن باقي الورثة الحق في إبرام التصرف ومن ثم فلا ينفذ في حقهم ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

جلسة ٢٤ من مايو سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار/ محمد المرسى قنص الله نائب رئيس المحكمة وعفوية السادة
للمستشارين/ سعيد أحمد صقر نائب رئيس المحكمة ، محمد لطفي السيد ، أحمد زكي غرابية
وطه الشريف .

(١٥٧)

الطعن رقم ١٣٦٤ لسنة ٥٢ القضائية :

(١ - ٢) اعلان • بطلان •

١ - قيام المحضر بتسليم ورقة الاعلان الى من يصح تسليمها له • م ١٠ من المصاات
اقتاله اثبات عدم وجود المطلوب اعلانه • اثره • بطلان ورقة الاعلان •

٢ - تخلف الخصم من اتخاذ اجراء يحصل بالاعلان في الميعاد الذي يحدده القانون •
خضوعه للجزاء المنصوص عليه فيه متى كان الميعاد قد بدأ وانقضى في ظله • لا يغير من ذلك
صدور قانون لاحق يلغى أو يعدل هذه الآثار •

٣ - تقضى • محكمة الموضوع •

دفاع يخالفه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع غير مقبول أمام محكمة النقض •

١٠ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الأصل في إعلان أوراق المحضرين
أن تسلّم الأوراق المطلوب إعلانها إلى الشخص نفسه أو في موطنه فإذا لم يجد
المحضر الشخص المطلوب إعلانه في موطنه كان عليه أن يسلم الورقة إلى من
يصح تسليمها إليه ممن عدّتهم المادة العاشرة من قانون المرافعات ، فإذا
سلمها المحضر لأحدهم دون أن يثبت عدم وجود المطلوب إعلانه ترتب على
ذلك بطلان الورقة :

٢ - من المقرر أنه إذا نص القانون على ميعاد حتمي لإتخاذ إجراء
يحصل بالإعلان فلا يعتبر الميعاد مرعياً إلا إذا تم الإعلان خلاله ويخضع
الراعي في إتخاذ الإجراء خلال الميعاد المحدد للأحكام المنصوص عليها في هذا

القانون متى كان الميعاد قد بدأ وانقضى في ظله ولو صدر بعد إنقضاء هذا الميعاد قانون آخر يلغى أو يعدل تلك الآثار .

٣ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الدفاع القانوني الذي يخالطه واقع لا يقبل أمامها ما لم يكن سبق طرحه على محكمة الموضوع .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضدها الأولى أقامت الدعوى رقم ١٧٦ سنة ١٩٧٤ مدني كلي الإسكندرية على الطاعنين الثلاثة الأول والمطعون ضدها الثانية وأخرى بطلب الحكم بأحقبها في أخذ العقار المبيع بالشفعة والتسليم ، وأدخلت الطاعنة الرابعة في الدعوى للحكم بصورية عقدها بصورية مطلقة ، قضت المحكمة بالطلبات ، إستأنف الطاعنون الحكم بالإستئناف رقم ٢٩١ سنة ٣٢ في الإسكندرية فدفعت المطعون ضدها الأولى بإعتبار الإستئناف كأن لم يكن لعدم إعلانها بصحيفته خلال ثلاثة أشهر ، وبتاريخ ١٩٧٧/٩/٢٨ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم قبول دعوى المطعون ضدها الأولى ، والتي طعنت في الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ١٣٥٩ سنة ٤٧ ق وبتاريخ ١٩٨١/٦/٣٠ نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه ، فمجلت المطعون ضدها الأولى السير في الاستئناف وتمسكت بإعتباره كأن لم يكن ، وبتاريخ ١٩٨٢/٣/١٧ قضت محكمة الإحالة بإعتبار الاستئناف كأن لم يكن ، طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة نظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن العلن أقيم على أربعة أسباب ينمى الطاعنون بالسبب الثالث منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقولون أن إعلان المطعون ضدها بصحيفة الاستئناف خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إيداعها قد تم صحيحاً لأن المحضر لا يسلم الإعلان لغير العلن إليه إلا إذا لم يجده في محل إقامته وقت الإعلان وعدم إثبات المحضر لعدم وجوده أمر غير جوهري لا يترتب البطلان ، فضلاً على أن تعديل المادة ٧٠ من قانون المرافعات يمتد أثره إلى ما لم يفصل فيه من دعاوى وقت صدور التعديل فيزول العيب في الإعلان طبقاً للمادة المعدلة متى كان راجعاً إلى عمل المحضر ، ومع ذلك قضى الحكم المطعون فيه بإعتبار الاستئناف كأن لم يكن على سند من بطلان الإعلان مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الأصل في إعلان أوراق المحضرين أن تسلم الأوراق المطلوب إعلانها إلى الشخص نفسه أو في موطنه فإذا لم يجد المحضر الشخص المطلوب لإعلانه في موطنه كان عليه أن يسلم الورقة إلى من يصح تسليمها إليه ممن عدتهم المادة العاشرة من قانون المرافعات ، فإذا سلمها المحضر لأحدهم دون أن يثبت عدم وجود المطلوب لإعلانه ترتب على ذلك بطلان ورقة الإعلان ، لما كان ذلك وكان من المقرر إنه إذا نص القانون على ميعاد حتى لإتحاذ إجراء يحصل بالإعلان فلا يعتبر الميعاد مرعياً إلا إذا تم الإعلان خلاله ونخضع التراخي في إتخاذ الإجراء خلال الميعاد المحدد للأثار المنصوص عليها في هذا القانون متى كان الميعاد قد بدأ وانقضى في ظله ولو صدر بعد إنقضاء هذا الميعاد قانون آخر يلغى أو يعدل تلك الآثار—ولما كان الثابت أن صحيفة الاستئناف أودعت قلم الكتاب في ١٩/٤/١٩٧٦ وأن إعلانها الحاصل في ١/٥/١٩٧٦ خلت ببياناته من ذكر عدم وجود المطعون ضدها الأولى (مستأنف ضدها) في موطنها وقت الإعلان فإن تسليم الصورة إلى إينتها يكون باطلا ، وكان القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٦ بتعديل المادة ٧٠ من قانون المرافعات لا يسرى إلا من وقت العمل به في ٢٦/٨/١٩٧٦ فإن ميعاد الثلاثة أشهر يكون قد بدأ وانقضى

قبل العمل بالنص المعدل ويرجع في ترتيب الآثار والجزاء إلى النص قبل تعديله ، وإذ ألزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النعى عليه لا يقوم على أساس .

وحيث إن الطاعنين يتعنون بالأسباب الأول والثاني والرابع على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقولون أن المطعون ضدها الأولى إختصت الطاعن الأولى وأخرى في الإستئناف بعد التقض بالخالفه لنص المادة ٢٣٦ من قانون المرافعات وأن الخصومة لم تنعقد بعد التعجيل لعدم إعلان الطاعنين الثاني والرابعة في محل إقامتهما والطاعن الثالث بالجيش ومضى كان إعلان أحد الخصوم باطلا انصرف أثر البطلان إلى باقى الخصوم لأن دعوى الشفعة لا تقبل الانقسام وإذ قضى الحكم المطعون فيه بإعتبار الاستئناف كأن لم يكن دون أن يعرض لما سلف أو يستجيب إلى طلبهم إعادة الدعوى للمرافعة يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الدفاع القانونى الذى يخالطه واقع لا يقبل أمامها ما لم يكن قد سبق طرحه على محكمة الموضوع ، لما كان ذلك وكان الثابت خلو الأوراق مما يفيد إثارة الطاعنين لدفاعهم في شأن إعلان تعجيل الاستئناف بعد التقض أمام محكمة الموضوع فلا يقبل منهم هذا الدفاع لأول مرة أمام هذه المحكمة ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه بإعتبار الاستئناف كأن لم يكن فإن النعى عليه بمخالفة نص المادة ٢٣٦ من قانون المرافعات في شأن إختصاص من لم يكن خصماً أمام محكمة أول درجة - وأياً كان الرأى فيه - يضحى غير منتج وكانت الاستجابة إلى طلب إعادة الدعوى للمرافعة من اطلاقات محكمة الموضوع فإن النعى بهذه الأسباب جميعاً يكون غير مقبول .

جلسة ٢٥ من مايو سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار/ محمد ابراهيم خليل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ محمد طوم ، زكى المصرى نائبى رئيس المحكمة ، عبد المنعم ابراهيم ومحمد
السكرى .

(١٥٨)

الطعن رقم ١٢٤٥ لسنة ٥٢ القضائية :

(١ ، ٢) ضرائب « ضريبة التركات » .

١ - تحديد ووصف الاراضى الداخلة فى عناصر الشركة وتقدير قيمتها . العبرة فيه هو
بنوعية الضريبة المفروضة عليها فى الوقت الذى انتقلت فيه الاموال الى ملكية الوارث .

٢ - ثبوت أن الاراضى موضوع النزاع كان مربوطاً عليها ضريبة الاطيان الزراعية وب
وفاة مورثه الطاعنين طبقاً للسادة ١ من ق ١١٣ لسنة ١٩٣٩ بشأن ضريبة الاطيان الزراعية ولم
يثبت ادخالها ضمن حدود المدينة واخصاعها لضريبة العقارات المبنية أو الاراضى الفضاء المسدة
للبناء . مؤداه . اعتبارها ارضاً زراعية تقدر قيمتها بما يعادل عشرة أمثال القيمة الإيجارية
المحسنة أساساً لربط الضريبة . م ٣٦ ق ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ المعدل .

١ - العبرة فى تحديد ووصف الأراضى الداخلة فى عناصر التركة وتقدير
قيمتها هو بنوعية الضريبة المفروضة عليها فى الوقت الذى إنتقلت فيه الأموال
إلى ملكية الوارث :

٢ - إذ كان الثابت من تقرير الخبير المتدب فى الدعوى أمام محكمة أول
درجة أن الأراضى موضوع النزاع كان مربوطاً عليها ضريبة الأطين الزراعية
وقت وفاة مورثة الطاعنين طبقاً للمادة الأولى من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩
الخاص بضريبة الأطين الزراعية ولم يثبت إدخالها ضمن حدود مدينة بهتم
واخصاعها لضريبة العقارات المبنية أو الأراضى الفضاء المعلقة للبناء ومن ثم
فلنأى تعتبر أرضاً زراعية تقدر قيمتها وفقاً لنص المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤٢
لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أبلولة على التركات والمعدل بالقانون رقم ٢١٧
لسنة ١٩٥١ بما يعادل عشرة أمثال القيمة الإيجارية المتخذة أساساً لربط
الضريبة طبقاً لحكم المادة الأولى من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ آنف الذكر .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن مأمورية ضرائب تركات القاهرة قدرت صافي تركة المرحومة بمبلغ ١٠٥٦١٦ ج مع حفظ حق الورثة والمأمورية في إعادة التقدير بعد تحديد التعويض الهائى ضائع تنظيم قطعى أرض ولاذ لم يرتض الورثة هذا التقدير أحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التى قررت بتاريخ ٧٨/٢/٢٥ عدم قبول الطعن شكلا بالنسبة للطاعنة الثانية وأخرى وتخفيض صافي التركة إلى مبلغ ٨٨٣٦٦ ج بالنسبة لباقي الورثة مع مراعاة التحفظات الواردة بالقرار طعنات الطاعنتان على هذا القرار بالدعوى رقم ٨٤٨ سنة ١٩٧٨ ضرائب كل جنوب القاهرة . وبتاريخ ١٩٧٩/٣/١١ قضت محكمة أول درجة بإلغاء القرار المطعون فيه فيما قضى به من عدم قبول الطعن شكلا بالنسبة للطاعنة الثانية وندبت خبيراً لبحث إعتراضات الطاعنتين وبعد أن أودع الخبير تقريره حكمت في ١٩٨١/٦/١٤ بتعديل قرار اللجنة بتقدير صافي التركة بمبلغ ٥١٤٣٩,٩٠٠ ج . إستأنفت مصلحة الضرائب - المطعون ضدها - هذا الحكم بالإستئناف رقم ٦٦٣ سنة ٩٨ ق س القاهرة بالنسبة لما قضى به من تقدير الأرض الخلفه عن المورث تقديرأ حكماً . وبتاريخ ١٩٨٢/٢/٢٣ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من إعتبار الأراضى الميينة بصحيفة الاستئناف ومساحتها ١٦ س ، ٨ ط ، ١٤ ف ، ٨ س ، ٩ ط ، ١ ف ٨ س ، ١٣ ط ، ٢ ف أرضاً زراعية وإعتبارها معدة للبناء وتقدير قيمتها بمبلغ ٣٣٦٤٢ ج . طعنات الطاعنتان في هذا الحكم بطريق التقص وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى يرفض الطعن وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها ألزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطاعنين تنعيان بالسبب الأول من سببي الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وتأويله إذ قدر الأراضى موضوع النزاع طبقاً للمادة ٣٧ من القانون رقم ١٤٢ سنة ١٩٤٤ باعتبارها من الأراضى المعدة للبناء لأماكن إستغلالها في إقامة مباني عليها ، رغم أن مؤدى نص المادة ٣٦ من القانون المشار إليه أن العبرة في تقدير قيمة الأرض هو بالربط الضريبي عليها . وإذ كان الثابت من تقرير الخبير ومحضر المعاينة أن تلك الأرض كانت وقت وفاة المورث مزرعة فعلا ومربوطاً عليها ضريبة الأقطان الزراعية فإنه كان يتعين تقدير قيمتها بواقع عشرة أمثال القيمة التجارية المتخذة أساساً لربط الضريبة ، وإذ قرر الحكم قيمتها باعتبارها من أراضى البناء فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أن العبرة في تحديد ووصف الأراضى الداخلة في عناصر التركة وتقدير قيمتها هو بنوعية الضريبة المفروضة عليها في الوقت الذي إنتقلت فيه الأموال إلى ملكية الوارث ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من تقرير الخبير المنتدب في الدعوى أمام محكمة أول درجة أن الأراضى موضوع النزاع كان مربوطاً عليها ضريبة الأقطان الزراعية وقت وفاة مورثة الطاعنين طبقاً للمادة الأولى من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الأقطان الزراعية ولم يثبت إدخالها ضمن حدود مدينة بهتم وإخصاؤها لضريبة العقارات المبنية أو الأراضى القضاء المعدة للبناء ومن ثم فإنها تعتبر أرضاً زراعية تقدر قيمتها وفقاً لنص المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات والمعدل بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ ، بما يعادل عشرة أمثال القيمة التجارية المتخذة أساساً لربط الضريبة طبقاً لحكم المادة الأولى من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ آنف الذكر وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقصر وصف الأرض الزراعية على تلك التى لا يرجى منها أى نفع خارج الزراعة دون تلك التى يكون إستغلالها ممكناً بسبب موضعها أو صفتها في إنشاء المباني أو المصانع ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

جلسة ٢٦ من مايو سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار/ يحيى الرصاص نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ جرجس اسحق نائب رئيس المحكمة ، د. رقت عبد المجيد ، أحمد مكي ومحمد
وليد النصر .

(١٥٩)

الطعن رقم ١٩٨٤ لسنة ٥٣ القضائية :

(١) تزوير « دعوى التزوير الأصلية » « الادعاء بالتزوير » - دعوى « وقف
اللعوى » استئناف « وقف الاستئناف » • قوة الامر القضي •

دعوى التزوير الأصلية والادعاء الفرعي بالتزوير • الالتجاء الى كل منهما - مناطه •
قيام الخصومة في مرحلة الاستئناف وتوقف الفصل فيها على الفصل في الادعاء بالتزوير ضد
آخرين ممن يفيدهون من المحرر ولا يجوز اختصاصهم لأول مرة في هذه المرحلة • مؤداه • وجوب
الالتجاء الى دعوى التزوير الأصلية مع وقف نظر الاستئناف حتى يفصل فيها بتيكم تكون له قوة
الامر القضي •

(٢) بيع « دعوى صحة التعاقد » •

دعوى صحة التعاقد • ما هيئتها • اجابة المشتري الى طلبه فيها شرطها ان يكون انتقال
الملكية اليه وتسجيل اليكم الذي يصدر في الدعوى ممكن •

١- لئن كانت المادة ٥٩ من قانون الإثبات تنص على أنه « يجوز
لمن يخشى الاحتجاج عليه بمحرر مزور أن يختصم من بيده ذلك المحرر
ومن يفيدهون منه - لسماع الحكم بتزويره ، ويكون ذلك بدعوى أصلية ترفع
بالأوضاع المعتادة » وكان المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن الالتجاء إلى
دعوى التزوير الأصلية طبقاً لهذا النص لا يكون إلا إذا لم يحصل بعد
الاحتجاج بالورقة المدعى بتزويرها في نزاع قائم أمام القضاء ، وأنه إذا
احتج بهذه الورقة في نزاع مرفوع بشأنه دعوى وقأنه يتعين على من احتج
عليه بتلك الورقة إن ادعى أنها مزورة أن يسلك طريق الإدعاء الفرعي
بالتزوير الذي رسمه قانون الإثبات في المواد من ٤٩ إلى ٥٨ منه إذ لا يعلو

هذا الإدعاء أن يكون وجهاً من وجوه الدفاع في موضوع الدعوى تختص بتحقيقه والفصل فيه المحكمة المختصة بالفصل في هذا الموضوع دون غيرها «إلا أن مناط ذلك أن يكون سائر من يفيدون من المحرر مختصين في هذه الدعوى أو يجوز إختصاصهم فيها ، فإذا كانت الخصومة قائمة في مرحلة الاستئناف ، وكان الفصل فيها يتوقف على الفصل في الإدعاء بالتزوير ضد آخرين ممن يفيدون من المحرر ولا يجوز اختصاصهم لأول مرة في هذه المرحلة وجب الإلتجاء إلى دعوى التزوير الأصلية ضد هؤلاء وأولئك ، مع وقف نظر الاستئناف حتى يفصل في هذه المسألة الأولية بحكم تكون له قوة الأمر المقضى .

٢ - المقصود بدعوى صحة التعاقد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة هو تنفيذ التزامات البائع التي من شأنها نقل الملكية إلى المشتري تنفيذاً عينياً والحصول على حكم يقوم تسجيله مقام تسجيل العقد في نقل الملكية فلا يجاب المشتري إلى طلبه إلا إذا كان إنتقال الملكية وتسجيل الحكم الذي يصدره له في الدعوى ممكنين .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى ٧٤٢٢ سنة ١٩٧٨ مدنى كلى جنوب القاهرة على الشركة الطاعنة بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٥٠/٦/٨ المتضمن بيعها له قطعة الأرض الفضاء المينة بالعقد والصحيفة مقابل ثمن مدفوع قدره ١١٣٧٣,٢٤١ ج مع التسليم ، وذلك قولاً

منه بأن الشركة تقاعست عن الوفاء بإلتزامها بنقل الملكية ولم تقم بتسليمه الأرض المبيعة . ومحكمة أول درجة حكمت في ١٩٧٩/٢/٢٤ بالطلبات . إستأنفت الشركة الطاعنة هذا الحكم بالإستئناف ١٧٩٧ سنة ٩٦ ق القاهرة تأسيساً على أنها قامت بتجزئة تلك الأرض إلى ست قطع باعها لآخرين ، يعقود تم تسجيل خمسة منها وتقاسم طلب لشهر التصرف السادس وذلك قبل رفع الدعوى ، وأن هذه البيوع وتلك التجزئة تمت بناء على طلب وكيل عن المشتري (المطعون ضده) بموجب صورة رسمية من توكيل رسمي عام موثق برقم ٢٧ سنة ١٩٦٥ كفر النوار . وبتاريخ ١٩٧٩/٥/٢٨ اتخذ المطعون ضده إجراءات الإدعاء بتزوير هذا التوكيل . ومحكمة الاستئناف حكمت في ١٩٧٩/١٢/٢٧ بنذب خبير لتحقيق هذا الإدعاء ، وبعد أن قدم الخبير تقريره وثبت منه أن اسم المطعون ضده إستبدل بطريق المحو بـ الموكله في الصورة الرسمية للتوكيل المشار إليها - قضت في ١٩٨٣/٤/١٧ برد وبطلان هذه الصورة ، وفي ١٩٨٣/٦/١٥ بتأييد الحكم المستأنف : طعنتم الشركة في هذين الحكمين والحكم السابق عليهما بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما تنعاه الشركة الطاعنة أنها تمسكت في دفاعها أمام محكمة الاستئناف بأن المطعون ضده أقام دعوى أخرى برقم ٣٤٢٦ سنة ١٩٧٩ مدني كلي جنوب القاهرة - عليها وعلى الذين تم التنازل لهم عن حقوق المطعون ضده ومن باعت لهم أرض النزاع بناء على التوكيل المدعى بتزويره - وطلب في تلك الدعوى الحكم بتزوير هذا التوكيل وبطلان عقود البيع التي بنيت عليه وهو تسجيلاتها - ولم يفصل فيها بعد ، كما تمسكت بعدم قبول الدعوى لخروج معظم الأرض المبيعة من ملكها بموجب العقود المشار إليها وإستحالة تنفيذ الإلتزامها بنقل الملكية للمطعون ضده تبعاً لذلك ، وإذ رفض الحكم المطعون فيه هذا الدفاع وفصل في موضوع الإدعاء بالتزوير ثم في موضوع الاستئناف قبل الفصل في تلك الدعوى فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أنه وإن كانت المادة ٥٩ من قانون الإثبات تنص على أنه «يجوز لمن يخشى الاحتجاج عليه بمحرر مزور أن يختصم من بيده ذلك المحرر ومن يفيدون منه - لسماع الحكم بتزويره ، ويكون ذلك بدعوى أصلية ترفع بالأوضاع المعتادة » . وكان المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الإلتجاء إلى دعوى التزوير الأصلية طبقاً لهذا النص لا يكون إلا إذا لم يحصل بعد الاحتجاج بالورقة المدعى بتزويرها فى نزاع قائم أمام القضاء ، وأنه إذا احتج بهذه الورقة فى نزاع مرفوع بشأنه دعوى فإنه يتعين على من احتج عليه بتلك الورقة أن يدعى أنها مزورة أن يسلك طريق الإدعاء القرعى بالتزوير الذى رسمه قانون الإثبات فى المواد من ٤٩ إلى ٥٨ منه إذا لا يعلو هذا الإدعاء أن يكون وجهاً من وجوه الدفاع فى موضوع الدعوى تختص بتحقيقه والفصل فيه المحكمة المختصة بالفصل فى هذا الموضوع دون غيرها ، إلا أن مناط ذلك أن يكون سائر من يفيدون من المحرر مختصمين فى هذه الدعوى أو يجوز إختصاصهم فيها ، فإذا كانت الخصومة قائمة فى مرحلة الاستئناف ، وكان الفصل فيها يتوقف على الفصل فى الإدعاء بالتزوير ضد آخرين ممن يفيدون من المحرر ولا يجوز إختصاصهم لأول مرة فى هذه المرحلة وجب الإلتجاء إلى دعوى التزوير الأصلية ضد هؤلاء وأولئك ، مع وقف نظر الاستئناف حتى يفصل فى هذه المسألة الأولية بحكم تكون له قوة الأمر المقضى ، لما كان ذلك ، وكان المقصود بدعوى صحة التعاقد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو تنفيذ التزامات البائع التى من شأنها نقل الملكية إلى المشتري تنفيذاً عينياً والحصول على حكم يقوم تسجيله مقام تسجيل العقد فى نقل الملكية ، فلا يجاب المشتري إلى طلبه إلا إذا كان إنتقال الملكية وتسجيل الحكم الذى يصدر له فى الدعوى ممكنين ، وكان الثابت من الأوراق أن الشركة الطاعة تمسكت أمام محكمة الاستئناف بأن المطعون ضده أقام فى ١٢/٤/١٩٧٩ الدعوى ٣٤٢٦ سنة ٧٩ مدنى كلى جنوب القاهرة عليها وعلى إنتحل صفة الوكالة عنه فى حوالة حقوقه إلى آخرين بموجب التوكيل المزور وعلى هؤلاء ومن يبعث لهم أرض النزاع بناء على هذا التوكيل ، وطلب فى

تلك الدعوى الحكم بتزوير التوكيل وبطلان هذه البيوع ومحو تسجيلاتها ،
وقدمت الشركة صورة صحيفة تلك الدعوى ، لما كان ما تقدم ، وكان
الفصل من محكمة الاستئناف في الطلب المطروح عليها بصحة ونفاذ عقد البيع
الصادر للمطعون ضده على أرض النزاع - أياً كان تاريخه - يتوقف على
الفصل في الدعوى ٣٤٢٦ سنة ١٩٧٩ مدنى كل جنوب القاهرة بما تضمنته من
الإدعاء بتزوير التوكيل المطعون عليه وما يترتب على ثبوت هذا التزوير
أو إنقضائه من إنعدام أو انعقاد الحوالة التى تمت بناء عليه ، ومختلف أو توافر
ركن السبب في التصرفات التى بنيت عليها مما كان يستوجب وقف نظر
الاستئناف حتى يفصل في هذه المسألة الأولية ، وإذ كانت الأحكام المطعون
فيها قد خالفت هذا النظر فإنها تكون قد خالفت القانون بما يوجب نقضها
دون حاجة لمناقشة باقى أسباب الطعن .

جلسة ٢٦ من مايو سنة ١٩٨٧

بإدارة السيد المستشار / مرزوق فكرى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ صلاح محمد أحمد ، حسين محمد حسن ، محمد عانى أبو منصور ومصطفى حبيب
عباس محمود .

(١٦٠)

الظن رقم ٤٠ لسنة ٥٤ القضائية « احوال شخصية » :

(١) احوال شخصية « متعة » • اختصاص « الاختصاص النوعى » •

المتعة • انعقاد الاختصاص بنظر الدعوى بها للمحكمة الابتدائية • علة ذلك •

(٢) احوال شخصية « نفقة ، متعة » • دعوى « سماع الدعوى » •

النص في المادة (١) من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٠ على علم سماع دعوى النفقة من مدعى

ماضية لاكثر من سنة نهايتها تاريخ رفع الدعوى • علم جواز اتصاله فى شأن المتعة •

علة ذلك •

(٣) احوال شخصية « التتليق ، متعة » •

المتعة • استحقاق المصلحة لها سواء كان الطلاق من الزوج أو من القاضى نيابة عنه •

علة ذلك •

١ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن الاختصاص بنظر دعوى المتعة معقود للمحكمة الابتدائية لأن المتعة ليست من المسائل التى تختص بها المحكمة الجزئية والمنصوص عليها فى المادتين ٥ ، ٦ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ومنها نفقة الزوج لإختلاف المتعة عنها إذ تستحق هذه النفقة مقابل احتباس الزوج لها بينما سبب الحق فى المتعة هو الطلاق المنصوص عليه فى المادة ١٨ مكرر من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ، والأصل فى التشريع بها - وعلى ما ورد بالمذكرة الإيضاحية هو جبر خاطر المطلقة ... وفيها ما يحقق المعونة التى تقبها من الناحية المادية على نتائج الطلاق .

٢ - النص فى المادة (١) من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ على أنه ولا تسمع

دعوى التفقة عن مله ماضيه لأكثر من سنة نهايتها تاريخ رفع الدعوى هو نص - وعلى ما ورد بالمذكرة الإيضاحية - خاص بنفقة الزوجة على زوجها لا يتعداه إلى غير هذا من الحقوق ، مما مقتضاه عدم جواز أعمال هذا النص في شأن المتعة .

٣- المشرع الإسلامى جعل للرجل أن يوقع الطلاق ويستقل بإيقاعه فإذا تدخل القاضى فى الأحوال التى يكون فيها الحكم بتطبيق الزوجة على زوجها فإن فعله هذا - وعلى مذهب الحنفية يضاف إلى الزوج فكأنه طلقها بنفسه مما يستوى معه فى شأن إستحقاق المتعة أن يكون الطلاق من نفس الزوج أو من القاضى نيابة عنه ، ولا يغير من ذلك ما ورد فى نص المادة ١٨ مكرر من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ بإستحقاق الزوج للمتع من عبارته إذا طلقها زوجها لأن هذه العبارة مقررّة للوضع الشرعى من أن الطلاق ملك للزوج وحده دون سواء سواء إستعمل حقه هذا بنفسه أو بمن ناب عنه نيابة شرعية مثل القاضى ، ولجوء الزوجة إلى القاضى لتطبيقها على زوجها بسبب مضارته لها وثبوت هذه المضارة فيه لإكراه لها على طلب التطلق لتدفع الضرر عنها بما لا يتوافر به الرضا بالطلاق ،

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة بعد المداولة .

وحيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل فى أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ١٥٥ سنة ٨٢ كلى أحوال شخصية جنوب القاهرة ضد الطاعن للحكم بفرض متعه لها عليه ، وقالت : ياناً لدعواها أنها كانت زوجته ومدخولته بصحيح العقد وإذ حكم نهائياً فى الدعوى رقم ١٨٨ سنة ٧٩ كلى أحوال شخصية جنوب القاهرة بتطبيقها

عليه ومن حقها الحصول على متعتها فقد أقامت الدعوى . وفي ١٩٨٣/٤/٢٦ حكمت المحكمة بإلزام الطاعن بأن يؤدي مبلغ ٣٠٠٠ ج مئة للمطعون عليها . إستأنف الطاعن هذا الحكم بالإستئناف رقم ٣١٨ سنة ١٠٠ ق القاهرة . وفي ٨٤/٢/٦ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها :

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاث أسباب ينحى بها الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون من ثلاثة وجوه أولها : أخطأ الحكم في قضائه برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة الابتدائية نوعياً بنظر الدعوى ، ذلك لأن المصلحة مثل نفقة الزوجة التي تختص المحكمة الجزئية بالحكم في المنازعة فيها طبقاً للمادة الخامسة من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية وثانيها : أخطأ الحكم في قضائه برفض الدفع بعدم سماع الدعوى لمضي أكثر من سنتين مما بين طلاق المطعون ضدها وإقامتها دعوى المصلحة ذلك أن المادة (١) من القانون رقم ٢٥ سنة ١٩٢٠ تنص على أنه «لا تسمع دعوى النفقة عن مدة ماضية لأكثر من سنة نفايتها تاريخ رفع الدعوى » . والوجه الثالث : أخطأ الحكم في قضائه بالمصلحة للمطعون ضدها لأنها رفعت الدعوى بتطبيقها وطلقت بحكم القاضي بما يفيد رضاها بالطلاق في حين أنها لا تستحق المصلحة إلا إذا كان الطلاق واقعاً من الزوج نفسه بدون رضاها ولا بسبب من قبلها طبقاً للمادة ١٨ مكرر من القانون رقم ٢٥ سنة ١٩٢٩ .

وحيث إن النعي مرئى في وجهه الأول والثاني بما هو مقرر - في قضاء هذه المحكمة - من أن الاختصاص بنظر دعوى المصلحة للمحكمة الابتدائية لأن المصلحة ليست من المسائل التي تختص بها المحكمة الجزئية والمنصوص عليها في المادتين ٥ ، ٦ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ومنها نفقة الزوجة لإختلاف المصلحة عنها إذ تستحق هذه النفقة مقابل احتباس الزوج لها بينما سبب الحق في

المتعه هو الطلاق المنصوص عليه في المادة ١٨ مكرر من المرسوم بقانون رقم ٢٥ سنة ٢٩ ، والأصل في التشريع بها - وعلى ما ورد بالمذكرة الإيضاحية هو جبر خاطر المطلقة ... وفيها ما يحقق المعونة التي تعينها من الناحية المادية على نتائج الطلاق . لما كان ذلك ، وكان النص في المادة (١) من القانون رقم ٢٥ سنة ٢٠ على أنه « لا تسمع دعوى التفقه عن مدة ماضية لأكثر من سنة نهايتها تاريخ رفع الدعوى » هو نص - وعلى ما ورد بالمذكرة الإيضاحية - خاص بنفقة الزوجة على زوجها لا يتعداه إلى غير هذا من الحقوق ، مما يقتضاه عدم جواز اعمال هذا النص في شأن المتعة وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر في قضائه برفض الدفع بعدم الاختصاص النوعي وبعدم سماع الدعوى فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . والنقطة في وجهه الثالث غير سديد ذلك أن المشرع الإسلامي جعل للرجل أن يوقع الطلاق ويستقل بإيقاعه . فإذا تدخل القاضي في الأحوال التي يكون فيها الحكم بتطبيق الزوجة على زوجها فإن فعله هذا - وعلى مذهب الحنفية - يضاف إلى الزوج فكأنه طلقها بنفسه مما يستوى معه في شأن إستحقاق المتعة أن يكون الطلاق من نفس الزوج أو من القاضي نيابة عنه . ولا يغير من ذلك ما ورد في نص المادة ١٨ مكرر من القانون رقم ٢٥ سنة ١٩٢٩ بإستحقاق الزوجة للمتعة من عبارة « إذا طلقها زوجها » لأن هذه العبارة مقررة للوضع الشرعي من أن الطلاق ملك للزوج وحده دون سواء سواء إستعمل حقّه هذا بنفسه أو بمن ناب عنه نيابة شرعية مثل القاضي . لما كان ذلك وكان لجؤ الزوجة إلى القاضي لتطبيقها على زوجها بسبب مضارته لها وثبوت هذه المضارة فيه إكراه لها على طلب التطلق لتدفع الضرر عنها بما لا يتوافر به الرضا بالطلاق وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر واستخلص سائفاً من الحكم بتطبيق المطعون ضدها على الطاعن أن طلاقها وقع دون رضاها وليس بسبب من قبلها فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

ولمّا تقدم يتعين رفض الطعن .

**فهرس هجائى موضوعى
للأحكام الصادرة
فى طلبات رجال القضاء
وفى المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية**

(اولا)
الاحكام الصادرة
في طلبات رجال القضاء

| الصفحة | الفاصلة | |
|--------|---------|---|
| | | (١) |
| | | اجراءات - استقالة - الجمعية |
| | | اجراءات |
| | | ميعاد الطلب : |
| | | قرار التعيين في وظيفة قضائية اذا صدر في الشكل الذي يتطلبه القانون من السلطة الادارية المختصة باصداره . وجوب رفع طلب الفائه خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية او اعلان صاحب الشأن به او علمه به علما يقينيا . مخالفة ذلك . اثره . عدم قبول الطلب . الخدمة انفسكورية لا تعتبر بلانها مانعا قهريا يتعذر معه تقديم الطلب في الميعاد طالما لم يدع الطالب ان ظرفا محددا في هذه الخدمة اقعهه عن مباشرة الطلب في ميعاده . |
| ٥٨ | ١٦ | (الطلب رقم ٢٦ لسنة ٥٦ ق « رجال القضاء » جلسة ١٩٨٧/١٢/١) الصفة في الطلب : |
| | | رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للتأمين والمعاشات هو صاحب الصفة في اية خصومة تتعلق باي شأن من شئونها م . ١٤ ق ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . اختصاص مدير ادارة المعاشات بوزارة العدل . غير مقبول . |
| ٣٩ | ١٠ | (الطلب رقم ٢ لسنة ٥٦ ق « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨٧/٦/٢) عوارضي الخصومة : « التنازل » |
| | | تنازل الطالب من احد الطلبات . لا تاثير له على الطلب الآخر . |
| ٥٤ | ١٥ | (الطلب رقم ٨١ لسنة ٥٦ ق « رجال القضاء » جلسة ١٩٨٧/٦/٢٢) |
| | | استقالة |
| | | تعيين الطالب بوظيفة معاون نيابة . تعيين جديد منبت الصلة بعمله السابق بادارة قضايا الحكومة . لا وجه لتحديه بشأن استقالته من ذلك العمل من حيث دواعيها وعيوب الرضا بها . |
| ٤١ | ١١ | (الطلبات ارقام ٦٤١٠ لسنة ٥٥ ق ٩٩ لسنة ٥٦ ق « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨٧/٦/٩) |

| الصفحة | القاعدة | المادة |
|--------|---------|---|
| | | <p>خلو قانون السلطة القضائية من قواعد خاصة لتحديد اقدمية المعينين في وظائف معاونى النيابة . مؤداه . ترك امر تقديرها للوزارة . شرطه . عدم اسادة استعمال السلطة .</p> <p>(الطلبات ارقام ١٠ ، ٦٤ لسنة ٥٥ ق ، ٩٩ لسنة ٥٦ ق « رجال القضاء » جلسة ١٩٨٧/٦/٩)</p> |
| ٤١ | ٢١ | |
| | | <p>(ت)</p> <p>تاديب - ترقية - تعيين - تعويض - تفتيش</p> <p>تاديب</p> <p>قانون السلطة القضائية . لا يعرف نظام محو الجزاءات التأديبية .</p> <p>(الطلب رقم ٨١ لسنة ٥٦ ق « رجال القضاء » جلسة ١٩٨٧/٦/٢٢)</p> |
| ٥٤ | ١٥ | |
| | | <p>ترقية</p> <p>١ - احتفاظ الوزارة للطالب بدرجة له في البيت في الشكاوى المقدمة منه . عدم افصاح الوزارة عن نيتها في مخالفة هذه القاعدة المقررة لمصلحة الطالب حتى صدر القرار الجمهوري متضمنا ترقية دون الرجوع بأقدمية الى ما كانت عليه أصلا . أثره . وجوب احتساب ميعاد الطعن على القرار الجمهوري المتضمن تخلى الطالب في الترقية من تاريخ نشره .</p> <p>(الطلبات ارقام ٦ ، ١٧ ، ١٢١ لسنة ٥٦ ق « رجال القضاء » جلسة ١٩٨٧/٦/٩)</p> |
| ٤٤ | ١٢ | |
| | | <p>٢ - التعيين في وظيفة وكيل نيابة فئة ممتازة . اساسه . درجة الاهلية وعند التساوى تراعى الاقدمية . درجة الاهلية . عدم تقديرها بمنصر الكفاية الفنية وحده بل بجميع العناصر الاخرى الواجب توافرها لتحقيق الاهلية . قيام ما يدل على الانتقاص من اهلية الطالب . اثره . لجهة الادارة ان تتخطاه الى من يليه .</p> <p>(الطلبات ارقام ٦ ، ١٧ ، ١٢١ لسنة ٥٦ ق « رجال القضاء » جلسة ١٩٨٧/٦/٩)</p> |
| ٤٤ | ١٢ | |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ٣ - رفع درجة كفاية الطالب الى درجة متوسط . اثره . ترفيته الى وظيفة وكيل نيابة من الفئة الممتازة اسوة باقرانه والغاء القرار الجمهوري المتضمن تخطيه في الترقية . |
| ٥١ | ١٤ | (الطلاب رقم ١٠٤ ، ١٢٦ لسنة ٥٦ ق « رجال القضاء » جلسة ١٩٨٧/٦/٢١) |
| | | تعيين |
| | | ١ - اشتراط موافقة مجلس القضاء الأعلى على تعيين نواب رئيس محكمة النقض . مؤداها . اعتبار تاريخ التعيين من تاريخ هذه الموافقة . م ٤٤ ق ٦ / ١٩٧٢ المعدل بق ١٩٨٤ / ٣٥ . تعديل تاريخ الموافقة بقرار من وزير العدل . خطأ . |
| ١٤ | ٣ | (الطلاب رقم ٥٩ لسنة ٥٥ ق « رجال القضاء » جلسة ١٩٨٧/٤/١٤) |
| | | ٢ - خلو قانون السلطة القضائية من قواعد خاصة لتحديد اقدمية المعيينين في وظائف معاوني النيابة . مؤداها . ترك امر تقديرها للوزارة . شرطه . عدم اساءة استعمال السلطة . |
| | | ٣ - تعيين الطالب بوظيفة معاون نيابة . تعيين جديد منبت الصلة بعمله السابق بادارة قضايا الحكومة . لا وجه لتحديه بشأن استقالته من ذلك العمل من حيث دواعيها وعيوب الرضا بها . |
| ٤١ | ١١ | (الطلاب ارقام ١٠ ، ٦٤ لسنة ٥٥ ق ، ٩٩ لسنة ٥٦ ق « رجال القضاء » جلسة ١٩٨٧/٦/٩) |
| | | ٤ - التعيين في وظيفة وكيل نيابة فئة ممتازة . اساسه . درجة الاهلية وعند التساوي تراسى الاقدمية . درجة الاهلية . عدم تقديرها بعنصر الكفاية الفنية وجده بل بجميع العناصر الاخرى الواجب توافرها لتحقيق الاهلية . قيام ما يدل على الانتقاص من اهلية الطالب . اثره . لجهة الادارة ان تتخطاه الى من يليه . |
| ٤٤ | ١٢ | (الطلاب ارقام ١٧ ، ١٢١ لسنة ٥٦ ق « رجال القضاء » جلسة ١٩٨٧/٦/٩) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | <p>تعويض</p> <p>١ - قبول طلب التعويض امام محكمة النقض . شرطه . ان يكون من قرار ادارى مما تختص بالفصل فى طلب الغائه . القرارات الادارية . ماهيتها . اخطار وزير العدل للقاضى بأن الحركة القضائية لن تشمله بالتقاع . ليس من قبيل تلك القرارات . ففدان ملف الطالب لا يرجع الى قرار ادارى . طلب التعويض عن هذا او ذاك . غير مقبول .</p> <p>الطلب رقم ٨١ لسنة ٥٦ ق « رجال القضاء » جلسة ١٩٨٧/٦/٢٣</p> |
| ٥٤ | ١٥ | |
| | | <p>تفتيش</p> <p>تقرير التفتيش على عمل الطالب . ثبوت ان ما بقى به من مآخذ بعد رفع بعضها لا يسوغ الهبوط بتقرير كفايته الى درجة اقل من المتوسط . انوره . وجوب رفعه الى درجة متوسط .</p> <p>(الطالبان رقما ١٠٤ ، ١٢٦ لسنة ٥٦ ق « رجال القضاء » جلسة ١٩٨٧/٦/٢١)</p> |
| ٥١ | ١٤ | |
| | | <p>(ص)</p> <p>صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية</p> <p>١ - اصدار القرارات بتحديد الخدمات والقواعد التى يتعين اتباعها فى الاتفاق من صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لاعضاء الهيئات القضائية . منوط بوزير العدل بعد موافقة المجلس الاعلى للهيئات القضائية . المادة الاولى من القانون ٣٦ لسنة ١٩٧٥ .</p> <p>٢ - قرار وزير العدل رقم ١٦٥٧ لسنة ١٩٨٤ بلاء الاعانة الاضافية فى حالات انتهاء الخدمة المبينة بالمادة ٢٥ منه . مناطه . زيادة مدة للخدمة بالهيئات القضائية على خمسة وعشرين سنة . انطاؤه على قاعدة عامة يخضع لها كافة اعضاء الهيئات القضائية . لا تمييز فيها للبعض منهم على غيرهم ممن عينوا من المحاماة والجهات النظرية ولا خروج فيهمسا على احكام قانون السلطة القضائية .</p> <p>(الطلب رقم ٤١ لسنة ٥٤ ق « رجال القضاء » جلسة ١٩٨٧/٤/١٤)</p> |
| ٩ | ٢٢ | |

| | | |
|----|----|---|
| ١ | ٣ | ٣ - صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لاعضاء الهيئات اغضائية . ق ٣٦ لسنة ١٩٧٥ . عدم النص فى قانون انشائه على خدمات معينة اوجب على الصندوق توفيرها للاعضاء . مؤداه . ترك تحديد الخدمات والقواعد التى يتعين اتباعها فى الاتفاق منه لوزير العدل . قرار وزير العدل رقم ٤٤٠ لسنة ١٩٨٦ بخضم مايتقاضاه العضو من معاش عن مهنة مارسها من المبلغ الاضافى الشهرى . عدم انطوائه على مخالفة لما استهدفه ذلك القانون . |
| ٢٢ | ٥ | الطلب رقم ٢٥ لسنة ٥٦ ق « رجال القضاء » جلسة ١٩٨٧/٥/١٢ |
| | | (ق) |
| | | قرار ادارى |
| | | ١ - اشتراط موافقة مجلس القضاء الاعلى على تعيين نواب رئيس محكمة النقض . مؤداه . اعتبار تاريخ التعيين من تاريخ هذه الموافقة . ٤٤ ق ١٩٧٢/٦ المعدل بق ١٩٨١/٣٥ : تعديل تاريخ الموافقة بقرار من وزير العدل . خطأ . |
| ١٤ | ٣ | الطلب رقم ٥٩ لسنة ٥٥ ق « رجال القضاء » جلسة ١٩٨٧/٤/١١ |
| | | ٢ - مقابل تميز الاداء لاعضاء الهيئات القضائية . قرار وزير العدل رقم ٢٤٣٥ لسنة ١٩٨١ . الحرمان منه . حالاته . صدور قرار الحرمان من وزير العدل لاحالة الطالب الى مجلس الصلاحية . صحيح . |
| ١٧ | ٤ | الطلب رقم ٧٧ لسنة ٥٦ ق « رجال القضاء » جلسة ١٩٨٧/٤/٢٠ |
| | | ٣ - احتفاظ الوزارة للطالب بدرجته لحين البت فى الشكاوى المقدمة عنده . عدم افصاح الوزارة عن ليتهاى مخالفة هذه القاعدة المقررة لمصلحة الطالب . حتى صدر القرار الجمهورى متضمنا ترقيته دون الرجوع باقدميته لى ما كانت عليه اصلا . اثره . وجوب احتساب ميعد الطعن على القرار لجمهورى المتضمن تخطى الطالب فى الترقية من تاريخ نشره . |
| ٤٤ | ١٣ | الطلبات ارقام ٦١ ، ١٧ ، ١٢١ لسنة ٥٦ « رجال القضاء » جلسة ١٩٨٧/٦/٩ |

الرقم الصفحة

(م)

مجلس القضاء الأعلى - مرتبات - معاش

مجلس القضاء الأعلى

اشترط موافقة مجلس القضاء الأعلى على تعيين نواب رئيس محكمة انتقض . مؤداه . اعتبار تاريخ التعيين من تاريخ هذه الموافقة . م ٤٤٤ ق ٦ / ١٩٧٢ المعدل بق ٣٥ / ١٩٨٤ . تعديل تاريخ الموافقة بقرار من وزير العدل . خطأ .

(الطلب رقم ٥٩ لسنة ٥٥ ق «رجال القضاء» جلسة ١٩٨٧/٤/١٤)

مرتبات

- «مقابل تمييز الاداء»

- طلب صرف مقابل تمييز الاداء . من طلبات التسوية . مؤدى ذلك . الاوامر والتصرفات التي تصدرها الادارة بمناسبة . عدم اعتبارها من قبيل لقرارات الادارية . اثره عدم نقيذ الطلب بالبيضاء المنصوص عليه في المادة ٨٥ من قانون السلطة القضائية .

(الطلب رقم ٧٧ لسنة ٥٦ ق «رجال القضاء» جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨)

معاش

١ - قرار وزير العدل رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٨٤ ياداء الامانة الإضافية في حالات انتهاء الخدمة المبينة بالمادة ٢٥ منه . مناطه . زيادة مدة الخدمة بالهيئات القضائية على خمسة وعشرين سنة . التطاؤه على قاعدة عامة يخضع لها كافة اعضاء الهيئات القضائية . لا تمييز فيها للبعض منهم على غيرهم ممن عينوا من الحاماة والجبوات النظيرة ولا خروج فيها على احكام قانون السلطة القضائية .

(الطلب رقم ٤١ لسنة ٥٤ ق «رجال القضاء» جلسة ١٩٨٧/٤/١٤)

| الصفحة | الترتيب | المادة |
|--------|---------|---|
| ٢٠ | ٥ | ٢ - صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية . ق ٣٦ لسنة ١٩٧٥ . عدم النص في قانون انشائه على خدمات معينة أوجب على الصندوق توفيرها للأعضاء . مؤداة . ترك تحصيل الخدمات والقواعد التي يتعين اتباعها في الاتفاقى منه لوزير العدل . قرار وزير العدل رقم ٤٤٠ لسنة ١٩٨٦ بخمس ما يتقاضاه العضو من معاش مهنه مارسها من المبلغ الاضافى الشهرى . عدم انطوائه على مخالفة لما استهدفه ذلك للقانون . |
| ٢٠ | ٥ | (الطلب رقم ٢٥ لسنة ٥٦ ق «رجال القضاء» جلسة ١٩٨٧/٥/١٢) |
| ٢١ | ٥ | ٣ - معاملة الوزير من حيث المعاش . المتصلون في الوظائف القضائية على رئيس محكمة النقض ورئيس محكمة استئناف القاهرة والنائب العام . |
| ٢٣ | ٦ | (الطلب رقم ٩٦ لسنة ٥٣ ق «رجال القضاء» جلسة ١٩٨٧/٥/٢٦) |
| ٢٣ | ٦ | ٤ - النيد الزمنى الوارد بنص المادة ١٤٢ من قانون التأمين الاجتماعى ، عدم بدء سريانه الا من تاريخ الاخطار بربط المعاش بصفة نهائية . |
| ٢٣ | ٦ | (الطلب رقم ٩٦ لسنة ٥٣ ق «رجال القضاء» جلسة ١٩٨٧/٥/٢٦) |
| ٢٣ | ٦ | ٥ - معاملة نائب رئيس محكمة النقض معاملة نائب الوزير من حيث المعاش طبقا للبندين أولا (٢) وثانيا من الفقرة الاولى من المادة ٣١ من قانون التأمين الاجتماعى ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون ٢٥ لسنة ١٩٧٧ . شروطها . |
| ٢٣ | ٦ | (الطلب رقم ٩٦ لسنة ٥٣ ق «رجال القضاء» جلسة ١٩٨٧/٥/٢٦) |
| ٢٣ | ٦ | ٦ - معاملة نائب رئيس محكمة النقض معاملة نائب الوزير من حيث المعاش . شروطها . |
| ٢٣ | ٦ | (الطلب رقم ٩٦ لسنة ٥٣ ق «رجال القضاء» - جلسة ١٩٨٧/٥/٢٦) |
| ٢٣ | ٦ | ٧ - رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للتأمين والمعاشات هو صاحب الصفة فى اية خصومة تتعلق باى شأن من شئونها م ١٤ ق ٧٩/١٩٧٥ . اختصاص مدير ادارة المعاشات بوزارة العدل غير مقبول . |
| ٣٩ | ١٠ | (الطلب رقم ٢ لسنة ٥٦ ق «رجال القضاء» جلسة ١٩٨٧/٦/٢) |

| الصلحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| ٣٩ | ١٠ | <p>٨ - تحقق ما استهدفه الطالب بطلبه من معاملته معاملة نائب الوزير في المعاش المستحق له عن الأجر الأساسي والأجر المتغير . اثره . انتهاء الخصومة في الطلب .</p> <p>(الطلب رقم ٢ لسنة ٥٦ ق «رجال القضاء» جلسة ١٩٨٧/٦/٢)</p> <p>١ - المبلغ الإضافي . استحقاق عضو الهيئة القضائية له . شرطه .</p> <p>المادة ٣٤ مكرراً من قرار وزير العدل رقم ٤٨٥٣ لسنة ١٩٨١ المضافة بالقرار رقم ٤٤٠ لسنة ١٩٨٦ . استبقاء القاضي بعد بلوغه سن التقاعد وحتى نهاية العام القضائي في الثلاثين من يونيو . م ٦٩ ق ٤٦/١٩٧٢ . عدم استحقاقه لهذا المبلغ مدة الاستبقاء .</p> |
| ٤٨ | ١٣ | <p>(الطلب رقم ١٢٥ لسنة ٥٦ ق «رجال القضاء» جلسة ١٩٨٧/٦/٩)</p> |
| (ن) | | |
| نقل | | |
| ٣٦ | ٩ | <p>نقل مستشاري محاكم الاستئناف . حكمه أقدمية تعيينهم وترتيب تلك المحاكم المحدد بنص المادة ٥٤ من قانون السلطة القضائية . نقلهم من محكمة استئناف القاهرة الى محكمة أخرى أو بقاؤهم في المحاكم التي يعملون بها . شرطه . خلو أماكن بالمحاكم المتقدمة في الترتيب على تلك التي يعملون بها بمراعاة الأقدمية بين من حل عليهم الدور للنقل .</p> <p>(الطلب رقم ٢٥ لسنة ٥٦ ق «رجال القضاء» جلسة ١٩٨٧/٦/٢)</p> |

(ثانيا)
الاحكام الصادرة
في المواد المدنية والتجارية والاحوال الشخصية

(١)

اثبات - احوال شخصية - اختصاص - ارتفاق
 اوث - استئناف - اعلان - افلاس - التزام - التماس إعادة النظر -
 التصاق - اهلية - أوراق تجارية - ايجار

اثبات

اولا : مواد عامة :

عبء الاثبات :

الاصل في الاجراءات انها روعيت . عبء اثبات من يدعى خلاف ذلك
 وقوعه على عاتق مدعيه . نعمى عار من الدليل . غير مقبول

(الطعن رقم ٤٨٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٤)

ثانيا : اجراءات الاثبات :

الاحالة الى التحقيق :

١ - قرار الشطب الذى يصدره القاضي المنتدب للتحقيق . باطل .
 اثره . للخصوم تمجيل السير في الدعوى دون التقييد بالبعداء المنصوص
 عليه بالمادة ٨٢ مرافعات .

(الطعن رقم ٦٢٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٤)

٢ - عدم التزام محكمة الموضوع باحالة الدعوى الى التحقيق لاثبات
 ما يجوز اثباته بشهادة الشهود . شرطه . ان تبين في حكمها ما يسوغ
 رفضه .

(الطعن رقم ٢٢٠٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢١)

٣ - محكمة الموضوع . عدم التزامها باجابة طلب التحقيق متى رأت من
 ظروف الدعوى والادلة التى استندت اليها ما يكفى لتكوين عقيدتها .

(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٥١ ق « احوال شخصية » - جلسة ١٩٨٧/١/٢٧)

| الصفحة | الرقم |
|--------|-------|
| ١٠٢ | ٢٧ |
| ١٠٩ | ٢٨ |
| ١٤٢ | ٣٤ |
| ١٢٧ | ٤٠ |

ثلاثة : طرق البينات :

(١) الكتابة

الأوراق الرسمية

١ - ما أوجبه المادة ٢ ق ٧١ لسنة ١٩٤٦ من شكل خاص للوصية الواقعة بعد سنة ١٩١١ . شرط لسماع الدعوى بها عند الإنكار وليس ركنًا فيها ولا صلة له بانقضاءها .

٣٩٩ ٩٠ (الطعن رقم ٢٥ لسنة ٤٧ ق « أحوال شخصية » - جلسة ١٩٨٧/٢/١٧)

٢ - دعوى الوصية . شرط سماعها . وجود أوراق رسمية تدل عليها . كفاية ذكرها أو الإشارة الى وجودها في محضر أو تحقيق رسمي دون استلزام وجود ورقة الوصية ذاتها . نفاذ الوصية في حدود ثلث التركة للوارث أو غيره دون توقف على اجازة الورثة .

٣٩٩ ٩٠ (الطعن رقم ٢٥ لسنة ٤٧ ق « أحوال شخصية » - جلسة ١٩٨٧/٢/١٧)

حجيتها في اثبات واقعتى الميلاد والوفاة :

١ - شهادة الميلاد لها حجيتها في اثبات واقعة الميلاد . انتفاء حجيتها في اثبات الوفاة والبيانات المتعلقة بها .

١٦٧ ٤٠ (الطعن رقم ٢٧ لسنة ٥١ ق « أحوال شخصية » - جلسة ١٩٨٧/١/٢٧)

٢ - شهادتى الميلاد والوفاة . حجيتهما . مالم يثبت عدم صحة المدرج بالسجلات الرسمية . اثر عدم الصحة أو تخلف وجود الشهادة . جواز اثبات الولادة أو الوفاة بكافة الطرق .

٥٤٣ ١١٦ (الطعن رقم ٢٣٢٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢)

انكار التوقيع وتحقيق الخطوط :

- مناقشة موضوع المحرر . مؤداه . عدم قبول الطعن بالانكار . سريان ذلك على الدفوع بالجمالة .

٦١٢ ١٣٢ (الطعن رقم ١٠٢٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٦)

| الرقم | البيان |
|-------|--|
| | (ب) البينة |
| | - الأحوال التي يصح فيها الإثبات بالبينة : |
| | ١ - الادعاء بالتزوير : |
| | ماهيته : |
| | - الادعاء بالتزوير دون سلوك إجراءاته . اعتباره انكاراً للتوقيع م. ١٤ اثبات . عدم تحقيق المحكمة لهذا الادعاء . خطأ وقصور . (العطن رقم ١٠٥٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢) |
| ١١٧ | ٥٤٧ |
| | انتهاء إجراءات الادعاء بالتزوير : |
| | انتهاء إجراءات الادعاء الفرعى بالتزوير بالنزول عن التمسك بالورقة المطعون فيها . م ٥٧ اثبات . مؤداه . استبعادها من الدعوى الأصلية واسقاط حجيتها . لازم ذلك . توجيه الادعاء بالتزوير الى كل من يتمسك بالورقة . النزول عن التمسك بها . وجوب أن يكون من جميع الخصوم التمسكين بها . النزول الصادر من بعضهم . لا اثر له على الباقيين . لهم اثبات صحتها . (مثال في شفعة) . |
| ٨٧ | ٣٨٨ |
| | (العطن رقم ٣٢٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٥) |
| | الحكم فيه : |
| | - الحكم بصحة المحرر - ايا كان نوعه - وفي الموضوع معاً . غير جائز م. ٤٤ اثبات . علة ذلك . عجز المستأنف عن اثبات تزوير اعلانه بالحكم المستأنف الذي يبدأ من تاريخه ميعاد العطن بالاستئناف . لا يستتبع بطريق اللزوم سقوط حقه في الاستئناف . تمسكه من بعد ببطالان ذلك الاعلان . جائز . |
| ٤٦ | ١٩٧ |
| | (العطن رقم ٩٢٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٨) |

| الصفحة | القائمة | |
|--------|---------|--|
| | | ٢ - مبدأ الثبوت بالكتابة : |
| | | اعتبار الورقة مبدأ ثبوت بالكتابة . شرطه . صدورها من الخصم الذى يحتج بها عليه وان تجبيل التصرف المراد اثباته قريب الاحتمال . تقدير ذلك . من سلطة قاضى الموضوع . لا رقابة عليه من محكمة النقض مضى كان استخلاصه سابقا . مثال : بشأن استخلاص ثبوت الوكالة . . . |
| ١٠٩ | ٢٨ | (الطعن رقم ٦٢٥ لسنة ٥٢ قى - جلسة ١٩٨٧/١/١٤) سلطة محكمة الموضوع ورقابة محكمة النقض : |
| | | ١ - بحصيل ذم الواقع فى الدعوى . من سلطة محكمة الموضوع . شرطه . الا نخرج باقوال الشهود عما بفيده مدلولها . |
| ١٩٧ | ٥٦ | (الطعن رقم ٩٢٧ لسنة ٥٢ قى - جلسة ١٩٨٧/١/٢٨) ٢ - لقاضى الموضوع السلطة المطلقة فى الحكم بصحة الورقة المدعى بتزويرها أو بطلانها وردها بناء على ما يستظهره من ظروف الدعوى وملابساتها . عدم التزامه بالسير فى اجراءات التحقيق أو ندب خبير . |
| ٢٦٣ | ٦٠ | (الطعن رقم ٨٠ ، ٨١ لسنة ٥٤ قى (احوال شخصية) - جلسة ١٩٨٧/٢/١٧) ٣ - الاثبات بشهادة الشهود . م ٧١ اثبات . ابتناؤه على ركنين : تعلق الوقائع المراد اثباتها بالدعوى وكونها منتجة فيها . مؤدى ذلك . استخلاص المحكمة من اقوال الشهود الذين سمعتم دليلا على ثبوت أو نفي واقعة لم يتناولها منطوق حكم التحقيق . تمسك الخصم ببطلانه . مؤداه . اعتبار هذا الاستخلاص مخالفا للقانون . علة ذلك . |
| ٣١٣ | ٧٢ | (الطعن رقم ١٢٢٦ لسنة ٥٢ قى - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٥) ٤ - تقدير اقوال الشهود . مرهون بما يطمئن اليه وجدان قاضى الموضوع . شرطه . الا تخرج بها عما يؤدى اليه مدلولها . |
| ٣١٣ | ٧٢ | (الطعن رقم ١٢٢٦ لسنة ٥٢ قى - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٥) ٥ - تقدير ادلة الصورية واقوال الشهود واستخلاص الواقع منها . رأطة مطابقة لمحكمه الموضوع بلا معقب عليها . شرطه . |
| ٣١٨ | ٧٣ | (الطعن رقم ١٢٥٦ لسنة ٥٢ قى - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٥) |

| الصفحة | القاعد | المحتوى |
|--------|--------|---|
| | | ٦ - الشهادة السمعية . جوازها حيث تجوز الشهادة الاصلية خضوعها لتقدير محكمة الموضوع . |
| ٧٠٨ | ١٥٢ | (الطعن رقم ٣٩٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٣/٥/١٩٨٧) ج - القرائن : القرائن القانونية : - قوة الامر المقضى : ١ - قرينة قوة الامر المقضى . ١/٣ . اثبات شرطها وجبده الموضوع في كل من البعدين . استقلال محكمة الموضوع بحكم هذه الوحدة متى استندت الى اسباب تؤدي الى النتيجة التي انتفت اليها . (الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ٢/٤/١٩٨٧) |
| ٢٠٧ | ٤٩ | ٢ - منازعة المدينين في الفوائد التي الزمهم بها من الاذام بعد ان صار نهائيا . استخلاص الحكم المطعون فيه انها منازعة تنفيذ موضوعية نتيجة فرض الحراسة عليهم وتاميم ممتلكاتهم ولا تنطوي على اخلال بقوة الامر المقضى . سائق . (الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ٢/٤/١٩٨٧) |
| ٢٠٧ | ٤٩ | - القرائن القانونية غير القاطعة : قرينة المادة ٩١٧ معني : - انتفاء شروط القرينة القانونية المنصوص عليها في المادة ٩١٧ مدني . لا يحول دون استنباط اضافة التصرف الى ما بعد الموت من قرائن قضائية اخرى . استقلال قاضي الموضوع بتقدير هذه القرائن . (الطعن رقم ١٢٥٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ٣/٢٤/١٩٨٧) |
| ٤٣٣ | ٩٧ | د - الاقرار : منع سماع دعوى الوقف عند الانكار مالم يوجد اشهاد به او يكون مقيدا بدفاتر احدى المحاكم الشرعية . لائحة المحاكم الشرعية في ١٨٩٧/٥/٢٧ . عدم الاعتماد بالاقرار اذا كان ثمة قرار يحتاج به الخصم المنكر ولو في غير الخصومة المدفوعة بالاقرار . (الطعن رقم ٥٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ٢/١/١٩٨٧) |
| ٢٠٤٧ | ٤٨٠ | |

السلطة
القاعدة

احوال شخصية

تولا : المسائل الخاصة بالمسلمين :

١ - القانون الواجب التطبيق :

١ - صدور حكم بعدم دستورية نص تشريعي . اثره . عدم جواز تطبيقه اعتبارا من اليوم التالي لنشر الحكم في الجريدة الرسمية . م ١٧٨ من الدستور ، م ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا . مؤدى ذلك . عدم مساسه بالحقوق والواجبات التي تكون قد استقرت من قبل بحكم حاز قوة الامر المقضى .

(مثال بشأن حكم نهائي في متعة) .

١٧٨ ٤٢ (الظمن رقم ٦٤ لسنة ٥٥ ق « احوال شخصية » - جلسة ١٩٨٧/١/٢٧)

٢ - النص في المادة السابعة من القانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ على العمل به اعتبارا من تاريخ نشره . هدفه . توفير الاستمرارية لاحكام القانون القديم بعد تلافى العيب الذي شاب اجراءات اصداره واخضاع الوقائع الناشئة في ظله للقواعد المعاملة المقررة بالقانون الجديد مالم يكن قد صدر بشأنها حكم حاز قوة الامر المقضى . مثال في متعة .

٦٥١ ١٤١ (الظمن رقم ٧٢ لسنة ٥٦ ق « احوال شخصية » - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨)

٣ - النص في المادة السابعة من القانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ على العمل به اعتبارا من تاريخ نشر الحكم بعدم دستورية القرار بقانون ١٩٧٩/٤٤ وليس من اليوم التالي لتاريخ نشره هدفه . توفير الاستمرارية لاحكام القانون القديم بعد تلافى العيب الذي شاب اجراءات اصداره واخضاع الوقائع الناشئة في ظله للقواعد المعاملة المقررة بالقانون الجديد مالم يكن قد صدر بشأنها حكم حاز قوة الامر المقضى . (مثال بشأن الاعتراض على الطاعة) .

٦٥٦ ١٤٢ (الظمن رقم ١٠٨ لسنة ٥٥ ق - « احوال شخصية » - جلسة

(١٩٨٧/٤/٢٨)

ب - الزواج :

١ - مباشرة المجنون عقد زواجه بنفسه . الره . عدم العقاد العقد بمبارته وما ترتب عليه من آثار الزواج . مؤدى ذلك . اعتبار طلاق الطامنة واردا على غير محل .

(المظن رقم ٦٤ لسنة ٥٤ ق « احوال شخصية » - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨) ١٣٩ ٦٤٠

٢ - نعى الطامنة بأن جنون زوجها متقطع وأنه تزوجها حال افاقته . دفاع بخالطه واقع لم يسبق التمسك به أمام محكمة الاستئناف . اعتبره سببا جديدا لا تجوز اثاره لأول مرة أمام محكمة النقض .

(المظن رقم ٦٤ لسنة ٥٤ ق « احوال شخصية » - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨) ١٣٩ ٦٤٠

ج - الطلاق :

التمتع . استحقاق المطلقة لها سواء كان الطلاق من الزوج أو من القاضي نيابة عنه . علة ذلك .

(المظن رقم ٤٠ لسنة ٥٤ ق « احوال شخصية » - جلسة ١٩٨٧/٥/٢٦) ١٦٠ ٧٥٢

التطبيق المقرر :

طلب التطبيق للزواج بأخرى م. ٦ مكرر فقرة ٢ ، ٢ في ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المعدل - بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ - سبق اعتراض المظنون ضدها على انذار الطامنة بسبب شغل بيت الطامنة بزوجة أخرى . نعى الحكم علم المظنون عليها بزواج الطامنة بأخرى . فسأل في الاستدلال .

(المظن رقم ٨٢ لسنة ٥٥ ق « احوال شخصية » - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨) ١٣٥ ٦٢٥

« قائمة منقولات الزوجية » :

التزام الطامنة باقراره ان يؤدي للمظنون عليها قيمة مصوغاتها المودعة عنده بموجب قائمة منقولات الزوجية . مؤداه . استملاضتهما عن التنفيذ المعنى بالتعويض . قضاء الحكم بهذا التعويض يبرأه ارتفاع سعر الذهب وقت التقاضي . قضاء بما طلبة الخصوم . الره . لا بطلان .

(المظن رقم ٧٢١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٨) ٦١ ٢٦٩

محكمة النقض :

القائمة
الصفحة

سماع دعوى التبني بعد وفاة المورث . شرحه .
(الطعن رقم ٨٧٠ لسنة ٥٤ ق « أحوال شخصية » - جلسة ١٩٨٧/١/١٧)
٢٦٣ ٢٦٤

محكمة النقض :

المحكمة . استحقاق المطلقة لها سواء كان الطلاق من الزوج أو من القاضي نيابة عنه . طه ذلك .
(الطعن رقم ٤٠ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٧/٥/٢٦)
٧٥٢ ١٦٠

ثانيا : المسائل الخاصة بغير المسلمين :

١ - القانون الواجب التطبيق :

١ - تكيف التفريق بين الزوجين بسبب اعتناق الزوجة الاسلام واباء الزوج الدخول فيه - خضوعه للشريعة الاسلامية باعتبارها القانون العام في مسائل الأحوال الشخصية . م ١٠ مدني . اعتبار التفريق لهذا السبب طلاقا وليس بطلا للزوج يعود الى بداية العقد (مثال في حضارة)
(الطعن رقم ٧٦ لسنة ٥٢ ق « أحوال شخصية » - جلسة ١٩٨٧/١/٢٧)
١٧٣ ٤١

٢ - شريعة الاسلام . تطبيقها في المنازعات المتعلقة بالاحوال الشخصية لمصريين غير المسلمين المختلفي الفاتنة او الله . احكامها لا تغير للزوج طالب التفريق اذا غيرت طائفتها عن تلك التي ينتمى اليها الزوج .
(الطعن رقم ٥١ لسنة ٥٢ ق « أحوال شخصية » - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٤)
٣٠٩ ٧١

٣ - التفريق :

١ - اقرار الزوج . دعوها بالتطابق لاختلافها عن الزوج طائفة . اضافتها امام محكمة الاستئناف للتطبيق للضرورة . اعتباره طلبا جديدا . عدم جواز قبوله م ٢٢١ من لائحة توثيق المحاكم الشرعية .
(الطعن رقم ٥١ لسنة ٥٢ ق « أحوال شخصية » - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٤)
٣٠٩ ٧١

| الصفحة | تقاعده | ثالثا : دعوى الاحوال الشخصية : |
|--------|--------|---|
| | | ١ - الاجراءات : |
| | | ١ - الاصل في الاجراءات انما روعيت صحيحة مالم يعم الدليل على خلاف ذلك . خلو محضر الجلسات مما يشير الى عقدها في علانية . مفاده . ان الدعوى نظرت في غرفة المشورة . سبق نظرها في جلسات علنية . لاثرت طالما نظرت اخيرا في جلسة منعقدة في غرفة المشورة وتقرر حجزها لتحكم فيها . |
| ١٧٨ | ٤٢ | (الظعن رقم ٦٤ لسنة ٥٥ ق - «احوال شخصية» - جلسة ١٩٨٧/١/٢٧) |
| | | ٢ - تشكيل دوائر لنظر قضايا الاحوال الشخصية . دخوله في نطاق التنظيم الداخلي لكل محكمة . عدم تعلقه بالاختصاص النوعي . |
| ٣٩٩ | ٩٠ | (الظعن رقم ٢٥ لسنة ٤٧ ق «الاحوال شخصية» - جلسة ١٩٨٧/٢/١٧) |
| | | ٣ - إلغاء الفصل الخاص بدفع الدعوى قبل الجواب عنها من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . مؤداه . وجوب اعمال القواعد المنصوص عليها في قانون المرافعات بشأن ابداء الدفوع الشككية . عدم ابداء الدفوع المتعلقة بالاجراءات وكافة الوجه التي يقوم عليها كل منها دفعة واحدة . قبل التكلم في موضوع الدعوى . اثره . سقوط الحق فيما لم يبد منها . |
| ٦٤٥ | ١٤٠ | (الظعن رقم ٩٩ لسنة ٥٤ ق «الاحوال شخصية» - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨) |
| | | ب - نظر الدعوى : |
| | | «سماع الدعوى» |
| | | النص في المادة (١) من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٠ على عدم سماع دعوى النفقة عن مدة ماضية لاكثر من سنة نهايتها تاريخ رفع الدعوى . عدم جواز اعماله في شأن المتعة . علة ذلك . |
| ٧٥٢ | ١٦٠ | (الظعن رقم ٤٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٢٦) |
| | | «قبول الدعوى» |
| | | المتعة . انقضاء الاختصاص بنظر الدعوى بها للمحكمة الابتدائية . علة ذلك . |
| ٧٥٢ | ١٦٠ | (الظعن رقم ٤٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٢٦) |

| الصفحة | القائمة | ج - الإثبات : |
|--------|---------|--|
| | | ١ - جواز اتخاذ الشخص اسما غير الاسم المسمى به في شهادة الميلاد . شرطه . |
| ١٦٧ | ٤٠ | (الطعن رقم ٢٧ لسنة ٥١ ق - «احوال شخصية» - جلسة ١٩٨٧/١/٢٧) |
| | | ٢ - شهادتي الميلاد والوفاة . حجيتهما . ما لم يثبت عدم صحة المدرج بالسجلات الرسمية . اثر عدم الصحة او تخلف وجود الشهادة . جواز اثبات الولادة أو الوفاة بكافة الطرق . |
| ٥٤٣ | ١١٦ | (الطعن رقم ٢٣٣٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢) |
| | | د - الطعن في الحكم : |
| | | « الاستئناف » |
| | | استئناف الاحكام الصادرة في مسائل الاحوال الشخصية وانوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية - خضومه لقواعد لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة بالمرسوم بقانون ٧٨ لسنة ١٩٣١ - تخلف المستأنف من حضور الجلسة الاولى المحددة بورقة استئنافه . جزاؤه اعتبار الاستئناف كان لم يكن . علة ذلك . |
| ٦٤٥ | ١٤٠ | (الطعن رقم ٩٩ لسنة ٥٤ ق «احوال شخصية» - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨) |
| | | رابعا : مسائل الولاية على المال : |
| | | الاجازة الضمنية لعقد البيع القابل للإبطال . من أعمال التصرف . لا يملكها القيم على المحجوز عليه ولا الوصي على القاصر الا باذن محكمة الاحوال الشخصية للولاية على المال . اثره . عدم اعتبار سكوت القيم عن طلب إبطال العقد الصادر من المحجوز عليه اجازة ضمنية له . |
| ٩٨ | ٢٦ | (الطعن رقم ١٢٦١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٤) |

| الصفحة | القاعدة | اختصاص |
|--------|---------|---|
| | | <p>أولا : الاختصاص المتعلق بالولاية : (الولائي)</p> <p>هيئات التحكيم :</p> <p>هيئات التحكيم . عدم اختصاصها بالمنازعات التي يكون بين أطرافها شخص طبيعى الا بموافقة م . ٦٠ ق ٦٠ لسنة ١٩٧١ قبل تعديلها بالقانون ١٦ لسنة ١٩٨١ .</p> <p>(الطعن رقم ٢٢٤٣ ، ٢٣٦٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٥)</p> <p>١٢١ ٣٠</p> <p>عقود الإدارة مع الأفراد :</p> <p>المقود التي تبرمها الإدارة مع الأفراد . اعتبارها عقودا إدارية . شرطه .</p> <p>(الطعن رقم ٦٨١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦)</p> <p>٤٥٥ ١٠١</p> <p>القرارات الصادرة من المحافظين :</p> <p>قرار المحافظ بفرض رسم محلى بدائرة محافظته . صحيح . علة ذلك . له اختصاصات الوزير فى الشئون المالية م . ٢٤ ق الحكم المحلى رقم ٥٧ لسنة ١٩٧١ .</p> <p>(الطعن رقم ٦٢٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٩)</p> <p>٢٠١ ٤٧</p> <p>ثانيا : الاختصاص النوعى :</p> <p>١ - تشكيل دوائر النظر قضايا الأحوال الشخصية . دخوله فى نطاق التنظيم الداخلى لكل محكمة . عدم تعلقه بالاختصاص النوعى .</p> <p>(الطعن رقم ٢٥ لسنة ٤٧ ق « أحوال شخصية » - جلسة ١٩٨٧/٢/١٧)</p> <p>٣٩٩ ٩٠</p> <p>٢ - المتعة . انعقاد الاختصاص بنظر الدعوى بها للمحكمة الابتدائية . علة ذلك .</p> <p>(الطعن رقم ٤٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٢٦)</p> <p>٧٥٢ ١٦٠</p> |

ثالثاً : الاختصاص القيمي :

القاعدة الصفحة

١ - ثبوت ان عقد الأيجار معقود مشاهرة بأجرة شهرية قدرها مائتي قرش لعين لا تخضع لاحكام قانون ايجار الاماكن . الدعوى بطلب انهاء . دخولها في حدود الاختصاص الانتهاى للمحكمة الابتدائية وعدم جواز استئناف الحكم الصادر فيها .

٨١

٢٢

(الطعن رقم ٩٤٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٨)

٢ - الدعوى بطلب اخلاء الارض الفضيء والتسليم . اشتغالها على طلب اصلى وطلب مندمج . المنازعة بشأن الطلب المندمج . اثره . عدم اعتباره لذلك . وجوب تقدير قيمته تقديراً مستقلاً عن الطلب الاصلى .

٨١

٢٢

(الطعن رقم ٩٤٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٨)

٣ - الاصل في الدعاوى انها معلومة القيمة . الاستثناء . الدعاوى المرفوعة بطلب غير قابل للتقدير . اعتبارها مجهولة القيمة . الدعوى بطلب الاخلاء والتسليم . غير مقدرة القيمة . اختصاص المحكمة الابتدائية بنظرها . جواز استئناف الحكم الصادر فيها م ٢١٩ مرافعات .

٨١

٢٢

(الطعن رقم ٩٤٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٨)

اتفاق

استعمال حق الاتفاق

حق الاتفاق، مما هو به، تكليف يثقل العقار المترفق به، لفائدة المقلد، من
المرتفق، عدم حرمان مالك العقار الخادم من مباشرة حقوقه على ملكه، شرعية،
عدم المساس بحق الايجافق، وبخلافه ذلك، انزهه، بالتزامه، باعادة الجبال،
الى ما كانت عليه مع التعويض، ان كان له مقتضى، بطلب مالك العقار المترفق،
إبطال تصرف المقلد المترفق به، او محو، تسجيله، في غيب حائزين، الملائكة،
١٠١٥ و ١٠٢٣ مدني .

(الظن رقم ٥٧٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٨)

القاعدة

المرتفق

المرتفق

المرتفق

المرتفق

المرتفق

المرتفق

المرتفق

المرتفق

المرتفق

المرتفق

المرتفق

المرتفق

المرتفق

| الصفحة | القائمة |
|--------|---------|
| ٤٣٣ | ٩٧ |
| ٢٦٣ | ٩٠ |
| ٥٤٣ | ١١٦ |

أورث

أولاً : حكم تصرفات المورث بالنسبة للوارث :

حق دائي المتعاقدين والخلف الخاص في التمسك بالعقد الظاهر في مواجهة من يتمسك بالعقد الحقيقي طبقاً لأحكام الصورية م. ٢٤٤ مدني .
تقدمه على حق الوارث الذي يظن على تصرف مورثه بأنه يخفى وصية .
ملة ذلك . الوارث يستمد حقه من قواعد الإرث التي تعتبر من إنظام العام ولا يستمد من المورث ولا من العقد الحقيقي . عدم اعتباره من ذوي الشأن الذين تجري المفاضلة بينهم طبقاً لها . مؤداه . عدم قبول التمسك بالعقد الظاهر في مواجهة حقه في الإرث .

(المظن رقم ١٢٥٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٤)

ثانياً : دعوى الإرث :

١ - سماع دعوى الإرث . مناطه .

(المظن رقم ٨٠ . ٨١ لسنة ٥٤ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١٩٨٧/٢/١٧)

٢ - حجة تحقيق الوفاة والوراثة . مالم يصدر حكم على خلافه .
اتكار الوراثة . مناطه . صدوره من وارث ضد آخر يدعي الوراثة م. ٣٦١
من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة بالمرسوم ق ٧٨ لسنة ٣١ الملل .

(المظن رقم ٢٣٣٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢)

الصفحة القادمة

استئناف

أولاً : شكل الاستئناف :

جواز الاستئناف :

١ - الأصل في الدعاوى انها معلومة القيمة . الاستثناء . الدعاوى المرفوعة بطلب غير قابل للتقدير . اعتبارها مجهولة القيمة . الدعوى بطلب الاخلاء والتسليم . غير مقدرة القيمة . اختصاص المحكمة الابتدائية بنظرها جواز استئناف الحكم الصادر فيها م. ٢١٩ مرافعات .

٨١ ٢٢

(الطعن رقم ٩٤٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٨)

٢ - ثبوت ان عقد الايجار معقود مشاهرة بأجرة شهرية قدرها مائتى قرش لعين لا تخضع لاحكام قانون ايجار الاماكن . الدعوى بطلب انائه . دخولها في حدود الاختصاص الاتهائى للمحكمة الابتدائية وعدم جواز استئناف الحكم الصادر فيها .

٨١ ٢٢

(الطعن رقم ٩٤٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٨)

ميعاد الاستئناف :

- ميعاد المسافة المنصوص عليه في المادة ١/١٦ مرافعات . حق للمستأنف متى توافرت فيه شروطه . التزام محكمة الاستئناف باضافته من تلقاء نفسها ليلتحم بالميعاد الاصلى . (مثال) .

٥٩٨ ١٢٩

(الطعن رقم ٢٤٣٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٣)

ثانياً : رفع الاستئناف :

- الخصومة في الاستئناف تحديدها بالاشخاص المختصين امام محكمة الدرجة الاولى وبذات صفتهم م. ٢٣٦ مرافعات . تصحيح الصفة وفقاً للمادة ١١٥ مرافعات وجوب تمامه في الواعيد المحددة لرفع الدعوى مثال (بشأن ايلولة بيت المال لبنك ناصر الاجتماعى أثناء نظر الاستئناف) .

٥٣٣ ١١٤

(الطعن رقم ١٢٠٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١)

ثالثا : آثار الاستئناف :

١ - الأثر الناقل :

١ - الأثر الناقل للاستئناف . ماهيته . م ٢٢٢ مرافعات . التزام محكمة الاستئناف بالتصدي لما لم تفصل فيه محكمة أول درجة من أسباب لطلبات أبدت أمامها طالما لم يتنازل مبدئيا عن المسك بها . علة ذلك .

(الطعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١) ١١٣ ٥٢٧

٢ - طلب الإخلاء للتأجير من الباطن ولاحتجاز أكثر من مسكن في البلد الواحد غير مقتضى . سببان لطلب واحد . هو الإخلاء لانحلال العقد . القضاء ابتدائيا بالإخلاء لاحدهما . اعتبار الطلب الآخر مطروحا على محكمة الاستئناف . أثر ذلك .

(الطعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١) ١١٣ ٥٢٧

٣ - الأثر الناقل للاستئناف . مؤداه . ما أثاره المستأنف عليه المحكوم له بطلبه أمام محكمة أول درجة من أوجه دفاع ودفع . اعتبار مطروحا على محكمة الاستئناف طالما لم يتم التنازل عنها دون حاجة لاستئناف . فرعى منه .

(الطعن رقم ٢٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٧) ١٤٧ ٦٨٣

٤ - الاستئناف . أثره . إعادة طرح الدعوى برمتها على محكمة الدرجة الثانية وفي حدود ما رفع عنه الاستئناف .

(الطعن رقم ١٧٣٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٠) ١٤٩ ٦٩٤

ب - الطلبات الجبيلة :

- إقامة الزوجة دعواها بالتطليق لاختلافها عن الزوج طائفة . إضافتها أمام محكمة الاستئناف التطليق للضرر . اعتباره طلبا جديدا . عدم جواز قبوله م ٢٢١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية .

(الطعن رقم ٥١ لسنة ٥٢ ق (أحوال شخصية) - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٤) ٧١ ٣٠٩

رابعاً : نظر الاستئناف :

ما يفترض سبب الخصومة :

١ - اعتبار الاستئناف كأن لم يكن :

١ - ثبوت عدم اعلان المستأنف عليها بصحيفة الاستئناف في الميعاد أو تنازلها عن الحق فيه . تمسكها بالدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن . القضاء برفض الدفع والفصل في الموضوع بناء على أن حضورها بالحلقة يصحح البطالان . خطأ .

(الطعن رقم ٢٢٩٢ لسنة ٥٥ ق (هيئة عامة) - جلسة ١٩٩٢/٢/٨)

٢ - استئناف الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية - خضوعه لقواعد لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة بالمرسوم بقانون ٧٨ لسنة ١٩٢١ - تغلف المستأنف عن حضور الجلسة الأولى المحددة بورقة استئنافه . جزأؤه . اعتبار الاستئناف كأن لم يكن . خطأ ذلك .

(الطعن رقم ٩٩ لسنة ٥٤ ق (أحوال شخصية) - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨)

ب - وقف الاستئناف :

- دعوى التزوير الأصلية والادعاء الغرمي بالتزوير . الالتجاء الى كل منهما - مناهة . قيام الخصومة في مرحلة الاستئناف وتوقف الفصل فيها على الفصل في الادعاء بالتزوير ضد آخرين ممن يقيدون من المحرر ولا يجوز اختصاصهم لأول مرة في هذه المرحلة . مؤداه . وجوب الالتجاء الى دعوى التزوير الأصلية مع وقف نظر الاستئناف حتى يفصل فيها بحكم نكون له قوة الأمر المقضى .

(الطعن رقم ١٩٨٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٢٦)

| الصفحة | القائمة |
|--------|---|
| | خامسا : الحكم في الاستئناف : |
| | ١ - الحكم بصحة المحرر - أيا كان نوعه - وفي الموضوع مما . غير جائز . م ٤٤ اثبات . علة ذلك . عجز المستأنف عن اثبات تزوير اعلانه بالحكم المستأنف الذي يبدأ من تاريخه سيعاد الطعن بالاستئناف . لا يستتبع بطريق اللزوم سقوط حقه في الاستئناف . تمسكه من بعد بطلان ذلك الاملان . جائز . |
| ١٩٧ | ٤٦ (الطعن رقم ٩٢٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٨) |
| | ٢ - اخذ الحكم الاستئنافي بأسباب الحكم الابتدائي والاحالة اليها دون اضافة . لا عيب . |
| ٤٧٨ | ١٠٥ (الطعن رقم ١٦٦٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٩) |
| | اثر نقض الحكم الاستئنافي : |
| | - نقض الحكم الاستئنافي لا يمتد الى الحكم الابتدائي ولو كان الحكم المنقوض قد قضى بتأييده . اثر ذلك . لمحكمة الاحالة ان تحيل في بيان الوقائع ودفاع الخصوم ودفعهم الى اسباب الحكم الابتدائي . |
| ٧٠٨ | ١٥٢ (الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٢) |

| الصفحة | الكتاب | الاعلان |
|--------|--------|--|
| | | اولا : اوراق المحضرين وبياناتها : |
| | | ١ - اوراق المحضرين . بياناتها . خلو صورة الاعلان من بعضها . اثره بطلان الاعلان ولو كان الاصل صحيحا . |
| ٦٠ | ١٧ | (الطعن رقم ٨٧٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١) |
| | | ٢ - محضر الاعلان من المحررات الرسمية . حجيته مطلقة على مادون به من امور باشرها محررها في حدود مهمته . عدم جواز المجادلة في صحتها مالم يظن بتزويرها . |
| ٦٠ | ١٧ | (الطعن رقم ٨٧٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١) |
| | | ثانيا : اعلان الاشخاص الطبيعيين : |
| | | - الاعلان في الوطن الاصلى : |
| | | - قيام المحضر بتسليم ورقة الاعلان الى من يصح تسليمها له م . ١٠ سرافعات . اغفاله اثبات عدم وجود المطلوب اعلانه . اثره . بطلان ورقة الاعلان . |
| ٧٤٠ | ١٥٧ | (الطعن رقم ١٢٦٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٢٤) |
| | | - تحقق الفاية من الاعلان : |
| | | ١ - انعقاد الخصومة . شرطه . اعلان المدعى عليه او من في حكمه اعلاتنا صحيحا بصحيفة الدعوى . تحقق الفاية منه بالعلم اليقيني او بتنازله الصريح او الضمني من حقه في الاعلان . |
| ٣ | ١ | (الطعن رقم ٢٢٩٣ لسنة ٥٥ ق (هيئة عامة) - جلسة ١٩٩٢/٣/٨) |
| | | ٢ - ثبوت عدم اعلان المستأنف عليها بصحيفة الاستئناف في الميعاد او تنازله عن الحق فيه . تمسكها بالدفع باعتبار الاستئناف كان لم يكن . التضاء برفض الدفع والفصل في الموضوع بناء على ان حضورها بالحلقة يصح البطلان . خطأ . |
| ٣ | ١ | (الطعن رقم ٢٢٩٣ لسنة ٥٥ ق (هيئة عامة) - جلسة ١٩٩٢/٣/٨) |

ثالثا : بطلان الاعلان :

١ - الحكم بصحة المحرر - ايا كان نوعه - وفي الموضوع معا . غير جائز . م ٤٤ اثبات . علة ذلك . عجز المستأنف عن اثبات تزوير اعلانه بالحكم المستأنف الذي يبدأ من تاريخه ميعاد الطعن بالاستئناف . لا يستتبع بطريق النزوم سقوط حقه في الاستئناف . تمسكه من بعد بطلان ذلك الاعلان . جائز .

(الطعن رقم ٩٢٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٨)

١٩٧ ٤٦

٢ - البطلان المترتب على عدم مراعاة اجراءات الاعلان . نسبي غير متعلق بالنظام العام . لا يملك التمسك به الا من شرع لمصلحته ولو كان الموضوع غير قابل للتجزئة . افادة من صح اعلانه بهذا البطلان . شرطه . ان يتمسك به من تعيب اعلانه وتقضى به المحكمة .

(الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦)

٤٦٤ ١٠٣

رابعا : مسائل متنوعة :

١ - النعي بعدم صحة اعلان الطاعنين بصحيفة الدعوى في موطنهما . دفاع يخاطبه واقع غير متعلق بالنظام العام . اثارته لاول مرة امام محكمة النقض . غير مقبول .

(الطعن رقم ٩٨٣ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٠)

٥٠٢ ١٠٨

٢ - ميعاد السنة المقرر لسقوط الخصومة طبقا للمادة ١٣٤ مرافعات عدم اعتباره مرعيا الا اذا تم اعلان ورثة المتوفى بالتسجيل خلاله . م ٥ مرافعات . عدم كفاية ايداع صحيفة التسجيل قلم الكتاب او تسليمها لقلم المحضرين في غرضونه .

(الطعن رقم ١٤٠٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢١)

٥٢٣ ١١٢

٣ - قواعد انقطاع سير الخصومة بما فيها وقف موايد المرافعات . مقررة لحماية الخصم الذي قام به سبب الانقطاع دون الآخر . وفاة أحد الخصوم اثناء انقطاع الخصومة لوفاة آخر . لا يترتب عليه وقف مدة السقوط او امتدادها وجوب مولاة المدعى السير في الدعوى قبل انقضاء مدة السنة على آخر اجراء صحيح تم في مواجهة الخصوم قبل وفاة اولهم . علة ذلك .

(الطعن رقم ١٤٠٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢١)

٥٢٣ ١١٢

| الصفحة | الفاصل | البيان |
|--------|--------|---|
| | | ٤ - تخلف الخصم عن اتخاذ اجراء يحصل بالاعلان في الميعاد اذنى يحدده القانون . خضوعه للجزاء المنصوص عليه فيه متى كان الميعاد قد بدأ وانقضى في ظله . لا يغير من ذلك صدور قانون لاحق يلغى أو يعدل هذا الآثار . |
| ٧٤٠ | ١٥٧ | (الظمن رقم ١٢٦٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٢٤) اعلان الخصوم في الحكم الاجنبى : |
| | | ١ - شرط اعلان الخصوم في الحكم الاجنبى على الوجه الصحيح . وجوب التحقق من توافره قبل ان يصدر الامر بتديله بالصيغة التنفيذية . |
| ٣٦٨ | ٨٣ | (الظمن رقم ٥٥٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٩) |
| | | ٢ - التحقق من صحة اعلان الخصوم وفق الاجراءات التى رسمها قانون البلد الذى صدر فيه الحكم . م ٢٢ مدنى . منط بالمحكمة المختصة بشمول الحكم الاجنبى بالصيغة التنفيذية . |
| ٣٦٨ | ٨٣ | (الظمن رقم ٥٥٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٩) |
| | | ٣ - تعرض المحكمة المختصة لتوافر الشروط اللازمة لتنفيذ الحكم الاجنبى في مصر وصيرورة حكمها - الصادر بشمول الحكم الاجنبى بالصيغة التنفيذية - نهائيا . مؤداه . عدم جواز التعرض له او اعادة بحثه من اى محكمة اخرى طالما انه لم يتجرّد من اركانه الاساسية . |
| ٣٦٨ | ٨٣ | (الظمن رقم ٥٥٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٩) |

| الصفحة | القامدة | |
|--------|---------|---|
| | | <p style="text-align: center;">افلاس</p> <p style="text-align: right;">وكيل الدائنين :</p> |
| ٥٠٩ | ١٠٩ | <p>١ - وكيل الدائنين . يعتبر وكيلاً من جماعة الدائنين في ادارة اموال التفليسة وتصفياتها كما يعتبر ايضاً وكيلاً من المفلس .</p> <p>(الظمن رقم ٥١٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٣٠)</p> |
| ٥٠٩ | ١٠٩ | <p>٢ - قيام وكيل الدائنين بأعمال الدلالة كخبير مئمن بمناسبة بيع البضائع المملوكة للتفليسة واحتجازه جزءاً من الثمن لنفسه كعمولة نظير ذلك . يعتبر من قبيل التعاقد مع النفس . عدم اجازة جماعة الدائنين هذا التعريف . قضاء الحكم المطعون فيه بعدم استحقاق وكيل الدائنين للمبلغ الذي احتجزه . صحيح .</p> <p>(الظمن رقم ٥١٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٣٠)</p> |

القاعدة المادة

التزام

اولا : اركان الالتزام :

« سبب الالتزام »

١ - حق الارتفاق . ماهيته . تكليف يثقل العقار المرتفق به لفائدة العقار المرتفق . عدم حرمان مالك العقار الخادم مباشرة حقوقه على ملكه . شرطه . عدم المساس بحق الارتفاق . مخالفة ذلك . اثره . التزامه بإعادة الحال الى ما كانت عليه مع التعويض ان كان له مقتضى . طلب مالك العقار المرتفق ابطال تصرف المالك في العقار المرتفق به أو محو تسجيله . غير جائز . المادتان ١٠١٥ و ١٠٢٣ مدنى .

٥٥٠ ١١٨

(الطعن رقم ٥٧٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٨)

٢ - علاقة الدولة بالعاملين بها . ماهيتها . التزامهم بإداء العمن المنوط بهم بمناية الشخص الحريص . مصدره القانون . الاخلال بهذا الالتزام اذا ما أضر بالدولة . اثره . مسئوليتهم عن تعويضها . مصدرها القانونى . خضوعها لقواعد التقادم العادى . م ٣٧٤ مدنى .

٦٨٣ ١٤٧

(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٧)

ثانيا : آثار الالتزام :

« تنفيذ الالتزام »

١ - الأصل تنفيذ الالتزام عينا . الاستعاضة عنه بالتعويض . شرطه . استحالة التنفيذ العينى أو اتفاق الدائن والمدين على التعويض صراحة أو ضمنا . المادتان ١/٢٠٣ و ٢١٥ مدنى .

٢٦٩ ٦١

(الطعن رقم ٧٢١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٨)

٢ - التزام الطامن بإقراره أن يؤدي للمطعون عليها قيمة مصنوعة المودعة عنده بموجب قائمة منقولات الزوجية . مؤداه . استعاضتها عن التنفيذ العينى بالتعويض . قضاء الحكم بهذا التعويض بمراجعة ارتفاع سعر الذهب وقت التقاضى . قضاء بما طلبه الخصوم . اثره . لا بطلان .

٢٦٩ ٦١

(الطعن رقم ٧٢١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٨)

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ٦ - المبالغ المستحقة لدائن غير مقيم في مصر والمحظور تحويل قيمتها اليه طبقاً للقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ . سبيل الوفاء بها ايداعها في حساب غير مقيم في مصرف مرخص له بذلك . مؤداه تسليم ثمن البيع لوكيل البائع غير المقيم . غير مبريء لذمة المشتري . علة ذلك . تعلق النصوص الخاصة بالرقابة على النقد بالنظام العام . |
| | | (الطعن رقم ٢٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦) |
| ٣٣٥ | ٧٧ | « الحق في الحبس » |
| | | ١ - التزام البائع بالتسليم غير المؤجل . مؤداه . حق المشتري في نهار البيع . تخلف المشتري عن الوفاء بالثمن المستحق الدفع في الحال . اثره . حق البائع في حبس المبيع . المادتان ٢/٤٥٨ ، ١/٤٥٩ مدني . |
| ٤٣٩ | ٩٨ | (الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦) |
| | | ٢ - عدم صدور قرار بالموافقة على التقسيم . ق ٥٢ لسنة ١٩٤٠ . اعتبار الحكم ذلك سبباً جدياً يرتب حق حبس المشتري لباقي الثمن وعدم ترتيب لبطان المطلق جزاء مخالفة القانون المذكور . خطأ . |
| ٥٨١ | ١٢٥ | (الطعن رقم ٥١٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٩) |
| | | ثالثاً : انقضاء الالتزام : |
| | | « الوفاء » |
| | | ١ - حاول الغير قانوناً أو اتفاقاً محل الدائن في حقه . مؤداه . احقته في الحال محله فما اتخذته هو أو أحد الدائنين الآخرين من اجراءات التنفيذ . وقوع التنفيذ على منقول لدى المدين أو ما للمدين لدى الغير أو على عقار . لا اثر له . اختلاف هذا الحلول عن الحلول في اجراءات التنفيذ على العقار عند تعدد المحجوز عليه . |
| ٧٤ | ٢٠ | (الطعن رقم ١٠٥٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٧) |
| | | ٢ - الايداع وفقاً للمادة ٢٢٦ مدني عدم وجوب استصدار المدين حكماً بصحته . جواز ايداعه الشيء المعين بذاته مع امدار الدائن بتسلمه . المنازعة في صحة الوفاء . خضوعها لرقابة القضاء . |
| ٣٧٢ | ١٤١ | (الطعن رقم ٢٣٥٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٢) |

التزام

٣٩

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ٣ - قبول الدائن العرض المبدي من المدين أو صدور حكم نهائي بصحة العرض والإيداع . أثره . براءة ذمة المدين من الدين يوم العرض . المادتان ٤٩٠ مرافعات و ٤٣٩ مدني . |
| ٤٣٩ | ٩٨ | (الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦) |
| | | ٤ - مصروفات العرض والإيداع . على عائق الدائن متى حكم بصحة العرض والإيداع وكان متعسفا في عدم قبول العرض . |
| ٤٣٩ | ٩٨ | (الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦) |
| | | « تجديد الالتزام » |
| | | ١ - كتابة سند بدين موجود من قبل أو تغيير الالتزام الذي لا يتناول الأمان الوفاء أو كفيته . لا يستفاد منه تجديد الالتزام . |
| ٢٥٠ | ٥٨ | (الطعن رقم ١٩٢٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٦) |
| | | ٢ - مطالبة الشركة المطمون ضدها للطاعن بصفته أميناً للنقل بالعويض من المعجز في البضامة التي مهدت اليه بنقلها . سقوط هذه الدعوى بمضي المدد المنصوص عليها في المادة ١٠٤ من قانون التجارة . اقرار الطاعن اللاحق على العقد بقبوله خصم قيمة المعجز من مستحقاته لدى الشركة المطمون ضدها . لا يعتبر تجديداً للالتزام المتولد عن عقد النقل بحيث يخضع للتقادم الطويل وإنما قاطعا للتقادم الأول يبدأ به تقادم جديد بنفس المدة . |
| ٢٥٠ | ٥٨ | (الطعن رقم ١٩٢٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٦) |
| | | « المقاصة القضائية » |
| | | المقاصة القضائية . شروطها . م ٣٦٢ مدني . |
| ٤٣٥ | ٩٨ | (الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦) |

| الصلحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | <p>التماس اعادة النظر</p> <p>- التماس اعادة النظر في أحكام المحاكم العسكرية بسبيل للظمن بالنقض في أحكام المحاكم العادية . مؤداه . عدم صيرورة تلك الأحكام بانه الا باستنفاد طريق الظمن عليه بذلك السبيل أو بفوات ميعاده . ق ٢٥ لسنة ١٩٦٦ .</p> <p>(الظمن رقم ١١٢٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦)</p> |
| ٤٥٢ | ١٠٠ | |
| | | <p>عقد الإيجار . خضوعه للقانون الذي أبرم في ظله . الاستثناء . صدور قانون جديد متعلق بالنظام العام . سريانه بأثر فوري مباشر . خلو قوانين إيجار لأماكن من كيفية تقدير المستحق للمستاجر عند انتهاء العقد المحرر في ظل القانون المدني الملقى مقابل ما يقيمه من مبان على الأرض المؤجرة . اثره . خضوعه لقواعد الالتصاق . المادة ٦٥ مدني قديم .</p> <p>(الظمن رقم ١٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٦)</p> |
| ٦٦٧ | ١٤٤ | |

| الصفحة | القاعدة | أهلية |
|--------|---------|--|
| | | عوارض الأهلية : |
| | | نعى الطاعنة بأن جنون زوجها متقطع وأنه تزوجها حال إفاخته . دفاع يخالطه واتع لم يسبق التمسك به أمام محكمة الاستئناف . اعتباره سببا جديدا لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . |
| ٦٤٠ | ١٣٩ | (الطعن رقم ٦٤ لسنة ٥٤ ق (أحوال شخصية) - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨) |
| | | ٢ - مباشرة المجنون عقد زواجه بنفسه . اثره . عدم انعقاد العقد بعبأته وما ترتب عليه من أثار الزواج . مؤدى ذلك . اعتبار طلاقه للطاعنة وارداً على غير محل . |
| ٦٤٠ | ١٣٩ | (الطعن رقم ٦٤ لسنة ٥٤ ق (أحوال شخصية) - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨) |
| <hr/> | | |
| | | أوراق تجارية |
| | | التقادم الصرفي : |
| | | ١ - التقادم الخمسى المنصوص عليه فى المادة ١٩٤ من قانون التجارة . لا يسرى الا على الدعاوى المصرفية التى تنشأ مباشرة عن الورقة التجارية . الدعاوى غير المصرفية . خضوعها للتقادم العادى . |
| ٣٠١ | ٦٩ | (الطعن رقم ٤٣٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٣) |
| | | ٢ - التقادم الخمسى المنصوص عليه فى المادة ١٩٤ من قانون التجارة . لا يسرى الا على الدعاوى المصرفية التى تنشأ مباشرة عن الورقة التجارية . الدعاوى غير المصرفية خضوعها للتقادم العادى . |
| ٥٠٢ | ١٠٨ | (الطعن رقم ٩٨٣ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٠) |

| الصفحة | التعاقب | ايجار |
|--------|---------|--|
| | | <p>أولا : القواعد العامة فى الإيجار</p> <p>أ - اختلاف عقد الإيجار عن غيره من العقود :</p> <p>« اختلافه عن عقد المحرر »</p> <p>الإيجار والمحرر . ماهية كل منهما . أغفال المتعاقدين تحديد مدد لعقد الإيجار ، لا يجعله محررا . مؤداه . اعتباره منعقدا للمدة المحددة لدفع الأجرة أعمالا القانون المدنى القديم السارى وقت إبرامه .</p> <p>(الظمن رقم ١٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٦)</p> <p>ب - بعض أنواع الإيجار :</p> <p>« إيجار الأرض الفضاء »</p> <p>١ - طلب إهاء عقد إيجار الأرض الفضاء لانتهاه مدته . عدم منازعة الطاعن فيه أمام محكمة الموضوع . النعى عليه بالصوريه ، سبب جديد . عدم جواز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقص .</p> <p>(الظمن رقم ٩٤٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٨)</p> <p>٢ - الدعوى بطلب إخلاء الأرض الفضاء والتسليم . اشتغالها على طلب أصلى وطلب مندمج . المنازعة بشأن الطلب المندمج . اثره . عدم اعتباره كذلك . وجوب تقدير قيمته تقديرا مستقلا عن الطلب الاصلى .</p> <p>(الظمن رقم ٩٤٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٨)</p> <p>٣ - إيجار الأرض الفضاء . عدم خضوعه لقوانين إيجار الاماكن . طبيعة الأرض المؤجرة . العبرة فيها بما ورد بالمقد وقت التعاقد متى كان مطابقا لنحقيقة ولارادة المتعاقدين . لا عبرة بالفرض الذى استؤجرت من أجله ولا بما يطرأ عليها .</p> <p>(الظمن رقم ٤٨٩ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٧/١/١٤)</p> <p>٤ - ورود عقد الإيجار على أرض فضاء . اثره . خضوعه لاحكام القانون المدنى . لا عبرة بالفرض من الإيجار ولا بما يقيمه عليها المستأجر من انشاءات .</p> <p>(الظمن رقم ٢٢٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦)</p> |
| ٢٦٧ | ١٤٤ | |
| ٨١ | ٢٢ | |
| ٨١ | ٢٢ | |
| ١٠٢ | ٢٧ | |
| ٤٦٠ | ١٠٢ | |

| الصفحة | القائمة | |
|--------|---------|---|
| | | ج - آثار عقد الإيجار : |
| | | « التزامات المؤجر » |
| | | « ضمان التعرض » |
| | | ضمان المؤجر للتعرض الحاصل المستأجر من مستأجر آخر . عدم اقتصره على التعرض المستند إلى ادعاء حق . امتداده إلى التعرض الذاتي حتى كان المستأجر المعرض قد استأجر من نفس المؤجر . سله ذلك . |
| ٣٨٠ | ٨٥ | (الطعن رقم ١٢٨٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢) |
| | | « صيانة العين المؤجرة » |
| | | الزام المؤجر بنمويض المستأجر عما أنفقه في التحسينات التي أتتها بعلمه ورشاه في العين المؤجرة . م ١/٥٩٢ مدني . مناقشه . تحديد عناصر هذا التعويض وكيفيته . |
| ٦٩٤ | ٩٤ | (الطعن رقم ١٧٣٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٠) |
| | | « ملحقات العين المؤجرة » |
| | | ١ - ملحقات العقار . تأجيرها على استقلال . أثره . وجوب النظر إلى طبيعتها لتحديد ما إذا كانت مكاناً أو أرضاً قضاء . |
| ١٠٢ | ٢٧ | (الطعن رقم ٤٨٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٤) |
| | | ٢ - ملحقات العين المؤجرة . ماهيتها . مباني العزب : من ملحقات الأرض الزراعية الواقعة في نطاقها بحسبانها منافع مشتركة . أثر ذلك . لا يحق لمستأجر جزء من هذه الاطيان أن يتخذ من مبنى فيها سكناً خاصاً . |
| ٥٦٢ | ١٢١ | (الطعن رقم ١٦٥٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٨) |
| | | د - انتهاء عقد الإيجار : |
| | | « التنبيه بالإخلاء » |
| | | نقود الإيجار الخاضعة لأحكام القانون المدني . انقضاؤها بالتها مدتها . صدور التنبيه بالإخلاء من أحد طرفي عقد الإيجار للآخر . أثره . انحلال الرابطة العقدية بعد مدة معينة . |
| ٤٦٠ | ١٠٢ | (الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦) |

((دعوى انتهاء العقد))

١ - ثبت ان عقد الإيجار معقود مشاهرة بأجرة شهرية قدرها مائتى قرش لعين لا تخضع لأحكام قانون ايجار الاماكن . الدعوى بطلب انتهائه . دخولها فى حدود الاختصاص الإنتهاى للمحكمة الابتدائية وعدم جواز استئناف الحكم الصادر فيها .

(الطعن رقم ٩٤٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٨) ٢٢ ٨١

٢ - الاصل فى الدعاوى انها معلومة القيمة . الاستثناء . الدعاوى المرفوعة بطلب غير قابل للتقدير . اعتبارها مجهولة القيمة . الدعوى بطلب الإخلاء والتسليم . غير مقدرة القيمة . اختصاص المحكمة الابتدائية بنظرها . جواز استئناف الحكم الصادر فيها م٠ ٢١٩ مرافعات .

(الطعن رقم ٩٤٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٨) ٢٢ ٨١

٢ - قرار وزير التموين رقم ١٨٢ بحظر اتخاذ أى اجراء لمدم العقارات التى تحوى منشآت تموينية قبل الحصول على ترخيص بذلك من المحافظ المختص . نطاقه . عدم امتداد اثره الى العلاقة الإيجارية القائمة بشأن تلك المنشآت . طلب المؤجر تسليم العين خالية من المنشآت القائمة عليها بما يتعارض والقرار المشار اليه . لا يحول دون القضاء بانتهاء العقد . علة ذلك .

(الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦) ١٠٢ ٤٦٠

ثانيا : نشرعات ايجار الاماكن :

١ - خصائصها

١ - القانون . سريانه باثر فوري على ما يقع من تاريخ نفاذه مالم ينص فيه على خلاف ذلك . اثار العقد خضوعها لأحكام القانون الذى أبرم فى ظله مالم تكن أحكام القانون الجديد متعلقة بالنظام العام . سريانيا بأثر فوري على مالم يكن قد اكتمل من المراكز القانونية . قوانين ايجار الاماكن . سريانها بأثر فوري على عقود الإيجار السارية ولو كانت مبرمة قبل العمل به .

(الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٦) ٥٩ ٢٥٥

| | | | | |
|--------|---------|-------|--------|--|
| الصفحة | القائمة | العدد | المجلد | الموضوع |
| ٤٠٧ | ٩١ | | | ٣ - أحكام القانون المدني . وجوب تطبيقها مالم يرد في تشريعات ايجار الأماكن نص خاص يتعرض معها ، عدم تعرض القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ لتحديد التعويض في حالة تسليم المالك للمستأجر وحدة باعقار الجديد ، لا تصلح للفرض الذي كانت تستعمل فيه الوحدة المهذومة أو حالة اتفاق الطرفين على مواصفات خاصة بالوحدة الجديدة . مؤداه . تطبيق أحكام القانون المدني . علة ذلك . (المظن رقم ١٨٠٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٨) |
| ٦٦٧ | ١٤٤ | | | ٣ - عقد الايجار . خصومه للقانون الذي أبرم في ظله . الاستثناء . صدور قانون جديد متعلق بالنظام العام . سريانه بأثر جوري مباشر . حل نواين ايجار الأماكن من كيفية تقدير المستحق للمستأجر عند انتهاء العقد المحور في ظل القانون المدني الملغى مقابل ما يقيمه من مبان على الأرض المؤجرة . اثره . خصومه لقواعد الاتصال . المادة ٦٥ مدني قديم . (المظن رقم ١٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٦) ب - حقوق والتزامات طرفي الطلاق الاجباري : « حظر احتجاز أكثر من مسكن » تحصيل فهم الواقع في الدعوى والتمرف على قصد التعاقدين . من سلطة محكمة الموضوع . متى أقام قضاءه على ما يكفي لحظمه ا مثال بشأن ادماج شقتين في عقار واحد وعدم اعتباره اجتياز أكثر من مسكن . (المظن رقم ١١٠٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٣) « الالتزام بأعمال الترميم والصيانة » ١ - أعمال الترميم والصيانة . حق المؤجر في تقاضي الاجرة بزيادة سنوية ٢٠٪ من قيمة تلك الاعمال اعتباراً من الشهر التالي لانتمائها . عدم سداد هذه الزيادة يترتب عليه ما يترتب على عدم سداد الاجرة من آثار . م ٦١ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . (المظن رقم ١٠٨٤ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧ /٤/٨) ٢ - صدور القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ متضمنا النص على تحمل المستأجر مع المؤجر تكاليف أعمال الترميم أو الصيانة الدورية والعامة بنسب متفاوتة حسب تاريخ انشاء المبنى . م ٩٦ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . أمر متعلق بالنظام العام . وجوب تطبيق حكمه بأثر فوري على مالم يستقر من المراكز القانونية . (المظن رقم ١٠٨٤ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧ /٤/٨) |
| ٥٥٨ | ١٢٠ | | | ٥٥٨ ١٢٠ |

| الرقم | القائمة | المادة |
|-------|---------|--|
| ٥٥٨ | ١٢٠ | ٣ - حصة المستأجر في تكاليف الترسيم أو الصيانة الدورية والعامة في ظل العمل بالقانون ١٢٦ لسنة ١٩٨١ . لا تأخذ حكم الاجرة . التراخي في سدادها . لا يوجب الاخلاء بحلة ذلك . (المظن رقم ١٠٨٤ لسنة ٥٦ في جلسة ١٩٨٧/٤/٨) « حق المؤجر في طلب الاخلاء » - دعوى الاخلاء طلب الاخلاء للتأخير من الباطن والاختصاص أكثر من ممكن في ألبند الواحد بغير مقتضى . سببان لطلب واحد . هو الاخلاء لانحلال العقد . القضاء ابتدائيا بالاخلاء لا خذهما . اعتبار الطلب الآخر مقروحا على محكمة الاستئناف . اثر ذلك . (المظن رقم ١٢٨٢ لسنة ٥٦ في - جلسة ١٩٨٧/٤/١) - اسباب الاخلاء : (١) الاخلاء لعدم الوفاء بالاجرة : « التكليف بالوفاء » ١ - تكليف المستأجر بالوفاء بالاجرة . شرط لقبول طلب الاخلاء سواء كان أصليا أو طلبا عارضا طالما كان سابقا على الطلب بخمسة عشر يوما . (المظن رقم ٨٧٨ لسنة ٥٤ في - جلسة ١٩٨٧/١/١) ٢ - دعوى المؤجر باخلاء المستأجر للتأخر في سداد الاجرة . شرط قبولها . تكليف المستأجر بالوفاء بها . التكليف بوفاء الجرة متنازع عليها . لا بطلان طالما استند ادعاء المؤجر الى أساس من الواقع أو القانون . (المظن رقم ٢٩ لسنة ٥٦ في - جلسة ١٩٩٧/٣/٥) « المنازعة في الاجرة » ١ - الاخلاء لعدم الوفاء بالاجرة . منازعة المستأجر جديا في مقدار الاجرة المستحقة . وجوب بحث هذه المسألة الاولى . عدم التزام المحكمة بالقضاء استقلالا في هذه المنازعة سواء كانت بدعوى مبتدأة أم مجرد دفاع في دعوى الاخلاء : حلة ذلك . (المظن رقم ٢٩ لسنة ٥٦ في - جلسة ١٩٩٧/٣/٥) |

| الصفحة | القائمة | |
|--------|---------|--|
| ٣٤٩ | ٨٦ | ٢ - تمسك الطاعنة بسقوط جزء من الاجرة الواردة بالتكليف بالوفاء بالتقادم الخمسى . لا يرتب بطلان التكليف . علة ذلك . عدم تعلق التقادم المسقط بالنظام العام . جواز النزول عنه بعد ثبوت الحق فيه . (الطعن رقم ٢٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٥) « تولى الحكم بالاخلاء » : |
| ٣٤٩ | ٨٦ | ١ - حق المؤجر فى اخلاء المستأجر لعدم الوفاء بالاجرة . سقوطه . بسداد المستأجر الاجرة المستحقة وملحقاتها الى ما قبل اقفال باب المرافعة ولو امام محكمة الاستئناف . (الطعن رقم ٢٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٥) |
| ٣٤٩ | ٨٠ | ٢ - الوفاء بالاجرة اللاحق على اقفال باب المرافعة فى الدعوى . غير مانع من الحكم بالاخلاء . عرض الطاعنة الاجرة بعد صدور الحكم المطعون فيه لا اثر له فى حكم الاخلاء . علة ذلك . (الطعن رقم ٢٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٥) (٢) للاخلاء للتاجر من الباطن : |
| ٥٩٤ | ١٢٨ | الايصال الصادر من المؤجر بتقاضى الاجرة ومقابل التاجر معروشا . اعتباره ترخيصا للمستأجر بالتاجر من الباطن مفروشا . شرطه . صدوره فى غير الحالات التى يستمد فيها المستأجر حقه فى التاجر المفروش من القانون مباشرة . (الطعن رقم ١٧٠١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٢) « الاستثناءات الواردة على حق المؤجر » فى طب الاخلاء - التاجر المفروش : (١) التنظيم القانونى لتاجر المفروش . حق التاجر المفروش . قصره على الملاك والمستأجرين المصرين فقط . الاجانب ليس لهم هذا الحق سواء كانوا ملاكا او مستأجرين الواد ٣١ ، ٤٠ ، ٤٨ / ١ ق لسنة ١٩٧٧ . تعلق ذلك بالنظام العام . سريانه على العلاقات التى نشأت قبل صدور القانون المذكور . علة ذلك . (الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٦) |
| ٢٥٥ | ٥٩ | |

| الصفحة | القاعدة | (١) إنبات التأجير المفروش : |
|--------|---------|---|
| | | ١ - اعتبار المكان المؤجر مفروشا . شرطه . اشتماله بالاضامة الى مفعة المكان ذاته مفروشات أو متقولات ذات قيمة تطاب منفعتها منفعة العين خالية . الصيرة في وصف المبن بأنها مؤجرة مفروشة بحقيقة الحال لا بما أثبت بالعقد . |
| ٦٦١ | ١٤٣ | (الطعن رقم ١٠٧٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٩) |
| | | ب - اضافة المستأجر مفروش الى العين منسولات أو مفروشات اخرى . لا ينفي أنها أجرت اليه مفروشة - علة ذلك . |
| ٦٦١ | ١٤٣ | (الطعن رقم ١٠٧٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٩) |
| | | ج - تفريز الخيزر من عناصر الإنبات في الدعوى . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع (مثال في إيجار مفروش) . |
| ٦٦١ | ١٤٣ | (الطعن رقم ١٠٧٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٩) |
| | | د - لمحكمة الموضوع تقدير جدية الفرش أو صوريته متى كان استخلاصها سائفاً . |
| ٦٦١ | ١٤٣ | (الطعن رقم ١٠٧٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٩) |
| | | (٢) قيد عقد الإيجار المفروش : |
| | | ١ - جزاء عدم سماع الدعوى لعدم قيد العقد المفروش بالوحدة المطية ، نطاقه . قصره على العقود المبرمة طبقا للمادتين ٣٩ ، ٤٠ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . لا محل لاعمال هذا الجزاء على عقد تأجير عقار مفروش بقصد استعماله مدرسة . |
| ٥٥٤ | ١١٩ | (الطعن رقم ٨٩٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٨) |
| | | ب - النعي بخطأ الحكم لقضائه بعدم سماع الدعوى لعدم قيد عقد الإيجار المفروش لعقار بقصد استعماله مدرسة . صيرورة هذا النعي غير منتج بصور القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ وما أورده في المادة ١٦ منه من استمرار تلك العقود . |
| ٥٥٤ | ١١٩ | (الطعن رقم ٨٩٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٨) |

| الصفحة | الامادة | |
|--------|---------|--|
| | | ج - عدم الاخلال من الإيجار المفروش . المادتان ٢٦ من ق ٥٢ لسنة ١٩٦٦ ، ٤١ من ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . عدم اعتباره قرينة على ان المبن يجره خالية . العبرة بحقيقة الواقع . |
| ١٤٣ | ٦٦١ | (الطعن رقم ١٠٧٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٩) |
| | | د - وجوب قيد عقود الإيجار المفروش بالوحدة المحلية . المادتان ٤٢ ، ٤٣ من ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، عدم سريانه على العقود التي انتهت في تاريخ سابق على العمل بالقانون المذكور . علة ذلك . |
| ١٤٣ | ٦٦١ | (الطعن رقم ١٠٧٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٩) |
| | | (٤) حالات التاجير المفروش : |
| | | ١ - الترخيص للمستأجر باستعمال المكان المؤجر فندقا . انطواؤه على المصريح له بالتأجير مفروش . حق المؤجر في اقتضاء الاجرة الاضافية المفروضة قانونا . م ٤٥ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . علة ذلك . |
| ٨٠ | ٣٤٩ | (الطعن رقم ٢٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٥) |
| | | ب - قيام المستأجر بتأجير المكان المؤجر له مفروشا في الحالات التي يتيح له القانون ذلك أو بناء على إذن من المالك ورد في العقد أو في اتفاق لاحق . للمؤجر حق في تقاضي اجرة اضافية عن مدة التأجير مفروشا بنسبة معينة بحسب تاريخ انشاء المبنى م ٤٥ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . شسحول ذلك الفوائد واللوكاندات - والبنيونات والشقق المفروشة . |
| ١٢٧ | ٥٨٩ | (الطعن رقم ١١٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٢) |
| | | ج - التأجير من الباطن مفروشا للطلبه دون اذن المالك م ٤٠/ج في ٤٩ سنة ١٩٧٧ . مناهه . أن يكونوا في مرحلة يحتملون فيها الاغتراب عن أسرهم . علة ذلك . |
| ١٥٥ | ١٣١ | (الطعن رقم ١٢٥١ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٢١) |
| | | (٥) الامتداد القانوني لعقد الإيجار المفروش : |
| | | ١ - مستأجر المكان المفروش . حقه في الامتداد القانوني لعقد الإيجار . مناهه . الإقامة بقصد السكن . م ٤٦ ق ٤٩ سنة ١٩٧٧ . |
| ١٠٣ | ٤٦٤ | (الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦) |

| الصفحة | الفاصلة | النص |
|--------|---------|---|
| ٤٦٤ | ١٠٣ | ب - الأمر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ بإجازة استئجار السكن الموقوف حاليا متى توافرت شروطه . اعتباره غير واجب التطبيق لعدم وضعه موضع التنفيذ حتى الفائه بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . (الظمن رقم ٢٤٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦) |
| ٣٩٢ | ٨٨ | «حق المستأجر في إشراك آخرين معه في النشاط الذي يباشره بالعين المؤجرة» ١ - قيام مستأجر العين بإشراك آخر معه في النشاط المالي الذي يباشره فيها عن طريق تكوين شركة بينهما . ماهيته - عدم انطواء ذلك بدوره على معنى تخلي المستأجر لتلك العين عن حقه في الانتفاع بها سواء كلها أو بعضها إلى شريكه في المشروع المالي . (الظمن رقم ٧٩٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٦) |
| ٣٩٢ | ٨٨ | ٢ - الشركة . ماهيتها . محل عقد الشركة هو تكوين رأس مال مشترك من مجموع حصص الشركاء بقصد استغلاله للحصول على ربح يوزع بينهم لا رابطة بين ذلك وبين ما قد يكون من مباشرة الشركاء لأنشطتهم المشتركة في عين يستأجرها أحدهم . علة ذلك . (الظمن رقم ٧٩٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٦) |
| ٤٦٤ | ١٠٣ | « بيع الجندل » - ماهية الجندل : تحديد عناصر المتجر من ثابت ومنقول ومقومات مادية ومعنوية . من سلطة قاضي الموضوع متى كان استخلاصه سائفا . (الظمن رقم ٢٤٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦) - بيع المتجر أو المصنع : بيع المتجر أو المصنع . إجازته استثناء من الأصل المقرر بحظر التنازل عن الإيجار . شرطه . توافر الصفة التجارية للنشاط الذي يزاوله البائع وقت البيع . المحل المستقل في نشاط حرفي لا يندم متجرا . علة ذلك . (الظمن رقم ٢٤٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦) |

| الصلحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ج - تملك المساكين الشخصية : |
| | | ١ - تملك المساكين التي أقامت المحافظات وشملت قبل العمل بالقانون ٤٩ سنة ٧٧ . شرطه . عدم التنازل عنها الا بالأداة القانونية السليمة . التاجر من الباطن لا يحول دون تملكها بخلاف الوضع بالنسبة للمساكين التي شملت بعد ١٩٧٧/٩/٩ . قرار رئيس الوزراء ١١٠ لسنة ١٩٧٨ . |
| ٣٢٤ | ٧٤ | (الطعن رقم ٢٠٩٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٢٥) |
| | | ٢ - تملك المساكين التي أقامت المحافظات وشملت قبل ١٩٧٧/٩/٩ م ٧٢ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . يكون للمستاجر أو خلفه العام أو من تلقى عنه الحق بأداة قانونية سليمة . شرط ذلك . شغل المسكن منذ ذلك التاريخ وحتى العمل بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ . تنازل المستاجر بغير الاداة القانونية السليمة . للجهة الحكومية طلب إخلائه طبقا لشروط عقد الإيجار . |
| ٣٢٨ | ٧٥ | (الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٥) |
| | | د - المنشآت الآيلة للسقوط : |
| | | المنشآت الآيلة للسقوط . ماهيتها . اعتبار الإيجار والنخيل منها . القانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ . الظلوة بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . إغفاله النص على اعتبارهما في حكم المنشآت التي يجري عليها أحكامه . آخره . |
| ٦٩٩ | ١٥٠ | (الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٠) |

(ب)

بطلان - بنوك - بيع

بطلان

اولا : بطلان الاجراءات :

اجراءات الخصومة :

١ - ثبوت عدم اعلان المستأنف عليها بصحيفة الاستئناف فى الميعاد او تنازلها عن الحق فيه . تمسكها بالدفع باعتبار الاستئناف كان لم يكن .
القضاء برفض الدفع والفصل فى الموضوع بناء على أن حضورها بالجلسة يصحح البطلان . خطأ .

(الطعن رقم ٢٢٩٣ لسنة ٥٢ ق « هيئة عامة » - جلسة ١٩٩٢/٣/٨)

٢ - بطلان اجراءات الخصومة لنقص اهلية أحد اطرافها . نسبي .
تصحيحه بالنزول عنه صراحة او ضمنا . اثره . سقوط الحق فى التمسك به اذا لم يبدئه الطاعن فى صحيفة الطعن . م ١٠٨ مرافعات . لا يجوز لمن نزل عنه او أسقط حقه فى التمسك به أن يعود للتمسك به أو أن تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها .

(الطعن رقم ٨٣٤ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٧/١/١٢)

٣ - قرار الشطب الذى يصدره القاضى المنتدب للتحقيق . باطل .
اثره . للخصوم تمجيل السير فى الدعوى دون التقيد بالميعاد المنصوص عليه بالمادة ٨٢ مرافعات .

(الطعن رقم ٦٣٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٤)

اجراءات الاعلان :

١ - محضر الاعلان من المحررات الرسمية . حجيته مطلقة على ما دون به من أمور باشرها محررها فى حدود مهمته . عدم جواز المجادلة فى صحتها ما لم يطمعن بتزويرها .

(الطعن رقم ٨٧٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١)

٩٥ ٢٥

١٠٩ ٢٨

٦٠ ١٧

بطلان

٥٣

| الصفحة | القائمة | المحتوى |
|--------|---------|---|
| | | ٢. - أوراق المحضرين • بياناتها • نخلو صورة الاعلان من بعضها • أثره بطلان الاعلان ولو كان الاصل صحيحا • |
| ٦٠٠ | ١٧ | (الطعن رقم ٨٧٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١) ٣ - البطلان المترتب على عدم مراعاة اجراءات الاعلان • تسبى غير متعلق بالنظام العام • لا يملك التمسك به الا من شرع لمصلحته ولو كان الموضوع غير قابل للتجزئة • افادة من صح اعلانه بهذا البطلان • شرطه • أن يتمسك به من تعيب اعلانه وتقضى به المحكمة • |
| ٤٦٤ | ١٠٣ | (الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦) ٤ - قيام المحضر بتسليم ورقة الاعلان الى من يصح تسليمها له • م ١٠ مرافعات • اغفاله اثبات عدم وجود المطلوب اعلانه • أثره • بطلان ورقة الاعلان • |
| ٧٤٠ | ١٥٧ | (الطعن رقم ١٢٦٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٢٤) اجراءات الطعن بالنقض : ١ - وجوب اشتغال صحيفة الطعن بالنقض على بيان اسباب الطعن والا كان باطلا • م ٢٥٣ مرافعات • مقصوده • تحديد اسباب الطعن وتعريفها تعريفًا واضحًا كاشفًا وأفيا نافيًا عنها الغموض والجهالة • علة ذلك • |
| ٢٠٧ | ٤٩ | (الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٤) ٢ - ايداع كفالة الطعن • عدم تحققه الا بتوريد الكفالة فعلا الى خزانة المحكمة خلال ميعاد الطعن • لا يفنى عنه تأشير قلم الكتاب خلال ذلك الميعاد بقبولها وتوريدها • م ١/٢٥٤ مرافعات • |
| ٢٤٣ | ٥٦ | (الطعن رقم ٥٢١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٢) ٣ - الطعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية • وجوب رفعه بتقرير في قلم مكتب محكمة النقض خلال الميعاد • رفعه بصحيفة توافقت فيها البيانات التي يتطلبها القانون في ورقة الطعن • لا بطلان • عليه ذلك • |
| ٦٤٠ | ١٣٩ | (الطعن رقم ٦٤ لسنة ٥٤ ق • « أحوال شخصية » - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨) |

| الصفحة | الفاصلة | تصحيح الاجراء الباطل : |
|--------|---------|--|
| | | تصحيح الاجراء الباطل . وجوب اتمامه في ذات مرحلة التقاضى التى اتخذ فيها هذا الاجراء . عدم ارفاق التوكيل الخاص برد القاضى لدى التقرير به وعدم تقديمه امام محكمة اول درجة حتى صدور الحكم بعدم قبول طلب الرد . تأييد محكمة الاستئناف هذا القضاء . صحيح . |
| ١٤٩ | ٣٦ | (الطعن رقم ٧٢٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٢) |
| | | مسائل متنوعة : |
| | | ١ - الحكم بصحة المحرر - أيا كان نوعه - وفي الموضوع معا . غير جائز . م ٤٤ اثبات . علة ذلك . عجن المستأنف عن اثبات تزوير اعلانه بالحكم المستأنف الذى يبدأ من تاريخه ميعاد الطعن بالاستئناف . لا يستتبع بطريق اللزوم سقوط حقه فى الاستئناف . تمسكه من بعد ببطلان ذلك الاعلان . جائز . |
| ١٩٧ | ٤٦ | (الطعن رقم ٩٢٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٨) |
| | | ٢ - التزام الطاعن باقراره أن يؤدى للمطعون عليها قيمة مصوغاتها المودعة عنده بموجب قائمة منقولات الزوجية . مؤداه . استماضتها عن التنفيذ العيني بالتمويض . قضاء الحكم بهذا التمويض بمراعاة ارتفاع سعر الذهب وقت التقاضى . قضاء بما طلبه الخصوم . اثره . لا بطلان . |
| ٢٦٩ | ٦١ | (الطعن رقم ٧٢١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٨) |
| | | ثانيا : بطلان التصرفات : |
| | | ١ - الاجازة الضمنية لعقد البيع الثايل للابطال . من اعمال التصرف . لا يملكها القيم على المحجور عليه ولا الوصى على القاصر الا باذن محكمة الاحوال الشخصية للولاية على المال . اثره . عدم اعتبار سكوت القيم من طلب ابطال العقد الصادر من المحجور عليه اجازة ضمنية له . |
| ٩٨ | ٢٦ | (الطعن رقم ١٢٦١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٤) |
| | | ٢ - بطلان عقد البيع لمخالفة الشرط المانع من التصرف . عدم جواز التمسك به الا ممن وضع الشرط لمصلحته . علة ذلك . |
| ٢٨٠ | ٦٤ | (الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٩) |

| الرقم | الصفحة | المحتوى |
|-------------|--------|---|
| | | ٣٠٠ - حظر التصرف الذي كان مقررا بالمادة ٩ من أمر نائب الحاكم العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ اقتصره على الاراضي والوحدات السكنية المخصصة من الجمعية التعاونية لاحد اعضائها بوصفه عضوا بها . عدم انصرافه الى التصرف الصادر من العضو في جزء من المباني التي اقامها على تلك الارض . |
| ٢٨٠ | ٦٤ | (الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٩) ٤ - قاعدة زوال العقد منذ ابرامه . كائن للقضاء ببطلانه . عدم اعمالها في خصوص بدء سريان تقادم دعوى التعويض عن العمل غير المشروع الذي قضي على اساسه بالبطلان . علة ذلك . عدم تحقق الضرر الفعلي الا من يوم الحكم بالبطلان . م ١٧٢ مدني . |
| ٤٤٨ | ٩٩ | (الطعن رقم ١٨٣٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦) ٥ - التزام البائع بضمان التعرض . م ٣٤٩ مدني . مناطه . ألا يكون عقد البيع باطلا . لكل من المتعاقدين التمسك بالبطلان بطريق الدفع أو الدعوى . |
| ٥١٦ | ١١١ | (الطعن رقم ١٤٠٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٣١) ٦ - استبدال أو بيع عقارات الاوقاف . الاصل فيه أن يكون بطريق المزايدة العلنية . الاستثناء . جوازه بطريق الممارسة في الاحوال المبينة حصرا بالمادة ١١ من القرار الجمهوري ١١٤١ لسنة ١٩٧٢ . سلوك طريق الممارسة في غير تلك الاحوال . اثره . بطلان التصرف . علة ذلك . |
| ٥١٦ | ١١١ | (الطعن رقم ١٤٠٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٣١) ٧ - بطلان التصرف في الاراضي المقسمة قبل صدور قرار بالموافقة على التقسيم . تعلقه بالنظام العام . |
| ٥٨١ | ١٢٥ | (الطعن رقم ٥١٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٩) |
| بنوك | | |
| | | التقادم الخمس المنصوص عليه في المادة ١٩٤ من قانون التجارة . ٢ - يسرى الا على الدعاوى المصرفية التي تنشأ مباشرة عن الورقة التجارية . ٣ - الدعاوى غير المصرفية . خضوعها للتقادم المادي . |
| ٣٠١ | ٦٩ | (الطعن رقم ٤٣٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٣) |

| السلعة | القاعدة | بيع |
|--------|---------|---|
| | | أولا : التزامات البائع : |
| | | (أ) تسليم المبيع : |
| | | ١ - الطلب أو وجه الدفاع الجازم الذي تلتزم محكمة الموضوع بالإجابة عليه في حكمها • شرطه • تمسك المشتري بعدم انتقال الملكية بالتسجيل إلى المشتري الآخر من ذلك البائع حتى ينزع المبيع من يده • دفاع جوهرى • اغفال الرد عليه • قصور • |
| ١٩١ | ٤٤ | (الطعن رقم ١٠٥٧ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٧/١/٢٨) |
| | | ٢ - التزام البائع بالتسليم غير المؤجل • مؤداه • حق المشتري في ثمار المبيع • تخلف المشتري عن الوفاء بالثمن المستحق الدفع في الحال • أثره • حق البائع في حبس المبيع • المادتان ٢/٤٥٨ ، ١/٤٥٩ مدنى • |
| ٤٣٩ | ٩٨ | (الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦) |
| | | (ب) ضمان التعرضي : |
| | | التزام البائع بضمان التعرض • ٤٣٩م مدنى • مناطه • الا يكون عقد البيع باطلا • لكل من المتماقدين التمسك بالبطلان بطريق الدفع أو ادعى • |
| ٥١٦ | ١١١ | (الطعن رقم ١٤٠٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٣١) |
| | | ثانيا : التزامات المشتري « الوفاء بالثمن » : |
| | | المبالغ المستحقة لدائن غير مقيم في مصر والمحظور تحويل قيمتها اليه طبقا للقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ • سبيل الوفاء بها ايداعها في حساب غير مقيم في مصرف مرخص له بذلك • مؤداه • تسليم ثمن البيع لوكيل البائع غير المقيم • غير مبرى لثمة المشتري • علة ذلك • تعلق النصوص الخاصة بالرقابة على النقد بالنظام العام • |
| ٣٣٥ | ١٧ | (الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦) |
| | | حق حبس المشتري لباقي الثمن : |
| | | عدم صدور قرار بالموافقة على التقسيم • ق ٥٢ لسنة ١٩٤٠ • اعتبار الحكم ذلك سببا جديا يرتب حق حبس المشتري لباقي الثمن وعدم ترقيب البطلان المطلق جزاء مخالفة القانون المذكور • خطأ • |
| ٥٨١ | ١٢٥ | (الطعن رقم ٥١٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٩) |

| الصفحة | القاعدة | حق البائع في طلب الشفعة : |
|--------|---------|---|
| ٦٣١ | ١٣٦ | البائع • له طلب الشفعة في البيع الصادر من المشتري أو من أحد من تلفوا الحق عنه متى توافرت شروط الطلب • (الطعن رقم ١٢١٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨) |
| | | وأبضا : دعوى صحة التعاقد : |
| | | ١ - التأشير بالحكم النهائي الصادر في الدعوى التي قيدت صحيفة في السجل العيني خلال خمس سنوات عن تاريخ صيرورته نهائيا • أثره • اعتباره حجة على الغير ممن ترتبت لهم حقوق عينيه على العقار وأقيمت لمصلحتهم بيانات في السجل العيني بأثر رجعي ينسحب الى وقت قيد صحيفة الدعوى • الاحكام التي صدرت قبل العمل بقانون السجل العيني ولم تكن قد أشربها • وجوب التأشير خلال خمس سنوات من تاريخ العمل به • م ٢٢ منه • |
| ٣١٨ | ١٣ | (الطعن رقم ١٢٥٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٥) |
| | | ٢ - القضاء بطلب صحة ونفاذ عقد بيع وتثبيت ملكية المستأنف لذات المبيع • تناقض • علة ذلك • |
| ٤٣٩ | ٩٨ | (الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦) |
| | | ٣ - دعوى صحة التعاقد • ماهيتها • اجابة المشتري الى طلبه فيها شرطها أن يكون انتقال الملكية اليه وتسجيل الحكم الذي يصدر في الدعوى ممكنين • |
| ٧٤٧ | ١٥٩ | (الطعن رقم ١٩٨٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٢٦) |
| | | خامسا : بعض أنواع البيوع : |
| | | (١) بيع ملك الغير : |
| | | الحكم بالشفعة • مناطه • ألا يقوم مانع من موانعها أو يتخلف شرط من شروطها أو يتحقق سبب من أسباب سقوطها • بيع الشفيع العقار المشفوع به قبل صدور الحكم النهائي بثبوت حقه في الشفعة ، وبيع ملك الغير اذا لم يستعمل المشتري حقه في ابطاله وآلت ملكية المبيع للبائع من أسباب سقوط الحق في الشفعة • |
| ٦٣١ | ١٣٧ | (الطعن رقم ١٢١٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨) |

(٦) بيع عقارات الاوقاف :

استبدال أو بيع عقارات الاوقاف . الاصل فيه ان يكون بطريق المزاد العلني ، الاستثناء . جوازه بطريق الممارسة في الاحوال المبينة حصرا بالمادة ١١ من القرار الجمهوري ١١٤١ لسنة ١٩٧٢ . سلوك طريق الممارسة في غير تلك الاحوال . اثره . بطلان التصرف . علة ذلك .
(الطعن رقم ١٤٠٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٣١)

٥١٦ ١١١

سادسا : بطلان البيع :

بطلان عقد البيع لمخالفة الشرط المانع من التصرف . عدم جواز التمسك به الا من وضع الشرط لمصلحته . علة ذلك .
(الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٩)

٢٨٠ ٦٤

سابعا : مسائل متنوعة :

حظر التصرف الذي كان مقررا بالمادة ٩ من امر نائب الحاكم العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ اقتضاه على الاراضي والوحدات السكنية من الجمعية التعاونية لاحد اعضائها بوصفه عضوا بها . عدم انصرافه الى التصرف الصادر من العضو في جزء من المباني التي اقامها على تلك الارض .
(الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٩)

٢٨٠ ٦٤

٢ - قاعدة ضم حيازة السلف الى الخلف . عدم جواز التمسك بها قبل البائع أو من تلقى الحق منه .

٣١٨ ٧٣

(الطعن رقم ١٢٥٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٥)

٣ - الحكم بعدم قبول دعوى الشفعة لوجود بيع ثان . غير مانع من نظر دعوى الشفعة التي يرفعها الشفيع ذاته عن البيع الثاني في مواعيده وبشروطه ما لم توجد مسألة أساسية مشتركة بينهما فصل فيها الحكم السابق بحكم تتوافر فيه شروط المنع من اعادة نظرها في الدعوى الجديدة .

٦٣٥ ١٣٨

(الطعن رقم ١٦٨٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨)

(٣)

تأميم - تأمين - تأمينات اجتماعية - تأمينات عينية - تجزئة -
تحكيم - تزوير - تسجيل - تضامن - تعويض - تقادم - تنفيذ - تنفيذ
عقارى

تأميم

اولا : لجان التقييم

١ - تحديد لجنة التقييم لعنصر من عناصر المنشأة المؤممة على نحو
مؤقت . انره . استبقاء هذا العنصر في نطاق التأميم : تحديده من بعد
بصفة نهائية . انره . ارداد التحديد الى وقت التأميم .
(الطعن رقم ١٢٠٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢)

٥٣٧ ١١٥

٢ - لجان التقييم . نطاق اختصاصها : م ٣ ق ١١٧ : ١١٨ لسنة
١٩٦١ . نهاية قرارها وعدم قابليته للطعن . شرطه . التزامها بعناصر
المنشأة اصولا وخصوصا وقت التأميم . قرارها بالفصل في نزاع بين المنشأة
المؤممة وبين الغير بشأن الاموال والحقوق المتنازع عليها او متعلق بالتقييم .
لا حجية له . اختصاص المحاكم بتحقيقه والفصل فيه .
(الطعن رقم ١٢٠٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢)

٥٣٧ ١١٥

ثانيا : اثر التأميم :

١ - النص على اداء قيمة المنشآت المؤممة بموجب سندونات على
الدولة . مؤداه . التزام الدولة ممثلة في وزارة المالية بهذه القيمة . م ٢ ق
١١٧ لسنة ١٩٦١ و م ٤ ق ١١٨ لسنة ١٩٦١ .
(الطعن رقم ١٢٠٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢)

٥٣٧ ١١٥

٢ - الفوائد التأخيرية المستحقة على ديون العاملين باحكام القانون
رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ . وقف سرياتها على كافة الديون المستحقة للجهات
المنصوص عليها في المادة ١١ منه ايا كان سبب استحقاقها م ١٥ ق ٦٩
لسنة ١٩٧٤ .

٢٠٧ ٤٩

(الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٤)

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٢ . مؤداه . توقف تلك المصانع والمنشآت عن نشاطها وعدم امتداد أثر هذا الإلغاء إلى المساس بملكية أصحابها لموجودات هذه المصانع المادية والمعنوية بما فيها العلامات التجارية . لا يفرض ذلك وضع معامل الأدوية تحت إشراف المؤسسة العامة للأدوية . علة ذلك . |
| ٣٠٦ | ٧٠ | (الطعن رقم ٧٣٩ لسنة ٥١ ق = جلسة ١٩٨٧/٢/٢٢) |

ثالثا : مسائل متنوعة :

١ - منازعة المدينين في الفوائد التي الزمهم بها أمر الاداء بعد ان صار نهائيا . استخلاص الحكم المطعون فيه أنها منازعة تنفيذ موضوعية نتيجة فرض الحراسة عليهم وتأميم ممتلكاتهم ولا تنطوي على اخلال بقوة الامر المقضى . سائق .

(الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٤)

٢ - القانون ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بتسوية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة . سريان احكامه على من فرضت الحراسة على اموالهم وممتلكاتهم استنادا الى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ سواء رفعت هذه الحراسة قبل صدور القانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ او آلت الاموال والممتلكات المفروضة عليها الحراسة الى الدولة بمقتضى هذا القانون .

(الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٤)

الصفحة (القاعدة)

تأمين

أولا : التأمين من المسؤولية عن حوادث السيارات :

التأمين من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث سيارات النقل .
شموله الركاب المسموح بركوبهما سواء في كابيتها أو في صندوقها
صاعدين إليها أو نازلين منها ، عدم اشتراط أن يكونا من أصحاب البضاعة
المحمولة أو من النابيين عنهم . علة ذلك .

(الطعن رقم ٨٩٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢١) ٣٥ ١٤٥

ثانيا : التأمين الاجبارى على السيارات :

وثيقة التأمين الاجبارى على السيارات . سريانها للمدة المؤداة عنها
الضريبة مضافا إليها مهلة اثلاثين يوما التالية لانتهاء تلك المدة م . ٤ ق ٦٥٢
لسنة ١٩٥٥ .

(الطعن رقم ٩٤٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٩) ٧٦ ٣٣٢

تأمينات اجتماعية

١ - معاملة نائب رئيس محكمة النقض معاملة نائب الوزير من حيث
المعاش . شرطها .

(الطعن رقم ٩٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٢٦) ٦ ٢٣

القيد الزمنى الوارد بنص المادة ١٤٢ من قانون التأمين الاجتماعى ،
عدم بدء سريانها الا من تاريخ الاخطار بربط المعاش بصفة نهائية .

(الطعن رقم ٩٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٢٦) ٦ ٢٣

تأمينات عينية

أولا : حق الامتياز :

الامتياز لا يقرر الا بنص فى القانون . اشتراطه فى العقد . عدم
الإعتداد به .

(الطعن رقم ٤١١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٩) ١٢٢ ٥٦٦

| الصفحة | القائمة | تجزئة |
|--------|---------|---|
| | | <p>١ - احوال عدم التجزئة :</p> <p>١ - عدم تقديم المحامي سند وكالته عن بعض الطاعنين في موضوع غير قابل للتجزئة أو في التزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون فيها اختصاص اشخاص معينين . لا اثر له على شكل الطعن المرفوع صحيحا من أحدهم . علة ذلك .</p> <p>(الطعن رقم ٢٥ لسنة ٤٧ ق (أحوال شخصية) - جلسة ١٧/٢/١٩٨٧) ٣٩٩ ٩٠</p> <p>٢ - سقوط الخصومة لمضى أكثر من سنة على آخر اجراء صحيح .</p> <p>م ١٣٤ مرافعات . انصالة بمصلحة الخصم . جواز التنازل عنه صراحة أو ضمنا . تمسك صاحب المصلحة بالسقوط . اثره . سقوطها بالنسبة لباقي الخصوم في حالة عدم التجزئة .</p> <p>(الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ٢٦/٢/١٩٨٧) ٤٦٤ ١٠٣</p> <p>٣ - البطلان المترتب على عدم مراعاة اجراءات الاعلان . نسبي غير متعلق بالنظام العام . لا يملك التمسك به الا من شرع لمصلحته ولو كان الموضوع غير قابل للتجزئة . افادة من صح اعلانه بهذا البطلان . شرطه . ان يتمسك به من تميب اعلانه وتقضى به المحكمة .</p> <p>(الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ٢٦/٢/١٩٨٧) ٤٧٤ ١٠٣</p> |
| | | <p>تحكيم</p> <p>قواعد التحكيم بصفة عامة :</p> <p>هيئات التحكيم . عدم اختصاصها بالمنازعات التي يكون بين اطرافها شخص طبيعي الا بموافقة م ٦٠ ق ٦٠ لسنة ١٩٧١ قبل تعديلها بالقانون ١٦ لسنة ١٩٨١ .</p> <p>(الطعنات ٢٢٤٣ ، ٢٣٦٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٥/١/١٩٨٧) ١٢١ ٣٠</p> |

تزوير

أولاً : الادعاء بالتزوير

١ - يحضر الاعلان من المحررات الرسمية . حجيته مطلقة على ما دون به من أمور باشرها محررها في حدود مهمته . عدم جواز المجادلة في صحتها ما لم يطمن بتزويرها .

(الطعن رقم ٨٧٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١)

٢ - الادعاء بالتزوير دون سلوك اجراءاته . اعنياره انكاراً للتوقيع .
١٤ اذات . عدم تحقيق المحكمة لهذا الادعاء . خطأ وقصور .

(الطعن رقم ١٠٥٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢)

٣ - دعوى التزوير الاصلية والادعاء الفرعي بالتزوير . الالتجاء الى كل منهما - مناطه . قيام الخصومة في مرحلة الاستئناف وتوقف الفصل فيها على الفصل في الادعاء بالتزوير ضد آخرين ممن يفيدون من المحرر ولا يجوز اختصاصهم لأول مرة في هذه المرحلة . مؤداه . وجوب الالتجاء الى دعوى التزوير الاصلية مع وقف نظر الاستئناف حتى يفصل فيها بحكم تكون له قوة الامر المقضي .

(الطعن رقم ١٩٨٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٢٦)

ثانياً : التنازل عن الورقة

انهاء اجراءات الادعاء الفرعي بالتزوير بالتنازل عن التمسك بالورقة المظنون فيها . م ٥٧ اثبات . مؤداه . استبعادها من الدعوى الاصلية واسقاط حجيتها . لازم ذلك . توجيه الادعاء بالتزوير الى كل من يتمسك بالورقة . التنازل عن التمسك بها . وجوب أن يكون من جميع الخصوم التمسكين بها . التنازل الصادر من بعضهم . لا اثر له على الباقين . لهم اثبات صحتها . (مثال في شفعة) .

(الطعن رقم ٣٢٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٥)

| الصفحة | القاعدة | ثالثا : التوقيع على بياض |
|--------|---------|---|
| ٤١٢ | ٩٢ | <p>تغيير الحقيقة في الورقة العرفية الموقعة على بياض ممن استؤمن عليها . خيانة للامانة . متى كان من وقعها . سلمها اختيارا . وقسوع التغيير ممن استولى على الورقة بغير طريق التسليم الاختيارى . تزوير يجعل التوقيع نفسه غير صحيح .</p> <p>(الطمن رقم ١٢١٤ لسنة ٥٦ قى - جلسة ١٩٨٧/٢/١٩)</p> |
| ١٩٧ | ٤٦ | <p>رابعا : الحكم في الادعاء بالتزوير :</p> <p>١ - الحكم بصحة المحرر - أيا كان نوعه - وفي الموضوع معا . غير جائز . م ٤٤ اثبات . علة ذلك . عجز المستأنف عن اثبات تزوير اعلانه بالحكم المستأنف الذى يبدأ من تاريخه ميعاد الطمن بالاستئناف . لا يستتبع بطريق اللزوم سقوط حقه في الاستئناف . تمسكه من بعد ببطلار ذلك الإعلان . جائز .</p> <p>(الطمن رقم ٩٢٧ لسنة ٥٢ قى - جلسة ١٩٨٧/١/٢٨)</p> |
| ٢٢٣ | ٩٠ | <p>٢ - لقاضى الموضوع السلطة المطلقة في الحكم بصحة الورقة المسمى بتزويرها أو بطلانها وريدها بناء علي ما يستظهره من ظروف الدعوى وملابستها . عدم التزامه بالسير في اجراءات التحقيق أو ندب خبير .</p> <p>(الطمنان رقما ٨٠ ، ٨١ لسنة ٥٤ قى « احوال شخصية » - جلسة ١٩٨٧/٢/١٧)</p> |
| ٩١ | ١٨ | <p>خامسا : دعوى التزوير الاصلية :</p> <p>مبدأ شخصية العقوبة . ماهيته . الاستنابة في المحاكمة الجنائية أو العقاب . غير جائز . الحكم بعدم قبول دعوى التزوير الاصلية المقامة من الطاعنة بتزوير تحقيقات جنائية أجريت مع ابنها . صحيح في القانون . علة ذلك .</p> <p>(الطمن رقم ٨٦٤ لسنة ٥٣ قى - جلسة ١٩٨٧/١/٤)</p> |

| الصفحة | القائمة | تسجيل |
|--------|---------|--|
| | | أولا : الاحكام الواجبة التسجيل : |
| | | ١ - العبرة في نفاذ التصرف الصادر من المدين أو عدم نفاذه في حق الحاجزين ومن حكم بإيقاع البيع عليه هي بشهره أو عدمه قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية . عدم نفاذ الحكم بصحة التصرف مادام لم يشهر أو يؤثر بمنطوقه في مامش تسجيل صحيفة الدعوى قبل تسجيل التنبيه . علة ذلك . |
| ٢٢٨ | ٥٣ | (الظن رقم ٢٠٤٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢) |
| | | ٢ - اعتبار الوصية من التصرفات المنشئة لحق من الحقوق العينية . مؤداه . عدم انتقال الملكية للموصى له الا بالتسجيل . المادتان ٩٣٤ مدني، ٩ ق ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقاري . للموصى له عند امتناع الورثة عن اتخاذ اجراءات نقل الملكية اللجوء الى القضاء للحصول على حكم بصحة ونفاذ الوصية يكون من شأنه بعد تسجيله نقل الملكية اليه . |
| ٣٩٩ | ٩٠ | (الظن رقم ٢٥ لسنة ٤٧ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١٩٨٧/٢/١٧) |
| | | ٣ - التأشير بالحكم النهائي الصادر في الدعوى التي قيدت صحيفةها في السجل العيني خلال خمس سنوات من تاريخ صيرورته نهائيا . اثره . اعتباره حجة على الغير ممن ترتبت لهم حقوق عينية على العقار واثبتت لمصلحتهم بيانات في السجل العيني بأثر رجعي ينسحب الى وقت قيد صحيفة الدعوى . الاحكام التي صدرت قبل العمل بقانون السجل العيني ولم تكن قد أشربها . وجوب التأشير خلال خمس سنوات من تاريخ العمل به . م ٢٣ منه . |
| ٣١٨ | ٧٣ | (الظن رقم ١٢٥٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٥) |
| | | ثانيا : مسائل عامة : |
| | | حق الارتفاق . ماهيته . تكليف ينقل العقار المرتفق به لفائدة العقار المرتفق . عدم حرمان مالك العقار الخادم من مباشرة حقوقه على ملكه . شرطه . عدم المساس بحق الارتفاق . مخالفة ذلك . اثره . التزامه بإعادة الحال الى ما كانت عليه مع التعويض ان كان له مقتضى . طلب مالك العقار المرتفق ابطال تصرف المالك في العقار المرتفق به او محو تسجيله . غير جائز . المادتان ١٠١٥ و ١٠٢٣ مدني . |
| ٥٥٠ | ١١٨ | (الظن رقم ٥٧٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٨) |

الصفحة القاعدة

تضامن

عدم تقديم المحامي سند وكالته عن بعض الطاعنين في موضوع غير قابل للتجزئة أو في التزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القسانون فيها اختصام أشخاص معينين . لا اثر له على شكل الطعن المرفوع صحيحا من احدهم . علة ذلك .

(الطعن رقم ٢٥ لسنة ٤٧ ق «احوال شخصية» - جلسة ١٧/٣/١٩٨٧) ٩٠ ٣٩٩

تعويض

١ - الخطأ الموجب للتعويض :

استخلاص وقوع الفعل المكون للخطأ الموجب للمسئولية . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع ما دام كان سابقا .

(الطعن رقم ١٢٣٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ٢٩/٣/١٩٨٧) ١٠٦ ٤٨٧

(ب) تقدير التعويض :

« التعويض عن أعمال الإدارة المخالفة للقوانين واللوائح »

قبول طلب التعويض أمام محكمة النقض . شرطه . ان يكون من قرار اداري مما تختص بالفصل في طلب المفاضة . القرارات الادارية . ماهيتها . اخطار وزير العدل للقاضي بان الحركة القضائية لن تشمل بالترقية ليس من قبيل تلك القرارات . فقدان ملف الطالب لا يرجع الى قرار اداري . طلب التعويض عن هذا أو ذاك . غير مقبول .

(الطلب رقم ٨١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ٢٣/٦/١٩٨٧) ١٥ ٥٤

| الصفحة | القاعدة | (ج) دعوى التعويض : |
|--------|---------|---|
| | | « تقادم دعوى التعويض » |
| | | قاعدة زوال العقد منذ إبرامه . كآثر للقضاء بطلانه . عدم اعمالها فى خصوص بدء سريان تقادم دعوى التعويض عن العمل غير المشروع الذى قضى على أساسه بالبطلان . علة ذلك . عدم تحقق الضرر القللى الا من يوم الحكم بالبطلان . م ١٧٢ مدنى . |
| ٤٤٨ | ٩٩ | (الطعن رقم ١٨٢٢ لسنة ٥٣ قى - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٦) |
| | | (د) مسائل عامة : |
| | | ١ - الاصل تنفيذ الالتزام عيناً . الاستعاضة عنه بالتعويض . شرطه . استحالة التنفيذ العينى أو اتفاق الدائن والمدين على التعويض براحه أو ضمناً . المادتان ١/٢٠٣ و ٢١٥ مدنى . |
| ٢٦٩ | ٦١ | (الطعن رقم ٧٢١ لسنة ٥٣ قى - جلسة ١٩٨٧/٢/١٨) |
| | | ٢ - التزام الطامن باقراره أن يؤدى للمطعون عليها قيمة مصوغاتها المودعة عنده بموجب قائمة منقولات الزوجية . مؤداه . استعاضتها عن التنفيذ العينى بالتعويض . قضاء الحكم بهذا التعويض بمراعاة ارتفاع سعر الذهب وقت التقاضى . قضاء بما طلبه الخصوم آثره . لا بطلان . |
| ٢٦٩ | ٦١ | (الطعن رقم ٧٢١ لسنة ٥٣ قى - جلسة ١٩٨٧/٢/١٨) |
| | | ٣ - حق الارتفاق . ماهيته . تكليف ينقل العقار المرتفق به لفائدة العقار المرتفق . عدم حرمان مالك العقار الخادم من مباشرة حقوقه على ملكه . شرطه . عدم الأساس بحق الارتفاق . مخالفة ذلك . آثره . التزامه بإعادة الحال الى ما كانت عليه مع التعويض انه كان له مقتضى . طلب مالك العقار المرتفق ابطال تصرف المالك فى العقار المرتفق به أو محو تسجيله . غير جائز . المادتان ١٠١٥ و ١٠٢٣ مدنى |
| ٥٥٠ | ١١٨ | (الطعن رقم ٥٧٢ لسنة ٥٣ قى - جلسة ١٩٨٧/٤/٨) |
| | | ٤ - الزام المؤجر بتعويض المستأجر عما أنفق فى التحسينات التى أقامها بعلمه ورضاه فى العين المؤجرة . م ١/٥٩٢ مدنى . مناطه . تحديد مناصر هذا التعويض وكيفيته . |
| ٣٩٤ | ١٤٩ | (الطعن رقم ١٧٣٦ لسنة ٥٣ قى - جلسة ١٩٨٧/٥/١٠) |

| الصفحة | القاعدة | تقادم |
|--------|---------|---|
| | | اولا : التقادم المسقط : |
| | | ١ - مدة التقادم وتغيرها وحسابها : |
| | | ((تغير مدة التقادم)) |
| | | - التقادم الخمسى : |
| | | ١ - التقادم الخمسى المنصوص عليه فى المادة ١٩٤ من قانون التجارة . لا يسرى الا على الدعاوى الصرفية التى تنشأ مباشرة عن الورقة التجارية . الدعاوى غير الصرفية . خضوعها للتقادم العادى . |
| ٣٠١ | ٦٩ | (الطعن رقم ٤٣٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٣) |
| | | ٢ - التقادم الخمسى للحقوق المورية المتجددة م ٣٧٥ مدنى المقصود بالمهايا والاجور . شمولها اجور العمال والموظفين والاستخدمين . |
| ٣٥٩ | ٨١ | ١ الطعن رقم ١٤٧٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٨) |
| | | ٣ - فروق العلاوات المورية المستحقة للمامل . خضوعها للتقادم الخمسى . |
| ٣٥٩ | ٨١ | (الطعن رقم ١٤٧٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٨) |
| | | ((حساب مدة التقادم)) |
| | | - فى الدعاوى : |
| | | ١ - فوات مدة السنة دون رفع دعوى استرداد الجبازة م ٩٥٨ مدنى . مؤداه . انقضاء الحق فى رفعها . انقطاع هذه المدة بالطالبة القضائية م ٣٨٣ مدنى . اعتبار الدعوى مرفوعة بايداع صحيفتها قلم كتاب المحكمة م ٦٣ مرافعات . |
| ٢٣٨ | ٥٥ | (الطعن رقم ١٢١٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢) |
| | | ٢ - التقادم الخمسى المنصوص عليه فى المادة ١٩٤ من قانون التجارة لا يسرى الا على الدعاوى الصرفية التى تنشأ مباشرة عن الورقة التجارية . الدعاوى غير الصرفية خضوعها للتقادم العادى . |
| ٥٠٢ | ١٠٨ | (الطعن رقم ٩٨٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٣٠) |

| الصلحة | القاعدة | في الدفوع : |
|--------|---------|---|
| | | ١ - تمسك الطاعنة بسقوط جزء من الاجرة الواردة بالتكليف بالوفاء بالتقادم الخمسى . لا يرتب بطلان التكليف . علة ذلك . عدم تعلق التقادم بسقوط بالنظام العام . جواز النزول عنه بعد ثبوت الحق فيه . |
| ٣٤٩ | ٨٠ | (الطعن رقم ٢٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٥) |
| | | ٢ - الدفع بالتقادم . عدم تعلقه بالنظام العام . وجوب التمسك به امام محكمة الموضوع . عدم جواز اثارته لاول مرة امام محكمة النقض . |
| ٤٥٥ | ١٠١ | (الطعن رقم ٦٨١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦) |
| | | ب - قطع التقادم : |
| | | ١ - مطالبة الشركة المطمون ضدها للطاعن بصفته اميناً للنقل بالتمويض عن العجز في البضاعة التي عهدت اليه بنقلها . سقوط هذه الدعوى بمضى المدد المنصوص عليها في المادة ١٠٤ من قانون التجارة اقرار الطاعن اللاحق على العقد بقبوله خصم قيمة العجز من مستحقاته لدى الشركة المطمون ضدها . لايمتبر تجديداً للالتزام المتولد من عقد النقل بحيث يخضع للتقادم الطويل واتما قاطعاً للتقادم الاول يبدأ به تقادم جديد بنفس المدة . |
| ٢٥٠ | ٥٨ | (الطعن رقم ١٩٣٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٦) |
| | | ٢ - مدة السنة اللازمة لرفع دعوى الحيابة . مدة تقادم . مؤدى ذلك . سريان قواعد وقف وانقطاع التقادم المسقط عليها . |
| ٤٥٥ | ١٠١ | (الطعن رقم ٦٨١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦) |
| | | « الاجراءات القاطعة للتقادم » |
| | | - المطالبة القضائية : |
| | | فوات مدة السنة دون رفع دعوى استرداد الحيابة م. ٩٥٨ مدنى . مزداء . انقضاء الحق في رفعها . انقطاع هذه المدة بالمطالبة القضائية . م ٣٨٢ مدنى . اعتبار الدعوى مرفوعة بايداع . حيفتها قلم كتاب المحكمة م. ٦٢ مرافعات . |
| ٢٣٨ | ٥٥ | (الطعن رقم ١٣١٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢) |

| الصلحة | القاعدة | نأياً : التقادم المكسب |
|--------|---------|--|
| | | ١ - « ضم حيازة السلف للخلف » : |
| | | ١ - قاعدة ضم حيازة السلف الى حيازة الخلف . عدم سريانها إلا اذا اراد المتمسك بالتقادم الاحتجاج به قبل غير من باع له او غير من تلقى الحق ممن باع له . السلف المشترك . عدم جواز الاستفادة من حيازته لاتمام مدة التقادم قبل من تلقى حقه عن هذا السلف . |
| ٢٢٨ | ٥٣ | (الطعن رقم ٢٠٤٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢) |
| | | ٢ - قاعدة ضم حيازة السلف الى الخلف . عدم جواز التمسك بها قبل البائع أو من تلقى الحق منه . |
| ٣١٨ | ٧٣ | (الطعن رقم ١٢٥٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٥) |
| | | ب - تملك الحكر بالتقادم : |
| | | عدم تمسك الطاعنة أمام محكمة الموضوع باكتسابها الحق العيني في الحكر بالتقادم . اعتباره سبباً جديداً . عدم جواز اثباته لأول مرة أمام محكمة النقض . |
| ٦٦٧ | ١٤٤ | (الطعن رقم ١٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٦) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | تقسيم |
| | | عدم صدور قرار بالموافقة على التقسيم . ق ٥٢ لسنة ١٩٤٠ . اعتبار الحكم ذلك سببا جديا يرتب حق حبس المشتري لباقي الثمن وعدم ترتيب البطلان المطلق جزاء مخالفة القانون المذكور . خطأ . |
| ٥٨١ | ١٢٥ | (الطعن رقم ٥١٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٩) |
| | | بطلان التصرف في الاراضي المسممة قبل صدور قرار بالموافقة على التقسيم . تعلقه بالنظام العام . |
| ٥٨١ | ١٢٥ | (الطعن رقم ٥١٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٩) |
| | | تنفيذ |
| | | حلول الغير قانونا أو اتفاقا محل الدائن في حقه . مؤذاه . احقيقته في الحلول محله فيما اتخذه هو أو أحد الدائنين الآخرين من اجراءات التنفيذ . |
| | | الحلول محله فيما اتخذه هو أو أحد الدائنين الآخرين من اجراءات التنفيذ . لا اثر له . اختلاف هذا الحلول عن الحلول في اجراءات التنفيذ على العقار عند تعدد الحجز عليه . |
| ٧٤ | ٢٠ | (الطعن رقم ١٠٥٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٧) |
| | | ٢ - منازعة المدينين في الفوائد التي التزام بها أمر الاداء بعد أن صار نهائيا . استخلاص الحكم المطعون فيه أنها منازعة تنفيذ موضوعية نتيجة فرض الحراسة عليهم وتأمين ممتلكاتهم ولا تنطوي على اخلال بقوة الامر المقضى . سائح . |
| ٢٠٧ | ٤٩ | (الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٤) |

الصفحة القائمة

تنفيذ عقارى

اولا - تنبيه نزع الملكية :

المبرة في نفاذ التصرف الصادر من المدين أو عدم نفاذه في حق
الحاجزين ومن حكم بايقاع البيع عليه هي بشهره أو عدمه قبل تسجيل
تنبيه نزع الملكية . عدم نفاذ الحكم بصحة التصرف مادام لم يشهر أو يؤشر
بمنطوقه في هامش تسجيل صحيفة الدعوى قبل تسجيل التنبيه . علة ذلك .

٢٢٨

٥٣

(الظمن رقم ٢٠٤٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢)

ثانيا - الحلول في التنفيذ العقارى :

حلول الغير قانونا أو اتفاقا محل الدائن في حقه . مؤداه . احقيقته
في الحلول محله فيما اتخذه هو أو أحد الدائنين الآخرين من اجراءات
التنفيذ . وقوع التنفيذ على منقول لدى المدين أو ما للمدين لدى الغير
أو على عقار . لا اثر له . اختلاف هذا الحلول في اجراءات التنفيذ على العقار
عند تعدد الحجز عليه .

٧٤

٢٠

(الظمن رقم ١٠٥٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٧)

(ج)

جمارك - جمعيات

جمارك

أولا - رسم الاستهلاك :

رسم الاستهلاك المفروض بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٧ . سريانه على البضاعة المستوردة التي لم يكن قد تم الإفراج عنها قبل نفاذه حتى لو كان وصولها الى البلاد سابقا على ذلك ولا يفرض من ذلك عدم تسجيل مصلحة الجمارك لهذا الرسم قبل الإفراج عن البضاعة . علة ذلك .

١٦٣

٣٩

(الظمن رقم ٨٩٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٦)

ثانيا : المعجز في البضاعة ومسئولية الريان :

مظنة التهريب التي افترض المشرع قيامها في حق الريان أو من يمثلها عند وجود نقص في مقدار البضائع المنفرطة أو في عدد الطرود المفرغة من السفينة عما هو مبين في قائمة الشحن . علتها . استحقاق رسوم جمركية عن هذا النقص . م ١١٧ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ . انتفاء هذه العلة . اثره . لا محل لافتراض مظنة التهريب المشار اليها .

٦٢٢

١٣٤

(الظمن رقم ١٩٢٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٧)

جمعيات

حظر التصرف الذي كان مقررا بالمادة ٩ من امر نائب الحاكم العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ اقتصاره على الاراضي والوحدات السكنية المخصصة من الجمعية التعاونية لاحد أعضائها بوصفه عضوا بها . عدم انصرافه الى التصرف الصادر من العضو في جزء من المباني التي اقامها على تلك الارض .

٢٨٠

٦٤

(الظمن رقم ٣٠٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٩)

| الصفحة | اللائحة |
|--------|--|
| | (ح) |
| | حيز - حراسة - حكم - حيازة |
| | حيز |
| | المبرة في نفاذ التصرف الصادر من المدين أو عدم نفاذه في حق المأجزين ومن حكم بايقاع البيع عليه في شهره أو عدمه قبل تسجيل تنبيه بسزع الملكية . عدم نفاذ الحكم بصحة التصرف مادام لم يشهر أو يؤشر بمنطوقه في هامش تسجيل صحيفة الدتوى قبل تسجيل التنبيه . علة ذلك . الظن رقم ٢٠٤٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢ |
| ٢٢٨ | ٥٣ |
| | حراسة |
| | ٢ - منازعة المدينين في الفوائد التي ألزمهم بها أمر الإداء بعد أن صار نهائيا . ١ - تخلاص الحكم المطعون فيه أنها منازعة تنفيذ موضوعية نتيجة فرض الحراسة عليهم وتأميم ممتلكاتهم ولا تنطوي على إخلال بقوة الأمر المقتضى . سائق . الظن رقم ١٦٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٤ |
| ٢٠٧ | ٥٩ |

| الصفحة | التأريخ | حكم |
|--------|---------|---|
| | | أولا : اصصدار الحكم : |
| | | (١) تقديم المستندات والمذكرات : |
| | | دعوى المخاصمة • الفصل في مرحلة نعتل أوجه المخاصمة بالدعوى وقبولها • نطاقه • ما ورد بتقرير المخاصمة وما يقدمه اساذى أو عضو النيابة من مستندات والأوراق المودعة منب اأخرى الموضوعية • عدم بنوار عديم مستندات أخرى من المخاصم • |
| ٤٨٧ | ١٠٦ | (الطعن رقم ١٢٣٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٩) |
| | | (ب) المداولة في الحكم والنطق به : |
| | | وج • صدور الحكم من نفس الهيئة التي سمعت المرافعة وشاركت في المداولة • شروط اصحنه • تحقيقه بحظ ور القضاء ساسة المرافعة الإخمره • م ١٦٧ مرافعات • |
| ٤٨٧ | ١٠٦ | (الطعن رقم ١٢٣٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٩) |
| | | ثانيا : بيانات الحكم : |
| | | الاصل في الاجراءات أنها روعيت صحيحة ما لم يتم الدليل على خلاف ذلك • خلو محضر الجلسات مما يشير الى عقدتها في علانية • مفاده • أن الدعوى نظرت في غرفة المشورة • سبق نظرها في جلسات علنية • لا أثر له طالما نظرت أخيرا في جلسة منعقدة في غرفة المشورة وتقرر حجزها للحكم فيها • |
| ١٧٨ | ٤٢ | (الطعن رقم ٦٤ لسنة ٥٥ ق « أحوال شخصية » - جلسة ١٩٨٧/١/٢٧) |
| | | ثالثا : تسبيب الحكم : |
| | | (١) موضوع الدعوى وطلبات الخصوم والادلة الواقعية والحجج القانونية : |
| | | وجوب شمول الحكم على خلاصة موجزه لدفاع الخصوم ودفعهم • م ١٧٨ مرافعات • |
| ٧٠٨ | ٥٢ | (الطعن رقم ٣٩٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٣) |

| الصفحة | القائمة | |
|--------|---------|---|
| | | (ب) تعقب حجج الخصوم : |
| | | ١ - اقامة المحكمة قضاها على أسباب تكفي لحمله ، عدم التزامها بتعقب كل حجج للخصوم والرد عليها استقلالا . |
| ١٥٩ | ٣٨ | (الطعن رقم ١٠٥٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٥) |
| | | ٢ - سلطة محكمة الموضوع في تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها ، ما دامت تقيم قضاها على أسباب سائغة . عدم التزامها بتتبع حجج الخصوم والرد استقلالا على كل حجة أو اجابة الطاعن لطلب إعادة المأمورية للخير . |
| ٦٧٣ | ١٤٥ | (الطعن رقم ٦١٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٦) |
| | | (ج) التسييب الكافي : |
| | | ١ - تقدير أدلة الدعوى واستخلاص الواقع منها . من سلطة محكمة الموضوع . شرطه . افصاحها عن مصادر الأدلة التي كونت منها عقيدتها وفحواها وماخذها من الاوراق مؤدية الى النتيجة التي خلصت اليها . علة ذلك . |
| ٩٨ | ٢٦ | (الطعن رقم ١٢٦١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٤) |
| | | ٢ - تقدير عمل الخير . من سلطة محكمة الموضوع . عدم التزامها - اذا أخذت به - بالرد استقلالا على مايسونه الخصوم نعا عليه أو اجابة طلبهم إعادة المأمورية الى الخير . شرطه . |
| ١٠٩ | ٢٨٣ | (الطعن رقم ٦٣٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٤) |
| | | منازعة المدينين في الفوائد التي ألزمهم بها أمر الاداء بعد أن صار نهائيا . استخلاص الحكم المطعون فيه أنها منازعة تنفيذ موضوعية نتيجة فرض الحراسة عليهم وتأميم ممتلكاتهم ولا تنطوي على اخلال بقوة الامر المقضى . سائغ . |
| ٢٠٧ | ٤٩ | (الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٤) |
| | | ٤ - ذكر الخير في تقريره أن البصة لا تصلح للمضاهاة لانها مطبوسة . لا يحول دون تحقيق صحتها بقواعد الاثبات الاخرى . |
| ٣١٣ | ٧٢ | (الطعن رقم ١٢٢٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٥) |

| الصفحة | القائمة | |
|--------|---------|--|
| | | ٥ - تقدير أقوال الشهود • مرهون بما يطمئن اليه وجدان قاضي الموضوع • شرطه • ألا يخرج بها عما يردى اليه مدلولها • |
| ٣١٣ | ١٢ | (الطعن رقم ١٢٢٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٥) |
| | | ٦ - اقامة الحكم على دعامتين - ادائها صحيحة تكفي لحمله • النمي عليه في الاخرى • غير منتج • |
| ٣٣٥ | ٧٧ | (الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦) |
| | | ٧ - محكمة الموضوع • سلطتها في بحث الدلائل والمستندات المقدمة اليها • حسبها أن يكون استخلاصها سائفا • |
| ٣٨٣ | ٨٦ | (الطعن رقم ١٤١٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٥) |
| | | ٨ - أسباب المخاصمة • الغش والتدليس والخطأ المهني الجسيم • ماعية كل منها ، تقدير جسامة الخطأ واستظهار قصد الانحراف • من مسائل الواقع • خضوعه لتقدير محكمة الموضوع طالما كان سائفا • |
| ٤٨٧ | ١٠٦ | (الطعن رقم ١٢٣٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٩) |
| | | ٩ - قيام وكيل الدائنين بأعمال الدلالة كخبير مثن بمسابقة بيع المضائق المطوكة للتفليسة واحتجازه جزءا جماعة الدائنين هذا التصرف • قضاء الحكم المطعون فيه بعدم استحقاق وكيل الدائنين للمبلغ الذي احتجزه ، صحيح • |
| ٥٠٩ | ١٠٩ | (الطعن رقم ٥١٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٣٠) |
| | | ١٠ - محكمة الموضوع لها السلطة التامة في بحث الدلائل والمستندات المقدمة وفي موازنة بعضها ببعض الآخر وترجيح ما تطمئن اليه ومنها شهادة الشهود • شرطه • عدم الخروج بأقوال اشاهد عما قد يؤدي اليه مدلولها • |
| ٧٠٨ | ١٥٢ | (الطعن رقم ٣٩٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٣) |
| | | (•) تسبيب الحكم الاستثنائي : |
| | | أخذ الحكم الاستثنائي بأسباب الحكم الابتدائي والاحالة اليها دون اضافة • لا عيب • |
| ٤٧٨ | ١٠٥ | (الطعن رقم ١٦٦٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٩) |

| الصفحة | القاعدة | |
|---------|---------|--|
| | | (ف) ما لا يعيب تسبيب الحكم : |
| | | ١ - الاسباب الزائدة : |
| ١٧٣ | ٤١ | اقامة الحكم على دعامة كافية لحمل قضائه . . اتفق على ما استطرد اليه في أسبابه تزييدا ويستقيم الحكم بدونه . . غير منتج . (الطعن رقم ٧٦ لسنة ٥٣ ق - أحوال شخصية - - جلسة ١٩٨٧/١/٢٧) |
| | | ٢ - القصور في الاسباب انقائونية والتقريرات القانونية الغاطئة : |
| | | ١ - انتهاء الحكم صحيحا في قضاؤه . اشتماله على أخطاء قانونية لا يبطله . غلة ذلك . |
| ١٠٩ | ٢٨ | (الطعن رقم ٦٣٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٤) |
| | | ٢ - انتهاء الحكم الى النتيجة انصحيحة . لا يعيبه القصور في بعض أسبابه القانونية . لمحكمة النقض تصحيحها . |
| ٣٣٢ | ٧٦ | (الطعن رقم ٩٤٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦) |
| | | وابعا : عيوب التدايل : |
| | | (أ) ما يعد قصورا : |
| | | الطلب أو وجه الدفاع الجازم الذي تلتزم محكمة الموضوع بالاجابة عليه في حكمها . شرطه . تمسك المشتري بعدم انتقاسال الملكية بالتسجيل الى المشتري الاخر من ذلك البائع حتى ينزع المبيع من يده . دفاع جوهري . انغال الرد عليه . قصور . |
| ١٩١ | ٤٤ | (الطعن رقم ١٠٥٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٨) |
| | | ٢ - طلب المستجر التعويض لطرده من العين المؤجرة . تأسيس ذلك على اخفاء المؤجرة عنه بسوء قصد أن العين مؤجرة لآخر قضى بطرده ابتدائيا من القضاء المستعجل . رفض دعوى التعويض استنادا الى حق المؤجرة في التأجير لآخر بعد صدور الحكم الابتدائي بطرد المستاجر . قصور . |
| ١٩٤ | ٤٥ | (الطعن رقم ٢١٢٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٨) |
| | | ٣ - الادعاء بالتزوير دون سلوك اجراءاته . اعتباره انكارا للتوقيع . م ١٤ اثبات . عدم تحقيق المحكمة لهذا الادعاء . خطأ وقصور . |
| ٥٤٧/١١٧ | | (الطعن رقم ١٠٥٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ٤ - العاصفة الغير منتظرة . يصح اعتبارها قوة فاهرة في تطبيق المادة ١٤٧ مدنى متى توافرت شروطها . اطلاق القول بأن الرياح لا تعتبر قوة تندرج ضمن الحوادث الاستثنائية . قصور . |
| ٦٢٨ | ١٣٦ | (الطعن رقم ٣٦٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨) (ب) ما لا يعد قصورا : |
| | | محكمة الموضوع . اغفال الحكم الرد على دفاع غير جوهري . لا يعد قصورا . |
| ٥٢٧ | ١١٣ | (الطعن رقم ١٣٨٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١) (ج) الفساد فى الاستدلال : |
| | | ١ - تفريغ البضاعة من السفينة بمعرفة المرسل اليهم . لا يدل بذاته عن التسليم الفعل قبل التفريغ . اقامة الحكم قضاء بنفى مسئولية الناقل عن العجز فى البضاعة على سند من أنها وردت تحت نظام « فرى أوت » واعداده دلالة الشهادة الجمركية فى اثبات العجز . خطأ . علة ذلك . |
| ٢٢٢ | ٥٢ | (الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٩) ٢ - طلب التطبيق لزوج باخرى . م ٦ مكرر فقرة ٢ ، ٣ ق ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المعدل - بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ - سبق اعتراض المطعون صدها على انذار الطاعة بسبب شغل بيت الطاعة بزوجة أخرى . نفى الحكم علم المطعون عليها بزواج الطاعن باخرى . فساد فى الاستدلال . |
| ٦٢٥ | ١٣٥ | (الطعن رقم ٨٣ لسنة ٥٥ ق « احوال شخصية » - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨) (د) التناقض : |
| | | ١ - القضاء بطلب صحة ونفاذ عقد بيع وتثبيت ملكية المستأنف لذات المبيع . تناقض . علة ذلك . |
| ٤٣٩ | ٩٨ | (الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/٢٦) ٢ - التناقض الذى يعيب الحكم - ماهيته . |
| ٦٧٣ | ١٤٥ | (الطعن ٦١٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٦) |
| ٧٠٨ | ١٥٢ | (الطعن رقم ٣٩٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٣) |

| الصفحة | الرقم | (هـ) مخالفات القانون والخطأ في تطبيقه : |
|--------|-------|--|
| | | إدارة القضايا |
| ٣ | ١ | <p>١ - ثبوت عدم اعلان المستأنف عليها بصحيفة الاستئناف في الميعاد أو تنازلها عن الحق فيه . مسكها بالدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن . القضاء برفض الدفع والفصل في الموضوع بناء على أن حضورها بالجلسة يصبح البطلان . خطأ .</p> <p>(الظعن رقم ٢٢٣٩ لسنة ٥٥ ق . " هيئة عامة " - جلسة ١٩٩٢/٢/٨)</p> |
| ١٨٤ | ٤٣ | <p>٢ - مبادئ الفنادق والمحلات التجارية والمنشآت السياحية . عدم دخولها في مدلول عبارة المباني السكنية ومباني الاسكان الإداري الواردة بالفقرة الأولى من المادة السادسة من القانون ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ . نص المادة الثانية من القانون ٢ لسنة ١٩٨٢ . نظم من جديد الحالات التي يخضع الترخيص لبنائها لشروط الاكتتاب في سندات الاكتتاب . عدم اعتباره تفسيراً تشريعياً لنص تلك الفقرة انتهى ألقاها . مؤداه . عدم خضوع الترخيص بمباني الفنادق قبل العمل به لشروط الاكتتاب في سندات الاسكان . مخالفة ذلك . خطأ .</p> <p>(الظعن رقم ١٢٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٧)</p> |
| ٣١٣ | ٧٢ | <p>٣ - الاثبات بشهادة الشهود . م ٧١ اثبات . ابتناؤه على ركنين : تعلق الوقائع المراد اثباتها بالدعوى وكونها منتجة فيها . مؤدى ذلك . استخلاص المحكمة من أقوال الشهود الذين سمعهم دليلاً على ثبوت أو نفي واقعة - لم يتناولها منطوق حكم التحقيق . تمسك الخصم ببطلانه . مؤداه . اعتبار هذا الاستخلاص مخالفاً للقانون . علة ذلك .</p> <p>(الظعن رقم ١٢٢٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٥)</p> |
| ٣٤٥ | ٧٩ | <p>٤ - اعتداد الحكم المطعون فيه بمسمى بدل الاغتراب دون الوقوف على سبب تقريره أو وجوه انقائه ودون التقيد بما هو ثابت في الأوراق من تحمل الشركة المطعون ضدها بمصروفات إقامة مدير فرعها في مصر وسفره إليها . مخالفة للقانون وقصور .</p> <p>(الظعن رقم ٤٧٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢)</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ٥ - عدم صدور قرار بالموافقة على التقسيم . ق ٥٢ لسنة ١٩٤٠ . اعتبار الحكم ذلك سببا جديا يرتب حق حبس المشتري لباقي الثمن وعدم ترتيب البطلان المطلق جزاء مخالفة القانون المذكور . خطأ . |
| ٥٨١ | ١٢٥ | (الظمن رقم ٥١٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٩) |
| | | خامسا : حجية الحكم : |
| | | (١) حجية الحكم المدني : |
| | | ١ - المنع من اعادة نظر النزاع في المسالة المقضى فيها . شرطه . وحدة المسالة في الدعويين . |
| ٥٤ | ١٥ | (الطلب رقم ٨١ لسنة ٥٦ ق « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨٧/٦/٢٣) |
| | | ٢ - قرينة قوة الامر المقضى . م ١/١٠١ انيات . شرطه . وحدة الموضوع في كل من الدعويين . استقلال محكمة الموضوع ببحث هذه الوحدة متى استندت الى اسباب تؤدي الى النتيجة التي انتهت اليها . |
| ٢٠٧ | ٤٩ | (الظمن رقم ١٦٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٤) |
| | | ٣ - الاحكام الصادرة على السلف . حجة على الحلف بشأن الحق الذي نلقاه منه اذا صدرت قبل انتقال الحق الى الحلف . الاحكام الصادرة بعد ذلك . لا حجية لها على الخلف الخاص . علته ذلك . |
| ٢٢٨ | ٥٣ | (الظمن رقم ٢٠٤٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢) |
| | | ٤ - اكتساب القضاء النهائي قوة الامر المقضى . شرطه . ما لم تنظر فيه المحكمة بالفعل لا يمكن ان يكون موضوعا لحكم يحوز قوة الامر المقضى . |
| ٤٢٣ | ٩٥ | (الظمن رقم ١٣٩٣ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٣) |
| | | ٥ - القضاء نهائيا بأحقية السامع في المصلحة الكافاة السنوية ، اكتسابه قوة الامر المقضى في دعواه المالية بفروض العمولة والكافاة السنوية عن مدة لاحقة ، طالما ان اساس الطلب في الدعويين واحد . |
| ٦٠١ | ١٣٠ | (الظمن رقم ٩٠٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٦) |

| الصفحة | القائمة | |
|--------|---------|--|
| | | ٦ - الحكم بعدم قبول دعوى الشفعة لوجود بيع ثان • غير مانع من نظر دعوى الشفعة التي يرفعها الشفيع ذاته عن البيع الثاني في مواعيده وبشروطه ما لم توجد مسألة اساسية مشتركة بينهما فصل فيها الحكم السابق بحكم تتوافر فيه شروط المنع من اعادة نظرها في الدعوى الجديدة • |
| ٦٣٥ | ١٣٨ | (الطعن رقم ١٦٨٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨) |
| | | ٧ - المنع من اعادة النزاع في المسألة المقضى فيها • شرطه • وحيدة المسألة في الدعويين واستقرار حقيقتها بالحكم الاول ، وان تكون هي بذاتها الاساس فيما يدعى به في الدعوى الثانية بين نفس الخصوم • |
| ٦٧٩ | ١٤٦ | (الطعن رقم ٦٦٨ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٧) |
| | | ٨ - القضاء انتهائي السابق بطرد المطعون ضده من منزل التداعى • اكتسابه قوة الامر المقضى • أثره • منع الخصوم من العودة الى المناقشة في المسألة التي فصل فيها بأى دعوى تالية ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق اثارها في الدعوى • |
| ٦٧٩ | ١٤٦ | (الطعن رقم ٦٦٨ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٧) |
| | | (ب) حجية الحكم الجنائي : |
| | | ١ - قوة الامر المقضى • ثبوتها للحكم الجنائي • شرطه • صيرورته باتا غير قابل للطعن عليه • |
| ٤٥٢ | ١٠٠ | (الطعن رقم ١٢٢٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٦) |
| | | ٢ - حجية الحكم الجنائي أمام القضاء المدني • مناهضا • القرارات التي لا تفصل في موضوع النزاع لا حجية لها • (مثال) |
| ٦١٢ | ١٣٢ | (الطعن رقم ١٠٢٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٦) |
| | | ساسا : الطعن في الحكم : |
| | | (١) المصلحة في الطعن : |
| | | تسك الطاعن بنعى لا يحقق له سوى مصلحة نظرية بحتة • غير مقبول • علة ذلك • |
| ١٠٩ | ٢٨ | (الطعن رقم ٦٣٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٤) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | (ب) الاحكام الجائز الطعن فيها : |
| | | ١ - الخصومة التي ينظر الى انتهائها اعمالا للمادة ٢١٢ مرافعات . ماهيتها الخصومة الاصلية المرددة بين طرفي التداعى لا الخصومة حسب نطاقها الذي رفعت به امام محكمة الاستئناف . |
| ٢٧٢ | ٦٢ | (الطعن رقم ١١٣٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٨) |
| | | ٢ - الحكم الذي يجوز الطعن فيه . ماهيته . ما ينتهي به موضوع الخصومة برمته . مؤدى ذلك . عدم جواز الطعن في الحكم الصادر في شق منها او في مسألة عارضة عليها الا مع الحكم المنهى للخصومة . اختلاف الطلبات في اسبابها او تعدد الخصوم فيها . لا اثر له . علة ذلك . |
| ٢٧٢ | ٦٢ | (الطعن رقم ١١٣٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٨) |
| | | (ج) الاحكام الجائز الطعن فيها استقلا : |
| | | عدم جواز الطعن في الاحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامي المنهى لها عدا الاحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى او القابلة للتنفيذ الجبرى . م ٢١٢ مرافعات . علة ذلك . |
| ٢٧٢ | ٦٢ | (الطعن رقم ١١٣٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٨) |
| | | (د) الاحكام التي لا يجوز الطعن فيها : |
| | | ١ - الاحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بوصفها محكمة الدرجة الاولى . عدم جواز الطعن فيها بطريق النقض . |
| ٢٥٥ | ٥٩ | (الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٦) |
| | | ٢ - الحكم بعدم جواز الاستئناف المرفوع عن حكم محكمة اول درجة الصادر بصحة ونفاذ عقد البيع والتسليم مع ندب خبير لتحقق طلب الربع . عدم جواز الطعن فيه بالنقض . |
| ٢٧٢ | ٦٢ | (الطعن رقم ١١٣٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٨) |
| | | الحكم الصادر في التظلم من امر الرسوم التكميلية على المحرر المشهر . عدم قابليته للطعن متى فصل في المنازعة بشأن تدير الرسوم . فصله في منازعات أخرى . خضوعه للمواعيد العامة في الطعن . |
| ٧٢٣ | ١٥٣ | (الطعن رقم ١٦٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٧) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | (هـ) الاحكام التي لايجوز الطعن فيها استقلاالا : |
| ٣٧٢ | ٨٤ | عدم جواز الطعن استقلاالا في الاحكام الصادرة اثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامي المنهى للخصومة كلها . الاستثناء . حالاته م ٢١٢ مرافعات (الطعن رقم ٢٣٥٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٢) |
| | | (و) طرق الطعن : |
| ٤٥٢ | ١٠٠ | التماس اعادة النظر في أحكام المحاكم العسكرية بديل للطعن بالنقض في أحكام المحاكم العادية . مؤداه . عدم صيرورة تلك الاحكام باثة الا باستنفاد طريق الطعن عليه بذلك السبيل او بفوات ميعاده . ق ٢٥ لسنة ١٩٦٦ . (الطعن رقم ١١٢٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦) |
| | | سابعا : تنفيذ الحكم : |
| ٣٦٨ | ٨٣ | ١ - شرط اعلان الخصوم في الحكم الاجنبى على الوجه الصحيح . وجوب التحقق من توافره قبل أن يصدر الامر بتذييله بالصيغة التنفيذية . (الطعن رقم ٥٥٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٩) |
| ٣٦٨ | ٨٣ | ٢ - التحقق من صحة اعلان الخصوم وفق الاجراءات التي رسمها قانون النبلد الذي صدر فيه الحكم . م ٢٢ مدني . موط بالمحكمة المختصة بشمول الحكم الاجنبى بالصيغة التنفيذية . (الطعن رقم ٥٥٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٩) |
| ٣٦٨ | ٨٣ | ٣ - تعرض المحكمة المختصة لتوافر الشروط اللازمة لتنفيذ الحكم الاجنبى في مصر وصيرورة حكما - الصادر بشمول الحكم الاجنبى بالصيغة التنفيذية - نهائيا . مؤداه . عدم جواز العرض له او اعادة بحثه من أى محكمة أخرى طالما أنه لم يتجرد من أركانه الاساسية . (الطعن رقم ٥٥٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٩) |

القاعدة
الصلحة

حيازة

اولا : شروط الحيازة :

١ - قاعدة ضم حيازة السلف الى حيازة الخلف . عدم سريانها الا اذا اراد المتمسك بالتقادم الاحتجاج به قبل غير من باع له أو غير من تلقى الحق ممن باع له . السلف المشترك . عدم جواز الاستفادة من حيازته لاتمام مدة التقادم قبل من تلقى حقه عن هذا السلف .

٢٢٨ ٥٣

(الطعن رقم ٢٠٤٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢)

٢ - قاعدة ضم حيازة السلف الى الخلف . عدم جواز التمسك بها قبل البائع أو من تلقى الحق منه .

٣١٨ ٧٣

(الطعن رقم ١٢٥٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٥)

٣ - وضع اليد . واقعة مادية . جواز اثباتها بكافة الطرق من أى مصدر يستفى القاضى منه الدليل .

٤٥٥ ١٠١

(الطعن رقم ٦٨١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦)

ثانيا : دعاوى الحيازة :

١ - التعرض الذى يبيع لحائز العقار رفع دعوى منع التصرف .
ماهيته . وجوب رفعها خلال سنة من حصول التعرض . م ٩٦١ مدنى .
تابع اعمال التعرض الصادرة من شخص واحد وترابطها . مرياته .
احساب مدة السنة من تاريخ آخر عمل منها . احتساب مدة السنة من تاريخ اول عمل منها . شرطه . ان يكون مما يكفى لاعتبارها تعرضا او اذا تعددت مع تباعدها واستقلال كل منهما عن الآخر او صدورهما عن اشخاص مختلفين .

٢١٥ ٥٠

(الطعن رقم ٢٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٨)

| الصفحة | الترجمة | |
|--------|---------|--|
| | | ٢ - دعوى استرداد الحياسة . قيامها على الاعتداء غير المشروع . عدم اشتراط نية التملك عند واضع اليد . يكفي لقبولها أن يكون لرافعها حياسة مادية حالة تجعل يده متصلة بالعقار اتصالاً فعلياً قائماً في حالة وقوع الفسب . العبرة في ثبوت الحياسة بما يثبت قيامه فعلاً ولو خالف الشابث بمستنداته . |
| ٢٣٨ | ٥٥ | (الطعن رقم ١٣١٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢) |
| | | ٣ - دعوى استرداد الحياسة . لا يشترط لقبولها أن يكون سلبها مصحوباً بإيذاء أو تعد على شخص الحائز أو غيره . كفاية سلبها قهراً . |
| ٢٣٨ | ٥٥ | (الطعن رقم ١٣١٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢) |
| | | ٤ - مدة السنة اللازمة لرفع دعوى الحياسة . مدة تقادم . مؤدى ذلك . سران قواعد وقف وانقطاع التقادم المسقط عليها . |
| ٤٥٥ | ١٠١ | (الطعن رقم ٦٨١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦) |

القاعدة
الصلحة

(خ)

خبرة - خلف

خبرة

اولا : ندب الخبراء

١ - تعيين الخبير في الدعوى . رخصة لقاضي الموضوع . له رفض اجابة طلبه متى كان الرفض سبورا .

٣٧٢ ٨٤ (الطعن رقم ٢٣٥٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٢)

٢ - محكمة الموضوع . غير ملزمة باجابة طلب الخصوم ندب خبير في الدعوى . علة ذلك .

٦١٢ ١٣٢ (الطعن رقم ١٠٢٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٦)

ثانيا : تقدير عمل الخبير

١ - تقدير عمل الخبير . من سلطة محكمة الموضوع . عدم التزامها اذا اخلت به - بالرد استقلالا على ما يسوقه الخصوم نعبا عليه او اجابة طلبهم اعادة المأمورية الى الخبير . شرطه .

١٠٩ ٢٨ (الطعن رقم ٦٢٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٤)

٢ - محكمة الموضوع . اخذها بتقرير الخبير محمولا على اسبابه . مرداه . اعتباره جزءا من الحكم . المنازعة في كفاية الدليل المستمد منه . جدل موضوعي . عدم جواز ادراكه امام محكمة النقض .

١٢١ ٣٠ (الطعن رقم ٢٢٤٣ ، ٢٣٦٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٥)

٣ - عمل الخبير منصرف من عناصر الاثبات الواقعة في الدعوى . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع . اخذها بتقريره محمولا على اسبابه يفيد انما لم تجد في الطاعن الموجهة اليه ما يستحق الرد عليه بأكثر مما تضمنه . الخبير غير ملزم باداء عمله على وجه محدد . شرطه . تحقيق الغاية من ادبه .

٢٤٦ ٥٧ (الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٥)

| الصلحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ٤ - الاعتراض على شخص الخبير أو عماله . وجوب ابدائه أمام الخبير أو أمام محكمة الموضوع . عدم جواز اثرته لأول مرة أمام محكمة النقض . علة ذلك . |
| ٢٤٦ | ٥٧ | (الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٥) ٥ - تقدير عمل الخبير من عناصر الاثبات في الدعوى . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع (مثال في ايجار مفروش) . |
| ٦٦١ | ١٤٣ | (الطعن رقم ١٠٧٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٩) ثالثاً : مسائل متنوعة : ١ - نقاضى الموضوع السلطة المطلقة في الحكم بصحة الورثة المدمر بتزويرها أو بطلانها وردها بناء على ما يستظهره من ظروف الدعوى وملاساتها . عدم التزامه بالسير في اجراءات التحقيق او ندب خبير . |
| ٢٦٣ | ٦٠ | (الطعان رقما ٨٠ ، ٨١ لسنة ٥٤ ق « احوال شخصية » - جلسة ١٩٨٧/٢/١٧) ٢ - ذكر الخبير في تقريره ان البصمة لا تصلح للمضاهاة لانها مطبوسة . ! بحول دون تحقيق صحتها بقواعد الاثبات الاخرى . |
| ٣١٣ | ١١٢ | (الطعن رقم ١٢٢٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٥) |

| الصفحة | القائمة | خلف |
|--------|---------|--|
| | | <p>الخلف الخاص :</p> <p>١ - الأحكام الصادرة على السلف . حجه على الخلف بشأن الحق الذي تلتها منه اذا صدرت قبل انتقال الحق الى الخلف . الأحكام الصادرة بعد ذلك . لا حجة لها على الخلف الخاص . علة ذلك .</p> <p>(الطعن رقم ٢٠٤٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٢)</p> <p>٢٢٨ ٥٣</p> <p>٢ - حق دائني المتعاقدين والخلف الخاص في التمسك بالعقد الظاهر في مواجهة من يتمسك بالعقد الحقيقي طبقا لاحكام الصورية . م ٢٤٤ مدني . تقدمه على حق الوارث الذي يظن على تصرف مورثه بانه يخفى وصية . علة ذلك . الوارث يستمد حقه من قواعد الارث التي تعتبر من النظام انعام ولا يستمد من المورث ولا من العقد الحقيقي . عدم اعتباره من ذوى الشأن الذين تجري المفاضلة بينهم طبقا لها . مؤداه . عدم قبول التمسك بالعقد الظاهر في مواجهة حقه في الارث .</p> <p>(الطعن رقم ١٢٥٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٤)</p> <p>٤٣٣ ٩٧</p> |

(د)

دستور - دعوى

دستور

اولا : المحكمة الدستورية العليا :

تعديل المادة الثانية من الدستور بالنص على أن مبادئ الشريعة الإسلامية « المصدر الرئيسي للتشريع » ، انصرافه الى التشريعات التي تصدر بعد تاريخ هذا التعديل في ١٩٨٠/٥/٢٢ عدم انطباقه على التشريعات السابقة عليها ومنها المادة ٢٢٦ مدني بشأن استحقاق الفوائد . حكم المحكمة الدستورية العليا رقم ٢٠ لسنة ١ ق دستورية .

(الظمن رقم ٨٩٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢١)

١٤٥ ٣٠

ثانيا : نشر احكام المحكمة الدستورية وآثره :

١ - صدور حكم بعدم دستورية نص تشريعي . اثره . عدم جواز تطبيقه اعتبارا من اليوم التالي لنشر الحكم في الجريدة الرسمية . م ١٧٨ من الدستور : م ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا . مؤدى ذلك . عدم مساسه بالحقوق والمراكز التي تكون قد استقرت من قبل بحكم حاز قوة الامر المقضى .

١ مثال بشأن حكم نهائي في متعة) .

(الظمن رقم ٦٤ لسنة ٥٥ ق «احوال شخصية» - جلسة ١٩٨٧/١/٢٧)

١٧٨ ٤٢

دعوى

اولا : اجراءات رفع الدعوى :

(١) طريقة رفع الدعوى :

دعوى المؤجر باخلاء المستأجر للتأخر في سداد الاجرة . شرط قبولها . تكليف المستأجر بالوفاء بها . التكليف بوفاء اجرة متنازع عليها . لا بطلان طالما استند ادعاء المؤجر الى أساس من الواقع أو القانون .

(الظمن رقم ٢٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٥)

٣٤٩ ٨٠

| الصفحة | القائمة | (ب) التكليف بالحضور : |
|--------|---------|---|
| | | انقاد الخصومة . شرطه . اعلان المدعى عليه أو من في حكمه اعلانا صحيحا بصحيفة الدعوى . تحقق الغاية منه بالعلم اليقيني أو بتنازله الصريح أو الضمنى من حقه في الإعلان . |
| ٣ | ١ | (الظمن رقم ٢٢٩٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٢/٢/٨ هيئة عامة) |
| | | ثانيا : شروط قبول الدعوى : |
| | | (١) الصفة : |
| | | ١ - رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للتأمين والمعاشات هو صاحب الصفة في أية خصومة تتعلق بأى شأن من شئونها م . ١٤ ق ١٩٧٥/٧٩ . |
| | | اختصاص مدير ادارة المعاشات بوزارة العدل . غير مقبول . |
| ٣٩ | ١٠ | (الظن رقم ٢ لسنة ٥٦ ق (رجال القضاء) - جلسة ١٩٨٧/٦/٢) |
| | | ٢ - الخصومة فى الاستئناف . تحديدها بالاشخاص المختصين أمام محكمة الدرجة الاولى وبذات صفتهم م . ٢٣٦ مرافعات . تصحيح الصفة وفقا للمادة ١١٥ مرافعات . وجوب تمامه فى المواعيد المحددة لرفع الدعوى مثال (بشان آيلولة بيت المال لبنك ناصر الاجتماعى أثناء نظر الاستئناف) . |
| ٥٣٢ | ١١٤ | (الظمن رقم ١٢٠٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١) |
| | | (ب) المصلحة : |
| | | الدعوى . ماهيتها . شرط قبولها . |
| ٦٧ | ١٨ | (الظمن رقم ٨٦٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٤) |
| | | (ج) سماع الدعوى : |
| | | ١ - منع سماع دعوى الوقف عند الانكار مالم يوجه اشهاد به أو يكون مقيدا بدفاتر احدى المحاكم الشرعية . لائحة المحاكم الشرعية فى ١٨٩٧/٥/٢٧ . عدم الاعتداد بالانكار اذا كان ثمة اقرار يحتاج به الخصم المنكر ولو فى غير الخصومة المدفوعة بالانكار . |
| ٢٠٤ | ٤٨ | (الظمن رقم ٥٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١) |
| | | ٢ - سماع دعوى الارث . مناطه . |
| ٢٦٣ | ٦٠ | (الظمان رقما ٨٠ ، ٨١ لسنة ٥٤ ق «احوال شخصية» - جلسة ١٩٨٧/٢/١٧) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ٣ - سماع دعوى النسب بعد وفاة المورث . شرطه . |
| ٢٦٣ | ٦٠ | (الطعن رقم ٨٠ ، لسنة ٥٤ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١٧/٢/١٩٨٧) |
| | | ٤ - ما أوجبه المادة ٢ ق ٧١ لسنة ١٩٤٦ من شكل خاص للوصية الواقعة بعد سنة ١٩١١ . شرط لسماع ادعوى بها عند الإنكار وليس ركناً فيها ولا صلة له بانقضاءها . |
| ٣٩٩ | ٩٠ | (الطعن رقم ٣٥ لسنة ٤٧ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١٧/٢/١٩٨٧) |
| | | ٥ - دعوى الوصية . يربط سماعها . وجود أوراق رسمية تدل عليها . كفاية ذكرها أو الإشارة إلى وجودها في محضر أو تحقيق رسمي دون استلزام وجود ورقة الوصية ذاتها . نفاذ الوصية في حدود ثلث التركة باورث أو غيره دون توقف على اجازة الورثة . |
| ٣٩٩ | ٩٠ | (الطعن رقم ٣٥ لسنة ٤٧ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١٧/٢/١٩٨٧) |
| | | ٦ - جزاء عدم سماع الدعوى لعدم قيد العقد المفروش بالوحدة المحلية . نطاقه . قصره على العقود المبرمة طبقاً للمادتين ٣٩ . ٤٠ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . لا محل لأعمال هذا الجزء على عقد تأجير عقار مفروش بقصد استعماله مدرسة . |
| ٥٥٤ | ١١٩ | (الطعن رقم ٨٩٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ٨/٤/١٩٨٧) |
| | | ٧ - النemy بخطأ الحكم نقضائه بعدم سماع الدعوى لعدم قيد عقد الإيجار المفروش لمقار بقصد استعماله مدرسة . صيرورة هذا النemy غير منتج بعدمور القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ وما أورده في المادة ١٦ منه من استمرار تلك العقود . |
| ٥٥٤ | ١١٩ | (الطعن رقم ٨٩٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ٨/٤/١٩٨٧) |
| | | ٨ - النص في المادة (١) من النانون ٢٥ لسنة ١٩٢٠ على عدم سماع دعوى النفقة عن مدة ماضية لأكثر من سنة نهايتها تاريخ رفع الدعوى . عجم جواز أعماله في شأن التمتع . علة ذلك . |
| ٧٥٢ | ١٦٠ | (الطعن رقم ٤٠ لسنة ٥٤ ق «أحوال شخصية» - جلسة ٢٦/٥/١٩٨٧) |

| الصفحة | القائمة | ملف : تقدير قيمة الدعوى : |
|--------|---------|---|
| | | ١ - ثبوت أن عقد الإيجار مقود مشاهرة بأجرة شهرية قدرها مائتى قرش لعين لا تخضع لاحكام قانون ايجار الاماكن . الدعوى بطلب انهاء . دخولها فى حدود الاختصاص الانتهاى للمحكمة الابتدائية . وعدم جواز استئناف الحكم الصادر فيها . |
| ٨١ | ٢٢ | (الطعن رقم ٩٤٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٨) |
| | | ٢ - الطلبات المندمجة فى الطلب الاصلى . تقدير قيمتها بقيمة هذا الطلب وحده . شرط ذلك . عدم التلوة نزاع خاص بشأنها . |
| ٨١ | ٢٢ | (الطعن رقم ٩٤٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٨) |
| | | ٣ - الدعوى بطلب اخلاء الارض الفضاء والتسليم . اشتغالها على طلب اصلى وطلب مندمج . المنازعة بشأن الطلب المندمج . اقره . عدم اعتباره كذلك . وجوب تقدير قيمته تقديرا مستقلا عن الطلب الاصل . |
| ٨١ | ٢٢ | (الطعن رقم ٩٤٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٨) |
| | | ٤ - الاصل فى الدعوى انها معلومة القيمة . الاستثناء . الدعوى المرفوعة بطلب غير قابل للتقدير . اعتبارها مجهولة القيمة . الدعوى بطلب الاخلاء والتسليم . غير مقدرة القيمة . اختصاص المحكمة الابتدائية بنظرها . جواز استئناف الحكم الصادر فيها م . ٢١٩ مرافعات . |
| ٨١ | ٢٢ | (الطعن رقم ٩٤٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٨) |
| | | رابعا : نطاق الدعوى : |
| | | (١) الطلبات فى الدعوى : |
| | | ١ - التزام الطاعن باقراره ان يؤدى للمطعون عليها قيمة مصوغاتها المودعة عنده بموجب قائمة منقولات الزوجية . مؤداه . استعاضتهما عن التنفيذ المينى بالتعويض . قضاء الحكم بهذا التعويض بمرعاة ارتفاع سعر الذهب وقت التقاضى . قضاء بما طلبه الخصوم . اثره . لا بطلان . |
| ٢٦٩ | ٦١ | (الطعن رقم ٧٢١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٨) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ٢ - طلب الاخلاء للناجى من الباطن واحتجاز آخر من مسكن في البلد الواحد بغير مفتضى . سببان لطلب واحد . هو الاخلاء لانحلال العقد . القضاء ابتدائيا بالاخلاء لاحدهما . اعتبار الطلب الآخر مطروحا على محكمة الاستئناف . اثر ذلك . |
| ٥٢٧ | ١١٣ | (الطعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١) |
| | | ٣ - الامر الناقل للاستئناف . مؤداه . ما اتاهه المستأنف عليه المحكوم له بطلبه امام محكمة اول درجة من اوجه دفاع ودعوى . اعتبارا مطروحا على محكمة الاستئناف طالما لم يتم التنازل عنها دون حاجته لاستئناف فرعى منه . |
| ٦٨٣ | ١٤٧ | (الطعن رقم ٢٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٧) |
| | | ٤ - الاستئناف . اثره . اعادة طرح الدعوى برمتها على محكمة الدرجة الثانية وفي حدود ما رفع عنه الاستئناف . |
| ٦٩٤ | ١٤٦ | (الطعن رقم ١٧٢٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٠) |
| | | (ب) الطلبات العارضة : |
| | | للمدعى تقديم طلبات عارضة تتضمن تغييرا في سبب الدعوى مع بقاء موضوع الطلب الاصل على حاله . م ٣/١٢٤ مرافعات . |
| ٦٨٣ | ١٤٧ | (الطعن رقم ٢٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٧) |
| | | (ج) سبب الدعوى : |
| | | ١ - سبب الدعوى . ماهيته . الواقعة التى يستند منها المدعى انحق في الطلب . عدم تغيره بتغير الادلة الواقعية او الحجج القانونية التى يستند اليها الخصوم في دفاعهم . |
| ٢٥٠ | ٥٨ | (الطعن رقم ١٩٢٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٦) |
| | | ٢ - الطلب فى الدعوى وسببها . ماهية كل منها . |
| ٥٢٧ | ١١٣ | (الطعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١) |
| | | ٣ - سبب الدعوى . ماهيته . عدم تغيره بتغير الادلة الواقعية او الحجج القانونية للخصوم . مثال في عمل . |
| ٦٠١ | ١٣٠ | (الطعن رقم ٩٠٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٦) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ٤ - للمدعى تقديم طلبات عارضة تتضمن تغييرا في سبب الدعوى مع بقاء موضوع الطلب الاصل على حاله . م ٣/١٢٤ مرافعات . |
| ٦٨٣ | ١٤٧ | (الطعن رقم ٣٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٧) |
| | | (د) تكييف الدعوى : |
| | | ١ - تكييف التفريق بين الزوجين بسبب اعتناق الزوجة الاسلام واثاء الزوج الدخول فيه خضوعه للشريعة الاسلامية باعتبارها اخانون العام في مسائل الاحوال الشخصية م ١٠ مدنى . اعتبار التفريق لهذا السبب طلاقا وليس بطلانا للزواج يعود الى بداية العقد (مال في حضانه) . |
| ١٧٣ | ٤١ | (الطعن رقم ٧٦ لسنة ٥٢ ق (احوال شخصية) - جلسة ١٩٨٧/١/٢٧) |
| | | ٢ - محكمة الموضوع غير مفيدة في تكييف الطلبات بوصف الخصوم لها . التزامها بالتكييف القانونى الصحيح . |
| ٢٨٩ | ٦٦ | (نطقن رقم ٧٩٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٢) |
| | | ٣ - قصور الحكم المطعون فيه الانفصاح عن سنده القانونى . لا بطلان متى كان صحيحا في نتيجته . لمحكمة النقض استكمال هذا القصور . حقها في تكييف الواقعة اعتمادا على ما حصلته محكمة الموضوع . |
| ٥٦٦ | ١٢٢ | (الطعن رقم ٤١١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٩) |
| | | ٤ - سلطة محكمة الموضوع في تحديد الاساس القانونى الصحيح للدعوى . عدم اعتباره تغييرا لسببها أو موضوعها . |
| ٦٧٣ | ١٤٥ | (الطعن رقم ٦١٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٦) |
| | | ٥ - محكمة الموضوع . عدم تقيدها في تكييف الدعوى بما يسبغه الخصوم عليها . وجوب اسباغ التكييف الصحيح عليها . |
| ٦٩٤ | ١٤٩ | (الطعن رقم ١٧٣٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٠) |

| الصلحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | خامساً :- نظر الدعوى أمام المحكمة : |
| | | (١) الخصوم فى الدعوى : |
| | | ١ - اشخاص الخصومة : |
| | | ١ - اختصاص الطعنين بصفتهم سائين لشركة وليس بصفتهم الشخصية . تضمين منطوق الحكم الرامهما وآخر بالدين . لا يتصرف اليهم بصفتهم الشخصية بل قضاء ضد الشركة . |
| ٥٠٢ | ١٠٨ | (الطعن رقم ٩٨٣ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٣٠) |
| | | ٢ - الخصومة . عدم انعقادها الا بين الاحياء . والا كانت معدومة لا اثر لها . |
| ٦٩٤ | ١٤٩ | (الطعن رقم ١٧٢٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٠) |
| | | ٢ - غياب المدعى وشطب الدعوى : |
| | | قرار الشطب الذى يصدره القاضى المنتدب للتحقيق . باطل . اثره . للخصوم تمجيل السير فى الدعوى دون التقييد بالميعاد المنصوص عليه بالمادة ٨٢ مرافعات . |
| ١٠٩ | ٢٨ | (الطعن رقم ٦٣٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٤) |
| | | (ب) اجراءات الجلسة : |
| | | وجوب صدور الحكم من نفس الهيئة التى سمعت المرافعة وشاركت فى المداولة . شرط لصحته . تحققه بحضور القضاة جلسة المرافعة الاخيرة . م ١٦٧ مرافعات . |
| ٤٨١ | ١٠٩ | (الطعن رقم ١٢٣٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٩) |
| | | (ج) الدفاع فى الدعوى : |
| | | ١ - ثبوت عدم اعلان الاستئناف عليها بصحيفة الاستئناف فى الميعاد او تنازلها عن الحق فيه . تمسكها بالدفع باعتبار الاستئناف كان لم يكن . القضاء برفض الدفع والفصل فى الموضوع بناء على أن حضورها بالجلسة يصحح البطالان . خطأ . |
| ٣ | ١ | (الطعن رقم ٢٢٩٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٢/٢/٨ هيئة عامة) |

| القاعدة/الصفحة | |
|----------------|---|
| | ٢ - الدفع بعدم قبول الدعوى بحالتها لعدم اختصاص شرك المظنون عليه في عقد البذل وسائر المستأجرين للأرض . مغاير للدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي كامل صفة المؤسس على أن ذلك يتضمن صفقة واحدة لا تقبل التجزئة وذلك في مضمونه ومبناه . |
| ١٦٨ ٢٩ | (الطعن رقم ١٠٨٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٤) |
| | ٣ - الطلب أو وجه المدافع الجازم الذي تلزم محكمة الموضوع بالإجابة عليه في حكمها . شرطه . تمسك المشتري بعدم انتقال الملكية بالتسجيل إلى المشتري الآخر من ذلك البائع حتى ينزع المبيع من يده . دفاع جوهرى . اغفال الرد عليه . قصور . |
| ١٩١ ٤٤ | (الطعن رقم ١٠٥٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٨) |
| | ٤ - قرينة قوة الامر القضى م ١/١٠١ اثبات . شرطها . وحدة الموضوع في كل من الدعويين . استقلال محكمة الموضوع ببحث هذه الوحدة متى استندت الى اسباب تؤدي الى النتيجة التى انتهت اليها . |
| ٢٠٧ ٤٩ | (الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٤) |
| | ٥ - مناوئة المدينين في الفوائد التى ألزمهم بها امر الاداء بعد ان صار نهائيا . استخلاص الحكم المظنون فيه أنها منازعة تنفيذ موضوعية نتيجة فرض الحراسة عليهم وتأمين ممتلكاتهم ولا تنطوى على اخلال بقوة الامر القضى . نتائج . |
| ٢٠٧ ٤٩ | (الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٤) |
| | ٦ - الدفاع الذى تلزم المحكمة بتحقيقه أو الرد عليه . ماهيته . |
| ٣١٨ ٧٣ | (الطعن رقم ١٢٥٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٥) |
| | ٧ - الدفع بالتقادم . عدم تعلقه بالنظام العام . وجوب التمسك به امام محكمة الموضوع . عدم جواز اثارته لأول مرة امام محكمة النقض . |
| ٤٥٥ ١٠١ | (الطعن رقم ٦٨١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦) |
| | ٨ - حق الدفاع والمرافعة الشفوية . مكفول لاطراف النزاع في الدعوى . حق المحكمة في تنظيمه رغم النص على اجرائه فى أول جلسة م . |
| ٤٨٧ ١٠٦ | ٩٧ مرافعات . (الطعن رقم ١٢٣٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٩) |

| القاعدة | الصفحة |
|---------|---|
| | ١ - الدفع يعدم القبول الذى تعنيه المادة ١١٥ مرافعات . ماهيته . هو الذى يرمى الى الطعن بعدم توافر الشروط اللازمة لسماع الدعوى وهى الصفة والمصلحة والحق فى رفع الدعوى . عدم اختلاط ذلك بالدفع المتعلقة بشكل الاجراءات التى تبدى قبل التكلم فى الموضوع ولا بالدفع المتعلقة باصل الحق المتنازع عليه . |
| ١١٠ | ٥١٢ (الطعن رقم ٦٢٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٣٠) |
| | ١٠ - الدفع بعدم قبول دعوى المسؤولية قبل التنازل م٠ ٩٩ من قانون التجارة . قيامه على افتراض رضا المرسل اليه بالعيب الذى حدث أثناء النقل وكان ظاهرا وقت الاستلام وتنازله عن مطالبة الناقل بالتعويض عنه بما يستقط حقه فى الدعوى . ماهيته . دفع موضوعى مما تعنيه المادة ١١٥ مرافعات . مؤدى ذلك . جواز ابدائه فى أية حالة تكون عليها الدعوى ولو لأول مرة فى الاستئناف . |
| ١١٠ | ٥١٢ (الطعن رقم ٦٢٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٣٠) |
| | ١١ - التزام البائع بضمان التعرض م٠ ٤٣٩ مدنى . مناهة . الا يكون عقد البيع باطلا . لكل من المتعاقدين التمسك بالبطلان بطريق الدفع او الدعوى . |
| ١١١ | ٥١٦ (الطعن رقم ١٤٠٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٣١) |
| | ١٢ - محكمة الموضوع . اغفال الحكم الرد على دفاع غير جوهري . لا يعدم قصورا . |
| ١١٣ | ٥٢٧ (الطعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١) |
| | ١٣ - محكمة الموضوع . غير ملزمة باجابة طلب الخصوم ندب خبير فى الدعوى . علة ذلك . |
| ١٣٢ | ٦١٢ (الطعن رقم ١٠٢٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٦) |
| | ١٤ - الغاء الفصل الخاص بدفع الدعوى قبل الجواب عنها من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . مؤداه . وجوب اعمال القواعد المنصوص عليها فى قانون المرافعات بشأن ابداء الدفع الشكلية . عدم ابداء الدفع المتعلقة بالاجراءات وكافة الاوجه التى يقوم عليها كل منها دفعة واحدة قبل التكلم فى موضوع الدعوى . اثره . سقوط الحق فيما لم يبد منها . |
| ١٤٠ | ٦٤٥ (الطعن رقم ٩٩ لسنة ٥٤ ق - «احوال شخصية» جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨) |

| الصفحة | القائمة | |
|--------|---------|---|
| | | ١٥ - الأثر الناقل للاستئناف • مؤداه • ما آثاره المستأنف عليه المحكوم له بطلباته أمام محكمة أول درجة من أوجه دفاع ودفع • اعتباره مطروحا على محكمة الاستئناف طالما لم يتم التنازل عنها دون حاجة لاستئناف فرعى عنه . |
| ٦٨٣ | ١٤٧ | (الطعن رقم ٣٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٧) |
| | | (د) تقديم المستندات والمذكرات : |
| | | ١ - دعوى المخاصمة . فصل المحكمة في تعلق أوجه المخاصمة بالدعوى وجواز قبولها . أساسه . ما يرد في تقرير المخاصمة والأوراق المودعة معه • عدم جواز تقديم أوراق ومستندات أخرى • المادتان ٤٩٥ و ٤٩٦ مرافعات . ضم أوراق أمر وقضى به أصول المستندات . مخالفة القانون . |
| ٢٧٦ | ٦٣ | (الطعن رقم ١٧٩١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٩) |
| | | ١ - تقديم صورة شمسية للأحكام والأوراق محل المخاصمة . استبعاد المحكمة لها كدليل في دعوى المخاصمة . لا خطأ . علة ذلك . |
| ٢٧٦ | ٦٣ | (الطعن رقم ١٧٩١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٩) |
| | | (هـ) إعادة الدعوى للمرافعة : |
| | | اجابة طلب فتح باب المرافعة والتصريح بتقديم مستندات . من اطلاقات محكمة الموضوع . اغفال الإشارة الى هذا الطلب . رفض ضمنى له . |
| ٦٠ | ١٧ | (الطعن رقم ٨٧٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١) |
| | | سادسا : المسائل التي تعرض سبب الخصومة : |
| | | (١) وقف الدعوى : |
| | | ١ - تقديم طلب لرد القاضى . اثره . وقف الدعوى بقوة القانون الى ان يحكم في الطلب نهائيا . تقديم طلب آخر بعد انقضاء برفض الطلب الاول او سقوط الحق فيه او عدم قبوله او بالبات التنازل عنه . لا يترتب عليه وقف الدعوى ولو وجه الى قاضى آخر . جواز الحكم بالوقف من المحكمة التي تنظر الدعوى . |
| ١٠٢ | ٢٧ | (الطعن رقم ٤٨٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٤) |

| الصلحة | القاعدة | النص |
|--------|---------|--|
| | | ٢ - دعوى التزوير الأصلية والادعاء الفرعى بالتزوير . الالتجاء الى كل منهما - مناطه . قيام الخصومة فى مرحلة الاستئناف وتوقف الفصل فيها على الفصل فى الادعاء بالتزوير ضد آخرين ممن يفيدون من المحرر ولا يجوز اختصاصهم لأول مرة فى هذه المرحلة . مؤداه . وجوب الالتجاء الى دعوى التزوير الأصلية مع وقف نظر الاستئناف حتى يفصل فيها بحكم تكون له قوة الامر المقضى . |
| ٧٤٧ | ١٦٠ | (الطعن رقم ١٩٨٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٢٦) |
| | | (ب) انقطاع سير الخصومة : |
| | | ١ - ميعاد السنة المقرر لسقوط الخصومة طبقا للمادة ١٣٤ مرافعات . عدم اعتباره مرعيا الا اذا تم اعلان ورقة التوفى بالتعجيل خلاله م ٥ مرافعات عدم كفاية ايداع صحيفة التعجيل قلم الكتائب أو تسليمها لقلم المحضرين فى غرضونه . |
| ٥٢٣ | ١١٢ | (الطعن رقم ١٤٠٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢١) |
| | | ٢ - قواعد انقطاع سير الخصومة بما فيها وقف مواعيد المرافعات . مقررته لحماية الخصم الذى قام به سبب الانقطاع دون الاخر . وفاة أحد الخصوم أثناء انقطاع سير الخصومة لوفاة اخر . لا يترتب عليه وقف مدة السقوط أو امتدادها . وجوب موالات المدعى السير فى الدعوى قبل انقضاء مدة السنة على آخر اجراء صحيح تم فى مواجهة الخصوم قبل وفاة أولهم . علة ذلك . |
| ٥٢٣ | ١١٢ | (الطعن رقم ١٤٠٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢١) |
| | | (ج) ترك الخصومة : |
| | | تنازل الطالب عن أحد الطلبات . لا تأثير له على المطلب الاخر . |
| ٥٤ | ١٥ | (الطلب رقم ٨١ لسنة ٥٦ ق « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨٧/٦/٢٣) |
| | | (د) سقوط الخصومة : |
| | | ١ - انطباق معاهدة بروكسل سواء لتوافر شروطها أو للانسانى فى سند الشحن على خضوعه لها . اثره . سريان احكام هذه المعاهدة وحدها سواء ما تعلق منها بالتواعد الموضوعية أو الاجراءات واستتبعات احكام المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من قانون التجارة البحرى . علة ذلك . |
| ٤٢٩ | ٩٦ | (الطعن رقم ٧٨٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٣) |

| المرجع | القاعدة | المادة |
|--------|---------|--|
| | | ٣ - سقوط الخصومة لمضى أكثر من سنة على آخر اجراء صحيح . م |
| | | ١٣٤ مرافعات . اتصاله بمصلحة الخصم . جواز التنازل عنه ضراحة أو ضمنا . تمسك صاحب المصلحة بالسقوط . اثره . سقوطها بالنسبة لباقي الخصوم في حالة عدم التجزئة . |
| ٤٦٤ | ١٠٣ | (الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦) |
| | | سابعا : انواع من الطعوى : |
| | | (١) دعوى صحة التصاقل : |
| | | ١ - التأشير بالحكم النهائي الصادر في الدعوى التي قيدت صحيفتها في السجل العيني خلال خمس سنوات من تاريخ صيرورته نهائيا . |
| | | آثره . اعتباره حجة على الغير ممن ترتبت لهم حقوق عينية على العقار واثبتت لمصلحتهم بيانات في السجل العيني بأثر رجعي ينسحب الى وقت قيد صحيفة الدعوى . الاحكام التي صدرت قبل العمل بقانون السجل العيني ولم تكن قد أشر بها . وجوب التأشير خلال خمس سنوات من تاريخ العمل به . م ٣٣ منه . |
| ٣١٨ | ٧٣ | (الطعن رقم ١٢٥٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٥) |
| | | ٢ - القضاء بطلب صحة ونفاذ عقد بيع وتثبيت ملكية المستأنف لذات المبيع . تناقض . ملة ذلك . |
| ٤٣٩ | ٩٨ | (الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦) |
| | | (ب) دعوى صحة التوقيع : |
| | | دعوى صحة التوقيع . الغرض منها . |
| ٤١٢ | ٩٢ | (الطعن رقم ١٢١٤ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٩) |
| | | (ج) دعوى التزوير : |
| | | مبدأ شخصية العقوبة . ماهيته . الاستنباط في المحاكمة الجنائية أو العقاب . غير جائز . الحكم بعدم قبول دعوى التزوير الأصلية المقامة من الطاعة بتزوير تحقيقات جنائية أجريت مع ابنها . صحيح في القانون . |
| ٦٦١ | ١٠١ | (الطعن رقم ٨٦٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٤) |

| الصفحة | القائمة | (د) دعاوى الحياة : |
|--------|---------|---|
| ٢١٥ | ٥ | ١ - التعرض الذى يبيح لحائز العقار رفع دعوى منع التعرض . ماهيته . وجوب رفعها خلال سنة من حصول التعرض . م ٩٦١ مدنى . تتابع اعمال التعرض الصادرة من شخص واحد وترايطها . سريانه . احتساب مدة السنة من تاريخ آخر عمل منها . احتساب مدة السنة من تاريخ اول عمل منها . شرطه . ان يكون ما يكفى لاعتبارها تعرضا او اذا تعددت مع تباعدها واستقلال كل منهما عن الآخر او صدورهما عن أشخاص مختلفين . |
| ٢٣٨ | ٥٥ | (الطعن رقم ٢٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٨) ٢ - فوات مدة المسنة دون رفع دعوى استرداد الحياة . م ٩٥٨ مدنى . مؤداه . انقضاء الحق فى رفعها . انقطاع هذه المدة بالمطالبة انقضائية . م ٣٨٣ مدنى . اعتبار الدعوى مرفوعة بايداع صحيفة قلم كتاب المحكمة . م ٦٣ مرافعات . |
| ٢٣٨ | ٥٥ | (الطعن رقم ١٣١٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢) ٣ - دعوى استرداد الحياة . قيامها على الاعتداء غير المشروع . عدم اشتراط نية التملك عند واضع اليد . يكفى لقبولها ان يكون لرافعها حياة مادية حالة تجعل يده متصلة بالعقل اتصالا فعليا قائما فى حلة وقسوع الفص . العبرة فى ثبوت الحياة بما يثبت قيامه فعلا ولو خالف الثابت بمستنداته . |
| ٢٣٨ | ٥٥ | (الطعن رقم ١٣١٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢) ٤ - دعوى استرداد الحياة . لا يشترط لقبولها ان يكون سلبها مصحوبا بايذاء او تعد على شخص الحائز او غيره . كفاية سلبها قهرا . |
| ٢٣٨ | ٥٥ | (الطعن رقم ١٣١٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢) (هـ) دعوى المخاصمة : |
| ٤٨٧ | ١٠٦ | ١ - دعوى المخاصمة . اساسها القانونى . المسئولية الشخصية للمقاضى او عضو النيابة فيما يتعلق بأعمال وظيفتها . مؤدى ذلك . عدم جواز مسئولة النائب العام عن أعمال لم تصدر منه شخصيا . اساسه . تبعية أعضاء النيابة العامة له تبعية وظيفية لا تدخل فى نطاق التبعية التضمينية التي يسأل فيها المتبوع عن أعمال تابعة . (الطعن رقم ١٢٣٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٩) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ٣ - عدم لزوم حضور المعضو المخاصم بنفسه أمام الهيئة التي تنظر دعوى المخاصمة . م ٤٩٦ مرافعات . |
| ٤٨٧ | ١٠٦ | (الطعن رقم ١٢٣٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٩) |
| | | ٣ - الاصل عدم خضوع القاضي في نطاق عمله للمساءلة القانونية . الاستثناء . وروده على سبيل الحصر . م ٤٩٤ مرافعات . مناطه . |
| ٤٨٧ | ١٠٦ | (الطعن رقم ١٢٣٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٩) |
| | | ٤ - اسباب المخاصمة . الفش والتدليس والخطأ المهني الجسيم . ماهية كل منها . تقدير جسامه الخطأ واستظهار قصد الانحراف . من مسائل الواقع . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع طالما كان دائما . |
| ٤٨٧ | ١٠٦ | (الطعن رقم ١٢٣٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٩) |
| | | ٥ - دعوى المخاصمة . الفصل في مرحلة تعلق أوجه المخاصمة بالدعوى وقبلها . نطاقه . ما ورد بتقرير المخاصمة وما يقدمه القاضي أو عضو النيابة من مستندات والأوراق المودعة ملف الدعوى الموضوعية . عدم جواز تقديم مستندات أخرى من المخاصم . |
| ٤٨٧ | ١٠٦ | (الطعن رقم ١٢٣٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٩) |
| | | ثامنا : مسائل متنوعة : |
| | | ١ - التسخير في الصورية . عدم اقتصراره على التصرفات . جوازه في الخصومة والاجراءات القضائية . شرطه . الا يقصد به التحايل على القانون فيكون غير مشروع . |
| ١٤٢ | ٣٤ | (الطعن رقم ٢٢٠٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢١) |
| | | ٢ - عدم التزام محكمة الموضوع باحالة الدعوى الى التحقيق لاثبات ما يجوز اثباته بشهادة الشهود . شرطه . أن تبين في حكمها ما يسوغ رفضه . |
| ١٤٢ | ٣٤ | (الطعن رقم ٢٢٠٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢١) |

القاعدة
المصلحة

(ر)

رسوم - ريع

رسوم

اولا : الرسوم القضائية :

تقدير الرسوم بالنسبة لطلب الفسخ بقيمة الاشياء المتنازع عليها .
م ٣/٧٥ ق ٩٠ لسنة ١٩٤٤ . مفاده . وجوب تقدير رسوم طلب فسخ
عقد الشركة بقيمة رأس مال الشركة الثابت في العقد المطلوب فسخه .
(الطعن رقم ١٨٧٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١١)

٢٣٦ ٥٤

ثانيا : المعاضدة في امر تقدير الرسوم التكميلية :

الحكم الصادر في التظلم من امر تقدير الرسوم التكميلية على المحرر
المشهر . عدم قابليته للطعن متى فصل في المنازعة بشأن تقدير الرسم .
فصله في منازعات أخرى . خضوعه للقواعد العامة في الطعن .
(الطعن رقم ١٦٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٧)

٧٢٣ ١٥٣

ثالثا : رسم الاستهلاك :

رسم الاستهلاك المفروض بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٧ . سريانه على
البضاعة المستوردة التي لم يكن قد تم الافراج عنها قبل نفاذه حتى لو كان
وصولها الى البلاد سابقا على ذلك . لا يغير من ذلك عدم تحصيل مصلحة الجمارك
لهذا الرسم قبل الافراج عن البضاعة . علة ذلك .

١٦٣ ٣٩

(الطعن رقم ٨٩٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٦)

رابعا : الرسوم المحلية :

قرار المحافظ بفرض رسم محل بدائرة محافظته . صحيح . علة ذلك .
له اختصاصات الوزير في الشئون المالية . م ٢٤ ق الحكم المحلي رقم ٥٧
لسنة ١٩٧١ .

٢٠١ ٤٧

(الطعن رقم ٦٢٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٩)

ربيع

التزام البائع بالتسليم غير المؤجل . مؤذاه . حتى اشترى في ثمار
المبيع . تخلف المشتري عن الوفاء بالثمن المستحق الدفع في الحال . اثره .
حق البائع في حبس المبيع . المادتان ٢/٤٥٨ ، ١/٤٥٦ مدني .
(الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦)

٤٣٩ ٩٨

القاعد

الصفحة

(ش)

شركات - شفعة - شهر عقارى

شركات

ماهية الشركة :

١ - الشركة . ماهيتها . محل عقد الشركة هو تكوين رأس مال مشترك من مجموع حصص الشركاء بقصد استقلاله للحصول على ربح يوزع بينهم . لا رابطة بين ذلك وبين ما قد يكون من مباشرة الشركاء لنشاطهم المشترك فى عين- يستأجرها أحدهم . علة ذلك .

٣٩٢ (الطعن رقم ٧٩٠ لسنة ٥٦ - جلسة ١٦/٣/١٩٨٧)

٢ - قيام مستأجر العين بإشتراك آخر معه فى النشاط المالى الذى يباشره فيها عن طريق تكوين شركة بينهما . ماهيته . عدم انطواء ذلك بذاته على معنى تخلى المستأجر لتلك العين عن حقه فى الانتفاع بها سواء كلها أو بعضها الى شريكه فى المشروع المالى .

٣٩٢ (الطعن رقم ٧٩٠ لسنة ٥٦ - جلسة ١٦/٣/١٩٨٧)

تكوين الشركة :

تكوين الشركة . أثره . ان تكون لها ذمة مالية مستقلة عن ذمم الشركاء فيها . مؤدى ذلك . توقيع مديرها أو من يمثله بعنوانها ينصرف أثره اليها ولا ينصرف اليه بصفته الشخصية .

٢٩٤ (الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ٢٣/٢/١٩٨٧)

ثبوت الشخصية الاعتبارية للشركات :

- الشخصية الاعتبارية . ثبوتها للدولة والوحدات التابعة لها وللشركات . المادتان ٥٢ ، ٥٣ مدنى . مؤداه . استقلال الشخصية الاعتبارية لتلك الوحدات والشركات رغم تبعيتها للدولة . أثر ذلك . احقيتها فى طلب الشفعة فى العقار المبيع من الدولة لاي وحدة تابعة لها باعتبارها من الغير .

١٢١ (الطعن رقم ٢٢٤٣ ، ٢٣٦٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٥/١/١٩٨٧)

القائمة الصفحة

فتح عقد الشركة :

تقدير الرسوم بالنسبة لطلب الفسخ بقيمة الاشياء المتنازع عليها .
م ٣٢/٧٥ لسنة ١٩٤٤ . مفاده . وجوب تقدير رسوم طلب فسخ عقد
الشركة بقيمة رأس مال الشركة الثابت في العقد المطلوب فسخه .

٢٣٦ ٥٤

(الطعن رقم ١٨٧٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١١)

الشركة الفعلية :

١ - الشركة الباطلة لعدم شهر ونشر عقدها . اعتبارها قائمة فعلا فيما
بين الشركاء . في الفترة من تكوينها الى طلب البطلان . المادتان ٥١ ، ٥٤ من قانون
التجارة . شرطه . أن تكون هذه الشركة قد باشرت بعض أعمالها فعلا .

٤٢٣ ٩٤

(الطعن رقم ١٣٩٣ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٣)

٢ - بطلان عقد الشركة لعدم شهره ونشره . بسوت انها لم تباشر
نشاطها الذي تكونت من أجله . مؤداه . رجعية أثر هذا البطلان فيما بين
الشركاء وعودتهم الى الحالة التي كانوا عليها قبل التعاقد واسترداد كل منهم
حسته التي قدمها سواء كانت نقدا أو عينا .

٤٢٣ ٩٤

(الطعن رقم ١٣٩٣ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٣)

انقضاء شركات الاشخاص :

انقضاء شركات الاشخاص ب وفاة أحد الشركاء وخضوعها لتصفية وقسمة
أموالها . جواز النص في عقد الشركة على استمرارها في حالة موت أحد
الشركاء فيما بين الباقيين منهم أو مع ورثة الشريك المتوفى . مؤدى ذلك .

٧١ ١٩

(الطعن رقم ٨٥٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٥)

تأميم الشركات :

- إلغاء تصريح المصانع والمنشآت الميينة في الجدول رقم ٣ المرافق
للقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٣ . مؤداه . توقف تلك المصانع والمنشآت عن
نشاطها وعدم امتداد أثر هذا الإلغاء الى المساس بملكية اصحابها لموجودات
هذه المصانع المبادية والمعنوية بما فيها العلامات التجارية . لا يفوز من ذلك
وضع معامل الادوية تحت اشراف المؤسسة العامة للادوية . علة ذلك .

٣٠٦ ٧٠

(الطعن رقم ٧٢٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٣)

| الصفحة | القاعدة | شفعة |
|--------|---------|---|
| | | <p>أولا : أسباب الشفعة :</p> <p>الجوار الذى يجيز الاخذ بالشفعة • تقديره • استقلال محكمة الموضوع به • حسبها اقامة قضائها على أسباب سابقة •</p> <p>(الطعن رقم ٢٢٤٣ ، ٢٣٦٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٥)</p> <p>ثانيا : الحق فى الشفعة :</p> <p>١ - الحق فى الشفعة • ثبوته للشخص الاعتبارى أسوة بالشخص الطبيعى • م ٣٩٦ مدنى • علة ذلك • النص القانونى الواضح • لا محل للخروج عليه أو تأويله يدعى الاستهداء بحكمة التشريع وقصد الشارع منه •</p> <p>(الطعن رقم ٢٢٤٣ ، ٢٣٦٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٥)</p> <p>٢ - الشخصية الاعتبارية • ثبوته للدولة والوحدات التابعة لها وللشركات • المادتان ٥٢ ، ٥٣ مدنى • مؤداه • استقلال الشخصية الاعتبارية لتلك الوحدات والشركات رغم تبعيتها للدولة • اثر ذلك • احقيتها فى طلب الشفعة فى العقار المبيع من الدولة لاي وحدة تابعة لها باعتبارها من الغير •</p> <p>(الطعن رقم ٢٢٤٣ ، ٢٣٦٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٥)</p> <p>٣ - البائع • له طلب الشفعة فى البيع الصادر من المشتري أو من أحد من تلقوا الحق عنه متى توافرت شروط الطلب •</p> <p>(الطعن رقم ١٢١٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨)</p> <p>٤ - الحق فى الشفعة • من الحقوق التى يجرى فيها التوارث •</p> <p>(الطعن رقم ١٢١٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨)</p> |
| ١٢١ | ٣٠ | |
| ١٢١ | ٣٠ | |
| ٦٣١ | ١٣١ | |
| ٦٣١ | ١٣٧ | |

ثالثاً : سقوط الحق في الشفعة :

الحكم بالشفعة • مناطه • ألا يقوم مانع من موانعها أو يتخلف شرط من شروطها أو يتحقق سبب من أسباب سقوطها • بيع الشفع المفقار المشفوع به قبل صدور الحكم النهائي بثبوت حقه في الشفعة ، وبيع ملك الغير إذا لم يستعمل المشتري حقه في إبطاله وآلت ملكية المبيع للبائع من أسباب سقوط الحق في الشفعة •

(العطن رقم ١٢١٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨)

رابعاً : مسائل متنوعة :

انتهاء إجراءات الادعاء الفرعى بالتزوير بالتنازل عن التمسك بالورقة المطعون فيها • م ٥٧ اثبات • مؤداه • استبعادها من الدعوى الأصلية واسقاط حجيتها • لازم ذلك • توجيه الادعاء بالتزوير إلى كل من يتمسك بالورقة • التنازل عن التمسك بها • وجوب أن يكون من جميع الخصوم التمسكين بها • التنازل الصادر من بعضهم • لا أثر له على الباقيين • لهم اثبات صحتها • (مثال في شفعة) •

(العطن رقم ٣٢٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٥)

| اللائحة | الصفحة |
|---------|--------|
| ١٣٧ | ٦٣١ |
| ٨٧ | ٣٨٨ |

شهر عقارى

١ - التأشير بالحكم النهائي الصادر فى الدعوى التى قيدت صحيفتها فى السجل العينى خلال خمس سنوات من تاريخ صيرورته نهائيا . أثره .
اعتباره ججه على الغير ممن ترتبت لهم حقوق عينية على العقار واثبتت لمصلحتهم بيانات فى السجل العينى بأثر رجعى ينسحب الى وقت قيد صحيفة الدعوى .
الاحكام التى صدرت قبل العمل بقانون السجل العينى . ولم تكن قد أشربها .
وجوب التأشير خلال خمس سنوات من تاريخ العمل به . م ٢٢ منه .

(الطعن رقم ١٢٥٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٥)

٣١٨ ٧٣

٢ - حق الارتفاق . ماهيته . تكليف يشغل العقار المرتفق به لغائمة العقار المرتفق . عدم حرمان مالك العقار الخادم من مباشرة حقوقه على ملكه .
شرطه . عدم المساس بحق الارتفاق . مخالفة ذلك . أثره . التزامه بإعادة الحال الى ما كانت عليه مع التمييز ان كان له مقتضى . طلب مالك العقار المرتفق ابطال تصرف المالك فى العقار المرتفق به أو محو تسجيله . غير جائز . المادتان ١٠١٥ و ١٠٢٣ مدنى .

(الطعن رقم ٥٧٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٨)

٥٥٠ ١١٨

٣ - الحكم الصادر فى التظلم من أمر تقدير الرسوم التكميلية على المحرر المشهور . عدم قابليته للطعن متى فصل فى المنازعة بشأن تقدير الرسم .
فصله فى منازعات أخرى . خضوعه للقواعد العامة فى الطعن .

(الطعن رقم ١٦٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٧)

٧٢٣ ١٥٣

اللائحة الصفحة

(ص)

سورية

اولا : مسائل عامة :

١ - طلب انهاء عقد ايجار الارض الفضاء لانتهاه مدته • عدم منازعة الطاعن فيه امام محكمة الموضوع • النقص عليه بالصورية • سبب جديد • عدم جواز التحدى به لأول مرة امام محكمة التقض .

(الطعن رقم ٩٤٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٨)

٨١ ٢٢

٢ - حق دائني المتعاقدين والخلف الخاص في التمسك بالعقد الظاهر في مواجهة من يتمسك بالعقد الحقيقي طبقا لاحكام الصورية • م ٢٤٤ مدني • تقدمه على حق الوارث الذي يظن على تصرف مورثه بأنه يخفى وصية • علة ذلك • الوارث يستفيد حقه من قواعد الارث التي تعتبر من النظام العام ولا يستلمه من المورث ولا من العقد الحقيقي • عدم اعتباره من ذوي الشأن الذي تجرى المفاضلة بينهم طبقا لها • مؤداه • عدم قبول التمسك بالعقد الظاهر في مواجهة حقه في الارث •

(الطعن رقم ١٢٥٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٤)

٤٣٣ ٩٧

٣ - دفاع قانوني يخالطه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع • عدم جواز اثارته لأول مرة امام محكمة التقض (مثال في صورية) •

(الطعن رقم ١٣٨٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١)

٥٢٧ ١١٣

ثانيا : الصورية بطريق التسخير :

التسخير في الصورية • عدم اقتضائه على التصرفات • جوازه في الخصومة والاجراءات القضائية • شرطه • ألا يقصد به التحايل على القانون فيكون غير مشروع •

(الطعن رقم ٢٢٠٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢١)

١٤٢ ٣٤

ثالثاً : اثبات الصورية :

- ١ - تقدير أدلة الصورية وأقوال الشهود واستخلاص الواقع منها .
سلطة مطلقة لمحكمة الموضوع بلا معقب عليها . شرطه .
(الطعن رقم ١٢٥٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٥)

٣١٨ ٧٢

- ٢ - انتفاء شروط القرينة القانونية المنصوص عليها في المادة ٩١٧ مدني . لا يحول دون استنباط إضافة التصرف الى ما بعد الموت من قرائن قضائية أخرى . استقلال قاضي الموضوع بتقدير هذه القرائن .
(الطعن رقم ١٢٥٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٤)

٤٣٣ ٩٧

القائمة الضريبة

(ض)

ضرائب

أولا : الضريبة على كسب العمل :

١ - الضريبة على المرتبات • وعأوها • المزايا الممنوحة عوضا عن نفقات يتكبدها صاحب الشأن في سبيل أدائه لعمله • ليست دخلا • مؤدى ذلك • عدم خضوعها للضريبة •

(الطعن رقم ٤٧٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢) ٣٤٥ ٧٩

٢ - بدل الاغتراب • خضوعة للضريبة • شرطه •

(الطعن رقم ٤٧٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢) ٣٤٥ ٧٩

٣ - اعتداد الحكم المطعون فيه بسمى بدل الاغتراب دون الوقوف على سبب تقريره أو وجوه انفاقه ودون التقيد بما هو ثابت في الاوراق من تحمل الشركة المطعون ضدها بصروفات اقامة مدير فرعها في مصر وسفروها اليها • مخالفة للقانون وقصور •

(الطعن رقم ٤٧٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢) ٣٤٥ ٧٩

ثانيا : الضريبة العامة على اليراد :

مبلغ الإعفاء المقرر للاعباء العائلية في الضريبة على المرتبات • م ٦٠ ق ١٥٧ لسنة ١٩٨١ • عدم خضوعة للضريبة العامة على الدخل • علة ذلك •

(الطعن ١٢٨٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٩) ١٣٥ ٣٢

ثالثا : ضريبة التركات :

١ - تحديد وصف الاراضى الداخلة في عناصر الشركة وتقدير قيمتها • العبرة فيه هو بنوعية الضريبة المفروضة عليها في الوقت الذى انتقلت فيه الاموال الى ملكية الوارث •

(الطعن رقم ١٢٤٥ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٧/٥/٢٥) ٧٤٤ ١٥٨

| الصفحة | القائمة | |
|--------|---------|---|
| ٧٤٤ | ١٥٨ | ٢ - ثبوت أن الاراضي موضوع النزاع كان مربوطة عليها ضريبة الاطيان الزراعية وقت وفاة مورثه الطاعنين طبقا للمادة ١ ق ١١٣ لسنة ١٩٣٩ بشأن ضريبة الاطيان الزراعية ولم يثبت ادخالها ضمن حدود المدينة واخصاها لضريبة العقارات المبنية او الاراضي الفضاء المعدة للبناء . مؤداه . اعتبارها ارضا زراعية تقدر قيمتها بما يعادل عشرة أمثال القيمة الايجارية المتخذة أساسا لربط الضريبة . م ٣٦ ق ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ المعدل . (الطعن رقم ١٢٤٥ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٧/٥/٢٥) |
| | | رابعا : الضريبة على التصرفات العقارية : |
| | | سريان الضريبة على التصرفات العقارية التي تم شهرها اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٧٤ . م ٥٦ ق ٤٦ لسنة ١٩٧٨ . عدم سريانها على العقود العرفية التي تم التصديق على التوقيعات فيها وسداد رسم التسجيل قبل أول يناير سنة ١٩٧٤ ولو تراخت باقى اجراءات التسجيل الى ما بعد هذا التاريخ . ع ذك . |
| ٢٦٧ | ٦٨ | (الطعن رقم ٦٥٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٣) |
| | | خامسا : التقادم الضريبي : |
| | | التقادم الضريبي . بدء سريانه من اليوم التالى لانتهاى ميعاد تقديم الاقرار او من تاريخ اخطار الممول للمصلحة فى حالة عدم تقديمه الاقرار . الربط عن نشاط مخفى أو عناصر مخفاء . سريان التقادم بالنسبة له من تاريخ علم مصلحة الضرائب بذلك . المواد ٤٧ مكررا ، ١/٩٧ ، ٩٧ مكرر (١) ، (٢) ق ١٤ لسنة ١٣٩٩ . |
| ٣٩٥ | ٨٩ | (الطعن رقم ٥٩٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٦) |

الصفحة

الترتيب

عقد - عمل

عقد

أولاً : أركان العقد وشروط انعقاده :

١ - النية في التعاقد :

الوكالة الخاصة . نطاقها . ورودها على عمل معين . مقتضاه .
شمولها ثوابه ولوازمه الضرورية . م ٧٠٢ مدني .

(الظمن رقم ١٢٥٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٦)

٣١٨ ١٣٣

ب - بطلان العقود واجازتها :

« العقد الباطل »

قاعدة زوال العقد منذ إبرامه كائر للقضاء ببطلانه . عدم أعمالها
في خصوص بدء سريان تقادم التصويض على العمل غير الشروع الذي
قضى على أساسه بالبطلان . علة ذلك . عدم تحقق الضرر الفعل الا من
يوم الحكم بالبطلان . م ١٧٢ مدني .

(الظمن رقم ١٨٢٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦)

٤٤٨ ٩٩

« اجازة العقد القابل للإبطال »

الاجازة الضمنية لعقد البيع القابل للإبطال . من أعمال التصرف .
لا يملكها القيم على المحجوز عليه ولا الوصي على القاصر الا بالذن محكمة
الأحوال الشخصية للولاية على المال . اثره . عدم اعتبار سكوت القيم عن
طلب إبطال العقد الصادر من المحجوز عليه اجازة ضمنية له .

(الظمن رقم ١٢٦١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٤)

٩٨ ٢٦

ثانياً : آثار العقد :

١ - بالنسبة للأشخاص :

« أثر العقد بالنسبة للمتعاقدين »

الشرط الجزائي . تحققه يجعل الضرر واقعاً في تقدير المتعاقدين .
عبء اثبات عدم وقوعه على عاتق الدين .

(الظمن رقم ١٨٠٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٨)

٤٠٧ ٩١

| الصفحة | الرقم | المادة |
|--------|-------|---|
| | | « أثر العقد بالنسبة للغير » |
| | | حق دائني المتعاقدين والخلف الخاص في التمسك بالعقد الظاهر في مواجهة من يمسك بالعقد الحقيقي طبقاً لأحكام الصورية . م ٢٤٤ مدني . تقدمه على حق الوارث الذي يظن على تصرف مورثه بانه يخفى وصية . ملة ذلك . الوارث يستمد حقه من قواعد الارث التي تعتبر من النظام العام ولا يستمد من المورث ولا من العقد الحقيقي . عدم اعتباره من ذوي الشأن الذين تجرى الفاضلة بينهم طبقاً لها . مؤداه . علم قبول التمسك بالعقد الظاهر في مواجهة حقه في الارث . |
| ٤٣٣ | ٩٧ | (الطعن رقم ١٢٥٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٤) |
| | | ب - بالنسبة لوضع العقد : |
| | | « تفسير العقد » |
| | | تفسير العقود والشروط من سلطة محكمة الموضوع متى كان تفسيرها مما تحتمل عباراتها ولا خروج فيها عن المعنى الظاهر لها . |
| ٣٧٢ | ٨٤ | (الطعن رقم ٢٢٥٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢) |
| | | ثالثاً : بعض انواع العقود : |
| | | ١ - عقود الإيجار : |
| | | ١ - ايجار الأرض الفضاء . عدم خضوعه لقوانين ايجار الاماكن . طبيعة الأرض المؤجرة . العبرة فيها بما ورد بالعقد وقت التعاقد متى كان مطابقاً للحقيقة والارادة المتعاقدين . لا عبرة بالفرض الذي استؤجرت من اجله ولا بما يطرأ عليها . |
| ١٠٢ | ٢٧ | (الطعن رقم ٤٨٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٤) |
| | | ٢ - طلب الاخلاء للتأجير من الباطن واحتجاز اكثر من مسكن في البلد الواحد بغير مقتضى . سببان لطلب واحد . هو الاخلاء لانحلال العقد . القضاء ابتدائياً بالاخلاء لاحدهما . اعتبار الطلب الآخر مطروحاً على محكمة الاستئناف . اثر ذلك . |
| ٥٢٧ | ١١٣ | (الطعن رقم ١٣٨٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١) |

| القاعد | الصفحة | ب - عقد الهبة : |
|--------|--------|---|
| ١٥٦ | ٧٣٥ | <p>الهبة التي يشترط فيها المقابل . عدم اعتبارها من التبرعات المحضة الواجب توثيقها بعقد رسمي . اشتغال العقد على التزامات متبادلة بين طرفيه . اعتباره عقدا غير مسمى لا يجب له الرسمية ولا يجوز الرجوع فيه ولو وردت الفاظ التنازل والهبة والرجوع .</p> <p>(الطعن رقم ١٩٤١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٢٤)</p> |
| ١٠١ | ٤٥٥ | ج - العقود الإدارية : |
| ٦٤ | ٢٨٠ | <p>العقود التي تبرمها الإدارة مع الافراد . اعتبارها عقودا ادارية . شرطه .</p> <p>(الطعن رقم ٦٨١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦)</p> <p>شرط المنع من التصرف :</p> <p>حظر التصرف الذي كان مقررا بالمادة ٩ من امر نائب الحاكم العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ اقتصاره على الاراضى والوحدات السكنية المخصصة من الجمعية التعاونية لاحد اعضائها بوصفه عضوا بها . عدم انصرافه الى التصرف الصادر من العضو في جزء من المباني التي اقامها على تلك الارض .</p> <p>(الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٩)</p> |

عمل

اولا : عقد العمل :

١ - عناصر عقد العمل :

١ - التقادم الخمسى للحقوق الدورية المتجددة م ٣٧٥ مدنى .
احتلافه فى أحكامه ومبناه عن التقادم الحولى م ٣٧٨ مدنى . المقصود
بالمهايا والاجور . شمولها اجور العمال والموظفين والمستغلين .

(الظعن رقم ١٤٧٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٨)

٣٥٩ ٨١

ب - آثار عقد العمل :

« التزامات صاحب العمل »

- اداء الاجر :

(١) القضاء نهائية بأحقية العامل فى العمولة والمكافأة السنوية ،
اكتسابه قوة الامر المضى فى دمواه التالية بفروق العمولة والمكافأة السنوية
عن مدة لاحقه ، طالما ان أساس التطلب فى التعمين واحد .

(الظعن رقم ٩٠٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٦)

٦٠١ ١٣٠

« التزامات العامل »

- التزام العامل باطاعة اوامر جهة العمل طالما لا تخالف القانون
واللوائح والنظم .

(الظعن رقم ٧٣٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٢)

٢٨٩ ٦٦

ج - تنظيم العمل :

« سلطة صاحب العمل فى تنظيم أدواته »

١ - سلطة جهة العمل فى تقدير أسباب انتقطاع العامل لا يحدها
غير اساءة استعمال السلطة . التزام العامل بآليات مشروعية غيابة .

(الظعن رقم ١٠٥٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٥)

١٥٩ ٣٨

| الرقم | الصفحة | المحتوى |
|-------|--------|--|
| | | ٢ - مدة الانقطاع التي لم يحتسبها طبيب الشركة اجازة مرضية . قراره في شأنها نهائي مهما كان رأى الطبيب الخاص . (الظمن رقم ١٠٥٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٥) |
| ١٥٩ | ٣٨ | د - انتهاء عقد العمل : (فسخ العقد بالإرادة المنفردة) |
| | | ١ - العقد غير المحدد المدة . حق كل من طرفيه في إنهائه بالإرادة المنفردة . شرطه . اخطار الطرف الآخر برغبته مسبقا . (الظمن رقم ٤١٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٢) |
| ٥٧٥ | ١٢٤ | ٢ - اخطار العامل بإهاء العقد أو بفصله . وجوب أن يكون بكتاب مسجل . قانون العمل لم يستلزم له شكلا خاصا . (الظمن رقم ٤١٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٢) |
| ٥٧٥ | ١٢٤ | ٣ - انتهاء صاحب العمل للعقد غير المحدد المدة بإرادته المنفردة . آثره . انتهاء الرابطة العقدية ولو اتسم الإنهاء بالتصفيف . (الظمن رقم ٤١٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٢) |
| ٥٧٥ | ١٢٤ | ٤ - عدم مراعاة صاحب العمل لقواعد التأديب : لا يمنعه من فسخ العقد متى توافرت مبرراته . (الظمن رقم ٤١٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٢) |
| ٥٧٥ | ١٢٤ | ثانيا : العاملون بالقطاع الخاص : ١ - علاقة العمل : |
| | | علاقة الدولة بالعاملين بها . ماهيتها . التزامهم بإداء العمل المنوط بهم بمناية الشخص الحريص . مصدره القانون . الإخلال بهذا الالتزام إذا ما أضر بالدولة . آثره . مسئوليتهم عن تعويضها . مصدرها القانوني . خضوعها لقواعد التقادم العادي . م ٣٧٤ مدني . |
| ٦٨٣ | ١٤٧ | (الظمن رقم ٣٣٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٧) |

ب- تسوية حالة العاملين :

١ - تسوية حالة العاملين بالدولة من حملة المؤهلات العلمية وفقاً للمادتين الثانية والرابعة من القانون ٣٥ لسنة ١٩٦٧ . مجال تطبيقها المميّنون على درجات أو فئات أدنى من الدرجات المقررة لمؤهلاتهم العلمية وفقاً لمرسوم ٦ أغسطس ١٩٥٣ ، والمميّنين على اعتمادات الأجور والمكافآت الشاملة ، والمميّنين دون تعديل أقدمياتهم . اعتبار أقدمياتهم من تاريخ دخولهم الخدمة أو تاريخ حصولهم على مؤهلاتهم أيهما أقرب .

١٥٣ ٣٧

(الظن رقم ١٣١٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٥)

٢ - العاملون الذين يسرى في شأنهم القانون ٣٥ لسنة ١٩٦٧ . وجوب تسوية حالاتهم على أساس تدرج مرتباتهم وعلاواتهم وترقياتهم أسوة بزملائهم المميّنين على ذات الدرجات المقررة لمؤهلاتهم وفقاً لمرسوم ٦ أغسطس سنة ١٩٥٣ ولم يشملهم مجال تطبيق القانون ٣٥ لسنة ١٩٦٧ المشار إليه . طلة ذلك .

١٥٣ ٣٧

(الظن رقم ١٣١٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٥)

٣ - شهادة مراكز التدريب المهني التابعة لمصلحة الكفاية الانتاجية . تقييمها كشهادة متوسطة . عدم اضافة مدة اقصية افتراضية الى حاملها سواء كانت مدة دراسته باجازات ، أم استمرت بغير اجازات . قرار وزير التنمية الادارية ٨٣ لسنة ١٩٧٥ ، اتساقه مع احكام القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ التشريع الاعلى .

٦٠٧ ١٣١

(الظن رقم ٢٧٠٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٦)

٤ - احكام القانون ٧٧ لسنة ١٩٧٦ والقانون ٥١ لسنة ١٩٧٩ ، قصر سرياتها على المميّنين بوظائف الصبية والاشراقات ومساعدى الصناع . الفقرة د من المادة ٢١ من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ . مجال تطبيقها . العاملون المميّنون لأول مرة في مجموعة الوظائف المهنية او الفنية بالفئات المحددة بها أو ما يعادل هذه الفئات .

٧٠٣ ١٥١

(الظن رقم ٢٧٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٥)

٥ - عدم جواز الاستناد الى قاعدة المساواة للخروج على ما يقرره المشرع بنص صريح .

٧٢٦ ١٥٤

(الظن رقم ١٦٥٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٧)

| الصفحة | الترتيب | ج - تصحيح أوضاع العاملين : |
|--------|---------|---|
| ٢٨٥ | ٦٥ | ١ - مدد الخدمة الكلية اللازمة للترقية وفقا للقانون ١١ لسنة ١٩٧٥ . العبرة فيها . عدد سنوات الخدمة المحسوبة في اقدمية العامل من تاريخ تعيينه في الجهة الموجود بها وقت تطبيق هذا القانون . مضافا اليها ما لم يحسب في هذه الاقدمية من مدد الخدمة السابقة وفقا للمادتين ١٨ و ١٩ من القانون المشار اليه . (الظمن رقم ١٥٩٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٢) |
| ٣٦٣ | ٨٢ | ٢ - طلب ضم مدد الخدمة السابقة المعتبرة للترقية وفقا للقانون ١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل بشأن تصحيح أوضاع العاملين . وجوب التقدم به الى لجنة شئون العاملين المختصة خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر القانون المشار اليه . عدم كفاية ثبوت تلك المدد بملف خدمة العامل وقت التعمين . (الظمن رقم ١٠٥٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٨) |
| ٤٧٤ | ١٠٤ | ٣ - مدد الخدمة السابقة التي قضيت في الجمعيات التعاونية الزراعية . الاعتماد بها في حساب المدد الكلية اللازمة للترقية طبقا لقانون تصحيح أوضاع العاملين رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ . (الظمن رقم ١٠٧٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٩) |
| ٤٧٤ | ١٠٤ | ٤ - طلب ضم مدة الخدمة السابقة المعتبرة للترقية وفقا للقانون ١١ لسنة ١٩٧٥ . وجوب التقدم به الى لجنة شئون العاملين المختصة خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر القانون المشار اليه . عدم كفاية ثبوت تلك المدد بملف الخدمة . (الظمن رقم ١٠٧٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٩) |
| ٤٩٧ | ١٠١ | ٥ - مدد العمل السابقة التي لم يسبق احتسابها في الاقدمية سواء كانت عسكرية او مدنية . ادماجها في مدة خدمة العامل الكلية التي تبدأ من فئة بداية التعيين المقررة لكل طائفة من طوائف العاملين . الاستثناء . العاملون الفنيون او المهنيين غير الحاصلين على مؤهلات دراسية تخفيض المدة الكلية المتعلقة بهم لفترة موازية للفترة المشترطة للترقية من فئة بداية التعيين الى الفئة الاعلى التي عين فيها فعلا . حلة ذلك م . ٢١/د ق ١١ لسنة ١٩٧٥ . (الظمن رقم ١٦٢٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٩) |

| الصفحة | القائمة | |
|--------|---------|--|
| | | ٦ - أحكام القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ . شروط تطبيقها . عدم المساس بالتقييم المالي للشهادات الدراسية طبقا للتشريعات الصادرة قبل تاريخ نشر القانون مالم يكن ذلك أفضل للعامل ، وعدم تخفيض الفئة المالية والمرتب المستحق للعامل . |
| ٥٧١ | ١٢٣ | (الطعن رقم ١٢٣٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٢) |
| | | ٧ - لوجه لتحدي قاعدة المساواة فيما يباحض أحكام القاسون . |
| ٥٧١ | ١٢٣ | (الطعن رقم ١٢٣٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٢) |
| | | ٨ - دبلوم المعاهد البريطانية . عدم تقييمه كمؤهل دراسي تنفيذا لأحكام القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ . |
| ٥٧١ | ١٢٣ | (الطعن رقم ١٢٣٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٢) |
| | | ٩ - التسكين الخاطئ لا يكسب العامل حقا . |
| ٥٧١ | ١٢٣ | (الطعن رقم ١٢٣٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٢) |
| | | ١٠ - الالتزام بالعمل بأحكام الفصلين الثالث والرابع من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ والجدول المرفقة به حتى ١٩٧٧/١٢/٣١ . ق ٢٣ لسنة ٧٨ م ٢١ بناد من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ . حساب - مدد الخدمة طبقا لأحكامها حتى التاريخ المشار اليه . |
| ٧٢٦ | ١٥٤ | (الطعن رقم ١٦٥٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٧) |
| | | د - ترقية العاملين : |
| | | ١ - مدد الخدمة الكلية اللازمة للترقية وفقا للقانون ١١ لسنة ١٩٧٥ . العبرة فيها . عدد سنوات الخدمة المحسوبة في اقدمية العامل من تاريخ تعيينه في الجهة الموجود بها وقت تطبيق هذا القانون . مضافا اليها مالم يحسب في هذه الاقدمية من مدد الخدمة السابقة وفقا للمادتين ١٨ و ١٩ من القانون المشار اليه . |
| ٢٨٠ | ٦٥ | (الطعن رقم ١٥٩٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٢) |
| | | ٢ - ترقية العامل الى وظيفة خالية بالميكل التنظيمي وفي الوظيفة الاعلى مباشرة . قوامها توافر الشروط فيمن يرشح لها . |
| ٣٤١ | ٧٨ | (الطعن رقم ١٩٨٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١) |

| الرقم | الصفحة | المادة |
|-------|--------|---|
| ٣٨٣ | ٧٨ | ٣ - الترقية ليست حقا مكتسبا للعامل . خضوعها لتقدير الوحدة الاقتصادية . توافر شروط الترقية في المناصب ومجوب إحقته فيها مع وجود الوظيفة الفعلية . لا يجوز عدم جواز حرمانه من الترقية . تنفيذ اجراء حركة الترقية بها - غير مسبب يبرز ذلك . (الطعن رقم ١٩٨٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١) |
| ٣٨٣ | ٨٦ | ٤ - المدد اللازمة للترقية وفقا للقانون ١١ لسنة ١٩٧٥ . وجوب ان تكون مدد خدمة فعلية ، وفي الجهات المنصوص عليها في المادة ١٨ وبالشروط الواردة بها وبالمادتين ١٩ و ٢١ من القانون المشار اليه . (الطعن رقم ١٤١٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٥) |
| ٣٨٣ | ٨٦ | ٥ - سوء سلوك العامل المؤدى الى انتهاء خدمته . الاعتداد به عند احتساب مدد الخدمة الفعلية سواء وقع في مجال العمل أو خارجه . علة ذلك . (الطعن رقم ١٤١٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٥) |
| ٣٨٣ | ٨٦ | ٦ - ترقية العاملين بشركات القطاع العام . اتمامها لوظيفة تالية مباشرة للوظيفة المرقى منها ، مع توافر شروط شغلها فيمن يرشح اليها . م ٣٢ ، ٣٣ ق ٤٨ لسنة ١٩٧٨ . (الطعن رقم ٨٩٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٢) |
| ٤١٦ | ٩٣ | ٧ - ترقية العاملين بالقطاع العام الى وظائف الدرجة الاولى ومايلوها في ظل القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ، قوامها الاختيار على اساس الكفاية . وفقا للمعايير التي تضعها جهة العمل تطبيقا لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٠٧ لسنة ١٩٧٨ . (الطعن رقم ٢٥٩٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٠) |
| ٦٨٧ | ١٤٨ | ٨ - سلطة صاحب العمل في تقدير كفاية العامل ووضعه في المكاتب المناسب الذي يصلح له والترقية على الدرجات الشافرة . لا يحدها الاعيب اساءة استعمال السلطة . (الطعن رقم ٢٥٩٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٠) |
| ٦٨٧ | ١٤٨ | |

القاعدة الصلبة

ل - تقدير كفاية العاملين :

١ - تقدير درجة كفاية العاملين الخاضعين لنظام التقارير الدورية .
حق للجنة شؤون العاملين وحدها طلباً خلا تقديرها من الانحراف واساءة استعمال السلطة . رأى الرئيس المباشر أو مدير الادارة المختصة مجرد اقتراح المصاداتن ٢٤ و ٢٦ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ .

(الطعن رقم ١٦٢٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٩)

١٢٦ ٥٨٥

٢ - تقدير درجة كفاية العاملين الخاضعين لنظام التقارير الدورية .
حق للجنة شؤون العاملين وحدها طلباً خلا تقديرها من الانحراف واساءة استعمال السلطة . رأى الرئيس المباشر أو مدير الادارة المختصة مجرد اقتراح . قياس الأداء بصفة دورية وجوبه ثلاث مرات خلال السنة الواحدة قبل التقرير النهائي . المادتان ٢٤ ، ٢٦ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ .

(الطعن رقم ٢٥٩٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٠)

١٤٨ ٦٨٧

د - علاوات العاملين :

١ - التقدم الخصى للحقوق الدورية المتجددة . م ٣٧٥ مدنى .
اختلافه فى احكامه ومبناه عن التقدم الحولى . م ٣٧٨ مدنى . المقصود بالمهايا والاجور . شمولها لاجور العمال والموظفين والمستخدمين .

(الطعن رقم ١٤٧٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٨)

٨١ ٣٥٩

٢ - فروق العلاوات الدورية المستحقة للعامل . خضوعها للتقدم الخصى .

(الطعن رقم ١٤٧٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٨)

٨١ ٣٥٩

و - مسائل متنوعة :

١ - القانون ١٢٣ لسنة ١٩٦١ والقانون ١٧٥ لسنة ١٩٦١ . نطاق سريانها . المؤسسات الصناعية التى يحددها وزير الصناعة .

(الطعن رقم ١٣٢٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٨)

٣١ ١٣٠

٢ - ملحقات الاجر غير الدائمة . ماهيتها . الاجر الاضافى مقابل الزيادة فى سمات العمل المقررة . اجر متغير مرتبط بالظروف الطارئة .

(الطعن رقم ١٣٢٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٨)

٣١ ١٣٠

| الصفحة | القائمة | |
|--------|---------|--|
| | | ٣ - إجراءات تأديب أعضاء الإدارات القانونية بالمؤسسات والهيئات العامة . خضوعها لأحكام القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ . علة ذلك . |
| ٤٧٨ | ١٠٥ | (الطعن رقم ١٦٦٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٩) |
| | | ٤ - حوافز الابتكار في قانون العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ والقرار الجمهوري رقم ١٠٥٣ لسنة ١٩٦٧ . نطاقها . نطاق تطبيقها .. ما يكتشفه العامل من اختراعات أثناء وبسبب تأدية وظيفته نتيجة تجارب كلف بها أو داخله في واجبات عمله أو لها صلة بالشئون العسكرية . |
| ٦٧٣ | ١٤٥ | (الطعن رقم ٦٦٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٦) |
| | | ثالثا : العاملون بجهات أخرى : |
| | | حظر سبق العاملين بالاتحاد التعاوني الزراعي لزملائهم في الفئة والإقدمية بالجهات التي عينوا بها بعد حل الاتحاد ، عدم تحقق زمالتهم لنظرائهم المتساوين معهم في المؤهل الدراسي من العاملين بهذه الجهات إلا من وقت هذا التعميم . ق ٤٢ لسنة ١٩٧٨ . |
| ٨٨ | ٢٣ | (الطعن رقم ٩٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١١) |

| الصفحة | القاعدة | فوائد |
|--------|---------|---|
| | | أولا : استحقاقها : |
| | | ١ - تعديل المادة الثانية من الدستور بالنص على أن مبادئ الشريعة الإسلامية « المصدر الرئيسي للتشريع » ، انصرافه الى التشريعات التي تصدر بعد تاريخ هذا التعديل في ١٩٨٠/٥/٢٢ علم انطباقه على التشريعات السابقة عليها ومنها المادة ٢٢٦ مدني بشأن استحقاق الفوائد . حكم المحكمة الدستورية العليا رقم ٢٠ لسنة ١٠ ق دستورية . |
| ١٤٥ | ٥٣ | (الطعن رقم ٨٩٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢١) |
| | | ٢ - منازعة المدينين في الفوائد التي ألزمهم بها أمر الاداء بعد أن صار نهائيا . استخلاص الحكم المطعون فيه أنها منازعة تنفيذ موضوعية نتيجة فرض الحراسة عليهم وتأمين ممتلكاتهم ولا تنطوي على اخلال بقوة الامر المفضى . سائق . |
| ٢٠٦ | ٤٩ | (الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٤) |
| | | ثانيا : الفوائد التأخيرية : |
| | | الفوائد التأخيرية المستحقة على ديون الماملين بأحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ . وقف سريانها على كافة الديون المستحقة للجهات المنصوص عليها في المادة ١١ منه أيأ كان سبب استحقاقها . م ١٥ ق ٦٩ لسنة ١٩٧٤ . |
| ٢٠٧ | ٤٩ | (الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٤) |

(ق)

قانون - قرار احدى - قضاء
- قوة الامر المقضى - قوة قاهرة
قانون

اولا : دستورية القوانين :

تعديل المادة الثانية من الدستور بالنص على أن مبادئ الشريعة الإسلامية « المصدر الرئيسى للتشريع » ، انصرافه الى التشريعات التى تصدر بعد تاريخ هذا التعديل فى ١٩٨٠/٥/٢٢ عدم انطباقه على التشريعات السابقة عليها ومنها المادة ٢٢٦ مدنى بشأن استحقاق الفوائد ، حكم المحكمة الدستورية العليا رقم ٢٠ لسنة ١ ق دستورية .

(الطعن رقم ٨٩٣ لسنة ٥٣ قى - جلسة ١٩٨٧/١/٢١) ٣٥ ١٤٥

ثانيا : تطبيق القوانين :

(١) القانون الواجب التطبيق :

القوانين المتعلقة بالنظام العام :

١ - القانون . سريانه باثر فورى على ما يقع من تاريخ نفاذه ما لم ينص فيه على خلاف ذلك . آثار العقد خضوعها لاحكام القانون الذى أبرم فى ظله ما لم تكن أحكام القانون الجديد متعلقة بالنظام العام . سريانه باثر فورى على عقود الايجار السارية ولو كانت مبرمة قبل العمل به .

(الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٥٠ قى - جلسة ١٩٨٧/٢/١٦) ٥٩ ٢٥٥

٢ - حق التأجير المفروش . قصره على الملاك والمستأجرين المصريين فقط والاجانب ليس لهم هذا الحق سواء كانوا ملاكا أو مستأجرين المواد ٣١ ، ٤٠ ، ٤٨/١ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . تعلق ذلك بالنظام العام . سريانه على العلاقات التى نشأت قبل صدور القانون المذكور . علة ذلك .

(الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٥٠ قى - جلسة ١٩٨٧/٢/١٦) ٥٩ ٢٥٥

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ٣ - صدور القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ متضمنا النص على تحمل المستأجر مع المؤجر تكاليف أعمال الترميم أو الصيانة المورية والعامه بنسب متفاوتة حسب تاريخ انشاء المبنى . م ٩ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ أمر متعلق بالنظام العام . وجوب تطبيق حكمه بأثر فوري على ما لم يستقر من المراكز القانونية . |
| ٥٥٨ | ١٢٠ | (الطعن رقم ١٠٨٤ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٨) |
| | | « القانون المدني » |
| | | ١ - ايجار الارض الفضاء . عدم خضوعه لقوانين ايجار الاماكن . طبيعة الارض المؤجرة . العبارة فيها بما ورد بالمقد وقت التعاقد متى كان مطابقا للحقيقة ولارادة المتعاقدين . لا عبارة بالفرض الذي استؤجرت من اجله ولا بما يطرا عليها . |
| ١٠٢ | ٢٧ | (الطعن رقم ٤٨٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٤) |
| | | ٢ - احكام القانون المدني . وجوب تطبيقها ما لم يرد في تشريعات ايجار الاماكن نص خاص يتعارض معها . عدم تعرض القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ لتحديد التعويض في حالة تسليم المالك للمستأجر وحدة بالمقار الجديد لا تصلح للفرض الذي كانت تستعمل فيه الوحدة المهدومة أو حالة اتفاق الطرفين على مواصفات خاصة بالوحدة الجديدة . مؤداه . تطبيق احكام القانون المدني . علة ذلك . |
| ٤٠٧ | ٩١ | (الطعن رقم ١٨٠٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٨) |
| | | ٣ - عقد الايجار . خضوعه للقانون الذي أبرم في ظله . الاستثناء . صدور قانون جديد متعلق بالنظام العام . سريانه بأثر فوري مباشر . خلو قوانين ايجار الاماكن من كيفية تقدير المستحق للمستأجر عند انتهاء العقد المحرر في ظل القانون المدني الملغى مقابل ما يقيمه من مبان على الارض المؤجرة . اثره . خضوعه لقواعد الالتصاق . المادة ٦٥ مدني قديم . |
| ٦٦٧ | ١٤٤ | (الطعن رقم ١٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٦) |

« قوانين الاحوال الشخصية » :

١ - نكيف التفريق بين الزوجين بسبب اعتناق الزوجة الاسلام وابعاء الزوج الدخول فيه - خضوعه للشريعة الاسلامية باعتبارها القانون العام فى مسائل الاحوال الشخصية - م ١٠ مدنى - اعتبار التفريق لهذا السبب طلاقا وليس بطلانا للزواج يعود الى بداية العقد (مثال فى حضانة) .

(الطعن رقم ٧٦ لسنة ٥٣ ق « احوال شخصية » - جلسة ١٩٨٧/١/٢٧) ٤١ ١٧٣

٢ - الشريعة الاسلامية - تطبيقها فى المنازعات المتعلقة بالاحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين المختلئى الطائفة او الملة - احكامها لا تجوز للزوجة طلب التفريق اذا غيرت طائفتها عن تلك التى ينتمى اليها الزوج .

(الطعن رقم ٥١ لسنة ٥٢ ق « احوال شخصية » - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٤) ٧١ ٣٠٩

« قوانين العمل » :

١ - تسوية حالة العاملين بالدولة من حملة المؤهلات العلمية وفقا للمادتين الثانية والرابعة من القانون ٣٥ لسنة ١٩٦٧ - مجال تطبيقها - المعينون على درجات او فئات ادنى من الدرجات المقررة لمؤهلاتهم العلمية وفقا لمرسوم ٦ اغسطس ١٩٥٣ ، والمعينين على اعتمادات الاجور والمكافآت الشاملة ، والمعينين دون تعديل اقدمياتهم . اعتبار اقدمياتهم من تاريخ دخولهم الخدمة او تاريخ حصولهم على مؤهلاتهم ايهما اقرب .

(الطعن رقم ١٢١٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٥) ٣٧ ١٥٣

٢ - العاملون الذين يسرى فى شأنهم القانون ٣٥ لسنة ١٩٦٧ . وجوب تسوية حالاتهم على اساس تدرج مرتباتهم وعلاواتهم وترقياتهم اسسوة بمؤهلاتهم المعينين على ذات الدرجات المقررة لمؤهلاتهم وفقا لمرسوم ٦ اغسطس سنة ١٩٥٣ ولم يشملهم مجال تطبيق القانون ٣٥ لسنة ١٩٦٧ المنشر اليه . علة ذلك .

(الطعن رقم ١٢١٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٥) ٣٧ ١٥٣

٣ - التزام العامل باطاعة اوامر جهة العمل طالما لا يتخالف القانون واللوائح والنظم .

(الطعن رقم ٧٩٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٢) ٦٦ ٢٨٩

| الصلحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ٤ - احكام القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ . شروط تطبيقها . عدم المساس بالتقييم المالى للشهادات الدراسية طبقا للتشريعات الصادرة قبل تاريخ نشر القانون مالم يكن ذلك افضل للعامل ، وعدم تخفيض الفئة المالية والمرتب المستحق للعامل . |
| ٥٧١ | ١٢٣ | (الطعن رقم ١٢٢٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٢) |
| | | « قوانين اخرى » |
| | | القانون ٦٣ لسنة ١٩٧٦ يحظر شرب الخمر . نطاق الحظر الوارد به . عدم امتداده الى نقل أو بيع الخمر . |
| ٢٨٩ | ٦٦ | (الطعن رقم ٧٩٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٢) |
| | | ب - سريان القانون من حيث الزمان : |
| | | ١ - القانون . سريانه باثر فوري على ما يقع من تاريخ نفاذه مالم ينس فيه على خلاف ذلك . اثار المقد خضوعها لاحكام القانون الذى أبرم فى ذلك مالم تكن احكام القانون الجديد متعلقة بالنظام العام . سريانه باثر فررى على مالم يكن قد اكتمل من المراكز القانونية . قوانين ايجار الاماكن سريانه باثر فوري على عقود الايجار السارية ولو كانت مبرمة قبل العمل بها . |
| ٢٥٥ | ٥٩ | (الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٦) |
| | | ٢ - الاصل . عدم سريان القانون الا على الوقائع والمراكز القانونية التى تنشأ وتتم فى الفترة من تاريخ العمل به الى حين الفائه . الاستثناء . جواز الخروج على هذا الاصل فى غير المواد الجنائية والنص صراحة على سريانه على الماضى . |
| ٦٥١ | ١٤ | (الطعن رقم ٧٢ لسنة ٥٦ ق « احوال شخصية » - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨) |
| | | ٣ - النص فى المادة السابعة من القانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ على العمل به اعتبارا من تاريخ نشر الحكم بعدم دستورية القرار بقانون ١٩٧٩/٤٤ وليس من اليوم التالى لتاريخ نشره . هدفه . توفير الاستمرارية لاحكام القانون القديم بعد تلافى العيب الذى شاب اجراءات اصداره واخضاع الوقائع الناشئة فى ظله لقواعد المماثلة المقررة بالقانون الجديد مالم يكن قد صدر بشأنها حكم حاز قوة الامر المقضى . مثال فى متعة . |
| ٦٥١ | ١٤١ | (الطعن رقم ٧٢ لسنة ٥٦ ق « احوال شخصية » - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ٤ - الاصل . عدم سريان القانون الا على الوقائع والمراكز القانونية التي تنشأ وتتم في الفترة من تاريخ العمل به الى حين انقائه . الاستثناء جواز الخروج على هذا الاصل في غير المواد الجنائية والنص صراحة على سريانه على الماضي . |
| ٦٥٦ | ١٤٢ | (المظن رقم ١٠٨ لسنة ٥٥ ق - «احوال شخصية» جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨) |
| | | ٥ - النص في المادة السابعة من القانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ على العمل به اعتبارا من تاريخ نشر الحكم بعدم دستورية القرار بقانون ١٩٧٩/٤٤ وليس من اليوم التالي لتاريخ نشره . هدفه . توفير الاستمرارية لاحكام القانون القديم بعد تلافى العيب الذي شاب اجراءات اصداره وانخضاع الوقائع الناشئة في ظله للقواعد الماثلة المقررة بالقانون الجديد مالم يكن قد صدر بشأنها حكم حاز قوة الامر المقضى . (مثال بشأن الاعتراض على الطاعة) . |
| ٦٥٦ | ١٤٢ | (المظن رقم ١٠٨ لسنة ٥٥ ق - «احوال شخصية» جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨) |
| | | ٦ - وجوب قيد عقود الاجار المفروش بالوحدة المطية . المسادتان ٤٢ ، ٤٣ من ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، عدم سريانه على العقود التي انتهت في تاريخ سابق على العمل بالقانون المذكور علة ذلك . |
| ٦٦١ | ١٤٣ | (المظن رقم ١٠٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٩) |
| | | ثالثا : تفسير القانون : |
| | | ١ - التفسير التشريعي : |
| | | ١ - مباني الفنادق والمحلات التجارية والمنشآت السياحية . عدم دخولها في مدلول عبارة المباني السكنية ومباني الاسكان الاداري الواردة بالفقرة الاولى من المادة السادسة من القانون ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ . نص المادة الثمانية من القانون ٢ لسنة ١٩٨٢ . نظم من جديد الحالات التي يخضع الترخيص ببنائها لشرط الاكتتاب في سندات الاكتتاب . عدم اعتباره تفسيراً تشريعياً لنص تلك الفقرة التي الفاها . مؤداه عدم خضوع الترخيص بمباني الفنادق قبل العمل به لشرط الاكتتاب في سندات الاسكان . مخالفة ذلك . خطأ . |
| ١٨٤ | ٤٣ | (المظن رقم ١٢٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٧) |

| الرقم | القاعدة | المادة |
|-------------------|---------|--|
| ٦٩٩ | ١٥٠ | ٢ - المنشآت الآيلة للسقوط . ماهيتها . اعتبار الاشجار والنخيل منها . القانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ . الغاؤه بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . اغفاله النص على اعتبارهما فى حكم المنشآت التى يجرى عليها احكامه . اثره . (الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٠) |
| | | ب - التفسير القضائى : |
| | | الحق فى الشفعة . ثبوته للشخص الاعتبارى اسوة بالشخص الطبيعى . م ٩٣٦ مدنى . علة ذلك . النص القانونى الواضح لا محل للخروج عليه او تاويله بدعوى الاستهداء بحكمه التشريع وقصد الشارع منه . |
| ١٢١ | ٣٠ | (الطعن رقم ٢٢٤٣ ، ٢٣٦٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٥) |
| <hr/> | | |
| قرار ادارى | | |
| | | ١ - قبول طلب التمويض امام محكمة النقض . شرطه . ان يكون من قرار ادارى مما تختص بالفصل فى طلب الغائه . القرارات الادارية . ماهيتها . اخطار وزير العدل للقاضى بان الحركة القضائية لن تشمل بالترقية ليس من قبيل تلك القرارات . فقدان ملف الطالب لا يرجع الى قرار ادارى . طلب التمويض عن هذا او ذلك . غير مقبول . |
| ٥٤ | ١٥ | (الطعن رقم ٨١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٢٣) |
| | | ٢ - استبدال او بيع مقارنات الاوقاف . الاصل فيه ان يكون بطريق المزايدة العلنى ، الاستثناء . جوازه بطريق الممارسة فى الاحوال المبينة حصرا بالمادة ١١ من القرار الجمهورى ١١٤١ لسنة ١٩٧٢ . سلوك طريق الممارسة فى غير تلك الاحوال . اثره . بطلان التصرف . علة ذلك . |
| ٥٦١ | ١١١ | (الطعن رقم ١٤٠٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٣١) |

| الصفحة | القاعدة | قضاء |
|--------|---------|---|
| | | - رد القضاء : |
| ١٠٢ | ٢٧ | ١ - تقديم طلب لرد القاضى . اثره . وقف الدعوى بقوة القانون الى ان يحكم فى الطلب نهائيا . تقديم طلب آخر بعد القضاء برفض الطلب الاول او سقوط الحق فيه او عدم قبوله او باثبات التنازل عنه . لا يترتب عليه وقف الدعوى ولو وجه الى قاضى آخر . جواز الحكم بالوقف من المحكمة التى تنظر الدعوى . (الظعن رقم ٤٨٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٤) |
| ١٤٩ | ٣٦ | ٢ - طلب الرد المقدم من الوكيل . لزوم أن يكون مرفقا به توكيله الخاص المفوض فيه برد قاضى بعينه أو هيئة بعينها فى دعوى بذاتها ، ولو كنن الرد فى حق قاضى يجلس لأول مرة لسماعه الدعوى بمذكرة مقدمة لكاتب انجاسة . م ١٥٤ مرافعات . علة ذلك . (الظعن رقم ٧٢٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٢) |
| ١٤٩ | ٣٦ | ٣ - تصحيح الاجراء الباطل . وجوب اتمامه فى ذات مرحلة التقاضى التى اتخذ فيها هذا الاجراء . عدم ارفاق التوكيل الخاص برد القاضى لدى التقرير به وعدم تقديمه امام محكمة اول درجة حتى صدور الحكم بعدم قبول طلب الرد . تأييد محكمة الاستئناف هذا القضاء . صحيح . (الظعن رقم ٧٢٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٢) |
| | | مخاضة القضاء : |
| ٢٧٦ | ٦٣ | ١ - دعوى المخاضة . فصل المحكمة فى تعلق أوجه المخاضة بالدعوى وجواز قبولها . أساسه . ما يرد فى تقرير المخاضة والأوراق المودعة معه . عدم جواز تقديم أوراق ومستندات أخرى . المادتان ٤٩٥ و ٤٩٦ مرافعات . ضم أوراق امر وقضى به أصول المستندات . مخالفة للقانون . (الظعن رقم ١٧٩١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٩) |
| ٢٧٦ | ٦٣ | ٢ - تقديم صورة شمسية للاحكام والأوراق محل المخاضة . استبعاد المحكمة لها كدليل فى دعوى المخاضة . لا خطأ . علة ذلك . (الظعن رقم ١٧٩١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٩) |

| الصفحة | القاعدة | الصلصة |
|--------|---------|--|
| | | ٣ - دعوى المخاصمة • سماع أقوال القاضى أو عضو النيابة المخاصم قبل فصل المحكمة فى تعلق أوجه المخاصمة بالدعوى وجواز قبولها • مقرر لصلحتها • ليس لغيرهما التمسك به • |
| ٢٧٦ | ٩٣ | (الطعن رقم ١٧٩١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٩) |
| | | ٤ - دعوى المخاصمة • أساسها القانونى المسئولية الشخصية للقاضى أو عضو النيابة فيما يتعلق بأعمال وظيفتهما • مؤدى ذلك • عدم جواز مساءلة النائب العام عن أعمال لم تصدر منه شخصيا • أساسه • تبعية أعضاء النيابة العامة له تبعية وظيفية لا تدخل فى نطاق التبعية التضمينية التى يسأل فيها المتبوع عن أعمال تابعة • |
| ٤٨٧ | ١٠٦ | (الطعن رقم ١٢٣٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٩) |
| | | ٥ - عدم لزوم حضور العضو المخاصم بنفسه أمام الهيئة التى تنظر دعوى المخاصمة • م ٤٩٦ مرافعات • |
| ٤٨١ | ١٠٦ | (الطعن رقم ١٢٣٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٩) |
| | | ٦ - الأصل عدم خضوع القاضى فى نطاق عمله للمساءلة القانونية • الاستثناء • وروده على سبيل الحصر • م ٤٩٤ مرافعات • مناطه • |
| ٤٨١ | ١٠٦ | (الطعن رقم ١٢٣٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٩) |
| | | ٧ - أسباب المخاصمة • الفش والتدليس والخطأ المهني الجسيم • ماهية كل منها • تقديرجسامة الخطأ واستظهار قصد الانحراف • من مسائل الزايع • خضوعه لتقدير محكمة الموضوع طالما كان سائقا • |
| ٤٨٧ | ١٠٦ | (الطعن رقم ١٢٣٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٩) |
| | | ٨ - دعوى المخاصمة • الفصل فى مرحلة تعلق أوجه المخاصمة بالدعوى وقبولها • نطاقه • ما ورد بتقرير المخاصمة وما يقدمه القاضى أو عضو النيابة من مستندات والأوراق المودعة ملف الدعوى الموضوعية • عدم جواز تقديم مستندات أخرى من المخاصم • |
| ٤٨١ | ١٠٦ | (الطعن رقم ١٢٣٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٩) |

الصلحة القاعدة

قوة الأمر المقضى

١- قوة الأمر المقضى للأحكام الصادرة فى المسائل المدنية :-

(أ) شروط الحجية :

١ - قرينة قوة الأمر المقضى م ١٠١ / ١ اثبات • شرطها • وحدة الموضوع فى كل من الدعويين • استقلال محكمة الموضوع ببحث هذه الوحدة متى استندت الى أسباب تؤدى الى النتيجة التى انتهت اليها •

(الطعن رقم ١٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٤) ٤٩ ٢٠٧

٢ - اكتساب القضاء النهائى قوة الأمر المقضى • شرطه • ما لم تنظر فيه المحكمة بأنفل لا يمكن أن يكون موضوعا لحكم يحوز قوة الأمر المقضى •

(الطعن رقم ١٣٢٣ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٣) ٩٥ ٤٢٣

٣ - المنع من إعادة النزاع فى المسألة المقضى فيها • شرطه • وحدة المسألة فى الدعويين واستقرار حقيقتها بالحكم الاول ، وأن تكون هى بذاتها الأساس فيما يدعى به فى الدعوى الثانية بين نفس الخصوم •

(الطعن رقم ٦٨٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٧) ١٤٦ ٦٧٩

٤ - المنع من إعادة نظر النزاع فى المسألة المقضى فيها • شرطه • وحدة المسألة فى الدعويين •

(الطعن رقم ٨١ لسنة ٥٦ ق (الرجل القضاء جلسة ١٩٨٧/٦/٢٣) ١٥ ٥٤

(ب) ما يحوز الحجية :-

القضاء نهائيا بأحقية العامل فى العمولة والمكافأة السنوية ، اكتسابه قوة الأمر المقضى فى دعواه التالية بفروق العمولة والمكافأة السنوية عن مدة لاحقة ، طالما أن أساس الطلب فى الدعويين واحد •

(الطعن رقم ٩٠٦ لسنة ٥٢ جلسة ١٩٨٧/٤/٢٦) ١٣٠ ٦٠١

| الصلحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ٢ - النص في المادة السابعة من القانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ على العمل به اعتباراً من تاريخ نشر الحكم لعدم دستورية القرار بقانون ١٩٧٩/٤٤ وليس من اليوم التالى لتاريخ نشره . هدفه . توفير الاستمرارية لاحكام القانون القديم بعد تلافى الصيب الذى شاب اجراءات اصداره واخضاع الوقائع الناشئة في ظله للقواعد المماثلة المقررة بالقانون الجديد مالم يكن قد صدر بشأنها حكم حاز قوة الامر المقضى . مثال في متعة . |
| ٦٥١ | ١٤١ | (الطعن رقم ٧٢ لسنة ٥٦ ق « احوال شخصية » - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨) ٣ - النص في المادة السابعة من القانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ على العمل به اعتباراً من تاريخ نشر الحكم بعدم دستورية القرار بقانون ١٩٧٩/٤٤ وليس من اليوم التالى لتاريخ نشره . هدفه . توفير الاستمرارية لاحكام القانون القديم بعد تلافى الصيب الذى شاب اجراءات اصداره واخضاع الوقائع الناشئة في ظله للقواعد المماثلة المقررة بالقانون الجديد ما لم يكن قد صدر بشأنها حكم حاز قوة الامر المقضى . (مثال بشأن الاعتراض على الطاعة) . |
| ٦٥٦ | ١٤٢ | (الطعن رقم ١٠٨ لسنة ٥٥ ق « احوال شخصية » - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨) ٤ - القضاء النهائي السابق بطرد المطعون ضده من منزل التداعي . اكتسابه قوة الامر المقضى . اثره . منع الخصوم من العودة الى المناقشة فى المسألة التى فصل فيها باى دعوى تالية ولو بادلة قانونية و واقعية لم يسبق اثارها فى الدعوى . |
| ٦٧٩ | ١٤٦ | (الطعن رقم ٦٨٨ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٧) (ج) ما لا يعوز الحجية : الحكم بعدم قبول دعوى الشفعة لوجود بيع ثان . غير مانع من نظر دعوى الشفعة التى يرفعها الشفيع ذاته عن البيع الثانى فى مواعيده وبشروطه ما لم توجد مسألة أساسية مشتركة بينهما فصل فيها الحكم السابق بحكم تتوافر فيه شروط المنع من اعادة نظرها فى الدعوى الجديدة . |
| ٦٣٥ | ١٣٨ | (الطعن رقم ١٦٨٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨) (د) مسائل متنوعة :- ١ - منازعة المدينين فى الفوائد التى الزمهم بها أمر الآداء بعد ان صار نهائياً . استخلاص الحكم المطعون فيه ؟ انها منازعة تنفيذ موضوعية نتيجة فرض الحراسة عليهم وتاميم ممتلكاتهم ولا تنطوى على اخلال بقوة الامر المقضى . سائق . |
| ٢٠٧١ | ٤٩١ | (الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٤) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| ٧٤٧ | ١٥٦ | ٢ - دعوى التزوير الأصلية والادعاء الفرعى بالتزوير • الالتجاء الى كل منهما - مناطه • قيام الخصومة فى مرحلة الاستئناف وتوقف الفصل فيها على الفصل فى الادعاء بالتزوير ضده آخرين ممن يقيدون من المحرر ولا يجوز اختصاصهم لأول مرة فى هذه المرحلة • مؤداه • وجوب الالتجاء الى دعوى التزوير الأصلية مع وقف نظر الاستئناف حتى يفصل فيها بحكم تكون له قوة الأمر المقضى • (الطعن رقم ١٩٨٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧ / ٥ / ٢٦) |
| ٤٥٢ | ١٠٠ | ثانيا : - قوة الأمر المقضى فى المواد الجنائية :- قوة الأمر المقضى • ثبوتها للحكم الجنائى • شرطه • صيرورته باتا غير قابل للطعن عليه • (الطعن رقم ١١٢٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧ / ٣ / ٢٦) |
| ٥٥٢ | ١٠٠ | ٢ - التماس اعادة النظر فى أحكام المحاكم العسكرية بديل للطعن بالنقض فى أحكام المحاكم العادية • مؤداه • عدم صيرورة تلك الأحكام باتة الا باستنفاد طريق الطعن عليه بذلك السبيل أو بفوات ميعاده • ق ٢٥ لسنة ١٩٦٦ • (الطعن رقم ١١٢٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧ / ٣ / ٢٦) |
| ٦١٢ | ١٣٢ | ٣ - حجية الحكم الجنائى أمام القضاء المدنى • مناطها • القرارات التى لا تفصل فى موضوع النزاع لا حجية لها • (مثال) • (الطعن رقم ١٠٢٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧ / ٣ / ٢٦) |

قوة القاهرة

| | | |
|-----|-----|---|
| ٦٢٨ | ١٣٦ | العاصفة الغير منتظرة • يصح اعتبارها قوة القاهرة فى تطبيق المادة ١٤٧ مدنى متى توافرت شروطها • اطلاق القول بأن الرياح لا تعتبر قوة تندرج ضمن الحوادث الاستثنائية قصور • (الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧ / ٤ / ٢٨) |
|-----|-----|---|

| الصفحة | القاعدة | محاماه - محكمة الموضوع - مسئولية معاهدات - ملكية محاماه |
|--------|---------|--|
| | | ١ - عدم تقديم المحامي سند وكالته عن بعض الطاعنين في موضوع غير قابل للتجزئة أو في التزام بالتضامن أو في دعوى القانون فيها اختصاص أشخاص معينين . لا اثر له على شكل الطعن المرفوع صحيحا من أحدهم . علة ذلك . |
| ٣٩٩ | ٩٠ | (الطعن رقم ٢٥ لسنة ٤٧ ق (أحوال شخصية) - جلسة ١٧/٢/١٩٨٧) ٢ - مباشرة المحامي للاجراء قبل صدور التوكيل ممن كلفه به . عدم جواز اعتراض خصمه بأن الوكالة لم تكن ثابتة قبل اتخاذ الاجراء . علة ذلك . |
| ٣٣٥ | ٧٧ | (الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ٢٦/٢/١٩٨٧) |
| | | محكمة الموضوع |
| | | اولا : سلطة محكمة الموضوع في نظر الدعوى : في تكييف الدعوى : |
| | | ١ - سلطة محكمة الموضوع في تحديد الأساس القانوني الصحيح للدعوى . عدم اعتباره تغييرا لسببها أو موضوعها . |
| ٦٧٣ | ١٤٥ | (الطعن رقم ٦١٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ٦/٥/١٩٨٧) ٢ - محكمة الموضوع . عدم تقيدها في تكييف الدعوى بما يسبغه الخصوم عليها . وجوب اسباغ التكييف الصحيح عليها . |
| ٦٩٤ | ٤٩ | (الطعن رقم ١٧٣٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٠/٥/١٩٨٧) - اعادة الدعوى الى المرافعة : |
| | | - اجابة طلب فتح باب المرافعة والتصريح بتقديم مستندات . من اطلاقات محكمة الموضوع . اغفال الإشارة الى هذا الطلب . رفض ضمنى له . |
| ٦٠ | ١٧ | (الطعن رقم ٨٧٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١/١/١٩٨٧) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | - في تقديم المستندات : |
| ٢٧٦ | ٦٣ | ١ - تقديم صورة شمسية للأحكام والأوراق محل المخاصمة . استبعاد المحكمة لها كدليل في دعوى المخاصمة . لا خطأ . علة ذلك . (الطعن رقم ١٧٩١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٩) |
| ٢٧٦ | ٦٣ | ٢ - دعوى المخاصمة . فصل المحكمة في تعلق أوجه المخاصمة بالدعوى وجواز قبولها . أساسه . ما يرد في تقرير المخاصمة والأوراق المودعة معه . عدم جواز تقديم أوراق ومستندات أخرى . المادتان ٤٩٥ و ٤٩٦ مرافعات . ضم أوراق أمر وقضى به أصول المستندات . مخالفة للقانون . (الطعن رقم ١٧٩١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٩) |
| | | - سماع أقوال الخصم في دعوى المخاصمة : |
| ٢٧٦ | ٦٣ | - دعوى المخاصمة . سماع أقوال القاضي أو عضو النيابة الخصم قبل فصل المحكمة في تعلق أوجه المخاصمة بالدعوى وجواز قبولها . مقرر نصليحتهما . ليس لغيرهما التمسك به . (الطعن رقم ١٧٩١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٩) |
| | | ثانيا : سلطتها في فهم الواقع في الدعوى : |
| ٩٨ | ٢٦ | ١ - تقدير أدلة الدعوى واستخلاص الواقع منها . من سلطة محكمة الموضوع . شرطه . إفصاحها عن مصادر الأدلة التي كونت منها عقيدتها وفحواها وماخذها من الأوراق مؤدية الى النتيجة التي خلصت اليها . علة ذلك . (الطعن رقم ١٢٦١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٤) |
| ١٢١ | ٣٠ | ٢ - الجوار الذي يجيز الأخذ بالشفعة . تقديره استقلال محكمة الموضوع به . حسبها اقامة قضائها على أسباب سائفة . (الطعن رقم ٢٢٤٣ ، ٢٣٦٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٥) |
| ١٩٧ | ٤٦ | ٣ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى . من سلطة محكمة الموضوع . شرطه . الا تخرج بأقوال الشهود عما يفيد مدلولها . (الطعن رقم ٩٢٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٨) |

| الصفحة | القائمة | |
|--------|---------|--|
| | | ٤ - سلطة محكمة الموضوع في تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها ، ما دامت تقيم قضاؤها على أسباب سائفة . عدم التزامها بتتبع حجج الخصوم والرد استقلالاً على كل حجة أو إجابة الطاعن لطلب إعادة المأمورية للخير . |
| ٦٧٣ | ١٤٥ | (الطعن رقم ٦١٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٦) ثالثاً : مدى التزامها بقواعد الإثبات : |
| | | ١ - اعتبار الورقة مبدأ ثبوت بالكتابة . شرطه . صدورها من الخصم الذي يحتاج بها عليه وإن تجمل التصرف المراد اثباته قريب الاحتمال . تقدير ذلك . من سلطة قاضي الموضوع . لا رقابة عليه من محكمة النقض متى كان استخلاصه سائفاً . مثال : بشأن استخلاص ثبوت الوكالة . |
| ١٠٩ | ٢٨ | (الطعن رقم ٦٢٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٤) |
| | | ٢ - عدم التزام محكمة الموضوع بإحالة الدعوى الى التحقيق لاثبات ما يجوز إثباته بشهادة الشهود . شرطه . أن تبين في حكمها ما يسوغ رفضه . |
| ١٤٢ | ٣٤ | (الطعن رقم ٢٢٠٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢١) |
| | | ٣ - إقامة المحكمة قضاؤها على أسباب تكفي لحمله ، عدم التزامها بتعقب كل حجج للخصوم والرد عليها استقلالاً . |
| ١٥٩ | ٣٨ | (الطعن رقم ١٠٥٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٥) |
| | | ٤ - محكمة الموضوع . عدم التزامها بإجابة طلب التحقيق متى رأت من ظروف الدعوى والأدلة التي استندت إليها ما يكفي لتكوين عقيدتها . |
| ٦٧ | ٤٠ | (الطعن رقم ٢٧ لسنة ٥١ ق (أحوال شخصية) - جلسة ١٩٨٧/١/٢٧) |
| | | ٢ - الاعتراض على شخص الخير أو عمله . وجوب إبدائه أمام الخير أو أمام محكمة الموضوع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . علة ذلك . |
| ٢٤٦ | ٥٧ | (الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٥) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ٣ - ذكر الخبير في تقريره ان البصمة لا تصلح للمضاهاة لانها مطبوسة . لا يحول دون تحقيق صحتها بقواعد الاثبات الاخرى . (الطعن رقم ١٢٢٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٥) |
| ٣١٣ | ٧٢ | ٤ - الاثبات بشهادة الشهود . م ٧١ اثبات . ابتناؤه على ركنين : تعلق الوقائع المراد اثباتها بالدعوى وكونها منتجة فيها . مؤدى ذلك . استخلاص المحكمة من اقوال الشهود الذين سمعت دليلا على ثبوت او نفى واقعة لم يتناولها منطوق حكم التحقيق . تمسك الخصم ببطلانه مؤداه . اعتبار هذا الاستخلاص مخالفا للقانون . علة ذلك . |
| ٣١٣ | ٧٢ | ٥ - انتفاء شروط القرينة القانونية المنصوص عليها في المادة ٩١٧ مدنى . لا يحول دون استنباط اضافة التصرف الى ما بعد الموت من قرائن قضائية اخرى . استقلال قاضى الموضوع بتقدير هذه القرائن . (الطعن رقم ١٢٥٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٤) |
| ٤٣٣ | ٩٧ | ٦ - وضع اليد . واقعة مادية . جواز اثباتها بكافة الطرق من اى مصدر يستقى القاضى منه الدليل . (الطعن رقم ٦٨١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦) |
| ٤٥٥ | ١٠١ | ٧ - الشهادة السماعية . جوازها حيث تجوز الشهادة الاصلية خضوعها لتقدير محكمة الموضوع . (الطعن رقم ٣٩٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٣) |
| ٧٠٨ | ٥٢ | رابعا : سلطاتها في تقدير الأدلة : ١ - تقدير عمل الخبير . من سلطة محكمة الموضوع . عدم التزامها اذا اخذت به - بالرد استقلالا على ما يسوقه الخصوم نتميا عليه أو اجابة طلبهم اعادة المأمورية الى الخبير شرطه . (الطعن رقم ٦٣٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٤) |
| ١٠٩ | ٢٨ | ٢ - محكمة الموضوع . اخذها بتقرير الخبير محمولا على أسبابه . مؤداه . اعتباره جردا من الحكم . المنازعة في كفاية الدليل المستمد منه . جلد موضوعى . عدم جواز اثارته امام محكمة النقض . (الطعن رقم ٢٢٤٣ ، ٢٣٦٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٥) |
| ١٢١ | ٣٠ | |

| التمسك | القائمة | |
|--------|---------|--|
| | | ٣ - تقدير أدلة الدعوى والموازنة بينها وترجيح ما تطمئن اليه منها واستخلاص ما تقتنع به . من سلطة محكمة الموضوع ما دامت تقيم حكمها على أسباب سائفة تؤدي الى النتيجة التي ينتهى اليها . |
| ١٧٨ | ٤٢ | (الطعن رقم ٦٤ لسنة ٥٥ ق (أحوال شخصية) - جلسة ١٩٨٧/١/٢٧) |
| | | ٤ - قرينة قوة الامر المقضى ٢٠/١/١٠١ اثبتت . شرطها . وحدة الموضوع في كل من الدعويين . استقلال محكمة الموضوع ببحث هذه الوحدة متى استندت الى أسباب تؤدي الى النتيجة التي انتهت اليها . |
| ٢٠٧ | ٤٩ | (الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٤) |
| | | ٥ - عمل الخبر عنصر من عناصر الإثبات الواقعية في الدعوى . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع . أخذها بتقريره محمولا على أسبابه يفيد أنها لم تجد في الطاعن الموجهة اليه ما يستحق الرد عليه بأكثر مما تضمنه . الخبر غير ملزم بأداء عمله على وجه محدد . شرطه . تحقق الغاية من ندبه . |
| ٢٤٦ | ٥٧ | (الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٥) |
| | | ٦ - لقاضي الموضوع السلطة المطلقة في الحكم بصحة الورقة المدعى بتزويرها أو ببطلانها وردّها بناء على ما يستظهره من ظروف الدعوى وملابستها . عدم التزامه بالسير في إجراءات التحقيق أو ندب خبر . |
| ٢٦٣ | ٦٠ | (الطعن رقم ٨١٤٨٠ لسنة ٥٤ ق (أحوال شخصية) - جلسة ١٩٨٧/٢/١٧) |
| | | ٧ - تقدير أقوال الشهود . مرهون بما يطمئن اليه وجدان قاضي الموضوع . شرطه . ألا تخرج بها عما يؤدي اليه مدلولها . |
| ٣١٣ | ٧٢ | (الطعن رقم ١٢٢٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٥) |
| | | ٨ - تقدير كفاية الأدلة من سلطة محكمة الموضوع متى اقامت قضاها على ما يكفي لحمله . |
| ٣٧٢ | ٨٤ | (الطعن رقم ٢٣٥٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٢) |
| | | ٩ - محكمة الموضوع . سلطتها في بحث الدلائل والمستندات المقدمة اليها . حسبها أن يكون استخلاصها سائفا . |
| ٣٨٣ | ٨٦ | (الطعن رقم ١٤١٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٥) |

| الصفحة | القائمة | |
|--------|---------|---|
| | | ١ - محكمة الموضوع . غير ملزمة بإجابة طلب الخصوم ندب خبير في الدعوى . علة ذلك . |
| ٦١٢ | ١٣٢ | (الطعن رقم ١٠٢٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٦) |
| | | ١١ - تقدير الخبير من عناصر الإثبات في الدعوى . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع (مثال في إيجار مفروش) . |
| ٦٦١ | ١٤٣ | (الطعن رقم ١٠٧٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٩) |
| | | ١٢ - محكمة الموضوع لها السلطة التامة في بحث الدلائل والمستندات المقدمة وفي موازنة بعضها ببعض الآخر وترجيح ما تظن إليه ومنها شهادة الشهود . شرطه . عدم الخروج بأقوال الشاهد عما قد يؤدي إليه مدلولها . |
| ٧٠٨ | ١٥٢ | (الطعن رقم ٣٩٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٣) |
| | | خامسا : سلطتها في تكييف العقود وتفسيرها : |
| | | ١ - تفسير العقود والشروط من سلطة محكمة الموضوع متى كان تفسيرها مما تحتمل عباراتها ولا خروج فيها عن المعنى الظاهر لها . |
| ٣٧٢ | ٨٤ | (الطعن رقم ٢٣٥٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٢) |
| | | ٢ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى والتعرف على قصد المتعاقدين . من سلطة محكمة الموضوع . متى أقام قضاءه على ما يكفي لحكمه . (مثال بشأن ادماج شقتين في عقار واحد اعتباره احتجاق أكثر من مسكن) . |
| ٤٢٠ | ٩٤ | (الطعن رقم ١١٠٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٣) |
| | | سادسا : سلطتها في استخلاص عناصر المسؤولية : |
| | | استخلاص وقوع الفعل المكون للخطأ الموجب للمسئولية . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع ما دام كان سائفا . |
| ٤٨٧ | ١٠٦ | (الطعن رقم ١٢٣٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٩) |
| | | سابعا : سلطتها في تقدير أدلة الصورية : |
| | | تقدير أدلة الصورية وأقوال الشهود واستخلاص الواقع منها . سلطة مطلقة لمحكمة الموضوع بلا معقب عليها . شرطه . |
| ٣١٨ | ٧٣ | (الطعن رقم ١٢٥٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٥) |

| الصلحة | القائمة | مسئولية |
|--------|---------|---|
| | | اولا : المسؤولية التقصيرية : |
| | | (١) ركن الخطأ |
| | | استخلاص وقوع الفعل المكون للخطأ الموجب للمسئولية . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع ما دام كان سائفا . |
| ٤٧٨ | ١٠٦ | (الطعن رقم ١٢٣٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٩) |
| | | (ب) ركن الضرر : |
| | | قاعدة زوال المقد منذ ابرامه . كآثر للقضاء ببطلانه . عدم اعمالها في خصوص بدء سريان تقادم دعوى التعويض عن العمل غير المنشروع الذي تضي على أساسه بالبطلان . علة ذلك . عدم تحقق الضرر للفعل الا من يوم احكم بالبطلان . م ١٧٢ مدني . |
| ٤٤٨ | ٩٩ | (الطعن رقم ١٨٢٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦) |
| | | ثانيا : المسؤولية العقدية : |
| | | مسئولية شركات التأمين عن حوادث السيارات المؤمن عليها : |
| | | ١ - التأمين من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث سيارات النقل . شموله الركاب المسموح بركو بهما سواء في كابينتها أو في صندوقها صاعدين اليها أو نازلين منها . عدم اشتراط أن يكونا من أصحاب البضاعة المحملة أو من النائيين عنهم . علة ذلك . |
| ١٤٥ | ٣٥ | (الطعن رقم ٨٩٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢١) |
| | | ٢ - ونيقة التأمين الاجباري على السيارات . سريةها للمدة المؤداة عنها الضريبة مضافا اليها الثلاثين يوما التالية لانتهاء تلك المدة . م ٤ ق ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ . |
| ٣٣٢ | ٧٦ | (الطعن رقم ٩٤٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦) |

| الصلبة | المعاهدة | ثالثا : المسؤولية الجنائية : |
|--------|----------|---|
| | | <p>مبدأ شخصية العقوبة . ماهيته . الاستنابة فى المحاكمة الجنائية أو العقاب . غير جائز . الحكم بعدم قبول دعوى التزوير الاصلية المقامة من الطاعنة بتزوير تحقيقات جنائية أجريت مع ابنها . صحيح فى القانون . علة ذلك .</p> |
| ٦٧ | ١٨ | (الظمن رقم ٨٦٤ لسنة ٥٢ قى - جلسة ١٩٨٧/١/٤) |
| | | <p style="text-align: center;">معاهدات</p> <p style="text-align: right;">معاهدة بروكسل :</p> <p>انطباق معاهدة بروكسل سواء لتوافر شروطها أو للاتفاق فى سند الشحن على خضوعه لها . اثره . سريان احكام هذه المعاهدة وحدها سواء ما تعلق منها بالقواعد الموضوعية أو الاجراءات واستبعاد احكام المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من قانون التجارة البحرى . علة ذلك .</p> |
| ٤٢٩ | ٩٦ | (الظمن رقم ٧٨٧ لسنة ٥٢ قى - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٣) |

| الصفحة | القاعدة | ملكية |
|--------|---------|---|
| | | <p>اولا : اسباب كسب الملكية :</p> <p>« التقادم »</p> <p>١ - قاعدة ضم حيازة السلف الى الخلف . عدم جواز التمسك بها قبل البائع او من تلقى الحق منه .</p> <p>(الظمن رقم ١٢٥٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٥)</p> <p>٢ - وضع اليد . واقعة ملدية . جواز اثباتها بكافة الطرق من اى مصدر يستقى القاضى منه الدليل .</p> <p>(الظمن رقم ٦٨١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦)</p> <p>ثانيا : التيود الواردا على حق الملكية :</p> <p>« حق الارتفاق »</p> <p>حق الارتفاق . ماهيته . تكليف يشغل العقار المرتفق به لفائدة العقار المرتفق . عدم حرمان مالك العقار الخادم من مباشرة حقوقه على ملكه . شرطه . عدم المساس بحق الارتفاق . مخالفة ذلك . اثره . التزامه باعادة الحال الى ما كانت عليه مع التمويض ان كان له مقتضى . طلب مالك العقار المرتفق ابطال تصرف المالك فى العقار المرتفق به او محو تسجيله . غير جائز .</p> <p>المادتان ١٠١٥ و ١٠٢٣ مدنى .</p> <p>(الظمن رقم ٥٧٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٨)</p> <p>ثالثا : دعوى الملكية :</p> <p>القضاء بطلب صحة ونفاذ عقد بيع وتثبيت ملكية المستأف لذات المبيع . تناقض . علة ذلك .</p> <p>(الظمن رقم ٢٥٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦)</p> |
| ٣١٨ | ٧٣ | |
| ٤٥٥ | ١٠١ | |
| ٥٥٠ | ١١٨ | |
| ٤٣٩ | ٩٨ | |

| الصفحة | القاعدة | رابعا : الملكية الادبية والفنية : |
|--------|---------|--|
| | | <p>حق المؤلف في أن يكتب اسمه على كل نسخة من نسخ المصنف الذي ينشره أو بواسطة غيره وفي جميع الاعلانات عن هذا المصنف . ثبوته له دون حاجة الى ابرام اتفاق مع الغير على ذلك م. ١/٩ ق ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ . مثال : الاعلان عن مسرحية .</p> |
| ٧٨ | ٢١ | <p>(الطعن رقم ١٣٥٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٧)</p> |
| | | <p>خامسا : ملكية المساكن الشعبية :</p> |
| | | <p>١ - تملك المساكن التي اقامتها المحافظات وشغلت قبل العمل بالقانون ٤٩ سنة ٧٧ . شرطه . عدم التنازل عنها بالأداة القانونية السليمة . التأجير من الباطن لا يحول دون تملكها بخلاف الوضع بالنسبة للمساكن التي شغلت بعد ١٩٧٧/٩/٩ . قرار رئيس الوزراء ١١٠ لسنة ١٩٧٨ .</p> |
| ٣٢٤ | ٧٤ | <p>(الطعن رقم ٢٠٩٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٥)</p> |
| | | <p>٢ - تملك المساكن التي اقامتها المحافظات وشغلت قبل ١٩٧٧/٩/٩ م ٧٢ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . يكون للمستاجر أو خلفه العام أو لمن تلقى عنه الحق بأداة قانونية سليمة . شرط ذلك . شغل السكن منذ ذلك التاريخ وحتى العمل بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ . تنازل المستاجر بغير الادارة القانونية السليمة . للجهة الحكومية طلب اخلائه طبقا لشروط عقد الايجار .</p> |
| ٣٢٨ | ٧٥ | <p>(الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٥)</p> |

(ن)

نظام عام - نقد - نقض - نقل - نيابة قانونية

نظام عام

أولا : المسائل المتصلة بالنظام العام :

(أ) القواعد الموضوعية الآمرة :

عقد الإيجار . خضوعه للقانون الذى أبرم فى ظله . الاستثناء . صدور قانون جديد متعلق بالنظام العام . سريانه بأثر فوري مباشر . خلو قوانين إيجار الأماكن من كيفية تقدير المستحق للمستأجر عند انتهاء العقد المحرر فى ظل القانون المدنى الملقى مقابل ما يقيمه من مبان على الأرض المؤجرة . أثره . خضوعه لقواعد الالتصاق . المادة ٦٥ مدنى قديم .

١٤٤ ٦٦٧

(الظن رقم ١٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٦)

انطباق معاهدة بروكسل سواء لتوافر شروطها أو للاتفاق فى سند الشحن على خضوعه لها . أثره . سريان أحكام هذه المعاهدة وحدها سواء ما تعلق منها بالقواعد الموضوعية أو الإجراءات واستبعاد أحكام المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من قانون التجارة البحرى . علة ذلك .

٩٦ ٤٢٩

(الظن رقم ٧٨٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٢)

(ب) فى إيجار الأماكن

حق التأجير المفروش . قصره على الملاك والمستأجرين المصريين نفط والأجانب ليس لهم هذا الحق سواء كانوا ملاكا أو مستأجرين المواد ٢١ ، ٤٠ ، ٤٨ / ١ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . تعلق ذلك بالنظام العام . سريانه على العلاقات التى نشأت قبل صدور القانون المذكور . علة ذلك .

٥٩ ٢٥٥

(الظن رقم ١٢٦٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٦)

| اللائحة | الصفحة | |
|------------|--------|---|
| | | (ج) النصوص الخاصة بالرقابة على النقد : |
| | | المبالغ المستحقة لدائن غير مقيم في مصر والمحظور تحويل قيمتها اليه طبقا للقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ . سبيل الوفاء بها ايداعها في حساب غير المقيم غير مبريء لئمة المشتري . علة ذلك . تعلق النصوص الخاصة غير المقيم . غير مبريء للئمة المشتري . علة ذلك . تعلق النصوص الخاصة بالرقابة على النقد بالنظام العام . |
| ٣٣٥ | ٧٧ | (الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦) |
| | | (د) المسائل الاجرائية : |
| | | التمسك امام محكمة النقض لأول مرة بسبب قانونى متعلق بالنظام العام . شرطه . ان تكون عناصره الموضوعية مطروحة على محكمة الموضوع . |
| ٣٢١ | ٣٠ | (الطعن رقم ٢٢٤٣ ، ٢٣٦٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٥) |
| | | ثانيا : المسائل الغير متعلقة بالنظام العام : |
| | | الدفع بالتقادم . عدم تعلقه بالنظام العام . وجوب التمسك به امام محكمة الموضوع . عدم جواز اثره لأول مرة امام محكمة النقض . |
| ٤٥٥ | ١٠١ | (الطعن رقم ٦٨١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦) |
| نقد | | |
| | | نقد اجنبى : |
| | | المبالغ المستحقة لدائن غير مقيم في مصر والمحظور تحويل قيمتها اليه طبقا للقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ . سبيل الوفاء بها ايداعها في حساب غير مقيم في مصرف مرخص له بذلك . مؤداه تسليم ثمن البيع لوكيل البائع غير المقيم . غير مبريء للئمة المشتري . علة ذلك . تعلق النصوص الخاصة بالرقابة على النقد بالنظام العام . |
| ٣٣٥ | ٧٧ | (الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦) |

القاعدة الصفحة

نقض

اولا : اجراءات الطعن بالنقض :

التوكيل في الطعن :

عدم تقديم المحامي سند وكالته عن بعض الطاعنين في موضوع غير قابل للتجزئة أو في التزام بالنظام أو في دعوى يوجب القانون فيها اختصاص اشخاص معينين . لا اثر له على شكل الطعن المرفوع صحيحا من أحدهم .
علة ذلك .

٣٩٩ ٩٠ (الطعن رقم ٣٥ لسنة ٤٧ ق (احوال شخصية) - جلسة ١٧/٣/١٩٨٧)

صحيفة الطعن :

السبب المجهل :

اسباب الطعن . وجوب تحديدها للعيب الذي يمزوه الطاعن الى الحكم المطعون فيه وموضعه منه واثره في قضائه .

١٢١ ٣٠ (الطعن رقم ٢٢٤٣ ، ٢٣٦٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٥/١/١٩٨٧)

٢ - وجوب احتمال صحيفة الطعن بالنقض على بيان اسباب الطعن والا كان باطلا . م ٢٥٣ مرافعات . مقصودة . تحديد اسباب الطعن وتعريفها تعريفًا واضحًا كاشفاً وافياً نافياً عنها الغموض والجهالة . علة ذلك .

٢٠٧ ٤٩ (الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ٤/٢/١٩٨٧)

٣ - عدم بيان الطاعنة ماهية ما تمزوه الى الحكم المطعون فيه من خطأ وموضع هذا العيب منه واثره في قضائه . نعى مجهل غير مقبول .

٢٦٣ ٦٠ (الطعن رقم ٨٠ ، ٨١ لسنة ٥٤ ق (احوال شخصية) - جلسة ١٧/٢/١٩٨٧)

٤ - عدم بيان الطاعن العيب المنسوب للحكم المطعون فيه وموضعه منه واثره في قضائه . اعتباره نعيًا مجهلاً غير مقبول .

٤٤٨ ٩٩ (الطعن رقم ١٨٢٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ٢٦/٣/١٩٨٧)

| الصفحة | القائمة | |
|--------|---------|---|
| ٤٧٨ | ١٥٥ | ٥ - أسباب الطعن بالنقض . وجوب تعريفها تعريفاً واضحاً نافياً عنها الغموض والجهالة . عدم بيان سبب النعى بيانا دقيقا والمستندات ودلائلها التي ينمى الطاعن على الحكم اغفالها أثره . اعتبار النعى مجهلا وغير مقبول . (الطعن رقم ١٦٦٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٩) |
| ٥٢٧ | ١١٣ | ٦ - أسباب الطعن . وجوب تحديدها للعيب المنسوب للحكم المطعون فيه وموضعه منه وأثره في قضائه . مخالفة ذلك . أثره . عدم القبول . (الطعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١) |
| ٥٥٠ | ١١٨ | ٧ - عدم بيان الطاعن العيب الذي يعزوه إلى الحكم بيانا كافيا نافيا عنه الجهالة وأثر ذلك العيب في قضائه . نعى مجهل غير مقبول . (الطعن رقم ٥٧٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٨) |
| ٦٠١ | ١٣٠ | ٨ - عدم بيان أسباب الطعن بالنقض للعيب الذي يعزوه الطاعن للحكم وموضعه منه وأثره في قضائه . نعى مجهل . (الطعن رقم ٩٠٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٦) |
| ٦١٢ | ١٣٢ | ٩ - عدم بيان الطاعن للمستندات ودلائلها التي ينمى على الحكم اغفالها وأثرها فيه . نعى مجهل غير مقبول . (الطعن رقم ١٠٢٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٦) |
| ٦١٢ | ١٣٢ | ١٠ - عدم بيان الطاعن أوجه دفاعه التي تمسك بها أمام محكمة الموضوع وموضع العيب الذي شاب الحكم المطعون فيه بعدم الرد عليه . نعى مجهل غير مقبول . (الطعن رقم ١٠٢٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٦) |
| ٦٤٠ | ١٣٩ | صحيفة الطعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية : الطعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية . وجوب رفعه بتقرير في قلم كتاب محكمة النقض خلال الميعاد . رفعه بصحيفة توافرت فيها البيانات التي يتطلبها القانون في ورقة الطعن . لا مطلق . علة ذلك . (الطعن رقم ٦٤ لسنة ٥٤ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨) |

| الصفحة | القاعدة | أيناع الأوراق والمستندات : |
|--------|---------|---|
| | | الظمن بالنقض في مسائل الاحوال الشخصية . خضوعه للقواعد العامة المقررة في قانون المرافعات فيما لا يتعارض مع المنصوص الواردة بالكتاب الرابع . مؤدى ذلك . عدم التزام الطاعن أن يودع مع طعنه ورقة رسمية من الحكم المطعون فيه . م ٢٥٥ مرافعات المدلة بق ٢١٨ لسنة ١٩٨٠ . |
| ١٦٧ | ٤٠ | (الظمن رقم ٢٧ لسنة ٥١ ق «احوال شخصية» - جلسة ١٩٨٧/١/٢٧) |
| | | النمى المفتقر الى الدليل : |
| | | الاصل في الاجراءات انها روعيت . عبء اثبات من يدعى خلاف ذلك وقوعه على عاتق مدعيه . نمى عار من الدليل . غير مقبول . |
| ١٠٢ | ٢٧ | (الظمن رقم ٤٨٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٤) |
| | | ثانيا : المصلحة في الظمن : |
| | | ١ - تمسك الطاعن بنمى لا يحقق له سوى مصلحة نظرية بحتة . غير مقبول . علة ذلك . |
| ١٠٩ | ٢٨ | (الظمن رقم ٦٢٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٤) |
| | | ٢ - نمى لا يحقق للطاعن مصلحة في الظمن به على الحكم . غير مقبول . |
| ٥٦٦ | ١٢٢ | (الظمن رقم ٤١١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٩) |
| | | ثالثا : الخصوم في الظمن : |
| | | ١ - اختصاص الطاعنين للمحكوم عليهم مثلهم أو كن لم يكن لهم طلبات قبلهم ولم ينازعوهم في طلباتهم . غير مقبول . |
| ٢٦٣ | ٦٠ | (الطعن رقم ٨٠ ، ٨١ لسنة ٥٤ ق «احوال شخصية» - جلسة ١٩٨٧/٢/١٧) |
| | | ٢ - وجوب اختصاص الطاعن لخصومه المحكوم لهم مالم يكن اختصاص باقي الخصوم واجبا بنص القانون . |
| ٦١٢ | ١٣٢ | (الظمن رقم ١٠٢٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٦) |

| الرقم | الصفحة | المادة |
|--|--------|---|
| رابعاً : الأحكام الجائز الطعن فيها : | | |
| الحكم الذي يجوز الطعن فيه . ماهيته . ماينتهى به موضوع الخصومة برمته . مژدى ذلك . عدم جواز الطعن فى الحكم الصادر فى شق منها أو فى مسألة عارضة عليها الا مع الحكم المنهى للخصومة . اختلاف الطلبات فى أسبابها أو تعدد الخصوم فيها . لا اثر له . علة ذلك . | | |
| ٢٧٧ | ٦٢ | (الطعن رقم ١١٢٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٨) |
| خامساً : الأحكام غير الجائز الطعن فيها : | | |
| ١ - الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بوصفها محكمة الدرجة الأولى . عدم جواز الطعن فيها بطريق النقض . | | |
| ٢٥٥ | ٥٩ | (الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٦) |
| ٢ - الحكم بعدم جواز الاستئناف المرفوع عن حكم محكمة أول درجة الصادر بصحة ونفاذ عقد البيع والتسليم مع ندب خبير لتحقيق طلب الرىع . عدم جواز الطعن فيه بالنقض . | | |
| ٢٧٧ | ٦٢ | (الطعن رقم ١١٢٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٨) |
| سادساً : الأحكام غير الجائز الطعن فيها مستقلاً : | | |
| ١ - عدم جواز الطعن فى الأحكام الصادرة اثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامى المنهى لها عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى أو القابلة للتنفيذ الجبرى . م ٢١٢ مرافعات . علة ذلك . | | |
| ٢٧٧ | ٦٢ | (الطعن رقم ١١٢٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٨) |
| ٢ - عدم جواز الطعن مستقلاً فى الأحكام الصادرة اثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامى المنهى للخصومة كلها . الاستثناء . حسلاته م ٢١٢ مرافعات . | | |
| ٣٧٧ | ٨٤ | (الطعن رقم ٢٣٥٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢) |
| ٣ - عدم جواز الطعن على استقلال فى الأحكام الصادرة اثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامى المنهى لها . الاستثناء . م ٢١٢ مرافعات . | | |
| ٧٣٥ | ١٥٦ | (الطعن رقم ١٩٤١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٢٤) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ٤ - الطعن بالنقض في الحكم الصادر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية . شرطه . م ٢٤٩ مرافعات . |
| ١٣٩ | ٣٣ | (الطعن رقم ٢١ لسنة ٥٦ في - جلسة ١٩٨٧/١/٢٠) |
| | | سابعاً : حالات الطعن : |
| | | ١ - النقص بطلان الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية هيئة استئنافية بسبب نظر الدعوى في جلسة علنية . الطعن بالنقض لهذا السبب . غير جائز . علة ذلك . |
| ١٣٩ | ٣٣ | (الطعن رقم ٢١ لسنة ٥٦ في - جلسة ١٩٨٧/١/٢٠) |
| | | ٢ - الطعن بالنقض . المقصود به مخاصمة الحكم النهائي . حالته . بيانها على سبيل الحصر في المادتين ٢٤٨ و ٢٤٩ مرافعات . عدم تضمين سبب الطعن تمييزاً للحكم الملون فيه . انره . عدم القبول . |
| ٥٧٥ | ١٢٥ | (الطعن رقم ١٠ لسنة ٥٢ في - جلسة ١٩٨٧/٤/١٢) |
| | | ثامناً : اسباب الطعن : |
| | | ما يعتبر سبباً جديداً : |
| | | ١ - طلب انهاء عقد ايجار الارض الفضاء لانتهاه مدته . عدم منازعة الطاعن فيه امام محكمة الموضوع . النقص عليه بالصورية . سبب جديد . عدم جواز التحدى به لأول مرة امام محكمة النقض . |
| ٨١ | ٢٢ | (الطعن رقم ٩٤٠ لسنة ٥١ في - جلسة ١٩٨٧/١/٨) |
| | | ٢ - عدم تقديم الطاعن المستندات التي يحتج بها لمحكمة الموضوع . التمسك بدلائلها لأول مرة امام محكمة النقض . غير جائز . |
| ٤٧٨ | ١٠٥ | (الطعن رقم ١٦٦٢ لسنة ٥٢ في - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٩) |
| | | ٣ - عدم تمسك الطاعنة امام محكمة الموضوع باكتسابها الحق العيني في الحكر . بالتقدم . اعتباره سبباً جديداً . عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . |
| ٦٦٧ | ١٤٤ | (الطعن رقم ١٥ لسنة ٥٣ في - جلسة ١٩٨٧/٥/٦) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | الأسباب المتعلقة بالنظام العام : |
| | | ١ - الأسباب المتعلقة بالنظام العام . شرط قبولها لأول مرة أمام محكمة النقض . ألا يخالطها عنصر واقعي لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع . |
| ٦٤٣ | ١٧ | (الطعن رقم ٨٧٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١) |
| | | ٢ - التمسك أمام محكمة النقض لأول مرة بسبب قانوني متعلق بالنظام العام . شرطه . أن تكون غيابه الموضوعية مطروحة على محكمة الموضوع . |
| ١٢١ | ٣٠ | (الطعن رقم ٢٢٤٣ ، ٢٣٦٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٥) |
| | | ٣ - أسباب الطعن بالنقض - وجوب بيانها في صحيفة الطعن . حظر التمسك بعد تقديم الصحيفة بأي سبب من أسباب الطعن غير التي ذكرت فيها الاستثناء . الأسباب المتعلقة بالنظام العام . جواز التمسك بها في أي وقت . شرطه . ورودها على الجزء المطعون فيه من الحكم والا يخالطها واقع مما يجب طرحه على محكمة الموضوع . |
| ٦٤٥ | ١٤ | (الطعن رقم ٩٩ لسنة ٥٤ ق « أحوال شخصية » - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨) |
| | | الأسباب غير المتعلقة بالنظام العام : |
| | | الدفع بالتقادم . عدم تعلقه بالنظام العام . وجوب التمسك به أمام محكمة الموضوع . عدم جواز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض . |
| ٤٥٥ | ١٠١ | (الطعن رقم ٦٨١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦) |
| | | الأسباب القانونية التي يخالطها واقع : |
| | | ١ - عدم بيان الطاعنين أدلتهم على ادعائهم بالصورية أمام محكمة الاستئناف متى النحو الذي أثاروه بوجه النعي . نعي غير مقبول لما يخالطه من واقع تستقل محكمة الموضوع بتحقيقه . |
| ٢٢٨ | ٥٣ | (الطعن رقم ٢٠٤٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢) |
| | | ٢ - دفاع قانوني يخالطه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع . عدم جواز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض . |
| ٢٤٦ | ٥٧ | (الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٥) |

| الصفحة | اللائحة | |
|--------|---------|---|
| | | ٣ - النعى بعدم صحة اعلان الطاعنين بصحيفة الدعوى في موطنهما . دفاع يخالطه واقع غير متعلق بالنظام العام . اثارته لأول مرة امام محكمة النقض . غير مقبول . |
| ٥٠٢ | ١٠٨ | (الطعن رقم ٩٨٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٣٠) ٤ - دفاع قانونى يخالطه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع . عدم جواز اثارته لأول مرة امام محكمة القضاء (مثال في صورية) . |
| ٥٢٧ | ١١٣ | (الطعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١) ٥ - نعى الطاعنة بان جنون زوجها متقطع وانه تزوجها حال افاقته . دفاع يخالطه واقع لم يسبق التمسك به امام محكمة الاستئناف . اعتباره سببا جديدا لا تجوز اثارته لأول مرة امام محكمة النقض . |
| ٦٤٠ | ١٣٩ | (الطعن رقم ٦٤ لسنة ٥٤ ق (أحوال شخصية) - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨) ٦ - دفاع يخالطه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع غير مقبول امام محكمة النقض . |
| ٧٤٠ | ١٥٧ | (الطعن رقم ١٢٦٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٢٤) تاسعا : مالا يندرج تحت اسباب الطعن : السبب غير المنتج : ١ - مطالبة الطاعن بنصيبه في حصص الضرائب التي تم تجنبها في تركته المزمعة على سند من انها غير مستحقة عليه . رفض الحكم المطعون فيه هذا الطلب لزيادة الضرائب المستحقة عليه عن مخصص الضرائب الذى تم احتجازه . كفاية هذه الدعامة لحمل قضاء الحكم . نعى الطاعن عليه اغفال الرد على الدفع بالمقاصة بين دين ارباحه المفيدة بحسابه الجارى وبين الضرائب المستحقة عليه . غير منتج . |
| ٩٢ | ٢٤ | (الطعن رقم ٤٦٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٢) ٢ - اقامة الحكم على دعامة كافية لحمل قضائه . النعى على مااستطرد اليه في اسبابه تزييدا ويستقيم الحكم بدونه . غير منتج . |
| ١٧٣ | ٤١ | (الطعن رقم ٧٦ لسنة ٥٣ ق (أحوال شخصية) - جلسة ١٩٨٧/١/٢٧) ٣ - اقامة الحكم على دعامين احدهما صحيحة تكفى لحمله . النعى عليه في الاخرى . غير منتج . |
| ٣٣٥ | ٧٧ | (الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦) |

| الصفحة | الترتيب | المادة |
|--------|---------|--|
| | | ما لا يصلح سببيه للنقض : |
| | | النقض على أسباب الحكم الابتدائي : |
| | | ١ - ورود النقض على الحكم الابتدائي . قضاء الحكم المطعون فيه بالرد على هذا النقض بأسباب خاصة . اثره . عدم قبول النقض . |
| ٢٢٨ | ٥٢ | (الطعن رقم ٢٠٤٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢) |
| | | ٢ - اقامة الحكم المطعون فيه فضاء على أسباب مستقلة دون احواله الى أسباب الحكم الابتدائي . النقض الموجه الى هذا الحكم . غير مقبول . |
| ٤٦٤ | ١٠٣ | (الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦) |
| | | ٣ - النقض على أسباب الحكم الابتدائي دون الحكم النهائي . غير مقبول . |
| ٥٢٧ | ١١٣ | (الطعن رقم ١٣٨٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١) |
| | | عائرا : سلطة محكمة النقض : |
| | | ١ - اعتبار الورقة مبدأ ثبوت بالكتابة . شرطه . صدورهما من الخصم الذي يحتاج بها عليه وأن تجعل التصرف المراد اثباته قريب الاحتمال . تقدير ذلك . من سلطة قاضي الموضوع . لا رقابة عليه من محكمة النقض متى كان استخلاصه سائفا : مثال : بشأن استخلاص نبوت الوثالة . |
| ١٠٩ | ٢٠ | (الطعن رقم ٦٢٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٤) |
| | | ٢ - انتهاء الحكم الى نتيجة صحيحة مع اشتماله على قرارات قانونية خاطئة . لمحكمة النقض تصحيحها دون أن تنقضه . |
| ١٤٩ | ٣٦ | (الطعن رقم ٧٢٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٢) |
| | | ٣ - انتهاء الحكم الى النتيجة الصحيحة . لا يبيح القصور في بعض أسبابه القانونية . لمحكمة النقض تصحيحها . |
| ٣٣٢ | ٧٦ | (الطعن رقم ٩٤٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦) |
| | | ٤ - قصور الحكم المطعون فيه الانصاح عن سنده القانون . لا بطلان متى كان صحيحا في نتيجة . لمحكمة النقض استكمال هذا القصور . حقها في تكليف الواقعة اعتمادا على ما حصلته محكمة الموضوع . |
| ٥٦٦ | ١٢٢ | (الطعن رقم ٤١١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٩) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | حادى عشر : الحكم فى الطعن وآثره : |
| | | ١ - نقض الحكم . آثره . نقض جميع الاحكام التى كان ذلك الحكم أساسا لها . مادة ٢٧١ من قانون المرافعات . |
| ٤١٢ | ٩٢ | (الطعن رقم ١٢١٤ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٩) |
| | | ٢ - نقض الحكم والاحالة ، التزام المحكمة المحال اليها بالمسألة القانونية التى فصل فيها الحكم الناقض . م ٢٦٩ مرافعات . المقصود بالمسألة القانونية . ما طرح على محكمة النقض وأدلت برأيها فيه فاكسب حجية الامر المنقضى . امتناع محكمة الاحالة عند اعادة نظر الدعوى من المساس بهذه الحجية . لها بناء حكمها على فهم جديد لواقع الدعوى . |
| ٧٠٨ | ١٥٢ | (الطعن رقم ٣٩٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٣) |
| | | ٣ - نقض الحكم لقصور فى التدقيق . ولو تطرق لبيان أوجه القصور . لا يتضمن حسما لمسألة قانونية يلتزم محكمة الاحالة باتباعها . |
| ٧٠٨ | ١٥٢ | (الطعن رقم ٣٩٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٣) |
| | | ٤ - نقض الحكم الاستثنائى لا يمتد الى الحكم الابتدائى ولو كان الحكم المنقوض قد قضى بتأييده . اثر ذلك . لمحكمة الاحالة ان تحيل فى بيان الوقائع ودفاع الخصوم ودفعهم الى أسباب الحكم الابتدائى . |
| ٧٠٨ | ١٥٢ | (الطعن رقم ٣٩٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٣) |
| | | ثانى عشر : المبررات والكفالة : |
| | | إيداع كفالة الطعن . عدم تحقيقه الا بتوريد الكفالة فعلا الى خزانة المحكمة خلال ميعاد الطعن . لا يقضى منه تأشير قلم الكتاب خلال ذلك الميعاد بقبولها وتوريدها . م ١/٢٥٤ مرافعات . |
| ٢٤٣ | ٥٦ | (الطعن رقم ٥٢١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢) |

الرقم الصفحة

نقل

أولا : نقل بحرى :

الدفع بعدم قبول دعوى المسئولية قبل الناقل . م ٩٩ من قانون التجارة . قيامه على افتراض رضا المرسل اليه بالعيب الذى حدث أثناء النقل وكان ظاهرا وقت الاستلام وتنازله عن مطالبة الناقل بالتعويض عنه بما يسقط حقه فى الدعوى . ماهيته . دفع موضوعى مما تعنيه المدة ١١٥ مرافعات . مؤدى ذلك . جواز ابدائه فى أية حالة تكون عليها الدعوى ولو لأول مرة فى الاستئناف .

(الطعن رقم ٦٣٥ لسنة ٥٢ - جلسة ١٩٨٧/٢/٣٠) ١١٠ ٥١٢

ثانيا : نقل بحرى :

١ - التحفظ الذى يدرجه الناقل فى مسند الشحن تدليلا على جهله بصحة البيانات المدونة والمتعلقة بالبضائع المسلمة اليه . عدم الاعتداد به فى رفع مسئوليته عن فقد هذه البضائع الا بالنسبة للبيان الذى أدرج التحفظ من أجله .

(الطعن رقم ١٠٢٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٩) ٥١ ٢١٩

٢ - التزام الناقل البحرى . التزام بتحقيق غاية . التحلل من مسئوليته من ذلك . وسيلته . اقامة الدليل على استلام المرسل اليه البضاعة أو أن العجز أو التلف يرجع الى عيب فيها أو قوة قاهرة أو خطأ مرسلها .

(الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٩) ٥٢ ٢٢٢

نيابة قانونية

الدعوى . ماهيتها . شرط قبولها .

(الطعن رقم ٨٦٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٤) ١٨ ٦٧

الصلحة

(هـ)

هبة

الهبة التي يشترط فيها المقابل . عدم اعتبارها من التبرعات المحضة
الواجب توثيقها بعقد رسمي . اشتغال العقد على التزامات متبادلة بين
طرفيه . اعتباره عقدا غير مسمى لا تجب له الرسمية ولا يجوز الرجوع
فيه ولو وردت الفاظ التنازل والهبة والرجوع .

(الظمن رقم ١٩٤١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٢٤)

٧٣٥ ١٥٦

(و)

وصية - وقف - وكالة

وصية

أولاً : دعوى الوصية (شرط سماعها) .

١ - دعوى الوصية . شرط سماعها . وجود أوراق رسمية تدل عليها . كفاية ذكرها أو الإشارة إلى وجودها في محضر أو تحقيق رسمي دون استلزام وجود ورقة الوصية ذاتها . نفاذ الوصية في حدود ثلث التركة لنوارث أو غيره دون توقف على اجازة الورثة .

٣٩٩ ٩٠ (الطعن رقم ٢٥ لسنة ٤٧ ق (أحوال شخصية) - جلسة ١٧/٣/١٩٨٧)

٢ - ما أوجبه المادة ٢ ق ٧١ لسنة ١٩٤٦ من شكل خاص للوصية الواقعة بعد سنة ١٩١١ . شرط لسماع الدعوى بها عند التكسار وليس ركناً فيها ولا صلة له بانعقادها .

٣٩٩ ٩٠ (الطعن رقم ٢٥ لسنة ٤٧ ق (أحوال شخصية) - جلسة ١٧/٣/١٩٨٧)

ثانياً : انتقال ملكية العقار الموصى به :

اعتبار الوصية من التصرفات المنشئة لحق من الحقوق العينية . مؤداه . عدم انتقال الملكية للموصى له إلا بالتسجيل . المادتان ٩٣٤ مدني، ٩ ق ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقاري . للموصى له عند امتناع الورثة عن اتخاذ إجراءات نقل الملكية اللجوء إلى القضاء للحصول على حكم صحة ونفاذ الوصية يكون من شأنه بعد تسجيله نقل الملكية إليه .

٣٩٩ ٩٠ (الطعن رقم ٢٥ لسنة ٤٧ ق (أحوال شخصية) - جلسة ١٧/٣/١٩٨٧)

ثالثا : تصرفات المورث :

« الظمن في التصرف »

حق دائني المتعاقدين والخلف الخاص في التمسك بالعقد الظاهر في مواجهة من يتمسك بالعقد الحقيقي طبقا لاحكام الصورية م. ٢٤٤ مدني .
تقدمه على حق الوارث الذي يظمن على تصرف مورثه بانه يخفي وصية .
علة ذلك . الوارث يستمد حقه من قواعد الارث التي تعتبر من النظام العام ولا يستمدة من المورث ولا من العقد الحقيقي . عدم اعتباره من ذوى الشأن الذين تجرى المفاضلة بينهم طبقا لها . مؤداه . عدم قبول التمسك بالعقد الظاهر في مواجهة حقه في الارث .

(الظمن رقم ١٢٥٨ لسنة ٥٣ قى - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٤)

٩٧ ٤٣٣

وقف

اولا : دعوى الوقف « شرط سماعها »

منع سماع دعوى الوقف عند الانكار مالم يوجد اشهاد به او يكون مقيدا بدفاتر احدى المحاكم الشرعية . لائحة المحاكم الشرعية . لائحة المحاكم الشرعية في ١٨٩٧/٥/٢٧ . عدم الاعتداد بالانكار اذا كان ثمة اقرار يحاج به الخصم المنكر ولو في غير الخصومة المدفوعة بالانكار .

(الظمن رقم ٥٦ لسنة ٥٢ قى - جلسة ١٩٨٧/٢/١)

٤٨ ٢٠٤

ثانيا : مسائل متنوعة :

استبدال أو بيع عقارات الاقاف . الاصل فيه ان يكون بطريق المزاد العلني ، الا- ثثناء . جوازه بطريق الممارسة في الاحوال المبينة حصرا بالمادة ١١ من القرار الجمهوري ١١٤١ لسنة ١٩٧٢ . سلوك طريق الممارسة في غير تلك الاحوال . اثره . بطلان التصرف . علة ذلك .

(الظمن رقم ١٤٠٥ لسنة ٥٣ قى - جلسة ١٩٨٧/٣/٢١)

١١١ ٥١٦

| القاعدة | الصلاحية | وكالة |
|---------|----------|--|
| | | اولا : نطاق الوكالة : |
| ١٠٩ | ٥٠٩ | ١ - وكيل الدائنين . يعتبر وكلا عن جماعة الدائنين في ادارة اموال التفليسة وتمهيتها كما يعتبر ايضا وكلا عن المفلس . (الطعن رقم ١٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٣٠) |
| ١٠٩ | ٥٠٩ | ٢ - قيام وكيل الدائنين بأعمال الدلالة كخبير مثن بمناسبة بيع البضائع المملوكة للتفليسة واحتجازه جزا من الثمن لنفسه كمؤنة نظير ذلك . يعتبر من قبيل التعاقد مع النفس . عدم اجازة جماعة الدائنين هذا التصرف . قضاء الحكم المطعون فيه بعدم استحقاق وكيل الدائنين المبلغ الذي احتجزه . صحيح . |
| ١٠٩ | ٥٠٩ | (الطعن رقم ١٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٣٠) |
| ١٣٣ | ٦١٨ | ٣ - الوكالة الخاصة . نطاقها . ورودها على عمل معين . مقتضاء . شمولها لتابعه ولوازمه الضرورية م ٧٠٢ مدني . (الطعن رقم ١٢٥٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٦) |
| | | ثانيا : التوكيل في الخصومة : |
| ٣٦ | ١٤٩ | ١ - تصحيح الاجراء الباطل . وجوب اتمامه في ذات مرحلة التقاضي التي اتخذ فيها هذا الاجراء . عدم ارفاق التوكيل الخاص برد القاضي لدى التقرير به وعدم تقديمه امام محكمة اول درجة حتى صدور الحكم بعدم قبول طلب الرد . تأييد محكمة الاستئناف هذا القضاء . صحيح . (الطعن رقم ٧٢٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٢) |
| ٣٦ | ١٤٩ | ٢ - طلب لرد المقدم من الوكيل . لزوم أن يكون مرفقا به توكيله الخاص المفوض فيه برد قاض بعينه أو هيئة بعينها في دعوى بذاتها ، ولو كان الرد في حق قاضي يجلس لأول مرة لسماعه الدعوى بمذكرة مقدمة لكاتب الجلسة م ١٥٤ مرافعات . علة ذلك . (الطعن رقم ٧٢٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٢) |
| ٣٦ | ١٤٩ | |

| الصفحة | القائمة | |
|--------|---------|---|
| | | ٣ - مباشرة المحامي للاجراء قبل صدور التوكيل ممن كلفه به . عدم جواز اعتراض خصمه بأن الوكالة لم تكن ثابتة قبل اتخاذ الاجراء . علة ذلك . |
| ٣٣٥ | ٧٧ | (الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦) |
| | | ٤ - عدم تقديم المحامي سند وكالته عن بعض الطاعنين في موضوع غير قابل للتجزئة أو في التزام بالتضامن أو في دعوى يوجب انقانون فيها اختصاص اشخاص معينين . لا اثر له على شكل الطعن المرفوع صحيحا من أحدهم . علة ذلك . |
| ٣٩٩ | ٩٠ | (الطعن رقم ٢٥ لسنة ٤٧ ق (أحوال شخصية) - جلسة ١٩٨٧/٣/١٧) |
| | | ثالثا : الوكالة بالتسخير : |
| | | التسخير في الصورية . عدم اقتصاره على التصرفات . جساوزه في الخصومة والاجراءات القضائية . شرطه . ألا يقصد به التحايل على القانون فيكون غير مشروع . |
| ١٤٢ | ٣٤ | (الطعن رقم ٢٢٠٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٩٧/١/٢١) |
| | | رابعا : مسائل متنوعة : |
| | | اعتبار الورقة مبدا ثبوت بالكتابة . شرطه . صدورهما من الخصم الذي يحتج بها عليه وان تجعل التصرف المراد اثباته قريب الاحتمال . تقدير ذلك . من سلطة قاضي الموضوع . لا رقابة عليه من محكمة النقض متى كان استخلاصه سائفا . مثال : بشأن استخلاص ثبوت الوكالة . |
| ١٠٩ | ٢٨ | (الطعن رقم ٦٢٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٤) |

بسم الله الرحمن الرحيم

تصويبات الجزء الأول

مجموعة الأحكام الصادرة من الهيئة العامة
للمسواد المدنية والتجارية ودائرة الأحوال الشخصية
السنّة الثامنة والثلاثون

| رقم الصفحة | رقم السطر | الخطأ | الصواب |
|------------|--------------|----------|---|
| ٥ | آخر السطر ٦ | | — |
| ٥ | ٢٥ | الذين | الذين |
| ٦ | ٢٧ | حالة | تخلف هذه الكلمة |
| ٩ | ١١ | الإتفاق | الأنفاق |
| ١٠ | ٢٥ | ويقدر | ويقدر |
| ١٤ | ٢٤ | شأنها | شأنهما |
| ١٧ | ٢٢ | أن يكن | أن يكون |
| ٢١ | ٥ | القرارات | القرار المطعون فيه |
| ٢٢ | آخر السطر ٦ | و السابق | والسابقين |
| ٢٣ | ٢٣ | صفة | بصفة |
| ٢٤ | ١٠ | إذا | إذ |
| ٢٤ | آخر السطر ١٦ | — | تضاف كلمة في |
| ٢٧ | ٤ | رياسة | برئاسة |
| ٢٧ | ١٤ | الطالب | الطلب |
| ٢٨ | ١٧ | عن | من |
| ٣٠ | آخر السطر ١٨ | مواده | مواده |
| ٣٤ | ٦ | بتسوية | بتطبيق |
| ٣٤ | ١٦ | — | يضاف « بعد كلمة القانون |
| ٣٧ | ١٦ | القضاء | القضاء |
| ٤٠ | ٧ | ستحق | يستحق |
| ٤٢ | ١٩ | المبدء | المبداء |
| ٤٤ | ١٢ | صدر | صدور |
| ٤٦ | ٥ | الحضر | الحاضر |
| ٤٨ | نهاية سطر ١٢ | — | تضاف كلمة « الخدمة » بعد كلمة « في » |

| رقم الصفحة | رقم السطر | نحو الخطأ | الصواب |
|------------|-----------|--------------------------|---|
| ٥٢ | ٩ | تقدير | تقرير |
| ٥٢ | ١٨ | تقدير | تقرير |
| ٦٠ | ٢٥ | — | تضاف كلمة « به » بعد كلمة « ما جرى » |
| ٦٠ | ٢٧ | تبين | يتبين |
| ٦١ | ١٢ | (١) | (ب) |
| ٦١ | ١٤ | — | يضاف « بعد كلمة محضر |
| ٦٥ | ١٠ | — | يضاف « بعد كلمة محضر |
| ٦٨ | ١٦ | بيانا | بياناً |
| ٧٣ | ٨ | بين | بين |
| ٧٤ | ١٤ | إخلاف | إختلاف |
| ٨٢ | ٢٦ | وكان | وكان |
| ٨٢ | ٢٨ | خر | آخر |
| ٨٣ | ١٣ | ذلك | تلك |
| ٨٥ | ٢١ | غين | عين |
| ٨٦ | ٥ | — | تضاف كلمة « مثالا » بعد كلمة « المذكورة » |
| ٨٦ | ١١ | لا يستتبع | لا يستتبع |
| ٨٦ | ١٩ | لجلسة | بجلسة |
| ٨٨ | ٢٤ | يفيد | يقيد |
| ٩٠ | ٤ | ١٨٧٥ | ١٩٧٥ |
| ٩١ | ٢١ | والمتعينين | والمعينين |
| ٩٢ | ٤ | توفيق عبد المنعم إبراهيم | توفيق ، عبد المنعم إبراهيم |
| ٩٥ | ١٨ | الطاعن | الطاعن |
| ٩٦ | ٢٥ | وإن | ولئن |

| رقم الصفحة | رقم السطر | الخطأ | الصواب |
|------------|-----------|---------------|---|
| ٩٦ | ٢٨ | بيده | بيده |
| ٩٩ | ٢٢ | صورته | صورته |
| ١٠٢ | ١٣ | قضاء | قضاء |
| ١٠٣ | ٦ | ينظرها | ينظرها |
| ١٠٣ | ١٣ | تكون | يكون |
| ١٠٣ | ١٦ | — | يضاف الآتي بعد كلمة من |
| — | — | — | أجله . « ٤ — |
| ١٠٣ | ١٦ | الملحقات | الملحقات |
| ١٠٥ | ١٥ | من | عن |
| ١٠٧ | ٣ | النص | النص |
| ١٠٧ | ١٧ | تنحصر | تنحصر |
| ١١٣ | ٢٣ | وللكتابة | ما للكتابة |
| ١١٥ | ١٧ | وابدأه | وابدأه |
| ١٢٠ | ٨ | بسيه | بسيه |
| ١٢٠ | ٢١ | بسيه | بسيه |
| ١٢١ | ٧ | الجواز | الجوار |
| ١٢١ | ٢١ | بمحكمة | بمحكمة |
| ١٢٢ | ١٩ | ما أثاره | ما أثاره |
| ١٢٣ | ٧ | | يضاف رقم ٤ قبل كلمة « الشركات التجارية والمدنية » |
| ١٢٣ | ١٦ | عنه | عليه |
| ١٢٤ | ٩ | | يضاف كلمة « عليه » قبل كلمة الأول |
| ١٢٥ | الأول | رقم الصفحة ٢٥ | ١٢٥ |
| ١٢٥ | ٢٣ | لهذه | هذه |

| رقم الصفحة | رقم السطر | الخطا | الصواب |
|------------|-----------|----------------|--|
| ١٢٦ | ٧ | | يضاف كلمة «من» قبل كلمة حق الطاعة |
| ١٢٧ | ٢ | موافقتها | موافقتها |
| ١٢٧ | ٨ | تقدير | تقرير |
| ١٢٧ | ١٣ | تصلت | قصدت |
| ١٢٨ | ٩ | بالمحكمة | بالمحكمة |
| ١٢٨ | ١٠ | غرض | غموض |
| ١٢٨ | ١٠ | ليس | لبس |
| ١٣٠ | ١٤ | ١٩٩١ | ١٩٦١ |
| ١٣٢ | ٢٣ | | تضاف كلمة «القانون» قبل كلمة رقم ١٣٣ |
| ١٣٣ | ٩ | طنة الأشهر | الستة أشهر |
| ١٣٩ | ٥ | | تضاف كلمة «أحوال شخصية» بعد كلمة القضائية |
| ١٤٣ | ٩ | سالف | سالفى |
| ١٤٧ | ١٣ | للمنودج | للمنودج |
| ١٤٩ | ٢٣ | ولا يتنازل عنه | ولا التنازل عنه |
| ١٥٢ | ٦ | تقييده | تأييده |
| ١٦١ | ١١ | | تضاف رقم ٧ قبل كلمة الانقطاع عن العمل |
| ١٧٨ | ١٤ | حلو محضر | خلو محاضر |
| ١٨٢ | ٩ | ما تطمئن إليها | ما تطمئن إليه |
| ١٨٣ | ٥ | | تضاف كلمة «في» بعد كلمة «والقصور» |

تابع التصويبات

١٧١

| رقم الصفحة | رقم السطر | الخطأ | التصويب |
|------------|-----------|----------------------|---|
| ١٨٤ | ١٩ | | تضاف عبارة « الذي صدر القانون ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ قبل كلمة «مرتبطاً به» حكم لتداني كما ينهه |
| ١٩٤ | ١٠ | الحكم | حكم لتداني |
| ١٩٥ | ٢٤ | ما | كما ينهه |
| ١٩٦ | ٥ | | تضاف كلمة « لصحة » قبل كلمة الحكم فهم الوقائع تُحذف |
| ١٩٧ | ٢٦ | الوقائع | فهم الوقائع |
| ٢٠٣ | ٢ | لسنة | تُحذف |
| ٢٠٤ | ٦ | الطعن رقم ٥٦ لسنة ٥٢ | الطعن رقم ٥٦ لسنة ٥٣ |
| ٢٠٤ | ١٨ | المطرد | المضطرد |
| ٢١٠ | ٦ | | تضاف كلمة «جنیه» قبل كلمة « إعتباراً من » مجادلة |
| ٢١١ | ١٤ | محاولة | مجادلة |
| ٢٣٤ | ٢٥ | | تضاف كلمة «موضوع» بعد كلمة العقار |
| ٢٤١ | ٨ | | تضاف كلمة مستنداً - بعد عبارة يستولى عليها يلتزمهما |
| ٢٤٤ | ١٥ | يلتزمهما | يلتزمهما |
| ٢٤٦ | ٢٢ | يتضمنه | تضمنه |
| ٢٤٦ | ٢٤ | يحسبه | بحسبه |
| ٢٤٨ | ٢١ | يتعقب | بتعقب |
| ٢٤٨ | ٢٣ | يحسبه | بحسبه |
| ٢٥٥ | ٦ | (١-٣) | (١-٢) |
| ٢٥٥ | ٢٢ | وتتعطف | ولا تعطف |
| ٢٥٥ | ٢٢ | عليها | عليها |

| رقم الصفحة | رقم السطر | الخطأ | الصواب |
|------------|-----------|-------------|---------------|
| ٢٨٩ | ٩ | يحظر | يحظر |
| ٣١٣ | ٧ | محكمة موضوع | محكمة الموضوع |
| ٣٤٥ | ٦ | (١ -) | (١ - ٣) |
| ٣٦٧ | ٢٠ | المعطون | المطعون |
| ٣٧٠ | ١٨ | المفصرة | المفقوده |
| ٣٧٠ | ٢١ | صريحاً | صحيحاً |
| ٣٨٢ | ١١ | يحول | يحول |
| ٣٨٢ | ١٩ | | في |
| ٣٨٥ | ٩ | سوء سلوكه | سوء سلوكه |
| ٣٨٥ | ١٩ | الموجودين | الموجودين |
| ٣٨٥ | ٢٥ | الحدات | الوحدات |
| ٣٨٧ | ١ | السلوك | السلوك |
| ٣٨٧ | ٥ | القوانين | القوانين |
| ٣٨٧ | ٦ | سنرات | سنوات |
| ٣٨٧ | ٧ | المذكور | المذكور |
| ٣٨٧ | ١١ | السلوك | السلوك |
| ٣٨٧ | ١٤ | القانون | القانون |
| ٣٨٧ | ١٥ | القرات | القوات |
| ٣٩٠ | ١٨ | إلى | إليه |
| ٣٩٢ | ٢٢ | ينطرى | ينطوى |
| ٣٩٣ | ١١ | المطعون | المطعون |
| ٣٩٣ | ١٧ | دعراه | دعواه |
| ٣٩٤ | ٣ | مملوكا | مملوكا |
| ٣٩٤ | ٨ | يكون | يكون |
| ٣٩٦ | ٦ | مأمورية | مأمورية |

| رقم الصفحة | رقم السطر | الخطأ | انصواب |
|------------|-----------|-------------|-------------|
| ٣٩٦ | ١١ | السرات | السنوات |
| ٣٩٦ | ١٦ | يسقوط | يسقوط |
| ٣٩٧ | ٥ | لا تكرون | لا تكون |
| ٣٩٧ | ٥ | المطعون | المطعون |
| ٣٩٧ | ٦ | المطعون ضده | المطعون ضده |
| ٣٩٧ | ١٢ | الممرل | الممرل |
| ٣٩٧ | ١٤ | الممرل | الممول |
| ٣٩٧ | ١٧ | القانرون | القانون |
| ٣٩٧ | ١٧ | الحكرمه | الحكومة |
| ٣٩٧ | ١٨ | القانرون | القانون |
| ٣٩٧ | ١٩ | بالقانون | بالقانون |
| ٣٩٧ | ٢٣ | القانرون | القانون |
| ٣٩٧ | ٢٥ | المنصر ص | المنصر ص |
| ٣٩٨ | ١ | الممرل | الممرل |
| ٣٩٨ | ٦ | الي م | اليوم |
| ٣٩٨ | ١٢ | المطعون | المطعون |
| ٣٩٨ | ١٥ | مأمرية | مأمرية |
| ٣٩٨ | ١٧ | بالفرذج | بالفرذج |
| ٤٠٠ | ٣ | مادامرا | ماداموا |
| ٤٠٠ | ٣ | هر | هو |
| ٤٠٠ | ٩ | فرت | فوت |
| ٤٠٠ | ١٣ | لا يحول | لا يحول |
| ٤٠٠ | ٢٤ | ما ينبي | ما ينتهي |
| ٤٠١ | ٢ | وجردها | وجودها |
| ٤٠١ | ١٢ | غير | غير |

| رقم الصفحة | رقم السطر | الخطأ | الصواب |
|------------|-----------|--------------|------------------|
| ٤٠٧ | ١٤ | المد | الماندى |
| ٤١٤ | ٣ | وكات | وكان |
| ٤١٦ | ٤ | اتمامها | تمامها |
| ٤١٦ | ٢٠ | وترقته | وترقيته |
| ٤١٧ | ١٥ | السين | الستين |
| ٤١٨ | ١٤ | السنوات | في السنوات |
| ٤١٨ | ٢٤ | بين | يبين |
| ٤١٨ | ٢٥ | المستأنف | المستأنف عليه |
| ٤٢٠ | ٦ | أقام قضاءه | أقامت قضاءها |
| ٤٣٠ | ١ | قضاء المحكمة | قضاء هذه المحكمة |
| ٤٣٧ | ٩ | المادة ٢٢٤ | المادة ٢٤٤ |
| ٤٤١ | ١٣ | تقديم | تقديم |
| ٤٤٤ | ٣ | مقابل | تقابل |
| ٤٥٤ | ١٦ | باتا اعلانه | باتا بعد اعلانه |
| ٤٥٩ | ٢ | طالب | طنب |
| ٤٥٩ | ١٢ | حيازتها | حيازتها لها |
| ٤٦٠ | ١٦ | العرض | العرض |
| ٤٦٦ | ٧ | إستيفاء | إستيفاء |
| ٤٩٣ | ٢ | للمضو | المضو |
| ٤٩٣ | ٢٣ | حق | حق |
| ٥٠٥ | ٢١ | الخمس | الخمس |
| ٥١٣ | ٢٧ | ١٩٧٨٤/٢/٤ | ١٩٧٨/٤/٢٤ |
| ٥١٨ | ٢٥ | الأقرار | الأفراد |
| ٥٢١ | ١٥ | حظر آ | حصر آ |
| ٥٢٩ | ٣ | النعي | النص |

تابع التصويبات

١٧٥

| رقم الصفحة | رقم السطر | الخطأ | الصواب |
|------------|-----------|---------------|--|
| ٥٣٤ | ٢١ | وزير | ووزير |
| ٥٣٩ | ٩ | إليها | إليهما |
| ٥٤٠ | ٧ | بصفر | بصفر |
| ٥٤٣ | ١٠ | إشهار | إشهاد |
| ٥٤٥ | ١٠ | طريق | طرق |
| ٥٥٠ | ٢٦ | بتكليف الثاني | بتكليف لفائدة الثاني |
| ٥٥٢ | ٢٥ | في | نص |
| ٥٥٨ | ٢٩ | فساعد | قاعدة |
| ٥٦٤ | ٨ | هـ في | هـ ط |
| ٥٦٥ | ٤ | إنها | إنهما |
| ٥٧٠ | ٧ | تقدير | تقرير |
| ٥٧٠ | ١٦ | كيفها | تكييفها |
| ٥٧٩ | ٨ | أتم | لأتم |
| ٥٨٧ | ١٧ | من | من |
| ٥٩٥ | ٢٢ | قانون | قانوني |
| ٦٢٤ | ٢٣ | الصحية | الصحيحة |
| ٦٢٩ | ٤ | التحفظين | التحفظين |
| ٦٣٠ | ١٢ | الغيره | الغير |
| ٦٤٢ | ١٦ | للمارسة | للمارسة |
| ٦٤٦ | ٢٢ | فأوجب | وأوجب |
| ٦٥١ | ١٨ | نشره | نشر الحكم بعدم دستورية القرار بقانون ١٩٧٩/٤٤ |
| ٦٥٥ | ٢ | التي | وليس من اليوم التالي لتاريخ نشره |
| ٦٥٧ | ٥ | ٣٣ | لأحكامه التي |
| | | | ٢٣ |

| رقم الصفحة | رقم السطر | الخطأ | الصواب |
|------------|-----------|-----------|-------------|
| ٦٥٩ | ٢٥ | ٣٣ | ٢٣ |
| ٦٦٣ | ١٨ | ١٩٧٤/١/٢٣ | ١٩٧٤/٩/٢٣ |
| ٦٦٤ | ٦ | ما | ما |
| ٦٦٤ | ٢٣ | منفعة | تغليب منفعة |
| ٦٦٧ | ٩ | لسنة ٥٣ | لسنة ٥٢ |
| ٦٦٨ | ١١ | كما | وكما |
| ٦٧٠ | ١٤ | يبيع | يبيع |
| ٦٧١ | ١٤ | إنقاض | تقاضي |
| ٦٧٣ | ٢٧ | يصيب | يعيب |
| ٦٧٤ | ١٢ | تطبيقها | تطبيقتهما |
| ٦٧٤ | ١٤ | له | لها |
| ٦٧٨ | ١٦ | خسة | خسه |
| ٦٨٢ | ١٧ | قول | قوله |
| ٦٨٤ | ٨ | ما أغفلوا | ما أضروا |
| ٦٨٨ | ١٤ | صاحب | صاحبة |
| ٦٨٨ | ١٤ | أن | فلها أن |
| ٦٨٩ | ١٧ | ١٩٧٨/٥/٢ | ١٩٨٥/٥/٢١ |
| ٦٩٢ | ١٢ | بتحويل | بتحويل |
| ٦٩٥ | ٦ | من | في |
| ٦٩٥ | ٢٢ | وقد | فقد |
| ٦٩٨ | ١١ | بعرض | بوفى |
| ٧٠٠ | ٢٣ | بالفساد | بالغاء |
| ٧٠١ | ٤ | فيها | فيهما |
| ٧٠٥ | ٥ | ومساعدى | ومساعدى |
| ٧٠٩ | ١١ | التيابة | التيابة |

| رقم الصفحة | رقم السطر | الخطأ | الصواب |
|------------|-----------|--------------|---------------------|
| ٧١٣ | ٨ | فاكتسب | فاكتسب حكمها |
| ٧١٣ | ٨ | المحكوم وبعد | المحكوم فيه |
| ٧١٣ | ١٤ | تعيياً | تعيياً |
| ٧١٤ | ٤ | لا يفيدها | لا يفيدها |
| ٧١٦ | ١٢ | مشاركة | مشاركة |
| ٧١٦ | ١٢ | إستقلال | إستقلال |
| ٦٢١ | ٤ | للأجر | للأجره |
| ٦٢١ | ٦ | حساب | حسابات |
| ٦٢٩ | ٢٨ | خدمته | خدمة |
| ٧٣١ | ٢٥ | لخافة | لخافة |
| ٧٣١ | ٢٨ | قنره | بقنره |
| ٧٣٣ | ٢٢ | تأجير المؤجر | تأجير المكان المؤجر |
| ٧٤٤ | ١١ | الشركة | التركة |
| ٧٤٦ | ٦ | لأماكن | لأماكن |

طبع بمطابع الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رئيس مجلس الإدارة
(د.عزى السيد شهبان)

رقم الايضااع ٩٢/٥٨٥٤

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية - نوات

٤٠٢٠٢/٤٩٢ س٩٢-٦٧٣٦ الجزء الاول



جمهورية مصر العربية

مَحْكَمَةُ النِّقَضِ
المكتب الفني

مَجْلُوعَتَا

الأحكام الصادرة من الهيئة العامة للمواد المدنية
ومن الدوائر المدنية ودائرة الأحوال الشخصية
السنة الثامنة والثلاثون

الجزء الثاني

من يونيو إلى ديسمبر ١٩٨٧

القائم

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

مطبعة نوبل

١٩٩٢

جلسة ٣ من يونيو سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / احمد كمال سالم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / ماهر قلادة واصف ، مصطفى زعزوع نائبى رئيس المحكمة ، عبد الحميد سليمان
ومجتهد بكر غالى .

(١٦١)

الطعن رقم ١٨٠٨ لسنة ٥٠ القضائية :

(١) إثبات « عبء الإثبات » • ايجار « ايجار الاماكن » •

الادعاء على خلاف الظاهر فى الدعوى • وقوع عبء البتة على المنكر فيها سواء كان
مدعى اصلا فيها أو مدعى عليه •

(٢) حكم « ما لا يد قصورا » • دعوى « الدفاع فيها » •

أفعال الحكم الرد على دفاع لم يقدم دليله • لا قصور •

(٣ ، ٤) ايجار « ايجار الاماكن : التغير فى استعمال العين المؤجرة » •

(٣) اخلاء المستأجر لاستعمال العين المؤجرة بطريقة تخالف شروط الايجار المعلقة •

شرطه • ان يكون المستأجر قد استعمله أو سمح باستعماله بطريقة تخالف شروط

الايجار المعلقة بغير موافقة المؤجر وأن ينشأ عنه ضرر للمؤجر • م ٣٦ / ج ق ٤٩

لسنة ١٩٧٧ »

(٤) الضرر الذى يبيح اخلاء المستأجر للتغير فى العين المؤجرة • مناهة • الاخلال الحال

أو المستقبل بمصلحة المؤجر المادية أو الادبية أو بتهديدها جديا • ملة ذلك •

١ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أنه إذا ادعى المنكر فى الدعوى

خلاف الظاهر فيها يقع عليه عبء إثبات ما يخالفه سواء كان مدعى أصلا

فى الدعوى أم مدعى عليه فيها •

٢ - لا تثريب على محكمة الموضوع ان التفتت عن الرد على دفاع لم يقتض

به دليل بثبته •

٣- النص في المادة ٣١/ج من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المنطبق على
 «نقطة الدعوى على أنه» إذا استعمل المستأجر المكان المؤجر
 أو سمح باستعماله بطريقة تخالف شروط الإيجار المعقولة والمتعارف عليها
 وتضر بمصلحة المؤجر أو استعمله في غير الأغراض المؤجر من أجلها...»
 يدل وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة- على أنه يكفي لإخلاء المكان المؤجر
 أن يكون المستأجر قد استعمله أو سمح باستعماله بطريقة تخالف شروط الإيجار
 المعقولة بغير موافقة المؤجر وأن ينشأ للأخير ضرر بسبب ذلك .

٤- الإضرار بالمؤجر الذي يبيح له إخلاء المستأجر للتغيير في العين
 المؤجرة كما يتحقق بالإخلال بإحدى مصالحه التي يحميها القانون مادام كانت
 أو أدبية حالاً كان هذا الإخلال أو مستقبلاً يقوم كذلك بتهديد أى من هذه
 المصالح تهديداً جديداً ، إذ في هذا تعريض لها لخطر المساس بها مما يعتبر
 بذاته إخلالاً بحق صاحب المصلحة في الاطمئنان إلى فرصته في الانتفاع الكامل
 بها بغير إنقاص وهو ما يشكل إضراراً واقعاً به :

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
 والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -
 تتحصل في أن المطعون ضده بصفته أقام الدعوى رقم ٣٨٠٧ لسنة ١٩٧٣ مدني
 جنوب القاهرة الابتدائية بطلب إخلاء الطاعن من شقة النزاع التي استأجرها
 سبكتاً له لأنه أساء استعمالها بأن قام بتفيل منور العقار وإستغلاله كمطبخ
 يحول المطبخ إلى غرفة دون تصريح كتابي من الشركة ، وأن ما قام به يحول
 دون الشركة والقيام بأعمال الصيانة والإصلاحات اللازمة لمرافق العقار الصحية
 الموجودة بالمنور . أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق وبعد أن إستتمعت
 إلى أقوال شاهدي المطعون ضده قضت برفض الدعوى . استأنف المطعون

ضده هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٩٧١ لسنة ٩٤ ق وبعد أن أحالت المحكمة الدعوى إلى خبير حكمت بتاريخ ١٩٨٠/٤/٣٠ بإلغاء الحكم المستأنف والإخلاء طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة رأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث ان الطاعن ينعى بالسبب الأول من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه بطلان في الإجراءات أثر في الحكم وفي بيان ذلك يقول ان الشركة المطعون ضدها تعمدت إعلانه في غير موطنه إذ الثابت أن زوجته قدمت طلباً للشركة بتأجير شقة النزاع مفروشة لسفرها إلى الخارج للإقامة معه ، وأثبت الخبير عندما إنتقل لمعاينة الشقة أنها مؤجرة من الباطن لمكتب البحوث العلمي ، وأنه عندما توجه لأحضرها لإعلانه بصحيفة الاستئناف وصحيفة تجديده من الشطب وبورود تقرير الخبير وقرار إحالة الاستئناف إلى دائرة أخرى لم يجد أحداً بالشقة وأعلنه لجهة الإدارة لأنه لا يقيم بها مما يبطل الإعلانات التي وجهت إليه في الاستئناف ويعيب الحكم المطعون فيه بالإندام ويوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعي غير سديد ذلك أن الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن أعلن بصحيفة إفتتاح الدعوى بشقة النزاع وحضر أمام محكمة الدرجة الأولى وقدم دفاعه بناء على هذا الإعلان ، وأنه اتخذها موطناً له في الدعوى رقم ١٩٨٣ سنة ١٩٧٣ مدنى مستعجل القاهرة التي أقامها ضده المطعون ضده ، وفي التوكيل الصادر منه إلى زوجته التي باشرت الإجراءات نيابة عنه واتخذتها الأخيرة بدورها موطناً لها ، وخلت الأوراق من أن الطاعن أو وكيله قد أخطر المطعون ضده بإتخاذ موطناً آخر له عدا شقة النزاع وبالتالي تكون الإعلانات التي وجهت إليه في الاستئناف على هذا الموطن صحيحة ومنتجة لأثارها ويكون النعي ببطلان الحكم المطعون فيه لإبتناؤه على إجراءات باطله على غير أساس .

وحيث ان الطاعن ينعى بالشق الأول من السبب الثاني وبالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه التصور في التسييب والفساد في الاستدلال وفي بيان

ذلك يقول ان الحكم المطعون فيه إستخلص من تقرير الخبير ما لم يثبت به من أنه هو الذى أحدث تعديلاً بالعين المؤجرة ، وأنه على الرغم من أن دفاعه قد بنى على أنه تسلم العين المؤجرة بحالتها من المستأجر السابق وأن الأخير هو الذى أجرى هذه التعديلات فإن الحكم أهمل هذا الدفاع ولم يعن ببحثه أو الرد عليه مما يعيبه بالقصور في التسييب والفساد في الاستدلال .

وحيث ان هذا النعى غير مقبول ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا ادعى المتكرر في الدعوى خلاف الظاهر فيها يقع عليه عبث إثبات ما يخالفه سواء كان مدعى أصلاً في الدعوى أم مدعى عليه فيها ، وأنه لا تريب على محكمة الموضوع أن التفتت عن الرد على دفاع لم يقتزن به دليل يثبتته — لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه انه قد ثبت من تقرير الخبير أن هناك تعديلاً في شقة النزاع أحدث ضرراً بالغاً بالعقار ، وقام دفاع الطاعن على أن المستأجر السابق هو الذى أجرى هذا التعديل إلا أنه لم يقدم دليلاً يثبت صحة هذا الدفاع بحسبانه يدعى خلاف الظاهر في الدعوى فلا تريب على الحكم ان هو أطرح هذا الدفاع ولم يرتب عليه أثر بما يكون معه النعى على غير أساس :

وحيث ان الطاعن ينعى بالشق الثاني من السبب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور في التسييب وفي بيان ذلك يقول أن الحكم إنتهى إلى أن ضرراً بالغاً لحق بالعقار الكائن به شقة النزاع دون أن يبين أساس وصفه لهذا الضرر ومقداره بما يعيبه بالقصور المبطل :

وحيث ان هذا النعى غير صحيح ذلك أن الحكم المطعون فيه قد أورد بمدوناته ما إنتهى إليه تقرير الخبير من أن الطاعن قد قام بعدة تغييرات أهمها تسقيف المنور وتحويل فتحة شبك إلى باب وأن هذه التعديلات تحدث ضرراً بالغاً بالعقار لأنها تحول بين الشركة وبين القيام بأعمال الإصلاح الضرورية لمراقبة العقار الصحية الموجودة بالمنور وأعتمدت المحكمة ما إنتهى إليه تقرير الخبير في هذا الشأن بما مؤداه أنها عرضت لوصف الضرر الذى لحق بالعقار

ومصدره ومداه فإن النemy على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون في غير محله ؟

وحيث ان الطاعن ينعي بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول انه يشترط لفسخ عقد الإيجار والإخلاء عملاً بحكم المادة ٢٣ / ج من القانون ٥٢ سنة ١٩٦٩ مخالفة شروط عقد الإيجار وأحداث ضرر بالمؤجر وإذا إنتهى الحكم المطعون فيه إلى أن التعديلات التي أجراها المستأجر قد ألحقت ضرراً بالغاً بالعقار دون أن يبين الضرر الواقع على المؤجر فإن الحكم يكون مشوباً بالخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه :

وحيث ان هذا النemy غير سديد ذلك أن النص في المادة ٣١/ج من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المنطبق على واقعة الدعوى على أنه «إذا إستعمل المستأجر المكان المؤجر أو سمح بإستعماله بطريقة تخالف شروط الإيجار المعقوله والمتعارف عليها .. وتضر بمصلحة المؤجر أو إستعمله في غير الأغراض المؤجر من أجلها... يدل -وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة- على أنه يكفي لإخلاء المكان المؤجر أن يكون المستأجر قد إستعمله أو سمح بإستعماله بطريقة تخالف شروط الإيجار المعقوله بغير موافقة المؤجر وأن ينشأ للأخير ضرر بسبب ذلك ، وأن الأضرار بالمؤجر الذي يبيع له إخلاء المستأجر للتغيير في العين المؤجرة كما يتحقق بالإخلال بإحدى مصالحه التي يحميها القانون مادية كانت أو أدبية حالاً كان هذا الإخلال أو مستقبلاً يقوم كذلك بتهديد أى من هذه المصالح تهديداً جديداً إذ في هذا تعريض لما لخطر المساس بها مما يعتبر بذاته إخلالاً بحق صاحب المصلحة في الاطمئنان إلى فرصته في الانتفاع الكامل بها بغير إنقصاص وهو ما يشكل إضراراً واقعاً به - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بإخلاء الطاعن من شقة النزاع على ما ثبت من تقرير الخبير من أنه أجرى عدة تعديلات في شقة النزاع أهمها تسقيف المنور وتحويل فتحة شبك إلى باب داخل من الشقة دون موافقة الشركة المؤجرة مما ألحق ضرراً بالغاً بالعقار والمؤجر بالتسبب لكون هذا التعديل قد حال بين

الشركة والوصول إلى مرافق العقار الصحية الموجدة بالذور لإجراء عمليات
الصيانة العادية وفاءاً لالتزاماتها تجاه باقى المستأجرى للعقار فإن الحكم المطعون
فيه يكون قد التزم التطبيق الصحيح لأحكام القانون ويكون النعى عليه مهتماً
السبب غير مقبول :

ولما تقدم يتعين رفض الطعن :

جلسة ٤ من يولية سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / محمد محمود راسم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ محمد واغت خفاي نائب رئيس المحكمة ، الحسين الكاني ، محمد فؤاد شرباش
ومحمد محمد طيطس .

(١٦٢)

الطعن رقم ١٣٩٨ لسنة ٥٣ القضائية :

(١) إيجار « انتهاء عقد الإيجار » • اصلاح زراعى •

مستأجر الأرض الزراعية • تقاضيه من المؤجر أو من الغير أية مبالغ مقابل انتهاء عقد
الإيجار وإخلاء العين • جائز وغير محظور قانونا • مثال •

(٢) دعوى « إثراء بلا سبب » • عقد •

دعوى الإثراء بلا سبب ورد غير المستحق لا تعيم بين طرفي الخصومة رابطة عقدية •
المقد مناط تحديد حقوقهما والتزاماتهما •

١ - لأن كانت التشريعات الخاصة بالإصلاح الزراعى فى شأن تنظيم
العلاقة بين المؤجر ومستأجرى الأرض الزراعية قد حظرت على المؤجر أن
يتقاضى من المستأجر أية مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار بهدف الحيلولة
دون إستغلال حاجة المستأجرين للملحة إلى إستئجار الأرض الزراعية ،
إلا أن هذا الحظر لا يسرى فى شأن المستأجر الذى يتقاضى من المؤجر أو من
المالك أو من مستأجر آخر أية مبالغ فى مقابل انتهاء عقد الإيجار وإخلاء العين
ومن ثم فلا تريب على المطعون ضده أن هو اتفق مع الطاعنين على تقاضى
تعويض مقابل إخلاء الأرض المؤجرة له ، ويكون اقتضاء المطعون ضده
المبلغ محل النزاع من الطاعنين قد صادف سببه المشروع فى مقابل إنهاء عقد
إيجار الأرض الزراعية التى كان يستأجرها وتنازله عن حق الانتفاع بها للطاعنين
الذين تملكوا هذه الأرض من مؤجرها السابق لتخلص لهم منفعتها :

٢ - المقررى فى قضاء هذه المحكمة أنه حيث تقوم بين طرفي الخصومة رابطة
عقدية فلا قيام لدعوى الإثراء بلا سبب ، والتي من تطبيقها رد غير المستحق
بلى يكون المقدم وحده هو مناط تحديد حقوق كل منهما والتزاماته قبل الآخر ،

إذ يلزم لقيام هذه الدعوى ألا يكون للإثراء الحادث ، أو الافتقار المترتب عليه سبب قانوني يبرره .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — فى أن الطاعنين أقاموا على المطعون ضده الدعوى رقم ٢٨٥٩ سنة ١٩٨١ كلى شين الكوم بإلزامه بأن يؤدى لهم مبلغ ١٧٠٠ ج ، وقالوا فى بيان دعواهم أنهم إشتروا من ورثة المرحوم ... قطعة أرض زراعية يبيع المطعون ضده اليد عليها إستجاراً من مالكة بطريق المزارعة ، وقد إستغل حاجتهم لهذه الأرض وعرض عليهم لإنهاء العلاقة الإيجارية وترك العين لهم مقابل حصوله على مبلغ ١٧٠٠ ج بإعتباره «خار رجل» ، وإذ اضطروا إلى دفعه رغم عدم أحقيته فى إقتضائه ، وبحق لم إسترداده فقد أقاموا الدعوى ، وبتاريخ ١٩٨٢/١/٢٥ إستمعت المحكمة إلى شهود الطرفين ، ثم حكمت بتاريخ ١٩٨٢/٤/٢٦ بإلزام المطعون ضده بأن يؤدى للطاعنين مبلغ ١٦٠٠ ج إستأنف المطعون ضده الحكم هذا بالإستئناف رقم ٣٤٣ سنة ١٥ ق طنطا ، وأمورية شين الكوم ، وبتاريخ ١٩٨٣/٣/٢٤ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ويرفض الدعوى . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق التقص ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لتظره ، وفيها ألزمت النيابة رأياها :

وحيث أن حاصل ما ينمى به الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه اعتبر المبلغ الذى تقاضاه منهم المطعون ضده بمثابة تعويض عن إنهاء عقد إستجاره الأطلان المباعه لم رغم أن هذا التعويض لا يستحق للمستأجر إلا إذا كان سلب

حيازته نتيجة خطأ المؤجر أو تعرض الغير له في الانتفاع بالعين المؤجرة ، ولم يحص الحكم ما ذهبوا إليه في دفاعهم من أن تنازل المطعون ضده عن الإيجار - وعلى ما ثبت من أقوال الشهود أمام محكمة الدرجة الأولى وبتحقيقات الشكوى رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٨٠ لإداری الشهداء - كان إختياراً ، مما يعتبر المبلغ المشار إليه بمثابة خلو رجل لم يبحه قانون الإصلاح الزراعي ، ويمثل سبباً غير مشروع لإثرائه ، الأمر الذي يشوب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والقصور والفساد في الاستدلال بما يوجب نقضه .

، وحيث ان هذا النعي مردود ، ذلك أنه ولئن كانت التشريعات الخاصة بالإصلاح الزراعي في شأن تنظيم العلاقة بين المؤجر ومستأجرى الأراضي الزراعية قد حظرت على المؤجر أن يتقاضى من المستأجر أية مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار بهدف الحيولة دون إستغلال حاجة المستأجرين للملحة إلى إستئجار الأراضي الزراعية ، إلا أن هذا الحظر لا يسرى في شأن المستأجر الذي يتقاضى من المؤجر أو من المالك أو من مستأجر آخر أية مبالغ في مقابل إنهاء عقد الإيجار وإخلاء العين ، ومن ثم فإنه لا تريب على المطعون ضده إن هو اتفق مع أطاعين على تقاضى تعويض مقابل إخلاء الأرض المؤجرة له ، ويكون إقتضاء المطعون ضده المبلغ محل النزاع من الطاعين قد صادف سببه المشروع في مقابل إنهاء عقد إيجار الأرض الزراعية التي كان يستأجرها وتنازله عن حق الانتفاع بها للطاعين الذين تملكوا هذه الأرض من مؤجرها السابق لتخلص لهم منفعتها . وإذ كان ذلك ، وكان المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه حيث تقوم بين طرفي الخصومة رابطة عقدية فلا قيام للدعوى الإثراء بلا سبب ، والتي من تطبيقاتها رد غير المستحق ، بل يكون العقد وحده هو مناط تحديد حقوق كل منهما والتزاماته قبل الآخر ، إذ يلزم لتسيام هذه الدعوى ألا يكون الإثراء الحادث ، أو للإفتقار المترتب عليه سبب قانوني يبرره ، وإذ ألزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإن النعي عليه بهذه الأسباب يكون على غير أساس :

ولما تقدم بتعين وفصل الطعن .

جلسة ٤ من يونية سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار/ محمد محمود واسم نائب رئيس المحكمة وعضويه السادة
المستشارين / محمد رافت خفاجي نائب رئيس المحكمة ، الحسيني الكنانى ، محمد لؤى
شرباش ومحمد محمد طيطة .

(١٦٣)

الطنن رقم ٦٧٥ سنة ٥٣ القضائية :

(١) حكم « الطنن فى الحكم » • نقض « الأحكام غير الجائز الطنن
فيها » •

الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بصفتها محكمة الدرجة الأولى • عدم جواز الطنن
فيها بطريق النقض •

(٢) استيلاء • اصلاح زراعى •

وانح 'يد على الاراضى الزراعية المستولى عليها بقرارى رئيس الجمهورية بالقانونين
رقمى ٨٥ . ١٢٧ سنة ١٩٦١ ، استمراره فى وضع يده عليها وزراعتها مقابل سبعة امثال
القرية لعين تسليمها للإصلاح الزراعى • عدم لزوم ثبوت ذلك بالكتابة أو بعدد 'بحسار
مودع بالجمعية التعاونية الزراعية لقبول المنازعات الناشئة من هذه العلاقة •

(٣) دعوى « الصلة فى الدعوى » « بطلان الاجراءات » •
نقض « السبب الجديد » •

بطلان الاجراءات لانعدام صلة أحد الخصوم • غير متعلق بالنظام المام • عدم جواز
التحدى به لأول مرة امام محكمة النقض •

(٤) حكم « حجية الحكم » •

حجية الحكم • مناطقها • وحدة الخصوم والموضوع والسبب فى الدعوى • تميز أحد
الخصوم أو كلامها • أثره • انحصار الحجية •

(٥) ملكية • تسجيل •

الملكية فى المواد المقارية • عدم انتقالها سواء بين المتساكين أو بالنسبة للغير
الا بالتسجيل •

(٦) إيجار « إيجار ملك الغير » .

الإيجار الصادر من غير المالك أو من ليس له حق التعامل في منفعة . صحيح بين طرفيه . عدم تنافه في حق المالك إلا بإجلائه .

(٧) نقض « أسباب الطعن » « السبب المجهل » .

عدم بيان الطاعن في صحيفة الطعن العيب الذي يزوره للحكم المتعون فيه وموضعه منه وانزله في قضائه . نفي مجهل غير مقبول .

١ - مقتضى نص المادتين ٢٤٨ ، ٢٤٩ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن انطعن بطريق النقض يقتصر على الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف والأحكام الانتهائية أي كانت المحكمة التي أصدرتها إذا صدرت على خلاف حكم سابق ، أما الأحكام التي تصدر من المحكمة الابتدائية بوصفها محكمة الدرجة الأولى ، فإنه لا يجوز الطعن فيها بطريق النقض ، وإنما يكون الطعن في الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف سواء بتأييدها أو بإلغائها أو بتعديلها .

٢ - النص في المادة السادسة من قرارى رئيس الجمهورية بالقانونين ١٢٧ سنة ١٩٦١ ، ٨٥ سنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام قانون الإصلاح الزراعى ، يدل على أن لواقع اليد على الأرضى الزراعية المستولى عليها طبقاً لأحكام هذين القرارين أن يستمر في وضع يده عليها وبكاف بزراعتها مقابل سبعة أمثال الضريبة المفروضة عليها إلى أن تسلم هيئة الإصلاح الزراعى منه هذه الأقطان فعلاً ، ولم يستلزم هذا أن تثبت تلك العلاقة بينهما بالكتابة أو أن يكون هناك عقد إيجار مودع بالجمعية التعاونية الزراعية المختصة لقبول المنازعات الناشئة عن هذه العلاقة .

٣ - بطلان الإجراءات المبني على إنعدام صفة أحد الخصوم في الدعوى لا شأن له وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة بالنظام العام وإذا كان الثابت أن الطاعن لم ينكر أمام محكمة الموضوع صفة المطعون ضدها الأولى كوارثه للمتفع الأصلي بالأقطان محل النزاع بل أشار فحسب إلى أن أرملة المورث

(المطعون ضدها الثانية) أحق منها في إستئجار العين وحدها ، ومن ثم فإن ما يثيره بهذا الوجه يكون سبباً جديداً لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة التقض .

٤ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مناط حجية الحكم الذى يتمسك به الخصم أن يكون صادراً بين ذات الخصوم أنفسهم مع إتحاد الموضوع والسبب في الدعويين ، فلا تقوم هذه الحجة متى كان الخصمان في الدعوى الأولى قد تغير احدهما أو كلاهما في الدعوى الثانية .

٥ - مؤدى نص المادة التاسعة من القانون رقم ١١٤ . سنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى أن الملكية في المواد العقارية لا تنتقل سواء بين المتعاقدين أو بالنسبة للغير إلا بالتسجيل ولا يكون للمتصرف إليه في الفترة من تاريخ التعاقد إلى وقت التسجيل سوى مجرد أمل في الملكية دون أى حق فيها :

٦ - الإيجار الصادر من شخص لا يملك العين المؤجرة ، وليس له حق التعامل في منفعة وان وقع صحيحاً بين طرفيه إلا أنه لا ينقل في حق ما لكه إلا بإجازته له بحيث لا يجوز له أن يتعرض للمتفع بالعين المبيعة بسند صادر من مالكها .

٧ - المقرر وفقاً لنص المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات وجوب أن تشتمل صحيفة الطعن بالتقض على الأسباب التى بنى عليها ، ولما كان بيان سبب الطعن - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يتحقق إلا بالتعريف به تعريفاً واضحاً كاشفاً عن المقصود منه كشفاً وافياً نافياً عنه الغموض والجهالة بحيث يبين منه العيب الذى يزوره الطاعن إلى الحكم المطعون فيه وموضعه منه وأثره في قصاته ، وإذ لم يبين الطاعن في صحيفة الطعن ماهية الدفوع الجهرية التى تمسك بها والتي أغفل الحكم المطعون فيه بحثها أورد عليها رداً خاطئاً ولم يكشف عن الطعون التى وجهها إلى تقرير الخبير وأثر كل ذلك في قضاء الحكم ، ومن ثم فإن النعى بهذا السبب يكون نعيّاً مجهولاً وغير مقبول :

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد للمداولة :

حيث ان الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن المطعون ضدها الأولى أقامت على الطاعن والمطعون ضدهما الثانية والثالث بصفته الدعوى رقم ٣٦٢ سنة ١٩٧٧ أمام محكمة شبين القناطر الجزئية ، بطلب الحكم بطلان عقد الإيجار المؤرخ ١٩٧٣/١١/١٥ المبرم بين الطاعن والمطعون ضدها الثانية وإعتباره كأن لم يكن ، وقالت بياناً لها أن والدها كان يستأجر عشرة قراريط أرضاً زراعية من الإصلاحي الزراعي ويقوم بالوفاء بالأجرة المستحقة عليه حتى وفاته ، واستمر العقد لصالح ورثته بعد ذلك ، إلا أن الطاعن توطأ مع أرملة المورث (المطعون ضدها الثانية) وحررها بتاريخ ١٩٧٣/١١/١٥ عقد إيجار عن ذات الأطيان بدعوى شرائه لها ، وإذ صدر هذا العقد من غير مالك دون موافقتها وبقيصد الإضرار بها ، فقد أقامت الدعوى . وبتاريخ ١٩٧٧/١٢/٢٦ حكمت المحكمة بعدم اختصاصها قيمياً بنظر الدعوى وأمرت بإحالتها إلى محكمة بنها الابتدائية حيث قيدت برقم ١٥٩ سنة ١٩٧٨ وبتاريخ ١٩٧٨/١٠/٣١ نددت المحكمة مكتب خبراء وزارة العدل لبيان واضح اليد على الأطيان محل النزاع وما إذا كان مورث المدعيه متفعلاً بها من الإصلاح الزراعي ، وبعد أن قدم تقريره أعادت المحكمة للمأمورية إلى مكتب الخبراء لتحقيق ادعاء الطاعن بملكيته للأطيان محل النزاع وللانتقال إلى الجمعية الزراعية المختصة للإطلاع على عقد الإيجار المبرم بين المورث والإصلاحي الزراعي ، وبعد أن أودع الخبير ملخص تقريره ، تمسك المطعون ضده الثالث أيضاً ببطلان عقد الإيجار موضوع النزاع لصدوره من غير مالك . وبتاريخ ١٩٨٢/١/٢٦ حكمت المحكمة ببطلان عقد الإيجار المؤرخ ١٩٧٣/١١/١٥ بالنسبة للمطعون ضدهما

الأول والثالث بصفته . أستأنف الطاعن هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٣٦ سنة ١٥ ق طنطا «مأمورية بها» . وبتاريخ ١٩٨٣/٢/٢٨ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث ان الطعن أقيم على سببين ينعي الطاعن بالوجه الأول من السبب الأول منهما على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول ان دعوى المطعون ضدها الأولى أقيمت بطلب بطلان عقد إيجار أرض زراعية مما تختص المحكمة الجزئية نوعياً بنظره ، وإذ فصلت فيه المحكمة الابتدائية رغم أنها غير مختصة فإن حكمها يكون معيباً بمخالفة قواعد الاختصاص. انزعى مما يستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعي غير مقبول ، ذلك أن مقتضى نص المادتين ٢٤٨ ، ٢٤٩ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الطعن بطريق النقض يقتصر على الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف والأحكام الانتهائية أي كانت المحكمة التي أصدرتها إذا صدرت على خلاف حكم سابق ، أما الأحكام التي تصدر من المحكمة الابتدائية بوصفها محكمة الدرجة الأولى ، فإنه لا يجوز الطعن فيها بطريق النقض ، وإنما يكون الطعن في الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف سواء بتأييدها أو بإلغائها أو بتعديلها ، لما كان ذلك ، وكان الحكم الصادر من محكمة شين القناطر الجزئية بعدم اختصاصها قيمياً بنظر الدعوى وإلحائها إلى محكمة بنها الابتدائية لم يستأنفه الطاعن مع الحكم الصادر في الموضوع ، فلا يجوز له التمسك من جديد أمام محكمة النقض بعدم اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر الدعوى - أيأ كان وجه الرأي فيه - لأن قوة الأمر المقضي تعلو على إعتبارات النظام العام .

وحيث ان حاصل النعي بالوجهين الثاني والخامس من السبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن أنه

دفع الدعوى بعدم قبولها لعدم وجود عقد لإيجار مكتوب ومودع بالجمعية التعاونية الزراعية المختصة يثبت زعم المطعون ضدها بأن مورثها كان يستأجر الأرض الزراعية محل النزاع من الإصلاح الزراعى ، إلا أن الحكم رفض هذا الدفع بمقوله إن الورثة كانوا يقومون بسداد الأجرة للإصلاح الزراعى ، هذا إلى أنه دفع الدعوى أيضاً بعدم قبولها لرفعها من غير ذى صفة ، إذ لم تثبت المدعية وراثتها وحلوها محل المستأجر السابق ، إلا أن الحكم لم يعرض لهذا الدفع ، مما يعيبه ويوجب نقضه :

وحيث إن هذا النعى - فى شقه الأول - فى غير محله ، ذلك أن النص فى المادة السادسة من قرارى رئيس الجمهورية بالقانونين ١٢٧ سنة ١٩٦١ ، ٨٥ سنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام قانون الإصلاح الزراعى على أنه وتولى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى الاستيلاء على ما يتجاوز الحد الأقصى الوارد فى المادة الأولى من هذا القانون . ويتعين على واضع اليد على الأرض المستوى عليها طبقاً لأحكام هذا القانون سواء أكان هو المستوى لديه أو غيره أن يستمر فى وضع يده عليها ويعتبر مكلفاً بزراعتها مقابل سبعة أمثال الضريبة يدفعها سنوياً إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى إعتباراً من أول السنة الزراعية ١٩٦١ / ١٩٦٢ حتى تتسلمها فعلاً الهيئة العامة للإصلاح الزراعى . يدل على أن لواضع اليد على الأرض الزراعية المستوى عليها طبقاً لأحكام هذين القرارين أن يستمر فى وضع يده عليها ويكلف بزراعتها مقابل سبعة أمثال الضريبة المفروضة عليها إلى أن تتسلم هيئة الإصلاح الزراعى منه هذه الأقطان فعلاً ولم يستلزم هذا النص أن تثبت تلك العلاقة بينهما بالكتابة أو أن يكون هناك عقد لإيجار مودع بالجمعية التعاونية الزراعية المختصة لقبول المنازعات الناشئة عن هذه العلاقة . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن الأرض الزراعية محل النزاع آلت إلى الدولة عن طريق الاستيلاء عليها طبقاً للقرارين الجمهوريين سالفى الذكر ، وأن وضع يد مورث المطعون ضدهما الأولين عليها كان قبل الاستيلاء عليها ، ثم استمر بعد ذلك بعلم وموافقة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى صاحبة الصفة فى إدارة هذه الأقطان ، ثم تبعه ورثته الذين كانوا يقومون

بسداده مقابل الانتفاع بها للهبة ، وإذ ألزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، والنهي في شقه الثاني غير مقبول ، ذلك أن بطلان الإجراءات المبني على إنعدام صفة أحد الخصوم في الدعوى لا شأن له - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بالنظام العام وإذ كان الثابت أن الطاعن لم ينكر أمام محكمة الموضوع صفة المطعون ضدها الأولى كوارثة للمتفع الأصلي بالأطيان محل النزاع بل أشار فحسب إلى أن أرملة المورث (المطعون ضدها الثانية) أحق منها في إستئجار العين وحدها ، ومن ثم فإن ما يثيره بهذا الوجه يكون سبباً جديداً لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض :

وحيث إن الطاعن ينعى بالوجه الثالث من السبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول انه دفع دعوى المطعون ضدها الأولى بورودها على غير محل إذ قضى لصالحه بحكم نهائي بفسخ عقد الإيجار المؤرخ ١٩٧٣/١١/١٥ فلا يجوز أن يكون من بعد محلاً لإبطاله بدعوى أخرى :

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مناط حجية الحكم الذي يتمسك به الخصم أن يكون صادراً بين ذات الخصوم انفسهم مع إتحاد الموضوع والسبب في الدعويين ، فلا تقوم هذه الحجة متى كان الخصمان في الدعوى الأولى قد تغير أحدهما أو كلاهما في الدعوى الثانية . لما كان ذلك ، وكان الواقع المطروح في النزاع المائل أن المطعون ضدها الأولى قد طلبت الحكم بإعلان عقد الإيجار المؤرخ ١٩٧٣/١١/١٥ المبرم بين الطاعن والمطعون ضدها الثانية لصدوره من غير مالك بقصد الإضرار بها ، وهذا الطلب وبحسب التكييف القانوني الصحيح له يتضمن عدم سريان هذا العقد في حقها ، وكان الحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٧٠ سنة ١٩٧٦ مدني جزئي شين القناطر بفسخ العقد سالف الذكر وبطرد المطعون ضدها الثانية لعدم سداده الأجرة المستحقة قد صدر لصالح الطاعن ضد المطعون ضدها الثانية

وحدها ، ومن ثم فقد تخلف شرط إتحاد الخصوم والموضوع والسبب في الدعوى ، بما لا يحول بين المطعون ضدها الأولى وبين طلب الحكم بطلان ذلك المقعد لصنوره من غير مالك لإضراراً بحقوقها وهو ما تمسك به أيضاً المالك الحقيقي للأطيان - المطعون ضده الثالث - ومن ثم فإن النemy يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينمى بالوجه الرابع من السبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول ان الحكم أقام قضاء على أن عقد البيع الصادر له هو عقد عرفي لا ينقل الملكية ولا يحوله الحق في التأجير وقد علق الحكم حقه في التأجير على تسجيل هذا العقد مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النemy مردود . ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مؤدى نص المادة التاسعة من القانون رقم ١١٤ سنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر المقارى أن الملكية في المواد العقارية لا تنتقل سواء بين المتعاقدين أو بالنسبة للغير إلا بالتسجيل ولا يكون للتصرف إليه في الفترة من تاريخ التعاقد إلى وقت التسجيل سوى مجرد أمل في الملكية دون أى حق فيها وأن الإيجار الصادر من شخص لا يملك العين المؤجرة ، وليس له حق التعامل في منفعة وإن وقع صحيحاً بين طرفيه إلا أنه لا ينفذ في حق مالكه إلا بإجازته له بحيث لا يجوز أن يتعرض للمستفيع بالعين المبيعة بسند صادر من مالكها ، لما كان ذلك . وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاء على ما أورده من أن «وحيث أن تقارير الجير قد سجلت حقائق الدعوى بما لم يستطع المدعى عليه (الطاعن) دفعها ومن ثم يكون الثابت من الأوراق أن أرض النزاع مملوكة حتى الآن للهيئة العامة للإصلاح الزراعى بطريق الاستيلاء عليها قانوناً ، وحتى وضع يد ورة المرحوم المستأجر الأصلي لها بإيجار رسمى ثابت بأوراق الدعوى ومستندات الهيئة العامة للإصلاح الزراعى ومن ناحية أخرى فلما كان المدعى عليه الأول (الطاعن) وان إشرى الأطيان من أخرى وهى لازالت تحت

يد الإصلاح الزراعي بطريق الاستيلاء عليها قبل مالكتها الأصلية ، ولم تنتقل إليه الملكية ومن ثم فإنه لا يعد مالكا قانوناً ... ومن ثم فإن الإيجار الصادر منه للمدعى عليها الثانية (المطعون ضدها الثانية) يكون إيجاراً صادراً من غير مالك ... وإذا كان هذا العقد صحيحاً فيما بين المؤجر والمستأجر فإنه غير نافذ في حق المالك الحقيقي إذ لم يكن طرفاً فيه ... وكانت هيئة الإصلاح الزراعي هي مالكة الأطنان المؤجرة وقد تمسكت في دفاعها ببطلان عقد الإيجار الصادر من المدعى عليه الأول وهو غير مالك وكان مؤدى ما تقدم أن عقد الإيجار المؤرخ ١٩٧٣/١١/١٥ وهو صادر من غير مالك غير نافذ في حق الهيئة العامة للإصلاح الزراعي وكلاهما المدعية والهيئة لها مصلحة في إبطال هذا العقد .. وتأسيساً على ما سلف يكون طلب المدعية وهيئة الإصلاح الزراعي ما ببطلان عقد الإيجار المؤرخ ١٩٧٣/١١/١٥ في محله متعيناً لإجابه . فإنه يكون قد أقام قضاءً على أسباب سائفة وبما يكفي لحمل قضائه في هذا الخصوص وإنتهى صحيحاً إلى أحقية الهيئة المطعون ضدها الثالثة والمطعون ضدها الأولى في التمسك بعدم نفاذ هذا العقد في حقهما وفق التكييف القانوني الصحيح لطلبتهما على ما سلف ذكره وهو ما يتساوى في نتيجته مع قضاء الحكم ببطلان هذا العقد ، ومن ثم فإن النعي يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور في التسييب والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول ان الحكم جاء قاصر البيان لإغفاله بحث كثير من الدفوع الجوهرية التي أبداهها ورد على بعضها رداً خاطئاً وأقام قضاءً على ما ورد بتقرير الخبر رغم أنه مطعون عليه ، وغير صحيح ، مما يعيب الحكم المطعون فيه .

وحيث إن هذا النعي غير مقبول بما هو مقرر في المادة ٢/٢٥٣ من قانون المرافعات من وجوب أن تشتمل صحيفة الطعن بالنقض على الأسباب التي بني عليها الطعن ، ولما كان بيان سبب الطعن - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يتحقق إلا بالتعريف به تعريفاً واضحاً كاشفاً عن المقصود منه كشفاً وافياً نافياً عنه الغموض والجهالة بحيث يبين منه العيب الذي يعزوه الطاعن إلى

الحكم المطعون فيه وموضعه منه وأثره في قضائه ، وإذ لم يبين الطاعن في صحيفة الطعن ماهية الدفوع الجوهرية التي تمسك بها والتي أغفل الحكم المطعون فيه بحثها أو رد عليها رداً خاطئاً ولم يكشف عن الطعون التي وجهها إلى تقرير الخبير وأثر كل ذلك في قضاء الحكم ، ومن ثم فإن النعي بهذا السبب يكون نهياً مجهلاً وغير مقبول :

ولما تقدم يتعين رفض الطعن :

جلسة ٤ من يونيو سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / مصطفى صالح سليم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / إبراهيم زغو نائب رئيس المحكمة ، محمد حسن الطيبي ، ممدوح السعيد
ولطفى عبد العزيز .

(١٦٤)

الطعن رقم ٥٩٨ سنة ٥٧ ق :

(١) قضية « مخاصمة القضاة » . دعوى « دعوى المخاصمة » .
محكمة الموضوع .

الأصل عدم مسئولية القاضي عما يصدر منه من تصرفات أثناء عمله . الاستثناء .
ما أورده المادة ٤٩٤ مرافعات من أسباب لمخاصمته ومنها الخطأ المهني الجسيم . تحصيل
القاضي لفهم الواقع في الدعوى وتقديره لادلتها . خروجه من دائرته . ولو خالف في ذلك
احكام القضاء واجماع الفقهاء .

(٢) قضية « مخاصمة القضاة » « رد القضية » . دعوى « دعوى المخاصمة » .

اسباب المخاصمة . وردما على سبيل الحصر . م٤٩٤ مرافعات . تأسيس دعوى المخاصمة
على وجود مودة بين أحد الخصوم وبين رئيس الدائرة المخاصم . عدم اتخاذ المخاصم الطريق
القانوني لرده وعدم تنحي رئيس الدائرة من نظر الدعوى لعدم توافر مسببه من جهته .
المره . عدم جواز المخاصمة .

١ - الأصل هو عدم مسئولية القاضي عما يصدر منه من تصرفات أثناء
عمله لأنه إنما يستعمل في ذلك حقاً خوله له القانون وترك له السلطة التقديرية
فيه ، الا أن المشرع رأى أن يقرر مسئوليته على سبيل الاستثناء فنص في
المادة ٤٩٤ من قانون المرافعات على أسباب مخاصمته على سبيل الحصر ومن
بينها إذا وقع منه خطأ مهني جسم وهو الخطأ الفادح الذي ما كان ليساق إليه
لو اهتم بواجباته الاهتمام العادي أو لإهماله في عمله إهمالاً مفرطاً وصفته المذكورة
الإيضاحية لقانون المرافعات السابق بالخطأ الفادح الذي لا ينبغي أن يقع منه ،
فيخرج من دائرة هذا الخطأ تحصيل القاضي لفهم الواقع في الدعوى وتقديره ،
لأقوال الشهود وكفى رأياً أو تطبيقاً قانونياً يخلص إليه بعد امعان النظر والاجتهاد

في إستنباط الحلول القانونية للمسألة المطروحة عليه ولو خالف في ذلك أحكام القضاء وإجماع الفقهاء :

٢ - أسباب الخصامة وردت في المادة ٤٩٤ من قانون المرافعات على سبيل الحصر فلا يجوز القياس عليها أو رفع دعوى الخصامة لغيرها من الأسباب والمقصود بالتدليس والضرر هو الانحراف عن العدالة عن قصد وبسوء نية إيثاراً لأحد الخصوم أو نكابة في خصم أو تحقيقاً لمصلحة خاصة ، والخصام لم ينسب للسيد المستشار رئيس الدائرة الخصامة شيئاً من ذلك ، وما أورده لا يقوم به سبب آخر من أسباب الخصامة المنصوص عليها في المادة سالفه الذكر : والثابت أن الحكم محل دعوى الخصامة قد صدر من الشركة الماوكة لأربعة هم أرلادرزوجة المهندس المقول بمودة بينه وبين السيد رئيس الدائرة التي أصدرت ذلك الحكم ، وتنحية القاضي عن نظر الدعوى لسبب من الأسباب المنصوص عليها في المادة ١٤٨ من قانون المرافعات ومنها رابطة المودة التي يرجح معها عدم إستطاعته الحكم بغير ميل إنما يكون بطلب رده عن نظر الدعوى بالإجراءات التي نصت عليها المادة ١٥٣ من قانون المرافعات أو بأن يكون القاضي قد إستشعر من تلقاء نفسه الحرج من نظرها لأي سبب ورأت هيئة المحكمة أو رئيسها إقراره على التنحي بالتطبيق لنص المادة ١٥٠ من القانون المذكور وتقدير مبلغ هذا التأثير متروك لضمير القاضي نفسه وإذ كان الطالب بصفته لم يتخذ الطريق القانوني للرد ولم ير رئيس الدائرة من جهته سبباً لتنحيه ومن ثم فلا جناح على الدائرة الخصامة إذ مضت في نظر الدعوى والفصل فيها :

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

ومن حيث إن الوقائع - على ما بين من الأوراق - تتحصل في أن الطالب «الخاص» بصفته كان قد أقام الدعوى رقم ٨٨١ سنة ١٩٧٤ مدني جنوب القاهرة الابتدائية ضد وآخرين بطلب الحكم بأحقية في أخذ العقار المين بصحيفتها بالشفعة مقابل ما أودعه خزانة المحكمة من ثمن وملحقاته تأسيساً على أنه يمتلك العقار المجاور للعقار المبيع والمشفوع فيه والذي تم بيعه بعقد مشهر نظير ثمن مقداره ٣٠٠٠٠ ج ، وبتاريخ ١٩٧٦/٣/٢٨ حكمت المحكمة برفض الدعوى ، استأنف الخاص هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢١٣٤ سنة ٩٣ في القاهرة ، وبتاريخ ١٩٧٧/١٢/٢٠ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وللخاص بصفته بالطلبات ، طعن وآخرون في هذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ١٠٣ لسنة ٤٨ ق . وبتاريخ ٧٩/١٢/١٣ نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه واحالت الدعوى إلى محكمة الاستئناف التي حكمت بتاريخ ١٩٨٠/١٢/٢٠ بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونفي أن المستأنف بصفته «الخاص» اعترف بملكية المستأنف عليهما الأولين للعقار المشفوع فيه وأن الثمن الحقيقي ٤٥٠٠٠ ج وأن المستأنف بصفته كان يعلم بذلك وقت طلب الشفعة ، وبعد أن نفذ هذا الحكم بسماع شهود الطرفين حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٨١/٥/٥ بإلغاء الحكم المستأنف وأجابت المستأنف بصفته «الخاص» مرة أخرى إلى طلباته ، طعن وآخرون في هذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ١٨٢٧ سنة ٥١ ق ، وبتاريخ ١٩٨٦/١١/٢٥ نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه وحكمت في موضوع الاستئناف رقم ٢١٣٤ سنة ٩٣ ق القاهرة برفضه وتأييد الحكم المستأنف ، رفع الخاص بصفته دعوى الخاصمة الماثلة بتقرير في قلم الكتاب بتاريخ ١٩٨٧/٢/٢٩ مخاصماً رئيس وأعضاء دائرة الثلاثاء المدنية بمحكمة النقض التي أصدرت هذا الحكم طالباً بعد قبول وجواز الخاصمة الحكم بطلانه ويلزامهم متضامين بأن يدفعوا إليه مبلغ ٥٠٠٠ جنيه على سبيل التعويض وأودع الخاصمون مذكرة بالرد وعرضت الدعوى على هذه الدائرة فحددت جلسة لنظره في غرفة مشورة وفيها صمم الخاص على طلباته ، وقدمت النيابة مذكرة طلبت فيها الحكم بعدم جواز الخاصمة :

وحيث إن تقرير المخاصمة يقوم على سبين حاصل أولهما أن الحكم صدر من المخاصمين عن خطأ مهني جسيم وفي بيان ذلك يقول أن محكمة الاستئناف إعمالاً لحكم النقض الصادر في الطعن رقم ١٠٣ لسنة ٤٨ ق أحالت الدعوى إلى التحقيق لإثبات أونى أنه كان يعلم بحقيقة الثمن قبل أخذ طلبه العقار بالشفعة وبعد أن استمعت إلى شهود الطرفين حكمت بإلغاء الحكم المستأنف وبأحقية في أخذ العقار المشفوع فيه بالشفعة على سند من عدم إطمئنانها لأقوال شهود المستأنف عليهما الأولين «المشتريين» لإختلافهم فيمن حضر واقعة تحرير عقد البيع ، وعلى الرغم من أن الدائرة المخاصمة سجلت في أسباب حكمها أن تقدير أقوال الشهود من سلطة محكمة الموضوع إلا أنها لم تعمل تلك القاعدة ونقضت الحكم الاستئنافي تأسيساً على أن الأسباب التي ساقها لعدم إطمئنانها لأقوال شهود المستأنف عليهما آتني الذكر غير سائغة وقضت بتأييد الحكم الابتدائي برفض الدعوى وعولت في حكمها محل المخاصمة على أقوال شهود وطلب الشهر العقاري المقدم من المشفوع ضدهم بالرغم من أنها لا تؤدى إلى ما إستخلصته منها من أن المخاصم كان يعلم بالثمن الحقيقي للعقار ومقداره ٤٥٠٠ ج قبل طلبه الشفعة ، إذ الثابت من محضر التحقيق الذي أجرته محكمة الاستئناف - والمقدم بحافظة مستنداته - أن الشاهد الأول ... لم يتصل به إلا بعد طلب الشفعة وأن مصادر علمه بالثمن الحقيقي هو السيد ... بينما قرر الشاهد الثاني ... أنه لم يتقابل مع أحد ممثلي الشركة الشفعية إلا بعد الحكم الابتدائي ومن ثم فلا قيمة لأقوال هذين الشاهدين وما كان يصح الاستناد إليهما هذا إلى أن المخاصم لم يكن في مكتته أخذ صورة من طلب الشهر العقاري أو الاطلاع عليه إذ أنه ليس طرفاً فيه وبذلك تكون الدائرة التي أصدرت الحكم محل المخاصمة قد وقعت في خطأ مهني جسيم :

وحيث إن هذا السبب في غير محله ذلك أن الأصل هو عدم مسؤولية القاضي عما يصدر منه من تصرفات أثناء عمله لأنه إنما يستعمل في ذلك حقاً خوله له القانون وترك له سلطة التقدير فيه ، إلا أن المشرع رأى أن يقرر مسؤوليته على سبيل الاستثناء فنص في المادة ٩٤ من قانون المرافعات على

أسباب مخاصمته على سبيل الحصر ومن بينها إذا وقع منه خطأ مهني جسم وهو الخطأ القادح الذي ما كان ليساق إليه لو اهتم بواجباته الاهتمام العادي أو لإهماله في عمله إهمالاً مفراطاً مما وصفته المذكورة الإيضاحية لقانون المرافعات السابق بالخطأ الفاحش الذي لا ينبغي أن يقع منه ، فيخرج من دائرة هذا الخطأ تحصيل القاضي لفهم الواقع في الدعوى وتقديره لأقوال الشهود وكل رأى أو تطبيق قانوني يخلص إليه بعد إمعان النظر والإجتهاد في إستنباط الحلول القانونية للمسألة المطروحة عليه ولو خالف في ذلك أحكام القضاء أو إجماع الفقهاء وكان البين من الحكم محل المخاصمة أنه أقام قضاءه بنقض الحكم الصادر في الاستئناف رقم ٢١٣٤ سنة ٩٣ ق مدني القاهرة على أن ما إستند إليه هذا الحكم لإستبعاد شهادتي ... ، ... ، ... بخالف الثابت في الأوراق وينطوى على تحريف لأقوالهما وخروج بها إلى مالا يؤدي إليه مدلولها وأنه لما كان الطعن للمرة الثانية والموضوع صالح للفصل فيه فلما تمحكم فيه برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف مقيمه قضاءها في هذا الصدد على قولها أن «المحكمة تطعن إلى ما ثبت من شهادة شاهد الإثبات الأول السيد ... من أن الشركة الشفعية «المخاصم بصفته» كانت تعلم قبل طلبها الشفعة بأن الثمن الحقيقي للمعار المبيع هو ٤٥٠٠٠ ج، إذ عهدت إليه زوجة أب البائع بالتدخل لدى الشركة للتنازل عن الشفعة مقابل خمسة آلاف من الجنيهات فعرضت لشركة مبلغاً مماثلاً مقابل التسليم لها بالشفعة ورفض عرضها لأنه لا يغطي الثمن الحقيقي المشار إليه ، كما ثبت مقدار هذا الثمن بطلب الشهر العقاري المقدم من الطاعنين وبشهادتي السيد ... والسيد ... ، وإذا كان مؤدى ذلك أنه ما كان للشركة المطعون ضاها «المخاصم بصفته» أن تتمسك بالثمن الوارد بالعقد المسجل بل كان عليها أن تودع الثمن الحقيقي ، وكان المبلغ المودع منها على ذمة دعوى الشفعة يقل عن هذا الثمن وهو ما يترتب عليه سقوط حقها في الشفعة عملاً بنص المادة ٩٤٢ من القانون المدني فإن الحكم المستأنف يكون صحيحاً فيما إنتهى إليه من رفض الدعوى ، ومن ثم يتعين تأييده . وكان هذا الذي أورده الحكم من قبيل تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أقوال الشهود بما لا يخرج عن مدلول شهادتهم حسبما هو ثابت بمحضر التحقيق

الذى عول عليه الحكم محل الخصامة - والمقلم ضمن حافظة مستندات الخصام بصفته - وتؤدى إلى ما انتهى إليه الحكم من أنه كان يعلم بأن الثمن الحقيقى الذى بيعت به العين المشفوع فيها هو مبلغ ٤٥٠٠٠ ج وليس ٣٠٠٠٠ ج الوارد بالعقد المسجل - وهو العقد الظاهر - وأنه رغم ذلك اكتفى بإيداع المبلغ الأخير ورتب على عدم إيداعه كل الثمن الحقيقى الذى حصل به البيع قبل رفع دعوى الشفعة سقوط حقه فى الشفعة بالتطبيق لحكم المادة ٢/٩٤٢ من القانون المدنى فإن هذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثانى أن الشركة التى يمثلها الخصام ذات مسئولية محدودة ومملوكة لأربعة مساهمين - هم زوجة المهندس وأولاده وأن المهندس المذكور هو المهيمن على شئون الشركة والذى كانت شخصيته ظاهرة فى - أوزلق الطعن ومن أقوال الشهود وهو عضو فخرى فى نادى القضاء وتربطه بالعديد من السادة المنتشرين وعلى وجه الخصوص بأعضاء مجلس إدارة ناديهم علاقة مودة قوية ومنهم السيد المستشار رئيس الدائرة الخصامة مما كان يجوز معه رد سيادته عن نظر الطعن عملاً بنص المادة ١٤٨ من قانون المرافعات وأن سبيل الرد يظل مفتوحاً عملاً بنص المادة ١٥٢ من القانون سالف الذكر إذا أقامت الدليل على عدم علمها بتوافر سبب الرد إلا بعد صدور الحكم وكان ذلك متعلزاً عليها ، فإن إشراك السيد رئيس الدائرة فى إصدار الحكم محل الخصامة دون أن يتنحى عن نظر الطعن يعد من قبيل التدليس والغدر مما يجوز معه خصامته عملاً بنص المادة ٩٤ من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا السبب غير مقبول ذلك أن أسباب الخصامة وردت فى المادة ٩٤ من قانون المرافعات وعلى ما سلف القول على سبيل الحصر فلا يجوز القياس عليها أو رفع دعوى الخصامة لغيرها من الأسباب ، وإذ كان المقصود بالتدليس والغدر هو الإنحراف عن العدالة عن قصد وبسوء نية لإثارة لأحد الخصوم أو نكاية فى خصم أو تحقيقاً لمصلحة خاصة وكان الخصام بصفته لم ينسب للسيد المستشار رئيس الدائرة شيئاً من ذلك وكان

ما أورده لا يقوم به سبب آخر من أسباب المخاصمة المنصوص عليها في المادة ١٥١ الفقرة الذكر وكان الثابت في الأوراق أن الحكم محل دعوى المخاصمة قد صدر ضد الشركة المملوكة لأربعة هم أولاد وزوجه المهندس المقول بموده بينه وبين السيد رئيس الدائرة التي أصدرت ذلك الحكم ، وكانت تنحية القاضي عن نظر الدعوى لسبب من الأسباب المنصوص عليها في المادة ١٤٨ من قانون المرافعات ومنها رابطة المودة التي يرجع معها عدم استطاعته الحكم بغير ميل إنما يكون بطلب رده عن نظر الدعوى بالإجراءات التي نصت عليها المادة ١٥٣ من قانون المرافعات أو بأن يكون القاضي قد استشعر من تلقاء نفسه الحرج من نظرها لأي سبب ورأت هيئة المحكمة أو رئيسها إقراره على التنحي بالتطبيق لنص المادة ١٥٠ من القانون المذكور وتقدير مبلغ هذا التأثير متروك للضمير القاضي نفسه وكان الطالب بصفته لم يتخذ الطريق القانوني للرد ولم ير رئيس الدائرة من جهته سبباً لتنحيه . ومن ثم فلا جناح على الدائرة المخاصمة إذ مضت في نظر الدعوى والفصل فيها فإن هذا السبب يكون على غير أساس :

وحيث إنه لما تقدم يعين القضاء بعدم جواز المخاصمة مع تغريم الخصم بصفته عملاً بنص المادة ٤٩٩ من قانون المرافعات .

جلسة ٨ من يونية سنة ١٩٨٧

بإدارة السيد المستشار / د. منصور وجيه نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ محمّد فؤاد بنر نائب رئيس المحكمة ، فهمي الخياط ، كمال نافع ومحمّد مصباح

(١٦٥)

الطعن رقم ١٦٩٧ لسنة ٥٠ ق :

(١) ايجار « ايجار الاماكن » . شيوع « ادارة المال الشائع » .

ادارة أحد الشركاء المال الشائع دون اعتراض من الباقيين . اعتباره وكيلا عنهم
م ٣/٨٢٨ مدني . مثال بشأن طلب الاخلاء .

(٢) خبرة « تقدير عمل الخير » . محكمة الموضوع .

تقرير الخير من عناصر الإثبات التي تخضع لتقدير قاضي الموضوع .

(٣) ايجار « ايجار الاماكن » « اعادة بناء العقار بعد هدمه » . حكم
« تنفيذه » .

الحكم الصادر بالاخلاء لاعادة البناء بشكل أوسع . قابليته للتطبيق بمجرد انقضاء
ثلاثة شهور من تاريخ صدوره . لا حاجة لانتظار نتيجة الفصل في الاستئناف المرفوع عنه .
م ٢/٥٠ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧

١ - المقرر عملاً بالمادة ٣/٨٢٨ من القانون المدني أنه إذا تولى أحد
الشركاء إدارة المال الشائع دون إعتراض من الباقيين عد وكيلا عنهم ، ولما كان
طلب إخلاء العين المؤجرة يندرج ضمن إدارة المال الشائع وكان أياً من باقي
ملاك العقار الذي تقع به محلات الداعي لم يعترض على أفراد المطعون
ضده الأول بالتنبيه على الطاعنين بإخلاء هذه المحلات ورفع الدعوى
وتدخلوا في الاستئناف منضمين له في طلباته ، فإن ذلك يحمل على إعتباره
وكيلا عنهم في إتخاذ هذه الإجراءات ؛

٢ - جرى قضاء هذه المحكمة - على أن تقرير الخير هو من عناصر
الإثبات في الدعوى التي تخضع لتقدير قاضي الموضوع دون معقب ؛

٣- مؤدى نص الفقرة الثانية من المادة ٥٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ أنه إذا لم يوافق المستأجرون جميعاً على الإخلاء بقصد المهدم لإعادة البناء بشكل أوسع خلال ثلاثة أشهر من تاريخ التنبيه عليهم بذلك جاز للمالك أن يلجأ للمحكمة المختصة للحصول على حكم بالإخلاء فإذا قبلت المحكمة طلب الإخلاء وقضت به فإن حكمها يكون قابلاً للتنفيذ بعد إنقضاء ثلاثة أشهر من تاريخ النطق به ولا ينتظر لتنفيذه نتيجة الاستئناف أن كان قد طعن فيه بهذا الطريق .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ٥٦٩٨ سنة ١٩٧٨ مدنى شمال القاهرة على الطاعنين بطلب الحكم بإخلاء المحلات المبنية بالصحيحة وتسليمها له خالية ، وقال بياناً لدعواه أن الطاعنين استأجروا هذه المحلات من المالك السابق للعقار وإذا آلت إليه ملكيتها وحولت له عقود إيجارها وكانت كل وحدات العقار مؤجرة لغير أغراض السكنى فقد نبه عليهم بإخلاء المبنى لإعادة بنائه وزيادة مسطحاته وعدد وحداته طبقاً لأحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ إلا أنهم لم يستجيبوا فقد أقام الدعوى ويتاريخ ١٩٧٩/٤/٢٥ حكمت المحكمة بنذب مكتب خبراء وزارة العدل لأداء المأمورية المبنية بالمنطوق وبعد أن قدم تقريره حكمت في ١٩٨٠/١/٢ بالإخلاء والتسليم ، أستأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف رقم ٨٤٤ سنة ٩٧ في القاهرة فطلب باقى المطعون ضدهم قبول تلخطهم منضمين للمطعون ضده الأول في طلباته ويتاريخ ١٩٨٠/٥/١١ حكمت المحكمة بقبول التلخل ويتأيد

الحكم المستأنف طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب ينحى الطاعنون بالأول والثاني والخامس منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقولون أنهم دفعوا أمام محكمة الدرجة الثانية بعدم قبول الدعوى لأن رافعها والذي وجه التنبيه اليهم لا يملك كل العقار الكائنة به محلات النزاع إلا أن الحكم رفض هذا الدفع وقضى بتأييد الحكم الابتدائي الذي أخذ بتقرير الخبير الذي ندب في الدعوى رغم ما كشف عنه تدخل باقي ملاك العقار في الاستئناف من أنه لم يبحث الملكية ولم يباشر المأمورية المنوطة به على وجهها الصحيح .

وحيث إن هذا النعي مردود ، بما هو مقرر عملاً بالمادة ٣/٨٢٨ من القانون المدني بأنه إذا تولى أحد الشركاء إدارة المال الشائع دون إعتراض من الباقين عد وكيلا عنهم ، ولما كان طلب إخلاء العين المؤجرة يندرج ضمن إدارة المال الشائع ، وكان أياً من باقي ملاك العقار الذي تقع به محلات التداعي لم يعترض على إنفراد المطعون ضده الأول بالتنبيه على الطاعنين بإخلاء هذه المحلات ورفع الدعوى وتدخلوا في الاستئناف منضمين له في طلباته فإن ذلك يحمل على إعتباره ، وكيلا عنهم في إتخاذ هذه الإجراءات وهو ما يكفي بذاته لإكمال صفته . لما كان ماتقادم وكان الحكم المطعون فيه قد ألزم هذا النظر في نتيجته فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون . ولما كان مما جرى به قضاء هذه المحكمة أن تقرير الخبير هو من عناصر الإثبات في الدعوى التي تخضع لتقدير قاضي الموضوع دون معقب فإن النعي يكون في غير محله .

وحيث إن الطاعنين ينعنون بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقولون ان الحكم قضى بالإخلاء على خلاف ما تنص

به المسادة ٥٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ التي توجب أن يكون الحكم بالموافقة على الهدم بشرط إعادة البناء في مدة يحددها الحكم وعدم جواز التنفيذ إلا بعد إنقضاء ثلاثة أشهر من تاريخ النطق به .

وحيث إن هذا النمي غير سديد ، ذلك أن مؤدى نص الفقرة الثانية من المادة ٥٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ إنه إذا لم يوافق المستأجرون جميعاً على الإخلاء بقصد الهدم لإعادة البناء بشكل أوسع خلال ثلاثة أشهر من تاريخ التنبيه عليهم بذلك جاز للمالك أن يلجأ للمحكمة المختصة للحصول على حكم بالإخلاء ، فإذا قبلت المحكمة طلب الإخلاء وقضت به فإن حكمها يكون قابلاً للتنفيذ بعد إنقضاء ثلاثة أشهر من تاريخ النطق به ولا ينتظر لتنفيذه نتيجة الاستئناف إن كان قد طعن فيه بهذا الطريق : لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأساسه بالحكم المطعون فيه قد ألزم هذا النظر فإن النمي يكون على غير أساس :

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الرابع من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في محصيل أوراق الدعوى وفي بيان ذلك يقولون إن الحكم أورد في مدوناته على خلاف الحقيقة أنهم قدموا ثلاث صور فوتوغرافية للوهم الإنشائي للعقار مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النمي غير مقبول ، ذلك أن المفروض في قضاء هذه المحكمة أنه لا يعيب الحكم أن يكون قد أخطأ في بعض التفريرات الواقعية التي لا يثأر بها قضاؤه وكان الطاعنون لم يبينوا في سبب النمي أن ما أورده الحكم المطعون فيه من تقسيمهم صور للرسم الإنشائي للعقار كان له أثر في قضاؤه فإن النمي يكون قاصر البيان وغير مقبول أمام محكمة النقض :

ولما تقدم يتعين رفض الطعن

جلسة ٨ من يونية سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار/ د. منصور وجيه نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة
المستشارين/ فهمى الغياط ، عبد النبى غريب خشم ، كمال نافع ويحيى عارف .

(١٦٦)

الطعن رقم ١١٧٦ لسنة ٥٠ القضائية :

(١) إيجار « إيجار الأمان » • قانون « القانون الواجب التطبيق » •

اشتمال الإيجار على عناصر أخرى أكثر أهمية من المكان بحيث يتعدى الفصل بين مقابل
إيجار المكان فى حد ذاته وبين مقابل الانتفاع بمزايا العناصر • أثره • عدم خضوع الإجارة
لقانون إيجار الأمان •

(٢) إيجار « إيجار الأمان » • تقادم « التقادم الخمسى » « قطع التقادم » •
التزام « انقضاء الالتزام » « التقادم المسقط » « الوفاء » •

(٢) الحقوق الخاصة للتقادم الخمسى • م ١/٢٧٥ مدنى • مناهضا للدورية والتجديد •
يسرى ثبات مقدارها أو تشهره من وقت لآخر •

(٣) قرار المدين بسحق الدائن سراحة أو ضمنا • أثره • قطع التقادم • الإقرار •
ماحيته • وفاة المدين بالقدر غير المكتسب عليه من المدين • عدم احتياجه القرار منه
بمديونية بالقدر المكتسب عليه من المدين أو لزولا عما انقضى من مدة التقادم بالنسبة
اليه • مدة ذلك • م ٢٨٤ مدنى •

١ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن إشتمال الإجارة على عناصر أخرى
أكثر أهمية من المكان بحيث يتعدى الفصل بين مقابل إيجار المكان فى حد
ذاته وبين مقابل الانتفاع بمزايا تلك العناصر ، من شأنه عدم خضوعها
لقانون إيجار الأمان ؟

٢ - مناط خضوع الحق للتقادم الخمسى وفقاً لصريح نص الفقرة الأولى
من المادة ٢٧٥ من القانون المدنى هو إتصافه بالدورية والتجديد أى أن يكون
الحق مستحقاً فى مواعيد دورية أيا كانت مدتها وأن يكون هذا الحق بطبيعة
مستمراً لا ينقطع سواء كان ثابتاً أو تغير مقدارها من وقت لآخر ؟

٣- مؤدى نص المادة ٣٨٤ من التقنين المدنى أنه إذا أقر المدين بحق الدائن لإقراراً صريحاً أو ضمناً فإن من شأن هذا الإقرار أن يقطع التقادم والمقصود بالإقرار هو إقرار شخص بحق عليه لآخر بهدف إعتبار هذا الحق ثابتاً في ذمته وإعفاء الآخر من إثباته ، ومن مقتضى ذلك اتجاه الإرادة نحو إحداث هذا الأثر القانونى ، ويتعين لكى ينتج إقرار المدين أثره فى قطع التقادم أن ينطوى على إرادة المدين النزول عن الجزء المتبقى من مدة التقادم فى كان الحق متنازلاً فى جزء منه وقام المدين بسداد القدر غير المتنازع فيه فإن هذا الوفاء لا ينطوى على إقراره بمدىونيته بالجزء من الحق موضوع النزاع أو نزوله عما انقضى من مدة التقادم بالنسبة إليه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن الشركة المطعون ضدها أقامت الدعوى ٢١ لسنة ١٩٦٩ مدنى الجبزة على الطاعة بطلب الحكم بإلزامها بأن تدفع لها مبلغ ٦٣٠,٧٨٠ ج والقوائد بواقع ٤٪ من تاريخ المطالبة القضائية حتى تمام السداد وقالت بياناً لدعواها أنه بموجب عقد إيجار مؤرخ ١٩٦٣/٧/١ استأجرت الشركة الطاعة منها قطعة أرض قضاء مسوره ومسقوفه وبها أدوات ومهمات ويتبعها خفير لإستعمالها كمخزن بأجرة شهرية قدرها مائة وستون جنباً شاملة الأدوات والمهمات المينة بالعقد وأجر الخفير وبصدور القانون ٧ لسنة ١٩٦٥ بتخفيض الأجرة بواقع ٢٠٪ أصبحت أجرة المكان حالياً ٦٤,٨٠٠ ج بدلا من ٨١ ج المحدد بمعرفة مجلس المراجعة إعتباراً من عام ١٩٦٠ ويكون مستحقاً للشركة المطعون ضدها قبل الطاعة بعد خصم ما سدد من

الأخيرة مبلغ ٤٥٩,٨٤٠ ج وذلك خلال مدة الإيجار التي انتهت في ١٩٦٦/١٢/٣١
ويضاف لذلك مبلغ ٢٣,٩٤٠ ج قيمة إستهلاك الكهرباء و ١٥٠ ج قيمة إصلاح
تلفيات أحدثتها الشركة المستأجرة بالعين ومجموع ذلك هو المبلغ المطالب به
وبجلسة ١٩٦٩/١٠/١٦ حكمت المحكمة بنذب مكتب خبراء وزارة العدل
لأداء الأمورية الميينة بمنطوق الحكم ثم بجلسة ١٩٧٤/٦/١٧ قررت إحالة
الدعوى إلى محكمة جنوب القاهرة بإتفاق الخصوم فقيدت برقم ٣٠٥٤
لسنة ١٩٧٤ مدنى جنوب القاهرة وبعد أن أودع الخبير تقريره عدلت
الشركة المطعون ضدها طلباتها إلى مبلغ ٨١٣,٢٤٠ ج والقوائد من تاريخ
المطالبة القضائية حتى السداد وإحتياطياً مبلغ ٤٥٦,٨٤٠ ج وبجلسة ١٩/١٠/٨
حكمت برفض الدعوى . استأنفت الشركة المطعون ضدها الحكم بالإستئناف
رقم ٥٧٤١ لسنة ٩٥ ق القاهرة وبتاريخ ١٩٨٠/٣/١٣ حكمت المحكمة بإلغاء
الحكم المستأنف والزام الشركة الطاعنة بأن تؤدى للشركة المطعون ضدها
مبلغ ٨١٣,٢٤٠ ج والقوائد القانونية بواقع ٤٪ من ١٩٧٨/١٠/٥ وحتى
السداد . طعن الطاعنة على هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة
مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم جزئياً وإذ عرض الطعن على هذه
المحكمة فى غرفة مشوره حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث ان الطعن أقيم على خمسة أسباب تنعى الشركة الطاعنة بالأسباب
الأربعة الأولى منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور
فى التسييب والخطأ فى الإسناد والإخلال بحق الدفاع وفى بيان ذلك تقول
ان الحكم المطعون فيه إنتهى فى أسبابه إلى إعتبار المكان المؤجر أرضاً فضاء
ويخرج عن نطاق تطبيق أحكام القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن إيجار الأماكن
وذلك خلافاً للواقع وما تضمنته الأوراق من مستندات تقطع بأن العين
المؤجرة ليست بأرض فضاء وإنما هى مكان مبنى وذلك من وصفها بعقد
الإيجار وبصحيفة إفتتاح الدعوى وما ورد من وصف للعين بالحكمين التمهيديين
بإحالة الدعوى إلى خبير وما أثبتته الخبير المتدب من وصف للمكان المؤجر
بأنه عبارة عن مبنى مسقوف وسبق تقدير أجرته بقرار من مجلس المراجعة

كما أسند الحكم للطاعة خلافاً للثابت بالأوراق أنها سلمت بأن العين المؤجرة أرض فضاء وأن مجلس المراجعة حدد أجرتها وهو بصدد ربط العوائد عليها ولم يوضح الحكم سبب التفاته عن الإقرار القضائي الصادر من المطعون ضدها بصحيفة إفتتاح الدعوى من أن إيجار المخزن يسرى عليه أحكام القانون ٧ لسنة ١٩٦٥ مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه :

وحيث إن هذا النعى غير صديد ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن اشتغال الإجارة على عناصر أخرى أكثر أهمية من المكان بحيث يتعذر الفصل بين مقابل إيجار المكان في حد ذاته وبين مقابل الانتفاع بمزايا تلك العناصر من شأنه عدم خضوعها لقانون إيجار الأماكن وكان الثابت من عقد إيجار العين موضوع التسداعى أنه مخزن موصوف في العقد بأنه أرض فضاء محاطة بمحاطات مبنية ومسقوف وبه أدوات ومهمات لقاء إيجار شهري قدره مائة وستون جنياً شهرياً شاملة أجر الخفير القائم بالحراسة الذي يتبع المؤجر وقد إنتهى الحكم المطعون فيه بأسباب سائفة لها أصلها الثابت في الأوراق أن العين المؤجرة لا تخضع للقوانين الاستثنائية لتحديد الأجرة لأنها وإن كانت بناء إلا أن الإجارة شملت عناصر أخرى أكثر أهمية من المكان بحيث يتعذر الفصل بين مقابل إيجار المكان في حد ذاته وبين مقابل الانتفاع بمزايا تلك العناصر فإن النعى يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعة تنعى بالسبب الخامس من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وتفسيره وفي بيان ذلك تقول ان الحكم المطعون فيه إنتهى في قضائه برفض الدفع المبدئى من الشركة الطاعة بإقتضاء دين الأجرة المطالب بها بالتقادم الخمسى وفقاً لنص المادة ٣٧٥ مدنى إستناداً إلى أن الأجرة المطالب بها محل نزاع فلا يبدأ سريان التقادم بشأنها وأن وفاة الشركة الطاعة المبلغ ٥٧٦٠ جنياً من الأجرة على دفعات عن المدة من بداية العقد حتى ١٩٦٦ يعتبر قاطعاً للتقادم السابق على رفع الدعوى ولو كان متقوصاً وهو خطأ من الحكم ذلك أن النزاع على دين الأجرة ليس قاطعاً أو مقبلاً لسريان التقادم طالما لم يكن هناك مانعاً قانونياً يحول بين الشركة

المطعون ضدها وبين رفع الدعوى للمطالبة بالقيمة الإيجابية التي تدعيها :
وأن الحق الدوري المتجدد يتقادم كله بخمس سنوات حتى ولو أقر به المدعين
فما يعيب الحكم ويستوجب نقضه :

وحيث ان هذا النعى غير منتج ذلك لأنه ولئن كان من المقرر في قضاء
هذه المحكمة أن مناط خضوع الحق للتقادم الخمسى وفقاً لصريح نص الفقرة
الأولى من المادة ٣٧٥ من القانون المدنى هو إتصافه بالدورية والتجدد
أى أن يكون الحق مستحقاً في مواعيد دورية أياً كانت مدتها وأن يكون هذا
الحق بطبيعته مستمراً لا ينقطع سواء كان ثابتاً أو تغير مقداره من وقت لآخر
وأن مؤدى نص المادة ٣٨٤ من التقنين المدنى أنه إذا أقر المدين بحق الدائن
إقراراً صريحاً أو ضمناً فإن من شأن هذا الإقرار أن يقطع التقادم وكان
المقصود بالإقرار هو إقرار شخص بحق عليه لآخر بهدف إعتبار هذا الحق
ثابتاً في ذمته وإعفاء الآخر من إثباته ومن مقتضى ذلك اتجاه الإرادة نحو أحداث
هذا الأمر القانونى فإنه يتعين لكى ينتج إقرار المدين أثره من قطع التقادم
أن ينطوى على إرادة المدين الزول عن الجزء المنقضى من مدة التقادم ففى
كان الحق متنازعا في جزء منه وقام المدين بسداد القدر غير المتنازع فيه فإن
هذا الوفاء لا ينطوى على إقراره بمديونية بالجزء من الحق موضوع النزاع
أو نزوله عما انقضى من مدة التقادم بالنسبة إليه - إلا أنه لما كان الثابت من
الأوراق أن الشركة الطاعة بدأت في خصم الفروق موضوع النزاع إعتباراً
من مارس ١٩٦٥ وأن الشركة المؤجرة المطعون ضدها أقامت دعواها بصحيفة
معلنة في ١٩٦٩/١/١٢ قبل إكمال خمس سنوات مدة التقادم المسقط فإن الدفع
بالتقادم يكون في غير محله ويكون الحكم قد إنتهى إلى النتيجة الصحيحة في
قضائه برفض هذا الدفع :

ولما تقدم يتعين رفض الطعن :

جلسة ٨ من يولية سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / محمد ابراهيم خليل نائب رئيس المحكمة وعطوية السادة
المستشارين/ محمد طوم ، زكى المصرى نائبى رئيس المحكمة ، علي توفيق وعبد المنعم ابراهيم •

(١٦٧)

الطعن رقم ٢٢٠٤ لسنة ٥٣ القضائية :

مراتب « الضريبة على التصرفات العقارية » •

الضريبة على التصرفات العقارية • ق ٤٦ لسنة ١٩٧٨ • سريانها على التصرفات التي
تم شهورها اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٧٤ حتى تاريخ العمل بقانون الضرائب على المثل
١٥٧ سنة ٨١ • التزام المتصرف اليه بسدادها مع رسوم التوثيق والشهر لحساب المتصرف
الملتزم بها أصلاً • عدم جواز نقل عبئها الى المتصرف اليه •

البند رقم ١ من المادة ٣٢ من القانون ١٤ سنة ١٩٣٩ - المعدلة بالقانون ٤٦
سنة ٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية ، والمادة ٥٦ من القانون ٤٦ سنة ١٩٧٨ ،
يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن الضريبة على التصرفات
العقارية المفروضة بالقانون رقم ٤٦ سنة ١٩٧٨ بإعتبارها ضريبة مباشرة تسرى
على التصرفات التي تم شهورها اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٧٤ وحتى تاريخ
إلغاء هذا القانون والعمل بقانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون ١٥٧
سنة ١٩٨١ في ٨١/٩/٧ والذي نشر بتاريخ ١٩٨١/٩/١٠ وعمل به على النحو
المفصل بالمادة الخامسة من قانون الإصدار ، وتحصل مع رسوم التوثيق والشهر
بمعرفة مكاتب ومأموريات الشهر العقارى بذات إجراءات هذه الرسوم
الأخيرة ويلزم المتصرف إليه بسدادها لحساب المتصرف الملتزم بها أصلاً بإعتبار
الأول نائباً عنه وهي نيابة قانونية بمقتضى نص أمر ذلك أن هذا التصرف صورة
خاصة لنشاط إفتراض الشارع تجارته ففرض الضريبة عليه ولو لم يتكرر -
تحقيقاً للعدالة الضريبية - والتي بعينها على المتصرف بوصفه المستفيد من الربح
وجعل التزامه بها متعلقاً بالنظام العام إذ منع نقل عبئها الى المتصرف اليه
ورتب البطلان جزاء لأى إتفاق من شأنه في أية صورة نقسل عبء الإلتزام

بها من المتصرف إلى المتصرف إليه إلا أنه تيسيراً لجباية هذه الضريبة أوجب على المتصرف إليه عند شهر التصرف سدادها نيابة عن المتصرف ولحسابه .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومما عاين التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر وبعد المداولة :

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون ضدهم أقاموا الدعوى رقم ٣٨٣ سنة ١٩٨١ مدنى كلى أسوان ضد الطاعن بطلب الحكم بإلزامه بأن يدفع لهم مبلغ ١٤٠٠,٣٠٠ ج . وقالوا بياناً لذلك أنه بموجب عقد بيع مشهر برقم ٥٦٠ بتاريخ ١٩٧٩/٨/٢٩ باع الطاعن إلى المطعون ضده الأول ومورثهم المرحوم ... العقار المبين الحدود والمعالم بالصحيفة لقاء ثمن مقبوض قدره ٣٠٠٠٠ جنية وأنه عملاً بقانون العدالة الضريبية قام المشتريان نيابة عن البائع بسداد مبلغ ١٤٠٠,٣٠٠ ج قيمة الضريبة المستحقة على هذا التصرف والذى يلتزم بها البائع . وإذ لم يؤدها إليهم فقد أقاموا الدعوى بطلبهم سالف البيان . وبتاريخ ١٩٨١/١٢/٢٨ نذبت المحكمة خبيراً فى الدعوى ، وبعد أن أودع تقريره حكمت فى ١٩٨١/١١/٨ برفض الدعوى . استأنف المطعون ضدهم السبعة الأول هذا الحكم بالإستئناف رقم ٢٠١ سنة ١٩٨١ قنا . وبتاريخ ١٩٨٣/٦/٥ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام الطاعن بأن يدفع لهم مبلغ ١٤٠٠,٣٠٠ ج . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن . وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً :

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور فى التسبيب إذ أقام قضاءه بالإلزامه بالمبلغ المطالب به

على بطلان الاتفاق على نقل عبء ضريبة التصرفات العقارية إلى المتصرف إليه عملاً بالمادة ٣٢ من القانون ١٤ سنة ١٩٣٩ المضافة بالقانون رقم ٤٦ سنة ١٩٧٨ في حين أن القانون الواجب التطبيق هو القانون ١٥٧ سنة ١٩٨١ كما أن البطلان الذي يترتب في هذا الشأن بطلان نسبي إذ بوسع المتعاقدين تحديد الالتزام منها بعبء هذه الضريبة وذلك إعمالاً لمبدأ سلطان الإرادة المنصوص عليه في المادة ١/١٤٧ من القانون المدني وهو ما تضمنه البند الرابع من عقد البيع الابتدائي المؤرخ ١٩٧٨/٧/١٣ من التزام المطعون ضده الأول ومورثه بسداد كافة الرسوم اللازمة للتسجيل ومن بينهما تلك الضريبة وآية ذلك سدادهما كامل ثمن العقار دون إحتجاج مبلغها فضلاً عن تقدير ثمن العقار بأقل من قيمته السوقية أو عدم إقتضاء الطاعن من المشتريين مقابلاً عن مساحة ٥٨ م حكر ملحقة بالعقار المبيع ٥

وحيث إن هذا يعني غير سديد ذلك أن النص في البند رقم ١ من المادة ٣٢ من القانون ١٤ سنة ١٩٣٩ - المعدلة بالقانون ٤٦ سنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية - على سريان ضريبة الأرباح التجارية والصناعية على التصرفات في العقارات المبنية أو الأراضي داخل كردون المدينة ... وعلى أموريات ومكاتب الشهر العقاري تحصيل الضريبة مع رسوم التوثيق والشهر المقررة بالقانون رقم ٧٠ سنة ١٩٦٤ بذات إجراءات تحصيلها من المتصرف إليه الذي يلزم بسدادها لحساب الممول المتصرف ويعتبر باطلاً كل اتفاق أو شرط يقضي بنقل عبء الضريبة إلى المتصرف إليه ، وفي المادة ٥٦ من القانون ٣٦ سنة ٧٨ المشار إليه على سريان هذا الحكم على التصرفات التي تم شهرها إعتباراً من أول يناير ١٩٧٤ يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن الضريبة على التصرفات العقارية المفروضة بالقانون رقم ٤٦ سنة ٧٨ بإعتبارها ضريبة مباشرة تسرى على التصرفات التي تم شهرها إعتباراً من أول يناير سنة ١٩٧٤ حتى تاريخ إلغاء هذا القانون والعمل بقانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون ١٥٧ سنة ١٩٨١ في ١٩٨١/٩/٧ والذي نشر بتاريخ ١٩٨١/٩/١٠ وعمل به على النحو المفصل بالمادة الخامسة من قانون الإصدار ، وتحصل

مع رسوم التوثيق والشهر بمعرفة مكاتب ومأموريات الشهر العقاري ببلدات إجراءات هذه الرسوم الأخيرة ويلتزم المتصرف إليه بسدادها لحساب المتصرف الملزم بها أصلاً بإعتبار الأول نائباً عنه وهي نيابة قانونية بمقتضى نص أمر ذلك أن هذا المتصرف صورة خاصة لنشاط إفتراض الشارع تجارته يفرض الضريبة عليه ولو لم يتكرر تحقيقاً للعدالة الضريبية—والتي يعبئها على المتصرف بوصفه المستفيد من الربح وجعل التزامه بها متعلقاً بالنظام العام إذ منع نقل عبئها إلى المتصرف إليه ورتب البطلان جزاء لأي إتفاق من شأنه في أية صورة نقل عبء الإلتزام بها من المتصرف إلى المتصرف إليه إلا أنه تيسيراً لجباية هذه الضريبة أوجب على المتصرف إليه عند شهر التصرف سدادها نيابة عن المتصرف ولحسابه . لما كان ذلك ، وكان التصرف موضوع النزاع قد تم شهره بتاريخ ١٩٧٦/٨/٢٩ في ظل القانون ٤٦ سنة ١٩٧٨ فإن مبلغ الضريبة المستحق عليه يخضع لأحكام هذا القانون ويقع عبؤه على عاتق المتصرف وحده وإذا التزم المحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يعين رفض الطعن .

جلسة ٩ من يونية سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار/ يحيى الرفاعي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / جرجس اسحق نائب رئيس المحكمة ، د. رفعت عبد المجيد ، السيد السيناوي
واحيد مكي .

(١٦٨)

الطعن رقم ٢١١٧ لسنة ٥٣ القضائية :

البات « انكار التوقيع » . حكم « تسبیب الحكم » .

مناقشة موضوع المهر في معنى المادة ٣/١٤ من قانون الألبات . ما هيها . (مقال)

النص في الفقرة الثالثة من المادة ١٤ من قانون الإثبات على أن «من
احتج عليه بمحرر عرفى وناقش موضوعه لا يقبل منه إنكار الخط أو الإمضاء
أو الختم أو بصمة الأصبع . وعلى ما أوضحته المذكرة الإيضاحية لهذا القانون
يدل على أن المناقشة المعنية بهذا النص هي المناقشة التي تفيد التسليم بصحة نسبة
الخط أو الإمضاء أو الختم أو البصمة لمن يشهد عليه المهر ، وإذ كان دفاع
الطاعن أمام محكمة أول درجة قد اقتصر على التمسك بأن السند الإذنى المنسوب
له غير صحيح ومزور وليست هناك معاملات مالية أو تجارية بين الطرفين ،
ثم تردد الطاعن هذا الدفاع بطلب قلمه لإعادة الدعوى للمرافعة للطعن بالإنكار
أرفق به أوراقاً للمضاهاة لتأييده — كما تمسك بهذا الطعن ودل على تفصيلاً
في صحيفة الاستئناف ، وكان ما أبداه الطاعن من ذلك الدفاع لا يفيد التسليم
بصحة نسبة الورقة له ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه
يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله :

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار
المقرر والمرافعة وبعد المداولة .
حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -
تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى ٨٧٩٣ لسنة ٨٢ مدنى كلى الجزية
على الطاعن بطلب الحكم بإلزامه بأن يؤدي له مبلغ ٥٨٠ ج وتثبيت الحجز
التحفظى المؤرخ ١٩٨٢/٥/٢٤ ، تأسيساً على أنه يدين الطاعن بهذا المبلغ
بسند أدنى مؤرخ ١٩٧٩/١٢/٢٩ مستحق الأداء في ١٩٨٢/٥/١ وقد ماطله
في السداد ، وإذ امتنع القضاى المختص عن إصدار أمر أداء بالطلبات
السالفة فقد أقام دعواه بها ، ومحكمة أول درجة حكمت له بالطلبات في
١٩٨٢/١٢/٢١ . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف ٩٤٠ لسنة ١٠٠ ق
القاهرة وبتاريخ ١٩٨٣/٦/١٩ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم
المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة
أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه ، وعرض الطعن على هذه المحكمة
في غرفة مشوره فجلست جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أقام قضائه برفض
الطعن المبدى منه بإنكار السند الإذنى موضوع الدعوى على أنه أبدى هذا
الدفع بعد أن ناقش موضوع السند ، وإذ كان كل ما قرره في هذا الشأن أنه
ننى مديونية للمطعون ضده بموجب ذلك السند وتمسك بعدم وجود معاملات
بينهما وهو ما يؤكد طعنه بالإنكار ولا يعد مناقشة لموضوع السند فإن الحكم
المطعون فيه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله بما يوجب
نقضه .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أنه لما كان النص في الفقرة الثالثة
من المادة ١٤ من قانون الإثبات على أن «من أحتج عليه بمحرر عرفى وناقش
موضوعه ، لا يقبل منه إنكار الخط أو الإمضاء أو الختم أو بصمة الأصبع» .
وعلى ما أوضحت المذكرة الإيضاحية لهذا القانون - يدل على أن المناقشة
المعنية بهذا النص هى المناقشة التى تفيد التسليم بصحة نسبة الخط أو الإمضاء

أو الختم أو البصمة لمن يشهد عليه المحرر ، لما كان ذلك ، وكان دفاع الطاعن أمام محكمة أول درجة قد اقتصر على التمسك بأن السند الأذني المنسوب له غير صحيح ومزور وليست هناك معاملات مالية أو تجارية بين الطرفين ، ثم ردد الطاعن هذا الدفاع بطلب قسمة لإعادة الدعوى إلى المرافعة للطعن بالإتكار - أرفق به أوراقاً للمضاهاة لتأييده كما تمسك بهذا الطعن ودلل عليه تفصيلاً في صحيفة الاستئناف ، وكان ما أبداه الطاعن من ذلك الدفاع لا يفيد التسليم بصحة نسبة الأوراق له ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يحزن قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لمناقشة باقي أوجه الطعن .

جلسة ١٠ من يونيو سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار أحمد كمال سالم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ ماهر قلادة واصف ، مصطفى زعزوع نائب رئيس المحكمة ، حسين عل حسين
وعبد الجعيد سليمان .

(١٦٩)

الطعن رقم ٥ لسنة ٥٢ القضائية :

إيجار « إيجار الأماكن : القواعد العامة » • شيوخ « إدارة المال الشائع » •

تأجير المال الشائع • حق للأغلبية المطلقة للشركاء • تولى أحدهم تأجير، دون اعتراض
الأغلبية • اعتباره وكيلًا من الأغلبية نائبًا من الأقلية المعترضة • نفاذ الإيجار في حقهم جميعا
لمدة ثلاث سنوات • ورود الإيجار على مكان حال خافض لقوانين إيجار الأماكن • خضوعه
لقواعد الاستئجار القانوني • الرد • عدم أحقية باقي الشركاء في المطالبة بعدم نفاذه في حقهم
بعد انقضاء مدة الثلاث سنوات • **علة ذلك •**

لأن كان عقد الإيجار كغيره من العقود يخضع في الأصل من حيث تحديد
أركانه وتوافر شروط إنفاذه للقواعد العامة الواردة في تشاؤون المبدئي التي
لا تخالف قاعدة أمر ونصت عليها قوانين إيجار الأماكن المتعلقة بالنظام العام؛ ولأن
كان مفاد المواد ٥٥٩ ، ٢/٨٢٦ ، ١/٨٢٧ ، ٣ من القانون المبدئي أن حق تأجير
المال الشائع كما يثبت للأغلبية المطلقة للشركاء التي تعد نائبة قانونية عن باقي
الشركاء فإنه يجوز أيضاً من أحد الشركاء فإذا لم يعترض عليه أحد أو لم يعترض
عليه إلا الأقلية فإنه يعد وكيلًا عن الجميع أو وكيلًا عن الأغلبية ونائبًا عن
الأقلية ، وفي هاتين الحالتين فإن الإيجار يكون نافذاً في حق جميع الشركاء
على الشيوخ لمدة ثلاث سنوات ، ما لم يكن محله مكاناً خالياً خاضعاً لقوانين
إيجار الأماكن التي جعلت عقود الإيجار ممتدة تلقائياً وبمحكم القانون إلى مدة
غير محده طالما بقيت تلك التشريعات التي أملتها اعتبارات النظام العام سارية
ومن ثم يمتد العقد لأجل غير مسمى ، فلا يملك باقي الشركاء المطالبة بعدم
نفاذ الإيجار في حقهم بعد انقضاء مدة الثلاث سنوات المشار إليها في القانون

المدنى لأن إمتداد العقد فى هذه الحالة ليس مردء الاتفاق ولكن مصلرءه قوانين إيجار الأماكن المتعلقة بالنظام العام .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائل أوراق الطعن - تحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ١٧٨ سنة ١٩٧٣ مدنى القشن لإلزام الطاعن الأول بأن يؤدى له مبلغ ٤٧,٥٠٠ جنياً ، ولإلزام الطاعن الثانى بأن يؤدى له مبلغ ١٣٣ جنياً وما يستجد من الريح حتى تاريخ الفصل فى الدعوى وقال بياناً لذلك أنه وأخيه مورث الطاعنين كانا مالكيين لمنزل على الشيوخ وقد آل هذا المنزل إليه بموجب عقد قسمه تم فى ١٩٧٢/٨/١ ، ولأن الطاعنين يشغلان وحدتين منه منذ ذلك التاريخ فقد أقام دعواه دفع الطاعنان بأن موزعاً الذى كان مالكا لحصة شائعه فى المنزل أجرهما الوحدتين موضوع الدعوى بموجب عقدى إيجار مؤرخين ١٩٦٧/٦/١ ، ١٩٦٨/٣/١ ، نذبت المحكمة خبيراً وبعد تقديم تقريره قضت بعدم اختصاصها وبإحالة الدعوى إلى محكمة بنى سويف الابتدائية التى قضت فيها بعد قيدها برقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٠ - بالريح المطالب به . استأنف الطاعنان هذا الحكم بالإستئناف رقم ٢٧ من ١٩ ق بنى سويف . وبتاريخ ١٩٨١/١١/٣ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف - طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بتنقض الحكم ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة رأت أنه جدير بالنظر فحددت جلسة لنظره وفيما التزمت النيابة وأبها :

وحيث إن مما يتناه الطاعنان على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك بقولان أن مورثهما - وهو مالك على الشيوع - أجرهما وحلق النزاع منذ خمس سنوات سابقة على القسمة ، وقد اعتبرهما الحكم غاصبين لأن عقديهما لا يسريان في حق المطعون ضده إلا لمدة ثلاث سنوات رغم أن سكوت هذا الأخير طوال تلك المدة يعد موافقة على الإيجار تجعله نافذاً في حقه ويكون لهما بوصفهما مستأجرين التمسك بالإمتداد القانوني وبدفع الأجرة القانونية دون الريع وهو ما لم يأخذ به الحكم بمقولة أن الدعوى رفعت بطلب الريع وليس مطلوباً فيها الحكم بالطرد مما يعيبه ويوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي شديد : ذلك أنه ولئن كان عقد الإيجار كغيره من العقود يخضع في الأصل من حيث تحديد أركانه وتوافر شروط إنعقاده للقواعد العامة الواردة في القانون المدني التي لا تخالف قاعدة أمره نصت عليها قوانين إيجار الأماكن المتعلقة بالنظام العام ، ولئن كان مفاد المواد ٥٥٩ ، ٨٢٦/٢ ، ٨٢٧ ، ٨٢٨/١ : ٣ من القانون المدني أن حق تأجير المال الشائع كما ثبت للأغلبية المطلقة للشركاء التي تعد نائبة نيابة قانونية عن باقي الشركاء فإنه يجوز أيضاً من أحد الشركاء فإذا لم يعترض عليه أحد أو لم يعترض عليه إلا الأقلية فإنه يعد وكيلًا عن الجميع أو وكيلًا عن الأغلبية ونائباً عن الأقلية ، وفي هاتين الحالتين فإن الإيجار يكون نافذاً في حق جميع الشركاء على الشيوع لمدة ثلاث سنوات ، ما لم يكن محله مكاناً خالياً خاضعاً لقوانين إيجار الأماكن التي جعلت عقود الإيجار ممتدة تلقائياً وبحكم القانون إلى مدة غير محددة طالما بقيت تلك التشريعات - التي أملت إعتبرات النظام العام - سارية . ومن ثم يمتد العقد لأجل غير مسمى ، فلا يملك باقي الشركاء المطالبة بعدم نفاذ الإيجار في حقهم بعد إنتضاء مدة الثلاث سنوات المشار إليها في القانون المدني ، لأن إمتداد العقد في هذه الحالة ليس مرده الاتفاق ولكن مصدره قوانين إيجار الأماكن المتعلقة بالنظام العام ، لما كان ما تقدم وكان الطاعنان قد أثارا أمام محكمة الموضوع دفاعاً حاصله أنهما يستأجran شققي النزاع من أحد الملاك في الشيوع دون إعتراض الباقيين وكان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم

المطعون فيه قد ذهب إلى أن عقدي الإيجار لا يتبدلان في حق المطعون ضده وهو أحد الشركاء في الشبوع إلا لمدة ثلاث سنوات دون أن يخضعها لأحكام الامتداد القانوني التي نصت عليها تشريعات إيجار الأماكن - الواجبة التطبيق - ورقت على ذلك القضاء بالبيع باعتبارهما خاصيتين - فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وقد حجه هذا الخطأ عن بحث دفاع الطاعنين بعدم إعتراض باقي الشركاء على الإيجار والصادر إليهما بما يوجب تقضيه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ١٠ من يونيو سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / سيد عبد الباقي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين / عبد المصنف هاشم نائب رئيس المحكمة ، جمال الدين شلقاني ، صلاح محمود
عويس وسعيد رشاد مبروك .

(١٧٠)

الطعن رقم ٩٩٠ لسنة ٥٣ القضائية :

شهر عقارى • تسجيل • بيع « دعوى صحة التعاقد » • قانون « سريان القانون
من حيث الزمان » •

التأشير بمنطوق الحكم الصادر فى دعوى اثبات التصاقد على هامش تسجيل صحيفتها
اجراء مستعمل عن تسجيل الحكم الصادر فى تلفظ الدعوى ولا يقضى عنه فى الاحتجاج به على
الغير • م ١٦ فى ١١٤ لسنة ١٩٤٦ • التعديل المستحدث بالقانون ٣٥ لسنة ١٩٧٦ ، اوجب
تسجيل الحكم قبل التأشير بمنطوقه • عدم سريانه على الوقائع التى تمت قبل نفاذه فى
١٩٧٦/٢/٢٢

المقرر طبقاً للمبادئ الدستورية المتعارف عليها - وعلى ما جرى به
قضاء هذه المحكمة - أن أحكام القوانين لا تسرى إلا على ما يقع من تاريخ
نفاذها ولا تنعطف آثارها على ما يقع قبلها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك
وأن المشرع بعد أن بين فى المادة ١٥ من القانون رقم ١١٤ لسنة ٤٦ بشأن
الشهر العقارى والتوثيق الدعاوى التى يجب تسجيلها ومن بينها دعوى صحة
التعاقد على حقوق عقارية، ضمن المادة ١٦ من ذات القانون حكماً مقتضاه أن
يؤثر بمنطوق الحكم النهائى فى الدعاوى الميئنة بالمادة السابقة فى ذيل التأشير
بالدعوى أو فى هامش تسجيلها ، كما نصت المادة ١٧ من القانون المشار إليه
على أنه « يترتب على تسجيل الدعوى المذكورة فى المادة الخامسة عشر أو التأشير
بها أن حق المدعى إذا تقرر بحكم مؤثر به طبقاً للقانون يكون حجه على من
ترتب لم حقوق عينيه ابتداء من تاريخ تسجيل الدعوى أو التأشير بها »
ومفاد ذلك أن التأشير بمنطوق الحكم الصادر فى دعوى إثبات صحة التعاقد
على هامش تسجيل صحيفتها يعد إجراءً مستقلاً عن تسجيل الحكم الصادر

في تلك الدعوى ولا يغني هذا التسجيل عن التأشير المشار إليه للإحتجاج به على الغير ولا يتقيد هذا التأشير بتسجيل الحكم ولئن كان المشرع لإعتبارات يراها قد أضاف إلى نص المادة ١٦ المشار إليها فقرة جديدة بمقتضى القانون رقم ٢٥ لسنة ٧٦ نصت على أنه دويم التأشير بالنسبة للأحكام الواجب تسجيلها عقب تسجيل هذه الأحكام ، إلا أن هذا الحكم لا يسرى إلا على الوقائع التي حدثت بعد ١٩٧٦/٣/٢٣ تاريخ نفاذ ذلك القانون أما الوقائع التي تمت قبل ذلك التاريخ فتبقى محكومة بنص المادة السادسة عشر قبل إضافة هذه الفقرة إليها وذلك أعمالاً للأثر القوري المباشر للقانون .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسامع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسنائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ١٦٦٠ سنة ٧٩ مدني الزقازيق الابتدائية ضد المطعون عليهم بطلب الحكم بإبطال التأشير المأمشي على صحيفة الدعوى رقم ٧٤١ سنة ١٩٦٥ مدني كل الزقازيق المشهورة برقم ٤٥٠٠ سنة ١٩٦٥ شرعية ومجوه وما يترتب على ذلك من آثار . تأسيساً على أن المطعون عليه الثالث بصفته قام بتاريخ ١٩٦٦/٦/١١ بإجراء التأشير المأمشي على هذه الصحيفة بالحكم الصادر في تلك الدعوى قبل تسجيل الحكم المؤشر به ، على خلاف حكم المادة ١٦ من قانون الشهر العقاري المعدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٦ مما يجعل هذا التأشير باطلاً ولا يمتد به وبتاريخ ١٩٨١/١٢/٢٣ ، وبعد أن قدم الخبير الذي تدبته المحكمة تقريره ، حكمت برفض الدعوى . استأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى

محكمة إستاناف المنصورة «مأمورية الزقازيق» بالإستئناف رقم ١١٠ سنة ٢٥ مدني . ويتاريخ ١٣/٢/١٩٨٣ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها :

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنمي به الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أنه أقام قضاءه على أساس أن التأشير الهامشي محل النزاع تم إجراؤه قبل العمل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ٧٦ الذي أضاف فقرة جديدة إلى نص المادة ١٦ من القانون رقم ١١٤ لسنة ٤٦ أوجب بمقتضاها أن يتم التأشير بعد تسجيل الحكم الصادر في الدعوى ورتب على ذلك عدم سريان حكم هذا النص على التأشير المشار إليه في حين أنه ليس مستحدثاً لأن مقتضى النص القانون رقم ١١٤ لسنة ٤٦ الذي تم التأشير في ظله أن ملكية العقار لا تنتقل إلا بعد تسجيل التصرف أو الحكم الناقل لما وأن التأشير الهامشي مجرد إجراء تكميلي لتسجيل الحكم ولا يفي عنه ومن ثم يجب أن يكون تالياً له وليس سابقاً عليه وهو ما قرره المشرع صراحة بنص الفقرة التي أضافها القانون رقم ٢٥ لسنة ٧٦ لنص المادة ١٦ المشار إليها .

وحيث إن هذا النعي مردود : ذلك أن من المقرر طبقاً للمبادئ الدستورية المتعارف عليها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن أحكام القوانين لا تسرى إلا على ما يقع من تاريخ نفاذها ، ولا تعطف آثارها على ما يقع قبلها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك . وأن المشرع - بعد أن بين في المادة ١٥ من القانون رقم ١١٤ لسنة ٤٦ بشأن الشهر العقاري والتوثيق ، الدعاوى التي يجب تسجيلها ومن بينها دعوى حصة التعاقد على حقوق عقارية ، ضمن المادة ١٦ من ذات القانون حكماً مقتضاه أن يؤثر منطوق الحكم النهائي في الدعاوى المبينة بالمادة السابقة في ذيل التأشير بالدعوى أو في

هامش تسجيلها كما نصت المادة ١٧ من القانون المشار إليه على أنه يترتب على تسجيل الدعاوى المذكورة في المادة الخامسة عشر أو التأشير بها أن حق المدعى إذا تقرر بحكم مؤشّر به طبقاً للقانون يكون حجه على من ترتبت لهم حقوق عينيه ابتداء من تاريخ تسجيل الدعوى أو التأشير بها . ومفاد ذلك أن التأشير بمنطوق الحكم الصادر في دعوى إثبات صحة التعاقد على هامش تسجيل مصيقتها يعد إجراءً مستقلاً عن تسجيل الحكم الصادر في تلك الدعوى ولا يغني هذا التسجيل عن التأشير المشار إليه للاحتجاج به على الغير ، ولا يتقيد هذا التأشير بتسجيل الحكم ، ولئن كان المشرع - لإعتبارات يراها . قد أضاف إلى نص المادة ١٦ المشار إليها فقرة جديدة بمقتضى القانون رقم ٢٥ لسنة ٧٦ نصت على أنه « ويتم التأشير بالنسبة للأحكام الواجب تسجيلها عقب تسجيل هذه الأحكام » إلا أن هذا الحكم لا يبرى إلا على الوقائع التي حدثت بعد ١٩٧٦/٣/٢٣ تاريخ نفاذ ذلك القانون . أما الوقائع التي تمت قبل ذلك التاريخ فتبقى محكومة بنص المادة السادسة عشر قبل إضافة هذه الفقرة إليها وذلك إعمالاً للأثر القوي المباشر للقانون . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد ألزم هذا النظر فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم بتعين رفض الطعن .

جلسة ١١ من يونيو سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار/ مصطفى صالح سليم نائب رئيس المحكمة وعضوية: لسادة
المستشارين / ابراهيم زغو نائب رئيس المحكمة ، محمد حسن الطيفي ، لطفي عبد العزيز
وابراهيم بركات .

(١٧١)

الطعن رقم ٤٥٣ لسنة ٥٣ القضائية :

(١) تعويض • دعوى • حكم • حجية الحكم •

الحكم الصادر في الدعوى المدنية المرفوعة تبعا للدعوى الجنائية • حجة على من كان
خصما فيها •

(٢) مسئولية • تضامن • تعويض •

التضامن بين المتهمين في المسئولية • معناه • المقضى له بالتعويض أن يتخذ على أيهم
بجميع المحكوم به •

(٣) تعويض • تضامن • قوة الأمر القضي • دعوى • حكم • حجية الحكم •

الحكم البات بالتعويض للوقت وعلى سبيل التضامن • حجته مائه للخصوم • التنازع
في المسألة التي فصل فيها في أية دعوى تالية • لا يحول ذلك ومطالبة المحكوم لهم بتكملة
التعويض أمام المحكمة المدنية • هلة ذلك •

١ - لأن أباح القانون إسئناء رفع الدعوى بالحق المدنى إلى المحكمة
الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية إلا أن ذلك لا يغير من طبيعة تلك
الدعوى المدنية فيكون للحكم الصادر فيها فصل فيه من حقوق حجته على من
كان خصما فيها .

٢ - إستقر قضاء هذه المحكمة (الدائرة الجنائية) على أن التضامن ليس
معناه مساواة المتهمين في المسئولية فيما بينهم وإنما معناه مساواتهم في أن للمقضى
له بالتعويض أن يتخذ على أيهم بجميع المحكوم به .

٣ - القضاء بالتعويض المؤقت على سبيل التضامن - والذي أصبح باتا -
هو حكم قطعى حسم الخصومة في هذا الأمر ويجوز حجة في هذا الخصوص

يمنع الخصوم انفسهم من التنازع فيها في أية دعوة تالية تكون فيها هذه المسألة الأساس فيما يدعيه أى من الطرفين قبل الآخر من حقوق ، على أن ذلك لا يحول بين المحكوم لهم وبين المطالبة بتكملة التعويض أمام المحكمة المدنية لأنهم لا يكونوا قد استنفذوا كل ما لهم من حق أمام المحكمة الجنائية ذلك أن موضوع الدعوى أمام المحكمة المدنية ليس هو ذات موضوع الدعوى الأولى بل هو تكملة له .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن المطعون ضدهم الثلاثة الأول أقاموا الدعوى رقم ٥١٥٦ سنة ١٩٧٧ مدنى الإسكندرية الابتدائية بطلب الحكم بإلزام الطاعنة بأن تدفع إليهم مبلغ ١٠٠٠٠ ج تعويضاً لهم عن الأضرار التى لحقت بسبب موت شقيقهم ... وما أصاب المطعون ضدهما الأول والثالث نتيجة الاعتداء الواقع عليهما والثابت في الجنائية رقم ٤٨٢٦ سنة ٧٤ المنشرة والذى قضى فيها بإدانة كل من الطاعنة وآخر عما اسند إليهما مع إلزامهما متضامنين بأن يدفع مبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت ، وإذ كانت الطاعنة متضامنة مع هذا الآخر في الوفاء بقيمة كامل التعويض بما يحق لهم الرجوع على أى منهما أو عليهما فقد أقاموا الدعوى . كما أقام المطعون ضدهما الرابع بصفته وصياً على شقيقه والخامسة الدعوى رقم ١٤٥٠ سنة ١٩٧٨ مدنى الإسكندرية الابتدائية بطلب الحكم بإلزام الطاعنة بأن تدفع إليهما مبلغ ٧٠٠٠ ج لذات السبب . وبعد أن ضمت المحكمة الدعويين حكمت بتاريخ ١٩٨٠/٥/٣١ بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات أو نفي قيمة الأضرار المطالب

بها . وبعد أن أجرت المحكمة التحقيق عادت بتاريخ ١٩٨١/١٢/١٢ فحكمت في الدعوى رقم ٥١٥٦ سنة ١٩٧٧ بإلزام الطاعنة بأن تدفع إلى المطعون ضدها الأول والثاني مبلغ ١٧٠٠ ج وإلى الثالث ١٥٠٠ ج وفي الدعوى رقم ١٤٥٠ سنة ١٩٧٨ بإلزامها بأن تدفع إلى المطعون ضدها الرابع بصفته والخامسة مبلغ ١٥٠٠ ج . استأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة إستئناف الإسكندرية بالإستئناف رقم ١٢٣ س ٣٨ ق «مدني» . وبتاريخ ٨٢/١٢/٢٦ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طلعت الطاعنة في هذا الحكم بطريق التقص وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بتقص الحكم المطعون فيه ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنمى به الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك نقول ان الحكم الجنائي لم يعاقبها إلا بأنها وآخر أحداثاً عمداً إصابة المطعون ضده الأول ومن ثم فإن مسئوليتها المدنية المحددة في هذا النطاق وإذا جاء الحكم المطعون فيه والزمها بتعويض جميع الأضرار حتى تلك التي نجمت عما استند إلى هذا الآخر وحده من ضرب شقيق المطعون ضدهم ضرباً أفضى إلى موته ومن اعتدائه على المطعون ضده الثالث ، وذلك إستناداً إلى حجية الحكم الصادر من المحكمة الجنائية في الدعوى المدنية المقامة من المطعون ضدهم تبعاً للدعوى الجنائية حين إلزامها والمتم الآخر متضامين بتعويض هؤلاء المضرورين تعويضاً مؤكداً في حين أن هذه الحجية تقف فقط عند حد تقرير التعويض المؤقت دون أن تمتد إلى المطالبة بالتعويض الكامل وبالتضامن فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه :

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أنه لئن أباح القانون إستثناء رفع الدعوى بالحق المدني إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية إلا أن ذلك لا يغير من طبيعة تلك الدعوى المدنية فيكون للحكم الصادر فيها فيما فصل فيه من حقوق حجته على من كان خصماً فيها ، لما كان ذلك ، وكان

الثابت من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أن المطعون ضدهما الأول والثالث أدعيا مدنياً أمام محكمة الجنايات قبل الطاعة والتميم الآخر بمبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت عما لحق بهما من أضرار نتيجة موت شقيقتهما ونتيجة الاعتداء الواقع عليهما وقضى بذلك ضد المحكوم عليهما متضامين وذلك أخذاً بما إستقر عليه قضاء هذه المحكمة (الدائرة الجنائية) من أن التضامن ليس معناه مساواة المتهمين في المسؤولية فيما بينهم وإنما معناه مساواتهم في أن للمقضى له بالتعويض أن يتخذ على أيهم بجميع المحكوم به ، فإن هذا القضاء بالتعويض المؤقت وعلى سبيل التضامن والذي أصبح باتاً هو حكم قضى حسم الخصومة في هذا الأمر وبحوز حجية في هذا الخصوص بمنع الخصوم أنفسهم من التنازع فيها في أية دعوى تالية تكون فيها هذه المسألة الأساس فيما يدعيه أى من الطرفين قبل الآخر من حقوق ، على أن ذلك لا يحول بين المحكوم لهم وبين المطالبة بتكملة التعويض أمام المحكمة المدنية لأنهم لا يكونون قد إستنفدوا كل ما لهم من حق أمام المحكمة الجنائية ذلك أن موضوع الدعوى أمام المحكمة المدنية ليس هو ذات موضوع الدعوى الأولى بل هو تكملة له ، وإذ إنتهى الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة والتي تتفق وصحيح حكم القانون فإن النعى يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١١ من يونيو سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / مصطفى صالح سليم نائب رئيس المحكمة وعشوية السبادة
المستشارين / ابراهيم زغزو نائب رئيس المحكمة ، محمد حسن المفلحي ، لطفي عبد العزيز
وابراهيم بركاه .

(١٧٢)

الظن رقم ١٤٤٥ لسنة ٥٤ القضائية :

(١) شفعة .

الفرض من الشفعة . دفع الضرر . التحيل لإبطالها . ليس للمحاكم أن تقره .

(٢ ، ٣) شفعة . محكمة الموضوع . دعوى .

(٢) محكمة الموضوع . استغلالها . من أدلة الدعوى - ان المشتري جزءاً الصفقة

مفقدها لمح الشفعة . سائق ولا متقب عليها .

(٣) سقوط الاختصاص بالشفعة لانقضاء اربعة اشهر من يوم تسجيل عقد البيع .

شرطه . ألا يكون التسجيل بقصد التهرب من أحكام القانون .

(٤) استئناف « الحكم فيه » . حكم « تسيبيه » .

محكمة الدرجة الثانية . غير ملزمة بالرد على أسباب الحكم الابتدائي الذي ألغته . متى

أقامت قضاءها على أسباب تكفل حمله .

(٥) حكم « تسيبيه » .

تضمن الحكم ما يكفي لحمل قضاؤه . التي عليه بالتصور . لا محل له .

١ - التحيل لإبطال الشفعة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة -
مناقض للفرض المقصود منها لأن الشفعة شرعت لدفع الضرر فإذا ما أجز
التحيل لإبطالها كان ذلك عوداً عن مقصود الشارع يلحق الضرر الذي قصد
إبطاله ، فكل تحايل لإبطال الشفعة لا يصح للمحاكم أن تقره بوجه من
الوجوه :

٢ - إستخلاص المحكمة من ظروف الدعوى ووقائعها أن المشتري قد أراد بتجزئة الصفقة التي إشتراها المنع من الحق في الأخذ بالشفعة هو من أمور الموضوع التي يفصل فيها قاضي الدعوى دون معقب عليه .

٣ - سقوط الحق في الأخذ بالشفعة إذا انقضت أربعة أشهر من يوم تسجيل عقد البيع محله ألا يكون هناك تحايل بقصد التهرب من أحكام القانون .

٤ - إذا الغت محكمة الدرجة الثانية حكماً ابتدائياً فلها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا تكون ملازمه بالرد على أسبابه مادامت قد أقامت قضاها على أسباب تكفل حمل قضاها .

٥ - متى كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الأسباب التي أوردها سائغة ومؤدية إلى حمل قضاائه ، فإن النعي عليه بالقصور في التسبيب يكون على غير أساس .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية ..

. وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تنحصر في أن المطعون ضدهما الأول والثاني أقاما الدعوى رقم ٢٧٤ سنة ٧٩ مدني بور سعيد الابتدائية بطلب الحكم بأحقيتها في أخذ ٧,٥ ط من ٢٤ ط في العقار المين في الأوراق بالشفعة ، وقالوا في بيان ذلك إن المطعون ضدها الثالثة باعت هذه الحصة إلى الطاعنة ومورث المطعون ضده الرابع عن نفسه

وبصفته ولياً شرعياً على كرمته ... بموجب عقد مشهر برقم ٣٧١ سنة ١٩٧٩ شهر عقارى بور سعيد بتاريخ ١٧/٧/١٩٧٩ مقابل ثمن مقداره ٤٠٠٠ ج ، وإذ كانا يشاركان البائعة فى ملكية العقار الكائنة فى الحصة المبيعة فقد أقاما الدعوى : تمسك مورث المطعون ضده الرابع بأنه عن نفسه وبصفته ولياً شرعياً على كرمته السالف ذكرها وزوجته الطاعة شركاء على الشيوخ فى العقار محل التنازع على سند أن المطعون ضدها الثالثة سبق أن باحت للإهم ١٢ سهم من قبراها من ٢٤ ط فى ذات العقار مقابل مبلغ ١٠٠٠ جنيه بموجب عقد مشهر برقم ١٠٥ سنة ٧٩ شهر عقارى بور سعيد بتاريخ ١٧/٢/١٩٧٩ فأقام المطعون ضدهما الأولان الدعوى رقم ١٧٦ سنة ١٩٨٠ مدنى بور سعيد الابتدائية بطلب الحكم بأحقيتها فى أخذ تلك الحصة بالشفعة ، وبعد أن ضمت المحكمة الدعويتن حكمت بتاريخ ٢٨/٣/٨٢ فى الدعوى رقم ١٧٦ سنة ١٩٨٠ مدنى بور سعيد الابتدائية بسقوط حق المطعون ضدهما الأول والثانى فى الأخذ بالشفعة ، وفى الدعوى ٢٧٤ سنة ١٩٧٩ مدنى بور سعيد الابتدائية برفضها . استأنف المطعون ضدهما المذكوران هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسماعيلية بالاستئناف رقم ١٦٦ سنة ٢٣ فى (مأمورية بور سعيد) وبتاريخ ١٤/٣/٨٤ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبأحقية المطعون ضدهما الأولين فى أخذ الحصة المبيعة موضوع الدعويتن بالشفعة ، طعن الطاعة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنعى الطاعة بالأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفى بيان ذلك تقول إن المطعون ضدهما الأول والثانى لم يطلبوا الأخذ بالشفعة فى الحصة المبيعة بالعقد المشهر بتاريخ ١٧/٢/٧٩ إلا بعد انقضاء أربعة أشهر على تاريخ التسجيل فيسقط حقهما فى الأخذ بالشفعة فى هذا العقار ولا يجوز لهما الأخذ بالشفعة فى العقد الثانى

المشهر بتاريخ ٧٩/٧/١٧ لأنها ومورث المظنون ضده الرابع عن نفسه وبصفته قد أصبحوا بموجب العقد الأول شركاء على الشيوع في العقار محل النزاع ، وإذا خالف الحكم المظنون فيه هذا النظر وقضى بالأحقية في الأخذ بالشفعة في العقدين بعد قبول الدفع المبدئي من المظنون ضدهما الأولين بالتحويل لمنع الحق بالشفعة ، فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا التعي غير سديد ، ذلك أن التحويل لإبطال الشفعة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مناقض للغرض المقصود منها لأن الشفعة شرعت لدفع الضرر فإذا ما أجاز التحويل لإبطالها كان ذلك عوداً عن مقصود الشارع يلحق الضرر الذي قصد إبطاله ، فكل تحويل لإبطال الشفعة لا يصح للمحاكم أن تقره بوجه من الوجوه ، كما وأن إستخلاص المحكمة من ظروف الدعوى ووقائعها أن المشتري قد أراد بتجزئة الصفقة التي إشتراها لمنع من الحق في الأخذ بالشفعة هو من أمور الموضوع التي يفصل فيها قاضي الموضوع دون معقب عليه ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المظنون فيه قد أقام قضاءه - بأحقية المظنون ضدهما الأولين - في أخذ الحصة المبيعة بالعقدين المشار إليهما بالشفعة على ما أورده بمذوناته من أن الثابت من مطالعة أوراق النزاع ومستنداته أن مورث الطاعنة المرحوم ... قام بتجزئة الصفقة محل عقدي البيع المشفوع فيها إلى جزئين فباع إلى نفسه وبصفته ولياً شرعياً على كرمته ... وإلى زوجته (الطاعنة) بموجب توكيل من المالكة - (المظنون ضدها الثالثة) - ١٢ س من ٨ ط (كامل المساحة التي تملكها الأخيرة في عقار النزاع) بمحله بتاريخ ٦٩/١٢/١٧ تحت رقم ١٠٥ سنة ٧٩ شهر عقارى بور سعيد ، ثم باع بذات الصفة إلى نفس المشتريين باقى الصفقة ومقدارها ١٢ س ، ٧ ط في ذات العقار بمحله بتاريخ ٧٩/٧/١٧ تحت رقم ٣٧١ سنة ٧٩ شهر عقارى بور سعيد ، واستخلص من ذلك توافر الاحتيال من جانب مورث الطاعنة بقصد منع المظنون ضدهما الأولين من أخذ الحصة المبيعة بالشفعة ، متى كان ذلك ، وكان سقوط الحق في الأخذ بالشفعة إذا انقضت أربعة أشهر من يوم تسجيل عقد البيع محله ألا يكون هناك تحويل بقصد التهرب

من أحكام القانون ، فإن الحكم المطعون فيه بذلك لا يكون قد خالف القانون ويضحي النعي على غير أساس .

وحيث إن الطاعة تنعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك نقول ان الحكم النعي قضاء محكمة أول درجة دون أن يرد على أسبابه الجوهرية ، ولم تبين محكمة الاستئناف النص القانوني الذي أسست عليه أن التحايل بوقف ميعاد سقوط الحق في الشفعة ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه مشوباً بالقصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ، ذلك أنه إذا لفت محكمة الدرجة الثانية حكماً ابتدائياً فإنها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا تكون ملزمة بالرد على أسبابه مادامت قد أقامت حكمها على أسباب تكفل حمل قضائها ، لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الأسباب التي أوردتها والسالف ذكرها - في الرد على السبب الأول - سائقة وهادية إلى حمل قضائه ، فإن النعي عليه بالقصور في التسبيب يكون على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٤ من يونية سنة ١٩٨٧

رئاسة السيد المستشار / محمد الرمس فتح الله نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / سعيد أحمد صقر نائب رئيس المحكمة ، محمد لطفي السيد ، أحمد زكي غرابية
وابراهيم الشهري .

(١٧٣)

الطعن رقم ١٧٨٩ لسنة ٥٣ التفاضلية :

(١) نقض « اثر نقض الحكم » .

نقض الحكم المطعون فيه والاحالة . اقره

(٢) دعوى « الدفاع في الدعوى » .

الدفاع الذي تلزم المحكمة بتحصيصه والرد عليه . شرطه . أن يكون جوهريا . ويقدم
التخصيم عليه .

(٣) التزام « الاشتراط لمصلحة الغير » .

الاشتراط لمصلحة الغير . جواز نقضه ما لم يعلن المستفيد قبوله . لا يلزم اجراءه في
شكل معين . جواز أن يكون النقض صراحة أو ضمنا . م. ١٥٥ مبدئي .

(٤) نقض « سلطة محكمة النقض » .

انتهاء الحكم في قضائه الى النتيجة الصحيحة قانونا . استعماله على تقريرات قانونية
خاطئة . لا يجب . لمحكمة النقض تصحيحها كون أن تنقضه .

١ - نقض الحكم وإحالة القضية إلى محكمة الاستئناف يزيل وجوده
ويعيد طرح النزاع على هذه المحكمة بما سبق أن أبدى فيه من دفاع وما يبدي
منه بعد نقض الحكم .

٢ - الدفاع الذي تلزم المحكمة بتحصيصه والرد عليه هو ما يكون جوهريا
ويقوم عليه دليله :

٣ - مفاد نص المادة ١٥٥ من القانون المدني أن للمشرط لمصلحة
الغير الحق في نقض المشاركة ما لم يعلن من حصل الشرط لمصلحته قبوله له

ولا يجب في نقض الاتفاق أن يكون بشكل خاص بل هو كما يقع صريحاً بصرح أن يكون ضمناً يستفاد من قول أو عمل أو إجراء يدل دلالة واضحة لا تحتمل الشك على اتجاه إرادة المشتري نحو إلغاء ما اشترطه لصالح الغير .

٤ - لا يعيب الحكم ما ورد في أسبابه من تقرير قانوني خاطيء .
إذ المحكمة النقض أن تصحح هذا الخطأ دون أن تنقض الحكم مادام أنه لا يؤثر في النتيجة الصحيحة التي انتهى إليها .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن يستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعن أقام على المطعون ضدها الدعوى رقم ١٧٠ سنة ١٩٧٧ مدنى كل دمياط طالباً الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٧٥/١٢/٢٤ المتضمن بيع المطعون ضده الأول له أرضاً مساحتها ألفي متر مربع بشمن قدره ألفي جنيه وذلك في مواجهة المطعون ضده الثاني . وجه المطعون ضده الأول إلى الطاعن طلباً عارضاً تضمن الحكم بصحة ونفاذ الإقرار الصادر من الأخير بتاريخ ١٩٧٦/١٠/١٥ والذي تعهد بموجبه بأن الأرض مشتراه تخصص لإقامة مسجد عليها أو معهد ديني أو مدرسة ابتدائية أو أى مشروع خيري لمصلحة سكان القرية وليس له الحق في إقامة مباني عليها خاصة به أو بالأهالي أو بيع أى جزء منها أو القيام بأى عمل يخالف ما دون بإقراره . حكمت المحكمة بصحة ونفاذ عقد البيع المشار إليه ، وبعدم قبول الطلب العارض ، استأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم بالإشكاف رقم ١٦٧ سنة ٩ قضائية المنصورة «مأمورية دمياط» ، قضت المحكمة بتأييد

الحكم المستأنف . طعن المطعون ضده الأول في هذا الحكم بطريق النقض بالظعن رقم ٣٨٩ لسنة ٤٩ القضائية الذي قضى فيه بنقض الحكم وإحالة القضية إلى محكمة الاستئناف ، وتاريخ ١٩٨٣/٤/٢٧ قضت هذه المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به بالنسبة للطلب العارض وبوصحة ونفاذ الإقرار المؤرخ ١٩٧٦/١٠/١٥ - طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض بالظعن المائل ، وقدمت النيابة مذكرة رأيت فيها رفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينمى بهما الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسييب ، وفي بيان ذلك يقول إن لإقراره المؤرخ ١٩٧٦/١٠/١٥ قد عدل عنه بإتفاق تم بينه والمطعون ضده الأول في ١٩٨٠/١٢/٢٦ وما جاء في تحقيقات الشكوى رقم ١١٥٠ سنة ١٩٨٠ إدارى فارسكور من تنازل الأخير وعدوله عن الاشتراطات التي تضمنها ذلك الإقرار وقد تقدم إلى المحكمة بهذين المستندين إلا أن الحكم المطعون فيه التفت عما جاء بهما وذهب إلى أنهما تما أثناء تداول الدعوى أمام محكمة النقض أما وقد نقض الحكم فإن أى إتفاقات تعتبر كأن لم تكن وأهدر بذلك مبدأ سلطان الإرادة بين المتعاقدين .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أنه لما كان نقض الحكم وإحالة القضية إلى محكمة الاستئناف يزيل وجوده ويعيد طرح النزاع على هذه المحكمة بما سبق أن أبدى فيه من دفاع وما يبدى منه بعد نقض الحكم ، وكان للدفاع الذى تلزم المحكمة بتمحيصه والرد عليه هو ما يكون جوهرىاً وقدم عليه دليله ، وكان مفاد نص المادة ١٥٥ من القسانون المسدق أن للمشرط لمصلحة الغير الحق في نقض المشاركة ما لم يعلن من حصل الشرط لمصلحته قبوله له ولا يجب في نقض الاتفاق أن يكون بشكل خاص بل هو كما يقع صريحاً يصبح أن يكون ضمناً يستفاد من قول أو عمل أو إجراء يدل دلالة واضحة لا تحتمل الشك على إتجاه إرادة المشرط نحو إلغاء ما إشرطه لمصالح

الغير ، وإذ كان الاتفاق المحرر بين الطاعن والمطعون ضده الأول في ١٩٨٠/١٢/٢٦ قد اقتصر على تعديل البند الأول من عقد البيع بالنسبة للمسافة الواجب على كل منهما تركها عند الحد المشترك لأرضهما لتكون طريقاً لهما وهو ما يدخل في نطاق حدود الاتفاق ولا شأن له بما ورد في الإقرار المؤرخ ١٩٧٦/١٠/١٥ بخصوص كيفية إستغلال أرض النزاع ، كما أن ما ورد بملحق المحضر رقم ١١٥٠ سنة ١٩٨٠ إداري فلاسكور من تنازل المطعون ضده الأول عن حيازة الأرض المثبتة له في الجمعية الزراعية إلى الطاعن وتسليمها إليه مع حقه في التصرف فيها دون التعرض له ليس إلا تنفيذاً من جانب البائع لما قضى به الحكم الاستثنائي الأول بإعتباره حكماً نهائياً واجب النفاذ قبل نقضه ومن ثم فإن ما ورد بهذين المستنديين لا يدل بحال على اتجاه إرادة المطعون ضده الأول إلى الفاء ما إشرطه لصالح أهل القرية في الإقرار سالف الذكر - لما كان ذلك فإنه لا على الحكم المطعون فيه إن هو التفت عن دفاع الطاعن القائم على هذين المستنديين بشأن العدول عن الاشتراط الوارد في ذلك الإقرار ، كما لا يعيبه ما ورد في أسبابه من تقرير قانوني خاطيء بشأن الأثر المترتب على نقض الحكم بالنسبة لإتفاقات المتعاقدين الحاصلة بعد رفع الطعن وقبل الفصل فيه إذ لهكمة النقض أن تصحح هذا الخطأ دون أن تنقض الحكم مادام أنه لا يؤثر في النتيجة الصحيحة التي انتهى إليها .

وحيث إنه لما تقدم بتعين رفض الطعن .

جلسة ١٤ من يونيو سنة ١٩٨٧

بقيادة السيد المستشار / محمد المرسى فتح الله نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين/ سعيد أحمد عسكر نائب رئيس المحكمة ، محمد لطفى السيد ، أحمد زكى غرابة
وطه الشريف .

(١٧٤)

الطعن رقم ١٤٥٥ لسنة ٥٣ القضائية :

(١) دعوى « المصلحة فى الدعوى » .

المصلحة التى تجبز رفع الدعوى • ماصيتها • المصلحة العائولية دون الاقتصادية .
م ٣ مرفعات .

(٢) عقد « فسخ العقد » .

حق كل متعاقد فى العقود التبادلية فى طلب فسخ العقد • شرطه • اخلال الطرف
الآخر بالتزاماته ولو لم يمتثل له مصلحة اقتصادية من الفسخ .

(٣) محكمة الموضوع .

استصحاب الأدلة من الوقائع الثابتة • من سلطة محكمة الموضوع بلا مقف عليها فى ذلك
مضى كان استخلاصها سائلا .

(٤) حكم « حجية الحكم » • قوة الأمر المقضى .

حجية الحكم • شرطه • م ١٠١ اثبات .

(٥) دعوى • بيع « فسخ عقد البيع » • عقد « فسخ العقد » • دعوى « الخصوم
فى الدعوى » .

دعوى فسخ عقد البيع • ليست من المنازعات التى يوجب القانون فيها اختصاص أشخاص
معيّنين .

(٦) بيع « التزامات المشتري » • التزام « الحق فى العيس » • محكمة الموضوع .

حق المشتري فى عيس الثمن • مناطه • وجود سبب جدى يفتشى معه نزع المبيع من تحت
يده • م ٣/٤٥٧ مدنى • تقدير جدية السبب • من سلطة محكمة الموضوع .

١ - النص في المادة الثالثة من قانون المرافعات على أنه «لا يقبل أى طلب أو دفع لا يكون لصاحبه مصلحة قائمة بقررها القانون، ومع ذلك تكنى المصلحة المحتملة...» يدل على أن المصلحة التى تجز رفع الدعوى أو المطالبة بالحق هى تلك المصلحة القانونية التى يحمىها القانون دون ما نظر إلى المصلحة الاقتصادية :

٢ - من حق كل طرف فى عقد تبادل أن يطلب فسخ العقد عند إخلال الطرف الآخر بالتزاماته سواء تحقق له من الفسخ مصلحة اقتصادية أم لا .

٣ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن إستنباط الأدلة من الوقائع الثابتة هو مما يدخل فى نطاق سلطة محكمة الموضوع بلا معقب عليها فى ذلك متى كان إستخلاصها ساففاً .

٤ - المقرر فى المادة ١٠١ من قانون الإثبات أنه يشترط لكى يكون للحكم حجية أن يكون قد صدر فى نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتتمتع بذات الحق محلاً وسبباً .

٥ - دعوى فسخ عقد البيع ليست من الدعاوى التى يوجب القساوتون فيها إختصاص أشخاص معينين .

٦ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن مفاد نص المادة ٢/٤٥٧ من القانون المدنى أن المشرع وإن أجاز للمشتري الحق فى حبس الثمن إذا تبين له وجود سبب جدى يخشى معه نزع المبيع من تحت يده إلا أن تقدير اجدية السبب الذى يولد الخشية فى نفس المشتري من نزع المبيع من تحت يده هو من الأمور التى تقتل بها محكمة الموضوع دون رقابة عليها فى ذلك متى أقامت قضاءها على أسباب سائفة تكنى لحمله .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن إسعوف أو ضاعف الشككية :

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تنحصر في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٣٦٢ لسنة ١٩٧٩ مدني كلى المتنا على المطعون ضدها بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٦٨/١٢/٢٠ والمتضمن شراءه منها الأرض موضحة الحدود والمعامل بصحيفة الدعوى لقاء ثمن قدره ٤٧٣٩,٥٠٠ ج ، وقال يائناً لها أن المطعون ضدها باعت تلك الأرض لقاء الثمن المشار إليه وأنه قد دفع إليها منه في مجلس العقد مبلغ ٧٠٠ جنيه ، والباقي وقدره ٤٠٣٩,٥٠٠ ج اتفق على سداده على أربعة أقساط مع التزامه فضلاً عن ذلك بأن يدفع لها مع أقساط الثمن وفي مواعيد استحقاقه إيجار الأرض المبيعة بنسبة ما لم يسدد من ثمنها ، وأنه قد أوفاهما بجميع ما التزم به إلا أنها تقاعست عن تنفيذ التزامها بالتوقيع على عقد البيع فأقام الدعوى بطلباته - كما أقامت المطعون ضدها الدعوى رقم ٢٨٥٨ سنة ١٩٧٩ مدني كلى المتنا على الطاعن بطلب نسخ العقد ورد الأرض المبيعة ، وقالت يائناً لها أن الطاعن لم يوفها ما التزم به رغم الاتفاق في العقد على الشرط الصريح الفاسخ جزاء للتخلف عن سداد أى من هذه المبالغ وأنه قد أصبح مديناً لها بمبلغ ٦٧٨٩,٥٠٠ ج فوجهت إليه إنذاراً بسداده وبحقها في إعمال أحكام الشرط الصريح الفاسخ إلا أنه تقاعس مع ذلك عن الوفاء به ، ومن ثم فقد أقامت الدعوى بطلباتها ، قضت المحكمة - بعد أن أمرت بضم الدعويين - بفسخ عقد البيع وتسليم المطعون ضدها الأرض المبيعة بموجبها بالحالة التي تكون عليها وقت التسليم ، وبرفض دعوى الطاعن ، أستاذت الأخير هذا الحكم بالإستئناف رقم ٦٣ سنة ١٨ ق بنى سوف (مأمورية المتنا) وبتاريخ ١٩٨٣/٤/٩ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعن في هذا

الحكم بطريق التقصص ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها :

وحيث إن الطاعن يعنى بالسبيين الأول والثالث من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه والقصور فى التسيب والإخلال بحق الدفاع ، وفى بيان ذلك يقول انه تمسك أمام محكمة الموضوع بعدم قبول دعوى الفسخ لإنتفاء مصلحة المطعون ضدها فيها - لأن القضاء بالفسخ لن يؤدى إلى عودة الأرض إليها وإنما يؤدى إلى أيلولها للملكية الدولة بإعتبارها زائدة عن الحسد الأقصى المقرر للملكية الزراعية طبقاً لأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ ، ولن يكون للباعة إلا الحق فى التعويض عنها وهو ما يقل كثيراً عن الثمن المباعة به إليه ، كما تمسك بتنازل المطعون ضدها عن أعمال الشرط الصريح القاسخ مستدلاً على ذلك بلجوتها إلى اللجنة القضائية بهيئة الأوقاف بعد حلول مواعيد دفع جميع الأقساط - طالبة إعتماد البيع وإستبعاد القدر المبيع بموجبه من نطاق الأرض المستولى عليها ، فى الوقت الذى حسم فيه الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا بتاريخ ١٠/٤/١٩٧٩ - فى الطعن رقم ٤٣ لسنة ٢٣ فى إعتماد البيع محل العقد - الأمر فى هذا الشأن وحدد المراكز القانونية لطرفيه وهو ما لا يجوز معه للمطعون ضدها - إعمالاً لحجية هذا الحكم - أن تطلب من بعد الحكم بفسخ العقد ، إلا أن الحكم المطعون فيه رفض الدفاع آنف الذكر على ما ساقه من أن مصلحة المطعون ضدها فى الفسخ قائمة وتمثل فى حقها فى إعادة بيع الأرض محل عقد البيع مرة ثانية متى كانت زائدة عن الحسد الأقصى المسموح بتملكه قانوناً ، حالة أنه من غير الجائز لها ذلك بإعتبار أن هذه الأرض كانت مملوكة لها فى تاريخ سابق على ١٩٦٩/٧/٢٣ تاريخ العمل بأحكام القانون السابق الإشارة إليه ، فضلاً عن أن ذلك يخالف قاعدة آمرة ويسر للمطعون ضدها الاستيلاء على أرض مملوكة للدولة وزيادة ملكيتها عن الحد المسموح به قانوناً وهو عمل قد تم طبقاً لنص المادة الخامسة عشرة من القانون آنف الذكر - وأعمل فيه أثر

تحقق الشرط الصريح الفاسخ دون أن يواجه بأسباب كافية. باقى أوجه دفاعه،
مما يعيبه ويستوجب نقضه :

وحيث إن هذا النعى غير شديد ذلك أن النص فى المادة الثالثة من قانون
المرافعات على أنه « لا يقبل أى طلب أو دفع لا تكون لصالحه مصلحة قائمة
بقررها القانون ، ومع ذلك تكفى المصلحة المحتملة ... » يدل على أن المصلحة التى
تجيز رفع الدعوى أو المطالبة بالحق هى تلك المصلحة القانونية التى يعتمدها
القانون دون ما نظر إلى المصلحة الاقتصادية ، وإذ كان من حق كل طرف
فى عقد تبادل أن يطلب فسخ العقد عند إخلال الطرف الآخر بالتزاماته سواء
تحقق له من الفسخ مصلحة اقتصادية أم لا ، وكان الثابت من مدونات الحكم
المطعون فيه أن الطاعن قد أمسك عن تنفيذ التزاماته بما يتحقق معه للمطعون
ضدها أن تطلب فسخ العقد حماية لمصلحتها القانونية فى هذا الصدد دون
ما نظر إلى ما قد يؤدى إليه طلبها من ربح أو خسارة ، وكان الحكم المطعون
فيه قد انتهى إلى قيام حقها فى طلب الفسخ وهى نتيجة صحيحة فى القانون ،
فإن النعى عليه فيما أورده من أسباب فى هذا الشأن يكون غير منتج ، وهو
مردود فى شقة الثانى - بما هو مقرر فى قضاء هذه المحكمة - من أن إستنباط
الأدلة من الوقائع الثابتة هو مما يدخل فى نطاق سلطة محكمة الموضوع بلا معقب
عليها فى ذلك متى كان إستخلاصها سافهاً ، فإن ما انتهى إليه الحكم المطعون
فيه من أن تملك المطعون ضدها أمام لجنة الإصلاح الزراعى بإعتماد البيع
الحاصل بينهما والطاعن ليست له دلالة التنازل عن الشرط الصريح
الفاسخ من قبيل الاستخلاص السافغ الذى لا معقب عليه ، والنعى فى شقة
الأخير مردود بما هو مقرر فى المادة ١٠١ من قانون الإثبات التى تشترط
لكى يكون للحكم حجية أن يكون قد صدر فى نزاع قام بين الخصوم أنفسهم
دون أن تتغير صفاتهم وتعلق بذات الحق محلاً ومبياً ، وكان محل الحكم
الصادر من المحكمة الإدارية العليا فى الاعتراض المقدم من المطعون ضدها على
قرار اللجنة القضائية للإصلاح الزراعى وسببه هو مجرد ثبوت تاريخ التصرف
الصادر من المطعون ضدها، دون أن يعرض فى قضائه للخصومة على الدعوى

المائلة بما لا يحول دون حق المطعون ضدها في طلب فسخه لإختلاف دعوى الفسخ عن دعوى عدم الاعتراد بالعقد محلاً وسبباً وبضحي^١ النعي في هذا الخصوص على غير أساس^٢.

وحيث إن الطاعن^٣ ينعي بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه البطلان وفي بيان ذلك يقول ان الحكم قضى للمطعون ضدها بفسخ عقد البيع وتسليم الأرض المبيعة بموجبه إليها ، وذلك دون إختصاص الهيئة العامة للإصلاح الزراعي أو يأمر بإدخالها في الدعوى رغم أنها هي صاحبة الصفة الحقيقية في إستلام الأرض والتي أصبحت بعد القضاء بفسخ العقد زائدة عن الحد المسموح للمطعون ضدها بتملكه .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ، ذلك أنه لما كانت دعوى فسخ عقد البيع ليست من بين الدعاوى التي يوجب القانون فيها إختصاص اشخاص معينين وكانت الهيئة العامة للإصلاح الزراعي لا صفة لها في الدعوى ، ذلك أن النزاع فيها يدور حول تنفيذ أو عدم تنفيذ التزامات طرفي عقد البيع ، وكان لا مصلحة للطاعن في الزود عن حقوق تلك الهيئة ، فإن النعي بهذا السبب يكون قائماً على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال والقصور في التسييب والإخلال بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك يقول ان الحكم أقام قضاءه برفض ما تمسك به من دفاع حول قيام حقه في حبس باقي الثمن وزوال أثر الشرط الصريح الفاسخ تبعاً لذلك على أن النزاع لم يثر بشأن الأرض محل التعاقد إلا في سنة ١٩٧٤ بعد حلول موعد آخر قسط من متأخر الثمن في أكتوبر سنة ١٩٧٤ ، وأن مبررات الحبس قد إنتهت ، برفض قيام الحق فيه - بصدور حكم المحكمة الإدارية في ١٠/٤/١٩٧٩ وقعوده بعد هذا التاريخ عن السداد رغم إنذاره من المطعون ضدها بذلك في ٢٥/٩/١٩٧٩ ، فضلاً عن تنازله عن الحق في^٤ الحبس وهو الأمر المستفاد من قيامه خصماً في دعوى الاعتراض على قرار الاستيلاء أمام اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي والمحكمة الإدارية العليا ومن

تأخره في رفع الدعوى بصحة العقد وبعد إقراره فيها بأنه أوفى الماطون ضدها بباقي الثمن ، حالة أنه يكفي حتى يستعمل المشتري حقه في حبس الثمن أن تكون لديه أسباب جديبه يخشى معها وقوع تعرض له وهو ما تحقق بصدور القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ والمعمول به قبل إستحقاق القسط الأول من الثمن ، ومن سبق خضوع الماطون ضدها لأحكام قوانين الإصلاح الزراعي المتعاقبة ومن إستيلاء الإصلاح الزراعي على أرض النزاع ، في الوقت الذي كان تخلفه عن الوفاء بباقي الثمن بعد إنذاره من الماطون ضدها راجعاً إلى أنه لم يكن في إستطاعته تسجيل عقد البيع دون تقديم شهادة بالإفراج عن أرض النزاع من الإصلاح الزراعي ، وهو ما لم تفعله الماطون ضدها بالمخالفة لإلتزامها القيام بكل ما هو ضروري لنقل ملكية المبيع إليه ، بالإضافة إلى أن ما اعتمد عليه الحكم في القول بقيام التنازل عن حقه في حبس باقي الثمن لا يؤدي إلى ذلك ، وأن المعمول عليه فقط في هذا الشأن هو تاريخ إيداعه باقي الثمن خزينة المحكمة ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن النعي بهذا السبب في جملته غير مقبول ، ذلك أن - المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن مفاده نص المادة ٢/٤٥٧ من القانون المدني أن لمشرع وإن أجاز للمشتري الحق في حبس الثمن إذا تبين له وجود سبب جدي يخشى معه نزع المبيع من تحت يده إلا أن تقدير جدية السبب الذي يولد الخشية في نفس المشتري من نزع المبيع من تحت يده هو من الأمور التي تستقل بها محكمة الموضوع دون رقابة عليها في ذلك متى أقامت قضاءها على أسباب سائفة نكفي لحمله ، وكان الحكم الماطون فيه قد إنتهى في أسباب سائفة لها أصلها الثابت بالأوراق إلى إنتفاء السبب الذي ذهب الطاعن إلى أنه ولد الخشية في نفسه من أن ينتزع المبيع من تحت يده وهو ما جعل منه مدار حقه في حبس باقي الثمن عن الماطون ضدها ، ويكون النعي على الحكم الماطون فيه بهذا السبب مجرد جدل موضوعي في تقدير الدليل وصولاً إلى نتيجة غير تلك التي وصل إليها الحكم ، وهو الأمر الذي لا يقبل التحدى به لدى هذه المحكمة .

وحيث إنه ولما تقدم جميعه بتعين القضاء برفض الطعن .

جلسة ١٤ من يونيه سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / أحمد ضياء عبد الرزاق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين / الدكتور علي فاضل حسن نائب رئيس المحكمة ، طلعت أمين صادق ، محمد عبد القادر
سمير وعبد الصالح السمان .

(١٧٥)

الظعن رقم ١٨٨١ لسنة ٥٢ القضائية :

(١ ، ٢) عمل « انتقال ملكية المنشأة » « البيع بالمزاد » .

(١) الراس عليه المزاد في البيع الجبري - اعتباره خلفا خاصا - رسو المزاد من شأنه
نقل الملكية دون الشاء ملكية جديدة .

(٢) انتقال ملكية المنشأة بأي تصرف مهما كان نوعه - مؤداه - استمرار عقود عمالها
وحقوقهم قائمة قبل المالك الجديد - المادة ٨٥ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ .

١- من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن انتقال ملكية المنشأة بالبيع
الجبري لا ينشئ ملكية جديدة مبتدأة للرأس عليه المزاد وإنما من شأنه
أن ينقل إليه ملكية الشيء المبيع من المدين أو الحائز ، وبذلك يعتبر الرأس
عليه المزاد في البيع الجبري خلفاً خاصاً انتقلت إليه ملكية المبيع شأنه في ذلك
شأن المشتري في البيع الاختياري .

٢- النص في المادة ٨٥ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١
لسنة ١٩٥٩ صريحاً في انتقال ملكية المنشأة من صاحب العمل إلى غيره بأي
تصرف مهما كان نوعه لا يؤثر في عقد العمل ويبقى العقد قائماً بقوة القانون
بين العامل وصاحب العمل الجديد كما لو كان أبرم معه منذ البداية ويتصرف
إليه أثره ويكون مسئولاً عن تنفيذ جميع الإلزامات المترتبة للعمال في هذا
صاحب العمل السابق .

الحكمة

(بعد الاطلاع على الأوراق ، سماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٣٢٢١ سنة ١٩٧٥ عمان كلى الجزية على الطاعة بطلب الحكم بإلزامها بتسكينه على الفئة العاشرة إعتباراً من ١٩٧٠/٦/١ وترقيته إلى الفئة التاسعة إعتباراً من سنة ١٩٧٣ ، ويدفع مبلغ ٣٥٠ جنيه قيمة الفروق المستحقة له حتى آخر نوفمبر ١٩٧٥ وما يستجد من ١٩٧٥/١٢/١ بواقع أربعة جنيهات شهرياً . ندبت المحكمة خبيراً فى الدعوى وبعد أن قدم تقريره قضت بجلسته ١٩٨١/١١/٢٨ بأحقية المطعون ضده فى الترقية للفئة التاسعة إعتباراً من ١٩٧٣/٩/١ وبإلزام الطاعة بأن تدفع له مبلغ خمسة عشر جنيهاً . استأنفت الطاعة بالإستئناف ٩٩/٥٥ ق القاهرة وبجلسته ١٩٨٢/٤/٢٤ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد من ثلاثة وجوه تنعى الطاعة بالوجه الأول منها على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب ذلك أنه إعتبرها خاتماً للقابريقة المصرية للأغلفة المعدنية التى كان يعمل بها المطعون ضده بمقولة أن بيع هذه القابريقة ترتب عليه اندماجها فى الشركة الطاعة ، وإذا فقد أغفل الحكم محضر مرسى مزاد القابريقة بيعاً جبرياً والثابت منه شراء الشركة لأصول القابريقة دون خصوصها . كما تنعى الطاعة بالوجه الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون إذ قضى — بتأييده الحكم الابتدائى — بأحقية المطعون ضده للترقية إلى الفئة التاسعة إعتباراً من ١٩٧٣/٦/١ على خلاف

المادة ٧٨ من القرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ التي تنص على وجوب التعيين في أدنى الدرجات وهو ما أجزته الطاعة على طلب المطعون ضده الخاص بالإلتحاق بالعمل لديها والذي اعتبرته بمثابة تعيين جديد له نظراً لتصفية القابلية المذكورة .

وحيث إن النعي بهذين الوجهين غير سديد ذلك أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن إنتقال ملكية المنشأة بالبيع الجبري لا ينشئ ملكية جديدة مبتدأه للرامي عليه المزاد وإنما من شأنه أن ينقل إليه ملكية الشيء المبيع من المدين أو الحائز ، وبذلك يعتبر الرامي عليه المزاد في البيع الجبري خلفاً خاصاً إنتقلت إليه ملكية المبيع شأنه في ذلك شأن المشتري في البيع الاختياري ، لما كان ذلك وكان النص في المادة ٨٥ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ صريحاً في إنتقال ملكية المنشأة من صاحب العمل إلى غيره بأي تصرف مهما كان نوعه لا يؤثر في عقد العمل ويبقى العقد قائماً بقوة القانون بين العامل وصاحب العمل الجديد كما لو كان أبرم معه منذ البداية وينصرف إليه أثره ويكون مستولاً عن تنفيذ جميع الإلتزامات المترتبة للعالم في ذمة صاحب العمل السابق - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خلص في حدود سلطته الموضوعية إلى أن المنشأة ولئن كان قد بيعت بطريق المزاد فإن بيعها كان شاملاً لحقوقها والزاماتها مع إستمرار بقاء عقود إستخدامها قائمة بما يستوجب مسئولية الخلف متضامناً مع السلف عن حقوق هؤلاء العمال وفق ما تنص عليه المادة ٨٥ من قانون العمل آنف الذكر فإن النعي بوجهيه المتقدمين بكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعة تنمي بالوجه الثالث من سبب الطعن على الحكم المطعون فيه بخالفة الثابت في الأوراق ، وفي بيان ذلك نقول انه إذ أيد قضاء الحكم الابتدائي الذي اعتنق تقرير الخبير لإزاء ترقية المطعون ضده في ١٩٧٣/٩/١١ إلى الفئة التاسعة في حين أن تقرير الخبير الذي أعتنقه خلص إلى أنه كان يتعين تسكينه في هذا التاريخ على هذه الفئة يكون قد خالف الثابت في الأوراق وخطأ بين قواعد الترقية والتسكين :

وحيث إن هذا النعي في محاه ذلك أنه لما كان الطاعن قد أقام دعواه بطلب الحكم بتسكينه على الفئة العاشرة في ١٩٧٠/٦/١ وترقيته للفئة التاسعة اعتباراً من سنة ١٩٧٣ ، وكان الخبير المتدب في الدعوى قد انتهى في تقريره إلى أحقيته للتسكين على الفئة التاسعة في ١٩٧٣/٩/١ فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى مع ذلك وبمقولة الاستناد لهذا التقرير - بأحقية للترقية للفئة التاسعة في هذا التاريخ - يكون قد خالف الثابت في الأوراق وخططين قواعد التسكين والترقية مما حجه عن بحث هذه القواعد ومدى إنطباقها على المطعون ضده مما يوجب نقضه على أن يكون مع النقض الإحالة :

جلسة ١٤ من يونيو سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / أحمد ضياء عبد الوازق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين / الدكتور على فاضل حسن نائب رئيس المحكمة ، طلعت أمين صادق ، محمد عبد القادر
- جبر وعبد المال السمان -

(١٧٦)

الطعن رقم ١٤٦ لسنة ٥٢ القضائية :

عمل « أجر العامل » • تقادم « تقادم مسقط » •

التقادم الخمسي للحقوق الدورية المتجددة - م ٣٧٥ مدني • اضلاله في أحكامه ومبادئه عن
التقادم الحولي • م ٣٧٨ مدني • التصود بالمهايا والأجور • شحولها أجور العمال والوظفين
والمستخدمين •

لما كان التقادم الخمسي للحقوق الدورية المتجددة المنصوص عليها في
المادة ٣٧٥ من القانون المدني لا يقوم على قرينة الوفاء وإنما يرجع في أساسه
إلى تجنب المدين عبء الوفاء بما تراكم من تلك الديون لو تركت بغير مطالبة
مدة تزيد على خمس سنوات ولذلك جعل له أن يتمسك بالتقادم بإنقضاء هذه
المدة ولوبعد إقراره بوجود الدين في ذمته بينما يقوم التقادم الحولي المنصوص
عليه في المادة ٣٧٨ من ذات القانون على قرينة الوفاء وهي مظنة رأى
المشرع توثيقها بيمين يؤديها المدين أو ورثته ، وكان بين من ذلك أن هذين
النوعين من التقادم يختلف كل منهما عن الآخر في أحكامه ومبادئه وكان التعبير
بكلمتي « المهايا والأجور » في نص المادة ٣٧٥ المشار إليها قد ورد بصيغة
عامة بحيث يشمل أجور جميع العاملين سواء كانوا من العمال أو من الموظفين
والمستخدمين فيكون قصره على أجور الأخيرين تخصيصاً لعموم النص بغير
مخصص وهو مالا يصح ، وكان مؤدى ما تقدم أن أجور العمال تخضع لكل من
التقادم الخمسي والتقادم الحولي المنصوص عليهما في المادتين ٣٧٥ ، ٣٧٨
سالفني الذكر :

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومباح التقرير الذى تلاه السيد المستشار
المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن
تتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ١٧٨٧ لسنة ١٩٧٨ مدنى كلى
بنا على الشركة الطاعنة بطلب الحكم بإلزامها بأن تودى له مبلغ ٦٩٨ جنياً وقال
فى بيان ذلك أنه يعمل مساعد رئيس قسم لدى الشركة وقد سوت أجره الشهرى
على أساس أجره اليوى مضروباً فى ٢٦ يوماً فى حين أنه يستحق إحتساب أجره
مضروباً فى ثلاثين يوماً أسوة بباقي العاملين بالشركة وتنفيذاً لقرار رئيس
مجلس إدارتها الصادر فى ١٩٦٣/٧/١ ولما كانت جملة الفروق المستحقة له فى
المدة من ١٩٦٣/٧/١ حتى ١٩٧٥/٧/١ هى مبلغ ٦٩٨ جنياً فقد أقام دعواه
بطلباته سالفة الذكر ، دعت الطاعنة بالتقادم الخمسى إستناداً للمادة ٣٧٥ من
القانون المدنى ، قضت المحكمة برفض الدفع ونذبت خبيراً وبعد أن قدم
تقريره قضت بجلسة ١٩٧٩/١/٢٣ بإلزام الطاعنة بأن تدفع للمطعون ضده
مبلغ ٨٩٧ و ٨٦٦ جنياً . إستأنفت الطاعنة هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٤٤
لسنة ١٢ فى طنطا مأمورية بنا وبتاريخ ١٩٧٩/١٢/٢٤ قضت المحكمة قبل
الفصل فى الدفع بالتقادم بتوجيه عمن الاستيثاق للطاعنة بأنها أدت للمطعون
ضده كامل أجره وبجلسة ٨٠/٥/٢٦ حكمت برفض هذا الدفع وإعادة المأمورية
للخبر وبعد أن قدم تقريره الثانى قضت فى ١٩٨١/١١/٢٣ بتأييد الحكم
المستأنف ، طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة
رأت فيها نقض الحكم وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة
فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الأول من أسباب الطعن على الحكم
المطعون فيه الفساد فى الاستدلال والخطأ فى تحصيل الوقائع وبياناً لذلك تقول

ان الحكم المستأنف المؤيد بالحكم المطعون فيه أقام قضاءه بإجابة المطعون ضده لطلباته إعمالاً لمبدأ المساواة بينه وبين العاملين بمصنع غزل القطن التابع للشركة الذين طبق بشأنهم قرار اللجنة الاجتماعية الصادر في ١٩٦٣/٧/١ في حين أن عمل المطعون ضده كرئيس وردية بمصنع غزل الصوف يختلف عن عمل قرينه بمصنع غزل القطن في المسئولية والحجم والأجر .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على ما خلص إليه تقرير الخبير المقدم في الدعوى - والذي أعتقه الحكم - من أن وظيفة المطعون ضده من الوظائف التي يطبق بشأنها قرار اللجنة الاجتماعية بالشركة الصادر في ١٩٦٣/٧/١ وليس على سند من قاعدة المساواة ومن ثم فإن النعي عليه بالخطأ في أعمال هذه القاعدة لا يصادف محلاً في قضائه ويكون النعي بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وبياناً لذلك تقول أنها دفعت بسقوط حق المطعون ضده بالتقادم بما زاد على خمس سنوات سابقة على رفع الدعوى عملاً بالمادة ١/٣٧٥ من القانون المدني وإذ قضى الحكم المطعون فيه برفض هذا الدفع فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أنه لما كان التقادم الخمسى للحقوق الدورية المتجددة المنصوص عليه في المادة ٣٧٥ من القانون المدني لا يقوم على قرينه الوفاء وإنما يرجع في أساسه إلى تجنب المدين عبء الوفاء بما تراكم من تلك الديون لو تركت بغير مطالبة مدة تزيد على خمس سنوات ولذلك جعل له أن يتمسك بالتقادم بإقتضاء هذه المدة ولو بعد إقراره بوجود الدين في ذمته بينما يقوم التقادم الحولى المنصوص عليه في المادة ٣٧٨ من ذات القانون على قرينة الوفاء وهي مظنة رأى المشرع توثيقها بيمين يؤديها المدين أو ورثته ، وكان يبين من ذلك أن هذين النوعين من التقادم يختلف كل منهما عن الآخر في أحكامه ومبناه وكان التعبير بكلمتي «المهايا والأجور» في نص المادة ٣٧٥

المشار إليها قد ورد بصيغة عامة بحيث يشمل أجور جميع العاملين سواء كانوا من العمال أو من الموظفين والمستخدمين فيكون قصره على أجور الأخيرين تخصيصاً لعموم النص بغير تخصيص وهو مالا يصح ، وكان مؤدى ما تقدم أن أجور العمال تخضع لكل من التقادم الخمسى والتقادم الحولى المنصوص عليهما في المادتين ٣٧٥ ، ٣٧٨ سالفى الذكر لما كان ذلك وكان الثابت فى الدعوى أن الطاعة تمسكت بسقوط حق المطعون ضده فيما زاد على خمس سنوات سابقة على رفع الدعوى بالتقادم الخمسى المنصوص عليه بالمادة ٣٧٥ من القانون المدنى وكان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض هذا الدفع على سند من القول بأن هذه المادة لا تسرى الا على المرتبات والمهايا والإجور والمعاشات الخاصة بموظفى الدولة دون أجور العمال التى لا يسرى بشأنها سوى التقادم الحولى المنصوص عليه بالمادة ٣٧٨/ب من هذا القانونوالذى يتعين للتمسك به حلف اليمين المنصوص عليها فيها فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه على أن يكون مع التقضى الاحاله .

جلسة ١٦ من يونيه سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / يحيى الرفاعي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين /
د. رفعت عبد المجيد ، السيد السليطي ، أحمد مكي ومحمد وليد النصر .

(١٧٧)

الطعن رقم ١٣٧٤ ، ١٤٠٩ لسنة ٥٢ القضائية :

(٢٠١) ملكية « أسباب كسب الملكية : الالتصاق » • محكمة الموضوع
« مسائل الواقع » • تعويض •

(١) تجاوز مالك الأرض بحسن نية أثناء إقامة بناء عليها الى جزء صغير من أرض ملاصقة •
للمحكمة إيجاب صاحب هذه الأرض على التنازل للباني عن ملكية الجزء المشغول بالبناء نظير تعويض
١٠٠ (استثناء من القواعد العامة وقواعد الالتصاق • م ٩٢٨ مدنى • حسن النية فى تطبيق هذا
النص الاستثنائي • ماهيته •

(٢) استخلاص سوء نية الباني • استقلال محكمة الموضوع به متى قامت لقضاءها على مقدمات
من شأنها أن تؤدى الى النتيجة التى تنتهى اليها وكان استخلاصها سائفا •

(٣) شيوع • دعوى • تعويض • حيازة •

أعمال الحفظ التى يحق للشريك على الشيوع اتخاذها بغیر موافقة باقى الشركاء • م ٨٣٠
مدنى • اسماها لرفع دعاوى الحدود والعيانة والاستحقاق وما يلحق بها من طلبات الازالة
والتعويض •

(٤) محكمة الموضوع « تقدير عمل الغير » • خبرة •

أخذ محكمة الموضوع بتقرير الغير لاتقاضيها بصحة أسبابه • مؤدا • عدم التزامها بالرد
على الطعون الموجبة اليه او اجابة طلب إعادة المهمة الى الغير أو لبب آخر لاستكمالها •

١ - مؤدى نص المادة ٩٢٨ من القانون المدنى - وعلى ما أوضحته
المذكرة الإيضاحية لهذا القانون - أنه إذا كان مالك الأرض وهو يقيم بناء
عليها قد تجاوزها بحسن نية إلى جزء صغير من أرض ملاصقة جاز للمحكمة -
إذا رأت محلا لذلك - أن تجبر صاحب هذه الأرض على أن ينزل للباني عن
ملكية الجزء المشغول بالبناء - فى نظير تعويض عادل - وذلك إستثناء من
القواعد العامة التى لا تجيز نزع الملكية لمنفعة خاصة ، وقواعد الالتصاق التى

تقرر لصاحب الأرض الحق في أن يملك البناء أو يطلب إزالته وحسن النية يفترض ما لم يقدّم الدليل على العكس أو تقوم أسباب تحول حتماً دون قيام هذا الافتراض ، والمقصود بحسن النية في تطبيق هذا النص الاستثنائي أن يعتدّ الباني باعتقاداً جازماً ومبرراً أثناء البناء أنه يبنى على أرضه ولا يجاوزها إلى أرض جاره وهو يقتضى أن يكون قد بذل كل ما هو مألوف من جهد للتحقق من حدود أرضه ولم يخطئ في ذلك عن روعه أولاً بمبالاة أو تقصير ، سواء قبل البدء في إقامة البناء أو فور تنبيهه إلى المخاطرة أثناء إقامته فإذا أفادت ظروف الدعوى وملابساتها أدنى شك في ذلك أمتنع إقرار حسن النية ووجب اعتبار الباني سيئ النية :

٢ - لأن كان إستخلاص سوء النية من المسائل المتعلقة بالواقع التي تستلزم بها محكمة الموضوع إلا أنه يتعين أن تقيم قضاءها على مقدمات من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي تنهى إليها وأن يكون إستخلاصها سائفاً .

٣ - أعمال الحفظ المعنية بنص المادة ٨٣٠ من القانون المدني تتسع لرفع دعاوى الحدود والحيازة والاستحقاق وما يلحق بها من طلبات الإزالة والتعويض .

٤ - المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أنه متى رأت محكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية الأخذ بتقرير الخبير لإقتناعها بصحة أسبابه فإنها لا تكون ملزمة بالرد إستقلالاً على الطعون التي وجهها الطاعن إلى هذا التقرير لأن في أخذها به محمولاً على أسبابه السائفة ما يفيد أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق الرد عليها بأكثر مما تضمنه التقرير ، كما أنها لا تكون ملزمة عندئذ بإجابة طلب إعادة المهمة إلى الخبير أو نذب خبير آخر لإستكمالها :

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومباح التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعنين إستوفيا أوضاعهما الشكلية :

وحيث إن الواقع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -
تتحصل في أن الطاعنين في الطعن الأول أقاموا الدعوى ٣٧٩٢ لسنة ١٩٧٧
مدنى كلى المنصورة بطلب الحكم بإلزام المطعون ضده في هذا الطعن بإزالة
المباني التي أقامها على جزء من أرضهم الميينة بالصحيفة وبأن يدفع لهم مبلغ
ثلثمائة جنيه تعويضاً عن مدة غضب هذا الجزء وقالوا بياناً لذلك أن المدعى عليه
شرع في إقامة عمارة على أرضه الملاصقة بمجاوزاً حدها الشرقي إلى جزء كبير
من أرضهم وقد اعترضوا على هذه المخاوزه في الأسبوع الأول من بدايتها
واثبتوا ذلك بالشكوى ٤٠٨ لسنة ١٩٧٧ إدارى قسم ثانى المنصورة وأصدرت
النيابة العامة قراراً بها بإبقاء الحال على ما هو عليه ، وتعهد المدعى عليه بالإلزام
بهذا القرار بيند أنه تمادى في البناء حتى أتم الستة طوابق رغم معارضتهم ،
فأقاموا عليه الدعوى بالطلبات السالفة ، ومحكمة أول درجة نددت في
١٩٧٧/١٢/٢٩ خبيراً لأداء المهمة الميينة بمنطوق حكمها ، وبعد أن قدم الخبير
تقريره حكمت بالطلبات ، استأنف المدعى عليه هذا الحكم بالاستئناف
٥٢٥ لسنة ٣٢ ق المنصورة ، ومحكمة الاستئناف أعادت المهمة إلى مكتب
الخبراء لاستكمالها وبعد أن قدم المكتب تقريره التكميلي حكمت في ٨٣/٣/٢٨
أولاً : بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من الإزالة والتعويض . ثانياً :
بتمليك المستأنف الجزء المشغول بالبناء من أرض المستأنف ضدهم والبالغ
مساحته ٣٦,٥٠م^٢ وإلزامه بأن يؤدي لهم ثلاثة آلاف جنيه تعويضاً عن ذلك ..
طعن الطرفان في هذا الحكم بطريق النقض وقيد طعن المستأنف ضدهم
برقم ١٣٧٤ لسنة ٥٣ ق وطعن المستأنف برقم ١٤٠٩ لسنة ٥٣ ق ، وقدمت
النيابة في كل من الطعنين مذكرة أبدت فيها الرأى برفضه وعرض الطعنان على
هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظرهما وفيها التزمت النيابة رأيها .

أولاً

الطعن رقم ١٣٧٤ لسنة ٥٣ ق

حيث إن مما ينهاه الطاعنون بهذا الطعن على الحكم المطعون فيه أنه
أقام قضاءه على القول بحسن نية المطعون ضده تأسيساً على أن الجزء المقتضب

من أرضهم صغير بالنسبة للباقي منها وأنه على شكل مثلث ولا توجد علامات فاصلة بين الأرضين وأنه لا ينال من حسن النية ما جاء بالشكوى ٤٠٨ لسنة ١٩٧٧ إدارى قسم ثانی المنصورة، لأن العبرة في حسن النية هي بوقت البناء في حين أن هذه القرائن غير متجهة في نفي سوء النية الذي أتضح من تحقيقات الشكوى المشار إليها وتأكد من حجم المساحة المقتصبة وما كان ينبغي تركه لخدمة المظلات ، وإذا أهدر الحكم المطعون فيه دلاله ذلك فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله وشابه فساد في الاستدلال وقصور في التدقيق بما يوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أن مؤدى نص المادة ٩٢٨ من القانون المدني - وعلى ما أوضحته المذكرة الإيضاحية لهذا القانون - أنه إذا كان مالك الأرض وهو يقيم بناء عليها قد جاوزها بحسن نية إلى جزء صغير من أرض ملاصقه جاز للمحكمة إذا رأت محلاً لذلك . أن تجبر صاحب هذه الأرض على أن ينزل الباني عن ملكية الجزء المشغول بالبناء - في نظير تعويض عادل . وذلك استثناء من القواعد العامة التي لا تجيز نزع الملكية لمنفعة خاصة ، وقواعد الإلتصاق التي تقرر لصاحب الأرض الحق في أن يتملك البناء أو يطلب إزالته ، ولما كان حسن النية يفترض ما لم يعم الدليل على العكس أو تقوم أسباب تحول حتماً دون قيام هذا الإفتراض وكان المقصود بحسن النية في تطبيق هذا الحكم الاستثنائي أن يعتقد الباني إعتقاداً جازماً ومبرراً أثناء البناء أنه يبني على أرضه ولا يجاوزها إلى أرض جاره ، وهو ما يقتضي أن يكون قد بذل كل ما هو مألوف من جهد للتحقق من حدود أرضه ولم يخطئ في ذلك عن رعونه أولاً بمبالاه أو تقصير ، سواء قبل البدء في إقامة البناء أو فور تنبيهه إلى المجاوزة أثناء إقامته ، فإذا أفادت ظروف الدعوى وملاساتها أدنى شك في ذلك امتنع إفتراض حسن النية ووجب إعتبار الباني سيئ النية ، ولئن كان إستخلاص سوء النية عندئذ هو من المسائل المتعلقة بالواقع التي تستقل بها محكمة الموضوع إلا أنه يتعين أن تقيم قضائها على مقومات من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي تنتهي إليها وأن يكون إستخلاصها سائغاً :

لما كان ذلك ، وكان البين من الأوراق أن الطاعنين تمسكوا في دفاعهم بأن مسلك المطعون ضده الثابت بمحاضر الشرطه يدل على سوء نيته - إذ تمادى في البناء بالرغم من تنبيهه إلى تعديده قبل صب أول سقف بالعماره ، وبالرغم من قرار النيابة الصادر وقتئذ بإبقاء الجسال على ما هو عليه وتعهده وكياله بالالتزام بهذا القرار - ، وكان لهذا الدفاع أصل ثابت بالأوراق ، وكان الحكم قد أقام قضاءه مع ذلك على قوله أن الباني حسن النية لإعتقاده أنه كان يبنى على ملكه إذ أن المساحة التي بنى عليها من أرض الطاعنين - وقدرها ٢٣٦,٥٠ م^٢ - تعتبر جزء صغيراً بالنسبة لباني أرضهم ، وأنه مما يشفع له أن الجزء المقتصب على شكل مثلث بطول أرض النزاع ، وأنه لو كان سيء النية لتوغل فيها مسافة طولية متساوية العرض ... وأنه ثبت من تقرير خبير الدرجة الثانية عدم وجود حدود أو علامات تفصل بين الأرضين وكان مقدار المساحة المقتصبة بالنسبة لأرض الطاعنين لا يمكن أن يؤدي عقلاً إلى حسن نية المطعون ضده ، كما أن الثابت من تقرير مكتب الخبراء الذي اطمأن إليه الحكم المطعون فيه أن قطعتي الأرض موضوع الدعوى لهما خرائط مساحية حديثة وحدود واضحة في عقود مسجله ، وتقعان على شاطئ النيل بمنطقة متميزة بمدينة المنصورة ، وأن الجزء محل النزاع يدخل في مستندات ملكية الطاعنين ولا يدخل في مستندات ملكية المطعون ضده ، وأن الأخير عدل بهذا الجزء أبعاد أرضه ، وهو ما لا يسوغ معه ما استخلصه الحكم سواء من عدم وجود حدود أو علامات تفصل بين الأرضين ، أو من كون هذا الجزء مثلاً وليس مستطيلاً أو مربعاً ، لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر في الرد على دفاع الطاعنين سالف الذكر على مجرد القول بأن شكواهم قلمت بعد إنتهاء المطعون ضده من عمل الأساسات والارتفاع بالباني إلى سقف الطابق الأول وأن حسن النية يشترط وقت البناء ، وهو ما لا يصلح رداً على ذلك الدفاع في ضوء التعريف القانوني لحسن النية الذي يقتضيه نزع الملكية لمنفعة الباني طبقاً لنص المادة ٩٢٨ من القانون المدني فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله وشابه

فساد في الاستدلال وقصور في التسيب بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجه لمناقشة باقي أوجه الطعن .

ثانيا

الطعن ١٤٠٩ لسنة ٥٣ ق

حيث إن حاصل ما ينهه الطاعن بالسبب الأول من أسباب هذا الطعن على الحكم المطعون فيه أنه تمسك في دفاعه بعدم قبول الدعوى لأن المطعون ضدهم الأربعة الأول لا يملكون في هذه الأرض غير ٨٩٢/٣٣ م ٢ - شيوعاً في جملة مساحتها البالغة ٩٠,٩٣٠ م ٢ - فرفض الحكم المطعون فيه هذا الدفاع تأسيساً على أن لكل شريك في الشيوع طبقاً لنص المادة ٨٣٠ من القانون المدني الحق في أن يتخذ من الوسائل مما يلزم لحفظ الشيء ولو كان ذلك بغير موافقة باقي الشركاء، وهو من الحكم خطأ في تطبيق القانون ، لأن أعمال الحفظ في تطبيق النص المشار إليه لا تشمل طلبات الإزالة وتثبيت الملكية والتعويض :

وحيث إن هذا النعي غير صحيح ، ذلك أنه لما كانت أعمال الحفظ المعنية بنص المادة ٨٣٠ من القانون المدني تنسج لرفع دعاوى الحدود والحياسة والاستحقاق وما يلحق بها من طلبات الإزالة والتعويض ، وكان الحكم - المطعون فيه قد ألزم هذا النظر فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس :

وحيث إن حاصل ما ينهه الطاعن بالسبب الثاني من أسباب هذا الطعن أنه اعترض على التقرير الثاني لمكتب الخبراء بأنه أغفل الاطلاع على العقد الابتدائي المؤرخ ١٩٧٦/٧/٢٢ الذي اشترى به مساحة أخرى قدرها ١٥٧ مترأ كما أغفل مطابقة مستنداته على الطبيعة ولذلك طلب إعادة المهمة إلى المكتب أو نذب خبير آخر لاستكمالها فالتفت الحكم المطعون فيه عن هذا الدفاع فشابه بذلك قصور في التسيب وإخلال بحق الدفاع بما يوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي غير مقبول ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه متى رأت محكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية الأخذ

بتقرير الخبير لاقتناعها بصحة أسبابه فإنها لا تكون ملزمة بالرد استقلاً على الطعون التي وجهها الطاعن إلى هذا التقرير لأن في أخذها به محمولاً على أسبابه السائغة ما يفيد أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق الرد عليها بأكثر مما تضمنه التقرير ، كما أنها لا تكون ملزمة عندئذ بإجابة طلب إعادة المهمة إلى الخبير أو ندب خبير آخر لاستكمالها ، لما كان ذلك ، وكان البين من العقد المؤرخ ١٩٧٦/٧/٢٢ ، بافراض صحته أنه لا ينتب على أرض النزاع إذ يتضمن شراء ٢١٥٧م شائعة في مساحة القطعة ٢٥ تنظيم شارع سعد زغلول التي تقع إلى جانب الحد الغربي لأرض الطاعن ولا أثر له سواء على حدود عقد ملكيته المسجل الذي ينصب على قطعة أرضه الأصلية التي تحمل رقم ٢٧ تنظيم شارع سعد زغلول أو على حدود عقد ملكية المطعون ضدهم المسجل الذي يشمل الجزء محل النزاع وهو يقع بعد الحد الشرقي لأرض الطاعن وكان الحكم المطعون فيه قد اطمأن إلى تقرير مكتب الخبراء ، وأخذ بالنتيجة التي انتهى إليها تبعاً لذلك فإن ما يتعاه الطاعن بهذا السبب يكون محض مجادلة فيما لمحكمة الموضوع من سلطة في تقدير الدليل مما تنحسر عنه رقابة محكمة النقض .

وحيث إن حاصل باقي أسباب هذا الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى للمطعون ضدهم بتعويض قدره ثلاثة آلاف جنيه عن الجزء محل النزاع في حين أنهم لم يثبتوا أى ضرر لحق بهم يستحقون عنه مقدار هذا التعويض وأن طلبهم التعويض كان مقصوراً على ثلاثمائة جنيه فحسب .

وحيث إنه لما كانت المحكمة قد انتهت في الطعن الأول إلى نقض الحكم المطعون فيه فلا يكون ثمة محل لمناقشة ما تعاه الطاعن بهذه الأسباب :

جلسة ٢١ من يونيه سنة ١٩٨٧

بإدارة السيد المستشار / محمد المرسى فتح الله نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين / سعيد أحمد صقر نائب رئيس المحكمة ، محمد لطفي السيد ، طه الشريف وإبراهيم
الضمهورى .

(١٧٨)

الطعن رقم ٧٣٧ لسنة ٥٤ القضائية :

تنفيذ « تنفيذ عقارى » • بطلان •

قائمة شروط البيع • وجوب تعيين المقارات المبيعة فى التنبيه بها • علة ذلك • عدم التجهيل
بالعقار المحجوز • م ٤١٤ مرافعات • مخالفة ذلك • اثره • البطلان • ماهيته • م ٤٢٠ مرافعات •
جواز استكمال البيانات من الاوراق التى اوجب الشارع ارفاقها بالقائمة ما دامت تؤدى الى نفي
التجهيل بالعقار المحجوز •

إذا كان الشارع قد أوجب فى المادة ٤١٤ من قانون المرافعات
أن تشمل قائمة شروط البيع على تعيين المقارات المبيعة فى التنبيه وبيان موقعها
وحدودها ومساحتها ورقم القطعة واسم الخوض وغير ذلك من البيانات التى
تفيد فى تعيينها فإن ذلك لغاية أساسها هو عدم التجهيل بالعقار المحجوز ولازم
ذلك ومقتضاه إن البطلان لا يترتب على إغفال البيانات غير الجوهرية كتحديد
نوع الغراس بالعقار كما لا يقع البطلان بسبب ما يلحق ببيانات تعيين العقار
وتحديده فى القائمة من نقص أو إغفال متى استكملت هذه البيانات بما ورد
بالتنبيه أو السند الذى يجرى التنفيذ بمقتضاه أو بغيرهما من الأوراق التى
أوجب الشارع إرفاقها بالقائمة شريطة أن تؤدى هذه البيانات فى مجموعها
إلى نفي اللبس والتجهيل بحقيقة العقار المحجوز ، ذلك أن البطلان الذى فرضته
المادة ٤٢٠ من قانون المرافعات ليس بطلاناً شكلياً وإنما هو جزاء يرتبط
توقيعه بعدم تحقق الغاية من البيان المعبى ، فإن تحققت - كان ذلك - ذمماً
للمعد رغم قيام العيب فى الإجراء .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون ضدهم قرروا بالاعتراض على قائمة شروط البيع المودعة بناء على إجراءات التنفيذ العقارى التى تباشرها الشركة الطاعنة — اقتضاء لحقوقها على أطيان مورث المطعون ضدهم فى الدعوى رقم ١٣٣٩ لسنة ١٩٧٩ « بيع زفتى » وقالوا بياناً لأوجه اعتراضهم أن الأطيان المحجوزة لم تعين فى قائمة شروط البيع بما يكشف عن حقيقتها أو بيان ما عليها من غراس ولا يكتفى أن توصف بأنها أرض زراعية إذ أن حقيقتها أنها ذات شجر مثمر فإنه نظراً للعوام الذى أصاب القائمة بهذه الأوجه وتلك التى ذكرت فى التقرير فقد أقاموا اعتراضهم ، حكمت المحكمة بطلان القائمة المعترض عليها وما ترتب على ذلك من إجراءات ، استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٦٥٣ لسنة ٣١ فى طنطا وتاريخ ١٩٨٤/١/٥ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف .

طلعت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها ألزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسببين الأول والثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى الاستدلال ومخالفة الثابت فى الأوراق وفى بيان ذلك تقول إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بطلان قائمة شروط البيع على سند من عدم تعيين الأطيان بها إذ أورد فيها أنها تقع بشرا اليمن ، بينما هى تقع بناحية كفر شبرا اليمن ولعدم بيان نوع الغراس بها والاكتفاء بوصفها بأنها أرض زراعية ، رغم أن بيانات القائمة محررة على أساس ما ورد بعقد

القرض الرسمي وشهادة التصرفات العقارية والشهادة الإدارية الصادرة من مجلس المدينة بضم الناحيتين في قرية واحدة باسم شبرا اليمن فضلا عما ورد في كشف التحديد المساحي الصادر من الشهر العقارى بأنها أرض زراعية ، وإذ كان القانون لا يلزم مباشر الإجراءات ببيان الزراعة القائمة على الأيطان المحجوزة وكانت القائمة قد حررت على أساس الشهادات العقارية والإدارية السالف بيانها بما يكشف عن تعيين العقار المحجوز وينأى بهذا التحديد عن التجهيل واللبس ، فإن ما انتهى إليه الحكم مخالفاً لذلك يكون مشوباً بالفساد فى الاستدلال ومخالفة القانون ومخالفة الثابت فى الأوراق .

وحيث إن هذا النقيض فى عمله ذلك أنه ولئن كان الشارع قد أوجب فى المادة ٤١٤ من قانون المرافعات أن تشمل قائمة شروط البيع على تعيين العقارات المبينة فى التنبيه وبيان موقعها وحدودها ومساحتها ورقم القطعة واسم الحوض وغير ذلك من البيانات التى تفيد فى تعيينها فإن ذلك لغاية أسامها هو عدم التجهيل بالعقار المحجوز ولازم ذلك ومقتضاه أن البطلان لا يترتب على إغفال البيانات غير الجوهرية كتحديد نوع الغراس بالعقار ، كما لا يقع البطلان بسبب ما يلحق ببيانات تعيين العقار وتحديد فى القائمة من نقص أو إغفال متى استكملت هذه البيانات بما ورد بالتنبيه أو السند الذى يجرى التنفيذ بمقتضاه أو غيرهما من الأوراق التى أوجب الشارع إرفاقها بالقائمة شريطة أن تودى هذه البيانات فى مجموعها إلى نقي اللبس والتجهيل بتحقيق العقار المحجوز ، ذلك أن البطلان الذى فرضته المادة ٤٢٠ من قانون المرافعات ليس بطلاقاً شكلياً وإنما هو إجراء يرتبط بتوقيعه بعدم تحقق الغاية من البيان المغيب ، فإن تحققت - كان ذلك - درءاً للحد رغم قيام المغيب فى الإجراء . لما كان ذلك وكانت الطاعنة قد تمسكت فى دفاعها بأن بيانات تعيين العقار المحجوز الواردة بالقائمة هى بلدانها الواردة بعقد القرض الرسمي وبشهادة التصرفات العقارية - كما تمسكت بأن الناحيتين كثر شبرا اليمن وشبرا اليمن أصبحتا بمقتضى قرار وزير الحكم المحلى قرية واحدة تعرف باسم شبرا اليمن وقدمت الطاعنة شهادة رسمية بذلك وأن ما ورد بقائمة شروط البيع والأوراق

المرفقة ليس من شأنه قيام التجهيل واللبس في تعيين العقار المحجوز ، ورغم ذلك فإن الحكم المطعون فيه لم يعن بفحص الأوراق المرفقة بقائمة شروط البيع أو المستندات المقدمة من الطاعنة وبيان دلالة كل منها وما إذا كانت هذه البيانات في مجموعها يتحقق بها الغاية في تحديد العقار وتعيينه أم أنها تلحق به اللبس والتجهيل بما يجيب الحكم بالقصور في التسيب وهو ما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن على أن يكون مع النقض الإحالة .

جلسة ٢١ من يونيو سنة ١٩٨٧

... برئاسة السيد المستشار / أحمد ضياء عبد الرازق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين / الدكتور على فاضل حسن نائب رئيس المحكمة ، طلعت أمين صادق ، محمد عبد القادر
سمير ، وعبد المال السحان .

(١٧٩)

الطعن رقم ٩٠١ لسنة ٥٢ القضائية :

(١-٢) عمل « عمال عرضيون أو مؤقتون » • علاوة دورية •

(١) العمال العرضيون أو المؤقتون هم المعينون على غير الوظائف الواردة بجدول المقررات
الوظيفية للشركة دون نظر لنوع العمل أو الوقت الذي يستغرقه •

(٢) العلاوة الدورية • مناط استحقاقها • شغل العامل لوظيفة ذات فئة مالية مدرجة
باليكل التنظيمي ووقوع أجره بين مدى دبطها مع توالم شروط منحها •

١- لما كانت المادة ٦٦ من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة
للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٤٥٦ لسنة ١٩٦٢
تجيز تعيين العاملين لأعمال مؤقتة أو عرضية وفقاً للقواعد التي يضعها مجلس
إدارة الشركة ويعتمدها مجلس إدارة المؤسسة المختصة ، وكان المستقر في قضاء
هذه المحكمة أن - المعول عليه في اعتبار العمل المسند إلى العامل مؤقتاً أو عرضياً
هو أن يكون تعيينه قد جاء على غير الوظائف الواردة بالجدول المعتمدة
للوحدة الاقتصادية والمرتبة في الفئات المالية المبينة في الجدول المرافق للائحة
المشار إليها باعتبارها الوظائف الدائمة في الوحدة الاقتصادية والمكونة للهيكل
التنظيمي لها ، ولا عبرة في هذا الخصوص بمدة عقد العمل مهما طالت حتى
ولو كان غير محدد المدة طالما أن العامل لم يعين على إحدى هذه الوظائف
الدائمة ؛

٢- مناط استحقاق العلاوات الدورية وفقاً للائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢

أن يكون العامل شاغلاً لوظيفة ذات فئة مالية واردة بالهيكل التنظيمي للوحدة
الاقتصادية وأن يكون أجره في التاريخ المحدد لاستحقاق العلاوة واقعاً بين

حتى ربط الفئة المالية المقررة للوظيفة التي يشغلها في هذا التاريخ متى توافرت الشروط الأخرى لمنحها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن مورث المطعون ضدهم الثمانية الأول والمطعون ضده التاسع أقاما الدعوى رقم ٣١ سنة ١٩٧٩ عمال كلى المنصورة على الطاعن بطلب الحكم باعتبار مرتب كل منهما مبلغ ٣٧,٣٣٤ جنيهاً في ١/١/١٩٧٨ مع إلزامه بأن يدفع لكل منهما فرق أجر قدره ٢١٠ جنيهاً حتى ٣١/١٢/١٩٧٨ وما يستجد بواقع ١٢ جنيهاً اعتباراً من ١/١/١٩٧٩ حتى تاريخ الحكم في الدعوى . وقالوا شراحاً لدعواهما أنهما من مسمرة القطن وأن مورث المطعون ضدهم الثمانية الأول عين بالبنك الطاعن في سنة ١٩٦٦ ، كما عين المطعون ضده الثاني في سنة ١٩٦٥ بمرتب ٢٥ جنيهاً لكل منهما ، وأنهما يستحقان علاوات عادية واستثنائية بنسبة ١٥٪ من مرتب التأمينات الاجتماعية في ١/١/١٩٧٦ وبنسبة ١٢,٥ منه في ١/١/١٩٧٧ ، وبنسبة ١٥٪ منه في ١/١/١٩٧٨ عن السنوات ٧٦ ، ٧٧ ، ١٩٧٨ نذبت المحكمة خبيراً في الدعوى وبعد أن قدم تقريره قضت بـ ١٣/١/١٩٨١ باعتبار مرتب كل من مورث المطعون ضدهم الثمانية الأول والمطعون ضده التاسع مبلغ ٣٧,١٩٤ جنيهاً من ١/١/١٩٧٨ وإلزام الطاعن بأن يدفع لكل منهما فرق أجر قدره ٤٥٠,١٦٠ جنيهاً عن الفترة من ١/١/١٩٧٦ حتى نهاية فبراير ١٩٨٠ وما يستحقانه من أجر بعد ذلك . استأنف الطاعن الحكم بالاستئناف رقم ١٨ سنة ٣٣ ق. المنصورة . ومجلس ٢٤/١/١٩٨٢ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في

هذا الحكم بطريق التقصص ، وقدمت النيابة مذكرة رأيت فيها نقص -
الحكم ٩، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره
وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعي بهما الطاعن على الحكم المطعون
فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول ان كلا من مورث المطعون
ضدهم الثمانية الأول والمطعون ضده التاسع قد عين بمكافأة شاملة وليس على
وظيفة ذات فئة مالية بالميكمل التنظيمي للبنك الطاعن وبالتالي فلا تسرى عليهما
الأحكام الخاصة بالوظائف ذات الفئات المالية الواردة بالقرار الجمهوري
رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ لتعلقها بالعمل الدائمين ولا يستحقان أية علاوات
دورية وإذ قضى الحكم المطعون فيه بتعديل أجرهما على أساس استحقاقهما هذه
العلاوات وبفروقهما فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي شديد ذلك أنه لما كانت المادة ٦٦ من لائحة
نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس
الجمهورية رقم ٣٤٥٦ سنة ١٩٦٢ تجيز تعيين العاملين لأعمال مؤقتة أو عرضية
وفقاً للقواعد التي يضعها مجلس إدارة الشركة ويعتمدها مجلس إدارة المؤسسة
المتخصصة ، وكان المستقر في قضاء هذه المحكمة أن المعول عليه في اعتبار العمل
المستند إلى العامل مؤقتاً أو عرضياً هو أن يكون تعيينه قد جاء على غير الوظائف
الواردة بالجداول المعتمدة للوحدة الاقتصادية والمرتبة في الفئات المبينة في
الجدول المرافق للائحة المشار إليها باعتبارها الوظائف الدائمة في الوحدة
الاقتصادية والمكونة للهيكل التنظيمي لها ، ولا عبرة في هذا الخصوص بمدة
عقد العمل مهما طال حتى ولو كان غير محدد المدة طالما أن العامل لم يعين
على إحدى هذه الوظائف الدائمة - لما كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن
كلا من مورث المطعون ضدهم الثمانية الأول والمطعون ضده التاسع قد عين
لدى الطاعن خلال سنتي ٦٥ ، ١٩٦٦ بعد العمل باللائحة سالفة البيان بوظيفة
مشرف تسويق تعاوني بمكافأة شهرية شاملة مقدارها ٢٥ جنياً وأن هذه الوظيفة
ليست من الوظائف الواردة بجداول الوظائف الدائمة المعتمدة له وليس مقررأ

لها فئة مالية محددة ، وقد منح كل منهما الأجر المتفق عليه في العقد المبرم بينه وبين الطاعن ، فإنه لا يكون لها الحق في العلاوات الدورية المطالب بها لأن مناط استحقاق هذه العلاوات وفقاً لتلك اللائحة أن يكون العامل شاغلاً لوظيفة ذات فئة مالية واردة بالهيكل التنظيمي للوحدة الاقتصادية وأن يكون أجره في التاريخ المحدد لاستحقاق العلاوة واقعاً بين حدى ربط الفئة المالية المقررة للوظيفة التي يشغلها في هذا التاريخ متى توافرت الشروط الأخرى لمنحها - لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر - فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه :

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يمين القضاء في موضوع الاستئناف رقم ١٨ سنة ٣٣٣ ق المنصورة بإلغاء الحكم المستأنف ويرفض الدعوى .

جلسة ٢١ من يونيو سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / أحمد ضياء عبد الرازق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين / الدكتور على فاضل حسن نائب رئيس المحكمة ، طلعت أمين صديق ، محمد
عبد القادر ، وعبد العالي السمان .

(١٨٠)

الطعن رقم ٢٢٣١ لسنة ٥٢ القضائية :

عمل « دعوى عمالية » .

منازعة العامل صاحب العمل حول اقتطاع قيمة المنتجات التي ينسب اليه أنه تسبب بخسارته
في تقديمها م ٥٤ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ . حق العامل في اللجوء الى القضاء مباشرة في هذا الشأن
بالطرق المعتادة لرفع الدعوى .

يفصح نص المادة ٥٤ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١
لسنة ١٩٥٩ عن أن المشرع رسم سبيلاً للفصل في الخلف الذي قد ينشأ بين
العامل وصاحب العمل بشأن تطبيق حكم هذه المادة لكي يضع حداً للمنازعة
في هذا الخصوص ، لكنه لم يسلب حق العامل الأصل في اللجوء إلى القضاء
مباشرة ، فلم يورد حظراً على حقه في التقاضي بالطرق المعتادة لرفع الدعوى
ولم يجعل من الالتجاء إلى اللجنة المنصوص عليها إجراءاً مسبقاً قبل رفعها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار
المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن
تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٩١ لسنة ١٩٨١ عمال شكلي

إسكندنرية على الشركة الطاعة بطلب الحكم بإلزامها ببرد كافة المبالغ التي تستطع من راتبه والكف عن استقطاع أية مبالغ منه مستقبلاً. وقال بياناً لذلك أنه يعمل لدى الشركة بوظيفة عامل إطفاء بتاريخ ١٩٨٠/١١/٢. أخطرتة بأنها قررت خصم خمسة عشر يوماً من راتبه كجزاء تأديبي وتحميله ثلث قيمة العجز في زيت بذرة القطن البالغ قيمتها ٢٢٠٩ جنيهاً وعشرة جنيهات مصاريف إدارية بمقولة أنه بتاريخ ١٩٧٦/٥/١٠ لم يتم بالتزاماته الجوهرية مما أدى إلى فقد كمية الزيت المذكورة ولما كان هذا القرار معلوماً ولا سند له من القانون لسقوط حق الشركة الطاعة في توقيع الجزاء بالتقادم وعدم ثبوت إدانته فيما نسب إليه بعد أن قررت النيابة العامة في ١٩٧٨/٤/٢٠ بالألا وجه لإقامة الدعوى لعدم معرفة الفاعل فقد أقام دعواه بطلباته سالفة الذكر. قضت المحكمة ببرد ما استطلعت الطاعة من راتب المطعون ضده تنفيذاً للقرار الصادر بمجازاته بخصم خمسة عشر يوماً من راتبه والكف عن استقطاع أية مبالغ أخرى من المرتب تنفيذاً لذلك القرار. طعنت الطاعة في هذا الحكم بالاستئناف رقم ٦٠ لسنة ٣٨ في الإسكندرية وطعن المطعون ضده في ذات الحكم بالاستئناف رقم ٦٥ لسنة ٣٨ في الإسكندرية - أمرت محكمة الاستئناف بضم الاستئناف وبجلسة ١٩٨٢/٦/٨ قضت بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعوى بالنسبة للطعن في جزاء خصم خمسة عشر يوماً من راتب المطعون ضده وبإعلان تحميل الطاعة له الثلث في قيمة الزيت البالغ قيمته ٢٢٠٩ جنيه وإلزام الطاعة بأن ترد له ما سبق أن اقتضته منه خصصاً من تلك القيمة. طعنت الشركة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن. عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها.

وحيث إن الطاعة تنعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وبياناً لذلك تقول ان المشرع جدد في المادة ٥٤ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ طريقاً للطعن في قرار الشركة بتحميل المطعون ضده بقيمة ما تسبب في فقده بالتظلم منه مباشرة إلى اللجنة الاستشارية المنصوص

عليها في المادتين ١١١ ، ١١٢ منه أو أمام المحكمة الجزئية حسب الأحوال والتي يكون حكمها نهائياً (قطعياً) وإذا لم يسلك المطعون ضده الطريق الذي رسمه القانون وقضى الحكم مع ذلك ببطالان قرار الطاعة ورد ما تم استقطاعه من راتبه فإنه يكون قد أعطى في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن المادة ٥٤ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ قد نصت في الفقرات الثلاث الأولى منها على أنه « إذا تسبب عامل في فقد أو إتلاف أو تدمير جهاز أو آلات أو منتجات يملكها صاحب العمل أو كانت في عهده وكان ذلك ناشئاً عن خطأ العامل وجب أن يتحمل المبلغ اللازم نظير ذلك - ولصاحب العمل أن يبدأ باقتطاع المبلغ المذكور من أجر العامل على ألا يزيد ما يقتطع لهذا الغرض على أجر خمسة أيام كل شهر - ويجوز للعامل أن يتظلم من تقدير صاحب العمل أمام المحكمة الجزئية إذا كان يعمل لدى صاحب عمل يستخدم أقل من خمسين عامل أو أمام اللجنة المشار إليها في المادتين ١١١ ، ١١٢ حسب الأحوال ويكون قرار اللجنة في الحالة الثانية قابلاً للاستئناف خلال عشرة أيام من تاريخ صدوره أمام المحكمة الجزئية الواقع في دائرتها محل العمل ويكون حكمها في الحالتين نهائياً (قطعياً) » ويفصح هذا النص على أن المشرع رسم سيلاً للفصل في الخلف الذي قد نشأ بين العامل وصاحب العمل بشأن تطبيق حكم هذه المادة لكي يضع حداً للمنازعة في هذا الخصوص ، لكنه لم يسلب حق العامل الوصول في اللجوء إلى القضاء مباشرة فلم يورد حظراً على حقه في التقاضي بالطرق المعتادة لرفع الدعوى ولم يجعل من الالتجاء إلى اللجنة المنصوص عليها بها إجراء مسبقاً قبل رفعها ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر ، فإن النعى عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون في غير محله .

وحيث إن الطاعة تنعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الفساد الاستدلال ومخالفة الثابت في الأوراق وبياناً لذلك نقول إن الحكم ذهب إلى عدم مسئولية المطعون ضده عن الحادث تأسيساً على أن كمية الزيت المفقود

لم تكن في عهده لا بصفته أميناً أو حارساً عليها ولا بأية صفة أخرى في حين أن الثابت أنه كان نائماً وقت الحادث مما يعد خروجاً على مقتضيات واجبه الوطني وقد تضاربت أقواله مع أقوال الحارس مما يؤكد مشموليته .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان من المقرر أن المحكمة الموضوع السلطة في بحث ما يقدم لها من الدلائل والمستندات والموازنة بينها وترجيح ما تظن إليه منها وفي استخلاص ما تراه متفقاً مع واقع الدعوى بلارقابة عليها في ذلك من محكمة النقض متى كان استخلاصها سائفاً ، لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه بعد أن عرض للتحقيق الإداري الذي أجرته الطاعة ولتحقيقات النيابة العامة التي انتهت إلى أن إسناد الاتهام للطحون ضده لم يتأيد بدليل وقيدت الواقعة جنائية ضد مجهول استطراد وقال : « ... ومن ثم لا يكون المستأنف - الطعون ضده - مسئولاً عن فقد كمية الزيت المذكورة لأنها لم تكن في عهده لا بصفته أميناً أو حارساً عليها ولا بأية صفة أخرى وإنما هو مجرد عامل مطاق كل عهده المسئول عنها هي أدوات الإطفاء الثابتة والمفقولة والتي يتسلمها من زميله عند استلام الوردية ويسلمها لزميله عند انتهاء الوردية ولا شأن له بما يدخل إلى مستودع الشركة من أشخاص وسيارات ليلاً أو نهاراً ولا بما هو موجود بهذا المستودع ، لأن ذلك من اختصاص غيره من العاملين - فلا يمكن مساءلة المستأنف عليه بأدنى مسؤولية عن فقد كمية الزيت المذكور وبالتالي يكون تحميله بحجز من قيمة هذا الزيت على غير مقتضى من القانون ولذلك يمتنع بطلانه وبأن ترد الشركة المستأنفة للمستأنف عليه ما تكون قد استقطعت من مرتبه نظير تحميله بذلك الجزء من قيمة الزيت ، وكان هذا الذي أورده الحكم المطعون فيه سائفاً ومن شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي خلص إليها وله أصله الثابت في الأوراق فإن ما تسوقه الطاعة بشأنه لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع ويكون النعى بهذا السبب على غير أساس .

ولما تقدم يمتنع رفض الطعن .

جلسة ٢٥ من يونيو سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار/ محمد محمود راسم نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين / الحسيني الكتاني ، محمد نؤاد شرباش ، محمد عبد البر حسيق سالم ومحمد
محمد طيطس .

(١٨١)

الطن رقم ٢٦٩١ سنة ٥٦ القضائية :

(٢٤١) إيجار « إيجار الأمان » « أسباب الإخلاء » « عدم الوفاء بالأجرة
والتكرا » .

(١) إخلاء المستأجر للتكرار في الامتناع أو التأخير في سداد الأجرة . مناهة . وفاء المستأجر
بالأجرة قبل رفع دعوى الإخلاء وقبل انقضاء خمسة عشر يوماً من تكليفه بالوفاء بها . أثره .
انقضاء التأخير كشرط لتوافر التكرار .

(٢) سبق صدور حكم القضاء المستعجل بطرد المستأجر لعدم الوفاء بالأجرة قبل العمل بالقانون
رقم ١٣٦ سنة ١٩٨١ . لا تتوافر به حالة التكرار في الامتناع أو التأخير في سداد الأجرة .

١ - النص في المادة ١٨ / ب من القانون رقم ١٣٦ سنة ١٩٨١ بشأن إيجار
الأماكن المقابلة لنص المادة ٢٣ / أ من القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩ والمادة ٣١ / أ
من القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ ، يدل على أن مناهة الحكم بالإخلاء في حالة
إدعاء المؤجر بتوافر التكرار - في جانب المستأجر - بامتناعه أو تأخره في
الوفاء بالأجرة ، ثبوت الامتناع أو التأخير في السداد إلى ما بعد انقضاء الميعاد
المحدد قانوناً حيث يكون قد أساء استعمال حقه بتفادي حكم الإخلاء بالوفاء
بالأجرة قبل قفل باب المرافعة ، فإذا ما ثبت وفاء المستأجر بالأجرة من قبل
رفع دعوى الإخلاء وقبل انقضاء خمسة عشر يوماً من تكليفه بالوفاء بها فقد
انقضى التأخير كشرط لتوافر التكرار المدعى به .

٢ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن سبق صدور حكم من القضاء
المستعجل بطرد المستأجر لعدم الوفاء بالأجرة قبل نفاذ القانون رقم ١٣٦ سنة ٨١
لا تقوم به حالة التكرار في التأخير في الوفاء بالأجرة لعدم سريان أحكامه على
المراكز التي نشأت وانتهت قبل العمل به .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ١٧٥٣١ لسنة ١٩٨٣ مدنى كلى شمال القاهرة على الطاعن للحكم بإخلاء الدكان المبين بالصحيفة وتسليمه إليه ، وقال بياناً لها أن الطاعن يستأجر منه الدكان محل النزاع بموجب عقد مؤرخ ١٩٦٠/١٠/١ بأجرة شهرية قدرها ١,٨٤٢ جنيه وقد تأخر فى سداد مبلغ ١١٤,٤٦٨ قيمة الأجرة عن المدة من ١٩٧٩/٦/١ حتى ١٩٨٣/١١/٣٠ رغم تكليفه بالوفاء بها بموجب إنذار رسمى أعلن له فى ١٩٨٣/١١/٢١ ، وإذ تكرر تأخره فى الوفاء بالأجرة فى ميعاد استحقاقها فقد أقام الدعوى . وبتاريخ ١٩٨٥/١٢/٣٠ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف المطعون ضده هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٧٨٢ سنة ١٠٣ ق القاهرة وبتاريخ ١٩٨٦/١١/١٢ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وإخلاء الطاعن من العين المؤجرة وتسليمها للمطعون ضده . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بتقضى الحكم ، وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأياً :

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينمى بهما الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه ، وفى بيان ذلك يقول إن الثابت بالأوراق على ما أورده الحكم الابتدائى أن الطاعن قد قام بالوفاء بكامل الأجرة المستحقة عليه عن المدة المطالب بأجرتها دون تأخير وذلك بإقرار وكيل المطعون ضده ، ومع ذلك فقد قضى الحكم المطعون فيه بإخلاء الطاعن من العين المؤجرة بمقولة ثبوت التكرار فى التأخر فى الوفاء بالأجرة المستحقة مستنداً فى ذلك إلى الحكمين الصادرين فى الدعويتين رقمى ٦٧٣ سنة ٧٢ ، ١٣٤٤ سنة ١٩٧٤ مبتعجلاً القاهرة فى حين أن هذين الحكمين صادرين قبل العمل بأحكام القانون

رقم ١٣٦ سنة ١٩٨١ الذى اتخذته المحكمة عماداً لقضائه ، وهو غير منطبق على واقعة النزاع ، إذ يلزم فى ظل أحكام القانونين ٥٢ سنة ١٩٦٠ ، ٤٩ سنة ١٩٧٧ ثبوت التكرار بأحكام موضوعية ، وهو ما لم يتوافر فى الدعوى المطروحة وإذ خالف الحكم هذا النظر فإنه يكون معيباً بما يوجب نقضه .

وحيث إن هذا التعمى سديد ذلك أن النص فى المادة ١٨/ب من القانون رقم ١٣٦ سنة ١٩٨١ بشأن إنجاز الأماكن - المقابلة لنص المادة ٢٣/أ من القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩ والمادة ٣١/أ من القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ - على جواز إخلاء العين المؤجرة إذا لم يتم المستأجر بالوفاء بالأجرة المستحقة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تكليفه بذلك بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول دون مطرود أو بإعلان على يد محضر ولا يحكم بالإخلاء إذا قام المستأجر قبل إقفال باب المرافعة فى الدعوى بأداء الأجرة وكافة ما تكبده المؤجر من مصاريف ونفقات فعلية ... فإذا تكرر امتناع المستأجر أو تأخير فى الوفاء بالأجرة المستحقة دون مبررات تقدرها المحكمة حكم عليه بالإخلاء أو الطرد بحسب الأحوال . يدل على أن مناط الحكم بالإخلاء فى حالة ادعاء المؤجر بتوافر التكرار - فى جانب المستأجر - بامتناعه أو تأخره فى الوفاء بالأجرة ، بثبوت الامتناع أو التأخير فى السداد إلى ما بعد انقضاء الميعاد المحدد قانوناً بحيث يكون قد أساء استعمال حقه بتفادى حكم الإخلاء بالوفاء بالأجرة قبل قفل باب المرافعة ، فإذا ما ثبت وفاء المستأجر بالأجرة من قبل رفع دعوى الإخلاء وقبل انقضاء خمسة عشر يوماً من تكليفه بالوفاء بها فقد انتفى التأخير كشرط لتوافر التكرار المدعى به ، ومن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن سبق صدور حكم من القضاء المستعجل بطرد المستأجر لعدم الوفاء بالأجرة قبل نفاذ القانون رقم ١٣٦ سنة ١٩٨١ - لا تقوم به حالة التكرار فى التأخير فى الوفاء بالأجرة لعدم سريان أحكامه على المراكز التى نشأت وانتهت قبل العمل به ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأقام قضاءه بإخلاء الطاعن من عين النزاع على سند ثبت تكرر التأخير فى الوفاء بالأجرة المستحقة عليه وذلك فى الدعاوى أرقام ٧٦٤٣ سنة ٧٧ كلى

الجزية ، ١٣٤٤ سنة ٧٤ ، ٦٧٣٥ سنة ٧٢ مستعجل القاهرة وفقاً لأحكام القانون رقم ١٣٦ سنة ٨١ وحجب نفسه بذلك عن بحث دفاع الطاعن من أنه لم يتأخر في سداد الأجرة محل النزاع عن الفترة من ٧٩/٦/١ حتى ٨٣/١١/٣٠ وأنه قام بأدائها قبل رفع الدعوى بمقتضى الإيصالات المقدمة منه الصادرة من الإدارة العامة للإيرادات وإذا لم يستظهر الحكم ثبوت واقعة التأخير في الدعوى المطروحة رغم أنها هي وحدها التي يتوافر بها حالة التكرار بعد سبق صدور الحكم الموضوعي في الدعوى رقم ٧٦٤٣ سنة ٧٧ مدني كلى الجزية ، الأمر الذي يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى ومن ثم فإنه يكون معيياً بمخالفة القانون بما يوجب نقضه .

جلسة ٢٥ من يونيو سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار/ محمد محمود راسم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / الحسيني الكنانى ، محمد فؤاد ثروايش ، محمد عبد البر حسيني سالم ومحمد
محمد طيطه .

(١٨٢)

الطعن رقم ١٠٦٩ سنة ٥٦ القضائية :

(١) دعوى « الصفة فى الدعوى » . محكمة الموضوع .

استخلاص توافر الصفة فى الدعوى . واقع يستقل به قاضى الموضوع . حسبه أن يبين الحقيقة
التي اقتنع بها وأن يقيم قضاءه على أسباب سائفة .

(٢ ، ٣) « ايجار » ايجار الاماكن « إقامة مبنى مكون من أكثر من ثلاث
وحدات » . قانون .

(٢) التزام المستأجر بإخلاء العين المؤجرة أو توفير مكان ملائم لمالك العين فى المبنى المكون
من أكثر من ثلاث وحدات الذى يقيمه المستأجر . م ٢٢ / ٢ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . التزام
تغييرى معقود للمستأجر وليس لمالك العين المؤجرة الغيار .

(٢) خلو التصريح الاستثنائى من تنظيم حالة معينة . أثره . وجوب الرجوع الى القواعد
العامه فى القانون المدنى .

١ - استخلاص توافر الصفة فى الدعوى هو من قبيل فهم الواقع فيها
وهو ما يستقل به قاضى الموضوع وبحسبه أن يبين الحقيقة التى اقتنع بها وأن
يقيم قضاءه على أسباب سائفة تكفى لحمله .

٢ - النص فى المادة ٢/٢٢ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ، على أنه
« إذا أقام المستأجر مبنى مملوكاً له يتكون من أكثر من ثلاث وحدات فى تاريخ
لاحق لاستجاره يكون بالخيار بين الاحتفاظ بمسكنه الذى يستأجره أو توفير
مكان ملائم لمالكه أو أحد أقاربه حتى الدرجة الثانية بالمبنى الذى أقامه
بما لا يجاوز مثلى الأجرة المستحقة له عن الوحدة التى يستأجرها منه » . يدل
على أن التزام المستأجر الناشئ عن هذا النص هو التزام تخييرى بين محلين ،
الالتزام الأول هو إخلاء العين المؤجرة له ، والالتزام الثانى هو توفير مكان
ملائم لمالك العين المؤجرة فى المبنى الذى أقامه المستأجر ، والخيار بين تنفيذ

أى من هذين الالتزامين معقود المستأجر وهو المدين في الالتزام ، ومتى كان مصدر الخيار هو نص في القانون الذى جعل الخيار للمدين ، فإنه لا يجوز للدائن وهو مالك العين المؤجرة أن يختار بمشيئته تنفيذ أحد هذين الالتزامين دون الآخر وذلك وفقاً للأحكام العامة في القانون المدنى :

٣- المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه في حالة خلو التشريع الاستثنائى لإيجار الأماكن من تنظيم حالة معينة وجب الرجوع إلى القواعد العامة في القانون المدنى :

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد مداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٤٦٦ سنة ٨٣ مدنى كل الجيزة على الطاعن للحكم بأن يوفر له سكناً ملائماً بالعقار المملوك له المبنى بالصحيفة وتسليمه إليه ، وقال بياناً لها أنه بموجب عقد إيجار مؤرخ ١٩٤١/٢/٢٧ يستأجر الطاعن من المالكة السابقة العين الموضحة بالصحيفة ، وقد أقام الأخير مبنى مملوكاً من ست وحدات سكنية واحتفظ بمسكنه المؤجر إليه ، ومن ثم يكون ملزماً بأن يوفر له المسكن الملائم بهذا العقار عملاً بنص المادة ٢/٢٢ من القانون رقم ١٣٦ سنة ١٩٨١ ، وبتاريخ ١٩٨٤/٢/٢ حكمت المحكمة بإلزام الطاعن بأن يوفر للمطعون ضده مكاناً ملائماً بالعقار المبنى بالصحيفة وتسليمه إليه على ألا يتجاوز أجره مثل الأجرة المستحقة عن الوحدة التى يستأجرها منه الطاعن . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٤٩٢ سنة ١٠١ ق القاهرة ، وبتاريخ ١٩٦٦/٢/٥ حكمت المحكمة بتأييد الحكم

المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم ، وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأياها :

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينمى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسييب والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول انه دفع أمام محكمة الموضوع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة إذ أن سند المطعون ضده في دعواه هو عقد شرائه للعقار المؤرخ ١٩٦٦/٨/١٤ الذى ثبت تزويره في دعوى سابقة ، فلا يجوز له طلب تسليم الشقة المؤجرة للطاعن كأثر من آثار هذا العقد ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض هذا الدفع بمقولة أن المطعون ضده يمتلك العقار محل العين المؤجرة بعقود مسجلة فإنه يكون قد غير من سبب الدعوى مما لا يحق لمحكمة الموضوع الأمر الذى يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن استخلاص توافر الصفة في الدعوى هو من قبيل فهم الواقع فيها وهو ما يستقل به قاضى الموضوع وبحسبه أن يبين الحقيقة التى اقتنع بها وأن يقيم قضاءه على أسباب سائغة تكفى لحمله ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد في أسبابه بأن المطعون ضده يملك العقار الكائنة به العين المؤجرة إلى الطاعن بموجب عقود مسجلة ، وكانت تلك العقود ليست محل نعى من جانب الطاعن ، وكان المطعون ضده لم يطلب تسليمه العين المؤجرة كأثر من آثار عقد البيع الابتدائى المؤرخ ٦٦/٨/١٤ حسبما يدعى الطاعن ، ومن ثم فإن النعى على الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص يكون على غير أساس :

وحيث أن الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه بالسبب الثالث من أسباب الطعن الخطأ في تطبيق القانون والإخلال بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك يقول إن مفاد نص المادة ٢٢/٢ من القانون رقم ١٣٦ سنة ٨١ أن المستأجر له حق اختيار بين الاحتفاظ بالعين المؤجرة إليه أو توفير مكان ملائم بالمبنى الذى يقيم . للمؤجر ، ويتعين على محكمة الموضوع تحجير المستأجر في تنفيذ أحد

هاتين الالتزامين ورغم أنه تمسكه بهذا الدفاع أمام محكمة الاستئناف إلا أن الحكم المطعون فيه قضى للمطعون ضده بطلباته ، الأمر الذى يعيب أنحكم ووجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أن النص فى المادة ۲/۲۲ من القانون رقم ۱۳۶ سنة ۱۹۸۱ على أنه « إذا أقام المستأجر مبنى مملوكاً له يتكون من أكثر من ثلاث وحدات فى تاريخ لاحق لاستجاره يكون بالخيار بين الاحتفاظ بمسكنه الذى يستأجره أو توفير مكان ملائم لمالكه أو أحد أقاربه حتى الدرجة الثانية بالمبنى الذى أقامه بما لا يتجاوز مثلى الأجرة المستحقة له عن الوحدة التى يستأجرها منه » . يدل على أن التزام المستأجر الناشئ عن هذا النص هو التزام تخييرى بين محلي ، الالتزام الأول هو إخلاء العين المؤجرة له ، والالتزام الثانى هو توفير مكان ملائم لمالك العين المؤجرة فى المبنى الذى أقامه المستأجر ، الخيار بين تنفيذ أى من هذين الالتزامين معقود للمستأجر وهو المدين فى الالتزام ومتى كان مصدر الخيار هو نص فى القانون الذى جعل الخيار للمدين فإنه لا يجوز للدائن وهو مالك العين المؤجرة أن يختار بمشيئته تنفيذ أحد هذين لالتزامين دون الآخر وذلك وفقاً للأحكام العامة فى القانون المدنى ، ذلك أنه من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه فى حالة خلو التشريع الاستثنائى للإيجار مما يمكن من تنظيم حالة معينة وجب الرجوع إلى القواعد العامة فى القانون لدنى ، وقد نصت المادة ۱/۲۷۶ من هذا القانون على أنه « إذا كان الخيار لمدين وامتنع عن الاختيار أو تعدد المدينون ولم يتفقوا فيما بينهم ، جاز للدائن أن يطلب من القاضى تعيين أجل يختار فيه المدين أو يتفق فيه المدينون ، فإذا لم يتم ذلك تولى القاضى بنفسه تعيين محل الالتزام » . لما كان ذلك ، وكان ثابت بالأوراق أن المطعون ضده قد قصر دعواه على طلب إلزام الطاعن بتوفير مسكن ملائم له بالمبنى الذى أقامه ، وكانت محكمة الموضوع قد قضت له بطلباته دون إتاحة الفرصة للطاعن فى الاختيار بين الاحتفاظ بمسكنه المؤجر أو توفير مكان ملائم للمطعون ضده وفقاً للقواعد والإجراءات المشار إليها ، والتفت الحكم المطعون فيه عن الرد على ما تمسك به الطاعن فى هذا الشأن

مع أنه دفاع جوهري قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى ، فإنه يكون معيباً
بالخطأ في تطبيق القانون والإخلال بحق الدفاع بما يوجب نقضه لهذا السبب
دون حاجة لبحث السبب الثاني من أسباب الطعن :

جلسة ٢٥ من يونيو سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / محمد محمود واسم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / الحسيني الكنانى ، محمد فؤاد فرياش ، محمد عبد البر حسنى سالم ومحمّد
محمد هيثم .

(١٨٣)

الطعن رقم ٢٠١٧ لسنة ٥٠ القضائية :

إيجار « إيجار الإماكن » « التاجير المفروش » .

المستأجر المسمى لعين مفروشة مدة خمس أو عشر سنوات . حقه فى البقاء فيها ولو انتهت
المدة المتفق عليها بالشروط المنصوص عليها فى العقد . شرطه . تبوت قيام علاقة إيجارية بينه وبين
مالك العين . م ٤٦ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . إقامته بالعين بسبب آخر خلاف الإيجار مهما استعملته
مدته . فبر كان للاستفادة من حكم هذه المادة .

النص فى المادة ٤٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تأجير الأماكن
على أنه « يحق للمستأجر الذى يسكن فى عين استأجرها مفروشة من مالكها
لمدة خمس سنوات متصلة سابقة على تاريخ العمل بهذا القانون البقاء فى العين
ولو انتهت المدة المتفق عليها وذلك بالشروط المنصوص عليها فى العقد ... فإذا
كانت العين قد أجرت مفروشة من مستأجرها الأصيل فإنه يشترط لاستفادة
المستأجر من الباطن من حكم الفقرة السابقة أن يكون قد أمضى فى العين مدة
عشر سنوات متصلة سابقة على تاريخ العمل بهذا القانون » . يدل على أن حق
الشخص فى الاستفادة من حكم النص المذكور مناطه أن يثبت قيام علاقة
إيجارية بينه وبين مالك العين الذى يقيم فيها لمدة خمس سنوات سابقة على العمل
بأحكام القانون المذكور فى ١٩٧٧/٩/٩ ، أو لمدة عشر سنوات سابقة على
التاريخ المذكور إذا كانت العلاقة الإيجارية قائمة بينه وبين المستأجر الأصيل .
للعين مما مفاده أنه لا تكفى مجرد إقامته فى العين لسبب آخر خلاف الإيجار .
مهما استطلت فترة شغله لها ، للاستفادة من حكم هذا النص .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار
المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -
تتوصل في أن الطاعة أقامت على المطعون ضده الدعوى رقم ٤٣ سنة ١٩٧٨
مبنى مستعجل الإسكندرية بطلب الحكم بطرده من الشقة المينة بالصحيفة مع
تسليمها المتقولات المملوكة لها . وقالت بياناً لدعواها أن المطعون ضده
استأجر منها هذه الشقة المفروشة بمقتضى عقد إيجار شفوي منذ شهر يولييه
سنة ٧٥ وقد نهت عليه بالإخلاء في ٧/١١/٧٧ لانتهاه مدة العقد في آخر
ديسمبر سنة ٧٧ ، وإذ لم يستجب لطلبها . فقد أقامت الدعوى ، وبعد أن
تنازلت الطاعة عن صفة الاستعجال . أحيلت الدعوى إلى محكمة الإسكندرية
الايتدائية حيث قبلت برقم ١٤٦٧ سنة ٧٨ ، بتاريخ ١/٦/٧٨ حكمت المحكمة
بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون ضده أنه يسكن في عين النزاع التي
استأجرها مفروشة من الطاعة ، لمدة خمس سنوات متصلة سابقة على ٩/٩/٧٧
وبعد سماع شاهدي المطعون ضده ، حكمت بتاريخ ٢٨/١٢/٧٨ برفض
الدعوى . استأنفت الطاعة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٧٠ سنة ٣٥ ق.
الإسكندرية . وبتاريخ ٢٨/١١/٧٩ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق
لتثبت الطاعة أن علاقتها بالمطعون ضده كمستأجر لشقة النزاع لم تبدأ إلا في
عام ٧٥ وأنه كان يستأجرها في المدة السابقة على ذلك من مستأجرها السابق ،
وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين ، قضت بتاريخ ٢٤/٦/٨٠ بتأييد
الحكم بالاستئناف . طعن الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة
مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في
غرفة مشورة حددت جلسة لظظه وفيها التزمت النيابة وأنها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسييب ومخالفة الثابت بالأوراق . وفي بيان ذلك نقول انفس بشرط كمي يستفيد مستأجر المسكن المفروش من حكم المادة ٤٦ من القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ ، أن يثبت استئجاره له مدة خمس سنوات متصلة سابقة على العمل بأحكام القانون المذكور في ١٩٧٧/٩/٩ إلا أن الحكم المطعون فيه أقام قضاء على مجرد ثبوت إقامة المطعون ضده بالعين محل النزاع طوال هذه الفترة استناداً إلى القول بأن شاهده (...) شهد بشغله لها منذ سنة ١٩٧١ ، مخالفاً بذلك ما أكدته هذا الشاهد في التحقيق الذي أجرته محكمة الاستئناف . من أن إقامة المطعون ضده بالعين المذكورة بدأت في سنة ١٩٧٢ وليس في سنة ١٩٧١ ، ولما كان هذا الشاهد لم يحدد تاريخاً معيناً في سنة ١٩٧٢ لبده شغل العين ، بينما يلزم أن يكون هذا التاريخ سابقاً على ١٩٧٧/٩/٩ لاستيفاء المدة اللازمة لأعمال حكم النص سائف الذكر . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذا انتهى في قضائه إلى توافر شروط تطبيق النص المذكور فإنه يكون مهيأ بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي سديد . ذلك أن النص في المادة ٤٦ من القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ بشأن تأجير الأماكن على أنه « يحق للمستأجر الذي يسكن في عين استأجرها مفروشة من مالكها لمدة خمس سنوات متصلة سابقة على تاريخ العمل بهذا القانون البقاء في العين ولو انتهت المدة المتفق عليها وذلك بالشروط المنصوص عليها في العقد ... فإذا كانت العين قد أجرت مفروشة من مستأجرها الأصلي فإنه يشترط لاستفادة المستأجر من الباطن من حكم الفقرة السابقة أن يكون قد أمضى في العين مدة عشر سنوات متصلة سابقة على تاريخ العمل بهذا القانون » . يدل على أن حق الشخص في الاستفادة من حكم النص المذكور مناطه أن تثبت قيام علاقة إيجارية بينه وبين مالك العين التي يقيم فيها ، لمدة خمس سنوات سابقة على العمل بأحكام القانون المذكور في ١٩٧٧/٩/٩ أو لمدة عشر سنوات سابقة على التاريخ المذكور إذا كانت العلاقة الإيجارية قائمة بينه وبين المستأجر الأصلي للعين ، مما مفاده أنه لا تكفي مجرد

إقامته في العين بسبب آخر خلاف الإيجار مهما استطلت فترة شغلها ، للإستفادة من حكم هذا النص . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض طلب الطاعنة إخلاء العين المؤجرة مفروشة للمطعون ضده لإنهاء مدة العقد على ما أورده في مبنواته من أن «وجدان المحكمة يطمئن إلى ما قال به شاهد المستأنف عليه (المطعون ضده) من أنه يشغل عين النزاع مفروشة من سنة ١٩٧١ حتى الآن بصفة دائمة ومستمرة حتى الآن أي لمدة تزيد عن خمس سنوات متصلة وسابقة على صدور القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ ، ولما كان المستأنف عليه مصرى الجنسية ومن ثم يستفيد من نص المادة ٤٦ من القانون سالف الذكر ... ، خاصة وأن الثابت من المستندات المقدمة من المستأنف ضده أمام محكمة أول درجة والمشار إليها في أسباب حكمها أنه أي المستأنف ضده يقيم بعين النزاع من تاريخ سابق على التاريخ الذي أورده المستأنفة» . وكان يبين من هذا الذي خلص إليه الحكم أنه عول في قضائه عند حساب المدة القانونية اللازمة لإمتداد عقد الإيجار المفروش ، على الفترة التي شغل فيها المطعون ضده عين النزاع ، دون أن يبين من أسبابه أنه اعتد بتاريخ بدء قيام العلاقة الإيجارية بينه وبين مالكة العقار (الطاعنة) التي تمسكت أمام محكمة الموضوع بأن هذه العلاقة لم تبدأ إلا في سنة ١٩٧٥ وأن شغله للعين قبل ذلك إنما كان بإعتباره مستأجراً لها من باطن المستأجر الأصلي السابق ، ولما كان الثابت أيضاً من مطالعة الصورة الرسمية لحضر التحقيق الذي أجرته محكمة الاستئناف أن الشاهد ... الذي إستند إليه الحكم في قضائه قد أكد في أقواله أن المطعون ضده لم يشغل العين إلا في سنة ١٩٧٢ دون بيان التاريخ على وجه التحديد وذلك على خلاف ما قرره الحكم من أن الشاهد المذكور حدد سنة ١٩٧١ تاريخاً لبدء شغل العين ، ومن ثم فإنه يكون قد خرج بأقوال هذا الشاهد إلى غير ما يؤدى إليه مدلولها الصريح ، وحجب نفسه بذلك عن بحث حقيقة بدء تاريخ إستئجار المطعون ضده لشقة النزاع للتحقق من إستيفاء المدة القانونية اللازمة لإستفادته من حكم المادة ٤٦ من القانون سالف الذكر ، الأمر الذي يعيبه ويوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن :

جلسة ٢٥ من يونيو سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / محمد محمود راسم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / الحسيني الكتاني ، محمد فؤاد شرباش ، محمد عبد البر حسين سالم ومحمد
محمد طيطس .

(١٨٤)

الطعن رقم ٢٥٦١ سنة ٥٦ القسائية :

إيجار « إيجار الأمان » « احتجاز أكثر من مسكن » .

خطر احتجاز الشخص الواحد أكثر من مسكن في المدينة الواحدة م ٨/١ في ٤٩ سنة ١٩٧٧ .
عدم سريانه على الأماكن التي يؤجرها مالكا لحسابه مفروشة أو خالية عملا بالرخصة المخولة له
بالمادة ٣٩ في ٤٩ سنة ١٩٧٧ . مثال بشأن تملك شقة تؤجر خالية للغير .

النص في الفقرة الأولى من المادة الثامنة من القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ :
المقابلة لنص الفقرة الأولى من المادة الخامسة من القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩
على أنه « لا يجوز للشخص أن يحتجز في البلد الواحد أكثر من مسكن دون -
مقتضى ، وفي المادة ٣٩ منه على أنه « لا يجوز للمالك في غير المصايف والمشاقي
المحددة وفقاً لأحكام هذا القانون أن يؤجر سوى وحدة واحدة مفروشة
في العقار الذي يملكه ، وفي تطبيق هذه المادة يعتبر الشخص وزوجه وأولاده
القصر مالكا واحداً ، وإستثناء من ذلك يجوز للمالك أن يؤجر وحدة أخرى
مفروشة في أى من الأحوال أو الأغراض الآتية :... بدل - وعلى ما جرى
به قضاء هذه المحكمة - أن الخطر من إحتجاز الشخص الواحد بذاته لأكثر من
مسكن في المدينة الواحدة ، لا يبرى على الأماكن التي يؤجرها مالكا لحسابه
مفروشة أو خالية للغير عملا بالرخصة المخولة له قانوناً بالمادة ٣٩ المشار إليها ،
لاكان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن الطاعن قد تملك أمام محكمة الموضوع
بأن الشقة الأخرى المملوكة له متناصفة مع أبنه ، إنما يؤجرها منذ سنة ١٩٧٢
خالية إلى المظنون ضده الثاني ، وقدم لها صورة عقد إيجارها ، إلا أن الحكم
المظنون فيه أقام قضاءه على سند من أن هذا التأجير للغير لا يعد من قبيل

المقتضى ، بل هو من قبيل المضاربة الممنوعة ، ورتب على ذلك قضاءه بإخلاء العين المؤجرة له بإعتباره محتجزاً إياها مع الشقة الأخرى المؤجرة منه للغير ومن ثم فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوصاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تحصل فى أن المطعون ضده الأول أقام على الطاعن الدعوى رقم ٦٦٧٦ سنة ١٩٨١ مدنى كلى الإسكندرية بطلب الحكم بإخلاء الشقة الميئنة بالصحيفة وعقد الإيجار وتسليمها له خالية ، وقال بياناً لما أنه أجر الشقة محل النزاع إلى الطاعن بمقتضى العقد المؤرخ ١٩٦١/١/١ إلا أنه أغلقها منذ أكثر من عامين وانتقل للإقامة بشقة أخرى مملوكة له بذات المدينة مما يحق له طبقاً لنص المادة الثامنة من القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ طلب إخلائه منها لإحتجازه أكثر من مسكن فى البلد الواحد دون مقتضى وإذ تدخل المطعون ضده الثانى فى الدعوى طالباً رفضها إستناداً إلى أنه يستأجر الشقة المملوكة للطاعن بعقد مؤرخ ١٩٧٢/٢/١ ثابت التاريخ فى ١٩٧٧/٢/١٩ ، فقد قضت المحكمة بتاريخ ١٩٨٣/٥/٣١ بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون ضده الأول إحتجاز الطاعن لأكثر من مسكن بذات المدينة دون مقتضى ، وبعد أن سمعت المحكمة شاهد المطعون ضده الأول ، حكمت بتاريخ ١٩٨٥/٥/٢٨ برفض الدعوى ، استأنف المطعون ضده هذا الحكم بالإستئناف رقم ٤٩٣٠ سنة ٤٩ ق الإسكندرية ، وبتاريخ ١٩٨٦/٥/٢٠ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وإخلاء الشقة محل النزاع وتسليمها للمطعون ضده الأول خالية : طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم ، وبالجلسة المحددة التزمت النيابة وأباحت :

وحيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التبرير وفي بيان ذلك يقول انه يجوز للمالك وفقاً لنص المادة ٣٩ من القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ أن يحتجز مسكنين مملوكين له في البلد الواحد وذلك في الحدود التي يجوز له فيها تأجيرهما مفروشتين ومن باب أولى يجوز له التأجير خالياً ، وعلى ذلك فإن تأجير الطاعن للشقة الأخرى التي يمتلكها مناصفة مع ابنه ، إلى الغير خاليه لا يعد من قبيل الاحتجاز لأكثر من مسكن ورغم تقديم صورة عقد الإيجار إلى محكمة الموضوع ، إلا أنها قضت بإخلاء العين المؤجرة له على سند من أن تأجيره لتلك الشقة يعد من قبيل المضاربة الممنوعة ويعتبر احتجازاً لأكثر من مسكن في البلد الواحد دون مقتضى دون أن يبين من أسباب الحكم إنتفاء هذا المقتضى ، الأمر الذي يعيبه ويوجب نقضه :

وحيث ان هذا النعي سديد ، ذلك أن النص في الفقرة الأولى من المادة الثامنة من القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ - المقابلة لنص الفقرة الأولى من المادة الخامسة من القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩ - على أنه « لا يجوز للشخص أن يحتجز في البلد الواحد أكثر من مسكن دون مقتضى » وفي المادة ٣٩ منه على أنه « لا يجوز للمالك في غير المصايف والمشاقي المحددة وفقاً لأحكام هذا القانون أن يؤجر سوى وحدة واحدة مفروشة في العقار الذي يملكه ، وفي تطبيق هذه المادة يعتبر الشخص وزوجته وأولاده القصر مالكاً واحداً ، واستثناء من ذلك يجوز للمالك أن يؤجر وحدة أخرى مفروشة في أى من الأحرار أو الأغراض الآتية ... » يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الحظر من إحتجاز الشخص الواحد بذاته لأكثر من مسكن في المدينة الواحدة لا يسرى على الأماكن التي يؤجرها مالكها لحسابه مفروشة أو خالية للغير عملاً بالترخيص الممنوعة له قانوناً بالمادة ٣٩ المشار إليها ، لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضوع بأن الشقة الأخرى المملوكة له مناصفة مع ابنه ، إنما يؤجرها منذ سنة ٧٢ خالية إلى المطعون ضده الثاني ، وقدم لها صورة عقد إيجارها ، إلا أن الحكم المطعون فيه أقام قضاؤه على سند من أن هذا التأجير للغير لا يعد من قبيل المقتضى ، بل هو من قبيل المضاربة الممنوعة ، ورتب على ذلك قضاؤه بإخلاء العين

المؤجرة له بإعتباره محتجزاً إياها مع الشقة الأخرى المؤجرة منه للفسير ومن ثم فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، وإذ حجبه ذلك عن بحث حقيقة إستئجار المظعون ضده الثاني لهذا المسكن وإفتراده دون الطاعن بالسيطرة المادية والقانونية عليه ، فإنه يكون قد شابه أيضاً التصور في التسيب بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ٢٥ من يونيو سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / يوسف أبو زيد نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين / أحمد نصر الجندي ، د . محمد بهاء الدين باشتات ، محمد خيرى الجندي وأحمد
أبو الحجاج .

(١٨٥)

الطعن رقم ١٥٧٧ لسنة ٥٥ التقصائية :

(١) نقض « أثر نقض الحكم » .

نقض الحكم . اثره . وجوب التزام محكمة الاحالة بالمسألة القانونية التى فصلت وبها
محكمة النقض . م ٢٦٩ مرافعات .

(٢) عقد « تكليف العقد » . دعوى « سبب الدعوى » . استئناف .

انتهاء محكمة الاستئناف الى التكليف الصحيح للمعد . تطبيق الحكم القانونى المنطبق عليه .
عدم اعتباره فصلا منها فى طلب جديد .

١ - المادة ٢/٢٦٩ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه
المحكمة - تختم على المحكمة التى تحال إليها الدعوى بعد نقض الحكم فيها أن
تتبع فى قضائها حكم محكمة النقض فى المسألة القانونية التى فصلت فيها هذه
المحكمة :

٢ - المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أنه إذا إنتهت محكمة الاستئناف إلى
التكليف الصحيح للعقد وانزلت عليه الحكم القانونى المنطبق عليه فإن ذلك
لا يعتبر منها فصلا فى طلب جديد بما لا يقبل ابدلاؤه لأول مرة أمامها وفقاً
لما تنقضى به المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار
المقرر والمرافعة وبعد المناقشة :

حسب أن الطعن إسعوفى أو فضاءه الشككية :

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١١٨٧ سنة ١٩٧٦ مدني كلى قسنا على المرحوم ... مورث المطعون ضدهم الأربعة الأول - والمطعون ضدهما الخامس والسادسة طلب فيها الحكم أصلياً بصحة ونفاذ العقد المؤرخ ١٩٧٥/٦/٢٢ المتضمن بيع المورث المذكور والمطعون ضده الخامس بصفته وكيلًا عن زوجته المطعون ضدها السادسة أرضاً زراعية مساحتها ١٥ س ٤ ط ٨ ف المينة بالصحيفة لقاء ثمن قدره ٤٠٠ ج للفدان الواحد والتسليم وإحتياطياً بالزامها بأن يدفع له مبلغ ١٠٠٠ ج وقال بياناً لدعواه أن مورث المطعون ضدهم الأربعة الأول والمطعون ضده الخامس بصفته باعاً له هذه الأرض بموجب العقد سالف البيان الذي تضمن إتفاق الطرفين على تحرير عقد البيع النهائي في مدة أقصاها خمسة عشر يوماً وتعهد المطعون ضده الخامس بالحصول على توكيل من زوجته أو الحصول على توقيعها على العقد في خلال ثلاثة أيام وإذ امتنعا عن تحرير العقد النهائي رغم إنذارهما فقد أقام هذه الدعوى ليحكم له بطلانها . بتاريخ ١٩٧٧/١١/٢٦ قضت المحكمة برفض الدعوى ، استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة إستئناف أسبوط - مأمورية قنا - بالإستئناف رقم ١٨٤ سنة ٥٢ ق طالباً الغاء والحكم بطلانها . بتاريخ ١٩٨٠/١٢/١٨ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبصحة ونفاذ عقد البيع بالنسبة لمساحة ٢ س ١١ ط ٥ ف وبالزام المطعون ضده الخامس بأن يدفع للطاعن مبلغ ١٠٠٠ ج . طعن المطعون ضدهم الخمسة الأول في هذا الحكم بطريق النقض بالطن رقم ٣٦٣ سنة ٥١ ق . بتاريخ ١٩٨٤/٦/١٢ قضت محكمة النقض بتقضي الحكم وإحالة القضية إلى محكمة إستئناف قنا . بتاريخ ١٩٨٥/٤/٤ قضت محكمة الاستئناف بالتأييد - طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . أودعت النيابة مذكرة أبندت فيها الرأي برفض الطعن برفض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة وأنها :

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب ينمى الطاعن بالأول والثالث منها على الحكم المطعون فيه البطلان ومخالفة الثابت بالأوراق وفي بيان ذلك يقول ان العقد سند الدعوى هو عقد بيع بات تم بإيجاب من البائع وقبول من المشتري في مجلس العقد غير أن محكمة الاستئناف فسرت أنه وعد بالبيع ملزم لجانب واحد رغم أنها لم تطلع على هذا العقد لعدم ضمه إلى ملف الاستئناف بعد نقض الحكم والإحالة وهو ما يعيب حكمها بالبطلان ومخالفة الثابت بالأوراق :

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كانت المادة ٢/٢٦٩ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تحتم على المحكمة التي تمحال إليها الدعوى بعد نقض الحكم فيها أن تتبع في قضائها حكم محكمة النقض في المسألة القانونية التي فصلت فيها هذه المحكمة وكان الثابت أن محكمة النقض قد نقضت الحكم الاستئنافي الأول وإنهت في قضائها إلى تكيف العقد سند الدعوى بأنه وعد بالبيع من جانب واحد وجانب الواعدين - المطعون ضدهم - وإذا التزمت محكمة الاستئناف التي أحيلت إليها القضية بهذا التكيف إعمالاً لحكم المادة ٢/٢٦٩ من قانون المرافعات فلا عليها بعد ذلك أن هي لم تطلع على العقد المذكور ويكون النعى على حكمها المطعون فيه بالسبب الأول - أي أكان وجه الرأي فيه - غير متيج وبالسبب الثالث على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينمى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيانه يقول ان محكمة النقض قضت بنقض الحكم الاستئنافي الأول وكيف العقد سند الدعوى بأنه وعد بالبيع ملزم للجانبين وأن إيجابا وقبولاً قد تما بالوعد وكان يتعين على محكمة الاستئناف المحال إليها أن تلتزم بحكم محكمة النقض في هذا الخصوص غير أن الحكم المطعون فيه قد خالفه وكيف العقد بأنه وعد بالبيع ملزم لجانب واحد هو جانب البائع وهو ما يعيبه بمخالفة القانون :

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ذلك أن الثابت من حكم محكمة النقض في الطعن رقم ۳۶۳ سنة ۵۱ ق وعلى ما سلفت بيانه في الرد على السبب الأول أن الحكم المذكور كيف العقد سند الدعوى بأنه وعد بالبيع من جانب واحد هو جانب الواعدين وقرن هذا الإيجاب بقبول من جانب الموعود له وأن الحكم المطعون فيه ألزم في قضائه بتكليف العقد المذكور حكم النقض سالت الذكر فإن النعى عليه بهذا السبب يكون غير مقبول :

وحيث إن الطاعن ينمى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيانه يقول ان قضاء الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم الابتدائي الذي قضى برفض دعوى الطاعن بصحة ونفاذ عقد البيع على سند من أنه وعد بالبيع قد إنطوى على قضاء في طلب جديد طرح لأول مرة أمام محكمة الاستئناف بمنع قبوله وقد حالت قوة الأمر المقضى التي حازها هذا القضاء بين الطاعن وإقامة دعوى جديدة بصحة ونفاذ الوعد بالبيع وهو ما يعيبه بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة إنه إذا انتهت محكمة الاستئناف إلى التكليف الصحيح للعقد وأنزلت عليه الحكم القانوني المنطبق عليه فإن ذلك لا يعتبر منها فصلاً في طلب جديد مما لا يقبل إيدأؤه لأول مرة أمامها وفقاً لما تقضى به المادة ۲۳۵ من قانون المرافعات وكان الحكم المطعون فيه قد اتبع حكم محكمة النقض بشأن تكليف العقد سند الدعوى بأنه وعد بالبيع ورفض القضاء بصحته ونفاذه على سند من سقوط الوعد لعدم إظهار الطاعن رغبته في إبرام العقد خلال الأجل المتفق عليه فإنه يكون قد ألزم صحيح القانون ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس :

وحيث إن الطاعن ينمى بالسبب الخامس على الحكم المطعون فيه التقصير وفي بيانه يقول ان الحكم المطعون فيه قضى ضمناً برفض التعويض دون أن يورد أسباباً بشأنه وهو ما يعيبه بالتقصير ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كان ما أثبتته المحكم المظعون فيه وبما لم يكن محل نعى - من أن الطاعن لم يظهر رغبته في إبرام العقد إلا بعد انقضاء الأجل المحدد لذلك فسقوط الوعد بالبيع من تلقاء نفسه يؤدي إلى ما رتبته عليه من نفي إخلال الواعدين - المظعون ضدهم - بالتزامهم ويكون لحمل قضائه برفض طلب التعويض فإن النعى عليه بهذا السبب يكون على غير أساس :

ولما تقدم يتعين رفض الطعن : .

جلسة ٢٥ من يونيو سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / يوسف أبو زيد نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السيادة
المستشارين / أحمد نصر الجندي ، د . محمد بهاء الدين باشا ، محمد خيرى الجندي وأحمد
أبو المجاز .

(١٨٦)

الطعن رقم ١٨٤٤ لسنة ٥٣ القضائية :

(١) بيع « دعوى صحة التعاقد » • دعوى •

تحديد الارض المحكوم باثبات صحة التعاقد عنها • العبرة فيه بما ورد في العقد لا بما
ورد في الصحيفة •

(٢) بيع « دعوى صحة التعاقد » • تسجيل •

ثبوت الأفضلية لرافع دعوى صحة التعاقد • م ١٧ ل ١١٤ لسنة ١٩٤٦ • مناطها • أن يكون
المبيع المحدد في صحتها هو ذاته المبيع محل البيع • علة ذلك •

(٣) بيع « دعوى صحة التعاقد » • تسجيل •

مغايرة حدود المبيع في صحيفة دعوى صحة التعاقد لتلك الواردة بعقد البيع • لا يحول دون
قيام الاثر المترتب على تسجيل الصحيفة طالما ان المغايرة ليس من شأنها التجهيل بحقيقة تطابق
المبيع في كل منهما •

١ - المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن العبرة في تحديد الأرض المحكوم
بإثبات صحة التعاقد عنها بما دون في ذلك العقد الذى بيعت بموجبه لا بما
يكون قد ورد في صحيفة دعوى صحة التعاقد .

٢ - الأفضلية لا تثبت لرافع دعوى صحة التعاقد - وفق نص المادة ١٧
من قانون الشهر العقارى رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ - إلا إذا كان مستحقاً لما يدعيه
وهو لا يكرن كذلك إلا إذا كان المبيع المحدد في صحيفة الدعوى هو ذاته
المبيع الذى كان محلاً للبيع ، لأن أساس الشهر هو إتحاد العقار في كل من
التصرف وإنشاء التصرف .

الحكمة

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -
تتحصل في أن الطاعنين أقاموا الدعوى رقم ١٩٨٠/٤٦٠٤ ملنى كلى سواهج
على المظعون ضدهم طالبين الحكم بشطب التسجيلات الموقعة على الأرض
المبينة بالصحيفة والموضحة أيضاً بصحيفة الدعوى رقم ١٩٨٠/٢٠٥٤ ملنى
كلى سواهج واعتبارها كأن لم تكن وقالوا بياناً لها أن مورثهم المرحوم ...
لاشترى وأخر أرضاً زراعية مساحتها ٢ ف شيوخاً في ١٢ ص ، ١٠ ط ، ٤ ف
بزام طنطا بموجب عقد مؤرخ ١٩٧٧/٩/١٩ قضى بصحته ونفاذه -
ضد البائعين - في الدعوى رقم ٧٧/١٨٧٤ ملنى كلى سواهج التى سجلت
صحفتها في ١٩٧٨/٥/٤ ، وعند التأشير بمنطوق الحكم على هامش تسجيل
الصحيفة تبين لهم أن المظعون ضده حصل على حكم في الدعوى رقم ٢٠٥٤
لسبة ١٩٧٨ ملنى كلى سواهج ضد نفس البائعين بصحة ونفاذ عقد بيع مساحة
٢٢ ط ، ١ ف من الأرض المباعة لهم شيوخاً في المساحة سالفة الذكر ، وبمجل
صحفتها في ١٩٧٨/٤/٢٦ ، وأشر له الشهير العقارى في ١٩٨٠/٧/٢٠ بمنطوق
الحكم على هامش تسجيل الصحيفة ، وامتنع عن التأشير بمنطوق الحكم
الصادر لهم على هامش تسجيل صحيفة دعاوهم بحجة أسبقية تسجيل صحيفة
المظعون ضده رغم اختلاف حدود العقار الوارد بها عن حدود العقار الوارد
بعقد شرائه ، فأقاموا الدعوى ليحكم بطلانهم - نذبت المحكمة خيراً وبعد أن

أودع تقريره قضت بتاريخ ١٩٨٢/١١/٢٧ برفض الدعوى. استأنف الطاعنون هذا الحكم لدى محكمة استئناف أسبوط «مأمورية سوهاج» بالإستئناف رقم ٥٨/٩ قى طالبين الغاء والحكم بطلانهم. بتاريخ ١٩٨٣/٥/٧ قضت المحكمة بالتأييد. طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض. أودعت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن : عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها :

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينمى به الطاعنون على الحكم المطعون فيه التقصير والخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيانه يقولون أنهم تمسكوا أمام محكمة الموضوع بدفاع قوامه أن الحكم الصادر للمطعون ضده فى الدعوى رقم ١٩٧٨/٢٠٥٤ مدنى كلى بسوهاج قضى بصحة العقد عن أرض مساحتها ٢٢ ط ، ١ ف بمحوض الجناين نمرة ٢٧ شيوعاً فى ١٢ س ، ١٠ ط ، ٤ كما هو موضح بالعقد ولم يشر فى منطوقه إلى التحديد الوارد فى صحيفة الدعوى ، ومن ثم لا يكون لتسجيل تلك الصحيفة أسبقية على تسجيل صحيفة دعوى الطاعنين رقم ١٨٧٤ / ١٩٧٧ مدنى كلى سوهاج إلا أن الحكم المطعون فيه إعتد بأسبقية تسجيل تلك الصحيفة رغم اختلاف حدود الأرض الواردة بها عن حدود الأرض محل عقد البيع ، وقضى برفض الدعوى ، وهو ما يعيبه بالتقصير والخطأ فى تطبيق القانون ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أنه لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن العبرة فى تحديد الأرض المحكوم بإثبات صحة التعاقد عنها بما دون فى العقد الذى بيعت بموجبه ، لا بما يكون قد ورد فى صحيفة دعوى صحة التعاقد وأن الأفضلية لا تثبت لرافع دعوى صحة التعاقد - وفق نص المادة ١٧ من قانون الشهر العقارى رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ إلا إذا كان مستحقاً لما يدعيه ، وهو لا يكون كذلك إلا إذا كان المبيع المحدد فى صحيفة الدعوى هو ذاته المبيع الذى كان محلاً للبيع لأن أساس الشهر هو إتحاد العقار فى كل من التصرف وإشهار التصرف ، إلا أنه متى كانت المغايرة فى بيان الحدود الواردة فى صحيفة الدعوى المسجلة لا تجعل بحقيقة إنطباق المبيع المبين بها على

المبيع الوارد بعقد البيع ؛ فإن أثر تسجيل الصحيفة يظل باقياً مستجاً لأثاره قبل الكافة ، وكان حكم محكمة أول درجة قد أقام قضاءه وفي حدود سلطته الموضوعية - برفض الدعوى على ما ثبت لديه من تقرير الخبير أن التصرفين الصاهرين للطاعنين وللمطعون ضده من الناحية الفنية عن عين واحدة من الأرض ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أيد هذا القضاء يكون قد أصاب صحيح القانون ولا يعميه ما استعرد إليه من تزيد غير لازم لحمل قضاائه ويكون النعى عليه على غير أساس :

ولما يتقدم بتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٥ من يونيو سنة ١٩٨٧

رئاسة السيد المستشار / يوسف أبو زيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / أحمد نصر الدين ، محمد بهاء الدين ، محمد خيرى الجندى
وأحمد أبو العجاج .

(١٨٧)

الطعن رقم ٢٢٥٦ لسنة ٥٢ القضائية :

(١) تزوير . محكمة الموضوع .

للمحكمة ان تلقى من تلقاء نفسها برد وبطلان أية ورقة وان لم يدع امامها بالتزوير .
حسبها بيان الظروف والقرائن التى تبينتها منها ذلك . م ١/٥٨ المادة .

(٢) بطلان . بيع . اثبات . تزوير .

رد وبطلان عقد البيع لا يعنى بطلان الاتفاق ذاته وانما بطلان الورقة المعلقة له . جواز
اثبات حصول الاتفاق بأى دليل آخر مقبول قانوناً .

١ - يجوز للمحكمة وفقاً لنص المادة ١/٥٨ من قانون الإثبات - وعلى
سماجى به قضاء هذه المحكمة - أن تحكم من تلقاء نفسها برد أية ورقة -
وبطلانها - وإن لم يدع أمامها بالتزوير بالإجراءات المرسومة فى القانون
إذا ظهر لها بجلاء من حالتها أو من ظروف الدعوى أنها مزورة ، وحسبها
أن تبين فى حكمها الظروف والقرائن التى تبينت منها ذلك .

٢ - الحكم برد وبطلان عقد البيع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة -
إنما يعنى بطلان الورقة المثبتة له ، وان كان لا يعنى بطلان الاتفاق ذاته
ولا يحول من ثم دون إثبات حصوله بأى دليل آخر مقبول قانوناً .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار
المقرر والمرافعة وبعد المداولة :
حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٩٧٩/١٧١٢ مدني كلّي بني سويف على المطعون ضده طالباً بالحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائي المؤرخ ١٩٧٢/١١/١ الصادر له من المرحوم ... مورث المطعون ضده ، ببيع ٢٣ سهم بالعقد لقاء ثمن مقداره ٦٥٠ ج والتسليم . ادعى المطعون ضده تزوير العقد وبعد أن أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق وسمعت الشهود قضت بتاريخ ١٩٨١/٥/٢٥ برد وبطلان عقد البيع ، وبتاريخ ١٩٨١/١١/٩ أقرضت برفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة إستئناف بني سويف بالإستئناف رقم ١٩/١٣٢ ق طالباً الغاء ورفض الإدعاء بالتزوير والحكم له بطلبائه . بتاريخ ١٩٨٢/٢/٢١ قضت بتأييد الحكم فيما قضى به من رد وبطلان عقد البيع وبتاريخ ١٩٨٢/٤/٢٥ قضت بتأييد الحكم الصادر برفض الدعوى طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، أودعت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفضه . عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً :

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينفي الطاعن بأولها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول أن إدعاء المطعون ضده بالتزوير على عقد البيع قد انصب على أن توقيع موثرته مزور عليه ، وأنه يوجد بالعقد كشط وتصحيح في بعض بياناته دون أن يبين ماهية الحقيقة التي تغيرت بهما أو يثبت حصولها بعد توقيع موثرته على العقد ، وإذا لم يثبت المطعون ضده تزوير التوقيع المنسوب لموثرته ، والنقض الحكم المطعون فيه عن ذلك وأيد الحكم الابتدائي فيما قضى به من رد وبطلان عقد البيع على سند من وجود كشط وتصحيح في بعض بياناته يكون معيباً بالخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النفي مردود ذلك أنه يجوز للمحكمة وفقاً لنص المادة ١/٥٨ من قانون الإثبات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تحكم من تلقاء نفسها برد أية ورقة وبطلانها - وإن لم يدع أمامها بالتزوير بالإجراءات المرسومة في القانون - إذا ظهر لها بجلاء من حالتها أو من ظروف الدعوى

أنها مزورة ، وحسبها أن تبين في حكمها الظروف والقرائن التي تبينت منها ذلك ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه - الذي أيد حكم محكمة أول درجة - قد استعمل الرخصة المذمومة له في المادة المذكورة ولأنه إلى القضاء برد وبطلان عقد البيع سند الدعوى لما ظهر له من وجود كسطل وتصحيح في اسم الطاعن (المشتري) وفي قدر المساحة المباعة وما قرره شاهدي المطعون ضده من أن المورث لم يبيع المساحة موضوع العقد ، وهو ما يكفي لحمل قضائه برده وبطلانه - ويكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس ؟

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت بالأوراق والإخلال بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك يقول أنه - إزاء عدم إثبات المطعون ضده تزوير توقيع مورثه على عقد البيع سند الدعوى - طلب أمام محكمة الاستئناف تمكينه من إثبات باقي بيانات العقد - بعد الحكم برده وبطلانه إلا أن الحكم المطعون فيه ذهب إلى أن الطاعن طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات أن مورث الطاعن قد وقع على عقد البيع ، ورتب على ذلك رفضه تحقيق دفاعه وهو ما يحسم مخالفة الثابت بالأوراق والإخلال بحق الدفاع ويستوجب نقضه ؟

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن الحكم برد وبطلان عقد البيع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إنما يعني بطلان الورقة المثبتة له ، وإن كان لا يعني بطلان الاتفاق ذاته ، ولا يحول من ثم دون إثبات حصوله بأى دليل آخر مقبول قانوناً لما كان ذلك وكان الثابت بمحضر جلسة ١٩٨٢/٣/٢٥ أمام محكمة الاستئناف - أن الطاعن طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات باقي بيانات المهر الذي كان قد قضى برده وبطلانه ، وهو منه لا يعد طلباً بإثبات التصرف موضوع هذا المهر فمن ثم يكون منه دفاع ظاهر القصاد لا على الحكم المطعون فيه إن التفت عن إجابة طلب تحقيقه ويكون النعي بهذا السبب على غير أساس ؟

ولما تقدم بتعين رفض الطعن :

جلسة ٢٨ من يونية سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار/ أحمد ضياء عبد الرازق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ عبد المنعم أحمد بركة نائب رئيس المحكمة ، طلعت أمين صادق ، محمد عبد القادر
سمير وعبد المال السلمان .

(١٨٨)

الطعن رقم ١١٨٠ لسنة ٥٢ التفاضلية :

عمل « اجر العامل » . تقادم « تقادم مستقل » .

سقوط جزء من اجر العامل بالتقادم بعض سنوات من تاريخ استعقاله حتى تاريخ
الامه الدعوى . مطالبة العامل بالجزء الباقي الذي لم يستطع . استمرارها مطروحة على المحكمة
دون حاجة لقصر العامل طلباته على هذا الجزء . م ٣٧٥ مدني .

١- مفاد نص المادة ٣٧٥ من القانون المدني أنه إن كان أجر العامل من
الحقوق الدورية المتجددة التي تتقادم بخمس سنوات ، طالما أن رب العمل قد
تمسك بهذا التقادم أمام محكمة الموضوع ، إلا أنه بالنسبة لأجره الذي لم تنقضي
— من تاريخ إستحقاقه وحتى تاريخ رفع الدعوى (تاريخ المطالبة) — هذه
المدة فلا يستقط بالتقادم ويظل طلبه بالنسبة له مطروحاً على المحكمة إلى أن تفصل
فيه دون حاجة إلى أن يعدل العامل طلباته وقصرها على هذا الأجر ، وإذا التزم
الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بسقوط حق المطعون ضده في المطالبة
بفروق الأجر فيما زاد على خمس سنوات سابقة على رفع الدعوى في ٧٩/١٠/٤
بالتقادم ويلتزم الطاعنة أن تؤدي له فروق الأجر التي لم تتقادم بهذه المدة ،
فإنه يكون قد التزم صحيح القانون .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار
المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ١٢٤٦ لسنة ١٩٧٩ عمال كلى إسكندرية على الشركة الطاعنة بطلب الحكم بإلزامها أن تؤدي له مبلغ ١٠١٥,٢٤٢ ج قيمة فروق الأجر المستحقة له وقال يساناً لدعواه أنه سبق أن أقام الدعوى رقم ٨٦٦ لسنة ١٩٧٧ عمال كلى إسكندرية على الطاعنة وقد قضى فيها بأحقته للفتة المالية إعتباراً من ١١/٧/١٩٧٣ وإذ تأيد هذا الحكم بالحكم الصادر في الاستئناف رقم ٦٤٩ لسنة ٣١ ق عمال إسكندرية وامتنعت الطاعنة عن دفع فروق الأجر المستحقة له عن المدة من ١/٨/١٩٧٣ حتى ٣١/٧/١٩٧٩ نتيجة هذه الترقية فقد أقام دعواه بطلباته سالقة البيان . ندبت المحكمة خبيراً في الدعوى . وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت في ١٥/١/١٩٨١ برفض الدفع المبدى من الطاعنة بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها وبسقوط حق المطعون ضده في المطالبة بفروق الأجر فيما زاد على خمس سنوات سابقة على رفع الدعوى في ٤/١٠/١٩٧٩ وإلزام الطاعنة أن تؤدي له مبلغ ١٠٠٩,٤٦٤ ج قيمة فروق الأجر المستحقة له إعتباراً من ٤/١٠/١٩٧٤ وحتى ٣٠/٧/١٩٧٩ . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٩٩ لسنة ٣٧ ق عمال إسكندرية . بتاريخ ٨/٢/١٩٨٢ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن يقوم على سبب واحد تنعى به الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك تقول أن الحكم أقام قضاءه على أن حق المطعون ضده في المطالبة بفروق الأجر المستحقة له نتيجة الترقية فيما زاد على خمس سنوات سابقة على رفع الدعوى قد سقط بالتقادم عملاً بنص المادة ٣٧٥ من القانون المدني وأما فروق الأجر التي لم تمضى على

إستحقاقها هذه المدة فلم يسقط حقه في المطالبة بها وما كان يجوز للمحكمة أن تنقض له بأية فروق أجر سواء كانت هذه الفروق قد انقضت على إستحقاقها خمس سنوات سابقة على رفع الدعوى أو لم ينقض على إستحقاقها هذه المدة مادامت الطاعة قد تمسكت بهذا الدفع ولم يعدل المطعون ضده طلباته ويقصرها على فروق الأجر التي لم ينقض على إستحقاقها خمس سنوات سابقة على رفع الدعوى ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أنه لما كانت المادة ٣٧٥ من القانون المدني تنص على أن «يتقدم بخمس سنوات كل حق دوري متجدد ولو أقر به المدين ، كأجرة المباني والأراضي الزراعية ومقابل الحكم ، وكالفوائد والإيرادات المترتبة والمهايا والأجور والمعاشات» . ومفاد ذلك أنه وإن كان أجر العامل من الحقوق الدورية المتجددة التي تتقدم بخمس سنوات طالما أن رب العمل قد تمسك بهذا التقدم أمام محكمة الموضوع ، إلا أنه بالنسبة لأجره الذي لم تنقض - من تاريخ إستحقاقه وحتى تاريخ رفع الدعوى - (تاريخ المطالبة) هذه المدة فلا يسقط بالتقدم ويظل طلبه بالنسبة له مطروحاً على المحكمة إلى أن تفصل فيه دون حاجه إلى أن يعدل العامل طلباته ويقصرها على هذا الأجر وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بسقوط حق المطعون ضده في المطالبة بفروق الأجر فيما زاد على خمس سنوات سابقة على رفع الدعوى في ١٩٧٩/١٠/٤ بالتقدم ويلزام الطاعة أن تؤدي له فروق الأجر التي لم تتقدم بهذه المدة ، فإنه يكون قد التزم صحيح القانون ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

جلسة ٢٩ من يونيو سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / محمد إبراهيم خليل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ محمد طومر نائب رئيس المحكمة ، زكى المصرى ، مدير توفيق ومحمد السكرى .

(١٨٩)

الطن رقم ١١٩ لسنة ٥٤ القضاية :

ضرائب « غريبة الاستهلاك » • جدول

الضريبة على الاستهلاك • ليست من الضرائب أو الرسوم الجمركية الملقة بها .
الاعلاء الوارد بالمادة السادسة من القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ فى شأن المنشآت الفندقية
والسياحية لا يمتد الى رسم الاستهلاك • علة ذلك •

الضريبة على الاستهلاك ليست من الضرائب أو الرسوم الجمركية أو تلك
الملحقة بها ، ذلك أن مؤدى ما نصت عليه المواد ١ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٩٠ ، ٩٤ ،
من قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ والمادتان الأولى
والثانية من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٧ بفرض رسوم استهلاك على بعض
السلع والتي تخضع لأحكامها فحسب واقعة النزاع ، أن الضرائب والرسوم
الجمركية تفرض على البضائع التى تدخل أراضي الجمهورية أو تسحب من
المناطق الحرة للإستهلاك المحلى كما لو كانت مستوردة من الخارج وطبقاً
لحالتها بعد التصنيع ولو اشتملت على مواد أولية محلية وكذلك على بعض
البضائع التى تخرج من البلاد فى الحالات التى يرد فى شأنها نص خاص ومن
بين أغراض فرضها تحقيق نوع من الحماية للصناعات الوطنية وكقدم لها
فى مواجهة منافسه الصناعات الأجنبية التى قد تتميز عليها من حيث الجودة
أو السعر أما رسوم الاستهلاك فهى تفرض على بعض السلع المنتجة أو المصنعة
داخل البلاد وخارج المناطق الحرة بمجرد بيعها فعلاً إلى المستهلك أو حكماً
بسحبها من أماكن تصنيعها أو تخزينها وكذلك على بعض السلع المستوردة فعلاً
أو حكماً ويدخل فى صناعتها مواد محلية بقصد ترشيد الاستهلاك وتحقيق مساهمة
فعالة من القادرين فى موازنة ميزانية الدولة وتنفيذ المشروعات التى يعوق

نقص موارد الدولة المالية إمكانياتها في تنفيذها على النحو المطلوب لدفع عجلة التنمية وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تتطلبها الاحتياجات القومية مع مراعاة مبدأ العدالة الضريبية وهى بذلك تختلف عن الضرائب والرسوم الجمركية ولا تندرج تحت مدلولها وقد خلا قانون فرضها من الإشارة إلى قانون الجمارك ، كما نصت المادتان ١٠٢ ، ١٠٣ من القانون الأخير على كيفية رد الضرائب الجمركية وضرائب الاستهلاك والإنتاج السابق تحصيلها وتعين المصنوعات التى ترد عنها وهو ما يؤكد تحقق المغايرة بين الضريبتين وأن الضريبة على الاستهلاك ليست من الضرائب والرسوم الجمركية ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خلص صحيحاً إلى أن الإعفاء الوارد فى المادة السادسة من القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٢ لا يمتد إلى رسم الاستهلاك المقرر على التلاجة التى استوردها الطاعن لحساب منشأته السياحية فإن النعى عليه بالخطأ فى تطبيق القانون يكون غير سديد .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث أن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٢٤ سنة ١٩٨١ تنفيذ مصر الجديدة على المطعون ضدهما بطلب الحكم بعدم الاعتراف بالحجز الإدارى المتروك بتاريخ ٧٩/١٠/٤ على تلاجية ديب فريرز بمطعم « بالمسيرا » وفاء لمبلغ ١٣٩٣,٢٦٠ ج قيمة رسم استهلاك عن الشهادة الجمركية رقم ٤٨٠٥ فى ١٩٧٧/٨/٣ استناداً إلى أن المطعم سياحى ومقولاته معفاة من الرسوم الجمركية عملاً بالمادة ٦ من القانون رقم ١ لسنة ٧٣ بشأن المنشآت الفندقية

والسياحية وأن الحجز قد وقع لذلك باطلا . وبتاريخ ١٩٨١/١٠/٢٦ نذبت محكمة أول درجة خبيراً في الدعوى وبعد أن قدم تقريره حكمت بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٣ برفضها : استأنف الطاعن هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٠٢٢ سنة ١٠٠ ق س الإسكندرية ، وبتاريخ ١٩٨٤/١/١٦ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة رأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينمى به الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول إن الفقرة الثانية من المادة السادسة من القانون رقم ١ سنة ١٩٧٣ بشأن المنشآت الفندقية والسياحية قد عُفت المستلزمات التي تستورد لبناء تلك المنشآت أو تجهيزها أو تجديداتها من الضرائب والرسوم الجمركية بصفة عامة ومنها ضريبة الاستهلاك كما نص القانون رقم ١٣٣ سنة ١٩٨١ الخاص بالضريبة على الاستهلاك على إستمرار العمل بالإعفاءات المقررة بالقوانين والقرارات لبعض السلع الواردة بالجدول المرافق ومنها التلاجات وإذ إنتهى الحكم المطعون فيه إلى عدم إعفاء التلاجة المحجوز عليها من ضريبة الاستهلاك رغم أنها من مستلزمات منشأة سياحية فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن الضريبة على الاستهلاك ليست من الضرائب أو الرسوم الجمركية أو تلك الملحقة بها ، ذلك أن مؤدى ما نصت عليه المواد ١ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩٠ ، ٩٤ من قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ سنة ٦٣ والمادتان الأولى والثانية من القانون رقم ٣٦ سنة ١٩٧٧ بفرض رسوم إستهلاك على بعض السلع والتي تخضع لأحكامها فحسب واقعة النزاع ، أن الضرائب والرسوم الجمركية تفرض على البضائع التي تدخل أراضي الجمهورية أو تسحب من المناطق الحرة للإستهلاك المحلي كما لو كانت مستوردة من الخارج وطبقاً لحالتها بعد التصنيع ولو إشتملت

على مواد أولية محلية وكذلك على بعض البضائع التي تخرج من البلاد في الحالات التي يرد في شأنها نص خاص ومن بين أغراض فرضها تحقيق نوع من الحماية للصناعات الوطنية وكدم لها في مواجهة منافسة الصناعات الأجنبية التي قد تتميز عليها من حيث الجودة أو السعر أما رسوم الاستهلاك فهي تفرض على بعض السلع المنتجة أو المصنعة داخل البلاد وخارج المناطق الحرة بمجرد بيعها فعلا إلى المستهلك أو حكماً بسحبها من أماكن تصنيعها أو تخزينها وكذلك على بعض السلع المستوردة فعلا أو حكماً ويدخل في صناعتها مواد محلية بقصد ترشيد الاستهلاك وتحقيق مساهمة فعالة من القادرين في موازنة ميزانية الدولة وتنفيذ المشروعات التي يعوق نقص موارد الدولة المالية إمكانياتها في تنفيذها على النحو المطلوب لدفع عجلة التنمية وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تتطلبها الاحتياجات القومية مع مراعاة مبدأ العدالة الضريبية وهي بذلك تختلف عن الضرائب والرسوم الجمركية ولا تندرج تحت مدلولها وقد خلا قانون فرضها من الإشارة إلى قانون الجمارك كما نصت المادتان ١٠٢ ، ١٠٣ من القانون الأخير على كيفية رد الضرائب الجمركية وضرائب الاستهلاك والإنتاج السابق تحصيلها وتعيين المصنوعات التي ترد عنها وهو ما يؤكد تحقيق المغايرة بين الضريبتين وأن الضريبة على الاستهلاك ليست من الضرائب والرسوم الجمركية . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص صحيحاً إلى أن الإعفاء الوارد في المادة السادسة من القانون رقم ١ سنة ١٩٧٣ لا يمتد إلى رسم الاستهلاك المقرر على التلاجة التي إستوردها الطاعن لحساب منشأته السياحية فإن النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون غير سديد .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن :

جلسة ٣٠ من يونيو سنة ١٩٨٧

بإدارة السيد المستشار/ يحيى الرفاعي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ جرجس اسحق نائب رئيس المحكمة ، د. رفعت عبد المجيد ، السيد السيناوي و أحمد مكي .

(١٩٠)

الطعن رقم ٥١٢ ، ٥٣ لسنة ٥٣ القضائية :

(١) وكالة « تجاوز حدود الوكالة » « الوكالة الظاهرة » عقد « أثر العقد » .
حكم « تسببه » .

التصرفات التي يعقدها الوكيل خارج حدود وكالته . الأصل عدم نفاذها في حق الأصيل إلا بإجازته . الغير الذي يتعاقد مع الوكيل . التزامه بالتحرر عن صفة الوكيل وحدود الوكالة وانصراف أثرها إلى الأصيل . اسهام الأصيل بخلقه في خلق مظهر خارجي من شأنه إيهام الغير حسن النية باتساع الوكالة لهذه التصرفات . مؤداه . للغير الحق في التمسك بانصراف أثرها إلى الأصيل متى سلك في تعامله سلوكاً مألوفاً لا يفويه خطأ غير مغتفر . (مثال)

(٢) بيع « دعوى صحة التعاقد » .

دعوى صحة التعاقد . اتساعها لبحث ملكية البائع للبيع كله أو بعضه - التزام المحكمة ببحث علم الملكية . مناهل . أن تكون منازعة أمامها بين الخصوم .

(٣) شيوع تسجيل . قسمة . بيع

تسجيل البيع الصادر من جميع الشركاء المشتاعين لجزء مفرد من العقار الشائع . أثره . نقل ملكية الجزء المبيع إلى المشتري مفرداً دون توقف على إبرام عقد آخر بقسمة العقار أو بافراز القدر المبيع .

١ - الأصل أن تصرفات الوكيل التي يعقدها خارج حدود الوكالة لا تكون نافذة في حق الأصيل إلا بإجازته وعلى الغير الذي يتعاقد مع الوكيل أن يتحرر صفة وحدودها ويتثبت من إنصراف أثر تعاقدته إلى الأصيل ، فإذا قصر في ذلك تحمل تبعه نقصه ، إلا أنه إذا أسهم الأصيل بخلقه سلباً أو إيجاباً في خلق مظهر خارجي من شأنه أن يوهم الغير حسن النية ويجعله معذوراً في اعتقاده باتساع الوكالة لهذا التصرف فإن من حق الغير في هذه الحالة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يتمسك بإنصراف أثر التصرف إلى الأصيل على أساس الوكالة الظاهرة ، متى كان هذا الغير قد سلك في تعامله

سلوكاً مألوفاً لا يشوبه خطأ غير مقتر ، إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن المطعون ضده الثاني كان وكيلًا ظاهرًا عن زوجته المطعون ضدها الأولى في إبرام عقدي البيع ، واستخلص الحكم هذه الوكالة الظاهرة من قيام رابطة الزوجية بينهما ومظهر رب الأسرة وفقاً للعادات السائدة وبيعه هذه الشقة ضمن وحدات عمارة مخصصة للتملك بالشروط السارية على باقي الوحدات ، وقيامه بتسليم الشقة المبيعة إلى المشتري عقب البيع ، وتوالى قبضه أقساط الثمن جميعها بإيصالات عديدة أصدرها بصفته وكيلًا عن زوجته وولياً طبيعياً على أولاده ، وكل ذلك دون إعتراض من الزوجة منذ حدث التعاقد في عام ١٩٧٤ حتى إقيمت الدعوى في عام ١٩٧٨ ، وكان هذا الاستخلاص سائماً وله أصل ثابت بالأوراق ومؤدباً إلى ما انتهى إليه الحكم وكافياً لحمل قضائه في هذا الخصوص فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ولا شابه قصور في التسبيب .

٢ - لأن كانت دعوى صحة التعاقد تتسع لبحث ملكية البائع للمبيع كله أو بعضه حتى يتمكن المشتري عن طريق هذه الدعوى من تنفيذ التزامات البائع التي من شأنها نقل ملكية المبيع إليه ، إلا أن مناهضة التزام محكمة الموضوع ببحث هذه الملكية أن تكون مثار منازعة أمامها بين الخصوم ، فإذا لم يثر أحد منهم لديها نزاعاً في هذه الملكية فلا على المحكمة إذا لم تجد محلاً لبحثها .

٣ - تسجيل البيع الصادر من جميع الشركاء المشتاعين لجزء مفروز من العقار الشامع يترتب عليه نقل ملكية الجزء المبيع مفروزاً إلى المشتري ولا يتوقف على إبرام عقد آخر يقسمه العقار أو بإفراز القدر المبيع .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداواة .

حيث إن الطعنين إستوفيا أوضاعهما الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —
تتحصل في أن الطاعن في الطعن ٥٥١ لسنة ٥٣ ق أقام الدعوى ٨٧١٥
لسنة ١٩٧٨ كلى جنوب القاهرة على المطعون ضدهما الأولين في هذا الطعن
طالباً بالحكم بصحة ونفاذ عقدى البيع المؤرخين ١٩٧٤/٧/٤ ، ١٩٧٤/١٠/٢
المتضمنين بيع المطعون ضده الثانى — بصفته وكيلاً عن زوجته المطعون ضدها
الأولى وولياً طبيعياً على أولادها القصر ...و...و... إلى المرحوم ...
الشقق الثلاث المينة بالصحيقة وذلك لقاء ثمن قدره ستة عشر ألف جنيه لكل
منها ، وقال شرحاً لدعواه أنه بموجب هذين العقدين إشتري شقيقه الراحل
هذه الشقق وتسلمها من المطعون ضده الثانى — بصفته تلك — وإذ توفى
المشتري فى ١٩٧٨/٥/١١ عن ولده القاصر ... ورفض البائع إتمام لإجراءات
التسجيل فقد أقام الدعوى بصفته وصياً مختاراً على ذلك القاصر للحكم فيها
بالطلبات السالفة ، كما أقامت عليه الزوجة المطعون ضدها الأولى فى هذا
الطعن الدعوى ٩١٠٦ لسنة ١٩٧٨ كلى جنوب القاهرة بطلب الحكم
بإخلاء تلك الشقق تأسيساً على أنها تمتلك أرض العقار الذى يشتمل عليها وذلك
بعقد مسجل برقم ٩٨٣ لسنة ١٩٧٠ القاهرة وأنها لم توكل زوجها فى بيعها وأن
التوكيل الصادر منها لزوجها برقم ١٠٥٤ لسنة ١٩٧١ توثيق الجزية مقصور على
أعمال الإدارة — ولا يشمل البيع . فأقام الطاعن الدعوى ٩٥٥٧ لسنة ١٩٨٠
كلى جنوب القاهرة على المطعون ضدهم بطلب الحكم بصحة ونفاذ قسمة المهايأة
التي تضمنها عقد الإيجار المؤرخ ١٩٧٤/٦/٢ . وقال بياناً لذلك أن هذا العقد
صادر من الزوجين المطعون ضدهما الأولين إلى المطعون ضده الثالث ويتضمن
إقرارهما بأن الزوجة تملك حصة قدرها الربع فى العقار المشار إليه وأن الزوج
يملك بصفته ولياً طبيعياً على أولاده سالى الذكر باقى ذلك العقار ، وأن الشقق
موضوع النزاع تدخل فى حصص هؤلاء الأولاد ، وإذ كان نقل ملكية هذه
الشقق تنفيذاً لعقدى البيع موضوع الدعوى الأولى يقتضى تسجيل عقد القسمة
فقد أقام دعواه للحكم بصحة ونفاذ هذا العقد . ومحكمة أول درجة حكمت فى
الدعوى الثلاث فى ١٩٨١/٥/٢٨ بصحة ونفاذ عقدى البيع والقسمة وبرفض

طلب الإخلاء . استأنفت الزوجة هذا الحكم بالإستئناف ٥٢٠١ لسنة ٩٨ ق القاهرة . وبتاريخ ١٩٨٣/١/٩ قضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من حصة ونفاذ عقد القسمة وتأييده فيما عدا ذلك . طعن الزوجة في هذا الحكم بطريق النقض بالطعن ٥١٢ لسنة ٥٣ ق. كما طعن فيه الوصي على القاصر بالطعن ٥٥١ لسنة ٥٣ ق . وقدمت النيابة مذكرة في الطعن الأول ابدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه ومذكرة في الطعن الثانى أرادت فيها رفضه . وعرض الطعنان على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظرهما معا وفيها التزمت النيابة رأياها .

أولا - الطعن ٥١٢ لسنة ٥٣ ق

حيث إن الطعن بنى على سببين حاصل أولهما أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبيب ؛ ذلك أنه أقام قضاءه بصحة ونفاذ عقدى البيع على أن زوج الطاعة كان وكيلًا ظاهراً عنها في إبرام هذين العقدين في حين أنهما غير نافذين في حقها لأن التوكيل الصادر منها لزوجها لا يفوضه في البيع وكان على المشتري وهو محام أن يتحقق من قيام هذه الوكالة وحدودها .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أنه وإن كان الأصل أن تصرفات الوكيل التي يعقدها خارج حدود الوكالة لا تكون نافذة في حق الأصل إلا بإجازته وعلى الغير الذي يتعاقد مع الوكيل أن يتحرى صفته وحدودها ويتثبت من إنصاف أثر تعاقدته إلى الأصل ، فإذا قصر في ذلك تحمل تبعه تقصيره ، إلا أنه إذا أسهم الأصل بخطئه سلباً أو إيجاباً في خلق مظهر خارجي من شأنه أن يوهم الغير حسن النية - ويجعله معذوراً في إعتقاده - بإتساع الوكالة لهذا التصرف فإن من حق الغير في هذه الحالة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يتمسك بإنصاف أثر التصرف إلى الأصل على أساس الوكالة الظاهرة متى كان هذا الغير قد سلك في تعامله سلوكاً مألوفاً لا يشوبه خطأ غير مغتفر ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على

أن المطعون ضده الثاني كان وكيلًا ظاهرًا عن زوجته المطعون ضدها الأولى في إبرام عقدي البيع، واستخلص الحكم هذه الوكالة الظاهرة من قيام رابطة الزوجية بينهما ومظهر رب الأسرة وفقاً للعادات السائدة، وببعية هذه الشقة ضمن وحدات عمارة مخصصة للتسليم بالشروط السارية على باقي الوحدات، وقيامه بتسليم الشقة المبيعة إلى المشتري عقب البيع وتوالت قبضه أقساط الثمن جميعها بإيصالات عديده أصدرها بصفته وكيلًا عن زوجته وولياً طبيعياً على أولاده وكل ذلك دون إعتراض من الزوجة منذ حدث التعاقد في عام ١٩٧٤ حتى اقيمت الدعوى في عام ١٩٧٨، وكان هذا الاستخلاص سائفاً وله أصل ثابت بالأوراق ومؤدياً إلى ما انتهى إليه الحكم وكافياً لحمل قضائه في هذا الخصوص فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ولا شابه قصور في التسبب ويكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس.

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبب ذلك أنه قضى بصحة ونفاذ عقدي البيع موضوع الدعوى دون أن يعرض لبحث ملكية بائعي الشقة محل النزاع.

وحيث أن هذا النعي في غير محله ذلك أنه وإن كانت دعوى صحة التعاقد تنسج لبحث ملكية البائع للمبيع كله أو بعضه حتى يتمكن المشتري عن طريق هذه الدعوى من تنفيذ التزامات البائع التي من شأنها نقل ملكية المبيع إليه إلا أن مناهل التزام محكمة الموضوع ببحث هذه الملكية أن تكون منازعه أمامها بين الخصوم، فإذا لم يثر أحد منهم لديها نزاعاً في هذه الملكية فلا على المحكمة إذا لم تجد محلاً لبحثها، لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن ملكية البائعين للشقة موضوع الدعوى لم تكن محل منازعه أمام محكمة الموضوع فإن ما تثيره الطاعنة بهذا السبب يكون في غير محله.

ولما تقدم يتعين رفض هذا الطعن.

لانيا - الطعن ٥٥١ لسنة ٥٣ ق

حيث أن حاصل سبب هذا الطعن أن الحكم أقام قضاءه برفض دعوى صحة ونفاذ عقد القسمة على تخلف شرط إعسار المدين أو زيادة إعساره في حين أنه يكفي لتحقيق هذا الشرط في الدعوى غير المباشرة ألا يقوم المدين بتنفيذ التزامه بنقل ملكية العين المبيعة متى كانت لا تعد لها عين أخرى .

وحيث إن هذا النعي غير مقبول ، ذلك أنه لما كان تسجيل البيع الصادر من جميع الشركاء المشتاعين لجزء مفرز من العقار الشائع يترتب عليه نقل ملكية الجزء المبيع مفرزاً إلى المشتري ولا يتوقف على إبرام عقد آخر بقسمة العقار أو بإفراز القدر المبيع ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بصحة ونفاذ عقدي البيع موضوع الدعوى على أنهما صدرتا من المطعون ضده الثاني بصفته وكيلًا ظاهرًا عن زوجته المطعون ضدها الأولى ووليًا طبعياً على أولادهما ...و...و... ، وهم بإقرار الزوجين جميع ملاك العقار الشائع الذي يشتمل على الشق المبيعة بهذين العقدين ، وكان مؤدى ذلك أن تسجيل هذا الحكم يكفل للمشتري الحق في نقل ملكية هذه الشق مفرزه بذاتها من جميع الملاك دون أن يتوقف ذلك على إبرام أية قسمة فيما بينهم ، وهو ما تتعلم معه مصلحة الطاعن في رفع دعواه بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد القسمة المشار إليه ، لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن بهذا السبب - أيًا كان وجه الرأي فيه - وفي تلك الدعوى ذاتها يكون غير منتج ومن ثم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٣٠ من يونيو سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار/ يحيى الرفاعي نائب رئيس المحكمة وعطوية السادة المستشارين/
جرجس اسحق نائب رئيس المحكمة . د. رفعت عبد المجيد ، السيد السنياطي وأحمد مكي

(١٩١)

الطن رقم ١١٢٦ لسنة ٥٣ القضائية :

(١) نقض « اسباب الطعن » « الاسباب المتعلقة بالنظام العام » « نظام عام » .

اسباب الطعن المتعلقة بالنظام العام . لمحكمة النقض والخصوم والنيابة اثارها ولو لم يسبق التمسك بها أمام محكمة الموضوع أو في صحيفة الطعن متى توافرت عناصر الفصل فيها من وقائع وأوراق سبق عرضها على محكمة الموضوع أو وردت على الجزء المطعون فيه من الحكم وليس على جزء آخر منه أو حكم سابق عليه لا يشمل الطعن واكتسب قوة الشيء المحكوم فيه .

(٢) اختصاص « الاختصاص النوعي » « الاختصاص القيمي » . نظام عام .

الاختصاص بسبب نوع الدعوى أو قيمتها . من النظام العام . الحكم الصادر في الموضوع اشتغاله على قضاء ضمني في الاختصاص .

(٣) تنفيذ « اختصاص قاضي التنفيذ » . نيابة عامة . حيازة اختصاص .

منازعات التنفيذ التي يخص قاضي التنفيذ دون غيره ينظرها . م ٢٧٥ مرافعات . مامعها . المنازعات المتعلقة بتنفيذ قرارات النيابة العامة في شكاوى وجنح الحيازة . عدم دخولها في عداد تلك المنازعات . مؤدى ذلك . عدم اختصاص قاضي التنفيذ ينظرها .

١ - لمحكمة النقض من تلقاء نفسها ولكل من الخصوم والنيابة أثاره
الأسباب المتعلقة بالنظام العام ولو لم يسبق التمسك بها أمام محكمة الموضوع
أو في صحيفة الطعن متى توافرت عناصر الفصل فيها من الوقائع والأوراق
التي سبق عرضها على محكمة الموضوع ووردت هذه الأسباب على الجزء
المطعون فيه من الحكم وليس على جزء منه أو حكم سابق عليه لا يشمل الطعن
واكتسب قوة الشيء المحكوم فيه .

٢ - مسألة الاختصاص بسبب نوع الدعوى أو قيمتها من النظام العام
فتعتبر قائمة في الخصومة ومطروحة دائماً على المحكمة ويعتبر الحكم الصادر
في الموضوع مشتملاً حتماً على قضاء ضمني فيها .

٣- إختصاص قاضي التنفيذ - دون غيره - بنظر منازعات التنفيذ -
 أيًا كانت قيمتها طبقاً لنص المادة ٢٧٥ من قانون المرافعات وبحسب الأصل
 منوطاً بأن تكون هذه المنازعات متعلقة بتنفيذ جبري مما تنظمه أحكام
 هذا القانون تحت إشراف قاضي التنفيذ ويسند تنفيذي يعطيه القانون هذه
 الصفة ، وتنصب على إجراء من إجراءات هذا التنفيذ أو تكون مؤثره فيه ،
 والمنازعات المتعلقة بتنفيذ قرارات النيابة العامة التي تصدرها في شكاوى
 وجنح الحيازة وتأمر فيها بتمكين أحد الطرفين ومنع تعرض الآخر حتى
 يفصل القضاء المسدني في النزاع لا تدخل في عداد تلك المنازعات ، ومن ثم
 لا يختص قاضي التنفيذ بنظرها .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار
 المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -
 تتحصل في أن الطاعنين أقاما الدعوى ٥٧ لسنة ١٩٨١ تنفيذ مينا البصل وإنهيا
 فيها إلى طلب الحكم - في مادة تنفيذ موضوعية - بعدم الاعتداد بالتنفيذ
 الذي تم للقرار الصادر من النيابة العامة في المحضر ١٣٣٨ لسنة ١٩٨١ إداري
 مينا البصل وتمكين الطاعنين من المحل موضوع ذلك القرار وقالوا بياناً لذلك
 إنه بتاريخ ١٩٧١/٧/١ استأجر أولهما ذلك المحل بأدواته كمقهى من المستأجرة
 الأصلية المطعون ضدها الأولى وذلك بإجرة شهرية قدرها ١٤ ط وبتاريخ
 ١٩٨٠/٢/١ أبرما عقد إيجار جديد عن المحل ذاته كمكتب بأدواته بالجلدك
 بأجرة شهرية قدرها أربعون جنياً عن خمس سنوات وحولاً المقهى إلى مكتب
 كما حررا عقداً بتكوين شركة لنقل البضائع بالسيارات بين الطاعن الثاني
 والمطعون ضده الثاني الذي عهدا إليه بإدارة الشركة التي إنخدا من ذلك المحل

مقرراً لها فلما حققت أرباحاً أخفى المطعون ضده الثاني مستنداتها وأبلغ الشرطة كذباً بأن الطاعن الثاني اغتصب حيازة المحل . وإذ صدر قرار النيابة المشار إليه بتمكين المبلغ من الحيازة ومنع تعرض الطاعن الثاني له وتكليف المتضرر بالإلتجاء إلى القضاء المدني وقامت الشرطة بتنفيذ هذا القرار بالقوة الجبرية في ١٩٨١/٥/٣١ ، وكانت النيابة لا تملك لإصدار مثل هذا القرار فقد إنتهيا بدعواهما إلى الطلبات السالفة ، ومحكمة أول درجة حكمت في ١٩٨١/١١/١ برفض الدعوى استأنف الطاعنان هذا الحكم أمام محكمة إستئناف الإسكندرية بالإستئناف رقم ١٠٤٣ لسنة ٣٧ ق . وبتاريخ ١٩٨٣/٢/٢٦ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن حاصل ما ينهه الطاعنان على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسيب ذلك أنه التفت عن صورة عقد الإيجار المؤرخ ١٩٨٠/٢/١ التي قدمها تأييداً لدفاعهما ، كما خالف حجية الحكم الجنائي الصادر ببراءة ثانيهما في الجثة ١٣٩٦ لسنة ١٩٨١ مينا البصل لما ثبت من أن عين النزاع كانت في حيازته ولم تكن في حيازة المطعون ضده الثاني .

وحيث إنه لما كان لمحكمة النقض من تلقاء نفسها كما يجوز لكل من الخصوم وللنيابة إثارة الأسباب المتعلقة بالنظام العام ولو لم يسبق التمسك بها أمام محكمة الموضوع أو في صحيفة الطعن متى توافرت عناصر الفصل فيها من الوقائع والأوراق التي سبق عرضها على محكمة الموضوع ووردت هذه الأسباب على الجزء المطعون فيه من الحكم وليس على جزء آخر منه أو حكم سابق عليه لا يشمله الطعن واكتسب قوة الشيء المحكوم فيه ، وكان مؤدى نص المادة ١٠٩ من قانون المرافعات أن مسألة الاختصاص بسبب نوع الدعوى أو قيمتها من النظام العام فتعتبر قائمة في الخصومة ومطروحة دائماً على المحكمة ويعتبر الحكم الصادر في الموضوع مشتملاً حتماً على قضاء ضمني فيها ، وكان إختصاص قاضي التنفيذ دون غيره بنظر منازعات التنفيذ أياً كانت قيمتها طبقاً

لنص المادة ٢٧٥ من قانون المرافعات وبحسب الأصل منوطاً بأن تكون هذه المنازعات متعلقة بتنفيذ جبرى مما تنظمه أحكام هذا القانون تحت إشراف قاضى التنفيذ ويسند تنفيذى يعطيه القانون هذه الصفة ، وتنصب على إجراء من إجراءات هذا التنفيذ أو تكون مؤثره فيه ، وكانت المنازعات المتعلقة بتنفيذ قرارات النيابة العامة التى تصدرها فى شكاوى وجنح الحيازة وتأمر فيها بتمكين أحد الطرفين ومنع تعرض الآخر حتى يفصل القضاء المدنى فى النزاع لا تدخل فى عداد تلك المنازعات ومن ثم لا يختص قاضى التنفيذ بنظرها ، لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم المطعون فيه إن دعوى الطاعنين بحسب حقيقة المقصود فيها هى دعوى موضوعية مرفوعة من المستأجر من الباطن وولده - على المستأجره الأصلية وولدها - بطلب تمكينها من العين المؤجره تنفيذاً لعقدى الإيجار والشركة ، وهو مالا تكون معه هذه الدعوى منازعة تنفيذ وبالتالي لا تدخل فى اختصاص قاضى التنفيذ وتكون المحكمة المختصة بنظرها حسب قيمتها هى محكمة الإسكندرية الابتدائية بما كان يتعين معه على محكمة أول درجة بوصفها محكمة تنفيذ - أن تقضى بعدم اختصاصها نوعياً بنظرها وأن تحيلها إلى المحكمة المختصة عملاً بنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات . وإذ هى قضت فى موضوع النزاع بمجاوزة اختصاصها وأيدها الحكم المطعون فيه فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه دون حاجة لمناقشة أسباب الطعن .

وحيث إن المسادة ١/٢٦٩ من قانون المرافعات تنص على أنه إذا كان الحكم قد نقض مخالفه قواعد الاختصاص تقتصر المحكمة على الفصل فى الاختصاص ، وعند الاقتضاء تعين المحكمة المختصة التى يجب التداعى إليها بإجراءات جديدة ، وإذا كان الاستئناف صالحاً للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين إلغاء الحكم المستأنف والحكم بعدم اختصاص قاضى التنفيذ بمحاكمة مينا البصل بنظر الدعوى واختصاص محكمة الإسكندرية الابتدائية بنظرها .

جلسة ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / أحمد شيبه عبد الرزاق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة

المستشارين / طلعت أمين صادق ، محمد عبد القادر سحير ، حصاد الشامي وزكي عبد العزيز .

(١٩٢)

الطعن رقم ٢٧٩ لسنة ٥٢ القضائية :

(١ - ٢) « العاملون بالقطاع العام » ترقية ، إعارة .

(١) ترقية العاملين بالقطاع العام الى المستويين الأول والثاني - لجنة العمل وضع المعايير اللازمة للترقية بالاختيار على أساس الكفاية وفقاً لمصلحة العمل . لا يحدها في ذلك الا عيب إساءة استعمال السلطة . ق ٦١ لسنة ١٩٧١ . اشتراط أن يكون المرشح للترقية قائماً بالعمل فعلاً ، لا ينعاض أحكام القانون .

(٢) ترقية العامل المعاز الى جهة خارجية بناء على رغبته . جواز الامتناع عن النظر فيها مادام معازاً . لا يتغير من ذلك ما نصت عليه المادة ٢٨ / ٣ ق ٦١ لسنة ١٩٧١ من احتساب مدة إعارته في استحقاق الترقية .

١- مؤدى نص المادة الثامنة من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١- والذي يحكم واقعة النزاع - أن المشرع جعل الترقية إلى وظائف المستويين الأول والثاني بالاختيار على أساس الكفاية ، وخول مجلس إدارة الوحدة الاقتصادية سلطة تقديرية يضع بمقتضاها ما يستنه من ضوابط ومعايير للترقية بحسب ظروف الوحدة الاقتصادية التي يديرها وطبيعة نشاطها مادامت غير مجافية للقانون وعامة التطبيق ويهدف بها إلى رعاية الصالح العام ، كما منح جهة العمل وحدها حق إختيار الأصحاب من العاملين فيها للترقية إلى المستويين الأول والثاني ملتزماً في ذلك بما تضمنه من ضوابط ومعايير ولا يحدها في ذلك الا عيب إساءة استعمال السلطة إذا خرجت عن هذه الضوابط والمعايير أو تنكبت وجه المصلحة العامة التي يجب أن تنفيها إلى باعث آخر لا يمت لها بصلة ، لما كان ذلك ، وكان البين

من الأوراق أن مجلس إدارة الشركة الطاعة وضع معياراً عاماً للترقية يستبعد منها العاملين المعارين للخارج والحاصلين على أجازات خاصة بدون مرتب ، ، قاصداً بذلك أن تكون المفاضلة بين المرشحين للترقية عند الاختيار على أساس القيام فعلاً بالعمل ، وهو مالا يتاهض أحكام القانون وإنما تتمتع به الخدمات التي تؤديها الوظائف مما تستهدفه الترقية كنظام مقرر للمصلحة العامة :

٢ - ما تنص عليه الفقرة الثالثة من المادة ٢٨ من القرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ من دخول مدة الإعارة في حساب المعاش وإستحقاق العلاوة والترقية ، لا يفيد حتمية ترقية المعار ، إعتباراً بأن الترقية ليست حقاً مكتسباً للعامل بحيث يتحتم على الوحدة الاقتصادية أن تجزئ به متى حل دوره للترقية وإستوفى مقومات شغل الوظيفة الأعلى بل هي حق للوحدة ترخص في إستعماله وفقاً لمتطلبات العمل وبما يساعد على تحقيق أهدافها :

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسامع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تبين في أن المطعون ضده أقام على الطاعة - شركة بورسعيد لتصدير الأقطان - الدعوى رقم ٤٥٨ لسنة ١٩٧٨ عمالي كلى الإسكندرية بطلب الحكم بأحقية في الترقية للفتة المالية الثانية إعتباراً من ١٩٧٧/٤/٣٠ وما يترتب على ذلك من آثار وقال ببياناً لها أنه التحق بالعمل لدى الطاعة ورقى إلى الفتة المالية الثالثة إعتباراً من ١٩٧٤/٤/٣٠ وإذ لم تقم بترقيته إلى الفتة المالية الثانية في حركة ترقية ١٩٧٧/٤/٣٠ على الرغم من إستيفائه شروط الترقية إليها فقد أقام الدعوى بطلبه آنف البيان ، بجلسة ١٩٧٨/٦/٦ نذبت المحكمة خبراً في الدعوى ، وبعد أن قدم تقريره حكمت بتاريخ ١٩٨١/١/١٣ بأحقية المطعون

ضده للفتة المالية الثانية إعتباراً من ١٩٧٧/٤/٣٠ والزمّت الطاعنة بأن تؤدي له مبلغ أربعين جنيهاً - قيمة القروق المستحقة . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٨٣ لسنة ٣٧ قى الإسكندرية . وبجلسة ١٩٨١/١٢/٨ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طلعت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق التقصص وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بتقصص الحكم . عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها ألزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه بسببي الطعن الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك تقول أن الحكم لم يعمل المعيار الذى وضعه مجلس الإدارة بإستبعاد العاملين المعارين للخارج والحاصلين على أجازة خاصة بدون مرتب من الترقية . قولاً منه بأن هذا المعيار لم يوضع كقاعدة عامة وبجردة وإنما وضع لهدف شخصى بعد أن حصل المطعون ضده على حكم بترقيته إلى الفئة المالية الثالثة وأن المادة ٢٨ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ نصت على أن مدة الإعارة تدخل فى حساب المعاش وفى إستحقاق العلاوة والترقية الأمر الذى يدل على أن الإعارة لا تقطع صلة المعار بوظيفته الأصلية . ولا تؤثر على أى حق من حقوقه فيها بما فى ذلك الترقية ، فى حين أنه طبقاً لنص الفقرتين الأولى والثانية من المادة الثانية من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به القرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ فإن الترقية إلى وظائف المستوى الأول والثانى تكون بالإختيار على أساس الكفاية دون الاعتداد بالأقدمية . كما أن لمجلس الإدارة أن يضع الضوابط والمعايير اللازمة للترقية بحسب ظروف وطبيعة نشاط المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية ومنها المعيار الذى وضعه بعضهم ترقية المعارين للخارج أو الحاصلين على أجازات بدون مرتب ، وإذا قضي الحكم المطعون فيه مع ذلك بأحقية المطعون ضده للترقية حاله كونه حاصلاً على أجازة بدون مرتب للعمل بالخارج فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى فى محله . ذلك أنه لما كانت المادة الثامنة من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ - والذى تنص على أنه لا يجوز الترقية إلا لوظيفة خالية بالميكمل

التنظيمي للمؤسسة أو الوحدة الاقتصادية وفي الوظيفة الأعلى مباشرة ويشترط أن يكون المرشح للترقية مستوفياً لاشتراطات شغل الوظيفة وتكون الترقية إلى وظائف المستوى الأول والثاني بالاختيار على أساس الكفاية ... ويضع مجلس الإدارة الضوابط والمعايير اللازمة للترقية بحسب ظروف وطبيعة نشاط المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية ... » وكان مفاد ذلك أن المشرع جعل الترقية إلى وظائف المستويين الأول والثاني بالاختيار على أساس الكفاية ، وخول مجلس إدارة الوحدة الاقتصادية سلطة تقديرية يضع بمقتضاها ما يستلزمه من ضوابط ومعايير للترقية بحسب ظروف الوحدة الاقتصادية التي يديرها وطبيعة نشاطها مادامت غير مجافية للقانون وعامة التطبيق ويهدف بها إلى رعاية الصالح العام ، كما منع جهة العمل وحدها حق إختيار الأفضل من العاملين فيها للترقية إلى المستويين الأول والثاني ملتزمة في ذلك ما تضعه من ضوابط ومعايير ولا يجدها في ذلك إلا عيب إساءة إستعمال السلطة إذا خرجت عن هذه الضوابط والمعايير أو تنكبت وجه المصلحة العامة التي يجب أن تنغيها إلى باعث آخر لا يمت لها بصلة ، لما كان وذلك وكان البين من الأوراق أن مجلس إدارة الشركة الطاعة وضع في ٣٠/٤/١٩٧٧ معياراً عاماً للترقية يستبعد منها العاملين المعاريين للخارج والحاصلين على أجازات خاصة بدون مرتب . قاصداً بذلك أن تكون المفاضلة بين المرشحين للترقية عند الاختيار على أساس القيام فعلاً بالعمل . وهو مالا يناهض أحكام القانون وإنما تتحقق به الخدمات التي تؤديها الوظائف مما تستهدفه الترقية كنظام مقرر للمصلحة العامة ولا يغير من ذلك ما تنص عليه الفقرة الثالثة من المادة ٢٨ من النظام المشار إليه من دخول مدة الإعارة في حساب المعاش وإستحقاق العلاوة والترقية إذ لا يفيد هذا النص حماية ترقية المعار إعتباراً بأن الترقية ليست حقاً مكتسباً للعامل بحيث يتحتم على الوحدة الاقتصادية أن تجريه متى حل دوره للترقية وإستوفى مقومات شغل الوظيفة الأعلى بل هي حق للوحدة ترخص في إستعماله وفقاً لمطالبات العمل وبما يساعد على تحقيق إهدافها . لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن المطعون ضده عمل على أجازة بدون مرتب للعمل في الخارج في المدة من ١٩٧٥/١١/١ حتى ١٩٧٨/١١/٨ فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام

قضائه بأحقية في الترقية إلى الفئة الثانية اعتباراً من ١٩٧٧/٤/٣٠ على سند من أنه أقدم من المقارن بهما في الحصول على المؤهل والتعيين وأن حصوله على إجازة بدون مرتب لا يعتبر مانعاً من ترقيته إلى تلك الفئة لتعارضه مع أحكام المادة ٢٨ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ يكون قد أعطى في تطبيق القانون بما يوجب نقضه :

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم يتعين القضاء في موضوع الاستئناف رقم ١٨٣ لسنة ٣٧ ق الإسكندرية بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض الدعوى :

جلسة ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٨٧

رئاسة السيد المستشار / أحمد ضياء عبد الرازق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ طلعت أمين صادق ، محمد عبد القادر سمير ، حماد الشافعي و زكريا الشريف .

(١٩٣)

الظمن رقم ٢١٦٥ لسنة ٥٦ التفضائية :

(١ - ٢) عمل « العاملون بالقطاع العام » ترقية • دعوى « المصلحة في
الدعوى » •

(١) ترقية العاملين بالقطاع العام • ماصيتها • الترقية العاطلة لا تكسب أحد حقاً •
جواز سحبها مهما طال الوقت عليها • مدة ذلك •

(٢) إلغاء الحكم المطعون فيه صحيحاً الى عدم استحقاق الطاعن لوظيفة مدير ادارة قانونية •
المدام مصلحة فيما يغيره بشأن ترقية المطعون ضده الرابع لتلك الوظيفة •

(٣) عمل « العاملون بالقطاع العام » • ادارات قانونية • ترقية •

بده تطبيق قواعده ترقية مديري وأعضاء الإدارات القانونية الغاشمة للقانون رقم ٤٧
لسنة ١٩٧٣ من تاريخ العمل بقرار وزير العدل رقم ٧٨١ لسنة ١٩٧٨ ، مؤدى ذلك • خضوع
الترقيات السابقة للقواعد والنظم الاخرى السارية وقت اجرائها •

١- مؤدى نص المادة الثانية والمادة الثالثة من نظام العاملين بالقطاع
العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ - وعلى ما جرى به قضاء هذه
المحكمة - أن جدول التوظيف هو النظام الاساسي الذي ينظم شئون العاملين
بالشركة ، مما لا زمة أن ترقية العامل لإحدى الوظائف الواردة به لا يكون
إلا تطبيقاً لما تضمنته من قواعد وأمره ومقيدته تنعدم فيها السلطة التقديرية للشركة
من حيث المنع والحرمان ، فلا يعد قرارها منشأ لمركز القانوني لخاص ،
ولما مجرد تنفيذ وتقرير للحق في الترقية الذي يستمده العامل من القانون
مباشرة ، ومن ثم يجوز للشركة سحب في أى وقت متى إسبأن لها خطأه ومخالفته
لما حدده من قبل جدول تعادل الوظائف من إشتراطات يجب توافرها فيمن
يشغلها ، إذ ليس هناك حق مكتسب في هذه الحالة يتمتع عليها المساس به .

٢ - لا مصلحة للطاعن فيما يثيره بشأن بطلان نقل المطعون ضده الرابع إلى الشركة عام ١٩٦٨ وترقياته التي تمت بعد ذلك بما في ذلك ترقيته بمتقضى القرار رقم إلى وظيفة مدير إدارة الشؤون القانونية ظالماً أن الحكم المطعون فيه قد انتهى صحيحاً إلى أنه غير مستحق لهذه الوظيفة .

٣ - مفاد نص المادتين ١٤ ، ٢٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها ، والمادة السادسة من قرار وزير العدل رقم ٧٨١ لسنة ١٩٧٨ بلائحة قواعد تعيين وترقية ونقل وندب وإعارة مديري وأعضاء الإدارات القانونية بالهيئات العامة وشركات القطاع العام والمعمول به من تاريخ نشره في ١٩٧٨/٣/٢٨ - وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - أن قواعد ترقية مديري وأعضاء الإدارات القانونية الخاضعة للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ والواردة بنص المادة ١٤ منه لا تجد مجالاً للتطبيق إلا من تاريخ العمل بأحكام قرار وزير العدل المشار إليه بإعتبار أن القواعد التي تضمنها هذا القرار هي قواعد متممة ولازمة لأعمال هذه المادة : مما مؤداه أن الترقيات التي تتم في الفترة السابقة على العمل بهذا القرار تظل خاضعة للقواعد والنظم الأخرى السارية وقت إجرائها أعمالاً لنص المادة ٢٨ من القانون .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - بتحصيل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٧٦١ لسنة ١٩٧٦ عمال كلي جنوب القاهرة على المطعون ضدهم الثلاث الأول بطلب الحكم أصلياً ببطلان

وإنعدام قرار الشركة المطعون ضدها الأولى رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٦ بكامل أجزائه وإعتباره كأن لم يكن هو وكافة ما ترتب عليه من آثار ، وإحتياطياً بعدم الاعتداد بما تضمنه هذا القرار من تخفيض وظيفته من مدير إدارة قانونية بالصفة الثانية إلى وظيفة مراقب فتوى وعقود بالصفة الثالثة ، وتخفيض مرتبه وبندل التفرغ ، وحرمانه من بدل الانتقال ، وإعتبار القرار كأن لم يكن والغاء ما ترتب عليه من آثار ، وأحقته في المعاملة مالياً ووظيفياً على أساس الوضع السابق ، وفي الحالين إلزام المطعون ضدها الأولى أن تدفع له تعويضاً قدره - ٢٠٠٠ ج ، وقال بياناً لدعواه أنه بتاريخ ١٨/٤/١٩٧٤ نقل للعمل لدى المطعون ضدها الأولى التي أصدرت في ٣١/١٢/١٩٧٤ القرار رقم ٣١٥ لسنة ١٩٧٤ بترقيته إلى وظيفة مدير إدارة قانونية بالصفة الثانية ، وأنه بموجب قرارها الصادر في ١٥/٤/١٩٧٦ برقم ٩٩ لسنة ١٩٧٦ - عادت وصحبت القرار بأثر رجعي من ٣١/١٢/١٩٧٤ وقامت بترقية الأستاذ ... والمطعون ضده الرابع بـ بدلاً منه لإعتباراً من هذا التاريخ الأخير بمقولة عدم إستيفاء الطاعن مدة الخبرة المقررة لشغل الوظيفة التي رقى إليها ، وإذ كان القرار الأخير قد صدر ممن لا يملكه موقع باطلاً ومنعماً ، كما أن مركزه القانوني من حيث طريقه حساب مدة خبرته سبق وأن تحدد في الجهة التي نقل منها ولا يجوز المساس بترقيته كأثر من آثار هذا المركز ، علاوة على ما لحقه من ضرر مادي وأدبي من جراء سحب قرار الترقية فقد أقام دعواه بطلباته سالفة البيان طلب المطعون ضده الرابع قبول تدخله في الدعوى منتظماً للمطعون ضدها الأولى ، وبتاريخ ١٢/٣/١٩٧٧ قضت المحكمة بقبول التدخل وبندب خير في الدعوى ، وبعد أن قدم الأخير تقريره أضاف الطاعن إلى طلباته طلب الحكم من باب الإحتياط الكلي بإعلان وإنعدام نقل الخصم المتدخل إلى المطعون ضدها الأولى وبإعلان وإنعدام ترقية المذكور التالية للنقل ومنها ترقية بالقرار رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٦ وعدم الاعتداد بقله وترقياته في حق الطاعن . عدل الخصم المتدخل طلباته ، وقضت المحكمة في ١٧/٢/١٩٧٩ : برفض الدعوى الأصلية وبعدم قبول الطلبات العارضة المقدمة من الخصم المتدخل . إستأنف المطعون

ضده الرابع هذا الحكم أمام محكمة إستئناف القاهرة بالإستئناف رقم ٥٢١ لسنة ٩٦ ق ، كما إستأنفه الطاعن أمام ذات المحكمة بالإستئناف رقم ٥٣٠ لسنة ٩٦ ق . وبتاريخ ١٩٧٩/١٢/٢٣ حكمت المحكمة بإثبات ترك الخصومة في الاستئناف رقم ٥٢١ لسنة ٩٦ ق ، وفي الاستئناف رقم ٥٣٠ لسنة ٩٦ ق بتأييد الحكم المستأنف طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ٤٢٣ لسنة ٥٠ ق . وبتاريخ ١٩٨٥/٤/٢٨ نقضت محكمة النقض الحكم المطعون فيه وأحالت القضية إلى محكمة إستئناف القاهرة التي حكمت بتاريخ ١٩٨٦/٥/١١ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض بالطعن المائل ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بقض الحكم المطعون فيه . عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

حيث إن الطعن أقيم على سبب واحد من ثلاثة أوجه ينعي الطاعن بالوجهين الأول والثاني منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ومخالفة الثابت في الأوراق والإخلال بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم أقام قضاءه على سند من أن مدة خبرته الفعلية في مجال العمل القانوني لم تبدأ إلا من تاريخ إعتباره نظيراً في ١٩٦٢/٧/١ ولا يتوافر به بالتالي أحد شروط شغل وظيفة مدير إدارة الشئون القانونية التي سميت المطعون ضدها الأولى ترقيته إليها بمقتضى القرار رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٦ وهو إنقضاء أربعة عشر عاماً خبرة من تاريخ قيده بنقابة المحامين ، في حين أنه تمسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع بأن بطاقة توصيف هذه الوظيفة الصادرة طبقاً لنص المادة الثانية من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ لم تحدد ماهية الخبرة المطلوبة ولم تشترط إنقضاء فترة زمنية بعد التقيد بنقابة المحامين لشغلها وإنما اكتفت بمعرفة القوانين واللوائح والقدرة على الإشراف ، هذا إلى أن الحكم قد اعتبر القرار رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٦ شاملاً لنقل المطعون ضده الرابع وترقيته إلى الوظيفة سألغة الذكر وخلص في قضاؤه إلى أن نقله وترقيته بهذا القرار قد تمحصنا ، مع أن الثابت في الأوراق أنه نقل إلى الشركة المطعون ضدها الأولى في عام ١٩٦٨ ، كما أن هذا القرار

الصادر بترقيته لا يتحصن إلا بمضى خمسة عشر عاماً على تاريخ صدوره وهو لا يزال مطعوناً عليه بالعلم المائل وثبت من تقرير الخبير بطلان نقله وترقياته التي تمت بعد ذلك وهو ما يعيب الحكم بمخالفة القانون والثابت في الأوراق والإخلال بحق الدفاع .

وحيث إن هذا النعى غير شديد ، ذلك أنه لما كانت المادة الثانية من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ تنص على أنه «يكون لكل مؤسسة أو وحدة إقتصادية جدول توصيف للوظائف والمرتبات يتضمن وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والإشتراطات اللازمة توافرها فيمن يشغلها وترتيبها في داخل إحدى مستويات الجدول الملحق بهذا النظام » وتنص المادة الثالثة من هذا النظام على أنه «يشترط فيمن يعين عاملاً ما يأتي : ... (٧) أن يكون مسوئياً لمواصفات الوظيفة المطلوب شغلها وفقاً لجدول التوصيف ... فإن مؤدى ذلك وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن جدول التوصيف هو النظام الأساسي الذي ينظم شئون العاملين بالشركة ، بما لزمه أن ترقية العامل لإحدى الوظائف الواردة به لا يكون إلا تطبيقاً لما تضمنته من قواعد أمره ومقيدته تنعدم فيها السلطة التقديرية للشركة من حيث المنح والحرمان ، فلا يعد قرارها منشئاً لمركز قانوني خاص ، وإنما مجرد تنفيذ وتقرير للحق في الترقية الذي يستمده العامل من القانون مباشرة ، ومن ثم يجوز للشركة محبة في أي وقت متى إستبان لها خطأ ومخالفته لما حدده من قبل جدول تعادل الوظائف من إشتراطات يجب توافرها فيمن يشغلها إذ ليس هناك حق مكتسب في هذه الحالة يتمتع عليها المساس به ، ولما كانت بطاقة توصيف وظيفة مدير إدارة الشئون القانونية تشترط لشغلها الحصول على ليسانس الحقوق وخبرة أربعة عشر عاماً مع القيد في جدول المحامين المشتغلين فضلاً عن معرفة كبيرة بالقوانين واللوائح والتعليمات والنظم والأسس الفنية التي تحكم العمل وقدره كبيرة على الإشراف والتوجيه والبحث والدراسة ولا يمكن أن تكون مدة الخبرة التي إشتراطها بطاقة التوصيف لشغل هذه الوظيفة إلا مدة خبرة فعلية في مجال العمل المنوط بشاغلها ، أي في مجال العمل

القانونى دون أى عمل آخر خلافاً لى وحدها التى تؤهله لممارسة إختصاصاتها وممثلياتها ، لما كان ذلك وكان الثابت فى الدعوى أن الطاعن وإن كان قد حصل على شهادة التوجيه عام ١٩٥٣ وعين مدرساً بوزارة التربية والتعليم بهذا المؤهل إعتباراً من ١٩٥٤/١٠/١٨ وظل يعمل فى هذه الوظيفة رغم حصوله على ليسانس الحقوق دور يناير عام ١٩٦٠ إلى أنه إستقال وتم رفع اسمه إعتباراً من ١٩٦١/٥/١ لأنه عين بتاريخ ١٩٦١/٤/٣٠ بمؤسسة الأبنية العامة التابعة لوزارة الإسكان على الدرجة السادسة الإدارية ، إلا أن خبرته الفعلية فى مجال العمل القانونى لم تبدأ إلا بعد أن تم تشكيل الإدارة القانونية بهذه المؤسسة والحاقه بها إعتباراً من ١٩٦٢/٧/١ وهو التاريخ الذى إعتدت به لجنة قبول المحامين بمحكمة إستئناف القاهرة فى إعتباره نظيراً . وإذ كان الطاعن لم يستكمل من هذا التاريخ وحتى ١٩٧٤/١٢/٣١ تاريخ ترقية إلى وظيفة مدير إدارة الشئون القانونية بالشركة المطعون ضدها الأولى مدة الأربعة عشر عاماً خبرة فى مجال العمل القانونى التى اشترطها بطاقة توصيف هذه الوظيفة فيمن يشغلها فإنه لا يكون مستحقاً للترقية إليها ، ويكون قرار الشركة رقم ٩٩ الصادر فى ١٩٧٦/٤/١٥ بإلغاء هذه الترقية المخاطئة قائماً على سند من القانون وإذ ألزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فى قضائه فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ، لما كان ما تقدم وكان لا مصلحة للطاعن فيما يثبته بشأن بطلان نقل المطعون ضده الرابع إلى الشركة عام ١٩٦٨ وترقياته التى تمت بعد ذلك بما فى ذلك ترقية بمقتضى القرار رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٦ إلى وظيفة مدير إدارة الشئون القانونية طالما أن الحكم المطعون فيه قد إنتهى صحيحاً إلى أنه غير مستحق لهذه الوظيفة ، فإن التمس عليه بهذين الوجهين يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن يعنى بالوجه الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفى بيان ذلك يقول أنه رفق إلى الفئة الثانية فى وظيفة مدير إدارة الشئون القانونية وثبتت صلاحيته لشغل هذه الوظيفة من اللجنة المشكلة طبقاً لنص المادة ١٧ من القانون رقم ١٩٧٣ لسنة ١٩٧٣ . ومن ثم فإن هذه اللجنة تكون هى

المختصة بكافة شئونه من تاريخ نفاذ هذا القانون في ١٩٧٥/٧/١ دون مجلس إدارة الشركة أو لجنة شئون العاملين بها عملاً بأحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ولما كانت الشركة المطعون ضدها الأولى قد أصدرت مع ذلك القرار رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٦ بسحب ترقية سالفه الذكر فإن هذا القرار يكون باطلاً لأنه صدر ممن لا يملك إصداره وإذ لم يلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر في قضائه وطبق على واقعة الدعوى أحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود . ذلك أنه لما كان مفاد نص المادتين ١٤ ، ٢٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها . والمادة السادسة من قرار وزير العدل رقم ٧٨١ لسنة ١٩٧٨ بلائحة قواعد تعيين وترقية ونقل وندب وإعارة مديري وأعضاء الإدارات القانونية بالهيئات العامة وشركات القطاع العام والمعمول به من تاريخ نشره في ١٩٧٨/٣/٢٨ - وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - أن قواعد ترقية مديري وأعضاء الإدارات القانونية الخاضعة للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٣ والواردة بنص المادة ١٤ منه لا تجد مجالا للتطبيق إلا من تاريخ العمل بأحكام قرار وزير العدل المشار إليه بإعتبار أن القواعد التي تضمنها هذا القرار هي قواعد متممة ولازمة لأعمال هذه المادة ، مما مؤداه أن الترقيات التي تم في الفترة السابقة على العمل بهذا القرار تظل خاضعة للقواعد والنظم الأخرى السارية وقت إجرائها إعمالاً لنص المادة ٢٨ من القانون ، لما كان ذلك وكانت المطعون ضدها الأولى قد أصدرت القرار رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٦ بإلغاء ترقية الطاعن إلى وظيفة مدير إدارة الشئون القانونية بها قبل تاريخ العمل بقرار وزير العدل سالف الذكر فإنه يخضع للأحكام العامة الواردة بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام دون القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ الذي يتحدث به الطاعن ، وإذ طبق الحكم المطعون فيه على واقعة الدعوى أحكام

القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ سالت البيان فإنه يكون قد التزم صحيح القانون
وبكون النعى عليه بهما الوجه غير سليم :
وحيث إنه لما تقدم بصين ونفى الطعن :

جلسة ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد/ المستشار د. عبد النعم بركة نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ محمد فؤاد بدر نائب رئيس المحكمة ، كمال لائق ، محمد صباح ويحيى عارف

(١٩٤)

الظن رقم ٢١٣٧ لسنة ٥٠ القضائية :

إيجار « إيجار الأماكن » الإخلال لاسم الاستعمال .

إخلال المستأجر لاستعماله العين بطريقة تخالف شروط الإيجار المعقولة وتضر بمصلحة
الاجر . م ٣١/ج ٢ ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . وجوب اعتذار المستأجر بإعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل
نشوء المخالفة . بقاء الضرر رغم إزالة المخالفة . مؤواه . عدم عودة الحالة إلى ما كانت عليه .

النص في المادة ٣١/ج ٢ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير
وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر ، يدل على أن المشرع
أدخل تعديلاً جوهرياً على قوانين إيجار الأماكن السابقة والتي كانت تجعل
للمؤجر حقاً في طلب إخلاء المستأجر من العين المؤجرة بمجرد ثبوت مخالفة
المستأجر شروط العقد المعقولة ونشوء ضرر بسبب ذلك للمؤجر ومؤدى هذا
التعديل أن يقوم الأخير بإعذار المستأجر بإعادة الحالة إلى ما كانت عليه
قبل نشوء المخالفة وذلك تنبيهاً للمستأجر عن ارتكابه مخالفة تضر بالمؤجر
فيمكن له إزالتها وإعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل وقوعها ويتوق بذلك
الحكم بإخلائه من العين المؤجرة فإن استمر مصرأ على المخالفة رغم
إعذاره حق للمؤجر أن يطلب إخلاءه منها وإذا كانت تلك هي حكم الشارع
من النص على ضرورة الإعذار ، وكان إعادة الحالة إلى ما كانت عليه تقتضي
حتماً إزالة الضرر بأن يعود الأمر إلى سابق عهده قبل نشوء المخالفة وهو مثلاً
يتحقق إلا إذا رفع الضرر الذي أصاب المؤجر نتيجة لارتكابها والذي كان
مبرراً لطلبه الحكم بإخلاء المستأجر من العين المؤجرة فإذا ظل الضرر قائماً
كأثر للمخالفة فإن مفاد ذلك أن الحالة لم تعد إلى ما كانت عليه ولا يكون
المستأجر بالتالي قد اذعن للإعذار الموجه إليه بإعادة الحالة إلى ما كانت عليه

إذ لا يتحقق غرض الشارع^١ من الإعذار على ما سلف البيان مع استمرار الضرر الذى نشأ بنشأة المخالفة ولما يزال بعد باقياً .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وتحيت إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٠٥ سنة ١٩٧٨ مدنى كلى قسنا على المطعون ضدها بطلب الحكم بإخلائها من العين الموضحة بالصحيفة وتسليمها إليه خالية مما يشغلها وبإزالة الفقرة التى إستحدثتها بها خلال خمسة عشر يوماً وإلا قام بالإزالة على نفقتها الخاصة ، وقال بيانا لذلك أن المطعون ضدها إستحدثت بالشقة المؤجرة منه حجرة خامسة أقامتها بالطوب اللبن دون إذن منه وقبل الحصول على ترخيص بالبناء من الجهة المختصة فأدى ذلك إلى إصابة المبنى بأضرار جسيمة ، ولما كان عقد الإيجار قد تضمن نصاً يحظر على المستأجر إحداث أى تغيير أو إنشاء أو هدم بالعين المؤجرة فقد اتذر المطعون ضدها بإعادة الحالة إلى ما كانت عليه خلال خمسة عشر يوماً إلا أنها لم تمتثل فأقام الدعوى بطلباته السالفة ، بتاريخ ١٩٧٩/٤/١ م حكمت المحكمة بنذب مكتب خبراء وزارة العدل لإداء المأمورية المبينة بمطوق الحكم وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت في ١٩٧٩/١٢/٣٠ بإخلاء العين المؤجرة وتسليمها خالية وبإزالة أجزاء مبانى الفقرة المستحقة المبينة بتقرير الخبير عدا الجدارين القبلى والشرقى خلال ١٥ يوماً من تاريخ إعلانها بالحكم ، استأنفت المطعون ضدها هذا الحكم بالإستئناف رقم ٦٢ سنة ٥٥ قى أسبوط (مأمورية قنا) وبتاريخ ١٩٨٠/١١/١٨ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى ، فطعن الطاعن فى هذا الحكم

بطريق التفضيل، وقد تمت النيابة مذكورة، أبدت فيها الرأي برفض الطعن
ولاذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها
الزمت النيابة رأياها :

وحيث إن مما ينهه الطاعن بالسببين الثاني والرابع على الحكم المطعون فيه
الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقول أن الحكم
أقام قضاءه على أن المطعون ضدها لم تصر على المخالفة واذ عنت للإنذار الموجه
إليها بإعادة الحالة إلى ما كانت عليه بإزالتها الغرفة التي أنشأها بالعين المؤجرة
في حين أن إزالة المخالفة لا يترتب عليه سقوط الحق في طلب الإخلاء إذا كان
الضرر قد وقع فعلا ولم يكن من شأن زوال المخالفة زواله وهو ما تمسك به
الطاعن أمام محكمة الاستئناف ودل عليه بتقرير لجنة المنشآت الآيلة للسقوط
بمجلس مدينة قنا الذي فرض عليه تغيير السقف إلا أن الحكم المطعون فيه
لم يرد على هذا الدفاع رغم أنه دفاع جوهري يتغير به وجه الرأي في الدعوى
مما يعيبه ويستوجب نقضه :

وحيث إن هذا النعى شديد ، ذلك أنه لما كان النص في المادة ٣١
من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين
المؤجرة والمستأجر على أنه « ... لا يجوز للمؤجر أن يطلب إخلاء المكان ولو
إنتهت المدة المتفق عليها في العقد إلا لأحد الأسباب الآتية : ... إذا استعمل
المستأجر المكان المؤجر أو سمح باستعماله بطريقة تخالف شروط الإيجار
المعقولة والمتعارف عليها وتضرر بمصلحة المؤجر أو استعمله في غير الأغراض
المؤجر من أجلها ، وذلك بعد إنذاره بإعادة الحالة إلى ما كانت عليه .
يدل على أن المشرع أدخل تعديلا جوهريا على قوانين إيجار الأماكن السابقة
والتي كانت تجعل للمؤجر حقا في طلب إخلاء المستأجر من العين المؤجرة
بمجرد ثبوت مخالفة المستأجر شروط العقد المعقولة ونشوء ضرر يسبب ذلك
للمؤجر ومؤدى هذا التعديل أن يقوم الأخير بإعذار المستأجر بإعادة الحالة
إلى ما كانت عليه قبل نشوء المخالفة وذلك تنبيهاً للمستأجر عن ارتكابه مخالفة
تضرر بالمؤجر فيمكن له إزالتها وإعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل وقوعها

ويتوق بذلك الحكم بإخلائه من العين المؤجرة فإن إستمر مصرّاً على المخالفة رغم إعذاره حتى للمؤجر أن يطلب إخلاءه منها ، وإذ كانت تلك هي حكمة الشارع من النص على ضرورة الإعذار ، وكان إعادة الحالة إلى ما كانت عليه تقتضى حتماً إزالة الضرر بأن يعود الأمر إلى سابق عهده قبل نشوء المخالفة وهو مالا يتحقق إلا إذا رفع الضرر الذى أصاب المؤجر نتيجة إرتكابها والذى كان مبرراً لطلبية الحكم بإخلاء المستأجر من العين المؤجرة فلذا ظل الضرر قائماً كائر للمخالفة فإن مفاد ذلك أن الحالة لم تعد بعد إلى ما كانت عليه ولا يكون المستأجر بالتالى قد أذعن للإعذار الموجه إليه بإعادة الحالة إلى ما كانت عليه إذ لا يتحقق غرض الشارع من الإعذار على ما سلف البيان - مع إستمرار الضرر الذى نشأ بنشأة المخالفة ولما يزل بعد باقياً ، لما كان ذلك ، وكان البين من الأوراق أن الطاعن قد تمسك أمام محكمة الاستئناف بدفاع حاصله أن الضرر الذى أصاب العين المؤجرة بإستحداث غرفة بها لا يزال قائماً رغم قيام المطعون ضدها يهدمها وقدم إثباتاً للدفاعه هذا قرار لجنة المنشآت الأيلة للسقوط بمجلس مدينة قسنا بإلزامه بترميم السقف بإستبدال العروق الحاملة له ، وإذ كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه برفض دعوى الطاعن على أن :... الثابت من تقرير الخبير الهندسى المقدم أمام محكمة أول درجة أن الحجرة موضوع النزاع قد تم هدمها ولم يبق منها سوى جزء من الجدار الغربى والجدارين القبلى والشرقى ، وأن الجدارين هما جداران تامبان منذ إنشاء المنزل ... ولما تقسّم تكون المستأنفة (المطعون ضدها) غير مصره على المخالفة وقد اذعنت للإتذار المرسل إليها من المستأنف عليه (الطاعن) ولا تكون الشروط التى نصت عليها المادة ٣١ (ج) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ قد تحققت بكاملها . « مما يكون الحكم المطعون فيه قد خالف النظر المتقدم إكتفاءً بمجرد القيام بإزالة البناء المستحدث دون أن يثبت من زوال الضرر أو إستمراره ، وإذ كان هذا الدفاع الجوهرى الذى أبداه الطاعن أمام محكمة الموضوع قد يتغير به - أن صح - وجه الرأى فى الدعوى وكان الحكم

المطعون فيه أغفل هذا معيماً بالقصور يكون الدفاع فإنه قد في التسيب
والذى أدى به إلى الخطأ في تطبيق القانون ومن ثم يتعين نقضه لهذا السبب
دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٨٧

بإدارة السيد المستشار / محمد محمود واسم نائب رئيس المحكمة وعضوية
السادة المستشارين/ حسين علي حسين نائب رئيس المحكمة وحيدى محمد علي ، عبد الحميد
سليمان و عزت عمران .

(١٩٥)

الطعن رقم ٢٧٣٧ لسنة ٥٦ القضائية :

(١) إيجار « انتهاء عقد الإيجار » حكم « عيوب التلليل » « ما يعد قصورا »

— انتهاء عقد إيجار الأجنبي بانتهاء مدة إقامته . م ١٧ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . جواز
تمسك المؤجر بذلك بدعى مبتدأة أو فى صورة دفع فى دعوى المستأجر بالتسكين . التلات الحكم
عن بحث دفاع المؤجر بانتهاء عقد الإيجار بقوة القانون . قصور .

١ — مؤدى ما تنص عليه الفقرة الأولى من المادة ١٧ من القانون ١٣٦
لسنة ١٩٨١ فى شأن بعض الأحكام الخاصة بتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر
من أنه «تنهى بقوة القانون عقود التأجير لغير المصرين بإنهاء المسدد المحددة
قانوناً لإقامتهم بالبلاد وأنه يجوز للمؤجر أن يتمسك بإعمال حكمها . أما بطريق
الدعوى المبتدأة أو عن طريق الدفع فى الدعوى التى يقيمها المستأجر الأجنبي
بطلب تمكينه من الانتفاع بالعين المؤجرة ، لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق
أن الطاعنين قد تمسكوا فى المذكرة المقدمة منهم إلى محكمة الاستئناف بأن
العلاقة الإيجارية الجديدة على فرض قيامها قد إنقضت بقوة القانون لأن
المستأجر غير مصرى الجنسية وإنتهت إقامته بالبلاد ، وكان الحكم الطعون
فيه قد أورد فى ملوناته بهذا الصدد أن «الأثر المترتب على تجديد عقد الإيجار
هو تمكين المستأجر من شغل العين المؤجرة وتسليمها إياه طالما لم يصدر حكم
بإنهاء العلاقة الإيجارية المترتبة على تجديد العقد» مما مفاده أن الحكم قد حجب
نفسه عن بحث ما أبداه الطاعنون من دفاع بإنهاء عقد الإيجار وفقاً لنص
المادة ١٧ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ملتفتاً عن تحقيقه رغم أنه دفاع
جوهرى كان من المتعين على المحكمة أن تقول كلمتها فيه ، إذ من شأنه

لو صبح أن يغير وجه الرأى فى الدعوى ، ومن ثم فإن الحكم يكون فضلاً عن مخالفته للقانون - قد شابه قصور فى التسبيب .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون ضده أقام على الطاعنين الدعوى رقم ٥٠٠ لسنة ١٩٨٥ أمام محكمة الجيزة الابتدائية بطلب الحكم بتمكينه من الانتفاع بالشقة المؤجرة له بعقد مؤرخ ١٩٧١/٧/٢٠ وتسليمها له ، وقال بياناً لذلك أنه بمنى الجنسية وقد أستأجر عين النزاع من مورث الطاعنين وظل يشغلها بأفراد أسرته حتى شهر فبراير سنة ١٩٨٤ ، حيث تمكن الطاعنون من إخلاله منها تنفيذاً للحكم الصادر فى الدعوى رقم ٦٧٢ لسنة ١٩٨٢ مدنى كلى الجيزة بتاريخ ١٩٨٣/٣/٢٩ بإنهاء عقد الإيجار لإنهاء إقامته بمصر ، ولما كان الطاعنون قد إستوفوا منه أجرة العين عن الأشهر التالية لصدور الحكم المذكور وحتى تاريخ إخلاله منها مما يعد تجديداً للعلاقة الإيجارية فقد أقام الدعوى . وبتاريخ ١٩٨٦/١/٦ قضت محكمة أول درجة بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها فى الدعوى رقم ٦٧٢ لسنة ١٩٨٢ مدنى الجيزة ، إستأنف المطعون ضده هذا الحكم أمام محكمة إستئناف القاهرة بالإستئناف رقم ٢٢١٨ لسنة ١٠٣ ق ، وبتاريخ ١٩٨٦/١٢/١٠ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وتمكين المطعون ضده من الانتفاع بشقة النزاع وتسليمها له . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم . وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها :

وحيث إن مما ينهائى الطاعنون على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والإخلال بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك يقولون أنه رغم تمسكهم أمام محكمة الموضوع بأن الوفاء بالأجرة عن الفترة اللاحقة لصدور الحكم في الدعوى رقم ٦٧٢ لسنة ١٩٨٢ مدنى كلى الجسيرة لا يفيد تجديد العلاقة التجارية فإن هذه العلاقة على فرض قيامها قد إنتهت بقوة القانون بإعتبار أن المطعون ضده أجنبى إنتهت إقامته بمصر وذلك وفقاً لحكم المادة ١٧ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ إلا أن الحكم المطعون فيه لم يواجه هذا الدفاع الجوهرى بمقولة أنه لم يصدر حكم بإنهاء هذه العلاقة الجديدة وحجبت نفسها بذلك عن تمحيص دفاعه الأمر الذى يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى شديد ، ذلك أن مؤدى ما تنص عليه الفقرة الأولى من المادة ١٧ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى شأن بعض الأحكام الخاصة بتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر من أنه «تنتهى بقوة القانون عقود التأجير لغير المصريين بإنهاء المدد المحددة قانوناً لإقامتهم بالبلاد ، أنه يجوز للمؤجر أن يتمسك بأعمال حكمها إما بطريق الدعوى المبتدأه أو عن طريق الدفع فى الدعوى التى يقيمها المستأجر الأجنبى بطلب تمكنه من الانتفاع بالعين المؤجرة ، لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن الطاعنين قد تمسكوا فى المذكرة المقدمة منهم إلى محكمة الاستئناف بأن العلاقة التجارية الجديدة على فرض قيامها قد انقضت بقوة القانون لأن المستأجر غير مصرى الجنسية وإنتهت إقامته بالبلاد ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد فى مدوناته بهذا الصدد أن «الأثر المترتب» على «تجديد عقد الإيجار هو تمكين المستأجر من شغل العين المؤجرة وتسليمها إياه طالما لم يصدر حكم بإنهاء العلاقة التجارية المترتبة على تجديد العقد» مما مفاده أن الحكم قد حجب نفسه عن بحث ما أبداه

الطاعنون من دفاع بإنهاء عقد الإيجار وفقا لنص المادة ١٧ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ملتفتا عن تحقيقه رغم أنه دفاع جوهري كان من المتعين على المحكمة أن تقول كلمتها فيه ، إذ من شأنه لو صح ان يغير وجه الرأى فى الدعوى ، ومن ثم فإن الحكم يكون فضلا عن مخالفته للقانون قد شابته قصور فى التسبيب مما يتعين معه نفيه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / محمد محمود راسم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ حسين علي حسني نائب رئيس المحكمة وحسني محمد علي ، عبد الحميد سليمان
ومحمد بكر غالي .

(١٩٦)

الطعن رقم ١٨٦٥ لسنة ٥٠ القضائية :

(١) نقض « أسباب الطعن » السبب الجديد » .

دفاع قانوني يخالفه واقع . عدم جواز اثره لأول مرة امام محكمة النقض .

(٢) اصلاح زراعي . ايجار « ايجار الأراضي الزراعية » .

مستأجر الارض الزراعية . عدم جواز اخلائه من العين الا اذا اخل بالتزام جوهرى
فى القانون أو العقد . م ٣٥ ق ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المعدل . له وحده دون المؤجر حق انتهاء
العقد بانقضاء مدته . تعلق ذلك بالنظام العام .

(٣) اصلاح زراعي . ايجار « ايجار الأراضي الزراعية » « تأمينات عينية »
« الرهن الحيازى » .

٣ - الدائن المرتهن الذى انتقلت اليه حيازة الارض المرهونة . حقه فى تأجيرها للمير .
عدم انقضاء الايجار بانقضاء الرهن . امتداد عقد الايجار تلقائيا فى مواجهة الدين الرهن ومن
حل محله قانونا .

١ - إذ كان البين من الأوراق أن دفاع الطاعنين المشار إليهم بسبب
النهي لم يسبق طرحه أمام محكمة الموضوع ولم يقدموا ما يثبت أنهم تمسكوا به
أمامها فإنه يكون سبباً جديداً لا يقبل التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض :
٢ - النص فى المادة ٣٥ من قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨
لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون ٥٢ لسنة ١٩٦٦ على أنه « ولا يجوز للمؤجر أن
يطلب إخلاء الأطيان المؤجرة ولو عند إنتهاء المدة المتفق عليها فى العقد إلا إذا
أخل المستأجر بالتزام جوهرى يقضى به القانون أو العقد ... ويقع باطلا كل
إتفاق يتضمنه العقد يخالف الأحكام المنصوص عليها فى هذا القانون » يدل
وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن المشرع ألغى حق مؤجر الأرض

الزراعية في إنهاء الإيجار بإنقضاء مدته وجعل ذلك حقاً للمستأجر وحده حماية له وذلك بنص أمر يتعلق بالنظام العام بحماية من إخلاله من الأرض التي يستأجرها دون إعتبار لشخص المؤجر أو صفته أو من يخل بمحله مادام المؤجر كان صاحب صفة محوله التأجير وقت إبرام العقد ومن ثم فقد عطل المشرع كل حكم يخالف ذلك من أحكام عقد الإيجار في القانون المدني .

٣ - للدائن المرتهن . متى إنتقلت إليه حيازة الأرض المرهونة أن يستغلها لحساب الراهن الإستغلال المعتاد على الوجه الذى تصلح له أما بزراعتها بنفسه أو بتأجيرها إلى من يقوم بذلك - فإذا أجزها إلى الغير كان صاحب صفة في التأجير وبالتالي فإن عقد الإيجار الصادر منه لا ينقض بإنقضاء الرهن بل هو عقد نافذ يمتد بقوة القانون في مواجهة المدين الراهن وكل من حل محله قانوناً .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضده أقام على الطاعنين الدعوى رقم ٦٠٤ لسنة ١٩٧٨ مدنى كلى أسوان بطلب الحكم بطرد الطاعنين وآخرين من الأرض الزراعية الموضحة بصحيفة الدعوى والبالغ مساحتها ١٧،٥ هـ، ٢٠ ف وتسليمها إليه ، وقال شرحاً لها أنه بموجب عقد بيع إبتدأ مؤرخ ٢٠/٦/١٩٧٠ باع له المرحوم ... الأرض على التزاع من بينها ١٦،٥ هـ، ٢٠ ف على قطعتين رهنها البائع للطاعن الأول بعقدى الرهن المؤرخين ٢١/٣/١٩٦٦ ٢٣/١١/١٩٧١ لقاء مبلغ ٤٣٥ ج ، وقام الأخير بتأجير مساحة ١٦ هـ، ١٠ ف للطاعنين الثانى والثالث بعقد إيجار مؤرخ ١/١٠/١٩٦٦ وإذ قام بالوفاء بدين

الرهن للطاعن الأول فقد أقام الدعوى وبتاريخ ١٩٧٨/١٢/٢١ قضت محكمة أول درجة برفضها . إستأنف المطعون ضده هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٢ لسنة ٥٤ ق أسبوط وبتاريخ ١٩٨٠/٤/١٥ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وطرده الطاعنين وأخرين من الأرض الزراعية البالغ مساحتها ٤٤س، ١٧ط، ٢٢ف وتسليمها للمطعون ضده . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة رأَتْ أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره ، بالجلسة المحددة التزمت النيابة رأها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينمى الطاعنون بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك يقولون أن الحكم المطعون فيه قد خلس إلى إنتهاء عقدى الرهن بمجرد قيام المطعون ضده بعرض وإيداع مبلغ الدين وغفل عن حق الدائن المرتهن «الطاعن الأول» في إقتضاء قيمة الفوائد ومصاريف إدارة العقار المرهون عملاً بالمادتين ١١٠٤ ، ١١٠٥ من القانون المدني مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه متى كان وجه النعى قد تضمن دفاعاً قانونياً يخالطه واقع لم يثبت إبداءه أمام محكمة الموضوع فإنه لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض وكان البين من الأوراق أن دفاع الطاعنين المشار إليه بسبب النعى لم يسبق طرحه أمام محكمة الموضوع ولم يقدموا ما يثبت أنهم تمسكوا به أمامها فإنه يكون سبباً جديداً لا يقبل التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثاني من سببي الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك يقولون أن الحكم أسبغ على عقد إيجار الأرض الزراعية المؤرخ ١٩٦٦/١٠/١ والصادر من الدائن المرتهن «الطاعن الأول» للطاعنين الثاني والثالث خلال فترة الرهن صفة التوقيت إذ ينتهى بإقتضاء الرهن ويعود العقار المؤجر بعد ذلك للمدين

الراهن وذلك بالخالفه لأحكام قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ وتعديلاته التى لا تجز إنهاء العلاقة الإيجارية إلا فى حالة الإخلال بالالتزامات التعاقدية مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى شديد ذلك أن النص فى المادة ٣٥ من قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ المعدله بالقانون ٥٢ سنة ١٩٦٦ على أنه «لا يجوز للمؤجر أن يطلب إخلاء الأيطان المؤجرة ولو عند إنتهاء المدة المنفق عليها فى العقد إلا إذا أحصل المستأجر بإلتزام جوهري يقضى به القانون أو العقد ويقع باطلا كل إتفاق يتضمنه العقد يخالف الأحكام المنصوص عليها فى هذا القانون» يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة على أن المشرع ألغى حق مؤجر الأرض الزراعية فى إنهاء الإيجار بإنقضاء مدته وجعل ذلك حقاً للمستأجر وحده حماية له وذلك بنص أمر يتعلق بالنظام العام يحميه من إخلاله من الأرض التى يستأجرها دون إعتبار لشخص المؤجر أو صفته أو من يحمل عمله مادام المؤجر كان صاحب صفة محوله التأجير وقت إبرام العقد ومن ثم فقد عطل المشرع كل حكم يخالف ذلك من أحكام عقد الإيجار فى القانون المدنى - لما كان ذلك وكان للدائن المرتهن منى إنتقلت إليه حيازة الأرض المرهونه أن يستغلها لحساب الراهن الإستغلال المعتاد على الوجه الذى تصلح له أما بزراعتها بنفسه أو بتأجيرها إلى من يقوم بذلك فإذا أجزها إلى الغير كان صاحب صفة فى التأجير وبالتالي فإن عقد الإيجار الصادر منه لا ينقضى بإنقضاء الرهن بل هو عقد نافذ يمتد بقوة القانون فى مواجهة المدين الراهن وكل من حل محله قانوناً - لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن عقد الإيجار الصادر من الدائن المرتهن «الطاعن الأول» إلى «الطاعنين الثانى والثالث بتاريخ ١٠/١/١٩٦٦ قد حرر وأثبت فى دفاتر الجمعية التعاونية الزراعية طبقاً للقانون فإنه يكون نافذاً وامتدأ فى مواجهة المدين الراهن بصفته مؤجراً كما يمتد فى مواجهة المطعون ضده بإعتباره مشتركاً للعقار ويجرى عليه حكم القانون بإمتداد عقد الإيجار فلا يجوز له إخلاء الطاعنين الثانى والثالث من الأرض التى إستأجرها من الطاعن الأول

طالما أنهما لم يخلا بأى التزام جوهري يقضى به القانون أو العقد ، وإذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه جزئياً بالنسبة لما قضى به من طرد الطاعنين الثانى والثالث ومن تسليم الأطنان الزراعية المؤجرة لهما إلى المطعون ضده والبالغ مساحتها ١٦ ط ، ١ ف :

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه :

ولما تقدم فإن عقد تأجير المطعون ضدهما الثانى والثالث يمتد بقوة القانون فى مواجهة المطعون ضده ويتعين لذلك القضاء بتأييد الحكم المستأنف برفض الدعوى بالنسبة للمساحة المؤجرة لهما والزام المستأنف بالمصروفات المناسبة عن هذا الشق :

جلسة ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / محمد محمود راسم نائب رئيس المحكمة وعشوية السادة
المستشارين / حسين علي حسين نائب رئيس المحكمة ، حمدي محمد علي ، عبد الحميد سليمان
ومحمد بكر غالي .

(١٩٧)

الطعن رقم ٢٠٢٣ لسنة ٥٦ القضائية :

(١) أحوال شخصية « مسكن الزوجية » * « إيجار الاماكن » * حكم « تسبيب
الحكم » « ما يعد قصورا » *

— مسكن الزوجية الذي يحق للمطلقة أن تستقل به وصغيرها دون مطلقها مدة الحضانة .
ماميته * اعراض الحكم عن بحث دفاع الطاعن بأن عين النزاع لم تكن مسكناً للزوجية * قصور .

١- إذ نص المشرع في المادة ١٨ مكرر ثالثاً من القانون رقم ٢٥
لسنة ١٩٢٩ الخاص ببعض أحكام الأحوال الشخصية المضافة بالقانون
رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ على أنه «على الزوج المطلق أن يهيئ لصغيره من مطلقته
ولحضانته المسكن المستقل المناسب ، فإذا لم يفعل خلال مدة العدة ، إستمروا
في شغل مسكن الزوجية المؤجر — دون المطلق — مدة الحضانة . وإذا كان
مسكن الزوجية غير مؤجر كان من حق الزوج المطلق أن يستقل به إذا هيباً
للم المسكن المستقل المناسب بعد إنقضاء مدة العدة » وإذا كان المقصود
بمسكن الزوجية في هذا الخصوص هو المكان الذي كان مشغولاً فعلاً بسكنى
الزوجية ، فإذا ثار خلاف بين الحاضنة ووالد الصغير حول مسكن
الحضانة ، انصرفت كلمة المسكن إلى المكان المشغول فعلاً بسكنى الصغير
وحاضنته . لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن الطاعن تملك أمسام
محكمة الموضوع بأن عين النزاع لم تكن مسكناً للزوجية بالمعنى المتقدم ، إذ
أنه تزوج بالطعون ضدها وأقام معها بمسكن أسرتها حتى وقوع الطلاق ،
ولم تكن لها إقامة مع الصغير بشقة التداوى ، وقدم مستندات منها شهادة
ميلاد ابنه الصغير تثيرد أنه ولد بمسكن جدته ، وعقود إيجار تفيد أن الشقة

كانت تؤجر مفروشة للغير ، وكان الحكم قد أقام قضاءه بتمكين المطعون ضدها من مسكن النزاع على قوله « » وإذ لم يعرض الحكم - على النحو المتقدم - لدفاع الطاعن سالف البيان ، وما قدمه من مستندات دلت بها على صحة دفاعه ، على نحو يدل على أن المحكمة قد فطنت إلى حقيقة هذا الدفاع أو إطلعت على مستنداته وأخصبها لتقديرها ، رغم إنه دفاع جوهري قد يتغير به - أن صح - وجه الرأي في الدعوى ، فإنه يكون معيباً بالقصور في التسبيب .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكينة .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل في أن المطعون ضدها أقامت على الطاعن الدعوى رقم ١٥١ لسنة ١٩٨٤ كلى بور سعيد بطلب الحكم بتمكينها وصغيرها من مسكن الزوجية المبين بالصحيفة . وقالت بياناً لها أنها تزوجت الطاعن بتاريخ ١٩٨١/٧/٢٦ وأنجبت منه صغيرهما ... في يناير سنة ١٩٨٣ ومازال في حضانتها ، وإذ كانت تقيم إقامة دائمة بشقة النزاع إلى أن فوجئت بطلاقه لها في ١٩٨٣/٧/٢٥ ويحى لها الاستقلال بصغيرها في هذا المسكن فقد أقامت الدعوى ، وبتاريخ ١٩٨٥/٣/١٣ قضت محكمة أول درجة برفض الدعوى إستأنفت المطعون ضدها هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٢٥ لسنة ٢٦ قى الإسماعيلية (مأمورية بور سعيد) ، وبتاريخ ١٩٨٦/٤/٢٠ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وتمكين المطعون ضدها من شقة النزاع : طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقلمت النيابة مذكرة أبليت فيها رأى النقض بالحكم ، وإذ عرض

الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة ، رأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه ، القصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك بقول ، أن الحكم قضى بتمكين المطعون ضدها من شقة النزاع بإعتبارها حاضنة لصغيرهما دون أن يعرض لدفاعه القائل على أن هذه الشقة لم تكن مسكناً للزوجية ، كما لم يعرض للمستندات المقدمة منه والتي تؤكد هذا الدفاع رغم جوهريته ، الأمر الذي يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي شديد ، ذلك أن المشرع نص في المادة ١٨ مكرراً ثالثاً من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ الخاص ببعض أحكام الأحوال الشخصية ، المضافه بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ على أنه «على الزوج المطلق أن يهيئ لصغارهم من مطلقته ولحاضنتهم المسكن المستقل المناسب ، فإذا لم يفعل خلال مدة العدة ، استمروا في شغل مسكن الزوجية المؤجر دون المطلق - مدة الحضانه . وإذا كان مسكن الزوجية غير مؤجر كان من حق الزوج المطلق أن يستقل به إذا هيا لم المسكن المستقل المناسب بعد إنقضاء مدة العدة » والمقصود بمسكن الزوجية في هذا الخصوص هو المكان الذي كان مشغولاً فعلاً بسكنى الزوجين ، فإذا ثار خلاف بين الحاضنه ووالد الصغير حول مسكن الحضانه ، انصرفت كلمة المسكن إلى المكان المشغول فعلاً بسكنى الصغير وحاضنته ، لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن الطاعن تمسك أمام محكمة الموضوع بأن عين النزاع لم تكن مسكناً للزوجية بالمعنى المتقدم ، إذ أنه تزوج بالمطعون ضدها وأقام معها بمسكن أسرته حتى وقوع الطلاق ، ولم تكن لها إقامة مع الصغير بشقة التداعي ، وقام مستندات منها شهادة ميلاد ابنه الصغير تفيد أنه ولد بمسكن جدته ، وعقود إيجار تفيد أن الشقة كانت تؤجر مفروشة للغير ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بتمكين المطعون ضدها من مسكن النزاع على قوله «وحيث إن مدة العقد إنقضت ولأن مسكن الزوجية غير مؤجر بل مرزح تملكاً على

المستأنف عليه (الطاعن) كما هو ثابت بالأوراق المودعة مفرداتها وملف الاستئناف ، فإن من حقه أن يستقل به بشرط أن يبيح للمستأنف ولإنها المسكن المستقل المناسب بعد إنقضاء مدة العدة - وأن مدة العدة إنقضت منذ وقت طويل - ولم يكشف المستأنف عليه عن إستعداداته لهيئة المسكن المناسب للحاضنة ومحضونها - بل على العكس راح ينازع في الدعوى - فإن المحكمة تقضى لها بطلباتها «وإذ لم يعرض الحكم - على النحو المتقدم - لدفع الطاعن سالف البيان ، وما قدمه من مستندات دلت بها على صحة دفاعه ، على نحو يدل على أن المحكمة قد فطنت إلى حقيقة هذا الدفاع ، أو اطلعت على مستنداته واخضعها لتقديرها ، رغم أنه دفاع جوهري قد يتغير به - ان صح - وجه الرأى في الدعوى ، فإنه يكون معيباً بالقصور في التسبيب بما يوجب نقضه لهذا السبب ، دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ٨ من نوفمبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار/ أحمد ضياء عبد الرازق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ طلعت أمين صادق ومخيمه عبد القادر سمير ، حماد الشافعي وزكى عبد العزيز

(١٩٨)

الطعن رقم ١٦٣٦ لسنة ٥٢ القضائية :

(١-٢) عمل « العاملون بالقطاع العام » أجر « علاوة دورية » « تقاویر
الكلایة »

١ - حالات حرمان العامل من العلاوة الدورية . ورودها على سبيل الحصر في القانون
رقم ٦١ لسنة ١٩٧١.

٢ - افتقار العامل الموقوف عن العمل لتقاویر الكلایة ، لا يؤثر في احقیته للعلاوة الدورية
مضى توافرت فيه شروط استحقاقها . على ذلك .

(٣) حکم « تسبیب الحكم »

التناقض الذى يعیب الحكم . ماصبته .

١ - یدل نص المادة ١٣ والمادة ٢٤ من نظام العاملين بالقطاع العام
الصادر بالقرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ على أن العلاوة الدورية المقررة
لا تستحق لبعض فئات العاملين قبل إنقضاء الآجال المبينة بالبندین (أ)
و(ب) من المادة ٢٤ سالفة الذكر ، أو قبل إستهلاك ما جاوز مرتب نهاية ربط
المستوى الذى يتقل إليه العامل - وقت صدور القرار بقانون المشار إليه
مما يحصل علیه مستقبلا من البدلات أو علاوات الترقية أو العلاوات الدورية ،
ولأنها لا تستحق للعامل إذا وقع علیه جزاء تأديبی بحرماته منها أو حصل على
تقرير دورى بمرتبته «دون المتوسط» أو «ضعیف» ، كما لا تستحق في جزء
منها إذا حصل على تقرير دورى بمرتبته متوسط ، ومؤدى ذلك أن القرار
بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ قد أورد على سبيل الحصر الحالات التى لا تستحق
فيها العلاوة الدورية - سواء بأكملها أو في جزء منها - وليس من بينها حالة

وقف العامل عن عمله ، مما مقتضاه أن قرار جهة العمل بجرمان العامل الموقوف عن عمله من العلاوة الدورية يكون باطلا وغير منتج لإثارته .

٢ - لا يجوز التحدى بإقتدار العامل الموقوف للتقارير الدورية بما ترتبه من أثر في إستحقاق العلاوة ذلك أن الأصل هو صلاحية العامل لتقاضى العلاوة ما لم يكن هناك سبب يقتضى حرمانه منها ، كما أن نظام العاملين بالقطاع العام المشار إليه وإن خلت نصوصه من الأحكام الخاصة بتقدير كفاية العامل الموقوف عن العمل ، إلا أنها لم تحظر تقدير كفايته بتقديرأ حكماً بالتقرير السابق على الوقف ، يؤيد ذلك ما إستحدثه المشرع في قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ - والذي حل محل النظام السابق - من أحكام خاصة في تقدير كفاية بعض فئات العاملين أجاز فيها تقدير الكفاية بتقديرأ حكماً وذلك بالنص في المادتين ٢٨ ، ٢٩ منه على الاعتداد بالتقريرين السابقين بالنسبة للعامل المعار للخارج أو المصرح له بأجازة خاصة ، وتقرير الكفاية بمرتبة كفاء حكماً بالنسبة للعامل المحدث أو بمرتبة ممتاز حكماً إذا كان قد حصل عليها في العام السابق ، وبمرتبة ممتاز حكماً بالنسبة للعامل المستدعى للإحتياط أو المستبقى ، وبمسا لا يقل عن مرتبة الكفاية في السنة السابقة على الإنتخاب بالنسبة لأعضاء المنظمات النقابية وأعضاء مجلس الإدارة المنتخبين ، وبمرتبة كفاء حكماً لمن زادت مدة مرضه عن ثمانية أشهر ، أو بمرتبة ممتاز حكماً إذا كان قد حصل عليها في العام السابق .

٣ - التناقض الذي يعرّيب الحكم ويفسده هو ما تسمحى به الأسباب ويعارض بعضها بعضاً بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حمل الحكم عليه :

الاحكام

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٧ عمال كلى همال القسامرة على الشركة الطاعنة بطلبات ختامية هي الحكم بإلزامها أن تدفع له مبلغ ١٤٤٠ جنيهاً وفوائد، بواقع ٤٪ من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد وما يستجد من ١/١/١٩٨٠ بواقع ١٢٨,٤٥٥ جنيهاً ، وبأحقته للفترة الثانية من تاريخ رفع الدعوى ، وقال بياناً لدعواه أنه من العاملين لدى الطاعنة وإذا امتنعت دون وجه حق عن منحه العلاوات الدورية عن المدة من سنة ١٩٧٣ حتى سنة ١٩٧٧ ، كما أغفلت ترقيته إلى الفئة الثانية ، فقد أقام الدعوى بالطلبات السالفة البيان ، بتاريخ ١٨/١/١٩٨٠ قضت المحكمة برفض الدعوى إستأنف المطعون ضده هذا الحكم أمام محكمة إستئناف القاهرة بالإستئناف رقم ٣٩٨ لسنة ٩٧ ق ، بتاريخ ١٨/١/١٩٨٠ حكمت المحكمة في موضوع الاستئناف أولاً : في شقة الخاص بأحقية المطعون ضده لفئة الثانية بتأييد الحكم المستأنف . ثانياً : وبالنسبة لباقي الطلبات بإستجواب الخصوم ، ثم عادت وحكمت بتاريخ ٢٧/٦/١٩٨١ بنذب مكتب الخبراء لأداء الأمورية التي أفصحت عنها بمنطوق الحكم ، وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت في ٣١/٣/١٩٨٢ — بالنسبة للشق الخاص بالعلاوة الدورية — بإلغاء الحكم المستأنف والإزام الطاعنة أن تؤدي للمطعون ضده مبلغ ١٣٨٠ جنيهاً . طعن في الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، ويعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنعى الطاعنة بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك تقول أن المشرع في المادتين ١٣ ، ٢٤ القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ربط بين العلاوة الدورية وتقرير كفاية العامل السنة السابقة على منحها والذي يتضمن بياناً لسلوكه ومدى ما حققه من إنتاج وما تلقاه من دورات تدريبية ، وبالتالي لا تستحق

إلا بمباشرة العمل وبقدر ما حققه العامل من هذه العناصر ، وإذ انتهى الحكم المطعون فيه إلى أحقية المطعون ضده للعلاوة الدورية عن السنوات التي أوقف فيها عن العمل ولم يوضع عنها تقارير دورية بمقولة أن العامل الذي لا يؤدي عملاً لوقفه عنه يعامل بالتقرير السابق على الوقف ، فإنه يكون قد أغسأ في تطبيق القانون :

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كان النص في المادة ١٣ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ على أن يحور عن كل عامل تقرير دورى شامل لإنتاجه وسلوكه وتدريبه وتقدير كفاءته بدرجة ممتاز - جيد - متوسط - دون المتوسط - ضعيف ... ، وفي المادة ٢٤ على أن يقرر مجلس الإدارة في ختام كل سنة مالية مبدأ منح العلاوة أو عدم منحها بالنسبة للعاملين وذلك في ضوء المركز المالى وما تحقق من أهداف ، كما يجوز له أن يقرر نسبة من العلاوة ... ويكون المنح طبقاً لما يأتى : (أ) النسبة التي تقرر من العلاوة للعامل الحاصل على تقرير ممتاز أو جيد . (ب) نصف النسبة سالفة للعامل الحاصل على تقرير متوسط . وتمنح العلاوة الدورية المستحقة أو النسب التي تقرر منها في المواعيد الآتية : (أ) أول يناير التالى لإنقضاء سنة من تاريخ منح العلاوة السابقة أو من تاريخ صدور قرار بالترقية . ويسرى هذا الحكم على من يعاد تعيينهم من العاملين دون فاصل زمنى ودون إخلال بحكم الفقرة التالية . (ب) أول يناير التالى لإنقضاء سنتين من تاريخ الالتحاق بالخدمة لأول مرة ، ويسرى هذا الحكم على العاملين الذين يعاد تعيينهم متى كان أجروهم في وظائفهم السابقة عن بداية مربوط الفتة التي أعيد تعيينهم فيها بأكثر من قيمة علاوة من علاوات الفتة . « وفي المادة ٤٨ على أن الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على العاملين هي : : (٤) الحرمان من العلاوة : : « وفي الفقرة الأخيرة من المادة ٧٩ على أنه « وفي جميع الأحوال يحفظ للعامل الذى جاوز مرتبه نهاية ربط المستوى الذى ينقل إليه - وقت صدور هذا النظام - بما كان يتقاضاه وذلك بصفة شخصية ، على أن تستهلك الزيادة مما يحصل عليه في المستقبل من

البدلات أو علاوات الترقية أو العلاوات الدورية ، يدل على أن العلاوة الدورية المقررة لا تستحق لبعض فئات العاملين قبل إنقضاء الأحوال الميئة بالبندين (أ) و(ب) من المادة ٢٤ مאלقة الذكر ، أو قبل إستهلاك ما جاوز مرتب نهاية ربط المستوى الذى يتقل إليه العامل - وقت صدور القرار بقانون المشار إليه مما يحصل عليه مستقبلا من البدلات أو علاوات الترقية أو العلاوات الدورية ، وأنها لا تستحق للعامل إذا وقع عليه جزاء تأديبى بحرمانه منها أو حصل على تقرير دورى بمرتبة «دون المتوسط» أو «ضعيف كما لا تستحق فى جزء منها إذ حصل على تقرير دورى بمرتبة «متوسط» ، ومؤدى ذلك أن القرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ قد أورد على سبيل الحصر الحالات التى لا تستحق فيها العلاوة الدورية - سواء بأكملها أو فى جزء منها - وليس من بينها حالة وقف العامل عن عمله ، مما مقتضاه أن قرار جهة العمل بحرمان العامل الموقف عن عمله من العلاوة الدورية المقررة يكون باطلا وغير منتج لأثاره ، ولا يغير من ذلك التحدى بإفتقار العامل الموقف للتقارير الدورية بما تربيته من أثر فى إستحقاق العلاوة ذلك أن الأصل هو صلاحيته لتقاضى العلاوة ما لم يكن هناك سبب يقتضى حرمانه منها كما أن نظام العاملين بالقطاع العام المشار إليه وأن خلت نصوصه من الأحكام الخاصة بتقدير كفاية العامل الموقف عن العمل ، إلا أنها لم تحظر تقدير كفايته تقديرأ حكماً بالتقرير السابق على الوقف يؤيد ذلك ما إستحدثه المشرع فى قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ - والذى حل محل النظام السابق - من أحكام خاصة فى تقدير كفاية بعض فئات العاملين أجاز فيها تقدير الكفاية تقديرأ حكماً وذلك بالنص فى المادتين ٢٨ ، ٢٩ منه على الاعتماد بالتصيرين السابقين بالنسبة للعامل المعار للخارج أو المصرح له بأجازة خاصة ، وتقدير الكفاية بمرتبة كفاء حكماً بالنسبة للعامل المهند أو بمرتبة ممتاز حكماً إذا كان قد حصل عليها فى العام السابق ، وبمرتبة ممتاز حكماً بالنسبة للعامل المستدعى للإحتياط أو المستبقى ، وبما لا يقل عن مرتبة الكفاية فى السنة السابقة على الانتخاب بالنسبة لأعضاء المنظمات النقابية وأعضاء مجلس الإدارة المنتخبين ،

وبمرتبة كفاء حكماً لمن زادت مدته مرضه عن ثمانية أشهر أو بمرتبة ممتاز حكماً إذا كان قد حصل عليها في العام السابق ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر بأن قضى بأحقية المطعون ضده للعلاوة الدورية عن سنة ١٩٧٢ ، ١٩٧٤ ، ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ والتي أوقف فيها عن العمل تأسيساً على أن العامل يحرم من العلاوات الدورية أو بعضها في حالتين : الأولى أن يحصل على تقرير سنوي أقل من جيد . الثانية أن يقع عليه جزاء تأديبي بذلك ... كما أن القاعده بالنسبة للتقارير الدورية أن العامل الذي لا يؤدي عملاً لوقفه عنه أو لمرضه لا يجوز وضع تقرير دوري عنه ولكنه يعامل بالتقرير الدوري الأخير السابق على الوقف أو الغياب . وإذ كان تقريره الأخير بدرجة جيد ومن ثم فهو يستحق العلاوات الدورية المطالب بها ... « فلأنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويكون النعمى عليه بهذا السبب على غير أساس :

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه بالتناقض ، وفي بيان ذلك تقول أن الحكم بعد أن أورى بأسبابه أن العامل يحرم من العلاوة الدورية أو من بعضها إذا حصل على تقرير سنوي بمرتبة تقل عن درجة جيد أو وقع عليه جزاء تأديبي بذلك وأن المطعون ضده قد تحدد موقفه من الناحيتين الجنائية والتأديبية ببراءته في الأولى وبمجازاته جزاء معيناً في الثانية ، عاد وناقض هذه القاعده بأن قضى بأحقية العلاوات الدورية ورغم ثبوت مجازاته في سنة ١٩٧٤ بخمسة شهورين من مرتبه :

وحيث إن هذا النعمى غير سديد ، ذلك أنه لما كان التناقض الذي يعيب الحكم ويفسده هو ما تتأذى به الأسباب ويعارض بعضها بعضاً بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حمل الحكم عليه ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضائه

على ما مؤداه أن العامل يحرم من العلاوة في حالتين إحداهما أن يحصل على تقرير سنوى أقل من جيد ، والثانية أن يوقع عليه جزاء تأديبي بذلك ، وأن المطعون ضده قد تحدد موقفه من الناحيتين الجنائية والتأديبية ببراءته في الأولى وتوقيع جزاء آخر عليه في الثانية هو خصم شهرين من راتبه ، وأنه لم تتوافر بالنسبة له أى من الحالتين التى يجوز فيها حرمانه من العلاوة ، فإنه لا يكون مشوباً بالتناقض ، ويكون الزمى عليه بهذا السبب في غير محله :

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الصعن :

جلسة ١١ من نوفمبر سنة ١٩٨٧

رئاسة السيد المستشار / سيد عبد الباقي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /
محمّد عبد الحميد سنيّد نائب رئيس المحكمة ، محمد جمال الدين شلقاني ، صلاح محمود عويس
ومحمود رشاد مبروك .

(١٩٩)

الطعن رقم ١٧١٦ لسنة ٥٤ القضائية :

• إيجار • بيع • تملك المساكن الشعبية الاقتصادية والمتوسطة •

تملك المساكن الشعبية الاقتصادية والمتوسطة التي أقامتها المحافظات وفقاً للقواعد والأوضاع
التي يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء • مناطه • شغل طالب التملك الوحدة قبل
١٩٧٧/٩/٩ تاريخ العمل بالقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧

النص في المادة ٧٢ القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع
الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر على أن تملك المساكن الشعبية
الاقتصادية والمتوسطة التي أقامتها المحافظات وتم شغلها قبل تاريخ العمل بهذا
القانون نظراً أجره تقل عن الأجرة القانونية إلى مستأجرها على أساس سداد
الأجرة المخفضة لمدة خمس عشرة سنة وذلك وفقاً للقواعد والأوضاع التي
يصدر بها قرار رئيس مجلس الوزراء يدل على أن مناط تقرير حق تملك
الوحدات السكنية المشار إليها أن يكون طالب التملك قد شغل الوحدة قبل
١٩٧٧/٩/٩ تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ :

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار
المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن يستوفى أوضاعه الشكلية ،

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٢١٠٩ لسنة ١٩٨٢ مدني سوهاج الابتدائية ضد الطاعنين بصفتيهما بطلب الحكم بأحقية في تملك الشقة رقم ٨ بالمارة رقم ٤٦ بالمساكن الاقتصادية بمدينة ناصر بندر سوهاج ، محافظة سوهاج ، والزائهما بتحرير عقد تملك عنها . وقال بياناً لها أنه إستأجر تلك الشقة من الطاعن الثاني ويحق له تملكها طبقاً لنص المادة ٧٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ بتاريخ ١٢/٣/١٩٨٣ حكمت المحكمة برفض الدعوى . إستأنف المطعون عليه هذا الحكم لدى محكمة إستئناف أسيوط «أمورية سوهاج» بالإستئناف رقم ١٨٩ لسنة ٥٨ ق . بتاريخ ١١/٤/١٩٨٤ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وأجابت المطعون عليه إلى طلباته . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فوات أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره . وفيها التزمت النيابة رأياًها .

وحيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت بالأوراق أدت به إلى مخالفة القانون إذ ذهب إلى أن المطعون عليه كان شاغلاً للشقة محل النزاع والمؤجرة له من الطاعن الثاني قبل ٩/٩/١٩٧٧ تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ورتب على ذلك تحقق شرط تملكه لها في حين أن الثابت من الأوراق أنه شغلها إعتباراً من ١/٢/١٩٧٩ أى بعد التاريخ المشار إليه .

وحيث إن هذا النعى مسليد : ذلك أن النص في المادة ٧٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر على أن تملك المساكن الشعبية الاقتصادية والمتوسطة التي أقامتها المحافظات وتم شغلها قبل تاريخ العمل بهذا القانون نظير أجره تقل عن الأجرة القانونية إلى مستأجرها على أساس سداد الأجرة المخفضة لمدة خمس عشرة سنة وذلك وفقاً للقواعد والأوضاع التي يصدر بها قرار رئيس

مجلس الوزراء «يدل على أن مناطق تقرير حق تملك الوحدات السكنية المشار إليها أن يكون طالب التملك قد شغل الوحدة قبل ١٩٧٧/٩/٩ تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وإذ كان الثابت من الأوراق أن المطعون عليه شغل الوحدة محل النزاع بتاريخ ١٩٧٩/٢/١ أى بعد التاريخ المشار إليه فإن المحكم المطعون فيه إذ أرجع تاريخ شغل المطعون عليه لتلك الوحدة إلى ما قبل العمل بالقانون سالف البيان ورتب على ذلك أحقيته في تملكها دون أن يفصح في مدوناته عن المصدر الذى إستقى منه ذلك التقرير ، يكون قد خالف الثابت بالأوراق وأدى به ذلك إلى مخالفة القانون مما يستوجب نقضه لهذا الوجه دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / وليم رزق بلوى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /
محمد لطفي السيد نائب رئيس المحكمة ، أحمد زكي غرابية ، طه الشريف وعبد الحميد الشافعي

(٢٠٠)

الطعن رقم ١٠٩ لسنة ٥٣ القضائية :

١ - قضاء « رد القضاء » .

التنازل الذي يسقط الحق في طلب رد القضاء . ماهيته .

تمود الخصم عن التقرير بطلب الرد حتى اقفال باب المرافعة . اعتيازه رضاه منه بتسريح
القاضي الفصل في الدعوى مالم تكن أسباب الرد قد حدثت بعد المواعيد المقررة أو أثبت طالب
الرد عدم علمه بها إلا بعد تلك المواعيد . المادتان ١٥٩ ، ١٥٢ مرافعات .

٢ - تقضي « نطق الطعن » .

الطعن بالنقض . عدم اتساعه لمحكمة الصلوة التي كانت مطروحة على محكمة الاستئناف .

١ - النص في المادة ١٥١ مرافعات على أنه ويجب تقديم طلب الرد
قبل تقديم أي دفع أو دفاع وإلا سقط الحق فيه . والنص في المادة ١٥٢
من ذات القانون على أنه « يجوز طلب الرد إذا حدثت أسبابه بعد المواعيد
المقررة أو إذا أثبت طالب الرد أنه لم يعلم بها إلا بعد مضي تلك المواعيد »
يدل على أن رد القاضي حتى شرع لمصلحة المتقاضين أنفسهم فلمهم أن يباشروه
أو يتنازلوا عنه ، والتنازل الذي يسقط الحق في طلب الرد هو الذي يقوم
نتيجة لإبداء أي دفع أو دفاع أو تقديم طلب متعلق بأصل الدعوى أو بمسألة
فرعية فيها ، فإن سكوت الخصم عن إبداء ذلك كله امتد حقه في تقديم الطلب
حتى إقفال باب المرافعة ، ذلك أن قعود الخصم عن التقرير بطلب الرد حتى
ذلك الوقت يتضمن رضاه منه بتسريح القاضي الفصل في دعواه وهو ما يتحقق
به علة الحكم بسقوط الحق في تقديم الطلب ما لم تكن أسباب الرد قد
حدثت بعد المواعيد المقررة أو أثبت طالب الرد أنه لم يعلم بها إلا بعد مضي
تلك المواعيد .

٢- المقرر في قضاء هذه المحكمة أن نطاق الطعن بالنقض لا يتسع لغير الخصومة التي كانت مطروحة على محكمة الاستئناف :

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعن كان قد قرر برد المطعون ضده عن نظر الاستئناف رقم ٣٦١٦ سنة ٩٧ ق القاهرة حيث قبلت دعوى الرد برقم ٥٢٩٣ س ٩٧ ق القاهرة ، وبتاريخ ١٩٨٣/١/١٧ حكمت المحكمة بسقوط حق الطاعن في طلب رد المطعون ضده ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبهت فيها الرأي برفض الطعن وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها :

وحيث إن الطعن بني على سببين ينمى الطاعن بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيانه يقول أن الحكم أقام قضاءه بسقوط حق الطاعن في رد المطعون ضده على سند من أنه أبدى دفاعه في الدعوى قبل أن يقرر برده في نظرها من أن مرافعته اقتضت على طلب التأجيل ولم يبد أى طلب فيها . مما يعيب الحكم بمخالفة القانون :

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن النص في المادة ١٥١ مرافعات على أنه «يجب تقديم طلب الرد قبل تقديم أى دفع أو دفاع وإلا سقط الحق فيه» والنص في المادة ١٥٢ من ذات القانون على أنه «يجوز طلب الرد إذا حدثت أسبابه بعد المواعيد المقررة أو إذا أثبت طالب الرد أنه لم يعلم بها إلا بعد مضي تلك المواعيد .. يدل على أن رد القاضى حتى شرع لمصلحة

المتقاضين أنفسهم فلمهم أن يباشروه أو يتنازلوا عنه ، والتنازل الذي يسقط الحق في طلب الرد هو الذي يقوم نتيجة لإبداء أى دفع أو دفاع أو تقديم طلب متعلق بأصل الدعوى أو بمسألة فرعية فيها ، فإن سكوت الخصم عن إبداء ذلك كله إمتد حقه في تقديم الطلب حتى لإقفال باب المرافعة ، ذلك أن قعود الخصم عن التقرير بطلب الرد حتى ذلك الوقت يتضمن رضاه منه بتولى القاضى الفصل فى دعواه وهو ما يتحقق به علة الحكم بسقوط الحق فى تقديم الطلب ، ما لم تكن أسباب الرد قد حدثت بعد المواعيد المقررة أو أثبت طالب الرد أنه لم يعلم بها إلا بعد مضي تلك المواعيد ، لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد اقتصر على طلب التأجيل عند نظر الدعوى وقررت المحكمة حجز الاستئناف للحكم دون التصريح بمذكرات ولم يقدم الطاعن طلب الرد إلا بعد لإقفال باب المرافعة بتسعة أيام دون أن يفصح فى طلبه عن تاريخ حدوث أسباب الرد أو تاريخ علمه بها فإن حقه فى طلب الرد يكون قد سقط وإذا أخذ الحكم المطعون فيه بهذا النظر فإن النemy عليه بمخالفة القانون يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينمى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفى بيان ذلك أن قيام المطعون ضده بالحكم فى الدعوى المطروحة عليه رغم التقرير برده ، يخالف قاعدة أن الطاعن لا يضار بطعنه بما يعيب الحكم بمخالفة القانون .

وحيث إن هذا النemy غير مقبول ، ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن نطاق الطعن بالنقض لا يتسع لغير الخصومة التى كانت مطروحة على محكمة الاستئناف وكان نemy الطاعن لا يتعلق بالحكم المطعون فيه . ومن ثم يكون غير مقبول :

ولمنا بتعين رفض الطعن :

جلسة ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / سعيد صقر نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /
حسيني الكناي ، عبد النبي شخم ، محمد عبد البر حنين وخلف فتح الباب .

(٢٠١)

الظن رقم ٦٨٠ لسنة ٥١ القضائية :

(١) دفع « نظام عام » نقض « السبب الجديد »

الدفع بالعدم صفة أحد الخصوم . غير متعلق بالنظام العام . عدم جواز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض .

(٢) نقض « السبب الجديد »

ضمان للأجر التعرض المادي الواقع من الغير على المستأجر . شرطه . أن يكون الغير لاشاءة الاستعمال - دفاع قانوني يقوم على واقع . عدم جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .

(٣) إيجاز « التزامات الأجر : ضمان التعرض »

ضمان للأجر التعرض المادي الواقع من الغير على المستأجر . شرطه . أن يكون الغير مستأجراً منه .

(٤) نقض « السبب الجديد »

دفاع المستأجر باعتباره منكر الأجر عن استعمال حقه في طلب الإخلاء من قبيل التعبير الفعلي عن الإرادة في إسقاط الحق . عدم قبول التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض لما يناقضه من واقع لم يسبق التمسك به أمام محكمة الموضوع .

١ - إذ كان الدفع بالعدم صفة أحد الخصوم في الدعوى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - غير متعلق بالنظام العام ، وكان الطاعن لم يسبق له التمسك أمام محكمة الموضوع بالعدم صفته في الدعوى ، فإن إثارته لهذا الدفع أمام محكمة النقض لأول مرة يكون غير مقبول :

٢ - لئن كان النص في المادة ٣١/ج من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ يدل على أن المشرع اعتبر إعدار المستأجر بإعادة الحال إلى ما كانت عليه شرطاً لقبول دعوى الإخلاء إلا أنه لما كان دفاع الطاعن المستند إلى حكم المادة ٣١/ج سالفة الذكر هو دفاع قانوني يقوم على واقع يتطلب التحقق من حصول الإعدار مستوفياً لشرائطه أو عدم حصوله ، وكان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بهذا الدفاع حتى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة الحكم المطعون فيه في خصوصه ، فإنه لا يقبل من الطاعن التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

٣ - المقرر في قضاء هذه المحكمة - أنه وإن كان لا مسؤولية على المؤجر عند التعرض المسمى الواقع على المستأجر منه إذا كان صادراً من الغير ، إلا أنه يكون مسئولاً عنه إذا كان هذا الغير مستأجراً منه أيضاً ، إذ يعتبر بذلك في حكم اتباعه المشار إليهم في المادة ٥٧١ من القانون المدني ، باعتبار أنه تلقى الحق في الإيجار عنه ، وأن صلته به هي التي مكنت له من التعرض للمستأجر الآخر فيعتد ضمان المؤجر إلى هذا التعرض .

٤ - إذ كان من المقرر أنه لا يجوز التمسك أمام محكمة النقض بسبب واقعي أو قانوني يخالطه واقع ولم يسبق إيداعه أمام محكمة الموضوع ، وكان الطاعن لم يسبق له التمسك أمام هذه المحكمة بأمر اعتبار سكوت المطعون ضدهم عن استعمال أحقهم في طلب الإخلاء مدة من الزمن من قبيل التعبير الضمني عن الإرادة في إسقاط الحق في ذلك ، فإن التمسك بهذا الوجه من الدفاع أمام محكمة النقض لأول مرة يكون غير مقبول :

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ، وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضدهم أقاموا الدعوى رقم ١١٠٠ لسنة ١٩٧٨ أمام محكمة شين الكوم الابتدائية على الطاعن وآخرين وطلبوا الحكم بفسخ عقد إيجار الشقة الميئة بالصحيفة وتسليمها لهم ، وقالوا بياناً لدعواهم أنه بموجب عقد إيجار مؤرخ ١٩٥٠/١٠/١٥ إستأجر الطاعن من مورثهم شقة بالمقار رقم ٢٥ شارع مصطفى كامل لإستعمالها مكتباً لمكافحة البلهارسيا إلا أنه غير من معالمها من الداخل وإستعملها فرعاً للمستشفى العام فالحق بالمقار ويبقى مستأجرى وحداته ضرراً بالغاً ومن ثم أقاموا الدعوى بطلباتهم سالفة البيان — أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق ثم نذبت خبيراً فيها . وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت بفسخ عقد الإيجار وإخلاء العين المؤجرة وتسليمها للمطعون ضدهم — إستأنف الطاعن هذا الحكم بالإستئناف رقم ٣٨١ لسنة ١٣ قضائية طنطا — مأمورية شين الكوم — وبتاريخ ١٩٨١/١/١٣ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة رأيت فيها رفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينمى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقول أن الدعوى أقيمت على الطاعن بصفته ممثلاً للمديرية الشؤون الصحية بمحافظة المنوفية في حين أنه لا صفة له في تمثيلها أمام القضاء ، وأن ذى الصفة في ذلك هو محافظ المنوفية عملاً بأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ في شأن نظام الحكم المحلى ولائحته التنفيذية مما يحق له معه أن يتمسك بعدم قبول الدعوى لرفضها على غير ذى صفة

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك أنه لما كان الدفع بإنعدام صفة أحد الخصوم في الدعوى — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — غير متعلق بالنظام العام — وكان الثابت من الأوراق أن الطاعن لم يسبق له التمسك أمام محكمة الموضوع بإنعدام صفته في الدعوى ، فإن إثارته لهذا الدفع أمام محكمة النقض لأول مرة يكون غير مقبول .

وحيث إن الطاعن ينمى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور فى التسبب ، وفى بيان ذلك يقول أن المادة ٣١/ج من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - الذى يحكم واقعة الدعوى - توجب على المؤجر إعذار المستأجر بإعادة الحسالى إلى ما كانت عليه قبل رفع الدعوى بالإخلاء للضرر إلا أن الحكم قضى بإخلاء العين المؤجرة دون بحث مدى قيام المطعون ضدهم بإعذار الطاعن بل ورغم عدم قيامهم بذلك .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه لئن كان النص فى المادة ٣١/ج من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على أنه وفى غير الأماكن المؤجرة مفروشة لا يجوز للمؤجر أن يطلب إخلاء المكان ولو لإنتهى المدة المتفق عليها فى العقد إلا لأحد الأسباب الآتية ... ج - إذا استعمل المستأجر المكان المؤجر أو سمح باستعماله بطريقة تخالف شروط الإيجار المعقولة والمتعارف عليها وتضرر بمصلحة المؤجر أو استعمله فى غير الأغراض المؤجر من أجلها ، وذلك بعد إعذاره بإعادة الحال إلى ما كانت عليه . يدل على أن المشرع اعتبر إعذار المستأجر بإعادة الحالة إلى ما كانت عليه شرطاً لقبول دعوى الإخلاء فى الحالة المنصوص عليها فى هذا البند إلا أنه لما كان دفاع الطاعن المستند إلى حكم المادة ٣١/ج سائلة الذكر هو دفاع قانونى يقوم على واقع يتطلب التحقق من حصول الإعذار مستوفياً لشرائطه أو عدم حصوله ، وكان البين من الأوراق أن الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بهذا الدفاع حتى يتسنى له محكمة النقض مراقبة الحكم المطعون فيه فى خصوصه فإنه لا يقبل من الطاعن التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض ويكون النعى على الحكم بقصور التسبب فى هذا الشأن على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينمى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبب والفساد فى الاستدلال ، وفى بيان ذلك يقول أن الحكم أعنتق ما ذهب إليه قضاء محكمة الدرجة الأولى من أن تغيير الاستعمال ينجم عنه ضرر للمالك العقار ومستأجره فأخطأ بذلك تطبيق نص المادة ٣١-ج التى لا تعتد بالضرر الذى يصيب الأخيرين لأنهم ليسوا أطرافاً

في العلاقة الإيجارية ، كما أن الحكم لم يفصح عن كنه الضرر الذي ترتب على تغيير إستعمال العين المؤجرة من مكتب إلى فرع المستشفى وإعتبر تردد الجمهور للكشف والعلاج مما يتحقق به الضرر مع أن ذلك من الأمور المعتادة في الجهات الحكومية :

وحيث إن النعي في شقة الأول مردود بأنه لما كان من المقرر - في قضاء هذه المحكمة أنه وإن كان لا مسئولية على المؤجر عن التعرض المادى الواقع على المستأجر منه ، وإذا كان صادراً من الغير إلا أنه يكون مسؤولاً عنه إذا كان هذا الغير مستأجر منه أيضاً ، إذ يعتبر بذلك في حكم اتباعه المشار إليهم في المادة ٥٧١ من القانون المدني ، بإعتبار إنه تلقى الحق في الإيجار عنه ، وأن صلته به هي التي مكنت له من التعرض للمستأجر الآخر فيمتد ضمان المؤجر إلى هذا التعرض - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد استند فيما ارتآه من تحقق الضرر بالمطعون ضدهم نتيجة فعل الطاعن إلى ما يصيب باقى مستأجرى العقار من ضرر يجعل المطعون ضدهم مسئولين عنه تجاههم ، فإنه يكون قد التزم صحيح القانون ، والنعي في شقة الثاني مردود بأنه لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض في مدوناته لبيان كنه الضرر المترتب على تغيير إستعمال العين المؤجرة مقررأ أن في تغيير إستعمال العين من مكتب إلى فرع مستشفى يتردد عليه الأهالى للكشف والعلاج وما يصاحب ذلك الاستعمال من إزدحام وسوء إستخدام العين المؤجرة ومدخل العقار وسلمه بتحقيق به الضرر وكان هذا الذى قرره الحكم سائفاً وكافياً لإستظهار كنه الضرر المبرر لطلب الإخلاء فإن النعي عليه بهذا الشق يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت بالأوراق من وجهين أولها : أن الحكم استناداً إلى تقرير الخبير ذهب إلى أن عين النزاع مستعملة فرعاً للمستشفى العام حال أن هذا التقرير أورد أنها مستعملة عيادة خارجية ، والثاني : أن الحكم قرر توافر الضرر المترتب على تغيير إستعمال عين النزاع مع أن الثابت من شهادة شاهدى المطعون ضدهم

أن هذا التغيير تم في سنة ١٩٦٧ وسكت عنه المطعون ضدهم رغم مضي أكثر من ثلاث عشرة سنة مما يعتبر موافقة ضمنية على النزول عن الحق في طلب الإخلاء لإنتفاء الضرر .

وحيث إن النعي في وجهه الأول غير صحيح ذلك أنه لما كان الثابت من محضر المعاينة بتقرير الخبير أنه وجد على واجهة عين النزاع لافتة مكتوب عليها «مستشفى شبين الكوم - العيادة الخارجية العامة - عيادة الحى الشرق» ، كما وجد لافتة أخرى بداخلها تبين الخدمات التى تقوم بها هذه العيادة ، وخلص إلى نتيجة مؤداها أن شقة النزاع تستخدم فرعاً للمستشفى العام لعلاج جميع الأمراض ، فإن ما ذهب إليه الحكم من أن العين المؤجرة مستعملة فرعاً للمستشفى العام لا يكون قد خالف الثابت بالأوراق ، والنعي في وجهه الآخر غير مقبول ذلك أنه لما كان من المقرر أنه لا يجوز التمسك أمام محكمة النقض بسبب واقعى - أو قانونى بخالطه واقع - ولم يسبق لإبدائه أمام محكمة الموضوع . وكان الطاعن لم يسبق له التمسك أمام هذه المحكمة بأمر إعتبار سكوت المطعون ضدهم عن إستعمال حقهم في طلب الإخلاء مدة من الزمن من قبيل التعبير الضمنى عن الإرادة في إسقاط الحق في ذلك فإن التمسك بهذا الوجه من الدفاع أمام محكمة النقض لأول مرة يكون غير مقبول . ولما تقدم بتعين رفض الطعن .

جلسة ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد/ المستشار أحمد ضياء عبد الرازق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / طلعت أمين صادق ، محمد عبد القادر عمر ، حماد الشافعي و زكريا الشريف

(٢٠٢)

الطعن رقم ١٦١٧ لسنة ٥٢ القضائية :

(١) عمل « العاملون بشركات القطاع العام : تعيين » .

تعيين الطاعن بوظيفة تخالف تلك المعلن عنها . اثره . عدم احقاقه في تسوية حالته
بالوظيفة الواردة في الاعلان . علة ذلك .

(٢) نقض « اسباب الطعن : النقص الجوهري » .

اسباب الطعن بالنقض . وجوب تعديدها وتبريرها . افعال ذلك . اثره . عدم قبول النقص .

١ - لما كانت المادة ٧٨ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار
بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ قد أوجبت في الفقرة الثانية منها أن يكون التعيين
في الوظائف التي تشغل بإمتحان بحسب الأسبقية الواردة بالترتيب النهائي
لنتائج الامتحان ، وكان الثابت في الدعوى - وعلى ما سجله تقرير الخبير
أن المطعون ضدها ، بعد أن أعلنت عن حاجتها لشغل وظيفة كاتب قضائي
من الفئة السابعة ، قد ألحقت الطاعن بوظيفة كاتب قضائي من الفئة الثامنة ،
وهي وظيفة أخرى غير المعلن عنها وذلك لحصوله في نتيجة الامتحان على
درجة أدنى من التي حصل عليها من عين بالفئة السابعة ، وهو ما مؤداه أن
إلحاقه بالفئة الثامنة يعد تعييناً منبث الصلة بإجراءات الإعلان لشغل وظيفة
الفئة السابعة ، بما لازمه أن دعواه بتسوية حالته بالفئة السابعة إستناداً إلى
الإعلان المشار إليه تكون على غير سند من القانون .

٢ - لما كان الطاعن لم يبين في صحيفة الطعن أوجه الدفاع التي يعيب على
الحكم المطعون فيه عدم إيرادها والرد عليها ، وكان لا يكفي في ذلك مجرد

القول بأن الحكم لم يبين أو يرد على الأسباب التي ذكرها في صحيفة الاستئناف. دون بيان لها في صحيفة الطعن مع إن ذلك مطلوب على وجه الوجوب تحديداً للطعن وتعريفاً بوجوهه منذ ابتداء الخصومة ، فإن النعي بهذا السبب يكون مجھلاً وغير مقبول .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٨١ لسنة ١٩٨٠ عمال كلى جنوب القاهرة على الشركة المطعون ضدها طالباً الحكم بتسوية حالته على الفئة السابعة إعتباراً من تاريخ تعيينه في ٢٨/١٢/١٩٧٩ والزامها بالفروق المالية المترتبة على ذلك ، وقال بياناً لدعواه أن المطعون ضدها أعلنت عن عقد إمتحان لشغل وظيفة كاتب قضائي بالفئة السابعة بشرط الخبرة في الأعمال القضائية لمدة خمسة عشر عاماً ، وإذ إجتاز الامتحان بنجاح وتوافرت له مدة الخبرة المقررة ، واهتمت عن تعيينه بالفئة السابعة المعلن عنها ، وعينه بالفئة الثامنة ، فقد أقام الدعوى بالطايات آتفة البيان : ندبت المحكمة خبيراً ، وبعد أن قدم تقريره قضت برفض الدعوى . إستأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة إستئناف القاهرة بالإستئناف رقم ٦٢٢ لسنة ٩٨ ق ، وبتاريخ ٢٧/٣/١٩٧٢ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، ويعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأياً بها .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب حاصل النعي بالسبب الأول والشق الثاني من السبب الثاني منها أن الحكم المطعون فيه قد خالف الثابت بالأوراق

وشابه القصور في التسبب لإعتناقه تقرير الخبير الذي ذهب إلى أن مدة خبرة الطاعن تبلغ ١٥ سنة وأن خبرة المقارن به تبلغ ٢٠ سنة ، وأن الاشتراك عنه لدى هيئة التأمينات الاجتماعية قد بدأ منذ ١٧/٥/١٩٦٥ في حين أن الثابت من المستندات المقدمة من الدعوى - والتي أغفل الحكم الإشارة إليها - أن خبرته تزيد على ٢٤ سنة وأن الاشتراك عنه لدى الهيئة سالفة الذكر قد بدأ منذ ١/٨/١٩٦٣ ، وحاصل النعي بالسببين الثالث والرابع أن الحكم قد أخطأ في تطبيق القانون إذ أقام قضاءه على أن إعلان المطعون ضدها عن شغل الوظائف الشاغرة لا يلزمها بتعيين من ينجح في الامتحان بالفتة المعلن عنها ، في حين أن هذا الإعلان يعد من جانبها إيجاباً ملزماً أو وعداً بالتعاقد ينشئ في ذمتها إلى حين إعلان الرغبة التزاماً بإبرام العقد ، خاصة وأن وظيفة كاتب قضائي الواردة بالإعلان قد إقترن ذكرها بالفتة السابعة فقط دون أي فتة أخرى .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كانت المادة ٧٨ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ قد أوجبت في الفقرة الثانية منها أن يكون التعيين في الوظائف التي تشغل بإمتحان بحسب الأسبقية الواردة بالترتيب النهائي لنتائج الامتحان ، وكان الثابت في الدعوى - وعلى ما سجله تقرير الخبير - أن المطعون ضدها ، بعد أن أعلنت عن حاجتها لشغل وظيفة كاتب قضائي من الفتة السابعة ، قد ألحقت الطاعن بوظيفة كاتب قضائي من الفتة الثامنة ، وهي وظيفة أخرى غير المعلن عنها وذلك لحصوله في نتيجة الامتحان على درجة أدنى من التي حصل عليها من عين بالفتة السابعة ، وهو ما مؤداه أن الحاقه بالفتة الثامنة بعد تعييناً منبت الصلة بإجراءات الإعلان لشغل وظيفة الفتة السابعة ، بما لازمه أن دعواه بتسوية حالته بالفتة السابعة إستناداً إلى الإعلان المشار إليه تكون على غير سند من القانون ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد ألزم هذا النظر بأن قضى برفض الدعوى تأسيساً على أن «الإعلان المنشور بجريدة الأهرام بتاريخ ١٣/١٢/١٩٧٦ تضمن أن لشركة في حاجة لشغل وظيفة واحدة من الفتة السابعة لكاتب قضائي

تقدم لهذه الوظيفة خمسة أشخاص أجرى بينهم امتحان حاز فيه أحدهم وهو ... على أعلى الدرجات ... فعين في الوظيفة الحالية ثم بدأ للجنة الامتحان بالشركة تعيين المستأنف وآخر في وظيفة من الفئة الثامنة فعرضها عليه وقبل التعيين بها فمن ثم لا يكون له ثمة حق بمقتضى الإعلان في تعيينه في الوظيفة المعلن عنها طالما أن هناك من تفوق عنه في الامتحان الذي أجرى بشأنها ... فإنه يكون قد وافق صحيح القانون ، وإذا كان تعيين الطاعن لا يستند إلى الإعلان الصادر من المطعون ضدها لشغل وظيفة الفئة السابعة ، فإن ما ينعاه على الحكم المطعون فيه بشأن التكييف القانوني لهذا الإعلان ، أو بشأن إستيفائه مدة الخبرة الواردة به ، يكون - وأياً كان وجه الرأي فيه - غير متنج .

وحيث إن حاصل النعي بالشق الأول من السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه قد شابه القصور في التسبب إذ التفت عن إيراد الأسباب التي ذكرها في صحيفة الاستئناف ، كما أغفل الرد عليها .

وحيث إن هذا النعي غير مقبول ، ذلك أنه لما كان الطاعن لم يتبع في صحيفة الطعن أوجه الدفاع التي يعيب على الحكم المطعون فيه عدم إيرادها والرد عليها ، وكان لا يكتفي في ذلك مجرد القول بأن الحكم لم يبين أن يرد على الأشياء التي ذكرها في صحيفة الاستئناف دون بيان لها في صحيفة الطاعن مع أن ذلك مطلوب على وجه الوجوب تحديداً للطعن وتعريفاً بوجوده منذ ابتداء الخصومة ذلك فإن النعي بهذا السبب يكون مجهولاً وغير مقبول .

وحيث إن حاصل النعي بالسبب الثالث أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون إذا استند إلى أنه لا يحق للطاعن المطالبة بالفئة السابعة لقبوله إستلام العمل بالوظيفة المقرر لها الفئة الثامنة ، في حين أن إستلام العمل لا يعدو أن يكون واقعة مادية لا يعول عليها إلا في تحديد إستحقاق الأجر .

وحيث إن هذا النعي غير صحيح ، ذلك أنه لما كان البين من أسباب الحكم المطعون فيه خلوها بما يقيد الاستناد في رفض دعوى الطاعن إلى واقعة إستلامه

العمل بالوظيفة المقرر لها الفتحة الثامنة ، فإن ما يتعاه هذا السبب يكون وارداً على
غير محل .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد/ المستشار سعيد صقر نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/
الحسيني الكنانى ، عبد النبی خشم ، محمد عبد البر حسين بخلف فتح الباب .

(٢٠٣)

الطعن رقم ١٤٠ لسنة ٥١ القضائية :

إيجار « إيجار الاماكن : الامتداد القانونى لعقود الإيجار الاماكن المؤجرة مفروشة » .

حق المستأجر لعين مفروشة في البقاء فيها بعد انتهاء المدة المتفق عليها . شرطه ٥ م ٢٦ في ١٩٧٧/٤٩ . علم سريان حكمها على عقود الإيجار الصادرة من خولهم المشرع حق الاستمرار في شغل العين بعد وفاة المستأجر الاصل أو تركه لها بمقتضى المادة ١/٢٩ من ذات القانون -
علّة ذلك .

بدل نص المادة ٤٦ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع
الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر على أن حق المستأجر لعين
مفروشة في البقاء فيها بعد إنتهاء المدة المتفق عليها مشروط بتوافر أمرين
الأول : أن يكون قد إستأجر العين من مالكها أو من مستأجرها الأصلي
والثاني : أن يكون قد أقام فيها بصفة متصلة إحدى المديتين المحددتين بالمادة
بحسب شخص المؤجر له . ومن ثم فلا يسرى حكم هذه المادة على عقود
الإيجار الصادرة من غير مالك العين المفروشة أو مستأجرها الأصلي حتى ولو كان
المؤجر لهذه العين من الأشخاص الذين خولهم المشرع حق الاستمرار في
شغل العين بعد وفاة مستأجرها الأصلي أو تركه لها بمقتضى المادة ٢٩ فقرة أولى
من ذات القانون إذ أن هؤلاء الأشخاص وأن اعتبروا في عداد المستأجرين
لكونهم يستفيدون من إمتداد عقد إيجار المستأجر الأصلي إليهم إلا أنهم
لا يعتبرون قانوناً مستأجرين ؟ عيلين في حكم المادة ٦٤ سالفه الذكر .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة ، وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٩٠٧٦ لسنة ١٩٧٨ أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية على المطعون ضدهم بطلب الحكم بإلزامهم تحرير عقد إيجار له عن الشقة الموضحة بالصحيفة بالأجرة القانونية وقدرها ٨,٤٨٦ جنيه . وقال بياناً لها أنه بتاريخ ١٩٦٥/٤/١ إستأجر شقة مفروشة بالعقار رقم ٩ شارع ماريث من أرملة المستأجر الأصلى لها المرحوم ... بأجرة قدرها عشرون جنياً شهرياً ، وإذ فرضت الحراسة القضائية على هذه الشقة فقد حرر له الحارس القضائى عقد إيجار جديد عنها فى ١٩٨٦/٦/٢٦ ، ثم فرضت الحراسة العامة على هذا الأخير فقام بأداء الأجرة إليها حتى أخطره جهاز تصفية الحراسات بالتعامل مع ملاك العقار المطعون ضدهم . ولما كان عقد إيجاره لشقة النزاع يمتد بقوة القانون عملاً بنص المادة ٤٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فقد أقام دعواه بالطلبات سالفة البيان . حكمت المحكمة برفض الدعوى . إستأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة إستئناف القاهرة برقم ٤٢٤٦ لسنة ٤٦ قضائية - وبتاريخ ١٩٨٠/١١/٢٢ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف - طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم - وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد بنعى الطاعن به على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب ومخالفة الثابت بالأوراق - وفى بيان ذلك يقول أن إستيجاره لشقة النزاع مفروشة منذ ١٩٦٥/٤/١ ثابت من المستندات التى قدمها وهى إيصالات سداد الأجرة الصادرة من المؤجره إليه أرملة

المستأجر الأصلي ، وكتاب الحارس القضائي بالتنبيه عليه بسداد أجرتها له بعد تحرير عقد إيجار بإسم هذا الحارس ، وكتاب جهاز تصفيه الحراسات المتضمن لإستجاره لها من ذلك التاريخ - إلا أن الحكم المطعون فيه أهدر ما جاء بهذه المستندات ولم يرد عليها ، وجرى في قضائه على أن الثابت بالأوراق أن الطاعن أستأجر شقة النزاع من ١٩٨٦/١٠/٢٦ .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه لما كان النص في المادة ٤٦ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر على أنه «يجب للمستأجر الذي يسكن في عين إستأجرها مفروشة من مالها لمدة خمس سنوات متصلة سابقة على تاريخ العمل بهذا القانون البقاء في العين ، ولو إنتهت المدة المتفق عليها فإذا كانت العين قد أجزت مفروشة من مستأجرها الأصلي فإنه يشترط لإستفادة المستأجر من الباطن من حكم الفقرة السابقة أن يكون قد أمضى في العين مدة عشر سنوات متصلة سابقة على تاريخ العمل بهذا القانون» يدل على أن حق المستأجر لعين مفروشة في البقاء فيها بعد إنتهاء المدة المتفق عليها مشروط بتوافر أمرين الأول : أن يكون قد أستأجر العين من مالها أو من مستأجرها الأصلي والثاني : أن يكون قد أقام فيها بصفة متصلة لإحدى المدينتين المحددتين بالمادة بحسب شخص المؤجر له ، ومن ثم فلا يسرى حكم هذه المادة على عقود الإيجار الصادرة من غير مالك العين المفروشة أو مستأجرها الأصلي حتى ولو كان المؤجر لهذه العين من الأشخاص الذين خولهم المشرع حق الاستمرار في شغل العين بعد وفاة مستأجرها الأصلي أو تركه لها بمقتضى المادة ٢٩ فقرة أولى من ذات القانون ، إذ أن هؤلاء الأشخاص - وأن اعتبروا من عداد المستأجرين لكونهم يستفيدون من إمتداد عقد إيجار المستأجر الأصلي إلا أنهم لا يعتبرون قانوناً مستأجرين أصليين في حكم المادة ٤٦ سالفه الذكر . لما كان ذلك وكان الطاعن يذهب في دعواه إلى أنه إستأجر عين النزاع مفروشة في ١٩٦٥/٤/١ من أرملة المرحوم ... المستأجر الأصلي لها حتى فرضت الحراسة القضائية على العين وتحرر له عقد إيجار عنها من الحارس القضائي

بتاريخ ١٩٨٦/٦/٢٦ ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يعتد بمدة الإيجار السابقة على هذا التاريخ عند تطبيق نص المادة ٤٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ سالف الذكر يكون قد أصاب صحيح القانون . ويضحي النعي عليه بما جاء في سبب الطعن أياً كان وجه الرأي فيه - غير منتج .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن :

جلسة ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / سعيد صقر نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/

الحسيني الكعاني ، عبد التبري شمع ، محمد عبد البر حنين وخلف فتح الباب .

(٢٠٤)

الطعن رقم ١٠٦٣ لسنة ٥١ القضائية :

(١ ، ٢) اعلان « بطلان الاعلان » • حكم « ميعاد الطعن » •

- بطلان بدء ميعاد الطعن لدى الحكم من تاريخ اعلاله في احوال معينة م ١/٢١٣ من المرات .
- انصراف مدلول الى الاعلان الصحيح بصورة الحكم الرسمية او التنفيذية • علة ذلك •

١ - إذ كانت الفقرة الأولى من المادة ٢١٣ من قانون المرافعات تنص على أن « يبدأ ميعاد الطعن في الحكم من تاريخ صدوره ما لم ينص القانون على غير ذلك » ، ويبدأ هذا الميعاد من تاريخ إعلان الحكم إلى المحكوم عليه في الأحوال التي يكون فيها قد تخلف عن الحضور في جميع الجلسات المحددة لنظر الدعوى ولم يقدم مذكرة بدفاعه ... وكانت عبارة « من تاريخ إعلان الحكم » الواردة في هذا النص قد جاءت في صيغة عامة مطلقة فينصرف مدلولها إلى الإعلان بصورة الحكم الرسمية أو بصورته التنفيذية بإعتبار أن هذه الأخيرة ليست الا صورة رسمية للحكم ذلت بالصيغة التنفيذية على ما تقتضى به المادة ١٨١ من قانون المرافعات وكان المناط في إعلان الحكم الذي يفتح به ميعاد الطعن أن يتحقق علم المحكوم عليه به بالطريق المبين في الفقرة الثالثة من المادة ٢١٣ من قانون المرافعات فإن بطلان إعلان صورة الحكم الرسمية الذي لا يفتح به ميعاد الطعن لا أثر له على سريان هذا الميعاد بناء على إعلان صورة الحكم التنفيذية الذي تم صحيحاً وفقاً للقانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ، وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٤٤٤٨ لسنة ١٩٧٦ مدني كلي الإسكندرية على الطاعن بطلب الحكم بإخلائه من الشقة الميينة بصحيفة الدعوى بتاريخ ١٩٧٨/٦/٣ حكمت المحكمة بإجابهته إلى طلبه . إستأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة إستئناف الإسكندرية بالإستئناف رقم ١٢٤ لسنة ٥٣ ق وبتاريخ ١٩٨١/٢/١٨ قضت هذه المحكمة بسقوط الحق في الاستئناف طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة رأيت فيها رفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعن ينمي بسبب الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول أن الحكم اجري ميعاد الاستئناف من تاريخ إعلانه بالصورة التنفيذية للحكم المستأنف الحاصل في ١٩٧٨/١٢/١٣ رغم سابقة قضائه ببطلان إعلان الصورة الرسمية لهذا الحكم مما كان يوجب بطريق الزوم بطلان إعلانه بتلك الصورة بإعتبارها عملاً لاحقاً لإجراء باطل فيلحقه البطلان بدوره ، فضلاً عن أن إعلان الصورة التنفيذية للحكم يقصد به التنبيه على المحكوم عليه بتنفيذه فلا يفتتح به ميعاد الطعن فيه .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه لما كانت الفقرة الأولى من المادة ٢١٣ من قانون المرافعات تنص على أن يبدأ ميعاد الطعن في الحكم من تاريخ صدوره ما لم ينص القانون على غير ذلك . ويبدأ هذا الميعاد من تاريخ إعلان الحكم إلى المحكوم عليه في الأحوال التي يكون فيها قد تخلف عن الحضور في جميع الجلسات المحددة لنظر الدعوى ولم يقدم مذكره بدفاعه . وكانت عبارة

«من تاريخ إعلان الحكم» الواردة في هذا النص قد جاءت في صيغة عامة مطلقة فينصرف مدلولها إلى الإعلان بصورة الحكم الرسمية أو بصورته التنفيذية بإعتبار أن هذه الأخيرة ليست إلا صورة رسمية للحكم ذيلت بالصيغة التنفيذية على ما تقتضى به المادة ١٨١ من قانون المرافعات ، وكان المناط في إعلان الحكم الذى يفتتح به ميعاد الطعن أن يتحقق علم المحكوم عليه به بالطريق المبين في الفقرة الثالثة من المادة ٢١٢ سالفه الذكر ، وكان بطلان اعلان صورة الحكم الرسمية الذى لا يفتتح به ميعاد الطعن لا أثر له على سريان هذا الميعاد بناء على إعلان صورة الحكم التنفيذية الذى تم صحيحاً وفقاً للقانون - لما كان ذلك وكان الطاعن لا يذهب إلى أن إعلانه بالصورة التنفيذية للحكم المستأنف لم يتم وفقاً للقانون ، وكان الحكم المطعون فيه قد إعتد بإعلان هذه الصورة إلى الطاعن الحاصل في ١٩٧٨/١٢/١٢ وأجرى منه حساب ميعاد الاستئناف ورتب على ذلك قضاءه بسقوط حق الطاعن فيه لعدم إيداع صحيفته إلا في ١٩٧٩/٢/٨ فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون وبضحي النعي عليه بسبب النعي على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم بتعين رفض الطعن .

جلسة ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٨٧

بإدارة السيد/ المستشار محمد محمود راسم نائب رئيس المحكمة وعفوية السادة
المستشارين/ حسين علي حسين نائب رئيس المحكمة ، حمدي محمد علي ، عبد الحميد سليمان ،
ومحمد بكر غالي .

(٢٠٥)

الطعن رقم ١٨١٢ لسنة ٥٦ التفاضلية :

(٢٤١) « ايجار » « ايجار الاماكن » « التأجير من الباطن » « امتداد العقود » .

١ - التزام المؤجر بتأمين المستأجر من الانتفاع بالشئ المؤجر . لا تثريب على المستأجر ان
هو لم ينتفع به مادام قائما بتنفيذ التزاماته . قيام المستأجر بتأجير العين المؤجرة له من الباطن
لا يعد تخليا منها لئلا يجرها .

٢ - اقامة الطاعنين مع مورثهم حال حياته بعين النزاع اقامة فعلية في أشهر الصيف
واقامة حكمية خلال فترة تأجيرها مفروشة للغير . لا يعد تخليا منهم من الإقامة بها . اثره .
لهم في الاستفادة من الامتداد القانوني لئلا يجر مورثهم . م ١/٢٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .

١ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه وإن كان واجب المؤجر تمكين
المستأجر من الانتفاع بالشئ المؤجر إلا أنه لا تثريب على المستأجر ان هو
لم ينتفع به مادام قائما بتنفيذ التزاماته تجاه المؤجر وان قيام المستأجر
بتأجير العين المؤجرة له من الباطن يعتبر صورة من صور الانتفاع بالشئ
المؤجر وليس في التأجير من الباطن أو عدم العودة إلى الإقامة الفعلية في
العين المؤجرة اثر إنتهائه ما يصح إعتباره تخلياً عنها منياً لئلا يجرها .

٢ - إن ثبوت إقامة الطاعنين بالعين إقامة فعلية في أشهر الصيف مع
المورث وإقامتهم بها حكماً خلال فترات تأجيرها مفروشة للغير لا يعد تخلياً
منهم عن الإقامة فيها سواء قبل أو بعد وفاة المورث ومن ثم يحق لهم الاستفادة من
حكم المادة ١/٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تأجير الأماكن
فيما تقضى به من عدم إنتهاء عقد إيجار المسكن بوفاة المستأجر متى بقي فيها

زوجة أو اولادة الذين كانوا يقيمون معه حتى وفاته ومن ثم فإن طلب إخلاء شقة النزاع يكون ولا سند له من القانون .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن المطعون ضده أقام على الطاعنين الدعوى رقم ٥٠٩٠ سنة ١٩٨٣ مدنى كلى الإسكندرية طالباً بالحكم بإخلائهم من الشقة الميئنة بالصحيفة ، وقال شرحاً لدعواه أن مورثهم إستأجر منه شقة النزاع بعقد إيجار مؤرخ أول يناير سنة ١٩٦٥ وكان يقوم بتأجيرها مفروشة مدة تزيد على عشر سنوات إلى أن توفى ، وإذ كان ورثته (الطاعن) يقيمون بصفة دائمة بمدينة القاهرة ولم تكن لهم إقامة بالعين فقد أقام الدعوى ، وبتاريخ ١٩٨٤/٢/٢٦ أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق لإثبات أن الطاعنين يشغلون العين دون سند من القانون وبعد أن إستتمت إلى شهود الطرفين قضت بتاريخ ١٩٨٥/٤/٢١ بإخلاء عين النزاع . إستأنف الطاعنون هذا الحكم بالإسكندرية رقم ٣٩٥ لسنة ٤١ ق الإسكندرية وبتاريخ ١٩٨٥/١١/١٧ أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعنون بأنه كانت لهم إقامة مستقرة مع مورثهم بالعين حتى تاريخ وفاته وأن تأجيرهم لها مفروشة كان بصفة عرضية ، وبعد أن إستتمت المحكمة إلى شهود الطرفين حكمت بتاريخ ١٩٨٧/٤/١٥ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة رأيت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها :

وحيث إن مما ينهأ الطاعنون على الحكم المطعون فيه بالسبب الأول من سببي الطعن مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقولون أن الحكم خلص إلى إنضاء حقهم في إمتداد عقد إيجار شقة النزاع بعد وفاة المستأجر الأصلي في سنة ١٩٨٢ تأسيساً على أنهم ومورثهم من قبل كانوا يقيمون بمدينة القاهرة ويؤجرونها مفروشة في حين أن هذا التأجير لا يفيد تحلى المستأجر أو ورثته عن الانتفاع بالعين كما أن إنقطاعهم عن الإقامة بها فترات محددة لا يبنى حقهم في إمتداد العقد بعد وفاة مورثهم خاصة وأن العين المؤجرة تقع بمدينة الإسكندرية وهى من المصايف التى لا تستلزم الإقامة الدائمة صيفاً وشتاءً .

وحيث إن هذا النعى شديد ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة إنه وأن كان من واجب المؤجر تمكين المستأجر من الانتفاع بالشئ المؤجر إلا أنه لا تريب على المستأجر ان هو لم ينتفع به مادام قائماً بتنفيذ التزاماته تجاه المؤجر وأن قيام المستأجر بتأجير العين المؤجرة له من الباطن يعتبر صورة من صورة الانتفاع بالشئ المؤجر وليس فى التأجير من الباطن أو عدم العودة إلى الإقامة الفعلية فى العين المؤجرة أثر لإنهائه ما يصح إعتباره تحلياً عنها منبياً لعقد إيجارها لما كان ذلك وكان دفاع الطاعنين قد قام أمام محكمة الموضوع على أنهم لم يتخلوا عن الإقامة بشقة النزاع وإستمروا فى الانتفاع بها حال حياة مورثهم وبعد وفاته بقضاء شهور الصيف بها أو بتأجيرها مفروشة وأنهم كانوا يقيمون معه إقامة دائمة بالعين إلى أن نقل للقاهرة فى سنة ١٩٧١ وأن لإقامتهم فيها بعد ذلك كانت موسمية ومتقطعة بحسب طبيعة مدينة الإسكندرية كمصيف ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بالإخلاء على سند من عدم إقامة الطاعنين مع مورثهم إقامة مستقرة بعين النزاع وقت الوفاة حيث كانت مؤجره مفروشة للغير ورتب الحكم على ذلك إنضاء حقهم فى إمتداد عقد إيجار شقة النزاع إليهم فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة إلى بحث السبب الثانى من سببي الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه - ولما تقدم ، وكان الثابت بإقرار المطعون ضده بصحيفة إفتتاح الدعوى أن الطاعنين كانوا يقيمون مع مورثهم المستأجر الأصلي في سكنه بحي شبرا قبل وفاته - وكانت المحكمة تطمئن إلى ما شهد به شاهدا الطاعنين بجلسة التحقيق في ١١/٢/١٩٨٦ من أنهم كانوا يقيمون مع مورثهم بشقة النزاع بالأسكندرية قبل إنتقاله إلى القاهرة ، وكانوا يترددون عليها بعد ذلك في موسم الصيف ثم كانت تؤجر للغير في بعض أشهر السنة مما مفاده ثبوت إقامتهم بالعين إقامة فعلية في أشهر الصيف مع المورث وإقامتهم بها حكماً خلال فترات تأجيرها مفروشه للغير مما لا يعد تخلياً عن الإقامة فيها سواء قبل أو بعد وفاة المورث ومن ثم يحق لهم الاستفادة من حكم الملة ١/٢٩ من القانون رقم ٤٩ - سنة ١٩٧٧ بشأن تأجير الأماكن فيما تقضى به من عدم إنتهاء عقد إيجار المسكن بوفاة المستأجر متى بقي فيها زوجة أو أولاده الذين كانوا يقيمون معه حتى وفاته ومن ثم فإن طلب إخلاء شقة النزاع يكون ولا سند له من القانون مما يتعين معه إلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . . .

جلسة ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار/ يوسف أبو زيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/
درويش عبد المجيد نائب رئيس المحكمة ، د. رقت عبد المجيد ، محمد خيرى الجندي وعبد العال
السمعان

(٢٠٦)

الطعن رقم ١٤٧٩ لسنة ٥٣ القضائية :

(١) تحكيم • عقد • بطلان •

الاتفاق على التحكيم • انفصاله على منازعات لا يجوز فيها التحكيم • أثره • بطلان هذا
الشق وحده ما لم يثبت عدمى البطلان ان هذا الشق لا يتصل من جملة الاتفاقات •

(٢) تحكيم • قضاء • رد القضية • حكم • بطلان الحكم •

القواعد المقررة في رد القضاء أو عدم صلاحيتهم للحكم • أماليها على المحكمين • انحصاره
على أسباب الرد أو عدم الصلاحية الواردة بطلب القواعد • وجوب رفع طلب الرد في الميعاد
الاستثنائي • اكتفاء عدم الصلاحية بهذا صدور الحكم • جواز اثارتها في دعوى بطلانه
م ٥٠٣ من المادة ٥

١- لئن كان من غير الجائز التحكيم بصدده تحديد مسئولية الجاني عن
الجريمة الجنائية وإلا عد باطلا لخالفته للنظام العام ، إلا أنه إذا اشتمل
الاتفاق على التحكيم بالقضاء في منازعات لا يجوز فيها ، فإنه - شأنه في ذلك
شأن سائر العقود - يصح بالنسبة إلى ما يجوز فيه التحكيم ويقتصر البطلان
على الشق الباطل وحده ما لم يقدم من يدعى البطلان الدليل على أن الشق
الباطل أو القابل للإبطال لا يتصل عن جملة التعاقد .

٢- النص في المادة ٥٠٣ من قانون المرافعات على أنه «يطلب رد الحكم
لنفس الأسباب التي يرد بها القاضي أو يعتبر بسببها غير صالح للحكم
ويرفع طلب الرد إلى المحكمة المختصة أصلا بنظر الدعوى في ميعاد خمسة أيام

من يوم اختيار الخصم بتعيين المحكم ، يدل على أن المشرع لا يميل إلى القواعد المقررة في رد القضاء أو عدم صلاحيتهم للحكم إلا بالنسبة إلى الأسباب التي وردت في تلك القواعد ، وأوجب رفع طلب رد الحكم خلال الميعاد الذي تحدده سواء في الحالات التي يجوز فيها رده أو تلك التي يعتبر بسببها غير صالح للحكم ، فيما عدا حالة عدم الصلاحية التي تنكشف بعد صدور حكم المحكم فحينئذ يصبح إثارتها في دعوى بطلان هذا الحكم .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن يستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن الطاعة أقامت الدعوى رقم ٩١٨٣ سنة ٨١ مدني كلي شمال القاهرة على المطعون ضدهم بطلب الحكم ببطلان حكم التحكيم رقم ٤ لسنة ١٩٨١ والمذلل بالصيغة التنفيذية بالأمر الوقفي رقم ٢٨٥ سنة ١٩٨١ وإعتباره كأن لم يكن ، وقالت بياناً لذلك أنها والمطعون ضدهم من الثاني للأخيرة إتفقوا على تحكيم المطعون ضده الأول ليفصل بحكم نهائي فيما يتر بينهم من المنازعات والقضايا الميئة بالصحيفة وقد أصدر الحكم بحكمه في الموعد المحدد في المشارة وأنه لما كانت مشاركة التحكيم باطلة بما يترتب عليه بطلان الحكم والأمر الوقفي بالصيغة التنفيذية فقد أقامت الدعوى ليحكم لها بطلانها بتاريخ ١٩٨٢/٥/١١ قضت المحكمة برفض الدعوى إستأنفت الطاعة هذا الحكم لدى محكمة إستئناف القاهرة بالإستئناف رقم ١٤٩٣٨ لسنة ٩٩ في طالبة التماس والقضاء لها بطلانها ، بتاريخ ١٩٨٣/٤/٩ قضت المحكمة بالتأييد . طعت الطاعة في هذا الحكم بطريق

النقض ، أودعت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب تنمى الطاعنة بالوجه الأول من السبب الأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وفى بيان ذلك نقول أنه ورد ضمن المسائل المتفق على التحكيم فيها بوثيقة التحكيم الجنحتين رقمى ٢٧٣٩ سنة ٧٦ ، ٦٧٦٧ سنة ١٩٧٥ جنح مصر القديمة فى حين أنه لا يجوز التحكيم فى المسائل التى لا يجوز الصلح فيها وإن لإيراد هاتين الجنحتين فى المشاركة يبطلها ويبطل الحكم الصادر بناء عليها ولا يمنع من تحقق البطلان عدم فصل الحكم فى المسألة المذكورة ، وإذ أيد الحكم المطعون فيه حكم محكمة أول درجة الذى قضى برفض طلب بطلان حكم المحكم المبني على هذا السبب فإنه يكون قد جاء معينا مما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أنه وإن كان من غير الجائز التحكيم بصدد تحديد مسؤولية الجاني عن الجريمة الجنائية وإلا عد باطلا لمخالفته للنظام العام ، إلا أنه إذا اشتمل الاتفاق على التحكيم بالقضاء فى منازعات لا يجوز فيها فإنه - شأنه فى ذلك شأن سائر العقود - يصح بالنسبة إلى ما يجوز فيه التحكيم ويقضى البطلان على الشق الباطل وحده ما لم يقدم من يدعى البطلان الدليل على أن الشق الباطل أو القابل للإبطال لا ينفصل عن جملة التعاقد . لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن الطاعنة اقتصرت فى تمسكها ببطلان عقد التحكيم محل النزاع على مجرد إشماله بأن يعهد إلى المحكم تصفية النزاع فى الجنحتين ٣٧٢٩ سنة ٧٦ ، ٦٧٦٧ سنة ٧٥ مصر القديمة دون أن تدعى بأن الشق المذكور لا ينفصل عن جملة التعاقد ، فإن بطلان هذا الشرط لا يترتب عليه بطلان العقد كله ، وإذ انتهى الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة الصحيحة فإن النعى عليه بهذا السبب . يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعة تنعى بالوجه الثاني من السبب الأول وبالسبب الثاني من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفةً للثابت بالأوراق والقصور ، وفى بيانها تقول أن وثيقة التحكيم قد تضمنت فى البند التاسع منها النص على إتفاق الطرفين على تعلية المنزل الكائن بالروضة على أن تتم الرسومات وجميع الخطوات التنفيذية تحت إشراف المطعون ضده الأول - المحكم - وأن ذلك من شأنه أن يحقق له مصلحة ظاهرة فى التحكيم بحصوله على مقابل لما يؤديه من عمل ويجعله غير صالح لأداء مهمته ، وإن الطاعة اتخذت من عدم الصلاحية هذه سبباً من أسباب طلبها بطلان حكم المحكم غير أن الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه إنتهى إلى نفي وجود مصلحة للمحكم فى التحكيم دون بيان سنده فى ذلك فإنه يكون معيماً مما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن النص فى المادة ٥٠٣ من قانون المرافعات على أن «يطلب رد الحكم لنفس الأسباب التى يرد بها القاضى أو يعتبر بسببها غير صالح للحكم ويرفع الرد طلب إلى المحكمة المختصة أصلاً بنظر الدعوى فى ميعاد خمسة أيام من يوم اخيار الخصم بتعيين المحكم» ويدل على أن المشرع لا يحيل إلى القواعد المقررة فى رد القضاء أو عدم صلاحيتهم للحكم إلا بالنسبة إلى الأسباب التى وردت فى تلك القواعد ، وأوجب رفع طلب رد المحكم خلال الميعاد الذى حدده سواء فى الحالات التى يجوز فيها رده أو تلك التى يعتبر بسببها غير صالح للحكم ، وفيما عدا حالة عدم الصلاحية التى تنكشف بعد صدور حكم المحكم فحينئذ يصبح لإثارتها فى دعوى بطلان هذا الحكم ، لما كان ذلك وكان سبب عدم الصلاحية الذى تعزوه الطاعة للمحكم بوجود مصلحة له فى الدعوى لما تضمنته وثيقة التحكيم من إستاد الإشراف إليه على الرسومات وجميع الأعمال التنفيذية الخاصة بتعلية أحد المنازل موضوع هذا التحكيم ، فإنه أمر لم يكن خافياً على الطاعة - بإعتبارها أحد اطراف تلك الوثيقة قبل أن يصدر المحكم حكمه المدعى بطلانه - بما كان يتعين معه أن تطلب رده بالإجراءات التى نص عليها القانون وإذ كان الثابت من الأوراق أن الطاعة لم تقدم لمحكمة الموضوع ما يدل على إتخاذها تلك

الإجراءات فإنه لا يجوز لها التمسك بهذا السبب في مجال دعواها ببطالان حكم المحكم ، ولما كان حكم محكمة أول درجة المؤيد بالحكم المطعون فيه قد انتهى إلى رفض طلب بطلان حكم المحكم المؤسس على هذا السبب فإنه يكون قد انتهى إلى نتيجة صحيحة ، ولا يعيبه ما ورد بالأسباب من أخطاء قانونية إذ لمحكمة النقض أن تصحح هذه الأسباب دون أن تنقضه ومن ثم يكون النemy عليه في هذا الصدد على غير أساس .

وحيث إن الطاعة تنعى بالسبب الثالث من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه إخلالاً في تطبيق القانون ومخالفة الثابت في الأوراق ، وفي بيان ذلك تقول أنها تمسكت أمام محكمة الاستئناف ببطالان حكم المحكم لخروجه عن مشاركة التحكيم بفصله في ملكية منزل الأسرة بعزبة ... دقهلية دون ورود تلك المسألة في مشاركة التحكيم ولقيامه ببيع الأراضي الزراعية البالغ مساحتها ١٢ س، ١٨ ط، ١ ف للمطعون ضده الثاني دون موافقة الطاعة واخواتها ، ولأنه لم يفصل في النزاع حول الإقرار المنسوب لوالد الطرفين بتثبيت العلاقة الإيجارية مع المطعون ضده الثاني بخصوص الأرض الكائنة بخوض الجزيرة غير أن الحكم المطعون فيه انتهى إلى أن المحكم لم يخرج عن المشاركة ولم يفصل في النزاع حول الإقرار سالف الذكر خلافاً للثابت في الأوراق مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النemy غير صحيح ذلك أن الثابت بوثيقة التحكيم المرفقة بالأوراق أنها تضمنت النص على أن يعهد للمحكم بالفصل في المنازعات الخاصة بمنزل الأسرة بعزبة ... ومنها قضية صحة ونفاذ بيع عن الأرض الفضاء المحيطة به فإن الحكم المطعون فيه إذ عرض لهذا النزاع وحسمه في قضائه لا يكون قد خرج عن وثيقة التحكيم ، كما أن الثابت من حكم المحكم المرفق بالأوراق أنه قد حسم النزاع بشأن إقرار المورث عن تأجير الأرض الواقعة بخوض الجزيرة للمطعون ضده الثاني وإنهى فيه إلى أن يتنازل المطعون ضده المذكور عن كافة حقوقه قبل بقية الأطراف ، لما كان ذلك فإن انتهاء الحكم

المطعون فيه إلى أن المحكم لم يخرج عن حدود وثيقة التحكيم ولم يغفل الفصل في المسألة المشار إليها لا يتضمن مخالفة الثابت بالأوراق ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس ؟

ولما تقدم بتعين القضاء برفض الطعن :

جلسة ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٨٧

بإدارة السيد المستشار/ سعيد صقر نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/
الصينى الكنانى ، عبد الله ششم ، محمد عبد البر حسني، وغلف فتح الهاب .

(٢٠٧)

الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٥١ القضائية :

(١) ايجار « ايجار الاماكن » « وفاة المستاجر أو تركه العين » ايجار من الباطن .

التزام المؤجر بتحرير عقد ايجار لمن لهم حق الاستمرار في شغل العين بعد وفاة المستاجر أو تركه لها . حاله . م ٢٩ ق ١٩٧٧/٤٩ . عدم سريانه على المستاجر من الباطن لجزء منها طبقا للمادة ٤٠/ب من ذات القانون .

(٢) حكم « تسبيب الحكم : مالا يعد قصورا » .

انغال الحكم الوارد الرد على دفاع لا يستند الى أساس قانونى صحيح . لا تصور .

(٣) ايجار « ايجار الاماكن : التاجر من الباطن » .

عقد الايجار من الباطن . لا ينشئ علاقة مباشرة بين المؤجر الاصل والمستاجر من الباطن . قيام العلاقة المباشرة . شرطه . قبول المؤجر الاصل الايجار من الباطن أو قبض الاجرة من المستاجر من الباطن دون تحفظ .

١ - مفاد نص المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستاجر أن استمرار عقد الإيجار بعد وفاة المستاجر الأصلي أو تركه العين المؤجرة إنما يكون في حالتين الأولى : أن يكون عقد الإيجار وارداً على عين للسكنى ، وفي هذه الحالة يستمر العقد بالنسبة للأشخاص المذكورين في الفقرة الأولى بالشروط الواردة فيها . والثانية أن يكون عقد الإيجار وارداً على عين لمزاولة نشاط تجارى أو صناعى أو مهني أحرفى ، وفي هذه الحالة يستمر العقد بالنسبة لورثة المستاجر صاحب النشاط أو شركائه في ذات النشاط ، وفي هاتين الحالتين فقط يلتزم المؤجر بتحرير عقد إيجار لمن لهم حق الاستمرار في شغل العين ، وإذا كان القانون

هو مصلو الحق المقرر في هذه المادة بالنسبة لاستمرار عقد الإيجار والتزام المؤجر الوارد فيها ، فإن حكمها لا يسرى على المستأجرين من الباطن في الحالة المنصوص عليها في المادة ٤٠ بند (ب) من ذات القانون لأن علاقة هؤلاء المستأجرين . بالمؤجر لهم بحكمها عقد الإيجار من الباطن المحرر في شأنها ، وإذا كان الطاعن يشغل حجرتين بشقة النزاع لممارسة عمله في مهنة الحمام بهما وذلك بمنتهى عقد إيجار من الباطن ، ومن ثم فهو لا يعد شريكاً في نشاط المرحوم ... المستأجر الأصلي للشقة لتكون عيادة يزاول فيها مهنته الطبية لتغيير النشاطين وإستقلال كل منهما عن الآخر ، فإن حكم المادة ٢٩ فقرة ٢ ، ٣ ساقطة الذكر لا يسرى في حقه .

٢ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه متى كان دفاع الطاعن الوارد بسبب النemy لا يستند إلى أساس قانوني صحيح فإن إغفال الحكم المطعون فيه الرد عليه لا يعد قصور مبطلاً له .

٣ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه عقد الإيجار من الباطن لا ينشئ علاقة مباشرة بين المؤجر الأصلي والمستأجر من الباطن إلا إذا قبل المؤجر الأصلي الإيجار من الباطن بعد تمامه دون تحفظ أو إستوفى الأجرة من المستأجر من الباطن دون تحفظ أيضاً .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة ، وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصيل في أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ١٥٦١ لسنة ١٩٧٧ أمام محكمة شمال القاهرة الابتدائية على الطاعن والمطعون ضدها

الثانية بطلب الحكم بإخلاء الشقة الموضحة بالصحيفة وتسليمها له خالية وقال بياناً لها أن المرحوم الدكتور كان يستأجر الشقة رقم ٤ بالدور الأول من العقار رقم ١٢٧ شارع رمسيس لإستعمالها عيادة له ، وبعد وفاته وضعت أبنته المطعون ضدها الثانية يدها عليها بمقولة أنها كانت تمارس مهنة الطب مع والدها بإذات الشقة ، وأجرت حجرتين منها للطاعن ومن ثم فقد أقام دعواه بطلانيته سائلة البيان . وأقام الطاعن الدعوى رقم ٨٣١١ لسنة ١٩٧٧ أمام ذات المحكمة على المطعون ضدها بطلب الحكم بإلزام الأول تحرير عقد إيجار له والمطعون ضدها الثانية عن شقة النزاع ، وإستمرارها في شغلها بالأجرة القانونية . إستناداً إلى أنه بتاريخ ١٤/٩/١٩٦٣ إستأجر من الباطن حجرتين بالشقة المذكورة من مستأجرها الأصلي ومارس فيها مهنة انخاماه ، ثم إشتراك المطعون ضدها الثانية مع والدها قبل وفاته في ممارسة عملها بالشقة كطبيبة ومن ثم يكون من حقهما إعمالاً للمادتين ٢٩ ، ٤٠/ب من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ إلزام المطعون ضده الأول بتحرير عقد إيجار لها . ضمت المحكمة الدعويين ثم حكمت برفضها - استأنف الطاعن هذا الحكم بالنسبة لما قضى به في الدعوى الثانية رقم ٨٣١١ لسنة ١٩٧٧ أمام محكمة إستئناف القاهرة برقم ١٤٢ لسنة ٩٦ قضائية وبتاريخ ٨/١٢/١٩٨٠ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة رأيت فيها رفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينمى الطاعن بالأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وتأويله . وفي بيان ذلك يقول أن الحكم أقام قضاءه على أن المادة ٢/٢٩ ، ٣ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ تقصر إلزام المؤجر بتحرير عقد إيجار على الشاغلين للعين المؤجرة بعد وفاة مستأجرها الأصلي أو تركه لها وإستمدوا حقهم في البقاء فيها نتيجة لقربته أو مشاركته فيها ، دون أولئك الشاغلين لها بمقتضى عقود إيجار من الباطن ، حال أن نص هذه المادة جاء عاماً ومطلقاً ، فلا تجوز التفرقة بين شاغل العين سواء

منهم من استمد حقه من المستأجر الأصلي بسبب القرابة أو المشاركة في استعمال العين المؤجرة أو من كان مستأجرًا لجزء منها من الباطن لأن هذا الأخير يعتبر شريكاً للمستأجر الأصلي في استعمالها ، ويستمر عقد الإيجار لصالحه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أنه لما كانت المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر تنص على أنه ومع عدم الإخلال بحكم المادة (٨) من هذا القانون لا ينتهى عقد إيجار المسكن ب وفاة المستأجر أو تركه العين إذا بقي فيها ... فإذا كانت العين مؤجرة لمزاولة نشاط تجارى أو صناعى أو مهنى أو حرفى فلا ينتهى العقد ب وفاة المستأجر أو تركه العين ويستمر لصالح ورثته وشركائه في استعمال العين بحسب الأحوال . وفى جميع الأحوال يلتزم المؤجر بتحرير عقد إيجار لمن لم يلق الحق في الاستمرار في شغل العين ويلتزم هؤلاء الشاغلين طريق التضامن بكافة أحكام العقد، وكان مفاد هذه المادة أن استمرار عقد الإيجار عند وفاة المستأجر الأصلي أو تركه العين المؤجرة إنما يكون في حالتين الأولى : أن يكون عقد الإيجار وارداً على عين للسكنى ، وفى هذه الحالة يستمر العقد بالنسبة للأشخاص المذكورين في الفقرة الأولى بالشروط الواردة فيها . والثانية : أن يكون عقد الإيجار وارداً على عين لمزاولة نشاط تجارى أو صناعى أو مهنى أو حرفى وفى هذه الحالة يستمر العقد بالنسبة لورثة المستأجر صاحب النشاط أو شركائه في ذات النشاط ، وفى هاتين الحالتين فقط يلتزم المؤجر بتحرير عقد إيجار لمن لم يلق الحق الاستمرار في شغل العين ، وإذا كان القانون هو مصدر الحق المقرر في هذه المادة بالنسبة لاستمرار عقد الإيجار والتزام المؤجر الوارد فيها ، فإن حكمها لا يسرى على المستأجرين من الباطن في الحالة المنصوص عليها في المادة ٤٠ بند (ب) من ذات القانون لأن علاقة هؤلاء المستأجرين بالمؤجرين لم يحكمها عقد الإيجار من الباطن المحرر في شأنها . لما كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن الطاعن يشغل حجرتين بشقة النزاع لممارسة عمله في مهنة الحماماء بهما وذلك بمقتضى عقد إيجار من الباطن مؤرخ ١٤/٩/١٩٦٣ ومن ثم فهو لا يعد شريكاً في نشاط المرحوم الدكتور ...

المستأجر الأصلي للشقة لتكون عياده يزاول فيها مهنته الطبية لتغيير النشاطين وإستقلال كل منهما عن الآخر فإن حكم المادة ٢٩ فقرة ٢ ، ٣ سالقة الذكر لا يسرى في حقه . وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور في التسييب ، وفي بيان ذلك يقول أنه تمسك في دفاعه أمام محكمة الاستئناف بأن عقد الإيجار الصادر له من المستأجر الأصلي يرتبط ببقاء عقد الأخير مما يهدد وجوده بعين النزاع إذا ما فسخ هذا العقد بالتواطؤ بين المطعون ضدهما ، فنزول تبعاً لذلك عقد إيجارة من الباطن ، وهو ما حدى بالمشرع إلى حماية كل من يشغل جزءاً من العين المؤجرة لمزاولة نشاط تجارى أو صناعى ، أو حرفى بالنص في المادة ٢٩/٢ ، ٣ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على الزام المؤجر بتحرير عقود إيجار لهم ، ورغم جوهرية هذا الدفاع ، فإن الحكم المطعون فيه أغفل الرد عليه .

وحيث إن هذا التبعى مردود بأنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه متى كان دفاع الطاعن الوارد بسبب التبعى لا يستند إلى أساس قانونى صحيح فإن اغفال الحكم المطعون فيه الرد عليه لا يعد قصوراً مبطلاً له ، وكان من المقرر أيضاً أن عقد الإيجار من الباطن لا ينشئ علاقة مباشرة بين المؤجر الأصلي والمستأجر من الباطن إلا إذا قبل المؤجر الأصلي الإيجار من الباطن بعد تمامه دون تحفظ أو إستوفى الأجرة من المستأجر من الباطن دون تحفظ أيضاً ، وكان دفاع الطاعن بشأن الزام المطعون ضده الأول - المؤجر الأصلي - محجور عقد إيجار له إعمالاً لنص المادة ٢٩/٢ ، ٣ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ لا يستند إلى أساس قانونى سليم على ما سلف بيانه في الرد على السبب الأول فإن التبعى عليه بقصور التسييب لإلتفاته عن الرد على ما جاء في سبب التبعى يكون في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن :

جلسة ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / أحمد ضياء عبد الرازق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / طلعت أمين صادق - محمد عبد القادر مسير - حماد الشافعي وزي عبد العزيز .

(٢٠٨)

الطعن رقم ٣٢٧ لسنة ٥٢ القضائية :

(١) نقض « أسباب النقض » • نظام علم •

الإنجاب - للتملكة - بالنظام العام • للنسب والنيابة - للمحكمة اتارتها • شرته • أن تكون
متعلقة بالجزء المطعون عليه من الحكم •

(٢) عمل « العاملون بالقطاع العام : إنهاء الخدمة » •

إنهاء خدمة العامل في ظل القانون ٨ لسنة ١٩٧٨ • عدم خضوعه لرقابة القضاء ، ألا فيما
يتعلق بطلب التعويض • الاستثناء • الفصل بسبب النشاط النقابي • م ٦/٧٥ من القانون ٩١
لسنة ١٩٥٩

(٣) حكم « تسبيب الحكم » •

التناقض الذي يوجب الحكم • مايجبه •

١ - مفاد المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات أنه يجوز للمطعون ضده - كما هو
الشان بالنسبة للنيابة العامة ولمحكمة النقض - أن يشر في الطعن ما تعلق بالنظام
العام ، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون وارداً على الجزء المطعون عليه
من الحكم .

٢ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن إنهاء خدمة العامل في ظل نظام
العامين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ تسري عليه الأحكام
الواردة في الفصل الثاني عشر منه ، وأن خلو هذا النظام من نص يجيز
القاء قرار إنهاء خدمة العامل وإعادته إلى العمل مؤداه أن القرار الصادر
بإنهاء الخدمة لا يخضع لرقابة القضاء إلا في خصوص طلب التعويض عن

الضرر الناجم عنه ، ما لم يكن هذا الإنهاء بسبب النشاط النقابي وهو ما نصت عليه الفقرة السادسة من المادة (٧٥) من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والتي تسرى على العاملين بشركات القطع العام لعدم ورود نص في شأنها في النظام الخاص بهم ، وفق ما تقضى به المادة الأولى من نظام العاملين المشار إليه .

٣ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن التناقض الذي يعيب الحكم هو ما تعارض به الأسباب وتهاثر فتاحي . وسقط بعضها بعضاً بحيث لا يبقى منها ما يقيم الحكم ويحملة ويبرر قضاؤه أو ما يكون واقعاً في أسبابه بحيث لا يمكن معه أن يفهم على أى أساس قضى الحكم بما قضى به في منطوقه ، أما إذا إشتمل الحكم على أسباب تكفى لحمله وتبرر قضاؤه ودون تعارض أسبابه فلا محل للنعي عليه بالتناقض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعن أقام على المطعون ضدها - شركة النصر للتصدير والاستيراد - الدعوى رقم ١٢٧٨ سنة ١٩٨٠ عمال كلى جنوب القاهرة بطلب الحكم بإلغاء قرار فصله وإعادةه إلى عمله بالشركة وصرف ما يستحق من أجر ومكافآت وأرباح من تاريخ الفصل وإلزام المطعون ضدها بأن تؤدي له تعويضاً مقداره ١٠٠٠٠ ج وقال بياناً لها أنه تقدم في أول سبتمبر سنة ١٩٧٩ بطلب للحصول على أجازة بدون مرتب لمدة عام للسفر برفقة زوجته التي تعمل بالخارج غير أن مجلس إدارة الشركة لم يوافق على الأجازة ، وتبين بعد عودته أنها فصلته من عمله دون مبرر ومن ثم فقد أقام الدعوى بطلباته آنفة البيان وبجلسة ١٩٨٠/١٣/١ حكمت المحكمة برفض طلب إلغاء قرار الفصل

وأحالت الدعوى إلى التحقيق وبعد سماع شاهدى الطاعن قضت جلسة ١٩٨١/٥/٣٠ بإلزام المطعون ضدها بأن تؤدي له تعويضاً مقداره ٧٠٠ جنياً . استأنفت المطعون ضدها هذا الحكم بالإستئناف رقم ٧٧٨ لسنة ٩٨ ق القاهرة كما إستأنفه الطاعن بالإستئناف رقم ٩٠٩ لسنة ٩٨ ق القاهرة ضمت المحكمة الاستئنافين وبجلسة ١٩٨١/١٢/٢٦ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . دفعت المطعون ضدها بعدم قبول الطعن ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن . عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من المطعون ضدها أن الطاعن لم يستأنف الحكم الصادر من محكمة أول درجة بتاريخ ١٩٨١/١/٣١ برفض طلب قرار فصله من العمل ، وهو حكم منه للخصومة في هذا الشق من النزاع وقابل للطعن عليه إستقلالاً ، إلا مع الحكم الصادر من ١٩٨١/٥/٣٠ وبعد فوات ميعاد إستئنافه وكان على المحكمة أن تقضى لذلك بسقوط حقه في إستئناف هذا الحكم من تلقاء نفسها لتعلق مواعيد الطعن بالنظام العام مما يترتب عليه كون الطعن بالنقض بدوره غير مقبول .

وحيث إن هذا الدفع مردود ، ذلك أنه وإن كان مفاد المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات أنه يجوز للمطعون ضده - كما هو الشأن بالنسبة للنيابة العامة وللمحكمة النقض - أن يثير في الطعن ما تعلق بالنظام العام ، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون وارداً على الجزء المطعون عليه من الحكم فإذا كانت محكمة الاستئناف قد قضت في حكمها المطعون فيه بقبول إستئناف الطاعن شكلاً للحكم الابتدائى الصادر في ١٩٨١/١/٣١ مع الحكم المنهى للخصومة أمام محكمة الدرجة الأولى الصادر بجلسة ١٩٨١/٥/٣٠ . وكان الثابت أن المطعون ضدها قد ارتضت هذا القضاء ولم تطعن عليه بالنقض كما أن صحيفة الطعن المقام من الطاعن لم تحو إلا نعيماً على القضاء الموضوعى في الاستئناف فإن ما تثيره المطعون ضدها لهذا الدفع لا يكون وارداً على الجزء المطعون فيه من الحكم ويكون الدفع في غير محله .

وحيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينمى الطاعن بالسببين الأول والثاني منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول أن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه إنتهى إلى رفض طلبه بإلغاء قرار فصله إستناداً إلى عدم وجود نص تشريعي يسمح بإعادة العامل المفصول إلى عمله ما لم يكن الفصل بسبب نشاطه النقابي وذلك عملاً لحكم المادة (٧٥) من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ في حين أن تشريعات العاملين بالقطاع العام لم يرد بها نص يمنع القضاء المدني إذا تبين له عدم مشروعية قرار الفصل من أن يحكم بطلانه وإعادة العامل إلى عمله لأن الأصل طبقاً لأحكام القانون المدني أن يكون التنفيذ عيناً متى كان ذلك ممكناً .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن إنهاء خدمة العامل في ظل نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ تسرى عليه الأحكام الواردة في الفصل الثاني عشر منه ، وأن خلو هذا النظام من نص — يحجز إلغاء قرار إنهاء خدمة العامل وإعادته إلى العمل مؤداه أن القرار الصادر بإنهاء الخدمة لا يخضع لرقابة القضاء إلا في خصوص طلب التعويض عن الضرر الناجم عنه ، ما لم يكن هذا الإنهاء بسبب النشاط النقابي وهو ما نصت عليه الفقرة السادسة من المادة ٧٥ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والتي تسرى على العاملين بشركات القطاع العام لعلم وجرد نص في شأنها في النظام الخاص بهم . وفق ما تقتضيه به المادة الأولى من نظام العاملين المشار إليه ، لما كان ذلك ، وكان قرار إنهاء خدمة الطاعن لم يصدر بسبب النشاط النقابي فإن طلب إلغاء هذا القرار وإستلام العمل ، يكون في غير محله ، وإذا أُلزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ، ويكون النعى عليه بهذين السببين على غير أساس :

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه التناقض والقصور في التسيب وفي بيان ذلك يقول أن الحكم المطعون عليه أورد بأسبابه أن القضاء يختص ببحث مشروعيه قرار فصل العاملين بالقطاع العام الغاءاً وتعويضاً وكان لازم ذلك أن يقضى بالغاء قرار الفصل إلا أنه مع ذلك إنتهى إلى تأييد الحكم الابتدائي والذي لم يأخذ بهذه القاعدة وإنما قضى برفض طلب الغاء قرار الفصل ومن ثم يكون قد شاب التناقض بين الأسباب والمنطوق فضلاً عن قصوره في التسيب .

وحيث إن هذا النعي مردود بما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة من أن التناقض الذي يعيب الحكم هو ما تتعارض به الأسباب وتتهافت فتناحى ويسقط بعضها بعضاً بحيث لا يبقى منها ما يقيم الحكم ويحمّله وتبرر قضائه أو ما يكون واقعاً في أسبابه بحيث لا يمكن معه أن يفهم على أى أساس قضى الحكم بما قضى به في منطوقه . أما إذا اشتمل الحكم على أسباب تكفي لحمله وتبرر قضاءه ودون تعارض أسبابه فلا محل للنعي عليه بالتناقض . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أورد في أسبابه في معرض دفع المطعون ضدها بعدم إختصاص القضاء العادى بنظر قرار إنهاء خدمة العاملين بالقطاع العام قوله «أن القضاء مستقر على أن الفصل في المنازعة بشأن إعادة العاملين بالقطاع العام الخاضعين لأحكام القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ أو تعويضهم يكون من إختصاص القضاء العادى وإذ خلص الحكم المستأنف صحيحاً إلى رفض هذين الطلبين لما ساقه من حجة صحيحة فإنه يكون قد تبرأ من النعي عليه بمخالفة القانون ثم إنتهى بعد ذلك إلى تأييد الحكم المستأنف برفض طلب الطاعن بطلان قرار فصله وإعادته إلى عمله فإنه لا يكون مشوباً بالتناقض ويكون النعي عليه بهذا السبب عه غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / سعيد صقر نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /
الحسيني الكنتاني ، عبد النبي شليم ، محمد عبد البر حسيني وكمال مراد .

(٢٠٩)

الطعن رقم ٧٤١ لسنة ٥٤ القضائية :

(١) حكم « حجية الحكم الجنائي » • دعوى « وقف الدعوى » •

تعتمد القاضى المدني بالحكم الجنائي • شرطه • أن يكون الفصل المكون للجريمة سابقاً على وقوعه على وقع الدعوى المدنية • الفصل اللاحق لا يعد أساساً مشتركاً بين الدعويتين • مؤداه • لا محل لوقف الدعوى المدنية لحين الفصل في الدعوى الجنائية •

(٢) محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الأدلة » •

تقدير أدلة الدعوى والموازنة بينها وترجيح بعضها على البعض الآخر مما تستقل به محكمة الموضوع • عدم التزامها بالرد استقلالاً على ما لم تأخذ به منها • حسبها إقامة قضاياها على ما يكفى لصلته •

(٣) البات « شهادة الشهود » • محكمة الموضوع « مسائل الالبات » •

محكمة الموضوع • حقها في الأخذ ببعض أقوال الشهود دون البعض الآخر • شرطه • ألا تخرج بتلك الأقوال عما يؤدى إليه مدلولها • عدم التزامها بالرد على ما لم تأخذ به منها •

(٤) ايجار « ايجار الأماكن : التزامات المستأجر » • التزام « محل الالتزام » •

الحكم باتساق الملائمة الإيجارية • وجوب بيان الاجرة الواجب على المستأجر أدائها •
علة ذلك •

١ - النص في المادة ٢٦٥ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه وإذا رفعت الدعوى المدنية أمام المحاكم المدنية يجب وقف الفصل فيها حتى يحكم نهائياً في الدعوى الجنائية المقامة قبل رفعها أو في أثناء السير فيها يدل على أن مبدأ تقيد القاضى المدني بالحكم الجنائي في الموضوع المشترك بين الدعويتين وهو وقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها وفق المادة ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية

والمادة ١٠٢ من قانون الإثبات يستلزم أن يكون الفعل المكون للجريمة سابقاً في وقوعه على رفع الدعوى المدنية إذ لا يتأتى أن يكون أساساً مشتركاً بين الدعويين إذا كان لاحقاً على رفع هذه الدعوى ، وإذ كان وقف الدعوى طبقاً للمادة ١٢٩ مرافعات هو أمر جوازى للمحكمة التى عليها أن تعرض لتصفية كل نزاع يقوم على أى عنصر من عناصر الدعوى يتوقف الحكم فيها على الفصل فيه وكان الثابت فى الدعوى أنها أقيمت من المطعون ضده فى ١٩٨٢/٤/٢١ بطلب إثبات العلاقة التجارية بينه وبين الطاعن عن محل النزاع ، وكانت اللجنة رقم ... أقيمت على المطعون ضده لأنه فى يوم ١٩٨٢/٦/٥ دخل محلاً لحفظ المال محل النزاع ولم يخرج منه بناء على تكليفه من لم الحق فى ذلك ، وكان هذا الفعل الجنائى المنسوب إلى المطعون ضده لاحقاً فى وقوعه على رفع الدعوى المطعون فى حكمها ، ومن ثم لا يعتبر أساساً مشتركاً بين الدعوى الجنائية المقامة عنه وبين الدعوى المدنية التى رفعت من قبله حتى يوجب وقف هذه الدعوى الأخيرة ، وكان الفصل فى طلب إثبات العلاقة التجارية بين طرفى الدعوى المطروح على المحكمة المدنية هو مما تختص بالفصل فيه ، فإن الحكم المطعون فيه إذا التفت عن طلب الطاعن وقف الدعوى حتى يفصل فى اللجنة المشار إليها لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون أو فى فهم الواقع فى الدعوى .

٢ - تقدير الأدلة فى الدعوى والموازنة بينها وترجيح بعضها على البعض الآخر مما تستقل به محكمة الموضوع وهى غير ملزمة بالرد إستقلالاً على ما لم تأخذ به منها وحسبها أن تقيم قضاها على ما يكفى لحمله .

٣ - لمحكمة الموضوع أن تأخذ ببعض أقوال الشهود دون البعض الآخر حسبما يطمئن إليه وجدانها ولا سلطان لأحد عليها فى ذلك إلا أن يخرج بتلك الأقوال عما يؤدى إليه مدلولها ، ولا عليها بعد ذلك أن تعرض لمناقشة أقوال الشهود التى لم تأخذ بها أو ترد عليها .

٤ - لما كان إثبات العلاقة التجارية بين طرفى عقد الإيجار بمقتضى بيان محل التزام كل من الطرفين ، وكانت الأجرة هى محل التزام المستأجر فى هذا

العقد بما لازمه بيان الأجرة الواجب على المستأجر أدائها عند إثبات العلاقة التجارية بينه وبين المؤجر له ، فإن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه إذ قضى بإثبات العلاقة التجارية بين طرفي الدعوى محل النزاع لقاء تسعة جنيات شهرية التي ثبت له اتفاق الطرفين عليها لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٤٠٩ لسنة ١٩٨٢ أمام محكمة قسنا الابتدائية «مأمورية الأقصر» على الطاعن وطلب الحكم بإثبات العلاقة التجارية بينهما عن المحل المبين بصحيفة الدعوى إعتباراً من ١٩٨٠/٤/٩ وقال بياناً لذلك أنه إستأجر من الطاعن محلاً بشارع سيدى محمود بميدان السوق بالأقصر ورغم تسلمه لإياه ومباشرة نشاطه فيه وسداده الأجر للطاعن فقد رفض الأخير تحرير عقد إيجار له أو تسليمه لإبصالات بالأجرة المدفوعة ، ومن ثم أقام دعواه بطلبه سالف البيان . وأحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق ، ثم حكمت بإثبات العلاقة التجارية بين الطرفين عن محل النزاع بأجرة شهرية قدرها تسعة جنيات إستأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة أستئناف قنا بالإستئناف رقم ١٧٤ لسنة ٢ قضائية . وبتساريخ ٨٤/١/١٢ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة رأت فيها رفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ، حاصل أولها أن الطاعن طلب وقف الدعوى إستناداً لنص المادة ١٢٩ من قانون المرافعات حتى يفصل في

الجنة رقم ٢٤٤٤ لسنة ١٩٨٢ قسم الأقصر التهم فيها المطعون ضده بدخول محل النزاع بغير حق ورفضه الخروج منه لأن موضوع هذه الجنة يتصل بموضوع الدعوى المدنية ومن ثم يكون للحكم الجنائي الذي يصدر في الجنة حجته في هذه الدعوى إعمالاً لنص المادتين ٤٥٦ قد قانون الإجراءات الجنائية ١٠٢ من قانون الإثبات إلا أن الحكم المطعون فيه رفض ذلك الطلب على سند من أن المحكمة المدنية هي المختصة بنظر المنازعة في إثبات العلاقة التجارية وهو ما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون وفهم الواقع .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ذلك أنه لما كان النص في المادة ٢٦٥ من قانون الإجراءات الجنائية على أن «إذا رفعت الدعوى المدنية أمام المحاكم يجب وقف الفصل فيها حتى يحكم نهائياً في الدعوى الجنائية المقامة قبل رفعها أو في أثناء السير فيها» يدل على أن مبدأ تقيد القاضي المدني بالحكم الجنائي في الموضوع المشترك بين الدعويين وهو وقوع الجريمة ونسبها إلى فاعلها وفق المادة ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية والمادة ١٠٢ من قانون الإثبات يستلزم أن يكون الفعل المكون للجريمة سابقاً في وقوعه على رفع الدعوى المدنية إذ لا يتأتى أن يكون أساساً مشتركاً بين الدعويين إذا كان لاحقاً على رفع هذه الدعوى ، وكان وقف الدعوى طبقاً للمادة ١٢٩ مرافعات هو أمر جوازى للمحكمة التي عليها أن تعرض لتصفية كل نزاع يقوم على أن عنصر من عناصر الدعوى يتوقف الحكم فيها على الفصل فيه . لما كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أنها أقيمت من المطعون ضده في ١٩٨٧/٤/٢١ بطلب إثبات العلاقة التجارية بينه وبين الطاعن عن محل النزاع وكانت الجنة رقم ٢٤٤٤ لسنة ١٩٨٢ قسم الأقصر أقيمت على المطعون ضده لأنه في يوم ١٩٨٢/٦/٥ دخل محلاً لحفظ المال محل النزاع ولم يخرج منه بناء على تكليفه ممن لم الحق في ذلك ، وكان هذا الفعل الجنائي المنسوب إلى المطعون ضده لاحقاً في وقوعه على رفع الدعوى المطعون في حكمها ومن ثم لا يعتبر أساساً مشتركاً بين الدعوى الجنائية المقامة عنه وبين الدعوى المدنية التي رفعت من قبله حتى يوجب وقف هذه الدعوى الأخيرة ، وكان الفصل في طلب إثبات العلاقة التجارية بين

طرفي الدعوى المطروح على المحكمة المدنية هو مما تختص بالفصل فيه وكان الحكم المطعون فيه إذ التفت عن طلب الطاعن وقف الدعوى حتى يفصل في اللجنة المشار إليها لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون أو في فهم الواقع في الدعوى .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب والفساد وفي الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم عول في قضائه على شهادة شاهدي المطعون ضده رغم تناقضها ومخالفتها للثابت في الأوراق وخرج بها عن مدلولها إذ بينما يقرر المطعون ضده في صحيفة الدعوى أن الطاعن رفض تحرير عقد الإيجار له يذهب الشاهد الأول إلى أن الطرفين حررا هذا العقد بقرار الثاني منهما أنه لم يشاهد هذه الواقعة رغم تواجدهما سوياً بمجلس العقد ، هذا فضلا على أن الحكم لم يورد مضمون أقوال شاهدي الطاعن المؤيدة لدفاعه بشأن إغتصاب المطعون ضده محل النزاع وهو ما تحرر عنه المحضر الإداري رقم ٧٣٦ لسنة ٧٣٦ لسنة ١٩٨٢ قسم الأقصر الذي صدر بشأنه قرار النيابة العامة بتمكين الطاعن من المحل والمؤيد من قاضي الحيازة ومع ذلك التفت الحكم عما جاء بتحقيقات هذا المحضر وأطرح أقوال شاهديه .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه لما كان تقدير الأدلة في الدعوى والموازنة بينهما وترجيح بعضها على البعض الآخر مما تستقل به محكمة الموضوع وهي غير ملزمة بالرد إستقلا على ما لم تأخذ به منها وحسبها أن تقيم قضاها على ما يكفي لحمله ، كما أن لها أن تأخذ ببعض أقوال الشهود دون البعض الآخر حسبما يطمئن إليه وجدانها ولا سلطان لأحد عليها في ذلك إلا أن تخرج بتلك الأقوال عما يؤدي إليه مدلولها ولا عليها بعد ذلك أن تعرض لمناقشة أقوال الشهود التي لم تأخذ بها أو ترد عليها . لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد أقام قضاؤه على ما إستخلصه من أقوال شاهدي المطعون ضده التي اطمأن إليها من أن هذا الأخير إستأجر محل النزاع من الطاعن بأجرة قدرها تسعة جنيهات شهرياً وقام بمباشرة تجارته فيه وكان هذا الذي إستخلصه الحكم له أصله الثابت بالأوراق وكاف لحمل قضائه ولا عليه بعد ذلك

إن التفت عن أقوال شاهدي الطاعن أو ما جاء بتحقيقات المحضر الإداري رقم ٧٢٦ لسنة ١٩٨٢ قسم الأقصر لأن في إطارحه لها ما يعنى أنه لم يجد فيها ما يغير من النتيجة التي خلص إليها وأقتنع بها ، ومن ثم فإن النعي بما ورد بسبب الطعن لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع مما لا تقبل لإثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك يقول أن طلبات المطعون ضده اقتضت على إثبات العلاقة الإيجابية بينه والطاعن عن محل النزاع دون تحديد لأجرتها ومع ذلك في الحكم بتحديد أجرة للمحل قدرها تسعة جنيهات ولم بتقيد بالطلبات المعروضة عليه .

وحيث إن هذا النعي مردود ، بأنه لما كان إثبات العلاقة الإيجابية بين طرفي عقد الإيجار يقتضي بيان محل التزام كل من الطرفين ، وكانت الأجرة هي محل التزام المستأجر في هذا العقد بما لازمه بيان الأجرة الواجب على المستأجر أدائها عند إثبات العلاقة الإيجابية بينه وبين المؤجر له ، فإن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه إذ قضى بإثبات العلاقة الإيجابية بين طرفي الدعوى عن محل النزاع لقاء تسعة جنيهات شهرياً التي ثبت له إتفاق الطرفين عليها لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

وحيث إنه لما تقدم بتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار/ وليم رزق يعوى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ محمد لطفي السيد نائب رئيس المحكمة ، أحمد زكي غرابية ، طه الشريف
وقييد الحيد الشافعي .

(٢١٠)

الطعن رقم ١٥٧٩ لسنة ٥٤ القضائية :

١-٢) اثبات « الإثبات بالكتابة » « طلب الزام الخصم بتقديم محرو تحت
يده » . محكمة الموضوع .

١ - طلب الزام الخصم بتقديم محرو تحت يده . حالاته . المادتان ٢٠ ، ٢١ من قانون
الإثبات . سلطة قاضي الموضوع في قبوله أو رفضه .

٢ - عدم اشتراط القانون تصاديا للقيمة الالتزام بالتورقة التي يجوز للخصم الزام خصمه
بتقديمها .

(٣) التزام « انقضاء الالتزام » « الوفاء » . تضامن .

للدائنين التضامنين مجتمعين أو منفردين مطالبة المدين بالوفاء . م ١/٢٨١ مدني .

١ - مؤدى نص المادة ٢٠ من قانون الإثبات الصادر بالقانون رقم ٣٥
لسنة ١٩٦٨ انها تجزى للخصم أن يطلب الزام خصمه بتقديم أى محرو منتج
في الدعوى يكون تحت يده إذا توافرت احدى الحالات الواردة فيها ،
كما أوجبت المادة ٢١ من ذات القانون أن يبين في الطلب الدلائل والظروف
التي تؤيد وجود المحرو تحت يد الخصم ، والمقرر في قضاء هذه المحكمة أن
القصل في الطلب بإعتباره متعلقاً بأوجه الإثبات متروك لقاضي الموضوع
فله أن يرفضه إذا تبين له عدم جديته كما أن تقدير الدلائل والمبررات التي
تجيز للخصم أن يطلب الزام خصمه بتقديم أية ورقة منتج في الدعوى
تكون تحت يده هو أمر موضوعي يتعلق بتقدير الأدلة مما يستقل به قاضي
الموضوع .

٢- لم يشترط القانون نصاً بقيمة الإلتزام الثابت بالورقة التي يجيز للخصم الزام خصمه بتقديمها .

٣- مفاد نص الفقرة الأولى من المادة ٢٨١ من القانون المدني أنه يجوز للدائنين المتضامنين مجتمعين أو منفردين مطالبة المدين بالوفاء .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن- تنحصر في أن المطعون ضدهم أقاموا الدعوى رقم ٢٨٠٢ سنة ١٩٨١ مدني كلى سواهج على الطاعنين بطلب الحكم بإلزامها بأن يدفعوا لهم مبلغ ستة آلاف جنيه ، على سند من القول بأنه بموجب عقد بيع إبتدائي مؤرخ ١٩٧٩/١/١٣ باعوا وآخرون للطاعنين أطيافاً زراعية مساحتها ٦ س ، ٢ ط بثمن قدره ١٣٧٩٠ ج دفع منه الطاعنان مبلغ ٧٧٩٠ ج والباقي قام المطعون ضدهم بسداده لباقي البائعين وأصبح من حقهم المطالبة به ، وقدموا صورة كربونية من العقد تعمل توقيع البائعين وقالوا أن أصل العقد في حيازة الطاعنين وطلبوا الحكم بإلزامها بتقديمه - قضت المحكمة بإلزام الطاعنين بتقديم العقد المذكور غير أن الطاعنين لم يقدماه فقضت المحكمة للمطعون ضدهم بطلبائهم - استأنف الطاعنان الحكم بالإستئناف رقم ١١٨ سنة ٥٨ ق أسيرط - مأورية سواهج - وبتاريخ ١٩٨٤/٤/١١ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف - طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينمى الطاعنان بالثلاثة الأولى منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه والقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقولان أنهما تمسكا في دفاعهما أمام محكمة الموضوع بأنه يتعين مثول الخصم بالجلسة وأن يقر بجنازته للمحرر أو يسكت ، إعمالاً لنص المادة ٢٣ من قانون الإثبات ، حتى تلزمه المحكمة بتقديمه وبأن المطعون ضدهم لم يلتزموا بالبيانات التي أوجبها المادة ٢١ من ذات القانون كما أن الحكم المطعون فيه لم يراع قواعد الإثبات المنصوص عليها في القانون ومع ذلك قضى الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه بإلزامهما بتقديم عقد البيع المؤرخ ١٩٧٩/١١/٣ دون أن يثبت لأى من الطاعنين حضور الجلسات السابقة على صدوره وحالة كون الصورة الكربونية المقدمة من المطعون ضدهم خالية من توقيع منسوب لها أو الإشارة إلى وجود هذا التوقيع على الأصل المطلوب تقديمه والذي تزيد قيمة الالتزام فيه عن خمسين جنياً ، وإستند الحكم إلى ما قرره وكيل الطاعن الثاني أمام محكمة أول درجة من وجود أصل العقد في دعوى أخرى وتبين عدم وجوده بها الأمر الذي لا يؤدي إلى ما إستخلصه الحكم بشأن وجود ذلك الأصل وإعتبار الصورة مطابقة له ولأنه إن جاز ذلك بالنسبة للطاعن الثاني فهو غير جازر بالنسبة للطاعن الأول الذي لم يمثل بالجلسة ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم الابتدائي الذي ألزم الطاعنين بالمبلغ المطالب به دون الرد على دفاعهما فإنه يكون قد خالف القانون وشابه القصور في التسبيب بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن مؤدى نص المادة ٢٠ من قانون الإثبات الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أنها تجزى للخصم أن يطلب إلزام خصمه بتقديم أى محرر منتج في الدعوى يكون تحت يده إذا توافرت إحدى الحالات الواردة فيها كما أوجبت المسادة ٢١ من ذات القانون أن يبين في الطلب الدلائل والظروف التي تؤيد وجود المحرر تحت يد الخصم وكان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الفصل في هذا الطلب بإعتباره متعلقاً بأوجه

الإثبات متروكة لقاضي الموضوع فله أن يرفضه إذا تبين له عدم جديده كما أن تقدير الدلائل والمبررات التي تجيز للخصم أن يطلب الزام خصمه بتقديم أية ورقة متجه في المدعى تكون تحت يده هو نظر موضوعي يتعلق بتقدير الأدلة مما يستقل به قاضي الموضوع لما كان ذلك وكان الثابت بمذونات الحكم المطعون فيه المؤيد للحكم الابتدائي أنه انتهى إلى أن عقد البيع المؤرخ ۱۹۷۹/۱۱/۳ والمحرر بين الطاعنين والمطعون ضدهم والذي تمسك به الآخرون وأدعوا أنه في حيازة الطاعنين ينشئ علاقة قانونية بين طرفيه ويولد التزامات متبادلة بينها فيكون للمطعون ضدهم حق فيه بوصفه مستنداً مشتركاً يخولهم طلب الحكم بإلزام الطاعنين بتقديمه وقد أدلى المطعون ضدهم في صحيفة دعواهم ومذكرة دفاعهم ببيانات كافية عنه وقدموا صورة منه لا تحمل توقيعاً من الطاعنين وإلى توافر شرائط المواد ۲۰ ، ۲۱ ، ۲۲ من قانون الإثبات فالزم الطاعنين بتقديم العقد وإذا لم يقدماه فقد أعمل الحكم المطعون فيه نص المادة ۲۴ من قانون الإثبات واعتبر الصورة المقدمة صحيحة مطابقة للأصل رغم خلوها من أية توقيعات واستند إليها في قضائه بإلزام الطاعنين بالمبلغ المطالب به وكان ذلك بأسباب سائغة لها أصلها الثابت بالأوراق وتؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها فإن النعي على الحكم المطعون فيه بالوجهين الأول والثاني من السبب الأول وبالسبب الثاني لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في سلطة المحكمة في تقدير الدليل كما أن النعي بالوجه الثالث من السبب الأول من أن المحكمة لم تراعى قواعد الإثبات المنصوص عليها في القانون محدود ذلك أن القانون لم يشترط نصاً بقيمة الإلزام الثابت بالورقة التي يجيز للخصم الزام خصمه بتقديمها ومن ثم يضحى النعي برمته على غير أساس :

وحيث إن مبنى النعي بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقول الطاعنان أن الثابت من الصورة الكربونية من عقد البيع التي اعتد بها الحكم المطعون فيه أن البائعين لهما أصحاب الحق في باقي الثمن هم المطعون ضدهم وآخرين وقد تمسكا أمام محكمة

الاستئناف بأن حوالة البائعين الآخرين حقهم في باقي الثمن إلى المطعون ضدهم لا تنفذ في حقهما لعدم إعلانهما بها إلا أن الحكم المطعون فيه أغفل الرد على هذا الدفاع مما يعيبه بالإخلال بحق الدفاع والخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك أن مفاد نص الفقرة الأولى من المادة ٢٨١ من القانون المدني أنه يجوز للدائنين المتضامنين مجتمعين أو منفردين مطالبة المدين بالوفاء ، وكان الثابت بصورة عقد البيع التي اعتد بها الحكم المطعون فيه وإعتبرها مطابقة للأصل أن اطراف العقد إتفقوا على أن البائعين جميعاً دائنون متضامنون في قبض الثمن فيكون للمطعون ضدهم مطالبة الطاعنين بباقي الثمن كاملاً ومن ثم فلن ما أثاره الطاعنان لا يعدو أن يكون دفاعاً غير جوهري لا يتغير به وجه الرأي في الدعوى ولا يعيب الحكم المطعون فيه إغفال الرد عليه ويضحى النعى على غير أساس .

ولسدم تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٨٧

بإدارة السيد المستشار / أحمد ضياء عبد الرزاق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / طلعت أمين صادق ، محمد عبد القادر سمير ، حماد الشافعي وزكي عبد العزيز .

(٢١١)

الظعن رقم ٢١٧٠ لسنة ٥١ القضائية :

(١ - ٢) عمل « العاملون بشركات القطاع العام : علاوة دورية » .

١ - استحقاق العامل العلاوة الدورية . مناطه . أن يكون أجره في الميعاد المحدد لها واقعاً بين حدى ربط المستوى المقرر للوظيفة التي يشغلها ، مع توافر شروط منحها . م ٢٤ و ٢٥ ق ٦١ لسنة ١٩٧١

٢٢ - الزيادة في مرتب العامل عن نهاية ربط المستوى . احتفاظه بها بصفة شخصية مع استهلاكها من البدلات أو العلاوات التي يحصل عليها مستقبلاً . ق ٦١ لسنة ١٩٧١ .

١ - لما كان القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ الصادر بنظام العاملين بالقطاع العام قد أفصح في الجدول المرافق له عن المستويات المالية لوظائف العاملين بالقطاع العام وبداية ونهاية أجر كل مستوى والعلاوات المقررة لكل منها ونص في الفقرات الست الأولى من المادة ٧٩ منه على طريقة نقل العاملين شاغلي وظائف الفئات الميمنة بالجدول الملحق بالقرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ وحدد الفئات التي تنقل لكل مستوى ، ثم أتبع ذلك بالنص في الفقرة الأخيرة من تلك المادة على أنه «.....» فإن مؤدى ذلك أن مناط إستحقاق العامل العلاوات الدورية وإضافتها إلى أجره أن يكون هذا الأجر في الميعاد المحدد لها واقعاً بين حدى ربط المستوى المقرر لوظيفته التي يشغلها في هذا التاريخ متى توافرت شروط منحها المنصوص عليها في المادتين ٢٤ ، ٢٥ من ذلك القانون .

٢ - إذا جاوز أجر العامل نهاية ربط المستوى المقرر لوظيفته أضحي غير مستحق للعلاوة الدورية إذ يحتفظ بهذا الأجر بصفة شخصية على أن تستهلك

الزيادة من البدلات أو العلاوات الدورية وكذلك علاوات الترقية التي يحصل عليها مستقبلاً سواء كانت الترقية إلى فئة في ذات المستوى الذي نقل إليه أو إلى فئة في المستوى الأعلى حتى يتم إستهلاك الزيادة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٩ عمال كلى الإسكندرية على الطاعنة-الشركة المصرية للأحذية «باتا» - بطلب الحكم أولاً : - بأحقته في صرف علاوة الترقية إلى الفئة الرابعة بواقع خمسة جنيهات إعتباراً من ١٩٧٥/١/١ والعلاوة الدورية إعتباراً من ١٩٧٦/١/١ وبأحقته في صرف علاوة الترقية إلى الفئة الثالثة بواقع خمسة جنيهات إعتباراً من ١٩٧٧/١/١ وفرق العلاوة الدورية بواقع ٣,٧٤٠ جنيهاً إعتباراً من ١٩٧٨/١/١ ثانياً : - إلزام الشركة بأن تؤدي إليه مبلغ ٥٨٤,٨٨٠ جنيهاً . وقال بياناً لها أنه يعمل لدى الطاعنة وتم تعيينه في ١٩٦٤/٦/٣٠ على الفئة المالية الخامسة بمرتب ٨٣,٧٤٠ ج وفي ١٩٧٤/٤/٣٠ رقى إلى الفئة المالية الرابعة كما رقى للفئة الثالثة في ١٩٧٦/١٢/٣١ إلا أنه فوجئ بحرماته من علاوة الترقية والعلاوات الدورية بدعوى إستهلاكها لتجاوز مرتبه آخر مربوط المستوى الثاني في ١٩٧٥/١/١ إعمالاً لنص المادة ٧٩ من القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ بالرغم من عدم تجاوز مرتبه وقت الترقية لنهاية ربط المستوى الأول الذي رقى إليه ومن ثم فقد أقام الدعوى بطلاباته آنفة البيان نذبت المحكمة خبيراً وبعد أن قدم تقريره حكمت في ١٩٨٠/٤/١٤ برفض الدعوى، استأنف المطعون ضده هذا الحكم بالإستئناف رقم ٣٩٧ لسنة ٣٦ ق أمام محكمة الإستئناف الإسكندرية . وبتاريخ ١٩٨١/٦/٧

لقد قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبإحقية المطعون ضده في علاوة الترقية للفترة الرابعة بواقع خمسة جنيئات شهرياً اعتباراً من ١/١/١٩٧٥ والعلاوة الدورية بواقع خمسة جنيئات شهرياً اعتباراً من ١/١/١٩٧٦ وعلاوة الترقية للفترة الثالثة بواقع خمسة جنيئات شهرياً اعتباراً من ١/١/١٩٧٧ وفرق العلاوة الدورية بواقع ٣,٧٤٠ ج اعتباراً من ١/١/١٩٧٨ وبأن تؤدي له الطاعة مبلغ ٥٨٤,٧٦٠ جنيهاً . طعنت الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقلمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها ألزمت النيابة رأياً :

١ : وحيث إن الطعن أقيم على مبيّن تنعى بهما الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك نقول أنه طبقاً لأحكام الفقرتين الثانية والأخيرة من المادة ٧٩ من القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ الصادر بنظام العاملين بالقطاع العام ينقل العاملون بالفئات الخامسة والسادسة والسابعة إلى المستوى الثاني المنصوص عليه في الجدول المرافق على أن يحتفظ للعامل الذي جاوز مرتبه نهاية ربط المستوى الذي نقل إليه وقت صدور القانون المذكور بما كان يتقاضاه بصفة شخصية على أن تستهلك الزيادة مما يحصل عليه في المستقبل من علاوات الترقية أو العلاوات الدورية والبدلات . وأن المطعون ضده كان يشغل عند تطبيق أحكام هذا القانون الفئة الخامسة التي يقابلها المستوى الثاني ونهاية ربطه ٦٥ جنيهاً ومن ثم فإنه بتعين إستهلاك ما زاد على ذلك من راتبه ، وإذ قصر الحكم المطعون فيه تطبيق هذه الأحكام على حالات النقل وقت تطبيق القانون المشار إليه دون حالات الترقية التالية وطبق أحكام الفقرتين الخامسة والسادسة من المادة الثامنة من ذات القانون فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي سديد ذلك أنه لما كان القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ الصادر بنظام العاملين بالقطاع العام قد أفصح في الجدول المرافق له عن المستويات المالية لوظائف العاملين بالقطاع العام وبداية ونهاية أجر كل مستوى والعلاوات المقررة لكل منها ونص في الفقرات الست الأولى من المادة ٧٩

منه على طريقة نقل العاملين شاغلي وظائف الفئات المينة بالجدول الملحق بالقرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ وحدد الفئات التي تنقل لكل مستوى ، ثم اتبع ذلك بالنص في الفقرة الأخيرة من تلك المادة على أنه «في جميع الأحوال يحتفظ العامل الذي جاوز مرتبه نهاية ربط المستوى الذي ينقل إليه - وقت صدور هذا النظام - بما كان يتقاضاه وذلك بصفة شخصية على أن تستهلك الزيادة مما يحصل عليه في المستقبل من البدلات أو علاوات الترقية أو العلاوات الدورية . فإن مؤدى ذلك أن مناط إستحقاق العامل العلاوات الدورية وإضافتها إلى أجره أن يكون هذا الأجر في الميعاد المحدد لها واقعاً بين حدى ربط المستوى المقرر لوظيفته التي يشغلها في هذا التاريخ متى توافرت شروط منحها المنصوص عليها في المادتين ٢٤ ، ٢٥ من ذلك القانون . أما إذا جاوز أجره وتلك نهاية ذلك الربط أصبح غير مستحق لها إذ يحتفظ بهذا الأجر بصفة شخصية على أن تستهلك الزيادة من البدلات أو العلاوات الدورية وكذلك علاوات الترقية التي يحصل عليها مستقبلاً سواء كانت الترقية إلى فئة في ذات المستوى الذي نقل إليه أو إلى فئة في المستوى الأعلى حتى يتم إستهلاك الزيادة . لما كان ذلك وكان واقع الدعوى كما سجله تقرير الخبير المقدم فيها أن المطعون ضده رقى إلى وظيفة وكيل فرع ب بالقعة المالية الخامسة في ١٩٧١/٥/٢٩ ومن ثم كان يتعين نقله نفاذاً لأحكام الفقرة الخامسة من المادة ٧٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ إلى المستوى الثاني الذي يبدأ ربطه بمبلغ ٢٤٠ ج وينتهي بمبلغ ٧٨٠ ج . فيكون أجره الشهري الذي كان يحصل عليه ومقداره ٨٣,٧٤٠ ج مجاوزاً لنهاية ربط المستوى الثاني المنقول إليه فلا يكون مستحقاً للعلاوات وإن كان له أن يحتفظ بأجره بصفة شخصية على أن تستهلك الزيادة من البدلات وعلاوات الترقية أو العلاوات الدورية التي يحصل عليها مستقبلاً وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر

وقضى بمنحه علاواته الدورية . على سند من أن تطبيق هذه الأحكام قاصر على حالات النقل دون الترقية اللاحقة عليه فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم يتمين القضاء في موضوع الاستئناف رقم ٣٩٨ من ٣٢ ق الإسكندرية بتأييد الحكم المستأنف :

جلسة ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / محمد محمود راسم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ حسين علي حسين نائب رئيس المحكمة ، حمدي محمد علي ، محمد بكر عمالي ،
ومرشد مبروك .

(٢١٢)

الطعن رقم ١٠٤٦ لسنة ٥١ القضائية :

(١) قانون « سريان القانون » • ايجار • ايجار الاماكن » •

قوانين ايجار الاماكن • سريان احكامها على الاماكن واجزاؤها المؤجرة المسددة للسكنى او
لغيرها الكائنة فى المناطق المحددة بها عدا ما استثنى بنص خاص • اقامة هذه الاماكن دون ترخيص
او عدم استيفائها للشروط او المواصفات لا يحول دون سريانها • علة ذلك •

(٢) حكم « عيوب التدليل » • « مالا يعد قصورا » •

التفات الحكم عن دفاع عار عن دليله • لا عيب •

(٣) دعوى « الطلبات فى الدعوى » • استئناف • ايجار • ايجار الاماكن •

نظام محكمة اول درجة باجاية الطلب الاصل بطرد المطعون ضدهما • القضاء محكمة
الاستئناف هذا الحكم وتعرضها للطلب الاحتياطى بالاخلاء • خطأ • التزامها باعادة القضية
الى محكمة اول درجة للفصل فى الطلب الاحتياطى • م ٢٣٤ مراجعات •

١- أوضح المشرع بجلاء فى كافة قوانين ايجار الاماكن المتعاقبة
أرقام ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، ٤٩ لسنة ١٩٧٧ أن حكاهما
تسرى على الاماكن واجزاء الاماكن المؤجرة المعدة للسكنى أو لغير ذلك من
الأغراض الكائنة فى عواصم المحافظات والبلاد المعترف مدناً وغيرها من
الجهات التى يصدر بها قرار من الجهة المختصة وإذ ورد النص مطلقاً دون قيد
فإنه يعين إعمال حكمه على كافة الاماكن المؤجرة عدا ما استثنى بنص خاص
وذلك بصرف النظر عن عدم استيفائها للشروط • والمواصفات اللازمة
لترخيص بإقامتها وسواء صدر الترخيص بينها من الجهة المختصة أم لم يصدر
ومن ثم فإن ما يتمسك به الطاعن من دفاع فى هذا الخصوص لا يستند إلى

أساساً لصحيح في القانون ، ولا يعيب الحكم إغفال الرد عليه مادامت النتيجة التي انتهى إليها موافقة للقانون .

٢- المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا تريب على الحكم إن هو التفت عن دفاع لم يقدم صاحب المصلحة الدليل عليه لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أنها جاءت خلوا مما يفيد تقديم الطاعن صورة رسمية من الحكم الجنائي المشار إليه بسبب النعي حتى يتسنى لمحكمة الموضوع التحقق من محله وسببه ومن ثم فلا على الحكم المطعون فيه أن هو أغفل الرد على هذا الدفاع العارى عن دليله ويكون النعي عليه في هذا الخصوص على غير أساس .

٣- مؤدى نص المادة ٢٣٤ من قانون المرافعات أنه يتعين على المحكمة الاستثنائية إذا ألغت الحكم الصادر في الطلب الأصلي أن تعيد القضية إلى محكمة أول درجة لتفصل في الطلبات الاحتياطية ، بحيث لا يجوز لها أن تتصدى للفصل فيها بدعوى أنها لا تستند إلى أساس من الواقع أو القانون وذلك لما يترتب على هذا التصدى من تفويت درجة من درجات التقاضي وهو من المبادئ الأساسية للنظام القضائي التي لا يجوز للمحكمة مخالفتها ولا يجوز للخصوم النزول عنها لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن الطاعن أقام الدعوى للحكم أصلياً بطرد المطعون ضدهما من العقار محل النزاع للغصب باعتبار أن سندهما في وضع يدهما على العين هو عقدي إيجار غير نافذين في حقه لصدورهما ممن لا يملك التأجير وطلب إحتياطياً الحكم بإخلاء العين بإفراض أن الإيجار صحيح ونافذ في حقه لإساءة إستعمال المستأجرين لها وفقاً لحكم المادة ٣١/ج من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، مما مفاده أن كلا من الطرفين مستقل عن الآخر في مضمونه وفي سنده من حيث الواقع أو القانون فالطلب الاحتياطي هو في حقيقته طلب بفسخ عقدي الإيجار بينما أن الطلب الأصلي يشتمل ضمناً على طلب عدم نفاذ الإيجار في حقه ، ولا يغير من ذلك أن الأمر المترتب على الحكم في كل منهما هو طرد المطعون ضدهما من العين إذ العبرة هي بالتكليف الصحيح لطلبات الخصوم في الدعوى . وإذ كانت

محكمة أول درجة قد انتهت في قضائها إلى إجابة الطاعن إلى طلبه الأصلي بإعتبار أن الإيجار صدر ممن لا يملكه ولم يقره الطاعن وبعد المطعون ضدهما غاصبين للعين ، وأوردت في مدوناتها أنها ليست في حاجة إلى بحث الطلب الاحتياطي مادامت قد انتهت إلى النتيجة المشار إليها ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن قضى بإلغاء الحكم المستأنف عرض للطلب الاحتياطي وفصل فيه على سند من أنه لا يجوز إعادته إلى محكمة أول درجة لعدم صلاحيته للفصل فيه فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه إذ فصل في الطلب الاحتياطي على غير مقتضى نص المادة ٢٣٤ من قانون المرافعات :

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر نائب رئيس المحكمة والمرافعة وبعد المداولة .
حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعن أقام على المطعون ضدهما الدعوى رقم ٣٠٠٣ سنة ١٩٧٩ مدنى كلى جنوب القاهرة بطلب الحكم أصلياً بطردهما من العقار محل النزاع وتسليمه إليه وإحتياطياً بإخلائه ، وقال بياناً لها أنه كان قد باع قطعة أرض مملوكة له إلى آخرين بموجب عقد بيع إبتدائي قضى نهائياً بفسخه لإخلالهما بشروط التعاقد ، وكان المشتريان قد أقاما بناء وسط هذه الأرض عبارة عن ثلاث حجرات وصالة وملحقاتها قاما بتأجيريه للمطعون ضدهما بالتواطؤ معهما للحيلولة دون تنفيذ الحكم الصادر بإزالة البناء ، وإذ كانت هذه الإجاره صادرة ممن لا يملك حق التأجير ، ومع إفتراض صحة عقدى الإيجار فإن المطعون ضدهما قد أحدثا تلفيات بالعقار وقام بإندارهما بإعادة الحال إلى ما كانت عليه ، ومن ثم فإنه يحق له طلب طردهما بصفة أصلية من عين النزاع ، لإفتقار إقامتهما فيها إلى السند القانوني ، وإحتياطياً إخلاء

العقار لإساءة إستعماله وفقاً لنص المادة ٣١/ج من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وبتاريخ ١٩٨٠/٣/٢٧ نذبت المحكمة خبيراً لمعاينة العقار وبيان ما به من تلفيات وسببها إن كان ، وبعد أن قدم تقريره قضت بتاريخ ١٩٨١/٥/٧ بطرد المطعون ضدّهما من الأعيان محل النزاع وتسليمها إلى الطاعن ، إستأنف المطعون ضدّهما هذا الحكم بالإستئناف رقمى ٤٠٣٧ ، ٤٢٥٣ لسنة ٩٨ ق القاهرة . وبتاريخ ١٩٨٢/٢/٢٨ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى بطلبها الأصل والاحتياطي ، طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة رأّت أنه جدير بالنظر فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب ينمى الطاعن بالسبين الأول والثانى منها على الحكم المطعون فيه القصور فى التسيب وفى بيان ذلك يقول أنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بعدم إنطباق قانون إيجار الأماكن على مثل هذه المنشأ الصغيرة محل النزاع إذ أنها مقامه بصفة مؤقتة ولم تستوف الاشتراطات التى يتطلبها قانون المباني فضلاً عن أنها أقيمت بدون ترخيص ، وإذ أقامها المشتريان السابقان للأرض بسوء نية وقد قضى بفسخ عقد شرائهما لها ومن ثم فقد آلت تلك المباني مستحقة الإزالة وبحق له إلزائها حتى تعود الحسالة إلى ما كانت عليه قبل إبرام العقد ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أغفل الرد على هذا الدفاع الجوهرى فإنه يكون معيباً بالقصور .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ، ذلك أن المشرع أوضح بجلاء فى كافة قوانين إيجار الأماكن المتعاقبة أرقام ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، ٤٩ لسنة ١٩٧٧ أن أحكامها تسرى على الأماكن وأجزاء الأماكن المؤجرة المعدة للسكنى أو لغير ذلك من الأغراض الكائنة فى عواصم المحافظات والبلاد المعتبرة مدناً وغيرها من الجهات التى يصدر بها قرار من الجهة المختصة ، وإذ ورد النص مطلقاً دون قيد ، فإنه يتعين إعمال حكمه على كافة الأماكن المؤجرة عدا ما استثنى بنص خاص وذلك بصرف النظر عن عدم إستيفائها

للشروط والمواصفات اللازمة للترخيص بإقامتها وسواء صدر الترخيص بينها من الجهة المختصة أم لم يصدر ، ومن ثم فإن ما تمسك به الطاعن من دفاع في هذا الخصوص لا يستند إلى أساس صحيح في القانون ، ولا يعيب الحكم إغفال الرد عليه مادامت النتيجة التي انتهى إليها موافقة للقانون ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خلص صحباً إلى قيام علاقة إيجارية بين الطرفين تخضع لأحكام قانون إيجار الأماكن وذلك إستناداً إلى عقد الإيجار المؤرخ ١٩٦٦/٣/١ الصادر من الطاعن للمطعون ضده الأول ، وإلى عقدي الإيجار المؤرخين ١٩٦٩/٦/١٤ الصادرين للمطعون ضدهما من الحارس القضائي على العقار محل النزاع ، فضلاً عن إيصالات الأجرة الصادرة من الطاعن بإستلام الأجرة من المطعون ضده الثاني عن الشهور من إبريل حتى ديسمبر سنة ١٩٧٦ ويناير سنة ١٩٧٧ ، وإقراره في الدعوى رقم ١١٢١ سنة ١٩٧٨ مدني كلي جنوب القاهرة بإستئجار المطعون ضدهما لهذا العقار ، وكان هذا الذي أورده الحكم سائفاً وله أصله الثابت بالأوراق ويؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ، فإن النعي يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبين الرابع والخامس على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقول أنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بصدر حكم في اللجنة رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٥ بلدية القاهرة بإزالة مباني النزاع وهو حكم عني يسرى في مواجهة الكافة ، وأن الحكم برفض الإخلاء يتضمن تعطيلاً للحكم بالإزالة الذي يعد هلاكاً للعقار محل النزاع مما يترتب عليه إنقضاء العلاقة الإيجارية مع المطعون ضدهما ، إلا أن الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفاع مما يعيبه ويستوجب نقضه :

وحيث إن هذا النعي غير مقبول ، ذلك أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا تريب على الحكم إن هو التفت عن دفاع لم يقدم صاحب المصلحة الدليل عليه ، لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أنها جاءت خلوا مما يفيد تقديم الطاعن صورة رسمية من الحكم الجنائي المشار إليه بسبب النعي حتى

يقضى لمحكمة الموضوع التحقق من محله وسببه ، ومن ثم فلا على الحكم المطعون فيه ان هو اغفل الرد على هذا الدفاع العارى عن دليله ، ويكون النعى عليه في هذا الخصوص على غير أساس :

وحيث إن مما يتعاه الطاعن بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقول أن الحكم المطعون فيه كان يتعين عليه عند الغائه حكم محكمة أول درجة في الطلب الأصلي أن يحيل إليها الطلب الاحتياطي للفصل فيه اعمالاً لمبدأ التقاضى على درجتين ، وإذ فصل في هذا الطلب دون إحالة لمحكمة أول درجة فإنه يكون قد خالف القانون :

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أنه وفقاً لنص المادة ٢٣٤ من قانون المرافعات يتعين على المحكمة الاستئنافية إذا ألغت الحكم الصادر في الطلب الأصلي أن تعيد القضية إلى محكمة أول درجة لتفصل في الطلبات الاحتياطية ، بحيث لا يجوز لها أن تتصدى للفصل فيها بدعوى أنها لا تستند إلى أساس من الواقع أو القانون ، وذلك لما يترتب على هذا التصدى من تفويت درجة من درجات التقاضى وهو من المبادئ الأساسية للنظام القضائى التى لا يجوز للمحكمة مخالفتها ولا يجوز للخصوم النزول عنها ، لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن الطاعن أقام الدعوى للحكم أصلياً بطرد المطعون ضدّهما من العقار محل النزاع للغصب بإعتبار أن سندهما في وضع يدهما على العين هو عقدى إيجار غير نافذين في حقه لصدورهما ممن لا يملك التأجير ، وطلب احتياطياً الحكم بإخلاء العين — بإفراض أن الإيجار صحيح ونافذ في حقه — لإساءة استعمال المستأجرين لها وفقاً لحكم المادة ٣١/ج من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، مما مفاده أن كلا من الطرفين مستقل عن الآخر في مضمونه وفي سنده من حيث الواقع أو القانون فالطلب الاحتياطي هو في حقيقته طلب بفسخ عقدى الإيجار بينما أن الطلب الأصلي يشتمل ضمناً على طلب عدم نفاذ الإيجار في حقه ،

ولا يغير من ذلك أن الأثر المترتب على الحكم في كل منهما هو طرد المطعون ضدّهما من العين ، إذ العبرة هي بالتكييف الصحيح لطلبات الخصوم

في الدعوى ، وإذ كانت محكمة أول درجة قد إنتهت في قضائها إلى إجابة الطاعن إلى طلبه الأصلي بإعتبار أن الإيجار صلد ممن لا يملكه ولم يقره الطاعن وبعد المطعون ضدهما غاصبين للعين ، وأوردت في مدوناتها أنها ليست في حاجة إلى بحث الطلب الاحتياطي مادامت قد إنتهت إلى النتيجة المشار إليها ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن قضى بإلغاء الحكم المستأنف عرض للطلب الاحتياطي وفصل فيه على سند من أنه لا يجوز إعادته إلى محكمة أول درجة لعدم صلاحيته للفصل فيه ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه إذ فصل في الطلب الاحتياطي على غير مقتضى نص المادة ٢٣٤ من قانون المرافعات ، مما يوجب نقضه نقضاً جزئياً في خصوص ما قضى به في هذا الطلب دون حاجه لبحث باقي أوجه الطعن والنقض بإحالة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل فيه ،
التراماً بحكم النص المشار إليه :

جلسة ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / درويش عبد المجيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السنددة
المستشارين / د. رفعت عبد المجيد ، محمد خيري الجندي ، أحمد أبو الحجاج و عبد المعين
فرج

(٢١٣)

لظمن رقم ٤٥٢ لسنة ٥٤ القضائية :

(١) حيازة « دعاوى الحيازة » • ملكية « حق الانتفاع : املاك الدولة الخاصة :

صاحب حق الانتفاع • حقه في حماية حيازته بدعاوى الحيازة • شرطة • نباتات • أسباب
حقه استنادا الى أى من الاسباب المقررة في المادة ٩٨٥ مدنى •
مثال يصعد أراضى الدولة التى تزرع بغنية •

(٢) حيازة « دعاوى الحيازة : دعوى منع التعرض » • إيجار « إيجار الأرض
الزراعية » •

دعوى منع التعرض • وجوب توافر نية التملك لدى المدعى فيها • لازم ذلك ان يكون
العقار محل الحيازة جائزا لملكه بالتقادم • عدم قبول الدعوى من الحائز للأموال الصامة أو
الخاصة للدولة • م ٩٧٠ مدنى المعدلة بق ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ •

(٣) حيازة • حجز « الحجز الإدارى » • إيجار « إيجار الأراضى الزراعية » •

استغلال الارض الزراعية المملوكة للحكومة بطريق الغيبة • ماحيته •

١٠ - المتنع وان جاز له فى القانون أن يحمى حيازته لحق الانتفاع بدعاوى
الحيازة ، إلا أنه يتعين أن يثبت بداعة أن العقار المطلوب دفع العدوان عن
حيازته منقول بحق عيني أكتسبه رافع الدعوى بسبب من الأسباب المقررة
بالمادة ٩٨٥ من القانون المدنى لأكتساب حق الانتفاع ، لما كان ذلك وكان
البين من الأوراق ومدونات الحكم المطعون فيه أن الأرض محل التداعى من
أملاك الدولة الخاصة التى تزرع خفية واثبت الخبير فى تقريره أن الطاعن ليس
إلا مجرد واضح يد عليها وتفيد اسمه بسجلات مصلحة الأملاك باعتباره مستغلا

للأرض بطريق الخفية ، وكان الطاعن لم يقدم إلى محكمة الموضوع ثمة دليل يفيد حصول تصرف من الحكومة في أرضها اكتسب بمقتضاه حقاً عينياً بالإنتفاع ، فإنه لا يكون صحيحاً ما يثيره في النعي من الإدعاء بجيازتها على سند من قيام هذا الحق .

٢ - الحيازة التي تبيع رفع دعوى منع التعوض ليست هي مجرد السيطرة المادية على العقار فحسب بل يجب أن يكون ذلك مقترناً بنية التملك ، ولازم هذا أن يكون العقار من العقارات التي يجوز تملكها بالتقادم فيخرج منها العقار الذي يعد من الأموال العامة أو الخاصة للدولة إذ هي أموال غير جائرة تملكها أو كسب أى حق عيني عليها بالتقادم اعمالاً لنص المادة ٩٧٠ من القانون المدني المعدل بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ أما ما أجازته هذا القانون في المادة ٥٧٥ للمستأجر - وهو حائز عرضي - من رفع دعاوى الحيازة فلأنما جاء إستثناء من الأصل فلا يجوز التوسع في تفسيره ويلزم قصره على المستأجر الذي يثبت أن حيازته وليده عقد الإيجار .

٣ - المقصود بإستغلال الأراضي الزراعية المملوكة للحكومة بطريق الخفية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو ما كان بغير عقد إيجار حتى لو كان الحائز يؤدي عئناً للحكومة مقابل للإستغلال .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تنجصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٦٤٤ سنة ١٩٨٠ مدني كلي على المطعون ضده أمام محكمة الإسماعيلية الابتدائية طالباً الحكم بمنع تعرضه له في

حيازته للأرض الزراعية الميينة بالصحيفة وقال يئاً لدعواه أنه يضع يده على أرض مساحتها ١٢ ط ١٠ ف بصواحي الإسماعيلية وقيد إنتفاعه بها في سجلات مصلحة الأملاك الأميرية وقد تعرض له المطعون ضده في حيازته لجزء منها مساحته ١٨ ط وباشرت الشرطة تحقيقاً عن هذه الواقعة في المحضر رقم ٨٣١ سنة ١٩٧٩ قسم أول الإسماعيلية وإذ كان التعرض لا يزال قائماً فقد أقام الدعوى ليحكم بمطلبه منها . ندبت المحكمة خبيراً وبعد أن أودع تقريره قضت بتاريخ ١٩٨٧/٦/٣٠ بالطلبات . استأنف المطعون ضده هذا الحكم لدى محكمة إستئناف الإسماعيلية بالإستئناف رقم ١٨٩ س ٩٧ ق طالباً الغاء ورفض الدعوى وبتاريخ ١٩٧٤/١/١٥ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض بالطعن المائل وأودعت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياًها .

وحيث إن الطعن اقيم على ثلاثة أسباب يعنى الطاعن في السببين الأول والثالث منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك يقول أن الحكم المطعون فيه قضى برفض الدعوى تأسيساً على إنتفاء نية التملك في حيازته للأرض موضوع التداعى بإعتبارها من املاك الدولة الخاصة التي لا يجوز تملكها أو كسب أى حق عيني عليها بالتقادم في حين أنه صاحب حق عيني على هذه الأرض هو حق الانتفاع فيكون له على سند من هذا الحق الذى يختلف عن حق الملكية أن يلجأ إلى حمايته بدعاوى الحيازة ومنها دعوى منع التعرض ولا يكون صائباً ما ذهب إليه الحكم من اشتراط توافر نية التملك في هذه الحالة طالما أن التعرض الذى يراد منه لم يستعمل إلى حق الملكية بل اقتصر على حماية حق الانتفاع .

وحيث إن هذا التمسى مردود بأن المستضع وان جاز له في القانون أن يحمي حيازته لحق الانتفاع بدعاوى الحيازة إلا أنه يتعين أن يثبت بداية أن التقار المطلوب دفع العدوان عن حيازته ممثل بحق عيني اكتسبه رافع الدعوى

بسبب من الأسباب المقررة بالمادة ٩٨٥ من القانون المدني لإكتساب حق الانتفاع . لما كان ذلك وكان البين من الأوراق ومدونات الحكم المطعون فيه أن الأرض محل التداعي من أملاك الدولة الخاصة التي تزور خفية واثبت الخبير في تقريره أن الطاعن ليس إلا مجرد واضع يد عليها وتفيد اسمه بسجلات مصلحة الأملاك بإعتباره مستغلاً للأرض بطريق الخفية وكان الطاعن لم يقدم إلى محكمة الموضوع ثمة دليل يفيد حصول تصرف من الحكومة في أرضها اكتسب بمقتضاه حقاً عينياً بالانتفاع فإنه لا يكون صحيحاً ما يثيره في النعي من الإدعاء بحيازتها على سند من قيام هذا الحق :

وحيث إن الطاعن ينعي في السبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول انه وإن لم يكن صاحب حق عيني بالانتفاع للأرض محل النزاع فهو يعتبر مستأجراً لها وأن ذلك لا يحول دون قبول دعوى منع التعرض التي أقامها بوصفه مستأجراً يجوز له وفقاً لنص المادة ٥٧٥ من القانون المدني رفع دعاوى الحيازة جميعها وإذا لم يفتن الحكم إلى هذا النظر فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ذلك أن الحيازة التي تبيح رفع دعوى منع التعرض ليست هي مجرد السيطرة المادية على العقار فحسب بل يجب أن يكون ذلك مقترناً بنية التملك ولازم هذا أن يكون العقار من العقارات التي يجوز تملكها بالتقادم فيخرج منها العقار الذي يعد من الأموال العامة أو الخاصة للدولة إذ هي أموال غير جائز تملكها أو كسب أي حق عيني عليها بالتقادم اعمالاً لنص المادة ٩٧٠ من القانون المدني المعدل بالقانون رقم ١٤٧ سنة ١٩٥٧ أما ما أباحه هذا القانون في المادة ٥٧٥ للمستأجر - وهو حائز عرضي - من رفع دعاوى الحيازة فلإنما جاء إستثناء من الأصل فلا يجوز التوسع في تفسيره ويترجم قصره على المستأجر الذي يثبت أن حيازته وليدة عقد الإيجار ، وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يورد مدوناته أن الطاعن مستأجراً لأرض النزاع بل أن البين من هذه المدونات وتقرير الخبير الذي أنجزه الحكم عماداً لقضائه أن الطاعن لم يقدم دليلاً على قيام علاقة إيجارية انتقلت بينه وبين الحكومة

في شأن أرض النزاع والتي ثبت أنها من أملاك الدولة الخاصة وحصرت في سجلات مصلحة الأملاك على أنها من الأراضي التي تزرع خضية لما كان ذلك وكان المقصود بإستغلال الأراضي الزراعية المملوكة للحكومة بطريق الخضية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة هو ما كان بغير عقد إيجار حتى لو كان الحائز يؤدي عنها للحكومة مقابلاً للإستغلال ومن ثم لا يكون الطاعن مستأجراً ولا ينطبق على دعواه الاستثناء المقرر بالمادة ٥٧٥ من القانون المدني ويكون الحكم المطعون فيه قد وافق صحيح القانون إذ حمل قضاءه برفض الدعوى على إنتفاء نية التملك في حيازة الطاعن للأرض التي ثبت أنها من أملاك الدولة الخاصة المخطور تملكها بالتصادم ويضحي النعي الذي يشبه الطاعن في هذا الصدد على غير أساس .

ولما تقدم بتسعين رفض الطعن .

جلسة ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٨٧

بإدارة السيد المستشار / درويش عبد المجيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / د - رفعت عبد الحيد ، محمد خيرى الجندي ، أحمد أبو الحجاج زعبد الوهن
فسراج -

(٢١٤)

الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٥٤ القضائية :

(١ - ٣) حيازة • تقادم « التقادم المكتسب » • ملكية « استنباط كسب
الملكية » التقادم الخمسى •

(١) الحيازة التى يمتد بها لكسب الملكية بالتقادم الخمسى • ماضيها • العبارة فيها بالحيازة
منذ ماضيها للسبب الصحيح • التمسك بعيب فى الحيازة سابق على قيام السبب الصحيح •
غير منتج •

(٢) حسن النية يفترض دائما لدى الحائز ما لم يقد الدليل على العكس • سوء النية المانع
من اكتساب الملك بالتقادم الخمسى • ملغى •

(٣) استخلاص حسن نية الحائز والبقاء سوء نيته • من سلطة قاضى الموضوع متى كان
استخلاصه سالفا •

١ - الحيازة التى يمتد بها فى اكتساب الملكية بالتقادم الخمسى هى
الحيازة التى تجتمع مع السبب الصحيح وتستطل إلى مدة خمس سنوات ،
فإن بدأت الحيازة قبل قيام السبب الصحيح يلحقها عيب ما ، فإن التمسك
بهذا العيب الذى اعترى الحيازة فى تاريخ سابق على قيام هذا السبب
لا يكون منتجاً ولا مجدياً طالما كان المول عليه فى نطاق التقادم الخمسى هى
الحيازة منذ أن تجتمع بالتصرف المسجل الصادر من غير مالك ، فيكون عندئذ
هو سببها الصحيح الذى يركن إليه الحائز فى حيازته ويتمكن بمقتضاه من
التملك إن اقترنت حيازته بحسن النية وقت تلقى الحق تطبيقاً لما تقضى به
المادة ٩٦٩ من القانون المدنى .

٢ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة تطبيقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٩٦٥

من القانون المدني والفقرة الثانية من المادة ٩٦٩ من هذا القانون أن حسن النية يفترض دائماً ما لم يعم الدليل على العكس ، وأن منط سوء النية المانع من اكتساب الملك بالتقادم الحمسي هو ثبوت علم المتصرف إليه وقت تلقى الحق بأن المتصرف غير مالك لما يتصرف فيه :

٣- الفصل في توافر حسن نية الحائز وإنقضاء سوء نية من مسائل الواقع التي يستقل قاضي الموضوع بتقديرها ، ولا ينحصر حكمه لرقابة محكمة التقص متى كان استخلاصه مائتاً :

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن الطاعنين أقاموا الدعوى رقم ٢٩١٣ سنة ١٩٧٩ مدني كلي أسبوط على الشركة المطعون ضدها بطلب الحكم بإلزامها بأن تؤدي للطاعنين الستة الأول مبلغ ١٠٦٩٨ جنياً ولباقى الطاعنين مبلغ ٢٨٢٣٠ جنياً ، وقالوا بياناً لذلك أنهم يمتلكون الأرض الميئة بصحيفة الدعوى وادخلتها الشركة المطعون ضدها ضمن منشأتها وأقامت عليها مبان دون أن تتخذ إجراءات نزع الملكية للمنفعة العامة وأنه لما كان يتعلم رد الأرض عيناً فإن الشركة المذكورة تلزم بتعويضهم عنها فأقاموا الدعوى ليحكم لهم بطلباتهم : دفعت الشركة المطعون ضدها بسقوط حق الطاعنين في المطالبة بالتعويض بالتقادم الثلاثي كما وجهت طلباً عارضاً قبل الطاعنين بطلب الحكم بتثبيت ملكيتها للأرض محل النزاع لورودها بالعقد المسجل رقم ٧٣٥ لسنة ١٩٧١ توثيق الموسكى المتضمن شرائها لها ضمن مساحة أكبر وأقرن ذلك بوضع اليد بحسن نية لمدة خمس سنوات متصلة ، ندبت المحكمة خبيراً وبعد أن أودع تقريره قفست بتاريخ ١٩٨٢/٤/٢٥ برفض الدعوى وبثبيت ملكية الشركة المطعون ضدها للمساحة محل النزاع - استأنف الطاعنون هذا الحكم لدى

محكمة استئناف أسبوط بالإستئناف رقم ٢٠٧ سنة ٥٧ قضائية طالبين الغاء والقضاء لم يطلباتهم ورفض الطلب المعارض المبدي من المطعون ضدها ، بتاريخ ١٩٨٣/١١/٢٨ قضت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينعي به الطاعنون على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب من وجهين وفي بيان أولها يقول الطاعنون أنهم تمسكوا أمام محكمة الموضوع بأن حيازة الشركة المطعون ضدها للأرض محل التداعي إنما كان مردها إلى قرار محافظ أسبوط بالإستيلاء عليها والذي يعد بمثابة الغصب لعدم موافقته أحكام القانون فلا يكون سند هذه الحيازة هو عقد البيع المسجل برقم ٧٣٥ لسنة ١٩٧١ توثيق الموسكى الصادر من السيدة ... والتي ثبت من تقرير الخبير أنها غير مالكة ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في الرد على هذا الدفاع بقوله أن العبرة في مجال تطبيق التقادم الخمسى يكون بإجتاع الحيازة مع السبب الصحيح فلا يعتد بوضع اليد بناء على قرار الاستيلاء طالما قد انضم السبب الصحيح إلى الحيازة وكان هذا القول من الحكم لا يصلح رداً على دفاع الطاعنين إذا السبب الصحيح لم يكن في واقع الدعوى الأداة التي مكنت الشركة المطعون ضدها من الحيازة فإن الحكم يكون معيباً بما يستوجب نقضه ، وحاصل الوجه الثاني أن الطاعنين دفعوا بإنتفاء حسن نية الشركة المطعون ضدها في الحيازة المؤدية إلى التملك إذ هي إحدى الشركات الكبرى للقطاع العام وبها جهاز قانوني من موظفين متعددين فكان من الميسور بذل قليل من الجهد في التحرى للوصول إلى الحقيقة التي كشف عنها الخبير في تقريره من أن صاحب التكليف لا يملك شيئاً في الأرض محل التداعي ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد اجتأ من الرد على ذلك الدفع قوله أن إنذار الطاعنين الموجه إلى الشركة المطعون ضدها في ١٩٧٢/٢/١١ كان تالياً لتلقى الحق بعقد البيع المسجل في ١٩٧١/٢/١٠ ، وهو مالا يعتبر من الحكم رداً صائباً لما أظهره الطاعنون من خطأ جسيم

وقع من الشركة برفق إلى مربة سوء النية فإن الحكم المطعون فيه يكون فضلاً عن قصوره في التسليب قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن النعمى في الوجه الأول غير شديد ذلك إن الحيازة التي يفتد بها في اكتساب الملكية بالتقادم الخمسى هي الحيازة التي تجتمع مع السبب الصحيح - وتستطيل إلى مدة خمس سنوات ، فإن بدأت الحيازة قبل قيام السبب للصحيح يلحقها عيب ما ، فإن التمسك بهذا العيب الذى إعتري الحيازة في تاريخ سابق على قيام هذا السبب لا يكون منتجاً ولا مجدياً طالما كان المغول غلبه في نطاق التقادم الخمسى هي الحيازة منذ أن تجتمع بالتصرف المسجل الصادر من غير مالك فيكون عندئذ هو سببها الصحيح الذى يركن إليه الحائز في حيازته ويتمكن بمقتضاه من التملك أن إقترنت حيازته بحسن النية وقت تلقى الحق تطبيقاً لما تقضى به المادة ٩٦٩ من القانون المدنى ، لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الطاعنين لم يتمسكوا أمام محكمة الموضوع بعيوب شابت حيازة الشركة المطعون ضدها بعد قيام السبب الصحيح ، وحتى إنقضاء مدة السنوات الخمس ، وإنما اقتصر دفاعهم على إظهار عيب في الحيازة التي كانت سابقة على نشوء السبب الصحيح بمقولة أن سندها هو قرار محافظ أسبوط في سنة ١٩٧٠ الذى جاء متجرداً من الشرعية ، وكان الحكم المطعون فيه قد واجه هذا الدفاع بما أورده بأسبابه من أن مدة السنوات الخمس المقررة للتقادم لا تبدأ في السريان إلا من وقت إجماع السبب الصحيح والحيازة معاً في سنة ١٩٧١ انضم إلى الحيازة في هذا العام والتي اقترنت بحسن النية عند تلقى الحق وظلت قائمة متصلة حتى إنقضت الخمس سنوات ولم يرفع الطاعنون دعواهم إلا في عام ١٩٧٩ ، وإذ كان هذا الذى خلص إليه الحكم يتوافق مع صحيح القانون ويحمل رداً سائفاً يتطوى على عدم الاعتداد بما قد يكون لحق الحيازة من عيب الغصب في تاريخ سابق على قيام السبب الصحيح مادام هذا السبب أصبح دون غيره سند الحيازة خلال الخمس سنوات التالية ، ومن ثم فإن النعمى الذى يثيره الطاعنون في هذا الصدد يكون على غير أساس والنعمى في الوجه الثانى مردود بما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة تطبيقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٩٦٥ من القانون المدنى والفقرة الثانية من المادة ٩٦٩ .

من هذا القانون من أن حسن النية يفترض دائماً ما لم يقم الدليل على العكس وأن منازع سوء النية المانع من اكتساب الملك بالتصادم الخمسى هو ثبوت علم المنصرف إليه وقت تلقى الحق بأن المنصرف غير مالك لما يتصرف فيه ، والفصل فى توافر حسن نية الحائز وإنشاء سوء نيته من مسائل الواقع التى يستقل قاضى الموضوع بتقديرها ولا يخضع حكمه لرقابة محكمة النقض متى كان إستخلاصه توافر حسن نية الشركة المطعون ضدها فى حيازتها والرد على دفاع الطاعنين الذى تمسكوا فيه بسوء النية مقررأ أن حسن النية يجب توافره وقت تلقى الحق وهو مفترض دائماً ما لم يقم الدليل على العكس ولا يطلب من الحائز إثبات حسن نيته وبحث إثبات سوء النية يقع على عاتق من يدعى أنه المالك الحقيقى : ثم أرفد الحكم قائلاً «أن الثابت من الأوراق أن الشركة المستأنف عليها قد اشترت أرض النزاع بعقد مسجل صالح لكسب الملكية بوضع اليد عليها مدة خمس سنوات متتالية مادامت حيازتها للعقار مقترنه بحسن النية ومستندة إلى السبب الصحيح وهو العقد المسجل الذى ورد به أن البائعة لها تملك ما باعتته للشركة بعقد مسجل بدوره برقم ٣٢٣٣ فى ١٩٤٦/٦/٢٥ مما يجعلها تعتقد وقت تلقيها الحق وعند تسجيل السند أنها تشتري من مالك وقد إنتقلت إليها الملكية على هذا النحو بالتسجيل ... ولم يقدم المستأنفون دليلاً على عكس ذلك سوى القول بوجود جهاز للقضايا بالشركة به عدد من العاملين فى حقل القانون ولا يكفى ذلك لثني حسن النية عن الشركة ..» وإذ كان هذا الذى إستخلصه الحكم المطعون فيه هو إستخلاص سائق له أصله الثابت بالأوراق ويكفى لحمل قضاء الحكم فإن النعم بهذا الوجه ينحل إلى جلد فى مسألة تخضع لسلطة محكمة الموضوع التقديرية مما تنحسر عنها رقابة محكمة النقض :

ولما تقدم يتعين رفض الطعن

جلسة ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٨٧

بإدارة السيد المستشار / إدريس عبد المجيد نائب رئيس المحكمة وعصرية السادة
المستشارين/ د. وفاء عبد المجيد ، محمد خيرى الجندي ، أحمد أبو الحجاج وعبد المصين
نراج .

(٢١٥)

الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٥٧ القضائية :

(١ ، ٢) « حيازة » اصلاح زراعى « » الحيازة الزراعية .

(١) الحيازة الزراعية . عدم جواز تعديلها الا بموافقة الجمعية التعاونية الزراعية أو بعد
التزام الحائز الجديد بالديون المستحقة على الأرض محل التنازل بصرف النظر عن تاريخ لقبولها
أو شخص المدين بها .

(٢) تغيير الحيازة تنفيذا لحكم قضائى م ٩٢ مقرة أخيرة ق ٥٢ لسنة ١٩٦٦ . المقصود
منه . سيطرة الحائز سيطرة مادية على الأرض الزراعية ومباشرتها باسمه . حيازة الحارس
القضائى بوصفه نائبا عن فرضت الحراسة على أموالهم ، خروجها عن هذا النطاق . على ذلك .

١ - مفاد نص المادة ٣/٩٢ من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ أنه
لا يجوز تعديل الحيازة الزراعية إلا بعد موافقة الجمعية التعاونية الزراعية أو بعد
أن يلتزم الحائز الجديد بالديون المستحقة على الأرض محل التنازل قبل الحائزين
السابقين سواء كانت هذه الديون للحكومة أو للمؤسسة المصرية العامة للإيمان
الزراعى والتعاونى بصرف النظر عن تاريخ نشوء هذه الديون أو شخص المدين
بها من الحائزين السابقين :

٢ - إذ استتقت الفقرة الأخيرة من المادة ٩٢ من القانون ٥٣ لسنة ١٩٦٦
حالات تغيير الحيازة نتيجة تنفيذ الأحكام القضائية فقد دلت على أن المراد
بالحيازة فى هذا الصدد هو معناها العام المعروف به فى القانون ، وهى سيطرة
الحائز سيطرة مادية على الأرض الزراعية بياشرها باسمه وحسابه وهذا أمر
لا ينطبق على الحارس القضائى الذى ناط به حكم الحراسة أداء أعمال معينة
واسبق عليه فى أدائها صفة النيابة عن ذوى الشأن الذين خضعت أموالهم

للحراسة ، فتكون حيازته هي حيازة بالوساطة وفقاً لنص المادة ٩٥١ من القانون المدني فينصرف اثرها إلى الأصيل دون النائب ، ومؤدى هذا أن الحكم القاضي بتعيين حارس على أرض زراعية لا يندرج على إطلاقه في عموم الاستثناء المقرر بالفقرة الأخيرة من المادة ٩٢ من القانون آنف الذكر ولا يعتبر تغييراً للحيازة في مفهومه طالما كان الحارس قد حل محل من خضعت أموالهم للحراسة في حيازتها فصار نائباً عنهم يديرها لحسابهم ، إذ يلتزم على سند من هذه الصفة بأداء الديون المستحقة على الأرض على الحراسة والتي نشأت في ذمة أولئك ، أما إذا كان الحائز من غير ذوى الشأن الخاضعة أرضهم للحراسة ولم يكن يحوزها لحساب أى منهم فتمكن الحارس تنفيذاً لحكم قضائى من إسترداد الأرض من يد هذا الحائز كى يباشر سيطرته عليها نيابة عن ذوى الشأن فإن ذلك يعد تغييراً لشخص الحائز بالمعنى الذى قصده المشرع فى قانون الزراعة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٨٣ مدنى كللى دمنهور على البنك الطاعن طالباً الحكم بإلزامه بأن يدفع له مبلغ ٣٩٥,٢٦٦ ج وفوائده بواقع ٨٪ سنوياً من تاريخ إستحقاقها حتى تمام السداد - وقال بياناً لدعواه أنه عين حارساً قضائياً على تركه والده ومن بين أعيانها الأرض الزراعية المبينة بالصحيفة وقد قام بتوريد اقطان موسم ١٩٨٢ لبنك القرية إلا أنه لم يقبض ثمنها ومقداره ٩٣٤,٨٩٨ ج بزعم أنه دائن له بمبالغ تزيد على هذا المبلغ . ولما كانت الحراسة غير مدينة لهذا البنك بشئ فقد أقام الدعوى للحكم

له بطلاته . تدبت المحكمة خبيراً في الدعوى وبعد أن أودع تقريره قضت بتاريخ ٨٦/١/٢٥ بإلزام البنك الطاعن بأن يدفع للمطعون ضده بصفته مبلغ ٨٨٥,٠٨٠ ج والفوائد القانونية بواقع ٤٪ سنوياً من تاريخ المطالبة القضائية حتى السداد . إستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة إستئناف الإسكندرية «مأمورية دمنهور» بالإستئناف رقم ١٨٣ لسنة ٤٢ قضائية طالباً الغاء والحكم برفض الدعوى بتاريخ ١٨/١١/١٩٨٦ قضت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه . عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها ألزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه بالسبب الأول والوجه الأول من السبب الثاني الخطأ في تطبيق القانون وتأويله - وفي بيان ذلك يقول أن الحكم المطعون فيه أسس قضاءه على أن وضع الأرض الزراعية موضوع التداعى تحت الحراسة القضائية بمقتضى الحكم الصادر في الدعوى رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٩ مدنى مستأنف دمنهور وتعيين المطعون ضده حارساً عليها يعتبر تغييراً للحيازة نتيجة تنفيذ حكم قضائى فيندرج تحت الاستثناء الوارد في الفقرة الأخيرة من المادة ٩٢ من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ في حين أن حكم الحراسة لا يعدو أن يكون إنابة للحارس في إدارة الأرض فيلزم بصفته نائباً عن ملاكها في حيازتها بما قد يكون مستحقاً عليها من دين وإذ ثبت من تقرير الخبير أن ما يخص الأرض محل الحراسة من دين للبنك الطاعن مبلغ هو ٣٤٣٤,٠٣٥ ج خصم منه مبلغ ٨٨٥,٠٨٠ ج فلان المطعون ضده يكون ملتزماً بسداد هذا الدين ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر معيماً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أن مفاد نص المادة ٣/٩٢ من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ انه لا يجوز تعديل الحيازة الزراعية إلا بعد موافقة الجمعية التعاونية الزراعية أو بعد أن يلتزم الخائر الجديد بالديون المستحقة على الأرض محل التنازل قبل الخائرين السابقين سواء كانت هذه الديون

للحكومة أو للمؤسسة المصرية العامة للإقتمان الزراعى والتعاونى أو يصرف النظر عن تاريخ نشوء هذه الديون أو شخص المدين بها من الحائزين السابقين ، وإذ استنتت الفقرة الأخيرة من المادة السالف ذكرها حالات تغيير الحيازة نتيجة تنفيذ الأحكام القضائية فقد دلت على أن المراد بالحيازة في هذا الصدد هو معناها العام المعروف به في القانون وهو سيطرة الحائز سيطرة مادية على الأرض الزراعية يباشرها باسمه وحسابه وهذا أمر لا ينطبق على الحارس القضائى الذى ناط به حكم الحراسة أداء أعمال معينة واسبق عليه في أداؤها صفة النيابة عن ذوى الشأن الذين خضعت أموالهم للحراسة ، فتكون حيازته هى حيازة بالوساطة وفقاً لنص المادة ٩٥١ من القانون المدنى فينصرف أثرها إلى الأصيل دون النائب ، ومؤدى هذا أن الحكم القاضى بتعيين حارس على أرض زراعية لا يندرج على إطلاقه في عموم الاستثناء المقرر بالفقرة الأخيرة من المادة ٩٢ من القانون آنف الذكر ولا يعتبر تغييراً للحيازة في مفهومه طالما كان الحارس قد حل محل من خضعت أموالهم للحراسة في حيازتها فصار نائباً عنهم يديرها لحسابهم إذ يلتزم على سند من هذه الصفة بأداء الديون المستحقة على الأرض محل الحراسة والتي نشأت في ذمة أولئك ، أما إذا كان الحائز من غير ذوى الشأن الخاضعة أرضهم للحراسة ولم يكن يحوزها لحساب أى منهم فتمكن الحارس تنفيذاً لحكم قضائى من إسترداد الأرض من يد هذا الحائز كى يباشر سيطرته عليها نيابة عن ذوى الشأن فإن ذلك يعد تغييراً لشخص الحائز بالمعنى الذى قصده المشرع في قانون الزراعة ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر مجرد تسلم المطعون ضده بصفته حارساً قضائياً للأرض الزراعية موضوع التداعى تغييراً للحيازة تم تنفيذاً لحكم قضائى دون أن يستظهر ما إذا كانت الحيازة من قبل أن يتسلم الأرض هى لأحد ممن خضعت أرضهم للحراسة أم لأجنبى عنهم - فإنه يكون معيباً بالخطأ في تطبيق القانون أدى به إلى القصور في التسيب بما يوجب نقضه دون حاجة إلى بحث يباقى أوجه الطعن .

جلسة ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / سعيد مقرر نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/الحسين الكتاني ، عبد النبي خشم ، محمد عبد البر حسين وكمال مراد .

(٢١٦)

الطن رقم ١٢٢٧ لسنة ٥٤ القضائية :

(١) إيجار « إيجار الأمان : المساكن الشعبية الاقتصادية والمتوسطة » ملكية .

المساكن الشعبية والاقتصادية والمتوسطة التي أقامتها المحافظات وشغلت قبل العمل بالقانون ٤٩ / ١٩٧٧ . تملكها للمستأجر أو خلفه العام أو من تلقى عنه حق الإيجار بالأداة القانونية السليمة . شرطه . أداء طالب التملك ١٨٠ مثل القيمة الإيجارية للوحدة اعتباراً من تاريخ شغلها مع توافق شروط المادة ٧٢ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ .

(٢) قانون « اللوائح التنفيذية والتعويضية » دستور .

التشريعات والقرارات التي تصدرها السلطة التنفيذية بناء على تفويض من السلطة التشريعية . مادتان ١٠٨ ، ١٤٤ من الدستور . دخولها في مفهوم القانون بمعناه العام .

١ - النص في المادة ٧٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأمان وتنظيم العلاقة بين المورج والمستأجر والنص في المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ ، والنص في البند ثانياً من الملحق رقم (١) المرفق بقرار رئيس الوزراء ، يدل على أنه يشترط تملك المساكن الشعبية الاقتصادية والمتوسطة التي أقامتها المحافظات للمستأجر أو خلفه العام أو من تلقى عنه حق الإيجار بالأداة القانونية السليمة إلى جانب الشروط الأخرى التي تضمنتها المادة ٧٢ سالفه البيان والملحق رقم (١) من قرار رئيس مجلس الوزراء المشار إليه ، أن يكون شاغل العين طالب التملك قد أو في ١٨٠ مثل القيمة الإيجارية الشهرية للوحدة اعتباراً من تاريخ شغلها .

٢- المقرر في قضاء هذه المحكمة - أنه يقصد بالقانون معناه الأهم فيدخل فيه أي تشريع سواء كان صادراً من السلطة التشريعية أو السلطة التنفيذية وسواء أصدرتها الأخيرة على سند من تفويضها من السلطة التشريعية طبقاً للمادة ١٠٨ من الدستور أو إستناداً إلى المادة ١٤٤ منه والتي نصت في عجزها على أنه « ويجوز أن يعين القانون من يعسدر القرارات اللازمة لتنفيذه » .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق ، وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى اوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٨١٣ لسنة ١٩٨١ أمام محكمة قنا الابتدائية «مأمورية الأقصر» على الطاعنين بطلب الحكم بتثبيت ملكيته للشقة الموضحة بالصحيفة وب عقد الإيجار المؤرخ ١٩٧٤/١/١ ومنع تعرضهما له . وقال بياناً لها أنه . بمقتضى هذا العقد إستأجر من الطاعن الأول الشقة رقم ٥ مدخل ٣ أعمارة رقم ٥ سابقاً بمساكن صلاح الدين الشعبية بالأقصر بأجرة شهرية قدرها ٥٠٠,٣ج، وقد صار من حقه تملك هذه الشقة اعمالاً لنص المادة ٧٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، فتقدم إلى الطاعن الأول طالباً بإتخاذ إجراءات نقل ملكيتها إليه ، إلا أنه لم يفعل ، فأقام دعواه بطلباته سالفة البيان . حكمت المحكمة بتثبيت ملكية المطعون ضده لشقة النزاع ومنع تعرض الطاعنين له . استأنف الطاعنان هذا الحكم أمام محكمة إستئناف قنا برقم ١٩٢ لسنة ٢ قضائية وبساريخ ١٩٨٤/٣/٧ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت

التيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بتقص الحكم ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت التيابة رأيها .

وحيث إن مما ينهض الطاعنان على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله . وفي بيان ذلك يقولان أن الحكم أقام قضاءه بتثبيت ملكية المطعون ضده لشقة النزاع على أنه يستمد حقه في تملكها من القانون مباشرة دون عقد الإيجار عملاً بنص المادة ٧٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، ولا يعد دفع الأجرة لمدة خمس عشرة سنة التزاماً مقابلاً للالتزام بنقل الملكية . في حين أن نص هذه المادة أنشأ مركزاً قانونياً عاماً لمن يشغل وحدة في المساكن الشعبية الاقتصادية والمتوسطة قبل تاريخ العمل بذلك القانون سواء كان هو المستأجر لها أو خلفه العام . أو من تلقى عنه حق الإيجار ، ويظل هذا المركز شاغراً حتى يحدد عقد البيع من يشغله بعد استيفاء الشروط والأوضاع التي نظمها قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ الصادر نفاذاً للمادة ساقفة الذكر ، ومن بينها شرط استيفاء ١٨٠ مثل القيمة الإيجارية الشهرية للوحدة إعتباراً من تاريخ شغلها مع باقي الشروط الأخرى التي تحتل التزامات المشتري الشاغل للعين مقابل نقل ملكيتها إليه .

وحيث إن هذا النعمى شديد ، ذلك لما كانت المادة ٧٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر قد نصت على أن تملك المساكن الشعبية الاقتصادية والمتوسطة التي أقامتها المحافظات وتم شغلها قبل تاريخ العمل بهذا القانون ، نظير أجرة نقل جن الأجرة القانونية ، إلى مستأجرها على أساس سداد الأجرة المخفضة لمدة خمس عشرة سنة وذلك وفقاً للقواعد والشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء . وكان قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ الصادر بناء على التفويض التشريعي الوارد في هذه المادة قد نص في المادة الأولى منه على أن « بالنسبة لوحدات المساكن الشعبية الاقتصادية

والمتوسطة التي أقامتها المحافظات وشغلت قبل ١٩٧٧/٩/٩ وأجرت بأقل من الأجرة القانونية بواقع جنيه للغرفة من الإسكان الاقتصادي وجنيه ونصف للغرفة من الإسكان المتوسط يتم تمليكها وفقاً لأحكام المادة ٧٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار إليه وطبقاً للقواعد والشروط والأوضاع الموضحة بالملحق رقم ١ المرافق لهذا القرار . وكان النص في البند ثانياً من الملحق رقم ١ المرفق بقرار رئيس مجلس الوزراء على أن «تتم إجراءات تمليك وحدات المساكن الشعبية المشار إليها في البند أولاً بحالتها وقت التملك مع المستأجر أو خلفه العام ، أو من تلقى عنه حق الإيجار بالأداة القانونية السليمة على أساس إستيفاء ١٨٠ مثل القيمة الإيجارية الشهرية للوحدة اعتباراً من تاريخ شغله لها ، ويشترط أن يكون قد أوفى بجميع التزاماته المتعلقة بالعين» يدل على أنه يشترط لتمليك هذه المساكن - إلى جانب الشروط الأخرى التي تضمنتها المادة ٧٢ سائلة البيان والملحق رقم ١ من قرار رئيس مجلس الوزراء المشار إليه . أن يكون شاغل العين طالب التملك قد أوفى ١٨٠ مثل القيمة الإيجارية الشهرية للوحدة اعتباراً من تاريخ شغلها ، وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه يقصد بالقانون معناه الأعم فيدخل فيه أى تشريع سواء كان صادراً من السلطة التشريعية أو السلطة التنفيذية وسواء أصدرته السلطة الأخيرة على سند من تفويضها من السلطة التشريعية طبقاً للمادة ١٠٨ من الدستور ، أو إستناداً إلى المادة ١٤٤ منه والتي نصت في عجزها على أنه «ويجوز أن يعين القانون من يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه» . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على أن ثبوت ملكية المطعون ضده لشقة النزاع مستمدة من القانون مباشرة وفقاً للمادة ٧٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ولا يعد شرط دفع الأجرة المبيدة بعقد الإيجار لمدة خمسة عشر عاماً التزاماً مقابلاً للالتزام بتقل الملكية ، وحجب نفسه بذلك عن بحث مدى توافر شرط إستيفاء الأجرة ، فإنه يكون فضلاً عن مخالفته القانون والخطأ في تطبيقه قد عابه القصور في التسيب بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / سميد سقر نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/الحسيني الكناني ، عبد النبي ششم ، محمد عبد البر حسين وكمال مراد .

(٢١٧)

الطعن رقم ٢٣٥١ لسنة ٥١ القضائية :

(١) عقد « عيوب الرضا » • بطلان « بطلان التصرفات » • محكمة الموضوع •

التدليس الذي يجيز إبطال العقد • استقلال محكمة الموضوع باستخلاص عناصره وتقدير
ثبوته •

(٢) البات • إجراءات الإلزام •

طلب إجراء التحقيق • رخصة لمحكمة الموضوع • لا عليها أن رفضت إجابته •

(٣) البات « طرق الإلزام : الأقرار » • نظام عام • إيجار • إيجار
الإماكن •

اقرار المتنازل اليها من الإيجار بأن المتنازل تم على خلاف شروط العقد • لا مخالفة ليه
لنظام العام • أعمال الحكم أثره • صحيح •

(٤) حكم «تسبيب الحكم الاستثنائي» • استئناف «سلطة محكمة الاستئناف»

محكمة الاستئناف • لها أن تقيم قضاها على أسباب خاصة غير تلك التي اعتمد عليها
الحكم المستأنف •

١ - إستخلاص عناصر التدليس الذي يجيز إبطال العقد من وقائع
الدعوى وتقدير ثبوته أو عدم ثبوته - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة -
من المسائل التي تستقل بها محكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة التقص
مادام قضاؤها مقاماً على أسباب سالفة .

٢ - طلب إجراء التحقيق ليس حقاً للخصوم يتعين إجابته اليه وإنما هو
من الرخص التي يجوز لمحكمة الموضوع عدم الاستجابة إليها متى وجدت في
أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها .

٣- إذ كان طلب المطعون ضدها إخلاء شقة النزاع يقوم على تنازل المطعون ضده الثاني عنها إلى الطاعة بالمخالفة لشروط عقد الإيجار ، وكان إقرار الطاعة بتسليمها بحق المطعون ضدها الذي أخذ به الحكم المطعون فيه هو إقرار منها بأن التنازل الصادر إليها عن شقة النزاع قد تم بالمخالفة لأحكام العقد مما يحق معه للمطعون ضدها الأولى طلب إخلاء الشقة ، وكان هذا الإقرار بالحق المدعى به لا مخالفة فيه لقواعد النظام العام الواردة في قوانين الإيجارات ، فإن الحكم إذ عمل أثر هذا الإقرار بكون قد التزم صحيح القانون :

٤- لحكمة الاستئناف أن تقيم قضاءها على أسباب خاصة غير تلك التي اعتمد عليها الحكم المستأنف :

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن يستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضدها الأولى أقامت الدعوى رقم ٥٠١٧ لسنة ١٩٧٨ أمام محكمة شمال القاهرة الابتدائية على الطاعة والمطعون ضده الثاني وطالبت الحكم بإخلاء الشقة المينة بالصحيفة ، وقالت بياناً لدعواها أن الأخير كان يستأجر شقة النزاع بموجب عقد مؤرخ ١٩٧٥/٥/١٦ من المالكة السابقة للعقار الذى آلت إليها ملكيته وحول إليها هذا العقد ، وقد عانت بتنازله عن الشقة إلى الطاعة بالمخالفة لشروط العقد مما يحق لها معه إقامة الدعوى بطلباتها سالفة البيان قضت المحكمة بإخلاء الطاعة والمطعون ضده الثاني من الشقة محل التداعى وتسليمها للمطعون ضدها الأولى : استأنفت

الطاعة هذا الحكم أمام محكمة إستئناف القاهرة بالإستئناف رقم ٢٨٩٥ لسنة ٩٧ قضائية ، وقدمت المطعون ضدها الأولى بإقرار مؤرخ ١٩٨١/٦/٦ صادر من الطاعة ومصدق على توقيعها فيه يتضمن تسليمها بحق الأولى في طلباتها وتمهدها بتنفيذ الحكم الابتدائي بوصفه نهائياً واجب النفاذ ، وبتسارع ١٩٨١/١١/٢٩ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف طعنت الطاعة على هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة رأت فيها رفض الطعن . عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة غلظت جلسة نظره وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب تنعى الطاعة بالوجه الأول من السبب الأول منها على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب والإخلال بحق الدفاع وفي بيان ذلك تقول أنها تمسكت أمام محكمة الموضوع بإعلان الاتفاق المؤرخ ١٩٨١/٦/٦ المتضمن تسليمها بالحق المدعى به وإستعدادها لتنفيذ الحكم الصادر من محكمة أول درجة بالإخلاء ، وطلبت إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات التدليس الذي دفعها إلى تحرير هذا الاتفاق المتمثل في إستغلال المطعون ضدها الأول لخلافها مع زوجها وإيهامها بتحرير عقد إجبارها عن الشقة محل التدعى إلا أن الحكم المطعون فيه أغفل الرد على هذا الدفاع والتفتت عن طلبها إحالة الدعوى إلى التحقيق .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه وإن كانت المادة ١٢٥ من القانون المدني تنص على إنه « يجوز إبطال العقد للتدليس إذا كانت الخيل التي لجأ إليها أحد المتعاقدين أو نائب عنه من الجسامه بحيث لولاها لما أبرم الطرف الثاني العقد » إلا أن إستخلاص عناصر التدليس الذي يميز إبطال العقد من وقائع الدعوى وتقدير ثبوته أو عدم ثبوته - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من المسائل التي تستقل بها محكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة النقض مادام قضاؤها مقاما على أسباب سائقة وكان طلب إجراء التحقيق ليس حقا للبخصوم بتعين اجابتهن إليه وإنما هو من الرخص التي يجوز لمحكمة الموضوع عدم الاستجابة إليه متى وجدت في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها :-

لما كان ذلك وكان الحكم قد رد على دفاع الطاعة الوارد بوجه النعي، مقررًا أن الثابت من الاتفاق المؤرخ ١٩٨١/٦/٦ والمصدق على توقيع الطاعة عليه أنها أقرت للمطعون ضدها الأولى بالحق وتعهدت بتسليم الشقة محل النزاع إليها عند تنفيذ الحكم الابتدائي بوصفه نهائيًا واجب النفاذ وأنه طبقاً لمبدأ سلطان الإرادة المنصوص عليه في المادة ١٤٧ من القانون المدني تلزم الطاعة بتنفيذ ما التزمت بإنهاء عقد الإيجار محل النزاع وألا تنازع المطعون ضدها الأولى في ذلك باعتباره ما تقدم حقاً للأخيرة والتزاماً على الأولى يجب عليها تنفيذه ولا يؤثر في ذلك طعن الطاعة بالتدليس على الاتفاق المذكور إذ أن هذا الطعن على غير أساس سليم من الواقع والقانون لأنه قول مرسل لا دليل عليه وكان يتعين على الطاعة أن صح قولها. وقد حررت هذا الاتفاق: أن تحصل في نفس الوقت على ما يفيد ما زعمته من وعدها بتحرير عقد جديد عن الشقة موضوع النزاع وهي لم تفعل ذلك مما يدل على عدم صحة إدعائها، وكان هذا الذي أورده الحكم سابقاً وكاف لحمل قضائه ومؤدياً إلى النتيجة التي خلص إليها من نفي وقوع تدليس على الطاعة فإن النعي عليه بهذا الوجه يكون على غير أساس •

وحيث إن الطاعة تنعى بالسبب الثاني وبالوجه الثاني من السبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون، وبياناً لذلك نقول إن الحكم أقام قضاءه على إقرارها بترك الخصومة في الاستئناف مع أن هذا الترك كان معلقاً على شرط هو تحرير عقد إيجار لها وقد عدلت عنه فضلاً عن أن تنازها عن حقها في الامتداد القانوني لعقد إيجار شقة النزاع لا يصح قانوناً لوورده على حث متعلق بالنظام العام.

وحيث إن هذا النعي في شقة الأول مردود بأن الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على ما ورد بإقرار الطاعة من تسليمها بحق المطعون ضدها الأولى في طلب إخلاء الشقة محل النزاع وأعمل مقتضى هذا الإقرار بحسبانه دليلاً مطروحاً عليه ومن ثم قضى في موضوع الدعوى دون أن يأخذ بما ينطوي

عليه هذا الإقرار من عبارات تحمل مدلول ترك الخصومة في الاستئناف ؛ مما يكون معه النفي بهذا الشق لا يصادف عملاً في قضاء الحكم . والنفي في شقة الثاني في غير محله ذلك أنه لما كان طلب المطعون ضدها إخلاء شقة النزاع يقوم على تنازل المطعون ضده الثاني عنها إلى الطاعة بالمخالفة لشروط عقد الإيجار وكان إقرار الطاعة بتسليمها بحق المطعون ضدها الذي أخذ به الحكم المطعون فيه هو إقرار منها بأن التنازل الصادر إليها عن شقة النزاع قد تم بالمخالفة لأحكام العقد مما يحق معه للمطعون ضدها الأولى طلب إخلاء الشقة وكان هذا الإقرار بالحق المدعى به لا مخالفة فيه لقواعد النظام العام الواردة في قوانين الإيجارات فلان الحكم إذا عمل أثر هذا الإقرار يكون قد التزم صحيح القانون :

وحيث إن الطاعة تنفي بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه التناقص والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك تقول أن الحكم أقام قضاءه برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف ، دون أن يتعرض في أسبابه لموضوع الدعوى أو يحيل في شأنه إلى أسباب الحكم الابتدائي مما يجعل قضاءه ذاك خلواً من الأسباب المتسقة مع منطقته ؟

وحيث إن هذا النص مردود ذلك أنه لما كان لهكمة الاستئناف أن تقيم قضاءها على أسباب خاصة غير تلك التي اعتمد عليها الحكم المستأنف ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أخذ الطاعة بإقرارها بالحق المدعى به للمطعون ضدها الأولى مما يعد تسليماً منها بطلب الأخيرة إخلاء شقة النزاع لتنازل المطعون ضده الثاني عنها إلى الطاعة دون إذن كتابي من المؤجر ، وكان ذلك من الحكم كافياً لحمل قضاءه برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف في نتيجه فإن النفي عليه بهذا سبب يكون على غير أساس :

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن :

جلسة ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٨٧

بزيانة السيد المستشار / أحمد ضياء عبد الرازق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / طلعت أمين صادق ، محمد عبد القادر صخير ، زكي عبد العزيز و زكريا الشريف .

(٢١٨)

الطعن رقم ١٣٠٢ لسنة ٥٢ القضائية :

عمل « العاملون بالقطاع العام : انقطاع عن العمل » « فسخ العقد » .

الانقطاع عن العمل الذي يقوم سبباً لانتهاء خدمة العامل في شركات القطاع العام . شرطه .
ان يكون بدون سبب مشروع . اذار الفصل . وجوب توجيهه الى العامل المتعلق بعد اكتمال
مدة الانقطاع المقررة .

مفاد نص المادة ٦٤ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦١
لسنة ١٩٧١ الذي يحكم واقعة الدعوى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة -
أن الانقطاع عن العمل بعدم الحضر إلى مقره الذي يقوم سبباً لانتهاء خدمة
العامل في شركات القطاع العام يجب أن يكون بدون سبب مشروع فإذا وجد
المبرر لبعض أيام الانقطاع تعين استبعادها ، على أن يسبق انتهاء الخدمة إنذار
كتابي يوجه للعامل بعد غيابه عشرة أيام على الأقل في حالة الانقطاع مدداً
منفصلة خلال السنة الواحدة أو بعد غيابه خمسة أيام على الأقل في حالة الانقطاع
مدة متصلة ، فلا يعتد بالإنذار قبل اكتمال هذه المدة ، ولكن هذا لا يمنع
الشركة من التراخي في إرسال الإنذار إلى ما بعد اكتمالها ومنح العامل مهلة
أطول بشرط أن يصله هذا الإنذار قبل اكتمال مدة العشرين يوماً المنفصلة
أو مدة العشرة أيام المتصلة وإلا كان انتهاء خدمته بهذا السبب بلا مبرر .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار
المقرر والمراقبة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ١٢٦٣ لسنة ١٩٧٨ عمال كلي جنوب القاهرة على الشركة الطاعنة بطلب الحكم بإعلان قرار فصله وإعادة له عمله مع إلزام الشركة الطاعنة أن تدفع له تعويضاً قدره ثلاثة آلاف جنيه وقال بياناً للدعوى أنه بتاريخ ١٩٥٥/٨/٥ التحق بالعمل لدى الشركة الطاعنة في وظيفة لحام ، واعتباراً من نهاية عام ١٩٧٠ منحت الطاعنة إجازة لمدة عام فسافر إلى ليبيا للعمل بها ، وظلت إجازته تتجدد حتى ١٩٧٥/٨/٨ ثم منح إجازة أخرى لمدة ثلاثة شهور تنتهى في ١٩٧٥/١٢/٣١ لإنهاء عمله بليبيا ، غير أنه لم يتمكن من العودة إلى العمل بالشركة الطاعنة بسبب الظروف السياسية ولاحفاظ الشركة التي كان يعمل بها في ليبيا بجواز سفره ورفع دعوى عليها يطالبها فيها بأجره عن خمسة شهور ، وبتاريخ ١٩٧٦/٢/٢ وصله خطاب من الطاعنة تخاطره فيه بقرار فصله من العمل اعتباراً من ١٩٧٥/١٠/١٦ ، ولما كان هذا القرار باطلاً لأنه لم ينتر كتابة قبل صدوره ولوجود عنصر قهرى حال دون عودته من ليبيا ، فقد أقام الدعوى بطلباته سائلة البيان : نديت المحكمة خبيراً في الدعوى ، وبعد أن قدم الخبير تقريره . حكمت في ١٩٨٠/٥/٢٨ برفض الدعوى . استأنف المطعون ضده هذا الحكم بالاستئناف رقم ٨٥٣ لسنة ٩٧ في القاهرة . وبتاريخ ١٩٨٢/٢/٢٧ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام الطاعنة أن تؤدي للمطعون ضده مبلغ ١٥٠٠٠ جنيه . طعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن . عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب تنعى بها الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك نقول أن الحكم أقام قضاءه على أن المطعون ضده لم ينقطع عن عمله بها وإنما منح إجازات

بدون مرتب حتى ١٥/١٠/١٩٧٥ وأن الطاعنة لم تنذره كتابة بالعودة إلى العمل قبل إنهاء خدمته ، واعتبر لإنهاء خدمته على هذا الأساس فصلاً تعسفياً موجباً للتعويض في حين أنها بتاريخ ٢٩/٥/١٩٧٥ أنذرت المطعون ضده بالبريد المسجل بالعودة لاستلام العمل اعتباراً من ١/٩/١٩٧٥ ، كما أنذرته بتاريخ ١١/٩/١٩٧٥ بمنحه مهلة أخيرة حتى ١٥/١٠/١٩٧٥ على أن يحضر بعدها لاستلام عمله اعتباراً من ١٦/١٠/١٩٧٥ وإلا اعتبرته منقطعاً عن العمل بدون إنذار غير أن هذين الإنذارين رداً إليها لرفض المطعون ضده استلامهما ، وبتاريخ ١/١٠/١٩٧٥ تمهد المطعون ضده كتابة - أثناء تواجده بمقر الطاعنة بالعودة إلى عمله اعتباراً من ١٦/١٠/١٩٧٥ وأنه في حالة تخلفه عن الحضور في هذا التاريخ يعتبر منقطعاً عن العمل بدون إذن ويتحمل ما يترتب على ذلك من آثار إلا أنه مع ذلك قد تخلف عن الحضور في هذا التاريخ بدون عذر قهرى فأنتهت خدمته طبقاً لنص المادة ٦٤/٧ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ وإذا اعتبر الحكم المطعون فيه إنهاء خدمة المطعون ضده رغم إنذاره كتابة فصلاً تعسفياً موجباً للتعويض فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك لأنه لما كانت المادة ٦٤ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ الذي يحكم واقعة الدعوى تنص على أن « تنهى خدمة العامل بأحد الأسباب الآتية : الانقطاع عن العمل بدون سبب مشروع أكثر من عشرين يوماً خلال السنة الواحدة أو أكثر من عشرة أيام متصلة ، على أن يسبق انتهاء الخدمة بسبب ذلك إنذار كتابي يوجه للعامل بعد غيابه عشرة أيام في الحالة الأولى وانقطاعه خمسة أيام في الحالة الثانية وذلك ما لم يقدم العامل ما يثبت أن انقطاعه كان بعذر قهرى ... » ومفاد ذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الانقطاع عن العمل بعدم الحضور إلى مقره الذي يقوم سبباً لانتهاء خدمة العامل في شركات القطاع العام يجب أن يكون بدون سبب مشروع فإذا وجد المبرر لبعض أيام الانقطاع تعين استبعادها ، على أن يسبق انتهاء الخدمة إنذار كتابي يوجه للعامل بعد غيابه عشرة أيام على الأقل في حالة الانقطاع مدداً متصلة خلال السنة الواحدة أو بعد غيابه خمسة أيام على الأقل في حالة الانقطاع مدة متصلة ، فلا يعتد

بالإنذار قبل اكتمال هذه المدة ، ولكن هذا لا يمنع الشركة من التراخي في إرسال الإنذار إلى ما بعد اكتمالها ومنح العامل مهلة أطول بشرط أن يصله هذا الإنذار قبل اكتمال مدة العشرين يوماً المتفصلة أو مدة العشرة أيام المتصلة وإلا كان انتهاء خدمته لهذا السبب بلا مبرر لما كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن الطاعة أنهت خدمة المطعون ضده بمقتضى القرار الصادر منها بتاريخ ١٩٧٥/١٠/٢٨ لانقطاعه عن العمل مدة تزيد على عشرة أيام متصلة اعتباراً من ١٩٧٥/١٠/١٦ وكانت الطاعة لا تنازع في أن إجازة المطعون ضده قد انتهت في ١٩٧٥/١٠/١٥ وفي أنها لم تنلره كتابة بإنهاء خدمته بعد انقطاعه عن العمل مدة خمسة أيام على الأقل من تاريخ انتهاء هذه الإجازة ، فإن قرارها بإنهاء خدمته يكون قد صدر بلا مبرر وموجباً للتعويض إن كان له مقتضى ، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر في قضائه فإنه يكون قد التزم صحيح القانون ويكون النعي عليه بهذه الأسباب على غير أساس :

ولما تقدم يتعين رفض الطعن :

جلسة ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / محمد إبراهيم خليل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / محمد طمسوم ، زكى المصرى نائبى رئيس المحكمة ، عبد المنعم إبراهيم ،
و محمد السكرى .

(٢١٩)

الطعن رقم ١٧٩٦ لسنة ٥٣ القضائية :

(١) اعلان « الاعلان فى الوطن المختار » .

عدم بيان المدعى موطنه الاصل فى صحيفة افتتاح الدعوى . اثره . جواز اعلانه بصحيفة
الطن فى موطنه المختار المبين بصحيفة دعواه . م ٢١٤ مراقبات .

(٢) دعوى « نظر الدعوى » « محضر الجلسة » . وكالة .

اغفال محرر محضر الجلسة اثبات بيان أدلى به أثناء نظر الدعوى وإثبات القاضى له بالرول
الخاص به . مؤدى ذلك . اعتبار الرول مكملًا لمحضر الجلسة فى خصوص ما اثبت فيه وخلا
منه محضر الجلسة ما دام لا يتعارضى معه (مثال بشأن اثبات وكالة) .

١ - إذ كانت الفقرة الثانية من المادة ٢١٤ من قانون المرافعات تنص
على أنه « إذا كان المطعون ضده هو المدعى ولم يكن قد بين فى صحيفة افتتاح
الدعوى موطنه الاصلى جاز اعلانه بالطعن فى موطنه المختار المبين فى هذه
الصحيفة ، فإنه يصح إعلان صحيفة الطعن إلى المطعون ضده إذا كان هو المدعى
فى موطنه المختار المبين بصحيفة افتتاح الدعوى طالما لم يبين فى صحيفة الدعوى
موطنه الاصلى مكتفياً ببيان موطنه المختار وهو حق للطاعن لم يورد الشارح
قيداً عليه .

١٠

٢ - ولئن كان محضر الجلسة يعتبر ورقة رسمية يعول عليها فى إثبات
ما يدور بالجلسة ويقع فيها وما يدل به الخصوم من دفع أو وجه دفاع ولا يقبل
إنكار وإثبات ما يخالف ما ورد به إلا بطريق الطعن عليه بالتزوير طبقاً لنص
المادة ١١ من قانون الإثبات إلا أنه إذا أغفل محرره إثبات بيان أدلى به أثناء
نظر الدعوى وأثبتته القاضى بالرول الخاص به فإنه يعتبر مكملًا لمحضر الجلسة

في خصوص ما أثبت فيه وخلال منه محضر الجلسة ما دام لا يتعارض معه .
لما كان ذلك وكان البين من محضر جلسة ١٩٨١/٥/١٠ أمام محكمة أول
درجة أنه تضمن إثبات حضور الأستاذ ... عن الأستاذ ... عن الطاعة
بتوكيل لم يدون كاتب الجلسة رقمه وترك لذلك مساحة فارغة أثبت بعدها
طلب الوكيل تأجيل نظر الدعوى للاطلاع . وإذا كان الثابت بالأوراق أن
السادة قضاة محكمة أول درجة قد دون كل منهم في الرول الخاص به رقم هذا
التوكيل مما مفاده أن خلط محضر الجلسة من إثبات هذا الرقم وترك المساحة التي
كان مفروضاً أن يدون بها خالية كان من قبيل القصور عن ملاحقة ما يدلى
به الخصوم ووكلائهم ، ولما كان هذا البيان الوارد بروتات السادة القضاة
لا يتعارض مع البيانات الأخرى الثابتة في محضر الجلسة المذكور فإن هذه
الروتات تكون مكتملة له في إثبات سند وكالة الحاضر عن الطاعة أمام محكمة
أول درجة .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار
المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن وفي حدود ما يقتضيه الفصل فيه - تنحصر في أن الشركة المطعون ضدها
أقامت الدعوى رقم ١٠٣ لسنة ١٩٨١ تجارى كلى جنوب القاهرة على الشركة
الطاعنة - بعد رفض طلب استصدار أمر الأداء بطلب الحكم بإلزامها بأن
تدفع لها مبلغ ٢٩٢٠٠ جنيه قيمة رسالتى شأى ومسحوق فاكهة استوردتهما
الطاعة منها والتزمت سداد ثمنهما بموجب مستدين لإذنين امتنعت عن سداد

قيمتها رغم حلول ميعادى استحقاقهما ، وبتاريخ ١٩٨١/١١/٢٢ حكمت محكمة أول درجة بإلزام الطاعة بأن تؤدي للمطعون ضدها مبلغ ٧٢٧٨٧,٨٥ مارك ألماني . استأنفت الطاعة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٧٢ لسنة ٩٩ ق من القاهرة ، وبتاريخ ١٩٨٣/٥/٨ حكمت المحكمة بسقوط حق الطاعة في الاستئناف . طعنن الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض ودفعت المطعون ضدها ببطلان إعلان صحيفة الطعن وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الدفع ونقض الحكم وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة رأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مبنى الدفع أنه ما كان يجوز إعلان صحيفة الطعن في موطن وكيل المطعون ضدها إلا إذا كانت قد اتخذته موطناً مختاراً لها في ورقة إعلان الحكم المطعون فيه وهو ما لم تثبته الطاعة ، ومن ثم يكون الإعلان قد وقع باطلا .

وحيث إن هذا الدفع في غير محله ذلك أنه لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٢١٤ من قانون المرافعات تنص على أنه « إذا كان المطعون ضده هو المدعى ولم يكن قد بين في صحيفة افتتاح الدعوى موطنه الأصلي جاز إعلانه بالطعن في موطنه المختار المبين في هذه الصحيفة » . فإنه يصح إعلان صحيفة الطعن إلى المطعون ضده إذا كان هو المدعى - في موطنه المختار المبين بصحيفة افتتاح الدعوى طالما لم يبين في صحيفة الدعوى موطنه الأصلي مكتفياً ببيان موطنه المختار وهو حق للطاعن لم يورد الشارع قيداً عليه لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن المطعون ضدها هي المدعية ولم تبين موطنها الأصلي في صحيفة افتتاح الدعوى : فإن إعلانها بالطعن في موطن وكيلها وهو موطنها المختار المبين في هذه الصحيفة يكون صحيحاً ويكون الدفع ببطلان إعلان صحيفة الطعن على غير أساس .

حيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنمى به الطاعة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسيب وفي بيان ذلك تقول أن الحكم أقام قضاءه بسقوط حق الطاعة في الاستئناف - باحتساب ميعاده من تاريخ صدور الحكم المستأنف - على سند من القول بأن الطاعة مثلت أمام محكمة أول درجة بوكيل عنها بجلستى ١٩٨١/٥/١٠ - ١٩٨١/١١/١ في حين أنها تمسكت في صحيفة الاستئناف بعدم حضورها بنفسها أو بوكيل عنها في أى جلسة ولم تقدم مذكرة بدفاعها وإنكارها صفة من أثبت حضوره عنها بمحضرى الجلستين المشار إليهما دون أن يثبت فيهما سند وكالته على خلاف ما تتطلبه المادتان ٧٣ من قانون المرافعات و ٨٩ من قانون المحاماة . غير أن الحكم المطعون فيه التفت عن تحقيق هذا الدفاع مما يعيبه بمخالفة القانون والقصور في التسيب .

وحيث إن هذا التعمي غير صحيح ذلك أنه وإن كان محضر الجلسة يعتبر ورقة رسمية يعول عليها في إثبات ما يدور بالجلسة ويقع فيها وما يدلى به الخصوم من دفع أو دفع ولا يقبل إنكار أو إثبات ما يخالف ما ورد به إلا بطريق الطعن عليه بالتزوير طبقاً لنص المادة ١١ من قانون الإثبات إلا أنه إذا أغفل محوره إثبات بيان أدلى به أثناء نظر الدعوى وأثبتته القاضى بالرول الخاص به فإنه يعتبر مكثلاً لمحضر الجلسة في خصوص ما أثبت فيه وخلا منه محضر الجلسة ما دام لا يتعارض معه لما كان ذلك وكان البين من محضر جلسة ١٩٨١/٥/١٠ أمام محكمة أول درجة أنه تضمن إثبات حضور الأستاذ ... عن الأستاذ ... المحامى عن الطاعة بتوكيل لم بدون كاتب الجلسة رقمه وترك لذلك مساحة فارغة أثبت بعدها طلب الوكيل تأجيل نظر الدعوى للاطلاع وإذا كان الثابت بالأوراق أن السادة قضاة محكمة أول درجة قد دون كل منهم في الرول الخاص به رقم هذا التوكيل مما مفاده أن خلو محضر الجلسة من إثبات هذا الرقم وترك المساحة التى كان مفروضاً أن يدون بها خالية كان من قبيل القصور عن ملاحقة ما يدلى به الخصوم وكلاؤهم ، ولما كان هذا البيان الوارد بrollات السادة القضاة لا يتعارض مع البيانات

الأخرى الثابتة في محضر الجلسة المذكور فإن هذه الروايات تكون مكتملة له في إثبات سند وكالة الحاضر عن الطاعة أمام محكمة أول درجة . وإذا كان ذلك فإن النعي على الحكم المطعون فيه بالخطأ وللخصم لإقامة قضاائه على ثبوت حضور الطاعة أمام محكمة أول درجة بوكيل عنها رغم عدم التحقق من صفة ذلك الحاضر وخلو محضر الجلسة من إثبات الوكالة يكون غير صحيح .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٨٧

بإدارة السيد المستشار / محمد إبراهيم خليل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ محمد طوم ، زكي المصري نائب رئيس المحكمة ، مير توفيق ومحمد السكري .

(٢٢٠)

الطعن رقم ٣٤ لسنة ٥٧ القضائية :

(١) غرائب « ضريبة التركات » .

استبعاد ما على التركة من ديون والتزامات . شرطه . ان تكون ثابتة بمستندات تصلح
دليلا على المتوفى امام القضاء . م ١٤ ق ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ . علم اشتراط ان تكون هذه
الالتزامات ثابتة بوجه رسمى او خاليه من كل نزاع .

(٢) حكم « أثر الحكم » . غرائب « ضريبة التركات » .

الحكم الصادر باجابه طلب المستأجر تنفيذ التزام الصيانة عينا على نفقة المؤجر . ماهيته .
مقرر للالتزام الاخير بالصيانة . ارتداد اثره من حيث استحقاق هذا الالتزام الى وقت نشوئه .
مؤدى ذلك . استبعاد تكاليف هذا الحكم من التركة وان صدر بعد وفاة المورث .

(٣) تحسين . غرائب « ضريبة التركات » .

مقابل التحسين . ماهيته . اعتباره مستحقا على اصحاب الطارات بمجرد اعتماد قرار
الجهة الادارية بفرضه . صدور القرار حال حياة المورث . مؤداه . اعتباره مستحقا فى ذمته
ويصبح ديناً واجب الاداء من التركة .

١ - تنقضى المادة ١٤ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم
أيلولة على التركات ^١ بأن يستبعد من التركة كل ما عليها من الديون
والالتزامات إذا كانت ثابتة بمستندات تصلح دليلا على المتوفى أمام القضاء ،
ولم يوجب القانون أن تكون هذه الالتزامات ثابتة بوجه رسمى أو خالية من
كل نزاع لإمكان اعتبارها ضمن خصوم التركة ، بل يكفى أن تكون مما التزم
بها المتوفى حال حياته سواء بإرادته أو بفعله أو بحكم القانون وأن تظل صحيحة
قانوناً وقائمة فى ذمته عند الوفاة .

٢- الحكم الذى يصلى في الدعوى الى قيمتها للمستأجر على المؤجر - بإجابة طلبه بتنفيذ التزام الصيانة عيناً على نفقة المؤجر - لا يعتبر حكماً منشأ لالتزام الأخير بالصيانة ، بل هو حكم مقرر له ومؤكد لوجوده في ذمته باعتبار أن القانون هو الذى ألزمه به من قبل ويرتد أثره من حيث استحقاق هذا الالتزام إلى وقت نشوئه وهو وقت حاجة العين المؤجرة إلى الصيانة ، لما كان ذلك وكان الثابت في الأوراق أنه عندما تقاعس مورث الطاعنين المؤجر للعقار رقم ... عن تنفيذ التزامه بالصيانة لعدم تنفيذه قرار الجهة الإدارية الصادر في سنة ١٩٧٤ بتنكيس العقار المذكور - أقام عليه مستأجره - حال حياته - الدعوى رقم ... مستعجل القاهرة واستئنافها رقم ... مستأنف مستعجل القاهرة بطلب تنفيذ هذا الالتزام عيناً على نفقته ومن ثم فإن الحكم الصادر فيها وفي استئنافها - بإجابة هذا الطلب - وإن جاء لاحقاً على تاريخ وفاة المورث يكون ديناً عليه بهذا الالتزام باعتبار أن الحكم مقرر له ومؤكد لوجوده في ذمته من قبل بحكم القانون مما يترتب عليه استبعاد تكاليف تنفيذه من تركته بوصفها ديناً فيها .

٣- إذ كان مقابل التحسين هو عبء مالى فرضه القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ على أصحاب العقارات الذين يستفيدون من المشروعات العامة ويعتبر مستحقاً عليهم بمجرد اعتماد قرار الجهة الإدارية بفرضه ، وكان الثابت من صورة الخطاب الصادر من إدارة التحسين بالإدارة العامة للشئون الهندسية بالوحدة المحلية لمدينة الجيزة - المرفق بملف الطعن - والذي كان تحت نظر محكمة الموضوع أنه بتاريخ ١٩٧٢/٤/٨ صدر قرار من الجهة الإدارية المختصة بفرض مبلغ ... كمقابل تحسين على العقار رقم ... ولما كان هذا القرار قد صدر حال حياة المورث وفي وقت كان العقار المذكور مملوكاً له فإن مقابل التحسين الثابت به يكون مستحقاً في ذمته وإن تأجل ميعاد أدائه على النحو المبين بالمادتين ١١ ، ١٢ من ذلك القانون وإذ صار القرار بعد ذلك نهائياً بتنازل الورثة عن الطعن فيه فإن مقابل التحسين يصير ديناً واجب الأداء من التركة :

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسامع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل — فى أن مأمورية ضرائب تركات القاهرة قدرت صافي تركة مورث الطاعنين المتوفى بتاريخ ١٩٨٢/٩/٢٩ بمبلغ ٣٦٠٥٠٠ جنيه فاعترضوا وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التى أصدرت قرارها بتاريخ ١٩٨٣/٦/٢٥ بتخفيض صافي التركة إلى مبلغ ١٧٧٦٥١,٣٠٤ جنيه طعن الورثة فى هذا القرار بالدعوى رقم ١٣٥٧ لسنة ١٩٨٣ ضرائب جنوب القاهرة — كما طعن فيه مصلحة الضرائب بالدعوى رقم ١٤٢٥ لسنة ١٩٨٣ ضرائب جنوب القاهرة وبعد أن قررت المحكمة ضم الدعويين نذبت فيهما خبراً وبعد أن قدم تقريره حكمت بتاريخ ١٩٨٥/٣/٣١ بتأييد القرار المطعون فيه — استأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف رقم ٩٢٦ لسنة ١٠٢ ق القاهرة كما استأنفت مصلحة الضرائب بالاستئناف رقم ١١١ لسنة ١٠٢ ق القاهرة وبعد ضم الاستئنافين — حكمت محكمة استئناف القاهرة بتاريخ ١٩٨٦/١١/٥ برفضهما وتأييد الحكم المستأنف — طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض — وقبلت النيابة مذكرة رأت فيها نقض الحكم المطعون فيه — وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً :

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينمى الطاعنون بها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه والقصور فى التفسير والإخلال بحق الدفاع — وفى بيان ذلك يقولون أن الحكم أقام قضائه بعدم استبعاد تكاليف ضيافة العقار رقم ٢١ شارع الريحاني بالقاهرة وقدرها ٦٩٤٢ جنيه — من تركة

مورثهم - على أن هذا المبلغ لم يتقرر إلا بموجب الحكم الصادر بتاريخ ١٧/٥/١٩٨٣ في الدعوى رقم ٢١٩٢ لسنة ١٩٧٩ مستأنف مستعجل القاهرة - أي بعد وفاة المورث - وبالتالي فلم تكن وقتها ديناً في تركته في حين أن تكاليف الصيانة الصادر بها الحكم المذكور تعتبر من الديون الثابتة في التركة باعتبار أن مورثهم كان ملزماً بها قانوناً وما الحكم الصادر بها للمستأجرين في الدعوى المشار إليها إلا مقررأ لها بوصفها ديناً كان مستحقاً في ذمة المؤجر كما بنى الحكم قضاءه بعدم استبعاد مقابل التحسين المقرر على العقار رقم ٤٩٢ شارع الأهرام بالجيزة وقدره ٤٣٨٣٧,٣٥٠ جنيه من تركة مورثهم - على أن الطاعنين لم يقدموا المستندات الدالة على تاريخ استحقاقه وصدوره القرار الصادر بفرضه نهائياً - في حين أنهم قدموا لمحكمة الموضوع خطاباً من إدارة التحسين بالإدارة العامة للشئون الهندسية بالوحدة المحلية لمدينة الجيزة يفيد صدور قرار بتاريخ ٨/٤/١٩٧٢ بفرض مبلغ ٤٣٨٣٧,٣٥٠ جنيه - كمقابل تحسين على العقار المشار إليه وأن هذا القرار صار نهائياً بالتنازل عن الطعن فيه - وإذا أخضع الحكم المطعون فيه تكاليف الصيانة لرسم الأيلولة مع أنها دين في التركة يجب استبعاده والتفت عن خطاب الإدارة الهندسية سالف الذكر ، ودلالته في إثبات دين مقابل التحسين واستحقاقه من التركة فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وشابه القصور في التسيب والإخلال بحق الدفاع .

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك أن المادة ١٤ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات - تقضى بأن يستبعد من التركة كل ما عليها من الديون والالتزامات إذا كانت ثابتة بمسندات تصلح دليلاً على المتوفى أمام القضاء - ولم يوجب القانون أن تكون هذه الالتزامات ثابتة بوجه رسمي أو خالية من كل نزاع لإمكان اعتبارها ضمن خصوم التركة ، بل يكفي أن تكون مما ألزم بها المتوفى حال حياته سواء بإرادته أو بفعله أو بحكم القانون وأن تظل صحيحة قانوناً وقائمة في ذمته عند الوفاة - لما كان ذلك وكانت المادتان ٥٦٧ ، ٥٦٨ من القانون المدني قد نظمتا الأحكام الخاصة بـ

بالتزام المؤجر بصيانة العين المؤجرة وحقوق المستأجر - حال تقاعس المؤجر عن تنفيذ التزامه بالصيانة - وكان الحكم الذى يصدر فى الدعوى التى يقيمها المستأجر على المؤجر - بإجابة طلبه بتنفيذ التزام الصيانة عيناً على نفقة المؤجر لا يعتبر حكماً منشأً لالتزام الأخير بالصيانة ، بل هو حكم مقرر له ومؤكد لوجوده فى ذمته باعتبار أن القانون هو الذى ألزمه به من قبل - ويرتد أثره من حيث استحقاق هذا الالتزام إلى وقت نشوئه - وهو وقت حاجة العين المؤجرة إلى الصيانة - لما كان ذلك وكان الثابت فى الأوراق أنه عندما تقاعس مورث الطاعنين المؤجر العقار رقم ١١ شارع الریحانى بالقاهرة - عن تنفيذ التزامه بالصيانة لعدم تنفيذه قرار الجهة الإدارية الصادر فى سنة ١٩٧٤ بتفكيك العقار المذكور أقام عليه مستأجروه - حال حياته - الدعوى رقم ٦٠٢١ لسنة ١٩٧٨ مستعجل القاهرة - واستئنافها رقم ٢١٩٢ لسنة ١٩٧٩ مستأنف مستعجل القاهرة - بطلب تنفيذ هذا الالتزام عيناً على نفقته - ومن ثم فإن الحكم الصادر فيها وفى استئنافها - بإجابة هذا الطلب وإن جاء لاحقاً على تاريخ وفاة المورث - يكون ديناً عليه بهذا الالتزام باعتبار أن الحكم مقرر له ومؤكد لوجوده فى ذمته من قبل بحكم القانون - مما يترتب عليه استبعاد تكاليف تنفيذه من تركته بوصفها ديناً فيها - ولما كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأخضع تكاليف الصيانة وقدرها ٦٩٤٢ جنيه لضريبة رسم الأيلولة على أنها ليست ديناً فى التركة فإنه يكون قد خالف القانون ، هذا ولما كان مقابل التحسين هو عبء مالى فرضه القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ على أصحاب العقارات الذين يستفيدون من المشروعات العامة ويعتبر مستحقاً عليهم بمجرد اعتماد قرار الجهة الإدارية بفرضه - وكان الثابت من صورة الخطاب الصادر من إدارة التحسين بالإدارة العامة للشئون الهندسية بالوحدة المحلية لمدينة الجيزة المرفق بملف الطعن - والذى كان تحت نظر محكمة الموضوع - أنه بتاريخ ١٩٧٢/٤/٨ صدر قرار من الجهة الإدارية المختصة بفرض مبلغ ٤٣٨٧٣,٣٥٠ - كمقابل تحسين على العقار رقم ٤٩٢٣ شارع الأهرام - ولما كان هذا القرار قد صدر حال حياة المورث وفى وقت كان العقار

المذكور مملوكاً له فإن مقابل التحسين الثابت به يكون مستحقاً في ذمته وإن تأجل ميعاد أدائه على النحو المبين بالمادتين ١١ ، ١٢ من ذلك القانون ، وإذ صار القرار بعد ذلك نهائياً بتنازل الورثة عن العطن فيه فإن مقابل التحسين يصير ديناً واجب الأداء من التركة - وإذ خالف الحكم المطعون فيه ذلك والتفت عن خطاب إدارة التحسين المشار إليه ودلالته في التزام المورث بمقابل التحسين وصيرورة القرار الصادر بفرضه نهائياً بما يجعله واجب الأداء وإذ جره ذلك إلى القضاء بخضوع دين مقابل التحسين لضريبة رسم الأيلولة فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

جلسة ٣ من ديسمبر سنة ١٩٨٧

بإدارة السيد المستشار / يوسف أبو زيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / دويش عيه الجيد نائب رئيس المحكمة د. رفعت عبد المجيد ، محمد خيرى
الجندى و أحمد أبو الحجاج .

(٢٢١)

الضمان رقم ١٥٨٩ لسنة ٥٥ و ١٠٩٣ لسنة ٥٣ القضائية :

(١) التماس إعادة النظر • حكم « عيوب التسييب » « الطعن في الحكم » •

الحكم بشئ لم يطلبه الخصوم أو يكثر مما طلبوه باعتباره وجهاً من وجوه التماس
إعادة النظر م ٢٤١ مرافعات • الميزة فيه بالطلب المطروح من الخصم لا بما يقدمه من مستندات
مؤيدة له • إجابة الحكم طلب المدعى دون أن يذكر تجاوز الطلب ما تضمنه المستند المثبت له
لا يعد قضاء يكثر مما طلبه الخصوم • اعتباره مخالفة للقابت بالأوراق وعدم إحاطة بواقع
الدعوى •

(٢) ملكية « نطاقها » « الحقوق المصينة المتفرعة عنها : حق الانتفاع » •

حق الملكية • اختلافه عن حق الانتفاع • نطاق كل منهما •

١ - الحكم بشئ لم يطلبه الخصوم أو يكثر مما طلبوه وإن كان بعد وجوهاً
من وجوه الطعن بالتماس إعادة النظر وفقاً للمادة ٢٤١ من قانون المرافعات
إلا أنه ينبغي في هذا الصدد الوقوف على الطلب ذاته الذى طرحه الخصم وصولاً
إلى تبيان ما إذا كان القاضى قد حكم فى حدوده أم تجاوزه ودون اعتداد.
بما قدم من الخصم من مستندات تأييداً وتدعيماً لهذا الطلب ، فإذا ما صدر
الحكم وكان قضاؤه موافقاً لطلب المدعى من دعواه بغير أن يفتن إلى حقيقة
تجاوز هذا الطلب لما تضمنه المستند الذى قدم إثباتاً له فإن ذلك لا يعتبر قضاء
يكثر مما طلبه الخصم ، بل هو خطأ اعترى قضاء الحكم لمخالفته الثابت بورقة
من أوراق الدعوى وعدم إدراكه الواقع فى النزاع المعروض مما لا يعتبر سبباً
يجيزه القانون للطعن فى الحكم بطريق التماس إعادة النظر .

٢ - حق الملكية يغير في طبيعته وحكمه في القانون حق الانتفاع ، فحق الملكية هو جماع الحقوق العينية إذ مالك العقار يكون له حق استعماله وحق استغلاله وحق التصرف فيه ، فإذا أنشأ هذا المالك لآخر حقاً بالانتفاع فإن هذا الحق يجرد الملكية من عنصرى الاستعمال والاستغلال ولا يبقى لها إلا العنصر الثالث وهو حق التصرف فتصبح الملكية المثقلة بحق الانتفاع هي ملكية الرقبة فيجتمع في العقار حقان عينيان ، حق الرقبة للمالك وحق الانتفاع للمستفيع . وهذا الحق بالانتفاع موقوف ينتهى بانتهاء الأجل المعين له ، فإن لم يعين له أجل عد مقررأ لحياة المستفيع وينتهى على أى حال بموت المستفيع وفقاً لما تقضى به المادة ٩٩٣ من القانون المدنى .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما بين من الأوراق — تتحصل في أن الطاعنة في الطعن رقم ١٥٨٩ لسنة ٥٥ القضائية (... ..) أقامت الدعوى رقم ١٩٧ مدنى أمام محكمة أسوان الابتدائية واختصت فيها المطعون ضده (... ..) وأخرين قائلة في بيانها أنها اشترت من مورث المطعون ضده المنزل الموضح حدوده ومعالمه بصحيفة افتتاح الدعوى لقاء ثمن مقداره ألف وخمسمائة جنيه وذلك بمقتضى عقد عرفى مؤرخ ١٩٧٥/١/٣٠ ، وكان هذا البائع قد اشترى العقار من مورث باقى المدعى عليهم المختصمين في الدعوى بثمن مقداره خمسون جنيهاً وحرر عن هذا البيع عقد مؤرخ ١٩٤١/٤/٥ ، وإذ لم ينفذ البائع التزامه بنقل ملكية العقار المبيع إليها ، وتخلف من بعده ورثه المطعون ضده وكذلك باقى المدعى عليهم ورثة البائع للبائع لها عن اتخاذ إجراءات تسجيل العقدين سالفى الذكر . لذا فقد أقامت دعاواها بطلب الحكم بصحتها ونفاذها وتسليمها العقار المبيع . دفع المطعون ضده بإنكار

توقيع مورثه على العقد المؤرخ ١٩٧٥/١/٣٠ : ققضت المحكمة بعدم قبول هذا الدفع ، وبعدئذ دفع بصورية البيع الصادر من مورثه فأجرت المحكمة تحقيقاً لهذا الدفع . ثم حكمت بتاريخ ١٣ من إبريل سنة ١٩٨١ برفض الدعوى استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٧١ لسنة ٥٦ القضائية لدى محكمة استئناف قنا التي أحالت الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونفي الطعن بصورية عقد البيع المؤرخ ١٩٧٥/١/٣٠ . وبعد أن سمعت اللجنة قضت بتاريخ ١٢ من مارس سنة ١٩٨٣ بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبصححة ونفاذ عقدي البيع وتسليم العقار المبيع . وقد سلك المطعون ضده سبيل الطعن في هذا الحكم بالتماس إعادة النظر أمام محكمة الاستئناف التي أصدرت الحكم وقيد التماسه برقم ٩٥ لسنة الثانية القضائية . وطعن في الحكم أيضاً بطريق النقض بالطعن رقم ١٠٩٣ لسنة ٥٣ القضائية ، وبتاريخ ١١ من مارس سنة ١٩٨٥ حكمت محكمة استئناف قنا في التماس إعادة النظر بقبوله شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم الملتمس فيه فيما قضى به في الشق الأول منه وفي موضوع هذا الشق بإثبات صحة التعاقد عن عقد البيع العرفي المؤرخ ١٩٧٥/١/٣٠ الحاصل بين مورث الملتمس وبين الملتمس ضدها لقاء ثمن مقداره ألف وخمسمائة جنيه . طعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ١٥٨٩ لسنة ٥٥ القضائية : وقلمت النيابة العامة مذكرة في كل من الطعنتين أبدت فيها الرأي برفضه ، وإذ عرض الطعنان على المحكمة في غرفة مشورة رأت ضم ثانيهما لأولهما للارتباط وليصدر فيهما حكم واحد وحددت جلسة لنظرهما وفيها التزمت النيابة رأياً

وحيث إن المحكمة ترى أن تعرض بداءة لفصل في الطعن المرفوع عن الحكم الصادر في التماس إعادة النظر .

أولاً : عن الطعن رقم ١٥٨٩ لسنة ٥٥ القضائية :

وحيث إن هذا الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنعى الطاعنة في أولها على الحكم المطعون

فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك تقول إن هذا الحكم قضى بقبول الاتماس على سند من أن الحكم الملتمس فيه تجاوز في قضائه ما طلبته الطاعة من دعواها فاعتبر البيع المحرر عنه العقد المؤرخ ١٩٧٥/١/٣٠ قد شمل حق ملكية العقار موضوع التذاعى مع أنه في حقيقته بيع اقتصر على الحق في الانتفاع ، وهذا القول من الحكم غير صائب لما يبين من شرح دعواها أن العقار المبيع بمقتضى ذلك العقد هو منزل مكون من طابقين وأفصحت عن أن البيع محله حق الملكية وليس حق الانتفاع فيكون الطلب الذى اختتمت به صحيفة الإدعوى من الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع إنما ينصرف إلى بيع حق ملكية المنزل ، وإذ قضى الحكم الملتمس فيه بذلك يكون قد ألزم نطاق مطلبها من الدعوى ولم يتجاوزه ، الأمر الذى يصبح معه الطعن فيه بطريق التماس إعادة النظر غير مقبول ويكون الحكم المطعون فيه وقد قضى بقبوله معيأ مستوجباً نقضه .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك بأن الحكم بشيء لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طابوه وإن كان يعد وجهاً من وجوه الطعن باتماس إعادة النظر وفقاً لنص المادة ٣٤١ من قانون المرافعات ، إلا أنه ينبغي في هذا الصدد الوقوف على الطلب ذاته الذى طرحه الخصم وصولاً إلى تبيان ما إذا كان التماس قد حكم في حدوده أم تجاوزه ودون اعتداد بما قدمه الخصم من مستندات تأييداً وتدعيماً لهذا الطلب . فإذا ما صدر الحكم وكان قضاءه موافقاً لمطلب المدعى من دعواه بغير أن يفتن إلى حقيقة تجاوز هذا الطلب لما تضمنه المستند الذى قدم لإثباته له فإن ذلك لا يعتبر قضاء بأكثر مما طلبه الخصم ، بل هو خطأ اعترى قضاء الحكم لمخالفته الثابت بورقة من أوراق الدعوى وعدم إدراكه لواقع في النزاع المعروض مما لا يعتبر سبباً يحيزه القانون للطعن في الحكم بطريق التماس إعادة النظر . لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن الطاعة أوردت في صحيفة افتتاح الدعوى وصفاً للعقار المبيع بالعقد المؤرخ ١٩٧٥/١/٣٠ وأبانت في صراحة لا لبس فيها ولا غموض بأن محل البيع منزل يملكه البائع مورث المطعون ضده وهى ترفع دعواها ابتغاء استصدار حكم تنتقل بمقتضاه

ملكية المنزل المبيع إليها ، وينتقل التكليف لاسمها ، واختتمت الصحيفة بطلب الحكم بصحة ونفاذ هذا العقد ثم لما رفعت الاستئناف عن الحكم الابتدائي القاضي برفض دعواها طلبت في صحيفة الاستئناف إلغاء هذا الحكم والقضاء بطلبها المبين بصحيفة الدعوى المتبادلة . ومن ثم فإن طلبها على هذا النحو ينصرف في وضوح وجلالة إلى عقد بيع موضوعه هو تصرف في حق ملكية العقار الموصوف بتلك الصحيفة ، فإذا ما كان الحكم الاستثنائي الملتمس فيه قد استجاب إلى هذا الطلب دون أن يدرك الحقيقة الثابتة بالعقد المقدم من الطاعنة من أن البيع تعلق بحق عيني متفرغ عن حق الملكية هو حق الانتفاع بالعقار فإن هذا الخطأ الذي شاب قضاء الحكم لا يجزئ الطعن بطريق التماس إعادة النظر وإذ قضى الحكم المطعون فيه بقبول هذا الطعن تأسيساً على أن الحكم الملتمس فيه قضى بما يجاوز طلب المدعية فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث السبب الثاني من سببي الطعن :

وحيث إن الطعن بالتماس إعادة النظر صالح للفصل فيه ، ولما تقدم بتعين النقص بعدم قبول التماس .

ثانياً : عن الطعن رقم ١٠٩٣ لسنة ٥٣ القضائية

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت بالأوراق والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول أن العقد المؤرخ ١٩٧٥/١/٣٠ الذي قدمته المطعون ضدها قد أثبت به أن مورثه إنما باع حق الانتفاع في المنزل وهو حق ينفرد عن حق الملكية ، ولقد أثار في دفاعه أمام محكمة الموضوع بدرجتها أن هذا العقد صوري لم تدفع فيه المطعون ضدها ثمناً لقاء الحق المبيع لها إذ كانت زوجة للمورث اليافع واستهدف الزوج من تحريره أن يسترضيها لتبقى في مسكن الزوجية وتتولى رعايته وهو في سن الشيخوخة ، ودال على ذلك بأن المورث ظل مستنهماً بالعقار حتى الوفاة ولم يسلم المهر إلى الزوجة ، بل أودعه لدى أمين لم يظهره إلا من هذا الوفاة ، وأشهد أيضاً على

محكمة دفعه بالصورية الشاهدين اللذين اطمأنت محكمة أول درجة إلى أقوالهما فقضت برفض الدعوى لثبوت صورية العقد ، ولكن الحكم الاستثنائي المطعون فيه غاب عنه ما أثبت بالعقد من قصر التصرف على حق الانتفاع دون الملكية وأولى الثقة بأقوال الشاهدين اللذين أشهدتهما المطعون ضدها أمام محكمة الاستئناف واستلزم من شهادتهما أن البيع حقيقى تضمن تصرفاً منجزاً تعلق بملكية المنزل من أن ما أثبت بالعقد يناقض هذه الشهادة ، ثم جاء قضاءه بصحة ونفاذ البيع باعتباره بيعاً انصب على الملكية مخالفاً لما أثبت بالحرر المقدم فى الدعوى ، وتلك أمور جميعها نعم الحكم بالفساد فى الاستدلال فضلاً عن مخالفة الثابت بالأوراق مما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك بأن حق الملكية يغير فى طبيعته وحكمه فى القانون لحق الانتفاع ، فحق الملكية هو جماع الحقوق العينية إذ مالك العقار يكون له حق استعماله وحق استغلاله وحق التصرف فيه ، فإذا أنشأ هذا المالك لآخر حقاً بالانتفاع فإن هذا الحق يجرّد الملكية من عنصرى الاستعمال والاستغلال ولا يبقى لها إلا العنصر الثالث وهو حق التصرف فتصبح الملكية المثقلة بحق الانتفاع هى ملكية الرقبة فيجتمع فى العقار حقان عينيان ، حق الرقبة للمالك وحق الانتفاع للمتفع وهذا الحق بالانتفاع موقوف ينتهى بانتهاء الأجل المعين له فإن لم يعين له أجل عد مقررأ لحياة المتفع وينتفى على أى حال بموت المتفع وفقاً لما تقضى به المادة ٩٩٣ من القانون المدنى ، لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه حمل قضاءه بانتفاء صورية البيع على ما شهد به شاهد المطعون ضدها أمام محكمة الاستئناف من أنها اشترت المنزل من زوجها قبل وفاته وأن هذا الأخير أطلعهما على ورقة العقد فوقها عليها بعد أن أقر تامهما بقبض الثمن من المشتري وأفصح أحدهما عن أن الثمن المدون بالعقد ليس بنحساً بل يوازى القيمة الحقيقية للمنزل المبيع ، ومؤدى تلك الشهادة التى اتخذها الحكم عماداً لقضائه يتعارض مع ما ورد بعقد البيع المؤرخ ١٩٧٥/١/٣٠ من أن ثمن المدفوع من المطعون ضدها كان لقاء شرائها حق الانتفاع بالمنزل دون أن يمتد البيع إلى ملكيته ، ومن ثم فإن ما ساقه الحكم من أدليل على عدم

صوريته البيع استخلاصاً من أقوال هذين الشاهدين يكون قد انطوى على الفساد في الاستدلال ، هذا إلى أن الحكم قد جرى في قضائه على صحة ونفاذ عقد البيع باعتباره بيعاً تضمن تصرفاً ناقلاً لحق ملكية المنزل إلى المطعون ضدها مع أن ذلك يخالف ما أثبت بالعقد من أن البيع اقتصر على حق الانتفاع وحده، وهو حق كما سلف البيان يختلف اختلافاً بيناً عن حق الملكية ، الأمر الذي يكون معه الحكم المطعون فيه قد خالف الثابت بالأوراق وشابه فساد في الاستدلال بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث أوجه الطعن الأخرى .

جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٧

بإدارة السيد المستشار / أحمد شياخ عبد الرازق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / طلعت أمين صادق ، محمد عبد القادر سبيع ، حماد الشافعي ، زكي عبد العزيز .

(٢٢٢)

الطعن رقم ١٧٨ لسنة ٥٢ القضائية :

(١ - ٢) عمل « العاملون بالقطاع العام : تقدير كفاية العامل » • تأديب
« النظم من قرار الجزاء » •

(١) تقدير درجة كفاية العاملين الخاضعين لنظام التقارير الدورية • حق للجنة شئون
العاملين وحدها • رأى الرئيس المباشر أو مدير الإدارة المختصة مجرد اقتراح ، لها أن تأخذ به
أو تعدله دون أن يلتزم بسبب قرارها •

(٢) النظم من جزاء الخصم من المرتب • التقدم به الى رئيس مجلس الإدارة أو الجهة
المفوضة بتوقيع الجزاء • م ٤٩ في ٦١ لسنة ١٩٧١ •

(٣) عمل « جزاءات العاملين بالقطاع العام » • اختصاص

الطعن في الجزاءات التأديبية للعاملين بالقطاع العام • اختصاص المحاكم العادية بها
حتى ١٩٧٣/١٠/٥ تاريخ العمل بالقانون ٤٧ لسنة ١٩٧٢ • الدعاوى التي ترفع بعد ذلك •
اختصاص محاكم مجلس الدولة بها دون غيرها • علة ذلك •

١ - مفاد المادة ١٥ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به القرار
بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن لجنة
شئون العاملين هي الجهة صاحبة الحق في تقدير كفاية العاملين الخاضعين لنظام
التقارير الدورية وأن ما يسبق قرارها في هذا الشأن من إجراءات تتعلق برأى
الرئيس المباشر أو مدير الإدارة المختصة هي مجرد اقتراحات تعرض على اللجنة
التي لها أن تأخذ بها أو تعدلها دون أن تكون ملزمة في ذلك بتسبب قرارها .

٢ - نصت المادة ٤٩ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به القرار
بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ - بعد أن خولت رئيس مجلس إدارة الشركة
أو من يفوضه ، سلطة توقيع جزاء الخصم من المرتب على هاغلى وظائف

المستوين الثالث والثاني - على أن يكون التظلم من هذا الجراء إلى رئيس مجلس الإدارة أو جهة التظلم التي يحددها قراره بالتفويض بتوقيع الجراء :

٣- لما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه يصدر قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ والنص في البند الثالث عشر من المادة العاشرة منه على اختصاص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في الطعون في الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام في الحدود المقررة قانوناً ، والنص في المادة الخامسة عشر منه على اختصاص المحاكم التأديبية وهي أحد فروع مجلس الدولة بنظر الدعاوى التأديبية عن المخالفات المالية والإدارية التي تقع من العاملين بالمؤسسات العامة وما يتبعها من وحدات : وعلى اختصاصها بنظر الطعون المنصوص عليها في البند الثالث عشر من المادة العاشرة المشار إليه ، تكون ولاية المحكمة التأديبية قد تناولت بجانب الدعوة التأديبية المبتدأة الطعون في الجزاءات التأديبية الموقعة على هؤلاء العاملين في الحدود المقررة طبقاً للقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن سريان أحكام قانون النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية على موظفي المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة وذلك اعتباراً من تاريخ العمل بالقرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة في ١٩٧٢/١٠/٥ وهو ما مؤداه أن منازعة الطاعة في مشروعية الجزاءات التي وقعت عليها في سنة ١٩٧٥ أو القول بإبطالها تكون من اختصاص المحكمة التأديبية بمجلس الدولة دون جهة القضاء العادي .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسام التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة^١ :

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - توضح في أن الطاعة أقامت الدعوى رقم ٨٠٣ لسنة ١٩٧٦ عمال

كلى جنوب القاهرة على الشركة المطعون ضدها طالبة الحكم بإعلان تفسير كفايتها عن سنة ١٩٧٥ ، وأحقيتها لنصف العلاوة الدورية ، ورد ما استقطع من أجزائها كجزاءات تأديبية وقالت بياناً لدعواها أن المطعون ضدها أوقعت عليها في سنة ١٩٧٥ ثلاث جزاءات بالخصم من المرتب : أولها للتلاعب وتعطيل الإنتاج ، وثانيها لتشهيرها برئيس المصنع والإساءة لسمعته ، وثالثها تقديمها لشكوى كيدية ضد رئيس الإنتاج ، وإذ كانت هذه الجزاءات على غير وجه حق ، وكانت سبباً في تقدير كفايتها عن هذه السنة بدرجة متوسط ، مما أدى إلى حرمانها من نصف العلاوة الدورية . فقد أقامت الدعوى بالطلبات آنفة البيان . ندبت المحكمة خبيراً . وبعد أن قدم تقريره قضت بإعلان تقرير كفايتها عن سنة ١٩٧٥ واستحقاقها لصرف نصف العلاوة الدورية وما استقطع من جزاءات عن السنة المذكورة . استأنفت المطعون ضدها هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٢٠ لسنة ٩٦ ق ، وبتاريخ ١٩٨١/١١/٢٨ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . وبعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها ألزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب تنعى الطاعنة بالسبين الأول والثالث منها على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت بالأوراق والقصور في التسيب وفي بيان ذلك تقول أنها تمسكت أمام محكمة الموضوع بأنها تظلمت بتاريخ ١٩٧٥/١٠/٢٨ من الجزاءات التي وقعت عليها من المطعون ضدها في سنة ١٩٧٥ . وقد ثبت من تقرير الخبير المقدم في الدعوى عدم صحة الادعاءات التي استندت إليها في مجازاتها وإذ أقام الحكم المطعون فيه مع ذلك قضاءه على أنها لم تتظلم من الجزاءات المشار إليها ، ورتب على ذلك انتفاء خطأ المطعون ضدها وعدم تسفها في تقدير كفايتها عن سنة ١٩٧٥ ، ودون أن يورد أسباباً ساقطة لإطراح ما تضمنه تقرير الخبير أو يبين الأساس القانوني لقرار لجنة شئون العاملين بالشركة بإنقاص نصف درجة في تقرير الكفاية الخاص بها

عن كل يوم جوزيت بنضم أجره ، فإنه يكون قد خالف التابت بالأوراق وشابه القصور فى التسبب :

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان مفاد المادة ١٥ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به القرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن لجنة شئون العاملين هى الجهة صاحبة الحق فى تقدير كفاية العاملين الخاضعين لنظام التقارير الدورية وإن ما يسبق قرارها فى هذا الشأن من اجراءات تتعلق برأى الرئيس المباشر أو مدير الإدارة المختصة هى مجرد اقترحات تعرض على اللجنة التى لها أن تأخذ بها أو تعدلها دون أن تكون ملزمة فى ذلك بتسبب قرارها ، وكانت المادة ٤٩ من ذات النظام - بعد أن خولت رئيس مجلس إدارة الشركة أو من يفوضه ، سلطة توقيع جزاء الخصم من المرتب على شاغلى وظائف المستويين الثالث والثانى - قد نصت على أن يكون التظلم من هذا الجزاء إلى رئيس مجلس الإدارة أو جهة التظلم التى يحددها قراره بالتفويض بتوقيع الجزاء ، لما كان ذلك ، وكان بين من أسباب الحكم المطعون فيه أنه أحاط بالطلب الذى تقول الطاعة أنها تقلصت به بتاريخ ١٩٧٥/١٠/٢٨ لرفع الجزاءات التى وقعت عليها فى سنة ١٩٧٥ ، وأنه أطرحة ولم يعول عليه لحلوه من البيانات الدالة على كفية لإرساله ، ولعدم تقديمه إلى الجهة المنوط بها نظر التظلم من جزاء الخصم من المرتب وفقاً لما توجه المادة ٤٩ من نظام العاملين المشار إليه ، ورب على ذلك انتفاء الخطأ أو التصسف فى جانب لجنة شئون العاملين لدى المطعون ضدها حين أخذت فى اعتبارها الجزاءات سالفة الذكر وهى بصدد تقدير كفاية لطاعة عن هذه السنة وتخفيضها درجة السلوك ، وهى تقارير سائفة ولها أصلها التابت بالأوراق ومن شأنها أن تؤدى إلى النتيجة التى انتهى إليها وهى رفض دعوى الطاعة ، فإن النعى عليه بهذين السببين لا يعدو فى حقيقته أن يكون جدلاً فى تقديم الدليل مما تستل به محكمة الموضوع ، ومن ثم غير مقبول :

وحيث إن الطاعة تنعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك تقول أن الحكم ذهب إلى أن الجزاءات التأديبية

التي وقعت عليها صارت نهائية بعدم التظلم منها بالطريق الذي رسمته المادة ٤٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ، في حين أنه - وبافتراض عدم تظلمها من هذه الجزاءات - فإن القضاء العادي يختص بمراقبة مدى مشروعيتها لأن المشرع لم ينص صراحة في هذه المادة على حرمانه من هذا الاختصاص ، وبالتالي كان يتعين على الحكم أن يستظهر الأساس القانوني للقرارات الصادرة بمجازاتها ما دام أنها لم تؤسس على لأئحة المخالفات والجزاءات التي وضعها المطعون ضدها بالتطبيق لنص المادة ٥٠ من القانون المشار إليه وطالما جاءت باطلة لصدورها بناء على تحقيقات بوشرت بعد انقضاء المواعيد المنصوص عليها في المادة ٦٦ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ، ذلك أنه لما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه يصدر قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ والنص في البند الثالث عشر من المادة العاشرة منه على اختصاص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في الطعون في الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام في الحدود المقررة قانوناً ، والنص في المادة الخامسة عشر منه على اختصاص المحاكم التأديبية وهي أحد فروع مجلس الدولة بنظر الدعاوى التأديبية عن المخالفات المالية والإدارية التي تقع من العاملين بالمؤسسات العامة وما يقعها من وحدات . وعلى اختصاصها بنظر الطعون المنصوص عليها في البند الثالث عشر من المادة العاشرة المشار إليه . تكون ولاية المحكمة التأديبية قد تناولت بجانب الدعوى التأديبية المبتدأة الطعون في الجزاءات التأديبية الموقعة على هؤلاء العاملين في الحدود المقررة طبقاً للقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن سريان أحكام قانون النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية على موظفي المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة وذلك اعتباراً من تاريخ العمل بالقرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة في ١٠/٥/١٩٧٢ ، وهو مؤداه أن منازعة الطاعنة في مشروعية الجزاءات التي وقعت عليها في سنة ١٩٧٥ أو القول بطلانها تكون من اختصاص المحكمة التأديبية بمجلس

الدولة دون جهة القضاء العادى : لما كان ذلك : وكان الثابت فى الدعوى أن الطاعة لم تتظلم من هذه الجزاءات أمام الجهة المختصة طبقاً لنص المادة ٤٩ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ وعلى نحو ما سلف بيانه فى الرد على السبين الأول والثالث : ولم تطعن فيها أمام المحكمة التأديبية بمجلس الدولة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى نفي التعسف عن قرار لجنة شئون العاملين بالشركة المطعون ضدها حين عولت على هذه الجزاءات عند تقدير كفايتها : لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ، ويكون انتهى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن :

جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / سعيد صقر نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ العيسى الكنانى ، عبد النبى شغم ، محمد عبد البر حسين وخلف فتح الباب .

(٢٢٣)

الطعن رقم ٥١ لسنة ٥١ القضائية :

(١) إيجار « إيجار الأماكن : التأجير المفروش » « الامتداد القانونى » .

الامتداد القانونى لعقد إيجار المسكن المفروش إذا توافرت شروط المادة ٤٦ من القانون
٤٩ لسنة ١٩٧٧ . مقتضا . جعل أجرته الاتفاقية أجرة قانونية فى فترة الامتداد .

(٢) إيجار « إيجار الأماكن : التأجير المفروش » « الامتداد القانونى » .
غرائب . نظام عام .

الاحكام الخاصة بالامتداد القانونى لعقد إيجار الوحدات السكنية المفروشة وجعل أجرتهما
الاتفاقية أجرة قانونية م ٤٦ ق ٤٩ / ١٩٧٧ . تملقها بالنظام العام . مؤداه . عدم جواز
زيادة أجرتهما تبعا لزيادة أمباء المؤجر ولو باسالة الضريبة المفروشة بالقانون ٤٦ لسنة ١٩٧٨ .

١ - النص فى المادة ٤٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على أنه « يحق
للمستأجر الذى يسكن فى عين استأجرها مفروشة من مالكها لمدة خمس سنوات
متصلة سابقة على تاريخ العمل بهذا القانون البقاء فى العين ولو انتهت المدة
المتفق عليها بالشروط المنصوص عليها فى العقد ... » يدل على أن المشرع رأى
حلا لمشكلة الإسكان أن يتدخل بنص آمر يفرض بمقتضاه الامتداد القانونى
لعقود إيجار الأماكن المفروشة إذا توافرت فيها الشروط التى يتطلبها النص ،
وحفاظاً على التوازن بين مصلحة المؤجر ومصلحة المستأجر فى هذه الحالات
قابل الامتداد الذى فرضه لمصلحة المستأجر بأن جعل الأجرة الاتفاقية للمسكن
المفروش أجرة قانونية بالنسبة له لطرفى العقد فى فترة امتداده .

٢ - بعد أن أوضح المشرع فى المادة الثالثة من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨
بشأن تحقيق العدالة الضريبية فئات الضريبة على الوحدات السكنية المفروشة

وحالات فرضها نص على أن « ذلك كله مع عدم الإخلال بالأحكام المنصوص عليها في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر ». فدل بذلك على أن المشرع لم يشأ المساس بالأحكام المنصوص عليها في المادة ٤٦ من هذا القانون في خصوص الامتداد القانوني لعقد الإيجار المفروش وما قبله من جعل أجرتها الاتفاقية أجرة قانونية « لتعلق تلك الأحكام بالنظام العام . ومن ثم فلا يجوز زيادة هذه الأجرة تبعاً لزيادة أعباء المؤجر حتى ولو بإضافة الضريبة المفروضة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعن أقام على المطعون ضده الدعوى رقم ٢٤٠٠ لسنة ١٩٧٩ أمام محكمة الإسكندرية الابتدائية بطلب الحكم بإلزام المطعون ضده بأن يدفع له ٦٤٨ جنياً . وقال بياناً لدعواه أن المطعون ضده يستأجر منه شقة مفروشة بأجرة شهرية قدرها سبعة جنيهات وقد انتهى عقد إيجارها بنهاية شهر أكتوبر ١٩٧٥ إلا أنه ظل واضعاً يده عليها بلا سند ودون أداء مقابل لانتفاع بها عن المدة من ١/١/١٩٧٦ حتى ٣٠/٤/١٩٧٩ بواقع سبعة جنيهات شهرياً حتى نهاية سنة ١٩٧٧ ثم ثلاثين جنياً شهرياً ابتداء من ١/١/١٩٧٨ حتى آخر المدة المطالب بها بإعتبار أنه تحمل خمسة عشر جنياً شهرياً كضريبة عن العين المفروشة فضلاً عن إرتفاع التكاليف . حكمت المحكمة بإلزام المطعون ضده بأن يؤدي له مبلغ ٥٢٠ جنياً . استأنف المطعون ضده هذا الحكم أمام محكمة استئناف الإسكندرية بالإستئناف رقم ٦٣٨ لسنة ٣٦ ق

بتاريخ ١٦/١١/١٩٨٠ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض الدعوى طعن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة رأيت فيها رفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعن ينعى بسبب الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون من وجهين الأول أن الحكم ذهب في قضائه إلى أن أجرة عين النزاع محددة بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وأن في زيادتها بإضافة الضريبة المقررة بالفقرة الرابعة من المادة ٣٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المضافة بالمادة الثالثة من قانون العدالة الضريبية ما يشكل مخالفة للنظام العام في حين أن أجرة الأماكن الخالية هي وحدها الخاضعة لأحكام قوانين الإيجار المتعلقة بالنظام العام أما أجرة الأماكن المفروشة فلها تخضع لإتفاق المتعاقدين دون تدخل أو رقابة من المشرع مما لا يسوغ معه القول بعدم جواز زيادتها .

وحيث إن هذا النعي مردود بما جرى عليه قضاء النقض من أن النص في المادة ٤٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على أنه ينحى للمستأجر الذي يسكن في عين إستأجرها مفروشة من مالكمها لمدة خمس سنوات متصلة سابقة على تاريخ العمل بهذا القانون البقاء في العين ولو إنتهت المدة المتفق عليها وذلك بالشروط المنصوص عليها في العقد يدل على أن المشرع رأى حلا لمشكلة الإسكان أن يتدخل بنص آمر يفرض بمقتضاه الامتداد القانوني لعقود إيجار الأماكن المفروشة إذا توافرت فيها الشروط التي يتطلبها النص ، وحفاظاً على التوازن بين مصلحة المؤجر ومصلحة المستأجر في هذه الحالات قابل الامتداد الذي فرضه لمصلحة المستأجر بأن جعل الأجرة الانفاقية للسكن المفروش أجرة قانونية له بالنسبة لطرفي العقد في فترة إمتداده وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على أنه لا خلاف بين الطرفين على أن المطعون ضده يستأجر العين مفروشة لأكثر من عشر سنوات سابقة على تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فإنه يكون من حقه الاستفادة من نص المادة ٤٦ من هذا القانون ببقائه في العين بالشروط المنصوص عليها في

العقد وبالأجرة المحددة فيه . فإن النعى عليه بهذا الوجه يكون على غير أساس :

وحيث إن حاصل النعى بالوجه الثانى أن الحكم المطعون فيه لم يعتبر قانون العدالة الضريبية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ ظرفاً طارئاً في حين أن هذا القانون بما فرضه من ضريبة جديدة على تأجير الأماكن المفروشة بعد حادثاً طارئاً لم يكن في الوسع توقعه وترتب على صدوره صيرورة تنفيذ الإلتزام التعاقدى مرهقاً مما يتعين معه رد الإلتزام المرهق إلى الحد المعقول اعمالاً لنص المادة ٢/١٤٧ من القانون المدنى .

وحيث إن هذا النعى مردود عليه بأن المشرع بعد أن أوضح في المادة الثالثة من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية فئات الضريبة على الوحدات السكنية المفروشة وحالات فرضها نص على أن ذلك كله مع عدم الإخلال بالأحكام المنصوص عليها في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر، فدل بذلك على أن المشرع لم يشأ المساس بالأحكام المنصوص عليها في المادة ٤٦ من هذا القانون في خصوص الامتداد القانونى لعقد الإيجار المفروش وما قابله من جعل أجرته الإثاقية أجرة قانونية لتعلق تلك الأحكام بالنظام العام ومن ثم فلا يجوز زيادة هذه الأجرة تبعاً لزيادة أعباء المؤجر حتى ولو بإضافة الضريبة المفروضة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وجرى في قضائه على أنه سواء اعتبر قانون العدالة الضريبية من الحوادث الطارئة أم لا فإنه لا يمس أحكام القانون المنظم للعلاقة بين المالك والمستأجر رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ويضحي النعى عليه على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن :

جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / وليم رزق بدوي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / محمد لطفي السيد نائب رئيس المحكمة ، أحمد زكي غرابه ، طه الشريف و شكري
عبد العظيم •

(٢٢٤)

الطعن رقم ١٨٥٦ لسنة ٥٢ القضائية :

**اختصاص « اختصاص ولائي » • قضاء « مخاصمة القضاة » • دعوى
« دعوى المخاصمة » •**

الأحكام الصادرة من مجلس الدولة في حدود اختصاصه المقرر قانوناً • المدام ولاية
المحاكم العادية في التعقيب عليها أو إبطالها أو التعويض عنها • مؤداة • لا ولاية لها في الفصل
في دعاوى المخاصمة التي تقام ضد أعضاء مجلس الدولة • علة ذلك •

من المقرر على ما جاء بنص المادة ١٧٢ من الدستور أن « مجلس الدولة
هيئة مستقلة ويختص بالفصل في المنازعات الإدارية وفي الدعاوى التأديبية ،
ويحدد القانون اختصاصاته الأخرى » وهو ما مؤداة ما يصدره من أحكام
في حدود اختصاصه المقرر قانوناً يكون بمنأى عن ولاية القضاء العادي وهو
ما تتعدم معه ولاية المحاكم العادية في التعقيب على هذه الأحكام أو إبطالها
أو التعويض عنها لما كان ذلك وكانت دعوى المخاصمة هي في حقيقتها دعوى
مسئولية وجزاؤها التعويض ومن آثارها في القانون بطلان تصرف المخاصم
فيها ومن ثم فإن الاختصاص بنظرها لا يكون لجهة القضاء العادي متى كان
المخاصم فيها أحد أعضاء مجلس الدولة ، ولا يغير من ذلك ما ورد في المادة
الثالثة من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ من وجوب تطبيق أحكام
قانون المرافعات على ما لم يرد به نص في قانون مجلس الدولة لأن ذلك لا يحمل
معنى تحويل المحاكم العادية ولاية الفصل في دعاوى المخاصمة التي تقام ضد
أعضاء مجلس الدولة بإعتبار أن قانون المرافعات قد نظم إجراءات هذه الدعاوى
وأحكامها بالنسبة لرجال القضاء العادي في الوقت الذي خلا فيه قانون مجلس

الدولة من ذلك إذ أن الهدف من تلك المادة هو مجرد تحديد القواعد الإجرائية التي تطبقها محاكم مجلس الدولة وهي بصدد الدعاوى المطروحة عليها فيما لم يرد به نص خاص في قانون مجلس الدولة وفي حدود ما يتسق وأصول القضاء الإداري وطبيعة الدعوى أمامه ، وذلك حتى يصدر في هذا الشأن قانون بالإجراءات الخاصة التي تتبع أمام محاكم مجلس الدولة .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الاطلاع على سائر الأوراق — تنحصر في أن المدعى خاسم المدعى عليهم الخمسة الأول (أعضاء الدائرة الرابعة بالمحكمة الإدارية العليا) بتقرير أودع قلم كتاب هذه المحكمة في ١٩٨٢/٦/٢٠ بطلب الحكم — بعد الفصل في جواز قبول المخاصمة وإحالة موضوعها إلى دوائر هذه المحكمة مجتمعة — بإلزامهم متضامين والمدعى عليهما السادس والسابع (السيد المستشار رئيس مجلس الدولة بصفته والسيد المستشار وزير العدل بصفته) بأن يدفعوا له مبلغ ثلاثين ألف جنيه ، وبطلان الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا بتاريخ ١٩٧٩/٦/٣٠ في الطعن رقم ٦٨٨ ، ٧١٦ لسنة ٢٠ ق وما يترتب على ذلك من آثار ، وقال بيسأناً لذلك أنه كان قد أقام أمام المحكمة التأديبية المختصة الدعاوى أرقام ٢٣٧ ، ٢٧٦ ، ٢٩٦ سنة ٧ ق . بطلب الحكم بإلغاء القرارات الصادرة ضد هـ من السيد رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية لتجارة الكيماويات والمتضمنة توقيع جزاءات الخصم وتوقيض الوظيفة التي يشغلها إلى الفئة الرابعة وخفض مرتبه إلى أول مربوط المستوى الأول ، فضلاً عن نديه للعمل بالإدارة القانونية بالشركة المصرية للطباعة والنشر ، وهي القرارات أرقام ٢٩ ، ٥٧ ، ١٣٤ ، ١٧٤ ، ١٧٧ سنة ١٩٧٣ بالاستناد إلى الأسباب التي ساقها في هذا الخصوص في الدعاوى

آفة الذكر . وبعد أن أمرت المحكمة بضم الدعاوى الثلاث آفة الذكر قضت في ١٩/١١/١٩٧٣ بعدم اختصاصها بنظر الطعن في قرار نذب المدعى وبعدم قبول الطعن في القرار رقم ٢٩ سنة ١٩٧٣ وإلغاء القرارات أرقام ٥٧ ، ١٣٤ ، ١٧٤ ورفضت ماعدا ذلك من الطلبات ، طعن الطاعن في هذا الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا بالطعن رقم ٦٨٨ سنة ٢٠ ق كما طعنت عليه الشركة المصرية لتجارة الكيماويات بالطعن رقم ٦١٧ سنة ٢٠ ق ، وعرض الطعنان على الدائرة الرابعة بالمحكمة المشار إليها والتي كانت مشكلة من المدعى عليهم الخمسة الأول وبعد أن أمرت هذه المحكمة بضم الطعنين حكمت بتساريخ ١٩٧٩/٦/٢٠ بإلغاء القرار ١٧٤ سنة ١٩٧٣ وبرفض دعاوى المدعى المتعلقة بطلب إلغاء القرارات سالفة الذكر . ولما كان المدعى عليهم قد تردوا في أخطاء مهنية جسيمة عند إصدارهم هذا الحكم وخالفوا القانون وأخطأوا في تطبيقه واخلو بحق الدفاع كما شابه القصاد في الاستدلال والقصور في التسييب ، وقد تسببوا بخطئهم هذا في إلحاق الضرر به ومن ثم فقد أقام الدعوى بطلباته سالفة البيان ، وإذ نظرت الدعوى في غرفة مشورة دفع المدعى عليهما الأول والخامس بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظر دعوى الخاصة ، كما قدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بذلك .

وحيث إن مبنى الدفع بعدم اختصاص هذه المحكمة ولائياً بنظر الدعوى أن مؤدى مبدأ إستقلال مجلس الدولة ، أن ما يصدره من أحكام في حدود اختصاصه المقرر له قانوناً يتعين أنه يكون بمنأى عن ولاية القضاء العادى ، الذى لا يجوز إبطال أحكامه أو التعويض عنها ، وأن القضاء بغير ذلك فيه إهدار للمبدأ سالف الذكر بما يخالف القانون والدستور .

وحيث إن هذا الدفع شديد ، ذلك أن المقرر على ما جاء بنص المادة ١٧٢ من الدستور أن مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة ويختص بالفصل في المنازعات الإدارية وفي الدعاوى التأديبية ، ويحدد القانون اختصاصاته الأخرى : وهو ما مؤداه أن ما يصدره من أحكام في حدود اختصاصه المقرر قانوناً يكون بمنأى عن ولاية القضاء العادى وهو ما تتقدم معه ولاية المحاكم

العادية في التعقيب على هذه الأحكام أو إبطالها أو التعويض عنها كلما كان ذلك وكانت دعوى الخاصمة هي في حقيقتها دعوى مسئولية وجزاؤها التعويض ومن أثارها في القانون بطلان تصرف الخاصم فيها ومن ثم فإن الاختصاص بنظرها لا يكون لجهة القضاء العادي متى كان الخاصم فيها أحد أعضاء مجلس الدولة ، ولا يغير من ذلك ما ورد في المادة الثالثة من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ من وجوب تطبيق أحكام قانون المرافعات على ما لم يرد به نص في قانون مجلس الدولة لأن ذلك لا يحمل معنى تحويل المحاكم العادية ولاية الفصل في دعاوى الخاصمة التي تقام ضد أعضاء مجلس الدولة بإعتبار أن قانون المرافعات قد نظم إجراءات هذه الدعوى وأحكامها بالنسبة لرجال القضاء العادي في الوقت الذي خلا فيه قانون مجلس الدولة من ذلك إذ أن المهدف من تلك المادة هو مجرد تحديد القواعد الإجرائية التي تطبقها محاكم مجلس الدولة وهي بصدد الدعاوى المطروحة عليها فيما لم يرد به نص خاص في قانون مجلس الدولة وفي حدود ما يتسق وأصول القضاء الإداري وطبيعة الدعوى أمامه ، وذلك حتى يصدر في هذا الشأن قانون بالإجراءات الخاصة التي تتبع أمام محاكم مجلس الدولة .

ولما تقدم يتعين القضاء بعدم اختصاص جهة القضاء العادي بنظر الدعوى وبإحالتها إلى مجلس الدولة للاختصاص بنظرها . وأبقت الفصل في المصروفات حتى يصدر في الدعوى حكم منه الخصومة .

جلسة ٩ من ديسمبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / سيد عبد الباقي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / محمد عبد الحميد سته نائب رئيس المحكمة ، محمد جمال الدين شلحاني ، صلاح
محمود عويس و محمد رشاد مبروك .

(٢٢٥)

الطن رقم ١٦٧٧ لسنة ٥٢ القضائية :

(١) تعويض • دعوى « رفع الدعوى » •

عدم جواز اتجاه ذوى الشأن الى المحكمة مباشرة للمطالبة بالتعويض عن اقامة منشآت قطاع
الكهرباء على عقاراتهم • مناهة • التزام جهة الادارة بالاجراءات التى أوجب القانون ٦٣ لسنة
١٩٧٤ عليها اتباعها فى هذا الشأن • اغفالها ذلك • الزم •

(٢) حكم « تسبيب الحكم : التقريرات الخاطئة » • نقض « سلطة محكمة
النقض » • بطلان •

احتمال الحكم على اخطاء قانونية • انتهازة سليما فى نتيجته • لا بطلان • مؤدى ذلك •
لمحكمة النقض تصحيح اسبابه دون أن تنقضه •

١ - لئن كان القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن منشآت قطاع الكهرباء
قد نص فى المواد ٧ ، ٨ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ منه على إستحقاق الملاك وأصحاب
الحقوق تعويضاً عما يصيبهم من أضرار نتيجة إقامة منشآت قطاع الكهرباء
على عقاراتهم ونحول اللجنة المنصوص عليها فيه تقدير هذا التعويض وإخطارهم
بقرارها فى هذا الشأن بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول وأجاز لذوى
الشأن الطعن فى القرار الصادر بعدم إستحقاق تعويض أو فى مقداره أمام
المحكمة المدنية المختصة وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إعلانهم بالقرار
بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول ، وكان بين من هذه النصوص
أنه لا يجوز لصاحب الشأن الإلتجاء مباشرة إلى المحكمة بطلب التعويض
المستحق عن إقامة هذه المنشآت إلا أن مناط ذلك أن تكون الجهة الإدارية
قد التزمت بالإجراءات التى أوجب عليها القانون إتباعها فى هذا الشأن فلذا

لم تلزم هذه الإجراءات التي حددتها القانون كان لصاحب الشأن أن يلجأ إلى المحكمة المختصة للمطالبة بالتعويض المستحق .

٢٠ - المقرر في قضاء هذه المحكمة إنه إذا كان الحكم سليماً في نتيجته إلى إنتهى إليها فإنه لا يبطله ما يكون قد إشتملت عليه أسبابه من أخطاء قانونية إذ لمحكمة النقض أن تصحح هذه الأسباب بغير أن تنقضه ؛

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون عليهما أقاما الدعوى التي آل قيدها إلى رقم ٥٨٣ سنة ١٩٨٠ مدنى القيوم الابتدائية ضد الهيئة الطاعنة وطلباً الحكم بإلزامها بأن تؤدي لهما مبلغ ٨٠٠٠ ج قيمة ما أصابهما من أضرار من جراء عدم إنتفاعهما بالأرض المملوكة لهما والمينة بالأوراق نتيجة إقامة الطاعنة عليهما محولات كهربائية وأعمدة كهرباء ، وبتاريخ ١٩٨١/٦/٣٠ حكمت المحكمة بعد أن قدم الخبير الذى ندبته تقريره - بإلزام الطاعنة بأن تؤدي للمطعون عليهما مبلغ ٦٣٧٠ ج . استأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة إستئناف بنى سويف مأمورية القيوم بالإستئناف رقم ٣٣١ سنة ١٧ ق مدنى وبتاريخ ١٩٨٢/٤/٥ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جسد به بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياًها :

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنمى به الطاعته على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه أطرح ما تمسكت به أمام محكمة الموضوع من عدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق الذى رسمه القانون رقم ٦٣ سنة ١٩٧٤ إذ أقام المطعون عليهما دعواهما بطلب اقتضاء التعويض بداءة دون أن ينتظرا قرار لجنة الفصل فى التعويضات المنصوص عليها فى هذا القانون بشأنه .

وحيث إن هذا النعى مردود . ذلك أن القانون رقم ٦٣ سنة ١٩٧٤ بشأن منشآت قطاع الكهرباء إذ نص فى المواد ٧ ، ٨ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ منه على إستحقاق الملاك وأصحاب الحقوق تعويضاً عما يصيبهم من أضرار نتيجة إقامة منشآت قطاع الكهرباء على عقاراتهم وخول اللجنة المنصوص عليها فيه تقدير هذا التعويض وإخطارهم بقرار فى هذا الشأن بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول وأجاز للنوى الشأن الطعن فى القرار الصادر بعدم إستحقاق تعويض أو فى مقداره أمام المحكمة المدنية المختصة وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إعلانهم بالقرار بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول . وكان يبين من هذه النصوص أنه وأن كان لا يجوز لصاحب الشأن الإلتجاء مباشرة إلى المحكمة بطلب التعويض المستحق عن إقامة ضده المنشآت إلا أن مناط ذلك أن تكون الجهة الإدارية قد التزمت بالإجراءات التى أوجب عليها القانون إتباعها فى هذا الشأن فإذا لم تلتزم هذه الإجراءات التى حددها القانون كان لصاحب الشأن أن يلجأ إلى المحكمة المختصة للمطالبة بالتعويض المستحق لما كان ذلك وكان المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه إذا كان الحكم سليماً فى نتيجته التى إنتهت إليها فإنه لا يطله ما يكون قد إشتملت عليه أسبابه من أخطاء قانونية إذ لمحكمة النقض أن تصحح هذه الأسباب بغير أن تنقضه . وكان الواقع فى الدعوى أن الجهة الطاعته لم تلتزم بالإجراءات المنصوص عليها

في هذا القانون قبل إقامة المطعون عليه لدعواه بطلب التعويض عن إقامتها تلك المنشآت على عقاره إذ خلت الأوراق مما يقيد لإخطاره بخصوص عدم أحقيته في إقتضاء تعويض عنها بخطاب مسجل موصى بعلم وصول فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى صحيحاً في قضائه إلى رفض الدفع المبدى من الطاعة بعدم قبول الدعوى يكون قد صادف صحيح القانون ويضحى النعى عليه فيما ساقه من أسباب في هذا العدد - أياً كان وجه الرأي فيه - غير منتج .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٩ من ديسمبر سنة ١٩٨٧

بإدارة السيد المستشار / محمد محمود راسم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / حسين علي حسين نائب رئيس المحكمة ، حمدي محمد علي ، محمد بكر غالي ،
وعزت عمران .

(٢٢٦)

الظن رقم ٧٦٩ لسنة ٥٠ القضائية :

(١) عقد « اركان العقد » « عيوب الرضا » « الغلط » « ايجار » « ايجار
الاماكن » « تحديد الاجرة » .

طلب المؤجر ابطال العقد فيما تضمنه من تحديد للاجرة باقل من المقرر قانوناً نتيجة غلط
في القانون . شرطه . ثبوت اشتراك المستأجر معه في هذا الغلط أو علمه به أو كان من
السهل عليه أن يتبينه . عليه عبء إثبات ذلك بكافة طرق الإثبات . اكتفاء الحكم بثبوت وقوع
المؤجر في الغلط دون التحقق من اتصال المستأجر به . خطأ .

١ - إدعاء المؤجر بوقوعه في غلط في القانون عند تحديد الأجرة بأقل
من الأجرة القانونية بما يترتب عليه بطلان العقد بشأنها بطلاناً نسبياً يستلزم
وعلى ما نصت عليه المادتان ١٢٠ ، ١٢٢ من القانون المدني أن يثبت إشتراك
المتعاقد الآخر معه في هذا الغلط أو كان يعلم به أو كان من السهل عليه أن
يتبينه ويقع على المؤجر عبء إثبات وقوعه في الغلط وإتصال المتعاقد الآخر
بذلك بجميع طرق الإثبات القانونية لما كان ذلك وكان دفاع الطاعنة المستأجرة
أمام محكمة الموضوع قد قام على نفس وقوع الغلط المدعى به لخلو العقد من
بيان القوانين المنطبقة عليه إلا أن الحكم المطعون فيه الذي أيد الحكم الابتدائي
لأسبابه بعد أن أثبت وقوع المؤجر في غلط في القانون عند تحديد الأجرة رتب
على ذلك ابطال الاتفاق على القيمة التي حددها الطرفان للأجرة في العقد دون
أن يتحقق من إتصال الطاعنة «المستأجرة» بهذا الغلط على أى وجه من الوجوه

مما مفاده أن الحكم قد اكتفى بثبوت الغلط الفردى فى جانب المطعون ضده وأعمل أثره على العقد بإبطاله الأمر الذى يعيبه بالخطأ فى تطبيق القانون .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن لإستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن مورث المطعون ضدهما أقام على الطاعنة الدعوى رقم ٥٢٣٧ سنة ١٩٧١ مدنى كلى جنوب القاهرة طالبا الحكم بعدم إنطباق القانون رقم ٧ سنة ١٩٦٥ على القفلا المؤجرة لها وإعتبار قيمتها الإيجارية مبلغ ١٩,٨٩٨ ج شهريا والزامها بأن تؤدى له مبلغ ستين جنيا قيمة فروق الأجرة المستحقة حتى آخر يناير سنة ١٩٦٩ ، وقال شرحا لدعواه أنها استأجرت عين النزاع من المالك السابق بعقد مؤرخ ١/١٩٦٧ بأجرة شهرية قدرها ١٥,٨٨٥ ج وإذ كان المؤجر قد وقع فى غلط فى القانون حيث قام بتخفيض القيمة الإيجارية للعين بنسبة ٢٠٪ طبقا للقانون ٧ سنة ١٩٦٥ رغم عدم إنطباقه فقد أقام الدعوى ، وبتاريخ ٣٠/٤/١٩٧٢ قضت المحكمة بإعتبار الأجرة الشهرية للعين المؤجرة ١٩,٨٩٨ ج شاملة الضرائب العقارية وبعدم إنطاق القانون رقم ٧ سنة ١٩٦٥ وبإلزام الطاعنة بأن تؤدى لمورث المطعون ضدهما مبلغ ٣,٩٩٨ ج إعتباراً من ١/١١/١٩٦٧ وحتى تاريخ الحكم فى الدعوى . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالإستئناف رقم ٢٥٩٥ لسنة ٨٩ ق القاهرة وبتاريخ ٣٠/٥/١٩٧٤ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض الدعوى . طعن مورث المطعون ضدهما فى هذا الحكم بطريق التقض وقيد الطعن برقم ٨٤٦ لسنة ٤٤ ق ، وبتاريخ ١٣/١٢/١٩٧٨ نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه وأحالت القضية إلى محكمة إستئناف القاهرة : وبتاريخ ٣١/١/١٩٨٠

حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة رأته أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها ألزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه بالسبب الأول من سببي الطعن الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك تقول أن الحكم أقام قضاءه على سند من أن المالك السابق قد وقع في غلط جوهري في القانون إذ قام بتخفيض القيمة الإيجارية لعين النزاع بنسبة ٢٠٪ طبقاً للقانون ٧ سنة ١٩٦٥ رغم أنه لا ينطبق عليها . هذا في حين أن المادة ١٢٠ من القانون المدني تشترط لإبطال العقد في هذه الحالة أن يكرن المتعاقد الآخر قد وقع في الغلط أو كان على علم به أو كان من السهل عليه أن يتبينه وإذ لم يستظهر الحكم إشراك الطاعنة في هذا الغلط وفقاً للقانون فإنه يكون معيياً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي شديد ذلك أن إدعاء المؤجر بوقوعه في غلط في القانون عند تحديد الأجرة بأقل من الأجرة القانونية بما يترتب عليه بطلان العقد بشأنها بطلاناً نسبياً يستلزم وعلى ما نصت عليه المادتان ١٢٠ ، ١٢٢ من القانون المدني أن يثبت إشراك المتعاقد الآخر معه في هذا الغلط أو كان يعلم به أو كان من السهل عليه أن يتبينه ، ويقع على المؤجر عبء إثبات وقوعه في الغلط واتصال المتعاقد الآخر بذلك بجميع طرق الإثبات القانونية - لما كان

ذلك وكان دفاع الطاعنة . «المستأجرة» أمام محكمة الموضوع قد قام على نفي وقوع الغلط المدعى به لخلو العقد من بيان القرائن المنطبقة عليه إلا أن الحكم المطعون فيه الذي أيد الحكم الابتدائي لأسبابه بعد أن أثبت وقوع المؤجر في غلط في القانون عند تحديد الأجرة ، رتب على ذلك إبطال الانساق على القيمة التي حددها الطرفان للأجرة في العقد دون أن يتحقق من إتصال الطاعنة «المستأجرة» بهذا الغلط على أي وجه من الوجوه مما مفاده أن الحكم قد اكتفى بثبوت الغلط القردى في جانب المظعن ضده وأعمل أثره على العقد بإبطاله

الأمر الذى يعيبه بالخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجه لبحث السبب الثانى من سببى الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه - ولما تقدم وكانت الأوراق قد خلت مما يفيد أن الغلط فى تحديد الأجرة قد إشتراك فيه المتعاقدان أو أن الطاعنة «المستأجرة» هى التى تسببت فيه أو كانت تعلم بظروفه وملايساته أو كان فى مقدورها أن تعلم به وإذا لم يقدم المطعون ضدهما ما يساندهما فى إثبات توافر كافة شروط الغلط المبطل للإتفاق على قيمة الأجرة ومن ثم فإن دعواهما تكون جديدة بالرفض .

جلسة ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / سعيد صقر نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/الحسين الكنانى ، عبد الله غنم ، محمد عبد البر حسين وكمال مراد .

(٢٢٧)

الطعن رقم ١٢٠١ لسنة ٥٠ القضائية :

(١) ايجار « ايجار الاماكن : المنشآت الإيلاء للسقوط » . عقد « انفساخ
العقد » ث

خلو قوانين الإيجار من تنظيم حالة معينة . وجوب الرجوع الى أحكام القانون المدنى .
الحكم نهائيا بإزالة العين المؤجرة . هلاك قانونى فى حكم الهلاك المادى . أثره . انفساخ
العقد . م ٥٦٩ مدنى .

(٢) محكمة الموضوع « مسائل الواقع » « سلطتها فى تقدير الأدلة » .

تحصيل فهم الواقع فى الدعوى وبحث الأدلة والمستندات المقدمة فيها . من سلطة قاضى
الموضوع . عدم التزامه بالرد استقلا على كل ما يثيره الخصوم .

١ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أنه إذا خلا قانن إيجار الأماكن
من تنظيم حالة معينة ، تعين الرجوع فيها إلى أحكام القانن المدنى ، وكان
القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين
المؤجر والمستأجر الذى يحكم واقعة الدعوى قد خلا من تنظيم خاص عن
أثر حكم إزالة العين المؤجرة على عقد الإيجار الرارد عليها بما يتعين معه
الرجوع فى هذا الشأن إلى أحكام القانن المدنى ، وكانت الفقرة الأولى
من المادة ٥٦٩ من القانن المدنى تنص على أن «إذا هلكت العين المؤجرة
أثناء الإيجار هلاكاً كلياً أنسخ العقد من تلقاء نفسه » وكان الهلاك القانونى للعين
المؤجرة بصلور حكم نهائى بإزالتها بأخذ حكم الهلاك المادى لها ، فينسخ العقد
من تلقاء نفسه لإستحالة التنفيذ الذى يرجع إلى إنعدام المحل .

٢ - لقاضى الموضوع السلطة التامة فى تحصيل فهم الواقع فى الدعوى وبحث

الأدلة والمستندات المقدمة فيها وترجيح ما تطمئن نفسه إلى ترجيحه ، وهو غير ملازم بالرد على كل ما يقلمه الخصوم من مستندات وحسبه أن يبين الحقيقة التي إقنع بها وأن يقيم قضاؤه على أسباب سائفة تكفي لحمله ، ولا عليه أن يتبع الخصوم في مختلف أقرانهم وحججهم وطلباتهم ، ويرد استقلالاً على كل قول أو حجة أو طلب أثاروه مادام أن في قيام الحقيقة التي إقنع بها وأورد دليلها الرد الضمى المسقط لتلك الأقران والحجج والطلبات ؛

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل في أن الطاعن أقام على المطعون ضده الدعوى رقم ٢٣١٦ سنة ١٩٧٨ أمام محكمة طنطا الابتدائية ، بطلب الحكم بتمكينه من الشقة الميئة بالصحيفة وإستمرار العلاقة الإيجارية بينهما بالعقد المؤرخ ١٩٦٤/٥/٣١ بشأنها . وقال بياناً لها أنه إستأجر من المطعون ضده بموجب العقد سالف الذكر ، الشقة الشرقية من الطابق الثاني بالعقار المملوك له والذي صدر بشأنه قرار هندسى بترميمه ترميماً شاملاً تعدل بموجب الحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٤٧٦ سنة ١٩٧١ مدنى كلى طنطا ، والمؤيد بالحكم الاستئنافى رقم ١٣٢ سنة ٢٥ ق طنطا ، إلى إزالة الدورين الأول والثانى وترميم الدور الأرضى ، وقد قام بإخلاء الشقة محل النزاع تفضاً لهذا الحكم ، إلا أن المطعون ضده لم يقيم بتنفيذ حكم الإزالة واكتفى بترميم العقار ، ومن ثم أقام الدعوى بطلباته سائلة البيان : حكمت المحكمة بإجابة الطاعن إلى طلباته . استأنف المطعون ضده هذا الحكم أمام محكمة إستئناف طنطا بالإستئناف رقم ٥٧١ سنة ٢٩ قضائية ، وبتسارىخ

١٩٨٠/٣/١٩ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى .
 طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة مذكرة رأت فيها
 رفض الطعن . وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت
 جلسة لنظره وفيها التزم النيابة رأيها :

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعي الطاعن بالسبب الأول منها
 على الحكم المطعون فيه الخطأ في الاستناد المؤدى إلى مخالفة القانون ، وفي بيان
 ذلك يقول أن إخلاءه لشقة محل النزاع كان تفاعلاً للحكم النهائي الصادر في
 الاستئناف رقم ١٣٢ سنة ٢٥ قضائية طنطا بإزالة الدورين الأول والثاني من
 العقار - ومن ثم يكون من حقه طبقاً للمادة ٣٨ من القانون ٥٢ سنة ١٩٦٩
 أن يعود إلى شقته بعد ترميمها بغير حاجة إلى موافقة المالك المطعون ضده - لأن
 مؤدى الإخلاء المؤقت الذي اقتضته أعمال الصيانة والترميم أن يظل حائراً للعين
 المؤجرة . كما تخوله - المادة ٣٩ من ذات القانون في الحالات التي يتم فيها هدم
 العقار طبقاً لأحكام الباب الثاني منه الحق في شغل وحدة بالعقار بعد إعادة
 بنائه ، إلا أن الحكم المطعون فيه خالف هذا النظر وقضى برفض دعواه على
 سند من هلاك العين المؤجرة هلاكاً كلياً بصور الحكم بإزالتها وإنقراض عقد
 الإيجار الصادر له طبقاً لنص المادة ٥٦٩ من القانون المدني .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه
 المحكمة أنه إذا خلا قانون إيجار الأماكن من تنظيم حالة معينة ، تعين الرجوع
 فيها إلى أحكام القانون المدني وكان القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ في شأن تأجير
 وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر الذي يحكم واقعة الدعوى
 قد خلا من تنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر الذي يحكم واقعة الدعوى
 الوارد عليها بما يتعين معه الرجوع في هذا الشأن إلى أحكام القانون المدني ،
 وكانت الفقرة الأولى من المادة ٥٦٩ من القانون المدني تنص على أن إذا
 هلكت العين المؤجرة أثناء الإيجار هلاكاً كلياً انفسخ العقد من تلقاء نفسه
 «وكان الهالك القانوني للعين المؤجرة بصور حكم نهائي بإزالتها بأخذ حكم

الملاك المادى لها ، فيفسخ العقد من تلقاء نفسه لإستحالة التنفيذ الذى يرجع إلى إعتدام المحل ، وإذ كان الثابت فى الدعوى أن العين المؤجرة إلى الطاعن حكم نهائياً بإزالتها بالحكم الصادر فى الاستئناف رقم ١٣٢ سنة ٢٥ قضائية طنطا وكان الطاعن يذهب إلى أن الملعون ضده لم ينفذ هذا الحكم وقام بترميم العين ، مما يخزله الحق فى العودة إلى شغلها وتمكينه منها ، وإعتبار عقد إيجارها الصادر إليه مستمراً ، وكان لا محل فى هذه الحالة للإستناد إلى أحكام المادتين ٣٨ ، ٣٩ من القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٥٩ لإختلاف الحالة التى يحكمها كل منهما عن حالة العين محل النزاع - لما كان ذلك وكان الحكم الملعون فيه قد أقام قضاءه برفض الدعوى على سند من المادة ٥٦٩ من القانون المدنى لإفساخ عقد الإيجار نتيجة هلاك العين المؤجرة هلاكاً كلياً بموجب الحكم النهائى الصادر بإزالتها ، فإنه يكون قد التزم صحيح القانون ويضفى النعى عليه بسبب الطعن فى غير محله .

وحيث إن الطاعن يعنى بالسببين الثانى والثالث على الحكم الملعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، ومخالفة الثابت بالأوراق والإخلال بحق الدفاع وفى بيان ذلك يقول أن الثابت من تقريره الخبير فى الدعوى المستعجلة رقم ١٦ سنة ١٩٧٩ طنطا أن الملعون ضده يقيم بالشقة محل النزاع بعد ترميمها مما يقطع بعنوله عن تنفيذ حكم الإزالة والاكتفاء بالترميم الذى أجراه وهى وقائع جديدة تخالف تلك التى قام عليها حكم الإزالة النهائى ، ومن ثم تزول حجته بزوال دواعيه ، وهو ما يخزله إعادة شغل الشقة المؤجرة بعد ترميمها إذ أصبح حكم الإزالة غير ذى موضوع بعد القيام بالترميمات اللازمة - إلا أن الحكم الملعون فيه التفت عما جاء بتقرير الخبير وأخذ بحجة الحكم النهائى الصادر بالإزالة ، ولم يحقق دفاعه المستمر من هذا التقرير .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان لقاضى الموضع السلطة التامة فى تحصيل فهم الواقع فى الدعوى وبحث الأدلة والمستندات المقدمة فيها وترجيح ما تطمئن نفسه إلى ترجيحه ، وهو غير ملزم بالرد على كل ما يقدمه الخصوم من مستندات وحسبه أن يبين الحقيقة التى إقتنع بها ، وأن يقيم

قضاءه على أسباب ساقطة تكفى لحمله ، ولا عليه أن يتقبح الخصوم في مختلف أقرانهم وحججهم وطلباتهم ، ويرد إستقلالاً على كل قول أو حجة أو طلب اثاروه مادام أن في قيام الحقيقة التي إقتنع بها وأورد دليلها الرد الضمني المسقط لتلك الأقوال والحجج والطلبات . وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض دعوى الطاعن على أن العين المؤجرة له قد هلكت هلاكاً كلياً يلزاتها بمقتضى الحكم النهائي الصادر في الاستئناف رقم ١٤٢ سنة ٢٥ ق طنطا ، وأن عقد الإيجار الصادر عنها بتاريخ ١٩٦٤/٥/٣١ قد إنفسخ من تلقاء نفسه بالهلاك الكلي للعين قانوناً ، وكان إنفساخ العقد يترتب عليه ما يترتب على الفسخ من أثر بالنسبة لعودة المتعاقدين إلى الحالة التي كانوا عليها قبل التعاقد ، بما مؤداه زوال عقد الإيجار منذ صدور ذلك الحكم النهائي يلزالة العين المؤجرة لأيارلتها إلى السقوط ، والذي حاز قوة الأمر المقضى فيه ، بما لا تجوز معه إعادة المخادلة بشأنه ولو بأدلة أخرى جديدة ، وكان ما قدره الحكم له أصله الثابت في الأوراق ويتفق وصحيح القانون ويكفى لحمل قضاءه فإن الطعن عليه بسببي الطعن يكون على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٨٧

بقيادة السيد المستشار / سعيد صقر نائب رئيس المحكمة وعسوية السادة
المستشارين/ الصيبي الكفاني ، عبد النبي شخم ، محمد عبد البر حسين وخلف فتح الباب .

(٢٢٨)

الطعن رقم ٣١٦ لسنة ٥١ القضائية :

(١) إيجاز الاماكن : احتجاج أكثر من مسكن « . اختصاصي
« الاختصاص النوعي » .

الحكم بانتفاء الملقح كجزء تكميلي توقعه المحكمة الجنائية على مخالفة حظر احتجاز أكثر
من مسكن في البلدة الواحد ٠ م ١/٨ ، ٧٦ ق ١٩٧٧/٤٩ . غير مانع لكل ذي مصلحة مالكها
للمتار أو طالب استيجار فيه من رفع دعواه أمام المحكمة المدنية بطلب بطلان التصرف وإخلاله
للمخالف .

(٢) محكمة الموضوع . دعوى « تكيف الدعوى » .

محكمة الموضوع . التزامها بإعطاء الدعوى وصلها الحق وتكييفها القانوني الصحيح .
المبرة في تكييف الدعوى بقيقة المطلوب فيها والسبب القانوني الذي ترتكز عليه .

(٣) محكمة الموضوع « مسائل الواقع » « سلطتها في تقدير الأدلة » .

تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير الأدلة المقدمة فيها . من سلطة محكمة الموضوع .
عدم التزامها بالرد استقلا على كل ما يتيحه الخصوم .

(٤) محكمة الموضوع « مسائل الإلتبات : شهادة الشهود » .

تقدير أحوال الشهود واستخلاص الواقع منها . مما يستقل به قاضي الموضوع طالما لم يخرج
بما عما يؤدي اليه مدلولها .

(٥) إيجاز « إيجاز الاماكن : احتجاج أكثر من مسكن » . محكمة الموضوع .

تقدير المقتضى لاحتجاز أكثر من مسكن في البلدة الواحد . من سلطة محكمة الموضوع
من أملت تضامها على أسباب مخالفة .

(٦) محكمة الموضوع . دعوى « الدفاع في الدعوى » . حكم « عيوب التلليل »
« ما لا يعد قصورا » .

الطلبات الحكم من مستندات غير مؤثرة في الدعوى وعدم رده عليها . لا يجب .

(٧) إيجار « إيجار الاماكن : احتجاز أكثر من مسكن » « التاجير من الباطن »
 « التاجير المفروش » .

تاجر المستأجر المسكن مفروشا للغير ولو بتصريح من المالك . لا يعد من قبيل المقتضى
 الذى يبيح له احتجاز أكثر من مسكن فى البلد الواحد .

(٨) نقض « المصلحة فى العلمن » .

الحكم بإخلاء المستأجرة لاحتجازها أكثر من مسكن . نعيها على الحكم قضاءه تسليم العين
 للمؤجر دون طالبى الاستئجار رافعى الدعوى . غير منتج . علة ذلك .

(٩) نقض « السبب غير المقبول » .

الذى على ما لم يتخذ الحكم دعامة لقضائه . غير منتج .

١ - النص فى المادتين ٨ ، ٧٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ يدل على
 أن المشرع وإن جعل من إنهاء عقد المسكن أو المساكن المحتجزة بالمخالفة
 لحكم الفقرة الأولى من المادة ٨ عقوبة تكميلية وجرية ترفع من المحكمة
 الجنائية على المخالف إلا أن ذلك لا يبنى أحقية كل ذى صاحب مصلحة - سواء
 كان مالكا للعقار المراد الإخلاء منه أو طالب إستئجار فيه من طلب أعمال
 الجزاء المبنى وإقامة الدعوى ببطالان التصرف المخالف والإخلاء أمام المحكمة
 المدنية لأن فى قيام الإيجار بالمخالفة لحكم المادتين ٨ ، ٧٦ سالفى الذكر
 ما يجعله مخالفا للنظام العام فيظل إذا توافر سبب الحظر عند التعاقد ، أما إذا
 كان توافر هذا السبب فى وقت لاحق فإنه يؤدى إلى إنفساخ العقد ، ويكون
 لكل ذى مصلحة أن يطلب إخلاء المستأجر المخالف الذى بطل عقده أو إنفسخ
 ولا يتعارض هذا مع ما أورده المادة ٣١ من ذات القانون من حصر لأسباب
 إنهاء عقد الإيجار القائمة والمتتجه لآثارها ، لأن مخالفة حظر الاحتفاظ بأكثر
 من مسكن يترتب عليها زوال العقد بمجرد وقوع المخالفة :

٢ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن على محكمة الموضع إعطاء الدعوى
 وصفها الحق وتكييفها القانونى السليم وأن العبرة فى تكييف الدعوى هى
 بحقيقة المطلوب فيها والسبب القانونى الذى تركز عليه .

٣- المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن لقاضي الموضوع السلطة التامة في تحصيل فهم الواقع في الدعوى وفي وزن وتقدير الأدلة المقدمة فيها والأخذ بما يقتنع به منها وإطراح ما عداها ، وحسبه أن يقيم قضاءه على أسباب سائفة تكفى لحمله ، دون أن يكرن ملزماً بتتبع حجج الخصوم وأقوالهم وطلباتهم أو الرد عليها إستقلالاً مادام في قيام الحقيقة التي لاقتنع بها الرد الضمى المسقط لما عداها :

٤ - تقدير أقوال الشهود وإستخلاص الواقع منها هو مما يستقل به قاضي الموضوع دون معقب عليه في تكوين عقيدته مما يلى به شهود أحد الطرفين مادام لم يخرج بها عما يؤدي إليه مدلولها :

٥ - المقرر في قضاء هذه المحكمة - أنه إذا كانت الفقرة الأولى من المادة الثامنة من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ التي تحظر على الشخص مالكا كان أو مستأجر أن يحتفظ بأكثر من مسكن في البلد الواحد قد إستثنت من حكمها حالة وجود مقتضى للتعدد دون أن تضع المعايير المحددة له ، فإن أمر تقدير المقتضى لحجز أكثر من مسكن في البلد الواحد يخضع لمطلق سلطان قاضي الموضوع يستخلصه من ظروف الدعوى وملابساتها ولا رقابة عليه في ذلك طالما ركن في تقديراته إلى أسباب سائفة تؤدي إلى ما إنتهى إليه قضاؤه .

٦ - لا يعيب الحكم إغفاله لبعض مستندات الطاعة أو عدم رده عليها مادام أنها غير مؤثرة في الدعوى التي رأى في أوراقها ما يكفي لتكوين عقيدته .

٧ - المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن تأجير المستأجر المسكن المؤجر مفروشا ولو بتصريح من المالك لا يعد من قبيل المقتضى الذي عنه المادة الثامنة من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ذلك أن المستفاد منه أن المشرع منع المضاربة على الأماكن المعدة للسكنى فيما لا يتعارض مع المشروعات التجارية التي تتخذ من المباني عنصراً من عناصرها كالفنادق - بمنع إستئجارها لإعادة

تأجيرها مفروشة أو خالية ، فهو ممنوع من إحتجاز أكثر من مسكن بقصد المضاربة بالتأجير مفروشاً سواء كان ذلك بمراقبة المؤجر أو بغير مرافقته .

٨- لما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة - أنه إذا كان النعى قائماً على مصلحة نظرية بحته فإنه لا يؤدي إلى نقض الحكم ، وكان الحكم قد قضى بإخلاء الطاعة من شقئ النزاع لخالفها الحظر المنصوص عليه في المادة الثامنة من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ السالف بيانه بما يستوى معه لدى الطاعنة بعد ذلك القضاء بتسليمها إلى المؤجر المطعون ضده الثالث أو إلى المستأجرين لها - المطعون ضدهما الأول والثانية فإن ما تثيره الطاعنة بسبب النعى - أياً كان وجه الرأي فيه - يكون غير متبع لأنه يفرض نقض الحكم من أجله فإن ذلك لا يحقق لها سوى مصلحة نظرية بحته .

٩- يشترط لقبول سبب الطعن أن يكون متبعاً وهو لا يكون كذلك إلا إذا أنصب على ما طعن عليه من قضاء الحكم وتناول دعامته الأساسية التي لا يقوم قضاءه بدونها ، وإذا كان الحكم المطعون فيه في معرض رفضه لطلب الطاعنة بإعادة الدعوى للمرافعة بعد حجزها للحكم فيها قد عرض لمستنداتها المقدمة تبريراً لهذا الطلب وناقش بعضها وأعرض عن البعض الآخر دون أن يتخذ من ذلك دعامة لقضائه في موضوع الدعوى فإن النعى عليه في هذا الخصوص أياً كان وجه الرأي فيه - يكون غير متبع .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وموائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ١١٨٢ لسنة ١٩٧٨ أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية على الطاعنة والمطعون ضده

الثالث بطلب الحكم بإخلاء الطاعنة من الشقة رقم ١١٠٣ من العقار رقم ٢٦ شارع عدلى بالقاهرة وتسليمها إليه خالية ، وأقامت المطعون ضدها الثانية الدعوى رقم ١١٨٣ أمام ذات المحكمة وعلى نفس الخصمين بطلب الحكم بإخلاء الطاعنة من الشقة رقم ١١٠٤ من العقار سالف الذكر وتسليمها إليها خالية . وقال بياناً للدعويين أن الطاعنة تحتجز هاتين الشقتين بزعم إقامتها فيهما بينما هى تقيم فى الشقة رقم ٦٤ بالعقار رقم ٦ بشارع لطف الله بالزمالك ، ومن ثم تكون محتجزة لأكثر من مسكن فى البلد الواحد بغير مقتضى . ولما كان كل منهما قد استأجر الشقة المطالب بها من المالك المطعون ضده الثالث فقد أقاما دعويهما بالطلبات سالفة البيان . دفعت الطاعنة بيطان مصيقتى الدعويين ، وبعدم قبولهما لرفعهما من غير ذى صفة - قضت المحكمة برفض الدفيعين وبإحالة الدعويين إلى التحقيق . ثم حكمت فيهما بإخلاء الطاعنة من شقتي النزاع وتسليمهما للمطعون ضده الثالث . إستأنفت الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة إستئناف القاهرة برقم ١٣٥٥ لسنة ٩٧ قضائية - وبتاريخ ١٩٨٠/١٢/٢٥ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنن الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبعة أسباب تنعى الطاعنة بالسبين الأول والثانى منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه والتقصير فى التسييب وفى بيان ذلك تقول أن مؤدى نص المادتين ١/٨ ، ٧٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ أن المشرع جعل من إنهاء عقد المسكن المخالف لنص المادة ١/٨ جزاء جنائياً ، وقصد بذلك أن يكون الحكم بإنهاء العقد وما يترتب عليه من إخلاء المسكن من اختصاص المحكمة الجنائية وهو اختصاص نوعى يتعلق بالنظام العام كانت عناصره مطروحة على محكمة الموضوع بما كان يوجب عليها القضاء به من تلقاء نفسها ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه بإخلائها من شقتي النزاع ، فإنه يكون قد فصل فى مسألة تخرج عن الاختصاص

النوعى للمحاكم المدنية ، كما أن الحكم لم يحقق أى العقدين أصابه البطلان لمخالفته نص المادة ١/٨ المشار إليه وهل هو عقد الشقة التى قيل بإقامتها فيها أم عقدى شقتى النزاع ولم يغيرها بين أى من المسكينين تريد الاحتفاظ به قبل القضاء بالإخلاء ورغم تمسكها بهذا الدفاع الجوهري .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن النص فى الفقرة الأولى من المادة ٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر على أن لا يجوز للشخص أن يحتجز فى البلد الواحد أكثر من مسكن دون مقتضى وفى المادة ٧٦ منه على أن يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف أحكام المواد ١/٧ ، ٨ ، ١/١٣ ، ٢٤ ، ٢٥ من هذا القانون . وبمحكم فضلا عن ذلك فى حالة مخالفة حكم المادة ١/٨ بإنهاء عقد المسكن أو المساكن المحتجزة بالمخالفة لحكم القانون وبدل على أن المشرع وأن جعل من إنهاء عقد المسكن أو المساكن المحتجزة بالمخالفة لحكم الفقرة الأولى من المادة ٨ جزءاً تكميلياً وجوبياً يوقع من المحكمة الجنائية على المخالف إلا أن ذلك لا يبنى أحقية كل ذى مصلحة - سواء كان مالكا للعقار المراد الإخلاء منه أو طالب إستئجار فيه فى طلب اعمال هذا الجزء المدنى وإقامة الدعوى ببطلان التصرف المخالف والإخلاء أمام المحكمة المدنية لأن فى قيام الإيجار بالمخالفة لحكم المادتين ٨ ، ٧٦ سالفى الذكر ما يجعله مخالفاً للنظام العام فيبطل إذا توافر سبب الحظر عند التعاقد ، أما إذا كان توافر هذا السبب فى وقت لاحق فإنه يودى إلى انفساخ العقد ، ويكون لكل ذى مصلحة أن يطلب إخلاء المستأجر المخالف الذى بطل عقده أو إنفسخ . ولا يتعارض هذا مع ما أورده المادة ٣١ من ذات القانون من حصر لأسباب إنتهاء عقود الإيجار القائمة والمتنتجة لآثارها ، لأن مخالفة حظر الاحتفاظ بأكثر من مسكن يترتب عليها زوال العقد بمجرد وقوع المخالفة - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد ألزم النظر المتقدم وأيد الحكم الابتدائى فيما ذهب إليه من أن كلا من دعوى

الإخلاء الموجهة إلى الطاعة إنما تستند إلى نص قانونى ملزم يقضى بمنع الشخص الواحد من شغل أكثر من مسكن فى البلد الواحد بغير مقتضى وهو نص يفيد منه كل ذى مصلحة فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون . وإذ كان الحكم قد رد على دفاع الطاعة فى شأن حق التخيير بأنه ليس فى القانون ما يلزم على تخيير الطاعة بالنسبة للمسكن المراد إنهاء عقد إيجاره إذ المقرر أن حكم الإخلاء فى الدعوى الماثلة مؤسس على نص ملزم فى القانون دون ثمة تخيير بين المساكن وكان هذا الذى قرره الحكم يكفى رداً على دفاع الطاعة فإن النعى عليه بهذين السببين يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعة تنعى بالسببين الثالث والرابع على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والإخلال بحق الدفاع والفساد فى الاستدلال والخطأ فى فهم الواقع ، وفى بيان ذلك نقول أنها تمسكت فى دفاعها بطلان إعلانها بصحيفتى افتتاح الدعويين وبمنطوق حكم لإحالتها إلى التحقيق لتوجيه الإعلان إليها بشقة الزمالة التى لا تقيم فيها لأنها مخصصة لمسكن زوجة ابنها مما كان سبباً فى إجراء التحقيق فى غيبتها وعدم سماع شهودها : ومع ذلك قضى الحكم بإخلائها من شقتى النزاع أخذاً بأقوال الشهود فى هذا التحقيق ودلالة الإعلانات الباطلة من أنها عجزت عن تقديم المقتضى لاحتجازها مع أن تلك الأقوال لا يستدل منها على انتفاء الموجب لاحتجاز الشقتين كما لا تودى إليه دلالة هذه الإعلانات وقد طلبت من المحكمة إحالة الدعوى الثانية إلى التحقيق إلا أنها رفضت طلبها والتفت الحكم عن تحقيق دفاعها بشأن بطلان عقدى إيجار المطعون ضدها الأول والثانية عملاً بالمادة ٢٤ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ التى تنظر على المؤجر لإبرام أكثر من عقد إيجار للشقة الواحدة وبصورتهما لأنهما تحررا بالتواطؤ مع المالك المطعون ضده الثالث بقصد الإضرار بها ، فضلاً عن أن شقتى النزاع أصبحتا شقة واحدة بإزالة الحاجز بينهما بناء على موافقة من المالك بمقتضى ملحق لعقدى إيجارهما ثابت التاريخ فى ١٩٦٨/١/٢٣ ، وكانت تقوم بسداد الأجرة عنهما بموجب إيصالى واحد مما يجعل مصلحة المطعون

ضدهما الأول والثانية في طلب الإخلاء متعارضاً ومتناقضاً مع كون عين النزاع صارت شقة واحدة .

وحيث إن هذا النعي مردود بما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة أن على محكمة الموضوع إعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانوني الصحيح ، وأن العبرة في تكييف الدعوى هي بتحقيق المطلوب فيها . والسبب القانوني الذي تركز عليه وأن لقاضي الموضوع السلطة التامة في تحصيل فهم الواقع في الدعوى وفي وزن تقدير الأدلة المقدمة فيها والأخذ بما يقتنع به منها وإطراح ما عداها ، وحسبه في ذلك أن يقيم قضاءه على أسباب سائغة تكفي لحمله ، دون أن يكون ملزماً بتعقب حجج الخصوم وأقوالهم وطلباتهم أو الرد عليها استقلالاً ما دام في قيام الحقيقة التي اقتنع بها الرد الضمني المسقط لما عداها ، كما أن تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها هو مما يستقل به قاضي الموضوع دون معقب عليه في تكوين عقيدته مما يدلي به شهود أحد الطرفين ما دام لم يخرج بها عما يؤدي إليه مدلولها . لما كان ذلك وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا كانت الفقرة الأولى من المادة الثامنة من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ التي تحظر على الشخص مالكا أن أو مستأجراً أن يحتفظ بأكثر من مسكن في البلد الواحد قد استثنت من حكمها حالة وجود مقتضى للتعهد دون أن تضع المعايير المحددة له ، فإن أمر تقدير المقتضى لحجز أكثر من مسكن في البلد الواحد يخضع لمطلق سلطان قاضي الموضوع يستخلصه من ظروف الدعوى وملابساتها ولا رقابة عليه في ذلك طالما ركن في تقديراته إلى أسباب سائغة تؤدي إلى ما انتهى إليه قضاؤه . وإذا كان الثابت من الأوراق أن المطعون ضدهما الأول والثانية أقاما دعويهما بطلب إخلاء الطاعة من شقي النزاع لاحتجازها أكثر من مسكن في البلد الواحد بغير مقتضى وكان الحكم المطعون فيه قد كيف الدعوى على وجهها الصحيح بأنها دعوى إخلاء لمخالفة شروط الحظر المنصوص عليه في المادة الثامنة من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وأقام قضاءه على ما استخلصه من إعلان الطاعة بصحيفتي الدعويين والحكم التمهيدى في محل إقامتها بالشقة رقم ٦٤ بالعقار رقم ٦ شارع لطف الله بالزمالك

مخاطباً مع شخصها ثم مع تابعها ومن وجود تليفون بذات الشقة باسمها وما اطمأن إليه من أقوال شاهدي المطعون ضدهما الأول والثانية التي اتفقت على أن الطاعة تقيم بهذه الشقة وأن احتجازها لشقّي النزاع ليس له مبرر مشروع ، وكان هذا الاستخلاص سائغاً وله أصله الثابت في الأوراق ويمكن لحمل قضاؤه فلا عليه بعد ذلك أن رفض طلب الطاعة إحالة الدعوى ثانية إلى التحقيق ولا يعيبه إغفاله لبعض مستندات الطاعة أو عدم رده عليها ما دام أنها غير مؤثرة في الدعوى التي رأى في أوراقها ما يكفي لتكوين عقيدته - ومن ثم يكون النعي بهذين السببين جدلاً موضوعياً في السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع بما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعة تنعى بالسبب الخامس على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسييب . وفي بيان ذلك تقول أن التصريح بالتأجير من الباطن للمستأجر الأصلي يتعين أن يكون محل تقدير قاضي الموضوع عند بحث المقتضى لأنه قد يؤدي إلى إسقاط حق المالك في طلب الإخلاء المستند إلى الحظر الوارد في المادة ١/٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وقد تمسكت في دفاعها أمام محكمة الموضوع بأن المطعون ضده الثالث صرح لها كتابة بالتأجير من الباطن وأنه تواطأ مع المطعون ضدهما الأول والثانية في رفع دعويهما بقصد الإضرار بها إلا أن الحكم المطعون فيه التفت عن بحث دلالة هذا الدفاع رغم جوهريته .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تأجير المستأجر المسكن المؤجر مفروشاً ولو بتصريح من المالك لا يعد من قبيل المقتضى الذي عنته المادة الثامنة من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ذلك أن الاستفادة منه أن المشرع منع المضاربة على الأماكن المعدة للسكنى فيما لا يتعارض مع المشروعات التجارية التي تتخذ من المباني عنصراً من عناصرها كالفنادق - منعه استئجارها لإعادة تأجيرها مفروشة أو خالية ، فهو ممنوع من احتجاز أكثر من مسكن بقصد المضاربة بالتأجير مفروشاً سواء كان ذلك بموافقة المؤجر أو بغير موافقته ، وكان دفاع الطاعة بشأن تصريح المؤجر

لها بتأخير شقئ النزاع من الباطن لا يعد دفاعاً جوهرياً. عند بحث المقتضى لاحتجاز الشخص أكثر من مسكن في حكم المادة ٨ من القانون سالف الذكر فإنه لا يعيب الحكم المطعون فيه التفاته عن تحقيق دفاع الطاعة في هذا الشأن ، ويصحى النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعة تنعى بالسبب السادس على الحكم المطعون فيه القضاء بما لم يطلبه الخصوم وفي بيان ذلك تقول أن المطعون ضدّهما الأول والثانية طلبا الحكم بإخلائها من شقئ النزاع وتسليم كل منهما الشقة المطالب بها إلا أن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قضى بتسليم الشقتين للمطعون ضده الثالث :

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا كان النعى قائماً على مصلحة نظرية بحته فإنه لا يؤدي إلى نقض الحكم . وكان الحكم قد قضى بإخلاء الطاعة من شقئ النزاع لمخالفتها الحظر المنصوص عليه في المادة الثامنة من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ السالف بيانه بما يستوى معه لدى الطاعة بعد ذلك القضاء بتسليمها إلى المؤجر المطعون ضده الثالث أو إلى المستأجرين لها - المطعون ضدّهما الأول والثانية - ، فإن ما أثره الطاعة بسبب النعى - أيأ كان وجه الرأى فيه - يكون غير منتج لأنه يفرض تقض الحكم من أجله فإن ذلك لا يحقق لها سوى مصلحة نظرية بحته :

وحيث إن الطاعة تنعى بالسبب السابع على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت بالأوراق والإخلال بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك تقول أنها قدمت خلال فترة حجز الدعوى للحكم حافظة مستندات تضمنت إيصالات اشتراك تليفون واستهلاك كهرباء للتدليل بها على أن شقة الزمالك مخصصة لمسكن ابنها ، إلا أن الحكم بعد أن قرر حق المحكمة في استبعادها لعدم التصريح بتقديم مستندات عاد وأهدر دلالة إيصالات استهلاك الكهرباء ولم يناقش دلالة إيصالات اشتراك التليفون مما قد يكون له أثره فيما انتهى إليه قضاؤه .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك أن يشترط لقبول سبب الطعن

أن يكون متجاً وهو لا يكون كذلك إلا إذا انصب على ما طعن عليه من قضيء الحكم. وتناول دعامة الأساسية التي لا يقوم قضاؤه بلونها ، وإذا كان الحكم المطعون فيه في معرض رفضه لطلب الطاعة بإعادة الدعوى إلى المرافعة بعد حجزها للحكم فيها قد عرض لمستنداتها المقدمة تبريراً لهذا الطلب وناقش بعضها وأعرض عن البعض الآخر دون أن يتخذ من ذلك دعامة لقضائه في موضوع الدعوى فإن النعي عليه في هذا الخصوص أياً كان وجه الرأي فيه يكون غير متج .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / أحمد شيا، عبد الرزاق نائب رئيس المحكمة وعطوية السادة
المستشارين / طلعت أمين صادق ، محمد عبد القادر سبيح ، زكي عبد العزيز وذكرويا الشريف .

(٢٢٩)

الطعن رقم ١٢١ لسنة ٥٢ القضائية :

عمل « تصحيح اوضاع العاملين : مدة خدمة : ترقية » .

مرد الخدمة لمن نقل أو أعيد تعيينه من الوظائف المهنية الى الوظائف الكتابية . كيفية حسابها .
تطبيق الجدول الثالث ثم الجدول الرابع أو الخامس حسب الاحوال واعتبارا من تاريخ النقل أو
اعادة التعيين . تطبيق الجدول الاصلح للعامل . . شرطه . أن يكون مطبقا على أكثر من نصف
المدة الكلية . هـ ٢١/ من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ .

لما كانت المادة ٢١ فقرة هـ من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ قد نصت على
أن « » لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص من أوراق
الدعوى وفي حدود سلطته الموضوعية في تقدير الأدلة أن مدة خدمة الطاعن
بدأت في ١٩٤٠/١/١ في عمل فني ثم قام بعمل كتابي حتى ١٩٧١/١١/١٥ :
ثم عاد للعمل الفني حتى ١٩٧٤/١٢/٣١ وينطبق عليه طبقاً للبند هـ من المادة
٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الجدول الثالث من ١٩٤٠/١/١ حتى
١٩٥٣ ثم الجدول الخامس من ١٩٥٣ حتى ١٩٧١/١١/١٥ ثم الجدول الثالث
بعد ذلك ولا تنطبق عليه الفقرة الخاصة بتطبيق الجدول الاصلح على المدة
الكلية بأكملها لأن الجدول الاصلح وهو الثالث لا ينطبق إلا على أقل من
نصف مدة الخدمة الكلية له مما يجعله مستحقاً للفئة الثالثة اعتباراً من ١٩٧٦/٢/١
وكان هذا الذي أورده الحكم المطعون فيه لا يتطوّر على خطأ في تطبيق القانون
وكان كافياً لحمل قضائه وله أصله الثابت في الأوراق فلان النعي عليه بالخطأ
في تطبيق القانون والقصور يكون على غير أساس .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى ١٣٩١ لسنة ٧٩ مدنى كلى المنيا ضد الشركة المطعون ضدها طالباً بالحكم بترقيته إلى الفئة الثالثة فى ١٩٧٤/١٢/٣١ بأقدمية ترجع إلى ١٩٧٢/٥/١ وصرف الفروق المالية المترتبة على هذه التسوية وقال بياناً لدعواه انه ألحق بشركة المنيا والبحيرة بوظيفة محصل وعند منح الالتزام للشركة المطعون ضدها فى ١٩٥٣/٨/١٠ استعانت به فى أعمال قضائية وفى نوفمبر سنة ١٩٧١ شغل وظيفة رئيس حركة ثم سوت الشركة حالته بعد صدور القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على الفئة الثالثة اعتباراً من ١٩٧٢/٥/١ بالجدول الثالث المعدل بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ وصرفت له الفروق المالية اعتباراً من ١٩٧٥/٧/١ إلا أنها عادت وصحبت التسوية فى ١٩٧٦/٤/١ بمقولة أن الجدول الخامس الملحق بالقانون سالف البيان هو الواجب التطبيق على حالته مما حدا به لإقامة دعواه . نذبت المحكمة خبيراً وبعد أن أودع تقريره حكمت فى ١٩٨٠/١/٢٨ بالزام المطعون ضدها بترقية الطاعن إلى الفئة الثالثة بتاريخ ١٩٧٤/١٢/٣١ بأقدمية ترجع إلى ١٩٧٢/٥/١ وبأن تؤدى له مبلغ ٢٧٦,٩٣٤ جنباً قيمة فرق التسوية . استأنفت الشركة المطعون ضدها هذا الحكم أمام محكمة استئناف بنى سويف وقيد الاستئناف برقم ١١٤ لسنة ١٧ ق (مأمورية المنيا) فى ١٩٨١/١١/١٤ حكمت المحكمة بتعديل الحكم المستأنف إلى استحقاق الطاعن للترقية للفئة الثالثة اعتباراً من ١٩٧٦/١٢/١ مع ما يترتب على ذلك من فروق مالية . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن : عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة نظره وفيها التزمت النيابة رأياً :

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينحى الطاعن بها على الحكم المطعون فيه القصور والخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول أن أسباب الحكم تضمنت أن المطعون ضدها نفت وجود ملف خدمته عن المدة التي كان يعمل فيها لدى شركة المنيا والبحيرة والسابقة على ١٠/٨/١٩٥٣ وبالتالي يكون من حقه إثبات عناصر عقد العمل بالبيئة ، كما تضمنت أنه كان يعمل محصلا بشركة المنيا والبحيرة وندب من عمله لمباشرة أعمال القضايا . وكان مؤدى ذلك تأييد الحكم المستأنف لا تعديله كما كان على المحكمة وقد اطمانت إلى أقوال شهود أمام الخبر أن تحيل الدعوى إلى التحقيق لأداء هذه الشهادة أمامها بعد حلف اثنين لإثبات التاريخ الذي ترك فيه أعمال الحركة هذا إلى أنه وقد أورد الحكم المطعون فيه أن الطاعن أمضى أكثر من نصف خدمته حتى ١٩٧٦/١٢/١ في العمل الفني فإنه كان يتعين تطبيق الجدول الثالث على مدة خدمته كلها مما مؤداه حصوله على الفئة الثالثة في ١٩٧٤/١٢/٣١ بأقدمية ترجع إلى ١٩٧٢/٥/١ وإذ قضى الحكم مع ذلك بأحقية هذه الفئة اعتباراً من ١٩٧٦/١٢/١ فإنه يكون فضلاً عن القصور قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن النعى بهذه الأسباب جميعها مردود ذلك أنه لما كانت المادة ٢١ فقرة ٨ من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ قد نصت على أن « حساب مدة الخدمة لمن نقل أو أعيد تعيينه لأي سبب من الأسباب من غير حاملي المؤهلات الدراسية أو من حملة المؤهلات الأقل من المتوسط قبل نشر هذا القانون من الوظائف المهنية أو الفنية الكتابية على أساس تطبيق الجدول الثالث الخاص بالوظائف الفنية أو المهنية بالنسبة للمدة التي قضيت في هذه الوظائف ثم تطبيق الجدول الرابع أو الخامس حسب الأحوال اعتباراً من تاريخ النقل أو إعادة التعيين بهذه الوظائف وبالفئة والأقدمية التي يصل إليها بالتطبيق للجدول الثالث . ومع ذلك يجوز تطبيق الجدول الأصح للعامل من الجداول المشار إليها حسب الأحوال عن المدة الكلية بأكملها إذا كان هذا الجدول ينطبق على أكثر من نصف هذه المدة » لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص من أوراق الدعوى في حدود سلطته الموضوعية في تقدير الأدلة أن مدة خدمة

الطاعن بدأت في ١٩٤٠/١/١ في عمل فني ثم قام بعمل كتابي حتى ٧١/١١/١٥ ثم عاد للعمل الفني حتى ١٩٧٤/١٢/٣١ وينطبق عليه طبقاً للبند ٨ من المادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الجدول الثالث من ١٩٤٠/١/١ حتى سنة ١٩٥٣ ثم الجدول الخامس من سنة ١٩٥٣ حتى ١٩٧١/١١/١٥ ثم الجدول الثالث بعد ذلك ولا ينطبق عليه الفقرة الخاصة بتطبيق الجدول الأصح على المدة الكلية بأكملها لأن الجدول الأصح وهو الثالث لا ينطبق إلا على أقل من نصف مدة الخدمة الكلية له مما يجعله مستحقاً للفئة الثالثة اعتباراً من ١٩٧٦/١٢/١ . وكان هذا الذي أورده الحكم المطعون فيه لا ينطوي على خطأ في تطبيق القانون وكان كافياً لحمل قضائه وله أصله الثابت في الأوراق فإن النعى عليه بالخطأ في تطبيق القانون والقصور يكون على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / أحمد ضياء عبد الرازق نائب رئيس المحكمة وعطوية السادة
المستشارين / طلعت أمين صافق ، محمد عبد القادر سمير ، حماد الشافعي وزكي عبد العزيز .

(٢٣٠)

الظن رقم ٤٤٦ لسنة ٥٢ القضائية :

(١ - ٢) حكم « ماهية الحكم » • عمل • « الاجر » • تقادم • تقادم
• مسقط •

(١) الاصل في الاحكام انها مقرره للحقوق وليست منشئه لها • الحكم باستحقاق العامل
لاجر معني • انسحاب اثره الى تاريخ استحقاق الاجر •

(٢) اجرة العامل • حق دوري متجدد • خضوعه للتقادم الزمني •

(٣) عمل « العاملون بالقطاع العام » • اجر « الاجر الاضافي » • قانون
« القانون الواجب التطبيق » •

قانون العمل • اعتباره مكملا لاحكام نظامي العاملين بالقطاع العام الصادرين بقرار رئيس
الجمهورية ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ والقانون ٦١ لسنة ١٩٧١ • خلو التشريعين الاخيرين من نص
يشان كيفية حساب الاجر الاضافي للعاملين بالقطاع العام • وجوب الرجوع في هذا الشأن
لقانون العمل وحده • علة ذلك •

(٤ - ٥) عمل « عمل اضافي : ايام الراحة الاسبوعية » •

(٤) جواز تشغيل العامل - استثناء - وقتا اضافيا في ايام العمل المعتادة • ق ٩١
لسنة ١٩٥٩ •

(٥) العمل في يوم الراحة الاسبوعية • اعتباره ساعاته حصلا ساعات عمل اضافية • ق ٩١
لسنة ١٩٥٩ • علة ذلك •

(٦ - ٧ - ٨) عمل « العمل الاضافي : ايام الراحة الاسبوعية » اجبر
« الاجر الاضافي » • « العاملون بشركات القطاع العام » •

(٦) اشتغال العامل وقتا اضافيا في ايام العمل المعتادة • استحقاقه اجر اليوم المعتاد
منافا الي اجرا من ساعات العمل الاضافية يوزي اجر متلها محسوبيا على اساس نسبة اجر
اليوم المعتاد على ساعات العمل المعتادة مضروبا في عدد ساعات العمل الاضافية • واجرا اضافيا
نسبة ٢٥٪ من اجر ساعات العمل الاضافية اذا كان العمل نهائيا و ٥٠٪ اذا كان العمل للـ •

(٧) اعتقال العامل في يوم راحته الأسبوعية • أثره • استحقاقه الأجر الإضافي للمصاب إليه بنسبة ٥٠٪ إذا كان العمل نهائياً و ١٠٠٪ إذا كان العمل ليلاً •

(٨) مجالس إدارات شركات القطاع العام • اختصاصها بوضع ضوابط وتواعد صرف مقابل الجهود غير العادية والأعمال الإضافية اعتباراً من ١٩٧٨/٧/١ • م ٤٤ ق ٤٨ لسنة ١٩٧٨ •

١ - لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الأصل في الأحكام أنها مقررة للحقوق وليست منيئة لها لأن وظيفة الحكم بيان حق كل خصم بالنسبة لموضوع النزاع دون أن يخلق حقاً جديداً ، فإن الحكم بأحقية المطعون ضده لأجر معين ينسحب أثره لتاريخ استحقاقه لهذا الأجر ولا يترأخى ثبوت الحق في حالة المنازعة إلى تاريخ القضاء به ، ولازم ذلك أن التقادم بشأنه يبدأ من تاريخ استحقاقه الذي كشف عنه الحكم وليس من تاريخ هذا الحكم •

٢ - مؤدى نص الفقرة الأولى من المادة ٣٧٥ من القانون المدني إن مناط خضوع الحق للتقادم الخمسى بالتطبيق لهذا النص هو اتصافه بالدورية والتجدد أى أن يكون الحق مستحقاً في مواعيد دورية أبداً كانت مدتها وأن يكون الحق بطبيعته مستمراً لا ينقطع سواء كان ثابتاً أو تغير مقداره من وقت لآخر • لما كان ذلك ، فإن الأجور المستحقة عن ساعات العمل الإضافية تخضع لهذا التقادم الخمسى

٣ - لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ والقرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ اللذان يحكمان الأجر الإضافى المطالب به عن هذه الفترة هما الأساس في تنظيم علاقات العاملين بشركات القطاع العام خلال فترة سريانها فتطبق أحكامهما عليها ولو تعارضت مع أحكام قانون العمل أو أى قانون آخر ، وأن قانون العمل مكمل لنظامى العاملين المشار إليهما فتسرى أحكامهما على تلك العلاقات إذا ما خليا من أى نص بشأنها ، وكان هذان التشريعان لم يتضمنا نصاً بشأن كيفية حساب الأجر الإضافى للعاملين بالقطاع العام ، فإنه يتعين الرجوع في هذا الشأن إلى قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - واللذى يستحق الأجر الإضافى للموظفون ضدهم عن هذه الفترة في ظل

٤ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مفاد المواد من ٥٨^١ إلى ٦٣ والمواد ١١٤ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢٣ من هذا القانون أن المشرع نظم ساعات وأيام العمل والراحة الأسبوعية وحدد أجر العامل عن ساعات العمل الإضافية في الأيام المعتادة وفي يوم الراحة الأسبوعية بأحكام مغايرة لأحكام إجازات العامل وأجره من عمله في الأعياد بما لا سبيل للقياس عليها أو الخلط بينهما ووضع حداً أقصى لساعات العمل اليومية والأسبوعية ومنع العامل راحة أسبوعية لا تقل عن أربع وعشرين ساعة متوالية وأجاز لصاحب العمل عدم التقيد بهذه الأحكام في أحوال معينة أوردتها على سبيل الحصر يكون له فيها أن يكلف العامل بالعمل ساعات إضافية بما لا يتجاوز الحد الأقصى المقرر قانوناً أو بالعمل في يوم الراحة الأسبوعية ، واعتبر اشتغال العامل في غير ساعات العمل وأيام العمل التي ألزمه القانون بها عملاً إضافياً .

٥ - إذا وقع العمل في يوم الراحة الأسبوعية كانت ساعات العمل في هذا اليوم جميعها ساعات عمل إضافية باعتبار أن العامل لا يلزم أصلاً بالعمل فيه .

٦ - يستحق العامل إذا عمل وقتاً إضافياً في أيام العمل المعتادة في الحالات المقررة قانوناً . أجر اليوم المعتاد وأجرأ عن ساعات العمل الإضافية يوازي أجر مثلها محسوباً على أساس قيمة أجر اليوم المعتاد على ساعات العمل المقررة وضرب الناتج في عدد ساعات العمل الإضافية وأجرأ إضافياً بنسبة ٢٥٪ من أجر ساعات العمل الإضافية إذا كان العمل نهاراً ، ٥٠٪ من أجر ساعات العمل الإضافية إذا كان العمل ليلاً .

٧ - بضاعف الأجر الإضافي إذا صادف العمل يوم الراحة الأسبوعية المدفوع الأجر فيكون بنسبة ٥٠٪ نهاراً ، ١٠٠٪ ليلاً .

٨ - مفاد نص المادة ٤٤ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام أن المشرع ناط بمجالس إدارة شركات القطاع العام وضع الضوابط والقواعد التي تحكم صرف مقابل الجهود غير العادية والأعمال

الإضافية وتكون هي الواجبة التطبيق اعتباراً من تاريخ العمل به في ١/٧/١٩٧٨ وذلك دون القواعد الواردة في القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ :

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المدافعة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما بين - من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٨٠ عمال كلي جنوب القاهرة على الطاعة « شركة الأهرام للمجمعات الاستهلاكية » طالباً الحكم بإلزامها أن تؤدي له الأجر الإضافي عن ساعات العمل الإضافية التي عملها مع نذب خبير لاحتسابها . وقال بياناً لها أنه من العاملين بالشركة الطاعة بوظيفة مراقب مبيعات وأنه يقوم بالمرور اليومي على المجمعات وإذا لم يصرف له أجر عن ساعات العمل الإضافية التي عملها فقد أقام دعواه بطلباته آنفة البيان . ندبت المحكمة خبيراً وبعد أن أودع تقريره . حكمت بإلزام الطاعة أن تؤدي للمطعون ضده مبلغ ٢٠٩٦,٢٦ جنيه عن ساعات العمل الإضافية في الفترة من ١٩٦٤/٦/٣٠ وحتى ١٩٧٩/١٢/٣١ . استأنفت الطاعة هذا الحكم وقيد استئنافها برقم ١٨٠٦ لسنة ٩٧ في القاهرة . وفي ١٩٨١/١٢/٢٦ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بتقضي الحكم . عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها ألزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنعى الطاعة بأولها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك نقول أنها دفعت بسقوط حق المطعون

ضده في الأجر الإضافي فيما زاد على خمس سنوات سابقة على رفع الدعوى إلا أن الحكم المطعون فيه قضى برفض هذا الدفع على سند من أن هذا الحق لم يكن معلوماً ومحدد المقدار في حين أن هذا الأجر قابل للتحديد ومن ثم يتقدم بخمس سنوات طبقاً لنص المادة ٣٧٥ من القانون المدني .

وحيث إن هذا النعمي شديد ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الأصل في الأحكام أنها مقررّة للحقوق وليست منشئة لها ، لأن وظيفة الحكم بيان حق كل خصم بالنسبة لموضوع النزاع دون أن يخلق حقاً جديداً ، فإن الحكم بأحقية المطعون ضده لأجر معين ينسحب أثره لتاريخ استحقاقه لهذا الأجر ولا يترأخى ثبوت الحق في حالة المنازعة إلى تاريخ القضاء به ولازم ذلك أن التقدم بشأنه يبدأ من تاريخ استحقاقه الذي كشف عنه الحكم وليس من تاريخ هذا الحكم . وإذا كانت المادة ٣٧٥ من القانون المدني تنص في فقرتها الأولى على أن « يتقدم بخمس سنوات كل حق دوري متجدد ولو أقر به المدين ... والمهايا والأجور والمعاشات » بما مؤداه أن مناط خضوع الحق للتقدم الخمسي بالتطبيق لهذا النص هو انتصافه بالدورية والتجدد أي أن يكون الحق مستحقاً في مواعيد دورية أيًا كانت مدتها وأن يكون الحق بطبيعته مستمراً لا ينقطع سواء كان ثابتاً أو تغير مقداره من وقت لآخر . لما كان ذلك . فإن الأجور المستحقة عن ساعات العمل الإضافية تخضع لهذا التقدم الخمسي وإذا لم يلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض الدفع بالتقدم الخمسي المبدى من الطاعنة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه لهذا السبب .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك تقول إن الحكم أقام قضاءه بأحقية المطعون ضده في فروق الأجر الإضافي على سند من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل في حين أن هذا القانون ليس هو القانون الواجب التطبيق على واقعة النزاع إذ أن ... قواعد صرف الأجر الإضافي تحكمها نظم ولوائح العاملين-

بشركات القطاع العام المتعاقبة وقد حدد مجلس إدارة الشركة الطاعنة الأجر الإضافي بنسبة ٢٥٪ من الأجر الأساسي وبحد أقصى قدره خمسة عشر جنهاً .

وحيث إن هذا النعي في غير محله - فيما يتعلق باحتساب الأجر الإضافي عن الفترة من عام ١٩٦٤ وحتى تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ في ١٩٧٨/٧/١ - ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ والقرار الجمهوري رقم ٢١٠٩ لسنة ١٩٦٦ اللذان يحكمان الأجر الإضافي المطالب به عن هذه الفترة هما الأساس في تنظيم علاقات العاملين بشركات القطاع العام خلال فترة سريانها فتطبق أحكامهما عليها ولو تعارضت مع أحكام قانون العمل أو أى قانون آخر ، وأن قانون العمل مكمل لنظامي العاملين المشار إليهما فتسرى أحكامهما على تلك العلاقات إذا ما خليا من أى نص بشأنها ، وكان هذان التشريعان لم يتضمننا نصاً بشأن كيفية حساب الأجر الإضافي للعاملين بالقطاع العام ، فإنه يتعين الرجوع في هذا الشأن إلى قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - والنسب يستحق الأجر الإضافي للمطعون ضدهم عن هذه الفترة في ظله - وإذ كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مفاد المواد من ٥٨ إلى ٦٣ والمواد ١١٤ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢٣ من هذا القانون أن المشرع نظم ساعات وأيام العمل والراحة الأسبوعية وحدد أجر العامل عن ساعات العمل الإضافية في الأيام المعتادة وفي يوم الراحة الأسبوعية بأحكام مغايرة لأحكام إجازات العامل وأجره عن عمله في الأعياد بما لا سينيل للقياس عليها أو الخلط بينهما ووضع حد أقصى لساعات العمل اليومية والأسبوعية ومنح العامل راحة أسبوعية لا تقل عن أربع وعشرين ساعة متوالية وأجاز لصاحب العمل عدم التقيد بهذه الأحكام في أحوال معينة أوردها على سبيل الحصر يكون له فيها أن يكلف العامل بالعمل ساعات إضافية بما لا يتجاوز الحد الأقصى المقرر قانوناً أو بالعمل في يوم الراحة الأسبوعية واعتبر اشتغال العامل في غير ساعات وأيام العمل التي ألزمه القانون بها عملاً إضافياً فإذا وقع العمل في يوم الراحة الأسبوعية كانت ساعات العمل في هذا اليوم جميعها ساعات عمل إضافية باعتبار أن العامل لا يلزم أصلاً

بالعمل فيه ، ويستحق العامل إذا عمل وقتاً إضافياً في أيام العمل المعتادة في الحالات المقررة قانوناً أجر اليوم المعتاد وأجرأ عن ساعات العمل الإضافية^٢ يوازي أجر مثلها محسوباً على أساس قسمة أجر اليوم المعتاد على عدد ساعات العمل المقررة وضرب الناتج في عدد ساعات العمل الإضافية وأجرأ إضافياً بنسبة ٢٥٪ من أجر ساعات العمل الإضافية إذا كان العمل نهاراً ، ٥٠٪ من أجر ساعات العمل الإضافية إذا كان العمل ليلاً وبضاعف هذا الأجر الإضافي إذا صادف العمل يوم الراحة الأسبوعية المدفوع الأجر فيكون بنسبة ٥٠٪ نهاراً ، ١٠٠٪ ليلاً - وإذ صدر القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام وجاء بالمادة ٤٤ منه على أن « يستحق العامل مقابلاً عن الجهود غير العادية التي يكلف بها من الرئيس المختص وذلك طبقاً للقواعد والضوابط التي يضعها مجلس الإدارة في هذا الشأن » فإن مفاد ذلك أن المشرع ناط بمجلس إدارة شركات القطاع العام وضع الضوابط والقواعد التي تحكم صرف مقابل الجهود غير العادية والأعمال الإضافية وتكون هي الواجبة التي طبق اعتباراً من تاريخ العمل به في ١٩٧٨/٧/١ وذلك دون القواعد الواردة في القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ . وإذ عمل الحكم المطعون فيه أحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ في شأن الأجر الإضافي فإنه يكون قد التزم صحيح القانون بالنسبة للفترة السابقة على ١٩٧٨/٧/١ وأخطأ في تطبيق القانون بالنسبة للفترة التي من هذا التاريخ وحتى ١٩٧٩/١٢/٣١ إذ تنحسر عنها أحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بما يوجب نقضه بالنسبة للفترة الأخيرة لهذا السبب .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً بالنسبة للأجر الإضافي المستحق للمطعون ضده فيما جاوز خمس سنوات سابقة على رفع دعوى وبالنسبة للأجر الإضافي المستحق له عن الفترة من ١٩٧٨/٧/١ حتى ١٩٧٩/١٢/٣١ على أن يكون مع التقض الإحالة .

جلسة ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٨٧

بإدارة السيد المستشار / سميد صخر نائب رئيس المحكمة وعضوية :السادة
المستشارين / الحسيني الكناني ، عبد النبي خنيم ، محمد عبد البر حسني وخلف فتح الباب .

(٢٣١)

الطعن رقم ٥٤٩ لسنة ٥١ القضائية :

(١) ايجار « ايجار الاماكن : التاجر الم فروش » . قانون « نطاق سريان القانون » .

وجوب قيد عقد الايجار الم فروش بالوحدة المحلية . المادتان ٤٢ ، ٤٣ ق ١٩٧٧/٤٩ . قاعدة
اجرائية لا تسرى على الدعاوى التي اقيمت قبل العمل بهذا القانون . علة ذلك .

(٢) ايجار « ايجار الاماكن : التاجر الم فروش » .

عدم قيد عقد الايجار الم فروش . اثره . عدم سماع دعوى المؤجر بشأن هذا العقد دون معه
من ابداء دفاعه في دعوى المستأجر فيه .

١ - المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن النص في المادتين ٤٢ ، ٤٣ من
القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين
المؤجر والمستأجر - يدل على أن المشرع وضع قيداً على حق المؤجر في الالتجاء
إلى القضاء لاستعمال الدعاوى الناشئة عن تطبيق أحكام المادتين ٣٩ ، ٤٠
من هذا القانون ، هو وجوب قيد عقد الإيجار الم فروش الذي يرم تطبيقاً
لأحكامهما لدى الوحدة المحلية المختصة ، ولما كان هذا القيد عملاً إجرائياً
يسبق الخصومة ولازماً قبل مباشرتها وكانت العبرة في توافر شروط سماع
الدعوى هي يوم رفعها ، فإن النص المتقدم وهو مستحدث ليس له نظير في
قوانين إيجار الأماكن السابقة - لا يسرى على الدعاوى التي رفعت قبيل
العمل به ، وهو ما حرص المشرع على تأكيده بالنص في المادة ٨٥ من
القانون مالف الذكر على أن تستمر المحاكم في نظر الدعاوى التي أقيمت
قبل العمل بهذا القانون وفقاً للقواعد والإجراءات السارية قبل نفاذه .

٢ - إذ كان عدم السماع الوارد بالمادة ٤٣ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ليس مبنياً على انتفاء الحق وإنما هو مجرد نهي للقضاء عن سماع الدعاوى التي ترفع بالتطبيق لأحكام المادتين ٣٩ ، ٤٠ قصد به المشرع - وعلى ما أوردته المذكرة الإيضاحية للقانون المشار إليه - سد الطريق أمام بعض من يقومون بالتأجير المفروش دون أن يؤديوا ما تستحقه الخزانة العامة من ضرائب وذلك بتبرهم من الإخطار مع عدم وجود جزاء رادع يحول دون ذلك ، فرتب على عدم قيام المؤجر بإجراء هذا القيد حرمانه من سماع الدعاوى التي يقيمها في شأن هذه الإجارة ، إلا أن ذلك ليس مانعاً له من إيداء ما يعن له من دفاع في الدعوى التي يرفعها عليه المستأجر ، وإلا كان مقتضى المنع انتفاء حقه الناشئ عن تطبيق المادتين ٣٩ ، ٤٠ سالفى الذكر وهو ما لم يستهدفه المشرع بتقرير هذه القاعدة .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعن أقام على المطعون ضده الدعوى رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٧ أمام محكمة الإسكندرية الابتدائية بطلب الحكم بثبوت استتجاره للشقة الموضحة بالصحيفة وعقد الإيجار المؤرخ ١٩٧٤/٩/١ خالية وبأجرتها القانونية . وقال بياناً لدعواه انه بموجب هذا العقد استأجر من المطعون ضده من عين النزاع خالية إلا أنهم أثبتن بالعقد أنها مؤجرة مفروشة تماماً لرفع قيمتها الإيجارية مما يحق له معه إقامة الدعوى بطلباته . أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق ثم قضت برفضها . استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف الإسكندرية بالاستئناف رقم ٥٢٤ لسنة ٣٥ قضائية بتاريخ ١٩٨٠/١٢/٢٣

قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق التخص ، وقدمت النيابة مذكرة رأيت فيها رفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة نظره وفيها التزمت النيابة رأيها :

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينعي الطاعن بالأول والثاني منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب وفي بيانها يقول ان المادة ٤٣ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ تحظر سماع دعاوى المؤجر أو قبول طلبات منه ناشئة عن تطبيق أحكام المادتين ٣٩ ، ٤٠ إلا إذا كانت العقود المبرمة وفقاً لها مقيدة بالوحدة المحلية المختصة ، ومع ذلك قبل الحكم المطعون فيه طلب المطعون ضدهن برفض دعواه تأسيساً على أنه يستأجر الشقة مفروشة رغم عدم قيد عقد الإيجار بتلك الوحدة . كما واجه الحكم دفاعه بعدم سماع طلب المطعون ضدهن برفض الدعوى لعدم قيد عقد الإيجار بأن الممنوع هو عدم سماع دعوى المؤجر لعين مفروشة في حالة عدم قيده للعقد إلا أن له حق الرد والدفاع بالنسبة للدعوى المرفوعة من المستأجر وذلك من الحكم لا يصلح رداً على دفاعه ذاك مخالفة حكم القانون .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك انه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن النص في المادة ٤٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر على أنه « على المؤجر أن يطلب قيد عقود الإيجار المفروشة التي تبرم تطبيقاً لأحكام المادتين ٣٩ ، ٤٠ لدى الوحدة المحلية المختصة ... » ، وفي المادة ٤٣ منه على أنه « لا تسمع دعاوى المؤجر كما لا تقبل الطلبات المقدمة منه الناشئة أو المترتبة على تطبيق أحكام المادتين ٣٩ ، ٤٠ إلا إذا كانت العقود المبرمة وفقاً لها مقيدة على الوجه المنصوص عليه في المادة السابقة ولا يجوز للمؤجر الاستناد إلى العقود غير المقيدة لدى أية جهة من الجهات » ، يدل على أن المشرع وضع قيداً على حق المؤجر في الالتجاء إلى القضاء لاستعمال الدعاوى الناشئة عن تطبيق أحكام المادتين ٣٩ ، ٤٠ من هذا القانون ، هو وجوب قيد عقد الإيجار المفروش

الذى يبرم تطبيقاً لأحكامها لدى الوحدة المحلية المختصة ، ولما كان هذا القيد عملاً إجرائياً - يسبق الخصومة ولازماً قبل مباشرتها - وكانت العبرة في توافر شروط سماع الدعوى هي يوم رفعها ، فإن النص المتقدم - وهو مستحدث ليس له نظير في قوانين إيجار الأماكن السابقة - لا يسرى على الدعاوى التى رفعت قبل العمل به وهو ما حرص المشرع على تأكيده بالنص في المادة ٨٥ من القانون سالف الذكر على أن « تستمر المحاكم في نظر الدعاوى التى أقيمت قبل العمل بهذا القانون وفقاً للقواعد والإجراءات السارية قبل نفاذه » ولما كانت الدعوى المطعون في حكمها قد رفعت في ١٩٧٧/١/٣ قبل سريان العمل بذلك القانون في ١٩٧٧/٩/٩ ، فإن القيد سالف الذكر لا يسرى عليها . وإذا كان عدم السماع الوارد بالمادة ٤٣ سالفة البيان ليس مبنياً على انتفاء الحق وإنما هو مجرد نهي للقضاء عن سماع الدعاوى التى ترفع بالتطبيق لأحكام المادتين ٣٩ ، ٤٠ قصد به المشرع - وعلى ما أورده المذكرة الإيضاحية للقانون المشار إليه - سد الطريق أمام بعض من يقومون بالتأجير المفروش دون أن يؤدوا ما تستحقه الخزائن العامة من ضرائب وذلك بتهريبهم من الإخطار مع عدم وجود جزاء رادع يحول دون ذلك فرتب على عدم قيام المؤجر بإجراء هذا القيد حرمانه من سماع الدعاوى التى يقيمها في شأن هذه الإجارة ، إلا أن ذلك ليس مانعاً له من إبداء ما يعن له من دفاع في الدعوى التى يرفعها عليه المستأجر وإلا كان مقتضى المنع انتفاء حقه الناشئ عن تطبيق المادتين ٣٩ ، ٤٠ سالفى الذكر وهو ما لم يستهدفه المشرع بتقرير هذه القاعدة - لما كان ذلك وكان المطعون ضدهن - المؤجرات - قد اقتصرن على إبداء دفاعهن في الدعوى التى أقامها عليهن الطاعن - المستأجر - فإن المادة ٤٣ سالفة الذكر لم تكن تمنع المحكمة من سماع هذا الدفاع . وإذا التزم المحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على أن الممنوع هو سماع دعوى

المؤجر لعين مفروشة في حالة عدم قيده للعقد إلا أن له حق الرد والدفاع بالنسبة للدعوى المرفوعة من المستأجر وقضى في الدعوى على سند من أقوال الشهود الذين اطمأن إليهم ، فإن النemy عليه بهذين السيين يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل النemy بالسبب الثالث أن الطاعن تمسك بنظر الاستئناف المرفوع منه مع الاستئناف رقم ٥٧١ لسنة ٣٥ قضائية الإسكندرية مستهدفاً إثبات صورية عقد الإيجار لأن هذا الاستئناف الأخير أقيم عن قضايا مماثلة لشئق أخرى في ذات العين . إلا أن الحكم لم يجبه لطلبه على سند من انتضاء الارتباط بين الاستئنافين دون بيان وجه هذا الانتضاء مما يعيبه بالإخلال بحق الدفاع .

وحيث إن هذا النemy مردود : ذلك أنه لما كان الاستئناف رقم ٥٧١ لسنة ٣٥ قضائية الإسكندرية على ما جاء في طلب الطاعن الوارد بمذونات الحكم المطعون فيه يختلف في خصومه ومحلّه عن الاستئناف المقام من الطاعن لأنه عن شقة أخرى مؤجرة إلى غيره : وكان الحكم قد رفض طلب الطاعن نظر الاستئنافين سوياً لانتهاء الارتباط بينهما ، وكان تقدير المحكمة لقيام الارتباط بين دعويين هو تقدير موضوعي فإن المجادلة في هذا الصدد تكون مجادلة موضوعية تنحسر عنها رقابة محكمة النقض .

وحيث إن الطاعن يعنى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه التقصور في التسييب وفي بيان ذلك يقول 'ن المادة ٣٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ حظرت على المالك تأجير أكثر من شقة مفروشة في العين مما مفاده أن التأجير لشقة أخرى غير المسموح بتأجيرها مفروشة يكون وارداً على شقة خالية وهي قرنة لا يجوز اثبات عكسها ، وهو ما كان يجب على الحكم التحقق مما إذا

كانت شقة النزاع هي الشقة الوحيدة المؤجرة مفروشة في ذات العقار من عدمه : إلا أنه قصر عن تحصيل هذه القرينة وبيان أثرها .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك أنه لما كان دفاع الطاعن الوارد في سبب الطعن هو دفاع قانوني يقوم على واقع يقتضى التحقق من قيام المظنون ضدهم بتأجير وحدات أخرى مفروشة في ذات العقار الكائنة به شقة النزاع ، وكانت الأوراق خلواً مما يفيد تمسك الطاعن بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع ، فإنه لا يجوز له إبداءه لأول مرة أمام محكمة النقض :

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / محمد إبراهيم خليل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / محمد طه سموم ، زكي المصري نائبى رئيس المحكمة ، منير توفيق و عبد الله
إبراهيم -

(٢٣٢)

الطعن رقم ٢٣٧٦ لسنة ٥٢ القضائية :

ضرائب « ضريبة الأرباح غير التجارية » .

سريان ضريبة الأرباح غير التجارية على كل مهنة أو نشاط لا يخضع لضريبة أخرى من
الضرائب النوعية . م ٧٢ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ . إعفاء
المهنة أو النشاط من أى ضريبة أخرى . مؤداة . عدم خضوعه لضريبة الأرباح غير التجارية .
علة ذلك . (مثال بشأن المعاهد التعليمية من يناير سنة ١٩٥١ حتى أكتوبر سنة ١٩٥١) .

مؤدى ما نصت عليه المادة ٧٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - المعدلة
بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ - المعمول به ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥١
أن ضريبة الأرباح غير التجارية هى ضريبة القانون العام ومن ثم فهى تسمى
على كل مهنة أو نشاط لا يخضع لضريبة أخرى من الضرائب النوعية ولا تسمى
على كل مهنة أو نشاط يكون معنى من أداء ضريبة أخرى من الضرائب النوعية
لأن الإعفاء من أداء هذه الضريبة لا يكون إلا بعد التحقق من شروط الخضوع
لها . لما كان ذلك وكان مفاد إعفاء المعاهد التعليمية - بصفة مطلقة - من
أداء ضريبة الأرباح التجارية بموجب نص الفقرة ٣ من المادة ٤٠ من القانون
رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - المعدل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ - أن شروط
خضوع هذه المعاهد لضريبة الأرباح التجارية كانت محققة فيها - وقت تقرير
هذا الإعفاء - ولكن المشرع رأى إعفاءها من أدائها تشجيعاً منه لها لتساهم
فى نشر العلوم والارتقاء بالفنون ومن ثم فلان المعاهد التعليمية فى الفترة من
أول يناير سنة ١٩٥١ - تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ - إلى
٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥١ - تاريخ العمل بالقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥١ -

لا تخضع لضريبة الأرباح غير التجارية لخضوعها في هذه الفترة لضريبة الأرباح التجارية ، يؤكد ذلك أن المشرع حينما أصدر القانون الأخير حذف الفقرة ٣ من المادة ٤٠ المشار إليها وضمها المادة ٧٢ سالفة الذكر والقول بغير ذلك يؤدي إلى خضوع المعاهد التعليمية في تلك الفترة لضريبتين نوعيتين في وقت واحد - وهو أمر غير مقبول - وإلى إهدار الحكمة التي من أجلها أعفى القانون الأول تلك المعاهد من ضريبة الأرباح التجارية .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تنحصر في أن مأمورية ضرائب الزقازيق قدرت صافي أرباح مورث المطعون ضدهم - ... - من نشاطه في المدرسة المملوكة له في الفترة من ١٩٥١/١/١ إلى ١٩٥١/١٠/٢٠ بمبلغ ٢٥٠٤ جنيه - وأخضعته في هذه الفترة للضريبة على أرباح المهن غير التجارية - فاعترض وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت بتاريخ ١٩٦٠/١٢/١٢ قرارها بتأييد تقديرات المأمورية - طعن مورث المطعون ضدهم في هذا القرار بالدعوى رقم ٣٣ لسنة ١٩٦١ تجارى كلى الزقازيق - وبعد أن نذبت محكمة أول درجة خبراً وأقدم تقريره - حكمت بتاريخ ١٩٧٩/٢/٢٦ بإلغاء القرار المطعون فيه وبعدم خضوع نشاط المورث في المدرسة المملوكة له في فترة النزاع لأية ضريبة . استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٥ لسنة ٢٤ في المنصورة - مأمورية الزقازيق - وبتاريخ ١٩٨٢/٦/١٦ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف - طعن مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض - وقدمت النيابة

مذكورة رأيت فيها رفض الطعن - وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى به المصلحة الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله - وفي بيان ذلك نقول انه لما كان القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ المعمول به ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥١ - قد جعل ضريبة الأرباح غير التجارية هي ضريبة القانون العام ومن ثم فهي تسرى على أرباح كل مهنة أو نشاط لا يخضع لضريبة نوعية أخرى - وإذ كانت المعاهد التعليمية ومنها مدرسة مورث المطعون ضدهم غير خاضعة في فترة النزاع لأية ضريبة نوعية أخرى بشأنها تخضع لضريبة الأرباح غير التجارية باعتبار هذه الضريبة هي ضريبة القانون العام وإذ خالف الحكم المطعون فيه ذلك واعتبر مدرسة مورث المطعون ضدهم غير خاضعة لهذه الضريبة فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ، ذلك أن النص في المادة ٧٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - المعدل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ - المعمول به ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥١ - على أن تفرض ضريبة سنوية بنفس السعر المقرر في المادة ٦٣ من هذا القانون على أرباح المهن الحرة وغيرها من المهن غير التجارية التي يمارسها الممول بصفة مستقلة ويكون العنصر الأساسي فيها العمل - وتسرى هذه الضريبة على كل مهنة أو نشاط لا يخضع لضريبة أخرى . يدل على أن ضريبة الأرباح غير التجارية هي ضريبة القانون العام ومن ثم فهي تسرى على كل مهنة أو نشاط لا يخضع لضريبة أخرى من الضرائب النوعية - ولا تسرى على كل مهنة أو نشاط يكون معنى من أداء ضريبة أخرى من الضرائب النوعية لأن الإعفاء من أداء هذه الضريبة لا يكون إلا بعد التحقق من شروط الخضوع لها - لما كان ذلك وكان مفاد إعفاء المعاهد التعليمية - بصفة مطلقة - من أداء ضريبة الأرباح التجارية - بموجب نص الفقرة ٣ من المادة ٤٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - المعدل

بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ إن شروط خضوع هذه المعاهد لضريبة الأرباح التجارية كانت محققة فيها - وقت تقرير هذا الإعفاء - ولكن المشرع رأى إعفاءها من أدائها تشجيعاً منه لها لتساهم في نشر العلوم والارتقاء بالفنون ، ومن ثم فإن المعاهد التعليمية في الفترة من أول يناير سنة ١٩٥١ - تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ إلى ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥١ - تاريخ العمل بالقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥١ - لا تخضع لضريبة الأرباح غير التجارية - لخضوعها في هذه الفترة لضريبة الأرباح التجارية - يؤيد ذلك أن المشرع حينما أصدر القانون الأخير حذف الفقرة ٣ من المادة ٤٠ المشار إليها وضمها - المادة ٧٢ ساقطة الذكر - والقول بغير ذلك يؤدي إلى خضوع المعاهد التعليمية - في تلك الفترة - لضريبتين نوعيتين في وقت واحد وهو أمر غير مقبول - وإلى إهدار الحكمة التي من أجلها أعفى القانون الأول تلك المعاهد من ضريبة الأرباح التجارية . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى صحيحاً إلى عدم خضوع مدرسة مورث المطعون ضدهم في فترة النزاع إلى ضريبة الأرباح غير التجارية ، فإن النعي عليه بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / محمد ابراهيم خليل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ زكى المصرى نائب رئيس المحكمة ، منير تولى ، عبد المنعم ابراهيم ومحمد
السكروى .

(٢٣٣)

الطعن رقم ١٢٦٠ لسنة ٥٣ القضائية :

حجز « حجز ادارى » • ضرائب « قواعد عامة » •

اتاج الحجز الادارى الموقع من مدير عام مصلحة الضرائب لاثرة • شرطه • مجرد صدور
امر الحجز دون توقيمه لا ينتج هذا الاثر • علة ذلك •

إن كانت المادة ٧٦ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز
الإدارى بعد أن ألغت كافة ما تضمنته القوانين الأخرى من نصوص تتعلق
بالحجز الإدارى أقيمت على السلطة المخولة للمدير عام مصلحة الضرائب فى
المادة ٢/٩٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - بفرض ضريبة على إيرادات
رؤوس الأموال المنقولة وعن الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل -
المعدلة بالقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٣ من توقيع الحجز التحفظى قبل ربط
الضريبة على أى مال من أموال الممول ولو كان عقاراً وذلك استثناء من أحكام
قانونى المرافعات والحجز الإدارى بغية حماية حقوق الخزنة العامة إذا تبين
أنها معرضة للضياع إلا أن ذلك لا يخرج هذا الحجز التحفظى على العقار
عن طبيعته كحجز إدارى يخضع فى توقيمه وفى آثاره للإجراءات والأحكام
التي سنها قانون الحجز الإدارى آنف الذكر - وفيما لم يرد بشأنه نص فى
القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ - وهى توجب بالضرورة تحرير محضر بالحجز تثبت
فيه بيانات أساسية ورتبت على إعلان محضر الحجز الذى توقع حماية للديون
مشمولة بحقوق الامتياز العام - كديون الضرائب - عدم نفاذ أى تصرف
فى العقار من جانب المدين أو الحائز فى حق الجهة الحاجزة طالما لم يثبت تاريخه

قبل ذلك الإعلان ، وغير صحيح القول بأن المناط في ذلك هو مجرد صدور أمر الحجز لأن هذا الأمر لا يعدو أن يكون السند والاداة التي يتم بها توقيع الحجز وتحرير محضر به .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعنين أقاموا على المطعون ضدهم الدعوى رقم ١٤٢٢ لسنة ١٩٦٧ مدنى كلى إسكندرية انتهوا فيها إلى طلب الحكم بثبوت ملكيتهم واستحقاقهم للعقار وأشرطة الأرض الميينة بصحيفة الدعوى مطهرة من القيود والتأثيرات والحجوزات أياً كان نوعها وبياناً لذلك قالوا انه بموجب عقد بيع مشهر برقم ٢٣٥٦ فى ١٩٦٥/٨/٧ باعهم المطعون ضدها ثالثاً العقار والأرض سالتى الذكر . وبتاريخ ١٩٦٦/٤/١٣ أوقعت مأمورية ضرائب العقارين عليهما حجراً إدارياً تنفيذياً اقتضاء المبلغ ٤٦٥٨,١٤٥ جنيه قيمة ضرائب مستحقة فى ذمة مورث المطعون ضدهم ثانياً (بائع البائعة لهم) ، وإذ امتنعت المأمورية عن إجابتهن إلى طلبهم رفع الحجز لخروج المال المحجوز عن ملك المدين بمقولة أنها سبق أن أوقعت عليه حجراً تحفظياً قبل تصرف المدين فيه فقد أقاموا دعواهم بطلبائهم السالفة ، أقام المطعون ضدهم دعوى فرعية بطلب الحكم بعدم نفاذ تصرفات المدين الأصلى فى العقار والأرض موضوع الدعاى وما تلاها من تصرفات فى حقهم . وبتاريخ ١٩٦٩/٣/٢٧ أجابت محكمة أول درجة الطاعنين إلى طلبائهم ورفضت الدعوى الفرعية . استأنف المطعون ضدهم أولاً هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٤٨ لسنة ٢٥ ق الإسكندرية ، وبتاريخ ١٩٨٣/٣/٢٧ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف

ورفض الدعوى الأصلية وفي الدعوى الفرعية بعدم نفاذ التصرفين المشهرين برقمى ٥٣٠ فى ١٩/٢/١٩٦٢ ، ٢٣٥٦ فى ٧/٨/١٩٦٥ عن عقار وأرض النزاع وبصححة إجراءات ما توقع عليهما من حجز تحفظى مشهر برقم ٩٥٢ فى ١/٦/١٩٥٩ وحجز تنفيذى ١٣/٤/١٩٦٦ . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن . ولذا عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مما ينهائ الطاعنون على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وفى بيان ذلك يقولون ان الحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض دعواهم وبعدم نفاذ تصرف بائع البائعة لهم وتصرف الأخيرة إليهم فى عقار وأرض النزاع فى حق مصلحة الضرائب على أن مقتضى صدور أمر مدير عام مصلحة الضرائب رقم ٢ فى ٢/٥/١٩٥٩ بتوقيع الحجز التحفظى على العقار والأرض سالتى الذكر لإعمالا للمادة ٦٠/٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ باعتبارهما محجوز عليهما منذ ذلك التاريخ وما يرد عليهما عقب ذلك من تصرفات يكون غير نافذ فى حق مصلحة الضرائب دون اشتراط تحرير محضر بالحجز أو تسجيله أو غير ذلك من الإجراءات المنصوص عليها فى قانون الحجز الإدارى رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ التى وردت هذه المادة استثناء من أحكامه فى حين أن مؤدى نصوص القانون الأخير الواجب التطبيق فى هذا الشأن - هو ضرورة تحرير محضر بالحجز الصادر به ذلك الأمر .

وحيث إن هذا النعى شديد ذلك أنه ولئن كانت المادة ٧٦ من قانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإدارى بعد أن ألغت كافة ما تضمنته القوانين الأخرى من نصوص تتعلق بالحجز الإدارى أقيمت على السلطة المخولة لمدير عام مصلحة الضرائب فى المادة ٩٠/٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المتقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل - المعدلة بالقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٣ - من

توقيع الحجز التحفظى قبل ربط الضريبة على أى مال من أموال الممول ، ولو كان عقاراً وذلك استثناء من أحكام قانونى المرافعات والحجز الإدارى بغية حماية حقوق الخزنة العامة إذا تبين أنها معرضة للضياع إلا أن ذلك لا يخرج هذا الحجز التحفظى على العقار عن طبيعته كحجز إدارى يخضع فى توقيعه وفى آثاره للإجراءات والأحكام التى سنها قانون الحجز الإدارى آنف الذكر - وفيما لم يرد بشأنه نص فى القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ - وهى توجب بالضرورة تحرير محضر بالحجز تثبت فيه بيانات أساسية ورتبت على إعلان محضر الحجز الذى توقع حماية لديون ، شموله بحقوق الامتياز العام كديون الضرائب - عدم نفاذ أى تصرف فى العقار من جانب المدين أو الخائر فى حق الجهة الحاجزة طالما لم يثبت تاريخه قبل ذلك الإعلان ، وغير صحيح القول بأن المناط فى ذلك هو مجرد صدور أمر الحجز لأن هذا الأمر لا يعدو أن يكون السند والأداة التى يتم بها توقيع الحجز وتحرير محضر به ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأقام قضاءه بعدم نفاذ التصرفين محل التداعى فى حق مصلحة الضرائب على أن أمر الحجز الصادر منها تم شهره فى تاريخ سابق على تاريخ شهرهما رغم خلو الأوراق مما يفيد تحرير محضر بالحجز وإعلان هذا المحضر قبل ثبوت تاريخ التصرف الأول فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه مما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٧

بإدارة السيد المستشار / سيد عبد الباقي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / محمد عبد الحميد مند نائب رئيس المحكمة ، محمد جمال الدين شلقاني ، صلاح
محمود عويس و محمد رشاد مبروك .

(٢٣٤)

الطن رقم ٢٠٥٠ لسنة ٥٩ القضائية :

(١) نقض « صحيفة الطعن » « أسباب الطعن » « بيان الأسباب » .

وجوب اشتغال صحيفة الطعن بالنقض على بيان الأسباب التي بنى عليها الطعن . م ٢٥٣
مرافعات - مقصوده - تحديد أسباب الطعن وتعريفها تعريفاً واضحاً يبين منها العيب الذي يمزوه
الطاعن إلى الحكم وموضعه وأثره في قضائه .

(٢) دعوى « مصاريف الدعوى » . بنوك « بنك ناصر الاجتماعي » .

إعفاء أموال وإيرادات هيئة بنك ناصر الاجتماعي من جميع أنواع الضرائب والرسوم .
ليس من بينها المصاريف القضائية للدعوى . م ١١ ق ٦٦ لسنة ١٩٧١ ، م ١٨٤ مرافعات .

١- إذ أوجبّت المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات أن تشتمل صحيفة الطعن
بالنقض على بيان الأسباب التي بنى عليها الطعن ، قصدت بهذا البيان - وعلى
ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تحدد أسباب الطعن وتعرفه تعريفاً واضحاً
كاشفاً عن المقصود منها كشفاً وافياً نافياً عنها الغموض والجهالة ، وأن يبين
منها العيب الذي يمزوه الطاعن إلى الحكم وموضعه منه وأثره في قضائه :

٢- النص في المادة ١١ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٦
لسنة ١٩٧١ بإنشاء هيئة عامة باسم « بنك ناصر الاجتماعي » على أن « تعفى
من جميع أنواع الضرائب والرسوم أموال الهيئة وإيراداتها وما تؤديه من معاشات
وإعانات وقروض . كما تعفى الطلبات والشهادات المتعلقة بها من جميع
أنواع الرسوم » يدل على أن الإعفاء من الضرائب والرسوم الواردة بهذه المادة
إنما جاء مقصوداً على أوجه أعمالها الواردة بها حصراً وليس من بينها مصاريف

الدعاوى القضائية التي يحكمها الأصل العام المستفاد من المادة ١٨٤ من قانون المرافعات وهو الحكم على من خسر الدعوى بمصروفاتها .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٦٦٤ سنة ١٩٧٩ مدني بـها الابتدائية ضد الطاعن بصفته الممثل القانوني للهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعي وأخر بطلب الحكم بإلزامها بأن يسلم إليه وثيقة التأمين الشامل على السيارة التي اشتراها من ذلك البنك بموجب عقد البيع المؤرخ ١٩٧٨/٣/٢٨ تنفيذاً لما نص عليه في هذا العقد ، وبتاريخ ١٩٧٩/٦/٢٥ حكمت المحكمة للمطعون عليه بطلبه .

إستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف طنطا مأمورية بـها بالاستئناف رقم ١٨٣ سنة ١٣ ق ، وبتاريخ ١٩٨١/٦/٢٢ حكمت المحكمة بعدم قبول الاستئناف لرفعه بعد الميعاد وألزمت الطاعن بالمصروفات . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعي الطاعن بالسببين الأول والثاني منها على الحكم المطعون فيه القصور في التسييب والفساد في الاستللال ذلك أنه لم يرد على ما تمسك به أمام محكمة الاستئناف من أنه لم يحضر بوكيل عنه أبان نظر الدعوى أمام المحكمة الابتدائية ولا يدل محضر جلسة ١٩٧٩/٦/١١

على حضور وكيل عنه أمام تلك المحكمة واستدل على صحة إعلانات الحكم الابتدائي وأوراق المرافعات في الدعوى على البيانات المثبتة بها في حين أنها من البيانات الجوهرية التي أوجب القانون إثباتها فيها .

وحيث إن هذا النعي غير مقبول . ذلك أن المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات إذ أوجبت أن تشمل صحيفة الطعن بالنقض على بيان الأسباب التي بنى عليها الطعن قصدت بهذا البيان - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تحدد أسباب الطعن وتعرفه تعريفاً واضحاً كاشفاً عن المقصود منها كشفاً وافياً نافياً عنها الغموض والجهالة وأن يبين منها العيب الذي يعزوه الطاعن إلى الحكم وموضعه منه وأثره في قضائه . لما كان ذلك وكان الطاعن لم يفصح في نعيه تحديداً عن أوراق المرافعات التي شابها البطلان والبيانات الجوهرية التي خلت منها تلك الأوراق ومنها إعلان الحكم الابتدائي وأثر ذلك في قضاء الحكم المطعون فيه فإن نعيه في هذا الصدد يكون مجهلاً . وإذ كان البين من لحكم المطعون فيه أنه لم يعول في احتساب الميعاد الواجب رفع الاستئناف فيه على تاريخ صدور الحكم الابتدائي وإنما أجرى احتساب هذا الميعاد من تاريخ إعلان ذلك الحكم في ١٦/٨/١٩٧٨ ورتب على ذلك مضي أكثر من أربعين يوماً من تاريخ هذا الإعلان حتى إستئنافه في ٢٣/٣/١٩٨٠ فإنه يكون قد إلتزم صحيح القانون ومن ثم يضحى ما يثيره الطاعن من عدم حضور وكيل عنه أمام المحكمة الابتدائية أياً كان وجه الرأي فيه - غير متبع ويكون النعي برمته غير مقبول .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون إذ ألزم البنك بالمصروفات عن إستئنافه حال أنه معني من جميع الرسوم والمصروفات القضائية عملاً بأحكام القانون رقم ٦٦ سنة ١٩٧١ .

وحيث إن هذا النعي مردود . ذلك أن النص في المادة ١١ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٦ سنة ١٩٧١ بإنشاء هيئة عامة بإسم «بنك ناصر الاجتماعي» على أن «تعنى من جميع أنواع الضرائب والرسوم

أموال الهيئة وإيراداتها وما تؤديه من معاشات وإعانات وقروض . كما تعفى الطلبات والشهادات المتعلقة بها من جميع أنواع الرسوم ، يدل على أن الإعفاء من الضرائب والرسوم الواردة بهذه المادة إنما جاء مقصوداً على أوجه أعمالها الواردة بها حصراً وليس من بينها مصاريف الدعاوى القضائية التي يحكمها الأصل العام المستفاد من المادة ١٨٤ من قانون المرافعات وهو الحكم على من خسر الدعوى بمصروفاتها . لما كان ذلك وكان الطاعن قد خسر الدعوى أمام محكمة ثاني درجة ففضى الحكم المطعون فيه بإلزامه بالمصروفات فإنه لا يكون قد خالف القانون .

وحيث إنه لما تقدم يترتب رفض الطعن .

جلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار/ أحمد ضياء عيد الرازق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ طلعت أمين صادق ، محمد عيد القادر سمير ، زكي عيد العزيز وزكريا الشريف .

(٢٣٥)

الطعن رقم ٩١٤ لسنة ٥٦ القضائية :

عمل « العاملون بالقطاع العام : إدارات قانونية : تسكين » .

تسكين أعضاء الإدارات القانونية بالقطاع العام . مناهة . الربط بين العضو والوظيفة
التي يشغلها في الهيكل الوظيفي للإدارة وتوافر المصرف المالي الخاص بها . استحداث وظيفة
جديدة بعد التسكين . شغلها بطريق التعيين متى توافرت شروطه .

مفاد نص المادة ٢٠ من قرار وزير العدل رقم ١٧٨٥ لسنة ١٩٧٧ أن تسكين
أعضاء الإدارات القانونية في القطاع العام يقوم على الربط بين العضو القانوني
والوظيفة التي يشغلها وقت صدور الهيكل الوظيفي للإدارة القانونية التي
يعمل بها ويتطلب ذلك وجوب أن تكون الوظيفة واردة في ذلك الهيكل ولها
المصرف المالي الخاص بها فإذا إستحدثت وظيفة جديدة بعد هذا التسكين تعين
أن يتم شغلها بطريق التعيين متى توافرت شروطه .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار
المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٨٤
عزل كلي جنوب القاهرة بطلب الحكم بأحقية في التسكين على وظيفة

مدير عام الإدارة القانونية بالشركة الطاعنة الثالثة إعتباراً من ١٩٧٨/١/٢٣ مع ما يترتب على ذلك من آثار . بتاريخ ١٩٨٤/٦/٢٦ نذبت المحكمة خبيراً في الدعوى وبعد أن قدم تقريره حكمت بأحقية المطعون ضده في التسكين على وظيفة مدير عام إدارة قانونية من وظائف الإدارة العليا بالربط المالى ١٢٠٠ - ١٨٠٠ جنباً سنوياً إعتباراً من ١٩٧٨/١/٢٣ مع ما يترتب على ذلك من آثار وفروق مالية والزم الطاعنة الثالثة أن تدفع له مبلغ ١٠٨٣,٣٧٥ جنباً فروقاً مالية حتى ١٩٨١/٦/٣٠ وما يستجد قانوناً إعتباراً من ١٩٨١/٧/١ . استأنف الطاعنون هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد الاستئناف برقم ٩٣٠ لسنة ١٠٢ ق وبتاريخ ١٩٨٦/١١/٢١ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف - طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها ألزمت النيابة رأياً .

وحيث إن الطاعنين ينعون على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور وفي بيان ذلك يقولون انهم تمسكوا أمام محكمة الاستئناف بدفاع جوهرى حاصله أن قمة وظائف الإدارة القانونية بالشركة الطاعنة الثالثة كانت وظيفة مدير إدارة قانونية بالفئة الأولى وقد تم تسكين المطعون ضده عليها عند إعتقاد هيكل الوظائف القانونية سنة ١٩٧٨ ثم إستحدثت الشركة في ١٩٨٠/١٢/٣٠ وظيفة مدير عام إدارة قانونية بالربط المالى ١٢٠٠ - ١٨٠٠ ج سنوياً وصدر قرار الطاعن الأول رقم ٩٦ في ١٩٨١/٢/١٨ بترقية المطعون ضده عليها . فلا يجوز قبل تاريخ الترقية المذكور إعتبار المطعون ضده مستحقاً للوظيفة المستحدثة لعدم وجود المصرف المالى لها . ولأن مجرد إستحداث الوظيفة لا يؤدي بذاته إلى الترقية الحتمية بل يتعين صدور قرار من الجهة المختصة بإصداره إذ أن الترقية لا تكون إلا لوظيفة واردة بالهيكل الوظيفى وشاغره إلا أن الحكم المطعون فيه أغفل الرد على هذا الدفاع بما يعنيه فضلاً عن الخطأ في تطبيق القانون بالقصور .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك - أن المادة ٢٠ من قرار وزير العدل رقم ١٧٨٥ لسنة ١٩٧٧ تنص على أن يتم تسكين مديري وأعضاء الإدارات القانونية العاملين بها عند صدور الهياكل الوظيفية ، على الوظائف الواردة بها المعادلة للفتات المالية التي يشغلونها حالياً . على أنه إذا توافرت في أحدهم الشروط المنصوص عليها في القانون لشغل وظيفة أعلى يسكن من توافرت فيه الشروط على هذه الوظيفة الأعلى مع عدم المساس بالأقدميات المالية بما مفاده أن تسكين أعضاء الإدارات القانونية في القطاع العام يقوم على الربط بين العضو القانوني والوظيفة التي يشغلها وقت صدور الهيكل الوظيفي للإدارة القانونية التي يعمل بها ويتطلب ذلك وجوب أن تكون الوظيفة واردة في ذلك الهيكل ولها المصرف المالي الخاص بها فإذا استحدثت وظيفة جديدة بعد هذا التسكين تعين أن يتم شغلها بطريق التعيين متى توافرت شروطه وإذا كان الثابت من مطالعة صحيفة الاستئناف المرفوعة من الطاعين أنهم تمسكوا بدفاع حاصله أن الحكم المستأنف قد أخطأ بقضائه بأحقية المطعون ضده في التسكين على وظيفة مدير عام الإدارة القانونية إعتباراً من ١٩٧٨/١/٢٣ لأن تلك الوظيفة لم تكن وارده بالهيكل الوظيفي في تاريخ التسكين وإنما إستحدثت بعده في ١٩٨٠/١٢/٣٠ وأن قمة الإدارة القانونية كانت عند التسكين هي مدير إدارة بالدرجة الأولى وقد تم تسكين المطعون ضده عليها قبل ترقيته لوظيفة مدير عام إدارة قانونية في ١٩٨١/٢/١٨ إلا أن الحكم المطعون فيه لم يواجه هذا الدفاع رغم أنه دفاع جوهري قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى وحجب بذلك نفسه عن بحث ما إذا كان جدول الوظائف القانونية بالشركة قد تضمن عند إعتاده سنة ١٩٧٨ وظيفة مدير عام إدارة قانونية من عدمه . وما إذا كانت هذه الوظيفة لها مصرف مالي في ذلك التاريخ أم إنها إستحدثت في ١٩٨٠/١٢/٣٠ بعد التسكين فإنه يكون قد عابه قصور أدى به إلى الخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه على أن يكون مع النقض الإحالة .

جلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار/ وليم رزق بدوي نائب رئيس المحكمة وعطوية السادة
المستشارين/ محمد لطفي السيد نائب رئيس المحكمة ، أحمد زكي غرابية ، طه الشريف
وعبد الحميد الصافي .

(٢٣٦)

الطن رقم ١٦٧ لسنة ٥٤ القضائية :

(١ - ٢) نقض « الاحكام الجائز الطن عليها » « الاحكام غير الجائز الطن
عليها » • حكم « الطن في الحكم » • اختصاص .

(١) الاحكام الجائز الطن فيها بطريق النقض • المادتان ٢٤٨ ، ٢٤٩ مرافعات • احكام
المحكمة الابتدائية بوصفها محكمة الدرجة الاولى • عدم جواز الطن فيها بطريق النقض •

(٢) قضاء المحكمة الاستئنافية برفض الدفع بعدم قبول الدعوى واعادة الدعوى الى محكمة
اول درجة لعدم استفاد ولايتها فيها • قضاء قطعي بعدم اختصاص محكمة الاستئناف بنظر
موضوع الدعوى • جواز الطن فيه بالنقض على استقلال •

(٣) قوة الامر المقضي • حكم « حجية الحكم » •

الحكم الحائز لقوة الامر المقضي • اثره • المنع من العودة الى المناقشة في المسألة التي فصل
فيها بأي دعوى تالية تثار فيها ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق اثارتها في الدعوى الاولى
أو اثبتت ولم يبحثها الحكم •

١ - مؤدى نص المادتين ٢٤٨ ، ٢٤٩ من قانون المرافعات . أن يقتصر
الطن بطريق النقض على الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف وعلى
الأحكام الانتهائية أيًا كانت المحكمة التي أصدرتها إذا صدرت على خلاف
حكم سابق ، أما الأحكام التي تصدر من المحكمة الابتدائية بوصفها محكمة
الدرجة الأولى فلا يجوز الطن فيها بطريق النقض :

٢ - لما كان الحكم الصادر في الاستئناف رقم ٩٦ لسنة ٣٤ ق لم يقتصر
قضائه على رفض الدفع بعدم قبول دعوى الشفعة وإنما إشتمل على إعادة
الدعوى إلى محكمة أول درجة لتفصل في موضوعها من جديد تأسيساً على أن

محكمة الاستئناف لا تملك الفصل في هذا الموضوع ، لأن محكمة الدرجة الأولى لم تستنفذ ولايتها فيه ، وهذا من الحكم المطعون فيه يعتبر قضاء قطعياً بعدم اختصاص محكمة الاستئناف بنظر موضوع الدعوى لإختصاص المحكمة الابتدائية به ، وهذا القضاء يعتبر بمثابة حكم بعدم الاختصاص فيجوز الطعن فيه بالنقض على إستقلال .

٣ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه متى حاز الحكم قوة الأمر المقضى فإنه يمنع الخصوم في الدعوى التي صدر فيها من العودة إلى المناقشة في المسألة التي فصل فيها بأي دعوى تالية يثار فيها هذا النزاع ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها في الدعوى الأولى ولم يبحثها الحكم .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومباح التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن^١ - تتحصل في أن المطعون ضدها الأولى أقامت الدعوى رقم ٣٤١ سنة ١٩٧٦ مدنى كوم حماده على الطاعنة الأولى والمطعون ضده الثانى بطلب الحكم بأحقبتها في أخذ العقار الموضح الحدود والمعامل بالصحيفة بالشفعة لقاء ثمن قدره تسعين جنيهاً ، وقالت بياناً لذلك أن المطعون ضده الثانى باع للطاعنة الأولى تلك الأرض لقاء الثمن المشار إليه ، وإذ كان من حقها أخذ ذلك العقار بالشفعة بإعتبارها شريكه على الشيوع فيه فضلاً عن الجوار في أكثر من حدين ، ومن ثم فقد أقامت الدعوى بطلباتها، أدخلت الطاعنة الأولى الطاعن الثانى على سند من أنها باعت أرض النزاع لقاء ثمن قدره ٦٠٠ ستمائة جنيه ، وقدم الأخير عقد البيع المؤرخ ١٥/١٠/١٩٧٥ الدال على ذلك ، قضت المحكمة بعدم اختصاصها قيماً بنظر الدعوى وإحالتها إلى محكمة دمنهور

الابتدائية حيث قيدت برقم ١٣٦١ سنة ١٩٧٧ مدنى كلى قضت المحكمة الأخيرة بعدم قبول الدعوى . استأنفت المطعون ضدها هذا الحكم بالاستئناف رقم ٩٦ سنة ٣٤ قى الإسكندرية (مأمورية دمنهور) وبتاريخ ١٩٧٩/٤/١٩ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبإعادتها إلى محكمة أول درجة للفصل فيها من جديد ، وبتاريخ ١٩٧٩/١١/١٢ أحالت هذه المحكمة الدعوى إلى التحقيق لإثبات صورية عقد البيع المؤرخ ١٩٧٥/١٠/١٥ ، وبتاريخ ١٩٨٠/٢/١١ قضت برفض الدفع بالصورية وبسقوط حق المطعون ضدها فى أخذ العقار بالشفعة ، استأنفت المطعون ضدها الأولى هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٧٤ سنة ٣٦ قى الإسكندرية (مأمورية دمنهور) وبعد أن نذبت المحكمة خبيراً فى الدعوى وأودع تقريره : حكمت بتاريخ ١٩٨٣/١٢/١٠ بإلغاء الحكم المستأنف وبأحقية المطعون ضدها الأولى فى أخذ عقار النزاع بالشفعة لقاء الثمن المودع خزينة محكمة كوم حمادة وقدره تسعين جنياً : طعن الطاعنان بطريق النقض فى هذا الحكم وفى الحكم الصادر فى الاستئناف رقم ٩٦ سنة ٣٤ قى الإسكندرية (مأمورية دمنهور) وفى الحكيم الصادرين بتاريخى ٧٩/١١/١٢ و١٩٨٠/٢/١١ فى الدعوى رقم ١٣٦١ سنة ٩٧٧ مدنى كلى دمنهور ، وفدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن فى الحكم رقم ٢٧٤ سنة ٣٦ قى الإسكندرية (مأمورية دمنهور) وبعدم جواز الطعن بالنقض على ما عدا ذلك من أحكام ، وإذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مبنى الدفع بعدم جواز الطعن بالنقض على الحكيم الصادرين فى الدعوى رقم ١٣٦١ سنة ١٩٧٧ مدنى كلى دمنهور بتاريخى ١٩٧٩/١١/١٢ ، و١٩٨٠/٢/١١ ، والحكم الصادر فى الاستئناف رقم ٩٦ سنة ٣٤ قى الإسكندرية (مأمورية دمنهور) أن الحكيم الأولين صادرين من المحكمة الابتدائية بوصفها محكمة أول درجة فلا يجوز الطعن فيهما بطريق النقض لإقتصار هذا الطريق على الطعن فى الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف وعلى الأحكام الانتهائية أيا كانت المحكمة التى أصدرتها متى صدرت على خلاف حكم سابق حاز الحجية

بين الخصوم ، كما وأن الطعن بالنقض على الحكم الأخير غير جائز كذلك لأنه وقد تضمن قضاء قطعياً بعدم اختصاص محكمة الاستئناف بنظر موضوع الدعوى وبإختصاص المحكمة الابتدائية بذلك قد تضمن قضاء قطعياً بعدم الاختصاص يقبل الطعن عليه بالنقض في الميعاد المقرر لذلك ، وإذ لم يلتزم الطاعنان بهذا الميعاد فإن الطعن عليه مع الحكم الصادر في الاستئناف رقم ٢٧٤ سنة ٣٦ في الإسكندرية (مأمرية دمنهور) يضحى غير جائز .

وحيث إن هذا الدفع سديد . ذلك أنه لما كان مؤدى نص المادتين ٢٤٨ ، ٢٤٩ من قانون المرافعات أن يقتصر الطعن بطريق النقض على الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف وعلى الأحكام الانتهائية أياً كانت المحكمة التي أصدرتها إذا صدرت على خلاف حكم سابق ، أ.أ الأحكام التي تصدر من المحكمة الابتدائية بوصفها محكمة الدرجة الأولى فلا يجوز الطعن فيها بطريق النقض ، لما كان ذلك وكانت الطاعة قد طعت بالنقض في الحكمين الصادرين من محكمة دمنهور الابتدائية بتاريخي ١٢/١١/١٩٧٩ ، ١١/٢/١٩٨٠ في الدعوى رقم ١٣٦١ سنة ١٩٧٧ ملئ، كلى دمنهور وطلبت في صحيفة الطعن نقضهما ، فإن الطعن فيهما بطريق النقض يكون غير جائز ، هذا ولما كان الحكم الصادر في الاستئناف رقم ٩٦ سنة ٣٤ ق وبتاريخ ١٩/٤/١٩٧٩ لم يقتصر قضاؤه على رفض الدفع بعدم قبول دعوى الشفعة وإنما اشتمل على إعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة لتفصل في موضوعها من جديد تأسيساً على أن محكمة الاستئناف لا تملك الفصل في هذا الموضوع ، لأن محكمة الدرجة الأولى لم تستفد ولايتها فيه ، وهذا من الحكم المطعون فيه يعتبر قضاء قطعياً بعدم اختصاص محكمة الاستئناف بنظر موضوع الدعوى لإختصاص المحكمة الابتدائية به ، وهذا القضاء يعتبر بمثابة حكم بعدم الاختصاص فيجوز الطعن فيه بالنقض على إستقلال ، ولما كانت الطاعة لم تطعن فيه في الميعاد ومن ثم يكون الطعن فيه غير مقبول للتقرير به بعد الميعاد .

وحيث إن الطعن في الحكم الصادر في الاستئناف رقم ٢٧٤ سنة ٣٦ في الإسكندرية (مأمرية دمنهور) قد إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطاعنين ينعيان على الحكم المطعون فيه بالوجه الثالث من السبب الأول وبالوجه الأول من السبب الثاني من أسباب الطعن مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقولان ان الحكم أقام قضاءه بأحقية المطعون ضدها الأولى في أخذ عقار النزاع بالشفعة لقاء الثمن المودع طرف محكمة كوم حماده على أساس صورية عقد بيع الطاعن الثاني المؤرخ ١٩٧٥/١٠/١٥ وكان القضاء بصورية عقد المشتري الثاني في حالة توالى البيوع لا يثبت إلا في مواجهة الأخير وهو ما يوجب إدخاله في الدعوى لأنه الخصم الحقيقي : في دعوى صورية عقد البيع ، وكان الطاعن الثاني لم يختصم اختصاصاً صحيحاً كما لم توجه له الشفعية طلبها أو تختصمه . فإنه يكون معيباً بمخالفة القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه متى حاز الحكم قوة الأمر المقضي فإنه يمنع الخصوم في الدعوى التي صدر فيها من العودة إلى المناقشة في المسألة التي فصل فيها بأي دعوى تالية يثر فيها هذا النزاع ولو بأدله قانونية أو واقعية لم يسبق اثارتها في الدعوى الأولى أو أثرت ولم يبعثها الحكم ، وكانت المحكمة قد انتهت من قبل إلى أن الحكم الصادر في الاستئناف رقم ٩٦ سنة ٣٤ ق قد أصبح نهائياً حائزاً لقوة الأمر المقضي بعدم الطعن عليه في الميعاد ، وكان هذا الحكم قد تولى الفصل في هذا الدفاع وخلص منه إلى أن الطاعن الثاني وقد أدخل في الدعوى بإعلان وجه إليه في ١٩٧٦/١٢/١٩ ومثل بـجلسة المرافعة أمام محكمة أول درجة بتاريخ ١٩٧٦/١٢/٢٧ وطعنت الشفيعه على عقده بالصورية ، وهو ما يتحقق معه ما قضى به القانون من ضرورة أن تدور الشفعة بين الشفيع والبائع والمشتري الأخير ، ورتب على ذلك القضاء بإلغاء الحكم المستأنف الصادر بعدم قبول الدعوى والمؤسس على عدم اختصاص الطاعن الثاني في إجراءات

دعوى الشفعة الأمر الذي لا يقبل معه من الطاعنين العود ثانياً إلى التحدى بهذا الدفاع ، ويكون النعي بهذا الوجه على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين يتعيان بالوجه الثاني من السبب الثاني من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه البطلان ومخالفة القانون وفي بيان ذلك يقولان : انه لما كان الحكم الصادر من محكمة أول درجة بتاريخ ١٩٧٧/١٢/٢٦ الذي قضى بعدم قبول دعوى الشفعة هو قضاء قطعي فاصل في موضوع الخصومة تستند به المحكمة ولايتها بحيث لا يجوز لها من بعد أن تعرض للفصل في النزاع وإذا أقام الحكم المطعون فيه قضاؤه على أساس من التحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة نفاذاً لحكمها الصادر بتاريخ ١٩٧٩/١١/١٢ بعد إستنفادها ولاية الفصل في النزاع بحكمها السابق الإشارة إليه ، واعتداده بقيام الحكم الصادر في الدعوى بتاريخ ١٩٨٠/٢/١١ الذي قضى برفضها ، حالة أنه كان يتعين عدم الاعتداد بهذين الحكمين أو بأية إجراءات مرتبة عليهما ، فإنه يكون قد وقع باطلاً ومخالفاً للقانون لإبتنائه على إجراءات باطلة مما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه لما كان الحكم الصادر في الاستئناف رقم ٩٦ سنة ٣٤ ق الإسكندرية (مأمورية دمنهور) لم يقتصر قضاؤه على إلغاء الحكم المستأنف والصادر بعدم قبول دعوى الشفعة لعدم إختصاص الطاعن الثاني في إجراءاتها ، وإنما تعدى ذلك إلى القضاء بإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل في الموضوع على سند من أن محكمة الاستئناف لا تملك الفصل في هذا الموضوع لأن محكمة أول درجة لم تستنفد ولايتها فيه ، فإن هذا من الحكم يعتبر قضاء قطعياً بعدم ولاية محكمة الاستئناف بنظر موضوع الدعوى للإختصاص المحكمة الابتدائية به ، وهذا القضاء يعتبر بمثابة حكم بعدم

الاختصاص فيجوز الطعن فيه على إستقلال ، أما ولم يطعن أى من الخصوم عليه فى الميعاد فقد أضحت بذلك حائزاً لقوة الأمر المقضى وتثبت له الحجية فيما قضى به وهى حجية يلتزم بها فضلاً عن الخصوم — المحكمة التى تنظر فى الدعوى - واعمالاً لتلك الحجية يتعين على محكمة أول درجة أن تفصل فى موضوع الدعوى بقضاء جديد : دون أن يوصم هذا القضاء بأنه قضاء معدوم وإذا التزم الحكم المطعون فيه ذلك فإن النعى عليه بالبطلان ومخالفة القانون يكون على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض النعى .

جلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار/ وليم زكي يندى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ محمد لطفى السيد نائب رئيس المحكمة ، أحمد زكى نوابه ، طه الشريف وشكري
عبد العظيم المجرى .

(٢٣٧)

الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٥٣ القضائية :

(١ - ٢) التزام « تنفيذ الالتزام » . مسئولية « المسؤولية العقدية » . تعويض .

(١) الاصل تنفيذ الالتزام تنفيذاً عينياً . التنفيذ بطريق تعويض . شرطه . المادتان
١/٢٠٢ ، ٢١٥ من القانون المدنى . تسود المدين عن تنفيذ التزامه العقدى . خطأ موجب
للمسئولية .

(٢) الإعذار . ماهيته . لا موجب له . متى أصبح السيفد الحسى غير ممكن .

(٣) مسئولية « المسؤولية العقدية » . محكمة الموضوع .

استخلاص الخطأ الموجب للمسئولية . يقطع لتقدير محكمة الموضوع .

(٤) محكمة الموضوع . خبره . اثبات . حكم « تسببيه » .

أخذ المحكمة بتقرير الخبير محمولا على أسبابه . يتضمن الرد على الطعون التى وجهت اليه .

١ - مؤدى نص المادتين ١/٢٠٣ ، ٢١٥ من القانون المدنى أن الأصل
هو تنفيذ الإلتزام تنفيذاً عينياً ولا يصار إلى عوضه - وهو التنفيذ بطريق
التعويض - إلا إذا إستحال التنفيذ العينى وقرعود المدين عن تنفيذ التزامه
الوارد بالعقد يعد فى حد ذاته خطأ موجب للمسئولية .

٢ - المقصود بالأعدادار هو وضع المدين فى مركز الطرف المتأخر عن
تنفيذ التزامه ولا موجب للإعذار متى أصبح التنفيذ غير ممكن بفعله .

٣ - إستخلاص الخطأ الموجب للمسئولية مما يدخل فى السلطة التقديرية
لمحكمة الموضوع .

٤ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا كانت محكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية قد أخذت بالنتيجة التي إنتهى إليها تقرير الخبير لإقتناعها بسمحة وكانت أسبابها في ذلك سائفة تكفي لحمل الحكم ، فلا عليها ان لم ترد إستقلالاً على الطعون التي وجهت إلى ذلك التقدير ، إذ في أخذها به محمولاً على أسبابه ما يفيد أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق الرد بأكثر مما تضمنه التقرير لأن أخذها به يتضمن الرد المسقط لما عداها .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٩٢٣٩ لسنة ١٩٧٨ كلى شمال القاهرة ضد المطعون ضدهما بطلب الحكم بفسخ العقد المؤرخ ٧٨/٦/١ وإثامهما بالتضامن بأن يؤديا له مبلغ ٢٧٣٦٠ جنيه وقال بياناً لدعواه أن المطعون ضده الأول باع له ثمار مزرعته الكائنة بأبي زعبل مقابل ثمن قدره ١٨٥٠٠ جنيه وإذ بدأ في جمع محصول التين تعرض له المطعون ضدهما ومنعاه من الجنى وتححر عن ذلك المحضر رقم ١٧٦٩ سنة ١٩٧٨ وقد باغت جماعة خسائره ١٨٣٦٠ جنيه تمثل قيمة الثمار التالفة والأخفاص الفارغة والملزءه وثمار البلح فضلاً عن التعويض المستحق له ما فاته من كسب والتعويض المستحق له المتفق عليه في العقد ومن ثم أقام دعواه بطلباته سائلة البيان كما أقام المطعون ضده الأول الدعوى رقم ١٣٠ لسنة ١٩٨٠ مدنى كلى شمال القاهرة ضد الطاعن بطلب الحكم بأن يؤدي له مبلغ ١٤٦٣٧ جنيه وقال بياناً لدعواه أنه باع للطاعن ثمار مزرعته وإذ أمتنع عن جنى المحصول فقد إستصاير أمراً من النيابة بجنيهه ويبيعه وقد لحقه من وراء ذلك أضراراً تمثل فيما اتلفه الطاعن من اشجار التين وفيما يستحقه من باقى الثمن ومن التعويض المتفق عايه

في العقد عن الإخلال بالإلتزام ومن ثم أقام الدعوى بطلابه سالفه البيان وبعد أن ضمت المحكمة الدعويين وندبت خبيراً لإستظهار عناصرهما قضت في الدعوى رقم ۹۲۳۹ سنة ۱۹۷۸ بإلزام المطعون ضدهما بأن يؤديا للطاعن مبلغ الفين وخمسمائة جنيه وفي الدعوى رقم ۱۳۰ لسنة ۱۹۸۰ بإلزام الطاعن بأن يؤدي للمطعون ضده الأول مبلغ الفين وخمسمائة جنيه ، إستأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم بالإستئناف رقم ۷۶۴ لسنة ۹۸ ق القاهرة كما أستأنفه الطاعن بالإستئناف رقم ۸۲۲ لسنة ۹۸ ق وبتاريخ ۱۶/۱۲/۱۹۸۲ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض الدعويين : طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها :

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينعي الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقول أنه لما كان الحكم المطعون ضده لم يطلب في دعواه فسخ العقد لما كان له أن يطلب بالآثار التي يربتها القانون على الفسخ ، كما لا يجوز له أن يطالب بالتعويض لأن التعويض لا يستحق إلا بعد إعدار المدين ، وأنه لهذا دفع الدعوى بعدم قبولها إلا أن الحكم المطعون فيه أغفل الرد عليه بوجهيه رغم تمسكه به منذ فجر التقاضي وفي صحيفة الاستئناف ولا يجوز في صحيح القضاء أن يحمل سكوت الحكم عن تناول الدفع سند للإحتجاج برفضه - محمولا على أسباب الحكم المستأنف ، وهي لا تصلح في ذاتها رداً عليه ، بما يعيب الحكم المطعون فيه بالتقصير في التسبيب :

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مؤدى نص المادتين ۱/۲۰۳ ، ۲۱۵ من القانون المدني أن الأصل هو تنفيذ الإلتزام تنفيذاً عينياً ولا يصار إلى عرضه وهو التنفيذ بطريق التعويض إلا إذ إستحال التنفيذ العيني وقعود المدين عن تنفيذ التزامه الوارد بالعقد يعد في

ذاته خطأ موجباً للمسئولية ، وأن المقصود بالإعذار هو وضع المدين في مركز الطرف المتأخر عن تنفيذ التزامه فإنه لا موجب للإعذار متى أصبح التنفيذ العيني غير ممكن بفعله ، وكان إستخلاص الخطأ الموجب للمسئولية هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه إذ أيد ما خلص إليه الحكم المستأنف من أن الطاعن هو الذي أدخل بإلتزامه بتقاعسه عن الوفاء بباقي الثمن وعوده عن جنى الحصول ، وإستحقاق المطعون ضده بالتعويض بسبب إستحالة التنفيذ العيني بفعل المدين بما لا ضرورة معه للإعذار ، فلا على الحكم المطعون فيه أن يرد إستقلالاً على الدفع بأسباب خاصة ويكون الحكم بالتعويض محمولاً على أسبابه وأسباب الحكم المستأنف قد تضمن الرد الضمني على الدفع ويصحى سبب النعي على غير أساس .

وحيث إن الطاعن يعنى بالسبب الثاني والوجه الأول من السبب الرابع على الحكم المطعون فيه التصور في التسبب ونز يانها يقول ، ان الحكم المطعون فيه قد إعتنق رأى الخبير من أن الطاعن هو الذي أدخل بإلتزاماته انعقدية بمسدم إستمراره في دفع الأقساط وفي جنى الحصول وهي نتيجة تخالف المتفق عليه في انعقد ذاته بأن يتم سداد القسط بعد الجنى وقد منع المطعون ضده من ذلك وقام هو بجنى الثمار وبيعها بغير إذن من القضاء بما شكل إخلالاً منه بإلتزاماته وإذ تمسك الطاعن بهذه الأوجه وأعرض الحكم عنها يكون قد عابه القصور في التسبب .

وحيث إن هذا النعي غير مقبول ذلك أن المترد في قضاء هذه المحكمة أنه إذا كانت محكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية قد أخذت بالنتيجة التي إنتهى إليها تقرير الخبير لإقتناعها بصحتها وكانت أسبابها في ذلك سائفة تكفي لحمل الحكم فلا عليها أن لم ترد إستقلالاً على الطعون التي وجهت إلى ذلك التقرير إذ في أخذها به محمولاً على أسبابه ما يفيد أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق الرد بأكثر مما تضمنه التقرير لأن أخذها به يتضمن الرد

المسقط لما عداها ، لما كان ذلك وكان البين من أسباب الحكم المطعون فيه وما أيدته من أسباب الحكم المستأنف أنه أخذ بما انتهى إليه تقرير الخبير من أن الطاعن هو الذى أدخل بالتزامه بتخلفه عن الوفاء بباقى الثمن وقعوده عن الاستمرار فى جنى الثمار رغم تمكنه من ذلك بقرار النيابة العامة فى ١٢/٨/٧٨ وكان هذا الذى ساقه الحكم - نقلا عن تقرير الخبير - سائفاً ومستمدأ من أصل ثابت فى الأوراق ، فلا عليه أن لم يرد إستقلالاً على أوجه دفاع غير جوهرية لا يترتب عليها تغيير وجه الرأى فى الدعوى ويضحي النعى على غير أساس .

وحيث إن الطاعن يعنى على الحكم المطعون فيه بالسبب الثالث من أسباب الطعن الإخلال بحق الدفاع وفى بيانه قبل أنه طلب الزام المطعون ضدهما بمبلغ ثلاثة آلاف جنيه قيمة ما اتلفاه من معدات كما تمسك بعدم قيام دليل على بيعهما الثمار بالثمن الذى أورده الخبير إلا أن الحكم المستأنف رد على ذلك بما لا يصلح لحمل قضائه كما أن الحكم المطعون فيه اعرض عن الرد على هذه الأوجه بما يعيبه بالإخلال بحق الدفاع .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ذلك أن أسباب الحكم المستأنف ، والى تبناها الحكم المطعون فيه قد إنتهت أخذاً من تقرير الخبير إلى أن تلك المعدات تعتبر من الأشياء المستهلكة وقد استخدمت فى عملية جنى الثمار وشملها ثمن البيع الذى أورده الخبير ، وكانت هذه الأسباب سائفة ومستمدة من أصل ثابت فى الأوراق ، فإن قضاء الحكم المطعون فيه برفض إستحقاق الطاعن للمبلغ المطالب به ، فيه الرد الضمنى على أوجه دفاعه دون حاجة لإفراد رد مستقل ويضحي النعى بهذا الوجه على غير أساس .

وحيث إن الطاعن يعنى على الحكم المطعون فيه بالوجه الثانى من السبب الرابع الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيانه يقول ان المطعون ضده الثانى يقوم على تنفيذ العقد بإعتباره يرتبط مع المطعون ضده الأول بوكالة ضمنية ، و ثم يكون هذا الأخير مسؤولاً عن خطئه ، وأنه على فرض إنتفاء المسؤولية

العقدية عن هذا الخطأ فإن تعرض المطعون ضده الثاني للطاعن ومنعه من جنى الثمار يشكل خطأ تقصيرياً في جانبه يستوجب التعويض عنه وإذا لم يأخذ المحكم المطعون فيه بهذا النظر فإنه يكون معيباً بالفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعي غير مقبول . ذلك أن المقرر أن لمحكمة الموضوع سلطة تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير الأدلة فيها ، وإستخلاص الخطأ الموجب للمسئولية . وكان الحكم المطعون فيه قد إنتهى سائفاً إلى نفي مسئولية المطعون ضدهما بإنقضاء الخطأ في جانبها عقدياً كان أو تقصيرياً - وإنتهى إلى أن الطاعن هو الذى أخل بالتزاماته وكان هذا الذى خلص إليه مستمداً من أصل ثابت في الأوراق ويكفى لحمل قضاء الحكم فإن النعي عليه بالفساد في الاستدلال يضحى على غير أساس :

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار/ محمد إبراهيم خليل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ ذكى المصري نائب رئيس المحكمة ، منير توفيق ، عبد النعم إبراهيم ومحمد
المكركى .

(٢٣٨)

الطعن رقم ١٦٠٥ لسنة ٥٣ القضائية :

(١) حكم « الطعن فى الحكم » • استئناف « الاحكام غير الجائز استئنافها » •

قبول الحكم المانع من استئنافه • جواز أن يكون ضمناً يستبعد من كل فعل أو عمل
قانونى يتنافى الرغبة فى رفع الاستئناف •

(٢ ، ٣) الامر على عريضه •

(٢) الاوامر على العرائض • ماهيتها • مدورها باجراء وقتى أو تطبقى دون مساس
بأصل الحق • مؤدى ذلك • عدم حيازتها للحجية وجواز مخالفتها بأمر جديد مسبب •

(٣) الامر الوقتى بقسوية الرسوم الجمركية على أساس السعر الرسمى التشجيعى •
ماهيته • قضاء فاصل فى أصل الحق يخرج عن ولاية قاضى الامور الوقتية •

(٤) دعوى « المسائل التى تعترض سير الخصومة : وقف الدعوى » •

الوقف التعليلى للدعوى • م ١٢٦ مرافعات • جوازى للمحكمة حسبما تستبينه من جدية
المنازعة فى المسألة الاولى الخارجة عن اختصاصها أو عدم جديتها •

١ - قبول الحكم المانع من إستئنافه كما يكون صريحاً يكون ضمناً يستفاد
من كل فعل أو عمل قانونى يتنافى الرغبة فى رفع الاستئناف ويشعراً بالرضا
بالحكم والتخلى عن حق الطعن فيه .

٢ - الأوامر على العرائض وعلى ما يبين من نصوص الباب العاشر من
الكتاب الأول من قانون المرافعات هى الأوامر التى يصلرها قضاء الأمور
الوقتية بما لهم من سلطة ولائقة وذلك بناء على الطلبات المقدمة إليهم من ذوى
الشان على عرائض وتصلر تلك الأوامر فى غيبة الخصوم ودون تسبيب بإجراء

وقتي أو تحفظي في الحالات التي تقتضي بطبيعتها السرعة أو المباغتة دون مساس بأصل الحق المتنازع عليه ، ولذا لا يجوز تلك الأوامر حجية ولا يستند القاضي الأمر سلطته بإصدارها إذ يجوز له مخالفتها بأمر جديد مسبب .

٣ - الأمر الوقفي - المتظلم منه - والصادر للطاعن من قاضي الأمور الوقفية بمحكمة عابدين بتسوية الرسوم الجمركية المستحقة على البضاعة الواردة له على أساس السعر الرسمي للعماء الأجنبية وبصرف الفرق المترتب على احتسابها بالسعر انتشيجي لم يكن بإجراء وقفي أو تحفظي بل كان في حقيقته قضاء فاصلا في أصل الحق المتنازع عليه وهو ما يخرج عن ولاية قاضي الأمور الوقفية .

٤ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الوقف التعليق للدعوى - طبقاً لنص المادة ١٢٩ من قانون المرافعات - هو أمر جوازي مترك لمطلق تقدير المحكمة حسبما تستتيه من جسديه المنازعة في المسألة الأولية الخارجة عن اختصاصها أو عدم جديتها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداوله .
حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تنحصر في أن مصلحة الجمارك - المطعون ضدها - أقامت على الطاعن الدعوى رقم ٤٧٤ لسنة ١٩٧٨ مدني عابدين بطلب الحكم بإلغاء الأمر الوقفي رقم ١٠٣ لسنة ١٩٧٧ عابدين وبياناً لذلك قالت أنه بتاريخ ١٩٧٧/١٢/٢٠ إستصدر الطاعن أمراً على عريضه من قاضي التنفيذ بمحكمة عابدين بتسوية

الرسوم الجمركية المستحقة على البضاعة التي إستوردها على أساس السعر الرسمي للعمله الأجنبيه ويصرف الفرق المترتب على احتسابها بالسعر التشجيعى ولما كان قاضى التنفيذ غير مختص بإصدار مثل هذا الأمر فإنها تنظم منه بهذه الدعوى وبتاريخ ١٩٨١/٣/١٥ حكمت محكمة عابدين بعدم اختصاصها قيمياً بنظر الدعوى وإحالتها إلى محكمة جنوب القاهرة الابتدائية حيث قيدت بجداولها تحت رقم ٣٣١٤ لسنة ١٩٨١ مدنى كلى وبتاريخ ١٩٨١/٤/١٤ حكمت تلك المحكمة برفض التظلم وتأييد الأمر المتظلم منه إستأنفت مصلحة الجمارك هذا الحكم بالإستئناف رقم ٤١٤٧ لسنة ٩٨ ق القاهرة - وبتاريخ ١٩٨٣/٤/١٨ حكمت المحكمة (أولاً) برفض الدفع بعدم جواز الاستئناف وبجوازه (ثانياً) بقبول الاستئناف شكلاً (ثالثاً) برفض طلب وقف السير فى الاستئناف (رابعاً) بإلغاء الحكم المستأنف وإلغاء الأمر المتظلم منه - طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة رأته فيها رفض الطعن وقد عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشوره حددت جلسته لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب يعنى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه القصور فى التسييب والفساد فى الاستدلال وفى بيان ذلك يقول انه دفع بعدم جواز الاستئناف لقبول المطعون ضدها الحكم المستأنف بتنفيذها الأمر المتظلم منه غير أن الحكم إنتهى إلى رفض هذا الدفع على سند من القول بأن قيام مصلحة الجمارك بتنفيذ الأمر المتظلم منه لم يكن إختياراً بل كان إمتثالاً للنفاذ المعجل المشمول به ذلك الأمر توكياً من إرتكاب الجريمة المعاقب عليها بالمادة ١٢٣ من قانون العقوبات وإذا كان الثابت فى الدعوى أن تنفيذ مصلحة الجمارك للأمر المذكور قد تم طواعيه وإختياراً وبدون تحفظ قبل قيامها بالتظلم منه وكانت أركان الجريمة المشار إليها بنص المادة ١٢٣ من قانون العقوبات غير متوافره فإن الحكم

المطعون فيه فيما قضى به من رفض الدفع السابق يكون قد شابه القصور في التسيب والفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعى في غير محله - ذلك أن البين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه برفض الدفع بعدم جواز الاستئناف على أن تنفيذ الأمر المتطلب منه والذي قامت مصلحة الجمارك بتنفيذه قد تم امتثالاً لشمول الأمر بالنفاذ المعجل وبلا كفاله وتقديم صوره تنفيذه للمصلحة ودون أساس بالتظلم المقام من المصلحة على الأمر محل النزاع ومنعاً من الوقوع تحت طائلة المادة ١٢٣ من قانون العقوبات ولذلك فلا يعتبر تنفيذ الأمر الحالى قد تم عن قبول له أو للحكم ، لما كان ذلك وكانت المادة ٢١١ من قانون المرافعات تنص بأنه لا يجوز الطعن في الأحكام من قبلها - وكان قبول الحكم المانع من إستئنافه كما يكون صريحاً يكون ضمناً يستفاد من كل فعل أو عمل قانوني ينافي الرغبة في رفع الاستئناف ويشعر بالرضا بالحكم والتخلي عن حق الطعن فيه وكانت الأسباب التي أوردتها الحكم المطعون فيه على التحوير السالف كافيه ولها أصلها الثابت بالأوراق ومن شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي خلص إليها فإن النعى عليه بالقصور في التسيب والفساد في الاستدلال يكون على غير أساس :

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثاني - على الحكم المطعون فيه - مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقول إنه لما كانت المادة ٢٢ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ لم تحدد سعر الصرف الذي يعتد به عند تقدير القيمة للأغراض الجمركية وكان الأصل في حساب هذه القيمة هو السعر الرسمي للعملة الأجنبية ومن ثم فإن ما ورد به قرار وزير المالية رقم ١٢٣ لسنة ١٩٧٦ من حساب قيمة البضائع الواردة على أساس السعر التشجيعي للعملة الأجنبية يكون مخالفاً لقانون الجمارك المشار إليه مما كان يقتضي عدم تطبيقه وإذ خالف الحكم المطعون فيه ذلك واعتد بالقرار المذكور وطبقه على النزاع المعروض فإنه يكون قد خالف القانون :

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك إنه لم كانت الأوامر على العرائض وعلى ما يبين من نصوص الباب العاشر من الكتاب الأول من قانون المرافعات هي الأوامر التي يصدرها قضاة الأمور الوقتية بما لهم من سلطة ولائية وذلك بناء على الطلبات المقدمة إليهم من ذوي الشأن على عرائض : وتصلو تلك الأوامر في غيبة الخصوم ودون تسييب بإجراء وقى أو تحفظ في الحالات التي تقتضى بطبيعتها السرعة أو المباغتة دون أساس بأصل الحق المتنازع عليه - ولذا لا تخوز تلك الأوامر حجيه ولا يستغند القاضى الأمر سلطته بإصدارها إذ يجوز له مخالفتها بأمر جديد مسبب - وكان الأمر الوقى النظام منه - والصادر - للطاعن من قاضى الأمور الوقتية لمحكمة عابدين بتسوية الرسوم الجمركية المستحقة على البضاعة الواردة له على أساس السعر الرسمى للعمله الأجنبية وبصرف الفرق المترتب على إحتسابها بالسعر التشجيفى لم يكن بإجراء وقى أو تحفظ بل كان فى حقيقته قضاء فاصلا فى أصل الحق المتنازع عليه - وهو ما يخرج عن ولاية قاضى الأمور الوقتية - وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى الغائه فإنه يكون قد إنتهى إلى نتيجة صحيحة فى القانون ولا يطله ما ساقه تبريراً لقضائه من تعرضه للموضوع عند نظر التظلم من الأمر الوقى وهو غير جائز - إذ لمحكمة النقض أن تصحح هذا الخطأ دون أن تنقض الحكم - ومن ثم يكون ما ورد بسبب الطعن أباً كان وجه الرأى فيه غير متج

وحيث إن الطاعن يعنى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه القصور فى التسييب وفى يسان ذلك يقول انه طلب وقف السير فى الاستئناف حتى تفصل المحكمة الدستورية فى الطعن بعدم دستورية قرار وزير المالية رقم ١٢٣ لسنة ١٩٧٦ وقد رفض الحكم هذا الطلب على أساس أنه غير جدى لأن القرار المذكور صدر فى حدود التفويض المشار إليه بنص المادة ٢٢ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ - وإذا كان ذلك الأمر - وعلى ما سلف بيانه فى السبب الثانى من أسباب الطعن - مجاوزاً حدود التفويض فإن رد الحكم على الدفاع السابق يكون غير سائغ مما يعيبه بالقصور فى التسييب .

وحيث إن هذا التعى فى غير محله - ذلك أنه لما كان مؤدى نص المادة ٢٩
 فقرة ب من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون المحكمة الدستورية
 العليا أن لمحكمة الموضوع - إذا أثير أمامها دفع بعدم دستورية نص فى قانون
 أو لائحة السلطة التقديرية بشأنه فإن هى قدرت جديته وضرورة حسم النزاع
 على الدستورية قبل الحكم فى الدعوى كان عليها أن تؤجل نظر الدعوى
 وتحدد أجلاً لصاحب الدفع لرفع الدعوى خلاله أمام المحكمة الدستورية العليا
 إما إذا رأت عدم جدية الدفع أغفلته وحكمت فى موضوع الدعوى وكان
 من المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن الوقف التعليق للدعوى - طبقاً لنصر
 المادة ١٢٩ من قانون المرافعات - هو أمر جوازى متروك لمطلق تقدير المحكمة
 حسبما تستبين من جديده المنازعة فى المسألة الأولية الخارجية عن اختصاصها
 أو عدم جديتها - لما كان ذلك وكانت المحكمة قد انتهت - وعلى ما سلف بيانه
 فى الرد على السبب الثانى من أسباب الطعن إلى أن الأمر الوقفى المتظلم منه
 قد صدر خارجاً عن اختصاص قاضى الأمور الوقفية لمساسه بأصل الحق
 المتنازع عليه ومن ثم يكون النزاع حول عدم دستورية قرار وزير المالية
 رقم ١٢٣ لسنة ١٩٧٦ - غير مؤثر ولازم للفصل فى الدعوى - ولا على
 الحكم المطعون فيه أن هو رفض طلب وقف السير فى الاستئناف لحين
 الفصل فى عدم دستورية القرار المذكور - ويكون ما ورد بسبب الطعن
 على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار الدكتور/ عيد المنعم أحمد بركة نائب رئيس المحكمة وعضوية
السادة المستشارين/ محمد فؤاد بدر نائب رئيس المحكمة ، فهمي الخياط ، محمد مصباح ،
ويحيى عارف .

(٢٣٩)

العلم رقم ٩٠ لسنة ٥١ القضائية :

(١) دعوى « انقطاع سير الخصومة » • بطلان « بطلان الاجراءات » •

بطلان الاجراءات المترتب على انقطاع سير الخصومة • نسبي • مقرر لمصلحة من طرح
الانقطاع لحمايته •

(٣٤٢) محكمة الموضوع « مسائل الواقع » « تقدير الأدلة » • ايجار « ايجار
الاماكن » •

(٢) تسجيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير ما يقدم فيها من أدلة من سلطة محكمة
الموضوع • به • عدم التزامها بتقريب حجج الخصوم والرد عليها استقلالاً • حسبها أن تقيم
قضائها على أسباب سائلة •

(٣) استخلاص ثبوت الفرر المترتب على تغيير الاستعمال أو نفيه • واقع • مستقل به
قاضي الموضوع • مثال لتقدير سائغ •

(٤ - ٦) ايجار « ايجار الاماكن » « أسباب الاخلاء » « التغيير في استعمال
العين » • قانون « سريان القانون » « القانون الواجب التطبيق » •
نظام عام •

(٢) الاخلاء لمخالفة شروط الايجار المقولة أو استعمال المكان المؤجر في غير الغرض
المؤجر من أجلها م ٣١ / ج ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ • شرطه • وجوب اعتدال المستأجر بإعادة الحالة
إلى ما كانت عليه •

(٥) أحكام القانون الجديد • الأصل عدم سريانها إلا على ما يقع من تاريخ العمل بها •
الاستثناء • الأحكام المتعلقة بالنظام العام • سريانها يأتى فورى على المراكز والوقائع القانونية
ولو كانت ناشئة قبل العمل به • تملق أحكام الاجرة والامتداد القانونى وأسباب الاخلاء بالنظام
العام • الفرع •

(٦) صدور تقرير لاحق يستحدث حكماً جديداً يتعلق بذاتية القاعدة الموضوعية الأمرة .
تعلق التعديل ببعض شروط القاعدة الأمرة دون مساس بذاتها . عدم سريانها إلا من تاريخ نفاذه
على الوقائع التي تلت في ظلها .

(٧) اشتراط اصدار المستاجر بأعادة الحالة الى ما كانت عليه قبل رفع دعوى الاخلاء .
م ٣١ - ج ق ١٩٧٧/٤٩ . عدم سريانها على الدعاوى التي وقعت قبل العمل بأحكامه . لذا
القانون أثناء نظر الدعوى . اثره . وجوب عدم التكلم بالأخلاء اذا أعاد المستاجر الحالة الى
ما كانت عليه . على ذلك .

(٨) حكم « التقريرات الخاطئة » . نقض « سلطة محكمة النقض » .

انتهاء الحكم في قضائه الى النتيجة الصحيحة . لا يطلعه . اشتغال أسبابه على أخطئه
قانونية . لمحكمة النقض تصحيح هذه الأسباب دون أن تنقضه . مثال .

١ - بطلان الإجراءات التي تم بعد قيام سبب إنقطاع الخصومة في
الدعوى هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بطلان نسبي قرره القانون
لصلحة من شرع الانقطاع لحمايتهم وهم خلفاء المتوفى أو من يقومون مقام من
فقد الأهلية أو تغيرت صفته . وذلك حتى لا تتخذ هذه الإجراءات دون
علمهم ويصدر الحكم في الدعوى في غفلة منهم ، فلا يحق لغيرهم التسلط
بهذا البطلان .

٢ - لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تحصيل فهم الواقع في الدعوى وفي
تقدير ما يقدم لها من أدلة ولا تثريب عليها ان أخذت بأى دليل تكون قد
إقتنعت به مادام هذا الدليل من طرق الإثبات المقررة قانوناً ، وحسبها أن
تبين الحقيقة التي إقتنعت بها وأن تقيم قضاءها على أسباب سائفة تكفي لحملها ،
وهي غير ملزمة بأن تتبع الخصوم في مختلف أقوالهم وحججهم وترد إستقلالاً
على كل قول أو حجة مادام قيام الحقيقة التي إقتنعت بها وأوردت دليلها فيه
الرّد الضمني المسقط لتلك الأقوال والحجج .

٣ - إستخلاص ثبوت الضرر أو نفيه من مسائل الواقع التي يستقل بها

قاضي الموضوع مادام الدليل الذي أخذ به مقبولا قانوناً وكان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه لأسبابه قد أقام قضاءه بالإخلاء على ما استنبطه مما ثبت من المعاينة التي أجريت بالشكوى الإداري رقم ... وأقوال المطعون ضده الثالث وما تضمنه محضر التسليم من أنه تم إستقطاع غرفة من الشقة المجاورة أضيفت لعين النزاع التي استعملت في غير الغرض المتفق عليه بقصد الإيجار بالخالفه للعقد وشروط الإيجار المعقولة بغير موافقة المؤجر ، وإن تغيير إستعمال العين من مكتب تجارى إلى مصنع للملابس يتطوى على اضرار بها وهى أسباب سائفة لها معيتها الثابت بالأوراق وتتضمن الرد على ما يخالفها فإن النعى في حقيقته لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير محكمة الموضوع للدليل بغية الوصول إلى نتيجة أخرى بما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

٤ - مفاد المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - بشأن إيجار الأماكن الذي رفضت الدعوى في ظله . ونص المادة ٣١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر والمعمول به (اعتباراً من ١٩٧٧/٩/٩ . الذي ألغى القانون السابق - أن المشرع تطلب في الفقرة (ج) من المادة ٣١ من القانون المذكور - للإخلاء لخالفه شروط الإيجار المعقولة أو إستعمال المكان المؤجر في غير الأغراض المؤجر من أجلها لإغثار المستأجر بإعادة الحالة إلى ما كانت عليه .

٥ - من الأصول الدستورية المقررة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن أحكام القوانين لا تسرى إلا على ما يقع من تاريخ العمل بها ، وأنه لا يترتب عليها أثر فيما وقع قبلها ، مما مؤداه عدم جواز انسحاب القانون الجديد على ما يكون قد وقع قبل العمل به من تصرفات أو تحقق من أوضاع إذ يحكم هذه تلك القانون الذي كان معمولاً به وقت وقوعها اعمالاً لمبدأ عدم رجعية القوانين ، غير أن ذلك لا ينقص من مريان أحكام القانون الجديد على ما يقع من تصرفات أو يتحقق من أوضاع ولو كانت مستندة

إلى علاقات سابقة عليه اعمالاً لمبدأ الأثر المباشر للقانون ، مادامت تلك القواعد والأحكام الجديدة غير متعلقة بالنظام العام ، أما إذا استحدثت القانون الجديد أحكاماً متعلقة بالنظام العام فلها تسرى بأثر فوري على المراكز والوقائع القانونية القائمة وقت نفاذه ولو كانت ناشئة قبله ، وكان من المقرر في قوانين إيجار الأماكن أن الأحكام الخاصة بتحديد الأجرة والامتداد القانوني وتعيين أسباب الإخلاء قواعد أمرة ومتعلقة بالنظام العام ، ومن ثم فلها تسرى بأثر فوري على جميع المراكز والوقائع القائمة والتي لم تستقر نهائياً وقت نفاذها ولو كانت ناشئة قبل تاريخ العمل بها :

٦- إذا صدر قانون لاحق تضمن تعديلاً في تشريعات إيجار الأماكن كان من شأنه استحداث حكم جديد متعلق بذاتية تلك القواعد الموضوعية الآمرة سواء بالإلغاء أو التغيير إضافة أو حذفاً فلن هذا التعديل يأخذ حكم القاعدة الآمرة من حيث مريانه بأثر فوري على المراكز والوقائع وقت نفاذه، أما إذا كان التعديل منصفاً على بعض شروط إعمال القاعدة الآمرة - دون مساس بذاتيتها أو حكمها - كما لو استوجب لتطبيقها توافر شروط خاصة أو إتخاذ إجراءات معينة سواء من إجراءات التقاضي أو الإثبات لم تكن مطلوبة ولا مقررة من قبل ، فإن التعديل لا يسرى في هذه الحالة إلا من تاريخ نفاذه وعلى الوقائع والمراكز التي تنشأ في ظله ، دون أن يكون له أثر على الوقائع التي نشأت في ظل القانون السابق ، بإعتبار أن القانون الذي رفعت الدعوى في ظله هو الذي يحكم شروط قبولها وإجراءاتها وقواعد إثباتها :

٧- إذ كان ما استحدثته القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في الفقرة (ج) من المادة ٣١ من اشتراط إعدار المستأجر لإعادة الحالة إلى ما كانت عليه لا يمس ذاتية القاعدة الآمرة ولا يغير من حكمها بل يضع شرطاً لأعمالها خاصاً بإجراءات قبول الدعوى ، وهو ما لم يكن مقرراً في القانون السابق ، ومن ثم فإنه لا يسرى إلا من تاريخ نفاذ القانون الأخير والعمل به ، دون أن يكون

له أثر على الوقائع السابقة عليه ، وكانت الدعوى قد رفعت ابتداء في ١٩٧٣/٧/٩ في ظل القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ فن تم يكون هو الواجب التطبيق في هذا الخصوص .

٨- إذ انتهى الحكم صحيحاً في قضائه بالإخلاء استناداً إلى ما استخلصه في حدود سلطته الموضوعية من ثبوت الضرر على ما جاء بالرد على السبب الثاني من أسباب الطعن ، فإن تعييبه فيما أقام عليه قضاءه في هذا الخصوص يكون غير منتج ، ذلك أنه متى انتهى الحكم صحيحاً في قضائه فإنه لا يبطله ما يكون قد اشتملت عليه أسبابه من أخطاء قانونية بإعماله القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ الذي لا ينطبق على الدعوى لإلغائه بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، إذ للحكمة النقص تصحيح هذه الأسباب دون أن تنقضه .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

٣

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضدها الأولى أقامت الدعوى رقم ٣١٢١ سنة ١٩٧٣ مدني كل جنوب القاهرة على المطعون ضدهما الثاني والثالث بطلب الحكم بفسخ عقد الإيجار المؤرخ ١٩٦٨/٨/٢٣ وإخلائهما من الشقة الميمنة بالصحيفة وتسليمها لها ، وقالت بياناً الملك أن المطعون ضده الثاني يستأجر تلك الشقة بموجب العقد المذكور بقصد استعمالها مكتباً تجارياً وأنها عيئت حارسه قضائية على العقار الذي تقع به عين النزاع بمقتضى الحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٦٩٢ سنة ١٩٧٣ مستعجل القاهرة ، وقام المطعون ضده الثاني بتأجير تلك العين دون إذن كتابي من المالك للمطعون ضده الثالث الذي

حولها إلى مصنع للملابس به ماكينات ضخمة مما نجم عنه هبوط في الأرضية وتصدع بالجدران ونزع بعض الأبواب والأحواض ، تدخل الطاعن منضماً للمطعون ضده الثاني طالباً رفض الدعوى على سند من أنه اشترى عين التداوى من الأخير ، بتاريخ ١٧/١١/١٩٧٣ حكمت المحكمة بتدب مكتب الخبراء لمباشرة الأمورية الميينة بالمنطوق ، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت بتاريخ ١٧/١/١٩٨٠ بفسخ عقد الإيجار المؤرخ ٢٣/٨/١٩٦٨ وإخلاء عين النزاع وتسليمها خالية للمطعون ضدها الأولى ، استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٨٤٢ لسنة ٩٧ ق القاهرة ، وبتاريخ ٢٧/١٢/١٩٨٠ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأيها . د

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينمى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب وفي بيان ذلك يقول انه كان يتعين الحكم بانقطاع سير الخصومة لزوال صفة المدعية : - المطعون ضدها الأولى - لعزلها من الحراسة منذ ١٤/٢/١٩٧٨ إلا أن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه رفض الحكم بانقطاع سير الخصومة على سند من أن مهمة الحارس تستمر حتى قيامه بتسليم المال الذي تحت يده ، وبذلك يكون قد خلط بين الصفة القانونية للحارس وبين استمراره في مباشرة الأعمال السادية اللازمة لحفظ الأموال إلى أن يتم تسليمها لمن يخلفه في الحراسة ، وبزوال صفة الحارس تنقطع سير الخصومة في الدسوى ، وتقدم أثناء حجز الاستئناف للحكم بالحكم الصادر في الاستئناف رقم ٢٣٥ سنة ١٩٧٩ مستعجل القاهرة كدليل على زوال صفة المطعون ضدها الأولى إلا أن الحكم المطعون فيه خالف هذا النظر ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك أن بطلان الإجراءات التي تم بعد قيام سبب انقطاع الخصومة في الدعوى هو - وعلى ما جرى به قضاء -

هذه المحكمة - بطلان نسبي - قرره القانون لمصاحبة من شرع الانقطاع لخلايتهم وهم خلفاء المتوفى أو من يقومون مقام من فقد الأهلية أو تغيرت صفته وذلك حتى لا تتخذ هذه الإجراءات دون علمهم ويصدر الحكم في الدعوى في غفلة منهم ، فلا يلحق لغيرهم التمسك بهذا البطلان ، لما كان ذلك ، فإن الحارس الجديد يكون له وحده دون غيره التمسك بهذا البطلان ولا يجوز للطاعن التحدى به ، ويكون ما أبداه الطاعن بسبب النمي - أباً كان وجهه الرأي فيه - غير منتج .

وحيث إن مبنى السبب الثاني النمي على الحكم المطعون فيه بالتناقض في التسبب والخطأ في الإسناد ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن ، ان خير الدعوى يخص إلى أن شقة النزاع أضيفت إليها حجرة من الشقة المجاورة دون أن يعاين الشقة الأخيرة رغم أن المستندات المقدمة منه تدحض ما انتهى إليه الخبير ، وركن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه إلى أوراق من صنع المطعون ضدها الأولى وافترض الإضرار بعين النزاع مع أن التعديلات التي أجريت بها زادت من قيمتها .

وحيث إن هذا النمي مردود ، ذلك أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن لمحة الموضوع السلطة التامة في تحصيل فهم الواقع في الدعوى وفي تقدير ما يقدم لها من أدلة ولا ثريب عليها إن أخذت بأي دليل تكون قد اقتنعت به ما دام هذا الدليل من طرق الإثبات المقررة قانوناً ، وحسبها أن تبين الحقيقة التي اقتنعت بها وأن تقيم قضاها على أسباب سائفة تكفي لحمله وهي غير ملزمة بأن تتبع الخصوم في مختلف أقوالهم وحججهم وترد استقلالاً على كل قول أو حجة ما دام قيام الحقيقة التي اقتنعت بها وأوردت دليلها فيه الرد الضمني المسقط لتلك الأقوال والحجج . كما أن استخلاص ثبوت الضرر أو نفيه من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع ما دام الدليل الذي أخذ به مقبولاً قانوناً ، لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه لأسبابه قد أقام قضاءه بالإخلاء على ما استنبطه مما ثبت من المعاينة

التي أجريت بالشكوى رقم ١٦٣٨ سنة ١٩٧٣ إدارى عابدين وأقوال المطعون ضده الثالث بها وما تضمنته محضر التسليم المؤرخ ١٩٧٣/٦/٢٧ من أنه تم استقطاع غرفة من الشقة المجاورة أضيفت لعين النزاع التي استعملت في غير الغرض المتفق عليه بعقد الإيجار بالمخالفة للعقد وشروط الإيجار المعقولة بغير موافقة المؤجر ، وأن تغيير استعمال العين من مكتب تجارى إلى مصنع للملابس ينطوى على إضرار بها ، وهى أسباب ساقطة لها معينها الثابت بالأوراق وتتضمن الرد على ما يخالفها ، فإن النعى في حقيقته لا يبدو أن يكون جدلا موضوعياً في تقدير محكمة الموضوع للدليل بغية الوصول إلى نتيجة أخرى مما لا يجوز إثارته أمام محكمة التقص :

وحيث إن حاصل السبب الثالث النعى على الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن ان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه طبق القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩ في حين أن القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الذى أدرك الدعوى هو الواجب التطبيق لتعلقه بالنظام العام ، وأوجب الفقرة (ج) من المادة ٣١ من القانون الأخير على المؤجر إعداد المستأجر بإعادة الحالة إلى ما كانت عليه ، وعلى فرض استعمال العين في غير الغرض المخصص بعقد الإيجار فإن الطاعن بإعداده تلك العين لتكون مكتباً للاستيراد والتصدير يكون قد أزال المخالفة ، ويرتب على ذلك عدم توقيع الجزاء بالإخلاء ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه :

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أنه لما كانت المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩ بشأن إيجار الأماكن الذى رفعت الدعوى في ظله تنص على أنه « في غير الأماكن المؤجرة مفروشة لا يجوز للمؤجر أن يطلب إخلاء المكان ولو انتهت المدة المتفق عليها في العقد إلا لأحد الأسباب الآتية ... (ج) إذا استعمل المستأجر المكان المؤجر أو سمح باستعماله بطريقة تخالف شروط الإيجار المعقولة أو تضر بمصلحة المؤجر » . وإذ صدر القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر

والمممول به اعتباراً من ١٩٧٧/٩/٩ - الذي ألغى القانون السابق - ونص في المادة ٣١ منه على أنه « في غير الأماكن المؤجرة مفروشة لا يجوز للمؤجر أن يطلب إخلاء المكان ولو انتهت المدة المتفق عليها في العقد إلا لأحد الأسباب الآتية : (ج) إذا استعمل المستأجر المكان المؤجر أو سمح باستعماله بطريقة تخالف شروط الإيجار المعقولة والمتعارف عليها وتضر بمصلحة المؤجر أو استعمله في غير الأغراض المؤجر من أجلها ، وذلك بعد إعداده بإعادة الحالة إلى ما كانت عليه » . بما مفاده أن المشرع تطلب في الفقرة (ج) من المادة ٣١ من القانون المذكور - للإخلاء تخالف شروط الإيجار المعقولة أو استعمال المكان المؤجر في غير الأغراض المؤجر من أجلها - إعداد المستأجر بإعادة الحالة إلى ما كانت عليه ، وكان من الأصول الدستورية المقررة يسوعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن أحكام القوانين لا تسرى إلا على ما يقع من تاريخ العمل بها ، وأنه لا يترتب عليها أثر فورياً وقع قبلها ، مما مؤداه عدم جواز انسحاب القانون الجديد على ما يكون قد وقع قبل العمل به من تصرفات أو تحقق من أوضاع إذ يحكم هذه وتلك القانون الذي كان معمولاً به وقت وقوعها إعمالاً لمبدأ عدم رجعية القوانين ، غير أن ذلك لا ينتقص من سريان أحكام القانون الجديد على ما يقع من تصرفات أو يتحقق من أوضاع ولو كانت مستندة إلى علاقات سابقة عليه إعمالاً لمبدأ الأكثر المباشراً للقانون ، ما دامت تلك القواعد والأحكام الجديدة غير متعلقة بالنظام العام ، أما إذا استحدث القانون الجديد أحكاماً متعلقة بالنظام العام فلنأثر تسري بأثر فوري على المراكز والوقائع القانونية القائمة وقت نفاذه ولو كانت ناشئة قبله ، وكان من المقرر في قوانين إيجار الأماكن أن الأحكام الخاصة بتحديد الأجرة والامتداد القانوني وتعيين أسباب الإخلاء قواعد آمرة ومتعلقة بالنظام العام . ومن ثم فلنأثر تسري بأثر فوري على جميع المراكز والوقائع القائمة والتي لم تستقر نهائياً وقت نفاذها ولو كانت ناشئة قبل تاريخ العمل بها ، ومؤدى ذلك أنه إذا صدر قانون لاحق تضمن تعديلاً في تشريعات إيجار الأماكن كان من شأنه استحداث حكم جديد متعلق بذاتية تلك القواعد الموضوعية الآمرة منسواء

الإلغاء أو التغيير إضافة أو حذفاً فإن هذا التعديل يأخذ حكم القاعدة الأمرة من حيث سريانه بأثر فوري على المراكز والوقائع القائمة وقت نفاذه ، أما إذا كان التعديل منصباً على بعض شروط عمل القاعدة الأمرة - دون مساس بداتها أو حكمها - كما لو استوجب تطبيقها توافر شروط خاصة أو اتخاذ إجراءات معينة سواء من إجراءات التقاضي أو الإثبات لم تكن مطلوبة ولا مقررة من قبل ، فإن التعديل لا يسرى في هذه الحالة إلا من تاريخ نفاذه وعلى الوقائع والمراكز التي تنشأ في ظله ، دون أن يكون له أثر على الوقائع التي نشأت في ظل القانون السابق باعتبار أن القانون الذي رفعت الدعوى في ظاه هو الذي يحكم شروط قبولها وإجراءاتها وقواعد إثباتها ، لما كان ما تقدم وكان ما استحدثه القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ في الفقرة (ج) من المادة ٣١ من اشتراط إعدار - المستأجر - لإعادة الحالة إلى ما كانت عليه لا بمس ذاتية القاعدة الأمرة ولا يغير من حكمها بل يضع شرطاً لأعمالها خاصاً بإجراءات قبول الدعوى ، وهو ما لم يكن مقرر في القانون السابق ، ومن ثم فإنه لا يسرى إلا من تاريخ نفاذ القانون الأخير والعمل به ، دون أن يكون له أثر على الوقائع السابقة عليه وكانت الدعوى قد رفعت في ١٩٧٣/٧/٩ في ظل القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩ فمن ثم يكون هو الواجب التطبيق في هذا الخصوص ، أما بصدد ما أثاره الطاعن من أنه أعاد الحالة إلى ما كانت عليه ، فإن نص الفقرة (ج) من المادة ٣١ من القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ يكون هو الواجب التطبيق باعتبار أن الحكم الذي أورده ذلك النص في هذا الصدد ينطوي على قاعدة أمرة ، متعلقة بالنظام العام ، مقتضاها علم الحكم بالإخلاء إذا أعاد المستأجر الحالة إلى ما كانت عليه ، ومن ثم فإن تلك القاعدة تسرى بأثر فوري على جميع المراكز والوقائع القائمة والتي لم تستقر نهائياً وقت نفاذها ولو كانت ناشئة قبل تاريخ العمل بها . ولئن كان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه لأسبابه قد بني قضاءه في هذا الشأن على أن إعادة الحالة إلى ما كانت عليه لا تغير من الأمر شيئاً في ظل أحكام القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩ الذي يحكم واقعة النزاع ، وإذ أورد ذلك الحكم بمذونات على نحو ما سلف أن الضرر قد تمثل في استعمال عين النزاع في غير الغرض المتفق عليه بعقد الإيجار باستعمالها

كمصنع الملابس وأنه أضيفت إليها غرفة من الشقة المجاورة ، وإذ لم يثبت من الأوراق أن العين أعيدت - وحتى الحكم في الاستئناف - إلى ما كانت عليه من حيث معاملها الأصلية بإعادة الغرفة المستقطعة إلى الشقة المجاورة ، فإن الضرر يكون لا زال قائماً ، ولا يجدى الطاعن قوله أنه أعد العين لتكون مكتباً للاستيراد والتصدير . لأنه بذلك - وعلى فرض صحته - لا يكون قد أزال المخالفة إزالة كاملة ، وإذ انتهى الحكم صحيحاً في قضائه بالإحلاء استناداً إلى ما استخلصه في حدود سلطته الموضوعية من ثبوت الضرر على ما جاء بالرد على السبب الثاني من أسباب الطعن ، فإن تعييه فيما أقام عليه قضاؤه في هذا الخصوص يكون غير متبع ذلك أنه منى 'نهي الحكم صحيحاً في قضائه فإنه لا يطله ما يكون قد اشتملت عليه أسبابه من أخطاء قانونية بإعماله القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩ الذي لا ينطبق على الدعوى لإلغائه بالقانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ ، إذ لحكمة النقض تصحيح هذه الأسباب دون أن تنقضه ، ومن ثم يكون النعي بهذا السبب في غير محله .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار/ محمد ابراهيم خليل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ محمد طلوم ، زكى الحصرى نائبى رئيس المحكمة ، منير توفيق ومحمد السكرى .

(٢٤٠)

الظن رقم ١٩٨٠ لسنة ٥٢ القضائية :

(١) نقل بحرى « معاهدة بروكسل » .

سند الشحن غير الخاص لاسكام معاهدة بروكسل . جواز الاتفاق على خضوعه لها
بشرط « باراموت » .

(٢) نقل بحرى . تعويض .

تقدير التعويض عن الهلاك أو التلف الذى يلحق البضاعة بقيمتها الفعلية دون التمسك
بالحد الأقصى للتعويض المشار اليه بمعاهدة بروكسل . مناطه . أن يكون الشاحن قد دون
فى سند الشحن بياناً بنسب البضاعة وقيمتها . لا يفنى عن ذلك ورود هذا البيان بغاتورة
الشحن .

(٣) نقل بحرى .

النقص فى البضاعة المشحونة . يعتبر من قبيل الهلاك الجزئى لها . مؤدى ذلك . اندراجه
تحت نص م ٥/٤ من معاهدة بروكسل .

(٤) نقل بحرى . تعويض .

حدوث العجز فى الرسالة أثناء الرحلة البحرية التى انتهت بوصول السفينة الناقلة فى
١٩٧٨/٢/٢ . التعويض عنه . خضوعه فيما يتصل بحدود مسئولية الناقل البحرى بحسب
م ٥/٤ من معاهدة بروكسل دون بروتوكول تعديلها الموقع بتاريخ ١٩٦٨/٢/٢٣ . على ذلك .
عدم المرافقة عليه والعمل به الا اعتباراً من ١٩٨٣/٤/٣٠

١ - من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه يجوز لطرف عقد النقل إذا كان

سند الشحن لا يخضع لمعاهدة بروكسل الدولية لسندات الشحن سنة ١٩٢٤
طبقاً للشروط التى أوردها المادة العاشرة منها - أن يتحقق فيه على خضوعه لها
وتطبيق أحكامها عليه بتضمينه شرط « باراموت » .

١ [٢] - "مناطق تقدير التعويض عن الهلاك أو التلف الذى يلحق البضاعة بقيمته الفعلية دون التقيد بالحد الأقصى للتعويض المقرر بالمادة ٥/٤ من معاهدة بروكسل الدولية لسندات الشحن" - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون الشاحن قد دون فى سند الشحن بياناً بنجس البضاعة وقيمتها ولا يفى عن ذلك ورود هذا البيان بقاتورة الشراء .

٣ - النقص فى البضاعة المشحونة وعلى ما أفصحت عنه الأعمال التحضيرية الخاصة بأحكام معاهدة بروكسل الدولية لسندات الشحن يعتبر من قبيل الهلاك الجزئى لها مما يندرج تحت نص الفقرة الخامسة من المادة الرابعة من المعاهدة المذكورة .

٤ - إذا كانت أحكام معاهدة بروكسل الخاصة بتوحيد بعض القواعد المتعلقة بسندات الشحن تعتبر نافذة فى مصر ومعمولاً بها اعتباراً من ١٩٤٤/٥/٢٩ بمقتضى المرسوم بقانون الصادر فى ١٩٤٤/١/٣١ إلا أن مصر لم توافق على بروتوكول تعديل هذه المعاهدة الموقع فى بروكسل بتاريخ ١٩٦٨/٢/٢٣ إلا بمقتضى القرار الجمهورى رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٨٢ الصادر فى ١٩٨٢/٩/٢٢ ولم يعمل به إلا اعتباراً من ١٩٨٣/٤/٣٠ ولما كان الثابت فى الدعوى أن سندی الشحن موضوع النزاع صدر بتاريخ ١٩٧٨/١/٢٤ وأن عملية النقل البحرى التى تمت بمقتضاها قد انتهت بوصول السفينة الناقلة إلى الإسكندرية فى ١٩٧٨/٢/٢ حيث تم اكتشاف العجز فى الرسالة بتاريخ ١٩٧٨/٤/٤ وكان حدوث هذا العجز أثناء الرحلة البحرى أمرأ لا خلاف عليه فإن التعويض عنه يخضع فيما يتصل بحدود مسئولية الناقل البحرى لحكم الفقرة الخامسة من المادة الرابعة من معاهدة بروكسل المشار إليها دون بروتوكول تعديلها الذى لم يكن مطبقاً فى مصر فى ذلك التاريخ :

الحكمة

به مد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار،
المقرر والمراقبة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تتحصل فى أن الشركة الطاعة أقامت الدعوى رقم ١٣٤١ لسنة ١٩٧٨
تجارى كلى الإسكندرية على الشركة المطعون ضدها بطلب الحكم بإلزامها
بأن تدفع لها مبلغ ٦٦٤٩ جنيه وقالت بياناً لذلك أنها شحنت على السفينة
« جورجى ماسيليف » التابعة للمطعون ضدها من ميناء نوفمبر رئيسك عدد ٩٤
صندوقاً محتوى على قطع غيار ماكينات ولدى استلام الرسالة بميناء الإسكندرية
ببين وجود عجز خمسة صناديق تقدر قيمتها بالمبالغ المطالب به ولما كان الناقل
مستولاً عن تعويض ما لحق بالرسالة من عجز لوقوعه خلال الرحلة البحرية
فقد أقامت الدعوى بطلبها المشار إليه . بتاريخ ١٩٧٩/٥/٢١ نذبت محكمة
أول درجة خبيراً فى الدعوى وبعد أن قدم تقريره حكمت فى ١٩٨٠/١٢/٢٩
بإلزام المطعون ضدها بأن تدفع للطاعة مبلغ ٧٠٠ جنيه . استأنفت الطاعة
هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٤٧ لسنة ٣٧ ق س الإسكندرية ، كما استأنفته
المطعون ضدها بالاستئناف رقم ١٨٥ لسنة ٣٧ ق س الإسكندرية وبعد ضم
الاستئنافين حكمت المحكمة برفضهما وتأيد الحكم المستأنف . طعن الطاعة
فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى
برفض الطعن وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة رأت أنه
جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب تنعى الطاعة بالوجه الأول من
السبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وتفسيره
والبطلان فى الإسناد وفى بيان ذلك نقول أن الحكم خلص إلى تطبيق أحكام

المعاهدة بروكسل الدولية لسندات الشحن استناداً إلى البند الثاني من سندی الشحن موضوع النزاع وما تضمنته من الاتفاق على تطبيق أحكام المعاهدة في حين أن الترجمة الصحيحة لعبارته لا تؤدي إلى انطباقها بالإضافة إلى أن البند المشار إليه أحال إلى أحكام هذه المعاهدة التي تشترط في مادتها العاشرة لسريان قواعدها أن يكون الشاحن والناقل متبعين لإحدى الدول المنضمة إليها، ولما كان الاتحاد السوفيتي الذي تحمل السفينة الناقلة جنسيته وتحرر سندی الشحن موضوع النزاع فيه لم ينضم إلى معاهدة بروكسل فإن الحكم المطعون فيه إذ طبق أحكامها يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وفي تفسيره .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه يجوز لطرف عقد النقل إذا كان سند الشحن لا يخضع لمعاهدة بروكسل الدولية لسندات الشحن سنة ١٩٢٤ - طبقاً للشروط التي أوردها المادة العاشرة منها - أن يتفقا فيه على خضوعه لها وتطبيق أحكامها عليه بتضمينه شرط « بارامونت » لما كان ذلك وكان الثابت من سندی الشحن موضوع النزاع تضمينها شرط بارامونت بما مفاده اتفاق طرفيهما على خضوعهما لأحكام تلك المعاهدة ، ومن ثم فإن أحكامها تكون هي الواجبة التطبيق وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون وتفسيره يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعة تنمى بالوجه الثاني من السبب الأول وانسبب الرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والخطأ في الاستناد والقصور في التسبب والإخلال بحق الدفاع إذ أقام قضاءه ، بتقدير التعويض عن العجز الذي لحق برسالة النزاع على أن سندی الشحن موضوع النزاع لم يتضمننا بياناً بقيمة البضاعة ورتب على ذلك تطبيق الفقرة الخامسة من المادة الرابعة من معاهدة بروكسل لسندات الشحن والتي تضع حداً أقصى للتعويض ، عن هلاك البضاعة أو تلفها يقدر بمائة جنيه إنجليزي عن كل طرد أو وحدة في حين أن الثابت من سندی الشحن أنهما تضمننا بياناً بمنس البضاعة ويكفي هذا لاستبعاد تطبيق

المادة المذكورة وفضلاً عن ذلك فإن فاتورة الشراء المشار إليها بسندى الشحن تضمنت بياناً بقيمة البضاعة الأمر الذى كان يجب معه تقدير التعويض بالكامل طبقاً للقواعد العامة وإذ تقيّد الحكم المطعون فيه بالحد الأقصى للتعويض المشار إليه لخلو سندى الشحن من بيان قيمة البضاعة والتفت عما تضمنه دفاع الطاعنة من أنه يكفى لاستبعاد تطبيق المادة آتفة الذكر الاقتصار على بيان جنس البضاعة فى سند الشحن فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وفى الإسناد وعابه القصور فى التسيب والإخلال بحق الدفاع :

وحيث إن هذا النعى غير شديد ذلك أن مناط تقدير التعويض عن الهلاك أو التلف الذى يلحق البضاعة بقيمته الفعلية دون التقيّد بالحد الأقصى للتعويض المقرر بالمادة ٤/٥ من معاهدة بروكسل الدولية لسندات الشحن - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون الشاحن قد دون فى سند الشحن بياناً بجنس البضاعة وقيمتها ولا يفنى عن ذلك ورود هذا البيان بفاتورة الشراء : لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وانتهى فى قضائه إلى التقيّد فى تقدير التعويض عن العجز فى رسالة النزاع بالتحديد القانونى للمسئولية المنصوص عليها فى المادة سالفة الذكر على أساس خلو سندى الشحن موضوع النزاع من بيان قيمة البضاعة وأنه لا يفنى عن ذلك ذكر هذا البيان فى فاتورة الشراء فإن فى ذلك الرد الضمنى المسقط لما أثارته الطاعنة من دفاع فى هذا الخصوص :

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وتفسيره والقصور فى التسيب وفى بيان ذلك تقول أن أحكام التحديد القانونى للمسئولية الواردة بنص المادة ٤/٥ من معاهدة بروكسل لسندات الشحن لا تطبق - بصريح النص - إلا فى حالة هلاك البضاعة أو تلفها ومن ثم لا يجوز التوسع فى تفسيرها أو القياس عليها . ولما كانت رسالة النزاع قد سلمت بعجز خمسة صناديق وتختلف هذه الحالة عن الهلاك أو التلف وكان الحكم المطعون فيه قد رفض هذا الدفاع الذى تمسكت به الطاعنة أمام محكمة

[الموضوع على "سند من" القول بأن عدم تسليم البضاعة ما هو إلا نوع من أنواع الهلاك يندرج تحت نص المادة سائلة الذكر فإنه يكون معيباً بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسليم مما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أن النقص في البضاعة المشحونة - وعلى ما أفصحت عنه الأعمال التحضيرية الخاصة بأحكام معاهدة بروكسل الدولية لسندات الشحن - يعتبر من قبيل الهلاك الجزئي لها مما يندرج تحت نص الفقرة الخامسة من المادة الرابعة من المعاهدة المذكورة .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسليم والإخلال بحق الدفاع إذ قدر الحكم التعويض وفقاً لنص الفقرة الخامسة من المادة الرابعة من معاهدة بروكسل الدولية لسندات الشحن والتي حددت مسؤولية الناقل البحري عن الهلاك أو تلف البضاعة بما لا يزيد عن مائة جنيه إنجليزي عن كل طرد أو وحدة أو ما يعادل هذه القيمة بنقد عملة أخرى واستبعد تطبيق بروتوكول سنة ١٩٦٨ الذي عدل هذا النص ورفع التعويض إلى ما يعادل عشرة آلاف فرنك عن كل طرد أو وحدة أو ثلاثين فرنك عن كل كيلوجرام من الوزن القسام للبضاعة الهالكة أو التالفة أيهما أكبر واستند الحكم في ذلك إلى أن مصر لم توافق على البروتوكول المذكور في حين أن انضمامها إلى المعاهدة ابتداءً بغنى عن الموافقة مرة أخرى على كل تعديل لاحق .

وحيث إن هذا النعي مردود - ذلك أنه لما كانت أحكام معاهدة بروكسل الخاصة بتوحيد بعض القواعد المتعلقة بسندات الشحن تعتبر نافذة في مصر ومعولاً بها اعتباراً من ١٩٤٤/٥/٢٩ بمقتضى المرسوم بقانون الصادر في ١٩٤٤/١/٣١ إلا أن مصر لم توافق على بروتوكول تعديل هذه المعاهدة الموقع في بروكسل بتاريخ ١٩٦٨/٢/٢٣ إلا بمقتضى القرار الجمهوري رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٨٢ الصادر في ١٩٨٢/٩/٢٢ ولم يعمل به إلا اعتباراً من ١٩٨٣/٤/٣٠ ولما كان الثابت في الدعوى أن سندی الشحن موضوع النزاع صدر بتاريخ

١٩٧٨/١/٢٤ وأن عملية النقل البحري تمت بمقتضاها قد انتهت بوصول السفينة الناقلة إلى الإسكندرية في ١٩٧٨/٢/٢ حيث تم اكتشاف العجز في الرسالة بتاريخ ١٩٧٨/٤/٤ - وكان حدوث هذا العجز أثناء الرحلة البحرية أمراً لا خلاف عليه فإن التعويض عنه ينخفض فيما يتصل بحدود مسئولية الناقل البحري لحكم الفقرة الخامسة من المادة الرابعة من معاهدة بروكسل المشار إليها دون بروتوكول تعديلها الذي لم يكن مطبقاً في مصر في ذلك التاريخ . وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر واستبعد تطبيق أحكام البروتوكول المعدل ، فإنه يكرن قد خلص إلى نتيجة صحيحة في القانون ولا يعيبه ما يكرن قد ورد في أسبابه من خطأ في شأن علة استبعاد أحكام بروتوكول سنة ١٩٦٨ إذ لم تكن النقض أن تصحح هذا الخطأ دون أن تنقض الحكم ، ومن ثم فإن النعي عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار/ يحيى الرضاى نائب رئيس المحكمة وعشوية السادة
المستشارين/ محمود شوقي أحمد نائب رئيس المحكمة ، محمد حسن الطيلي ، أحمد مكي
ومحمود رضا الطيزي .

(٢٤١)

مطمن رقم ٩٤٩ لسنة ٥٣ القضائية :

دعوى « الخصوم فى الدعوى : ادخال خصم » « الصفة فى الدعوى » .

اختصاص ذى الصفة الحقيقى فى الدعوى عملاً للمادة ١١٥ مرافعات . كفايته بإعلان
مئة ذلك .

النص فى المادة ١١٧ من قانون المرافعات على أن : « للخصم أن يدخل فى
الدعوى من كان يصح اختصاصه فيها عند رفعها ، ويكون ذلك بالإجراءات
المعتادة لرفع الدعوى قبل يوم الجلسة مع مراعاة حكم المادة ٦٦ مرافعات ،
وفى الفقرة الثانية من المادة ١١٥ منه على أنه « إذا رأت المحكمة أن الدفع
بعدم قبول الدعوى لانتفاء صفة المدعى عليه قائم على أساس » أجلت الدعوى
لإعلان ذى الصفة ... » يدل على أنه وإن كان اختصاص الغير فى الدعوى - على
مقتضى ما تقتضى به المادة ١١٧ المشار إليها - يستوجب اتباع الإجراءات
المعتادة لرفع الدعوى . بإيداع الصحيفة قلم الكتاب - إلا أن تصحيح المدعى
لدعواه بإدخال صاحب الصفة الحقيقى الذى يجب اختصاصه فيها ابتداءً - يمكن
أن يتم بإعلان ذى الصفة عملاً بنص الفقرة الثانية من المادة ١١٥ من قانون
المرافعات - التى استحدثها القانون القائم - حسبما بين من المذكرة الإيضاحية -
« تبسيطاً للإجراءات وتقديراً من المشرع لتنوع وتعدد فروع الوزارات
والمصالح والمؤسسات والهيئات على نحو قد يصعب معه تحديد الجهة التى لها
صفة فى التداعى » .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن الطاعنين أقاموا الدعوى ٥٧٨٢ سنة ١٩٧٨ مدنى جنوب القاهرة الابتدائية على شركة غرب النوبارية الزراعية بطلب الحكم بإلزامها بأن تؤدى إليهم تعويضاً عن الأضرار التى لحقتهم من وفاة مورثهم فى حادث لإحدى سياراتها — تسبب فيه أحد تابعيها الذى أدين عنه بحكم جنائى بات — دفع الحاضر عن الشركة بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة . وأجابت المحكمة طلب الطاعنين اختصاص المطعون ضده ققاءوا بإعلانه . دفع الحاضر عنه بعدم قبول هذا الاختصاص ومحكمة أول درجة حكمت بتاريخ ١٩٨١/٤/٥ بقبول هذين الدفيعين . استأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف ٣٩٥٠ فى القاهرة وبتاريخ ١٩٨٣/٢/١٦ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن . وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فحددت لنظره جلسة التزمت فيها النيابة رأيا .

وحيث إن حاصل أسباب الطعن أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم قبول إدخال المطعون ضده على أنه لم يتم بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى طبقاً لنص المادة ١١٧ من قانون المرافعات — وذلك بإيداع صحيفته قلم الكتاب — فى حين أنه ليس إلا تصحيحاً لشكل الدعوى يكتفى فيه بإعلان صاحب الصفة دون حاجة إلى الإيداع المشار إليه .

وحيث إن هذا النعى شديد ، ذلك أن النص في المادة ١١٧ من قانون المرافعات على أن «للخصم أن يدخل في الدعوى من كان يصبح اختصاصه فيها عند رفضها ، ويكون ذلك بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى قبل يوم الجلسة مع مراعاة حكم المادة ٦٦ » ، وفي الفقرة الثانية من المادة ١١٥ منه على أنه « إذا رأت المحكمة أن الدفع بعدم قبول الدعوى لانتهاء صفة المدعى عليه قائم على أساس ، أجلت الدعوى لإعلان ذي الصفة ... » ، إنما يدل على أنه وإن كان اختصاص الغير في الدعوى - على ما تقتضيه المادة ١١٧ المشار إليها - يستوجب اتباع الإجراءات المعتادة لرفع الدعوى - وذلك بإيداع الصحيفة - قلم الكتاب - إلا أن تصحيح المدعى لدعواه بإدخال صاحب الصفة الحقيقي - الذي كان يجب اختصاصه فيها ابتداء - يكفي أن يتم بإعلان ذي الصفة . عملاً بنص الفقرة الثانية من المادة ١١٥ - ساقطة الذكر - التي استحدثها القانون القائم حسبما بين من - المذكرة الإيضاحية - « تبسيطاً للإجراءات وتقديراً من المشرع لتنوع وتعدد فروع الوزارات والمصالح والمؤسسات والهيئات على نحو قد يصعب معه تحديد الجهة التي لها صفة في التداعي » ، ولما كان ذلك - وكان الثابت من الأوراق أن الطاعنين التزموا بالإجراء الذي رسمه القانون لاختصاص المطعون ضده - وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين إلغاء الحكم المستأنف ورفض الدفع بعدم قبول اختصاص المطعون ضده وإحالة القضية إلى محكمة أول درجة إذ لم تستند بقبولها هذا الدفع الشكلي ولايتها بالفصل في موضوع الدعوى .

جلسة ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار/ محمد جلال الدين رافع نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ مرزوق فكرى ، صلاح محمد أحمد نائبى رئيس المحكمة ، أحمد نصر الجندى ،
وحسين محمد حسن .

(٢٤٢)

الطعن رقم ١١٧ لسنة ٥٦ ق « احوال شخصية » :

(١) احوال شخصية « لغير المسلمين » • اجراءات • دعوى « اجراءات رفع
الدعوى » •

طلب الزوجة المصرية تطبيقها على زوجها الفلسطينى الجنسية ، نزاع يتعلق بمسأله
من مسائل الاحوال الشخصية للاجانب • مؤدى ذلك • تولى قلم الكتاب اعلان عريضة الدعوى
الى المدعى عليه عل تماذج خاصة • المادتين ٨٦٩ ، ٨٧٠ من المقات • علة ذلك •

(٢ ، ٣ ، ٤) استئناف « الاثر الناقل » • محكمة الموضوع • دعوى
« تكييف الدعوى » • احوال شخصية « لغير المسلمين : التطلاق »

٢ - الاثر الناقل للاستئناف • مؤداه •

٣ - التزام محكمة الموضوع باعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانونى الصحيح دون
أن تتلبد فى ذلك بتكييف الخصوم لها •

٤ - تكييف محكمة الاستئناف للوقائع المطروحة عليها - ودون أن تضيف اليها جديدا
ويلا تسمى من الطاعن - ان الطرفين متحدا الطائفة والملة قبل رفع الدعوى وأن شريعتها هى
الواجبة التطبيق على واقعة النزاع والقضاء بالتطبيق للضرر على هذا الاساس • لا يجب •

(٥) اثبات « شهادة الشهود » •

تقدير اقوال الشهود واستخلاص الواقع منها من سلطة محكمة الموضوع • شرطه • علم
الخروج بها الى غير ما يؤدى اليه عدولها • المنازعة فى ذلك جدل موضوعى عدم حواز
اثارته امام محكمة النقض •

(٦) استئناف • حكم « تسبيب الحكم » •

تزيد محكمة الاستئناف بما لا يؤثر على صحة الحكم المؤسس على قاعدة سليمة • لا يجب
الحكم ولا يستوجب نقضه •

١ - طلب الزوجة المصرية - المطعون ضدها - تطليقها على زوجها - الطاعن - فلسطيني الجنسية ، فإن النزاع بهذه المثابة يتعلق بمسألة من مسائل الأحوال الشخصية للأجانب ، وكان المشرع في المادتين ٨٦٩ ، ٨٧٠ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - قد رسم طريقاً لرفع الدعوى في هذه المسائل يخالف الطريق المعتاد في كل الدعاوى المنصوص عليها في المادة ٦٣ وما بعدها ، فلا تعلن عريضة الدعوى فيها إلى الخصم ، وإنما يتولى قلم الكتاب إعلانها إلى المدعى عليه على نماذج خاصة راعى الاقتصاد فيها على ذكر موجز الطلب إمعاناً في السرية وحفاظاً على الحرمات والأسرار .

٢ - يترتب على رفع الاستئناف نقل موضوع النزاع - في حدود طلبات المستأنف - إلى محكمة الدرجة الثانية ، وإعادة طرحها بكل ما اشتملت عليه من أدلة وأوجه دفاع لتقول كلمتها فيه بقضاء مسبق يواجه عناصر النزاع الواقعة والقانونية على السواء .

٣ - محكمة الموضوع ملزمة في كل حال بإعطاء الدعوى وصفها الحق ، وتكييفها القانوني الصحيح دون أن تتغير في ذلك بتكييف الخصوم لها :

٤ - محكمة الاستئناف إذا استعملت حقها ... وكيف الوقائع المطروحة عليها ودون أن تضيق إليها جديداً - بأن الطرفين متحداً بالطائفة والملة قبل رفع الدعوى - وبلا نعي من الطاعن - وأن شريعتها هي الواجبة التطبيق على واقعة النزاع ، وقضت بالتطبيق للضرر على هذا الأساس ، فإنه لا يجوز تعيب حكمها بأنها غيرت سبب الدعوى .

٥ - تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها هو مما تستقل به محكمة الموضوع ، ولا سلطان لأحد عليها في ذلك إلا أن تخرج بتلك الأقوال إلى غير ما يؤدى إليه مدلولها ، وكانت محكمة الموضوع قد اطمأنت من أقوال شهود للمطعون ضدها إلى أن الحياة الزوجية قد تصدعت بما لا يستطاع معه استمرارها

بسبب تعدى الطاعن عليها بالضرب والسب ، وهو منها استخلاص منافع يكتفى بوجوده لحمل قضاء الحكم ، فإن النعى بهذا الشق لا يصدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الدليل لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

٦ - أن تزيد محكمة الاستئناف بما لا يؤثر على صحة الحكم المؤسس على قاعدة سليمة ، فهذا التزيد مهما جاء فيه من خطأ لا يعيب الحكم ، ولا يستوجب نقضه ، وكان ما تزايد فيه الحكم المطعون فيه من القول باطمئنانه إلى « أوراق الدعوى » دون أن يفصح عن مضمون هذه الأوراق ، أو أن المطعون ضدها تضرر من « عدم دفاعها » لا يؤثر على النتيجة التي انتهى إليها الحكم بتطبيقها من الطاعن ، ويستقيم بدونها .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ١٩٨٣/٢٤٧ كلى أحوال شخصية ضد الطاعن - بعريضة قدمت للسيد رئيس دائرة الأحوال الشخصية للأجانب بمحكمة جنوب القاهرة طلبت في ختامها الحكم بتطبيقها منه طلاقه بائمة ، وقالت بياناً لذلك أنها مصرية مسيحية الديانة من طائفة الأقباط الأرثوذكس وتزوجها الطاعن - وهو فلسطينى الجنسية مسيحى الديانة من طائفة الروم الأرثوذكس - بعقد مؤرخ ١٩٨٢/١٠/٢٨ ، موثق بالشهر العقارى ، وإذ تضررت من عدم قدرته على معاشرتها جنسياً وتعديه عليها بالضرب والسب بما لا يستطاع معه دوام العشرة بينهما ، وكانت المادة السادسة من القانون رقم ٢٥ سنة ١٩٢٩ هى الواجبة التطبيق لاختلافهما في الطائفة ، فقد أقامت الدعوى ، أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق ، وبعد

أن سمعت لجنة الطرفين قضت بتاريخ ١٩٨٥/١١/١٩ بتطبيق المظنون ضدها طلبة بآئنة . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بتقرير في قلم الكتاب قيد برقم ١٠٢/١٩ ق ، كما استأنفه بالاستئناف رقم ١٠٢/٥١٨ ق بتاريخ ١٩٨٦/٦/٢٦ قضت المحكمة :

أولا : بعدم قبول الاستئناف رقم ١٠٢/١٩ ق لرفعه بغير الطريق المقرر .
ثانياً : وفي الاستئناف رقم ١٠٢/٥١٨ ق برفضه وتأييد الحكم المستأنف .
طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينمى الطاعن بأولها على الحكم المظنون فيه البطلان والخطأ في تطبيق القانون ، وقال في بيان ذلك أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بعدم قبول الدعوى لأنه فلسطيني الجنسية ، ولا يعتبر من الأجانب الذين كانت مختص بنظر قضاياهم المحاكم القنصلية أو المحاكم المختلطة ، لأن فلسطين لم تكن من الدول الموقعة على اتفاقية مونترو ، ولم تنضم إليها ، ومن ثم يخضع للمحاكم الشرعية ، وتنبع أحكام قانون المرافعات في الإجراءات المتعلقة بالدعوى والأحوال التي وردت بشأنها قواعد خاصة في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أو القوانين الأخرى المكملة لها ، وإذ ألغى الفصل الخاص بقيد الدعوى من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ، فإنه كان يتعين تطبيق المادتين ٦٣ ، ٦٧ من قانون المرافعات على إجراءات رفع الدعوى ، بأن ترفع بصحيفة تودع قلم الكتاب ، وإلا كانت غير مقبولة وإذ رفعت المظنون ضدها دعواها بتقرير ، وقضت محكمة أول درجة مع ذلك في الموضوع ، فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون خطأ أدى إلى بطلان الحكم الابتدائي ، وكذلك الحكم المظنون فيه الذي أبده بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي غير شديد ذلك أنه لما كان النزاع في الدعوى يدور حول طلب الزوجة المصرية - المظنون ضدها - تطبيقها على زوجها - الطاعن

فلسطيني الجنسية ، فإن النزاع بهذه المثابة يتعلق بمسألة من مسائل الأحوال الشخصية للأجانب ، وكان المشرع في المادتين ٨٦٩ ، ٨٧٠ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - قد رسم طريقاً لرفع الدعوى في هذه المسائل يخالف الطريق المعتاد في كل الدعاوى المنصوص عليها في المادة ٦٣ وما يبعدها فلا تعلن عريضة الدعوى فيها إلى الخصم ، وإنما يقول " قلم الكتاب إعلانها إلى المدعى عليه على نماذج خاصة راعى الاختصار فيها على ذكر موجز الطلب إمعاناً في السرية وحفاظاً على الحرمات والأسرار ، وكانت المطعون ضدها قد اتبعت هذا الطريق في رفع دعواها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أيد الحكم الابتدائي في قضائه بصحة إجراءات رفع الدعوى يكون قد طبق القانون على الواقع تطبيقاً صحيحاً ، ويكون النعي على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك يقول أن المطعون ضدها أقامت الدعوى طالبة التخليق منه للضرر الذي تحمكه المادة السادسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ في شأن الأحوال الشخصية على أساس أنهما مختلفان طائفة وملة ، وقضت محكمة أول درجة بالتطبيق على هذا الأساس ، بينما ذهب الحكم المطعون فيه إلى اتحاد الطرفين طائفة وملة بما كان لازماً أن يقضى بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى ، إلا أنه طبق المادة ١٤/١ من شريعة الروم الأرثوذكس وقضى بالتطبيق فغير بذلك سبب الدعوى وموضوعها ، وقضى بما لم يطلبه المطعون ضدها بما يعييه بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي غير سديد فذلك أنه من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أنه يترتب على رفع الاستئناف نقل موضوع النزاع - في حدود طلبات المستأنف - إلى محكمة الدرجة الثانية ، وإعادة طرحها بكل ما اشتملت عليه من أدلة وأوجه دفاع لتقول كلمتها فيه بقضاء مسبب يواجه عناصر النزاع الواقعية والقانونية على السواء ، وأن محكمة الموضوع ملزمة في كل جال بإعطائه

الدعوى وصفها الحق ، وتكييفها القانوني الصحيح دون أن تتقيد في ذلك بتكييف الخصوم لها ، ومن ثم فإن محكمة الاستئناف إذ استعملت حقها هذا وكيف الوقائع المطروحة عليها - ودون أن تضيف إليها جديداً - بأن الطرفين متحدا بالطاقة والملة قبل رفع الدعوى - وبلا نهي من الطاعن - وأن شريعتها هي الواجبة التطبيق على واقعة النزاع ، وقضت بالتطبيق للضرر على هذا الأساس ، فإنه لا يجوز تعيب حكمها بأنها غيرت سبب الدعوى ويكون النهي بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب ، وفي بيان ذلك يقول أن أقوال اشاهدى المطعون ضدها لا تفيد توافر شروط التطبيق المنصوص عليها في المادة ١/١٤ من مجموعة الروم الأرثوذكس التي تستوجب لحصول التصديق في الحياة الزوجية استمرار الشجار ، واستحكام النفور ، واستطالته مدة تسمح بالقول باستحالة الحياة الزوجية وثبوت إختناق الصلح ، ولما كانت مدة الخلاف بين الطرفين من تاريخ الزواج حتى رفع الدعوى لم تستطع إلى الحد الذي يمكن معه القول باستحكام النفور ، وكان الحكم قد أقام قضاءه على ما اطمأن إليه من أقوال الشاهدين وأوراق الدعوى - دون أن يفصح عن مضمون هذه الأوراق - فإنه يكون معيباً بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب - هذا إلى أن الحكم المطعون فيه أضاف سبباً لحصول التصديق في الحياة الزوجية هو شكاية المطعون ضدها من العيب الجنسي في الطاعن ، وهو عند الروم الأرثوذكس سبب مستقل للتطبيق له شروطه لم يتناولها الحكم ، بل استدلل عليها من عدم نفي الطاعن لها قبل إثبات المطعون ضدها لهذه الشروط ، بما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النهي مردود في شقه الأول ، ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها هو مما تستقل به محكمة الموضوع ، ولا سلطان لأحد عليها في ذلك إلا أن تخرج

بتلك الأقوال إلى غير ما يؤدي إليه مدلولها ، وكانت محكمة الموضوع قد
اطمأنت من أقوال شهود المطعون ضدها إلى أن الحياة الزوجية قد تصدعت
بما لا يستطاع معه استمرارها بسبب تعدى الطاعن عليها بالضرب والسب ،
وهو منها استخلاص سائح يكفى وحده لحمل قضاء الحكم ، فإن النعى بهذا
الشق لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الدليل لا تجوز لإثارته أمام
محكمة النقض . لما كان ذلك وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تزيد
محكمة الاستئناف بما لا يؤثر على صحة الحكم المؤسس على قاعدة سليمة ، فهذا
التزيد مهما جاء فيه من خطأ لا يعيب الحكم ، ولا يستوجب نقضه ، وكان
ما تزيد فيه الحكم المطعون فيه من القول باطمئنانه إلى « أوراق الدعوى » دون
أن يفصح عن مضمون هذه الأوراق ، أو أن المطعون ضدها تتضرر من
« عدم دفاعها » لا يؤثر على النتيجة التي انتهى إليها الحكم بتطبيقها من الطاعن ،
ويستقيم بدونها ، فإن النعى بباقي هذا السبب يكون غير منتج ، ومن ثم يكون
غير مقبول :

ولما تقدم يتعين رفض الطعن :

جلسة ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / دويش عبد المجيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / د - رستم عبد المجيد ، محمد خيرى الجندي ، أحمد أبو الحجاج وعبد الحسين
فراج جميعه .

(٢٤٣)

الطعن رقم ٤٦٢ لسنة ٥٤ القضائية :

تقدم « انقطاع التقادم » امر اداء ، دعوى « رفع الدعوى » .

عريضة امر اداء . اعتبارها بديلة لصحيفة الدعوى . مؤدى ذلك . ترتيب كافة الآثار
النتيجة على رفع الدعوى ومنها قطع التقادم .

المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن العريضة التي تقدم لاستصدار أمر الأداء
تعتبر بديلة لصحيفة الدعوى وبها تنصل الدعوى بالقضاء ويترتب عليها كافة
الآثار المترتبة على رفع الدعوى .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار
المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -
تتحصل في أن محافظ المنيا بصفته الرئيس الأعلى لمشروع حماية إنتاج الثروة
الحيوانية - الطاعن - قدم عريضة إلى قاضى محكمة مغاغة الجزئية لاستصدار
أمر بإلزام المطعون ضده بأن يؤدى إليه مبلغ ٣٦٠ جنياً و ٤٠٠ مليم ، على
سند من القول بأن هذا المبلغ هو دين تعلق بئمة المطعون ضده تنفيذاً لأحكام
العقد المؤرخ ١٦/٨/١٩٦٤ الذى أبرمه مع المشروع ، وقد امتنع القاضى عن
إصدار الأمر وأحال الطلب إلى محكمة المنيا الابتدائية لتحديد جلسة لنظر

الدعوى أمامها ، وإنفاذاً لذلك قيدت الدعوى برقم ١٦٦٤ سنة ١٩٨٠ ملحق كل المنيا . دفع المطعون ضده بسقوط الحق في رفع الدعوى بالتقادم الخمسى وبالتقادم الطويل . ويتاريخ ١٩٨١/١٢/٢٤ قضت المحكمة بقبول الدفع بسقوط حق الطاعن بصفته في رفع الدعوى بالتقادم الطويل . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف بنى سويف « مأمورية المنيا » بالاستئناف رقم ٦٢ لسنة ١٨ ق طالباً بإلغاء والقضاء له بطلباته ، ويتاريخ ١٩٨٣/١٢/١٨ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه ، وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مما ينهائى الطاعن على الحكم المطعون فيه في الوجه الثاني من سبب الطعن مخالفته الثابت بالأوراق والخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بقبول الدفع بسقوط حق الطاعن في رفع الدعوى على أن التقادم بدأ سريانه بتاريخ ١٩٦٥/٣/٦ وقد انقضت مدة خمسة عشر عاماً وأن مطالبة المطعون ضده بالدين كان تالياً لانقضاء هذه المدة إذ لم تقدم عريضة استصدار أمر الأداء إلا في تاريخ ١٩٨٠/٣/٢٦ فأصدر قاضى محكمة مغاغة الجزئية أمره في هذا التاريخ برفض الطلب وتحديد جلسة أمام المحكمة الابتدائية لنظر الموضوع ولم يعتد الحكم المطعون فيه بالتاريخ الحقيقى لتقديم الطلب وهو ١٩٨٠/٣/٥ قولاً منه بخلو الأوراق من ثبوت تقديمه في ذلك التاريخ في حين أن الثابت بالأوراق أن طلب استصدار أمر الأداء قد عرض بتاريخ ١٩٨٠/٣/٥ على قاضى محكمة مغاغة الجزئية الذى أثبت في ذات التاريخ امتناعه عن إصدار الأمر وإحالة الأوراق إلى محكمة المنيا الابتدائية للاختصاص القينى بنظر الدعوى ، وإذا كان طلب استصدار أمر بالأداء في ذلك التاريخ يعتبر مطالبة قضائية ترتب كافة آثار المطالبة ومنها قطع التقادم الذى لم يكن قد اكتملت مدته فإن الحكم المطعون فيه وقد خالف هذا النظر يكون معيلاً مما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا التعمي في محله ذلك أن الثابت من الأوراق أن عريضة استصدار أمر الأداء وإن لم تحمل تاريخ تقديمها إلا أنها عرضت على قاضي محكمة مغاغة الجزئية بتاريخ ١٩٨٠/٣/٥ فأثبت في هذا التاريخ على وجه حافظلة المستندات المرافقة للعريضة امتناعه عن إصدار الأمر وإحالة الأوراق إلى محكمة المنيا الابتدائية للاختصاص القيمي بنظر الدعوى مع تحديد جلسة لنظرها ، وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن العريضة التي تقدم لاستصدار أمر الأداء تعتبر بديلة صحيفة الدعوى وبها تتصل الدعوى بالقضاء ، وترتب عليها كافة الآثار المترتبة على رفع الدعوى . لما كان ذلك ومضى استبان من الأوراق أن عريضة استصدار أمر الأداء بالدين محل النزاع وقد قدمت وعرضت في تاريخ ١٩٨٠/٣/٥ فإن الدعوى تصبح متصلة بالقضاء من هذا التاريخ وترتب على ذلك كافة الآثار ومنها قطع التقادم الساري لمصلحة المطعون ضده ، وإذ اعتد الحكم المطعون فيه بتاريخ ١٩٨٠/٣/٢٦ كتاريخ لتقديم عريضة استصدار أمر الأداء على أساس أن الأوراق خلت مما يفيد تقديمها في ١٩٨٠/٣/٥ ورتب على ذلك قضاءه بقبول الدفع بسقوط الدعوى بالتقادم فإنه يكون قد خالف الثابت بالأوراق مما أدى به إلى الخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث الوجه الثاني من سبب الطعن .

جلسة ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار/ وليم رزق بلوى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ محمد لطفي السيد نائب رئيس المحكمة ، أحمد زكي غرابية ، طه الشريف وشكري عبد العظيم المصري .

(٢٤٤)

الطعن رقم ٩٧٣ لسنة ٥٤ القضائية :

(١) اختصاص « الاختصاص النوعي » • تنفيذ • دعوى •

دعوى بطلان حكم مرسى الزاد • منازعة موضوعية في التنفيذ • اختصاص قاضي التنفيذ دون غيره بنظرها • م ٢٧٥ مرافعات •

(٢) اختصاص « الاختصاص النوعي » • نظام عام • دعوى •

الاختصاص بسبب نوع الدعوى • تعلقه بالنظام العام • اعتباره مطروحاً على المحكمة • الحكم الصادر في موضوعها استعماله على قضاء ضمني بالاختصاص • م ١٠٩ مرافعات •

١ - مؤدى نص المادة ٢٧٥ من قانون المرافعات أن الشارع عقد لقاضي التنفيذ دون غيره الفصل في جميع منازعات التنفيذ الشكلية والموضوعية أباً كانت قيمتها ودعوى بطلان حكم مرسى الزاد منازعة موضوعية في التنفيذ فإنه ينحصر بنظرها دون غيره .

٢ - مؤدى نص المادة ١٠٩ من قانون المرافعات أن الاختصاص بسبب نوع الدعوى يتعلق بالنظام العام ويعد مطروحاً على المحكمة ويكون الحكم الصادر منها في الموضوع مشتملاً على قضاء ضمني بالاختصاص .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وماتر أوراق الطعن - تتحصل في إن الطاعن أقام الدعوى رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٧٩ مدنى كلى^٣ طعناً بطلب الحكم ببطالان حكم مرسى المزداد الصادر في الدعوى رقم ٢٩٥٩ لسنة ١٩٦٨ ببيع محكمة المحلة الجزئية والمتضمن لإيقاع بيع العقار المملوك للطاعن على المطعون ضده الأول وقال بياناً لدعواه أن المطعون ضده الثانى كان يدين الطاعن بدين مضمون برهن رسمى على عقار النزاع وقد باشر إجراءات نزاع الملكية بالنسبة للعقار محل الرهن حتى صدر حكم مرسى المزداد ونظراً إلى أنه لم يختصم في الإجراءات وإنما اختصم فيها وكيل الدائنين وكان تقدير الثمن الأساسى للبيع يخالف أحكام المادة ١/٣٧ من قانون المرافعات بما يبطل الحكم فقد أقام دعواه بطلباته آنفة البيان أجابت المحكمة الطاعن إلى طلباته استأنف المطعون ضدهم الثلاثة الحكم بالاستئناف ٦٠١ ، ٥٩٦ ، ٦٠٠ لسنة ٣١ ق استئناف طعناً وبعد أن ضمت المحكمة هذه الطعون حكمت بتسريع ١٩٨٤/٢/٢ بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعوى ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى بتقضى الحكم وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول إن دعوى بطلان حكم مرسى المزداد تعد منازعة موضوعية^٤ في التنفيذ تخضع بنظرها قاضى التنفيذ دون غيره وهو اختصاص متعلق بالنظام العام يجوز لمن إيدأؤه في أية حالة كانت عليها الدعوى ، وإذ نظرت الدعوى أمام محكمة طعناً الكلية وتضمن الحكم المطعون فيه قضاء ضمناً باختصاصها فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعى شديد ذلك أن مؤدى نص المادة ٢٧٥ من قانون المرافعات أن الشارع عقد لقاضى التنفيذ دون غيره الفصل في جميع منازعات

التنفيذ الشكلية والموضوعية أياً كانت قيمتها وكانت دعوى بطلان حكم مرسى المزااد منازعة. موضوعية في التنفيذ فإنه يختص بنظرها دون غيره ، لما كان ذلك وكان مؤدى نص المادة ١٠٩ من قانون المرافعات أن الاختصاص بسبب نوع الدعوى يتعلق بالنظام العام ويعد مطروحاً على المحكمة ويكون الحكم الصادر منها في الموضوع مشتملاً على قضاء ضمني بالاختصاص ، وكانت الدعوى قد رفعت إلى محكمة طنطا الابتدائية وكان قضاء الحكم المطعون فيه يتضمن قضاء ضمناً باختصاص هذه المحكمة بنظره فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي الأسباب .

وحيث إنه لما تقدم يتعين القضاء في الاستئنافات أرقام ٥٩٦ ، ٦٠٠ ، ٦٠١ لسنة ٣١ ق استئناف طنطا بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص محكمة طنطا الكلية بنظر الدعوى واختصاص قاضي التنفيذ بها .

جلسة ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / أحمد ضياء عبد الرازق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / طلعت أمين صادق ، محمد عبد القادر سمير ، حماد الشافعي وزكريا الشريف .

(٢٤٥)

الطعن رقم ١٨٦٠ لسنة ٥٢ القضائية :

عمل « تصحيح أوضاع العاملين : مدة خدمة : ترقية » .

مدة الخدمة الكلية اللازمة للترقية وفقاً للقانون ١١ لسنة ١٩٧٥ . ماهيتها . مدة الخدمة المحسوبة أو أقدمية العامل من تاريخ تعيينه في الجهة الموجود بها وقت تطبيق القانون ، مضافاً إليها عالم يحسب من مدة الخدمة السابقة في الجهات المنصوص عليها بالمادة ١٨ وبالشروط الواردة بالمادة ١٩ من القانون المشار إليه ، كذلك مدة الخدمة المحسوبة في أقدميته والتي تقرر له بمقتضاها الفئة التي عين بها أو سكن عليها . علة ذلك .

لما كانت المادة ١٥ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر به القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على « » ، وتنص المادة ١٨ منه على أن « » وكانت الجداول الملحق بهذا القانون والمعتبرة جزءاً لا يتجزأ منه بنص المادة الخامسة من مواد إصداره قد جعلت المدد اللازمة للترقية منوطة بعدد سنوات الخدمة الكلية المحسوبة في أقدمية العامل ، وكان مفاد ذلك أن المدة الكلية التي عناها المشرع في حكم المادة ١٥ سالفة الذكر والجداول المذكورة هي مدة الخدمة المحسوبة في أقدمية العامل من تاريخ تعيينه في الجهة الموجود بها وقت تطبيق هذا القانون مضافاً إليها ما لم يحسب في هذه الأقدمية من مدة الخدمة السابقة في الجهات المنصوص عليها في المادة ١٨ إذا توافرت فيها الشروط الواردة بالمادة ١٩ ، وكذلك مدد الخدمة السابق حسابها في أقدميته والتي على أساسها تقرر له الفئة التي عين بها أو سكن عليها إذ تعد جزءاً من عدد سنوات خدمته ويتمن حسابها ضمن المدة الكلية التي يعتد بها عند تطبيق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسامع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .
حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٤٢٩ لسنة ١٩٧٩ عمال كلى جنوب القاهرة على الشركة المطعون ضدها طالباً الحكم بأحقية فى الترقية إلى الفئة الرابعة الكتابية «الدرجة الثانية حالياً» إعتباراً من ١٩٧٦/٤/٢ مع ما يترتب على ذلك من آثار ، وصرف الفروق المالية والعلاوات الدورية المستحقة ، وقال بياناً لدعواه أنه حصل على دبلوم المدارس الصناعية الأولية عام ١٩٤٥ والتحق بالعمل لدى المطعون ضدها بتاريخ ١٩٦٠/١/١ ، وإذ بلغت مدة خدمته حتى شهر إبريل سنة ١٩٧٦ - ٣٤ عاماً ونحوه الحق فى الترقية إلى الفئة الرابعة بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، فقد أقام الدعوى بالطلبات السالفة البيان . ويتاريخ ١٩٨٠/١٢/١٠ قضت المحكمة برفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة إستئناف القاهرة بالإستئناف رقم ١٠١ لسنة ٩٨ ق . نذبت المحكمة خبيراً ، وبعد أن قدم تقريره حكمت بتاريخ ١٩٨٢/٥/١٢ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق التخصيص ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، ويعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأياًها .

وحيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول أن «الثابت بتقرير الخبير أن المطعون ضدها عولت عند تسكينه فى ١٩٦٤/٦/٣٠ على مدة تجربة قدرها ١٩ سنة من بينها مدة إعتبارية هى المدة من تاريخ حصوله على المؤهل سنة ١٩٤٥ حتى تعيينه لديها فى

١٩٦٠/١/٦ وإذ إنتهى الحكم المطعون فيه إلى عدم الاعتداد بمدة التجربة الاعتبارية المشار إليها ضمن المدة الكلية اللازمة لترقيته إلى الفئة الرابعة بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ رغم سبق الاعتداد بها عند تسكيته ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون :

وحيث إن هذا النفي في محله ، ذلك أنه لما كانت المادة ١٥ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر به القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن «يعتبر من أمضى أو يمضى من العاملين الموجودين بالخدمة إحدى المدد الكلية المحددة بالجداول المرفقة مرق في نفس مجموعته الوظيفية وذلك لإعتباراً من أول الشهر التالى لإستكمال هذه المدة ...» وتنص المادة ١٨ منه على أنه «يدخل في حساب المدد الكلية المنصوص عليها في المادة السابقة وفي الجداول المرفقة المدد التي لم يسبق حسابها في الأقليمية من المدد الآتية» وكانت الجداول الملحقة بهذا القانون والمعتبرة جزءاً لا يتجزأ منه بنص المادة ٥ من مواد إصداره قد جعلت المدد اللازمة للترقية منوطه بعدد سنوات الخدمة الكلية المحسوبة في أقليمية العامل ، وكان مفاد ذلك أن المدة الكلية التي عنها المشرع في حكم المادة ١٥ سالفة الذكر والجداول المذكورة هي مدة الخدمة المحسوبة في أقليمية العامل من تاريخ تعيينه في الجهة الموجود بها وقت تطبيق هذا القانون ، مضافاً إليها ما لم يحسب في هذه الأقليمية من مدد الخدمة السابقة في الجهات المنصوص عليها في المادة ١٨ إذا توافرت فيها الشروط الواردة بالمادة ١٩ ، وكذلك مدد الخدمة السابق حسابها في أقليميته والتي على أساسها تقرررت له الفئة التي عين بها أو سكن عليها إذ تعد جزءاً من عدد سنوات خدمته ويتعين حسابها ضمن المدة الكلية التي يعتد بها عند تطبيق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه . وإذ كان الثابت في الدعوى أن الطاعن عين لدى المطعون ضدها بتاريخ ١٩٦٠/١/٦ وسكن في ١٩٦٤/٦/٣٠ على الفئة السابعة بعد أن حسب في أقليميته عند التسيكين مدة خدمة إعتبارية سابقة على التعيين ، فإنه يتعين حساب هذه المدة ضمن مدة خدمته الكلية

المحددة بالجدول الملحق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على أن مدة الخبرة السابقة على تعيين الطاعن والتي احتسبت عند تسكيته هي مدة إعتبارية لا يعتد بها القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، وأنه يتعين حساب مدة خدمته من تاريخ تعيينه الحاصل في ١٩٦٠/١/٦ ، ورثب على ذلك رفض دعواه بمقولة أنه لم يستوف حتى ١٩٧٥/١٢/٣١ المدة الكلية اللازمة لترقيته إلى الفئة الرابعة ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن ، على أن يكون مع النقض الإحالة :

جلسة ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٨٧

بإدارة السيد المستشار / أحمد ضياء عبد الرزاق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / طلعت أمين صادق ، محمد عبد القادر سيم ، زكي عبد العزيز وذكرياء الشريف .

(٢٤٦)

الظن رقم ٢٤١٥ لسنة ٥٢ القضائية :

(١ - ٢ - ٣) عمل « العاملون بالقطاع العام : ترقية : اجازة بدون مرتب »
مجلس الدولة .

١ - ترقية العاملين بالقطاع العام الى المستويين الاول والثاني ، لجهة العمل وضع المعايير
اللازمة للترقية بالاختيار على أساس الكفاية وفقا لمصلحة العمل ، لا يحدها في ذلك الا عيب
إساءة استعمال السلطة . في ٦٦ لسنة ١٩٧١ . اشتراط أن يكون المرشح للترقية قائما بالعمل
فعلا ، لا يناهض أحكام القانون .

٢ - ترقية العامل الحاصل على اجازة بدون مرتب للعمل في الخارج . جواز الامتناع عن
العمل فيها . لا يغير من ذلك ما نصت عليه المادة ٣/٢٨ في ٦٦ لسنة ١٩٧١ من احتساب
مدة الاعارة في استحقاق الترقية .

٣ - رأى مجلس الدولة فيما يتعلق بتطبيق نظام العاملين في شركات القطاع العام .
عدم الالتزام بالتاليه .

١ - مفاد المادة الثامنة من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار
بقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ - والذي يحكم واقعة النزاع وعلى ما جرى به
قضاء هذه المحكمة - أن المشرع جعل الترقية إلى وظائف المستويين الأول
والثاني بالاختيار على أساس الكفاية ، وخول مجلس إدارة الوحدة الاقتصادية
سلطة تقديرية يضع بمقتضاها ما يستنته من ضوابط ومعايير للترقية بحسب
ظروف الوحدة الاقتصادية التي يديرها وطبيعة نشاطها مادامت غير مجافية
للقانون وعامة التطبيق ويهدف بها إلى رعاية الصالح العام ، كما منع جهة
العمل وحدها حق اختيار الأصلح من العاملين فيها للترقية إلى المستويين الأول
والثاني ملتزمة في ذلك ما تضمنه من ضوابط ومعايير ولا يحدها في ذلك إلا عيب
إساءة استعمال السلطة إذا خرجت عن هذه الضوابط والمعايير أو تنكبت وجه

المصلحة العامة التي يجب أن تنمياها إلى باحث آخر لا يمت له بصلة ، لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن مجلس إدارة الشركة المطعون ضدها قد وضع الضوابط والمعايير التي استند إليها في إجراء حركة الترقية الصادرة في ١٩٧٧/١٢/٣١ واستبعد فيها العاملين المتدربين والمعارين والذين حصلوا على أجازات بدون مرتب من الترقية ، قاصداً بذلك أن تكون المفاضلة بين المرشحين للترقية عند الاختيار على أساس القيام فعلاً بالعمل ، وهو مالا يناهض أحكام القانون وإنما تتحقق به الخدمات التي تؤديها الوظائف مما تستهدفه الترقية كنظام مقرر للمصلحة العامة .

٢- ما تنص عليه الفقرة الثالثة من المادة ٢٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ من دخول مدة الإعارة في حساب المعاش وإستحقاق العلاوة والترقية لا يفيد حتمية ترقية المعار إعتباراً بأن الترقية ليست حقاً مكتسباً للعامل بحيث يتحتم على الوحدة الاقتصادية أن تجريه متى حل دوره للترقية وإستوفى مقومات شغل الوظيفة الأعلى بل هي حق للوحدة أن ترخص في إستعماله وفقاً لمتطلبات العمل وبما يساعد على تحقيق أهدافها .

٣- فتاوى مجلس الدولة بصدد نظم العاملين بالققطاع العام لا تعسفو وعلى ما إستقر عليه قضاء هذه المحكمة - أن تكون مجرد آراء ليست لها صفة الإلزام

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعن أقام على المطعون ضدها شركة بنها للصناعات

الإلكترونية الدعوى رقم ١٣٢١ لسنة ١٩٨٠ ملنى كلى بنها بطلب الحكم بأحقية فى الترقية للفتة الرابعة إعتباراً من ١٩٧٧/١٢/٣١ وما يترتب على ذلك من آثار وقال بياناً لها أنه التحق بالعمل لدى المطعون ضدها ورقى إلى الفتة الخامسة إعتباراً من ٧٥/١٢/٣١ ولما كان يستحق الترقية للفتة المذكورة فى ١٩٧٤/٩/٣٠ وللفتة الرابعة فى ١٩٧٧/١٢/٣١ ، فقد تظلم لدى المطعون ضدها الى أرجعت أقدميته للفتة الخامسة فى ١٩٧٤/٩/٣٠ وامتنعت عن ترقيته للفتة الرابعة على سند من القول بأنه كان فى أجازة بدون مرتب فى الفترة من ١٩٧٧/١٠/١ وحتى ١٩٧٨/١٢/٢٦ مخالفة بذلك ما سبق لها إتباعه مع قرنائهم وكذلك ما إستقرت عليه فتاوى مجلس الدولة والجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ومن ثم فقد أقام دعواه بطلباته آنفـه البيان . نذبت المحكمة خيراً ، وبعد أن قدم تقريره حكمت برفض الدعوى . إستأنف الطاعن هذا الحكم بالإستئناف رقم ٩٩ لسنة ١٥ ق طنطا «مأمورية بنها» بتاريخ ١٩٨٢/٦/٢٣ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن . عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطاعن يعنى على الحكم المطعون فيه بسببى الطعن الخطأ فى تطبيق القانون والإخلال بحق الدفاع وفى بيان ذلك يقول أن الحكم أسس قضائه على أن الطاعن لا تتوافر فيه شروط الترقية لحصوله على أجازة بدون مرتب فى حين أن ذلك يعد مخالفة لفتوى مجلس الدولة التى لا تسبعد العامل المرخص له بالإجازة أياً كان نوعها من الترقية وأنه سبق للمطعون ضدها أن رقت زميلاً فى نفس ظروفه تنفيذاً لحكم صدر لصالحه فى الدعوى رقم ٣٦٠٠ لسنة ١٩٨٠ ملنى كلى بنها ، هذا إلى أنه قدم طلباً إلى محكمة الاستئناف لإعادة الدعوى للمرافعة ليقضى له تقديم صورة من الحكم الصادر فى الدعوى سائلة الذكر فلم تجبه لذلك مع أن هذا المستند من شأنه أن يغير

وجه الرأى فى الدعوى وهو ما يعيب الحكم - فضلا عن الخطأ فى تطبيق القانون - بالإخلال بحق الدفاع .

وحيث إن هذا النعى غير سديد . ذلك أن المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المادة الثامنة من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ - والذي يحكم واقعة النزاع - تنص على أنه «لا تجوز الترقية إلا لوظيفة خالية بالهيكل التنظيمى للمؤسسة أو الوحدة الاقتصادية وفى الوظيفة الأعلى مباشرة وبشرط أن يكون المرشح للترقية مستوفياً لإشتراطات شغل الوظيفة وتكون الترقية إلى وظائف المستوى الأول والثانى بالإختيار على أساس الكفاية ويضع مجلس الإدارة الضوابط والمعايير اللازمة للترقية بحسب ظروف وطبيعة نشاط المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية» وكان مفاد ذلك أن المشرع جعل الترقية إلى وظائف المستويين الأول والثانى بالإختيار على أساس الكفاية ، وغول مجلس إدارة الوحدة الاقتصادية سلطة تقديرية يضع بمقتضاها ما يستن منه ضوابط ومعايير الترقية بحسب ظروف الوحدة الاقتصادية التى يديرها وطبيعة نشاطها مادامت غير مجافية للقانون وعامة التطبيق ويهدف بها إلى رعاية الصالح العام ، كما منح جهة العمل وحدها حق إختيار الأصلح من العاملين فيها للترقية إلى المستويين الأول والثانى ملتزمة فى ذلك ما تضعه من ضوابط ومعايير ولا يحدها فى ذلك إلا عيب إساءة إستعمال السلطة إذا خرجت عن هذه الضوابط والمعايير أو تنكبت وجه المصلحة العامة التى يجب أن تنغيها إلى باعث آخر لا يمت له بصلة ، لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن مجلس إدارة الشركة المطعون ضدها قد وضع الضوابط والمعايير التى إستند إليها من إجراء حركة الترقية الصادرة فى ١٩٧٧/١٢/٣١ وإستبعد منها العاملين المتدينين والمعارين والذين حصلوا على أجازات بدون مرتب من الترقية قاصداً بذلك أن تكون المفاضلة بين المرشحين عند الاختيار على أساس القيام فعلاً بالعمل ، وهو ما لا ينأهض أحكام القانون وإنما تتحقق به الخدمات التى تؤدها الوظائف مما تسهده الترقية كنظام مقرر للمصلحة العامة ولا يغير من ذلك ما تنص عليه الفقرة

الثالثة من المادة ٢٨ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ من دخول مدة الإعارة في حساب المعاش وإستحقاق العلاوة والترقية إذ لا يفيد هذا النص حتمية ترقية المعار إعتباراً بأن الترقية ليست حقاً مكتسباً للعامل بحيث يتحتم على الوحدة الاقتصادية أن تجبره متى حل دوره للترقية وإستوفى مقومات شغل الوظيفة الأعلى بل هي حق للوحدة أن ترخص في إستعماله وفقاً لمتطلبات العمل وبما يساعد على تحقيق أهدافها ، لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن الطاعن حصل على أجازة بدون مرتب للعمل في الخارج في المدة من ١٩٧٧/١٠/١ حتى ١٩٧٨/١٢/٢٦ فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض طلبه الترقية إلى الفئة الرابعة «المستوى الأول» على سند من أنه كان في أجازة بدون مرتب للعمل بالخارج وقت إجراء حركة الترقية الحاصلة في ١٩٧٧/١٢/٣١ يكون قد التزم صحيح القانون—ولا ينال من ذلك تحدى الطاعن فمبدأ المساواة بمقولة أن المطعون ضدها رقت زميلاً له تنفيذاً لحكم صادر في الدعوى رقم ٣٦٠٠ لسنة ١٩٨٠ ، ذلك أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المساواة لا تكون إلا في الحقوق التي يكفلها القانون كما لا يغير من ذلك تحديه بفتاوى مجلس الدولة بصدد نظم العاملين بالقطاع العام التي لا تعدو وعلى ما إستقر عليه قضاء هذه المحكمة أن تكون مجرد آراء ليست لها صفة الإلزام ، لما كان ذلك وكانت إعادة الدعوى إلى المرافعة ليست حقاً للخصوم يتحتم لإجابتهم إليه بل هو أمر متروك لتقدير قاضي الموضوع متى رأى وجهاً له فإن النعي على الحكم المطعون فيه بسببي الطعن يكون على غير أساس:

وحيث إن لما تقدم يتعين رفض الطعن :

جلسة ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار الدكتور/ عبد المنعم أحمد يركة نائب رئيس المحكمة والسادة
المستشارين/ محمد فؤاد يركة نائب رئيس المحكمة ، فهمي الخياط ، محمد صباح ويحيى عارف

(٢٤٧)

الطعن رقم ١٥١ لسنة ٥٤ القضائية :

إيجار « إيجار المساكن » « تملك المساكن الشعبية » . قانون . « سريان
القانون » .

تمليك المساكن الشعبية الاقتصادية والمتوسطة التي اقامتها المحافظات وتم شغلها قبل
العمل بالقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . قصره على ما كان مؤجراً منها بغرض السكن . عليه ذلك .
م ٧٢ في ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وقرار رئيس الوزراء ١١٠ لسنة ١٩٧٨ شغل المكان بقصد استعماله
بغاية طبية . آخره . عدم احقية شافله في تملكه .

١- بين من إستقرار نصوص القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - في
شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر أن المشرع
يطلق لفظ المكان كلما أراد الا يعتد بالغرض من الإستغلال أما إذا نحي
إن قصر الحكم على ما يستغل في غرض السكني إستعمل لفظ مسكن .
يدل على ذلك أنه في المادة الأولى من القانون المذكور نص على سريان أحكامه
على الأماكن وأجزائها على إختلاف أنواعها وتنوع الغرض من إستغلالها
ولما أراد أن يخضع الأماكن المستغلة لغرض السكني لقواعد خاصة على نحو
م جرت به المواد ٢ ، ٧ ، ٨ من ذات التشريع عرفها بالمسكن . وإذا كان
ذلك وكان نص المادة (٧٢) من القانون المشار إليه - يدل أنها تقرر الحق
لمستأجرى الوحدات المؤجرة لغرض السكني دون غيرها مما هو مؤجر
لأغراض أخرى - في تملك الوحدات التي يستأجرها ، إذ أن البين من دلالة
صراحة النص أنه يعالج حالات تملك المساكن الموصوفة به والتي تم شغلها قبل
تاريخ العمل بالقانون - أي تاريخ ١٩٧٧/٩/٩ - وأوردت المذكورة الإيضاحية
لمشروع القانون المذكور هذا المعنى . كما يؤكد هذا المعنى أن قرار رئيس
مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ بشأن تملك المساكن الاقتصادية والمتوسطة

التي أقامتها أو تقيمها المحافظات ، والصادر تنفيذاً لحكم القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ سالف الذكر ، أورد حكماً مغايراً بالنسبة لوحدات المساكن الشعبية الاقتصادية والمتوسطة التي أقامتها المحافظات وشغلت قبل ١٩٧٧/٩/٩ فتص في المادة الأولى منه تحت البند (أولاً) على أن تملكها يتم وفقاً لأحكام المادة (٧٢) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار إليه وطبقاً للقواعد والشروط والأوضاع الموضحة بالملحق رقم (١) المرافق للقرار - أما بالنسبة لوحدات المساكن الشعبية الاقتصادية والمتوسطة التي أقامتها أو تقيمها المحافظات ويتم شغلها بعد ١٩٧٧/٩/٩ . فقد تضمن البند (ثانياً) النص على أن يكون تملكها طبقاً للقواعد والشروط والأوضاع الموضحة بالملحق رقم (٢) المرافق للقرار . ويبين من نصوص الملحق رقم (١) أنها نظمت إجراءات وشروط تملك وحدات المساكن الشعبية (الاقتصادية والمتوسطة) الخاضعة لأحكام القرار ، أما الملحق رقم (٢) والخاص بقواعد تملك المساكن الاقتصادية والمتوسطة التي أقامتها وتقيمها المحافظات وتشغل بعد ١٩٧٧/٩/٩ فيبين في البند (أولاً) نسب التوزيع وكيفية تملك المساكن المذكورة أما في البند (ثانياً) فقد خصصه للمحال الموجودة في مباني الوحدات الاقتصادية والمتوسطة وبين كيفية بيعها لما كان ذلك فإن المغايرة في الأحكام المشار إليها وقصر التملك في نص المادة (٧٢) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على المساكن الشعبية (الاقتصادية والمتوسطة) التي أقامتها المحافظات وتم شغلها قبل تاريخ العمل بالقانون المذكور ، دون ذكر لغيرها من المباني المؤجرة لأغراض أخرى غير السكن ، وأن يحجوه قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ سالف البيان ويكشف عن قصد المشرع ويخصص الملحق رقم (١) منه لقواعد تملك المساكن المذكورة ، ثم يخصص الملحق رقم (٢) منه لبيان قواعد تملك المساكن التي أقامتها وتقيمها المحافظات وتشغل بعد ١٩٧٧/٩/٩ وهو تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - ويورد القرار في الملحق الأخير قواعد تملك المحال الموجودة في مباني الوحدات الاقتصادية والمتوسطة ، دون أن يورد حكماً مماثلاً في الملحق رقم (١) فإن هذا يكشف بجلاء عن أن

التحكيم المقصود في المادة (٧٢) ساقطة البيان خاص بالمساكن ولا يتعدى حكمها إلى تملك غيرها من الأماكن التي تستغل في أغراض أخرى غير السكن لما كان ما تقسم ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المكان موضوع النزاع أقامته عاقلة كفر الشيخ وشغلته المطعون ضدها منذ التعاقد بتاريخ ١٩٧٠/٣/١ لإستعماله عبادة طبية ، ولا تنتفع به كوحدة سكنية ، فلا يحق لها تملك المكان المؤجر طبقاً لنص المادة (٧٢) آنفة البيان ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون :

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ٦٥ لسنة ١٩٨٢ ملقاً على كفر الشيخ على الطاعن بطلب الحكم بأحقيتها في تملك الشقة الموضحة بالصحيفة وعقد الإيجار المؤرخ ١٩٧٠/٣/١ . وقالت بياناً لذلك إنها بموجب هذا العقد استأجرت عين النزاع بغرض إستغلالها عبادة طبية وقد توافرت لها شروط تملكها طبقاً للمادة ٧٢ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ إلا أن الطاعن - امتنع عن تحرير عقد بتملكها لها فأقامت دعواها ، وبتاريخ ١٩٨٢/١١/٢٢ حكمت المحكمة بتطبيق أحكام المادة ٧٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بتمليك المطعون ضدها شقة النزاع استأنف الطاعن هذا الحكم بالإستئناف رقم ٢٧١ لسنة ١٩٨٣ في طعناً «مأمورية كفر الشيخ» وبتاريخ ١٩٨٣/١١/٢١ قضت المحكمة بالإستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبليت فيها الرأي بنقض الحكم .

إذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً :

وحيث إن الطاعن ينمي على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول أن المشرع يستعمل لفظ المكان في الدلالة على تلك المؤجرة لغرض السكنى أو خلافاً ولفظ المسكن للدلالة على ما هو مخصص منها للسكنى فقط وإذ أورد نص المادة ٧٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ مستعملاً لفظ الوحدات السكنية فإن دلالة ذلك أن حكمها لا ينصرف إلى الوحدات المبنية التي تستغل في أغراض أخرى ويؤيد ذلك أن قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ وضع قواعد تملك الوحدات السكنية ثم حدد قواعد أخرى لتملك المحال الموجودة في مباني الوحدات الاقتصادية والمتوسطة وهي المشغولة لغرض أغراض السكنى وذلك في الملحق رقم ٢ من القرار المذكور وإذ قضى الحكم المطعون فيه بأحقية المطعون ضدها في تلك الوحدة التي تستغلها عيادة طبية فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون فضلاً عما شابه من فساد في الاستدلال إذ إستدل من لفظ «مستأجرها» الوارد بنص المادة ٧٢ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على أنها تشمل الأماكن المؤجرة لغرض السكن أو غيره فإنه يكون معيباً بمخالفة القانون مما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي صحيح ، ذلك أنه يبين من إستقراء نصوص القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر أن المشرع يطلق لفظ المكان كلما أراد ألا يعتد بالغرض من الاستغلال أما إذا نحى إلى قصر الحكم على ما يستغل في غرض السكنى إستعمل لفظ مسكن ، يدل على ذلك أنه في المادة الأولى من القانون المذكور نص على سريان أحكامه على الأماكن وأجزائها على اختلاف أنواعها وتنوع الغرض من إستغلالها ولما أراد أن يخضع الأماكن المستغلة لغرض السكنى لقواعد خاصة على نحو ما جرت به المواد ٢ ، ٧ ، ٨ من ذات التشريع عرفها بالمساكن . وإذ كان ذلك وكانت المادة (٧٢) من القانون المشار إليه

نصت على أن تملك المساكن الشعبية الاقتصادية والمتوسطة التي أقامتها المحافظات وتم شغلها قبل تاريخ العمل بهذا القانون نظير أجره تقل عن الأجرة القانونية ، إلى مستأجرها على أساس سداد الأجرة المخفضة لمدة خمس عشرة سنة وذلك وفقاً للقواعد والشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء ، فإنما يدل ذلك أنها تقرر الحق لمستأجرى الوحدات المؤجرة لغرض السكنى دون غيرها مما هو مؤجر لأغراض أخرى - في تملك الوحدات التي يستأجرها ، إذ أن الين من دلالة صراحة النص أنه يعالج حالات تملك المساكن الموصوفة به والتي تم شغلها قبل تاريخ العمل بالقانون أى تاريخ ١٩٧٧/٩/٩ ، وأوردت المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون المذكور هذا المعنى . حينما عرضت للباب الثالث من القانون في شأن تملك العقارات كشفت عن أن التملك المقصود - المنصوص عليه بالمادة (٧٢) هو تملك المساكن ، ذلك أنها بعد أن أشارت إلى أن الدستور يعترف بالملكية الخاصة ويكفل الحماية لها ، وإلى صدور القوانين المتتالية لمنع الملاك من أن يتخلوا من الملكية وسيلة لاستغلال المستأجرين ، أوردت : غير أنه من الملاحظ أن البعض قد سلك سبيل التملك تجنباً لقواعد تحديد الأجرة ، واستطاع تحت وطأة الحاجة إلى السكن وقصور العروض منه عن ملاحقة الطلب عليه أن يفرض ما يشاء من ثمن للبيع وأن يتجه إلى التملك أو الإيجار بإرادته المنفردة دون تدخل من جانب الدولة التي تبذل الكثير من الجهد في سبيل النهوض بمرفق الإسكان والمخرج بأوضاعه الحالية تخفيفاً عن المواطنين ، واستطردت المذكرة : ونظراً لأن أجهزة الدولة ووحدات الحكم المحلي وشركات القطاع العام والجمعيات التعاونية لبناء المساكن وصناديق التأمين الخاصة توجد بها من أساليب الرقابة والضمانات التي تكفل البعد عن الانحراف ، لذلك فقد أجازت لها المادة (٧٢) إنشاء المباني بقصد تملك كل أو بعض وحداتها السكنية . كما يؤكد هذا المعنى أن قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ بشأن تملك المساكن الاقتصادية والمتوسطة التي أقامها أو تقيمها المحافظات ، والصادر تنفيذاً لحكم القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧

سالف الذكر ، أورد حكماً - بالنسبة لوحدة المساكن الشعبية الاقتصادية والمتوسطة التي أقامتها المحافظات وشغلت قبل ١٩٧٧/٩/٩ فنص في المادة الأولى منه تحت البند (أولاً) على أن تملكها يتم وفقاً لأحكام المادة (٧٢) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار إليه وطبقاً للقواعد والشروط والأوضاع الموضحة بالملحق رقم (١) المرافق للقرار ، أما بالنسبة لوحدة المساكن الشعبية الاقتصادية والمتوسطة التي أقامتها أو تقيمها المحافظات ويتم شغلها بعد ١٩٧٧/٩/٩ فقد تضمن البند (ثانياً) النص على أن يكون تملكها طبقاً للقواعد والشروط والأوضاع الموضحة بالملحق رقم (٢) المرافق للقرار .

وبين من نصوص الملحق رقم (١) أنها نظمت إجراءات وشروط تملك وحدات تملك وحدات المساكن الشعبية الاقتصادية والمتوسطة الخاضعة لأحكام القرار ، أما الملحق رقم (٢) والخاص بقواعد تملك المساكن الاقتصادية والمتوسطة التي أقامتها وتقيمها المحافظات وتشغل بعد ١٩٧٧/٩/٩ فبين في البند (أولاً) نسب التوزيع وكيفية تملك المساكن المذكورة أما في البند (ثانياً) قد خصصه للمحال الموجودة في مباني الوحدات الاقتصادية والمتوسطة وبين كيفية بيعها ، لما كان ذلك فإن المغايرة في الأحكام المشار إليها وقصد تلك في نص المادة (٧٢) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على المساكن الشعبية (الاقتصادية والمتوسطة) التي أقامتها المحافظات وتم شغلها قبل تاريخ العمل بالقانون المذكور دون ذكر لغيرها . من المباني المؤجرة لأغراض أخرى غير السكن وأن يجيء قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ سالف البيان ويكشف عن قصد المشرع ويخصص الملحق رقم (١) منه لقواعد تملك المساكن المذكورة ، ثم يخصص الملحق رقم (٢) منه لبيان قواعد تملك المساكن التي أقامتها وتقيمها المحافظات وتشغل بعد ١٩٧٧/٩/٩ وهو تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ويورد القرار في الملحق الأخير قواعد تملك المحال الموجودة في مباني الوحدات الاقتصادية والمتوسطة ، دون أن يورد حكماً مماثلاً في الملحق رقم (١) فإن هذا يكشف بجلاء عن أن التملك المقصود في المادة (٧٢) سالفة البيان خاص بالسكن ولا يتعدى حكماً

إلى تملك غيرها من الأماكن التي تستغل في أغراض أخرى غير السكن ،
لما كان ما تقدم ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المكان
موضوع النزاع إقامته محافظة كفر الشيخ وشغلته المطعون ضدها منذ التعاقد
بتاريخ ١٩٧٠/٣/١ لإستعماله عيادة طبية ولا تنتفع به كوحدة سكنية ، فلا حق
لها تملك المكان المؤجر طبقاً لنص المادة (٧٢) آتفة البيان ، وإذ خالف الحكم
المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب
نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم ، يتعين القضاء
في موضوع الاستئناف رقم ٣٧١ لسنة ١٥ ق طعنا مأمورية كفسر الشيخ ،
بالغاء الحكم المستأنف وبرفض دعوى المطعون ضدها .

جلسة ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار/ يحيى الرفاعي نائب رئيس المحكمة وعفوية السيد المستشارين/ محمود شوقي أحمد نائب رئيس المحكمة ، محمد حسن الطيفي ، أحمد مكي ومحمود رضا الطيفي .

(٢٤٨)

الطعن رقم ٦٤٩ لسنة ٥٤ القضائية :

اختصاص « اختصاص قيمي » . حكم « حجية الحكم » . قوة الامر المقضي استئناف .

الحكم بعدم الاختصاص القيمي والإحالة للمحكمة المختصة . قضاء ينهى الخصومة كلها بصدد الاختصاص . صيرورة هذا القضاء نهائياً . مؤداه . التزام المحكمة المقضي باختصاصها بحكم الإحالة ولو خالف حجية حكم سابق لها . علة ذلك .

الحكم بعدم الاختصاص القيمي والإحالة إلى المحكمة المختصة وفقاً لنصر المادة ١١٠ من قانون المرافعات ينهى الخصومة كلها فيما فصل فيه وحسمه بصدد الاختصاص ، إذ لا يعقبه حكم آخر في موضوع الدعوى من المحكمة التي أصلته ويكون قابلاً للإستئناف في حيته ، فإذا لم يستأنف أصبح نهائياً والتزمت به المحكمة التي قضى باختصاصها ولو خالف حجية حكم سابق لها في هذا الشأن أو بنى على قاعدة أخرى غير صحيحة في القانون . لأن قوة الأمر المقضي تعلو على اعتبارات النظام العام .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناوأة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسمائر الأوراق

تنحصر في أن الطاعنين أقاما الدعوى ١٦٢٧ لسنة ١٩٤٧ مدنى القاهرة الابتدائية بطلب الحكم بإلزام المطعون ضدهم أن يدفعوا إليهما مبلغ ٦٢٠ ملياً أجرة حكر سنتى ١٩٤٤ ، ١٩٤٥ عن أرض الوقف المينة بالصحيفة مع ١٠ يستجد بواقع ١٠,٣٨٣ جنيه سنوياً حتى السداد ومحكمة أول درجة حكمت فى ١٩٥٠/١٢/٣ بإحالة القضية إلى محكمة السيدة زينب الجزئية لإختصاصها بها قيمياً حيث قيدت أمامها برقم ٨١ لسنة ١٩٥١ وحكمت فيها بجلسته ١٩٨٠/٦/١١ بعدم اختصاصها بنظرها لعدم قابليتها للتقدير وإحالتها إلى محكمة جنوب القاهرة الابتدائية فقيدت أمامها برقم ٩١٢٥ لسنة ١٩٨٠ وحكمت فيها بجلسته ١٩٨١/٥/٥ بعدم جواز نظرها لسابقة الفصل فيها . إستأنف الطاعنان هذا الحكم بالإستئناف ٤٧١٩ لسنة ٩٨ قى القاهرة ، ومحكمة الاستئناف حكمت فى ١٩٨٤/١/٥ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن حاصل ما ينهاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه لم يقيد بنظر الدعوى بعد إحالتها من محكمة السيدة زينب فخالف بذلك نص المادة ١١٠ من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أنه لما كان الحكم بعدم الإختصاص التيمى والإحالة إلى المحكمة المختصة - وفقاً لنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات بنى الخصومة كلها فيما يفصل فيه وبحسبه بهدد الإختصاص أو لا يعقبه حكم آخر فى موضوع الدعوى من المحكمة التى أصدرته ، ومن ثم يكون قابلاً للإستئناف فى حينه ، فإن لم يستأنف أصبح نهائياً والتزمت به المحكمة التى قضى بإختصاصها ولو خالف حجية حكم سابق لها فى هذا الشأن أو بنى على قاعدة أخرى غير صحيحة فى القانون ، لأن قوة الأمر المقضى تعلو على اعتبارات النظام العام ، لما كان ذلك ، وكان حكم محكمة السيدة زينب الجزئية الصادر فى ١٩٨٠/٦/١١ بعدم اختصاصها قيمياً بنظر الدعوى

وبإحالتها إلى محكمة جنوب القاهرة الابتدائية قد حاز قوة الأمر المقضى ، وهو ما يتعين معه على المحكمة الأخيرة أن تلتزم به وتنظر الدعوى ولا تقضى فيها بعدم جواز نظرها - لسبق الفصل فيها بحكم الإحالة الذى أصدرته فى ١٩٥٠/١٢/٣ - وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى فى قضائه على تأييد الحكم المستأنف مع ما ينطوى عليه من إهدار لقوة الأمر المقضى التى حازها حكم الإحالة الأخير : فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه . ولما تقدم يتعين إلغاء الحكم المستأنف وإحالة القضية إلى محكمة جنوب القاهرة الابتدائية .

جلسة ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار/ يحيى الرفاعي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ محمود شوقي أحمد نائب رئيس المحكمة ، محمد حسن الطيفي ، محمد وليد
الجارسي وسعود رضا الخفهي .

(٢٤٩)

الطعن رقم ٩٥٧ لسنة ٥٤ القضائية :

شفعة ، مستقطات الشفعة .

تراخي الشفيع في اعلان رغبته في الشفعة لا يقد بذاته نزولا ضمنا عن حقه فيها ، مالم
يقترن بعمل أو تصرف أو موقف لا يدع مع تراخيه هذا مجالا للشك في دلالة على التخلل .

لئن كان تراخي الشفيع في إتخاذ إجراءات الشفعة لا يفيد بذاته نزولا
عن حقه فيها ، إلا أنه إذا لابت هذا التراخي ظروف يستفاد منها بمجلاء
رغبة الشفيع عن إستعمال حق الشفعة - بإتيان عملا أو تصرفاً أو إتخاذ
موقفاً لا يدع مع تراخيه هذا - مجالا للشك في دلالة على تلك الرغبة فإنه
يكون قد نزل بذلك ضمناً عن حقه في الشفعة وسقط بهذا النزول الضمني
حقه فيها عملاً بنص المادة ٩٤٨ من القانون المدني .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار
المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق
تتحصل في أن المطعون ضدها الأولى أقامت الدعوى ٣١٤٤ لسنة ١٩٨١ مدني
شمال القاهرة الابتدائية على الطاعة وباقي المطعون ضدهم بطلب الحكم
بأحقيتها في أن تأخذ بالشفعة الحصص الشائعة المباعة من شركائها في العقار

المبين بالصحيفة وقالت شرحاً لذلك أنها شريكة على الشيوع في هذا العقار بحصة قدرها ١٨ س ، ٢ ط وقد علمت أن شركاءها باعوا للطاعة حصصهم وقدرها ٦ س ، ٢١ ط وأن البيع تم في ٢٣ مارس سنة ١٩٧٣ بثمن مقداره ثلاثة آلاف وسبائة جنيه فأعلنهم في ٢٦ فبراير سنة ١٩٨١ برغبها في الشفعة وأودعت هذا الثمن في الميعاد وأقامت دعواها بالطلب السالف . ومحكمة أول درجة حكمت في ١٩٨٣/٣/٢٩ بهذا الطلب . إستأنفت الطاعة هذا الحكم بالإستئناف ٣٧١٠ لسنة ١٠٠ ق القاهرة . وبتاريخ ١٩٨٤/٣/٦ قضت محكمة الإستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعنن الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها إلترزت النيابة رأيها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعة بأسباب طعنها على الحكم المطعون فيه أنها كانت قد إستصدرت ضد البائعين لها حكماً في الدعوى ٦٢٥٤ لسنة ١٩٧٣ شمال القاهرة الابتدائية قضى بصحة ونفاذ عقدها : وعلى أساس ذلك المحسكم إختصمت الشفعية بدعوى حراسة على العقار الشائع - لإستئثارها بريمه دونها - وقد دفعت الشفعية دعوى الحراسة بأن إدعت في ١٩٧٨/٦/١٩ على خلاف الحقيقة - أنها « إشرت من أختوتها باقي العقار بالشفعة وإلتخذت كافة الإجراءات القانونية في سبيل ذلك » ، وإذ كانت الشفعية لم تقم برفع دعواها بالشفعة فعلا إلا بعد ذلك بأكثر من عامين ونصف ، وكان ذلك قاطعاً بتنازلها ضمناً عن حقها في الشفعة ، وقد دفعت الطاعة دعواها بالشفعة بذلك التنازل الضمني إلا أن الحكم المطعون فيه رفض هذا الدفع بمقولة أن موقفها في دعوى الحراسة يفيد أنها تمسكت بحقها في الشفعة وأن الأوراق خللت من دليل على ذلك التنازل ، فإنه يكون معيياً بالفساد في الاستدلال :

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أنه وإن كان تراخي الشفيع في إتخاذ إجراءات الشفعة لا يفيد بذاته نزوله عن حقه فيها ، إلا أنه إذا لابتست هذا

التراسخ ظروف يستفاد معها بجلاء رغبة الشفيع عن إستعمال حق الشفعة - بإتيانه عملاً أو تصرفاً أو إتخاذة موقفاً لا يدع - مع تراخيه هذا - مجالا للشك في دلالة على تلك الرغبة - فإنه يكون قد نزل بذلك ضمناً عن حقه في الشفعة وسقط بهذا النزول الضمني حقه فيها عملاً بنص المادة ٩٤٨ من القانون المدني ، ولما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن المشتري الطاعة تمسكت أمام محكمة الموضوع بدفاعها الوارد بوجه النعي ، وأن الشفيعه - المطعون ضدها الأولى - قررت في مذكرة دفاع قدمتها لجلسة ١٩٧٨/٦/١٩ في دعوى الحراسة على العقار المرفوعة ضدها من الطاعة - أنها إشترت بالشفعة الحصص المبيعة إلى الطاعة واتخذت كافة الإجراءات القانونية في سبيل ذلك ، وكان قعودها مع ذلك عن إتخاذ هذه الإجراءات في تاريخ معاصر - ولمدة سنتين تاليتين - لا يدع مجالا - في هذه الظروف - للشك في رغبتها عن إستعمال حقها في الشفعة وسقوطه بهذا النزول الضمني عنه ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر - واعتبر الأوراق خالية من دليل على النزول عن الشفعة ، فإنه يكون مشوباً بفساد في الإستدلال بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجه لمناقشة باقي أوجه الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين إلغاء الحكم المستأنف والقضاء برفض الدعوى .

جلسة ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٨٧

بإدارة السيد المستشار/ مرزوق فكرى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ صلاح صبحه أحمد نائب رئيس المحكمة ، أحمد نصر الجندي ، حسين محمد حسن ،
ومصطفى حسيب عباس محمود .

(٢٥٠)

الطعن رقم ٤ لسنة ٥٦ ق « احوال شخصية » :

(١) اليات « القرائن » • محكمة للوضع •

أخذ محكمة الموضوع في معرض اليات بالقرائن • فطره •

(٢) احوال شخصية للمسلمين « متعة » • حكم « عيوب التكليف : ما يعد
قصوا »

عدم تحقيق محكمة الاستئناف لدفاع الطاعن وعدم تعرضها لمستنداته المقدمة ودلائلها والأامة
قضاءها باستحقاق الطعون عليها للمتعة على مجرد وقوع الطلاق غيباً • قصور •

١- لا تثريب على محكمة الموضوع أن تأخذ في معرض الإثبات بالقرائن
إلا إن ذلك مشروط بأن تكون القرائن التي عولت عليها تؤدي إلى ما إنتهت
إليه :

٢- إذ لم تحقق محكمة الاستئناف دفاع الطاعن ولم تعرض لمستنداته المقدمة
ودلائلها وأقامت قضاءها باستحقاق الطعون عليها للمتعة على مجرد وقوع
الطلاق غيباً وهو مالا يكنى وحده لحمل قضائها مما يعيب الحكم المطعون
فيه بالقصور ويتعين نقضه :

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسامع التقرير الذي تلاه السيد المستشار
المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —

تتحصل في أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٨٠ جزئياً
أحوال شخصية مصر الجديدة ضد الطاعن للحكم عليه بفرض منعة لها .
وقد أثبتت بياتاً لذلك أن الطاعن تزوجها بصحيح العقد الشرعى ودخل بها وإذ
طلقها غيباً في ١٠/١٠/١٩٧٩ بدون رضاها ولا بسبب من قبلها فقد أقامت
الدعوى . حكمت المحكمة بعدم اختصاصها نوعياً بنظر الدعوى وبإحالتها إلى
محكمة شمال القاهرة الكلية للأحوال الشخصية فقيلت أمامها برقم ٤٢٣ لسنة
١٩٨٢ . أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق وبعد سماع شهود الطرفين
حكمت في ٢٧/١/١٩٨٥ برفضها . استأنفت المطعون عليها هذا الحكم
بالاستئناف رقم ٢٦١ لسنة ١٠٢ ق القاهرة بتاريخ ٧/١١/١٩٨٥ حكمت
محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام الطاعن بأن يؤدي مبلغ ٣٦٠٠ ج
منعة للمطعون عليها . ضمن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة
العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . عرض الطاعن على هذه المحكمة
في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المعنون فيه القصور في التسيب
وفي بيان ذلك يقول أنه يشترط لإستحقاق المطلقة المنعة أن يكون الطلاق بدون
رضاها ولا بسبب من قبلها وقد تمسك أمام محكمة الموضوع بأن طلاقه للمطعون
ضدها كان بسبب يعود إليها وقدم للتدليل على ذلك مستندات منها شهادة
صادرة من قيادة شرطة التحقيقات بدولة قطر بإيعادها من هذه الدولة وإذ
لم تحقق المحكمة هذا الدفاع ولم تقل كلمتها في مستنداته المقسمة لها . وأقامت
قضاءها بإستحقاق المطعون عليها المنعة على مجرد وقوع الطلاق غيباً وهو
مالا يكفي لحمل الحكم مما يعيه بالقصور في التسيب .

وحيث إن النعى في محله ذلك أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة

أنه وإن كان لا تريب على محكمة الموضوع أن تأخذ في معرض الإثبات بالقرائن إلا إن ذلك مشروط بأن تكون القرائن التي عولت عليها تؤدي إلى ما انتهت إليه ، وكان الثابت من الأوراق أن الطاعن تمسك أمام محكمة الموضوع بأن طلاقه للمطعون عليها كان بسبب من قبلها وقدم للتدليل على ذلك مستندات منها شهادة صادرة من قيادة شرطة التحقيقات الجنائية بدولة قطر تفيد إبعادها من هذه الدولة لأسباب تتعلق بالأمن العام . وإذا لم تحقق محكمة الاستئناف دفاع الطاعن ولم تعرض لمستنداته المتقدمة ودلائلها وأقامت قضاءها باستحقاق المطعون عليها للمتعة على مجرد وقوع الطلاق غيائياً وهو مالا يكتفى وحده لحمل قضائها مما يعيب الحكم المطعون فيه بالقصور ويتعين نقضه :

جلسة ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٨٧

بإدارة السيد المستشار/ يحيى الرفاعي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ محمود شوقي أحمد نائب رئيس المحكمة ، أحمد مكي ، محمد وليد الجارسي ،
ومحمود رضا الخطيبى .

(٢٥١)

الطعن رقم ١٤٠٦ لسنة ٥٤ القضائية :

(١) دعوى « الخصوم فى الدعوى : التدخل فى الدعوى » « الطلبات فى
الدعوى » .

التدخل هجومياً فى مركز المدعى بالنسبة لما يبيديه من طلبات . أثر ذلك . للمدعى
عليه أن يقدم ما يشاء من الطلبات العارضة عليها .

(٢) بيع « عقد البيع الابتدائى : الثار البيع » التزام . عقد .

عقد البيع غير المشهور ناقل لجميع الحقوق المتعلقة بالبيع والدعاوى المرتبطة به عدا حق
الملكية . ١٩٠ . للمشتري الحق فى تسليم المبيع وطرد الغاصب منه .

١ - المتدخل هجومياً يعد فى مركز المدعى بالنسبة لما يبيديه من طلبات ،
ومن ثم يكون للمدعى عليه فى هذه الطلبات أن يقدم ما يشاء من الطلبات
العارضة عليها طبقاً لنص المادة ١٢٥ من قانون المرافعات .

٢ - من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن عقد البيع - إذا لم يكن
مشهوراً - فإنه يتنقل إلى المشتري - فيما عدا حق الملكية لجميع الحقوق
المتعلقة بالبيع والدعاوى المرتبطة ومنها حقه فى تسليم المبيع وطرد
الغاصب منه .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار
المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل في أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى ٧٧٨ سنة ١٩٨١ مدنى أسوان الابتدائية بطلب طرد المطعون ضدها الثانى والثالثة من قطعة الأرض موضوع النزاع - وقال بياناً لدعواه إنه إشتري هذه القطعة من المطعون ضده الثانى بعقد بيع إبتدائى مؤرخ ١٩٧٧/٣/١٦ . قضى له بصحته ونفاذه فى الدعوى ٢٥ سنة ١٩٧٨ مدنى أسوان الابتدائية وتأييد بالإستئناف ٢٣ سنة ٥٤ ق إلا أن البائع تواطأ مع زوجته المطعون ضدها الثالثة وأبرم معها عقداً صورياً مؤرخاً ١٩٧٧/١/١٥ باع لها بموجبه القطعة ذاتها ضمن قدر آخر - واستصدرت حكماً بصحته ونفاذه فى الدعوى ٤٧٠ سنة ١٩٧٧ مدنى أسوان الابتدائية . فاستأنف هو هذا الحكم بالإستئناف ٦٥ سنة ٥٣ ق : وقضى له فى هذا الإستئناف وفى الإستئناف المقيد برقم ٥٤ ق - بإلغاء الحكم ورفض دعواها لصورية عقدها - ومن ثم أقام دعواه بالطلبات السالفة - تدخل الطاعن طالباً رفض الدعوى إستناداً إلى عقد يبيع إبتدائى لعين النزاع مؤرخ ١٩٧٧/٢/١٥ صادر إليه من والدته المطعون ضدها الثالثة كما طلب تثبيت ملكيته لهذه العين - دفع المطعون ضده الأول بصورية هذا العقد كما طلب طرد الطاعن من هذه الأرض . ومحكمة أول درجة حكمت بتاريخ ١٩٨٢/٢/٢٤ بصورية عقد الطاعن وبطرده هو والدته . إستأنف الطاعن هذا الحكم بالإستئناف ١٦٢ سنة ١ ق قنا (مأمورية أسوان) ومحكمة الاستئناف حكمت فى ٨٤/٢/٢٠ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن حاصل السبب الأول من سببى الطعن أن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه خرج عن نطاق الخصومة بقضائه ببيان عقد الطاعن وطرده من الأرض موضوع النزاع .

وحيث إن هذا النعى في غير محله - ذلك أن التدخل هجومياً يعد في مركز المدعى بالنسبة لما يبيده من طلبات ، ومن ثم يكون للمدعى عليه في هذه الطلبات أن يقدم ما يشاء من الطلبات العارضة عليها طبقاً لنص المادة ١٢٥ من قانون المرافعات - وإذا كان طلب المطعون ضده الأول الحكم بإعلان عقد الطاعن - لصوريته - وطرده من أرض النزاع هما مما يتصل بطلبات الطاعن إتصالاً لا يقبل التجزئة ويتحتم على المحكمة الفصل فيهما ، طبقاً لنص الفقرة الثالثة من تلك المادة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ فصل في هذين الطرفين لا يكون قد خرج عن نطاق الخصومة ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه خرج على نسبته أثر عقد المطعون ضده الأول وبذلك خالف القانون إذ ألزم الطاعن بتسليمه أرض النزاع استناداً لهذا العقد في حين أنه من الغير بالنسبة له .

وحيث إن هذا النعى غير سديد . ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن عقد البيع - إذا لم يكن مشهوراً فإنه ينقل إلى المشتري - فيما عدا حق الملكية - جميع الحقوق المتعلقة بالمبيع والدعاوى المرتبطة به ومنها حقه في تسليم المبيع وطرده الفاصب منه ، وكان الحكم المطعون فيه - بعد أن خلص إلى صورية عقد الطاعن وأنه يضع يده على أرض النزاع بغير سند - قد ألزم هذا النظر في قضائه ، فإنه لا يكون قد خالف القانون ويكون النعى عليه بهذا السبب بدووه على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم بتعين رفض الطعن :

جلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / سيد عبد الباقي نائب رئيس المحكمة وعظوية السادة
المستشارين / محمد عبد الحميد سنده نائب رئيس المحكمة ، محمد جمال الدين شلقاني ،
صلاح محمود عويس ومحمد رشاد مبروك .

(٢٥٢)

الظعن رقم ١٥٧٨ لسنة ٥١ القضائية :

- (١ - ٤) اثبات • قوة الامر المقضى • حكم « حجية الحكم » • خلف •
حيازة « اكتساب الملكية » • ملكية « اكتساب الملكية بالتقادم » •
نقادم « التقادم المكسب • قطع التقادم » •

(١) الفصل فى المسألة الاساسية • ثبوتها أو عدم ثبوتها • اكتسابه قوة الامر المقضى
فى النزاع بشأن أى حق آخر يتوقف ثبوته أو انتفائه على ثبوت تلك المسألة •

(٢) الاحكام الصادرة على السلف • حجة على الخلف بشأن الحق الذى تلقاه منه •

(٣) اكتساب الحائز العرضى الملكية بالتقادم • شرطه • تغير صفة حيازته بفعل يعترض
معارضة لحق المالك •

(٤) المطالبة القضائية التى تلتقط التقادم • ماميتها •

١ - القضاء بثبوت مسألة أساسية أو عدم ثبوتها - وعلى ما جرى به
قضاء هذه المحكمة - أثره اكتساب قوة الأمر المقضى فى النزاع بشأن أى حق
آخر متوقف ثبوته أو انتفائه على ثبوت تلك المسألة :

٢ - الأحكام الصادرة على السلف حجة على الخلف بشأن الحق الذى
تلقاه .

٣ - الحائز العرضى لا يستطيع كسب الملك بالتقادم على خلاف سنده
إلا إذا تغيرت صفة حيازته إما بفعل الغير وإما بفعل من الحائز يعتبر معارضة
ظاهرة لحق المالك ولا يكفى فى تغير الحائز صفة وضع يده مجرد تغيير نيته ،
بل يجب أن يكون تغيير النية بفعل إيجابى ظاهر يجابه به حق المالك بالإنكار

الساطع والمعارضة العلنية ويدل دلالة جازمة على أن ذا اليد الوقتية مزعم إنكار الملكية على صاحبها واستثاره بها دونه .

٤ - المطالبة القضائية تقطع التضادم المكسب متى توافر فيها معنى الطلب الجازم بالحق الذى يراد استرداده .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن الشركة الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٢١٨٤ سنة ١٩٧٩ مدنى شمال القاهرة الابتدائية ضد المطعون عليهن بطلب الحكم بتثبيت ملكيتها لقطعتى الأرض الميمنة بها وما عليها من منشآت ومبانى وعدم تعرض المطعون عليهن لها ، وقالت بياناً لها إن المرحوم ... تملك قطع من الأرض من بينها هاتين القطعتين بوضع اليد منذ عام ١٩٤٠ وبعد أن قام بتسويرها وإنشاء مكاتب ومخازن وورش عليها وإلحاقها بشركة المقاولات المملوكة له - أمت هذه الشركة بمقتضى القانون رقم ١٩٦٤/٥٢ وألت جميع ممتلكاتها للدولة - وأصبحت تحمل اسم الشركة الطاعنة غير أن المطعون عليهن تعرضن لها فى ملكيتها لهاتين القطعتين وبتاريخ ١٩٨٠/١٢/٢٧ وبعد أن قدم الخبير الذى تدبته المحكمة تقريره قضت برفض الدعوى . استأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٩٨/٨٠٧ ق مدنى . وبتاريخ ١٩٨١/٤/١٨ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنن الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى به الطاعة على الحكم المطعون فيه البطالان لخالفته للقانون والخطأ في تطبيقه وتأويله إذ أقام قضاءه برفض دعواها بطلب تثبيت ملكيتها لقطعتي الأرض المؤسس على تملكها لها بالتقادم الطويل ، على سند من القول بأن الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٥٢٩ سنة ١٩٥٩ مدنى عابدين والحكم الصادر في المعارضة فيه بإلزام المرحوم بأجرتهما باعتباره مستأجراً لها بموجب الإقرار المؤرخ ١٩٥٤/١١/٢٠ وفى استئنائه بانقضاء الخصومة في الاستئناف - يفيد أن حيازة شركة ... إنما هي على سبيل الاستئجار - حالة أن هذا الإقرار ليس عقد إيجار ، وعلى أن الدعوى رقم ٢٣٢ سنة ١٩٧٤ مدنى عابدين التى أقامها المطعون عليهن ضد الشركة الطاعة وورثة المرحوم ... بطلب فسخ عقد الإيجار الذى تضمنه ذلك الإقرار وإجراءاتها والتى انتهت بالحكم بفسخ هذا العقد تقطع التقادم بالنسبة للشركة الطاعة حالة أن التقادم المكسب للملكية لا ينقطع إلا برفع دعوى استحقاق عن العقار موضوع التقادم فلا تعتبر صحيفة هذه الدعوى قاطعة للتقادم الذى تمسك به .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن القضاء بثبوت مسألة أساسية أو عدم ثبوتها أثره اكتساب قوة الأمر المقضى فى النزاع بشأن أى حق آخر متوقف ثبوته أو انتفائه على ثبوت تلك المسألة وأن الأحكام الصادرة على السلف حجة على الخلف بشأن الحق الذى تلقاه وأن الحائز العرضى لا يستطيع كسب الملك بالتقادم على خلاف سنده إلا إذا تغيرت صفة حيازته إما بفعل الغير وإما بفعل من الحائز يعتبر معارضة ظاهرة لحق المالك ولا يكفى فى تغيير الحائز صفة وضع يده مجرد تغيير نيته ، بل يجب أن يكون تغيير النية بفعل إيجابى ظاهر يجابه به حق المالك بالإنكار الساطع والمعارضة العلنية ويدل دلالة جازمة على أن ذا اليد الوقتية مزعع لإنكار الملكية على صاحبها واستنثاره منها . وأن المطالبة القضائية التى تقطع التقادم المكسب متى توافر فيها معنى الطلب الجازم بالحق الذى يراد استرداده . لما كان ذلك وكان

الحكم المطعون فيه قد خلص إلى أن المرحوم ... -- سلف الشركة الطاعة - كان يضع يده على قطعتي الأرض محل النزاع على سبيل الاستئجار من الحكم انصادر ضده في الدعوى رقم ١٥٢٩ سنة ١٩٥٩ مدني عابدين والذي أقام قضاءه بإلزامه بأجرتهما على أنه يستأجر هاتين القطعتين من ملاكها سلف المطعون عليهن بموجب عقد الإيجار الذي تضمنه الإقرار المؤرخ ١٩٥٤/١١/٢٠ سالف البيان وهو حكم يحوز حجية الأمر المقضي بالنسبة للشركة الطاعة في شأن قيام علاقة إيجارية بين سلفه المذكور وسلف المطعون عليهن في شأن هاتين القطعتين ورتب على ذلك عدم جدوى طلب الشركة الطاعة ضم مدة ذلك السلف إلى حيازتها ، وأن المطعون عليهن إذ أقرن الدعوى رقم ٢٣٢ سنة ١٩٧٤ مدني عابدين ضد الشركة الطاعة وورثة المرحوم بطلب فسخ العلاقة الإيجارية القائمة بينهما بموجب ذلك الإقرار - مرتكزاً فيها إلى سرائين هاتين القطعتين - من ملاكها الأصليين بمقتضى عقود ابتدائية صادر بها أحكام نهائية لصالحهن - يكن قد تمسكن بصورة جازمة بتلكتين لأرض النزاع في الدعوى المشار إليها والتي انتهت بالحكم الصادر بتاريخ ١٩٧٩/١/٢٤ بفسخ الإقرار بعقد الإيجار المؤرخ ١٩٥٤/١١/٢٠ ورتب على ذلك قطع هذه الدعوى للتقادم بشأن حيازة الشركة الطاعة للأرض بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية وخلص منه إلى أن المدة من تاريخ وضع يد الشركة الطاعة على أرض التداغى الحاصل في ١٩٦٤/٣/٨ حتى إقامة هذه الدعوى في ١٩٧٩/٢/٢٧ لا تكفي لاكمال مدة التقادم الطويل المكسب للملكية - فإن النعمى عليه بأن الإقرار المؤرخ ١٩٥٤/١١/٢٠ لا يشكل عقد إيجار وأن الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٥٢٩ سنة ١٩٥٩ مدني عابدين لا يفيد استئجار سلف الشركة الطاعة للأرض محل النزاع وأن الدعوى رقم ٢٣٢ سنة ١٩٧٤ مدني عابدين لا تقطع التقادم يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يعين رفض الطعن .

جلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / محمد محمود راسم نائب رئيس المحكمة وضوية السادة
المستشارين/ حسيق علي حسيق نائب رئيس المحكمة ، حسيق محمد علي ، محمد بكر غالي وعزت
عسوان .

(٢٥٣)

الطعنان رقما ١٧١٧ ، ١٧٢٧ لسنة ٥٠ القضائية :

(١) نقض « اجراءات الطعن » • موطن • بطلان .

البيانات الواجب اشتغال صحيفة الطعن بالنقض عليها • م ٢/٢٥٣ مرافعات • الغرض
منها • إعلام قاضي الشأن إعلاما كافيا بها • بيان موطن المحامي الموكل عن الطاعنين بالصحيفة •
اعتباره موطنا مختارا لهما • افعال بيان موطنهما الاصل • لا بطلان •

(٢) شيوع • ايجار • ايجار الاماكن •

المالك على الشيوع • حقه في ان يستاجر العقار أو جزء منه من باقي الملاك •

(٣) عقد • تفسير العقد • محكمة الموضوع •

محكمة الموضوع • سلطتها في التعرف حقيقة العقد واستظهار مدلوله من عباراته على ضوء
الظروف التي أحاطت بصرفه وما يكون قد سبقه أو عاصره من اتفاقات •

(٤) اثبات « القرائن » • حكم • تسبيب الحكم •

استنباط القرائن من الملاحظات محكمة الموضوع • شرطه • اقامة الحكم قضاءه على جلسة
قرائن متسلسلة مؤدية الى النتيجة التي خلص اليها • عدم جواز مناقشة كل قرينة على حدة
لايات عدم كفايتها في ذاتها •

(٥) ايجار • ايجار الاماكن • « التاجر من الباطن » • « التاجر المرفوش »
محكمة الموضوع •

(٥) المستاجر المصري المقيم مؤقتا بالخارج • حقه في تأجير المكان للغير مفروشا أو خاليا
ولو تضمن العقد حظر التأجير من الباطن • عودته من الخارج • وجوب إخطاره المستاجر
من الباطن بالأخلاء ولو قبل انتهاء المدة الأصلية للعقد أو الممتدة • تمام الإخطار • أثره •
اعتبار العقد ملغيا بقوة القانون • كفاية إثبات المستاجر الاصل ان التأجير تم بسبب اقلته
المرفوش بالخارج • تضمن العقد ان سبب التأجير من الباطن اقامة المستاجر الاصل مؤقتا

بالخارج أو علم المستأجر من الباطن بهذه الواقعة • غير لازم • محكمة الموضوع السلطة المطلقة في استخلاص سبب التأجير ما دام سائفا •

(٦) تأخر المستأجر الأصلي الذي أجر المكان من باطنه بسبب إقامته الموقوتة بالخارج في توجيه الإخطار للمستأجر من الباطن لا يعد في ذاته دليلاً على تنازله عن حقه في اشتراك المعلن ولا يخول المستأجر من الباطن الحق في امتداد العقد • المؤجر وحده هو صاحب المصلحة في التمسك بالاثار المترتبة على ذلك •

٧ - قانون « تفسير النصوص » • أيجار « أيجار الاماكن » « لتأجير من الباطن »

حق المستأجر المصري المقيم مؤقتاً بالخارج في تأجير المكان المؤجر له للخير مفروشا أو خاليا • م ٢٦ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ القابلة للمادة ٤٠ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ • سريانه على كافة الاماكن المدة للسكنى أو لتخيرها من الاغراض • علة ذلك •

(٨ - ٩) نقض « السبب الجديد » • محكمة الموضوع « التفسير الدليل » •

(٨) تمسك المستأجر من الباطن بعدم شغل المستأجرة الأصلية - التي أجرت له المكان بسبب إقامتها الموقوتة بالخارج - للمعلن قبل سفرها للخارج دفاع جديد يطالعه واقع • عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض •

(٩) عدم التزام محكمة الموضوع بالرد على جميع حجج الخصوم • اقتناعها بالطبقة التي أدبرت دليلها • فبه الرد الضمني المستط لكل حجة تعالفا •

١ - إذ نصت الفقرة الثانية من المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات على أن تشمل صحيفة الطعن على البيانات المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم وإلا كان الطعن باطلا ، فقد استهدفت - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لإعلام ذوى الشأن إعلاماً كافياً بهذه البيانات ، ومن ثم فإن كل ما يكتفى للدلالة عليها يتحقق به الغرض الذى وضعت هذه المادة من أجله ، لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن صحيفة الطعن قد أثبت بها بيان موطن المحامى الموكل عن الطاعنين بمدينة المنصورة ، وكان هذا الموطن يعد محلاً مختاراً لها معتبراً في إعلان الأوراق اللازمة للسير في الطعن الموكل فيه وذلك عملاً بنص المادة ١٧/٤ من قانون المرافعات فإنه يغنى عن بيان الموطن الأصل للطاعنين في الصحيفة ، إذ تحققت الغاية من إيراد هذا البيان بذكر

الوطن المختار لها فلا يترتب البطلان على إغفال البيان المشار إليه وذلك وفقاً
لحكم المادة ٢٠ من قانون المرافعات :

٢ - يحق للمالك على الشيوع في العقار أن يستأجره من باقى الملاك أو يستأجر
جزءاً منه ، إذ ليس هناك ما يمنعه قانوناً من ذلك :

٣ - المقرر في قضاء هذه المحكمة - أنه لمحكمة الموضوع سلطة البحث في
حقيقة العقد المتنازع عليه واستظهار مدلوله مما تضمنته عباراته على ضوء
الظروف التي أحاطت بتحريره وما يكون قد سبقه أو عاصره من اتفاقات .

٤ - لمحكمة الموضوع مطلق الحرية في استنباط القرائن التي تأخذ بها
من وقائع الدعوى والأوراق المقدمة فيها ، ولا رقابة لمحكمة النقض عليها في
تقديرها لقرينة من شأنها أن تؤدي إلى الدلالة التي استخلصتها منها ، وإذا
ما استندت في قضائها إلى جملة قرائن يكمل بعضها بعضاً وتؤدي في مجموعها
إلى النتيجة التي خلصت إليها فإنه لا يقبل من الخصم مناقشة كل قرينة على حدة
لإثبات عدم كفايتها في ذاتها .

٥ - مؤدى نص الفقرة الثانية من المادة ٢٦ من القانون رقم ٥٢
لسنة ١٩٦٩ في شأن إيجار الأماكن المنطبق على واقعة التعاقد محل النزاع -
ونص الفقرة أ من المادة ٤٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير
الأماكن - الذي أقيمت الدعوى في ظله - يدل على أن المشرع قرر مزية
خاصة للمستأجر المصرى المقيم بالخارج بصفة مؤقتة تخوله استثناء أن يؤجر من
باطنه العين المؤجرة له مفروشة أو خالية بغير إذن من المؤجر ولو تضمن عقد
الإيجار شروط الخطر من التأجير من الباطن ويتمتع على المستأجر الأصلي أن
يخطر المستأجر من باطنه بالإخلاء ولو قبل نهاية المدة الأصلية للعقد أو المدة
التي امتد إليها ، وذلك عند حلول موعد عودته من الخارج على أن يمنع أجلا
مدته ثلاثة أشهر من تاريخ إخطاره ليقوم بالإخلاء ورد العين إلى المستأجر
الأصل ، فإذا ما تم إخطاره بذلك اعتبر العقد منتهياً بقوة القانون وتتجرد يد

المستأجر من الباطن من سندها القانوني ويلتزم بإخلاء العين ، وإذا لم يشترط القانون لترتيب هذا الأثر ، أن يتضمن عقد الإيجار ما يفيد أن التأجير قد يتم بسبب إقامة المستأجر مؤقتاً بالخارج أو ثبوت علم المستأجر من الباطن بهذه الواقعة ، ومن ثم فإنه يكفي لإعمال حكم النص المشار إليه أن يقيم المستأجر الأصلي الدليل على أن تأجيره للعين المؤجرة له كان بمناسبة إقامة الموقوفة خارج البلاد ، وذلك بكافة طرق الإثبات القانونية . ولحكمة الموضوع السلطة التامة في تقدير الأدلة المقدمة لها واستخلاص سبب التأجير من كافة الظروف والملابسات المحيطة بواقعة الدعوى دون رقابة من محكمة التقض عليها في ذلك متى أقامت قضاءها على أسباب سائفة مؤدية للنتيجة التي انتهت إليها .

٦ - إن تأجير المستأجر الأصلي الذي أجر المكان من الباطن بسبب إقامته الموقوفة بالخارج - في توجيه الإخطار بالإخلاء بعد عودته إلى المستأجر من الباطن لا ينحوله حقاً في امتداد عقده لمدة غير محددة ، ولا يعد هذا التأخير بمنجرده دليلاً على تنازل المستأجر الأصلي عن حقه في إخلاء العين والمؤجر وحده هو صاحب المصلحة في التمسك بالآثار المترتبة على تراخي المستأجر الأصلي في توجيه الإخطار المذكور إلى المستأجر من الباطن .

٧ - متى كان النص انفاذاً صريحاً جلياً فلا محل لنخروج عليه أو تأويله بدعوى الاستهزاء بقصد الشارع منه ، لأن محل ذلك إنما يكون عند غموض النص أو وجود لبس فيه ، وكان النص في المادة ٢٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن إيجار الأماكن المقابلة لنص المادة ٤٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - قد أباح للمستأجر المصري تأجير « المكان المؤجر له » لغير من باطنه مفروشاً أو خالياً في حالة إقامته خارج الجمهورية بصفة مؤقتة فإن هذا النص وقد جاء صريحاً وعاماً دون تخصيص للغرض من استعمال العين المؤجرة فإنه يسرى على كافة الأماكن سواء كانت معدة للسكنى أو لغير ذلك من الأغراض إذ لا محل لتقييد مطلق النص دون قيد وقصره على الأماكن المؤجرة لغرض السكنى فحسب . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه ٤٤

التزم هذا النظر وأعمل حكم النص سالف الذكر على عين النزاع المؤجرة لاستعمالها كميادة طيبة ، فإنه لا يكون قد خالف القانون .

٨ - إذ كان الطاعن لم يقدم ما يفيد سبق تمسكه أمام محكمة الموضوع بعدم شغل المطعون ضدها الأولى للعين المؤجرة قبل سفرها للخارج وتأجيرها في ١٩٧٣/٩/٢٩ فإن النعى على الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص أياً كان وجه الرأي فيه - يكون دفاعاً جديداً يخالطه وقع لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

٩ - لأن كانت محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد على جميع حجج الخصوم لأن قيام الحقيقة التي اقتضت بها وأوردت دليلها فيه الرد الضمني المسقط لكل حجة تخالفها ، فإنه لا يعيب الحكم المطعون فيه إغفاله التحدث في هذا الصدد عن عقد الإيجار المؤرخ ١٩٧٣/٦/٤ والخاص بسبق استئجار الطاعن لجزء من شقة النزاع ويكون النعى عليه في هذا الخصوص على غير أساس :

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن المطعون ضدها الأولى أقامت على الطاعنين : الدعوى رقم ٢٤٧٢ لسنة ١٩٧٩ أمام محكمة شمال القاهرة الابتدائية للحكم بإخلاء العيادة الطبية محل النزاع وتسليمها إليها وذلك في مواجهة الطاعنة ، وقالت بياناً لدعواها أنها تستأجر هذه العيادة من الحارس القضائي على العقار .

بعقد مؤرخ ١٩٧٣/٦/١ ، وبمناسبة سفرها إلى الخارج فقد قامت بتأجيرها من الباطن إلى زميلها الطاعنين المذكورين بمقتضى عقد إيجار مؤرخ ١٩٧٣/٩/٢٨ وإذ عادت إلى البلاد في ١٩٧٨/٩/٢٩ فإن العقد يعدّ منتهياً بقوة

القانون ، ولذا فقد أُنزلتَهما في ١٩٧٨/١١/٢٨ بإخلاء العين المؤجرة لها ولما لم يمثلّا فقد أقامت الدعوى . وبتاريخ ١٩٧٩/٦/٢١ قضت المحكمة بإخلاء عين النزاع وتسليمها إلى المطعون ضدها الأولى خالية . استأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف رقمي ٤٦٢٥ و ٤٦٤٣ لسنة ٩٦ في القاهرة ، وبتاريخ ١٩٨٠/٥/١٥ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف طعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض ، وقيد الطعن المرفوع من ... ، ... برقم ١٧١٧ لسنة ٥٠ ق ، وقدمت المطعون ضدها الأولى مذكرة دفعت فيها ببطالان الطعن ، كما قيد الطعن المرفوع من ... برقم ١٧٢٧ لسنة ٥٠ ق ، وقدمت النيابة مذكرة في كل من الطعنين أبدت فيهما الرأي برفضهما ، وإذ عرض الطعنان على هذه المحكمة في غرفة مشورة رأَت أنهما جديران بالنظر ، وحددت جلسة لنظرهما وفيها قررت المحكمة ضم الطعن الثاني إلى الطعن الأول ليصدر فيهما حكم واحد ، كما التزمت النيابة رأياها .

أولا - عن الطعن رقم ١٧١٧ لسنة ٥٠ ق .

حيث إن مبنى الدفع المبدى من المطعون ضدها الأولى ببطلان الطعن أن صحيفته قد خلت من بيان الموطن الأصلي للطاعنين أو بيان موطنهما المختار ، وذلك على خلاف ما تقضى به المادة ٢/٢٥٣ من قانون المرافعات من وجوب بيان موطن الخصوم في الطعن ، الأمر الذي يترتب عليه البطلان .

وحيث إن هذا الدفع مردود ، ذلك أن الفقرة الثانية من المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات إذ نصت على أن تشتمل صحيفة الطعن على البيانات المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم وإلا كان الطعن باطلا ، فقد استهدفت - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إعلام ذوى الشأن إعلاماً كافياً بهذه البيانات ، ومن ثم فإن كل ما يكفي للدلالة عليها يتحقق به الغرض الذي وضعت هذه المادة من أجله ، لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن صحيفة الطعن قد أثبت بها بيان موطن المحامي الموكل عن الطاعنين بمدينة المنصورة ، وكان هذا الموطن يعد محلاً مختاراً لها معتبراً في إعلان الأوراق

اللازمة للسير في الطعن الموكل فيه وذلك عملاً بنص المادة ١/٧٤ من قانون المرافعات فإنه يقضى عن بيان الوطن الأصلى للطاعنين في الصحيفة ، إذ تحققت الغاية من إبداء هذا البيان بذكر الوطن المختار لها ، فلا يترتب البطلان على إغفال البيان المشار إليه ، وذلك وفقاً لحكم المادة ٢٠ من قانون المرافعات :

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية ...

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب يعنى الطاعنان بالسببين الأولين منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصد في الاستدلال والقصور في السبب ، وفي بيان ذلك يقولان إن الثابت بعقد الإيجار محل النزاع ، عنواناً وصلباً أن المطعون ضدها الأولى قد أجرت العين بوصفها مالكة وليست مستأجرة لها ، مما لا يسوغ معه للحكم الانحراف عن عبارة العقد الواضحة والقول بأنها قامت بالتأجير بوصفها مستأجرة لعين النزاع مخالفاً بذلك الثابت بالكتابة ، كما لا يجوز الاحتجاج عليهما بعقد استئجارها للعين من الحارس القضائي على العقار ، إذ أنهما ليسا طرفاً في هذا العقد ولم يكن أهما خصماً في دعوى الحراسة ، ولا ينهض دليلاً على نفي ملكية المطعون ضدها الأولى للعين المؤجرة ضالكة نصيبها في الملكية على نحو ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه ، هذا فضلاً عن أن باقى الملاك المشتاعين لم يعترضوا على تأجيرها للعين مما يترتب عليه نفاذ الإجارة في حقهم ، وما كان يصح الاحتجاج على الطاعنين لعلم المستأجر الآخر (.....) بصفة المطعون ضدها في إبرام العقد وكونها مستأجرة للعين وليست مالكة لها ، ومن ثم فإنه كان يتعين لإعمال أثر عقد الإيجار محل النزاع باعتباره صادراً من المالكة عن مكان خال ، ورفض إخلاء الطاعنين من العين المؤجرة ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون معيباً مما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه يحق للمالك على الشيوخ في العقار أن يستأجره من باقى الملاك أو يستأجر جزءاً منه إذ ليس هناك ما يمنعه قانوناً من ذلك ، ومن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن لمحكمة الموضوع سلطة البحث

في حقيقة العقد المتنازع عليه واستظهار مدلوله مما تضمنته عباراته على ضوء الظروف التي أحاطت بتحريره وما يكون قد سبقه أو عاصره من اتفاقات ولما أطلق الحرية في استنباط القرائن التي تأخذ بها من وقائع الدعوى والأوراق المقدمة فيها . ولا رقابة لمحكمة النقض عليها في تقديرها لقرينة من شأنها أن تؤدي إلى الدلالة التي استخلصتها منها . وإذا ما استندت في قضائها إلى جملة قرائن يكمل بعضها بعضاً وتؤدي في مجموعها إلى النتيجة التي خلص إليها ، فإنه لا يقبل من الخصم مناقشة كل قرينة على حدة لإثبات عدم كفايتها في ذاتها ، لما كان ذلك وكان الثابت بالحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه والذي أحال إليه في أسبابه أنه خلص في قضائه إلى أن عقد الإيجار المؤرخ ١٩٧٣/٩/٢٨ محل النزاع قد صدر من المطعون ضدها الأولى بصفتها مستأجرة للميادة من الحارس القضائي على العقار وذلك على سند مما ورد بصلب العقد ذاته من أن العقار محل العين المؤجرة ملك للحارس القضائي ... وشركاء ، وثبوت استئجارها لهذه العين من الحارس القضائي بمقتضى عقد الإيجار المؤرخ ١٩٧٣/٦/١ وأنها ما كانت تملك تأجيرها بوصفها مالكة لغرض الحراسة القضائية على العقار بما لا يستقيم معه القول بأن باقي الشركاء في ملكية العقار لم يعترضوا على التأجير ، وأضاف الحكم المطعون فيه إلى ما تقدم من قرائن . ما ورد بعقد إيجار سابق مؤرخ ١٩٧٣/٦/٤ صادر من المطعون ضدها الأولى بتأجير جزء من عين النزاع إلى المطعون ضده الثاني ، ثابت به أنها قامت بالتأجير له بصفتها مستأجرة للعين لاستغلالها كعيادة طبية ، ولما كانت هذه القرائن التي استند إليها الحكم سائغة تستند إلى أصل ثابت بالأوراق وتكمل بعضها بعضاً ولا مخالفة فيها للقانون وتؤدي في مجموعها إلى النتيجة التي خلص إليها بتحديد صفة المطعون ضدها الأولى في تأجير عين النزاع بمقتضى العقد المؤرخ ١٩٧٣/٩/٢٨ باعتبارها مستأجرة للعين وليست مالكة لها ، فإنه لا يقبل من الطاعنين مناقشة كل قرينة على حدة لإثبات عدم كفايتها في ذاتها ، ويكون النعي على الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين يتعيان بالسبب الثالث من أسباب الطعن على الحكم

المطعون فيه ، مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك يقولان إن عقد الإيجار سند الدعوى لم يرد به أن المطعون ضدها الأولى قامت بالتأجير بسبب إقامتها بالخارج ، هذا إلى أن مدة العقد بحسب الاتفاق هي أربع سنوات وهو الموعد المحدد لعودتها للإقامة في البلاد ، مما كان يتعين معه التنبيه عليهما بإخلاء العين المؤجرة بحلول نهاية مدة العقد ، وإذ لم تفعل فإنها تعد متنازلة عن حقها في الإخلاء ولو امتدت إقامتها بالخارج بعد الميعاد المذكور ، طالما أنها لم تخطرهما بذلك ، وإذ لم يعمل الحكم المطعون فيه الأثر القانوني المترتب على عدم التنبيه عليهما بالإخلاء في الموعد المحدد ، وهو سقوط حقها في طلب الإخلاء مقررأ أن القانون لم يشترط موعداً محدداً للتنبيه فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي مردود ، فذلك أن النص في الفقرة الثانية من المادة ٢٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن إيجار الأماكن - المنطبق على واقعة التعاقد محل النزاع - على أنه « والمستأجر من مواطني الجمهورية العربية المتحدة في حالة إقامته بالخارج بصفة مؤقتة أن يؤجر المكان المؤجر له مفروشا أو غير مفروش » . والنص في الفقرة أ من المادة ٤٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير الأماكن - الذي أقيمت الدعوى في ظله - على أنه « وعلى المستأجر الأصلي في هذه الحالة أن يخطر المستأجر من الباطن لإخلاء العين في الموعد المحدد لعودته للإقامة بالجمهورية ، بشرط أن يمنح المستأجر من الباطن أجلا مدته ثلاثة أشهر من تاريخ إخطاره ليقوم بإخلاء العين وردها إلى المستأجر الأصلي وإلا اعتبر شاغلا للعين دون سند قانوني وذلك أياً كانت مدة الإيجار المتفق عليها » - يدل على أن المشرع قرر ميزة خاصة للمستأجر المصري المقيم بالخارج بصفة مؤقتة تخوله استثناء أن يؤجر من باطنه العين المؤجرة له مفروشة أو خالية بغير إذن من المؤجر ولو تضمن عقد الإيجار شرط الحظر من التأجير من الباطن ، ويتعين على المستأجر الأصلي أن يخطر المستأجر من باطنه بالإخلاء ولو قبل نهاية المدة الأصلية للعقد أو المدة التي امتد إليها ، وذلك عند حلول موعد عودته من الخارج ، على أن يمنح

أجلا مدته ثلاثة أشهر من تاريخ إخطاره ليقوم بالإخلاء ورد العين إلى المستأجر الأصلي ، فإذا ما تم إخطاره بذلك اعتبر العقد متنبهاً بقوة القانون وتتجرد يد المستأجر من الباطن من سندها القانوني ويلتزم بإخلاء العين ، وإذا لم يشترط القانون لترتيب هذا الأثر ، أن يتضمن عقد الإيجار ما يفيد أن التأخير قد يتم بسبب إقامة المستأجر مؤقتاً بالخارج أو ثبوت علم المستأجر من الباطن بهذه الواقعة ، ومن ثم فإنه يكفي لإعمال حكم النص المشار إليه أن يقيم المستأجر الأصلي الدليل على أن تأجيله للعين المؤجرة له كان بمناسبة إقامة الموقوتة خارج البلاد ، وذلك بكافة طرق الإثبات القانونية وللمحكمة الموضوع السلطة التامة في تقدير الأدلة المقدمة لها واستخلاص سبب التأخير من كافة الظروف والملايسات المحيطة الواقعة الدعوى دون رقابة من محكمة التقص عليها في ذلك متى أقامت قضاها على أسباب سائفة مؤدية للنتيجة التي انتهت إليها ، كما أن تأخير المستأجر الأصلي في توجيه الإخطار بالإخلاء إلى المستأجر من الباطن ، لا يخوله حقاً في امتداد عقده لمدة غير محددة ، ولا يعد هذا التأخير بمجرد دليلاً على تنازل المستأجر الأصلي عن حقه في إخلاء العين ، والمؤجر وحده هو صاحب المصلحة في التمسك بالآثار المترتبة على تراخي المستأجر الأصلي^٣ في توجيه الإخطار المذكور إلى المستأجر من الباطن ، لما كان ذلك وكان الثابت بمذونات الحكم الابتدائي التي أحال إليها الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بإخلاء العين محل النزاع على ما ثبت من المستندات المقدمة من المطعون ضدها الأولى « المستأجرة الأصلية » أن عقد الإيجار سند الدعوى والمؤرخ ١٩٧٣/٩/٢٨ إنما أبرم بمناسبة سفرها للخارج برفقة زوجها المعار إلى دولة الكويت في اليوم التالي بتاريخ ١٩٧٣/٩/٢٩ بعد أن حصلت على إجازة من جهة عملها ، وأنها بعد عودتها من الخارج في ١٩٧٨/٩/٢٩ قامت بإخطار المستأجرين بإخلاء العين المؤجرة لها في ١٩٧٨/١١/٢٨ ، وكان هذا الذي خلص إليه الحكم سائفاً له أصله الثابت بالأوراق وكافياً لحمل قضاؤه ولا مخالفة فيه للقانون ، فإن النعي برمته يكون على غير أساس ؟

ولما تقدم بتعين رفض الطعن .

نقيا : - عن الطعن رقم ١٧٢٧ لسنة ٥٠ ق .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ، ينمى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن حكم المادة ٢٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المقابلة لنص المادة ٤٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ قاصر على الشق السكنى حتى لا يحرم المستأجر من مأواه إذا ما سافر إلى الخارج لفترة مؤقتة ، فأجاز له الشارع استرداد مسكنه عند عودته للبلاد ، وإذا عمل الحكم المطعون فيه هذا النعمى على المكان المؤجر لغير السكنى فإنه يكون قد خرج عن مقاصد التشريع مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعمى مردود ، ذلك أنه متى كان النص القانونى صريحاً جلياً فلا محل للخروج عليه أو تأويله بدعوى الاستثناء بقصد الشارع منه ، لأن محل ذلك إنما يكون عند غموض النص أو وجود لبس فيه ، وكان النص فى المادة ٢٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن إيجار الأماكن المقابلة لنص المادة ٤٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - قد أباح للمستأجر المصرى تأجير « المكان المؤجر له » للغير من باطنه مفروشاً أو خالياً فى حالة إقامته خارج الجمهورية بصفة مؤقتة فإن هذا النص وقد جاء صريحاً وعمماً دون تخصيص للفرض من استعمال العين المؤجرة ، فإنه يسرى على كافة الأماكن سواء كانت معدة للسكنى أو لغير ذلك من الأغراض إذ لا محل لتقييد مطلق النص دون قيد ، وقصره على الأماكن المؤجرة لفرض السكنى فحسب ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد ألزم هذا النظر ، وأعمل حكم النص سالف الذكر على عين النزاع المؤجرة لاستعمالها كميادة طبية ، فإنه لا يكون قد خالف القانون ، ويضحي النعمى على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينمى بالسيين الثانى والرابع من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور فى التسييب ، وفي بيان ذلك يقول

أنه يلزم لاستفادة المستأجر الأصيل من حكم القانون الذي يجيز له استرداد العين المؤجرة بعد عودته من الخارج أن يكون شاغلاً للعين متفعلاً بها قبل السفر وأن يثبت علم المستأجر من الباطن بأن التأجير حاصل بسبب السفر إلى الخارج وإذ كانت العين غير مشغولة يسكنى المطعون ضدها الأولى وقت التأجير ، وقد أغفل الحكم المطعون فيه بحث هذا الشرط ولم يعول على جهل الطاعن بسبب التأجير وسفر المؤجرة إلى الخارج ، رغم خلو العقد من بيان هذا السبب وتقدمه للعقد السابق لإبرامه مع المطعون ضدها بتاريخ ٦-٤-١٩٧٣ للتدليل على أن قيامها بالتأجير لم يكن بسبب السفر إلا أن الحكم أغفل الإشارة إلى دلالة هذا المستند الهام الذي يفيد أيضاً أن المؤجرة لم تكن تحتفظ إلا بغرفة واحدة من شقة النزاع ، مما لا يجيز لها استردادها عند عودتها من السفر لأنها لم تكن تشغلها حتى تعود إليها ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي مردود في شقه الأول بأن الطاعن لم يقدم ما يفيد سبق تمسكه أمام محكمة الموضوع بعدم شغل المطعون ضدها الأولى للعين المؤجرة قبل سفرها للخارج وتأجيرها في ١٩٧٣/٩/٢٨ - ومن ثم فإن النعي على الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص - أيًا كان وجه الرأي فيه - يكون دفاعاً جديداً يخالفه واقع لا يخوز لإثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ، ومردود في شقه الثاني بما سبق بيانه في الرد على السبب الثالث من أسباب الطعن السابق من أنه لا يشترط لإعمال حكم المادة ٢٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بيان سبب قيام المستأجر الأصلي بتأجير العين من باطنه في العقد المبرم بينه وبين المستأجر من الباطن ، وأنه بمناسبة سفره إلى خارج البلاد ، كما لا يلزم ثبوت علم هذا المستأجر بالسبب المذكور ، ولما كانت محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد على جميع حجج الخصوم ، لأن قيام الحقيقة التي اقتصت بها وأوردت دليلها فيه الرد الضمني المسقط لكل حجة تخالفها ، ومن ثم فإنه لا يعيب الحكم المطعون فيه إغفاله التحدث في هذا الصدد عن عقد الإيجار المؤرخ ١٩٧٣/٦/٤

والخاص بسبق استئجار الطاعن لجزء من شقة النزاع ويكون النعي عليه في هذا الخصوص على غير أساس :

وحيث إن حاصل السبب الثالث من أسباب الطعن ، مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم أسبق على المطعون ضدها الأولى وصف المستأجرة للعين من الحارس القضائي على العقار وأنها ليست مالكة مستنداً في ذلك إلى ضلالة حصتها في الملكية رغم مخالفة ذلك للثابت بالعقد من أنها المالكة للعين ، مما ترتب عليه إهدار حقه في التمكك بامتداد هذا العقد بقوة القانون طالما أن الإجارة صادرة من المالك لخصته في العقار دون اعتراض من باقي الشركاء على هذا التأجير الأمر الذي يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي مردود بما سبق بيانه في الرد على السببين الأولين من أسباب الطعن السابق من أن استخلاص الحكم المطعون فيه صفة المطعون ضدها الأولى في التعاقد سند الدعوى بأنها تعاقدت بوصفها مستأجرة للعين وليس بوصفها مالكة لها ، هو استخلاص سائق من مجموع القرائن الموضوعية التي استنبطها الحكم من أوراق الدعوى ومستنداتها ، ومن ثم فإن ما يشترطه الطاعن بسبب النعي لا يعدو أن يكون جدلاً فيما تستقل محكمة الموضوع بتقديره من أدلة الدعوى والقرائن فيها ، ويضحي النعي بذلك على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / مصطفى صالح سليم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ ابراهيم زغو ، محمد عبد النعم حافظ نائبى رئيس المحكمة ، مدوح السعيد
و ابراهيم يركات .

(٢٥٤)

الطنن رقم ١١١٦ لسنة ٥٢ القضائية :

(١) نقض .

الاختصاص فى الطنن بالنقض . شرطه . وقوف الخصم من الخصومة موقفاً سلبياً وعدم
الحكم عليه بشئ . وتأسيس الطنن بالنقض على اسباب لا تتعلق به . أثره . عدم قبول اختصاصه
فى الطنن .

(٢) ملكية . بيع . تسجيل .

الملكية فى المقار . علم . انتقالها ان المشتري الا بالتسجيل . ق ١٨ لسنة ١٩٢٣ .
الاستثناء . المحررات الثابتة التاريخ رسماً قبل نفاذه فى أول يناير سنة ١٩٢٤ . عدم
اشتراط تسجيلها بين المتعاقدين واشتراطه بالنسبة للغير فقط وفقاً للقانون المدنى القديم .

(٣) دعوى « دعوى الاستحقاق الفرعية » . ملكية . تسجيل . بيع .
تنفيذ جبرى .

دعوى استحقاق المقار المنزوعة ملكيته . أساسها الملكية . التسجيل شرط لاحتجاج
مشتري ذلك المقار بها قبل نازع الملكية . مشتري المقار بمقد غير مسجل . ليس الا دائماً
عادياً للبائع .

١ - لا يكفى فيمن يختصم فى الطنن أن يكون طرفاً فى الخصومة التى صدر
فيها الحكم المطعون فيه ، بل يجب أن تكون له مصلحة فى الدفاع عن الحكم
حين صدوره ، والثابت أن المطعون ضده الخامس بصفته ممثلاً لمصلحة الشهر
العقارى قد اختصم فى الدعوى من قبل المطعون ضدها الأولى وأنه وقف من
الخصومة موقفاً سلبياً ولم يحكم عليه بشئ . وقد أسس الطاعنان طعنهما على
أسباب لا تتعلق به ، فن تم لا يكون خصماً حقيقياً لها ولا يقبل اختصاصه
فى الطنن :

٢ - مؤدى نص المادة الأولى من قانون التسجيل رقم ١٨ لسنة ١٩٧٣ المعمول به اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٢٤ - والذي عدل نصوص القانون المدنى القديم فيما يتعلق بشهر العقود - والمقابلة للمادة التاسعة من قانون تنظيم الشهر العقارى رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ ، والمادة الرابعة عشرة من هذا القانون ، أن الملكية فى العقار لا تنتقل من البائع إلى المشتري إلا بتسجيل العقد اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون ولا يخرج من نطاق أحكام التسجيل الواردة بهذا القانون إلا المحررات الثابتة التاريخ رسمياً قبل نفاذه فى أول يناير سنة ١٩٢٤ فتبقى هذه المحررات خاضعة لأحكام القانون المدنى القديم بخصوص عدم اشتراط التسجيل فيما بين المتعاقدين واشتراطه بالنسبة إلى الغير فقط .

٣ - دعوى استحقاق العقار المنزوعة ملكيته هى دعوى أساسها الملكية فليس لمن لم يسجل عقد شراء العقار أن يحتج به على نازع الملكية ، بل يتعين عليه حتى يستطيع الاحتجاج بعقد شرائه قبل نازع الملكية أن يسجل هذا العقد لينقل إليه الملكية بموجب ، أما قبل التسجيل فإنه لا يعدو أن يكون دائماً عادياً للبائع .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسامع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ... والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون ضدها الأولى أقامت على الطاعنين وباقي المطعون ضدهم الدعوى رقم ٦٨٨ سنة ١٩٨٠ مدنى الإسكندرية الابتدائية بطلب الحكم بإبطال حكم مرمى المزاد المسجل برقم ٥٠٧ سنة ١٩٧٦ وإلغاء كافة آثاره ومحو التسجيل . وقالت بياناً لدعواها أنها وشقيقتها يملكن العقار المبين بصحيفة الدعوى بموجب عقد بيع صادر لإلين من والدهن ومصدق على توقيعاته بمحكمة كرموز الجزية برقم ٥١٨ بتاريخ ١٩٣٦/١/١٦ وقد ظل

العقار مكلفاً باسم والدهن البائع حتى بعد وفاته ، وأن المطعون ضدهم الثاني والثالثة والرابعة المستأجرين للعقار اتفقوا مع الطاعنين في غيبتها على تعلية جزء من سطح العقار ولم يدفعوا إلى الآخرين تكاليف المبانى الجديدة ثم تمكن الطاعنان بطريق التواطؤ مع المطعون ضدهم المذكورين من نزع ملكية هذا العقار بموجب حكم مرسى المزارد سالف الذكر . حكمت المحكمة الابتدائية بعدم اختصاصها نوعياً بنظر الدعوى وإحالتها إلى قاضى التنفيذ الذى قضى بتاريخ ١٩٨١/٣/١٩ بإحالة الدعوى إلى محكمة تنفيذ كرموز للاختصاص وفي موضوعها ببطلان حكم مرسى المزارد المسجل برقم ٥٠٠٧ ، استأنف الطاعنان هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٥٧ سنة ٥٧ ق لدى محكمة استئناف الإسكندرية . وبتاريخ ١٩٨٢/٣/١٧ حكمت المحكمة برفضه وبتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ودفع المطعون ضده الخامس بعدم قبول الطعن بالنسبة إليه ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض هذا الدفع والطعن معاً . وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً :

وحيث إن مبنى الدفع المبذول من المطعون ضده الخامس بعدم قبول الطعن أنه ليس خصماً للطاعنين ولا مصلحة لها في اختصاصه :

وحيث إن هذا الدفع شديد ذلك أنه لا يكفى فيمن يختصم في الطعن أن يكون طرفاً في الخصومة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه ، بل يجب أن تكون له مصلحة في الدفاع عن الحكم حين صدوره ، ولما كان الثابت من الأوراق أن المطعون ضده الخامس بصفته ممثلاً لمصلحة الشهر العقارى قد اختصم في الدعوى من قبل المطعون ضدها الأولى وأنه وقف من الخصومة موقفاً سلبياً ولم يحكم عليه بشيء وكان الطاعنان قد أسسا طعنهما على أسباب لا تتعلق به ، فمن ثم فلا يكون خصماً حقيقياً لها ولا يقبل اختصاصه في الطعن ويتعين لذلك قبول الدفع وعدم قبول الطعن بالنسبة إلى المطعون ضده الخامس .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة إلى باقى المطعون ضدهم .

وحيث إنه مما ينهائى الطاعنان على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك يقولان إن الحكم أقام قضاءه على أن ملكية المطعون ضدها الأولى للعقار محل النزاع تستند إلى عقد البيع المصدق على توقيعاته في سنة ١٩٢٦. بحسبان الحقوق العينية الأصلية في ظل القانون المدني القديم كانت تثقل فيما بين المتعاقدين دون حاجة إلى تسجيل والذي كان يشترطه القانون بالنسبة إلى الغير فقط ، هذا في حين أن عقد المطعون ضدها الأولى غير مسجل لا يترتب عليه نقل الملكية إليها تطبيقاً لنص المادة ٩ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ الخاص بتنظيم الشهر والتي تنص على عدم نقل الملكية العقارية لا بين المتعاقدين أو بالنسبة إلى الغير إلا بالتسجيل ، كما أنه لا يصح الاعتداد بهذا العقد في إثبات ملكية المطعون ضدها الأولى لأنه لم يكن ثابت التاريخ قبل سنة ١٩٢٤ ، كما تقضى بذلك أحكام هذا القانون .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أنه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أن عقد المطعون ضدها الأولى صدر في سنة ١٩٢٦ في ظل قانون التسجيل رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ المعمول به اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٢٤ والذي عدل بنصوص القانون المدني القديم فيما يتعلق بشهر العقود وأنه يكون محكوماً بقواعد الشهر الواردة في قانون التسجيل المشار إليه والذي نص في مادته الأولى - المقابلة للمادة التاسعة من قانون تنظيم الشهر العقاري رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ على وجوب شهر جميع التصرفات المنشئة لحقوق العينية الأصلية بواسطة تسجيلها في قلم كتاب المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها العقار أو في المحكمة الشرعية ، ورتب على عدم الشهر ألا تنشأ هذه الحقوق ولا تنتقل ولا تتغير ولا تزول لا بين المتعاقدين ولا بالنسبة لغيرهم . وإذ نصت المادة الرابعة عشرة من هذا القانون على عدم سرية على المهررات التي ثبت تاريخها رسمياً قبل تاريخ العمل به ، بل تظل خاضعة من حيث الآثار التي تترتب عليها لأحكام القواعد التي كانت سارية عليها ، فإن مؤدى ذلك أن الملكية في العقار لا تنتقل من البائع إلى المشتري إلا بتسجيل العقد اعتباراً من تاريخ العمل بقانون التسجيل رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ ، ولا يخرج من نطاق أحكام التسجيل الواردة بهذا القانون

إلا المحررات الثابتة التاريخ رسمياً قبل نفاذه في أول يناير سنة ١٩٢٤ فبقى هذه المحررات خاضعة لأحكام القانون المدني القديم بخصوص عدم اشتراط التسجيل فيما بين المتعاقدين واشترطه بالنسبة إلى الغير فقط ، متى كان ذلك ، وكانت دعوى استحقاق العقار المنزوعة ملكيته هي دعوى أساسها الملكية إذاً فليس لمن لم يسجل عقد شراء العقار أن يحتج به على نازع الملكية ، بل يتعين عليه حتى يستطيع الاحتجاج بعقد شرائه قبل تاريخ الملكية أن يسجل هذا العقد . لتنتقل إليه الملكية بموجبه ، أما قبل التسجيل فإنه لا يعدو أن يكون دائناً عادياً للبائع . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ورتب قضاءه في الدعوى على أن المطعون ضدها الأولى قد تملك العقار المنزوعة ملكيته بموجب العقد المصدق على توقيعاته في سنة ١٩٢٦ وذلك استناداً إلى أحكام القانون المدني القديم التي كانت لا تشترط التسجيل فيما بين المتعاقدين ودون مراعاة لأحكام قانون التسجيل السابق رقم ١٨ سنة ١٩٢٣ المعدل له فيما يتعلق بشهر العقود على نحو ما سلف بيانه فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه مما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث أسباب الطعن الأخرى .

جلسة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / مصطفى صالح سليم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / ابراهيم زغبو ، محمد عبد المنعم خالد نائبى رئيس المحكمة ، منووح السيد
و ابراهيم يركات .

(٢٥٥)

الطعن رقم ٥٦٨ سنة ٥٢ القضائية :

(١) تنفيذ حكم « حكم وقضى » حـ حـ « التظلم منه » حـ حـ ما للمدين
لدى الغير « . قضاء مستعجل .

قضى التنفيذ . اختصاصه . م ٢٧٥ مرافعات . عدم جواز تعرضه لى أسباب حكمه
لوضوع النزاع أو المساس بأصل الحق . الحكم الصادر منه لى التظلم من أمر الحجز التحفظى
على ما للمدين لدى الغير . حكم وقضى . غير ملزم لمحكمة الموضوع .

(٢) نقضى « أثر نقضى الحكم » .

تأسيس قضاء الحكم المطعون عليه على حكم منلوض . إثراء . جـ جـ لنفسه . م ٢٧١
مرافعات .

١ - المقرر عملاً بنص المادة ٢٧٥ من قانون المرافعات أن قاضى التنفيذ
يفصل فى منازعات التنفيذ الوقتية بوصفه قاضياً للأمر المستعجلة ، ومن ثم
فإن اختصاصه بشأن هذه المنازعات قاصر على الإجراءات الوقتية التى يخشى
عليها من فوات الوقت لدرء خطر محقق أو للمحافظة على حالة فعلية مشروعة
أو صيانة مركز قانونى قائم وذلك دون المساس بأصل الحق ، وليس له أن
يعرض فى أسباب حكمه إلى الفصل فى موضوع النزاع ، أو أن يؤسس قضاءه
فى الطلب الوقتى على أسباب تمس أصل الحق أو أن يتعرض إلى المستندات
المقدمة من أحد الطرفين ليقضى فيها بالصحة أو بالبطلان ، ومن المقرر فى
قضاء هذه المحكمة أن الحكم الصادر فى التظلم من أمر الحجز التحفظى على

ما للمدين لدى الغير برفضه وتأييد أمر الحجز حكم وقضى غير ملزم لمحكمة الموضوع .

٢ - إذ كان الحكم المطعون فيه قد تأسس قضاؤه على ما يبين من مدوناته على الحكم المتقوض فإن لازم ذلك وعلى ما تقتضى به المادة ٢٧١ من قانون المرافعات وجوب نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار للقررو والمرافعة وبعد المداولة .

ر . حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تمحصل فى أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ١٠٠٠ سنة ١٩٧٦ مدنى الإسكندرية الابتدائية بطلب الحكم بصحة ونفاذ العقد المؤرخ ١٩٧٥/٦/١٤ فيما تضمنه من بيع ٤ ١/٢ قيراط مشاعاً فى ٢٤ قيراط فى العقار المبين بالأوراق لقاء ثمن مقداره ١٣٣٥ ج وإلزام الطاعنين متضامين بأن يدفعوا له مبلغ ١٧٠٩ ج وصحة إجراءات الحجز التحفظى الموقع تحت يد المطعون ضده الثانى ، وقال شرحاً لدعواه أنه بموجب العقد سالف الذكر باع الطاعن الأول إلى الطاعنة الثانية ٩ ١/٢ قيراط من ٢٤ قيراط مشاعاً فى عقار النزاع لقاء ثمن مقداره ٢٥٢٠ ج دفع منه عند التعاقد مبلغ ١٦٢٦ ج واتفق على دفع الباقي عند التوقيع على العقد النهائى ، وأنه ورد فى البند ثالثاً من العقد أن ملكية نصف الحصصة المبيعة آلت إلى البائع بالميراث الشرعى والنصف الآخر بالشفعة ، وأنه بمقتضى إقرار تنازل مؤرخ ١٩٧٥/٨/١ حولت الطاعنة الثانية إليه مالها من حقوق وما عليها من التزامات فى ذلك العقد نظير مبلغ ٢٦٧٠ ج دفع منه ٢٠٤٤ ج واتفق على دفع الباقي عند التوقيع على العقد النهائى ، إلا أن البائع بالتواطئ مع المشترية تنازل عن دعوى الشفعة المرفوعة منه ضد آخرين المتعلقة بنصف

لـ عقار النزاع وترتب على ذلك انتقاص الحصة الميعة بمقدار النصف ، فيحق له استرداد نصف الثمن مبلغ ٧٠٩ ج وأنه إزاء إخلال الطاعنين بتنفيذ التزامهما بتسليم الحصة الميعة كاملة يتعين إلزامهما بأداء مبلغ ١٠٠٠ ج قيمة الشرط الجزائي المتفق عليه في العقد ، وأضاف قوله أنه كان قد استصدر من قاضي التنفيذ بمحكمة محرم بك الجزئية أمر بتقدير دينه تقديراً مؤقتاً والحجز على الوديعة الخاصة بالطاعن الأول تحت يد المطعون ضده الثاني ، وأن المطعون ضده الأول تظلم من هذا الأمر بالدعوى رقم ٩٩ سنة ١٩٧٦ تنفيذ محرم بك الجزئية ف قضى فيها بالرفض والتأييد . فأقام الدعوى بطلباته سائلة البيان . طعنت الطاعنة الثانية بالتزوير على إقرار التنازل المنسوب إليها . وبتاريخ ١٩٧٧/١٢/١٧ نددت المحكمة قسم أبحاث التزييف والتزوير لإجراء المضاهاة ، وبعد أن قدم تقريره الذي خلص فيه إلى أن التوقيع المنسوب إلى الطاعنة مزور عليها بطريق التقليد ، حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٧٩/٢/٢٤ برد وبطلان إقرار التنازل المذكور ثم عادت وحكمت بتاريخ ١٩٧٩/٥/١٩ برفض الدعوى . استأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم لدى محكمة استئناف الإسكندرية بالاستئناف رقم ٦٣٠ سنة ٣٥ ق مدني . وبتاريخ ١٩٨٠/١٢/٨ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف فيما تضمنه من قضاء برد وبطلان إقرار التنازل الصادر من الطاعنة الثانية وبعدم قبول الادعاء بالتزوير ، ثم بتاريخ ١٩٨٣/١/٨ حكمت للمطعون ضده الأول بطلباته الميئة بصحيفة الدعوى . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بتقضه ، وإذ عرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها ألزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينهائ الطاعنان على الحكم المطعون فيه الصادر بتاريخ ١٩٨٠/١٢/٨ مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقولان : إن هذا الحكم اعتد بالحكم الصادر في الدعوى رقم ٩٩ سنة ١٩٧٦ تنفيذ محرم بك رغم صدوره في التظلم من أمر الحجز التحفظي برفضه وتأيد الأمر وهو لحكم وقفي لا يجوز الحجية أمام محكمة الموضوع بالإضافة إلى أنه لم يفصل في صحة الحرر المدعى تزويره بما يعبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى شديد ذلك أن من المقرر عملاً بنص المادة ٢٧٥ من قانون المرافعات أن قاضي التنفيذ يفصل في منازعات التنفيذ الوقتية بوصفه قاضياً للأمر المستعجلة ، ومن ثم فإن اختصاصه بشأن هذه المنازعات قاصر على الإجراءات الوقتية التي يخشى عليها من فوات الوقت لدرء خطر محقق أو للمحافظة على حالة فعلية مشروعة أو صيانة مركز قانوني قائم وذلك دون المساس بأصل الحق ، وليس له أن يعرض في أسباب حكمه إلى الفصل في موضوع النزاع ، أو أن يؤسس قضاءه في الطلب الوقفي على أسباب تمس أصل الحق أو أن يتعرض إلى المستندات المقدمة من أحد الطرفين ليقضي فيها بالصحة أو البطلان ، وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن الحكم الصادر في التظلم من أمر الحجز التحفظي على ما للمدين لدى الغير يرفضه وتأييد أمر الحجز حكم وقفي غير ملزم لمحكمة الموضوع ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه الصادر بتاريخ ١٩٨٠/١٢/٨ أن الحكم في الدعوى رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٦ تنفيذ محرم بك صدر برفض التظلم من أمر الحجز التحفظي على ما للمدين لدى الغير ، ولم يفصل في صحة إقرار التنازل المنسوب إلى الطاعنة الثانية ، وما كان من اختصاصه هذا الفصل - على ما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة - لأن التعرض للموضوع غير جائز عند نظر التظلم من أمر الحجز التحفظي . ومن ثم فإنه لا يجوز الحجية فيما أفرغه بأسبابه من عدم جدية الادعاء بالتزوير ، ولا يحول دون الطاعنة الثانية وتطعن بالتزوير أمام محكمة الموضوع - وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتد بحجية الحكم الصادر في الدعوى رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٦ سالف البيان في هذا الشأن وقضى بعدم قبول الادعاء بالتزوير فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه ؛ لهذا السبب دون حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن ، ولما كان الحكم الصادر بتاريخ ١٩٨٣/١/٨ المطعون فيه أيضاً قد تأسس قضاؤه على ما يبين من مدوناته على الحكم المنقوض فإن لازم ذلك وعلى ما تقضى به المادة ٢٧١ من قانون المرافعات وجوب نقضه :

**فهرس هجائى موضوعى
للأحكام الصادرة
فى طلبات رجال القضاء
وفى المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية
السنة الثامنة والثلاثون**

(اولا)
الاحكام الصادرة
في طلبات رجال القضاء
السنة الثامنة والثلاثون

| الصفحة | القاعدة | (١) |
|--------|---------|---|
| | | اجراءات - استقالة - اعمية |
| | | اجراءات |
| | | ميعاد الطلب : |
| | | <p>قرار التعمين في وظيفة قضائية اذا صدر في الشكل الذي يتطلبه القانون من السلطة الادارية المختصة باصداره . وجوب رفع طلب الفائه خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية أو اعلان صاحب الشأن به أو علمه به علما يقينيا . مخالفة ذلك . اثره . عدم قبول الطلب .</p> <p>الخدمة العسكرية لا تعتبر بذاتها مانعا قهريا يتعذر معه تقديم الطلب في الميعاد طالما لم يدع الطالب ان ظرفا محددا في هذه الخدمة اقصدته عن مباشرة الطلب في ميعاده .</p> |
| ٥٨ | ١٦ | <p>(الطلب رقم ٢٦ لسنة ٥٦ ق « رجال القضاء » جلسة ١٩٨٧/١٢/١)</p> <p>الصفة في الطلب :</p> |
| | | <p>رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للتأمين والمعاشات هو صاحب الصفة في اية خصومة تتعلق باى شان من شئونها م٠ ١٤ ق ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . اختصام مدير ادارة المعاشات بوزارة العدل . غير مقبول .</p> |
| ٣٩ | ١٠ | <p>(الطلب رقم ٢ لسنة ٥٦ ق « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨٧/٦/٢)</p> <p>عوارض الخصومة : « التنازل »</p> |
| | | <p>تنازل الطالب عن أحد الطلبات . لا تأثير له على الطلب الآخر .</p> |
| ٥٤ | ١٥ | <p>(الطلب رقم ٨١ لسنة ٥٦ ق « رجال القضاء » جلسة ١٩٨٧/٦/٢٣)</p> |
| | | استقالة |
| | | <p>تعمين الطالب بوظيفة معاون نيابة . تعيين جديد منبت الصلة بعمله السابق بادارة قضايا الحكومة . لا وجه لتحديه بشأن استقالته من ذلك العمل من حيث دواعيها وعيوب الرضا بها .</p> |
| ٤١ | ١١ | <p>(الطلبات ارقام ٦٤٤١٠ لسنة ٥٥ ق ٩٩ لسنة ٥٦ ق « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨٧/٦/٩)</p> |

| الصفحة | القاعدة | العلمية |
|--------|---------|--|
| | | <p>خلو قانون السلطة القضائية من قواعد خاصة لتحديد أقدمية الميعنين فى وظائف معاونى النيابة . مؤداه . ترك امر تقديرها للوزارة . شرطه . عدم اساءة استعمال السلطة .</p> <p>(الطلبات ارقام ١٠ ، ٦٤ لسنة ٥٥ ق ، ٩٩ لسنة ٥٦ ق « رجال القضاء » جلسة ١٩٨٧/٦/٩)</p> |
| ٤١ | ١١ | |
| | | <p>(ت)</p> <p>تاديب - ترقية - تعيين - تعويض - تفتيش</p> <p>تاديب</p> <p>قانون السلطة القضائية . لا يعرف نظام محو الجزاءات التأديبية .</p> <p>(الطلب رقم ٨١ لسنة ٥٦ ق « رجال القضاء » جلسة ١٩٨٧/٦/٢٢)</p> |
| ٥٤ | ١٥ | |
| | | <p>ترقية</p> <p>١ - احتفاظ الوزارة للطلاب بدرجته لحين البت فى الشكاوى المقدمة ضده . عدم افصاح الوزارة عن نيتها فى مخالفة هذه القاعدة المقررة لمصلحة الطالب حتى صدر القرار الجمهورى متضمنا ترقيته دون الرجوع باقدميته الى ما كانت عليه اصلا . اثره . وجوب احتساب ميساد الطعن على القرار الجمهورى المتضمن تخلى الطالب فى الترقية من تاريخ نشره .</p> <p>(الطلبات ارقام ٦ ، ١٧ ، ١٢١ لسنة ٥٦ ق « رجال القضاء » جلسة ١٩٨٧/٦/٩)</p> |
| ٤٤ | ١٢ | |
| | | <p>٢ - التعمين فى وظيفة وكيل نيابة فئة ممتازة . اساسه . درجة الاهلية وعند التساوى تراعى الاقدمية . درجة الاهلية . عدم تقديرها بمنصر الكفاية الفنية وحده بل بجميع العناصر الاخرى الواجب توافرها لتحقيق الاهلية . قيام ما يدل على الانتقاص من اهلية الطالب . اثره . لجهة الادارة ان تنتظمه الى من يليه .</p> <p>(الطلبات ارقام ٦ ، ١٧ ، ١٢١ لسنة ٥٦ ق « رجال القضاء » جلسة ١٩٨٧/٦/٩)</p> |
| ٤٤ | ١٢ | |

| الصفحة | القائمة | |
|--------|---------|--|
| | | ٣ - رفع درجة كفاية الطالب الى درجة متوسط . اثره . ترقبته الى وظيفة وكيل نيابة من الفئة الممتازة اسوة باقرانه والغاء القرار الجمهوري المتضمن تخطيه في الترقية . |
| ٥١ | ١٤ | (الطالبان رقما ١٠٤ ، ١٢٦ لسنة ٥٦ ق « رجال القضاء » جلسة ١٩٨٧/٦/٢١) |
| | | تعيين |
| | | ١ - اشتراط موافقة مجلس القضاء الاعلى على تعيين نواب رئيس محكمة النقض . مؤداه . اعتبار تاريخ التعيين من تاريخ هذه الموافقة . م ٤٤ ق ٦ / ١٩٧٢ المعدل بق ١٩٨٤ / ٣٥ . تعديل تاريخ الموافقة بقرار من وزير العدل . خطأ . |
| ١٤ | ٣ | (الطلب رقم ٥٩ لسنة ٥٥ ق « رجال القضاء » جلسة ١٩٨٧/٤/١٤) |
| | | ٢ - خلو قانون السلطة القضائية من قواعد خاصة لتحديد اقدمية الميعنين في وظائف معاوني النيابة . مؤداه . ترك أمر تقديرها للوزارة . شرطه . عدم اساءة استعمال السلطة . |
| | | ٣ - تعيين الطالب بوظيفة معاون نيابة . تعيين جديد منبت الصلة بعمله السابق بإدارة قضايا الحكومة . لا وجه لتحديه بشأن استقالته من ذلك العمل من حيث دواعيها وعيوب الرضا بها . |
| ٤١ | ١١ | (الطلبات ارقام ١٠١ ، ٦٤ لسنة ٥٥ ق ، ٩٩ لسنة ٥٦ ق « رجال القضاء » جلسة ١٩٨٧/٦/٩) |
| | | ٤ - التعيين في وظيفة وكيل نيابة فئة ممتازة . اساسه . درجة الاهلية وعند التساوي تراعى الاقدمية . درجة الاهلية . عدم تقديرها بمصر الكفاية الفنية وحده بل بجميع العناصر الأخرى الواجب توافرها لتحقيق الاهلية . قيام ما يدل على الانتقاص من اهلية الطالب . اثره . لجهة الادارة أن تتخطاه الى من يليه . |
| ٤٤ | ١٢ | (الطلبات ارقام ١٧٠٦ ، ١٢١ لسنة ٥٦ ق « رجال القضاء » جلسة ١٩٨٧/٦/٩) |

| الصفحة | القائمة | تعويض |
|--------|---------|---|
| ٥٤ | ١٥ | <p>- قبول طلب التعويض أمام محكمة النقض . شرطه . أن يكون من قرار ادارى مما تختص بالفصل فى طلب الفائته . القرارات الادارية . ماهيتها . اخطار وزير العدل للقاضى بأن الحركة القضائية لن تشمله بالترقية ليس من قبيل تلك القرارات . فقدان ملف الطالب لا يرجع الى قرار ادارى . طلب التعويض عن هذا او ذاك . غير مقبول .</p> <p>(الطلب رقم ٨١ لسنة ٥٦ ق (رجال القضاء) - جلسة ١٩٨٧/٦/٢٢)</p> |
| ٥١ | ١٤ | <p>تفتيش</p> <p>تقرير التفتيش على عمل الطالب . ثبوت أن ما بقى به من مأخذ بعد رفع بعضها لا يسوغ الهبوط بتقرير كفايته الى درجة اقل من المتوسط . انره . وجوب رفعه الى درجة متوسط .</p> <p>(الطالبان رقما ١٠٤ ، ١٢٦ لسنة ٥٦ ق « رجل القضاء » جلسة ١٩٨٧/٦/٢١)</p> |
| | | <p>(ص)</p> <p>صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية</p> <p>١ - اصدار القرارات بتحديد الخدمات والقواعد التى يتعين اتباعها فى الانفاق من صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لاعضاء الهيئات القضائية . منوط بوزير العدل بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية . المادة الاولى من القانون ٣٦ لسنة ١٩٧٥ .</p> <p>٢ - قرار وزير العدل رقم ١٦٥٧ لسنة ١٩٨٤ باداء الاعانة الاضافية فى حالات انتهاء الخدمة المبينة بالمادة ٢٥ منه . مناه . زيادة مدة الخدمة بالهيئات القضائية على خمسة وعشرين سنة . انطاؤه على قاعدة عامة يخضع لها كافة اعضاء الهيئات القضائية . لا تمييز فيها للبعض منهم على غيرهم ممن عينوا من المحاماة والجهات النظرية ولا خروج فيما على احكام قانون السلطة القضائية .</p> <p>(الطلب رقم ٤١ لسنة ٥٤ ق « رجال القضاء » جلسة ١٩٨٧/٤/١٤)</p> |
| ٩ | ٢ | |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ٣ - صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لاعضاء الهيئات القضائية . ق ٣٦ لسنة ١٩٧٥ . عدم النص فى قانون انشائه على خدمات معينة اوجب على الصندوق توفيرها للاعضاء . مؤداه . ترك تحديد الخدمات والقواعد التى يتعين اتباعها فى الانفاق منه لوزير العدل . قرار وزير العدل رقم ٤٤٠ لسنة ١٩٨٦ بخضم مايتقاضاه العضو من معاش عن مهنة مارسها من المبلغ الاضافى الشورى . عدم انطوائه على مخالفة لما استهدفه ذلك القانون . |
| ٢٠ | ٥ | (الطلب رقم ٢٥ لسنة ٥٦ ق «رجال القضاء» - جلسة ١٢/٥/١٩٨٧) |
| | | (ق) |
| | | قرار ادارى |
| | | ١ - اشتراط مرافعة مجلس القضاء الأعلى على تعيين نواب رئيس محكمة النقض . مؤداه . اعتبار تاريخ التعيين من تاريخ هذه الموافقة . م ٤٤ ق ٦/١٩٧٢ المعدل بق ٢٥/١٩٨٤ . تعديل تاريخ الموافقة بقرار من وزير العدل . خطأ . |
| ١٤ | ٣ | (الطلب رقم ٥٩ لسنة ٥٥ ق «رجال القضاء» جلسة ١٤/٤/١٩٨٧) |
| | | ٢ - مقابل تميز الاداء لاعضاء الهيئات القضائية . قرار وزير العدل رقم ٢٤٣٥ لسنة ١٩٨١ . الحرمان منه . حالته . صدور قرار الحرمان من وزير العدل لاحالة الطالب الى مجلس الصلاحية . صحيح . |
| ١٧ | ٤ | (الطلب رقم ٧٧ لسنة ٥٦ ق «رجال القضاء» جلسة ٢٨/٤/١٩٨٧) |
| | | ٣ - احتفاظ الوزارة للطالب بدرجة له حين البت فى الشكاوى المقدمة ضده . عدم افصاح الوزارة عن نيتها فى مخالفة هذه القاعدة المقررة لمصلحة الطالب حتى صدر القرار الجمهورى متضمنا ترقية له دون الرجوع باقدميته الى ما كانت عليه أصلا . اثره . وجوب احتساب ميعاد الطعن على القرار الجمهورى المتضمن تخطى الطالب فى الترقية من تاريخ نشره . |
| ٤٤ | ١٢ | (الطلبات ارقام ٦ ، ١٧ ، ١٢١ لسنة ٥٦ ق «رجال القضاء» جلسة ٩/٦/١٩٨٧) |

| الصفة | القاعدة | |
|-------|---------|--|
| | | (م) |
| | | مجلس القضاء الأعلى - مرتبات - معاش |
| | | مجلس القضاء الأعلى |
| | | اشتراط موافقة مجلس القضاء الأعلى على تعيين نواب رئيس محكمة النقض . مؤداه . اعتبار تاريخ التعيين من تاريخ هذه الموافقة . م ٤٤٤ ق ٦ / ١٩٧٢ الملل بق ١٩٨٤ / ٣٥ . تعديل تاريخ الموافقة بقرار من وزير الملل . خطأ . |
| ١٤ | ٣ | (الطلب رقم ٥٩ لسنة ٥٥ ق «رجال القضاء» جلسة ١٩٨٧/٤/١٤) |
| | | مرتبات |
| | | - «مقابل تمييز الاداء» |
| | | - طلب صرف مقابل تمييز الاداء . من طلبات التسبوية . مؤدى ذلك . الاوامر والتصرفات التي تصدرها الادارة بمناسبة . عدم اعتبارها من قبيل القرارات الادارية . اثره عدم تقيد الطلب بالمعيار المنصوص عليه في المادة ٨٥ من قانون السلطة القضائية . |
| ١٧ | ٤ | (الطلب رقم ٧٧ لسنة ٥٦ ق «رجال القضاء» جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨) |
| | | معاش |
| | | ١ - قرار وزير الملل رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٨٤ بأداء الاعانة الاضافية في حالات انتهاء الخدمة المبينة بالمادة ٢٥ منه . مناطه . زيادة مدة الخدمة بالهيئات القضائية على خمسة وعشرين سنة . انطواؤه على قاعدة عامة يخضع لها كافة اعضاء الهيئات القضائية . لا تمييز فيها لبعض منهم على غيرهم ممن عينوا من المحاماة والجهات النظرية ولا خروج فيها على احكام قانون السلطة القضائية . |
| ٩ | ٢ | (الطلب رقم ٤١ لسنة ٥٤ ق «رجال القضاء» جلسة ١٩٨٧/٤/١٤) |

| الصفحة | الترتيب | المادة |
|--------|---------|---|
| | | ٢ - صندوق الخدمات الضحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية . ق ٣٦ لسنة ١٩٧٥ . عدم النص في قانون انشائه على خدمات معينة أوجب على الصندوق توفيرها للأعضاء . مؤداه . ترك تحديد الخدمات والقواعد التي يتعين اتباعها في الاتفاق منه :وزير العدل . قرار وزير العدل رقم ٤٤٠ لسنة ١٩٨٦ بخضم ما يتقاضاه العضو من معاش عن مهنة مارسها من المبلغ الاضافى الشهري . عدم انطوائه على مخالفة لما استهدفه ذلك القانون . |
| ٢٠ | ٥ | (الطلب رقم ٢٥ لسنة ٥٦ ق «رجال القضاء» جلسة ١٩٨٧/٥/١٢) |
| | | ٣ - معاملة الوزير من حيث المعاش . اقتصرها في الوظائف القضائية على رئيس محكمة النقض ورئيس محكمة استئناف القاهرة والنائب العام . |
| ٢٣ | ٦ | (الطلب رقم ٩٦ لسنة ٥٣ ق «رجال القضاء» جلسة ١٩٨٧/٥/٢٦) |
| | | ٤ - القيد الزمنى الوارد بنص المادة ١٤٢ من قانون التأمين الاجتماعى ، عدم بده مريانه الا من تاريخ الاخطار بربط المعاش بصفة نهائية . |
| ٢٣ | ٦ | (الطلب رقم ٩٦ لسنة ٥٣ ق «رجال القضاء» جلسة ١٩٨٧/٥/٢٦) |
| | | ٥ - معاملة نائب رئيس محكمة النقض معاملة نائب الوزير من حيث المعاش طبقا للبندين اولا (٣) وثانيا من الفقرة الاولى من المادة ٣١ من قانون التأمين الاجتماعى ٧٩ لسنة ١٩٧٥ الملحق بالقانون ٢٥ لسنة ١٩٧٧ . شروطها . |
| ٢٣ | ٦ | (الطلب رقم ٩٦ لسنة ٥٣ ق «رجال القضاء» جلسة ١٩٨٧/٥/٢٦) |
| | | ٦ - معاملة نائب رئيس محكمة النقض معاملة نائب الوزير من حيث المعاش . شروطها . |
| ٢٣ | ٦ | (الطلب رقم ٩٦ لسنة ٥٣ ق «رجال القضاء» - جلسة ١٩٨٧/٥/٢٦) |
| | | ٧ - رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للتأمين والمعاشات هو صاحب الصفة فى أية خصومة تتعلق بأى شأن من شئونها م٠ ١٤ ق ١٩٧٥/٧٩ . اختصاص مدير ادارة المعاشات بوزارة العدل غير مقبول . |
| ٣٩ | ١٠ | (الطلب رقم ٢ لسنة ٥٦ ق «رجال القضاء» جلسة ١٩٨٧/٦/٢) |

| العدد | القاعدة | |
|-------|---------|--|
| | | ٨ - تحقق ما استهدفه الطالب بطلبه من معاملته ماملة نائب الوزير في المعائن المستحق له من الأجر الأساسي والأجر المتخير . اثره . انتهاء الخصومة في الطلب . |
| ٣٩ | ١٠ | (الطلب رقم ٢ لسنة ٥٦ ق «رجال القضاء» جلسة ١٩٨٧/٦/٢) ٩ - المبلغ الإضافي . استحقاق عضو الهيئة القضائية له . شرطه . المادة ٣٤ مكرراً من قرار وزير العدل رقم ٤٨٥٣ لسنة ١٩٨١ المضافة بالقرار رقم ٤٤٠ لسنة ١٩٨٦ . استبقاء القاضي بعد بلوغه سن التقاعد وحتى نهاية العام القضائي في الثلاثين من يونيو . م ٦٩ ق ٤٦/١٩٧٢ . عدم استحقاقه لهذا المبلغ مدة الاستبقاء . |
| ٤٨ | ١٣ | (الطلب رقم ١٣٥ لسنة ٥٦ ق «رجال القضاء» جلسة ١٩٨٧/٦/٩) |

(ن)

نقل

نقل مستشاري محاكم الاستئناف . تحكمه اقدمية تعيينهم وترتيب تلك المحاكم المحدد بنص المادة ٥٤ من قانون السلطة القضائية . نقلهم من محكمة استئناف القاهرة الى محكمة اخرى او يقاؤهم في المحاكم التي يعملون بها . شرطه . خلو اماكن بالمحاكم المتقدمة في الترتيب على تلك التي يعملون بها بمراعاة الاقدمية بين من حل عليهم الدور للنقل .

| | | |
|----|---|--|
| ٣٦ | ٩ | (الطلب رقم ٢٥ لسنة ٥٦ ق «رجال القضاء» جلسة ١٩٨٧/٦/٢) |
|----|---|--|

(ثانيا)
الاحكام الصادرة
في المواد المدنية والتجارية والاحوال الشخصية
السنة الثامنة والثلاثون

| الصفحة | لقاعدة | (١) |
|--------|--------|--|
| | | اثبات - احوال شخصية - اختصاص - ارتفاق - ارث - استئناف اعلان - افلاس - التزام - التماس اعادة النظر - التصاق - امر اداء - امر على عريضة - اهلية - أوراق تجارية - ايجار . |
| | | اثبات |
| | | اولا : قواعد عامة |
| | | عبء الاثبات : |
| | | ١ - الأصل في الاجراءات انها روعيت . عبء اثبات من يدعى خلاف ذلك وقوعه على عاتق مدعيه . نعى عار من الدليل . غير مقبول . |
| ١٠٢ | ٢٧ | (الطعن رقم ٤٨٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٤) |
| | | ٢ - الادعاء على خلاف الظاهر في الدعوى . وقوع عبء اثباته على المتكر فيها سواء كان مدعيا اصلا فيها أو مدعى عليه . |
| ٧٥٩ | ١٦١ | (الطعن رقم ١٨٠٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٢) |
| | | ثانيا : اجراءات الاثبات |
| | | طلب التزام الخصم بتقديم ورقة تحت يده : |
| | | ١ - طلب الزام الخصم بتقديم محرر تحت يده . حالاته . المادتان ٢١ ، ٢٢ من قانون الاثبات . سلطة قاضى الموضوع في قبوله أو رفضه . |
| ٩٩٠ | ٢١٠ | (الطعن رقم ١٥٧٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٢) |
| | | ٢ - عدم اشتراط القانون نصا بالقيمة الالتزام بالورقة التى يجوز لخصم الزام خصمه بتقديمها . |
| ٩٩٠ | ٢١ | (الطعن رقم ١٥٧٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٢) |
| | | لاحالة الى التحقيق : |
| | | ١ - قرار الشطب الذى يصدره القاضى المنتدب للتحقيق . باطل . رد . للخصوم تمجيل السير في الدعوى دون التقيد بالميعاد المنصوص ليه بالمادة ٨٢ من انصاف . |
| ١٠٩ | ٢٨ | (الطعن رقم ٦٢٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٤) |

| الصفحة | القائمة | |
|--------|---------|---|
| | | ٢ - عدم التزام محكمة الموضوع بحالة الدعوى الى التحقيق لاثبات ما يجوز اثباته بشهادة الشهود . شرطه . أن تبين في حكمها ما يسوغ رفضه . (الطعن رقم ٢٢٠٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢١) |
| ١٤٢ | ٣٤ | ٣ - محكمة الموضوع . عدم التزامها باجابة طلب التحقيق متى رأت من ظروف الدعوى والادلة التي استندت اليها ما يكفي لتكوين عقيدتها . (الطعن رقم ٢٧ لسنة ٥١ ق «احوال شخصية» - جلسة ١٩٨٧/١/٢٧) |
| ١٦٧ | ٤٠ | ٤ - طلب اجراء التحقيق . رخصة لمحكمة الموضوع . لا عليها أن رفضت اجابته . (الطعن رقم ٢٣٥١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٩) |
| ١٠٢٥ | ٢١٧ | ثالثا : طرق الاثبات : ١ - الكتابة : الأوراق الرسمية : |
| | | ١ - ما اوجبه المادة ٢ ق ٧١ لسنة ١٩٤٦ من شكل خاص للوصية الواقعة بعد سنة ١٩١١ . شرط لسماع الدعوى بها عند الإنكار وليس ركنها فيها ولا صلة له بالتعاقدها . (الطعن رقم ٢٥ لسنة ٤٧ ق «احوال شخصية» - جلسة ١٩٨٧/٣/١٧) |
| ٣٩٩ | ٩٠ | ٢ - دعوى الوصية . شرط سماعها . وجود أوراق رسمية تدل عليها . كفاية ذكرها أو الاشارة الى وجودها في محضر أو تحقيق رسمي دون استلزام وجود ورقة الوصية ذاتها . نفاذ الوصية في حدود ثلث التركة للوارث أو غيره دون توقف على اجازة الورثة . (الطعن رقم ٢٥ لسنة ٤٧ ق «احوال شخصية» - جلسة ١٩٨٧/٣/١٧) |
| ٣٩٩ | ٩٠ | حجيتها في اثبات واقعتي الميلاد والوفاة : ١ - شهادة الميلاد لها حجيتها في اثبات واقعة الميلاد . انتفاء حجيتها في اثبات الوفاة والبيانات المتعلقة بها . (الطعن رقم ٢٧ لسنة ٥١ ق «احوال شخصية» - جلسة ١٩٨٧/١/٢٧) |
| ١٦٧ | ٤٠ | |

| الصفحة | القائمة | |
|--------|---------|---|
| | | ٢ - شهادتي الميلاد والوفاة . حجيتهما . مالم يثبت عدم صحة المدرج بالسجلات الرسمية . اثر عدم الصحة أو تخلف وجود الشهادة - جوان اثبات الولادة أو الوفاة بكافة الطرق . (الطعن رقم ٢٢٢٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢) |
| ٥٤٣ | ١١٦ | انكار التوقيع وتحقيق الخطوط : - مناقشة موضوع المحرر . مؤداه . عدم قبول الطعن بالانكسار . سريان ذلك على الدفع بالجهالة . (الطعن رقم ١٠٢٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٦) |
| ٦١٢ | ١٣٢ | ب - اليمين : - الاحوال التي يصح فيها الالاباث بالبيئة : ١ - الادعاء بالتزوير : ماهيته - الادعاء بالتزوير دون سلوك اجراءاته . اعتباره انكارا للتوقيع م ١٤ اثبات . عدم تحقيق المحكمة لهذا الادعاء . خطأ وقصور . (الطعن رقم ١٠٥٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢) |
| ٥٤٧ | ١١٧ | انهاء اجراءات الادعاء بالتزوير : - انهاء اجراءات الادعاء الفرعي بالتزوير بالتنازل عن التمسك بالورقة المضمن فيها . ٥٧م أثبات . مؤداه . استبعادها من الدعوى الاصلية واسقاط حجيتها . لازم ذلك . توجيه الادعاء بالتزوير الى كل من يتمسك بالورقة . التنازل عن التمسك بها . وجوب أن يكون من جميع الخصوم التمسكين بها . التنازل الصادر من بعضهم . لا اثر له على الباقيين . لهم اثبات صحتها . (مثال في شفعة) . |
| ٣٨٨ | ٨٧ | (الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٥) |

الحكم فيه :

| الصلبة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | <p>— الحكم بصحة المحرر — أيا كان نوعه — وفي الموضوع معا . غير جائز . ٤٤م . اثبات . علة ذلك . عجز المستأنف عن اثبات تزوير اعلانه بالحكم المستأنف الذي يبدأ من تاريخه ميعاد الطعن بالاستئناف . لا يستتبع بطريق اللزوم سقوط حقه من الاستئناف . تمسكه من بعد بطلان ذلك الاعلان . جائز .</p> |
| ١٩٧ | ٤٦ | <p>(الطعن رقم ٩٢٧ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٧/١/٢٨)</p> <p>— رد وبطلان عقد البيع لا يعنى بطلان الاتفاق ذاته وانما بطلان الورقة المثبتة له . جواز اثبات حصول الاتفاق بأى دليل آخر مقبول قانونا .</p> |
| ٨٨٢ | ١٨٧ | <p>(الطعن رقم ٢٢٥٦ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٧/٦/٢٥)</p> <p>٢ — مبدأ الثبوت بالكتابة :</p> <p>اعتبار الورقة مبدأ ثبوت بالكتابة . شرطه . صدورها من الخصم الذى يحتج بها عليه وان تجعل التصرف المراد اثباته قريب الاحتمال . تقدير ذلك . من سلطة قاضى الموضوع . لا رقابة عليه من محكمة النقض متى كان استخلاصه سائفا . مثال : بشأن استخلاص ثبوت الوكالة .</p> |
| ١٠٩ | ٢٨ | <p>(الطعن رقم ٦٣٥ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٧/١/١٤)</p> <p>سلطة محكمة الموضوع ورقابة محكمة النقض</p> <p>١ — تحصيل فهم الواقع فى الدعوى . من سلطة محكمة الموضوع . شرطه . ألا تخرج بأقوال الشهود عما يفيد مدلولها .</p> |
| ١٩٧ | ٤٦ | <p>(الطعن رقم ٩٢٧ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٧/١/٢٨)</p> <p>٢ — لقاضى الموضوع السلطة المطلقة فى الحكم بصحة الورقة المدعى بتزويرها أو بطلانها وردها بناء على ما يستظهره من ظروف الدعوى وملابساتها . عدم التزامه بالسير فى اجراءات التحقيق أو ندب خير .</p> |
| ٢٦٣ | ٦٠ | <p>(الطعن رقم ٨٠، ٨١ لسنة ٥٤ ق «أحوال شخصية» — جلسة ١٩٨٧/٢/١٧)</p> <p>٣ — الاتبعت بشهادة الشهود م . ٧١ اثبات . ابتناؤه على ركتين : تعلق الوقائع المراد اثباتها بالدعوى وكونها منتجة فيها . مؤدى ذلك . استخلاص المحكمة من أقوال الشهود الذين سمعتم دليلا على ثبوت أو نفي واقعة لم يتناولها منطوق حكم التحقيق . تمسك الخصم ببطلانه . مؤداه . اعتبار هذا الاستخلاص مخالفا للقانون . علة ذلك .</p> |
| ٣١٣ | ٧٢ | <p>(الطعن رقم ١٢٢٦ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٧/٢/٢٥)</p> |

| الصفحة | القائمة | |
|--------|---------|--|
| | | ٤ - تقدير أقوال الشهود . مرهون بما يطمئن اليه وجدان قاضي الموضوع . شرطه . ألا تخرج بها عما يؤدي اليه مدلولها . |
| ٣١٣ | ٧٢ | (الطعن رقم ١٢٢٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٥) |
| | | ٥ - تقدير أدلة الصورية وأقوال الشهود واستخلاص الواقع منها . سلطة مطلقة لمحكمة الموضوع بلا معقب عليها . شرطه . |
| ٣١٨ | ٧٣ | (الطعن رقم ١٢٥٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٥) |
| | | ٦ - الشهادة السماعية . جوازها حيث تجوز الشهادة الأصلية خضوعها لتقدير محكمة الموضوع . |
| ٧٠٨ | ١٥٢ | (الطعن رقم ٣٩٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٢) |
| | | ٧ - محكمة الموضوع . حقها في الأخذ ببعض أقوال الشهود دون البعض الآخر . شرطه . ألا تخرج بتلك الأقوال عما يؤدي اليه مدلولها . عدم التزامها بالرد على ما لم تأخذ به منها . |
| ٩٨٤ | ٢٠٩ | (الطعن رقم ٧٤١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٢) |
| | | ٨ - تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها من سلطة محكمة الموضوع . شرطه . عدم الخروج بها الى غير ما يؤدي اليه مدلولها . المنازعة في ذلك جدل موضوعي عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض . |
| ١١٦٢ | ٢٤٢ | (الطعن رقم ١١٧ لسنة ٥٦ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٢) |
| | | ج - القرائن : |
| | | القرائن القانونية : |
| | | - قوة الأمر القضي : |
| | | ١ - قرينة قوة الأمر القضي م. ١/١٠١ اثبات . شرطها . وحدة الموضوع في كل من اللجوءين . استقلال محكمة الموضوع يبحث هذه الوحدة متى استندت الى أسباب تؤدي الى النتيجة التي انتهت اليها . |
| ٢٠٧ | ٤٩ | (الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٤) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ٢ - منازعة المدينين في الفوائد التي ألزمهم بها أمر الاداء بعد أن صار نهائيا . استخلاص الحكم المطعون فيه انها منازعة تنفيذ موضوعية نتيجة فرض الحراسة عليهم وتأميم ممتلكاتهم ولا تنطوي على اخلال بقوة الامر المقتضى . سائق . |
| ٢٠٧ | ٤٩ | (الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٤) |
| | | ٣ - الفصل في المسألة الاساسية . ثبوتها او عدم ثبوتها . اكتسابه قوة الامر المقتضى في النزاع بشأن اى حق اخر يتوقف ثبوته او انتفائه على ثبوت تلك المسألة . |
| ١٢٠٣ | ٢٥٢ | (الطعن رقم ١٥٧٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٣٠) |
| | | - القرائن القانونية غير القاطعة : |
| | | قرينة المادة ٩١٧ مدنى : |
| | | - انتفاء شروط القرينة القانونية المنصوص عليها في المادة ٩١٧ مدنى . لا يحول دون استنباط اضافة التعرف الى ما بعد الموت من قرائن قضائية اخرى . استقلال قاضى الموضوع بتقدير هذه القرائن . |
| ٤٣٣ | ٩٧ | (الطعن رقم ١٢٥٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٤) |
| | | القرائن القضائية : |
| | | ١ - أخذ محكمة الموضوع في معرض الاثبات بالقرائن . شرطه . |
| ١١٩٧ | ٢٥٠ | (الطعن رقم ٤ لسنة ٥٦ ق «احوال شخصية» - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٩) |
| | | ٢ - استنباط القرائن من اطلاقات محكمة الموضوع . شرطه . اقامة الحكم قضاءه على جملة قرائن متساندة مؤدية الى النتيجة التى خلص اليها . عدم نهائيا . استخلاص الحكم المطعون فيه انها منازعة تنفيذ موضوعية نتيجة |
| ١٢٠٧ | ٢٥٣ | (الطعن رقم ١٧١٧ ، ١٧٢٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٣٠) |

| الصفحة | القائمة | |
|--------|---------|--|
| | | د - الاقرار : |
| | | ١ - منع سماع دعوى الوقف عند الإنكار ملزم بوجود اَشهاد به أو يكون مقيداً بدفاتر إحدى المحاكم الشرعية . لائحة المحاكم الشرعية في ١٩٨٧/٥/٢٧ . عدم الاعتداد بالإنكار إذا كان ثمة اقرار يحتاج به الخصم إلى أنكر ولو في غير الخصومة المدفوعة بالإنكار . |
| ٢٠٤ | ٤٨ | (الظن رقم ٥٦ لسنة ٥٢ - جلسة ١٩٨٧/٢/١) |
| | | ٢ - اقرار المتنازل اليها عن الإيجار بأن التنازل تم على خلاف شروط العقد . لا مخالفة فيه للنظام العام . أعمال الحكم . اثره . صحيح . |
| ١٢٠٥ | ٢١٧ | (الظن رقم ٢٣٥١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٩) |
| | | <hr/> |
| | | أحوال شخصية |
| | | أولاً : المسائل الخاصة بالمسلمين : |
| | | ١ - القانون الواجب التطبيق : |
| | | ١ - صدور حكم بعدم دستورية نص تشريعي . اثره . عدم جواز تطبيقه اعتباراً من اليوم التالي لنشر الحكم في الجريدة الرسمية . م ١٧٨ من الدستور ، م ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا . مؤدى ذلك . عدم مساسه بالحقوق والمراكز التي تكون قد استقرت من قبل بحكم حاز قوة الأمر المقضي . |
| | | (مثال بشأن حكم نهائي في متعة) . |
| ١٧٨ | ٤٢ | (الظن رقم ٦٤ لسنة ٥٥ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١٩٨٧/١/٢٧) |

| الصفحة | القائمة | |
|--------|---------|--|
| | | ٢ - النص في المادة السابعة من القانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ على العمل به اعتبارا من تاريخ نشره . هدفه . توفير الاستمرارية لاحكام القانون القديم بعد تلافى العيب الذى شل اجراءات اصداره واخضاع الوقائع الناشئة في ظله للقواعد المماثلة المقررة بالقانون الجديد ما لم يكن قد صدر بشأنها حكم حاز قوة الامر المقضى . مثال في متعة . |
| ٢٥١ | ١٤١ | (الطعن رقم ٧٢ لسنة ٥٦ هـ «احوال شخصية» - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨) |
| | | ٣ - النص في المادة السابعة من القانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ على العمل به اعتبارا من تاريخ نشر الحكم بعدم دستورية القرار بقانون ١٩٧٩/٤٤ وليس من اليوم التالى لتاريخ نشره . هدفه . توفير الاستمرارية لاحكام القانون القديم بعد تلافى العيب الذى شاب اجراءات اصداره واخضاع الوقائع الناشئة في ظله للقواعد المماثلة المقررة بالقانون الجديد ما لم يكن قد صدر بشأنها حكم حاز قوة الامر المقضى . |
| | | (مثال بشأن الاعتراض على الطاعة) . |
| ٢٥٦ | ١٤٢ | (الطعن رقم ١٠٨ لسنة ٥٥ هـ «احوال شخصية» - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨) |
| | | ب - الزواج : |
| | | ١ - مباشرة المجنون عقد زواجه بنفسه . اثره . عدم انعقاد العقد بمبارته وما ترتب عليه من اثار الزواج . مؤدى ذلك . اعتبار طلاقه للطاعة واردا على غير محصل . |
| ٢٤٠ | ١٣٩ | (الطعن رقم ٦٤ لسنة ٥٤ هـ «احوال شخصية» - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨) |
| | | ٢ - نعى الطاعة بأن جنون زوجها متقطع وانه تزوجها حال افاقة . دفاع يخالطه واقع لم يسبق التمسك به امام محكمة الاستئناف . اعتباره سببا جديدا لا تجوز اثاره لأول مرة امام محكمة النقض . |
| ١٤٠ | ١٣٩ | (الطعن رقم ٦٤ لسنة ٥٤ هـ «احوال شخصية» - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨) |

| الصفحة | القائمة | |
|--------|---------|---|
| | | ج - الطلاق : |
| | | ١ - التمة . استحقاق المطلقة لها سواء كان الطلاق من الزوج أو من القاضى نيابة عنه . |
| ٧٥٢ | ١٦٠ | (الطعن رقم ٤٠ لسنة ٥٤ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١٩٨٧/٥/٢٦) |
| | | ٢ - عدم تحقيق محكمة الاستئناف لدفاع الطاعن وعدم تعرضها لمستنداته المقدمة ودلالاتها واقامة قضاها باستحقاق الطعون عليها للمتعة على مجرد وقوع الطلاق غيابيا . قصور . |
| ١١٩٧ | ٢٥٠ | (الطعن رقم ٤ لسنة ٥٦ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٩) |
| | | التطبيق للقصر : |
| | | طلب التطبيق للزواج بأخرى م ٦ مكررا فقرة ٣،٢ ق ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المعدل - بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ - سبق اعتراض المطعون ضدها على اندثار الطاعة بسبب شغل بيت الطاعة بزوجة أخرى . نفى الحكم علم المطعون عليها بزواج الطاعن بأخرى . فساد فى الاستدلال . |
| ٦٢٥ | ١٣٥ | (الطعن رقم ٨٣ لسنة ٥٥ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨) |
| | | « مسكن الزوجية » |
| | | - مسكن الزوجية الذى يحق للمطلقة أن تستقل به وصغيرها دون مطلقها مدة الحضانة . ماهيته . اعراض الحكم عن بحث دفاع الطاعن بأن عين النزاع لم تكن مسكنا للزوجية . قصور . |
| ٩٢٩ | ١٩٧ | (الطعن رقم ٢٠٢٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٨) |

« قائمة منقولات الزوجية » :

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | التزام الطاعن باقراره أن يؤدي للمطعون عليها اقيمة مصوغاتها المودعة عنده بموجب قائمة منقولات الزوجية . مؤداه . استماضتهما عن التنفيذ . العيني بالتعويض . قضاء الحكم بهذا التعويض بمراعاة ارتفاع سعر الذهب وقت التقاضى . قضاء بما طلبه الخصوم . اثره . لا بطلان . |
| ٢٧٩ | ٦١ | (الطعن رقم ٧٢١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٨) |
| | | د - النسب : |
| | | سماع دعوى النسب بعد وفاة المورث . شرطه . |
| ٢٦٣ | ٦٠ | (الطعن رقم ٨١٤٨٠ لسنة ٥٤ ق «احوال شخصية» - جلسة ١٩٨٧/٢/١٧) |
| | | هـ - النفقة : |
| | | المنعة . استحقاق المطلقة لها سواء كان الطلاق من الزوج أو من القاضى نيابة عنه . |
| ٧٥٢ | ١٦٠ | (الطعن رقم ٤٠ لسنة ٥٤ ق «احوال شخصية» - جلسة ١٩٨٧/٥/٢٦) |
| | | ثانيا : المسائل الخاصة بغير المسلمين : |
| | | ١ - القانون الواجب التطبيق : |
| | | ١ - تكييف التفريق بين الزوجين بسبب اعتناق الزوجة الاسلام وأبواء الزوج الدخول فيه - خضوعه للشريعة الاسلامية باعتبارها القانون العام في مسائل الاحوال الشخصية م . ١٠ مدنى . اعتبار التفريق لهذا السبب طلاقا ونيس بطلاناً للزواج يعود الى بداية العقد (مثال فى حضنة) . |
| ١٧٣ | ٤١ | (الطعن رقم ٧٦ لسنة ٥٣ ق «احوال شخصية» - جلسة ١٩٨٧/١/٢٧) |
| | | ٢ - الشريعة الاسلامية . تطبيقها فى المنازعات المتعلقة بالاحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين المختلfi الطائفة أو الله . أحكامها لا تجيز للزوجه طلب التفريق اذا غيرت طائفتها عن تلك التى ينتمى اليها الزوج . |
| ٣٠٩ | ٧١ | (الطعن رقم ٥١ لسنة ٥٢ ق «احوال شخصية» - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٤) |

| الصفحة | القائمة | |
|--------|---------|--|
| | | ٣ - تكييف محكمة الاستئناف للوقائع المطروحة عليها - ودون أن تضيف إليها جديداً وبلا نفي من الطاعن - أن الطرفين متحداً بالطائفة والملة قبل رفع الدعوى وأن شريعتهما هي الواجبة التطبيق على واقعة النزاع والقضاء بالتطبيق للضرر على هذا الأساس . لا ميب . |
| ١١٦٢ | ٢٤٢ | (الطعن رقم ١١٧ لسنة ٥٦ هـ) (أحوال شخصية - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٢) ب - التطبيق : |
| | | إقامة الزوجة دعواها بالتطبيق لاختلافها عن الزوج طائفة . اضافتها أمام محكمة الاستئناف التطبيق للضرر . اعتبروه طلباً جديداً . عدم جواز قبوله م ٣٢١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . |
| ٣٠٩ | ٧١ | (الطعن رقم ٥١ لسنة ٥٢ هـ) (أحوال شخصية - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٤) ثالثاً : دعوى الأحوال الشخصية : |
| | | ١ - الاجراءات : |
| | | ١ - الأصل في الاجراءات أنها روعيت صحة ما لم يتم الدليل على خلاف ذلك . خلو محضر الجلسات مما يشير الى عقدها في علانية . مفاده . أن الدعوى نظرت في غرفة المشورة . سبق نظرها في جلسات علنية . لا اثر له طالما نظرت أخيراً في جلسة منعقدة في غرفة المشورة وتقرر حجزها لحكم فيها . |
| ١٧٨ | ٤٢ | (الطعن رقم ٦٤ لسنة ٥٥ هـ) (أحوال شخصية - جلسة ١٩٨٧/١/٢٧) |
| | | ٢ - تشكيل دوائر لتظر قضايا الأحوال الشخصية . دخوله في نطاق التنظيم الداخلي لكل محكمة عدم تعلقه بالاختصاص النوعي . |
| ٣٩٩ | ٩٠ | (الطعن رقم ٢٥ لسنة ٤٧ هـ) (أحوال شخصية - جلسة ١٩٨٧/٣/١٧) |
| | | ٣ - إلغاء الفصل الخاص بدفع الدعوى قبل الجواب عنها من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . مؤداه . وجوب أعمال القواعد المنصوص عليها في قانون المرافعات بشأن ابداء الدفوع للشككية . عدم ابداء الدفوع المتعلقة بالاجراءات وكافة الاوجه التي يقوم عليها كل منها دفعة واحدة قبل التكلم بموضوع الدعوى . اثره . سقوط الحق فيما لم يبد منها . |
| ٤٦٥ | ١٤٠ | (الطعن رقم ٩٩ لسنة ٥٤ هـ) (أحوال شخصية - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ٤ - طلب الزوجة المصرية تطليقها على زوجها الفلسطيني الجنسية، نزاع يتعلق بمسألة من مسائل الأحوال الشخصية للأجانب . مؤدى ذلك . تولى قلم الكتاب اعلان عريضة الدعوى الى المدعى عليه على نماذج خاصة . المادتين ٨٦٩ ، ٨٧٠ مرافعات . علة ذلك . |
| ١١٦٢ | ٢٤٤٢ | (الظمن رقم ١١٧ لسنة ٥٦ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٢) |
| | | ب - نظير الدعوى : |
| | | « سماع الدعوى » |
| | | النص في المادة (١) من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٠ على عدم سماع دعوى النفقة عن مدة ماضية لأكثر من سنة نهايتها تلغى رفع الدعوى . عدم جواز اصاله في شأن المتعة . علة ذلك . |
| ٧٥٢ | ١٦٠ | (الظمن رقم ٤٠ لسنة ٤٥ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١٩٨٧/٥/٢٦) |
| | | « قبول الدعوى » |
| | | المتعة . انعقاد الاختصاص بنظر الدعوى بها للمحكمة الابتدائية . علة ذلك . |
| ٧٥٢ | ١٦٠ | (الظمن رقم ٤٠ لسنة ٤٥ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١٩٨٧/٥/٢٦) |
| | | ج - الإنبيسات : |
| | | ١ - جواز اتخاذ الشخص اسما غير الاسم المسمى به في شهادة الميلاد . شرطه . |
| ١٦٧ | ٤٠ | (الظمن رقم ٢٧ لسنة ٥١ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١٩٨٧/١/٢٧) |
| | | ٢ - شهادتى الميلاد والوفاة . حجيتهما . ما لم يثبت عدم صحة المدرج بالسجلات الرسمية . اثر عدم الصحة أو تخلف وجود الشهادة . جواز اثبات الولادة أو الوفاة بكافة الطرق . |
| ٥٤٣ | ١١٦ | (الظمن رقم ٢٢٢٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢) |

| الصفحة | العدد | د - الطعن في الحكم : |
|---|-------|---|
| | | ((الاستئناف « |
| | | استئناف الاحكام الصادرة في مسائل الاحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية - خضوعه لقواعد لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة بالمرسوم بقانون ٧٨ لسنة ١٩٣١ - تحذف المستأنف عن حضور الجلسة الاولى المحددة بورقة استئنافه . جزؤه . اعتبار الاستئناف كأن لم يكن . علة ذلك . |
| ٦٤٥ | ١٤٠ | (الطعن رقم ٩٩ لسنة ٥٤ هـ «احوال شخصية» - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨) |
| | | رابعاً : مسائل الولاية على المال : |
| | | الاجازة الضمنية لعقد البيع القابل للإبطال . من اعمال التصرف . لا يملكها القيم على المحجوز عليه ولا الوصي على القاصر الا بأذن محكمة الاحوال الشخصية للولاية على المال . اثره . عدم اعتبار سكوت القيم عن طلب ابطال العقد الصادر من المحجوز عليه اجازة ضمنية له . |
| ٩٨ | ٢٦ | (الطعن رقم ١٣٦١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٤) |
| <hr/> | | |
| اختصاص | | |
| أولاً - الاختصاص المتعلق بالولاية (الولاية) : | | |
| هيئات التحكيم : | | |
| هيئات التحكيم . عدم اختصاصها بالمنازعات التي يكون بين أطرافها شخص طبيعي الا بموافقة م ٦٠ ق ٦٠ لسنة ١٩٧١ قبل تعديلها بالقانون ١٦ لسنة ١٩٨١ . | | |
| ١٢١ | ٣٠ | (الطعن رقم ٢٢٤٣ ، ٢٣٦٥ لسنة ٥٢ هـ - جلسة ١٩٨٧/١/١٥) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | <p>عقود الادارة مع الافراد :</p> <p>المقود التي تبرمها الادارة مع الافراد . اعتبارها عقودا ادارية . شرطه .</p> |
| ٤٥٥ | ١٠١ | <p>(الظن رقم ٦٨١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦)</p> <p>القرارات الصادرة من المحافظين :</p> <p>قرار المحافظ بفرض رسم محل بدائرة محافظته . صحيح . علة ذلك . له اختصاصات الوزير في الشئون المالية . م ٢٤ ق الحكم المحل رقم ٥٧ لسنة ١٩٧١ .</p> |
| ٢٠١ | ٤٧ | <p>(الظن رقم ٦٢٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٩)</p> <p>الطعون في الجزاءات التأديبية للعاملين بالقطاع العام :</p> <p>- الطعون في الجزاءات التأديبية للعاملين بالقطاع العام . اختصاص المحاكم العادية بها حتى ١٩٧٢/١٠/٥ تاريخ العمل بالقانون ٤٧ لسنة ١٩٧٢ . الدعوى التي ترفع بعد ذلك . اختصاص محاكم مجلس الدولة بها دون غيرها . علة ذلك .</p> |
| ١٠٥٢ | ٢٢٢ | <p>(الظن رقم ١٧٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٦)</p> <p>الاحكام الصادرة من مجلس الدولة في حدود اختصاصه :</p> <p>الاحكام الصادرة من مجلس الدولة في حدود اختصاصه المقرر قانونا. انعدام ولاية المحاكم العادية في التعقيب عليها او ابطالها او التعويض عنها . مؤداه . لا ولاية لها في الفصل في دعوى المخاصمة التي تقام ضد أعضاء مجلس الدولة . علة ذلك .</p> |
| ١٠٦٢ | ٢٢٤ | <p>(الظن رقم ١٨٥٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٦)</p> |

| الرقم | الصفحة | اللائحة |
|---------|--------|---|
| | | ثانيا : الاختصاص النوعي : |
| | | ١ - تشكيل دوائر لنظر قضايا الاحوال الشخصية . دخول في نطاق التنظيم الداخلي لكل محكمة . عدم تعلقه بالاختصاص النوعي . |
| ٣٩٩ | ٩٠ | (الطعن رقم ٣٥ لسنة ٤٧ ق « احوال شخصية » - جلسة ١٧/٣/١٩٨٧) |
| | | ٢ - المتعة . انعقاد الاختصاص بنظر الدعوى بها للمحكمة الابتدائية . علة ذلك . |
| ٧٥٢ | ١٦٠ | (الطعن رقم ٤٠ لسنة ٥٤ ق « احوال شخصية » - جلسة ٢٦/٥/١٩٨٧) |
| | | ٣ - الاختصاص بسبب نوع الدعوى أو قيمتها . من النظام العام . الحكم الصادر في الموضوع . اشتماله على قضاء ضمنى في الاختصاص . |
| ٨٩٨ | ١٩١ | (الطعن رقم ١١٢٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ٣٠/٦/١٩٨٧) |
| | | ٤ - الاختصاص بسبب نوع الدعوى . تعلقه بالنظام العام . اعتباره مطروحا على المحكمة . الحكم الصادر في موضوعها اشتماله على قضاء ضمنى بالاختصاص . م ١٠٩ لمرافعات . |
| ١١٧٢٢٤٤ | | (الطعن رقم ٩٧٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ٢٧/١٢/١٩٨٧) |
| | | من اختصاص محكمة الاستئناف : |
| | | قضاء المحكمة الاستئنافية برفض الدفع بعدم قبول الدعوى وإعادة الدعوى الى محكمة اول درجة لعدم استنفاد ولايتها فيها . قضاء قطعي بعدم اختصاص محكمة الاستئناف بنظر موضوع الدعوى . جواز الطعن فيه بالنقض على استقلال . |
| ١١٧٢٢٣٦ | | (الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ٢٠/١٢/١٩٨٧) |

| القاعدة | المصلحة | من اختصاص المحكمة المدنية (الابتدائية) : | |
|---------|---------|--|--|
| ٢٢٨ | ١٠٧٩ | <p>الحكم بانتهاء المقد كجزاء تكميل توقعه المحكمة الجنائية على مخالفة حظر احتجاز أكثر من مسكن في البلد الواحد م ١/٨ ، ٧٦ ق ١٩٧٧/٤٩ .</p> <p>غير مانع لكل ذى مصلحة مالكا للمقار أو طالب استئجار فيه من رفع دعواه أمام المحكمة المدنية بطلب بطلان التصرف واخلاء المخالف .</p> <p>(الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٣)</p> | |
| ١٩١ | ٨٩٨ | اختصاص قاضي التنفيذ : | |
| ٢٤٤ | ١١٧٢ | <p>١ - منازعات التنفيذ التي يختص قاضي التنفيذ دون غيره بنظرها .</p> <p>م ٢٧٥ مرافعات . ماهيتها . المنازعات المتعلقة بتنفيذ قرارات النيابة العامة في شكاوى وجنح الحيلرة . عدم دخولها في عداد تلك المنازعات . مؤدى ذلك . عدم اختصاص قاضي التنفيذ بنظرها .</p> <p>(الطعن رقم ١١٢٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٣٠)</p> | |
| ٢٥٥ | ١٢٣٥ | <p>٢ - دعوى بطلان حكم مرسى المزداد . منازعة موضوعية في التنفيذ . اختصاص قاضي التنفيذ دون غيره بنظرها . م ٢٧٥ مرافعات .</p> <p>(الطعن رقم ٩٧٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٧)</p> <p>٣ - قاضي التنفيذ . اختصاصه . م ٢٧٥ مرافعات . عدم جواز تعرضه في أسباب حكمه لموضوع النزاع أو المساس بأصل الحق . الحكم الصادر منه في التظلم من أمر الحجز التحفظي على ما للمدين لدى الغير . حكم وقتي . غير ملزم لمحكمة الموضوع .</p> <p>(الطعن رقم ٥٦٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢١)</p> | |
| ٢٢ | ٨١ | ثالثا : الاختصاص القيمي : | |
| | | <p>١ - ثبوت ان عقد الايجار معقود مشاهرة بأجرة شهرية قدرها مائتى قرش لعين لا تخضع لاحكام قانون ايجار الاماكن . الدعوى بطلب انهاءه . دخولها في حدود الاختصاص الانتهائي للمحكمة الابتدائية وعدم جواز استئناف الحكم الصادر فيها .</p> <p>(الطعن رقم ٩٤٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٨)</p> | |

| الصفحة | الرقم | النص |
|--------|-------|--|
| ٨١ | ٢٢ | ٢ - الدعوى بطلب إخلاء الأرض الفضاء والتسليم . اشتمالها على طلب أصلي وطلب مندمج . المنازعة بشأن الطلب المنفج . أثره . عدم اعتباره كذلك . وجوب تقدير قيمته تقديرا مستقلا عن الطلب الأصلي . (الطعن رقم ٩٤٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٨) |
| ٨١ | | ٣ - الأصل في الدعاوى انها معلومة القيمة . الاستثناء . الدعاوى المرفوعة بطلب غير قابل للتقدير . اعتبارها مجهولة القيمة . الدعوى بطلب الإخلاء والتسليم . غير مقدرة القيمة . اختصاص المحكمة الابتدائية بنظرها . جواز استئناف الحكم الصادر فيها . م ٢١٩ مرافعات . (الطعن رقم ٩٤٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٨) |
| ١١٩١ | ٢٤٨ | ٤ - الحكم بعدم الاختصاص القيمي والاحالة للمحكمة المختصة . قضاء ينهى الخصومة كلها بصدد الاختصاص . صيرورة هذا القضاء نهائيا . مؤداه . التزام المحكمة المقضى باختصاصها بحكم الاحالة ولو خالف حجية حكم سابق لها . علة ذلك . (الطعن رقم ٦٤٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٩) |

(ثانيا)
الاحكام الصادرة
في المواد المدنية والتجارية والاهوال الشخصية
السنة الثامنة والتلاتون

ارتفاق - اوث - استئناف - استيلاء - اصلاح زراعى - اعلان -
افلاس - التزام - التصديق - التماس اعادة النظر - امراء اداء امر عريضة
اهلية - اوراق تجارية - ايجار .

(١)

ارتفاق

استعمال حق الارتفاق

حق الارتفاق . ماهيته . تكليف يثقل العقار المرتفق به لفائدة المرتفق .
عدم حرمان مالك العقار الخادم من مباشرة حقوقه على ملكه . شرطه .
عدم انساس بحق الارتفاق . مخالفة ذلك . اثره . التزامه باعادة الحال
الى ما كانت عليه مع التعويض ان كان له مقتضى . طلب مالك العقار المرتفق
ابطال تصرف المالك في العقار المرتفق به او محو تسجيله . غير جائز .
المادتان ١٠١٥ و ١٠٢٣ مدنى .

(العطن رقم ٥٧٢ لسنة ٥٢ قى - جلسة ١٩٨٧/٤/٨)

أورث

أولا : حكم تصرفات المورث بالنسبة للوارث :

حق دائني المتعاقدين والخلف الخاص في التمسك بالعقد الظاهر في مواجهة من يتمسك بالعقد الحقيقي طبقا لاحكام الصورية م٠ ٢٤٤ مدني .
تقدمه على حق الوارث الذي يظعن على تصرف مورثه بانه يخفى وصية .
علة ذلك . الوارث يستمد حقه من قواعد الارث التي تعتبر من النظام العام ولا يستمد من المورث ولا من العقد الحقيقي . عدم اعتباره من ذوي الشأن الذين تجرى المفاضلة بينهم طبقا لها . مؤداه . عدم قبول التمسك بالعقد الظاهر في مواجهة حقه في الارث .

(الطعن رقم ١٢٥٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٤) ٩٧ ٤٣٣

ثانيا : دعوى الارث :

١ - سماع دعوى الارث . مناطه .

(الطعن رقم ٨٠ ، ٨١ لسنة ٥٤ ق «احوال شخصية» - جلسة ١٩٨٧/٢/١٧) ٦٠ ٢٦٣

٢ - حجة تحقيق الوفاة والوراثة . مالم يصدر حكم على خلافه .
انكار الوراثة . مناطه . صدوره من وارث ضد آخر يدعى الوراثة م٠ ٣٦١
من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة بالرسوم ق ٧٨ لسنة ٣١ المعدل .

(الطعن رقم ٢٢٢٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢) ١١٦ ٥٤٣

القائمة
المنحة

استئناف

أولا : شكل الاستئناف :

جواز الاستئناف :

١ - الأصل في الدعاوى أنها معلومة القيمة . الاستثناء . الدعاوى المرفوعة بطلب غير قابل للتقدير . اعتبارها مجهولة القيمة . الدعوى بطلب الاخلاء والتسليم . غير مقدرة القيمة . اختصاص المحكمة الابتدائية بنظرها . جواز استئناف الحكم الصادر فيها م ٢١٩ مرافعات .

٨١

٢٢

(الطعن رقم ٩٤٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٨)

٢ - ثبوت أن عقد الإيجار معقود مشاهرة بأجرة شهرية قدرها مائتي قرش لعين لا تخضع لاحكام قانون إيجار الاماكن . الدعوى بطلب انهاءه . دخولها في حدود الاختصاص الانتهائي للمحكمة الابتدائية وعدم جواز استئناف الحكم الصادر فيها .

٨١

٢٢

(الطعن رقم ٩٤٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٨)

٣ - قبول الحكم المانع من استئنافه . جواز أن يكون ضمنيا يستفاد من كل فعل أو عمل قانوني ينافي بالرغبة في رفع الاستئناف .

١١٣٥

٢٣٨

(الطعن رقم ١٦٠٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢١)

ميعاد الاستئناف :

ميعاد المسافة المنصوص عليه في المادة ١/١٦ مرافعات . حق للمستأنف متى توافرت فيه شروطه . التزام محكمة الاستئناف بإضافته من تلقاء نفسها ليلتحم بالميعاد الاصلى . (مثال) .

٥٨٩

١٢٩

(الطعن رقم ٢٤٣٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٣)

ثانيا : رفع الاستئناف :

- الخصومة في الاستئناف تحديدها بالأشخاص المختصين أمام محكمة الدرجة الاولى وبذات صفتهم . م ٢٣٦ مرافعات . تصحيح الصفة وفقا للمادة ١١٥ مرافعات وجوب تمامه في المواعيد المحددة لرفع الدعوى مثال (بشأن أيلولة بيت المال لبنك ناصر الاجتماعي أثناء نظر الاستئناف) .

٥٣٣

١١٤

(الطعن رقم ١٢٠٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١)

| اللائحة الصلحة | اللائحة | ثالثا : آثار الاستئناف : |
|-------------------|---------|---|
| ٥٢٧ | ١١٣ | <p>١ - الأثر الناقل للاستئناف . ماهيته م. ٢٢٢ مرافعات. التزام محكمة الاستئناف بالتصدي لما لم تفصل فيه محكمة أول درجة من أسباب لطلبات أبديت أمامها طالما لم يتنازل مبدئيا عن التمسك بها . علة ذلك .</p> <p>(الطعن رقم ١٣٨٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١)</p> |
| ٥٢٧ | ١١٣ | <p>٢ - طلب الإخلاء للتأجير من الباطن ولاحتجاز أكثر من مسكن في البلد الواحد بنظر مقتضى سببان لطلب واحد . هو الإخلاء لاحتلال العقد . القضاء ابتدائيا بالإخلاء لاحدهما . اعتبار الطلب الآخر مطروحا على محكمة الاستئناف . أثر ذلك .</p> <p>(الطعن رقم ١٣٨٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١)</p> |
| ٦٨٣ | ١٤٧ | <p>٣ - الأثر الناقل للاستئناف . مؤداه . ما أثاره المستأنف عليه المحكوم له بطلباته أمام محكمة أول درجة من أوجه دفاع ودفع . اعتباره مطروحا على محكمة الاستئناف طالما لم يتم التنازل عنها دون حاجة لاستئناف فرعى منه .</p> <p>(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٧)</p> |
| ٦٩٤ | ١٤٩ | <p>٤ - الاستئناف . أثره . إعادة طرح الدعوى برمتها على محكمة الدرجة الثانية وفي حدود ما رفع عنه الاستئناف .</p> <p>(الطعن رقم ١٧٣٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٠)</p> <p>الأثر الناقل للاستئناف . مؤداه</p> |
| ١١٦٢ | ٢٤٢ | <p>(الطعن رقم ١١٧ لسنة ٥٦ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٢)</p> <p>ب - الطلبات الجديدة :</p> <p>- إقامة الزوجة دعواها بالتطليق لاختلافها عن الزوج طائفة .</p> <p>- اضافتها أمام محكمة الاستئناف التطليق للضرر . اعتباره طلبا جديدا .</p> <p>عدم جواز قبوله م ٣٢١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية .</p> |
| ٣٠٩ | ٧١ | <p>(الطعن رقم ٥١ لسنة ٥٢ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٤)</p> |

| الصفحة | التامة | ج - التصدي للموضوع : |
|--------|--------|--|
| | | تضاء محكمة اول درجة بإجابة الطلب الأصلي بطرد المطعون ضدهما . الناء محكمة الاستئناف هذا الحكم وتعرضها للطلب الاحتياطي بالإخلاء . خطأ . التزامها بإعادة القضية الى محكمة اول درجة للفصل في الطلب الاحتياطي . م ٢٣٤ مرافعات . |
| ١٠٠٠ | ٢١٢ | (الظمن رقم ١٠٤٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٥) رابعا : نظر الاستئناف : |
| | | ما يعترض سير الخصومة : |
| | | ١ - اعتبار الاستئناف كان لم يكن : |
| | | ١ - ثبوت عدم اعلان المستأنف عليها بصحيفة الاستئناف في الميعاد او تنازلها عن الحق فيه . تمسكها بالدفع باعتبار الاستئناف كان لم يكن . التضاء برفض الدفع والفصل في الموضوع بناء على أن حضورها بالجلسة يصحح البطالان . خطأ . |
| ٣ | ١ | (الظمن رقم ٢٢٩٢ لسنة ٥٥ هـ (هيئة عامة) - جلسة ١٩٩٢/٢/٨) |
| | | ٢ - استئناف الاحكام الصادرة في مسائل الاحوال الشخصية والوقوف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية - خضوعه لقواعد لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة بالمرسوم بقانون ٧٨ لسنة ١٩٣١ - تخلف المستأنف عن حضور الجلسة الاولى المحددة بورقة استئنافه . جراؤه . اعتبار الاستئناف كان لم يكن . علة ذلك . |
| ٦٤٥ | ١٤٠ | (الظمن رقم ٩٩ لسنة ٥٤ هـ (الاحوال شخصية) - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨) |
| | | ب - وقف الاستئناف : |
| | | - دعوى التزوير الأصلية والادعاء الغرمي بالتزوير . الالتجاء الى كل منهما - مناطه . قيام الخصومة في مرحلة الاستئناف وتوقف الفصل فيها على الفصل في الادعاء بالتزوير ضد آخرين ممن يفيدون من المحرر ولا يجوز اختصاصهم لأول مرة في هذه المرحلة . مؤداه . وجوب الالتجاء الى دعوى التزوير الأصلية مع وقف نظر الاستئناف حتى يفصل فيها بحكم تكون له قوة الامر القضي . |
| ٧٤٧ | ١٥٩ | (الظمن رقم ١٩٨٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٢٦) |

| الصفحة | الامانة | خامسا : الحكم في الاستئناف : |
|--------|---------|---|
| | | ١ - الحكم بصحة المحرر - ايا كان نوعه - وفي الموضوع معا . غير جائز . م ٤٤ م . اثبات . علة ذلك . عجز المستأنف عن اثبات تزوير اعلانه بالحكم المستأنف الذي يبدأ من تاريخه ميعاد الطعن بالاستئناف . لا يستتبع بطريق اللزوم سقوط حقه في الاستئناف . تمسكه من بعد بطلان ذلك الاعلان . جائز . |
| ١٩٧ | ٤٦ | (الطعن رقم ٩٢٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٨) |
| | | ٢ - اخذ الحكم الاستئنافي بأسباب الحكم الابتدائي والاحالة اليها دون اضافة . لاعيب . |
| ٤٧٨ | ١٠٥ | (الطعن رقم ١٦٦٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٩) |
| | | ٣ - محكمة الدرجة الثانية . غير ملزمة بانورد على أسباب الحكم الابتدائي الذي الفته . متى أقامت قضاها على أسباب تكفل حمله . |
| ٨١٣ | ١٧٢ | (الطعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/١١) |
| | | ٤ - انتهاء محكمة الاستئناف ائني التكيف الصحيح للعقد . تطبيق الحكم القانوني المنطبق عليه . عدم اعتباره فضلا منها في طلب جديد . |
| ٨٧٣ | ١٨٥ | (الطعن رقم ١٥٧٧ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٢٥) |
| | | ٥ - محكمة الاستئناف . لها أن تقيم قضاها على أسباب خاصة غير تلك التي اعتمد عليها الحكم المستأنف . |
| ١٠٢٥ | ٢١٧ | (الطعن رقم ٢٢٥١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٩) |
| | | ٦ - تكيف محكمة الاستئناف للوقائع المطروحة عليها - ودون أن تضيف إليها جديدا وبلا نفي من الطاعن - ان للطرفين متحدا الطائفة والملة قبل رفع الدعوى وان شريعتها هي الواجبة التطبيق على واقعة النزاع والقضاء بالتطبيق للضرر على هذا الاساس . لا عيب . |
| ١١٦٢ | ٢٤٢ | (الطعن رقم ١١٧ لسنة ٥٦ ق (احوال شخصية) - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٢) |
| | | ٧ - تزيد محكمة الاستئناف بما لا يؤثر على صحة الحكم المؤسس على قاعدة سايمة . لا يعيب الحكم ولا يستوجب نقضه . |
| ١١٦٢ | ٢٤٢ | (الطعن رقم ١١٧ لسنة ٥٦ ق (احوال شخصية) - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٢) |

| الصفة | القاعدة | أثر نقض الحكم الاستئنافى : |
|-------|---------|---|
| ٨٠٧ | ١٥٢ | <p>- نقض الحكم الاستئنافى لا يمتد الى الحكم الابتدائى ولو كان الحكم المتقوض قد قضى بتأييده . اثر ذلك . لمحكمة الاحالة ان تحيل فى بيان الوقائع ودفاع الخصوم ودفعهم الى اسباب الحكم الابتدائى .</p> <p>(الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٣/٥/١٩٨٧)</p> |

استيلاء

| | | |
|-----|-----|--|
| ٧٦٨ | ١٦٣ | <p>واضع اليد على الاراضى الزراعية المستولى عليها بقراردى رئيس الجمهورية بالقانونين رقمى ٨٥ ، ١٢٧ سنة ١٩٦١ ، استمراره فى وضع يده عليها وزراعتها مقابل سبعة امثال الضريبة لحين تسليمها للاصلاح الزراعى . عدم لزوم ثبوت ذلك بالكتابة أو بعقد ايجار مودع بالجمعية التعاونية الزراعية لقبول المنازعات الناشئة عن هذه العلاقة .</p> <p>(الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ٤/٦/١٩٨٧)</p> |
|-----|-----|--|

اصلاح زراعى

| | | |
|-----|-----|---|
| | | <p>اولا - ايجار الاراضى الزراعية :</p> <p>١ - مستأجر الارض الزراعية . عدم جواز اخلائه من المين الا اذا اخل بالتزام جوهرى فى القانون أو العقد ٣٥٠ ق ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المعدل . له وحده دون المؤجر حق انتهاء العقد باقضاء مدته . تعلق ذلك بالنظام العام .</p> <p>(الطعن رقم ١٨٦٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ٢٨/١٠/١٩٨٧)</p> |
| ٩٢٤ | ١٩٦ | <p>٢ - مستأجر الارض الزراعية . تقاضيه من المؤجر أو من الغير اية مبالغ مقابل انتهاء عقد الايجار . واخلاء المين . جائز وغير محظور قانونا . مثال .</p> <p>(الطعن رقم ١٣٩٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ٤/٦/١٩٨٧)</p> |
| ٧٦٥ | ١٦٢ | <p>ثانيا - مسائل متنوعة :</p> <p>٣ - الدائن المرتهن الذى نقلت اليه حيازة الارض المرهونة . حقه فى تأجيرها للغير . عدم انقضاء الايجار باقضاء الرهن . امتداد عقد الايجار تلقائيا فى مواجهة المدين الراهن ومن حل محله قانونا .</p> <p>(الطعن رقم ١٨٦٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ٢١/١٠/١٩٨٧)</p> |
| ٩٢٤ | ١٩٦ | |

اعلان

| الرقم | القائمة | المادة |
|-------|---------|--|
| | | <p>اولا : اوراق المحضرين وبياناتها :</p> <p>١ - اوراق المحضرين . بياناتها . خلو صورة الاعلان من بعضها . اثره بطلان الاعلان ولو كان الاصل صحيحا .</p> <p>(الطعن رقم ٨٧٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١)</p> <p>٢ - محضر الاعلان من المحررات الرسمية . حجته مطلقة على ما دون به من امور باشرها محررها في حدود مهمته . عدم جواز المجادلة في صحتها ما لم يظن بتزويرها .</p> <p>(الطعن رقم ٨٧٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١)</p> <p>ثانيا : اعلان الاشخاص الطبيعيين :</p> <p>- الاعلان في الوطن الاصلي :</p> <p>- قيام المحضر بتسليم ورقة الاعلان الى من يصح تسليمها له م . م . مرافعات . اغفاله اثبات عدم وجود المطلوب اعلانه . اثره . بطلان ورقة الاعلان .</p> <p>(الطعن رقم ١٢٦٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٢٤)</p> <p>- الاعلان في الوطن المختار :</p> <p>- عدم بيان المدعى موطنه الاصلي في صحيفة افتتاح الدعوى . اثره . جواز اعلانه بصحيفة الطعن في موطنه المختار المبين بصحيفة دعواه م . م . مرافعات .</p> <p>(الطعن رقم ١٧٩٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٣٠)</p> <p>- تحقيق الفاية من الاعلان :</p> <p>١ - انقضاء الخصومة . شرطه . اعلان المدعى عليه او من في حكمه اعلانا صحيحا بصحيفة الدعوى . تحقق الفاية منه بالعلم اليقيني او بتنازله الصريح او الضمني عن حقه في الاعلان .</p> <p>(الطعن رقم ٢٢٩٣ لسنة ٥٥ ق (هيئة عامة) - جلسة ١٩٩٢/٣/٨)</p> <p>٢ - ثبوت عدم اعلان المستأنف عليها بصحيفة الاستئناف في الميعاد او تنازله عن الحق فيه . تمسكها بالدفع باعتبار الاستئناف كان لم يكن . القضاء برفض الدفع والفصل في الموضوع بناء على أن حضورها بالجلسة يصحح البطلان . خطأ .</p> <p>(الطعن رقم ٢٢٩٣ لسنة ٥٥ ق (هيئة عامة) - جلسة ١٩٩٢/٣/٨)</p> |
| ٦٠ | ١٧ | |
| ٦٠ | ١٧ | |
| ٧٤٠ | ١٥٧ | |
| ١٠٣٤ | ٢١٩ | |
| ٣ | ١ | |
| ٣ | ١ | |

ثالثا : بطلان الاعلان :

| الصفحة | القائمة | |
|--------|---------|---|
| | | ١ - الحكم بصحة الحرر - أيا كان نوعه - وفي الموضوع معا . غير جائز م ٤٤ اثبت . علة ذلك . عجز المستأنف عن اثبات تزوير اعلانه بالحكم المستأنف الذي يبدأ من تاريخه ميعاد الطعن بالاستئناف . لا يستتبع بطريق اللزوم سقوط حقه في الاستئناف . تمسكه من بعد بطلان ذلك الاعلان . جائز . |
| ١٩٧ | ٤٦ | (الطعن رقم ٩٢٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٨) |
| | | ٢ - البطلان المترتب على عدم مراعاة اجراءات الاعلان . نسبي غير متعلق بالنظام العام . لا يملك التمسك به الا من شرع لمصلحته ولو كان الموضوع غير قابل للتجزئة . افادة من صح اعلانه بهذا البطلان . شرطه . ان يتمسك به من تعيب اعلانه وتقضى به المحكمة . |
| ٤٦٤ | ١٠٣ | (الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦) |
| | | ٣ - بطلان بدء ميعاد الطعن في الحكم من تاريخ اعلانه في احوال معينة م ١/٢١٣ مرافعات انصراف مدلوله الى الاعلان الصحيح بصورة الحكم الرسمية او التنفيذية . علة ذلك . |
| ٧٦١ | ٢٠٤ | (الطعن رقم ١٠٦٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٥) |
| | | رابعا : مسائل متنوعة : |
| | | ١ - النعى بعدم صحة اعلان الطاعنين بصحيفة الدعوى في موطنهما . دفاع يخالطه واقع غير متعلق بالنظام العام . اثارته لاول مرة امام محكمة النقض . غير مقبول . |
| ٥٠٢ | ١٠٨ | (الطعن رقم ٩٨٣ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٠) |
| | | ٢ - ميعاد السنة المقرر لسقوط الخصومة طبقا للمادة ١٣٤ مرافعات . عدم اعتباره مرعيا الا اذا تم اعلان ورتة المتوفى بالتسجيل خلاله م ٥ مرافعات . عدم كفاية ابداع صحيفة التسجيل قلم الكتاب او تسليمها لقلم المحضرين في غرضونه . |
| ٥٢٣ | ١١٢ | (الطعن رقم ١٤٠٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٣١) |

| الصفة | الرقم | البيان |
|-------|-------|--|
| | | ٣ - قواعد انقطاع سير الخصومة بما فيها وقف مواعيد المرافعات . متممة لحماية الخصم الذي قام به سبب الانقطاع دون الآخر . وفاة احد الخصوم أثناء انقطاع الخصومة لوفاة آخر . لا يترتب عليه وقف مدة السقوط او امتدادها وجوب موالة المدعى السير في الدعوى قبل انقضاء مدة السنة على آخر اجراء صحيح تم في مواجهة الخصوم قبل وفاة اولهم . عنة ذلك . |
| ٥٢٣ | ١١٢ | (الظمن رقم ١٤٠٦ لسنة ٥٣ قى - جلسة ١٩٨٧/٣/٢١) |
| | | ٤ - تخلف الخصم عن اتخاذ اجراء يحصل بالاعلان في الميعاد الذى يحدده القانون . خضوعه للجزاء المنصوص عليه فيه متى كان الميعاد قد بدأ وانقضى في ظله . لا يغير من ذلك صدور قانون لاحق يلغى او يعدل عهده الآنسار . |
| ٧٤٠ | ١٥٧ | (الظمن رقم ١٢٦٤ لسنة ٥٢ قى - جلسة ١٩٨٧/٥/٢٤) |
| | | اعلان الخصوم فى الحكم الاجنبى : |
| | | ١ - شرط اعلان الخصوم فى الحكم الاجنبى على الوجه الصحيح . وجوب التحقق من توافره قبل ان يصدر الامر بتذييله بالصيغة التنفيذية . |
| ٣٦٨ | ٨٣ | (الظمن رقم ٥٥٨ لسنة ٥٢ قى - جلسة ١٩٨٧/٣/٩) |
| | | ٢ - التحقق من صحة اعلان الخصوم وفق الاجراءات التى رسمها قانون البلد الذى صدر فيه الحكم م ٢٢ مدنى . منوط بالحكمة المختصة بشمول الحكم الاجنبى بالصيغة التنفيذية . |
| ٣٦٨ | ٨٣ | (الظمن رقم ٥٥٨ لسنة ٥٢ قى - جلسة ١٩٨٧/٣/٩) |
| | | ٣ - تعرض المحكمة المختصة لتوافر الشروط اللازمة لتنفيذ الحكم الاجنبى فى مصر وصيرورة حكمها - الصادر بشمول الحكم الاجنبى بالصيغة التنفيذية - نهائيا . مؤداه . عدم جواز التعرض له او اعادة بحث من محكمة اخرى طالما انه لم يتجرّد من اركانه الاساسية . |
| ٣٦٨ | ٨٣ | (الظمن رقم ٥٥٨ لسنة ٥٢ قى - جلسة ١٩٨٧/٣/٩) |

| الصفحة | الترتيب | الفلاس |
|--------|---------|--|
| | | وكيل الدائنين : |
| | | ١ - وكيل الدائنين . يعتبر وكلا من جماعة الدائنين في إدارة أموال التفليسة وتصفيتها كما يعتبر أيضا وكلا عن الفلاس . |
| ٥٠٩ | ١٠٩ | (الطعن رقم ٥١٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٠) |
| | | ٢ - قيام وكيل الدائنين بأعمال الدلالة كخبر مثنى بمناسبة بيع البضائع المملوكة للتفليسة واحتجازه جرما من الثمن لنفسه كمعولة نظير ذلك . يعتبر من قبيل التماقد مع النفس . عدم اجازة جماعة الدائنين هذا التعرف . قضاء الحكم الطعون فيه بعدم استحقاق وكيل الدائنين للمبلغ الذي احتجره . صحيح . |
| ٥٠٩ | ١٠٩ | (الطعن رقم ٥١٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٠) |

| الصفحة | المادة | الموضوع |
|--------|--------|--|
| | | اولا : اركان الالتزام : |
| | | « سبب الالتزام » |
| | | ١ - حق الارتفاق . ماهيته . تكليف ينقل العقار المرتفق به لفائدة العقار المرتفق . عدم حرمان مالك العقار الخادم من مباشرة حقوقه على ملكه . شرطه . عدم المساس بحق الارتفاق . مخالفة ذلك . اثره . التزامه باعادة الحال الى ماكانت عليه مع التعويض ان كان له مقتضى . طلب مالك العقار المرتفق ابطال تصرف المالك في العقار المرتفق به أو محو تسجيله . غير جائز . المادتان ١٠١٥ و ١٠٢٣ مدنى . |
| ٥٥٠ | ١١٨ | (الطعن رقم ٥٧٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٨) |
| | | ٢ - علاقة الدولة بالمعاملين بها . ماهيتها . التزامهم باداء العمل المنوط بهم بعناية الشخص الحريص . مصدره القانون . الاخلال بهذا الالتزام اذا ما اضر بالدولة . اثره . مسئوليتهم عن تعويضها . مصدرها القانونى . خضوعها لقواعد التقادم العادى م٠ ٣٧٤ مدنى . |
| ٦٨٣ | ١٤٧ | (الطعن رقم ٣٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٧) |
| | | « محل الالتزام » |
| | | الحكم بالبيات العلاقة الايجارية . وجوب بيان الاجرة الواجب على المستاجر اداؤها . علة ذلك . |
| ٩٤٨ | ٢٠٩ | (الطعن رقم ٧٤١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٢) |
| | | ثانيا : آثار الالتزام : |
| | | « تنفيذ الالتزام » |
| | | ١ - الأصل تنفيذ الالتزام عيناً . الاستعاضة عنه بالتعويض . شرطه . استحالة التنفيذ العينى او اتفاق الدائن والمدين على التمويض صراحة أو ضمناً . المادتان ١/٢٠٣ و ٢١٥ مدنى . |
| ٣٦٩ | ٦١ | (الطعن رقم ٧٢١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٨) |

| الامعة | الفاصلة | |
|--------|---------|---|
| | | ٢ - التزام الطاعن باقراره أن يؤدي المطعون عليها قيمة مصوغاتها المودعة عنده بموجب قائمة منقولات الزوجية . مؤداه . استعاضتهما عن التنفيذ العيني بالتعويض . قضاء الحكم بهذا التعويض بمراجعة ارتفاع سعر الذهب وقت التقاضي . قضاء بما طلبه الخصوم . اثره . لا بطلان . |
| ٢٦٩ | ٦١ | (الطعن رقم ٧٢١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٨) |
| | | ٣ - المبالغ المستحقة لدائن غير مقيم في مصر والمحظور تحويل قيمتها اليه طبقا للقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ . سبيل الوفاء بها ايداعها في حساب غير مقيم في مصرف مرخص له بذلك . مؤداه . تسليم ثمن المبيع لوكيل البائع غير القيم . غير مبريء للجهة المشتري . علة ذلك . تعلق النصوص الخاصة بالرقابة على النقد بالنظام العام . |
| ٣٣٥ | ٧٧ | (الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦) |
| | | ٤ - الاصل تنفيذ الالتزام تنفيذا عينيا . التنفيذ بطريق التعويض . شرطه . ائتمادات ١/٢٠٣ / ٢١٥٤ من القانون المدني . تسود المدين عن تنفيذ التزامه المقدي . خطأ موجب للمسئولية . |
| ١١٢٩ | ٢٣٧ | (الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٠) |
| | | ٥ - الامداد . ماهيته . لا موجب له . متى أصبح التنفيذ العيني غير ممكن . |
| ١١٢٩ | ٢٣٧ | (الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٠) |
| | | « الحق في الحبس » |
| | | ١ - التزام البائع بالتسليم غير المؤجل . مؤداه . حق المشتري في ثمار المبيع . تخلف المشتري عن الوفاء بالثمن المستحق الدفع في الحال . اثره . حق البائع في حبس المبيع . المادتان ٢/٤٥٨ ، ١/٤٥٩ مدني . |
| ١٣٤ | ٩٨ | (الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦) |
| | | ٢ - عدم صدور قرار بالموافقة على التقسيم . ق ٥٢ لسنة ١٩٤٠ اعتبار الحكم ذلك سببا جديا يرتب حق حبس المشتري لباقي الثمن وعدم ترتيب البطلان المطلق جراء مخالفة القانون المذكور . خطأ . |
| ١٨١ | ١٢٥ | (الطعن رقم ٥١٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٩) |

| الصفحة | الترتيب | المادة |
|--------|---------|---|
| | | ٣ - حق المشتري في حبس الثمن . مناهة . وجود سبب جدى يخشى معه نزع المبيع من تحت يده . م ٣/٤٥٧ مدنى . تقدير جدية السبب . من سلطة محكمة الموضوع . |
| ٨٢٢ | ١٧٤ | (الطعن رقم ١٤٥٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/١٤) « الاشتراط لمصلحة الغير » الاشتراط لمصلحة الغير . جواز نقضه ما لم يعلن المستفيد قبوله لا يلزم اجراؤه في شكل معين . جواز أن يكون النقص صراحة أو ضمنا . م ١٥٥ مدنى . |
| ٨١٨ | ١٧٣ | (الطعن رقم ١٧٨٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/١٤) ثالثا : انقضاء الالتزام : « الوفاء » ١ - حلول الغير قانونا او اتفاقا محل الدائن في حقه . مؤداه . احقيقته في الحلول محله فيما اتخذه هو أو أحد الدائنين الآخرين من اجراءات التنفيذ . وقوع التنفيذ على منقول لدى المدين أو ما للمدين لدى الغير أو على منار . لا اثر له . اختلاف هذا الحلول في اجراءات التنفيذ على العقار عند تعدد الحجوز عليه . |
| ٧٤ | ٢٠ | (الطعن رقم ١٠٥٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٧) ٢ - الابداع وفقا للمادة ٣٣٦ مدنى . عدم وجوب استصدار المدين حكما بصحته . جواز ابداعه الشيء المبين بذاته مع انذار الدائن بتسلمه . المنازعة في صحة الوفاء . خضوعها لرقابة القضاء . |
| ٣٧٢ | ٨٤ | (الطعن رقم ٢٣٥٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢) ٣ - قبول الدائن العرض المبدى من المدين أو صدور حكم ثانى بصحة العرض والابداع . اثره . براءة ذمة المدين من الدين من يوم العرض . المادتان ٤٩٠ مرافعات و ٤٣٩ مدنى . |
| ٤٣٩ | ٩٨ | (الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦) ٤ - مصروفات العرض والابداع . على عاتق الدائن متى حكم بصحة العرض والابداع وكان متمسقا في عدم قبول العرض . |
| ٤٤٩ | ٩٨ | (الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦) |

| الصفحة | المادة | |
|--------|--------|--|
| | | ٥ - أفراد المدين بحق الدائن صراحة أو ضمنا . اثره . قطع التقادم . الإقرار . ماهيته . وفاء المدين بالقدر غير المتنازع عليه من المدين . عدم اعتباره إقرارا منه بمدى نيته بالقدر المتنازع عليه من المدين أو نزولا عما انقضى من مدة التقادم بالنسبة اليه . علة ذلك . م ٢٨٤ مدني . |
| ١٦٦ | ٧٨٩ | (الطعن رقم ١١٧٦ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٨) |
| | | ٦ - للدائنين المتضامنين سبتممين أو منفردين مطالبة المدين بالوفاء . م ١/٢٨١ مدني . |
| ٢١٠ | ١٩٠ | (الطعن رقم ١٥٧٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٢) |
| | | « تجديد الالتزام » |
| | | ١ - كتابة سند بدين موجود من قبل أو تغير الالتزام الذي لا يتناول الآ زمان الوفاء أو كفيته . لا يستفاد منه تجديد الالتزام . |
| ٥٨ | ٢٥٠ | (الطعن رقم ١٩٣٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٦) |
| | | ٢ - مطالبة الشركة المطعون ضدها للطامن بصفته أميناً للنقل بالتعويض عن العجز في البضاعة التي عهدت اليه بنقلها . سقوط هذه الدموى بمضى المدة المنصوص عليها في المادة ١٠٤ من قانون التجارة . إقرار الطامن اللاحق على العقد بقبوله خصم قيمة العجز من مستحقاته لدى الشركة المطعون ضدها . لا يعتبر تجديداً للالتزام المتولد عن عقد النقل بحيث يخضع للتقادم الطويل وإنما قاطعاً للتقادم الأول يبدأ به تقادم جديد بنفس المدة . |
| ٥٨ | ٢٥٠ | (الطعن رقم ١٩٣٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٦) |
| | | « المقاصة القضائية » |
| | | المقاصة القضائية . شروطها . م ٣٦٢ مدني . |
| ٩٨ | ٣٩ | (الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦) |

| الرقم | القاعدة | الصفة |
|-------|---------|---|
| | | التصاق |
| | | عقد الإيجار . خضوعه للقانون الذي أبرم في ظله . الاستثناء . صدور قانون جديد متعلق بالنظام العام . سريانه بأثر فوري مباشر . خلو قوانين إيجار الأماكن من كيفية تقدير المستحق للمستأجر عند انتهاء العقد المحرر في ظل القانون المدني الملغى مقابل ما يقيمه من مبان على الأرض المؤجرة . اثره . خضوعه لقواعد الالتصاق . المادة ٦٥ مدني قديم . |
| ١٤٤ | ٦٦٧ | (الظعن رقم ١٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٦) |
| | | التماس إعادة النظر |
| | | ١ - التماس إعادة النظر في أحكام المحاكم العسكرية بسبيل للظعن بالنقض في أحكام المحاكم العادية . مؤداه . عدم صيرورة تلك الأحكام ياته إلا باستنفاد طريق الظعن عليه بذلك السبيل أو بغوات ميمساده . ق ٢٥ لسنة ١٩٦٦ . |
| ١٠٠ | ٤٥٢ | (الظعن رقم ١١٢٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦) |
| | | ٢ - الحكم بشيء لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه باعتباره وجها من وجوه التماس إعادة النظر م ٢٤١ مراقعات . العبرة فيه بالطلب المطروح من الخصم لا بما يقلعه من مستندات مؤيدة له . اجابة الحكم طلب المدعى دون ان يدرك تجاوز الطلب ما تضمنه المستند المثبت له لا يعد قضاء بأكثر مما طلبه الخصوم . اعتباره مخالفة للثابت بالاوراق وعدم إحاطة بواقع الدعوى . |
| ٢٢١ | ١٠٤٥ | (الظعن رقم ١٥٨٩ لسنة ١٠٩٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٣) |
| | | أمر اداء |
| | | - عريضة أمر الاداء . باعتبارها بديلة لصحيفة الدعوى . مؤدى ذلك . ترتيب كافة الآثار المترتبة على رفع الدعوى ومنها قطع التقادم . |
| ٢٤٣ | ١١٦٩ | (الظعن رقم ٤٦٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٤) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | اهلية |
| | | عوارض الاهلية : |
| | | نمى الطاعنة بأن جنون زوجها متقطع وأنه تزوجها حال افاقته . دفاع يخالطه واقع لم يسبق التمسك به أمام محكمة الاستئناف . اعتباره سبباً جديداً لا تجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . |
| ٦٤٠ | ١٣٩ | (الطعن رقم ٦٤ لسنة ٥٤ ق (أحوال شخصية) - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨) |
| | | ٢ - مباشرة الجنون عقد زواجه بنفسه . اثره . عدم انعقاد العقد بمبارته وما ترتب عليه من آثار الزواج . مؤدى ذلك . اعتبار طلاقه للطاعنة وارداً على غير محل . |
| ٦٤٠ | ١٣٩ | (الطعن رقم ٦٤ لسنة ٥٤ ق (أحوال شخصية) - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨) |
| | | <hr/> |
| | | اوراق تجارية |
| | | التقادم العرثي : |
| | | ١ - التقادم الخمسى المنصوص عليه فى المادة ١٩٤ من قانون التجارة . لا يسرى الا على الدعاوى المصرفية التى تنشأ مباشرة من الورقة التجارية . الدعاوى غير المصرفية . خضوعها للتقادم العادى . |
| ٣٠١ | ٦٩ | (الطعن رقم ٤٣٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٣) |
| | | ٢ - التقادم الخمسى المنصوص عليه فى المادة ١٩٤ من قانون التجارة . لا يسرى الا على الدعاوى المصرفية التى تنشأ مباشرة من الورقة التجارية . الدعاوى غير المصرفية خضوعها للتقادم العادى . |
| ٥٠٢ | ١٠٨ | (الطعن رقم ٦٨٣ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٣٠) |

| الصفحة | القائمة | |
|--------|---------|---|
| | | إيجار |
| | | أولا : القواعد العامة في الإيجار : |
| | | (١) اختلاف عقد الإيجار عن غيره من العقود : |
| | | « اختلافه عن عقد الحكر » |
| | | الإيجار والحكر . ماهية كل منهما . اغفال المتعاقدين تحديد مدة لعقد الإيجار ، لا يجعله حكرا . مؤداه . اعتباره منعقداً للمدة المحددة لدفع الأجرة أصلا للقانون المدني القديم السارى وقت إبرامه . |
| ١٤٤ | ٦٦٧ | (الظعن رقم ١٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٦) |
| | | (ب) بعض أنواع الإيجار : |
| | | « إيجار الأرض الفضاء » |
| | | ١ - طلب إنهاء عقد إيجار الأرض الفضاء لانتهاء مدته . عدم منازعة الطاعن فيه أمام محكمة الموضوع . النعى عليه بالصورية . سبب جديد . عدم جواز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض . |
| ٢٢ | ٨١ | (الظعن رقم ٩٤٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٨) |
| | | ٢ - الدعوى بطلب اخلاء الأرض الفضاء والتسليم . اشتغالها على طلب أصلى وطلب مندمج . المنازعة بشأن الطلب المندمج . اثره . عدم اعتباره كذلك . وجوب تقدير قيمته تقديرا مستقلا عن الطلب الاصلى . |
| ٢٢ | ٨١ | (الظعن رقم ٩٤٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٨) |
| | | ٣ - إيجار الأرض الفضاء . عدم خضوعه لقوانين إيجار الأماكن . طبيعة الأرض المؤجرة . العبرة فيها بما ورد بالعقد وقت التعاقد متى كان مطابقا للحقيقة ولارادة المتعاقدين . لاعبرة بالفرض الذى استؤجرت من أجله ولا بما يطرأ عليها . |
| ٢٧ | ١٠٢ | (الظعن رقم ٤٨٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٤) |
| | | ٤ - ورود عقد الإيجار على أرض فضاء . اثره . خضوعه لاحكام القانون المدني . لاعبرة بالفرض من الإيجار ولا بما يقيمه عليها المستأجر من انشاءات . |
| ١٠٢ | ٤٦٠ | (الظعن رقم ٢٢٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦) |

| الصفحة | القاعدة | « ايجار الارض الزراعية » |
|--------|---------|--|
| | | ١ - مستاجر الارض الزراعية . تقاضيه من المؤجر او من الغير اية مبالغ مقابل انتهاء عقد الايجار . واخلاء العين . جليز وغير محظور قانوناً . مثال . |
| ٧٦٥ | ١٦٢ | (الطعن رقم ١٢٩٨ لسنة ٥٢ في - جلسة ١٩٨٧/٦/٤) |
| | | ٢ - مستاجر الارض الزراعية . عدم جواز اخلائه من العين الا اذا اخل بالتزام جوهرى فى القانون او العقد م . ٣٥ ق ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المعدل له وحده دون المؤجر حق انتهاء العقد بانقضاء مدته . تعلق ذلك بالنظام العام . |
| ٩٢٤ | ١٩٦ | (الطعن رقم ١٨٦٥ لسنة ٥٠ في - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٨) |
| | | ٣ - الدائن المرتهن الذى نقلت اليه حيازة الارض المرهونة . حقه فى تاجيرها للغير . عدم انقضاء الايجار بانقضاء الرهن . امتداد عقد الايجار تلقائياً فى مواجهة المدين الرهن ومن حل محله قانوناً . |
| ٩٢٤ | ١٩٦ | (الطعن رقم ١٨٦٥ لسنة ٥٠ في - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٨) |
| | | ٤ - استغلال الارض الزراعية الملوكة للحكومة بطريق الخفية . ماهيته . |
| ١٠٠٧ | ٢١٣ | (الطعن رقم ٤٥٢ لسنة ٥٤ في - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٦) |
| | | ٥ - دعوى منع التعرض . وجوب توافر نية التملك لدى المدعى فيها . لازم ذلك . ان يكون العقار محل الحيازة جائزة تملكه بالتقادم . عدم قبول الدعوى من الحائز للاموال العامة او الخاصة للدولة م . ٩٧٠ مدنى المصدلة بق ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ . |
| ١٠٠٧ | ٢١٣ | (الطعن رقم ٤٥٢ لسنة ٥٤ في - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٦) |
| | | ج : اثار عقد الايجار : |
| | | « التزامات المؤجر » : |
| | | « ضمان التعرض » : |
| | | ١ - ضمان المؤجر للتعرض الحاصل للمستاجر من مستاجر آخر . عدم اقتصره على التعرض المستند الى ادعاء حق . امتداده الى التعرض السادى متى كان المستاجر المتعرض قد استاجر من نفس المؤجر . علة ذلك . |
| ٣٨٠ | ٨٥ | (الطعن رقم ١٣٨٧ لسنة ٥٠ في - جلسة ١٩٨٧/٣/١٢) |

| الصفحة | القائمة | |
|--------|---------|---|
| | | ٢ - ضمان المؤجر التعرض المادى الواقع من الغير على المستأجر . شرطه . أن يكون الغير مستأجرا منه . (الطعن رقم ٦٨٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٥) صيانة العين المؤجرة » : الزام المؤجر بتعويض المستأجر عما انفق في التحسينات التي أقامها بعلمه ورضاه في العين المؤجرة . م ١/٥٩٢ مدني . مناطه . تحديد عناصر هذا التعويض وكيفيته . (الطعن رقم ١٧٣٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٠) « ملحقات العين المؤجرة » : ١ - ملحقات العقار . تاجيرها على استقلال . أثره . وجوب النظر الى طبيعتها لتحديد ما اذا كانت مكانا أو ارضاء فضاء . (الطعن رقم ٤٨٩ لسنة ٥٥ - جلسة ١٩٨٧/١/١٤) ٢ - ملحقات العين المؤجرة . ماهيتها . مبانى العزب : من ملحقات الارض الزراعية الواقعة في نطاقها بحسبانها منافع مشتركة . أثر ذلك . لا يحق لمستأجر جزء من هذه الاطيان أن يتخذ من مبنى فيها سكنا خاصا . (الطعن رقم ١٦٥٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٨) « التزامات المستأجر » : الحكم بانبات العلاقة الايجارية . وجوب بيان الاجرة الواجب على المستأجر أدائها . علة ذلك . (الطعن رقم ٧٤١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٢) (د) انتهاء عقد الإيجار : « التنبيه بالإخلاء » : عقد الإيجار الخاضعة لأحكام القانون المدني . انتقضؤها بانتهاء مدتها . صدور التنبيه بالإخلاء من أحد طرفي عقد الإيجار للاخر . أثره . انحلال الرابطه العقدية بعد مدة معينة . (الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦) |
| ٦٩٤ | ٢ ٣ | |
| ٦٩٤ | ١٤٩ | |
| ١٠٢ | ٢ | |
| ٦٥٢ | ١٢١ | |
| ٩٨٤ | ٢٠٩ | |
| ٤٦٠ | ١٠٢ | |

| الصفحة | القائمة | « دعوى انتهاء العقد » : |
|--------|---------|--|
| | | ١ - ثبوت ان عقد الايجار معقود مشاهرة بأجرة شهرية قدرها مائتي قرش لعين لا تخضع لاحكام قانون ايجار الاماكن . الدعوى بطلب انهاءه . دخولها في حدود الاختصاص الانتهائي للمحكمة الابتدائية وعدم جواز استئناف الحكم الصادر فيها . |
| ٨١ | ٢٢ | (الطعن رقم ٩٤٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٨) ٢ - الاصل في الدعاوى انها معلومة القيبة . الاستثناء . الدعاوى المرفوعة بطلب غير قابل للتقدير . اعتبارها مجهولة القيبة . الدعوى بطلب الاخلاء والتسليم . غير مقدرة القيبة . اختصاص المحكمة الابتدائية بنظرها . جواز استئناف الحكم الصادر فيها . م ٢١٩ مرافعات . |
| ٨١ | ٢٢ | (الطعن رقم ٩٤٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٨) ٣ - قرار وزير التموين رقم ١٨٢ لسنة ١٩٧٨ بحظر اتخاذ أى اجراء لهدم المقارنات التي تحوى منشآت تموينية قبل الحصول على ترخيص بذلك من المحافظ المختص . نطاقه . عدم امتداد أثره الى العلاقة الايجارية القائمة بشأن تلك المنشآت . طلب المؤجر تسليم العين خالية من المنشآت القائمة عليها بما يتعارض والقرار المشار اليه . لا يحول دون القضاء بانهاء العقد . علة ذلك . |
| ٤٦٠ | ١٠٢ | (الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦) (ه) ادارة المال الشائع : |
| | | ١ - ادارة أحد الشركاء المال الشائع دون اعتراض من الباقين . اعتباره وكلاء عنهم م ٢/٨٢٨ مدني . مثال بشأن طلب الاخلاء . |
| ٧٨٥ | ١٦٥ | (الطعن رقم ١٦٩٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٨) تأجير المال الشائع . حق للأغلبية المطلقة للشركاء . تولى أحدهم تأجيره دون اعتراض الأغلبية . اعتباره وكلاء عن الأغلبية نائباً عن الأقلية المترضة . نفاذ الايجار في حقهم جميعاً لمدة ثلاث سنوات . ورود الايجار على مكان خاضع لقوانين ايجار الاماكن . خضوعه لقواعد الامتداد القانوني . اثره . عدم احقية باقى الشركاء في المطالبة بعدم نفاذه في حقهم بمسء اقتضاء مدة الثلاث سنوات . علة ذلك . |
| ٨٠١ | ١٦٩ | (الطعن رقم ٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/١٠) |

| الرقعة | الصلبة | |
|--------|--------|--|
| | | ٤ - المالك على الشيوع . حقه في أن يستأجر العقار أو جزء منه من باقي الملاك . |
| ١٢٠٧ | ٢٥٣ | (الطعن رقم ١٧١٧ ، ١٧٢٧ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٧/١٢/٣٠) (و) ايجار ملك الغير : ايجار ملك الغير : |
| | | الاجار الصادر من غير المالك أو ممن ليس له حق التعامل في منفعة . صحيح بين طرفيه . عدم نفاذه في حق المالك الا بأجازته . |
| ٧٦٨ | ١٦٣ | (الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٤) ثانيا : تشريعات ايجار الاماكن : (ا) خصائصها : |
| | | ١ - القانون . سريانه بأثر فوري على ما يقع من تاريخ نفاذه مالم ينص فيه على خلاف ذلك . آثار العقد خضوعها لاحكام القانون الذي أبرم في ظله مالم تكن أحكام القانون الجديد متعلقة بالنظام العام . سريانه بأثر فوري على مالم يكن قد اكتمل من المراكز القانونية . قوانين ايجار الاماكن . سريانه بأثر فوري على عقود الإيجار السارية ولو كانت مبرمة قبل العمل به . |
| ٢٥٥ | ٥٩ | (الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٦) ٢ - أحكام القانون المدني . وجوب تطبيقها ما لم يرد في تشريعات ايجار الاماكن نص خاص يتعارض معها . عدم تعرض القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ لتحديد التمويض في حالة تسليم المالك للمستأجر وحدة بالعقار الجديد . لا تصلح للغرض الذي كانت تستعمل فيه الوحدة المهدومة أو حالة اتفاق الطرفين على مواصفات خاصة بالوحدة الجديدة . مؤذاه . تطبيق أحكام القانون المدني . علة ذلك . |
| ٤٠٧ | ٩١ | (الطعن رقم ١٨٠٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٨) ٣ - عقد الايجار . خضوعه للقانون الذي أبرم في ظله . الاستثناء . صدور قانون جديد متعلق بالنظام العام . سريانه بأثر فوري مباشر . خلو قوانين ايجار الاماكن من كيفية تقدير المستحق للمستأجر عند انتهاء العقد المحرر في ظل القانون المدني الملغى مقابل ما يقيمه من مبان على الارض المؤجرة . أثره . خضوعه لقواعد الالتصاق . المادة ٦٥ مدني قديم . |
| ٦٦٧ | ١٤٤ | (الطعن رقم ١٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٦) |

| الرقم | المادة | النص |
|-------|--------|---|
| | | ٤ - اشتغال الايجار على عناصر أخرى أكثر أهمية من المكان بحيث يتعذر الفصل بين مقابل ايجار المكان في حد ذاته وبين مقابل الانتفاع بمزايا العناصر . أثره . عدم خضوع الاجارة لقانون ايجار الاماكن . |
| ٧٨٩ | ١٦٦ | (الطعن رقم ١١٧٦ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٨) |
| | | ٥ - قوانين ايجار الاماكن . سريان أحكامها على الاماكن واجزاؤها المؤجرة المدة للسكنى أو لغيرها الكائنة في المناطق المحددة بها عدا ما استثنى بنص خاص . اقامة هذه الاماكن دون ترخيص أو عدم استيفائها للشروط أو المواصفات لا يحول دون سريانها . علة ذلك . |
| ١٠٠٠ | ٢١٢ | (الطعن رقم ١٠٤٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٥) |
| | | ٦ - أحكام القانون الجديد . الأصل عدم سريانها الا على ما يقع من تاريخ العمل بها . الاستثناء . الاحكام المتعلقة بالنظام العام . سريانها بأثر فوري على المراكز والوقائع القانونية ولو كانت ناشئة قبل العمل به . تعلق احكام الاجرة والامتداد القانونى وأسباب الاخلاء بالنظام العام . أثره . |
| ١١٤١ | ٢٣٩ | (الطعن رقم ٩٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢١) |
| | | ٧ - صدور تشريع لاحق يستحدث حكما جديدا يتطرق بذاتية القاعدة الموضوعية الأمرة دون مساس بذاتها . عدم سريانها الا من تاريخ نفاذه على الوقائع التى نشأت فى ظله . |
| ١١٤١ | ٢٣٩ | (الطعن رقم ٩٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢١) |
| | | (ب) حقوق والتزامات طرفي الملائكة الإيجارية : |
| | | ١ - حظر احتجاز أكثر من مسكن « : |
| | | ١ - تحصيل فهم الواقع فى الدعوى والتعرف على قصد المتماقدين . من سلطة محكمة الموضوع . متى أقام قضاءه على ما يكفى لحمله . (مثال بشأن ادماج شقتين فى عقار واحد وعدم اعتباره احتجاز أكثر من مسكن) . |
| ٤٢٠ | ٩٤ | (الطعن رقم ١١٠٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٣) |

| الصفحة | الكامدة | |
|--------|---------|---|
| | | ٢ - حظر احتجاز الشخص الواحد أكثر من مسكن في المدينة الواحدة . م ١/٨ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . عدم سريلته على الأماكن التي يؤجرها مالكا لحسابه مفروشة أو خالية عملا بالرخصة المخولة له بالمادة ٣٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . مثال بشأن شقة تؤجر خالية للفرد . - |
| ٨٦٩ | ١٨٤ | (الطعن رقم ٢٥٦١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٢٥) |
| | | ٣ - الحكم بانتهاء العقد كجزء تكميل توقعه المحكمة الجنائية على مخالفة حظر احتجاز أكثر من مسكن في البلد الواحد . م ١/٨ ق ٧٦ ، ١٩٧٧/٤٩ . غير مانع لكل ذي مصلحة مالكا للمقار أو طالب استئجار فيه من رفع دعواه أمام المحكمة المدنية بطلب بطلان التصرف وإخلاء المخالف . |
| ١٠٧٩ | ٢٢٨ | (الطعن رقم ٣١٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٣) |
| | | ٤ - تقدير القترض لاحتجاز أكثر من مسكن في البلد الواحد . من سلطة محكمة الموضوع متى أقامت قضاها على أسباب سائفة . |
| ١٠٧٩ | ٢٢٨ | (الطعن رقم ٣١٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٣) |
| | | « الالتزام بأعمال الترميم والصيانة » : |
| | | ١ - أعمال الترميم والصيانة . حق المؤجر في تقاضى الاجرة بزيادة سنوية ٢٠٪ من قيمة تلك الاعمال اعتبارا من الشهر التالي لاتمامها . عدم سداد هذه الزيادة يترتب عليه ما يترتب على عدم سداد الاجرة من آثار . |
| ٨٥٥ | ١٢٠ | (الطعن رقم ١٠٨٤ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٨) |
| | | ٢ - صدور القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ متضمنا النص على تحمل المستأجر مع المؤجر تكاليف أعمال الترميم أو الصيانة الدورية والعامة بنسب متفاوتة حسب تاريخ انشاء المبنى . م ٩ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ أمر متعلق بتنظيم المصام . وجوب تطبيق حكمه بأثر فوري على ما لم يستقر من المراكز القانونية . |
| ٨٥٥ | ١٢٠ | (الطعن رقم ١٠٨٤ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٨) |
| | | ٣ - حصة المستأجر في تكاليف الترميم أو الصيانة الدورية والصامة في ظل العمل بالقانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . لا تأخذ حكم الاجرة . التراخي في سدادها . لا يترتب الاخلاء . علة ذلك . |
| ٨٥٥ | ١٢٠ | (الطعن رقم ١٠٨٤ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٨) |

| الصفحة | الترتيب | |
|--------|---------|---|
| | | « حق المؤجر في طلب الاخلاء » : |
| | | - دعوى الاخلاء : |
| | | ١ - طلب الاخلاء للتأجير من الباطن ولاحتجاز أكثر من مسكن في البلد الواحد بغير مقتضى • سببان لطلب واحد • هو الاخلاء لانحلال العقد • القضاء ابتداءً بالأخلاء لاحدهما • اعتبار الطلب الآخر مطروحاً على محكمة الاستئناف • أثر ذلك • |
| ٥٢٧ | ١٣٠ | (الظن رقم ١٣٨٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١) |
| | | ٢ - قضاء محكمة اول درجة باجابة الطلب الاصلى بطرد المطعون ضدهما • الغاء محكمة الاستئناف هذا الحكم وتعرضها للطلب الاحتياطى بالأخلاء • خطأ • التزامها باعادة القضية الى محكمة اول درجة للفصل فى الطلب الاحتياطى • م ٢٣٤ مرافعات • |
| ١٠٠٠ | ٢١٢ | (الظن رقم ١٠٤٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٥) |
| | | - أسباب الاخلاء : |
| | | ١ - الاخلاء لعدم الوفاء بالاجرة والتكرار : |
| | | « التكليف بالوفاء » : |
| | | ١ - تكليف المستأجر بالوفاء بالاجرة • شرط لقبول طلب الاخلاء سواء كان أصلياً أو طلباً عارضاً طالما كان سابقاً على الطلب بخمسة عشر يوماً • |
| ٦٠ | ١٧ | (الظن رقم ٨٧٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١) |
| | | ٢ - دعوى المؤجر باخلاء المستأجر للتأخر فى سداد الاجرة • شرط قبولها • تكليف المستأجر بالوفاء بها • التكليف بوفاء اجرة متنازع عليها • لا بطلان طالما استند ادعاء المؤجر الى أساس من الواقع أو القانون • |
| ٣٤٩ | ٨٠ | (الظن رقم ٢٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٥) |
| | | « المنازعة فى الاجرة » : |
| | | ١ - الاخلاء لعدم الوفاء بالاجرة • منازعة المستأجر جدياً فى مقدار الاجرة المستحقة • وجوب بحث هذه المسألة الاولى • عدم التزام المحكمة |

| الرقم | الصفحة | المادة |
|-------|--------|---|
| ٣٤٩ | ٨٠ | <p>بالقضاء استقلالا في هذه المنازعة سواء كانت بدعوى مبتدأة أم مجرد دفاع في دعوى الاخلاء . علة ذلك .</p> <p>(الظن رقم ٢٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٥)</p> |
| ٣٤٩ | ٨٠ | <p>٢ - تمسك الطاعنة بسقوط جزء من الاجرة الواردة بالتكليف بالوفاء بالتقادم الخمسى . لا يترتب عليه بطلان التكليف . علة ذلك . عدم تعلق التقادم المسقط بالنظام العام . جواز النزول عنه بعد ثبوت الحق فيه .</p> <p>(الظن رقم ٢٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٥)</p> <p>« توفي الحكم بالاخلاء » :</p> <p>١ - حق المؤجر في اخلاء المستأجر لعدم الوفاء بالاجرة . سقوطه . بسداد المستأجر الاجرة المستحقة وملحقاتها الى ما قبل اقفال باب المرافعة ولو امام محكمة الاستئناف .</p> <p>(الظن رقم ٢٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٥)</p> <p>٢ - الوفاء بالاجرة اللاحق على اقفال باب المرافعة في الدعوى . غير مانع من الحكم بالاخلاء . عرض الطاعنة الاجرة بعد صدور الحكم المطعون فيه لا اثر له في حكم الاخلاء . علة ذلك .</p> <p>(الظن رقم ٢٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٥)</p> <p>« تكرار التأخير في الوفاء بالاجرة » :</p> <p>١ - اخلاء المستأجر للتكرار في الامتناع أو التأخير في سداد الاجرة . مناهة . وفاء المستأجر بالاجرة قبل رفع دعوى الاخلاء وقبل انقضاء خمسة عشر يوما من تكليفه بالوفاء بها . أثره . انتفاء التأخير كشرط لتوافر التكرار .</p> |
| ٨٥٩ | ١٨١ | <p>(الظن رقم ٣٦٩١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٢٥)</p> <p>٢ - سبق صدور حكم القضاء المستعجل بطرد المستأجر لعدم الوفاء بالاجرة قبل العمل بالقانون رقم ١٣٦ سنة ١٩٨١ . لا تتوافر به حالة التكرار في الامتناع أو التأخير في سداد الاجرة .</p> <p>(الظن رقم ٣٦٩١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٢٥)</p> |

| الصفحة | اللائحة | |
|--------|---------|--|
| | | ٢ - الإخلاء للتأجير من الباطن والتنازل عن الإيجار : |
| | | (أ) الإيصال الصادر من المؤجر بتقاضى الاجرة ومقابل التأجير مفروشا اعتباره ترخيصا للمستأجر بالتأجير من الباطن مفروشا . شرطه . صدوره فى غير الحالات التى يستمد فيها المستأجر حقه فى التأجير المفروش من القانون مباشرة . |
| ٥٩٤ | ١٢٨ | (الطعن رقم ١٧٠١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٢) |
| | | (ب) التزام المؤجر بتمكين المستأجر من الانتفاع بالشئ المؤجر . لا تتريب على المستأجر أن هو لم ينتفع به ما دام قائما بتنفيذ التزاماته . قيام المستأجر بتأجير العين المؤجرة له من الباطن . لا يعد تخليها منهيا لعقد الإيجارها . |
| ٩٦٤ | ٢٠٥ | (الطعن رقم ١٨١٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٨) |
| | | (ج) عقد الإيجار من الباطن . لا ينشئ علاقة مباشرة بين المؤجر الاصلى والمستأجر من الباطن . قيام العلاقة المباشرة . شرطه . قبول المؤجر الاصلى الإيجار من الباطن أو قبض الاجرة من المستأجر من الباطن دون تحفظ . |
| ٩٧٤ | ٢٠٧ | (الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٢) |
| | | (د) اقرار المتنازل اليها عن الإيجار بأن التنازل تم على خلاف شروط العقد . لا مخالفة فيه للنظام العام . اعمال الحكم فى ثمره . صحيح . |
| ١٠٢٥ | ٢١٧ | (الطعن رقم ٢٣٥١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٩) |
| | | ٣ - الإخلاء للتفسير ولإساءة استعمال العين المؤجرة ومخالفة شروط الإيجار : |
| | | (أ) إخلاء المستأجر لاستعمال العين المؤجرة بطريقة تخالف شروط الإيجار المعقولة . شرطه . أن يكون المستأجر قد استعمله أو سمح باستعماله بطريقة تخالف شروط الإيجار المعقولة بغير |

| الصفحة | القائمة | |
|--------|---------|--|
| | | موافقة المؤجر وأن ينشأ عنه ضرر للمؤجر . م ٣١/ج ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . |
| ٧٥٩ | ١٦١ | (الطعن رقم ١٨٠٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٣) |
| | | (ب) الضرر الذي يبيح إخلاء المستأجر للتغيير في العين المؤجرة . مناطه . الإخلال الحال أو المستقبل بمصلحة المؤجر المادية أو الادبية أو بتهديدها جديا . علة ذلك . |
| ٧٥٩ | ١٦١ | (الطعن رقم ١٨٠٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٣) |
| | | (د) إخلاء المستأجر لاستعماله العين بطريقة تخالف شروط الإيجار المعقولة وتضر بمصلحة المؤجر . م ٣١/ج ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . وجوب اعذاره بأعادة الحالة الى ما كانت عليه قبل نشوء المخالفة . بقاء الضرر رغم ازالة المخالفة . مؤداه . عدم عودة الحالة الى ما كانت عليه . |
| ٩١٥ | ١٩٤ | (الطعن رقم ٢١٣٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٦) |
| | | (.) الإخلاء لمخالفة شروط الإيجار لمعقولة أو استعمال المكان المؤجر في غير الأغراض المؤجر من أجلها . م ٣١/ج ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . شرطه . وجوب اعذار المستأجر بأعادة الحالة الى ما كانت عليه . |
| ١١٤١ | ٢٣٩ | (الطعن رقم ٩٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢١) |
| | | (.) اشتراط اعذار المستأجر بأعادة الحالة الى ما كانت عليه قبيل رفع دعوى الإخلاء . م ٣١/ج ق ٤٩/١٩٧٧ . عدم سريانها على الدعاوى التي رفعت قبل العمل بأحكامه . نفاذ القانون أثناء نظر الدعوى . أثره . وجوب عدم الحكم بالإخلاء اذا أعاد المستأجر الحالة الى ما كانت عليه . علة ذلك . |
| ١١٤١ | ٢٣٩ | (الطعن رقم ٩٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢١) |
| | | (و) استخلاص ثبوت الضرر المترتب على تغيير الاستعمال أو نفيه . واقع . يستقل به قاضي الموضوع . مثال لتقدير سائغ . |
| ١١٤١ | ٢٣٩ | (الطعن رقم ٩٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢١) |

| الصفحة | القائمة | |
|--------|---------|---|
| | | ٤ - الإخلال لاعادة البناء بشكل أوسع : |
| | | الحكم الصادر بالإخلال لاعادة البناء بشكل أوسع . قابليته للتنفيذ بمجرد انقضاء ثلاثة شهور من تاريخ صدوره . لا حاجة لانتظار نتيجة الفصل في الاستئناف المرفوع عنه . م ٢/٥٠ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٨ . |
| ٧٨٥ | ١٦٥ | (الطعن رقم ١٦٩٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٨) |
| | | « الاستثناءات الواودة على حق المؤجر » : |
| | | في طلب الإخلال |
| | | - التاجير المفروش : |
| | | ١ - التنظيم القانوني للتاجير المفروش : |
| | | حق التاجير المفروش . قصره على الملاك والمستأجرين المصريين فقط والاجانب ليس لهم هذا الحق سواء كانوا ملاكا أو مستأجرين المواد ٣١ ، ٤٠ ، ٤٨ ق ١/٤٨ لسنة ١٩٧٧ . تعلق ذلك بالنظام العام . سريانه على العلاقات التي نشأت قبل صدور القانون المذكور . علة ذلك . |
| ٧٥٥ | ٥٩ | (الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٦) |
| | | ٢ - اثبات التاجير المفروش : |
| | | (أ) اعتبار المكان المؤجر مفروشا . شرطه . اشتماله بالإضافة الى منفعة المكان ذاته مفروشات أو منقولات ذات قيمة تغلب منفعتها منفعة العين خاليه . العبرة في وصف العين بأنها مؤجرة مفروشة بحقيقة الحال لا بما أثبت بالعقد . |
| ٦٦١ | ١٤٣ | (الطعن رقم ١٠٧٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٩) |
| | | (ب) اضافة المستاجر مفروشا الى العين منقولات أو مفروشات أخرى . لا ينفي أنها أجرت اليه مفروشة . علة ذلك . |
| ٦٦١ | ١٤٣ | (الطعن رقم ١٠٧٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٩) |
| | | (ج) تقرير الخبير من عناصر الاثبات في الدعوي . خضوعة لتقدير محكمة الموضوع (مثال في ايجار مفروش) . |
| ٦٦١ | ١٤٣ | (الطعن رقم ١٠٧٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٩) |

| الصلح | القائمة | |
|-------|---------|--|
| | | (د) لحكمة الموضوع تقدير جدية الفرش أو صوريته متى كان استخلاصها سائفا . |
| ٦٦١ | ١٤٣ | (الظمن رقم ١٠٧٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٩) |
| | | ٢ - قيد عقد الإيجار المفروش |
| | | (١) جزاء عدم سماع الدعوى لعدم قيد العقد المفروش بالوحدة المحلية ، نظافة . قصره على العقود المبرمة طبقا للمادتين ٢٩ ، ٤٠ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . لا محل لأعمال هذا الجزاء على عقد تأجير عقار مفروش بقصد استعماله مدرسة . |
| ٥٥٤ | ١١٩ | (الظمن رقم ٨٩٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٨) |
| | | (ب) النمي بخطأ الحكم لقضائه بعدم سماع الدعوى لعدم قيد عقد الإيجار المفروش لعقار بقصد استعماله مدرسة . ضرورة هذا النمي غير منتج بصدور القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ وما أورده في المادة ١٦ منه من استمرار تلك العقود . |
| ٥٥٤ | ١١٩ | (الظمن رقم ٨٩٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٨) |
| | | (ج) عدم الإخطار عن الإيجار المفروش . المادتان ٢٦ من ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، ٤١ من ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . عدم اعتباره قرينة على أن العين مؤجرة خالية . المبرة بحقيقة الواقع . |
| ٦٦١ | ١٤٣ | (الظمن رقم ١٠٧٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٩) |
| | | (د) وجوب قيد عقود الإيجار المفروش بالوحدة المحلية . المادتان ٤٢ ، ٤٣ من ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، عدم سريانه على العقود التي انتهت في تاريخ سابق على العمل بالقانون المذكور . علة ذلك . |
| ٦٦١ | ١٤٣ | (الظمن رقم ١٠٧٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٩) |
| | | (هـ) وجوب قيد عقد الإيجار المفروش بالوحدة المحلية المادتان ٤٢ ، ٤٣ ق ٤٩/١٩٧٧ . قاعدة اجرائية لا تسرى على الدعاوى التي أقيمت قبل العمل بهذا القانون . علة ذلك . |
| ١١٠١ | ٢٣١ | (الظمن رقم ٥٤٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٣) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | (د) عدم قيد عقد الإيجار المفروش . اثره . عدم سماع دعوى المؤجر بشأن هذا العقد دون منعه من ابداء دفاعه في دعوى المستأجر ضده . |
| ١١٠١ | ٢٣١ | (الظمن رقم ٥٤٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٢/١٢/١٩٨٧) |
| | | ٤ - حالات التأجير المفروش : |
| | | (أ) الترخيص للمستأجر باستعمال المكان المؤجر فندقا . انطواؤه على التصريح له بالتأجير مفروش من المؤجر في اقتضاء الاجرة الاضافية المقررة قانونا . م ٤٥ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . علة ذلك . |
| ٣٤٩ | ٨٠ | (الظمن رقم ٢٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٥) |
| | | (ب) قيام المستأجر بتأجير المكان المؤجر له مفروشا في الحالات التي يتيح له القانون ذلك أو بناء على اذن من المالك ورد في العقد أو في الاتفاق لاحق . للمؤجر حق في تقاضي اجرة اضافية عن مدة التأجير مفروشا بنسبة معينة بحسب تاريخ إنشاء المبنى . م ٤٥ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . شمول ذلك الفنادق واللوكاندات - والبنيونات والشقق المفروشة . |
| ٥٨٩ | ١٢٧ | (الظمن رقم ١١٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٢) |
| | | (ج) التأجير من الباطن مفروشا للطلبة دون اذن المالك . م ٤٠/ج ق ٤٩ سنة ١٩٧٧ . مناهة . أن يكونوا في مرحلة يحتملون فيها الاقتراب من اسرهم . علة ذلك . |
| ٧٣١ | ١٥٥ | (الظمن رقم ١٢٥١ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٢١) |
| | | (د) المستأجر المصري المقيم مؤقتا بالخارج . حقه في تأجير المكان للغير مفروشا أو خاليا ولو تضمن العقد حظر التأجير من الباطن . عودته من الخارج . وجوب اخطاره المستأجر من الباطن بالاخلاء ولو قبل انتهاء المدة الاصلية للعقد أو الممتدة . تمام الاخطار . اثره . اعتبار العقد منتها بقوة القانون . كفاية اثبات المستأجر الاصلى أن التأجير تم بسبب اقامته بالوقوفة |

| الصفحة | الامتداد | |
|--------|----------|--|
| | | بالخارج . تضحين العقد ان سبب التأجير من البساطن اقامة المستاجر الاصلى مؤقتا . بالخارج . غير لازم . |
| ١٢٠٧ | ٢٥٣ | (الطعن رقم ١٧١٧ ، ١٧٢٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٠) ٥ - الامتداد القانونى لعقد الايجار المفروش : (١) مستاجر المكان المفروش . حقه فى الامتداد القانونى لعقد الايجار . مناطه . الاقامة بقصد السكن م ٤٦ ق ٤٩ سنة ١٩٧٧ . |
| ٤٦٤ | ١٠٣ | (الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦) (ب) الامر المسمى رقم ٤ سنة ١٩٧٦ باجازة استئجار السكن المفروش خاليا متى توافرت شروطه . اعتباره غير واجب التطبيق لعدم وضعه موضع التنفيذ حتى الغائه بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . |
| ٤٦٤ | ١٠٣ | (الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦) (ج) المستاجر المصرى لعين مفروشة مدة خمس او عشر سنوات . حقه فى البقاء فيها ولو انتهت ائدة المتفق عليها بالشروط المنصوص عليها فى العقد . شرطه . ثبوت قيام علاقة ايجارية بينه وبين مالك العين م ٤٦ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . اقامته بالعين بسبب آخر خلاف الايجار مهما استطلت مدته . غير كاف للاستفادة من حكم هذه المادة . |
| ٨٦٥ | ١٨٣ | (الطعن رقم ٢٠١٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٢٥) (د) حق المستاجر لعين مفروشة فى البقاء فيها بعد انتهاء المدة المتفق عليها . شرطه م ٤٦ ق ٤٩/١٩٧٧ . عدم سريان حكمها على عقود الايجار الصادرة ممن خولهم المشرع حق الاستمرار فى شغل العين بعد وفاة المستاجر الاصلى او تركه لها بمقتضى المادة ١/٢٩ من ذات القانون - علة ذلك . |
| ٩٥٧ | ٢٠٣ | (الطعن رقم ١٤٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٥) (هـ) الامتداد القانونى لعقد ايجار المسكن المفروش اذا توافرت شروط المادة ٤٦ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . مقتضاه . جمل أجرته الاتفاقية اجرة قانونية فى فترة الامتداد . |
| ١٠٥٨ | ٢٢٣ | (الطعن رقم ٥١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٦) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | (و) الاحكام الخاصة بالامتداد القانوني لعقد ايجار الوحدات السكنية المفروشة وجعل أجرتهما الاتفاقية أجسرة قانونية م. ٤٦ ق ١٩٧٧/٤٩ . تعلقها بالنظام العام . مؤداه . عدم جواز زيادة أجرتهما تبعا لزيادة اعباء المؤجر ولو باضافة الضريبة المفروضة بالقانون ٤٦ لسنة ١٩٧٨ . |
| ١٠٥٨ | ٢٢٣ | (الظن رقم ٥١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٦) |
| | | «حق المستأجر في اشراله آخرين معه في النشاط الذي يباشره بالعين المؤجرة» ١ - قيام مستأجر العين باشارك آخر معه في النشاط المالي الذي يباشره فيها عن طريق تكوين شركة بينهما . ماهيتها - عدم انطواء ذلك بذاته على معنى تخلي المستأجر لتلك العين عن حقه في الانتفاع بها سواء كلها أو بعضها الى شريكه في المشروع المالي . |
| ٣٩٢ | ٨٨ | (الظن رقم ٧٩٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٦) |
| | | ٢ - الشركة . ماهيتها . محل عقد الشركة هو تكوين رأس مال مشترك من مجموع حصص الشركاء بقصد استغلاله للحصول على ربح يوزع بينهم لا رابطة بين ذلك وبين ما قد يكون من مباشرة الشركاء لنشاطهم المشترك في عين يستأجرها احدهم . علة ذلك . |
| ٣٩٢ | ٨٨ | (الظن رقم ٧٩٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٦) |
| | | « بيع الجسد » ماهية الجسد : تحديد عناصر التجز من ثابت ومنقول ومقومات مادية ومعنوية . من سلطة قاضي الموضوع متى كان استخلاصه سائفا . |
| ٤٤٦ | ١٠٣ | (الظن رقم ٢٤٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦) |
| | | - بيع المتجر أو المصنع : بيع المتجر أو المصنع . اجازته استثناء من الاصل المقرر بحظر انتازل عن الايجار . شرطه . توافر الصفة التجارية للنشاط الذي يزاوله البائع وقت البيع . المحل المستقل في نشاط حرفي . لا يعد متجرا . علة ذلك . |
| ٤٦٤ | ١٠٣ | (الظن رقم ٢٤٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦) |

| الصفحة | القائمة | |
|--------|---------|--|
| | | ج - تحديد الأجرة : |
| | | طلب المؤجر إبطال العقد فيما تضمنه من تحديد للأجرة بأقل من المقرر قانونا نتيجة غلط في القانون . شرطه . ثبوت اشتراك المستاجر معه في هذا الغلط أو علمه به أو كان من السهل عليه أن يتبينه . عليه عبء اثبات ذلك بكافة طرق الإثبات . اكتفاء الحكم بثبوت وقوع المؤجر في الغلط دون التحقق من اتصال المستاجر به . خطأ . |
| ١٠٧٠ | ٢٢٦ | (الطعن رقم ٧٦٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٩) |
| | | (د) الامتداد القانوني لعقد الإيجار : |
| | | ١ - إقامة الطاعنين مع مورثهم حال حياته بعين النزاع إقامة فعلية في أشهر الصيف وإقامة حكيمية خلال فترة تأجيرها مفروشة للنير . لا يمد تخليا منهم عن الإقامة بها . اثره . حقهم في الاستفادة من الامتداد القانوني لعقد إيجار مورثهم . م ١/٢٩ ق لسنة ١٩٧٧ . |
| ٩٦٤ | ٢٠٥ | (الطعن رقم ١٨١٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٨) |
| | | ٢ - التزام المؤجر بتحرير عقد إيجار لمن لهم حق الاستمرار في شغل العين بعد وفاة المستاجر أو تركه لها . حالاته . م ٢٩ ق ١٩٧٧/٤٩ . عدم سريانه على المستاجر من الباطن لجزء منها طبقا للمادة ٤٠/ب من ذات القانون . |
| ٩٧٤ | ٢٠٧ | (الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٢) |
| | | « مسكن الزوجية » |
| | | - مسكن الزوجية الذي يحق للمطلقة أن تستقل به وصغيرها دون مطلقها مدة الحضانة . ماهيته اغراض الحكم عن بحث دفاع الطاعن بأن عين النزاع لم تكن مسكنا للزوجية . قصور . |
| | | (الطعن رقم ٢٠٢٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٨) |
| ٩٢٩ | ١٩٧ | (هـ) إقامة المستاجر مبنى من أكثر من ثلاث وحدات سكنية : |
| | | التزام المستاجر بإخلاء العين المؤجرة أو توفير مكان ملائم لمالك العين في المبنى المكون من أكثر من ثلاث وحدات الذي يقيمه المستاجر . |

| الصفحة | القائمة | |
|--------|---------|---|
| | | م ٢٣/٢ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . التزام تخيري معقود للمستأجر وليس لمالك العين المؤجرة الخيار . |
| ٨٥٦ | ١٨٢ | (الظن رقم ١٠٦٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٢٥) |
| | | (و) انتهاء عقد الإيجار : |
| | | « انفساخ العقد » |
| | | « الهلاك القانوني » |
| | | خلو قوانين الإيجار من تنظيم حالة معينة . وجوب الرجوع الى احكام القانون المدني . الحكم نهائيا بازالة العين المؤجرة . هلاك قانوني في حكم اهلاك المادى . اناره . انفساخ العقد . م ٥٦٩ مدنى . |
| ١٠٧٤ | ٢٢٧ | (الظن رقم ١٠٢١ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٣) |
| | | (انتهاء عقد إيجار الأجنبي) |
| | | - انتهاء عقد إيجار الأجنبي بانتهاء مدة اقامته . م ١٧ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . جواز تمسك المؤجر بذلك بدعوى مبتدأة أو في صورة دفع فى دعوى المستأجر بالتسكين . التفات الحكم عن بحث دفاع المؤجر بانتهاء عقد الإيجار بقوة القانون . قصور . |
| ٩٢٠ | ١٩٥ | (الظن رقم ٢٧٣٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧) |
| | | (ل) تملك المساكن الشخصية : |
| | | ١ - تملك المساكن التى اقامتها المحافظات وشغلت قبل العمل بالقانون ٤٩ سنة ٧٧ . شرطه . عدم التنازل عنها الا بالاداة القانونية السلية . التأجير من الباطن لا يحول دون تملكها بخلاف الوضع بالنسبة للمساكن التى شغلت بعد ١٩٧٧/٩/٩ . قرار رئيس الوزراء ١١٠ لسنة ١٩٧٨ . |
| ٣٢٤ | ٧٤ | (الظن رقم ٢٠٩٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٥) |
| | | ٢ - تملك المساكن التى اقامتها المحافظات وشغلت قبل ١٩٧٧/٩/٩ م ٧٢ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . يكون للمستأجر أو خلفه العام أو لمن تلقى عنه الحق باداة قانونية سليمة . شرط ذلك . شغل المسكن منذ ذلك التاريخ |

| الصفحة | القائمة | |
|--------|---------|---|
| | | وحتى العمل بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ . تنازل المستأجر بغير الاداة القانونية السليمة . للجهة الحكومية طلب اخلائه طبقا لشروط عقد الايجار . |
| ٣٢٨ | ٧٥ | (الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٥) |
| | | ٢ - تملك المساكن الشعبية الاقتصادية والمتوسطة التي اقامتها المحافظات وفقا للقواعد والأوضاع التي يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء . مناطه . شغل طالب التملك الوحدة قبل ١٩٧٧/٩/٩ تاريخ العمل بالقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . |
| ٩٤٠ | ١٩٩ | (الطعن رقم ١٧١٦ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١١) |
| | | ٤ - المساكن الشعبية والاقتصادية والمتوسطة التي اقامتها المحافظات وشغلت قبل العمل بالقانون ١٩٧٧/٤٩ . تملكها للمستأجر أو خلفه العام أو من تلقى عنه حق الايجار بالاداة القانونية السليمة . شرطه . أداء طالب التملك ١٨٠ مثل القيمة الاجارية للوحدة اعتبرا من تاريخ شغلها مع توافر شروط المادة ٧٢ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ . |
| ١٠٢١ | ٢١٦ | (الطعن رقم ١٢٢٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٩) |
| | | ٥ - تملك المساكن الشعبية والاقتصادية والمتوسطة التي اقامتها المحافظات وتم شغلها قبل العمل بالقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . قصره على ما كان مؤجرا منها بفرض السكن . علة ذلك . م ٧٢ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وقرار رئيس الوزراء ١١٠ لسنة ١٩٧٨ شغل المكان بقصد استعماله عيادة طبية . اثره . عدم احقية شافله في تملكه . |
| ١١٨٤ | ٢٤٧ | (الطعن رقم ١٥١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٨) |
| | | (ي) المنشآت الآيلة للسقوط : |
| | | المنشآت الآيلة للسقوط . ماهيتها . اعتبار الاشجار والتخيل منها . القانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ . الغلوه بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . اغفاله النص على اعتبارهما في حكم المنشآت التي يجرى عليها احكامه . اثره . |
| ٦٩٩ | ١٥٠ | (الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٠) |

(ب)

بطلان - بنوك - بيعبطلان

اولا : بطلان الاجراءات :

(١) اجراءات الخصومة :

١ - ثبوت عدم اعلان المستأنف عليها بصحيفة الاستئناف في الميعاد أو تنازلاها عن الحق فيه . تمسكها بالدفع باعتبار الاستئناف كان لم يكن .
القضاء برفض الدفع والفصل في الموضوع بناء على أن حضورها بالجلسة يصحح البطلان . خطأ .

(الطعن رقم ٢٢٩٢ لسنة ٥٢ ق «هيئة عامة» - جلسة ١٩٩٢/٣/٨)

٢ - بطلان اجراءات الخصومة لنقض أهلية أحد أطرافها . نسبي .
تصححه بالنزول عنه صراحة أو ضمنا . اثره . سقوط الحق في التمسك به اذا لم يبدئه الطاعن في صحيفة الطعن م . ١٠٨ مرافعات . لا يجوز لمن نزل عنه أو اسقط حقه في التمسك به أن يعود للتمسك به أو أن تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها .

(الطعن رقم ٨٢٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٢)

٣ - قرار الشطب الذي يصدره القاضي المنتدب للتحقيق . باطل .
اثره . للخصوم تعجيل السير في الدعوى دون التقييد بالميعاد المنصوص عليه بالمادة ٨٢ مرافعات .

(الطعن رقم ٦٣٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٤)

٤ - قائمة شروط البيع . وجوب تعيين المقاربات المبينة في التنبيه بها . علة ذلك . عدم التجهيل بالمقار المحجوز م . ٤١٤ مرافعات . مخالفة ذلك . اثره . البطلان . ماهيته م . ٤٢٠ مرافعات . جواز استكمال البيانات من الاوراق التي اوجب الشلوع ارفاقها بالقائمة ما دامت تؤدي الى نفى التجهيل بالمقار المحجوز .

(الطعن رقم ٧٣٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٢١)

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ٥ - بطلان الاجراءات المترتب على انتقطاع سير الخصومة . نسبي . مقرر لمصلحة من شرع الانتقطاع لحمايته . (الطعن رقم ٩٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢١) |
| ١١٤٣ | ٢٣٩ | (ب) اجراءات الاعلان : |
| | | ١ - محضر الاعلان من المحررات الرسمية . حجته مطلقة على ما دون به من امور باشرها محررها في حدود مهمته . عدم جواز المجادلة في صحتها مالم يطن بتزويرها . (الطعن رقم ٨٧٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١) |
| ٦٠ | ١٧ | ٢ - اوراق المحضرين . بياناتها . خلو صورة الاعلان من بعضها . اثره . بطلان الاعلان ولو كان الاصل صحيحا . (الطعن رقم ٨٧٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١) |
| ٦٠ | ١٧ | ٣ - البطلان المترتب على عدم مراعاة اجراءات الاعلان . نسبي . غير متعلق بالنظام العام . لا يملك التمسك به الا من شرع لمصلحته ولو كان الموضوع غير قابل للتجزئة . افادة من صح اعلاانه بهذا البطلان . شرطه . ان يتمسك به من تغيب اعلاانه وتقضى به المحكمة . (الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦) |
| ٤٦٠ | ١٠٣ | ٤ - قيام المحضر بتسليم ورقة الاعلان الى من يصح تسليمها له . م ١٠ مرافعات . اغفاله اثبات عدم وجود المطلوب اعلاانه . اثره . بطلان ورقة الاعلان . (الطعن رقم ١٢٦٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٢٤) |
| ٧٠٠ | ١٥٧ | (ج) اجراءات الطعن بالنقض : |
| | | ١ - وجوب اشتغال صحيفة الطعن بالنقض على بيان اسباب الطعن والا كان باطلا . م ٢٥٣ مرافعات . مقصودة . تحديد اسباب الطعن وتعريفها تعريفا واضحا كاشفا وانفا نافيا عنها التعموض والجهالة . علته ذلك . (الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٤) |
| ٢٠٧ | ٤٩ | |

| الصفحة | القائمة | |
|--------|---------|---|
| ٢٤٣ | ٥٦ | ٢ - ايداع كفالة الطعن . عدم تحقيقه الا بتوريد الكفالة فصلا الى خزانة المحكمة خلال ميعاد الطعن . لا يفنى عنه تأشير قلم الكتاب خلال ذلك الميعاد بقبولها وتوريدها . م ١/٢٥٤ مرافعات . (الطعن رقم ٥٢١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢) |
| ٦٤٠ | ١٣٩ | ٣ - الطعن بالنقض في مسائل الاحوال الشخصية . وجوب رفعه بتقرير في قلم كتاب محكمة النقض خلال الميعاد . رفعه بصحيفة توافرت فيها البيانات التي يتطلبها القانون في ورقة الطعن . لا بطلان . علة ذلك . (الطعن رقم ٦٤ لسنة ٥٤ ق «احوال شخصية» - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨) |
| ١٢٠٧ | ٢٥٣ | ٤ - البيانات الواجب اشتغال الطعن بالنقض عليها . م ٢/٢٥٣ مرافعات . الغرض منها . اعلان ذوى الشأن اعلاما كافيا بها . بيان موطن المحامي الموكل عن الطاعنين بالصحيفة . اعتباره موطنه مختارا لهما . اغفال بيان موطنهما الاصلى . لا بطلان . (الطعن رقم ١٧١٧ ، ١٧٢٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٠) |
| ١٤٩ | ٣٦ | (د) تصحيح الاجراء الباطل : تصحيح الاجراء الباطل . وجوب اتمامه في ذات مرحلة التقاضي التي اتخذ فيها هذا الاجراء . عدم ارفاق التوكيل الخاص برد التقاضي لدى التقرير به وعدم تقديمه امام محكمة اول درجة حتى صدور الحكم بعدم قبول طلب الرد . تأييد محكمة الاستئناف هذا القضاء . صحيح . (الطعن رقم ٧٢٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٢) |
| ١٠٦٦ | ٢٢٥ | ثانيا : بطلان الاحكام : اشتغال الحكم على اخطاء قانونية . انتهاؤه سليما في نتيجة . لا بطلان . مؤدى ذلك . لمحكمة النقض تصحيح اسبابه دون أن تنقضه . (الطعن رقم ١٦٧٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٩) |
| | | ثالثا : بطلان التعريفات : ١ - الاجارة للضمينة لعقد البيع القابل للإبطال . من أعمال التصرف . لا يملكها القيم على المحجور عليه ولا الوصي على القاصر الا باذن |

| الصفحة | القاعدة | المرجع |
|--------|---------|--|
| ٩٨ | ٦ | محكمة الأحوال الشخصية للولاية على المال . اثره . عدم اعتبار سكوت القيم عن طلب ابطال العقد الصادر من المحجوز عليه اجازة ضمنية له . (الطعن رقم ١٢٦١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٤) |
| ٢٨٠ | ٦٤ | ٢ - بطلان عقد البيع لمخالفة الشرط المانع من التصرف . عدم جواز التمسك به الا من وضع الشرط لمصلحته . علة ذلك . (الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٩) |
| ٢٨٠ | ٦٤ | ٢ - حظر التصرف الذي كان مقررا بالمادة ٩ من امر نائب الحاكم العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ اقتصره على الاراضي والوحدات السكنية المخصصة من الجمعية التعاونية لاحد اعضائها بوصفه عضوا بها . عدم انصرافه الى التصرف الصادر من العضو في جزء من المباني التي اقدمها على تلك الارض . (الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٩) |
| ٤٤٨ | ٩٩ | ٤ - قاعدة زوال العقد منذ إبرامه . كائن للقضاء ببطلانه . عدم اعمالها في خصوص بدء سريان تقادم دعوى التعويض عن العمل غير المشروع الذي قضى على اساسه بالبطلان . علة ذلك . عدم تحقق الضرر الفعلي الا من يوم الحكم بالبطلان . م ١٧٣ مدني . (الطعن رقم ١٨٢٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦) |
| ٥١٦ | ١١١ | ٥ - التزام البائع بضمان التعرض . م ٤٣٩ مدني . مناطه . الا يكون عقد البيع باطلا . لكل من المتعاقدين التمسك بالبطلان بطريق الدفع او الدعوى . (الطعن رقم ١٤٠٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢١) |
| ١٥٦ | ١١١ | ٦ - استبدال او بيع عقارات الاوقاف . الاصل فيه ان يكون بطريق المزايدة العلنية . الاستثناء . جوازه بطريق الممارسة في الاحوال المبينة حصرا بالمادة ١١ من القرار الجمهوري ١٤٤١ لسنة ١٩٧٢ . سلوك طريق الممارسة في غير تلك الاحوال . اثره . بطلان التصرف . علة ذلك . (الطعن رقم ١٤٠٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢١) |

| الصفحة | القائمة | |
|--------|---------|--|
| | | ٧ - بطلان التصرف في الأراضي للقسم قبل صدور قرار بالموافقة على التقسيم . تعلقه بالنظام العام . (الطعن رقم ٥١٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٩) |
| ٥٨١ | ١٢٥ | ٨ - التدليس الذي يجيز البطلان المقد . استقلال محكمة الموضوع باستخلاص عناصره وتقدير ثبوته . (الطعن رقم ٢٣٥١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٩) |
| ١٠٢٥ | ٢١٧ | رأبما : مسائل متنوعة : |
| | | ١ - الحكم بصحة المحرر - أيا كان نوعه - وفي الموضوع معا . غير جائز م . ٤٤ اثبات . مله ذلك . عجز المستأنف عن البات تزوير اعلانه بالحكم المستأنف الذي يبدأ من تاريخه ميعاد الطعن بالاستئناف . لا يستتبع بطريق اللزوم سقوط حقه في الاستئناف . تمسكه من بعد ببطلان ذلك الاعلان . جائز . (الطعن رقم ٩٢٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٨) |
| ١٩٧ | ٤٦ | ٢ - التزام الطاعن باقراره أن يؤدي للمطعون عليها قيمة مصوغاتها المودعة عنده بموجب قائمة منقولات الزوجية . مؤداه . استعاضتهما عن التنفيذ العيني بالتمويض . قضاء الحكم بهذا التمويض بمراعاة ارتفاع سعر الذهب وقت التقاضي . قضاء بما طلبه الخصوم . اثره . لا بطلان . (انظر رقم ٧٢١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٨) |
| ٢٦٩ | ٦١ | ٣ - ردو بطلان عقد البيع لايعنى بطلان الاتفاق ذاته وانما بطلان الورقة المثبتة له . جواز اثبات حصول الاتفاق بأى دليل آخر مقبول قانونا . (الطعن رقم ٢٢٥٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٢٥) |
| ٨٨٢ | ١٨٧ | |

القائمة/الصفحة

بنوك

١ - التقادم الخمسى المنصوص عليه فى المادة ١٩٤ من قانون التجارة . لا يسرى الا على المعاوى المصرفية التى تنشأ مباشرة عن الورقة التجارية . المعاوى غير المصرفية . خضوعها للتقادم العادى .
(الظن رقم ٤٣٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٣)

٣٠١ ٦٩

٢ - اعفاء أموال وايرادات هيئة بنك ناصر الاجتماعى من جميع انواع الضرائب والرسوم . ليس من بينها المصاريف القضائية للمعاوى .
م ١١ ق ٦٦ لسنة ١٩٧١ ، م ١٨٤ مرافعات .

١١١٥ ٢٣٤

(الظن رقم ٢٠٥٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٦)

بيع

اولا : عقد البيع الابتدائى والره :

عقد البيع غير المشهر ناقل لجميع الحقوق المتعلقة بالبيع والمعاوى المرتبطة به علما حق الملكية . اثره . للمشتري الحق فى تسلم المبيع وطرد الغاصب منه .

١٢٠٠ ٢٥١

(الظن رقم ١٤٠٦ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٩)

ثانيا : التزامات البائع :

(١) تسليم المبيع :

١ - الطلب او وجه الدفع الجائز الذى تلتزم محكمة الموضوع بالاجابة عليه فى حكمها . شرطه . تمسك المشتري بعدم انتقال الملكية بالتسجيل الى المشتري الاخر من ذلك البائع حتى ينزع المبيع من يده . دفاع جوهرى . افعال الرد عليه . قصور .

١٩١ ٤٤

(الظن رقم ١٠٥٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٨)

٢ - التزام البائع بالتسليم غير المؤجل . مؤداه . حق المشتري فى تمار المبيع . تحلف المشتري عن اوفاء بالتسليم المستحق الدفع فى الحال . اثره . حق البائع فى حبس المبيع . المادتان ٢/٤٥٨ ، ١/٤٥٩ مدنى .

٤٣٩ ٩٨

(الظن رقم ٢٥٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦)

| الصفحة | القائمة | |
|--------|---------|--|
| | | (ب) ضمان التعرض : |
| | | التزام البائع بضمان التعرض م. ٤٣٩ مدني . مناطه . الا يكون قد البيع باطلاً . لكل من المتعاقدين التمسك بالبطان بطريق الدفع او الدعوى . |
| ٥١٦ | ١١١ | (الطعن رقم ١٤٠٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٣١) |
| | | ثالثا : التزامات المشتري : |
| | | (١) الوفاء بالثمن : |
| | | المبالغ المستحقة للدائن غير مقيم في مصر والمحظور تحويل قيمتها اليه طبقا للقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ . سبيل الوفاء بها ابداعها في حساب غير مقيم في مصرف مرخص له بذلك . مؤداه . تسليم ثمن البيع لوكيل البائع غير المقيم . غير مبريء للذمة المشتري . علة ذلك . تعلق النصوص الخاصة بالرقابة على النقد بالنظام العام . |
| ٣٣٥ | ٧٧ | (الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦) |
| | | (ب) الحق في حبس باقي الثمن : |
| | | ١ - عدم صدور قرار بالموافقة على التقسيم . ق ٥٢ لسنة ١٩٤٠ . اعتبار الحكم ذلك سببا جديا يرتب حق حبس المشتري لباقي الثمن وعدم ترتيب البطان المطلق جزاء مخالفة القانون المذكور . خطأ . |
| ٥٨١ | ١٢٥ | (الطعن رقم ٥١٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٩) |
| | | ٢ - حق المشتري في حبس الثمن . مناطه . وجود سبب جدي بخشى معه نوع المبيع من تحت يده م. ٣/٤٥٧ مدني . تقدير جدي السبب . من سلطة محكمة الموضوع . |
| ٨٢٢ | ١٧٤ | (الطعن رقم ١٤٥٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/١٤) |
| | | رابعا : دعوى صحة التعاقد : |
| | | ١ - التأشير بالحكم النهائي الصادر في الدعوى التي قبلت صحيفتها في السجل العيني خلال خمس سنوات من تاريخ صيرورته نهائيا . اثره . اعتباره حجة على الغير ممن ترتبت لهم حقوق عينية على العقار . واثبت |

| السنه | القاعدة | |
|-------|---------|--|
| | | لمصلحتهم بإثبات في السجل العيني بأثر رجعي ينسحب الى وقت قيد صحيفة الدعوى . الاحكام التي صدرت قبل العمل بقانون السجل العيني ولم تكن قد أشر بها . وجوب التأشير خلال خمس سنوات من تاريخ العمل به . ٣٢ م منه . |
| ٣١٨ | ٧٣ | (الظمن رقم ١٢٥٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٥) |
| | | ٢ - القضاء بطلب صحة ونفاذ عقد بيع وثبيت ملكية المستأنف لذات المبيع . تناقض . علة ذلك . |
| ٤٣٩ | ٩٨ | (الظمن رقم ٢٥٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦) |
| | | ٣ - دعوى صحة التعاقد . ماهيتها . اجابة المشتري الى طلبه فيها شرطها . ان يكون انتقال الملكية اليه وتسجيل الحكم الذي يصدر في الدعوى ممكنين . |
| ٧٤٧ | ١٥٩ | (الظمن رقم ١٩٨٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٢٦) |
| | | ٤ - التأشير بمنطوق الحكم الصادر في دعوى اثبات التعاقد على هامش تسجيل صحيفة . اجراء مستقل عن تسجيل الحكم الصادر في تلك الدعوى ولا يفنى عنه في الاحتجاج به على الغير . ١٦ ق ١١٤ لسنة ١٩٤٦ . التعديل المستحدث بالقانون ٣٥ لسنة ١٩٧٦ ، اوجب تسجيل الحكم قبل التأشير بمنطوقه . عدم سريانه على الوقائع التي تمت قبل نفاذه في ١٩٧٦/٣/٢٣ . |
| ٨٠٤ | ١٧٠ | (الظمن رقم ٩٩٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/١٠) |
| | | ٥ - مفارقة حدود المبيع في صحيفة دعوى صحة التعاقد لتلك الواردة بعقد البيع . لا يحول دون قيام الاثر المترتب على تسجيل الصحيفة طالما ان المفارقة ليس من شأنها التجهيل بحقيقة تطابق المبيع في كل منهما . |
| ٨٧٨ | ١٨٦ | (الظمن رقم ١٨٤٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٢٥) |
| | | ٦ - ثبوت الافضلية لرافع دعوى صحة التعاقد . ١٧ ق ١١٤ لسنة ١٩٤٦ . مناطها . ان يكون المبيع المحدد في صحيفة هو ذاته المبيع محل البيع . علة ذلك . |
| ٨٧٨ | ١٨٦ | (الظمن رقم ١٨٤٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٢٥) |

| الصفحة | القاعدة | الصفحة |
|--------|---------|---|
| | | ٧ - تحديد الارض المحكوم باثبات صحة التعاقد عنها . العبرة فيه بما ورد في العقد لا بما ورد في الصحيفة . (الطعن رقم ١٨٤٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٢٥) |
| ٨٧٨ | ١٨٦ | ٨ - دعوى صحة التعاقد . اتساعها لبحث ملكية البائع للمبيع كله أو بعضه - التزام المحكمة ببحث هذه الملكية . مناطه . أن تكون مشار منازعة امامها بين الخصوم . (الطعن رقم ٥١٢ ، ٥٣١ لسنة ٥٣ - جلسة ١٩٨٧/٦/٣٠) |
| ٨٩٢ | ١٩٠ | خامسا : انتقال الملكية : ١ - تسجيل المبيع الصادر من جميع الشركاء المشتاعين لجزء مفروز من العقار الشائع . اثره . نقل ملكية الجزء المبيع الى المشتري مفزوا دون توقف على ابرام عقد آخر بقسمة العقار أو بافراز القدر المبيع . (الطعن رقم ٥١٢ ، ٥٣١ لسنة ٥٣ - جلسة ١٩٨٧/٦/٣٠) |
| ٨٩٢ | ١٩٠ | ٢ - الملكية في العقار . عدم انتقالها الى المشتري الا بالتسجيل . ق ١٨ لسنة ١٩٢٣ . الاستثناء . المحررات الثابتة التاريخ رسميا قبل نفاذه في أول يناير سنة ١٩٢٤ . عدم اشتراط تسجيلها بين المتعاقدين واشتراطه بالنسبة للخير فقط وفقا للقانون المدني القديم . (الطعن رقم ١١١٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢١) |
| ١٢٢٠ | ٢٥٤ | سادسا : دعوى فسخ عقد البيع : دعوى فسخ عقد البيع . ليست من الدعاوى التي يوجب القانون فيها اختصاص اشخاص معينين . (الطعن رقم ١٤٥٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/١٤) |
| ٨٢٢ | ١٧٤ | سابعا : حق البائع في طلب الشفعة : البائع حقه طلب الشفعة في البيع الصادر من المشتري أو من أحد ممن تلقوا الحق عنه متى توافرت شروط الطلب . (الطعن رقم ١٢١٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨) |
| ٦٣١ | ١٧٣ | |

الصفحة
الرقم

ثامنا : بعض انواع اليسوع :

(١) بيع ملك الغير :

الحكم بالشفعة . مناطه . الا يقوم مانع من موافقها او يتخلف شرط من شروطها او يتحقق سبب من اسباب سقوطها . بيع الشفيع العقار الخشوع به قبل صدور الحكم النهائي بثبوت حقه في الشفعة ، وبيع ملك الغير اذا لم يستعمل المشتري حقه في ابطاله وآلت ملكية المبيع للبائع من اسباب سقوط الحق في الشفعة .

(الطعن رقم ١٢١٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨)

(ب) بيع عقارات الاوقاف :

استبدال او بيع عقارات الاوقاف . الاصل فيه ان يكون بطريق المزاد العلني ، الاستثناء . جوازه بطريق المعارسة في الاحوال المبينة حصرا بالمادة ١١ من القرار الجمهوري ١١٤١ لسنة ١٩٧٢ . سلوك طريق المعارسة في غير تلك الاحوال . اثره . بطلان التصرف . علة ذلك .

(الطعن رقم ١٤٠٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢١)

تاسعا : بطلان البيع :

بطلان عقد البيع لمخالفة الشرط المانع من التصرف . عدم جواز التمسك به الا من وضع الشرط لمصلحته . علة ذلك .

(الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٩)

عاشرا : مسائل متنوعة :

١ - حظر التصرف الذي كان مقررا بالمادة ٩ من امر نائب الحاكم العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ اقتصراره على الاراضي والوحدات السكنية المخصصة من الجمعية التعاونية لاحد اعضائها بوصفه عضوا بها . عدم انصرافه الى التصرف الصادر من العضو في جزء من المباني التي اقامها على تلك الارض .

(الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٩)

٢ - قاعدة ضم حيازة السلف الى الخلف . عدم جواز التمسك بها قبل البائع او من تلقى الحق منه .

(الطعن رقم ١٢٥٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٥)

١٣٧ ٢٣١

١١١ ٥١٦

٦٤ ٢٨٠

٦٤ ٢٨٠

٣١٨ ٧٣

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ٣ - الحكم بعدم قبول دعوى الشفعة لوجود بيع ثان . غير مانع من نظر دعوى الشفعة التي يرفعها الشفيع ذاته عن البيع الثاني في مواعيد وبشروطه مالم توجد مسألة أساسية مشتركة بينهما فصل فيها الحكم السابق بحكم تتوافر فيه شروط المنع من اعادة نظرها في الدعوى الجديدة . (الظمن رقم ١٦٨٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨) |
| ٦٣٤ | ١٣٨ | ٤ - رد وعلان عقد البيع لا يعنى بعلان الاتفاق ذاته وانما بعلان الورقة المثبتة له . جواز اثبات حصول الاتفاق بأى دليل آخر مقبول قانونا . (الظمن رقم ٢٢٥٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٢٥) |
| ٨٨٢ | ١٨٧ | ٥ - دعوى استحقاق العقار المنزوعة ملكيته . أساسها الملكية . التسجيل شرط لاحتجاج مشتري ذلك العقار بها قبل نازع الملكية . مشتري العقار بعقد غير مسجل . ليس الا دائئا عاديا للبائع . (الظمن رقم ١١١٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٣١) |
| ١٢٢٠ | ٢٥٤ | |

(ت)

تأميم - تأمين - تأمينات اجتماعية - تأمينات عينية
تجزئة - تحكيم - تزوير - تسجيل - تضامن
تعويض - تقادم - تقسيم - تنفيذ - عقارى

تأميم

اولا : لجان التقييم

١ - تحديد لجنة التقييم لعنصر من عناصر المنشأة المؤممة على نحو مؤقت . اثره . استبقاء هذا العنصر في نطاق التأميم . تحديده من بعد بصفة نهائية . اثره . ارتداد التحديد الى وقت التأميم .

٥٣٧ ١١٥

(الطعن رقم ١٢٠٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢)

٢ - لجان التقييم . نطاق اختصاصها ، م ٣ ق ١١٧ ، ١١٨ لسنة ١٩٦١ . نهائية قرارها وعدم قابليته للطعن . شرطه . التزامها بعناصر المنشأة اصولا وخصوصا وقت التأميم . قرارها بالفصل في نزاع بين المنشأة المؤممة وبين الغير بشأن الاموال والحقوق المتنازع عليها او متعلق بالتقييم . لا حجية له . اختصاص المحاكم بتحقيقه والفصل فيه .

٥٣٧ ١١٥

(الطعن رقم ١٢٠٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢)

ثانيا : اثر التأميم :

١ - النص على اداء قيمة المنشآت المؤممة بموجب سندات على الدولة . مؤداه . التزام الدولة ممثلة في وزارة المالية بهذه القيمة . م ٢ ق ١١٧ لسنة ١٩٦١ و م ٤ ق ١١٨ لسنة ١٩٦١ .

٥٣٧ ١١٥

(الطعن رقم ١٢٠٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢)

٢ - الفوائد التأخيرية المستحقة على ديون العاملين بأحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ . وقف سريانها على كافة الديون المستحقة للجهات المنصوص عليها في المادة ١١ منه ايا كان سبب استحقاقها . م ١٥ ق ٦٩ لسنة ١٩٧٤ .

٢٠٧ ٤٩

(الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٤)

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| ٣٠٦ | ٧٠ | <p>٣ - إلغاء تصريح المصانع والمنشآت المبينة في الجدول رقم ٣ المرافق القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٣ . مؤداه . توقف تلك المصانع والمنشآت عن نشاطها وعدم امتداد أثر هذا الإلغاء الى المساس بملكية أصحابها لموجودات هذه المصانع المادية والمعنوية بما فيها العلامات التجارية . لا يغير من ذلك وضع معامل الادوية تحت اشراف المؤسسة العامة للادوية . علة ذلك .</p> <p>(الطعن رقم ٧٣٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٣)</p> <p>ثالثا : مسائل متنوعة :</p> <p>١ - منازعة المدينين في الفوائد التي ألزمهم بها أمر الأداء بعد أن صار نهائيا . استخلاص الحكم المطعون فيه أنها منازعة تنفيذ موضوعية نتيجة فرض الحراسة عليهم وتأمين ممتلكاتهم ولا تنطوي على اخلال بقوة الامر المقضى . سائق .</p> <p>(الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٤)</p> <p>٢ - القانون ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بتسوية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة . سريان احكامه على من فرضت الحراسة على اموالهم وممتلكاتهم استنادا الى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ سواء رفعت هذه الحراسة قبل صدور القانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ أو آلت الاموال والممتلكات المفروضة عليها الحراسة الى الدولة بمقتضى هذا القانون .</p> <p>(الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٤)</p> |
| ٢٠٧ | ٤٩ | |
| ٢٠٧ | ٤٩ | |

| الصفحة | الصفحة | تأمين |
|--------|--------|--|
| | | <p>أولا : التأمين من المسؤولية عن حوادث السيارات :</p> <p>التأمين من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث سيارات النقل : شموله الركاب المسموح بركوبهما سواء في كابيتها أو في صندوقها ساعدين إليها أو نازلين منها . عدم اشتراط ان يكونا من اصحاب البضاعة المحملة أو من النائين عنهم . علة ذلك .</p> <p>(الطعن رقم ٨٩٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢١)</p> |
| ١٤٥ | ٣٥ | |
| | | <p>ثانيا : التأمين الإجبارى على السيارات :</p> <p>وثيقة التأمين الإجبارى على السيارات . سريانها لليلة المزداد عنها الضريبة مضافا إليها مهلة الثلاثين يوما التالية لانتها تلك المدة . م ٤ ق ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ .</p> <p>(الطعن رقم ٩٤٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦)</p> |
| ٣٣٢ | ٧٦ | |
| | | <p>تأمينات اجتماعية</p> <p>١ - معاملة نائب رئيس محكمة النقض معاملة نائب الوزير من حيث المعاش . شرطها .</p> <p>(الطعن رقم ٩٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٢٦)</p> |
| ٢٣ | ٦ | |
| | | <p>٢ - القيد الزمنى الوارد بنص المادة ١٤٢ من قانون التأمين الاجتماعى، عدم بده سريانه الا من تاريخ الاخطار بربط المعاش بصفة نهائية .</p> <p>(الطعن رقم ٩٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٢٦)</p> |
| ٢٣ | ٦ | |
| | | <p>تأمينات عينية</p> <p>أولا : حق الامتياز :</p> <p>الامتياز لا يقرر الا بنص فى القانون . اشتراطه فى المقدم . عدم الاعتداد به .</p> <p>(الطعن رقم ٤١١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٩)</p> |
| ٥٦٦ | ١٢٢ | |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ثانيا : الرهن الحيازي : |
| | | ٣ - الدائن المرتهن الذي انتقلت اليه حيازة الارض المرهونة . حقه في تاجيرها للغير . عدم اقبضاء الايجار بائقضاء الرهن . امتداد عقد الايجار تلقائيا في مواجهة المدين الراهن ومن حل محله قانونا . |
| ٩٢٤ | ١٩٦ | (الطعن رقم ١٨٦٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٨) |
| | | تجزئة |
| | | احوال عدم التجزئة : |
| | | ١ - عدم تقديم المحامي سند وكالته عن بعض الطاعنين في موضوع غير قابل للتجزئة او في التزام بالتضامن او في دعوى يوجب القانون فيها اختصاص اشخاص معينين . لا اثر له على شكل الطعن المرفوع صحيحا من أحدهم . عنه ذلك . |
| ٣٩٩ | ٩٠ | (الطعن رقم ٣٥ لسنة ٤٧ ق «احوال شخصية» - جلسة ١٩٨٧/٣/١٧) |
| | | ٢ - سقوط الخصومة لمضي اكثر من سنة على آخر اجراء صحيح م ١٣٤ مرافعات . اتصاله بمصلحة الخصم . جواز التنازل عنه صراحة أو ضمنا . تمسك صاحب المصلحة بالسقوط . اثره . سقوطها بالنسبة لباقي الخصوم في حالة عدم التجزئة . |
| ٤٦٤ | ١٠٣ | (الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦) |
| | | ٣ - البطلان المترتب على عدم مراعاة اجراءات الاعلان . نسبي غير متعلق بالنظام العام . لا يملك التمسك به الا من شرع لمصلحته ولو كان الموضوع غير قابل للتجزئة - افادة من صح لعلانه بهذا البطلان . شرطه . أن يتمسك به من تمييز اعلانه وتقضى به المحكمة . |
| ٤٦٤ | ١٠٣ | (الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦) |

| الصفحة | القاعدة | تعكيم |
|--------|---------|--|
| | | التعكيم الاجبارى : |
| | | ميثات التعكيم • عدم اختصاصها بالمنازعات التى يكون بين أطرافها شخص طبيعى الا بموافقة م ٦٠ ق ٦٠ لسنة ١٩٧١ قبل تعديلها بالقانون ١٦ لسنة ١٩٨١ • |
| ١٢١ | ٣٠ | (الطعن رقم ٢٢٤٣ ، ٢٣٦٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٥) |
| | | التعكيم الاختيارى : |
| | | القواعد المقررة فى رد القضاء أو عدم صلاحيتهم للحكم • اعمالها على المحكمين • اقتضائه على أسباب الرد أو عدم الصلاحية الواردة بتلك القواعد • وجوب رفع طلب الرد فى الميعاد • الاستثناء • اكتشاف عدم الصلاحية بعد صدور الحكم • جواز اثارها فى دعوى بطلانه م ٥٠٣ مرافعات • |
| ٩٦٨ | ٢٠٦ | (الطعن رقم ١٤٧٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٩) |
| | | ٢ - الاتفاق على التعكيم • اشتماله على منازعات لا يجوز فيها التعكيم • اثارها • بطلان هذا الشق وحده مالم يثبت مدعى البطلان ان هذا الشق لا ينفصل عن جملة الاتفاق • |
| ٩٦٨ | ٢٠٦ | (الطعن رقم ١٤٧٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٩) |
| | | تزوير |
| | | اولا : الادعاء بالتزوير : |
| | | ١ - محضر الاعلان من المحررات الرسمية • حجيته مطلقة على ما دون به من امور باشرها محررها فى حدود مهمته • عدم جوان المجادلة فى صحتها ما لم يظن بتزويرها • |
| ٦٠ | ١٧ | (الطعن رقم ٨٧٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١) |
| | | ٢ - الادعاء بالتزوير دون سلوك اجراءاته • اعتباره انكارا للتوقيع م ١٤ اثبات • عدم تحقيق المحكمة لهذا الادعاء • خطأ وقصور • |
| ٥٤٧ | ١١٧ | (الطعن رقم ١٠٥٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | <p>۳ - دعوى التزوير الاصلية والادعاء الفرعى بالتزوير . الالتجاء الى كل منهما - مناطه . قيام الخصومة فى مرحلة الاستئناف وتوقف الفصل فيها على الفصل فى الادعاء بالتزوير ضد آخرين ممن يفيدون من المحرر ولا يجوز اختصاصهم لأول مرة فى هذه المرحلة . مؤداه . وجوب الالتجاء الى دعوى التزوير الاصلية مع وقف نظر الاستئناف حتى يفصل فيها بحكم تكون له قوة الامر المتضى .</p> |
| ۷۴۷ | ۱۵۹ | <p>(الطعن رقم ۱۹۸۴ لسنة ۵۳ ق - جلسة ۱۹۸۷/۵/۲۶)</p> <p>ثانيا : التنازل عن الورقة :</p> <p>انهاء اجراءات الادعاء الفرعى بالتزوير بالتنازل عن التمسك بالورقة المظنون فيها م ۵۷ اثبات . مؤداه . استبعادها من الدعوى الاصلية واسقاط حجيتها . لازم ذلك . توجيه الادعاء بالتزوير الى كل من يتمسك بالورقة . التنازل عن التمسك بها . وجوب أن يكون من جميع الخصوم التمسكين بها . التنازل الصادر من بعضهم . لا اثر له على الباقين . لهم اثبات صحتها . (مثال فى شفعة) .</p> |
| ۳۸۸ | ۸۷ | <p>(الطعن رقم ۳۲۴ لسنة ۵۳ ق - جلسة ۱۹۸۷/۳/۱۵)</p> <p>ثالثا : التوقيع على بياض :</p> <p>تفسير الحقيقة فى الورقة العرفية الموقعة على بياض ممن استؤمن عليها . خيانة للامانة . متى كان من وقعها قد سلمها اختيارا . وقصور التفسير ممن استولى على الورقة بغير طريق التسليم الاختيارى . تزوير يجعل التوقيع نفسه غير صحيح .</p> |
| ۴۱۲ | ۹۲ | <p>(الطعن رقم ۱۲۱۴ لسنة ۵۶ ق - جلسة ۱۹۸۷/۳/۱۹)</p> <p>رابعا : الحكم فى الادعاء بالتزوير :</p> <p>۱ - الحكم بصحة المحرر - ايا كان نوعه - وفق الموضوع معا . غير جائز م ۴۴ اثبات . علة ذلك . عجز المستأنف عن اثبات تزوير اعلانه بالحكم المستأنف الذى يبدأ من تاريخه مياد الطعن بالاستئناف . لا يستقيم بطريق اللزوم سقوط حقه فى الاستئناف . تمسكه من بعد ببطلاق ذلك الاعلان . جائز .</p> |
| ۱۹۷ | ۴۶ | <p>(الطعن رقم ۹۲۷ لسنة ۵۳ ق - جلسة ۱۹۸۷/۱/۲۸)</p> |

| الرقم | المادة | المحل |
|-------|--------|--|
| ٢٦٣ | ٦٠ | ٢ - لقاضي الموضوع السلطة المطلقة في الحكم بصحة الورقة المدعى بتزويرها أو بطلانها وردّها بناء على ما يستظهره من ظروف الدعوى وملاستها . عدم التزامه بالسير في اجراءات التحقيق أو ندب خبير . (الطعن رقم ٨٠ ، ٨١ لسنة ٥٤ ق « احوال شخصية » - جلسة ١٧ / ٢ / ١٩٨٧) خامسا : الحكم بدون ادعاء : للمحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها برد وبطلان أية ورقة وان لم يدع امامها بالتزوير . حسبها بيان الظروف والقرائن التي تبينت منها ذلك . م ١ / ٥٨ اثبات . |
| ٨٨٢ | ١٨٧ | (الطعن رقم ٢٢٥٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ٢٥ / ٦ / ١٩٨٧) سادسا : دعوى التزوير الاصلية : مبدأ شخصية العقوبة . ماهيته . الاستنابة في المحاكمة الجنائية أو العقاب . غير جائز . الحكم بعدم قبول دعوى التزوير الاصلية المقامة من الطاعة بتزوير تحقيقات جنائية أجريت مع ابنها . صحيح في القانون . علة ذلك . |
| ٦٧ | ١٨ | (الطعن رقم ٨٦٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ٤ / ١ / ١٩٨٧) سابعا : مسائل متنوعة : ١ - مناقشة موضوع المحرر في معنى المادة ٣ / ١٤ من قانون الاثبات . ماهيتها (مثال) . |
| ٧٩٨ | ١٦٨ | (الطعن رقم ٢١١٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ٩ / ١ / ١٩٨٧) ٢ - رد وبطلان عقد البيع لا يعنى بطلان الاتفاق ذاته وانما بطلان الورقة المثبتة له . جواز اثبات حصول الاتفاق بأى دليل آخر مقبول قانونا . |
| ٨٨٢ | ١٨٧ | (الطعن رقم ٢٢٥٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ٢٥ / ٦ / ١٩٨٧) |

تسجيل

اولا : الاحكام الواجبة التسجيل :

- ١ - العبرة في نفاذ التصرف الصادر من المدين أو عدم نفاذه في حق الحاجزين ومن حكم بإيقاع البيع عليه هي بشهره أو علمه قبل تسجيل

| الرقم | القاعدة | التعليق |
|-------|---------|--|
| | | تنبيه نزع الملكية . عدم نفاذ الحكم بصحة التصرف ما دام لم يشهر أو يؤشر بمنطوقه في هامش تسجيل صحيفة الدعوى قبل تسجيل التنبيه . علة ذلك . |
| ٢٢٨ | ٥٣ | (الطعن رقم ٢٠٤٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢) ٢ - التأشير بالحكم النهائي الصادر في الدعوى التي قيدت صحيفة في السجل العيني خلال خمس سنوات من تاريخ صيرورته نهائيا . أثره . اعتباره حجة على الغير من ترتبت لهم حقوق عينية على العقار وأثبتت لمصلحتهم بيانات في السجل العيني بأثر رجعي ينسحب الى وقت قبسه صحيفة الدعوى . الاحكام التي صدرت قبل العمل بقانون السجل العيني ولم تكن قد أشربها . وجوب التأشير خلال خمس سنوات من تاريخ العمل به . م ٢٣ منه . |
| ٣١٨ | ٧٣ | (الطعن رقم ١٢٥٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٥) ٣ - اعتبار الوصية من التصرفات المنشئة لحق من الحقوق العينية . مؤداه . عدم انتقال الملكية للموصى له الا بالتسجيل . المادتان ٩٢٤ مدني ، ٩ ق ١١٤ لسنة ١٤٩٦ بتنظيم الشهر العقاري . للموصى له عند امتناع الورثة عن اتخاذ اجراءات نقل الملكية اللجوء الى القضاء للحصول على حكم بصحة ونفاذ الوصية يكون من شأنه بعد تسجيله نقل الملكية اليه . |
| ٣٩٩ | ٩٠ | (الطعن رقم ٣٥ لسنة ٤٧ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١٩٨٧/٣/١٧) ثانيا : تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد : ١ - التأشير بمنطوق الحكم الصادر في دعوى اثبات التعاقد على هامش تسجيل صحيفة . اجراء مستقل عن تسجيل الحكم الصادر في تلك الدعوى ولا يفي عنه في الاحتجاج به على الغير - م ١٦ ق ١١٤ لسنة ١٩٤٦ . التعديل . المستحدث بالقانون ٣٥ لسنة ١٩٧٦ ، اوجب تسجيل الحكم قبل التأشير بمنطوقه . عدم سريانه على الوقائع التي تمت قبل نفاذه في ١٩٧٦/٣/٢٣ . |
| ٨٠٥ | ١٧٠ | (الطعن رقم ٩٩٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/١٠) ٢ - ثبوت الافضلية لرافع دعوى صحة التعاقد . م ١٧ ق ١١٤ لسنة ١٩٤٦ . مناطها . أن يكون المبيع المحدد في صحيفة هو ذاته المبيع محل البيع . علة ذلك . |
| ٨٧٨ | ١٨٦ | (الطعن رقم ١٨٤٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٢٥) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| ٨٧٨ | ١٨٦ | ٢ - مغايرة حدود المبيع في صحيفة دعوى صحة التعاقد لتلك الواردة بمقد البيع . لا يحول دون قيام الاثر المترتب على تسجيل الصحيفة طالما ان المغايرة ليس من شأنها التجهيل بحقيقة تطابق المبيع في كل منها . (الطعن رقم ١٨٤٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٢٥) |
| | | ثالثا : التصرفات الناقلة للملكية : |
| ٨٩٢ | ١٩٠ | ١ - تسجيل البيع الصادر من جميع الشركاء المشتاعين لجزء مفرز من العقار الشائع . اثره . نقل ملكية الجزء المبيع الى المشتري مفرزا دون توقف على ابرام عقد آخر بقسمة المقار أو بافراز القدر المبيع . (الطعن رقم ٥١٢ ، ٥٣١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٣٠) |
| ١٢٢٠ | ٢٥٤ | ٢ - الملكية في المقار . عدم انتقالها الى المشتري الا بالتسجيل . ق ١٨ لسنة ١٩٢٣ . الاستثناء . المحررات الثابتة التاريخ رسميا قبل نفاذه في أول يناير سنة ١٩٢٤ . عدم اشتراط تسجيلها بين المتعاقدين واشتراطه بالنسبة للخير فقط وفقا للقانون المدني القديم . (الطعن رقم ١١١٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١٣/٣١) |
| ١٢٢٠ | ٢٥٤ | ٣ - دعوى استحقاق العقار المنزوعة ملكيته . اسامها الملكية . التسجيل شرط لاحتجاج مشتري ذلك العقار بها قبل نازع الملكية . مشتري العقار بمقد غير مسجل . ليس الا دائنا عاديا للبائع . (الطعن رقم ١١١٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١٣/٣١) |
| | | مسائل متنوعة : |
| | | حق الارتفاق . ماعبته . تكليف يشغل العقار المرتفق به لفائدة المقار المرتفق . عدم حرمان مالك المقار الخادم من مباشرة حقوقه على ملكه . شرطه . عدم المساس بحق الارتفاق . مخالفة ذلك . اثره . التزامه باعادة الحال الى ما كانت عليه مع التوضيح ان كان له مقتضى . طلب مالك المقار المرتفق بإبطال تصرف المالك في العقار المرتفق به أو محو تسجيله . غير جائز . المادتان ١٠١٥ و ١٠٢٣ مدني . |
| ٥٥٠ | ١١٨ | (الطعن رقم ٥٧٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٨) |

| الصلابة | القاعدة | تضامن |
|---------|---------|---|
| | | ١ - عدم تقديم المحامي سند وكالته عن بعض الطاعنين في موضوع غير قابل للتجزئة أو في التزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون فيها اختصاص أشخاص معينين . لا أثر له على شكل الطعن المرفوع صحيحا من أحدهم . علة ذلك . |
| ٣٩٩ | ٩٠ | (الطعن رقم ٣٥ لسنة ٤٧ ق - «أحوال شخصية» - جلسة ١٧/٣/١٩٨٧) |
| | | ٢ - التضامن بين المتهمين في المسؤولية . معناه . المقضى له بالتعويض أن ينفذ على أيهم بجميع المحكوم به . |
| ٨٠٩ | ١٧١ | (الطعن رقم ٤٥٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١١/٦/١٩٨٧) |
| | | ٣ - الحكم البات بالتعويض المؤقت وعلى سبيل التضامن . حجته مانحة للمخسوم من التنازع في المسألة التي فصل فيها في أية دعوى تالية . لا يحول ذلك ومطالبة المحكوم لهم بتكملة التعويض أمام المحكمة المدنية . علة ذلك . |
| ٨٠٩ | ١٧١ | (الطعن رقم ٤٥٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١١/٦/١٩٨٧) |
| | | ٤ - للدائنين التضامنيين مجتمعين أو منفردين مطالبة المدين بالوفاء . م ١/٢٨١ مدني . |
| ٩٩٠ | ٢١٠ | (الطعن رقم ١٥٧٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ٢٢/١١/١٩٨٧) |
| | | <u>تعويض</u> |
| | | (١) الخطأ الموجب للتعويض : |
| | | استخلاص وقوع الفعل الكون للخطأ الموجب للمسؤولية . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع ما دام كان سائفا . |
| ٤٨٧ | ١٠٦ | (الطعن رقم ١٣٣٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ٢٩/٣/١٩٨٧) |
| | | (ب) تقدير التعويض في صوره المختلفة : |
| | | ١ - التعويض عن أعمال الإدارة المخالفة للقوانين واللوائح : |
| | | (٢) قبول طلب التعويض أمام محكمة النقض . شرطه . أن يكون من قرار إداري مما تختص بالفصل في طلب الفسائه . القرارات الإدارية . ماهيتها . إخطار وزير العدل للقاضي بأن الحركة التضائية لن تشمل بالترقية ليس من قبيل تلك القرارات . |

| الصفحة | القاعدة | الصلبة |
|--------|---------|---|
| | | فقدان ملف الطالب لا يرجع الى قرار ادارى • طلب التعويض عن هذه او ذاك • غير مقبول • |
| ٥٤ | ١٥ | (الطلب رقم ٨١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٢٣) (ب) عدم جواز اتجاه ذوى الشأن الى المحكمة مباشرة للمطالبة بالتعويض عن اقامة منشآت قطاع الكهرباء على عقاراتهم • مناطه • التزام جهة الادارة بالاجراءات التى اوجبها قانون ٦٣ لسنة ١٩٧٤ عليها اتباعها فى هذا الشأن • اغفالها ذلك • اثره • |
| ١٠٦٦ | ٢٢٥ | (الظمن رقم ١٦٧٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٩) ٢ - التعويض عن اعمال النقل التجارى والبحرى : (١) حدوث العجز فى الرسالة أثناء الرحلة البحرية انتهى انتهت بوصول السفينة للناقلة فى ١٩٧٨/٢/٢ • التعويض عنه • خضوعه فيما يتصل بحدود مسئولية الناقل البحرى بحكم م ٥/٤ من معاهدة بروكسل دون بروتوكول تصديها الموقع بتاريخ ١٩٧٨/٢/٢٣ • علة ذلك • عدم الموافقة عليه والعمل به الا اعتبارا من ١٩٨٣/٤/٣٠ • |
| ١١٥٢ | ٢٤٠ | (الظمن رقم ١٩٨٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢١) (ب) تقدير التعويض عن الهلاك أو التلف الذى يلحق البضاعة بقيمته الفعلية دون التقيد بالحد الاقصى للتعويض المشار اليه بمساعدة بروكسل • مناطه • أن يكون الشاحن قد دون فى سند الشحن بيانا يجنس البضاعة وقيمتها • لا يغنى عن ذلك ورود هذا البيان بفاتورة الشراء • |
| ١١٥٢ | ٢٤٠ | (الظمن رقم ١٩٨٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١٣/٢١) (ج) دعوى التعويض : ١ - الخصوم فيها : التضامن بين المتهمين فى المسئولية • معناه • المقضى له بالتعويض أن يؤخذ على أيهم بجميع المحكوم به • |
| ٨٠٩ | ١٧١ | (الظمن رقم ٤٥٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/١١) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ٢ - حجية الحكم الجنائي الصادر بالتعويض المؤقت : |
| | | الحكم البات بالتعويض المؤقت وعلى سبيل التضامن . حجيته مانعة للخصوم من التنازع في المسألة التي فصل فيها في أية دعوى تالية . لا يحول ذلك ومطالبة المحكوم لهم بتكملة التعويض أمام المحكمة المدنية . علة ذلك . |
| ٨٠٩ | ١٧١ | (الظعن رقم ٤٥٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/١١) |
| | | ٣ - تقادم دعوى التعويض : |
| | | قاعدة زوال العقد منذ إبرامه . كآثر للقضاء ببطلانه . عدم اعمالها في خصوص بدء سريان تقادم دعوى التعويض عن العمل غير المشروع الذي قضى على اساسه بالبطلان . علة ذلك . عدم تحقق الضرر الفعلي الا من يوم الحكم بالبطلان . م ١٧٢ مدني . |
| ٤٤٨ | ٩٩ | (الظعن رقم ١٨٣٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦) |
| | | (٠) مسائل عامة : |
| | | ١ - الاصل تنفيذ الالتزام عينا . الاستعاضة عنه بالتعويض . شرطه . استحالة التنفيذ العيني أو اتفاق الدائن والمدين على التعويض صراحة أو ضمنا . المادتان ١/٢٠٣ و ٢١٥ مدني . |
| ٢٩٦ | ٦١ | (الظعن رقم ٧٢١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٨) |
| | | ٢ - التزام الطاعن باقراره أن يؤدي للمطعون عليها قيمة مصوغاتها المودعة عنده بموجب قائمة منقولات الزوجية . مؤداه . استعاضتها عن التنفيذ العيني بالتعويض . قضاء الحكم بهذا التعويض بمراعاة ارتفاع سعر الذهب وقت التقاضي . قضاء بما طلبه الخصوم . أثره . لا بطلان . |
| ٢٩٦ | ٦١ | (الظعن رقم ٧٢١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٨) |
| | | ٣ - حق الارتفاق . ماهيته . تكليف ينقل العقار المرتفق به لفائدة العقار المرتفق . عدم حرمان مالك العقار الخادم من مباشرة حقوقه على ملكه . شرطه . عدم المساس بحق الارتفاق . مخالفة ذلك . أثره . التزامه باعادة الحال الى ما كانت عليه مع التعويض ان كان له مقتضى . طلب مالك العقار |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------------|---------|--|
| | | المرتفق ابطال تصرف المالك فى العقار المرتفق به أو محو تسجيله • غير جائز • المادتان ١٠١٥ و ١٠٢٣ مدنى • |
| ٥٥٠ | ١١٨ | (الطعن رقم ٥٧٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٨) |
| | | ٤ - الزام المؤجر بتعويض المستأجر عما أنفق فى التحسينات التى أقامها بملحه ورضاه فى العين المؤجرة • م ١/٥٩٢ مدنى • مناطه • تحديده عناصر هذا التعويض وكيفيته • |
| ٦٩٤ | ١٤٩ | (الطعن رقم ١٧٣٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٠) |
| | | ٥ - تجاوز مالك الارض بحسن نية أثناء اقامة بناء عليها الى جزء صغير من أرض ملاصقة • للمحكمة اجبار صاحب هذه الارض على التنازل للباني عن ملكية الجزء المشغول بالبناء نظير تعويض ما له استثناء من القواعد العامة وقواعد الالتصاق • م ٩٢٨ مدنى • حسن النية فى تطبيق هذا النص الاستثنائي • ماهيته • |
| ٨٣٦ | ١٧٧ | (الطعن رقم ١٣٧٤ ، ١٠٤٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/١٦) |
| | | ٦ - الاصل تنفيذ الالتزام تنفيذاً عينياً • التنفيذ بطريق التعويض • شرطه • المادتان ٢٠٣ / ، ٢١٥ من القانون المدنى • تسود المدين عن تنفيذ التزامه الملقى • خطأ موجب للمسئولية • |
| ١١٢٩ | ٢٣٧ | (الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٠) |
| تحسين | | |
| | | مقابل التحسين • ماهيته • اعتباره مستحقاً على أصحاب المقارات بمجرد اعتماد قرار الجهة الادارية بفرضه • صدور القرار حال حياة المورث • مؤداه • اعتباره مستحقاً فى ذمته ويصبح ديناً واجب الاداء من التركة • |
| ١٠٣٩ | ٢٢٠ | (الطعن رقم ٣٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٣٠) |

| الصفحة | العدد | تقادم |
|--------|-------|---|
| | | اولا : التقادم المسقط : |
| | | (١) مدة التقادم وتغيرها وحسابها : |
| | | « تغير مدة التقادم » : |
| | | - التقادم الخمسى : |
| | | ١ - التقادم الخمسى المنصوص عليه فى المادة ١٩٤ من قانون التجارة . لا يسرى الا على الدعاوى الصرفية التى تنشأ مباشرة عن الورقة التجارية . لدعاوى غير الصرفية . خضوعها للتقادم العادى . |
| ٣٠١ | ٩٦ | الظن رقم ٤٣٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/٢٣) |
| | | ٢ - التقادم الخمسى للحقوق الدورية المتجددة م ٣٧٥ مدنى . اختلافه ن احكامه ومبناء عن التقادم الحولى م ٣٧٨ مدنى . المقصود بالمهايا الاجور . شمولها اجور العمال والموظفين والمستخدمين . |
| ٣٥٩ | ٨١ | الظن رقم ١٤٧٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٨) |
| | | ٣ - فروق المالاوات الدورية المستحقة للمامل . خضوعها للتقادم خمسى . |
| ٣٥٩ | ٨١ | الظن رقم ١٤٧٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٨) |
| | | ٤ - الحقوق الخاضعة للتقادم الخمسى م ١/٣٧٥ مدنى . مناطها دورية والتجديد . يستوى ثبات مقدارها او تغيره من وقت لآخر . |
| ٧٨٩ | ١٦٦ | الظن رقم ١١٧٦ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٧/٦/٨) |
| | | ٥ - التقادم الخمسى للحقوق الدورية المتجددة م ٣٧٥ مدنى . اختلافه فى احكامه ومبناء عن التقادم الحولى م ٣٧٨ مدنى . المقصود بالمهايا والاجور . شمولها اجور العمال والموظفين والمستخدمين . |
| ٨٢٩ | ١٧٦ | (الظن رقم ١٤٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/١٤) |
| | | ٦ - الاصل فى الاحكام انها مقرره للحقوق وليست منشئة لها . الحكم باستحقاق المامل لاجر معين . انسحاب اثره الى تاريخ استحقاق الاجر . |
| ١٠٩٤ | ٣٣٠ | (الظن رقم ٤٤٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢١/١٣) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| ١٠٩٤ | ٢٠٣ | ٧ - أجره العامل . حق دورى متجدد . خضوعه للتقادم الخمسى . (الطعن رقم ٤٤٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٣/٢١/١٩٨٧) » حساب مدة التقادم : - فى الدعاوى : ١ - فوات مدة السنة دون رفع دعوى استرداد الحيازة . ٩٥٨ م . مدنى . مؤداه . انقضاء الحق فى رفعها . انقطاع هذه المدة بالمطالبة القضائية . ٢٨٣ م . مدنى . اعتبار الدعوى مرفوعة بايداع صحيفتها قلم كتاب المحكمة . م ٦٣ مرافعات . ٢٣٨ ٥٥ (الطعن رقم ١٣١٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٢/٢/١٩٨٧) ٢ - التقادم الخمسى المنصوص عليه فى المادة ١٩٤ من قانون التجارة لا يسرى الا على الدعاوى الصرفية التى تنشأ مباشرة عن الورقة التجارية . الدعاوى غير الصرفية خضوعها للتقادم العادى . ٥٠٢ ١٠٨ (الطعن رقم ٩٨٣ لسنة ٥٠ ق - جلسة ٣٠/٤/١٩٨٧) ٣ - سقوط جزء من أجر العامل بالتقادم بمضى خمس سنوات من تاريخ استحقاقه حتى تاريخ اقامة الدعوى . مطالبة العامل بالجزء الباقى الذى لم يسقط . استمرارها مطروحة على المحكمة دون حاجة لقصر العامل طلباته على هذا الجزء . م ٣٧٥ مدنى . ٨٨٥ ١٨٨ (الطعن رقم ١١٨٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ٢٨/٦/١٩٨٧) - فى الدعوى : ١ - تمسك الطاعنة بسقوط جزء من الاجرة الواردة بالتكليف بالوفاء بالتقادم الخمسى . لا يرتب بطلان التكليف . علة ذلك . عدم تعلق التقادم المسقط بالنظام العام . جواز النزول عنه بعد ثبوت الحق فيه . ٣٤٩ ٨٠ (الطعن رقم ٢٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ٥/٣/١٩٨٧) ٢ - الدفع بالتقادم . عدم تعلقه بالنظام العام . وجوب التمسك به امام محكمة الموضوع . عدم جواز اثارته لاول مرة امام محكمة النقض . ٤٥٥ ١٠١ (الطعن رقم ٦٨١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ٢٦/٣/١٩٨٧) |

| الرقم | المادة | الملاحظة |
|-------|--------|--|
| | | (ب) قطع التقادم : |
| | | ١ - مطالبة الشركة المطعون ضدها للطاعن بصفته أمينا للنقل بالتعويض عن العجز في البضاعة التي عهدت اليه بنقلها . سقوط هذه الدعوى بمضي المدد المنصوص عليها في المادة ١٠٤ من قانون التجارة . اقرار الطاعن اللاحق على القدر يقبوله خصم قيمة العجز من مستحقاته لدى الشركة المطعون ضدها . لا يعتبر تجديد الالتزام بالتقادم عن عقد النقل بحيث يخضع للتقادم وانما قاطبا للتقادم الاول يبدأ به تقادم جديد بنفس المدة . |
| ٢٥٠ | ٥٨ | (الطعن رقم ١٣٩٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٦/٢/١٩٨٧) |
| | | ٢ - مدة السنة اللازمة لرفع دعوى الحيازة . مدة تقادم . مؤدى ذلك . سريان قواعد وقف وانقطاع التقادم المسقط عليها . |
| ٤٥٥ | ١٠١ | (الطعن رقم ٦٨١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ٢٦/٣/١٩٨٧) |
| | | ٣ - اقرار المدين بحق الدائن صراحة أو ضمنا . اثره . قطع التقادم . الاقرار . ماهيته . وفاء المدين بالقدر غير المتنازع عليه من المدين . عدم اعتباره اقرارا منه بمديونيته بالقدر المتنازع عليه من المدين أو نزولا عما انقضى من مدة التقادم بالنسبة اليه . علة ذلك . م ٣٨٤ مدني . |
| ٧٨٩ | ١٦٦ | (الطعن رقم ١١٧٦ لسنة ٥٠ ق - جلسة ٨/٦/١٩٨٧) |
| | | « الاجراءات الخاصة بالتقادم » |
| | | المطالبة القضائية |
| | | ١ - قوات مدة السنة دون رفع دعوى استرداد الحيازة . م ٩٥٨ مدني . مؤداه . انقضاء الحق في رفعها . انقطاع هذه المدة بالمطالبة القضائية . م ٢٨٣ مدني . اعتبار الدعوى مرفوعة بايداع صحيفة قلم كتاب المحكمة . م ٦٣ مرافعات . |
| ٢٣٨ | ٥٥ | (الطعن رقم ١٣٦٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٢/٢/١٩٨٧) |
| | | ٢ - عرضة امر الاداء . اعتبارها بديلة لصحيفة الدعوى . مؤدى ذلك . ترتيب كافة الآثار المترتبة على رفع الدعوى ومنها قطع التقادم . |
| ١١٦٩ | ٢٤٣ | (الطعن رقم ٤٦٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ٢٤/١٢/١٩٨٧) |

| الصفحة | اللائحة | |
|--------|---------|--|
| | | ٣ - المطالبة القضائية التي تقطع التقادم . ماهيتها . |
| ١٢٠٣ | ٢٥٢ | (الطعن رقم ١٥٧٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٣٠) |
| | | ثانيا : التقادم المكسب : |
| | | (١) احياء المكسبة للملكية بالتقادم : |
| | | « ماهيتها » |
| | | ١ - الحيازة التي يعتد بها لكسب الملكية بالتقادم الخمسى . ماهيتها . |
| | | المبرة فيها بالحيازة منذ معاصرتها للسبب الصحيح . التمسك بعيب فى |
| | | الحيازة سابق على قيام السبب الصحيح . غير منتج . |
| ١٠١٢ | ٢١٤ | (الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٦) |
| | | ٢ - حسن النية يفترض دائما لدى الحائز ما لم يقم الدليل على |
| | | العكس . سوء النية المانع من اكتساب الملك بالتقادم الخمسى . مناطه . |
| ١٠١٢ | ٢١٤ | (الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٦) |
| | | ٣ - استخلاص حسن نية الحائز وانتفاء سوء نيته : من سلطة قاضى |
| | | الموضوع متى كان استخلاصه باثباتا . |
| ١٠١٢ | ٢١٤ | (الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٦) |
| | | « الحيازة العرضية » |
| | | اكتساب الحائز العرضى للملكية بالتقادم . شرطه . تفسير صفة حيازته |
| | | بفعل يفيد معارضة لحق المالك . |
| ١٢٠٣ | ٢٥٢ | (الطعن رقم ١٥٧٨ سنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٣٠) |
| | | « ضم حيازة السلف للخلف » |
| | | ١ - قاعدة ضم حيازة السلف الى حيازة الخلف . عدم سريانها الا اذا |
| | | أراد التمسك بالتقادم الاحتجاج به قبل غير من باع له أو غير من تلقى الحق |
| | | من باع له . السلف المشترك . عدم جواز الاستفادة من حيازته لاتمام |
| | | مدة التقادم قبل من تلقى حقه عن هذا السلف . |
| ٢٢٨ | ٥٣ | (الطعن رقم ٢٠٤٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢) |
| | | ٢ - قاعدة ضم حيازة السلف الى الخلف . عدم جواز التمسك بها |
| | | قبل البائع أو من تلقى الحق منه . |
| ٣١٨ | ٧٣ | (الطعن رقم ١٢٥٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٥) |

| الرقم | الصفحة |
|---|----------|
| (ب) تملك الحكر بالتقديم : | |
| عدم تملك الطاعنة أمام محكمة الموضوع باكتسابها الحق المينى فى الحكر بالتقديم • اعتباره سبباً جديداً • عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض • | |
| (الطعن رقم ١٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٦) | ١٤٤ ٦٦٧ |
| تقسيم | |
| عدم صدور قرار بالموافقة على التقسيم • ق ٥٢ لسنة ١٩٤٠ • اعتبار الحكر بالتقديم • اعتباره سبباً جديداً • عدم جواز اثارته لأول مرة أمام البطلان المطلق جزاء مخالفة القانون المذكور • خطأ • | |
| (الطعن رقم ٥١٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٩) | ١٢٥ ٥٨١ |
| بطلان التصرف فى الأراضى المقسمة قبل صدور قرار بالموافقة على التقسيم • تملكه بالنظام العام • | |
| (الطعن رقم ٥١٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٩) | ١٢٥ ٥٨١ |
| تنفيذ | |
| أولاً : اختصاص قاضى التنفيذ ومنازعات التنفيذ : | |
| ١ - منازعة المدينين فى القوائد التى الزمهم بها أمر الاداء بعد أن صار نهائياً • استخلاص الحكم المطعون فيه أنها منازعة تنفيذ موضوعية نتيجة فرض الحراسة عليهم وتأميم ممتلكاتهم ولا تنطوى على إخلال بقوة الأمر التضى • سالف • | |
| (الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٤) | ٤٩ ٢٠٧ |
| ٢ - منازعات التنفيذ التى يختص قاضى التنفيذ دون غيره بنظرها • | |
| م ٢٧٥ مرافعات • ماهيتها • المنازعات المتعلقة بتنفيذ قرارات النيابة العامة فى شكاوى وجنح الحيازة • عدم دخولها فى عداد تلك المنازعات • مؤدى ذلك • عدم اختصاص قاضى التنفيذ بنظرها • | |
| (الطعن رقم ١١٢٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٣٠) | ١٩١ ١٠٩٨ |

| القائمة | بالصلحة |
|--|---------|
| ٢٤٤ | ١١٧٢ |
| <p>٣ - دعوى بطلان حكم مرسى المزداد • منازعة موضوعية في التنفيذ • اختصاص قاض التنفيذ دون غيره بنظرها • م ٢٧٥ مرافعات •</p> <p>(الطعن رقم ٩٧٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٧)</p> | |
| ٢٥٥ | ١٢٣٥ |
| <p>٤ - قاض التنفيذ • اختصاصه • م ٢٧٥ مرافعات • عدم جواز تعرضه في أسباب حكمه لموضوع النزاع أو المساس بأصل الحق • الحكم الصادر منه في التظلم من أمر الحجز التحفظي على ما للمدين لدى الغير • حكم وقفي • غير ملزم لحكمة الموضوع •</p> <p>(الطعن رقم ٥٦٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٣١)</p> | |
| <p>ثانيا : التنفيذ الجبري :</p> <p>دعوى استحقاق العقار المنزوعة ملكيته • أساسها الملكية • التسجيل شرط لاحتجاج مشتري ذلك العقار بها قبل نازع الملكية • مشتري العقار بمقد غير مسجل • ليس الا دائنا عاديا للبائع •</p> <p>(الطعن رقم ١١١٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٣١)</p> | |
| ٢٥٤ | ١٢٢٠ |
| <p>ثالثا : مسائل متنوعة :</p> <p>قائمة شروط البيع :</p> <p>قائمة شروط البيع • وجوب تعيين المقاررات المبينة في التنبيه بها • علة ذلك • عدم التجهيل بالمقار المحجوز • م ٤١٤ مرافعات • مخالفة ذلك • أثره البطلان • ماهيته • م ٤٢٠ مرافعات • جواز استكمال البيانات من الأوراق التي أوجب الشارع ارفاقها بالقائمة ما دامت تؤدي الى نفي التجهيل بالمقار المحجوز •</p> <p>(الطعن رقم ٧٣٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٢١)</p> | |
| ١٧٨ | ٨٤٤ |
| <p>حلول الغير قانونا أو اتفاقا محل الدائن في حقه • مؤداه • أحقيته في الحلول محله فيما اتخذه هو أو أحد الدائنين الآخرين من اجراءات التنفيذ • وقوع التنفيذ على منقول لدى المدين أو ما للمدين لدى الغير أو على عقار • لا أثر له • اختلاف هذا الحلول عن الحلول في اجراءات التنفيذ على المقار عند تعدد المحجوز عليه •</p> <p>(الطعن رقم ١٠٥٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٧)</p> | |
| ٢٠ | ٧٤ |

| الصفحة | الترتيب | |
|--------|---------|---|
| | | <p style="text-align: center;">تنفيذ عقارى</p> <p>اولا - تنبيه نزع الملكية :</p> <p>المبرة فى نفاذ التصرف الصادر من المدين أو عدم نفاذه فى حق الحاجزين ومن حكم بايقاع البيع عليه هى بشهره أو عدمه قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية . عدم نفاذ الحكم بصحة التصرف مادام لم يشهر أو يؤشر بمنطوقه فى هامش تسجيل صحفية الدعوى قبل تسجيل التنبيه . علة ذلك .</p> <p style="text-align: right;">(الطعن رقم ٢٠٤٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢)</p> |
| ٢٢٨ | ٥٣ | <p>ثانيا - الحلول فى التنفيذ العقارى :</p> <p>حلول الغير قاتوتا أو اتفاقا محل الدائن فى حقه . مؤداه . احقية فى الحلول محله فيما اتخذه هو أو أحد الدائنين الآخرين من اجراءات التنفيذ . وتوقع التنفيذ على منقول لدى المدين أو ما للمدين لدى الغير أو على عقار . لا أثر له . اختلاف هذا الحلول فى اجراءات التنفيذ على العقار عند تردد الحلول عليه .</p> <p style="text-align: right;">(الطعن رقم ١٠٥٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٧)</p> |
| ٧٤ | ٢٠ | |

الصفحة القاعدة

(ج)

جمارك - جمعيات

جمارك

أولا : رسوم جمركية :

١ - مظنه التهريب التي افترض الشرع قياسها في حق الريان أو من يمثله عند وجود نقص في مقدار البضائع المنقرطة أو في عدد الطرود المفرغة من السفينة عما هو مبين في قائمة الشحن . علتها . استحقاق رسوم جمركية عن هذا النقص . م ١١٧ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ . انتفاء هذه العلة . أثره . لا محل لافتراض مظنه التهريب المشار إليها .

٦٢٢ ١٣٤

(الطعن رقم ١٩٢٥ لسنة ٥٢ - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٧)

٢ - الضريبة على الاستهلاك . ليست من الضرائب أو الرسوم الجمركية المحقة بها . الاعفاء الوارد بالمادة السادسة من القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٢ في شأن المنشآت الفندقية والسياحية لا يمتد الى رسوم الاستهلاك . علة ذلك .

٨٨٨ ١٨٩

(الطعن رقم ١١٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٢٩)

ثانيا : رسوم الاستهلاك :

رسم الاستهلاك المفروض بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٧ . سريانه على البضاعة المستوردة التي لم يكن قد تم الافراج عنها قبل نفاذه حتى لو كان وصولها الى البلاد سابقا على ذلك . علة ذلك .

١٦٣ ٣٩

(الطعن رقم ٨٩٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٦)

جمعيات

حظر التصرف الذي كان مقرورا بالمادة ٩ من امر نائب الحاكم العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ اقتصاره على الاراض والوحدات السكنية المخصصة من الجمعية التعاونية لاحد أعضائها بوصفه عضوا بها . عدم انصرافه الى التصرف الصادر من العضو في جزء من المباني التي أقامها على تلك الارض .

٢٨٠ ٦٤

(الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٩)

(ح)

حجز - حراسة - حكم - حيازة

حجز

أولاً : الحجز الإداري :

انتاج الحجز الإداري الموقع من مدير عام مصلحة الضرائب لاثره .
شرطه . مجرد صدور أمر الحجز دون توقيعه لا ينتج هذا الاثر . علة ذلك .

(الطعن رقم ١٢٦٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٤)

٢٣٣ ١١١

ثانياً : حجز ما للمدين لدى الغير :

قاضي التنفيذ . اختصاصه م ٢٧٥ مرافعات . عدم جواز تعرضه
في اسباب حكمه لموضوع النزاع أو المساس بأصل الحق . الحكم الصادر
منه في التظلم من أمر الحجز التحفظي على ما للمدين لدى الغير . حكم وقتي .
غير ملزم لحكمة الموضوع .

(الطعن رقم ٥٦٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢١)

٢٥٥ ١٢٣٥

ثالثاً : مسائل متنوعة :

العبرة في نفاذ التصرف الصادر من المدين أو عدم نفاذه في حق
الحاجزين ومن حكم بإيقاع البيع عليه هي بشهرة أو علمه قبل تسجيل
تنبيه نزع الملكية . عدم نفاذ الحكم بصحة التصرف مادام لم يشهر
أو يؤشر بمنطوقه في هامش تسجيل صحيفة الدعوى قبل تسجيل التنبيه .
علة ذلك .

(الطعن رقم ٢٠٤٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢)

٥٣ ٢٢٨

حراسة

منازعة المدينين في الفوائد التي الزمهم بها أمر الإداء بعد أن صار
نهائياً . استخلاص الحكم المطعون فيه أنها منازعة تنفيذ موضوعية
نتيجة فرض الحراسة عليهم وتأمين ممتلكاتهم ولا تنطوي على إخلال بقوة
الامر القضي . سائق .

(الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٤)

٤٩ ٢٠٧

| الرقم | الصفحة | المادة |
|-------|--------|---|
| | | حكم |
| | | اولا : ماهية الحكم : |
| | | الاصل في الاحكام انها مقررة للحقوق وليست منشئة لها . الحكم باستحقاق العامل لاجر معين . السحاب الزه الى تاريخ استحقاق الاجر . |
| ١٠٩٤ | ٢٣٠ | (الطعن رقم ٤٤٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٣) |
| | | « الحكم الوقتي » |
| | | قاضي التنفيذ . اختصاصه م ٢٧٥ مراقبات . عدم جواز تعرضه في اسباب حكمه لموضوع النزاع او المساس باصل الحق . الحكم الصادر منه في التظلم من امر الحجز التحفظي على ما للمدين لدى الغير . حكم وقتي . غير ملازم لحكمة الموضوع . |
| ١٢٢٥ | ٢٥٥ | (الطعن رقم ٥٦٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢١) |
| | | ثانيا : اصدار الحكم : |
| | | (ا) تقديم المستندات والمذكرات : |
| | | دعوى الخاصة . الفصل في مرحلة تعلق اوجه الخاصة بالدعوى وقبولها . نظافة . ما ورد بتقرير الخاصة وما يقدمه القاضي او عضو النيابة من مستندات والاوراق المودعة ملف الدعوى الموضوعية . عدم جواز تقديم مستندات اخرى من الخاصم . |
| ٤٨٧ | ١٠٦ | (الطعن رقم ١٢٣٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٩) |
| | | (ب) المداولة في الحكم والنطق به : |
| | | وجوب صدور الحكم من نفس الهيئة التي سمعت المرافعة وشاركت في المداولة . شرط لصحته . تحقيقه بحضور القضاة جلسة المرافعة الاخيرة . م ١٦٧ مراقبات . |
| ٤٨٧ | ١٠٦ | (الطعن رقم ١٢٣٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٩) |
| | | ثالثا : بيانات الحكم : |
| | | الاصل في الاجراءات انها روعيت صحيحة ما لم يتم الدليل على خلاف ذلك . خلو محضر الجلسات مما يشير الى عقدها في علانية . مفادة . ان |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | الدعوى نظرت في غرفة المشورة . سبق نظرها في جلسات علنية . لا اثر له طالما نظرت اخيرا في جلسة منعقدة في غرفة المشورة وتقرر حجزها للحكم فيها . |
| ١٧٨ | ٤٢ | (الطعن رقم ٦٤ لسنة ٥٥ قى «احوال شخصية» - جلسة ١٩٨٧/١/٢٧) |
| | | رابعاً : تسبيب الحكم : |
| | | (١) موضوع الدعوى وطلبات الخصوم والأدلة الواقعية والحجج القانونية : |
| | | وجوب شمول الحكم على خلاصة موجزه للدفاع الخصوم ودفعهم م ١٧٨ مرافعات . |
| ٧٠٨ | ١٥٢ | (الطعن رقم ٣٩٤ لسنة ٥٥ قى - جلسة ١٩٨٧/٥/١٢) |
| | | (ب) تعقب حجج الخصوم : |
| | | ١ - اقامة المحكمة قضاءها على أسباب تكفى لحمله ، عدم التزامها بتعقب كل حجج الخصوم والرد عليها استقلالاً . |
| ١٥٩ | ٣٨ | (الطعن رقم ١٠٥٢ لسنة ٥١ قى - جلسة ١٩٨٧/١/٢٥) |
| | | ٢ - سلطة محكمة الموضوع في تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها ، ما دامت تقيم قضاها على أسباب سائفة . عدم التزامها بتنبع حجج الخصوم والرد استقلالاً على كل حجة أو اجابة الطامن لطلب إعادة المأمورية للخبير . |
| ٦٧٣ | ١٤٥ | (الطعن رقم ٦١٣ لسنة ٥٢ قى - جلسة ١٩٨٧/٥/٦) |
| | | (ج) التسبيب الكافي : |
| | | ١ - تقدير أدلة الدعوى واستخلاص الواقع منها . من سلطة محكمة الموضوع . شرطه . افصاحها عن مصادر الأدلة التي كونت منها عقيدتها وفحواها وماخذها من الأوراق مؤدية الى النتيجة التي خلصت اليها . |
| ٩٨ | ٣٦ | (الطعن رقم ١٢٦١ لسنة ٥٢ قى - جلسة ١٩٨٧/١/١٤) |

| القاعدة | الصفحة | |
|---------|--------|--|
| ٢٨ | ١٠٩ | ٢ - تقدير عمل الخبير . من سلطة محكمة الموضوع . عدم التزامها اذا اخذت به - بالرد استقلالا على ما يسوقه الخصوم نعيًا عليه أو اجابة طلبهم اعادة المأمورية الى الخبير . شرطه . (الطعن رقم ٦٢٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٤) |
| ٤٩ | ٢٠٧ | ٣ - منازعة المدينين في الفوائد التي الزمهم بها امر الاداء بعد أن صار نهائيا . استخلاص الحكم المطعون فيه انها منازعة تنفيذ موضوعية نتيجة فرض الحراسة عليهم وتأمين ممتلكاتهم ولا تنطوي على آخلال بقوة الامر المقضى . سائق . (الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٤) |
| ٧٢ | ٣١٣ | ٤ - ذكر الخبير في تقريره أن البصمة لا تصلح للمضاهاة لانها مطبوعة . لا يحول دون تحقيق صحتها بقواعد الاثبات الاخرى . (الطعن رقم ١٢٢٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٥) |
| ٧٢ | ٣١٣ | ٥ - تقدير اقوال الشهود . مرهون بما يطمئن اليه وجدان قاضي الموضوع . شرطه . الا يخرج بها عما يؤدي اليه مدلولها . (الطعن رقم ١٢٢٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٥) |
| ٧٧ | ٣٣٥ | ٦ - اقامة الحكم على دعائتين احدهما صحيحة تكفي لحمله . النعي عليه في الاخرى . غير منتج . (الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦) |
| ٨٦ | ٣٨٣ | ٧ - محكمة الموضوع . سلطتها في بحث الدلائل والمستندات المقدمة اليها . حسبها أن يكون استخلاصها سائفا . (الطعن رقم ١٤١٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٥) |
| ١٠٦ | ٤٨٧ | ٨ - اسباب المخاصمة . الغش والتدليس والخطأ المهني الجسيم . ماهية كل منها ، تقدير جسامته الخطأ واستظهار قصد الاحصاف . من مسائل الواقع . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع طالما كان سائفا . (الطعن رقم ١٢٣٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٩) |

| الصفحة | الرقم | المادة |
|--------|-------|---|
| | | ٩ - قيام وكيل الدائنين بأعمال الدلالة كخبير مشتم بمناصفة بين البضاعة المملوكة للتغطية واحتجازه جزءا من الثمن كمضمانة نظير ذلك . يعتبر من قبيل التعاقد مع النفس . عدم اجزأة جملة الدائنين ههنا التصرف . قضاء الحكم المطعون فيه بعدم استحقاق وكيل الدائنين للمبلغ الذي احتجزه . صحيح . |
| ٥١٩ | ١٠٩ | (الطعن رقم ٥١٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٠) |
| | | ١٠ - محكمة الموضوع لها السلطة التامة في بحث الأدلة والمستندات المقدمة وفي موازنة بعضها ببعض الآخر وترجيح ما تطعن اليه ومنها شهادة الشهود . شرطه . عدم الخروج بأقوال للشهادة مما قد يؤدي اليه مدلولها . |
| ٧٠٨ | ٢٥٢ | (الطعن رقم ٣٩٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٣) |
| | | ١١ - مناقشة موضوع المحرر في معنى المادة ٣/١٤ من قانون الاتبات - ماهيتها - مثال . |
| ٧٩٨ | ١٦٨ | (الطعن رقم ٢١١٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٩) |
| | | ١٢ - تضمين الحكم ما يكفي لحمل فضائه . النعى عليه بالتقصير : لا محصل له . |
| ٨١٣ | ١٧٢ | (الطعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/١١) |
| | | ١٣ - التصرفات التي يعقدها الوكيل خارج حدود وكلاته : الاصيل عدم نفاذها في حق الاصيل الا باجازه . الغير الذي يتعاقد مع الوكيل . التزامه بالتحري من صفة الوكيل وحدود الوكالة وانصراف اثرها الى الاصيل . اسهام الاصيل بخطئه في خلق مظهر خارجي من شأنه ايهام الغير حسن النية بالتساع الوكالة لهذه التصرفات . مؤداه . للغير الحق في اتمسك بانصراف اثرها الى الاصيل متى سلك في تعامله سلوكا مألوسا لا يشوبه خطأ غير مفتقر . (مثال) |
| ٨٩٢ | ١٩٠ | (الطعن رقم ٥١٢ ، ٥٣١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٣٠) |
| | | ١٤ - استنباط القرائن من اطلاعات محكمة الموضوع . شرطه . اقامة الحكم قضاءه على جملة قرائن متسلسلة مؤدية الى النتيجة التي خلص اليها . عدم جواز مناقشة كل قرينة على حدة لاثبات عدم كفايتها في ذاتها . |
| ١٢٠٧ | ٢٥٣ | (الطعن رقم ١٧١٧ ، ١٧٢٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٠) |

| الصفحة | القائمة | |
|--------|---------|---|
| | | (د) الإحالة على تقرير الخبير : |
| | | أخذ المحكمة بتقرير الخبير محمولا على أسبابه . يتضمن الرد على انطون التي وجهت إليه . |
| ١١٢٩ | ٢٣٧ | (الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٠) |
| | | (هـ) لتسبيب الحكم الاستثنائي : |
| | | ١ - أخذ الحكم الاستثنائي بأسباب الحكم الابتدائي والإحالة إليها دون إضافة . لا عيب . |
| ٤٧٨ | ١٠٥ | (الطعن رقم ١٦٦٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٩) |
| | | ٢ - محكمة الدرجة الثانية . غير ملزمة بالرد على أسباب الحكم الابتدائي الذي ألقته . متى أتمت قضاها على أسباب تكفل حمله . |
| ٨١٣ | ١٧٢ | (الطعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/١١) |
| | | ٣ - محكمة الاستئناف . لها أن تقيم قضاها على أسباب خاصة غير تلك التي اعتمد عليها الحكم المستأنف . |
| ١٠٢٥ | ٢١٧ | (الطعن رقم ٢٣٥١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٩) |
| | | ٤ - تزيد محكمة الاستئناف بما لا يؤثر على صحة الحكم المؤسس على قاعدة سليمة . لا يعيب الحكم ولا يستوجب نقضه . |
| ١١٦٢ | ٢٤٢ | (الطعن رقم ١١٧ لسنة ٥٦ ق (أحوال شخصية) - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٢) |
| | | (و) ما لا يعيب تسبيب الحكم : |
| | | (١) الأسباب الزائدة : |
| | | إقامة الحكم على دعامة كافية لحمل قضائه . النمی على ما استتد إليه في أسبابه تزيدا ويستقيم الحكم ببلونه . غير منتج . |
| ١٧٣ | ١٤ | (الطعن رقم ٧٦ لسنة ٥٣ ق (أحوال شخصية) - جلسة ١٩٨٧/١/٢٧) |
| | | (ب) القصور في الأسباب القانونية والتقريرات القانونية الخاطئة : |
| | | ١ - انتهاء الحكم صحيحا في قضائه . إشماله على أخطاء قانونية لا يبطله . علة ذلك . |
| ١٠٩ | ٢٨ | (الطعن رقم ٦٢٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٤) |

| الصفحة | القائمة | |
|--------|---------|--|
| | | ٢ - انتهاء الحكم الى النتيجة الصحيحة . لا يعيبه القصور في بعض اسبابه القانونية . لمحكمة النقض تصحيحها . |
| ٣٣٣ | ٧٦ | (الطعن رقم ٩٤٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦) |
| | | ٣ - اشتغال الحكم على اخطاء قانونية . انتهؤه سليما في نتيجة . لا بطلان . مؤدى ذلك . لمحكمة النقض تصحيح اسبابه دون أن تنقضه . |
| ١٠٦٦ | ٢٢٥ | (الطعن رقم ١٦٧٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٩) |
| | | ٤ - انتهاء الحكم في قضائه الى النتيجة الصحيحة . لا يطله . احتمال اسبابه على اخطاء قانونية . لمحكمة النقض تصحيح هذه الاسباب دون أن تنقضه . مثال . |
| ١١٤١ | ٢٣٩ | (الطعن رقم ٩٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢١) |
| | | خامسا : عيوب التلخيص : |
| | | (١) ما يمد قصورا : |
| | | ١ - الطلب أو وجه الدفاع الجازم الذي تلتزم محكمة الموضوع بالإجابة عليه في حكمها . شرطه . تمسك المشتري بعدم انتقال الملكية بالتسجيل الى المشتري الآخر من ذلك البائع حتى ينزع المبيع من يده . دفاع جوهرى . اغفال الرد عليه . قصور . |
| ١٩١ | ٤٤ | (الطعن رقم ١٠٥٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٨) |
| | | ٢ - طلب المستأجر التعويض لطرده من العين المؤجرة . تأسيس ذلك على اخفاء المؤجرة عنه بسوء قصد أن العين مؤجرة لآخر قضى بطرده ابتدائيا من القضاء المستعجل . رفض دعوى التعويض استنادا الى حق المؤجرة في التأجير لآخر بعد صدور الحكم الابتدائي بطرد المستأجر . قصور . |
| ١٩٤ | ٤٥ | (الطعن رقم ٢١٢٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٨) |
| | | ٣ - الادعاء بالتزوير دون سلوك اجراءاته . اعتباره انكارا للتوقيع . |
| ١٤٢ | | اثبات . عدم تحقيق المحكمة لهذا الادعاء . خطأ وقصور . |
| ٥٤٧ | ١١٧ | (الطعن رقم ١٠٥٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢) |

| الرقم | الصفحة |
|-------|--|
| | ٤ - المضافة الغير منتظرة . يصح اعتبارها قوة قاهرة في تطبيق المادة ١٤٧ مدني متى توافرت شروطها . اطلاق القول بان الرياح لا تعتبر قوة تندرج ضمن الحوادث الاستثنائية . قصور . |
| ٦٢٨ | ١٣٦ (الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨) |
| | ٥ - انتهاء عقد ايجار الاجنبي بانتهاء مدة اقامته م. ١٧ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . جواز تمسك المؤجر بذلك بدعوى مبتدأة او في صورة دفع دعوى المستأجر لتمكين . التفات الحكم من بحث دفاع المؤجر بانتهاء عقد الايجار بقوة القانون . قصور . |
| ٩٢٠ | ١٩٥ (الطعن رقم ٢٧٣٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٨) |
| | ٦ - مسكن الزوجية الذي يحق للمطلقة ان تستقل به وصغيرها دون مطلقها مدة الحضنة . ماهيته . امراض الحكم عن بحث دفاع الطاعن بان مين النزاع لم تكن مسكناً للزوجية . قصور . |
| ٩٢٩ | ١٩٧ (الطعن رقم ٢٠٢٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٨) |
| | ٧ - عدم تحقيق محكمة الاستئناف لدفاع الطاعن وعدم تعرضها لاستندائه المقدمة ودلائلها واقامة قضاها بالاستحقاق الطعون عليها للمتمة على مجرد وقوع الطلاق غيابيا . قصور . |
| ١١٩٧ | ٢٥٠ (الطعن رقم ٤ لسنة ٥٦ ق « احوال شخصية » - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٩) |
| | (ب) ما لا يعد قصورا : |
| | ١ - محكمة الموضوع . اغفال الحكم الرد على دفاع غير جوهرى . لا يعد قصورا . |
| ٥٣٧ | ١١٣ (الطعن رقم ١٣٨٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١) |
| | ٢ - اغفال الحكم الرد على دفاع لم يقدم دليقه . لا قصور . |
| ٧٥٩ | ١٦١ (الطعن رقم ١٨٠٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٢) |
| | ٣ - اغفال للحكم الوارد الرد على دفاع لا يستند الى اساس قانوني صحيح . لا قصور . |
| ٩٧٤ | ٢٠٧ (الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٢) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ٤ - التفات الحكم عن دفاع علم عن دليله . لا غيب . |
| ١٠٠٠ | ٢١٢ | (الطعن رقم ١٠٤٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٥) |
| | | ٥ - التفات الحكم عن مستندات غير مؤثرة في الدعوى وعدم رده عليها . لا غيب . |
| ١٠٧٩ | ٢٢٨ | (الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٣) |
| | | (ج) الفساد في الاستدلال : |
| | | ١ - تفرغ البضاعة من السفينة بمعرفة المرسل اليهم . لا يدل بداته عن التسليم الفعلي قبل التفرغ . اقامة الحكم قضاءه بنفى مسئولية الناقل عن العجز في البضاعة على سند من أنها وردت تحت نظام « فرى أوت » واهداره دلالة الشهادة الجبركية في اثبات العجز . خطأ . علة ذلك . |
| ٢٢٢ | ٥٢ | (الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٩) |
| | | ٢ - طلب التظليق للزواج بأخرى ٦ مكرر فقرة ٢ ، ٢ ق ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المعدل - بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ - سبق اعتراض المظنون ضدهما عل انذار الطاعة بسبب شغل بيت الطاعة بزوجة أخرى . نفى الحكم على المظنون عليها بزواج الطعن بأخرى . فساد في الاستدلال . |
| ٦٢٠ | ١٣٥ | (الطعن رقم ٨٣ لسنة ٥٥ ق (الأحوال شخصية) - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨) |
| | | (د) التناقض : |
| | | ١ - القضاء بطلب صحة ونفاذ عقد بيع وتثبيت ملكية المستأنف لذات البيع . تناقض . علة ذلك . |
| ٤٣٩ | ٩٨ | (الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/٢٦) |
| | | ٢ - التناقض الذي يميز الحكم - ماهيته . |
| ٦٧٣ | ١٤٥ | (الطعن رقم ٦١٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٦) |
| ٧٠٨ | ١٥٢ | و (الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٣) |
| ٩٣٣ | ١٩٨ | و (الطعن رقم ١٦٣٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٨) |
| ٩٧٩ | ٢٠٨ | و (الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٢) |

(هـ) مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه :

« ما بعد كذلك »

١ - ثبوت عدم اعلان المستأنف عليها بصحيفة الاستئناف في اليمصاد وتنازلها عن الحق فيه . تمسكها بالدفع باعتبار الاستئناف كان لم يكن .
القضاء برفض الدفع والفصل في الموضوع بناء على أن حضورها بالجلسة يصح البطلان . خطأ .

٣

١

(الطعن رقم ٢٢٩٣ لسنة ٥٥ هـ (هيئة عامة) - جلسة ١٩٩٢/٢/٨)

٢ - مباني الفنادق والمحلات التجارية والمنشآت السياحية . عدم دخولها في مدلول عبارة المباني السكنية ومباني الاسكان الادارى الواردة بالفقرة الاولى من المادة السادسة من القانون ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ . نص المادة الثانية من القانون ٢ لسنة ١٩٨٢ . نظم من جديد المحلات التى يخضع الترخيص بينها لشرط الاكتتاب فى سندات الاكتتاب . عدم اعتباره تفسيراً تشريعياً لنص تلك الفقرة التى الفاها . مؤداه . عدم خضوع الترخيص بمباني الفنادق قبل العمل به لشرط الاكتتاب فى سندات الاسكان . مخالفة ذلك . خطأ .

١٨٤

٤٣

(الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٧)

٣ - الالبات بشهادة الشهود م . ٧١ اثبات . ابتناؤه على ركنين :
تملق الوقائع المراد اثباتها بالدعوى وكونها منتجة فيها . مؤدى ذلك .
استخلاص المحكمة من اقوال الشهود الذين سمعتهم دليلا على ثبوت او نفي واقعة - لم يتناولها منطوق حكم التحقيق . تمسك الخصم ببطلانه .
مؤداه . اعتبار هذا الاستخلاص مخالفا للقانون . علة ذلك .

٣١٣

٧٢

(الطعن رقم ١٢٢٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٥)

٤ - اعتداد الحكم المطعون فيه بمسمى بدل الاغتراب دون الوقوف على سبب تقريره او وجوه انفاقه ودون التقيد بما هو ثابت فى الاوراق من
تعمل الشركة المطعون ضدها بمصرفات اقلية مدير فرعها فى مصر وسفره اليها . مخالفة للقانون وقصور .

٣٤٥

٧٩

(الطعن رقم ٤٧٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢)

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ٥ - عدم صدور قرار بالموافقة على التقسيم . ق ٥٢ لسنة ١٩٤٠ . اعتبار الحكم ذلك سبباً جدياً يرتب حق حبس المشتري لباقي الثمن وعدم ترتيب البطلان المطلق جزاء مخالفة القانون المذكور . خطأ . (الطعن رقم ٥١٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٩) |
| ٥٨١ | ١٢٥ | (و) مخالفة الثابت بالاوراق : الحكم بشيء لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه باعتباره وجهاً من وجوه التماس إعادة النظر م ٢٤١ مرافعات . العبرة فيه بالطلب المطروح من الخصم لا بما يقدمه من مستندات مؤيدة له . اجابة الحكم طلب المدعى دون أن يدرك تجاوز الطلب ما تضمنته المستند المثبت له لا يعد قضاء بأكثر مما طلبه الخصوم . اعتباره مخالفة للثابت بالاوراق وعدم احاطة بواقع الدسوى . (الطعن رقم ١٥٨٩ لسنة ٥٥ ق و ١٠٩٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٣) |
| ١٠٤٥ | ٢٢١ | سادساً : حجية الحكم : (١) حجية الحكم المدني : ١ - المنع من إعادة نظر النزاع في المسألة المقضى فيها . شرطه . وحدة المسألة في الدعويين . (الطعن رقم ٨١ لسنة ٥٦ ق (رجال القضاء) - جلسة ١٩٨٧/٦/٢٢) |
| ٥٤ | ١٥ | ٢ - قرينة قوة الامر المقضى م ١٠١/١ اثبات . شرطة . وحدة الموضوع في كل من الدعويين . استقلال محكمة الموضوع ببحث هذه الوحدة متى استندت الى أسباب تؤدي الى النتيجة التي انتهت اليها . (الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٤) |
| ٢٠٧ | ٤٩ | ٣ - الاحكام الصادرة على السلف . حجة على الخلف بشأن الحق الذي تلقاه منه اذا صعدت قبل انتقال الحق الى الخلف . الاحكام الصادرة بعد ذلك . لا حجية لها على الخلف الخاص . علة ذلك . (الطعن رقم ٢٠٤٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢) |
| ٢٢٨ | ٥٣ | |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| ٤٢٣ | ٩٥ | ٤ - اكتساب القضاء النهائي قوة الامر المقضى . شرطه . ما لم تنظر فيه المحكمة بالفعل لا يمكن أن يكون موضوعا لحكم يحوز قوة الامر المقضى . (الطعن رقم ١٢٩٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٣) |
| ٦٠١ | ١٣٠ | ٥ - القضاء نهائيا بأحقية العامل فى العمولة والمكافأة السنوية ، اكتسابه قوة الامر المقضى فى دعواة التالية يفروق العمولة والمكافأة السنوية عن مدة لاحقة ، طالما أن اساس الطاب فى الدعويين واحد . (الطعن رقم ٩٠٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٦) |
| ٦٣٥ | ١٣٨ | ٦ - الحكم بعدم قبول دعوى الشفعة لوجود بيع ثان . غير مانع من نظر دعوى الشفعة التى يرفعها الشفيع ذاته عن البيع الثانى فى مواعيده وبشرطه ما لم توجد مسألة أساسية مشتركة بينهما فصل فيها الحكم السابق بحكم تتوافر فيه شروط المنع من اعادة نظرها فى الدعوى الجديدة . (الطعن رقم ١٦٨٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨) |
| ٦٧٩ | ١٤٦ | ٧ - المنع من اعادة النزاع فى المسألة المقضى فيها . شرطه . وحدة المسألة فى الدعويين واستقرار حقيقتها بالحكم الاول ، وان تكون هى بذاتها الاساس فيما يدعى به فى الدعوى الثانية بين نفس الخصوم . (الطعن رقم ٦٦٨ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٧) |
| ٦٧٩ | ١٤٦ | ٨ - القضاء النهائي السابق بطرد المطعون ضده من منزل التداعى اكتسابه قوة الامر المقضى . اثره . منع الخصوم من العودة الى المناقشة فى المسألة التى فصل فيها بآى دعوى تالية ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق اثرهما فى الدعوى . (الطعن رقم ٦٦٨ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٧) |
| ٧٦٨ | ١٦٣ | ٩ - حجية الحكم . مناطها . وحدة الخصوم والموضوع والسبب فى الدعويين . تفر أحد الخصوم أو كلاهما . اثره . انحصار الحجية . (الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٤) |
| ٨٠٩ | ١٧١ | ١٠ - الحكم الصادر فى الدعوى المدنية المرفوعة تبعا للدعوى الجنائية . حجة على من كان خصما فيها . (الطعن رقم ٤٥٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/١١) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ١١ - الحكم البات بالتعويض المؤقت وعلى سبيل التضامن . حجته مائة للخصوم من التنازع في المسألة التي فصل فيها في أية دعوى تالية . لا يحول ذلك ومطالبة الحكوم لهم بتكملة التعويض أمام المحكمة المدنية . علة ذلك . |
| ٨٠٩ | ١٧١ | (الطعن رقم ٤٥٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/١١) |
| | | ١٢ - الحكم الحائز لقوة الامر المقضى . اثره . النزع من الصودرة الى المناقشة في المسألة التي فصل فيها بأى دعوى تالية تثار فيها ولو بادلة قانونية أو واقعية لم يسبق اثرتها في الدعوى الاولى أو اثرت ولم يبجنها الحكم . |
| ١١٢٢ | ٢٣٦ | (الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٠) |
| | | ١٣ - الحكم بعدم الاختصاص القيمي والاحالة للمحكمة المختصة . قضاء ينهى الخصومة كلها بصدد الاختصاص . صيرورة هذا القضاء نهائيا . مؤداه . التزام المحكمة المقضى باختصاصها بحكم الاحالة ولو خالف حجية حكم سابق لها . علة ذلك . |
| ١١٩١ | ٢٤٨ | (الطعن رقم ٦٤٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٩) |
| | | ١٤ - الفصل في المسألة الاساسية . ثبوتها أو عدم ثبوتها . اكتسابه قوة الامر المقضى في النزاع بشأن أى حق آخر يتوقف ثبوته أو انتفائه على ثبوت تلك المسألة . |
| ١٢٠٣ | ٢٥٢ | (الطعن رقم ١٥٧٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٣٠) |
| | | ١٥ - الاحكام الصادرة على السلف . حجة على الخلف بشأن الحق الذى تلقاه منه . |
| ١٢٠٣ | ٢٥٢ | (الطعن رقم ١٥٧٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٣٠) |
| | | (ب) حجية الحكم الجنائى : |
| | | ١ - قوة الامر المقضى . ثبوتها للحكم الجنائى . شرطه . صيرورته باتا غير قابل للطعن عليه . |
| ٢٥٤ | ١٠٠ | (الطعن رقم ١٢٢٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٦) |

| الصلحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ٢ - حجية الحكم الجنائي أمام القضاء المدني . مناطها . القرارات التي لا تفصل في موضوع النزاع لا حجية لها . (مثال) . |
| ١١٢ | ١٣٢ | (الطعن رقم ١٠٢٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٦) |
| | | ٣ - تقييد القاضي المدني بالحكم الجنائي . شرطه . أن يكون الفعل المكون للجريمة سابقا في وقوعه على رفع الدعوى المدنية . الفعل اللاحق لا يعد أساسا مشتركا بين الدعويين . مؤداه . لا محل لوقف الدعوى المدنية لحين الفصل في الدعوى الجنائية . |
| ٩٨٤ | ٢٠٩ | (الطعن رقم ٧٤١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٢) |
| | | سابعا : الطعن في الحكم : |
| | | (١) المصلحة في الطعن : |
| | | تمسك الطاعن بنعى لا يحقق له سوى مصلحة نظرية بحتة . غير مقبول . علة ذلك . |
| ١٠٩ | ٢٨ | (الطعن رقم ٦٣٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٤) |
| | | (ب) ميعاد الطعن : |
| | | بطلان بدء ميعاد الطعن في الحكم من تاريخ اعلانه في احوال معينة م ١/٢١٣ مرافعات . انصراف مدلوله الى الاعلان الصحيح بصورة الحكم . الرسمية أو التنفيذية . علة ذلك . |
| ٩٦١ | ٢٠٤ | (الطعن رقم ١٠٦٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٥) |
| | | (ج) القبول المانع من الطعن : |
| | | قبول الحكم المانع من استئنافه . جواز أن يكون ضمينا يستفاد من كل فعل أو عمل قانوني نيافي الرغبة في رفع الاستئناف . |
| ١١٣٥ | ٢٣٨ | (الطعن رقم ١٦٠٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢١) |
| | | (د) الأحكام الجائز الطعن فيها : |
| | | ١ - الخصومة التي ينظر الى انتهائها أعمالا للمادة ٢١٢ مرافعات . ماهيتها . الخصومة الاصلية المرددة بين طرفي التداعي لا الخصومة حسب نطاقها الذي رفعت به أمام محكمة الاستئناف . |
| ٢٧٢ | ٦٢ | (الطعن رقم ١١٣٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٨) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ٢ - الحكم الذي يجوز الطعن فيه . ماهيته . ما ينتهي به موضوع الخصومة برمته . مؤدى ذلك . عدم جواز الطعن في الحكم الصادر في شق منها أو في مسألة عارضة عليها إلا مع الحكم المنهي للخصومة . اختلاف الطلبات في أسبابها أو تعدد الخصوم فيها . لا اثر له . علة ذلك . |
| ٢٧٢ | ٦٢ | (الطعن رقم ١١٣٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٨) |
| | | (هـ) الأحكام الجائز الطعن فيها استقلاً : |
| | | ١ - عدم جواز الطعن في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامي المنهى لها عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والمصادرة بوقف الدعوى أو القابلة للتنفيذ الجبرى م ٢١٢ مرافعات . علة ذلك . |
| ٢٧٢ | ٦٢ | (الطعن رقم ١١٣٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٨) |
| | | ٢ - قضاء المحكمة الاستئنافية برفض الدفع بعدم قبول الدعوى وإعادة الدعوى الى محكمة أول درجة لعدم استنفاد ولايتها فيها . قضاء قطعى بعدم اختصاص محكمة الاستئناف بنظر موضوع الدعوى . جواز الطعن فيه بالنقض على استقلال . |
| ١١٢٢ | ٢٣٦ | (الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٠) |
| | | (و) الأحكام التي لا يجوز الطعن فيها : |
| | | ١ - الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بوصفها محكمة الدرجة الاولى . عدم جواز الطعن فيها بطريق النقض . |
| ٢٥٥ | ٥٩ | (الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٦) |
| | | ٢ - الحكم بعدم جواز الاستئناف المرفوع عن حكم محكمة أول درجة الصادر بصحة ونفاذ عقد البيع والتسليم مع ندب خبير لتحقيق طلب الربح . عدم جواز الطعن فيه بالنقض . |
| ٢٧٢ | ٦٢ | (الطعن رقم ١١٣٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٨) |
| | | ٣ - الحكم الصادر في التظلم من أمر الرسوم التكميلية على المحرر المشهور . عدم قابليته للطعن متى فصل في المنازعة بشأن تقدير الرسم . فصله في منازعات أخرى . خضوعه للقواعد العامة في الطعن . |
| ٧٢٣ | ١٥٣ | (الطعن رقم ١٦٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٧) |

| الصلحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ٤ - الاحكام الجائز الطعن فيها بطريق النقض . المادتان ٢٤٨ ، ٢٤٩ مرافعات . احكام المحكمة الابتدائية بوصفها محكمة الدرجة الاولى . عدم جواز الطعن فيها بطريق النقض . |
| ١١٢٢ | ٢٣٦ | (الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٠) |
| | | (اولا) الاحكام التي لا يجوز الطعن فيها استقلالا : |
| | | عدم جواز الطعن استقلالا في الاحكام المصادرة اثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامي المنهى للخصومة كلها . الاستثناء . حالاته م ٢١٢ مرافعات . |
| ٣٧٢ | ٨٤ | (الطعن رقم ٢٣٥٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢) |
| | | (ط) طرق الطعن : |
| | | التماس اعادة النظر في احكام المحاكم العسكرية بديل للطعن بالنقض في احكام المحاكم العادية . مؤداه . عدم صيرورة تلك الاحكام باثه الاستنفاد طريق الطعن عليه بذلك السبيل او بفوات ميعاده . ق ٢٥ لسنة ١٩٦٦ . |
| ٤٥٢ | ١٠٠ | (الطعن رقم ١١٢٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦) |
| | | ثامنا : اثر الحكم : |
| | | ١ - الحكم الصادر باجابه طلب المستاجر تنفيذ التزام الصيانة عينا على نفقة المؤجر . ماهيته . مقرر لالتزام الاخير بالصيانة . ارتداد اثره من حيث استحقاق هذا الالتزام الى وقت نشوئه . مؤدى ذلك . استبعاد تكاليف هذا الحكم من التركة وأن صدر بعد وفاة المورث . |
| ١٣٩ | ٢٢٠ | (الطعن رقم ٣٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٠) |
| | | ٢ - تأسيس قضاء الحكم المطعون عليه على حكم منقوض . اثره . وجوب تقضيه . م ٢٧١ مرافعات . |
| ١٢٥ | ٢٥٥ | (الطعن رقم ٥٦٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢١) |

| الصفحة | القائمة | تاسما : تنفيذ الحكم : |
|--------|---------|--|
| ٣٦٨ | ٨٣ | <p>١ - شرط اعلان الخصوم في الحكم الاجنبى على الوجه الصحيح . وجوب التحقق من توافره قبل أن يصدر الامر بتذييله بالصيغة التنفيذية . (الطعن رقم ٥٥٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٩)</p> |
| ٣٦٨ | ٨٣ | <p>٢ - التحقق من صحة اعلان الخصوم وفق الاجراءات التى رسمها قانون البلد الذى صدر فيه الحكم م. ٢٢ مدنى . منوط بالحكمة المختصة بشمول الحكم الاجنبى بالصيغة التنفيذية . (الطعن رقم ٥٥٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٩)</p> |
| ٣٦٨ | ٨٣ | <p>٣ - تعرض المحكمة المختصة لتوافر الشروط اللازمة لتنفيذ الحكم الاجنبى في مصر وصيرورة حكمها - الصادر بشمول الحكم الاجنبى بالصيغة التنفيذية - نهائيا . مؤداه . عدم جواز التعرض له أو إعادة بحثه من أى محكمة اخرى طالما انه لم يتجرد من اركانه الاساسية . (الطعن رقم ٥٥٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٩)</p> |
| ٧٨٥ | ٦١٥ | <p>٤ - انحكم الصادر بالاخلاء لاعادة البناء بشكل اوسع . قابليته للتنفيذ بمجرد انقضاء ثلاثة شهور من تاريخ صدوره . لا حاجة لانتظار نتيجة الفصل فى الاستئناف المرفوع عنه م ٢/٥٠ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . (الطعن رقم ١٦٩٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٨)</p> |
| ٩٦٨ | ٢٠٦ | <p>عاشرا : بطلان الحكم :</p> <p>القواعد المقررة في رد التفضاه^١ و عدم صلاحيتهم للحكم . اعمالها على المحكمين . اقتضاه على اسباب الرد او عدم الصلاحية الواردة بتلك القواعد . وجوب رفع طلب الرد فى الميعاد . الاستثناء . اكتشاف علم الصلاحية بعد صدور الحكم . جواز اثارتها فى دعوى بطلانه م ٥٠٣ مرافعات، (الطعن رقم ١٤٧٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٩)</p> |

| الصفحة | القاعدة | (ح) حیلة |
|--------|---------|--|
| | | أولا : شروط الحیلة : |
| | | ١ - قاعدة ضم حیلة السلف الى حیلة الخلف . عدم سرعانها الا اذا اراد المتمسك بالتقادم الاحتجاج به قبل غير من باع له أو غير من تلقى الحق ممن باع له . السلف المشترك . عدم جواز الاستفادة من حیلة لاتمام مدة التقادم قبل من تلقى حقه عن هذا السلف . |
| ٢٢٨ | ٥٣ | (الطعن رقم ٢٠٤٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢) |
| | | ٢ - قاعدة ضم حیلة السلف الى الخلف . عدم جواز التمسك بها قبل البائع أو من تلقى الحق منه . |
| ٣١٨ | ٧٣ | (الطعن رقم ١٢٥٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٥) |
| | | ٣ - وضع اليد . واقعة مادية . جواز اثباتها بكافة الطرق من اى مصدر يستفى القاضى منه الدليل . |
| ٤٥٥ | ١٠١ | (الطعن رقم ٦٨١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦) |
| | | ثانيا : اكتساب الملكية : |
| | | ١ - الحیلة التى يعتد بها لكسب الملكية بالتقادم الضمى . ماهيتها . العبرة فيها بالحیلة منذ ممارستها للسبب الصحيح . التمسك بعيب فى الحیلة سابق على قيام السبب الصحيح . غير منتج . |
| ١٠١٢ | ٢١٤ | (الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٦) |
| | | ٢ - استخلاص حسن نية الحائز وانتفاء سوء نيته . من سلطة قاضى الموضوع متى كان استخلاصه سابقا . |
| ١٠١٢ | ٢١٤ | (الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٦) |
| | | ٣ - حسن النية يفترض دائما لدى الحائز مالم يقيم الدليل على العكس . سوء النية المانع من اكتساب الملك بالتقادم الضمى . مناطه . |
| ١٠١٢ | ٢١٤ | (الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٦) |

| الرقم | الصفحة | المادة |
|-------|--------|---|
| | | ٤ - اكتساب الحائز العرضى للملكية بالتقادم . شرطه . تفر صفة حيازته بفعل يعتبر معاوضة لحق المالك . (الطعن رقم ١٥٧٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٣٠) |
| ٢٥٢ | ١٢٠٣ | ثالثا : دعاوى الحيازة : ١ - التعرض الذى يبيح لحائز العقار رفع دعوى منع التعرض . ماهيته . وجوب رفعها خلال سنة من حصول التعرض م ٩٦١ مدنى . تابع أعمال التعرض الصادر من شخص واحد وتربطها . سريانه . احتساب مدة السنة من تاريخ آخر عمل منها . احتساب مدة السنة من تاريخ اول عمل منها . شرطه . أن يكون ما يكفى لاعتبارها تعسفا أو اذا تعددت مع تباعدها واستقلال كل منهما عن الآخر أو صدورهما عن أشخاص مختلفين . (الطعن رقم ٢٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٨) |
| ٥٠ | ٢١٥ | ٢ - دعوى استرداد الحيازة . قيامها على الاعتماد غير المشروع . عدم اشتراط نية التملك عند واضع اليد . يكفى لقبولها أن يكون لرائعها حيزه مادية حالة تجعل يده متصلة بالعقار اتصالا فعليا قائما فى حالة وقوع النصب . العبرة فى ثبوت الحيازة بما يثبت قيامه فعلا ولو خالف الشابث بمسئداته . (الطعن رقم ١٢١٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢) |
| ٥٥ | ٢٣٨ | ٣ - دعوى استرداد الحيازة . لا يشترط لقبولها أن يكون سلبها مصحوبا بإيذاء أو تعد على شخص الحائز أو غيره . كفاية سلبها قهرا . (الطعن رقم ١٢١٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢) |
| ٥٥ | ٢٣٨ | ٤ - مدة السنة اللازمة لرفع دعوى الحيازة . مدة تقادم . مؤدى ذلك . سريان قواعد وقف وانتطاع التقادم المسقط عليها . (الطعن رقم ٦٨١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦) |
| ١٠١ | ٤٥٥ | ٥ - صاحب حق الانتفاع . حقه فى حماية حيازته بدعاوى الحيازة . شرطه . اثبات اكتساب حقه استنادا الى أى من الاسباب المقررة فى المادة ٩٨٥ مدنى . مثال بصدد اراضى الدولة التى تزور خفية . (الطعن رقم ٤٥٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٦) |
| ٢١٣ | ١٠٠٧ | |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ٦ - دعوى منع التعرض . وجوب توافر نية التملك لدى المدعى فيها . لازم ذلك أن يكون المقار محل الحيازة جائزا تملكه بالتقادم . عدم قبول الدعوى من الحائز للاموال العامة أو الخاصة للدولة م. ١٧٠ مدني المعدلة بق ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ . |
| ١٠٠٧ | ٢١٣ | (الطعن رقم ٤٥٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٦) رابعا : الحيازة الزراعية : الحيازة الزراعية . عدم جواز تعديلها الا بموافقة الجمعية التعاونية أو بعد التزام الحائز الجديد بالديون المستحقة على الارض محل التنازل بصرف النظر عن تاريخ نشوتها أو شخص المدين بها . |
| ١٠١٧ | ٢١٥ | (الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٦) خامسا : مسائل متنوعة : ١ - منازعات التنفيذ التي يختص قاضي التنفيذ دون غيره بنظرها . م ٢٧٥ مرافعات . ماميتها . المنازعات المتعلقة بتنفيذ قرارات النيابة العامة في شكاوى وجنح الحيازة . عدم دخولها في عداد تلك المنازعات . مؤدى ذلك . عدم اختصاص قاضي التنفيذ بنظرها . |
| ٨٩٨ | ١٩١ | (الطعن رقم ١١٢٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٢٠) ٢ - تغيير الحيازة تنفيذا لحكم قضائي م. ٩٢ فقرة اخيرة ق ٥٣ لسنة ١٩٦٦ . المقصود منه سيطرة الحائز سيطرة مادية على الارض الزراعية ومباشرتها باسمه . حيازة الحارس القضائي بوصفه نائبا عن فرضت الحراسة على أموالهم ، خروجها عن هذا النطاق . علة ذلك . |
| ١٠١٧ | ٢١٥ | (الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٦) ٣ - استغلال الارض الزراعية المملوكة للحكومة بطريق الخفية . ماميته . |
| ١٠٠٧ | ٢١٣ | (الطعن رقم ٤٥٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٦) |

(خ)

خبيره - خلف

اولا - ندب الخبير :

١ - تعيين الخبير في الدعوى • رخصة لقاضي الموضوع • له رفض
اجابة طلبه متى كان الرفض مبررا •

(الطعن رقم ٢٣٥٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٢) ٨٤ ٣٧٢

٢ - محكمة الموضوع • غير ملزمة باجابة طلب الخصوم ندب خبير
في الدعوى • علة ذلك •

(الطعن رقم ١٠٢٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٦) ١٣٧ ٦١٢

ثانيا - تقدير عمل الخبير :

١ - تقدير عمل الخبير • من سلطة محكمة الموضوع • عدم التزامها -
اذا اخذت به - بالرد استقلالا على ما يسوقه الخصوم نعيها عليه او اجابة طلبهم
اعادة المأمورية الى الخبير • شرطه •

(الطعن رقم ٦٣٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٤) ٢٨ ١٠

٢ - محكمة الموضوع • اخذها بتقرير الخبير محمولا على استنباهه •
مؤداه • اعتباره جزءا من الحكم • المنازعة في كفاية الدليل المستبعد منه • جمل
موضوعي • عدم جواز اثارته امام محكمة النقض •

(الطعن رقم ٢٢٤٣ ، ٢٣٦٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٥) ٣٠ ١٢١

٣ - عمل الخبير عنصر من عناصر الاثبات الواقعية في الدعوى • خضوعه
لتقدير محكمة الموضوع • اخذها بتقريره محمولا على اسبابه يفيد انها لم تجد
في المطاعن الموجهة اليه ما يستحق الرد عليه باكثر مما تضمنه • بالخبير غير
ملزم باداء عمله على وجه محدد • شرطه • تحقق الغاية من تدنيه •

(الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٥) ٥٧ ٢٤٦

| اللائحة | اللائحة | اللائحة |
|---------|---------|--|
| | | ٤ - الاعتراض على شخص الخير أو عمله • وجوب إبدائه أمام الخير أو أمام محكمة الموضوع • عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض • علة ذلك • |
| ٢٤٦ | ٥٧ | (الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٥) |
| | | ٥ - تقدير عمل الخير من عناصر الاثبات في الدعوى • خضوعة لتقدير محكمة الموضوع (مثال في إيجار مفروش) • |
| ٦٦١ | ١٤٣ | (الطعن رقم ١٠٧٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٩) |
| | | ٦ - تقرير الخير من عناصر الاثبات التي تخضع لتقدير قاضي الموضوع • |
| ٧٨٥ | ١٦٥ | (الطعن رقم ١٦٩٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٨) |
| | | ٧ - أخذ محكمة الموضوع بتقرير الخير لاقتناعها بصحة أسبابه • مؤداه • عدم التزامها بالرد على الطعون الموجهة اليه أو اجابة طلب اعادة المهمة الى الخير أو نسب آخر لاستكمالها • |
| ٨٣٧ | ١٧٧ | (الطعن رقم ١٣٧٤ ، ١٤٠٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/١٦) |
| | | ٨ - أخذ المحكمة بتقرير الخير محمولا على أسبابه • يتضمن الرد على الطعون التي وجهت اليه • |
| ١١٢٦ | ٢٣٧ | (الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٠) |
| | | ثالثا - مسائل متنوعة : |
| | | ١ - لقاضي الموضوع السلطة المطلقة في الحكم بصحة الورقة المدعى بتزويرها أو بطلانها ورضا بناء في ما يستظهره من ظروف الدعوى وملاساتها • عدم التزامه بالسير في اجراءات التحقيق أو نسب خير • |
| ٢٦٣ | ٦٠ | (الطعن رقم ٨٠٧ ، ٨١ لسنة ٥٤ ق - احوال شخصية - جلسة ١٩٨٧/٢/١٧) |
| | | ٢ - ذكر الخير في تقريره أن البصمة لا تصلح للمضاهاة لانها مطبوسة • لا يحول دون تحقيق صحتها بقواعد الاثبات الاخرى • |
| ٣١٣ | ٧٧ | (الطعن رقم ١٢٢٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٥) |

| الصفحة | القاعدة | خلف |
|--------|---------|--|
| | | الخلف الخاص : |
| | | ١ - الاحكام الصادرة على السلف . حجه على الخلف بشأن الحق الذى تلقاه منه اذا صدرت قبل انتقال الحق الى الخلف . الاحكام الصادرة بعد ذلك . لا حجية لها على الخلف الخاص . علة ذلك . |
| ٢٢٨ | ٥٣ | (الطعن رقم ٢٠٤٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٢) |
| | | ٢ - حق دائني المتصاقدين والخلف الخاص في التمسك بالعقد الظاهر في مواجهة من يتمسك بالعقد الحقيقي طبقاً لاحكام الصورية . م ٢٤٤ مدني . تقدمه على حق الوارث الذى يظن على تصرف مورثه بأنه يخفى وصية . علة ذلك . الوارث يستمد حقه من قواعد الارث التى تعتبر من النظام العام ولا يستمدة من المورث ولا من العقد الحقيقي . عدم اعتباره من ذوى الشأن الذين تجرى المفاضلة بينهم طبقاً لها . مؤداه . عدم قبول التمسك بالعقد الظاهر في مواجهة حقه فى الارث . |
| ٤٣٣ | ٩٧ | (الطعن رقم ١٢٥٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٤) |
| | | ٣ - الاحكام الصادرة على السلف . حجة على الخلف بشأن الحق الذى تلقاه منه . |
| ١٢٠٣ | ٢٥٢ | (الطعن رقم ١٥٧٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٣٠) |
| | | مسائل متنوعة : |
| | | ١ - الفصل فى المسالة الاساسية . ثبوتها أو عدم ثبوتها . اكتسابه قوة الامر المقضى فى النزاع بشأن أى حق آخر يتوقف ثبوته أو انتفائه على ثبوت تلك المسالة . |
| ١٢٠٣ | ٢٥٢ | (الطعن رقم ١٥٧٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٣٠) |

(د)

دستور - دعوى

اولا : المحكمة الدستورية العليا :

تعديل المادة الثانية من الدستور بالنص على أن مبادئ الشريعة الإسلامية « المصنوع الرئيسي للتشريع » ، انصرافه الى التشريعات التي تصدر بعد تاريخ هذا التعديل في ٢٢/٥/١٩٨٠ عدم انطباقه على التشريعات السابقة عليها ومنها المادة ٢٢٦ مدني بشأن استحقاق الفوائد . حكم المحكمة الدستورية العليا رقم ٢٠ لسنة ١ ق دستورية .

١٤٥

٣٥

(الطعن رقم ٨٩٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢١)

ثانيا : نشر أحكام المحكمة الدستورية وأثره :

١ - صدور حكم بعدم دستورية نص تشريعي . اثره . عدم جواز تطبيقه اعتبارا من اليوم التالي لنشر الحكم في الجريدة الرسمية . م ١٧٨ من الدستور . م ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا . مؤدى ذلك . عدم مناسبه بالحقوق والمراكز التي تكون قد استقرت من قبل بحكم حاز قوة الامر المقضي .

(مثال بشأن حكم نهائي في مئة) .

١٧٨

٤٢

(الطعن رقم ٦٤ لسنة ٥٥ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١٩٨٧/١/٢٧)

ثالثا : مسائل متنوعة :

التشريعات والقرارات التي تصدرها السلطة التنفيذية . بناء على تفويض من السلطة التشريعية . مادتان ١٠٨ ، ١٤٤ من الدستور . دخولها في مفهوم القانون بمعناه الاعم .

١٠٢١

٢١٦

(طعن رقم ١٢٢٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٩)

القائمة الصفحة

دعوى

نولا : اجراءات رفع الدعوى :

(أ) طريقة رفع الدعوى :

- ١ - دعوى المؤجر باخلاء المستاجر للتأخر فى سداد الاجرة . شرط قبولها . تكليف المستاجر بالوفاء بها . التكليف بوفاء اجرة متنازع عليها .
- ٢ بطلان طالما استند ادعاء المؤجر الى اساس من الواقع أو اقانون .

٣٤٩ ٨

(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٥)

- ٢ - عدم جواز اتجاه ذوى الشأن الى المحكمة مباشرة للمطالبة بالتعويض عن اقامة منشآت قطاع الكهرباء على عقاراتهم . مناهة . التزام جهة الادارة بالاجراءات التى اوجب اقانون ٦٣ لسنة ١٩٧٤ عليها اتباعها فى هذا الشأن . اعمالها ذلك . اثره .

١٠٦٦ ٢٢٥

(الطعن رقم ١٦٧٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٩)

(ب) صحيفة افتتاح الدعوى :

- عريضة أمر الاداء • اعتبارها بديلة لصحيفة اندعوى • مؤدى ذلك • ترتيب كافة الانار المترتبة على رفع الدعوى ومنها قطع انتقادم •

١١٦٩ ٢٤٣

(الطعن رقم ٤٦٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٤)

(ج) التكليف بالحضور :

- ١ - انعقاد الخصومة • شرطه • اعلان المدعى عليه أو من فى حكمه اعلانا صحيحا بصحيفة الدعوى • تحقق انفاية منه بالعلم اليقيني أو بتنازله الصريح أو الضمنى عن حقه فى الاعلان •

٣ ١

(الطعن رقم ٢٢٣٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٢/٣/٨ هيئة عامة)

- ٢ - طلب الزوجة المصرية تطليقها على زوجها الفلسطينى الجنسية ، نزاع يتعلق بمسألة من مسائل الاحوال الشخصية للاجانب • مؤدى ذلك • تولى قلم الكتاب اعلان عريضة الدعوى الى المدعى عليه على نماذج خاصة • المادتين ٨٦٩ ، ٨٧٠ مراعات • علة ذلك •

١١٦٢ ٢٤٢

(الطعن رقم ١١٧ لسنة ٥٦ ق «احوال شخصية» - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٢)

القاعدة
المصلحة

ثانيا : شروط قبول الدعوى :

(أ) المصلحة :

١ - رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للتأمين والمعاشات هو صاحب المصلحة في أية خصومة تتعلق بأى شأن من شئونها م ١٤ ق ١٩٧٥/٧٦ .
اختصاص مدير ادارة المعاشات بوزارة العدل . غير مقبول .

٣٩ ١٠ (الظمن رقم ٢ لسنة ٥٦ ق « مجال القضاء » - جلسة ١٩٨٧/٦/٢)

٢ - الخصومة في الاستئناف . نحديثها بالاشخاص المختصين امام محكمة الدرجة الاولى وبذات صفتهم م ٢٣٦ مرافعات . تصحيح المصلحة وفقا للمادة ١١٥ مرافعات . وجوب تمامه في المواعيد المحددة لرفع الدعوى مثال (بشأن أيلولة بيت المال لبنك ناصر الاجتماعي أثناء نظر الاستئناف)

٥٣٣ ١١٤ (الظمن رقم ١٢٠٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١)

٣ - بطلان الاجراءات لانعدام صفة احد الخصوم . غير متعلق بالنظام العام . عدم جواز التحدى به لأول مرة امام محكمة استئناف .

٧٦٨ ١٦٣ (الظمن رقم ٦٧٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٤)

٤ - استخلاص توافر المصلحة في الدعوى . واقع يستقل به قاضى الموضوع . حسبه أن يبين الحقيقة التى اقتنع بها وان يقيم قضاءه على أسباب سائفة .

٨٥٦ ١٨٢ (الظمن رقم ١٠٦٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٢٥)

(ب) المصلحة :

١ - الدعوى . ماهيتها . شرط قبولها .

٦٧ ١٨ (الظمن رقم ٨٦٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٤)

٢ - المصلحة التى تجيز رفع الدعوى . ماهيتها . المصلحة القانونية دون الاقتصادية م ٣ مرافعات .

٨٢٢ ١٧٤ (الظمن رقم ١٤٥٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/١٤)

| الصلحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ٣ - ترقية العاملين بالقطاع العام • ماهيتها • الترقية الخاطئة لا تكسب أحد حقاً • جواز سحبها مهما طال الوقت عليها • علة ذلك • (الطعن رقم ٢١٦٥ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٥) |
| ٩٠٧ | ١٩٣ | |
| | | ٤ - انتهاء الحكم المطعون فيه صحيحاً الى عدم استحقاق الطاعن توظيفه مدير ادارة قانونية • انعدام مصلحته فيما ينبره بشأن ترقية المطعون ضده الرابع لتلك الوظيفة • (الطعن رقم ٢١٦٥ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٥) |
| ٩٠٧ | ١٩٣ | |
| | | (ج) سماع الدعوى : |
| | | ١ - منح سماع دعوى الوقف عند الانكار مالم يوجد اشهاد به أو يكون مقيداً بدفاتر إحدى المحاكم الشرعية • لائحة المحاكم الشرعية فى ١٨٩٧/٥/٢٧ • عدم الاعتداد بالانكار اذا كان ثمة اقرار يحتاج به الخصم المنكر ولو فى غير الخصومة المدفوعة بالانكار • (الطعن رقم ٥٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١) |
| ٢٠٤ | ٤٨ | |
| | | ٢ - سماع دعوى الأثر • مناطه • (الطعن رقم ٨٠ ، ٨١ لسنة ٥٤ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٨٧/٢/١٧) |
| ٢٦٣ | ٦٠ | |
| | | ٣ - سماع دعوى النسب بعد وفاة المورث • شرطه • (الطعن رقم ٨٠ ، ٨١ لسنة ٥٤ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٨٧/٢/١٧) |
| ٢٦٣ | ٦٠ | |
| | | ٤ - ما أوجبه المادة ٢ ق ٧١ لسنة ١٩٤٦ من شكل خاص للوصية الواقعة بعد سنة ١٩١١ • شرط لسماع الدعوى بها عند الانكار وليس ركناً فيها ولا صلة له بانقضاءها • (الطعن رقم ٣٥ لسنة ٤٧ ق «أحوال شخصية » - جلسة ١٩٨٧/٣/١٧) |
| ٣٩٩ | ٩٠ | |
| | | ٥ - دعوى الوصية • شرط سماعها • وجود أوراق رسمية تدل عليها • كفاية ذكرها أو الإشارة الى وجودها فى محضر أو تحقيق رسمى دون استلزام وجود ورقة الوصية ذاتها • نفاذ الوصية فى حدود ثلث التركة للوارث أو غيره دون توقف على اجازة الورثة • (الطعن رقم ٣٥ لسنة ٤٧ ق «أحوال شخصية » - جلسة ١٩٨٧/٣/١٧) |
| ٣٩٩ | ٩٠ | |

| الصفحة | القائمة | |
|--------|---------|---|
| | | ٦ - جزاء عدم سماع الدعوى لعدم قيد العقد المفروش بالوحدة المحلية . نطاقه . قصره على العقود المبرمة طبقا للمادتين ٣٩ ، ٤٠ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . لا محل لأعمال هذا الجزاء على عقد تأجير عقار مفروش بقصد استعماله مدرسة . |
| ٥٥٤ | ١١٩ | (الطعن رقم ٨٩٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٨) |
| | | ٧ - النعي بخطأ الحكم لقضائه بعدم سماع الدعوى لعدم قيد عقد الايجار المفروش لعقار بقصد استعماله مدرسة . صيرورة هذا النعي غير منتج بصدور القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ وما أورده فى المادة ١٦ منه من استمرار تلك العقود . |
| ٥٥٤ | ١١٩ | (الطعن رقم ٨٩٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٨) |
| | | ٨ - النص فى المادة (١) من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٠ على عدم سماع دعوى النفقة عن مدة ماضية لأكثر من سنة نهايتها تاريخ رفع الدعوى . عدم جواز اعماله فى شأن المتمة . علة ذلك . |
| ٧٥٢ | ١٦٠ | (الطعن رقم ٤٠ لسنة ٥٤ ق « أحوال شخصية » - جلسة ١٩٨٧/٥/٢٦) |
| | | ثالثا : تقدير قيمة الدعوى : |
| | | ١ - ثبوت أن عقد الايجار معقود مشاهرة بأجرة شهرية قدرها مائتى قرش لمين لا تخضع لاحكام قانون ايجار الأماكن . الدعوى بطلب إنهاءه . دخولها فى حدود الاختصاص الانتهاى للمحكمة الابتدائية . عدم جواز استئناف الحكم الصادر فيها . |
| ٨١ | ٢٢ | (الطعن رقم ٩٤٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٨) |
| | | ٢ - الطلبات المندمجة فى الطلب الأصلي . تقدير قيمتها بقيمة هذا الطلب وحده . شرط ذلك . عدم اثاره نزاع خاص بشأنها . |
| ٨١ | ٢٢ | (الطعن رقم ٩٤٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٨) |
| | | ٣ - الدعوى بطلب اخلاء الأرض القضاء والتسليم . اشتغالها على طلب أصلى وطلب مندمج . المنازعة بشأن الطلب المندمج . أثره . عدم اعتباره كذلك . وجوب تقدير قيمته تقديرا مستقلا عن الطلب الأصلي . |
| ٨١ | ٢٢ | (الطعن رقم ٩٤٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٨) |

| الرقم | الصفحة | التعليق |
|-------|--------|--|
| ٨١ | ٢٢ | ٤ - الأصل فى الدعوى انها معلومة القيمة . الاستثناء . الدعوى المرفوعة بطلب غير قابل للتقدير . اعتبارها مجهولة القيمة . الدعوى بطلب الاخلاء والتسليم . غير مقدرة القيمة . اختصاص المحكمة الابتدائية بنظرها . جواز استئناف الحكم الصادر فيها . م ٢١٩ مرافعات . (الظعن رقم ٩٤٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٨) |
| | | رابعاً : نطلق الدعوى : |
| | | (ا) الطلبيات فى الدعوى : |
| ٢٦٩ | ٦١ | ١ - التزام الطاعن باقراره أن يؤدى للمطعون عليها قيمة مصوغاتها المودعة عنده بموجب قائمة منقولات ازواجه . مؤداه . استعاضتهما عن التنفيذ العيني بالتعويض . فضاء الحكم بهذا التعويض بمراعاة ارتفاع سعر الذهب وقت النزاع . فضاء بما طلبه الخصوم . اثره . لا يسلان . (الظعن رقم ٧٦١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٨) |
| ٥٢٧ | ١١٣ | ٢ - طلب الاخلاء للتأجير من الباطن واحتجاز اثر من مسكن من البلد الواحد بغير مقتضى . سببان لطلب واحد . هو الاخلاء لانحلل العقد . القضاء ابتدائيا بالاخلاء لاحدهما . اعتبار اطلب الآخر مطروحا على محكمة الاستئناف . اثر ذلك . (الظعن رقم ١٣٨٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١) |
| ٦٨٣ | ١٤٧ | ٣ - الاثر الناقل للاستئناف . مؤداه . ما اثاره المستأنف عليه المحكوم له بطلباته امام محكمة اول درجة من أوجه دفاع ودفع . اعتباره مطروحا على محكمة الاستئناف طالما لم يتم التنازل عنها دون حاجة لاستئناف فرعى منه . (الظعن رقم ٣٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٧) |
| ٦٩٤ | ١٤٩ | ٤ - الاستئناف . اثره . إعادة طرح الدعوى برمتها على محكمة الدرجة الثانية وفى حدود ما رفع عنه الاستئناف . (الظعن رقم ١٣٧٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٠) |

| الرقم | الصفحة | المحتوى |
|-------|--------|---|
| | | ٥ - قضاء محكمة أول درجة بإجابة الطلب الاصلى بطرد المطعون ضدهما . الغاء محكمة الاستئناف هذا الحكم وتعرضها للطلب الاحتياطى بالأخلاء . خطأ . التزامها بإعادة القضية الى محكمة أول درجة للفصل فى الطلب الاحتياطى . م ٢٣٤ مرافعات . |
| ١٠٠٠ | ٢١٢ | (انظر رقم ١٠٤٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٥) (ب) انطبأت المعارضة : |
| | | للمدعى تقديم طلبات عارضة تتضمن تغييرا فى سبب الدعوى مع بقاء موضوع الطلب الاصلى على حاله . م ٣/١٢٤ مرافعات . |
| ٦٨٣ | ١٤٧ | (انظر رقم ٢٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٧) (ج) سبب الدعوى : |
| | | ١ - سبب الدعوى . ماهيته . الواقعة التى يستمد منها المدعى الحق فى الطلب . عدم تغيره بتغير الادلة الواقعية أو الحجج القانونية التى يستند اليها الخصوم فى دفاعهم . |
| ٢٥٠ | ٥٨ | (انظر رقم ١٩٢٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٦) ٢ - الطلب فى الدعوى وسببها . ماهية كل منهما . |
| ٥٢٧ | ١١٣ | (انظر رقم ١٢٨٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١) ٣ - سبب الدعوى . ماهيته . عدم تغيره بتغير الادلة الواقعية أو الحجج القانونية للخصوم . مثال فى عمل . |
| ٦٠١ | ١٣٠ | (انظر رقم ٩٠٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٦) ٤ - للمدعى تقديم طلبات عارضة تتضمن تغييرا فى سبب الدعوى مع بقاء موضوع الطلب الاصلى على حاله . م ٣/١٢٤ مرافعات . |
| ٦٨٣ | ١٤٧ | (انظر رقم ٢٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٧) (د) تكيف الدعوى : |
| | | ١ - تكيف التفريق بين الزوجين بسبب اعتناق الزوجة الاسلام واباء الزوج الدخول فيه . خضوعه للشريعة الاسلامية باعتبارها القانون |

| القاعدة | الصلحة |
|--|--------|
| ١٧٣ | ٤١ |
| <p>العام فى مسائل الاحوال الشخصية • م ١٠ مدنى • اعتبار التفريق لهذا السبب طلاقا وليس بطلاقا للزواج يعود الى بداية العقد (مثال فى حضانه)</p> <p>(الطعن رقم ٧٦ لسنة ٥٣ ق «احوال شخصية» - جلسة ١٩٨٧/١/٢٧)</p> <p>٢ - محكمة الموضوع غير مقيدة فى تكليف الطلبات بوصف الخصوم لها • التزامها بالتكليف القانونى الصحيح •</p> | |
| ٢٨٩ | ٦٦ |
| <p>(الطعن رقم ٧٩٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٢)</p> <p>٣ - قصور الحكم المطعون فيه الافصاح عن سند القانونى • لا بطلان متى كان صحيحا فى نتيجته • لمحكمة النقض استكمال هذا القصور • حقها فى تكليف الواقعة اعتمادا على ما حصلته محكمة الموضوع •</p> <p>(الطعن رقم ٤١١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٩)</p> | |
| ٥٦٦ | ١٢٢ |
| <p>٤ - سلطة محكمة الموضوع فى تحلبد الاساس القانونى الصحيح لدعوى • عدم اعتباره تضييرا لسببها أو موضوعها •</p> <p>(الطعن رقم ٦١٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٦)</p> | |
| ٦٧٣ | ١٤٥ |
| <p>٥ - محكمة الموضوع • عدم تقيدها فى تكليف الدعوى بما يسبغة انخصوم عليها • وجوب اسباغ التكليف الصحيح عليها •</p> <p>(الطعن رقم ١٣٧٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٠)</p> | |
| ٦٩٤ | ١٤٩ |
| <p>٦ - انتهاء محكمة الاستئناف الى التكليف الصحيح للعقد • تطبيق الحكم القانونى المنطبق عليه • عدم اعتباره فصلا منها فى طلب جديد •</p> <p>(الطعن رقم ١٥٧٧ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٢٥)</p> | |
| ٨٧٣ | ١٨٥ |
| <p>٧ - محكمة الموضوع • التزامها باعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانونى الصحيح • العبرة فى تكليف الدعوى بحقيقة المطلوب فيها والسبب القانونى الذى تركز عليه •</p> <p>(الطعن رقم ٣١٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٣)</p> | |
| ١٠٧٩ | ٢٢٨ |

| الصلحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | خامسا : نظر الدعوى امام المحكمة : |
| | | (١) الخصوم فى الدعوى : |
| | | ١ - أشخاص الخصومة : |
| | | ١ - اختصاص الطاعنين بصفتها ممثلين لشركة وليس بصفتها الشخصية . تضمن منطوق الحكم وآخر بالدين . لا ينصرف اليهم بصفتهم الشخصية بل قضاء ضد الشركة . |
| ٥٠٢ | ١٠٨ | (الطعن رقم ٩٨٣ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٣٠) |
| | | ٢ - الخصومة . عدم انقضاها الا بين الاحياء . والا كانت معدومة لا اثر لها . |
| ٦٩٤ | ١٤٩ | (الطعن رقم ١٣٧٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٠) |
| | | ٣ - دعوى فسخ عقد البيع . ليست من الدعاوى التى يوجب القانون فيها اختصاص أشخاص معينين . |
| ٨٢٢ | ١٧٤ | (الطعن رقم ١٤٥٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/١٤) |
| | | ٢ - غياب المدعى وشطب الدعوى : |
| | | قرار الشطب الذى يصدره القاضى المنتدب للتحقيق . باطل . اثره . . . اختصاص ذى الصفة الحقيقى فى الدعوى امالا للمادة ١١٥ مرافعات كفايته بالاعلان . علة ذلك . |
| ١٠٩ | ٢٨ | (الطعن رقم ٦٣٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٤) |
| | | ٣ - ادخال خصم فى الدعوى : |
| | | اختصاص ذى الصفة الحقيقى فى الدعوى امالا للمادة ١١٥ مرافعات كفايته بالاعلان . علة ذلك . |
| ١١٥٩ | ٢٤١ | (الطعن رقم ٩٤٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٢) |
| | | ٣ - التدخل فى الدعوى : |
| | | التدخل هجوميا فى مركز المدعى بالنسبة لما يبيده من طلبات . اثر ذلك . للمدعى عليه ان يقدم ما يشاء من الطلبات المارضة عليها . |
| ١٢٠٠ | ٢٥١ | (الطعن رقم ١٤٠٦ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٩) |

| الصفحة | القائمة | |
|--------|---------|---|
| | | (ب) إجراءات الجلسة : |
| | | ١ - وجوب صدور الحكم من نفس الهيئة التي سمعت المرافعة وشاركت في المداولة . شرط لصحته . تحققه بحضور القضاة جلسة المرافعة الأخيرة م ١٦٧ مرافعات . |
| ٤٨٧ | ١٠٦ | (الطعن رقم ١٢٣٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٩) |
| | | ٢ - أغفال محرر محضر الجلسة اثبات بيان أدلى به أثناء نظر الدعوى واثبات القاضي له بالرول الخاص به . مؤدى ذلك . اعتبار الرول مكملاً لمحضر الجلسة في خصوص ما أثبت فيه وخلا منه محضر الجلسة ما دام لا يتعارض معه (مثال بشأن اثبات وكالة) . |
| ١٠٣٤ | ٢١٩ | (الطعن رقم ١٧٩٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٣٠) |
| | | (ج) الدفاع في الدعوى : |
| | | ١ - ثبوت عدم اعلان المستأنف عليها بصحيفة الاستئناف في الميعاد أو تنازلها عن الحق فيه . تمسكها بالدفع باعتبار الاستئناف كان لم يكن . القضاء برفض الدفع والفصل في الموضوع بناء على أن حضورها بالجلسة يصحح البطالان . خطأ . |
| ٣ | ١ | (الطعن رقم ٢٢٩٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٢/٣/٨ هيئة عامة) |
| | | ٢ - الدفع بعدم قبول الدعوى بحالتها لعدم اختصاص شريك المطعون عليه في عقد البديل وسائر المستأجرين للأرض . مغاير للدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي كامل صفة المؤسس على أن ذلك يتضمن صفقة واحدة لا تقبل التجزئة وذلك في مضمونه ومبناه . |
| ١١٨ | ٢٩ | (الطعن رقم ١٠٨٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٤) |
| | | ٣ - الطلب أو وجه الدفاع الجازم الذى تلتزم محكمة الموضوع بالإجابة عليه في حكمها . شرطه . تمسك المشتري بعدم انتقال الملكية بالتسجيل الى المشتري الآخر من ذلك البائع حتى ينزع المبيع من يده . دفاع جوهرى . أغفال لرد عليه . قصور . |
| ١٩١ | ٤٤ | (الطعن رقم ١٠٥٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٧٨/١/٢٨) |

| الصلحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ٤ - قرينة قوة الامر المقضى . م ١/١٠١ اثبات . شرطها . وحيدة الموضوع فى كل من الدعويين . استقلال محكمة الموضوع ببحث هذه الوحدة متى استندت الى اسباب تؤدى الى النتيجة التى انتهت اليها . |
| ٢٠٧ | ٤٩ | (الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٤) |
| | | ٥ - منازعة المدينين فى الفوائد التى ألزمهم بها أمر الاداء بعد أن صار نهائيا . استخلاص الحكم المطعون فيه أنها منازعة تنفيذ موضوعية نتيجة فرض الحراسة عليهم وتاميم ممتلكاتهم ولا تنطوى على اخلال بقوة الامر المقضى . سائق . |
| ٢٠٧ | ٤٩ | (الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٤) |
| | | ٦ - الدفاع الذى تلتزم المحكمة بتحقيقه أو الرد عليه . ماهيته . |
| ٣١٨ | ٧٣ | (الطعن رقم ٢١٥٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٥) |
| | | ٧ - الدفع بالتقادم . عدم تعلقه بالنظام العام . وجوب التمسك به امام محكمة الموضوع . علم جواز اثارته لأول مرة امام محكمة النقض . |
| ٤٥٥ | ١٠١ | (الطعن رقم ٦٨١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦) |
| | | ٨ - حق الدفاع والمرافعة الشفوية . مكفول لاطراف النزاع فى الدعوى . حق المحكمة فى تنظيمه رغم النص على اجرائه فى أول جلسة . م ٩٧ مرافعات . |
| ٤٨٧ | ١٠٦ | (الطعن رقم ١٢٣٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٩) |
| | | ٩ - الدفع بعدم القبول الذى تعنيه المادة ١١٥ مرافعات . ماهيته . هو الذى يرمى الى الطعن بعدم توافر الشروط اللازمة لسماع الدعوى وهى الصفة والمصلحة والحق فى رفع الدعوى . عدم اختلاط ذلك بالدفع المتعلقة بشكل الاجراءات التى تبدا قبل التكلم فى الموضوع ولا بالدفع المتعلقة بأصل الحق المتنازع عليه . |
| ٥١٢ | ١١٠ | (الطعن رقم ٦٣٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٣٠) |

١٠ - الدفع بعدم قبول دعوى المسؤولية قبل الناقل م ٩٩ من قانون التجارة . قيامه على افتراض رضا المرسل اليه بالعيب الذى حدث أثناء النقل وكان ظاهرا وقت الاستلام وتنازله عن مطالبة الناقل بالتعويض عنه بما يسقط حقه فى الدعوى . ماهيته . دفع موضوعى مما تعنيه المادة ١١٥ مرافعات . مؤدى ذلك . جواز ابدائه فى أية حالة تكون عليها الدعوى ولو لأول مرة فى الاستئناف .

١١٠ ٥١٢ (الطعن رقم ٦٣٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٣٠)

١١ - التزام اللبائع بضمان التعرض م ٤٣٩ مدنى . مناهة . ألا يكون عقد البيع باطلا . لكل من المتعاقدين التمسك بالبطلان بطريق الدفع أو الدعوى .

١١١ ٥١٦ (الطعن رقم ١٤٠٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٣١)

١٢ - محكمة الموضوع . اغفال الحكم الرد على دفاع غير جوهري . لا يمد قصورا .

١١٣ ٥٢٧ (الطعن رقم ١٣٨٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١)

١٣ - محكمة الموضوع . غير ملزمة باجابة طلب الخصوم ندب خير فى الدعوى . علة ذلك .

١٣٢ ٦١٢ (الطعن رقم ١٠٢٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٦)

١٤ - الغاء الفصل الخاص بدفع الدعوى قبل الجواب عنها من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . مؤداه . وجوب أعمال القواعد المنصوص عليها فى قانون المرافعات بشأن ابداء الدفوع الشكلية . عدم ابداء الدفوع المتعلقة بالاجراءات وكافة الاوجه التى يقوم عليها كل منها دفعة واحدة قبل التكلم فى موضوع الدعوى . اثره . سقوط الحق فيما لم يبد منها .

١٤٠ ٦٤٥ (الطعن رقم ٩٩ لسنة ٥٤ ق « احوال شخصية » - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨)

١٥ - الاثر الناقل للاستئناف . مؤداه . ما اثاره المستأنف عليه المحكوم له بطلانيته أمام محكمة أول درجة من اوجه دفاع ودفوع . اعتباره مطروحا على محكمة الاستئناف طالما لم يتم التنازل عنها دون حاجة لاستئناف فرعى منه .

١٤٧ ٦٨٣ (الطعن رقم ٣٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٧)

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ١٦ - اغفال الحكم الرد على دفاع لم يقدم دليله . لا قصور . |
| ٧٥٩ | ١٦١ | (الطعن رقم ١٨٠٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٣) |
| | | ١٧ - الدفاع الذى تلتزم المحكمة بتحيصه والرد عليه . شرطه . أن يكون جوهرى . ويقدم الخصم دليله . |
| ٨١٨ | ١٧٣ | (الطعن رقم ١٧٨٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/١٤) |
| | | ١٨ - الدفع بانعدام صفة أحد الخصوم . غير متعلق بالنظام العام . عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . |
| ٩٤٦ | ٢٠١ | (الطعن رقم ٦٨٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٥) |
| | | ١٩ - التفات الحكم عن مستندات غير مؤثرة فى الدعوى وعدم رده عليها . لا عيب . |
| ١٠٧٩ | ٢٢٨ | (الطعن رقم ٣١٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٣) |
| | | (د) تقديم المستندات والذكرات : |
| | | ١ - دعوى المخاصمة . فصل المحكمة فى تعلق أوجه المخاصمة بالدعوى وجواز قبولها . أساسه . ما يرد فى تقرير المخاصمة والاوراق المدعمة معه . علم جواز تقديم أوراق ومستندات أخرى . المادتان ٤٩٥ و ٤٩٦ مرافعات . ضم أوراق أمر وقتى به أصول المستندات . مخالفة للقانون . |
| ٢٧٦ | ٦٣ | (الطعن رقم ١٧٩١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٩) |
| | | ١ - تقديم صورة شمسية للاحكام والاوراق محل المخاصمة . استبعاد المحكمة لها كدليل فى دعوى المخاصمة . لا خطأ . علة ذلك . |
| ٢٧٦ | ٦٣ | (الطعن رقم ١٧٩١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٩) |
| | | (هـ) إعادة الدعوى للمرافعة : |
| | | اجابة طلب فتح باب المرافعة والتصريح بتقديم مستندات . من اطلاقات محكمة الموضوع . اغفال الاشارة الى هذا الطلب . رفض ضمنى له . |
| ٦٠ | ١٧ | (الطعن رقم ٨٧٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١) |

ساسا : المسائل التى تعرض سير الخصومة :

(ا) وقسف الدعوى :

١ - تقديم طلب لرد القاضى . اثره . وقف الدعوى بقوة القانون الى ان يحكم فى الطلب نهائيا . تقديم طلب آخر بعد القضاء برفض الطلب الاول او سقوط الحق فيه او عدم قبوله او بالثبات التنازل عنه . لا يترتب عليه وقف الدعوى ولو وجه الى قاضى آخر . جواز الحكم بالوقف من المحكمة التى تنظر الدعوى .

١٠٢ ٢٧ (الطعن رقم ٤٨٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١١)

٢ - دعوى التزوير الاصلية والادعاء الفرعى بالتزوير . الالتجاء الى كل منهما - مناطه . قيام الخصومة فى مرحلة الاستئناف وتوقف الفصل فيها على الفصل فى الادعاء بالتزوير ضد آخرين ممن يفيدون من المحرر ولا يجوز اختصامهم لأول مرة فى هذه المرحلة . مؤداه . وجوب الالتجاء الى دعوى التزوير الاصلية مع وقف نظر الاستئناف حتى يفصل فيها بحكم تكون له قوة الامر المقضى .

٧٤٧ ١٦٠ (الطعن رقم ١٩٨٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٢٦)

٣ - تقييد القاضى المدنى بالحكم الجنائى . شرطه . أن يكون الفصل المكون للجريمة سابقا فى وقوعه على رفع الدعوى المدنية . الفعل اللاحق لا يعد أساسا مشتركا بين الدعويين . مؤداه . لا محل لوقف الدعوى المدنية لحين الفصل فى الدعوى الجنائية .

٩٨٤ ٢٠٩ (الطعن رقم ٧٤١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٢)

٤ - الوقف التعليقى للدعوى . م ١٢٩ مرافعات . جوازى للمحكمة حسبما تستبينه من جدية المنازعة فى المسألة الاولى الخارجية عن اختصاصها او عدم جديتها .

١١٣٥ ٢٣٨ (الطعن رقم ١٦٠٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢١)

(ب) انقطاع سير الخصومة :

١ - ميعاد السنة المقرر لسقوط الخصومة طبقا للمادة ١٣٤ مرافعات . عدم اعتباره مرعيا الا اذا تم اعلان ورثة المتوفى بالتسجيل خلاله م ٥ مرافعات .

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | عدم كفاية ايداع صحيفة التمجيل قلم الكتاب أو تسليمها لقلم المحضرين في غضون . |
| ٥٢٣ | ١١٢ | (الطعن رقم ١٤٠٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٣١) |
| | | ٢ - قواعد انقطاع سير الخصومة بما فيها وقف مواعيد المرافعات - مقررة لحماية الخصم الذي قام به سبب الانقطاع دون الآخر . وفاة أحد الخصوم أثناء انقطاع الخصومة لوفاة آخر . لا يترتب عليه وقف مدة السقوط أو امتدادها . وجوب موالة المدعى السير في الدعوى قبل انقضاء مدة السنة على آخر اجراء صحيح تم في مواجهة الخصوم قبل وفاة أولهم . علة ذلك . |
| ٥٢٣ | ١١٢ | (الطعن رقم ١٤٠٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٣١) |
| | | ٣ - بطلان الاجراءات المترتب على انقطاع سير الخصومة . نسبي . مقرر لمصلحة من شرع الانقطاع لحمايته . |
| ١١٤١ | ٢٣٩ | (الطعن رقم ٩٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢١) |
| | | (ج) ترك الخصومة : |
| | | تنازل الطالب عن أحد الطلبات . لا تأثير له على الطلب الآخر . |
| ٥٤ | ١٥ | (الطعن رقم ٨١ لسنة ٥٦ ق (رجل القضاء) - جلسة ١٩٨٧/٦/٢٣) |
| | | (د) سقوط الخصومة : |
| | | ١ - انطباق معاهدة بروكسل سواء لتوافر شروطها أو للاتفاق في سند الشحن على خضوعه لها . اثره . سريتن أحكام هذه المعاهدة وحدها سواء ما تعلق منها بالقواعد الموضوعية أو الاجراءات واستبعاد أحكام المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من قانون التجارة البحري . علة ذلك . |
| ٤٢٩ | ٩٦ | (الطعن رقم ٧٨٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٣) |
| | | ٢ - سقوط الخصومة لمضي أكثر من سنة على آخر اجراء صحيح . |
| | | م ١٣٤ مرافعات . اتصاله بمصلحة الخصم . جواز التنازل عنه صراحة أو ضمنا . تمسك صاحب المصلحة بالسقوط . اثره . سقوطها بالنسبة لباقي الخصوم في حالة عدم التجزئة . |
| ٤٦٤ | ١٠٣ | (الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦) |

| الرقم | القاعدة | الصفحة |
|-------|---------|--|
| | | سابعا : مصروفات الدعوى : |
| | | اعفاء أموال وإيرادات هيئة بنك ناصر الاجتماعي من جميع أنواع الضرائب والرسوم . ليس من بينها انصارييف القضائية للدعوى . م ١١ ق ٦٦ لسنة ١٩٧١ م ١٨٤ مرافعات . |
| ١١١٥ | ٢٣٤ | (الطعن رقم ٢٠٥٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٦) |
| | | ثامنا : أنواع من الدعوى : |
| | | (١) دعوى صحة التعاقد : |
| | | ١ - التأشير بالحكم النهائي الصادر في الدعوى التي قيدت صحيفتها في السجل العيني خلال خمس سنوات من تاريخ صيرورته نهائية . اثره . اعتباره حجة على الغير ممن ترتبت لهم حقوق عينية على العقار وأثبتت لمصلحتهم بيانات في السجل العيني يائر رجعى بنسحب الى وقت قيد صحيفة الدعوى . الاحكام التي صدرت قبل العمل بقانون السجل العيني ولم تكن قد اشر بها . وجوب التأشير خلال خمس سنوات من تاريخ العمل به . م ٣٣ منه . |
| ٣١٨ | ٧٣ | (الطعن رقم ١٢٥٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٥) |
| | | ٢ - القضاء بطلب صحة ونفاذ عقد بيع وتثبيت ملكية المستأنف لذات المبيع . تناقض . علة ذلك . |
| ٤٣٩ | ٩٨ | (الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦) |
| | | ٣ - تحديد الارض المحكوم باثبات صحة التعاقد عنها . العبرة فيه بما ورد في العقد لا بما ورد في الصحيفة . |
| ٨٧٨ | ١٨٦ | (الطعن رقم ١٨٤٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٢٥) |
| | | (ب) دعوى صحة التوقيع : |
| | | دعوى صحة التوقيع . الغرض منها . |
| ٤١٢١ | ٩٢ | (الطعن رقم ١٢١٤ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٩) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | (ج) دعوى التزوير : |
| | | مبدأ شخصية العقوبة . ماهيته . الاستنابة في المحاكمة الجنائية أو العقاب . غير جائز . الحكم بعدم قبول دعوى التزوير الأصلية المقامة من الطاعنة بتزوير تحقيقات جنائية أجريت مع ابنها . صحيح في القانون . علة ذلك . |
| ٦٧ | ١٨ | (الظمن رقم ٨٦٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٤) |
| | | (د) دعاوى الحيازة : |
| | | ١ - التعرض الذي يبيع لحائز العقار رفع دعوى منع التعرض . ماهيته . وجوب رفعها خلال سنة من حصول التعرض م. ٩٦١ مدني . نتائج أعمال التعرض الصادرة من شخص واحد وتربطها . سريانه . احتساب مدة السنة من تاريخ آخر عمل منها . احتساب مدة السنة من تاريخ أو عمل منها . شرطه . أن يكون ما يكفي لاعتبارها تعرضا أو اذا تعددت مع تباعدها واستقلال كل منهما عن الآخر أو صدورهما عن أشخاص مختلفين . |
| ٢١٤ | ٥٠ | (الظمن رقم ٢٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٨) |
| | | ٢ - فوات مدة السنة دون رفع دعوى استرداد الحيازة م. ٩٥٨ مدني . مؤذاه . انقضاء الحق في رفعها . انقطاع هذه المدة بالمطالبة القضائية م. ٢٨٣ مدني . اعتبار الدعوى مرفوعة بإيداع صحيفتها قلم كتاب المحكمة م. ٦٣ مرافعات . |
| ٢٣٨ | ٥٥ | (الظمن رقم ١٢١٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢) |
| | | ٣ - دعوى استرداد الحيازة . قيامها على الاعتداء غير المشروع . عدم اشتراط نية التملك عند واضع اليد . يكفي لقبولها أن يكون لرافعها حيازة مادية حالة تجعل يده متصلة بالعقار اتصالا فعلياً قائماً في حالة وقوع النصب . العبرة في ثبوت الحيازة بما يثبت قيامه فعلاً ولو خالف الثابت بمستنداته . |
| ٢٣٨ | ٥٥ | (الظمن رقم ١٢١٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢) |
| | | ٤ - دعوى استرداد الحيازة . لا يشترط لقبولها أن يكون سلبها مصحوباً بإيداع أو تعد على شخص الحائز أو غيره . كفاية سلبها قهراً . |
| ٢٣٨ | ٥٥ | (الظمن رقم ١٢١٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢) |

| القائمة | المادة | |
|---------|--------|---|
| | | (هـ) دعوى المخاصمة : |
| | | ١ - دعوى المخاصمة . أساسها القانونى . المسؤولية الشخصية للقاضى او عضو النيابة فيما يتعلق بأعمال وظيفتها . مؤدى ذلك . عدم جواز مساءلة النائب العام عن أعمال لم تصدر منه شخصيا . أساسه . تبعية أعضاء النيابة العامة له تبعية وظيفية لا تدخل فى نطاق التبعية التضمينية التى يسأل فيها المتبوع عن إهمال تلبسة . |
| ٤٨٧ | ١٠٦ | (الظن رقم ١٢٣٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٩) |
| | | ٢ - عدم لزوم حضور العضو المخاصم بنفسه أمام الهيئة التى تنظر دعوى المخاصمة . م ٤٩٦ مرافعات . |
| ٤٨٧ | ١٠٦ | (الظن رقم ١٢٣٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٩) |
| | | ٣ - الاصل عدم خضوع القاضى فى نطاق عمله للمساءلة القانونية . الاستثناء . وروده على سبيل الحصر م ٤٩٤ مرافعات . مناطه . |
| ٤٨٧ | ١٠٦ | (الظن رقم ١٢٣٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٩) |
| | | ٤ - أسباب المخاصمة . الفس والتدليس والخطأ المهنى الجسيم . ماهية كل منها . تقدير جسامه الخطأ واستظهار قصد الانحراف . من مسائل الواقع . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع طالما كان سائفا . |
| ٤٨٧ | ١٠٦ | (الظن رقم ١٢٣٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٩) |
| | | ٥ - دعوى المخاصمة . الفصل فى مرحلة تملق أوجه المخاصمة بالدعوى وقبولها . نطاقه . ما ورد بتقرير المخاصمة وما يقبله القاضى أو عضو النيابة من مستندات والأوراق اللودعة ملف الدعوى الموضوعية . عدم جواز تقديم مستندات أخرى من المخاصم . |
| ٤٨٧ | ١٠٦ | (الظن رقم ١٢٣٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٩) |
| | | ٦ - الاصل عدم مسؤولية القاضى عما يصدر منه من تصرفات أثناء عمله . الاستثناء . ما أورده المادة ٤٩٤ مرافعات من أسباب لمخاصمته ومنها الخطأ المهنى الجسيم . تحصيل القاضى لفهم الواقع فى الدعوى وتقديره لادلتها . خروجه من دائرته . ولو خالف فى ذلك أحكام القضاء واجماع الفقهاء . |
| ٧٧٨ | ١٦٤ | (الظن رقم ٥٩٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٤) |

| الصفحة | القائمة | |
|--------|---------|---|
| | | ٧ - أسباب المخاصمة • ورودها على سبيل الحصر • م ٤٩٤ مرافعات • تأسيس دعوى المخاصمة على وجود مودة بين أحد الخصوم وبين رئيس الدائرة المخاصم • عدم اتخاذ المخاصم الطريق القانوني لردده وعدم تنحي رئيس الدائرة عن نظر الدعوى لعدم توافر سببه من جهته • اثره • عدم جواز المخاصمة • |
| ٧٧٨ | ١٦٤ | (الطعن رقم ٥٩٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٤) |
| | | ٨ - الاحكام الصادرة من مجلس الدولة في حدود اختصاصه المقرر قانونا • انعدام ولاية المحاكم العادية في التعقيب عليها أو ابطالها أو التعويض عنها • مؤداه • لا ولاية لها في الفصل في دعاوى المخاصمة التي تقام ضد أعضاء مجلس الدولة • علة ذلك • |
| ١٠٦٢ | ٢٢٤ | (الطعن رقم ١٨٥٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٦) |
| | | (و) دعوى الانراء بلا سبب : |
| | | دعوى الانراء بلا سبب ورد غير المستحق لا تقيم بين طرفي الخصومة رابطة مقدية • المقدم مناط تحديد حقوقهما والتزاماتهما • |
| ٧٦٥ | ١٦٢ | (الطعن رقم ١٣٩٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٤) |
| | | (ز) دعوى الفسخ : |
| | | دعوى لفسخ عقد البيع • ليست من الدعاوى التي يوجب القانون فيها اختصاص أشخاص معينين • |
| ٨٢٢ | ١٧٤ | (الطعن رقم ١٤٥٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/١٤) |
| | | (ط) دعوى بطلان حكم مرسى المزاد : |
| | | دعوى بطلان حكم مرسى المزاد • منازعة موضوعية في التنفيذ • اختصاص قاضي التنفيذ دون غيره بنظرها • م ٢٧٥ مرافعات • |
| ١١٧٢ | ٢٤٤ | (الطعن رقم ٩٧٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٧) |
| | | (س) دعوى الاستحقاق الفرعية : |
| | | دعوى استحقاق العقار المنزوعة ملكيته • أساسها الملكية • التسجيل شرط لاحتجاج مشتري ذلك العقار بها قبل نازع الملكية • مشتري العقار بمقد غير مسجل • ليس الا دائئا عاديا للبائع • |
| ١٢٠ | ٢٥٤ | (الطعن رقم ١١١٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٣١) |

| الصفحة | القائمة | |
|--------|---------|--|
| | | ٤ - دعوى الشفعة : |
| | | ١ - محكمة الموضوع . استخلاصها - من أدلة الدعوى - ان المشتري جزأ الصفقة مشتراه لمنع الشفعة . - ائغ ولا مقبب عليها . |
| ١٧٢ | ٨١٣ | ٢ - سقوط الاخذ بالشفعة لانقضاء اربعة أشهر من يوم تسجيل عقد البيع . شرطه . الا يكون التسجيل بقصد التهرب من احكام القانون . (الطعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/١١) |
| | | تاسعا : مسائل متنوعة : |
| | | ١ - التسخير في الصورية . عدم اقتصاره على التصرفات . جوازه في الخصومة والاجراءات القضائية . شرطه . الا يقصد به التحايل على القانون فيكون غير مشروع . |
| ٣٤ | ١٤٢ | (الطعن رقم ٢٢٠٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢١) |
| | | ٢ - عدم التزام محكمة الموضوع باحالة الدعوى الى التحقيق لاثبات ما يجوز اثباته بشهادة الشهود . شرطه . ان تبين في حكمها ما يسوغ رفضه . |
| ٣٤ | ١٤٢ | (الطعن رقم ٢٢٠٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢١) |
| | | ٣ - الحكم البات بالتعويض المؤقت وعلى سبيل التضامن . حجيته مأمة للخصوم من التنازع في المسألة التي فصل فيها في أية دعوى تالية . لا يحول ذلك ومطالبة المحكوم لهم بتكملة التعويض أمام المحكمة المدنية . علة ذلك . |
| ١٧١ | ٨٠٩ | (الطعن رقم ٥٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/١١) |
| | | ٤ - الاختصاص بسبب نوع الدعوى . تعلقه بالنظام العام . اعتباره مطروحا على المحكمة . الحكم الصادر في موضوعها اشتماله على قضاء ضمني بالاختصاص . م ١٠٩ مرافعات . |
| ٢٤٤ | ١١٧٢ | (الطعن رقم ٩٧٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٧) |

| الصلحة | القاعد | |
|--------|--------|--|
| | | (د) |
| | | <u>رسوم - ربح</u> |
| | | أولا : الرسوم القضائية : |
| | | تقدير الرسوم بالنسبة لطلب الفسخ بقيمة الأشياء المتنازع عليها . م ٣/٧٥ ق ٩٠ لسنة ١٩٤٤ . مفاده وجوب تقدير رسوم . طلب فسخ عقد الشركة بقيمة رأس مال الشركة الثابت في العقد المطلوب فسخه . |
| ٢٣٦ | ٥٤ | (الطعن رقم ١٨٧٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١١) |
| | | ثانيا : المعارضة في أمر تقدير الرسوم التكميلية : |
| | | الحكم الصادر في التظلم من أمر تقدير الرسوم التكميلية على المحرر المشهر . عدم قابليته للطعن متى فصل في المنازعة بشأن تقدير الرسم . فصله في منازعات أخرى . خضوعه للقواعد العامة في الطعن . |
| ٧٢٣ | ١٥٣ | (الطعن رقم ١٦٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٧) |
| | | ثالثا : رسم الاستهلاك : |
| | | رسم الاستهلاك المفروض بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٧ . سريانه على البضاعة المستوردة التي لم يكن قد تم الإفراج عنها قبل نفاذه حتى لو كان وصولها الى البلاد سابقا على ذلك لا يغير من ذلك عدم تحصيل مصلحة الجمارك لهذا الرسم قبل الإفراج عن البضاعة . علة ذلك . |
| ١٦٣ | ٣٩ | (الطعن رقم ٨٩٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٦) |
| | | رابعا : الرسوم المحلية : |
| | | قرار المحافظ بفرض رسم محلي بدائرة محافظته . صحيح . علة ذلك . له اختصاصات الوزير في الشئون المالية . م ٢٤ ق الحكم المحلي رقم ٥٧ لسنة ١٩٧١ . |
| ٢٠١ | ٤٧ | (الطعن رقم ٦٢٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٩) |
| | | <u>ربح</u> |
| | | التزام البائع بالتسليم غير المؤجل . مؤداه . حق المشتري في ثمار المبيع . تخلف المشتري عن الوفاء بالثمن المستحق الدفع في الحال . اثره . حق البائع في حبس المبيع . المادتان ٢/٤٥٨ ، ١/٤٥٩ مدني . |
| ٤٣٩ | ٩٨ | (الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | <p style="text-align: center;">(ش)</p> <p style="text-align: center;">شركات - شعبة - شهر عقارى - شيوع</p> <p style="text-align: center;">شركات</p> <p style="text-align: right;">ماهية الشركة :</p> <p>١ - الشركة . ماهيتها . محل عقد الشركة هو تكوين رأس مال مشترك من مجموع حصص الشركاء تقصد استغلاله للحصول على ربح يوزع بينهم لا رابطة بين ذلك وبين ماقد يكون من مباشرة الشركاء لنشاطهم المشترك في عين يستأجر أحدهم . علة ذلك .</p> |
| ٣٩٢ | ٨٨ | <p style="text-align: right;">(الطعن رقم ٧٩٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٦)</p> <p>٢ - قيام مستأجر العين باشتراك آخر معه في النشاط المالى الذى يباشره فيها عن طريق تكوين شركة بينهما . ماهيتها - عدم انطواء ذلك بذاته على معنى تخلى المستأجر لتلك العين عن حقه فى الانتفاع بها سواء كلها أو بعضها الى شريكه فى المشروع المالى .</p> |
| ٣٩٢ | ٨٨ | <p style="text-align: right;">(الطعن رقم ٧٩٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٦)</p> <p style="text-align: right;">تكوين الشركة :</p> <p>- تكوين الشركة . اثره . ان تكون لها ذمة مالية مستقلة عن ذمم الشركاء فيها . مؤدى ذلك . توقيع مديرها أو من يمثله بعنوانها ينصرف اثره اليها ولا ينصرف اليه بصفته الشخصية .</p> |
| ٢٩٤ | ٦٧ | <p style="text-align: right;">(الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٢)</p> <p style="text-align: right;">ثبوت الشخصية الاعتبارية للشركات :</p> <p>- الشخصية الاعتبارية . ثبوتها للدولة والوحدات التابعة لها وللشركات . المادتان ٥٢ ، ٥٣ مدنى . مؤداه . استقلال الشخصية الاعتبارية لتلك الوحدات والشركات رغم تبعيتها للدولة . اثر ذلك . احقيتها فى طلب الشفعة فى العقار المبيع من الدولة لاي وحدة تابعة لها باعتبارها من الغير .</p> |
| ١٢١ | ٣٠ | <p style="text-align: right;">(الطعن رقم ٢٢٤٢ ، ٢٣٦٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٥)</p> |

القاعدة الصلحة

فسسخ عقد الشركة :

تقدير الرسوم بالنسبة لطلب الفسخ بقيمة الأشياء المتنازع عليها .
م ٣/٧٥ ق ٩٠ لسنة ١٩٤٤ . مفاده : وجوب تقدير رسوم . طلب فسخ عقد
الشركة بقيمة رأس مال الشركة الثابت في العقد المطلوب فسخه .

٢٣٦

٥٤

(الطعن رقم ٨٧٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١١)

الشركة الفعلية :

١ - الشركة الباطلة لعدم شهر ونشر عقدها . اعتبارها قائمة فصلا
فيما بين الشركاء في الفترة من تكوينها الى طاب البطلان م ٥١ ، ٥٤ من
قانون التجارة . شرطه . أن تكون هذه الشركة قد باشرت بعض أعمالها
فصلا .

٤٢٣

٩٥

(الطعن رقم ١٣٩٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٣)

٢ - بطلان عقد الشركة لعدم شهره ونشره . ثبوت أنها لم تبشأ
نشاطها الذي تكونت من أجله . مؤداه . رجعية اثر هذا البطلان فيما بين
الشركاء وعودتهم الى الحالة التي كانوا عليها قبل التعاقد واسترداد كل
منهم حصته التي قدمها سواء كانت نقدا أو عينا .

٤٢٣

٩٥

(الطعن رقم ١٣٩٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٣)

انقضاء شركات الأشخاص :

انقضاء شركات الأشخاص بوفاة أحد الشركاء وخضوعها للتصفية
وقسمة أموالها . جواز النص في عقد الشركة على استمرارها في حالة موت
أحد الشركاء فيما بين الباقين منهم أو مع ورثة الشريك المتوفى . مؤدى ذلك .

٧١

١٩

(الطعن رقم ٨٥٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٥)

تأميم الشركات :

- إلغاء تصريح المصاع والمنشآت المبينة في الجدول رقم ٣ المرافق
للقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٣ . مؤداه . توقف تلك المصانع والمنشآت عن
نشاطها وعدم امتداد أثر هذا الإلغاء الى المساس بملكية أصحابها لوجودات
هذه المصانع المادية والمعنوية بما فيها العلامات التجارية . لا يفر من ذلك
وضع معامل الادوية تحت اشراف المؤسسة العامة للدوية . علة ذلك .

٣٠٦

٧٠

(الطعن رقم ٧٣٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٣)

| الصفحة | القاعدة | شفعة |
|--------|---------|---|
| | | أولا : أسباب الشفعة : |
| | | الجوار الذى يجبر الاخذ بالشفعة . تقديره . استقلال محكمة الموضوع به . حسبها اقامة قضائها على أسباب سائفة . |
| ١٢١ | ٣٠ | (الطعن رقم ٢٢٤٣ ، ٢٣٦٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٥) |
| | | ثانيا : الغرض من الشفعة : |
| | | الغرض من الشفعة . دفع الضرر . التحيل لابطالها . ليس للمحاكم ان تقره . |
| ٨١٣ | ١٧٢ | (الطعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/١١) |
| | | ثالثا : الحق في الشفعة : |
| | | ١ - انحق في الشفعة . ثبوته للشخص الاعتبارى اسوة بالشخص الطبيعى . م ٣٩٦ مدنى . علة ذلك . النص القانونى الواضح ، لا محل للخروج عليه أو تاويله بدعوى الاستهداء بحكمة التشريع وقصد الشارع منه . |
| ١٢١ | ٣٠ | (الطعن رقم ٢٢٤٣ ، ٢٣٦٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٥) |
| | | ٢ - الشخصية الاعتبارية . ثبوتها للدولة والوحدات التابعة لها وشركات . المادتان ٥٢ ، ٥٣ مدنى . مؤداه . استقلال الشخصية الاعتبارية لتلك الوحدات والشركات رغم تبعيتها للدولة . اثر ذلك . احقيتها فى طلب الشفعة فى العقار المبيع من الدولة لاي وحدة تابعة لها باعتبارها من الغير . |
| ١٢١ | ٣٠ | (الطعن رقم ٢٢٤٣ ، ٢٣٦٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٥) |
| | | ٣ - البائع . له طلب الشفعة فى البيع الصادر من المشتري أو من أحد ممن تلقوا الحق عنه متى توافرت شروط الطلب . |
| ٦٣١ | ١٣٧ | (الطعن رقم ١٢١٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨) |
| | | ٤ - الحق فى الشفعة . من الحقوق التى يجرى فيها التوارث . |
| ٦٣١ | ١٣٧ | (الطعن رقم ١٢١٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨) |

| الصفحة | القائمة | |
|--------|---------|---|
| | | رابعاً : سقوط الحق في الشفعة : |
| | | ١ - الحكم بالشفعة . مناطه . ألا يقوم سائق من موانعها أو يتخلف شرط من شروطها أو يتحقق سبب من أسباب سقوطها . بيع الشفعة المقار المشفوع به قبل صدور الحكم النهائي بثبوت حقه في الشفعة . وبيع ملك الغير إذا لم يستعمل المشتري حقه في إبطاله وآلت ملكية المبيع للبائع من أسباب سقوط الحق في الشفعة . |
| ٦٣١ | ١٣٧ | (الطعن رقم ١٢١٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨) |
| | | ٢ - سقوط الأخذ بالشفعة لانقضاء أربعة أشهر من يوم تسجيل عقد البيع . شرطه . أن يكون التسجيل بقصد التهريب من أحكام القانون . |
| ٨١٣ | ١٧٢ | (الطعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/١١) |
| | | خامساً : تجزئة الصفقة : |
| | | محكمة الموضوع . استخلاصها - من أدلة الدعوى - أن المشتري جزأ الصفقة مشترها لمنع الشفعة . سائق ولا معقب عليها . |
| ٨١٣ | ١٧٢ | (الطعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/١١) |
| | | سادساً : الزول عن حق الشفعة : |
| | | تراخي الشفيع في إعلان رغبته في الشفعة لا يفد بذاته نزولاً ضمناً عن حقه فيها : ما لم يقترون بعمل أو تصرف أو موقف لا يدع مع تراخيه هذا مجالاً للشك في دلالة على التنازل . |
| ١١٩٤ | ٢٩٤ | (الطعن رقم ٩٥٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٩) |
| | | سابعاً : مسائل متنوعة : |
| | | إنهاء إجراءات الادعاء الفرعي بالتزوير بالتنازل عن التمسك بالورقة المطعون فيها . م ٥٧ اثبات . مؤداه . استبعادها من الدعوى الأصلية واسقاط حجيتها . لازم ذلك . توجيه الادعاء بالتزوير إلى كل من يتمسك بالورقة . التنازل عن التمسك بها . وجوب أن يكون من جميع الخصوم المتمسكين بها . التنازل الصادر من بعضهم . لا أثر له على الباقين . لهم اثبات صحتها . (مثال في شفعة) . |
| ٣٨٨ | ٨٧ | (الطعن رقم ٣٢٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٥) |

العدد: الصفحة

شهر عقارى

١ - التأشير بالحكم النهائي الصادر فى الدعوى التى قيدت صحيفتها فى السجل العيني خلال خمس سنوات من تاريخ صيرورته نهائية . اثره .
اعتباره حجة على الغير ممن ترتبت لهم حقوق عينية على العقار واثبتت لمصلحتهم بيانات فى السجل العيني بانثر رجعى ينسحب الى وقت قيد صحيفة الدعوى . الاحكام التى صدرت قبل العمل بقانون السجل العيني ولم تكن قد اشريها . وجوب التأشير خلال خمس سنوات من تاريخ العمل به . م ٣٢ منه .

(الطعن رقم ١٢٥٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٥)

٣١٨ ٧٣

٢ - حق الارتفاق . ماهيته . تكليف يشقل العقار المرتفق به لفائدة العقار المرتفق . عدم حرمان مالك العقار الخادم من مباشرة حقوقه على ملكه . شرطه . عدم المساس بحق الارتفاق . مخالفة ذلك . اثره . التزامه باعادة الحال الى ماكانت عليه مع التمويض ان كان له مقتضى . طلب مالك العقار المرتفق ابطال تصرف المالك فى العقار المرتفق به او محو تسجيله . غير جائز . المادتان ١٠١٥ و ١٠٢٣ مدني .

(الطعن رقم ٥٧٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٨)

٥٥٠ ١١٨

٣ - الحكم الصادر فى التظلم من امر تقدير الرسوم التكميلية على المحرر المشهر . عدم قابليته للطعن متى فصل فى المنازعة بشأن تقدير الرسم . فصله فى منازعات اخرى . خضوعه للقواعد العامة فى الطعن .

(الطعن رقم ١٦٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٧)

٧٢٣ ١٥٣

٤ - التأشير بمنطوق الحكم الصادر فى دعوى اثبات التعاقد على هامش تسجيل صحيفتها . اجراء مستقل عن تسجيل الحكم الصادر فى تلك الدعوى ولا يفنى عنه فى الاحتجاج به على الغير . م ١٦ ق ١١٤ لسنة ١٩٤٦ . التعديل المستحدث بالقانون ٣٥ لسنة ١٩٧٦ ، اوجب تسجيل الحكم قبل التأشير بمنطوقه . عدم سريانه على الوقائع التى تمت قبل نفاذه فى ١٩٧٦/٣/٢٣ .

(الطعن رقم ٩٩٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/١٠)

٨٠٥ ١٧٠

| الصفحة | تأريخ | |
|--------|-------|--|
| | | أولا : إدارة المال الشائع : |
| | | ١ - إدارة أحد الشركاء المال الشائع دون اعتراض من الباقين . اعتباره وكيلًا عنهم م ٢/٨٢٨ مدنى . مثال بشأن طلب الإخلاء . (الطعن رقم ١٦٩٧ لسنة ٥٠ قى - جلسة ١٩٨٧/٦/٨) |
| ٧٨٥ | ١٦٥ | |
| | | ٢ - تأجير المال الشائع . حق للأغلبية المطلقة للشركاء . تولى أحدهم تأجيره دون اعتراض الأغلبية . اعتباره وكيلًا عن الأغلبية نائبًا عن الأقلية المعارضة . نفاذ الإيجار فى حقهم جميعًا لمدة ثلاث سنوات . ورود الإيجار على مكان خال خاضع لقوانين إيجار الأمان . خضوعه لقواعد الامتداد القانونى . اثره . عدم أحقية باقى الشركاء فى المطالبة بعدم نفاذه فى حقهم بعد انقضاء مدة الثلاث سنوات . علة ذلك . (الطعن رقم ٥ لسنة ٥٢ قى - جلسة ١٩٨٧/٦/١٠) |
| ٨٠١ | ١٦٩ | |
| | | ثانيا : حق الشريك : |
| | | ١ - أعمال الحفظ التى يحق للشريك على الشيوع اتخاذها بغير موافقة باقى الشركاء . م ٨٣٠ مدنى . اتساعها لرفع دعاوى الحدود والحيازة والاستحقاق وم يلحق بها من طلبات الإزالة والتعويض . (الطعن رقم ١٣٧٤ ، ١٤٠٩ لسنة ٥٢ قى - جلسة ١٩٨٧/٦/١٦) |
| ٨٣٧ | ١٧٧ | |
| | | ٢ - المالك على الشيوع . حقه فى أن يستأجر العقار أو جزء منه من باقى الملاك . (الطعن رقم ١٧١٧ ، ١٧٢٧ لسنة ٥٠ قى - جلسة ١٩٨٧/١٢/٣٠) |
| ١٢٠٧ | ٢٥٣ | |
| | | ثالثا : مسائل متنوعة : |
| | | تسجيل البيع انصاف من جميع الشركاء المشتاعين لجزء مفسر من المشترى الشائع . اثره . نقل ملكية الجزء المبيع الى المشتري مفرزا دون توقف على إبرام عقد آخر بقسمة العقار أو بافراز القدر المبيع . (الطعن رقم ٥١٢ ، ٥٣١ لسنة ٥٢ قى - جلسة ١٩٨٧/٦/٣٠) |
| ٨٩٢ | ١٩٠ | |

| الصفحة | القائمة | (ص) |
|--------|---------|---|
| | | صورية |
| | | مسائل عامة : |
| ٨١ | ٢٢ | ١ - طلب إنهاء عقد ايجار الارض الفضاء لانتهاء مدته . عدم منازعة الطاعن فيه امام محكمة الموضوع . النعى عليه بالصورية . سبباً جديداً . عدم جواز التحدى به لاول مرة امام محكمة النقض . (الطعن رقم ٩٤٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٨) |
| ٤٣٣ | ٩٧ | ٢ - حق دائني المتعاقدين والخلفاء الخاص في التمسك بالعقد الظاهر في مواجهة من يتمسك بالعقد الحقيقي طبقاً لاحكام الصورية م. ٢٤٤ مدني . تقدمه على حق الوارث الذي يطمع على تصرف مورثه بأنه يخفى وصية . علّة ذلك . الوارث يستمد حقه من قواعد الارث التي تعتبر من النظام العام ولا يستمدة من المورث ولا من العقد الحقيقي . عدم اعتباره من ذوي الشأن الذين تجري المفاضلة بينهم طبقاً لها . مؤداه . عدم قبول التمسك بالعقد الظاهر في مواجهة حقه في الارث . (الطعن رقم ١٢٥٨٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٤) |
| ٥٢٧ | ١١٣ | ٣ - دفاع قانوني يخالطه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع . عدم جواز اثارته لاول مرة امام محكمة النقض (مثال في صورية) . (الطعن رقم ١٣٨٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١) |
| ١٤٢ | ٣٤ | الصورية بطريق التسخير : التسخير في الصورية . عدم اقتضاه على التصرفات . جوازه في الخصومة والاجراءات القضائية . شرطه . الا يقصد به التحايل على القانون فيكون غير مشروع . (الطعن رقم ٢٢٠٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢١) |
| ٣١٨ | ٧٣ | ايجابات الصورية : ١ - تقدير ادلة الصورية واقوال الشهود واستخلاص الواقع منها . سلطة مطابقة لمحكمة الموضوع بلا معقب عليها . شرطه . (الطعن رقم ١٢٥٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٥) |
| ٤٣٣ | ٩٧ | ٢ - انتفاء شروط القرينة القانونية المنصوص عليها في المادة ٩١٧ مدني . لا يحول دون استنباط اضافة التصرف الى ما بعد الموت من قرائن قضائية اخرى . استقلال قاضي الموضوع بتقدير هذه القرائن . (الطعن رقم ١٢٥٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٤) |

(ض)

ضرائب

أولاً : ضريبة الأرباح غير التجارية :

سريان ضريبة الأرباح غير التجارية على كل مهنة أو نشاط لا يخضع لضريبة أخرى من الضرائب النوعية م٠ ٧٢ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ . إعفاء المهنة أو النشاط من أى ضريبة أخرى . مؤداه . عدم خضوعه لضريبة الأرباح غير التجارية . علة ذلك . ! مثال بشأن المعاهد التعليمية من يناير سنة ١٩٥١ حتى أكتوبر سنة ١٩٥١) .

(الظمن رقم ٢٣٧٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٤) ٢٣٢ ١١٠٧

ثانياً : ضريبة كسب العمل :

١ - الضريبة على المرتبات . وعأوها . المزايا الممنوحة عوضاً عن نفقات يتكبدها صاحب الشأن في سبيل أدائه لعمله ليست دخلاً . مؤدى ذلك . عدم خضوعها للضريبة .

(الظمن رقم ٤٧٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢) ٧٩ ٣٤٥

٢ - بدل الاقتراب . خضوعه للضريبة . شرطه .

(الظمن رقم ٤٧٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢) ٧٩ ٣٤٥

٣ - اعتماد الحكم المطعون فيه يسمى بدل الاقتراب دون الموقوف على سبب تقريره أو وجوه انفاقه ودون التقيد بما هو ثابت فى الأوراق من تحمل الشركة المطعون ضدها بمصروفات إقامة مدير فرعها فى مصر وسفره اليها . مخالفة للقانون وقصور .

(الظمن رقم ٤٧٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢) ٧٩ ٣٤٥

ثالثاً : الضريبة العامة على الأيراد :

مبلغ الإعفاء المقرر للاعباء المالية فى الضريبة على المرتبات م٠ ٦٠ ١٥٧ لسنة ١٩٨١ . عدم خضوعه للضريبة العامة على الدخل . علة ذلك .

(الظمن رقم ١٢٨٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٩) ٣٢ ١٣٥

| الصفحة | الترتيب | |
|--------|---------|--|
| | | رأياً : ضريبة التركات : |
| | | ١ - تحديد ووصف الأراضي الداخلة في عناصر التركة وتقدير قيمتها . المبرة فيه هو بنوعية الضريبة المفروضة عليها في الوقت الذي انتقلت فيه الاموال الى ملكية الوارث . |
| ٧٤٤ | ١٥٨ | (الطعن رقم ١٢٤٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٢٥) |
| | | ٢ - ثبوت أن الأراضي موضوع النزاع كان مزبوطه عليها ضريبة الاطيان الزراعية وقت وفاة مورثه الطاعنين طبقاً للمادة ١ من ق ١١٣ لسنة ١٩٣٩ بشأن ضريبة الاطيان الزراعية ولم يثبت ادخالها ضمن حدود المدينة واخضاعها لضريبة العقارات المبنية او الأراضي الخاضعة للبناء . مؤداه . اعتبارها أرضاً زراعية تقلر قيمتها بما يعادل عشرة امثال القيمة الاجارية المتخذة اساساً لربط الضريبة . ٣٦ ق ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ المعدل . |
| ٧٤٤ | ١٥٨ | (الطعن رقم ١٢٤٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٢٥) |
| | | ٣ - استبعاد ما على التركة من ديون والتزامات . شرطه . ان تكون ثابتة بمستندات تصلح دليلاً على المتوفى أمام القضاء . ١٤ ق ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ . عدم اشتراط ان تكون هذه الالتزامات ثابتة بوجه رسمي او خالية من كل نزاع . |
| ١٠٣٩ | ٢٢٠ | (الطعن رقم ٢٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٠) |
| | | ٤ - مقابل التحسين . ماهيته . اعتباره مستحقاً على استحقاق العقارات بمجرد اعتماد قرار الجهة الادارية بفرغه . صدور القرار حال حياة المورث . مؤداه . اعتباره مستحقاً في ذمته ويصبح ديناً واجب الاداء من التركة . |
| ١٠٣٩ | ٢٢٠ | (الطعن رقم ٢٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٠) |
| | | ٥ - الحكم الصادر باجابة طلب المستاجر تنفيذ التزام الصيانة عيناً على نفقة المؤجر . ماهيته . مقرر لالتزام الاخير بالصيانة . ارتداد المهر من حيث استحقاق هذا الالتزام التي وقت نشوئه . مؤدى ذلك . استبعاد تكاليف هذا الحكم من التركة وان صدر بعد وفاة الورث . |
| ١٠٣٩ | ٢٢٠ | (الطعن رقم ٢٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٠) |

| الرقم | التاريخ | المادة |
|-------|---------|--|
| | | <p>خاصا : الضريبة على العقارات المبنية :</p> <p>الإحكام الخاصة بالاستناد القانوني لعقد إيجار الوحدات السكنية المفروشة وجعل أجرها الاتفاقية أجرة قانونية م ٤٦ ق ١٩٧٧/٤٩ .</p> <p>تطبيقا بالنظام العام . مؤداه . عدم جواز زيادة أجرها تبعا لزيادة أعباء المؤجر ولو بإضافة الضريبة المفروضة بالقانون ٤٦ لسنة ١٩٧٨ .</p> <p>(الظمن رقم ٥١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٦)</p> |
| ١٠٥٨ | ٢٢٣ | <p>سلسلا : الضريبة على التصرفات العقارية :</p> <p>١ - سريان الضريبة على التصرفات العقارية التي تم شهرها اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٧٤ م ٥٦ ق ٤٦ لسنة ١٩٧٨ . عدم سريانها على العقود العرفية التي تم التصديق على التوقيعات فيها وسداد رسم التسجيل قبل أول يناير سنة ١٩٧٤ ولو تراخت باقى إجراءات التسجيل ان لم يمد هذا التاريخ . علة ذلك .</p> <p>(الظمن رقم ٦٥٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٣)</p> |
| ٢٦٧ | ٦٨ | <p>٢ - الضريبة على التصرفات العقارية . ق ٤٦ لسنة ١٩٧٨ . سريانها على التصرفات التي تم شهرها اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٧٤ حتى تاريخ العمل بقانون الضرائب على الدخل ١٥٧ سنة ٨١ . التزام المتصرف اليه بسدادها مع رسوم التوثيق والشهر لحساب المتصرف للتعلم بها أصلا . عدم جواز قل عبثا الى المتصرف اليه .</p> <p>(الظمن رقم ٢٢٠٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٨)</p> |
| ٧٩٤ | ١٦٧ | <p>سابعا : ضريبة الاستهلاك :</p> <p>الضريبة على الاستهلاك . ليست من الضرائب أو الرسوم الجمركية الملحقة بها . الإعفاء الوارد بالمادة السادسة من القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ في شأن المنشآت الفندقية والسياحية لا يمتد الى رسم الاستهلاك .</p> <p>(الظمن رقم ١١٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٢٩)</p> |
| ٨٨٨ | ١٨٩ | |

| الصفحة | الرقم | |
|--------|-------|---|
| | | ثامنا : التقادم الضريبي : |
| | | التقادم الضريبي . بدء سريانه من اليوم التالى لانتفاء ميعاد تقديم الاقرار أو من تاريخ اخطار الممول للمصلحة فى حالة عدم تقديمه الاقرار . الربط عن نشاط مخفى أو عناصر مخفاء . سريان التقادم بالنسبة له من تاريخ علم مصلحة الضرائب بذلك . المواد ٤٧ مكررا ، ١/٩٧ ، ٩٧ مكررا (١) ١ ، ٢ من ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ . |
| ٣٩٥ | ٨٩ | (الطعن رقم ٥٩٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٦) |
| | | تاسعا مسائل متنوعة : |
| | | انتاج الحجز الإدارى الموقع من مدير عام مصلحة الضرائب لاثوره . شرطه . مجرد صدور أمر الحجز دون توقيعه لا ينتج هذا الاثر . غلة ذلك . |
| ١١١١ | ٢٣٣ | (الطعن رقم ١٢٦٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٤) |

(ع)

عقد - عمل

اولا : اركان العقد وشروط انعقاده :

(١) النية في التصالح :

- ١ - الوكالة الخاصة . نطاقها . ورودها على عمل معين . مقتضاء .
شمولها لتوابعه ولوازمه الضرورية . م ٧٠٢ مدني .

(الطعن رقم ١٢٥٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٦)

٦١٨ ١٣٣

٢ - التصرفات التي يعقدها الوكيل خارج حدود وكالته . الاصل
عدم نفاذها في حق الاصيل الا باجازته . الغير الذي يتعاقد مع الوكيل .
التزامه بالتحرى عن صفة الوكيل وحدود الوكالة وانصراف اثرها الى
الاصيل . اتهام الاصيل بخطئه في خلق مظهر خارجي من شأنه اتهام
الغير حسن النية بالتساع الوكالة لهذه التصرفات . مؤداه . للغير الحق
في التمسك بانصراف اثرها الى الاصيل متى سلك في تعامله سلوكا مألوفاً
لا يشوبه خطأ غير مفتفر . (مثال)

(الطعن رقم ٥١٢ ، ٥٢١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٢٠)

٨٩٢ ١٩٠

(ب) عيوب الرضا :

« الغلط »

طلب المؤجر ابطال العقد فيما تضمنه من تحديد للاجرة بأقل من
المقرر قانوناً نتيجة غلط في القانون . شرطة . ثبوت اشتراك المستأجر
معه في هذا الغلط أو علمه به أو كان من السهل عليه أن يتبينه . عليه عبء
اثبات ذلك بكافة طرق الاثبات . اكتفاء الحكم بثبوت وقوع المؤجر في
الغلط دون التحقق من اتصال المستأجر به . خطأ .

(الطعن رقم ٧٦٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٩)

١٠٧٠ ٢٢٦

« التليس »

التليس الذي يجيز ابطال العقد . استقلال محكمة الموضوع
باستخلاص عناصره وتقدير ثبوته .

(الطعن رقم ٢٣٥١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٩)

١٠٢٥ ٢١٧

(ج) بطلان العقود واجازتها :

« العقد الباطل »

قاعدة زوال العقد منذ إبرامه . كآثر للقضاء ببطلانه . عدم اعمالها في خصوص بدء سريان تقادم دعوى التعويض عن العمل غير المشروع الذي تضي على اساسه بالبطلان . علة ذلك . عدم تحقق الضرر الفعلي الا من يوم الحكم بالبطلان . م ١٧٢ مدني .

(الطعن رقم ١٨٢٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦)

٩٩ ٤٤٨

« اجازة العقد القابل للإبطال »

الاجازة الضمنية لعقد البيع القاتل للإبطال . من اعمال التصرف . لا يملكها القيم على المحجور عليه ولا الوصي الى القاصر الا باذن محكمة الاحوال الشخصية للولاية على المال . آثره . عدم اعتبار سكوت القيم عن طلب ابطال العقد الصادر من المحجور عليه اجازة ضمنية له .

(الطعن رقم ١٢٦١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٤)

٢٦ ٩٨

ثانيا : آثار العقد :

(١) بالنسبة للأشخاص :

« أثر العقد بالنسبة للمتعاقدين »

الشرط الجزائي . تحققه يجعل الضرر واقعا في تقدير المتعاقدين . عبء اثبات عدم وقوعه على هاتق المدين .

(الطعن رقم ١٨٠٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٨)

٩١ ٤٠٧

« أثر العقد بالنسبة للغير »

حق دائني المتعاقدين والخلف الخاص في التمسك بالعقد الظاهر في مواجهة من يتمسك بالعقد الحقيقي طبقا لاحكام الصورية . م ٢٤٤ مدني . تقدمه على حق الوارث الذي يظن على تصرف مورثه باه يخفى وصية . علة ذلك . الوارث يستمد حقه من قواعد الارث التي تعتبر من النظام العام ولا يستمدة من المورث ولا من العقد الحقيقي . عدم اعتباره من ذوي الشأن الذين تجرى المفاضلة بينهم طبقا لها . مؤداه . عدم قبول التمسك بالعقد الظاهر في مواجهة حقه في الارث .

(الطعن رقم ١٢٥٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٤)

٩٧ ٤٣٢

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | (ب) بالنسبة لموضوع العقد : |
| | | « تفسير العقد » |
| | | ١ - تفسير العقود والشروط من سلطة محكمة الموضوع متى كان تفسيرها مما تحتمله عباراتها ولا خروج فيها عن المعنى الظاهر لها . |
| ٣٧٢ | ٨٤ | (الطعن رقم ٢٣٥٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٢) |
| | | ٢ - محكمة الموضوع . سلطتها في تعرف حقيقة العقد واستظهار مدلوله من عباراته على ضوء الظروف التي أحاطت بتحريره وما يكون قد سبقه أو عاصره من اتفاقات . |
| ١٢٠٧ | ٢٥٣ | (الطعن رقم ١٧١٧ - ١٧٢٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٣٠) |
| | | « تكيف العقد » |
| | | انتهاء محكمة الاستئناف الى التكيف الصحيح للعقد . تطبيق الحكم القانوني المنطبق عليه . عدم اعتباره فصلا منها في طلب جديد . |
| ٨٧٣ | ١٨٥ | (الطعن رقم ١٥٧٧ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٢٥) |
| | | « تحديد نطاق العقد » |
| | | دعوى الاتراء بلا سبب ورد غير المستحق لا تقيم بين طرفي الخصومة رابطة عقدية . العقد مناط تحديد حقوقهما والتزاماتهما . |
| ٧٦٥ | ١٦٢ | (الطعن رقم ١٣٩٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٤) |
| | | ثالثا : انحلال العقد : |
| | | « الفسخ » : |
| | | ١ - دعوى فسخ عقد البيع . ليست من النصوص التي يوجب القانون فيها اختصاص أشخاص معينين . |
| ٨٢٢ | ١٧٤ | (الطعن رقم ١٤٥٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/١٤) |
| | | ٢ - حق كل متعاقد في العقود التبادلية في طلب فسخ العقد . شرطه . اخلال الطرف الآخر بالتزاماته ولو لم يتحقق له مصلحة اقتصادية من الفسخ . |
| ٨٢٢ | ١٧٤ | (الطعن رقم ١٤٥٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/١٤) |

| الصفحة | التعديلات | المادة |
|--------|-----------|--|
| | | وأما : بعض أنواع العقود : |
| | | (أ) عقود الإيجار : |
| | | ١ - إيجار الأرض الفضاء . عدم خضوعه لقوانين إيجار الاماكن . طبيعة الأرض المؤجرة . العبرة فيها بما ورد بالعقد وقت التعاقد متى كان مطابقا للحقيقة ولإرادة المتعاقدين . لا عبرة بالفرض الذي استؤجرت من أجله ولا بما يطرأ عليها . |
| ١٠٢ | ٢٧ | (الظمن رقم ٤٨٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٤) |
| | | ٢ - طلب الاخلاء للتأجير من الباطن واحتجاز أكثر من مسكن في البلد الواحد بغير مقتضى . سببان لطلب واحد . هو الاخلاء لاحتلال العقد . انقضاء ابتدائيا بالاخلاء لاحدهما . اعتبار الطلب الآخر مطروحا على محكمة الاستئناف . اثر ذلك . |
| ٥٢٧ | ١١٣ | (الظمن رقم ١٢٨٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١) |
| | | ٣ - خلو قوانين الإيجار من تنظيم حالة معينة . وجوب الرجوع الى احكام القانون المدني . الحكم نهائيا بأزالة الممين المؤجرة . هلاك قانوني في حكم الهلاك المادي . اثره . انفساخ العقد . م ٥٦٩ مدني . |
| ٠٧٤ | ٢٢٧ | (الظمن رقم ١٢٠١ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٢) |
| | | (ب) عقود الهبة : |
| | | الهبة التي يشترط فيها المقابل . عدم اعتبارها من التبرعات المحضة الواجب توثيقها بعقد رسمي . اشتغال العقد على التزامات متبادلة بين طرفيه . اعتباره عقد غير مسمى . لا تجب له الرسمية ولا يجوز الرجوع فيه ولو وردت الفاظ التنازل والهبة والرجوع . |
| ٧٣٥ | ١٥٦ | (الظمن رقم ١٩٤١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٢٤) |
| | | (ج) العقود الادارية : |
| | | العقود التي تبرمها الإدارة مع الافراد . اعتبارها عقودا ادارية . شرطه . |
| ٤٥٥ | ١٠١ | (الظمن رقم ٦٨١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦) |

(د) التحكيم :

الاتفاق على التحكيم . اشتماله على منازعات لا يجوز فيها التحكيم .
انره . بطلان هذا الشق وحده مالم يثبت مدعى البطلان ان هذا الشق
لا ينفصل عن جملة الاتفاق .

(الطعن رقم ١٤٧٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٩) ٢٠٦ ٩٦٨

شرط المنع من التصرف :

حظر التصرف الذي كان مقررا بالمادة ٩ من امر نائب الحاكم
المسكرى رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ اقتصره على الاراضي والوحدات السكنية
المخصصة من الجمعية التعاونية لاحد اعضائها بوصفه عضوا بها . عدم
انصرافه الى التصرف الصادر من العضو في جزء من المباني التي اقامها على
تلك الارض .

(الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٩) ٦٤ ٢٨٠

عمل

اولا : عقد العمل :

(١) عناصر عقد العمل :

« الاجر »

١ - التقادم الخمسى للحقوق الدورية المتجددة م ٣٧٥ مدنى .
اختلافه فى احكامه ومبناه عن التقادم الحولى م ٣٧٨ مدنى . المقصود
بالمهايا والاجور . شمولها اجور العمال والموظفين والمستخدمين .

(الطعن رقم ١٤٧٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٨) ٨١ ٣٥٩

٢ - التقادم الخمسى للحقوق الدورية المتجددة م ٣٧٥ مدنى .
اختلافه فى احكامه ومبناه عن التقادم الحولى م ٣٧٨ مدنى . المقصود
بالمهايا والاجور . شمولها اجور العمال والموظفين والمستخدمين .

(الطعن رقم ١٤٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/١٤) ١٧٦ ٨٢٩

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ٣ - سقوط جزء من أجر العامل بالتقدم بمضى خمس سنوات من اربخ استحقاقه حتى تاريخ اقامة الدعوى . مطالبة العامل بالجزء الباقي لئلا لم يسقط . استمرارها مطروحة على المحكمة دون حاجة لتصر العامل طلباته على هذا الجزء ٢٧٥ مدنى . |
| ١٨٨ | ٨٨٥ | (الظن رقم ١١٨٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٢٨) |
| | | ٤ - اشتغال العامل في يوم راحته الاسبوعية . اثره . استحقاقه لاجر للاضافي المشار اليه بنسبة ٥٠٪ اذا كان العمل نهارا و ١٠٠٪ اذا كان العمل ليلا . |
| ٢٣٠ | ١٠٩٤ | (الظن رقم ٤٤٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٢) |
| | | ٥ - لاصل في الاحكام انها مقصورة للحقوق وليست منشئة لها . الحكم باستحقاق العامل لاجر معين . انسحاب اثره الى تاريخ استحقاق الاجر . |
| ٢٣٠ | ١٠٩٤ | (الظن رقم ٤٤٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٢) |
| | | ٦ - اجرة العامل . حق دورى متجدد . خضوعه للتقدم الخمسى . |
| ٢٣٠ | ١٠٩٤ | (الظن رقم ٤٤٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٢) |
| | | (ب) اثار عقد العمل : |
| | | « التزامات صاحب العمل » |
| | | - اداء الاجر : |
| | | ١ - القضاء نهائيا باحقية العامل في العمولة والمكافاة السنوية ، اكتسابه قوة الامر المقضى في دعواه التالية بفروق العمولة والمكافاة السنوية عن مدة لاحقه ، طالما ان اساس الطلب في الدعويين واحد . |
| ١٣٠ | ٦٠١ | (الظن رقم ٩٠٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٦) |
| | | ٢ - اشتغال العامل وقتا اضافيا في ايام العمل المعتادة . استحقاقه اجر اليوم المعتاد مضافا اليه اجرا عن ساعات العمل الاضافية يوافق اجر مثلها محسوبيا على اساس قسمة اجر اليوم المعتاد على ساعات العمل المعتادة مضروبا في عدد ساعات العمل الاضافية ، واجرا اضافيا بنسبة |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ٢٥٪ من أجر ساعات العمل الإضافية إذا كان العمل نهائياً و٥٠٪ إذا كان العمل ليلاً . |
| ١٠٩٤ | ٢٣٠ | (الطعن رقم ٤٤٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٣/١٢/١٩٨٧) « التزامات العامل » : |
| | | التزام العامل باطاعة أوامر جهة العمل طالما لا تخالف القانون واللوائح والنظم . |
| ٢٨٩ | ٦٦ | (الطعن رقم ٧٣٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ٢٢/٢/١٩٨٧) (ج) تنظيم العمل : |
| | | (« سلطة صاحب العمل في تنظيم أدائه ») |
| | | ١ - سلطة جهة العمل في تقدير أسباب انقطاع العامل لا يحدها غير إساءة استعمال السلطة . التزام العامل بآليات مشروعية غيابه . |
| ١٥٩ | ٣٨ | (الطعن رقم ١٠٥٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ٢٥/١/١٩٨٧) ٢ - مدة الانقطاع التي لم يحتسبها طبيب الشركة إجازة مرضية . قراره في شأنها نهائي مهما كان رأي الطبيب الخاص . |
| ١٥٩ | ٣٨ | (الطعن رقم ١٠٥٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ٢٥/١/١٩٨٧) ٣ - جواز تشغيل العامل - استثناء - وقتاً إضافياً في أيام العمل المعتادة . ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ . |
| ١٠٩٤ | ٢٣٠ | (الطعن رقم ٤٤٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٣/١٢/١٩٨٧) ٤ - العمل في يوم الراحة الأسبوعية . اعتبار ساعاته جميعاً ساعات عمل إضافية . ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ . علة ذلك . |
| ١٠٩٤ | ٢٣٠ | (الطعن رقم ٤٤٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٣/١٢/١٩٨٧) (د) انتهاء عقد العمل : |
| | | « فسخ العقد بالإرادة المنفردة » : |
| | | ١ - العقد غير المحدد المدة . حق كل من طرفيه في إنهائه بالإرادة المنفردة . شرطه . إخطار الطرف الآخر برغبته مسبقاً . |
| ٥٧٥ | ١٢٤ | (الطعن رقم ٤١٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٢/٤/١٩٨٧) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ٢ - أخطار العامل بإنهاء العقد أو بفصله . وجوب أن يكون بكتاب مسجل . قانون العمل لم يستلزم له شكلا خاصا . |
| ٥٧٥ | ١٢٤ | (الطعن رقم ٤١٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٢) |
| | | ٣ - إنهاء صاحب العمل للعقد غير المحدد المدة بإرادته المنفردة . اثره . إنهاء الرابطة العقدية ولو اتسم الإنهاء بالتصف . |
| ٥٧٥ | ١٢٤ | (الطعن رقم ٤١٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٢) |
| | | ٤ - عدم مراعاة صاحب العمل لقواعد التأديب : لا يمنعه من فسخ العقد متى توافرت مبرراته . |
| ٥٧٥ | ١٢٤ | (الطعن رقم ٤١٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٢) |
| | | ٥ - إنهاء خدمة العامل في ظل القانون ٨ لسنة ١٩٧٨ . عدم خضوعه لرقابة القضاء الا فيما يتعلق بطلب التمويض . الاستثناء . الفصل بسبب النشاط النقابي م٠ ٦/٧٥ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ . |
| ٩٧٩ | ٢٠٨ | (الطعن رقم ٣٢٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٢) |
| | | ٦ - الانقطاع عن العمل الذي يقوم سببا لإنهاء خدمة العامل في شركات القطاع العام . شرطه . أن يكون بدون سبب مشروع . انذار الفصل . وجوب توجيهه الى العامل المنقطع بعد اكتمال مدة الانقطاع المقررة . |
| ١٠٣٠ | ٢١٨ | (الطعن رقم ١٣٠٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٩) |
| | | « انتقال ملكية المنشأة » |
| | | « وأثرها على عقود العمل » |
| | | ١ - الراسى عليه المزاد في البيع الجبرى . اعتباره خلفا خاصا . رسو المزاد من شأن نقل الملكية دون انشاء ملكية جديدة . |
| ٨٢٩ | ١٧٥ | (الطعن رقم ١٨٨١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/١٤) |
| | | ٢ - انتقال ملكية المنشأة بأى تصرف مهما كان نوعه . مسؤديه . استمرار عقود عمالها وحقوقهم قائمة قبل المالك الجديد . المادة ٨٥ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ . |
| ٨٢٩ | ١٧٥ | (الطعن رقم ١٨٨١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/١٤) |

| الرقم | القاعدة | المادة |
|-------|---------|---|
| | | ثانيا : العاملون بالقطاع العام : |
| | | (١) تعيين العاملين : |
| | | تعيين الطاعن بوظيفة تخالف تلك المعلن عنها . اثره . عدم احقيته في تسوية حالته بالوظيفة الواردة في الاعلان . علة ذلك . |
| ٢٠٢ | ٩٥٢ | (الطعن رقم ١٦١٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٥) |
| | | (ب) علاقة العمل : |
| | | ١ - علاقة النولة بالعاملين بها . ماهيتها . التزامهم بإداء العمل للمنوط بهم بمثابة الشخص العريس . مصدره القانون . الاخلال بهذا الالتزام اذا ما اضر بالدولة . اثره . مسئوليتهم عن تعويضها . مصدرها القانوني . خضوعها لقواعد التقادم العادي م٠ ٣٧٤ ملغى . |
| ١٤٧ | ٦٨٣ | (الطعن رقم ٢٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٧) |
| | | ٢ - قانون العمل . اعتباره مكملا لاحكام نظمي العاملين بالقطاع العام الصادرين بقرار رئيس الجمهورية ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ والقانون ٦١ لسنة ١٩٧١ . خلو التشريعين الآخرين من نص بشأن كيفية حساب الاجر الاضافي للعاملين بالقطاع العام . وجوب الرجوع في هذا الشأن لقانون العمل وحده . علة ذلك . |
| ٢٣٠ | ١٠٩٤ | (الطعن رقم ٤٤٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٣) |
| | | ٣ - جواز تشغيل العامل - استثناء - وقتا اضافيا في ايام العمل المتتادة . ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ . |
| ٢٣٠ | ١٠٩٤ | (الطعن رقم ٤٤٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٣) |
| | | ٤ - العمل في يوم الراحة الاسبوعية . اعتبار ساعاته جميعا ساعات عمل اضافية . ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ . علة ذلك . |
| ٢٣٠ | ١٠٩٤ | (الطعن رقم ٤٤٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٣) |
| | | ٥ - مجالس ادارات شركات القطاع العام . اختصاصها بوضع ضوابط وقواعد صرف مقابل الجهود غير العادية والاعمال الاضافية اعتبارا من ١٩٧٨/٧/١ - م ٤٤ ق ٤٨ لسنة ١٩٧٨ . |
| ٢٣٠ | ١٠٩٤ | (الطعن رقم ٤٤٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٣) |

| الصفحة | المادة | المصحة |
|--------|--------|--|
| | | ٦ - اشتغال العامل وقتا اضافيا في ايام العمل المعتادة . استحقاقه اجر اليوم المعتاد مضافا اليه اجرا عن ساعات العمل الاضافية يوازي اجر مثلها محسوباً على اساس قسمة اجر اليوم المعتاد على ساعات العمل المعتادة مضروباً في عدد ساعات العمل الاضافية ، واجرا اضافياً بنسبة ٢٥٪ من اجر ساعات العمل الاضافية اذا كان العمل نهائياً و ٥٠٪ اذا كان العمل ليلاً . |
| ١٠٩٤ | ٢٣٠ | (الطعن رقم ٤٤٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٣) |
| | | ٧ - اشتغال العامل في يوم راحته الاسبوعية . اثره . استحقاقه الاجر الاضافي المشار اليه بنسبة ٥٠٪ اذا كان العمل نهائياً و ١٠٠٪ اذا كان العمل ليلاً . |
| ١٠٩٤ | ٢٣٠ | (الطعن رقم ٤٤٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٣) |
| | | ٨ - رأى مجلس الدولة فيما يتعلق بتطبيق نظام العاملين في شركات اقتطاع العام . عدم الالتزام بالتباعد . |
| ١٧٩ | ٢٤٦ | (الطعن رقم ٢٤١٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٧) |
| | | (ج) تسوية حالة الصالحين : |
| | | ١ - تسوية حالة العاملين بالدولة من حملة المؤهلات العلمية وفقاً للمادتين الثانية والرابعة من القانون ٣٥ لسنة ١٩٦٧ . مجال تطبيقها . المعينون على درجات أو فئات أدنى من الدرجات المقررة لمؤهلاتهم العلمية وفقاً لمرسوم ٦ أغسطس ١٩٥٣ ، والمعينين على اعتمادات الاجور والمكافآت الشاملة ، والمعينين دون تعديل اقدمياتهم . اعتبار اقدمياتهم من تاريخ دخولهم الخدمة او تاريخ حصولهم على مؤهلاتهم ايهما اقرب . |
| ١٥٣ | ٣٧ | (الطعن رقم ١٣١٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٥) |
| | | ٢ - العاملون الذين يسرى في شأنهم القانون ٣٥ لسنة ١٩٦٧ . وجوب تسوية حالاتهم على اساس تدرج مرتباتهم وعلاواتهم وترقياتهم اسوة بزملائهم المعينين على ذات الدرجات المقررة لمؤهلاتهم وفقاً لمرسوم ٦ أغسطس سنة ١٩٥٣ ولم يشملهم مجال تطبيق القانون ٣٥ لسنة ١٩٦٧ انشأ اليه . علة ذلك . |
| ١٥٣ | ٣٧ | (الطعن رقم ١٣١٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٥) |

| الرقم | القاعدة | المادة |
|-------|---------|--|
| | | ٣ - شهادة مراكز التدريب المهني التابعة لمصلحة الكفاية الانتاجية . تقييمها كشهادة متوسطة . عدم اضافة مدة اقدمية افتراضية الى حاملها سواء كانت مدة دراسته بأجازات ، أم استمرت بغير أجازات . قسّر وزير التنمية الادارية ٨٣ لسنة ١٩٧٥ ، انساقه مع احكام القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ التشريع الاملى . |
| ٦٠٧ | ١٣١ | (الطعن رقم ٢٧٠٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٦) |
| | | ٤ - احكام القانون ٧٧ لسنة ١٩٧٦ والقانون ٥١ لسنة ١٩٧٠ ، قصر سريانها على المعينين بوظائف المصيبة والاشراقات ومساعدى الصناع . الفقرة د من المادة ٢١ من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ . مجال تطبيقها . العاملون ينتسبون لأول مرة في مجموعة الوظائف المهنية أو الفنية بالفئات المحددة بها أو ما يعادل هذه الفئات . |
| ٧٠٣ | ١٥١ | (الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٠) |
| | | ٥ - عدم جواز الاستناد الى قاعدة المساواة للخروج على ما يقرره المشرع بنص صريح . |
| ٧٢٦ | ١٥٤ | (الطعن رقم ١٦٥٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٧) |
| | | (د) تصحيح اوضاع العاملين : |
| | | ١ - مدد الخدمة الكلية اللازمة للترقية وفقا للقانون ١١ لسنة ١٩٧٥ . العبرة فيها . عدد سنوات الخدمة المحسوبة في اقدمية العامل من تاريخ تعيينه في الجهة الموجود بها وقت تطبيق هذا القانون . مضافا اليها مالم يحسب في هذه الاقدمية من مدد الخدمة السابقة وفقا للمادتين ١٨ و ١٩ من القانون المشار اليه . |
| ٢٨٥ | ٦٥ | (الطعن رقم ١٥٩٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٢) |
| | | ٢ - طلب ضم مدد الخدمة السابقة للمعتبرة للترقية وفقا للقانون ١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل بشأن تصحيح اوضاع العاملين . وجوب التقدم به الى لجنة شئون العاملين المختصة خلال ثلثين يوما من تاريخ نشر القانون المشار اليه . عدم كفاية ثبوت تلك المدد بملف خدمة العامل وقت التعيين . |
| ٣٦٣ | ٨٢ | (الطعن رقم ١٠٥٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٨) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ٣ - ضم الخدمة السابقة التي قضيت في الجمعيات التعاونية الزراعية . الاعتداد بها في حساب المدد الكلية اللازمة للترقية طبقا لقانون تصحيح أوضاع العاملين رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ . (الطعن رقم ١٠٧٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٩) |
| ٤٧٤ | ١٠٤ | ٤ - طلب ضم مدة الخدمة السابقة المعتبرة للترقية وفقا للقانون ١١ لسنة ١٩٧٥ . وجوب التقدم به الى لجنة شئون العاملين المختصة خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر القانون المشار اليه . عدم كفاية ثبوت تلك المدد بطلب الخدمة . (الطعن رقم ١٠٧٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٩) |
| ٤٧٤ | ١٠٤ | ٥ - مدد العمل السابقة التي لم يسبق احتسابها في الاقليمية سواء كانت عسكرية او مدنية . ادماجها في مدة خدمة العامل الكلية التي تبدأ من فئة بداية التعيين المقررة لكل طائفة من طوائف العاملين . الاستثناء . العاملون الفنيون أو المهنيين هم الحاصلين على مؤهلات دراسية ، تخفيض المدة الكلية المتعلقة بهم لفترة موازية للمدة المشترطة للترقية من فئة بداية التعيين الى الفئة الاعلى التي عين فيها فعلا . علة ذلك م . ٢١/دق ١١ لسنة ١٩٧٥ . (الطعن رقم ١٦٢٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٩) |
| ٤٩٧ | ١٠٧ | ٦ - احكام القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ . شروط تطبيقها . عدم المساس بالتقييم المسالي للشهادات الدراسية طبقا للتشريعات الصادرة قبل تاريخ نشر القانون ما لم يكن ذلك افضل للعامل ، وعدم تخفيض الفئة المالية والمرتب المستحق للعامل . (الطعن رقم ١٣٢٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٢) |
| ٥٧١ | ١٢٣ | ٧ - لوجه للتحدى بقاعدة المساواة فيما يناهض احكام القانون . (الطعن رقم ١٣٢٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٢) |
| ٥٧١ | ١٢٣ | ٨ - دبلوم المعاهد البريطانية . عدم تقييمه كمؤهل دراسي تنفيذا لاحكام القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ . (الطعن رقم ١٣٢٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٢) |
| ٥٧١ | ١٢٣ | |

| الصفحة | القائمة | |
|--------|---------|---|
| | | ٩ - التسكين الخاطيء لا يكسب العامل حقا . |
| ٥٧١ | ١٢٣ | (الظمن رقم ١٣٢٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٢) |
| | | ١ - الالتزام بالعمل بأحكام الفصلين الثالث والرابع من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ والجدول الملحقة به حتى ١٩٧٧/١٢/٢١ . ق ٢٣ لسنة ٧٨ م ٢١ بند هـ من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ . حساب - مدد الخدمة طبقاً لأحكامها حتى التاريخ المشار اليه . |
| ٧٢٦ | ١٥٤ | (الظمن رقم ١٦٥٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٧) |
| | | ١١ - بدء تطبيق قواعد ترقية مديري وأعضاء الإدارات القانونية الخاضعة للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ من تاريخ العمل بقرار وزير العدل رقم ٧٨١ لسنة ١٩٧٨ ، مؤدى ذلك . خضوع الترقيات السابقة للقواعد والنظم الأخرى السارية وقت اجرائها . |
| ٩٠٧ | ١٩٣ | (الظمن رقم ٢١٦٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٥) |
| | | ١٢ - مدد الخدمة لمن نقل أو أعيد تعيينه من الوظائف الفنية الى الوظائف الكتابية . كيفية حسابها . تطبيق الجدول الثالث ثم الجدول الرابع أو الخامس حسب الأحوال واعتباراً من تاريخ النقل أو إعادة التعيين . تطبيق الجدول الإصالح للعامل . شرطه . أن يكون منطبقاً على أكثر من نصف المدة الكلية . م ٢١/هـ من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ . |
| ١٠٩٠ | ٢٢٩ | (الظمن رقم ١٢١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٣) |
| | | ١٣ - تسكين أعضاء الإدارات القانونية بالقطاع العام . مناصبه . الربط بين العضو والوظيفة التي يشغلها في الهيكل الوظيفي للإدارة وتوافر المصروف المالي الخاص بها . استحداث وظيفة جديدة بعد التسكين . شغلها بطريق التعيين متى توافرت شروطه . |
| ١١١٩ | ٢٣٥ | (الظمن رقم ٩١٤ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٠) |
| | | ١٤ - مدة الخدمة الكلية اللازمة للترقية وفقاً للقانون ١١ لسنة ١٩٧٥ . ملائمتها . مدة الخدمة المحسوبة أو أقدمية العامل من تاريخ تعيينه في الجهة الموجودة بها وقت تطبيق القانون مضافاً إليها ما لم يحسب من مدد الخدمة السابقة في الجهات المنصوص عليها بالمادة ١٨ وبالشروط |

| المرجع | المادة | الملاحظة |
|--------|--------|--|
| | | الواردة بالمادة ١٩ من القانون المشار إليه ، كذلك مدد الخدمة المحسوبة في أقدميته والتي تقررت له بمقتضاها الفئة التي عين بها أو سكن عليها . علة ذلك . |
| ١١٧٥ | ٢٤٥ | (الطعن رقم ١٨٦٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٧) |
| | | (ل) ترقية العاملين : |
| | | ١ - مدد الخدمة الكلية اللازمة للترقية وفقا للقانون ١١ لسنة ١٩٧٥ . المبرة فيها . عدد سنوات الخدمة المحسوبة في اقلية العامل من تاريخ تعيينه في الجهة الموجود بها وقت تطبيق هذا القانون . مضافا اليها مالم يحسب في هذه الاقلية من عدد الخدمة السابقة وفقا للملادين ١٨ و ١٩ من القانون المشار اليه . |
| ٢٨٥ | ٦٥ | (الطعن رقم ١٥٩٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٢) |
| | | ٢ - ترقية العامل الى وظيفة خالية بالهيكل التنظيمي وفي الوظيفة الاعلى مباشرة . قوامها . توافر الشروط فيمن يرشح لها . |
| ٣٤١ | ٧٨ | (الطعن رقم ١٩٨٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١) |
| | | ٣ - الترقية ليست حقا مكتسبا للعامل . خضوعها لتقدير الوحدة الاقتصادية . توافر شروط الترقية في العامل وثبوت احقيته فيها مع وجود الوظيفة الخالية . انره . عدم جواز حرمانه من الترقية - عند اجراء حركة الترقيات بها - بغير سبب يبرر ذلك . |
| ٣٤١ | ٧٨ | (الطعن رقم ١٩٨٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١) |
| | | ٤ - المدد اللازمة للترقية وفقا للقانون ١١ لسنة ١٩٧٥ . وجوب ان تكون مدد خدمة فعلية ، وفي الجهات المنصوص عليها في المادة ١٨ وبالشروط الواردة بها وبالملائين ١٥ و ٢١ من القانون المشار اليه . |
| ٨٣ | ٨٦ | (الطعن رقم ١٤١٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٥) |
| | | ٥ - سوء سلوك العامل يؤدي الى انتهاء خدمته . الاعتداد به عند احتساب مدد الخدمة الفعلية سواء وقع في مجال العمل او خارجه ☐ علة ذلك . |
| ٨٣ | ٨٦ | (الطعن رقم ١٤١٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٥) |

| الرقم | القائمة | المادة |
|-------|---------|---|
| ٤١٦ | ٩٣ | ٦ - ترقية العاملين بشركات القطاع العام . إتمامها لوظيفة تاليسة مباشرة للوظيفة المرقى منها ، مع توافر شروط شغلها فيمن يرشح إليها . م ٣٢ ، ٣٣ ق ٤٨ لسنة ١٩٧٨ . (الطعن رقم ٨٩٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٢) |
| ٦٨٧ | ١٤٨ | ٧ - ترقية العاملين بالقطاع العام الى وظائف الدرجة الاولى وما يطوها في ظل القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ، قوامها الاختيار على أساس الكفاية وفقا للمعايير التي تضعها جهة العمل تطبيقا لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٨ . (الطعن رقم ٢٥٩٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٠) |
| ٦٨٧ | ١٤٨ | ٨ - سلطة صاحب العمل في تقدير كفاية العامل ووضعه في المكان المناسب الذي يصلح له والترقية على الدرجات الشاغرة . لا يحدها الا عيب اساءة استعمال السلطة . (الطعن رقم ٢٥٩٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٠) |
| ٩٠٢ | ١٩٢ | ٩ - ترقية العاملين بالقطاع العام الى المستويين الاول والثاني - لجهة العمل وضع المعايير اللازمة للترقية بالاختيار على أساس الكفاية وفقا لمصلحة العمل ، لا يحدها في ذلك الا عيب اساءة استعمال السلطة - ق ٦١ لسنة ١٩٧١ . اشتراط أن يكون المرشح للترقية قائما بالعمل فعلا ، لا ينقض احكام القانون . (الطعن رقم ٢٧٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٥) |
| ٩٠٢ | ١٩٢ | ١٠ - ترقية العامل الممار الى جهة خارجية بناء على رغبته . جواز الامتناع من النظر فيها مادام معارفا . لا يفتر من ذلك ما نصت عليه المادة ٣/٢٨ ق ٦١ لسنة ١٩٧١ من احتساب مدة اعلونه في استحقاق الترقية . (الطعن رقم ٢٧٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٥) |
| ٩٠٧ | ١٩٣ | ١١ - انتهاء الحكم المطعون فيه صحيحا الى عدم استحقاق الطاعن لوظيفة مدير ادارة قانونية . التمدد مصلحة فيما يشهده بشأن ترقية الطعون ضده الرابع لتلك الوظيفة . (الطعن رقم ٢١٦٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٥) |

| الصفحة | القاعد | |
|--------|--------|--|
| ٩٠٧ | ١٩٣ | ١٢ - ترقية العاملين بالقطاع العام . ماهيتها . الترقية الخاطئة لا تكسب أحد حقاً . جواز سحبها مهما طال الوقت عليها . علة ذلك . (الطعن رقم ٢١٦٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٥) |
| ١١٧٩ | ٢٤٦ | ١٣ - ترقية العامل الحاصل على اجازة بدون مرتب المعصل في الخارج . جواز الامتناع عن النظر فيها . لا يغير من ذلك ما نصت عليه المادة ٣/٢٨ ق ٦١ لسنة ١٩٧١ من احتساب مدة الاعارة في استحقاق الترقية . (الطعن رقم ٢٤١٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٧) |
| ١١٧٩ | ٢٤٦ | ١٤ - ترقية العاملين بالقطاع العام الى المستويين الاول والثاني ، لجهة العمل وضع المعايير اللازمة للترقية بالاقتراح على أساس الكفاية وفقاً لمصلحة العمل . لا يحدها في ذلك الا عيب اساءة استعمال السلطة . ق ٦١ لسنة ١٩٧١ . اشتراط ان يكون المرشح للترقية قائماً بالعمل فعلاً ، لا يناهض احكام القانون . (الطعن رقم ٢٤١٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٧) |
| ٥٨٥ | ١٢٦ | (هـ) تقدير كفاية العاملين : ١ - تقدير درجة كفاية العاملين الخاضعين لنظام التقارير الدورية . حق للجنة شئون العاملين وحدها خلا تقديرها من الانحراف واساءة استعمال السلطة . رأى الرئيس المباشر أو مدير الادارة المختصة مجرد اقتراح المادتان ٢٤ و ٢٦ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ . (الطعن رقم ١٦٢٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٩) |
| ٦٨٧ | ١٤٨ | ٢ - تقدير درجة كفاية العاملين الخاضعين لنظام التقارير الدورية حق للجنة شئون العاملين وحدها طالما خلا تقديرها من الانحراف واساءة استعمال السلطة . رأى الرئيس المباشر أو مدير الادارة المختصة مجرد اقتراح . قياس الاداء بصفة دورية وجوبة ثلاث مرات خلال السنة الواحدة قبل التقرير النهائي . المادتان ٢٤ ، ٢٦ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ . (الطعن رقم ٢٥٩٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٠) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ٣ - تقدير درجة كفاية العاملين الخاضعين لنظام التقارير الدورية . حق للجنة شئون العاملين وحدها . رأى الرئيس المباشر أو مدير الإدارة المختصة مجرد اقتراح ، لها ان تأخذ به أو تعمله دون أن تلتزم بسبب قرارها . |
| ١٠٥٢ | ٢٢٢ | (الظمن رقم ١٧٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٦) |
| | | ٤ - التظلم من جزاء الخصم من الرتب . التسليم به الى رئيس مجلس الادارة أو الجهة المفوضة بتوقيع الجراء . م ٤٩ ق ٦١ لسنة ١٩٧١ |
| ١٠٥٢ | ٢٢٢ | (الظمن رقم ١٧٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٦) |
| | | (ب) علاوات العاملين : |
| | | ١ - التقادم الخمسى للحقوق الدورية المتجددة م ٣٧٥ مدنى . اختلافه فى أحكامه ومبناء من التقادم الحولى م ٣٧٨ مدنى . المقصود بالمهايا والاجور . شمولها اجور العمال والموظفين والمستغلين . |
| ٣٥٩ | ٨١ | (الظمن رقم ١٤٧٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٨) |
| | | ٢ - فروق العلاوات السورية المستحقة للعامل . خضوعها للتقادم الخصسى . |
| ٣٥٩ | ٨١ | (الظمن رقم ١٤٧٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٨) |
| | | ٣ - العلاوة الدورية . مناه استحقاقها . شمل العامل لوظيفة ذات فئة مالية مدرجة بالهيكل التنظيمى ووقوع أجره بين حدى ربطها مع توافر شروط منحها . |
| ٨٤٨ | ١٧٩ | (الظمن رقم ٩٠١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٢١) |
| | | ٤ - حالات حرمان العامل من العلاوة الدورية . ورودها على سبيل الحصر فى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ . |
| ٩٣٣ | ١٨٩ | (الظمن رقم ١٦٣٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٨) |
| | | ٥ - افتقار العامل للموقوف من العمل لتقرير الكفاية ، لا يؤثر فى احقيته لعلاوة الدورية متى توافرت فيه شروط استحقاقها . علة ذلك . |
| ٩٣٣ | ١٨٩ | (الظمن رقم ١٦٣٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٨) |

| الرقم | الصفحة | المحتوى |
|-------|--------|--|
| ٢١١ | ٩٩٥ | ٦ - استحقاق العامل الملاوة الدورية . مناعه . أن يكون الجرح فى الميعاد المحدد لها واقفا بين حصى ربط المستوى المقرر للوظيفة التى يشغلها ، مع توافر شروط منحها م٠ ٢٤ و ٢٥ ق ٦١ لسنة ١٩٧١ . (الطعن رقم ٢١٧٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٢) |
| ٢١١ | ٩٩٥ | ٧ - الزيادة فى مرتب العامل عن نهاية ربط المستوى . احتفاظه بها بصفة شخصية مع استهلاكها من البدلات أو الملاوات التى يحصل عليها مستقبلا . ق ٦١ لسنة ١٩٧١ . (الطعن رقم ٢١٧٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٢) |
| ٣١ | ١٣٠ | (ى) مسائل متنوعة : ١ - القانون ١٣٣ لسنة ١٩٦١ والقانون ١٧٥ لسنة ١٩٦١ . نطاق سريانها . المؤسسات الصناعية التى يحددها وزير الصناعة . (الطعن رقم ١٣٢٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٨) |
| ٣١ | ١٣٠ | ٢ - ملحقات الاجر غير الثابتة . ماهيتها . الاجر الاساقى مقابل الزيادة فى سمات العمل المقررة . اجر متغير مرتبط بالظروف الطارئة . (الطعن رقم ١٣٢٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٨) |
| ١٠٥ | ٤٧٨ | ٣ - اجراءات تأديب اعضاء الادارات القانونية بالوزارات والهيئات العامة . خضوعها لاحكام القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ . ملة ذلك . (الطعن رقم ١٦٦٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٩) |
| ١٤٥ | ٦٧٣ | ٤ - حوافز الابتكار فى قانون العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ والقرار الجمهورى رقم ١٠٥٣ لسنة ١٩٦٧ . نطاقها . نطاق تطبيقها . ما يكتشفه العامل من اختراعات اثناء وبسبب تكدية وظيفته نتيجة تجارب كلف بها او داخلة فى واجبات عمله او لها صلة بالشئون المسكينة . (الطعن رقم ٦١٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٦) |

| الصفحة | القائمة | |
|--------|---------|---|
| | | ثالثا : العمال المرضيون أو المؤقتون : |
| | | العمال المرضيون أو المؤقتون هم المعينون على غير الوظائف الواردة بجداول المقررات الوظيفية للشركة دون نظر لنوع العمل أو الوقت الذي يستغرقه . |
| ٨٤٨ | ١٧٩ | (الظمن رقم ٩٠١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٢١) |
| | | رابعا : العاملون بجهات اخرى : |
| | | حظر سبق العاملين بالاتحاد التعاوني الزراعي لزملائهم في النقطة والاقدمية بالجهات التي عينوا بها بعد حل الاتحاد ، عدم تحقق زمالتهم لنظرائهم المتساوين معهم في المؤهل الدراسي من العاملين بهذه الجهات الا من وقت هذا التعمين . ق ٤٢ لسنة ١٩٧٨ . |
| ٨٨ | ٢٣ | (الظمن رقم ٩٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١١) |
| | | خامسا : المستوى العمالية : |
| | | ١ - منازعة العامل صاحب العمل حول اقتطاع قيمة المنتجات التي ينسب اليه انه تسبب بخطئه في فقدتها م ٥٤ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ . حق العامل في اللجوء الى القضاء مباشرة في هذا الشأن بالطرق المعتادة لرفع الدعوى . |
| ٨٤٨ | ١٨٠ | (الظمن رقم ٢٢٣١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٢١) |
| | | ٢ - الطعون في الجزاءات التأديبية للعاملين بالقطاع العام . اختصاص المحاكم العادية بها حتى ١٩٧٢/١٠/٥ لتاريخ العمل بالقانون ٤٧ لسنة ١٩٧٢ . الدعاوى التي ترفع بعد ذلك . اختصاص محاكم مجلس الدولة بها دون غيرها . علة ذلك . |
| ١٠٥٢ | ٢٢٢ | (الظمن رقم ١٧٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٦) |

(ف)

قوائد

أولا : استحقاقها :

١ - تعديل المادة الثانية من الدستور بالنص على أن مبادئ الشريعة الإسلامية « المصدر الرئيسي للتشريع » ، انصرافه الى التشريعات التي تصدر بعد تاريخ هذا التعديل في ١٩٨٠/٥/٢٢ علم انطباقه على التشريعات السابقة عليها ومنها المادة ٢٢٦ مدني بشأن استحقاق القوائد .
حكم المحكمة الدستورية العليا رقم ٢٠ لسنة ١ ق دستورية .
(الطعن رقم ٨٩٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢١)

١٤٥ ٣٥

٢ - منازعة المدينين في القوائد التي ألزمهم بها أمر الاداء بعد أن صار نهائيا . استخلاص الحكم المطعون فيه انها منازعة تنفيذ موضوعية نتيجة فرض الحراسة عليهم وتأميم ممتلكاتهم ولا تنطوي على اخلال بقوة الامر المقضي .
سائق .

٢٠٧ ٤٩

(الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٤)

ثانيا : القوائد التأخيرية :

القوائد التأخيرية المستحقة على ديون المعاملين بأحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ . وقف سريانها على كافة الديون المستحقة للجهات المنصوص عليها في المادة ١١ منه إيا كان سبب استحقاقها . م ١٥ ق ٦٩ لسنة ١٩٧٤ .
(الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٤)

٢٠٧ ٤٩

(ق)

قانون - قرار ادارى - قسمة - قضاء
- قوة الأمر المقضى - قوة قاهرة
قانون

اولا : دستورية القوانين :

١ - تعديل المادة الثانية من الدستور بالنص على أن مبادئ الشريعة الإسلامية « المصدر الرئيسى للتشريع » ، انصرافه الى التشريعات التى تصدر بعد تاريخ هذا التعديل فى ٢٢/٥/١٩٨٠ . عدم انطباقه على تشريعات السابقة عليها ومنها المادة ٢٢٦ مدنى بشأن استحقاق الفوائد . حكم المحكمة الدستورية العليا رقم ٢٠ لسنة ١ ق دستورية .

(الطعن رقم ٨٩٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢١) ٣٥ ١٤٥

٢ - التشريعات والقرارات التى تصدرها السلطة التنفيذية بناء على تفويض من السلطة التشريعية . مادتان ١٠٨ ، ١٤٤ من الدستور . دخولها فى مفهوم القانون بمعناه الاعم .

(الطعن رقم ١٢٢٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٩) ٢١٦ ١٠٢١

ثانيا : تطبيق القوانين :

(١) القانون الواجب التطبيق :

القوانين المتعلقة بالنظام العام :

١ - القانون . سريانه باثر فورى على ما يقع من تاريخ نفاذه ما لم ينص فيه على خلاف ذلك . اثار العقد خضوعها لاحكام القانون الذى أبرم فى ظله ما لم تكن احكام القانون الجديد متعلقة بالنظام العام . سريانه باثر فورى على ما لم يكن قد اكتمل من المراكز القانونية . قوانين ايجار الاماكن . سريانه باثر فورى على عقود ايجار السارية ولو كانت مبرمة قبل العمل به .

(الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٦) ٥٩ ٢٥٥

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| ٢٥٥ | ٥٩ | ٢ - حق التاجير المفروش . قصره على الملاك والمستأجرين والمصريين فقط والاجانب ليس لهم هذا الحق سواء كانوا ملاكا أو مستأجرين المواد ٣١ ، ٤٠ ، ٤٨ / ١ ق لسنة ١٩٧٧ . تعلق ذلك بالنظام العام . سريانه على العلاقات التى نشأت قبل صدور القانون المذكور . علة ذلك . (الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٦) |
| ٥٥٨ | ١٢٠ | ٣ - صدور القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ متضمنا النص على تحمل المستاجر مع المؤجر تكاليف أعمال الترميم أو الصيانة الدورية والصيانة بنسب متفاوتة حسب تاريخ انشاء المبنى . م ٩ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ أمر متعلق بالنظام العام . وجوب تطبيق حكمه بأثر فوري على ما لم يستقر من المراكز القانونية . (الطعن رقم ١٠٨٤ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٨) |
| ١١٤١ | ٢٣٩ | ٤ - احكام القانون الجديد . الاصل عدم سريانه الا على ما يقع من تاريخ العمل بها . الاستثناء . الاحكام المتعلقة بالنظام العام . سريانه بأثر فوري على المراكز والوقائع القانونية ولو كانت ناشئة قبل العمل به . تعلق احكام الاجرة والامتداد القانوني واسباب الاخلاء بالنظام العام . اثره . (الطعن رقم ٩٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢١) |
| ١١٤١ | ٢٣٩ | ٥ - صدور تشريع لاحق يستحدث حكما جديدا يتعلق بذاتية القاعدة الموضوعية الآمرة . تعلق التعديل ببعض شروط القاعدة الآمرة دون مساس بذاتها . عدم سريانه الا من تاريخ نفاذه على الوقائع التى نشأت فى ظله . (الطعن رقم ٩٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢١) |
| ١٠٢ | ٢٧ | القانون المدنى : ١ - ايجار الارض القضاء . عدم خضوعه لقوانين ايجار الاماكن . طبيعة الارض المؤجرة . الصيرة فيها بما ورد بالمقد وقت التعاقد متى كان مطابقا للحقيقة ولارادة المتعاقدين . لا عبء بالفرض الذى استؤجرت من أجله ولا بما يطرق عليها . (الطعن رقم ٤٨٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٤) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ٢ - أحكام القانون المدني • وجوب تطبيقها ما لم يرد في تشريعات ايجار الاماكن نص خاص يتعارض معها • عدم تعرض القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ لتحديد التعويض في حالة تسليم المالك للمستأجر وحدة بالعقار الجديد • لا تصلح للغرض الذي كانت تستعمل فيه الوحدة المهدومة أو حالة اتساق الطرفين على مواصفات خاصة بالوحدة الجديدة • مؤداه • تطبيق أحكام القانون المدني • علة ذلك • |
| ٤٠٧ | ٩١ | (الطعن رقم ١٨٠٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٨/٣/١٩٨٧) |
| | | ٣ - عقد الايجار • خضوعه للقانون الذي أبرم في ظله • الاستثناء • صدور قانون جديد متعلق بالنظام العام • سريانه بأثر فوري مباشر • خلو قوانين ايجار الاماكن من كيفية تقدير المستحق للمستأجر عند انتهاء العقد المحرر في ظل القانون المدني الملغى مقابل ما يقيمه من مبان على الارض المؤجرة • أثره • خضوعه لقواعد الالتصاق • المادة ٦٥ مدني قديم • |
| ٦٦٦ | ١٤٤ | (الطعن رقم ١٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٦) |
| | | ٤ - احتمال الايجار على عناصر أخرى أكثر أهمية من المكان بحيث يتعذر الفصل بين مقابل ايجار المكان في حد ذاته وبين مقابل الانتفاع بمزايا العناصر • أثره • عدم خضوع الاجارة لقانون ايجار الاماكن • |
| ٧٨٩ | ١٦٦ | (الطعن رقم ١١٧٦ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٨) |
| | | ٥ - خلو التشريع الاستثنائي من تنظيم حالة معينة • أثره • وجوب الرجوع الى القواعد العامة في القانون المدني • |
| ٨٥٦ | ١٨٢ | (الطعن رقم ١٠٦٩ سنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٢٥) |
| | | قوانين الاحوال الشخصية : |
| | | ١ - تكييف التفريق بين الزوجين بسبب اعتناق الزوجة الاسلام وابطاء الزوج الدخول فيه - خضوعه للشريعة الاسلامية باعتبارها القانون العام في مسائل الاحوال الشخصية • م ١٠ مدني • اعتبار التفريق لهذا السبب طلاقا وليس بطلانا للزواج يعود الى بداية العقد (مثال في حضنة) • |
| ١٧٣ | ٤١ | (الطعن رقم ٧٦ لسنة ٥٣ ق - «احوال شخصية» - جلسة ١٩٨٧/١/٢٧) |

| الصفحة | القائمة | |
|--------|---------|--|
| | | ٢ - الشريعة الاسلامية • تطبيقها في المنازعات المتعلقة بالاحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين المختلفى الطائفة أو الملة • احكامها لا تجيز للزوجة طلب التفريق اذا غيرت طائفتها عن تلك التى ينتمى اليها الزوج • |
| ٣٠٩ | ٧١ | (الظن رقم ٥١ لسنة ٥٢ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٤) |
| | | قوانين الاجارات : |
| | | ١ - قوانين ايجار الاماكن • سريان احكامها على الاماكن وأجزائها المؤجرة المدة للسكنى أو لغيرها الكائنة فى المناطق المحددة بها عدا ما استثنى بنص خاص • اقامة هذه الاماكن دون ترخيص أو عدم استيفائها للشروط أو المواصفات لا يحول دون سريانها • علة ذلك : |
| ١٠٠٠ | ٢١٢ | (الظن رقم ١٠٤٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٥) |
| | | ٢ - الاخلاء لمخالفة شروط الايجار المعقولة أو استعمال المكان المؤجر فى غير الأغراض المؤجر من أجلها • م ٣١/ج ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ • شرطه • وجوب اعدار المستأجر باعادة الحالة الى ما كانت عليه • |
| ١١٤١ | ٢٣٩ | (الظن رقم ٩٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢١) |
| | | ٣ - تملك المساكن الشعبية الاقتصادية والمتوسطة التى اقامتها المحافظات وتم شغلها قبل العمل بالقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ • قصره على ما كان مؤجرا منها بفرض السكن • علة ذلك • م ٧٢ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وقرار رئيس الوزراء ١١٠ لسنة ١٩٧٨ شغل المكان بقصد استعماله عيادة طبية • أثره • عدم أحقية شاغله فى تملكه • |
| ١١٨٤ | ٢٤٧ | (الظن رقم ١٥١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٨) |
| | | قوانين العمل : |
| | | ١ - تسوية حالة العاملين بالدولة من حملة المؤهلات العلمية وفقا للمادتين الثانية والرابعة من القانون ٣٥ لسنة ١٩٦٧ • مجال تطبيقها • المعينون على درجات أو فئات أدنى من الدرجات المقررة لمؤهلاتهم العلمية وفقا لمرسوم ٦ أغسطس ١٩٥٣ ، والمعينين على اعتمادات الاجور والمكافآت الشاملة ، والمعينين دون تعديل اقصياتهم • اعتبار اقصياتهم من تاريخ دخولهم الخدمة أو تاريخ حصولهم على مؤهلاتهم أيهما أقرب • |
| ١٥٣ | ٣٧ | (الظن رقم ١٣١٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٥) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ٢ - العاملون الذين يسرى في شأنهم القانون ٣٥ لسنة ١٩٦٧ . وجوب تسوية حالاتهم على أساس تدرج مرتباتهم وعلاواتهم وترقياتهم أسوة بزملائهم الميعنين على ذات الدرجات المقررة لمؤحلاتهم وفقا لمرسوم ٦ أغسطس سنة ١٩٥٣ ولم يشملهم مجال تطبيق القانون ٣٥ لسنة ١٩٦٧ المشار إليه . علة ذلك . |
| ١٥٣ | ٣٧ | (الظن رقم ١٣١٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٥) ٣ - التزام العامل باطاعة أوامر جهة العمل طالما لا تخالف القانون واللوائح والنظم . |
| ٢٨٩ | ٦٦ | (الظن رقم ٧٩٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٢) ٤ - احكام القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ . شروط تطبيقها . عدم المساس بالتقييم المسالى للشهادات الدراسية طبقا للتشريعات الصادرة قبل تاريخ نشر القانون ما لم يكن ذلك افضل للعامل ، وعدم تخفيض الفئة المالية والمرتب المستحق للعامل . |
| ٥٧١ | ١٢٣ | (الظن رقم ١٣٣٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٢) ٥ - قانون العمل . اعتباره مكملا لاحكام نظامى العاملين بالقطاع العام الصادرين بقرار رئيس الجمهورية ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ والقانون ٦١ لسنة ١٩٧١ . خلو التشريعيين الاخيرين من نص بشأن كيفية حساب الاجر الاضافى للعاملين والقطاع العام . وجوب الرجوع فى هذا الشأن لقانون العمل وحده . علة ذلك . |
| ١٠٩٤ | ٢٣٠ | (الظن رقم ٤٤٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٣) قوانين اخرى : |
| | | ١ - القانون ٦٣ لسنة ١٩٧٦ يحظر شرب الخمر . نطاق الحظر الوارد به . عدم امتداده الى نقل أو بيع الخمر . |
| ٢٨٩ | ٦٦ | (الظن رقم ٧٩٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٢) ٢ - التأشير بمنطوق الحكم الصادر فى دعوى اثبات الثمناقد على هامش تسجيل صحيفتها . اجراء مستقل عن تسجيل الحكم الصادر فى تلك الدعوى ولا يقضى عنه فى الاحتجاج به على الغير . م ١٦ ق ١١٤ لسنة ١٩٤٦ . |

| الرقم | الصفحة | المادة |
|-------|--------|--|
| | | التعديل المستحدث بالقانون ٣٥ لسنة ١٩٧٦ ، أوجب تسجيل الحكم قبل التأشير بمنطوقه . علم سريانه على الوقائع التي تمت قبل نفاذه في ١٩٧٦/٣/٢٣ . |
| ٨٠٥ | ١٧٠ | (الطعن رقم ٩٩٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/١٠) (ب) سريان القانون من حيث الزمان : ١ - القانون . سريانه بأثر فوري على ما يقع من تاريخ نفاذه مالم ينص فيه على خلاف ذلك . ٢ - آثار العقد خضوعها لأحكام القانون الذي أبرم في ظله مالم تكن أحكام القانون الجديد متعلقة بالنظام العام . ٣ - سريانه بأثر فوري على مالم يكن قد اكتمل من المراكز القانونية . ٤ - قوانين ايجار الاماكن . سريانه بأثر فوري على عقود الايجار السارية ولو كانت مبرمة قبل العمل به . |
| ٢٥٥ | ٥٩ | (الطعن رقم ١٣٦٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٦) ٢ - الاصل . علم سريان القانون الا على الوقائع والمراكز القانونية التي تنشأ وتتم في الفترة من تاريخ العمل به الى حين الفائه . ٣ - الاستثناء . ٤ - جواز الخروج على هذا الاصل في غير المواد الجنائية والنص صراحة على سريانه على الماضي . |
| ٦٥١ | ١٤١ | (الطعن رقم ٧٢ لسنة ٥٦ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨) ٣ - النص في المادة السابعة من القانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ على العمل به اعتباراً من تاريخ نشر الحكم بعلم دستورية القرار بقانون ٧٩/٤٤ وليس من اليوم التالي لتاريخ نشره . ٤ - هدفه . توفير الاستمرارية لأحكام القانون القديم بعد تلافي العيب الذي شاب اجراءات اصداره واخضاع الوقائع الناشئة في ظله للقواعد الماثلة المقررة بالقانون الجديد ما لم يكن قد صدر بشأنها حكم حاز قوة الأمر المقضى . ٥ - مثال في متعة . |
| ٦٥١ | ١٤١ | (الطعن رقم ٧٢ لسنة ٥٦ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨) ٤ - الاصل . علم سريان القانون الا على الوقائع والمراكز القانونية التي تنشأ وتتم في الفترة من تاريخ العمل به الى حين الفائه . ٥ - الاستثناء . ٦ - جواز الخروج على هذا الاصل في غير المواد الجنائية والنص صراحة على سريانه على الماضي . |
| ٦٥٦ | ١٤٢ | (الطعن رقم ١٠٨ لسنة ٥٥ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨) |

| الصفحة | القاعدة | |
|---|---------|--|
| | | ٥ - النص في المادة السابعة من القانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ على العمل به اعتبارا من تاريخ نشر الحكم بعدم دستورية القرار بقانون ١٩٧٩/٤٤ وليس من اليوم التالى لتاريخ نشره . هدفه . توفير الاستمرارية لاحكام القانون القديم بعد تلافى العيب الذى شاب اجراءات اصداره واخضاع الوقائع الناشئة فى ظله للقواعد الماثلة المقررة بالقانون الجديد مالم يكن قد صدر بشأنها حكم حاز قوة الامر المقضى . (مثال بشأن الاعتراض على الطاعة) . |
| ٦٥٦ | ١٤٢ | (الطعن رقم ١٠٨ لسنة ٥٥ ق «احوال شخصية» - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨) ٦ - وجوب قيد عقود الايجار المفروش بالوحدة المحلية . المادتان ٤٢ ، ٤٣ من ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، عدم سريانه على العقود التى انتهت فى تاريخ سابق على العمل بالقانون المذكور . علة ذلك . |
| ٦٦١ | ١٤٣ | (الطعن رقم ١٠٧٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٩) ٧ - وجوب قيد عقد الايجار المفروش بالوحدة المحلية . المادتان ٤٢ ، ٤٣ ق ٤٩/١٩٧٧ . قاعدة اجرائية لا تسرى على الدعاوى التى اقيمت قبل العمل بهذا القانون . علة ذلك . |
| ١١٠١ | ٢٣١ | (الطعن رقم ٥٤٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٣) ٨ - اشتراط اعذار المستاجر باعادة الحالة الى ماكانت عليه قبل رفع دعوى الاخلاء . م ٣١/ح ق ١٩٧٧/٤٩ . عدم سريانه على الدعاوى التى رفعت قبل العمل باحكامه . نفاذ القانون اثناء نظر الدعوى . اثره . وجوب عدم الحكم بالاخلاء اذا اعاد المستاجر الحالة الى ما كانت عليه . علة ذلك . |
| ١٤٤١ | ٢٣٩ | (الطعن رقم ٩٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢١) |
| ثالثا : تفسير القانون : | | |
| (ا) التفسير التشريعى : | | |
| ١ - مبانى الفنادق والمحلات التجارية والمنشآت السياحية . عدم دخولها فى مدلول اعبارة المباني السكنية ومبانى الاسكان الادارى الواردة بالفقرة الاولى من المادة السادسة من القانون ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ . نص المادة الثانية من القانون ٢ لسنة ١٩٨٢ . نظم من جديد الحالات التى | | |

| الرقم | الصفحة | المادة |
|-------|--------|---|
| ١٨٤ | ٤٣ | يخضع الترخيص بينائها لشرط الاكتتاب فى سندات الاكتتاب . علم اعتباره تفسيراً تشريعيًا لنص تلك الفقرة التى ألفها . مؤداه . علم خضوع الترخيص بمباني الفنادق قبل العمل به لشرط الاكتتاب فى سندات الاسكان . مخالفة ذلك . خطأ . |
| | | (الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٧) |
| | | ٢ - المنشآت الآيلة للسقوط . ماهيتها . اعتبار الاشجار والنخيل منها . القانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ . الغاؤه بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . اغفاله النص على اعتبارهما فى حكم المنشآت التى يجرى عليها أحكامه . اثره . |
| ٢٩٩ | ١٠ | (الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٠) |
| | | (ب) التفسير القضائى : |
| | | الحق فى الشفعة . ثبوته للشخص الاعتبارى أسوة بالشخص الطبيعى . م ٩٣٦ مدنى . علة ذلك . النص القانونى الواضح لا محل للخروج عليه أو تأويله بدعوى الاستهزاء بحكمة التشريع وقصد الشارع منه . |
| ١٢١ | ٣٠ | (الطعن رقم ٢٢٤٣ ، ٢٣٦٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٥) |
| | | قرار ادارى |
| | | ١ - قبول طلب التعويض أمام محكمة النقض . شرطه . أن يكون من قرار ادارى مما تختص بالفصل فى طلب الفائه . القرارات الادارية . ماهيتها . اخطار وزير العدل للقاضى بأن الحركة القضائية لن تشمله بالترقية ليس من قبيل تلك القرارات . فقدان ملف الطالب لا يرجع الى قرار ادارى . طلب التعويض عن هذا أو ذاك . غير مقبول . |
| ٥٤ | ١٥ | (الطلب رقم ٨١ لسنة ٥٦ ق « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨٧/٦/٢٣) |
| | | ٢ - استبدال أو بيع عقارات الأوقاف . الأصل فيه أن يكون بطريق المزاد العلنى ، الاستثناء . جوازه بطريق الممارسة فى الاحوال المبينة حصراً بالمادة ١١ من القرار الجمهورى ١١٤١ لسنة ١٩٧٢ . سلوك طريق الممارسة فى غير تلك الاحوال . اثره . بطلان التصرف . علة ذلك . |
| ٥٦١ | ١١١ | (الطعن رقم ١٤٠٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٣١) |

القاعدة الصلبة

(ق)

قسمة

تسجيل البيع الصادر من جميع الشركاء المشتاعين لجزء مفروز من
مقار الشائع . اثره . نقل ملكية الجزء المبيع الى المشتري مفروزا دون توقف
لمى ابرام عقد آخر بقسمة المقار أو بافراز القدر المبيع .

الطعن رقم ٥١٢ ، ٥٣١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٣٠

١٩٠ ٨٩٢

ولا

ولا : ود القضية :

١ - التنازل الذى يستقط الحق فى طلب رد القاضى . ماهيته .
عود الخصم عن التقرير بطلب الرد حتى اقفال باب المرافعة . اعتباره
ضاه منه بتولى القاضى الفصل فى الدعوى مالم تكن أسباب الرد قد حدثت
بعد المواعيد المقررة أو أثبت طالب الرد عدم علمه بها الا بعد تلك المواعيد .
المادتان ١٥١ ، ١٥٢ مرافعات .

(الطعن رقم ١٠٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٥)

٢٠٠ ٩٤٣

٢ - تقديم طلب رد القاضى . اثره . وقف الدعوى بقوة القانون
الى أن يحكم فى الطلب نهائيا . تقديم طلب آخر بعد القضاء برفض الطلب
الأول أو سقوط الحق فيه أو عدم قبوله أو باثبات التنازل عنه . لا يترتب
عليه وقف الدعوى ولو وجه الى قاضى آخر . جواز الحكم بالوقف من المحكمة
التي تنظر الدعوى .

(الطعن رقم ٤٨٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٤)

٢٧ ١٠٢

٣ - طلب الرد المقدم من الوكيل . لزوم أن يكون مرفقا به توكيله
الخاص بالموضوع فيه برد قاضى يعينه أو هيئة يعينها فى دعوى بذاتها ،
ولو كان الرد فى حق قاضى يجلس لأول مرة لسماحه الدعوى بمذكرة مقسمة
لكاتب الجلسة . م ١٥٤ مرافعات . علة ذلك .

(الطعن رقم ٧٢٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٢)

٣٩ ١٤٩

| الصفحة | القائمة | |
|--------|---------|--|
| | | ٤ - تصحيح الاجراء الباطل • وجوب اتمامه في ذات مرحلة التقاضي التي اتخذ فيها هذا الاجراء • عدم ارفاق التوكيل الخاص برد القاضي لدى التقرير به وعدم تقديمه امام محكمة اول درجة حتى صدور الحكم بعدم قبول طلب الرد • تأييد محكمة الاستئناف هذا القضاء • صحيح . |
| ١٤٩ | ٣٦ | (الطعن رقم ٧٢٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٢) |
| | | ٥ - القواعد المقررة في رد القضاء أو عدم صلاحيتهم للحكم • اعمالها على المحكمين • اقتضائه على أسباب الرد أو عدم الصلاحية الواردة بتلك القواعد • وجوب رفع طلب الرد في الميعاد • الاستثناء • اكتشاف عدم الصلاحية بعد صدور الحكم • جواز اثارها في دعوى بطلانه • م ٥٠٣ مرافعات • |
| ٩٦٨ | ٢٠٦ | (الطعن رقم ١٤٧٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٩) |
| | | ثانيا : مخاصمة القضاة : |
| | | ١ - دعوى المخاصمة • فصل المحكمة في تعلق أوجه المخاصمة بالدعوى وجواز قبولها • أساسه • ما يرد في تقرير المخاصمة والأوراق المودعة معه • عدم جواز تقديم أوراق ومستندات أخرى • المادتان ٤٩٥ و ٤٩٦ مرافعات • ضم أوراق أمر وقضى به أصول المستندات • مخالفة للقانون • |
| ٢٧٦ | ٦٣ | (الطعن رقم ١٧٩١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٩) |
| | | ٢ - تقديم صورة شمسية للأحكام بالأوراق محل المخاصمة : استبعاد المحكمة لها كدليل في دعوى المخاصمة • لا خطأ • علة ذلك • |
| ٢٧٦ | ٦٣ | (الطعن رقم ١٧٩١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٩) |
| | | ٣ - دعوى المخاصمة • سماع أقوال القاضي أو عضو النيابة المخاصم قبل فصل المحكمة في تعلق أوجه المخاصمة بالدعوى وجواز قبولها • مقرر لصلاحتهما • ليس لغيرهما التمسك به • |
| ٢٧٦ | ٦٣ | (الطعن رقم ١٧٩١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٩) |
| | | ٤ - دعوى المخاصمة • أساسها القانوني المسؤولية الشخصية للقاضي أو عضو النيابة فيما يتعلق بأعمال وظيفتهما • مؤدى ذلك • عدم جواز مساءلة النائب العام عن أعمال لم تصدر منه شخصيا • أساسه • تبعية |

| الرقم | الصفحة | المادة |
|-------|--------|--|
| ٤٨٧ | ١٠٦ | أعضاء النيابة العامة له تبعية وظيفية لا تدخل في نطاق التبعية التضمينية التي يسأل فيها المتبوع عن أعمال تابعه . (الطعن رقم ١٢٣٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٩) |
| ٤٨٧ | ١٠٦ | ٥ - عدم لزوم حضور العضو المخاصم بنفسه أمام الهيئة التي تنظر دعوى المخاصمة . م ٤٩٦ مرافعات . |
| ٤٨٧ | ١٠٦ | (الطعن رقم ١٢٣٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٩) |
| ٤٨٧ | ١٠٦ | ٦ - الأصل عدم خضوع القاضي في نطاق عمله للمسائلة القانونية . الاستثناء . وروده على سبيل الحصر . م ٤٩٤ مرافعات . مناهله . (الطعن رقم ١٢٣٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٩) |
| ٤٨٧ | ١٠٦ | ٧ - أسباب المخاصمة . الفسح والتدليس والخطأ المهني الجسيم . ماهية كل منها . تقدير جسامة الخطأ واستظهار قصد الانحراف . من مسائل الواقع . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع طالما كان سائفا . (الطعن رقم ١٢٣٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٩) |
| ٤٨٧ | ١٠٦ | ٨ - دعوى المخاصمة . الفصل في مرحلة تتعلق أوجه المخاصمة بالدعوى وقبولها . نطاقه . ما ورد بتقرير المخاصمة وما يقدمه القاضي أو عضو النيابة من مستندات والأوراق المودعة ملف الدعوى الموضوعية . عدم جواز تقديم مستندات أخرى من المخاصم . (الطعن رقم ١٢٣٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٩) |
| ٤٨٧ | ١٠٦ | ٩ - أسباب المخاصمة . ورودها على سبيل الحصر . م ٤٩٤ مرافعات . تأسيس دعوى المخاصمة على وجود مودة بين أحد الخصوم وبين رئيس الدائرة المخاصم . عدم اتخاذ المخاصم الطريق القانوني لردعه وعدم تنحي رئيس الدائرة عن نظر الدعوى لعدم توافر سببه من جهته . أمثله . عدم جواز المخاصمة . (الطعن رقم ٥٩٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٤) |
| ٧٧٨ | ١٦٤ | ١٠ - الأصل عدم مسئولية القاضي عما يصدر منه من تصرفات أثناء عمله . الاستثناء . ما أورده المادة ٤٩٤ مرافعات من أسباب لمخاصمته |

| الصفحة | المادة |
|--------|---|
| | ومن هنا الخطأ المهني الجسيم . تحصيل القاضي لفهم الواقع في الدعوى وتقديره لادلتها . خروجه من دائرته . ولو خالف في ذلك أحكام القضاء واجتماع القضاة . |
| ٧٧٨ | ١٦٤ (الظمن رقم ٥٩٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٤) |
| | ١١ - الاحكام الصادرة من مجلس الدولة في حدود اختصاصه المقرر قانونا . انعدام ولاية المحاكم العادية في التعقيب عليها أو ابطالها أو التمويض عنها . مؤداه . لا ولاية لها في الفصل في دعاوى الخصامة التي تقام ضد أعضاء مجلس الدولة . علة ذلك . |
| ٢٠٦٢ | ٢٢٤ (الظمن رقم ١٨٥٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٦) |

قوة الأمر المقضي

أولا : قوة الأمر المقضي للأحكام الصادرة في المسائل الفنية :

(١) شروط الحجية

- ١ - المنع من إعادة نظر النزاع في المسألة المقضى فيها . شرطه .
وحدة المسألة في الدعويين .

(الطلب رقم ٨١ لسنة ٥٦ ق (رجال القضاء) - جلسة ١٩٨٧/٦/٢٢)

- ٢ - قرينة قوة الأمر المقضي م. ١/١٠١ اثبات . شرطها . وحدة
الموضوع في كل من الدعويين . استقلال محكمة الموضوع بحيث هذه الوحدة
متى استندت الى أسباب تؤدي الى النتيجة التي انتهت اليها .

(الظمن رقم ١٦٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٤)

- ٣ - اكتساب القضاء النهائي قوة الأمر المقضي . شرطه . ما لم تنظر
فيه المحكمة بالفعل لا يمكن أن يكون موضوعا لحكم يحوز قوة الأمر المقضي .

(الظمن رقم ١٢٩٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٢)

- ٤ - المنع من إعادة النزاع في المسألة المقضى فيها . شرطه . وحدة
المسألة في الدعويين واستقرار حقيقتها بالحكم الأول ، وأن تكون هي بذاتها
الأساس فيما يدعى به في الدعوى الثانية بين نفس الخصوم .

(الظمن رقم ٦٨٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٧)

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | (ب) مايجوز الحبسية : |
| ٦٠١ | ١٣٠ | ١ - القضاء نهائيا بإحقية العامل في العمولة والمكافأة السنوية ، اكتسابه قوة الأمر القضي في دعواه التالية بفروق العمولة والمكافأة السنوية من مدة لاحقة ، طالما أن أساس الطلب في الدعويين واحد . (الظمن رقم ٩٠٦ لسنة ٥٢ في - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٦) |
| ٦٥١ | ١٤١ | ٢ - النص في المادة السابعة من القانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ على العمل به اعتبارا من تاريخ نشر الحكم بعدم دستورية القرار بقانون ٧٩/٤٤ وليس من اليوم التالي لتاريخ نشره . هدفه . توفير الاستمرارية لأحكام القانون القديم بعد تلافى العيب الذي شاب إجراءات إصداره واخضاع الوقائع الناشئة في ظله للقواعد الماثلة المقررة بالقانون الجديد مالم يكن قد صدر بشأنها حكم حاز قوة الأمر القضي . مثال في متعة . (الظمن رقم ٧٢ لسنة ٥٦ في (أحوال شخصية) - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨) |
| ٦٥٦ | ١٤٢ | ٣ - النص في المادة السابعة من القانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ على العمل به اعتبارا من تاريخ نشر الحكم بعدم دستورية القرار بقانون ١٩٧٩/٤٤ وليس من اليوم التالي لتاريخ نشره . هدفه . توفير الاستمرارية لأحكام القانون القديم بعد تلافى العيب الذي شاب إجراءات إصداره واخضاع الوقائع الناشئة في ظله للقواعد الماثلة المقررة بالقانون الجديد مالم يكن قد صدر بشأنها حكم حاز قوة الأمر القضي . (مثال بشأن الاعتراض على الطاعة) (الظمن رقم ١٠٨ لسنة ٥٥ في (أحوال شخصية) - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨) |
| ٦٧٩ | ١٤٦ | ٤ - القضاء النهائي السابق بطرد المطعون ضده من منزل التداعي . اكتسابه قوة الأمر القضي . أثره . منع الخصوم من العودة الى المناقشة في المسألة التي فصل فيها بأي دعوى تالية ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها في الدعوى . (الظمن رقم ٦٨٨ لسنة ٥٥ في - جلسة ١٩٨٧/٥/٧) |
| | | ٥ - الحكم البات بالتعويض ألزمت وعلى سبيل التضامن . حجته مأمنة للخصوم من التنازع في المسألة التي فصل فيها في أية دعوى تالية . |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | لا يحول ذلك ومطالبة المحكوم لهم بتكسلة التعويض امام المحكمة المدنية . علة ذلك . |
| ٨٠٩ | ١٧١ | (الظعن رقم ٤٥٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/١١) |
| | | ٦ - الحكم الحائز لقوة الأمر القضي . اثره . المنع من المصودة الى الناقشة في المسألة التي فصل فيها باى دعوى تالية تثار فيها ولو بإدلة قانونية او واقعية لم يسبق انارتها في الدعوى الاولى او اثبت ولم يبحنها الحكم . |
| ١١٢٢ | ٢٣٦ | (الظعن رقم ١٦٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٠) |
| | | ٧ - الحكم بعدم الاختصاص القيمي والاحالة للمحكمة المختصة . قضاء ينهى الخصومة كلها بصدد الاختصاص . صيرورة هذا القضاء نهائيا . مؤداه . التزام المحكمة القضي باختصاصها بحكم الاحالة ولو خالف حجية حكم سابق لها . علة ذلك . |
| ١١٩١ | ٢٤٨ | (الظعن رقم ٦٤٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٩) |
| | | ٨ - الفصل في المسألة الاساسية . ثبوتها او عدم ثبوتها . اكتسايه قوة الأمر القضي في النزاع بشأن اى حق اخر يتوقف ثبوته او انتفاله على ثبوت تلك المسألة . |
| ١٢٠٣ | ٢٥٢ | (الظعن رقم ١٥٧٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٣٠) |
| | | ٩ - الأحكام الصادرة على السلف . حجة على الخلف بشأن الحق الذي تلقاه منه . |
| ١٢٠٣ | ٢٥٢ | (الظعن رقم ١٥٧٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٣٠) |
| | | (ج) مالا يحوز العجية : |
| | | الحكم بعدم قبول دعوى الشفعة لوجود بيع ثان . غير مانع من نظر دعوى الشفعة التي يرفعها الشفيع ذاته عن البيع الثانى فى مواعيده وبشروطه مالم توجد مسألة أساسية مشتركة بينهما فصل فيها الحكم السابق بحكم توافر فيه شروط النفع من إعادة نظرها فى الدعوى الجديدة . |
| ١٣٥٠ | ١٣٨ | (الظعن رقم ١٦٨٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨) |

| الصفحة | الترجمة | |
|--------|---------|--|
| | | ثانيا : قوة الأمر القضي للأحكام الصادرة في المسائل الجنائية : |
| | | ١ - قوة الأمر القضي . ثبوتها للحكم الجنائي . شرطه . صيرورته باتا غير قابل للطعن عليه . |
| ٤٥٢ | ١٠٠ | (الطعن رقم ١١٢٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦) |
| | | ٢ - التماس إعادة النظر في أحكام المحاكم العسكرية بسبيل للطعن بالنقض في أحكام المحاكم العادية . مؤداه . علم صيرورة تلك الأحكام باتة الا باستنفاد طريق الطعن عليه بذلك السبيل أو بفوات ميعاده . ق ٢٥ لسنة ١٩٦٦ . |
| ٤٥٢ | ١٠٠ | (الطعن رقم ١١٢٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦) |
| | | ٣ - حجية الحكم الجنائي أمام القضاء المدني . مناطها . القرارات التي لا تفصل في موضوع النزاع لا حجية لها . (مثال) . |
| ٦١٢ | ١٣٢ | (الطعن رقم ١٠٢٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٦) |
| | | ثالثا : مسائل متنوعة : |
| | | ١ - منازعة المدنيين في الفوائد التي ألزمهم بها أمر الأداء بعد أن صار نهائيا . استخلاص الحكم الطعن فيه انها منازعة تنفيذ موضوعية نتيجة فرض الحراسة عليهم وتاميم ممتلكاتهم ولا تنطوي على اخلال بقوة الأمر القضي . سنانغ . |
| ٢٠٧ | ٤٩ | (الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٤) |
| | | دعوى التزوير الأصلية والادعاء الفرعي بالتزوير . الاتجاه الى كل منهما - مناطه . قيام الخصومة في مرحلة الاستئناف وتوقف الفصل فيها على الفصل في الادعاء بالتزوير ضد آخرين ممن يفيدون من الحرر ولا يجوز اختصاصهم لأول مرة في هذه المرحلة . مؤداه . وجوب الاتجاه الى دعوى التزوير الأصلية مع وقف نظر الاستئناف حتى يفصل فيها بحكم تكون له قوة الأمر القضي . |
| ٧٤٧ | ١٥٩ | (الطعن رقم ١٩٨٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٢٦) |
| | | قوة القاهرة |
| | | العاصفة الغير منتظرة . يصح اعتبارها قوة القاهرة في تطبيق المادة ١٤٧ مدني متى توافرت شروطها . اطلاق القول بأن الرياح لا تعتبر قوة تندرج ضمن الحوادث الاستثنائية . قصور . |
| ٦٢٨ | ١٣٦ | (الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨) |

| الصفحة | القائمة | |
|--------|---------|--|
| | | محاماه - محكمة الموضوع - مسئولية |
| | | معاهدات - ملكية - موطن |
| | | محاماه |
| | | ١ - عدم تقديم المحامى سند وكالته عن بعض اطاعين في موضوع غير قابل للتجزئة أو في التزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون فيها اختصاص اشخاص معينين . لا اثر له على شكل الطعن المرفوع صحيحا من احدهم . علة ذلك . |
| ٣٩٩ | ٩٠ | (الطعن رقم ٢٥ لسنة ٢٧ ق (أحوال شخصية) - جلسة ١٩٨٧/٢/١٧) |
| | | ٢ - مباشرة المحامى للإجراء قبل صدور التوكيل ممن كلف به . عدم جواز اعتراض خصمه بأن الوكالة لم تكن ثابتة قبل اتخاذ الإجراء . علة ذلك . |
| ٣٣٥ | ٧٧ | (الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦) |
| | | محكمة الموضوع |
| | | أولا : سلطة محكمة الموضوع في نظر الدعوى : |
| | | (١) في تكييف الدعوى : |
| | | ١ - سلطة محكمة الموضوع في تحديد الأساس القانونى الصحيح للدعوى . عدم اعتباره تقييرا لسببها أو موضوعها . |
| ٦٧٣ | ١٤٥ | (الطعن رقم ٦١٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٦) |
| | | ٢ - محكمة الموضوع . عدم تقيدها في تكييف الدعوى بما يسببه الخصوم عليها . وجوب اسباغ التكييف الصحيح عليها . |
| ٦٩٤ | ١٤٩ | (الطعن رقم ١٧٣٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٠) |
| | | ٣ - محكمة الموضوع . التزامها باعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانونى الصحيح . العبرة في تكييف الدعوى بتحقيقه المطلوب فيها والسبب القانونى الذى تركز عليه . |
| ١٧٩ | ٢٢٨ | (الطعن رقم ٣١٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٣) |

| الصفحة | القائمة | |
|--------|---------|---|
| | | ٤ - التزام محكمة الموضوع بإعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانوني الصحيح دون أن تنقيد في ذلك بتكييف الخصوم لها . |
| | | ٥ - تكييف محكمة الاستئناف للوقائع المطروحة عليها - ودون أن تضيف اليها جديداً وبلائح من الطاعن - أن الطرفين متحداً الطائفة والملة قبل رفع الدعوى وأن شريعتها هي الواجبة التطبيق على واقعة النزاع والقضاء بالتطبيق للضرر على هذا الأساس . لا عيب . |
| ١١٦٢ | ٢٤٢ | (الظعن رقم ١١٧ لسنة ٥٦ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٢) |
| | | (ب) إعادة الدعوى الى المرافعة : |
| | | - اجابة طاب فتح باب المرافعة والتصريح بتقديم مستندات . من اطلاقات محكمة الموضوع . اغفال الاشارة الى هذا الطلب . رفض ضمنى له . |
| ٦٠ | ١٧ | (الظعن رقم ٨٧٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١) |
| | | (ج) في تقديم المستندات : |
| | | ١ - تقديم صورة شسمية للأحكام والأوراق محل المخاصمة . استبعاد المحكمة لها كدليل في دعوى المخاصمة . لا خطأ . علة ذلك . |
| ٢٧٦ | ٦٣ | (الظعن رقم ١٧٩١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٩) |
| | | ٢ - دعوى المخاصمة . فصل المحكمة في تعلق أوجه المخاصمة بالدعوى وجواز قبولها . أساسه . ما يرد في تقرير المخاصمة والأوراق المودعة معه . عدم جواز تقديم أوراق ومستندات أخرى . المادتان ٤٩٥ و ٤٩٦ مرافعات . ضم أوراق امر وقتي به اصول المستندات . مخالفة للقانون . |
| ٢٧٦ | ٦٣ | (الظعن رقم ١٧٩١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٩) |
| | | (د) سماع أقوال المخاصم في دعوى المخاصمة : |
| | | - دعوى المخاصمة . سماع أقوال القاضى أو عضو النيابة المخاصم قبل فصل المحكمة في تعلق أوجه المخاصمة بالدعوى وجواز قبولها . مقرر لمصلحتهما . ليس لغيرهما التسك به . |
| ٢٧٦ | ٦٣ | (الظعن رقم ١٧٩١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٩) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | انيا : سلطتها في فهم الواقع في الدعوى : |
| | | ١ - تقدير ادلة الدعوى واستخلاص الواقع منها . من سلطة محكمة الموضوع . شرطه . إقصاها عن مصادر الأدلة التي كونت منها عقيدتها وفحواها وماخذها من الأوراق مؤدية الى النتيجة التي خلصت اليها . على ذلك . |
| ٩٨ | ٢٦ | (الطعن رقم ١٢٦١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٤) |
| | | ٢ - الجوار الذي يجيز الأخذ بالشفعة . تقديره استقلال محكمة الموضوع به . حسبها اقامة قضائها على أسباب سائفة . |
| ١٢١ | ٣٠ | (الطعن رقم ٢٢٤٣ ، ٢٣٦٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٥) |
| | | ٣ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى . من سلطة محكمة الموضوع . شرطه . الا تخرج بأقوال الشهود عما يفيد مدلولها . |
| ١٩٧ | ٤٦ | (الطعن رقم ٩٢٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٨) |
| | | ٤ - سلطة محكمة الموضوع في تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير ادلتها ، ما دامت تقيم قضاءها على أسباب سائفة . عدم التزامها بتتبع حجج الخصوم والرد استقلالاً على كل حجة أو اجابة الطاعن لطلب إعادة المأمورية للخبر . |
| ٦٧٣ | ١٤٥ | (الطعن رقم ٦١٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٦) |
| | | ٥ - محكمة الموضوع . استخلاصها - من ادلة الدعوى - ان المشتري جزأ الصفقة مشتراه لمنع الشفعة . سائغ ولا معقب عليها . |
| ٨١٣ | ١٧٢ | (الطعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/١١) |
| | | ٦ - تجاوز مالك الأرض بحسن نية أثناء اقامة بناء عليها الى جزء صغير من أرض ملاصقة . للمحكمة اجبار صاحب هذه الأرض على التنازل للباقي عن ملكية الجزء المشغول بالبناء نظير تعويض عادل استثناء من القواعد العامة وقواعد الالتصاق م. ٩٢٨ مدني . حسن النية في تطبيق هذا النص الاستثنائي . ماهيته . |
| ٨٣٧ | ١٧٧ | (الطعن رقم ١٣٧٤ ، ١٤٠٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/١٦) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ٧ - استخلاص سوء نية الباني . استقلال محكمة الموضوع به متى اقامت قضاها على مقدمات من شأنها ان تؤدي الى النتيجة التي تنتهي اليها وكان استخلاصها سائفا . |
| ٨٣٧ | ١٧٧ | (الطعن رقم ١٣٧٤ ، ١٤٠٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/١٦) |
| | | ٨ - استخلاص توافر الصفة في الدعوى . واقع يستقل به قاضي الموضوع . حسب ان يبين الحقيقة التي اقتنع بها وان يقيم قضاها على اسباب سائفة . |
| ٨٥٦ | ١٨٢ | (الطعن رقم ١٠٦٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٢٥) |
| | | ٩ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير ما يقدم فيها من ادلة من سلطة محكمة الموضوع . به . عدم التزامها بتعقب حجج الخصوم والرد عليها استقلالا . حسبها ان تقيم قضاها على اسباب سائفة . |
| ١١٤١ | ٢٣٩ | (الطعن رقم ٩٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢١) |
| | | ثالثا : مدى التزامها بقواعد الالبات : |
| | | ١ - اعتبار الورقة مبدا ثبوت بالكتابة . شرطه . صدورها من الخصم الذي يحتج بها عليه وان تجعل التصرف المراد ابعائه قريب الاحتمال . تقدير ذلك . من سلطة قاضي الموضوع . لا رقابة عليه من محكمة النقض متى كان استخلاصه سائفا . مثال : بشأن استخلاص ثبوت الوكالة . |
| ١٠٩ | ٢٨ | (الطعن رقم ٦٣٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٤) |
| | | ٢ - عدم التزام محكمة الموضوع باحالة الدعوى الى التحقيق لاثبات ما يجوز اثباته بشهادة الشهود . شرطه . ان تبين في حكمها ما يسوغ رفضه . |
| ١٤٢ | ٣٤ | (الطعن رقم ٢٢٠٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢١) |
| | | ٣ - اقامة المحكمة قضاها على اسباب تكفي لحمله ، عدم التزامها بتعقب كل حجج للخصوم والرد عليها استقلالا . |
| ١٥٩ | ٣٨ | (الطعن رقم ١٠٥٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٥) |

| الصفحة | القائمة | |
|--------|---------|--|
| | | ٤ - محكمة الموضوع . عدم التزامها بإجابة طلب التحقيق متى رأت من ظروف الدعوى والأدلة التي استندت إليها ما يكفي لتكوين عقيدتها . |
| ١٦٧ | ٤٠ | (الطعن رقم ٢٧ لسنة ٥١ ق (أحوال شخصية) - جلسة ١٩٨٧/١/٢٧) |
| | | ٥ - الاعتراض على شخص الخير أو عمله . وجوب إبدائه أمام الخير أو أمام محكمة الموضوع . عدم جواز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض . علة ذلك . |
| ٢٤٦ | ٥٧ | (الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٥) |
| | | ٦ - ذكر الخير في تقريره أن البصة لا تصلح للمضاهاة لأنها مطبوسة . لا يحول دون تحقيق صحتها بقواعد الإثبات الأخرى . |
| ٣١٣ | ٧٢ | (الطعن رقم ١٢٢٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٥) |
| | | ٧ - الإثبات بشهادة الشهود م . ٧١ إثبات . إبتناؤه على ركنين: تعلق الوقائع المراد إثباتها بالدعوى وكونها منتجة فيها . مؤدى ذلك . استخلاص المحكمة من أقوال الشهود الذي سمعتم دليلا على ثبوت أو نفي واقعة لم يتناولها منطوق حكم التحقيق . تمسك الخصم بيطلاؤه مؤداه . اعتبار هذا الاستخلاص مخالفا للقانون . علة ذلك . |
| ٣١٣ | ٧٢ | (الطعن رقم ١٢٢٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٥) |
| | | ٨ - انتفاء شروط القرينة القانونية المنصوص عليها في المادة ٩١٧ مدني . لا يحول دون استنباط اضافة التصرف الى ما بعد الموت من قرائن قضائية أخرى . استقلال قاضي الموضوع بتقدير هذه القرائن . |
| ٤٣٣ | ٩٧ | (الطعن رقم ١٢٥٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٤) |
| | | ٩ - وضع اليد . واقعة مادية . جواز اثباتها بكافة الطرق من أي مصدر يستقي القاضي منه الدليل . |
| ٤٥٥ | ١٠١ | (الطعن رقم ٦٨١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦) |
| | | ١٠ - الشهادة السماعية . جوازها حيث تجوز الشهادة الأصلية خذ وعها لتقدير محكمة الموضوع . |
| ٧٠٨ | ١٥٢ | (الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٣) |

| الصفحة | القائمة | |
|--------|---------|--|
| | | ١١ - طلب الزام الخصم بتقديم محرر تحت يده . حالته . المادتان ٢١ ، ٢٠ من قانون الإثبات . سلطة قاضي الموضوع في قبوله أو رفضه . (انظرن رقم ١٥٧٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٢) |
| ٢١٠ | ٢١٠ | ١٩٠ |
| | | رابعا : سلطتها في تقدير الأدلة : |
| | | ١ - تقدير عمل الخير . من سلطة محكمة الموضوع . عدم التزامها - اذا اخنت به - بالرد استقلالا على ما يسوقه الخصوم نعيها عليه أو اجابة طلبهم اعادة المأمورية الى الخير شرطه . (انظرن رقم ٦٣٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٤) |
| ٢٨ | ٢٨ | ١٠٩ |
| | | ٢ - محكمة الموضوع . اخذها بتقرير الخير محمولا على اسبابه . مؤداه . اعتباره جزءاً من الحكم . المنازعة في كفاية الدليل المستمد منه . جدل موضوعي . عدم جواز اثره امام محكمة النقض . (انظرن رقم ٢٢٤٣ ، ٢٣٦٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٥) |
| ٣٠ | ٣٠ | ١٢١ |
| | | ٣ - تقدير ادلة الدعوى والموازنة بينها وترجيح ما تطمئن اليه منها واستخلاص ما تقتنع به . من سلطة محكمة الموضوع ما دامت تقيم حكمها على ارجاب سائفة تؤدي الى النتيجة التي ينتهي اليها . (انظرن رقم ٦٤ لسنة ٥٥ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١٩٨٧/١/٢٧) |
| ٤٢ | ٤٢ | ١٧٨ |
| | | ٤ - قرينة قوة الامر المقضى م٠ ١/١٠١ اثبات . شرطها . وحدة الموضوع في كل من الدعويين . استقلال محكمة الموضوع ببحث هذه الوحدة متى استندت الى اسباب تؤدي الى النتيجة التي انتهت اليها . (انظرن رقم ١٦٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٤) |
| ٤٩ | ٤٩ | ٢٠٧ |
| | | ٥ - عمل الخير عنصر من عناصر الإثبات الواقعية في الدعوى . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع . اخذها بتقريره محمولا على اسبابه يفيد انها لم تجد في المطاعن الوجهة اليه ما يستحق الرد عليه بأكثر مما تضمنته . الخير غير ملزم بأدله عمله على وجه محدد . شرطه . تحقق الغاية من ندمه . (انظرن رقم ١٨٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٥) |
| ٥٧ | ٥٧ | ٢٤٦ |

| الصفحة | المادة | |
|--------|--------|--|
| | | ٦ - تقاضى الموضوع السلطة المطلقة في الحكم بصحة الورقة المدعى بتزويرها أو بطلانها وردّها بناء على ما يستظهره من ظروف الدعوى وملابستها . عدم التزامه بالسير في اجراءات التحقيق او ندب خبير . |
| ٢٢٣ | ٦٠ | (الطعن رقم ٨١٤٨٠ لسنة ٥٤ في (احوال شخصية) - جلسة ١٩٨٧/٢/١٧) |
| | | ٧ - تقدير اقوال الشهود . مرهون بما يطمئن اليه وجدان قاضى الموضوع . شرطه . الا تخرج بها عما يؤدى اليه مدلولها . |
| ٣١٣ | ٧٢ | (الطعن رقم ١٢٢٦ لسنة ٥٣ في - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٥) |
| | | ٨ - تقدير كفاية الادلة من سلطة محكمة الموضوع متى اقامت قضاها على ما يكفى لحمله . |
| ٣٧٢ | ٨٤ | (الطعن رقم ٢٣٥٢ لسنة ٥٢ في - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢) |
| | | ٩ - محكمة الموضوع . سلطتها في بحث الدلائل والمستندات المقدمة اليها . حاجتها ان يكون استخلاصها سائفا . |
| ٣٨٣ | ٨٦ | (الطعن رقم ١٤١٣ لسنة ٥٢ في - جلسة ١٩٨٧/٢/١٥) |
| | | ١٠ - محكمة الموضوع . غير ملزمة باجابة طلب الخصوم ندب خبير في الدعوى . علة ذلك . |
| ٦١٢ | ١٣٢ | (الطعن رقم ١٠٢٩ لسنة ٥١ في - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٦) |
| | | ١١ - تقدير الخبر من عناصر الاثبات في الدعوى . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع (مثال في ايجار مفروش) . |
| ٦٦١ | ١٤٣ | (الطعن رقم ١٠٧٠ لسنة ٥٠ في - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٩) |
| | | ١٢ - محكمة الموضوع لها السلطة التامة في بحث الدلائل والمستندات المقدمة وفي موازنة بعضها البعض الآخر وترجيح ما تطمئن اليه ومنها شهادة الشهود . شرطه . عدم الخروج بأقوال الشاهد عما قد يؤدى اليه مدلولها . |
| ٧٠٨ | ١٥٢ | (الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٥٥ في - جلسة ١٩٨٧/٥/١٣) |
| | | ١٣ - تقرير الخبر من عناصر الاثبات التي تخضع لتقدير قاضى الموضوع . |
| ٧٨٥ | ١٦٥ | (الطعن رقم ١٦٩٧ لسنة ٥٠ في - جلسة ١٩٨٧/٦/٨) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ١٤ - استنباط الأدلة من الوقائع الثابتة . من سلطة محكمة الموضوع بلا معقب عليها في ذلك متى كان استخلاصها سائنا . |
| ٨٢٢ | ١٧٤ | (الطعن رقم ١٤٥٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/١٤) |
| | | ١٥ - أخذ محكمة الموضوع بتقرير الخبير لاقتناعها بصحة أسبابه . مؤداه . عدم التزامها بالرد عن الطعون الموجهة اليه أو اجابة طلب اعادة المهمة الى الخبير أو نوب آخر لاستكمالها . |
| ٨٣٧ | ١٧٧ | (الطعن رقم ١٢٧٤ ، ١٤٠٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/١٦) |
| | | ١٦ - للمحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها برد وبطلان أية ورقة وأن لم يدع امامها بالتزوير . حسبها بيان الظروف والقرائن التي تبينت منها ذلك . م ١/٥٨ اثبات . |
| ٨٨٢ | ١٨٧ | (الطعن رقم ٢٢٥٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٢٥) |
| | | ١٧ - تقدير ادلة الدعوى والموازنة بينها وترجيح بعضها على البعض الآخر مما تستقل به محكمة الموضوع . عدم التزامها بالرد استقلالا على مالم تأخذ به منها . حسبها اقامة قضاها على ما يكفى لحمله . |
| ٩٨٤ | ٢٠٩ | (الطعن رقم ٧٤١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٢) |
| | | ١٨ - محكمة الموضوع . حقها في الأخذ ببعض أقوال الشهود دون البعض الآخر . شرطه . الا تخرج بتلك الأقوال عما يؤدى اليه مدلولها . عدم التزامها بالرد على مالم تأخذ به منها . |
| ٩٨٤ | ٢٠٩ | (الطعن رقم ٧٤١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٢) |
| | | ١٩ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وبحث الأدلة والمستندات المقدمة فيها . من سلطة قاضي الموضوع . عدم التزامه بالرد استقلالا على كل ما يثيره الخصوم . |
| ١٠٧٤ | ٢٢٧ | (الطعن رقم ١٢٠١ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٣) |
| | | ٢٠ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير الأدلة المقدمة فيها . من سلطة محكمة الموضوع . عدم التزامها بالرد استقلالا على كل ما يثيره الخصوم . |
| ١٠٧٩ | ٢٢٨ | (الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٣) |

محكمة الموضوع

٢٠١

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ٢١ - تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها . مما يستقل به قاضي الموضوع طالما لم يخرج بها عما يؤدي اليه مدلولها . |
| ١٠٧٩ | ٢٢٨ | (الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٣) |
| | | ٢٢ - التفات الحكم عن مستندات غير مؤثرة في الدعوى علم رده عليها . لا عيب . |
| ١٠٧٩ | ٢٢٨ | (الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٣) |
| | | ٢٣ - أخذ المحكمة بتقرير الخبر محبولا على أسبابه . يتضمن الرد على الطعون التي وجهت اليه . |
| ١١٢٩ | ٢٣٧ | (الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٠) |
| | | خامسا : سلطتها في تكييف العقود وتفسيرها : |
| | | ١ - تفسير العقود والشروط من سلطة محكمة الموضوع متى كان تفسيرها مما تحتمله عباراتها ولا خروج فيها عن المعنى الظاهر لها . |
| ٣٧٢ | ٨٤ | (الطعن رقم ٢٢٥٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢) |
| | | ٢ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى والتعرف على قصد المتعاقدين . من سلطة محكمة الموضوع . متى أقام قضاؤه على ما يكفي لحمله . (مثال بشأن ادماج شقتين في عقار واحد اعتباره احتجاز أكثر من مبكّن) . |
| ٤٢٠ | ٩٤ | (الطعن رقم ١١٠٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٣) |
| | | ٣ - محكمة الموضوع . سلطتها في تعرف حقيقة العقد واستظهار مدلوله من عباراته على ضوء الظروف التي أحاطت بتحريره وما يكون قد سبقه أو عاصره من اتفاقات . |
| ١٢٠٧ | ٢٥٣ | (الطعنات رقمي ١٧١٧، ١٧٢٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٣٠) |
| | | سادسا : سلطتها في استخلاص عناصر المسؤولية : |
| | | ١ - استخلاص وقوع الفعل المكون للخطأ الموجب للمسئولية . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع ما دام كان سائفا . |
| ٤٨٧ | ١٠٦ | (الطعن رقم ١٢٣٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٩) |

| الصفحة | التاممة | |
|--------|---------|---|
| | | ٢ - استخلاص الخطأ الموجب للمسئولية . يخضع لتقدير محكمة الموضوع . |
| ١١٢٩ | ٢٣٧ | (الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٠) سابعا : سلطتها في تقدير ادلة الصورة : |
| | | تقدير ادلة الصورة واقوال الشهود واستخلاص الوقائع منها . سلطة مطلقة لمحكمة الموضوع بلا معقب عليها . شرطه . |
| ٣١٨ | ٧٣ | (الطعن رقم ١٢٥٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٥) ثامنا : سلطة محكمة الموضوع في استنباط القرائن وتفسيرها : |
| | | أخذ محكمة الموضوع في معرض الاثبات بالقرائن . شرطه . |
| ١١٩٧ | ٢٥٠ | (الطعن رقم ٤ لسنة ٥٦ ق (احوال شخصية) - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٩) ثاسعا : سلطة محكمة الموضوع في المنازعات الإيجارية : |
| | | (١) في تأجير العين مفروشة : |
| | | المستأجر المصري المقيم مؤقتا بالخارج . حقه في تأجير المكان للغير مفروشا أو خاليا ولو تضمن العقد حظر التأجير من الباطن . عودته من الخارج . وجوب إخطاره المستأجر من الباطن بالإخلاء ولو قبل انتهاء المدة الأصلية للعقد أو الممتدة . تمام الإخلال . اثره . اعتبار العقد منتهيا بقوة القانون . كفاية اثبات المستأجر الأصلي ان التأجير تم بسبب إقامته الموقوتة بالخارج . تضمن العقد ان سبب التأجير من الباطن إقامة المستأجر الأصلي مؤقتا بالخارج أو علم المستأجر من الباطن بهذه الواقعة . غير لازم . لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في استخلاص سبب التأجير مادام سابقا . |
| ١٢٠٧ | ٢٥٣ | (الطعن رقم ١٧١٧ ١٧٢٧٦ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٠) (ب) في تقدير مقتضى احتجاز أكثر من مسكن في البلد الواحد : |
| | | تقدير المقتضى لاحتجاز أكثر من مسكن في البلد الواحد . من سلطة محكمة الموضوع متى أقامت قضاها على أسباب سائفة . |
| ١٠٧٩ | ٢٢٨ | (الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٢) (ج) في تقدير الضرر الناجم عن تغيير استعمال العين . |
| | | استخلاص ثبوت الضرر المترتب على تغيير الاستعمال أو نفيه . واقع . يستقل به قاضي الموضوع . مثال لتقدير سائف . |
| ١١٤١ | ٢٣٩ | (الطعن رقم ٩٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢١) |

| الصفحة | القاعدة | |
|---------|---------|---|
| | | عاشرا : سلطة محكمة الموضوع في تقدير الحق في الحبس : |
| | | حق المشتري في حبس الثمن . مناهة . وجود سبب جدى يخشى معه نزع البيع من تحت يده . م ٢/٤٥٧ مدنى . تقدير جدية السبب . من سلطة محكمة الموضوع . |
| ٨٢٢ | ١٧٤ | (الطعن رقم ١٤٥٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/١٤) |
| | | حادى عشر : سلطة محكمة الموضوع في تقدير عيوب الرضا : |
| | | التدليس الذى يجيز ابطال العقد . استقلال محكمة الموضوع باستخلاص عناصره وتقدير ثبوته . |
| ١٠٢٥ | ٢١٧ | (الطعن رقم ٢٣٥١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٩) |
| مسئولية | | |
| | | اولا : المسؤولية التقصيرية : |
| | | (١) ركن الخطأ : |
| | | استخلاص وقوع الفعل المكون للخطأ الموجب للمسئولية . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع ما دام كان سائفا . |
| ٤٧٨ | ١٠٩ | (الطعن رقم ٢٠٢٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٨) |
| | | (ب) الضرر : |
| | | قاعدة زوال العقد منذ ابرامه . كائر للقضاء بطلانه . عدم اعمالها في خصوص بدء مريان تقادم دعوى التمييز عن العمل غير المشروع الذى فضى على اساسه بالبطلان . علة ذلك . عدم تحقق الضرر الفعلى الا من يوم الحكم بالبطلان . م ١٧٢ مدنى . |
| ٤٤٨ | ٩٩ | (الطعن رقم ١٨٢٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦) |
| | | ثانيا : المسؤولية العقدية : |
| | | ١ - التأمين من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث سيارات النقل . شموله الراكبان المسوح بركوبهما سواء فى كايبتها أو فى صندوقها |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | صاعدين اليها أو نازلين منها . عدم اشتراط أن يكونا من أصحاب البضاعة المحمولة أو من الناقلين عنهم . علة ذلك . |
| ١٤٥ | ٣٥ | (الطعن رقم ٨٩٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢١) |
| | | ٢ - وثيقة التأمين الاجبرى على السيارات . سرياتها للمدة المؤداة عنها الضريبة مضافا اليها مهلة الثلاثين يوما التالية لانتهااء تلك المدة . م ٤ ق ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ . |
| ٣٣٢ | ٧٦ | (الطعن رقم ٩٤٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦) |
| | | ٣ - الاصل تنفيذ الالتزام تنفيذا عينيا . التنفيذ بطريق التعويض . شرطه . المادتان ١/١٠٣ ، ٢١٥ من القانون المدنى . قصود المدين عن تنفيذ التزامه العقدى . خطأ موجب للمسئولية . |
| ١١٢٩ | ٢٣٧ | (الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٠) |
| | | ٤ - الاعذار . ماهيته . لا موجب له . متى أصبح التنفيذ العينى غير ممكن . |
| ١١٢٩ | ٢٣٧ | (الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٠) |
| | | ٥ - استخلاص الخطأ الموجب للمسئولية . يخضع لتقدير محكمة الموضوع . |
| ١١٢٩ | ٢٣٧ | (الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٠) |
| | | ثالثا : المسؤولية الجنائية : |
| | | مبدأ شخصية العقوبة . ماهيته . الاستنابة فى المحاكمة الجنائية أو العقاب . غير جائز . الحكم بعدم قبول دعوى التزوير الاصلية المقامة من الطاعنة بتزوير تحقيقات جنائية أجريت مع ابنها . صحيح فى القانون . علة ذلك . |
| ٦٧ | ١٨ | (الطعن رقم ٨٦٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٤) |
| | | رابعا : مسائل متنوعة : |
| | | التضامن بين المتهمين فى المسؤولية . معناه . المقضى له بالتصويض أن يتغل على أيهم بجميع المحكوم به . |
| ٨٠٩ | ١٧١ | (الطعن رقم ٤٥٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/١١) |

| الصفحة | القائمة | معاهدات |
|--------|---------|---|
| | | معاهدة بروكسل : |
| | | انطباق معاهدة بروكسل سواء لتوافر شروطها أو للاتفاق في سند الشحن على خضوعه لها . انظره . سريان أحكام هذه المعاهدة وحدها سواء ما تعلق منها بالقواعد الموضوعية أو الإجراءات واستبعاد أحكام المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من قانون التجارة البحرية . علة ذلك . |
| ٤٢٢ | ٩٦ | (الطعن رقم ٧٨٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٢) |
| | | ١ - سند الشحن غير الخاضع لأحكام معاهدة بروكسل - جواز الاتفاق على خضوعه لها بشرط « بارامونت » . |
| ١١٥٢ | ٢٤٠ | (الطعن رقم ١٩٨٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢١) |
| | | ٢ - تقدير التعويض عن الهلاك أو التلف الذى يلحق البضاعة بقيمتها الفعلية دون التقيد بالجواز الأقصى للتعويض المشار اليه بمعاهدة بروكسل . |
| | | مناطه . أن يكون الشاحن قد دون فى سند الشحن بياناً بجنس البضاعة وقيمتها . لا يبنى من ذلك ورود هذا البيان بغاتورة الشراء . |
| ١١٥٢ | ٢٤٠ | (الطعن رقم ١٩٨٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢١) |
| | | ٣ - النقص فى البضاعة المشحونة . يعتبر من قبيل الهلاك الجزئى لها . مؤدى ذلك . اندراجه تحت نص م ٥/٤ من معاهدة بروكسل . |
| ١١٥٢ | ٢٤٠ | (الطعن رقم ١٩٨٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢١) |
| | | - حدوث العجز فى الرسالة اثناء الرحلة البحرية التى انتهت بوصول السفينة الناقلة فى ١٩٧٨/٢/٢ . التعويض عنه . خضوعه فيما يتصل بحدود مسئولية الناقل البحرى لحكم المادة ٥/٤ من معاهدة بروكسل دون بروتكول تمديدها الموقع بتاريخ ١٩٦٨/٢/٢٢ . علة ذلك . |
| | | عدم الموافقة عليه والعمل به الا اعتباراً من ١٩٨٣/٤/٣٠ . |
| ١١٥٢ | ٢٤٠ | (الطعن رقم ١٩٨٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/٢١) |

| الصفحة | القاعدة | ملكية |
|--------|---------|--|
| | | اولا : اسباب كسب الملكية : |
| | | (١) التقدم : |
| ٣١٨ | ٧٣ | ١ - قاعدة ضم حيازة السلف الى الخلف . عدم جواز التمسك بها قبل البائع او من تلقى الحق منه . (الطعن رقم ١٢٥٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٥) |
| ٤٥٥ | ١٠١ | ٢ - وضع اليد . واقعة مادية . جواز اثباتها بكافة الطرق من اى مصدر يستقى القاضى منه الدليل . (الطعن رقم ٦٨١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦) |
| ١٠٠٧ | ٢١٣ | ٣ - صاحب حق الانتفاع . حقه فى حماية حيازته بدعاوى الحيازة . شرطه . اثبات اكتساب حقه استنادا الى اى من الاسباب المقررة فى المادة ٩٨٥ مدنى . (الطعن رقم ٤٥٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٦) |
| ١٠١٢ | ٢١٤ | ٤ - الحيازة التى يعتد بها لكسب الملكية بالتقدم الخمسى . ماهيتها . العبرة فيها بالحيازة منذ معاصرتها للسبب الصحيح . التمسك بعبء فى الحيازة سابق على قيام السبب الصحيح . غير منتج . (الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٦) |
| ١٠١٢ | ٢١٤ | ٥ - حسن النية يفترض دائما لدى الحائز مالم يقيم الدليل على العكس . سوء النية المانع من اكتساب الملك بالتقدم الخمسى . مناطه . (الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٦) |
| ١٠١٢ | ٢١٤ | ٦ - استخلاص حسن نية الحائز وانتفاء سوء نيته . من سلطة قاضى الموضوع متى كان استخلاصه سائفا . (الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٦) |
| ١٢٠٣ | ٢٥٢ | ٧ - اكتساب الحائز العرضى الملكية بالتقدم . شرطه . تغير صفة حيازته بفعل يعتبر معارضة لحق المالك . (الطعن رقم ١٥٧٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٣٠) |

| الرقم | القاعدة | المادة |
|-------|---------|---|
| | | (ب) الاتصال : |
| | | تجاوز مالك الأرض بحسن نية اثناء اقامة بناء عليها الى جزء صغير من أرض ملاصقة . للمحكمة اجبار صاحب هذه الأرض على التنازل للباني عن ملكية الجزء المشغول بالبناء نظير تعويض عادل استثناء من القواعد العامة وقواعد الاتصال . م ١٢٨ مدني . حسن النية في تطبيق هذا النص الاستثنائي . ماهيته . |
| ٨٣٧ | ١٧١ | (الطعن رقم ١٣٧٤ ، ١٤٠٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/١٦) |
| | | ثانيا : القيود الواردة على الملكية : |
| | | حق الارتفاق . ماهيته . تكليف يشغل العقار المرتفق به لفائدة العقار المرتفق . عدم حرمان مالك العقار الخادم من مباشرة حقوقه على ملكه . شرطه . عدم المساس بحق الارتفاق . مخالفة ذلك . اثره . التزامه باعادة الحال الى ما كانت عليه مع التعويض ان كان له مقتضى . طلب مالك العقار المرتفق ابطال تصرف المالك في العقار المرتفق به او محو تسجيله . غير جائز . المادتان ١٠١٥ و ١٠٢٣ مدني . |
| ٥٥٠ | ١١٨ | (الطعن رقم ٥٧٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٨) |
| | | ثالثا : الملكية الادبية والفنية : |
| | | حق المؤلف في أن يكتب اسمه على كل نسخة من نسخ المصنف الذي ينشره أو بواسطة غيره وفي جميع الاعلانات عن هذا المصنف . ثبوته له دون حاجة الى ابرام اتفاق مع الغير على ذلك . م ١/١ ق ٢٥٤ لسنة ١٩٥٤ . مثال : الاعلان عن مسرحية . |
| ٧٨ | ٢١ | (الطعن رقم ١٣٥٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٧) |
| | | رابعا : ملكية المساكن الشخصية : |
| | | ١ - تمليك المساكن التي اقامتها المحافظات وشغلت قبل العمل السليمة . التاجر من الباطن لا يحول دون تمليكها بخلاف الوضع بالنسبة للمساكن التي شغلت بعد ١٩٧٧/٩/٩ . قرار رئيس الوزراء ١١٠ لسنة ١٩٧٨ . |
| ٣٢٤ | ٧٤ | (الطعن رقم ٢٠٩٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٥) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ٢ - تمليك المساكن التي اقامتها المحافظات وشغلت قبل ١٩٧٧/٩/٩ ٧٢ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . يكون للمستأجر أو خلفه العام أو من تلقى عنه الحق بأداة قانونية سليمة . شرطه ذلك . شغل المسكن منذ ذلك التاريخ وحتى العمل بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ . تنازل المستأجر بغير الأداة القانونية السليمة - للجهة الحكومية طلب اخلائه طبقا لشروط عقد الإيجار . |
| ٣٢٨ | ٧٥ | (الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٥) |
| | | ٣ - تملك المساكن الشعبية والاقتصادية والمتوسطة التي اقامتها المحافظات وفقا للقواعد والأوضاع التي يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء . مناطه . شغل طالب التملك الوحدة قبل ١٩٧٧/٩/٩ تاريخ العمل بالقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . |
| ٩٤٠ | ١٩٩ | (الطعن رقم ١٧١٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١١) |
| | | ٤ - المساكن الشعبية والاقتصادية والمتوسطة التي اقامتها المحافظات وشغلت قبل العمل بالقانون ١٩٧٧/٤٩ . تملكها للمستأجر أو خلفه العام أو من تلقى عنه حق الإيجار بالأداة القانونية السليمة . شرطه . أداء طالب التملك ١٨٠ مثل القيمة الإيجارية للوحدة اعتبارا من تاريخ شغلها مع توافر شروط المادة ٧٢ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ . |
| ١٠٢١ | ٢١٦ | (الطعن رقم ١٢٢٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٩) |
| | | خامسا : انتقال الملكية : |
| | | ١ - الملكية في الموارد العقارية ، عدم انتقالها سواء بين المتعاقدين أو بالنسبة للغير الا بالتسجيل . |
| ٧٦٨ | ١٦٣ | (الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٤) |
| | | ٢ - الملكية في العقار . عدم انتقالها الى المشتري الا بالتسجيل . ق ١٨ لسنة ١٩٢٣ . الاستثناء . المحررات الثابتة التاريخ رسميا قبل نفاذه في أول يناير سنة ١٩٢٤ . عدم اشتراط تسجيلها بين المتعاقدين واشتراطه بالنسبة للغير فقط وفقا للقانون المدني القديم . |
| ١٢٢٠ | ٢٥٤ | (الطعن رقم ١١١٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢١) |

| الرقم | الصفحة | المادة |
|-------------|--------|---|
| | | سادسا : مسائل متنوعة : |
| | | ١ - القضاء بطلب صحة ونفاذ عقد بيع وثبیت ملكية المستأنف لذات المبيع . تناقض . علة ذلك . |
| ٤٣٩ | ٩٨ | (الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦) |
| | | ٢ - استخلاص سوء نية الباقي . استقلال محكمة الموضوع به متى اقامت قضاها على مقدمات من شأنها أن تؤدي الى النتيجة التي تنتهي اليها وكان استخلاصها سائفا . |
| ٨٣٧ | ١٧٧ | (الطعن رقم ١٢٧٤ لسنة ١٤٠٩٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٢٦) |
| | | ٣ - الفصل في المسألة الاساسية . ثبوتها او عدم ثبوتها . اكتسابه قوة الامر المقضي في النزاع بشأن أي حق آخر يتوقف ثبوته او انتفائه على ثبوت تلك المسألة . |
| ١٢٠٣ | ٢٥٢ | (الطعن رقم ١٥٧٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٠) |
| | | ٥ - دعوى استحقاق العقار المنزوعة ملكيته . أساسها الملكية . التسجيل شرط لاحتجاج مشتري ذلك العقار بها قبل نزع الملكية . مشتري العقار بعقد غير مسجل . ليس الا دائما عادية للبائع . |
| ١٢٢٠ | ٢٥٤ | (الطعن رقم ١١١٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢١) |
| موطن | | |
| | | البيانات الواجب اشتغال صحيفة الطعن بالنقض عليها ٢٠٣/٢٥٣ |
| | | مرافعات . الغرض منها . اعلام ذوي الشأن اعلاما كافيا بها . بيان موطن المحامي الموكل عن الطعنين بالصحيفة اعتباره موطنا مختارا لهما . اغفال بيان موطنهما الاصلی . لا بطلان . |
| ١٢٠٧ | ٢٥٣ | (الطعن رقم ١٧١٧ لسنة ١٧٢٧٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٣٠) |

(ن)

نظام عام

أولا : المسائل المتعلقة بالنظام العام :

(١) القواعد الموضوعية الأمرة :

١ - انطباق معاهدة بروكسل سواء لتوافر شروطها أو للاتفاق في سند الشحن على خضوعه لها . أثره . سريان أحكام هذه المعاهدة وحدها سواء ما تعلق منها بالقواعد الموضوعية أو الإجراءات واستبعاد أحكام المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من قانون التجارة البحري . علة ذلك .

(الطعن رقم ٧٨٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٣) ٩٦ ٤٢٩

٢ - عقد الإيجار . خضوعه للقانون الذي أبرم في ظله . الاستثناء . صدور قانون جديد متعلق بالنظام العام . سريانه بأثر فوري مباشر . خلو قوانين إيجار الأماكن من كيفية تقدير المستحق للمستأجر عند انتهاء العقد المحرر في ظل القانون المدني الملغى مقابل ما يقيمه من مبان على الأرض المؤجرة . أثره . خضوعه لقواعد الالتصاق . المادة ٦٥ مدني قديم .

(الطعن رقم ١٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٦) ١٤٤ ٢٦٧

٣ - أحكام القانون الجديد . الأصل عدم سريانها إلا على ما يقع من تاريخ العمل بها . الاستثناء . الأحكام المتعلقة بالنظام العام . سريانها بأثر فوري على المراكز والوقائع القانونية ولو كانت ناشئة قبل العمل به . تعلق أحكام الأجرة والامتداد القانوني وأسباب الإخلاء بالنظام العام .

أثره .

(الطعن رقم ٩٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢١) ٢٣٩ ١١٤١

٤ - صدور تشريع لاحق يستحدث حكما جديدا يتعلق بـذاتية القاعدة الموضوعية الأمرة . تعلق التعديل ببعض شروط القاعدة الأمرة دون أساس بذاتيتها . عدم سريانه إلا من تاريخ نفاذه على الوقائع التي نشأت في ظله .

(الطعن رقم ٩٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢١) ٢٣٩ ١١٤١

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | (ب) في ايجار الاسكان : |
| | | ١ - حق التأجير المفروض . قصره على التلاك والمستأجرين المصريين فقط والأجانب ليس لهم هذا الحق سواء كانوا ملاكا أو مستأجرين الواد ٣١ . ٤٠ ، ٤٨ / ١ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . تعلق ذلك بالنظام العام . سريانه على العلاقات التى نشأت قبل صدور القانون المذكور . علة ذلك . |
| ٢٥٥ | ٥٩ | (الظمن رقم ١٢٦٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٦) |
| | | ٢ - الاحكام الخاصة بالامتداد القانونى لعقد ايجار الوحدات السكنية المفروضة وجعل اجرتها الاتفاقية اجرة قانونية م ٤٦ ق ١٩٧٧/٤٩ . تعلقها بالنظام العام . مؤداه . عدم جواز زيادة اجرتها بما لزيادة اعباء المؤجر ولو باضافة الضريبة المفروضة بالقانون ٤٦ لسنة ١٩٧٨ . |
| ١٠٥٨ | ٢٢٣ | (الظمن رقم ٥١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٦) |
| | | ٣ - اشتراط اعداد المستأجر بإعادة الحالة الى ما كانت عليه قبل رفع دعوى الاخلاء . م ٣١ / ح ق ١٩٧٧/٤٩ . عدم سريانه على الدعاوى التى رفعت قبل العمل بأحكامه . نفاذ القانون اثناء نظر الدعوى . اثره . وجوب عدم الحكم بالاخلاء اذا أعاد المستأجر الحالة الى ما كانت عليه . عله ذلك . |
| ١١٤١ | ٢٣٩ | (الظمن رقم ٩٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢١) |
| | | ٤ - الاخلاء لمخالفة شروط الايجار المقولة او استعمال المكان المؤجر في غير الأغراض المؤجر من أجلها م ٣١ / ج ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . شرطه . وجوب اعداد المستأجر بإعادة الحالة الى ما كانت عليه . |
| ١١٤١ | ٢٣٩ | (الظمن رقم ٩٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢١) |
| | | (ج) المسائل الإجرائية : |
| | | ١ - التمسك أمام محكمة النقض لأول مرة بسبب قانونى متعلق بالنظام العام . شرطه . أن تكون عناصره الموضوعية مطروحة على محكمة الموضوع . |
| ٣٢١ | ٣٠ | (الظمنان ورقما ٢٢٤٣ ، ٢٣٦٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٥) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ٢ - أسباب الطعن المتعلقة بالنظام العام . لمحكمة النقض والخصوم والنيابة اثارها ولو لم يسبق التمسك بها أمام محكمة الموضوع أو في صحيفة الطعن متى توافرت عناصر الفصل فيها من وقائع وأوراق سبق عرضها على محكمة الموضوع أو وردت على الجزء المطعون فيه من الحكم وليس على جزء آخر منه أو حكم سابق عليه لا يشمله الطعن واكتسب قوة الشيء المحكوم فيه . |
| ٨٩٨ | ١٩١ | (الطعن رقم ١١٢٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٣٠) |
| | | ٣ - الأسباب المتعلقة بالنظام العام . للخصوم والنيابة والمحكمة اثارها . شرطه . أن تكون متعلقة بالجزء المطعون عليه من الحكم . |
| ٩٧٩ | ٢٠٨ | (الطعن رقم ٣٢٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٢) |
| | | (د) النصوص الخاصة بالرقابة على النقد : |
| | | المبالغ المستحقة لدائن غير مقيم في مصر والمحظور تحويل قيمتها اليه طبقا للقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ . سبيل الوفاء بها ايداعها في حساب غير مقيم في مصرف مرخص له بذلك . مؤداه تسليم ثمن البيع لو كيكل البائع غير المقيم . غير مبريء للذمة المشتري . علة ذلك . تعلق النصوص الخاصة بالرقابة على النقد بالنظام العام . |
| ٣٣٥ | ٧٧ | (الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٦) |
| | | (هـ) الاختصاص النوعي والقيمي : |
| | | ١ - الاختصاص بسبب نوع الدعوى أو قيمتها . من النظام العام . الحكم الصادر في الموضوع . اشتماله على قضاء ضمنى في الاختصاص . |
| ٨٩٨ | ١٩١ | (الطعن رقم ١١٢٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٣٠) |
| | | ٢ - الاختصاص بسبب نوع الدعوى . تعلقه بالنظام العام . اعتباره مطروحا على المحكمة . الحكم الصادر في موضوعها اشتماله على قضاء ضمنى بالاختصاص . م ١٠٩ مرافعات . |
| ١١٧٢ | ٢٤٤ | (الطعن رقم ٩٧٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٧) |
| | | ثانيا : المسائل غير المتعلقة بالنظام العام : |
| | | ١ - الدفع بالتقادم . عدم تعلقه بالنظام العام . وجوب التمسك به أمام محكمة الموضوع . عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . |
| ٤٥٥ | ١٠١ | (الطعن رقم ٦٨١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | • الدفع بانعدام صفة أحد الخصوم . غير متعلق بالنظام العام . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . |
| ٩٤٦ | ٢٠١ | (الطعن رقم ٦٨٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٥) |
| | | ٢ - اقرار المتنازل اليها عن الإيجار بأن التنازل تم على خلاف شروط العقد . لا مخالفة فيه للنظام العام . أعمال الحكم أثره . صحيح . |
| ١٠٢٥ | ٢١٧ | (الطعن رقم ٢٢٥١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٩) |

نقد

نقد اجنبى :

المبالغ المستحقة لدائن غير مقيم في مصر والمحظور تحويل قيمتها اليه طبقا للقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ . سبيل الوفاء بها ايداعها في حساب غير مقيم في مصرف مرخص له بذلك . مؤداه تسليم ثمن البيع لوكيل البائع غير المقيم . غير مبريء للذمة المشتري . علة ذلك . تعلق النصوص الخاصة بالرقابة على النقد بالنظام العام .

| | | |
|-----|----|--|
| ٣٣٥ | ٧٧ | (الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦) |
|-----|----|--|

نقض

اولا : اجراءات الطعن بالنقض :

التوكيل في الطعن :

عدم تقديم المحامي سند وكالته عن بعض الطاعنين في موضوع غير قابل للتجزئة أو في التزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون فيها اختصام أشخاص معينين . لا أثر له على شكل الطعن المرفوع صحيحا من أحدهم .
علة ذلك .

| | | |
|-----|----|---|
| ٣٩٩ | ٩٠ | (الطعن رقم ٢٥ لسنة ٤٧ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١٩٨٧/٣/١٧) |
|-----|----|---|

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | صحيفة الطمن : |
| | | الفرض من بياناتها : |
| | | البيانات الواجب اشتغال صحيفة الطمن بالنقض عليها م ٢/٢٥٣ مرافعات . الفرض منها . اعلام ذوي الشأن اطلاما كافيا بها . بيان موطن المحامي الموكل عن الطاعنين بالصحيفة . اعتباره موطنًا مختلرا لهما . اغفال بيان موطنهما الاصلى . لا بطلان . |
| ١٢٠٧ | ٢٥٣ | (الطعن رقم ١٧١٧ ، لسنة ١٣٢٧ ق - جلسة ١٣٨٧/١٢/٣٠) |
| | | السبب الجهل : |
| | | ١ - اسباب الطمن . وجوب تحديدها لليب الذى يعزوه الطاعن الى الحكم المظنون فيه وموضعه منه واثره فى قضائه . |
| ١٢١ | ٣٠ | (الطعن رقم ٢٢٤٣ ، لسنة ٢٣٦٥ ق - جلسة ١٣٨٧/١/١٥) |
| | | ٢ - وجوب اشتغال صحيفة الطمن بالنقض على بيان اسباب الطمن والا كان باطلا م ٢٥٣ مرافعات . مقصودة . تحديد اسباب الطمن وتعريفها تعريفا واضحا كاشفا وانفا نافيا عنها الفعوض والجهالة . علة ذلك . |
| ٢٠٧ | ٤٩ | (الطمن رقم ١٦٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٣٨٧/٢/٤) |
| | | ٣ - عدم بيان الطاعة ماهية مازوره الى الحكم المظنون فيه من خطأ وموضع هذا اليب منه واثره فى قضائه . نعى مجهل غير مقبول . |
| ٢٢٣ | ٦٠ | (الطعن رقم ٨١٤٨٠ لسنة ٥٤ ق (احوال شخصية) - جلسة ١٣٨٧/٢/١٧) |
| | | ٤ - عدم بيان الطاعن اليب المنسوب للحكم المظنون فيه وموضعه منه واثره فى قضائه . اعتباره نسيا مجهلا غير مقبول . |
| ٤٤٨ | ٩٩ | (الطمن رقم ١٨٣٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٣٨٧/٢/٢٦) |
| | | ٥ - اسباب الطمن بالنقض . وجوب تعريفها تعريفًا واضحا نافيًا عنها الفعوض والجهالة . عدم بيان سبب النعى بيانًا دقيقًا والمستندات ودلائلها التى ينمى الطاعن على الحكم اغفالها اثره . اعتبار النعى مجهلا وغير مقبول . |
| ٤٧٨ | ١٠٥ | (الطمن رقم ١٦٦٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٣٨٧/٢/٢٩) |
| | | ٦ - اسباب الطمن . وجوب تحديدها لليب المنسوب للحكم المظنون فيه وموضعه منه واثره فى قضائه . مخالفة ذلك . اثره . عدم القبول . |
| ٥٢٧ | ١١٣ | (الطمن رقم ١٣٨٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٣٨٧/٤/١) |

| الصفحة | القائمة | |
|--------|---------|--|
| | | ٧ - عدم بيان الطاعن العيب الذى يمزوه الى الحكم بياناً كافياً نافية عنه الجهالة واثراً ذلك العيب فى قضائه . نعى مجهول غير مقبول . |
| ٥٥٠ | ١١٨ | (الطعن رقم ٥٧٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٨) |
| | | ٨ - عدم بيان أسباب الطعن بالنقض للعيب الذى يمزوه الطاعن للحكم وموضعه منه واثره فى قضائه . نعى مجهول . |
| ٦٠١ | ١٣٠ | (الطعن رقم ٩٠٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٦) |
| | | ٩ - عدم بيان الطاعن للمستندات ودلائلها التى ينعى على الحكم إنفاً لها واثراً فيها . نعى مجهول غير مقبول . |
| ٦١٢ | ١٣٢ | (الطعن رقم ١٠٢٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٦) |
| | | ١٠ - عدم بيان الظلم أوجه دفاعه التى تمسك بها أمام محكمة الموضوع وموضع العيب الذى شاب الحكم المطعون فيه بعدم الرد عليه . نعى مجهول غير مقبول . |
| ٦١٢ | ١٣٢ | (الطعن رقم ١٠٢٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٦) |
| | | ١١ - عدم بيان الطاعن فى صحيفة الطعن العيب الذى يمزوه للحكم المطعون فيه وموضعه منه واثره فى قضائه . نعى مجهول غير مقبول . |
| ٧٦٨ | ١٦٣ | (الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٤) |
| | | ١٢ - أسباب الطعن بالنقض - وجوب تحديدها وتعريفها . أغفل |
| ٩٥٢ | ٢٠٢ | ذلك . اثره . عدم قبول النعى . |
| | | (الطعن رقم ١٦١٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٥) |
| | | ١٣ - وجوب اشتمال صحيفة الطعن بالنقض على بيان الأسباب التى بنى عليها الطعن م ٢٥٣ مرافعات . مقصوده . تحديد أسباب الطعن وتعريفها تعريفًا واضحًا يبين منها العيب الذى يمزوه الطاعن الى الحكم وموضعه واثره فى قضائه . |
| ١١١٥ | ٢٣٤ | (الطعن رقم ٢٠٥٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٦) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | صحيفة الطعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية : |
| | | — الطعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية . وجوب رفعه بتقرير في قلم كتاب محكمة النقض خلال الميعاد . رفعه بصحيفة توافرت فيها البيانات التي يتطلبها القانون في ورقة الطعن . لا بطلان . علة ذلك . |
| ٦٤٠ | ١٣٩ | (الطعن رقم ٦٤ لسنة ٥٤ هـ (أحوال شخصية) — جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨) |
| | | إبداء الأوراق والمستندات : |
| | | — الطعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية . خضوعه للقواعد العامة المقررة في قانون المرافعات فيما لا يتعارض مع النصوص الواردة بالكتاب الرابع . مؤدى ذلك . عدم التزام الطاعن أن يودع مع طعنه صورة رسمية من الحكم المطعون فيه . ٢٥٥م مرافعات المعدلة بق ٢١٨ لسنة ١٩٨٠ |
| ١٦٧ | ٤٠ | (الطعن رقم ٣٧ لسنة ٥١ هـ (أحوال شخصية) — جلسة ١٩٨٧/١/٢٧) |
| | | النمى المفترق إلى التليل : |
| | | — الأصل في الإجراءات أنها روعيت . صء اثبات من يدعى خلاف ذلك وقوعه على عاتق مدعيه . نمى عاز من الدليل . غير مقبول . |
| ١٠٢ | ٢٧ | (الطعن رقم ٤٨٩ لسنة ٥٥ ق — جلسة ١٩٨٧/١/١٤) |
| | | ثانيا : المصلحة في الطعن : |
| | | ١ — تمسك الطاعن بنمى لا يحقق له سوى مصلحة نظرية بحتة . غير مقبول . علة ذلك . |
| ١٠٩ | ٢٨ | (الطعن رقم ٦٢٥ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٧/١/١٤) |
| | | ٢ — نمى لا يحقق للطاعن مصلحة في الطعن به على الحكم . غير مقبول . |
| ٥٢٦ | ١٢٢ | (الطعن رقم ٤١١ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٧/٤/٩) |
| | | ثالثا : الخصوم في الطعن : |
| | | ١ — اختصاص الطاعنين للمحكوم عليهم مثلهم أو لمن لم يكن لهم طلبات قبلهم ولم ينازعوهم في طلباتهم . غير مقبول . |
| ٢٦٣ | ٦٠ | ٢ — وجوب اختصاص الطاعن لخصومه المحكوم لهم ما لم يكن اختصاص باقى الخصوم واجبا بنص القانون . |
| ٦١٢ | ١٣٢ | (الطعن رقم ١٠٢٩ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨٧/٤/٢٦) |

٣ - الاختصاص في الطعن بالنقض . شرطه . وقوف الخصم من الخصومة موقفا سلبيا وعدم الحكم عليه بشيء وتأسيس الطعن بالنقض على أسباب لا تتعلق به . اثره . عدم قبول اختصاصه في الطعن .

(الطعن رقم ١١١٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢١) ٢٥٤ ١٢٢٠

رابعاً : نطاق الطعن :

الطعن بالنقض . عدم اتساعه لغير الخصومة التي كانت مطروحة على محكمة الاستئناف .

(الطعن رقم ١٠٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٥) ٢٠٠ ٩٤٣

خامساً : الاحكام الجائز الطعن فيها :

١ - الحكم الذي يجوز الطعن فيه . ماهيته . ما ينتهي به موضوع الخصومة برمته . مؤدى ذلك . عدم جواز الطعن في الحكم الصادر في شق منها او في مسألة عارضة عليها الا مع انحكم المنهى للخصومة . اختلاف الطلبات في أسبابها او تعدد الخصوم فيها . لا اثر له . علة ذلك .

(الطعن رقم ١١٣٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٨) ٦٢ ٧٢

٢ - الاحكام الجائز الطعن فيها برفض النقض . المادتان ٢٤٨ ، ٢٤٩ مرافعات . احكام المحكمة الابتدائية بوصفها محكمة الدرجة الاولى . عدم جواز الطعن فيها بطريق النقض .

(الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٠) ٢٣٦ ١١٢٢

سادساً : الاحكام الجائز الطعن فيها استقلاً :

قضاء المحكمة الاستئنافية برفض الدفع بعدم قبول الدعوى واعادة الدعوى الى محكمة اول درجة لعدم استنفاد ولايتها فيها . قضاء قطعي بعدم اختصاص محكمة الاستئناف بنظر موضوع الدعوى . جواز الطعن فيه بالنقض على استقلال .

(الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٠) ٢٣٦ ١١٢٢

سابعاً : الاحكام لغير جائز الطعن فيها :

١ - الاحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بوصفها محكمة الدرجة الاولى . عدم جواز الطعن فيها بطريق النقض .

(الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٦) ٥٩ ٢٥٥

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ٢ - الحكم بعدم جواز الاستئناف المرفوع عن حكم محكمة أول درجة الصادر بصفة ونفاذ عقد البيع والتسليم مع ندب خبير لتحقيق طلب الربح . عدم جواز الطعن فيه بالنقض . |
| ٢٧٢ | ٦٢ | (الطعن رقم ١١٢٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٨) |
| | | ٣ - الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بصفتها محكمة الدرجة الأولى . عدم جواز الطعن فيها بطريق النقض . |
| ٧٦٨ | ١٦٣ | (الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٤) |
| | | ثامنا : الأحكام الغير جائز الطعن فيها استقلا : |
| | | ١ - عدم جواز الطعن في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامي المنهى لها عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف المستوى أو القابلة للتنفيذ الجبرى . م ٢١٢ مرافعات . علة ذلك . |
| ٢٧٢ | ٦٢ | (الطعن رقم ١١٢٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٨) |
| | | ٢ - عدم جواز الطعن استقلا في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامي المنهى للخصومة كلها . الاستثناء . حالته م ٢١٢ مرافعات . |
| ٣٧٢ | ٨٤ | (الطعن رقم ٢٣٥٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٢) |
| | | ٣ - عدم جواز الطعن على استقلال في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامي المنهى لها . الاستثناء . م ٢١٢ مرافعات . |
| ٧٣٥ | ١٥٦ | (الطعن رقم ١٩٤١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٢٤) |
| | | ثامسا : حالات الطعن : |
| | | ١ - الطعن بالنقض في الحكم الصادر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية . شرطه . م ٢٤٩ مرافعات . |
| ١٣٩ | ٣٣ | (الطعن رقم ٢١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٠) |
| | | ٢ - النعى ببطالان الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية بسبب نظر الدعوى في جلسة علنية . الطعن بالنقض لهذا السبب . غير جائز . علة ذلك . |
| ١٣٩ | ٣٣ | (الطعن رقم ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٠) |

القاعدة الصفحة

٣ - الطعن بالنقض . المقصود به مخاصمة الحكم النهائي . حالاته .
بيانها على سبيل الحصر في المادتين ٢٤٨ ، ٢٤٩ مرافعات . عدم تضييق
سبب الطعن تمييزا للحكم المظنون فيه . اثره . عدم القبول .
(الطعن رقم ٤١٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٢/٤/١٩٨٧)

١٢٤ ٥٧٥

عاشرا : اسباب الطعن :

ما يعتبر سببيا جديدا :

١ - طلب انتهاء عقد ايجار الارض الفضاء لانتهاء مدته . عدم منازعة
الطاعن فيه امام محكمة الموضوع . النعى عليه بالصورية . سبب جديد .
عدم جواز التعدي به لأول مرة امام محكمة النقض .
(الطعن رقم ٩٤٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ٨/١/١٩٨٧)

٢٢ ٨١

٢ - عدم تقديم الطاعن المستندات التي يحتج بها لمحكمة الموضوع .
التمسك بدلائلها لأول مرة امام محكمة النقض . غير جائز .
(الطعن رقم ١٦٦٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ٢٩/٢/١٩٨٧)

١٠٥ ٤٧٨

٣ - عدم تمسك الطاعنة امام محكمة الموضوع باكتسابها الحق العيني
في العكر بالتقادم . اعتباره سببا جديدا . عدم جواز اثباته لأول مرة امام
محكمة النقض .
(الطعن رقم ١٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ٦/٥/١٩٨٧)

١٤٤ ٢٦٧

الاسباب المتعلقة بالنظام العام :

١ - الاسباب المتعلقة بالنظام العام . شرط قبولها لأول مرة امام
محكمة النقض . الا يخالطها عنصر واقعي لم يسبق طرحه على محكمة
الموضوع .

١٧ ٦٠

(الطعن رقم ٨٧٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١/١/١٩٨٧)

٢ - التمسك امام محكمة النقض لأول مرة بسبب قانوني متعلق
بالنظام العام . شرطه . ان تكون عناصره الموضوعية مطروحة على
محكمة الموضوع .

٣٠ ١٢١

(الطعن رقم ٢٢٤٣، ٢٣٦٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٥/١/١٩٨٧)

| الصلحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ٣ - أسباب الطعن بالنقض - وجوب بيانها في صحيفة الطعن . حظر التمسك بعد تقديم الصحيفة بأي سبب من أسباب الطعن غير التي ذكرت فيها الاستثناء . الأسباب المتعلقة بالنظام العام . جواز التمسك بها في أي وقت شرطه ورودها على الجزء المطعون فيه من الحكم والا يخالطها واقع مما يجب طرحه على محكمة الموضوع . |
| ١٤٥ | ١٤٠ | (الطعن رقم ٩٩ لسنة ٥٤ ق (أحوال شخصية) - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨) |
| | | ٤ - أسباب الطعن المتعلقة بالنظام العام . لمحكمة النقض والخصوم والنيابة اثارها ولو لم يسبق التمسك بها أمام محكمة الموضوع أو في صحيفة الطعن متى توافرت عناصر الفصل فيها من وقائع وأوراق سبق عرضها على محكمة الموضوع أو وردت على الجزء المطعون فيه من الحكم وليس على جزء آخر منه أو حكم سابق عليه لا يشمل الطعن واكتسب قوة الشيء المحكوم فيه . |
| ٨٩٨ | ١٩١ | (الطعن رقم ١١٢٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٣٠) |
| | | ٥ - الأسباب المتعلقة بالنظام العام . للخصوم والنيابة والمحكمة اثارها . شرطه . أن تكون متعلقة بالجزء المطعون عليه من الحكم . |
| ٩٧٩ | ٢٠٨ | (الطعن رقم ٣٢٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٢) |
| | | الأسباب غير المتعلقة بالنظام العام : |
| | | ١ - الدفع بالتقادم . عدم تعلقه بالنظام العام . وجوب التمسك به أمام محكمة الموضوع . عدم جواز اثاره لأول مرة أمام محكمة النقض . |
| ٤٥٥ | ١٠١ | (الطعن رقم ٦٨١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦) |
| | | ٢ - بطلان الاجراءات لانعدام صفة أحد الخصوم . غير متعلق بالنظام العام . عدم جواز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض . |
| ٩٢٤ | ١٩٦ | (الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٤) |
| | | ٣ - الدفع بانعدام صفة أحد الخصوم . غير متعلق بالنظام العام . عدم جواز اثاره لأول مرة أمام محكمة النقض . |
| ٩٤٦ | ٢٠١ | (الطعن رقم ٦٨٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٥) |

أسباب القانونية التي يخالفها واقع :

| الرقم | الصفة | |
|-------|-------|---|
| | | ١ - عدم بيان للطاعنين أدلتهم على ادعائهم بالصورية أمام محكمة الاستئناف على النحو الذي أثاره بوجه النemy . نemy غير مقبول لما يخالفه من واقع تستقل محكمة الموضوع بتحقيقه . |
| ٢٢٨ | ٥٣ | (الطعن رقم ٢٠٤٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢) |
| | | ٢ - دفاع قانوني يخالفه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع . عدم جواز اثاره لأول مرة أمام محكمة النقض . |
| ٢٤٦ | ٥٧ | (الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٠) |
| | | ٣ - النemy بعدم صحة اعلان الطاعنين بصحيفة الدعوى في موطنهما . دفاع يخالفه واقع غير متعلق بالنظام العام . اثاره لأول مرة أمام محكمة النقض . غير مقبول . |
| ٥٠٢ | ١٠٨ | (الطعن رقم ٩٨٣ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٣٠) |
| | | ٤ - دفاع قانوني يخالفه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع . عدم جواز اثاره لأول مرة أمام محكمة النقض (مثال في صورية) |
| ٥٣٧ | ١١٣ | (الطعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١) |
| | | ٥ - نemy الطاعنة بأن جنون زوجها منقطع وأنه تزوجها حال اغاقته . دفاع يخالفه واقع لم يسبق التمسك به أمام محكمة الاستئناف . اعتباره سببا جديدا لا تجوز اثاره لأول مرة أمام محكمة النقض . |
| ٦٤٠ | ١٣٩ | (الطعن رقم ٦٤ لسنة ٥٤ ق (أحوال شخصية) - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨) |
| | | ٦ - دفاع يخالفه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع غير مقبول أمام محكمة النقض . |
| ٧٤٠ | ١٥٧ | (الطعن رقم ١٢٦٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٢٤) |
| | | ٧ - دفاع قانوني يخالفه واقع . عدم جواز اثاره لأول مرة أمام محكمة النقض . |
| ٩٢٤ | ١٩٦ | (الطعن رقم ١٨٦٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٨) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ٨ - ضمان المؤجر التعرض المادى الواقع من الغير على المستأجر . شرطه . أن يكون الغير لاساءة الاستعمال - دفاع قانونى يقوم على واقع . عدم جواز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض . |
| ٩٤٦ | ٢٠١ | (الطعن رقم ٦٨٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٥) |
| | | ٩ - دفاع المستأجر باعتبار سكوت المؤجر عن استعمال حقه فى طلب الإخلاء من قبيل التعبير الضمنى عن الإرادة فى إسقاط الحق . عدم قبول التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض لما يخالفه من واقع لم يسبق التمسك به أمام محكمة الموضوع . |
| ٩٤٦ | ٢٠١ | (الطعن رقم ٦٨٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٥) |
| | | حادى عشر : ما لا يندرج تحت أسباب الطعن : |
| | | السبب غير المنتج : |
| | | - مطالبة الطامن بنصيبه فى حصص الضرائب التى تم تجنيبها فى شركته المؤممة على سند من أنها غير مستحقة عليه . رفض الحكم المطعون فيه هذا الطلب لزيادة الضرائب المستحقة عليه عن مخصص الضرائب الذى تم احتجازه . كفاية هذه الدعامة لحمل قضاء الحكم . نعى الطامن عليه افقال الرد على الدفع بالخاصة بين دين أرباحه المقيدة بحسابه الجارى وبين الضرائب المستحقة عليه . غير منتج . |
| ٩٢ | ٢٤ | (الطعن رقم ٤٦٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٢) |
| | | ٢ - إقامة الحكم على دعامة كافية لحمل قضائه . النعى على ما استطرد إليه فى أسبابه تزيدا ويستقيم الحكم بدونه . غير منتج . |
| ١٧٣ | ٤١ | (الطعن رقم ٧٦ لسنة ٥٣ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١٩٨٧/١/٢٧) |
| | | ٣ - إقامة الحكم على دعامتين أحدهما صحيحة تكفى لحمله . النعى عليه فى الأخرى . غير منتج . |
| ٣٣٥ | ٧٧ | (الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦) |

الرقعة الصفحة

ملا يصلح سبباً للنقض :

النقض على أسباب الحكم الابتدائي :

١ - ورود النفي على الحكم الابتدائي . قضاء الحكم المطعون فيه بالرد على هذا النفي بأسباب خاصة . أثره . عدم قبول النفي .
(الطعن رقم ٢٠٤٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢)

٢٢٨ ٥٣

٢ - إقامة الحكم المطعون فيه قضاء على أسباب مستقلة دون إحالة إلى أسباب الحكم الابتدائي . النفي الموجه إلى هذا الحكم . غير مقبول .
(الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦)

٤٦٤ ١٠٣

٣ - النفي على أسباب الحكم الابتدائي دون الحكم النهائي . غير مقبول .

٥٢٧ ١١٣

(الطعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١)

نفي عشر : سلطة محكمة النقض :

١ - اعتبار الورقة مبداً لثبوت الكتابة . شرطه . صدورها من الخصم الذي يحتج بها عليه وأن تجعل التصرف المراد إثباته قريب الاحتمال . تقدير ذلك . من سلطة قاضي الموضوع . لا رقابة عليه من محكمة النقض متى كان استخلاصه سائفاً . مثال : بشأن استخلاص ثبوت الوكالة .
(الطعن رقم ٦٢٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٤)

١٠٩ ٢٨

٢ - انتهاء الحكم إلى نتيجة صحيحة مع اشتماله على تقارير قانونية خاطئة . لمحكمة النقض تصحيحها دون أن تنقضه .

١٤٩ ٣٦

(الطعن رقم ٧٢٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٢)

٣ - انتهاء الحكم إلى النتيجة الصحيحة . لا يبيح التصور في بعض أسبابه القانونية . لمحكمة النقض تصحيحها .

٣٣٢ ٧٦

(الطعن رقم ٩٤٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦)

٤ - قصور الحكم المطعون فيه الإفصاح عن سند القانوني . لإبطاله متى كان صحيحاً في نتيجته . لمحكمة النقض استكمال هذا القصور . متى كان تكيف الواقعة اعتماداً على ما حصلته محكمة الموضوع .
(الطعن رقم ٤١١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٩)

٥٦٦ ١٢٢

| الرقم | القاعدة | الصلحة |
|-------|---------|---|
| | | ٥ - انتهاء الحكم في قضائه الى النتيجة الصحيحة قانونا . اشتماله على قرارات قانونية خاطئة . لاييب . لمحكمة النقض تصحيحها دون أن تنقضه . |
| ٨١٨ | ١٧٣ | (الطعن رقم ١٧٨٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/١٤) |
| | | ٦ - اشتمال الحكم على اخطاء قانونية . انتهازه سليما في نتيجته . لا بطلان مؤدى ذلك . لمحكمة النقض تصحيح اسبابه دون أن تنقضه . |
| ١٠٦٦ | ٢٢٥ | (الطعن رقم ١٦٧٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٩) |
| | | ٧ - انتهاء الحكم في قضائه الى النتيجة الصحيحة . لا يبطله . اشتمال المسببات على اخطاء قانونية . لمحكمة النقض تصحيح هذه الاسباب دون أن تنقضه . مثال . |
| ١١٤١ | ٢٣٩ | (الطعن رقم ٩٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢١) |
| | | ثلاث عشر : الحكم في الطعن وانته : ١ - نقض الحكم . الزه . نقض جميع الاحكام التى كان ذلك الحكم أساسا لها . مادة ٢٧١ من قانون المرافعات . |
| ٤١٢ | ٩٢ | (الطعن رقم ١٢١٤ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٩) |
| | | ٢ - نقض الحكم والإحالة . التزام المحكمة المحال اليها بالمسألة القانونية التى فصل فيها الحكم الناقض م ٢٦٩ مرافعات . المقصود بالمسألة القانونية . ما طرح على محكمة النقض وأدلت برأيها فيه فاكتمل حجية الامر المقضى . امتناع محكمة الإحالة عند إعادة نظر الدعوى عن الأساس بهذه الحجية . لها بناء حكمها على فهم جديد لواقع الدعوى . |
| ٧٠٨ | ١٥٢ | (الطعن رقم ٣٩٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٣) |
| | | ٣ - نقض الحكم لقصور في التسبيب ولو تطرق لبيان اوجه الفصور . لا يتضمن حسما لمسألة قانونية تلزم محكمة الإحالة باتباعها . |
| ٧٠٨ | ١٥٢ | (الطعن رقم ٣٩٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٣) |
| | | ٤ - نقض الحكم الاستثنائي لا يمتد الى الحكم الابتدائي ولو كان الحكم المتقوض قد قضى بتأييده . اثر ذلك . لمحكمة الإحالة أن تحيل في بيان الوقائع ودفاع الخصوم ودفعهم الى اسباب الحكم الابتدائي . |
| ٧٠٨ | ١٥٢ | (الطعن رقم ٣٩٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٣) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ٥ - نقض الحكم المظنون فيه والاحالة . اثره . (المظنون رقم ١٧٨٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/١٤) |
| ٨١٣ | ١٧٣ | ٦ - نقض الحكم . اثره . وجوب التزام محكمة الاحالة بالمسألة القانونية التي فصلت فيها محكمة النقض م٠ ٢٦٩ مرافعات . (المظنون رقم ١٥٧٧ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٢٥) |
| ٨٧٣ | ١٨٥ | ٧ - تأسيس قضاء الحكم المظنون عليه على حكم منقوض . اثره . وجوب نقضه م٠ ٢٧١ مرافعات . (المظنون رقم ٥٦٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٣١) |
| ١٢٣٥ | ٢٥٥ | رابع عشر : المصروفات والكفالة : ايداع كفالة المظنون . عدم تحققة الا بتوريد الكفالة فعلا الى خزانة المحكمة خلال ميعاد المظنون . لا يفنى عنه تأشير قلم الكتاب خلال ذلك الميعاد بقبضولها وتوريدها م٠ ١/٢٥٤ مرافعات . (المظنون رقم ٥٢١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢) |
| ٢٤٣ | ٥٦ | |
| نقل | | |
| | | اولا : نقل بحرى : |
| | | الدفع بعدم قبول دعوى المسؤولية قبل التساقل م٠ ٩٩ من قانون التجارة . قيامه على افتراض رضا المرسل اليه بالعبث الذى حدث أثناء النقل وكان ظاهرا وقت الاستلام وتنازله عن مطالبة الناقل بالتعويض عنه بما يستقط حقه فى الدعوى . ماهيته . دفع موضوعى مما تعنيه المادة ١١٥ مرافعات . مؤدى ذلك . جواز ابدائه فى اية حالة تكون عليها الدعوى ولو لأول مرة فى الاستئناف . |
| ٥١٢ | ١١٠ | (المظنون رقم ٦٣٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٣٠) |
| | | ثانيا : نقل بحرى : |
| | | ١ - التحفظ الذى يدرجه الناقل فى سند الشحن تدليلا على جهله بصحة البيانات المدونة والمتعلقة بالبضائع المسلمة اليه . عدم الاعتماد به |

| الصلصة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | في رفع مسؤوليته عن فقد هذه البضائع الا بالنسبة للبيان الذي ادرج التحفظ من أجله . |
| ٢١٩ | ٥١ | (الطعن رقم ١٠٢٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٩) |
| | | ٢ - التزام الناقل البحري . التزام بتحقيق غاية . التحلل من مسؤوليته عن ذلك . وسيلته . اقامة الدليل على استلام المرسى اليه البضاعة أو أن العجز أو التلف يرجع الى عيب فيها أو قوة قاهرة أو خطأ مرسلها . |
| ٢٢٢ | ٥٢ | (الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٩) |
| | | ٣ - سند الشحن غير الخاضع لاحكام معاهدة بروكسل . جواز الاتفاق على خضوعه لها بشرط « بارامونت » . |
| ١١٥٢ | ٢٤٠ | (الطعن رقم ١٩٨٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢١) |
| | | ٤ - تقدير التعويض عن الهلاك أو التلف الذي يلحق البضاعة بقيمتها الفعلية دون التقيد بالحد الأقصى للتعويض المشار اليه بمعاهدة بروكسل . مناهة . أن يكون الشاحن قد دون في سند الشحن بياناً بجنس البضاعة وقيمتها . لا يفنى عن ذلك ورود هذا البيان بفاتورة الشراء . |
| ١١٥٢ | ٢٤٠ | (الطعن رقم ١٩٨٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢١) |
| | | ٥ - النقص في البضاعة المشحونة . يعتبر من قبيل الهلاك الجزئي لها . مؤدى ذلك . اندجازه تحت نص م ٥/٤ من معاهدة بروكسل . |
| ١١٥٢ | ٢٤٠ | (الطعن رقم ١٩٨٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢١) |
| | | ٦ - حدوث العجز في الرسالة اثناء الرحلة البحرية التي انتهت بوصول السفينة الناقلة في ١٩٧٨/٢/٢ . التعويض عنه . خضوعه فيما يتصل بحدود مسؤولية الناقل البحري لحكم م ٥/٤ من معاهدة بروكسل دون بروتكول تعديلها الموقع بتاريخ ١٩٦٨/٢/٢٣ . علة ذلك . عدم موافقة عليه والمصل به الا اعتباراً من ١٩٨٣/٤/٣٠ . |
| ١١٥٢ | ٢٤٠ | (الطعن رقم ١٩٨٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢١) |

الصفحة القاعدة

(ن)

نيابة عامة

منازعات التنفيذ التي يختص قاضي التنفيذ دون غيره بنظرها . م .
٢٧٥ مرافعات . ماهيتها . المنازعات المتعلقة بتنفيذ قرارات النيابة العامة
في شكاوى وجنح الحيازة . عدم دخولها في عدد تلك المنازعات . مؤدى
ذلك . عدم اختصاص قاضي التنفيذ بنظرها .

(المظن رقم ١١٢٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٢٠)

٨٩٨ ١٩١

نيابة قانونية

الدموى . ماهيتها . شرط قبولها .

(المظن رقم ٨٦٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٤)

٦٧ ١٨

(هـ)

هـ

الهبة التي يشترط فيها المقابل . عدم اعتبارها من التبرعات المحضة
الواجب توقيعها بمقد رسمي . اشتغال العقد على التزامات متبادلة بين
طرفيه . اعتباره عقدا غير مسمى لا تجب له الرسمية ولا يجوز الرجوع
فيه ولو وردت الفاظ التنازل والهبة والرجوع .

(الظمن رقم ١٩٤١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٢٤)

٧٣٤ ١٥٩

(و)

وصيه - وقف - وكالة

وصية

أولا : دعوى الوصية « شرط سماعها » .

١ - دعوى الوصية . شرط سماعها . وجود أوراق رسمية تسدل عليها . كفاية ذكرها أو الإشارة الى وجودها في محضر أو تحقيق رسمي دون استلزام وجود ورقة الوصية ذاتها . نفاذ الوصية في حدود ثلث التركة للوارث أو غيره دون توقف على أجازة الورثة .

٣٩٩ ٩٠ (الطعن رقم ٢٥ لسنة ٤٧ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١٩٨٧/٢/١٧)

٢ - ما أوجبه المادة ٢ ق ٧١ لسنة ١٩٤٦ من شكل خاص للوصية التوافقة بعد سنة ١٩١١ . شرط لسماع الدعوى بها عند الابتكار وليس ركنا فيها ولا صلة له بانعقادها .

٣٩٩ ٩٠ (الطعن رقم ٢٥ لسنة ٤٧ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١٩٨٧/٢/١٧)

ثانيا : انتقال ملكية العقار الموصى به :

اعتبار الوصية من التصرفات المنشئة لحق من الحقوق المينية . مؤداه . عدم انتقال الملكية للموصى له الا بالتسجيل . المادتان ٩٣٤ مدني، ٩ ق ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقاري . للموصى له عند امتناع الورثة عن اتخاذ اجراءات نقل الملكية اللجوء الى القضاء للحصول على حكم بصفة ونفاذ الوصية يكون من شأنه بعد تسجيله نقل الملكية اليه .

٣٩٩ ٩٠ (الطعن رقم ٢٥ لسنة ٤٧ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١٩٨٧/٢/١٧)

ثالثا : تصرفات المورث :

« الطعن في التصرف »

حق دائني المتعاقدين والخلف الخاص في التمسك بالمقد الظاهر في مواجهة من يتسك بالمقد الحقيقي طبقا لاحكام الصورية م. ٢٤٤ مدني . تقدمه على حق الوارث الذي يظن على تصرف مورثه بأنه يخفي وصية .

| الصفحة | القائمة | |
|--------|---------|--|
| | | علة ذلك . الوارث يستمد حقه من قواعد الارث التي تعتبر من النظام العام ولا يستمد من المورث ولا من المقد الحقيقي . عدم اعتباره من ذوى الشأن الذين تجرى المفاضلة بينهم طبقا لها . مؤداه . عدم قبول التمسك بالمقد الظاهر في مواجهة حقه في الارث . |
| ٤٣٣ | ٩٧ | (الطعن رقم ١٢٥٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٤) |
| | | وقف |
| | | اولا : دعوى الوقف « شرط سماعها » |
| | | منع سماع دعوى الوقف عند الإنكار مالم يوجد اشهاد به او يكون مقيدا بدفاتر احدى المحاكم الشرعية . لائحة المحاكم الشرعية في ١٨٩٧/٥/٢٧ . عدم الاعتماد بالإنكار اذا كان ثمة اقرار يحتاج به الخصم المنكر ولو في غير الخصومة المدفوعة بالإنكار . |
| ٢٠٤ | ٤٨ | (الطعن رقم ٥٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١) |
| | | ثانيا : مسائل متنوعة : |
| | | استبدال او بيع عقارات الاوقاف . الأصل فيه ان يكون بطريق المزاو العلني ، الاستثناء . جوازه بطريق الممارسة في الاحوال البينة حصرا بالمادة ١١ من القرار الجمهوري ١١٤١ لسنة ١٩٧٣ . سلوك طريق الممارسة في غير تلك الاحوال . اثره . بطلان التصرف . علة ذلك . |
| ٥١٦ | ١١١ | (الطعن رقم ١٤٠٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢١) |

| الصلحة | القائمة | وكالة |
|--------|---------|--|
| | | أولا : نطاق الوكالة : |
| | | ١ - وكيل الدائنين . يعتبر وكلا عن جماعة الدائنين في ادارة اموال التفليسة وتصفيتهما كما يعتبر أيضا وكلا عن المفلس . |
| ٥٠٩ | ١٠٩ | (الطعن رقم ٥١٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٣٠) |
| | | ٢ - قيام وكيل الدائنين بأعمال الدلالة كخبير مثن بمناسبة يسع البضاعة الملوكة للتفليسة واحتجازه جزءا من الثمن لنفسه كمعولة نظير ذلك . يعتبر من قبيل التعاقد مع النفس . عدم اجازة جماعة الدائنين هذا التصرف . قضاء الحكم المطعون فيه بعدم استحقاق وكيل الدائنين للمبلغ الذي احتجزه . صحيح . |
| ٥٠٩ | ١٠٩ | (الطعن رقم ٥١٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٣٠) |
| | | ٣ - الوكالة الخاصة . نطاقها . ورودها على عمل معين . مقتضاه شمولها لتوابعه ولوازمه الضرورية . م ٧٠٢ مدني . |
| ٦١٨ | ١٣٣ | (الطعن رقم ١٢٥٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٦) |
| | | ثانيا : التوكيل في الخصومة : |
| | | ١ - تصحيح الاجراء الباطل . وجوب اتمامه في ذات مرحلة التقاضي التي انخل فيها هذا الاجراء . عدم ارفاق التوكيل الخاص برد القاضى لدى التقرير به وعدم تقديمه امام محكمة اول درجة حتى صدور الحكم بعدم قبول طلب الرد . تأييد محكمة الاستئناف هذا القضاء . صحيح . |
| ١٤٩ | ٣٦ | (الطعن رقم ٧٢٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٢) |
| | | ٢ - طلب الرد المقدم من الوكيل . لزوم أن يكون مرفقا به توكيله الخاص المفوض فيه برد قاض بعينه أو هيئة بعينها في دعوى بلداتها ، ولو كان الرد في حق قاضى يجلس لأول مرة لسمعه الدعوى بمذكرة مقدمة لكاتب الجلسة . م ١٥٤ مرافعات . علة ذلك . |
| ١٤٩ | ٣٦ | (الطعن رقم ٧٢٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٢) |
| | | ٣ - مباشرة المحامي للاجراء قبل صدور التوكيل ممن كلفه به . عدم جوار اعتراض خصمه بأن للوكالة لم تكن ثابتة قبل اتخاذ الاجراء . علة ذلك . |
| ٣٣٥ | ٧٧ | (الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ٤ - عدم تقديم المحامي سند وكالته عن بعض الطاعنين في موضوع غير قابلة للتجزئة أو في التزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون فيها اختصاص اشخاص معينين . لا اثر له على شكل الطعن المرفوع صحيحا من احدهم . علة ذلك . |
| ٣٩٩ | ٩٠ | (الطعن رقم ٢٥ لسنة ٤٧ ق («احوال شخصية» - جلسة ١٧/٢/١٩٨٧) الوكالة بالتسخير : |
| | | التسخير في الصورية . عدم اقتضائه على التصرفات . جوازه في الخصومة والاجراءات القضائية . شرطه . الا يقصد به التحايل على القانون فيكون غير مشروع . |
| ١٤٢ | ٣٤ | (الطعن رقم ٢٢٠٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ٢١/١/١٩٨٧) مسائل متنوعة : |
| | | اعتبار الورقة مبدأ ثبوت بالكتابة . شرطه . صدورها من الخصم الذي يحتج بها عليه وأن تجعل التصرف المراد اثباته قريب الاحتمال . تقدير ذلك . من سلطة قاضي الموضوع . لا رقابة عليه من محكمة النقض متى كان استخلاصه سائفا . مثال : بشأن استخلاص ثبوت الوكالة . |
| ١٠٩ | ٢٨ | (الطعن رقم ٦٢٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٤/١/١٩٨٧) اولا : الوكالة الظاهرة : |
| | | انصرفات التي يعقدها الوكيل خارج حدود وكالته . الاصل عدم نفاذها في حق الاصيل الا باجازه . الغير الذي يتعاقد مع الوكيل . التزامه بالتجري عن صفة الوكيل وحدود الوكالة وانصراف أثرها الى الاصيل . اسهام الاصيل بخطئه في خلق مظهر خارجي من شأنه ايهام الغير بحسن النية باتساع الوكالة لهذه التصرفات . مؤداه . للغير الحق في التمسك بانصراف أثرها الى الاصيل متى سلك في تعامله سلوكا مألوفاً لا يشوبه خطأ غير مغتفر . (امثال) . |
| | | (الطعن رقم ٥١٢ ، ٥٢١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ٢٠/٦/١٩٨٧) ثانيا : اثبات الوكالة : |
| ٨٩٢ | ١٩٠ | اغفال محرر محضر الجلسة اثبات بيان ادلى به اثناء نظير الدعوى واثبات القاضي له بالرول الخاص به . مؤدى ذلك . اعتبار الرول مكتملا لمحضر الجلسة في خصوص ما اثبت فيه وخلا منه محضر الجلسة ما دام لا يتعارض معه (مثال بشأن اثبات وكالة) . |
| ١٠٣٤ | ٢١٩ | (الطعن رقم ١٧٩٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ٢٠/١١/١٩٨٧) |

بسم الله الرحمن الرحيم

تصويبات الجزء الثاني

من مجموعة الأحكام الصادرة من الهيئة العامة
للمواد المدنية والتجارية ودائرة الأحوال الشخصية

السنة الثامنة والثلاثون

| رقم الصفحة | رقم السطر | الخطأ | الصواب |
|------------|-----------|-------------------------|-----------------------------|
| ٧٦٦ | ١٦ | خلر | خلو |
| ٧٦٦ | ٢٠ | الحكم هذا | هذا الحكم |
| ٧٧٨ | ٢٩ | ليه | إليه |
| ٧٩٠ | ٨ | الجزاء | الجزء |
| ٨٠١ | ١٩ | أمره | أمره |
| ٨٠٣ | ١٦ | ثبت | يثبت |
| ٨٠٦ | ١٠ | أعمالا | إعمالا |
| ٨١٧ | ٨ | بوقف | يوقف |
| ٨٢٨ | ١٧ | لمشرع | المشرع |
| ٨٢٩ | ٢٣ | صرف | تصرف |
| ٨٣٠ | ٢٣ | وإذا فقد | وبهذا |
| ٨٣٨ | ٦ | الباق | الباقى |
| ٨٥١ | ١١ | القضاء | القضاء فى |
| ٨٦٣ | ٢٠ | لدى | المدنى |
| ٨٦٩ | ١٦ | لقابله | المقابله |
| ٨٧١ | ٢٥ | الشفه | الشفه |
| ٩٠١ | ١٢ | تمكينها | تمكينهما |
| ٩٠٥ | ٢٧ | إهدافها | أهدافها |
| ٩٠٧ | ٢٤ | أمره | أمره |
| ٩٠٧ | ٢٥ | القانونى | قانونى |
| ٩١١ | ١٧ | أمره | أمره |
| ٩١٦ | ٤ | لما يزال | ما يزال |
| ٩١٩ | ٣ | هذا معيياً بالقصور يكون | هذا الدفاع فإنه يكون معيياً |
| | | الدفاع فإنه قد | بالقصور |

| رقم الصفحة | رقم السطر | الخطأ | التصواب |
|------------|------------|--|--|
| ٩٢٤ | ١٩ | إنقلت | إنقلت |
| ٩٣١ | ٢٧ | العقد | العده |
| ٩٣٥ | قبل الأخير | كفاية العامل السنة السابقة | كفاية العامل عن السنة السابقة |
| ٩٣٨ | ١٣ | بالتناقض | التناقض |
| ٩٤٤ | ١٨ | من أن مرافته | مع أن مرافته |
| ٩٤٦ | ١٠ | ضمان المؤجر التعرض للمادى الواقع من الغير على المستأجر . شرطه . أن يكون الغير لإساءة الاستعمال . | دفاع المستأجر بوجوب إعداده بإعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل رفع دعوى الإخلاء لإساءة الاستعمال . |
| ٩٥٠ | ١٩ | بتحقق | يتحقق |
| ٩٥٢ | ١٠ | بالتقص | بالنقص |
| ٩٥٥ | ١٣ | يتبع | يبين |
| ٩٥٥ | ١٥ | أن | أو |
| ٩٥٥ | ١٦ | الأشياء | الأسباب |
| ٩٥٥ | ١٦ | الطاعن | الظمن |
| ٩٥٥ | ١٧ | بوجوده | بوجوده |
| ٩٥٥ | ١٨ | ذلك | تحذف الكلمة |
| ٩٧٥ | ٦ | بمضى | بمقتضى |
| ٩٨٣ | قبل الأخير | عه | على |
| ٩٩١ | ١١ | مد | مدنى |
| ١٠٠٠ | ٢٠ | حكامها | أحكامها |
| ١٠٢٩ | ٩ | هذ | هذا |
| ١٠٢٩ | ١٧ | النص | النمى |
| ١٠٣٠ | ١٦ | الحضور | الحضور |

| رقم الصفحة | رقم السطر | الخطأ | الصواب |
|------------|-----------|---------------|--------------------------------|
| ١٠٣٢ | ٩ | إنذار | إذن |
| ١٠٣٤ | ١٣ | «محضر الجلسة» | «محضر الجلسة» «ره ل. التقاضيه» |
| ١٠٣٧ | ٦ | لحكم | الحكم |
| ١٠٣٩. ك | ١٩ | بفرضه | بفرضه |
| ١٠٤١ | ١٧ | ١١١ | ١١١١ |
| ١٠٤٨ | ١٧ | ٣٤١ | ٢٤١ |
| ١٠٤٨ | ٢٤ | لواقع | الواقع |
| ١٠٤٨ | ٢٤ | المعرض | المعروض |
| ١٠٥٠ | ٢٥ | س | ليس |
| ١٠٥٢ | ١٣ | بسبب | ببسيب |
| ١٠٥٥ | ٢٥ | فص | رفص |
| ١٠٥٥ | ٢٦ | كون | يكون |
| ١٠٥٦ | ١٤ | صدر | بصلور |
| ١٠٦٢ | ١٠ | ولأني | ولأني |
| ١٠٦٥ | ٣ | كلما | لما |
| ١٠٦٧ | ٣ | تلزم | تلزم |
| ١٠٦٨ | ١٨ | ضده | هذه |
| ١٠٧١ | ١١ | مررث | مورث |
| ١٠٧١ | ٢١ | إنطابق | إنطابق |
| ١٠٧٧ | ٢١ | ما يخوله | ما يخوله |
| ١٠٧٧ | ٢٤ | المستمر | المستمد |
| ١٠٨٢ | ٤ | بمرافقة | بموافقة |
| ١٠٨٥ | ٢٢ | تخطر | تخطر |
| ١٠٩٤ | ٨ | ٤٤٦ | ٤٦٦ |

| رقم الصفحة | رقم السطر | الخطأ | الصواب |
|------------|-----------|------------|-------------------------------|
| ١١٠١ | ١٤ | منحه | منحه |
| ١١٠٩ | ١١ | بشأنها | فإنها |
| ١١١٢ | ١٤ | أشرطة | قطعة |
| ١١١٨ | ٨ | عمصروفاها | عمصروفاها |
| ١١٢٩ | ١٢ | تسود | قعود |
| ١١٢٩ | ١٦ | لتقدير | لتقدير |
| ١١٣٠ | ٦ | التقدير | التقرير |
| ١١٣٠ | ٢٦ | أفتتح | أمتنع |
| ١١٣١ | ٨ | أستأنفه | استأنفه |
| ١١٣١ | ١٦ | يطلب | يطلب |
| ١١٣٢ | ٣ | — | تضاف كلمة وحده في بداية السطر |
| ١١٣٣ | ١٥ | أعص | أعرض |
| ١١٣٦ | ٥ | الأمر | الآمر |
| ١١٣٦ | ٢٤ | نه | إنه |
| ١١٣٩ | ٣ | لـ | لـ |
| ١١٣٩ | ٩ | الأمر | الآمر |
| ١١٣٩ | ١٠ | الأمر | الآمر |
| ١١٤١ | ١٦ | به | تحذف |
| ١١٤١ | ٢٠ | ٦ | ٧ |
| ١١٤٣ | ٥ | ما إستنبطه | ما استنبطه |
| ١١٤٣ | ٨ | يكرن | يكون |
| ١١٤٤ | ١٤ | — | تضاف كلمة القائمة بعد كلمة |
| ١١٤٦ | ١ | ١٤٦ | والوقائع |
| ١١٤٦ | ١ | ١٤٦ | ١١٤٦ |

| رقم الصفحة | رقم السطر | الخطأ | الصواب |
|------------|-----------|----------|---------------------------|
| ١١٤٧ | ٧ | الجلدد | الجلديد |
| ١١٤٧ | ٢٢ | وحجهم | وحجهم |
| ١١٤٨ | ١٢٠ | بمخافه | بمخالفة |
| ١١٥٠ | ٥ | اعمل | أعمال |
| ١١٥٠ | ٦ | بدائيتها | بذاتيتها |
| ١١٥٠ | ٢٥ | اشه | ناشئة |
| ١١٥٠ | ٢٨ | رافعة | واقعة |
| ١١٥٢ | ٢٢ | بحكم | لحكم |
| ١١٥٣ | ١٢ | إذا | إذ |
| ١١٥٤ | ٤ | المستشا | المستشار |
| ١١٥٥ | ١٦ | تضمينها | تضمينها |
| ١١٥٨ | ٣ | — | تضاف كلمة (التي) بعد كلمة |
| ١١٥٨ | ٣٠ | بمقتضاها | البحرى |
| ١١٥٨ | ١٠ | يكرن | بمقتضاها |
| ١١٥٨ | ١٠ | ما يكرن | يكون |
| ١١٥٩ | ٥ | العظيمى | ما يكون |
| ١١٥٩ | ٩ | اطعن | العظيمى |
| ١١٦٣ | ١٤ | الواقعة | الطعن |
| ١١٦٣ | ١٧ | تتغير | الواقعية |
| ١١٦٤ | ٢١ | أنها | تتغير |
| ١١٦٦ | ١٤ | أن | إنها |
| ١١٦٧ | ٢١ | أن | إن |
| ١١٦٩ | ٢٨ | إصدا | إن |
| | | | إصدار |

| رقم الصفحة | رقم السطر | الخطأ | الصواب |
|------------|-----------|------------|----------------------|
| ١١٧٠ | ١٥ | أن | إن |
| ١١٧٣ | ٥ | إن | أن |
| ١١٧٣ | ٢٣ | لمن | تُحذف الكلمة الخطأ |
| ١١٧٦ | ٢٤ | أن | إن |
| ١١٨١ | ٢٠ | أن | إن |
| ١١٨١ | ٢١ | قضائه | قضائه |
| ١١٨٢ | ١٦ | الترقية | للترقية |
| ١١٨٢ | ٢٣ | من | في |
| ١١٨٣ | ٦ | وإستوفى | وإستوفى |
| ١١٨٤ | ١٦ | استقرار | إستقرار |
| ١١٨٥ | ٣ | القانون | القانون |
| ١١٨٥ | ٢٨ | جلاء | بجلاء |
| ١١٨٧ | ٦ | أن | إن |
| ١١٨٩ | ١٢ | وحدات تملك | تُحذف الكلمتين الخطأ |
| ١١٨٩ | ١٦ | قد | فقد |
| ١١٨٩ | ١٧ | وقصد | وقصر |
| ١١٩٢ | ٢٢ | ينى | ينى |
| ١١٩٢ | ٢٣ | أو | إذ |
| ١١٩٤ | ٦ | الجارحى | الجارحى |
| ١١٩٤ | ١١ | لا يقد | لا يعد |
| ١١٩٤ | ١١ | ضمنا | ضمناً |
| ١١٩٤ | ١٥ | الراضى | الراضى |
| ١٢٠٨ | ٢٨ | ١٧/٤ | ١/٧٤ |
| ١٢٠٩ | ٧ | أنه | أن |

| رقم الصفحة | رقم السطر | الخطأ | في الجزء الصواب |
|------------|-----------|---------|-----------------|
| ١٢٠٩ | ٢٢ | شروط | شرط |
| ١٢١٠ | ١٢ | تأجير | تأخير |
| ١٢١١ | ٢٦ | عد | يعد |
| ١٢١٣ | ١٦ | أهما | إيهما |
| ١٢١٤ | ٨ | خلص | خلصت |
| ١٢١٤ | ١٦ | لفرض | لفرض |
| ١٢١٥ | ٢٨ | يمنح | يمنحه |
| ١٢١٦ | ٦ | التأجير | التأجير |
| ١٢١٦ | ١١ | التأجير | التأجير |
| ١٢١٧ | ١٠ | النمى | النص |
| ١٢٢٠ | ٢١ | نازع | نزع |

موضوعات وصفحات فهرس الاحكام الصادرة
في طلبات رجال القضاء وفي المواد المدنية
والتجارية والاحوال الشخصية
السنة الثامنة والثلاثون

| الصفحة | الموضوع | الصفحة | الموضوع |
|--------|--|--------|--------------------------|
| | ٢ - المواد المدنية والتجارية والاحوال الشخصية : | | ١ - طلبات رجال القضاء : |
| | (١) | | (١) |
| ١٥ | إثبات | ٥ | إجراءات |
| ٢١ | أحوال شخصية | ٥ | إستقالة |
| ٢٧ | إختصاص | ٦ | أقدمية |
| ٣٤ | إرتفاق | | (٥) |
| ٣٥ | إرث | ٦ | تأديب |
| ٣٦ | إستئناف | ٦ | ترقية |
| ٤٠ | إستيلاء | ٧ | تعين |
| ٤٠ | إصلاح زراعى | ٨ | تعويض |
| ٤١ | إعلان | ٨ | تفتيش |
| ٤٤ | إفلاس | | (ص) |
| ٤٥ | الزام | | صندوق الخدمةأت الصحية |
| ٤٩ | التصاق | ٨ | والاجتماعية |
| ٤٩ | إلتماس إعادة النظر | | (ق) |
| ٤٩ | أمر داء | ٩ | قرار إدارى |
| ٥٠ | أمر على عريضه | | (م) |
| ٥١ | أهلية | ١٠ | مجلس القضاء الأعلى |
| ٥١ | أوراق تجارية | ١٠ | مرتبات |
| ٥٢ | إيجار | ١٠ | معاش |
| | | | (ن) |
| | | ١٢ | نقل |

| الصفحة | الموضوع | الصفحة | الموضوع |
|--------|-----------|--------|------------------|
| | (ج) | | (ب) |
| ١٠٣ | حجز | ٧١ | بطلان |
| ١٠٣ | حراسة | ٧٦ | بنوك |
| ١٠٤ | حكم | ٧٦ | بيع |
| ١٢٠ | حيازة | | |
| | (خ) | | (ت) |
| | | ٨٢ | تأمين |
| ١٢٣ | خبره | ٨٤ | تأمين |
| ١٢٥ | خلف | ٨٤ | تأمينات إجتماعية |
| | (د) | ٨٤ | تأمينات عينية |
| | | ٨٥ | تجزئه |
| ١٢٦ | دستور | ٨٦ | تحكيم |
| ١٢٧ | دعوى | ٨٦ | تزوير |
| | (ذ) | ٨٨ | تسجيل |
| ١٤٦ | رسوم | ٩١ | تضامن |
| ١٤٦ | ربيع | ٩١ | تعويض |
| | (ش) | ٩٤ | تأمين |
| ١٤٧ | شركات | ٩٥ | تقادم |
| ١٤٩ | شفعة | ٩٩ | تقسيم |
| ١٥١ | شهر عقارى | ٩٩ | تنفيذ |
| ١٥٢ | شيوخ | ١٠١ | تنفيذ عقارى |
| | (ص) | | (ج) |
| | | ١٠٢ | جمارك |
| ١٥٣ | صورية | ١٠٢ | جمعيات |

| الصفحة | الموضوع | الصفحة | الموضوع |
|--------|---------------|------------------|------------------|
| | (ن) | | (غ) |
| ٢١٠ | نظام عام | ١٥٤ ^٣ | ضرائب |
| ٢١٣ | نقل | | (ع) |
| ٢١٣ | نقض | | |
| ٢٢٥ | نقل | ١٥٨ ^٣ | عقد |
| ٢٢٧ | نيابة عامة | ١٦٢ | عمل |
| ٢٢٧ | نيابة قانونية | | (ف) |
| | (هـ) | ١٧٧ | فوائد |
| ٢٢٨ | هبة | مستوفى | (ق) |
| | (و) | | |
| ٢٢٩ | وصية | ١٧٨ | قانون |
| ٢٣٠ | وقف | ١٨٥ | قرار إدارى |
| ٢٣١ | وكالة | ١٨٦ | قسمة |
| | | ١٨٦ | قضاء |
| | | ١٨٩ | قوة الأمر المقضى |
| | | ١٩٢ | قوة القاهرة |
| | | | (م) |
| | | ١٩٣ | محاماه |
| | | ١٩٣ | محكمة الموضوع |
| | | ٢٠٣ | مستولية |
| | | ٢٠٥ | معاهدات |
| | | ٢٠٦ | ملكية |
| | | ٢٠٩ | موطن |

طبع بمطابع الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رئيس مجلس الإدارة
(دهمزى السيد شمعان)

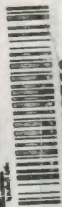
رقم الإيصال ٥٨٥٠ / ٩٢

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية - نوبار

٦٧٣٩-٩٢س٤٩٢/٤٠٢٠٣ الجزء الثانى



Biblioteca Alexandrina



0338768